

حَاشِيَ الشَّرِّ إِلَى الْعِبَادِ

عَلَى

تُخَفِّرُ الْمُجْتَاحَ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

## تألیف

الشيخ جعفر الحميري في السير والوفاء  
الشيخ محمد بن عبد الوهاب في السير والوفاء

5995

۱۲۰۱

شرح کتاب المنہاج

الإمام شهاب الدين بن حجر العسقلاني

952

اعتفی به و راقمه

الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي

كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر

المجلد الأول



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : **تجريد الآثار الفقهية للشيخ أبي**

**محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله**

اسم المؤلف : **الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الله**

**الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله**

اسم المحقق : **الدكتور أسامة الشامي**

القطوع : **١٧ × ٢٤ سم**

عدد الصفحات : **٧٥٩ صفحة**

عدد المجلدات : **١٢ مجلد - للمجلد الأول**

سنة الطبع : **١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م**

رقم الإيداع : **٥٠٥١ / ٢٠١٦**

الترقيم الدولي : **٩٧٨-٩٧٧-٣٠٠-٥١-٩١**

الباركود الدولي : **٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢**

طبع . نشر . توزيع



١٠ شارع جعفر النخلة، أمم جامعة الأزهر، كابلان: ٢٥٨٩٩٥-٩ / ٢٥٨٩٧٩٤ / ٢٥٨٩٧٩٣ - فاكس : ٢٥٨٩٧٩٢٧

www.darelhadith.com

E-mail: info@darelhadith.com





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الناشر

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [المراة: ١٠٦].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَرَجَعَكُمْ إِلَيْهَا وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٠].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٧١-٧٠].

وبعد: فهذه حلة جديدة لحاشيتي الشرواني والعبادي على شرح الإمام ابن حجر الهيتمي المسمى (تحفة المحتاج) على متن (منهاج الطالبين) للإمام النووي، الذي اختصره من كتاب (المحرر) للإمام الرافعي - رحمهم الله تعالى - ومن المعلوم ما لكتاب منهاج من المنزلة العالية بين كتب الفقه الشافعي؛ وذلك أن الإمام النووي - في هذا الكتاب وغيره من كتبه - قد حرر المذهب، وبيّن القول الراجح من القول المرجوح، ومن ثمّ فالقول المعمول به عند الشافعية ما اتفق عليه النووي والرافعي، فإذا اختلفا فالمعمول عليه هو كلام النووي.

ومن جانبنا فقد أولينا الكتاب عناية بحسب ما يَسَّره الله تعالى لنا - وله الحمد والمِنَّة - وبه التوفيق والمعصمة - وكان عملنا في الكتاب كالتالي:

١- اعتنينا بضبط النص حتى كاد يكون مشكولاً شَيْبَةً تام.

٢- عزو الآيات.

٣- وضعنا بأعلى الصفحة (تحفة المحتاج) ووضعنا ضمنه بين قوسين مميزًا باللون الأسود الغامق نص (منهاج الطالبين).

٤- وضعنا في وسط الصفحة حاشية الشرواني ويليهِ في أسفل الصفحة حاشية العبادي

٥- وضعنا مربع صغير باللون الأسود الغامق (a) ميزنا به كلام (التحفة) عن كلام الشرواني وعبادي.

وقد اكتفينا بذلك حتى لا يكبر حجم الكتاب.

تنبيه: قد جاءت حاشية العبادي فيما وقفنا عليه من طبعات الكتاب بعد حاشية الشرواني، وقد أبقينا عليها كما هي في هذه الطبعة، هذا مع أن العبادي قد تُوفي قبل الشرواني.

لكن يبدو أن تقديم حاشية الشرواني على حاشية العبادي لكونها أكثر فوائد واستيعابًا من حاشية العبادي، والله أعلم.

ونسأل الله تعالى أن يغفر لنا ذنوبنا وأن يُتِمَّ علينا سائرَه في الدنيا والآخرة.



### التعريف بكتاب منهاج الطالبين

وكتاب (منهاج الطالبين) هو مختصر لكتاب المحرر في فروع الشافعية للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني المتوفى سنة (٦٢٣هـ) وقد أثنى حاجي خليفة على هذا الكتاب فقال: (وهو كتاب معتبر مشهور بينهم)<sup>(١)</sup>.

وقد قال عنه الإمام النووي (٦٧٦هـ): (ومتن مختصر المحرر كثير الفوائد عمدة في تحقيق المذهب وقد التزم مصنفه أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب لكن في حجمه كبر عن حفظ أكثر أهل العصر فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه مع ما أضمه إليه من النفائس)<sup>(٢)</sup>.

وقد قال حاجي خليفة عن كتاب (منهاج الطالبين): (وهو كتاب مشهور متداول بينهم اعتنى بشأنه جماعة من الشافعية).

وله شروح مشهورة غير شرح (تحفة المحتاج) لابن حجر الهيتمي منها (مغني المحتاج) للمخطيب الشربيني و(نهاية المحتاج) للرملي وشروح أخرى كثيرة تدل على أهمية هذا الكتاب في مجال العلم.

وقد استفاد من الشرحين السابقين الشرواني والعبادي في حاشيتهما.

ومن أفضل شروح (منهاج الطالبين): (تحفة المحتاج بشرح المنهاج) لابن حجر الهيتمي المتوفى سنة (٩٧٤هـ).

وعلى ذلك الشرح حاشيتين عظيمتين الأولى لعبد الحميد بن الحسيني الداغستاني الشرواني المتوفى سنة (١٣٠١هـ) وقد قيل عن حاشيته: بأنها في مجلدات ضخمة مشحونة بفرائد التحقيقات وشوارد التدقيقات والثانية لشهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (٩٩٤هـ).

وينبغي أن ننبه على أهم الرموز التي وردت في الحاشيتين وهي كالآتي:

م ر (م): يرمز للشمس الرملي.

سم: يرمز لابن قاسم العبادي.

(١) كشف الظنون (١٦١٢، ١٦١٣).

(٢) المرجع السابق (١٨٧٣).

ع ش: يرمز للشبراملسي .

حج (ح): يرمز لابن حجر الهيتمي .

ع ب: يرمز لابن حجر الهيتمي في العباب .

ر ش: يرمز لأحمد بن عبد الرزاق بن محمد الرشيد الشافعي .



## ترجمة ابن قاسم العبادي<sup>(١)</sup>

اسمه ونسبه :

هو أحمد بن قاسم العبادي شهاب الدين، من أهل القاهرة، فقيه شافعي إمام، برع وساد وفاق الأقران.

شيوخه :

الشيخ ناصر الدين اللقاني، وشهاب الدين البرلسي المعروف بـ(عميرة)، وقطب الدين عيس الصفوي.

تلاميذه :

الشيخ محمد بن دواد المقدسي، وغيره.

وفاته :

توفي بالمدينة المنورة عائداً من الحج سنة (٦٩٤ هـ).

من تصانيفه :

حاشية (الآيات البينات) علي شرح جمع الجوامع، وشرح لشرح الورقات، وحاشية على شرح المنهج وأخرى على تحفة المحتاج.



---

(١) انظر : شذرات الذهب (٤٣٤/٨)، ومعجم المؤلفين (٤٨/٢) ومقدمة حاشية على تحفة المنهاج المطبوعة في المطبعة الميمنية.

## ترجمة الشرواني<sup>(١)</sup>

اسمه ونسبه :

عبد الحميد بن الحسين الداغستاني الشرواني ثم المكّي .

حصل العلوم في بلاده ثم رحل إلى البلاد الإسلامية وقدم استانبول ومصر وأخذ فيهما عن العلماء الأجلاء ، مثل : الشيخ مصطفى الوديني استاذ الكلّ ، والشيخ إبراهيم الباجوري فبلغ من العلوم ذروتها .

قدم مكة المكرمة واستوطن بها واشتغل بالتدريس والإفادة والتأليف حتى ألف هنالك حواشيه على (التحفة شرح المنهاج) لابن حجر في مجلدات ضخمة وطبعوه في مصر وهي مشحونة بفرائد التحقيقات وشوارد التدقيقات .

كان عالماً بالآلسن الثلاثة العربية والفارسية والتركية وأخذ الطريقة النقشبندية عن الشيخ (محمد مظهر) قدس سره وله منه إجازة وصحبة .

كان رحمه الله وقوراً مهيباً حسن السمات كثير الصمت وكان في آخر عمره مشغلاً بالتدريس ، وكان بعد حلقة الصبح يشتغل بدرس التحفة وكان شافعي المذهب شديد الصلابة فيه ، وكان يحب الخلوة ويكثر العزلة ، وكان بعد أكل غدائه يذهب إلى حجرته في المدرسة السليمانية ويقعد فيها إلى العصر مشغلاً بوظائفه من الأوراد والمراقبات لا يأذن لأحد أن يدخل عليه غير أولاده في غير يوم الجمعة والثلاثاء فمن كان له حاجة إليه كان يعرضها عليه في هذين اليومين .

وكان محافظاً على أوائل أوقات الصلوات ومتحرّياً الاحتياط وكان في تربية إخوانه سالكا مسلك الاقتصاد مثل مشائخه إلا أنه كانت النسبة العلمية غالبية عليه ولذلك كان لا يُرى في خلوته إلا ويطلع الكتب ولاسيما كان يصحّح حاشيته على التحفة وكان قد عيّنه استاذ محمد مظهر للجلوس مكانه بعده .

وفاته :

توفي ليلة الخميس من (٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٠١هـ) ودفن في المعلى أمام قبة سيدتنا خديجة الكبرى رضي الله عنها وكانت جنازته عظيمة جداً ولما توفي رثاه الأدباء ومنهم

(١) انظر كتاب : (نزعة الأذهان في تراجم علماء داغستان) للشيخ نذير بن الحاج الدركيل الشافعي .

الشيخ محمد مُراد القزاني المكي قال يرثي:

لقد حلّ في دار القرار وحيد عصره	شيخنا عبد الحميد وخيما
وآثر ما عند المهيمن تاركا	على شاننا شهر الفتوح محرما
وأخلفنا كلّ الرّزية بعد ما	أذاق لنا كأس الهنا وأطعمنا
وأخلف كلّ العالمين بحسرة	وأحرق سوداء الفؤاد وأضرما
فأضحى لنا باب الزيادة مفلقا	وياب الصفا طرا وضاقا وأظلما
أعبنى جودا بالذي قد بخلتما	بأنواعه درّا عقيقا وعندما
بأطلال من كانت رياضاً بفيضه	فعادت قفازا مذ قلاها وأنهما
فيا ربّ عامله بما أنت أهله	وأسكنه في أعلى الجنّات تكزّما





## ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي<sup>(١)</sup>

اسمه ونسبه :

هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس: فقيه باحث مصري، والسعدي نسبة إلى بني سعد من عرب الشرقية (بمصر) تلقى العلم في الأزهر.

مولده ووفاته :

مولده في محلة أبي الهيثم (من إقليم الغربية بمصر) سنة (٩٠٩هـ) وإليها نسبته. ومات بمكة (٩٧٤هـ).

له تصانيف كثيرة، منها:

(مبلغ الأرب في فضائل العرب) و(الجوهر المنظم) رحلة إلى المدينة، و(الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلالة والزندقة) و(تحفة المحتاج لشرح المنهاج) في فقه الشافعي (وهو كتابنا هذا)، و(الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان) و(الفتاوى الهيتمية) أربع مجلدات، و(شرح مشكاة المصابيح للتبريزي) و(الإيعاب في شرح الباب) و(الإمداد في شرح الإرشاد للمقري) و(شرح الأربعين النووية) و(نصيحة الملوك) و(تحرير المقال في آداب وأحكام يحتاج إليها مؤدبو الأطفال) و(أشرف الوسائل إلى فهم الشمانل) و(خلاصة الأئمة الأربعة) في دمشق ١٤ ورقة و(المنح المكية) في شرح همزية البوصيري، في مكتبة الفاتيكان (١٥٧٤ عربي) و(المنهج القويم في مسائل التعليم) شرح لمقدمة الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بن فضل الحضرمي، و(الدرر الزاهرة في كشف بيان الآخرة) و(كف الرعاع عن استماع آلات السماع) و(الزواجر عن اقتراف الكبائر) و(تحذير الثقات من أكل الكفتة والقات) رسالة لطيفة كتبت سنة ٩٥٠ في الرباط (آخر المجموع ٢٢٦٢ كتابي).



## ترجمة الإمام النووي<sup>(١)</sup>

اسمه ونسبه :

هو يحيى بن شرف بن حسن بن حسين بن جمعة بن حزام الحازمي، أبو زكريا محيي الدين النووي، أو النواوي، نسبة إلى (نوى) من قرى حوران بسورية، وإليها نسبته.

مولده :

ولد سنة (٦٣١ هـ).

درس على شيوخ دمشق وسمع الحديث منهم، فحاز قصب السبق في العلم والعمل، وكان مع علمه رأساً في الزهد وقدة في الورع، عديم المثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ويذكر بعض المؤرخين موقفه من الملك الظاهر بيبرس فقد أراد هذا الملك مطالبة أصحاب العقارات بمستندات تشهد لهم بالملك وإلا انتزعها منهم فتصدى له الإمام النووي وأعلمه أن هذا مخالف للشرع وأنه لا يحل أن ينتزع ما في أيدي الناس، فمن كان في يده شيء فهو ملكه وإن لم يعرف من انتقل إليه منه ولا يكلف بيينة عملاً باليد الظاهرة أنها وضعت بحق، وأخذ يعظ السلطان إلى أن كف عن ذلك.

ولي مشيخة دار الحديث، وكان لا يتناول أجرًا.

من تصانيفه : (منهاج الطالبين) وهو كتابنا هذا و(رياض الصالحين) و(المنهاج في شرح صحيح مسلم) و(التقريب والتيسير) في مصطلح الحديث، و(الأربعون حديثاً النووية) وغير ذلك.

وفاته :

توفي في نوى عن ٤٥ عامًا سنة (٦٧٦).



(١) انظر في ترجمته : البداية والنهاية (١٣ / ٢٧٨)، النجوم الزاهرة (٧ / ٢٧٨)، كشف الظنون (٢ / ١٨٧٣ - ١٨٧٦)، الأعلام (٨ / ١٤٩).

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## خطبة الكتاب

الحمد لله الذي جعل لكل أمة شريعة ومنهاجا .....

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .  
« فؤد: (لكل أمة) أي جماعة، فإن كل أمة جماعة لتبنيهم، والنبي إمامهم . « فؤد: (شريعة ومنهاجا) الأول الطريق إلى الماء، والثاني مطلق الطريق الواضح شبه به الدين؛ لأنه سبب الحياة الأبدية

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفق أئمة كل عصر لتحرير الأحكام، وفقه في دينه القويم من أراد من الأنام، وسلك بمن شاء المنهاج المستقيم فلا يحيد عن منهج الصواب، وأفضل الصلاة والسلام على من أوتي الحكمة وأفضل الخطاب، وعلى آله الاتجاب وأصحابه الثجوم وتابعيهم إلى يوم المآب .  
(ويؤد):

فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَنْصُورٌ سَبْطُ الشَّيْخِ الْعَبْلَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ وَفَقَهُ اللَّهُ لِحُسْنِ الْعَمَلِ وَغَفَرَ لَهُ مَا كَانَ مِنَ الزَّلَلِ هَذِهِ حَوَاشٍ رَقِيقَةٌ وَنَكَاتٌ دَقِيقَةٌ وَتَخْرِيرَاتٌ شَرِيفَةٌ وَتَنْبِيهَاتٌ مُهِمَّةٌ وَفُرُوعٌ مُسَلِّمَةٌ لَمْ يَسْبِقْ لِغَالِيهَا رَسْمٌ فِي الدِّفَاقِ، وَلَمْ تَسْمَحْ بِهَا قَبْلَ ذَلِكَ الْخَوَاطِرُ جَمَعْتَهَا مِنْ خَطِّ مُحَرَّرٍهَا وَرَسَمَ مُعَبِّرٍهَا مَوْلَانَا وَشَيْخُنَا خَاتِمَةَ مَنْ حَقَّقَ وَجَهَّزَ مَنْ دَقَّقَ إِمَامَ التَّحْقِيقِ وَالتَّخْرِيعِ الْمُجْتَمِعِ عَلَى أَنَّهُ عَالِمُ الْمَضَرِّ الْأَخِيرِ فَخَرَّ الْأَيْقَةَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ الْعَبَادِيِّ الْأَزْهَرِيِّ أَحَلَّهُ اللَّهُ دَارَ الْإِكْرَامِ وَجَعَلَنَا مَعَهُ مِنَ الْفَائِزِينَ فِي مَوَاطِنِ السَّعَادَةِ وَالسَّلَامِ عَلَى شَرَحِ الْمَنَاجِ لِخَاتِمَةِ أَهْلِ التَّصْنِيفِ وَخَطِيبِ دَوَى الثَّالِيفِ إِمَامِ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ وَلِسَانِ الْفُقَهَاءِ الْمُدَقِّقِينَ مَوْلَانَا شَيْخِ مَشَايِخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ عَالِمِ الْحَرَمِ الْأَمِينِ شِهَابِ الْعِلَّةِ وَالَّذِينَ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ ثُمَّ الْمَكِّيُّ قُدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَتَوَزَّرَ ضَرِيحَهُ وَاعْلَمَ أَنَّهُ حَيْثُ رُمِزَ بِقَوْلِهِ م رَفَرَأَهُ شَيْخُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَأَخَذَ الْأَعْلَامُ مُحَمَّدًا شَمْسَ الدِّينِ ابْنَ شَيْخِهِ خَاتِمَةَ الْفُقَهَاءِ الْعِظَامِ شَيْخِ مَشَايِخِ الْأَعْلَامِ أَحْمَدَ الزَّمَلِيَّ الْإِتْصَارِيَّ سَقَى اللَّهُ تَرَاهُ وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَأْوَاهُ .

وخص هذه الأمة بأوضحهما أحكاماً وججاجاً، وهداهم إلى ما آتاهم به على من سواهم من تهديد الأصول والفروع وتحرير المتن والشروح لئلا يستتبع منها العويصات استنتاجاً وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي ميزه الله على خواص رُسُلِهِ مُعْجِزَةً وَخَصَائِصَ ومِعْراجاً صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ فَطَمُوا أَعْدَاءَ الدِّينِ الْقَوِيمِ عَنْ أَنْ يُلْجِفُوا بِشَيْءٍ مِنْ مَقاصِيدِهِ أو مباديه شُبْهَةً أو اعوجاجاً صلاةً وسلاماً دائمتين بدوام جوده الذي لا يزال هَطَلاً نَجَاجاً.

(وبعد) فإنه طالما يخطر لي أن أتبرك بخدمه شيء من كُتُبِ الْفِقْهِ لِلْقُطْبِ الرَّبَّانِيِّ وَالْعَالَمِ الصَّمَدَانِيِّ وَلِيَّ اللهِ بِلَا يَزَاجٍ وَمُحَرَّرِ الْمَذْهَبِ بِلَا دِفَاحٍ أَبِي زَكَرِيَّا بِحَيِّ النَوَاوِي قُدَسَ اللهُ

وموصل إليها وفي كُلِّ مِنْهُمَا بَرَاةُ الْإِسْتِهْلَالِ . ٥ فُود: (وخص هذه الأمة) أي أمة الإجابة .

٥ فُود: (بأوضحهما) الباء داخله على المقصور فهي على حقيقتها، وإنما التأويل في مادة الخُصوص بِخَلِيلِهَا عَلَى مَعْنَى التَّمْيِيزِ أو بَتَضَمِينِهِ لَهَا، وَالضَّمِيرُ لِلشَّرَائِعِ . ٥ فُود: (أحكاماً وججاجاً) تَمْيِيزٌ مِنَ الشُّبْهِ، وَالْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ النَّسَبُ التَّامَةُ الْمَأخُودَةُ مِنَ الشَّرَائِعِ مُطْلَقاً أو الْمُتَقَلِّفَةُ بِخُصُوصِ كَيْفِيَةِ الْعَمَلِ وَبِالْثَّانِي ادِّلتُهَا مُطْلَقاً أو خُصُوصُ أَدَلَّةِ الْفِقْهِ . ٥ فُود: (وهدهم) أي ارشدهم وأوصلهم . ٥ فُود: (من تهديد الأصول) أي أصول الدين والفقهِ الإجمالية والتفصيلية أو المراد خصوص أصول الفقهِ أي أدلته التفصيلية، وَيُزَجِّحُهُ عَطْفُ الْفُرُوعِ عَلَيْهَا الْمُرَادُ بِهَا الْفِقْهُ . ٥ فُود: (لئلا يستتبع منها) أي لا يخرج من الأربع المذكورة بالنظر والفكر .

٥ فُود: (العويصات) جَمْعُ عَوِيصٍ عَلَى وَزْنِ أَمِيرٍ أَيْ الْمَسَائِلِ الصَّغْبَةِ . ٥ فُود: (مُعْجِزَةُ الْخَلْقِ) لَمَلَهُ مَنصُوبٌ بِتَرْجِيعِ الْخَافِضِ أَيْ الْبَاءِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ سَمَاعِيّاً لَكِنَّهُ مُلْحَقٌ بِالْقِيَاسِيِّ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِينَ، وَسَهْلُهُ رِعَايَةُ الْقَافِيَةِ . ٥ فُود: (فطمعو) أي متعوا ودفعوا . ٥ فُود: (القويم) أي المستقيم . ٥ فُود: (من مقاصيده أو مباديه) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِمَقاصِدِ الدِّينِ مَسَائِلَ عِلْمِي التَّوْحِيدِ وَالْفِقْهِ وَبِمَادِيهِ ادِّلتُهُمَا .

٥ فُود: (أو اعوجاجاً) إِنَّمَا أُخْرِيَ عَنِ الشُّبْهِ لِلشَّجْعِ، وَإِلَّا فَحَقُّ التَّرْقِيِ التَّقْدِيمِ . ٥ فُود: (هطالاً نجاجاً) كَشَدَادٍ يُقَالُ: هَطَلَ الْمَطَرُ إِذَا نَزَلَ مُتَابِعاً مُتَرَفِّعاً عَظِيمَ الْقَطْرِ، وَفُجَّ الْمَاءُ إِذَا سَالَ كَذَا فِي الْقَامُوسِ، وَالْمُرَادُ بِهِمَا هُنَا الْمُبَالَغَةُ فِي الْكَمِّ وَالْكَثِيفِ . ٥ فُود: (طال ما) مَا هُنَا زَائِدَةٌ كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الرَّفْعِ فَحَقُّهَا أَنْ يَكْتَبَ مُتَّصِلاً بِالْفِعْلِ كَمَا فِي نُسْخَةِ الطَّبْعِ . ٥ فُود: (القُطْبِ) أَيْ الْمُشَيِّعِ عِلْماً وَعَمَلاً .

٥ فُود: (الرباني) أَيْ الْمُتَالَهُ وَالْعَارِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَهْ مُخْتَارٌ، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ الْقُسْطَرِيَّةِ أَيْ الْمَنسُوبِ إِلَى الرَّبِّ أَيْ الْمَالِكِ أَهْ فَقَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ هُوَ مَنْ أَفْضَتْ عَلَيْهِ الْمَعَارِفُ الْإِلَهِيَّةُ فَعَرَفَ رَبَّهُ وَرَبَّى النَّاسَ بِعِلْمِهِ أَهْ مُبَيَّنٌ لِلْمُرَادِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الرَّبِّ . ٥ فُود: (والعالم الصَّمَدَانِيُّ) أَيْ الْمَنسُوبِ إِلَى الصَّمَدِ أَيْ الْمَقْصُودِ فِي الْحَوَائِجِ قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالنُّسْبَةِ هُنَا أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ فِي أُمُورِهِ كُلِّهَا عَلَى اللَّهِ بِحَيْثُ لَا يَلْتَجِئُ إِلَى غَيْرِهِ تَعَالَى فِي أَمْرِ مَا عَ ش . ٥ فُود: (النَّوَاوِي) نِسْبَةٌ إِلَى نَوَى قُرْبَى مِنْ قُرَى الشَّامِ وَالْأَلِفُ مَزِيدَةٌ فِي النُّسْبَةِ .

رُوحه ونُور ضريحه إلى أن عَزَمَت ثاني عشر مُحَرَّم سنة ثمان وخمسين وتسعمائة على خدمة منهاجه الواضح ظاهره الكثيرة كُتُوبه وذَخَائِره مُلَخَّصًا مُعْتَمِدًا شُروحه المُتَدَاوِلَة ومُجِيبًا عَمَّا فيها من الإِرادَات المُتَطَاوِلَة طَاورًا بَسَطَ الكَلَامَ على الدليل وما فيه من الخلاف والتعليل وعلى غَزْوِ المقالات والأبحاث لأربابها لِتَقْطِلَ الهمم عن التحقيقات فكيف بإطائها ومُشيرًا إلى المُقَابِل بِرَدِّ قِيَاهِهِ أو عِلَّتِيهِ وإلى ما تَمَيَّزَ به أصله لِقَلَّتِيهِ فَشَرَعَتْ في ذلك مُسْتَعِينًا بالله ومُنَوِّكًا عليه وماذَا أَكُفَّ الضَّرَاعَةُ والافتقار إليه أن يُسَبِّحَ عليّ وأبشع جوده وكَرَمِهِ وأن لا يُغَامِلَنِي فيه بِمَا قَصُرَتْ في خِدْمَتِهِ لا سِيَّما في أَمْنِهِ وخَزَمِهِ إِنَّهُ الجَوَادُ الكَرِيمُ الرَّغُوفُ الرَّحِيمُ (وَسَمَّيْتُهُ ثُحْفَةَ الْمُحْتَاجِ بِشَرَحِ الْمُنْهَاجِ).

قال المُؤَلِّفُ رحمه الله تعالى (بِسْمِ) أَي أَوْلَفُ أو أَنتَبِّحُ تَالِيْفِي .....

■ فُود: (ثاني عشر مُحَرَّم سنة ثمان وخمسين إلخ) ونُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَعَ مِنْ تَسْوِيدِ هَذَا الشَّرْحِ عَشِيَّةَ خَمِيسٍ لَيْلَةَ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سنة ثمان وخمسين وتسعمائة اه وقال الخطيب الشرنبلي إنه شَرَعَ في شَرْحِ الْمُنْهَاجِ عامٍ تِسْعِمِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَخَمْسِينَ اه ونُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَعَ مِنْهُ سَابِعَ عَشَرَ جُمَادَى الْآخِرَةِ عامٍ ثَلَاثَةٍ وَبِشْتَيْنِ وَتِسْعِمِائَةٍ اه، وقال الجمال الزملي إنه شَرَعَ في شَرْحِ الْمُنْهَاجِ في شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ سنة ثلاثٍ وَبِشْتَيْنِ وَتِسْعِمِائَةٍ اه ونُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَعَ مِنْهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ تَائِبِعَ عَشَرَ جُمَادَى الْآخِرَةِ سنة ثلاثٍ وَبِشْتَيْنِ وَتِسْعِمِائَةٍ اه وَعِلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ تَالِيْفَ النِّهَايَةِ مُتَأَخَّرٌ عَنْ تَالِيْفِ الثُّحْفَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ ش وَأَنَّ تَالِيْفَ الْمُغْنِي مُتَأَخَّرٌ عَنْ تَالِيْفِ الثُّحْفَةِ. ■ فُود: (مُلَخَّصًا) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ عَزَمَتْ أَي مَرَبَّدٌ لِلتَّلْخِصِ وَالتَّقْصِي. ■ فُود: (وَمَا فِيهِ) أَي فِي الدَّلِيلِ. ■ فُود: (وَالْتَحْلِيلِ) أَي الْإِغْتِرَاضِ عَطَفَ عَلَى الْخِلَافِ. ■ فُود: (وَعَلَى غَزْوِ الْمَقَالَاتِ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الدَّلِيلِ. ■ فُود: (وَالْأَبْحَاطِ) يَظْهَرُ أَنَّهُ عَطَفَ تَفْسِيرَ. ■ فُود: (لِتَقْطِلَ الهمم) أَي صَغَفَهَا عِلَّةً لِلطِّي. ■ فُود: (عَنْ التَّحْقِيقَاتِ) أَي عَنْ تَحْصِيلِ إِدْلَةِ الْأَحْكَامِ. ■ فُود: (بِاطْنَاهَا) أَي الْأِدْلَةُ. ■ فُود: (أَوْ مُشِيرًا) عَطَفَ عَلَى طَاورًا أَوْ مُلَخَّصًا. ■ فُود: (إِلَى الْمُقَابِلِ) أَي مُقَابِلِ الْمُعْتَمَدِ. ■ فُود: (أَوْ جَلَّتِيهِ) أَي الْقِيَاسِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ ذَلِيلَ الْمُقَابِلِ مُطْلَقًا وَهُوَ أَفِيدَ لَكِنْ كَانَ يَتَّبَعِي عَلَيْهِ الْمُعْطَفُ بِالرَّوَا، وَأَنَّ عَطَفَ الْعَامَّ مَخْصُوصٌ بِهِ كَمَا قُرِّرَ فِي مَحَلِّهِ. ■ فُود: (أَصْلُهُ) أَي الْقِيَاسُ وَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: (لِقَلَّتِيهِ) أَي مَا تَمَيَّزَ بِهِ الْأَصْلُ. ■ فُود: (فِي ذَلِكَ) أَي فِي خِدْمَةِ الْمُنْهَاجِ وَشَرْحِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ. ■ فُود: (وَالْإِفْتِقَارِ) عَطَفَ تَفْسِيرَ. ■ فُود: (إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَاذَا. ■ فُود: (فِيهِ) أَي فِي تَالِيْفِ ذَلِكَ الشَّرْحِ. ■ فُود: (بِمَا قَصُرَتْ فِي خِدْمَتِهِ) جَمَعَ خِدْمَتَهُ كَكِسْرَةٍ وَكَبَّرَ وَالْفَصْمِيرُ لِلْمُنْهَاجِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِلَهُ تَعَالَى أَي بِمُكَافَاةِ التَّقْصِيرِ الصَّادِرِ مِنِّي فِي خِدْمِ الْمُنْهَاجِ. ■ فُود: (أَنَّهُ الْجَوَادُ إلخ) عِلَّةٌ لِلِاسْتِمَانَةِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهَا. ■ فُود: (وَسَمَّيْتُهُ) أَي الشَّرْحَ الْمُسْتَحْضَرُ فِي الذَّهْنِ، إِذْ ظَاهِرُ صَنْبِيْعِهِ أَنَّ الْخُطْبَةَ سَابِقَةً عَلَى التَّالِيْفِ. ■ فُود: (بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُعْتَاجِ فِي الْأَصْلِ، وَأَمَّا بَعْدُ الْعِلْمِيَّةِ فَالْجَارُ وَالْمَنْجَرُورُ جُزْءٌ مِنَ الْعِلْمِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ.

■ فُود: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ مَقُولٌ قَالَ. ■ فُود: (أَي أَوْلَفُ إلخ) بَيَانٌ لِمَتَعَلَّقِي الْبَاءِ

والباء للمصاحبة، ويصح كونها للاستيعانة نظراً إلى أَنَّ ذلك الأمر المبدوء باسمه تعالى لا يتم شرعاً بدونه، وأصل اسم يسمو .....

بناء على أنها أصلية وقيل: زائدة فلا تتعلّق بشيء فمذخولها مبتدأ، والخبر مخذوف أو بالمعكس وعلى الأول الأصحّ فالمتعلّق إما فعل أو اسم وعلى كلّ إما خاص أو عام وعلى كلّ إما مقدّم أو مؤخّر، وأولى هذه الاحتمالات الثمانية أن يكون فعلاً لأنه الأصل في العمل ولقلة الحذف عليه ولكثرة التصريح بالمتعلّق فعلاً وأن يكون خاصاً؛ لأنّ الشارح في شيء إنما يضيّر في نفسه لفظ ما جعل التسمية مبتدأ له، فالمبتسّل المسافر يلاحظ أسافر والآكل يلاحظ أكل وهكذا، وإن يكون مؤخّراً ليوافق الوجود الذكريّ للوجود الخارجي وليفيد القصر كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (المائدة: ٥) وإنا قدّم في قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (علق: ١)؛ لأنه مقام ابتدء القراءة وتعليقها؛ لأنه أول ما نزل فكان الأمر بالقراءة أهمّ باعتراف هذا العارض وكثيراً ما ترجع في البلاغة الأهميّة العرسيّة على الأهميّة الذاتية إذا اقتضى الحال ذلك كما هنا، ولم يقتصر الشارح على أولف مع أنّه أولى لما مرّ، ولتعمّ البركة جميع التاليف بخلاف مادة الإفتتاح مثلاً فإن البركة خاصّة بالابتداء للإشارة إلى جواز تقديره عاماً، وإن كان الأولى تقديره خاصاً. هـ قوله: (والباء للمصاحبة) أي على وجه التبرّك. هـ قوله: (ويصح) أي باتّفاق، وإنا الخلاف في الرّجحان. هـ قوله: (كونها للاستيعانة) رّجحه البيضاوي، ورجح الزّمخشريّ المصاحبة وإليه ميل كلام الشارح وأطال المحسّنون لهما في الترجيح بينهما بوجوه طويلة فراجع حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي. هـ قوله: (نظراً إلى أنّ ذلك الأمر إلخ) قال شيخ زاده في خواشي البيضاوي لما ورد عليه أنّ الآيّة تقتضي التّعبية والابتدال فهي تنافي التّظيم والإجلال دفعه بقوله من حيث إنّ الفعل لا يعتدّ به شرعاً ما لم يصدّر باسمه تعالى فإنّ للآلة جهتين جهة التّعبية وتوقّف نفس الفعل أو كماله عليها، وقد لوحظ هنا الجهة الثانية دون الأولى اهـ، وردّه الصّبان في رسالته الكبرى على البسملّة بأنّ هذا لا يدفع الإغتراض ليقاء إيهام أنّ اسم الله تعالى غير مقصود لذاته اهـ. هـ قوله: (لا يتم شرعاً) لعلّ المراد بركة أو كمالاً، وإلا أشكل سم وفيه أنّ قول الشارح شرعاً كالتصّ في ذلك المراد فلا موقع لقوله لعلّ، وقوله وإلا أشكل عبارة الصّبان ووجه الأول أي الاستيعانة بأنّ فيه دلالة على توقّف وجود الأمر على اسم الله تعالى وآته إذا لم يصدّر به لا يوجد؛ لأنّ ذلك شأن الآلة فيكون فيه تنزيل توقّف الكمال منزلة توقّف الوجود وتنزيل الموجود الذي لم يكمل شرعاً منزلة المعدوم، وذلك يعدّ من المحسّنات اهـ. هـ قوله: (بدونه) أي البدء باسمه تعالى.

هـ قوله: (وأصل اسم يسمو) أي بكسر أو ضمّ فسكون هذا مذهب البصريّين، ويشهد له جمعه على أسماء وجمع جمعه على أسام وتضغيره على سميّ وقولهم في فعله سميت وأسمنت وتسميت صبان وفي النهاية ما يوافقه قال الرّشيد في قوله م ر على أسماء أي فإنّ أصله أسماء ووقعت الواو منطرفة إثر

قال قدس الله سره: هـ قوله: (ويصح كونها للاستيعانة) في جواز هذا الإطلاقي في كلام الله تعالى نظراً. هـ قوله: (لا يتم شرعاً) لعلّ المراد بركة أو كمالاً وإلا أشكل.

من السُّمُو، وهو الارتفاعُ حَذَفَ عَجْزُهُ وَعَوَّضَ عَنْهُ هَمْزَةُ الوصلِ فَوَزَنَهُ افْعَ وَقِيلَ اِفْلَ مِنْ السِّمَا وَقِيلَ اَعْلَ مِنْ الوسمِ وطُولَتِ الباءُ لِتَكُونَ عَوَّضًا عَنْ حَذْفِهَا، .....

ألف زائدة قُلِّبَتْ هَمْزَةُ قَوْلِهِ عَلَى سُمَيَّ أَيِ فَإِنْ أَضْلَهُ سُمَيُّ اجْتَمَعَتِ الواوُ والياءُ وَسُبِّحَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ فَقُلِّبَتِ الواوُ ياءً وَالتَّكْسِيرُ وَالتَّضْمِيرُ يَرُدَّانِ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، وَقَوْلُهُ سُمَيْتِ الْخُ لِيَبَانَ حَذْفُ مُطْلَقِ الْعَجْزِ، وَإِلَّا فَهَذَا التَّضْرِيفُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي اهـ. هـ قُودُ: (مِنْ السُّمُو الْخُ) كَالْمَلُو وَزَنَّا وَمَعْنَى أَيِ؛ لِأَنَّهُ يُعْلَى مُسَمَّاهُ وَيُظْهِرُهُ صَبَاتٌ. هـ قُودُ: (حَذَفَ هَجْزُهُ) عِبَارَةُ الصَّبَاتِ فَخُفَّتْ لِكثَرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ بِحَذْفِ عَجْزِهِ وَحَرَكَةِ صَدْرِهِ فَوَقَعَ التَّخْفِيفُ فِي طَرَفِهِ، وَأَتَتْ بِهِمْزَةُ الْوَصْلِ تَعْوِضًا عَنْ اللَّامِ، وَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ حَذْفَ الواوِ اغْتِيَاطِي لَا لِمِلَّةٍ تَضْرِيفِيَّةٍ اهـ. هـ قُودُ: (وَقِيلَ اِفْلَ الْخُ) مُسْتَأَنَفٌ أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَأَضْلُ اسْمِ سِمُو الْخُ وَلَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى مَذْخُولِ الْفَاءِ وَإِنْ أَوْهَمَهُ صَنِيعُهُ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْعَجْزِ لَا يَنْتَرَعُ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَزْنَ اِفْلَ أَوْ اَهْلَ سَم. هـ قُودُ: (وَقِيلَ اَهْلَ الْخُ) عِبَارَةُ الصَّبَاتِ وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مِنْ وَسِمَ بِمَعْنَى عَلَّمَ بِعَلَامَةٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَى مُسَمَّاهُ، وَأَضْلَهُ الْإِعْلَالُ وَسَمَ يَفْتَحُ الْوَاوِ وَسُكُونِ السِّينِ فَخُفَّتْ بِحَذْفِ صَدْرِهِ لِكثَرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَأَتَتْ بِهِمْزَةً لِمَا مَرَّ، وَإِنَّمَا قُلْنَا مِنْ وَسِمَ؛ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِتَفْرِيرِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ لِجَعْلِهِمُ الْفِعْلَ الْمَاضِي أَصْلًا يُشْتَقُّ مِنْهُ غَيْرُهُ وَلِسَانِيَّةٍ مِنْ لُزُومِ اشْتِقَاقِ الشَّيْءِ مِنْ نَفْسِهِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ الْوَارِدِ عَلَى مَنْ قَالَ مِنَ الْوَسْمِ اهـ. هـ قُودُ: (وطُولَتِ الباءُ الْخُ) عِبَارَةُ الصَّبَاتِ وَطُولُ رَأْسِهَا بَنَحُو مِنْ يَضْفِ أَلِفٌ قِيلَ تَعْظِيمًا لِلتَّخْرِيفِ الَّذِي ابْتَدَأَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ طَرَدَ التَّطْوِيلَ فِي بَسْمَلَةِ غَيْرِهِ وَقِيلَ تَعْوِضًا عَنْ أَلِفِ اسْمِ الْمَحْذُوفَةِ مِنْهُ بَنَحُو مِنْ يَضْفِهَا، وَلِإِنْفَاءِ التَّكْثِيرِ فِي نَحْوِ بِاسْمِ ذَلِكَ لَمْ يُطَوَّلْ رَأْسُ بَاءِهِ وَبَقُولُنَا: بَنَحُو مِنْ يَضْفِهَا يَتَدَفَّعُ مَا يُقَالُ التَّعْوِضُ عَنْ الْأَلِفِ يُنَافِي التَّخْفِيفَ بِحَذْفِهَا. ثُمَّ قَالَ وَحَذَفْتُ أَلْفَهُ خَطًا مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتَبَ عَلَى صَوْرَةِ لَفْظِهَا بِتَقْدِيرِ الْإِتْدَاءِ بِهَا وَالْوُقُوفِ عَلَيْهَا لِمَجْمُوعِ أَثَرَيْنِ كَثَرَةُ الْكِتَابَةِ وَشِدَّةُ اتِّصَالِ الْبَاءِ بِاسْمِ اهـ. هـ قُودُ: (جَوْضًا عَنْ حَذْفِهَا) إِنْ أُرِيدَ أَنَّ تَطْوِيلَ الْبَاءِ خَطًا عَوَّضَ عَنْ خَطِّ الْهَمْزَةِ فَظَاهِرٌ أَوْ عَنْ لَفْظِهَا فَمُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ تَطْوِيلَ الْبَاءِ غَيْرُ لَفْظِي فَجَعَلَهُ عَوَّضًا عَنِ اللَّفْظِيِّ بَعِيدٌ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَقَوْلُهُ عَنْ حَذْفِهَا مُشْكِلٌ إِذِ الْحَذْفُ غَيْرُ مَعْوُضٍ عَنْهُ كَيْفَ وَهُوَ مَوْجُودٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَنِ عَلَى التَّعْلِيلِ، وَلَا يَخْفَى

هـ قُودُ: (وَقِيلَ اِفْلَ) قَدْ يَدُلُّ ظَاهِرُ الصَّنِيعِ أَنَّهُ فِي حَيْزِ التَّضْرِيعِ عَلَى قَوْلِهِ حَذَفَ عَجْزُهُ الْخُ مَعَ مَا قَبْلَهُ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ إِذْ حَذَفَ الْعَجْزُ لَا يَنْتَرَعُ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَزْنَ اِفْلَ أَوْ اَهْلَ فَلْيُجْعَلْ مُسْتَأَنَفًا أَوْ يُعْطَفُ عَلَى قَوْلِهِ وَأَضْلُ اسْمِ سِمُو الْخُ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قُودُ: (وطُولَتِ) أَيِ خَطًا، هـ قُودُ: (جَوْضًا عَنْ حَذْفِهَا) قَدْ يُقَالُ: لَا عِلَّةَ لِحَذْفِهَا إِلَّا التَّخْفِيفُ وَالتَّعْوِضُ يُنَافِي إِذْ لَا تَخْفِيفَ مَعَهُ، وَجِبَابُ بَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا تَطَوَّلَ دُونَ الْأَوَّلِ فَلَا يُنَافِي التَّخْفِيفَ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ أَنَّ تَطْوِيلَ الْبَاءِ عَوَّضَ عَنْ خَطِّ الْهَمْزَةِ فَظَاهِرٌ أَوْ عَنْ لَفْظِهَا فَمُشْكِلٌ لِأَنَّ تَطْوِيلَ الْبَاءِ غَيْرُ لَفْظِي فَجَعَلَهُ عَوَّضًا عَنِ اللَّفْظِيِّ بَعِيدٌ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَقَوْلُهُ عَنْ حَذْفِهَا مُشْكِلٌ، إِذِ الْحَذْفُ غَيْرُ مَعْوُضٍ عَنْهُ وَكَيْفَ وَهُوَ مَوْجُودٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُحْمَلَ عَنِ عَلَى التَّعْلِيلِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ تَعَسَّفَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وهو إن أريد به اللفظ غير المُسمَّى إجماعاً أو الذات عيشه كما لو أُطلق لأن من قوايديهم أن كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله أو الصفة كان تارة غيراً كالخالي .....

أَن تَسِفَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم وَلَكَ أَن تَجْعَلَهُ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مُوصُوفِهَا. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ إِنْ أُريدَ الْخ) أَي كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْإِسْمِ كَزَيْدٍ إِنْ أُريدَ بِهِ لَفْظُهُ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ ثَلَاثِي فَهُوَ غَيْرُ الْمُسَمَّى أَوِ الْذَاتِ كَقَوْلِنَا زَيْدٌ طَوِيلٌ أَوْ أَسْوَدُ فَهُوَ غَيْرُ الْمُسَمَّى، وَكَذَا لَوْ أُطْلِقَ بَأَن لَمْ يَرَدْ بِهِ لَفْظٌ وَلَا ذَاتٌ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَن مَحَلَّ حَمَلِهِ حَيْثُ عَلَى الْذَاتِ مَا إِذَا صَلَحَتْ لِلاتِّصَافِ بِالمَحْمُولِ كَقَوْلِنَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِسْمِ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَهُوَ الْخ لَفْظُ الْإِسْمِ أَي الْمُرَكَّبِ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالْمِيمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَحَيْثُ فَلَا وَرُودَ لِمَا أَوْرَدَهُ عَلَيْهِ الْفَاضِلُ الْمُحْسِنُ سَم هُنَا سَبَدَ عَمَرَ الْبَصْرِيِّ وَع ش. □ فَوَدَّ: (غَيْرُ الْمُسَمَّى) الْأَوَّلَى هُنَا وَفِي نَظَائِرِهِ الْآتِيَةِ الْإِفْرَاقُ بِالْفَاءِ كَمَا فِي كَلَامِ غَيْرِهِ.

□ فَوَدَّ: (إِجْمَاعاً) أَي قَطْعاً؛ لِأَنَّهُ يَتَأَلَّفُ مِنْ أَصَوَاتٍ مُقَطَّعَةٍ غَيْرِ قَابِرَةٍ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمَمِ وَالْأَعْصَارِ، وَيَتَعَدَّدُ تَارَةً وَيَتَّحِدُ أُخْرَى وَالْمُسَمَّى لَا يَكُونُ كَذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَوِ الْذَاتِ الْخ) لَكِنَّهُ لَمْ يُشْتَهَرْ بِهَذَا الْمَعْنَى نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَي فِيمَا إِذَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ مَعَ عَامِلٍ كَأَن يُقَالُ لَفْظٌ كَذَا مُرَاداً بِهِ الْذَاتُ الْمَخْصُوصَةُ فَلَا يَنَافِي هَذَا مَا انْقَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ حَجَرٍ مِنْ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ بِمَعْنَى الْذَاتِ فَإِنَّهُ فِيمَا إِذَا كَانَ مُرَكَّباً مَعَ الْعَامِلِ كَقَوْلِكَ: اللَّهُ الْهَادِي وَمُحَمَّدٌ الشَّفِيعُ وَقَدْ يَصْرَحُ بِذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ كَمَا لَوْ أُطْلِقَ ع ش. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ عَلَى مَذَلُولِهِ) أَي إِلَّا لِصَارِفٍ كَزَيْدٍ اسْمٌ. □ فَوَدَّ: (أَوِ الصِّفَةِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَإِنْ أُريدَ بِهِ الصِّفَةُ كَمَا هُوَ رَأْيُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ انْقِسَامُ انْقِسَامِ الصِّفَةِ عَنْدَهُ إِلَى مَا هُوَ نَفْسُ الْمُسَمَّى كَالوَاجِدِ وَالْقَدِيمِ وَإِلَى مَا هُوَ غَيْرُهُ كَالْخَالِقِ وَالزَّارِقِ وَإِلَى مَا هُوَ لَيْسَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ كَالْحَيِّ وَالْعَلِيمِ وَالْقَابِرِ وَالْمُرِيدِ وَالْمُتَكَلِّمِ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ اه. وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا أَنَّهُ تَسَمَّعُ، وَغَيْرُ فِي الْقِسْمِ الْأَخِيرِ بِالمَصَادِرِ، وَعِبَارَةُ الصَّبَّانِ، ثُمَّ الْإِسْمُ إِنْ أُريدَ بِهِ اللَّفْظُ الذَّالُّ عَلَى الْمُسَمَّى كَلَفْظُ زَيْدٍ الذَّالُّ عَلَى ذَاتٍ مُشْخَصَةٍ فَغَيْرُ الْمُسَمَّى قَطْعاً، وَإِنْ أُريدَ بِهِ الْمَذَلُولُ مَجَازً وَالْعِلَاقَةُ الْمَحَلِّيَّةُ أَوِ السَّبَبِيَّةُ بِإِغْتِيَارِ فَهْمِ الْمَذَلُولِ مِنَ الذَّالِّ، فَعَيْتُهُ إِنْ كَانَ جَائِداً كَاللَّهِ وَغَيْرِهِ إِنْ كَانَ مُشْتَقّاً مِنْ صِفَةٍ فَعِلٌ كَالْخَالِقِ وَلَا عَيْنَهُ وَلَا غَيْرَهُ إِنْ كَانَ مُشْتَقّاً مِنْ صِفَةٍ ذَاتِ كَالْعَالِمِ قَالَ السَّعْدِيُّ فِي شَرْحِ الْمَقَاصِدِ الْأَصْحَابِ اغْتَبَرُوا الْمَذَلُولُ

□ فَوَدَّ: (وَهُوَ إِنْ أُريدَ بِهِ اللَّفْظُ) ظَاهِرُهُ جَوَازُ إِرَادَةِ كُلِّ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَقَدْ يُقَالُ عَلَى تَقْدِيرِ إِرَادَةِ الْذَاتِ يَوْمُهُ الْقِسْمُ مَعَ أَنَّهُ حَذَرَ عَنْ إِيهَابِهِ، وَإِنَّمَا لَا يَأْتِي قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ الْخ) فَلْيَتَأَمَّلْ.

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مِنْ قَوَائِدِهِمُ الْخ) قَدْ يُقَالُ: لَا دَلَالَهَ فِي هَذَا الدَّلِيلِ عَلَى الْمَطْلُوبِ لِأَنَّهُ مَذَلُولٌ لَفْظُ الْإِسْمِ الْأَسْمَاءُ كَلَفْظِ اللَّهِ وَلَفْظِ الرَّحْمَنِ لَا نَفْسُ الْذَاتِ فَتَأَمَّلْهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّ الْذَاتَ مَذَلُولٌ بِالْوَاسِطَةِ فَإِنَّهَا مَذَلُولُ الْمَذَلُولِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (أَوِ الصِّفَةِ) قَالَ ع ش: وَأَنَا أَقُولُ الْمُرَادُ بِالصِّفَةِ عِنْدَ الشَّيْخِ الْأَمْرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْذَاتِ بِحَمَلِ الْإِشْتِقَاقِ كَمَا يُسْتَعَادُّ مِنْ كَلَامِ السَّيِّدِ فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ حَيْثُ قَالَ ذَهَبَ الشَّيْخُ وَعَاقَةُ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ مِنَ الصِّفَاتِ مَا هُوَ غَيْرُ الْمَوْصُوفِ كَالْوُجُودِ إِلَى قَوْلِهِ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَعِنْدَ هَذَا يَظْهَرُ بَطْلَانُ قَوْلِي مَنْ قَالَ انْقِسَامُ الصِّفَةِ إِلَى الْعَيْنِ وَإِلَى مَا هُوَ غَيْرُ وَإِلَى مَا هُوَ



وتارةً غَيَا كَالله وتارةً لا ولا كالعالم، ولم يَقُلْ بالله حَدَرًا من إيهام القسم .....

المُطَابِقِي فَأُطْلِقُوا الْقَوْلَ بِأَن مَذْلُولَ الْخَالِي شَيْءٌ مَا لَهُ الْخَلْقُ لَا نَفْسُ الْخَلْقِ وَمَذْلُولَ الْعَالِمِ شَيْءٌ مَا لَهُ الْعِلْمُ لَا نَفْسُ الْعِلْمِ وَالْأَشْعَرِيُّ أَخَذَ الْمَذْلُولَ الْأَعْمَ وَاعْتَبَرَ فِي أَسْمَاءِ الصِّغَاتِ الْمَعْنَى الْمُفْصَّوْدَةِ فَرَوَّعَهُ أَنَّ مَذْلُولَ الْخَالِي الْخَلْقُ، وَهُوَ غَيْرُ الذَّاتِ وَمَذْلُولَ الْعَالِمِ الْعِلْمُ وَهُوَ لَا عَيْنَ وَلَا غَيْرَ اهـ. فَتَحْصُلُ مِنَّا ذِكْرُ أَنَّ الْإِسْمَ بِمَعْنَى اللَّفْظِ الذَّالُّ غَيْرُ الْمُسَمَّى قَطْعًا وَبِمَعْنَى الْمَذْلُولِ الْمُطَابِقِي عَيْنُهُ قَطْعًا وَبِمَعْنَى مُطْلَقِ الْمَذْلُولِ تَارَةً يَكُونُ غَيْرُهُ وَتَارَةً يَكُونُ لَا غَيْرَهُ وَلَا عَيْنَهُ، فَلِهَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ لَا مَعْنَى لِلْخِلَافِ فِي أَنَّ الْإِسْمَ غَيْرُ الْمُسَمَّى أَوْ عَيْنُهُ وَالْغَيْرُ الْمُتَعَيَّنُ فِي قَوْلِهِمْ صِفَةُ الذَّاتِ لَيْسَتْ غَيْرًا لِغَيْرِ الْمُتَعَيَّنِ لَا مُطْلَقَ الْغَيْرِ لِقَطْعِهِ بِأَنَّ الصِّفَةَ غَيْرُ الْمُوصُوفِ، وَإِنْ نَزَّهَتْهُ أَمَّا التَّسْمِيَةُ فَتُطْلَقُ عَلَى وَضْعِ الْإِسْمِ لِلْمُسَمَّى وَعَلَى ذِكْرِ الْمُسَمَّى بِاسْمِهِ فَهِيَ غَيْرُ الْمُسَمَّى وَغَيْرُ الْإِسْمِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (كَاللَّهِ) مَثَلٌ بِهِ فِي الْمَوَاقِفِ لِلْإِسْمِ الَّذِي مَذْلُولُهُ عَيْنُ الذَّاتِ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي الْإِسْمِ بِمَعْنَى الصِّفَةِ فَالتَّمَثِيلُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلصِّفَةِ فَكَيْفَ يُتَمَثَّلُ لَهَا بِقَوْلِهِ اللَّهُ سَمِ أَيْ فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُتَمَثَّلَ بِالْوَاحِدِ وَنَحْوِهِ كَمَا مَرَّ عَنْ النِّهَايَةِ وَالْمُنْغَنِ، وَأَجَابَ عَنْهُ الْكَرْدِيُّ بِمَا نَقَصَهُ. قَالَ فِي شَرْحِ الْمَقَاصِدِ قَدْ يُرَادُ بِاللَّهِ الْوُجُودُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَيْنُ الذَّاتِ فَالذَّالُّ عَلَى الذَّاتِ دَالٌّ عَلَيْهِ لَكِنْ لَمَّا كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ بِالْإِغْيَارِ فَالذَّالُّ عَلَيْهِ بِإِغْيَارِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الذَّاتِ عَلَّمَ وَبِإِغْيَارِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْوُجُودِ صِفَةً، وَهَكَذَا كُلُّ عَلَّمَ مَعَ الذَّاتِ؛ لِأَنَّ وَجُودَ كُلِّ شَيْءٍ عَيْنُهُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ فَهُوَ بِهَذَا الْإِغْيَارِ الثَّانِي صِفَةً وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا اهـ وَفِيهِ تَكْلُفٌ لَا يَحْتَمِي.

هـ فَوَدَّ: (خَفَرًا إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ بِسْمِ اللَّهِ لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَ وَفِيهِ كَلَامٌ فِي الْإِيمَانِ سَمٍ وَحَاصِلُهُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّهَابُ الْحِجَازِيُّ فِي مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ يَمِينٌ عَشْرُ عِبَارَةٍ الصَّبَّانِ وَإِنَّمَا قِيلَ بِسْمِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ مَعَ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْأَمْرِ بِاسْمِ اللَّهِ حَاصِلٌ بِقَوْلِي بِاللَّهِ مُبَالَغَةٌ فِي التَّعْظِيمِ وَالْأَدَبِ فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ سَلَامٌ عَلَى الْمَجْلِسِ الْعَالِي، وَلِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنْ إِيهَامِ الْقِسْمِ مِنَ اللَّهِ وَلِإِشْعَارِهِ أَنَّ الْإِسْتِعَانَةَ وَالتَّوَكُّلَ يَكُونَانِ بِاسْمِهِ كَمَا بِذَاتِهِ وَإِفَادَةُ الْمُعْجَمِ إِنَّ قُلْنَا الْإِضَافَةَ اسْتِغْرَاقِيَّةً أَوْ جَنْسِيَّةً وَإِعْمَالُ نَفْسِ السَّامِعِ فِي تَعْيِينِ الْمَعْنَى إِنْ قُلْنَا عَهْدِيَّةً وَالْإِعْمَالُ ثُمَّ التَّفْصِيلُ إِنْ قُلْنَا لِلنَّبِيَّانِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِنَا وَلِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنْ إِيهَامِ الْقِسْمِ مِنَ اللَّهِ أَنَّ بِسْمِ اللَّهِ يَصْلُحُ قِسْمًا، وَإِنَّ الْقَائِلَ بِسْمِ اللَّهِ حَالِفًا تَتَقَدَّرُ يَمِينُهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ أَرَادَ اللَّفْظُ كَلْفَظَ اللَّهِ

لَا عَيْنَ وَلَا غَيْرَ فَايَسِدْ إِذْ الصِّفَةُ هِيَ الْأَمْرُ الْخَارِجُ أَوْ الزَّائِدُ عَلَى الذَّاتِ فَلَا يَحْتَمِلُ الْمَيْبُتَةَ وَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا ارْتَكَبَ مِنَ التَّمَحَلَّاتِ انْتَهَى.

هـ وَفَوَدَّ: (وتارةً غَيَا) عِبَارَةُ الْبِيضَاوِيِّ إِلَى مَا هُوَ نَفْسُ الْمُسَمَّى قَالَ عَشْرُ كَالْوُجُودِ عِنْدَ الشَّيْخِ مُطْلَقًا وَفِي الْوَاجِبِ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ أَيْضًا انْتَهَى. هـ فَوَدَّ: (كَاللَّهِ) مَثَلٌ بِهِ فِي الْمَوَاقِفِ لِلْإِسْمِ الَّذِي مَذْلُولُهُ عَيْنُ الذَّاتِ وَالْكَلَامُ هُنَا فِي الْإِسْمِ بِمَعْنَى الصِّفَةِ فَالتَّمَثِيلُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلصِّفَةِ فَكَيْفَ يُتَمَثَّلُ لَهَا بِقَوْلِهِ كَاللَّهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّمَثِيلُ بِإِغْيَارِ أَصْلِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ أَصْلُهُ إِلَهٌ بِمَعْنَى مَعْبُودٍ أَوْ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ الْإِلَهُ صِفَةٌ وَفِيهِ نَقَرٌ لِأَنَّهُ عَلَيْهِمَا لَيْسَ عَيْنًا بَلْ هُوَ كَالْخَالِي، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ بِالصِّفَةِ الْأَمْرُ الْمَحْمُولُ بِحَمَلِ الْإِشْتِقَاقِ صَحَّ التَّمَثِيلُ بِقَوْلِهِ اللَّهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ. هـ فَوَدَّ: (خَفَرًا إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ بِسْمِ اللَّهِ لَا

وليتُم جميع أسمائه تعالى.

(الله) هو على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكمالات لذاته .....

إن قصد اللفظ الثابت في القرآن لما صرح به في الآثار من أنه إذا حلف بكتاب الله أو بالمصحف أو بالكتاب فيه أو بالقرآن قميناً اهـ. هـ فود: (وليتُم جميع أسمائه تعالى) أي عموماً شمولياً إذا كانت الإضافة استغراقية وبذلك إذا كانت جنسية صباناً. هـ فود: (هو علم على الذات) واعلم أنه كما تحيزت العقول في المسمى تحيزت في الاسم فاختلف فيه اختلافات كثيرة منها اختلافهم في كونه علماً أو وصفاً أو اسم جنس فقال الجمهور إنه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحاميد والوصفان المذكوران لإيضاح المسمى لا لاغتيارهما في المسمى، والآن لكان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات فقط، واستدلوا بثلاثة أوجه: الأول أنه يوصف ولا يوصف به الثاني أنه لا بد له تعالى من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه، الثالث أنه لو لم يكن علماً بأن كان صفة أو اسم جنس لكان كليا فلا يكون لا إله إلا الله توحيداً مع أنه توحيد بالإجماع، وقال البيضاوي الأظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه سبحانه وتعالى بحيث لا يستعمل في غيره وصار علماً بمثل الثريا والصبيح أجري كالعلم في إجراء الأوصاف عليه وإتباع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشبهة اهـ. وقوله: (لكنه لما غلب الخ) دفع للوجوه المذكورة في كونه علماً وضعياً لذاته المخصوصة ولا يخفى أن المفهوم من كلام الشيخ زاده أنه عند البيضاوي صار علماً بالعلية، ويشير به قول البيضاوي وصف في أصله وسباني التفسير به في كلام الشيخ الشرواني أيضاً فهو إنما يتكرر كونه علماً وضعياً، ثم استدلل البيضاوي على مختاره بثلاثة أوجه: الأول أن ذاته من حيث هو بلا اغتيار أمر آخر معه حقيقي كالعلم والقدرة أو غير حقيقي ككونه مقيوداً وازقاً غير معقول للبشر فلا يمكن أن يدل عليها بلفظ الثاني أن الاسم الكريم لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ (الأنعام: ٣) إلخ معنى صحيحاً.

الثالث أن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركاً للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بين لفظ الجلالة والأصول التي تذكر له أي فهو مشتق فيكون وصفاً، وأجيب عن الأول بأن الثقل الذي لم يحصل للبشر هو الثقل بالكنه، وأنا الثقل بوجه مختص فحاصل لهم وهو كافٍ في فهمهم المعنى من اللفظ الذي هو حكمه الوضع إن قلنا الواضع هو الله تعالى وفي إشكال وضعهم إن قلنا الواضع هم بذليل وضع الأب علماً لولده قبل رؤيته وعن الثاني بأن تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفته لجواز أن يكون تعلقه به باغتيار ملاحظة المعنى الوصفية الخارج عنه المفهوم من أصل اشتقاقه أو المشهور به مسماه كما في قوله: (أسد علي وفي الحروب نعمة) وعن الثالث بأن كونه مشتقاً لا يقتضي كونه وصفاً في الأصل، وإنما يقتضيه لو وجب كون المشتق موضوعاً لذات مبهمه وليس كذلك فإن أسماء الزمان

يختل القسم وفيه كلام في هاشم الإيمان.

وَلَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى وَلَوْ تَعَنَّتَا فِي الْكُفْرِ بِخِلَافِ الرَّحْمَنِ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ، وَأَصْلُهُ إِلَهٌ حُدِثَتْ  
هَمْزُهُ وَعَوُضَ عَنْهَا أَلٌ وَهُوَ اسْمٌ جِنْسٍ لِكُلِّ مَعْبُودٍ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي الْمَعْبُودِ بِحَقِّ فَقَطْ فَوُصِفَ

وَالْمَكَانِ وَالْآلَةِ مُشْتَقَاتٌ، وَلَيْسَتْ بِصِفَاتٍ لِدَلَالَتِهَا عَلَى ذَوَاتٍ مُعَيَّنَةٍ بِنَوْعٍ مُعَيَّنٍ صَبَّانٍ وَسَبَّانٍ مِنْهُ إِنْ  
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ الْخُ وَكَلَامُ النَّهَايَةِ يَمِيلُ إِلَى  
تَرْجِيحِ مَا قَالَهُ الْبِيضَاوِيُّ وَكَلَامُ الشَّارِحِ الْآتِي كَالضَّرِيحِ فِي اخْتِبَارِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَبِهِ جَزَمَ الْمُغْنِي كَمَا  
يَأْتِي وَكَذَا الْبُجَيْرِيُّ وَشَبَّحْنَا حَيْثُ قَالَا وَاللَّفْظُ الثَّانِي قَوْلُهُ وَاللَّهُ اسْمٌ لِلذَّاتِ أَيْ بَوَضَّحَهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ هُوَ  
الَّذِي سَمَّى نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَّمَهُ لِمِبَادِهِ فَهُوَ عَلَّمَ شَخْصِيَّ جُزْئِيٍّ وَإِنْ كَانَ لَا يُقَالُ ذَلِكَ إِلَّا فِي مَقَامِ  
التَّكْلِيمِ، وَلَيْسَ فِيهِ غَلَبَةٌ أَصْلًا لَا تَحْقِيقِيَّةٌ وَلَا تَقْدِيرِيَّةٌ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَسْبِقَ لِلْكَلْمِ اسْتِعْمَالُ فِي غَيْرِ الْفَرْدِ  
الَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ كَالنَّجْمِ فَإِنَّهُ اسْمٌ لِكُلِّ كَوْكَبٍ لَيْلِيٍّ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الثَّرَيَا بَعْدَ سَبْقِ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهَا.  
وَالثَّانِيَّةُ أَنْ لَا يَسْبِقَ لِلْكَلْمِ اسْتِعْمَالُ فِي غَيْرِ الْفَرْدِ الَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ لَكِنْ يُقَدَّرُ ذَلِكَ كَالْإِلَهِ الْمَعْرُوفِ بِالْأَلِ  
فَإِنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي غَيْرِهِ تَعَالَى ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى بَعْدَ تَقْدِيرِ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهِ، وَأَمَّا لَفْظُ الْجَلَالَةِ  
فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى التَّحْقِيقِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ هـ. هـ فُودَ: (وَلَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى) وَعِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ  
أَنَّهُ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ فِي الْفَقِيرِ وَتَلْجِئَاتِهِ وَسَبْعِينَ مَوْضِعًا، وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ بَنَاءَ  
لِجَمَاعَةٍ أَنَّهُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ قَالَ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ فِي الْبَقَرَةِ وَأَلِ عِمْرَانَ وَطِهٍ  
مُغْنِيٍّ، وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَاخْتَارَ الْخُ، وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ بَافْضَلٍ وَهُوَ أَيْ اللَّهُ الْإِسْمُ  
الْأَعْظَمُ وَعَدَمُ الْإِسْتِجَابَةِ لِأَكْثَرِ النَّاسِ مَعَ الدَّعَاءِ بِهِ لِعَدَمِ اسْتِجْمَاعِهِمْ لِشُرَاطِئِ الدَّعَاءِ هـ. أَيْ الَّتِي مِنْهَا  
أَكُلُ الْحَلَالِ. هـ فُودَ: (حُدِثَتْ هَمْزُهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيٍّ وَأَصْلُهُ إِلَهٌ قَالَ الرَّافِعِيُّ كِلَامًا، ثُمَّ أَدْخَلُوا عَلَيْهِ  
الْأَلِفَ وَالْأَمَ، ثُمَّ حُدِثَتْ الْهَمْزَةُ طَلَبًا لِلخَفَةِ، وَنُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى اللَّامِ فَصَارَ اللَّاءُ بِلَامَتَيْنِ مُتَحَرِّكَتَيْنِ،  
ثُمَّ سُكِّنَتِ الْأَوَّلَى وَأُدْغِمَتِ فِي الثَّانِيَةِ لِلتَّسْهِيلِ انْتَهَى وَقِيلَ حُدِثَتْ هَمْزُهُ وَعَوُضَ عَنْهَا حَرْفُ  
التَّغْرِيفِ، ثُمَّ جُعِلَ عَلَمًا وَالْإِلَهِ فِي الْأَصْلِ أَيْ قَبْلَ دُخُولِ أَلٍ يَبْقَى عَلَى كُلِّ مَعْبُودٍ بِحَقِّ أَوْ بَاطِلٍ، ثُمَّ  
غَلَبَ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقِّ كَمَا أَنَّ النَّجْمَ اسْمٌ لِكُلِّ كَوْكَبٍ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الثَّرَيَا، وَهَلْ هُوَ مُشْتَقٌّ أَوْ  
مُزْتَجَلٌ فِيهِ خِلَافٌ وَالْحَقُّ أَنَّهُ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ غَيْرُ مَاخُودٍ مِنْ شَيْءٍ بَلْ وَضِعَ عَلَمًا ابْتِدَاءً فَكَمَا أَنَّ ذَاتَهُ لَا  
يُحِيطُ بِهَا شَيْءٌ وَلَا تَرْجِعُ إِلَى شَيْءٍ فَكَذَلِكَ اسْمُهُ تَعَالَى هـ أَيْ لَا يَرْجِعُ إِلَى شَيْءٍ يَشْتَقُّ مِنْهُ. هـ فُودَ: (ثُمَّ  
اسْتَعْمِلَ الْخُ) أَيْ بِالْغَلَبَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ قَبْلَ حَذْفِ الْهَمْزَةِ وَتَعْوِضُ أَلِ أَيْ إِلَهٌ وَالتَّقْدِيرِيَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْ الْإِلَهِ،  
وَأَمَّا اللَّهُ فَلَيْسَ فِيهِ غَلَبَةٌ أَصْلًا يُجِيرُ. هـ فُودَ: (فَوُصِفَ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ وَهُوَ اسْمٌ جِنْسٍ الْخُ عِبَارَةُ  
الصَّبَّانِ اخْتِلَافٌ فِي إِلَهٍ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْجَلَالَةِ عَلَى الْأَصَحِّ فَقَالَ الْبِيضَاوِيُّ أَنَّهُ وَصَفَ وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ  
إِنَّهُ اسْمٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَوْصَفُ وَلَا يَوْصَفُ شَيْءٌ إِلَهٌ وَتَقُولُ إِلَهٌ وَاحِدٌ هـ. أَوْ لِقَوْلِهِ هُوَ عَلَّمَ عَلَى  
الذَّاتِ الْخُ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ النَّهَايَةِ وَمَا قَدَّمَاهُ عَنِ الصَّبَّانِ فِي حَاشِيَتِهِ هُوَ عَلَّمَ عَلَى الذَّاتِ الْخُ أَوْ  
تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ الْخُ عَلَى التَّفسيرِ الْمُتَقَدِّمِ عَنِ الْبُجَيْرِيِّ.

هـ فُودَ: (فَوُصِفَ) يَتَأَثَّلُ هَذَا التَّغْرِيعُ الْوَاجِبُ الْوُجُودِ.

ولم يُوصَف به وعليه فمفهوم الجلالة بالنظر لأصله كُلِّي وبالنظر إليه جزئي ومن ثم كان من الأعلام الخاصة من حيث إنه لم يُسمَّ به غيره تعالى ومن الغالية من حيث إن أصله الإله بالنظر لاستعماله في المعبود بِحَقِّ فقط، وكان قول لا إله إلا الله كلمة توحيد أي لا معبود بِحَقِّ إلا ذلك الواحد الحق ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للمعبودية، وكل منهما كُلِّي انحصَر في فرد فلا يكون علماً لأن مفهوم العلم جزئي فقد سها ولزمه أن لا إله إلا الله لا تُفيد توحيداً كما يثبت في شرح الإرشاد من إله يكسر عينه .....

• قوله: (وعليه) أي على أنه اسم جنس لكل معبود إلخ. • قوله: (لأصله) أي الأول وهو إله أو الثاني وهو الإله ويُؤيده قوله الاتي من حيث إن أصله الإله. • قوله: (وبالنظر إليه) أي إلى حالته الزائدة وهي الله. • قوله: (ومن ثم) أي لأجل التفصيل المذكور في قوله مفهوم الجلالة بالنظر لأصله كُلِّي إلخ. • قوله: (كان) أي لفظ الجلالة. • قوله: (ومن الغالية) أي غلبة تقديرية كما مر عن البجيرمي ويُبيده أيضاً قول الشارح الاتي فقط. • قوله: (وكان قول إلخ) عطف على قوله كان من الأعلام إلخ وقوله ومن زعم إلخ عبارة الصبيان وقيل: إنه اسم لمفهوم الواجب الوجود إلخ ورُدَّ بأمرين أحدهما إجماعهم أن لا إله إلا الله تُفيد التوحيد ولو كان اسماً لمفهوم كُلِّي لم يُفده لأن الكلِّي من حيث هو يُحتلُّ الكثرة. ثانيهما أنه لو كان اسماً للمفهوم الكلِّي لزم استثناء الشيء من نفسه في كلمة التوحيد إن أُريدَ بإله فيها المعبود بِحَقِّ والكذب إن أُريدَ به مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب أن يكون إله فيها بمعنى المعبود بِحَقِّ، والله علماً وضِعاً للفرد الموجود منه. أقول الظاهر أن صاحب هذا القول يفتَرِف بأنه صار علماً بالغلبة على هذا الفرد المنحصر فيه الكلِّي إذ لا يسمُّه إنكار ذلك، وقد نقل الشرواني عن الخليلي أنه قال أطبق جميع الخلائق على أن قولنا الله مخصوص به تعالى أي إما بطريق الوضع أو الغلبة، ثم رأيت للعلامة سم في حواشيه على مختصر السغد ما يَرُشِّحه حيث كتَبَ على قوله فلا يكون علماً ما نصُّه أي بالأصالة فلا ينافي أنه على هذا قد يُجعل علماً بالغلبة اهـ وحيث يندفع الأمران المذكوران وعلى هذا وما سبق في تقرير كلام البيضاوي يكون اسم الجلالة في الحالة الزائدة علماً باتِّفاقي الأقوال الثلاثة فيه إلا أن علميته على القول الأول متأصلة وضعية وعلى الأخيرين غلبة طارئة اهـ. • وقوله: (فلا يكون علماً) أي بل هو اسم جنس صبيان. • قوله: (فقد سها كما يثبت في شرح الإرشاد) الذي يثبت السغد سم وقد مر عن الصبيان أيضاً بيانه بأمرين، ثم ردُّهما. • قوله: (من إله) راجع إلى قوله: (وأصله إله إلخ) عبارة الصبيان وأما على القول بأنه علَّم بالوضع فاختلف أيضاً فيه فقيل إنه منقول أي مأخوذ من أصل بنوع تصرُّف قال الشيخ زادة وهو المراد بالمشق في عبارة من عبَّر به لا مقابل الأعلام وأسماء الأجناس من الوصف اهـ وتُسبب هذا القول إلى الجمهور غير واجد كالشرواني في حواشيه البيضاوي وقيل: لم يُجعل لا أصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء لذاته المخصوصة، وإليه

• قوله: (وبالنظر إليه جزئي) أين مرجع هذا الضمير. • قوله: (كما يثبت) الذي يثبت السغد.

إِذَا تَخَيَّرَ لِتَحْيِيرِ الْخَلْقِ فِي مَعْرِفَتِهِ أَوْ يَفْتَحِهَا إِذَا عَبْدَ أَوْ مِنْ لَاءِ إِذَا ارْتَفَعَ أَوْ إِذَا احْتَجَبَ، وَهَذَا لِكُونِهِ نَظَرًا لِأَصْلِهِ قَبْلَ الْمَعْنَى لَا يُنَافِي عِلْمِيَّتَهُ وَهُوَ عَرَبِيٌّ وَزُودَهُ فِي غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ تَوَافُقِ اللُّغَاتِ كَمَا أَنَّ الْحَقَّ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ وَالْأَكْثَرِينَ أَنَّ كُلَّ مَا قِيلَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ الْأَعْلَامِ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ عَرَبِيٌّ تَوَافَقَتْ فِيهِ اللُّغَاتُ وَلَا يَدْعُ أَنْ يَخْفَى عَلَى مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَوْنُهُ عَرَبِيًّا كَمَا خَفِيَ عَلَيْهِ مَعْنَى فَاطِرٍ وَفَاتِحٍ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يُحِيطُ بِاللُّغَةِ إِلَّا نَبِيٌّ وَمُشْتَقٌّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَقَوْلُ أَبِي حَيَّانَ فِي نَهْرِهِ لَيْسَ مُشْتَقًّا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ لَقَلَّه أَرَادَ مِنَ النُّحَاةِ وَأَعْرَفَ الْمَعَارِفِ وَإِنْ كَانَ غَلَطًا. (الرَّحْمَنِيُّ) هُوَ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى كَثِيرِ الرَّحْمَةِ جِدًّا ....

ذَهَبَ الْخَلِيلُ وَالْخَارِجِيُّ وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ وَنَسَبَهُ إِلَى سَبِيحَتِهِ وَكَثُرَ الْأُصُولِيُّونَ وَالْفُقَهَاءُ كَتَابِي خَنِيفَةً وَالشَّافِعِيُّ كَمَا فِي حَوَاشِي الْبَيْهَقَاوِيِّ عَلَى أَنَّهُ مَنقُولٌ فَقِيلَ إِنَّهُ مَنقُولٌ مِنْ أَصْلٍ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَقِيلَ: مِنْ لَاءِ يَلُوهَ لَوْهَا إِذَا خَلَقَ، وَقِيلَ: مِنْ لَاءِ يَلُوهَ لَيْهَا إِذَا احْتَجَبَ أَوْ ارْتَفَعَ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ أَقْوَالٍ أُخَرَ وَأَرْجَحُ الْأَقْوَالِ أَنَّهُ مِنْ آلِهِ إِذَا عَبْدَ وَأَصْلُهُ إِلَهٌ كَقِيَمَالٍ وَالَّذِي رَجَّحَهُ عَلَى غَيْرِهِ كَمَا قَالَ السَّعْدِيُّ التَّنَازُلِيُّ كَثَرَةُ دَوْرَانِ إِلَهٍ كَقِيَمَالٍ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَغْبُودِ بِحَقٍّ وَإِطْلَاقُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى اهـ. عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مُتَّفَرِّعًا عَلَى عِلْمِيَّتِهِ فَهِيَ مُرْتَجَلٌ لَا اشْتِقَاقَ لَهُ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ وَقِيلَ عَنِ الْخَلِيلِ وَسَبِيحَتِهِ أَيْضًا وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ إِلَهٍ أَيْ بِكْسَرِ اللَّامِ بِمَعْنَى تَحْيِيرِ الْخَلْقِ.

■ قَوْلُهُ: (إِذَا تَخَيَّرَ الْخَلْقَ) قَالَهُ بِمَعْنَى مَالُوهُ فِيهِ وَقَوْلُهُ إِذَا عَبْدَ قَالَهُ بِمَعْنَى مَالُوهُ كَكِتَابٍ بِمَعْنَى مَكْتُوبٍ صَبَّانَ. ■ قَوْلُهُ: (إِذَا ارْتَفَعَ الْخَلْقَ) أَيْ قَالَهُ بِمَعْنَى إِلَهٍ اسْمُ فَاعِلٍ. ■ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيْ الْأَخْذُ بِمَا ذَكَرَ. ■ قَوْلُهُ: (نَظَرًا لِخَلْقِ) عِلَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ طَرَفَيْ الْمُدَّعَى. ■ قَوْلُهُ: (لِأَصْلِهِ) أَيْ أَصْلُ اللَّهِ وَهُوَ إِلَهٌ. ■ قَوْلُهُ: (وَهُوَ هَرَبِيٌّ) خِلَافًا لِلْبَلْخِيِّ حَيْثُ زَعَمَ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ نِهَايَةً عِبَارَةُ الصَّبَّانِ، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْإِسْمَ الْكَرِيمَ عَرَبِيٌّ وَضَمًّا وَقِيلَ: عَجَمِيٌّ وَضَمًّا، وَأَصْلُهُ قِيلَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَقِيلَ بِالسَّرْيَانِيَّةِ لَهَا مُعَرَّبٌ بِحَذْفِ الْأَلِفِ الْأَخِيرَةِ وَإِذْخَالِ أَلٍ، لِأَنَّ الْعِبْرَانِيِّينَ أَوْ السَّرْيَانِيِّينَ يَقُولُونَ لَهَا كَثِيرًا وَمَغْنَاهُ مَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (كَوْنُهُ الْخَلْقَ) أَيْ مَا قِيلَ فِي الْقُرْآنِ الْخَلْقَ. ■ قَوْلُهُ: (وَقَدْ قَالَ الْخَلْقَ) تَأْيِيدٌ لِقَوْلِهِ وَلَا يَدْعُ الْخَلْقَ. ■ قَوْلُهُ: (وَمُشْتَقٌّ الْخَلْقَ) كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ وَهُوَ عَرَبِيٌّ لِمَا قَدَّمْنَا عَنِ الصَّبَّانِ عَنِ الشَّيْخِ زَادَةَ. ■ قَوْلُهُ: (وَأَعْرَفَ الْمَعَارِفِ الْخَلْقَ) فَقَدْ حُكِيَ أَنَّ سَبِيحَتَهُ رُمِيَ فِي الْمَنَامِ فَقِيلَ لَهُ مَا قَعَلَ اللَّهُ بِكَ فَقَالَ خَيْرًا كَثِيرًا لِيَجْعَلِي اسْمَهُ أَعْرَفَ الْمَعَارِفِ نِهَايَةً. ■ قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى كَثِيرِ الرَّحْمَةِ جِدًّا) اعْلَمُوا أَنَّهُمْ عَبَّرُوا بِأَنَّ

■ قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى كَثِيرِ الرَّحْمَةِ) اعْلَمُوا أَنَّهُمْ عَبَّرُوا بِأَنَّ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ اسْمَانِ بَيْنَا لِلْمُبَالِغَةِ، وَقَدْ تَوَهَّمُوا إِشْكَالَهُ بِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَمْلِيَةِ الْمُبَالِغَةِ الْخَمْسَةِ وَلَا إِشْكَالَ لِأَنَّ مَا يَنْتَحَصِرُ فِي الْخَمْسَةِ هُوَ مَا يُنْبِذُ الْمُبَالِغَةَ بِالضَّعِيفَةِ وَمَا هُنَا وَمَا يُقْبِذُهَا بِالمَادَّةِ كَالْجَوَادِ وَنَحْوِهِ. (فَإِنْ قُلْتَ): قَدْ يُشْكَلُ الْحَضَرُ فِي الْخَمْسَةِ بِقَوْلِهِمْ: إِنْ نَحْنُ التَّرَحُّالُ وَالتَّخَوَالُ وَالتَّرَادُ بِفَتْحِ التَّاءِ فِي الْجَمْعِ مَصَادِرُ لِلْمُبَالِغَةِ وَالتَّكْثِيرِ. (قُلْتَ): لَا إِشْكَالَ لِأَنَّ تِلْكَ الْخَمْسَةَ لِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ لَا مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الْبَالِغِ فِي الرَّحْمَةِ وَالْإِنْقَامِ بَحِثٌ لَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى وَغَلَبَهُ عَلَيْهِ الْمُقْتَضِيَةُ لِأَعْرَابِهِ بَدَلًا هُنَا لَا تَمْنَعُ اعْتِبَارَ وَصْفِيَّتِهِ فَيَجُوزُ كَوْنُهُ نَعْتًا بِاعْتِبَارِهَا لَوْ قُوعِهِ صِفَةً وَلِكُونِهِ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى وَمَجِيئِهِ غَيْرَ تَابِعٍ .....

الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ اسْمَانِ بُنِيَ لِلْمُبَالِغَةِ وَقَدْ تَوَهَّم إِشْكَالَهُ بَاتُّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَمْتِلَةِ الْمُبَالِغَةِ الْخَمْسَةِ وَلَا إِشْكَالًا ؛ لِأَنَّ مَا يَنْحَصِرُ فِي الْخَمْسَةِ هُوَ مَا يُفِيدُ الْمُبَالِغَةَ بِالْصِّفَةِ ، وَمَا هُنَا وَمَا يُفِيدُهَا بِالْمَادَّةِ ، فَإِنَّ قُلْتَ : قَدْ يُشْكِلُ الْحَضَرُ فِي الْخَمْسَةِ بِقَوْلِهِمْ إِنَّ نَحْوَ التُّرْحَالِ وَالتُّخُولِ وَالتُّرَادِ يَفْتَحُ النَّاءِ فِي الْجَمِيعِ مَصَادِرُ لِلْمُبَالِغَةِ وَالتَّكْثِيرِ ، قُلْتَ : لَا إِشْكَالَ لِأَنَّ تِلْكَ الْخَمْسَةَ لِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ لَا مُطْلَقًا فَلَيْتَأَمَّلُ سَمَّ عِبَارَةِ الصَّبَانِ وَأُورِدَ عَلَى قَوْلِهِمْ مَوْضِعَتَانِ لِلْمُبَالِغَةِ أُمُورٌ : الْأَوَّلُ أَنَّ صَيَغَ الْمُبَالِغَةِ مَخْصُورَةٌ فِي خَمْسِ قَعَالٍ وَمِفْعَالٍ وَقَعُولٍ وَقِيلٍ وَقَمِيلٍ الْعَامِلُ نَضْبًا وَالصَّفَتَانِ الْمَذْكُورَتَانِ لَيْسَتَا مِنْهَا أَمَّا الرَّحْمَنُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الرَّحِيمُ فَلِإِنَّهُ هُنَا غَيْرُ عَامِلٍ نَضْبًا ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمَخْصُورَ فِي الْخَمْسَةِ مَا يُفِيدُ الْمُبَالِغَةَ إِلَخَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُمْنَعُ كَوْنُهُمْ قَصْدُوا الْحَضَرِ فِي الْخَمْسِ الثَّانِي أَنَّ الْمُبَالِغَةَ هِيَ أَنْ تُنْسَبَ لِلشَّيْءِ أَكْثَرُ مِمَّا هُوَ لَهُ ، وَهَذَا لَا يَتَأْتِي فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى لِأَنَّهَا فِي نِهَايَةِ الْكَمَالِ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُبَالِغَةَ الْمُفَسَّرَةَ بِمَا ذَكَرَ هِيَ الْمُبَالِغَةُ الْبَيِّنَةُ وَلَيْسَتْ مُرَادَةً هُنَا حَتَّى يَتَوَجَّهَ الْإِعْرَاضُ بَلِ الْمُرَادُ بِالْمُبَالِغَةِ هُنَا قُوَّةُ الْمَعْنَى أَوْ كَثَرَةُ أَفْرَادِهِ . الثَّالِثُ أَنَّ وَضْعَهُمَا لِلْمُبَالِغَةِ يُنَافِي كَوْنَهُمَا صِفَتَيْنِ مُشَبَّهَتَيْنِ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لِلدَّوَامِ وَالْمُبَالِغَةَ كَثَرَةُ الْأَفْرَادِ الْمُتَجَدِّدَةِ أَقُولُ يُمَكِّنُ دَفْعَهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِهِمَا صِفَتَيْنِ مُشَبَّهَتَيْنِ أَنَّهُمَا عَلَى صُورَةِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ ، وَبِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُرَادَ بِالدَّوَامِ الْمُسْتَقَادَ مِنَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِطَرِيقِ غَلَبَةِ الْإِسْتِعْمَالِ مَا يَشْمَلُ دَوَامَ تَجَدُّدِ الْأَفْرَادِ ، وَقَدْ رَجَّحَ الشُّهَابُ أَيَّ الْخَفَاجِي كَوْنَهُمَا مِنْ أَبْنِيَةِ الْمُبَالِغَةِ وَضَعْفَ كَوْنَهُمَا مِنَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ حَقِيقَةً بِمَا يَطُولُ فَاظْطَرَّ فِي حَوَاشِيهِ اهـ .

• فُودُ : (ثُمَّ غَلَبَ إِلَخَ) أَيَّ غَلَبَ تَقْدِيرِيَّةً . • فُودُ : (عَلَى الْبَالِغِ فِي الرَّحْمَةِ) أَيَّ بِحُلَايِلِ الثَّمَمِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ غَابَتْهَا . • فُودُ : (بَحِثٌ لَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى) أَيَّ وَتُسَمَّى أَهْلُ الْيَمَامَةِ مُسْتَلِمَةً بِهِ نَعْتٌ فِي الْكُفْرِ فَخَرَجُوا بِمُبَالَغَتِهِمْ فِي الْكُفْرِ عَنْ مَنَهِجِ اللُّغَةِ حَتَّى اسْتَعْمَلُوا الْمُخْتَصَّصَ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي غَيْرِهِ ، وَقِيلَ إِنَّهُ شَادَ لَا اعْتِدَادَ بِهِ ، وَقِيلَ الْمُخْتَصَّصُ بِاللَّهِ تَعَالَى الْمُعْرُوفُ بِاللَّامِ وَمَذْهَبُ الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ مُخْتَصَّصٌ بِهِ تَعَالَى شَرْعًا قَالَ الصَّبَانُ : وَهُوَ الرَّاجِعُ عِنْدِي ؛ لِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ عَلَيْهِ اهـ . • فُودُ : (وَعَلَبَهُ عَلَمِيَّتُهُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ الْمُقْتَضِيَةُ صِفَتُهُ وَقَوْلُهُ لَا تَمْنَعُ إِلَخَ خَيْرُهُ . • فُودُ : (بَدَلًا) أَيَّ أَوْ يَبَانًا صَبَانًا . • فُودُ : (اِغْتِبَارَ وَضْفِيَّتِهِ) أَيَّ الْأَصْلِيَّةِ . • فُودُ : (لَوْ قُوعِهِ صِفَةُ إِلَخَ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ هُوَ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ عِبَارَةُ الصَّبَانِ وَكَوْنُ الرَّحْمَنِ صِفَةً هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ لَوْ قُوعِهِ نَعْتًا ، وَلِأَنَّ مَعْنَاهُ الْبَالِغُ فِي الرَّحْمَةِ لَا الذَّاتُ الْمَخْصُوصَةُ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَمًا لَأَفَادَ لَا إِلَهَ إِلَّا الرَّحْمَنُ التَّوْحِيدَ صَرِيحًا كَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَذَهَبَ الْأَعْلَمُ وَابْنُ مَالِكٍ وَابْنُ هِشَامٍ إِلَى أَنَّهُ عَلَمٌ أَيَّ بِالْغَلَبَةِ كَمَا فِي ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ وَاسْتَدَلُّوا بِمَجِيئِهِ كَثِيرًا غَيْرَ تَابِعٍ كَمَا فِي : ﴿الرَّحْمَنُ ١﴾ عَلَمٌ الْقُرْآنُ ﴿الرحمن: ١-٢﴾ ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ (الاسراء: ١١٠) ﴿وَلَقَدْ قَبِلَ لَهُمْ تَسْبِيحًا لِلرَّحْمَنِ﴾ (الفرقان: ١٠) وَرَدَّ بِأَنَّهُ يُنْتِجُ أَعْمَ مِنَ الْمُدْعَى وَلَا يَنْتِجُ الْمُدْعَى إِلَّا بِمَعُونَةِ أَنَّهُ لَا

لِلْعَلَمِ بِحَذْفِ مَوْصُوفِهِ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ وَعَدْمُهُ لِتَعَارُضِ سَبَبِيَّتِهِمَا.  
(الرَّحِيمِ) أَيِ ذِي الرَّحْمَةِ الْكَثِيرَةِ فَالرَّحْمَنُ أَبْلَغُ مِنْهُ بِشَهَادَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَلَا يُعَارِضُهُ الْحَدِيثُ  
الصَّحِيحُ «يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرَحِيمَهُمَا» وَالْقِيَاسُ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى

قَائِلُ بَأَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ وَلَا صِفَةٍ مَعَ أَنَّ كَلَامَ الرَّصَاعِ يُقِيدُ أَنَّهُ مِنَ الصُّفَاتِ الَّتِي غَلَبَ عَلَيْهَا الْإِسْمِيَّةُ، وَلَيْسَ  
بِعَلَمٍ كَأَبْطَحَ وَاجْرَعَ وَالتَّغْتُ بِهِ بَاغِيثَارٍ وَصَفِيَّتُهُ الْأَصْلِيَّةُ، وَأَمَّا رَدُّ اسْتِدْلَالِهِمْ بِجَوَازِ تَبَعِيَّتِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ  
الْآيَاتِ لِمَوْصُوفٍ مُقَدَّرٍ لِمَجَازِ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ إِذَا عُلِمَ فَضَعْفُهُ بِمَعْضُومٍ بِأَنَّ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ قَلِيلٌ  
بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذِكْرِهِ وَاسْتِدْلَالُهُمْ أَنَّمَا هُوَ بِكَثْرَةِ مَجِيئِهِ غَيْرِ تَابِعٍ أَهْ وَأَعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ مَجِيئَ الرَّحْمَنِ غَيْرُ تَابِعٍ  
ذَلِيلٌ وَمُقَوَّى لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَعْلَمُ وَمَنْ مَعَهُ الَّذِي إِلَيْهِ مِثْلُ كَلَامِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. وَكَلَامُ الشَّارِحِ صَرِيحٌ  
فِي أَنَّهُ عَلَّمَ بِالْعَلِيَّةِ قَرَدُ الشَّارِحِ لَهُ بَأَنَّهُ لِلْعَلَمِ بِحَذْفِ مَوْصُوفِهِ لَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ لَا لَهُ.

• فَوَدَّ: (لِلْعَلَمِ بِحَذْفِ مَوْصُوفِهِ) أَقُولُ أَوْ بِالنَّظَرِ لِعَلَمِيَّتِهِ الْعَالِيَةِ سَم. • فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ صَرْفُهُ وَعَدْمُهُ) هُمَا  
قَوْلَانِ سَمِ فَمَنْ يَقُولُ إِنَّ شَرْطَ الْأَلِفِ وَالتَّوْنِ فِي الصِّفَةِ انْتِزَاعُ فَعْلَانَةٍ يَنْفَعُ صَرْفُهُ وَمَنْ يَقُولُ إِنَّهُ وَجُودُ  
فَعْلَى يَصْرِفُهُ قَالَ الصَّبَّانُ، وَالتَّخْفِيقُ الَّذِي اخْتَارَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ وَالْبِيضَاوِيُّ أَنَّ رَحْمَنَ مُجَرَّدًا مِنْ أَلٍ  
مَمْنُوعٍ مِنَ الصَّرْفِ لِحَقَاقَةِ لَهُ بِالْغَالِبِ فِي بَابِهِ قَالَ السُّيُوطِيُّ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا تَعَارَضَ فِيهِ الْأَصْلُ  
وَالْغَالِبُ فِي التَّخْوِ، وَمَالِ السَّعْدِ إِلَى جَوَازِ صَرْفِهِ وَعَدْمِهِ عَمَلًا بِالْأَمْرَيْنِ قَالَ الْعِصَامُ فَإِنَّ قُلْتَ كَيْفَ  
اشْتَبَهَ حَالُ رَحْمَنٍ عَلَى هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ وَالتَّخْوِ وَالْبَيَانِ حَتَّى بَنَوْا أَمْرَهُمْ فِيهِ عَلَى  
الْمَقْضُولِ، وَلَمْ يَغْتَرُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى الْمَقْضُولِ، وَلَمْ يَكْشِفْ عَنِ الْمَعْمُولِ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ قُلْتَ كَأَنَّهُمْ لَمْ  
يَجِدُوهُ مُسْتَعْمَلًا فِيمَا نُقِلَ عَنِ الْعَرَبِ إِلَّا مُعَرَّفًا بِاللَّامِ أَوْ مُضَافًا أَوْ مُنَادَى أَهْ. وَأَمَّا وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا  
زِلْتَ رَحْمَانًا فَلَا شَاهِدَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْمَنْعَ فَتَكُونُ الْإِفْهَةُ لِلْإِطْلَاقِ وَالصَّرْفِ فَتَكُونُ الْإِفْهَةُ بَدَلًا مِنْ  
التَّوْنِ أَهْ. • فَوَدَّ: (فَالرَّحْمَنُ أَبْلَغُ الْإِنْفِ) مُتَّفَرِّعٌ عَلَى إِطْلَاقِ تَفْسِيرِ الرَّحِيمِ وَتَقْيِيدِ تَفْسِيرِ الرَّحْمَنِ بِقَوْلِهِ  
جِدًّا، وَلَكِنَّ الْمُنَاسِبَ لِقَوْلِهِ بِشَهَادَةِ الْإِنْفِ الْوَائِدُ بَدَلُ الْفَاءِ كَمَا فِي غَيْرِهِ لِقَوْلِهِ تَتَوَارَدُ عِلَّتَانِ عَلَى مَقْلُولِ  
وَاحِدٍ بَلَا تَبَعِيَّةٍ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُعَارِضُهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الْإِنْفِ) أَيِ؛ لِأَنَّ اسْتِوَاءَهُمَا فِي تَعَلُّقِ كُلِّ مِنْهُمَا  
بِالذَّائِرِ لَا يُنَافِي أَنْ أَخَذَهُمَا أَبْلَغُ وَأَزِيدُ مَعْنَى سَمِ عِبَارَةُ الصَّبَّانِ لَا حَيْثِمَالِ أَنْ تَكُونَ أَبْلَغِيَّةُ الرَّحْمَنِ  
بَاغِيثَارٍ الْكَيْفِ فَقَطْ، وَأَنَّهُ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ إِنْعَامُهُ بِالنِّعَمِ الْعَظِيمَةِ رَحْمَنُ، وَمِنْ حَيْثُ إِنْعَامُهُ بِمَا دُونَهَا  
رَحِيمٌ وَيُؤَيِّدُهُ تَفْسِيرُ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الرَّحْمَنِ بِالْمُنْعِمِ بِجَلَائِلِ النِّعَمِ وَالرَّحِيمِ بِالْمُنْعِمِ بِدَقَائِقِهَا وَمَعْضُومٍ  
الرَّحْمَنُ بِالْمُنْعِمِ بِمَا لَا يُقْصَرُ عَنْ حَيْثُ مِنَ الْعِبَادِ وَالرَّحِيمُ بِالْمُنْعِمِ بِمَا يُقْصَرُ عَنْ حَيْثُ مِنْهُمْ أَهْ.

• فَوَدَّ: (وَالْقِيَاسُ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ سَم. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ الْإِنْفِ)  
هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مَشْرُوطَةٌ بِشَرْوِطٍ ثَلَاثَةٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الصُّفَاتِ الْجِبِلِّيَّةِ فَخَرَجَ نَحْوُ شَرِّهِ وَنَهْمٍ، وَأَنْ

• فَوَدَّ: (لِلْعَلَمِ بِحَذْفِ مَوْصُوفِهِ) أَقُولُ أَوْ بِالنَّظَرِ لِعَلَمِيَّتِهِ الْعَالِيَةِ. • فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ صَرْفُهُ وَعَدْمُهُ) هُمَا  
قَوْلَانِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُعَارِضُهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ) أَيِ لِأَنَّ اسْتِوَاءَهُمَا فِي تَعَلُّقِ كُلِّ مِنْهُمَا بِالذَّائِرِ لَا يُنَافِي  
أَنْ أَخَذَهُمَا أَبْلَغُ وَأَزِيدُ مَعْنَى. • فَوَدَّ: (وَالْقِيَاسُ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ.



غَالِيًا وَجُعِلَ كَالثِّمَةِ لِمَا دَلَّ عَلَى جَلَالِ الرَّحْمَةِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ لِقَلَّا يُغْفَلُ عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ دَقَائِقِهَا فَلَا يُسْأَلُ وَلَا يُعْطَى وَمِنْ حَيْزِ التَّدْلِي لِأَنَّ الْأَوَّلَ صَارَ كَالْعِلْمِ كَمَا تَقَرَّرُ

يُتَّحَدُّ اللَّفْظَانِ فِي التَّوَعُّعِ فَخَرَجَ خَيْرٌ وَحَافِزٌ، وَأَنْ يَتَّحِدَا فِي الْإِشْتِقَاقِ فَخَرَجَ زَمَنٌ وَزَمَانٌ إِذْ لَا إِشْتِقَاقَ فِيهِمَا بِجَبَرٍ مَيٍّ.

• فَوَدَّ: (هَالِبٌ) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ نَحْوِ خَيْرٍ وَحَافِزٍ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ تَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَالِاسْتِمْرَارِ أَوْ صِغَةً مُبَالِغَةً، وَالثَّانِي اسْمٌ فَاعِلٌ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى الْإِنْصَافِ بِمَضْمُونِهِ وَلَوْ مَرَّةً. • فَوَدَّ: (وَجُعِلَ) الْخُجُوبُ عَمَّا قَبِيلَ: لَمْ قَدَّمَ الرَّحْمَنَ عَلَى الرَّحِيمِ وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي التَّرْقِيَّ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَقَدَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ اسْمُ ذَاتٍ وَهُمَا اسْمَا صِفَةٍ وَالرَّحْمَنُ عَلَى الرَّحِيمِ؛ لِأَنَّهُ خَاصٌّ إِذْ لَا يُعَالَى لِغَيْرِ اللَّهِ بِجَلَالِ الرَّحِيمِ وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي التَّرْقِيَّ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى كَقَوْلِهِمْ: هَالِمٌ يَخْرِيرُ لِأَنَّهُ صَارَ كَالْعَلَمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يوصَفُ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى لِأَنَّ مَغْنَاهُ الْمُنْعِمُ الْحَقِيقِيُّ الْبَالِغُ فِي الرَّحْمَةِ غَايَتِهَا، وَذَلِكَ لَا يَصُدَّقُ عَلَى غَيْرِهِ تَعَالَى وَلِذَلِكَ رَجَعَ جَمَاعَةُ أَنَّهُ عَلَّمَ وَلِأَنَّهُ لَمَّا دَلَّ عَلَى جَلَالِ النِّعَمِ وَأَصُولِهَا ذَكَرَ الرَّحِيمَ كَالتَّابِعِ وَالثِّمَةِ لِيَتَنَازَلَ مَا دَقَّ مِنْهَا وَلُطِفَ فَلَيْسَ مِنْ بَابِ التَّرْقِيَّ بَلْ مِنْ بَابِ التَّعْمِيمِ وَالتَّكْمِيلِ وَلِلْمُحَافَظَةِ عَلَى رُءُوسِ الْأَيِّ.

(فَالْيَدَةُ): قَالَ التَّسْمِيَّ فِي تَفْسِيرِهِ قِيلَ الْكُتُبُ الْمُنَزَّلَةُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الدُّنْيَا يَانَةً وَأَرْبَعَةٌ صُحُفٌ شَيْبٌ سِتْرُونَ وَصُحُفٌ إِبْرَاهِيمَ ثَلَاثُونَ وَصُحُفٌ مُوسَى قَبْلَ الثَّوْرَةِ عَشْرَةٌ وَالثَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَالزَّبُورُ وَالْفُرْقَانُ وَمَعَانِي كُلِّ الْكُتُبِ أَيِ غَيْرِ الْقُرْآنِ مَجْمُوعَةٌ فِي الْقُرْآنِ وَمَعَانِي كُلِّ الْقُرْآنِ مَجْمُوعَةٌ فِي الْفَاتِحَةِ وَمَعَانِي الْفَاتِحَةِ مَجْمُوعَةٌ فِي الْبِسْمَلَةِ وَمَعَانِي الْبِسْمَلَةِ مَجْمُوعَةٌ فِي بَائِهَا وَمَغْنَاهَا أَيِ الْإِشَارِيِّ بِي كَانَ مَا كَانَ وَبِي يَكُونُ مَا يَكُونُ زَادَ بَعْضُهُمْ وَمَعَانِي الْبَاءِ فِي نَقْطَتِهَا أَهْ قَالَ شَيْخُنَا، وَالْمُرَادُ بِهَا أَوَّلُ نَقْطَةٍ تَنْزَلُ مِنَ الْقَلَمِ الَّتِي يُسْتَمَدُّ مِنْهَا الْخَطُّ لَا النُّقْطَةُ الَّتِي تَحْتَ الْبَاءِ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ وَمَغْنَاهَا الْإِشَارِيُّ أَنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى نَقْطَةُ الْوُجُودِ الْمُسْتَمَدُّ مِنْهَا كُلُّ مَوْجُودٍ أَهْ. • فَوَدَّ: (لِمَا دَلَّ الْخُجُوبُ) اللَّامُ مُتَعَلِّقٌ بِالثِّمَةِ وَمَا كِتَابَةٌ عَنْ الرَّحْمَنِ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ التَّدْلِي) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ عَظَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَالثِّمَةِ سَمَ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالتَّدْلِي هُنَا مُقَابِلُ التَّرْقِيَّ أَيِ التَّنْزِيلِ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ وَمِنْ حَيْزِ التَّدْلِي وَهُوَ أَيِ التَّدْلِي الْقُرْبُ وَالْمُقَارَنَةُ، أَيِ وَلَقَلَّا يُغْفَلُ عَنْ مَكَانِ الْمُقَارَنَةِ بَيْنَ الْمُتَنَاسِبِينَ فَهُوَ دَلِيلٌ ثَانٍ لِتَأْخِيرِ الرَّحِيمِ وَجَعْلِهِ كَالثِّمَةِ لِلرَّحْمَنِ، وَالْمُرَادُ آخِرُهُ لِتَبَارِكِ التَّظْيِيرِ وَهُوَ لَفْظُ الرَّحْمَنِ بِالتَّظْيِيرِ، وَهُوَ لَفْظُ اللَّهِ وَلَا فَاِلْقِيَاسُ تَقْدِيمُهُ لِلتَّرْقِيَّ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى أَهْ وَقَضَيْتُهُ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَمِنْ حَيْزِ التَّدْلِي عَظَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخُجُوبُ قَدْ تَقَدَّمَ خِلَافَهُ عَنْ سَمَ عَنْ الشَّارِحِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ الْخُجُوبُ) أَقُولُ وَلِرِعايَةِ الْفَوَاصِلِ بِاِغْتِيَارِ كَوْنِهَا فِي الْفَاتِحَةِ، ثُمَّ طُرِدَ فِي غَيْرِهَا سَمَ. • فَوَدَّ: (كَالْعَلَمِ) أَيِ بِالْوَضْعِ، وَلَا فَقَدْ قَدَّمَ أَنَّهُ عَلَّمَ بِالْغَلْبَةِ.

• فَوَدَّ: (هَلِ مِنْ دَقَائِقِهَا) مُقَابِلَتُهُ بِالْجَلَالِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ الْجَلَالِ، وَقَوْلُهُ وَمِنْ حَيْزِ التَّدْلِي أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ عَظَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَالثِّمَةِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ الْخُجُوبُ) أَقُولُ: وَلِرِعايَةِ الْفَوَاصِلِ بِاِغْتِيَارِ



وكلاهما صفةٌ مُشَبَّهَةٌ من رَجَمَ بِكَسْرِ عَيْنِهِ بعدَ نَقْلِهِ إلى رَحِمٍ بِضَمِّهَا أو تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَتَهُ وَالرَّحْمَةُ  
مِثْلُ نَفْسَانِي أُرِيدُ بِهَا .....

• فَوَدَّ: (مِنْ رَجَمَ الْفَخ) أَي مِنْ مَضَرَّهِ، وَإِنَّمَا عُبِّرَ بِالْفِعْلِ تَقْرِيبًا وَلِضَمِّ الْعِبَارَةِ إِذْ لَيْسَ لَهُ مَضَرٌّ وَاحِدٌ حَتَّى يُعْمَلَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ مَبْنًى عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ أَنَّ الْإِشْتِقَاقَ مِنَ الْفِعْلِ رَشِيدٌ. • فَوَدَّ: (بَعْدَ نَقْلِهِ الْفَخ) أَي لِأَطْرَادِ ثَقُلِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى فَعَلَ بِالضَّمِّ فِي بَاقِي الْمَذْهِبِ وَالذَّمَّ صَبَاتٌ. • فَوَدَّ: (أَوْ تَنْزِيلَهُ الْفَخ) عُطِفَ عَلَى نَقْلِهِ الْفَخ. • فَوَدَّ: (مَنْزِلَتَهُ) أَي فِي الْزُرُومِ بَأَنَّ لَا يُغْتَبَرُ تَعَلُّقُهُ بِمَفْعُولٍ لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ يُعْطَى أَي يَضُدُّ مِنْهُ الْإِغْطَاءُ قَاصِدًا الرَّدَّ عَلَى مَنْ نَقَى عَنْهُ أَضْلَ الْإِغْطَاءِ صَبَاتٌ.

• فَوَدَّ: (مِثْلُ نَفْسَانِي الْفَخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةُ رَقَّةٌ فِي الْقَلْبِ تَقْتَضِي التَّضَلُّلَ وَالْإِحْسَانَ، فَالتَّضَلُّلُ غَايَتُهَا وَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَاحُودَةُ مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ إِنَّمَا تَتَوَخَّذُ بِاِغْتِيَابِ الْغَايَاتِ دُونَ الْمَبَادِيِ الَّتِي تَكُونُ اثْقَالًا، فَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى إِرَادَةُ إِصَالِ الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ أَوْ نَفْسُ إِصَالِ ذَلِكَ فَهِيَ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ عَلَى الْأَوَّلِ وَمِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ عَلَى الثَّانِي، زَادَ الصَّبَاتُ أَي فَهِيَ مَجَازٌ مُرْسَلٌ مِنْ إِبْلَاقِ اسْمِ السَّبَبِ فِي الْمُسَبَّبِ الْقَرِيبِ أَوْ الْبَعِيدِ أَوْ اسْمِ الْمَلْزُومِ فِي اللَّازِمِ الْقَرِيبِ أَوْ الْبَعِيدِ هَذَا أَيِ مَجَازِيَّتُهُ وَضَيْفُهُ تَعَالَى بِالرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هُوَ بِحَسَبِ اللَّغَةِ أَمَّا وَضْفُهُ تَعَالَى بِهِمَا بِحَسَبِ الشَّرْعِ فَقَالَ الْأُسْتَاذُ الصَّغَوِيُّ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ حَقِيقَةُ شَرْعِيَّةٍ فِي الْإِحْسَانِ أَوْ إِرَادَتِهِ اهـ. عَلَى أَنَّ الْخَادِمِيَّ ثَقُلَ عَنْ بَعْضِ أَنَّ مِنْ مَعَانِيهَا اللَّغَوِيَّةُ إِرَادَةُ الْخَيْرِ وَعَنْ بَعْضٍ آخَرَ أَنَّ مِنْهَا الْإِحْسَانُ فَعَلَى هَذَيْنِ لَا تَجُوزُ أَضْلًا فَاحْفَظْهُ اهـ كَلَامُ الصَّبَاتِ عِبَارَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَالْأَوَّلَى أَنَّ يُقَالُ هُوَ حَقِيقَةُ شَرْعِيَّةٍ فِيمَا دُكِرَ مِنَ الْإِحْسَانِ أَوْ إِرَادَتِهِ فَقَوْلُ م ر إِنَّمَا مَجَازُ الْفَخ مَغْنَاهُ بِحَسَبِ أَصْلِهِ قَبْلَ اشْتِهَارِهِ شَرْعًا فِيمَا دُكِرَ مِنَ الْغَايَاتِ اهـ وَعِبَارَةُ الْمَلَأَ إِبْرَاهِيمَ الْكُرْدِيَّ، ثُمَّ الْمَذْنِيَّ وَلِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ إِنَّ الرَّحْمَةَ الَّتِي هِيَ مِنَ الْأَعْرَاضِ التَّفْسَائِيَّةِ هِيَ الرَّحْمَةُ الْقَائِمَةُ بِنَا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُطْلَقُ الرَّحْمَةِ كَذَلِكَ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ كَوْنُ الرَّحْمَةِ الَّتِي وَصِفَ بِهَا الْحَقُّ سُبْحَانَهُ مَجَازًا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعِلْمَ الْقَائِمَ بِنَا مِنَ الْأَعْرَاضِ التَّفْسَائِيَّةِ وَقَدْ وَصِفَ الْحَقُّ بِالْعِلْمِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي وَصِفَ بِهِ الْحَقُّ مَجَازٌ مَعَ أَنَّ عِلْمَ الْحَقِّ ذَاتِيٌّ أَزَلِيٌّ خُضُورِيٌّ مُحِيطٌ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ وَعِلْمُنَا مَجْعُولٌ حَادِثٌ خُصُولِيٌّ غَيْرُ مُحِيطٍ، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ الْقَائِمَةُ بِنَا مِنَ الْأَعْرَاضِ التَّفْسَائِيَّةِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّ وَضْفَ الْحَقِّ بِالْقُدْرَةِ مَجَازٌ مَعَ أَنَّ قُدْرَتَهُ تَعَالَى ذَاتِيَّةٌ أَزَلِيَّةٌ شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ وَقُدْرَتُنَا مَجْعُولَةٌ حَادِثَةٌ غَيْرُ شَامِلَةٍ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ الْإِرَادَةُ وَغَيْرُهَا فَلَيْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الرَّحْمَةُ حَقِيقَةً وَاحِدَةً هِيَ الْعَطْفُ، ثُمَّ الْعَطْفُ تَخْتَلِفُ وَجُوهُهُ وَأَتَوَاعُهُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمُوصُوفِينَ بِهِ فَإِذَا نُسِبَ إِلَيْنَا كَانَ كَيْفِيَّةً تَفْسَائِيَّةً وَإِذَا نُسِبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَانَ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيْقُ بِجَلَالِ ذَاتِهِ مِنْ نَحْوِ الْإِنْعَامِ أَوْ إِرَادَتِهِ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ وَنَحْوَهُ حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ إِذَا نُسِبَتْ إِلَيْنَا كَانَتْ كَيْفِيَّةً تَفْسَائِيَّةً، وَإِذَا نُسِبَتْ إِلَى الْحَقِّ كَانَتْ كَمَا تَلِيْقُ بِجَلَالِ ذَاتِهِ. وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِبْلَاقِ الْحَقِيقَةُ وَلَا يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا إِذَا تَعَلَّرَتِ الْحَقِيقَةُ وَلَا تَتَمَدَّرُ إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّحْمَةَ مُطْلَقًا مُتَحَصِّرَةً فِي الْكَيْفِيَّةِ التَّفْسَائِيَّةِ وَضَمًّا وَدُونَهُ خَرُطَ الْقِتَادِ، وَهَذِهِ

كَوْنُهَا فِي الْفَاتِحَةِ ثُمَّ طَرَدَ فِي غَيْرِهَا .. فَوَدَّ: (مَنْزِلَتَهُ) أَي فِي الْزُرُومِ.

لاستحالتها في حقّه تعالى غايئها من الإنعام أو إرادته وكذا كل صفة استحال معناها في حقّه تعالى. (الحمد) الذي هو لغة الوصف بالجميل وغرفاً فعل يُنبئ عن تعظيم المنعم لإنعامه وهذا هو الشكر لغة. وأما اصطلاحاً فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله

نكتة من تنبّه لها لم يختج إلى التكاليف في تأويل أسماء الله تعالى بما ورد إطلاقها على الله في كتاب أو سنة اهـ. ة فود: (لاستحالتها) أي بهذا المعنى سم. ة فود: (وكذا كل صفة استحال إلغ) أي كالغضب والرضا والمحبة والحياة والفرح والحزن والمكر والخداع والاستهزاء إنما تؤخذ باختيار الغاية ع ش وصبان. ة فود: (لغة) منصوب على الحال أي حال كونه مُتَدْرِجاً في الألفاظ العربية أو على التمييز أو على نزاع الخافض وهذا الأخير أولى من جهة المعنى وهو وإن كان سماعياً مُلتحق بالقياسي لكثرته في كلامهم يُبَيِّرُ مِي، وقوله أو على التمييز فيه نظر راجع لعلم النحو. ة فود: (بالجميل) إن كانت الباء للتعديّة كان بياناً للمحمود به ولا يُشترط كونه اختيارياً، وإن كانت للسببية أو بمعنى على كان بياناً للمحمود عليه، ويُشترط كونه اختيارياً ولو حكماً أي بأن لا يكون بطريق القهر قِشْمَل ذاته تعالى وصفاته، أو بأن كان منشأ لإفعال اختيارية كذاته تعالى وصفات التأثير كالقدرة أو ملازماً للمنشأ كبقية الصفات ولا فرق بين أن يكون ذلك الجميل المحمود عليه من الفضائل وهي المزايا القاصرة التي لا يتوقف الإنصاف بها على تمدّي أثرها للغير كالعلم والقدرة أو من الفواضل وهي المزايا التي يتوقف الإنصاف بها على تمدّي أثرها للغير كالإنعام والشجاعة، ثم المراد الجميل عند الحامد أو المحمود وإن لم يكن جميلاً في الشرع قِشْمَل الثناء على القتل، ويُشترط كونه ذلك الوصف على جهة التعظيم ولو ظاهراً بأن لا يصدّر عن الحامد ما يخالفه كما نُبّه عليه الحلبي ووافقه البيهزمي وشيخنا واشترط المغني موافقة الباطن للظاهر وهو ظاهر كلام النهاية. ة فود: (وغرفاً فعل إلغ) أي سواء كان ذكراً باللسان أو أعياناً ومحبّة بالجنان أو عملاً وخدمة بالآركان فَمَوْرِدُ اللُّغَوِيّ هو اللسان وخده ومتعلّقه يعمّ النعمة وغيرها ومَوْرِدُ العُرْفِيّ يعمّ اللسان وغيره ومتعلّقه النعمة وخدها فاللغوي أعم باختيار المتعلّي وأخص باختيار المورّد والعُرْفِيّ بالمكس نهاية ومعني. ة فود: (لإنعامه) أي على الحامد أو غيره معني سواء كان للغير خصوصية بالحامد كزوجه وصديقه أو لا ولو كافراً ع ش. ة فود: (وهذا هو الشكر لغة) وفاقاً للمعني، وقال النهاية والشكر لغة فعل يُنبئ عن تعظيم المنعم لكونه مُنِعِماً على الشاكر اهـ ويأتي عن التانيج ونخفة الرشدي وثله بل هو ما جرى عليه الأكثر. ة فود: (صرف العبد إلغ) أي أن يستعمل العبد أعضائه ومعانيه فيما طلب الشارع استعمالها فيه من صلاة وصوم وسمع نحو علم وهكذا سواء كان ذلك في وقت واحد أو في أوقات مُتَفَرِّقة فليروي قال سم إذا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه في آن واحد سمي شكوراً قال الله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ (إبر: ١٣) وإذا صرفها في أوقات مُخْتَلِفَةٍ سمي شاكِراً قال شيخنا ع ش ويُمكن تصوّر صرفها كلها في آن واحد بمن

ة فود: (لاستحالتها) أي بهذا المعنى. ة فود: (فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله) في حواشي شرح المطالع للدواني كلام طویل في هذا المقام من جملته قوله: بل الأولى في

فهو أخص مطلقاً من الثلاثة - قبله أي ماهيته إن جُمِلَتْ أَل لِلْجِنْسِ وهو الأصل أو جميع أفرادِه إن جُمِلَتْ للاستيفاق وهو أبلغ.....

حَمَلَ جِزَاءً مُتَّفَكِّراً فِي مَصْنُوعَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ نَاطِرًا بَيْنَ يَدَيْهِ لِنَلَا يَزِلَّ بِالْمَيْتِ مَاشِيًا بِرِجْلِهِ إِلَى الْقَبْرِ شَاغِلًا لِسَانَهُ بِالذِّكْرِ وَأُذُنُهُ بِاسْتِمَاعِ مَا فِيهِ ثَوَابٌ كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْنِي عَنِ الْمُنْكَرِ إِنْطِفِاحِي أَه. بِخَيْرٍ مَيَّ.

• قُود: (فَهُوَ أَحْصَى الْإِنْفَ) يَنْفِي أَنَّ الشُّكْرَ الْعُرْفِيَّ أَحْصَى مُطْلَقًا مِنَ الْحَمْدَيْنِ وَالشُّكْرِ اللَّغَوِيِّ أَيْ وَبَيْنَ الشُّكْرِ اللَّغَوِيِّ وَالْحَمْدِ الْعُرْفِيِّ تَرَادُفٌ وَبَيْنَ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ اللَّغَوِيِّينِ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْوَجْهِيَّ يَجْتَمِعَانِ فِي ثَنَاءِ بِلْسَانٍ فِي مُقَابَلَةِ إِحْسَانٍ، وَتَقَرُّدُ الْحَمْدِ اللَّغَوِيِّ فِي ثَنَاءِ بِلْسَانٍ لَا فِي مُقَابَلَةِ إِحْسَانٍ، وَتَقَرُّدُ الشُّكْرِ اللَّغَوِيِّ فِي ثَنَاءِ بَغِيرِ لِسَانٍ فِي مُقَابَلَةِ إِحْسَانٍ بِخَيْرٍ مَيَّ عِبَارَةٌ تُخَفِّفُ الرَّشِيدِيَّ وَالتَّنَائِجِ الْحَمْدُ لَهُ مَعْنَى لَغَوِيٍّ وَهُوَ الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ تَغْطِيماً عَلَى الْجَمِيلِ الْإِخْتِيَارِيِّ مُطْلَقًا وَعُرْفِيٍّ وَهُوَ فِعْلٌ يُشْمِرُ بِتَعْظِيمِ الْمُتَنِمْ قَضَاً لِإِنْعَامِهِ مُطْلَقًا، وَلِلشُّكْرِ أَيْضًا مَعْنَى لَغَوِيٍّ وَهُوَ فِعْلٌ يُثْنِي عَنْ تَعْظِيمِ الْمُتَنِمْ قَضَاً لِإِنْعَامِهِ عَلَى الشَّاكِرِ وَعُرْفِيٍّ وَهُوَ صَرْفُ الْعَبْدِ الْإِنْفَ وَالْمَذْحُ هُوَ الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ تَغْطِيماً عَلَى الْجَمِيلِ مُطْلَقًا أَيْ اخْتِيَارِيًّا أَوْ لَا، وَالتَّنَاءُ فِعْلٌ يُشْمِرُ بِالتَّعْظِيمِ فَهُوَ أَعْمُ مُطْلَقًا مِنَ الْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِاللِّسَانِ وَغَيْرِهِ وَبِمُقَابَلَةِ الْإِنْعَامِ وَغَيْرِهِ اخْتِيَارِيًّا وَغَيْرِهِ وَالْحَمْدُ اللَّغَوِيُّ أَحْصَى مُطْلَقًا مِنَ الْمَذْحِ وَمِنْ وَجْهِ مِنَ الْحَمْدِ الْعُرْفِيِّ وَالشُّكْرِ اللَّغَوِيِّ وَمُبَايِنٌ لِلشُّكْرِ الْعُرْفِيِّ بِحَسَبِ الْحَمْلِ إِذَا الْوَصْفُ الْمَذْكُورُ جُزْءٌ مِنَ الصَّرْفِ الْمَذْكُورِ وَالْجُزْءُ مُبَايِنٌ لِلْكُلِّ وَأَعْمُ مُطْلَقًا مِنْهُ بِحَسَبِ الْوُجُودِ، وَالْحَمْدُ الْعُرْفِيُّ أَعْمُ مُطْلَقًا مِنَ الشُّكْرِ اللَّغَوِيِّ وَالْعُرْفِيِّ وَمِنْ وَجْهِ مِنَ الْمَذْحِ وَالشُّكْرِ الْعُرْفِيِّ مُبَايِنٌ لِلْمَذْحِ بِحَسَبِ الْحَمْلِ عَلَى مَا مَرَّ وَجْهَهُ فِي الْحَمْدِ اللَّغَوِيِّ، وَأَخْصَى مِنْهُ مُطْلَقًا بِحَسَبِ الْوُجُودِ أَه. • قُود: (أَيْ مَاهِيَّتُهُ) رَاجِعٌ لِلْمَعْنَى سَم.

• قُود: (وَهُوَ الْأَصْلُ) فَإِنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ مَوْضُوعٌ لِلْإِشَارَةِ إِلَى مَفْهُودٍ أَوْ إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ فَهُوَ مُشْتَرَكٌ لَفْظِيٌّ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا الْإِسْتِيفَاقُ وَالْعَهْدُ الدُّنْيَوِيُّ فَمِنْ مُتَّفَرِّعَاتِ الثَّانِي فَالْمَعْرُوفُ بِلَامِ الْجِنْسِ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْفَرْدِ الدُّنْيَوِيِّ أَوْ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّكَّاكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَوْ مَوْضُوعٌ لِلْإِشَارَةِ إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ فَقَطْ، وَأَمَّا الْإِسْتِيفَاقُ وَالْعَهْدَانِ فَمِنْ مُتَّفَرِّعَاتِهَا فَاطْلَاقُهُ عَلَى كُلِّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ إِنَّمَا هُوَ بِالْقَرِينَةِ فَهُوَ مُشْتَرَكٌ مَعْنَوِيٌّ عَلَى هَذَا وَهُوَ مُخْتَارُ الْمُحَقِّقِينَ وَهَذَا قَوْلَانِ آخَرَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُشْتَرَكُ لَفْظًا بَيْنَ الْجِنْسِ وَالْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ وَالْإِسْتِيفَاقِ وَالْعَهْدِ الدُّنْيَوِيِّ مُتَّفَرِّعٌ عَلَى الْجِنْسِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْتَرَكُ لَفْظًا بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ. • قُود: (وَهُوَ أَبْلَغُ) اخْتَارَهُ الْعَلَامَةُ الْبِرْكَوِيُّ أَيْضًا فَقَالَ لِيُظْهِرَ فِي آدَاءِ الْمَرَامِ، وَإِلَّا مَعْنَى الْإِسْتِيفَاقِ بَدُلَ عَلَى وُجُودِ الْمُحَايِدِ وَخُصُولِهَا لَهُ تَعَالَى بِخِلَافِ مَعْنَى الْجِنْسِ إِذَا لَوْ وَجُودَ

الْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ لَا تَسْلَمُ أَنْ مَنْ صَرَفَ الْجَمِيعَ فِيمَا خُلِقَ لِأَجَلِهِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ دُونَ وَقْتِ آخَرَ لَيْسَ شَاكِراً فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الَّذِي تَحَقَّقَ فِيهِ صَرْفُ الْجَمِيعِ بَلْ هُوَ شَاكِرٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَاكِراً فِي وَقْتِ آخَرَ فَإِنَّ عُمُومَ الْأَوْقَاتِ لَا يُعْتَبَرُ فِي التَّعْرِيفِ الْإِنْفَ انْتَهَى. • قُود: (أَيْ مَاهِيَّتُهُ) رَاجِعٌ لِلْمَعْنَى. • قُود: (وَهُوَ أَبْلَغُ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ الْجِنْسَ يَسْتَلْزِمُ الْإِسْتِيفَاقَ وَفِي الْحَمْلِ عَلَيْهِ سُلُوكُ طَرِيقِ الْبُرْهَانِ كَمَا قَرَّرَهُ السَّيِّدُ فِي تَوْجِيهِ تَرْجِيحِ صَاحِبِ الْكُشَافِ الْحَمْلَ عَلَى الْجِنْسِ.

مملوك أو مستحق (لله) أي لذاته وإن انتقم فلا مرد منه لغيره تعالى بالحقيقة والجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى إذ القصد بها الثناء على الله تعالى بمضمونها المذكور .....

له في الخارج فيكون في الإفادة أو في ويقام الثناء أخرى اهـ وزجج المُنْغِي والثَّاهِيه مَعْنَى الْجِنْسِ عِبَارَتُهُمَا، وَالْحَمْدُ مُخْتَصٌّ بِاللَّهِ تَعَالَى كَمَا أَفَادَتِ الْجُمْلَةُ سَوَاءُ أَجْمَلْتَ فِيهِ أَلَّا لِإِسْتِفْرَاقٍ كَمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَمْ لِلْجِنْسِ كَمَا عَلَيْهِ الزَّمْخَشَرِيُّ ؛ لِأَنَّ لَمْ لِلَّهِ لِلْإِخْتِصَاصِ فَلَا مَرَدُّ مِنْهُ لِغَيْرِهِ تَعَالَى وَالْأَفْلَاكُ أَفْصَحُ لِلْإِخْتِصَاصِ لِتَحَقُّقِ الْجِنْسِ فِي الْفَرْدِ الثَّابِتِ لِغَيْرِهِ أَمْ لِلْعَهْدِ كَالثَّانِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِذْ هُمْ فِي الْآفَاقِ﴾ (هبة: ١٠) كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَأَجَازَهُ الْوَاحِدِيُّ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْحَمْدَ الَّذِي حَمِدَ اللَّهُ بِهِ فِي نَفْسِهِ وَحَمِيدَهُ بِهِ أَنْبِيََاؤُهُ وَأَوْلِيَائُهُ مُخْتَصٌّ بِهِ تَعَالَى وَالْعِبْرَةُ بِحَمْدِهِ مَنْ ذَكَرَ فَلَا مَرَدُّ مِنْهُ لِغَيْرِهِ وَأَوَّلَى الثَّلَاثَةِ الْجِنْسُ اهـ. زَادَ الثَّانِي وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ثَمَانِيَةُ أَحْرُفٍ وَأَبْوَابُ الْجَنَّةِ ثَمَانِيَةٌ فَمَنْ قَالَهَا عَنْ صَفَاءِ قَلْبِهِ اسْتَحَقَّ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ اهـ أَيْ اسْتَحَقَّ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ أَيُّهَا شَاءَ، فَيُخَيَّرُ إِحْرَامًا وَإِنَّمَا يُخْتَارُ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَدْخُلُ مِنْهُ ع ش وَقَوْلُهُمَا لِلْإِخْتِصَاصِ أَيْ لِتَوْكِيدِهِ، وَالْأَفَالَاخِصَاصُ مُسْتَقَادٌ مِنَ الْجُمْلَةِ بِوَاسِطَةِ تَعْرِيفِ الْمُتَبَدِّلِ فِيهَا كَمَا فِي التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ وَالكَرَمِ فِي الْعَرَبِ ع ش وَبُجَيْرِمْ وَقَوْلُهُمَا وَالْعِبْرَةُ بِحَمْدِهِ مَنْ ذَكَرَ أَمَّا حَمْدُ غَيْرِهِمْ فَكَالْعَدِيمِ فَإِذَا صَدَرَ مِنْهُمْ حَمْدٌ لِغَيْرِهِ تَعَالَى لَا يَقُوتُ اخْتِصَاصُ الْحَمْدِ بِهِ تَعَالَى ع ش وَقَوْلُهُمَا وَأَوَّلَى الثَّلَاثَةِ الْجِنْسُ أَيْ ؛ لِأَنَّهُ يَذَلُّ بِالْإِلْتِزَامِ عَلَى ثُبُوتِ جَمِيعِ الْمَحَامِدِ لَهُ تَعَالَى فَهُوَ اسْتِذْلَالٌ بِزُهَانِيٍّ فَإِنَّهُ فِي قُوَّةٍ أَنْ يَدْعِيَ أَنْ الْأَفْرَادَ مُخْتَصَّةً بِاللَّهِ تَعَالَى بِدَلِيلِ اخْتِصَاصِ الْجِنْسِ بِهِ سَمِ وَع ش وَشَيْخُنَا. هـ قَوْلُهُ: (مَمْلُوكٌ أَوْ مُسْتَحَقٌّ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ اللَّامَ لِلْمَلِكِ أَوْ لِلْإِسْتِحْقَاقِ أَيْ لَا لِلْإِخْتِصَاصِ عِنْدَ مَنْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ يُغَيِّرُ بَيْنَ الذَّاتِ وَالصِّفَةِ نَحْوُ الْعِزَّةِ لِلَّهِ وَالْإِخْتِصَاصُ بِالذَّاتَيْنِ نَحْوُ الْجَنَّةِ لِلْمُؤْمِنِينَ أَوْ لِلْإِخْتِصَاصِ عِنْدَ مَنْ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا، وَعَشَمَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ إِسْهَامٍ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْلِيلِ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَاخْتَارَهُ الْعَلَامَةُ الْبَرْكَوِيُّ فِي الْإِمْعَانِ نَتَائِجِ.

هـ قَوْلُهُ: (أَيْ لِدَاتِهِ) وَلَمَّا كَانَ اسْتِحْقَاقُهُ لِجَمِيعِ الْمَحَامِدِ لِدَاتِهِ لَمْ يَقُلْ الْحَمْدُ لِلْخَالِقِ أَوْ لِلرَّازِقِ أَوْ نَحْوَهُ لِأَنَّ يَوْهَمَ أَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ لِلْحَمْدِ لِذَلِكَ الْوَصْفِ نِهَائِيَّةٌ أَيْ لَمْ يَقُلْ نَحْوُ لِلْخَالِقِ انْتِدَاءً فَلَا يُنَافِيهِ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ الْبِرِّ الْجَوَادُ إلخ. وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِهَذَا الصَّنِيعِ إِلَى اسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى لِلْحَمْدِ لِدَاتِهِ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ وَلِصِفَاتِهِ ثَانِيًا وَبِالْعَرَضِ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا مَرَدُّ مِنْهُ إلخ) مُفْرَعٌ عَلَى كُلِّ مِنْ اِحْتِمَالِي الْجِنْسِ وَالِاسْتِفْرَاقِ كَمَا مَرَّ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ عَنِ الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي وَكَذَا صَرَّحَ بِالنَّتَائِجِ، ثُمَّ قَالَ فَإِنَّ قُلْتَ فِي أَيْ مَعْنَى الْحَمْدِ اغْتَبِرَ الْجِنْسُ أَوْ الْإِسْتِفْرَاقُ يَكُونُ بَعْضُ أَفْرَادِ الْآخَرِ خَارِجًا عَنِ التَّخْصِصِ الَّذِي يُقِيدُهُ تَعْرِيفُ الْمُسْتَنَدِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ فَلَا يَكُونُ حَمْدُ الْمُخْصَصِ عَلَى وَجْهِ اِتِّحَامٍ ؟ قُلْتُ: فَإِنَّ أَرَدْتَ الْإِكْمَالَ فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الْمَجَازِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِهِ تَعَالَى إلخ) أَيْ وَمَا وَقَعَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الظَّاهِرِ فَرَاجِعٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَقِيقَةِ نَتَائِجِ وَأَيْضًا الْوُقُوعُ لِلْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ لَا يُنَافِي اسْتِحْقَاقَ الْكُلِّ لِلَّهِ إِذِ الْإِسْتِحْقَاقُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْوُقُوعَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْحَكِيمِ. هـ قَوْلُهُ: (خَبَرِيَّةٌ لَفْظًا إِنشَائِيَّةٌ مَعْنَى) وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْضُوعَةً شَرْعًا لِلْإِنْشَاءِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي وَهَذَا قَوْلُ آخَرُ ع ش وَقَالَ شَيْخُنَا، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً

من اتصافه تعالى بصفات ذاته وأفعاله الجميلة وملّكه واستحقاقه لجميع الحمد من الخلق. قيل: ويرادفه المدح، ورجع واعترض وقيل بينهما فرق وفي تحقيقه أقوال وجمع بين الابتداءين الحقيقيين بالبسملة والإضافي بالحمدلة اقتداءً بالكتاب العزيز وعملاً بالخبر الصحيح «كل أمر ذي بال» أي حال يهتم به أي وليس بمحروم ولا مكروه.....

لفظاً ومعنى لأن الإخبار بالحمد حمدٌ فيحصل الحمد بها وإن قصد بها الإخبار اهـ.

• قوله: (من اتصافه الخ) بيان للمضمون. • قوله: (بصفات ذاته الخ) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة أن مضمونها يستلزمه إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فلي تأمل سم. • قوله: (وملّكه الخ) عطيف على اتصافه الخ أو صفات ذاته سم. • قوله: (واستحقاقه الخ) الواو بمعنى أو أخذنا من أول كلامه إلا أن يشير به هنا إلى جواز إرادتهما معاً بعموم المشتراك كما جوزه الشافعي، واختاره المحققون أو بعموم المجاز على ما جرى عليه الجمهور من منع ذلك. • قوله: (قيل ويرادفه المدح) وهو رأي الزمخشري حيث لم يشترط كون المحمود عليه اختيارياً شيئاً. • قوله: (وقيل بينهما فرق) وهو رأي الجمهور فيشترطون كون المحمود عليه اختيارياً دون المندوح عليه كمدحت اللؤلؤ لصفاته. • قوله: (وفي تحقيقه أقوال) والراجع منها ما قدمناه عن التاميم وتخفة الرشيد.

• قوله: (الجنسي) كذا في أصله رحمه الله تعالى وفي بعض النسخ الحقيقي سيدي عمر والابتداء الحقيقي جعل الشيء أولاً غير مسبوق بشيء آخر أصلاً، والابتداء الإضافي ويسمى العرفي أيضاً جعل الشيء أولاً بالإضافة إلى المقصود بالذات سواء سبقه شيء أم لا فهو أعم مطلقاً من الحقيقي صلباً وع ش. • قوله: (اقتداء بالكتاب العزيز) أي بأسلوبه وهذا علة للجمع بين البسملة والحمدلة وتقديم الأولى على الثانية. • قوله: (وعملاً بالخبر الخ) أي وإشارة إلى أنه لا تنافي بين الحديثين بحمل حديث البسملة على البدء الحقيقي وحديث الحمدلة على البدء الإضافي هذا هو المشهور في دفع التنافي بينهما وهناك أوجه أخر لدفع التنافي بينهما مذكورة في المطولات شيئاً وعبر في جانب الكتاب بالابتداء وفي جانب الحديث بالعمل إذ ليس في القرآن أمر بذلك لا نصريحاً ولا ضمنياً، وإنما نزل بذلك الأسلوب فافتدى به، والحديث متضمن للأمر كانه يقول ابدهوا بالبسملة في كل أمر ذي بال.

• قوله: (وليس بمحروم) أي لذاته ولا مكروه أي كذلك ولا من سفايف الأمور أي محقراتها فتحروم على المحروم لذاته كالزنا وتكره على المكروه لذاته كالتظير للفرج بلا حاجة بخلاف المكروه لعارض كأكل البصل ولا تغلب على محقرات الأمور كتنس زبل صوناً لاسمه تعالى عن اقترائه بالمحقرات وتخفيفاً على العباد شيئاً، وكذا في البعيرمي إلا أنه جعل أكل البصل من المكروه لذاته فتكره عليه

• قوله: (بصفات ذاته وأفعاله الجميلة) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة أن مضمونها يستلزمه لأن إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فلي تأمل. • قوله: (وملّكه) عطيف على اتصافه أو صفات ذاته. • قوله: (اقتداء بالكتاب العزيز) توهم بعضهم أن التعليل بذلك إنما يأتي على القول بأن البسملة من القرآن وليس كذلك لا ابتداء القرآن بها، وإن قلنا ليست منه.

وقد يخرجان بذى البالي؛ لأن الظاهر أن المراد ذؤوه شرعاً لا عرفاً ولا ذكر محض ولا جعل الشارح له ابتداءً بغير البسمة كالصلاة بالتكبير لا يُبدأ فيه بالحمد لله. وفي رواية «يحمد الله فهو أجذم» بجيم فمعجمة وفي رواية «أقطع» وفي أخرى «أبتر» أي قليل البركة، وقيل مقطوعها وفي رواية «يسم الله الرحمن الرحيم» وفي أخرى «بذكر الله» وهي مبنية للمراد

ومثل للمكروه لعارض بالوضوء بالماء المشمس، وزاد وبخلاف المحرم لا لذاته كالوضوء بماء مقصوب فتسأله. هـ فؤد: (وقد يخرجان) أي المحرم والمكروه. هـ فؤد: (أن المراد ذؤوه) فيه إضافة ذو إلى المضمر، وأكثر التثنية على منعها عبارة الكافية: وذو لا يضاف إلى مضمر، وقال شراحه وقد أضيف إليه على سبيل الشذوذ فتقول الشاعر:

إنما يعرف ذا الفضل ذؤوه

اهـ. هـ فؤد: (ولا ذكر مخض) أشار بالتضبيب إلى أنه مغلوط على محرم سم أي بأن لم يكن ذكر أصلاً أو كان ذكراً غير مخض كالقرآن فتسأله التسمية فيه بخلاف الذكر المخض كلاً إله إلا الله شئنا زاده البجيري فإن قلت ومن الأمور ذي البالي البسمة فتحتاج في تحصيل البركة فيها إلى سبني مثلها، وتتسلسل قلت هي محصلة للبركة فيها وفي غيرها كالشاة من الأربعين تزكي نفسها وغيرها فهي مستثناة من عموم الأمر ذي البالي في الحديث اهـ. عبد الحق وأجاب المدايني بتقييد الأمر ذي البالي أيضاً بأن لا يكون وسيلة إلى المقصود فلا يرد أن البسمة أمر ذو بال فتحتاج إلى سبني مثلها وتتسلسل اهـ.

هـ فؤد: (بالحمد لله) أي بالرفع فإن التعارض بين الحديثين لا يحصل إلا بشروط خمسة رُفِعَ الحمْد وتساوي الروايتين وكَوْنُ رواية البسمة بباءين، وأن يراد بالابتداء فيهما الابتداء الحقيقي وكَوْنُ الباء صلة يبدأ فإن جعلت للإستعانة فلا تعارض؛ لأن الإستعانة بشيء لا تنافي الإستعانة بآخر، وكذا إن جعلت للملابسة بجريمي. هـ فؤد: (كالصلاة إلخ) أي كابتدائها. هـ فؤد: (وفي رواية بحمد الله) التثنية في ذكرها إفادة عدم اشتراط لفظ الحمد لله الذي أفادت اشتراطه الرواية الأولى رشيدتي.

هـ فؤد: (فهو أجذم إلخ) الأجذم: المقلوب اليد أو الذاهب الأنايل قاموس وهذا التركيب ونحوه يجوز أن يكون من التشبيه البليغ بخذف الأداة ووجه التشبه والأصل فهو كالأجذم في عدم حصول المقصود منه وأن يكون من الإستعارة ولا يضر الجمع بين المشبه والمُشَبَّ به لأن ذلك إنما ينتج إذا كان على وجه يبي عن التشبيه لا مطلقاً لتضريحهم بكون نحو قد زر أزاراه على القمر استعارة على أن المشبه في هذا التركيب مخدوف أي هو ناقص كالأجذم فخُذِفَ المشبه وهو الناقص وعبر عنه باسم المشبه به فصار المراد من الأجذم الناقص فليس هنا جمع بين طرفي التشبيه، وإنما المذكور اسم المشبه به فقط ع. هـ فؤد: (مبنية للمراد) يعني أن هذه الرواية تبين أن المراد بالحمد والتسمية في روايتهما مجرد الذكر لا واحد منهما بعينه، ولأ يُلْزَمُ التعارض بين الحديثين؛ لأن الابتداء بأحدهما يمنع الابتداء بالآخر، وذلك إن أريد بالابتداء فيهما الابتداء الحقيقي، وأما إن أريد به الأعم منه وبين الإضافي فلا

هـ فؤد: (ولا ذكر مخض) أشار بالتضبيب إلى أنه مغلوط على محرم.

وَعَدَمُ التَّعَارُضِ بِفَرْضِ إِرَادَةِ الْإِبْتِدَاءِ الْحَقِيقِيِّ فِيهِمَا وَفِي أُخْرَى سَنَدُهَا ضَعِيفٌ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ فَهُوَ أَتَمُّ مَحْذُومٌ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ غَاةُ الْيَلْفَاءِ تَحْسِينِ مَا يُكْسِبُ الْكَلَامَ رَوْنَقًا وَطَلَاوَةً لَا سِيَّمَا الْإِبْتِدَاءَ ثَنَى بِمَا فِيهِ بَرَاعَةُ الْإِسْتِهْلَالِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ تَفْسِيرَ هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي لَهُ هُوَ نِعْمَةٌ أَيْ نِعْمَةٌ إِنَّمَا هُوَ مِنْ مَحْضِ بَرِّ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ لَهُ وَجُودِهِ عَلَيْهِ وَلُطْفِهِ بِهِ. فَقَالَ: (الْبَرُّ) أَيُّ الْمُحْسِنِينَ كَمَا يَهْدُلُ عَلَيْهِ اسْتِيفَاقُهُ مِنَ الْبَرِّ بِسَائِرِ مَوَادِّهَ لِأَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى الْإِحْسَانِ كَبِيرٍ فِي يَمِينِهِ أَيْ صَدَقَ لِأَنَّ الصَّدَقَ إِحْسَانٌ فِي ذَاتِهِ، وَهَلْزُمُهُ الْإِحْسَانُ لِلْغَيْرِ وَأَبْرَزَ اللَّهُ حُجَّتَهُ أَيْ قَبْلَهُ لِأَنَّ الْقَبُولَ إِحْسَانٌ وَزِيَادَةٌ، وَأَبْرَزَ فَلَانٌ عَلَى أَصْحَابِهِ أَيْ غَالِبًا لَأَنَّهُ غَالِبًا بِنَشْأَتِهِ عَنِ الْإِحْسَانِ لَهُمْ فَتَفْسِيرُهُ بِاللُّطِيفِ أَوْ الْعَالِيِّ فِي صِفَاتِهِ أَوْ خَالِقِ الْبَرِّ أَوْ الصَّادِقِ فِيمَا وَعَدَ

تَعَارُضَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَوَّلًا كَرُدِّي. ■ فُود: (وَعَدَمُ التَّعَارُضِ) عَطِفَ عَلَى الْمُرَادِ. ■ فُود: (بِفَرْضِ إِرَادَةِ الْإِبْتِدَاءِ الْحَقِيقِيِّ) (لَخ) أَي مَعَ فَرْضِ وَجُودِ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ الْخَمْسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَنِ الْبُحْثِ فِي. ■ فُود: (رَوْنَقًا) أَيْ حُسْنًا. ■ فُود: (وَطَلَاوَةً) عَطِفَ تَفْسِيرَ. ■ فُود: (لَا سِيَّمَا الْإِبْتِدَاءَ) أَيْ الْمُبْتَدَأَ بِهِ. ■ فُود: (ثَنَى بِمَا فِيهِ بَرَاعَةُ الْإِسْتِهْلَالِ) هِيَ أَنَّ يُوْرِدَ مُصَنَّفٌ أَوْ شَاعِرٌ أَوْ خَطِيبٌ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ عِبَارَةً تَدُلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنْهُ وَالْمُرَادُ هُنَا حُصُولُ بَرَاعَةِ الْإِسْتِهْلَالِ لِلْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَقْصُودُ الْخُطْبَةِ، وَأَمَّا بَرَاعَةُ الْإِسْتِهْلَالِ لِلْكِتَابِ فَفِي قَوْلِهِ الْآتِي الْمَوْقُوفُ لِلتَّقَهُ فِي الدِّينِ لِأَنَّ الْكِتَابَ فِي عِلْمِ الْفَقْهِ قَالَهُ الْكَرْدِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ فَإِنَّ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ بِمَا فِيهِ لَخٌ وَاقِعَةٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنَّفِ الْبَرُّ إِلَى قَوْلِهِ أَحْمَدُهُ لَخٌ فَيَشْمَلُ قَوْلَهُ الْمَوْقُوفُ لِلتَّقَهُ فِي الدِّينِ، وَأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ إِشَارَةٌ إِلَى لَخٍ حَالٍ مِنْ فَاعِلٍ ثَنَى بِمَعْنَى مُشِيرًا، وَلَيْسَ بَيَانًا لِلْمَقْصُودِ بِمَا فِيهِ الْبَرَاعَةُ. ■ فُود: (إِشَارَةُ لَخ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى رُجُوعِهِ لِقَوْلِهِ ثَنَى لَخٌ عَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ لَهُ مَثَلًا سَمِ وَالْأَوَّلَى جَعَلَهُ حَالًا مِنْ فَاعِلٍ ثَنَى لَا مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ لَهُ لِيَلَّا تَتَوَارَدَ عِلَّتَانِ عَلَى مَعْلُولٍ وَاجِدَ قَتَامُلٌ.

■ فُود: (سَنَى: الْبَرُّ) بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحُودَةِ مُعْنَى. ■ فُود: (أَيُّ الْمُحْسِنِينَ) أَيْ بِكَثْرَةِ اخْتِدَا بِمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ الَّذِي جَلَّتْ. ■ فُود: (كَمَا يَهْدُلُ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى أَنَّ الْبَرَّ بِمَعْنَى الْمُحْسِنِ اسْتِيفَاقُهُ مِنَ الْبَرِّ أَيْ اسْتِيفَاقُ الْبَرِّ بِفَتْحِ الْبَاءِ مِنَ الْبَرِّ بِكَسْرِهَا بِمَعْنَى الْإِحْسَانِ. ■ فُود: (بِسَائِرِ مَوَادِّهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالِاسْتِيفَاقِ وَالضَّمِيرُ لِلْبَرِّ بِفَتْحِ الْبَاءِ. ■ فُود: (لِأَنَّهَا) أَيْ مَوَادُّهَ الْبَاقِيَةُ يَغْنَى تَفَاسِيرُهَا. ■ فُود: (تَرْجِعُ إِلَى الْإِحْسَانِ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ رُجُوعَهَا إِلَيْهِ لَا يَقْتَضِي أَنَّهُ الْمَذْنُولُ لِجَوَازِ أَنَّهَا الْمَذْنُولُ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهَا بَلْ ظَاهِرُ الْكَلَامِ ذَلِكَ قَتَامُلُهُ سَمِ وَقَدْ يَدْعِي الْإِفْتِضَاءُ بِوَسْطِ أَنْ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِشْتِرَاكِ. ■ فُود: (لِأَنَّهُ) أَيْ الْمَعْلُومُ عَلَى الْأَصْحَابِ. ■ فُود: (فَتَفْسِيرُهُ) أَيْ الْبَرُّ بِفَتْحِ الْبَاءِ. ■ فُود: (أَوْ خَالِقِ الْبَرِّ) بِكَسْرِ الْبَاءِ الَّذِي هُوَ اسْمُ جَمِيعٍ لِلْبُحْثِ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَلِذَا حَكَمِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى هَذِهِ التَّفَاسِيرُ بِقِيلِ.

■ فُود: (إِشَارَةُ لَخ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى رُجُوعِهِ لِقَوْلِهِ ثَنَى عَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ مَثَلًا. ■ فُود: (لِأَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى لَخ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ رُجُوعَهَا إِلَيْهِ لَا يَقْتَضِي أَنَّهَا الْمَذْنُولُ لِجَوَازِ أَنَّهَا الْمَذْنُولُ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهَا بَلْ ظَاهِرُ الْكَلَامِ ذَلِكَ قَتَامُلُهُ.



أولياءه بعيد إلا أن يُرادَ بعضُ ماصدقات أو غايات ذلك البرِّ.  
 (الجواد) بالتخفيف أي كثيرُ الجود أي العطاء واعتُرضَ بأنه ليس فيه توقيفٌ أي وأسماءه تعالى  
 توقيفيةٌ على الأصح فلا يجوزُ اختراعُ اسمٍ أو صفةٍ له تعالى إلا بقرآنٍ أو خبرٍ صحيحٍ وإن لم  
 يتواتر كما صرحه المصنفُ في الجميل بل صوّبه خلافاً لجمع لأن هذا من العمليات التي  
 يكفي فيها الظن لا الاعتقادات مُصرّح به لا بأصله الذي اشتق منه فحسب أي وبشرط أن لا  
 يكون ذكره للمقابلة كما هو ظاهرُ نحو ﴿أَمْ عَنْ الزَّرِيعُونَ﴾ (رواه: ١٦١) ﴿وَأَلَّهُ حَيْرُ الْمَكْرِينِ﴾ (ال  
 مرد: ١٥٤). وقولُ الحلبي: يُستحبُّ لمن ألقى بئراً في أرضٍ أن يقول: (الله الزارع والمُنبت  
 والمُبلِّغ) إنما يأتي في الثلاثة على المرجوح أنه لا يشترط فيما صنع معناه توقيفٌ فإن قلت

• فؤد: (إلا أن يُرادَ) أي بالتفسير بما ذكر، ولا يخفى أن هذا الإيشاء لا يظهرُ بالنسبة إلى العالي في  
 صفتيه. • فؤد: (أو غايات إلخ) عُطِفَ على ماصدقات. • فؤد: (فذلك البر) أي المُحسين، ويظهرُ أن  
 التفسيرَ بالمالي في صفتيه من التفسيرِ بالملزوم أو السبب، والتفسيرُ بغيره من التفسيرِ بالماصدق.  
 • فؤد: (أي كثيرُ الجود) تقدّمَ عن سم أن الجوادَ مما يُعبدُ المبالغةُ بالمادة لا الهيئة. • فؤد: (أي العطاء)  
 فُسرَ ع ش شينخنا بالإعطاء أي؛ لأنَّ العطاء الشيءُ المُعطى والقصدُ وصفُ الله تعالى بكثرةِ الإهداء  
 والإعطاء فالله سبحانه وتعالى كثيرُ البذل والإعطاء لا يتقطّعُ إعطاؤه في وقتٍ ويُعطى القليل والكثير،  
 وليس القصدُ أنه إذا أعطى لا يُعطى إلا كثيرُ الصادق بالإعطاء مرةً واحدة؛ لأنه خلافُ الواقع على أنه  
 في نسخ أي للنهاية أي الإعطاء، ثم لا بُدَّ من تفيد الجود بأنه إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي كما فسروه به  
 رشدي. • فؤد: (بأنه ليس فيه توقيف) أي لم يردْ إذن الشارعُ بإطلاق الجواد عليه تعالى.

• فؤد: (توقيفية) أي موقوفة على إذن الشارع بإطلاقها. • فؤد: (فلا يجوزُ اختراعُ اسم أو وصف له  
 تعالى) ومثله النبي ﷺ فلا يجوزُ لنا أن نسميه باسم لم يسمه به أبوه ولا سُمي به نفسه كذا نُقِلَ عن سيرة  
 الشامي ومرواه بأبيه جده عبدُ المطلبِ لموت أبيه قبل ولادته ع ش. • فؤد: (أو خبرٍ صحيح) أي أو  
 حسن كما قاله الشهاب ابنُ حجرٍ في شرح الأربعين ع ش ورشدي. • فؤد: (كما صرحه المصنف في  
 الجميل) يعني صحَّح المصنفُ التوقيفَ في لفظِ الجميل بالحديث الصحيح الغير المتواتر أي الذي  
 يأتي قريباً. • فؤد: (لأن هذا إلخ) علةٌ لقوله وإن لم يتواتر يعني أن هذا الإختراع والإطلاق من الأحكام  
 الفقهية العملية فيكفي في ثبوته الحديث الصحيح المفيد للظن كُردّي. • فؤد: (مُصرّح) نعتُ قرآن أو  
 خبرٍ سم أي وإنما أفردَه لأنَّ العطفَ باؤ. • فؤد: (لا بأصله) أشار في باب الرُدة إلى خلاف في الإختفاء  
 بالأصل سم. • فؤد: (وبشرط إلخ) عُطِفَ على مُصرّح به بالنظرِ للمعنى إذ معناه بشرط أن يكونَ  
 مُصرّحاً به. • فؤد: (ذكره) أي ذكر الاسم أو الوصف. • فؤد: (نحو) ﴿أَمْ عَنْ الزَّرِيعُونَ﴾ إلخ من أمثلة  
 الذكرِ للمقابلة. • فؤد: (على المرجوح إلخ) عبارةٌ شينخنا في حاشية الجوهرة واختارَ جمهورُ أهل السنة

• فؤد: (بعيد) فيه بحثُ أشراً إلّيه. • فؤد: (مُصرّح به) نعتُ قرآن أو خبرٍ. • فؤد: (لا بأصله) أشار في



الجميلُ ذِكْرُ للمُقَابِلَةِ أَيْضًا إِذْ لَفْظُ الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ» فَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ لَهُ مِنَ التَّوْقِيفِي يُلْغِي اعْتِبَارَ قَيْدِ الْمُقَابِلَةِ. قُلْتُ: الْمُقَابِلَةُ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهَا عِنْدَ اسْتِحَالَةِ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ اللَّفْظُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَلَيْسَ الْجَمَالُ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَمَعْنَى إِبْدَاعِ الشَّيْءِ عَلَى آتَقِ وَجْهِ وَأَحْسَنِهِ وَسَيَّاتِي فِي الرُّدَّةِ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ، وَأُجِيبُ عَنْهُ بِأَنَّهُ فِيهِ مُرْسَلًا اعْتَصِدَ بِمُسْنَدِ بِل رَوَى أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ حَدِيثًا طَوِيلًا فِيهِ «ذَلِكَ بَأْتِي جَوَادٌ مَاجِدٌ»، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُتَكَرِّرِ وَالْمُعْرُوفِ لِأَنَّهُ تَعْرِيفُ الْمُتَكَرِّرِ لَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهُ كَمَا بَأْتِي فِي اللَّهِ الْأَكْبَرُ وَبِالْإِجْمَاعِ التَّطْلُقِي الْمُسْتَلْزِمِ لِقَوْلِي ذَلِكَ الْمُرْسَلِ بِالْقَبُولِ وَالْإِشْعَارِ الْعَاطِفِ .....

أَنَّ أَسْمَاءَ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ وَكَذَا صِفَاتُهُ فَلَا تُثَبَّتُ لِلَّهِ أَسْمًا وَلَا صِفَةً إِلَّا إِذَا وَرَدَ بِذَلِكَ تَوْقِيفٌ مِنَ الشَّارِعِ، وَدَقِيقَتِ الْمُعْتَزَلَةِ إِلَى جَوَازِ إِثْبَاتِ مَا كَانَ مُتَّصِفًا بِمَعْنَاهُ وَلَمْ يَوْهَمِ تَقْصَا وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ تَوْقِيفٌ مِنَ الشَّارِعِ، وَمَالَ إِلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ وَتَوَقَّفَ فِيهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَفَصَّلَ الْغَزَالِيُّ فَجَوَّزَ إِطْلَاقَ الصِّفَةِ وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ وَمَنْعَ إِطْلَاقِ الْإِسْمِ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى نَفْسِ الذَّاتِ أَه. وَمَالَ الْجَلَالُ الدَّوَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمَقَائِدِ الْعُضْدِيَّةِ إِلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ. «فُودَ: (أَيْضًا) أَيِ كَالزَّارِعِ وَالْمَاكِرِ. «فُودَ: (فَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ لَهُ) أَيِ لِلْجَمِيلِ مُتَبَدِّلًا خَيْرُهُ قَوْلُهُ يُلْغِي اعْتِبَارَ الْإِلْخِ. «فُودَ: (قَيْدِ الْمُقَابِلَةِ) أَيِ عَدَمًا. «فُودَ: (قُلْتُ الْمُقَابِلَةَ الْإِلْخِ) قَدْ يَنْتَعِ وَجُودُ الْمُقَابِلَةِ هُنَا وَيُدْعَى أَنَّهَا تَكُونُ عِنْدَ نِسْبَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى لِلْغَيْرِ سَم. «فُودَ: (إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهَا عِنْدَ اسْتِحَالَةِ الْمَعْنَى الْإِلْخِ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ حَيْثُ وَرَدَ إِطْلَاقُ اسْمٍ عَلَيْهِ تَعَالَى وَلَمْ يَسْتَحِلْ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِي فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ وَصَحَّ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ وَإِنْ اتَّفَقَ أَنَّهُ حِينَ أُطْلِقَ عَلَيْهِ كَانَ مَعَهُ مَا يُقَابَلُهُ. وَأَمَّا إِذَا اسْتَحَالَ مَعْنَاهُ عَلَيْهِ تَوَقَّفَ صِحَّةُ الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ عَلَى مُسَوِّغٍ فَإِذَا اتَّفَقَ وَقُوعُ مَا يُقَابَلُهُ مَعَهُ كَانَ ذَلِكَ مُسَوِّغًا لِإِطْلَاقِهِ عَلَيْهِ ش. «فُودَ: (هَلَى آتَقِ وَجْهِ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالتَّوْنِ بَعْدَهَا قَاف. «فُودَ: (وَأَحْسَنِهِ) عَطَفَ تَفْسِيرَ. «فُودَ: (وَأُجِيبُ عَنْهُ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي عَنْهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ الْإِلْخِ أَيِ لِلْإِعْتِرَاضِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ سَم. «فُودَ: (حَدِيثًا طَوِيلًا الْإِلْخِ) عِبَارَةُ الْمُفْنِي حَدِيثًا مَرْفُوعًا ذَكَرَ فِيهِ عَنْ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ» أَه. «فُودَ: (ذَلِكَ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ فَاعِلٌ قَوْلُهُ فِيهِ فَالْإِشَارَةُ إِلَى لَفْظِ الْجَوَادِ وَقَوْلُهُ بَأْتِي جَوَادٌ مَاجِدٌ بَدَلٌ مِنْهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَجْمُوعَ هُوَ الْفَاعِلُ وَلَفْظُ ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ وَهُوَ الْاقْرَبُ قَلِيلًا رَاجِعٌ. «فُودَ: (وَلَا فَرْقَ الْإِلْخِ) جَوَابُ سُؤَالِ غَنِيٍّ عَنِ الْبَيَانِ. «فُودَ: (وَبِالْإِجْمَاعِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِمُسْنَدِ. «فُودَ: (الْمُسْتَلْزِمُ الْإِلْخِ) فِيهِ نَظَرٌ سَم أَيِ لِيَجُوزَ أَنْ يَكُونَ لِلْإِجْمَاعِ مُسْتَدَدٌ آخَرُ. «فُودَ: (وَالْإِشْعَارِ الْعَاطِفِ الْإِلْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي

بَابِ الرُّدَّةِ إِلَى خِلَافٍ فِي الْإِكْتِيَاءِ بِالْأَصْلِ. «فُودَ: (قُلْتُ الْمُقَابِلَةَ الْإِلْخِ) قَدْ يَنْتَعِ وَجُودُ الْمُقَابِلَةِ وَيُدْعَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ نِسْبَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى لِلْغَيْرِ. «فُودَ: (وَأُجِيبُ عَنْهُ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي عَنْهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ أَيِ لِلْإِعْتِرَاضِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ اعْتَرَضَ. «فُودَ: (الْمُسْتَلْزِمُ الْإِلْخِ) فِيهِ نَظَرٌ. «فُودَ: (وَالْإِشْعَارِ الْعَاطِفِ) بِوَجْهِ تَرْكِ الْعَاطِفِ أَيْضًا بِأَنَّهُ فِي تَرْكِهِ يَكُونُ كُلُّ وَصْفٍ مُنْسَوِبًا اسْتِحْلَالًا لَا

بالتغاير الحقيقي أو المنزّل منزّلته حذف هنا كقوله تعالى ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ١٧] ﴿مُسْلِمَتٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النحر: ١٠] ﴿الشَّهِيدُونَ الْكَبِيرُونَ﴾ [النحر: ١١٢] الآيات وأتي به في نحو ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحسد: ٣] ﴿ثَنِيَّتٍ وَأَنْكَارًا﴾ [النحر: ١٠] ﴿الْأَمْسُورُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالْكَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [النحر: ١١٢]، (الذي) لكثرة بزه وسعة جوده فلذا أخر عن ذنك (جلت) عظمت ولا استقرار هذه الصلة في النفوس ولذا غاب لها غديل .....

حذف منها قال سم ويوجه ترك العاطف أيضًا بأن في تركه يكون كل وصف منسوبا استغلا لا على وجه التبعية، وذلك أبلغ فليتأمل اهـ. □ فود: (بالتغاير الحقيقي) لِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ إِنَّ أَرِيدَ التَّغَايُرَ الْحَقِيقِيَّ وَلَوْ بِاِغْتِيَارِ الْمَفْهُومِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ، وَإِنْ أَرِيدَ بِاِغْتِيَارِ الذَّاتِ فَهُوَ مَنفِي فِي هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ سَم وَقَدْ يُجَابُ بِاخْتِيَارِ الْأَوَّلِ وَحُجْلِ التَّغَايُرِ عَلَى الثَّانِي فِي التَّحْقِيقِ فِي ذَاتِ وَاحِدَةٍ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ وَوُجُودِهِ فِي نَحْوِ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ دُونَ نَحْوِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ظَاهِرٌ. □ فود: (وَأَتَى بِهِ) أَيِ بِالْعَاطِفِ مَقْطُوفٍ عَلَى قَوْلِهِ حَذَفَ يَعْنِي حَذَفَ فِي الْأَوْصَافِ الْمُتَّحِدَةِ فِي التَّحْقِيقِ فِي زَمَنِ لَيْتِلَا يَوْمِهِمُ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ، وَأَتَى بِهِ فِي الْمُخْتَلِفَةِ فِيهِ لَيْتِلَا يَوْمِهِمُ الْإِتِّحَادُ فِيهِ.

□ فود (سني): (الذي جلّت نعمه) اعلم أن لفظة الذي واقعة على الله تعالى وعبارة عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من سببية صلتها وإسناد الفعل فيها إلى النعم أن الموصول واقع على النعم، وقد توهّم بعض الطلبة وجوب تأنيث الموصول هنا وبعضهم جوازها فيقال التي جلّت نعمه، وذلك خطأ واضح سم. □ فود: (لكثرة بزه) متعلق بقول المصنّف جلّت الْمُتَضَمَّنُ لِمَعْنَى امْتَنَعَتْ لِصِحِّحِ تَعَلُّقِ قَوْلِهِ عَنِ الْإِخْصَاءِ بِهِ كُرْدِي. □ فود: (فلذا أخر عن ذنك) أي فإنه كالتبعية لهما سم أي لثبوت الجواد. □ فود: (ولا استقرار هذه الصلة إلخ) يتأمل هذا الترجيح وكون الجلية نعمه لا يناسب المغدول له سم. □ فود: (غديل إلخ) فيه بحث؛ لأن الجلية نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول، ولأن استقرار هذه الصلة في النفوس لا تقتضي ترجيح طريق الموصولية غاية الأمر أنه يصححه، والكلام في الترجيح لا في التصحيح فليتأمل. وقد يوجه كلام المصنّف بأنه أراد النعم الحادثة الواصلة لخلقها شيئاً فشيئاً فغبر بالفعل الدال على حدوث العظيم المستلزم لحدوث النعم ووصولها سم، ودفع

على وجه التبعية، وذلك أبلغ فليتأمل. □ فود: (بالتغاير الحقيقي) لِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ إِنَّ أَرِيدَ التَّغَايُرَ الْحَقِيقِيَّ وَلَوْ بِاِغْتِيَارِ الْمَفْهُومِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ وَإِنْ أَرِيدَ بِاِغْتِيَارِ الذَّاتِ فَهُوَ مَنفِي فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ. □ فود: (الذي جلّت نعمه) اعلم أن لفظة الذي واقعة على الله تعالى وعبارة عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من سببية صلتها وإسناد الفعل فيها إلى النعم أن الموصول كذلك وأنه واقع على النعم وقد توهّم بعض الطلبة وجوب تأنيث الموصول هنا فيقال التي جلّت نعمه وبعضهم جواز الثاني وذلك خطأ واضح ولا يؤيد ما توهّمه جاء رجل قائمته أمه لأن هذا نعت سببي نظير الصلة هنا بل نعتية بالتأويل أي قائم الأم. □ فود: (فلذا أخر عن ذنك) أي فإنه كالتبعية لهما.

□ فود: (ولا استقرار إلخ) يتأمل هذا الترجيح وكون الجلية نعمه لا يناسب المغدول له. □ فود: (غديل

لذلك عن الجليلة نعمه عن الإحصاء وإن كان صحيحاً فاندفع ما قيل إنه إنما أني بالموصول هنا لقاعدة هي أنه يُؤْصَلُ بالذي يوصفه تعالى بما ثبت له ولم يرد به توقيف وكان قائله فهم أن هذا لا يؤدّي إلا بوصف له تعالى وقد علمت تأديته بوصف النعم بما ذكر وهو لا يحتاج لتوقيف (نعمه) فيه إيهام أن سبب عدم حصرها جمعها المنافي ﴿وإن تمشدوا نعمت أقد﴾ (البرهم: ٣٤) أي تريدوا عد أو تشرعوا في عد كل فرد فرد من أفراد نعمه كما يعلم من أن مدلول

الكُرْدِي قول سم ولأن استقراز إلخ بما نصه قوله عدل لذلك اللام بمعنى إلى أي عدل إلى تركيب الذي جلت إلخ عن تركيب الجليلة إلخ لأن استقراز الفعلية أقوى من الاسمية اه. ة فود: (عن الجليلة نعمه) أي والجليل النعم بالإضافة سم. ة فود: (بما ثبت له) وهو هنا جلالة نعمه عن الإحصاء. ة فود: (ولم يرد به) أي بوصفه تعالى بذلك. ة فود: (إن هذا) أي ثبوت جلالة النعم عن الإحصاء له تعالى وقال الكُرْدِي أي ثبوت معنى جلت له تعالى اه. ة فود: (لا يؤدّي) بيناء المفعول. ة فود: (إلا بوصف له) أي بجمله وصفا وحالا له تعالى كُرْدِي. ة فود: (وقد علمت إلخ) جملة حالية في معنى التليل أي وليس كما فهم؛ لأنك قد علمت إلخ أي من قولنا وإن كان صحيحا، ويصح كون علمت بيناء المفعول أيضا. ة فود: (بوصف النعم بما ذكر) أي بجمل الجلالة صفة للنعم وإسنادها إليها. ة فود: (وهو إلخ) أي وصف النعم بما ذكر.

ة فود: (نعمه) جمع نعمة بكسر التون بمعنى إتمام وهو الإحسان. وأما النعمة بفتح التون فهي التثمم وبضمها المسرة نهاية زاد المعنى وفي بعض النسخ نعمته بالأفراد وهو الموافق لقوله تعالى: ﴿وإن تمشدوا نعمت أقد لا تحسوها﴾ (البرهم: ٣٤) وأبلغ في المعنى اه قال الرشيد في قوله م ر بمعنى إتمام لم يبقه على ظاهره لما فيه من إيهام أن سبب عدم حصرها جمعها قينافي صريحا ﴿وإن تمشدوا نعمت أقد لا تحسوها﴾ (البرهم: ٣٤) المقتضى انقضاء الإحصاء عن كل فرد فرد من النعم أي باغتيال المتعلقات فالحمد لله على الإنعام وإن أوهم أن عدم الإحصاء بسبب جمعته أيضا إلا أنه ليس فيه منافاة صريحة للآية، وهذا ما أشار إليه الشهاب ابن حجر اه. ة فود: (المنافي) يتبعي أنه نعمت أن سبب إلخ إذ لا منافاة بين مجرّد الجمع والآية فتأمل سم. ة فود: (من أفراد نعمه) أي إتماماته، وإنما عبر بالجمع تقريرا لتغيير المصنّف بما في الآية والآ فكان الظاهر أن يقول من أفراد نعمته بالأفراد. ة فود: (كما يعلم إلخ) علة لحمل الآية على الاستقراز.

لذلك عن الجليلة نعمه) فيه بحث لأن الجليلة نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول، ولأن استقراز هذه الصلة في التومس لا يقتضي تزجيع طريق الموصولية غاية الأمر أنه يصححه والكلام في التزجيع لا في التصحيح فليتأمل، وقد يوجه كلام المصنّف بأنه أراد النعم الحادثة الواصلة لخلقه شيئا فشيئا فعبّر بالفعل الدال على حدوث العظيم المستلزم لحدوث النعم ووصولها. ة فود: (عن الجليلة نعمه) أي والجليل النعم بالإضافة. ة فود: (المنافي) يتبعي أنه نعمت أن سبب إذ لا منافاة بين مجرّد الجمع والآية فتأمل.

العام كالْمُفْرَدِ الْمُضَافِ هُنَا كَلِمَةٌ ﴿لَا تُحْصَوْنَ﴾ (الرسم ٣٤) أَي لَا تُحْصَرُوهَا فَتَقْتَرِنَ أَنَّهُ جَمْعٌ نِعْمَةٌ بِمَعْنَى أَنْعَامٍ وَجَمْعُهُ لَا إِلَهَامَ فِيهِ أَي جَلَّتْ أَنْعَمَاتِهِ أَي بِاعْتِبَارِ كُلِّ أَثَرٍ مِنْ أَثَارِهَا عَنْ أَنْ تُحَدَّ فَيُشْمَلُ الْقَلِيلُ أَيْضًا وَمَعَ هَذَا التَّعْبِيرِ بِنِعْمَةٍ مُوَافِقَةً لِلْفِظِ الْآيَةِ أُولَى وَمِنْ ثَمَّ أَصْلَحَ فِي نُسْخَةٍ وَكُلُّ نِعْمَةٍ وَإِنْ سَلِمَ حَصَرُهَا هُوَ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهَا لَا مُتَعَلِّقَاتِهَا مَعَ ذَوَابِهَا مَقَاشًا وَمَقَادًا وَهِيَ أَي حَقِيقَةُ كُلِّ مَلَائِمٍ تُحْمَدُ عَاقِبَتُهُ. وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا: لَا نِعْمَةٌ لِلَّهِ عَلَى كَافِرٍ، وَإِنَّمَا مَلَائِدُهُ اسْتِدْرَاجٌ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا لَا يُوَافِقُ تَفْسِيرَ النِّعْمَةِ لَفَتْهُ مِنْ أَنَّهَا مُطْلَقُ الْمَلَائِمِ وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِلِاسْتِعْمَالِ فِي

• فُود: (كَالْمُفْرَدِ الْمُضَافِ هُنَا) أَي نِعْمَةُ اللَّهِ وَهُوَ مِثَالٌ لِلْعَامِ. • فُود: (كَلِمَةٌ) أَي الْحُكْمُ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ. • فُود: (فَتَقْتَرِنَ) أَي لِيَذْفَعَ الْإِلَهَامَ أَنَّهُ جَمْعٌ نِعْمَةٍ يَفْتَحُ التَّرْتِيبَ بِمَعْنَى إِنْعَامٍ وَالثَّغْمَةُ بِالْكَسْرِ أَثَرُهَا كُرْدِيٌّ. • فُود: (لِيَذْفَعَ الْإِلَهَامَ) الْأَوَّلَى لِيَذْفَعَ الْمُنَافَاةَ وَقَوْلُهُ بِفَتْحِ الْخِ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ. • فُود: (وَجَمْعُهُ) أَي لَفْظٌ يَنْعِمُ بِهِذَا الْمَعْنَى. • وَفُود: (لَا إِلَهَامَ فِيهِ) فِيهِ تَوَقُّفٌ وَلَوْ قَالُوا لَا مُنَافَاةَ فِيهِ لَظَهَرَ. • فُود: (إِنِّي جَلَّتْ إِنْعَامَاتُهُ أَي الْخِ) تَفْسِيرٌ لِلْمَعْنَى عَلَى مَا قَرَّرَهُ بِقَوْلِهِ: (فَتَقْتَرِنَ) وَفِي الْمَعْنَى عِلَّةٌ لِنَفْيِ الْإِلَهَامِ بَلْ لِنَفْيِ الْمُنَافَاةِ كَمَا مَرَّ. • فُود: (بِاعْتِبَارِ كُلِّ أَثَرٍ مِنْ أَثَارِهَا) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ إِنْ أُرِيدَ الْإِنْعَامَاتُ بِالْإِمْكَانِ فَهِيَ نَفْسُهَا لَا تُخَصَّى مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى اعْتِبَارِ أَثَارِهَا ضَرُورَةً عَدَمُ تَنَاهِيهَا، وَإِنْ أُرِيدَ الْإِنْعَامَاتُ بِالْفِعْلِ فَهِيَ وَأَثَارُهَا مُخَصَّاةٌ مَعْدُودَةٌ قَطْعًا ضَرُورَةً أَنَّهَا مُتَنَاهِيَةٌ ضَرُورَةً أَنْ كُلُّ مَا دَخَلَ فِي الْوُجُودِ مُتَنَاهٍ وَكُلُّ مُتَنَاهٍ مُخَصَّى مَعْدُودٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَأَجَابَ ع ش بِأَنْ كَلَامَ الشَّارِحِ فِي إِنْخِصَاءِ الْأَثَارِ وَأَثَارِ إِنْعَامَاتِهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَتْ مُخَصَّاةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَكِنْ لَا قُدْرَةَ لِلْبَيِّنِ عَلَى عَدِّهَا وَإِنْخِصَائِهَا اهـ.

• فُود: (فَتَشْمَلُ الْخِ) مُتَقَرَّرٌ عَلَى اعْتِبَارِ أَثَرِ الْإِنْعَامِ يَعْني لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ يَنْعِمُهُ بِمَعْنَى الْإِنْعَامَاتِ، وَكَانَ عَدَمُ إِنْخِصَائِهَا بِاعْتِبَارِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَثَارِهَا فَيُشْمَلُ ذَلِكَ الْقَوْلُ قَلِيلُ الْإِنْعَامَاتِ كَمَا يَشْمَلُ جَمِيعَهَا كُرْدِيٌّ. • فُود: (وَمَعَ هَذَا) أَي التَّوْجِيعِ الدَّافِعَ لِلْإِلَهَامِ بَلْ لِلْمُنَافَاةِ. • فُود: (مُوَافِقَةً) مَفْعُولٌ لَهُ لِقَوْلِهِ أُولَى أَوْ حَالٌ مِنْ يَنْعِمُهُ وَقَوْلُهُ أُولَى خَيْرٌ لِتَغْيِيرِ. • فُود: (أَصْلَحَ) أَي الْمُصَنَّفُ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ فَالْمُصْلِحُ غَيْرُهُ. • فُود: (وَكُلُّ نِعْمَةٍ) مُبْتَدَأٌ سَمِ أَي بِمَعْنَى الْإِنْعَامِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ هُوَ جَوَابُ سُؤَالٍ، كَانَ قَائِلًا يَقُولُ: إِنْ الْفَرْدَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحْصُورًا فَكَيْفَ يُقَالُ كُلُّ فَرْدٍ مُتَمَتِّعٌ عَنِ الْإِنْخِصَاءِ اهـ. • فُود: (وَإِنْ سَلِمَ حَصَرُهَا) لَعَلَّ الرَّاوَ حَالِيَّةٌ لَا غَايَةَ. • فُود: (هُوَ الْخِ) أَي الْحَضَرُ. • فُود: (مَعَ ذَوَابِهَا) أَي مُتَعَلِّقَاتِهَا. • فُود: (وَهِيَ) أَي الثَّغْمَةُ وَقَوْلُهُ أَي حَقِيقَةُ أَي بِمَعْنَى الْأَثَرِ الْحَاصِلِ بِالْإِنْعَامِ ع ش. • فُود: (كُلِّ مَلَائِمٍ الْخِ) الْأَوَّلَى حَذْفُ لَفْظَةِ كُلِّ. • فُود: (تُحْمَدُ عَاقِبَتُهُ) فَهَذَا يُخْرِجُ الْحَرَامَ سَمِ وَكَذَا يُخْرِجُ الْمَكْرُوهَ.

• فُود: (بِاعْتِبَارِ كُلِّ أَثَرٍ مِنْ أَثَارِهَا) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ إِنْ أُرِيدَ الْإِنْعَامَاتُ بِالْإِمْكَانِ فَهِيَ نَفْسُهَا لَا تُخَصَّى مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى اعْتِبَارِ أَثَارِهَا ضَرُورَةً عَدَمُ تَنَاهِيهَا وَإِنْ أُرِيدَ الْإِنْعَامَاتُ بِالْفِعْلِ فَهِيَ وَأَثَارُهَا مُخَصَّاةٌ مَعْدُودَةٌ قَطْعًا ضَرُورَةً أَنَّهَا مُتَنَاهِيَةٌ ضَرُورَةً أَنْ كُلُّ مَا دَخَلَ فِي الْوُجُودِ مُتَنَاهٍ وَكُلُّ مُتَنَاهٍ مُخَصَّى مَعْدُودٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فُود: (وَكُلُّ نِعْمَةٍ) مُبْتَدَأٌ. • فُود: (تُحْمَدُ عَاقِبَتُهُ) فَهَذَا يُخْرِجُ الْحَرَامَ.

أَكْثَرِ النَّصُوصِ فَمَا جَعَلْتُهُ قُلْتُ شَأْنُ الْمُصْطَلَحَاتِ الْعُرْفِيَّةِ مُخَالَفَتُهَا لِلْحَقَائِقِ الْقَوِيَّةِ وَكَوْنُهَا أَخْصَرَ مِنْهَا كَالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ عُرْفًا وَيَأْتِي فِي تَفْسِيرِ الْعَبْدِ مَا يُؤْضِحُ ذَلِكَ وَفَائِدَتُهَا هُنَا بَيَانُ مَا هُوَ نِعْمَةٌ بِالْحَقِيقَةِ لَا بِالصُّورَةِ الَّتِي اكْتَفَى بِهَا أَهْلُ اللُّغَةِ وَالرِّزْقُ أَغْمٌ مِنْهَا لِأَنَّهُ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ وَلَوْ حَرَامًا خِلَافًا لِلْمُتَعَتِّلَةِ (عَنِ الْإِحْصَاءِ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَبِالْمَدِّ أَيِ الضَّبْطِ وَهُوَ الْحَصْرُ وَقُسْرُ الْمَدِّ، وَهُوَ الْفِعْلُ فَهُوَ غَيْرُ الْمَدِّ فِي (بِالْإِعْدَادِ) أَيِ بِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْهَا لَا بِقَيْدِ الْقِلَّةِ الَّتِي أَوْهَمَتْهَا الْعِبَارَةُ كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ الْجَمْعُ الْمُحَلَّى بِأَلٍ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ .....

• فُود: (فَمَا جَعَلْتُهُ) أَيِ الْمُخَالَفَةِ بِالتَّيْقِيدِ بِتُحَمَّدَ عَائِيَّتُهُ. • فُود: (شَأْنُ الْمُصْطَلَحَاتِ) أَيِ الْغَالِبِ فِيهَا.  
• فُود: (وَكَوْنُهَا الْخُ) عَطَفَ تَفْسِيرَ لِقَوْلِهِ مُخَالَفَتُهَا الْخُ كُرْدِي. • فُود: (أَخْصَرَ مِنْهَا) إِنْ أَرَادَ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ كَذَلِكَ أَيْ فُسِّلَتْ أَوْ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ فَمَنْعُ يُؤَيِّدُ الْمَنْعَ أَنَّ الزَّكَاةَ لَعْنَةٌ لِمَعَانٍ كَالْتِمَاءِ لَا تُصَدَّقُ عَلَى الْمَعْنَى الْمُصْطَلَحَ عَلَيْهِ أَيْ الْقَدْرِ الْمُخْرَجِ سَمَ وَمَرَّ أَنَّ مَعْنَى الْعَلْبَةِ هُوَ التُّرَاثُ هُنَا فَلَا غَيْرَاضَ.  
• فُود: (وَفَائِدَتُهَا) أَيِ الْمُخَالَفَةِ وَرَجَعَ الْكُرْدِيُّ الضَّمِيرَ إِلَى الْمُصْطَلَحَاتِ اهـ. • فُود: (وَالرِّزْقُ أَغْمٌ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى الْأَعْمِيَّةِ أَنَّهُ يَتَبَاذَرُ أَنَّ نَحْوَ هَلَاكِ الْعَدُوِّ نِعْمَةٌ لَا رِزْقٌ وَقَوْلُهُ وَلَوْ حَرَامًا أَيْ وَالْحَرَامُ لَا تُحْمَدُ عَائِيَّتُهُ سَمَ وَقَدْ يُنْتَفَعُ قَوْلُهُ لَا رِزْقٌ وَلَوْ سَلَّمَ فَيُحْمَلُ الْمُعْمُومُ عَلَى الْوُجْهِ كَمَا تَرْتَجَاهُ الْبُضْرِيُّ.  
• فُود: (وَهُوَ الْحَصْرُ) أَيِ الْإِحْطَاءِ. • فُود: (وَقُسْرُ) أَيِ الْإِحْصَاءِ.

• فُود: (سَمَ) (بِالْإِعْدَادِ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ جَمْعٌ عَدَدٌ مَعْنَى زَادَ الْهَيْأَةَ وَالْبَاءُ لِلِاسْتِعَانَةِ أَوْ الْمَصَاحِبَةِ.  
• فُود: (لَا بِقَيْدِ الْقِلَّةِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالْهَيْأَةُ فَإِنَّ قَبْلَ الْأَعْدَادِ جَمْعٌ قِلَّةٌ وَالشَّيْءُ قَدْ لَا يَضْبُطُهُ الْعَدَدُ الْقَلِيلُ وَيَضْبُطُهُ الْكَثِيرُ وَلِذَا قِيلَ لَوْ عَبَّرَ بِالتَّعْدَادِ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرٌ عَدَدٌ لَكَانَ أَوْلَى أَجِيبَ بِأَنَّ جَمْعَ الْقِلَّةِ الْمُحَلَّى بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ يُعَيِّدُ الْمُعْمُومَ اهـ. أَيْ: لِأَنَّ أَلٍ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجَمْعِ أَبْطَلَتْ مِنْهُ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ وَصَيَّرَتْ أَفْرَادَهُ أَحَادًا عَلَى الصَّحِيحِ وَشَبِيهِ. • فُود: (الَّتِي أَوْهَمَتْهَا الْعِبَارَةُ) أَيِ قَبْلِ التَّائِلِ وَالْأَفَالِصِيغَةُ مَعَ أَلٍ لِلْكَثْرَةِ سَمَ. • فُود: (كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى اسْتِغْرَاقِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ الْجَمْعُ الْمُحَلَّى بِأَلٍ أَيْ كَمَا صَرَّحُوا بِأَنَّ الْحُكْمَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ بَلْ مِنْ حَيْثُ الْوُجُودُ وَلَمْ يَكُنْ قَرِينَةً بِالْمَغْضِيَّةِ، وَكَانَ الْمَقَامُ خَطَئِيًّا يُحْمَلُ عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ لِئَلَّا يُلْزَمَ التَّرْجِيحُ بِلَا مُرْجِعٍ عَبْدُ الْحَكِيمِ عَلَى الْمُطَوَّلِ.  
• فُود: (بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ) أَيِ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَنَّ اللَّامَ مَوْضِعٌ لِلْجِنْسِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ مَوْضِعٌ لِلِاسْتِغْرَاقِ وَهُمْ قَالَتْهُ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ بِمَعْنَى الْقَرَائِنِ عَبْدُ الْحَكِيمِ وَبِهِ يَتَدَفَّعُ قَوْلُ ع ش أَنَّ الْمُعْرَفَ بِاللَّامِ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ جَمْعًا لِلِاسْتِغْرَاقِ إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدُ فَوَاقِدَتُهَا لِلِاسْتِغْرَاقِ وَضَمِّي لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَرِينَةٍ قَوْلُ

• فُود: (وَكَوْنُهَا أَخْصَرَ) إِنْ أَرَادَ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ كَذَلِكَ فَكَذَلِكَ أَوْ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ فَمَنْعُ يُؤَيِّدُ الْمَنْعَ أَنَّ الزَّكَاةَ لَعْنَةٌ لِمَعَانٍ كَالْتِمَاءِ لَا تُصَدَّقُ عَلَى الْمَعْنَى الْمُصْطَلَحَ عَلَيْهِ أَيْ الْقَدْرِ الْمُخْرَجِ.  
• فُود: (وَالرِّزْقُ أَغْمٌ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى الْأَعْمِيَّةِ أَنَّهُ يَتَبَاذَرُ أَنَّ نَحْوَ هَلَاكِ الْعَدُوِّ نِعْمَةٌ لَا رِزْقٌ وَقَوْلُهُ وَلَوْ حَرَامًا أَيْ وَالْحَرَامُ لَا تُحْمَدُ عَائِيَّتُهُ. • فُود: (الَّتِي أَوْهَمَتْهَا الْعِبَارَةُ) أَيِ قَبْلِ التَّائِلِ وَالْأَفَالِصِيغَةُ مَعَ أَلٍ لِلْكَثْرَةِ.

أَيَّ عَظُمَتْ عَنْ أَنْ تُحْصَرَ أَوْ تُعَدَّ بِعَدَدٍ كَمَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ وَمَعْنَى ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الحج: ١٧] عَلِمَهُ مِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى الْمُحْصِي أَيْ الْعَالِمُ أَوْ الْقَوِيُّ أَوْ الْعَادُّ أَقْوَالُ

ابن حجر بقرينة المقام فيه نظر اهـ . هـ فَوَدَّ: (أَيَّ عَظُمَتْ عَنْ أَنْ تُحْصَرَ إلخ) وَنَعَمْ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ كَانَتْ لَا تُحْصَى تُتَحْصَرُ فِي جَنَّتَيْنِ دُنْيَوِيٍّ وَأُخْرَوِيٍّ، وَالْأَوَّلُ قِسْمَانِ مُؤَبِّيٍّ وَكَسْبِيٍّ وَالْمُؤَبِّيُّ قِسْمَانِ رُوحَانِيٍّ كَتَفْخِ الزَّوْجِ فِيهِ وَإِشْرَاقِهِ بِالْعَقْلِ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْقَوَى كَالْفِكْرِ وَالْفَهْمِ وَالتَّلَطُّيِّ وَجُسْمَانِيٍّ كَتَخْلِيْقِ الْبَدَنِ وَالْقَوَى الْحَالَةِ فِيهِ وَالْهَيْئَاتِ الْعَارِضَةِ لَهُ مِنَ الصُّحَّةِ وَكَمَالِ الْأَعْضَاءِ، وَالْكَسْبِيُّ تَرْكِبُهُ النَّفْسَ عَنْ الرَّذَائِلِ وَتَخْلِيْقُهَا بِالْأَخْلَاقِ وَالْمَلَكَاتِ الْفَاضِلَةِ وَتَزْيِينُ الْبَدَنِ بِالْهَيْئَاتِ الْمَطْبُوعَةِ وَالْحُلِيِّ الْمُسْتَحْسَنَةِ وَحُصُولُ الْجَاهِ وَالْمَالِ وَالثَّانِي أَيْ الْأُخْرَوِيُّ أَنْ يَغْفُوَ عَمَّا قَرَأَ مِنْهُ وَيَرْضَى عَنْهُ وَيُؤَيِّتُهُ فِي أَعْلَى عِلِّيَّيْنِ مَعَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ نِهَآيَةً . هـ فَوَدَّ: (كَمَا تَذَلُّ عَلَيْهِ الْآيَةُ) أَيْ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي شَرْحِ نَعْمِهِ . هـ فَوَدَّ: (وَمَعْنَى ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ عَلِمَهُ مِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ عَلِمَ عَدَدَهُ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمُتَنَاهِيَّاتِ وَيَذَلُّ عَلَيْهِ لَفْظُ الشَّيْءِ لِأَنَّهُ عِنْدَنَا هُوَ الْمَوْجُودَاتُ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ فِي تَفْسِيرِهِ وَحَبِيزُهُ فَلْيَنْتَظِرْ مَا مَوْقِعُ كَلَامِهِ هَذَا فِي هَذَا الْمَحَلِّ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ دَفْعَ اغْتِرَاضِ يَرُدُّ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (الَّذِي جَلَّتْ نَعْمُهُ إلخ) بَأَن يُقَالُ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ عَدَدَ الْأَشْيَاءِ، وَمِنْهَا النَّعْمُ كَانَ اللَّائِقُ فِي دَفْعِهِ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا وَلَا يَرُدُّ قَوْلُهُ وَأَحْصَى إلخ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَوْجُودَاتِ وَالْمُرَادُّ هُنَا بِالنَّعْمِ أَعْمٌ. وَأَمَّا مُجَرَّدُ مَا ذَكَرَهُ فَلَا يَنْتَجِ مِنْهُ الدَّفْعُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ بِحَذْفٍ، وَأَشَارَ الْكُرْدِيُّ إِلَى دَفْعِ اغْتِرَاضِ سَمِّ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَمَعْنَى أَحْصَى إلخ هَذَا جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ كَيْفَ عَظُمَتْ عَنْ أَنْ تُعَدَّ بِدَلِيلِ تِلْكَ الْآيَةِ وَهَذِهِ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهَا تُعَدُّ لِأَنَّهُ تَعَالَى عَادُّ لِكُلِّ شَيْءٍ وَمِنْ الْأَشْيَاءِ النَّعْمُ فَاجَابَ بَأَن مَعْنَى الْإِحْصَاءِ فِيهَا الْعِلْمُ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ الْعَدُّ اهـ. وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَّ بِمَا فِي الْآيَةِ الثَّانِيَّةِ الْعَدُّ فَلَا مُنَافَاةَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَّ بِمَا فِي الْمَثْنِ عَدُّ الْخَلْقِ كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى إلخ) تَقْوِيَّةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى كُرْدِيٌّ. هـ فَوَدَّ: (أَقْوَالُ) أَيْ هَذِهِ التَّفَاسِيرُ

هـ فَوَدَّ: (وَمَعْنَى ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ عَلِمَهُ مِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ عَلِمَ عَدَدَهُ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمُتَنَاهِيَّاتِ وَيَذَلُّ عَلَيْهِ لَفْظُ الشَّيْءِ لِأَنَّهُ عِنْدَنَا هُوَ الْمَوْجُودَاتُ. قَالَ الْإِمَامُ فِي تَفْسِيرِهِ مَا نَصَّهُ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ فَيَذَلُّ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ فَإِنَّ قَبْلَ إِحْصَاءِ الْعَدَدِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُتَنَاهِيَّاتِ، وَأَمَّا لَفْظُهُ كُلُّ شَيْءٍ فَتَذَلُّ عَلَى كَوْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاهٍ فَيَلْزَمُ وَقُوعُ التَّنَاقُضِ فِي الْآيَةِ فَلَنَا لَا شَكَّ أَنَّ إِحْصَاءَ الْعَدَدِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُتَنَاهِيَّاتِ، وَأَمَّا لَفْظُهُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ فَإِنَّهُ لَا يَذَلُّ عَلَى كَوْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاهٍ لِأَنَّ الشَّيْءَ عِنْدَنَا هُوَ الْمَوْجُودَاتُ وَالْمَوْجُودَاتُ مُتَنَاهِيَّةٌ فِي الْعَدَدِ وَهَذِهِ الْآيَةُ أَحَدُ مَا يُخْتَجُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَوْ كَانَ شَيْئًا لَكَانَتْ الْأَشْيَاءُ غَيْرَ مُتَنَاهِيَّةٍ وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ يَقْتَضِي كَوْنَ تِلْكَ الْمَحْصِيَّاتِ مُتَنَاهِيَّةً فَيَلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ كَوْنِهَا مُتَنَاهِيَّةً وَغَيْرَ مُتَنَاهِيَّةٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ يَوْجِبُ الْقَطْعَ بِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى

نَعَمْ فِي الْأَخِيرِ إِيهَامٌ أَنْ عِلْمَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُتَرَفِّفٌ عَلَى عَدُوِّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

(الْمَانُ) من البَيْتَةِ وهي النعمة مُطْلَقًا أو بِقَيْدِ كونها ثَقِيلَةً مُبْتَدَأَةً من غير مُقَابِلٍ يُوجِبُهَا فَيَعْمَهُ تعالى من محض فضله إذ لا يَجِبُ لأحدٍ عليه شيءٌ خِلافًا لِزَعْمِ الْمُشْعَرَةِ وَجُوبِ الْأَصْلَحِ عَلَيْهِ تعالى الله عن ذلك (بِالطَّيْفِ) وهو مَا يَقَعُ بِهِ صَلَاحُ الْعَبْدِ آخِرُهُ وَيُسَاوِيهِ التَّوْفِيقُ الَّذِي هُوَ خَلْقُ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ فِي الْعَبْدِ مَا صَدَقًا لَا مَفْهُومًا وَلِمِزْجِهِ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَرَّةً فِي هُودٍ وَلَيْسَ مِنْهُ إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا يُؤَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوِفَاقِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْخِلَافِ وَقَدْ يُطْلَقُ التَّوْفِيقُ

الثلاثة أقوال لكلٍّ منها قائلٌ . □ فُودُ: (نعم في الأخير لإيهام) قد يتوقَّف في هذا الإيهام بصريُّ والإيهام ظاهرٌ لا مجالَ لإنكاره . □ فُودُ: (مطلقاً) أي فَعِلَةٌ كَانَتْ أَوْ لَا . □ فُودُ: (مُتَبَدِّأَةُ الْإِنْفِ) حَالٌ مِنَ التَّعَمُّعِ بِقِسْمِهِ أَيْ حَالٌ كَوْنِ التَّعَمُّعِ الثَّقِيلَةِ وَغَيْرِهَا مُتَبَدِّأَةُ الْإِنْفِ فَيَصِحُّ التَّضَرُّعُ الْآتِي كُرْدِي أَيْ قَيْسَطُ مَا لَسَمَ هُنَا مِنْ اسْتِشْكَالِهِ . □ فُودُ: (أخْرَةً) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْخَاءِ وَالرَّاءِ فِي شَرْحِ اللَّبِّ أَيْ آخِرُ غُفْرِهِ الْبَصْرِيُّ عِبَارَةٌ عَنِ شَيْءٍ فِي آخِرِ أَمْرِهِ وَهُوَ بَوْرُنِ دَرَجَةٍ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ طُرْفٌ لِصَلَاحِ الْإِنْفِ، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ لَيَقَعُ أَهـ . □ فُودُ: (وَسَاوِيهِ الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ مُغْنِي عَنِ الْمُنْثَنِّ بِضَمِّ اللَّامِ وَسُكُونِ الطَّاءِ أَيْ الرَّافَةِ وَالرَّفْقُ وَهُوَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى التَّزْوِيقُ وَالْعِصْمَةُ بَأَن يَخْلُقَ قُدْرَةُ الطَّاعَةِ فِي الْعَبْدِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَفَتْحُهَا لُغَةٌ فِيهِ .

(فائدة): قال السُّهَلِيُّ لَمَّا جَاءَ الشَّيْرُ إِلَى يَغْمُوبَ أَغْطَاهُ فِي الْبِشَارَةِ كَلِمَاتٍ كَانَ يَزِيهَا عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهِيَ يَا لَطِيفًا فَوْقَ كُلِّ لَطِيفٍ الطُّفَّ بِمِ فِي أُمُورِي كُلُّهَا كَمَا أَحَبُّ وَرَضَنِي فِي دُنْيَايَ وَأَخَّرْتَنِي أِه. ■ فُودُ: (خَلَقَ قُدْرَةَ الطَّاعَةِ الْإِنِّ) أَيِ سَوَاءَ كَانَتْ فِعْلٌ مَطْلُوبٌ أَوْ تَرْكٌ مَغْضُوعٌ ش. ■ فُودُ: (وَلِمْزِيَّةٍ) أَيِ ثَلَاثَةُ التَّوْفِيقِ فِي الْإِنْسَانِ كُرْدِي. ■ فُودُ: (الْأَمْرُ فِي هَوْدٍ) أَيِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ (هود: ٨٨) وَفِي الْحَدِيثِ: «لَا يَتَوَفَّقُ جَدُّ حَتَّى يُوَفِّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى» وَفِي أَوَائِلِ الْإِحْيَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «قَلِيلٌ مِنَ التَّوْفِيقِ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعِلْمِ» نِهَايَةُ أَيِ الْخَالِي عَنِ التَّوْفِيقِ ع ش. ■ فُودُ: (وَلَيْسَ بِنَهْ) أَيِ مِنَ التَّوْفِيقِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ. ■ فُودُ: (لِإِتِّمَامِهِمَا) أَيِ الْآيَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ نِهَايَةُ.

يَتَدَفَّعُ الشَّافِعِيُّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ التَّهْمَى . وَحَيْثِيَّةٌ فَلْيَنْظُرْ مَا مَوْقِعُ كَلَامِ الشَّيْخِ الشَّارِحِ هَذَا أَغْنَى قَوْلَهُ : (وَمَعْنَى الْإِنْفِ) فِي هَذَا الْمَحَلِّ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ دَفْعَ اغْتِرَاضِ يَرِدُ عَلَى قَوْلِهِ الَّذِي جَلَّتْ بَعْمُهُ عَنِ الْإِخْصَاءِ بِالْأَعْدَادِ بَأَن يَمَالِ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ عَدَدَ الْأَشْيَاءِ وَمِنْهَا النِّعَمُ فَكَانَ اللَّائِقُ فِي دَفْعِهِ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا وَلَا يَرِدُ قَوْلُهُ وَأَخْصَى الْإِنْفِ ؛ لِإِتِّهِاءِهِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ، وَالْمُرَادُ هُنَا بِالنِّعَمِ أَعْمٌ . وَأَمَّا مُجَرَّدُ مَا ذَكَرَهُ فَلَا يَتَّبِعُهُ مِنْهُ الدَّفْعُ فَلْيَتَأَمَّلْ . هـ قَوْلُهُ : (فَبَعْمُهُ تَعَالَى الْإِنْفِ) إِنْ كَانَ هَذَا التَّفَرُّعُ أَيْضًا عَلَى الْأَوَّلِ الشَّامِلِ لِمَا إِذَا كَانَتْ النِّعْمَةُ غَيْرَ الْمُتَبَدِّلَةِ بَلْ فِي مَقَابِلَةِ مَا يَوْجِبُهَا فَالْمُرَادُ بِالْمَوْجِبِ حَيْثِيَّةُ الْمُقْتَضِي بِقَضِيَّةِ الْفَضْلِ فَلَا يُنَافِي قَوْلَهُ إِذْ لَا يَجِبُ الْإِنْفِ ، وَإِنْ اخْتَصَّ بِالْقَانِي أَشْكَلَ الْأَوَّلِ حَيْثِيَّةٌ حَيْثُ اقْتَضَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَحْضِ الْفَضْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يُمْنَعُ شُمُولُ الْأَوَّلِ لِغَيْرِ الْمُتَبَدِّلَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ مُتَبَدِّلَةٌ رَاجِعٌ لِلْأَوَّلِ أَيْضًا .



على أَحَصَّ من ذلك، ومن ثَمَّ قال الْمُتَكَلِّمُونَ اللَّطْفُ ما يحِجِلُ الْمُكَلَّفَ على الطَّاعَةِ ثُمَّ إنْ حِجَلَ على فِعْلِ الْمَطْلُوبِ شَيْءٌ تَوْفِيقًا أَوْ تَرْكَ الْقَبِيحِ شَيْءٌ عِصْمَةً، وَصَرَّحَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي بَحْثِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ بِأَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى لُطْفًا لَوْ فَعَلَهُ بِالْكَفَّارِ لَأَمْتُوا اخْتِيَارًا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ وَهُوَ فِي فِعْلِهِ مُتَّفَضِّلٌ وَفِي تَرْكِهِ عَادِلٌ (وَالْإِشَادُ) أَيِ الدَّلَالَةِ عَلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ أَوْ الْإِيصَالِ إِلَيْهَا (الْهَادِي) أَيِ الدَّالِّ أَوْ الْمَوْصِلِ (إِلَى سَبِيلِ) أَيِ طَرِيقِ (الرَّشَادِ) وَهُوَ كَالرُّشْدِ ضِدُّ الْغَيِّ وَمِنْ أَعْظَمِ طُرُقِهِ وَأَفْضَلِهَا التَّفَقُّهُ فَلِذَا أَعَقَبَهُ بِقَوْلِهِ: (الْمَوْفِقُ) أَيِ الْمُقَدِّرِ وَهُوَ جَرِيٌّ عَلَى مَنْ يُجِيزُ غَيْرَ التَّوْقِيفَةِ إِذَا لَوْ يُوهِمُ نَقْصًا.

■ فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنَ اللَّطْفِ أَوْ مِنْ مَعْنَى التَّوْقِيفِ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ الَّذِي هُوَ الْخُ. ■ فَوَدَّ: (عَلَى الطَّاعَةِ) أَيِ سَوَاءَ كَانَتْ فِعْلٌ مَطْلُوبٌ أَوْ تَرْكٌ مَعْصِيَةٍ (قَوْلُهُ وَصَرَّحَ أَهْلُ السُّنَّةِ) أَيِ إِيْمَتُهُمْ وَعُلَمَاؤُهُمْ.

■ فَوَدَّ: (لُطْفًا) أَيِ نَوْعًا مِنَ اللَّطْفِ. ■ فَوَدَّ: (أَوْ الْإِيصَالِ إِلَيْهَا) أَيِ إِلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ وَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ وَاسْتَحْسَنِ الرَّشِيدِيِّ حَنْلَ الْإِشَادِ عَلَى مَعْنَى الْإِيصَالِ وَالْهَادِي عَلَى مَعْنَى الدَّالِّ فِرَارًا عَنِ التَّكْرَارِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ الْإِطْنَابِ وَلَا يُعَابُ فِيهِ بِتَكَرُّرِ نَحْوِ الْأَفْظَادِ الْمُتَرَادِفَةِ.

■ فَوَدَّ: (كَالرُّشْدِ) بِضَمِّ الرَّاءِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ وَيَفْتَحُجُّهَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ■ فَوَدَّ: (ضِدُّ الْغَيِّ) وَهُوَ الْهَدْيُ وَالْإِسْتِقَامَةُ وَهِدَايَةُ اللَّهِ تَعَالَى تَتَنَوَّعُ أَنْوَاعًا لَا يُخَصِّصُهَا عَدْلٌ لَكِنَّمَا تُنَحْصِرُ فِي أَجْنَاسٍ مُتَرْتِبَةٍ الْأَوَّلُ إِفَاضَةُ الْقَوَى الَّتِي يَتِمَكَّنُ بِهَا مِنَ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى مَصَالِحِهِ كَالْقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْحَوَاسِّ الْبَاطِنَةِ وَالْقَانِي نَضْبُ الدَّلَائِلِ الْفَارِقَةِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَالصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ، وَالثَّالِثُ الْهِدَايَةُ بِإِزْسَالِ الرُّسُلِ وَإِنْزَالِ الْكُتُبِ، وَالرَّابِعُ أَنَّ يَكْشِفَ عَلَى قُلُوبِهِمُ السَّرَائِرَ وَيُرِيَهُمُ الْأَشْيَاءَ كَمَا هِيَ بِالْوَخِيِّ أَوْ الْإِلْهَامِ أَوْ الْمَنَامَاتِ الصَّادِقَةِ وَهَذَا قِسْمٌ يَخْتَصُّ بِنَبِيِّهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ نِهَآيَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ لَا يَظْهَرُ تَرْتُّبُ الرَّابِعِ عَلَى مَا قَبِيلُهُ؛ لِأَنَّهُ قِسْمٌ بِرَأْسِهِ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ تَرْتُّبُهُ عَلَى الْأَوَّلِ فَلَمَّا قَوْلُهُ مُتَرْتِبَةٌ أَيِ فِي الْجُمْلَةِ اهـ. ■ فَوَدَّ: (أَخْفِيَةً) كَذَا فِي الشُّنْخَةِ الْمُقَابِلَةِ عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِرَارًا مِنَ التَّغْقِيبِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ أَغْفَبَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَغْرِيفِ النَّاسِخِ. ■ فَوَدَّ: (أَيِ الْمُقَدِّرِ) مِنَ الْإِقْدَارِ بِمَعْنَى خَلْقِ الْقُدْرَةِ. ■ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ إِطْلَاقِ الْمَوْفِقِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. ■ فَوَدَّ: (عَلَى مَنْ الْخُ) أَيِ عَلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْخُ. ■ فَوَدَّ: (إِذَا لَمْ تَوْجِبْ) أَيِ الصِّفَةِ الْغَيْرِ التَّوْقِيفِيَّةِ. ■ فَوَدَّ: (وَآخِذٌ الْفَقْهُ الْخُ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِلتَّهْمِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ التَّهْمَةَ وَإِنْ كَانَ فِي اللَّغَةِ بِمَعْنَى مُطْلَقِ التَّهْمِ لَكِنْ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا التَّهْمَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِخُصُوصِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فَيُصَيِّرُ الْمَعْنَى الْمَوْفِقُ لِتَخْصِيلِ عِلْمِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ كُرْدِيٍّ بِزِيَادَةِ إِضْحَاحِ أَيِ قَبْتَدْفِغٍ بِهِ مَا لَسَمَ هُنَا. ■ فَوَدَّ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَاسْتِمْدَادُهُ فِي النِّهَآيَةِ وَالِى الْمَشْرِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ مِنْ فِقْهِ إِلَى وَاضْطِلَاحًا وَقَوْلُهُ وَمَسَائِلُهُ إِلَى وَغَايَتِهِ.



(التَّفَهُُّ) أي التَّفَهُُّمُ وأَحِذِ الْفِقْهَ تَدْرِيجًا وَهُوَ أَعْنَى الْفِقْهَ لُغَةً الْفَهْمُ مِنْ فِقَهِ بِكَسْرِ غَيْنِهِ فَإِنْ صَارَ الْفِقْهَ سَجِيَّةً لَهُ قِيلَ فِقْهٌ بِضَمِّهَا، وَاصْطِلَاحًا الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ النَّاشِئَةِ عَنِ الْجَهْدِ وَمَوْضُوعُهُ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ مِنْ حَيْثُ تَعَاوَزَتْ تِلْكَ الْأَحْكَامُ عَلَيْهِ وَاسْتِمْدَادُهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْمُجْتَمِعَةِ عَلَيْهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ وَالْمُخْتَلَفُ فِيهَا كَالِاسْتِصْحَابِ وَمَسَائِلِهِ كُلُّ مَطْلُوبٍ خَيْرِيٌّ يُتَرَهَّنُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَفَائِدَتُهُ امْتِثَالُ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابُ النَّوَاهِي وَغَايَتُهُ انْتِظَامُ أَمْرِ الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ مَعَ الْفَوْزِ بِكُلِّ خَيْرٍ دُنْيَوِيٍّ وَأُخْرَوِيٍّ.

(فِي الدِّينِ) وَهُوَ عُرْفًا وَضِعَ الْهَمِي سَائِقٌ لِذَوِي الْعُقُولِ بِاخْتِيَارِهِمُ الْمَحْمُودَ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ

• فُود: (بِكَسْرِ هَيْنِهِ) كَفَرَحَ يَفْرَحُ فَرَحًا نِهَائِيَّةً. • فُود: (قِيلَ فِقْهٌ بِضَمِّهَا) وَإِذَا سَبَقَ غَيْرُهُ إِلَى الْفَهْمِ يُقَالُ فِقْهٌ بِالْفَتْحِ نِهَائِيَّةً. • فُود: (وَاصْطِلَاحًا الْعِلْمُ الْإِنْفِ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَائِلٌ لِعِلْمِ الْمُقْلَدِ بِالْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ يَقْهَاهُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْأَصُولِ فَلَوْ غَبَرَ بِقَوْلِهِ النَّاشِئُ لَيَكُونُ صِفَةً لِلْعِلْمِ بِذَلِكَ النَّاشِئَةِ الْوَاقِعِ صِفَةً لِلْأَحْكَامِ خَرَجَ عِلْمُ الْمُقْلَدِ لِلْهَمِّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا التَّوْفِيقُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَهَّاءَ قَدْ يُطْلَقُونَ الْفِقْهَ عَلَى مَا يَشْمَلُ عِلْمَ الْمُقْلَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَأَبْدَلِ النَّهَائِيَّةَ وَالْمُعْنَى عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ النَّاشِئَةِ الْإِنْفِ بِالْمُكْتَسَبِ مِنْ أَدِلَّتِهَا التَّصْصِيلِيَّةِ اهـ. وَلَكَ أَنْ تُجِيبَ عَنِ الشَّارِحِ بِمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ مِنْ أَنَّ تَرْتَبَ الْحُكْمِ عَلَى الْمُشْتَقِّ مُشْعِرٌ بِعِلَّةٍ مَأْخِذِ الْإِشْتِقَاقِ فَكَانَتْ قَالَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ مِنْ حَيْثُ نَشَأَتْهَا عَنِ الْإِجْتِهَادِ.

• فُود: (الْعَمَلِيَّةِ) أَيِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِكَيْفِيَّةِ الْعَمَلِ كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ وَالْيَتَةِ وَمَنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَمَلِ مَا يَشْمَلُ عَمَلَ الْقَلْبِ ع ش. • فُود: (فِعْلُ الْمُكَلَّفِ) أَيِ بِالْمَعْنَى الشَّائِلِ لِقَوْلِهِ بَلْ وَنَبَّهَ وَاعْتَاقَهُ سَم.

• فُود: (مِنْ حَيْثُ تَعَاوَزَتْ تِلْكَ الْأَحْكَامُ) أَيِ عُرُوضِهَا مُعْنَى.

• فُود: (سَمِي) (فِي الدِّينِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّفَهُُّ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُرَادُّ بِهِ مُجَرَّدُ التَّفَهُُّ لَا كَمَا يَقْتَضِيهِ تَفْسِيرُ الشَّارِحِ لِئَلَّا يَلْزَمَ التَّكْرَارُ؛ لِأَنَّ الْفِقْهَ مِنَ الدِّينِ سَمَ أَيِ وَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ الْمَحَلِّيُّ وَالْمُعْنَى عَلَى التَّفْسِيرِ بِالتَّفَهُُّ.

• فُود: (وَهُوَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا لَفْظَةً عُرْفًا وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. • فُود: (وَضِعَ الْهَمِي الْإِنْفِ) عِبَارَةُ السَّيِّدِ

• فُود: (أَيِ التَّفَهُُّمِ الْإِنْفِ) الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ حَمْلُ التَّفَهُُّ عَلَى مَعْنَى تَفَهُُّ الْفِقْهَ فَلَا يُنَاسِبُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَفْسِيرِهِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا إِذْ لَا يُتَفَهُُّمُ الْفَهْمُ وَلَا الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ بَلْ نَفْسُ الْأَحْكَامِ.

• فُود: (وَاصْطِلَاحًا الْعِلْمُ الْإِنْفِ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَائِلٌ لِعِلْمِ الْمُقْلَدِ بِالْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ يَقْهَاهُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْأَصُولِ فَلَوْ غَبَرَ بِقَوْلِهِ النَّاشِئُ لَيَكُونُ صِفَةً لِلْعِلْمِ بِذَلِكَ النَّاشِئَةِ الْوَاقِعِ صِفَةً لِلْأَحْكَامِ لَخَرَجَ عِلْمُ الْمُقْلَدِ لِلْهَمِّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا التَّوْفِيقُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَهَّاءَ قَدْ يُطْلَقُونَ الْفِقْهَ عَلَى مَا يَشْمَلُ عِلْمَ الْمُقْلَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فُود: (فِعْلُ الْمُكَلَّفِ) أَيِ بِالْمَعْنَى الشَّائِلِ لِقَوْلِهِ بَلْ وَنَبَّهَ وَاعْتَاقَهُ. • فُود: (فِي الدِّينِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّفَهُُّ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُرَادُّ بِهِ مُجَرَّدُ التَّفَهُُّ كَمَا يَقْتَضِيهِ تَفْسِيرُ الشَّارِحِ لِئَلَّا يَلْزَمَ التَّكْرَارُ لِأَنَّ الْفِقْهَ مِنَ الدِّينِ. • فُود: (وَهُوَ عُرْفًا وَضِعَ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ السَّيِّدِ فِي حَوَاشِي الْعَصِيدِ وَأَمَّا الدِّينُ فَهَـ وَضِعَ الْهَمِي سَائِقٌ لِأُولَى الْأَبَابِ بِاخْتِيَارِهِمُ الْمَحْمُودَ إِلَى الْخَيْرِ بِالذَّاتِ وَتَنَاوُلِ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَقَدْ يَخُصُّ بِالْفُرُوعِ وَالْإِسْلَامُ هُوَ هَذَا الدِّينُ الْمُنْسُوبُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْعَقَائِدِ الصَّحِيحَةِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَفِي بَعْضِ الْحَوَاشِي عَلَيْهَا لِيَعْضُهِمْ احْتِرَازٌ بِقَوْلِهِ: (الْهَمِي) عَنِ الْأَوْضَاعِ الْبَشَرِيَّةِ نَحْوِ الرُّسُومِ السِّيَاسِيَّةِ

بالذات، وقد يُفسَّر بما شَرِّع من الأحكامِ ويُساوِبه المِلَّةُ ما صدَّقا كالشريعةِ لأنها من حيث إنها يُدانُ أي يُخضَعُ لها تُسمَّى دينًا ومن حيث إنها يُجتمَعُ عليها وتُملَى أحكامها تُسمَّى مِلَّةً ومن حيث إنها تُقصدُ لإنقاذِ النفوسِ من مهلكاتها تُسمَّى شريعةً (من) مفعولٌ أوَّلٌ للمؤفَّقِ المتَّقدِّي للثاني باللامِ (لطفَ به) أي أرادَ له الخيرَ وسَهَّلَه عليه لِيكونَ منْ عليه بِفَهْمٍ تامٍّ ومُعَلِّمٍ

ففي حواشي المعصِدِ، وأما الذينَ فَهَرُ وضعَ إلهي سائقٍ لِأولي الألبابِ باختيارهم المَحمودِ إلى الخيرِ بالذاتِ، ويتناولُ الأصولَ والفروعَ وقد يُخصَّصُ بالفروعِ والإسلامُ هوَ هذا الذينَ المَشوبُ إلى محمدٍ ﷺ المُشْتَمِلُ على العقائدِ الصحيحةِ والأعمالِ الصَّالحةِ انتَهَتْ، وفي بعضِ الحواشي عليها ليعضهم احترازٌ بقوله: إلهي عن الأوضاعِ البشريةِ نحوِ الرسومِ السياسيةِ والتَّذِيراتِ المعاشيةِ، وقوله: سائقٍ لِأولي الألبابِ احترازٌ عن الأوضاعِ الطَّبيعيةِ التي يَهْتَدِي بها الحيواناتُ لِخصائصِ منافعِها ومضارِّها، وقوله: باختيارهم المَحمودِ عن المعاني الإنشائيةِ والأوضاعِ القسريةِ، وقوله: إلى ما هوَ خَيْرٌ لَهم بالذاتِ عن نحوِ صناعَتِي الطَّبِّ والفِلاحةِ فَإِنَّهُمَا وإنْ تَعَلَّقَتَا بالوضعِ الإلهي أغنيَ تأثيرَ الأجسامِ العلويةِ والسُّفليةِ وكانتا سائِقَتَيْنِ لِأولي الألبابِ باختيارهم المَحمودِ إلى صِنْفٍ مِنَ الخيرِ فَلَيْسَتْا تُؤَدِيانِهِم إلى الخيرِ المُطلَقِ الذاتيِّ أغنيَ ما يَكُونُ خَيْرًا بِالقياسِ إلى كُلِّ شَيْءٍ، وهوَ السَّعادةُ الأبديَّةُ والفَرْبُ إلى خالقي البريةِ انتَهَى اه. سم. ه. فُود: (وقد يُفسَّرُ إلخ) فالذينَ بالتفسيرِ الأوَّلِ شَرَّعَ الأحكامَ وبالتالي نفسُ الأحكامِ كُردِي وفيهِ تَوَقَّفٌ؛ لِأَنَّ الوضعَ في الأوَّلِ بِمعنى الموضوعِ كما بَيَّهوا عليه بَلْ قولُ النهايةِ والذينَ ما شَرَّعَهُ اللهُ مِنَ الأحكامِ وهوَ وضعُ إلخِ صَرِيحٌ في الإتحادِ. ه. فُود: (لأنها) أي الأحكامَ المشروعةَ. ه. فُود: (من حيثِ إنها تُقصدُ إلخ) عبارةُ النهايةِ وَمِنْ حَيْثُ إظهارُ الشارعِ لها شَرْعًا وشريعةً اه أي كما أَنَّ الشريعةَ مَشَرَعَهُ الماءُ، وهي مَوْرِدُ الشَّارِبِ ع ش. ه. فُود: (لِلثاني) وهوَ لِلتَّفَقُّهِ سم وكُردِي. ه. فُود: (وسَهَّلَه عليه) قد يَتَّبِعِي تَرْكُهُ سم وَلَعَلَّه لِيَقْدَمَ مُناسِبَتِهِ لِقولِ الْمُصَنِّفِ الْمُقَدِّرِ لِلتَّفَقُّهِ. ه. فُود: (لِيَكُونَهُ مِنْ عَلَيْهِ) الْأَخْصَرُ الْأوَّلَى بَأَنَّ مِنْ إلخ. ه. فُود: (بِفَهْمٍ تامٍّ إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي والنهايةِ قال القاضي حُسَيْنٌ والتَّوْفِيقُ الْمُخْتَصُّ بِالْمُتَعَلِّمِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ شِدَّةُ الْعِنَايَةِ وَمُعَلِّمٌ ذُو نَصِيحَةٍ وَذَكَاءُ الْفَرِيحَةِ واسْتِواءُ الطَّبيعةِ أي خُلُوها مِنَ المِيلِ إلى غَيْرِ ذَلِكَ اه. والمرادُ بالتَّوْفِيقِ المذكورِ تيسيرُ الأسبابِ الموافقةِ لِلْمَقْصودِ والمُحْصَلَةُ ع ش.

والتَّذِيراتِ المعاشيةِ، وقوله سائقٍ لِذوي الألبابِ احترازٌ عن الأوضاعِ الطَّبيعيةِ التي يَهْتَدِي بها الحيواناتُ لِخصائصِ منافعِها ومضارِّها، وقوله: باختيارهم المَحمودِ عن المعاني الإنشائيةِ والأوضاعِ القسريةِ، وقوله: إلى ما هوَ خَيْرٌ لَهم بالذاتِ عن نحوِ صناعَتِي الطَّبِّ والفِلاحةِ فَإِنَّهُمَا وإنْ تَعَلَّقَتَا بالوضعِ الإلهي أغنيَ تأثيرَ الأجسامِ العلويةِ والسُّفليةِ وكانتا سائِقَتَيْنِ لِأولي الألبابِ باختيارهم المَحمودِ إلى صِنْفٍ مِنَ الخيرِ فَلَيْسَتْا تُؤَدِيانِهِم إلى الخيرِ المُطلَقِ الذاتيِّ أغنيَ ما يَكُونُ خَيْرًا بِالقياسِ إلى كُلِّ شَيْءٍ، وهوَ السَّعادةُ الأبديَّةُ والفَرْبُ إلى خالقي البريةِ انتَهَى. ه. فُود: (المتَّقدِّي لِلثاني) أغنيَ التَّفَقُّهُ. ه. فُود: (وسَهَّلَه) قد يَتَّبِعِي تَرْكُهُ فَلَيْسَتْا مُتَمَلِّكَةً.

ناصح وشدة الاعتناء بالطلب ودوامه (واختاره) أي انتقاءه للطفه وتوفيقه (من العباد) يصح أن يكون نبأنا لمن قال فيه للعهد والمعهود ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ (الحجر: ٩٢)، وشاهد ذلك الحديث الصحيح: «من يرد الله به خيراً - أي عظيماً - يُفَقِّهه في الدين» وفي رواية: «ويُلهمه رُشدَه» ومفعولاً ثانياً لاختار قال فيه للجنس والعبء لغة الإنسان واصطلاحاً المكلّف ولو ملكاً أو جنياً.

(أحمد) أي أصفه بجميع صفاته إذ كلّ منها جميل ورعاية جميعها أبلغ في التعظيم ومع هذا التحقيق أن الحمد الأول أبلغ وأفضل ومن ثمّ قدّم بل أخذ البلقيني من إشار القرآن ﴿الْحَمْدُ

• فود: (للطفه إلخ) أي أو للثقة سم. • فود: (وشاهد ذلك - إلى قوله - ومفعولاً إلخ) كان المناسب إما تأخيره عن بيان الإغراب وأنّ كما في النهاية أو تقديمه عليه كما في المعنى حيث قال عقيب من العباد أشار بذلك إلى قوله ﷺ: «من يرد الله به خيراً يُفَقِّهه في الدين» أي ويُلهمه العمل به اه. • فود: (قال) فيه إلخ) أي ومن للتبعض سم. • فود: (للجنس) أو للاستغراق أو للعهد نهاية. • فود: (أي أصفه بجميع صفاته) لم يرد الشارح أن هذا مدلول أحمد إذ الذي يدلّ هو عليه أصفه بالجميل، وإما ذلك يؤخذ من مقدمتين خارجتين أشار إلى أولهما بقوله إذ كلّ منها جميل وإلى ثانيتهما بقوله ورعاية جميعها إلخ بُنائياً على جمع الجوامع. • فود: (أبلغ في التعظيم) أي المراد بما ذكر إذ المراد به إيجاد الحمد لا الإخبار بأنّه سيوجد نهاية وشرح جمع الجوامع. • فود: (التحقيق أن الحمد الأول أبلغ إلخ) خالف الشارح المحقق في شرح جمع الجوامع ويبيّن أن الثاني أبلغ، وسطناً في كتابنا الآيات البيّنات تأييده وردّ خلافه، وما اعترضوا به عليه بما لا يمتري فيه العاقل الفاضل بل يتحقّق له منه أن زعم أبلغيّة الأول منشؤه عدم إمعان التأمل وعدم فهم معنى الحمدَيْن على وجهه فراجع سم وكذا وافق النهاية والمعنى للشارح المحقّق عبارتهما وهو أبلغ من حمده الأول؛ لإتّاه حمد بجميع الصفات برعاية الأبلغيّة وذلك بواجدة منها وهي المالكيّة أي لجميع المحامد وإنّ لم تُراع الأبلغيّة بأنّ يراد الثناء ببعض الصفات فذاك البغض أعم من هذه الواحدة ليصدق بها وبغيرها الكثير فالثناء بها أبلغ في الجملة أيضاً نعم الثناء بالأول من حيث تفصيله أي تغيّنه أوّقع في النفس من هذا. اه. وزاد الثاني فإن قيل كيف يكون أبلغ مع أن الأول أفتتح به الكتاب أجيب بأنّ الحمد فيه لمقام التعليم والتفصيل له أولى اه. • فود: (بل أخذ البلقيني إلخ) مرجّوا به عن المعنى آتياً.

• فود: (أي انتقاء للطفه) أي أو للثقة. • فود: (قال فيه للجنس) أي ومن للتبعض سم. • فود: (التحقيق أن الحمد الأول أبلغ إلخ) خالفه الشارح المحقق في شرح جمع الجوامع، ويبيّن أن الثاني أبلغ وسطناً في كتابنا الآيات البيّنات تأييده وردّ خلافه وما اعترضوا به عليه بما لا يمتري فيه العاقل الفاضل بل يتحقّق له منه أن زعم أبلغيّة الأول منشؤه عدم إمعان التأمل وعدم فهم معنى الحمدَيْن على وجهه فراجع.

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٧﴾ بالبَيِّنَاتِ بِهِ أَنَّهُ أَبْلَغَ صَيِّغِ الْحَمْدِ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا تَأْسِيًا بِحَدِيثٍ «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ» وَلِيَجْمَعَ بَيْنَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَوَابِهِ وَاسْتِمْرَارِهِ، وَهُوَ الْأَوَّلُ وَعَلَى تَجَدُّدِهِ وَخُدُوتِهِ وَهُوَ الثَّانِي (أَبْلَغَ حَمْدٍ) أَيِ أَنْهَاءٍ مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ لَا التَّفْصِيلُ لِقَبْزِ الْخَلْقِ عَنْهُ حَتَّى الرُّسُلِ حَتَّى أَكْمَلَهُمْ نَبِيًّا ﷺ حَيْثُ قَالَ «لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» (وَإِكْمَلَهُ) أَيِ أَتَمَّهُ وَرَدُّ بَأَنِهِ إِنْطَابٌ فَقَطْ كَالَّذِي بَعْدَهُ وَبَأَنِ التَّمَامِ غَيْرُ الْكَمَالِ كَمَا يُؤْمَرُ إِلَيْهِ «أَيُّوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي» ﴿١٨﴾ فَالْإِتْمَامُ لِإِزَالَةِ نَقْصِ الْأَصْلِ وَالْإِكْمَالُ لِإِزَالَةِ نَقْصِ الْعَوَارِضِ مَعَ تَمَامِ الْأَصْلِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ تَعَالَى «تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ» ﴿١٩﴾

١١٦١ لَأَنَّ التَّمَامَ فِي الْعَدَدِ .....

• قَوْلُهُ: (وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا) يَفْنِي جَمَعَ الْمُصَنَّفُ بَيْنَ الْحَمْدِ بِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَالْحَمْدِ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَقَدْ أَمَّ الْأَوَّلُ عَلَى الثَّانِي فَقَوْلُهُ نَاسِبٌ لِأَنَّ عِلَّةَ لِكُلِّ مِنَ الذَّغْوِيَّتَيْنِ وَلِذَا قُدِّمَتْ. • قَوْلُهُ: (وَلِيَجْمَعَ الْخُ) عِلَّةٌ لِلأَوَّلَى فَقَطْ. • قَوْلُهُ: (وَخُدُوتُهُ) مِنْ عَطْفِ اللَّازِمِ وَلَوْ عَكْسَ الْعَطْفِ كَانَ أَرْوَى.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (أَبْلَغَ حَمْدٍ) يَتَّبِعِي أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ، وَإِلَّا فَإِنَّ أَرَادَ أَبْلَغَ الْحَمْدِ مُطْلَقًا فَهُوَ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ إِذْ حَمْدُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ خُصُوصًا حَمْدُ سَيِّدِهِمْ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ أَبْلَغُ مِنْ حَمْدِ الْمُصَنَّفِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْدِرُونَ مِنْ إِجْمَالَاتِ الْحَمْدِ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ، وَإِنْ أَرَادَ حَمْدًا مَا أَبْلَغَ مِنْ حَمْدٍ مَا فَلَيْسَ فِيهِ كَبِيرٌ أَمْرٌ فَتَأَمَّلْهُ سَم. • قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ الْخُ) جَوَابُ سُؤَالِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي وَالْثَّانِيَةِ فَإِنَّ قِيلَ: كَيْفَ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَضْلُرَ مِنْهُ عُمُومُ الْحَمْدِ مَعَ أَنَّ بَعْضَ الْمَحْمُودِ عَلَيْهِ وَهُوَ التَّعَمُّ لَا يَتَصَوَّرُ خُصْرُهَا كَمَا مَرَّ أَجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ يَنْسَبَ عُمُومُ الْمَحَامِدِ إِلَيْهِ تَعَالَى عَلَى جِهَةِ الْإِجْمَالِ بِأَنَّ يَنْتَرِفَ مَقْلًا بِأَشْيَاغِهِ عَلَى جَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ الْجَلَالِيَّةِ وَالْجَمَالِيَّةِ وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا يُطَبِّقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْحَمْدِ الْمَذْكُورِ أَهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ: وَمَعَ ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ ادِّعَاءِ إِرَادَةِ الْمُصَنَّفِ الْمُبَالَغَةَ؛ لِأَنَّ حَمْدَهُ وَلَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ دُونَ حَمْدِ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَوْ إِجْمَالِيًّا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ قَاسِمٍ أَهْ.

• قَوْلُهُ: (وَرَدُّ) أَيِ تَفْسِيرِ الْكَمَالِ بِالتَّمَامِ سَم. • قَوْلُهُ: (بَأَنِهِ إِنْطَابٌ فَقَطْ) يَفْنِي أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنَّفِ بِقَوْلِهِ وَأَكْمَلَهُ مُجَرَّدُ إِنْطَابٍ فَالْمُرَادُ بِهِ عَيْنُ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ أَبْلَغَ حَمْدٍ وَتَفْسِيرُ الْكَمَالِ بِالتَّمَامِ يَقْتَضِي الْمُبَايَرَةَ وَعَدَمَ الْإِنْطَابِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي وَوُيِّدَهُ قَوْلُهُ كَالَّذِي بَعْدَهُ أَيِ قَوْلِهِ وَأَزْكَاهُ وَأَشْمَلَهُ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ وَرَدُّ بَأَنِهِ إِنْطَابٌ أَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ وَتَحْوِيلَهَا شَاتِعٌ فِي الْخَطْبِ أَهْ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى ضِدِّ مَا قُلْتُهُ وَيُرْوَدُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَبِأَنَّ التَّمَامَ الْخُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْمَرَامِ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِذَلِكَ.

• قَوْلُهُ: (أَبْلَغَ حَمْدٍ) يَتَّبِعِي أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ وَإِلَّا فَإِنَّ أَرَادَ أَبْلَغَ الْحَمْدِ مُطْلَقًا فَهُوَ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ إِذْ حَمْدُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ خُصُوصًا حَمْدُ سَيِّدِهِمْ ﷺ وَعَلَيْهِمْ أَبْلَغُ مِنْ حَمْدِ الْمُصَنَّفِ لِأَنَّهُمْ يَقْدِرُونَ مِنْ إِجْمَالَاتِ الْحَمْدِ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ، وَإِنْ أَرَادَ حَمْدًا مَا فَلَيْسَ فِيهِ كَبِيرٌ أَمْرٌ فَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (وَرَدُّ) أَيِ تَفْسِيرِ الْكَمَالِ بِالتَّمَامِ.

قد عَلِمَ وَأَنَا بَقِيَ احْتِمَالُ نَقْصِ بَعْضِ صِفَاتِهِ وَيُزَادُ بِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمَاهِيَاتِ الْحَسَنَةِ لَا الْاِغْتِيَابِيَّةِ كَمَا هِيَ الْحَمْدُ وَبِأَنَّ الْإِكْمَالَ فِي الْآيَةِ لِلَّذِينَ وَالْإِتِّمَامُ لِلنَّعْمَةِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا ذَلِكَ الْإِكْمَالُ وَالنَّصْرُ الْعَامُّ عَلَى كُلِّ مُنَافِقٍ وَمُعَانِدٍ فَلَمْ يَتَعَاوَرَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فَاتَّجَعَتْ أَتَمُّهُمَا فِيهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَبِأَنَّ التَّمَامَ يُشِيرُ بِتَبْقِ نَقْصِ بَخْلَافِ الْكَمَالِ، وَيُزَادُ بِفَرْضِ تَسْلِيمِهِ بِتَحْوِ مَا قَبْلَهُ (وَأَزْكَاهُ) أَتَمُّهُ (وَأَسْخَلَهُ) أَعْمَهُ.

(وَأَشْهَدُ) أَعْلَمُ أَنِّي بِهِ لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشْهَدُ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجُدْمَاءِ»

• قُودُ: (قَدْ عَلِمَ) أَي مِنْ لَفْظَةِ عَشْرَةٍ. • قُودُ: (وَيُزَادُ) أَي الرَّدُّ الثَّانِي. • قُودُ: (بِأَنَّ هَذَا) أَي الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ. • قُودُ: (إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمَاهِيَاتِ الْحَسَنَةِ الْخُ) قَالَ سَمَ لَكَ مَنَعُ هَذَا الْحَضَرِ، ثُمَّ أَطَالَ فِي رَدِّ كَلَامِ الشَّارِحِ وَجَعَلَهُ مَاهِيَّةَ الْحَمْدِ اِغْتِيَابِيَّةً رَاجِعَةً. • قُودُ: (وَمُعَانِدٍ) عَطَفَ تَفْسِيرَ لَيْمًا وَكُرْدِي. • قُودُ: (فَلَمْ يَتَعَاوَرَ) أَي لَمْ يَتَوَارَدِ الْإِكْمَالُ وَالْإِتِّمَامُ فِي الْآيَةِ قَالَ سَمَ هَذَا قَدْ لَا يَمْنَعُ مَا دُكِّرَ أَه. وَأَقُولُ: إِنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ بِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ رَدُّ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ لِمَا دُكِّرَ لَا مَنَعَهُ فَلَا إِشْكَالَ. • قُودُ: (فِيهِ) أَي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ أَكْثَرُ﴾ [ص: ١٣] الْخُ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ: الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْمُتَعَاوِرِ أَي فِي الْمُتَعَاوِرِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ كَالْحَمْدِ أَه وَفِي نَظَرٍ ظَاهِرٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ سَمَ قَوْلُهُ فَاتَّجَعَتْ أَتَمُّهُمَا فِيهِ كَانَ الْمُرَادُ فِي الْمَذْكُورِ مِنَ الْآيَةِ أَه فَرَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى الْآيَةِ بِتَأْوِيلِ الْمَذْكُورِ. • قُودُ: (وَبِأَنَّ التَّمَامَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِأَنَّهُ إِطْنَابُ الْخُ. • قُودُ: (وَيُزَادُ بِفَرْضِ الْخُ) فِيهِ مَا فِيهِ سَمَ. • قُودُ: (بِتَحْوِ مَا قَبْلَهُ) يَنْبَغِي أَنَّ هَذَا فِي الْمَاهِيَاتِ الْحَسَنَةِ كُرْدِي

• قُودُ: (وَأَشْهَدُ) قَالَ الشَّهَابُ الْأَشْبِطِيُّ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى الْخُطْبَةِ مَعْنَاهَا هُنَا أَعْلَمُ ذَلِكَ بِقَلْبِي وَأُبَيِّنُهُ بِلِسَانِي قَاصِدًا بِهِ الْإِنْشَاءَ حَالِ تَلَفُّظِهِ، وَكَذَا سَائِرُ الْأَذْكَارِ وَالتَّزْهِيَاتِ انْتَهَى سَمَ. • قُودُ: (أَعْلَمُ) هَلْ هُوَ

• قُودُ: (إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمَاهِيَاتِ الْحَسَنَةِ) لَكَ مَنَعُ هَذَا الْحَضَرِ ثُمَّ إِنَّ أَرَادَ بِحَسَنَةِ الْمَاهِيَاتِ حَسَنَتِهَا فِي نَفْسِهَا فَلَا شَيْءَ مِنْهَا بِحَسَنٍ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَاتٌ وَالْكَلِمَاتُ لَا تُحَسُّ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ حَسَنَتِهَا بِحَسَنَةِ أَفْرَادِهَا الْمَوْجُودَةِ هِيَ فِيهَا فِي الْخَارِجِ فَمَا هِيَ الْحَمْدُ كَذَلِكَ لِأَنَّ لَهُ أَفْرَادًا فِي الْخَارِجِ فَإِنْ كَانَتْ أَقْوَالًا فَهِيَ مَخْسُوسَةٌ بِالسَّمْعِ أَوْ أَعْمَالًا بِالْبَصَرِ، وَأَيْضًا إِنْ أَرَادَ بِالْاِغْتِيَابِيَّةِ الْاِضْطِلَاحِيَّ فَلَا اِضْطِلَاحِيَّ لَا يُنَافِي الْمَخْسُوسَ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ مَالَهُ تَحَقُّقٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ اِغْتِيَابٍ مُغْتَبَرٍ لَكِنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَجُودٌ فِي الْخَارِجِ أَوْ مَا يَكُونُ تَحَقُّقُهُ بِاِغْتِيَابِنَا وَلَوْ قَطَعَ النَّظَرُ عَنْ اِغْتِيَابِنَا لَا يَكُونُ لَهُ تَحَقُّقٌ فَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ مَاهِيَّةَ الْحَمْدِ كَذَلِكَ أَمَّا عَلَى الثَّانِي فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَلَتَحَقُّقُهَا فِي الْخَارِجِ بِتَحَقُّقِ أَفْرَادِهَا. • قُودُ: (فَلَمْ يَتَعَاوَرَ) هَذَا قَدْ لَا يَمْنَعُ مَا دُكِّرَ وَقَوْلُهُ فَاتَّجَعَتْ أَتَمُّهُمَا فِيهِ كَانَ. الْمُرَادُ فِي الْمَذْكُورِ مِنَ الْآيَةِ، وَقَوْلُهُ: (وَيُزَادُ بِفَرْضِ الْخُ) فِيهِ مَا فِيهِ. • قُودُ: (وَأَشْهَدُ) قَالَ الشَّهَابُ الْأَشْبِطِيُّ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى الْخُطْبَةِ: مَعْنَاهَا هُنَا أَعْلَمُ ذَلِكَ بِقَلْبِي وَأُبَيِّنُهُ بِلِسَانِي قَاصِدًا بِهِ الْإِنْشَاءَ حَالِ تَلَفُّظِهِ، وَكَذَا سَائِرُ الْأَذْكَارِ وَالتَّزْهِيَاتِ أَه. • قُودُ: (أَعْلَمُ) هَلْ هُوَ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكُسْرِ اللَّامِ كَمَا هُوَ مُنَاسِبٌ لِمَعْنَى الشَّهَادَةِ أَوْ لَا.

أي القليلة البركة (أن لا إله) أي لا معبود بحق (إلا الله) وفي نسخة زيادة: (وحده لا شريك له) وحينئذ فوحده تأكيد لتوحيد الذات وما بعده تأكيد لتوحيد الأفعال ردًا على نحو المعتزلة (الواحد) في ذاته فلا تعدد له بوجه وصفاته فلا نظير له بوجه وأفعاله فلا شريك له بوجه ولما نظر إلى حقائقها وما يليق بها حجة الإسلام الغزالي رحمته الله تعالى قال: .....

بضم الهزوة وكسر اللام كما هو مناسبت لمعنى الشهادة أو لا سم على حجة أقول قضية ما قدمه عن الشهاب الأشبطي ضبطه بالضم فإن قوله وأبينه بلساني الخ ظاهر في أنه بضم الهزوة وهو المناسبت لمعنى الشهادة قبله، وتجاوز قراءته بفتح الهزوة واللام ع ش عبارة الرشيدى هو بضم أوله كما ضبطه المصنف في تحرير التثبي في باب الأذان إلا أن يفرق بين الأذان وما هنا بأن الأذان القصد منه الإغلام اه قول الشهاب الأشبطي المار بقلبي صريح في الفتح وأصرح منه قول البجيرمي أي أعلم وأدع عن فلا يخفى العلم من غير إدعان وهو تسليم القلب حقيقة ما عليه اه. ه فود: (أي لا معبود بحق) أي في الوجود نهاية ومعنى.

ه فود: (سني: (إلا الله) أي الواجب الوجود قال رحمته الله تعالى: «مفتاح الجنة لا إله إلا الله» وفي البخاري: قيل لوزيد: اليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله؟ قال: بلى، ولكن ليس مفتاح إلا وله أسنان فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك أي مع السائقين فإن من مات مسلمًا لا بد من دخوله الجنة. وذكر لابن عباس قول وهب فقال: صدق وأنا أخبركم عن الأسنان ما هي فذكر الصلاة والزكاة وشرائع الإسلام معني.

ه فود: (تأكيد لتوحيد الذات) قد يقال تأكيد لأختصاص الألوهية بالله الذي أفاده التقى والإثبات سم.

ه فود: (لتوحيد الذات) أي والصفات. ه فود: (وما بغنة) أي قوله لا شريك له. ه فود: (على نحو المعتزلة) أي مما نقل عن بعض الأشاعرة لو صغ من أنها بالقدرتين أي قدرته تعالى وقدره العبد.

ه فود: (فلا تعدد له بوجه) أي لا تعدد اتصال بأن يتركب من أجزاء ولا تعدد انفصال بأن يكون إله

آخر. ه فود: (فلا شريك له) والحاصل أن الوحدة الشاملة لوحدة الذات ووحدة الصفات ووحدة

الأفعال تنفي كموما خمسة: الكم المتصل في الذات، وهو تركبها من أجزاء، والكم المتفصل فيها

وهو تعددها بأن يكون هناك له ثان فأكثر وهذان متفانين بوحدة الذات، والكم المتصل في الصفات وهو

تعددها بأن يكون له صفتان فأكثر من جنس واحد كقدرتين فأكثر، والكم المتفصل فيها وهو أن يكون

لغيره تعالى صفة تشبه صفته تعالى كأن يكون لزيد قدرة يوجد بها ويعدم كقدرته تعالى وهذان متفانين

بوحدة الصفات. والخامس الكم المتفصل في الأفعال وهو أن يكون لغير الله تعالى فعل من الأفعال

على وجه الإيجاد وهو منفي بوحدة الأفعال أي وإن كان نفي لازما من وحدة الصفات شيعنا في حاشية

الجوهرة وفي تصويره الكم المتصل في الصفات تأمل. ه فود: (إلى حقائقها) أي حقائق ذاته تعالى

وصفاته وأفعاله ولا يلزم من النظر فيها علمها بكنهها، ويحتمل أن الضمير للأفعال فقط.

ه فود: (تأكيد لتوحيد الذات) قد يقال بل هو تأكيد لأختصاص الألوهية بالله الذي أفاده التقى والإثبات.

ليس في الإمكان أبدع مما كان، أي كُلُّ كائِنٍ إلى الأبد متى دَخَلَ في حيزٍ كان لا أبدع منه من حيث إنَّ العلمَ وأتقنه والإرادةَ خَصَصَتْهُ والقُدرةَ أَمَرَتْهُ ولا نقص في هذه الثلاثة فكان بُرُوزُهُ على أبدع وجهٍ وأكَمَلِهِ ولم يَتفاوت بالنسبة لِبَارِيهِ ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ (المك: ٣) بل لِذَوَاتِهِ بِاعتِبارِ الأحكامِ فاعتِراضُهُ باستِغْزَامِ ذلك عَجَزُ المُحَدِّثِ لِهَذَا العَالِمِ عن إِبْجَادِ أبدع منه أو يُخَلِّه به أو وَجُوبُ فِعْلِ الأصلحِ عليه .....

□ فُود: (مِمَّا كَانَ) أَي مِمَّا أَوْجَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَي مِنْ هَذَا الْعَالَمِ . □ فُود: (فِي خَيْرِ كَانٍ) أَي وَجَدَ .  
 □ فُود: (مِنَهُ) أَي مِمَّا كَانَ . □ فُود: (فَكَانَ بُرُوزُهُ الْفُخْ) هَذَا التَّصْرِیحُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِبْثَابِ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَغَيَّرُ إِلَّا الْإِبْدَعُ وَالْإِرَادَةُ لَا تُخَصِّصُ إِلَّا الْإِبْدَعُ وَالْقُدْرَةُ لَا تُبَرِّزُ إِلَّا الْإِبْدَعُ وَمَا ذَكَرَهُ لَا يُبَيِّنُ ذَلِكَ سَم .  
 □ فُود: (وَمَا ذَكَرَهُ الْفُخْ) يَمْتَنِعُ مَا حَكَاهُ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فِي جَوَابِهِ نَفْسَهُ عَنِ السُّوَالِ عَنْهُ عَنِ كَلِمَتِهِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا فَعَلَ فَلَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَي فَضْلًا مِنْهُ وَمِنَافَا وَجُوبًا تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ أَنَّ يَفْعَلَ إِلَّا نِهَآيَةً مَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ فَكُلُّ مَا قَضَاهُ وَيَقْضِيهِ مِنْ خَلْقِهِ بَعْلِيهِ وَإِرَادَتِهِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى غَايَةِ الْحِكْمَةِ وَنِهَآيَةِ الْإِنْتِفَانِ وَمَبْلَغُ جُودَةِ الصَّنْعِ اهـ . ثُمَّ قَالَ الْجَلَالُ : وَالْحَاصِلُ أَنَا نَقُولُ : كُلُّ مَوْجُودٍ عَلَى وَجْهِ يُمَكِّنُ إِبْجَادَهُ عَلَى عِدَّةٍ أَوْ جُودٍ أُخْرَى ، وَأَنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةٌ لِذَلِكَ غَيْرَ أَنَّ الرُّجْعَ الَّذِي أَوْجَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَبْدَعَهَا يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى بِوَجْهِ الْحِكْمَةِ فِيهِ ، وَإِبْجَادُهُ وَلَا تَنْقِي أَن يَوْجِدَ بَعْدَهُ ضِدَّهُ وَنَقُولُ إِنَّهُ إِذَا أَوْجَدَ ضِدَّهُ فِي الزَّمَنِ الثَّانِي كَانَ ذَلِكَ الضَّدُّ فِي الزَّمَنِ الثَّانِي أَبْدَعُ مِنَ الضَّدِّ الْأَوَّلِ فَكُلُّ مَوْجُودٍ أَبْدَعُ فِي وَفْتِهِ مِنْ خِلَافِهِ اهـ . □ فُود: (فَاعْتِرَاضُهُ) أَي قَوْلُ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ الْمَذْكُورِ وَلِجَلَالِ الَّذِينَ السُّيُوطِيُّ رِسَالَةً سَمَّاها بِتَشْيِيدِ الْأَرْكَانِ مِنْ لَا أَبْدَعُ فِي الْإِمْكَانِ وَمِمَّا كَانَ بَسَطَ فِيهَا بَيَانَ مُقْصِدِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ مِنْ قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ وَحَقَّقَهُ بِأَدْلَى كَثِيرَةٍ مِنَ الْكُتَابِ وَالشُّتَةِ ، وَأَيَّدَهُ بِكَلَامِ الْمُفَسِّرِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالصُّوْفِيِّينَ ، وَدَفَعَ الْإِعْتِرَاضَاتِ الْمَوْزَدَةَ عَلَيْهِ بِوُجُودِ عَدِيدَةٍ نَفْلِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ رَاجِعِهَا . □ فُود: (عَنِ إِبْجَادِ الْفُخْ) أَي إِنَّ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ . □ فُود: (أَوْ يُخَلِّه بِهِ) أَي إِنْ اقْتَدَرَ عَلَيْهِ . □ فُود: (أَوْ وَجُوبُ فِعْلِ الْأَصْلَحِ) أَي كَمَا يَقُولُ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ .

□ فُود: (لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبْدَعُ مِمَّا كَانَ) صَرِيحٌ فِي إِمْكَانِ غَيْرِ مَا كَانَ ، وَالْأَفْعَالُ لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ إِلَّا مَا كَانَ وَإِمْكَانُ غَيْرِ مَا كَانَ مَعَ التَّزَامِ أَنَّ مَا كَانَ هُوَ الْإِبْدَعُ يَسْتَلْزِمُ إِمْكَانَ غَيْرِ الْإِبْدَعُ وَإِذَا كَانَ غَيْرُ الْإِبْدَعُ مُمَكِّنًا فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ مَا كَانَ هُوَ الْإِبْدَعُ بَلْ جَازٍ أَنْ لَا يَكُونَ هُوَ الْإِبْدَعُ لِأَنَّ غَيْرَ الْإِبْدَعِ مُمَكِّنٌ أَيْضًا قَتَامُلُهُ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ غَيْرَ الْإِبْدَعِ إِنْ كَانَ مُمَكِّنًا جَازٍ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْوَاقِعُ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ الْوَاقِعَ هُوَ الْإِبْدَعُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا فَلَا يَقَالُ لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبْدَعُ مِمَّا كَانَ بَلْ يَقَالُ : لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ إِلَّا مَا كَانَ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِاخْتِيَارِ الْأَوَّلِ لَكِنَّ الْمُمَكِّنَ بِالذَّاتِ قَدْ يَمْتَنِعُ بِالْغَيْرِ فَجَازٍ أَنْ يَمْتَنِعَ وَقُوعُ غَيْرِ الْإِبْدَعِ لِتَرْجِيحِ وَقُوعِ الْإِبْدَعِ بِتَمَلُّكِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ بِهِ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ فِيهِ . □ فُود: (فَكَانَ بُرُوزُهُ) هَذَا التَّصْرِیحُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِبْثَابِ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَغَيَّرُ إِلَّا الْإِبْدَعُ وَالْإِرَادَةُ لَا تُخَصِّصُ إِلَّا الْإِبْدَعُ وَالْقُدْرَةُ لَا تُبَرِّزُ إِلَّا الْإِبْدَعُ ، وَمَا ذَكَرَهُ لَا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنْتَهَى . □ فُود: (عَنِ إِبْجَادِ أَبْدَعُ مِنْهُ) امْتِنَاعُ إِبْجَادِ أَبْدَعُ مِنْهُ لِكُونِهِ لَا أَبْدَعُ مِنْهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْعَجْزِ أَوْ غَيْرِهِ وَمِمَّا ذَكَرَ .



أَوْ أَنَّهُ مُوجِبٌ بِالذَّاتِ هُوَ غَيْرُ الْحَقِّ وَالْجَهْلِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ امْكُنْ أَبَدُغُ مِنْهُ بِأَن تَتَعَلَّقَ الْقُدْرَةُ بِإِعْدَائِهِ حَالٌ وَجُودِهِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ الضَّدَّتَيْنِ وَهُوَ مُحَالٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ فَلَمْ يُنَافِ ذَلِكَ ضُلُوحُ الْقُدْرَةِ لِلطَّرَفَيْنِ عَلَى الْبِدَلِيَّةِ بِأَن تَتَعَلَّقَ بِكُلِّ مِنْهُمَا بَدَلًا عَنِ الْآخِرِ ثُمَّ الْإِعْرَاضُ إِنَّمَا يَقْتَضِيهِمْ حَيْثُ لَمْ تُجْعَلْ مَا مَصْدَرِيَّةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ (الْفَقَّارِ) أَيِ السَّئَارِ لِذُنُوبٍ مِنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ فَلَا يُؤَاجِذُهُمْ بِهَا وَلَمَّا كَانَ مِنْ شَأْنِ الْوَاجِدِ الْقَهْرُ أَثَرَهُ عَلَى الْقَهَارِ لِقَلَّا تَنْزَعِجُ الْقُلُوبُ مِنْ تَوَالِيهِمَا وَلِيَتِمَّ لَهُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الطَّبَاقِ الْمَعْنَوِيِّ لِإِشَارَةِ الْأَوَّلِ لِمَقَامِ الْخَوْفِ وَالثَّانِي لِضِدَّةِ (تَنْبِيهِ) فَرُقُوا بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْأَحَدِ وَأَصْلُهُ وَجَدٌ .....

■ فُودُ: (أَوَّانَهُ مُوجِبٌ الْخُ) أَيِ كَمَا يَقُولُ بِهِ الْفَلَاسِيفَةُ وَرَدَّ سَمَ دَعْوَى الْإِسْتِلْزَامِ الْمَذْكُورِ بِمَا نَصَّهُ امْتِنَاعُ إِيجَادِ أَبَدُغُ مِنْهُ لِكُونِهِ لَا أَبَدُغُ مِنْهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْعَجْزِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا دُكِرَ أ. هـ. ■ فُودُ: (هَلَى أَنَّهُ لَوْ امْكُنْ الْخُ) هَذِهِ الْعِلَالَةُ فَرَعٌ أَنَّ الْوَاقِعَ هُوَ الْأَبَدُغُ، وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ آيَفَا سَمَ وَقَدْ مَرَّ هُنَاكَ مَعْنَى. ■ فُودُ: (حَالٌ وَجُودِهِ) التَّقْيِيدُ بِهِ غَيْرُ لَازِمٍ فِي الْإِيرَادِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بَلْ لِلْمُورِدِ أَنْ يُعْبَّرَ هَكَذَا يُنْكِنُ أَبَدُغُ مِنَ الْمَوْجُودِ بِأَن يُعْدِمَهُ وَيُوجِدُ بَدَلَهُ أَبَدُغُ مِنْهُ أَوْ بِأَن يُوَجِدُ الْأَبَدُغَ ابْتِدَاءً فَلَا يَلْزَمُهُ مَا أَلْزَمَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ■ فُودُ: (حَيْثُ لَمْ تُجْعَلْ مَا مَصْدَرِيَّةٌ) يَتَأَمَّلُ الْمَعْنَى عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ سَمَ أَقُولُ الْمَعْنَى عَلَيْهَا كَمَا فِي تَفْسِيرِ الْأَرْكَانِ عَنِ الزَّكَشِيِّ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبَدُغُ مِنْ وَجُودِ هَذَا الْعَالَمِ فَإِنَّهُ مُمَكِّنٌ فِي نَفْسِهِ، وَلَا يَحْصُلُ لِلْمُمْكِنِ مِنَ الْحَقِّ سِوَى الْوُجُودِ وَقَدْ حَصَلَ. ■ فُودُ: (مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ) يَقْتَضِي أَنَّ الْكَافِرَ لَا يُغْفَرُ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَعَاصِي الزَّائِدَةِ عَلَى الْكُفْرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَمِيرَةٌ وَيُورِثُهُ تَضَرُّعُهُمْ فِي الْجَنَائِزِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِالْمَغْفِرَةِ لِلْكَافِرِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَغْفَرَ لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا عَدَا الشُّرَكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْجَوَازِ الْوُقُوعُ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ عَ ش. ■ فُودُ: (فَلَا يُؤَاجِذُهُمْ بِهَا) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ فَلَا يَظْهَرُهَا بِالْمِقَابِ عَلَيْهَا. ■ فُودُ: (مِنْ شَأْنِ الْوَاحِدِ الْخُ) أَيِ فِي مِلْكِهِ مَحَلِّي. ■ فُودُ: (أَثَرُهُ) أَيِ الْغَفَارِ وَقَوْلُهُ مِنْ تَوَالِيهِمَا أَيِ الْقَهَارِ وَالْوَاجِدِ. ■ فُودُ: (مَا بَيْنَهُمَا) أَيِ الْوَاجِدِ وَالْغَفَارِ فِي تَغْيِيرِهِ تَشْتِي لِلضَّمَائِرِ بَصْرِي. ■ فُودُ: (لِقَلَّا تَنْزَعِجُ الْخُ) لَا يُقَالُ هُوَ مُعَارَضٌ بِمَا فِي التَّنْزِيلِ لِأَنَّا نَقُولُ الْمَقَامُ هُنَا مَقَامُ الْوَضْفِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ وَالْإِنْعَامِ فَكَانَ ذِكْرُ الْغَفَارِ هُنَا اتَّسَبَ عَمِيرَةٌ. ■ فُودُ: (مِنْ الطَّبَاقِ الْمَعْنَوِيِّ) وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ. ■ فُودُ: (وَأَصْلُهُ وَحْدٌ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ أَوْ وَحْدٌ بَدَلٌ مِنْ أَصْلِهِ بِالْجَرِّ عَظِيفٌ عَلَى الْوَاجِدِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ قَالَ الْكُرْدِيُّ وَوَحْدٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ أ. هـ. وَفِي كَلِمَاتٍ أُبَيِّ الْقِيَامِ مَا نَصَّهُ وَهَمَزُهُ أَيِ الْأَحَدِ إِنَّمَا أَصْلِيَّةٌ وَإِنَّمَا مُثْقَلِيَّةٌ عَنِ الْوَاحِدِ وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ وَحْدٌ وَعَلَى كُلِّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ يُرَادُ

■ فُودُ: (هَلَى أَنَّهُ لَوْ امْكُنْ) هَذِهِ الْعِلَالَةُ فَرَعٌ أَنَّ الْوَاقِعَ هُوَ الْأَبَدُغُ وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ آيَفَا. ■ فُودُ: (حَالٌ وَجُودِهِ) التَّقْيِيدُ بِقَوْلِهِ حَالٌ وَجُودِهِ غَيْرُ لَازِمٍ فِي الْإِيرَادِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بَلْ لِلْمُورِدِ أَنْ يُعْبَّرَ هَكَذَا يُنْكِنُ أَبَدُغُ مِنَ الْمَوْجُودِ بِأَن يُعْدِمَهُ وَيُوجِدُ بَدَلَهُ أَبَدُغُ مِنْهُ أَوْ بِأَن يُوَجِدُ الْأَبَدُغَ ابْتِدَاءً فَلَا يَلْزَمُ مَا أَلْزَمَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ■ فُودُ: (حَيْثُ لَمْ تُجْعَلْ مَا مَصْدَرِيَّةٌ) يَتَأَمَّلُ الْمَعْنَى عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ.



بأن أحداً يختص بأولي العلم والنفي إلا إن أريد به الواحد أو الأول كما في الآية ووصفاً بالله دون واحد ووحيد وبأن نفي النفي للماهية بخلاف في الواحد إذ لا ينفي الاثنين فأكثر، وبأنه يستعمل للمؤنث أيضاً نحو ﴿لَسْتَُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (الأحزاب: ٣٢) والمفرد والجمع نحو ﴿مِنْ أَمَلٍ عَنْهُ حَبِيزٌ﴾ (الحاقة: ١٧) وبأن له جمعاً من لفظه وهو الأحدون والآحاد وقول أبي عبيد بترادفهما ولكن الغالب استعمال أحد بعد النفي اختياراً له. (واشهد أن مُحَمَّدًا) عَلَّمَ مَثْقُولٌ من اسم مفعول المضغف سُمِّيَ به نبينا ﷺ مع أنه لم يؤلف قبل أو أن ظهوره بإلهام من

بالأحد ما يكون واحداً من جميع الوجوه ولأن الأحديّة هي البساطة الصرفة عن جميع اتحاء التعدد عددياً أو تركيبياً أو تحليلياً فاستهلكت الكثرة النسبة الوجودية في أحديّة الذات. ولهذا رَجَعَ على الواحد في مقام التثنية لأن الواحديّة عبارة عن انقضاء التعدد العددي فالكثرة العينية وإن كانت متنتية في الواحديّة إلا أن الكثرة النسبية متعلّقة فيها اه. هـ فود: (بأن أخذ) كانه على الحكاية على أول أحواله بصريّ اه. هـ فود: (وبالنفي إلخ) عبارة الكلّيات الأخذ بمعنى الواحد ويوم من الأيام واسم لمن يصلح أن يخاطب موضوع للمعوم في النفي مختصّ بتعدي نفي مخصّ نحو: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإعلاص: ٤) أو نفي نحو: ﴿وَلَا يَلْمِزُكَ أَحَدٌ﴾ (إبره: ٨١) أو استيفاهما يشبههما نحو: ﴿مَلَّ قِيسٌ مِنْهُمْ مِنْ أَمَلٍ﴾ (إبره: ١٨) ولا يقع في الإثبات إلا بعد كل ويأتي في كلام العرب بمعنى الأول كيوم الأحد ومنه ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإعلاص: ١٠) في أحد القولين وبمعنى الواحد اه. هـ فود: (ووصفاً) أي ويختص وصفاً فهو حال سم عبارة الكلّيات قال الأزهري هو صفة من صفات الله تعالى استأثر بها فلا يشترك فيها شيء اه. هـ فود: (إذ لا ينفي) أي نفي الواحد. هـ فود: (وبأنه يستعمل إلخ) عبارة الكلّيات يستوي فيه الواحد والمتى والمجموع والمذكّر والمؤنث وحين أضيف إليه أو أعيد إليه ضمير الجمع أو نحو ذلك يراد به جمع من الجنس الذي يدلّ الكلام عليه فمعنى ﴿لَا تَفَرُّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ (إبره: ٢٨٥) أي بين جمع من الرسل، ومعنى ﴿فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ﴾ (الحاقة: ١٧) أي من جماعة، ومعنى ﴿لَسْتَُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (الأحزاب: ٣٢) أي كجماعة من جماعة النساء اه. هـ فود: (نحو) ﴿مِنْ أَمَلٍ عَنْهُ﴾ (إلخ) مثال للجمع. هـ فود: (بترادفهما) أي الواحد والأحد. هـ فود: (اختياراً له) خبر وقول إلخ والضمير لأبي عبيد. هـ فود: (من اسم مفعول المضغف) بالإضافة. هـ فود: (المضغف) أي مكرّر العين وليس هو من التضغيف المضطّلع عليه عند الصّرفتين وهو في الثلاثي ما كانت عينه ولاؤه من جنس واحد كعد وفي الرباعي ما كانت فاؤه ولاؤه الأولى من جنس واحد وعينه ولاؤه الثانية من جنس واحد كترزل ع ش. هـ فود: (سُمِّيَ به نبينا إلخ) ولم يسم أحد بمحمد قبله ﷺ لكن لما قُرب زمنه ﷺ ونشر أهل الكتاب نفعه سُمِّيَ قَوْمٌ أولادهم به رجاء الثبوت لهم والله أعلم حيث يجعل رسالته وهم خمسة عشر نفساً كُرِدِي. هـ فود: (بالإلهام) متعلّق بسُمِّيَ.

هـ فود: (ووصفاً) أي ويختص وصفاً فهو حال.

الله ليجده عبد المطلب إشارة إلى كثرة خصاله المحمودة ورجاء أن يحمدَه أهل السماء والأرض لا سيما إن صنع ما نُقِلَ عن جدّه أنّه رأى سبيلة ينضأ خرجت منه أضواء لها العالم فأولت بوليد يخرج منه يكون كذلك (عبده) قدّم لأن وصف العبودية أشرف الأوصاف ومن ثمّ ذكر في أفخم مقاماته ﴿أَمَرْتَنِي بِعَبْدِي﴾ (الاسراء: ١٠) ﴿نَزَلَ الْفَرَقَانُ عَلَى عَبْدِي﴾ (الفرقان: ١٠) ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيَّ عَبْدِي﴾ (النجم: ١٠) (ورسوله) لكافة الثقلين الإنس والجنّ إجماعاً معلوماً من الدين بالضرورة فيكفر منكره وكذا الملايكة كما رجّحه جمع مُحَقِّقُونَ كالشككي ومن تبعه ورذوا على من خالف ذلك وصريح آية ﴿لَيْكُونَنَّ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (الفرقان: ١٠) إذ العالم ما سوى الله وخبرٌ مُسلم وأُرسِلت إلى الخلق كافة يؤيّد ذلك بل قال البارزي أنّه أُرسل حتى للجُمادات بعد جعلها مُدرّكة وفائدة الإرسال للمعضوم وغير المُكلّف طلب إذعابهما لشرفه ودخولهما تحت دعوته وأتباعه تشريعاً له على سائر المرسلين والرسول من البشر ذكّر حُرّاً أكمل مُعاصريه غير الأنبياء عقلاً وفضة وقوّة رأي وخلقاً بالفتح وعقده موسى أزيلت بدعوته عند

• فود: (إشارة إلخ) مفعول له لِسَمِي المُقَيّد بقوله: (بالهام إلخ) وقوله: (ورجاء إلخ) عُطِفَ عليه ليكن بدون اعتبار تقيّد عاميله أي سَمِي بالإنهام فتأمل عبارة المُعْنِي سَمِي به إلهاماً من الله تعالى بأنّه يتكرّر حمّد الخلق له لكثرة خصاله الجميلة كما روي في السّير أنّه قيل ليجده عبد المطلب وقد سمّاه في سابع ولادته ليوت أبيه قبلها لم سَخِيت ابنك محمداً وليس من أسماء آبائك ولا قَويك قال رجوت أن يُحمّد في السماء والأرض، وقد حَقَّقَ الله رجاءه كما سبق في علمي. قال ابن العربي لله تعالى أَلِفُ اسْمٍ وَلَيْتَهُ كَذَلِكَ اه. • فود: (إنه رأى إلخ) أي عبد المطلب. • فود: (مفعولاً إلخ) الأولى العطف.

• فود: (وكذا الملايكة إلخ) خلافاً لِلنّهاية عبارته وقول الشارح أي في شرح المُختار من الناس ليدعوهم فيه إشارة إلى أنّه لم يُنْعَث إلى الملايكة وهو الرّاجع كما أوضحه الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه اه. ويأتي عن المُعْنِي ما يشير إلى ما اختاره الشارح من بَغْنَه إلى الملايكة. • فود: (إذ العالم إلخ) علة متوسطة بين طرفي المُدْعَى. • فود: (وصريح إلخ) الأولى وظاهر آية إلخ. • فود: (وخبر مُسلم إلخ) عُطِفَ على آية إلخ. • فود: (يؤيّد إلخ) خبر وصريح إلخ. • فود: (ذلك) أي بَغْنَه إلى الملايكة.

• فود: (بل قول البارزي إلخ) عُطِفَ على ذلك عبارته في شرح الأربعين لِلْمُصَنِّفِ بل أخذ بعض المُحَقِّقِينَ بمُومِبه حتى للجُمادات بأن رُكِبَ فيها عَقْلٌ حَتَّى آمَنَتْ به اه. • فود: (وفائدة الإرسال إلخ) عبارته في شرح الأربعين، فَإِنْ قُلْتَ: تَكْلِيفُ الْمَلَايِكَةِ مِنْ أَضْلِهِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ قُلْتَ الْحَقُّ تَكْلِيفُهُمْ بِالطَّاعَاتِ الْعَمَلِيَّةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (النجم: ١٠) بخلاف نحو الإيمان؛ لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ فِيهِمْ فَالتَّكْلِيفُ بِهِ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ فَهُوَ مُحَالٌ اه. • فود: (من البشر) يُخْرِجُ الرَّسُولَ مِنَ الْمَلَايِكَةِ فَإِنَّ الْإِزْسَالَ مِنْهُمْ هُوَ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ الَّذِي هُوَ مُطْلَقُ السَّفَارَةِ وَشِدَائِيَّ عِبَارَةٌ شَيْخِنَا وَمَعْنَى كَوْنِ الْمَلَايِكَةِ رُسُلًا أَنَّهُمْ وَاسِطَةٌ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ الْخَلْقِ مِنَ الْبَشَرِ اه. • فود: (وخلقاً) المراد به ما يَشْمَلُ الْكَلَامَ بَقَرِيَّةً مَا بَعْدَهُ.

الإرسال كما في الآية معصوم ولو من صغيرة سهوا قبل النبوة على الأصح سليم من ذنابة أب وخنى أم وإن علينا ومن متفكر كعنى وبزص وجذام ولا يرد علينا نحو بلاء أيوب وعنى نحو يعقوب بناء على أنه حقيقي يطروء بعد الأنباء والكلام فيما قازنه والفرق أن هذا متفكر بخلافه فيمن استقرت نبوته ومن قلة مؤروءة كأكل يطربني ومن ذنابة صنعة كججامة أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب ولا نسخ كيوشع فإن لم يؤمر فتبي فحسب وهو أفضل من النبي إجماعاً لتمييزه بالرسالة التي هي على الأصح خلافاً لابن عبد السلام أفضل من النبوة فيه وزعم تعلّقها بالحق برؤده أن الرسالة فيها ذلك مع التعلّق بالخلقي .....

□ فود: (ولو من صغيرة سهوا) محلّه ما لم يترتب على ذلك تشريع. وأما السهو المترتب عليه ذلك فجائز كما وقع له ﷺ من قيامه من ركعتين وسلم مُتَعِدّاً الثمام بُنائِي. □ فود: (على الأصح) راجع لكل من الغايات الثلاثة. □ فود: (وخنى أم) أي بالقصر أي فحشها وزناها. □ فود: (وعنى) وفي كلام البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَئِنَّا لَنَرِيكَ فِيهَا ضِعِيفًا﴾ (هود: ٩١) ما يصرّح بعدم اشتراط فقد العمى وأقره عليه شيخ الإسلام في حاشيته بضري. □ فود: (نحو يعقوب) كعشيب. □ فود: (بناء على أنه) أي عنى نحو يعقوب. □ فود: (لطرده) أي ما ذكر من البلاء والعمى. □ فود: (أن هذا) أي المقارن.

□ فود: (بخلافه) أي الطاري. □ فود: (ومن قلة إلخ) عطف على من ذنابة أب. □ فود: (أوحى إليه إلخ) نعت خاص لذكر. □ فود: (على الأصح إلخ) والكلام في نبوة رسول ورسائله والآ فالرسول أفضل من النبي قطعاً والنبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبى أو غيره شيخنا. □ فود: (خلافاً لابن عبد السلام إلخ) فيه أن تعليله فيه إشعار بأنه لم يرد بالنبوة المعنى المتعارف وهو الإيحاء إلى شخص بشريع خاص به وبالرسالة الإيحاء بتشريع له وبغيره أو بنحو ما ذكر من الفرق بينهما على التفسير المشهورة إذ من البين أن النبوة بكل هذه المعاني لها تعلّق بالخلقي أيضاً باختيار أن متعلّقها فعل مكلف كما أن الرسالة كذلك وإن اختلفت كقيمة التعلّق ولكل منهما تعلّق بالحق أيضاً باختيار صدورهما عنه، وهذا اليان لا يخفى مثله على غير مثله فكيف به وقد شرف بالتلقيب بسلاطان العلماء من سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم فيحوز أن يكون مراده بالنبوة باطنها الذي هو حقيقة الولاية وهي الإيحاء بما يتعلّق بالذات والصفات، وما يلائمه بما يتعلّق بأشراق الموجودات ومعرفة على ما هي عليه وأحوال التشاؤم الدنيوية والأخروية والبرزخية وبالرسالة ظاهر النبوة الذي هو الإيحاء بالتشريع الخاص أو العام إذ الأول متعلّق بالحق تعالى والثاني متعلّق بالخلقي أي بتكميلهم ليتهيأوا لإفاضة شيء ما من انعكاس أنوار باطن النبوة المشار إليه أما توجيه كون الثاني متعلّق بالخلقي فظاهر وكذا توجيه تعلّق الأول بالحق بالنسبة لما يتعلّق بالذات والصفات. وأما بالنسبة لما ذكر ممّا فلاّن الوقوف على حقايق الموجودات واختلاف التشاؤم وأشراق الموجودات من أقوى الأسباب الباعثة على تأكيد التصديق بكمال الذات وأصافها بسنن الصفات، وهذا حقيقة ما قاله بعض كمل العارفين من أن ولاية النبي آتمل من نبوته بضري. □ فود: (وزعم تعلّقها إلخ) من إصافه المصدّر إلى مفعوله أي وزعم ابن عبد السلام تعلّق النبوة بالحق وتعلّق الرسالة بالخلقي.

فهو زيادة كمال فيها، وصح خبر أن «عَدَدَ الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً وخبر أن  
«عَدَدَ الرُّسُل ثَلَاثِيئة وخمسة عشر»، وأما الحديث المُشْتَمِلُ على عَدِّهِمَا ففي سنده ضعيف  
وفي آخر مُخْتَلِطٌ لَكِنَّهُ انْجَبَرَ بِتَعَدِّهِ فَصَارَ حَسَنًا لِغَيْرِهِ وَهُوَ حُجَّةٌ، وَمِمَّا يَقْوَاهُ تَكَرُّرُ رِوَايَةِ  
أَحْمَدَ لَهُ فِي مُسْنَدِهِ وَقَدْ قَرَّزُوا أَنَّ مَا فِيهِ مِنَ الضَّعِيفِ فِي مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ وَبِمَا ذُكِرَ الصَّرِيحُ فِي  
تَغَايِرِ النَّبِيِّ وَالرُّسُولِ يَتَّبِئُ غَلَطٌ مَنْ زَعَمَ اتِّحَادَهُمَا فِي اشْتِرَاطِ التَّبْلِيغِ وَاسْتِرَاحِ ابْنِ الْهَمَامِ مَعَ  
تَحْقِيقِهِ فِي نِسْبَتِهِ ذَلِكَ الْغَلَطُ لِلْمُحَقِّقِينَ وَقَدْ صُرِّحَ قَبْلُ بِأَنَّ الْخَبَرَ إِنْ صَحَّ بِتَعَدِّهِمَا الْمَذْكُورِ  
وَجَبَّ ظَنًّا اعْتِقَادُهُ عَلَى أَنَّ الَّذِي فِي كَلَامِ مُحَقِّقِي أَئِمَّةِ الْأَصْلِيينَ وَغَيْرِهِمَا خِلَافٌ ذَلِكَ  
الْإِتِّحَادِ، وَأَيُّ مُحَقِّقِينَ خِلَافٌ هَؤُلَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ تَلْمِيزَهُ الْكَمَالَ بِنِ أَبِي شَرِيفٍ أَشَارَ لِلرُّوَدِ عَلَيْهِ  
بِغَضٍ مَا ذَكَرْتُهُ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ كُتُبِ التَّوَارِيخِ وَالتَّفْسِيرِ مَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الشُّرُوطِ، وَهُوَ  
تَقُولُ لَا أَصْلَ لَهُ فَوَجَبَ اعْتِقَادُ خِلَافِهِ.

• فُود: (فَهُوَ) أَيِ التَّعَلُّقِ بِالْخَلْقِ. • فُود: (إِنَّ هَذَا الرُّسُلَ ثَلَاثِيئةُ الْخ).

(فَالْبَاقِيَةُ) اسْتَبْطَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ مُحَمَّدٍ ثَلَاثِيئة وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ رَسُولًا فَقَالَ فِيهِ ثَلَاثُ مِمَّاتٍ وَإِذَا بَسَطْتَ  
كُلًّا مِنْهَا قُلْتَ فِيهِ م م م وَعِدَّتُهَا بِحِسَابِ الْجَمَلِ الْكَبِيرِ يَسْعَوْنَ فَيَحْصُلُ مِنْهَا مِائَتَانِ وَسَبْعُونَ وَإِذَا  
بَسَّطْتَ الْحَاءَ وَالذَّالَ قُلْتَ دَالٌ بِخَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ وَحَاءٌ يَسْمَعُ فَالْجُمْلَةُ مَا ذُكِرَ وَالْإِسْمُ وَاحِدٌ فَتَمَّ عَدَدُ  
الرُّسُلِ كَمَا قِيلَ: إِنَّهُمْ ثَلَاثِيئة وَخَمْسَةَ عَشَرَ وَأَوَّلُ الْعَزْمِ مِنْهُمْ خَمْسَةٌ كَمَا قِيلَ فِيهِمْ: مُحَمَّدٌ إِبْرَاهِيمُ  
مُوسَى كَلِيمُهُ. فَعَيَسَى فَنُوحٌ هُمْ أَوَّلُ الْعَزْمِ فَاعْلَمْ مُغْنِي وَتَرْتِيبُهُمْ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ عَلَى مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ ع  
ش وَبُجَيْرِي. • فُود: (وِخْمَسَةُ عَشَرَ) أَوْ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ أَوْ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ أَقْوَالُ شَيْخِنَا. • فُود: (وَأَمَّا  
الْحَدِيثُ الْخ) أَيِ الْوَاحِدِ. • فُود: (ضَعِيفٌ) أَيِ رَاوٍ ضَعِيفٌ. • فُود: (وَفِي آخِرٍ) أَيِ سَنَدٍ آخِرٍ. • فُود:  
(لَكِنَّهُ انْجَبَرَ) أَيِ الْحَدِيثِ الْمُشْتَمِلِ الْخ. • فُود: (بِقَوْلِهِ) أَيِ السَّنَدِ. • فُود: (وَهُوَ) أَيِ الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ.

• فُود: (أَنَّ مَا فِيهِ) أَيِ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ. • فُود: (يَتَّبِئُ غَلَطٌ مَنْ زَعَمَ اتِّحَادَهُمَا وَهُمَا الْخ) أَقُولُ هَذَا  
الْقَوْلَ مَخَعَكِي فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ عَلَى أَنَّهُ مَرْجُوحٌ لَا غَلَطَ وَمِنْهَا النِّهَايَةُ وَفِي عِشْرِينَ ذَكَرَ كَلَامَ الشَّارِحِ مَا  
نَصَّهُ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ مُجَرَّدَ مَا عُلِّلَ بِهِ وَمِنْهُ وَرُودُ الْخَبَرِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ لَا يَقْتَضِي التَّغْلِيطَ أَه.

• فُود: (وَاسْتِرَاحَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ غَلَطَ الْخ وَالْإِسْتِرَاحُ اخْذُ الشَّيْءِ بِلَا تَعَبٍ تَأَمَّلْ.

• فُود: (فِي نِسْبَةِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْأَسْتِرَاحِ. • فُود: (مَعَ تَحْقِيقِهِ) أَيِ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ.

• فُود: (لِلْمُحَقِّقِينَ الْخ) فِي شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ لِلشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْءِ كَيْفَ تَرَقَّى الْخ مَا  
يُنْفَعُهُ مِنْهُ مَوَاقِفَتُهُ لِمَا نُقِلَ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ، ثُمَّ قَالَ عَلَى أَنَّ الْمُحَقِّقَ ابْنَ الْهَمَامِ نَقَلَ أَنَّ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى  
تَرَادُفِهِمَا، وَإِنْ كُنْتَ زَدَدْتَهُ فِي شَرْحِ الْبَيْنَاجِ بِضَرِّي. • فُود: (وَقَدْ صُرِّحَ الْخ) أَيِ ابْنِ الْهَمَامِ جُمْلَةً  
حَالِيَةً مُؤَيَّدَةً لِلْأَسْتِرَاحِ.

• فُود: (الْأَصْلِيينَ) أَيِ أَصُولِ الْفِقْهِ وَأَصُولِ الدِّينِ. • فُود: (وَأَيُّ مُحَقِّقِينَ الْخ) اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارِيٌّ.

• فُود: (تَلْمِيزُهُ) أَيِ ابْنِ الْهَمَامِ. • فُود: (مِنْ الشُّرُوطِ) أَيِ فِي الرُّسُولِ.

(المصطفى) أي المستخلص من الصفوة (المختار) من العالمين لدعائهم إلى ربهم فهو أفضلهم ينص ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (المسرة ١١٠) إذ كمال الأمة تابع لكمال نبيها ﴿فَيَهْدِيهِمْ أَفْئِدَتُهُ﴾ (الأنعام ٩٠) إذ لا يكون مُستبَلاً له إلا إن حوى جميع كمالاتهم وأنا سيّد ولد آدم ولا فخر آدم ومن دونه تحت لوائه ونهيه عن التفضيل بين الأنبياء وعن تفضيله عليهم محلّه لقوله تعالى ﴿فَضَّلْنَا بَقِيَّتَهُمْ عَلَى بَقِيَّةٍ﴾ (البقرة ٢٥٣) فيما يؤدّي لخصوصية أو تنقيص بعضهم أو هو تواضع أو قبل عليه بأنّه الأفضل (ﷺ) من (الصلاة) وهي من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم وغصّ الأنبياء بلفظها فلا تستعمل في غيرهم إلا تبعاً تمييزاً لمراتبهم الرفيعة وألحق بهم الملائكة لمشاركتهم لهم في العصمة وإن كان الأنبياء أفضل من جميعهم ومن غداهم من الصالحاء أفضل من غير خواصهم .....

قوله (سبي): (المضطفى) اسم مفعول من الصفوة وهي الخلوص روى مسلم عن عائلة بن الأسقع أن النبي ﷺ قال: «إن الله اضطفى كنانة من ولد إسماعيل واضطفى قُرْشًا من كنانة واضطفى من قُرْش بني هاشم واضطفاني من بني هاشم» المختار اسم مفعول اضله مختير اختاره الله تعالى على سائر خلقه ليدعواهم إلى دين الإسلام، وحذف المصنف رحمه الله تعالى المفضل عليه إيداناً منه بأنه أفضل المخلوقات من انس وجن وملئ وهو كذلك؛ لأن حذف المفعول يؤذن بالصوم معنى.

❶ فُودُ: (وُحِدَ الْخُ) فِي النِّهَايَةِ بِمِثْلِهِ. ❷ فُودُ: (فَهُوَ أَفْضَلُهُمْ) وَقَدْ حَكَّى الرَّازِي الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ مُفْضَلٌ عَلَى جَمِيعِ الْعَالَمِينَ نِهَائِيَّةً. ❸ فُودُ: (إِذْ كَمَالَ الْأَمَةُ الْخُ) بَيَانٌ لِرُوحِهِ دَلَالَةُ الْآيَةِ عَلَى مُدْعَاهُ وَكَذَا قَوْلُهُ إِذْ لَا يَكُونُ الْخُ بَيَانٌ لِرُوحِهِ الدَّلَالَةِ. ❹ فُودُ: (مُمْتَلِئَةً) أَي لِهَذَا الْأَمْرِ. ❺ فُودُ: (وَنَهْيُهُ الْخُ) جَوَابُ سُؤَالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ. ❻ فُودُ: (مَحَلَّةٌ) مُتَبَدِّلَاتَانِ. ❼ فُودُ: (فِيمَا يُؤْذِي الْخُ) حَبْرُهُ وَالْجُمْلَةُ حَبْرٌ وَنَهْيُهُ الْخُ. ❽ فُودُ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْخُ) عِلَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ طَرَفَيْ الْمُدْعَى. ❾ فُودُ: (فِيمَا يُؤْذِي الْخُ) أَوْ فِي نَفْسِ النُّبُوَّةِ الَّتِي لَا تَتَفَاوَتُ إِلَّا فِي ذَوَابِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَفَاوِتِينَ بِالْخِصَالِ نِهَائِيَّةً. ❿ فُودُ: (أَوْ تَنْقِصُ بِمَعْضِيهِمْ) أَي فَإِنَّ ذَلِكَ كُفِّرَ نِهَائِيَّةً.

□ **قوله (سني):** ﴿قَرَنَ الثَّاءَ عَلَى اللَّهِ بِالثَّاءِ عَلَى نَبِيِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَوَّعْنَا لَهُ يَوْمَكَ﴾ [مدرج: ١] أَي لَا أَذْكَرُ إِلَّا وَتَذَكَّرُ مَعِيَ كَمَا فِي صَحِيحِ ابْنِ جِبَانٍ وَلِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحِبُّ أَنْ يُقَدَّمَ الْمَرْءُ بَيْنَ يَدَيَّ خَطِيئَتِهِ أَيْ بِكُسْرِ الْخَاءِ وَكُلُّ أَمْرٍ طَلَبَهُ غَيْرُهَا حَمَدُ اللَّهِ وَالثَّاءُ عَلَيْهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُغْنِي .  
 □ **قوله:** (إِلَّا تَبَيَّنَا الْإِنْفُ) وَفِي الشُّرُوحِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ مَا نَصَّهُ تَبَيَّنَ فِي مَنَعِ الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ اسْتِغْلَالًا وَكَرَاهِيَةً وَكَوْنُهَا خِلَافَ الْأَوَّلَى خِلَافٌ وَالْأَصَحُّ الْكِرَاهَةُ، وَأَنَا قَوْلُهُ ﷺ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَدْنَى فَهُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ بِجُزْئِهِ . □ **قوله:** (وَلَا كَانَ الْأَنْبِيَاءُ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ قَالُوا أَيْ أَهْلُ السُّنَّةِ إِنَّ التَّنَوُّعَ الْإِنْسَانِيَّ أَفْضَلُ مِنَ تَنَوُّعِ الْمَلَائِكَةِ، وَإِنْ خَوَاصُّ بَنِي آدَمَ وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ أَفْضَلُ مِنَ خَوَاصِّ الْمَلَائِكَةِ وَهُمْ الرُّسُلُ مِنْهُمْ وَإِنْ عَوَامُّ بَنِي آدَمَ وَهُمْ الْأَتْقِيَاءُ الْأَزْلِيَاءُ أَفْضَلُ مِنَ عَوَامِّ الْمَلَائِكَةِ كَالسَّائِحِينَ أَهْ .

والسلام وهو التسليم من الآفات المُنافية لِغَايَاتِ الكِمَالَاتِ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا لِتَقْلِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ كِرَاهِيَةَ إِفْرَادِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ أَيْ لَفْظًا لَا خَطًّا خِلَافًا لِمَنْ عَمَّمَ قِيلَ وَالْإِفْرَادُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِنْ اِخْتَلَفَ الْمَجْلِسُ أَوْ الْكِتَابُ أَيْ بِنَاءً عَلَى التَّعْمِيمِ، وَكَانَ يَنْبَغِي وَعَلَى آلِهِ لِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ عَلَيْهِمْ بِالنَّصِّ وَصَحْبِهِ لِأَنَّهُمْ مُلْحَقُونَ بِهِمْ بِقِيَاسِ أَوَّلَى لَأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنْ آلٍ لَا صُحْبَةَ لَهُمْ وَالنَّظَرُ لِمَا فِيهِمْ مِنَ الْبُضْعَةِ الْكَرِيمَةِ إِنَّمَا يَقْتَضِي الشَّرْفَ مِنْ حَيْثُ الدَّائِثُ. وَكَلَامُنَا فِي وَصْفٍ يَقْتَضِي أَكْثَرِيَّةَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ (وَزَادَهُ فَضْلًا وَشَرَفًا) الظَّاهِرُ تَرَادُفُهُمَا فَالْجَمْعُ لِلْإِطْنَابِ، وَبُحْتَمَلُ الْفَرْقِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ يَطْلُبُ زِيَادَةَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ الْبَاطِنَةِ وَالثَّانِي يَطْلُبُ زِيَادَةَ الْأَخْلَاقِ الْكَرِيمَةِ الظَّاهِرَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَنْ فَرَّقَ بِأَنَّ الْأَوَّلَ ضِدُّ النَقْصِ وَالثَّانِي غُلُوُّ الْمَجْدِ، وَهُوَ أَمِيلٌ إِلَى التَّرَادُفِ

• فَوَدَّ: (وَالسَّلَامُ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى الصَّلَاةِ سَمَ . • فَوَدَّ: (وَجَمَعَ - إِلَى قَوْلِهِ - أَيْ لَفْظًا) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى . • فَوَدَّ: (لَا خَطًّا) بَقِيَ مَا لَوْ أَنِّي بِأَحَدِهِمَا لَفْظًا وَبِالْآخَرِ خَطًّا أَوْ بِهِمَا مِمَّا خَطًّا هَلْ تَنْتَهِي الْكِرَاهَةُ أَوْ لَا وَهَلِ الْإِفْرَادُ مَكْرُوهٌ فِي حَقِّ بَقِيَّةِ الْآثِيَاءِ أَيْضًا أَوْ لَا؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا وَرَدَ فِي حَقِّ ﷺ دُونَ بَقِيَّةِ الْآثِيَاءِ أَيْضًا فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَكَتَبَ الْبَيْهَقِيُّ عَلَى قَوْلِ الْإِفْتِنَاعِ أَنِّي بِهَا لَفْظًا وَاسْتَقَطَّهَا خَطًّا، وَيَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنِ الْكِرَاهَةِ مَا نَعَهُ هَذَا وَجَهٌ وَالرَّاجِعُ خِلَافُهُ فَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْكِرَاهَةِ إِلَّا إِذَا أَتَى بِهِمَا لَفْظًا وَخَطًّا لِمَنْ أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْخَطِّ فَصَوَّرَ الْإِفْرَادَ الْمَكْرُوهَ خَسَمَةً أَنْ يَتَلَفَّظَ بِإِحْدَاهُمَا فَقَطُّ أَوْ يَكْتُبَ إِحْدَاهُمَا فَقَطُّ أَوْ يَتَلَفَّظَ بِإِحْدَاهُمَا وَيَكْتُبَ الْآخَرَى أَوْ يَتَلَفَّظَ بِهِمَا مِمَّا وَيَكْتُبُ إِحْدَاهُمَا فَقَطُّ أَوْ يَكْتُبُهُمَا مِمَّا وَيَتَلَفَّظَ بِإِحْدَاهُمَا فَقَطُّ، وَصَوَّرَ الْقَرْنِ الْخَالِي عَنِ الْكِرَاهَةِ ثَلَاثَ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهِمَا مِمَّا مِنْ غَيْرِ كِتَابَةٍ أَوْ يَكْتُبُهُمَا مِمَّا مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ أَوْ يَتَلَفَّظَ بِهِمَا مِمَّا وَيَكْتُبُهُمَا مِمَّا كَذَلِكَ اهـ .

• فَوَدَّ: (أَيْ بِنَاءً عَلَى التَّعْمِيمِ) رَاجِعٌ لِلْمَغْطُوفِ فَقَطُّ وَفِي سَمَ مَا نَعَهُ أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى التَّعْمِيمِ فِي قَوْلِهِ خِلَافًا لِمَنْ عَمَّمَ اهـ . • فَوَدَّ: (وَكَانَ يَنْبَغِي وَعَلَى آلِهِ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ وَالصَّحْبِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا خَرَجَ فِي ذَلِكَ وَلَا كِرَاهَةُ سَمَ (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُمْ) أَيْ أَصْحَابَهُ ﷺ . • فَوَدَّ: (مِنْ الْبُضْعَةِ) وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ يَغْنِي أَنَّهُمْ قِطْعَةٌ مِنْهُ كَزُدِّي . • فَوَدَّ: (الظَّاهِرُ) إِلَى الْمَثَرِ فِي النِّهَايَةِ . • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَمِيلٌ إِلَى التَّرَادُفِ فِيهِ نَظَرٌ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَلَعَلَّهُ أَنْ انْتِغَاءَ النَقْصِ لَا يُحْصَلُ مَجْدًا وَلَا رِفْعَةً مَثَلًا كَمِغْلٍ الْمُبَاحَاتِ، وَالْمَجْدُ فَوْقَ ذَلِكَ كَالسَّخَاوَةِ وَعُلُوُّ الْهِمَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ع ش .

• فَوَدَّ: (وَالسَّلَامُ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى الصَّلَاةِ . • فَوَدَّ: (لَفْظًا لَا خَطًّا) بَقِيَ مَا لَوْ أَتَى بِأَحَدِهِمَا لَفْظًا وَبِالْآخَرِ خَطًّا أَوْ بِهِمَا مِمَّا خَطًّا هَلْ تَنْتَهِي الْكِرَاهَةُ أَوْ لَا وَهَلِ الْإِفْرَادُ مَكْرُوهٌ فِي حَقِّ بَقِيَّةِ الْآثِيَاءِ أَيْضًا أَوْ لَا لِأَنَّ طَلَبَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا وَرَدَ فِي حَقِّهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - دُونَ بَقِيَّةِ الْآثِيَاءِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ . • فَوَدَّ: (أَيْ بِنَاءً عَلَى التَّعْمِيمِ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى التَّعْمِيمِ فِي قَوْلِهِ خِلَافًا لِمَنْ عَمَّمَ . • فَوَدَّ: (وَكَانَ يَنْبَغِي وَعَلَى آلِهِ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ وَالصَّحْبِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا خَرَجَ فِي ذَلِكَ وَلَا كِرَاهَةُ . • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَمِيلٌ إِلَى التَّرَادُفِ فِيهِ نَظَرٌ .

(لذنه) أي عنده وسؤال الزيادة لا يُشِيرُ بِسَبْقِ نَقْصٍ؛ لأنَّ الكامل يقتل زيادة الترفي في غايات الكمال فاندفع زعم جمع امتناع الدعاء له ﷺ عَقِبَ نَحْوِ خَتَمِ الْقُرْآنِ بِاللَّهِمَّ احْصِلْ ثَوَابَ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي شَرْفِهِ ﷺ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ أَعْمَالِ أَتِيهِ بِتَضَاعُفٍ لَهُ نَظِيرُهَا؛ لَأَنَّهُ السَّبَبُ فِيهَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةٌ لَا تُحْصَى فِيهِ زِيَادَةٌ فِي شَرْفِهِ وَإِنْ لَمْ يُسَأَلْ لَهُ ذَلِكَ فَسُؤَالُهُ تَصْرِيحٌ بِالْمَعْلُومِ.  
(أما بعد) بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ لِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَنِيَّةِ مَعْنَاهُ فَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْءٌ نُوْنَتْ وَإِنْ نُوِيَ لَفْظُهُ نُصِبَتْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ جُرُوثَ بَعْنٍ وَهِيَ لِلانْتِقَالِ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرٍ. وَكَانَ ﷺ يَأْتِي بِهَا فِي خُطْبِهِ فِيهِ سُنَّةٌ قِيلَ وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهَا دَاوُدُ ﷺ، وَرُجِّحَ.....

• قُود: (بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ الْخ) مَحَلُّهُ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرُفَةً أَمَّا إِذَا كَانَ نَكْرَةً فَتُغْرِبُ نَوْيُ مَعْنَاهُ أَوْ لَا كَمَا فِي التَّصْرِيحِ، وَرُجُّهُ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْمَعْرُفَةُ جُزْئِيٌّ فَيَكُونُ حَيْثُ شَبَّهَا بِالْحَرْفِ فِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْجُزْئِيِّ بِخِلَافِ التَّكْرَرِ فَصَمَّمْتُ الْمُشَابَهَةَ قَبَعِي عَلَى الْأَصْلِ فِي الْأَسْمَاءِ مِنَ الْإِعْرَابِ ع ش.  
• قُود: (لِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّ سَبَبَ بَنَائِهَا الْمُشَابَهَةَ بِالْحَرْفِ فِي الْإِفْتِقَارِ وَرُدُّ بَانَ الْإِفْتِقَارِ الْمَوْجِبَ لِلْبِنَاءِ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جُمْلَةً وَهُوَ هُنَا مُفْرَدٌ فَعَلَّهُ بَنَائِهَا شَبَّهَا بِأَخْرَفِ الْجَوَابِ كَتَمَ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ بِهَا عَمَّا بَعْدَهَا فَالْأَمُّ لِلتَّقْوِيَةِ لَا لِلتَّغْلِيلِ. • قُود: (فَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْءٌ نُوْنَتْ) أَيِ بِالتَّصْبِ وَالرَّفْعِ عِبَارَةً النَّهَائِيَّةِ وَرَوِي تَوْنُيْنَهَا مَرْفُوعَةً وَمَنْصُوبَةً لَعَدَمِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا اه.  
• قُود: (أَوْ جُرُوثَ بَعْنٍ) لَعَلَّ هَذَا بِاِغْتِيَارِهَا فِي الْجُمْلَةِ لَا فِي خُصُوصِ هَذَا التَّرْكِيبِ سَمِ أَوَّلُ وَكَذَا قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْءٌ نُوْنَتْ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِهَذَا التَّرْكِيبِ هُنَا وَهُوَ كَمَا فِي الْأَطُولِ تَذْكِيرًا أَيْدَاءُ تَأْلِيْفِهِ بِهِذِهِ الْأُمُورِ الْمُتَبَرِّكُ بِهَا لِيَكُونَ أَنَّ الشُّرُوعَ فِيهَا بَعْدَهَا غَيْرَ ذَاهِلٍ عَنْهَا فَيَزِيدُ فِي التَّبَرُّكِ لَا يَخْصُلُ إِلَّا بِمُلاحَظَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. • قُود: (لِلانْتِقَالِ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرٍ) أَيِ بِقَصْدِ نَوْعٍ مِنَ الرِّبَاطِ فَإِنَّ أَمَّا بَعْدَ لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَكَذَا وَكَذَا أَفَادَ أَنَّ ذَلِكَ الْكَذَا مَرْبُوطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَوَاقِعٌ عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ بِالذَّغْوِ بَعْدَ الْحَمْدِ وَالنَّهْيِ فَأَفَادَ رَنْطَهُ بِمَا قَبْلَهُ بَأَنَّهُ وَاقِعٌ بَعْدَهُ وَلَا بُدَّ ابْنِ يَغُوبُ قَالَ الْمُغْنِي وَلَا يَجُوزُ الْإِثْنَانُ بِهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ اه أَيِ صِنَاعَةٌ وَلَا يَجُوزُ شَرْعًا أَوْ الْمُرَادُ لَا يُسْتَحْسَنُ بَجَيْرِمِي. • قُود: (فَهِيَ سُنَّةٌ) أَيِ فِي الْخُطْبِ وَالْمُكَاتَبَاتِ مُغْنِي. • قُود: (وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهَا دَاوُدُ الْخ) وَهُوَ أَشْبَهَ نِهَائَةً أَيِ أَقْرَبُ لِلصَّحَةِ مِنْ جِهَةِ التَّثْقِيلِ ع ش عِبَارَةُ الْبَجَيْرِمِيِّ وَهُوَ الْأَشْهُرُ وَهِيَ قَصْلُ الْخُطَابِ الَّذِي أَوْتِيَتْ لِأَنَّهَا تَقْصِلُ بَيْنَ الْمَقْدَمَاتِ وَالْمَقَاصِدِ وَالْخُطْبِ وَالْمَوَاقِعِ اه.

• قُود: (بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ) وَتَرْفَعُ أَيِ بِتَوْنِيْنٍ عَلَى عَدَمِ نِيَّةِ ثُبُوتِ شَيْءٍ، فَالرَّفْعُ عَلَى أَصْلِ الْمُتَبَدِّلِ الْبَكْرِيِّ قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ فِي شَرْحِ التَّوْضِيحِ وَقَالَ الْحَوْفِيُّ وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَيِ قَبْلَ وَبَعْدَ عَلَى الضَّمِّ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرُفَةً أَمَّا إِذَا كَانَ نَكْرَةً فَانْتَهَى يَغْرِبَانِ سَوَاءٌ نُوْنَتْ مَعْنَاهُ أَوْ لَا اه وَمِثْلُهُ فِي كَثَرِ الْأَسْتِزَادِ الْبَكْرِيِّ وَشَرْحِ الْعِبَابِ لِلشَّارِحِ. • قُود: (فَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْءٌ نُوْنَتْ) لَمْ يُبَيَّنْ أَنَّ التَّوْنِيْنَ مَعَ التَّصْبِ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ حَيْثُ يُنْبَغِ أَوْ مَعَ الضَّمِّ. • قُود: (أَوْ جُرُوثَ بَعْنٍ) لَعَلَّ هَذَا بِاِغْتِيَارِهَا فِي الْجُمْلَةِ لَا فِي خُصُوصِ هَذَا التَّرْكِيبِ.



ويزد بأنه لم يثبت عنه تكلم بغير لغته وفصل الخطاب الذي أوتيته هو فصل الخصومة أو غيرها بكلام مستوعب لجميع المعتبرات من غير إخلال منها بشيء وفي خبر ضعيف أن يعقوب قالها وتلزم الفاء في حيزها غالبا لئلا يتضمن أما معنى الشرط مع مزيد تأكيد ومن ثم أفاد أما زائد فذاهبت ما لم يفده زائد ذاهبت من أنه لا محالة ذاهبت، وأنه منه غزيمة ومن ثم كان الأصل هنا كما أشار إليه سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء بعدما ذكر.

(لأن الاشتغال) افتعال من الشغل يفتح أوله وضمة (بالعلم) المعهود شرعا وهو التفسير

• فود: (ويزد بأنه لم يثبت الخ) ليعاين أن يقول إن مجرد هذا لا يزاد نقل الثبات تكلمه بهذا الأمر الخاص من غير لغته خصوصا مع أنه قد تتوافق اللغات سم. • فود: (غالبا) عبارة النهاية والمطوّل وأصلها مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة فوقعت كلمة أما موضع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناه فلتضمنها معنى الشرط لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا وفي حواشيها ما حاصله، وإنما لزم الفاء بعد أما ولم تلزم بعد غيرها من الشروط؛ لأن أما لما كانت دلالتها على معنى الشرط بالثبوت ضعفت فاحتاجت إلى دليل لذلك فوجب لزوم الفاء كليا بخلاف غيرها من الشروط فإن دلالتها على الشرطية بالأصالة اهـ ويمكن أن يُعتمد عن الشارح بأن تقيده بالغالب لإحرازه عن حذفها في نحو: «فأما الذين أسودت وجوههم أكثرهم» (١٠٦) أي يقال لهم أكثرهم وإن كان قليلا. • فود: (ومن ثم أفاد الخ) راجع إلى قوله مع مزيد تأكيد. • فود: (ومن ثم كان الخ) راجع إلى ما قبله. • فود: (الأصل) أي ما حق التركيب أن يكون عليه، وإنما لم يستعمل هذا الأصل اختصارا فنرى على المطوّل. • فود: (هنا) احتراز به عن نحو أما قرينا فانا أفضلها فإن التقدير منها ذكرت قرينا الخ عبد الحكيم. • فود: (كما أشار إليه سيبويه الخ) وقال بعض الأفاضل: مراد سيبويه بيان المعنى البحث وتوضيحه أن أما تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها؛ لا أنه كان في الأصل كذلك بل الأصل إن يكن في الدنيا شيء فحذف الشرط وزيدت ما وأدغمت التو في الميم وفتحت الهزة والتفصيل في الرضي. • فود: (في تفسيره) أي تركيب أما بعد وقوله مهما بسيطة لا مركبة من مة وما ولا من ماما خلافا لإزاعيمها قاموس. • فود: (بعد ما ذكر) التحقيق أن بعد من متعلقات الجزاء لا من متعلقات الشرط فالتقدير عليه مهما يكن من شيء فبعد ما ذكر رشيدى وحفيد السعد وشيخنا.

• فود: (يفتح أوله) أي مصدرًا وضمة أي اسمًا وفي المختار الشغل بضمة الشين وسكون الغين وضمتها ويفتح الشين وسكون الغين وفتحها نصارت أربع لغات، والجمع أشغال وشغله من باب قطع ولا تقل أشغله؛ لأنه لغة رديئة انتهى وفي القاموس وأشغله لغة جيدة أو قليلة أو رديئة اهـ ع ش.

• فود: (المعهود) إلى قوله واختصاصه في المعنى وقال في النهاية واللام في العلم للجنس أو للعهد الذكري وهو الفقه المتقدم في قوله للثقة أو العلم الشرعي الصادق بالتفسير والحديث والفقه المتقدم

• فود: (لم يثبت عنه الخ) ليعاين أن يقول مجرد هذا لا يزاد نقل الثبات تكلمه بهذا الأمر الخاص من غير لغته خصوصا مع أنه قد تتوافق اللغات.



والحديث والفقه وآلاتها واختصاصه بالثلاثة الأول عرف خاص بنحو الوصية (من أفضل الطاعات) ففرض عينه أفضل الفروض العينية لتفريعها عليه وأفضله معرفة الله تعالى لأن العلم يشرف بشرف معلومه وهي واجبة إجماعاً وكذا النظر المؤدي إليها وجوبهما بالشرع عند أكثر الأشاعرة إذ لا حكم قبل الشرع وعند بعض مبنا والمعتزلة بالعقل وبسط ذلك بطول قيل وكل منهما يلزمه دور لا محيد عنه اهـ. وليس كذلك،.....

في قوله في الدين أو لاستيفاق أفراد العلم المشروع أي الذي يسوغ تعلمه شرعاً قال بعضهم وعدته تزيد على المائة اهـ. قال ع ش قوله تزيد على المائة هذا لا يبين ما هو المشهور تائياً كلياً بل الفقه مثلاً يجمع أنواعاً كل منها مسمى باسم عند من اعتبرها بذلك العد اهـ. ة فود: (والآنها) عطفت على قوله التفسير. ة فود: (واختصاصه إلخ) هذا صريح في خروج الآلات عن الوصية سم أي كما صرح به الشارح هناك. ة فود: (بنحو الوصية) أي كالوقف. ة فود: (فقرض عينه) ما وجه التفريع إلا أن تجعل الفاء للتفسير. ة فود: (أفضل الفروض إلخ) قضيه أنه أفضل من نحو الصلاة المفروضة سم.

ة فود: (وأفضله) أي فرض عين العلم معرفة الله تعالى مقتضاه أن المراد بالعلم هنا ما يشمل علم التوحيد، وقد ينافيه قوله السابق، وهو التفسير إلخ ولو زاد هناك قوله أو جنس العلم أو كل علم يسوغ تعلمه نظير ما مر عن النهاية لكان أظهر وأسلم. ة فود: (وكل منهما) أي من الوجوب بالشرع والوجوب بالعقل. ة فود: (يلزمه دور إلخ) قال في المواقف احتج المعتزلة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزم إضحام الأنبياء إذ يقول المكلف لا أنظر ما لم يجب أي النظر ولا يجب ما لم يثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر وأجيب عنه بوجهين: أحدهما: أنه مشترك الإلزام إذ لو وجب النظر بالعقل فيالنظر اتفاقاً فيقول: لا أنظر ما لم يجب ولا يجب ما لم أنظر إلى أن قال في المواقف وشرجه الثاني الحل، وهو أن قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندي قلنا، هذا إنما يصح لو كان الوجوب عليه بحسب نفس الأمر موقوفاً على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع لكان لا يتوقف الوجوب في نفس الأمر على العلم به إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب، ولو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم أيضاً أن لا يجب شيء على الكافر بل نقول الوجوب في نفس الأمر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الأمر، والشرع ثابت في نفس الأمر عليم المكلف بثبوته أو لم يعلم نظره فيه أو لم ينظر، وكذلك الوجوب أي ثابت في نفس الأمر مطلقاً وليس يلزم من هذا تكليف الغافل؛ لأن الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به، وهذا معنى ما قيل إن شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا العلم به، وبهذا الحل أيضاً يتدفع الإشكال عن المعتزلة فيقال قولك لا يجب النظر علي ما لم أنظر باطل؛ لأن الوجوب ثابت بالعقل في نفس الأمر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه اهـ. وبه يتضح الدور والجواب عنه سم. ة فود: (لا محيد عنه) أي لا مخلص عنه

ة فود: (واختصاصه إلخ) هذا صريح في اختصاص الآلات عن الوصية. ة فود: (فقرض عينه) ما وجه التفريع إلا أن تجعل الفاء للتفسير، وقوله أفضل الفروض قضيه أنه أفضل من نحو الصلاة المفروضة. ة فود: (يلزمه دور لا محيد عنه) قال في المواقف احتج المعتزلة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزم إضحام

وفرض الكفاية منه أفضل فروض الكفايات ونفله أفضل من بقیة النوافل وكون معرفة الله تعالى أفضل مطلقاً ثم بقیة العلوم على ما تقرر من التفصيل لا ینافی عُد ذلك من الأفضل إذ بعض الأفضل قد يكون أفضل بقیة أفرادها، وقد لا فزعهم خروج المعرفة أو إیرادها غیر صحيح وحيثیذ فأولی معطوف على أفضل كما يأتي، .....

ويأتي بيان الذور والجواب عنه في فصل إنما تجب الصلاة على كل مسلم كزدي ومراً آتفاً عن سم بيانها. ■ فود: (وفرض الكفاية منه) الأولى وفرض كفايته. ■ فود: (وكون معرفة الله تعالى إلخ) جواب سؤال نشأ من إدخال معرفة الله تعالى في العلم بقوله وأفضله معرفة الله تعالى. ■ فود: (هذ ذلك) أي العلم كزدي أي الشامل على معرفة الله.

■ فود: (إذ بعض الأفضل قد يكون إلخ) يعني أن الأفضل في ذاته متفاوت الرتب، ولا يلزم من كون الشيء بعض الأفضل أن لا يكون أفضل كالتي ۞ فإنه بعض الأفضل الذين هم الأنبياء مع أنه أفضلهم عمرة.

■ فود: (أفضل بقیة أفرادها) المراد بالأفراد هنا ما يشمل الإضافية.

■ فود: (فزعهم خروج المعرفة) أي عدم إندراجها في العلم كما هو ظاهر المحلّي وصريح المغني.

■ فود: (أو إیرادها) أي إیراد المعرفة بزعم المنافاة بين كونها أفضل مطلقاً وكونها من الأفضل، ويجوز إزجاع الضمير إلى المنافاة. ■ فود: (وحيثیذ) أي حين إذ دخل المعرفة في العلم هنا. ■ فود: (كما يأتي) أي من تقدير من.

الأنبياء؛ إذ يقول المكلّف لا أنظر ما لم يجب أي النظر ولا يجب ما لم يثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر، وأجيب عنه بوجهين: أحدهما أنه مشترك الإلزام إذ لو وجب النظر بالمعلّي فبالنظر اتفاقاً فيقول: لا أنظر ما لم يجب ولا يجب ما لم أنظر إلى أن قال في المواقف وشرجه الثاني الحل وهو أن قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندي قلنا: هذا إنما يصح لو كان الوجوب عينه بحسب نفس الأمر موقوفاً على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع لیکنه لا يتوقف في نفس الأمر على العلم به إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب فلو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم أيضاً أن لا يجب شيء على الكافر بل نقول الوجوب في نفس الأمر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الأمر والشرع ثابت في نفس الأمر علم المكلّف بثبوته أو لم يعلم نظر فيه أو لم ينظر، وكذلك الوجوب أي ثابت في نفس الأمر مطلقاً وليس يلزم من هذا تكليف الغافل لأن الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما قيل إن شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا العلم به وبهذا الحل أيضاً يتدفع الإشكال عن المعتزلة فيقال قولك لا يجب النظر علي ما لم أنظر باطل لأن الوجوب ثابت بالمعلّي في نفس الأمر لا يتوقف على علم المكلّف بالوجوب والنظر فيه اهـ. وبه يتضح الدور والجواب عنه.

وَيَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى مَنْ أَفْضَلَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ كَوْنَهُ أَفْضَلَ لَا يُنَافِي أَنَّهُ مِنَ الْأَفْضَلِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا صَحَّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا فَاتَى هُنَا بِمَنْ مَعَ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحْسَنُ النَّاسِ خُلُقًا إجمالًا فَتَنَجَّ أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ مِنَ الْأَفْضَلِ لَا يُنَافِي كَوْنَهُ أَفْضَلَ بِمَنْ كَلَامِ أَنَسٍ الَّذِي هُوَ أَقْوَى حُجَّةً فِي بَيْتِهِ ذَلِكَ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَمَا صَحَّ عَنْهَا أَيْضًا: وَإِذَا انْتَهَكَ مِنْ مُحَارِمِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ كَانَ مِنْ أَشَدِّهِمْ فِي ذَلِكَ غَضَبًا فَاتَى بِمَنْ مَعَ أَنَّهُ أَشَدُّهُمْ وَزَعَمَ بَعْضُ مَنْ لَا تَحْقِيقَ عِنْدَهُ أَنَّ مِنْ هُنَا زَائِدَةٌ بِخِلَافِهَا فِي كَلَامِ أَنَسٍ. فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْاِشْتِغَالَ بِالْعِلْمِ أَفْضَلُ الطَّاعَاتِ فَمَا فَائِدَةُ مِنَ الْمَوْجِبَةِ خِلَافَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ الْمُنَبَّاهُ مِنْهَا قُلْتَ فَإِنَّهَا الْإِشَارَةُ إِلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ وَهُوَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْعُلُومِ الثَّلَاثَةِ أَفْضَلُ بِقِيَّةِ أَفْرَادِ نَوْعِهِ

• فُود: (وَيَصِحُّ الْخ) أَيِ خِلَافًا لِلْمَحَلِّيِّ وَالنَّهَايَةِ وَالْمُنْعِي عِبَارَتُهُ قَالَ الشَّارِحُ وَلَا يَصِحُّ عَطْفُ أَوَّلَى عَلَى مَنْ أَفْضَلَ لِلتَّنَافِي بَيْنَهُمَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَوْ لَوْ قُدِّرَ عَطْفُ أَوَّلَى عَلَى مَنْ أَفْضَلَ كَانَ كَوْنُهُ أَوَّلَى مَا اتَّفَقَتْ الْخُ مَنَافِيًا لَكَوْنِهِ مِنَ الْأَفْضَلِ الطَّاعَاتِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ أَوَّلَى يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ أَفْضَلَ، وَكَوْنُهُ مِنَ الْأَفْضَلِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ مِنْ أَوَّلَى لَا كَوْنَهُ أَوَّلَى فَالْإِشَارَةُ بِهَذَا التَّقْدِيرِ إِلَى تَقْدِيرِ عَطْفِ أَوَّلَى عَلَى مَنْ أَفْضَلَ أَمْ. • فُود: (عَطْفُهُ عَلَى مَنْ أَفْضَلَ) أَيِ فَالْاِشْتِغَالَ بِالْعِلْمِ الشَّامِلِ لِمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَهُوَ بَعْضُ فُرُوضِ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا بَقِيَ شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّ الْمُصَنَّفَ أَرَادَ بِالْعِلْمِ مَا عَدَا مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَحَيْثُ ذَكَرْنَا (مَنْ) لَا يُدْخِلُهَا وَيَمْتَنِعُ عَطْفُ أَوَّلَى عَلَى مَنْ أَفْضَلَ، وَيُحْمَلُ عَلَى هَذَا كَلَامُ الْمَحَلِّيِّ سَمِ أَيِ فَالْتَّرَاغُ لَفْظِي وَكَلَامُ الْمَحَلِّيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ شُمُولِ الْعِلْمِ فِي الْمَنِيِّ لِلْمَعْرِفَةِ وَكَلَامُ الشَّارِحِ عَلَى الشُّمُولِ.

• فُود: (إِنَّ كَوْنَهُ) أَيِ الشَّيْءِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيِ الْعِلْمِ. • فُود: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ مَا تَقَرَّرَ مِنْ عَدَمِ الشَّفَاةِ. • فُود: (فَاتَى الْخ) أَيِ أَنَسٍ وَالغَاءُ لِلتَّعْلِيلِ. • فُود: (فَتَنَجَّ) أَيِ تَبَيَّنَ. • فُود: (هَذَا) نَعَتْ لِكَلَامِ أَنَسٍ وَقَوْلُهُ الَّذِي الْخُ نَعَتْ لِهَذَا. • فُود: (وَقَالَتْ عَائِشَةُ كَمَا صَحَّ الْخ) هَلَا قَالَ وَمَا صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا الْخُ. • فُود: (أَيْضًا) أَيِ كَحَدِيثِ أَنَسٍ. • فُود: (إِنَّ مِنْ هُنَا الْخ) أَيِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ. • فُود: (الْمَوْجِبَةُ خِلَافَ ذَلِكَ) أَيِ مُسَاوَاتِهِ لِيَقِيَّةِ أَفْرَادِ الْأَفْضَلِ. • فُود: (كَمَا هُوَ) أَيِ الْخِلَافُ. • فُود: (فَائِدَتُهَا الْإِشَارَةُ

• فُود: (وَيَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى مَنْ أَفْضَلَ) أَيِ فَالْاِشْتِغَالَ بِالْعِلْمِ الشَّامِلِ لِمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَهُوَ بَعْضُ فُرُوضِ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا. • فُود: (الْإِشَارَةُ الْخ) فِي إِفَادَتِهَا الْإِشَارَةُ إِلَى مَا ذُكِرَ نَظَرُ ظَاهِرٍ لِأَنَّ كَوْنَهُ بَعْضُ الْأَفْضَلِ صَادِقٌ مَعَ مُسَاوَاتِهِ لِيَقِيَّةِ أَفْرَادِ الْأَفْضَلِ بَقِيَ شَيْءٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّ الْمُصَنَّفَ أَرَادَ بِالْعِلْمِ مَا عَدَا مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَحَيْثُ ذَكَرْنَا لَا يُدْخِلُهَا وَيَمْتَنِعُ عَطْفُ أَوَّلَى عَلَى مَنْ أَفْضَلَ، وَيُحْمَلُ عَلَى هَذَا كَلَامُ الْمَحَلِّيِّ وَقَوْلُهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَيِ مَعَ مُرَاعَاةِ مُطَابَقَةِ مَا أَفَادَهُ مِنْ أَنَّهُ بَعْضُ الْأَفْضَلِ لَا الْأَفْضَلُ لِلْوَاقِعِ فَلْيَتَأَمَّلْ بَلْ بَعْضُ الطَّاعَاتِ غَيْرُ الْمَعْرِفَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْاِشْتِغَالَ بِالْعِلْمِ حَتَّى مِنْ قَرَضِ الْعَيْنِ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَوْ تَعَارَضَ مَعَ صَلَاةِ الْفَرَضِ فِي وَفْقِهَا لِنَقْدِائِهَا

وَمَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ لِتَوَعُّدٍ آخَرَ أَعْلَى مِنْهُ لَا تَرَى أَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلُ بِتَقْيَةِ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ وَالنَّوَافِلِ وَعَلَيْهِ حُجْلٌ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْإِسْتِغْنَالُ بِالْعِلْمِ أَيْ الَّذِي هُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ هُوَ مَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُرُوضِ الْعَيْنِيَّةِ غَيْرِ الْعِلْمِ وَنَقْلُهُ أَفْضَلُ النَّوَافِلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ إِذْ حَمَلَهُ الْمَذْكُورُ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ مِنَ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ أَفْضَلُ مِنْ نَفْلِ الصَّلَاةِ فَلَا خُصُوصِيَّةَ لِلْعِلْمِ حَبِيبٌ وَلَا بَدْعٌ أَنْ يَخْصُ قَوْلَهُمْ أَفْضَلُ عِبَادَةِ الْبَدَنِ الصَّلَاةَ بِغَيْرِ ذَلِكَ وَمَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُرُوضِ الْكِفَايَةِ وَالْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْعِلْمِ فَلَمْ يَصِحَّ حَذْفُ مِنْ لِهَذَا الْإِعْتِبَارِ لِقَلَّ يُوْهِمُ أَنَّهُ أَفْضَلُ.....

إِلْفُ) فِي إِفَادَتِهَا الْإِشَارَةُ إِلَى مَا ذُكِرَ نَظَرَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ بَعْضُ الْأَفْضَلِ صَادِقٌ مَعَ مُسَاوَاتِهِ لِيَمَيِّزَ أَفْرَادَ الْأَفْضَلِ بَلْ بَعْضُ الطَّاعَاتِ غَيْرُ الْمَعْرِفَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِسْتِغْنَالِ بِالْعِلْمِ حَتَّى مِنْ فَرَضِ الْعَيْنِ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَوْ تَعَارَضَ مَعَ صَلَاةِ الْفَرَضِ فِي وَفْقِهَا إِنْقَادُ نَبِيِّ بَلْ أَوْ غَيْرِ نَبِيِّ مِنَ الْهَلَاكِ تَعَيَّنَ تَقْدِيمُ الْإِنْفَادِ وَكَانَ أَفْضَلُ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ فِي وَفْقِهَا سَمَ وَقَوْلُهُ فَإِنَّهُ لَوْ تَعَارَضَ مَعَ صَلَاةِ الْفَرَضِ الْإِنْفَادُ لَقَلَّ تَغْلِيلُ لِمَا قَبْلَهُ عَلَى طَرِيقِ الْمُقَايَسَةِ فَلَا يَرُدُّ أَنَّ حَقَّ التَّشْرِيبِ أَنْ يَقُولَ مَعَ الْإِسْتِغْنَالِ بِفَرَضِ عَيْنِ الْعِلْمِ كَعِلْمِ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ عَيْنًا. وَاجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ اغْتِرَاضِ سَمَ بِأَنْ مُرَادَ التَّخْفَةِ أَنْ كُلًّا مِنَ الْعُلُومِ الثَّلَاثَةِ أَيْ فَرَضِ عَيْنِ الْعِلْمِ وَفَرَضِ كِفَايَتِهِ وَنَقْلُهُ أَفْضَلُ بِقِيَّةِ أَفْرَادِ نَوْعِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ طَاعَةٌ لِدُخُولِهِ تَحْتَهَا أَيْ وَلَيْسَ غَيْرُ الْإِنْفَادِ فِي صُورَةِ الْمُعَارَضَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْإِسْتِغْنَالِ بِغَيْرِ الْمَعْرِفَةِ طَاعَةٌ. ة فُود: (وَمَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ لِتَوَعُّدٍ آخَرَ إِلْفُ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِي فَرَضِ عَيْنِ الْعِلْمِ وَلِذَا تَرَكَهُ فِي التَّفْصِيلِ الْآتِي أَيْضًا. ة فُود: (إِنْ فَرَضَ الْكِفَايَةَ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْعِلْمِ. ة فُود: (وَعَلَيْهِ) أَيْ فَرَضِ الْكِفَايَةِ. ة فُود: (هُوَ مَفْضُولٌ إِلْفُ) خَبَرٌ إِنْ فَرَضَ الْإِنْفَادُ.

ة فُود: (وَنَقْلُهُ أَفْضَلُ إِلْفُ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ أَنْ وَخَبَرَهُ. ة فُود: (وَحَمَلَهُ الْمَذْكُورُ) أَيْ عَلَى فَرَضِ الْكِفَايَةِ. ة فُود: (وَلَا بَدْعٌ إِلْفُ) جَوَابُ سُؤَالٍ نَشَأَ عَنْ قَوْلِهِ، وَنَقْلُهُ أَفْضَلُ النَّوَافِلِ إِلْفُ. ة فُود: (بِغَيْرِ ذَلِكَ) أَيْ بِغَيْرِ الْعِلْمِ، وَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنْ التَّخْصِصِ بِإِدْعَاءِ عَدَمِ انْتِدَاجِ الْعِلْمِ فِي عِبَادَةِ الْبَدَنِ إِذَا الْمُتَبَاذَرُ مِنْهَا أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ دُونَ الْقَلْبِ. ة فُود: (وَمَفْضُولٌ إِلْفُ) عَطَفَ عَلَى أَفْضَلِ النَّوَافِلِ. ة فُود: (فَلَمْ يَصِحَّ حَذْفُ مِنْ إِلْفُ) أَقُولُ إِذَا لَمْ يَصِحَّ حَذْفُ مِنْ بَهَذَا الْإِعْتِبَارِ لَمْ يَصِحَّ عَطَفُ أَوَّلَى عَلَى مِنْ أَفْضَلِ بَهَذَا

أَوْ غَيْرِ نَبِيِّ مِنَ الْهَلَاكِ تَعَيَّنَ تَقْدِيمُ الْإِنْفَادِ، وَكَانَ أَفْضَلُ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ الْفَرَضِ فِي وَفْقِهَا. ة فُود: (فَلَمْ يَصِحَّ حَذْفُ مِنْ) أَقُولُ إِذَا لَمْ يَصِحَّ حَذْفُ مِنْ بَهَذَا الْإِعْتِبَارِ لَمْ يَصِحَّ عَطَفُ أَوَّلَى عَلَى مِنْ أَفْضَلِ بَهَذَا الْإِعْتِبَارِ، وَالْأَلْصَحُّ حَذْفُ مِنَ وَالْمُقَرَّرُ خِلَافُهُ وَحَبِيبٌ فَهَذَا يُبَاقِي قَوْلُهُ السَّابِقُ وَيَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى مِنْ أَفْضَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِبَعْضِ الْإِعْتِبَارَاتِ نَعَمْ لَنَا أَنْ لَا نَنْظُرَ إِلَى أَفْرَادِ الْعِلْمِ وَلَا إِلَى أَصْنَافِهِ وَنُحْمَلُ الْكَلَامَ عَلَى نَوْعِهِ قَبِيحٌ لَنَا أَنْ نَوْعُ الْإِسْتِغْنَالِ بِالْعِلْمِ أَفْضَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ مِنْ نَوْعِ الْإِسْتِغْنَالِ بِغَيْرِهِ وَيَصِحُّ حَبِيبٌ عَطَفَ أَوَّلَى عَلَى مِنْ أَفْضَلُ، وَيَصِحُّ أَيْضًا حَذْفُ مِنْ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَكْفِي فِي حَمْلِ الْعَاقِلِ عَلَى الْإِسْتِغْنَالِ بِهِ كَوْنُهُ بَعْضُ الْأَفْضَلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْضَلُ وَلَا يُبَاقِي أَفْضَلِيَّتَهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ كَوْنُ بَعْضِ أَفْرَادِهِ مَفْضُولًا كَمَا عَلِمَ مِنْ تَفْصِيلِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ كَمَا أَنَّ نَوْعَ الْإِنْسَانِ أَفْضَلُ

من غيره وإن اختلف الجنس فتأمله، ثم فضله الوارد فيه من الآيات والأخبار ما يحتمل من له أدنى نظير إلى كمال استيفاع الوُسع في تحصيله مع الإخلاص فيه إنما هو لِمَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ حتى يتحقق فيه وراثَةُ الأنبياء وحيازَةُ فضيلة الصالحين القائمين بما تحتم عليهم من حقوقِ الله تعالى وحقوقِ خلقه. ويظهرُ حصولُ أدنى مراتبِ ذلك بالانضمام بوصفِ العدالة الآتية في بابِ الشهادات. (و) من (أولى ما أتفقَتْ) أثره لأنه لا يقال إلا فيما صُرفَ في خيرٍ وما عداه ولو في مكروهٍ يقال فيه ضيِّعٌ وخسِرَ وغَرِمَ وبنَاهُ للمجهولِ للعلمِ بفاعله ولكونِ غِيْهِ غيرِ منظورٍ

الإغتيارِ فهذا يُنافي قوله السابق، ويصحُّ عطفه إلخ إلا أن يكونَ ذلك باغتيارٍ آخر وهو أن لا ينتظر إلى أفراد العلم ولا إلى أضافته، ويحملُ الكلامُ على نوعه فيصحُّ أن نوعَ الإشتغالِ بالعلمِ أفضلُ على الإطلاقِ من نوعِ الإشتغالِ بغيره، ويصحُّ حينئذٍ عطفُ أولى على من أفضلٍ وحذفُ من وإنما أتى بها إشارة إلى أنه يُكفي في حملِ العاقلِ على الإشتغالِ به كونه بعضَ الأفضل وإن لم يكن أفضلَ على الإطلاقِ ولا يُنافي أفضليته على هذا التقدير كونُ بعضِ أفرادِهِ مفضولاً كما عُلِمَ من تفصيله الذي ذكره كما أن نوعَ الإنسانِ أفضلُ من نوعِ الملكِ، وإن كانَ بعضُ أفرادِ الملكِ أفضلَ من بعضِ أفرادِهِ سم بحذفٍ. □ فؤد: (الجنسُ) الأنسبُ لِسابقهِ النوعِ. □ فؤد: (من الآيات والأخبار) أوزدَ النهايةَ جُمْلَةً مِنهُمَا والمُغْنِي جُمْلَةً كَثِيرَةً مِنهُمَا ومن الآثارِ وقوله ما يُحتملُ فاعِلُ الواردِ. □ فؤد: (إلى كمالٍ) مُتَمَلِّقٌ يَنْتَظِرُ.

□ فؤد: (على استيفاعِ إلخ) مُتَمَلِّقٌ يَحْتَمِلُ. □ فؤد: (مع الإخلاصِ فيه إلخ) الأولى إنما هو فيمن أخلصَ فيه، وعَمِلَ بعلمه حتى إلخ عبارةُ المُغْنِي. ثم اعلم أن ما دُكرناه في فضلِ العلمِ إنما هو فيمن طلبه مُريداً به وجهَ الله تعالى فَمَنْ أرادَهُ لِعَرَضٍ دُنِيَويٍّ كمالٍ أو رياسَةٍ أو منصبٍ أو جَاهٍ أو شهرةٍ أو استimalه الناسِ إليه أو نحو ذلك فهو مذمومٌ، ثم دُكرَ آيةٌ وأخبارٌ وأثارٌ وأردةٌ في ذمِّهِ والتشديدِ عليه.

□ فؤد: (القائمين إلخ) صِفةٌ كاشفةٌ للصالحين. □ فؤد: (ذلك) أي العملِ أو الصلاحِ. قولُ المتن: (ما اتفقت إلخ) وهو العباداتُ نهايةً وقضية قولِ الشارحِ الآتي تعلماً إلخ أن ما واقعةٌ على مُطلَقِ علمٍ ولعل ما في النهاية أحسن منه. □ فؤد: (آثره) أي على نحوِ صُرِفَتْ سم. □ فؤد: (لأنه لا يقال إلخ) قال في الدقايقِ يُقالُ في الخيرِ اتَّفَقَتْ وفي الباطلِ ضَيِّعَتْ وخسِرَتْ وغَرِمَتْ مُغْنِي ومقتضاه أن الأفعالَ الثلاثةَ في الشرحِ ببناءِ الفاعِلِ ويجوز كونها ببناءِ المفعولِ أيضًا على وفقِ ما في المتن. □ فؤد: (في خيرٍ) المرادُ به ما يشملُ المباحَ بقربةٍ ما بعده. □ فؤد: (للعلمِ بفاعله) أي أنه المُكَلَّفُ أو طالبُ العلمِ.

من نوعِ الملكِ وإن كانَ بعضُ أفرادِ الملكِ أفضلَ من بعضِ أفرادِهِ، وكما أن نوعَ الرُّجُلِ أفضلُ من نوعِ المرأةِ وإن كانَ بعضُ أفرادِ المرأةِ أفضلَ من بعضِ أفرادِ الرُّجُلِ فَلْيَتأمل.

(فإن قلت): يُمكنُ حملُ كلامِ الشارحِ على ذلك فيكونَ هذا مُحْتَزَرٌ قوله بهذا الإغتيارِ. (قلت): لا مانعٍ، وقد يُقالُ هذا الإغتيارُ إن كانَ مرادُ المُصَنِّفِ لم يصحَّ غيره وإلا لم يصحَّ توجيهُ كلامه به فَلْيَتأمل. □ فؤد: (آثره) أي على نحوِ صُرِفَتْ.

إليها بِخُصُوصِهَا وَلِيُعْمَ (فيه) تَعْلَمًا وَتَعْلِيمًا (نفايس الأوقات) من إضافة الأعم إلى الأخص أو الصفة إلى الموصوف أو هي بيانية ومفردة نفايس نفيسة لا نفيس كما أفاده قوله الآتي من النفايس المستجدات إذ فعائل إنما تكون جمعًا لفعيلة فإضافتها للأوقات التي هي جمع مذكّر لتأويلها بالساعات شبه شغل الأوقات بالعلوم بصرف المال في الخبر المكنى عنه بالإنفاق، ووصفها بالنفاسة المقتضية لخطر القدر وعزّة النظر إشارة إلى أنّ فائتها بلا خير لا يمكن تعويضه ومن ثم قيل الوقت سيف إن لم تقطعه قَطَعَكَ.

• فُود: (وليُعْم) أي مع الاختصار. • فُود: (تَعْلَمًا إلخ) تمييزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ الْمُضَافِ. • فُود: (من إضافة الأعم) إلى قوله كما أفاده في النهاية والمغني. • فُود: (من إضافة الأعم إلى الأخص) أي كَمَسَجِدِ الجامع. • فُود: (أو الصفة إلى الموصوف) أي كَجَزْدِ قُطِيفَةٍ أي قُطِيفَةٍ مُجْرُودَةٍ إِذِ الْأَوْقَاتُ كُلُّهَا نَفِيسَةٌ. • فُود: (أو هي بيانية) أي، والمراد بنفايس الأوقات أزمان الصحة والفراغ مُغْنِي عِبَارَةَ النِّهَايَةِ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ إِضَافَتُهُ بَيَانِيَّةٌ لِأَنَّ الإِضَافَةَ الْبَيَانِيَّةَ عَلَى تَقْدِيرِ مِنَ الْبَيَانِيَّةِ أَوْ التَّبْعِيَّةِ أَوْ الْإِيتِدَائِيَّةِ. وَالْكُلُّ مُمَكِّنٌ هُنَا؛ لِأَنَّ الْأَوْقَاتَ وَإِنْ كَانَتْ نَفِيسَةً كُلُّهَا فِي الْحَقِيقَةِ لَكِنَّ بَعْضَهَا يَمُدُّ فِي الْعُزْبِ نَفِيسًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَعْضٍ آخَرَ، وَقَدْ جَاءَ الشَّرْحُ بِتَفْضِيلِ بَعْضِهَا أَهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَالرَّاجِحُ أَنَّ الإِضَافَةَ الْبَيَانِيَّةَ هِيَ الَّتِي تَكُونُ عَلَى مَعْنَى مِنَ الْمَبْنِيَّةِ لِلْجِنْسِ لَا مُطْلَقًا فَلَمَّا ذَكَرَهُ طَرِيقَةً أَوْ أَنَّ مُرَادَهُ جِكَايَةُ أَقْوَالٍ فِي الْمَسْأَلَةِ أَهْ.

• فُود: (كما أفاده إلخ) كَانَ وَجْهُ الْإِفَادَةِ أَنَّ الْوَصْفَ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ أَغْنَى الْمُسْتَجِدَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْصُوفَهُ جَمْعٌ نَفِيسٌ سَم. • فُود: (إذ فعائل إلخ) عبارة النهاية إذ لا يصح أن يكون جمعًا لنفيس، وإنما هو جمع لكل رباعي مؤنث بمدّة قبل آخره مختمًا بالتاء أو مجزئًا عنها أَهْ. • فُود: (فإضافتها) أي نِسْبَتُهَا. • فُود: (لتأويلها بالساعات) أَوْ كَانَ الْمُصَنَّفُ قَدْ وَصَفَ الْأَوْقَاتَ بِالنِّفَيسَةِ، ثُمَّ جَمَعَ النَّفِيسَةَ عَلَى النَّفَائِيسِ مُغْنِي. • فُود: (شبه شغل الأوقات إلخ) هَلَا قَالَ شَبَّهَ الْأَوْقَاتَ بِالْأَمْوَالِ وَأَسْتَدَّ إِلَيْهَا الْإِنْفَاقَ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِعَارَةِ بِالْكِنَايَةِ. • فُود: (المكنى عنه إلخ) أي الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْإِنْفَاقِ مَجَازًا مُغْنِي وَنِهَايَةُ أَيِ اسْتِعَارَةِ رَشِيدِيٍّ. • فُود: (ووصفها بالنفاسة إلخ) أَيِ أَضَافَ إِلَيْهَا صِفَتَهَا لِلشَّيْءِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فُود: (بلا خير) أَيِ عِبَادَةِ نِهَايَةٍ. • فُود: (إن لم تقطعه قَطَعَكَ) أَيِ إِنْ لَمْ تَشْغَلْهُ بِالْعِبَادَةِ فَاتَكَ.

• فُود: (كما أفاده قوله الآتي من النفايس) فِيهِ بَحْثٌ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّ كُلًّا مِنْ نَفِيسٍ وَنَفِيسَةٍ يُجْمَعُ عَلَى فَعَائِلٍ. • فُود: (كما أفاده إلخ) كَانَ وَجْهُ الْإِفَادَةِ أَنَّ الْوَصْفَ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ أَغْنَى الْمُسْتَجِدَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْصُوفَهُ جَمْعٌ نَفِيسٌ وَيَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ فَعَائِلَ لِكُلِّ مِنْ نَفِيسٍ وَنَفِيسَةٍ بَلْ عِبَارَةُ الْأَلْفِيَّةِ تَقْتَضِي ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ قَيَّدُوا فَعِيلًا فِيهَا بِمَا يُخْرِجُ مَا نَحْنُ فِيهِ، وَحَيْثُ فَلَا دَلَالَةَ لِمَا يَأْتِي عَلَى أَنَّ نَفَائِيسَ هُنَا جَمْعٌ نَفِيسَةٍ. • فُود: (إنما يكون جمعًا لفعيلة) فِيهِ قُصُورٌ، وَلِذَا قَالَ فِي الْأَلْفِيَّةِ

وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعَيْنَ فَعَالَةً وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ

أَهْ؛ لَكِنَّ قَيَّدُوا الْمُزَالَ وَبِهِ قَعِيلٌ بِمَا يُخْرِجُ مَا نَحْنُ فِيهِ. • فُود: (فإضافتها للأوقات إلخ) فِي ابْنِ شُهْبَةَ الصَّغِيرِ الْإِشَارَةُ إِلَى جَوَابِ آخَرَ حَيْثُ قَالَ وَنَفَائِيسُ جَمْعٌ نَفِيسَةٍ فَكَانَ الْمُصَنَّفُ قَدْ وَصَفَ الْأَوْقَاتَ

(وقد) للتحقيق هنا (أكثر أصحابنا) الذين نظمنا وإياهم سلك أتباع الشافعي رضي الله عنه تشبيها بالمجتبىين في العشرة بجامع الموافقة وشدة الارتباط وهو جمع صاحب الذي هو اسم جمع لصاحب لأن أفعالا لا يكون جمعا لإفعل (رحمهم الله) تعالى أبلغ من اللهم ارحمهم لإشعاره بتحقيق الوقوع تفاؤلا وفيه اقتداء بمن أثنى الله عليهم بقوله عز قائلًا ﴿وَأَلَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ (الحشر: ١٠) الآية.

فإن قلت: لم يغير بما في الآية؟ قلت: إشارة إلى حصول المقصود بكل دعاء أخرجه على

فرد: (للتحقيق هنا) أي لا للتكثير وقال الشيخ عميرة إنها لهما معًا، ويراد عليه أن التكثير مستفاد من قوله وأكثر وجعلها للتكثير بصير المعنى وكثر إكثار أصحابنا وهو غير مرادع ش.

فوق (سني): (أكثر أصحابنا) أي مجموعهم لا كل فرد فرد منهم عميرة. فرد: (الذين نظمنا إلخ) عبارة المغني أي أتباع الشافعي رضي الله تعالى عنه فالصحبة منها الإجماع في اتباع الإمام المجتهد فيما يراه من الأحكام فهو مجاز سببه الموافقة بينهم وشدة ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب حقيقة اه.

فرد: (اتباع الشافعي) من الأفعالي. فرد: (تشبيها) أي لاتباع الشافعي بفتح الهزرة. فرد: (بجامع الموافقة إلخ) الإضافة للبيان. فرد: (وشدة الارتباط) ولهذا قال الشافعي العلم بين أهل العلم رحم متصله نهاية. فرد: (لأن أفعالا إلخ) أي وليس الأصحاب جمع صاحب لأن إلخ. فرد: (لا يكون جمعا لإفعل) أقول ولا لفعل المفترج الغاء الصحيح العين الساكنة إلا شذوذا كما في التوضيح فإن أراد أنه لا يكون جمعا لإفعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا يرد عليه أنه يكون جمع فاعل شذوذا نحو جاهل وإجهال فإن ثبت له دليل على أنه جمع صحب شذوذا فيها، وإلا أمكن أن يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص الأول تحكّم فليتأمل سم. فرد: (بتحقيق الوقوع) من إضافة المصدر المبني للمفعول إلى نائب فاعله ولو قال بتحقيق الوقوع من باب التثقل كان أولى. فرد: (وفيه) أي في دعائه للأصحاب. فرد: (اقتداء بمن إلخ) أي بجامع الدعاء للسابق سم. فرد: (إشارة إلخ) ولأن الرخصة أعم من المغفرة سم.

بالتقيسة ثم جمع التقيسة على التقائس اه. وحاصله أن مفرد تقائس تقيسة بمعنى الأوقات لا بمعنى الوقت فليتأمل. فرد: (لأن أفعالا لا يكون جمعا لإفعل) أقول ولا لفعل كما قال في التوضيح كما شذ أي أفعالا في فعل المفترج الغاء الصحيح العين الساكنة اه.

(فإن قلت) أراد أنه لا يكون جمعا لإفعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا بخلاف فعل فإنه يكون جمعا له شذوذا. (قلت): وهو جمع لإفعل شذوذا فإنهم صرحوا بأن أفعالا مباحا حفظ في فاعل نحو جاهل وإجهال فإن ثبت له دليل على أنه جمع صحب شذوذا وإلا أمكن أن يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص الأول تحكّم فليتأمل. فرد: (وفيه اقتداء) أي بجامع الدعاء السابق. فرد: (قلت: إشارة إلى حصول المقصود إلخ) قد يقال أيضا: الرخصة أعم من المغفرة.



أَنَّ فِي إِبْشَارِ لَفْظِ الرَّحْمَةِ تَأْسِيًا بِقَوْلِهِ ﷺ «رَجِمَ اللَّهُ أَخِي مُوسَى» (من الظاهر أنها زائدة لصيغة المعنى بدونها وقيل من بمعنى في كإذا تُودَى للصلاة من يوم الجمعة وفيه تعشّف والفرق ظاهرٌ وقيل للمجاورة كما في زَيْدٌ أَفْضَلُ من عمرو أي جاوزة في الفضل كما أنهم هنا جاوزوا الإكثار في (التصنيف) وهو جعل الشيء أصنافًا مُتَمَيِّزَةً وأخص من التأليف لاستدعائه زيادة هي إيقاع الألف بين الأنواع المُتَمَيِّزَةِ وكُتِبَ الأصحاب من ذلك فالتصنيف هنا بمعنى التأليف وهو في العلوم الواجبة لا المندوبة كالعروض خلافًا لمن عده من جملة فُرُوضِ الكفاية من البدع الواجبة.....

قول المتن: (من التصنيف) يَسْبِقُ لِمَقْهَمِ أَنَّهَا صِلَةٌ أَكْثَرُ س. □ فُود: (الظاهر) إلى قوله وأخص في النهاية. □ فُود: (أنها زائدة) أي في الإثبات سم على حج أي على مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ الْمُجِيرُ لِزِيَادَتِهَا فِي الْإِثْبَاتِ لَكِنَّ الْأَخْفَشَ يوافقُ الْجُمْهُورَ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا بِكَرَّةٍ وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ رَشِيدِي وَقَدْ يَتَكَلَّفُ قِيَابَ بَأَنَّ قَوْلَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا فِي قُوَّةٍ مَا قَصَرُوا فِي الْإِكْثَارِ فَهَوَ نَقْيٌ فِي الْمَعْنَى، وَبِأَنَّ أَلْ فِي التَّصْنِيفِ لِلْجِنْسِ فَهَوَ نَكْرَةٌ فِي الْمَعْنَى. □ فُود: (لصحة المعنى إلخ) قَصَبْتُهُ أَنْ كُلُّ مَا يَصِحُّ الْمَعْنَى بِدُونِهِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا وَيَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلِلُ الْأَمْسُ مِنْ قَبْلِ وَيَنْ بَعْدُ﴾ (البرق: ١٠) وقوله تعالى: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (البقرة: ٢٥). وقد يقال ما المانع من جعل من هنا للتفوية وهو الظاهر، واحتج إليه لِيَصْخَفَ الْعَامِلُ بِفَضْلِهِ بِالْجُمْلَةِ الدَّعَائِيَّةِ رَشِيدِي. □ فُود: (وفيه تعشّف) وهو الخروج عن الطريق الظاهر س. □ فُود: (والفرق ظاهر) أي؛ لِأَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ظَرْفٌ لِلدَّاءِ وَالتَّصْنِيفُ لَيْسَ ظَرْفًا لِلْإِكْثَارِ رَشِيدِي وَع س وقد يقال إِنَّ التَّصْنِيفَ مَكَانٌ مَعْنَوِيٌّ لِلْكَثْرَةِ. □ فُود: (جاوزوا الإكثار إلخ) فيه تَأْمُلٌ سَم وَلَمَلٌ وَجَهَ أَمْرُهُ بِالتَّأْمُلِ أَنَّ حَلَّهُ لِلْمَتْنِ حَيْثُ لَيْسَ عَلَى نَظِيرِ حَلِّهِ لِلْمِثَالِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ عُمَرَا الَّذِي هُوَ مَذْخُولٌ مِنْ فِيهِ مَفْعُولًا فَتَطْبِيره فِي الْمَتْنِ أَنَّ يُقَالُ تَجَاوَزُوا التَّصْنِيفَ فِي الْإِكْثَارِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْظَرُ فِي مَعْنَاهُ فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ لَهُ مَعْنَى هُنَا رَشِيدِي، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مِنْ وَجْهِهِ أَنَّ الْإِكْثَارَ لَا حَدَّ لَهُ يَقِفُ عِنْدَهُ فَلَا يَتَصَوَّرُ الْمُجَاوِزَةَ عَنْهُ. □ فُود: (وهو جعل الشيء أصنافًا مُتَمَيِّزَةً) أي بعضها عن بعض فَمُؤَلَّفُ الْكِتَابِ يَفْرُدُ الصَّنْفَ الَّذِي هُوَ فِيهِ عَنْ غَيْرِهِ وَيَفْرُدُ كُلَّ صِنْفٍ بِمَا هُوَ فِيهِ عَنِ الْآخِرَةِ فَالْفَقِيهَ يَفْرُدُ مَثَلًا الْعِبَادَاتِ عَنِ الْمُعَامَلَاتِ وَنَحْوَهَا وَكَذَا الْأَبْوَابُ مَعْنَى. □ فُود: (وهو) أي التَّصْنِيفُ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ مِنَ الْبَدْعِ إلخ خَيْرٌ. □ فُود: (في العلوم الواجبة) أي عَيْنًا أَوْ كِفَايَةً. □ فُود: (من هذه) أي عِلْمُ الْفُرُوضِ. □ فُود: (من البدع الواجبة) لَمَلٌ مَحَلُّ الْوُجُوبِ إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ جَفْظُ الْعِلْمِ عَنِ الصِّيَاحِ وَفِي الْكَثْرِ لِلْإِسْتِزَادِ الْبَكْرِيِّ وَتَصْنِيفُ الْعِلْمِ مُسْتَحَبٌّ س.

□ فُود: (من التصنيف) يَسْبِقُ لِمَقْهَمِ أَنَّهَا صِلَةٌ أَكْثَرُ. □ فُود: (زائدة) أي في الإثبات. □ فُود: (جاوزوا الإكثار) فيه تَأْمُلٌ. □ فُود: (من البدع الواجبة) لَمَلٌ مَحَلُّ الْوُجُوبِ إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ جَفْظُ الْعِلْمِ عَنِ الصِّيَاحِ وَفِي الْكَثْرِ لِلْإِسْتِزَادِ الْبَكْرِيِّ وَتَصْنِيفُ الْعِلْمِ مُسْتَحَبٌّ.



التي حَدَّثَتْ بِهَذَا عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَاخْتَلَفُوا فِي أَوَّلِ مَنْ اخْتَرَعَهُ فَقِيلَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْجَنْجٍ شَيْخُ شَيْخِ الشَّافِعِيِّ وَقِيلَ غَيْرُهُ وَكِتَابَةُ الْعِلْمِ مُسْتَحَبَّةٌ وَقِيلَ وَاجِبَةٌ وَهُوَ وَجِبَةٌ فِي الْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ وَالْأَوَّلِ لَصَاحِ الْعِلْمِ وَإِذَا وَجِبَتْ كِتَابَةُ الْوَثَائِقِ لِجَفْظِ الْحَقُوقِ فَالْعِلْمُ أَوْلَى (مَنْ) قِيلَ بَيَانَةٌ وَفِيهِ إِنْ لَمْ يُجْعَلِ الْمَصْدَرُ بِمَعْنَى اسْمٍ مَفْعُولٍ نَظَرٌ لِأَنَّ التَّصْنِيفَ غَيْرَ الْمَبْسُوطِ وَالْمُخْتَصِرَ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ بِإِعَادَةِ الْجَارِ، وَالْأَصْلُ وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا الْمُصَنِّفَاتِ (الْمَبْسُوطَاتِ) هِيَ مَا كَثُرَ لَفْظُهَا وَمَتَنَاهَا (وَالْمُخْتَصِرَاتِ) هِيَ مَا قَلَّ لَفْظُهَا وَكَثُرَ مَعْنَاهَا قِيلَ وَالْإِيجَازُ لِكُونِهِ حَذْفُ طَوِيلِ الْكَلَامِ وَهُوَ الْإِطْنَابُ غَيْرُ الْإِخْتِصَارِ؛ لِأَنَّهُ حَذْفُ تَكَرُّرِهِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَعْنَى وَيَشْهَدُ لَهُ ﴿فَدُو دُعَاوُ عَرِيضٍ﴾ [المكت: ١٠] وَفِيهِ تَحَكُّمٌ وَاسْتِدْلَالٌ بِمَا لَا يَدُلُّ إِذْ لَيْسَ فِي الْآيَةِ حَذْفُ ذَلِكَ الْمَرَضِ

■ فُود: (التي حَدَّثَتْ الْخ) فَصِيحَةٌ أَنْ تَفْسِيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا لَا يُعَدُّ تَصْنِيفًا.  
 ■ فُود: (فَقِيلَ عَبْدُ الْمَلِكِ الْخ) وَقِيلَ الرَّيْبُ بْنُ صُبَيْحٍ وَقِيلَ سَعْدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مُغْنِي. ■ فُود: (وَقِيلَ وَاجِبَةٌ) أَيِ كِفَايَةِ كُرْدِيِّ. ■ فُود: (لِجَفْظِ الْحَقُوقِ) لَعَلَّ الْوُجُوبَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ لِنَحْوِ الْيَتِيمِ قَلِيلًا رَاجِعًا. ■ فُود: (قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْإِيجَازُ فِي النِّهَايَةِ. ■ فُود: (وَفِيهِ إِنْ لَمْ يُجْعَلِ الْخ) وَيُجَابُ بِحَذْفِ الْمُضَافِ أَيِ مِنَ تَصْنِيفِ الْمَبْسُوطَاتِ سَم. ■ فُود: (فَالْوَجْهَ أَنَّهُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ) فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجُوهٍ تَعْلَمُ مِنْ مُرَاجَعَةِ كَلَامِ الثُّحَاةِ فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ وَتَبَيَّنَ عَلَى بَعْضِهَا هُنَا الشَّهَابُ بْنُ قَاسِمٍ رَشِيدِي حِبَارَةٌ سَمَ وَفِي كَوْنِهِ لِلْإِشْتِمَالِ نَظَرٌ إِذْ بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ يَخْتِاجُ إِلَى ضَمِيرٍ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ بَدَلُ كُلِّ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ إِنْ لَمْ يُؤَوَّلِ التَّصْنِيفُ بِالْمُصَنَّفِ اه. ■ فُود: (وَالْأَصْلُ الْخ) أَيِ الْمُرَادُ مِنَ الْعِبَارَةِ لَا أَنَّهُ كَانَ صِفَةً فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ صَارَ بَدَلًا لَع ش.

قَوْلُ الْمُتَنِّ: (مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ الْخ) أَيِ فِي الْفِقْهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ■ فُود: (هِيَ مَا كَثُرَ الْخ) الْأَوَّلَى هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي تَذَكِيرُ الضَّمِيرِ. ■ فُود: (هِيَ مَا قَلَّ لَفْظُهَا الْخ) بَقِيَ قِسْمٌ آخَرُ مَوْجُودٌ قَطْعًا وَهُوَ مَا قَلَّ لَفْظُهُ وَمَتْنَاهُ فَكَانَ الْوَجْهَ أَنْ يَقُولَ مَا قَلَّ لَفْظُهُ سَوَاءٌ كَثُرَ مَعْنَاهُ أَوْ لَا سَمَ وَع ش. ■ فُود: (وَالْإِيجَازُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ غَيْرُ الْإِخْتِصَارِ خَيْرُهُ. ■ فُود: (لِكُونِهِ الْخ) عِلَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ طَرَفَيْ الْمُدَّعِي. ■ فُود: (وَهُوَ) أَيِ طَوِيلُ الْكَلَامِ الْإِطْنَابُ جُمْلَةٌ مُفْتَرَضَةٌ. ■ فُود: (لِأَنَّهُ) أَيِ الْإِخْتِصَارِ. ■ فُود: (وَيَشْهَدُ لَهُ) أَيِ لِتَفْسِيرِ الْإِخْتِصَارِ بِذَلِكَ. ■ فُود: (إِذْ لَيْسَ فِي الْآيَةِ الْخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْقَائِلَ يُجْعَلُ الْإِخْتِصَارُ حَذْفَ عَرَضِ الْكَلَامِ، وَإِنْ عَرَضَهُ هُوَ تَكَرُّرُهُ سَم.

■ فُود: (وَفِيهِ إِنْ لَمْ يُجْعَلِ الْخ) يُجَابُ بِحَذْفِ الْمُضَافِ أَيِ مِنَ تَصْنِيفِ الْمَبْسُوطَاتِ الْخ. ■ فُود: (أَنَّهُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ) أَيِ أَوْ بَدَلُ كُلِّ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيِ مِنَ تَصْنِيفِ الْخ، وَفِي كَوْنِهِ لِلْإِشْتِمَالِ أَنَّ بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ يَخْتِاجُ إِلَى ضَمِيرٍ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ بَدَلُ كُلِّ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ إِنْ لَمْ يُؤَوَّلِ التَّصْنِيفُ بِالْمُصَنَّفِ.  
 ■ فُود: (هِيَ مَا قَلَّ لَفْظُهَا) بَقِيَ قِسْمٌ آخَرُ مَوْجُودٌ قَطْعًا، وَهُوَ مَا قَلَّ لَفْظُهُ وَمَتْنَاهُ فَالْوَجْهَ تَفْسِيرُ الْمُخْتَصِرِ بِمَا يَسْمَلُهُ كَانَ يُقَالُ: مَا قَلَّ لَفْظُهُ سَوَاءٌ كَثُرَ مَعْنَاهُ أَوْ لَا. ■ فُود: (إِذْ لَيْسَ فِي الْآيَةِ الْخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ

فضلاً عن تسميته فالحق تراءفهما كما في الصحاح. (وَاتَّقَنُ) أَحْكَمُ كُلِّ (مُخْتَصِرٍ) من الْمُخْتَصِرَاتِ ففيه تفضيلٌ مُسَوِّغٌ لِلإِتْدَاءِ بالنكرة وهذا مبني على مذهب سيبويه أَنَّهُ يُسْتَنْتَى من قاعدة إذا اجْتَمَعَتْ معرفة ونكرة تعيين كَوْنِ المعرفة المُبْتَدَأَ عند الجمهور، وقال سيبويه محلها في نكرة غير اسم استفهام نحو كم مَالُكَ وغير أَفْقَلِ التفضيل نحو خَيْرُ مَنْكَ زَيْدٌ ففي هَذَيْنِ يَتَعَيَّنُ عنده أَنَّ المُبْتَدَأَ النكرة وقال ابن هشام يجوزُ كُلُّ من الوجهين لِتَعَارُضِ دَلِيلِي الجمهور وسيبويه. وَذَكَرَ السَّيِّدُ في شرح المفتاح أَنَّ كَوْنَ النكرة المُبْتَدَأَ أي في غير صُورَتَيْنِ سيبويه كثير في كلام المُفَصِّحَاءِ ولا يَرِدُ على الجمهور؛ لأنَّهُ من بابِ القَلْبِ المُجَوِّزِ لِلْحُكْمِ على كُلِّ منهما بما لِلآخرِ وعليه فهو لا يُخَالِفُ قولَ ابنِ هشامِ إلا من حيثِ المُسَوِّغُ فهو عند ابنِ هشامِ تَعَارُضُ الدليلين وعلى ما ذَكَرَهُ السَّيِّدُ اِعتِبَارُ القَلْبِ فَإِنَّ قُلْتَ خَصُ الرضوي وَمَنْ تَبِعَهُ كَوْنُ أَفْقَلِ المُبْتَدَأَ عند سيبويه بما إذا وَقَعَ جزءاً لِلجملة وَقَعَتْ صِفَةٌ لِلنكرة كَمَزْرُوثٍ بِزَجَلٍ أَفْضَلُ منه أبوه قُلْتَ هذا استرواح تَوْهُمُوهُ من هذا المثالِ وَعَقِلُوا عن كَوْنِ سيبويه مَثَلٍ بِخَيْرٍ مِنْكَ زَيْدٌ كما رأيته في كتابه وهذا يُعْطِلُ ما اشترطوه وَلَمَّا كَانَ المُحَقِّقُونَ كَابِنِ هِشَامٍ وغيره

• فُود: (من تسميته) أي تسمية ذَلِكَ الحذف باسم هو الاختصار دون اسم هو الإيجاز كُزْدِيّ.  
 • فُود: (من الْمُخْتَصِرَاتِ) أي المذكورة عَمِيْرَةٌ. • فُود: (فقيه) أي في قولِ الْمُصَنِّفِ (وَاتَّقَنُ مُخْتَصِرٍ) تَفْضِيلٌ أي تَوْعٌ تَفْضِيلٌ وهو التفضيل على سبيل العموم. • فُود: (مُسَوِّغٌ لِلإِتْدَاءِ) (الخ) لا حاجة إلى جعلِ اتَّقَنُ مُبْتَدَأَ لِجَوَازِ كَوْنِهِ خَبَرًا، وَالمُبْتَدَأُ هو المُحَرَّرُ بَلْ هو المُتَبَادِرُ، وَأَيْضًا الإِضَافَةُ مُسَوِّغَةٌ لِلإِتْدَاءِ سَم. • فُود: (وهذا) أي كَوْنُ اتَّقَنُ مُبْتَدَأَ مَعَ كَوْنِ الْخَبَرِ مَعْرِفَةً كُزْدِيّ. • فُود: (أنه يُسْتَنْتَى) (الخ) أي نَحْوُ تَرْكِيبِ الْمُصَنِّفِ يَمَّا اشْتَمَلَ على أَفْقَلِ الْمُتَكَرِّرِ مَعْرِفَةً. • فُود: (محلها) أي القاعدة المذكورة.  
 • فُود: (ولا يَرِدُ) أي ما ذَكَرَهُ السَّيِّدُ. • فُود: (من بابِ القَلْبِ) أي قَلْبِ المَعْنَى بَأَن جَعَلَ مَعْنَى أَحَدِهِمَا مَحْكُومًا عَلَيْهِ وَالأخَرُ حُكْمًا وَيُعْكِسُ كُزْدِيّ عِبَارَةً سَم على مُخْتَصِرِ السَّعْدِ بَأَن يُثَبِّت لِأَحَدِ الْجُزْأَيْنِ حُكْمَ الْجُزْءِ الأَخَرِ وَعَكْسَهُ اه. • فُود: (وعلية) أي كَوْنُ ما ذَكَرَهُ السَّيِّدُ مِنْ بابِ القَلْبِ، وَقَوْلُهُ فَهَوَ أَي ما ذَكَرَهُ السَّيِّدُ. • فُود: (إِلَّا مِنْ خَبَرٍ مُسَوِّغٍ) أي الإِتْدَاءُ بالنكرة. • فُود: (قُلْتَ هذا) أي التَّخْصِيصُ المذكورُ أَقُولُ يَتَعَدُّ كُلُّ بَعْدِ اسْتِزَاحِ هَؤُلَاءِ الأَعْلَامِ بِرُؤْيِيهِمْ، ثُمَّ لَا يَنَابِئُ مَقَامَ الشَّارِحِ نِسْبَتُهُمْ إِلَى الْخَطِئِ بِمُجَرَّدِ رُؤْيِيهِ الْإِثَالِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ سيبويه مَعَ اِحْتِمَالِ عُلُوِّ تَعَدُّ كِتَابِهِ أَوْ نَسْخِهِ أَوْ مَوْضِعِ ذِكْرِ الْمَسْأَلَةِ وَتَضَرُّبِهِ فِي بَعْضِهَا بِاشْتِرَاطِ مَا ذَكَرُوهُ وَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ وَقَوْلُهُ تَوْهُمُوهُ أَي الرَضْيُ وَمَنْ تَبِعَهُ وَالجَمْعُ نَظَرًا لِمَعْنَى مِنَ الْمُصَوِّلَةِ. • فُود: (ما اشترطوه) أي مِنْ وَقُوعِ أَفْقَلِ جُزْءِ

هَذَا الْقَائِلِ يَجْعَلُ الإِخْتِصَارَ حَذْفَ عَرَضِ الْكَلَامِ وَأَنْ عَرَضَهُ هُوَ تَكْرِيرُهُ. • فُود: (مُسَوِّغٌ لِلإِتْدَاءِ) بِالنكرة لا حاجة إلى جعلِ اتَّقَنُ مُبْتَدَأَ لِجَوَازِ كَوْنِهِ خَبَرًا وَالمُبْتَدَأُ هو المُحَرَّرُ بَلْ هو المُتَبَادِرُ، وَأَيْضًا فَإِلِإِضَافَةُ مُسَوِّغَةٌ لِلإِتْدَاءِ.

مُسْتَحْضِرِينَ لِكَلَامِهِ مَثَلُوا بِمِثَالِهِ هَذَا وَأَعْرَضُوا عَنْ ذَلِكَ الْإِشْرَاطِ الَّذِي زَعَمَهُ هَؤُلَاءِ، وَقَدْ سَمِعْنَا مِنْ مُحَقِّقِي مَشَائِخِنَا أَنَّ نَقْلَ هَؤُلَاءِ مُقَدَّمٌ عَلَى نَقْلِ الْعَجَمِ لِاسْتِزْوَاجِهِمْ فِيهِ كَثِيرًا وَتَعْوِيلُهُمْ عَلَى التَّقْيِيدِ بِالْمَعْقُولِ أَكْثَرُ مِنَ الْمُنْقُولِ. فَإِنَّ قُلْتَ: الْمُنَاسِبُ لِلشَّيَاقِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ مَدْخُ الْمُخَرَّرِ وَصَلَةُ لِمَدْحِ كِتَابِهِ كَوْنُ الْمُخَرَّرِ هُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ بِالْأَثْنَةِ فَلِمَ عَكَسْتَهُ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ تَخْرِيجَهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَسْلُوبِ الْحَكِيمِ الْأَبْلَغِ اقْتَضَى ذَلِكَ وَالتَّقْدِيرُ إِذَا أَكْثَرُوا مِنَ الْمُخْتَصَّرَاتِ فَلَا حَاجَةَ لِلْمُخَرَّرِ وَلَا لِكِتَابِكَ فَأَجَابَ بِأَنَّهَا مَعَ كَثَرَتِهَا مُتَفَاوِتَةٌ فِي الْأَثْنَةِ وَأَتَقَشُّهَا هُوَ الْمُخَرَّرُ فَاحْتِيجَ إِلَيْهِ لِهَذِهِ الْأَثْنَةِ الْمُحْضُورَةِ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ وَحِينَئِذٍ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْإِعْرَابُ لِهَذَا الْغَرَضِ الْعَارِضِ؛ لِأَنَّ غَرَضَ الْأَبْلَغَةِ يُحَوِّجُ لَذَلِكَ كَمَا يُعْرِفُ مِنْ أَسَالِبِ الْبُلْغَاءِ (الْمُخَرَّرِ) الْمُهَذَّبِ الْمُتَقَيُّ وَلَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ الْوَصْفِ فِي الْأَصْلِ يُجْعَلُ عِلْمَ جِنْسٍ أَوْ شَخْصٍ أَوْ بِالْغَلْبَةِ، وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ بِأَنْ يُسَمَّى بِهِ أَشْيَاءٌ ثُمَّ يَقْلِبُ عَلَى بَعْضِهَا وَتَسْمِيَتُهُ مُخْتَصَرًا لِقِلَّةِ لَفْظِهِ لَا لِكُونِهِ مُلْخَصًا مِنْ كِتَابٍ بَعِيْنِهِ.

(تَنْبِيْهٌ): التَّحْقِيقُ أَنَّ أَسْمَاءَ الْكُتُبِ مِنْ حَيْزِ عِلْمِ الْجِنْسِ لَا اسْمِهِ وَإِنْ صَحَّ اعْتِبَارُهُ وَلَا عِلْمُ

جُمْلَةٍ صِفَةً لِنَكْرَةٍ. • قَوْلُهُ: (إِنْ نَقَلَ هَؤُلَاءِ) أَيُّ عُلَمَاءِ الْعَرَبِ (قَوْلُهُ عَلَى التَّقْيِيدِ) مَصْدَرٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ. • قَوْلُهُ: (قُلْتَ: لِأَنَّ تَخْرِيجَهُ (إِلَخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ مَعَ كَوْنِ الْمُخَرَّرِ هُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ قَالَهُ سَمِ وَقَدْ يُنْعَنُ بِأَنْ مُرَادَ الشَّارِحِ بِأَسْلُوبِ الْحَكِيمِ جَعَلَ الْأَهَمَّ لِعَارِضِ الْمَقَامِ أَصْلًا مَحْكُومًا عَلَيْهِ وَغَيْرِهِ مُسْتَنَدًا مَطْلُوبًا لِاجْتِبَاهِهِ. • قَوْلُهُ: (اقْتَضَى ذَلِكَ) أَيُّ اخْتِيَارِ الْعَكْسِ. • قَوْلُهُ: (فَأَجَابَ (إِلَخ) أَيُّ الْمُصَنَّفِ. • قَوْلُهُ: (فَاحْتِيجَ إِلَيْهِ لِهَذِهِ الْأَثْنَةِ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ فِي تَحْصِيلِ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى الْإِثْنَانِ بِصُورَةِ الْحَضَرِ؛ لِأَنَّ مَذْلُولَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الزِّيَادَةُ عَلَى كُلِّ مَا عَدَاهُ بِمَا يُشَارِكُهُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى فَلَا يَتَصَوَّرُ مَعَهُ مُشَارِكٌ وَلَا أَبْلَغُ وَاللَّهُ أَغْلَمُ بِضَرْفِي. • قَوْلُهُ: (الْمُهَذَّبُ الْمُتَقَيُّ) تَفْسِيرٌ لِلْمُخَرَّرِ بِإِغْتِبَارِ أَصْلِهِ لَا بِالنَّظَرِ لِحَالِ الْعِلْمِيَّةِ وَشِدْدِي. • قَوْلُهُ: (وَلَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ (إِلَخ) يَعْنِي أَنَّ هَذَا مَعْنَاهُ الْأَصْلِيَّ وَهُوَ هُنَا عِلْمٌ لِلْكِتَابِ وَلَا مَانِعَ (إِلَخ). • قَوْلُهُ: (يُجْعَلُ عِلْمُ جِنْسٍ) أَيُّ بِالْوَضْعِ فَقَوْلُهُ أَوْ بِالْغَلْبَةِ عُطِفَ عَلَى هَذَا الْمُقَدَّرِ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ) أَيُّ كَوْنُ الْأِسْمِ عَلَمًا لِجِنْسٍ أَوْ شَخْصٍ بِالْوَضْعِ وَكَوْنُهُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ، وَنَظَرٌ فِيهِ الْبِضْرِيُّ بِمَا نَعَّمَهُ قَوْلُهُ وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ أَيُّ الْعِلْمُ بِالْغَلْبَةِ مَعَ أَحَدِ الْأَوَّلَيْنِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ فِيمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ بِأَنْ يُسَمَّى (إِلَخ) مَأْخُودَةٌ مِنَ الْوَضْعِ لَا مِنَ الْغَلْبَةِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مُرَادَ الشَّارِحِ بِالْغَلْبَةِ هُنَا الْمَعْنَى اللَّغَوِيُّ لَا الْعَرَفِيُّ الْمُقْتَضِي سَبْقَ الْوَضْعِ لِمَفْهُومٍ كُلِّيٍّ. • قَوْلُهُ: (بِأَنْ يُسَمَّى بِهِ أَشْيَاءٌ) أَيُّ أَجْنَاسٍ أَوْ أَشْخَاصٍ.

• قَوْلُهُ: (قُلْتَ لِأَنَّ تَخْرِيجَهُ (إِلَخ) قَدْ يُقَالُ: هَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ مَعَ كَوْنِ الْمُخَرَّرِ هُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (تَنْبِيْهٌ التَّحْقِيقُ (إِلَخ) فِي شَرْحِ الْفَوَائِدِ الْغِيَاثِيَّةِ لِشَيْخِنَا الشَّرِيفِ عَيْسَى الصَّفَوِيِّ وَاعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْعُلُومِ كَأَسْمَاءِ الْكُتُبِ أَعْلَامُ أَجْنَاسٍ عِنْدَ التَّحْقِيقِ وَصِفَتٌ لِأَنْوَاعٍ أَعْرَاضٍ تَتَعَدَّدُ أَفْرَادُهَا بِتَعَدُّدِ الْمَحَلِّ

الشخص خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ وَإِنْ أَلَفَ فِيهِ بِمَا يَحْتَاجُ رُؤَهُ إِلَى بَسْطِ لَيْسَ هَذَا مَحَلُّهُ، وَأَنْ أَسْمَاءَ  
الْعُلُومِ مِنْ خَيْرِ عِلْمِ الشَّخْصِ (لِلْإِمَامِ) هُوَ مَنْ يُقْتَدَى بِهِ فِي الدِّينِ (أَبِي الْقَاسِمِ) إِمَامُ الدِّينِ عَبْدُ  
الْكَرِيمِ قِيلَ وَهَذِهِ التَّكْنِيَةُ لَا تَوَافِقُ مَا صَحَّحَهُ مِنْ حُرْمَتِهَا مُطْلَقاً بَلْ مَا اخْتَارَهُ مِنْ تَخْصِيصِ  
الْمَنْعِ بِزَمَانِهِ ﷺ أَوْ مَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ مِنْ حُرْمَتِهَا فَيَمُنُّ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ فَقَطْ أَهْ وَيُرَدُّ بِأَنَّ مِنْ  
الْوَاضِحِ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ إِنَّمَا هُوَ وَضْعُهَا أَوَّلًا، وَأَمَّا إِذَا وَضِعَتْ لِلْإِنْسَانِ وَاشْتَهَرَ بِهَا فَلَا يَحْرُمُ  
ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النِّهْيَ لَا يَشْمَلُهُ وَلِلْحَاجَةِ كَمَا اغْتَفَرُوا التَّلْقِيْبَ بِنَحْوِ الْأَعْمَشِ لِذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ  
بَعْضَهُمْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ وَيُرَدُّ الْأَخِيرَيْنِ الْقَاعِدَةُ الْمُقَرَّرَةُ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِمُحْمَدٍ اللَّفْظُ فِي

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَسْمَاءُ الْعُلُومِ مِنْ خَيْرِ عِلْمِ الشَّخْصِ) وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ كُلًّا مِنْ أَسْمَاءِ الْعُلُومِ وَأَسْمَاءِ الْكُتُبِ  
مِنْ خَيْرِ عِلْمِ الْجِنْسِ لِاتِّفَاقِ الْحُكَمَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى أَنَّ لِمَحَالِ الْأَعْرَاضِ مَدْخَلَ فِي تَشْخِيصِهَا، وَلِذَا  
لَمْ يُجَوِّزُوا اتِّفَاقَهُ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ فَكَيْفَ يَكُونُ الصَّوْتُ الْقَائِمُ بِهَذَا الْهَوَاءِ وَاللَّوْنُ الْقَائِمُ بِهَذِهِ  
الْوَرَقَةِ وَالْمَعْلُومُ الْقَائِمُ بِهَذَا الدُّهْنِ عَيْنَ الْقَائِمِ بِآخَرِ الشَّخْصِ كَالْتَبَوُّي، وَفِي سَمِّ يَدْرُجُ نَحْوَهُ عَنِ  
الْفَوَائِدِ الْغِيَاثِيَّةِ مَا نَصَّهُ، ثُمَّ سَيَأْتِي أَوَّلُ كِتَابِ الطَّهَّارَةِ تَفْسِيرَ الْكِتَابِ وَالْبَابِ وَالْفَضْلِ الَّتِي هِيَ أَجْزَاءُ  
الْكُتُبِ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْعِلْمِ فَمُسَمًّى الْكُتُبِ الْمَسَائِلُ كَالْعُلُومِ فَجَعَلَ أَسْمَاءَ الْعُلُومِ مِنْ خَيْرِ عِلْمِ الشَّخْصِ  
وَأَسْمَاءَ الْكُتُبِ مِنْ خَيْرِ عِلْمِ الْجِنْسِ تَحْكُمُ أَهْ. • قَوْلُهُ: (قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ فِي الْمُنْعِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ  
وَيُرَدُّ الْأَخِيرَيْنِ فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ التَّكْنِيَةُ) أَيِ تَكْنِيَةِ الْمُصَنِّفِ لِلرَّافِعِيِّ بِأَبِي الْقَاسِمِ نِهَايَةً وَمُنْعِي. •  
قَوْلُهُ: (مَا صَحَّحَهُ) أَيِ الْمُصَنِّفِ مِنْ حَيْثُ الثَّقَلُ عَنِ الشَّافِعِيِّ. • قَوْلُهُ: (مِنْ حُرْمَتِهَا مُطْلَقاً) أَيِ وَلَوْ لِغَيْرِ  
مَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ ﷺ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ مُنْعِي وَنِهَايَةً. • قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ) أَيِ  
الْإِعْرَاضِ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ الْخ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَخْرُمُ ذَلِكَ) أَيِ التَّكْنِيَةِ.  
• قَوْلُهُ: (إِلَى ذَلِكَ) أَيِ إِلَى أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْأَخِيرَيْنِ الْخ) رَدُّ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ  
لِمُصَحِّحِ الْإِمَامِ الرَّافِعِيِّ مَحَلٍّ تَأْتِلُ لِعَدَمِ مُنَافَاتِهِ لَهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِصُرِّيْ أَقُولُ الْمُنَافَاةَ ظَاهِرَةً إِذِ النَّهْيُ  
الْآتِي شَامِلٌ لِمَنْ سَمِيَ بِغَيْرِ مُحَمَّدٍ أَيْضًا.

كَالْقَائِمِ بِزَيْدٍ وَيَعْمُرُو، وَقَدْ تُجْعَلُ أَغْلَامُ أَشْخَاصٍ بِإِغْتِيَابِ أَنَّ الْمُتَعَدِّدَ بِإِغْتِيَابِ الْمَحَلِّ يُعَدُّ عَزَاقًا وَاحِدًا  
وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْضُوعَةً لِلْمَفْهُومِ الْإِجْمَالِيِّ كَمَا مَرَّ أَهْ. وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ إِنَّ الْمُحَقِّقَ قَالَ  
اسْمُ كُلِّ عِلْمٍ مَوْضُوعٌ بِإِزَاءِ مَفْهُومٍ إِجْمَالِيٍّ هُوَ حُلُّهُ الْإِسْمِيُّ أَهْ. وَلِلْمُسْتَبْكِيِّ وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ  
فَرَاجِعُهُ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَسْمَاءُ الْعُلُومِ الْخ) سَيَأْتِي أَوَّلُ كِتَابِ الطَّهَّارَةِ تَفْسِيرَ الْكِتَابِ وَالْبَابِ وَالْفَضْلِ الَّتِي  
هِيَ أَجْزَاءُ الْكُتُبِ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْعِلْمِ فَمُسَمًّى الْكُتُبِ الْمَسَائِلُ كَالْعُلُومِ فَجَعَلَ أَسْمَاءَ الْعُلُومِ مِنْ خَيْرِ عِلْمِ  
الشَّخْصِ وَأَسْمَاءَ الْكُتُبِ مِنْ خَيْرِ عِلْمِ الْجِنْسِ تَحْكُمُ. • قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْأَخِيرَيْنِ الْقَاعِدَةُ الْمُقَرَّرَةُ) وَبِمَا  
يُؤَيِّدُ الْمَذْهَبَ مَا فِي الْخَصَائِصِ لِلْسُّيُوطِيِّ وَمِمَّا نَصَّهُ وَأَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: وَقَعَ بَيْنَ  
عَلِيٍّ وَطَلْحَةَ، فَقَالَ لَهُ: لَا كُجْرَانِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُمِّيتَ بِاسْمِهِ وَكُتِّيتَ بِكُنْيَتِهِ وَقَدْ نَهَى

«لَا تَكُونُوا يَكْنُتِي» لَا يَخْصُوصُ السَّبَبِ نَعَمْ صَحَّ خَيْرٌ «مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي فَلَا يَكْنُتِي يَكْنُتِي وَمَنْ اكْتَنَى يَكْنُتِي فَلَا يَتَسَمَّى بِاسْمِي» وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْأَجْبَرِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْأَوَّلَ أَصَحُّ فَقَدْ مُدَّ لِدَلَالَتِهِ. ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ أَشَارَ لِلذَّكَاءِ (الرَّافِعِي) نِسْبَةً لِرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ الصَّحَابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا حَكَى عَنْ خَطِّ الرَّافِعِيِّ نَفْسِهِ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ لِرَافِعَانَ بَلَدَةً مِنْ بِلَادِ قَزْوِينَ اعْتَرَضُوهُ (رَحِمَهُمُ اللَّهُ) نَظِيرٌ مَا مَرَّ (ذِي) أَيُّ صَاحِبٍ وَأَثَرَهَا عَلَى صَاحِبٍ لَا قِصَاصَ لَهَا تَعْظِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهَا وَالْمَوْصُوفِ بِهَا بِخِلَافِهِ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى فِي مَعْرِضِ مَدْحِ بُرْنَسٍ «وَدَا الثَّوْنُ» (الْأَبِي: ٨٧) وَانْتَهَى عَنْ أَتْبَاعِهِ كَصَاحِبِ الْحَوْبِ إِذِ الثَّوْنُ لِيَكُونَهُ لِمَجْعَلٍ فَاتِحَةً سُورَةَ أَفْخَمٍ وَأَشْرَفَ مِنْ لَفْظِ الْحَوْبِ، وَيَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ صِحَّةٌ إِضَافَتُهَا لِلْمَعْرِفَةِ بِمَا فِيهِ (التَّحْقِيقَاتُ) فِي الْعِلْمِ جَمْعُ تَحْقِيقَةٍ وَهِيَ الْمَرْءُ مِنَ التَّحْقِيقِ وَهُوَ اثْبَاتُ الْمَسْأَلَةِ بِدَلِيلِهَا أَوْ عَلَيْهَا مَعَ رَدِّ قَوَادِحِهَا.....

• فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخُ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ أَصَحَّهَ الْأَوَّلَ إِنَّمَا تَوَجَّبَ تَقْدِيمُهُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ وَهُوَ مُمَكِّنٌ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى هَذَا عَلَى وَجْهِ التَّخْصِصِ أَوْ التَّقْيِيدِ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُغْدَلُ إِلَى التَّرْجِيحِ إِلَّا مَعَ عَدَمِ امْتِنَانِ الْجَمْعِ وَهُوَ هُنَا مُتَّاتٌ بِحَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِيهِ إِغْمَالُهُمَا هـ.  
• فَوَدَّ: (نِسْبَةً) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْتَهَامَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ فِي الدَّقَائِقِ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى رَافِعَانَ بَلَدَةٍ مَعْرُوفَةٍ مِنْ بِلَادِ قَزْوِينَ وَاعْتَرَضَهُ قَاضِي الْقَضَاةِ جَلَالُ الدِّينِ الْقَزْوِينِيُّ بِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ بِبِلَادِ قَزْوِينَ بَلَدَةً يُقَالُ لَهَا رَافِعَانَ بَلَّ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى جَدِّ مِنْ أَجْدَادِهِ هـ.  
• فَوَدَّ: (وَأَثَرَهَا) أَيُّ لَفْظَةٍ ذِي عَلَى صَاحِبٍ سَم. • فَوَدَّ: (تَعْظِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهَا) يَعْنِي مَا تُضَافُ مَعِي إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَالْتَهَامِ) عَطَفَ عَلَى مَدْحِ سَم. • فَوَدَّ: (ذَا الثَّوْنِ الْخُ) هَذَا تَغْلِيلٌ لِاسْتِدْعَاءِ ذِي لِتَعْظِيمِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا، وَأَنَا اسْتِدْعَاؤُهَا لِتَعْظِيمِ الْمَوْصُوفِ بِهَا فَظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِ الْأَوَّلِ فِي الْمَدْحِ وَالثَّانِي فِي التَّهْمِ. • فَوَدَّ: (وَيَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ الْخُ) أَيُّ فِي شَرْحٍ وَيَخْرُجُ عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ التَّشَاغُلُ بِالْبَيْعِ الْخُ، وَيَأْتِي بِهَامِشِهِ رَدُّهُ سَم. • فَوَدَّ: (مَعَ رَدِّ قَوَادِحِهَا) أَيُّ قَوَادِحِ الدَّلِيلِ الْمُتَبَيِّنَةِ فِي عِلْمِ الْمُنَاطَرَةِ وَقَوَادِحِ الْعِلَّةِ الْمُتَبَيِّنَةِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْمَعَهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَهُ فَدَعَا عَلِيٌّ بِتَفَرُّقِهَا: نَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ سَيُولَدُ لَكَ بَعْدِي غُلَامٌ فَقَدْ نَحَلْتُهُ اسْمِي وَكُنْتِي وَلَا يَجْعَلُ لِأَحَدٍ مِنْ أُمَّتِي بَعْدَهُ» هـ. ثُمَّ نَقَلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَقَنِ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ فَهَذَا صَرِيحٌ فِي عَدَمِ الْإِخْتِصَاصِ بِزَمَانِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَكَيْتَهُ يَتَقَضَى أَنْ الْمَنْعَ مُخْتَصَرٌ بِجَمْعِ الْأَسْمَاءِ مَعَ الْكَثَرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخُ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ أَصَحَّهَ الْأَوَّلَ إِنَّمَا تَوَجَّبَ تَقْدِيمُهُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ وَهُوَ مُمَكِّنٌ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى وَجْهِ التَّخْصِصِ أَوْ التَّقْيِيدِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَأَثَرَهَا) أَيُّ عَلَى صَاحِبٍ، • فَوَدَّ: (وَالْتَهَامِ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيقِ إِلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَدْحِ. • فَوَدَّ: (وَيَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ صِحَّةٌ إِضَافَتُهَا لِلْمَعْرِفَةِ بِمَا فِيهِ) أَيُّ عِنْدَ قَوْلِهِ فِي الْجُمُعَةِ وَيَخْرُجُ عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ التَّشَاغُلُ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ وَبِعَارِزَتِهِ هُنَاكَ، فَإِنَّ قُلْتَ كَيْفَ أَضَافَ ذِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ إِلَى مَعْرِفَةٍ

وحقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء هو كالحيوان الناطق للإنسان، وقد يفتقران اعتباراً وكون الحيوان الناطق ماهية حقيقية جملية خارجية هو الصواب بناءً على أن الماهية يجعل الجاعل كما هو مذهب المتكلمين وعلى أنها لا بشرط شيء موجود خارجاً كما هو

• قوله: (وحقيقة الشيء الخ) استطرادي لمجرد مشاركته للحقيقة في المادة. • قوله: (وقد يفتقران) الأولى الثاني. • قوله: (اعتبار) عبارة السغد، وقد يقال إن ما به الشيء هو باختيار تحققة حقيقة وباختيار تشخيصه هوية اه وعبارة بعض المتأخرين اعلم أن الصورة في العقل من حيث إنها تقصد باللفظ تُسمى معنى ومن حيث إنها تحصل من اللفظ تُسمى مفهوماً ومن حيث إنه مقول في جواب ما هو تُسمى ماهية ومن حيث ثبوته في الخارج تُسمى حقيقة، ومن حيث امتيازها عن الأعيان تُسمى هوية فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الإعتبارات اه. • قوله: (وكون الحيوان الناطق ماهية الخ) ليس في هذا الكلام تحرير معنى جملية الماهيات بل يوهم أنها في نفسها جملية وليس كذلك، وتحرير ذلك في شرح المواقف وغيره، وقد لخصه الكمال في حاشية شرح جمع الجوامع سم عبارة شرح المواقف، والصواب أن يقال معنى قولهم الماهية ليست مجعولة أنها في حد أنفسها لا يتعلّق بها جعل جاعل وتأثير مؤثر، فإتاك إذا لاحظت ماهية السواد، ولم تلاحظ معها مفهوماً سواها لم يغفل هناك جعل إذ لا مغايرة بين الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فتكون إحداهما مجعولة تلك الأخرى. وكذا لا يتصور تأثير الفاعل في الوجود بمعنى جعل الوجود وجوداً بل تأثيره في الماهية باختيار الوجود بمعنى أنه يجعلها متصفة بالوجود لا بمعنى أنه يجعل انصافها موجوداً متحققاً في الخارج فإن الصباغ إذا صبغ ثوباً لا يجعل الثوب ثوباً ولا الصنغ صبغاً بل يجعل الثوب متصبغاً بالصنغ في الخارج، وإن لم يجعل انصافه موجوداً ثابتاً في الخارج فليست الماهيات في أنفسها مجعولة ولا وجوداتها أيضاً في أنفسها مجعولة بل الماهيات في كونها موجودة مجعولة بمعنى أنها بالنظر إلى انصافها بالوجود مجعولة، وهذا المعنى وما لا يتبني أن ينازع فيه ولا منافاة بين نفي المجمولية عن الماهيات بالمعنى الذي ذكرناه أولاً وبين إثباتها لها بما يثبت أنه الحق الذي لا يتوهم بطلانه فالقول بنفي المجمولية مطلقاً وإثباتها مطلقاً كلاهما صحيح إذا حملا على ما صوّناه اه. أي لعدم تواردهما على محل واحد. • قوله: (وعلى أنها لا بشرط شيء موجود خارجاً الخ) هذا خلاف التحقيق كما في

قلنا أل يصح أن تكون للجنس أو العهد الذنبي وكل منهما في معنى التكررة فصحت الإضافة لذلك الخ اه وقد يثبت بهاميه هناك أن هذا كله وهم فقد قال الدماميني في شرح التسهيل ما نصه: وقد توهم بعض أن المراد باسم الجنس أي في قولهم أن ذو لا تضاف إلا لاسم الجنس التكررة فاستشكل سبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث: «أن تصل ذا زوجك» وغاب عنه مواضع في التزيل «والله ذو الفضل العظيم» [هبر: ١٠٥] «ذو الرزق المجيد» [هبرج: ١٥] «ذو الطول» [هبر: ١٣] «ذو القتل والإكرار» [هبرج: ٢٧] اه، أي بل المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة. • قوله: (وحقيقة الشيء وماهيته الخ) ليس

المشهور عندهم. والتدقيق إثبات الدليل بدليل آخر.

شرح المواقيف وغيره عبارة البرهان للفاضل الكلثوي ولا شيء من هذه الكليات أي المنطقي والمغلي والطبيعي بموجود في الخارج لاستحالة الوجود بدون الشخص بديهية، وإن ذهب البعض إلى وجود المنطقي والمغلي والكثير إلى وجود الطبيعي بناء على أنه أي الطبيعي جزء الموجود في الخارج وهو الفرد المركب منه ومن الشخصيات كزيد المركب من الإنسان والشخصيات لكنه أي الطبيعي جزء عقلي من الموجود في الخارج لا جزء خارجي منه في مذهب التحقيق فالحق أن وجوده أي الطبيعي عبارة عن وجود أفراديه وأشخاصه لا أن نفسه مع كونه مغروضا لإقابلية التكثير موجود فيه أي في الخارج، ولذا جعلوا الكلية وأقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني لا من العوارض المختصة بالوجود الخارجي، وأما الكلية المنطقي والمغلي فكما لا وجود لإتفيسهما في الخارج لا وجود لأفرادهما فيه اه. زاد عليها الرشيد ما نصه، وقال الإمام البركوكي في الإنعان وجود الكلية الطبيعي في الأشخاص بمعنى أنه يمكن أن يؤخذ من كل جزئي معنى كلي حاصل في العقل بتجريد عن الشخصيات إذ الكلية غير موجود في الخارج عند المحققين إذ يلزم حيتيذ أن يكون الشيء الواحد في حالة واحدة موجودا في أمكنة متعددة، وذلك بين الاستحالة وإن قال أكثر الناس إنه موجود في ضمن الأشخاص؛ لأنه جزء منها اه. وعبارة تهذيب السعد وتؤخذ بشرط شيء، وتسمى مخلوطة ولا خفاء في وجودها وبشرط لا شيء تسمى مجردة ولا توجد في الأذهان فضلا عن الأغيان ولا بشرط شيء وهو أعم من المخلوطة فتوجد لكونها نفسها في الخارج لا جزءا منها لعدم الثمايز، وإنما ذلك في العقل اه. وقال محشي عبد الله البيزدي: الماهية لها اعتبارات ثلاثة أولها أنها تؤخذ مع شيء من العوارض وحيتيذ تسمى تلك الماهية ماهية مخلوطة وماهية بشرط شيء، ولا خفاء في وجودها، وثانيها أنها تؤخذ بشرط الخلو عن جميع اللواحق، وهذه تسمى ماهية مجردة وماهية بشرط لا شيء، وهذه لا توجد في الأذهان فضلا عن الأغيان، وثالثها أنها تؤخذ من حيث هي أي مع قطع النظر عن الغير إثباتا ونقيا وهذه تسمى ماهية مطلقة وماهية لا بشرط شيء والأوليان نوعان من الثالثة فهي أعم منهما وموجودة في الخارج أما عند الثاني لوجود الطبائع فوجودها بوجود الماهية المخلوطة كوجود الكليات بوجود الأشخاص وعند القائل بوجودها هي موجودة بنفسها بوجود مغاير كالجسم الأبيض الموجود بوجود غير وجود البياض والمصنف اختار الأول وأشار بقوله لا جزأ منها إلى حجة المخالفين، ورحمنا فلأنهم قالوا الماهية لا بشرط شيء موجودة في الخارج؛ لأنها جزء المخلوطة الموجودة فيه وجزء الموجود موجود وهو مزدود بأنها ليست جزءا خارجيا لعدم الثمايز بل جزء عقلي ولا يلزم أن يكون موجودا في الخارج اه باختصار. ه. قوله: (والتدقيق إلخ) زاد المثني والتغيير عنها

في هذا الكلام تخرير معنى جملية الماهيات بل يوهم أنها في نفسها جملية وليس كذلك وتحرير ذلك في شرح المواقيف وغيره وقد لخصه الكمال في حاشية شرح جميع الجوامع.

فَإِنْ قُلْتُ: جَمْعُ السَّلَامَةِ لِلْقِلَّةِ بِاتِّفَاقِ الثُّحَاةِ وَمَدْلُولُ جُمُوعِ الْقِلَّةِ الْمَشْرُوءُ فَمَا دُونَهَا وَلَا مَدْحُ فِي ذَلِكَ. قُلْتُ: هَآلَهُ فِي بَيْتٍ هَذَا تُفِيدُ الْعُمُومَ إِذَا أَصَحَّ أَنَّ الْجَمْعَ الْمَعْرُوفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةِ لِلْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ وَلَا مُنَافَاةٌ بَيْنَ هَذَا وَمَا ذَكَرَ عَنِ الثُّحَاةِ، إِثْمًا لِأَنَّ كَلَامَهُمْ فِي جَمْعِ السَّلَامَةِ الْمُتَنَكَّرِ وَكَلَامِ الْأَصُولِيِّينَ فِي الْمَعْرُوفِ كَمَا قَالَ إِمَامُ الْحَرْمَنِ وَتَوْضِيحُهُ أَنَّ مُفِيدَ الْعُمُومِ كَأَنَّ لَنَا دَخَلَ عَلَى الْجَمْعِ. فَإِنْ قُلْنَا بِمَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ أَمْرًا الَّذِي عَمَّهَا وَحْدَانٌ فَقَدْ ذَهَبَ اعْتِبَارُ الْجَمْعِيَّةِ مِنْ أَصْلِهَا الْمُسْتَلْزِمِ لِلنَّظَرِ إِلَى كَوْنِ أَحَادِهِ عَشْرَةً فَأَقْلَ، وَإِنْ قُلْنَا بِمَا عَلَيْهِ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ: إِنَّ أَمْرًا الَّذِي فَلَ تَنَافِي بَيْنَ اسْتِغْرَاقِ كُلِّ جَمْعٍ جَمِيعٌ وَكَوْنِ تِلْكَ الْجُمُوعِ لِكُلِّ جَمْعٍ مِنْهَا عَدَدٌ مُعَيَّنٌ، وَأَمَّا لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ وَضْعِ جَمْعِ السَّلَامَةِ لِلْقِلَّةِ وَعَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْعُمُومِ لِعُرْفٍ أَوْ شَرَعٍ فَتَنْظُرُ الثُّحَاةُ لِأَصْلِ الْوَضْعِ وَالْأَصُولِيِّينَ لِقِلَّةِ الْاسْتِعْمَالِ فِيهِ. تَوْفِي سَنَةِ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَسِتِّمِائَةٍ عَنْ نَيْفٍ وَسِتِّينَ سَنَةً، وَلَهُ كِرَامَاتٌ مِنْهَا أَنَّ شَجَرَةً عِنَبٍ أَضَاءَتْ لَهُ لِفَقْدِ مَا يُسْرِجُهُ وَقَتَ التَّصْنِيفِ، وَوُلِدَ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِتَحْوِ سَبْعِ بَنِينَ بَنَوَى مِنْ قُرَى دِمَشْقَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةً سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ عَنْ نَحْوِ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً. وَذَكَرَ تَلْمِيزُهُ الْإِمَامَ ابْنَ الْعَطَّارِ أَنَّ بَعْضَ الصَّالِحِينَ رَأَى أَنَّهُ قُطِبٌ، وَأَنَّ الشَّيْخَ كَاشَفَهُ بِذَلِكَ وَاسْتَكْتَمَهُ وَكَشَفَ لِبَعْضِ الصَّالِحِينَ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّهُ وَقَعَ لَهُ حَظٌّ وَافٍ مِنْ تَجَلِّيِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِرِضَاهِ وَعَطْفِهِ فَسَأَلَ اللَّهَ عَوْدَ بَعْضِهِ عَلَى كُتْبِهِ فَعَادَ فَقَمَّ النِّفْعَ بِهَا شَرْقًا وَغَرْبًا لِلشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ.

بِفَاتِي الْجَبَّارَةِ الْخُلُوةِ تَرْفِيقٍ وَبِمُرَاعَاةِ عِلْمِ الْمَعَانِي وَالدَّبِيعِ تَعَمُّقٍ وَالسَّلَامَةِ فِيهَا مِنْ اغْتِرَاضِ الشَّرْعِ تَوْفِيقًا. اهـ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتُ) إِلَى قَوْلِهِ إِذَا أَصَحَّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُنْفِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا مَدْحَ فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي تَغْيِيرِ الْمُصَنِّفِ بِجَمْعِ الْقِلَّةِ فَلَوْ عُدِلَ إِلَى جَمْعِ الْكَثْرَةِ لَكَانَ أَنْسَبَ نِهَآيَةً. □ فَوَدَّ: (إِنَّ الْجَمْعَ الْمَعْرُوفَ الْإِنِّج) أَيِ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (بَيْنَ هَذَا) أَيِ الْأَصَحِّ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (فِي جَمْعِ السَّلَامَةِ) الْأَوَّلَى فِي جَمْعِ الْقِلَّةِ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (لِذَا دَخَلَ) الْإِنِّج. □ فَوَدَّ: (وَحْدَانٌ) بِضَمِّ الرَّوَايَةِ أَحَادٌ كَالْمَفْرَدِ الْعَامِّ. □ فَوَدَّ: (الْمُسْتَلْزِمِ الْإِنِّج) صِفَةً لِاعْتِبَارِ الْإِنِّج. □ فَوَدَّ: (لِكُلِّ جَمْعٍ مِنْهَا) حَاجَةٌ إِلَى جَمْعٍ. □ فَوَدَّ: (فَتَنْظُرُ الثُّحَاةُ) يَنْظُرُ وَفَاعِلٌ. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا لِأَنَّهُ الْإِنِّج) عَطِيفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّمَا؛ لِأَنَّ الْإِنِّج. □ فَوَدَّ: (مِنْ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ وَضْعِ جَمْعِ السَّلَامَةِ) أَيِ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (وَعَلَبَ اسْتِعْمَالَهُ) أَيِ إِذَا عُرِفَ قَمِّي كَلَامِهِ اسْتِخْدَامًا. □ فَوَدَّ: (وَتَوْفِي) إِلَى قَوْلِهِ وَوُلِدَ الْمُصَنِّفُ فِي الْمُنْفِي. □ فَوَدَّ: (هَنْ نَيْفٍ الْإِنِّج) عِبَارَةٌ الْمُنْفِي وَهُوَ ابْنُ سِتٍّ وَسِتِّينَ سَنَةً، وَكَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَضَاءَتْ لَهُ الْكُرُومُ وَخُكِّيَ أَنَّ شَجَرَةً أَضَاءَتْ عَلَيْهِ لَمَّا فَقَدَ عِنْدَ التَّصْنِيفِ مَا يُسْرِجُهُ عَلَيْهِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (وَوُلِدَ الْمُصَنِّفُ الْإِنِّج) ذَكَرَ الْمُنْفِي طَرَفًا مِنْ أَسْوَالِ الْمُصَنِّفِ قَبِيلَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ فَتَذَكَّرَهُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. □ فَوَدَّ: (إِنَّهُ قُطِبٌ) أَيِ الْمُصَنِّفِ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّ الشَّيْخَ) أَيِ الْمُصَنِّفِ عَطِيفٌ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْإِنِّج. □ فَوَدَّ: (كَاشَفَهُ بِذَلِكَ) أَيِ



(وهو) أي المحرر ومدحه بما يأتي مدح لكتابيه لاشتماله عليه مع ما تميز به، وليس مدح الأئمة لكتبهم فخرًا بل هو حث على تحري الأولى والأكمل مبالغة في التصحح للمسلمين (كثير الفوائد) التي ابتدئها مؤلفه ولم يعثر عليها من قبله جمع فائدة وهي ما يرغب في استفادته من الفوائد؛ لأنها تُعقل به فتزد عليه استفادة، ومنه إفادة وعرفت بكل نافع ديني أو دنيوي من فاد أتى ينفع (عمدة في تحقيق المذهب) أي بيان الراجح وإيضاح المشتبه منه، وأصله مكان الذهاب ثم استعير لما يذهب إليه من الأحكام تشبيهًا للمعقول بالمحسوس ثم غلب على الراجح ومنه قولهم المذهب في المسألة كذا (معتقد) تزق؛ لأنه أبلغ من عمدة فهو مثنى عنه لولا غرض الإطناب في المدح.....

أخبره بذلك أي بعلمه بقطبيته في القاموس كاشفه بالمداوة: بادأه بها اه. □ فؤد: (التي ابتدئها إلخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر سم. □ فؤد: (ما يرغب إلخ) عبارة المثنى ما استفيد من علم أو مال اه. □ فؤد: (من الفوائد) أي مأخوذة من الفوائد وهو القلب. □ فؤد: (ومنه) ضبب بينه وبين عليه سم. □ فؤد (سني): (عمدة) خبر ثانٍ عميرة أي يُعتقد عليه مثنى. □ فؤد: (أي بيان إلخ) تفسير للمضاف والمضاف إليه معًا على الثاني. □ فؤد: (وإيضاح المشتبه) بكسر الباء وفتحها. □ فؤد: (منه) أي من المذهب تنازع فيه الراجح والمشتبه. □ فؤد: (وأصله إلخ) عبارة البجيري والمذهب لغة: مكان الذهاب وهو الطريق، واضطلاحًا الأحكام التي اشتملت عليها المسائل شُبِّهَتْ بمكان الذهاب بجوامع أن الطريق يوصل إلى المعاش، وتلك الأحكام توصل إلى المعاد أو بجوامع أن الأجسام تتردد في الطريق، والافتكاك تتردد في تلك الأحكام، ثم أطلق عليها المذهب استعارة مُصرحة وهَلْ هِيَ أَصْلِيَّةٌ أَوْ تَبَعِيَّةٌ قولان الراجح منهما الثاني اه. □ فؤد: (ثم استعير إلخ) أي استعارة تضرعية تبعية بأن شُبِّهَ اختيار الأحكام بمعنى الذهاب واستعير الذهاب لاختيار الأحكام، واشتق منه مذهب بمعنى أحكام مختارة، ثم صار حقيقة عرفية شبخنا وبجيري م. □ فؤد: (ومنه) أي من المثل قول المثنى مُعتقد خبر ثالث عميرة. □ فؤد: (تزق) أي هذا تزق في المدح كزدي. □ فؤد: (فهو مثنى عنه) قد يمنع ذلك؛ لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي لا يستفاد من الثاني بل الثاني أعظم كما أن ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل سم، وفيه نظر.

□ فؤد: (التي ابتدئها إلخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر. □ فؤد: (فرد عليه) ضبب بينه وبين ومنه. □ فؤد: (فهو مثنى عنه) قد يمنع ذلك؛ لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي كما هو المراد لا يستفاد من الثاني بل الثاني أعظم كما أن ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل لا يقال يلزم من أنه مُعتقد للمثنى وغيره أنه عمدة في تحقيق المذهب المخصوص؛ لأنه ممنوع لأن الكون مُعتقدًا للمثنى وغيره قد يكون بتحرير مذهب آخر أو دليل يصح الإغتماد عليه والأخذ به.

(للمفتي) أي المَجِيب في الحوادث بما يستنبطه أو يُرجّحه ولحدوث جوابه وقوّته شُبّه بالفتي في السّن من فتي يفتي كعلم يعلم ثم استعير له لفظا الفتوى بالفتح أو الفتحا بالضم (وغيره) وهو المستفيد لنفسه أو لإفادة غيره (من) بيانية (أولي) أصحاب (الرغبات) يفتح الغين جمع رغبة يشكونها وهي الانهماك على الخير طلبًا لحيازة معاليه.

قول المتن: (للمفتي) بسكون الياء كما هو القياس ويجوز تشديدها مع كسرهما على أنه نسبة إلى الساكن الياء نسبة الجزئي إلى الكل، ثم لقائل أن يقول لا معنى لكون المحرّر مُعْتَمَدًا للمفتي إلا أن المفتي يجب بما فيه، ويستند في جوابه لتقريره وترجيحه، فكيف يُقَدِّم المفتي بقوله بما يستنبطه أو يُرجّحه؛ لأن من أجاب بما يستنبطه أو يُرجّحه لم يفتد في جوابه على المحرّر فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد أن من هذا شأنه يترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر سم، وقد يقال: القصد باعتماده عليه جعله أصلًا لاستنباطه وترجيحه بصري. □ فود: (بما يستنبطه إلخ) بقي ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل مخصّ فقصيته خروج المجيب به عن المفتي سم أي فهذا التّعريف غير جامع. □ فود: (شبه) أي جوابه بدليل، ثم استعير إلخ سم. □ فود: (بالفتي) كالعصا الشّاب. □ فود: (وهو إلخ) عبارة المفتي بمن يُصنّف أو يُدرّس اه وعبارة النهاية كالقاضي والمدرّس اه. □ فود: (أو لإفادة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنّف سم. □ فود: (بيانية) كان المبيّن قوله غيره أو وما قبله، ويمكن أن من للتبعض بأن يراد بالرغبات أعم من الرغبات في الفقه والعلم سم عبارة النهاية وهو بيان لغيره ولكل من ساقبه اه.

□ فود: (سني) (من أولي الرغبات) كان وجه هذا التّقييد أن الوصف حيثيذ أقوى وأمدح، وإلا فهو مُعْتَمَد لغير أولي الرغبات أيضًا إذ لهم ويصحّ منهم أن يعتمدوا عليه سم. □ فود: (وهي الانهماك على الخير إلخ) قصيته أن الانهماك على غير الخير لا يسمى رغبة وأيس براد، وإنما المراد بيان المراد بالرغبة هنا ش.

□ فود: (للمفتي) بسكون الياء كما هو القياس، ويجوز تشديدها مع كسرهما على أنه نسبة إلى الساكن الياء نسبة الجزئي إلى الكلّي فليتأمل ثم لقائل أن يقول لا معنى لقوله مُعْتَمَدًا للمفتي إلا أن المفتي يجب بما فيه، ويستند في جوابه لتقرير المحرّر وترجيحه فكيف يُقَدِّم المفتي بقوله بما يستنبطه أو يُرجّحه لأن من أجاب بما يستنبطه أو يُرجّحه لم يفتد في جوابه على المحرّر فليتأمل، إلا أن يجاب بأن المراد من هذا شأنه يترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر. □ فود: (بما يستنبطه) بقي ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل مخصّ فقصيته خروج المجيب به عن المفتي. □ فود: (مُشَبّه) أي جوابه بدليل ثم استعير إلخ. □ فود: (أو لإفادة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنّف. □ فود: (بيانية) كان المبيّن قوله وغيره أو وما قبله ويمكن أن من للتبعض بأن يراد بالرغبات أعم من الرغبات في الفقه والعلم. □ فود: (من أولي الرغبات) كان وجه هذا التّقييد أن الوصف حيثيذ أقوى وأمدح وإلا فهو مُعْتَمَد لغير أولي الرغبات أيضًا

(تبيين) ما أفهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها لمؤلفيها مجتمع عليه وإن لم يتصل سند الناقل بمؤلفيها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز إلا إن وثق بصحتها أو تعددت تعددًا يغلب على الظن صحتها أو رأى لفظها منتظمًا وهو خير فطن يدرك السقط والتحريف فإن انتفى ذلك قال وجدت كذا أو نحوه ومن جواز اعتماد المفتي ما يراه في كتاب معتمد فيه تفصيل لا بد منه، وذلك عليه كلام المجموع وغيره وهو أن الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد شيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنه المذهب ولا يفتقر يتابع كتب معتددة على حكم واحد فإن هذه الكثرة قد تنتهي إلى واحد ألا ترى أن أصحاب القفال أو الشيخ أبي حاتم مع كثرتهم لا يقرعون ويؤصلون إلا على طريقته غالبًا، وإن خالفت سائر الأصحاب فتعين سبب كتبهم هذا كله في حكم لم يقرض له الشيخان أو أحدهما، وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين ولم نزل مشايخنا يؤصرون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عن قبلهم. وهكذا أن المعتد ما اتفقا عليه أي ما لم يجمع متفقوا كلامهما على أنه سهو وأتى به ألا ترى أنهم كادوا يجمعون عليه في إيجابهما النفقة بقرض القاضي ومع ذلك بالفت في الرد عليهم كـ بعض المحققين في شرح الإرشاد فإن اختلفا فالمصنف فإن وجد للرافعي ترجيح دونه فهو، وقد ثبتت سبب إثارهما وإن خالفا

□ فؤد: (مجمع عليه إلخ) خبر ما أفهمه إلخ. □ فؤد: (ومن جواز اعتماد المفتي) أشار بالتضبيب إلى أنه معطوف على من جواز النقل إلخ أي ما أفهمه كلامه من جواز إلخ سم أي وقوله: فيه تفصيل إلخ معطوف على قوله: مجمع عليه. □ فؤد: (وذلك عليه) أي على التفصيل. □ فؤد: (وهو) أي التفصيل. □ فؤد: (ويؤصلون) من التأصيل. □ فؤد: (على طريقته) أي طريقة القفال أو الشيخ أبي حاتم على التوزيع. □ فؤد: (سبب كتبهم) أي كتب المتقدمين على الشيخين والإفتاء بما في الأكثر. □ فؤد: (أو أحدهما) الأولى ولا واحد منهما. □ فؤد: (أن المعتد إلخ) خبر فالذي أطبق إلخ. □ فؤد: (وأتى به) أي بالإجماع على سهو ما اتفقا عليه فإنه بعيد جدًا ورجع الكرد في الضمير إلى وقوع السهو عنهما. □ فؤد: (يجمعون عليه) أي على سهوهما. □ فؤد: (في إيجابهما النفقة إلخ) أي للأقارب. □ فؤد: (فإن اختلفا فالمصنف) يتبين أن يقال: غالبًا وإلا فقد اعتمد بعض مشايخنا بمن له غاية الإغناء بهما ما قاله الرافعي في نظر الأمر سم.

إذ لهن، ويصح منهم أن يعتمدوا عليه. □ فؤد: (ومن جواز اعتماد المفتي) أي ما أفهمه كلامه (من جواز إلخ) فقد أشار بالتضبيب إلى أنه معطوف على من جواز النقل. □ فؤد: (فإن اختلفا فالمصنف) يتبين أن يقال غالبًا، وإلا فقد اعتمد بعض مشايخنا بمن له غاية الإغناء بهما ما قاله الرافعي في نظر الأمر.

الأكثرين في خطبة شرح الثَّبابِ بما لا يُستغنى عن مُراجعتِهِ ومن أَنَّ هذا الكتاب مُقدَّم على بَقِيَّةِ كُتُبِهِ ليس على إطلاقِهِ أيضًا بل الغالبُ تقديمُ ما هو مُتَّبَعٌ فيه كالتَّحْقِيقِ فالمَجْمُوعُ فَالتَّنْقِيحُ ثُمَّ ما هو مُخْتَصَرٌ فيه كالرَّوْضَةِ فالمَنْهَاجِ ونَحْوُ فتاواه فَشرحُ مُسْلِمٍ فَتصحیحُ التَّنْبِيهِ وَنُكَيْتِهِ من أوائلِ تَأليفِهِ فهي مُؤَخَّرَةٌ عَمَّا ذَكَرَ وهذا تَقْرِيبٌ، وإلا فالوَاجِبُ في الحَقِيقَةِ عند تَعَاوُضِ هذه الكُتُبِ مُراجَعَةُ كَلامِ مُعْتَمِدِي المُتَأَخِّرِينَ وَاتِّبَاعُ ما رَجَحَوه مِنْهَا. (وقد التَزَمَ) اسْتِيفَانٌ أو حَالٌ فَقَدْ حِينَئِذٍ وَاجِبَةُ الذِّكْرِ أو التَّقْدِيرُ عند البَصْرِيِّينَ لِتَقَرُّبِ المَاضِي من الحَالِ وَاعْتَرَضَهُمُ السَّيِّدُ الجُرْجَانِيُّ وَمَنْ يَتَّبِعْهُ بِمَا رَدَّدَتْهُ عَلَيْهِمُ في شَرْحِ الهَمْزِيَّةِ فَاَنْظُرْهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ. (فَصَنَّفَهُ رَحِمَهُ اللهُ) بِحَسَبِ ما يَظْهَرُ من قَوْلِهِ في خُطْبَتِهِ نَاصِلٌ على ما عَلَيْهِ المُعْظَمُ.....

• قَوْلُهُ: (وَمِنْ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ الْإِلْخَ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى مِنْ جَوَازِ الثَّقَلِ الْإِلْخَ أَيِ مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ مِنْ أَنَّ هَذَا الْإِلْخَ سَمِىَ أَيِ وَقَوْلُهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ الْإِلْخَ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (هَذَا الْكِتَابُ) أَيِ الْمَنْهَاجِ بِذَلِيلٍ مَا يَتَّبَعُهُ. • قَوْلُهُ: (وَنَحْوُ فَتَاوَاهُ) مُتَّبَذًا خَبَرَهُ وَمَا عَظِيفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ مِنْ أَوَائِلِ الْإِلْخَ بِصُرِّى. • قَوْلُهُ: (فَتَشْرَحُ مُسْلِمَ) عَظِيفَ عَلَى نَحْوِ الْإِلْخَ وَقَوْلُهُ فَتَصْحِيحُ الْإِلْخَ عَلَى شَرْحِ مُسْلِمٍ وَقَوْلُهُ وَنُكَيْتِهِ أَيِ التَّنْبِيهِ عَلَى تَصْحِيحِ الْإِلْخَ. • قَوْلُهُ: (بِمَا رَدَّدَتْهُ عَلَيْهِمُ فِي شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ الْإِلْخَ) ذَكَرَ سَمَ بَعْدَ سَرْدِ عِبَارَتِهِ وَرَدَّهَا جَوَابَ نَفْسِ السَّيِّدِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمُتَوَسِّطِ وَالْمُطَوَّلِ عَنِ اغْتِرَاضِهِ وَاسْتَحْسَنَهُ، ثُمَّ قَالَ وَلَوْ أَطْلَعَ الشَّارِحُ عَلَى حَاشِيَةِ الْمُطَوَّلِ أَوْ حَاشِيَةِ الْمُتَوَسِّطِ كَانَ الْأَوَّلَى بِهِ الْإِتِّصَافُ عَلَى مَا فِيهِمَا اهْتِجَاهُ. • قَوْلُهُ: (بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ الْإِلْخَ) يَغْنِي أَنَّ ادِّعَاءَ الْمُصَنِّفِ التِّزَامَ الرَّافِعِيَّ مَا يَأْتِي إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ مِنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ فِي خُطْبَةِ الْمُحَرَّرِ نَاصِلُ الْإِلْخَ.

• قَوْلُهُ: (وَمِنْ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى مِنْ جَوَازِ الثَّقَلِ أَيِ وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ (مِنْ أَنَّ الْإِلْخَ). • قَوْلُهُ: (بِمَا رَدَّدَتْهُ عَلَيْهِمُ فِي شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ) مِنْ تَأَمُّلٍ مَا أَجَابَ بِهِ فِي شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ أَذْنَى تَأَمُّلٍ عَجِبَ مِنْ قَوْلِهِ رَدَّدَتْهُ عَلَيْهِمُ، وَقَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ مُهِمٌّ) وَعِبَارَةُ ذَلِكَ الشَّرْحُ مَا نَصَّهُ وَاعْتَرَضَهُمُ الْمُحَقِّقُ السَّيِّدُ الجُرْجَانِيُّ وَتَبِعَهُ الْمُحَقِّقُ الكَافِيحِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ هَذَا غَلَطٌ مِنْهُمْ سَبَبُهُ اشْتِيَائُهُ لَفْظِ الْحَالِ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ الْحَالَ الَّذِي تَقَرَّرَتْهُ قَدْ حَالَ الزَّمَانُ وَالْحَالُ الْمُيَسَّرُ لِلْهَيْئَةِ حَالُ الصِّفَاتِ وَلَكِ رَدُّهُ بِأَتَمِّهَا وَإِنْ تَغَايَرَ لِكِتْمَانُهَا مُتَغَايِرَانِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْحَالِ وَعَايِلُهَا وَحِينَئِذٍ لَزِمَ مِنْ تَقْرِيبِ الْأَوَّلَى تَقْرِيبُ الثَّانِيَةِ الْمُقَارَنَةُ لَهَا فِي الزَّمَنِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ إِذْ تَغْلِيظُ هَؤُلَاءِ الْأَيِّمَةِ الَّذِينَ لَا يَتَحَصَّرُونَ مَعَ إِمْكَانِ تَأْوِيلِ كَلَامِهِمْ نَسَاطَةً اهْتِمَامًا فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَأَعَجَبَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ هَذَا وَالسَّيِّدُ إِنَّمَا نَقَلَ فِي حَاشِيَةِ الْمُتَوَسِّطِ هَذَا الْإِغْتِرَاضَ بِلَفْظٍ قِيلَ ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِجَوَابٍ حَسَنٍ أَجَابَ بِهِ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ الْمُطَوَّلِ بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ فِي الْمُطَوَّلِ مَضْمُونِ ذَلِكَ الْإِغْتِرَاضِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِنِسْبَةِ الْإِشْيَاءِ الْمَذْكُورِ إِلَيْهِمْ، وَأَجَابَ عَنْهُ بِمَا لَمْ يَرْتَضِهِ السَّيِّدُ وَعِبَارَةُ حَاشِيَةِ الْمُطَوَّلِ فِي الْجَوَابِ مَا نَصَّهُ. وَالصَّوَابُ أَنَّ الْأَفْعَالَ إِذَا وَقَعَتْ قُبُورًا لِمَا لَهُ اخْتِصَاصٌ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ فَهَمَّ مِنْهَا اسْتِغْبَالُهَا أَوْ حَالِثُهَا وَمَا صَرِّفَتْهَا بِالْقِيَاسِ إِلَى ذَلِكَ الْمُقَيَّدِ لَا بِالْقِيَاسِ

فَقَوْلُ السُّبْكِيِّ أَنَّ هَذَا لَا يُفْهَمُ التَّزَامًا مُرَادُهُ أَنَّهُ لَا يُصْرَحُ بِهِ (أَنْ يُهْضَرَ) فِيمَا فِيهِ خِلَافًا أَيْ غَالِيًا (عَلَى مَا صَحَّحَهُ) فِيهِ (مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ)؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ إِلَى الْقَلِيلِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الْكَثِيرِ، وَهَذَا حَيْثُ لَا دَلِيلَ يُعْضَدُ مَا عَلَيْهِ الْأَقْلُونَ وَلَا أُتْبِعُوا وَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ لَهُمَا أَعْنَى الشَّيْخَيْنِ تَرْجِيحُ مَا عَلَيْهِ الْأَقْلُ وَلَوْ وَاحِدًا فِي مُقَابَلَةِ الْأَصْحَابِ وَاعْتَرَضَهُمَا الْمُتَأَخَّرُونَ بِمَا رَدَدَتْهُ عَلَيْهِمْ فِي خُطْبَةِ شَرْحِ الْغُبَابِ وَأَشْرَتْ إِلَيْهِ فِيمَا مَرُؤِنَا، وَبِمَا قَرَّرْتَهُ بِتَدْفِيقِ الْاعْتِرَاضِ عَلَى الرَّافِعِيِّ بِأَنَّهُ قَدْ يَجْزِمُ

• قَوْلُهُ: (فَقَوْلُ السُّبْكِيِّ الْإِنْفِ) أَقُولُ: قَوْلُهُ: نَاصِرٌ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْمُعْظَمُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ فِي سِيَاقِ الْمَذْحِ لِكِتَابِهِ، وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَنَّهُ مُلْتَزِمٌ لَهُ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلْمَذْحِ بِهِ فَتَأَمَّلْهُ سَم.

• قَوْلُهُ (نَسِي): (عَلَى مَا صَحَّحَهُ مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ) أَيْ مَا تَرْجَحَهُ أَكْثَرُهُمْ. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْخَطَأَ الْإِنْفِ) عِلَّةٌ لِلتَّزَامِ الرَّافِعِيِّ مَا ذُكِرَ أَوْ لِنَصِّهِ عَلَيْهِ وَتَرْجِيحِهِ. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيْ اتِّبَاعُ مَا ذَكَرَهُ الْمُعْظَمُ وَتَرْجِيحُهُ. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا دَلِيلَ الْإِنْفِ) فَإِنْ قُلْتَ: لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّصَّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُعْظَمُ لَا يُلْزِمُ مِنْ تَرْجِيحِهِ وَاعْتِمَادِهِ، قُلْتَ: سَوَّى ذَلِكَ مَسَاقَ الْمَذْحِ بِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَذْكُرُهُ لِلْإِعْتِمَادِ وَالتَّزْجِيحِ سَم. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) الْمَشَارُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: وَلَا أُتْبِعُوا. • قَوْلُهُ: (فِيمَا مَرُؤِنَا) أَيْ فِي قَوْلِهِ: وَمَعَ ذَلِكَ بَالَتْ الْإِنْفِ. • قَوْلُهُ: (وَبِمَا قَرَّرْتَهُ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ غَالِيًا وَقَوْلُهُ وَهَذَا حَيْثُ الْإِنْفِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُلْتَزِمَ النَّصَّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُعْظَمُ فِيمَا فِيهِ تَصْحِيحٌ لِلْمُعْظَمِ فَجَزَمَ الرَّافِعِيُّ بِبَحْثِ

إِلَى زَمَانِ التَّكَلُّمِ كَمَا فِي مَعَانِيهَا الْحَقِيقِيَّةِ إِلَى أَنْ قَالَ فَإِذَا قُلْتَ جَاءَنِي زَيْدٌ زَكَيْتَ كَانَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ كَوْنُ الرُّكُوبِ مَاضِيًا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَجِيءِ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ فَلَا تَحْصُلُ مُقَارَنَةُ الْحَالِ لِمَاضِيهَا، وَإِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ قَرْنَهُ مِنْ زَمَانِ الْمَجِيءِ وَتَفْهَمُ الْمُقَارَنَةُ بَيْنَهُمَا فَكَانَ ابْتِدَاءُ الرُّكُوبِ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْمَجِيءِ لَكِنَّهُ قَارَنَهُ دَوَامًا، وَإِذَا قُلْتَ جَاءَنِي زَيْدٌ يَزْكَبُ ذَلِكَ عَلَى كَوْنِ الرُّكُوبِ فِي حَالِ الْمَجِيءِ وَحِينَئِذٍ يَظْهَرُ صِحَّةُ تَكْلَامِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ اه. وَقَدْ عَقَّبَ الْجَوَابُ فِي حَاشِيَةِ الْمُتَوَسِّطِ بِقَوْلِهِ فَتَأَمَّلْ اه قِيلَ وَجْهُ التَّأَمُّلِ أَنَّ قَدْ فِي الْأَصْلِ لِتَقْرِيبِ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ وَلَزِمَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنْ تَكُونَ لِتَقْرِيبِ الْمَاضِي مِنَ الْمَاضِي، وَالْجَوَابُ أَنَّ قَدْ وَضِعَ وَضْعًا عَامًّا صَالِحًا لِتَقْرِيبِ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ وَلِتَقْرِيبِهِ مِنَ الْمَاضِي اه وَلَوْ أُطْلِعَ الشَّارِحُ عَلَى حَاشِيَةِ الْمُطَوَّلِ أَوْ حَاشِيَةِ الْمُتَوَسِّطِ كَانَ الْأَوَّلَى بِهِ الْإِقْتِصَارَ عَلَى مَا فِيهِمَا. • قَوْلُهُ: (فَقَوْلُ السُّبْكِيِّ أَنَّ هَذَا لَا يُفْهَمُ التَّزَامًا الْإِنْفِ) أَقُولُ قَوْلُهُ نَاصِرٌ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْمُعْظَمُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ فِي سِيَاقِ الْمَذْحِ لِكِتَابِهِ وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَنَّهُ مُلْتَزِمٌ لَهُ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلْمَذْحِ بِهِ فَتَأَمَّلْهُ وَبِطَرِيقٍ آخَرَ مَا عَلَيْهِ الْمُعْظَمُ إِنَّمَا تَرْجَحُ أَوْ لَا إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَلَا مَعْنَى لِلتَّزَايِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ دُونَ بَعْضٍ فَتَمَيَّنْ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْإِتِّزَامِ وَأَنَّ كَانَ الثَّانِي فَلَا مَعْنَى لِلْمَذْحِ بِهِ. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا حَيْثُ لَا دَلِيلَ يُعْضَدُ مَا عَلَيْهِ الْأَقْلُونَ) فَإِنْ قُلْتَ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ لِأَنَّ النَّصَّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُعْظَمُ لَا يُلْزِمُ مِنْ تَرْجِيحِهِ وَاعْتِمَادِهِ.

(قُلْتَ): سَوَّى ذَلِكَ مَسَاقَ الْمَذْحِ بِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَذْكُرُهُ لِلْإِعْتِمَادِ وَالتَّزْجِيحِ إِذْ لَا مَذْحَ بِمُجَرَّدِ ذِكْرِ مَا صَحَّحَهُ الْمُعْظَمُ مَعَ اعْتِقَادِ ضَعْفِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (وَبِمَا قَرَّرْتَهُ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ غَالِيًا، وَقَوْلُهُ: (وَهَذَا)

يَبْحِثُ لِلإِمَامِ أَوْ غَيْرِهِ. وَالْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ فِيمَا فِيهِ تَقْيِيدٌ لِمَا أُطْلِقُوهُ وَرَدُّهُ بِأَنَّ هَذَا لَا يَطْرُدُ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ الَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ مَا دَخَلَ فِي إِطْلَاقِ الْأَصْحَابِ مُتَزَلٌّ مُتَزَلَّةٌ تَصْرِيحُهُمْ بِهِ فَلَعَلَّ الرَّافِعِي فِيهِمْ فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ وَاجِدًا أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِإِطْلَاقِهِمْ فَتَزَلُّهُ مُتَزَلَّةٌ تَصْرِيحُهُمْ بِهِ (وَوَقْفَى) بِالْتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ أَيْ الرَّافِعِي وَيَصْبُحُ عَلَى بُعْدِ عَوْدِهِ لِلْمُخَرَّرِ (بِمَا التَّزَمَهُ) حَسْبَمَا ظَهَرَ لَهُ أَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَلَا يُنَافِي اسْتِدْرَاكَهُ عَلَيْهِ فِيمَا بَاتِي (وَهُوَ)

الإمام أو غيره أما فيما ليس فيه تصحيح للمعظم فلا يرد عليه، وأما فيما فيه تصحيح لهم فإما عن قصد وإما لعدم اطلاعه عليه، فإن كان الأول فإما حيث يمكن حمل كلامهم عليه فلا يرد إذ لم يخالف ما صححوه في الحقيقة، وإما حيث لا يمكن ذلك فلا يرد أيضًا؛ لأن مراده النص على ذلك غالبًا، وإن كان الثاني فلا يرد؛ لأن المراد التزام النص على ذلك حيث أطلع عليه سم.

• فورد: (والجواب إلخ) عطف على الاعتراض. وكذا قوله: ورده إلخ عطف عليه ولعل مراده باندفاع الرد عدم الاحتياج إليه. • فورد: (بأن هذا لا يطرد) أي وقد يفعل ذلك في غير مقام التشديد. • فورد: (فيما انفرد به واحد) إن أراد بانفراذه أنه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا لخروجه عن الملتزم، أو أن لهم فيه تصحيحًا فإن كان منافيًا لذلك الانفراد لم يثبت قوله إنه موافق لإطلاقهم إلخ فيتعين أن يريد أن لهم تصحيحًا يمكن حمله على ذلك الانفراد سم. • فورد: (بالتخفيف والتشديد) قال ابن شهاب: الضعيف وأوفى بالهزم أيضًا سم. • فورد: (عوده للمحرر) المنايب على هذا عود هاء التزمه للرافعي سم وفيه نظر إلا أن يريد بالمنايب الأنسب. • فورد: (حسبما ظهر له إلخ) لا يحتاج إليه مع ما قدره سابقًا أعني قوله غالبًا فتأمل به بصري. • فورد: (حسبما إلخ) صفة لمصدر مخدوف أي وفاء حسبما إلخ عميرة. • فورد: (ذلك الوقت) أي وقت تأليف المحرر. • فورد: (فلا ينافي) أي قول المصنف ووقى بما التزمه.

حيث إلخ) ولا يخفى أن الملتزم النص على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم فجزم الرافعي ببحث الإمام وغيره أما فيما ليس فيه تصحيح للمعظم فلا يرد عليه، وأما فيما فيه تصحيح لهم فإما عن قصد وإما لعدم اطلاعه عليه فإن كان الأول فإما حيث يمكن حمل كلامهم عليه فلا يرد إذ لم يخالف ما صححوه في الحقيقة، وإما حيث لا يمكن ذلك فلا يرد أيضًا؛ لأن مراده التزام النص على ذلك غالبًا، وإن كان الثاني فلا يرد؛ لأن المراد التزام النص على ذلك حيث أطلع عليه سم. • فورد: (فيما انفرد به واحد) إن أراد بانفراذه أنه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا لخروجه عن الملتزم لأن فرضه فيما للمعظم فيه تصحيح أو أن لهم فيه تصحيحًا فإن كان منافيًا لذلك الانفراد لم يثبت قوله موافق لإطلاقهم إلخ فيتعين أن يريد أن لهم تصحيحًا يمكن حمله على ذلك الانفراد سم. • فورد: (بالتخفيف والتشديد) قال ابن شهاب: الضعيف وأوفى بالهزم أيضًا سم. • فورد: (عوده للمحرر) والمنايب على هذا عود ما إلى ما التزمه الرافعي.

أَيَّ مَا التَزَمَهُ (مَنْ أَهَمُّ) الْمَطْلُوبَاتِ (أَوْ) أَيُّ بَلِّ هُوَ (أَهَمُّ) وَجَرُّهُ مُفْسِدٌ لِلْمَعْنَى (الْمَطْلُوبَاتِ) لِمَنْ يُرِيدُ مَعْرِفَةَ الرَّاجِحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَيَصِيحُ كَوْنُ أَوْ لِلتَّزْدِيدِ إِبْهَامًا عَلَى السَّامِعِ وَتَنْشِيطًا لَهُ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ وَلِلتَّنْوِيعِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَعْرِفَةَ الرَّاجِحِ مَذْهَبًا مِنَ الْأَهَمِّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُرِيدُ الْإِحَاطَةَ بِالْمَدَارِكِ وَهِيَ الْأَهَمُّ لِمَنْ يُرِيدُ مُجَرَّدَ الْإِفْتَاءِ أَوْ الْعَمَلِ، وَمُنْذَرًا بِالْمَعْكَسِ بَلِّ فِي الْحَقِيقَةِ هِيَ الْأَهَمُّ مُطْلَقًا وَإِنْ قُلْنَا نَائِلُوهَا وَمَنْ ثُمَّ خَالَفَ الشَّافِعِي وَأَصْحَابُهُ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ. (لَكِنْ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الْكِمَالَاتِ فَلِمَ اخْتَصَرْتَهُ وَاعْتَرَضْتَهُ بِإِبْدَاءِ عُذْرَيْنِ نَانِيَهُمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ مِنْهَا التَّنْبِيهِ إِلَى آخِرِهِ وَأَوَّلُهُمَا هُوَ أَنَّهُ وَقَعَ (فِي حُجْمِهِ) وَحُجْمِ

• قَوْلُهُ: (وَجَرُّهُ مُفْسِدٌ لِلْمَعْنَى) يَنْبَغِي يُلْزَمُ عَلَيْهِ اتِّحَادُ الْإِضْرَابِ مَعَ مَا قَبْلَهُ سَم. • قَوْلُهُ: (لِمَنْ يُرِيدُ الْإِخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَهَمِّ الْإِخ. • قَوْلُهُ: (هَنْ ذَلِكَ) أَيُّ هَنْ أَنَّ مَا التَزَمَهُ أَهَمُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ بَعْضُ الْأَهَمِّ. • قَوْلُهُ: (لِمَنْ يُرِيدُ الْإِحَاطَةَ الْإِخ) أَيُّ الْإِفْتَاءِ أَوْ الْعَمَلِ أَيْضًا بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ. • قَوْلُهُ: (بِالْمَدَارِكِ) هِيَ الْأَدِلَّةُ التَّصْصِيلِيَّةُ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (وَمُنْذَرًا) عُلِيفَ عَلَى قَوْلِهِ مَذْهَبًا الْإِخ وَقَوْلُهُ بِالْمَعْكَسِ يَنْبَغِي أَنَّ مَعْرِفَةَ الرَّاجِحِ مُنْذَرًا مِنَ الْأَهَمِّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُرِيدُ مُجَرَّدَ الْإِفْتَاءِ أَوْ الْعَمَلِ، وَهِيَ الْأَهَمُّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُرِيدُ الْإِحَاطَةَ بِالْمَدَارِكِ أَيْضًا، وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ مَا فِي سَم مِنْ دَعْوَى الْمُتَأَفِّقِ بَيْنَ كَلَامِي الشَّارِحِ. • قَوْلُهُ: (هَنْ) الْأَهَمُّ) أَيُّ مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مُنْذَرًا، وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيُّ لِمُرِيدِ الْإِحَاطَةِ بِالْمَدَارِكِ وَمُرِيدِ مُجَرَّدِ الْإِفْتَاءِ أَوْ الْعَمَلِ أَوْ الْقَضَاءِ أَوْ التَّدْرِيسِ أَوْ التَّصْنِيفِ. • قَوْلُهُ: (نَائِلُوهَا) أَيُّ مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مُنْذَرًا. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيُّ مِنْ أَجْلِ قَلَّةٍ مَنْ دُكِرَ. • قَوْلُهُ: (الشَّافِعِي الْإِخ) مَفْعُولٌ خَالَفَ وَقَوْلُهُ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ فَاعِلُهُ يَنْبَغِي أَنْ مُخَالَفَةُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ لِلشَّافِعِي وَأَصْحَابِهِ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ لِقَدَمِ عَلَيْهِمُ الْمَدَارِكِ الرَّاجِحَةَ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ الَّتِي أَذْرَكَهَا الشَّافِعِي وَأَصْحَابُهُ. • قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ) أَيُّ الْمُحَرَّرُ. • قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضْتَهُ) أَيُّ يَذْكُرُ الْقِيُودَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَالْمُخَالَفَةَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَالْإِبْدَالَ فِي بَعْضِ الْأَفَافِ. • قَوْلُهُ: (بِإِبْدَاءِ الْإِخ) ضَبُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ جَوَابُ الْإِخ سَم.

• قَوْلُهُ: (أَيُّ بَلِّ هُوَ) أَقُولُ لَا يَتَقَيَّنُ أَنَّ بَلِّ الْإِضْرَابِ بَلِّ يَجُوزُ كَوْنُهَا لِمُطْلَقِ التَّزْدِيدِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْمَذْهَبِ كَوْنُهُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ أَوْ احْتِمَالُ كَوْنِهِ الْأَهَمُّ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ هَذَا غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَيَصِيحُ الْإِخ قَتَائِلُهُ. • قَوْلُهُ: (وَجَرُّهُ مُفْسِدٌ لِلْمَعْنَى) لَا يَخْفَى أَنَّ الْجَرْ يُلْزَمُ عَلَيْهِ اتِّحَادُ الْإِضْرَابِ مَعَ مَا قَبْلَهُ فَهَذَا مُرَادُهُ بِفَسَادِ الْمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَمُنْذَرًا بِالْمَعْكَسِ) هَذَا مُتَأَفِّقٌ لِمَا قَبْلَهُ لِأَنَّ مَعْنَى هَذَا أَنَّ مَعْرِفَةَ الرَّاجِحِ مُنْذَرًا مِنَ الْأَهَمِّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُرِيدُ مُجَرَّدَ الْإِفْتَاءِ أَوْ الْعَمَلِ وَهَذَا مُتَأَفِّقٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مَذْهَبًا وَهِيَ الْأَهَمُّ لِمَنْ يُرِيدُ مُجَرَّدَ الْإِفْتَاءِ وَالْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ هِيَ الْأَهَمُّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهَا أَهَمًّا لَهُ وَلَا يَبْطُلُ هَذَا الْحُضْرُ وَأَنَّ مَعْرِفَةَ الرَّاجِحِ مُنْذَرًا هِيَ الْأَهَمُّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُرِيدُ الْإِحَاطَةَ بِالْمَدَارِكِ لِأَنَّ كَوْنَهَا مِنَ الْأَهَمِّ بِالنِّسْبَةِ لَهُ يُنَافِي أَنْ حَصَارَ الْأَهَمِّيَّةِ بِالنِّسْبَةِ لَهُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مُنْذَرًا فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (جَوَابُ) ضَبُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (بِإِبْدَاءِ الْإِخ).

الشيء جزمه الناتئ من الأرض (كبر) اقتضى بُعْده (عن حفظ أكثر أهل) أي جماعة (العصر) الراغبين فيما هو الأحرى للمُتَّفَق من حفظ مُختَصِر في الفقه عن ظُهر قَلْب والعصرُ يَفْتَحُ أو ضم فشكون ويضمتين وأل فيه للعهْد الذهنِي وهو هنا الزَمَن الحاضر وفي الآية كُلُّ الزَمَن (إلا بعض أهل) أي أصحاب (الغنايات) منهم وهو من أُنْحِفَ بخارقِ العادة في حفظه فلا يَكْثُرُ أي يعظُم عليهم حفظ أبسط منه فضلًا عنه، ثُمَّ الاستِثْناءُ إِنْ كان من أهل لَزَمَ أَنَّهُ مُسْتَدْرَكٌ؛ لأنَّهُ مُسْتَفْتًى عنه فَإِنَّهُ عُلِمَ من مفهوم أكثر إلا أَنْ يَكُونَ صَرُوحٌ به لإفادة وصف الأقل الذين يحفظونه يَكُونُهم من ذَوِي الغنايات، وَإِنْ كان من أَكْثَر لَزَمَ ذَلِكَ أَيضًا إِنْ يُقَالُ إِنْ فِيهِ فائِدَةٌ

□ فَوُدَ: (جَزَمَهُ النَّاتِي مِنَ الْأَرْضِ) عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ تَنَاءً فَهِيَ نَاتِيٌّ اِزْتَفَعَ وَبَابُهُ قَطَعَ وَخَضَعَ اهْ فَقَوْلُهُ: مِنْ الْأَرْضِ لَيْسَ بِقَبْدٍ بَلِ الْمُرَادُ جَزَمُ الشَّيْءِ النَّاتِي مِنْهُ ع ش. □ فَوُدَ: (اِقْتَضَى بُعْده) إِشَارَةٌ لِتَضْمِينِ الْعَامِلِ سَمِ أَيِ تَضْمِينِ كَثَرٍ مَعْنَى بُعْدَ. □ فَوُدَ: (لِلْمُتَّفَقِ) أَيِ طَالِبِ الْفَقْهِ. □ فَوُدَ: (بِفَتْحِ الْخ) عِبَارَةُ الْغَامُوسِ وَالْعَصْرِ مُكَلَّةٌ وَيَضْمَتَيْنِ الدَّخْرُجُ أَغْصَارٌ وَعُصُورٌ وَعُصْرٌ اه. □ فَوُدَ: (لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ) أَيِ بِالْإِضْطِلَاحِ التَّخَوُّيِّ سَمِ أَيِ وَلِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ فِي إِضْطِلَاحِ الْمَعَانِيَيْنِ. □ فَوُدَ: (الزَّمَنُ الْحَاضِرُ) أَيِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُصَنِّفِ سَمِ. □ فَوُدَ: (وَفِي الْآيَةِ) أَيِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالصَّبْرُ﴾ (العصر: ١٠) الْخ. □ فَوُدَ: (كُلُّ الزَّمَنِ) عِبَارَةُ الْجَلَالِيِّنِ الدَّخْرُ أَوْ مَا يَبْدُو الزَّوَالِ إِلَى الْغُرُوبِ أَوْ صَلَاةُ الْعَصْرِ اه. وَفِي الْغَامُوسِ الدَّخْرُ: الزَّمَانُ اه. وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَةَ كُلِّ هُنَا مَقْحَمَةٌ.

□ فَوُدَ (سَمِي): (إِلَّا بَعْضُ أَهْلِ الْغِنَايَاتِ) يَجُوزُ كَوْنُ إِضَافَتِهِ بَيَانِيَّةً سَمِ. □ فَوُدَ: (مِنْهُمْ) أَيِ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ مُخْتَصِيٍّ وَعَمِيرَةٌ هَذَا عَلَى أَوَّلِ الْإِحْتِمَالَيْنِ الْآتِيَيْنِ، وَأَمَّا عَلَى ثَانِيهِمَا فَالْقَصِيرُ لِلْأَكْثَرِ. □ فَوُدَ: (وَهُوَ) وَقَوْلُهُ عَلَيْهِمُ الضَّمِيرُ فِيهِمَا لِلْبَعْضِ الْأَوَّلِ نَظَرًا لِلْفُظِّ وَالثَّانِي نَظَرًا لِلْمَعْنَى. □ فَوُدَ: (لَزِمَ أَنَّهُ مُسْتَدْرَكُ الْخ) لَكَ مَنَعَ الْإِسْتِدْرَاكِ بِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ أَفَادَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَقْلَ بَعْضُ أَهْلِ الْغِنَايَاتِ لَا جَمِيعَهُمْ، وَلَوْلَا تَوَهُّمُ أَنَّ الْمُرَادَ جَمِيعَهُمْ. سَمِ. □ فَوُدَ: (وَصُفِيَ الْأَقْلُ) أَيِ الْمُقَابِلِ لِلْأَكْثَرِ عَمِيرَةٌ. □ فَوُدَ: (لَزِمَ ذَلِكَ أَيضًا) أَيِ

□ فَوُدَ: (اِقْتَضَى بُعْده) فِيهِ إِشَارَةٌ لِتَضْمِينِ الْعَامِلِ. □ فَوُدَ: (لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ) أَيِ بِالْإِضْطِلَاحِ التَّخَوُّيِّ، وَقَوْلُهُ: (الزَّمَنُ الْحَاضِرُ) أَيِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُصَنِّفِ. □ فَوُدَ: (إِلَّا بَعْضُ أَهْلِ الْغِنَايَاتِ) يَجُوزُ كَوْنُ إِضَافَتِهِ بَيَانِيَّةً. □ فَوُدَ: (لَزِمَ أَنَّهُ مُسْتَدْرَكُ الْخ) أَقُولُ هَذَا مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَهْلِ يَصْدُقُ الْكَلَامُ مَعَ كَوْنِ مَنْ لَا يَنْجِزُ عَنْ حِفْظِهِ نِصْفُ أَهْلِ الْعَصْرِ لِإِضَافَةِ الْأَكْثَرِ إِلَى الْأَهْلِ يَبْدُو إِخْرَاجَ بَعْضِ أَهْلِ الْغِنَايَاتِ مِنْهُمْ وَهَذَا صَادِقٌ مَعَ كَوْنِ ذَلِكَ الْبَعْضِ مَعَ الْأَقْلَ يَبْدُو إِخْرَاجَهُ نِصْفَ الْجُمْلَةِ مَثَلًا الْجُمْلَةُ أَلْفٌ وَالْبَعْضُ مِائَتَانِ فَالْبَاقِي ثَمَانِيَةٌ وَأَكْثَرُهَا صَادِقٌ بِخَمْسِمِائَةٍ وَالْبَاقِي مِنْهَا مَعَ ذَلِكَ الْبَعْضِ خَمْسِمِائَةٌ بِخِلَافِهِ مَعَ تَرْكِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنَّ مَذْلُولَ الْكَلَامِ حَيِّثُ أَنْ مَنْ لَا يُحْفَظُ دُونَ النِّصْفِ فَتَأَمَّلْهُ وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى قَالَ لَكَ مَنَعَ الْإِسْتِدْرَاكِ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ أَفَادَ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْأَقْلَ بَعْضُ أَهْلِ الْغِنَايَاتِ لَا جَمِيعَهُمْ وَلَوْلَا تَوَهُّمُ أَنَّ الْمُرَادَ جَمِيعَهُمْ فَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَ: (لَزِمَ ذَلِكَ أَيضًا) أَيِ أَنَّهُ مُسْتَدْرَكٌ، وَأَقُولُ هَذَا مَمْنُوعٌ أَيضًا لِإِثْلِ مَا بَيَّنَّا بِهِ مَنَعَ مَا



هي إفادة أَنَّ الأقلين لا يعظم عليهم حفظه لِتَحْمِيلِهِمْ مَشَقَّتَهُ. وبعضُ الأكثرِ لا يعظم عليهم حفظه لكونهم من أهل العنايات فالمُعَادُ من مفهوم الأكثرِ غيرُ المُعَادِ بالاستِثْنَاءِ فتأملُه (فرايت) من الرأي في الأمورِ المُهِمَّةِ أي فيسبب عجز الأكثرِ عن حفظه أزدت بعد التزوي والتوضيح طريق الإقدام (اختصاره) مُستَوْعِبًا لِمَقَاصِدِهِ بِحَسَبِ الإمكانِ أو غايًا فلا يردُّ ما حذفه منه سهوًا أو لأخذه من نظيره (في نحو نصف) بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ (حججه) أي قُربِهِ بزيادة أو نقص فلا يُنافي زيادته على النصف؛ لأنَّه مع ما زاده عليه لم يبلغ ثلاثة أرباعه (ليسهل) عِلَّةٌ لِمَا مَهَّدَ من تقليله لفظ المُحَرَّرِ إلى أَنَّ صار في ذلك الحجم (حفظه) أي المُختَصَرِ لِئَن يَرَعْبَ في حفظ

أنه مُستَنزَكٌ وهذا ممنوعٌ أيضًا بِمِثْلِ ما تَقَدَّمَ أَيًّا فاسم. • فود: (أَنَّ الأقلين إلخ) هذا مفهومُ الأكثرِ. • فود: (وبعضُ الأكثرِ إلخ) هذا مُعَادُ الإِستِثْنَاءِ. • فود: (من الرأي إلخ) أي لا مِن الرُّؤْيَا مُغْنِي. • فود: (أني فَيَسبِبُ عَجْزَ الأكثرِ إلخ) هذا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الإِستِثْنَاءَ مِنَ الأقلِ لا مِنَ الأكثرِ. • فود: (فلا يردُّ إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: بِحَسَبِ الإمكانِ إلخ. • فود: (بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ) وفيه لُغَةٌ رَابِعَةٌ تُصَيِّفُ بزيادةٍ ياءَ وَفَتْحَ أَوَّلِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. • فود: (أي قُرْبَهُ) تَفْسِيرٌ نَحْوِ يَضِيفُهُ سَم. • فود: (بزيادة أو نقص إلخ) فَإِنَّ نَحْوَ الشَّيْءِ يُطْلَقُ عَلَى مَا سَاوَاهُ أَوْ قَارَبَهُ مَعَ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ نَهَايَةً. • فود: (لأنَّه مَعَ ما زاده إلخ) يُشِيرُ بآلِهِ لَوْ بَلَغَ ما ذَكَرْنَا فِي وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ الكَلَامَ فِي اخْتِصَارِ الْأَصْلِ سَم وَيُمْكِنُ مَنَعُهُ وَادِّعَاءُ أَنَّ الكَلَامَ فِي المَجْمُوعِ كَمَا مَالَ إِلَيْهِ الْمُغْنِي بِمَا نَصَّهُ هُوَ أَي قَوْلُ الْمُصَنِّفِ نَحْوُ يَضِيفُ حَجْجِهِ صَادِقٌ بِمَا وَقَعَ فِي الخَارِجِ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى التَّصْصِفِ بِسَبَبِ بَلِّ هُوَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِ أَقْرَبُ كَمَا قِيلَ وَلَعَلَّهُ ظَنَّ ذَلِكَ حِينَ شَرَعَ فِي اخْتِصَارِهِ، ثُمَّ احتاج إلى زيادة، وقيل: إِنَّ مُرَادَهُ بِذَلِكَ مَا يَتَمَلَّقُ بِالمُحَرَّرِ دُونَ الزَّوَائِدِ اهـ. وَلَعَلَّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى جَمْعِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي نَحْوِ يَضِيفُ إلخ أَوْ قَوْلِهِ مَعَ ما أَضْمَهُ إلخ حَالًا مِنْ قَوْلِهِ اخْتِصَارُهُ مُرَادًا بِهِ المَجْمُوعُ عَلَى طَرِيقِ الإِستِخْدَامِ. • فود: (اليسهل إلخ) قَالَ الخليلُ بْنُ أَحْمَدَ: الْكِتَابُ يُخْتَصَرُ لِيُحْفَظَ وَيَسَّطَ لِيُنْهَمَ نَهَايَةً وَمُغْنِي قَوْلُهُ مَعَ ما أَضْمَهُ إلخ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى سَبَبِ الخُطْبَةِ عَمِيرَةٌ.

تَقَدَّمَ فِي الحَاشِيَةِ الْأُخْرَى، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعَ الإِستِثْنَاءِ مِنْ أَكْثَرِ يَصْدُقُ الكَلَامُ مَعَ كَوْنِ مَنْ لَا يَعْجِزُ عَنْ حِفْظِهِ وَهُوَ الْأَقْلُ المَفْهُومُ مِنْ أَكْثَرِ وَالمُسْتَنْتَى وَهُوَ بَعْضُ أَهْلِ العِنايَاتِ قَدَّرَ التَّصْصِفَ مَثَلًا الجُمْلَةُ أَلْفٌ وَأَكْثَرُهَا سَبْعُمِائَةٌ وَالْأَقْلُ مِائَتَانِ وَبَعْضُ أَهْلِ العِنايَاتِ ثَلَاثُمِائَةٌ وَالجُمْلَةُ خَمْسُمِائَةٌ ذَلَّ الكَلَامُ عَلَى أَنَّهَا لَا تَعْجِزُ عَنْ حِفْظِهِ إِذْ ذَلَّ الإِستِثْنَاءُ عَلَى عَدَمِ عَجْزِ التَّلَاحِيْمَةِ، وَمَفْهُومُ أَكْثَرٍ عَلَى عَدَمِ عَجْزِ الحَاقِقِينَ وَلَوْ تَرَكَ الإِستِثْنَاءُ إِفَادَةَ الكَلَامِ أَنَّ مَنْ لَا يَعْجِزُ لَيْسَ الْأَقْلُ مِنَ التَّصْصِفِ فَتَأَمَّلْهُ. • فود: (أي قُرْبَهُ) تَفْسِيرٌ نَحْوِ يَضِيفُهُ. • فود: (لأنَّه مَعَ ما زاده إلخ) يُشِيرُ بآلِهِ لَوْ بَلَغَ ما ذَكَرْنَا فِي وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ الكَلَامَ فِي اخْتِصَارِ الْأَصْلِ.

• فود: (اليسهل) صَبَّبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اخْتِصَارِهِ.

مُخْتَصَرٍ (مع ما) حال من المجزور أي مصحوبًا بما (أضمه إليه إن شاء الله تعالى) للثبوت راجع لما بعد رأيت امتثالاً لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ﴾ [الحكم: ٢٣] الآية. والإسناد ليفعل الغير كهُوَ ليفعل النفس (من) بيان لما (النفايس المستجادات) أي المُعَذَّات جِذَاذَا يُلَوِّغُهَا أَقْصَى الْحُسْنِ (منها) أي تلك النفايس (التبیه) من التبه بضم ف مشكورون وهي الفطنة (على قيود) جمع قيد وهو اصطلاحاً ما جيء به ليجمع أو منع أو بيان واقع أذكرها (في بعض المسائل) أي قليل منها كما أشعر به ذكر بعض قبل وهي عشر وسبأتي تعريف المسألة (هي من الأصل) أي المُخَرَّر (محدوفات) سهواً أو اتكالاً على المَطُولَات أو اختصاراً مع كونها مُرادَةً.....

• فُود: (حال من المجزور) أي بالمضاف وهو هاء حِفْظُهُ سم ويُمكن كونه حالاً من اختصاره كما مرّ.  
• فُود: (للتبوت) ما المانع من التعليل سم.  
• فُود: (لما بعد رأيت) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حِفْظُهُ سم والمُتبادر اختصاصه بالضم. • فُود: (والإسناد الخ) كأنه توجیه لرجوع إن شاء الله لقوله لِيَسْهَلْ حِفْظُهُ سم. • فُود: (ليفعل الغير) أي كسهولة الحفظ فإنه من جملة ما بعد رأيت بصري. • فُود: (بيان لما) أي سواء أجمعت موصولاً اسماً أو نكرة موصوفة نهاية. • فُود: (المُعَذَّات) المناسبات للسين المعنويات.  
• فُود: (يلوغيها الخ) عذما جِذَاذَا لا يقتضي بلوغها أقصى الحُسْنِ إلّا أن يُدعى أن العادة في المد ذلك سم. • فُود: (وهو الفطنة) بالكسر الحدق والمراد بالتبیه هنا توقّف الناظر فيه على تلك القيود ش.  
• فُود: (أو بيان واقع) وهذا هو الأصل في القيود كما قاله السعد التفتازاني ع ش. • فُود: (أذكرها) أشار به إلى أن التبیه هنا بمعنى الذّكر ع ش. • فُود: (كما أشعر به ذكر بعض) أي بحسب استعمالهم وبه يندفع قول البصري قد يتوقف فيه؛ لأنه أي البعض يصدق بالكثر قدبّر اه. • فُود: (وسبأتي تعريف المسألة) أي في شرح ومنها مسائل نفيسة بزيادة بسط، وإلا فقد مرّ في شرح الموقفي للثقف.  
قول المتن: (محدوفات) قال المحلّي أي متروكات انتهى، وأشار بهذا التفسير إلى دفع ما يتوهم من أن الحذف إسقاطها بعد وجودها، وإنما عيّر المصنّف بالحذف دون التزك إشارة إلى إرادتها ودعاء الحاجة إليها حتى كأنها ما تركت إلا بعد وجودها فليتنامل سم. • فُود: (على المَطُولَات) أي له أو لغيره عميرة.

• فُود: (حال من المجزور) أي بالمضاف وهو هاء حِفْظُهُ. • فُود: (للتبوت) ما المانع من التعليل.  
• فُود: (لما بعد رأيت) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حِفْظُهُ. • فُود: (والإسناد) كأنه توجیه لرجوع إن شاء الله لقوله لِيَسْهَلْ حِفْظُهُ. • فُود: (يلوغيها أقصى الحُسْنِ) عذما جِذَاذَا لا يقتضي بلوغها أقصى الحُسْنِ إلّا أن يُدعى أن العادة في المد ذلك. • فُود: (محدوفات) قال المحلّي أي متروكات انتهى. وأشار بهذا التفسير إلى دفع ما يتوهم من إسقاطها بعد وجودها، وإنما عيّر المصنّف بالحذف دون التزك إشارة إلى إرادتها ودعاء الحاجة إليها حتى كأنها ما تركت إلا بعد

قِيلَ وفي إشارِ الحَذْفِ على التَّركِ ما يُرْجِعُ الأَجِيرَ وفيه ما فيه (ومنها مواضع يسيرة) نحو الخمسين (ذَكَرَهَا) أي أَثْبَتَهَا (في المَحْزُورِ) لم يُعَبَّرْ عنه بالأصل هنا تَفَنُّتًا، وَلَقَلَّا يَنْقُلُ لِقَرَبِهِ (على خلافِ المُخْتَارِ) أي الرَّاجِحِ (في المَذْهَبِ) أَذْكَرُهُ فِيهَا كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (كَمَا سَتَرَاهَا) نَفْسَهُ لِتَأْخِرَ الرُّؤْيَا قَلِيلًا عَنْ هَذَا المَحَلِّ (إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى) احتَاجَ إِلَيْهِ مَعَ إِسْنَادِهِ فِعْلُ الرُّؤْيَا لِغَيْرِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ كَفَعِلُهُ إِذْ لَا يَدْرِي هَلْ يَرَاهَا أَوْ لَا أَوْ لِنَتَضَمُّنِهِ فِعْلًا لِنَفْسِهِ هُوَ إِثْبَاتُهُ بِهَا كَذَلِكَ، وَكَمَا نَمَتْ لِذِكْرِ المَحْذُوفِ أَوْ حَالٍ وَالتَّقْدِيرُ أَذْكَرُ الرَّاجِحِ فِيهَا ذِكْرًا وَاضِحًا بِمَثَلِ الوُضُوحِ الَّذِي سَتَرَاهَا عَلَيْهِ وَتَخَالَفُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِاعْتِيَاذَيْنِ سَائِغٍ كَمَا فِي:

أَنَا أَبُو النَجْمِ وَشِعْرِي وَشِعْرِي

(كَيْفَ) زَعَمَ فِي الكَشَافِ أَنَّ هَذِهِ السَّيْنِ تُفِيدُ القَطْعَ بِوُقُوعِ مَدْخُولِهَا كَمَا فِي ﴿تَبَيَّنَ لَهُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ١٣٧) ﴿أَوَّلَيْكَ سَيَرَهُمُ اللَّهُ﴾ (النجم: ٧١) سَأَتَقَيِّمُ مِنْكَ وَيَزِدُّ بَأَنَّ القَطْعَ هُنَا لِقَرْنَةِ المَقَامِ لَا

قوله: (قِيلَ وفي إشارِهِ إلخ) هَذَا كَلَامٌ وَجِبَةٌ، وَإِنْ قَالَ الشَّارِحُ: وفيه ما فيه بَصْرِيٌّ وَتُعْلَمُ وَجَاهَتُهُ بِمَا مَرَّ عَنْ سَمِ أَنْفًا.

□ فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِ) (وَمِنْهَا إلخ) مَعْطُوفٌ عَلَى مِنْهَا التَّثْبِيهِ عَمِيرَةٌ.

□ فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِ) (مَوَاضِعِ إلخ) يَجُوزُ كَوْنُهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ مَفْهُومٍ مِنَ السِّيَاقِ أَيْ تَحْقِيقِ مَوَاضِعٍ فَيُظْهِرُ صِحَّةَ الحَمْلِ سَمَ، وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَعَنِ النِّهَايَةِ وَالمُغْنِي تَوْجِيهٌ آخَرُ. □ فَوَيْلٌ: (بِالأَصْلِ إلخ) أَيْ وَلَا بِالضَّمِيرِ بَأَنَّ يَقُولُ فِيهِ قَضْدًا لِلإِبْضَاحِ سَمَ. □ فَوَيْلٌ: (أَذْكَرُهُ فِيهَا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي عَقِبَ قَوْلِ المَثْنِ وَاضِحَاتٍ أَذْكَرُهَا عَلَى المُخْتَارِ اهـ وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ عَقِبَ قَوْلِ المُصَنِّفِ مَوَاضِعٌ بِسِيرَةٍ بَأَنَّ أُبَيِّنَ فِيهَا أَنَّ المُخْتَارَ فِي المَذْهَبِ خِلَافٌ مَا فِيهِ فَصَارَ حَاصِلُ كَلَامِهِ أَيْ المُصَنِّفِ، وَمِنْهَا ذِكْرُ المُخْتَارِ فِي المَذْهَبِ فِي مَوَاضِعٍ بِسِيرَةٍ ذَكَرَهَا فِي المَحْزُورِ عَلَى خِلَافِهِ اهـ. □ فَوَيْلٌ: (كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى التَّقْدِيرِ.

□ فَوَيْلٌ: (نَفْسُهُ) أَيْ آخِرُهُ بِالسَّيْنِ فَإِنَّ السَّيْنَ كَمَا يُسَمَّى حَرْفُ الإِسْتِثْبَالِ كَذَلِكَ يُسَمَّى حَرْفُ التَّنْفِيسِ أَيْ التَّأْخِيرِ كَزَيْدِي. □ فَوَيْلٌ: (لِمَا مَرَّ أَنَّهُ) أَيْ فِعْلُ الغَيْرِ. □ فَوَيْلٌ: (أَوْ لِنَتَضَمُّنِهِ) عَطَفَ عَلَى لِمَا مَرَّ وَالمُضْمِرُ لِفِعْلِ الغَيْرِ. □ فَوَيْلٌ: (كَذَلِكَ) أَيْ عَلَى المُخْتَارِ. □ فَوَيْلٌ: (أَوْ حَالٍ) أَيْ وَالتَّقْدِيرُ أَذْكَرُهَا عَلَى المُخْتَارِ وَاضِحَاتٍ وَضُوحًا بِمَثَلِ الوُضُوحِ إلخ. وَيُحْتَمَلُ أَنَّ قَوْلَهُ وَالتَّقْدِيرُ رَاجِعٌ لِلْحَالِ أَيْضًا وَمِثْلُ بِمَعْنَى المُمَاثِلِ.

□ فَوَيْلٌ: (وَاضِحًا إلخ) قَدْ يَتَكَرَّرُ مَعَ قَوْلِ المُصَنِّفِ وَاضِحَاتٍ. □ فَوَيْلٌ: (وَتَخَالَفُ الشَّيْءِ إلخ) جَوَابُ سَوَالٍ نَشَأَ مِنَ التَّقْدِيرِ المَذْكَورِ. □ فَوَيْلٌ: (وَشِعْرِي شِعْرِي) أَيْ شِعْرِي الْآنَ هُوَ شِعْرِي فِيمَا مَضَى كَزَيْدِي. □ فَوَيْلٌ: (وَيَزِدُّ إلخ) لَا مَعْنَى لَزِدُّ التَّقْلِيلِ عَنِ اللُّغَةِ سَمَ.

وَجُودِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَيْلٌ: (وَمِنْهَا مَوَاضِعٍ) يَجُوزُ كَوْنُهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ مَفْهُومٍ مِنَ السِّيَاقِ أَيْ تَحْقِيقِ مَوَاضِعٍ فَيُظْهِرُ صِحَّةَ الحَمْلِ. □ فَوَيْلٌ: (لَمْ يُعَبَّرْ عَنْهُ إلخ) أَيْ وَلَا بِالضَّمِيرِ بَأَنَّ يَقُولُ ذَكَرَهَا فِيهِ قَضْدًا لِلإِبْضَاحِ. □ فَوَيْلٌ: (وَيَزِدُّ بَأَنَّ القَطْعَ إلخ) لَا مَعْنَى لَزِدُّ التَّقْلِيلِ عَنِ اللُّغَةِ.

من موضوع السنين على أنه وطأ به لِمَذْهَبِهِ الْغَايِبِ مِنْ تَحْتِمِ الْجَزَاءِ فَتَوَجَّهَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ لَهُ غَفْلَةً عَنْ هَذِهِ الدَّسِيسَةِ الْإِعْزَازِيَّةِ (وَإِضْهَابِ) مَفْعُولٍ ثَانٍ لَيَرَى الْعِلْمِيَّةَ وَكَوْنَهُ وَفِي بِالتَّزَامِ النَّصُّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُعْظَمُ لَا يُنَافِي تَرْجِيحَ خِلَافِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُمْ قَدْ يُزَجِّحُونَ مَا عَلَيْهِ الْأَقْلُ (وَمِنْهَا إِبْدَالُ مَا) هِيَ مِنْ صَيَغِ الْمُثْمُونِ. وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُعْتَرَضُ بِقَوْلِهِ ذِي بَارِدَةٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّ وَقُوعَهَا فِي أَلْسِنَةِ السَّلَفِ ثُمَّ الْخَلْفِ كَمَا يَأْتِي أَخْرَجَهَا عَنِ الْغَرَابَةِ (كَانَ مِنَ الْفَاطَةِ غَرِيبًا) لَا يُؤْلَفُ كَالْبَاغِ (أَوْ مُوَهَّجًا) أَيُّ مُوقَعًا فِي الْوَهْمِ أَيُّ الذَّهْنِ (خِلَافَ الصَّوَابِ) بِأَنَّ كَانَ مَعْنَاهُ الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ غَيْرُ مُرَادٍ أَوْ اسْتَوَى مَعْنَاهُ فَلَا يَدْرِي الْمُرَادَ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ اللَّفْظُ مِثْلًا يُؤْلَفُ فَلَا

• فُود: (عَلَى أَنَّهُ وَطَأَ بِهِ الْإِنْفِ) لَكَ أَنْ تَقُولَ التَّوْطِئَةُ بِذَلِكَ لِمَذْهَبِهِ لَا تَقْتَضِي بَطْلَانِ ذَلِكَ لَعْنَةُ فَتَوَجَّهَ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، وَقَصْدُ التَّوْطِئَةِ أَمْرٌ مُتَفَصِّلٌ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • فُود: (مِنْ تَحْتِمِ الْجَزَاءِ) أَيُّ وَجُوبِ جَزَاءِ الْأَعْمَالِ فِي الْآخِرَةِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى كُرْدِي. • فُود: (غَفْلَةً الْإِنْفِ) حَاشَاءُ سَم. • فُود: (هَنْ هَذِهِ الدَّسِيسَةِ الْإِنْفِ) الدَّسِيسَةُ الرَّائِحَةُ الْكَرِيهَةُ الَّتِي لَا تَتَذَفِّعُ بِدَوَائِ كُرْدِي. • فُود: (لِمَا مَرَّ) وَجِبَابٌ أَيْضًا بِمَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَفِي بِمَا التَّزَمَهُ مِنْ قَوْلِهِ بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ أَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ سَم. • فُود: (أَنَّهُمْ قَدْ يُزَجِّحُونَ) أَيُّ الْمُتَأَخَّرُونَ كَالشَّيْخَيْنِ. • فُود: (لِأَنَّ وَقُوعَهَا الْإِنْفِ) قَدْ يُعَالُ لَفْظُ الْبَاغِ كَذَلِكَ سَم. • فُود: (أَخْرَجَهَا الْإِنْفِ) وَقَدْ يُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّ إِبْدَالَ الْغَرِيبِ مَخْصُوصٌ بِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذِكْرِهِ لِيَبَانَ حُكْمُهُ كَمَا فِي ذِي بَارِدَةٍ فَأَنَّهُ ذَكَرَهُ لِيَبِينَ مُسَاوَاتِهِ لِقَوْلِهِ ذِمَّتْ لِكُلِّ عَشْرَةٍ سَم. • فُود: (بِأَنَّ كَانَ مَعْنَاهُ الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ غَيْرُ مُرَادٍ الْإِنْفِ) أَيُّ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ ظَاهِرًا مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا فِيهِ سَم. • فُود: (أَوْ اسْتَوَى الْإِنْفِ) وَهُوَ إِجْمَالٌ وَمَا قَبْلَهُ الْبَاسُ.

• فُود: (عَلَى أَنَّهُ وَطَأَ بِهِ) لَكَ أَنْ تَقُولَ التَّوْطِئَةُ بِذَلِكَ لِمَذْهَبِهِ لَا تَقْتَضِي بَطْلَانِ ذَلِكَ لَعْنَةُ فَتَوَجَّهَ ذَلِكَ الْبَعْضُ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَقَصْرُ التَّوْطِئَةِ أَمْرٌ مُتَفَصِّلٌ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ زَعَمَ الْغَفْلَةَ عَلَى الْإِيْمَةِ مِنْ غَيْرِ لُزُومِهَا وَمَا لَا يَلِيقُ وَلَا يَلْتَقِ إِلَيْهِ وَلَا مَنَاسَلَهُ إِلَّا الْوَهْمُ أَوْجَبَ الْإِعْزَازَ عَلَى الْإِيْمَةِ وَانْظُرْ هَذَا الْكَلَامَ مِنْهُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْهَامِشِ عَنْ شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ. • فُود: (غَفْلَةً حَاشَاءُ) سَم. • فُود: (لِمَا مَرَّ أَنَّهُمْ قَدْ يُزَجِّحُونَ مَا عَلَيْهِ الْأَقْلُ) وَجِبَابٌ أَيْضًا بِمَا قَدَّمَهُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَفِي بِمَا التَّزَمَهُ مِنْ قَوْلِهِ حَسْبَمَا ظَهَرَ لَهُ أَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. وَأَمَّا الْجَوَابُ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ النَّصِّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُعْظَمُ تَرْجِيحُهُ وَاعْتِمَادُهُ فَمُشْكِلٌ لِأَنَّ السِّيَاقَ قَاطِعٌ بِأَنَّ سَبَبَ التَّزَامِ ذَلِكَ النَّصُّ كَرُونَ ذَلِكَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ أَمْرًا رَاجِحًا مُقَدِّمًا عَلَى غَيْرِهِ. وَالْأَفْلَ وَجْهٌ لَا لِيَتَزَامَ مَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذْ لَا فَايِدَةَ فِيهِ. • فُود: (لِأَنَّ وَقُوعَهَا الْإِنْفِ) قَدْ يُعَالُ نَفْسُ لَفْظِ الْبَاغِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِالْمَنْعِ فِيهِ مَا فِيهِ. • فُود: (أَخْرَجَهَا عَنْ الْغَرَابَةِ) قَدْ يُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّ إِبْدَالَ الْغَرِيبِ مَخْصُوصٌ بِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذِكْرِهِ لِيَبَانَ حُكْمُهُ كَمَا فِي ذِي بَارِدَةٍ فَأَنَّهُ ذَكَرَهُ لِيَبِينَ مُسَاوَاتِهِ لِقَوْلِهِ ذِمَّتْ لِكُلِّ عَشْرَةٍ فِي حُكْمِهِ. • فُود: (أَيُّ الذَّهْنِ) هَذَا شَامِلٌ لِمَا لَهُ ظَاهِرٌ مُتَبَادِرٌ مِنْهُ هُوَ الْمُرَادُ لِأَنَّهُ يَوْقِعُ فِي الذَّهْنِ الْمَعْنَى الْمَرْجُوحَ لَكِنَّ الظَّاهِرَ عَدَمَ إِرَادَةِ هَذَا وَالْأَلْزَمُ أَنْ لَا يَذْكُرَ إِلَّا الْتُصُوصَ، وَلَيْسَ

يُجَدُّ هذا مع الغريب؛ لأنَّ ذاك فيه عَدَمُ الْفَيْ ولو بلا إيهام وهذا فيه إيهام ولو مع الْفَيْ فينبهنا  
 غُثُومٌ وَخُصُوصٌ من وجهٍ وما هما كذلك لا يُغْنِي أَحَدُهُمَا عن الآخرِ وَبِقَرَضِ إِغْنَاءِ الْخَفِيِّ  
 عنهما كأنَّ بِقَوْلِ إِبْدَالِهِ الْخَفِيِّ بِالْأَوْضَحِ وَالْأَخْضَرِ لا يَكْفِي في التَّنْصِيفِ على أَنَّ الْمُخَوَّزَ  
 ارْتَكَبَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ الْحَقِيقَيْنِ بِالْتَرِكِ وَالطَّرَحِ (بِأَوْضَحٍ) مِنْهُ لِلْفَيْ النَّاسِ لَهُ وَسَلَامَتِهِ مِنْ  
 الْإِيهَامِ (و) مع ذلك يَكُونُ يَلْفِظُ (أَخْضَرُ مِنْهُ بِعِبَارَاتٍ) بَدَلٌ مِنْ قَبْلِهِ بِإِعَادَةِ الْجَارِ جَمْعٌ عِبَارَةٌ  
 وَغَيْرَةٌ يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَهِيَ مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ أَيْ يُعْرَبُ بِهِ عَنْهُ (جَلِيلَاتٍ) فِي أَدَاءِ الْمُرَادِ  
 لِخُلُوقِهَا عَنِ الْغَرَابَةِ وَالْإِيهَامِ وَاشْتِمَالِهَا عَلَى حُسْنِ السَّبكِ وَرِصَانَةِ الْمَعْنَى أَيْ غَالِيًا أَوْ بِحَسَبِ  
 ظَنِّهِ فَلَا يُنَافِي الِاعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِهَا، وَإِدْخَالَ الْبَاءِ فِي حَيْزِ الْإِبْدَالِ عَلَى الْمَأْخُودِ وَفِي حَيْزِ  
 بَدَلٍ، وَالتَّبْدِيلِ وَالِاسْتِدْالِ عَلَى الْمَثْرُوكِ هُوَ الْفَصِيحُ وَخَفِيُّ هَذَا التَّفْصِيلِ عَلَى مَنْ اعْتَرَضَ  
 الْمَشْنُ بِآيَةِ ﴿وَيَذَلُّهُمْ بِحَسَنَاتِهِمْ جَنَّاتٍ﴾ [إِب: ١٦] ﴿وَمَنْ يَتَّبِدِلِ الْعُكُفَرُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ﴾ [إِب: ١٠٨]  
 ١٠٨: وَقَدْ تَدَخَّلَ فِي حَيْزِ بَدَلٍ وَنَحْوِهِ عَلَى الْمَأْخُودِ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

• قَوْلُ: (الْخَفِيُّ) أَيْ لَفِظُ الْخَفِيِّ عَنْهُمَا أَيْ الْغَرِيبِ وَالْمَوْهِمِ. • قَوْلُ: (لَا يَكْفِي) أَيْ الْخَفِيُّ، قَوْلُ الْمَشْنُ  
 بِأَوْضَحٍ قَضَيْتُهُ أَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ إِضْطَاحٌ غَمِيرَةٌ (قَوْلُهُ بَدَلٌ مِنْ قَبْلِهِ الْخُ) هُوَ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ، بَلْ يَجُوزُ كَوْنُ الْبَاءِ  
 بِمَعْنَى فِي مُتَعَلِّقَةٍ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ بِأَوْضَحٍ أَوْ حَالٍ مِنْ أَوْضَحٍ سَمِ، أَقُولُ: لَا يَظْهَرُ كَوْنُ الْبَاءِ بِمَعْنَى فِي إِلَّا أَنْ  
 يُرِيدَ بِهِ السَّبِيَّةُ فَيُؤَافِقُ كَلَامُهُ حَيْثُ قَوْلُ غَمِيرَةُ الْبَاءِ إِمَّا سَبِيَّةٌ أَوْ لِلْمَلَابَسَةِ اه. • قَوْلُ: (يَفْتَحُ أَوَّلُهُ) أَيْ  
 وَسُكُونِ نَائِيهِ. • قَوْلُ: (أَيْ يُعْرَبُ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِعْرَابِ أَيْ الْإِنْفِصَاحِ. • قَوْلُ: (عَلَيْهِ) أَيْ الْمُصَنَّفُ  
 فِي بَعْضِهَا أَيْ عِبَارَتُهُ. • قَوْلُ: (وَالِإِدْخَالُ الْبَاءِ الْخُ) وَفَاقًا لِلتَّهَابَةِ عِبَارَتُهُ نَقْلًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الشَّمْسُ  
 الْقَائِيَتِي أَنَّهُ إِذَا تَدَخَّلَ عَلَى الْمَأْخُودِ فِي الْإِبْدَالِ مُطْلَقًا وَفِي التَّبْدِيلِ إِنْ لَمْ يُذَكَّرْ مَعَ الْمَثْرُوكِ وَالْمَأْخُودِ  
 غَيْرُهُمَا، أَمَّا إِذَا ذُكِرَ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذَلُّهُمْ بِحَسَنَاتِهِمْ جَنَّاتٍ﴾ [إِب: ١٦] وَكَمَا فِي  
 قَوْلِكَ: بَدَلُهُ بِخَوْفِهِ أَمَّا تَدَخُّلُهَا حَيْثُ عَلَى الْمَثْرُوكِ كَمَا فِي الْإِسْتِدْالِ وَالتَّبْدِيلِ اه. وَفِي عِشْرِينَ عَنْ  
 شَرْحِ الْفَتَايَةِ الْحَدِيثِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا يُوَافِقُهُ مَعَ التَّضْرِيحِ بِأَنَّ فِي الْإِسْتِدْالِ وَالتَّبْدِيلِ التَّفْصِيلَ الْمُتَقَدِّمَ فِي  
 التَّبْدِيلِ، وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذَلُّهُمْ﴾ [إِب: ١٦] الْخُ أَيْ فَإِنَّهُ ذَكَرَ مَعَهُمَا  
 الْمَفْعُولَ الَّذِي هُوَ الضَّمِيرُ اه. • قَوْلُ: (عَلَى الْمَأْخُودِ) أَيْ كَمَا هُنَا سَمِ. • قَوْلُ: (هُوَ الْفَصِيحُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ  
 يَجُوزُ دُخُولُهَا فِي حَيْزِ كُلِّ عَلَى الْمَأْخُودِ وَالْمَثْرُوكِ، وَإِنَّمَا التَّفَرُّقُ بَيْنَهُمَا بِالنِّسْبَةِ لِلْفَصِيحِ فَقَطْ، وَاتَّهَ لَا  
 فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يُذَكَّرَ مَعَ الْمَثْرُوكِ وَالْمَأْخُودِ غَيْرُهُمَا أَوْ لَا عِشْرِينَ. • قَوْلُ: (وَفِي حَيْزِ بَدَلٍ) لَمْ يَظْهَرِ  
 نَكْثَةُ التَّغْيِيرِ فِيهِ بِالْفِعْلِ وَفِي أَخَوْتِهِ بِالْمُضَدِّ بِضَرِيٍّ. • قَوْلُ: (وَنَحْوُهُ) أَيْ مِنَ التَّبْدِيلِ وَالِاسْتِدْالِ.

كَذَلِكَ فَالْمُرَادُ مَوْهِمًا إِيَّاهَا مَا قَرِئَا. • قَوْلُ: (بَدَلٌ مِنْ قَبْلِهِ) هُوَ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ بَلْ يَجُوزُ كَوْنُ الْبَاءِ بِمَعْنَى فِي  
 مُتَعَلِّقَةٍ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ بِأَوْضَحٍ أَوْ حَالٍ مِنْ أَوْضَحٍ. • قَوْلُ: (وَغَيْرَةٌ) أَيْ كَبْلَرَةٌ. • قَوْلُ: (عَلَى الْمَأْخُودِ) أَيْ

وَبَدَّلَ طَالِبِي نَحْسِي بِسَعْدِي

على أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُتَعَاوَرُ عَلَيْهِ الْأَخْذُ وَالتَّرْكَ بِاعْتِبَارَيْنِ فَيُتَعَاوَرُ عَلَيْهِ أُبْدَلُ وَمُقَابِلُهُ رِعَابَةٌ لَهَا.  
(ومنها بَيَانُ الْقَوْلَيْنِ) أَوِ الْأَقْوَالِ لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ ذَكَرَ الْمُجْتَهِدُ لَهَا لِإِفَادَةِ إِطَالِ مَا  
زَادَ لَا لِلْقَمَلِ بِكُلِّ انْتَهَى، وَلَا يَتَخَصَّرُ فِي ذَلِكَ بَلْ مِنْ فَوَائِدِهِ بَيَانُ الْمُنْذَرِ، وَأَنَّ مِنْ رَجُحِ  
أَحَدِهَا مِنْ مُجْتَهِدِي الْمَذْهَبِ لَا يُقَدَّرُ خَارِجًا عَنْهُ وَأَنَّ الْخِلَافَ.....

• فَوَدَّ: (وَبَدَّلَ) بِصِفَةِ الْأَمْرِ. • فَوَدَّ: (عَلَى أَنْ الْخُ) خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيْ وَالتَّحْقِيقُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنْ  
الْخُ، وَقِيلَ: التَّغْيِيرُ وَلِتَجُرَّ عَلَى أَنْ الْخُ، وَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَدْ تَدْخُلُ الْخُ فِيهِ مَا فِيهِ. • فَوَدَّ: (قَدْ  
يَتَعَاوَرُ عَلَيْهِ الْخُ) قَالَ الْكُرْدِيُّ: كَسَعْدِي فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ مَثْرُوكٌ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ وَمَا خُوذَ بِاعْتِبَارِ مَا  
سَبَّكَ لِيَنَّ الطَّالِبُ فِي نَحْسِ الْآنَ يَدْعُو لِحُصُولِ السَّعْدِ لَهُ. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَالَ الشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ فِي  
رِسَالَتِهِ فِي الْإِبْدَالِ فَإِنَّ ذَكَرْتَ أَحَدَ الْجَانِبَيْنِ الْمُعْوَضُ أَوِ الْمُعْوَضُ عَنْهُ قَبْلَ الْمُقَابَلَةِ تَصْلُحُ لِلْمَاخُوذِ  
وَالْمَثْرُوكِ فَاعْتَبِرْهُ بِقَوْلِكَ بَعَثَ هَذَا بِيَدِهِمْ وَجَوَابُ مُخَاطَبِكَ اشْتَرَتْهُ بِهِ، فَالذَّهَبُ مَا خُوذَ وَمَثْرُوكُ  
صَاحِبِكَ أَمْ وَهُوَ حَسَنٌ. • فَوَدَّ: (أَوِ الْأَقْوَالِ) أَيْ بِذَلِيلٍ فَمِنْ الْقَوْلَيْنِ أَوِ الْأَقْوَالِ سَم. • فَوَدَّ: (لِلشَّافِعِيِّ  
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) اسْتِعْمَالَ التَّرَضِّي فِي غَيْرِ الصَّحَابَةِ جَائِزٌ كَمَا هُنَا، وَإِنْ كَانَ الْكَثِيرُ اسْتِعْمَالَ  
التَّرَضِّي فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّرَحُّمِ فِي غَيْرِهِمْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ م ر قُبِيلَ زَكَاةِ النَّاسِ مَا نَصَّهُ،  
وَيُسَمَّى التَّرَضِّي وَالتَّرَحُّمُ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْأَخْيَارِ، قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّ  
التَّرَضِّيَ مُخْتَصٌّ بِالصَّحَابَةِ وَالتَّرَحُّمُ بِغَيْرِهِمْ ضَعِيفٌ انْتَهَى أَمْ ع. ش. • فَوَدَّ: (ذَكَرَ الْمُجْتَهِدُ) إِلَى قَوْلِهِ:  
وَزَعَمَ أَنَّ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَالِهِ وَأَنَّ الْخِلَافَ إِلَى، ثُمَّ الرَّاجِعُ وَمَا أَتَى عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (ذَكَرَ الْمُجْتَهِدُ الْخُ)  
لَمَلَّ الْمُرَادُ بِالْمُجْتَهِدِ الْمُجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ الْتَائِلُ لِأَقْوَالِ الْإِمَامِ أَوْ أَنَّ فِي الْعِبَارَةِ مُسَامَحَةً إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ  
الْمُجْتَهِدَ صَاحِبَ الْمَذْهَبِ يَقُولُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ مَثَلًا الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ كَمَا لَا يَخْفَى فَحَقُّ الْعِبَارَةِ  
نَقْلُ الْأَصْحَابِ لِأَقْوَالِ الْمُجْتَهِدِ مُطْلَقِينَ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِإِفَادَةِ الْخُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَتَنَزَّلُ عَلَيْهِ  
التَّفْصِيلُ الْأَتَمُّ الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ قَوْلُهُ، ثُمَّ الرَّاجِعُ مِنْهُمَا الْخُ وَعِبَارَةُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَإِنْ قِيلَ عَنْ مُجْتَهِدٍ  
قَوْلَانِ مُتَعَايِنَيْنِ فَالْمُتَأَخَّرُ قَوْلُهُ الْخُ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (مَا زَادَ) أَيْ عَلَى الْإِطْلَاقِ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهَا  
وَلَا مُرَكَّبًا مِنْهَا سَم أَيْ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَتَخَصَّرُ) أَيْ فَائِدَةُ الذِّكْرِ وَتَذَكُّيرُ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَا  
لَا يَتَنَكَّلُ عَنِ التَّاءِ كَالْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَرِ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْعِصَامُ. • فَوَدَّ: (بَيَانُ الْمُنْذَرِ) بِقَسَمِ الْمِيمِ  
أَيْ مَوْضِعِ الْإِفْرَاقِ وَمَدَارِكِ الشَّرْعِ مَوَاضِعُ طَلَبِ الْأَحْكَامِ، وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ فِي الْوَاحِدِ مَنُذَرٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ  
وَلَيْسَ لِتَغْيِيرِهِ وَجْهٌ قَالَهُ فِي الْبُصْبَاحِ لَكِنْ فِي حَوَاشِي الشُّنَوَانِيِّ عَلَى شَرْحِ الشَّافِعِيِّ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْغَزَرِيِّ  
عَلَى الْجَائِزِ يُزِيدُ أَنَّ الْمُنْذَرَ بِفَتْحِ الْمِيمِ أَمْ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ مِنْ رَجُحِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى بَيَانِ الْمُنْذَرِ.

كَمَا هُنَا. • فَوَدَّ: (أَوِ الْأَقْوَالِ) أَيْ بِذَلِيلٍ فَمِنْ الْقَوْلَيْنِ أَوِ الْأَقْوَالِ. • فَوَدَّ: (مَا زَادَ) أَيْ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
بِحَيْثُ لَا يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهَا وَلَا مُرَكَّبًا مِنْهَا.

لم ينحصر فيها حتى يُمتنع الزائد بمعنوية ما هو مقرر في الأصول أنهم إذا أجمعوا على قولين لم يجر إحداث ثالث إلا إن كان مركباً منهما بأن يكون مفضلاً، وكل من شقّبه قال به أحدهما ثم الراجع منهما ما تأخر إن عليم، وإلا فما نص على رجحانه وإلا فما فرغ عليه وحده.....

• فؤد: (لم ينحصر فيها) كذا فيما رأيت ويتوجه عليه أن عدم الإنحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من قوايدها، وأن عدم الإنحصار منافي لما نقله من قوله إبطال ما زاد ولو كانت العبارة هكذا وإن الخلاف انحصر فيها لم يكن زائداً على ما نقله بقوله إبطال ما زاد، ويمكن أن يجاب بأن العبارة هي ما رأيت ومعناها أنه يفهم من ذكر الأقوال بمعنوية ما في الأصول أن الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز إحداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجاً عنها بل مركباً منها فليتأمل سم ولا يخفى أن الإشكال قوي، والجواب ضعيف ولذا أسقط النهاية هذه الفائدة. • فؤد: (حتى ينفع الخ) تفرع على المنفي فالضمير المستتر للخصر. • فؤد: (مفضلاً) اسم فاعيل. • فؤد: (من شقّبه) أي التفصيل. • فؤد: (ما تأخر الخ) عبارة النهاية ما نص على رجحانه وإلا فما عليم تأخره وإلا الخ.

• فؤد: (وإلا فما نص على رجحانه) يقتضي أن الراجع ما تأخر إن عليم وإن نص على رجحان الأول وليس كذلك قطعاً فلو عكس فقال: ثم الراجع ما نص على رجحانه وإلا فما تأخر إن عليم أصاب، قاله ابن قاسم وهو مردود نقلاً ومعنى أما نقلاً فإن ما ذكره الشهاب ابن حنبل هو الموافق لما في كتب المذهب كالزواجر وغيره، وكتب الأصول كجمع الجوامع وغيره وإذا كان كذلك فكيف يقول: وليس كذلك قطعاً. وأما معنى فلان المتأخر أقوى من الترجيح؛ لأن المجتهد إنما رجح الأول بحسب ما ظهر له وما ذكره ثانياً كالنايخ للأول بترجيحه، ألا ترى أن المتأخر من أقواله ﷺ نايخ للقديم مطلقاً وإن قال في المتقدم إنه واجب مستمير أبداً كما هو مقرر في الأصول فعلم أن الصواب ما صنعه الشهاب ابن حنبل لا ما صنعه الشارح م الموافق لا غيراض ابن قاسم رشدي أقول: وكذا صنيع المعني موافق لصنيع الشخفة كما يأتي لكون قوله أي الرشدي، وأما معنى الخ فيه نظر فإنه لا يلاقي لا غيراض سم إذ مراده كما هو الظاهر المتبادر من سياقه أن المتأخر المعلوم تأخره إذا نص عنه أو بعده على رجحان الأول لا يقدم على الأول قطعاً خلافاً لما يقتضيه صنيع الشارح. • فؤد: (فما نص) أي الشافعي ع ش.

• فؤد: (لم ينحصر فيها) كذا فيما رأيت ويتوجه عليه أن عدم الإنحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من قوايدها وإن عدم الإنحصار منافي لما نقله من قوله إبطال ما زاد ولو كانت العبارة هكذا وإن الخلاف انحصر فيها لم يكن زائداً على ما نقله بقوله إبطال ما زاد، ويمكن أن يجاب بأن العبارة هي ما رأيت ومعناها أنه يفهم من ذكر الأقوال بمعنوية ما في الأصول أن الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز إحداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجاً عنها بل مركباً منها فليتأمل. • فؤد: (وإلا فما نص على رجحانه) يقتضي أن الراجع ما تأخر إن عليم وإن نص على رجحان الأول، وليس كذلك قطعاً فلو عكس فقال: ثم الراجع ما نص على رجحانه وإلا فما تأخر إن عليم أصاب، وقد يجاب عنه بأن قوله وإلا معناه وإن لم يعلم تأخره وهو لا يخلص فتأمل.

والأفما قال عن مُقابله مدخول أو يلزمه فساد، والأفما أفرده في محل أو جواب والأفما وافق مذهب مُجتهدٍ لثبوته به فإن خلا عن ذلك كله فهو لتكافؤ نظريته وهو يدل على سعة العلم ودقة الورع حذر من ورطة هجوم على ترجيح من غير انضاح دليل، وزعم أن صدور

• فود: (والأفما قال إلخ) قضية هذا الصنيع أنه إذا قرع على أحد القولين، ثم قال عنه إنه مدخول أو يلزمه فساد أنه يقدم، وظاهر أنه غير مراد، ثم رأيت الشهاب ابن قاسم سبق إلى ذلك رشيدياً.  
 • فود: (مدخول) أي فيه دخل أي نظر ع ش. • فود: (والأفما وافق إلخ) عبارة كثر البكري ولو وافق أحد قوليه المطلقين مذنب مُجتهد كان مرجحاً بالنسبة للمقلد انتهى. وعبارة المجموع وحكى القاضي الحسين فيما إذا كان للشافعي قولان: أحدهما موافق أبا حنيفة وجهين أحدهما أن القول المخالف أولى، وهذا قول الشيخ أبي حامد الإسفراييني قال الشافعي إنما خالفه لأطلاعه على موجب المخالفة، والثاني القول الموافق أولى وهذا قول الفقهاء، وهو الأصح والمسألة مفروضة فيما إذا لم نجد مرجحاً مما سبق انتهى، ويتبني حمل تصحيحه على ما إذا لم يدل النظر الموافق لقواعد الشافعي على رجحان المخالف فليأمل، وقد يوافق كل منهما مذهب مُجتهد سم بحذف. • فود: (فهو لتكافؤ نظريته) الجملة جواب فإن خلا إلخ. • فود: (وهو يدل إلخ) أي ذكر قولين متكافئين ع ش.  
 • فود: (حذراً إلخ) لعله مفعول له ليدل على دقة الورع، وعبارة النهاية وحذراً إلخ بالواو والعاطفية على لتكافؤ نظريته اه وهي ظاهرة. • فود: (من ورطة هجوم) أي من مفسدة هجوم، والورطة لغة: الهلاك ع ش. • فود: (وزعم إلخ) مبتدأ خبره قوله غلط ويصرح بالجواز أيضاً قول المغني ما نصه وإن كان في المسألة قولان جديدين فالعمل بأحدهما، فإن لم يعلم فيما رجحه الشافعي فإن قالهما في وقت واحد، ثم عمل بإحدهما كان إطلااً للآخر عند المرنى، وقال غيره: لا يكون إطلااً بل ترجيحاً، وهذا أولى، واتفق ذلك للشافعي في نحو سب عشرة مسألة، وإن لم يعلم هل قالهما معاً أو مرتباً لزم البحث عن أرجحهما بشرط الأهلية فإن أشكل توقفت فيه اه.

• فود: (والأفما قال) ظاهره تقديم ما قرع عليه وإن قال عنه يلزمه فساد ولا يتبني أن يكون مراداً.  
 • فود: (والأفما وافق مذهب مُجتهد) عبارة كثر مولانا البكري ولو وافق أحد قوليه المطلقين مذهب مُجتهد كان مرجحاً بالنسبة للمقلد لأن القول في الجماعة أحب من القول في غيرها والموافق زادت به قوة ذلك القول انتهى وعبارة المجموع وحكى القاضي الحسين فيما إذا كان للشافعي قولان، أحدهما وافق أبا حنيفة وجهين لأصحابنا أحدهما: أن القول المخالف أولى وهذا قول الشيخ أبي حامد الإسفراييني قال الشافعي: إنما خالفه لأطلاعه على موجب المخالفة. والثاني: القول الموافق أولى وهو قول الفقهاء وهو الأصح والمسألة مفروضة فيما إذا لم يجد مرجحاً مما سبق انتهى، وعبارة جمع الجوامع ثم قال الشيخ أبو حامد مخالف أبي حنيفة أرجح من موافقه وعكس الفقهاء والأصح الترجيح بالنظر فإن وقفت فالوقوف انتهى ويتبني حمل تصحيح المجموع السابق على ما إذا لم يدل النظر الموافق



قولين مفا في مسألة واحدة كفيها قولان لا يجوز إجماعاً غلطاً أفرد رده وإن الإجماع على جواره ووقوعه من الصحابة فمن بعدهم بشأليف حسن قال الإمام ووقع ذلك للشافعي رحمه الله في ثمانية عشر موضعاً. ونقل القرافي الإجماع على تخير المقلد بين قولي إماميه أي على جهة البدل لا الجمع إذا لم يظهر ترجيح أحدهما، وكأنه أراد إجماع أبيه

• قوله: (زده) ضَبَّ بَيْنَهُ وَيَنْ قَوْلُهُ وَإِنَّ الإِجْمَاعَ الْخُ سَم. • قوله: (بشأليف الخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَفْرَدَ.  
• قوله: (ونقل القرافي) إلى المتن في النهاية لإقوله وهو وجه وقوله وكان أخذ إلى؛ لأنَّ كلاً وما أتته عليه. • قوله: (ونقل القرافي الخ) أي المالكي ع ش. • قوله: (الإجماع على تخير المقلد الخ) هل يجري ما ذكر في الوجهين سم. • قوله: (إذا لم يظهر ترجيح الخ) أي أما إذا ظهر ترجيح أحدهما فيجب العمل به، وهو موافق في ذلك لقولهم: العمل بالراجح واجب فما اشتهر من أنه يجوز العمل لنفسه بالأوجه الضعيفة كقبايل الأصح غير صحيح هكذا في حاشية شيخنا ع ش وفيه أمران: الأول أن فرض المسألة في قولين لمختلطين واحد فلا يتيج أن الوجهين إذا تعدد قائلهما كذلك فقوله فما اشتهر الخ تقريباً على ما هنا في مقام المنع. وقولهم العمل بالراجح واجب إنما هو في قولين لإمام واحد كما يعلم من جمع الجوامع الذي هي عبارته كغيره على أن المراد بالعمل في قولهم المذكور ليس هو خصوص العمل للنفس بل المراد كونه المعمول به مطلقاً كما لا يخفى الأمر الثاني أن قوله فما اشتهر الخ كالصريح في أن هذه الشهرة ليس لها أصل، وليس كذلك فهي فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى ما ملخصه بعد كلام أسلفه، ثم مقتضى قول الروضة وإذا اختلف متبحران في مذهب الخ أنه يجوز تقليد الوجه الضعيف في العمل ويؤيده إفتاء البلقيني بجواز تقليد ابن سريج في الدور، وإن ذلك ينفع عند الله ويؤيده أيضاً قول السبكي في الوقف في فتاويه: يجوز تقليد الوجه الضعيف في نفس الأمر بالنسبة للعمل في حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل ابن الصلاح الإجماع على أنه يجوز اه فكلام الروضة السابق أي الموافق لما في الشرح هنا مع زيادة التصريح بالوجهين مخمول بالنسبة للعمل بالوجهين على وجهين لقائل واحد أو شك في كونهما لقائل أو قائلين كما في قولي الإمام؛ لأن المذهب منهما لم يتحرز للمقلد بطريق يقتضيه، أما إذا تحقق كونهما من اثنين خرج كل واحد منهما من أهل للترجيح فيجوز تقليد أحدهما إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى ونقناه به فتاؤه حق التأمل وانظر إلى فرقه آخر بين الوجهين لقائل واحد والوجهين لقائلين تعلم ما في تفرع شيخنا الذي قدمناه، ثم رأيت العلامة المذكور بسط الكلام في ذلك في شرحه في كتاب القضاء أتم بسط بما يوافق ما في فتاويه فراجعهم رشيدي أقول ما نقله عن فتاوى الشارح وغيرها لا يخفى مقال ع ش فإنه مطلق فيحمل على ما إذا لم يكن العاقل من أهل ترجيح ظهر له ترجيح أحد الوجهين مثلاً، وأما ما ذكره أولاً من أن

لِقَاعِدِ الشَّافِعِيِّ عَلَى رُجْحَانِ الْمُخَالَفِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وقد يوافق كلُّ منهما مذهبٌ مُجْتَهَدٌ. • قوله: (أفرد زده) ضَبَّ بَيْنَهُ وَيَنْ قَوْلُهُ وَإِنَّ الإِجْمَاعَ الْخُ. • قوله: (ونقل القرافي الخ) هل يجري ما ذكر في

مذهبه كيف ومقتضى مذهبنا كما قاله الشبكي منع ذلك في القضاء والإفتاء دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا وانتصر له الغزالي كما يجوز لمن أذاه اجتياؤه إلى تساوي جهتين أن يضلني إلى أيهما شاء إجماعاً وقول الإمام يمتنع إن كانا في حكمين متضادين كإيجاب وتحريم بخلاف نحو خصال الكفارة. وأجرى الشبكي ذلك وتبعوه في العمل بخلاف المذاهب الأربعة أي مما علمت نسبته لمن يجوز تقليده، وجميع شروطه عنده وحمل على ذلك قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة أي في قضاء أو إفتاء ومحل ذلك وغيره من سائر صور التقليد ما لم يتتبع الرخص بحيث تنحل رتبة التكليف من عتقه، ولا أئمة به بل قيل فسق وهو وجبة قيل ومحل ضعفه أن تتبعها من المذاهب المذونة ولا فسق قطعاً ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالأمدي من عمل في مسألة يقول إمام لا يجوز له العمل فيها يقول غيره اتفاقاً لتعني حمليه على ما إذا بقي من آثار

فرض المسألة في قولين لمجتهد واحد فلا يتجيز إلخ فيجاب عنه بأن حكم تعدد الوجوه يعلم من حكم تعدد الأقوال بطريق الأولى. □ فؤد: (منع ذلك) أي التخيير ش. □ فؤد: (دون العمل لنفسه) أي مما يحفظ سم. □ فؤد: (وبه يجمع) أي بالمنع في القضاء والإفتاء والجواز في العمل لنفسه. □ فؤد: (يجوز إلخ) أي التخيير. □ فؤد: (وأجرى الشبكي ذلك) أي التفصيل، وقوله في العمل متعلق بأجرى إلخ وقوله بخلاف المذاهب الأربعة أي بغير المذاهب إلخ متعلق بالعمل ع ش. □ فؤد: (أي مما علمت إلخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الأربعة وغيرها في تقييد غيرها بغير القضاء والإفتاء كما هو قضية هذا الكلام سم. □ فؤد: (لمن يجوز تقليده) وهو المجتهد كزدي. □ فؤد: (وجميع شروطه) عطف على نسبته وضمير عنده يرجع إلى العاقل كزدي والأصوب إلى من يجوز تقليده. □ فؤد: (على ذلك) أي التفصيل المتضمن للمنع في القضاء والإفتاء. □ فؤد: (أي في قضاء أو إفتاء) أي دون العمل لنفسه كزدي. □ فؤد: (ومحل ذلك) أي التفصيل المتضمن للجواز في العمل لنفسه عبارة كزدي أي التقليد في العمل لنفسه اه. □ فؤد: (ما لم يتتبع الرخص) أي بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل منه. □ فؤد: (رتبة التكليف) أي رباطه. □ فؤد: (بل قيل فسق) والأوجه خلافه نهاية وسم أي فلا يكون فسقاً وإن كان حراماً ولا يلزم من الحرمة الفسق ع ش. □ فؤد: (ومحل ضعفه) أي القول بالفسق عبارة النهاية محل الخلاف اه. □ فؤد: (ولا ينافي ذلك) أي ما تضمنته قوله ومحل ذلك وغيره إلخ من جواز التقليد لإمام في مسألة بعد العمل فيها بقول إمام آخر. □ فؤد: (لتعني حمليه إلخ) علة لعدم المناقاة والضمير لما قاله الأمدي وابن الحاجب.

الوجهين. □ فؤد: (دون العمل لنفسه) أي مما يحفظ. □ فؤد: (أي مما علمت إلخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الأربعة وغيرها في تقييد غيرها بغير القضاء والإفتاء كما هو قضية هذا الكلام. □ فؤد: (بل قيل فسق إلخ) الوجه خلافه.

العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول بها كل من الإمامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة. ثم رأيت الشككي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادة بسط فيه وتيقه عليه جمع فقالوا إنما يمتنع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة نفسها لا يثليها خلافاً للجلال المحلي كأن أفتى ببيتونة زوجته في نحو تعليق فتكح أختها، ثم أفتى بأن لا بيتونة فأراد أن يرجع للأولى ويعرض عن الثانية من غير إبانيتها، وكان أخذ بشفعة الجوار تقليداً لأبي حنيفة ثم استحقت عليه فأراد

• فود: (تركب حقيقة إلخ) وأنا في مسألة بتمامها بجميع معتبراتها فيجوز ولو بعد العمل كأن أدى عبادته صحيحة عند بعض الأربعة دون غيره فله تقليد فيها حتى لا يلزم قضاؤها ديزي اهـ. بـجيري ميـ.  
• فود: (نحو ذلك) أي نحو الحمل المذكور. • فود: (خلافاً للجلال المحلي) أي في شرح جمع الجوامع ع ش أي حيث رجح الإمتناع مطلقاً في نفس الحادثة ومثلها وحمل قول الأيمدي وابن الحاجب عليه. • فود: (كان أفتى إلخ) عبارة النهاية كأن أفتى شخص ببيتونة زوجته بطلاقها مكرهاً، ثم نكح بعد انقضاء عدتها أختها مقلداً أبا حنيفة في طلاق المكره، ثم أفتاه شافعي بعدم الجنب فيمتنع عليه أن يطأ الأولى مقلداً للشافعي وأن يطأ الثانية مقلداً للحنفي؛ لأن كل من الإمامين لا يقول به حبيذ كما أوضح ذلك الولد رحمه الله تعالى في فتاويه راداً على من زعم خلافه معتزاً بظاهر ما مر اهـ قال الرشدي: قوله فيمتنع عليه أن يطأ الأولى، وأن يطأ الثانية إلخ أي جامعاً بينهما كما في صريح فتاوى والده بخلاف ما إذا عرض عن الثانية أي وإن لم يثنها فإن له وطء الأولى تقليداً للشافعي كما نبه عليه الشهاب ابن قاسم راداً على الشهاب ابن حجر اهـ. • فود: (ثم أفتى إلخ) فيه نظر سيظهر سمـ.  
• فود: (فأراد أن يرجع للأولى إلخ) كوز هذه يلزم فيها تركب قول لا يقول به كل منهما محل تأمل نعم لو قيل ببقائه معهما كأن واضحاً بصري وتقدم عن الرشدي ويأتي عن سم ما يوافقه. • فود: (ثم استحقت عليه) كأن باع ما أخذه بشفعة الجوار، ثم اشتراه، ولا يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران فيمت دار تجاور إحداهما فأخذها بشفعة الجوار، ثم أراد هو بيع داره الأخرى وأراد تقليد الشافعي في

• فود: (كان أفتى إلخ) في شرح م كأن أفتى شخص ببيتونة زوجته بطلاقها مكرهاً ثم نكح بعد انقضاء عدتها أختها مقلداً أبا حنيفة بطلاق المكره ثم أفتاه شافعي بعدم الجنب فيمتنع عليه أن يطأ الأولى مقلداً للشافعي وأن يطأ الثانية مقلداً للحنفي لأن كل من الإمامين لا يقول به حبيذ كما أوضح ذلك شيخنا الرزلي رحمه الله تعالى في فتاويه راداً على من زعم خلافه معتزاً بظاهر ما مر. • فود: (ثم أفتى إلخ) في هذا المجال نظر سيظهر.

• فود: (ثم استحقت عليه) أي كأن باع ما أخذه بشفعة الجوار ثم اشتراه ولا يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران فيمت دار تجاور إحداهما فأخذها بشفعة الجوار ثم أراد هو بيع داره الأخرى وأراد تقليد الشافعي في منع أخذ جاره لها فله ذلك؛ لأن هذه قضية أخرى كما يجوز أخذ جاره لها تقليداً لأبي

تقليد الشافعي في تركها فيمتنع فيهما؛ لأن كلاً من الإمامين لا يقول به حينئذ فاعلم ذلك فإنه مهم ولا تغتر بمن أخذ بظاهر ما مر. (والوجهين) أو الأوجه للأصحاب خرّجوها على قواعده أو نصوصه، وقد يشذون عنهما كالشاذي وأبي ثور فتنسب لهما ولا تعدّ وجوها في المذهب (والطريقين) أو الطرقي وهي اختلافهم في حكاية المذهب فيحكي بعضهم نصين وبعضهم نصوصاً وبعضهم بعضها أو مغايرها حقيقة كأوجه بطل أقوال أو عكسه أو باعتبار كتحصيل في مقابلة إطلاقي وعكسه فلهذا كثرت الطرقي في كثير من المسائل (والنص).....

منع أخذ جاره لها فله ذلك؛ لأن هذه قضية أخرى سم. ة فود: (فيمتنع فيهما) أي يمتنع التقليد في مسألة الزوجة ومسألة الشفعة. ة فود: (لأن كلاً من الإمامين إلخ) فيه نظر في الأولى؛ إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة الأولى باقية في عظمته، وأن الثانية لم تدخل في عظمته فالرجوع للأولى والإعراض عن الثانية من غير إبانة موافق لقوله فليتنامل سم على حجاج ع ش وتقدم عن الرشيدي اعتماده وعن البصري ما يوافقه. ة فود: (لا يقول به) أي بكل من جواز الأخذ بشفعة وعذبه ومن جل إحدى الأختين مع جل الأخرى كزدي. ة فود: (بظاهر ما مر) أي من جواز العمل بتفسيه ع ش. ة فود: (أو الأوجه) أي بدليل فمن الوجهين أو الأوجه سم. ة فود: (خرّجوها) أي استبطلوها. ة فود: (على قواعده إلخ) أي الشافعي. ة فود: (وقد يشذون عنهما) أي يخرجون عن قواعد الشافعي ونصوصه ويختهدون في مسألة من غير أخذ بينهما بل على خلافهما. ة فود: (فتنسب لهما) أي تلك الوجوه للشاذي وأبي ثور، ولو قال لهم لكان أولى. ة فود: (في المذهب) أي مذهب الشافعي ع ش. ة فود: (أو الطرقي) أي بدليل فمن الطريقين أو الطرقي سم. ة فود: (وهي) أي الطرقي سم. ة فود: (اختلافهم) أي أثره أو لازمه سم عبارة عميرة الظاهر أن مسمى الطريقة نفس الحكاية المذكورة، وقد جعلها الشارح أسماء للاختلاف اللازم لحكاية الأصحاب اه. ة فود: (في حكاية المذهب) أي الزجاج قاله الكزدي وفيه نظر، بل المراد بالمذهب هنا كما يعلم مما بعده مجرد ما في المسألة من القول والوجه واحداً أو متعدداً راجعاً أو مرجوحاً. ة فود: (فيحكي إلخ) تفسير للاختلاف عبارة غيره كأن يحكي إلخ. ة فود: (بعضهم نصين) لعل هنا حذفاً يعلم مما بعده أي وبعضهم بعضهما أو مغايرهما حقيقة ولا فيئني عن قوله: وبعضهم بعضها ما قبله. ة فود: (أو عكسه) فيئني عنه كاف كأوجه وبمعنى الواو إلخ. ة فود: (أو باعتبار) عطف على حقيقة. ة فود: (وعكسه) مر ما فيه. ة فود: (فلهذا) أي لكثرة أنواع الاختلاف هذا ما يظهر لي لكن فيه تغليل الشيء بتفسيه فتأمل.

حقيقة. ة فود: (لأن كلاً من الإمامين إلخ) فيه نظر في الأولى؛ إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة الأولى باقية في عظمته، وأن الثانية لم تدخل في عظمته فالرجوع للأولى والإعراض عن الثانية من غير إبانة موافق لقوله فليتنامل. ة فود: (أو الأوجه) أي بدليل قوله فمن الوجهين أو الأوجه. ة فود: (أو الطرقي) أي بدليل فمن الطريقين أو الطرقي. ة فود: (وهي اختلافهم) أي أثره أو لازمه.

أي المنصوص للشافعي رحمه الله من نص الشيء رفعه وأظهره؛ لأنه لما نُسب إليه من غير معارض كان ظاهرًا مرفوع الرتبة على غيره (ومراتب الخلاف) قوة وضعفاً حيث ذكر (في جميع الحالات) غالباً لما يأتي والمخوّر قد يُبيّن وقد لا ولا يُنافيه جزؤه بمسائل فيها خلاف؛ لأنه لم يلتزم ذكر كل خلاف فيما ذكر بل إنه حيث ذكر خلافاً بين مرتبته أو فيها نص من غير ذكر له؛ لأن قضية سياقه الآتي أنه إنما يذكر.....

• فؤد: (أي المنصوص إلخ) أي فهو من إطلاق المضمر على المفعول. • فؤد: (لأنه لما نُسب إليه إلخ) عبارة المُعْنَى وسُمِّيَ ما قاله نصّاً؛ لأنه مرفوع القدر لانتصيص الإمام عليه أو لأنه مرفوع إلى الإمام من قولك: نَصَصْتُ إلى فلان إذا رفَعْتَهُ إليه اه. • فؤد: (حيث ذكر) أي الخلاف وهذا تنهيد لقوله الآتي ولا يُنافيه إلخ.

• فؤد (الشيء): (في جميع الحالات) أي حالات الخلاف من كونه أقوالاً أو وجوهاً فلا تنافي بين قول الشارح غالباً وقول المُصَنِّف جميع إلخ كما هو ظاهر للمُتَدَبِّر. ولَمَلْ هذا ما أشار إليه الفاضل المُحَنِّي سم بقوله فتأمل ففيه دقة بصرّي وعبارة الكُرْدِيّ قوله في جميع الحالات أي حالات الأقوال أو الأوجه أو غير ذلك، وقوله غالباً أي بيان مراتب الخلاف غالباً اه وعبارة سم قوله غالباً قد يُقال هذا القيد لا يتصور مع قول المُصَنِّف بأن قوله فَحَيْثُ إلخ تفسير للحالات التي يبين فيها مراتب الخلاف، فالمعنى في جميع الحالات التي أقول فيها شيئاً من هذه الصيغ فهو من العام المخصوص والفاء للتفسير اه وقوله: وقد يُجاب أيضاً إلخ هذا الجواب اقتصر عليه النهاية وزاد المُعْنَى ما أشار إليه الشارح بقوله غالباً بما نصّه أو أنّ مراده في أغلب الأحوال بحسب طاقته، وربما يكون هذا أولى اه أي من الجواب بأنه من العام المخصوص. • فؤد: (لما يأتي) أي في شرح قوله وحيث أقول وقيل كذا إلخ كُرْدِيّ.

• فؤد: (قد يُبيّن) أي نحو أصح القولين وأظهر الوجهين وقوله وقد لا أي نحو الأصح والأظهر مُعْنَى. • فؤد: (ولا يُنافيه إلخ) أي كما عُلِمَ من قوله حيث ذكر، ولَعَلَّه لم يفرغه عليه نظراً لاعتطف قوله أو فيها نص إلخ على قوله: فيها خلاف؛ لأنه لا يعلم من ذلك. • فؤد: (لأنه لم يلتزم إلخ) هذا يدل على عدم إزجاج قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدّم فليُتأمل بل قضية اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف، وبه ينهل الحال جداً سم وقد يُغني عن التعليل المذكور وعن قوله الآتي؛ لأن قضية إلخ قوله غالباً تأمل. • فؤد: (سياقه الآتي) أي بقوله: وحيث أقول النص إلخ كُرْدِيّ.

• فؤد: (غالباً) قد يُقال هذا القيد لا يتصور مع قوله في جميع الحالات فتأمل ففيه دقة وقد يُجاب أيضاً أي عن المُصَنِّف بأن قوله الآتي فَحَيْثُ إلخ تفسير للحالات التي يبين فيها مراتب الخلاف فالمعنى في جميع الحالات التي أقول فيها شيئاً من هذه الصيغ فهو من العام المخصوص، والفاء للتفسير وبأنه لم يفتد بالقليل مُبالغة في مقام المدح والخطابة. • فؤد: (لأنه لم يلتزم إلخ) هذا يدل على عدم إزجاج قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدّم فليُتأمل بل قضية اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب

نصاً يقابله وجه أو تخريج، وأنه لا يذكر كل نص كذلك بل إن ما ذكره لا يكون إلا كذلك فتأمل. (فحيث) بالضم ويجوز الفتح والكسر مع إبدال يائه واواً أو ألفاً وهي دالة على المكان حقيقة أو مجازاً كما في ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ [الأنعام: ١٢٤] يتضمن أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف أي «الله أنفذ علماً حيث يجعل أي هو نافذ العلم في هذا الموضع فاندفع ما قيل يتحقق أنها مفعول به على السعة؛ لأن أقل التفضيل لا ينصبه لا ظرف لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان، ولأن المعنى أنه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة لا شيئاً في المكان قيل وكما هنا.....

فرد: (نصاً يقابله وجه أو تخريج) أي بحسب اطلاعه فلا يرد ما عساه يفرض من تركه نصاً يقابله ما ذكر قلعله لم يطلع عليه أو لم يثبت عنده فليتأمل سم أقول: يعني عما قدره قول الشارح، وأنه لا يذكر إلخ إلا أن يريد أن ما قدره يعني عن قول الشارح المذكور. فرد: (وأنه لا يذكر كل نص إلخ) وقد يقال فما المرجح حيث لا يخصيص البغض بالذكر مع اتحاد النوع. فرد: (أي الله أنفذ إلخ) تأويل أعلم بأنفذ لا يخلص فإن أول أنفذ بأصل الفعل فيمكن تأويل أعلم به فلا حاجة لذكر الثود، وقوله أي هو نافذ يقتضي صرف أعلم عن التفضيل سم، ولك منع أول كلامه بأن تأويل أعلم بأنفذ لتخصيص ما يتعدى إلى الظرف. وأما قوله أي هو نافذ العلم مقتضي لما ذكر للإشارة إلى أن علمه تعالى بل جميع صفاته بالنسبة إلى متعلقاته لا يتصور فيه التفضيل. فرد: (فاندفع ما قيل إنه مفعول به) صرح ابن هشام بأن حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أي يعلم سم وكذا صرح بذلك الرضي (قوله لأن أقل إلخ) متعلق بعلى السعة كزدي. فرد: (لا ينصبه) لم يقل لا يعمل فيه؛ لأنه يعمل فيه بحرف الثوية يقال: أنا أضرب منك لزدي وأعرف منك بزدي عصام. فرد: (لا ظرف) ضبب يته ويتن مفعول به سم. فرد: (لأنه تعالى إلخ) علة للأظرف، وقوله ولأن المعنى إلخ عطف عليه. فرد: (وكما هنا) كانه

الخلاف وبه يسهل الحال جداً. فرد: (نصاً يقابله وجه أو تخريج) أي بحسب اطلاعه فلا يرد عليه ما عساه يفرض من تركه نصاً يقابله ما ذكر قلعله لم يطلع عليه، أو لم يثبت عنده فليتأمل. فرد: (أي الله أنفذ) تأويل أعلم بأنفذ لا يخلص فإن أول أنفذ بأصل الفعل فيمكن تأويل أعلم به فلا وجه لذكر الثود، وقوله أي هو نافذ يقتضي صرف أعلم عن التفضيل. فرد: (فاندفع ما قيل يتحقق أنها مفعول به) صرح به ابن هشام بأن حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أي يعلم. فرد: (لا ظرف) ضبب يته ويتن مفعول به. فرد: (قيل وكما هنا) كان قوله وكما هنا عطف على قوله كما في ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾، وقوله: (إذ التقدير إلخ) كانه رد على ما في هذا القيل من أن ما هنا من المكان المجازي بأن ما هنا مكان حقيقي وفيه نظر لأن أجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الألفاظ أو الثود أو المعاني أو غير ذلك مما فصل في محله ليست أماكن حقيقة للقول المذكور سواء أزدنا بالمكان لغة أو المكان اصطلاحاً كما هو ظاهر لمن تأمل معنى المكان لغة واصطلاحاً، ونسبة القول المذكور إليه فتأمل.

وهو عجيب إذ التقدير فكل مكان من هذا الكتاب (أقول) فيه. وزعم الأحفش أنها ترد للزمان (الأظهر أو المشهور فمن) متعلق بالأظهر أو المشهور لكونه كالوصف له أي فأحدهما كائناً من جملة (القولين أو الأقوال فإن قوي الخلاف) لقوة مدرك غير الراجح منه بظهور دليله وعدم شدوده وتكافؤ دليلهما في أصل الظهور، ويمتاز الراجح بأن عليه المعظم أو.....

عُطِفَ على كما في الله أغلَمَ حَيْثُ إلخ، وقوله إذ التقدير إلخ كآته رُدُّ على ما في هذا القيل مِنْ أَنَّ مَا هُنَا مِنَ الْمَكَانِ الْمَجَازِيِّ بِأَنَّ مَا هُنَا مَكَانٌ حَقِيقِيٌّ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ أَجْزَاءَ الْكِتَابِ سَوَاءٌ جُمِلَ بِمَعْنَى الْأَلْفَاظِ أَوْ التَّقْوِشِ أَوْ الْمَعْنَى أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فَصَّلَ فِي مَحَلِّهِ لَيْسَتْ أَمَّا كَيْنَ حَقِيقَةً يَلْفُظُ الْمَذْكُورُ سَوَاءً أَرَدْنَا بِالْمَكَانِ الْمَكَانَ لُغَةً أَوْ الْمَكَانَ اضْطِلَاحًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَقَوْلُهُ هُوَ عَجِيبٌ إِنَّمَا الْعَجِيبُ التَّعَجُّبُ مِنْهُ سَم. قَوْلُهُ: (أَنَّهُا تَرُدُّ) أَي لَفْظُهُ حَيْثُ.

قَوْلُهُ (سَمِي): (الأظهر أو المشهور) أَي هَذَا اللَّفْظُ هُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى الْحِكَايَةِ لِحَالَةِ رَفْعِهِ، وَيَجُوزُ غَيْرُ الرَّفْعِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ: (فَمِنْ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ) أَي مُرَادِي بِلَفْظِ الْأَظْهَرِ أَوْ الْأَشْهَرِ الْقَوْلُ الْأَظْهَرُ أَوْ الْأَشْهَرُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ، فَالْأَظْهَرُ أَوْ الْمَشْهُورُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَثْنِ الْمُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ وَالْمُقَدَّرُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ مِنَ الْمُرَادِ بِهِ الْقَوْلُ لَا اللَّفْظُ، وَحَاصِلُ الْمُرَادِ وَحَيْثُ أَذْكَرُ هَذَا اللَّفْظُ فَقَدْ أَرَدْتَ بِهِ الْقَوْلَ الْأَظْهَرُ أَوْ الْمَشْهُورَ مِنَ الْقَوْلَيْنِ إلخ، وَفَسَّ عَلَى ذَلِكَ نَظَائِرُهُ الْآتِيَةُ سَم. قَوْلُهُ: (مُتَعَلِّقٌ بِالْأَظْهَرِ إلخ) أَرَادَ بِالتَّعَلُّقِ بِذَلِكَ الْحَمْلَ عَلَيْهِ لَا تَعَلُّقَ الْجَارِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ التَّعَلُّقَ مَعَ كَائِنِ الْآتِي، وَالْمَحْمُولُ عَلَى الشَّيْءِ يَكُونُ وَضْعًا لَهُ لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنِ الظَّرْفُ وَضْعًا لَهُ حَقِيقَةً بَلْ وَضْعُهُ الْحَقِيقِيُّ مُتَعَلِّقٌ الظَّرْفِ قَالَ: لِكُونِهِ كَالْوَضْعِ لَهُ كُرْدِيَّ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ لَعَلَّ مُرَادَهُ التَّعَلُّقُ الْمَعْنَوِيُّ لِئَلَّا يَمَّ قَوْلُهُ أَي فَأَحْدُهُمَا كَائِنٌ إلخ اه. قَوْلُهُ: (لِكُونِهِ) أَي مِنَ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ كَالْوَضْعِ لَهُ أَي لِلْأَظْهَرِ أَوْ الْمَشْهُورِ. قَوْلُهُ: (فَأَحْدُهُمَا) الْأَوَّلَى فَهَو.

قَوْلُ الْمَثْنِ: (فَإِنَّ قَوِيَّ الْخِلَافِ) أَي الْمُخَالِفَ عَمِيرَةً. قَوْلُهُ: (لِقُوَّةِ مَذْرُوعِ هَبِيرِ الرَّاجِحِ مِنْهُ) أَي مِنْ

قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَجِيبٌ) إِنَّمَا الْعَجِيبُ التَّعَجُّبُ مِنْهُ. قَوْلُهُ: (فَحَيْثُ أَقُولُ الْأَظْهَرُ أَوْ الْمَشْهُورُ) الْمُرَادُ بِالْأَظْهَرِ أَوْ الْمَشْهُورِ اللَّفْظُ أَي وَحَيْثُ أَقُولُ هَذَا اللَّفْظُ هُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى الْحِكَايَةِ لِحَالَةِ رَفْعِهِ، وَيَجُوزُ غَيْرُ الرَّفْعِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: (فَمِنْ الْقَوْلَيْنِ) أَي مُرَادِي بِالْأَظْهَرِ أَوْ الْمَشْهُورِ أَي بِهَذَا اللَّفْظِ هُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ الْمَشْهُورُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ أَي الْقَوْلُ الْأَظْهَرُ أَوْ الْمَشْهُورُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْهَا فَالْأَظْهَرُ أَوْ الْمَشْهُورُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَثْنِ الْمُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ وَالْمُقَدَّرُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ مِنَ الْمُرَادِ بِهِ الْقَوْلُ لَا اللَّفْظُ فَتَأَمَّلْهُ وَفَسَّ عَلَى ذَلِكَ نَظَائِرُهُ الْآتِيَةُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ حَاصِلَ الْمُرَادِ وَحَيْثُ أَذْكَرُ هَذَا اللَّفْظُ فَقَدْ أَرَدْتَ بِهِ وَعَبَّرْتَ عَنِ الْقَوْلِ الْأَظْهَرِ أَوْ الْمَشْهُورِ مِنَ الْقَوْلَيْنِ إلخ. قَوْلُهُ: (مُتَعَلِّقٌ بِالْأَظْهَرِ أَوْ الْمَشْهُورِ) قَدْ يَتَوَهَّمُ إِرَادَةُ لَفْظِ الْأَظْهَرِ أَوْ الْمَشْهُورِ الْمَذْكُورِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا مَعْنَى لَهُ وَالْوَجْهَ تَعَلُّقُهُ بِمَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ فَهَوُ الْأَظْهَرُ أَوْ الْمَشْهُورُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ إلخ فَتَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: (الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ) الْمُرَادُ الْمَعْنَى وَقَوْلُهُ قَبْلَهُ الْأَظْهَرُ أَوْ



يكون دليله أوضح، وقد لا يقع تمييز. (قلت الأظهر لإشعاره بظهور مقابله (والا) بقو مدركه (فالمشهور) هو الذي أعجز به لإشعاره بخفاء مقابله، ويقع للمؤلف تناقض بين كتبه في الترجيح بنشأ عن تعثر اجتهاده فليعتن بتحرير ذلك من يريد تحقيق الأشياء على وجهها (وحيث أقول الأصح أو الصحيح فمن الوجهين أو الأوجه) ثم إن كانت من واجد فالترجيح بما مر في الأقوال أو من أكثر فهو بترجيح مجتهد آخر.

الخلاف بالمعنى المضدري، وعبارة غيره وهي لقوة مدركه أي الخلاف بمعنى المخالف أخصر وأوضح. • فود: (يكون دليله إلخ) في بعض النسخ بالباء الموحدة بصيغة الجار والمنعور عطفًا على قوله: بأن عليه إلخ وفي بعضها بالياء المتأدة بصيغة المضارع المنصوب عطفًا على أن عليه إلخ. • فود: (وقد لا يقع إلخ) أي بحسب ما يظهر لنا وإلا فالترجيح تحكّم بحث، ثم رأيت الفاضل المحسني سم قال: ما نصّه قد يقال لا بد من تمييز عند المرجح، وإلا لم يتصور ترجيح انتهى بصري. • فود (سني): (قلت الأظهر) يجوز أن قلت بمعنى ذكرت فلم يحتاج إلى جملة أو على ظاهره؛ لأنه أريد بالأظهر لفظه، ثم الظاهر أن لفظ الأظهر مرفوع حكاية له باختيار بعض أحواله، وإلا فهو في كلامه يقع غير مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجزه حكاية لهما باختيار بعض الأحوال وكذا يقال في الأصح أو الصحيح من قوله وحيث أقول الأصح أو الصحيح ومن قوله قلت الأصح وإلا فالصحيح سم. • فود (سني): (فالمشهور) يجوز أن تقديره: فمقولي أو مذكوري المشهور أو فالمشهور مقولي أو مذكوري سم. • فود: (بما مر) أي من موافقة المظن أو أوضحه الدليل هذا ظاهره صنيعة لكن في الشق الأول وقفة إلا أن يصور بما إذا كان لصاحب الوجه أصحاب وتلازمة مرجحون. • فود: (فهو بترجيح مجتهد آخر) ظاهره أنه لا يعتبر هنا موافقة مذنب مجتهد أي مطلق كما هو المراد هناك ولا ترجيح صاحب أحد الوجهين أو الأوجه، وفيه نظر بل أظن الواقع بخلافه سم. • فود: (ولا ترجيح إلخ) يتأمل فيه، ثم يمكن أن يقال: إن المراد بترجيح مجتهد آخر موافقته.

المشهور المراد اللفظ أي وقد تقدّم تحقيقه. • فود: (وقد لا يقع تمييز) قد يقال لا بد من تمييز عند الزاجع وإلا لم يتصور ترجيح. • فود: (قلت الأظهر) يجوز أن قلت بمعنى ذكرت فلم يحتاج إلى جملة أو على ظاهره؛ لأنه أريد بالأظهر لفظه ثم الظاهر أن لفظ الأظهر مرفوع حكاية له باختيار بعض أحواله، وإلا فهو في كلامه يقع غير مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجزه حكاية لهما باختيار بعض الأحوال. وكذا يقال في الأصح أو الصحيح من قوله وحيث أقول الأصح أو الصحيح ومن قوله قلت الأصح أو الصحيح سم. • فود: (فالمشهور) يجوز أن تقديره: فمقولي أو مذكوري المشهور أو فالمشهور مقولي أو مذكوري ثم المراد بالمشهور لفظه والظاهر أنه مرفوع حكاية لبعض أحواله فإنه يقع غير مرفوع أيضًا انتهى. • فود: (فهو بترجيح مجتهد آخر) ظاهره أنه لا يعتبر هنا موافقة مذنب مجتهد أي مطلق كما هو المتبادر هناك ولا ترجيح صاحب أحد الوجهين أو الأوجه وفيه نظر بل أظن الواقع بخلافه.



(فإن قوِي الخلاف) بِتَظْهِيرِ مَا مَرَّ فِي الْأَقْوَالِ (قُلْتُ: الْأَصَحُّ) لِإِشْعَارِهِ بِصِحَّةِ مُقَابِلِهِ وَكَانَ الْمُرَادُ بِصِحَّتِهِ مَعَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالضَعْفِ وَمَعَ اسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ حُكْمَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ عَلَى مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي أَنْ وَاحِدٍ أَنْ مُدْرِكَهُ لَهُ حِظٌّ مِنَ النَّظَرِ بِحَيْثُ يَحْتَاجُ فِي رَدِّهِ إِلَى غَوْصٍ عَلَى الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ وَالْأَدِلَّةِ الْخَفِيَّةِ بِخِلَافِ مُقَابِلِ الصَّحِيحِ الْآتِي فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَرُدُّهُ النَّاطِلُ وَيَسْتَهْجِنُهُ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ فَكَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا بِالْإِعْتِبَارِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا بِالْحَقِيقَةِ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ فَلَمْ يَجْتَمِعْ حُكْمَانِ كَمَا ذُكِرَ فَتَأَثَّلَ ذَلِكَ وَأَعْرِضَ عَمَّا وَقَعَ هُنَا مِنْ إِشْكَالَاتٍ وَأَجُوبَةٍ لَا تُرْضِي. وَقَدْ بَقِيَ لِلْمُصَنِّفِ أَنَّهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ يُعَبِّرُ بِالْأَظْهَرِ وَفِي بَعْضِهَا يُعَبِّرُ عَنْ ذَلِكَ بِالْأَصَحِّ فَإِنْ عَرَفَ أَنَّ الْخِلَافَ أَقْوَالٌ أَوْ أَوْجُهُ فَوَاضِحٌ، وَالْأَرْجَحُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّهُ أَقْوَالٌ؛ لِأَنَّ مَعَ قَائِلِهِ زِيَادَةً عِلْمٌ بِتَقَبُّلِهِ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِخِلَافِ نَافِيهِ عَنْهُ (وَالَا) بِقَوْلِ (فَالصَّحِيحِ) هُوَ الَّذِي أُعَبِّرُ بِهِ لِإِشْعَارِهِ بَانْتِفَاءِ اعْتِبَارِ الصَّحَّةِ عَنْ مُقَابِلِهِ، وَأَنَّهُ فَايِدٌ وَلَمْ يُعَبِّرْ بِتَظْهِيرِهِ فِي الْأَقْوَالِ بَلْ

فُود: (وَكَانَ الْمُرَادُ الْإِنْفِ) وَقَدْ يُقَالُ فِي الْجَوَابِ إِنَّ الْمُرَادَ بِالصَّحَّةِ هِيَ الصَّحَّةُ بِحَسَبِ التَّحْيِيلِ وَالْقِرَائِنِ الْمُنَاسِبَةِ لَهَا لَا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَأَمَّا الْجَوَابُ بِنَاءً ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ فَلَا يَظْهَرُ فِي الْقَوْلَيْنِ وَلَا فِي الْوَجْهَيْنِ إِذَا كَانَا الْوَاحِدَ سَمِ الْقَوْلُ: وَأَيْضًا إِنَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى رَدِّ ذَلِكَ الْجَوَابِ بِقَوْلِهِ وَمَعَ اسْتِحَالَةِ الْإِنْفِ. فُود: (فَكَانَ ذَلِكَ) أَيِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. فُود: (لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ) أَيِ فِي الْقَضَاءِ وَالْإِفْتَاءِ دُونَ الْعَمَلِ لِنَفْسِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِيِّ عَنِ الشَّارِحِ. فُود: (هَنَ ذَلِكَ) أَيِ عَمَّا عُبِّرَ عَنْهُ بِالْأَظْهَرِ. فُود: (فَوَاضِحٌ) يَغْنِي بِرُجْحٍ مَا يُطَالِبُ الْمَعْرُوفَ كُرْدِي. فُود: (لِأَنَّ مَعَ قَائِلِهِ الْإِنْفِ) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ لَوْ أُطْلِقَ مُقَابِلُهُ وَلَمْ يَنْسَبْهُ إِلَى مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَصْحَابِ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى التَّغْلِيلُ بِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالْغَالِبُ. فُود: (بِتَظْهِيرِهِ) أَيِ بِتَظْهِيرِ الْفَايِدِ يَعْنِي لَمْ يُعَبِّرْ بِعِبَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُقَابِلَ فَايِدٌ كُرْدِي وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ وَعِبَارَةٌ غَيْرُ الشَّارِحِ وَهِيَ وَلَمْ يُعَبِّرْ بِذَلِكَ أَيِ بِالْأَصَحِّ وَالصَّحِيحِ فِي الْأَقْوَالِ تَأْدِيبًا مَعَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ كَمَا قَالَ: فَإِنَّ الصَّحِيحَ مِنْهُ مُشْعِرٌ بِفَسَادِ مُقَابِلِهِ اهـ. أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ.

فُود: (وَكَانَ الْمُرَادُ بِصِحَّتِهِ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ فِي الْجَوَابِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّحَّةِ هِيَ الصَّحَّةُ بِحَسَبِ التَّحْيِيلِ وَالْقِرَائِنِ الْمُنَاسِبَةِ لَهَا لَا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَأَمَّا الْجَوَابُ بِنَاءً ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ فَلَا يَظْهَرُ فِي الْقَوْلَيْنِ وَلَا فِي الْوَجْهَيْنِ إِذَا كَانَا لِوَاحِدٍ فَإِنْ قِيلَ وَلَا إِذَا كَانَا لِاثْنَيْنِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا فَالْحَقُّ مُتَعَدِّ بِتَعَدُّ الْمُجْتَهِدِينَ فَلَا مَرَّةً لِوَاحِدِ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْوَجْهَيْنِ عَلَى الْآخَرِ حَتَّى يُرَادَ ظُهُورُهُ أَوْ صِحَّتُهُ عَلَى ظُهُورِ أَوْ صِحَّةِ الْآخَرِ لِيَصِحَّ وَضْعُهُ بِأَنَّهُ أَظْهَرُ أَوْ أَصَحُّ. قُلْتُ: قَدْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا وَإِنْ كَانَ كُلُّ حَقًّا أَرَجَحَ لَزِيَادَةِ مَضْلَحَتِهِ أَوْ كَوْنِهِ أَذْخَلَ فِي الْخِدْمَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَا تَرَى أَنَّ خِصَالَ الْمُخْتَلِفِ كُلِّ مِنْهُمَا حَقٌّ مَعَ أَنَّ بَعْضَهَا أَرَجَحُ لَزِيَادَةِ مَضْلَحَتِهِ فَقَدْ يَتَصَوَّرُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْحَقِّ بِتَعَدُّ الْمُجْتَهِدِينَ فَيُوصَفُ بِنَحْوِ الْأَظْهَرِيَّةِ أَوْ الْأَصَحِّيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أثبت لِنظيره الخفاء، وَأَنَّ الْقُصُورَ فِيهِهِ إِنَّمَا هُوَ مِمَّا فَحَسِبَ تَأْذُنًا مَعَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ كَمَا قَالَ وَفَرَّقًا بَيْنَ مَقَامِ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ. فَإِنْ قُلْتُ: إطباقهم هنا على أَنَّ التَّعْيِيرَ بِالصَّحِيحِ قَاضٍ بِفَسَادٍ مُقَابِلِهِ يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَا عُبِّرَ بِهِ لَا يُسَرُّ الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافِهِ لِأَنَّ شَرْطَ الْخُرُوجِ وَمِنْهُ غَدَمُ فُسَادِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَقَدْ صَرَّحُوا فِي مَسَائِلَ عُبِّرُوا فِيهَا بِالصَّحِيحِ بِسَرِّ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ فِيهَا. قُلْتُ: يُجَابُ بِأَنَّ الْفَسَادَ قَدْ يَكُونُ مِنْ حَيْثُ الْاسْتِدْلَالُ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ لَا مُطْلَقًا فَهُوَ فُسَادٌ اعْتِبَارِيٌّ وَبِفَرْضِ أَنَّهُ حَقِيقِيٌّ قَدْ يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ لِقَوَاعِدِنَا دُونَ قَوَاعِدِ غَيْرِنَا وَلِمَا ظَهَرَ لِلْمُصَنِّفِ مَثَلًا وَالَّذِي ظَهَرَ لِغَيْرِهِ قُوَّتُهُ فَتَذِبَ الْخُرُوجُ مِنْهُ. (وَحَيْثُ الْقَوْلُ الْمَذْهَبُ فَمِنْ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ الطَّرِيقِ) كَانَ بِحِكْمِي بَعْضُ الْقَطْعِ أَيَّ أَنَّهُ لَا نَصَّ سِوَاهُ وَبَعْضُ قَوْلًا أَوْ وَجْهًا أَوْ أَكْثَرُ،.....

• فُود: (كَمَا قَالَ) أَيَّ قَالَهُ فِي إِشَارَاتِ الرُّوضَةِ ش. • فُود: (لِأَنَّ شَرْطَ الْخُرُوجِ الْخُ) أَيَّ سَرِّ الْخُرُوجِ. • فُود: (قُلْتُ يُجَابُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ فُسَادٌ اسْتِدْلَالٍ خَاصٌّ مَعَ وُجُودِ اسْتِدْلَالٍ صَحِيحٍ آخَرَ لَا يَقْتَضِي التَّعْيِيرَ بِالصَّحِيحِ بَلْ بِالْأَصَحِّ، كَمَا لَا يَخْفَى إِذْ صِحَّةُ الْقَوْلِ وَغَدَمُ فَسَادِهِ لَا يَتَوَقَّفَانِ عَلَى صِحَّةِ جَمِيعِ أَدْلِيَّتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيُتَّجِهُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ بِأَنَّ الْمَوَاضِعَ الَّتِي رَاعَوْا فِيهَا الْخِلَافَ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مِنْ بَابِ الصَّحِيحِ بَلْ مِنْ بَابِ الْأَصَحِّ، وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّعْيِيرُ بِالصَّحِيحِ لِتَخَوُّهِ اجْتِهَادَ بَانَ خِلَافَهُ أَوْ يَمُنُّ لَا يَقْرَأُ بَيْنَ الْأَصَحِّ وَالصَّحِيحِ فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا اضْطِلَاعٌ لِلْمُصَنِّفِ وَمَنْ وَاظَفَهُ لَا لِجَمِيعِ الْأَصْحَابِ سَم. • فُود: (مِنْ حَيْثُ الْاسْتِدْلَالُ الْخُ) أَيَّ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ الَّذِي الْخُ. وَقَوْلُهُ: لَا مُطْلَقًا أَيَّ لَا مِنْ حَيْثُ جَمِيعِ أَدْلِيَّتِهِ. • فُود: (إِنَّهُ حَقِيقِيٌّ) أَيَّ أَنَّ الْفَسَادَ مِنْ حَيْثُ جَمِيعِ الْأَدْلَةِ. • فُود: (بِالنِّسْبَةِ لِقَوَاعِدِنَا الْخُ) فِي هَذَا الرَّجْحِ الثَّانِي نَظَرٌ؛ إِذْ لَا غَيْرَةَ عِنْدَنَا بِقَوَاعِدِ غَيْرِنَا الْمُخَالَفَةِ لِقَوَاعِدِنَا إِلَّا أَنْ تُقَيَّدَ قَوَاعِدُ غَيْرِنَا بِمَا قُوِّيَ دَلِيلُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • فُود: (سَمِي: (الْمَذْهَبُ) أَيَّ هَذَا اللَّفْظُ وَالظَّاهِرُ رَفَعَهُ عَلَى الْحِكَايَةِ بِاعْتِبَارِ بَعْضِ أَحْوَالِهِ وَيَجُوزُ غَيْرُ الرُّفْعِ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ الْبَاقِي سَم. • فُود: (وَبَعْضُ قَوْلًا) أَيَّ سِوَاهُ أَيْضًا. • فُود: (أَوْ وَجْهًا الْخُ) عَطِيفٌ عَلَى

• فُود: (قُلْتُ يُجَابُ بِأَنَّ الْفَسَادَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ فُسَادٌ اسْتِدْلَالٍ خَاصٌّ مَعَ وُجُودِ اسْتِدْلَالٍ صَحِيحٍ آخَرَ لَا يَقْتَضِي التَّعْيِيرَ بِالصَّحِيحِ بَلْ بِالْأَصَحِّ كَمَا لَا يَخْفَى إِذْ صِحَّةُ الْقَوْلِ وَغَدَمُ فَسَادِهِ لَا يَتَوَقَّفَانِ عَلَى صِحَّةِ جَمِيعِ أَدْلِيَّتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُتَّجِهُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ بِأَنَّ الْمَوَاضِعَ الَّتِي رَاعَوْا فِيهَا الْخِلَافَ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مِنْ بَابِ الصَّحِيحِ بَلْ مِنْ بَابِ الْأَصَحِّ، وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّعْيِيرُ بِالصَّحِيحِ لِتَخَوُّهِ اجْتِهَادَ بَانَ خِلَافَهُ أَوْ يَمُنُّ لَا يَقْرَأُ بَيْنَ الْأَصَحِّ وَالصَّحِيحِ فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا اضْطِلَاعٌ لِلْمُصَنِّفِ وَمَنْ وَاظَفَهُ لَا لِجَمِيعِ الْأَصْحَابِ. • فُود: (قَدْ يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ الْخُ) فِي هَذَا الرَّجْحِ الثَّانِي نَظَرٌ إِذْ لَا غَيْرَةَ عِنْدَنَا بِقَوَاعِدِ غَيْرِنَا الْمُخَالَفَةِ لِقَوَاعِدِنَا إِلَّا أَنْ تُقَيَّدَ قَوَاعِدُ غَيْرِنَا بِمَا قُوِّيَ دَلِيلُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. • فُود: (أَقُولُ الْمَذْهَبُ) أَيَّ هَذَا اللَّفْظُ وَالظَّاهِرُ رَفَعَهُ الْمَذْهَبُ عَلَى الْحِكَايَةِ بِاعْتِبَارِ بَعْضِ أَحْوَالِهِ لِأَنَّ الْمُرَادَ لَفْظَهُ، وَيَجُوزُ غَيْرُ الرُّفْعِ

وبعض ذلك أو بعضه أو غيره مطلقاً أو باعتبار كما مر ثم الراجح المعتبر عنه بالمذهب قد يكون طريق القطع أو موافقها من طريق الخلاف أو مخالفتها، لكن قيل الغالب أنه الموافق والاستقراء الناقص المفيد للظن يؤيده. ورتبنا وقع للمجموع كالعزيز استعمال الطريقين موضع الوجهين وعكسه. (وحيث أقول النص فهو نص الإمام القُرشي المطلبي الملتقي مع النبي ﷺ في جده الرابع عبد مناف مُحَمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عُبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف (الشافعي) نسبة.....

القطع. □ فؤد: (وبعض ذلك) انظر مُبايَنته لما قبله سم، وللكُردي هنا ما لا يذفع الإشكال لكونه داخلاً فيما قبله، ويُمكن أن يقال إن اسم الإشارة راجع إلى النص وضمير أو بعضه راجع إلى الأكثر، وضمير أو غيره راجع إلى قوله وجهاً أو أكثر. □ فؤد: (أو بعضه) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ سم عبارة الكُردي أي يخكي بعض الأكثر في مُقابلة الأكثر اه. □ فؤد: (كما مر) أي في شرح والطريقين. □ فؤد: (قيل الغالب أنه الموافق) هذا ممنوعٌ نهاية، قال الرشيدي: والقائل بذلك الإسوي والزكشي اه. □ فؤد: (يؤيده) أي ما قيل. □ فؤد: (استعمال الطريقين إلخ) أي تجوزاع ش.

□ فؤد (نسي): (وحيث أقول النص) أي هذا اللفظ، والظاهر أنه مرفوعٌ باعتبار حكاية بعض أحواله، ويجوز غيره سم. □ فؤد: (في جده الرابع إلخ) فيه تسمُّعٌ فإن عبد مناف نالُ جدوده ﷺ؛ لأنه ﷺ مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف. □ فؤد: (محمد إلخ) يدل من الإمام. □ فؤد: (ابن عبد يزيد) كذا في النهاية والمُعني وغيرهما وفي بعض نسخ الشرح ابن يزيد بإسقاط عبد، ولعله من قلم الناسخ. □ فؤد: (ابن إدريس إلخ) وأم الإمام فاطمة بنت عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم يُجبرمي. □ فؤد: (هاشم إلخ) هو غير هاشم الذي هو أخو المطلب وجده ﷺ؛ لأنه ﷺ مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم المذكور في نسب الشافعي هو ابن المطلب أخو هاشم جد النبي ﷺ فالحاصل أن المطلب بن عبد مناف له أخ اسمه هاشم هو جد النبي ﷺ وابن يُسمى هاشمًا أيضًا هو جد الشافعي، والشافعي إنما يجتمع مع النبي ﷺ في عبد مناف رشيدي فهاشم الذي في نسبه ﷺ هو عم هاشم الذي في نسب الشافعي رضي الله عنه والمطلب في نسب الإمام عم عبد المطلب جدّه ﷺ. □ فؤد: (نسب لشافعي) والنسب إلى الشافعي شافعي لا شفعوي كما قيل به؛ لأن القاعدة أن المنسوب للمنسوب يؤتى به على

أيضاً باعتبار الباقي. □ فؤد: (وبعض ذلك) انظر مُبايَنته لما قبله. □ فؤد: (أو بعضه) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ. □ فؤد: (أو موافقها إلخ) هل يصدق على الموافق المذكور أو المخالف المذكور قولنا فهو المذهب من الطريقين أو الطريق الذي هو تقدير قوله فمن الطريقين أو الطريق وأقول نعم يصدق؛ لأن الموافق أو المخالف الذي هو بعض إحدى الطريقين أو الطريقين من الطريقين أو الطريق. □ فؤد: (وحيث أقول النص) أي هذا اللفظ والظاهر أنه مرفوعٌ باعتبار حكاية بعض أحواله ويجوز غيره.

لشافع المذكور، وشافع هذا أسلم هو وأبوه السائب صاحب راية قرظ بن بدر (رضي الله تعالى عنه) إمام الأئمة علماً وعملاً وزوراً وزهداً ومعرفةً وذكاءً وجفلاً ونسباً فإنه بزغ في كلِّ ميثاً ذكر وفاق فيه أكثر من سبقه لا سيما مشايخه كمالك وسفيان بن عيينة ومشايخهم واجتمع له من تلك الأنواع وكثرة الأنباع في أكثر أقطار الأرض. وتقدّم مذهبه وأهله فيها لا سيما في الحرمين والأرض المقدسة، وهذه الثلاثة وأهلها أفضل الأرض وأهلها ما لم يجتمع لغيره وهذا هو حكمة تخصيصه في الحديث المعمول به في مثل ذلك، وزعم وضعه حسداً أو غلطاً فاجش وهو قوله ﷺ «عالم قرظ يملأ طباق الأرض علماً» قال أحمد وغيره من أثمة الحديث والفقه: نراه الشافعي أي لأنه لم يجتمع لقرظي من الشهرة كما ذكر ما اجتمع له فلم ينزل الحديث إلا عليه وكاشف أصحابه بوقائع وقعت بعد موته كما أخبر ورأى النبي ﷺ وقد أعطاه ميراثاً فأولت له بأن مذهبه أعدل المذاهب وأوفقها للشئ الغراء التي هي أعدل

صورة المنسوب إليه لكن بعد حذف الباء من المنسوب إليه وإثبات بدلها في المنسوب ع ش .

• فود: (لشافع المذكور إلخ) وإنما نسب إليه لأنه صاحب ابن صحابي وللشافع شينخا .

• فود: (وشافع هذا إلخ) عبارة المغني وشافع بن سائب هو الذي ينسب إليه الشافعي لقي النبي ﷺ وهو مترعر وأسلم أبوه السائب يوم بدر فإنه كان صاحب راية بني هاشم فأبى في جملة من أبى وقضى نفسه، ثم أسلم اه. • فود: (وفاق إلخ) فإنه أول من تكلم في أصول الفقه، وأول من قرأ ناسخ الأحاديث ومنسوخها، وأول من صنف في أبواب كثيرة من الفقه مرفوعة مغني. • فود: (وهذه الثلاثة إلخ) جملة حالته. • فود: (ما لم يجتمع إلخ) فاعل واجتمع. • فود: (في الحديث المعمول به إلخ) يريد أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال كزدي. • فود: (في مثل ذلك) يعني في المناقب بصري. • فود: (كما ذكر) أي في الحديث من كونه يملأ طباق الأرض علماً. • فود: (وكاشف أصحابه إلخ) قال للربيع: أت زوية كُتبي فعاش بعده قريباً من سبعين سنة حتى صارت الزواجل تشد إليه من أقطار الأرض لسمع كتب الشافعي ومع هذا قال: أي الشافعي: وودت أن لو أخذ عتي هذا العلم من غير أن ينسب إلي منه شيء، وكان رضي الله تعالى عنه مجاب الدعوة لا تعرف له كبيرة ولا ضبوة ومن كلامه - رضي الله تعالى عنه -

فإن النفس ما طمعت تهون  
ففي إخبائه عرضي مصون  
علته مهانة وعلاه هون

أنت مطامعي فأزحت نفسي  
وأخبيت القنوع وكان مينا  
إذا طمع يجعل بقلب عبد

وله أيضاً:

فتول أت جميع امرك  
فأصيد لمغترف بقدرك

ما حك جلدك مثل ظفرك  
إذا قصدت لحاجة

البليل وأوقفها للحكمة العلمية والعملية ولِدَ بغزة على الأصح سنة خمسين ومائة ثم أُجيزَ بالإفتاء وهو ابن نحو خمس عشرة سنة، ثم رَحَلَ إلى مالِك فأقام عنده مدة ثم لِيَفْدَادَ وَلَقَّبَ ناصِرَ الشُّعْبَةَ لَمَّا نَاطَرَ أَكَابِرَهَا وَظَفِرَ عَلَيْهِمْ كُمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَكَانَ أَبُو يُوسُفَ إِذْ ذَاكَ مَيِّتًا ثُمَّ بَعْدَ عَامَيْنِ رَجَعَ لِمَكَّةَ ثُمَّ لِيَفْدَادَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ ثُمَّ بَعْدَ سَنَةٍ لِيَمَصِّرَ فَأَقَامَ بِهَا كَهْفًا لِأَهْلِهَا إِلَى أَنْ تَقَطَّبَ. وَمِنَ الْخَوَارِقِ الَّتِي لَمْ يَقَعْ نَظِيرُهَا لِمُجْتَهِدٍ غَيْرِهِ اسْتِنَابُهُ وَتَحْرِيزُهُ لِمَذْهَبِهِ الْجَدِيدِ عَلَى سَعَةِ الْمُفَرِطَةِ فِي نَحْوِ أَرْبَعِ سِنِينَ وَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ بِهَا، وَأُرِيدَ بَعْدَ أَزْمِنَةٍ نَقْلُهُ مِنْهَا

مُتْنِي. هـ فُود: (وُلِدَ بِغَزَّةَ الْخ) أَيِ الَّتِي تَوَفَّى فِيهَا هَاشِمٌ جَدُّ النَّبِيِّ ﷺ، وَقِيلَ: وَوُلِدَ بِمَسْقَلَانَ، وَقِيلَ: بِبَيْتِ مُغْنِي. هـ فُود: (ثُمَّ أُجِيزَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، ثُمَّ حُجِّلَ إِلَى مَكَّةَ وَهُوَ ابْنُ سِتِّينَ وَنَشَأَ بِهَا وَحَفِظَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ وَالْمَوْطَأَ وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ وَتَفَقَّهَ عَلَى مُسْلِمٍ بْنِ خَالِدٍ مُغْنِي مَكَّةَ الْمَعْرُوفَ بِالزُّنْجِيِّ لِشِدَّةِ شُغْرَتِهِ مِنْ بَابِ أَسْمَاءِ الْأَضْدَادِ، وَأِذْنُ لَهُ فِي الْإِفْتَاءِ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً مَعَ أَنَّهُ نَشَأَ يَتِيمًا فِي جَبْرِ أُمِّهِ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْعَيْشِ وَضَيْقِ حَالِهِ، وَكَانَ فِي صِبَاهٍ يُجَالِسُ الْعُلَمَاءَ، وَيَكْتُبُ مَا يَسْتَفِيدُهُ فِي الْعِظَامِ وَنَحْوِهَا حَتَّى مَلَأَ سِنَاهَا خُبَايَا، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى مَالِكٍ الْخ وَعِبَارَةُ النَّهْيَاةِ وَأِذْنُ لَهُ مَالِكٌ فِي الْإِفْتَاءِ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً هـ. وَفِي الْبُحَيْرِيِّ قَوْلًا عَنْ بَعْضِ الْقُضَلَاءِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ أَيِ الْخَطِيبِ وَأِذْنُ الْخ أَيِ مُسْلِمٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ، وَصَرَّحَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فِي النَّهْيَاةِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْإِذْنَ صَدَرَ مِنْهُمَا أَيُّ: مِنْ مُسْلِمٍ وَمَالِكٍ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ هـ. هـ فُود: (ثُمَّ لِيَفْدَادَ) سَنَةَ خَمْسِ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاؤُهَا وَرَجَعَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَنْ مَذَاهِبَ كَانُوا عَلَيْهَا إِلَى مَذْهَبِهِ، وَصَنَّفَ بِهَا كِتَابَهُ الْقَدِيمَ مُغْنِي. هـ فُود: (رَجَعَ لِمَكَّةَ) فَأَقَامَ بِهَا مَدَّةً، ثُمَّ لِيَفْدَادَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ فَأَقَامَ بِهَا شَهْرًا مُغْنِي.

هـ فُود: (فَأَقَامَ بِهَا) أَيِ سِتِّ سِنِينَ بِدَلِيلِ مَا بَعْدَهُ بُحَيْرِي. هـ فُود: (كَهْفًا لِأَهْلِهَا) وَلَمْ يَزَلْ بِهَا نَاشِرًا لِلْعِلْمِ مُلَازِمًا لِلِاسْتِغْفَالِ بِجَانِبِهَا الْعَتِيقِ مُغْنِي. هـ فُود: (وَتَوَفَّى الْخ) وَسَبَّبَ مَوْتَهُ أَنَّهُ أَصَابَتْهُ ضَرْبَةٌ شَدِيدَةٌ فَمَرَضَ بِهَا أَيَّامًا، ثُمَّ مَاتَ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ سَمِعْتُ أَشْهَبَ يَدْعُو عَلَى الشَّافِعِيِّ بِالْمَوْتِ فَكَانَ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَمِيتَ الشَّافِعِيَّ وَلَا ذَهَبَ عِلْمُ مَالِكٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلشَّافِعِيِّ فَقَالَ:

تَمَتَّى أَنَا إِنْ أَمُوتَ وَإِنْ أُمْتُ قَتَلْتُكَ سَبِيلَ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدٍ  
فَقُلْ لِلَّذِي يَتَّبِعِي خِلَافَ الَّذِي مَضَى نَهْيًا لِأُخْرَى مِثْلِهَا وَكَانَ قَدْ

تَوَفَّى بَعْدَ الشَّافِعِيِّ بِسِتِّينَ عَشْرَ يَوْمًا فَكَانَ ذَلِكَ كَرَامَةً لِلْإِمَامِ شَيْخِنَا، زَادَ الْبُحَيْرِيُّ قِيلَ الضَّارِبُ لَهُ أَشْهَبَ حِينَ تَنَاطَرَ مَعَ الشَّافِعِيِّ فَأَفْحَمَهُ الشَّافِعِيُّ فَضَرَبَهُ قِيلَ بِكَلْبُونٍ وَقِيلَ بِمِفْتَاحٍ فِي جَنْبَيْهِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الضَّارِبَ لَهُ قَتِيلَانِ الْمَغْرِبِيُّ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمِنْ جُمْلَةِ كَرَامَاتِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اخْتَفَى ذِكْرَ قَتِيلَانِ وَكَلَامَهُ فِي الْعِلْمِ حَتَّى عِنْدَ أَهْلِ مَذْهَبِهِ هـ. هـ فُود: (سَنَةَ أَرْبَعِ الْخ) يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَلَخَ رَجَبٍ وَوُفِّيَ بِالْقَرَأَةِ بَعْدَ الْمَضَرِّ مِنْ يَوْمِهِ مُغْنِي قَالَ الرَّبِيعُ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ قَبْلَ مَوْتِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِأَيَّامِ أَنَّ آدَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ مَاتَ، وَيُرِيدُونَ أَنَّهُ يُخْرِجُوا جَنَازَتَهُ فَلَمَّا أَصْبَحَتْ سَأَلَتْ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ فَقَالَ: هَذَا مَوْتُ أَهْلِ الْأَرْضِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَّمَ

يُقَدَّادَ فَظْهَرُ مِنْ قَبْرِهِ لَمَّا فُتِحَ رَوَائِعُ طَبِيبَةٍ عَطَلَتْ الْحَاضِرِينَ عَنْ إِحْسَائِهِمْ فَتَزَكَّرُوهُ، وَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصَانِيفَ فِي تَرْجُمَتِهِ حَتَّى بَلَغَتْ نَحْوَ أَرْبَعِينَ مُصَنَّفًا ذُكِرَتْ خِلَاصَتُهَا فِي شَرْحِ الْمَشْكَاتِ وَلِتَبَيُّهِ لِكَثِيرٍ مِمَّا فِي رَحْلَتِهِ لِلزَّازِي كَالْبَيْهَقِيِّ فَإِنَّ فِيهَا مَوْضُوعَاتٍ كَثِيرَةً. (وَيَكُونُ هُنَاكَ وَجْهٌ) مُقَابِلٌ لَهُ (ضَعِيفٌ) لَا يُعْتَمَدُ وَإِنْ كَانَ فِي مُدْرِكِهِ قُوَّةٌ بِالاعتِبَارِ السَّابِقِ (أَوْ قَوْلٌ) لَهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُخْرُجَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَفِيهِ خِلَافٌ الْأَصَحُّ لَا لِأَنَّهُ لَوْ غُرِضَ عَلَيْهِ لَوْثُهَا أَبَدِي فَارِقًا إِلَّا مُقْبِلًا كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ (مُخْرُجٌ) مِنْ نَصِّهِ فِي نَظِيرِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى حُكْمِ مُخَالِفٍ بِأَنَّهُ يَنْقَلُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ نَصًّا كُلُّهُ إِلَى الْأُخْرَى فَيَجْتَمِعُ فِي كُلِّ مَنْصُوصٍ وَمُخْرُجٍ، ثُمَّ الرَّاجِعُ إِذَا الْمُخْرُجُ وَإِنَّمَا الْمَنْصُوصُ وَإِنَّمَا تَقْرِيرُ النَّصِّينِ وَالْفَرْقِ وَهُوَ الْأَغْلَبُ وَمِنَهُ النَّصُّ فِي مُضْغَةٍ قَالَ الْقَوَائِلُ لَوْ تَقَيُّتْ لَتُصَوِّرَتْ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِهَا؛ لِأَنَّ مَدَارَهَا عَلَى تَقَيُّنِ بَرَاءَةِ الرَّجَمِ، وَقَدْ وَجِدَ وَعَدَمَ حُصُولِ أَمِّيَّةِ الْوَلَدِ بِهَا؛ لِأَنَّ مَدَارَهَا عَلَى وُجُودِ اسْمِ الْوَلَدِ، وَلَمْ يَوْجَدْ. (وَحَيْثُ أَقُولُ الْجَدِيدُ) وَهُوَ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَصْرٍ وَمِنَهُ الْمُخْتَصَرُ وَالْبَوْنَطِيُّ وَالْأُمُّ خِلَافًا لِمَنْ شَذَّ. وَقِيلَ مَا قَالَهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ يُقَدَّادَ إِلَى مِصْرَ (فَالْقَدِيمُ).....

أَمَّ الْأَسْمَاءُ كُلُّهَا فَمَا كَانَ إِلَّا يُسَيَّرُ حَتَّى مَاتَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. (ثَانِيَةً) اتَّفَقَ لِبَعْضِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ فِي الْمَنَامِ فَقَالَ: يَا رَبُّ بَأَيِّ الْمَذَاهِبِ اسْتَقْبَلُ فَقَالَ لَهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ نَفِيسٌ بِجَيْرٍ مِي. □ فَوَدَّ: (بِالاعتِبَارِ السَّابِقِ) أَيُّ فِي شَرْحٍ فَإِنَّ قَوِيَّ الْخِلَافِ. □ فَوَدَّ: (وَفِيهِ خِلَافٌ) أَيُّ فِي نِسْبَةِ الْقَوْلِ الْمُخْرَجِ إِلَى الشَّافِعِيِّ وَقَوْلُهُ الْأَصَحُّ لَا أَيُّ لَا يُنْسَبُ لِلشَّافِعِيِّ وَقَوْلُهُ إِلَّا مُقْبِلًا أَيُّ بِكَوْنِهِ مُخْرَجًا وَقَوْلُهُ كَمَا أَفَادَهُ أَيُّ التَّقْيِيدِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ يَنْقَلُ) الْخُجَّ عِبَارَةُ الْمُثْنِي وَالْهَاتِيَةِ وَالتَّخْرِيجِ أَنَّ يُجِيبُ الشَّافِعِيُّ بِحُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي صَوْرَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ، وَلَمْ يَظْهَرْ مَا يَصْلُحُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَيَنْقَلُ الْأَصْحَابُ جَوَابَهُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْهُمَا إِلَى الْأُخْرَى فَيَحْصُلُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْهُمَا قَوْلَانِ مَنْصُوصٍ وَمُخْرَجٍ الْمَنْصُوصُ فِي هَذِهِ هُوَ الْمُخْرَجُ فِي تِلْكَ، وَالْمَنْصُوصُ فِي تِلْكَ هُوَ الْمُخْرَجُ فِي هَذِهِ فَيَقَالُ: فِيهِمَا قَوْلَانِ بِالتَّقْلِيلِ وَالتَّخْرِيجِ. وَالْغَالِبُ فِي مِثْلِ هَذَا عَدَمُ إِطْبَاقِ الْأَصْحَابِ عَلَى التَّخْرِيجِ بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يُخْرَجُ وَمِنْهُمْ مَنْ يُبَدِّي فَرْقًا بَيْنَ الصَّوْرَتَيْنِ اه. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا الْمَنْصُوصُ) لِتَأَمُّلِ وَجْهِ الْمُنَاقَرَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَلِيهِ بَضْرُئِيٍّ وَيُمْكِنُ تَوْجِيهِ الْمُنَاقَرَةِ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الرَّاجِعَ أَمَّا الْمُخْرَجُ أَيُّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَالْمَنْصُوصُ فِي الثَّانِيَةِ، وَأَمَّا الْمَنْصُوصُ أَيُّ فِي الْأُولَى وَالْمُخْرَجُ فِي الثَّانِيَةِ عَكْسُ الْأُولَى. □ فَوَدَّ: (وَالْفَرْقُ) مَنْصُوبٌ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ لِلتَّقْرِيرِ أَيُّ وَأَمَّا تَقْرِيرُ النَّصِّينِ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسْأَلَةِ وَنَظِيرِهَا قَالَهُ الْكَزْزَدِيُّ، وَيَجُوزُ بَلْ يَتَعَيَّنُ أَنَّهُ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى تَقْرِيرِ الْخُجَّ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ التَّحْوِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ الْأَغْلَبُ) أَيُّ التَّقْرِيرِ كُزْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيُّ الْأَغْلَبُ أَوْ التَّقْرِيرِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى انْقِضَاءِ الْخُجَّ) مُتَعَلِّقٌ بِالنَّصِّ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ مَدَارَهَا) أَيُّ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَالتَّائِبِ بِاعْتِبَارِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَعَدَمَ حُصُولِ الْخُجَّ) عَطْفٌ عَلَى انْقِضَاءِ الْخُجَّ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا قَالَهُ الْخُجَّ) أَيُّ إِخْدَانًا أَوْ اسْتِغْرَارًا

وهو ما قاله قبل دخولها (علافه) ومنه كتابه الحجّة (أو) أقول (القديم أو في قول قديم) لا يُنافيه عَدَمُ وَقُوعِ هذه في كلامه؛ لأنّه لم يذكر أنّه قالها بل إنّ صدرت فهي كسابقتها (فالجديد علافه) والعَمَلُ عليه إلا في نحوِ عشرين، وغيرِ بعضهم بِنَيْفٍ وثلاثين مسألةً يأتي بيانُ كثيرٍ منها، وأنّه لِتَحْوِ صِحَّةِ الحديثِ به عَمَلًا بما تواتر عن وصيّة الشافعي أنّه إذا صَحَّ الحديثُ من غيرِ معارضٍ فهو مذهبه، ولو نُصِّ فيه على ما لم ينصّ عليه في الجديد، وجب اعتِماده؛ لأنّه لم يثبت رجوعه عن هذا بخصوصه.

عميرة عبارة المُغْنِي الجديد ما قاله الشافعي بمضّر تَضَنيفًا أو إفتاء ورواته البُوَيْطِيُّ والمَرْزِيُّ والزَّبِيحُ والمُرَادِيُّ وحَزْمَةُ ويونسُ بنُ عبدِ الأعلى وعبدُ الله بنُ الزُّبَيْرِ المَكِّي ومحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ الحكم الذي انتقل أخيرًا إلى مذهب أبيه، وهو مَذْهَبُ مالِك وغير هؤلاءِ والثلاثة الأول هم الذين تَصَدَّرُوا لِلْفَيْلِكَ وقاموا به، والباقيون نُقِلَتْ عنهم أشياء مَخْصُورَةٌ على تفاوتٍ بينهم اهـ. وفي النهاية ما يوافقها. هـ فُود: (وهو ما قاله قبل دخولها) شامِلٌ لما قاله في طريقها اسم عبارة المُغْنِي والقديم ما قاله الشافعي بالبراق تَضَنيفًا، وهو الحجّة أو أفتى به ورواته جماعة أشهرهم الإمام أحمدُ بنُ حنبلٍ والزُّعْفَرَانِيُّ والكرائسي وأبو نُوَيْرٍ وقد رَجَعَ الشافعي عنه وقال: لا أجعلُ في جِلٍّ من رِوَاة عَنِّي، وقال الإمام لا يجعلُ عَدُ القديم من المذهب وقال الماوردي في أثناء كتاب الصّدائِقِ غيرِ الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد إلا الصّدائِقَ، فإنه صَرَبَ على مواضعٍ منه وزاد مواضعَ وأما ما وجدَ بينَ مضّر العراقِ فالمتأخّرُ جديدٌ والمُتَقَدِّمُ قديمٌ وإذا كان في المسألة قولان قديمٌ وجديدٌ فالجديد هو المعمولُ به إلا في مسائلَ يسيرةٍ نحوِ السبعة عشر أفتى فيها بالقديم قال بعضهم: وقد تَبَيَّنَ ما أفتى فيه بالقديم فَوَجَدَ متصوفاً عليه في الجديد أيضًا وتَبَيَّنَ في شَرْحِ المَهَذَّبِ هنا على شِئْنَيْنِ أحدهما أنّ إفتاء الأصحابِ بالقديم في بعض المسائلِ مَحْمُولٌ على أنّ اجتهادهم أَدَاهُم إلى القديم لظهور دليله ولا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ نِسْبَتُهُ إلى الشافعي قال: وَحَيْثُ لَيْسَ أَهْلًا لِلشُّرْحِ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ العَمَلُ والفَتْوَى بالجديد، وَمَنْ كَانَ أَهْلًا لِلشُّرْحِ والاجتهادِ فِي المَذْهَبِ يُلْزَمُهُ اتِّبَاعُ مَا اقْتَضَاهُ الدَّلِيلُ فِي العَمَلِ والفَتْوَى بِهِ مُبَيَّنًا أَنَّ هَذَا رَأْيَهُ وَأَنَّ مَذْهَبَ الشافعي كَذَا وكَذَا. قال: وَهَذَا كُلُّهُ فِي قَدِيمٍ لَمْ يُعْصِدْهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَا مُعَارِضَ لَهُ فَإِنْ اغْتَضَدَ بِدَلِيلٍ فَهُوَ مَذْهَبُ الشافعي فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ قَالَ إِذَا صَحَّ الحديثُ فَهُوَ مَذْهَبِي، الثَّانِي أَنَّ قَوْلَهُم: القديم مَرْجُوعٌ عَنْهُ وَلَيْسَ بِمَذْهَبِ الشافعي مَحَلُّهُ فِي قَدِيمٍ نَصٌّ فِي الجديدِ عَلَى خِلَافِهِ أَمَّا قَدِيمٌ لَمْ يَتَعَرَّضْ فِي الجديدِ لِمَا يُوَافِقُهُ وَلَا لِمَا يُخَالِفُهُ فَإِنَّهُ مَذْهَبُهُ اهـ. هـ فُود: (هَنَمُ وَقُوعِ هَلِةِ) أَي لَقَطُهُ فِي قَوْلٍ قَدِيمٍ. هـ فُود: (وَعَبَّرَ بِمَعْضَمِ بِنَيْفٍ وَثَلَاثِينَ الْخِ) وَقَدْ يُقَالُ لَا مُنَافَاةَ بَأَن يُرَادَ بِالتَّحْوِ مَا يَتَرَبُّبُ مِنْ نَيْفٍ وَثَلَاثِينَ. هـ فُود: (وَأَنَّهُ الْخِ) عُوْطِفَ عَلَى بَيَانِ الْخِ. هـ فُود: (وَلَوْ نَصَّ فِيهِ) أَي فِي القديم. هـ فُود: (لَمْ يَنْصُ عَلَيْهِ فِي الجديدِ) أَي لَمْ يَتَعَرَّضْ فِي الجديدِ لِمَا يُوَافِقُهُ وَلَا لِمَا يُخَالِفُهُ مُغْنِي.

هـ فُود: (قَبْلَ دُخُولِهَا) شامِلٌ لما قاله في طريقها.

(وَحَيْثُ أَقُولُ: وَيَقِيلُ كَذَا، فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ خِلَافُهُ وَحَيْثُ أَقُولُ وَفِي قَوْلِي كَذَا فَالْوَاجِبُ خِلَافُهُ) وَكَانَ تَرْكُهُ لِيَبَيِّنَ قُوَّةَ الْخِلَافِ وَضَعْفِهِ فِيهِمَا لِيَعْدَمَ ظُهُورُهُ لَهُ أَوْ لِإِعْرَاءِ الطَّالِبِ عَلَى تَأَمُّلِهِ وَالْبَحْثِ عَنْهُ لِيَقْوَى نَظَرُهُ فِي الْمَدَارِكِ وَالْمَأْخِذِ وَوَصَفُ الْوَجْهِ بِالضَّعْفِ دُونَ الْقَوْلِ تَأْذِيًا. (وَمِنْهَا مَسَائِلُ) جَمْعُ مَسْأَلَةٍ وَهِيَ مَا يُتَرَفَّنُ عَلَى إِثْبَاتِ مُحْمُولِهِ لِمَوْضُوعِهِ فِي الْعِلْمِ وَمِنْ شَأْنِ ذَلِكَ أَنْ يُطْلَبَ وَيُسْأَلَ عَنْهُ فَلِذَا يُسَمَّى مَطْلُوبًا وَمَسْأَلَةً (نَفِيسَةً) لِقُومٍ نَفَعِيهَا وَمَنْ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا، وَوَصَفُ الْجَمْعِ بِالْمُفْرَدِ رِعَايَةً لِمُفْرَدِهِ سَائِغٌ (أَضْمُهَا إِلَيْهِ) أَيِ الْمُخْتَصَرِّ فِي مَظَانِّهَا اللَّائِقَةِ بِهَا غَالِيًا (يَنْبَغِي) أَيِ يُطْلَبُ وَمَنْ تَمَّ كَانَ الْأَغْلَبُ فِيهَا اسْتِعْمَالُهَا فِي الْمُنْدُوبِ تَارَةً وَالْوُجُوبِ أُخْرَى، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِلْجَوَازِ أَوْ التَّرْجِيحِ وَلَا يَنْبَغِي قَدْ تَكُونُ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ الْكَرَاهَةِ.....

■ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْإِنْخ) بِشَدِّ التَّوِينِ وَقَوْلُهُ تَرْكُهُ الْإِنْخَ أَيِ الْمُصَنَّفِ اسْمُهُ وَخَبَرُهُ. ■ قَوْلُهُ: (لِيَعْدَمَ ظُهُورُهُ لَهُ) أَيِ ظُهُورِ الْمَذْكُورِ مِنْ قُوَّةِ الْخِلَافِ وَضَعْفِهِ لِلْمُصَنَّفِ سَم. ■ قَوْلُهُ: (لِيَقْوَى الْإِنْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِعْرَاءِ وَعِلَّةٌ لَهُ. ■ قَوْلُهُ: (وَوَصَفُ الْوَجْهِ) فِعْلٌ وَمَقْعُولٌ وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ رَاجِعٌ إِلَى الْمُصَنَّفِ. ■ قَوْلُهُ: (وَهِيَ مَا) أَيِ مَطْلُوبِ خَبَرِيٍّ يُبَيِّنُ الْإِنْخَ أَيِ إِنْ كَانَ كَسْبِيًّا نِهَائِيَّةً أَوْ إِنْ كَانَ بَدِيهِيًّا فَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ بَرْهَانٌ عَ شِ عِبَارَةِ الْبَرْهَانِ لِلْفَاعِلِ الْكَلْتَبِيِّ مَسَائِلُ كُلِّ فَنٍّ حَمَلِيَّاتٌ مُوجِبَاتٌ ضَرُورِيَّاتٌ كَلِمَاتٌ يُبَيِّنُ عَنْهَا فِي ذَلِكَ الْفَنِّ إِنْ كَانَتْ نَظَرِيَّةً الْإِنْخَ، وَقَالَ فِي حَاشِيَتِهِ قَوْلُهُ إِنْ كَانَتْ نَظَرِيَّةً يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمَسَائِلَ لَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ نَظَرِيَّةً بَلْ قَدْ تَكُونُ بَدِيهِيَّةً اه. ■ قَوْلُهُ: (وَمِنْ شَأْنِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ السَّعْدِ فِي التَّلْوِيحِ اعْلَمْ أَنَّ الْمُرَكَّبَ التَّامَّ الْمُخْتَلِجَ لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ يُسَمَّى مِنْ حَيْثُ اسْتِمَالُهُ عَلَى الْحُكْمِ قَضِيَّةً وَمِنْ حَيْثُ احْتِمَالُهُ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ خَبَرًا، وَمِنْ حَيْثُ إِفَادَتُهُ الْحُكْمَ إِخْبَارًا وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جُزْءًا مِنَ الدَّلِيلِ مُقَدِّمَةً وَمِنْ حَيْثُ يُطْلَبُ بِالذَّلِيلِ مَطْلُوبًا وَمِنْ حَيْثُ يَحْصُلُ مِنَ الدَّلِيلِ نَتِيجَةٌ وَمِنْ حَيْثُ يَقَعُ فِي الْعِلْمِ، وَيُسْأَلُ عَنْهُ مَسْأَلَةٌ فَالذَّاتُ وَاحِدَةٌ وَاخْتِلَافُ الْعِبَارَاتِ بِاخْتِلَافِ الْإِغْيَارَاتِ اه. ■ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ مَا يُبَيِّنُ الْإِنْخَ. ■ قَوْلُهُ: (يُسَمَّى مَطْلُوبًا وَمَسْأَلَةً الْإِنْخَ) نَشَرُ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. ■ قَوْلُهُ: (وَوَصَفُ الْجَمْعِ الْإِنْخَ) لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ فَقَدْ ذَكَرَ الْأَشْمُونِيُّ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ أَنَّ الْأَفْصَحَ فِي وَصْفِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ إِذَا كَانَ لِمَا لَا يَفْعَلُ الْإِفْرَادُ بَصْرِيًّا، وَأَيْضًا صَرَّحَ النُّحَاةُ بِجَوَازِ وَصْفِ غَيْرِ جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ مِنَ الْجُمُوعِ بِمُفْرَدٍ مُؤَنَّثٍ بِتَأْوِيلِ الْجَمَاعَةِ. ■ قَوْلُهُ: (غَالِيًا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَضُمُّهَا فِي غَيْرِ مَظَانِّهَا كَمَا فِي زِيَادَاتِ الْجَنَائِزِ كَرُدِّيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (أَنِّي يُطْلَبُ الْإِنْخَ) الْأَوْجُهُ أَنْ يَتَّبِعِي هُنَا بِمَعْنَى يَلِيقُ وَيَحْسُنُ وَيَتَأَكَّدُ سَمَ عَلَى حَجٍّ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِ ابْنِ حَجَرٍ عَلَيْهِ بِأَنْ يُقَالَ أَيِ يُطْلَبُ فِي الْعَرَفِ وَشَيْدِي. ■ قَوْلُهُ: (اسْتِعْمَالُهَا) أَيِ لَفْظُهُ يَتَّبِعِي. ■ قَوْلُهُ: (فِي الْمُنْدُوبِ تَارَةً وَالْوُجُوبِ أُخْرَى) وَتَحْمَلُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِالْقَرِينَةِ نِهَائِيَّةً بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ تَدُلْ قَرِينَةٌ

■ قَوْلُهُ: (وَكَانَ تَرْكُهُ) أَيِ الْمُصَنَّفِ، وَقَوْلُهُ: (لِيَعْدَمَ ظُهُورُهُ) أَيِ الْمَذْكُورِ مِنْ قُوَّةِ الْخِلَافِ وَضَعْفِهِ، وَقَوْلُهُ لَهُ أَيِ الْمُصَنَّفِ. ■ قَوْلُهُ: (غَالِيًا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَجْمَعُهَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ لَا فِي مَظَانِّهَا كَمَا فِي زِيَادَةِ الْجَنَائِزِ. ■ قَوْلُهُ: (يَتَّبِعِي) الْأَوْجُهُ أَنْ يَتَّبِعِي هُنَا بِمَعْنَى يَلِيقُ وَيَحْسُنُ وَيَتَأَكَّدُ.



(أن لا يخلّي الكتاب) المذكور وهو المختصر وما ضُم إليه وقد سناه في ظهر خطبته بخطه المنهاج وهو كالمنهج والنهج يفتح فشكون الطريق الواضح من نهج كذا أوضحه، وقد يُستعمل بمعنى سلك فقط (منها) لثباتها ووصفها بالنفاة، والضم أفاده كلامه السابق لكن أعادهما هنا بزيادة ينبغي ومعموله إظهار السبب زيادتها مع حلولها عن التنكيت بخلاف سابقها. (وأقول) غالباً فلا يرُد عليه نحو قوله في فصل الخلاء ولا يتكلم وإن كان زيادة مسألة برأسها وسيعلم من قوله وفي إلحاق قيد إلخ أن له زيادات من غير تمييز ومن الاستقراء أنه يقول ذلك أيضاً في استدراك التصحيح عليه (في أولها قلت وفي آخرها أعلم) أي من كل عالم وزعم بعض الحنفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قيل مطلقاً. وقيل للإعلام بختم الدرس ويُرَدُّ بأنه لا إيهام فيه بل فيه غاية التوضيح المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع الخضر صلى الله على نبينا وعليهما وسلم ما يدل له وهو قوله فيه فغضب الله على موسى أي حيث شغل عن أعلم الناس فقال أنا إذ لم يرُد العلم إليه إذ رُدَّ إليه صادق بأن

وينبغي أن نُحْمَل على التذنب إن كان التردد في حكم شرعي، والآ قللى الاستغسان والياقة ومعناها هنا كما قال عميرة إنه يطلب ويحسن شرعاً ترك خلو الكتاب منهاج ش. قول (سني): (أن يخلّي) لعله من الإخلاء. قول: (المذكور) ينبغي حذفه. قول: (أفاده) أي الوصف بهما. قول: (كلامه السابق) أي قول المصنف مع ما ضمه إليه إن شاء الله من التفاضل المستجادات. قول: (لكن أحادها) أي الوصفين، وكان الأوفق لما قبله الأفراد. قول: (لسبب زيادتها) أي تلك المسائل مع حلولها أي تلك الزيادة. قول: (بخلاف سابقها) أي من التفاضل المتقدمة يعني أنه لا تنكيت على المصنف في زيادة فروع على ما ذكره من الفروع إذ لا سبيل إلى استيعاب الفروع الفقهيّة حتى ينكث عليه بأنه لم يذكر مسألة كذا، وكان ينبغي أن يذكرها بخلاف التثنية على القيود واستدراك التصحيح فإن التنكيت يتوجه على من أطلق في موضع التثنية أو مسمى على خلاف المصحح ونحو ذلك مغني.

قول (سني): (وأقول في أولها إلخ) أي لتمييز عن مسائل المحرر محلّي أي مع التبري من دعوى الأعلمية عميرة. قول: (فلا يرُد إلخ) تفرغ على التثنية بغالباً. قول: (وإن كان إلخ) الواو للحال. قول: (يقول ذلك) أي ما يأتي من قلت والله أعلم، وقوله في استدراك التصحيح إلخ أي مع أنه ليس من المسائل المزادة كقوله قلت الأصح تحريم ضية الذهب مطلقاً والله أعلم مغني. قول (سني): (في أولها قلت وفي آخرها إلخ) المراد بالأول والآخير معناهما العرفي فيصدق بما اتصل بالأول والآخير بالمعنى الحقيقي عميرة. قول: (لا إيهام) أي لمشاركة غيره له في العلم بناء على أن اسم التفضيل يقتضي المشاركة في أصل الفعل. قول: (ما يدل له) أي يطلب ما فعله المصنف. قول: (إذ رُدَّ إلخ) في كون هذا القدر كافياً في الاستدلال تأمل بصري.

يَقُولُ اللَّهُ أَعْلَمُ بِلِ الْقُرْآنِ دَالٌ لَهُ وَهُوَ ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْمَعُ رِسَالَتَهُ﴾ وَقَدْ قَالَ عَلِيٌّ كَرَّمَ  
 اللَّهُ وَجْهَهُ: وَأَبْرَدُهَا عَلَى كَيْدِي إِذَا شِئْتُ عَمَّا لَا أَعْلَمُ أَنَّ أَقُولُ اللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَا يُنَافِيهِ مَا فِي  
 الْبُخَارِيِّ أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنْ سُورَةِ النَّصْرِ فَقَالُوا اللَّهُ أَعْلَمُ فَعَضِبَ وَقَالَ  
 قُولُوا: نَعْلَمُ أَوْ لَا نَعْلَمُ. وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ قَالَ مَرَّةً قَدْ تَيَقَّنْتُ إِنَّ كُنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ  
 لَتَقْنِيَنَّ حَمْلَهُ عَلَى أَنَّهُ فِيمَنْ جَعَلَ الْجَوَابَ بِهِ ذَرِيعَةً إِلَى غَدَمٍ إِخْبَارِهِ عَمَّا سُئِلَ عَنْهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ  
 وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامَةُ فِي اللَّهِ أَكْبَرَ وَأَعْلَمُ وَنَحْوَهُمَا مَا يُصْرِّحُ بِحُسْنِ مَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ فَعَلَيْكَ بِهِ.  
 وَمِمَّا يُؤَيِّدُهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ يُسْتَسْتَأْذَنُ لِمَنْ سُئِلَ عَمَّا لَا يَعْلَمُ أَنَّ يَقُولُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ وَمُنْعٍ نَحْوُ مَا  
 أَحْلَمَ اللَّهُ نَظَرًا لِتَقْدِيرِ النُّحَاةِ فِي التَّعْجُوبِ شَيْءٌ صَبَّرَهُ كَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّ فِيهِ غَايَةَ الْإِجْلَالِ وَيَنْحَوِ  
 ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسَ لَهُ غَيْبٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ [الْكَاف: ٢٢] أَيِ مَا  
 أَبْصَرَهُ وَأَسْمَعَهُ. كَمَا قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَغَيْرُهُ لِقَوْلِ قَتَادَةَ لَا أَحَدٌ أَبْصَرَ مِنَ اللَّهِ وَلَا أَسْمَعَ وَتَقْدِيرُ  
 النُّحَاةِ الْمَذْكُورِ غَيْرُ لَزِيمٍ وَلَا مُطَرِّدٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَقَامٍ.....

• فَوَدَّ: (وَهُوَ اللَّهُ أَعْلَمُ الْخ) أَيِ وَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسَ لَهُ. • فَوَدَّ: (وَأَبْرَدُهَا) أَيِ الْكَلِمَاتِ أَوْ الْأَجْوِبَةِ أَوْ  
 الْأَقْوَالِ مُتَبَدِّلاً خَبَرَهُ أَنَّ أَقُولُ الْخ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ مَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ. • فَوَدَّ: (هَنْ سُورَةِ النَّصْرِ).  
 أَيِ عَنِ الْمُرَادِ بِالنَّصْرِ وَالْفَتْحِ فِيهَا. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ قَالَ) أَيِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. وَقَوْلُهُ: (لِمَنْ قَالَ)  
 أَيِ خِطَابًا لِمَنْ قَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَوْلُهُ: (مَرَّةً) يَظْهَرُ أَنَّهُ ظَرَفَ لِقَوْلِ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (قَدْ تَيَقَّنْتُ الْخ) مَقُولُ  
 عُمَرَ. قَالَ سَمِ قَدْ ضَبَّ الشَّارِحُ بَيْنَ قَدْ تَيَقَّنْتُ وَبَيْنَ أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ أَهْ وَقَضَيْتُهُ أَنَّ قَوْلَهُ إِنَّ كُنَّا لَا نَعْلَمُ عَلَى  
 تَقْدِيرِ لَامٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِتَيَقَّنْتُ، وَقَوْلُهُ إِنَّ اللَّهَ الْخ مَفْعُولُهُ. • فَوَدَّ: (لَتَقْنِيَنَّ حَمْلَهُ الْخ) عِلَّةٌ لِمَدَمِ الْمُنَافَاةِ،  
 وَالضَّمِيرُ لِمَا فِي الْبُخَارِيِّ. • فَوَدَّ: (هَمَّا سُئِلَ عَنْهُ الْخ) أَوْ عَنْ حَالِ نَفْسِهِ مِنْ عِلْمٍ أَوْ جَهْلِ مَا سُئِلَ عَنْهُ.  
 • فَوَدَّ: (وَمِمَّا يُؤَيِّدُهُ) أَيِ حَسَنَ مَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ لَا رَدَّ قَوْلِ ذَلِكَ الْبَعْضِ بِصُرِّي. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيِ  
 مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامَةُ فِي نَحْوِ اللَّهِ أَكْبَرَ وَأَعْلَمُ. • فَوَدَّ: (وَمُنْعٍ الْخ) مُتَبَدِّلاً خَبَرَهُ قَوْلُهُ مَرْدُودٌ وَهُوَ كَلَامٌ  
 اسْتَطْرَادِي. • فَوَدَّ: (لِتَقْدِيرِ النُّحَاةِ فِي التَّعْجُوبِ الْخ) يَعْنِي لِتَفْسِيرِ النُّحَاةِ صِبْغَةَ التَّعْجُوبِ بِذَلِكَ.  
 • فَوَدَّ: (وَيَنْحَوِ قُلِ الْخ) عَطِيفٌ عَلَى بَأَنَّ فِيهِ الْخ فَإِنْ كَانَ الرَّدُّ مَأْخُودًا مِنَ الْآيَةِ فَهُوَ مَحَلٌّ تَأْمُلُ إِذْ لَا يَزَاغُ  
 فِي صِبْغَةِ الْمُعْنَى، وَإِنَّمَا هُوَ فِي إِطْلَاقِ خُصُوصِ الصَّبْغَةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ لَفْظِ الْمُفْسِّرِ فَلَا يَصْلُحُ  
 لِلِاسْتِدْلَالِ بِهِ مَعَ أَنَّ إِرَادَتَهُ بَعِيدَةٌ مِنَ السِّيَاقِ، وَقَدْ يَخْتَارُ الثَّانِي وَيَمْتَنِعُ قَوْلُهُ فَلَا يَصِحُّ الْخ بِاتِّفَاقِ  
 الصَّرَفِيِّينَ عَلَى أَنَّ صِبْغَتِي التَّعْجُوبِ مَا أَفَعَلْتُ وَأَفْعِلُ بِهِ بِمَعْنَى وَاجِدٍ. • فَوَدَّ: (كَمَا قَالَ الْخ) أَيِ هَذَا  
 التَّفْسِيرِ وَقَوْلُهُ لِقَوْلِ قَتَادَةَ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِقَالَهُ أَيِ فُسِّرَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَغَيْرُهُ بِذَلِكَ التَّفْسِيرِ أَخْذًا لَهُ مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ.  
 • فَوَدَّ: (وَتَقْدِيرِ النُّحَاةِ الْخ) أَقُولُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ فَقَدْ ذَكَرَ الرَّضِيُّ أَنَّ مَعْنَى مَا أَحْسَنَ زَيْنُدًا فِي

• فَوَدَّ: (قَدْ تَيَقَّنْتُ) ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنَّ اللَّهَ.

بما يتأبى كشيء وصفه بذلك أمّا نفسه أو من شاء من خلقه.  
(وما وجدته) أيها الناظر في هذا المختصر (من زيادة لفظ) أي كلمة كظاير وكثير في قوله في التيسم في عضو ظاير بجرجه دم كثير (ونحوها) كالهزرة في أحق ما بقول العبد فإنها جزء كلمة لا كلمة (على ما في المحرر) فاعتنوها فلا بُد منها) أي لا غنى ولا عوض عنها لطالب

الأصل شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيدًا حسنًا، ثم نُقِلَ إلى إنشاء التعجب وانمحي عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما أقدر الله وما أعلمه، وذلك لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته، وهي التعجب من الشيء سواء كان مجعولاً وله سبب أو لا إلى أن قال بل معنى ما أحسن زيدًا وأحسن يزيد الآن أي حسن حسن زيدًا اهـ. قوله: (بما يتأبى) خبر؛ لأن أي يُقدَّر بما إلخ. قوله: (في هذا المختصر) الأحسن في هذا الكتاب عميرة.

قوله (سبي): (من زيادة لفظ إلخ) أي بدون قلت نهاية. قوله: (كظاير) يقتضي أن المزيد على المحرر لفظ ظاير فقط وعبارة المحلّي والمُغْنِي أي والنهاية كزيادة كثير وفي عضو ظاير في قوله في التيسم إلا أن يكون بجرجه دم كثيرًا والشين الفاجش في عضو ظاير اهـ وهي تقتضي أن المزيد قوله في عضو ظاير لا ظاير فقط، وهو الذي يطابق ما رأيت في نسخة من المحرر فلعل النسخة التي وقف عليها الشارح مخالفة للنسخ المشهورة، وعبارة الشيخ عميرة في حاشية المحلّي قول الشارح كثيرًا راجع للفظ، وقوله وفي عضو ظاير راجع لنحو اللفظة انتهى. وبه يعلم أن الأولى إنقاء اللفظة على ظايرها فتشمل همزة أحق ولا ضرورة إلى تفسيرها بالكلمة بصري عبارة الرشيد في قوله م كزيادة كثير وفي عضو ظاير فالأول مثال للفظ والثاني مثال لنحوها وما هنا م رين أن جملة في عضو ظاير زيادة وهو الموافق للواقع كما في الدقائق ووقع في التخفة أن المراد لفظ ظاير فقط اهـ. قوله: (كالهزرة في أحق) قضية تعريف الكافية للكلمة أن هذه الهمزة كلمة، ويمثل للنحو بزيادة الباء في قوله في البيع حَبْنِي جنطة، وعبارة المحرر حَبْنِي جنطة سم وفيه نظر إذ باء التثنية أولى من الهمزة بالدخول في تعريف الكلمة، ولذا اختلفوا في الباء هل هي كلمة أو بعضها رُجِعَ في الانتحان الأول ولم يذكروا الهمزة في محل الاختلاف ومقتضى ذلك أنها ليست كلمة بل بعضها بانفاد كما أشار إليه الأطوحي في حاشية الانتحان.

قوله (سبي): (فاعتنوها) أي الزيادة عميرة أي جعلها عمدة في الإنشاء ونحوه نهاية وهذا جواب الشرط وقوله فلا بُد منها للتعليل سم.

قوله: (أيها الناظر) وإنا خاطب الناظر بهذين دفعا لئلا يتوهم اتهما وقعا من التباس أو من المصنف سهواً شرح م ر. قوله: (كالهزرة في أحق) قضية تعريف الكافية للكلمة أن هذه الهمزة كلمة، ويمثل للنحو بزيادة الباء في قوله في البيع حَبْنِي جنطة وعبارة المحرر حَبْنِي جنطة. قوله: (فاعتنوها) جواب الشرط وقوله فلا بُد منها للتعليل.

العلم لِتَوْقُفِ صِحَّةِ الْحُكْمِ أَوْ الْمَعْنَى أَوْ ظُهُورِهِ عَلَيْهَا (وَكَذَا مَا وَجَدْتُهُ) فِيهِ (مِنَ الْأَذْكَارِ) جَمْعُ ذِكْرِ وَهُوَ لُغَةٌ كُلُّ مَذْكُورٍ وَشَرَحًا قَوْلَ سَبَقٍ لِإِنَاءٍ أَوْ دُعَاءٍ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ شَرَحًا أَيْضًا لِكُلِّ قَوْلٍ يُدْأَبُ قَائِلُهُ (مُخَالَفًا لِمَا فِي الْمُخَوَّرِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ فَاعْتَمِدَهُ فَإِنِّي حَقَّقْتُهُ) أَيِ ذِكْرِهِ وَاتَّبَعْتُهُ وَأَصْلُهُ لُغَةٌ صِرَتْ مِنْهُ عَلَى بَقِيَّةٍ كَتَحَقَّقْتُهُ (مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ) وَهُوَ لُغَةٌ ضِدُّ الْقَدِيمِ وَاصْطِلَاحًا عِلْمٌ يَعْرِفُ بِهِ أَحْوَالُ ذَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا وَفِعْلًا وَصِفَةً (الْمُعْتَمَدَةُ) فِي نَقْلِهِ لِاعْتِنَاءِ أَهْلِهِ بِلَفْظِهِ، وَالْفُقَهَاءُ إِنَّمَا يَحْتَشُونَ غَالِبًا بِمَعْنَاهُ دُونَ غَيْرِ الْمُعْتَمَدَةِ فِيهِ حَتَّى عَلَى إِثَارِ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يُؤَيِّرُ الْمُعْتَمَدَ عَلَى غَيْرِهِ (وَقَدْ أَقْدَمَ بَعْضُ مَسَائِلِ الْفَصْلِ لِمُنَاسِبَةِ) أَيِ لَوْفُوحِ النِّسْبَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُمَا وَجْهٌ مُنَاسِبٌ (أَوْ اخْتِصَارٌ) قَبْلَ أَحَدِهِمَا كَافٍ لاسْتِزَامِهِ الْآخَرَ انْتَهَى.

• قَوْلُ (سَيِّ): (وَكَذَا) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَقَوْلُهُ: (مَا وَجَدْتُهُ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ عَمِيرَةٌ وَإِنَّمَا خَاطَبَ النَّاطِرَ بِهِذَيْنِ دَقْمًا لِتَوَهُُّمِ أَنَّهُمَا وَقَعَا مِنَ الشَّيْخِ أَوْ مِنَ الْمُصَنِّفِ سَهْوًا نِهَآيَةً. • قَوْلُهُ: (لِتَوْقُفِ صِحَّةِ الْحُكْمِ الْخُ) كَانَ يَتَّبِعِي أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ لِشَمْلِ زِيَادَةِ الْبَيِّنَةِ فِي قَوْلِهِ فِي الْبَيْعِ حَبْتَيْنِ جَنْطَةً فَإِنَّهَا أَفَادَتِ الْبُطْلَانَ فِي الْحَبْتَيْنِ مَنْطُوقًا وَفِي الْحَبَةِ بِمَفْهُومِ الْأَوَّلَى سَم. • قَوْلُهُ: (وَشَرَحًا قَوْلَ سَبَقٍ لِإِنَاءٍ أَوْ دُعَاءٍ الْخُ) وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا تَبْطُلُ بِالذِّكْرِ وَالْإِنَاءِ إِذَا ظَاهَرَ مِنَ الْعَطْفِ التَّغَايُرُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الدُّعَاءَ فِي ذَلِكَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ ع. ش. • قَوْلُهُ: (لِكُلِّ قَوْلٍ الْخُ) أَيِ فَيَشْمَلُ نَحْوُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْنِي عَنْ الْمُتَكْرِ. • قَوْلُهُ: (هَلَمْ يَعْرِفَ الْخُ) هَذَا تَعْرِيفٌ لِعِلْمِ الْحَدِيثِ بِرَوَايَةٍ. • قَوْلُهُ: (وَصِفَةً) أَيِ وَتَقْرِيرًا وَهَمَا.

• قَوْلُ (سَيِّ): (الْمُعْتَمَدَةُ) أَيِ كَالصَّحِيحَتَيْنِ وَبَقِيَّةِ الْكُتُبِ السَّيِّئَةِ نِهَآيَةً. • قَوْلُهُ: (فِي نَقْلِهِ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلْحَدِيثِ، وَقَوْلُهُ: (لِاخْتِنَاءِ أَهْلِهِ الْخُ) عِلَّةٌ لِكُونِهَا مُعْتَمَدَةً عَمِيرَةٌ. • قَوْلُهُ: (دُونَ غَيْرِ الْمُعْتَمَدَةِ) حَالٌ. • قَوْلُهُ: (فِيهِ الْخُ) أَيِ فِي الْوَصْفِ بِالْمُعْتَمَدَةِ.

• قَوْلُ (سَيِّ): (بَعْضُ مَسَائِلِ الْفَضْلِ) إِنَّمَا قِيدَ بِالْفَضْلِ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْدَمُ مِنْ فَضْلِ إِلَى غَيْرِهِ فِي الْبَابِ وَلَوْ أُطْلِقَ شَمْلَ التَّقْدِيمِ مِنْ بَابٍ أَوْ كِتَابٍ إِلَى آخَرَ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ إِذْ مِنْ شَأْنِهِ قَوَاثِ الْمُنَاسِبَةِ وَالْإِخْتِصَارِ سَم.

• قَوْلُ (سَيِّ): (أَوْ اخْتِصَارٌ) يَتَّبِعِي جَعْلُ أَوْ مَانِعَةٌ خُلُوٌّ لَا جَمْعُ إِذْ قَدْ يَجْتَمِعُ الْمُنَاسِبَةُ وَالْإِخْتِصَارُ، وَوَجْهٌ

• قَوْلُهُ: (لِتَوْقُفِ صِحَّةِ الْحُكْمِ الْخُ) كَانَ يَتَّبِعِي أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ لِشَمْلِ زِيَادَةِ الْبَيِّنَةِ فِي قَوْلِهِ فِي الْبَيْعِ حَبْتَيْنِ جَنْطَةً فَإِنَّهَا أَفَادَتِ الْبُطْلَانَ فِي الْحَبْتَيْنِ مَنْطُوقًا وَفِي الْحَبَةِ بِمَفْهُومِ الْأَوَّلَى. • قَوْلُهُ: (مَسَائِلِ الْفَضْلِ) إِنَّمَا قِيدَ بِالْفَضْلِ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْدَمُ مِنْ فَضْلِ إِلَى غَيْرِهِ فِي الْبَابِ، وَلَوْ أُطْلِقَ شَمْلَ التَّقْدِيمِ مِنْ بَابٍ أَوْ كِتَابٍ الْخُ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ إِذْ مِنْ شَأْنِهِ قَوَاثِ الْمُنَاسِبَةِ وَالْإِخْتِصَارِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ اخْتِصَارٌ) يَتَّبِعِي جَعْلُ

ويزدُ بمنع الاستلزام إذ قد توجد مناسبة بلا اختصار بل قد لا توجد إلا مع عدمه، وقد يوجد اختصارٌ من حيث اللفظ من المناسبة من حيث المعنى، وذلك كما وقع له أوّل الجراح فإنه أضرّ بحث المكره عن بحث السبب الموجب للقود ليجمع أقسام المسألة بتخلّ واحد.  
(وربما) للتقليل كما جرى عليه عرف الفقهاء وإن قيل إنها للتكثير أكثر، وقد قيل بهما في ﴿زَيْمًا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحج: ١٧). (قدّمت فصلاً) وهو لفظة الحاجز بين الشئيين وهو في الكتب كذلك لفصله بين أجناس المسائل وأنواعها (للمناسبة) كفصل كفارات محرمات الإحرام على الإحصار. (وأرجو) من الرجاء ضدّ اليأس فهو تجويزٌ وتويع محبوب على قرب واستعماله في غيره كما في ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ (نوح: ١٣) أي لا

حصول الاختصار بالتقديم أن المقدّم قد يتشارك مع ما قدّم إليه في عامل أو خبر أو نحو ذلك فيكتفي لهما بواحد من ذلك سم. هـ فود: (يمنع الاستلزام) (الخ) أقول ولو سلّم فالجنع بينهما يفيد أن كلّاً منهما قد يقصد بخصوصه، وهو لا يفهم من الاختصار على أحدهما سم. هـ فود: (وذلك) أي انفراد المناسبة عن الاختصار. هـ فود: (وهو الخ) فيه استخدام إذ ليس المراد بالمرجع لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الألفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرّر في محلّه سم.

هـ فود (سني): (للمناسبة) لم يقل أو الاختصار كأنه ليغده وإن أنكر كان يحصل بالتقديم اشتراك الفضلين في ترجمة عامة سم. هـ فود: (كفصل الخ) على حذف مضاف عبارة النهاية كتقديم فصل التخير في جزاء الضيد على فصل القوات والإحصار اه وعبارة المغي كما قيل في باب الإحصار والقوات، فإنه آخره عن الكلام على الجزاء والمحرز قدّمه عليه وما قلّه المصنّف في المنهاج أحسن؛ لأنه ذكر محرمات الإحرام وأخرها الإضطیاد ولا شك أن فصل التخير في جزاء الضيد مناسب له لتعلّقه بالإضطیاد فتقديم القوات عليه غير مناسب كما لا يخفى اه. هـ فود: (في غيره) أي غير ضدّ اليأس كردي.

أو مايمه خلو لا جمع إذ قد تجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم أن المقدّم قد يتناول مع ما قدّم عليه في عامل، أو خبر أو نحو ذلك فيكتفي لهما بواحد من ذلك. هـ فود: (ويزد الخ) قد يقول هذا القائل إن الاختصار مناسبة فالاختصار على المناسبة كاف فلا ينهض هذا الرد عليه وقوله: (يمنع الاستلزام الخ) أقول ولو سلّم فالجنع بينهما يفيد أن كلّاً منهما قد يقصد بخصوصه إذ لا يفهم ذلك من الاختصار على أحدهما. هـ فود: (وهو في الكتب كذلك الخ) لا يخفى أن مسمى الفصل ليس المراد به لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الألفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرّر في محلّه فمسمى الفصل قول المصنّف الآتي في باب الحديث يقدّم داخل الخلاه يساره إلى باب الوضوء فقضية كلامه أنه لوحظ في تسمية هذه الجملة فضلاً كونها فصلت بين باب الوضوء وباب الحديث ولعله بعيد، ولا يبيد أنه إنما لوحظ في ذلك التسمية أن تلك الجملة مفصلة من غيرها فليأمل. هـ فود: (للمناسبة) لم يقل أو

تخافون عَظَمَتَهُ مجازاً يحتاج لقرينة (إن) عُبِّرَ بها مع أَنَّ المُناسِبَ للرجاء إذا إشارة إلى أَنه مع رجاؤه ملاحظاً لِمَقَامِ الخوفِ المُقتَضِي للترُدِّ في التمامِ اللازمِ للمرجو (ثم هذا المُختَصَرُ) الحاضرُ ههنا وإن تقدَّم على وضعِ الخطبة كما هو مُبيَّنٌ في أوَّلِ شرحي للإرشادِ وتقدُّمُها يدلُّ عليه صَنيعُهُ في مواضع، وقد تمَّ ولله الحمد (أن يكون في معنى الشرح) من شرح كَشَفٍ وَبَيَّنَ (للمُخَوِّرِ) لِقِيَامِهِ بِأَكْثَرِ وظائِفِ الشُّرُوحِ من إبدالِ الغريبِ والمُوهِمِ وذكرِ قُيُودِ المسألةِ وَبَيَانِ

• قولُ (سُيْ): (إن تمَّ) جوابُهُ مَخْلُوفٌ دَلَّ عليه أرجو عَمِيرةُ أي عندَ البُصريين، وأما عندَ الكوفيِّين فالْمُتَقَدِّمُ هو نفسُ الجوابِ ولا حَذَفٌ ولا تَقْدِيرٌ وَجَزَى عليه الفُقهَاءُ والمُناطِقَةُ عبدُ الحَكِيمِ.

• قُودُ: (لِمَقَامِ الخوفِ) أي مَرْتَبَتِهِ لِأَن حَقَّ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الرَّجَاءِ والخوفِ على كُلِّ حالٍ كُزْدِي.

• قُودُ: (في التمامِ اللازمِ للمرجو) حاصِلُهُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ إِنَّمَا عُبِّرَ بِأَنَّ في التعليلِ على التمامِ اللازمِ للمرجو أي كَوْنِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ في مَعْنَى الشرحِ مَعَ أَنَّ رَجَاءَ الْمَلْزُومِ يُقْتَضِي رَجَاءَ لَزِمِهِ إشارةً إلى أَنه في مَقَامِ الخوفِ المُقتَضِي للترُدِّ في المَرْجُو المُسْتَلْزِمِ للترُدِّ في لَزِمِهِ أي التمامِ وبه يَنْدَفِعُ ما في سَم.

• قولُ (سُيْ): (هذا المُختَصَرُ) لم يَثَلِ الْكِتَابُ مَعَ أَنَّهُ أَنْسَبُ إِذِ الْمَرْجُو تَمَامُ الْمُخْتَصَرِ وما ضُمَّ إِلَيْهِ لَا الْمُخْتَصَرُ فَقَطْ كَمَا قَالَ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَخْلِي الْكِتَابُ تَغْلِيلاً لِلْمُخْتَصَرِ على ما ضُمَّ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ انْتَهَى بِكَرِّيْهِ اه. ع ش. • قُودُ: (وَأَنَّ تَقَدَّمَ الْخُ) مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ كُلُّهُ وَالْأَنَافِي إِنْ تَمَّ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْإِشَارَةِ لِمَا فِي الذَّهْنِ وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُشَارَ لِلْخَارِجِيِّ سَم. • قُودُ: (كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ) أي كَوْنُ الْمُشَارِ إِلَيْهِ الْحَاضِرِ فِي الذَّهْنِ مُطْلَقًا. • قُودُ: (فِي أَوَّلِ شَرْحِي لِلْإِرْشَادِ) وَمَا يَبْتَدِئُ نَحْوَ فِيهِ الدَّوَانِي وَقَدْ تَعَقَّبَ شَيْخُنَا عَيْسَى وَصَنَّفَ فِي جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ وَسَوَّضَ الْمَقَامَ فِي حَاشِيَتِنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى سَم. • قُودُ: (شَرْحِي لِلْإِرْشَادِ) كَذَا فِيمَا رَأَيْتُ مِنَ النَّسَخِ بِالْيَاءِ وَلَا مِ الْجَمْعِ وَفِي نُسخَةِ سَم مِنَ الشَّرْحِ شَرْحُ الْإِرْشَادِ بِالْإِفْرَادِ وَالْإِضَافَةِ.

• قُودُ: (الشُّرُوحُ) الْمُنَاسِبُ الشُّرُوحُ. • قُودُ: (مِنْ إِبْدَالِ الْغَرِيبِ الْخُ) فِي كَوْنِ الْإِبْدَالِ الْمَذْكُورِ مِنْ وَظِيفَةِ الشَّارِحِ نَظَرًا لَا أَنْ يُرَادَ لَزِمُهُ مِنْ وُجُودِ الثَّبِيهِ عَلَى وُجُودِ مَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُبْدَلَ بِضَرْفِي، وَقَوْلُهُ: (مِنْ وُجُودِ الثَّبِيهِ الْخُ) لَمَلُّ الْأَوَّلَى مِنْ تَفْسِيرِهِمَا.

الِاخْتِصَارُ كَأَنَّهُ يُعْنِيهِ وَإِنْ امْتَكَنَ كَانَ يَحْصُلُ بِالتَّجْدِيدِ اشْتِرَاكُ الْفَضْلَيْنِ فِي تَرْجُمَةٍ عَامَّةٍ أَوْ بَعْضُ مَسَائِلِهَا فِي نَحْوِ عَامِلٍ أَوْ خَيْرٍ. • قُودُ: (فِي التمامِ اللازمِ للمرجو) قَدْ يُفْهَمُ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ الْمَرْجُو هُوَ الْمُعْلَقُ بِأَنَّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى قِتَامُهُ بَلِ الْمَرْجُو أَنْ يَكُونَ الْخُ قِتَامُهُ فَلَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يُعْبَرْ بِأَنَّ فِي الْمَرْجُو بَلْ فِي الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ الْمَرْجُو وَقَوْلُهُ لِلْمَرْجُو أَي كَوْنُ هَذَا الْمُخْتَصَرِ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ. • قُودُ: (وَأَنَّ تَقَدَّمَ الْخُ) مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ كُلُّهُ وَالْأَنَافِي إِنْ تَمَّ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْإِشَارَةِ لِمَا فِي الذَّهْنِ، وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُشَارَ لِلْخَارِجِيِّ. • قُودُ: (أَوَّلِ شَرْحِي لِلْإِرْشَادِ) أَي فِي قَوْلِهِ وَيَتَقَدَّمُ هَذَا مُخْتَصَرُ الْخُ وَمَا يَبْتَدِئُ نَحْوَ فِيهِ الدَّوَانِي وَقَدْ تَعَقَّبَ شَيْخُنَا عَيْسَى وَصَنَّفَ فِي جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ وَسَوَّضَ الْمَقَامَ فِي حَاشِيَتِنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى نَعَمْ كَوْنُ الْإِشَارَةِ فِي عِبَارَةِ الْمِنْهَاجِ هَذِهِ لِمَا فِي الذَّهْنِ هُوَ الْمُنَاسِبُ قِتَامُهُ.

أصل الخلاف وبرايمه وضم زيادات نفيسة إليه ولم يبق إلا ذكر نحو الدليل والتعليق فليذا لم يقل شرحاً ثم علل ذلك بقوله (فإني لا أحذف) بإعجام الدال أسقط (منه شيئاً) بحسب ما عزم عليه (من الأحكام) التي في نسختي، ولم يكن فيما ذكرته ما يفهم ما حذفه فلا يرد عليه شيء مما اعترض عليه بخذه له من أصله. والحكم الشرعي خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف والشيء لغة عند أكثر أئمتنا ما يصح أن يعلم ويحجز عنه وعليه أكثر الاستعمال في القرآن وغيره وعند آخرين كالبيضاوي حقيقة في الموجود مجاز في المعلوم ولم تختلف الأشاعرة والمعتزلة في إطلاقه على الموجود، وإنما النزاع بينهما في شيئية المعلوم بمعنى ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فيه فعند الأشاعرة لا وعند المعتزلة نعم قال المصنف وغيره ووافقونا على أن المحال لا يسمى شيئاً ومحل نسط ذلك كثر الكلام (أصلاً) هي عرفاً للمباينة في النفي مصدر أو حالاً مؤكدة لا أحذف أي مستأصلاً أي قاطعاً للحذف من أصله من قولهم استأصله قطعه من أصله.

• فود: (إليه) أي المخرور والمأخوذ منه. • فود: (ثم هلل إلخ) وجه التلليل أن قوله الآتي مع ما أشرت إليه من التفائيس يفيد إبدال الغريب والموهم إلخ ما ذكره الشارح سم. • فود: (ذلك) أي كون هذا المختصر في معنى الشرح للمخرور. • فود: (بحسب ما عزم إلخ) أي بقدر عزمي وإمكانني فلا يرد ما حذف سهواً لأنه ليس في عزيمه وإمكانه كزدي. • فود: (في نختي) أي النسخة التي عندي فلا يرد ما حذف من الأصل في بعض النسخ كزدي. • فود: (التي في نختي) لا حاجة إليه بعد قوله بحسب إلخ نعم، وهو توجية مستعمل فلو ذكره بأول كان أنسب بصري، وقد يقال أشار به إلى توزيع الحذف. • فود: (فلا يرد عليه شيء إلخ) أي لأن الحذف إما أن يكون سهواً، وإما أن لا يكون المحذوف في نختي، وإما لأنه مأخوذ من نظيره المذكور كزدي. • فود: (من أصله) أي من المخرور. • فود: (خطاب الله) أي كلامه النفسي الأزلي (المتعلق بفعل المكلف) أي البالغ العاقل تعلقاً معنوياً قبل وجوده وتجزياً بعد وجوده بعد البغية (من حيث إنه مكلف) أي ملزم ما فيه كلفة فتناول أي التعريف الفعل القلبى الإعتقادي وغيره والقول وغيره والكف والمكلف الواحد كالتي في خصائصه والأكثر من الواحد والمتعلق بأوجه التعلق الثلاثة من الإقتضاء الجازم وغير الجازم والتخير شرح جمع الجوامع للمحلي. • فود: (بمعنى ثبوته في الخارج) أي متفكاً عن صفة الوجود. • فود: (أي مستأصلاً إلخ) يَحْتَمَلُ أنه راجع للحال فقط، وأن تقدير المصدرية أصل عدم الحذف أصلاً فيكون أصلاً منصوباً بمحذوف سم.

• فود: (ثم هلل ذلك إلخ) وجه التلليل أن قوله الآتي مع ما أشرت إليه من التفائيس يفيد إبدال الغريب والموهم إلخ ما ذكره الشارح. • فود: (أي مستأصلاً إلخ) يَحْتَمَلُ أنه راجع للحال فقط، وأن تقدير

(ولا) أُحِذِفُ منه شيئاً بالمعنى السابق (من الخلاف ولو كان واحداً) أي ضعيفاً جداً مجازاً عن الساقط (مع ما) أي أتى بجميع ذلك مصححاً بما (أشرت إليه من التفائس) المُتَقَدِّمَةُ (وقد) للتحقيق (شرعت) بعد شُرُوعِي فِي ذَلِكَ الْمُخْتَصَرِ كما أفاده السياق أو مع شُرُوعِي فِيهِ عَرَفَاً ولا يُنافيه ذلك السياق والتعبير بالتمام لاحتمال أنه باعتبار ما في الذهن (في جمع جزئ) أي كتاب صغير الحجم تشبيهاً بمعنى الجزء لُغَةً وهو بعض الشيء (لطيف) حجمه جداً (على صورة الشرح) صفة ثانية لجزء (لذقائق) جمع دقيقة وهي ما خفي إدراكه إلا بعد مزيد تأمل (هذا المختصر) من حيث اختصاره لعبارة المُخَرَّرِ لا لكل ذقائِي الكتاب كما أشار إليه لفظ

فود: (بالمعنى السابق) يُمكن أن يكون إشارة إلى اختيار ما عَزِمَ عليه وما في نُسخته سم أي وما حَدَثَهُ لَهُمْ مِنْ نظيره. فود: (أي ضعيفاً) هو المعنى المجازي، فود: (مجازاً عن الساقط) أي والمعنى الحقيقي هو الساقط سم.

فود (سلي: مع ما) بفتح العين وسكونها مُعْنِي. فود: (أي أتى إلخ) يُريد به أن عامل الظرف مأخوذ من معنى قوله: فَإِنِّي لَا أُحِذِفُ إلخ عميرة. فود: (بعد شروعي) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْبُعْدِيَةِ التَّراخِي وبِالْمَعْيَةِ الْآتِيَةِ التَّغْقِيبَ كما يُشْعِرُ به قوله عَرَفَا إِذْ مَعْيَةُ لَفْظِ الْآخِرِ مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ تَكُونُ فِي الْعُرْفِ بِمَعْنَى التَّغْقِيبِ. فود: (ولا يُنافيه إلخ) يُنْظَرُ صَوْرَةُ الْمُنَافَاةِ وَانْدِفَاعُهَا بِقَوْلِهِ لَا احْتِمَالِ إلخ سم يَعْنِي إِنَّمَا تَحْصُلُ الْمُنَافَاةُ لَوْ أُرِيدَ بِالْمَعْيَةِ الْحَقِيقَةُ وَلَا مَجَالٌ لِإِرَادَتِهَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمُخْتَصَرِ وَذَلِكَ الْجُزْءِ اسْمٌ لِلْفِظِ أَوْ النَّقْشِ وَمَعْيَةُ لَفْظَيْنِ أَوْ نَقْشَيْنِ حَقِيقَةٍ مُسْتَحِيلٍ فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا التَّغْقِيبَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ عَرَفَا. فود: (والتغيير بالتمام) أي في قوله إِنْ تَمَّ هَذَا الْمُخْتَصَرُ الْمُقْتَضِي لِسَبْتِ الشُّرُوعِ.

فود: (لاحتمال أنه) أي التَّقدُّمُ الَّذِي هُوَ مَذْلُولُ السِّيَاقِ وَالتَّغْيِيرُ بِالتَّمَامِ كُرْدِي. فود: (من حيث اختصاره) أي الكائنة من حيث إلخ لا يُقال: إنه حَيْثُ لَا يَشْمَلُ التَّثْبِيَةَ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي إلحاقِ قَيْدٍ أَوْ

المُضَدَّرَةِ أَوْ ضَلَّ الْحَذْفُ فَيَكُونُ أَضْلًا مَنْصُوبًا بِمَحْذُوفٍ. فود: (بالمعنى السابق) يُمكن أن يكون إشارة إلى اختيار ما عَزِمَ عليه وما في نُسخته. فود: (أي ضعيفاً) هو المعنى المجازي وهو بمعنى الساقط لكن سقوطاً مجازياً تشبيهاً. فود: (مجازاً عن الساقط) المفهوم منه أن المعنى الحقيقي الساقط واستعمل هنا في غيره فالمعنى المجازي هنا غير الساقط لكن المراد أنه غير الساقط حقيقةً وإلا فهو ساقط مجازاً لآته من قبيل الاستعارة. فود: (أو مع شروعي فيه) في هذا التَّوَدِيدِ بَحْثٌ لِتَعَيَّنِ بَعْدِيَةِ الشُّرُوعِ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ السَّبْقُ لِاسْتِحَالَةِ التَّكَلُّمِ عَلَى مَا لَمْ يَوْجَدْ، وَالْمَعْيَةُ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمُخْتَصَرِ وَذَلِكَ الْجُزْءِ اسْمٌ لِلْفِظِ أَوْ النَّقْشِ وَمَعْيَةُ لَفْظَيْنِ أَوْ نَقْشَيْنِ مُسْتَحِيلٍ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْبُعْدِيَةِ التَّراخِي وبِالْمَعْيَةِ التَّغْقِيبَ تَأْمَلْ، وَلَكِنْ لَا إِشْكَالَ مَعَ قَوْلِهِ عَرَفَا. فود: (ولا يُنافيه إلخ) يُنْظَرُ صَوْرَةُ الْمُنَافَاةِ وَانْدِفَاعُهَا بِقَوْلِهِ: (لاحتمال إلخ). فود: (من حيث اختصاره) قد يَتَوَهَّمُ إِشْكَالُ قَوْلِهِ مِنْ حَيْثُ اخْتِصَارُهُ بِأَنَّهُ لَا يَشْمَلُ التَّثْبِيَةَ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي إلحاقِ قَيْدٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ شَرْطٍ لِلْمَسْأَلَةِ لِأَنَّ إلحاقَ ذَلِكَ لَا اخْتِصَارَ فِيهِ وَلَا



المُختَصَر، وصرّح به قوله (ومقصودي به التبيه على الحكمة) أي السبب والتحقيق أنّها في نحو ومن يؤت الحكمة العلم والعمل المتوفّر فيهما سائر شروط الكمال ومُتعلّماته (في العدول عن عبارة المُحرّر وفي إلحاق) الزائد على المُحرّر بلا تمييز من (قيد) للمسألة (أو حرف) في الكلام كالمهزلة في آخر (أو شرط للمسألة) وهو بالشكوك لغة تعليق أمر مُستقبل بِمثلها، واصطلاحاً ما يأتي أوّل شروط الصلاة واختلقوا هل الشرط يُرادف القيد، ويُجْح أَن مألّهما لشيء واحد ويُرد بأن من أقسام القيد ما جيء به لبيان الواقع كما مر، وهو نقيض الشرط (ونحو) مُبتدأ (ذلك) وهو التنبيه على المقاصد وما قد يخفى ومنه بيان شمول عبارته لما لم تشمله عبارة أصله، ويصحّ جُزّ نحو وهو ظاهر (واكثر ذلك) المذكور (من الضروريات) وهي ما لا مندوحة عنه،

حزف أو شرط للمسألة؛ لأنه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتاب من المُحرّر وأخذ من المُحرّر صادق مع إضافة شيء إليه يُنبّه على حكمة إضافته إليه ويصدق على بيان حكمة تلك الإضافة أنّه شرح لِدَقِيقَةِ تَعَلُّقِ باختصار المُحرّر فتأمّله سم. هـ فود: (أنها) أي الحكمة وقوله العلم إلخ خبره. هـ فود: (المتوفّر) أي المُتَجَمِّع (فيهما) أي العلم والعمل. هـ فود: (في الكلام) فُرد ذلك؛ لأن الحذف لا يُحسّن تعلّقه بالمسألة عميرة. هـ فود: (ويُرد بأن من أقسام القيد إلخ) ومن أقسامه أيضاً ما جيء به لتفصيل محلّ الخلاف مع عموم الحكم إلا أن يقال: هو قيد للمسألة التي هي محلّ الخلاف، وما جيء به للإشارة إلى أولوية الحكم فيما خلا عن القيد أو إلى أن هذا المُقَيّد هو محلّ استغراب ثبوت هذا الحكم فيه لا يقال: حاصل ذلك كله أن القيد أعمّ فليستغنى به عن الشرط وليتمنّع عطف الشرط عليه بأو لا ممتنع عطف الخاص على العام هنا؛ إلتا نقول جَمَعَ بينهما افتيماً وتبييناً على الفرق بينهما، وعطفه بأو محمول على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطاً للمسألة فتبيناً في الإرادة سم. هـ فود: (مبتدأ) أي وقول المُصنّف واكثر ذلك معطوف عليه، وقوله من الضروريات خبرهما وفيه من البُعد ما لا يخفى. هـ فود: (وما قد يخفى) عطف على المقاصد. هـ فود: (ومنه) أي مما قد يخفى. هـ فود: (جُزّ نحو) أي عطفاً على الحكمة أو العدول إلخ أو إلحاق إلخ أو قيد إلخ والأقرب الأخير. هـ فود: (المذكور) أي من الدقائق الناشئة عن الاختصار عميرة عبارة الكُردي أي من قوله من التفاضل المُستجدات إلى هنا أو من قوله: ومقصودي التبيه إلى هنا هـ. هـ فود: (وهي) أي الضرورية.

إشكال فيه؛ لأنه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتاب من المُحرّر أعمّ من أن يحصل تقليل اللفظ في كل موضع أو في غالب المواضع مثلاً وأخذ من المُحرّر صادق مع إضافة شيء إليه يُنبّه على حكم إضافته إليه ويصدق على بيان حكمة الإضافة أنّه شرح لِدَقِيقَةِ تَعَلُّقِ باختصار المُحرّر فتأمّله لكن قد يظهر من ذلك إشكال قوله من حيث اختصاره لعبارة المُحرّر. هـ فود: (ويُرد بأن من أقسام القيد إلخ) أقول قد يقال من أقسامه أيضاً ما جيء به لتفصيل محلّ الخلاف مع

وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصرٌ فمن ثم فشرها بقوله (التي لا بُدُّ منها) لِمزيد الكمال بِمعرفة الأشياء على وجهها، قال الشَّراخ واحتَرَزَ بذلك عَمَّا ليس بِضُروريٍّ بل حَسَنَ كزيادة لفظِ الطَّلَاقِ في قوله فَإِنْ انْقَطَعَ لم يَحُلْ قبل التَّسْلِيلِ غيرِ الصَّومِ والطلاقِ مع أَنَّهُ لم يَذْكُرْهُ في المَحْرُومَاتِ ومع ذِكْرِ أَصْلِهِ له في الطَّلَاقِ وَوَجْهَ حُسْنِهِ التَّنْبِيهِ على مَا لَعَلَّه يَخْفَى فِي مَحَلِّ احتِجَاجِ إِلَيْهِ فِيهِ. وفي صِحَّتِهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّ المُشَارَ إِلَيْهِ بِقوله ذلك ليس فيه زيادةٌ مسألةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وهذا الذي أَخْرَجُوهُ به مسألةٌ مُسْتَقِلَّةٌ نَظِيرٌ وَلَا يَتَكَلَّمُ السَّابِقَةُ فلا يَصِحُّ إِخْرَاجُهُ به فالوجه أَنَّهُ إِنَّمَا احتَرَزَ بِذلك عَنِ الحَاقِ الحَرْفِ فَإِنَّهُ بَعْضُ المُشَارِ إِلَيْهِ وهو غيرُ ضُروريٍّ لَكِنْ بِقَيْدِ كونه لَا يَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ المعْنَى عليه نَعَمْ إِنْ كَانَتِ الإِشَارَةُ لِجَمِيعِ مَا مَرَّ مِنَ النِّفَائِيسِ أَوِ المُرَادِّ بالحَرْفِ مُطْلَقٌ الكَلِمَةِ ولو بالمعْنَى اللُّغَوِيَّ اتَّجَعَّ مَا قالوه كَمَا أَنَّهُ مُتَّجَعٌ على جَرِّ نحو.....

• فُود: (وَتَفْسِيرُهَا بِمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ قَاصِرٌ) أَقُولُ: لَا قُصُورَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمُخْتَاجَ إِلَيْهِ أَعْمٌ مِمَّا لَا مَتَدَوِّحَةٌ عَنْهُ وَيُوضَعُ الضَّرُورِيَّاتُ بِقوله التي لَا بُدَّ مِنْهَا تَصِيرُ بِمَعْنَى مَا لَا مَتَدَوِّحَةٌ عَنْهُ بِخِلَافِ التَّفْسِيرِ لَهَا بِمَا لَا مَتَدَوِّحَةٌ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي كَوْنَ الصِّفَةِ لِلتَّفْسِيرِ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ فِي الصِّفَةِ سَم. • فُود: (فَمِنْ ثَمَّ) لِأَجْلِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِي. • فُود: (لِزَيْدِ الْكَمَالِ الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِلا بُدَّ الْإِنْفِ وَعِلَّةٌ لَهُ وَفِي تَقْرِيبِهَا تَوَقَّفُ، وَلَعَلَّ الْأَتَسِبَ مَا فِي الْمَعْنَى فَيَحُلُّ خُلُوعَهَا بِالْمَقْصُودِ اه. • فُود: (بِمَعْرِفَةِ الْإِنْفِ) الْبَاءُ سَبَبٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِزَيْدِ الْكَمَالِ. • فُود: (بِذَلِكَ) أَيِ بَاكْتَر. • فُود: (فِي قَوْلِهِ) أَيِ الْيَنْهَاجِ. • فُود: (فِي مَحَلِّ الْإِنْفِ) يَنْفِي بِهِ بَابُ الْحَيْضِ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنْبِيهِ. • فُود: (وَفِي صِحَّتِهِ) أَيِ مَا قَالَهُ الشَّراخُ. • فُود: (وَهَذَا الَّذِي الْإِنْفِ) أَيِ حَلِّ الطَّلَاقِ قَبْلَ التَّسْلِيلِ وَقَوْلُهُ بِهِ أَيِ بَاكْتَر. • فُود: (السَّابِقَةُ) أَيِ فِي شَرْحِ وَأَقُولُ الْإِنْفِ. • فُود: (بَعْضُ المُشَارِ إِلَيْهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ. • فُود: (أَوِ المُرَادِّ بِالْحَرْفِ الْإِنْفِ) أَيِ بِاطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ.

• فُود: (ولو بالمعْنَى اللُّغَوِيَّ) وَهُوَ مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ الْإِنْسَانُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا. • فُود: (كَمَا أَنَّهُ مُتَّجَعٌ عَلَى جَرِّ نَحْوِ) لَا يَخْفَى أَنَّ جَرَّ نَحْوِ هُوَ الْأَصْلُ، وَالظَّاهِرُ الْمُتَبَايِرُ وَعَلَيْهِ كَلَامُ الشَّراخِ فَالتَّصْدِيرُ بِغَيْرِهِ

عُمُومِ الْحُكْمِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هُوَ قَيْدٌ لِلْمَسْأَلَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الْخِلَافِ وَمَا جِيءَ بِهِ لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَوَّلِيَّةِ الْحُكْمِ فِيمَا خَلَا عَنْ الْقَيْدِ أَوْ إِلَى أَنَّ هَذَا التَّقْيِيدَ هُوَ مَحَلُّ اسْتِفْرَافِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ فَهِيَ لَا يُقَالُ حَاصِلُ ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّ الْقَيْدَ أَعْمٌ فَلَيْسَتْ تَنْفَرُّ بِهِ عَنِ الشَّرْطِ وَلَيْسَتْ تَنْفَرُّ عَطْفُ الشَّرْطِ عَلَيْهِ بَأَزْ لَا مَتَنَاجَ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ بِهَا لِأَنَّنا نَقُولُ جَمْعُ بَيْنَهُمَا اِغْتِمَاعًا وَتَنْبِيْهَا عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَعَطْفُهُ بَأَزْ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِالْقَيْدِ مَا لَا يَكُونُ شَرْطًا لِلْمَسْأَلَةِ قَبْلَانَا فِي الْإِرَادَةِ. • فُود: (وَتَفْسِيرُهَا بِمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ قَاصِرٌ) أَقُولُ لَا قُصُورَ فِيهِ لِأَنَّ الْمُخْتَاجَ أَعْمٌ مِمَّا لَا مَتَدَوِّحَةٌ مِنْهُ وَيُوضَعُ الضَّرُورِيَّاتُ بِقوله التي لَا بُدَّ مِنْهَا تَصِيرُ بِمَعْنَى مَا لَا مَتَدَوِّحَةٌ عَنْهُ بِخِلَافِ التَّفْسِيرِ لَهَا بِمَا لَا مَتَدَوِّحَةٌ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي كَوْنَ الصِّفَةِ لِلتَّفْسِيرِ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ فِي الصِّفَةِ.

• فُود: (كَمَا أَنَّهُ مُتَّجَعٌ عَلَى جَرِّ نَحْوِ) لَا يَخْفَى أَنَّ جَرَّ نَحْوِ هُوَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ الْمُتَبَايِرُ وَعَلَيْهِ كَلَامُ الشَّراخِ فَالتَّصْوِيرُ بِقَيْدِهِ الْمَرْجُوحِ وَبِنَاءِ الْإِغْتِرَاضِ عَلَيْهِ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا مَجْرَدُ حُبِّ الْإِغْتِرَاضِ.

(وعلى الله) لا غيره (الكريم) بالنوال قبل السؤال أو مطلقاً ومن ثم فُسر بأنه الذي عَمَّ عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم وتفسيره بالعفو أو العلي بعيد (اعتمادي) بأن يُقدّرني على إتمامه كما أقدّرني على الشروع فيه فإنه لا يردُّ من اعتمد عليه، وفي هذا كالذي سبق إيدانً يسبق وضع الخطبة (واليه) لا إلى غيره (تفويضي) من فوض أمره إليه إذا رده رضاً بفعله واعتقاداً لِكَماله (واستادي) في ذلك وغيره فإنه لا يخبئ من استند إليه والاعتماد والاستناد يصح أن

المزجوح، وبناء الإغتراض عليه لا وجه له إلا مُجرّد حُب الإغتراض سم وقد يُمنع الحضر بقصد تشجيع الأذمان. □ فود: (ولا غيره) أشار به ويقول الآتي لا إلى غيره إلى أن تقدّم الجار والمجرور في الموضعين لإفادة الاختصاص.

□ فود (سُي): (وعلى الله الكريم إلخ) هذا الكلام وإن كان صورته خبراً فالمراد به هنا التضرع إلى الله والإلتجاء إليه ونحو ذلك فإن الجملة خبرية تُذكر لأغراض غير إفادة مضمونها الذي هو فائدة الخبر نهاية أي الذي هو العلم بمضمونها. □ فود: (بالنوال) أي العطاء. □ فود: (أو مطلقاً) أي بالنوال وغيره عبارة عن نقل من هاهنا نسخة من شرح الدميّ اختلفوا في معنى الكريم على أقوال أحسنها ما قاله الغزالي في المفيد الأسنى إن الكريم هو الذي إذا قدر عفا وإذا وعد وفى وإذا أعطى زاد على منتهى الرجاء ولا يبالي كم أعطى، ولا لمن أعطى وإن رفعت حاجتك إلى غيره لا يرضى، وإن جافاه عاتب وما استقصى ولا يضيع من لاذ به والتجى ويغنيه عن الوسائل والشغما فمن اجتمع له ذلك لا بالكلف فهو الكريم المطلق انتهى. □ فود: (ومن ثم) أي لأجل إرادة هذا المعنى. □ فود: (بأن إلخ) عبارة المحلّي في تمام هذا المختصر بأن يُقدّرني على إتمامه كما أقدّرني على إتيائه بما تقدّم على وضع الخطبة اهـ. وقوله: (كما أقدّرني إلخ) قال شيخنا الشهاب أي بقرينة وأرجو إن تم إلخ؛ إذ هو ظاهر في ذلك وكذا قوله وقد شرعت في جمع جزء إلخ فإن المراد مع الشروع في هذا المختصر أي بقده اهـ سم عبارة المغني في جميع أموري، ومنها تمام هذا المختصر بأن يُقدّرني إلخ.

□ فود: (كالذي سبق) لعله أراد به ما مرّ آنفاً عن سم عن الشهاب عميرة. □ فود: (من فوض إلخ) عبارة المغني أي ردّ أمره؛ لأن التفويض ردّ الأمر إلى الله تعالى والبراءة من الحول والقوة إلأ به اهـ. □ فود: (في ذلك) أي في أن يُقدّرني على إتمام هذا الكتاب. □ فود: (ولما تم إلخ) فيه زمر إلى سؤال تقدّره كيف قال وأسأله إلخ مع أنه لم يمت، والسؤال في التّع بالمدوم ليس من ذاب العقلاء فأجاب بذلك بكرّي اهـ ش.

□ فود: (اعتمادي) قال المحلّي في تمام هذا المختصر بأن يُقدّرني على إتمامه كما أقدّرني على إتيائه بما تقدّم على وضع الخطبة انتهى، وقوله: (كما أقدّرني إلخ) قال شيخنا الشهاب: أي بقرينة، قوله: (وأرجو إن تم إلخ) إذ هو ظاهر في ذلك وكذا قوله: (وقد شرعت في جمع جزء إلخ) فإن المراد مع الشروع في هذا المختصر أي بقده انتهى. □ فود: (والاعتماد إلخ) الاعتماد أقوى من الاستناد.

يُدْعَى تَرَادُفُهُمَا، وَأَنَّ الْإِعْتِمَادَ أَخْصَصْ وَلَمَّا تَمَّ رَجَاؤُهُ بِإِجَابَةِ سُؤَالِهِ قَدَّرَ وَقُرْعَ مَطْلُوبِهِ. فَقَالَ (وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِهِ) أَيَّ بِتَأْلِيْفِهِ بِنَيَّْةٍ صَالِحَةٍ (لِي) فِي الْآخِرَةِ إِذْ لَا مَعْمُولَ إِلَّا عَلَى نَفْعِهَا (وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ) أَيَّ بِأَقْبِهِمْ أَوْ جَمِيعِهِمْ مِنَ الشُّوَرِ أَوْ سُورِ الْبَلَدِ بِأَنْ يُلْهِمَهُمُ الْإِعْتِنَاءَ بِهِ وَلَوْ بِمُخْرُودِ كِتَابَةٍ وَنَقْلِ وَوَقْفٍ، وَنَفْسُهُمْ يَسْتَنْزِلُ نَفْعُهُ؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ فِيهِ (وَرِضْوَانُهُ عَنِّي وَعَنْ أَجْبَائِي) بِالتَّشْدِيدِ وَالْهَمْزُ أَيُّ مَنْ يُجِئُونِي وَأَجْبَهُمْ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ زَمَنُهُمْ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُجِبَّ فِي اللَّهِ كُلُّ مَنْ اتَّصَفَ بِكَمَالٍ سَابِقًا وَلَا حَقًّا. (وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ) فِيهِ تَكْرِيرُ الدُّعَاءِ لِلْبَعْضِ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ طَالًا فِيمَا بَيْنَهُمَا مِنَ النَّسَبِ الْكَلَامِ وَالْحَقُّ أَتَاهُمَا.....

هـ فُود: (وَأَنَّ الْإِعْتِمَادَ الْخُ) أَيَّ أَنَّ الْإِعْتِمَادَ أَقْوَى مِنَ الْإِسْتِنَادِ سَم. هـ فُود: (بِإِجَابَةِ الْخُ) صِلَةُ رَجَاؤُهُ.  
هـ فُود: (فِي الْآخِرَةِ) الْأَوَّلَى التَّعْمِيمُ عَمِيرَةُ عِبَارَةُ الْمُغْنَى (بِهِ) أَيَّ الْمُخْتَصَرِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لِي بِتَأْلِيْفِهِ  
اهـ هـ فُود: (وَنَقَلَ) أَيَّ إِلَى الْبِلَادِ مَحَلِّي. هـ فُود: (يَسْتَنْزِلُ نَفْعُهُ) عِبَارَةُ غَيْرِهِ يَسْتَنْشِجُ نَفْعُهُ أَيْضًا اهـ.  
هـ فُود: (أَيُّ مَنْ يُجِئُونِي الْخُ) حَمَلَهُ عَلَى الْمُغْتَنِّيِّ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَلِيْقُ تَخْصِيصُهُ اهْتِمَامًا بِهِ وَأَنَّ اللَّفْظَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَالْمُشْتَرَكُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ ظَاهِرٌ فِي مَغْنِيَّتِهِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَوَافِقُهُ وَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَقَطَّ وَجْهَهُ بِأَنَّ الْإِعْتِنَاءَ بِالْمُخْبُوبِ أَقْوَى وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ لَوْ أَتَى بِلَفْظٍ يَخْصُهُ أَمَّا حَيْثُ أَتَى بِمَا يَشْمَلُ الْمُغْتَنِّيَّ بِلَا قَرِينَةٍ تُخَصِّصُ أَحَدَهُمَا فَالْوَجْهَ التَّعْمِيمُ سَم عَلَى حَجِّ اهـ  
رَشِيدِي وَقَوْلُهُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ صَوَابُهُ الثَّانِي بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ وَأَنَّ الْمَحَلِّيَّ وَالنَّهَائَةَ وَالْمَغْنَى حَمَلُوهُ عَلَى الثَّانِي فَقَالُوا جَمْعُ حَبِيبٍ أَيُّ مَنْ أَحْبَبَهُمْ اهـ. هـ فُود: (لِلْبَعْضِ الْخُ) الْمُرَادُ بِهِ جُمْلَةُ مَذْلُولِ يَاءِ عَنِّي وَمَذْلُولِ أَجْبَائِي. هـ فُود: (وَالْإِسْلَامَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَإِذْ تَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ لِذِكْرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَمَعْرِفَةِ الْمُشْتَقِّ مُتَوَقِّفَةً عَلَى مَعْرِفَةِ الْمُشْتَقِّ بِهِ وَهُوَ هُنَا الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ فَلْتَذَكِّرُهُمَا فَالْإِيمَانُ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ بِمَا عَلِمَ ضَرُورَةُ مَجِيءِ الرَّسُولِ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كَالْتَوْحِيدِ وَالثَّبُوتِ وَالْبُعْثِ وَالْجَزَاءِ وَافْتِرَاضِ الصَّلَاةِ وَالْخُمْسِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْمُرَادُ بِتَصْدِيقِ الْقَلْبِ بِهِ إِذْعَانُهُ وَقَبُولُهُ لَهُ، وَذَمَّ جُمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُعْتَزِّلَةَ وَالْخَوَارِجَ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ مَجْمُوعُ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ اِغْتِنَادُ الْحَقِّ وَالْإِفْرَارُ بِهِ وَالْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ فَمَنْ أَخْلَى بِالْإِعْتِنَادِ وَخَذَهُ فَهُوَ مُتَأَقِّقٌ وَمَنْ أَخْلَى بِالْإِفْرَارِ فَهُوَ كَافِرٌ وَمَنْ أَخْلَى بِالْعَمَلِ فَهُوَ فَاسِقٌ وَفَاقًا وَكَافِرٌ عِنْدَ الْخَوَارِجِ وَخَارِجٌ عَنِ الْإِيمَانِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْكُفْرِ عِنْدَ الْمُعْتَزِّلَةِ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ التَّصْدِيقُ وَخَذَهُ إِسَافَةُ الْإِيمَانِ إِلَى الْقَلْبِ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ. وَلَمَّا كَانَ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ أَمْرًا بَاطِنًا لَا إِطْلَاقَ لَنَا عَلَيْهِ جَعَلَهُ الشَّارِعَ مُتَوَطِّأً بِالتَّطَلُّقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مِنَ الْقَادِرِ عَلَيْهِ وَهَلِ التَّطَلُّقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ شَرْطٌ لِإِجْرَاءِ أَحْكَامِ

هـ فُود: (أَيُّ مَنْ يُجِئُونِي وَأَجْبَهُمْ) حَمَلَهُ عَلَى الْمُغْتَنِّيِّ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَلِيْقُ تَخْصِيصُهُ اهْتِمَامًا بِهِ،  
وَأَنَّ اللَّفْظَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَالْمُشْتَرَكُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ ظَاهِرٌ فِي مَغْنِيَّتِهِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَوَافِقُهُ وَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَقَطَّ وَجْهَهُ بِأَنَّ الْإِعْتِنَاءَ بِالْمُخْبُوبِ أَقْوَى وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ لَوْ أَتَى بِلَفْظٍ يَخْصُهُ أَمَّا حَيْثُ أَتَى بِمَا يَشْمَلُ الْمُغْتَنِّيَّ بِلَا قَرِينَةٍ تُخَصِّصُ أَحَدَهُمَا فَالْوَجْهَ التَّعْمِيمُ.

مُتَّحِدَانِ مَاصِدَقًا إِذْ لَا يُوْجَدُ شَرْعًا مُؤْمِنٌ غَيْرُ مُسْلِمٍ وَلَا عَكْسُهُ وَمَنْ آمَنَ بِقَلْبِهِ وَتَرَكَ التَّلَفُّظَ  
بِلِسَانِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ الإِجْمَاعَ عَلَى تَخْلِيدِهِ فِي النَّارِ لَكِنْ اعْتَرَضَ بَأَنَّهُ كَثِيرِينَ  
بَلِ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى خِلَافِهِ مُخْتَلِفَانِ مَفْهُومًا إِذْ مَفْهُومُ الْإِسْلَامِ الْإِسْتِسْلَامُ وَالْإِنْقِيَادُ وَمَفْهُومُ  
الْإِيمَانِ التَّصَدِيقُ الْجَارِ بِكُلِّ مَا عَلِمَ مَجِيئُهُ ﷺ بِهِ بِالضَّرُورَةِ إجمالًا فِي الإِجْمَالِيِّ وَتَفْصِيلًا  
فِي التَّفْصِيلِيِّ.



الْمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالتَّوَارُثِ وَالمُنَاحَةِ وَغَيْرِهَا غَيْرُ دَاخِلٍ فِي مُسَمًّى الْإِيمَانِ، أَوْ جُزْءِ  
مِنْهُ دَاخِلٍ فِي مَسْمَاءٍ قَوْلَانِ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى أَوَّلِهِمَا وَعَلَيْهِ مَنْ صَدَّقَ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَقْرَأْ بِلِسَانِهِ مَعَ  
تَمَكُّنِهِ مِنَ الْإِقْرَارِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَهَذَا أَوْفَقُ بِاللُّغَةِ وَالْعُرْبِ وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى ثَانِيهِمَا أَمَّا  
الْمَاجِزُ عَنِ الثُّلُثِ بِهِمَا لِحَرَسِ أَوْ سَكْنَةِ أَوْ اخْتِرَامِ مَنِيَّةٍ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ إِيْمَانُهُ . وَأَمَّا الْإِسْلَامُ  
فَهُوَ أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ مِنَ الطَّاعَاتِ كَالْتَّلَفُظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَكِنْ لَا تُعْتَبَرُ  
الْأَعْمَالُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْخُرُوجِ عَنْ عَهْدَةِ التَّكْلِيفِ بِالْإِسْلَامِ إِلَّا مَعَ الْإِيمَانِ، وَهُوَ التَّصَدِيقُ الْمَذْكُورُ  
فَهُوَ شَرْطٌ لِلْإِعْتِدَادِ بِالْعِبَادَاتِ فَلَا يَتَّفَكَ الْإِسْلَامُ عَنِ الْإِيمَانِ وَإِنْ كَانَ الْإِيمَانُ قَدْ يَتَّفَكَ عَنْهُ كَمَنْ اخْتَرَمَتْهُ  
الْمَنِيَّةُ قَبْلَ اتِّسَاعِ وَقْتِ التَّلَفُّظِ هَذَا بِالتَّظَرُّ لِمَا عِنْدَ اللَّهِ أَمَّا بِالتَّظَرُّ لِمَا عِنْدَنَا فَالْإِسْلَامُ هُوَ الثُّلُثُ بِالشَّهَادَتَيْنِ  
فَقَطُّ فَمَنْ أَقْرَأَ بِهِمَا أُجْرِنَا عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ فِي الدُّنْيَا، وَلَمْ نَحْكَمْ عَلَيْهِ بِكُفْرٍ إِلَّا بِظُهُورِ أَمَارَاتِ  
التَّكْذِيبِ كَالسُّجُودِ اخْتِيَارًا لِلشَّمْسِ أَوْ الِاسْتِخْفَافِ بِنَبِيِّ أَوْ بِالْمُضْخَفِ أَوْ بِالْكُفْبَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ أَهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ : قَوْلُهُ : م ر فَهُوَ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ لَوْ عَرَضَ عَلَيْهِ الثُّلُثُ  
بِالشَّهَادَتَيْنِ لَمْ يَمْتَنِعْ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَبُو طَالِبٍ أَه . ه قَوْلُهُ : (مُتَّحِدَانِ مَاصِدَقًا) خِلَافًا لِلنَّهْيِ كَمَا مَرَّ وَوِفَاقًا  
لِلْمُعْنَى خَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ مَا نَصَّهُ وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا يَصِحُّ إِيْمَانٌ بِغَيْرِ إِسْلَامٍ وَلَا إِسْلَامٌ بِغَيْرِ إِيْمَانٍ  
فَكُلٌّ مِنْهُمَا شَرْطٌ فِي الْآخَرِ عَلَى الْأَوَّلِ وَشَطْرٌ مِنْهُ عَلَى الثَّانِي أَه . ه قَوْلُهُ : (إِذْ لَا يُوْجَدُ إلَخ) هَذَا لَا يَثْبُتُ  
الْمُدَّعَى ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِتِّحَادُ مَاصِدَقًا لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْمُعْتَبَرَاتِ جُزْءًا مِنْ أَحَدِهِمَا وَشَرْطًا  
لِلْآخَرِ فَيَخْتَلِفُ الْمَاصِدَقُ إِذْ مَاصِدَقٌ مَا ذَلِكَ الْبَعْضُ جُزْءٌ مِنْهُ غَيْرُ مَاصِدَقٍ مَا هُوَ شَرْطٌ فِيهِ لِدُخُولِهِ فِي  
أَحَدِهِمَا وَخُرُوجِهِ عَنِ الْآخَرِ سَمِ وَفِي نَظَرٍ ظَاهِرٍ إِذْ مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَدَارَ الْإِتِّحَادِ صِدَقًا اتِّحَادُ الْمُعْتَبَرَاتِ  
وَلَا مَدْخَلُ لِلشَّرْطِيَّةِ وَالشُّطْرِيَّةِ فَقَوْلُهُ فَيَخْتَلِفُ إلَخ فِي حَيْزِ الْمَنْعِ وَقَوْلُهُ : إِذْ مَاصِدَقٌ إلَخ لَا يَثْبُتُهُ كَمَا هُوَ  
ظَاهِرٌ .

ه قَوْلُهُ : (إِذْ لَا يُوْجَدُ إلَخ) هَذَا لَا يَثْبُتُ الْمُدَّعَى إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِتِّحَادُ مَاصِدَقًا فَالْجَوَازُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ  
الْمُعْتَبَرَاتِ جُزْءًا مِنْ أَحَدِهِمَا وَشَرْطًا لِلْآخَرِ فَيَخْتَلِفُ الْمَاصِدَقُ إِذْ مَاصِدَقٌ مَا ذَلِكَ الْبَعْضُ جُزْءٌ مِنْهُ غَيْرُ  
مَاصِدَقٍ مَا هُوَ شَرْطٌ فِيهِ لِدُخُولِهِ فِي أَحَدِهِمَا وَخُرُوجِهِ عَنِ الْآخَرِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ

المُشْتَمِلَةُ عَلَى وَسَائِلِ أَرْبَعَةٍ وَمَقَاصِدَ كَذَلِكَ وَأَفْرَدَهَا بِتَرَاجِمٍ دُونَ تِلْكَ إِلَّا النِّجَاسَةَ لِيُطَوَّلَ  
مَبَاجِئُهَا فَرَقًا بَيْنَ الْمُقْصُودِ بِالذَّاتِ وَغَيْرِهِ، وَالْكِتَابُ كَالْكِتَابِ وَالْكِتَابَةُ لُغَةُ الضَّمِّ وَالْجَمْعِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الطَّهَارَةِ

■ فَوَدَّ: (خَلَى وَسَائِلَ أَرْبَعَةٍ) لَعَلَّ مُرَادَهُ بِالْوَسَائِلِ الْأَرْبَعَةِ هُنَا اخْتِذَا مِنْ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الْمِيَاهِ وَالتَّجَاسَاتِ وَالْإِجْتِهَادَ وَالْأَوَانِي، وَبِالْمَقَاصِدِ الْوُضُوءَ وَالغُسْلَ وَالتَّيْمُمَ وَإِزَالَةَ التَّجَاسَةِ، وَحَيْثُ يُفْهَمُ أَنَّ  
عَدَّ مِنَ الْوَسَائِلِ التُّرَابَ كَالْمِيَاهِ وَالْأَخْدَاتِ كَالْتَّجَاسَاتِ لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ وَأَفْرَدَهَا بِتَرَاجِمٍ  
بِالنِّسْبَةِ لِإِزَالَةِ التَّجَاسَةِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِبَابِ التَّجَاسَةِ بَيَانُ التَّجَاسَةِ ذَاتًا وَإِزَالَةُ فَتَكُونُ قَدْ تَرَجَّمَ لِلْإِزَالَةِ انْتَهَى  
سَمِ. أَقُولُ: قَوْلُهُ فَهَلَا عَدَّ الْخُ قَدْ يُقَالُ لَمَّا كَانَ التُّرَابُ غَيْرَ رَافِعٍ بَلْ هُوَ مُبِيعٌ لَمْ يُعَدَّ فِيمَا هُوَ رَافِعٌ،  
وَالطَّهَارَةُ لَمَّا لَمْ تَتَوَقَّفْ عَلَى الْحَدِيثِ دَائِمًا بَلْ قَدْ تَوَجَّدَ بِلَا سَبَبٍ حَدِيثُ كَالْمَوْلُودِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مُعْجِدًا، وَإِنْ  
كَانَ فِي حُكْمِهِ مَعَ ذَلِكَ يُطَهَّرُهُ وَلَيْهِ إِذَا أَرَادَ الطَّوَّافُ بِهِ لَمْ يُعَدَّوْا الْحَدِيثُ مِنَ الْوَسَائِلِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ  
لَا تَنْفَكَّ عَنْ شَيْءٍ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْوَسَائِلَ الْحَقِيقِيَّةَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ وَالْحَصَى وَالدَّيْبُغَ يُجِيرُ مِ.

■ فَوَدَّ: (وَأَفْرَدَهَا) أَيِ الْمَقَاصِدِ. ■ فَوَدَّ: (بِتَرَاجِمٍ) بِكُسْرِ الْجِيمِ يُجِيرُ مِ. ■ فَوَدَّ: (لِيُطَوَّلَ الْخُ) عِلَّةٌ  
لِلِاسْتِثْنَاءِ وَقَوْلُهُ: (فَرَقًا لَخُ) عِلَّةٌ لِمَا قَبْلَهُ. ■ فَوَدَّ: (وَالْكِتَابُ كَالْكِتَابِ) فَلِكُتَبَ ثَلَاثَةُ مَصَادِرَ  
أَخَذَهَا مُجَرَّدَةً مِنَ الزِّيَادَةِ وَالثَّانِي مَزِيدٌ بِحَرْفٍ، وَالثَّلَاثُ بِحَرْفَيْنِ وَالْأَخِيرَانِ مُشْتَقَّانِ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ  
الْمُضْدَرَ الْمَزِيدَ يُشْتَقُّ مِنَ الْمُجَرَّدِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ السَّعْدُ وَمَحَلُّ قَوْلِهِمُ الْمُضْدَرُّ لَا يُشْتَقُّ مِنَ الْمُضْدَرِّ إِذَا  
كَانَا مُجَرَّدَيْنِ أَوْ مَزِيدَيْنِ. ■ فَوَدَّ: (الضَّمُّ وَالْجَمْعُ) وَهُنَا قَوْلُهُمْ: تَكْتَبُ بَنُو فُلَانٍ إِذَا اجْتَمَعُوا، وَكُتِبَ إِذَا  
خَطَّ بِالْقَلَمِ لِمَا فِيهِ مِنَ اجْتِمَاعِ الْكَلِمَاتِ وَالْحُرُوفِ، وَعَطْفُ الْجَمْعِ مِنْ عَطْفِ الْأَعْمِ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ جَمْعٌ  
مَعَ تَلَاصُقٍ وَلَا يَشْتَرِطُ فِي الْجَمْعِ التَّلَاصُقُ فَيَبْتَنِيهِمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ، وَقِيلَ مِنْ عَطْفِ الْمُرَادِفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الطَّهَارَةِ

■ فَوَدَّ: (خَلَى وَسَائِلَ أَرْبَعَةٍ) لَعَلَّ مُرَادَهُ بِالْوَسَائِلِ الْمُقَدَّمَاتِ الَّتِي عَرَّبَ بِهَا فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ، وَقَالَ وَهِيَ  
أَرْبَعَةٌ: الْمِيَاهُ وَالتَّجَاسَاتُ وَالْإِجْتِهَادُ وَالْأَوَانِي انْتَهَى وَبِالْمَقَاصِدِ الْوُضُوءَ وَالغُسْلَ وَالتَّيْمُمَ وَإِزَالَةَ  
التَّجَاسَةِ وَحَيْثُ يُفْهَمُ أَنَّ عَدَّ مِنَ الْوَسَائِلِ وَالْمُقَدَّمَاتِ التُّرَابَ كَالْمِيَاهِ وَالْأَخْدَاتِ كَالْتَّجَاسَاتِ لَكِنْ يُشْكِلُ  
عَلَى هَذَا قَوْلُهُ وَأَفْرَدَهَا بِتَرَاجِمٍ بِالنِّسْبَةِ لِإِزَالَةِ التَّجَاسَاتِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بَيَانُ التَّجَاسَةِ ذَاتًا وَإِزَالَةُ فَتَكُونُ قَدْ

واصطلاحاً اسمٌ لجملةٍ مُختصةٍ من العلم فهو إما باقي على مصدره أو بمعنى اسم المفعول أو الفاعل والإضافة إما بمعنى اللام أو بـيانيةٍ، ويُعبر عن تلك الجملة بالباب وبالفضل فإن جمعت كان الأول للمشتبهة على الأخيرين والثاني للمشتبهة على الثالث وهو المشتبهة على مسائل غالباً في الكل، والطهارة.....

على أنه لا يُشترط في الضم الثلاثُ كالجمع شَيْخُنَا . □ فُود: (واصطلاحاً) أي في اصطلاح الفقهاء وعُرفهم، وعُبرَ عَنْ مُقَابِلِ اللَّغْوِي فِي الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ وَاصطلاحاً: وفي الطهارة بقوله وَشَرَعاً بناءً على ما هو المعروف مِنْ أَنَّ الْحَقِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ هِيَ مَا يُتَلَقَّى مَعْنَاهَا مِنَ الشَّارِعِ وَإِنْ مَا لَمْ يُتَلَقَّ مِنَ الشَّارِعِ يُسَمَّى اصطلاحاً وَإِنْ كَانَ فِي عِبَارَاتِ الْفُقَهَاءِ بَانَ اضْطَلَحُوا عَلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي مَعْنَى وَلَمْ يُتَلَقَّوا التَّسْمِيَةَ بِهِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ نَعَمْ قَدْ يُعْبَرُونَ عَنْ اتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ بِقَوْلِهِمْ شَرَعاً؛ لِأَنَّهُمْ حَمَلُوا الشَّرْعَ شَرْعاً وَبُجَيْرِي. □ فُود: (لِجُمْلَةِ الْخ) أي لِدَالِ جُمْلَةٍ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ؛ لِأَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ التَّرْجِمَ أَسْمَاءَ لِلْأَلْفَاظِ الْمُخْصُوصَةِ بِاِغْتِيَارِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَعْنَى الْمُخْصُوصَةِ شَرْعاً وَشَيْخُنَا وَبُجَيْرِي. □ فُود: (فهو إما باقي الْخ) بِمَعْنَى أَنَّ تَقْلَ كِتَابٍ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغْوِي إِلَى الْاِصْطِلَاحِي إِذَا ابْتَدَأَ بَأَنَّهُ يُتَقَلَّ مِنْ مُطْلَقِ الضَّمِّ إِلَى الضَّمِّ الْمُخْصُوصِ أَيْ ضَمِّ جُمْلَةٍ مُخْتَصَّةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْعِلْمِ أَوْ بَعْدَ جَعْلِهِ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ أَيْ الْمَضْمُونِ أَوْ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ أَيْ الْجَامِعِ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا فِي الْبُضْرِيِّ وَسَمِّ. □ فُود: (إِنَّمَا بِمَعْنَى اللَّامِ) أَيْ عَلَى غَيْرِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ أَوْ بَيَانِيَّةٌ أَيْ عَلَى الثَّانِي كَذَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ يُتَأَمَّلُ هَلْ وَجِدَ شَرْطُ الْبَيَانِيَّةِ وَفِي تَخْصِيصِ مَعْنَى اللَّامِ بِغَيْرِ الثَّانِي نَظَرُ سَمِ أَقُولُ الْمُرَادُ بِالْبَيَانِيَّةِ هُنَا إِضَافَةُ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصِ كَيَزِمُ الْأَحَدُ وَلَوْ قَالَ لِلْبَيَانِ لَكَانَ أَوَّلَى إِذِ الْبَيَانِيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ فِي التَّخْوِ يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ كَخَاتَمِ قِصَّةٍ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْبَيَانِيَّةَ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ تَجْرِي فِي الثَّالِثِ أَيْضاً. □ فُود: (فَإِنْ جُمِعَتْ) أَيْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ فِي تَصْنِيفِ كَالْمُهَاجِ. □ فُود: (هَالِيَا) قَدْ يُقَالُ حَيْثُ

تَرْجَمَ لِلزَّالَةِ. □ فُود: (فهو إما باقي على مصدره) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْمَعْنَى الْاِصْطِلَاحِي فَقَبِيهِ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْمَصْدَرِيَّةُ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مِنَ الْعِلْمِ لَيْسَتْ مَعْنَى مَصْدَرِيًّا فَمَا ذَكَرَهُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْمَعْنَى اللَّغْوِيَّ. □ فُود: (أَوْ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيْ الْمَكْتُوبِ وَقَوْلُهُ أَوْ الْفَاعِلِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيْ الْجَامِعِ لِلطَّهَارَةِ انْتَهَى. □ فُود: (وَالْإِضَافَةُ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْعُبَابِ وَالْإِضَافَةُ عَلَى غَيْرِ الثَّانِي بِمَعْنَى اللَّامِ وَعَلَيْهِ بَيَانِيَّةٌ انْتَهَى يُتَأَمَّلُ هَلْ وَجِدَ شَرْطُ الْبَيَانِيَّةِ وَفِي تَخْصِيصِ مَعْنَى اللَّامِ بِغَيْرِ الثَّانِي نَظَرُ. □ فُود: (أَوْ بَيَانِيَّةٌ) إِنْ أُريدَ بِالْإِضَافَةِ إِضَافَةُ كِتَابٍ إِلَى أَحْكَامِ الَّذِي قَدْزُهُ تَوَقَّفتُ الْبَيَانِيَّةُ عَلَى اتِّحَادِ الْمُرَادِ بِكِتَابٍ وَأَحْكَامٍ بَأَنَّهُ يُرَادُ بِكِتَابِ الْمَسَائِلِ بِمَعْنَى الْأَحْكَامِ وَالْأَحْكَامِ الْمَسَائِلِ، وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ الْبَيَانِيَّةُ وَإِنْ أُريدَ الْإِضَافَةُ إِلَى الطَّهَارَةِ تَوَقَّفتُ الْبَيَانِيَّةُ عَلَى أَنَّ يُرَادُ بِالطَّهَارَةِ مَا أُريدَ بِكِتَابٍ لَكِنْ ذَلِكَ خِلَافُ تَفْسِيرِهَا الْآتِي، وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ الْبَيَانِيَّةُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ كَوْنَهَا بِمَعْنَى اللَّامِ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ اتِّحَادِ مَعْنَى الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، هَذَا كُلُّهُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا قِيلَ إِنْ شَرَطُ الْبَيَانِيَّةِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ

بالفتح مصدرٌ طَهَّرَ يَطْهَرُ بِضَمِّهَا فِيهِمَا. وَأَمَّا طَهَّرَ بِمَعْنَى اغْتَسَلَ  
فَمَثَلُ الْهَاءِ لُغَةٌ الْخُلُوصِ مِنَ الدَّنَسِ وَلَوْ مَعْنَوِيًّا كَالْعَيْبِ، وَشَرَعًا لَهَا وَضْعَانِ حَقِيقِيٌّ وَهُوَ  
زَوَالُ الْمَنَعِ النَّاشِئِ عَنِ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ وَمَجَازِيٌّ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمُسَبِّبِ عَلَى السَّبَبِ وَهُوَ  
الْفِعْلُ الْمَوْضُوعُ لِإِفَادَةِ ذَلِكَ أَوْ بَعْضِ آثَارِهِ كَالْتَيِّمِ، وَبِهَذَا الْوَضْعِ عَرَفَهَا الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهَا رَفَعُ  
حَدَثٍ أَوْ إِزَالَةُ نَجَسٍ.....

فُرِضَ الْكَلَامُ فِي اجْتِمَاعِهَا فَلَا حَاجَةَ لِقَيْدٍ غَالِيًّا فَلْيَتَأَمَّلْ بَضْرِي أَقُولُ: وَلَا يَلْزَمُ مِنَ اجْتِمَاعِ الثَّلَاثَةِ فِي  
مُؤَلَّفِ كَالْبَهْجَةِ أَنْ يَشْتَمِلَ كُلُّ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِ وَكُلُّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ وَكُلُّ فُصْلٍ مِنْ فُصُولِهِ عَلَى مَا ذُكِرَ كَمَا  
هُوَ ظَاهِرٌ. ■ فُودُ: (بِالْفَتْحِ الْإِخْ) وَأَمَّا بِالضَّمِّ فَاسْمٌ لِقِيَةِ الْمَاءِ ابْنُ قَاسِمٍ الْغَزْيِيُّ أَيْ مَا فَضَّلَ مِنْ مَاءِ طَهَارَتِهِ  
فِي نَحْوِ الْإِبْرَةِ لَا فِي نَحْوِ بَثْرِ، وَنَقَلَ الْبِرْزَاوِيُّ عَنْ شَيْخِهِ وَعَنِ الْفُشْنِيِّ أَنَّهَا بِالْكَسْرِ اسْمٌ لِمَا يُضَافُ إِلَى  
الْمَاءِ مِنْ نَحْوِ سِدْرِ شَيْخِنَا. ■ فُودُ: (لُغَةُ الْخُلُوصِ الْإِخْ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُنْعِي وَهِيَ لُغَةُ الْإِخْ فِيهِ كَلَامُ  
الشَّارِحِ تَقْدِيرُ عَاطِفٍ وَمُبْتَدَأٌ وَلَا يَخْتِجُ إِلَى جَعْلِ قَوْلِهِ مُصَدَّرُ الْإِخْ حَالًا لَا خَيْرًا. ■ فُودُ: (كَالْعَيْبِ) مِنْ  
الْحَقْدِ وَالْحَسَدِ وَغَيْرِهِمَا شَيْخِنَا. ■ فُودُ: (زَوَالُ الْمَنَعِ الْإِخْ) كَحُرْمَةِ الصَّلَاةِ عَنْ شَيْءٍ عِبَارَةُ الْإِفْتِقَاعِ وَأَحْسَنُ  
مَا قِيلَ فِيهِ أَيْ تَفْسِيرُهَا شَرَعًا أَنَّهُ إِزْفَاعُ الْمَنَعِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى الْحَدَثِ وَالتَّجَسُّبِ فَيَدْخُلُ فِيهِ غُسْلُ الذَّمَّةِ  
وَالْمَجْنُونَةِ لِتَجَلٍّ لِحَلِيلَيْهَا فَإِنَّ الْإِشْتِنَاعَ مِنَ الْوُطْءِ قَدْ زَالَ، وَكَذَا يُقَالُ فِي غُسْلِ الْمَيْتِ فَإِنَّهُ أَزَالَ الْمَنَعَ  
مِنَ الصَّلَاةِ أَهْ بِحَذْفٍ. ■ فُودُ: (وَالْغَيْبِ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ. ■ فُودُ: (وَمَجَازِيٌّ) أَيْ بِإِغْيَارِ الْأَضْلِ. ثُمَّ  
صَارَ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً بِقَرِينَةٍ سَابِقَةٍ كَلَامِهِ وَلَا حَقِيقَةٍ، فَيُؤَافِقُ حَيْثُيَّةً مَا فِي كَلَامِ غَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ مَعْنَى حَقِيقِيٌّ  
شَرْعِيٌّ كَالْأَوَّلِ، وَيَتَلَفَعُ اغْتِرَاضُ سَمِّ وَبَضْرِي. ■ فُودُ: (وَهُوَ) أَيْ الْمَجَازِيُّ أَوْ السَّبَبُ. ■ فُودُ: (لِإِفَادَةِ  
ذَلِكَ) أَيْ الزَّوَالِ. ■ فُودُ: (كَالْتَيِّمِ) فَإِنَّهُ يُعِيدُ جَوَازَ الصَّلَاةِ الَّذِي هُوَ مِنْ آثَارِ ذَلِكَ نَهْيَةً وَمَعْنَى وَأَدْخَلَ  
بِالْكَافِ وَضُوءَ صَاحِبِ الضَّرُورَةِ لِكُونِهِ يُبَيِّحُ إِبَاحَةً مَخْصُوصَةً بِالنَّسْبَةِ لِقَرَضٍ وَتَوَافُلٍ وَالِاسْتِجَاءَ  
بِالْحَجَرِ لِكُونِهِ يُبَيِّحُ إِبَاحَةً مَخْصُوصَةً بِالنَّسْبَةِ لِصَلَاةٍ فَاعِلِهِ. ■ فُودُ: (وَبِهَذَا الْوَضْعِ) أَيْ الْمَجَازِيُّ.

فُودُ: (عَرَفَهَا الْمُصَنِّفُ) أَيْ فِي مَجْمُوعِهِ مُدْخِلًا فِيهَا الْأَعْمَالُ الْمُسْتَوْنَةَ وَنَحْوَهَا مَعْنَى. ■ فُودُ: (بِأَنَّهَا  
رَفَعُ حَدَثٍ الْإِخْ) قَدْ يُقَالُ فِي صَحْوَةِ حَمَلِ التَّعْرِيفِ عَلَى الْمُعْرِفِ نَظَرٌ سِوَاةٍ أُرِيدَ بِالْوُضُوءِ مَثَلًا الْمَعْنَى  
الْمُضْطَرِّيُّ أَوْ الْحَاصِلُ بِالْمُضْطَرِّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُؤَوَّلَ الرَّفْعُ بِالزَّائِعِ بَضْرِيٌّ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ عَنْ سَمِّ عَلَى شَرْحِ  
الْبَهْجَةِ نَصُّهَا هَذَا التَّعْرِيفُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الرَّفْعَ وَالْإِزَالََةَ هُمَا نَفْسُ نَحْوِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَصَبِّ الْمَاءِ عَلَى

عُمُومٍ وَخُصُوصٍ مِنْ وَجْهِهِ وَالْأَفْلَاحُ مِنْ تَقْدِيرِ آخَرٍ انْتَهَى. ■ فُودُ: (وَهُوَ زَوَالُ الْمَنَعِ) لَا يَشْتَمِلُ نَحْوُ  
طَهَارَةِ الْخَمْرِ؛ لِقَوْلِهِ: (عَنِ الْحَدِيثِ الْإِخْ).

(تَنْبِيْهُ): عَدَمُ شُمُولِ بَعْضِ التَّعَارِيفِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ لِنَحْوِ طَهَارَةِ الْخَمْرِ بِالتَّخْلِيلِ وَالْجَلْدِ  
بِالْإِنْدِبَاجِ لَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ التَّرْجُمَةِ بِغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ زَائِدًا عَلَى مَا فِي التَّرْجُمَةِ لِجَوَازِ أَنْ  
يَكُونَ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ لِبَعْضِ مَعَانِي الطَّهَارَةِ وَأَنْوَاعِهَا مَعَ عُمُومِ مَا فِي التَّرْجُمَةِ. ■ فُودُ: (وَمَجَازِيٌّ الْإِخْ) قَدْ



أو ما في معناهما كالتيُّم وطهر السَّلس أو على صورتيهما كالغسلة الثانية والطهر المندوب وفيه أعني التعبير بالمعنى والصورة إشارة لقول ابن الرقعة إنها في هذين لا من مجاز التشبيه إلا أن يجاب عنه بمنه وإثبات أنها فيها حقيقة عُرْفِيَّة كما صرحوا به في التَّيُّم، ويدْعَوُا بالطهارة ليخبر الحاكِم وغيره «بمفتاح الصلاة الطهور»، ثم بما بعدها على الوضع البديع الآتي لأمرين: الأول الخَيْر المشهور «بني الإسلام على خمس» وأسقطوا الكلام على الشهادتين؛ لأنه أفرد بعلم وآثروا رواية تقديم الصوم على الحج؛ لأنه فوري ومُتَكَرِّر، وأفرد من يلزمه أكثر، والثاني

الثوب لَكِنْ قد يَتَوَقَّفُ في أنَّ الوُضوءَ مَثَلًا هو نفسُ الرَّفْعِ بل الرَّفْعُ يَحْصُلُ به، وَلَيْسَ نَفْسُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ.  
 ❶ فَوَدَّ: (أو ما في معناهما إلخ) قال ابن الرقعة: التَّحْقِيقُ قول القاضي حُسَيْن: إنها رَفْعُ الْحَدِيثِ وإزالة التَّجَسُّس؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ يَرِدُ بِاسْتِعْمَالِهَا إِلَّا فِيهِمَا وَاطِّلاقَ حَمَلَةِ الشَّرْعِ عَلَى الْوُضوءِ الْمُجَدِّدِ وَالْأَعْمَالِ الْمُسَوِّغَةِ طَهَارَةً مُجَازًا مِنْ مَجَازِ التَّشْبِيهِ لِشَبْهِهِمَا بِالرَّفْعِ مَعَ افْتِقَارِهِمَا إِلَى التَّيَّةِ فإِطْلَاقُهُمْ عَلَى التَّيُّمِ طَهَارَةً مُجَازًا أَيْضًا كَمَا سَمَّوْا الثَّرَابَ وَضوءًا انْتَهَى ابْنُ شُهْبَةَ اهـ بِصُرِّي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ الْجَوَابُ عَنْهُ.  
 ❷ فَوَدَّ: (كَالتَّيُّمِ) هَذَا فِي مَعْنَى رَفْعِ الْحَدِيثِ وَقَوْلُهُ وَطَهَرَ السَّلْسُ هَذَا فِي مَعْنَى إِزَالَةِ التَّجَسُّسِ وَفِي مَعْنَاهَا أَيْضًا الْإِسْتِجَاءُ بِالْحَجَرِ كَمَا بَيَّنَّ عَلَيْهِ شَيْخُنَا وَطَهَارَةُ الْمُسْتَحَاضَةِ كَمَا فِي الْمُغْنِي وَالذَّبَّاعِ وَانْقِلَابِ الْخَمْرِ خَلًّا كَمَا فِي ع ش. ❶ فَوَدَّ: (كَالغَسَلَةِ الثَّانِيَةِ فِي الْوُضوءِ إلخ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالَّذِي عَلَى صَوْرَةِ رَفْعِ الْحَدِيثِ الْأَعْمَالِ الْمُنْدُوبَةِ وَالْوُضوءِ الْمُجَدِّدِ وَالْغَسَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ فِي طَهَارَةِ الْحَدِيثِ وَالَّذِي عَلَى صَوْرَةِ إِزَالَةِ التَّجَسُّسِ الْغَسَلَةُ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةُ مِنْ غَسَلَاتِ التَّجَاسُّهِ اهـ. فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَالطَّهْرُ الْمُنْدُوبُ شَامِلٌ لِفَسَلَاتِ التَّجَاسُّهِ كَمَا فِي الْمُغْنِي أَيْضًا. ❷ فَوَدَّ: (فِي هَذَيْنِ) أَيِ مَا فِي مَعْنَاهُمَا وَمَا عَلَى صَوْرَتَيْهِمَا. ❸ فَوَدَّ: (مِنْ مَجَازِ التَّشْبِيهِ) أَيِ فَلَمْ يَرِدِ الْمُصَنِّفُ أَتَمًّا يُشَارِكُهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ أَفْرَادِ الطَّهَارَةِ شَرَعًا وَهَذَا جَوَابٌ بِالْمَنْعِ عَنِ الْإِعْتِرَاضِ الْوَارِدِ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُصَنِّفِ. ❹ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ إلخ) جَوَابٌ عَنْهُ بِالتَّسْلِيمِ. ❺ فَوَدَّ: (بِمَنْعِهِ) أَيِ قَوْلِ ابْنِ الرَّقْعَةِ. ❻ فَوَدَّ: (أَنَّهَا فِيهِمَا حَقِيقَةُ إلخ) تَأَمَّلْ مَا فِيهِ مِنْ الْمُنَافَاةِ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهَا فِي الْمَعْنَى الثَّانِي مُجَازٌ بِصُرِّي وَسَمَّ. وَتَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ. ❼ فَوَدَّ: (فِي التَّيُّمِ) أَيِ مِمَّا فِي مَعْنَاهُمَا. ❽ فَوَدَّ: (لِيُخْبَرَ الْحَاكِمَ وَغَيْرَهُ إلخ) أَيِ مَعَ افْتِتَاجِهِ ﷺ ذَكَرَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ الْمُنْبَحُوثِ عَنْهُمَا فِي الْكَلَامِ بِالصَّلَاةِ كَمَا سَيَأْتِي، وَلِكُونِهَا أَعْظَمَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ الَّتِي قَدِّمُوهَا عَلَى غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ بَعْدَ الْإِيمَانِ نِهَايَةً. ❾ فَوَدَّ: (الْخَيْرُ الْمَشْهُورُ «بَنِي الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ») تَبَيَّنَتْ كَمَا فِي النِّهَايَةِ «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَصَوْمُ رَمَضَانَ وَحُجُّ الْبَيْتِ» اهـ. ❿ فَوَدَّ: (بِعِلْمِ) أَيِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ. ⓫ فَوَدَّ: (مُتَكَرِّرٌ) أَيِ فِي كُلِّ عَامٍ نِهَايَةً. ⓬ فَوَدَّ: (وَالثَّانِي إلخ) وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا فِي هَذِهِ الْحِكْمَةِ لِلْفَرَاغِ لَعَلَّهُ لِكُونِهَا عَلَمًا مُسْتَعْلَمًا أَوْ لِيَجْعَلُهَا

يُنْعَمُ وَيَدْعَى أَنَّهُ حَقِيقَةُ عُرْفِيَّةٌ. ❶ فَوَدَّ: (وَإِثْبَاتُ أَنَّهَا فِيهِمَا حَقِيقَةُ عُرْفِيَّةٌ) انْظُرْ هَذَا مَعَ الْجُزْمِ فِي أَصْلِ هَذَا الْمَعْنَى بِأَنَّهُ مُجَازِيٌّ.

أَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْبَهْجَةِ انْتِظَامُ أَمْرِ الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ بِكَمَالِ الْقُوَى النُّطْقِيَّةِ وَمُكْمَلُهَا الْعِبَادَاتُ، وَالشَّهَوِيَّةِ وَمُكْمَلُهَا غِذَاءُ وَنَحْوُهُ الْمُعَامَلَاتُ، وَوُطْءٌ وَنَحْوُهُ الْمُنَاكَحَاتُ، وَالْفَضِيَّةِ وَمُكْمَلُهَا التَّخَوُّزُ عَنِ الْجَنَابَاتِ، وَقُدِّمَتِ الْأُولَى لِشَرْفِهَا، ثُمَّ الثَّانِيَةُ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، ثُمَّ الثَّالِثَةُ لِأَنَّهَا دُونُهَا فِي الْحَاجَةِ، ثُمَّ الرَّابِعَةُ لِقِلَّةِ وَقُوعِهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهَا، وَأَمَّا خَتَمُهَا الْأَكْثَرُ بِالْعِنَقِ تَفَاوُلًا وَتَبَدُّلًا مِنْ مُقَدِّمَاتِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي آلِهَا وَافْتَتَحَ هَذَا الْكِتَابَ بِآيَةٍ لِقُدُورِ بَرَكَتِهَا عَلَى جَمِيعِ الْكِتَابِ لَا لِيَكُونَهَا دَلِيلُهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ التَّأَخُّرُ عَنِ الْمَدْلُولِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَاعِدَةً كَلَفِيَّةً يَنْطَبِقُ عَلَيْهَا أَكْثَرُ الْمَسَائِلِ كَمَا هُنَا قُدِّمَ وَلَمْ يُرَاعَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ وَإِنْ رَاعَاهُ أَصْلُهُ كَالشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اخْتِصَارًا (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَنزَلْنَا﴾) أَيِ انْزَالًا مُسْتَمِرًّا وَاجْرَاءً لِلْعُقُولِ نَاشِئًا ....

مِنَ الْمُعَامَلَاتِ وَالْمُنَاكَحَاتِ وَالْجَنَابَاتِ ع ش . ة فُودَ : (انْتِظَامُ أَمْرِ الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ) يَحْتَثِلَانِ الْمَضْذَرَّ وَاسْمَ الزَّمَانِ ابْنُ قَاسِمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ أَقُولُ الْأَقْرَبُ الثَّانِي ع ش . ة فُودَ : (بِكَمَالِ الْقُوَى النُّطْقِيَّةِ الْإِنْفِ) الْمُرَادُ بِهَا الْقُوَى الدَّارِكَةُ وَوَجْهَ كَوْنِ الْعِبَادَاتِ مُكْمَلَةً لَهَا أَنَّ الْمُنْتَظَرِ بِهَا مُتَوَجِّعٌ إِلَى عَالَمِ الْقُدْسِ مُغْرَضٌ عَنْ عَالَمِ الشَّهَوَاتِ وَالْمُدَاوَمَةُ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ سَبَبٌ لِصَفَاءِ النَّفْسِ وَمَزِيدٌ اسْتِغْدَادِهَا لِلِاسْتِغَاثَةِ مِنَ الْمَبْدَأِ الْفَيَاضِ بِإِفَاضَةٍ مَا هُوَ سَبَبٌ لِلْمُسَاعَدَةِ الْإِبْدِيَّةِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَمَعْرِفَةِ صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى حَسَبِ الطَّاقَةِ الْبَشَرِيَّةِ بَصْرِيٌّ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ النُّطْقِيَّةِ أَيِ الْإِدْرَاكِيَّةِ سَمِ عَلَى حَجِّهِ . وَقَالَ فِي هَامِشٍ شَرَحَ الْبَهْجَةَ أَيِ الْعَقْلِيَّةِ أَهْ وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، ثُمَّ قَالَ وَهَلِ الْمُرَادُ بِكَمَالِهَا بِهَا أَنَّهُا تُزِيلُ نَقْصًا يَكُونُ لَوْلَاهَا أَوْ أَنَّهَا تُفِيدُ اغْتِيَاذَهَا وَالِإِعْتِدَادَ بِهَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا مَانِعَ مِنْ إِرَادَةِ الْأَمْرَيْنِ أَنْتَهَى .

ة فُودَ : (التَّخَوُّزُ عَنِ الْجَنَابَاتِ) الْأُولَى وَمُكْمَلُهَا مَعْرِفَةُ أَحْكَامِ الْجَنَابَاتِ لِيَقْلَمَ الْجَنَابَةَ الْمُخْمُودَةَ شَرَحَهَا كَالْجِهَادِ وَنَحْوِهِ فَيَسْتَعْمِلُهَا فِيهَا، وَالْمَذْمُومَةَ شَرَحَهَا كَالْجَنَابَةِ عَلَى مُسْلِمٍ ظَلَمًا فَيَزِدُّهَا عَنْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ . ة فُودَ : (وَقُدِّمَتِ الْأُولَى) أَيِ الْعِبَادَاتِ نِهَابَةً . ة فُودَ : (لِشَرْفِهَا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَفْتِمَامًا بِالْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ أَهْ وَعِبَارَةٌ الْنَهَابَةِ لِتَعَلُّقِهَا بِالْأَشْرَفِ أَهْ وَهُوَ الْبَارِي سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى ع ش . وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ أَيِ كَمَالِ الْقُوَى النُّطْقِيَّةِ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا أَهْ . ة فُودَ : (لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي آلِهَا) أَيِ وَغَيْرِهِ كَالْثَرَابِ وَأَخْبَارِ الْإِسْتِجْنَاءِ بَدَلًا مِنْهُ مُغْنِي . ة فُودَ : (هَذَا الْكِتَابُ) أَيِ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . ة فُودَ : (عَلَى جَمِيعِ الْكِتَابِ) أَيِ الْمُنْهَاجِ . ة فُودَ : (بِآيَةٍ) وَقَوْلُهُ دَلِيلُهُ الْإِنْفِ أَيِ الْكِتَابِ، وَمُخْتَصِلُ الْمَاءِ . ة فُودَ : (إِذَا كَانَ الْإِنْفِ) أَيِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمَذْمُولَ مَذْكُورٌ إِجْمَالًا فِي التَّرْجَمَةِ فَالْمَذْمُولُ الْإِجْمَالِيُّ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الدَّلِيلِ سَمِ . ة فُودَ : (يَنْطَبِقُ عَلَيْهَا أَكْثَرُ الْإِنْفِ) فِيهِ قَلْبٌ، وَالْأَصْلُ كَمَا فِي الْمُغْنِي يَنْطَبِقُ عَلَى أَكْثَرِ مَسَائِلِ الْبَابِ . ة فُودَ : (أَكْثَرُ الْمَسَائِلِ) يُثَاقِفُ قَوْلَهُ قَاعِدَةً كَلَفِيَّةً . ة فُودَ : (وَلَمْ يُرَاعَ ذَلِكَ) أَيِ افْتِتَاحَ الْبَابِ بِدَلِيلِهِ . ة فُودَ : (اِخْتِصَارًا) عِلَّةٌ لِعَدَمِ مُرَاعَاةِ الْمُصَنِّفِ لِمَسَلِّكَ الْمُحَرَّرِ تَبَعًا لِإِمَامِ الْمَذْهَبِ . ة فُودَ : (مُسْتَمِرًّا) أَيِ

ة فُودَ : (النُّطْقِيَّةِ) أَيِ الْإِدْرَاكِيَّةِ . ة فُودَ : (لَا لِيَكُونَهَا دَلِيلُهُ الْإِنْفِ) عَلَى أَنَّ الْمَذْمُولَ مَذْكُورٌ إِجْمَالًا فِي التَّرْجَمَةِ فَالْمَذْمُولُ الْإِجْمَالِيُّ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الدَّلِيلِ . ة فُودَ : (مُسْتَمِرًّا) أَيِ لَا مُتَقَطِّعًا كَمَا يَتَوَقَّعُ مِنْ

عن عَظَمَتِنَا ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ أي الجِزْمُ المَعْهُودُ إِنْ أُرِيدَ الْإِبْتِدَاءُ أَوْ السَّحَابُ إِنْ أُرِيدَ الْانْتِهَاءُ ﴿وَمَاءٌ﴾ فيه عُمُومٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لِلْإِمْتِنَانِ وَبِهَذَا اسْتَفِيدَ مِنْهُ أَنَّهُ طَاهِرٌ إِذْ لَا اِمْتِنَانٌ بِالنَّجَسِ فَمِنْ ثَمَّ كَانَ ﴿طَهُورًا﴾ معناه مُطَهَّرًا لِغَيْرِهِ وَالْأَلِزَمُ التَّأَكُّدُ وَالتَّأْسِيسُ خَيْرٌ مِنْهُ وَيَدُلُّ لِذَلِكَ أَيْضًا لِيُطَهَّرَ كَم بِهِ، وَأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي فِعُولٍ وَإِنْ جَاءَ مُصَدِّرًا وَلِلْمُبَالِغَةِ بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةٍ فِي مَعْنَى

لَا مُتَقِلِّعًا كَمَا يَتَوَقَّعُ مِنَ الْمَاضِي . □ فُؤَدُ: (هَنْ عَظَمَتِنَا) أَي كَمَا يُشِيرُ بِهِ صَمِيرُ الْعَظْمَةِ سَم . □ فُؤَدُ: (أَي الْجِزْمُ الْمَعْهُودُ) هُوَ الْأَقْرَبُ كَثَرًا . □ سَم . □ فُؤَدُ: (أَوِ السَّحَابُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَهَلِ الْمُرَادُ بِالسَّمَاءِ فِي الْآيَةِ الْجِزْمُ الْمَعْهُودُ أَوْ السَّحَابُ قَوْلَانِ حَكَاهُمَا الْمُصَنَّفُ فِي دَقَائِقِ الرُّضْوَةِ وَلَا مَانِعَ أَنْ يُتَزَلَّ مِنْ كُلِّ مِثْلِهِمَا انْتَهَتْ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُحَصَّلَ كَلَامِ الشَّارِحِ جَمْعُ بَيْنِ الْقَوْلَيْنِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَإِطْلَالِ لِلثَّانِي وَرَدُّهُ إِلَى الْأَوَّلِ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ نَعَمْ لَوْ عَرَّبَ بِالْإِنْزَالِ الْأَوَّلِيُّ وَالثَّانِي بِذَلِكَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ لَكَانَ أَوَّلَى بِضَرْبِي . □ فُؤَدُ: (فِيهِ عُمُومٌ) قَدْ يُشْكِلُ الْعُمُومُ يَتَّبِعُ بَعْضُ الْمَاءِ الطُّهُورَ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ أَصْلَ كُلِّ مَاءٍ يَتَّبِعُ مِنَ الْأَرْضِ مِنَ السَّمَاءِ سَم . □ فُؤَدُ: (مِنْ حَيْثُ الْخُ) لِلتَّعْلِيلِ . □ فُؤَدُ: (أَنَّهُ) أَي نَزُولُ هَذِهِ الْآيَةِ . □ فُؤَدُ: (وَبِهَذَا) إِلَى قَوْلِهِ وَأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى . □ فُؤَدُ: (وَبِهَذَا) صَبَّبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ لِلْإِمْتِنَانِ سَم . □ فُؤَدُ: (مِنْهُ) أَي مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الموسى: ١٨] نِهَابَةً وَيَصْبُحُ لِزَجَاجِ الضَّمِيرِ إِلَى لَفْظِ الْمَاءِ فِي الْآيَةِ . □ فُؤَدُ: (إِذْ لَا اِمْتِنَانٌ بِالنَّجَسِ) يَتَأَمَّلُ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ صِحَّةِ الْإِمْتِنَانِ بِشَيْءٍ، وَإِنْ قَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ سَم عَلَى حَجِّهِ . □ فُؤَدُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ إِفَادَتِهِ الظَّاهِرَةِ . □ فُؤَدُ: (وَالْأَلِزَمُ التَّأَكُّدُ الْخُ) أَي وَلَوْ جُعِلَ الطُّهُورُ بِمَعْنَى الظَّاهِرِ لَزِمَ التَّأَكُّدُ؛ لِأَنَّ الطُّهَارَةَ مُسْتَقَادَةً مِنْ لَفْظِ الْمَاءِ عَلَى مَا مَرَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ أُرِيدَ بِهِ الْمُطَهَّرُ فَلَا يَكُونُ تَأَكُّدًا بَلْ تَأْسِيسًا أَيْ مُفِيدًا لِمَعْنَى لَمْ يُفِدْهُ مَا قَبْلَهُ ع . □ فُؤَدُ: (وَيَدُلُّ الْخُ) فِي دَلَالَتِهِ نَظَرُ سَم . □ فُؤَدُ: (لِلذَلِكَ) أَي لِكَوْنِ الْمَاءِ مُطَهَّرًا لِغَيْرِهِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ غَيْرُهُ وَإِنْ أَوْهَمَ صَنِيعُهُ رُجُوعَ الْإِشَارَةِ لِكَوْنِ طَهُورًا فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى مُطَهَّرٍ لِغَيْرِهِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ إِنْفَاءً عَلَى أَنَّ الْآيَاتِ يُفَسَّرُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ . □ فُؤَدُ: (أَيْضًا) أَي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿طَهُورًا﴾ [الفرقان: ١٨] . □ فُؤَدُ: (وَإِنَّهُ الْخُ) عَطَفَ

الْمَاضِي . □ فُؤَدُ: (هَنْ عَظَمَتِنَا) أَي كَمَا يُشِيرُ بِهِ صَمِيرُ الْعَظْمَةِ . □ فُؤَدُ: (الْمَعْهُودُ) هُوَ الْأَقْرَبُ كَثَرًا . □ فُؤَدُ: (الْإِنْتِهَاءُ) قَدْ يَتَبَادَرُ انْتِهَاءُ الْإِنْزَالِ، وَفِيهِ أَنَّ الْإِنْزَالَ لَمْ يَتَّهِ بِالسَّحَابِ بَلْ جَاوَزَهُ إِلَى الْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ انْتِهَاءُ مَحَلِّهِ وَاسْتِفْرَاجُهُ الْعُلُويَّ . □ فُؤَدُ: (فِيهِ عُمُومٌ الْخُ) قَدْ يُشْكِلُ الْعُمُومُ بِأَنَّ الْمَعْنَى حَيْثُ نَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ كُلَّ مَاءٍ طَهُورٌ مَعَ أَنَّ بَعْضَ الْمَاءِ الطُّهُورُ تَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ أَصْلَ كُلِّ مَا تَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ مِنَ السَّمَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ . □ فُؤَدُ: (لِلْإِمْتِنَانِ) صَبَّبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ وَبِهَذَا الْخُ . □ فُؤَدُ: (إِذْ لَا اِمْتِنَانٌ بِالنَّجَسِ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الطُّهُورَةَ لَمْ تُسْتَفَدْ إِلَّا مِنْ قَوْلِهِ طَهُورًا لَا يَلْزَمُ الْإِمْتِنَانُ بِالنَّجَسِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُنْظَرُ فِي أَنَّهُ لَا اِمْتِنَانٌ بِالنَّجَسِ عَلَى الْإِطْلَاقِ . □ فُؤَدُ: (وَالْأَلِزَمُ التَّأَكُّدُ) قَدْ يَمْتَنِعُ لَزُومُ التَّأَكُّدِ إِذْ لَمْ يُسْتَفَدْ مَعْنَى الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ بِوَضِيحِهِ وَلَوْ فِي الْجُمْلَةِ . □ فُؤَدُ: (وَيَدُلُّ لِذَلِكَ الْخُ) فِي دَلَالَتِهِ نَظَرُ .

فإِجْلٍ مع مُساوِئِهِ له تَعْدِيًا كَضَرْبٍ أو لَزُومًا كَضَبٍ وَلِلآلَةِ كَسَحُورٍ لِمَا يُتَسَحَّرُ بِهِ، وبِهَذَا الشَّرَاحِ مع كَوْنِ الْأَصْلِ ما ذُكِرَ انْدَفَعَ الِاسْتِدْلَالُ لِطَهُورِيَّةِ الْمُسْتَعْمَلِ نَظَرًا إِلَى إِفَادَةِ الْمُبَالِغَةِ عَلَى أَنَّ فِيمَا قُلْنَاهُ تَكَرَّرًا أَيْضًا لِرَفْعِهِ أَحْدَاثَ أَجْزَاءِ الْغُضِيِّ الْوَاحِدِ بِجَرِيهِ عَلَيْهِ أَمَّا الْمَضْمُونُ فَيَخْتَصُّ بِالمَصْدَرِ، وَقِيلَ يَأْتِي بِمَعْنَى الْمُطَهَّرِ لِغَيْرِهِ أَيْضًا وَاخْتِصَاصُ الطَّهَارَةِ بِالمَاءِ الَّذِي أَشَارَتْ إِلَيْهِ الْآيَةُ وَلَا يَرُدُّ شَرَاهَا طَهُورًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ بِأَعْلَى صِفَاتِ الدُّنْيَا تَعْبُدِيًّا أَوْ لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّقَّةِ وَاللِّطَافَةِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ وَمِنْ ثَمِّ قِيلَ لَا لَوْنَ لَهُ وَبِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ يَتَضَيَّحُ مِنْهُمْ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ لَا لِمَفْهُومِهِ؛ لِأَنَّهُ لَقَبٌ.

عَلَى ﴿يُطَهِّرُكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١١]، وَالضَّمِيرُ لِكَوْنِ «طَهُورًا» [النزاع: ١٨] فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى مُطَهَّرًا لِغَيْرِهِ.   
 • فَوَدَّ: (وَلِلآلَةِ الْإِنْفِ) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِمَّا فِي الْآيَةِ الَّذِي قَالَ فِيهِ إِنَّهُ الْأَصْلُ فِي قَوْلِي، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِبَارَةٌ عَمِيرَةٌ تَقُلُّ التَّوَوُّيُّ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ قَوْلًا قَدْ يَكُونُ لِلْمُبَالِغَةِ، وَهِيَ أَنَّ يَذُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْإِنْفِ، وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا لِمَا يَفْعَلُ بِهِ الشَّيْءُ الْبُرُودُ لِمَا يَتَّبِعُ بِهِ، فَيجُوزُ أَنْ يَكُونَ الطَّهُورُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الثَّانِي انْتَهَى. وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ اتَّكَرَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَقَنَةِ دَلَالَتُهُ عَلَى التَّطَهُّرِ، وَقَالُوا لَا يَزِيدُ عَلَى مَعْنَى الْمُبَالِغَةِ فِي وَصْفِ فَاعِلِهِ أَقُولُ كَفَاكَ حُجَّةً قَاطِعَةً عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِمْ قَوْلُهُ «جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» فَإِنَّ الطَّهُورَ هُنَا لَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الْمُطَهَّرِ لَمْ يَسْتَقِمْ لِقَوَاتِ مَا اخْتَصَّتْ بِهِ الْأَمَةُ بِجَرِيٍّ. • فَوَدَّ: (الِاسْتِدْلَالُ بِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى طَهُورًا. • فَوَدَّ: (فِيمَا قُلْنَاهُ) أَيِ فِي كَوْنِ طَهُورًا بِمَعْنَى الْمُطَهَّرِ لِغَيْرِهِ تَكَرَّرًا أَيِ مُبَالِغَةً. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيِ كَمَعْنَى الْمُبَالِغَةِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا الْمَضْمُونُ) أَيِ لَفْظُ طَهُورٍ بِضَمِّ الْفَاءِ. • فَوَدَّ: (وَاخْتِصَاصُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ تَعْبُدِيٌّ خَبَرٌ سَم. • فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ) أَيِ عَلَى ذَلِكَ الْاِخْتِصَاصِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ الشَّرَابُ قَدْ وُصِفَ أَيِ فِي الْآخِرَةِ بِأَعْلَى صِفَاتِ الدُّنْيَا أَيِ وَهِيَ كَوْنُهُ مُطَهَّرًا لِغَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (أَوْ لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّقَّةِ الْإِنْفِ) وَنُقِلَ عَنِ الْإِيْعَابِ مَا نُصِّهَ وَالَّذِي يَنْتَجِ تَرْجِيحُهُ أَنَّهُ مَقْضُورٌ؛ لِأَنَّ التَّعَبُّدَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الْمَجْزِ عَنْ إِبْدَاءِ مَعْنَى مُنَاسِبٍ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

• فَوَدَّ: (وَبِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ) أَيِ الَّذِي أَشَارَتْ إِلَيْهِ الْآيَةُ. • فَوَدَّ: (لَا لِمَفْهُومِهِ) قَالَ الْكُرْدِيُّ: إِنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِمَا فِيهِ الْإِنْفِ وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى بَهَذَا أَيِ يَتَضَيَّحُ مِنْهُمْ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ بِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ لَا لِكَوْنِ مَفْهُومِ الْمَاءِ يَذُلُّ عَلَى الْمَنْعِ الْمَذْكُورِ أَهْ وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَعَيَّنُ لَكِنْ فِيهِ رَكَّةٌ، وَلَوْ قَالَ: وَاتَّقَضَحَ بِذَلِكَ أَنَّ مِنْهُمْ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ لِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ لَا لِمَفْهُومِهِ الْإِنْفِ كَانَ ظَاهِرًا.

• فَوَدَّ: (الْقِيَاسُ) أَيِ قِيَاسَ غَيْرِ الْمَاءِ كَالْتَّبِيدِ عَلَيْهِ أَيِ الْمَاءِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَقَبٌ) أَيِ وَمَفْهُومُهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ لِقَوْلِ جَمْعِ الْجَوَامِيعِ الْمَفَاهِيمُ أَيِ الْمُخَالَفَةُ إِلَّا اللَّقَبُ حُجَّةٌ أَهْ. قَالَ الْبُنَانِيُّ: الْمُرَادُ بِاللَّقَبِ هُنَا الْإِسْمُ

• فَوَدَّ: (انْدَفَعَ الِاسْتِدْلَالُ) قَدْ يَنْتَعِ انْدِفَاعُهُ عَلَى قَاعِدَةِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمُشْتَرَكَ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرَائِنِ حُجِلَ عَلَى جَمِيعِ مَعَانِيهِ وَهِيَ هُنَا غَيْرُ مُتَنَافِيَةٍ إِلَّا مَعْنَى الْمَصْدَرِ لَكِنْ إِذَا حُجِلَ عَلَى الْمُبَالِغَةِ وَافَقَ غَيْرَهُ فَلَيْتَأَمَّلُ وَأَسْأَلَهُ بَعْضُهَا لَا تَقْتَضِي التَّخْصِصَ بِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرَائِنِ. • فَوَدَّ: (وَاخْتِصَاصُ) مُبْتَدَأٌ

(يُشْتَرَطُ لِرَفْعِ الْحَدَثِ) إِجْمَاعًا وَاعْتِرَاضَ وَهُوَ هُنَا أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ قَائِمٌ بِالْأَعْضَاءِ بِمَنْعِ صِحَّةِ نَحْوِ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مَرْخُصَ أَوْ الْمَنْعُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ وَكَوْنُ التَّيَمُّمِ يَرْفَعُ هَذَا لَا يَزِدُّ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ خَاصًّا بِالنِّسْبَةِ لِفَرْضٍ وَاحِدٍ، وَكَلَامُنَا فِي الرِّفْعِ الْعَامِّ وَهَذَا خَاصٌّ بِالْمَاءِ، وَهُوَ إِذَا أَصْفَرُ وَرَافِقُهُ الْوُضُوءُ وَإِذَا أَكْبَرُ وَرَافِقُهُ الْغُسْلُ، وَقَدْ يُقَسَّمُ هَذَا نَظَرًا إِلَى تَفَاوُثِ مَا يَحْرُمُ بِهِ إِلَى مُتَوَسِّطٍ، وَهُوَ مَا عَدَا الْحَيْضَ وَالنِّفَاسَ وَأَكْبَرَ وَهُوَ هُمَا إِذَا مَا يَحْرُمُ بِهِمَا أَكْثَرُ.

(و) رَفَعَ (التَّجَسُّسِ) وَهُوَ شَرْعًا مُسْتَقْدَرٌ بِمَنْعِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مَرْخُصَ أَوْ مَعْنَى يُوصَفُ بِهِ الْمَحَلُّ الْغُلَامِيُّ لِغَيْثٍ مِنْ ذَلِكَ مَعَ رُطُوبَةٍ وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ الَّذِي لَا يَرْفَعُهُ إِلَّا الْمَاءُ وَلِأَنَّ الْمُصَنِّفَ اسْتَعْمَلَ فِيهِ الرِّفْعَ كَمَا تَقَرَّرَ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ فِيهِ حَقِيقَةً إِلَّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَمَّا

الْجَائِدُ الشَّامِلُ لِلْعَلَمِ الشَّخْصِيِّ، وَاسْمُ الْجِنْسِ فَهوَ مُغَايِرٌ لِلْقَبِ التَّخَوُّيِّ مُغَايِرَةُ الْعَامِّ لِلْخَاصِّ لِشُمُولِهِ لِلْعَلَمِ عِنْدَ الثَّحَاةِ الشَّامِلِ لِأَنْوَاعِهِ الثَّلَاثَةِ الْإِسْمِ وَالْكُنْيَةِ وَالْقَبِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَافْتَرَضَ) أَيَّ بَاتَهُ حَكَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَسُفْيَانَ جَوَازَ الْوُضُوءِ بِالتَّيَمُّمِ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ هُنَا الْفَخ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا سَيَأْتِي فِي أَسْبَابِ الْحَدِيثِ فَإِنَّ لَهُ ثَمَّ مَعْنَى آخَرَ سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِضَرْفٍ عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: الشَّيْءُ الْحَادِثُ، وَفِي الشَّرْعِ: يُطْلَقُ عَلَى أَمْرِ اعْتِبَارِيٍّ الْفَخِ وَعَلَى الْأَسْبَابِ الَّتِي يَنْتَهِي بِهَا الطَّهَرُ وَعَلَى الْمَنْعِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى ذَلِكَ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَوَّلُ اهـ وَكَذَا اقْتَصَرَ النَّهَايَةُ عَلَى إِرَادَتِهِ فَقَطَّ خِلَافًا لِلشَّارِحِ حَيْثُ جَوَّزَ إِرَادَةَ الْمَعْنَى الثَّالِثَةِ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا مَرْخُصَ) وَهُوَ فَقَدْ الْمَاءِ.

□ فَوَدَّ: (وَكَوْنُ التَّيَمُّمِ الْفَخ) جَوَابُ سُؤَالٍ نَشَأَ عَنْ قَوْلِهِ أَوْ الْمَنْعُ الْفَخ. □ فَوَدَّ: (بِرَفْعِ هَذَا) أَيِ الْمَنْعِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ مَعْنَى فِي النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى. □ فَوَدَّ: (هَذَا) ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ أَكْبَرَ سَم. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ مَا يَرْفَعُهُ الْغُسْلُ. □ فَوَدَّ: (مَا عَدَا الْحَيْضَ الْفَخ) أَيِ الْجَنَابَةِ ع ش. □ فَوَدَّ: (إِذَا مَا يَحْرُمُ بِهِمَا أَكْثَرُ) إِذَا يَحْرُمُ بِهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ وَالصَّوْمِ وَالْوُطْءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ع ش.

□ فَوَدَّ (سُي): (وَالْتَجَسَّ) بِكَسْرِ الْجِيمِ وَفَتْحِهَا أَيِ مَعَ فَتْحِ التَّوْنِ وَيَسْكَانُهَا مَعَ كَسْرِ التَّوْنِ وَفَتْحِهَا نِهَايَةً فَتَصِيرُ اللَّغَاتُ أَرْبَعَةً وَفِي الْقَامُوسِ لُغَةٌ خَاصَّةٌ وَهِيَ كَعَضْدِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ شَرْهَا الْفَخ) وَلُغَةٌ مَا يُسْتَقْدَرُ مُعْنَى وَقَالَ النَّهَايَةُ الشَّيْءُ الْمُتَّبَعُ اهـ. □ فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ مُسْتَقْدَرُ سَم.

□ فَوَدَّ: (وَهَذَا الْفَخ) ثُمَّ قَوْلُهُ هُوَ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْفَخُ صَرِيحًا فِي حَمَلِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي لِلتَّجَسُّسِ لَكِنْ قَوْلُهُ وَمَا رَاعَاهُ هُوَ مَجَازٌ يَفْتَضِي حَمْلَ كَلَامِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا الْفَخ) أَيِ الْمَعْنَى الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الَّذِي الْفَخ) قَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ الرِّفْعُ الْمُعْتَرِضُ شَرْعًا، وَهُوَ لَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْدَرِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا إِلَّا بِالْمَاءِ بِضَرْفٍ. □ فَوَدَّ: (اسْتَعْمَلَ فِيهِ) أَيِ فِي التَّجَسُّسِ، وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَرَّرَ أَيِ حَيْثُ قُدِّرَ الرِّفْعُ لَا الْإِزَالَةَ وَقَوْلُهُ وَهُوَ أَيِ الرِّفْعِ لَا يَصِحُّ فِيهِ أَيِ التَّجَسُّسِ. □ فَوَدَّ: (حَقِيقَةً) كَانَ الْمُرَادُ

وَقَوْلُهُ تَعْدِيٍّ خَيْرٌ. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا أَكْبَرَ) ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (هَذَا). □ فَوَدَّ: (مُسْتَقْدَرُ) ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (مِنْ ذَلِكَ). □ فَوَدَّ: (وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَا) ثُمَّ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) لَا يَصِحُّ فِيهِ حَقِيقَةً إِلَّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى

على الأول فوصفه به من مجازٍ مجاوزته للحدّث، وكان عدوله عن تعبير أصله بالإزالة رعايةً للأول؛ لأنّه حقيقة وما راعاه هو مجازٌ وهو أبلغ من الحقيقة باتّفاق البلغاء على أنّ ذاك موهمٌ إذ يُزيله غير الماء، وتخصيصهما لأنهما الأصل والألا فالطهر المسنون وطهر السلس الذي لا رفع فيه كالذميّة والمجنونة لتجمل للمسلم والميت كذلك كما يُعلم من كلامه فيما يأتي (مأة مُطلق) أي استعماله بمعنى مُروّره عليه فلا يجوز كما عبّر به أصله، وأفاده مفهوم الاشتراط من جهة أنّ تعاطي الشيء على خلاف ما أوجبه الشارع حرامٌ، .....

اضطلاحية فتأمل، وقوله إلّا على هذا المعنى أي الثاني سم. ة فود: (فوصفه به) أي وصف التجس بالرفع. ة فود: (من مجازٍ مجاوزته إلخ) أي من المجاز المرسل الذي علاقته مجاوزة التجس للحدّث في البيان أو الاستحضار، ولأفحقه أن يوصف بالإزالة. ة فود: (وكان عدوله) ضبب بينه وبين قوله: (لأنّه إلخ) وقوله عن تعبير أصله ضبب بينه وبين قوله رعاية إلخ سم عبارة البصريّ قوله رعاية للأول علة لتعبير أصله إلخ والأول هو مُستغذّر إلخ، وقوله لأنّه أي تعبير أصله إلخ علة لعدوله اه.  
ة فود: (وما راعاه) أي المُصنّف. ة فود: (على أنّ ذاك) أي تعبير أصله بالإزالة المُقتضي لحمل التجس على المعنى الأول يوهّم انحصار إزالته في الماء، وليس كذلك كما سبق هذا، وأنت خير بأن هذا الإيهام مُشترك الإلزام بناء على ما ذكر من الأبلغية المُقتضية للعدول، نعم إن حمل التجس في كلام المُصنّف على الثاني سلّم من الإيهام ولعله نكته العدول بصريّ. ة فود: (إذ يُزيله غير الماء) قد يقال: المراد الرفع والإزالة الشرعيّان أي المُعتبران شرعاً وهما لا يكونان إلّا بالماء حتّى في المُستغذّر المذكور بصريّ. ة فود: (وتخصيصهما) أي الحدّث والتجس سم. ة فود: (الذي لا رفع إلخ) صفة طهر السلس ولو قال: والذي لا رفع فيه إلخ كان أوضح. ة فود: (كالذميّة إلخ) أي كطهر الذميّة إلخ.  
ة فود: (والميت) أي وطهر الميت سم. ة فود: (كذلك) أي يشترط فيها الماء المُطلق نهايةً ومغني وهو خير قوله فالطهر إلخ. ة فود: (عليه) أي محلّ الحدّث والتجس. ة فود: (كما عبّر به) أي بلا

صريحان في حمل كلام المُصنّف على المعنى الثاني للتجس لكنّ قوله: (وما راعاه) هو مجاز يقتضي حمل كلامه على المعنى الأول فلي تأمل. ة فود: (لأنّه الذي لا يرفقه إلّا الماء) أقول التجاسة بالمعنى الأول قد تكون حكميّة ولا يرفقها إلّا الماء فيردّ على هذا الحضر إلّا أن يجاب بأن الحكميّة أصلها عينية فيسملها قوله: (الملاقي لبين إلخ). ة فود: (حقيقة) كان المراد اضطلاحية فتأمل، وقوله إلّا على هذا المعنى أي الثاني. ة فود: (وكان عدوله) ضبب بينه وبين قوله لأنّه وقوله عن تعبير أصله ضبب بينه وبين قوله رعاية. ة فود: (على أنّ ذاك موهم إلخ) هذا مبنيّ على إرادة المُحرّر المعنى الأول وهو غير لازم فلي تأمل وقوله إذ يُزيله غير الماء قد يجاب عنه بأن المراد إزالة تكفي لتحو الصلاة، وهذه لا تكون إلّا بالماء. ة فود: (وتخصيصهما) أي الحدّث والتجس. ة فود: (والميت) أي وطهر الميت.

ولا يصح كما صرح به كل من نفى الجل لكن بخفاء وإن سلمنا أنه يستعمل فيهما لأن الأكثر استعماله في الحرمة فقط ومن الاشتراط لكن يظهر في كل من العبارتين مزية خلافا لمن أطلق ترجيح هذه ولمن أطلق ترجيح تلك فتأمل رفع أو إزالة شيء من تلك الأربعة إلا به لأمره تعالى بالتيمم عند فقده وأمر رسول الله ﷺ بصب الذنوب من الماء على بول ذي

يجوز. □ فؤد: (ولا يصح) عطف على لا يجوز. □ فؤد: (من نفى الجل) أي الذي هو معنى قول الأصل لا يجوز كزدي وسَمَ وعبارة البصري أي الموجود في عبارة المُحرَّر وفيه أن الذي في عبارته لا يجوز، وهو الذي يستعمل في نفى الجل ونفي الجواز فتغيره بنفي الجل فيه ما فيه اه. □ فؤد: (أنه يستعمل) أي لا يجوز الذي عبر عنه الشارح بنفي الجل. □ فؤد: (فيهما) أي في الحرمة وعدم الصحة كزدي.

□ فؤد: (لأن الأكثر إلخ) ضُيِّبَ بينه وبين قوله لكن بخفاء سم. □ فؤد: (ومن الاشتراط) أي الذي عبر به المنهاج سم وبصري زاد الكزدي وهو عطف على من نفى الجل اه. □ فؤد: (من العبارتين) أي عبارة المتن أي يشترط وعبارة أصله أي لا يجوز وقوله مزية وهي في الأولى ظهور إفادتها عدم الصحة، وفي الثانية إفادتها الحرمة بلا واسطة إن تعاطى الشيء إلخ. □ فؤد: (رفع إلخ) تنازع فيه قوله لا يجوز وقوله لا يصح سم وكزدي. □ فؤد: (أو إزالة شيء) فيه ميل إلى ترجيح حمل رفع التجس في كلام المصنف على الإزالة، وفيه من الإيهام ما مرَّ بصري. □ فؤد: (من تلك الأربعة) أي الحديث والتجس وما في معناهما وما على صورتيهما بصري عبارة سم كان مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقل والمخصوص، والمعنى الذي يوصف به المحل، وعلى هذا فقد يشكك عليه في الثالث قوله السابق إذ يُزيله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزالته يُعْتَدُّ بها لتغير الصلاة فلي تأمل اه وعبارة الكزدي والذي يظهر من بعض تصانيفه أن المراد بالأربعة الحدث والتجس وطهر السلس والطهر المسنون.

وأما البواقي من طهر الذميمة والمجنونة والميت فداخلة في طهر السلس اه. □ فؤد: (لأمره تعالى إلخ) عبارة المغني والنهاية وإنما تعين الماء في رفع الحدث لقوله: ﴿قَلَّمْ يَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣] الأمر للوجوب فلو رَفَعَ غير الماء لَمَّا وَجَبَ التيمم عند فقده وفي إزالة التجس لقوله ﷺ في خبر الصحيحين حين بال الأعرابي في المسجد: «صَبُّوا عليه ذنوباً من ماء» والذنوب: الذلُّ المُمْتَلِئَةُ ماءً

□ فؤد: (من نفى الجل) أي الذي هو معنى عبارة المُحرَّر. □ فؤد: (لكن بخفاء إلخ) قد يُعَكَّرُ على دعوى الخفاء لما ذكره أنه مُشْتَرَكٌ كما صرحوا به، ومذهب الشافعي أن المُشْتَرَكَ عند التَّجَرُّدِ عَنْ القرائن ظاهر في مَعْنِيَّتِهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُعَارِضْ ذَلِكَ كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ فِي أَحَدِ الْمَعْنِيَّتَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَضُيِّبَ بَيْنَ قَوْلِهِ لَكِنْ بِخَفَاءٍ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (لأن الأكثر). □ فؤد: (الاشتراط) أي الذي عبر به المنهاج. □ فؤد: (رفع أو إزالة) تنازع به يجوز ويصح من قوله فلا يجوز ولا يصح. □ فؤد: (من تلك الأربعة) مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقل والمخصوص، والمعنى الذي يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكك عليه في الثالث قوله السابق إذ يُزيله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته



الخَوْصِرَةُ التَّمِيمِي لَمَّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ لِلْمُطَلَقِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ وَلَمْ يَنْتَهِجِ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ. وَخَرَجَ بِتِلْكَ الْأَرْبَعَةِ نَحْوَ إِزَالَةِ طَيْبٍ عَنْ بَدَنِ مُحَرِّمٍ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ زَوَالَ عَيْنِهِ وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَاءٍ (وَهُوَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ) عِنْدَ أَهْلِ اللُّسَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَالَمِ بِحَالِهِ (اسْمُ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ) لَا يَزِمُ وَإِنْ رُشِّحَ مِنْ بُخَارِ الطَّهْوَرِ الْمُغْلِيِّ أَوْ تَغَيَّرَ بِمَا لَا يَضُرُّ مِمَّا يَأْتِي أَوْ جُمِعَ مِنْ نَدَى وَزَعَمَ أَنَّهُ نَفْسٌ دَائِبَةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ زُلَالًا وَهُوَ مَا يَخْرُجُ مِنْ جَوْفِ صُورٍ تَوْجِدُ.....

وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ كَمَا مَرَّ فَلَوْ كَفَى غَيْرُهُ لَمَّا وَجَبَ غَسْلُ الْبَوْلِ بِهِ وَلَا يُقَاسُ بِهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ الطَّهْرَ بِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ تَعَدِّي وَعِنْدَ غَيْرِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الرُّقَّةِ الْخُفِّ، وَحُمِلَ الْمَاءُ فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ عَلَى الْمُطَلَقِ لِتَبَادُرِ الْأُذْهَانِ إِلَيْهِ اهـ. ❦ فَوَدَّ: (التَّمِيمِي) هُوَ مُخَالِفٌ لِمَا فِي الْإِصَابَةِ وَلِمَا فِي الْقَامُوسِ فَإِنَّهُ قَالَ ذُو الْخَوْصِرَةِ اثْنَانِ أَحَدُهُمَا تَمِيمِي وَالثَّانِي يَمَانِي وَالْأَوَّلُ خَارِجِي لَيْسَ بِصَحَابِي وَالثَّانِي هُوَ الصَّحَابِيُّ الْبَائِلُ فِي الْمَسْجِدِ انْتَهَى اهـ ع. ❦ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَنْتَهِجِ الْقِيَاسُ الْخُفِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِأَمْرِهِ تَعَالَى الْخُفِّ. ❦ فَوَدَّ: (بِالنِّسْبَةِ لِلْعَالَمِ الْخُفِّ) قَيْدٌ بِهِ لِيَخْرُجَ الْمَاءُ الْمُسْتَقْتَمِلُ فِي فَرْضِ وَالتَّغْيِيرِ تَقْدِيرًا، وَقَلِيلٌ وَقَعَ فِيهِ نَجَسٌ لَمْ يَغْيِرْهُ فَإِنَّ الْعَالَمَ بِحَالِهِ لَا يَذْكُرُهَا إِلَّا مُقَيَّدَةً كَمَا يَأْتِي كُرْدِي. ❦ فَوَدَّ: (لَا يَزِمُ) قَالَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ: وَلَا يُخْتَلَجُ لِتَقْيِيدِ الْقَيْدِ بِكَوْنِهِ لَا زِمًا؛ لِأَنَّ الْقَيْدَ الَّذِي لَيْسَ بِالْإِزْمِ كَمَاءِ الْبَرِّ مَثَلًا يُطْلَقُ اسْمُ الْمَاءِ عَلَيْهِ بِدُونِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يُخْتَلَجُ إِلَى الْقَيْدِ فِي جَانِبِ الْإِثْبَاتِ كَقَوْلِنَا غَيْرَ الْمُطَلَقِ هُوَ الْمُقَيَّدُ بِقَيْدٍ لَا يَزِمُ انْتَهَى اهـ مُعْنِي وَرَشِيدِي. ❦ فَوَدَّ: (وَإِنْ رُشِّحَ الْخُفِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَيَدْخُلُ فِي التَّغْيِيرِ مَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ: الْمَطَرُ وَذَوْبُ الثَّلْجِ وَالْبَرَدُ، وَمَا نَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ مَاءِ السُّيُونِ وَالْآبَارِ وَالْأَنْهَارِ وَالْبَحَارِ وَمَا نَبَعَ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ﷺ أَوْ مِنْ ذَاتِهَا عَلَى خِلَافٍ فِيهِ، وَالْأَرْجَحُ الثَّانِي وَهُوَ أَفْضَلُ الْمِيَاهِ مُطْلَقًا أَوْ نَبَعَ مِنَ الزُّلَالِ وَهُوَ شَيْءٌ انْتَقَدَ مِنَ الْمَاءِ عَلَى صُورَةِ حَيَوَانٍ، وَمَا يَتَمَقَّدُ بِلَحَا؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَاءِ يَتَنَاوَلُهُ فِي الْحَالِ وَإِنْ تَغَيَّرَ بَعْدَ أَوْ كَانَ رُشِّحَ بُخَارِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ حَقِيقَةٌ، وَتَقْصُصُ الْمَاءُ بِقَدَرِهِ وَهُوَ الْمُغْتَمَدُ، وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْخَلُّ وَنَحْوُهُ وَمَا لَا يَذْكُرُ إِلَّا مُقَيَّدًا كَمَا مَرَّ وَتُرَابُ التَّيْمِ وَحَجَرُ الْإِسْتِجَاءِ وَأَذْوِيَةُ الدُّبَاغِ وَالشَّمْسُ وَالتَّارُ وَالزَّبِيعُ وَغَيْرُهَا حَتَّى الثَّرَابِ فِي غَسَلَاتِ الْكَلْبِ فَإِنَّ الْمَزِيلَ هُوَ الْمَاءُ بِشَرْطِ امْتِزَاجِهِ بِهِ فِي غَسْلِهِ مِنْهَا اهـ. ❦ فَوَدَّ: (الْمُغْلِي) قَالَ الْقَلْبُوبِيُّ فِي حَوَاشِي الْمُحَلَّى بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ انْتَهَى وَقَيْدُهُ بِالْمُغْلِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ فَالْبُخَارُ الْمُتَرَشِّحُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٌ نَارٍ مِنْ مَاءٍ طَهْوَرٍ طَهْوَرٌ بِلَا خِلَافٍ كُرْدِي. ❦ فَوَدَّ: (بِمَا يَأْتِي) مِنْ نَحْوِ طِينٍ وَطَحْلَبٍ. ❦ فَوَدَّ: (أَوْ جُمِعَ مِنْ نَدَى الْخُفِّ) وَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَقَعُ عَلَى الزَّرْعِ وَالْحَشِيشِ الْأَخْضَرِ خُصُوصًا فِي أَيَّامِ الرَّبِيعِ كُرْدِي. ❦ فَوَدَّ: (نَفْسٌ دَائِبَةٌ) أَيِ فِي الْبَحْرِ كُرْدِي. ❦ فَوَدَّ: (لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَعَلَى تَسْلِيمِ وَجُودِ الدَّائِبَةِ الْمَذْكُورَةِ فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْمَجْمُوعَ مِنَ النَّدَى بِخُصُوصِهِ مِنْ نَفْسِ تِلْكَ الدَّائِبَةِ لَا غَيْرَ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يُخْتَلَجُ حَبِيبًا أَنْ يَكُونَ مِنْ نَفْسِهَا، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الطَّلِّ وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمُشَاهَدُ فَرُجِّعْ لِدَلِيلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا هُوَ عَلَى صُورَةِ الْمَاءِ الْخَالِي عَنِ التَّغْيِيرِ، وَنَحْوِهِ الطَّهْوَرَةُ فَلَا تَرْتَفِعُ بِالشُّكِّ انْتَهَى اهـ. كُرْدِي عَلَى شَرْحِ بَاقِضِلِ. ❦ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا يَخْرُجُ الْخُفِّ) صَرِيحُ الْهَآئِيَةِ وَالْمُعْنِي أَنَّ الزُّلَالَ اسْمٌ لِصُورَةِ حَيَوَانٍ يَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِهَا الْمَاءُ



في نحو الثلج كالحَيَوَانِ، وليسَتْ بِحَيَوَانٍ فَإِنْ تَحَقَّقَ كَانَ نَجِسًا؛ لِأَنَّهُ قَيِّدٌ وَخَرَجَ بِالمَاءِ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَ الاِشْتِرَاطُ بِهِ الثَّرَابُ، وَلَوْ فِي الْمُغْلُظِ فَإِنَّ الْمُطَهَّرَ هُوَ المَاءُ بِشَرْطِ مَرْجِهِ بِهِ وَمَحْوُ أَدْوِيَةِ الدُّبَاغِ؛ لِأَنَّهَا مُحِيلَةٌ وَخَجَرُ الاستِنجَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُرَخَّصٌ وَقَوْلُهُ بَلَا قَيِّدٌ مَعَ قَوْلِنَا عِنْدَ إِلَى آخِرِهِ الْمُقَيَّدُ بِلَا زِمٍ وَلَوْ نَحْوُ لَامِ الْعَهْدِ كَخَبَرٍ «إِنَّمَا المَاءُ مِنَ المَاءِ» وَكَالْمُتَغَيَّرِ بِالتَّغْيِيرِ وَكَالْمُسْتَعْمَلِ عَلَى الْأَصَحِّ وَكَقَلِيلٍ وَقَعَ فِيهِ نَجَسٌ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ بِهَا لَا يَذْكُرُهَا إِلَّا مُقَيَّدَةً عَلَى أَنَّهَا مُقَيَّدَةٌ شَرْعًا بِخِلَافِ الْمُتَغَيَّرِ بِمَا لَا يَضُرُّ وَالْمُقَيَّدُ بِغَيْرِ لَازِمٍ نَحْوُ مَاءِ الْبِفْرِ وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُغْلُظَ مَا ذَكَرَ الْمَعْلُومُ مِنْهُ مَعَ ذِكْرِ الْآيَةِ أَنَّ مَا صَدَقَ الطُّهُورُ وَالْمُطْلَقُ وَاحِدٌ. (هـ) المَاءُ الْكَثِيرُ وَالْقَلِيلُ (الْمُتَغَيَّرُ بِهِ) مُخَالِطٌ طَاهِرٌ (مُسْتَفْتَى) يَفْتَحُ الثَّوْبَ وَكُسْرُهَا بَعِيدٌ مُتَكَلِّفٌ (عَنْ كَرِ عَفْرَانٍ) وَنَمْنِي وَنَمْرٍ سَاقِطٌ وَطَحْلِبٌ طَرِخٌ.....

لَا لِذَلِكَ المَاءِ لَكِنْ كَلَامُ الْقَامُوسِ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَاءِ. □ فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ الثَّلَاجِ) أَيِ كَالْمَاءِ الْمُتَجَمِّدِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ تَحَقَّقَ الْخَبَرُ) فَإِنْ شَكَّ فَلَيْسَ بِنَجَسٍ كَمَا هُوَ الْوَاضِحُ لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الظُّهْرُ بِهِ لِلشُّكِّ فِي طُهُورِيَّتِهِ بَلْ فِي كَوْنِهِ مَاءً وَلَا أَصْلَ يَزِجُ إِلَيْهِ بَضْرِيٌّ وَقَوْلُهُ لَكِنْ الظَّاهِرُ الْخَبَرُ يَزِيدُهُ مَا مَرَّ آتِفًا عَنْ شَرْحِ الْمُبَابِ. □ فَوَدَّ: (مَنْ حَيْثُ تَعَلَّقَ الْإِشْتِرَاطُ بِهِ) دَفَعَ بِذَلِكَ مَا أوردَ مِنْ أَنَّ المَاءَ لَقَبٌ وَلَا مَقْهُومٌ لَهُ عَلَى الرَّاجِحِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي الْمُغْلُظِ) أَيِ وَلَوْ اسْتَعْمِلَ فِي تَغْيِيرِ التَّجَسُّسِ الْمُغْلُظِ. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوُ أَدْوِيَةِ الدُّبَاغِ) أَيِ كَالشَّمْسِ وَالتَّارِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِطُهُورِيَّتِهِمَا. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ بَلَا قَيِّدٌ الْخَبَرُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمَوْثُورُ هُوَ الْقَيِّدُ اللَّازِمُ مِنْ إِضَافَةِ كَمَاءٍ وَزِدَ أَوْ صِفَةِ كَمَاءٍ دَافِقٍ وَمَاءٍ مُسْتَعْمَلٍ أَوْ مُتَجَسِّسٍ أَوْ لَامٍ غَلَبَ كَالْمَاءِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «نَعَمْ إِذَا زَاتِ المَاءُ» أَيِ الْمَنِيِّ أ. هـ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ نَحْوُ لَامِ الْعَهْدِ) أَيِ وَلَوْ كَانَ الْقَيِّدُ لَامَ الْعَهْدِ، وَنَحْوُهُ وَقَوْلُهُ كَخَبَرٍ إِنَّمَا الْخَبَرُ أَيِ كَاللَّامِ فِي خَبَرٍ الْخَبَرُ فَإِنَّ اللَّامَ فِي المَاءِ لَامُ الْعَهْدِ، وَالْمَقْهُودُ هُوَ الْمَنِيُّ وَقَوْلُهُ وَكَالْمُتَغَيَّرِ الْخَبَرُ وَكَالْمُسْتَعْمَلِ الْخَبَرُ وَكَقَلِيلٍ الْخَبَرُ عَطْفٌ عَلَى كَخَبَرٍ الْخَبَرُ لَكِنَّهَا أَمثلةٌ لِنَحْوِ الْمُقَيَّدِ بِلَامِ الْعَهْدِ كُزْدِي. □ فَوَدَّ: (مُقَيَّدَةٌ شَرْعًا) أَيِ بِقَيِّدٍ لَازِمٍ فَلَا يُسْرَعُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِسْتِعْمَالِ الشَّرْعِيِّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهَا مَاءٌ بَلَا قَيِّدٍ بَضْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمُتَغَيَّرِ بِمَا لَا يَضُرُّ) أَيِ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ شَرْعًا مَاءٌ بَلَا قَيِّدٍ بَضْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (فَالْمُتَغَيَّرُ بِمُخَالِطِ طَاهِرٍ الْخَبَرُ) مَحَلُّهُ بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِ الْمُخَالِطِ، وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ كَنَحْوِهِ سِلْدَرٍ أَوْ عَجِينٍ أَرَادَ تَطْهِيرَهُ فَصَبَّ عَلَيْهِ المَاءُ فَتَغَيَّرَ بِهِ تَغْيِيرًا كَثِيرًا قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَائِهِ فَإِنَّهُ يُطَهَّرُهَا، وَإِنْ كَانَ تَغْيِيرُهُ كَثِيرًا لِلضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى جَمِيعِهَا إِلَّا بَعْدَ تَغْيِيرِهِ هَكَذَا أَحْفَظَ مِنْ تَقْرِيرِ شَيْخِنَا الْعَبْلَاوِيِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ بَضْرِيٌّ وَيُجَيِّمُ عَنْ سَم. وَكَذَا فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَنْ الشَّيْخِ املِسي عَنْ الْعَبْلَاوِيِّ بِمِثْلِهِ. □ فَوَدَّ: (وَكُسْرُهَا) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ بَعِيدٌ مُتَكَلِّفٌ خَبَرُهُ.

□ فَوَدَّ: (وَمَنْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي وَلَا مُتَغَيَّرٍ فِي الْمُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ الْخَبَرُ.

□ فَوَدَّ: (وَمَنْ سَاقِطٌ) أَيِ وَإِنْ كَانَ شَجَرُهُ نَابِتًا فِي المَاءِ شَرَحَ بِانْقِضِ عِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَيَضُرُّ التَّغْيِيرُ بِالنَّامِ

إِذَا يَنْتَقِذُ بِهَا لِنَحْوِ الصَّلَاةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَمَنْ سَاقِطٌ) عِبَارَةٌ الْمُبَابِ وَكَالْحُبُوبِ إِنْ انْحَلَّ مِنْهَا شَيْءٌ

بَعْدَ ذَهِ وَزَرَقِي طَرِخَ ثُمَّ تَفَثَتْ وَمَلَحَ جَبَلِي وَقَطِرَانٍ أَوْ كَافُورٍ مُخَالِطٍ فَكُلُّهُمَا نَوْعَانِ.....

السَّاقِطَةُ بِسَبَبِ مَا انْحَلَّ مِنْهَا سَوَاءٌ أَوْقَعَ بِنَفْسِهِ أَمْ بِإِقْبَاعِ كَانَ عَلَى صُورَةِ الْوَرَقِ كَالْوَرْدِ أَمْ لَا أَه. قَالَ عِشْرَ زَادَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ الْكَبِيرِ مَا نُصِّهَ لِإِمْكَانِ التَّخَرُّصِ عَنْهَا غَالِيًا أَقُولُ حَتَّى لَوْ تَعَذَّرَ الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا ضَرُّ نَظَرًا لِلْغَالِبِ أَه. وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا وَجِبَارَةُ سَمِ عَنْ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ الْمُسَمَّى بِالْإِيْعَابِ وَالْحَبِّ كَالْبُرِّ وَالْقَمَرِ إِنْ غَيَّرَ وَهُوَ بِحَالِهِ فَمُجَاوِرٌ، وَإِنْ انْحَلَّ مِنْهُ شَيْءٌ فَمُخَالِطٌ فَإِنْ طَبِخَ وَغَيَّرَ وَلَمْ يَنْحَلِّ مِنْهُ شَيْءٌ فَأَوَّجَهُ الْوَجْهَيْنِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِمُجَرَّدِ الطَّبْخِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَيَقُّنِ انْحِلَالِ شَيْءٍ مِنْهُ بِحَيْثُ يُسْتَحْدَثُ لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ اسْمٌ آخَرٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنِ الْإِنْحِلَالُ فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لِلتَّغْيِيرِ بِهِ وَلَا يُحْدِثُ اسْمَ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يُجَاوِرُ، وَالتَّغْيِيرُ بِهِ لَا يَضُرُّ وَإِنْ حَدَثَ بِسَبَبِهِ اسْمٌ آخَرٌ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا أَغْلَى مِنْ نَحْوِ الْحُبُوبِ وَالْثَّمَارِ وَمَا لَمْ يُغْلَ إِنْ تَيَقَّنَ انْحِلَالُ شَيْءٍ مِنْهُ فَمُخَالِطٌ، وَالْأَفْجَاوِرُ وَإِنْ حَدَثَ لَهُ اسْمٌ آخَرٌ بِذَلِكَ مَا لَمْ يُسَلِّبْ عَنْهُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ بِالْكَلِّيَّةِ أَه. أَقُولُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَخْصُلُ التَّغْيِيرُ الْكَثِيرُ فِي الطَّعْمِ وَاللَّوْنِ بِلَوْنِ انْحِلَالِ شَيْءٍ. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ ذَهِ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَشِبْهِ أَنْ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِيمَا لَوْ طَرِخَ، ثُمَّ تَفَثَتْ وَخَالَطَ أَنْتَهَى أَه. سَمِ وَنَقَلَ شَيْخُنَا عَنْ سَمِ فِي شَرْحِ أَبِي شُبَّاعٍ الْجَزَمِ بِذَلِكَ وَأَقْرَهُ وَجِبَارَةُ الْكُرْدِي قَالَ الْبُرْلُوسِيُّ فِي حَوَاشِي الْمُحَلَّى قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَشِبْهِ إِنْخَفَ قُلْتُ: وَيَتَغَيَّرُ جَزْإَانِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الثَّوَرَةِ وَالزَّرْنِخِ وَنَحْوِهِمَا. وَقَدْ يُعْضَدُ مَا بَحَثَهُ أَبِي الْأَذْرَعِيُّ نَظِيرُ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْوَرَقِ الْمَطْرُوحِ أَنْتَهَى كَلَامُ الْبُرْلُوسِيِّ أَه. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ تَفَثَتْ) أَيِ وَاخْتَلَطَ، وَالْأَفْجَاوِرُ مُجَاوِرٌ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ تَفَثَتْ قَبْلَ طَرِخِهِ بِضَرْفٍ. هـ فَوَدَّ: (فَكُلُّهُمَا) أَيِ مِنَ الْقَطِرَانِ وَالْكَافُورِ. هـ فَوَدَّ: (نَوْعَانِ) أَيِ خَلِيطٌ وَمُجَاوِرٌ، وَاخْتَلَفَ فِي التَّغْيِيرِ بِالْكَتَابِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَخْبَرُ أَنَّهُ يَتَغَيَّرُ بِشَيْءٍ يَنْحَلُّ مِنْهُ فَيَكُونُ التَّغْيِيرُ بِمُخَالِطٍ مُغْنِي.

قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ وَالْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهِمَا وَالْحَبُّ كَالْبُرِّ وَالْقَمَرُ إِنْ غَيَّرَ وَهُوَ بِحَالِهِ فَمُجَاوِرٌ، وَإِنْ انْحَلَّ مِنْهُ شَيْءٌ فَمُخَالِطٌ فَإِنْ طَبِخَ وَغَيَّرَ وَلَمْ يَنْحَلِّ مِنْهُ شَيْءٌ فَوَجْهَانِ، وَحَكَى عِبَارَتَهُمْ فِي تَقْرِيرِ الْوَجْهَيْنِ ثُمَّ قَالَ وَأَوَّجَهُ الْوَجْهَيْنِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِمُجَرَّدِ الطَّبْخِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَيَقُّنِ انْحِلَالِ شَيْءٍ مِنْهُ بِحَيْثُ يُسْتَحْدَثُ لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ اسْمٌ آخَرٌ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يُجَاوِرُ، وَالتَّغْيِيرُ بِهِ لَا يَضُرُّ، وَإِنْ حَدَثَ بِسَبَبِهِ اسْمٌ آخَرٌ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا أَغْلَى مِنْ نَحْوِ الْحُبُوبِ وَالْثَّمَارِ وَمَا لَمْ يُغْلَ إِنْ تَيَقَّنَ انْحِلَالُ شَيْءٍ مِنْهُ فَمُخَالِطٌ وَالْأَفْجَاوِرُ، وَإِنْ حَدَثَ لَهُ بِذَلِكَ اسْمٌ آخَرٌ مَا لَمْ يُسَلِّبْ عَنْهُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ بِالْكَلِّيَّةِ كَمَا يَأْتِي أَنْتَهَى، وَقَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي إِشَارَةٌ إِلَى بَسْطِ ذِكْرِهِ بَعْدَ عَلَى الْمُجَاوِرِ مِنْهُ أَمَّا إِذَا سَلَبَ الْإِطْلَاقُ بِالْكَلِّيَّةِ بَانَ صَارَ لَا يُسَمَّى مَاءً وَلَا يُضَافُ فِيهِ لَفْظُ الْمَاءِ إِلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ بَلْ انْسَلَخَ عَنْهُ ذَلِكَ بِسَائِرِ الْإِغْيَارَاتِ وَحَدَثَ لَهُ اسْمٌ آخَرُ اخْتَصَّ بِهِ فَإِنَّ التَّغْيِيرَ بِهِ حَيْثُ لَا يَضُرُّ لِأَنَّا تَيَقَّنُ حَيْثُ أَنَّهُ إِنْ انْفَصَلَتْ عَنْهُ عَيْنُ مُخَالَطَةٍ فَالْثَّأَثُ بِهِ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُجَاوِرًا بَلْ مِنْ حَيْثُ مَا انْفَصَلَ عَنْهُ مِنَ الْمُخَالِطِ أَنْتَهَى، وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ ذَهِ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَشِبْهِ أَنْ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِيمَا لَوْ طَرِخَ صَحِيحًا ثُمَّ تَفَثَتْ وَخَالَطَ أَنْتَهَى.

(تَفَيَّرُ) يَمْتَنِعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ لِكَثْرَتِهِ وَلَوْ تَقْدِيرًا، كَأَن وَقَعَ فِي الْمَاءِ مَا يُوَافِقُهُ كُثْرَتُهُ لَكُنْ فِي قَلِيلٍ كَمَا يَأْتِي وَكَمَاءٍ وَرَدَ لَا رِيحَ لَهُ فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ وَسَطًا كَرِيحٍ لِأَذْنٍ وَلَوْنٍ عَصِيرٍ وَطَعْمٍ مَاءٍ

• **قوله (يشي):** (يَمْتَنِعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ) أَي بَأَن يُسَمَّى مَاءً مُقَيَّدًا كَمَاءِ الْوَرْدِ أَوْ يُسْتَجَدُّ لَهُ اسْمٌ آخَرُ كَالْمَرْقَةِ شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ وَنَهَايَةٌ. • **قوله:** (كَأَن وَقَعَ الْإِنِّ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي حَتَّى لَوْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ مَانِعٌ يُوَافِقُهُ فِي الصِّفَاتِ كَمَاءِ الْوَرْدِ الْمُتَقَطِّعِ الرَّائِحَةِ فَلَمْ يَتَغَيَّرْ وَلَوْ قَدَّرْنَاهُ بِمُخَالَفٍ وَسَطٍ كُلُّوْنَ الْعَصِيرِ وَطَعْمِ الرُّمَانِ وَرِيحِ اللَّادِنِ لِغَيْرِهِ ضَرُّ بَأَن تُغَرِّضَ عَلَيْهِ جَمِيعُ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا الْمُنَاسِبَ لِلَوَاقِعِ فِيهِ فَقَطَّ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ. وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بَدَلُ قَوْلِهِ لَا الْمُنَاسِبَ الْإِنِّ مَا نَصَّهُ كَذَا قَالَه ابْنُ أَبِي عَصْرٍ وَابْتِغَاءَ الرُّوْبَانِيِّ الْأَشْبَهَ بِالْخَلِيطِ اهـ. وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَلَى الْإِفْتِاحِ مَا نَصَّهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَاقِعَ إِنْ كَانَ مُفْقُودَ الصِّفَاتِ كُلِّهَا كَمَاءٍ مُسْتَعْمَلٍ فَلَا بُدَّ مِنْ غَرَضِ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى الْمَاءِ، وَإِنْ كَانَ مُفْقُودَ الْبَعْضِ كَمَاءٍ وَرَدَ لَهُ رَائِحَةٌ وَلَا طَعْمٌ لَهُ وَلَا لَوْنٌ لَهُ يُخَالِفُ طَعْمَ الْمَاءِ وَلَوْنَهُ فَيُقَدَّرُ فِيهِ الطَّعْمُ وَاللَّوْنُ وَلَا يُقَدَّرُ الرِّيحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ بِرِيحِهِ فَلَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ رِيحٍ غَيْرِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْوَاقِعُ لَهُ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَقَدْ قُدِّرَتْ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ كَمَاءٍ وَرَدَ مُتَقَطِّعِ الرَّائِحَةِ فَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ ابْنِ أَبِي عَصْرٍ وَالرُّوْبَانِيِّ فَالرُّوْبَانِيُّ يَقُولُ يُقَدَّرُ فِيهِ لَوْنُ الْعَصِيرِ وَطَعْمُ الرُّمَانِ وَرِيحُ مَاءِ الْوَرْدِ فَيُقَدَّرُ الْوُصْفُ الْمَفْقُودُ فِيهِ لَا رِيحَ اللَّادِنِ وَابْنُ أَبِي عَصْرٍ يَقُولُ يُقَدَّرُ فِيهِ طَعْمُ الرُّمَانِ وَلَوْنُ الْعَصِيرِ وَرِيحُ اللَّادِنِ وَلَا يُقَدَّرُ فِيهِ رِيحُ مَاءِ الْوَرْدِ لِقَفْذِهِ بِالْفِعْلِ فَيَكُونُ مَاءُ الْوَرْدِ حَيْثُ كَانَ كَالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ وَالْمُقَدَّرُ كَلَامُ ابْنِ أَبِي عَصْرٍ وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ كُلُّهُ بَيْنَ الطَّاهِرِ وَالتَّجَسُّسِ اهـ وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَلَى ابْنِ قَاسِمٍ الْغَزَنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

• **قوله:** (كَمَا يَأْتِي) أَي مِنْ أَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ إِذَا كَثُرَ طَهَرَ فَأَوَّلَى إِذَا وَقَعَ فِي الْكَثِيرِ شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ. • **قوله:** (فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ الْإِنِّ) يَتَّبِعُنِي أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ فَعَيَّرُ ضَرُّ، وَإِلَّا فَلَهُ الْإِعْرَاضُ عَنِ التَّقْدِيرِ وَاسْتِعْمَالُهُ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ شَاكٌ فِي التَّغْيِيرِ الْمُضِرِّ وَالشَّكُّ لَا يَضُرُّ كَمَا يَأْتِي سَمَ عَلَى خَبَرِ اهـ ع ش وَاعْتَمَدَهُ الْبُجَيْرِمِيُّ وَشَيْخُنَا عِبَارَةُ الْأَوَّلِ أَي جَوَازًا فَلَوْ هَجَمَ شَخْصٌ وَتَوَضَّأَ بِهِ كَانَ وَضُوهُهُ صَحِيحًا سَمَ إِذَا الْأَصْلُ عَدَمُ التَّغْيِيرِ، وَظَاهِرُهُ جَرِيَانُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ نَجَسًا فِي مَاءٍ كَثِيرٍ انْتَهَى أَجْهَوْرِيٌّ اهـ وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَهَذَا التَّقْدِيرُ مَدْبُوبٌ لَا وَاجِبٌ كَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ الطَّوْخِيُّ عَنْ ابْنِ قَاسِمٍ فَإِذَا اغْرَضَ عَنِ التَّقْدِيرِ وَهَجَمَ وَاسْتَعْمَلَهُ كَمَى إِلَى أَنَّ قَالَ وَظَاهِرُهُ ذَلِكَ جَرِيَانُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ نَجَسًا مَعَ أَنَّ الشَّيْخَ الطَّوْخِيَّ كَانَ يَقُولُ بِوُجُوبِ التَّقْدِيرِ فِي التَّجَسُّسِ فَرَاجَعَهُ اهـ. • **قوله:** (كَرِيحٍ لِأَذْنٍ) بِفَتْحِ الذَّالِ الْمُتَّجِمَةِ وَهُوَ اللَّبَانُ الذَّكَرُ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ. وَقِيلَ هُوَ رُطُوبَةٌ تَغْلُو شَجَرَ الْمَغْزِ وَلِحَاها شَيْخُنَا وَيُجْعِلُهَا الْكَزْدِيُّ وَهُوَ نَوْرٌ مَعْرُوفٌ بِمَكَّةَ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ اهـ. • **قوله:** (وَلَوْنٍ عَصِيرٍ) أَي عَصِيرِ الْعِنَبِ الْأَسْوَدِ أَوْ الْأَخْضَرِ مَثَلًا لَا الْأَبْيَضِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ أَنَّا نَغْرِضُهُ مُخَالَفًا لِلْمَاءِ فِي اللَّوْنِ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا ع

• **قوله:** (فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ وَسَطًا الْإِنِّ) يَتَّبِعُنِي أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ فَعَيَّرُ ضَرُّ، وَإِلَّا فَلَهُ الْإِعْرَاضُ عَنِ التَّقْدِيرِ وَاسْتِعْمَالُهُ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ شَاكٌ فِي التَّغْيِيرِ الْمُضِرِّ وَالشَّكُّ لَا يَضُرُّ.

رُثَانٍ فَإِنْ غَيَّرَ مَعَ ذَلِكَ ضَرْوً وَلَا فَلَإِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِضَوْافِقَتِهِ لَا يُغَيَّرُ اعْتِبَارُ بَغْيِهِ كَالْحُكُومَةِ (غَيْرِ طَهْرٍ) وَإِنْ كَانَ التَّغْيِيرُ بِمَا عَلَى غَضْوِ الْمُتَطَهِّرِ كَمَا أَنَّهُ غَيْرُ مُطْلَقٍ فَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءَ فَشْرَتِهِ لَمْ يَحْتَسْ. (وَلَا يَضُرُّ) فِي الطَّهُورِيَّةِ (تَغْيِيرُ لَا يَمْنَعُ الْاسْمَ) لِقَوْلِهِ.....

ش رَشِيدِي أَي مِنْ قَوْلِهِ وَتَبِعَهُ الْبُجَيْرِيُّ أَي عَصِيرُ الْعِنَبِ أَيْضُ أَوْ اسْوَدَّ اهـ. ة فُود: (وَالْإِفْلَا) فَلَوْ لَمْ يُؤْتَرْ فِيهِ الْخَلِيطُ حَسًّا وَلَا تَقْدِيرًا اسْتَعْمَلَهُ كُلُّهُ، وَكَذَلِكَ اسْتَطَلَّكَ التَّجَاسَةُ الْمَانِعَةُ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ، وَإِذَا لَمْ يَكْفِهِ الْمَاءُ وَخَذَهُ وَلَوْ كَمَلَهُ بِمَانِعٍ يُسْتَهْلَكُ فِيهِ لَكَفَاهُ وَجَبَ تَكْمِيلُ الْمَاءِ بِهِ إِنْ لَمْ تَرُدَّ قِيَمَتَهُ عَلَى قِيَمَةِ مَاءٍ مِثْلِهِ مُغْنِي عِبَارَةَ النَّهَايَةِ فَإِنْ لَمْ يُؤْتَرْ فَهُوَ طَهْرٌ وَلَهُ اسْتِعْمَالُ كُلِّ أَي مَجْمُوعِ الْمَاءِ وَالْمُخَالِيطِ، وَيَلْزَمُهُ تَكْمِيلُ الْمَاءِ الْتَاقِصِ عَنْ طَهَارَتِهِ الْوَاجِبَةِ بِهِ أَي بِالْمُخَالِيطِ إِنْ تَعَيَّنَ لَكِنْ لَوْ انْتَمَسَ فِيهِ جُثْبٌ نَاوِيًا وَهُوَ قَلِيلٌ أَي مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمُخَالِيطِ صَارَ مُسْتَعْمَلًا كَمَا لَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ التَّجَاسَةَ، وَحَيْثُ فَقَدْ جَعَلْنَا الْمُسْتَهْلَكَ كَالْمَاءِ فِي إِبَاحَةِ التَّطَهُّرِ بِهِ، وَلَمْ نَجْعَلْهُ كَذَلِكَ فِي دَفْعِ التَّجَاسَةِ عَنْ نَفْسِهِ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ وَعَدَمُ ضَرُورَتِهِ مُسْتَعْمَلًا بِالْإِنْخِصَامِ اهـ وَقَوْلُهُ م ر إِنْ تَعَيَّنَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَي بَأَنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا تَزِيدَ قِيَمَةُ الْمَانِعِ عَلَى ثَمَنِ مَاءِ الطَّهَارَةِ هُنَاكَ اهـ. وَقَوْلُهُ: (لَكِنْ لَوْ انْتَمَسَ الْخَلِيطُ) يَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَعَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ. ة فُود: (لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْخَلِيطُ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ وَلَوْ تَقْدِيرًا كُرْدِيٍّ وَعِبَارَةَ النَّهَايَةِ وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ بَغْيِهِ؛ لِأَنَّهُ الْخَلِيطُ) (اعْتَبِرَ بَغْيِهِ كَالْحُكُومَةِ) أَي فَإِنَّمَا لَمَّا لَمْ يُمَكِّنْ اغْتِيَاظُهَا فِي الْحَرِّ بِنَفْسِهِ قَدْزَنَاهُ رَقِيقًا لِنَعْلَمَ قَدْرَ الْوَاجِبِ نِهَائِهِ. ة فُود: (كَالْحُكُومَةِ) أَي فِي كُلِّ جُزْءٍ لَا مُقَدَّرَ فِيهِ مِنَ الذِّبَةِ وَلَا تُعْرَفُ نِسْبَتُهُ مِنْ مُقَدَّرٍ فَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ بِالْغَيْرِ وَهُوَ قِيَمَةُ لِلرَّقِيقِ إِذَا الْحَرُّ لَا قِيَمَةَ لَهُ فَيُقَدَّرُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ رَقِيقًا وَيُنْظَرُ مَاذَا نَقَصَ بِالْجَنَابَةِ عَلَيْهِ مِنْ قِيَمَتِهِ فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ مِنْ دِيَةِ الْحَرِّ فَالْحُكُومَةُ جُزْءٌ مِنْ عَيْنِ الذِّبَةِ نِسْبَتُهُ إِلَى دِيَةِ التَّقْسِ مِثْلُ نِسْبَةِ نَفْسِهِمَا أَيِ الْجَنَابَةِ مِنْ قِيَمَتِهِ أَيِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فَإِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ رَقِيقًا بِدُونِ الْجَنَابَةِ عَشْرَةً وَبِهَا نِسْعَةٌ مَثَلًا وَجَبَ عُشْرُ الذِّبَةِ كُرْدِيٍّ. ة فُود: (عَلَى غَضْوِ الْمُتَطَهِّرِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أُرِيدَ تَطَهُّرُ نَحْوِ السَّدْرِ نَفْسِهِ فَتَغْيِيرُ الْمَاءِ بِهِ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى بَقِيَّةِ أَجْزَائِهِ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ لِكَوْنِهِ ضَرُورِيًّا فِي تَطَهُّرِهِ ع ش وَمَرَّ عَنْ سَمِّ عَنِ الطَّبْلَاوِيِّ مِثْلُهُ. ة فُود: (فَلَوْ خَلَفَ الْخَلِيطُ) وَلَوْ وَكُلُّ مَنْ يَشْرَبُ لَهُ مَاءٌ فَاشْتَرَاهُ لَمْ يَقَعْ لِلْمَوْكَلِّ نِهَائَةً وَمُغْنِي زَادَ الْإِفْتَاءِ سَوَاءٌ كَانَ أَي فِي كُلِّ مِنَ الْمَسَائِلَتَيْنِ التَّغْيِيرُ حَسْبًا أَمْ تَقْدِيرًا اهـ. ة فُود: (فَقِسْرَتُهُ) أَي التَّغْيِيرُ الْمَذْكُورُ وَلَوْ تَقْدِيرًا وَبَيْنَهُ الْمَزْجُوجُ بِالسُّكْرِ ع ش وَأَقْرَهُ الْبُجَيْرِيُّ. ة فُود: (لَمْ يَحْتَسْ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَلِيفِ بِاللَّهِ وَالطَّلَاقِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ع ش وَأَقْرَهُ الْبُجَيْرِيُّ. ثُمَّ قَالَ عَنِ الزِّيَادِيِّ وَمَحَلُّ عَدَمِ الْحَنْثِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ مُتَغَيَّرٌ اهـ أَقُولُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْإِطْلَاقُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ع ش فِي مَسْأَلَةِ الشَّرَاءِ حَيْثُ قَالَ قَوْلُهُ م ر وَلَمْ يَقَعِ الْخَلِيطُ ظَاهِرُهُ وَإِنْ جَهَلَ الْوَكِيلُ حَالَهُ اهـ فَلْيُرَاجَعْ. وَكَذَا أَقْرَهُ شَيْخُنَا عِبَارَتَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى مَاءً وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَلِيفِ بِاللَّهِ وَالْحَلِيفِ بِالطَّلَاقِ، وَلَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ تَقْدِيرًا كَمَا أَقْنَى بِهِ الطَّبْلَاوِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْهُ الشِّيرَازِيُّ اهـ. ة فُود: (لِقَوْلِهِ) أَشَارَ بِتَغْلِيلِ مَا هُنَا بِالْقَلْبَةِ وَتَغْلِيلِ مَا سَيَأْتِي مِنَ الْمُتَمَاطِفَاتِ الثَّلَاثَةِ بِتَمَلُّدٍ صَوْنِ الْمَاءِ عَمَّا ذُكِرَ إِلَى أَنَّ مَا هُنَا مُخْتَرَزٌ قَوْلِي الْمُصَنِّبِ تَغْيِيرًا يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ أَي لِكَثْرَتِهِ، وَإِنَّ الْمُتَمَاطِفَاتِ الثَّلَاثَةَ الْآتِيَةَ مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ بِمُسْتَعْنَى

ولو احتجلاً بأن شك أهو كثير أو قليل ما لم يتحقق الكثرة وبشك في زوالها. (ولا متغيرين) قيل  
الأحسن حذف الميم لئلا يثبت ما قبله ويؤرد بأن التفتن المشير بأحد المقصود من العبارتين  
أفود وأبلغ. (بمكتب) بتثنية ميمه وطين وطحلب.....

عنه، وإن الجميع من الطهور المساوي للمطلق ماصداً رشيداً، وتختل أن قول الشارح لقلته حلة  
لقول المصنف لا يمنع إلخ لا لقوله: لا يضرب تغير إلخ وقول الشارح الآتي لتغير إلخ حلة لعدم ضرر  
الجميع كما هو صريح صنيع النهاية والمغني. ة فود: (ولو احتجلاً إلخ) أي ولو كانت القلة غير متغيرة.  
ة فود: (بأن شك) يتبين أن يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب سم. ة فود: (أهو إلخ) أي التغير.  
ة فود: (قيل الأحسن إلخ) ويمن قال به المغني عبارته وكان الأحسن أن يخلط المصنف الميم من قوله  
ولا متغير إلخ وكذا من قوله وكذا متغير بمجاور، ويقول ولا تغير بمكتب وكذا بمجاور؛ لأن المتغير لا  
يصح التغير به؛ لأنه لا يضرب نفسه بل المغير التغير، ويتدفع ذلك بما قلته بقولي في الطهارة تبعاً  
للشارح اه وقوله في الطهارة والمراد في صحيحها ع ش. ة فود: (ما لم يتحقق الكثرة إلخ) أي؛ لأننا نتقنا  
دفع الطهورية بالتغير الكثير، والأصل بقاؤه حتى يتبين زوال ذلك إذ البقن لا يزعمه إلا يقين مثله وهذا  
جوى الشارح عليه في بقية كتبه أيضاً، ونقله شيخ الإسلام والخطيب الشربيني عن الأذرعى وأقره  
وجزم به الشهاب الزلي على المحلي وغيره، وخالف الجمال الزلي في ذلك أي تبعاً لإليه فقال  
في نهايته طهور أيضاً خلافاً للأذرعى اه كزدي أقول: وكذا اعتمد الطيلاوي والبرماوي ما قاله  
الأذرعى كما في ع ش عن سم على المنهج.

ة فود (سني): (ولا متغير بمكتب إلخ) قال العمراني: ولا نكره الطهارة به نهاية ومثله ما تغير بما لا يضرب  
حين لم يتجر خلاف في سلبه الطهورية أما ما جرى في سلب الطهورية به خلاف كالمجاور والتراب إذا  
طرح فيتبين كرافته خروجاً من خلاف من منع ع ش. ة فود: (ويؤرد بأن التفتن إلخ) قد يقال التفتن إنما  
يتأتى إذا صح المعنى وفي صحيحه هنا نظر إلا أن يكون على حذف مضاف أي تغير متغير سم وتقدم  
جواب آخر عن المغني. ة فود: (بتثنية ميمه) أي مع إسكان الكاف، وفي المطلب لغة رابعة هي فتح  
الميم والكاف، وعلى كل فهو مصدر مكث بفتح الكاف أو ضمها شيخنا.  
ة فود (سني): (وطحلب) ولا فرق بين أن يكون بمقر الماء أو ممره أو لا نهاية.

ة فود: (بأن شك) يتبين أن يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب. ة فود: (ما لم يتحقق الكثرة وبشك  
في زوالها) عبارة شرح الروض نعم لو تغير كثيراً ثم زال بعضه بنفسه أو بماء مطلق ثم شك في أن التغير  
الآن يسير أو كثير لم يظهر عملاً بالأصل قاله الأذرعى انتهى لكن الذي اعتمدته شيخنا الشهاب الزلي  
أنه يظهر؛ لأنه بعد زوال بعض التغير يشك في أن المانع من الطهورية باق فعملنا بأصل الطهورية.  
ة فود: (ويؤرد بأن التفتن إلخ) قد يقال إن التفتن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفي صحيحه هنا نظر؛ لأن  
التقدير ولا يضرب في طهورية الماء ماء متغير بما ذكر إذ المنفي ضرورة التغير لا الماء إلا أن يكون على

يَفْتَحُ لَابَهُ وَضَمُّهَا نَابِتٌ مِنَ الْمَاءِ أَوْ الْقَيْ فِيهِ وَلَمْ يُذَقْ وَوَزَقَ وَقَعَ بِنَفْسِهِ وَإِنْ تَفَتَّتْ وَخَالَطَ (وَمَا فِي مَقْرُوه) وَمِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْقَرَبِ الَّتِي يُدْهَنُ بِاطْنِهَا بِالْقَطِرَانِ وَهِيَ جَدِيدَةٌ لِإِصْلَاحِ مَا يُوَضَّعُ فِيهَا بَعْدَ مِنَ الْمَاءِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْقَطِرَانِ الْمُخَالِطِ (وَمَقْرُوه) لَوْ مَصْنُوعًا مِنْ نَحْوِ نُورَةٍ وَإِنْ طُبِّحَتْ وَكَبِرَتْ وَإِنْ فَحُشَ التَّغْيِيرُ بِذَلِكَ كُلُّهُ لَتَقَدَّرَ ضَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ، وَلَوْ وَضِعَ مِنْ هَذَا الْمُتَغَيِّرِ

• فَوَدُ: (بِفَتْحِ لَابِهِ وَضَمُّهَا) أَيِ وَضَمِّ الطَّاءِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي زَادَ شَيْخُنَا أَوْ كَسَّرَ هِمَا فَلَمَّا غَاثَتْ ثَلَاثَ أَه. • فَوَدُ: (نَابِتٌ مِنَ الْمَاءِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ شَيْءٌ أَخْضَرُ يَغْلُو الْمَاءَ مِنْ طَوِيلِ الْمُكَبِّ أَه. • فَوَدُ: (وَلَمْ يُذَقْ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَفَتَّتْ وَخَالَطَ قِيَخَالِفٌ مَا مَرَّ عَنْ الْأَذْرَعِيِّ سَمَ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ، ثُمَّ طَرَحَ صَحِيحًا، ثُمَّ تَفَتَّتْ بِنَفْسِهِ لَمْ يَضُرَّ، وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ حَجَرٍ فِي الْأَوْرَاقِ الْمَطْرُوحَةِ الضَّرَرُ بِهِ وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ قَاسِمٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكِتَابِ أَه. يَغْنِي مُخْتَصَرُ أَبِي شُجَاعٍ. • فَوَدُ (سَمِي): (وَمَا فِي مَقْرُوه) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِنْهُ طَوْنُسُ السَّاقِيَةِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ فَهُوَ فِي مَعْنَى مَا فِي الْمَقْرَبِلِ مِنْهُ سَمَ وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا وَالبَّجِيرِ مِيْ بِفَتْحٍ بَزِيَادَةٍ. • فَوَدُ: (وَلِنْ كَانَ مِنَ الْقَطِرَانِ الْغُ) اغْتَمَدَهُ شَ خِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ عِبَارَتُهُ، وَنَعْلَمُ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَاءَ الْمُتَغَيِّرَ كَثِيرًا بِالْقَطِرَانِ الَّذِي تُدْهَنُ بِهِ الْقَرَبُ إِنْ تَحَقَّقْنَا تَغْيِيرَهُ بِهِ، وَأَنَّهُ مُخَالِطٌ قَلْبِي طَهُورٍ، وَإِنْ شَكَّكْنَا أَوْ كَانَ مِنْ مُجَاوِرٍ فَطَهُورٌ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الرِّبْحُ وَغَيْرُهُ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ أَه. وَقَوْلُهُ: (فَغْيَرُ طَهُورٍ) حَمَلَهُ الْمُغْنِي وَكَذَا شَيْخُنَا كَمَا يَأْتِي عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْقَطِرَانُ لَغْيَرٍ إِصْلَاحُ الْقَرَبِ. • فَوَدُ: (لِإِصْلَاحِ مَا يَوْضَعُ الْغُ) وَالْمَعْرُوفُ فِي زَمَانِنَا أَنَّ ذَلِكَ لِإِصْلَاحِ نَفْسِ الْقَرِيَةِ لَا الْمَاءِ. • فَوَدُ: (لَوْ مَصْنُوعًا الْغُ) أَيِ بَحِثٌ صَارَ يُشَبِّهِ الْخِلْقِي بِخِلَافِ الْمَوْضُوعِ فِيهَا أَيِ نَحْوِ الْأَرْضِ لَا بَتَلِكِ الْحَيَّةِ فَإِنَّ الْمَاءَ يُسْتَفْتَى عَنْ نِهَآيَةٍ وَإِعَابًا قَالَ شَيْخُنَا: وَبُؤْخَذَ مِنْهُ أَنَّ مَاءَ الْفَسَاقِي وَالصَّهَارِيجِ وَنَحْوِهِمَا الْمَغْمُولَةُ بِالْجَرِّ وَنَحْوُهُ طَهُورٌ، وَأَنَّ مَاءَ الْقَرَبِ الَّتِي تَعْمَلُ بِالْقَطِرَانِ لِإِصْلَاحِهَا كَذَلِكَ وَلَوْ كَانَ مُخَالِطًا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لِإِصْلَاحِ الْمَاءِ وَكَانَ مِنَ الْمُخَالِطِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ وَضْعِ الْمَاءِ فِي نَحْوِ جَرَّةٍ وَضِعَ فِيهَا نَحْوُ لَبَنٍ فَتَغْيَرُ فَلَا يَضُرُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِنْهُ طَوْنُسُ السَّاقِيَةِ وَسَلِيَةِ الْبِثْرِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا أَه. زَادَ الْبَّجِيرِ مِيْ وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا يَقَعُ مِنَ الْأَوْسَاحِ الْمُتَفَصِّلَةِ مِنْ أَرْجُلِ النَّاسِ مِنْ غَسْلِهَا فِي الْفَسَاقِي خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا شَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ بَابِ مَا لَا يُسْتَفْتَى الْمَاءُ عَنْهُ غَيْرِ الْمَرْمِيَةِ وَالْمَقْرِيَةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ وَالِدُ الشَّارِحِ م ر فِي نَظَرِيهِ مِنَ الْأَوْسَاحِ الَّتِي تَتَفَصَّلُ مِنْ أَهْدَانِ الْمُتَغَيِّسِينَ فِي الْمَغَاطِسِ رَشِيدِيْ فَعَلِمَ أَنَّ تَغْيِيرَ الْمَاءِ الْمَوْضُوعِ فِي الْأَوَانِي الَّتِي كَانَ فِيهَا الزَيْتُ وَنَحْوُهُ لَا يَضُرُّ. وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّ التَّغْيِيرَ بِهِ تَغْيِيرٌ بِمَا فِي الْمَقْرَبِ أَوْ بِمَا لَا يُسْتَفْتَى عَنْهُ فَعِنْدَ شَ تَغْيِيرٌ بِمَا فِي الْمَقْرَبِ وَعِنْدَ الرَّشِيدِيْ تَغْيِيرٌ بِمَا لَا يُسْتَفْتَى الْمَاءُ عَنْهُ كَالْقَطِرَانِ الَّذِي فِي الْقَرَبِ أَه. • فَوَدُ: (لَتَقَدَّرَ ضَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ) أَيِ عَمَّا ذَكَرَ فَلَا يَمْنَعُ التَّغْيِيرُ بِهِ إِطْلَاقَ الْإِسْمِ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَشَبَّهَ التَّغْيِيرُ بِهِ فِي الصُّورَةِ التَّغْيِيرَ الْكَثِيرَ بِمُسْتَفْتَى عَنْهُ

حَذَفِ مُضَافٍ أَيِ تَغْيِيرٌ مُتَغَيِّرٌ. • فَوَدُ: (وَلَمْ يُذَقْ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَفَتَّتْ وَخَالَطَ قِيَخَالِفٌ مَا مَرَّ عَنْ الْأَذْرَعِيِّ. • فَوَدُ: (وَمَا فِي مَقْرُوه) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِنْهُ طَوْنُسُ السَّاقِيَةِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ فَهُوَ فِي مَعْنَى مَا فِي الْمَقْرَبِلِ مِنْهُ.

على غيره ما غيره لم يضر على الأوجه؛ لأنه طهور فهو كالمغتفر بالملح المائي، وكون التغير

محل ومغني. هـ قوله: (على الأوجه) خلافاً للمغني والنهاية عبارتهما ولو صب المغتفر بمخاطب لا يضر على ماء لا يتغير فيه فتغير به كثيراً ضر؛ لأنه تغير بما يمكن الاحتراز عنه، قاله ابن أبي الصنف وقال السنوي: إنه متجه عليه يقال لنا ماء إن تصبح الطهارة بكل منهما متغيراً ولا تصبح بهما مختلطتين اهـ. عبارة سم قوله لم يضر على الأوجه متى جمع على أنه يضر وبه أفتى شيخنا الشهاب الزملي ويوجه بأنه إنما اغتفر تغيره بالنسبة له فإذا وضع على غيره وتغير لم يفتقر بقي هنا امران: الأول أن عبارة الشارح شاملة للمغتفر بالمكث والمجاور فقضية ذلك أنه إذا صب على غيره فتغيره ضر عند شيخنا الزملي وهو بعيد جداً في المغتفر بالمكث بل والمجاور لكنه في شرح الإرشاد عبر بقوله ولو صب متغير بخليط لا يؤثر على غير متغير فتغيره كثيراً ضر انتهى فصور المسألة بالمغتفر بالمخاطب، وأخرج المغتفر بالمكث، وكذا بالمجاور الأمر الثاني أنه صور المسألة بما إذا كان المغتفر وإدراكه على غيره فهل عكسه كذلك أو يفرق بينهما فيه نظر والظاهر عدم الفرق، ثم على فتوى شيخنا الشهاب الزملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والملح المائي إلا أن يفرق بأن الملح من جنس الماء، والتغير بالتراب مجرد كدورة اهـ بخلاف وفي كلام شيخنا بعد تصوير المسألة بالمغتفر بما في المقر أو الممر، وتزجيج كلام الزملي ما نصه. وأما لو طرح غير المتغير على المتغير المذكور فلا يسلب الطهورية على الزوج؛ لأنه إن لم يزد قوة لم يضعفه كما نقله بعضهم عن الشيخ البابلي خلافاً لما نقله بعضهم عن ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر اهـ. وفي البصري ما نصه يتردد النظر فيما لو أخرج شيء مما في المقر أو الممر من المخاطبات، ثم ألقى فيه ولم يحدث تغيراً غير ما كان؛ لأنه من جنسه فهل يفرض الماء خلياً من الأوصاف التي كان عليها قبل الطرح، ويظهر هل يغير أو لا محل تأمل ونظر، ولعل الأقرب الأول، ثم رأيت قول الشارح الآتي في شرح فإن غيره فتجس يؤيد ما ذكر اهـ. أقول: وتصويرهم المسألة بصب المغتفر بالمخاطب على غير المتغير كالصريح في الثاني أي عدم ضرر صب

هـ قوله: (لم يضر على الأوجه) متى جمع على أنه يضر وبه أفتى شيخنا الشهاب الزملي ويوجه بأنه إنما اغتفر تغيره بالنسبة له فإذا وضع على غيره وتغير لم يفتقر، وكان تغير ذلك الغير به تغيراً بمخاطب؛ لأن هذا الماء المتغير بالنسبة لغيره مخاطب لصديق حد المخاطب عليه، وإن كان تغيره بمجاور (بقي هنا امران): الأول أن عبارة الشارح شاملة للمغتفر بالمكث والمجاور فقضية ذلك أنه إذا صب على غيره فتغيره ضر عند شيخنا الشهاب الزملي وهو بعيد جداً في المغتفر بالمكث بل والمجاور لكنه في شرح الإرشاد عبر بقوله ولو صب متغير بخليط لا يؤثر على غير متغير فتغيره كثيراً ضر وإن كان كثيراً على ما ارتضاه جمع لسهولة الاحتراز عنه، وإن كان طهوراً لكن متى آخرون على أنه لا يضر وهو الأقرب ألا ترى أنه لو وقع ذباب في مائع ولم يغيره فصب على مائع آخر لم يؤثر فيه كما هو ظاهر لطهارته المسببة عن مشقة الاحتراز، فكذلك لا يضر هنا لطهوريته المسببة عن ذلك فصور المسألة بالمغتفر بمخاطب



هنا إنما هو بما في الماء لا بُدَّ أَنَّهُ لا يُنْظَرُ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ أَمْرٌ مُشْكُوكٌ فِيهِ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنَّ سَبَبَهُ لَطَافَةُ  
الماءِ الْمُتَبَيَّنُ هُوَ فِي أَجْزَائِهِ فَقَبْلَهُ الماءُ الثَّانِي وَانْبَيَتْ فِيهِ وَلَوْ نَزَلَ بِتَفْسِيهِ لَمْ يَقْبَلْهُ فَلَمْ يَكُنْ تَغْيِيرُهُ  
بِهِ لِكُثَاثَتِهِ وَمَعَ الشُّكِّ لَا تُسَلَّبُ الطَّهُورَةُ الْمُحَقَّقَةُ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ بِمَاءٍ مُجَاوِرٍ وَمُخَالِطٍ،  
وَشَكَّكْنَا فِي الْمُغْيَرِ مِنْهُمَا لَمْ يَضُرَّ فَكَذَا هُنَا.

(وَكَذَا) لَا يَضُرُّ فِي الطَّهُورِيَّةِ (مُغْيَرٍ بِمُجَاوِرٍ) طَاهِرٍ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ (كَعُودٍ وَدُهْنٍ) وَإِنْ طَيِّبًا  
وَكَحْبًى وَكَثَانًا وَإِنْ أَغْلِيًا.....

الْمُغْيَرُ عَلَى الْمُتَغْيَرِ مِنْ جَنَبِهِ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِّ فِي الْوَضْعِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيُّ التَّغْيَرِ هُنَا.  
□ فَوَدَّ: (أَنْ سَبَبَهُ) أَيُّ تَغْيِيرِ الْمَاءِ الثَّانِي (لَطَافَةِ الْمَاءِ) أَيُّ الْأَوَّلِ (الْمُتَبَيَّنُ هُوَ) أَيُّ مَا فِي الْمَاءِ الْأَوَّلِ وَكَذَا  
ضَمِيرٌ قَبْلَهُ وَضَمِيرٌ وَلَوْ نَزَلَ. □ فَوَدَّ: (فَقَبْلَهُ الْمَاءُ الثَّانِي) قَدْ يُقَالُ: حَاصِلُ أَنَّ التَّغْيَرُ بِمَا فِي الْمَاءِ  
بِوَاسِطَةِ الْمَاءِ وَذَا لَا يَمْنَعُ الضَّرَرُ سَم. □ فَوَدَّ: (أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ بِمَاءٍ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ كُلًّا مِنَ الْوَاقِعَيْنِ  
هُنَا يُمَكِّنُ نِسْبَةَ التَّغْيَرِ إِلَيْهِمَا فَحَصَلَ الشُّكُّ بِخِلَافِهِ فِيمَا سَبَقَ فَإِنَّ التَّغْيَرُ بِمَا فِي الْمَاءِ بِلَا رَيْبٍ لَا بِالْمَاءِ  
إِذْ لَا أَثَرَ لَهُ بِصِرَافَتِهِ فِي التَّغْيَرِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ فُرِضَ أَنَّ لِلْمَاءِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ صِفَةً تُشَاكِلُ صِفَةً مَا هُوَ مَعَهُ  
كَمُلُوحَةٍ طَعْمٍ أَوْ صُفْرَةٍ لَوْنٍ أَوْ تَبَيُّنٍ رِيحٍ وَشَكٌّ فِي تَغْيِيرِ الثَّانِي هَلْ هُوَ مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِنْ مُصَاحِبِهِ أَوْ مِنْهُمَا  
لَا تُجِبُ الْقَوْلَ بِعَدَمِ سَلْبِ طَهُورِيَّتِهِ لِلشُّكِّ بِصُرْفِهِ. □ فَوَدَّ: (طَاهِرٌ) يَأْتِي فِي الْمَنْزَنِ مُخْتَرَزُهُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى  
أَيِّ حَالٍ كَانَ) أَيُّ كَثِيرًا كَانَ التَّغْيَرُ أَوْ قَلِيلًا وَسَوَاءٌ كَانَ لِلْمُجَاوِرِ جِزْمٌ أَوْ لَا.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (كَعُودٍ) وَكَالْعُودِ مَا لَوْ صَبَّ عَلَى يَدَيْهِ أَوْ نَوْبَهُ مَاءٌ وَزِدْتُمْ جَفَّ، وَبَقِيَتْ رَائِحَتُهُ فِي الْمَحَلِّ  
فَإِذَا أَصَابَهُ مَاءٌ وَتَمَيَّزَتْ رَائِحَتُهُ مِنْهُ تَغْيِيرًا كَثِيرًا لَمْ يَسْلَبِ الطَّهُورِيَّةَ؛ لِأَنَّ التَّغْيَرِ وَالْحَالَةَ مَا ذَكَرَ تَغْيِيرُ  
بِمُجَاوِرٍ أَمَّا لَوْ صَبَّ عَلَى الْمَحَلِّ فِيهِ مَاءٌ يَتَفَصَّلُ وَاخْتَلَطَ بِمَا صَبَّهَ فَيَقْدَرُ مُخَالِفًا وَسَطَاعَ ش.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (وَدُهْنٍ) مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْمَاءُ الْمُتَغْيَرُ بِالزَّيْتِ وَنَحْوِهِ فِي قَنَادِيلِ الْوُقُودِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ  
الشَّهَابُ الْبِرْلُكْسِيُّ كَرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ طَيِّبًا) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّطْيِيبِ أَيُّ طَيِّبًا بِغَيْرِهِمَا، وَيَجُوزُ كَوْنُهُ  
بِنَاءِ الْفَاعِلِ أَيُّ طَيِّبًا غَيْرُهُمَا وَفِي الْقَلْبِ يُوْبِي عَلَى الْجَلَالِ قَوْلُهُ وَلَوْ مُطَبَّبَيْنِ بَفَتْحِ التَّخْتِ الْمُسْتَدَّةِ أَوَّلَى مِنْ  
كُسْرِيهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَضُرَّ الْمَصْنُوعُ فَالْخَلْقِيُّ أَوَّلَى انْتَهَى. وَمَحَلُّهُ كَمَا لَا يَخْفَى إِذَا طُبِّبَ الْعُودُ بِطَيِّبٍ  
مُجَاوِرٍ، وَإِلَّا ضَرَّ كَرْدِي.

وَإِخْرَاجَ الْمُتَغْيَرِ بِالْمُكْحِ. وَكَذَا بِالْمُجَاوِرِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْمُخَالِطِ مُطْلَقَ الْمُخْتَلِطِ الشَّامِلِ لِلْمُجَاوِرِ، وَقَدْ  
يَفْرُقُ شَيْخُنَا الزَّمَلِيُّ فِي مَسْأَلَةِ الدُّبَابِ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ الدُّبَابِ الْإِتِلَاءُ بِوُقُوعِهِ فَكَانَ حُكْمُهُ أَخْفَ، الْأَمْرُ  
الثَّانِي أَنَّهُ صَوْرُ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُتَغْيَرُ وَارِدًا عَلَى غَيْرِهِ فَهَلْ عَكْسُهُ كَذَلِكَ أَوْ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا فِي نَظَرٍ  
وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْفَرْقِ ثُمَّ عَلَى فَتَوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ قَدْ يَحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الضَّرَرِ هُنَا وَعَدِيدِهِ فِي  
طَرَحِ الثَّرَابِ وَالْمِلْحِ الْمَائِيِّ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَأَنَّ الْمِلْحَ مِنْ جَنْسِ الْمَاءِ، وَالتَّغْيَرُ بِالثَّرَابِ مُجَرَّدٌ كَذَوْرَةٍ.

□ فَوَدَّ: (فَقَبْلَهُ الْمَاءُ الثَّانِي) قَدْ يُقَالُ حَاصِلُهُ أَنَّ التَّغْيَرُ بِمَا فِي الْمَاءِ بِوَاسِطَةِ الْمَاءِ وَذَا لَا يَمْنَعُ الضَّرَرُ.



ما لم يُعلم انفصال عَيْنٍ فيه مُخالطةٌ تسلبُ الاسمَ. وبهذا التفصيل يجمعُ بين إطلاقِ مُتَبَايِنَةٍ في ماءٍ مُبَلَّاتِ الكَثَانِ؛ لأنَّ له حالاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ في التَغْيِيرِ أَوَّلًا وَآخِرًا كما هو مُشَاهَدٌ نَعَمَ الَّذِي يَنْبَغِي فِيهِمَا شَكٌّ فِي انفصالِ عَيْنٍ فيه أَنَّهُ لو تَجَدَّدَ له اسمٌ آخَرُ بِحَيْثُ تَرَكَ معه اسمَهُ الْأَوَّلَ السَّلْبُ؛ لأنَّ هذا التَجَدُّدُ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ جَدًّا على انفصالِ تلكِ العَيْنِ فيه (أو بِثَرَابٍ) طَهُورٍ بِنَاءٍ على أَنَّهُ مُخَالِطٌ، وإلا فلا فَرْقَ كما هو وَاضِحٌ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ، ومِثْلُهُ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي الْمِلْحُ الْمَائِيَّ لَا الْجَبَلِيَّ إِلَّا إِنْ كَانَ بِمَمَرٍ أَوْ مَقَرٍّ (طَرِخٍ) لَا لِيُطَهِّرَ مُغْلَظًا، .....

• فَوَدَّ: (ما لم يُعْلَمَ انفصالُ عَيْنِ الْخ) فَإِنْ قُلْتُ: هَلْ يَذُلُّ نَقْصُهُ على انفصالِ العَيْنِ الْمُخَالِطَةِ كَمَا لو وَزَنَ بَعْدَ تَغْيِيرِهِ الْمَاءَ فَوُجِدَ نَاقِصًا قُلْتُ: لَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ نَقَصَ بِانْفِصَالِ أَجْزَائِهِ مُجَاوِرَةً وَلَوْ لَمْ تُشَاهَدْ فِي الْمَاءِ لِاحْتِمَالِ خُرُوجِهَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ لِيَصَاقِهَا بِبَعْضِ جَوَانِبِ الْمَجْلِسِ سَمَ عَلَى خِجَاهِ عَرَشٍ.

• فَوَدَّ: (تَسْلُبُ الْإِسْمَ) أَيِ اسْمِ الْمَاءِ بِأَنْ يُقَالَ لَهُ: مَرَقَةٌ مَثَلًا كَرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (فِي مَاءٍ مُبَلَّاتِ الْكَثَانِ) بِالْإِضَافَةِ. • فَوَدَّ: (السَّلْبُ) جَوَابٌ لَوْ، عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ، أَيِ: مُتَعَيِّنٌ، وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ خَبَرٌ إِنْ، وَهِيَ مَعَ اسْمِهِ وَخَبَرِهِ خَبَرُ الْمَوْصُولِ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ بِثَرَابٍ) أَيِ وَلَوْ مُسْتَعْمَلًا بِنَاءٍ عَلَى التَّغْلِيلِ بِأَنَّ التَّغْيِيرَ مُجَرَّدٌ كَدَوْرَةٌ، وَهَذَا مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَمَ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (طَهُورٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُسْتَعْمَلِ وَقَوْلُهُ بِنَاءُ الْخِ أَيِ التَّقْيِيدُ بِالطَّهَوْرِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ) أَيِ وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الثَّرَابَ مُجَاوِرٌ فَلَا يَصْرُ الثَّرَابُ الْمَطْرُوحُ مُطْلَقًا طَهُورًا كَانَ أَوْ مُسْتَعْمَلًا. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَبِّ: (فِي الْأَظْهَرِ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ الْخ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ الظَّاهِرَ الْوَاقِعَ فِي الْمَاءِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُخَالِطًا أَوْ مُجَاوِرًا، وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَسْتَفْنِي الْمَاءَ عَنْهُ أَوْ لَا، وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّغْيِيرُ بِهِ يَسِيرًا أَوْ كَثِيرًا فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا لَمْ يَصْرُ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا صَرَ، وَنُسْتَنَى مِنْهُ الْأَوْرَاقُ إِذَا تَنَاقَرَتْ بِتَفْسِيحِهَا وَتَفَشَّتْ وَغَيْرَتْ وَالْمِلْحُ الْمَائِيَّ وَالثَّرَابُ الظَّاهِرُ أَوْ الطَّهَوْرُ وَإِنْ طُرِحَا فَلَا يَصْرُ التَّغْيِيرُ بِوَاجِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَالْمُجَاوِرُ إِمَّا أَنْ يَتَحَلَّلَ مِنْهُ أَجْزَاءُ تُمَارِجُ الْمَاءَ وَتُخَالِطُهُ كَالْمِسْمِشِ وَالزَّبِيبِ وَالْجِرْقَسُوسِ وَالْبَقَمِ فَيَرْجِعُ إِلَى الْمُخَالِطِ فَيَصْرُ التَّغْيِيرُ بِهِ بِشَرْطِهِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَتَحَلَّلَ مِنْهُ شَيْءٌ كَالْعُودِ وَالذُّهْنِ وَلَوْ مُطْبِئِينَ فَلَا يَصْرُ التَّغْيِيرُ بِهِ بِجَبَرٍ مِمِّيٍّ عَلَى الْإِفْتِنَاعِ وَفِي الْكَرْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بَاقِضٍ بَعْدَ نَحْوِ ذَلِكَ مَا نَصَّهُ وَلَكِ ضَبْطُ ذَلِكَ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى بِأَنْ تَقُولَ: يُشْتَرَطُ لِصَرِّ تَغْيِيرِ الْمَاءِ سِتَّةَ شُرُوطٍ لَا أَنْ يَكُونَ تَغْيِيرُهُ بِتَفْسِيحِهِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُغْيَرُ مُخَالِطًا وَأَنْ يَسْتَفْنِي الْمَاءَ عَنْهُ وَأَنْ لَا يَشُقَّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ وَأَنْ يَكُونَ التَّغْيِيرُ كَثِيرًا بِحَيْثُ يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْمُغْيَرُ ثَرَابًا وَلَا يَلْحَا مَائًا، وَهَذَا كُلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُغْيَرِ الظَّاهِرِ أَمَّا

• فَوَدَّ: (ما لم يُعْلَمَ انفصالُ عَيْنٍ فِيهِ مُخَالِطَةٌ) فَإِنْ قُلْتُ هَلْ يَذُلُّ نَقْصُهُ على انفصالِ العَيْنِ الْمُخَالِطَةِ كَمَا لو وَزَنَ بَعْدَ تَغْيِيرِهِ الْمَاءَ فَوُجِدَ نَاقِصًا قُلْتُ لَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ نَقَصَ بِانْفِصَالِ أَجْزَائِهِ مُجَاوِرَةً وَلَوْ لَمْ تُشَاهَدْ فِي الْمَاءِ لِاحْتِمَالِ خُرُوجِهَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ لِيَصَاقِهَا بِبَعْضِ جَوَانِبِ الْمَحَلِّ. • فَوَدَّ: (أَوْ بِثَرَابٍ) أَيِ وَلَوْ

والألم يصير طيناً لا يجري بطبيعته ولا أثر جزماً (في الأظهر) إذ التغير بالمجاور ومنه البخور ولو احتمالاً إذ ما شك في أنه مخالط أو مجاور له حكم المجاور، ثم رأيت جمعاً جزماً بأنه مجاور حتى من قال: إنه يضرب لكونه بناء على الضعيف من التفريق في المجاور بين الريح وغيره، ولا ينافي كونه مجاوراً أن الأصغ في دخان الشيء أنه من نفس جرمه؛ لأنه لا مانع أن ينفصل جرم مجاور من جرم مخالط إذ المشاهدة قاضية في الدخان بأنه مجاور يطفو على الماء ولا يختلط به مجرّد تزوج، وإن فحش فهو كتغير بجيفة على الشط وبالثراب.

التجسّ قَبِيحٌ ما وقع فيه مطلقاً وإن لم يغيّره حيث كان الماء دون الفلتين اهـ. ة فود: (والألم يضرب إلخ) عبارة المغني أما التغير بثراب تطهير التجاسة الكلية ونحوها أو بثراب نهب به الريح أو طريح بلا قصد كان القاء صبي، قال الأذرعى: فلا يضرب جزماً اهـ وكذا في النهاية إلا قوله قال الأذرعى. ة فود: (إذ التغير) إلى قوله: وأصل هذا في النهاية ما يوافقه. ة فود: (إذ التغير إلخ) مبتدأ خبره قوله مجرّد تزوج كُرْدِيّ وسم. ة فود: (ومنه إلخ) أي من المجاور دخان الشيء الذي يتغير به فلا يضرب تغير الماء به. ة فود: (ولو احتمالاً) يعني أن كون البخور مجاوراً وإن كان احتمالاً لا تحقيقاً لكونه كافٍ في عدم الضرر، وقوله بأنه إلخ أي البخور وقوله حتى من قال إنه يضرب أي جزم بكونه مجاوراً، وقوله لكونه بناء أي هذا القول وقوله بين الريح وغيره يعني يقول إن المجاور الذي هو الزائحة يضرب وغيره لا يضرب كُرْدِيّ. ة فود: (لأنه إلخ) متعلّق بلا ينافي إلخ وعلّة لعدم المنافاة وقوله: إذ المشاهدة إلخ متعلّق بقوله لا مانع إلخ. ة فود: (أن ينفصل جزم إلخ) انظر من أين لزم هنا انفصال جزم مجاور من جزم مخالط إلا أن يقال لزم من شمول البخار لدخان المخالط سم. ة فود: (على الشط) أي بالقرب منه بحيث يصل ريحها إلى الماء لا أنها اتصلت به كُرْدِيّ. ة فود: (مجرّد تزوج) قضيت أنه لو تغيّر لونه أو طعمه بالمجاور ضرر، وليس مراداً نعم إن تحلّل منه شيء كما لو نفع الثمر في الماء فاحتسب الحلاوة منه سلب الطهورة ع ش عبارة الرشيدى قضيت أن التغير بالمجاور لا يكون إلا تزوحاً، وهو قول مزجوح مع أنه يناقض ما سبقني له م ر قريباً في مسألة البخور فالوجه أنه م ر جرى في هذا التعليل على الغالب اهـ، وقوله ما سبقني له إلخ يعني به قول النهاية، ويظهر في الماء المبخر الذي غير البخور طعمه أو لونه أو ريحه عدم سلبه الطهورة؛ لأننا لم نتحقق انحلال الأجزاء والمخالطة وإن بناه بعضهم على الوجهين في دخان التجاسة اهـ. ة فود: (وبالثراب) ضبب بيته وبين قوله بالمجاور سم يعني أن ذلك عطف على هذا.

مستعملاً بناء على التعليل بأن التغير مجرّد كثرة وهذا ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي. ة فود: (إذ التغير) ضبب بيته وبين قوله مجرّد كثرة. ة فود: (أن ينفصل جزم) انظر من أين لزم هنا انفصال جزم مجاور من جزم مخالط إلا أن يقال لزم من شمول البخار للدخان المخالط. ة فود: (وبالثراب) ضبب

أما مجرّد كدورية لا تمتنع الاسم فعليه هو مجاور، والمتميّز به مطلق وهو الأشهر وإما للتسهيل على العباد فهو غير مطلق قال جمع وهو الأقعد ويؤيده أن المتن موضح به؛ لأنه أعاد الباء في يثرب ولم يحمله من أمثلة المجاور فدل على أنه مخالط، وأن التميّز به مُتَّفَقٌ مع ذلك نظرًا لما فيه من الطهوريّة. وأصل هذا اختلافهم في حدّ المخالط أم هو ما لا يمكن فصله فخرج الثراب، أو ما لا يتميّز في رأي العين فدخل، أو المُتَمَيِّزُ العرف أوجه أشهرها الأول وقضية جزمهم بإخراج الثراب عليه أن المراد ما لا يمكن فصله حالًا ولا مآلًا ورجع شيخنا في بعض كتبه تبعًا لشيخه القاياني ولأبي زرعة ما دلّت عليه عبارة المتن، وصرّح به جمع مُتَّفَقُونَ أَنَّ الثراب مخالط، وأن ذلك يدلّ على أن الأرجح من التعاريف الثلاثة الثاني، وأنه المُتَمَيِّزُ وقد يُقال: ما لا يمكن فصله حالًا ولا مآلًا لا يتميّز في رأي العين فيتحدان، ويكون ما دلّ عليه بيانًا للعرف فلا خلاف في الحقيقة (ويكرهه) تنزيهاً وقيل تحريمًا شرعًا لا طيًا فحسب فيثاب

• فود: (مجرّد كدورية) قضيت أنه لو غير طعم الماء أو ريحه ضرّ وليس مراداً ع ش. • فود: (وإما للتسهيل) أي مُتَّفَقٌ للتسهيل أخذًا من كلامه بعد أو مُسْتَقَى من غير المطلق للتسهيل كما في كلام المُعْنِي، وبذلك يتدفع قول سم. يتأمل هذا المعطف اه. • فود: (فهو غير مطلق) مُتَمَيِّزٌ بِجَرَمِيٍّ. • فود: (وهو الأقعد) أي القول بأن المُتَمَيِّزَ بالثراب غير مطلق أوفق بالقواعد باعتبار وجود التميّز به فتعريف غير المطلق مُنْطَبِقٌ عليه بجزمي. • فود: (وأصل هذا) أي الاختلاف في الثراب أم هو مخالط أو مجاور. • فود: (هو ما لا يمكن فصله) اقتصر المحلّي على هذا القول جازمًا به ع ش. • فود: (فخرج الثراب)؛ لأنه يمكن فصله بعد رُسُوبِهِ نِهَايَةً ومُعْنِي. • فود: (أو ما لا يتميّز إلخ) أي بخلاف المجاور فهما مُعْنِي ونِهَايَةً. • فود: (ورجع شيخنا إلخ) وكذا رجحه النّهَايَةُ والمُعْنِي. • فود: (وإن ذلك إلخ) لعلّه بكسر الهمزة معطوف على قوله: ورجع شيخنا إلخ. • فود: (أن الأرجح من التعاريف إلخ) جرى عليه النّهَايَةُ والمُعْنِي. • فود: (وقد يقال إلخ) قد يمتنع صحته وسنده البخور فإنه لا يمكن فصله كما هو ظاهر مع تميّزه في رأي العين ويتسلم صحته بالاتحاد موقوف على صِدْقِ كُلِّيَةِ العكس، وليس كذلك لما أفاده أيضًا في الثراب بصري. • فود: (فيتحدان) أي الحدان الأولان، وقوله فلا خلاف أي بين التعاريف الثلاثة للمخالط كزدي. • فود: (تنزيهاً) إلى قوله فإن قلت في النّهَايَةِ والمُعْنِي إلا قوله: وقيل تحريمًا. • فود: (وقيل تحريمًا) وقيل: لا يكره استعماله، واختاره المُصَنِّفُ في بعض كتبه وبه قال الأئمة الثلاثة والمذهب الأول مُعْنِي أي الكراهة. • فود: (شرعًا لا طيًا فحسب إلخ) عبارة النّهَايَةُ وهو أي كراهة المُسَمِّسِ شرعية لا إرشادية وفائدة ذلك الثواب. ولهذا قال السبكي التحقيق أن فاعل الإرشاد لمجرّد عَرَضِهِ لا يثاب ولمجرّد الإتيان يثاب، ولهما يثاب ثوابًا اتّفق من ثواب من محض

يَبْتَنِي وَيَبْنِي قَوْلُهُ بِالْمُجَاوِرِ. • فود: (وإما للتسهيل) يتأمل هذا المعطف. اه.

التارك امتثالاً شديد حرٍّ وبردٍ لِمَنْبِهِمَا الإِسْبَاغُ أَوْ لِلضَّرَرِ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِي هَذَا حَدِيثٌ «وإِسْبَاغُ الوُضوءِ عَلَى المَكَارِهِ» قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي إِسْبَاغٍ عَلَى مُكَرَّهَةٍ لَا بِقَيْدِ الشَّدَةِ، وَهَذَا مَعَ قَيْدِهَا الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ مَنَعُ وَقُوعِ المَبَادَةِ عَلَى كَمَالِ المَطْلُوبِ مِنْهَا. وَ (المُشْمَسُ) وَلَوْ مَغْطًى لَكُنْ كَرَاهَةُ المَكْشُوفِ أَشَدُّ بِعَنِي مَا أَثَرَتْ فِيهِ الشَّمْسُ بِحَيْثُ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تَفْصِلَ بِحَدِيثِهَا مِنْهُ زُهُومَةُ مَاءٍ كَانَ أَوْ مَائِقًا وَكُلُّ شُرُوطِهِ لِلْمَطْلُوبَاتِ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ بِقَطْرِ حَارٍّ وَقْتُ الحَرِّ...

قَصَدَ الإِثْبَاتُ اهـ. ة فُود: (شَدِيدُ حَرِّ الْخ) أَيِ التَّطَهُّرِ بِأَحَدِهِمَا وَمُلَاقَاتِهِ لِلْبَدَنِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ.  
 ة فُود: (لِمَنْبِهِمَا الإِسْبَاغُ) أَيِ كَمَالِ الإِتِمَامِ، وَالْأَقْلُو مَنَعًا تَمَامَ الوُضوءِ مِنْ أَضْلِهِ فَلَا تَصِحُّ الطَّهَارَةُ وَتَحْرُمُ سَمِ وَعِش. ة فُود: (أَوْ لِلضَّرَرِ) قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْأَوَّلِ اخْتِصَاصُ الكَرَاهَةِ بِالطَّهَارَةِ وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّغْلِيلِ الكَرَاهَةُ مُطْلَقًا، وَهُوَ الْمُغْتَنَدُ شَيْخُنَا وَيُجِيرُمِي، وَكَذَا فِي عِش عَنْ سَمِ عَلَى المَنْهَجِ.  
 ة فُود: (يُنَافِي هَذَا) أَيِ كَرَاهَةِ اسْتِغْمَالِ شَدِيدِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ حَدِيثٍ وَإِسْبَاغُ الوُضوءِ الْخ أَيِ الْمُغْبَدِ لِبَطْلِهِ.  
 ة فُود: (لِأَنَّ فَالِكَ) أَيِ مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ مِنْ طَلَبِ الإِسْبَاغِ عَلَى المَكَارِهِ. ة فُود: (عَلَى مُكَرَّهَةٍ) بِفَتْحِ المِيمِ وَالزَّاءِ وَيَضُمُّ الزَّاءُ: المَشَقَّةُ قَامُوسٌ. ة فُود: (وَهَذَا مَعَ قَيْدِهَا) أَيِ وَالكَرَاهَةُ مُقْبِلَةٌ بِالشَّدَةِ شَيْخُنَا.  
 ة فُود: (وَالْمُشْمَسُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ شَدِيدُ حَرٍّ. ة فُود: (وَلَوْ مَغْطًى) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا يَكْرَهُ الطَّهُّرُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَوْ غَيْرَ غَالِبٍ، إِلَى وَأَنْ يُسْتَعْمَلَ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. ة فُود: (أَشَدُّ) أَيِ لِشِدَّةِ تَأْثِيرِهَا فِيهِ نِهَائِيَّةً. ة فُود: (بِعَنِي مَا أَثَرَتْ فِيهِ الشَّمْسُ الْخ) أَيِ بِقَضْدِ وَيَدُونَهُ أَيِ اسْتِغْمَالِهِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ عِبَارَةِ النِّهَايَةِ أَيِ مَا سَخَّتَهُ الشَّمْسُ كَمَا قَالَه الشَّارِحُ رَادًّا عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّ حَقَّهُ أَنْ يُعَبَّرَ بِمُشْمَسٍ سِوَا أَتَشْمَسُ بِنَفْسِهِ أَمْ لَا اهـ. ة فُود: (بِحَيْثُ قَوِيَتْ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْإِيضَابِ وَضَابِطِ الشَّمْسِ أَنْ تُؤَثِّرَ فِيهِ السُّخُونَةُ بِحَيْثُ تَفْصِلُ مِنَ الْإِنَاءِ أَجْزَاءَ سَمِيَّةٍ تُؤَثِّرُ فِي الْبَدَنِ لَا مُجَرَّدُ انْتِقَالِهِ مِنْ حَالَةٍ لِأُخْرَى بِسَبَبِهَا، وَإِنْ نُقِلَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْأَصْحَابِ الْإِكْفَاءُ بِذَلِكَ اهـ أَيِ خِلَافًا لِلْخَطِيبِ عِش أَيِ حَيْثُ اخْتَارَ الْإِكْفَاءُ بِذَلِكَ فِي الْمُغْنِي وَالْإِفْتِنَاعِ. ة فُود: (مِنَهُ) أَيِ الْإِنَاءِ نِهَائِيَّةً وَمَنْهَجٌ. ة فُود: (زُهُومَةُ) تَغْلُو الْمَاءَ مَحَلِّيً وَمَنْهَجٌ أَيِ تَطَهُّرٌ عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ مَعَ كَوْنِهَا مُتَبَتَّةً فِيهِ أَيْضًا، وَلِذَلِكَ لَوْ حُرِّقَ الْإِنَاءُ مِنْ أَسْفَلِهِ وَاسْتَعْمِلَ الْمَاءُ كَرِهَ شَيْخُنَا وَيُجِيرُمِي. ة فُود: (مَاءٌ كَانَ الْخ) أَيِ الشَّمْسُ وَقَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا نِهَائِيَّةً وَشَرْحٌ بِأَفْضَلِ.  
 ة فُود: (أَوْ مَائِقًا) دُفْعًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ نِهَائِيَّةً. ة فُود: (وَوَكُلُّ الْخ) أَيِ الْمُصْنَفِ. ة فُود: (أَنْ يَكُونَ بِقَطْرِ حَارٍّ الْخ) أَيِ كَأَفْصَى الصَّعِيدِ وَالْبِمْنِ وَالْحِجَازِ فِي الصَّيْفِ لَا بِقَطْرِ مُغْتَدِلٍ كَيْصِرٍ أَوْ بَارِدٍ كَالشَّامِ فَلَا يَكْرَهُ الشَّمْسُ فِيهِمَا وَلَوْ فِي الصَّيْفِ الصَّائِفِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّ تَأْثِيرَ الشَّمْسِ فِيهِمَا ضَعِيفٌ، وَلَوْ خَالَفَتْ بِلْدَةً قَطَرَهَا حَرَارَةٌ أَوْ بُرُودَةٌ اغْتَبَرَتْ دُونَهُ كَحَوْرَانَ بِالشَّامِ وَالطَّائِفِ بِالْحِجَازِ فَيَكْرَهُ الشَّمْسُ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي شَيْخُنَا. ة فُود: (وَلَوْ خَالَفَتْ الْخ) فِي عِش وَالْبَحْرِ مِي مِثْلُهُ.  
 ة فُود: (وَقْتُ الحَرِّ) أَيِ فِي الصَّيْفِ عِش.

ة فُود: (لِمَنْبِهِمَا الإِسْبَاغُ) أَيِ عَلَى الْوَجْهِ الْكَامِلِ لَا مُطْلَقًا.

في إناءٍ مُنطِيعٍ، وهو ما يمتدُّ تحتَ المِطرقة ولو بالقُوَّةِ كبركةٍ في جَبَلٍ حَدِيدٍ غيرِ نَقْدٍ وَمَغْشِيٍّ به يَمْنَعُ انْفِصَالَ الزُّهُومَةِ بخلافِ نَقْدٍ غُشِّيٍّ أو اخْتَلَطَ بِمَا تَتَوَلَّدُ هِيَ مِنْهُ وَلَوْ غَيْرِ غَالِبٍ خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ وَأَدْعَاءُهَا لَا تَتَوَلَّدُ إِلَّا مِنْ غَالِبٍ أَوْ مُتَحَصِّلٍ بِالنَّارِ مَشْوُوعٍ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ وَإِنْ رَدَدْتَهُ فِي شَرْحِ الْعِيَابِ بِتَوَلُّدِهَا مِنَ الصَّدَاءِ بَلْ هُوَ شَرْطٌ فِيهَا عِنْدَهُ سَوَاءُ النَقْدِ وَغَيْرِهِ كَمَا سَجَّلْتُهُ عِبَارَتُهُ، وَهِيَ تَخْصُ الْكَرَاهَةَ بِكُلِّ إِنَاءٍ مُنْطِيعٍ مُصَدِّيٍّ وَأَنْ يُسْتَعْمَلَ وَهُوَ حَارٌّ وَلَوْ فِي ثَوْبٍ لَيْسَ رَطْبًا

• فُود: (في إناءٍ مُنطِيعٍ) كالحديدِ والثَّحَاسِ وَالرَّصَاصِ بخلافِ غَيْرِهِ كَالخَرْقِ وَالخَشَبِ وَالجِلْدِ وَالْحَوْضِ نِهَآيَةً وَمَعْنَى: • فُود: (كِبْرَكَةُ الْخ) بِثَالٍ لِلْمُنْطِيعِ بِالْقُوَّةِ عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ عَنِ الْإِيْعَابِ أَيِ مَا مِنْ شَأْنِهِ الْإِنْطِلَاعُ أَيِ الْإِنْتِدَاءُ تَحْتَ الْمِطْرَقَةِ فَتَسِيلُ الْمُسْمَسُ فِي بَرْكَةٍ مِنْ جَبَلٍ حَدِيدٍ مَثَلًا أَه. • فُود: (غَيْرِ نَقْدٍ الْخ) أَيِ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَلَا يُكْرَهُ الْمُسْمَسُ فِيهِمَا مِنْ حَيْثُ هُوَ مُسْمَسٌ لِصَفَاءِ جَوْهَرِهِمَا وَإِنْ حَرَّمَ مِنْ حَيْثُ اسْتِعْمَالُ آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ شَيْخُنَا. • فُود: (وَمَغْشِيٍّ بِهِ) عَطَفَ عَلَى نَقْدٍ أَيِ وَغَيْرِ مُطْلَقٍ بِالنَّقْدِ كَرْدِيٍّ. • فُود: (يَمْنَعُ انْفِصَالَ الزُّهُومَةِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَلَا فَرْقَ فِيهِمَا أَيِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَفِي الْمُنْطِيعِ مِنْ غَيْرِهِمَا يَبَيِّنُ أَنْ يَصْدَأُ أَوْ لَا. وَأَمَّا الْمَمُوءُ بِأَحَدِهِمَا فَالْأَوَّلُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَثُرَ التَّنْمِيَةُ بِحَيْثُ يَمْنَعُ انْفِصَالَ شَيْءٍ مِنْ أَصْلِ الْإِنَاءِ لَمْ يُكْرَهُ، وَالْآخِرُ حَيْثُ انْفَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ يُؤَثِّرُ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي الْإِنَاءِ الْمَغْشُوشِ أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م رَبِّيْنُ أَنْ يَصْدَأُ أَوْ لَا، أَيِ فَلَا يُكْرَهُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَإِنْ صَدَّى، وَيُكْرَهُ فِي غَيْرِهِمَا وَلَا يُقَالَ: إِنْ الصَّدَاءُ فِي غَيْرِهِمَا مَانِعٌ مِنْ وَصُولِ الزُّهُومَةِ إِلَى الْمَاءِ أَه. • فُود: (يَمْنَعُ انْفِصَالَ الْخ) ظَاهِرُهُ سَوَاءُ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعَرَضِهِ عَلَى النَّارِ أَمْ لَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْكَرْدِيُّ بِخِلَافِ قَوْلِ النَّهَآيَةِ الْمُتَقَدِّمِ إِنْ كَثُرَ التَّنْمِيَةُ الْخ فَإِنْ ظَاهِرُهُ اغْتِيَاؤُ أَنْ يَحْصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعَرَضِهِ عَلَى النَّارِ كَمَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ الْبُخَيْرِيُّ، وَأَشَارَ الْكَرْدِيُّ إِلَيْهِ وَإِلَى مُخَالَفَتِهِ لِمَا فِي التَّحْفَةِ. • فُود: (بِخِلَافِ نَقْدٍ غُشِّيٍّ الْخ) أَيِ فَيُكْرَهُ مُطْلَقًا سَوَاءُ حَصَلَ مِنَ التَّنْمِيَةِ بَنَحْوِ الثَّحَاسِ شَيْءٌ يَبْعَرِضُهُ عَلَى النَّارِ أَمْ لَا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ بِجُبَيْرِيٍّ. • فُود: (وَأَدْعَاءُهَا الْخ) أَيِ الزُّهُومَةِ. • فُود: (أَوْ مُتَحَصِّلٌ بِالنَّارِ) أَيِ مُتَحَصِّلٌ مِنْهُ شَيْءٌ بِالنَّارِ. • فُود: (وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ) أَيِ يُؤَيِّدُ الْمَنْعَ قَوْلَ الزُّرْكَشِيِّ. • فُود: (وَإِنْ رَدَدْتَهُ فِي شَرْحِ الْعِيَابِ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَآيَةِ مَا يُوَافِقُهُ. • فُود: (بِتَوَلُّدِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَالضَّمِيرُ لِلزُّهُومَةِ. • فُود: (بَلْ هُوَ) أَيِ الصَّدَاءِ سَم. • فُود: (هِنْدَةً) أَيِ الزُّرْكَشِيِّ. • فُود: (كَمَا سَجَّلْتُهُ) أَيِ غَيْرِ التَّقْدِ وَقَوْلُهُ وَهِيَ أَيِ عِبَارَةُ الزُّرْكَشِيِّ سَم. • فُود: (بِكُلِّ إِنَاءٍ مُنْطِيعٍ الْخ) قَدْ يُقَالُ: لَا دَلَالَةَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ عَلَى تَوَلُّدِهَا مِنَ الصَّدَاءِ سَم.

• فُود: (وَهُوَ حَارٌّ) فَلَوْ بَرَدَ زَالَتْ الْكَرَاهَةُ نِهَآيَةً وَمَعْنَى وَبِأَفْضَلِ وَسَمَّ قَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ فَتَحِ الْجَوَادِ الْمُرَادُ زَوَالُ الْحَرَارَةِ الْمَوْلُودَةِ لِلزُّهُومَةِ لَا مُطْلَقًا فَتَسِيلُ مَا لَوْ تَقَصَّتْ حَرَارَتُهُ بِحَيْثُ عَادَ إِلَى حَالِهِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا إِنْدَاءٌ لَمْ يُكْرَهُ أَه كَرْدِيٍّ قَالَ سَم بَقِيَ مَا لَوْ بُرِّدَ، ثُمَّ شُمْسٌ أَيْضًا فِي إِنَاءٍ غَيْرِ مُنْطِيعٍ فَهَلْ تَعَوَّدُ

• فُود: (بَلْ هُوَ) ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّدَاءِ، وَكَذَا ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ عِبَارَتُهُ وَهِيَ. • فُود: (بِكُلِّ إِنَاءٍ مُنْطِيعٍ) قَدْ يُقَالُ لَا دَلَالَةَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ عَلَى تَوَلُّدِهَا مِنَ الصَّدَاءِ. • فُود: (وَهُوَ حَارٌّ) فَلَوْ بَرَدَ زَالَتْ

في ظاهره أو باطنه بَدَنٍ حَيٍّ كَأَبْرَصٍ يُخْشَى زِيَادَةُ بَرَصِهِ وَغَيْرِ أَدَمِيٍّ يُخْشَى بَرَصُهُ، وَذَلِكَ لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ وَدَعَا مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ، وَاسْتِعْمَالُهُ مُرَبِّبٌ؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى مِنْهُ الْبَرَصُ كَمَا صُحِّحَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعِثَمَةَ بِعَصَى مُخَفِّقِي الْأَطِبَّاءِ لِقَبْضِ تِلْكَ الرُّهُومَةِ عَلَى مَسَامِ الْبَدَنِ فَتَنْجُسَ الدَّمَ، وَمَحَلُّ هَذَا وَمَا قَبْلَهُ حَيْثُ لَمْ يَظُنَّ بِقَوْلِ عَدِلٍ أَوْ بِمَعْرِفَةِ نَفْسِهِ ضَرَرَهُ لَهُ بِخُصُوصِهِ، وَالْأَحْزَمُ فَيَلْزَمُ التَّيَمُّمُ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ أَوْ لَمْ يَتَّعِنَ، .....

الكرامة؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا زَالَتْ لِفَقْدِ الْحَرَارَةِ، وَقَدْ وَجَدَتْ أَوْ لَا تَعُدُّ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يَرُجَّه إِطْلَاقُهُمْ بِاحْتِمَالِ أَنَّ التَّبْرِيدَ أَزَالَ الرُّهُومَةَ أَوْ أَزَالَ تَأْوِيلَهَا أَوْ أَضَعَفَهُ، وَإِنْ وَجَدَتْ الْحَرَارَةُ وَمَا لَوْ سَخُنَ بِالتَّارِ فِي مُنْطَبِعٍ، ثُمَّ بِالشَّمْسِ قَبْلَ أَنْ يَبْرُدَ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ إِنْ حَصَلَ بِالشَّمْسِ سُخُونَةٌ تَوَثَّرَ الرُّهُومَةُ كَرَّةً وَإِلَّا فَلَيْتَأَمَّلُ أَهْلُ. وَقَالَ عَمَّ شَيْءٍ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَاعْتَمَدَهُ الْبُجَيْرِيُّ وَشَيْخُنَا وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ زَوَالِ الْكَرَامَةِ؛ لِأَنَّ الرُّهُومَةَ بَاقِيَةٌ فِيهِ، وَإِنَّمَا خَمَدَتْ بِالتَّبْرِيدِ فَإِذَا سَخُنَ أَثْبَرَتْ تِلْكَ الرُّهُومَةُ الْخَامِدَةَ أَهْلُ. هـ فَوَدَّ: (فِي ظَاهِرِ الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُسْتَعْمَلُ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ بَاطِنِ بَدَنِ الْإِنْفِ) كَأَكْلٍ وَشُرْبٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (حَيٍّ) وَكَذَا فِي الْمَيْتِ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَزَمٌ مُغْنِي وَنِهَائَةً وَشُرْحٌ بِاقْضَلِ وَعَمِيرَةٌ. هـ فَوَدَّ: (يُخْشَى زِيَادَةُ بَرَصِهِ) أَيِ أَوْ شِدَّةَ تَمَكُّنِهِ نِهَائَةً يَغْنِي فِيمَا لَوْ عَمَهُ الْبَرَصُ بِحَيْثُ لَمْ يَتَّقِ لِلزِّيَادَةِ مَجَالًا بِضَرِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (يُخْشَى بَرَصُهُ) كَالْخَيْلِ أَوْ أَنْ يَلْحَقَ الْأَدَمِيَّ مِنْهُ ضَرَرُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ الْإِنْفِ) أَيِ كَرَامَةِ الشَّمْسِ، وَكَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى بَيَانِ الشُّرُوطِ كَمَا فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَاسْتِعْمَالُهُ) أَيِ الشَّمْسِ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا صُحِّحَ) أَيِ إِيْرَائِهِ الْبَرَصُ. هـ فَوَدَّ: (فَتَنْجُسُ الدَّمَ) أَيِ قِيْحَدْتُ الْبَرَصُ.

(فَائِدَةٌ) ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَّتِهِ هُنَا فِي أَسْبَابِ الضَّرَرِ كَلَامًا طَوِيلًا مُلَخَّصُهُ أَنَّ مَا لَا يَتَخَلَّفُ مُسَبِّبُهُ عَنْهُ إِلَّا مُعْجَزَةٌ أَوْ كَرَامَةٌ لَوْلِي يَحْرُمُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ، وَكَذَا يَحْرُمُ مَا يَغْلِبُ تَرْتُّبُ مُسَبِّبِهِ عَلَيْهِ وَقَدْ يَتَّفَكَ عَنْهُ نَادِرًا. وَأَمَّا مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ مَسَبِّبُهُ عَلَيْهِ إِلَّا نَادِرًا كَالْمَشْمُسِ فَيَكْرَهُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ وَكَذَا مَا اسْتَوَى طَرَفَا حُصُولِهِ وَعَدَمِهِ أَهْلُ كُرْدِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ هَذَا) أَيِ كَرَامَةِ الشَّمْسِ (وَمَا قَبْلَهُ) أَيِ كَرَامَةِ شَدِيدِ حَرٍّ وَبَرْدٍ (بِقَوْلِ عَدِلٍ) أَيِ رَوَايَةِ نِهَائَةٍ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ بِمَعْرِفَةِ نَفْسِهِ) أَيِ طَبِّيًا لَا تَجَرُّعَةً شَوْ وَرَشِيدِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ يَتَّعِنَ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: لَمْ يَظُنَّ سَمَ وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ وَلَمْ يَتَّعِنَ بِالرَّوَايَةِ بِضَرِيٍّ أَيِ كَمَا فِي بَعْضِ الشُّنَحِ.

الكرامة كَمَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ وَبَقِيَ مَا لَوْ بَرَدَ، ثُمَّ شَمْسَ أَيْضًا فِي إِثْنَاءِ غَيْرِ مُنْطَبِعٍ فَهَلْ تَعُدُّ الْكَرَامَةُ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا زَالَتْ لِفَقْدِ الْحَرَارَةِ وَقَدْ وَجَدَتْ أَوْ لَا تَعُدُّ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يَرُجَّه إِطْلَاقُهُمْ بِاحْتِمَالِ أَنَّ التَّبْرِيدَ أَزَالَ الرُّهُومَةَ أَوْ أَزَالَ تَأْوِيلَهَا أَوْ أَضَعَفَهُ وَإِنْ وَجَدَتْ الْحَرَارَةُ وَأَنَّ الْكَرَامَةَ لَا تَنْبُتُ إِلَّا بِسَبَبِهَا، وَقَدْ زَالَتْ بِالتَّبْرِيدِ وَلَمْ يَوْجَدْ بَعْدَ سَبَبِهَا وَهُوَ التَّشْمِيسُ بِشُرُوطِهِ وَبِاحْتِمَالِ أَنَّ الْحَرَارَةَ الْمُؤَثَّرَةَ مَشْرُوطَةٌ بِحُصُولِهَا بِوَسِطَةِ الْإِنَاءِ الْمُنْطَبِعِ لِخُصُوصِيَّةٍ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلُ. هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَتَّعِنَ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ لَمْ يَظُنَّ.

والأبأن لم يحد غيره وقد ضاق الوقت وجب استعماله وشرأه ولا كراهة كمسحن بالنار، ولو بنجس مغلظ؛ لأنها تذهب الزهومة لقوتها بخلافها في الطعام المائع لاختلاطها بأجزائه. ويكره ماء وثراب كل أرض.....

فود: (ولا حرم) أي وإن تعين. فود: (بأن لم يحد غيره إلخ) أي ولم يظن ضرره بما مر كزدي وشرح بأفضل. فود: (وقد ضاق الوقت إلخ) أي وإن لم يقض لم يجب ما ذكر لكن الأفضل تركه إن يقن غيره آخر الوقت ع ش. فود: (وجب استعماله) ويحبه أنه يقتصر حيتي على غسلة واحدة فيكره ما زاد عليها والمسل السنون والوضوء المجدد لقدم وجوب ذلك قاله سم اه بجبرمي. فود: (ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب بقاء الكراهة، ونظر فيه الغزي بأن الكراهة تنافي فرض العين قال الشارح في شرح العباب وهو تنظير ظاهر اه سم وكان مذكره أن الكراهة والوجوب راجعان لجهة واحدة وهي الاستعمال، والشيء إذا كان له جهة واحدة لا يجتمع فيه حكماني، وأما الصلاة في أرض مفسوبة فلها جهتان، ولذا كان لها حكماني الوجوب والحزمة بجبرمي.

فود: (كمسحن بالنار إلخ) أي إذا سحن بالنار ابتداء بخلاف الشمس إذا سحن بالنار قبل تبريده فإن الكراهة باقية كما لو طبخ به طعام مائع فإذا لم تزل الكراهة بنار الطبخ مع شديتها فلا تزول بنار التسخين من باب أولى زيادي وبجبرمي وشيخنا ويأتي عن النهاية والمغني مثله. فود: (ولو بنجس مغلظ) بالوصف. فود: (بخلافها إلخ) يتأمل سم. فود: (في الطعام المائع إلخ) أي وإن طبخ بالنار فإنه يكره بخلاف الطعام الجامد كالخبز والأرز المطبوخ به لم يكره، ويؤخذ من ذلك أن الماء الممس إذا سحن قبل تبريده بالنار لا تزول الكراهة، وهو كذلك نهاية ومغني. فود: (لاختلاطها إلخ) وصورته أن الماء الممس جعل حال خراسته في الطعام وطبخ به وشيدي. فود: (ولا يكره) إلى قوله لكن الأولى في النهاية وإلى قوله: ويكره في المغني إلا قوله: وجزم إلى: وهو. فود: (ويكره ماء وثراب إلخ) وفي

فود: (ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب بقاء الكراهة ونظر الغزي فيه بأن الكراهة تنافي فرض العين دون فرض الكفاية قال الشارح في شرح العباب وهو تنظير ظاهر خلافا لمن زعم أن فيه نظرا نعم مر أن من يقول بأن الكراهة إرشادية يقول ببقائها مع التعين فإن كان ابن عبد السلام يقول بها فلا اعتراض عليه حيث انتهى وفي مجامعتها إذا كانت إرشادية للتعين نظر أيضا.

فود: (كمسحن بالنار) لو سحن بها في منطع ثم بالشمس قبل أن يبرد فيحتمل أن يقال إن حصل بالشمس سخونة تؤثر الزهومة كره وإلا فلا فليتأمل، ولا يكره استعماله أي الممس في طعام جامد كخبز عجن به؛ لأن الأجزاء السمي تستهلك في الجامد بخلافها في المائع وإن طبخ بالنار فإنه يكره، ويؤخذ من ذلك أن الممس إذا سحن بالنار لا تزول الكراهة وهو كذلك كما اعتمدت شيخنا الشهاب الزملي إذ ناز الطبخ أشد فإذا لم تزل الكراهة فتأر التسخين أولى، ويحمل قولهم لا يكره الممسح بالنار على الابتداء شرح م ر. فود: (بخلافها) يتأمل.

غَضِبَ عَلَيْهَا إِلَّا بِشْرِ النَّاقَةِ بِأَرْضِ ثُمُودَ، وَلَا يُكْرَهُ الطُّهْرُ بِمَاءِ زَمْزَمَ وَلَكِنَّ الْأُولَى عَدَمُ إِرَالَةِ النَجَسِ بِهِ وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِحَرَمِيَّتِهِ ضَعِيفٌ بَلْ شَاذٌ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ مَاءِ الْكَوْثَرِ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ وَكْرَهُ الطُّهْرُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ لِلْخِلَافِ فِيهِ قِيلَ بَلْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ وَعَنِ التَّطَهُّرِ مِنَ الْإِنَاءِ الثَّحَاسِ.

شَرَحَ الْعَبَّاسُ لِلشَّارِحِ قَضِيَّةَ كَرَاهَةِ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْمِيَاهِ فِي الْبَدَنِ فِي الطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ بَلْ يَنْتَبِئُ كَرَاهَةُ اسْتِعْمَالِهَا فِي غَيْرِ الْبَدَنِ وَكَرَاهَةُ التَّيَمُّمِ بِثَرَابِ هَذِهِ الْأُمْكِنَةِ وَهُوَ قَرِيبٌ وَقَدْ يَدُلُّ لَهُ مَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ مِنْ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِيهَا، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي كَرَاهَةِ أَكْلِ ثِمَارِهَا وَالْكَرَاهَةُ أَقْرَبُ اهْوَاقًا وَتَقَلُّ الْهَاتِفِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى التَّخْفَةِ عَنْ شَرْحِ الْمُبَابِ كَرَاهَةُ حِجَارَتِهَا فِي الْاسْتِجْنَاءِ وَدِبَاغِهَا فِي الدِّبَاغِ وَأَكْلِ ثِمَارِهَا، وَهَلْ يُكْرَهُ أَكْلُ قَوْتِهَا لَعَلَّ عَدَمَ الْكَرَاهَةِ أَقْرَبُ لِلْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ أَنْتَهَى كُرْدِي.

• فَوَدَّ: (فَضِبَ عَلَيْهَا) أَي عَلَى أَهْلِهَا فَالْمِيَاهُ الْمَكْرُوهَةُ ثَمَانِيَةُ الْمُشْمَسُ وَشَدِيدُ الْحَرَارَةِ وَشَدِيدُ الْبُرُودَةِ وَمَاءُ دِيَارِ ثُمُودَ إِلَّا بِشْرِ النَّاقَةِ وَمَاءُ دِيَارِ قَوْمِ لُوطٍ وَمَاءُ بَثْرَ بَرَهَوْتٍ وَمَاءُ أَرْضِ بَابِلَ وَمَاءُ بَثْرَ ذُرَّوَانِ نِهَايَةً وَقَوْلُهُ دِيَارُ ثُمُودَ هِيَ مَدَائِنُ صَالِحٍ الْمَعْرُوفَةُ الْآنَ بِطَرِيقِ الْحَجِّ الشَّامِيِّ بِقُرْبِ الْعُلَا وَيُؤْتِيهِمْ بَاقِيَةٌ إِلَى الْآنَ مَقْرُورَةٌ فِي الْجِبَالِ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ﴿وَتَجْعَلُونَ مِنْهُ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [النمل: ١١٩] وَبَشْرِ النَّاقَةِ مُسْتَنَاءٌ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ كُرْدِي وَقَوْلُهُ دِيَارُ قَوْمِ لُوطٍ وَهِيَ بَرَكَةٌ عَظِيمَةٌ فِي مَوْضِعِ دِيَارِهِمُ الَّتِي خُصِفَتْ مُغْنِي، وَقَوْلُهُ: (بَرَهَوْتٌ) مُحَرَّكَةٌ وَبِالضَّمِّ أَي لِبَلَاءِ قَامُوسٍ وَجِبَارَةٌ مَرَاوِدُ الْإِطْلَاعِ بِضَمِّ الْهَاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَتَاءِ قَوْمِهَا تُقَطَّنَانِ وَادٍ بِالْيَمَنِ قَبْلَ هُوَ بِقُرْبِ حَضَرَمَوْتٍ جَاءَ أَنَّ فِيهِ أَرْوَاحَ الْكَفَّارِ وَقِيلَ بِثْرَ بِحَضَرَمَوْتٍ وَقِيلَ: هُوَ اسْمُ الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْبَثْرُ وَارْتَحَتْهَا مُتَبَيَّنَةٌ قَطِيعَةٌ جِدَا. ع ش، وَقَوْلُهُ: (أَرْضُ بَابِلَ) اسْمُ مَوْضِعٍ بِالْعِرَاقِ يُنسَبُ إِلَيْهِ السُّخْرُ وَالْخَمْرُ ع ش عِبَارَةُ الْجَبْرِ مِي هِيَ مَدِينَةُ السُّخْرِ بِالْعِرَاقِ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ أَهْ وَقَوْلُهُ بَثْرَ ذُرَّوَانِ بَفَتْحِ الذَّالِ الْمُنْجَمَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بِالْمَدِينَةِ ع ش أَي الَّتِي وَضِعَ فِيهَا السُّخْرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ مَاءِ الْكَوْثَرِ) أَي فَيَكُونُ أَفْضَلَ الْمِيَاهِ؛ لِأَنَّهُ بِهِ عُيِّلَ صَنْدُوقُ ﷺ وَلَا يَكُونُ يُغْسَلُ إِلَّا بِأَفْضَلِ الْمِيَاهِ لَكِنْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَفْضَلَ الْمِيَاهِ مَا تَبَيَّنَ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ﷺ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِمَاءِ زَمْزَمَ) وَلَا مَاءَ بَخْرٍ وَلَا مَاءَ مُنْتَعِزٍّ بِمَا لَا يَدُّ مِنْهُ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لَكِنْ الْأُولَى الْإِنْفِ) وَفَاقًا لِلزِّيَادِي، وَذَهَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي إِلَى كَرَاهَتِهَا. • فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ الطُّهْرُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ عَطْفًا عَلَى مَا لَا يُكْرَهُ وَلَا فَضْلَ جُنُبٍ وَحَائِضٍ أَهْ وَأَطَالَ فِي شَرْحِهِ الْإِسْتِدْلَالَ لَهُ وَتَقَلَّ فِي تَضْرِيحِ الْبَعْرِيِّ بِعَدَمِ كَرَاهَتِهِ، وَأَيْدَهُ بَانَ كُلَّ خِلَافٍ خَالَفَ سُنَّةَ صَحِيحَةٍ لَا تُسَنُّ مَرَاعَاتُهُ سَمَّ عِبَارَةُ الْكُرْدِي وَجَرَى الشَّارِحُ عَلَى عَدَمِ كَرَاهَةِ الْمُطَهَّرِ بِفَضْلِهَا فِي الْإِنْدَادِ وَحَاشِيَةِ التَّخْفَةِ قَالَ فِيهِمَا

• فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ الطُّهْرُ بِفَضْلِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ عَطْفًا عَلَى مَا لَا يُكْرَهُ وَلَا فَضْلَ جُنُبٍ وَحَائِضٍ أَنْتَهَى وَأَطَالَ فِي شَرْحِهِ الْإِسْتِدْلَالَ لَهُ وَتَقَلَّ فِي تَضْرِيحِ الْبَعْرِيِّ بِعَدَمِ الْكَرَاهَةِ، وَأَيْدَهُ بَانَ كُلَّ خِلَافٍ خَالَفَ سُنَّةَ صَحِيحَةٍ لَا تُسَنُّ مَرَاعَاتُهُ ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بَانَ الْخِلَافَ هُنَا لِلْسُّنَةِ الصَّحِيحَةِ لَهُ سَنَدٌ مِنَ السُّنَّةِ



(والمستعمل في فرض الطهارة) أي ما لا بُدَّ منه في صحتها كالفسلة الأولى ولو من طهر صبي

والتهني عنه لم يصح. وكذلك البرؤسي وغيره قال: والأخبار الصحيحة واردة في الإباحة والمراد فضلها وخدّها أما اغتسال الرجل أو وضوءه معها من الإناء فلا كراهة فيه وفي شرح العباب للشارح المراد بفضليها ما فضل عن طهارتها وإن لم تمسه دون ما مسّه في شرب أو أذخلت يدها فيه بلا نية اهـ.

❦ قول (سني): (في فرض الطهارة) أي عن الحديث كالفسلة الأولى محلّي ونهاية ومغني، وقضية قول الشارح الآتي أما المستعمل في الحبث إلخ أن المراد بالطهارة هنا طهارة الحديث والتجسس وحمله الشارح المحقق والنهاية والمغني على الأول كما مر، ثم قالوا: أو سيأتي المستعمل في التجاسة في بابها. ❦ فود: (أي ما لا بُدَّ) إلى قوله أما المستعمل في المغني إلّا قوله: أو صلاة نفل وقوله أي يعتدّ إلى أو مجنونة. وكذا في النهاية إلّا قوله انقطع إلى أي يعتدّ وقوله غسلها إلى غير ظهور. ❦ فود: (أي ما لا بُدَّ منه إلخ) إنهم الشخص بتركه أم لا مغني ومحلى ونهاية. ❦ فود: (في صحتها) أي صحة الطهارة عن الحديث أو التجسس، وبه يتدفع ما في البصري. ❦ فود: (كالفسلة الأولى) الكاف استقصائية أو تمثيلية لإدخال المنوعة الأولى أو ماء غسل الجيرة أو الخف بدل مسحها أو غير السابعة في نحو غسالات الكلّب، قاله القليوبي بجزمي عبارة شيخنا والمستعمل في رفع الحديث هو ماء المرة الأولى في وضوء واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الأولى وماء الوضوء المندوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل وإن نذرّه، والمستعمل في إزالة التجسس هو ماء المرة الأولى في غير التجاسة الكلبيّة وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها اهـ. أي وغير السابعة فيها. ❦ فود: (ولو من طهر صبي) وبين المستعمل ماء غسل بدل مسح من رأس أو خفّ وماء غسل الميت مغني ونهاية زاد سم

أيضاً وإن أجيب عنه بما مرّ انتهى. ❦ فود: (والمستعمل في فرض الطهارة) منه ماء غسل الرأس بدل مسح كما صرحوا به وكلامهم كما هو ظاهر في غسل القدر الذي يقع مسحه فرضاً ويقتى ما لو غسل كل رأسه بدلاً عن مسح كلها ولا يخفى أن الماء يصير مخلوطاً من المستعمل وغيره، وقضيته أن يقدر القدر المستعمل مخالفاً وسطاً لكن ما ضابط ذلك القدر، وقد يقال أقل قدر يتأتى عادة أفراد الغسل أو المنح فلو لم تمكن مفرقة وشك هل يتغير لو قدر مخالفاً وسطاً فقد يقال القياس الحكم بالطهورية إذ لا تسلب بالشك وبين هذا البحث يظهر إشكال ما يأتي في الوضوء في مسح الرأس فيمن لا شعر له يتغلب من الجزم بأنه لو ردّ يده لم تحسب ثانية؛ لأن الماء صار مستعملاً فلينأمل، وقد يتجه أن يقال أخذاً من هذا الآتي في الوضوء بالحكم بالاستعمال على الجميع في كل من الغسل والمسح؛ لأنه لما اختلط المستعمل بغيره، وتعدّ التمييز حكيم باستعمال الجميع احتياطاً، وفيه نظر لأنه قد يقال لما كان الفرض يقع بين مسح أقل جزء أو غسله كان المستعمل يسيراً جداً بالنسبة لِماء مسح أو غسل الباقي فلا يتغير به غالباً عادة لو فرض مخالفاً وسطاً فالحكم باستعمال الجميع مُشكِل فلينأمل ثم بعد كتابة ذلك رأيت قول الشارح في شرح قول العباب أو غسل بدل مسح بعد ذكر تصويب الاستنوي أنه ظهور وردّ

لم يُعَيِّرْ لَطَوَافٍ أَوْ سَلَسٍ أَوْ حَتَفِيٍّ لَمْ يَتَوَضَّعْ أَوْ صَلَاةٍ نَفَلٍ أَوْ كِتَابِيَّةٍ انْقَطَعَ دُشُّهَا لِتَجَلُّ لِحْلِيلِ مُسْلِمٍ أَيْ يَعْتَقِدُ تَوَقُّفَ الْجِلِّ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْاِكْتِفَاءَ بِنَيْبِهَا.....

وَكَلَامُهُمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي غَسْلِ الْقَدْرِ الَّذِي يَقَعُ مِنْهُ قَرْضًا وَيَتَوَضَّعُ مَا لَوْ غَسَلَ كُلُّ رَأْيِهِ أَيْ مَثَلًا بَدَلًا عَنْ مَنْحِ كُلِّهَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَاءَ يَصِيرُ مَخْلُوطًا مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ وَغَيْرِهِ، وَقَصْبُهُ أَنْ يُقَدَّرَ الْقَدْرُ الْمُسْتَعْمَلُ مُخَالِفًا وَسَطًا لَكِنْ مَا ضَابِطُ ذَلِكَ الْقَدْرِ، وَقَدْ يُقَالُ: أَقَلُّ قَدْرِ يَتَأْتِي عَادَةً إِفْرَاذُهُ بِالْغَسْلِ أَوْ الْمَسْحِ فَلَوْ لَمْ تُكَبِّرْ مَعْرِفَتُهُ وَشَكَّ هَلْ يُعَيَّرُ لَوْ قَدَّرَ مُخَالِفًا وَسَطًا فَقَدْ يُقَالُ الْقِيَاسُ الْحُكْمُ بِالطَّهَوْرَةِ؛ إِذْ لَا تَسْلُبُهَا بِالشَّكِّ اهـ. هـ فَوَدَّ: (مِنْ طَهَرْتُ صَبِيًّا لَمْ يُعَيِّرْ الْإِنْسَ) وَهَلْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهَذَا الْوُضُوءِ إِذَا بَلَغَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اغْتَدَّ بِوُضُوءٍ وَلَيْهِ لِلضَّرُورَةِ، وَقَدْ زَالَتْ وَنَظَرُ ذَلِكَ مَا قِيلَ فِي زَوْجِ الْمَجْنُونَةِ إِذَا غَسَلَهَا بَعْدَ انْقِطَاعِ دَمِ الْحَيْضِ مِنْ أَتَمِّهَا إِذَا أَفَاقَتْ لَيْسَ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ بِذَلِكَ الطَّهْرِ شَ عِبَارَةً الْبُخَيْرِيُّ قَالَ شَيْخُنَا م ر وَلَهُ إِذَا عَيَّرَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ وَفِيهِ بَحْثٌ انْتَهَى قَلْبُوبِيٍّ اهـ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ حَتَفِيٍّ لَمْ يَتَوَضَّعْ) وَلَا أَثَرَ لَاعْتِقَادِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ مَاءَ الْحَتَفِيِّ فِيمَا ذَكَرَ لَمْ يَرْفَعْ حَدَثًا بِخِلَافِ أَقْيَدِيٍّ بِحَتَفِيٍّ مَسَّ فَرْجَهُ حَيْثُ لَا يَصِحُّ اغْتِيَارًا بِاِعْتِقَادِهِ؛ لِأَنَّ الرَّابِطَةَ مُعْتَبَرَةً فِي الْإِقْتِدَاءِ دُونَ الطَّهَارَاتِ مُغْنِي وَنِهَائَةً وَأَسْنَى قَالَ الْبُخَيْرِيُّ: وَالرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر مَسَّ فَرْجَهُ أَيْ أَوْ أَتَى بِمُخَالَفٍ آخَرَ، وَمِنْهُ أَنْ يُغْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّعْ بِهَذَا الْوُضُوءِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ كِتَابِيَّةٍ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ فَتَحُوَ الْمَجُوسِيَّةَ وَمِثْلَهَا وَشَمِلَ التَّغْيِيرَ بِالْكِتَابِيَّةِ الذَّمِّيَّةِ وَالْحَرْبِيَّةِ ع ش.

هـ فَوَدَّ: (لِحْلِيلِ مُسْلِمٍ أَيْ يَعْتَقِدُ الْإِنْسَ) وَفَاقًا لِلْخَطِيبِ وَاعْتَمَدَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيَّ أَنْ قَصَدَ الْجِلَّ كَافٍ، وَإِنْ كَانَ خَلِيلًا صَغِيرًا أَوْ كَافِرًا أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا خَلِيلٌ أَضَلًّا أَوْ قَصَدَتْ الْجِلَّ لِلزَّوْجِ فَكُلٌّ مِنْ خَلِيلِهَا وَالْمُسْلِمِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ، نَعَمْ لَوْ قَصَدَتْ حَقِيقَةَ جِلِّ وَطءٍ حَتَفِيٍّ يَرَى جِلَّهُ مِنْ غَيْرِ غَسْلِ لَمْ يَكُنْ مَاؤُهَا مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ زَنْعٌ مَانِعٌ شَرْعًا أَيْ عِنْدَهُمَا قَلْبُوبِيٍّ عَلَى الْجَلَالِ وَلَوْ كَانَ زَوْجُ الْحَقِيقَةِ شَافِعِيًّا، وَاعْتَسَلَتْ لِتَجَلُّ لَهَا يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَاؤُهَا مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ شَافِعِيَّةً وَزَوْجُهَا حَقِيقًا وَاعْتَسَلَتْ لِجِلِّ لَهَا التَّمَكُّينُ كَانَ مَاؤُهَا مُسْتَعْمَلًا أَوْ لِتَجَلُّ لَهَا كَانَ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ حَرَّهَ حَلْبِيٍّ وَسُلْطَانٍ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا مُطْلَقًا حَيْثُ كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ يَعْتَقِدُ تَوَقُّفَ جِلِّ التَّمَكُّينِ عَلَى الْغُسْلِ جَفَنِيٍّ اهـ بُخَيْرِيُّ. هـ فَوَدَّ: (مُسْلِمٍ) أَيْ أَوْ غَيْرِهِ م ر، وَقَوْلُهُ أَيْ يَعْتَقِدُ تَوَقُّفَ الْجِلِّ الْإِنْسَ أَيْ بِخِلَافِ مَنْ يَعْتَقِدُ جِلَّهُ بِدُونِ ذَلِكَ بِاجْتِهَادِهِ أَوْ اجْتِهَادِ مُقَلِّدِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ سَمَّ عِبَارَةً الْكُرْدِيَّ قَوْلُهُ لِخَلِيلِهَا الْمُسْلِمِ مَا لَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْنَى إِلَى أَنَّهُ مِثَالٌ، ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ تَرْجِعُ عِنْدِي خِلَافَ ذَلِكَ اهـ أَيْ أَنَّهُ قَيِّدٌ، وَمَالَ إِلَى الْأَوَّلِ ابْنُ قَاسِمٍ وَالزِّيَادِيُّ وَالْحَلْبِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَنَقَلَ الشَّهَابُ الْبُرْلُسِيُّ الثَّانِي عَنْ الْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ. وَأَقْرَهُ

غَيْرُهُ عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ عَلَى أَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الْوَاجِبِ إِذَا كَانَ فِي ضَمْنٍ مَا يُؤَدِّي بِهِ الْوَاجِبُ يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الْوَاجِبِ عَلَى تَنَاقُضٍ يَأْتِي فِيهِ، وَالْكَلَامُ حَيْثُ غَسَلَ رَأْسَهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَإِلَّا فَالْمُسْتَعْمَلُ هُوَ مَا حَصَلَ الْوَاجِبُ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ اهـ قَلْبُومَلِّ. هـ فَوَدَّ: (مُسْلِمٍ) أَيْ أَوْ غَيْرِهِ م ر. هـ فَوَدَّ: (أَيْ يَعْتَقِدُ تَوَقُّفَ الْجِلِّ الْإِنْسَ) أَيْ بِخِلَافِ مَنْ يَعْتَقِدُ جِلَّهُ بِدُونِ ذَلِكَ بِاجْتِهَادِهِ أَوْ اجْتِهَادِ مُقَلِّدِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

إنما هو للتخفيف عليه أو مجنونة أو مُتَمَتِّعَةٌ غَسَلَهَا حَلِيلُهَا الْمُسْلِمُ مِنْ ذَلِكَ لِتَجِلَّ لَهُ غَيْرُ طَهْوَرٍ  
أَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْخَبِيثِ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْحَدَثِ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِاسْتِعْمَالِهِ  
زَوَالُ الْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ فَيَنْتَقِلُ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْفُسَالَةَ لَمَّا أَثَرَتْ فِي الْمَحَلِّ تَأَثَّرَتْ وَإِنْ لَمْ  
يَجِبْ غَسْلُ النَّجَسِ الْمَعْفُو عَنْهُ، وَمَرَّ أَنَّهُ غَيْرُ مُطْلَقٍ أَيْضًا.

وَاغْتَمَدَهُ الْخَطِيبُ وَكَذَا الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ وَبِإِبَارَةِ التَّخْفِيفِ لِحَلِيلِ مُسْلِمٍ أَيْ يَتَقَدُّ الْخُ  
فَقَهْمُنَا مِنْهُ أَنَّهَا لَوْ اغْتَسَلَتْ لِتَجِلَّ لِلْحَقِيقِيِّ لَا يَكُونُ مَاءٌ غَسَلَهَا مُسْتَعْمَلًا، وَيُشْتَرَطُ فِي الْحَلِيلِ أَنْ يَكُونَ  
مُكَلَّفًا كَمَا بَيَّنَّهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فَإِذَا اغْتَسَلَتْ لِلصَّبِيِّ لَا يَكُونُ مَاؤُهَا مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ  
عَلَيْهِ وَطُؤُهَا قَبْلَ الْغُسْلِ وَقَوْلُهُمْ: حَلِيلُهَا جَزَى عَلَى الْغَالِبِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا مَرَّ فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ عَنْ  
الْقَلْبُوبِيِّ وَعَنِ الْحَلَبِيِّ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي فِي فِتَاوَى الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَكْلِيفُ الزَّوْجِ خِلَافًا لِمَا  
مَرَّ عَنِ الشَّارِحِ اهـ.

• فَوَدَّ: (إِنَّمَا هُوَ لِلتَّخْفِيفِ الْخُ) أَيْ وَالْكَافِرُ لَا يَسْتَحِقُّ التَّخْفِيفَ سَم. • فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيْ لِأَجْلِ  
انْقِطَاعِ دَمِ خَبْثِهَا أَوْ نِفَاسِهَا.

• فَوَدَّ: (حَلِيلُهَا الْمُسْلِمُ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ عِنْدَ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ كَمَا مَرَّ وَبِإِبَارَتِهِ فِي النِّهَايَةِ أَوْ كِتَابِيَّةٍ أَوْ مَجْنُونَةٍ أَوْ  
مُتَمَتِّعَةٍ عَنْ خَبْثٍ أَوْ نِفَاسٍ لِتَجِلَّ وَطُؤُهَا اهـ أَيْ وَلَوْ كَانَ الْوُطْءُ زِنَا أَوْ الْحَلِيلُ كَافِرًا ع. ش. • فَوَدَّ: (غَيْرُ  
طَهْوَرٍ) خَبَرٌ قَوْلِ الْمُنَيَّنِ: (وَالْمُسْتَعْمَلُ الْخُ).

• فَوَدَّ: (أَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْحَدَثِ الْخُ) بِإِبَارَةِ الْخَطِيبِ أَمَّا كَوْنُهُ طَاهِرًا فَلِأَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ كَانُوا لَا  
يَحْتَرِزُونَ عَمَّا يَطَّلِرُ عَلَيْهِمْ مِنْهُ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ: (أَنَّهُ ﷺ عَادَ جَابِرًا فِي مَرَضِهِ وَصَبَّ عَلَيْهِ مِنْ  
وَضْرِيهِ) وَأَمَّا كَوْنُهُ غَيْرَ مُطَهَّرٍ فَلِأَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ كَانُوا مَعَ قَلَّةِ مِيَاهِهِمْ لَمْ يَجْمَعُوا الْمُسْتَعْمَلُ لِلِاسْتِعْمَالِ  
ثَانِيًا، بَلْ انْتَقَلُوا إِلَى التَّيْمَمِ وَلَمْ يَجْمَعُوهُ لِلشُّرْبِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ اهـ وَقَالَ شَيْخُنَا الْجَفْنِيُّ: فَإِنْ قِيلَ لِمَ لَمْ  
يَجْمَعُوا مَاءَ الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ أُجِيبَ بِأَنَّ مَاءَهُمَا يَخْتَلِطُ غَالِبًا بِمَاءِ الْمَرَّةِ الْأُولَى، وَبِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُمْ  
كَانُوا يَقْتَصِرُونَ فِي أَصْفَارِهِمُ الْقَلِيلَةَ الْمَاءَ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ انْتَهَى بِخَيْرِ مِثْلٍ. زَادَ ع. ش. عَلَى ذَلِكَ مَا نَصَّهُ لَا  
يُقَالُ: إِنَّمَا لَمْ يَجْمَعُوهُ لِغَدَمِ تَكْلِيفِهِمْ بِتَحْصِيلِ الْمَاءِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: مُحَافَظَةُ الصَّحَابَةِ  
عَلَى فِعْلِ الْعِبَادَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ يَوْجِبُ فِي الْعَادَةِ أَنَّهُمْ يُحْصِلُونَهُ مَتَى قَدَرُوا عَلَيْهِ، وَيَذْخِرُونَهُ إِلَى  
وَقْتِ الْحَاجَةِ اهـ. • فَوَدَّ: (فَيَنْتَقِلُ) أَيْ الْمَنْعُ (إِلَيْهِ) أَيْ الْمَاءُ. • فَوَدَّ: (لَمَّا أَثَرَتْ الْخُ) أَيْ الطَّهْرُ وَقَوْلُهُ:  
تَأَثَّرَتْ أَيْ بَسَلَبِ الطَّهْوَرَةِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ النَّجَسِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُمْكِنُ أَنْ  
يُوجَّهَ كَوْنُ مَاءِ الْمَعْفُو عَنْهُ مُسْتَعْمَلًا بِأَنَّ الْإِسْتِعْمَالَ مَنُوطٌ بِإِزَالَةِ الْمَانِعِ، وَإِنَّمَا عُنِيَ عَنْ بَعْضِ جُزْئِيَّاتِهِ  
لِعَارِضٍ، وَالتَّنَظُّرُ إِلَى الذَّاتِ وَالْأَصْلِ أَوْلَى مِنْهُ إِلَى الْعَارِضِ عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ عِنْدَ مُلَاقَاتِهِ لِلْمَاءِ صَارَ غَيْرَ  
مَعْفُوٍّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْمَعْفُوِّ عَنْهُ أَنْ لَا يَلَاقِيَهُ الْمَاءُ مَثَلًا بِلا حَاجَةٍ انْتَهَى كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ

• فَوَدَّ: (إِنَّمَا هُوَ لِلتَّخْفِيفِ) أَيْ وَالْكَافِرُ لَا يَسْتَحِقُّ التَّخْفِيفَ.

(قيل و) المستعمل في (نفليها) ومنه ماء غُسل به الرجل بعد مسح الخُف؛ لأنه لم يزل مايقا بخلاف ماء غُسل به الوجه مع بقاء التيمم لرفعه الحدث عنه (غير طهور) أيضا؛ لأن المداز على تأدي العبادة به، ولو مندوبة ويُرَدُّ بأنه لا مانع بثقل إليه حتى يتأثر به فكان باقيا على طهوريته، وبما قررت به المتن يندفع الاعتراض عليه بأن المتبادر منه أن هذا الوجه يشترط اجتماع الغرض مع النفل، والحق أنه لو قال أو كان أوضح، ثم قولنا إن المستعمل في فرض

اسم ماء بلا قيد: وقوله أنه أي المستعمل، وقوله أيضا أي كما أنه غير طهور. ة فود: (والمستعمل في نفليها) يَدْخُلُ فيه ما لو مس الخُتَى الْمُتَطَهِّرُ فَرَجَ الرِّجَالِ مِنْهُ قَتْرًا احتياطًا فيكون ماء هذا الوضوء طهورًا على الأصح وإن بان رجلاً؛ لأن هذا الوضوء نفل سم. ة فود: (ومنه) أي المستعمل في نفل الطهارة. ة فود: (ومنه ما غُسل به الرجل إلخ) فيه نظر بضرعي عبارة سم قضيته استيجاب هذا الغسل فراجع اه وعبارة الخطيب: وأورد على ضابط المستعمل أي جمعا ماء غُسل به الرجلان بعد مسح الخُف وماء غُسل به الوجه قبل بطلان التيمم وماء غُسل به الخُتَى المغفوء عنه فإنها لا ترتفع الحدث مع أنها لم تستعمل في فرض. وأجيب عن الأول بمنع عدم رفعه؛ لأن غُسل الرجلين لم يؤثّر شيئا أي فلا يكون الماء مستعملا وعن الثاني بأنه استعمل في فرض وهو رفع الحدث المستفاد به أكثر من فرضية، وعن الثالث بأنه استعمل في فرض أصالة اه قال البجيرمي: وحاصل الجواب عدم تسليم كون الأول مستعملا ومنع عدم دخول الثاني والثالث في المستعمل اه. ة فود: (غُسل به الرجل) أي في داخل الخُف وقوله بخلاف ماء غُسل به الوجه إلخ أي وباقي الأعضاء، وصورته أن يتيمم لضرورة، ثم يتوضأ فعلم من ذلك أن الوجه ليس بقيد بغيري. ة فود: (أيضا) أي كالمستعمل في الفرض. ة فود: (فكان باقيا إلخ) فالمستعمل في نفل الطهارة كالغسل المسنون والوضوء المجدد والغسل الثانية والثالثة طهور على الجديد خطيب وشيخ الإسلام أي وإن نذر على المعتقد وتلقا فقال لنا: غُسل أو وضوء واجب وماؤهما غير مستعمل فإذا اغتسل غُسل الجمعة مثلا المنذور فله أن يتوضأ بمائه ويصلي به الجمعة بغيري. ة فود: (وبما قررت به المتن) وهو تقدير خبر لقول المتن والمستعمل إلخ وجعل قوله غير طهور خبر المقتدر مع زيادة لفظه أيضا كزدي. ة فود: (يندفع الاعتراض إلخ) لا يخفى أن حله المذكور إنما يفيد صحة المتن ولا يفيد عدم أوضحية التعبير بأو التي ادعاها المعتز. ة فود: (والحق أنه لو قال

ة فود: (ونفليها) يَدْخُلُ فيه ما لو مس الخُتَى الْمُتَطَهِّرُ فَرَجَ الرِّجَالِ مِنْهُ قَتْرًا احتياطًا فيكون ماء هذا الوضوء طهورًا على الأصح وإن بان رجلاً؛ لأن هذا الوضوء نفل، وقد صرح غيره بأن ماء هذا الوضوء طهور وإن بان رجلاً وعلمه بأن وضوء الإحتياط لا يرفع الحدث أي إذا بان الحال.

ة فود: (ومنه ماء غُسل به الرجل إلخ) قضيته استيجاب هذا الغسل فراجع. ة فود: (لكن لا يندفع اعتراض السنوي) إذ قضية العبادة أن المستعمل في غُسل الذميمة لتجمل غير طهور بلا خلاف أي في الجديد، وليس كذلك فكان الصواب أن يقول وقيل بل عبادتها أي الطهارة انتهى. فيعلم بقوله: (وقيل بل عبادتها) جريان وجوه في المستعمل في غُسل الذميمة بأنه طهور؛ لأنه ليس عبادة، وإن كان فرضا أي لا بد منه وأطال الكلام في شأن ذلك فراجع اه هذه القولة ليست في الشرح.

غير طهور إنما هو (في) الأصح (في) (الجديد) لا القديم؛ لأن المنع لا يتأني انتقاله للماء، ويحاجب بآته انتقال اعتباري. (فإن جمع) المستعمل على الجديد فيلغ (فلتني فطهور) وإن قل بعد بتفريقه (في الأصح) بناء على الأصح أيضاً أن استعمال القليل أضغفه. وقيل أزال قوته من أصلها كجثاء صبغ به لا يؤثر بعدد وكالتجسس إذا بلغهما بلا تغيير وأولى وزعم بقاء وصف الاستعمال لا يؤثر؛ لأن وصفه لا يضرب مع الكثرة ألا ترى أن المستعمل إذا نزل في ماء قليل قدر مخالفاً وسطاً كما مر أو كثير لم يقدّر؛ لأنه يؤصّره إليه صار طهوراً فليعلم أن الاستعمال لا يثبت إلا مع قلة الماء أي وبعد فصله ولو حكماً كأن جاوز منكب المتوضي أو ركبته وإن عاد لمحتله أو انتقل من يد لأخرى، نعم لا يضرب في المحدث خرق الهواء مثلاً للماء من

(أو) أي بدل الواو لكان أوضح من كلام المترض كزدي. • فود: (في الأصح في الجديد إلخ) الأخصر الأزل في الجديد الأصح بل ترك ما زاده عبارة النهاية في الجديد والقديم أنه طهور، والأصح أن المستعمل في نقل الطهارة على الجديد طهور؛ لأنه لم يستعمل فيما لا بد منه أقال ع ش والحاصل أن في الفرض قولين قديماً وجديداً وفي التفل بناء على الجديد في الفرض وجهين: أصحهما أنه طهور اه. • فود: (سني: (فإن جمع إلخ) في هذا التفرع نظر. • فود: (وقيل أزال إلخ) عبارة المغني والثاني لا يعود طهوراً؛ لأن قوته صارت مستوفاة بالاستعمال فالتحق بماء الورد ونحوه اه. • فود: (وكالتجسس إلخ) عطف على قوله: بناء على الأصح إلخ عبارة النهاية عقب المتن لخبير الفلّتين الآتي، وكالتجسس إذا جمّع قتلتهما ولا تتغير به بل أولى، وكما لو كان ذلك في الابتداء ولا بد في انتفاء الاستعمال عنه ببلوغه فلتين أن يكونا من مخض الماء كما قلناه اه وقوله: ولا بد إلخ يأتي في الشرح ما يوافقه.

• فود: (وأولى) لأنه إذا زال الوصف الأغلط وهو التجاسة بالكثرة فالاستعمال أولى بتغييره. • فود: (وزعم إلخ) ردّ لبدليل المقابل عبارة المحلّي والنهاية، والثاني لا والفرق أنه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف التجسس اه. • فود: (لا يؤثر؛ لأن إلخ) ظاهر كلامهم التسليم للقول الضعيف في بقاء وصف الاستعمال دون وصف التجاسة وهو محل تأمل، ولعله على سبيل التنزيل بصري. • فود: (في ماء قليل) حالاً ومآلاً. • فود: (كما مر) أي في شرح تغيير يمنع إطلاق اسم الماء. • فود: (أو كثيراً) أي ولو مآلاً بأن صار كثيراً بإضافة المستعمل إليه بصري. • فود: (فليعلم أن الاستعمال إلخ) أي المضير. • فود: (ونفذ فضله) إلخ لا يخفى ما في إدخاله في خبر المعلوم بما ذكره.

• فود: (ونفذ فضله) إلى المتن في المغني إلا قوله: وهو جريان إلى ولو أدخل، وقوله ووضح إلى لرفع حديث. • فود: (كان جاوز إلخ) مثال للإنفصال الحكمي عن المضير فإنه بتجاوزه عن المنكب أو الرخصة لم يتفصل حساً بل حكماً؛ لأن المنكب والرخصة غايه ما طلب في غسل اليدين والرجلين من التعجيل كزدي. • فود: (نعم لا يضرب إلخ) وفي فتاوى الشارح: أنه سئل عما لو كان على يد امرأة أساور فتزحات فجري الماء فإذا وصل للأساور فيمنه ما يغلو فوقها، ثم يسقط على يدها ومنه ما يجري

الكف إلى الساعد ولا في الجنب انفصاله من نحو الرأس للصدر مما يغلب فيه التقادف وهو جريان الماء إليه على الاتصال. ولو أدخل يده للغسل عن الحدث أولاً بقصد بعد نية الجنب وتليث وجه المحدث ما لم يقصد الإقتصار على الأولى والا فبعضها بلا نية اغتراف.....

تحتها، ثم يجري الجميع على باقي يدها فهل يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة فأجاب بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير مستغماً بذلك، وأنه يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة انتهى كزدي.

• فود: (من نحو الرأس للصدر إلخ) أي بخلاف ما إذا انفصل من الرأس إلى نحو القدم مما لا يغلب فيه التقادف شرح بأفضل. • فود: (مما يغلب فيه التقادف) قال في الحاشية: أما ما لا يغلب فيه التقادف فيغني عنه في كل من الحدثين، والحبث حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كيدته ارتفعت بمسألة واحدة وإن كان مأزها حصل من ماء محل قريب منها كما لو انتقل الماء من كفه إلى ساعده الذي عليه الثلاثة فزفعها دفعة واحدة فحيث عم العضو ولم تتغير غسالته ولا زاد وزنها وإن خرق الهواء من الكف إلى الساعد؛ لأن المحلين لما قريا كانا بمنزلة محل واحد فلم يضر هذا الانفصال انتهى، وسباني ما يتعلق بهذا اه كزدي. • فود: (وهو) أي التقادف بجريمي. • فود: (وهو جريان الماء إليه إلخ) أي سيلان الماء على الاتصال مع الإغتراف كما في الإنداء للشارح كزدي. • فود: (إليه) الأولى تقديمه على وهو إلخ أو إسقاطه. • فود: (ولو أدخل) إلى قوله: ولو بيده في النهاية لا قوله: ولا أخذ الماء لغرض آخر وقوله وواضح إلى ولو انقمس. • فود: (ولو أدخل يده إلخ) هذا مثال ولا فالمدار على إدخال جزء مما دخل وقت غسله كما هو ظاهر، ومحل ذلك إذا لم يتو رفع الحدث عن الوجه وحده ولا فلا يصير مستغماً إلا إذا توى رفع الحدث عن اليد قبل إدخالها الإناء كما نية عليه الشارح في الحاشية كزدي. • فود: (للفصل عن الحدث أو لا بقصد) مفاده مع مفهوم قوله الاتي بلا نية اغتراف إلخ أن التفريق أي نية الرفع مع نية الإغتراف لا يضر، وليس بمراء كما يأتي عن ع ش فكان يتبني تأخيرها وجعله تفسيراً لقوله: بلا نية اغتراف كما في المغني وشرح بأفضل أو إسقاطه كما في النهاية عبارة الأول ولو عرفت بكفه جنب توى رفع الجنابة أو محدث بعد غسل وجهه الغسلات الثلاث إن لم يرد الإقتصار على أقل من الثلاث من ماء قليل ولم يتو الإغتراف بأن ينوي استعمالاً أو أطلق صار مستغماً. • فود: (وتليث إلخ) عطفت على نية الجنب. • فود: (ما لم يقصد إلخ) شامل لقصد الإقتصار على الشية، وليس مراداً فلو قال: ما لم يقصد الإقتصار على ما دونه ولا فيمده لكان أولى بصري أي كما في المغني. • فود: (بلا نية اغتراف) قال في الحاشية ليس المراد بها التلظت بتو الإغتراف، وإنما المراد استيعار النفس أن اغترافها هذا لغسل اليد وفي خادم الزكشي أن حقيقتها أن يضع يده في الإناء بقصد نقل الماء والغسل به خارج الإناء لا بقصد غسلها داخله انتهى. وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام إنما يقصدون بإخراج الماء من الإناء غسل أيديهم خارجة ولا يقصدون غسلها داخله وهذا هو حقيقة نية الإغتراف كزدي عبارة المغني، أما إذا توى الإغتراف بأن قصد نقل الماء من الإناء والغسل به خارجة لم يصير مستغماً ولا يشترط لنية الإغتراف نفي رفع الحدث اه. وقوله: (ولا

ولا قصد أخذ الماء لغرض آخر صار مستعملاً بالنسبة لغير يده فله أن يغسل بما فيها.....

يُشْتَرَطُ (لِغ) فِي التَّهَابَةِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش وَقَوْلُهُ م ر وَلَا يُشْتَرَطُ لِيُغ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْإِغْتِرَافَ وَرَفَعَ الْحَدِيثَ ضَرَّ بِهِ صَرَّحَ ابْنُ قَاسِمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ إِذَا قَالَ سَمَ وَأَقْرَعُ ش مَا نَعَّه وَالْوَجْهَ الَّذِي لَا مَحِيصَ عَنْهُ وَلَا التَّفَاتَ لِغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ عِنْدَ أَوَّلِ مُمَاسَةِ الْيَدِ لِلْمَاءِ حَتَّى لَوْ خَلَا عَنْهَا أَوَّلُ الْمُمَاسَةِ صَارَ الْمَاءُ بِمَجْرَدِ الْمُمَاسَةِ مُسْتَعْمَلًا وَإِنْ وَجَدْتَ بَعْدَ لَازِئِفِ الْحَدِيثِ بِمَجْرَدِ الْمُمَاسَةِ بَقِيَ مَا لَوْ نَوَى عِنْدَ أَوَّلِ الْمُمَاسَةِ، ثُمَّ غَفَلَ عَنِ النِّيَّةِ وَالْيَدُ فِي الْمَاءِ وَاسْتَمَرَّ غَافِلًا إِلَى أَنْ رَفَعَهَا فَهَلْ يَزْتَمِعُ حَدَّثُهَا فِي زَمَانِ الْغَفْلَةِ قَيْصِرُ الْمَاءِ مُسْتَعْمَلًا أَوْ لَا اكْتِفَاءُ بِوُجُودِهَا أَوَّلًا فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الثَّانِي لَا يَتَعَدُّ إِذَا هـ. (وَلَا قَصْدُ اخْتِذَاقِ الْمَاءِ (لِغ) فَائِدَةٌ لَوْ اغْتَرَفَ بِإِنَاءٍ فِي يَدِهِ فَاتَّصَلَتْ يَدُهُ بِالْمَاءِ الَّذِي اغْتَرَفَ مِنْهُ فَإِنْ قَصَدَ الْإِغْتِرَافَ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ كَيْلَهُ هَذَا الْإِنَاءُ مِنَ الْمَاءِ فَلَا اسْتِعْمَالَ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا مُطْلَقًا فَهَلْ يَنْدَفِعُ الْإِسْتِعْمَالُ؛ لِأَنَّ الْإِنَاءَ قَرِيبَةٌ عَلَى الْإِغْتِرَافِ دُونَ رَفْعِ الْحَدِيثِ كَمَا لَوْ أَذْخَلَ يَدَهُ بَعْدَ غَسْلِهِ الْوَجْهَ الْأَوَّلَى مَنْ اغْتَاذَ الثَّلَاثَ حَيْثُ لَا يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا لِقَرِينَةِ اغْتِيَادِ الثَّلَاثِ أَوْ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا، وَيُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرٌ وَتُجْعَةُ الثَّانِي إِذَا هـ ر، وَلَوْ اخْتَلَفَ عَادَتُهُ فِي الثَّلَاثِ بَأَنَّهُ كَانَ تَارَةً يَتَلَكَّ وَأُخْرَى لَا يَتَلَكَّ وَاسْتَوِيًا فَهَلْ يَخْتِجُ لِنِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ بَعْدَ غَسْلِهِ الْوَجْهَ الْأَوَّلَى فِيهِ نَظَرٌ، وَيُحْتَمَلُ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ابْنُ قَاسِمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ إِذَا هـ ش. (صَارَ مُسْتَعْمَلًا) أَيِ وَإِنْ لَمْ تَنْفَصِلْ يَدُهُ عَنْهُ لَا يَنْقَالِ الْمَنْعُ إِلَيْهِ وَمَعَ ذَلِكَ لَهُ أَنْ يُحَرِّكَهَا فِيهِ ثَلَاثًا وَتَحْصُلَ لَهُ سِتَّةُ الثَّلَاثِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ، قَالَ الْكُرْدِيُّ: وَفِي حَاشِيَةِ الشَّارِحِ عَلَى تَخْفِيفِهِ لَوْ اغْتَرَفَ أَيُّ الْجُنُبِ لِنَحْوِ مَضْمَضَةٍ فَغَسَلَ يَدَهُ خَارِجَ الْإِنَاءِ لَمْ يَتَيَّنْ عَلَيْهَا حَدِيثٌ فَلَا يَخْتِجُ لِنِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ إِذَا هـ.

فَوَدَّ: (فَلَهُ أَنْ يَغْسِلَ بِمَا فِيهَا (لِغ) صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ أَذْخَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ كَمَا هُوَ الْفَرْضُ، أَمَّا لَوْ أَذْخَلَهُمَا مَعًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَغْسِلَ بِمَا فِيهِمَا بَاقِي إِحْدَاهُمَا لِرَفْعِ حَدِيثِ الْكُفَّيْنِ فَمَتَى غَسَلَ بَاقِي إِحْدَاهُمَا فَقَدْ انْفَصَلَ مَا غَسَلَ بِهِ عَنِ الْأُخْرَى، وَذَلِكَ يُصَيِّرُهُ مُسْتَعْمَلًا، وَمِنْهُ يُفْلَمُ وَضُوحُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ قَاسِمٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَبِي شُجَاعٍ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْوُضُوءِ مِنَ الْحَقِيقَةِ الْمَعْرُوفَةِ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ بَعْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ بَأَنَّهُ يَقْصِدُ أَنَّ الْيَدَ الْيُسْرَى مُعِينَةً لِلْيَمَنِى فِي اخْتِذَاقِ الْمَاءِ فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ ذَلِكَ اِزْتَمَعَ حَدِيثُ الْكُفَّيْنِ مَعًا

فَوَدَّ: (لِغْرَضِ آخَرَ) أَيِ كَالشُّرْبِ بَلْ قَدْ يُقَالُ قَصْدُ اخْتِذَاقِ الْمَاءِ لِغْرَضِ آخَرَ مِنْ أَفْرَادِ نِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا أَنْ يَقْصِدَ بِإِذْخَالِ يَدِهِ إِخْرَاجَ الْمَاءِ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِغْرَضٍ غَيْرِ الظُّهْرِ بِهِ خَارِجَ الْإِنَاءِ أَوْ لَا فَلْيَتَأَمَّلْ، وَالْوَجْهَ الَّذِي لَا مَحِيصَ عَنْهُ وَلَا الْيَضَاتَ لِغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ عِنْدَ أَوَّلِ مُمَاسَةِ الْيَدِ لِلْمَاءِ حَتَّى لَوْ خَلَا عَنْهَا أَوَّلُ الْمُمَاسَةِ صَارَ الْمَاءُ بِمَجْرَدِ الْمُمَاسَةِ مُسْتَعْمَلًا، وَإِنْ وَجَدْتَ بَعْدَ لَازِئِفِ الْحَدِيثِ بِمَجْرَدِ الْمُمَاسَةِ (بَقِيَ) مَا لَوْ نَوَى عِنْدَ أَوَّلِ الْمُمَاسَةِ ثُمَّ غَفَلَ عَنِ النِّيَّةِ وَالْيَدُ فِي الْمَاءِ وَاسْتَمَرَّ غَافِلًا إِلَى أَنْ رَفَعَهَا فَهَلْ يَزْتَمِعُ حَدَّثُهَا فِي الْغَفْلَةِ قَيْصِرُ الْمَاءِ مُسْتَعْمَلًا أَوْ لَا اكْتِفَاءُ بِوُجُودِهَا أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الثَّانِي لَا يَتَعَدُّ.



بأقبي ساعدها، وواضح ممّا ذكر أنّ من يصبّ عليه تحصيل له سنّة التثليث ما لم يقصد الإقتصار على الأولى لرفع حدّث يده بالثانية حيثيّد ما لم يتو صرّفه عنه.

فلَيْسَ له أن يغسل به ساعدٍ إحداهما بِلِ يصبّه، ثم يأخذ غيره لغسل الساعد لكن نُقِلَ عَنْ إفتاء الزملي ما يُخالفه. وأنّ اليدين كالعضو الواحد فما في الكفّين إذا غَسَلَ به الساعد لا يُعَدُّ مُنْفَصِلًا عَنِ العضو اه وفيه نظر لا يخفى ومثّل الحنفية الوضوء بالصّب من إبريق أو نحوهِ ع ش عبارة الكُردي وفي فتاوى الشارح سُئِلَ عَنْ مَتَوَصَّى نَحَتَ مِيزَابٍ تَلَقَّى مِنْهُ الْمَاءَ بِكَفَيْهِ مُجْتَمِعَيْنِ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ اغْتِرَافٍ فَهَلْ يُحْكَمُ عَلَى مَا بِكَفَيْهِ بِالِاسْتِغْمَالِ أَوْ لَا فَأَجَابَ نَعَمْ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالِاسْتِغْمَالِ لِرَفْعِ حَدِّثِ الْيَدَيْنِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا عَضْوٌ مُسْتَقِلٌّ هُنَا، وَحَيْثُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْسِلَ بِهِ سَاعِدِيهِ وَلَا أَحَدَهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا غَسَلَهُمَا بِهِ فَكَأَنَّهُ غَسَلَ كُلًّا بِمَاءٍ كَفَّاهَا وَمَاءٍ كَفَّ الْأُخْرَى. أمّا إذا تَوَى الْإِغْتِرَافَ فَإِنَّهُ لَا يَرْفَعُ حَدِّثَ الْكَفَّيْنِ فَلَهُ أَنْ يَغْسِلَ بِهِ سَاعِدِيهِ أَوْ أَحَدَهُمَا وَكَالْمِيزَابِ فِيمَا ذَكَرَ مَا لَوْ صَبَّ عَلَيْهِ مِنْ إِبْرِيقٍ وَنَحْوِهِ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ إِنْ كَانَ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا، وَكَذَا يُقَالُ بِذَلِكَ: لَوْ كَانَ يَقْتَرِفُ مِنْ بَحْرِ عَلَيْهِ فَلْيَغْرِ بِذَلِكَ، وَيُقَالُ لَنَا مَتَوَصَّى مِنْ بَحْرٍ يَحْتَاجُ لِنِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ. اه. وأمّا ما في فتاوى الجمال الزملي مِنْ أَنَّهُ لَوْ ارَادَ أَنْ يَتَوَصَّى مِنْ حَنْفِيَةٍ أَوْ إِبْرِيقٍ أَوْ نَحْوِهِمَا وَأَخَذَ الْمَاءَ بِكَفَيْهِ مِمَّا فَهَلْ تَجِبُ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ، وَإِذَا لَمْ يَتَوَصَّى فَهَلْ لَهُ أَنْ يَغْسِلَ بِمَا فِي كَفِّهِ سَاعِدِيهِ فَأَجَابَ قَصْدُ الشَّارِحِ صَارِفٌ لَهُ عَنِ الْإِسْتِغْمَالِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ نِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ انْتَهَى فَلَيْسَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ لِوُجُودِ نِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بِخِلَافِ صَوْرَتِنَا، وَمَا فِي فَتَاوِيهِ مِمَّا يُخَالِفُ هَذَا يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا اغْتَرَفَ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْأَصْلِ وَلِلْعَلَامَةِ ابْنِ قَاسِمٍ الْعَبَادِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ أَبِي شُجَاعٍ كَلَامٌ نَقِيسُ فِيمَا إِذَا ادْخَلَ يَدَيْهِ مَجْمُوعَتَيْنِ فِي إِثْنَاءِ ذِكْرَتِ مُلَحَّضِهِ فِي الْأَصْلِ فَرَاجِعُهُ اه كُردي وبذلك عَلِمَ مَا فِي الْبُخَيْرِيِّ حَيْثُ عَقَّبَ كَلَامَ ع ش الْمَارِّ أَفْقًا بِقَوْلِهِ: وَالْمُعْتَمِدُ كَلَامُ الزَّمَلِيِّ اه. ه قوله: (بأقبي ساعدها) وعبارة الرّوض أي والنهاية والمُنْفِي بَأَقْبِي يَدِهِ لَا غَيْرَهَا أَقُولُ لَعَلَّ مَحَلَّ هَذَا التَّشْيِيدِ فِي الْمُحَدِّثِ، أَمَّا الْجُنُبُ فَلَا بَصْرِيّ بِعَبَارَةِ الْبُخَيْرِيِّ عَلَى الْإِقْنَاعِ قَوْلُهُ بَأَقْبِي يَدِهِ أَي فِي الْمُحَدِّثِ أَوْ بَأَقْبِي يَدَيْهِ فِي الْجُنُبِ قَلْبُوبِيّ اه.

ه قوله: (بمّا ذكر) وهو قوله ما لم يقصد الإقتصار على الأولى، ولأَقْبَعُهَا. ه قوله: (أن من يصبّ عليه إلخ) يعني أنّ مَنْ يَصُبُّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى الْقَدَمِ يَحْصُلُ لَهُ سُنَّةُ التَّثْلِيثِ بِالثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ فِي كُلِّ عَضْوٍ مَا لَمْ يَقْصِدِ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَوَّلَى فَإِنْ قَصَدَهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ سُنَّةُ التَّثْلِيثِ لِرَفْعِ حَدِّثِ يَدِهِ بِالثَّانِيَةِ حِينَ الْقَصْدِ وَرَفْعِ حَدِّثِ الْوَجْهِ بِالْأَوَّلَى وَرَفْعِ حَدِّثِ الرَّأْسِ بِالثَّلَاثَةِ وَالرَّجُلِ بِالرَّابِعَةِ، وَقَوْلُهُ مَا لَمْ يَتَوَصَّرْهُ عَنْهُ أَي مَا لَمْ يَتَوَصَّرْ الصَّبَّ فِي الثَّانِيَةِ عَنْ رَفْعِ حَدِّثِ الْيَدِ وَالْأَلَمْ يَحْصُلْ رَفْعُ حَدِّثِ الْيَدِ كَمَا لَا يَحْصُلُ التَّثْلِيثُ فِي الْوَجْهِ. أمّا عَدَمُ حُصُولِ التَّثْلِيثِ فَبِقَصْدِ الْإِقْتِصَارِ، وَأَمَّا عَدَمُ حُصُولِ رَفْعِ حَدِّثِ الْيَدِ فَبِنِيَّةِ الصَّرْفِ وَهَكَذَا فِي بَاقِي الْأَعْضَاءِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ فَجَمَلَ قَوْلَ الشَّارِحِ لِرَفْعِ حَدِّثِ يَدِهِ إلخ عِلَّةٌ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ: مَا لَمْ يَقْصِدِ الْإِقْتِصَارَ إلخ وقوله: فِي كُلِّ عَضْوٍ لَعَلَّ صَوَابُهُ فِي الْوَجْهِ، وَقَالَ الْبَصْرِيُّ: إِنَّهُ عِلَّةٌ لِصَارِ مُسْتَعْمَلًا اه وهو الظاهر، وعليه فكان ينبغي للشارح أن يُبَدِّلَ قَوْلَهُ بِالثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ بِذَلِكَ



وَلَوْ انْتَمَسَ مُحَدِّثٌ، ثُمَّ نَوَى أَوْ جُنِبَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ارْتَفَعَ حَدُّهُ وَمَا دَامَ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ أَنْ يَرْفَعَ مَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ فِيهِ مِنْ أَصْفَرٍ وَأَكْبَرَ بِالْإِنِّمَاسِ لَا بِالْأَغْتِرَافِ وَلَوْ بِيَدِهِ وَإِنْ نَوَى اغْتِرَافًا كَمَا شِملَهُ كَلَامُهُمْ.

لِيَشْمَلَ مَسْأَلَةَ الْجُنُبِ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَغْيِيرُهُ بِالثَّانِيَةِ لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ السَّابِقِ أَوَّلًا بِقَصْدِ قَتْلٍ، وَقَوْلُهُ: حَيْثُذِ أَيِّ حِينَ انْتِصَاءِ نِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ وَقَوْلُهُ صَرَفَهُ أَيَّ صَرَفَ إِذْ خَالَ الْيَدِ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ بَعْدَ نِيَّةِ الْجُنُبِ أَوْ تَلَايَ وَجْهَ الْمُحَدِّثِ الْإِنِّ (عَنْهُ) أَيَّ رَفَعَ الْحَدِّثَ، وَيُظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ حَيْثُذِ يُفْنِي عَنْ قَوْلِهِ: مَا لَمْ يَتَوَلَّ الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ انْتَمَسَ مُحَدِّثٌ الْإِنِّ) وَلَوْ انْتَمَسَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ جُنُبًا، ثُمَّ نَوَى مَعًا اِزْتَمَعَتْ جَنَابَتُهُمَا أَوْ مُرْتَبَا فَلَاوُلَّ، وَصَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْآخِرِ أَوْ انْتَمَسَ بَعْضُهُمَا، ثُمَّ نَوَى مَعًا اِزْتَمَعَتْ عَنْ جُزْأَيْهِمَا، وَصَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى بَاقِيهِمَا أَوْ مُرْتَبَا فَمَنْ جُزْءُ الْأَوَّلِ دُونَ الْآخِرِ وَلِلْأَوَّلِ إِنْشَاءٌ بَاقِيهِ بِالْإِنِّمَاسِ دُونَ الْإِغْتِرَافِ نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي وَلَوْ شَكَاهُ فِي الْمَعِيَّةِ، قَالَ شَيْخُنَا: فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا يَطْهَرَانِ؛ لِأَنَّا لَا نَسْلُبُ الطَّهْرَ وَنِيَّةَ الشُّكِّ، وَسَلْبُهَا فِي حَقِّ أَحَدِهِمَا فَقَطُّ تَرْجِيحٌ بِلَا مُرْجِحٍ أَه. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ نَوَى) هُوَ فِي الْحَدِّثِ الْأَصْغَرِ قَيْدٌ؛ إِذْ لَوْ انْتَمَسَ مُرْتَبَا عَلَى تَرْتِيبِ الْوُضُوءِ وَنَوَى عِنْدَ الْوُجْهِ صَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنَّسْبَةِ لِلْبَاقِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَفِي قَتَاوِيهِ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْإِنِّمَاسِ انْتِمَاسُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَقَطُّ أَه كَزَدَيْ. □ فَوَدَّ: (أَوْ جُنِبَ) أَيَّ أَوْ انْتَمَسَ جُنِبَ وَنَوَى بَعْدَ تَمَامِ الْإِنِّمَاسِ أَوْ قَبْلَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَعَمِيرَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَمَا دَامَ لَمْ يَخْرُجْ الْإِنِّ) أَيَّ رَأْسَهُ فِيمَا يَظْهَرُ نِهَآيَةً وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بِصُرِّيِّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م رَأْسَهُ أَيَّ أَوْ بَعْضُ غُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ أَه. □ فَوَدَّ: (مَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ فِيهِ الْإِنِّ) شَائِلٌ لِمَا هُوَ مِنْ جَنْسِ الْحَدِّثِ الْأَوَّلِ أَوْ غَيْرِهِ، وَصَرَّحَ بِهِ الْخَطِيبُ فِيمَا عَزَاهُ الْبُخَيْرِيُّ إِلَى الشَّارِحِ مِنْ خِلَافِهِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ لِلزُّدِّ عَلَى الْخِلَافِ كَانَ الْأَوَّلُ خِيْفًا وَالثَّانِي جَنَابَةً بَزْوِلِ الْمَنِيِّ قَلْبُومِي وَم ر وَخَالَفَ ابْنُ حَجَرٍ أَه. فَلَمَلَهُ فِي غَيْرِ التَّحْقِيقِ. □ فَوَدَّ: (بِالْإِنِّمَاسِ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِزَيْفَعٍ. □ فَوَدَّ: (لَا بِالْإِغْتِرَافِ الْإِنِّ) أَيَّ؛ لِأَنَّهُ بِانْفِصَالِهِ بِالْيَدِ أَوْ فِي إِنْشَاءِ صَارَ اجْتِنَابًا فَلَا يَزْفَعُ بِخِلَافِ مَا لَوْ انْتَمَسَ بَعْدَ ذَلِكَ أَه حَاشِيَةُ الشَّارِحِ

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ انْتَمَسَ مُحَدِّثٌ الْإِنِّ) قَالَ فِي الْإِزْشَادِ وَشَرْحِهِ أَوْ بِالنَّسْبَةِ لِحَدِّثٍ تَعَدَّدَ مَحَلَّهُ كَمَا لَوْ انْتَمَسَ فِي الْقَلِيلِ مُحَدِّثٌ نَاوِيًا فَإِنَّ الْحَدِّثَ يَزْفَعُ عَنْ وَجْهِهِ فَقَطُّ وَيَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا فِي حَقِّ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ لِمَعْدَدِ الْمَحَلِّ كَذَا قَالَ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَصْرِيحِ كَلَامِهِمْ وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِ أَعْضَاءِ الْمُحَدِّثِ كَاتِبَانِ مُتَعَدَّدَةً عَمَلًا بِقَضِيَّةِ التَّرْتِيبِ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنِّمَاسِ تَقْدِيرِي فِي لَحَظَاتٍ لَطِيفَةٍ فَلَاوَجْهَ كَمَا يَبَيِّنُ فِي بُشْرَى الْكَرِيمِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ إِنْ أَخَّرَ النَّيَّةَ إِلَى تَمَامِ الْإِنِّمَاسِ اِزْتَمَعَتْ عَنْ الْكُلِّ، وَإِنْ انْتَمَسَ مُرْتَبَا عَلَى تَرْتِيبِ الْوُضُوءِ وَنَوَى عِنْدَ الْوُجْهِ صَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنَّسْبَةِ لِلْبَاقِي، وَعَلَيْهِ قَدْ يُعْمَلُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَه وَعَلَى هَذَا قَلَو تَجَدَّدَ لِلْمُحَدِّثِ حَالُ انْتِمَاسِهِ حَدِّثَ آخَرَ فَهَلْ يَزْفَعُ بَيْنَهُ فِي نَظَرٍ، وَالْقِيَاسُ عَدَمُ اِزْتِفَاعِهِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ بِالنَّسْبَةِ لِكُلِّ غُضْوٍ صَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنَّسْبَةِ لِلْغُضْوِ الْآخَرِ لَكِنْ عِبَارَةُ الشَّارِحِ هُنَا صَرِيحَةٌ فِي اِزْتِفَاعِهِ. □ فَوَدَّ: (وَمَا دَامَ لَمْ يَخْرُجْ الْإِنِّ) فِيهِ نَظَرٌ فِي صَوْرَةِ الْحَدِّثِ إِنْ أَرَادَ بِالْخُرُوجِ انْفِصَالَهُ

(ولا تُنَحَّسُ قُلْتَا الْمَاءِ) ولو احتمالا كَانَ شَكُّ فِي مَاءِ أُبْلَغَهُمَا أَمْ لَا وَإِنْ تَيَقَّنَتْ قُلْتُهُ قَبْلَ (بِمَلَاةٍ نَجِسٍ) لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحِيلِ الْخَبَثُ» أَي لَمْ يَقْبَلْهُ كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ رِوَايَةُ لَمْ يُنَحَّسْ وَهِيَ صَحِيحَةٌ أَيْضًا، وَخَرَجَ بِقُلْتَا الْمَاءِ الصَّرِيحِ فِي أَنَّهُمَا كُلُّهُمَا مِنْ مَحْضِ الْمَاءِ مَا لَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ يَنْقُصُ عَنْ قُلْتَيْنِ مُوَافِقُهُ فَبَلَّغَهُمَا بِهِ، وَلَمْ يُغَيِّرْهُ فَرَضًا لَوْ قُدِّرَ مُخَالَفًا

عَلَى التَّخْفَةِ، وَقَالَ الْبُرْلُوسِيُّ إِنَّ صَوْرَةَ الْإِغْتِرَافِ بِالْيَدِ أَنَّهُ أَدْخَلَ الْيَدَ فِي الْمَاءِ وَجَعَلَهَا أَلَّةً لِلْإِغْتِرَافِ قَيْصِيرُ الْمَاءِ الْكَائِنُ بِهَا مُسْتَعْمَلًا بِمَجْرَدِ انْفِصَالِهِ مَعَهَا فَلَا يَرْفَعُ حَدَثَ الْكَفِّ وَلَا غَيْرَهَا، وَأَمَّا إِنْ أَدْخَلَهَا لَا بِهَذِهِ التَّيَّةِ فَلَا رَيْبَ فِي انْتِفَاعِ حَدَثِهَا بِمَجْرَدِ الْغَمْسِ، وَيَكُونُ الْمَاءُ الْمُفْصَلُ غَيْرَ مُحْكَمٍ عَلَيْهِ بِالِاسْتِعْمَالِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ انْتِفَالَهُ بِالْيَدِ اتِّصَالَ بِالْبَغْضِ الْمُتَغَمِّسِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ جَمِيعَ الْيَدِ كَعَضْوٍ وَاحِدٍ، وَحَبِيبٌ قَيْتَجَهُ رَفَعُ حَدَثٍ سَاعِدِهَا بِهِ إِذَا جَرَى عَلَيْهِ الْمَاءُ مِمَّا فِيهَا بِغَيْرِ فَضْلِ انْتَهَى كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ اخْتَفَى فِي النِّهَايَةِ وَالْيَاقُوتِيُّ خَرَجَ بِغَالِبِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ غَالِبًا.

قَوْلُ الْمُتَنِ: (وَلَا تُنَحَّسُ قُلْتَا الْمَاءِ الْإِنْفِصَالُ) قَصِيَّةٌ إِطْلَاقُهُ التَّجَاسَةَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا جَائِدَةً أَوْ مَائِعَةً، وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَا يَجِبُ التَّبَاعُدُ عَنْهَا حَالُ الْإِغْتِرَافِ مِنَ الْمَاءِ بِقَدَرِ قُلْتَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ لَهُ أَنْ يَغْتَرَفَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ حَتَّى مِنْ أَقْرَبِ مَوْضِعٍ إِلَى التَّجَاسَةِ نِهَآيَةً أَيْ وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي يُنَحَّسُ بِالْإِنْفِصَالِ عَمِيرَةً، وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ بِزِيَادَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَيَقَّنَتْ الْإِنْفِصَالُ) أَيْ بَانَ زَادَ الْقَلِيلُ وَاحْتَمَلُ بُلُوغُهُ وَعَدَمُهُ سَم. □ فَوَدَّ: (الْخَبَثُ) كَذَا فِي الْمُحَلَّى وَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ بِأَلْ وَبِعَارَةِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ خَبَثًا بِدُونِ أَلْ.

□ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَقْبَلْهُ) بَعَارَةُ الْمُحَلَّى وَالْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ أَيْ يَذْفَعُ التَّجَسُّسَ وَلَا يَقْبَلُهُ إِذَا زَادَ النِّهَايَةُ كَمَا يُقَالُ: فَلَا نَ لَا يَحْمِلُ الظُّلْمَ أَيْ يَذْفَعُهُ إِه. □ فَوَدَّ: (بِهِ) أَيْ بِذَلِكَ التَّفْسِيرِ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ الْإِنْفِصَالُ) وَفَارَقَ كَثِيرُ الْمَاءِ كَثِيرَ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يُنَحَّسُ بِمَجْرَدِ مُلَاقَاةِ التَّجَاسَةِ بِأَنَّ كَثِيرَهُ قَوِيٌّ وَيَشُقُّ حِفْظَهُ عَنِ التَّجَسُّسِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَإِنْ كَثُرَ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مَا لَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ يَنْقُصُ الْإِنْفِصَالُ) بَقِيَ مَا لَوْ خُلِطَ قُلَّةٌ مِنَ الْمَائِعِ بِقُلْتَيْنِ مِنَ الْمَاءِ، وَلَمْ تُغَيَّرْهُمَا جِسْمًا وَلَا تَقْدِيرًا، ثُمَّ أَخَذَ قُلَّةً مِنَ الْمُجْتَمِعِ، ثُمَّ وَقَعَ فِي الْبَاقِي نَجَاسَةً وَلَمْ تُغَيَّرْهُ فَهَلْ يُنَحَّسُ بِطَهَارَتِهِ لَاحْتِمَالِ أَنَّ الْبَاقِي مَحْضُ الْمَاءِ، وَأَنَّ الْمَأْخُودَ هُوَ الْمَائِعُ وَالْأَصْلُ طَهَارَةُ الْمَاءِ أَوْ

عَنِ الْمَاءِ بِجَمِيعِ بَذْنِهِ بِالْكُلِّيَّةِ لَا قِيَاسِيَّةِ أَنَّ الْمُحْدِثَ إِذَا انْتَمَسَ وَتَوَى ثُمَّ أَخْرَجَ رَأْسَهُ مَثَلًا مِنَ الْمَاءِ لَا تُنَحَّسُ عَلَى الْمَاءِ بِالِاسْتِعْمَالِ مَعَ أَنَّهُ فَارَقَهُ عَضْوُ الْمُتَوَضَّعِ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ جَمِيعُ بَذْنِ الْمُحْدِثِ مَعَ الْإِنْتِمَاسِ كَالْمَضْوِ الْوَاحِدِ كَمَا فِي بَذْنِ الْجَنْبِ فَلْيُرَاجَعْ شَرْحُ الْإِزْشَادِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَيَقَّنَتْ قُلْتُهُ قَبْلَ) أَيْ بَانَ زَادَ الْقَلِيلُ وَاحْتَمَلُ بُلُوغُهُ وَعَدَمُهُ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِقُلْتَا الْمَاءِ الْإِنْفِصَالُ) بَقِيَ مَا لَوْ خُلِطَ قُلَّةٌ مِنَ الْمَائِعِ بِقُلْتَيْنِ مِنَ الْمَاءِ وَلَمْ تُغَيَّرْهُمَا جِسْمًا وَلَا تَقْدِيرًا ثُمَّ أَخَذَ قُلَّةً مِنَ الْمُجْتَمِعِ ثُمَّ وَقَعَ فِي الْبَاقِي نَجَاسَةً فَلَمْ تُغَيَّرْهُ فَهَلْ يُنَحَّسُ بِطَهَارَتِهِ لَاحْتِمَالِ أَنَّ الْبَاقِي مَحْضُ الْمَاءِ وَأَنَّ الْمَأْخُودَ هُوَ الْمَائِعُ وَالْأَصْلُ طَهَارَةُ الْمَاءِ أَوْ بِنَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْقُلَّةِ الْمَأْخُودَةِ هِيَ مَحْضُ الْمَائِعِ دُونَ الْمَاءِ حَتَّى يَكُونَ الْبَاقِي مَحْضُ الْمَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَالًا عَادَةً كَانَ فِي حُكْمِهِ فِيهِ نَظَرٌ.

فإنه يُتَجَسَّسُ بِمَجْرُودِ الْمُلاقاةِ وَلَا يَدْفَعُ الِاسْتِعْمَالُ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا نَزَلَ ذَلِكَ الْمَائِعُ مِثْلَةَ الْمَاءِ فِي جَوَازِ الطُّهْرِ بِالْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ إِذْ هُوَ رَفَعَ وَذَلِكَ دَفْعٌ وَهُوَ أَقْوَى غَالِبًا أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ الْوَارِدَ يَرْفَعُ الْحَذَثَ وَالْحَبَثَ وَلَا يَدْفَعُهُمَا لَوْ وَرَدَا عَلَيْهِ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفُوا فِي مُسْتَعْمِلِ كَثْرَةِ انْتِهَاءِ هَلْ تَرْفَعُ كَثْرَتُهُ اسْتِعْمَالَهُ أَوْ لَا؟ وَاتَّفَقُوا فِي كَثِيرٍ ابْتِدَاءً عَلَى أَنَّهُ يَدْفَعُ الِاسْتِعْمَالُ عَنْ نَفْسِهِ. وَخَرَجَ بـ «غَالِبًا» نَحْوُ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ النِّكَاحَ، وَلَا يَدْفَعُهُ لِجَلِّ ارْتِجَاعِ الْمُطْلَقَةِ.....

بِنَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْقُلَّةِ الْمَأْخُودَةِ هِيَ مَخْضُ الْمَائِعِ دُونَ الْمَاءِ حَتَّى يَكُونَ الْبَاقِي مَخْضَ الْمَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَالًا عَادَةً كَانَ فِي حُكْمِهِ فِيهِ نَظَرٌ سَمٍ عَلَى حَجٍّ. أَقُولُ: قِيَاسٌ مَا فِي الْإِيمَانِ فِيْمَا لَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ طَعَامٍ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ فَأَكَلَ بِمَا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ وَعَمَرُو حَيْثُ قَالُوا: إِنْ أَكَلَ مِنْهُ حَبَّتَيْنِ لَمْ يَحْتَسِبْ لِاحْتِمَالِ اتِّهَامِهِ مِنْ مَخْضِ مَا اشْتَرَاهُ عَمَرُو أَوْ أَكْثَرَ نَحْوِ حَفَنَةِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَا أَكَلَهُ مُخْتَلِطٌ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا، وَقِيلَ عَنْ شَيْخِنَا الْحَلْبِيِّ فِي الدَّرْسِ أَنَّهُ اعْتَمَدَ ذَلِكَ الْقِيَاسَ، وَحَيْثُ يَخْتَلِجُ يَلْفُزِي بَيْنَهُ وَيَبِينُ الرِّضَاعُ وَمَعَ ذَلِكَ فَالظَّاهِرُ الْحَاقُّ بِمَا فِي الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الرِّضَاعِ خَارِجَةٌ عَنْ نَظَائِرِهَا فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا أَحَدٌ ش. ة فُود: (وَلَا يَدْفَعُ الِاسْتِعْمَالُ عَنْ نَفْسِهِ) فَلَوْ انْتَمَسَ فِيهِ جُنُبٌ نَاوِيًا صَارَ مُسْتَعْمِلًا نِهَائَةً وَمُعْنِي. ة فُود: (لِأَنَّهُ) وَقَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ) أَيِ الطُّهْرِ. ة فُود: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ التَّجَسُّسِ كُرْدِي. ة فُود: (وَهُوَ أَقْوَى) أَيِ وَالِدْفَعِ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ، فَالِدَافِعُ لَا يُدُّ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى مِنَ الرَّاْفِعِ مُعْنِي وَسَم. ة فُود: (وَلَا يَدْفَعُهُمَا الْإِنْفُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي وَلَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ التَّجَاسَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ أَح. ة فُود: (وَمِنْ ثَمَّ الْإِنْفُ) لَا يُقَالُ: قَضِيَّةٌ مَا قَرَّرَهُ أَنَّ الْمُتَرَتَّبَ عَلَيْهِ عَكْسُ هَذَا. وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ فِي الْأَوَّلِ وَالْإِخْتِلَافُ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا أَيِ ذَلِكَ الْقَوْلِ مَبْنِيٍّ عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ وَهُوَ أَقْوَى لِلرَّفْعِ سَم. وفيه نَظَرٌ. ة فُود: (وَاتَّفَقُوا فِي كَثِيرٍ ابْتِدَاءً الْإِنْفُ) زَادَ الْمُعْنِي عَقِبَ ذَلِكَ مُبَيَّنًا لَوَجْهَ التَّأْيِيدِ بِمَا ذَكَرَ مَا نَهَى؛ لِأَنَّ الْمَاءَ إِذَا اسْتَعْمِلَ وَهُوَ قَلْتَانِ كَانَ دَافِعًا لِلِاسْتِعْمَالِ، وَإِذَا جَمِيعٌ كَانَ رَافِعًا، وَالِدْفَعُ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ كَمَا مَرَّ أَح. ة فُود: (عَلَى أَنَّهُ يَدْفَعُ الْإِنْفُ) أَيِ لِقَوِّهِ بِكَثْرَتِهِ سَم. ة فُود: (وَخَرَجَ بِغَالِبًا نَحْوُ الطَّلَاقِ) قَدْ يَتَحَيَّلُ أَنَّ الطَّلَاقَ مِنَ الْغَالِبِ؛ لِأَنَّهُ قَوِيٌّ عَلَى الرَّفْعِ، وَلَمْ يَقَوْ عَلَى الدَّفْعِ بَضْرِي. ة فُود: (وَلَا يَدْفَعُهُ) أَيِ فَكَانَ الرَّفْعُ هُنَا أَقْوَى قَالَهُ سَمٍ فِيهِ تَأَمُّلٌ.

ة فُود: (وَهُوَ) أَيِ الدَّفْعِ وَقَوْلُهُ أَقْوَى فَيَحْتَاجُ لِقَوَّةِ الدَّافِعِ. ة فُود: (وَمِنْ ثَمَّ الْإِنْفُ) لَا يُقَالُ قَضِيَّةٌ مَا قَرَّرَهُ أَنَّ الْمُتَرَتَّبَ عَلَيْهِ عَكْسُ هَذَا وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ فِي الْأَوَّلِ وَالْإِخْتِلَافُ فِي الثَّانِي، وَقَوْلُهُ نَحْوُ الطَّلَاقِ الْإِنْفُ قَدْ يُقَالُ هَذَا مِنَ الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ تَأْيِيدِ الطَّلَاقِ الدَّفْعِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّفْعَ أَقْوَى فَلْيَتَأَمَّلْ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ وَهُوَ أَقْوَى لِلدَّفْعِ. ة فُود: (هَلْ تَرْفَعُ كَثْرَتُهُ اسْتِعْمَالَهُ) أَيِ قَلِيلٌ لَا؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ كَانَ حِينَ قَلَّتْ فَلَمْ يَقَوْ عَلَى رَفْعِهِ لِضَعْفِهِ بِالْقِلَّةِ وَالرَّفْعُ قَوِيٌّ فَلَا يَكُونُ لِضَعْفِهِ هَكَذَا يَحْتَمَلُ أَنَّهُ الْمُرَادُ، وَقَوْلُهُ: (وَاتَّفَقُوا الْإِنْفُ) أَيِ لِقَوِّهِ بِكَثْرَتِهِ. ة فُود: (وَلَا يَدْفَعُهُ) أَيِ فَكَانَ الرَّفْعُ هُنَا أَقْوَى.

وعكسه الإحرام وعدة الشبهة فهو أقوى تأثيراً منهما، فعلم أن الشيء قد يدفع فقط كهذهين، وقد يرفع فقط كالطلاق والماء هنا وأن الرفع التأثير بما يصلح له لولا ذلك الدافع من ذلك قولهم يسئ لمن دعا برفع بلاء واقع أن يجعل ظهر كفته للسماء، ويدفعه أن يقع به بعد عكسه ولو كان القلتان في محلين بينهما اتصالاً وبأحدهما نجس نجس الآخر إن ضاق ما بينهما ولا ظهر النجس كما يأتي. (فإن غيَّره) أي النجس الماء القلتيين.....

• فؤد: (وعكسه) أي الطلاق (الإحرام وعدة الشبهة إلخ) قد يتوهم أن معناه أنهما لا يرفعان النكاح، ويدفعانه لامتناع الإزواج في الإحرام وعدة الشبهة، وليس كذلك لجواز الإزواج في الإحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة، فلعل معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الإحرام وعدة الشبهة سم. • فؤد: (فهو أقوى إلخ) أي؛ لأنه يرفع دونهما سم. • فؤد: (بما يصلح له) قد يقال: الأولى للتأثير بصري. • فؤد: (أن يقع به) بدل من ضمير يدفعه. • فؤد: (إن ضاق ما بينهما) أي بأن يكون بحيث لو حرك ما في أحد المحلّين لا يتحرك الآخر، ومنه يعلم حكم خياض الأخلية إذا وقع في واحدٍ منها نجاسة فإنه إن كان لو حرك واحدٍ منها تحرك مجاوره، وهكذا إلى الآخر يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه النجاسة ولا على غيره، وإلا حكم بنجاسة الجميع كما يصرح بذلك سم على ابن حجر ويتبع الإكفاء بتحريك المجاور ولو كان غير عفيف وإن خالف عميرة في حواشي شرح البهجة واشترط التحريك العنيف في كل من المحرك وما يجاوره ش اعتمد البجيرمي، ثم قال واعتمد شيخنا الحفني خلافاً للقلبي والحلي حيث اشترطاً تبعاً لعميرة التحريك العنيف في المحرك وما يليه اه. وكذلك اعتمد شيخنا عبارته الماء الكثير لا يتنجس بمحرك الملافة سواء كان بمحل واحد أو في محال مع قوة الاتصال بحيث لو حرك واحدٍ منها تحركاً عفيفاً يتحرك الآخر ولو ضعيفاً، ومنه يعلم حكم حوضاين يرب الأخلية فإذا وقع في واحدٍ منها نجاسة ولم تغيَّره فإن كان بحيث لو حرك الواحدٍ منها تحركاً عفيفاً لتحرك مجاوره، وهكذا وكان المجموع قلّتين فأكثر لم يحكم بالتنجيس على الجميع، وإلا حكم بالتنجيس على الجميع إن كان ما وقعت فيه النجاسة متصلاً بالباقي، وإلا تنجس هو فقط اه. • فؤد: (كما يأتي) أي في شرح ولا تغيّر فطهور.

• فؤد (سني): (فإن غيَّره فتجس) إطلاقه يشمل التغير بما لا نفس له سائلة، وهو كذلك كما سيأتي قريباً في كلام الشارح عميرة. • فؤد: (أي التجس) إلى قوله: أو في صفة في النهاية والمغني.

• فؤد: (وعكسه الإحرام وعدة الشبهة) قد يتوهم أن معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لامتناع الإزواج في الإحرام وعدة الشبهة، وليس كذلك لجواز الإزواج في الإحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الإحرام وعدة الشبهة. • فؤد: (فهو أقوى)؛ لأنه يرفع دونهما.

ولو يسيراً أو تقديراً كأن وقع فيه موافقةً فغيّره بالفرض والتقدير، ثم إن وافقه في الصفات الثلاث قدرناه مخالفاً أشد فيها كلون الجبر وريح المسك وطعم الخل أو في صفة قدرناه مخالفاً فيها فقط (فتجس) إجماعاً ولو بوصف واحد في الأولى أو بفضه فلكل حكمه فإن كثُر

فؤد: (ولو يسيراً إلخ) أي سواء أكان التغيير قليلاً أم كثيراً وسواء المخالط والمجاور نهاية.

فؤد: (ثم إن وافقه إلخ).

(فزع) وقعت نجاسة كقطعة بول في مانع يوافق الماء، ثم ألقي ذلك المانع في ماء قلّتين فهل يفرض مخالفاً أشد المانع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط؛ لأن المانع ليس نجساً حتى يقدّر مخالفاً الذي أفتى به شيخنا الشهاب الزملي الثاني وعليه لو كان النجاسة الواقعة في المانع جامدة كعظم ميتة، ثم أخرجت منه قبل إلقائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتنامل وسباني آخر الباب عن الشارح خلاف ما أفتى به شيخنا سم. فؤد: (في الصفات الثلاث) كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم شيخنا. فؤد: (فقدّرناه إلخ) قد مرّ عن الجبرمي وشيخنا أن التقدير مندوب لا واجب، فإذا أغرض عن التقدير وهجم واستعمله كفى. فؤد: (مخالفاً أشد فيها) عبارة المغني مخالفاً له في أغلظ الصفات اهـ. فؤد: (كلون الجبر إلخ) فلو كان الواقع قدر رطل من البول المذكور فتقول: لو كان الواقع قدر رطل من الخل هل يغيّر طعم الماء أو لا فإن قالوا: يغيّره حكماً بنجاسته، وإن قالوا لا يغيّره نقول لو كان الواقع قدر رطل من الجبر هل يغيّر لون الماء أو لا فإن قالوا: يغيّره حكماً بنجاسته، وإن قالوا لا يغيّره نقول: لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغيّر ريحه أو لا فإن قالوا يغيّره حكماً بنجاسته، وإن قالوا لا يغيّره حكماً بطهارته ومثله يجري في الطاهر على المعتد شيخنا. فؤد: (أو في صفة إلخ) أي أو في صفتين فرض مخالفاً فيهما كما هو ظاهر. فؤد: (ولو بوصف واحد) أي ولو حصل التغيير بفرضه فقط بعد فرض الآخرين فلم يتغير وقوله في الأولى وهي ما لو وافقه في الصفات الثلاث بصري. فؤد: (أو بفضه) ضبب بينه وبين قوله: الماء القلّتين سم. فؤد: (فلكل حكمه إلخ) عبارة النهاية ولو تغيّر بعضه فقط فالمتميز نجس، وأما الباقي فإن كان كثيراً لم يتجس، ولا تنجس ولو بال

فؤد: (ثم إن وافقه إلخ).

(فزع) وقعت نجاسة كقطعة بول في مانع يوافق الماء ثم ألقي ذلك المانع في ماء قلّتين، فهل الذي يفرض مخالفاً أشد المانع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط؛ لأن المانع ليس نجساً حتى يقدّر مخالفاً الذي أفتى به شيخنا الشهاب الزملي، الثاني وعليه لو كانت النجاسة الواقعة جامدة كعظم ميتة ثم أخرجت منه قبل إلقائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتنامل، وسباني آخر الباب عن الشارح خلاف ما أفتى به شيخنا. فؤد: (وطعم الخل) قد ينظر في أن طعم الخل أشد الطعوم، وقد يدعي أن طعم نحو الصبر أشد وقد ينظر في الأخيرين بنحو ذلك. فؤد: (أو بفضه) ضبب بينه وبين قوله قبل الماء القلّتين وقوله قدر زواله أي زوال التغيير بما لا يضّر.

غَيْرِ الْمُتَغَيِّرِ بَقِيَ عَلَى طَهَارَتِهِ وَالْأَفْلَا، وَإِنَّمَا قَدَّرَ الطَّاهِرَ بِالْوَسْطِ لِأَنَّهُ أَخَفُّ وَلَوْ وَقَعَ فِي مُتَغَيِّرٍ  
بِمَا لَا يَضُرُّ قَدْرَ زَوَالِهِ فَإِنْ غَيَّرَ حَيْثُ ضَرَّ وَالْأَفْلَا.  
(فَإِنْ زَالَ تَغَيَّرَ بِنَفْسِهِ) بَأَنْ لَمْ يَنْضَمْ إِلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ طَالًا مُكْتَبًا (أَوْ بِمَاءٍ) انْضَمَّ إِلَيْهِ وَلَوْ مُتَغَيِّرًا،  
أَوْ أَخَذَ مِنْهُ وَالْبَاقِي كَثِيرٌ بَأَنْ كَانَ الْإِنَاءُ مُنْحَنِقًا بِهِ فَزَالَ انْخِنَاقُهُ وَدَخَلَهُ الرِّيحُ وَقَصَرَهُ أَوْ بِمُجَاوِرٍ  
وَقَعَ فِيهِ أَيْ أَوْ بِمُخَالِطٍ تَزَوَّجَ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا يَأْتِي فِي نَحْوِ زَعْفَرَانٍ لَا طَعْمَ وَلَا رِيحَ  
(ظُهُورُ) لِرُزْوَالِ سَبَبِ التَّنَجُّسِ.

فِي الْبَحْرِ مَثَلًا فَازْتَفَعَتْ مِنْهُ رَغْوَةٌ فَهِيَ طَاهِرَةٌ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهَا بَعْضُ الْمَاءِ  
الْكَثِيرِ خِلَافًا لِمَا فِي الْعُبَابِ، وَتُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الْقَائِلِ بِنَجَاسَتِهَا عَلَى تَحَقُّقِ كَوْنِهَا مِنَ الْبُولِ، وَإِنْ  
طُرِحَتْ فِي الْبَحْرِ بَغْرَةً مَثَلًا فَوَقَعَتْ مِنْهُ قَطْرَةٌ بِسَبَبِ سُقُوطِهَا عَلَى شَيْءٍ لَمْ تُنَجِّسْهُ إِهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر  
عَلَى تَحَقُّقِ كَوْنِهَا الْإِنِّ كَانَتْ بِرَائِحَةِ الْبُولِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ لَوْنِهِ اه. ة فُود: (زَوَالُهُ) أَيْ التَّغْيِيرُ بِمَا لَا يَضُرُّ.  
ة فُود: (وَالْأَفْلَا) فَلَوْ عَرَفَ دَلُومًا مِنْ مَاءٍ قَلَّتَيْنِ فَقَطَّ فِيهِ نَجَاسَةً جَامِدَةً لَمْ تُغَيَّرْ وَلَمْ يَغْرِفْهَا مَعَ الْمَاءِ  
فَيَاطِلُ الدَّلُومَ طَاهِرًا لِانْتِصَالِ مَا فِيهِ عَنِ الْبَاقِي قَبْلَ أَنْ يَنْقُصَ عَنِ قَلَّتَيْنِ لَا ظَاهِرَ لَهَا لِتَنَجُّسِهِ بِالْبَاقِي  
الْمُتَنَجِّسِ بِالنَّجَاسَةِ لِقَوْلِهِ فَإِنْ دَخَلَتْ مَعَ الْمَاءِ أَوْ قَبْلَهُ فِي الدَّلُومِ انْعَكَسَ الْحُكْمُ شَيْخُنَا. ة فُود: (وَلَوْ وَقَعَ  
الْإِنِّ) وَيَأْتِي عَنِ النَّهْيَةِ مَا قَدْ يُخَالِفُهُ وَعَنْ عَمِيرَةَ مَا يُوَافِقُهُ. ة فُود: (بِمَا لَا يَضُرُّ) صَادِقٌ بِالْمُتَغَيِّرِ بِطَوِيلِ  
الْمُكْتَبِ، وَهَلِ الْحُكْمُ فِيهِ كَذَلِكَ أَوْ لَا مَحَلَّ تَأْمُلُ بَضْرِي. ة فُود: (بَأَنْ لَمْ يَنْضَمْ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ بِمُجَاوِرٍ  
فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. ة فُود: (بَأَنْ لَمْ يَنْضَمْ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ لَا يَغْنِي كَطَوِيلِ مُكْتَبٍ وَهُوَ بِرِيحِ اهْ أَيْ أَوْ  
شَمْسٍ ع ش. ة فُود: (كَأَنَّ طَالَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى كَأَنَّ زَالَ بِطَوِيلِ الْمُكْتَبِ اه. ة فُود: (انْضَمَّ إِلَيْهِ) بِفِعْلِ  
أَوْ غَيْرِهِ مُغْنَى. ة فُود: (أَوْ بِمُجَاوِرٍ الْإِنِّ) يَتَّبَعِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لِلْمُجَاوِرِ رِيحٌ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي  
عَنْ ع ش. ة فُود: (أَوْ بِمُخَالِطٍ تَزَوَّجَ بِهِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ تَكَيَّفَ بِرَائِحَةِ ذَلِكَ الْمُخَالِطِ فَزَالَتْ رَائِحَةُ  
النَّجَاسَةِ فَهِيَ مُشْكِلٌ حَيْثُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا يَأْتِي وَاضِحٌ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ غَيْرَ ذَلِكَ  
فَلْيُحَرِّزْ سَمَ، وَأَشَارَ الْكُرْدِيُّ إِلَى جَوَابِهِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: تَزَوَّجَ بِهِ يَغْنِي لَمْ يَقَعْ فِيهِ بَلْ بَلَقَتْهُ الرَّائِحَةُ فَيُشْبِهُ  
الْمُجَاوِرَ اهْ وَيَرُدُّهُ أَيْ جَوَابُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُ ع ش مَا نَصَّهُ قَضِيَّةً كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَ الْمَاءُ بِنَحْوِ مِثْلِكَ عَلَى  
الشَّطِّ لَمْ يَنْتَفِعْ مِنْ زَوَالِ النَّجَاسَةِ، وَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يَكُونَ مُرَادًا؛ لِأَنَّ ظُهُورَ الرَّائِحَةِ فِي الْمَاءِ يَسْتُرُ رَائِحَةَ  
النَّجَاسَةِ وَلَا فَرْقَ مَعَ وُجُودِ السَّائِرِ بَيْنَ كَوْنِهِ فِي الْمَاءِ وَكَوْنِهِ خَارِجًا عَنْهُ هَذَا وَفِي ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ أَنَّهُ إِذَا  
زَالَتْ رَائِحَةُ النَّجَاسَةِ بِرَائِحَةِ عَلَى الشَّطِّ لَمْ يُحْكَمْ بِنَقَاءِ النَّجَاسَةِ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَهُ اه. ة  
فُود: (أَوْ لَا رِيحَ) الْأَوَّلَى الْمَوَافِقُ لِمَا يَأْتِي وَلَا رِيحَ بِالْوَاوِ.  
ة فُود: (ظُهُورُ) بِفَتْحِ الْهَاءِ أَفْصَحُ مِنْ صَمِّهَا مُغْنَى وَنَهْيَةٌ.

ة فُود: (تَزَوَّجَ بِهِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ تَكَيَّفَ بِرَائِحَةِ ذَلِكَ الْمُخَالِطِ فَزَالَتْ رَائِحَةُ النَّجَاسَةِ فَهِيَ مُشْكِلٌ  
حَيْثُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا يَأْتِي وَاضِحٌ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ غَيْرَ ذَلِكَ فَلْيُحَرِّزْ.

وإنما لم تُعدَّ طهارة الجلالة بزوال التغير من غير غلب طاهر؛ لأن الظاهر أن سبب نجاستها عند القائل بها رداة لحجبها وهي لا تزول إلا بالغلب الطاهر، وإنما لم يُقدِّروا هنا الواقع بعد زوال التغير مخالفاً أشد لأن المخالفة كانت موجودة بالفعل، ثم زالت لقوة الماء عليها فلم يكن لفرص المخالفة حينئذ وجه بخلافها ابتداء ولو عاد التغير لم يضر، أي وإن لم يُحتَمَل أنه يترشح نجس آخر كما شمله إطلاقهم ودل عليه أيضاً كلامه إلا إن بقيت عين النجاسة، وهل يُقال.....

• فؤد: (وإنما لم تُعدَّ طهارة الجلالة إلخ) أي على الضعيف القائل بعدم عود الطهارة بزوال التغير بنفيه على القول بالنجاسة كما يصرح به قوله عند القائل بهاع ش وسَم كُرْدِي. • فؤد: (وإنما لم يُقدِّروا هنا الواقع) أي التجس الواقع حيث يكون التغير السابق ناشئاً عن نجاسة خالطت الماء واستمرت فيه بضرِّي عبارة الكُرْدِي أي التجس الواقع في الماء القلَّتين المُتغيِّر له اه. • فؤد: (أشد) الأولى حذفه.

• فؤد: (لأن المخالفة) أي مخالفة التجس للماء كُرْدِي. • فؤد: (ولو عاد التغير لم يضر) كذا في النهاية والمغني عبارة الأول ولو زال التغير، ثم عاد فإن كانت النجاسة جامدة وهي فيه فَيَتَجَس وإن كانت مائعة أو جامدة، وقد أزيلت قبل التغير الثاني لم يَتَجَس اه قال ع ش قوله م ر فَيَتَجَس أي من الآن وعليه فلو زال تغيُّره فَتَطَهَّر مِنْهُ جَمْع، ثم عاد تغيُّره لم تَجِب عليهم إعادة الصلاة التي فعلوها ولم يُحَكِّمْ بنجاسة أبدانهم ولا ثيابهم؛ لأنه بزوال التغير حُكِمَ بظهوريته، والتغير الثاني يجوز أنه بنجاسة تَحَلَّلَتْ مِنْهُ بَعْد، وهي لا تضر فيما مضى، ثم ذُكِرَ عَنْ شَرْحِ الْعَبَّاسِ لِلرُّمْلِيِّ ما يُخَالِفُه أي أنه باقٍ على نجاسته وأطال في رده، ثم قال وفي شَرْحِ الشَّيْخِ حَمْدَانَ أي على الْعَبَّاسِ، ولو زال تَغْيِيرُ الْمَاءِ الْكَثِيرِ بِالنَّجَاسَةِ، ثم عاد عادَتْ نَجَسُهُ بِعَوْدِ تَغْيِيرِهِ، والحال أن التجس الجامد باقٍ فيه إحالة للتغير الثاني عليه انتهى وهو صريح في أن التغير المائد غير التغير الأول، وإنما نشأ من تحلل حصل في النجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر لبقاء النجاسة في الطهارة ما دام الماء صافياً من التغير اه واعتَمَدَ الْبُجَيْرِيُّ كما يأتي وقال الرشيدي قوله م ر جامدة الظاهر أن مراده بالجامدة المُجاورة ولو مائعة كالدهن وبالمائعة المُسْتَهْلَكَةُ اه.

• فؤد: (وإن لم يُحتَمَل إلخ) سباني عن الرزكشي وع ش ما يُخَالِفُه. • فؤد: (إلا إن بقيت إلخ) مقول لقولهم ومُسْتَشْنَى عَنْ لَمْ يَضُرَّ يَعْني اسْتَشْنَأَ هَذَا فَقَطَّ قَدْ دَلَّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا كُرْدِي، عبارة الْبُجَيْرِيِّ قال في الإيباب نَعَمْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ أَنَّ التَّغْيِيرَ مِنْ تِلْكَ النَّجَاسَةِ كَانَ نَجَسًا اه أي من حين عود التغير كما قاله ع ش قال الرزكشي: الْمُشْجَه فِي هَذِهِ أَنَّهُ إِذَا هَادَ ذَلِكَ التَّغْيِيرُ الزَّائِلُ فَالْمَاءُ نَجَسٌ وَإِنْ تَغَيَّرَ تَغْيِيرًا آخَرَ لَا سَبَبَ تِلْكَ النَّجَاسَةِ أَصْلًا فَهُوَ ظَهَرٌ، وَإِنْ تَرَدَّدَ الْحَالُ فَاحْتِمَالَانِ وَالْأَرْجَحُ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ شَوْبَرِي اه. • فؤد: (هين النجاسة) أي الجامدة نهاية ومغني. • فؤد: (وهل يقال هذا إلخ) أقول: محل هذا التردد كما هو ظاهر حيث أمكن وجود سبب آخر يُحَالُ عَلَيْهِ عَوْدُ الصِّفَةِ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ

• فؤد: (وإنما لم تُعدَّ طهارة الجلالة) أي على الضعيف أنها لا تعود.

بهذا في زوال نحو ريح مُتَجَسِّسٍ بِالْعُسَلِ، ثُمَّ عَادَ أَوْ يُفَصَّلُ بَيْنَ عَوْدِهِ فَوْزًا أَوْ مُتَرَاخِيًا أَوْ بَيْنَ غَسْلِهِ بِمَاءٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ نَحْوِ صَابُونٍ لِثَدْرَةِ الْعَوْدِ هُنَا جِدًّا أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْبَاتِنِيِّ لِلتَّطَهُّرِ فِيهِ مَجَالٌ. وَقَضِيَّةٌ مَا سَأَذْكُرُهُ أَنْ سَبَبَ عَدَمِ التَّأثيرِ هُنَا ضَعْفُهُ بِزَوَالِهِ، ثُمَّ عَوْدُهُ وَحِينَئِذٍ فَذَلِكَ مِثْلُهُ لَوْ جُودَ هَذِهِ الْعِلَّةُ فِيهِ نَعَمْ قَدْ يُؤْخَذُ بِمَا يَأْتِي فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ فِي نَحْوِ فَاغِيَةٍ أَوْ كَادٍ أَوْ طَيْبٍ يَتَوَبَّ جَفًّا أَنْ رِيحَهُ إِنْ ظَهَرَ بِرَشِّ الْمَاءِ اسْتَصْحَبَ لَهُ اسْمُ الطَّيِّبِ وَالْأَفْلَا لَأَنَّ ظُهُورَهُ هُنَا إِذَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ نَحْوِ مَاءٍ أَثَرٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَن تَأثيرِ الْمَاءِ فِي الْإِزَالَةِ أَقْوَى مِنْ تَأثيرِ الْجَفَافِ فِيهَا فَائِزٌ، ثُمَّ ادْنَى قَرِينَةٍ بِخِلَافِهِ هُنَا. وَكَلَامُ الْمُتَنِ يَشْمَلُ التَّغْيِيرَ التَّقْدِيرِيَّ أَيْضًا بَأَن تَمْضِي عَلَيْهِ مُدَّةٌ لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْجَسَدِيِّ لَزَالَ أَوْ أَنْ يَصُوبَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ قَدْرٌ لَوْ صُوبَ عَلَى مَاءٍ مُتَغَيِّرٍ جَسَدًا لَزَالَ تَغْيِيرُهُ. وَنَعْلَمُ ذَلِكَ بَأَن يَكُونُ إِلَى جَانِبِهِ غَدِيرٌ فِيهِ مَاءٌ مُتَغَيِّرٌ فَرَالَ تَغْيِيرُهُ يَنْفَسِيهِ بَعْدَ مُدَّةٍ فَيَعْلَمُ أَنَّ هَذَا أَيْضًا يَزُولُ تَغْيِيرُهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ، وَذَلِكَ لَأَنَّ النِّجَاسَةَ مُقَدَّرَةً فَالْمُزِيلُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا (أَوْ زَالَ أَيْ ظَاهِرًا فَلَا يُنَافِي التَّعْلِيلُ.....

- حَكِيمَ بِقِيَامِ نَجَاسَتِهِ عَنْ شَيْءٍ وَتَقَدَّمَ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوُدَّ: (بِهَذَا) أَي بَعْدَ صَرَرِ الْعَوْدِ مُطْلَقًا.
- فَوُدَّ: (نَحْوُ رِيحٍ مُتَجَسِّسٍ) بِالْإِضَافَةِ وَقَوْلُهُ بِالْعُسَلِ مُتَعَلِّقٌ بِزَوَالِ. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ هَذَا) أَي، ثُمَّ عَوْدُ نَحْوِ الرِّيحِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ مُتَرَاخِيًا) أَوْ هُنَا فِي قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ مَعَ الْخَبَرِ بِمَعْنَى الرَّوِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ بَيْنَ غَسْلِهِ) أَي الْمُتَجَسِّسِ. □ فَوُدَّ: (لِثَدْرَةِ الْخَبَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِفَصْلٍ كُرْدِيٍّ أَقُولُ وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْعِلَّةِ تَأْمُلُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ هُنَا خُصُوصُ التَّرَاخِيِ وَالْغَسْلِ مَعَ نَحْوِ الصَّابُونِ. □ فَوُدَّ: (مَا سَأَذْكُرُهُ) أَي فِي شَرْحِ وَالتَّغْيِيرِ الْمُؤَثِّرِ طَعْمٌ أَوْ لَوْ أَنَّ رِيحَ بَصْرِيٍّ وَكُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (هُنَا) أَي فِي التَّغْيِيرِ الْعَائِدِ كُرْدِيٍّ، وَالتَّغْيِيرِ فِي زَوَالِ التَّغْيِيرِ يَنْفَسِيهِ. □ فَوُدَّ: (فَذَلِكَ) أَي عَوْدُ نَحْوِ الرِّيحِ بَعْدَ الْعُسَلِ (مِثْلُهُ) أَي مِثْلُ عَوْدِ التَّغْيِيرِ بَعْدَ زَوَالِهِ يَنْفَسِيهِ الْخَبَرُ.
- فَوُدَّ: (هَذِهِ الْعِلَّةُ) إِشَارَةٌ إِلَى ضَعْفِهِ الْخَبَرِ، وَضَمِيرٌ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى عَوْدِ الرِّيحِ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (فَاغِيَةٍ) هِيَ نَوْرُ الْجَنَائِهِ وَالْكَازَنُورِ طَيْبُ الرَّايِحَةِ وَقَوْلُهُ أَنَّ ظُهُورَهُ الْخَبَرُ نَائِبٌ فَاعِلٌ قَدْ يَوْجَدُ وَضَمِيرُهُ رَاجِعٌ إِلَى رِيحِ الْمُتَجَسِّسِ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (هُنَا) أَي فِي الْمُتَجَسِّسِ الزَّائِلِ رِيحُهُ بِالْعُسَلِ. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ) أَي فِي مَسْأَلَةِ الطَّيِّبِ. □ فَوُدَّ: (وَكَلَامُ الْمُتَنِ) أَي قَوْلُهُ بَأَن يَمْضِي فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَذَلِكَ فِي الْمُتَنِ.
- فَوُدَّ: (أَيْضًا) أَي كَالْجَسَدِيِّ. □ فَوُدَّ: (بَأَن يَمْضِي الْخَبَرُ) عِبَارَةُ الْمُتَنِ، وَيُعْرَفُ زَوَالُ تَغْيِيرِهِ التَّقْدِيرِيَّ بَأَن يَمْضِي عَلَيْهِ الْخَبَرُ زَادَ الْأَسْنَى، وَيُعْرَفُ أَيْضًا زَوَالُ التَّغْيِيرِ التَّقْدِيرِيَّ بِقَوْلِ أَهْلِ الْخَبَرَةِ أَه. □ فَوُدَّ: (فِي الْجَسَدِيِّ) الْأَوَّلَى جَسَدًا كَمَا فِي الْمُتَنِ وَالْأَسْنَى. □ فَوُدَّ: (وَيَعْلَمُ ذَلِكَ) أَي الْوَجْهَ الْأَوَّلَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ بَأَن يَمْضِي الْخَبَرُ بَصْرِيٍّ. □ فَوُدَّ: (غَدِيرٌ) أَي حَوْضٌ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (يَزُولُ) الْإِتْسَابُ زَالَ بِالْمُضِيِّ كَمَا فِي الْمُتَنِ. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أَي تَصْوِيرٌ مَعْرِفَةُ زَوَالِ التَّغْيِيرِ التَّقْدِيرِيَّ بِمَا ذَكَرَ. □ فَوُدَّ: (أَيْ ظَاهِرًا الْخَبَرُ) يَظْهَرُ أَنَّ الْأَقْعَدَ حَمَلَ زَوَالِ التَّغْيِيرِ فِي قَوْلِهِ فَإِنَّ زَوَالُ تَغْيِيرِهِ عَلَى زَوَالِهِ ظَاهِرًا لِيَكُونَ فِي الْجَمِيعِ عَلَى نَسْقٍ
- فَوُدَّ: (أَوْ زَالَ أَيْ ظَاهِرًا) يَظْهَرُ أَنَّ الْأَقْعَدَ حَمَلَ زَوَالِ التَّغْيِيرِ فِي قَوْلِهِ: فَإِنَّ زَالَ تَغْيِيرُهُ عَلَى زَوَالِهِ ظَاهِرًا



بالشك الآتي فلا اعتراض على المصنف بالمعطف المقتضي لتقدير الزوال الذي ذكرته، ثم رأيت بعض الشراح أجاب بذلك والرافعي أول كلام الوجيز بذلك تغير ريحه (بمسك و) لونه بسبب (زعفران) وطعمه بخل مثلاً (فلا) للشك في أن التغير زال حقيقة أو استتر، ويؤخذ منه أن زوال الريح والطعم ينحو زعفران لا طعم له ولا ريح والطعم واللون ينحو مسك واللون والريح ينحو خل لا لون له ولا ريح يقتضي عود الطهارة، وهو مثبته وفقاً لجمع من الشراح؛ لأنه لا يشك في الاستتار حينئذ ولا يشكّل هذا بإيجاب نحو صابون توقفت عليه إزالة نجس مع احتمال شره لريحه بريحه؛ لأن من شأن ذلك أنه مزيل لا سايز بخلاف هذا. (وكذا) ينحو (ثواب وجس) أي جيس زال.....

واجب، ثم قد يكون حقيقة أيضاً كما في مسائل الطهر، وقد لا يعلم ذلك كما في غيرها سم.

• قوله: (بالشك الآتي) أي في قوله للشك في أن التغير زال إلخ ع ش. • قوله: (فلا اعتراض على المصنف إلخ) عبارة الممنّي فإن قيل العلة في عدم عود الطهارية احتمال أن التغير استتر ولم يزُل فكيف يعطفه المصنف على ما جزم فيه بزوال التغير، وذلك تهافت أجيب بأن المراد زواله ظاهراً كما قدرته وإن أنكر استتاره باطناً اه. • قوله: (بذلك) أي تقديراً ظاهراً. • قوله: (تغير ريحه) فاعل زال وقوله ولونه إلخ وقوله وطعمه إلخ الواو بمعنى أو واستعمالها في هذا المعنى مجاز ع ش.

• قوله: (مثلاً) راجع للكل. • قوله: (لشك) إلى قوله وفقاً في النهاية والممنّي. • قوله: (ويؤخذ منه) أي من التعليل. • قوله: (ينحو مسك) لعل وجه عدم تقييد المسك كأخويه خفة ظهور لونه أو طعمه سيما مع قلة ما يلقي منه عادة بصرّي. • قوله: (لأنه لا يشك إلخ) قال في النهاية: لأن الزعفران الذي لا طعم له ولا ريح لا يشتر الريح ولا الطعم، وكذا يقال في الباقي، ومنه يؤخذ أنه لو وُضِع مسك في متغير الريح فزال ريحه ولم تظهر فيه رائحة المسك أنه يظهر ولا بعد فيه لعدم الاستتار، ثم قال: واعلم أن رائحة المسك لو ظهرت، ثم زالت وزال التغير حكماً بالطهارة؛ لأنها لما زالت ولم يظهر التغير علمنا أنه زال بتغييه اه. وفي الكردّي عن الإيجاب ما يوافقه. • قوله: (في الاستتار) الأنسب في الزوال وقوله ولا يشكّل هذا أي الحكم بعدم الطهارة مع زوال التغير ينحو زعفران إلخ بصرّي. • قوله: (من شأن ذلك) أي نحو الصابون. • قوله: (بخلاف هذا) أي نحو المسك والزعفران والخل. • قوله: (ينحو ثراب) فيه تغير إغراب المثنى سم وقَر المثنى عن ذلك التفسير بأن قال وكذا لا يظهر ظاهراً إذا وقع عليه ثراب وجس إلخ. • قوله: (وجس). • قوله: (فائدة) الجس: ما يُنَى به ويُطلى وكسر جيّه أفصح من فتحها، وهو عجمي مُعَرَّب وتسميه العامة

ليكون في الجميع على نسق واحد، ثم قد يكون حقيقة أيضاً في مسائل الطهر، وقد لا يعلم ذلك كما في غيرها. • قوله: (ينحو ثراب) فيه تغير إغراب المثنى.

تَغْيِيرُهُ بِأَحَدِهِمَا فَلَمْ يُوجَدْ رِيحُ النَّجَسِ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ لَا يَطْهَرُ الْمَاءُ (فِي الْأَطْهَرِ) لِلشُّكِّ أَيْضًا  
وَذَعْوَى أَنَّهُمَا لَا يَغْلِيَانِ عَلَى أَوْصَافِ الْمَاءِ يَرُدُّهَا أَنَّهُمَا يَكْدُرَانِ وَالْكُدْرَةُ مِنْ أَسْبَابِ السُّرِّ وَلَا  
يُنَافِي هَذَا مَا قَبْلَهُ فِي نَحْوِ زَعْفَرَانٍ لَا طَعْمَ لَهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ لِهَمَا الْأَوْصَافَ الثَّلَاثَةَ فَإِنَّ لَمْ  
تُوجَدْ اعْتَبِرَ الْوَصْفُ الثَّمَانِيَّتُ لِمَا فِيهِمَا فَقَطْ وَلَوْ صَفَا الْمَاءُ وَلَا تَغْيِيرَ طَهَّرَ جُزْأً كَالثَّرَابِ.  
(و) الْمَاءُ (دُونَهُمَا) أَيِ الْقُلْتَيْنِ وَلَمْ يُيَالِ بِكَوْنِ إِضَافَتِهَا إِلَى الضَّمِيرِ ضَعِيفَةً فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا  
شَائِعَةٌ عَلَى الْأَلْسِنَةِ مَعَ دَعَايَةِ الْاِخْتِصَارِ الَّذِي هُوَ بِضَدِّهِ، فَرَزَعَمَ أَنَّ دُونَهُمَا مُبْتَدَأٌ فِي كَلَامِهِ  
وَهِيَ لَا تَتَصَرَّفُ عَلَى الْأَصَحِّ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ عَلَى أَنَّ تَصَرُّفَهَا قَرِئَ بِهِ فِي وَمِنَا دُونَ ذَلِكَ بِالرَّفْعِ  
فَلَا بَدْعٌ فِيهِ هُنَا.....

الْجَنَسِ وَهُوَ لَحْنٌ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. ؕ فَوُدْ: (تَغْيِيرُهُ) أَيِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ. ؕ فَوُدْ: (لَا يَطْهَرُ الْمَاءُ) الْأَسْبَاقُ تَقْدِيرُهُ  
عَقِبَ وَكَذَا. ؕ فَوُدْ: (وَذَعْوَى الْخُ) زِدْ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَطْهَرِ. ؕ فَوُدْ: (مِنْ أَسْبَابِ السُّرِّ) فِيهَا لَيْسَتْ مِنْ  
أَسْبَابِ السُّرِّ بِغَيْرِ اللَّزْنِ سَمَ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا أَرَادُوا ذَلِكَ وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي الرَّدِّ. ؕ فَوُدْ: (وَلَا يُنَافِي  
هَذَا) أَيِ الرَّدِّ الْمَذْكُورِ. ؕ فَوُدْ: (لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْخُ) فِي هَذَا الْفَرْقِ نَظَرٌ وَالْمُنَافَاةُ ظَاهِرَةٌ سَمَ. ؕ فَوُدْ: (فَإِنَّ  
لَمْ تُوَجَدْ) أَيِ الْأَوْصَافِ الثَّلَاثَةِ فِي الْمُتَغْيِيرِ بِالثَّرَابِ أَوْ الْجِصِّ. ؕ فَوُدْ: (وَلَوْ صَفَا الْخُ) الْأَوَّلَى التَّغْيِيرُ  
كَمَا فِي كَلَامِ غَيْرِهِ. ؕ فَوُدْ: (طَهَّرَ جُزْأً الْخُ) وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا صَفَا الْمَاءُ وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ تَكْدُرٌ يَحْصُلُ بِهِ  
الشُّكُّ فِي زَوَالِ التَّغْيِيرِ طَهَّرَ كُلُّ مِنْ الْمَاءِ وَالثَّرَابِ سَوَاءً كَانَ الْبَاقِي عَمَّا رَسَبَ فِيهِ الثَّرَابُ قُلْتَيْنِ أَمْ لَا نَعَمَ  
إِنْ كَانَ عَيْنُ الثَّرَابِ نَجَسَةً لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهَا كَثْرَابِ الْمَقَابِرِ الْمَبْشُوشَةِ إِذْ نَجَاسَتُهُ مُسْتَحْكِمَةٌ فَلَا يَطْهَرُ  
أَبَدًا؛ لِأَنَّ الثَّرَابَ حِينَئِذٍ كَنَاجِسَةٍ جَامِدَةٍ فَإِنَّ بَقِيَّتَ كَثْرَةِ الْمَاءِ لَمْ يَتَنَجَّسْ، وَلَا تَتَنَجَّسْ وَغَيْرُ الثَّرَابِ مِثْلُهُ  
فِي ذَلِكَ نَهَايَةٌ وَقَالَ ع ش وَيَنْتَلِ ثُرَابِ الْمَقَابِرِ رَغِيفَ أَصَابِهِ رَطْبًا نَحْوَ زَيْلٍ فَلَا يَطْهَرُهُ الْمَاءُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ  
ابْنُ حَجَرٍ، وَخَرَجَ بِنَحْوِ الثَّرَابِ غَيْرُهُ كَالْكَفْنِ وَالْقُطْنِ فَإِنَّهُ يَطْهَرُ بِالْفُسْلِ وَلَا يُنَافِي هَذَا قَوْلُ الشَّارِحِ م ر  
وغيرِ الثَّرَابِ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِغَيْرِ الثَّرَابِ مَا يَسْتُرُ النَجَاسَةَ مِنَ الْجِصِّ وَالخُلِّ وَنَحْوِهِمَا أ. هـ.

ؕ فَوُدْ: (وَالْمَاءُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ دُونَهُمَا حَالٌ مِنْ مَرْفُوعٍ يُنَجِّسُ سَمَ أَيِ وَمِنْ الْمَاءِ عِنْدَ سَيِّئِيهِ الْمُجَوِّزِ  
لِمَجْئِي الْحَالِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ. ؕ فَوُدْ: (لِأَنَّهَا) أَيِ تِلْكَ الْإِضَافَةِ. ؕ فَوُدْ: (مَعَ دَعَايَةِ الْخُ) بِالذَّالِ الْمُهِمَلَةِ  
بِخَطِّ الشَّارِحِ مُضْطَفًى الْحَمَوِيِّ. ؕ فَوُدْ: (إِلَيْهَا) مُتَعَلِّقٌ بِالْدَعَايَةِ وَالضَّمِيرِ لِلْإِضَافَةِ. ؕ فَوُدْ: (فَرَزَعَمَ الْخُ)  
تَغْيِيرٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَاءِ الْمُبْتَدَأِ. ؕ فَوُدْ: (وَهِيَ لَا تَتَصَرَّفُ) أَيِ مُلَازِمَةٌ لِلتَّصَبُّبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.  
ؕ فَوُدْ: (عَلَى الْأَصَحِّ) أَيِ عِنْدَ سَيِّئِيهِ وَجُمْهُوْرِ الْبَصْرِيِّينَ وَجُجُورُ تَصَرُّفَهَا الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ مُغْنِي  
وَنَهَايَةٌ أَيِ وَعَلَيْهِ فَهِيَ مُبْتَدَأٌ بِلا تَقْدِيرِ ع ش. ؕ فَوُدْ: (لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) أَيِ؛ لِأَنَّ دُونَ هُنَا مُنْصَوِّبٌ عَلَى  
الظَّرْفِيَّةِ وَالْمُبْتَدَأُ الْمَقْدُرُ. ؕ فَوُدْ: (وَمِنَا دُونَ ذَلِكَ) نَائِبٌ فَاعِلٌ قَرِئَ.

ؕ فَوُدْ: (مِنْ أَسْبَابِ السُّرِّ) فِيهَا أَنَّهُ لَيْسَتْ مِنْ أَسْبَابِ السُّرِّ لِغَيْرِ اللَّزْنِ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْخُ فِي هَذَا  
الْفَرْقِ نَظَرٌ وَالْمُنَافَاةُ ظَاهِرَةٌ. ؕ فَوُدْ: (وَالْمَاءُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ دُونَهُمَا حَالٌ مِنْ مَرْفُوعٍ يُنَجِّسُ.

بالأولى. والكلام في دون الظرفية التي هي نقيض فوق فما بمعنى غير مُتَصَرِّفَةٍ وفي الكشف معنى دون أدنى مكان من الشيء، وتُستعمل لتفاوت حال كزيد دون عمرو أي شرفاً، ثم اتسع فيه فاستعمل لتجاوز حد إلى حد ك﴿أُولَئِكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (الامرات: ٣٠) أي لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين (يُنَجِّسُ) حيث لم يكن وارداً ولا ففيه تفصيل يأتي. ومنه فَوَازُ أصاب النجس أعلاه وموضوع على نجس يترشح منه ماء فلا يُنَجِّسُ ما فيه إلا إن فرض عود الترشيح إليه

• فَوَدُ: (بالأولى) القائل بعدم تصرفها يقول إنه أي التصرُّف غير مقيس فلا يُنافي وروده شذوذاً، وهذا لا يجوزُ استعمالها فضلاً عن الأولوية سم. • فَوَدُ: (والكلام) أي الخلاف. • فَوَدُ: (فما بمعنى غير إلخ) هذه مناسبة هنا فتأمله سم. • فَوَدُ: (وفي الكشف معنى دون إلخ) استطرادي.

• فَوَدُ (سني): (يُنَجِّسُ) أي هو ورطب غيره كزيت وإن كثر مغني عبارة بأفضل مع شرحه يُنَجِّسُ الماء القليل وهو ما ينقص عن القلوتين بأكثر من رطلين وغيره من المائعات، وإن كثر وبلغ قِلاَ كثيرة بملاقاة التجاسة وإن لم يتغير اه. ويأتي في الشرح ما يوافقه. • فَوَدُ: (ففيه تفصيل يأتي) أي في باب التجاسة في قول المصنف والأظهر طهارة غسالة إلخ. • فَوَدُ: (وَمِنَهُ) أي الوارد (فَوَازُ أصاب النجس أعلاه) فلا يُنَجِّسُ أسفلهُ بتنجس أعلاه كمنه أسنى ومغني. • فَوَدُ: (أي بوصول النجس) وإن لم يتغير الماء أو كان الواقع مجاوراً أو غفي عنها في الصلاة فقط ككُتُوبٍ فيه قليل دم أجنبٍ غير مُعَلَّطٍ أو كثير من نحو براغيث ومثل الماء القليل كل مائع وإن كثر وجامد لاقي رطباً نعم لو تَنَجَّسَتْ يَدُ الْيُسْرَى مثلاً، ثم غَسَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ وشك في المغمسول أهو يده اليمنى أم اليسرى، ثم أدخل اليسرى في مائع لم يُنَجِّسْ بغمسها كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى؛ لأن الأصل طهارته، وقد اغتضد باحتمال طهارة اليد اليسرى نهاية زاد المغني ويغني عما تلقىه الفرائ من التجاسة في حياض الأخلية وذرق الطيور الواقع فيها لِمَشَقَّةِ الإحراز عن ذلك ما لم يُغَيَّرْ ما ذكر اه. قال ع ش قوله م ر أو غفي عنها في الصلاة قيد به لتلا يُنافي ما قدّمه من أن المغسول عنها لا يُنَجِّسُ بملاقاتها، والحاصل أن ما غفي عنه هنا كالذي يدركه الطرف غير ما غفي عنه في الصلاة اه. • فَوَدُ: (إلا إن فرض إلخ) يتبني أو وقف عن الترشيح وأصل الخارج بما فيه؛ لأنه ماء قليل متصّل بنجاسة سم على حجة اه ع ش عبارة المغني ولو وُضِعَ كوز على نجاسة وماؤه خارج من أسفل لم يُنَجِّسْ ما فيه ما دام يخرج فإن تراجع تنجس كما لو سد بنجس (مهمة) إذا قل ماء البئر وتنجس لم يظهر بالترشح؛ لأنه وإن نزع فقعر البئر يبقى نجساً، وقد تَنَجَّسَ جُدرَانُ الْبِئْرِ أيضاً بالترشح بل بالكثير كان يترك أو يصب عليه ماء ليكثر ولو كثر الماء، ونفقت فيه شيء

• فَوَدُ: (بالأولى) القائل بعدم تصرفها يقول إنه غير مقيس فلا يُنافي وروده شذوذاً وهو لا يجوزُ استعماله فضلاً عن الأولوية. • فَوَدُ: (فما بمعنى غير مُتَصَرِّفَةٍ) هذه مناسبة هنا فتأمله. • فَوَدُ: (إلا إن فرض عود الترشيح) يتبني أو وقف عن الترشيح وأصل الخارج بما فيه؛ لأنه حينئذ ماء قليل متصّل بنجاسة.

(بالملاقاة) أي بوصول النجس الغير المعفو عنه له ليفهم حديث الثنتين السابق المخصص للمعصية خبر الماء طهور لا يتنجسه شيء. واختار كثيرون من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا يتنجس مطلقاً إلا بالتغير وكأنهم نظروا للتسهيل على الناس، وإلا فالدليل صريح في التفصيل كما ترى، وإنما تنجس المائع مطلقاً؛ لأنه ضعيف لا يشق حفظه بخلاف الماء فيهما وخيث كان المنتجس الملاقي ماء اشترط أن لا يبلغ ثلثين كما عليم من قوله. (فإن بلغهما بماء) ولو متنجساً أو متغيراً أو مستعملاً أو ملحاً مائياً أو ثلجاً أو برداً ذاب وتكبر الماء ليشمل الأنواع الثلاثة الأولى لا ينافيه حذف المطلق بأنه ما يشق ماء؛ لأن هذا حد بالنظر للعرف الشرعي، ولهذا لو حلف لا يشرب ماء احتص بالمطلق وما في المتن تعبير بالنظر للمطلق العرف وهو شامل للمطلق وغيره (ولا تغير) به (طهورون) لكثرة حيثية.....

نجس كفارة تمتع شعرها فهو طهور ويفسر استعماله باغتراف شيء منه كذلو إذ لا يخلو بما تمتع فينبغي أن يخرج الماء كله ليخرج الشعر معه فإن كانت العين قوارة وتمسرت نزع الجميع نزع ما يغلب على الظن أن الشعر كله خرج معه فإن اغترف منه قبل النزع ولم يتغير فيما اغترفه شعره لم يضره.

• فود: (لأن) أي للماء القليل متعلق بوصول الخ. • فود: (المخصص) أي المفهوم. • فود: (مطلقاً) أي قليلاً أو كثيراً أو جاريةً متغيراً أم لا. • فود: (والدليل الخ) أي كمفهوم حديث الثنتين.

• فود: (وإنما تنجس المائع الخ) ولتتحقق بالماء الكثير المتغير بطاهر نهاية قال عميرة فلو زال بعد ذلك فالوجه عدم الطهورية انتهى وعليه فليُنظر بم تحصيل طهارته، ثم رأيت في نسخة من عميرة بدل لفظ عدم الخ عوض الطهورية اه وهي واضحة ش وتقدم في شرح فتجس تفصيل آخر راجعه. • فود: (لا يشق) هو في كلام غيره بالواو. • فود: (فيهما) أي في الضعف وعدم المشقة.

• فود: (الملاقى) اسم مفعول أي ما لاقاه التجس كزدي أقول: عدم بلوغ الملاقي اسم مفعول ثلثين هو موضوع المسألة فلا معنى لعلم اشتراطه بما يأتي، فالظاهر أنه بصيغة اسم الفاعل.

• فود: (ولو متنجساً) إلى قوله بحيث يتحرك في النهاية. • فود: (ومتنجساً) أي لا نجساً كقول بجبرمي. • فود: (أو متغيراً) بنحو زعفران مغني عبارة النهاية بمستغنى عنه اه أي وخالف الماء ثلثان كما يأتي، ومراً أيضاً رشدي. • فود: (أو ملحاً مائياً أو ثلجاً الخ) في جعلها غاية للماء تسامح.

• فود: (الثلاثة الأولى) أي: المتنجس والمتغير والمستعمل. • فود: (وهو شامل) أي الماء في العرف. • فود: (لكثرتيه) إلى قوله: ويتغير في المعنى. • فود: (لكثرتيه) عبارة المعنى والنهاية لإزالة

• فود: (بالملاقاة).

(فرغ): لو تنجست يده اليسرى مثلاً ثم غسل إحدى يديه وشك في الممسول أهو اليمنى أم اليسرى ثم أدخل اليسرى في مائع لم تنجس كما أفنى به شيخنا الشهاب الزنلي لأصل طهارته مع الإغتصاف باحتمال طهارة اليسرى انتهى. • فود: (وهو شامل للمطلق وغيره) يناع في ما نقلوه عن إمام الحرمين

ومن يلوغهما به ما لو كان النجس أو الطاهر بحفرة أو حوض آخر وفتح بينهما حاجز، وأتسع بحيث يتحرك ما في كل يتحرك الآخر تحركاً غنياً وإن لم تزل كذورة أحدهما ومضى زمن يزول فيه التغيير لو كان أو بنحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كما ذكر ممتلئ غمس بماء، وقد مكث فيه بحيث لو كان ما فيه متغيراً زال تغيره لتقويه به حينئذ بخلاف ما لو فقد شرط من ذلك، وينبغي في أحواض تلاصقت الاكتفاء بتحريك الملاصق الذي يبلغ به الفلتين دون غيره. (فلو كوز بلهراي) ماء (طهور) عليه أكثر من النجس كما أفهمه المتن لكن بالنسبة للضعيف المشترط لكونه أكثر.....

العلّة وهي القلّة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضر اه. هـ فود: (ومن يلوغهما الخ) عبارة المغني ويخفي الضم وإن لم ينتزج صاف بكثير لحصول القوة بالضم لكن إن انضما بفتح حاجز اغترب اتساعه ومكثه زمناً يزول فيه التغيير لو كان أخذاً من قولهم: ولو غمس كوز ماء واسع الرأس في ماء كغله فلتين وسأواه بأن كان الإناء ممتلئاً أو امتلاً بدخول الماء فيه ومكث قدراً يزول فيه تغيير لو كان واجد الماءين نجس أو مستعمل طهر؛ لأن تقوي أحد الماءين بالآخر إنما يحصل بذلك فإن فقد شرط من ذلك بأن كان ضيق الرأس أو واسع بحيث يتحرك ما فيه يتحرك الآخر تحركاً غنياً لكن لم يكمل الماء فلتين أو كمل لم يمتكث زمناً يزول فيه التغيير لو كان أو مكث لكن لم يساوه الماء ولم يظهر اه. وبذلك علم ما في كلام الشارح من الإيجاز. هـ فود: (لو كان النجس أو الطاهر الخ) حق التغيير لظهور عطف قوله الآتي أو بنحو كوز الخ لو كان أحد الماءين النجس والطاهر بحفرة أو حوض، والآخر بآخر وفتح حاجز بينهما.

هـ فود: (وأتسع الخ) أي الفتح وهو قوله الآتي ومضى الخ عطف على قوله ففتح. هـ فود: (تحركاً غنياً الخ) الظاهر أنه مفعول مطلق لتحرك الآخر لا لتحرك بصري، وجرى عليه أي على كونه غنياً قيد التحرك الآخر فقطع ش والحفني وشيخنا والبجيرمي خلافاً للحلبي والقلوبى حيث اشترطاً بقاء للبرلسي التحرك العنيف في المحرك وما يليه كما مر كلاً. هـ فود: (وإن لم تزل كذورة أحدهما) يعني أن المعتبر في المكافحة الضم والجمع دون الخلط حتى لو كان أحد الحوضين صافياً، والآخر كثيراً وانضما زالت التجاسة من غير توقف على الاختلاط المانع من التميز والكثرة كزدي. هـ فود: (ومضى) أي بعد الفتح وقوله أو بنحو كوز عطف على بحفرة كزدي. هـ فود: (من ذلك) أي من الشروط المذكورة. هـ فود: (بتحرك الملاصق الخ) الوجه أن يقال بالاكتفاء بتحريك كل ملاصق بتحريك ملاصقه، وإن لم يتحرك بتحريك غيره إذا بلغ المجموع فلتين سم واعتمده ش والبجيرمي وشيخنا كما مر. هـ فود: (من النجس) أي المتنجس. هـ فود: (كما أفهم) أي كونه الوارد أكثر المتن أي قوله كوز. هـ فود: (لكن بالنسبة للضعيف الخ) دفع لما يوهمه المتن من اشتراط الأكثرية على القول الراجح

في توجيه إطلاق المتغير كثيراً بما لا يضر التغيير به فراجعته يظهر لك ذلك. هـ فود: (بتحرك الملاصق الخ) الوجه أن يقال بالاكتفاء بتحريك كل ملاصق بتحريك ملاصقه، وإن لم يتحرك بتحريك غيره إذا

كما يُعلم ذلك مِنَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ فِي ﴿وَلَا تَتَنَزَّكِي﴾ [مسند: ١٧] وَإِنْ كَانَ التَّحْقِيقُ نَظَرًا لِلْمَقَامِ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْبَذْلِ لِطَلَبِ الْجِزَاءِ مُطْلَقًا (فَلَمْ يُلْفَهِمَا لَمْ يَطْهَرْ) لِلْقِلَّةِ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ إِنَّ الْوَارِدَ الْقَلِيلَ لَا يَتَنَجَّسُ بِمِلَاقَةِ النِّجَاسَةِ، وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الْإِنَاءَ يَطْهَرُ حَالًا بِإِدَارَةِ مَاءٍ عَلَى جَوَانِبِهِ أَوْ لَوْ بَعْدَ أَنْ مَكَثَ الْمَاءُ فِيهِ مُدَّةً قَبْلَ الْإِدَارَةِ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ أَوْ؛ لِأَنَّ إِيرَازَهُ مَنَعَ تَنَجُّسَهُ بِالْمِلَاقَةِ فَلَمْ يَضُرَّ تَأْخِيرُ الْإِدَارَةِ عَنْهَا مَحْلَهُمَا فِي وَارِدٍ عَلَى حُكْمِيَّةٍ أَوْ عَيْنِيَّةٍ أَزَالَ جَمِيعَ أَوْصَافِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ وَرَدَ عَلَى عَيْنِيَّةٍ بَقِيَ بَعْضُ أَوْصَافِهَا كَقُطْطَةِ دَمٍ أَوْ مَاءٍ مُتَنَجِّسٍ وَلَمْ يُلْفَهِمَا، ثُمَّ رَأَيْتَ الْإِسْنَوِيَّ وَغَيْرَهُ صَرَّحُوا بِذَلِكَ فَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَنَّهُ لَوْ صَبَّ مَاءٌ بِإِنَاءٍ فِيهِ نَجَسٌ مَائِعٌ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ طَهُرَ بِالْإِدَارَةِ ضَعِيفٌ. (وَقِيلَ) هُوَ (طَاهِرٌ لَا طَهُورَ) كَثُوبٌ غَسِيلٌ وَيُرْوَدُهُ مَفْهُومُ حَدِيثِ الثَّلَاثَيْنِ السَّابِقِ، وَجِبَابٌ عَنْ قِيَاسِهِ بِأَنَّ الثُّوبَ زَالَتِ نَجَاسَتُهُ بِمَا وَرَدَ عَلَيْهِ دُونَ الْمَاءِ وَاسْتَفِيدَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الضَّعِيفَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ وَارِدًا وَطَهُورًا وَأَكْثَرُ أَيْ وَأَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ نَجَسٌ عَيْنِيٌّ وَلَا هُنَا اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرِ لِفَقْدِ بَعْضِ شُرُوطِ عَظَمَتِهَا وَمِنْهُ أَنَّ لَا يَصْدُقُ أَحَدُ مُتَعَاطِفِهَا عَلَى الْآخَرِ.....

أَيْضًا كَمَا يَأْتِي عَنِ الْمُعْنِيِّ. □ فُود: (كَمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ الْإِنْفِ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ بِصُرِّي وَرَشِيدِي. □ فُود: (ذَلِكَ) أَيْ الْإِنْفِهُامُ. □ فُود: (مُطْلَقًا) أَيْ كَثِيرًا كَانَ أَوْ مُسَاوِيًا أَوْ قَلِيلًا. □ فُود: (لِلْقِلَّةِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِيِّ وَالثَّيَابَةِ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ قَلِيلٌ فِيهِ نَجَاسَةٌ وَلِأَنَّ الْمَغْهُورَ مِنَ الْمَاءِ أَنْ يَكُونَ غَاسِلًا لَا مَغْسُولًا هـ. □ فُود: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيْ بِمَا فِي الْمَثْنِ. □ فُود: (مَحْلُهُمَا) أَيْ الْقَوْلَيْنِ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ فِي وَارِدٍ الْإِنْفِ خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ أَنْ. □ فُود: (أَزَالَ) جَمِيعَ أَوْصَافِهَا) أَيْ مَعَهَا. □ فُود: (أَوْ مَاءٍ مُتَنَجِّسٍ) أَيْ كَمَا فِي مَسَالَةِ الْمَثْنِ. □ فُود: (وَلَمْ يُلْفَهِمَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ.

□ فُود (سَنِي): (وَقِيلَ طَاهِرٌ لَا طَهُورَ) وَفِي الْكِفَايَةِ وَغَيْرِهَا مَا يَقْتَضِي أَنَّ الْجُمُهورَ عَلَى هَذَا الرَّوْجِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْقَلِيلُ مُتَغَيِّرًا أَمْ لَا مُعْنِي، وَقِيلَ هُوَ طَهُورٌ رَدًّا بِغَسَلِهِ إِلَى أَصْلِهِ نِهَاجَةً. □ فُود: (كَثُوبٌ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي الثَّيَابَةِ وَالْمُعْنِيِّ. □ فُود: (وَجِبَابٌ عَنْ قِيَاسِهِ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا جَوَابٌ بِمَحَلِّ التَّرَاعِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ دُونَ الْمَاءِ هُوَ مَحَلُّ التَّرَاعِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَلِيلَ يَقُولُ بِزَوَالِ نَجَاسَةِ الْمَاءِ فَلْيَتَأْمَلْ سَمِ أَقُولُ: بَلَّ ذَلِكَ جَوَابٌ بِالْفَرْقِ بِزَوَالِ عَيْنِ النِّجَاسَةِ فِي الثُّوبِ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ وَغَدَمَ زَوَالِهَا فِي الْمَاءِ الْمَقِيسِ. □ فُود: (إِنَّ الضَّعِيفَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ وَارِدًا الْإِنْفِ) فَلَوْ اتَّعَنَى الْكَثْرَةُ أَوْ الْإِيرَازُ أَوْ الطَّهَوْرِيَّةُ أَوْ كَانَ بِهِ نَجَاسَةٌ جَائِدَةٌ لَمْ يَطْهَرْ جِزْمًا فَهَذِهِ الْقِيُودُ شَرْطٌ لِلْقَوْلِ بِالطَّهَارَةِ لَا لِلْقَوْلِ بِعَدَمِهَا، فَلَوْ قَالَ فَلَوْ لَمْ يُلْفَهِمَا لَمْ يَطْهَرْ، وَقِيلَ إِنَّ كَوْنَهُ الْإِنْفِ فَهُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ كَانَ أَوَّلَى مُعْنِي. □ فُود: (وَمِنْهُ الْإِنْفِ) يَقْتَضِي أَنَّ

بَلَّغَ الْمَجْمُوعُ قَلَّتَيْنِ فَلْيَتَأْمَلْ. □ فُود: (وَجِبَابٌ عَنْ قِيَاسِهِ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا جَوَابٌ بِمَحَلِّ التَّرَاعِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ دُونَ الْمَاءِ هُوَ مَحَلُّ التَّرَاعِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَلِيلَ يَقُولُ بِزَوَالِ نَجَاسَةِ الْمَاءِ فَلْيَتَأْمَلْ. □ فُود: (وَمِنْهُ أَنَّ لَا يَصْدُقُ الْإِنْفِ) يَقْتَضِي أَنَّ الْمَفْقُودَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا أَيْضًا أَنْ تُسَبِّقَ بِإِجَابٍ أَوْ أَمْرٍ أَوْ نِدَاءٍ

ظَهَرَ إعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف.  
(تنبيه) قيل يُؤخذ من كلامهم أنه لو صب ماء من أنبوبة إناء به ماء قليل على سرجين مثلاً، وصار كالقوار الذي أوله بالإناء وأجزؤه مُتَّصِلٌ بالنجس تَنَجَّسَ حتى ما في الإناء كقليل ماء اتَّصَلَ بعضه بنجس وفيه نظرٌ حكماً وأخذاً بل الذي يُشْجِه تشبيهه بالجاري المُتَدَفِّع في صبب بل هذا لكونه أقوى تدافعاً بانصبابه من الغلو إلى الشغل أولى منه بحكمه أنه لا يُنَجَّسُ إلا المُماسُّ للنجس دون ما قبله وهذا واضح، وإنما الذي يتردّد فيه النظر نظير ذلك في المائع أُلْحَقَ بالماء فيما دُكِرَ فلا يُنَجَّسُ منه أيضاً إلا المُتَّصِلُ بالنجس لا لكون الجاري له تأثير فيه بل لكون ما فيه من الانصباب أقوى ممّا في الجاري من تسمية غير المُماسِّ مُتَّصِلاً بالنجس أو يُفَرَّقُ بأن المائع يستوي فيه الجاري وغيره اعتباراً بالتواصل الحسّي فيه لضعفه بخلاف الماء كُلُّ مُحْتَمَلٍ لكن كلام الإمام الآتي في المبيع قبل قبضه ظاهر في الأول فإنه نقل عنهم في زَيْتٍ أفرغ من إناء في إناء آخر به فارة مئة ما وجهه بما يُفِيدُ أن ما هو في هواء الطرف الثاني المصوب فيه الصاديq باتصاله بما في إنائه وبالفارة بل هذا هو المُتَبَادَرُ من صب مائع

المفقود أكثر من هذا، وفيه نظر لأن شرطها أيضاً أن يسبق بإيجاب أو أمر أو نداء، وقد سبقنا هنا بإيجاب سم. فود: (أن لا يصدق إلخ) عبارة الثماني أن يكون ما بعدها مُعَابِراً لما قبلها كقولك: جاءني رجل لا امرأة بخلاف قولك جاءني رجل لا زَيْد؛ لأن الرجل يصدق على زيد اه أي وهنا الطاهر يصدق على الطهور. فود: (ظَهَرَ إعرابها إلخ) خبر ثان لقوله ولا هنا. فود: (لكونها على صورة الحرف) وهي مع ما بعدها صفة لما قبلها نهاية ومغني. فود: (به) أي في الإناء وقوله على سرجين مُتَّعَلَقٌ بصب. فود: (وصار) أي الماء المضروب وقوله تَنَجَّسَ جواب لو. فود: (وفيه نظر) أي في القيل المذكور. فود: (حكماً) وهو التنجس. فود: (تفسيه إلخ) خبر بل الذي والضمير للماء المضروب من الأنبوب، وكذا الإشارة في قوله بل هذا وقوله أولى منه أي من الجاري المُتَدَفِّع إلخ وقوله بحكمه مُتَّعَلَقٌ بأولى وضميره للجاري المذكور. فود: (أنه لا يُنَجَّسُ إلخ) بدل أو بيان لحكمه. فود: (مئة) أي من المائع المضروب على الكيفية السابقة في الماء. فود: (لا يكون الجاري) يغني الجريان وقوله فيه أي في المائع. فود: (الأقوى إلخ) نعت للانصباب وقوله منبع إلخ جُمْلَتُهُ خبر الكون. فود: (تسمية إلخ) أي في المرف. فود: (بالنجس) تنازع فيه المُماسُّ ومُتَّصِلاً. فود: (أو يفرق) عطف على يُلْحَقُ وقوله يستوي فيه أي في تنجسه بالملاقاة. فود: (ظاهر في الأول) أي الإلحاق. فود: (ما وجهه إلخ) من الترجيح والموصول مفعول نقل. فود: (الصادق إلخ) نعت لماء إلخ. فود: (في إنائه) يغني في الطرف الأول المضروب منه. فود: (وبالفارة) أي في الطرف الثاني

وقد سبقنا بالإيجاب.

إناء في إناء آخر لا يُنجس منه إلا ملاقيها، ووجهه ما قدمته من أنه لم يوجد فيه حقيقة الاتصال العرفي. ثم رأيت الزركشي صرح في قواعده بأن الجرية من المائع الجاري إذا وقع بها نجس صار كله نجسا بخلاف الماء ومع ذلك الذي يُشبهه أنه لا فرق هنا إما تفرز من الانصباب هنا الأقوى مما في الجاري إلى آخره، ثم رأيته في شرح المهدب صرح نقلا عن الأصحاب بما ذكرته أنه لا اتصال هنا في ماء ولا مائع، وعبارته بعد أن قُرر أن المُصلي لو جرح فخرج دمه يتدفق ولوث البشرة قليلا لم تبطل صلاته واحتجوا بالحديث الحسن في ذلك قالوا ولأن المُتفصل عن البشرة لا يُضاف إليها، وإن كان بعض الدم مُتصلا ببعضه، ولهذا لو صب الماء من إبريق على نجاسة، واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذي في الإبريق وإن كان بعضه مُتصلا ببعض أي جسا لا حكما انتهت. وبها يعلم بطلان ما قيل: يؤخذ من كلامهم إلى آخره، وصححه ما ذكرته بل يكون ما فيه من الانصباب إلى آخره، ويأنه أنهم جزموا بأن المُتفصل عن الشيء لا يُضاف إليه، وإن تواصل بعضه ببعض حتى اتصل أوله بما في الإبريق وأجزؤه بالنجس فالخروج من الإبريق منع إضافة الخارج منه إما فيه ماء كان أو مائعا فلم يتأثر ما فيه بالخارج المُتفصل بالنجاسة، وإن اتصل بما فيه أيضا إما تفرز أن هذا الاتصال لا عبرة به مع كون الغريب قطع إضافته إليه كما ذكروه، وإلا لم يُعف عن ذلك الدم فيما إذا اتصل بدم كثير في الأرض مثلا وبقياسهم مسألة الدم على مسألة الماء عليم أنهم مُصرون بأنه لا فرق بين الماء والمائع في عدم إضافة ما في الماء إلى الخارج عنه فتأمل ذلك فإنه مهم، وقد غفل عنه كثيرون قلدوا ذلك القائل أنه يؤخذ من كلامهم النجاسة. (والمستثنى) مما يُنجس قليل الماء المُلحق به كثير غيره وقليله بملاقاته له فالخلاف الآتي في الماء أيضا خلافا لمن زعم أن المثنى يؤهم تخصيصه بالمائع.....

وقوله بل هذا أي الاتصال، وقوله: لا يُنجس منه إلخ خبر أن. ٥ فود: (ومنع ذلك) أي مع تصريح الزركشي بالفرق بين الماء والمائع الجارين. ٥ فود: (لا فرق هنا) أي بين الماء والمائع في أنه لا يُنجس إلا ملاقي النجس. ٥ فود: (هنا) أي فيما إذا نصبا على الكيفية المُتقدمة. ٥ فود: (من الانصباب إلخ) الأولى من أن الانصباب إلخ. ٥ فود: (ثم رأيته) أي المُصنف. ٥ فود: (أنه لا اتصال هنا) أي في الانصباب. ٥ فود: (واحتجوا إلخ) خبر وعبارته وقوله في ذلك أي عدم بطلان الصلاة. ٥ فود: (وبها) أي بعبارة شرح المهدب المذكورة، وقوله وصححه إلخ عطف على بطلان إلخ وقوله بل يكون إلخ بدل مما ذكرته وقوله ويأنه أي بيان وجه العلم. ٥ فود: (وإن اتصل) أي الخارج، وكذا ضمير إضافته وقوله وإلا أي وإن لم يمنع الخروج الإضافة. ٥ فود: (لا فرق بين الماء والمائع إلخ) أي المُصنفين. ٥ فود: (ما في الإناء إلى الخارج) التمسب العكس. ٥ فود: (قلدوا ذلك القائل إلخ) ليست لفظه ذلك في بعض النسخ المُعتبرة المُقابلة غير مرة على أصل الشارح. ٥ فود: (الملحق به) أي بقليل الماء وقوله



نظروا إلى أنه قُسم له عند الفقهاء وغفلة عن المستثنى منه (ميتة لا دم لها) أي لجنيسها (سائل) عند شئ عضو منها في حياتها كذباب وبغوض وقمل وبراعيث وخنافس وبق وعقرب ووزغ ونبات وردان وزنبور وسام أبرص لا حية وسلحفاة وضفدع ولو شك في شيء أنسيل دمه أو لا لم يجزح فيما يظهر خلافا للغزالي كما ينشئه في شرح الإرشاد وغيره بل له حكم ما لا يسيل دمه.

بملاقاة الضمير للموصول والباء متعلق بصلته، وقوله له أي لقليل الماء إلخ وقوله أيضا أي كالمائع.   
 ◻ فؤد: (نظرا إلخ) مفعول له لقوله زعم إلخ. ◻ فؤد: (إلى أنه) أي الماء قسم له أي المائع.   
 ◻ فؤد (سني): (ميتة) يجوز فيها التخفيف والتشديد نهاية.   
 ◻ فؤد (سني): (لا دم لها سائل) بأن لا يكون لها دم أصلا أو لها دم لا يجري.

(تنبيه) ما لا نفس له سائلة إذا اغتذى بالدم كالحلم الكبار التي توجد في الإبل، ثم وقع في الماء لا ينجسه بمجرد الوقوع فإن مكث في الماء حتى انشق جوفه وخرج منه الدم احتيل أن ينجس؛ لأنه إنما غفي عن الحيوان دون الدم، ويحتمل أنه يغفى عنه مطلقا وهو الأوجه كما يغفى عما في بطنه من الروث إذا ذاب واختلط بالماء ولم يغيّر، وكذلك ما على متفذه من التجاسة نهاية وفي الكردى عن الشارح في حاشية التلخفة ما نصه ولا عبرة بدم تمصه من بدن آخر كدم نعو يزغوث وقتل اه.

◻ فؤد: (أي لجنيسها) فلو كانت مما يسيل دمها لكان لا دم فيها أو فيها دم لا يسيل لصغر ما فلها حكم ما يسيل دمها معني زاد الكردى وإن كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكان وجد في بعض أفراده دم يسيل فله حكم ما لا يسيل دمه فلا ينجس اه. ◻ فؤد: (وزنبور) بضم الزاي. ◻ فؤد: (وسام أبرص) وهو من كبار الوزغ كما في القاموس كردى عبارة شينخا والوزغ بالتحريك والكبير منه سام أبرص اه. (وقوله للغزالي) أقر شيخ الإسلام والنهاية والمغني كلام الغزالي بصري زاد الكردى وغيرهم. اه عبارة النهاية ولو شككنا في كونها مما يسيل دمها انشجن بجرح شيء من جنسها للحاجة كما قاله الغزالي في فتاويه اه قال الجيزمي أي بفرد من أفراد جنسها، ومحلّه إذا وجدت فإن لم توجد فالذي قاله سم أن المتلخفة العفو كما وافق الجمال الزملي عليه؛ لأن الأصل الطهارة، وقال ع ش بعد نقل كلام سم وقد يتوقف فيه؛ لأن الأصل في التجاسة التنجيس، وإن لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا يصار إليها إلا بيقين اه واستقرّب المحلّي الحكم بالتجاسة في هذه المسألة اه عبارة ع ش قوله م ر انشجن بجرح شيء من جنسها إلخ، ويكفي في ذلك جرح واحدة وفي سم في حاشية البهجة قوله فيجرح للحاجة ينشج أن له الإغراض عن الجرح والمعمل بالطهارة حيث احتيل أنه مما لا يسيل دمه؛ لأن الطهارة هي الأصل ولا تنجس بالشك انتهى.

◻ فؤد: (خلافا للغزالي) يشكّل على الغزالي أن جرح هذا الفرد لا يفيد أن جنسه مما يسيل دمه مع أن

(تبية) جَوَزَ في المجموع في سائل الرفع والنصب ووجهُهما ظاهر والفتح واعترض للفواصل بما بسطت رده في شرح الغياب فراجعهُ فإنه مُهِم. (فلا تُنجس) رطبًا (مايقًا) كان أو غيره كسوپ وأثر المائع لموافقته للشراب الآتي في الخبر لا للشخصيص به فلا اعتراض عليه بملاقاها له إذا لم تُغَيِّرْهُ (على المشهور).....

□ فَوَدَ: (ووجهُهما) أي والرفع تبعًا لمحل اسم لا البعيد والتصب تبعًا لمحل القريب.

□ فَوَدَ: (واخترض للفواصل إلخ) عبارة ابن عبد الحق قوله لا دَمَ لها سائل قال في شرح المهذب بالفتح والتصب والرفع فيهما واعترض بانتفاء الاتصال المُشترط في الفتح وأقول الذي يظهر من كلامهم أنَّ اشتراط الاتصال في الفتح إنما هو على القول بأن فتحه فتحة بناء أما إذا قلنا بأنها فتحة إغراب وإن ترك التثوين للمشكلة فلا لانتفاء علة البناء بالفضل على الأول من تركبه مع اسم لا قبل دخولها بخلافه على الثاني، فيمكن أن يكون كلام الشيخ مبنيًا عليه فليأمل انتهت ع ش.

□ فَوَدَ (سني): (فلا تُنجس مايقًا) أي وإن تقطعت فيه، وخرج فيه دمها وزوئها على الأوجه سم، وتقدم عن النهاية مثله.

□ فَوَدَ (سني): (مايقًا) ماء أو غيره مُغْنِي. □ فَوَدَ: (بملاقاها له إلخ) مُتَعَلِّقُ بقول المُصَنِّفِ فلا تُنجس.

□ فَوَدَ: (إذا لم تُغَيِّرْهُ) فَإِنْ غَيَّرْتَهُ المِئْتَةَ لِكَثْرَتِهَا وَإِنْ زَالَ تَغْيِيرُهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ المَائِغِ أَوْ المَاءِ القَلِيلِ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى قَلْبِهِ نَجَسَتْهُ نَهَابَةً وَمُغْنِي زَادَ سَم.

(فرغ) حيث لم يتنجس المائع بالمِئْتَةِ المذكورة لم يَجُزْ أَكْلُهَا مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي الأُطْعِمَةِ لِكَيْتَهُ مُشْكِلٌ فِي نَحْوِ نَمْلِ اخْتَلَطَ بِعَسَلٍ، وَشَقَّ تَخْلِيصُهُ اه وَمَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ بِأَفْضَلِ إِلَى عَوْدِ الطَّهَارَةِ بِزَوَالِ التَّغْيِيرِ قَالَ الكُرْدِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ وَازْتِصَافِهِ فِي شَرْحِي الإِشْرَادِ عِبَارَةً فَتَحِ الجَوَادِ فِيهِ احْتِمَالَانِ لِشَيْخِنَا وَالْأَقْرَبُ عَوْدُ الطَّهَارَةِ اه.

□ فَوَدَ (سني): (على المشهور)

(فائدة) لَا يَجِبُ غَسْلُ البَيْضَةِ وَالْوَلَدِ إِذَا خَرَجَا مِنَ الفَرْجِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا رُطوبَةٌ

العبرة بالجنس. □ فَوَدَ: (فلا تُنجس مايقًا) أي وإن تقطعت وخرج فيه دمها وزوئها على الأوجه.

□ فَوَدَ: (فلا اعتراض عليه) بَقِيَ أَنَّ مُجَرَّدَ مَا قَرَّرَهُ لَا يُدْفَعُ الإِغْتِرَاضُ بِأَنَّ التَّبَادُلَ مِنَ المَائِغِ قَسِيمُ المَاءِ فَلَا تَقْيِدَ عِبَارَتُهُ حُكْمَ المَاءِ، وَالْجَوَابُ أَنَّ التَّغْيِيرَ بِالإِشْنَاءِ صَرِيحٌ فِي شُمُولِ المَائِغِ هُنَا لِلْمَاءِ؛ لِأَنَّ المَائِغَ غَيْرَ المَاءِ لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرٌ، وَالإِشْنَاءُ يَتَوَقَّفُ عَلَى مُسْتَقْنَى مِنْهُ وَلَمْ يَتَقَدَّمَ إِلَّا ذِكْرُ المَاءِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ المَائِغُ شَامِلًا لِلْمَاءِ لِتَأْتِيَ الإِشْنَاءُ فِي التَّغْيِيرِ بِهِ بَيَانٌ حُكْمِ المَاءِ فَصَحَّ الإِشْنَاءُ وَزِيَادَةُ حُكْمِ المَائِغِ فِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ حُكْمَ المَائِغِ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ حُكْمُ المَاءِ القَلِيلِ فِي التَّنَجُّسِ بِالمَلَقَةِ حَيْثُ سَوَّى يَتَنَجَّسُ فِي هَذَا الإِشْنَاءِ فَإِنَّ ذَلِكَ قَرَأَ اسْتِوَائِهِمَا فِي الْمُسْتَقْنَى مِنْهُ.

(فرغ): حيث لم يتنجس المائع بالمِئْتَةِ المذكورة لم يَجُزْ أَكْلُهَا مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي الأُطْعِمَةِ لِكَيْتَهُ مُشْكِلٌ فِي نَحْوِ نَمْلِ اخْتَلَطَ بِعَسَلٍ وَشَقَّ تَخْلِيصُهُ. □ فَوَدَ: (إذا لم تُغَيِّرْهُ) أي فَإِنْ غَيَّرْتَهُ يَتَنَجَّسُ فَإِنْ زَالَ

للخَبَرِ الصحيح «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ» وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ «وَأَنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ» وَفِي أُخْرَى «أَحَدُ جَنَاحَيْ الذُّبَابِ سُومٌ وَالْآخَرُ شِفَاءٌ فَإِذَا وَقَعَ فِي الطَّعَامِ فامْلُوه أَيَّ أَغْمِسُوهُ فِيهِ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّومَ وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ» وَغَمْسُهُ يُؤَدِّي إِلَى مَوْتِهِ لَا سَيْمًا فِي الْحَارِّ فَلَوْ نَجَسَ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَقِيسَ بِالذُّبَابِ غَيْرُهُ مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ فِيهِ دَمٌ مُتَقَفَّنٌ، وَإِنْ لَمْ يَغْمُ وَقُوْعُهُ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الدِّمِ الْمُتَقَفَّنِ يَقْتَضِي خِفَةَ النِّجَاسَةِ بَلْ طَهَارَتَهَا عِنْدَ جَمَاعَةِ كَالْقِفَالِ فَكَانَتِ الْإِنَاطَةُ بِهِ أُولَى. وَمَعَ ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ ذَلِكَ إِذْ لَوْ طَرِحَ فِيهِ مَيْتٌ مِنْ ذَلِكَ نُجَسَ إِذْ لَا حَاجَةَ حِينَئِذٍ، وَإِنْ كَانَ الطَّرِخُ غَيْرَ

نَجَسَةٍ انْتَهَى زَوْضٌ وَشَرَحَهُ أَحَدُ ش. ة فُورِدَ: (لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ) وَلِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهَا نِهَایَةً وَمُعْنَى. ة فُورِدَ: (فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ) أَيْ وَهُوَ الْبَسَارُ خَطِيبٌ وَعَلَيْهِ فَلَوْ قُطِعَ جَنَاحُهَا الْإِسْرُ لَا يُنْدَبُ غَمْسُهَا لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ بَلْ قِيَاسٌ مَا هُوَ الْمُتَقَفَّنُ مِنْ حُرْمَةِ غَمْسِ غَيْرِ الذُّبَابِ حُرْمَةُ غَمْسِ هَذِهِ الْآنَ لِقَوَاتِ الْعِلَّةِ الْمُتَقَضِّيةِ لِلْغَمْسِ ش وَقَوْلُهُ جَنَاحُهَا الْإِسْرُ أَيْ أَوْ جَنَاحَاهَا كَمَا فِي سَم عَنْ بَعْضِهِمْ. ة فُورِدَ: (وَإِنَّهُ يَتَّقِي الْإِنْفَ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ أَيْ يَجْعَلُهُ وَقَايَةً أَيْ يَتَّقِيهِ عَلَيْهِ فِي الْوُقُوعِ بِجُغَيْرِمَيَّ. ة فُورِدَ: (فِيهِ هَذَا) مِنْ تِمَمَةِ الْحَدِيثِ بَصْرِيَّ. ة فُورِدَ: (وَعَمْسُهُ الْإِنْفَ) بَيَانٌ لِرُوحِهِ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى الْمُدْعَى مِنْ عَدَمِ التَّنَجُّسِ. ة فُورِدَ: (وَقِيسَ بِالذُّبَابِ الْإِنْفَ) أَيْ فِي عَدَمِهَا لَا فِي الْغَمْسِ بِجُغَيْرِمَيَّ. ة فُورِدَ: (بَلْ طَهَارَتُهَا) أَيْ الْمَيْتَةُ وَكَانَ الْأَوَّلَى بَلْ عَدَمُهَا. ة فُورِدَ: (فَكَانَتِ الْإِنَاطَةُ بِهِ) أَيْ بِعَدَمِ الدِّمِ الْمُتَقَفَّنِ وَقَوْلُهُ أَوَّلَى أَيْ مِنَ الْإِنَاطَةِ بِغَمْسِ الْوُقُوعِ كُرْدِيَّ. ة فُورِدَ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيْ اسْتِثْنَاءُ تِلْكَ الْمَيْتَاتِ عَنْ التَّنَجُّسِ لَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ ذَلِكَ أَيْ الْمَانِعِ بِحِفْظِهِ عَنْهَا قَالَهُ الْكُرْدِيُّ، وَيُظْهَرُ بَلْ يَتَّعَيْنُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ أَنَّ الْمَعْنَى وَمَعَ أَوَّلِيَّةِ الْإِنَاطَةِ بِعَدَمِ الدِّمِ الْمُتَقَفَّنِ لَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ غَمْسِ الْوُقُوعِ وَالْحَاجَةِ. ة فُورِدَ: (إِذْ لَوْ طَرِحَ الْإِنْفَ) أَيْ إِنْ لَمْ يَخَفِ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَيْهِ، وَالْأَلَمْ يَنْجُسْهُ اغْتِيَابًا بِحَالَةِ الْوُصُولِ دُونَ الْإِلْقَاءِ، وَيَقِي مَا لَوْ طَرِحَ مَيْتًا، ثُمَّ أَخِيَّ، ثُمَّ مَاتَ هَلْ يَنْجُسُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَيُحْتَمَلُ الثَّانِي ع ش وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الثَّانِي عِبَارَتَهُ فَإِنَّ طَرِحَ الْمَيْتَةَ حَتَّى وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ أَوْ مَيْتَةً فَأَخِيَّتْ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ لَمْ تَضُرَّ فِي الْحَالَتَيْنِ عَلَى الرَّاجِحِ، وَلَوْ مَاتَتْ فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ فَتَكُونُ طَرِحَتْ مَيْتَةً وَوَصَلَتْ مَيْتَةً لَكِنْ أُخِيَّتْ بَيْنَهُمَا فَلَا تَضُرُّ أَيْضًا عَلَى الْمُتَقَفَّنِ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ الشِّرَاسَلِيُّ، وَلَوْ وَجَدَتْ فِي الْمَاءِ وَشَكَّ فِي أَنَّهَا وَقَعَتْ بِتَفْهِمِهَا أَوْ طَرِحَتْ فِيهِ فَهَلْ يُغْفَى عَنْهَا أَوْ لَا وَالَّذِي أَجَابَ بِهِ الرَّمْلِيُّ عَدَمُ الْعَفْوِ؛ لِأَنَّهُ رُخْصَةٌ فَلَا

تَغْيِيرُهُ فَهَلْ تَعْمَدُ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ التَّجَاسَةَ لَا تَنْجُسُ بِمُجَرَّدِ الْمُلَاقَاةِ بَلْ بِشَرْطِ التَّغْيِيرِ وَقَدْ زَالَ أَوْ لَا تَعْمَدُ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ حَتَّى يَنْجُسَ لَا يَظْهَرُ بِدُونَ الْكَثَرَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالثَّانِي هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ة فُورِدَ: (فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّومَ الْإِنْفَ) قَالَ بَعْضُهُمْ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا قُطِعَ جَنَاحَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا لَا يُغْمَسُ لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ الْمُتَقَضِّيةِ لِلْغَمْسِ وَاحْتِمَالِ أَنَّ الْجَنَاحَ الْبَاقِيَ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ هُوَ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ ه. ة فُورِدَ: (إِذْ لَوْ طَرِحَ فِيهِ مَيْتٌ مِنْ ذَلِكَ نُجَسَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الطَّرِخُ سَهْوًا،

مُكَلَّفٍ لَكِنْ مِنْ جَنْبِهِ أَوْ الْمَطْرُوحُ مَاءٌ أَوْ مَائِمًا هِيَ فِيهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ  
يُغْتَفَرُ فِي الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِيهِ مَقْصُودًا.....

يُصَارُ إِلَيْهَا إِلَّا يَتَقَيَّنَ، وَبَعْضُهُمْ أَجَابَ بِالْعَوِّ عَمَلًا بِالْأَضَلِّ الْمُتَقَدِّمِ اهـ. ثُمَّ أَشَارَ فِي بَحْثٍ مَا لَا يُدْرِكُهُ  
طَرَفٌ إِلَى تَرْجِيحِ الثَّانِي بِمَا نَصَّهُ وَلَوْ شَكَّ هَلْ يُدْرِكُهَا الطَّرْفُ أَوْ لَا عَفِيَ عَنْهَا عَمَلًا بِالْأَضَلِّ كَمَا قَالَ ابْنُ  
حَجَرٍ، وَمُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرَّمْلِيِّ عَدَمُ الْعَوِّ اهـ. ة فُود: (فِيهِ) أَيِ فِي الْمَانِعِ وَقَوْلُهُ مِنْ ذَلِكَ أَيِ مِمَّا لَا  
دَمَ الْخَ بَصْرِيٍّ. ة فُود: (نَجَسٌ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الطَّرْحُ سَهْوًا، وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ كَمَا يَضُرُّ طَرْحُ الْمَيْتِ فِي  
الْمَانِعِ يَضُرُّ طَرْحُ الْمَانِعِ عَلَى الْمَيْتِ فِي نَحْوِ إِنَاءٍ لَكِنْ لَوْ جُهِلَ كَوْنُ الْمَيْتِ فِي الْإِنَاءِ فَطَرَحَ الْمَانِعُ فِيهِ  
فَهَلْ يَنْتَجِسُ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَتِمُّدُ أَنَّهُ لَا يَنْتَجِسُ إِذَا كَانَ الطَّرْحُ لِحَاجَةٍ لَكِنْ قَضِيَّةٌ ضَرَرِ الطَّرْحِ بِلَا قَصْدٍ  
الضَّرَرِ هُنَا. وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ فِي زَيْتٍ نَحْوِ الْقَنْدِيلِ، وَاحْتِاجٌ إِلَى زِيَادَتِهِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ إلقاء الزيادة؛  
لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَشُقُّ سَمَ أَقُولُ سَيَذْكُرُ الشَّارِحُ عَنِ الرَّزْكَانِيِّ مَا يُفِيدُهُ وَالْكَرْدِيُّ عَنِ الْحَاشِيَةِ مَا يَصْرُحُ  
بِذَلِكَ، وَقَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ الطَّرْحُ سَهْوًا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ خِلَافُهُ. ة فُود: (لَكِنْ مِنْ جَنْبِهِ) أَيِ الْمُكَلَّفِ لَكِنْ  
أَفْتَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ يَضُرُّ طَرْحُ الْحَيَوَانِ وَلَوْ غَيْرَ مُمَيَّزٍ وَبِهِمَةِ سَمَ، وَاعْتَمَدَ النُّهَيْيَّةَ وَتَبِعَهُ  
شَيْخُنَا، وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِيَّ أَنَّهُ لَوْ طَرَحَهَا غَيْرَ مُمَيَّزٍ لَمْ يَضُرَّ كَمَا يَأْتِي. ة فُود: (أَوْ الْمَطْرُوحُ) ضَبَبَ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الطَّارِحِ سَمَ. ة فُود: (حَلَى مَا اقْتَضَاهُ الْخُ) يَأْتِي عَنِ النُّهَيْيَّةِ وَالْمُغْنِيِّ مَا يُؤَيِّدُهُ. ة فُود: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ  
يُغْتَفَرُ فِي الشَّيْءِ تَابِعًا الْخُ) أَيِ فَلَا يَضُرُّ الطَّرْحُ حَيْثُ كَانَ الْمَقْصُودُ طَرْحَ الْمَانِعِ الَّذِي هِيَ  
فِيهِ فَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ طَرْحَهَا فَيَنْتَجِبَ الضَّرَرُ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ طَرْحُهَا فَلَا يَتِمُّدُ أَيْضًا الضَّرَرُ، وَيَتَرَدَّدُ  
النَّظَرُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَصْدٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ إِنْ كَانَ فِي مَحَلِّ الْحَاجَةِ إِلَى صَمِّ أَحَدِ الْمَانِعَيْنِ إِلَى  
الْآخَرِ لَمْ يَضُرَّ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ وَلَمْ يَقْصِدْ طَرْحَهَا بِخُصُوصِهَا سَمَ أَقُولُ هَذَا أَيِ قَوْلُهُ وَكَذَا  
إِلْخَ لَا يَنْقُصُ عَنِ الطَّرْحِ سَهْوًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَقَدْ مَرَّ عَنْهُ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَنَّ الطَّرْحَ سَهْوًا يَضُرُّ،  
وَلَعَلَّ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ هُنَا مِنْ عَدَمِ ضَرَرِهِ أَيِ الطَّرْحِ سَهْوًا هُوَ الرَّاجِحُ وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ائْتَسَكَ ذُبَابَةٌ مُتَنَجِّسَةً وَالصَّفْقُهَا بِنَحْوِ ثَوْبِهِ أَوْ إلقاءها فِي مَانِعٍ تَنْجَسَ شَرَحَ م ر  
وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ كَمَا يَضُرُّ طَرْحُ الْمَيْتِ فِي الْمَانِعِ يَضُرُّ طَرْحُ الْمَانِعِ عَلَى الْمَيْتِ فِي نَحْوِ إِنَاءٍ لَكِنْ لَوْ جُهِلَ كَوْنُ  
الْمَيْتِ فِي الْإِنَاءِ وَطَرَحَ الْمَانِعُ فِيهِ فَهَلْ يَنْتَجِسُ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَتِمُّدُ أَنَّهُ لَا يَنْتَجِسُ إِذَا كَانَ الطَّرْحُ لِحَاجَةٍ  
لَكِنْ قَضِيَّةٌ ضَرَرِ الطَّرْحِ بِلَا قَصْدٍ الضَّرَرِ هُنَا، وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ فِي زَيْتٍ نَحْوِ الْقَنْدِيلِ وَاحْتِاجٌ إِلَى زِيَادَتِهِ  
فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ إلقاء الزيادة فِي الْقَنْدِيلِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا فِيهِ وَلَا يَكْلَفُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ إلقاء الزيادة؛ لِأَنَّ  
ذَلِكَ مِمَّا يَشُقُّ. ة فُود: (لَكِنْ مِنْ جَنْبِهِ) أَيِ الْمُكَلَّفِ، أَفْتَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ يَضُرُّ طَرْحُ  
الْحَيَوَانِ وَلَوْ غَيْرَ مُمَيَّزٍ وَبِهِمَةِ سَمَ. ة فُود: (أَوْ الْمَطْرُوحُ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّارِحِ. ة فُود: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَغْتَفَرُ  
فِي الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يَغْتَفَرُ فِيهِ مَقْصُودًا) أَيِ فَلَا يَضُرُّ الطَّرْحُ حَيْثُ كَانَ الْمَقْصُودُ طَرْحَ الْمَانِعِ الَّذِي هِيَ  
الْمَانِعِ الَّذِي هِيَ فِيهِ فَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ طَرْحَهَا فَيَنْتَجِبَ الضَّرَرُ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ طَرْحُهَا فَلَا يَتِمُّدُ أَيْضًا

وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِي وَضْعِ الْمُتَغَيَّرِ بِمَا لَا يَضُرُّ عَلَى غَيْرِهِ فَغَيْرُهُ، وَلَا يُنَافِي الْأَوَّلَ عَدَمَ تَأْثِيرِ إِخْرَاجِهَا وَإِنْ تَعَدَّدَتْ يَنْحَوِ أَصْبَحَ وَاجِدٌ مَعَ أَنَّ فِيهِ مُلَاقَاتَهَا قَصْدًا لِيُضَوِّحَ الْفَرْقَ فَإِنَّهُ هُنَا مُحْتَاجٌ بَلْ مُضْطَرٌّ لِإِخْرَاجِهَا، وَبَلَلُهَا طَاهِرٌ فَلَا مُوجِبَ لِلتَّنَجِّسِ وَثُمَّ غَيْرُ النَجَاسَةِ وَقَعَتْ بِفِعْلِ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ فَاتَّزَتْ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنَى مِنْ ضَرْبِ الْمَطْرُوحِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَوَضْعِ لَحْمٍ مُدَوَّدٍ فِي قِدْرِ الطَّبِيخِ فَقَدْ صَرَّحَ الدَّارِمِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَنْجَسُ عَلَى الْأَصْحَ ١ هـ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ رَدُّ مَا تَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الطَّرِخَ بَلَا قَصْدٍ.....

■ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ اغْتِضَارِ التَّابِعِ. ■ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ بِالْخِ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ قِيَاسَ الضَّرَرِ هُنَاكَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَيِ وَوَلَدَهُ وَالْمُعْنَى الضَّرَرُ هُنَا لَكِنَّ الْوَجْهَ عَلَى هَذَا اغْتِضَارُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَضَعَ لِحَاجَةٍ فِي قَدِيدٍ فِيهِ مَاءٌ أَوْ دَهْنٌ دُهْنًا أَوْ مَاءٌ فِيهِ تِلْكَ الْمَيْتَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ الْمُتَّجَةَ الْفَرْقَ عَلَى طَرِيقِ شَيْخِنَا سَم. ■ قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَيِ مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ مِنْ ضَرْبِ طَرَحٍ مَا هِيَ فِيهِ.

■ قَوْلُهُ: (عَدَمَ تَأْثِيرِ) إِلَى قَوْلِهِ لِيُضَوِّحَ الْفَرْقَ فِي الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ. ■ قَوْلُهُ: (يَنْحَوِ أَصْبَحَ) أَيِ كَعُودٍ وَلَا يَتَنَجَّسُ الْأَصْبَحُ وَلَا الْعُودُ، وَانْظُرْ لَوْ دَعَتْ الْحَاجَةَ لَتَعَدَّدَ الْأَصْبَحُ ١ هـ سَم أَقُولُ الْمَدَارُ عَلَى الْحَاجَةِ كَمَا يَأْتِي عَنْ الْكُرْدِيِّ عَنْ الْحَاشِيَةِ. ■ قَوْلُهُ: (مَعَ أَنَّ فِيهِ) أَيِ فِي الْإِخْرَاجِ وَقَوْلُهُ مُلَاقَاتُهَا أَيِ مُلَاقَاةَ نَحْوِ الْأَصْبَحِ الْمَنْزُوعِ بِهِ لِلْمَيْتَةِ الْمَذْكُورَةِ. ■ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيِ الْفَرْقَ، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ: أَيِ عَدَمِ الْمُتَّافَةِ ١ هـ. ■ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ بِالْخِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ مَقْرُوضًا فِيمَا لَوْ طَرِحَ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ لَكِنَّ لِحَاجَةً، وَالْكَلَامَ الْمُعْتَبَرُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ غَيْرُ وَاجِدٍ مَقْرُوضًا فِيمَا لَوْ طَرِحَ مُصَاحِبُهُ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ وُجُودِهِ فِيهِ أَيِ قِيَمَتُهُ مُطْلَقًا وَلَا تَنَافِي بَيْنَ هَذَيْنِ فَلَا يَتِمُّ. ■ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ بِالْخِ) بِضَرْبٍ. ■ قَوْلُهُ: (مَلُودٌ) مِنْ الْإِفْعَالِ أَوْ التَّغْيِيلِ وَفِي الْقَامُوسِ دَاذَ الطَّعَامِ يَدَاذُ دَوْدَاً وَأَدَاذَ دَوْدَ وَدَيَّدَ صَارَ فِيهِ الدَّوْدُ ١ هـ. ■ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنْ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ كُرْدِيُّ. ■ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَا يَضُرُّ الطَّرِخَ بَلَا قَصْدٍ بِالْخِ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى صِبَاؤُهُ فَإِنْ غَيَّرْتَهُ الْمَيْتَةُ لِكَثْرَتِهَا أَوْ طَرَحْتَ فِيهِ بَعْدَ مَوْتِهَا قَصْدًا تَنْجَسَ جُزْأً كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الشَّرْحِ وَالْحَاوِي الصَّغِيرَيْنِ، وَمَنْهَوْمٌ قَوْلُهُمَا أَيِ الشَّرْحِ وَالْحَاوِي الصَّغِيرَيْنِ بَعْدَ مَوْتِهَا قَصْدًا أَنَّهُ لَوْ طَرَحَهَا شَخْصٌ بَلَا قَصْدٍ أَوْ قَصْدَ

الضَّرَرِ؛ لِأَنَّهُ طَرَحَهَا قَصْدًا وَطَرَحَ غَيْرَهَا مَعَهَا لَا يُنَافِي ذَلِكَ، وَيَتَرَدَّدُ التَّظَرُّ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَصْدٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ إِنْ كَانَ فِي مَحَلِّ الْحَاجَةِ إِلَى ضَمِّ أَحَدِ الْمَائِعَيْنِ إِلَى الْآخَرِ لَمْ يَضُرَّ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّهُمَا تَابِعَةٌ، وَلَمْ يَقْصِدْ طَرَحَهَا بِخُصُوصِهَا.

(فَرْغَ): لَوْ طَرَحَهَا حَيَّةٌ قَمَاتَتْ قَبْلَ وَصُولِهَا لِلْمَائِعِ أَوْ مَيْتَةٌ فَحَيَّتْ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ فَالْمُتَّجَةُ وَفَاقًا لِبَعْضِ مَشَايِخِنَا أَنَّهُ لَا تَنْجَسُ فِي الْحَالِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ بِالْخِ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ قِيَاسَ الضَّرَرِ هُنَاكَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ الضَّرَرُ هُنَا لَكِنَّ الْوَجْهَ عَلَى هَذَا اغْتِضَارُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَضَعَ لِحَاجَةٍ فِي قَدِيدٍ فِيهِ مَاءٌ أَوْ دَهْنٌ دُهْنًا أَوْ مَاءٌ فِيهِ تِلْكَ الْمَيْتَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ الْمُتَّجَةَ الْفَرْقَ عَلَى طَرِيقِ شَيْخِنَا. ■ قَوْلُهُ: (يَنْحَوِ أَصْبَحَ) أَيِ أَوْ عُودٍ وَلَا يَتَنَجَّسُ الْأَصْبَحُ وَلَا الْعُودُ، وَانْظُرْ لَوْ دَعَتْ

مطلقاً إذ لو أرادوا هذا لم يصح ذلك الاستثناء فتأمل ولا ينافي ذلك قول غير واحد لو طرَحَتْ فيه قصداً ضرراً جزئياً؛ لأنَّ القصد قيّد للجزم لا لأصل الحكم كما هو واضح نعم لو أخرَجَها بأصبعه مثلاً فسقطت منه بغير اختياره لم يضر وكذا لو صفى ماءً هي فيه من خرقه على ما ينع آخر إذ لا طرح هنا أصلاً ولا أثر لطرَح نحو الريح كما هو ظاهر؛ لأنه ليس من جنس المكلفين ولا لطرَح الحي مطلقاً.....

طرَحَها على مكان آخر فَوَقَعَتْ في المائع أو اخَذَ المِئْنةَ لِيُخْرِجَها فَوَقَعَتْ فيه بَعْدَ رَفْعِها مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى رَمِيْها فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ بَلْ قَصَدَ إِخْرَاجَها فَوَقَعَتْ فِيهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَوْ طَرَحَها مَنْ لَا يُعَيِّرُ أَوْ قَصَدَ طَرَحَها فِيهِ فَوَقَعَتْ فِيهِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَمَاتَتْ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ، وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ. ة فَوَد: (مطلقاً) أي سواء كان مع الإحتياج أم لا كُرْدِي أي سواء كان مُشَوُّها من المائع أو لا، والطَّارُحُ مُكَلَّفًا أَوْ لَا. ة فَوَد: (إذ لو أراد هذا إلخ) فيه تأمل سم أي لجواز كَوْنِ الإِسْتِثْنَاءِ فِي كَلَامِ الرِّزْكَسِيِّ مَفْرُوضًا فِيمَا لَوْ طَرَحَ مَعَ الْعِلْمِ قَصْدًا لَكِنْ لِحَاجَةٍ أَيْ كَمَا مَرَّ عَنِ الْبَصْرِيِّ. ة فَوَد: (ولا ينافي ذلك) أي الرَّدُّ سَم وَكُرْدِي. ة فَوَد: (قول غير واحد) أي كالشَّرح والحاوي الصغيرين كما مرَّ عَنِ الْمُعْنِيِّ مَعَ جَعْلِهِ الْقَصْدَ قَيْدَ الْأَصْلِ الْحُكْمِ أَيْ الضَّرَرُ. ة فَوَد: (لا لأصل الحكم) إلى قوله ولا أثر في النهاية ما يوافقه. ة فَوَد: (نعم) إلى قوله: (أو المِئْنة) فِي الْمُعْنِيِّ. ة فَوَد: (وكذا لو صفى ماءً هي فيه إلخ) أي ولا يضرُّ طَرَحُ المائع فِي الْحُرْمَةِ عَلَى الْمُجْتَمِعِ فِيهِ مِنَ الْمِثَابِ الْحَاصِلَةِ مِنْ تَضْفِيَةِ مَائِعٍ سَابِقَةٍ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ مَعَ تَوَاصُلِ الصَّبِّ، وَكَذَا مَعَ تَفَاضُلِهِ عَادَةً فَلَوْ فُصِّلَ بَنَحٍ يَوْمَ مَثَلًا، ثُمَّ صَبَّ فِي الْخِرْقَةِ مَعَ بَقَاءِ الْمِثَابِ الْمُجْتَمِعَةِ مِنَ التَّضْفِيَةِ السَّابِقَةِ فِيهَا فَلَا يَتَعَدُّ الضَّرَرُ إِذْ لَا يَشْتَقُّ تَنْظِيفُ الْخِرْقَةِ مِنْهَا قَبْلَ الصَّبِّ، وَالْحَالَةُ مَا ذُكِرَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعَفْوِ وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا يَضُرُّ طَرَحُها عَلَى الْبَائِعِ يَضُرُّ طَرَحُ المائعِ عَلَيْها فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ مِنْ نَحْوِ التَّضْفِيَةِ، وَظَاهِرُهُ وَإِنْ جَهِلَها سَم عَلَى حَتِّ اهـ ع ش. ة فَوَد: (وكذا إلخ) أي لا يضرُّ. ة فَوَد: (إذ لا طَرَحَ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَضَعُ الْمَائِعَ فِيهِ الْمِئْنةَ مُتَّصِلَةً بِهِ، ثُمَّ يَتَصَفَّى مِنْهَا الْمَائِعَ، وَيَبْقَى هِيَ مُنْفَرِدةٌ لَا أَنَّهُ طَرَحَ الْمِئْنةَ فِي الْمَائِعِ اهـ وَمِنْ تَوْجِيهِمَا بِقَوْلِهِمَا لَا أَنَّهُ طَرَحَ الْمِئْنةَ إلخ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ طَرَحَها مَعَهُ عَلَى مَائِعٍ آخَرَ ضَرُّ، وَهُوَ مَا سَبَقَ فِي الشَّرْحِ عَنِ مُفْتَضَلِ الْأَصْحَابِ فَتَذَكَّرْ بَصْرِيّ. ة فَوَد: (نحو الريح) أَيْ كَالْبَهِيمَةِ وَفَاقًا لِلْمُعْنِيِّ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ. ة فَوَد: (مطلقاً) أي سواء كان نُشَوُّهُ مِنْهُ أَمْ

الْحَاجَةُ لِيَتَذَكَّرَ الْأَصْبَحُ. ة فَوَد: (إذ لو أرادوا هذا لم يصح) فِيهِ تَأْمَلُ. ة فَوَد: (ولا ينافي ذلك) صَبَّبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (رَدُّ). ة فَوَد: (وكذا لو صفى ماءً هي فيه من خرقه) أي ولا يضرُّ طَرَحُ المائع فِي الْخِرْقَةِ عَلَى الْمُجْتَمِعِ فِيهِ مِنَ الْمِثَابِ الْحَاصِلَةِ مِنْ تَضْفِيَةِ مَائِعٍ سَابِقَةٍ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ مَعَ تَوَاصُلِ الصَّبِّ وَكَذَا مَعَ تَفَاضُلِهِ عَادَةً فَلَوْ فُصِّلَ بَنَحٍ يَوْمَ مَثَلًا ثُمَّ صَبَّ فِي الْخِرْقَةِ مَعَ بَقَاءِ الْمِثَابِ الْمُجْتَمِعَةِ مِنَ التَّضْفِيَةِ السَّابِقَةِ فِيهَا فَلَا يَتَعَدُّ الضَّرَرُ إِذْ لَا يَشْتَقُّ تَنْظِيفُ الْخِرْقَةِ مِنْهَا قَبْلَ الصَّبِّ، وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعَفْوِ وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّهُ يَضُرُّ طَرَحُها عَلَى الْمَائِعِ وَيَضُرُّ طَرَحُ المائعِ عَلَيْها فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ مِنْ نَحْوِ التَّضْفِيَةِ

أو الميتة التي نشؤها منه كما هو ظاهر كلايهما أي من جنسه. وفرض كلايهما في حيّ طريح فيما منشؤه منه، ثم مات فيه بدليل كلام التهذيب ممنوع إذ طرّحها حيّة لا يضرّ مطلقاً، وعبارة المجموع قال أصحابنا فإن أخرج هذا الحيوان ميتاً مات فيه وألقي في مائع غيره أورد إليه فهل يُتجسّس فيه القولان في الحيوان الأجنبي الذي وقع بنفسه، وهذا مُتَّفَقٌ عليه في الطريقتين أنّه لا يضرّ اه فتأمله ليندفع به ما يكثرين هنا.

(تنبية) ما ذكرته من التفصيل في المطروحة هو ما عليه جمعٌ من مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ وجرى أكثرهم على أنّ المطروحة تضرّ مطلقاً وجمعٌ منهم البلقيني وغيره ودل عليه كلام تنقيح

لا، وسواء أمارت فيه بعد ذلك أم لا نهاية. ة فود: (أو الميتة إلخ) خلافاً لصنيع المغني وصريح النهاية عبارته وحاصل المتمدّد في ذلك كما اقتضاه كلام البهجة منطوقاً ومفهوماً، واعتّمده الوالد رحمه الله تعالى وأفتى به أنها إن طرّحت حيّة لم يضرّ سواء كان نشؤها منه أم لا وسواء أمارت فيه بعد ذلك أم لا إن لم تُغيّره، وإن طرّحت ضرّ سواء كان نشؤها منه أم لا وأن وقوعها بنفسها لا يضرّ مطلقاً فيغنى عنه كما يغنى عما يقع بالريّح، وإن كان ميتاً ولم يكن نشؤه منه إن لم يُغيّره، وليس الصبي ولو غير مُميّز، والبهيمة كالريّح كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى؛ لأنّ لهما اختياراً في الجملة اه وقوله ولو غير مُميّز وفاقاً للشارح وخلافاً للمغني، وقوله والبهيمة خلافاً لهما كما مرّ كلّ. ة فود: (نشؤها) بفتح التوين وضّم الهزّة كزديّ وع ش. ة فود: (كما هو إلخ) أي عدم ضرر طريح الميتة التي إلخ كزديّ.

ة فود: (أي من جنسه) أي وإن لم تكن من ذلك الفرد سم عبارة الكزديّ عن حاشية الشارح على تخفّته المراد الجنس فما نشأ في طعام ومات فيه، ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام أو غيره من بقية الأطعمة لا يضرّ ومنها الماء كما يصرّح به بعض العبارات حيث مثّلت لذلك بدود خلّ طريح في ماء قليل اه.

ة فود: (مطلقاً) أي نشأت من المطروح فيه أم لا. ة فود: (وعبارة المجموع إلخ) تأييد لقوله والميتة التي إلخ قوله هذا الحيوان أي الذي نشأ من جنس مائع مات فيه وقوله في مائع غيره أي من جنسه كزديّ. ة فود: (في الحيوان الأجنبي) أي في الحيوان الذي مات في مائع لم ينشأ من جنسه.

ة فود: (وهذا) أي عدم ضرر الحيوان الأجنبي الذي وقع بنفسه. ة فود: (في الطريقتين) لعلّه أراد بهما المشهور ومقابلته. ة فود: (جمع من مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ) منهم شيخ الإسلام، وتبعه على ذلك الشهاب الزمليّ والدة والشمس الشربينيّ بصرّيّ ومعلوم بما قدّمته أتهم وافقوا الشارح في أصل التفصيل لا في شخصيه. ة فود: (وَجَزَى أَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّ الْمَطْرُوحَةَ إِنْ أَخْرَجَ عِبَارَةُ الْكَزْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بَافْضِلٍ أَطْلَقَ كَثِيرُونَ ضَرَرَ الطَّرْحِ وَاسْتَنْتَى الْجَمَالُ الزَّمَلِيُّ الرِّيْحَ فَلَا يَضُرُّ طَرْحُهُ وَزَادَ الشَّارِحُ فِي التَّحْفَةِ طَرَحَ الْبَهِيمَةِ فَلَا يَضُرُّ وَاعْتَمَدَ الطَّبْلَاوِيُّ وَالْخَطِيبُ الشَّرْبِينِيُّ أَنَّهُ إِذَا طَرَّحَهَا غَيْرُ مُمَيِّزٍ لَمْ يَضُرَّ، وَزَادَ الْخَطِيبُ أَنَّهُ لَوْ طَرَّحَهَا شَخْصٌ بِلَا قَصْدٍ أَوْ قَصَدَ طَرَّحَهَا عَلَى مَكَانٍ فَوَقَعَتْ فِي الْمَائِعِ لَا يَضُرُّ، وَجَزَى الْبَلْقِينِيُّ عَلَى

وظاهره وإن جهلها. ة فود: (أي من جنسه) أي وإن لم يكن ذلك الفرد.

المُصَنَّف أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الطَّرْحُ مُطْلَقًا، وَيُنْتِجُ مَا فِي ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ.  
(تَبِيَّةٌ أُخْرَى) يَظْهَرُ مِنَ الْخَبَرِ السَّابِقِ نَدْبُ غَمْسِ الذُّبَابِ لِذَفْعِ ضَرَرِهِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَأْتِي فِي غَيْرِهِ بَلْ لَوْ قِيلَ بِمَنْعِهِ فَإِنَّ فِيهِ تَعْدِيثًا بِلا حَاجَةٍ لَمْ يَمْنَعْ، ثُمَّ رَأَيْتُ الدِّمِيرِيَّ صَرَّخَ بِالنَّدْبِ وَبِتَعَمُّيمِهِ قَالَ: لِأَنَّ الْكُلَّ يُسَمَّى ذُبَابًا لَغَاةً إِلَّا النَحْلَ لِخُرْمَةِ قَلِيلِهِ اهـ، وَالْوَجْهَ مَا ذَكَرْتَهُ، وَتِلْكَ التَّسْمِيَةُ شَاذَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهَا فِي الْقَامُوسِ، وَبِعِبَارَتِهِ وَالدُّبَابُ مَعْرُوفٌ وَالنَّحْلُ وَغَيْرُهُ فِي الرُّوسِيَّةِ بِالْأَظْهَرِ وَمَا هُنَا أَوْلَى إِذَا لَمْ يَفَرْقَ لِلْخِلَافِ مَعَ هَذَا الْخَبَرِ.

عَدَمَ ضَرَرِ الطَّرْحِ مُطْلَقًا. وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ اعْتِمَادُهُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى تَحْقِيقِهِ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا نَصَّهُ وَاعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ جَمِيعَ مَا تَقَرَّرَ ظَهَرَ لَكَ مِنْهُ أَنَّهُ مَا مِنْ صُورَةٍ مِنْ صُورِهِ مَا لَا دَمَ لَهُ سَائِلُ طَرَحٍ أَوْ لَا مَنْشُؤُهُ مِنَ الْمَاءِ أَوْ لَا إِلَّا وَفِيهَا خِلَافٌ فِي التَّجَنُّسِ وَعَدَمِهِ لَكِنْ نَارَةٌ يَقْوِي الْخِلَافَ وَتَارَةً لَا، وَفِي هَذَا رُخْصَةٌ عَظِيمَةٌ فِي الْعَمَلِ عَنْ سَائِرِ هَذِهِ الصُّورِ، أَمَّا عَلَى الْمُعْتَمَدِ أَوْ عَلَى مُقَابِلِهِ، وَأَنَّ مَنْ وَقَعَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَمْ يَجِدْ طَهَارَةً مَا وَقَعَ فِيهِ أَوْ لَا يَجِلُّ أَكْثَلُهُ إِلَّا عَلَى ضَعِيفٍ جَازٍ لَهُ تَقْلِيدُهُ بِشَرْطِهِ هَذَا كُلُّهُ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِتَجَاسُؤِ مَبْنِيَّتِهِ أَمَّا عَلَى رَأْيِ جَمَاعَةٍ أَنَّهَا طَاهِرَةٌ فَلَا إِشْكَالَ فِي جَوَازِ تَقْلِيدِ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ، وَعَلَى الرَّاجِحِ السَّابِقِ فِي الْمَطْرُوحِ اسْتِثْنَى الدَّارِمِيُّ مَا يَخْتِاجُ لَطَرَجِهِ كَوَضْعِ لَحْمٍ مُدَوِّدٍ فِي قَدْرِ الطَّبِيخِ فَمَاتَ مَعَهُ دَوْدٌ فَلَا يَنْجُسُهُ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ مَعَ أَنَّهُ طَرَحَهُ، وَيُقَاسُ بِذَلِكَ سَائِرُ صُورِ الْحَاجَةِ انْتَهَى كَلَامُ الْكُرْدِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا مِنْ جَنْسِ الْمُكَلَّفِ أَوْ غَيْرِهِ نَشَأَتْ مِنْ الْمَانِعِ أَوْ لَا. ■ قَوْلُهُ: (مَا فِي ذَلِكَ) أَيُّ فِي كُلِّ مِنَ الْإِطْلَاقَيْنِ. ■ قَوْلُهُ: (بَلْ قِيلَ بِمَنْعِهِ الْإِنْفِ) قَضِيَّةٌ صَنِيعُ النِّهَايَةِ اخْتِصَاصُ النَّدْبِ بِالذُّبَابِ وَالْحُرْمَةُ بِالتَّخْلِ. ■ قَوْلُهُ: (لَا يَأْتِي فِي غَيْرِهِ) أَيُّ لَانْتِفَاءِ الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ طُلِبَ غَمْسُ الذُّبَابِ وَهُوَ مُقَاوَمَةُ الذَّوَاءِ الذَّاءُ نِهَائَةً. ■ قَوْلُهُ: (وَالْوَجْهَ مَا ذَكَرْتَهُ) أَيُّ مَنَعَ غَمْسٍ غَيْرِ الذُّبَابِ بِعِبَارَةِ الزِّيَادَةِ الْغَمْسُ خَاصٌّ بِالذُّبَابِ أَمَّا غَيْرُهُ فَيَنْحَرُمُ غَمْسُهُ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِهْلَاكِهِ انْتَهَتْ اهـ ع ش قَالَ النِّهَايَةُ وَمَحَلُّ جَوَازِ الْغَمْسِ أَوْ الْاسْتِحْبَابِ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ التَّغْيِيرُ بِهِ أَيُّ بَأْنِ يَمُوتُ بِهِ وَيُغَيَّرُ وَلَا حَرَمٌ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ اهـ زَادَ سَمَ عَلَى صَاحِبِهِ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ أَخَذًا مِنْ عَدَمِ حُرْمَةِ الْبُؤْلِ فِيهِ، وَكَذَا فِيهِ إِذَا أُدِيَ إِلَى تَضَمُّنٍ بِالتَّجَاسُؤِ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (وَالْتَّخَلُّ) بِعِبَارَةِ الْقَامُوسِ وَالتَّخَلُّ ذُبَابُ الْعَسَلِ وَاجْتَدَتْهَا بِهَاءِ اهـ أَيُّ مُفَرَّدُهَا تَخَلَّةٌ بِالتَّاءِ أَوْ قِيَانُوسٌ. ■ قَوْلُهُ: (وَمَا هُنَا) أَيُّ التَّغْيِيرُ بِالشَّاهِدِ. ■ قَوْلُهُ: (مَعَ هَذَا الْخَبَرِ) أَيُّ إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ الْإِنْفِ.

■ قَوْلُهُ: (نَدْبُ غَمْسِ الذُّبَابِ الْإِنْفِ) مَحَلُّ جَوَازِ الْغَمْسِ أَوْ نَدْبِهِ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ التَّغْيِيرُ بِهِ أَيُّ بَأْنِ يَمُوتُ بِهِ، وَيُغَيَّرُ وَلَا حَرَمٌ لِمَا فِيهِ مِنْ إِتْلَافِ الْمَالِ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ أَخَذًا مِنْ عُمُومِ حُرْمَةِ الْبُؤْلِ فِيهِ وَكَذَا فِيهِ إِذَا أُدِيَ إِلَى تَضَمُّنٍ بِالتَّجَاسُؤِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْبُؤْلَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ إِتْلَافٌ أَنَّ مَقْلَّةَ الْحَاجَةِ لِذَفْعِ الضَّرَرِ الظَّاهِرِ الْمُجْتَرِبِ مِنْهُ بِخِلَافِ الْغَمْسِ الْمَذْكُورِ وَإِنْ نُدِبَ م ر.



(وكذا) يُسْتَنْثَى (في قول نجس) غير مُغْلَظ وليس بفعله على الأرجح (لا يُدركه) لِقَابِهِ ولو  
احتمالاً بأنْ شَكَّ أُيْدِرْكَهْ أو لا فيما يَظْهَرُ عَمَلًا بالأصل (طَوَفَ) أي نَصَرَ مُعْتَدِلٌ مع فرضِ  
مُخَالَفَةِ لَوْنِ الْوَاقِعِ عَلَيْهِ لَهْ فَلَا يُنَجِّسُ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ مَحَالُهُ.....

قَوْلُ الْمُتَنِ: (نَجَسَ لَا يَدْرِكُهُ الْخُ) فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ الْعِلْمُ بَوُجُودِهِ أَجِيبَ بِمَا إِذَا عَفَّ الذُّبَابُ عَلَى  
نَجَسٍ رَطْبٍ، ثُمَّ وَقَعَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ مَانِعٍ فَإِنَّهُ لَا يُنَجِّسُ مَعَ أَنَّهُ عَلَّقَ فِي رِجْلِهِ نَجَاسَةً لَا يُدْرِكُهَا  
الطَّرْفُ، وَيُمْكِنُ تَصَوُّرُهُ أَيْضًا بِمَا إِذَا رَأَاهُ قَوِيٌّ الْبَصَرِ دُونَ مُقْتَدِلٍ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يُنَجِّسُ أَيْضًا شَيْخُنَا  
وَبُخَيْرِي. هـ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُغْلَظٍ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَاعْتَدَّ التَّهَائِيَّ وَالْمُغْنِيَّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُغْلَظِ  
وغيرِهِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ بِفِعْلِهِ) وَفَاقًا لِلتَّهَائِيَّ عِبَارَتُهُ وَلَوْ رَأَى ذُبَابَةً عَلَى نَجَاسَةٍ أَوْ رَطْبَةً فَأَمْسَكَهَا حَتَّى  
الْصَّقَهَا بِدَنِّهِ أَوْ قُوْبِهِ أَوْ طَرَحَهَا فِي نَحْوِ مَاءٍ قَلِيلٍ أَثَجَةَ التَّنَجِّسِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَلْفَى مَا لَا تَنْصُرُ لَهُ سَائِلَةٌ  
مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ أَه. وَبِهِ يَعْلَمُ مَا فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا وَالبُخَيْرِي مِنْ أَنَّ ابْنَ حَجَرٍ قَيَّدَ الْعَفْوَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ  
بِفِعْلِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الرَّمْلِيِّ الْإِطْلَاقُ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُمْ وَظَاهِرُ كَلَامِ الرَّمْلِيِّ عَلَى مَا فِي غَيْرِ التَّهَائِيَّ  
عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بَاقِضِ قَوْلِهِ وَلَمْ يَخْصُلْ بِفِعْلِهِ كَذَلِكَ التَّخَفُّفُ وَغَيْرُهَا، وَاعْتَدَّهُ الزِّيَادِيُّ وَجَزَمَ  
بِهِ الْحَلَبِيُّ وَنَقَلَ سَمَ عَلَى السَّهْجِ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ ارْتَضَى الْعَفْوَ، وَإِنْ حَصَلَ بِفِعْلِهِ وَقَالَ الْقَلْبِيُّ  
سَوَاءٌ وَقَعَ نَفْسُهُ أَوْ بِفِعْلٍ فَاعِلٍ وَلَوْ قَصْدًا بِذَلِيلٍ إِطْلَاقَهُ مَعَ التَّفْصِيلِ فِي الْمِثْنَةِ، وَبَعْضُهُمْ قَيَّدَهُ بِمَا إِذَا لَمْ  
يَكُنْ عَنْ قَصْدٍ انْتَهَى، وَعَبَّرَ الشَّارِحُ فِي الْإِمْدَادِ بِقَوْلِهِ وَلَمْ يَخْصُلْ بِفِعْلِهِ كَمَا بَعَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ لَكِنْ يَنَازَعُ  
فِيهِ الْعَفْوَ عَنْ قَلِيلٍ دَمٍ نَحْوِ الْغُلَّةِ الْمُقْتُولَةِ قَصْدًا إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَانَ ذَلِكَ يَخْتَاجُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ هَذَا انْتَهَى.  
وَفِيمَا نَقَلَهُ عَنْ سَمَ مَا مَرَّ. هـ قَوْلُهُ: (لِقَابِهِ) كَقَطْعَةِ بَوْلٍ وَخَمَرٍ وَمَا يَغْلُقُ رِجْلَ ذُبَابَةٍ عِنْدَ الْوُقُوعِ فِي  
التَّجَاسَةِ يَنْقُصُ عَنْ ذَلِكَ فِي الْمَاءِ وَغَيْرِهِ مُغْنِي وَنَهَائِي. هـ قَوْلُهُ: (أَيُّ بَصَرٍ) إِلَى الْمُتَنِ فِي التَّهَائِيَّ وَالْمُغْنِيَّ  
إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ اجْتَمَعَ إِلَى رَطْبًا. هـ قَوْلُهُ: (أَيُّ بَصَرٍ مُعْتَدِلٍ) أَيُّ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةِ الشَّمْسِ قَلْبِيَّيَّ عِبَارَةُ التَّهَائِيَّ  
وَالْجَبْرِ بِكَوْنِهِ لَا يُرَى لِلْبَصَرِ الْمُعْتَدِلِ مَعَ عَدَمِ مَانِعٍ فَلَوْ رَأَى قَوِيٌّ التَّنَظَّرَ مَا لَا يَرَاهُ غَيْرُهُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ  
فَالظَّاهِرُ الْعَفْوُ كَمَا فِي بَدَاءِ الْجُمُعَةِ نَعَمْ يَظْهَرُ فِيمَا لَا يُدْرِكُهُ الْبَصَرُ الْمُعْتَدِلُ فِي الظَّلِّ وَيُدْرِكُهُ بِوَاسِطَةِ  
الشَّمْسِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِإِدْرَاكِهِ لَهْ بِوَاسِطَتِهَا لِكَوْنِهَا تَزِيدُ فِي التَّجَلِّيِّ فَاشْبَهَتْ رُؤْيَتَهُ حَيْثُ رُؤْيَةُ حَدِيدِ الْبَصَرِ  
أَه. هـ قَوْلُهُ: (مَعَ فَرْضِ مُخَالَفَتِهِ الْخُ) عَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ يَسِيرَ الدَّمِ وَنَحْوَهُ مِمَّا لَا يُغْفَى عَنْ قَلِيلِهِ إِذَا وَقَعَ عَلَى  
ثَوْبٍ أَحْمَرَ، وَكَانَ يَحْتِجُ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ أَتَيْتُ رُؤْيَ لَمْ يُغْفَ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَرُ عَلَى الْأَخْمَرِ نَهَائِيَّ قَالَ ع ش  
قَوْلُهُ م وَبِمَا لَا يُغْفَى عَنْ قَلِيلِهِ أَيُّ كَدَمِ الْمَنَافِذِ أَوْ دَمٍ اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ فَلَا يُقَالُ: إِنَّ يَسِيرَ الدَّمِ يُغْفَى عَنْهُ، ثُمَّ  
الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ فُرضَ بِالْفِعْلِ وَخَالَفَ أَمَّا لَوْ اتَّفَقَ أَنَّهُ لَمْ يُفَرْضَ أَصْلًا وَشَكَّ فِي كَوْنِهِ يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ أَوْ لَا  
لَمْ يَضُرَّ لِلشَّكِّ فِي التَّجَاسَةِ بِهِ، وَنَحْنُ لَا نُنَجِّسُ مَعَ الشَّكِّ أَه. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يُنَجِّسُ الْخُ) وَلَوْ وَقَعَ الذُّبَابُ  
عَلَى دَمٍ، ثُمَّ طَارَ وَوَقَعَ عَلَى نَحْوِ ثَوْبٍ أَثَجَةَ الْعَفْوِ جُزْمًا؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا بِالْعَفْوِ فِي الدَّمِ الْمَشَاهِدِ فَلَأَنَّ

هـ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُغْلَظٍ) كَذَا قَيَّدَ وَخَوَّلَفَ.

ولو اجتمع لكثير على خلاف يأتي في نظيره في شروط الصلاة رطباً للمسقة ألبساً أي نظراً لما من شأنه، ومن ثم مثله ينقطة خمير (قلت: ذا القول أظهن) من القول الآخر الذي لا يستثنى هذا (والله أعلم).

نقول به فيما لم يشاهد منه بطريق الأولى نهاية. هـ فود: (ولو اجتمع الخ) خلافاً لشيخ الإسلام والنهاية والمغني عبارة الثاني، ومقتضى كلامه أي المصنف أنه لا فرق بين وقوعه في محل وقوعه في محال وهو قوي لكن قال الجلي صرته أن يقع في محل واحد، وإلا فله حكم ما يدركه الطرف على الأصح قال ابن الرقعة: وفي كلام الإمام إشارة إليه كذا نقله الزكشي وأقره وهو غريب. قال الشيخ والأوجه تصويره بالسير عرفاً لا بوقوعه في محل اه زاد المغني وهو حسن اه. وفي النهاية بعد ذلك كلام آخر قد يخالف ما مر منه كما أشار إليه سم والبصري لكن حمله على ما يوافق الأول وارتضى به شيخنا عبارته أي شيخنا ومقتضى كلام الشارح أنه لا فرق في التجاسة المذكورة بين أن تكون في محل واحد أو محال لكن قيد بعضهم المعفو عما لا يدركه الطرف بما إذا لم يكثر بحيث يجتمع منه ما يحس قال الرملي في شرحه وهو كما قال اه أي حيث كثر عرفاً وإلا فيغنى عنه كما قاله الشيراملي عليه وأطلق عطية المعفو؛ لأن العبارة بكل موضع على جذبه اه. وقال الرشيداني إن متمد النهاية ما ذكره آخر بقوله لكن قيد بعضهم الخ، وإن قوله أولاً قال الشيخ: والأوجه الخ إنما هو مجرّد حكاية لما استوجبه الشيخ اه واعتد سم أيضاً ما قاله شيخ الإسلام بما نصه عبارة شرح الإرشاد ولو كان بمواضع متفرقة ولو اجتمع لرئي لم يغف عنه كما صرح به الغزالي وغيره انتهت، ويتجه المعفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الإسلام وأقره محمد الرملي اه. هـ فود: (رطباً) وكذا جافاً كثوب وبدن جافين كما هو ظاهر، وكذا يغنى عنه لا كل ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب ما نصه إن من التجس ما يجعل تناوله كنجاسة لا يدركه الطرف اتصلت بما كوي فإنه يجعل تناوله على الأصح وكفبار يزرجين اتصل بطعام أو دخل الفم لا يحرم ابتلاعه، وكذا قليل دخان التجاسة انتهى سم. هـ فود: (أي نظراً الخ) عبارة الكزدي أي من شأنه أن يشق وإن كان بعض الأفراد لا يشق الاحتراز عنه كنقطة خمير قال في شرح العباب لا ترى أن دم نحو البراغيت يغنى عن كثيره ولو في ناحية تنذر فيها البراغيت نظراً لا اختيار ما من شأنه وجنبه الخ انتهى. هـ فود: (لما من شأنه) أي المسقة.

هـ فود: (ولو اجتمع لكثير) عبارة شرح الإرشاد ولو كان بمواضع متفرقة، ولو اجتمع لرئي لم يغف عنه كما صرح به الغزالي وغيره اه وقد يتجه المعفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الإسلام، وقد أقرم ر شيخ الإسلام على قوله إن الوجه التصوير بالسير عرفاً لا بوقوعه في محل واحد ثم قال: وقيد بعضهم المعفو عما يدركه الطرف بما إذا لم يكثر بحيث يجتمع منه في دفعات ما يحس وهو كما قال اه فليتأمل مع ما قبله. هـ فود: (رطباً) وكذا جاف كثوب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يغنى عنه لا كل ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب اغتراضاً على عدم جامعيتها تعريف التجاسة الذي ذكره ما

وَيُسْتَنْتَى صَوْرُ أُخْرَى اسْتَوْعَبَتْهَا مَعَ بَيَانِ مَا فِيهَا فِي شَرْحِ الْغُبَابِ مِنْهَا مَا عَلَى رَجُلِ الدُّبَابِ  
وَأَنَّ رُئْيِي وَيَسِيرَ غُرْفًا مِنْ شَعْرِ أَوْ رِيَشٍ نَعَمَ الْمَرْكُوبُ يُعْفَى عَنْ كَثِيرِ شَعْرِهِ وَمِنْ دُخَانٍ أَوْ بُخَارٍ

• فَوَدَّ: (وَيُسْتَنْتَى صَوْرُ أُخْرَى الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ حَيْثُ قِيلَ بِالْعَفْوِ عَنْهَا بَيْنَ  
الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا لَيْكُنْ فِي سَمِّ مَا نَصَّهُ قِيلَ وَالتَّحْقِيقُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْحُكْمُ بِالتَّجَنُّبِ، وَلَكِنْ يُعْفَى عَنْهُ  
بِالنِّسْبَةِ لِلْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَهْ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ جَزْمٌ بِاعْتِمَادِهِ حَتَّى يُجْمَلَ مُخَالَفًا لِمَا افْتَضَاهُ  
كَلَامُ الشَّارِحِ م ر ع ش. • فَوَدَّ: (مِنْهَا مَا عَلَى رَجُلِ الدُّبَابِ الْخ) أَيِ وَمَا يَقَعُ مِنْ بَغْرِ الشَّاةِ فِي اللَّبَنِ فِي  
حَالِ الْحَلْبِ فَلَوْ شَكَّ أَوْقَعَ فِي حَالِ الْحَلْبِ أَوْ لَا فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يُتَجَسُّ إِذْ شَرَطَ الْعَفْوُ لَمْ تَتَحَقَّقْهُ نِهَآيَةً  
وَسَمَّ قَالَ ع ش وَيَمْتَلِ ذَلِكَ فِي الْعَفْوِ أَيْضًا تَلَوْتُ ضَرَعَ الدَّابَّةِ بِنَجَاسَةٍ تَتَمَرَّعُ فِيهَا أَوْ تَوْضَعُ عَلَيْهِ لِنَمْعٍ  
وَلَيْدِهَا مِنْ شُرْبِهَا وَمَا لَوْ وَضِعَ الْإِنَاءُ فِي الرَّمَادِ أَوْ التُّنُورِ لِتَسْخِيْنِهِ فَتَطَايَرَتْ مِنْهُ رَمَادٌ وَوَصَلَ لِمَا فِي الْإِنَاءِ  
لِشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْ ذَلِكَ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَيَسِيرَ الْخ) وَقَلِيلُ الدَّمِ الْبَاقِي عَلَى اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ.  
وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقَيِّدْهُ بِالْقَلِيلِ. • فَوَدَّ: (غُرْفًا الْخ) وَفِي حَاشِيَةِ الْهَافِيَّيْ عَلَى التَّحْفَةِ مَا نَصَّهُ بِهِ  
يُعْلَمُ أَنَّ اقْتِصَارَ الرَّافِعِيِّ كَابِنِ الصَّبَاغِ عَلَى شَعْرَتَيْنِ وَسَلِيمٍ عَلَى ثَلَاثٍ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ التَّحْدِيدُ، وَبِهِ  
صَرَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ انْتَهَى وَفِي الْإِنْدَادِ وَالْإِيْعَابِ لَوْ قُطِعَتْ شَعْرَةٌ أَوْ رِيْشَةٌ أَرْبَعًا فَكَالْوَاحِدَةِ وَفِي فَتَاوَى  
الشَّارِحِ لَوْ خُلِطَ زَبَادٌ فِيهِ شَعْرَتَانِ أَوْ ثَلَاثٌ زَبَادٌ فِيهِ يَمْتَلِ ذَلِكَ أَوْ لَا شَيْءٌ فِيهِ بَحَثَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ  
مَحَلَّ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ شَعْرِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ مَا لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ فَعَلِيهِ يُتَجَسُّ الزَّبَادَانِ انْتَهَى أَهْ كُرْدِي أَقُولُ: لَا  
يَتَعَدُّ تَقْيِيدُهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي طَرَحٍ مَبْنِيٍّ لَا دَمَ الْخَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْخَلْطُ لِحَاجَةٍ. • فَوَدَّ: (نَعَمَ الْمَرْكُوبِ  
الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَالْكَثِيرُ مِنْهُ لِلرَّاكِبِ أَهْ وَكَتَبَ عَلَيْهِ الْكُرْدِي مَا نَصَّهُ عَنْهُ فِي التَّحْفَةِ وَشَرَحِي  
الْإِزْشَادِ وَالْخَطِيبِ وَالزِّيَادِي وَغَيْرِهِمْ بِالْعَفْوِ عَنْ كَثِيرِ شَعْرِ الْمَرْكُوبِ وَظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ يُفِيدُ وَلَوْ لَغَيْرِ  
الرَّاكِبِ خِلَافَ مَا جَرَى عَلَيْهِ هُنَا إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ ذَاكَ عَلَيْهِ. وَيَذَلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِيْعَابِ أَهْ أَقُولُ وَكَذَا  
يَذَلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ شَيْخِنَا وَيُعْفَى عَنْهُ فِي نَحْوِ الْقِصَاصِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ دُخَانٍ الْخ) اَعْلَمُ أَنَّ  
الشَّارِحَ قَدْ ذَكَرَ فِي الْحَاشِيَةِ مَا يُفِيدُ أَنَّ قَلَّةَ الدُّخَانِ وَكَثْرَتَهُ تُعَرَّفُ بِالْأَثَرِ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ فِي نَحْوِ الثُّوبِ  
كَصَفَرَةٍ فَإِنْ كَانَتْ صُفْرَتُهُ فِي الثُّوبِ قَلِيلَةً فَهِيَ قَلِيلٌ وَإِلَّا فَهِيَ كَثِيرٌ، ثُمَّ قَالَ وَالْعَفْوُ عَنِ الدُّخَانِ فِي الْمَاءِ  
أَوَّلَى مِنْهُ فِي نَحْوِ الثُّوبِ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ وَيَذَرُكَ فَيُعْلَمُ وَجُودُهُ وَتَذَرُكَ قَلَّتُهُ وَكَثْرَتُهُ بِخِلَافِ الْمَاءِ

نَصَّهُ؛ لِأَنَّ مِنَ التَّجَنُّبِ مَا يَجِبُ تَنَاوُلُهُ كَنَجَاسَةٍ لَا يَنْدِرُكُهَا الطَّرْفُ اتَّصَلَتْ بِمَأْكُولٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَنَاوُلُهُ عَلَى  
الْأَصَحِّ وَهُوَ مِنْ جُمْلَتِهِ ثُمَّ قَالَ: وَكَثْبَارٌ يَرْجِعُونَ اتَّصَلَ بِطَعَامٍ أَوْ دَخَلَ الْفَمَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا لَاعَهُ وَكَذَا قَلِيلُ  
دُخَانِ التَّجَاسَةِ. • فَوَدَّ: (وَيُسْتَنْتَى صَوْرُ أُخْرَى) فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَنَقَلَ ابْنُ الْعِمَادِ الْعَفْوُ عَنْ بَغْرِ شَاةٍ  
وَقَعَ فِي اللَّبَنِ حَالِ الْحَلْبِ فَلَوْ وَجَدَ بَغْرٌ فِي لَبَنِ وَشَكَّ فِي أَنَّهُ وَقَعَ فِي حَالِ الْحَلْبِ أَوْ لَا فَالْوَجْهُ الْحُكْمُ  
بِنَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي وَقْعِ التَّجَاسَةِ فِي اللَّبَنِ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ سَبَبُ الْعَفْوِ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَجَدَتْ نَجَاسَةٌ  
فِي مَاءٍ وَشَكَّ فِي أَنَّهُ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ حَيْثُ يُحْكَمُ بِظَاهَرِهَا؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ وَقْعِ التَّجَاسَةِ فِي الْمَاءِ لَا يُتَجَسُّ  
إِلَّا بِشَرِّطِ الْقَلَّةِ وَلَمْ تَتَحَقَّقْ، فَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ.

تَصَعَّدَ بِنَارٍ وَلَا كَيْخَارٍ كَنِيفٍ وَرِيحٍ ذُبُرٍ رَطْبٍ فَطَاهِرٌ، وَبَحَثَ الْقُمُولِيُّ نَجَاسَةً جَمِيعَ رَغِيبٍ أَصَابَهُ كَثِيرُهُ لِرُطُونِيَّةٍ مَرْدُودَةٍ بَأَنَّهُ جَامِدٌ فَلَا يَتَنَجَّسُ إِلَّا مُمَاشَةً فَقَطْ وَلَا يُطَهِّرُهُ الْمَاءُ وَمِنْ غُبَارٍ سِرَجِينَ وَمَا عَلَى مَنْفَذٍ غَيْرِ آذَمِيٍّ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ.....

فَإِذَا غَفِيَ عَنْ قَلِيلِهِ الْمُشَاهِدُ فِي نَحْوِ النَّوْبِ فَأَوَّلَى فِي الْمَاءِ اهـ . فَأَفَادَ كَمَا تَرَى فِي الصَّرِّ وَاشْتِرَاطِ الْأَثَرِ فِي نَحْوِ النَّوْبِ، وَنَقَلَ الْهَائِفِيُّ عَلَى التَّخْفَةِ عَنِ الْإِعَابِ أَنَّهُ لَوْ أَوْقَدَ نَجَاسَةً تَحْتَ الْمَاءِ، وَاقْتَصَلَ بِهِ قَلِيلٌ دُخَانٍ لَمْ يَتَنَجَّسْ أَوْ كَثِيرُهُ فَيَتَنَجَّسُ اهـ وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ دُخَانٍ التَّجَسُّسِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِفَعْلِهِ أَوْ لَا وَلَكِنْ فِي الْإِعَابِ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ شَرْطَ الْعَفْوِ أَنْ يَكُونَ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَأَقْرَهُ وَفِي الشِّرَامِلِيِّ عَلَى النِّهَايَةِ مَا نَصَّهُ وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ دُخَانٍ التَّجَاسُّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ وَصُولُهُ لِلْمَاءِ وَنَحْوِهِ بِفَعْلِهِ وَمِنْهُ الْبُخُورُ بِالتَّجَسُّسِ أَوْ الْمُتَنَجِّسِ كَمَا يَأْتِي فَلَا يُعْفَى عَنْهُ وَإِنْ قُلْ؛ لِأَنَّهُ بِفَعْلِهِ وَمِنْ الْبُخُورِ أَيْضًا مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ تَبْخِيرِ الْحَمَامَاتِ أَنْتَهَى كَلَامُ الْكُرْدِيِّ وَقَوْلُهُ وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ لِلْخِ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّ الْوُصُولَ بِسَبَبِ الْإِقَادِ الْمَذْكُورِ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ عُرْفًا أَنَّهُ بِفَعْلِهِ بِخِلَافِ الْوُصُولِ بِسَبَبِ التَّبْخِيرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

■ فَوَدُ: (تَصَعَّدَ) أَيِ الْبُخَارُ . ■ فَوَدُ: (كَيْخَارٍ كَنِيفٍ) أَيِ بَيْتِ الْخَلَاءِ كُرْدِيٍّ .

■ فَوَدُ: (فَطَاهِرٌ) فَلَوْ مَلَأَ مِنْهُ قَرْبَةً وَحَمَلَهَا عَلَى ظَهْرِهِ وَصَلَّى بِهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ شَيْخُنَا . ■ فَوَدُ: (جَمِيعُ رَغِيبٍ لِلْخِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ جَمِيعَ ظَاهِرِهِ بِضَرِيٍّ . ■ فَوَدُ: (كَثِيرُهُ) أَيِ الدُّخَانِ وَقَوْلُهُ لِرُطُونِيَّةٍ أَيْ عِنْدَ رُطُونِيَّةٍ وَقَبْلَ التَّخْفِيزِ .

■ فَوَدُ: (وَمِنْ غُبَارٍ سِرَجِينَ) أَيْ وَنَحْوِهِ مِمَّا تَحْمِلُهُ الرِّيحُ كَالدَّرِّ مُغْنِي عِبَارَةَ شَيْخِنَا وَمِنْهَا السَّرَجِينَ الَّذِي يُخْبِزُ بِهِ يُمَعْفَى عَنِ الْخَبْزِ سِوَاهُ أَكْلَهُ مُتَّفَقًا أَوْ فِي مَائِعِ كَلْبَنٍ وَطَبِيعِ وَمِثْلَهُ الْخَبْزُ الْمُقْمَرُ فِي الذَّمْسِ فَلَوْ قُتَّ فِي اللَّبَنِ وَغَيْرِهِ غَفِيَ عَنْهُ، وَهَلْ يُعْفَى عَنْ حَمَلِهِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا قَالَ الرَّمْلِيُّ لَا يُعْفَى وَخَالَفَ الْعَلَامَةُ الْخَطِيبُ فَقَالَ يُعْفَى عَنْهُ فِيهَا اهـ زَادَ الْبُجَيْرِيُّ وَلَا يَجِبُ غَسْلُ الْفَمِ مِنْهُ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ، وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا أَنَّهُ لَا يُسَنُّ أَيْضًا فِيهِ نَظَرُ اهـ . وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُعْفَى عَمَّا يُصِيبُ الْحِنْطَةَ مِنَ الْبَوْلِ وَالرَّوْثِ حَالِ الدِّيَاسَةِ قَالَ الدَّارِمِيُّ وَالْأَخْوَطُ الْمُسْتَحَبُّ غَسْلُ الْفَمِ مِنْ أَكْلِهِ، وَقِيَاسُهُ أَنْ يُسَنَّ غَسْلُ جَمِيعِ مَا يُعْفَى عَنْهُ اهـ .

■ فَوَدُ: (وَمَا عَلَى مَنْفَذٍ لِلْخِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا عَلَى رَجُلٍ لِلْخِ أَيْ يُعْفَى عَنْهُ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ مَثَلًا سِوَاهُ أَغْلَبَ وَقُوْعُهُ فِيهِ أَمْ لَا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْظُرَ عَلَيْهِ نَجَاسَةً أَجَنِيَّةً شَرَحَ بِأَفْضَلِ قَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَيْهِ وَذَكَرَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ التَّخْفَةِ بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعَفْوُ هُنَا عَنْ مَنْفَذِ الْحَيَوَانِ، وَإِنْ كَانَ دُخُولُهُ الْمَاءَ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ اهـ وَقَالَ فِي الْإِعَابِ هُوَ مُحْتَمَلٌ، وَيُحْتَمَلُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِفَعْلِهِ أَيْ الْغَيْرِ وَهُوَ قِيَاسُ كَثِيرٍ مِنَ الصُّوَرِ الْمُسْتَنْتَابَاتِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ بَحَثَ هَذَا اهـ كَلَامُ الْكُرْدِيِّ .

■ فَوَدُ: (مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ) كَأَنَّ بِالَ الْجِمَارِ أَوْ رَاتٍ وَبَقِيَ أَثَرُ ذَلِكَ بِمَنْفَذِهِ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ قَالَ الشَّارِحُ فِي الْحَاشِيَةِ: يُعْفَى عَمَّا فِي الْمَنْفَذِ مِنَ التَّجَسُّسِ الْخَارِجِ مِنْهُ لَا غَيْرُهُ وَلَوْ مِنْ جَوْفِهِ كَفَيْتِهِ أَنْتَهَى . كُرْدِيٍّ .

وروث منشؤه منه وذرق طير وما على فيه وقم كل مجتر كما نقله المحب الطبري عن ابن الصباغ في البعير واعتمده وقم صبي قال جمع وكذا ما تلقى الفئران من الروث في حياض الأخلية إذا غم الابتلاء به ويؤيده بحث الفزاري العفو عن بعرة فأرة في مائع غم بها الابتلاء وشرط ذلك كله أن لا يغير وأن يكون من غير مغلط وأن لا يكون يفعل في ما يتصور فيه ذلك.

• فود: (وروث) إلى قوله ويؤيده في النهاية. • فود: (وروث إلخ) عبارة النهاية وعن روث نحو سمل لم يصفه في الماء عبثاً والحق الأذرع به ما نشؤه من الماء والزركشي ما لو نزل طائر، وإن لم يكن من طيور الماء وذرق فيه أو شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تحلل عنه اه قال ع ش قوله عبثاً ومن العبث ما لو وضع فيه لمجرد التفرج عليه فيما يظهر، وليس منه ما يقع كثيراً من وضع السمل في الآبار ونحوها لا كل ما يحصل فيها من العلل ونحوه حفظاً لما فيها عن الاستقذار، وقوله م ر لم تحلل عنه مفهومه أنها إذا تحللت ضر، وقياس ما تقدم فيما تلقى الفئران وفيما لو وقعت بفرة في اللبن العفو للمشفقة اه.

• فود: (بنة) أي الماء. • فود: (وذرق طير) ويعنى عما يماسه العسل من الكورة التي تجعل من روث نحو البقر، وأقنى جمع من اليمن بالعفو عما يبقى في نحو الكرش مما يشق غسله وتقينه منه نهاية، وجزم شئنا بهذا أي العفو عما يبقى في نحو الكرش إلخ وفي الكردني عن الإيعاب ما نصه بل بالغ بعضهم فقال الذي عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز أكل المصارين والأمناء إذا بقيت عما فيها من الفضلات، وإن لم تغسل بخلاف الكرش وفيه نظر، والوجه أنه لا بد من غسلها إذ لا مشقة في ذلك، وأنه لا بد من تنقية نحو الكرش عما فيه ما لم يبقى فيه نحو ريح يغسر زواله اه.

• فود: (وقم كل مجتر) فلا يتنجس ما شرب منه ويعنى عما تطاير من ريقه الممتسجس نهاية أي ووصل لقوب أو بدن أو غيرهما ع ش. • فود: (وقم صبي) لا سيما في حق المخالط له كما صرح به ابن الصلاح، ويؤيده ما في المجموع أنه يعنى عما تحقق إصابة بول ثور الذباسة له بل ما نحن فيه أزلى والحق بعضهم بذلك أفواء المجانين. وجزم به الزركشي نهاية قال ع ش قوله م ر وقم صبي أي بالنسبة لذئ أمه وغيره، وقوله م ر عما تحقق أي وإن سهل غسله كان شاهد أثر التجاسة على قدر معين ككف ومثل البول الروث اه. • فود: (قال جمع إلخ) جزم به النهاية والمغني، ثم قال الأول والضابط في جميع ذلك أن العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه غالباً اه قال ع ش قوله م ر بما يشق إلخ من ذلك ما جرث به العادة من وقوع نجاسة من الفئران ونحوها في الأواني المعدة للاستعمال في البيوت كالجرار والأباريق ونحوهما وما يقع لإخواننا المجاورين أي في الأهر من أن الواحد منهم يريد الاحتياط فيتخذ له إبريقاً ليستنجي منه، ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء زبل فيران ومنه أيضاً زرق الطيور في الطعام اه. • فود: (في مائع) أي أو جامد رطباً وقوله وأن لا يكون يفعل في أي قصداً لا تباً كزدي.

• فود: (وروث منشؤه منه إلخ) ويعنى عما يماسه العسل من الكورة التي تجعل من روث نحو البقر وعن روث نحو سمل لم يصفه في الماء عبثاً شرح م ر. • فود: (وذرق طير) أي وإن لم يكن من طيور الماء شرح م ر. • فود: (وقم صبي) لا سيما في حق المخالط والحق بعضهم بذلك أفواء المجانين

(تنبيه) عَلِمَ من كلامهم في هذه المُسْتَثْنَايَا أَنَّهُ لَا تُتَجَسَّسُ مُلَاقِيهَا وَفِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ أَنَّ الْمَعْفُوتَاتِ ثُمَّ تُتَجَسَّسُ لَكِنْ لَا تَبْطُلُ بِهَا الصَّلَاةُ مَثَلًا، وَحِينَئِذٍ يُشَكَّلُ الْفَرْقُ فَإِنَّ الضَّرُورَةَ أَوْ الْحَاجَةَ الْمَوْجِبَةَ لِلْعَفْوِ مَوْجُودَةٌ فِي الْكُلِّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ عَلَى بَعْدٍ إِنَّ أَصْلَ الضَّرُورَةِ هُنَا أَكَّدُ، وَقَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ عَدَمُ تَأْثِيرِ الْخَمْرِ فِي نَجَاسَةِ طَرَفِهَا إِذَا تَحَلَّلَتْ. وَاخْتِلَافُهُمْ فِي قَلِيلِ شَعْرِ الْجِلْدِ إِذَا انْدَبَعَ هَلْ يَطْهَرُ بَعْدَهُ كَالَّذِي قَبْلَهُ أَوْ يُعْفَى عَنْهُ فَقَطْ أَيْ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ ضَرُورَةً مِنْهُ. وَلَوْ تُتَجَسَّسُ أَدْمِيٌّ أَوْ حَيَوَانٌ طَاهِرٌ وَإِنْ نَدَرَ اخْتِلَاطُهُ بِالنَّاسِ، ثُمَّ غَابَ وَأَمَكَّنَ إِعَادَةَ طَهْرِهِ حَتَّى مِنْ مُغْلَظٍ، وَالنِّزَاعُ فِي الْهَيْرَةِ بَأَنَّ مَا تَأْخُذُهُ بِلِسَانِهَا قَلِيلٌ لَا يُطْهَرُ فَمَتَى يَرُدُّهُ أَنَّهَا تُكَوِّرُ الْأَخَذَ بِهِ عِنْدَ شَرْبِهَا فَيُنْجَذِبُ إِلَى جَوَانِبِ فِيهَا وَيَطْهَرُ جَمِيعُهُ لَمْ يُتَجَسَّسْ مَا مَسَّهُ، وَإِنْ حَكَمْنَا بِبَقَاءِ نَجَاسَتِهِ.....

■ فُود: (وَفِي شُرُوطِ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى فِي مَذِهِ الْإِنْفِ. ■ فُود: (مَثَلًا) أَيِ كَالطَّوَابِ. ■ فُود: (فِي الْكُلِّ) أَيِ فِي كُلِّ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا. ■ فُود: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيِ الْفَرْقِ.  
 ■ فُود: (وَاخْتِلَافُهُمْ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى عَدَمِ تَأْثِيرِ الْإِنْفِ. ■ فُود: (كَالَّذِي قَبْلَهُ) أَيِ طَرَفِ الْخَمْرِ الْمُتَحَلِّلَةِ قَالَ الْكُرْدِيُّ: أَرَادَ بِهِ الْمَعْفُوتَ عَلَيْهِ اهـ. ■ فُود: (وَلَوْ تُتَجَسَّسُ أَدْمِيٌّ) دَخَلَ فِيهِ الصَّبِيُّ الصَّغِيرُ فَهَذَا الْحُكْمُ نَاطِقٌ فِيهِ وَلَهُ حُكْمٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ تُتَجَسَّسَ قَمْعٌ بِنَحْوِ الْقَنْيِ وَلَمْ يَغِبْ، وَتَمَكَّنَ مِنْ تَطْهِيرِهِ بَلِ اسْتَمَرَّ مَغْلُومُ التَّجَسُّسِ عَفِيَ عَنْهُ فِيمَا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ كَالِإِقَامِ تَذِي أُمِّهِ وَتَقْبِيلِهِ فِي قِمِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّفَقَةِ مَعَ الرُّطُوبَةِ كَذَا قَرَّرَهُ الرَّمْلِيُّ سَمِعَ وَعَ شَ وَكُرْدِي. ■ فُود: (أَوْ حَيَوَانٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤْخَذُ فِي الْمَعْنَى.  
 ■ فُود: (أَوْ حَيَوَانٌ طَاهِرٌ) مِنْ هَيْرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مَعْنَى مِنْ قِمِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَجْزَائِهِ كُرْدِي عَنْ الْإِعَابِ.  
 ■ فُود: (وَأَمَكَّنَ عَادَةً) أَيِ وَلَوْ عَلَى بَعْدٍ فِي مَاءٍ جَارٍ أَوْ رَاكِبٍ كَثِيرٍ شَرَحَ بِأَفْضَلِ. ■ فُود: (حَتَّى مِنْ مُغْلَظٍ) قَالَ فِي الْإِعَابِ، وَيُسْتَرْطَقُ كَوْنُهُ أَيِ الْمَاءِ مُخْتَلِطًا بِتَرَابٍ إِنْ كَانَتْ نَجَاسَةٌ مُغْلَظَةً، وَلَا تُشْتَرْطَقُ الْغَيْبَةُ سَبْعَ مَرَّاتٍ؛ لِأَنَّهَا فِي الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ تَلْعُ بِلِسَانِهَا فِي الْمَاءِ مَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ أَنْتَهَى اهـ كُرْدِي. ■ فُود: (لَمْ يُتَجَسَّسْ الْإِنْفِ) جَوَابٌ وَلَوْ تُتَجَسَّسَ الْإِنْفِ. ■ فُود: (مَا مَسَّهُ) أَيِ مِنْ مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ. ■ فُود: (وَإِنْ حَكَمْنَا بِبَقَاءِ نَجَاسَتِهِ الْإِنْفِ) وَلَوْ مَسَّ الْمُصَلِّيَ مَحَلَّ النَجَاسَةِ مِنْ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ مَخْكُومٌ

شَرَحَ م ر. ■ فُود: (وَلَوْ تُتَجَسَّسُ أَدْمِيٌّ) دَخَلَ فِيهِ الصَّبِيُّ الصَّغِيرُ فَهَذَا الْحُكْمُ نَاطِقٌ فِيهِ دُونَ حُكْمِ آخَرٍ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ تُتَجَسَّسَ قَمْعٌ بِنَحْوِ الْقَنْيِ وَلَمْ يَغِبْ، وَتَمَكَّنَ مِنْ تَطْهِيرِهِ بَلِ لَوْ اسْتَمَرَّ مَغْلُومُ التَّجَسُّسِ عَفِيَ عَنْهُ فِيمَا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازَ كَالِإِقَامِ تَذِي أُمِّهِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا غَسْلُهُ وَتَقْبِيلُهُ فِي قِمِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّفَقَةِ مَعَ الرُّطُوبَةِ فَلَا يَلْزَمُ تَطْهِيرُ الْفَمِ كَذَا قَرَّرَهُ م ر وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَلَوْ تُتَجَسَّسَ الْإِنْفِ) تَطْهِيرُ مَا مَرَّ عَنْ شَيْنِخَا الرَّمْلِيِّ فِيمَا لَوْ تَنَجَّسَتْ يَدُ الْبَشَرِ، وَيُؤْخَذُ بِمَا ذَكَرُوهُ هُنَا الْحُكْمُ بِبَقَاءِ نَجَاسَةِ الْبَشَرِ فِي مَسْأَلَةِ شَيْنِخَا. ■ فُود: (وَإِنْ حَكَمْنَا بِبَقَاءِ نَجَاسَتِهِ هَمَلًا بِالْأَصْلِ الْإِنْفِ) لَوْ مَسَّ الْمُصَلِّيَ مَحَلَّ النَجَاسَةِ مِنْ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ. فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ مَخْكُومٌ بِنَجَاسَتِهِ وَإِنْ لَمْ يُحْكَمْ بِنَجَاسَةِ مَا مَسَّهُ بِهِ مَعَ الرُّطُوبَةِ أَوْ لَا لِاحْتِمَالِ الطَّهَارَةِ، وَلَا تَبْطُلُ بِالْشَكِّ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَ م ر لِلْأَوَّلِ وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ.

عَمَلًا بِالأَصْلِ لِضَعْفِهِ بِاحْتِمَالِ طَهْرِهِ مَعَ أَصْلِ طَهَارَةِ الْمَمْسُوسِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَصَابَهُ مِنْ أَحَدِ الْمُشْتَبِهَيْنِ شَيْءٌ لَمْ يُنَجِّسْهُ لِلشُّكِّ وَهُوَ أَضَحُّ قَبْلَ الاجْتِهَادِ أَمَّا بَعْدَهُ فَإِنَّهُ إِذَا ظَهَرَ لَهُ بِهِ النَجَسُ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْهُ فَإِنَّهُ يُنَجِّسُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَعَمْ هَلْ يَنْقَطِعُ الْحُكْمُ عَلَى مَا مَثَلَهُ قَبْلَ ظُهُورِ نَجَاسَتِهِ بِالاجْتِهَادِ لِيُعِيدَ التَّبَعِيضَ مَعَ بَقَاءِ ذَاتِ مَا فِي الْإِنَاءِ عَلَى حَالِهَا أَوْ لَا وَاجْتِزَاءِ. وَالْاِخْتِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي خَارِجِ عَنْهَا وَهُوَ الشُّكُّ قَبْلَ الاجْتِهَادِ وَالظَّنُّ بَعْدَهُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا مُعَارِضَ لِلشُّكِّ فِيمَا مَضَى بِخِلَافِهِ الْآنَ عَارِضَهُ مَا هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الاجْتِهَادُ لِتَصْرِيحِهِمُ الْآتِي بِطَرَحِ النَّظَرِ لِلأَصْلِ بَعْدَ الاجْتِهَادِ كُلِّ مُحْتَمَلٍ، وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ وَأَدْعَاءُ قَصْرِ مُعَارِضَةٍ مَا ذَكَرَ عَلَى مَا بَعْدَ الاجْتِهَادِ مَمْنُوعٌ بَلْ تَنْقَطِعُ الْمُعَارِضَةُ فِيمَا مَضَى أَيْضًا. ثُمَّ رَأَيْتُنِي فِي شَرْحِ الْعُبَابِ رَجَّحْتُ الثَّانِي وَعَلَّلْتُهُ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ النَجَاسَةَ لَا تَنْشِئُ بِالنَّسْبَةِ لِمَا هُوَ مُحَقَّقٌ الطَّهَارَةُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ، وَإِنْ تَرْتَّبَتْ عَلَى اجْتِهَادٍ وَلَا يُعَارِضُهُ امْتِنَاعُ التَّطَهُّرِ بِمَاءٍ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ نَجَاسَتُهُ بِالاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي حَدَثٍ تَعَدَّى جُزْئُهُ بِالنِّبْيَةِ أَوْ فِي خَبِثٍ فَهُوَ مُحَقَّقٌ فَلَا يَرْوُلُ بِمَشْكُوكٍ فِيهِ، وَلَئِنْ لَوْ حُلَّ التَّطَهُّرُ بِهِ حُلُّ التَّطَهُّرِ بِمَنْظُونِ الطَّهَارَةِ بِالأُولَى فَيَلْزَمُ اسْتِعْمَالُ بَقِيَّةِ النَجَاسَةِ نَعَمْ يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ قَضِيَّةٌ مَا نَقَلُوهُ عَنْ ابْنِ سُرَيْجٍ فِيمَا إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ أَنَّهُ يُورَدُهُ مَوَارِدُ الْأَوَّلِ الْحُكْمُ بِتَنْجِيهِهِ هُنَا.....

بِنَجَاسَتِهِ وَإِنْ لَمْ تَحْكَمْ بِنَجَاسَةٍ مَا مَثَلَهُ مَعَ الرُّطُوبَةِ أَوْ لَا لِاحْتِمَالِ الطَّهَارَةِ وَلَا يُبَيِّلُ بِالشُّكِّ فِيهِ نَظَرٌ وَمَا الزَّمَلِيُّ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ سَم. □ فَوَدَّ: (هَمَلًا) عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ بِبَقَاءِ نَجَاسَتِهِ وَقَوْلُهُ لِضَعْفِهِ الْخُ عِلَّةٌ لِقَدَمِ تَنْجِيهِهِ لِمَا مَثَلَهُ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّغْلِيلِ بِالضَّعْفِ. □ فَوَدَّ: (لَوْ أَصَابَهُ) أَيِ شَخْصًا. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ عَدَمِ التَّجَجُّسِ. □ فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ بِالاجْتِهَادِ. □ فَوَدَّ: (فِي خَارِجِ الْخُ) أَيِ فِي حَالِ عَارِضٍ لِلذَّاتِ خَارِجٍ عَنْهَا وَقَوْلُهُ أَوْ لَا أَيِ أَوْ لَا يَنْقَطِعُ كُرْدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ) وَيَأْتِي آيَفَا تَرْجِيحُهُ لِلثَّانِي خِلَافًا لِلشَّيْءِ الْمَلْسِيِّ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِهِ كَلَامَ شَرْحِ الْعُبَابِ الْآتِي آيَفَا مَا نَصَّهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ الْمِيلُ إِلَى تَبْيِينِ النَجَاسَةِ بَعْدَ الْاجْتِهَادِ، وَنَقَلَ ابْنُ قَاسِمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنِ الْجَمَالِ الزَّمَلِيِّ اعْتِمَادَ عَدَمِ وَجُوبِ الْغُسْلِ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ الثَّانِيَّ عَنِ الْاجْتِهَادِ يَنْزِلُ مَنَزَلَةَ الْبَقِيَّةِ فَالْقِيَاسُ وَجُوبُ الْغُسْلِ اه. □ فَوَدَّ: (رَجَّحْتُ الثَّانِي) أَيِ عَدَمِ الْإِنْعِطَابِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَرْتَّبَتْ) أَيِ غَلْبَةِ الظَّنِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُعَارِضُهُ) أَيِ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. □ فَوَدَّ: (لَئِنْ الْخُ) عِلَّةٌ لِقَبْلِ الْمُعَارِضَةِ. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ مُحَقَّقٌ) أَيِ الْحَبَثِ. □ فَوَدَّ: (بِمَشْكُوكٍ فِيهِ) أَيِ فِي طَهْرِهِ أَرَادَ بِالشُّكِّ مُعَابِلَ الظَّنِّ فَيَشْمَلُ الْوَهْمَ كَمَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَا. □ فَوَدَّ: (حُلُّ التَّطَهُّرِ بِمَنْظُونِ الطَّهَارَةِ الْخُ) أَيِ وَإِنْ حُلَّ بِهِ أَيْضًا سَاعَ اسْتِعْمَالِهَا مَتَا فَيَلْزَمُ اسْتِعْمَالُ بَقِيَّةِ النَجَاسَةِ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (فَيَلْزَمُهُ) أَيِ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا مَتَا كُرْدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ الْخُ) يَبَيِّنُ لِمَا نَقَلُوهُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (بِوَرْدِهِ) أَيِ الْمَاءِ الثَّانِي الَّذِي انْقَلَبَ اجْتِهَادُهُ إِلَى طَهَارَتِهِ. □ فَوَدَّ: (الْحُكْمُ الْخُ) خَبَرٌ قَضِيَّةٌ الْخُ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِيمَا لَوْ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ أَحَدِ الْمُشْتَبِهَيْنِ،

أَنْ مَحَلُّ قَوْلِنَا لَا أَثَرَ لظَنُّهُ نَجَاسَةً مَا أَصَابَهُ الرُّشَاشُ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ تَنْجِيسِهِ لِمَاسِهِ حَيْثُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ، وَالْأَزْمَةُ بِالنِّسْبَةِ لِصِحَّةِ صَلَاتِهِ غَسَلَ ذَلِكَ لِأَلَّا يُضَلِّيَ يَتَقَيَّنَ النِّجَاسَةَ (وَالجَارِي) وَهُوَ مَا انْدَفَعَ فِي مُنَحْدَرٍ أَوْ مُسْتَوٍ فَإِنْ كَانَ أَمَامَهُ ارْتِفَاعٌ فَهُوَ كَالرَّاكِدِ وَجَرِيهِ مَعَ ذَلِكَ مُتَبَاطِئٌ لَا يُعْتَدُّ بِهِ (كَرَّاكِدٍ) فِي تَفْصِيلِهِ السَّابِقِ مِنْ تَنْجِيسٍ قَلِيلِهِ بِالمُلَاقَاةِ وَكَثِيرِهِ بِالتَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّ خَيْرَ الْقُلْتَيْنِ عَامٌّ (وَفِي الْقَدِيمِ لَا يُتَجَسَّسُ) قَلِيلُهُ (بَلَا تَغْيِيرٍ) لِقُوَّتِهِ وَعَلَى الْجَدِيدِ فَالْجَرِيَّاتُ وَإِنْ اتَّصَلَتْ جِسْمًا هِيَ مُتَفَصِّلَةٌ حُكْمًا فَكُلُّ جَرِيَةٍ وَهِيَ الدَّفْعَةُ بَيْنَ حَافَتَيْ النِّهْرِ أَيْ مَا يَرْتَفِعُ مِنْهُ عِنْدَ تَعَوُّجِهِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا طَالِبَةً لِمَا أَمَامَهَا هَارِبَةً مِمَّا وَرَاءَهَا فَإِنْ كَانَتْ دُونَ قُلْتَيْنِ بَانَ لَمْ تَبْلُغْهُمَا مِسَاحَةُ أَعْيَادِهَا الثَّلَاثَةُ تَنْجَسَتْ بِمُجَرَّدِ المُلَاقَاةِ وَإِلَّا فَالْمُتَغْيِيرُ ثُمَّ إِنْ جَرَتْ النِّجَاسَةُ فِي

ثُمَّ ظَنَّ نَجَاسَتَهُ بِالْإِجْتِهَادِ. □ فَوُدَّ: (أَنْ مَحَلُّ الْإِنْفِ) نَائِبٌ فَاعِلٌ يُعْلَمُ قَوْلُهُ قَوْلُنَا لَا أَثَرَ لِنْفِ هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَنَّ النِّجَاسَةَ لَا تَثْبُتُ بِالنِّسْبَةِ لِنْفِ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (مَا أَصَابَهُ) أَيْ أَصَابَ مِنْهُ عَلَى الْحَذْفِ وَالْإِبْصَالِ. □ فَوُدَّ: (لِعَدَمِ تَنْجِيسِهِ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى لِتَنْجِيسِهِ بِإِسْقَاطِ عَدَمٍ. □ فَوُدَّ: (حَيْثُ الْإِنْفِ) خَيْرُ أَنْ مَحَلُّ الْإِنْفِ. □ فَوُدَّ: (انْدَفَعَ) أَيْ انْصَبَّ وَقَوْلُهُ مُنَحْدَرٍ أَيْ مُنْقَضٍ وَالْحَذْرُ الْحَطُّ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَسْفَلِ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (فَهُوَ كَالرَّاكِدِ) أَيْ فِي كَوْنِهِ مُتَّصِلًا وَاجِدًا فَيَكُونُ جَرِيَّاتُهُ مُتَوَاصِلَةً جِسْمًا وَحُكْمًا فَلَا يَتَجَسَّسُ إِذَا بَلَغَ جَمِيعَهُمَا قُلْتَيْنِ فَاتَّخَذَ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ بَصْرِيٍّ وَشَرْحُ بِإِضْفَالٍ. □ فَوُدَّ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيْ وَجُودِ ارْتِفَاعِ أَمَامِهِ. □ فَوُدَّ: (فِي تَفْصِيلِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُنَى وَالْقُلْتَانِ فِي النِّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ مَا يَرْتَفِعُ إِلَى طَالِبِهِ وَقَوْلُهُ بَانَ لَمْ تَبْلُغْهُمَا إِلَى تَنْجَسَتْ. □ فَوُدَّ: (فِي تَفْصِيلِهِ السَّابِقِ الْإِنْفِ) وَفِيمَا يُسْتَنْتَى نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ خَيْرَ الْقُلْتَيْنِ عَامٌّ) فَإِنَّهُ لَمْ يَفْصِلْ فِيهِ بَيْنَ الْجَارِي وَالرَّاكِدِ نِهَائَةً وَمُعْنَى.

□ فَوُدَّ (سُنِّي): (وَفِي الْقَدِيمِ الْإِنْفِ) وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَهُوَ قَوِيٌّ وَقَالَ فِي الْمُهْتَابِ إِنَّهُ قَوْلٌ جَدِيدٌ أَيْضًا كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (لِقُوَّتِهِ) أَيْ لِقُوَّةِ الْجَارِي وَلِأَنَّ الْأَوَّلِينَ كَانُوا يُسْتَنْجُونَ عَلَى سَطِّ الْأَنْهَارِ الصَّغِيرَةِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُونَ مِنْهَا وَلَا تَنْفَكُ عَنْ رَشَاشِ النِّجَاسَةِ غَالِيًا، وَعَلَّلَهُ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّ الْجَارِيَّ وَارِدٌ عَلَى النِّجَاسَةِ فَلَا يُتَجَسَّسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ كَالْمَاءِ الَّذِي تَرَالُ بِهِ النِّجَاسَةُ وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا لَا طَهُورًا وَالطَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَرَادٍ مُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَهِيَ الدَّفْعَةُ) وَفِي الْقَامُوسِ الدَّفْعَةُ بِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ وَبِالضَّمِّ الدَّفْعَةُ مِنَ الْمَطَرِ أَوْ الْمُنَاسِبُ هُنَا الضَّمُّ ع. ش. □ فَوُدَّ: (مِنَ) أَيْ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي بَيْنَ حَافَتَيْ النِّهْرِ. □ فَوُدَّ: (تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا) تَفْصِيلٌ لِلتَّعَوُّجِ فَالتَّحْقِيقُ أَنْ يُشَاهَدَ ارْتِفَاعُ الْمَاءِ وَانْخِفَاضُهُ بِسَبَبِ شِدَّةِ الْهَوَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ بِأَنْ يَكُونَ غَيْرَ ظَاهِرِ التَّعَوُّجِ بِالْجَزِيِّ عِنْدَ سُكُونِ الْهَوَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَتِمَّوَجُّ وَلَا يَرْتَفِعُ بِجَرِيٍّ مِيٍّ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَتْ الْإِنْفِ) أَيْ الْجَرِيَّةُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْجَارِيَّ مِنَ الْمَاءِ وَمِنْ رَطْبٍ غَيْرِهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِمُسْتَوٍ أَوْ قَرِيبٍ مِنَ الْإِسْتِوَاءِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُنَحْدَرًا مِنْ مُرْتَفِعٍ كَالصَّبِّ مِنْ إِبْرِيٍّ فَالْجَارِي مِنَ الْمُرْتَفِعِ جِدًّا لَا يَتَجَسَّسُ مِنْهُ إِلَّا الْمَلَقِي لِلتَّجَسُّسِ مَاءً أَوْ غَيْرَهُ، وَأَمَّا فِي

□ فَوُدَّ: (وَهُوَ مَا انْدَفَعَ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى إِشْكَالٍ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ مَا يَرْتَفِعُ إِلَى طَالِبِهِ.



جربةً بجريها طَهَّرَ محلَّها بما بعدها، وإلا فكلُّ ما مرَّ عليها من الجريات القليلة نجس حتى يقف الماء ومن ثمَّ يُقال لنا ماءٌ فوق ألف قُلَّةٍ وهو نجسٌ من غير تغيُّرٍ. (والقلتان) بالمساحة في المُرْبَع ذراعٌ ورُبْعٌ طولاً ومثله عرضاً ومثله عمقاً بذراع الآدمي وهو شبران تقريباً ومجموع ذلك مائة وخمسة وعشرون رُبْعاً على إشكالٍ جساميٍّ فيه يَنْتَه مع جوابه في شرح المُجاب وهي الميزانُ فلكلِّ رُبْعٍ ذراعٌ أربعة أطلالٍ لكنَّ على مُرْجَحِ المُصَنِّفِ في رطلٍ بَعْدَ رطلٍ وعلى

المُسْتَوِي والقريب منه فغيرُ الماءِ يُنجَسُ كُلُّه بالملاقاة ولا عِبرةٌ بالجربة، وأما الماءُ فالعبرةُ فيه بالجربة فإنَّ كانت قُلَّتَيْنِ لم تُنجَسْ هي ولا غيرها إلا بالتغيُّرِ، وإنَّ كانت أَقْلَ فهي التي تُنجَسُ وما قَبْلَها من الجريات باقٍ على طهوريته ولو المُتَّصِلَةُ بها. وأما ما بَعْدَها فهو كَذَلِكَ أي باقٍ على طهوريته إلا الجربة المُتَّصِلَةُ بالمُتَّصِةِ فلها حُكْمُ المُسَالَةِ، وهذا إذا كانت التماسُ جاريةً مَعَ الماءِ وإنَّ كانت واقفةً في الممرِّ فكلُّ ما مرَّ عليها يُنجَسُ، وأما ما لم يمرَّ عليها وهو الذي فَوْقَها فهو باقٍ على طهوريته شَيْخُنَا أي وإنَّ كان ماءُ التهرِّ كُلُّه دونَ قُلَّتَيْنِ كما نَقَلَهُ الكُرْدِيُّ عَنِ المَحَلِّيِّ والزِّيَادِيِّ وَعَنْ حاشيةِ الرُّوضَةِ لابنِ البُلْقِينِيِّ. ؎ فَوَدَّ: (طَهَّرَ محلَّها بما بَعْدَها) فَلَهُ حُكْمُ المُسَالَةِ حَتَّى لو كان التَّجَسُّسُ مِنْ كَلْبٍ فلا بُدَّ مِنْ سَبْعِ جَرَيَاتٍ مَعَ كَذَوْرَةِ الماءِ بِالثَّرَابِ الطَّوْهِرِ فِي إِخْدَاغِهِ مُغْنِي وَنَهَابَةً. ؎ فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) إِنْ لَمْ تَجِرِ التَّجاسُ بِجَرِيِ الماءِ لِيَقْلَها مَثَلًا أَوْ لِيَضْعِفِ جَرَيَانِ الماءِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ جَرِيُّ الماءِ أَسْرَعَ مِنْ جَرَيَانِ التَّجاسُ كَمَا فِي الأَسْنَى والإمْدَادِ وَغَيْرِهِمَا كُرْدِيَّ عِبارةً التَّهْيِةِ فَإِنَّ كَانَتْ جابِدةً واقفةً اهـ.

؎ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ يُقَالُ لَنَا الْخُ) قال في الإيعابِ ولا يُؤَثِّرُ في هذا الإنْفازِ الذي جَرَّوا عليه أَنَّ هذا لم يَتَلَفُ قُلَّتَيْنِ فَضلاً عَنِ الألفِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَرِّقٌ حُكْماً، وَذَلِكَ لِأَنَّ اتِّصَالَه صِوَرَةً يَكْفِي فِي الإنْفازِ بِهِ اهـ كُرْدِيَّ.

؎ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ) أَيِ جَسًا وَلَا تَقْدِيرًا، وَلَوْ كَانَ فِي وَسْطِ التَّهْرِ حُفْرَةٌ عَمِيقَةٌ، وَالْماءُ يَجْرِي عَلَيْهَا بَهِيَّةً فَمَا وَها كَالرَّايِدِ بِخِلَافِ ما إِذَا كَانَ يَجْرِي عَلَيْها سَرِيعًا بَأَنَّ كان يَغْلِبُ ماءُها وَيُذَلِّه فَإِنَّ ماءَها حَيثُيذ كَالجاري أَمَّا لو كانت غيرَ عَمِيقَةٍ فلا أَثَرَ لَهَا سِوَاهُ جَرَى الماءِ عَلَيْها سَرِيعًا أَمْ بَطِيئًا كُرْدِيَّ.

؎ فَوَدَّ: (بِالمساحة) بِكسْرِ الميمِ ومِثْلُهُ الْخُ انظر ما فائِدةُ زيادةٍ مِثْلُ هُنَا وفي العُمْنِ. ؎ فَوَدَّ: (بِالذراعِ الآدميِّ) أَيِ بِذراعِ اليَدِ الْمُغْتَبِلَةِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ. ؎ فَوَدَّ: (وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ الْخُ) لِإِضاحِهِ إِذَا كَانَ المُرْبَعُ ذِراعًا ورُبْعًا طولاً وعَرْضًا وعمقًا يَسْطُ الذَّراعُ مِنْ جِنْسِ الرُّبْعِ فَيَكُونُ كُلُّ مِنْها خَمْسَةُ أرباعٍ، وَيَعْبَرُ عَنْها بِالْأَفْزَعِ القَصِيرَةِ فَتَضْرِبُ خَمْسَةُ الطَّوْلِ فِي خَمْسَةِ العَرْضِ تَبْلُغُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ، ثُمَّ يَضْرِبُ الحاصِلُ وَهُوَ خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ فِي خَمْسَةِ العُمْنِ يَخْصُلُ مِائَةٌ وَخَمْسَةُ وَعِشْرُونَ ذِراعًا يَخْصُ كُلُّ ذِراعٍ أَرْبَعَةَ أطلالٍ فَمِنَ الجائِةِ ذِراعٍ أَرْبَعِمِائَةٍ رِطْلٍ وفي الخَمْسَةِ والعِشْرِينَ ذِراعًا مِائَةٌ رِطْلٍ، فَالمَجْمُوعُ خَمْسِمِائَةٍ رِطْلٍ وَهُوَ مِقدارُ القُلَّتَيْنِ شَيْخُنَا وَكُرْدِيَّ. ؎ فَوَدَّ: (وَهِيَ المِيزانُ) أَيِ والمِائَةُ والخَمْسَةُ والعِشْرُونَ الحاصِلَةُ مِنْ ضَرْبِ الطَّوْلِ فِي العَرْضِ، والحاصِلُ فِي العُمْنِ بَعْدَ بَسْطِها أرباعًا هِيَ المِيزانُ لِمِقدارِ

؎ فَوَدَّ: (أَرْبَعَةُ أطلالٍ) أَيِ مِنَ الخَمْسِمِائَةِ رِطْلٍ.

مُرْجِحِ الرَّافِعِي لَمْ يَتَمَرَّضُوا لَهُ وَيُوجِّهُ بَأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ هُنَا بَيْنَهُمَا تَفَاوُتٌ إِذْ هُوَ خَمْسَةُ ذِرَاعِمٍ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُتٌ فِي الْمِسَاحَةِ فَفِي غَيْرِ الْمُرْتَبِعِ يُمَسَّحُ وَيُحَسَّبُ مَا يَبْلُغُهُ أَعْمَادُهُ فَإِنْ بَلَغَ ذَلِكَ فَقُلْتَانِ وَإِلَّا فَلَا، وَقَدْ حُدِّدُوا الْمُدَوَّرَ بَأَنَّهُ ذِرَاعٌ مِنْ سَائِرِ

الْقُلْتَيْنِ فَلَوْ كَانَ الْعُمُقُ ذِرَاعًا وَنِصْفًا مَثَلًا، وَالطَّوْلُ كَذَلِكَ فَابْسُطْ كُلًّا مِنْهُمَا أَرْبَاعًا تَكُنْ سِتَّةَ أَضْرُبٍ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ تَحْصُلُ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ أَضْرِبًا فِي الْعَرْضِ بَعْدَ بَسْطِهِ أَرْبَاعًا فَإِذَا كَانَ الْعَرْضُ ذِرَاعًا فَالْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ مِائَةً وَأَرْبَعٍ وَأَرْبَعُونَ فَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ قُلْتَيْنِ إِذْ هُمَا كَمَا عَلِمْتَهُ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ وَإِنْ كَانَ الْعَرْضُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ ذِرَاعٍ تَضْرِبُ ثَلَاثَةً هِيَ بَسْطُ الثَّلَاثَةِ أَرْبَاعِ الذِّرَاعِ فِي سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ، يَكُونُ الْحَاصِلُ مِائَةً وَثَمَانِيَةً فَهُوَ دُونَ الْقُلْتَيْنِ وَعَلَى هَذَا قِيسٌ كُرْدِيٌّ. ■ فَوَدَّ: (إِذْ هُوَ) أَيِ التَّحَاوُثِ بَيْنَ الْمُرْتَبِعِ عَلَى مُرْجِحِ التَّوَوِّي فِي الرُّطَلِ وَبَيْنَهُ عَلَى مُرْجِحِ الرَّافِعِي فِي الرُّطَلِ أَوْ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ أَرْطَالِ الَّتِي هِيَ قَدَرُ كُلِّ رُبْعٍ عَلَى مُرْجِحِ التَّوَوِّي فِي الرُّطَلِ وَبَيْنَهَا عَلَى مُرْجِحِ الرَّافِعِي فِيهِ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ أَنَّ الْقُلْتَيْنِ بِالْمِسَاحَةِ مَا ذُكِرَ عَنْ زَوَائِدِ الرُّوْضَةِ مَا نَصَّهُ، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ مَا ذُكِرَ عَنْ زَوَائِدِ الرُّوْضَةِ جَرَى فِيهِ عَلَى مُخْتَارِهِ فِي رُطَلٍ بَعْدَادَ وَهُوَ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ أَمَّا عَلَى مُخْتَارِ الرَّافِعِي فِيهِ وَهُوَ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ ذِرْهَمًا فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ الْمِسَاحَةُ أَيْضًا مَا ذُكِرَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَزَادَ بِنِسْبَةِ التَّحَاوُثِ بَيْنَهُمَا فِي وَزْنِ الْقُلْتَيْنِ وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَنِصْفُ رُطَلٍ وَنِصْفُ نُسْعِ رُطَلٍ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ إِذْ عَدَمُ تَحْدِيدِهِمُ لِلذِّرَاعِ وَقَوْلُهُمْ إِنَّهُ شِبْرَانِ تَقْرِيبًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ التَّحَاوُثُ مُتَقَرَّرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ سَم. ■ فَوَدَّ: (وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ) كَذَا فِي نُسْخَةِ الْمُصَنَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَظْهَرُ أَنَّ الصَّوَابَ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصُرِّي. ■ فَوَدَّ: (لَا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُتٌ) فِي عَدَمِ الظُّهُورِ نَظَرِ سَمِ أَيْ يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ أَيْضًا. ■ فَوَدَّ: (مَا يَبْلُغُهُ) الضَّمِيرُ لِمَا الْوَاقِعَةِ عَلَى الْيَقْدَارِ وَقَوْلُهُ أَعْمَادُهُ أَيْ غَيْرِ الْمُرْتَبِعِ فَاعِلٌ يَبْلُغُ وَمَا فِي الْكُرْدِيِّ مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَرِ رَاجِعٌ إِلَى مَا، وَالظَّاهِرُ إِلَى غَيْرِ الْمُرْتَبِعِ وَضَمِيرُ أَعْمَادِهِ يَرْجِعُ إِلَى الْمُرْتَبِعِ خِلَافَ الصَّوَابِ، وَالصَّوَابُ إِلَى غَيْرِ الْمُرْتَبِعِ أَيْضًا. ■ فَوَدَّ: (فَإِنْ بَلَغَ) أَيْ مَا يَبْلُغُهُ الْبَلْغُ ذَلِكَ أَيْ الْهَيْئَةُ وَالْخَمْسَةُ وَالْعِشْرِينَ رُبْعًا. ■ فَوَدَّ: (الْمُدَوَّرُ إِلَيْهِ) ضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ ذِرَاعًا

■ فَوَدَّ: (إِذْ هُوَ) أَيِ التَّحَاوُثِ بَيْنَ الْمُرْتَبِعِ عَلَى مُرْجِحِ التَّوَوِّي فِي الرُّطَلِ وَبَيْنَهُ عَلَى مُرْجِحِ الرَّافِعِي فِي الرُّطَلِ أَوْ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ أَرْطَالِ الَّتِي هِيَ قَدَرُ كُلِّ رُبْعٍ عَلَى مُرْجِحِ التَّوَوِّي فِي الرُّطَلِ وَبَيْنَهَا عَلَى مُرْجِحِ الرَّافِعِي فِيهِ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ أَنَّ الْقُلْتَيْنِ بِالْمِسَاحَةِ مَا ذُكِرَ عَنْ زَوَائِدِ الرُّوْضَةِ مَا نَصَّهُ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ مَا ذُكِرَ عَنْ زَوَائِدِ الرُّوْضَةِ جَرَى فِيهِ عَلَى مُخْتَارِهِ فِي رُطَلٍ بَعْدَادَ وَهُوَ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ أَمَّا عَلَى مُخْتَارِ الرَّافِعِي وَهُوَ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ ذِرْهَمًا فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ الْمِسَاحَةُ أَيْضًا مَا ذُكِرَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَزَادَ بِنِسْبَةِ التَّحَاوُثِ بَيْنَهُمَا فِي وَزْنِ الْقُلْتَيْنِ وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَنِصْفُ رُطَلٍ وَنِصْفُ نُسْعِ رُطَلٍ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ إِذْ عَدَمُ تَحْدِيدِهِمُ لِلذِّرَاعِ وَقَوْلُهُمْ إِنَّهُ شِبْرَانِ تَقْرِيبًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ التَّحَاوُثُ مُتَقَرَّرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ. ■ فَوَدَّ: (لَا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُتٌ) فِي عَدَمِ الظُّهُورِ نَظَرِ.

الجوانب بذراع الآدمي، وهو شبران تقريباً وذراعان عمقاً يذراع النجار وهو ذراع ورُبُع وقيل ذراع ونصف.

(تنبيه) الظاهر أن مرادهم بذراع النجار ذراع العمل المعزوف، وحينئذ فتحديدُه بما ذكرَ يُنافيه قول السَّهْوَدي في تاريخه الكبير ذراع العمل ذراع وثُلُث من ذراع الحديد المُستعمل بِمِصْرَ وذلك اثنان وثلاثون قيراطاً وذراع اليد الذي حُرِّناه أحد وعِشْرُونَ قيراطاً هـ وبه يتأَيَّد الثاني إذ التَّفَاوُتُ حينئذ بين ذراع ونصف باليد وذراع العمل نصف قيراط ولم يستثنه لِقْلته. وبالوزن (خَمْسِمِائَةٍ رُطْب) يَفْتَحُ الرِّاءَ وكَسْرُها وهو أَفْصَحُ (بَغْدَادِي) بِإِعْجَامِهَا وإِهْمَالِهَا وإِعْجَامِ واجِدَةٍ وإِهْمَالِ الأُخْرَى وبإبدال الأَخِيرَةِ نُوناً لِحَبْرِ الشَّافِعِي وَالتَّرْمِذِي وَالبَيْهَقِي «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ

عَرَضًا وَذِرَاعَيْنِ وَنِصْفًا عُمَقًا وَمَتَى كَانَ الْمَرَضُ ذِرَاعًا كَانَ الْمُحِيطُ ثَلَاثَةَ أَذْرُعَ وَسُبْعًا؛ لِأَنَّ الْمُحِيطَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةَ أَمْثَالِ الْمَرَضِ وَسُبْعٌ مِثْلُهُ فَيَنْسَطُ كُلُّ مِنْ الطُّولِ وَهُوَ الْعُمُقُ وَالْمَرَضُ وَالْمُحِيطُ أَرْبَاعًا لَوْجُودِ الرَّبْعِ فِي يَقْدَارِ الْفُلْتَيْنِ فِي الْمُرْبَعِ فَيَكُونُ الْمَرَضُ أَرْبَعَةَ أَذْرُعَ وَالطُّولُ عَشْرَةَ وَالْمُحِيطُ اثْنَيْ عَشَرَ وَأَرْبَعَةَ أَشْبَاعَ فَتَضْرِبُ نِصْفَ الْمَرَضِ فِي نِصْفِ الْمُحِيطِ يُخْرُجُ اثْنَا عَشَرَ وَأَرْبَعَةَ أَشْبَاعَ عَمَلًا بِمُقْتَضَى قَاعِدَتِهِمْ، وَلَئِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهَا هُنَا فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ قَبْلَ الضَّرْبِ اثْنَيْ عَشَرَ وَأَرْبَعَةَ أَشْبَاعَ، ثُمَّ تَضْرِبُ الْحَاصِلَ فِي عَشْرَةِ الطُّولِ يَخْصُلُ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ وَخَمْسَةُ أَشْبَاعَ فَإِنْ ضَرَبَ الْإِثْنَيْنِ عَشَرَ فِي الْعَشْرِ بِمِائَةٍ وَعِشْرَيْنِ وَضَرَبَ الْأَرْبَعَةَ أَشْبَاعَ فِي الْعَشْرِ بِأَرْبَعِينَ سُبْعًا خَمْسَةً وَثَلَاثُونَ سُبْعًا بِخَمْسَةِ صَحِيحَةٍ يَبْقَى خَمْسَةُ أَشْبَاعَ وَهِيَ زَائِدَةٌ قَالَ بَعْضُهُمْ وَبِهَا حَصَلَ التَّقْرِيبُ لَكِنِ الرَّاجِحُ أَنَّ مَعْنَى التَّقْرِيبِ يَظْهَرُ فِي النِّقْصِ لَا فِي الزِّيَادَةِ شَيْخُنَا وَفِي الْمُغْنِي وَالبُجَيْرِيُّ نَحْوَهُ إِلَّا قَوْلَهُ وَنِصْفًا وَقَوْلُهُ عَمَلًا إِلَى، ثُمَّ تَضْرِبُ وَقَوْلُهُ قَالَ بَعْضُهُمْ وَقَوْلُهُ لَكِنِ الرَّاجِحُ الْخ. هـ قُود: (وَهُوَ ذِرَاعُ وَرُبُع) فِي الْمُغْنِي وَالبُجَيْرِيُّ وَشَيْخُنَا مَا يَوَاقِفُهُ. هـ قُود: (الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمُ الْخ) الظَّاهِرُ خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ مَا أَفَادَهُ يُبَيِّنُ تَكْسِيرَ الْفُلْتَيْنِ مُبَازَنَةً كَثِيرَةً فَلْيَتَأَمَّلْ بَضْرِيَّ عِبَارَةَ الْكُرْدِيِّ عَنْ حَاشِيَةِ التُّخْفَةِ لِلشَّارِحِ بَعْدَ كَلَامِ طَوِيلٍ مَا نَصَّهُ: وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُرَادَ ذِرَاعَ التَّجَارِ بِالتَّاءِ، وَآلَهُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا وَذِرَاعُ الْيَدِ إِحْدَى وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا لَزِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِعُمُقِ الْمُرْبَعِ ذِرَاعُ وَرُبُعَ الْآدَمِيِّ وَبِعُمُقِ الْمُدَوَّرِ ذِرَاعَانِ مِنْ ذِرَاعِ الْحَدِيدِ، وَالتَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا قَرِيبٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْنَا الْمُرَادُ بِذِرَاعِ التَّجَارِ بِالتَّوْنِ فَإِنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَهُمَا كَثِيرٌ هـ. هـ قُود: (ذِرَاعُ الْعَمَلِ الْمَعْرُوفِ) فِي عَرَفِ الْبُنَاةِ وَالتَّجَارِينِ كُرْدِي. هـ قُود: (فَتَحْدِيدُهُ) أَيِ ذِرَاعِ التَّجَارِ بِمَا ذَكَرَ أَيِ ذِرَاعِ وَرُبُع. هـ قُود: (الْمُسْتَعْمَلُ بِمِصْرَ) أَيِ بَائِدِي الْبَاعَةِ. هـ قُود: (وَذَلِكَ) أَيِ الذَّرَاعِ وَثُلُثُ الْخ. هـ قُود: (وَبِهِ) أَيِ يَقُولُ السَّهْوَدي وَقَوْلُهُ الثَّانِي أَيِ أَنَّهُ ذِرَاعُ وَنِصْفُ. هـ قُود: (وَلَمْ يَسْتثنِهِ) أَيِ الثَّانِي نِصْفُ الْقِيرَاطِ.

هـ قُود: (وَبِالْوِزْنِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِالسَّاحَةِ. هـ قُود: (وَبِإِبْدَالِ الْأَخِيرَةِ نُونًا) وَبِمِمْ أَوَّلُهُ بَدَلَ الْبَاءِ نِهَآةً أَيِ مَعَ التَّوْنِ فَقَطَّ كَمَا فِي الْقَامُوسِ عِبَارَتُهُ بَعْدَادُ بِمُهْمَلَتَيْنِ وَمُجَمَّعَتَيْنِ، وَتَقْدِيمُ كُلِّ مِنْهُمَا وَبَعْدَانُ وَبَعْدَيْنِ وَمَعْدَانُ مَدِينَةُ السَّلَامِ ع ش. هـ قُود: (لِخَبْرِ الشَّافِعِي) إِلَى قَوْلِهِ وَحِينَئِذٍ فَانْصَارَ الْخ فِي النِّهَآةِ

قُلْتَيْنِ بِقِلَالٍ هَجَرَ لَمْ يُتَجَسَّ، وَهِيَ بَفَتْحٍ أُولَاهَا قَرْيَةٌ بِقَرْبِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى شَرْفِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ. وَقَدْ قَدَّرَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقُلَّةَ مِنْهَا أَخَذًا مِنْ تَقْدِيرِ شَيْخِهِ ابْنِ جُرَيْجٍ الرَّائِي لَهَا بِقَرَيْتَيْنِ وَنِصْفِ بِقَرْبِ الْحِجَازِ وَالوَاحِدَةُ مِنْهَا لَا تَزِيدُ غَالِيًا عَلَى يَأْتِي رِطْلٍ بِتَدَاوِيٍّ، وَحَيْثُذِ فَانْتِصَارُ ابْنِ ذَقِيقِ الْعَمِيدِ لِمَنْ لَمْ يَحْمَلْ بِخَبَرِ الْقُلْتَيْنِ مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ مُبْهَمٌ لَمْ يُجَيَّنْ عَجَبِيًّا إِذْ لَا وَجْهَ لِلْمُنَازَعَةِ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَإِنْ سَلِمَ ضَعْفُ زِيَادَةِ مِنْ قِلَالٍ هَجَرَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اكْتَفَى بِالضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ وَالْمَنَاقِبِ فَالْبَيَانُ كَذَلِكَ بَلْ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْتَجُّ بِهِ مُطْلَقًا وَأَمَّا اعْتِمَادُ الشَّافِعِيِّ لَهَا فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِثْمًا لِهَذَا أَوْ لِثَبُوتِهَا عِنْدَهُ (تَقْرِيبًا)؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ الشَّافِعِيِّ أَمْرًا تَقْرِيبِيًّا فَلَا يَضُرُّ نَقْصُ رِطْلَيْنِ فَأَقْلُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَخِلَافُهُ يَنْشِئُ مَا فِيهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ (فِي الْأَصَحِّ) وَقِيلَ هُمَا أَلْفٌ وَقِيلَ سِتْمِائَةٌ لِاخْتِلَافِ قَرْبِ الْعَرَبِ فَأَخَذْنَا الْأَسْوَأَ، وَزُيِّدَ بِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْغَالِبِ وَهُوَ مَا مَرَّ وَقِيلَ تَحْدِيدٌ فَيَضُرُّ نَقْصُ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ، وَزُيِّدَ بِأَنَّهُ إِفْرَاطٌ وَيُتَفَسَّرُ التَّقْرِيبُ، ثُمَّ التَّحْدِيدُ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ التَّحْدِيدَ ثُمَّ غَيْرُ التَّحْدِيدِ هُنَا.

وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَالتَّزْيِيدِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ. ■ فَوَدَّ: (قَرْيَةٌ بِقَرْبِ الْمَدِينَةِ الْخ) تُجَلَّبُ مِنْهَا الْقِلَالُ وَقِيلَ بِالْبَحْرَيْنِ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ قَالَ فِي الْخَادِمِ وَهُوَ الْأَشْبَهُ مُعْنَى قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلَهُ وَهُوَ الْأَشْبَهُ ضَعِيفٌ اه. ■ فَوَدَّ: (مِنْ شَيْخِ شَيْخِهِ الْخ) إِذِ الشَّافِعِيُّ أَخَذَ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ خَالِدِ الزُّنْجِيِّ وَهُوَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَاسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ يُونُسَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ جَبْرِيلَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِجُرَيْمٍ. ■ فَوَدَّ: (الرَّائِي لَهَا الْخ) فَإِنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ قِلَالًا هَجَرَ فَلَإِ الْقُلَّةَ مِنْهَا تَسَعُ قَرَيْتَيْنِ أَوْ قَرَيْتَيْنِ وَشَيْئًا أَيْ مِنْ قَرْبِ الْحِجَازِ فَاحْتَاطَ الشَّافِعِيُّ فَحَسَبَ الشَّيْءَ نِصْفًا إِذْ لَوْ كَانَ قَوْلُهُ لَقَالَ تَسَعُ ثَلَاثَ قَرْبٍ إِلَّا شَيْئًا عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فَتَكُونُ الْقُلَّتَانِ خَمْسَ قَرْبٍ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. ■ فَوَدَّ: (فَالْبَيَانُ كَذَلِكَ) مَحَلٌّ تَأْمِلُ بِضَرِيٍّ. ■ فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا أَيْ فِي الْفَضَائِلِ وَالْمَنَاقِبِ وَغَيْرِهَا. ■ فَوَدَّ: (لَهَا) أَيِ الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ. ■ فَوَدَّ: (أَمَّا لِهَذَا) إِشَارَةٌ إِلَى الْبَيَانِ كَزِدِّي. ■ فَوَدَّ: (فَلَا يَضُرُّ نَقْصُ الْخ) وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الرَّافِعِيِّ لَا يَضُرُّ نَقْصُ قَدْرِ لَا يَظْهَرُ بِتَفْصِيهِ تَفَاوُثَ فِي التَّخْفِيرِ بِقَدْرِ مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُتَغَيِّرَةِ الْخ كَذَا فِي النَّهَائِيَّةِ، وَهُوَ مَحَلٌّ تَأْمِلُ بِضَرِيٍّ. ■ فَوَدَّ: (وَقِيلَ الْخ) عِبَارَةٌ مَحَلِّيٍّ وَالْمُعْنَى قَدَّمَ تَقْرِيْبًا عَكْسَ الْمُحَرَّرِ لِيَشْمَلَهُ وَمَا قَبْلَهُ التَّضْحِيحُ وَالْمُقَابِلُ فِيمَا قَبْلَهُ مَا قِيلَ: الْقُلَّتَانِ أَلْفُ رِطْلٍ؛ لِأَنَّ الْقَرْيَةَ قَدْ تَسَعُ يَأْتِي رِطْلٍ، وَقِيلَ هُمَا سِتْمِائَةٌ رِطْلٍ وَالْمَعْدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ قِيلَ تَحْدِيدٌ فَيَضُرُّ أَيُّ شَيْءٍ نَقَصَ اه بِحَذْفٍ. ■ فَوَدَّ: (وَيُتَفَسَّرُ التَّقْرِيبُ ثُمَّ) أَيِ بَقَوْلِهِ فَلَا يَضُرُّ الْخ، وَالتَّحْدِيدُ هُنَا أَيِ بَقَوْلِهِ فَيَضُرُّ الْخ. ■ فَوَدَّ: (أَنَّ التَّحْدِيدَ ثُمَّ الْخ) كَانَ مُرَادُهُ بِالتَّقْرِيبِ، ثُمَّ مَا لَزِمَ مِنْ تَعْيِينِ التَّقْرِيبِ فِي رِطْلَيْنِ إِذْ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّحْدِيدُ بِخَمْسِمِائَةٍ إِلَّا رِطْلَيْنِ سَمَّ وَبُصِّرَ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمُعْنَى فَإِنَّ قِيلَ عَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي الرُّوَاظِ مِنْ أَنَّهُ يُعْنَى عَنْ نَقْصِ رِطْلٍ وَرِطْلَيْنِ

■ فَوَدَّ: (وَيُتَفَسَّرُ التَّقْرِيبُ ثُمَّ الْخ) كَانَ مُرَادُهُ بِالتَّقْرِيبِ ثُمَّ مَا لَزِمَ مِنْ تَعْيِينِ التَّقْرِيبِ فِي رِطْلَيْنِ إِذْ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّحْدِيدُ بِخَمْسِمِائَةٍ إِلَّا رِطْلَيْنِ.

(والتغيُّر المؤثر بطاهرٍ أو نجسٍ طعمٍ أو لونٍ أو ريحٍ) وحمل طعمٍ وما بعده باختيارٍ ما اشتمل عليه صحيحٌ أي تغيُّر طعمٍ إلى آخره فاندفع ما قيل إن هذا حملٌ غيرٌ مُفيدٍ لا يقال سَلَمْنَا إِفَادَتَهُ، وهو لا يتفقُ بالمؤثر؛ لأنَّ غيرَ المؤثرِ تغيُّر طعمٍ إلى آخره أيضًا؛ لأنَّا نقول ليس المراد حمل كلٍّ على جذبه حتى يرد ذلك بل حمل ما أفاده مجموع المتعاطفات من انحصار المؤثر في أحدها فلا يشترط اجتماعها ولا يؤثر غيرها كحرارة أو برودة فأو مائعة خلو، وخرج بالمؤثر بطاهر التغيُّر اليسير به وبالمؤثر بنجس التغيُّر بجيفة بالشط وما لو وجد فيه وصف لا يكون إلا للتجاسة فلا يحكم بنجاسته فيما يظهر ترجيحه في الثانية خلافاً للنفوي ومن تبعه لاحتمال أن تغيُّره تزوخ ولا ينافيه ما لو وقع فيه نجس لم يغيِّره حالاً بل بعد مدة فإنه يسأل أهل الخبرة ولو واجداً فيما يظهر فإن جزم بأنه منه فينجس، والا فلا.....

ترجع القلتان أيضاً إلى التحديد فإنه يضرب نقص ما زاد على الرطلين أوجب بأن هذا تحديد غير المختلف فيه اهـ. وأما ما في الكُرْدِيّ مما نصه قوله أن التحديد ثم أي المعلوم من قوله تقريباً المقابل له، والمراد أن هذا التحديد المنقول بقيل غير التحديد المقابل للأصح فلا يرد عليه أنك قلت في الخطبة لا أذكر المقابل اهـ فبعد عن المرام، وقول سم بالتقريب صوابه بالتحديد.

■ قول (السنّي): (والتغيُّر المؤثر) أي حساً أو تقديرًا نهائياً ومُغْنِي. ■ فورد: (وحمل طعم الخ) أي جعله خبراً للتغيُّر وقوله باختيارٍ ما اشتمل عليه أي باختيار الحال الذي اتصف به الطعم وما بعده، وهو التغيُّر ولذا قال أي تغيُّر طعم الخ. ■ فورد: (لا يقال الخ) هذا اعتراض آخر حاصله أن تفيد التغيُّر بالمؤثر أيضاً تنقسم إلى هذه الأقسام كُرْدِيّ. ■ فورد: (هو) التغيُّر المنقسم إلى ما ذكر لا يتقيد بالمؤثر أي لا يختص بالمؤثر. ■ فورد: (ليس المراد حمل كل الخ) أي بأن يلاحظ الزبط بعد العطف. ■ فورد: (من انحصار الخ) فالتقدير والتغيُّر المؤثر منحصر في هذه الثلاثة كُرْدِيّ أي بخلاف غير المؤثر لا يتحصّر في أحدها لتحققه أيضاً في نحو الحرارة والبرودة سم. ■ فورد: (وخرج) إلى قوله وبالمؤثر في النهاية وإلى قوله وما لو وجد في المغني. ■ فورد: (بجيفة بالشط) أي قُرب الماء مغني. ■ فورد: (وما لو وجد الخ) أي والتغيُّر الذي لو وجد فيه وصف من الأوصاف الثلاثة بلا عين، وقوله لا يكون إلا للتجاسة أي كطعم خمر وريح غُذرة ولون دم قال الكُرْدِيّ، ويظهر أن ما واقعة على الماء على حذف مضاف والمعنى، وتغيُّر ما لو وجد فيه الخ. ■ فورد: (فلا يحكم بنجاسته) أي بمجرّد التغيُّر، وقوله في الثانية أي فيما لو وجد الخ كُرْدِيّ. ■ فورد: (لاحتمال الخ) علّة للترجيح في الثانية. ■ فورد: (ولا ينافيه) أي ترجيح عدم التجاسة في الثانية. ■ فورد: (مالو وقع فيه) أي الماء الكثير. ■ فورد: (والأ) أي بأن جزم بأنه ليس منه أو تردّد فيه.

■ فورد: (من انحصار المؤثر) أي بخلاف غير المؤثر لا يتحصّر في أحدهما لتحققه أيضاً في نحو الحرارة والبرودة.

لِتَحَقَّقِ الْوُقُوعَ هُنَا لِإِثْمٍ، وَمِمَّا يُصْرِّحُ بِمَا ذَكَرْتَهُ مَا مَوْ فِي عَوْدِ التَّغْيِيرِ وَلَا نَجَاسَةً بَلْ ذَاكَ أَوَّلَى مِنْ هَذَا لِتَحَقَّقِ النِّجَاسَةَ وَتَأْثِيرَهَا أَوْ لَا لَكِنْ لَمَّا زَالَتْ ضَعُفُ تَأْثِيرِهَا فَلَمْ يُؤْثِرْ عَوْدُهَا فَإِذَا لَمْ يُؤْثِرْ عَوْدُ الْمُتَحَقِّقِ قَبْلُ فَأَوَّلَى مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَصْلًا فَإِنْ قُلْتَ يُمَكِّنُ حَمْلُ كَلَامِ الْبَغْوِيِّ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ أَنْ لَا نَجَاسَةً، ثُمَّ يُحْتَمَلُ تَرْوُحُهُ بِهَا. قُلْتَ: يُمَكِّنُ. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ لَوْ رَأَى فِي فِرَاشِهِ أَوْ ثَوْبِهِ مَنِيًّا لَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْفُسْلُ وَقَوْلُهُمْ: لَوْ رَأَى الْمُتَوَضَّئُ عَلَى رَأْسِ ذَكَرِهِ بَلَلًا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ. وَقَوْلُهُمْ شَرَعَتْ الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ لِيعْرِفَ طَعْمُ الْمَاءِ وَرِيحُهُ، وَيُؤْخَذُ مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْمَنِيِّ وَعَلَى الرَّأْسِ الذَّكَرِ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ نَجِسٍ وَطَاهِرٍ فَتَغَيَّرَ فَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّهُ مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ، وَمِنْهُ أَنْ يَكُونَ النِّجْسُ لَوْ فُرِضَ وَحْدَهُ لَغَيَّرَ فَلَهُ حُكْمُهُ وَإِنْ شَكَّ فَإِنْ تَرْتَّبَا فِي الْوُقُوعِ وَتَأَخَّرَ التَّغْيِيرُ عَنْهُمَا أَسْتَدْنَاهُ إِلَى الثَّانِي أَخْذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الطَّبِيبَةِ وَإِنْ وَقَعَا مَعًا أَوْ مُرْتَبَا، وَلَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ لَمْ يُؤْثِرْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ طَهَارَةُ الْمَاءِ هَذَا مَا يَظْهَرُ فِي طَهَارَةِ الْمَسْأَلَةِ، وَوَقَعَ فِي الْخَادِمِ وَغَيْرِهِ مَا يُخَالِفُهُ فَاحْذَرَهُ وَلَوْ خَلَطَهُمَا قَبْلَ الْوُقُوعِ تَنَجَّسَ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْمُتَنَجِّسِ كَالنَّجِسِ وَمِنْ. ثُمَّ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِنَّ دُخَانَ النِّجَاسَةِ وَالْمُتَنَجِّسِ حُكْمُهُمَا

• فَوَدَّ: (لِتَحَقَّقِ الْوُقُوعَ الْخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِيمَا لَوْ وَقَعَ فِيهِ نَجَسٌ الْخ (لِإِثْمٍ) أَيِ فِيمَا لَوْ وُجِدَ فِيهِ وَصِفَ الْخ. • فَوَدَّ: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِالنِّجَاسَةِ فِي الثَّانِيَةِ. • فَوَدَّ: (بَلْ ذَاكَ أَوَّلَى) أَيِ بِالْحُكْمِ بِالنِّجَاسَةِ وَقَوْلُهُ لِتَحَقَّقِ الْخ عِلَّةٌ لِلْأَوَّلِيَّةِ فِيمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (لَمَّا زَالَتْ) أَيِ التَّجَاسَةُ ذَاتًا وَآثَرًا وَهُوَ التَّغْيِيرُ. • فَوَدَّ: (فَلَمْ يُؤْثِرْ عَوْدُهَا) أَيِ التَّجَاسَةُ أَيِ سَبَبِهَا وَهُوَ التَّغْيِيرُ عَلَى الْإِسْتِخْدَامِ أَوْ عَلَى خَذْفِ الْمُضَافِ. • فَوَدَّ: (أَنْ لَا نَجَاسَةً تَمَّ) أَيِ فِي قُرْبٍ مَا وَجِدَ فِيهِ وَصِفَ الْخ. • فَوَدَّ: (لِيَعْرِفَ طَعْمُ الْمَاءِ وَرِيحُهُ) أَيِ وَيَعْرِفَ بِهِمَا التَّجَاسَةَ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ تُعْرِفُ بِهِمَا أَحْيَانًا. • فَوَدَّ: (وَعَلَى رَأْسِ الذَّكَرِ) أَيِ وَفِي الْبَلَلِ عَلَى رَأْسِ الذَّكَرِ. • فَوَدَّ: (مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ) أَيِ وَلَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ الْآخَرِ فَقَطْ وَلَا مَعَهُ سَمِ أَيِ بَأَنْ يَنَاسِبَ التَّغْيِيرُ بَوْصِفِ ذَلِكَ الْآخِدِ فَقَطْ. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنْ اِحْتِمَالِ كَوْنِ التَّغْيِيرِ مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ بَعِيْنِهِ. • فَوَدَّ: (لَوْ فُرِضَ وَحْدَهُ لَغَيَّرَ) أَيِ بَأَنْ وَقَعَا مَعًا كَزِدِّي أَيِ وَتَوَاقَفَا فِي الصَّفَةِ.

• فَوَدَّ: (مِنْ مَسْأَلَةِ الطَّبِيبَةِ) أَيِ الْآتِيَةِ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَتَغْيَرَتْ ظَنَّهُ لَمْ يَغْمَلْ بِالثَّانِي. • فَوَدَّ: (حُكْمُهُ) أَيِ فَلِذَلِكَ الْمَاءُ حُكْمُ ذَلِكَ الْآخِدِ مِنَ الطَّهَارَةِ أَوْ التَّجَاسَةِ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيِ فِيمَا لَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ الْخ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ خَلَطَهُمَا قَبْلَ الْوُقُوعِ) أَيِ خَلَطَ الطَّاهِرَ بِالنَّجِسِ قَبْلَ وَقُوعِهِمَا فِي الْمَاءِ تَنَجَّسَ أَيِ الْمَاءُ الْكَثِيرُ الْمُتَغَيَّرُ بِوُقُوعِهِمَا بَعْدَ الْإِخْتِلَاطِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْمُتَنَجِّسِ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ التَّصْوِيرُ بِمَا إِذَا كَانَ الْإِخْتِلَاطُ يَتَجَسَّسُ الطَّاهِرُ فَيَخْرُجُ مَا لَوْ كَانَا جَائِفَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ سَم. • فَوَدَّ: (كَالنَّجِسِ) أَيِ كَالْتَّغْيِيرِ بِالنَّجِسِ أَيِ كَمَا تَقَدَّمَ.

• فَوَدَّ: (مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ) أَيِ وَلَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ الْآخَرِ فَقَطْ وَلَا مَعَهُ (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْمُتَنَجِّسِ كَالنَّجِسِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ التَّصْوِيرُ بِمَا إِذَا كَانَ الْإِخْتِلَاطُ يَخْرُجُ الطَّاهِرُ فَيَخْرُجُ مَا لَوْ كَانَا جَائِفَيْنِ فِيهِ.

واحد أي خلافاً لمن فوق لمدرك يخص هذه نعم إن خالط النجس ماء واحتجنا للفرض بأن وقع هذا المختلط فيما يوافقه فرضنا المغيّر النجس وحده؛ لأن الماء ممكن يوافقه فرضنا المغيّر النجس وحده؛ لأن الماء ممكن طهره أو مايقا فرضنا الكل؛ لأن عين الجميع صارت نجسة لا يمكن طهرها كما هو ظاهر. (ولو اشتبّه) على من فيه أهلية الاجتهاد في ذلك المشتبه بالنسبة لنحو الصلاة ولو صبياً مميّزاً كما هو ظاهر (ماء) أو تراب.....

□ فؤد: (فيما يوافقه) أي في الماء الكثير الذي يوافقه بخلاف المانع مطلقاً والماء القليل فإن كلاً يتنجس بمجرد وقوع المختلط بالنجس فيه، وإن لم يتغيّر كما مر. □ فؤد: (أو مايقا فرضنا الكل) انظر هذه مع ما تقدّم عند قول المصنف فإن غيّر فتجس عن فتوى شيخنا الشهاب الزملي سم أي من آته يفرض في الاختلاط بالمانع أيضاً التجس وحده؛ لأن المانع ليس نجساً حتى يقدر مخالفاً.

□ فؤد: (على من فيه) إلى قوله إذ خصال المخير في النهاية إلا قوله وظاهر إلى المشي وقوله ولم يتلغا إلى وجوازا وقوله طاهراً. □ فؤد: (في ذلك المشتبه) متعلق بالاجتهاد وقوله بالنسبة إلخ متعلق بأهلية إلخ. □ فؤد: (لنحو الصلاة) كالطواف وجلّ الثأول. □ فؤد: (ولو صبياً) أي مجنوناً أفاق وميّزاً تمييزاً قوياً بحيث لم يبق فيه جذّة تغيّر أخلاقه، وتمنع من حسن تصرفه ع ش.

□ فؤد: (أو مايقا فرضنا الكل) انظر هذه مع ما تقدّم عند قوله فإن غيّر فتجس عن فتوى شيخنا الشهاب الزملي. □ فؤد: (ولو اشتبّه ماء طاهر بنجس إلخ) في شرح الباب لو حصل له رشاش من أحد الإناءين لم يتنجس ثوبه للشك كما لو أصابه نقط ثوب تنجس بعضه، واشتبّه وفارق بطلان الصلاة بلّمس بعضه بآته يشترط فيها علن الطهارة وهو منتقب هنا، ولو اجتهد وظن نجاسة ما أصابه الرشاش منه فكذلك على الأوجه؛ لأن النجاسة لا تثبت بغلبة الظن، وإنما امتنع استعمال ما غلب على ظنه نجاسته؛ لأنه إن استعمله في حديث لم يمكن الجزم بالتية أو في حديث فهو محقق فلا يزول بمشكوك فيه إلخ اهـ.

وقوله: (وهو منتقب) هنا قد يمنع إطلاق انتفائه إذ قد يظن الطهارة وما ذكره من الفرق قد يقتضي عدم صحة الصلاة فيما حصل له الرشاش المذكور، وإن لم يتنجسه، وذلك بما يضيف فائدة عدم الحكم بتنجيسه لا يقال يلزم صحة الصلاة هنا ويفرق بين ما أصابه الرشاش هنا، والمتنجس بعضه المشتبه حيث بطلت الصلاة بلّمس بعضه إن سلم بتيقن نجاسته بخلاف ما أصابه الرشاش؛ إلتا نقول ليس المطلوب الفرق بين ما أصابه الرشاش والمتنجس بعضه المشتبه بل بين صحة الصلاة مع مصاحبة الأول وعدم صحيتها مع مصاحبة ما لاقي المشتبه المذكور. وقد يتجه منع بطلان الصلاة بمجرد لمس بعض المشتبه، وإن بطلت الصلاة عليه وحيتّذ فيجّه صحة الصلاة مع إصابة الرشاش، ويفرق بأن المشتبه محقق النجاسة فبطلت الصلاة عليه بخلاف ما مسه وبخلاف الرشاش فإن كلاً غير محقق النجاسة فلم تبطل معه، واعلم أن كلامهم على المسألة الآتية وهي قولهم فإن تركه وتغيّر ظنه لم يعمل بالثاني على النص صريح أو كالصريح في صحة صلاته مع ما أصابه من الماء الذي استعمله أو لا مع

وَذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ وَالْإِسْتِعْلَامَ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ أَنَّ الثِّيَابَ وَالْأَطْلِعَةَ وَغَيْرَهَا سَوَاءٌ اخْتَلَطَ مَالُهُ بِمَالِهِ أَمْ بِمَالٍ غَيْرِهِ بِجَوْرِ الاجْتِهَادِ فِيهَا. وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُ فِيهَا بِالنِّسْبَةِ لِتَحَوُّ الْمِلْكِ بِاجْتِهَادٍ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ (طَاهِرٍ) أَيِ طَهْوَرُ لِإِوَاقِفِ قَوْلِهِ وَتَظْهَرُ إِلَى آخِرِهِ (بِنَجَسٍ) أَيِ مُتَنَجِّسٍ أَوْ بِمُسْتَعْمَلٍ (اجْتَهَدَ) وَإِنْ قُلَّ عَدَدُ الطَّاهِرِ كَوَاجِدٍ فِي يَأْتِيهِ بِأَنْ يَخْشَى عَنْ أَمَارَةٍ يَظُنُّ بِهَا مَا يَقْتَضِي الْإِقْدَامَ أَوْ الْإِحْجَامَ وَجَوْبًا مُضَيِّقًا بِضَيْقِ الْوَقْتِ وَمَوْشَقًا بِسَفَقَتِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَ الْمُشْتَبِهَيْنِ، وَلَمْ يَلْعَا بِالْخَلْطِ قَلْتَيْنِ فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْجِهَادِ تَيْتَمُّ.....

• قَوْلُهُ: (وَذَكَرَهُ) أَيِ خَصَّ الْمَاءَ بِالذِّكْرِ سَمَ وَنَهَايَةَ أَيِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَعَ الثَّرَابِ مَعَ اشْتِرَاكِهِ مَعَهُ فِي الطَّهْرِيَّةِ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (بِجَوْرِ الْجِهَادِ الْخُ) خَبَرٌ أَنَّ الثِّيَابَ الْخُ. • قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُ فِيهَا الْخُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الرُّشْدُ فَيَصِحُّ الْجِهَادُ فِيهِ مِنَ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِسَفَقِهِ وَقَدْ يُنْتَعَمُ؛ لِأَنَّ السَّفِيهَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الثَّمَلِكِ فَهُوَ كَالصَّبِيِّ عَلَيْهِ قَلْبُ اجْتِهَادٍ مُكَلَّفَانِ فِي قَوْبَيْنِ وَأَتَّفَقَا فِي اجْتِهَادِهِمَا عَلَى وَاجِدٍ فَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا صَدَقَ صَاحِبُ الْيَدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ وَاجِدٍ مِنْهُمَا وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَى اصطلاحهما عَلَى شَيْءٍ وَإِنْ كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا جَمِلٌ مُشْتَرَكًا، ثُمَّ إِنْ صَدَقْنَا صَاحِبَ الْيَدِ سَلِمَ الْقَوْبُ لَهُ وَبَقِيَ الْقَوْبُ الْآخَرُ تَحْتَ يَدِهِ إِلَى أَنْ يَزْجَعَ الْآخَرُ، وَيُصَدِّقُهُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَقْرَبَ بِشَيْءٍ لِمَنْ يُنْكِرُهُ وَلَوْ ظَنَّ أَنَّ مِلْكَهُ مَا فِي يَدِ غَيْرِهِ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِيمَا بِيَدِهِ عَلَى وَجْهِ الظَّنِّ لِمَنْعِهِ مِنْ وَصُولِهِ إِلَى حَقِّهِ بَعْلَهُ بِسَبَبِ مَنَعَ الثَّانِي مِنْهُ شَيْءٌ وَسَيَأْتِي فِي مَبْحَثِ أَشْيَاءِ مَاءٍ وَمَاءٍ وَزِدَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ الْمَلِكِ) أَيِ كَالِإِتِّصَاعِ وَالِإِخْتِصَاصِ. • قَوْلُهُ: (أَيِ طَهْوَرُ) إِلَى قَوْلِهِ إِذْ خِصَالُ الْمُخَيَّرِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ بَعْدَ تَلْفِيهِمَا. • قَوْلُهُ: (أَيِ طَهْوَرُ) كَانَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ الْآتِي طَاهِرًا أَوْ طَهْوَرًا إِنْدَالُ أَيِ بَأَوْ. • قَوْلُهُ: (لِإِوَاقِفِ الْخُ) عِلَّةٌ لِلتَّفْسِيرِ.

• قَوْلُهُ (بِنَجَسٍ) أَيِ بِمَاءٍ أَوْ تُرَابٍ نَجَسٍ مُعْنَى وَنَهَايَةَ. • قَوْلُهُ: (أَيِ مُتَنَجِّسٍ) أَيِ بِدَلِيلٍ أَوْ مَاءٍ وَيُؤَيِّلُ الْخُ سَمَ. • قَوْلُهُ: (أَوْ بِمُسْتَعْمَلٍ) أَيِ بِمَاءٍ أَوْ تُرَابٍ مُسْتَعْمَلٍ مُعْنَى وَنَهَايَةَ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ قُلَّ الْخُ) أَيِ حَيْثُ كَانَ الْإِشْيَاءُ فِي مَخْصُورٍ ش. • قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَنْخُثَ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِاجْتِهَادٍ وَتَضْوِيرٌ لَهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَلْعَا) أَيِ الْمُشْتَبِهَيْنِ (بِالْخَلْطِ قَلْتَيْنِ) أَيِ بِلَا تَغْيِيرٍ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (تَيْتَمُّ) الْأَوْجَهُ خِلَافَهُ وَإِنْ

احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ هُوَ التَّجَسُّسُ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَسْأَلَةِ مَا إِذَا تَنَجَّسَ بَعْضُ الْقَوْبِ فَاشْتَبَهَ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ صَحِيحَةً مَعَ إِصَابَةِ مَا اسْتَعْمَلَهُ أَوْ لَا ثُمَّ تَغْيِيرُ ظَنِّهِ وَعَلَى مَا أَصَابَهُ الْمَاءُ الْأَوَّلُ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يُفَرِّقُ بَاتِّهِ اسْتَعْمَلَهُ مَعَ اجْتِهَادٍ آذَاهُ إِلَى طَهَارَتِهِ، وَلَا يُنْقَضُ الْجِهَادُ بِالِاجْتِهَادِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (وَذَكَرَهُ) أَيِ خَصَّهُ بِالذِّكْرِ. • قَوْلُهُ: (أَيِ مُتَنَجِّسٍ) أَيِ بِدَلِيلٍ أَوْ مَاءٍ وَيُؤَيِّلُ الْخُ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْجِهَادِ تَيْتَمُّ) ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْجِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ الْآتِي فَقَالَ غَيْبَ الْمُثْنِ الْآتِي فِيهَا وَإِنْ تَحَيَّرَ لَمْ يَقْلُدْ فِي الْأَظْهَرِ وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ مَا نَصَّهُ، وَكَذَلِكَ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْجِهَادِ أَه. وَالْوَجْهُ خِلَافَهُ فِيهِمَا. • قَوْلُهُ: (تَيْتَمُّ) الْأَوْجَهُ خِلَافَهُ فَيَجْتَهَدُ وَإِنْ ضَاقَ شَرْحُ م ر.



بعد تَلْفِيهِمَا، وجَوَازًا إِنْ وُجِدَ طَاهِرًا أَوْ طَهُورًا يَتَّقِينَ وَزَعَمَ بَعْضُ الشُّرَاحِ وَجُوبَهُ هُنَا أَيْضًا مُسْتَدَلًّا بِأَنَّ كُلًّا مِنْ خِصَالِ الْمُخَيَّرِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَاجِبٌ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ إِذْ خِصَالُ الْمُخَيَّرِ انْتَحَصَرَتْ بِالنَّصِّ، وَهِيَ مَقْصُودَةٌ لِذَاتِهَا وَالْإِجْتِهَادُ وَسِيلَةٌ لِلْعِلْمِ بِالطَّاهِرِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَ الْمُشْتَبِهَيْنِ تَعَيَّنَتْ كَسَائِرُ طُرُقِ التَّحْصِيلِ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُمَا لَمْ تَنْحَصِرِ الْوَسِيلَةُ فِي هَذَا بَلْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْوَسِيلَةِ حِينَئِذٍ فَلَمْ يَجِبْ أَصْلًا قِتَامُهُ.

صَاقَ الْوَقْتُ نِهَايَةً أ. هـ. سَمِ وَافَقَ الْمُغْنِي الشَّارِحَ كَمَا يَأْتِي. ■ فُورِدَ: (بَعْدَ تَلْفِيهِمَا) هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَصِيرَ الْإِتْلَافُ وَلَوْ بَصَبَ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ مَطْلُوبًا وَلَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَلَعَلَّ لَهُذَا اسْقَاطَ الْمُغْنِي قَبْلَ بَعْدَ تَلْفِيهِمَا كَمَا نَبَّهْنَا. ■ فُورِدَ: (إِنْ وَجِدَ الْإِلْخَ) أَيِ أَوْ بَلَغَ الْمَاءُ إِنْ قَلَّتَيْنِ بِالْخَلِطِ بَلَا تَغْيِيرٍ مُغْنِي. ■ فُورِدَ: (طَاهِرًا) قَدْ يُنَافِيهِ تَفْسِيرُهُ لِطَاهِرٍ بِطَهُورٍ وَلَعَلَّ لَهُذَا اسْقَاطَهُ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي كَمَا نَبَّهْنَا. ■ فُورِدَ: (بَعْضُ الشُّرَاحِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ لِكِتَابِهِمَا وَجْهًا ضَعُفَ مَا قَالَهُ بِتَوْجِيهِ غَيْرِ تَوْجِيهِ الشَّارِحِ. ■ فُورِدَ: (يَصْدُقُ) أَيِ عَلَى كُلِّ مِنْهَا نِهَايَةً. ■ فُورِدَ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَخِصَالِ الْمُخَيَّرِ. ■ فُورِدَ: (إِذْ خِصَالُ الْمُخَيَّرِ انْتَحَصَرَتْ الْإِلْخَ) إِنْ أَرَادَ أَنَّ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا خَيْثُ كَانَتْ الْخِصَالُ مُنْخَصِرَةً بِالنَّصِّ وَمَقْصُودَةً لِذَاتِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ فَهُوَ مَنْعُوعٌ مُخْتَاجٌ إِلَى سَنَدٍ صَحِيحٍ وَاضِحٍ مِنْ كَلَامِ الْأَيْمَةِ بَلْ إِبْلَاقُهُمْ وَتَغْرِيفُهُمُ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ، وَإِنْ لَمْ يَرُدِّ ذَلِكَ فَلَا يُجَدِّي مَا ذَكَرَهُ شَيْئًا فِي مَطْلُوبِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى خِجِّ أ. هـ. ع. ■ فُورِدَ: (تَعَيَّنَتْ) أَيِ وَسِيلَةُ الْإِجْتِهَادِ وَقَوْلُهُ فِي هَذَا أَيِ الْإِجْتِهَادِ. ■ فُورِدَ: (بَلْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْوَسِيلَةِ) قَدْ يُعَالَى إِنْ أَرَادَ الْوَسِيلَةَ فِي الْجُمْلَةِ فَتَنِي الصَّدَقِ مَنْعُوعٌ أَوْ عَلَى التَّعْيِينِ لَمْ يُقَدِّ الْمَطْلُوبُ. وَكَذَا قَوْلُهُ: فَلَمْ يَجِبْ أَصْلًا إِنْ أَرَادَ لَمْ يَجِبْ مُطْلَقًا فَهُوَ مَنْعُوعٌ أَوْ عَلَى التَّعْيِينِ لَمْ يُقَدِّ الْمَطْلُوبُ قِتَامُهُ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بَعْدَ بَسْطِهِ فِي رَدِّ كَلَامِ الْوَلِيِّ الْعِرَاقِيِّ نَهْيًا وَنُكَيْنَ تَوْجِيهِ كَلَامِهِ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ عِنْدَ إِرَادَةِ اسْتِعْمَالِ أَحَدِ الْمُشْتَبِهَيْنِ إِذَا اسْتِعْمَلَ أَحَدَهُمَا قَبْلَهُ غَيْرُ جَائِزٍ لِيُطْلَاقَ طَهَارَتُهُ فَيَكُونُ مُتَلَبِّسًا بِعِبَادَةِ فَايِدَةٍ وَحِينَئِذٍ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ مَنْ عُبِّرَ بِالْجَوَازِ

■ فُورِدَ: (بَعْدَ تَلْفِيهِمَا) هَلْ يَقْتَضِي أَنْ يَصِيرَ الْإِتْلَافُ وَلَوْ بَصَبَ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ مَطْلُوبًا، وَلَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. ■ فُورِدَ: (لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) بَلْ هُوَ وَاللَّهُ فِي مَحَلِّهِ وَقَوْلُهُ إِذْ خِصَالُ الْمُخَيَّرِ الْإِلْخَ إِنْ أَرَادَ أَنَّ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا خَيْثُ كَانَتْ الْخِصَالُ مُنْخَصِرَةً بِالنَّصِّ وَمَقْصُودَةً لِذَاتِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ فَهُوَ مَنْعُوعٌ مُخْتَاجٌ إِلَى سَنَدٍ صَحِيحٍ وَاضِحٍ مِنْ كَلَامِ الْأَيْمَةِ بَلْ إِبْلَاقُهُمْ وَتَغْرِيفُهُمُ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ، وَإِنْ لَمْ يَرُدِّ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُجَدِّي مَا ذَكَرَهُ سَبِيًّا فِي مَطْلُوبِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْحَقَّ أَنَّ جَمِيعَ مَا احْتَجَّ بِهِ مُجَرَّدُ دَعْوَى لَا مُسْتَدَلَّ لَهَا صَحِيحًا. ■ فُورِدَ: (بَلْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْوَسِيلَةِ الْإِلْخَ) قَدْ يُعَالَى إِنْ أَرَادَ الْوَسِيلَةَ فِي الْجُمْلَةِ فَتَنِي الصَّدَقِ مَنْعُوعٌ أَوْ عَلَى التَّعْيِينِ لَمْ يُقَدِّ الْمَطْلُوبُ، وَقَوْلُهُ: لَمْ يَجِبْ إِنْ أَرِيدَ لَمْ يَجِبْ مُطْلَقًا فَهُوَ مَنْعُوعٌ أَوْ عَلَى التَّعْيِينِ لَمْ يُقَدِّ الْمَطْلُوبُ قِتَامُهُ وَلَا تَغْتَرُّ بِمَا زَعَرَ قَوْلَهُ لَا أَسَاسَ لَهُ. ■ فُورِدَ: (قِتَامُهُ) تَأَمَّلْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْ لَهُ حَاصِلًا.

(وتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّنَ) بِالاجْتِهَادِ مَعَ ظُهُورِ الْأَمَارَةِ (طَهَارَتِهِ) مِنْهُمَا فَلَا يَجُوزُ الْهُجُومُ مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ وَلَا اعْتِمَادٍ مَا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِمَارَةٍ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَّ طَهْرُهُ، وَإِنْ بَانَ أَنْ مَا اسْتَعْمَلَهُ هُوَ الطَّهَوْرُ كَمَا لَوْ اجْتَهَدَ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّنَ طَهَارَتَهُ، ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ لِمَا هُوَ مُقَرَّرٌ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعِبَادَاتِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَظَنَّ الْمُكَلِّفِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُمْ أَعْرَضُوا فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ أَصْلِ طَهَارَةِ الْمَاءِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَا ظَنَّنَ طَهَارَتَهُ بِاجْتِهَادِهِ لَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا أَنْ اجْتَهَدَ فِيهِ بِشَرْطِهِ وَظَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا، وَظَاهِرٌ أَنَّ لِلْمُجْتَهِدِ تَطْهِيرَ نَحْوِ حَلِيلَتِهِ الْمَجْنُونَةِ بِهِ أَوْ غَيْرِ مُتَّيِّرَةٍ لِلطَّوَافِ بِهِ أَيْضًا. (وَقِيلَ إِنْ قُدِّرَ عَلَى طَاهِرٍ) أَيِ طَهَوْرٍ آخَرَ غَيْرِ الْمُشْتَبِّهَيْنِ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ.....

وَالْوُجُوبُ؛ لِأَنَّ الْجَوَازَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ لَهُ الْإِعْرَاضَ عَنْهُمَا وَالْوُجُوبُ مِنْ حَيْثُ قَصْدُهُ إِرَادَةَ اسْتِعْمَالِ أَحَدِهِمَا اهـ وَلَمْ يَزْتَصِحْ شَيْءٌ بِتَرْجِيهِهِ الْمَذْكُورَ رَاجِعُهُ. □ فَوُدَّ: (بِالْاجْتِهَادِ الْخَفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ بِأَمَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَاضْطِرَابٍ أَوْ رَشَاشٍ أَوْ تَغْيِيرٍ أَوْ قُرْبٍ كُلِّبَ اهـ زَادَ الْمُغْنِي قَبْلُيْلٍ عَلَى الظَّنِّ نَجَاسَةً هَذَا وَطَهَارَةً غَيْرَهُ وَلَهُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِذَوِي أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ لَا يُقَالُ يَلْزَمُ مِنْهُ ذَوُ النَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعُوعَ ذَوُ النَّجَاسَةِ الْمُتَيَقَّنَةِ، نَعَمْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَوُ الْإِنَاءَيْنِ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ تُصِيرُ مُتَيَقَّنَةً كَمَا أَفَادَهُ شَيْخِي، وَإِنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الْمُضَرِّينَ اهـ. وَيَأْتِي عَنْ النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ وَقَوْلُهُ بَعْضُ الْمُضَرِّينَ، قَالَ الْبُضْرِيُّ: هُوَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْعَبْلَاوِيُّ اهـ.

□ فَوُدَّ (سُئِلَ): (طَهَارَتُهُ) أَيِ طَهَوْرِيَّتِهِ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (فَلَا يَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَوْ اجْتَهَدَ فِي الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ فَعَلَ الْخَفِ) أَيِ فَإِنْ هَجَمَ وَاحْدًا أَخَذَ الْمُشْتَبِّهَيْنِ مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ، وَتَطَهَّرَ بِهِ لَمْ يَصِحَّ طَهَارَتُهُ وَإِنْ بَانَ الْخَفِ لِنَتْلَاجِهِ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ) أَيِ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِالْأَوَّلِ. □ فَوُدَّ: (بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) أَيِ وَلَوْ بِالظَّنِّ بِشَرْطِ عَدَمِ تَبَيُّنِ الْخِلَافِ سَم. □ فَوُدَّ: (وَسَيَأْتِي) إِلَى الْمُتَنِ حِكَاةٌ شَيْءٌ عَنْ الشَّارِحِ وَأَقْرَهُ. □ فَوُدَّ: (وَسَيَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ فَإِنْ تَرَكَه وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيِ مِمَّا سَيَأْتِي. □ فَوُدَّ: (الْمَجْنُونَةِ) أَيِ أَوْ الْمُتَتَبِّعَةِ مِنَ الْغُسْلِ لِيَجْعَلَ لَهُ وَطْؤَهَا وَقَوْلُهُ بِهِ أَيِ بِمَا ظَنَّنَ طَهَارَتَهُ بِاجْتِهَادِهِ. □ فَوُدَّ: (أَيِ طَهَوْرٍ آخَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (غَيْرِ الْمُشْتَبِّهَيْنِ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْمُشْتَبِّهَيْنِ لَوْ بَلَّغْنَا بِالْخَلْطِ قُلَّتَيْنِ بِلَا تَغْيِيرٍ لَمْ يَجْرِ هَذَا الْوَجْهَ فَلْيُرَاجَعْ سَم. □ فَوُدَّ: (كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ) لَعَلَّهُ بِإِطْلَاقِهِ سَم أَيِ فَيُنْصَرَفُ إِلَى الْكَامِلِ وَيُحْتَمَلُ بِتَنْكِيرِهِ عَلَى قَاعِدَةِ إِعَادَةِ الشَّيْءِ نَكْرَةً، وَقَالَ الْكَرْدِيُّ: وَهُوَ قَوْلُهُ يَبْقِيَانِ اهـ.

□ فَوُدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ) أَيِ بَأَنَّهُ بَوْجُودُ الْمُشْتَبِّهَيْنِ فَقَطْ قَائِدٌ عَلَى طَاهِرٍ يَبْقِيَانِ وَهُوَ أَحَدُهُمَا فَلَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ قَيْدِ التَّمْيِينِ، وَأَجَابَ غَيْرُ الشَّارِحِ بِأَنَّ الْمُبْهَمَ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ بِضَرْبِي عِبَارَةٍ الْمُغْنِي

□ فَوُدَّ: (بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) أَيِ وَلَوْ بِالظَّنِّ بِشَرْطِ عَدَمِ تَبَيُّنِ الْخِلَافِ. □ فَوُدَّ: (غَيْرِ الْمُشْتَبِّهَيْنِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُشْتَبِّهَيْنِ بَانَ كَانَ لَوْ خَلَطَهُمَا بَلَّغًا قُلَّتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لَمْ يَجْرِ هَذَا الْوَجْهَ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوُدَّ: (كَمَا أَفَادَهُ) لَعَلَّهُ بِإِطْلَاقِهِ.

(يتبين فلا) يجوز له الاجتهاد في الإناءين كالقبلة، ورُدُّ بأنها في جهة واحدة فطلبها من غيرها عتِبَ بخلاف الماء ونحوه. ومن ثم لو قدر على طهور يتبين كما نازل من السماء جاز له تركه والتطهر بالمظنون، وقد كان بعض الصحابة يسمعون من بعض مع قدرته على السماع من النبي ﷺ ومع ذلك المقتضى لشذوذ هذا الوجه لا يمتد ندب رعايته، ثم رأته مُصَرَّحاً به (والأعمى كبصير) فيما مر فيه فلا يردُّ عليه أن له التقليد أي ولو لأعمى أقوى منه إدراكاً كما

فإن قيل: كان يتبين للمُصَنَّف أن يقول على طاهر مُعَيَّن فَإِنْ أَخَذَ الْمُشْتَبِهَيْنِ طَاهِرٌ يَتَبَيَّنُ أَجِيبَ بَأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا يَتَبَيَّنُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَقَدْ فَرَضَ الْمُصَنَّفُ الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا قَدَّرَ عَلَى طَاهِرٍ يَتَبَيَّنُ اهـ وَلَعَلَّ هَذَا الْجَوَابَ هُوَ مُرَادُ الشَّارِحِ خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنِ الْبَصْرِيِّ مِنْ أَنَّهُ غَيْرُهُ.

قول المتن: (يتبين) كَانَ كَانَ عَلَى شَطِّ نَهْرٍ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ أَوْ فِي صَحْرَاءٍ فِي اسْتِعْمَالِ التُّرَابِ مُغْنِي. ◻ فَوَدَّ: (فلا يجوز له الاجتهاد إلخ) بَلْ يَسْتَعْمَلُ الْمُتَقَيَّنُ نَهَابَةً. ◻ فَوَدَّ: (كَالْقِبْلَةِ) أَيِ إِذَا حَصَلَ تَيَقُّنُهَا بِالْفِعْلِ بِخِلَافِ إِمْكَانِ حُصُولِهِ بِنَحْوِ الصُّعُودِ فَلَا يُمْنَعُ الْاجْتِهَادُ عَلَى مَا يُفْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَحَلِّهِ سَمِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي كَمَنْ بِمَكَّةَ وَلَا حَائِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ اهـ. زَادَ النَّهْيُ وَلَكِنْ كَانَ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ كَانَ أَعْمَى أَوْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حَائِلٌ حَادِثٌ غَيْرُ مُخْتِاجٍ إِلَيْهِ اهـ. ◻ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ فِي جِهَةِ الْإِلَهِ) وَبِأَنَّ الْمَاءَ مَالٌ وَفِي الْإِعْرَاضِ عَنْ تَقْوِيَتِ مَالِيَةٍ مَعَ إِمْكَانِهَا بِخِلَافِ الْقِبْلَةِ مُغْنِي. ◻ فَوَدَّ: (فَطَلَبَهَا الْإِلَهِ) أَيِ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهَا مُغْنِي. ◻ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ الْإِلَهِ) ظَاهِرٌ صَنِيعُهُ أَنَّ الْمَشَارَإَ إِلَيْهِ مُخَالَفَةُ الْمَاءِ وَنَحْوَهُ لِلْقِبْلَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ الرَّدُّ وَعَلَى كُلِّ فَعْيٍ هَذَا تَقْرِيعُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُغْنِي عَقِبَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَجَوَازًا إِنْ قَدَّرَ الْإِلَهِ إِذَا الْمُدُولُ إِلَى الْمَظْنُونِ مَعَ وَجُودِ الْمُتَقَيَّنِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ كَانَ يَسْمَعُ الْإِلَهِ. ◻ فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ الرَّدِّ الْمُؤَيَّدُ بِأَفْعَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ. ◻ فَوَدَّ: (هَذَا الْوَجْهَ) أَيِ الْقِيلُ. ◻ فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتَهُ) أَيِ التَّنَدُّبِ، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيِ الْمُصَنَّفِ اهـ. ◻ فَوَدَّ: (فِيمَا مَرَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ لَاخْتِلَافَ بَصِيرَيْنِ فِي النَّهْيِ إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنَّمَا جَازَ إِلَى فَإِنْ قُدِّرَ وَكَذَا فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَيِ وَلَوْ إِلَى إِذَا تَحَوَّرَ.

◻ قول (سني): (والأعمى كبصير) وَلَوْ اجْتَهَدَ فَأَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى طَهَارَةِ أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ فَأَخْبَرَهُ بِصِيرٍ مُجْتَهِدٍ بِخِلَافِهِ فَهَلْ يُقْلَدُ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى إِدْرَاكًا مِنْهُ أَوْ لَا أَخَذًا بِإِطْلَاقِ قَوْلِهِمُ الْمُجْتَهِدُ لَا يُقْلَدُ مُجْتَهِدًا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لَكِنْ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمُ الثَّانِي وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ الشَّخْصَ لَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ إِذَا خَالَفَ ظَنَّهُ فَأَوَّلَى أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَى مَا يُغْبِرُ عَنْ شَيْءٍ مُسْتَنَدٍ لِلَامَرَةِ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا اقْتِرَابَ مُغْنَى الْأَوَّلِ لَكِنْ مُجَرَّدُ ظُهُورِ الْمَغْنَى لَا يَقْتَضِي الْمُدُولَ عَمَّا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمُ فَالْوَاجِبُ اعْتِمَادُهُ عَ شَيْءٍ بِحَذْفٍ. ◻ فَوَدَّ: (فِيمَا مَرَّ فِيهِ) أَيِ مِنْ جَوَازِ الْاجْتِهَادِ عِنْدَ الْإِشْيَاءِ لَا مُطْلَقًا فَلَا يَرُدُّ الْإِلَهِ بِصُرِّي. ◻ فَوَدَّ: (وَلَوْ لَاغْنَى الْإِلَهِ) قَيَّدَ الرُّوْضَ بِالْبَصِيرِ وَوَجَّهَهُ فِي شَرْحِهِ سَمِ وَوَأَفَقَهُ الْمُغْنِي.

◻ فَوَدَّ: (كَالْقِبْلَةِ) أَيِ إِذَا حَصَلَ تَيَقُّنُهَا بِالْفِعْلِ بِخِلَافِ إِمْكَانِ حُصُولِهِ بِنَحْوِ الصُّعُودِ فَلَا يُمْنَعُ الْاجْتِهَادُ عَلَى مَا يُفْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَحَلِّهِ. ◻ فَوَدَّ: (أَيِ وَلَوْ لَاغْنَى الْإِلَهِ) قَيَّدَ الرُّوْضَ بِالْبَصِيرِ، وَوَجَّهَهُ فِي شَرْحِهِ.

هو ظاهر إذا تحيّر بخلاف البصير (في الأظهر) لِقُدْرَتِهِ عَلَى إدراك النجس بِنَحْوِ لمسٍ وَسَمٍّ وَذَوْقٍ وَحُرْمَةٍ ذَوْقِ النجاسة مُخْتَصَّةٌ بِغَيْرِ الْمُشْتَبِه، وَأَمَّا جازَ لَهُ فِي المواقِبِ التَّقْلِيدُ ابتداءً؛ لِأَنَّ إدراكَهُ لَهُ أَعْتَصَرَ مِنْهُ هُنَا فَإِنَّ فَقْدَ تِلْكَ الحواسِّ لَمْ يَحْتَجِدْ جُزْأً، وَيَتِمُّ فِيهَا إِذَا تَحَيَّرَ وَقَدْ مَن يَقْلُدُهُ وَلَوْ لاختلاف بصيرتَيه عليه.....

• فَوَدَّ: (إِذَا تَحَيَّرَ) قَالَ فِي شَرْحِ الإِزْشَادِ قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ: وَأَمَّا يَقْلُدُ لِتَحْيِيرِهِ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ، وَالْأَصْبَرُ وَأَعَادَ الْاجْتِهَادَ فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ مَا لَا يَخْفَى بَلْ قَوْلُهُمُ الْآتِي فِي التَّيَمُّمِ: لَوْ تَيَقَّنَ الْمَاءُ آخِرَ الْوَقْتِ فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلَ يَزِيدُهُ؛ لِأَنَّهُمْ نَظَرُوا ثُمَّ إِلَى الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ دُونَ مَا يَأْتِي، وَإِنْ تَيَقَّنَ فَلْيَنْظُرْ إِلَى ذَلِكَ هُنَا بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ صَبَرَ وَاجْتَهَدَ لَيْسَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ إِدْرَاكِ الْعَلَامَةِ أَهْ سَمِ وَعِ ش. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْبَصِيرِ) أَيْ فَلَيْسَ لَهُ التَّقْلِيدُ بِصُرِّي. • فَوَدَّ: (وَحُرْمَةُ ذَوْقِ النجاسة) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ جَوَازِ الذَّوْقِ هُوَ مَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ وَمَا تَقَلَّهَ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ صَاحِبِ الْبَيَانِ مِنْ مَنَعَ الذَّوْقِ لَاحْتِمَالِ النجاسةِ مَمْنُوعٍ إِذْ مَحَلُّ حُرْمَةِ ذَوْقِهَا عِنْدَ تَحَقُّقِهَا، وَيَخْصُلُ بِذَوْقِهَا وَهُنَا لَمْ تَحَقُّقْهَا أَهْ قَالَ عِ شِ أَيْ فَإِذَا ذَاقَ أَحَدُهُمَا لَا يَجُوزُ لَهُ ذَوْقُ الْآخَرِ وَيُصْرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ قُلُو ذَاقَ أَحَدَهُمَا فَهَلْ لَهُ ذَوْقُ الْآخَرِ اعْتَمَدَ الطَّبْلَاوِيُّ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ، وَاعْتَمَدَ الْجَمَالُ الزَّمَلِيُّ الْمَنَعَ أَنْتَهَى أَقُولُ فَلَوْ خَالَفَ وَذَاقَ الثَّانِي وَظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ الطَّاهِرُ عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ فَهُوَ مُتَحَيَّرٌ فَيَتَيَمَّمُ بَعْدَ تَلْفِئِهِمَا أَوْ تَلْفٍ أَحَدِهِمَا، وَيَجِبُ غَسْلُ فَمِهِ لِتَحَقُّقِ نَجَاسَتِهِ أَهْ بِحَذْفٍ، وَقَوْلُهُ وَاعْتَمَدَ الْجَمَالُ الزَّمَلِيُّ أَيْ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (مُخْتَصِّصٌ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. • فَوَدَّ: (وَأَمَّا جازَ لَهُ) أَيْ لِلْأَعْمَى. • فَوَدَّ: (تِلْكَ الحواسِّ) أَيْ نَحْوِ لَمْسٍ أَلْخ. • فَوَدَّ: (فِيمَا إِذَا تَحَيَّرَ أَلْخ) هَلْ يُشْتَرَطُ ضَيْقُ الْوَقْتِ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْقِبْلَةِ أَوْ يُفَرَّقُ لَوْجُودِ الْبَدَلِ هُنَا الْفَرْقُ أَوْجَهُ كَمَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ سَم. • فَوَدَّ: (وَيَتِمُّ أَلْخ) أَيْ بَعْدَ تَلْفِ الْمَاءِ وَحَيْثُيذِ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ كَمَا يُعَلِّمُ بِمَا يَأْتِي عِ ش.

• فَوَدَّ: (إِذَا تَحَيَّرَ) قَالَ فِي شَرْحِ الإِزْشَادِ قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَأَمَّا يَقْلُدُ لِتَحْيِيرِهِ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ، وَالْأَصْبَرُ وَأَعَادَ الْاجْتِهَادَ فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ مَا لَا يَخْفَى بَلْ قَوْلُهُمُ الْآتِي فِي التَّيَمُّمِ لَوْ تَيَقَّنَ الْمَاءُ آخِرَ الْوَقْتِ فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلَ يَزِيدُهُ أَنَّهُمْ نَظَرُوا ثُمَّ إِلَى الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ دُونَ مَا يَأْتِي، وَإِنْ تَيَقَّنَ فَلْيَنْظُرْ هُنَا إِلَى ذَلِكَ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ صَبَرَ وَاجْتَهَدَ لَيْسَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ إِدْرَاكِ الْعَلَامَةِ أَهْ. وَأَقُولُ سَيَأْتِي فِي فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّ تَحْيِيرَ لَمْ يَقْلُدْ فِي الْأَظْهَرِ وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ فِي هَامِشِ قَوْلِهِ وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ عَنْ الْإِمَامِ وَالشَّيْخَيْنِ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ لَكِنْ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ مَسْأَلَةِ التَّيَمُّمِ الْمَذْكُورَةِ يُؤَيِّدُ الْفَرْقَ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ مُوجُودٌ هُنَا وَفِيهَا لَا هُنَاكَ.

• فَوَدَّ: (وَيَتِمُّ فِيمَا إِذَا تَحَيَّرَ أَلْخ) هَلْ شَرْطُهُ ضَيْقُ الْوَقْتِ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْقِبْلَةِ أَوْ يُفَرَّقُ لَوْجُودِ الْبَدَلِ هُنَا الْفَرْقُ أَوْجَهُ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي الْقِبْلَةِ أُجِدَ بِقَوْلٍ وَاجِدٍ إِذْ لَا بَدَلَ لَهَا بِخِلَافِهِ هُنَا، وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَتَيَمَّمُ الْأَوَّلَى الْأَعْلَمُ أَهْ.

لم يترجح أحدهما عنده، ويظهر ضبط فقد المقلد بأن يجد مشقة في الذهاب إليه كمشقة الذهاب للجمعة فإن كان يحل يلزمه قصده لها لو أقيمت فيه لزمه قصده لشرائه هنا ولا فلا. (إن اشتبه ماء وتول) لتحو انقطاع ريجه (لم يحتج) فيهما (على الصحيح)؛ لأن البول لا أصل له في التطهير يؤد بالاجتهاد إليه ولا نظر لأصله لاستيحاليته إلى حقيقة أخرى مغايرة للماء

• قوله: (ويظهر ضبط الخ) يتبني إن توهمه بخد الغوث أو تيقنه بخد القرب سعى إليه وإن تيقن عدمه فيهما فلا سعي أخذًا مما يأتي في التيمم، وهذا أشبه به من الجمعة؛ لأنها من المقاصد، وهما من الوسائل، ثم رأيت الشارح رحمه الله تعالى بحث في باب التجاسة فيما لو فقد نحو صابونٍ مما يتوقف عليه إزالة التجاسة أنه يطلبه بخد الغوث أو خد القرب أي على التفصيل. وهذا يؤيد ما بحثه هنا بل ما ذكرته أنسب بالتيمم من ذلك إذ الفرص في مسألة أن فقدته يحتمل على المدول إلى التيمم بخلاف ذلك فإن التيمم لا يكون بدلًا عن إزالة التجاسة وإن تناسبا في أن كلا منهما شرط لصحة الصلاة بصري، ونقل عن الشربزي ما يوافقه ويوافقه أيضًا قول الحلبي على المنهج ما نصه قوله فإن لم يجد من يقلده أي في خد القرب، وقيل في محل يلزمه السعي إليه في الجمعة لو أقيمت فيه اه. • قوله: (لم يترجح أحدهما) زائد على شرح الرزوي وهو يفيد أنه إذا لم يترجح أحدهما عنده لا يقلد واحدًا منهما، وكذا يفيد قوله الآتي قِيلَ أو وماء ورد أو اختلف عليه اثنان ولا مرجح، قال في شرح الإرشاد إنما إذا اعتقد أرجحية أحدهما فإنه يجب عليه تقليده كما بحثه في الإسعاد وفي شرح العباب ما يؤيده سم بخذف.

• قوله: (النحو انقطاع ريجه) عبارة النهاية ونحوه انقطعت رايته اه وعبارة المغني أو نحوه كان انقطعت رايته اه.

• قوله (سعي) (لم يحتج على الصحيح) أي للطهارة فلو اجتهد للشرب جاز له الطهارة بعد ذلك بما ظنه ماء، قاله الماوردي واعتمده طب وم و ر وزده حج سم على المنهج وسأني في الشارح م ما يعلم أن جواز الشرب لم يقله الماوردي، وإنما بحثه الأذرعوي وأن الشارح م موافق ليحج في منع الإجهاد وهذا محله عند الاختيار فلو اضطر للشرب كان له الهجوم والشرب من أحدهما بدون الإجهاد، ومثل ذلك ما لو اختلف إنا بأواني بلد، واشتبه فآخذ ما شاء إلى أن يبقى واحد وله الإجهاد في هذه الحالة إذ لا مانع منه ع ش. • قوله: (ولا نظر لأصله) أي إلى أن أصله ماء. • قوله: (لاستيحاليته الخ) أي؛ لأن

• قوله: (لم يترجح أحدهما) هذا القيد زائد على شرح الرزوي وهو يفيد أنه إذا لم يترجح أحدهما عنده لا يقلد واحدًا منهما، وكذا يفيد قوله الآتي قِيلَ أو وماء ورد أو اختلف عليه اثنان ولا مرجح قال في شرح الإرشاد إنما إذا اعتقد أرجحية أحدهما فإنه يجب عليه تقليده كما بحثه في الإسعاد وقد يئان في ما يأتي في نظيره من القيلة من أن تقليد الأرجح أولى إلا أن يفرق اه. ويمكن الفرق بأنه لا بدل للقيلة بخلاف ما هنا ثم رأيت ما في الحاشية الأخرى عن شرح العباب وهو يؤيد هذا الفرق، ومما يؤيده أو يعينه أنه لو جاز تقليد المزجوع لم يكن للراجع أثر فلم جاز تقليد المزجوع ولم يقلد المساوي فيما إذا لم يترجح أحدهما كما دل عليه كلامه في الحاشية الأخرى بل قد يقال تقليد المساوي أولى من تقليد المزجوع فليتأمل.

اسماً وطبعاً بخلاف الماء المُنْتَجِسِ فاندفع تفسير الزركشي له بإمكان ردّه للطهارة بوجه وهو في الماء مُمكنٌ بمكاثرتِه دون البول انتهى على أنّ فيه غفلة عن قولهم لو كان مع جميع ماء كثير لا يكفيهم إلا ببول يستهلك فيه ولا يُغيّره لاستهلاكه به لزعمهم خلطه به قيل له الاجتهاد هنا يشرب ما يظن طهارته وهو غفلة عما يأتي في نحو خمر وخلّ ولبن أنان ولبن ما كولي (بل) هنا وفيما يأتي انتقالية لا إبطالية كما هو الأكثر فيها، ومن ثم قال جمع مُحَقَّقُونَ لم يقع الثاني في القرآن؛ لأنه في الإثبات إنما يكون من باب الغلط فزعم ابن هشام أنّ هذا وهم غير صحيح (يُخْطِئَانِ) عطف على جملة لم يجتهد أو يُضَيَّبَانِ أو يُصَبُّ من أحدهما في الآخر، واحتمال أنّه صب من الطاهر فهو باقي على طاهرته ليس أولى من ضده فلم يُنظر إليه على أنّ المدار على أنّ لا يكون معه طهور يتيقن، وبذلك الصب لا يبقى معه طهور يتيقن فلا إشكال أصلاً وبهذا أعني جعلهم من التلف صب شيء من أحدهما في الآخر يتأيد قول القمولي كالرافعي

المراد بقولهم له أصل في التطهير عدم استحاليته عن خلفته الأصلية كالمُنْتَجِسِ والمُسْتَعْمَلِ فإتّهما لم يستحيا عن أصل خلقيتهما إلى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول وماء الورد فإنّ كلّ منهما قد استحال إلى حقيقة أخرى نهاية وإعاب. □ فود: (فاندفع) أي بتفسير قولهم له أصل في التطهير بعدم استحاليته إلى حقيقة أخرى إلخ تفسير الزركشي له أي لقولهم المذكور وقوله وهو أي الرد. □ فود: (على أنّ فيه) أي تفسير الزركشي. □ فود: (عن قولهم لو كان إلخ) أي الدال على إمكان ما ذكر في البول أيضاً فليتأمل سم. □ فود: (قيل له الاجتهاد إلخ) سيأتي عن النهاية نقله عن بحث الأذاعي مع ردّه. □ فود: (عما يأتي) أي في التبيين. □ فود: (بل هنا وفيما يأتي انتقالية) كذا في المحلى والنهاية والمغني. □ فود: (كما هو) أي الانتقال. □ فود: (لأنه في الإثبات إنما يكون إلخ) قد يكون الإنبطال ببل لإبطال قول نحو الكفار فلا محذور في وقوعه في القرآن سم. □ فود: (إن هذا إلخ) أي قول الجمع. □ فود: (عطف على جملة لم يجتهد) بناء على ما قال ابن مالك إن بل لمطف الجمل فسقط بذلك ما قيل إن الصواب حذف التو؛ لأنه مجزوم بحذفها عطفًا على يجتهد لكن الأصح خلاف ما قاله ابن مالك إذ شرط المطف ببل إفراذ معطوفها أي كونه مُفْرَدًا فإن تلاها جملة لم تكن عاطفة بل حَرْفُ ابتداءٍ لمجرّد الإضراب نهاية زاد المغني ولا يجوز عطف يُخْطِئَانِ على يجتهد وأن يُقرأ بحذف التو كما قاله بعض الشراح لفساد المغني إذ يصير التقدير بل لم يُخْطِئَا. □ فود: (أو يُضَيَّبَانِ إلخ) عطف على يُخْطِئَانِ. □ فود: (أو يُصَبُّ من أحدهما إلخ) أي وإن كان المضروب قدرًا لا يدرّكه الطرف، ومحل المعنى عن ذلك إذا لم يكن بفعله كما تقدّم ع ش. □ فود: (على أنّ المدار) أي مدار صحة التيمم وقول الكزّي أي مدار التلف سبب قلم. □ فود: (فلا إشكال) أي على جعل الصب من أحدهما في الآخر من أنواع التلف.

□ فود: (عن قولهم إلخ) أي الدال على إمكان ما ذكر في البول أيضاً فليتأمل. □ فود: (إنما يكون من باب الغلط) قد يكون الإنبطال ببل لإبطال قول نحو الكفار فلا محذور في وقوعه في القرآن.

يُشْتَرَطُ لَجَوَازِ الاجْتِهَادِ أَنْ لَا يَقَعَ مِنْ أَحَدِ الْمُشْتَبِّهَيْنِ شَيْءٌ فِي الْآخَرِ لِتَنْجُسِ هَذَا بِتَقْيِينِ فِرَالِ التَّعَدُّدِ الْمُشْتَرَطِ كَمَا سَيَأْتِي انْتَهَى. نَعَمْ تَعْلِيلُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَأَمَّا الْحَقُّ تَعْلِيلُهُ بِمَا ذَكَرْتَهُ. فَإِنْ قُلْتَ: يُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا فِي زَوَائِدِ الرُّوضَةِ وَخَرَى عَلَيْهِ الْقُمُولِيُّ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ اغْتَرَفَ مِنْ ذَنْتَيْنِ فِيهِمَا مَاءٌ قَلِيلٌ أَوْ مَائِعٍ فِي إِنَاءٍ فَرَأَى فِيهِ فَاَرَةً اجْتَهَدَ وَإِنْ اتَّخَذَتِ الْمِغْرَقَةُ مَعَ أَنَّهُمَا حَيْثِيَّةً إِثْمًا نَجَسَانِ إِنْ كَانَتْ فِي الْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي إِنْ كَانَتْ فِيهِ فَهُوَ نَجَسٌ يَقِينًا فِرَالِ التَّعَدُّدِ الْمُشْتَرَطِ؟ قُلْتَ: يُغْرَقُ بِأَنَّ الاجْتِهَادَ هُنَا لِجَلِّ التَّنَازُلِ وَلَوْ فِي الْمَاءَيْنِ الْقَلِيلَيْنِ فَكَفَى فِيهِ لِضَعْفِهِ بِعَدَمِ تَوَقُّفِهِ عَلَى النِّيَّةِ التَّعَدُّدُ صُورَةٌ لِتَنَازُلِ الْأَوَّلِ أَوْ يَتْرُكُهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَنَيْنِ اسْتَشْكَلَ الاجْتِهَادَ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوضَةِ بِأَنَّ الثَّانِي مُتَيَقِّنُ النَّجَاسَةِ وَشَرَطُ الاجْتِهَادِ أَنْ لَا تَتَيَقَّنَ نَجَاسَةً أَحَدُهُمَا بِقَيِّئِهِ، ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ

فَوُدَّ: (يُشْتَرَطُ لَجَوَازِ الْإِجْتِهَادِ) قَدْ يُقَالُ هَلَا جَازَ الْاجْتِهَادُ حَيْثِيَّةً، وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ أَنَّ مَا صُبَّ فِي الْآخَرِ هُوَ الطَّاهِرُ فَيَسْتَعْمَلُهُ قَلِمٌ مَعَ الْاجْتِهَادِ سَم. فَوُدَّ: (نَعَمْ تَعْلِيلُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ) أَقُولُ: بَلْ هُوَ صَحِيحٌ فَإِنَّ الْإِشَارَةَ بِهَذَا إِلَى الْمَضْبُوبِ فِيهِ وَهُوَ نَجَسٌ يَقِينًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ التَّجَسُّسُ ظَاهِرًا أَوْ الطَّاهِرُ فَقَدْ صُبَّ فِيهِ مِنَ الْآخَرِ التَّجَسُّسُ، وَحَيْثِيَّةً فَيَسْقُطُ عَنِ الْإِغْتِيَابِ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا إِنَاءٌ وَاحِدٌ مُشْكُوكٌ فِيهِ فَاتَّضَحَّ صِحَّةُ كَلَامِ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ بِضَرْفِي عِبَارَةٍ سَم قَدْ يُقَالُ أَرَادَ التَّعَدُّدُ الْخَاصَّ، وَقَدْ يُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ الْوَصْفُ بِالْمُشْتَرَطِ وَلَعَمْرِي إِنْ هَذَا ظَاهِرٌ أ. ه. فَوُدَّ: (وَأَمَّا الْحَقُّ تَعْلِيلُهُ) أَيِ تَعْلِيلِ اشْتِرَاطِ جَوَازِ الْاجْتِهَادِ بِأَنَّ لَا يَقَعَ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ فِي الْآخَرِ بِمَا ذَكَرْتَهُ أَيِ بَاقِهِ لَا يَتَقَيُّ بِذَلِكَ الصَّبِّ مَعَهُ طَهْرًا يَقِينًا. فَوُدَّ: (يُشْكَلُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَا قَالَهُ الْقُمُولِيُّ مِنْ اشْتِرَاطِ جَوَازِ الْاجْتِهَادِ بِأَنَّ لَا يَقَعَ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ فِي الْآخَرِ. فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَوْ اغْتَرَفَ الْإِجْتِهَادُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَرَعَ لَوْ اغْتَرَفَ مِنْ ذَنْتَيْنِ فِي كُلِّ يَتْنَهُمَا مَاءٌ قَلِيلٌ أَوْ مَائِعٍ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ فَوَجَدَ فِيهِ فَاَرَةً مَيِّتَةً لَا يَدْرِي مِنْ أَيِّهِمَا هِيَ اجْتَهَدَ فَإِنْ ظَنَّتْهَا مِنَ الْأَوَّلِ وَاتَّخَذَتِ الْمِغْرَقَةُ وَلَمْ تُغْسَلْ بَيْنَ الْإِغْتِرَافَيْنِ حُكْمٌ بِنَجَاسَتِهِمَا، وَإِنْ ظَنَّتْهَا مِنَ الثَّانِي أَوْ مِنَ الْأَوَّلِ وَاخْتَلَفَتِ الْمِغْرَقَةُ أَوْ اتَّخَذَتِ وَغُسِلَتْ بَيْنَ الْإِغْتِرَافَيْنِ حُكْمٌ بِنَجَاسَةٍ مَا ظَنَّتْهَا فِيهِ أ. ه. وَأَقْرَأَ ع. ش. فَوُدَّ: (حَيْثِيَّةً) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ وَإِنْ اتَّخَذَتِ الْمِغْرَقَةُ سَم أَيِ حِينَ إِذْ اتَّخَذَتِ الْمِغْرَقَةُ أَيِ وَلَمْ تُغْسَلْ بَيْنَ الْإِغْتِرَافَيْنِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي أَيْضًا. فَوُدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ زَوَائِدِ الرُّوضَةِ. فَوُدَّ: (وَلَوْ فِي الْمَاءَيْنِ الْقَلِيلَيْنِ) انْظُرْ هَلْ هَذَا مُتَنَافٍ لِمَا قَدَّمَهُ آيْنًا مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ غَفْلَةُ الْإِجْتِهَادِ. فَوُدَّ: (فَكَفَى فِيهِ) أَيِ فِي الْاجْتِهَادِ هُنَا لِضَعْفِهِ أَيِ جَلِّ التَّنَازُلِ. فَوُدَّ: (لِيَتَنَازَلَ الْأَوَّلُ) أَيِ مَا فِي الْإِنَاءِ الْأَوَّلِ إِنْ ظَنَّ طَهَارَتَهُ بِالْاجْتِهَادِ. فَوُدَّ: (فِي مَسْأَلَةِ الرُّوضَةِ) أَيِ

فَوُدَّ: (يُشْتَرَطُ لَجَوَازِ الْاجْتِهَادِ الْإِجْتِهَادِ) قَدْ يُقَالُ هَلَا جَازَ الْاجْتِهَادُ حَيْثِيَّةً، وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ أَنَّ مَا صُبَّ فِيهِ فِي الْآخَرِ هُوَ الطَّاهِرُ فَيَسْتَعْمَلُهُ قَلِمٌ مَعَ الْاجْتِهَادِ. فَوُدَّ: (فِرَالِ التَّعَدُّدِ الْمُشْتَرَطِ) أَيِ وَهُوَ مَا مَعَهُ طَهَارَةٌ أَحَدُهُمَا يَقِينًا، وَحَيْثِيَّةً يَصِحُّ التَّعْلِيلُ. فَوُدَّ: (نَعَمْ تَعْلِيلُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ) قَدْ يُقَالُ أَرَادَ التَّعَدُّدُ الْخَاصَّ، وَقَدْ يُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ الْوَصْفُ بِالْمُشْتَرَطِ وَلَعَمْرِي إِنْ هَذَا ظَاهِرٌ. فَوُدَّ: (وَإِنْ اتَّخَذَتِ) ضَبَبَ

يقوله: ولعل ذلك إذا جهل الثاني بعد ذلك أي فحينئذ يجهل ليطهر له الثاني من الأول ورأيتني في شرح الباب بسطت الكلام في ذلك فراجعه فإنه مهم ومنه الجواب عن الإشكال المستلزم لتأقيص القمولي بأن الاجتهاد هنا إنما هو لبيان محل الفأرة وكل من الإناءين يحتمل أنه محلها فالمجتهد فيه باق على تعدده بخلافه ثم، وثبة بالخلط على بقیة أنواع التلّف فلا اعتراض عليه. (ثم يتيمّم) بعد نحو الخلط فلا يصح قبله هنا وفيما إذا تخير المجتهد أو اختلف اجتهاده أو غير ذلك كأن تخير الأعمى ولم يجد من يملأه أو وجدته وتخير أو اختلف عليه الثمان ولا مرجح؛ لأن معه ماء طاهرًا يقيم له قدرة على إعداده وبه فارق التيمّم بخضرة ماء منعه منه نحو سبغ. (أو) اشتبه عليه ماء (وماء ورد) لانقطاع ريجه (توضاً) وجوباً إن لم يجد

زوائد الروضة. • فود: (ولعل ذلك) أي جواز الاجتهاد في مسألة الروضة، وقوله بنذ ذلك أي الإغراب من التتبعين. • فود: (ليظهر له الثاني إلخ) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا أن يقال قد يظهر له بدليل أن الفأرة من الثاني من غير تعيين الثاني فيحتاج إلى تعيينه بالاجتهاد بدليل سم. • فود: (عن الإشكال المستلزم إلخ) وذلك هو قوله: فإن قلت: يشكّل إلخ ووجه الاستلزام أن القمولي في ذلك جرى على ما في الروضة وقيل تبع الرافعي في أنه يشترط لجواز الاجتهاد أن لا يقع من أحد المتبعتين شيء في الآخر كزدي. • فود: (ليبين محل الفأرة) أي، ثم إذا بان محلها وأنه الثاني فينبغي أن يجوز استعمال الأول كزدي زاد سم وحينئذ يشكّل منع الاجتهاد فيما إذا صب من أحدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز قرئماً ظهر له أن التجسس هو المضروب فيه فيستعمل الآخر، ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسي مال إلى الجواز، ومنع قول شيخ الإسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر من أحد الإناءين في الآخر سم. • فود: (بخلافه ثم) أي فيما إذا صب من أحدهما شيء في الآخر. • فود: (فلا اعتراض عليه) يتأمل. • فود: (بنحو الخلط) إلى قوله وبه فارق في المعنى وإلى قوله: لأن النظر في النهاية ما يوافقه. • فود: (بنحو الخلط) تفسير لثم. • فود: (فلا يصح) أي التيمّم. • فود: (وبه فارق) أي بقوله؛ لأن معه ماء طاهرًا إلخ ش ومعلوم أن محط الفرق قوله له قدرة إلخ. • فود: (لانقطاع ريجه) إلى قوله وفيما إذا اشتبه في المعنى إلا قوله المانع إلى إما مر. • فود: (أو اشتبه عليه ماء وماء ورد إلخ)

بينه وبين قوله حينئذ. • فود: (ليظهر له الثاني من الأول) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا أن يقال ظهر له بدليل أن الفأرة من الثاني من غير تعيين الثاني، فيحتاج إلى تعيينه بالاجتهاد بدليل. • فود: (ليبين محل الفأرة) أي وإذا بان محلها، وأنه الثاني فينبغي أن يجوز له استعمال الأول وحينئذ يشكّل منع الاجتهاد فيما إذا صب من أحدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز قرئماً ظهر له أن التجسس هو المضروب فيه فيستعمل الآخر، ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسي مال إلى الجواز ومنع قول شيخ الإسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر من أحد الإناءين في الآخر. • فود: (أو اشتبه عليه ماء وماء ورد إلخ) بقي ما لو وقع الاشتباه بين ثلاثة أو إن ماء ظهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز له الاجتهاد نظراً للماء



غيرهما وجوازاً إن وجده خلافاً لمن منع حَيْثُيْذِ (بِكُلِّ) منهما (مَرَّةً) وإن زادت قيمة ماء الورد الذي يملكه على ثَمَنِ يَثِلُ ماء الطهارة هو عند التحصيل لا الحُصُولُ مع ضعف ماليته

بَقِيَ ما لو وَقَعَ الإشتباه بَيْنَ ثَلَاثِ أَوَانٍ ماء طَهْرٍ وماء مُتَنَجِّسٍ وماء وَرْدٍ فَهَلْ يَجُوزُ الإِجْتِهَادُ نَظَرًا لِلْمَاءِ الطَّهْرِ والمُتَنَجِّسِ ولا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ انْتِصَامُ ماءِ الْوَرْدِ إِلَيْهِمَا ولا اِحْتِمَالُ أَنْ يُصَادِفَ ماءُ الْوَرْدِ كَمَا لَا يَضُرُّ اِحْتِمَالُ مُصَادَفَةِ الْمَاءِ الْمُتَنَجِّسِ أَوْ لَا يَجُوزُ الإِجْتِهَادُ؛ لِأَنَّ ماءَ الْوَرْدِ لَا مَدْخَلَ لِلإِجْتِهَادِ فِيهِ وَلِاِحْتِمَالِ مُصَادَفَتِهِ وَلَيْسَ كَمُصَادَفَتِهِ الْمَاءِ الْمُتَنَجِّسِ؛ لِأَنَّ لَهُ أَصْلًا فِي الطَّهْرِيَّةِ بِخِلَافِ ماءِ الْوَرْدِ فِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي، وَقِيلَ عَنْ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ الشُّوَبَرِيِّ أَنَّ الْأَقْرَبَ الْأَوَّلُ وَيَقِي أَيْضًا ما لو وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي ماءِ طَهْرٍ وَمُتَنَجِّسٍ وَبَوْلٍ، وَالظَّاهِرُ الإِجْتِهَادُ لِيَلْغِظَ أَمْرَ نَجَاسَةِ الْبَوْلِ وَيَقِي ما لو تَلَفَ أَحَدُهُمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى هَلْ يَجُوزُ لَهُ الإِجْتِهَادُ لِاحْتِمَالِ أَنَّ التَّالِفَ الْمُتَنَجِّسُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي ع. ش. أَقُولُ: وَكَذَا اسْتَقْرَبَ الثَّانِي فِي مَسْأَلَةِ سَمِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِمَا نَصَّهُ لَكِنْ قَاعِدَةٌ إِذَا اجْتَمَعَ الْمَانِعُ وَالْمُقْتَضِي غَلَبَ الْمَانِعُ عَلَى الْمُقْتَضِي تَوَيْدُ الثَّانِي اه. وَقَوْلُ ع. ش. إِنَّ التَّالِفَ الْمُتَنَجِّسَ لَعَلَّ صَوَابَهُ ماءُ الْوَرْدِ. ه. قَوْلُهُ: (حَيْثُيْذِ) أَيِ حِينَ إِذْ وَجَدَ غَيْرُهُمَا.

قَوْلُ الْمُتَنَجِّسِ: (تَوْضُؤًا بِكُلِّ مَرَّةٍ) وَيُعْذَرُ فِي عَدَمِ الْجَزْمِ بِالتَّيَّةِ كَيْسِيَانِ إِخْدَى الْخُمْسِ، وَإِنْ أَمَكَّتْهُ الْجَزْمُ بِهَا بَانَ بِأَخْذِ عَرَفَةٍ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا الْإِنْفِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ عِنْدَ قُدْرَتِهِ عَلَى طَهْرٍ يَبْقِي وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَى الْعِلَّةِ كَمَا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ الإِجْتِهَادُ كَذَا فِي الْمُغْنِي وَنَحْوِهِ فِي النِّهَايَةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ فِيمَا إِذَا اشْتَبَهَ طَهْرٌ بِمُسْتَعْمَلٍ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ الطَّهْرِ بِكُلِّ مِنْهُمَا الْإِنْفِ فَإِنَّهُ هُنَا قَائِدٌ عَلَى الطَّهْرِ يَبْقِي، وَثُمَّ إِنَّمَا يَفِيدُهُ الإِجْتِهَادُ تَحْصِيلَ طَهْرٍ بِالظَّنِّ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَغْتَفِرُوا لَهُ ثُمَّ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ لِقَدَمِ الْجَزْمِ بِالتَّيَّةِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الإِجْتِهَادِ فَتَأَمَّلْ بِضَرْفِي، وَيَأْتِي عَنْ سَمِ وَع. ش. رَدُّ مَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَيْضًا وَفِي ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. مُقْتَضَى الْعِلَّةِ أَيِ قَوْلُهُ م. ر. لِلضَّرُورَةِ كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنَ الْخُمْسِ اه.

ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَنَّ زَادَتْ الْإِنْفِ) خِلَافًا لِابْنِ الْمُقَرِّي فِي رَوَيْهِ نِهَاجَةَ عِبَارَةِ الْمُغْنِي وَاسْتَشْكَلَ الْإِسْنَوِيُّ وَجُوبَ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ وَمَاءِ الْوَرْدِ بِمَا ذَكَرُوهُ فِيمَنْ مَعَهُ مَاءٌ لَا يَكْفِيهِ لَوْضُوءُهُ وَلَوْ كَمَلَهُ بِمَانِعٍ يُسْتَهْلَكُ فِيهِ كَمَاءِ وَرْدٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ التَّكْمِيلُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَزِيدَ ثَمَنُهُ عَلَى ثَمَنِ الْقَدْرِ الْتَاقِصِ فَكَيْفَ يَوْجِبُونَ هُنَا اسْتِعْمَالَ ماءِ كَامِلٍ وماءِ وَرْدٍ مِثْلَهُ، وَهُوَ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَالضَّوَابِ الإِجْتِهَادُ إِلَى التَّيْمَمِ، وَأَجِيبَ عَنْهُ بِجَوَابَيْنِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ قَدَّرَ هُنَا عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ بِالْمَاءِ، وَقَدْ اشْتَبَهَ وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَهُنَاكَ لَمْ يَفِيدِ الْإِنْفِ الثَّانِي أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ هُنَا فِي ماءِ وَرْدٍ انْقَطَعَتْ رَاتِبَتُهُ وَصَارَ كَالْمَاءِ وَذَلِكَ لَا قِيَمَةَ لَهُ غَالِيًا أَوْ قِيَمَتَهُ تَافِهَةً بِخِلَافِ تِلْكَ، وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ عَلَى ماءِ الطَّهَارَةِ لَمْ يَلْزَمَهُ اسْتِعْمَالُهُ وَتَيَمُّمٌ

الطَّهْرِ والماءِ الْمُتَنَجِّسِ ولا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ انْتِصَامُ ماءِ الْوَرْدِ إِلَيْهِمَا ولا اِحْتِمَالُ أَنْ يُصَادِفَهُ ماءُ الْوَرْدِ كَمَا لَا يَضُرُّ اِحْتِمَالُ مُصَادَفَةِ الْمَاءِ الْمُتَنَجِّسِ، أَوْ لَا يَجُوزُ الإِجْتِهَادُ؛ لِأَنَّ ماءَ الْوَرْدِ لَا مَدْخَلَ لِلإِجْتِهَادِ فِيهِ وَلِاِحْتِمَالِ مُصَادَفَتِهِ، وَلَيْسَ كَمُصَادَفَتِهِ الْمَاءِ الْمُتَنَجِّسِ؛ لِأَنَّ لَهُ أَصْلًا فِي الطَّهْرِيَّةِ بِخِلَافِ ماءِ الْوَرْدِ فِيهِ نَظَرٌ.

بالاشتياء المانع لا يراد عقد البيع عليه ولا يجتهد فيهما لما مرَّ أنه لا أصل لغير الماء في التطهير قيل ويلزمه وضع بعض كل في كف، ثم يغسل بكفيه معاً وجهه من غير خلط ليتأتى له الجزم بالنية حينئذٍ لفقارتيها لفعل جزء من وجهه بالماء بقينا انتهى وهو وجبة معنى وظاهر كلامهم أنه مندوب لا واجب للمسقة وفيما إذا اشتبه طهور بمستعمل لا يتوضأ بكل منهما كما يصرح به كلام المجموع لقدم جزميه بالنية مع قدرته على الاجتهاد إلا إن فعل تلك الكيفية كما حوَّرت بما فيه في شرح الإرشاد الصغير (وقيل له الاجتهاد) فيهما كالماءين ويروى ما تفرق من الفرق.....

كما جزم به ابن المقرئ في روضه اهـ. □ فؤد: (المانع لا يراد الخ) فيه نظر سم وجهه أن الاشياء لا يمنع من صحة إيراد المقد عليه فلو قال له بعتك هذا صبح، ويُمكن حمل كلام الشارح على ما إذا قال له بعتك هذا الماء الوردة وهو في هذه الحالة فلا يصح بشيئ. □ فؤد: (ولا يجتهد فيهما) أي للطهارة كما يأتي بخلافه للشرب فيجوز، ثم إذا قل ذلك فظهر له الماء بينهما تطهر به كما يأتي أيضاً شـ.

□ فؤد: (لما مر) أي في شرح أو ماء وبول لم يجتهد على الصحيح. □ فؤد: (بقينا) زاد النهاية والمغني، ثم يغسل، ثم يتعم وضوءه بأحدهما، ثم بالآخر اهـ. □ فؤد: (لا واجب للمسقة) جزم به النهاية والمغني كما مر. □ فؤد: (لا يتوضأ بكل منهما الخ) هذا ممنوع متناً واضحاً بل كلام المجموع كالمهذب موضح بالجواز كما بسطنا بيانه بهامش شرحه للباب سم عبارة ع ش فزع إذا اشتبه المستعمل بالطهور يجوز له الاجتهاد، وقال في شرح المهذب ويجوز أن يتوضأ بكل منهما مرة، ويقتصر التردد في التية للضرورة انتهى فقد انكشف لك أنه ليس معنى الضرورة تغذر الاجتهاد انتهى عميرة وقوله ويجوز أن يتوضأ الخ نقل ابن حجج عن الشرح المذكور خلاف هذا. أقول: الأقرب ما قاله عميرة، ثم رأيت ابن قاسم على ابن حجج صرح بما قلته اهـ ع ش، وتقدم عن البصري استشكل مقالة الشارح أيضاً. □ فؤد: (فيهما كالماءين) إلى المثني في النهاية والمغني.

□ فؤد: (بالاشتياء المانع) فيه نظر. □ فؤد: (لا يتوضأ بكل منهما) هذا ممنوع متناً واضحاً بل كلام المجموع كالمهذب موضح بالجواز كما بسطنا بيانه بهامش شرحه للباب بنقل عبارتهما والتكلم عليهما، ومن ذلك قول المهذب ما نصه وإن اشتبه ماء مطلقاً ومستعمل فوجهان أحدهما لا يتحرى؛ لأنه لا يقدّر على إسقاط الفرض يتيقن بأن توضأ بكل واحد منهما والثاني يتحرى؛ لأنه يجوز إسقاط الفرض بالطاهر مع القدرة على اليقين اهـ. قال التوحي في شرحه: هذان الوجهان مبنيان على الوجهين السابقين في المسألة قبلها كما بيته، والصحيح منهما جواز التحري وتوضأ بما ظن أنه المطلق والثاني لا يجوز التحري بل يلزمه اليقين بأن يتوضأ بكل واحد مرة وعلى هذا لو أراد الاستنجاء أو غسل نجاسة أخرى غسل بأحدهما ثم الآخر، وإن توضأ بهما فهو غير جائز في نيته بطهوريته ولكن يغذر في ذلك للضرورة كمن نسي صلاة من خمس اهـ فتأمل فرض الخلاف في الجواز مع قصره بأن التوضؤ بكل

نعم له الاجتهاد للشرب ليُشرب ما يظنه الماء أو ماء الورد وإن لم يتوقف أصل شربه على اجتهاد، ثم إذا ظهر له بالاجتهاد الماء جاز له التطهر به على ما قاله المازدي؛ لأنه يُقتَرَفُ في الشيء تبعاً ما لا يُقتَرَفُ فيه مقصوداً، وتطيره منع الاجتهاد للوطء ابتداءً وجوازه بعد الاجتهاد للملك.

• فود: (نعم له الاجتهاد للشرب إلخ) والفروق بينه وبين الظاهر أنه يستدعي الظهورية، وهما مختلفان والشرب يستدعي الظهورية وهما طاهران نهاية. • فود: (وإن لم يتوقف إلخ) عبارة المُعْنَى والنهاية واستشكل بأن الشرب لا يحتاج إلى اجتهاد، وأجيب بأن الشرب وإن لم يحتاج إليه لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج إليه اه. • فود: (على ما قاله المازدي إلخ) انقطع المُعْنَى صيغة التثنية، وعبارة النهاية كما قاله المازدي وقد عهد امتناع الاجتهاد للشيء مقصوداً ويستقيده تبعاً كما في امتناع الاجتهاد للوطء، ويملكه تبعاً فيما لو اشتبهت أمته بأمة غيره واجتهد فيهما للملك فإنه يطؤها بغدء ليجلّ نصرفه فيها ولكونه يُقتَرَفُ في التابع ما لا يُقتَرَفُ في المبتدع وما بحثه الأذرعِي من مجيء كلام المازدي في الماء والبول بعيد إذ كلامه يُشير إلى أنه إنما أباح له الاجتهاد ليُشرب ماء الورد، ثم يتطهر بالآخر وهذا غير مُمكن هنا وأيضاً فكل من الماءين له أصل في الجلل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول، فالأوجه أنه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كميّة ومذكاة مطلقاً أي للأكل وغيره كإطعام الجوارح بل إن وجد اضطرار جاز له التناول هجماً ولا امتنع ولو باجتهاد، وبذلك يُندفع ما في التوسيط وغيره اه. وقوله فالأوجه إلخ في الكُرْدِي عن الإيعاب مثله. • فود: (منع الاجتهاد للوطء إلخ) عبارة البرزماوي ولو اشتبهت أمتنا شخصين واجتهد أحدهما فيهما للملك جاز، وثبت ملكه لها بمجرّد ذلك سواء وافقه الآخر أو نازعه ولا تُقبل منازعته إلا ببيّنة، وتتمين الثانية للآخر للحضرة فيه، ويجلّ له وطؤها بغدء هذا إن لم يجتهد الآخر فإن اجتهد وأدى اجتهاده إلى عيني ما آذاه اجتهاد الآخر فينتجه الوقف إلى أن يظهر الحال أو يصطلحاً انتهت بُخيري، وتقدّم عن ش في منحيث اشتباه ماء طاهر بنجس ما يتعلّق بالمقام. • فود: (وجوازه) أي الوطء سم وكُرْدِي. • فود: (للملك) أي بقصد تمييز الملك فقط؛ لأنه لم يقصد الوطء بالاجتهاد، وإنما الحاصل به الملك وتترتب عليه الوطء؛ لأنه

من باب العمل باليقين تجده مصرّحاً بجواز ترك الاجتهاد والتزوّد بكل منهما، وتأمل قوله وإذا تَوَضَّأ بهما فهو غير جازم إلخ تجده نصاً في أنّ التزوّد بكل منهما الذي صرح كلامه بجوازه لا يشترط فيه تلك الكيفيّة فعليك بالتدبّر. • فود: (نعم له الاجتهاد للشرب إلخ) سيأتي نقل هذا عن المازدي، وقد نظر السارح في شرح الباب في بحث الأذرعِي مجيء كلام المازدي في الماء والبول، ثم قال فالأوجه أنه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كميّة ومذكاة مطلقاً، وإن اعتمدنا كلام المازدي بل إن وجد اضطرار جاز له التناول هجماً، وإن لم يوجد امتنع ولو باجتهاد اه. باختصار. • فود: (وجوازه) صُبّ بينه وبين قوله للوطء.

(وإذا استعمل ما ظنّه الطاهر من المائتين بالاجتهاد أي كله أو بعضه (أراق) ندباً (الأخر) إن لم يحتج به وقد بالاستعمال يفرض أنه لم يرد باستعمال أراد؛ لأنه لا يتحقق الإعراض عن الآخر إلا به غالباً فلا ينافي أن المتخذ ندب الإراقة قبله لئلاً يغلط ويتشوش ظنه (لأن تركه) بلا إراقة فإن لم يبق من الأول بقية لم يجز الاجتهاد؛ لأن شرطه على الأصح عند المصنف أن يكون في متخذ حقيقة فلا يجوز في كمين لثوب مثلاً ما داماً متصليين به. وزعم أنه إذا تلف أحدهما ينبغي استعمال الباقي بلا اجتهاد كالمشكوك في نجاسته نظراً للأصل مردود بأن باب الاجتهاد ترك فيه الأصل بالشك أي أصل الطهارة وأصل عدم وقوع النجس في كل إناء بخصوصه كما ترك الأصل في ظبية زينت ببول في ماء كثير، ثم رثي عقيب البول متعمداً عملاً بالظاهر لقوته باستناده لمعنيين مع ضعف احتمال خلافه، وإن بقي من الأول بقية وإن قلت لجوب استعمال الناقص لزومه عند إرادة الوضوء إعادة الاجتهاد فإن وافق الأول فواضح.

من تمرته كردني عن شرح العباب. • فود: (الظاهر) إلى قوله فلا يجوز في المعني.

• فود: (الظاهر) أي الطهور نهاية. • فود: (ندباً) وقيل وجوباً معني. • فود: (إن لم يخطئه) أي ليتحو عطف نهاية لعل المراد لعل دابة وكذا آدمي خاف من العطش تلف نفس أو عضو أو منفعة وإلا لم يجز شربه؛ لأنه له حكم النجس سم على المنهج ع ش عبارة المعني إذا لم يخف العطش لشربه إذا اضطرأ. • فود: (يفرض أنه لم يزد إلخ) أشار به إلى إمكان حمل كلام المعني عليه كقوله ﴿فإذا قرأت القرآن فاستمعوا﴾ كما صرح به أي الإمكان المعني، وحمله عليه أي معنى الإرادة النهائية. • فود: (الآية) أي بالاستعمال. • فود: (لئلاً يغلط إلخ) علل المعني ندب الإراقة قبل الاستعمال لئلاً يغلط فيستعمله وتذنبها بعد الاستعمال لئلاً يتغير اجتهاده فيشبهه عليه الأمر. وظاهر أن كلا من التعليلين يجري في كل من الإراقتين. • فود: (بلا إراقة فإن لم يبق إلخ) عبارة المعني أي لم يرقه وصلى بالأول الصبح مثلاً، ثم حضرت الظهر وهو محدث ولم يبق من الأول شيء إلخ. • فود: (في متخذ حقيقة) أي ابتداء وانتهاء شرح بأفضل. • فود: (فلا يجوز في كمين إلخ) أي وفي إحدى يديه المتصلتين بيديه بل يجب غسلهما لتصبح صلاته وفي الإيعاب لو اشتبه نجس في أرض واسعة صلى فيها إلى بقاء قدره أو ضيقه غسل جميعها انتهى كردني. • فود: (به) أي بالثوب. • فود: (في ماء كثير) أي غير متغير أخذاً مما بعده. • فود: (وإن بقي من الأول) إلى قوله، وظاهر كلامهم في النهاية وإلى قول المعني بل يتيمم في المعني إلا ما أتبه عليه. • فود: (لزمه عند إرادة الوضوء إلخ) أي إذا لم يكن متذكراً للعلامة الأولى

• فود: (لزمه عند إرادة الوضوء إعادة الاجتهاد) يمكن أن يكون محله ما إذا لم يكن ذاكرةً لدليل الاجتهاد الأول أو قام عنده معارض أمالو كان ذاكرةً له ولا معارض فلا يتعد جواز استعماله تلك البقية من غير إعادة الاجتهاد استصحاباً لحكم الاجتهاد الأول وهو ظاهر بل لو كان أتلف الآخر. وقد بقي

(و) إِنْ تَغَيَّرَ قُلْدُهُ فِيهِ (لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي) مِنْ طَلْتِهِ (عَلَى النَّصِّ) لِقَلَّا يَنْقُضُ الْجَاهِدَ بِالْجَاهِدِ إِنْ

مُغْنِي، وَسَيَأْتِي عَنْ النِّهَايَةِ مِثْلُهُ بِزِيَادَةِ وَجْهِ شَيْءٍ أَوْ أَخَذَتْ وَحَصَرَتْ صَلَاةً أُخْرَى، وَلَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ أَوْ عَارِضَهُ مُعَارِضٌ لَهُ زَادَ سَمَ أَمَّا لَوْ كَانَ ذَاكِرًا لَهُ وَلَا مُعَارِضَ فَلَا يَتَعَدُّ جَوَازُ اسْتِعْمَالِهِ تِلْكَ الْبَقِيَّةَ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَاهِدِ اسْتِصْحَابًا لِحُكْمِ الْجَاهِدِ الْأَوَّلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ بَلْ لَوْ كَانَ اتَّلَفَ الْآخَرَ، وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْأَوَّلِ بَقِيَّةٌ وَاحْتِاجٌ لِلْوُضوءِ وَهُوَ ذَاكِرٌ لِلدَّلِيلِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ لَمْ يَتَعَدُّ أَيْضًا جَوَازُ التَّطَهُّرِ بِهِ فَلْيُرَاجَعْ هـ.

■ فَوَيْ (سَيِّئٌ) لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي) يَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ لِلْأَعْمَى الْمُتَحَيِّرِ تَقْلِيدُ الْبَصِيرِ فِي اجْتِهَادِهِ الثَّانِي الْمُتَحَيِّرِ، وَالْعَمَلُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قُلْدُهُ فِي الْأَوَّلِ، وَعَمِلَ بِهِ بَأَنْ لَمْ يَكُنْ قُلْدُهُ فِيهِ أَوْ قُلْدُهُ فِيهِ وَلَمْ يَعْمَلْ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَاغٍ الْأَوَّلِ أَوْ بَعْضُهُ، وَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا يَأْتِي فِي الْبَيْعِ، ثُمَّ اجْتَهَدَ ثَانِيًا وَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِلَى طَهَارَةِ الثَّانِي أَنْ يَصِيحَ بَيَعُهُ أَيْضًا، وَهَلْ لَهُ أَكُلُ التَّمَتُّينِ الْقِيَاسُ حِلُّ ذَلِكَ ظَاهِرًا وَفِي حِلِّهِمَا مَعًا بَاطِلًا نَظَرٌ، وَالْوَجْهُ حُرْمَةُ أَحَدِهِمَا ظَاهِرًا أَيْضًا؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْبَيْعَيْنِ بَاطِلٌ يَقِينًا فَتَمَنُّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ سَمَ عِبَارَةٌ عَ ش. ■ فَوَيْ (لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي) أَيِ وَلَا بِالْأَوَّلِ أَيْضًا لِإِعْقَابِهِ الْآنَ بَطْلَانَهُ وَمِنْ فَوَائِدِ جَوَازِ الْجَاهِدِ الثَّانِي مَعَ امْتِنَاعِ الْعَمَلِ بِهِ أَنَّهُ إِذَا طَلَّ بِهَ طَهَارَةُ الثَّانِي شَرِبَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ غَسَلَ بِهِ نَجَاسَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَوْ غَسَلَ أَعْضَاءَهُ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَجُوزْ لَهُ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِالثَّانِي هـ.

■ فَوَيْ (لِقَلَّا يَنْقُضُ الْجَاهِدَ الْخ) هَذَا لَا يَأْتِي إِذَا كَانَ الْجَاهِدُ بَيْنَ طَهْوٍ وَمُسْتَعْمَلٍ إِذْ لَا يَأْتِي فِي هَذَا التَّرْدِيدِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ طَاهِرًا فَلَا يَحْتَاجُ لِعَسْلِ الْأَعْضَاءِ مِنْهُ فَيُتَّجَعُ فِيهِ الْعَمَلُ بِالثَّانِي مُطْلَقًا سَمَ وَمُغْنِي. ■ فَوَيْ (بِالْجَاهِدِ) أَيِ مَعَ أَنَّ الْجَاهِدَ الثَّانِي اجْتِهَادٌ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ بِدَلِيلِ مَا يَأْتِي عَنْ الْبَلْفِينِيِّ سَمَ.

مِنْ الْأَوَّلِ بَقِيَّةٌ وَاحْتِاجٌ لِلْوُضوءِ وَهُوَ ذَاكِرٌ لِلدَّلِيلِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ لَمْ يَتَعَدُّ أَيْضًا جَوَازُ التَّطَهُّرِ بِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ اجْتِهَادٌ فِي غَيْرِ مُتَعَدِّ؛ إِذْ لَيْسَ هُنَا اجْتِهَادٌ جَدِيدٌ بَلْ اسْتِصْحَابُ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ فَلْيُرَاجَعْ. ■ فَوَيْ (لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ لِلْأَعْمَى الْمُتَحَيِّرِ تَقْلِيدُ الْبَصِيرِ فِي اجْتِهَادِهِ الثَّانِي الْمُتَغَيَّرِ بِهِ، وَالْعَمَلُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قُلْدُهُ فِي الْأَوَّلِ، وَعَمِلَ بِهِ بَأَنْ لَمْ يَكُنْ قُلْدُهُ فِيهِ أَوْ قُلْدُهُ فِيهِ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَصِيرَ إِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي الْمُتَغَيَّرِ لِمَانِعٍ هُوَ لُزُومُ نَقْضِ الْجَاهِدِ بِالْجَاهِدِ، وَهَذَا الْمَانِعُ مَقْضُودٌ فِي حَقِّ الْأَعْمَى. وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ بَاغَ الْأَوَّلِ أَوْ بَعْضُهُ وَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا يَأْتِي فِي الْبَيْعِ ثُمَّ اجْتَهَدَ ثَانِيًا، وَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِلَى طَهَارَةِ الثَّانِي أَنْ يَصِيحَ بَيَعُهُ أَيْضًا وَهَلْ يَجِلُّ لَهُ أَكُلُ التَّمَتُّينِ الْقِيَاسُ حِلُّ ذَلِكَ ظَاهِرًا وَفِي حِلِّهِمَا مَعًا بَاطِلًا نَظَرٌ، وَالْوَجْهُ حُرْمَةُ أَحَدِهِمَا ظَاهِرًا أَيْضًا لَا يَقَالُ إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ تَبَيَّنَ بَطْلَانُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ مَنْعُورٌ لِأَنَّهُ صَحَّ بَيْعُ الْأَوَّلِ قَبْلَ التَّغْيِيرِ وَتَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ ثَالِثٌ فَلَا يُؤْثَرُ فِيهِ التَّغْيِيرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ■ فَوَيْ (لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي عَلَى النَّصِّ) سَيَأْتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ فِيمَا لَوْ اجْتَهَدَ فِي ثَوْبَيْنِ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِالثَّانِي بِشَرْطِ مَذْكَورٍ ثُمَّ. ■ فَوَيْ (لِقَلَّا يَنْقُضُ الْجَاهِدَ الْخ) هَذَا لَا يَأْتِي إِذَا كَانَ الْجَاهِدُ بَيْنَ طَهْوٍ وَمُسْتَعْمَلٍ إِذْ لَا يَأْتِي فِيهِ هَذَا التَّرْدِيدُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ طَاهِرًا فَلَا يَحْتَاجُ لِعَسْلِ الْأَعْضَاءِ مِنْهُ فَيُتَّجَعُ فِيهِ الْعَمَلُ بِالثَّانِي مُطْلَقًا. ■ فَوَيْ (بِالْجَاهِدِ) أَيِ مَعَ أَنَّ الْجَاهِدَ الثَّانِي اجْتِهَادٌ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ بِدَلِيلِ مَا يَأْتِي عَنْ

غَسَلَ جميع ما أصابه الأول أو يُصَلِّي بيقين النجاسة إن لم يغسله واليزام المخرج الأول قياساً على القبلة بعيد؛ لأن أحد هذين الفساذين لا يأتي في العمل بالثاني فيها لاحتمال الجهة الثانية للصواب كالأولى فلم يلزم عليه نقض اجتهاد أصلاً، وأخذ البلقيني بما ذكر أنه لو غَسَلَ بين الاجتهادين جميع ما أصابه بماء غيرهما عمل الثاني إذ لا يلزم عليه ما ذكر وحينئذ.....

• فُرد: (أو يُصَلِّي إلخ) أي الصلاة الثانية. • فُرد: (واليزام المخرج الأول) أي العمل بالثاني وغَسَلَ جميع إلخ عبارة المغني، وخروج ابن سريج من النص في الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني وفُرد بأن العمل به هنا يؤدي إلى نقض الاجتهاد بالاجتهاد إن غَسَلَ ما أصابه الأول وإلى الصلاة بنجاسة إن لم يغسله، وهناك لا يؤدي إلى صلاة بنجاسة ولا إلى غير القبلة اه. • فُرد: (نقض اجتهاد إلخ) أداء صلاة متعينة إلى غير القبلة يقينا. • فُرد: (وأخذ البلقيني إلخ) قلت هو واضح، وقد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وعلم بما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها أي ما لم يكن باقياً على طهارته نعم إن كان ذاكرة لذليل الأول لم يعده بخلاف القوب المظنون طهارته بالاجتهاد فإن بقائه بحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهراً فيصلي فيه ما شاء حيث لم يتغير ظنه سواء أكان يستبرئ بجميعه أم يمكنه الاستبراء ببعضه لكبره فقطع به قطعه واستبرأ بها وصلى، ثم احتاج إلى الستر لئلا ما استبرأ به فلا يحتاج إلى إعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام المجموع وهو المعتبر خلافاً لبعض المتأخرين نهاية.

• فُرد: (لو غَسَلَ بين الاجتهادين إلخ) وفي البجيرمي عن الجفني بعد ذكر مثل ذلك عن البرلسي والزيادي ما نصه أي ولا يعيد ما صلاه بالأول على الزاحج ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة بنجاسة قطعاً إما في الأول، وإما في الثاني فيلزمه الإعادة حينئذ؛ لئلا نقول النجاسة غير متعينة فلا يعتد بها كما قالوا فيما لو صلى أربع ركعات لأربع جهات فإنه لا يعيد مع أنه صلى لغير القبلة قطعاً؛ لأن المبطل غير متعين اه. • فُرد: (بما ذكر) أي من التعليل بقوله لئلا ينقض إلخ. • فُرد: (جميع ما أصابه) أي الماء الأول من أعضائه وثيابه ع ش. • فُرد: (بماء غيرهما) أي بماء طهور بيقين أو باجتهاد غير ذلك الاجتهاد نهاية.

البلقيني. • فُرد: (واليزام المخرج) المقابل للنص. • فُرد: (لو غَسَلَ بين الاجتهادين إلخ) لو كان في هذه الصورة باع الأول قبل تغيير الاجتهاد لم يؤثر في صحة البيع تغيير الاجتهاد فلو باع الآخر بعد تغيير الاجتهاد إلى طهارته، وغسل الأعضاء بينهما صح أيضاً، وهل له أكل الثمتين باطناً فيه نظر والوجه لا؛ لأن أحد البيعتين باطل يقيناً فتمنه غير منلوك. • فُرد: (بماء غيرهما) قضيه أن العمل بالثاني مع إيراد الماء الآخر موارد الأول لا يقتضي منه لزوم ما ذكر وفيه نظر؛ لأنه يحتمل أن يكون التجسس هو الأول وإيراد الثاني موارد ما يصيره طاهراً، ومع ذلك لا تكون الصلاة بيقين النجاسة، وإيضاح ذلك أن من لوازم العمل بالثاني غسل الأعضاء بالماء الآخر مع احتمال أن يكون التجسس ما استعمله أو لا فتظهر الأعضاء بالماء الثاني، وحينئذ لا يلزم كونه الصلاة بيقين النجاسة إلا أن يراد بقولهم أو يصلي بيقين

هو نظيرُ مسألةِ القبلةِ وظاهرُ كلاهما الإعراضُ عن الظنِّ الثاني، وما يترتّبُ عليه حينئذٍ فلو تغيّرَ اجتهادهُ ووضوءه الأولُ باقٍ صُلِّيَ به ولا نظَرُ لظنِّه نجاسةَ أعضائه الآنَ إما علمت من إلغاءِ هذا الظنِّ إما يلزَمُ عليه من الفسادِ المذكورِ. (بل يَتَيَمَّمُ) بعدَ نحوِ الخلطِ لا قبله كما مرَّ (بلا إعادة) حيثُ لم يَغْلِبْ وجودُه في محلِّ التيمُّمِ (في الأصحِّ)؛ لأنَّه ليس مع طاهرٍ يَتَيَمَّمُ ولا نظَرُ إلى أنَّ معه ماءً طاهرًا بالظنِّ؛ لأنَّه لا عبرةَ بهذا الظنِّ إما يلزَمُ عليه من الفسادِ كما تَقَرَّرُ. (تنبيه) ما قَرَّرت به المتنُّ من فرضِ قوله وتغيّرَ ظنُّه فيما إذا بقي من الأولِ بقيةٌ، إنَّما هو ليأتي على طَرَفَيْهِ أنَّه لا يجوزُ الاجتهادُ إلا في مُتَعَدِّدٍ ومن التقييدِ بِنَحْوِ الخلطِ إنَّما هو ليَصِحَّ قوله بلا إعادةٍ إما عِلْمٌ من قوله بل يُخْلَطَانِ، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ إنَّ شرطَ صحَّةِ التيمُّمِ تَلَفُّهُمَا أو تَلَفُ

• فَوَدَّ: (هو نظيرُ مسألةِ القبلة) أي نظيرُ ما إذا تَغَيَّرَ اجتهادهُ في القبلةِ حَيْثُ يَعْمَلُ بالاجتهادِ الثاني كَرُدِّي. • فَوَدَّ: (صُلِّيَ به) وفاقًا لِلْمُغْنِي وَسَمَّ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ فَإِنْ كَانَ عَلَى طَهَارَتِهِ لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهُ أَيْ الْإِجْتِهَادُ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ قَبْلَ الْحَدِيثِ فَلَا يُصَلِّي بِتِلْكَ الطَّهَارَةِ لَا عِغْيَادَهُ الْآنَ بَطْلَانُهَا هـ. • فَوَدَّ: (إِذَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ) أَيْ الْعَمَلُ بِهَذَا الظَّنِّ. • فَوَدَّ: (مِنْ الْفَسَادِ الْمَذْكُورِ) أَيْ عَقِبَ الْمَتْنِ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ. • فَوَدَّ: (فِي مَحَلِّ التَّيَمُّمِ) سَيَأْتِي فِي بَابِ التَّيَمُّمِ بِهَآئِهِ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ مَحَلَّ الصَّلَاةِ سَم. • فَوَدَّ: (وَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ مَعَهُ الْخُ) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَ نَحْوِ الْخُلْطِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ التَّيَمُّمُ بَعْدَ نَحْوِ الْخُلْطِ لَمْ يَبْقَ مَعَهُ طَاهِرًا بِالظَّنِّ، وَجِبَابُ بَمَنْعِ ذَلِكَ إِذَا خُلِطَ مِمَّا ظَنَّهُ فِي الْآخِرِ سَم وَجِبَابُ أَيْضًا بَأَنَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَأْتِي أَنَّهُ مَعَ النَّظَرِ إِلَيْهِ يَتَيَمَّمُ تَخْرِيجُ كَلَامِهِ عَلَى زَايِ الرَّاغِبِيِّ فَقَطُّ فَلَا يَتَقَيَّدُ التَّيَمُّمُ بِبَعْدِ نَحْوِ الْخُلْطِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي بِمَا نَصَّهُ وَالثَّانِي يُعِيدُ؛ لِأَنَّ مَعَهُ طَاهِرًا بِالظَّنِّ فَإِنْ أَرَاهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ لَمْ يُعِدْ جَزْمًا هـ. • فَوَدَّ: (تَنْبِيهُ مَا قَرَّرْتَ الْخُ) قَرَّرَ النَّهْيَةُ أَيْضًا عِبَارَةُ الْمَتْنِ بِنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ كَالشَّارِحِ فِيمَا سَبَّأَنِي وَهَذَا الَّذِي سَلَكَتَهُ الْخُ بِصُرْغِي. • فَوَدَّ: (إِلَّا فِي مُتَعَدِّدٍ) أَيْ إِتِّدَاءً وَانْتِهَاءً. • فَوَدَّ: (وَمِنْ التَّقْيِيدِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ فَرَضِ الْخُ وَقَوْلُهُ بِنَحْوِ الْخُلْطِ يَغْنِي بِبَعْدِ نَحْوِ الْخُلْطِ. • فَوَدَّ: (إِنْ شَرَطَ الْخُ) يَبَيِّنُ إِمَّا عِلْمٌ الْخُ.

التَّجَاسَةُ إِنْ لَمْ يَفْسُدْ مَا أَصَابَهُ الْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ أَغْضَاءِ الْوُضُوءِ فَإِنَّ غَسَلَ ذَلِكَ لَيْسَ لَازِمًا لَا سِتَعْمَالَ الْآخِرِ فِي الطَّهَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وُضُوءُ الْأَوَّلِ باقٍ صُلِّيَ به) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ عِنْدَ تَغْيِيرِهِ تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مَا أَصَابَهُ الْمَاءُ الْأَوَّلُ، ثُمَّ زَايْتُ أَنَّ ابْنَ الْعِمَادِ قَالَ فَإِنْ كَانَ عَلَى طَهَارَتِهِ لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهُ إِلَّا أَنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ قَبْلَ الْحَدِيثِ فَلَا يُصَلِّي بِتِلْكَ الطَّهَارَةِ لَا عِغْيَادَهُ الْآنَ بَطْلَانُهَا فَهَوَ كَمَا لَوْ أَخَذْتُ وَاجْتَنَدْتُ، وَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ قَبْلَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (فِي مَحَلِّ التَّيَمُّمِ) سَيَأْتِي فِي بَابِ التَّيَمُّمِ بِهَآئِهِ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ لِمُعْتَبَرِ مَحَلَّ الصَّلَاةِ. • فَوَدَّ: (وَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ مَعَهُ مَاءً طَاهِرًا بِالظَّنِّ) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ بَعْدَ نَحْوِ الْخُلْطِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ التَّيَمُّمُ بَعْدَ نَحْوِ الْخُلْطِ لَمْ يَبْقَ مَعَهُ طَاهِرًا بِالظَّنِّ. وَجِبَابُ بَمَنْعِ ذَلِكَ إِذَا خُلِطَ مِمَّا ظَنَّهُ فِي الْآخِرِ.

أحدهما، وأما اشتراط أن لا يغلب وجود الماء فمعلوم من كلامه في التيمم فعلم أنه لا اعتراض عليه بوجه، وأنه يصح تخريج كلامه على طريق الرافعي أيضاً من جواز الاجتهاد مع عدم التقيد، وأنه لا يحتاج عليها في عدم الإعادة إلى تقييد بنحو خلط؛ لأنه ليس معه إلا إناء واحد فلا طهور معه يتيقن هذا كله مع قطع النظر عن قوله في الأصح فمع النظر إليه يتيقن تخريجه على رأي الرافعي فقط؛ لأنه لا يظهر مقابل الأصح مع نحو الخلط المشتراط على رأي المصنف بل مع وجود واحد فقط؛ لأنه طاهر بالظن. وزعم بعضهم تخالفهما في الإعادة فهي على طريقة الرافعي لا تجب وعلى طريقة المصنف تجب؛ لأن معه طهوراً يتيقن غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا بما قدمه من أن الخلط أي أو نحوه شرط لصحة التيمم وهذا

• فود: (وأنه يصح تخريج كلامه على طريقة الرافعي) أي بقرض قوله وتغير ظنه فيما إذا لم يتيقن من الأول شيء. • فود: (وأنه لا يحتاج إلخ) عطف على قوله أنه لا اعتراض إلخ. • فود: (مع قطع النظر عن قوله في الأصح) كيف يتأتى قطع النظر عنه مع التعبير به في كلامه ع ش. • فود: (مع نحو الخلط إلخ) قد يقال إن من صور الخلط أن يصب من المظنون طهارته ثانياً في الآخر أو عكسه فينتهي منه طاهرًا بالظن كما لو حبل على طريقة الرافعي، فيكون الكلام محتمل على طريقة المصنف في الجملة بضري، وقد يجاب بأن المراد هنا عدم الإعادة مطلقاً أي في جميع صور التلث. • فود: (غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا إلخ) اعلم أن الجلال المحلّي بين أن في وجوب الإعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً إلا أن الأصح منه على طريق الرافعي أي بأن لم يتيقن من الأول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بأن بقي الوجوب. وبين أيضاً أن محل خلاف الإعادة فيما إذا لم يرق

• فود: (غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا إلخ) اعلم أن الجلال المحلّي بين أن في وجوب الإعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً إلا أن الأصح منه على طريق الرافعي أي بأن لم يتيقن من الأول بقية عدم الوجوب، وعلى طريق المصنف بأن بقي الوجوب وبين أيضاً أن محل خلاف الإعادة فيهما إذا لم يرق الباقي في الأول، ولم يرفقهما في الثاني قبل الصلاة فيهما فإن أراق ما ذكر قبلها فلا إعادة جزماً لكن اغتياره كون الإراقة قبل الصلاة يتيقن أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوّر، وإلا فالمعتمد أن المعتمد كون الإراقة قبل التيمم إذا علمت ذلك علمت أن حكاية الخلاف في الإعادة تقتضي التصوير بما إذا انتفت الإراقة ونحوها إذ لو لم تنتف الإعادة مجزوماً به، وحينئذ فالمسألة منصورة بما إذا انتفت الإراقة ونحوها، وإذا كانت منصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف في الإعادة وإجراء الكلام هنا على إطلاقه إذ تقيده ينافي ذكر الخلاف فقوله إن زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لأنه لا يظهر مقابل الأصح إلخ؛ لأنه يرد عليه أن مقابل الأصح لا يأتي أيضاً على طريق الرافعي إذا حصلت الإراقة التي هي أقوى من نحو الخلط بل الوجه أن يقال في توجيه تعين التخرج على رأي الرافعي؛ لأنه لا يأتي تصحيح عدم الإعادة على طريق المصنف



الذي سلكته في تقرير عبارته من التفصيل أولى مما وقع للمتكلمين عليه من إطلاق بعضهم تخريج كلامه على الرأيتين وبعضهم حصّره على رأي الرافعي. وعلم مما مر في الماء والبول أن شرط الاجتهاد أيضاً أن يتأيد بأصل جل المطلوب فلا يجتهد عند اشتباه خل بخمر أو لبن

الباقى في الأول، ولم يرفههما في الثاني قبل الصلاة فيهما فإن أراق ما ذكر قبلها فلا إعادة جزماً لكن اغتياره كون الإراقة قبل الصلاة يتبني أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوّر، وإلا فالمعتد أن المعتبر كون الإراقة قبل التيمم إذا علمت ذلك علمت أن جكاة الخلاف في الإعادة تقتضي التصوير بما إذا انتفت الإراقة أو نحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الإعادة مجزوماً به، وحيث قد فالمسألة مصورة بما إذا انتفت الإراقة ونحوها وإذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف وإجراء الكلام على إطلاقه، إذ تعييده يُنافي ذكر الخلاف فقوله إن زعم البعض المذكور غفلة فيه نظراً بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله؛ لأنه لا يظهر مقابل الأصح إلخ؛ لأنه يزُد عليه أن مقابل الأصح لا يأتي أيضاً على طريق الرافعي إذا حصلت الإراقة التي هي من نحو الخلط بل الوجه أن يقال في توجيه تعين التخريج على رأي الرافعي؛ لأنه لا يأتي تصحيح عدم الإعادة على طريق المصنف بل المصحح حيث إعادة فأحسن التأمل بالإنصاف سم. هـ فود: (أولى إلخ) انظر ما معنى الأولوية مع اغترافه بأن حمل كلامه على غير رأي الرافعي يُنافي قوله في الأصح حيث قال فَمَعَ النظر إليه إلخ، وكيف يدعي أولوية تفصيل في كلامه مع منافاته له سم عبارة البصري قوله وبعضهم حصّره إلخ هذا هو الذي استقر عليه كلامه رحمه الله تعالى حيث قال أيضاً فَمَعَ النظر إليه يتعين تخريجه إلخ فما وجه الأولوية مع العينية اهـ.

هـ فود: (وبعضهم إلخ) بالجر عطفاً على قوله بعضهم تخريج إلخ. هـ فود: (وعلم مما مر إلخ) عبارة المعنى تنبيه للاجتهاد شروط علم بعضها مما مر الأول أن يتأيد بأصل الجل فلا يجتهد في ماء اشتبه ببول كما تقدّم الثاني أن يقع الإشتباه في متعدّد فلو تنجس أحد كفيه أو إحدى يديه وأشكل فلا يجتهد كما سيأتي في شروط الصلاة إن شاء الله تعالى، الثالث أن يبقى المشتبهات فلو تلف أحدهما لم يجتهد في الباقي بل يتيمم ولا يعيد وإن بقي الآخر؛ لأنه ممنوع من استعماله غير قادر على الاجتهاد. الرابع بقاء الوقت فلو ضاق عن الاجتهاد تيمم وصلى وأعاد، قال العمراني في البيان. الخامس أن يكون للعلامة فيه مجال بأن يتوقع ظهور الحال فيه كالتياب والأواني والأطعمة فلا يجتهد فيما إذا اشتبه محرّمه بأجنبيّة فأكثر كما سيأتي إن شاء الله تعالى في النكاح أو مينة بمذكاة أو نحو ذلك، وشرط الأخذ والعمل بالاجتهاد أن تظهر بعده العلامة اهـ ووافق الشارح في جميع ذلك وكذا النهاية إلا في الرابع فعقبه بقوله، والأوجه خلافه اهـ. هـ فود: (أيضاً) أي كسعة الوقت وتعدد المشتبه.

بل المصحح حيث هو الإعادة فأحسن التأمل بالإنصاف. هـ فود: (أولى) انظر ما معنى الأولوية مع اغترافه بأن حمل كلامه على غير رأي الرافعي يُنافي قوله في الأصح؛ حيث قال فَمَعَ النظر إليه إلخ

أَنَّا يَلَيِّنَ مَا كَوَّلَ أَوْ مُذَكِّاةً بِمَيْتَةٍ وَمِمَّا سَيَذَكُّهُ فِي مَوَائِعِ النِّكَاحِ أَنَّ شَرْطَهُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ لِلْعَلَامَةِ فِيهِ مَجَالٌ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَجْتَهِدْ فِي صُورَةِ اخْتِلَاطِ الْمُحْرَمِ الْآتِيَةِ ثُمَّ. وَمِمَّا قَدَّمْتُهُ فِي الْمُتَخَيَّرِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِلْعَمَلِ بِهِ ظُهُورُ الْعَلَامَةِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِمُجَرَّدِ الْحَدْسِ وَالتَّخْمِينِ كَمَا مَرَّ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا شَرْطًا لِلْعَمَلِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ تِلْكَ إِذَا وَجِدَتْ اجْتِهَادًا، ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ لَهُ شَيْءٌ عَمِلَ بِهِ وَلَا فَلَ فَمَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الرُّوْضَةِ تَبَقًا لِلْفَرَاغِ مِنْ أَنَّ الْأَجِيرَ شَرْطٌ لِلْاجْتِهَادِ أَيْضًا غَيْرُ مُرَادٍ وَعَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ اشْتِرَاطُ كَوْنِهِمَا لِوَاحِدٍ، وَإِلَّا تَطَهَّرَ كُلُّ يَأْنَاهُ

□ فَوُدَّ: (أَوْ مُذَكِّاةً بِمَيْتَةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَقِبَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَبَهَتْ مُذَكِّاةً غَيْرُ مَسْمُومَةٍ بِمُذَكِّاةٍ مَسْمُومَةٍ فَإِنَّ لَهُ الْاجْتِهَادَ فِيهِمَا قَطْعًا؛ لِأَنَّهُمَا مُبَاحَانِ طَرَأَ عَلَى أَحَدِهِمَا مَانِعٌ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ: وَهُوَ وَاضِحٌ انْتَهَى.

(فَرَعَ): يَتَّبِعِي جَوَازَ الْاجْتِهَادِ إِذَا اشْتَبَهَ اخْتِصَاصُهُ بِاخْتِصَاصٍ غَيْرِهِ لِيَتَمَيَّزَ لَهُ اخْتِصَاصُهُ فَيَتَصَرَّفَ فِيهِ بِمَا يُسَوِّغُ لَهُ فِيهِ سَم. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ لَمْ يَجْتَهِدْ فِي صُورَةِ اخْتِلَاطِ الْمُحْرَمِ الْآتِيَةِ) أَيِ لَمْ يَجِبِ الْاجْتِهَادُ وَإِنْ جَازَ مَعَ الْعَمَلِ بِهِ فِيمَا إِذَا اخْتَلَطَتْ بِغَيْرِ مَحْصُورٍ بَلْ لَعَلَّهُ أَوَّلَى سَم. أَقُولُ ظَاهِرُ صَنِيعِهِمْ بَلْ صَرِيحٌ مَا يَأْتِي أَيْضًا عَنِ الْكُرْدِيِّ أَنَّ كُلَّ مَنِ الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ شَرْطٌ لِحُجُوزِ الْاجْتِهَادِ فَلَا يَجُوزُ بِدُونِ وَاحِدٍ مِنْهَا.

□ فَوُدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي النِّكَاحِ. □ فَوُدَّ: (وَمِمَّا سَيَذَكُّهُ الْفَخ) فِي عَطْفِهِ عَلَى قَوْلِهِ مِمَّا مَرَّ الْمُتَعَلِّقُ بِقَوْلِهِ عَلِمَ بِالْمُضِيِّ تَسَامُحٌ. □ فَوُدَّ: (فِي الْمُتَخَيَّرِ) أَيِ فِيمَا إِذَا تَخَيَّرَ الْمُجْتَهِدُ. □ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ. □ فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا) أَيِ ظُهُورُ الْعَلَامَةِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ أَيِ أَنْ يَكُونَ لِلْعَلَامَةِ فِيهِ مَجَالٌ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ تِلْكَ أَيِ الْعَلَامَةِ. □ فَوُدَّ: (وَعَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ الْفَخ) أَيِ يُقَالُ عَنْهُ وَهَذَا كَلَامٌ مُسْتَأَنَفٌ. □ فَوُدَّ: (وَعَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ الْفَخ) وَفِي الْكُرْدِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَا نَصَّهُ فَهَذِهِ شُرُوطُ جَوَازِ الْاجْتِهَادِ، وَأَمَّا شُرُوطُ وَجُوبِهِ فَثَلَاثَةٌ دُخُولُ الرُّوْثِ أَمَّا قَبْلَ الرُّوْثِ فَهِيَ جَائِزٌ. ثَانِيهَا عَدَمُ وَجُودِ غَيْرِ الْمُشْتَبِهِ أَوْ إِرَادَةُ اسْتِعْمَالِهِ. ثَالِثُهَا أَنْ لَا يَتَلَفَّ الْمُشْتَبِهَانِ بِالخَلْطِ قُلَّتَيْنِ وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ

وَكَيْفَ يَدْعِي أَوَّلِيَّةَ تَفْصِيلِ فِي كَلَامِهِ مَعَ مُنَافَاتِهِ لَهُ. □ فَوُدَّ: (أَوْ مُذَكِّاةً بِمَيْتَةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَقِبَهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَبَهَتْ مُذَكِّاةً غَيْرُ مَسْمُومَةٍ بِمُذَكِّاةٍ مَسْمُومَةٍ فَإِنَّ لَهُ الْاجْتِهَادَ فِيهِمَا قَطْعًا؛ لِأَنَّهُمَا مُبَاحَانِ طَرَأَ عَلَى أَحَدِهِمَا مَانِعٌ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْقَاضِي قَالَ وَهُوَ وَاضِحٌ انْتَهَى.

(فَرَعَ): يَتَّبِعِي جَوَازَ الْاجْتِهَادِ إِذَا اشْتَبَهَ اخْتِصَاصُهُ بِاخْتِصَاصٍ غَيْرِهِ لِيَتَمَيَّزَ لَهُ اخْتِصَاصُهُ فَيَتَصَرَّفَ فِيهِ بِمَا يُسَوِّغُ لَهُ فِيهِ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ لَمْ يَجْتَهِدْ فِي صُورَةِ اخْتِلَاطِ الْمُحْرَمِ الْآتِيَةِ) أَيِ لَمْ يَجِبِ الْاجْتِهَادُ وَإِنْ جَازَ مَعَ الْعَمَلِ بِهِ فِيمَا إِذَا اخْتَلَطَتْ بِغَيْرِ مَحْصُورٍ بَلْ لَعَلَّهُ أَوَّلَى قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، وَاسْتَشْكَلُ بِأَنَّهُمْ جَعَلُوا لِلْقَائِفِ أَنْ يُلْحَقَ اعْتِمَادًا عَلَى الشَّبَةِ، وَرَبُّوا عَلَيْهِ حِلَّ النِّكَاحِ تَارَةً وَحُرْمَتَهُ أُخْرَى وَالْإِزْتُ وَغَيْرُهُ وَكَانَ قِيَاسٌ ذَلِكَ أَنَّ لِلْقَائِفِ الْاجْتِهَادَ هُنَا بِالْأَوَّلَى، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَهُوَ إِشْكَالٌ قَوِيٌّ أَمْ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ لِحَاقَ الْقَائِفِ حُكْمَهُ وَهُوَ مِنَ الْحَاكِمِ إِنَّمَا يَتَّقَدُّ عَلَى غَيْرِهِ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَتَّقَدُّ لِنَفْسِهِ وَلَا عَلَيْهَا وَمِنْ ثُمَّ لَمْ

كما في إن كان ذا غرابا فهي طالِقٌ وعكسه الآخر ولم يُعلم فإن زوجة كل تجل له ورُد بأن الوطء يستدعي ملك الواطئ للمخل، والوضوء يصح بمغسوبٍ وأُوضح منه أنه لا مجال للاجتهاد في الأضباع فأبقينا كلاً على أصل الجدل إذ لا نية ثم تتأثر بالشك، وهنا له مجال من حيث إنه يصح من كل النظر في الطاهر منهما فوجب لتأثر النية بالشك في حق كل منهما. (ولو أُخبر بتنجيسه) أي الماء وهو مثال أو استعماله له ولو على الإبهام أو بطهارته على التعمين قبل استعمال ذلك أو بعده وفارق الإبهام، ثم التعمين هنا.....

الاجتهاد، بل يُخَيَّر بينه وبين الخلط اهـ. ة فود: (وعن بعض الأصحاب اشتراط كونهما لواجِدٍ إلخ) والأوجه كما في الإخياء خلافه عملاً بإطلاقهم كما أوضحت في شرح الباب نهاية. ة فود: (ورُد إلخ) وعلى هذا فإن ظن ما لِنَفْسِهِ استعماله أو ما لغيره اجتناب ما لِنَفْسِهِ، واستعمل ما لغيره إن تَمَكَّن منه بطريقه الشرعي والأتيم سم. ة فود: (باب الوطء إلخ) عبارة الكُرْدِي قال في الإخياء فإن قيل فلو كان الإناءان لشخصين فَيَتَغَيَّرُ أَنْ يَسْتَعْمِلَ عَنِ الْاجْتِهَادِ وَيَتَوَضَّأُ كُلُّ بِلَانِيَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَرَّنُ طَهَارَتُهُ وَشَكُّ الْآنَ فِيهِ فَتَقُولُ هَذَا مُحْتَمَلٌ فِي الْفَقْهِ وَالْأَرْجَحُ فِي الظَّنِّ الْمَنْعُ، وَإِنْ تَعَدَّدَ الشَّخْصُ هُنَا كَاتِحَادُهُ؛ لِأَنَّ صِحَّةَ الْوُضُوءِ لَا تَسْتَدْعِي مِلْكَاً بَلْ وَضُوءَ الْإِنْسَانِ بِمَاءٍ غَيْرِهِ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ كَوُضُوءِهِ بِمَائِهِ فَلَا يَتَبَيَّنُ لاختلاف الملك واتحاد أثر بخلاف الوطء لزوج الغير فإنه لا يجزئ اهـ. ة فود: (تتأثر) أي تَبْطُلُ. ة فود: (وهنا) أي في الإناءين لاثنتين وقوله له وقوله فوجب أي الاجتهاد وقوله في حق إلخ متعلق بوجب. ة فود: (أي الماء) إلى قوله وإطلاق الفقيه في النهاية. ة فود: (وهو) أي الماء.

ة فود: (أو استعماله) عطف على تنجيئه. ة فود: (ولو على الإبهام) ومثل ذلك ما لو تَوَضَّأَ مِنْ أَحَدٍ إِنَاءَيْنِ بِلَا اشْتِيَاءٍ فَأُخْبِرَ بِتَجَاسٍ أَحَدِهِمَا عَلَى الْإِبْهَامِ فَاجْتَنَهَذَ وَأَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى تَجَاسٍ مَا تَطَهَّرَ مِنْهُ فَيَجِبُ إِعَادَةُ مَا صَلَّاهُ بِتِلْكَ الطَّهَارَةِ كَمَا نَقَلَهُ سَمٌ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنِ الطَّبْلَاوِيِّ وَارْتِضَاعِ شِ أَقُولُ وَيُقْبَدُ أَيْضاً قَوْلُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ أَوْ بَعْدَهُ. ة فود: (قبل استعمال ذلك إلخ) متعلق بقول المصنف ولو أُخْبِرَ ش. ة فود: (أو بَعْدَهُ) قد يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الطَّهَارَةِ بِمَا لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ إِذَا أُخْبِرَ بَعْدَهَا بِطَهَارَتِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ سَم. أي ومُخَالِفٌ لِمَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ. ة فود: (التعمين إلخ) الأولى وفارق الإبهام ثم الإبهام هنا بأن الإبهام ثم يوجب اجتنابهما والإبهام هنا لا يجوز استعمال واحد منهما، وإن استويا في إفادة جواز الاجتهاد في الماءين. ة فود: (ثم) أي في الإخبار بالتنجيس أو الاستعمال وقوله

يَجْزِي لِلْفَائِظِ أَنْ يَجْتَنِبَهُ وَيَحْكُمَ لِنَفْسِهِ هُنَا مُطْلَقاً اهـ. ة فود: (ورُد إلخ) وعلى هذا فإن ظن بالاجتهاد ماء لِنَفْسِهِ استعماله وماء لغيره اجتناب ما لِنَفْسِهِ واستعمل ما لغيره إن تَمَكَّنَ مِنْهُ بِطَرِيقِهِ الشَّرْعِيِّ وَالْأَتِيمُ. ة فود: (أو بَعْدَهُ) قد يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الطَّهَارَةِ بِمَاءٍ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ إِذَا أُخْبِرَ بَعْدَهَا بِطَهَارَتِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. ة فود: (وفارق الإبهام ثم التعمين هنا إلخ) إذا تَأَمَّلْتَ الْفَرْقَ الَّذِي أَبْدَاهُ وَجَدْتَهُ إِنَّمَا هُوَ بِاِغْتِيَارِ الْإِبْهَامِ ثُمَّ وَعَدَمِهِ بِاِغْتِيَارِهِ هُنَا فَتَأَمَّلْهُ.

بأن التنجيس على الإبهام يُوجب اجتنابهما، والطهارة على الإبهام لا تجوز استعمال واحد منهما، وإن استويا في إفادة الإبهام في كُلِّ جواز الاجتهاد فيهما (مقبول الرواية) وهو المُكَلَّفُ العَدْلُ ولو امرأةً وقتاً عن نفسه أو عدل آخر فلا يكفي إخبار كافر وفاسق ومُتَمَيِّزٍ إلا إن بَلَّغُوا عَدَّةَ التَّوَاتُرِ أو أَخْبَرَ كُلٌّ عَنْ فِعْلِهِ فَيَقْبَلُ قَوْلُهُ عَمَّا أَمَرَ بِتَطْهِيرِهِ طَهَّرَتْهُ لَا طَهَّرَ (وَبَيْنَ السَّبَبِ) فِي

هنا أي في الإخبار بالطهارة. □ فُود: (بأن التَّنَجِّسَ) أي والاستعمال. □ فُود: (وإن استويا) أي الإبهامان وهما إبهام الطهارة وإبهام التجاسع ش. □ فُود: (في كُلِّ) مُتَعَلِّقٌ بالإبهام وقوله جَوَازُ الْخِ مَفْعُولُ إِفَادَةِ الْخِ. □ فُود: (وهو المُكَلَّفُ) إلى الْمُتَنِّي فِي الْمُغْنِي لِأَقُولُهُ أَوْ عَدْلُ آخَرُ. □ فُود: (ولو امرأةً وقتاً) ولو أَعْمَى نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَسَم. □ فُود: (أو هَذَا آخَرُ) أَي عَيْتَهُ كَزَيْدٍ وَعَرَفَ الْمُخْبِرُ لَهُ عَدَالَتَهُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ أَخْبَرَنِي عَدْلٌ وَكَانَ مِنْ أَهْلِ التَّعْدِيلِ عَلَى مَا يَأْتِي عَنْ شَرْحِ الْمُسْتَدْعِ ش. □ فُود: (وفاسقٍ) الْخِ) أَي وَمُجَنِّونَ وَمُجْهُولِ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي أَي مُجْهُولُ الْعَدَالَةِ ش. □ فُود: (وَمُتَمَيِّزٍ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالصَّبِيُّ وَلَوْ مُتَمَيِّزًا وَفِيمَا يَتَعَمَّدُ الْمُشَاهِدَةُ اه. زَادَ النَّهَآيَةُ وَلَوْ أَخْبَرَ الصَّبِيَّ بَعْدَ بُلُوغِهِ عَمَّا شَاهَدَهُ فِي صِبَاهٍ مِنْ تَنْجِيسٍ إِنَاءٍ وَنَحْوِهِ قَبْلَ، وَجَبَ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي أَيْضًا اه قَالَ ع ش وَاقْتِصَارُهُ م ر فِي الْمُخْتَصَرِّ عَلَى مَا ذَكَرَ يُفِيدُ أَنَّ مَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَى مُرُوءَةِ أَمْثَالِهِ تَقْبَلُ رَوَايَتَهُ، وَهَلْ هُوَ كَذَلِكَ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ، وَقِيَاسُ مَا قَالُوهُ فِي الصَّوْمِ وَفِي دُخُولِ الْوَقْتِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ اِغْتَدَّ صِدْقُ الْفَاسِقِ عَمِلَ بِهِ مَجِئُهُ هُنَا اه. □ فُود: (إِلَّا إِنْ بَلَّغُوا الْخِ) أَي مِنْ غَيْرِ الْمَجَانِينِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ قَالِ الْكُرْدِيُّ أَوْ ظَنَّ صِدْقَ الصَّبِيِّ وَالْفَاسِقِ قَالِ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِمَا لَوْ ظَنَّ صِدْقَهُمَا؛ لِأَنَّ خَبَرَ هُمَا سَاقِطٌ شَرْعًا، ثُمَّ قَالَ وَقَدْ يُعَالِ يَتَنَبَّيْ أَنْ يُؤْثَرُ كَمَا أَثَرُ فِي وَجُوبِ الصَّوْمِ إِذَا أَخْبَرَهُ بِالْهَلَالِ فَاسِقٌ أَوْ صَبِيٌّ ظَنَّ صِدْقَهُ اه عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ لَا يَتَعَمَّدُهُمْ مَا لَمْ يُخْبِرُوا عَنْ فِعْلِ أَنْفُسِهِمْ وَمَا لَمْ يُصَدِّقْهُمْ وَلَا اِغْتَدَّ خَبَرُهُمْ انْتَهَتْ. وَتَقَدَّمَ أَيْضًا عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ. □ فُود: (أو أَخْبَرَ كُلٌّ عَنْ فِعْلِهِ نَفْسِيهِ) كَقَوْلِهِ بَلَّتْ فِي الْإِنَاءِ مُغْنِي عِبَارَةٌ سَم لَا يَخْفَى أَنَّ إِبْخَارَهُ عَنْ فِعْلِ نَفْسِيهِ غَايَتُهُ أَنَّهُ كَأَخْبَارِ الْعَدْلِ الَّذِي لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ بَيَانِ السَّبَبِ أَوْ كَوْنِهِ فَفِيهَا مُوَافِقًا فَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ هُنَا أَيْضًا فَلَا يَكْفِي نَحْوُ قَوْلِهِ نَجَسَتْ هَذَا الْمَاءُ إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ السَّبَبَ أَوْ كَانَ فَفِيهَا مُوَافِقًا كَصَبَّتْ فِيهِ بَوْلًا، وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ بَلَّتْ فِيهِ فَفِيهِ بَيَانُ السَّبَبِ وَلَا يَكْفِي طَهَّرَتْهُ إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ السَّبَبَ كَعَمَسَتْهُ فِي الْبَحْرِ هَذَا الرَّجُلُ، وَكَلَامُ الشَّارِحِ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَيْهِ فَلْيَأْمَلْ اه. □ فُود: (فَيَقْبَلُ) أَي فِي غَيْرِ الْمَجَنُونِ نِهَآيَةً. □ فُود: (طَهَّرَتْهُ) مَقُولُ الْقَوْلِ.

□ فُود: (مقبول الرواية) أي ولو أَعْمَى أَتَّفَاقًا إِنْ أَخْبَرَ عَنْ جِسٍّ أَوْ مَا قَبِلَ الْعَمَى فَإِنَّ أَخْبَرَ عَنْ غَيْرِهِ احْتِمَالٌ مَجِيءُ الْخِلَافِ فِي قَبُولِ رَوَايَتِهِ وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَلَوْ أَعْمَى. □ فُود: (أو أَخْبَرَ كُلٌّ عَنْ فِعْلِ نَفْسِيهِ) لَا يَخْفَى أَنَّ إِبْخَارَهُ عَنْ فِعْلِ نَفْسِيهِ غَايَتُهُ أَنَّهُ كَأَخْبَارِ الْعَدْلِ الَّذِي لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ بَيَانِ السَّبَبِ أَوْ كَوْنِهِ فَفِيهَا مُوَافِقًا فَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ هُنَا أَيْضًا فَلَا يَكْفِي نَحْوُ قَوْلِهِ نَجَسَتْ هَذَا الْمَاءُ إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ السَّبَبَ أَوْ كَانَ فَفِيهَا مُوَافِقًا كَصَبَّتْ فِيهِ بَوْلًا، وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ بَلَّتْ فِيهِ فَفِيهِ بَيَانُ السَّبَبِ وَلَا يَكْفِي طَهَّرَتْهُ إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ السَّبَبَ

تَنْجِيسِهِ أَوْ اسْتِعْمَالِهِ أَوْ طَهْرِهِ كَوَلَّغَ هَذَا الْكَلْبُ فِي هَذَا وَقْتُ كَذَا، وَلَمْ يُعَارِضْهُ بِثَلَّةٍ كَكَانَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِمَحَلٍّ كَذَا وَالْأَوَّلُ كَانَ اسْتَوْبَا ثِقَةً أَوْ كَثْرَةً أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْثَقَ وَالْآخَرُ أَكْثَرَ سَقَطًا وَيَتَنَبَّيْ أَصْلُ طَهَارَتِهِ (أَوْ كَانَ فَاقِيهَا) أَيِ عَارِفًا بِأَحْكَامِ الطَّهَارَةِ وَالتَّجَاسَةِ أَوْ الِاسْتِعْمَالِ وَإِطْلَاقِ الْفَقِيهِ عَلَى نَحْوِ هَذَا شَائِعٌ عَرَفًا نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي نَحْوِ الْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ وَتَخْصِيصِهِ بِالْمُجْتَهِدِ اصْطِلَاحٌ خَاصٌّ (مُوَافِقًا) لَا عَيْتَادَ الْمُخْبِرِ فِي ذَلِكَ أَوْ عَارِفًا بِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْهُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُخْبِرُهُ بِاعْتِقَادِهِ لَا بِاعْتِقَادِ نَفْسِهِ لِيُعْلِمَهُ بِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُهُ فَالْتَّبَعِيرُ بِالْمُوَافِقِ لِلْغَالِبِ فَإِنَّ قُلْتَ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ يُخْبِرُهُ بِاعْتِقَادِ نَفْسِهِ لِيُخْرِجَ مِنَ الْخِلَافِ قُلْتَ هَذَا احْتِمَالٌ بَعِيدٌ مِمَّنْ يَعْرِفُ الْمَذْهَبَيْنِ فَلَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُطْبَرِدٍ.....

• فَوَدَّ: (وَلَمْ يُعَارِضْهُ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ خَيْرٌ عَدْلَيْنِ فَصَاعِدًا كَانَ قَالَ أَحَدُهُمَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي هَذَا الْإِنَاءِ دُونَ ذَلِكَ وَعَكْسُهُ الْآخَرُ، وَأَمَّا صِدْقُهُمَا صَدَقًا وَحُكْمُ بَنَاجَسَةِ الْمَائَتَيْنِ لِاحْتِمَالِ الْوُلُوعِ فِي وَثْقَتَيْنِ فَلَوْ تَعَارَضَا فِي الْوَقْتِ أَيْضًا بَأَنِّ عَيْنَاهُ عَمِلَ بِقَوْلِ أَوْثَقِهِمَا فَإِنَّ اسْتَوْبَا فَبِالْأَكْثَرِ عَدَدًا فَإِنَّ اسْتَوْبَا سَقَطَ خَيْرُهُمَا لِغَدَمِ الْمَرْجِعِ، وَحُكْمُ بِطَهَارَةِ الْإِنَاءَيْنِ كَمَا لَوْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا كَلْبًا كَانَ قَالَ وَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ وَقْتُ كَذَا فِي هَذَا الْإِنَاءِ، وَقَالَ الْآخَرُ كَانَ ذَلِكَ الْوَقْتُ بَيِّنًا آخَرَ مَثَلًا أَهْ قَالَ ع ش بَعْدَ سَوَقِهِ كَلَامَ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا ظَهَرَ فِي الشَّارِحِ م ر عَمِلَ بِقَوْلِ أَوْثَقِهِمَا فَإِنَّ الْمُتَبَاخِرَ مِنْهُ تَقْدِيمُ الْأَوْتَقِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَكْثَرَ عَدَدًا بَلَّ يَكَادُ يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ م ر فَإِنَّ اسْتَوْبَا الْخُ اه. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُعَارِضْهُ بِثَلَّةٍ) أَيِ شَخْصٍ بِثَلَّةٍ فِي قَبُولِ الرِّوَايَةِ وَقَوْلُهُ كَكَانَ الْخُ مِثَالٌ لِلْمُعَارَضَةِ كَرْدِي. • فَوَدَّ: (كَكَانَ) أَيِ ذَلِكَ الْكَلْبِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ) أَيِ وَإِنْ عَارِضَهُ بِثَلَّةٍ كَانَ قَالَ كَانَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِمَحَلٍّ كَذَا وَجَوَابُ الشَّرْطِ قَوْلُهُ سَقَطًا وَقَوْلُهُ كَانَ اسْتَوْبَا تَنْظِيرٌ لِلشَّرْطِ فَحَاصِلُ الْمَعْنَى وَإِنْ عَارِضَهُ بِثَلَّةٍ كَانَ قَالَ وَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ فِي هَذَا الْمَاءِ وَقْتُ كَذَا، وَقَالَ الْآخَرُ كَانَ حَيِّثُ بَيِّنًا آخَرَ سَقَطًا وَيَتَنَبَّيْ أَصْلُ طَهَارَتِهِ كَمَا لَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي هَذَا دُونَ ذَلِكَ، وَقَالَ الْآخَرُ بَلَّ فِي ذَلِكَ دُونَ هَذَا، وَعَيْنًا وَقْتًُا وَاجِدًا وَاسْتَوْبَا ثِقَةً أَوْ كَثْرَةً أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْثَقَ وَالْآخَرُ أَكْثَرَ فَإِنَّهُمَا يَسْقُطَانِ أَيْضًا، وَيَتَنَبَّيْ أَصْلُ طَهَارَتِهِ هَذَا شَرْحُ كَلَامِهِ مُطَابِقًا لِلرُّؤُوسِ وَشَرْحُهُ لَكِنَّ ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ قَوْلَهُ كَانَ اسْتَوْبَا الْخُ مِثَالٌ لَا نَظِيرٌ، وَتَصْوِيرُهُ بِمِثْلِ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ لَا مَانِعَ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ فِيهِ تَكَلُّفٌ لَا يَخْفَى سَم. • فَوَدَّ: (وَالِاسْتِعْمَالُ) الْأَوَّلَى أَوْ الطَّهَوْرِيَّةُ وَالِاسْتِعْمَالُ بِضَرْيٍ. • فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ الْوَقْفِ الْخُ) لَوْ قَالَ فِي نَحْوِ الْجَمَاعَةِ وَالْجَنَائِزِ لَكَانَ أَتْسَبَ قَتَامُلَ بِضَرْيٍ. • فَوَدَّ: (اصْطِلَاحٌ خَاصٌّ) أَيِ بِالْأَصُولَيْنِ.

• فَوَدَّ (سُي): (مُوَافِقًا) وَلَوْ شَكَّ فِي مُوَافَقَتِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَالْمُخَالِفِ، وَكَذَا الشُّكُّ فِي الْفِقْهِ الْأَصْلُ عَدَمُهُ فِيمَا يَظْهَرُ أَنْتَهَى عَمِيرَةً اه ع ش. • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنْ أَحْكَامِ التَّجَاسَةِ وَطَهَارَةِ أَوْ الِاسْتِعْمَالِ وَطَهَوْرِيَّةٍ. • فَوَدَّ: (أَوْ عَارِفًا بِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْكُرْدِي وَكَالْمُوَافِقِ مَا إِذَا كَانَ عَارِفًا بِمَذْهَبِ

كَعَمَسْتَهُ فِي الْبَحْرِ هَذَا هُوَ الْوَجْهَ وَكَلَامُ الشَّارِحِ يُنَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ) أَيِ وَإِنْ

(اعتمدته) وجوباً وإن لم يُبين بخلاف عائٍ ومُخالفٍ لم يُبين سبباً لانتفاء الثقة بقوليهما، وإنما قُلبت الشهادة على الردة مع الإطلاق على ما يأتي تليظاً على المرتد لإمكان أن يُزهر عن نفسه ووجب التفصيل في الشهادة بالجرح ولو من الفقيه الموافق على ما فيه؛ لأن الحاكم يلزمه الاحتياط ومنه أن لا يقول على إجمالٍ غيره مطلقاً على ما يأتي أواخر الشهادات.

المُخبر بفتح الباء، وآته لا يُخبره إلا باعتماده فيكون منه الإطلاق كما في الإمداد وفتح الجواد والإيعاب وهو يقتضي أنه لا بُد من وجود شرطين أن يعلم مذهبه، وأنه إنما يُخبره به لكن في التُخفة ما يفيد اشتراط الشرط الأول فقط اهـ.

• قول (سني): (اعتمدته) لا يعمد أن يدخل في اعتماده وجوب تطهير ما أصابه من الماء المُخبر بتنجييه، وإن لم يتجس بالظن؛ لأن خبر العدل بمنزلة اليقين شرعاً فليُراجع سم على حجج اهـ ع ش، وتقدم عنه عند قول الشارح ولو على الإنهاف الجزم بذلك. • قول: (وإن لم يُبين) أي في الشق الثاني سم.

• قول: (ومُخالف) أي ليس عارفاً باعتماد المُخبر. • قول: (لم يُبين سبباً) ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذي يُخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف تزجيج، فيكون الأرجح فيه أنه لا بُد من بيان السبب؛ لأنه قد يقتضيه تزجيج ما لا يقتضيه المُخبر تزجيجه حينئذ، فيعلم من قولهم فقيهاً موافقاً أنه يعلم الزاجع في مسائل الخلاف نهايةً ومُعني وفي الكُردي عن الإمداد والإيعاب ما يوافقه قال ع ش.

• قول: (م ر واختلاف تزجج إلخ) ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب ابن حجر والشارح م ر اهـ. • قول: (وإنما قُلبت الشهادة إلخ) عبارة شرح الباب للشارح أي للزلمي وإن في الردة قبلنا الشهادة بها مطلقاً من الموافق وغيره مع الاختلاف في أسبابها؛ لأن المرتد مُمكن من أن يُزهر عن نفسه، وأن يأتي بالشهادتين فقدم الإنيان بهما وسكوته تقصير بل ذلك قرينة دالة على صِدق الشاهد ولا كذلك الماء ع ش. • قول: (الإمكان أن يُزهر إلخ) الأولى العطف. • قول: (مطلقاً) أي موافقاً كان للحاجم أو لا. • قول: (على ما يأتي إلخ).

(فروع) ولو رفع نحو كُلب رأسه من إناء فيه مائع أو ماء قليل وقمه رطب لم يتجس إن احتجّل ترطبه

عارضه مثله كان قال كان في ذلك الوقت بمحل كذا، وجواب الشرط قوله سقطاً إلخ وقوله كان استتراً نظير للشرط فحاصل المعنى وإن عارضه مثله كان قال ولغ الكلب في هذا الماء وقال الآخر كان حينئذ يلبد آخر سقطاً ويقي أضل طهارته كما لو قال أحدهما ولغ الكلب في هذا دون ذلك وقال الآخر بل في ذلك دون هذا، وعنياً وقتاً واحداً واستتراً ثقة أو كثرة أو كان أحدهما أوثق والآخر أكثر فإثباتهما يسقطان أيضاً، ويتقى أضل طهارته هذا شرح كلامه مطابقاً للرؤوس وشرجه لكن ظاهر كلامه إن كان استتراً مثال لا نظير وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا أن فيه تكلفاً لا يخفى. • قول: (اعتمدته) لا يعمد أن يدخل في اعتماده وجوب تطهير ما أصابه من الماء المُخبر بتنجييه وإن لم يتجس بالظن؛ لأن خبر العدل بمنزلة اليقين شرعاً فليُراجع. • قول: (وإن لم يُبين) أي في الشق الثاني.

(ويجلب استعمال كل إناء طاهر) من حيث كونه طاهراً وإن حُرِّمَ من جهة أخرى كجلد آدمي غير حربي ومُرْتَدٍّ.....

مِنْ غَيْرِهِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ، وَلَا تَنْجَسَ لَوْ غَلَبَتِ التَّجَاسُّةُ فِي شَيْءٍ، وَالْأَصْلُ فِي طَاهِرٍ كِتَابٌ مُدْنِي الْخَمْرِ وَمُتَذَبِّبٌ بِالتَّجَاسُّةِ أَيْ كَالْمَجُوسِ وَمَجَانِينَ وَصِبْيَانٍ وَجَزَارِينَ حُكِمَ بِالطَّهَارَةِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ وَإِنْ كَانَ مِمَّا اطَّرَدَتْ الْعَادَةُ بِخِلَافِهِ كَاسْتِعْمَالِ السُّرَجِينَ فِي أَوَانِي الْفَخَّارِ خِلَافًا لِلْمَاوَرَدِيِّ، وَيُحَكِّمُ أَيْضًا بِطَهَارَةٍ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوَى كَقَرَقِ الدَّوَابِّ أَيْ وَإِنْ كَثُرَ وَلَعِبَها وَلَعَابُ الصَّغَارِ أَيْ لِلْأَمِّ وَغَيْرِهَا وَالْجَوْحُ. وَقَدْ اشتهر استعماله بِشَحْمِ الْخَنْزِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَمِنَ الْبِدْعِ الْمَذْمُومَةِ غَسْلُ ثَوْبٍ جَدِيدٍ وَقَمْعٌ وَقَمٌّ مِنْ نَحْوِ أَكْلِ خُبْزٍ وَالبَقْلِ التَّابِتِ فِي نَجَاسَةٍ مُتَنَجِّسٍ نَعَمَ مَا اِزْتَمَعَ عَنْ مَنِيَّتِهِ طَاهِرٌ، وَلَوْ وَجَدَ قِطْعَةً لَحْمٍ فِي إِنْاءٍ أَوْ خِرْقَةٍ بَيِّنَةٍ لَا مَجُوسَ فِيهِ فَهِيَ طَاهِرَةٌ أَوْ مَرْمِيَّةٌ مَكْشُوفَةٌ فَتَنْجَسُ أَوْ فِي إِنْاءٍ أَوْ خِرْقَةٍ وَالْمَجُوسُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ الْمُسْلِمُونَ أَغْلَبَ فَكَذَلِكَ فَإِنْ غَلَبَ الْمُسْلِمُونَ فَطَاهِرَةٌ نَهَايَةً، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا أَنَّهُ اسْقَطَ قَوْلَهُ وَإِنْ كَانَ إِلَى وَيُحَكِّمُ وَزَادَ عَقِبَ خُبْزٍ قَوْلُهُ وَتَرَكَ مَوَاطِنَ الصَّبْيَانِ لِتَوَهُمِ نَجَاسَتِهَا هـ. وَفِي الْآخِرِ قَوْلُهُ وَكَذَا إِنْ اسْتَرَيَا فِيمَا يَظْهَرُ هـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر عَمَلًا بِالْأَصْلِ أَيْ مَعَ غَلَبَةِ التَّجَاسُّةِ عَلَى أَبْدَانِهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ الْخُبْزُ الْمَخْبُورُ بِمَضَرٍّ وَنَوَاحِيهَا فَإِنَّ الْغَالِبَ فِيهَا التَّجَاسُّةُ لِكُونِهِ يُخْبِزُ بِالسُّرَجِينَ، وَالْأَصْلُ فِي الطَّهَارَةِ وَقَوْلُهُ كَاسْتِعْمَالِ السُّرَجِينَ الْخُحُّ أَيْ وَكَمْدِمِ الْإِسْتِنْجَاءِ فِي فَرْجِ الصَّغِيرِ وَنَجَاسَةِ مَنَفَذِ الطَّائِرِ وَالبَيْمَةِ فَلَوْ جَلَسَ صَغِيرٌ فِي جَنْبِ مُصَلٍّ مَثَلًا أَوْ وَقَعَ طَائِرٌ عَلَيْهِ فَتَحَكَّمَ بِصِحَّةِ صَلَاتِهِ اسْتِصْحَابًا لِأَصْلِ الطَّهَارَةِ فِي فَرْجِ الصَّغِيرِ، وَمَا ذُكِرَ مَعَهُ وَإِنْ اطَّرَدَتْ الْعَادَةُ بِنَجَاسَتِهِ وَقَوْلُهُ غَسْلُ ثَوْبٍ جَدِيدٍ أَيْ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ نَجَاسَتُهُ، وَمِمَّا يَغْلِبُ كَذَلِكَ مَا اغْتَبَدَ مِنَ التَّسَاهُلِ فِي عَدَمِ التَّحَرُّزِ عَنِ التَّجَاسُّةِ يَمُنُّ بِتَعَامُلِ حَيَاتِهِ أَوْ خِيَاطَتِهِ وَنَحْوَهُمَا، وَقَوْلُهُ فَتَنْجَسُ قَالَ سَمَ عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ قَضِيَّتُهُ أَنَّهَا تُنَجَّسُ مَا أَصَابَتْهُ وَهُوَ مَمْنُونٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ وَقَدْ صَرَّحَ بِمَعْصُومٍ بِأَنَّ هَذَا بِالنَّسْبَةِ لِلْأَكْلِ كَمَا قَرَضَهُ فِي الْمَجْمُوعِ أَمَّا لَوْ أَصَابَتْ شَيْئًا فَلَا تُنَجَّسُ انْتَهَى، وَقَدْ سَبَقَ الْإِسْنَوِيُّ إِلَى ذَلِكَ هـ.

(فَاتِلَةٌ) لَوْ وَجَدَ قِطْعَةً لَحْمٍ مَعَ جِدَاةٍ مَثَلًا هَلْ يُحَكِّمُ بِنَجَاسَتِهَا عَمَلًا بِالْأَصْلِ وَهُوَ عَدَمُ تَذَكِّيَةِ الْحَيَوَانِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ ع ش بِحَذْفِ أَقُولُ وَقَوْلُهُمَا وَالْجَوْحُ وَقَدْ اشتهر استعماله بِشَحْمِ الْخَنْزِيرِ هَلْ يُلْحَقُ بِهِ السُّكَّرُ الْإِفْرَنْجِيُّ، وَقَدْ اشتهر أَنَّ عَمَلَهُ وَتَضَفِيَّتَهُ بِدَمِ الْخَنْزِيرِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالطَّاهِرُ الْأَوَّلُ إِذْ لَا يَظْهَرُ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَالْأَصْلُ فِي الطَّهَارَةِ قَلْبُ الْجَمْعِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُغْنِيِّ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي الطَّهَارَةِ.

• قَوْلُهُ (سَلِي): (وَيَجْلِبُ اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنْاءٍ الْخُحُّ) أَيْ فِي الطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا إِنْجَامًا، وَقَدْ تَوَضَّأَ ۞ مِنْ شَرِّ مِنْ جِلْدٍ وَمِنْ قَدَحٍ مِنْ خَشَبٍ وَمِنْ مِخْضَبٍ مِنْ حَجَرٍ) نَهَايَةُ زَادَ الْمُغْنِيِّ وَمِنْ إِنْاءٍ مِنْ صُفْرِ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمُ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ مِنَ الصُّفْرِ. قَالَ الْقَزْوِينِيُّ اِغْتِيَادُ ذَلِكَ بِتَوَلُّدِهِ مِنْهُ أَمْرَاضٌ لَا دَوَاءَ لَهَا هـ.

• قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ غَيْرَ حَرْبِيٍّ وَمُرْتَدٍّ وَإِلَى قَوْلِهِ فِي بَدَنِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ. • قَوْلُهُ: (كَجِلْدِ آدَمِيٍّ) أَيْ أَوْ شَعْرِهِ أَوْ عَظْمِهِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ أَيْضًا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ اتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ كُرْدِيٍّ وَبُجَيْرِيٍّ. • قَوْلُهُ: (غَيْرَ حَرْبِيٍّ وَمُرْتَدٍّ) سَكَتَ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيُّ عَنْ اسْتِثْنَائِهِمَا، وَقَالَ

وَكَمْفُصُوبٍ بِخِلَافِ النَّجِيسِ فَيَحْرُمُ إِلَّا فِي مَاءٍ كَثِيرٍ أَوْ جَافٍ وَالْإِنَاءُ جَافٌ نَعَمْ يُكْرَهُ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّجِيسِ هُنَا مَا يُمْمُ الْمُتَنَجِّسَ وَلَا يُنَافِي الْحُرْمَةَ هُنَا مَا يَأْتِي مِنْ كَرَاهَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَضْمُنُ بِنَجَاسَةٍ ثُمَّ أَصْلًا.....

الزِّيَادَةُ وَالْحَلَبِيُّ وَلَا فَرْقٌ فِي الْآدَمِيِّ بَيْنَ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَغَيْرِهِمَا فَهُمَا مُخْتَرِمَانِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا آدَمِيَّيْنِ اهـ.

• فَوَدَّ: (وَكَمْفُصُوبٍ) أَيِ وَمَسْرُوقٍ كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (فَيَحْرُمُ الْفَخ) أَيِ إِلَّا يَفْرَضُ وَحَاجَةٌ كَمَا لَوْ وَضَعَ الدُّهْنُ فِي إِنَاءٍ عَظُمَ الْفِيلُ عَلَى قَصْدِ الْإِسْتِصْبَاحِ فَيَجُوزُ ذَلِكَ كَمَا نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ، وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الطَّبْلَاوِيُّ وَقَالَ وَلَا يَشْتَرِطُ فِي الْجَوَازِ فَقَدْ إِنَاءٌ طَاهِرٌ سَمِ اهـ يُجْزِي مِي.

• فَوَدَّ: (إِلَّا فِي مَاءٍ كَثِيرٍ الْفَخ) بَحَثَ الرَّزْكَشِيُّ تَقْيِيدَ ذَلِكَ بِغَيْرِ الْمُتَّخِذِ مِنْ جِلْدِ الْكَلْبِ وَالْجَنْزِيرِ وَعَظْمِيهِ، وَنَازَعَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، وَقَالَ فِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ أَوْ قَلِيلٍ لِإِطْفَاءِ نَارٍ أَوْ بِنَاءِ جِدَارٍ وَنَحْوِهِ سَمِ زَادَ الْكُرْدِيُّ عَقِبَهُ كَسْفِي زَرْعٍ أَوْ دَابَّةٍ وَكَعْمَلِ الدُّهْنِ فِي عَظْمِ الْفِيلِ لِلْإِسْتِغْمَالِ فِي غَيْرِ الْبَدَنِ انْتَهَى، وَقَيَّدَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ بِنَاءَ الْجِدَارِ بِقَوْلِهِ لِغَيْرِ مَسْجِدٍ اهـ، وَاعْتَمَدَ النُّهَيْمَةَ مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ عِبَارَتَهُ وَمَحَلَّ ذَلِكَ كَمَا فِي التَّوَسُّطِ فِي غَيْرِ مَا اتَّخَذَ مِنْ عَظْمِ كَلْبٍ أَوْ جَنْزِيرٍ وَمَا تَفَرَّعَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا وَحَيَوَانٍ آخَرَ أَمَّا هُوَ فَيَحْرُمُ اسْتِغْمَالُهُ مُطْلَقًا اهـ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ يُكْرَهُ) أَيِ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ أَوْ جَافٍ الْفَخ.

• فَوَدَّ: (إِلَّا فِي مَاءٍ كَثِيرٍ) بَحَثَ الرَّزْكَشِيُّ تَقْيِيدَ ذَلِكَ بِغَيْرِ جِلْدِ الْكَلْبِ وَالْجَنْزِيرِ كَمَا بَحَثَ تَقْيِيدَ قَوْلِهِمْ بِجِلِّ اسْتِغْمَالِ الْإِنَاءِ مِنَ الْعَظْمِ النَّجِيسِ فِي الْيَابِسِ بِغَيْرِ الْمُتَّخِذِ مِنْ عَظْمِ الْمُعْلَظِ، وَنَازَعَهُ الشَّارِحُ فِيهِمَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَالَ فِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ أَوْ قَلِيلٍ لِإِطْفَاءِ نَارٍ أَوْ بِنَاءِ جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ.

• فَوَدَّ: (أَوْ جَافٍ) قَالَ الرَّزْكَشِيُّ وَلَا اخْتِصَاصَ لِهَذَا بِالْإِنَاءِ بَلْ سَائِرُ التَّجَاسَّاتِ يَجُوزُ اسْتِغْمَالُهَا فِي الْيَابِسِ شَرْحُ عَب. • فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي الْحُرْمَةَ هُنَا مَا يَأْتِي الْفَخ) الَّذِي فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَإِنَّمَا لَمْ يُحْرَمِ الْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ كَمَا يَأْتِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ اسْتِغْمَالُ نَجِيسٍ الْعَيْنِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ الْحُرْمَةَ فِيهِ لَيْسَتْ لِلتَّجَسُّسِ بِهِ فَقَطُّ بَلْ مَعَ اسْتِغْمَالِ نَجِيسٍ الْعَيْنِ، وَكَانَ الْعِلَّةُ مُرَكَّبَةً وَالْأَحْرَمُ اسْتِغْمَالُهُ مُطْلَقًا اهـ.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا تَضْمُنُ بِنَجَاسَةٍ ثُمَّ أَصْلًا) يُتَّبَعُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَاءُ الْقَلِيلُ ثُمَّ فِي إِنَاءٍ، وَحَرْمَتُنَا تَضْمُنُ الْقَوْبَ بِالنَّجَاسَةِ حَرَمَ الْبَوْلُ فِيهِ حَيْثُ كَانَ فِيهِ تَضْمُنًا لِلْإِنَاءِ بِالنَّجَاسَةِ وَهُوَ فِي مَعْنَى الْقَوْبِ فِي حُرْمَةِ التَّضْمُنِ، وَالْوَجْهُ خِلَافُ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ لِحَاجَةٍ وَقَالَ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى فَإِنْ قُلْتُ لَوْ كَانَ الْمَاءُ الْقَلِيلُ فِي إِنَاءٍ فَهَلْ يَحْرُمُ الْبَوْلُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَضْمُنًا لِلْإِنَاءِ، وَهُوَ كَالْقَوْبِ قُلْتُ الظَّاهِرُ لَا لِأَنَّ الْبَوْلَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ فِي الْإِنَاءِ لَا يَزِيدُ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْإِنَاءِ الْخَالِي عَنِ الْمَاءِ، وَأَعْلَنَهُمْ صَرَّحُوا بِجَوَازِهِ وَالتَّجَسُّسُ لِحَاجَةٍ جَائِزٌ وَبِالْأَوَّلِ. جَوَازُ الْبَوْلِ عَلَى الْأَرْضِ وَإِنْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهَا بِهِ؛ لِأَنَّهُ لِحَاجَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَهَذَا هُوَ



والكلام هنا في استعمال متضمن للتضمين بالنجاسة في بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضمين بها فيه وهو ما صححه المصنف في بعض كتبه ويؤيد ذلك تصريحهم بجلب استعمال النجس في نحو عجن طين (إلا) منقطع إن نظرنا إلى التأويل السابق (ذمًا وقصة) أي إناء ولو بابًا ومروذاً وخلاً لا كله أو بعضه من أحدهما أو منهما (فيحرم) استعماله في أكل أو

• فؤد: (وكذا ثوب) لا يتعد أن نحو الإناء كذلك في حرمة التضمين لغير حاجة، وأما الأرض فالوجه أنه لا حرمة نعم إن نقضها التضمين بلا حاجة إليه لم يتعد التحريم؛ لأنه إضاعة مال لغير حاجة سم.

• فؤد: (بناء على حرمة التضمين إلخ) وهو الممتنع ش. • فؤد: (والكلام هنا في استعمال متضمن إلخ) هذا قد يقتضي أن شرط الجلب في الصور المستثناة عدم التضمين وهو محل نظر، والوجه جواز ما فيه تضمين مع الحاجة سم. • فؤد: (ذلك) أي كونه الكلام فيما ذكر. • فؤد: (منقطع)؛ لأن المستثنى منه الإناء الطاهر من حيث كونه طاهرًا والمستثنى الذمب والقصة من حيث ذاتهما لا من حيث كونهما طاهرين بصرى. • فؤد: (إلى التأويل السابق) هو قوله من حيث كونه طاهرًا ش وكردى. • فؤد: (أي إناء) إلى قوله وظاهر في النهاية إلا قوله وإن لم يؤلف إلى ولو على أمراء. • فؤد: (ومروذاً) والإبرة والمعلقة والمشط ونحوها والكراسي التي تعمل للنساء ملحقة بالآنية كالصندوق فيما يظهر كما قاله البدر بن شهاب والشرارب الفضة غير محرومة عليهن فيما يظهر لعدم تسميتها آنية نهاية وفي الكردى عن الإيباب مفله قال ع ش. • فؤد: (م والشرارب إلخ) أي التي تجعلها فيما تزين به بخلاف ما جعله في إناء تشرب منه أو تأكل فيه اه. وفي التجيرمي عن الطوخي ويجوز للمرأة استعمال مزموجة أو قبقاب من الذمب والفضة، ولها استعمال ثوب منهما اه. • فؤد: (أو خلافاً) هو ما يخلل به الإنسان ومفله المسمى به الآن، وهو ما يخرج به وسخ الأذنين زاد في الإيباب والبراة وبراة أنف حيوان وغيرها وإن لم تسم آنية انتهى كردى. • فؤد: (أو بعضه إلخ) يحتمل أن يكون على تفصيل الضمة، وأن يبقى على إطلاقه؛ لأنه أفحش منه بصرى أقول الثاني صريح صنيع المنهج بل لا يظهر للأول وجه.

• فؤد: (سني) (فيحرم) أي إلا لضرورة بأن لم يجد غيره شرج بأفضل، قال في الإيباب ولو بأجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر كردى. • فؤد: (فيحرم استعماله إلخ) على الرجال والنساء والخنثى من غير ضرورة حتى يحرم على المكلف أن ينقي به مثلاً غير مكلف فإن دعت ضرورة إلى استعماله كجروذٍ ومنهما لجلاء عينه جاز، وسواء كان الإناء صغيراً أو كبيراً نعم الطهارة منه صحيحة والمأكول ونحوه حلال؛ لأن التحريم للإستعمال لا لخصوص ما ذكر نهاية زاد المغني ولا فرق في حرمة ما تقدم بين الخلوة وغيرها إذ الحيلاء موجودة على تقدير الإطلاع عليه ولو وجد الذمب والفضة

الوجه فليتأمل. • فؤد: (في استعمال متضمن للتضمين) هذا قد يقتضي أن شرط الجلب في الصور المستثناة عدم التضمين وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمين مع الحاجة. • فؤد: (وكذا ثوب) لا يتعد أن نحو الإناء كذلك وفي نظر، وأما الأرض فالوجه أنه لا حرمة نعم إن نقضها التضمين بلا حاجة إليه لم يتعد التحريم؛ لأنه إضاعة مال لغير حاجة.

غيره وإن لم يؤلف كان كيه على رأيه واستعمل أسفله فيما يصلح له كما شمله إطلاقهم، ولو على امرأة أكلحت به طفلاً لغير حاجة الجلاء للنهي عن ذلك مع التوعيد عليه بما قد يؤخذ منه أن ذلك كبيرة وتجوزهم الاستنجاء بالنقد محلّه في قطعة لم تُهَيِّأ؛ لأنها حينئذ لا تُعدّ إناء ولم تُطع؛ لأنّه لا احتزام لها واتخاذ الرأس من النقد للإناء محلّه أيضاً إن لم يُسمّ إناء بأن كان صفيحة لا تصلح عرفاً لشيء مما تصلح له الآنية.....

عند الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهر اهـ. قال ع ش قوله م ر حتى يخرم على المكلف أن يسقي الخ قصيته أنه لا يخرم عليه دفعه للصبي ليشرب منه بنفسه، وقد يقال إنه غير مراد؛ لأنه يجب عليه منعه من المخرمات وإن لم يَأْتِ الصبي بفعلها، ومثله إعطاؤه آلة اللهو كالجزمار فيبني أن يخرم لما مر ولا نظر لتألم الولد لترك ذلك كما أنه لا نظر لتأنيبه بضرب الولي له تأديباً اهـ. هـ قوله: (كان كنهه الخ) أي قلب الإناء. هـ قوله: (لغير حاجة الجلاء) فإن احتيج إلى استعمال ذلك كجوزد بكسر الميم من ذهب أو فضة يكتحل به لجلاء عينه كان أخبره طبيب عدل رواية بأن عينه لا تنجلي إلا بذلك جاز استعماله، ويقدم الجوزد من الفضة على الجوزد من الذهب عند وجودهما معاً ويعد جلاء عينه يجب كسره؛ لأن الضرورة تقتض بقدرها شيخنا، وفي البحر يمي مثله إلا قوله كان أخبره إلى جاز، وقولهما يجب كسره يأتي عن الإيعاب صحة يتيم. هـ قوله: (أن ذلك كبيرة) عبارة شيخنا عنه البلغيني وكذا الدميري من الكبار. ونقل الأزرعي عن الجمهور أنه من الصغائر وهو المعتد وقال داود الظاهري بكرة استعمال أواني الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول للشافعي في القديم وقيل الحرمة مختصة بالأكحل والشرب دون غيرهما أخذاً بظاهر الحديث، وهو لا تشرّبوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما وعند الحنفية قول بجواز ظروف القهوة وإن كان المعتد عندهم الحرمة فيبني لمن ابتلي بشيء من ذلك كما يقع كثيراً تقليد ما تقدم ليخلص من الحرمة اهـ. هـ قوله: (وتجوزهم الخ) عبارة النهاية ويخرم البول في إناء منهما أو من أحدهما ولا يشكل ذلك بجل الاستنجاء بهما؛ لأن الكلام ثم في قطعة ذهب أو فضة لا فيما طبع أو مضمّن منهما لذلك كالإناء المهيأ منهما للبول فيه أو كذا في المضمّن إلا قوله طبع قال ع ش قوله المهيأ بينهما قصيته أنه لو بال في إناء ليس معداً للبول لا يخرم، والظاهر أنه غير مراد اهـ. هـ قوله: (ولم تطبخ الخ) أما المطبوع قال الزركشي في الخادم كالدرهم والذنانير فلا يجوز الاستنجاء به لحرمة، ونقله عن تصريح الأصحاب وفي شرح المباني للشارح إذ المهيأ إناء كالجزود والمطبوعة مختزعة بخلاف الخالي عنهما وفي التلخيص مثله هكذا أطلقوا الطبع فإن كانت العلة أنها مع الطبع لا تفلح فالحكم واضح، وإن كانت العلة الاحترام فيبني أن يقيد التحريم بما إذا كان الاسم المطبوع مضمّناً فخرزه فإني لم أزه في كلامهم وكأنه باعياً ما كان أولاً من كتابة شيء من نحو القرآن كزدي بحذف. هـ قوله: (واتخاذ الرأس) إلى قوله والعلة في النهاية زاد عقبه ما نصّه، والأوجه كما قاله بعضهم أن المداز على إمكان الإنشاع به وحده وعدمه لا بسفره فيه وعديه اهـ. هـ قوله: (واتخاذ الرأس الخ) بالنصب عطفًا على الإنشاع.

ومع ذلك يحرم نحو وضع شيء عليه للأكل منه مثلاً كما هو ظاهر؛ لأنه استعمال له فهو إناء بالنسبة إليه وإن لم يُسم إناء على الإطلاق نظير الخلايل والجرود والعلّة المعين بشرط ظهور الخيلاء أي التفاخر والتعظيم ومن ثم قالوا لو صدى إناء الذهب أي بحيث ستر الصدا جميع ظاهره وباطنه حل استعماله لفوات الخيلاء، وبه يعلم أن تغشية الذهب الساترة لجميعه كالصدا بل أولى وإن لم يحصل منها شيء خلافاً لجميع. وظاهر أن المدار على الاستعمال العرفي أخذاً من قولهم يحرم الاحتواء على محمرة النقد وسم رائحتها من قرب بحيث يُعد مُطَيَّباً بها لا من بُعد ويحرم تبخير نحو البيت بها انتهى فلا تحرم الملاقاة بالشم أو غيره من المطر النازل من ميزاب الكعبة وإن شمه الشم على نزاع فيه؛ لأنه لا يُعد استعمالاً له عرفاً وليس من الآنية بسلسلة الإناء.....

• فؤد: (ومع ذلك يحرم وضع شيء الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو توشيد صحيفة أو سبيكة من النقد؛ لأن توشدها استعمال لها، وأن يحرم وضع تلك الرأس على الإناء؛ لأنه استعمال له وحيث فلا فائدة في تجويزه للإناء إلا أن يمنع أن مجرّد وضعه على الإناء استعمال له سم أي ومنعه مع تسليم كون نحو التوشيد استعمالاً كالمكابرة، ولذا عدّه الإمام الزايعي استعمالاً وإن منعه المُنفي كما يأتي. • فؤد: (إناء الذهب) أي أو الفضة مُفني. • فؤد: (صدئ) كَتَبَ والمصدّر صدئ كَتَبَ، وأنا الوسخ الذي يستر الإناء فالصدا بالمدح ش. • فؤد: (حل استعماله) ظاهره مطلقاً، وقال النهاية والمُنفي يجري فيه التفصيل الآتي في المموه بنحو نحاس اه. وقال ع ش أي فإن كان الصدا لو فرض نحاساً تحصل منه شيء بالعرض على التار لم يحرم ولا حرم اه. • فؤد: (أن تغشية الذهب) أي بنحو نحاس كُردي. وقوله: (وإن لم يحصل منها شيء) خلافاً للنهاية والمُنفي والمنهج. • فؤد: (يحرم الاحتواء) إلى قوله انتهى في النهاية والمُنفي. • فؤد: (ويحرم الخ) ويحرم التعلب بماء الورد من إناء مما ذكر مُفني ونهاية. • فؤد: (انتهى) أي قولهم. • فؤد: (وإن شمه الشم على نزاع فيه) قد يقال يؤيد المناع في ذلك ما مرّ أيضاً في مستفصل رأس الإناء بنحو وضع شيء فتذكر وتذبّر بصرّي عبارة الكُردي وقّع النزاع في ذلك لتفسّ الشارح فضلاً عن غيره قال في الإيعاب أما إذا وضع فاه عليه فإن قصد التبرك حلّ وإلا حرم، ويحتمل التبريم وقال في الإنداد ولو فتح فاه للمطر النازل من ميزاب الكعبة لم يحرم على الأوجه؛ لأنه لا يُعد مستعملاً له بخلاف ما لو شمه بقمه أو قُرب منه، وإن قصد التبرك. وقال سم الوجه الثمرة بين أن يكون قريباً فيحرم أو بعيداً فلا كتظيره من المبخرة وإفاً لمحمّد الزملي، ونقله الزيايدي عن م ر أيضاً اه. • فؤد: (بسلسلة الإناء) وإن كانت لمحض الزينة اشترط صغرهما عرفاً كالصبة

• فؤد: (ومع ذلك يحرم نحو وضع شيء عليه الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو توشيد صحيفة أو سبيكة من النقد؛ لأن توشدها استعمال لها وأن يحرم وضع تلك الرأس على الإناء؛ لأنه استعمال له، وحيث

وَحَلَقَتْهُ وَلَا غِطَاءَ الْكُوزِ أَيُّ وَهُوَ غَيْرُ رَأْيِهِ السَّابِقِ صُورَةً وَصَفِيحَةً فِيهَا يُبَوِّتُ لِلْكِزَانِ.....

فِيمَا يَظْهَرُ نَهَايَةً. هـ فُودُ: (وَحَلَقَتْهُ) زَادَ فِي الْإِعَابِ أَوْ لِإِبَابِ مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ اهـ وَهِيَ بِسُكُونِ اللَّامِ أَنْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا، وَأُطْلِقَ هُنَا وَفُتِحَ الْجَوَادِ وَقَالَ فِي الْإِمْدَادِ وَفِي الْمَجْمُوعِ كَالْعَزِيزِ يَتَّبِعِي أَنْ تُجْعَلَ كَالْتَضْيِيبِ كُرْدِي، وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهَائِيَةِ مَا يُوَافِقُهُ. هـ فُودُ: (وَلَا غِطَاءَ الْكُوزِ) يَتَّبِعِي أَنْ شَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ مُجَوِّفًا، وَالْأَنَّ كَانَ إِنْاءً بَلْ قِطْعَةً تُجْعَلُ فِي قِمِّ الْكُوزِ أَوْ صَحِيفَةً تُجْعَلُ عَلَى قِمِّهِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ جَعَلَ لِلْإِنْاءِ حَلَقَةً مِنْ فِصَّةٍ أَوْ سِلْسِلَةٍ مِنْهَا أَوْ رَأْسًا جَارًا. وَإِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ فِي الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ مُتَفَصِّلٌ عَنِ الْإِنْاءِ لَا يُسْتَعْمَلُ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَلَكِ نَمْعُهُ بَأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ بِحَسَبِهِ وَإِنْ سَلَّمَ فَلْيَكُنْ فِيهِ خِلَافُ الْإِنْخَادِ، وَيُمْنَعُ بِأَنَّ الْإِنْخَادَ يُجَرُّ إِلَى الْاسْتِعْمَالِ الْمُحَرَّمِ بِخِلَافِ هَذَا، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يُجْعَلُ فِي قِمِّ الْكُوزِ فَهُوَ قِطْعَةٌ فِصَّةً أَمَّا مَا يُجْعَلُ كَالْإِنْاءِ وَيُغَطِّي بِهِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ أَمَّا الذَّمُّ فَلَا يَجُوزُ مِنْهُ ذَلِكَ اهـ وَيَأْتِي عَنِ الْإِعَابِ مَا يُوَافِقُهُمَا فِي التَّفْصِيلِ. هـ فُودُ: (وَهُوَ غَيْرُ رَأْيِهِ السَّابِقِ) هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْإِمْدَادِ حَيْثُ قَالَ، وَتَجَلَّ حَلَقَةُ الْإِنْاءِ وَرَأْسُهُ أَيُّ غِطَاؤُهُ وَفِي الْإِعَابِ الرَّأْسُ لَهُ صَوْرَتَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يُغْتَبَ مَوْضِعًا مِنْهُ وَمَوْضِعًا مِنَ الْإِنْاءِ، وَيُرْتَبَطُ بِسِمَارٍ حَيْثُ يُفْتَحُ وَيُغْلَقُ كَحَلْقِ الْأَشْنَانِ وَالْبَيْخُورَةِ، وَالثَّانِي أَنْ يُجْعَلَ صَفِيحَةً عَلَى قَدْرِ رَأْيِهِ، وَيُغَطِّي بِهَا لِصَيَانَةٍ مَا فِيهِ وَالْأَوَّلُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى إِنْاءً وَالثَّانِي جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَاهُ سِوَاهُ اتَّصَلَ بِهِ أَمْ لَا وَقَوْلُ ابْنِ الْعِمَادِ إِنَّ الرَّأْسَ هُوَ الْمُتَّصِلُ وَالْغِطَاءُ هُوَ الْمُتَفَصِّلُ فِيهِ نَظَرٌ مَعَ أَنَّ الْخَطْبَ فِيهِ سَهْلٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْغَزِّيَّ قَالَ وَاسْتَنْتَى الْبَغَوِيُّ مِنَ التَّحْرِيمِ غِطَاءَ الْكُوزِ، وَمُرَادُهُ الصَّفِيحَةُ مِنَ الْفِصَّةِ فَلَوْ كَانَتْ عَلَى هَيْئَةِ الْإِنْاءِ حُرِّمَتْ قِطْعًا ائْتَهَى كُرْدِي وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ وَالْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُ الْإِعَابَ فِي التَّفْصِيلِ وَعَنِ النَّهَائِيَةِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى إِمْكَانِ الْإِنْخِصَاعِ بِهِ وَخَذَهُ وَعَدَمَهُ لَا بِسَمَرِهِ فِيهِ وَعَدَمِهِ. هـ فُودُ: (وَصَفِيحَةً فِيهَا يُبَوِّتُ الْفُخْ) خِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ عِبَارَتُهُ وَالْحَقُّ صَاحِبُ الْكَافِي فِي احْتِمَالٍ لَهُ طَبَقَ الْكِزَانِ بِغِطَاءِ الْكُوزِ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ

فَلَا فَائِدَةَ فِي تَجْوِيزِهِ لِلْإِنْاءِ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ أَنْ مُجَرَّدَ وَضْعِهِ عَلَى الْإِنْاءِ اسْتِعْمَالٌ لَهُ. هـ فُودُ: (وَلَا غِطَاءَ الْكُوزِ) يَتَّبِعِي أَنْ شَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ مُجَوِّفًا وَالْأَنَّ كَانَ إِنْاءً بَلْ قِطْعَةً تُجْعَلُ فِي قِمِّ الْكُوزِ أَوْ صَفِيحَةً تُجْعَلُ عَلَى قِمِّهِ. هـ فُودُ: (وَصَفِيحَةً فِيهَا يُبَوِّتُ لِلْكِزَانِ) قَدْ يُقَالُ مِنْهُ جَوَازٌ وَضَعُ الْكِزَانِ فِيهَا وَفِي هَذَا اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ الصَّفِيحَةِ؛ لِأَنَّ الْوَضْعَ فِيهَا اسْتِعْمَالٌ لَهَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي نَعَمْ هِيَ لَا تَمْنَعُ حُرْمَةَ الْوَضْعِ فِي الْإِنْاءِ وَهَذَا يُخَالِفُ قَوْلَهُ السَّابِقَ، وَمَعَ ذَلِكَ يَحْرُمُ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَالْوَجْهَ حُرْمَةُ اسْتِعْمَالِ الصَّفِيحَةِ فِي وَضْعِ الْكِزَانِ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا يُبَوِّتٌ مَرَّةً وَقَوْلُهُ فِيهَا يُبَوِّتُ فِي جَوَازِهَا حَيْثُ نَظَرُ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ يُبَوِّتُ إِنْاءً أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَالْوَجْهَ حُرْمَةُ مَا فِيهَا يُبَوِّتُ، وَأَمَّا صَفِيحَةٌ لَيْسَ فِيهَا يُبَوِّتٌ فَإِنَّ قَصْدَ بَرَضِ الْكُوزِ عَلَيْهَا اسْتِعْمَالُهَا أَوْ عَدَّ وَضَعَهَا عَلَيْهَا اسْتِعْمَالًا لَهَا حَرَمٌ وَالْأَنَّ خِلَافًا لِمَا نُقِلَ عَنِ الْكَافِي مَرَّةً قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَلَيْسَ مِنَ الْآيَةِ نَحْوُ الْكُرْسِيِّ فَيجُوزُ لِلْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّحْلِيَةِ اهـ قَالَ الْبَزْزُ بْنُ شُهْبَةَ قَدْ يَمْنَعُ كَوْنُ الْكُرْسِيِّ لَيْسَ بِآيَةٍ بَلْ هُوَ آيَةٌ لَوْضَعِ الْقُمَاشِ عَلَيْهِ إِلَى أَنَّ قَالَ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّ الْكُرْسِيَّ آيَةٌ كَالصُّنْدُوقِ فَيجُوزُ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ بِخِلَافِ الشَّرَائِبِ الْفِصَّةِ فَإِنَّهَا لَا تُسَمَّى آيَةً فَتَجِلُّ لِلنِّسَاءِ اهـ.

وَمَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى هَيْئَةٍ إِنْاءٍ أَوْ لَا كَحَقِّ الْأَشْنَانِ حَرْمٌ وَمِنْ الْحَيْلِ الْمُبِيحَةِ لِاسْتِعْمَالِهِ صَبٌّ مَا فِيهِ.....

صَفِيحَةٌ فِيهَا ثَقُبُ الْكِرْزَانِ وَفِي إِبَاحَتِهِ بَعْدُ فَإِنْ فُرِضَ عَدَمُ تَسْمِيَةِ إِنْاءٍ، وَكَانَتْ الْحُرْمَةُ مَنْوُطَةً بِهَا فَلَا يُعَدُّ فِيهِ حَبْتٌ بِالنِّسْبَةِ لِاتِّخَاذِهِ وَاقْتِنَائِهِ أَمَّا وَضْعُ الْكِرْزَانِ عَلَيْهِ فَاسْتِعْمَالٌ لَهُ، وَالْمُتَّبَعَةُ الْحُرْمَةُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي وَضْعِ الشَّنِيِّ عَلَى رَأْسِ الْإِنْاءِ اهـ. وَفِي سَمِّ بَعْدُ ذِكْرُ نَحْوِهِ مَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ فِيهَا يُبَوِّتُ الْإِنْفِ فِي جَوَازِهَا حَبْتٌ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ يُبَوِّتُ إِنْاءٌ أَوْ فِي مَعْنَاهُ، وَالْوَجْهُ حُرْمَةُ مَا فِيهَا يُبَوِّتُ وَأَمَّا صَفِيحَةُ لَيْسَ فِيهَا يُبَوِّتُ فَإِنْ قَصِدَ بَوْضْعُ الْكُوزِ عَلَيْهَا اسْتِعْمَالُهَا أَوْ عَدُّ وَضْعِهِ عَلَيْهَا اسْتِعْمَالًا لَهَا حَرْمٌ، وَإِلَّا فَلَا خِلَافًا لِمَا نُقِلَ عَنِ الْكَافِي اهـ. ة فَوَدُ: (وَمَحَلُّهُ) أَي مَحَلُّ اسْتِثْنَاءِ السَّلْسَةِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. ة فَوَدُ: (وَمِنْ الْحَيْلِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. ة فَوَدُ: (وَالْحَيْلُ الْمُبِيحَةُ الْإِنْفِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَالْحَيْلَةُ فِي اسْتِعْمَالِ مَا فِي إِنْاءِ التَّقْدِ أَنْ يُخْرِجَ الطَّعَامُ مِنْهُ إِلَى شَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُهُ أَوْ يَصُبُّ الْمَاءَ فِي يَدِهِ، ثُمَّ يَشْرَبُهُ أَوْ يَتَطَهَّرُ بِهِ أَوْ مَاءَ الْوَرْدِ فِي يَسَارِهِ، ثُمَّ يَنْقُلُهُ لِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَسْتَعْمِلُهُ أَنْتَهَى، وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَاءِ الْوَرْدِ وَالْمَاءِ فِيمَا ذَكَرَهُ أَنَّ الْمَاءَ يَبَاشِرُ اسْتِعْمَالَهُ مِنْ إِنْاءِهِ مِنْ غَيْرِ تَوْسِيطِ الْيَدِ عَادَةً فَلَمْ يُعَدَّ صَبُّ فِيهَا، ثُمَّ تَنَاوَلَهُ مِنْهَا اسْتِعْمَالًا لِإِنْاءِهِ بِخِلَافِ الطَّيِّبِ فَإِنَّهُ لَمْ يُعْتَدَّ فِيهِ ذَلِكَ إِلَّا بِتَوْسِيطِ الْيَدِ فَاحْتِجَ لِنَقْلِهِ مِنْهَا إِلَى الْيَدِ الْأُخْرَى قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ، وَإِلَّا كَانَ مُسْتَعْمِلًا لِإِنْاءِهِ فِيمَا اغْتِيذَ فِيهِ أَنْتَهَى. وَقَوْلُهُ: أَوْ مَاءَ الْوَرْدِ فِي يَسَارِهِ أَي بِقَصْدِ التَّغْرِيفِ كَمَا شَرَّطَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ اخْتِذًا مِنَ الْجَوَاهِرِ سَمَّ عَلَى حَجِّهِ اهـ ع ش.

ة فَوَدُ: (وَمِنْ الْحَيْلِ الْمُبِيحَةِ لِاسْتِعْمَالِهِ الْإِنْفِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْحَيْلَةَ إِنَّمَا تَمْنَعُ حُرْمَةَ الاسْتِعْمَالِ بِالنِّسْبَةِ لِلطَّيِّبِ مِنْهُ لَا بِالنِّسْبَةِ لِاتِّخَاذِهِ وَجَعَلَ الطَّيِّبَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمِلٌ لَهُ بِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ بِالْأَخْذِ مِنْهُ، وَقَدْ يَتَوَقَّعُ مِنْ عِبَارَتِهِ اخْتِصَاصُ الْحَيْلَةِ بِحَالَةِ الطَّيِّبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَعِبَارَةُ الْجَوَاهِرِ مَنْ ابْتَلَى بِشَيْءٍ مِنْ اسْتِعْمَالِ أَنْبَةِ التَّقْدِ صَبٌّ مَا فِيهَا فِي إِنْاءٍ غَيْرِهَا بِقَصْدِ التَّغْرِيفِ، وَاسْتَعْمَلَهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَجْعَلِ الطَّعَامَ عَلَى رَغِيفٍ وَيَصُبُّ الدُّهْنَ وَمَاءَ الْوَرْدِ فِي يَدِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَأْخُذْهُ مِنْهَا بِالْيَمِينِ وَيَسْتَعْمِلُهُ وَيَصُبُّ الْمَاءَ لِلْوُضوءِ فِي يَدِهِ ثُمَّ يَصُبُّ مِنْ يَدِهِ إِلَى مَحَلِّ الْوُضوءِ، وَكَذَا لِلشُّرْبِ أَيَّ بَأَنٍ يَصُبُّ فِي يَدِهِ ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْهَا قَالَ غَيْرُهُ وَكَذَا لَوْ مَدَّ يَسْرَاهُ ثُمَّ كَتَبَ يَمِينَهُ اهـ ثُمَّ قَالَ: وَنَظَرُ ابْنِ الْأَسْنَادِ فِي التَّغْرِيفِ فِي يَسَارِهِ بَأَنَّهُ يُعَدُّ فِي التَّغْرِيفِ مُسْتَعْمِلًا، وَيُرَدُّ بِمَنْعٍ مَا ذَكَرَهُ قَالَ وَقَصِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ غَيْرَهُ لَوْ صَبَّ عَلَيْهِ مِنْ إِنْاءِ الذَّهَبِ فِي الْوُضوءِ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمِلًا؛ لِأَنَّهُ مَا بَاشَرَ فَإِنْ كَانَ إِذُنٌ لَهُ عَصَى مِنْ جِهَةِ الْأَمْرِ فَقَطُّ ثُمَّ قَالَ وَأَفَادَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ مَثَلًا أَنَّ الصَّبَّ فِي الْيُسْرَى لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَالْحَيْلَةُ فِي اسْتِعْمَالِ مَا فِي إِنْاءِ التَّقْدِ أَنْ يُخْرِجَ الطَّعَامَ إِلَى شَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ يَأْكُلُهُ أَوْ يَصُبُّ الْمَاءَ فِي يَدِهِ ثُمَّ يَشْرَبُهُ أَوْ يَتَطَهَّرُ بِهِ أَوْ مَاءَ الْوَرْدِ فِي يَسَارِهِ ثُمَّ يَنْقُلُهُ لِيَمِينِهِ ثُمَّ يَسْتَعْمِلُهُ اهـ وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَاءِ الْوَرْدِ وَالْمَاءِ فِيمَا ذَكَرَهُ أَنَّ الْمَاءَ يَبَاشِرُ اسْتِعْمَالَهُ مِنْ إِنْاءِهِ مِنْ غَيْرِ تَوْسِيطِ

ولو في نحو يد لا يستعمل بها، ثم يستعمل منها نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الإناء ولا حرمة اتخاذه فتفطن له.

(تنبيه) صرحوا في نحو كيس الدراهم الحرير بجله وغلوه بأنه منفصل عن البدن غير مستعمل فيما يتعلق به فيحتفل أن يقال ينظر هذا هنا ويؤيده تعليلهم حل نحو غطاء الكوز بأنه منفصل عن الإناء لا يستعمل، ويحتفل الفرق بأن ما هنا أغلظ ولعله الأقرب ومحل تعليلهم المذكور حيث لم يكن على هيئة إناء كما علم مما نقرر.

(تنبيه آخر) محل النظر لكونه يسمى إناء بالنسبة للفضة أما الذهب فيحرم منه نحو السلسلة مطلقاً نظير ما يأتي في الضبة ليلطه (وكذا) يحرم (اتخاذه) أي اقتناؤه خلافاً.....

■ فؤد: (ولو في نحو يد) يشمل اليمنى سم. ■ فؤد: (نعم هي الخ) عبارته في شرح العباب، ثم الظاهر أن هذه الحيلة إنما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذه وجعل التطيب فيه؛ لأنه مستعمل له بذلك وإن لم يستعمله بالأخذ منه، وقد يتوهم من عبارته أي المجموع اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك انتهى اه سم على حجة اه ع ش. ■ فؤد: (في نحو كيس الدراهم الحرير الخ) خلافاً للنهاية عبارته ولا يلحق بغطاء الإناء غطاء العمامة وكيس الدراهم إذا اتخذهما من حرير خلافاً للإنسوتي، إذ تغطية الإناء مستحبة بخلاف العمامة، وأما كيس الدراهم فلا حاجة إلى اتخاذه منه اه. ■ فؤد: (بجله الخ) سيأتي في هامشه منع ذلك سم. ■ فؤد: (هنا) أي في نحو الكيس المتخذ من التقد. ■ فؤد: (ويؤيده الخ) أي الإحتمال المذكور قد يقال لو صح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الإناء مع أنه قدم امتناعه سم. ■ فؤد: (بأن ما هنا) أي المتخذ من التقد أغلظ أي من المتخذ من الحرير و. ■ فؤد: (المذكور) أي بقوله ويؤيده تعليلهم حل نحو غطاء الكوز الخ. ■ فؤد: (بما نقرر) أي بقوله ومحل حيث الخ. ■ فؤد: (مطلقاً) أي سمي إناء أم لا.

■ فؤد (سني): (وكذا اتخاذه الخ) ظاهره ولو للتجارة؛ لأن آية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها لكل أحد وبهذا فارق الحرير حيث جاز اتخاذه للتجارة فيه؛ لأنه ليس ممنوعاً من استعماله لكل أحد فيجوز اتخاذه للتجارة فيه بأن يبيعه لمن يجوز له استعماله. وقال بعضهم يجوز اتخاذه للتجارة لمن يصوغه حلماً أو يجمعه درايم أو ذنانير شيخنا ويحريمي. ■ فؤد: (أي اقتناؤه) أي بلا استعمال، ويحرم

اليد عادة فلم يبد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالاً لإنائه بخلاف الطيب فإنه لم يفتد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فاحتيج لنقله منها إلى اليد الأخرى قبل استعماله والآن كان مستعملاً لإنائه فيما اعتد به اه وقوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد التفرغ كما شرطه في شرح العباب أخذاً من الجواهر. ■ فؤد: (ولو في نحو يد) يشمل اليمنى وسيأتي في هامشه منع ذلك. ■ فؤد: (ويؤيده تعليلهم الخ) قد يقال لو صح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الإناء مع أنه قدم امتناعه. ■ فؤد: (وكذا اتخاذه) عبارة الإزشاد ويحرم استعمال وتزيين واتخاذ لإناء ومكحلة وخلال من ذهب أو فضة اه.

لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ (فِي الْأَصْح)؛ لِأَنَّهُ يُحْزَرُ لاسْتِعْمَالِهِ غَالِبًا كَالْيَدِ الْيُمْنَى قَالَ الزَّرْكَشِيُّ كَالشَّيْبَةِ  
وَبِزِمَارَةِ الرُّعَاةِ وَكَكَلْبٍ لَمْ يُحْتَجْ لَهُ أَيْ لَا وَفَرْدٍ وَاحِدٍ الْفَوَائِقُ الْخَمْسُ وَصُورٌ تُقَسِّتُ عَلَى  
غَيْرِ مُسْتَهَيَّنٍ وَسَقْفٌ مُتَوَعَّدٌ بِتَقْدِيرِ تَحْصُلٍ مِنْهُ شَيْءٌ انْتَهَى وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْفَرْدِ غَيْرُ صَحِيحٍ  
يَقْتَضِيهِمْ بِصِحَّةِ بَيْعِهِ وَالْإِنْفَاعِ بِهِ، وَمَا أَذَى إِلَى مَعْصِيَةٍ لَهُ مُحْكَمٌ، وَإِنَّمَا جَازَ اتِّخَاذُ نَحْوِ  
ثِيَابِ الْحَرِيرِ بِالنِّسْبَةِ لِلرُّجُلِ عَلَى خِلَافِ مَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الَّذِي اسْتَوْجَبَهُ بَعْضُهُمْ؛  
لَأَنَّ لِلنَّفْسِ مِثْلًا ذَاتِيًّا لِذَلِكَ أَكْثَرَ فَكَانَ اتِّخَاذُهُ مِثْلَةً اسْتِعْمَالِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ. (وَيَجِلُّ) الْإِنَاءُ  
(الْمُتَوَعَّدُ) أَيْ الْمَطْلُي.

تَزِينُ الْحَوَانِيثِ وَالْبُيُوتِ بِأَتَانَةِ التَّقْدِينِ، وَيَحْرُمُ تَحْلِيَةُ الْكُفَّةِ وَسَائِرِ الْمَسَاجِدِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ نَهَايَةً  
مُغْنِي وَهَلْ مِنَ التَّحْلِيَةِ مَا يُجْعَلُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي سِتْرِ الْكُفَّةِ أَوْ يَخْتَصُّ بِمَا يُجْعَلُ بِبَابِهَا أَوْ  
جُذْرَانِهَا فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ الْآنَ الْأَوَّلُ ع ش عبارة شَيْخُنَا، وَيَحْرُمُ تَحْلِيَةُ الْكُفَّةِ وَسَائِرِ الْمَسَاجِدِ  
بِالذَّهَبِ أَوْ بِالْفِضَّةِ، وَيَحْرُمُ كِسْوَتُهَا بِالْحَرِيرِ الْمُزْرَكَشِ بِالذَّهَبِ أَوْ بِالْفِضَّةِ وَيَحْرُمُ التَّقْرِجُ عَلَى الْمُحْمَلِ  
الْمَعْرُوفِ وَكِسْوَةُ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ وَنَحْوِهِ وَقِيلَ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ جَوَازُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْظِيمِ لِشُعَائِرِ الْإِسْلَامِ  
وَإِعَاظَةِ الْكُفَّارِ وَهَكَذَا كِسْوَةُ تَابُوتِ الْوَلِيِّ وَعَسَاكِرِهِ اه. وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْقَلْيُوبِيِّ قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ  
بِجِلِّ التَّحْلِيَةِ وَهِيَ قَطْعٌ مِنَ التَّقْدِينِ تُسَمَّرُ فِي غَيْرِهَا فِي نَحْوِ الْكُفَّةِ وَالْمَسَاجِدِ دُونَ غَيْرِهَا كَالْمُضْحَفِ  
وَالْكُرْسِيِّ وَغَيْرِهَا وَفِي النَّهَايَةِ تَحْرِيمُهَا فِي الْكُفَّةِ وَالْمَسَاجِدِ كَغَيْرِهَا وَهِيَ الْوَجْهُ اه. □ فَوَدَّ: (لَمَنْ  
وَهُمْ فِيهِ) لَعَلَّه فَسَّرَ الْإِتِّخَاذَ بِالصَّنْعِ وَلَوْ بِنَحْوِ وَكَيْلِهِ.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (فِي الْأَصْح) وَالثَّانِي لَا يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ الْوَارِدَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ لَا الْإِتِّخَاذَ مُغْنِي  
وَنَهَايَةً وَبِهِ قَالَ أَبُو خَنِيفَةَ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (كَأَلَةِ اللَّهْوِ) لَكِنْ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِيَتَّبِعَ بِهِ فِيمَا يَجِلُّ وَبِهِ أَنْ يُكْسَرَ  
لِيَتَّبَعَ بِرُضَائِهِ بِخِلَافِ آلَةِ اللَّهْوِ كَمَا ثَبَتَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْإِبْعَابِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَإِخْدَى الْفَوَائِقُ الْخُ)  
تَضَرِيعُ بِحُزْمَةِ أَقْنَانِهَا سَم. □ فَوَدَّ: (وَمَا أَذَى إِلَى مَعْصِيَةِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ أَنْ وَخَبَّرَهُ فِي قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ  
يَجْرُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيْ لِانْتِفَاءِ التَّقْدِيرِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا جَازَ الْخُ) جَوَابُ سُؤَالٍ غَنِيٍّ عَنِ الْبَيَانِ.

□ فَوَدَّ: (وَيَجِلُّ الْإِنَاءُ الْمُتَوَعَّدُ) بِمِثْلِهِ السَّقْفُ وَكَذَا الْخَاتَمُ فِيمَا يَظْهَرُ فَيَجِلُّ اسْتِعْمَالُ مُتَوَعَّدٍ مِنْ ذَلِكَ  
بَذَهَبٍ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَحَاصِلُ مَسْأَلَةِ التَّنْوِيهِ أَنْ فَعْلُهُ حَرَامٌ  
مُطْلَقًا حَتَّى فِي حُلِيِّ النِّسَاءِ، وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ الْمُتَوَعَّدِ فَإِنْ كَانَ لَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ حَلٌّ  
مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ يَتَحَلَّلُ حَلٌّ لِلنِّسَاءِ فِي حُلِيِّهِنَّ خَاصَّةً، وَحَرْمٌ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا أَفَادَهُ الرَّشِيدِيُّ عَلَى  
النَّهَايَةِ اه. □ فَوَدَّ: (أَيْ الْمَطْلُي) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ فِي الْمُخْتَارَةِ طَلَاةً بِالذَّهَبِ وَغَيْرِهِ

□ فَوَدَّ: (وَإِخْدَى الْفَوَائِقُ) تَضَرِيعُ بِحُزْمَةِ أَقْنَانِهَا. □ فَوَدَّ: (وَيَجِلُّ الْإِنَاءُ الْمُتَوَعَّدُ) بِمِثْلِهِ السَّقْفُ وَكَذَا  
الْخَاتَمُ فِيمَا يَظْهَرُ فَيَجِلُّ اسْتِعْمَالُ مَا مَرَّةً مِنْ ذَلِكَ بِذَهَبٍ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ م ر.

من أحدهما ينحو نحاس مطلقاً كما مرّ أو من غيرهما بأحدهما أي استعماله حيث لم يتحصّل يقيناً منه شيء وعبارة الأنوار متشوّلة وموافقها قول الزركشي يظهر في الوزن بالنار. (تنبيه) ذكر بعض المختبراء المرجوع إليه في ذلك أنّ لهم ماء يُسمى بالحادّ، وأنّه يُخرج الطلاء

من باب رمي، ولم يذكر فيه أطلّي فقياسه مطلقاً كرمي، ومثله المغلّي والمقلّي والمشوي، وقال الشيرازي في المغلّي إنّهُ بضَم الميم وفتح اللام من أغلّي ولحنوا مغلّي بفتح الميم وكسر اللام؛ لأنّه لا يقال غلّيته، وضبط العلامة البكري المغلّي بضَم الميم وفتح اللام، وقد عرفت ما فيه شيخنا.

□ فورد: (من أحدهما) أي الذهب والفضة حال من الإناء وقوله ينحو نحاس متعلّق بالممّوء.

□ فورد: (مطلقاً) أي سواء حصل منه شيء بالعرض على النار أو لا، وهذا اعتمدّه الشارح في كتبه ويوافقه كلام شيخ الإسلام في الغرر حيث أطلق الجبل، ليكنّه قيده بالحصول في شرح المنهج والروض وكذلك الزملي في النهاية وابن المقرئ وغيرهم كزدي أي والخطيب عبارته فإنّ موه غير التقيد كإناء نحاس وخاتم وآلة خرب منه شيء ولو بالعرض على النار أو موه التقيد بغيره أو صدق مع حصول شيء من الممّوء به أو الصداء حلّ استعماله لِقِلّة الممّوء به في الأولى فكانّه معلوم ولمدّم الخلاء في الثانية فإنّ حصل شيء من التقيد في الأولى لكثرته أو لم يتحصّل منه شيء في الثانية لِقِلّته حرّم استعماله، وكذا اتّخاذه في الأصحّ اه. □ فورد: (كما مرّ) أي أنّما بقوله وبه يُعلم أنّ تشبیه الذهب إلخ. □ فورد: (أي استعماله) حقّ المزج مع الاختصار أنّ يقدّر هذا عقِب ويجل بأن يقول استعمال الإناء. □ فورد: (حيث لم يتحصّل يقيناً إلخ) المتبادر منه تعلّق قوله يقيناً بالمنهي وهو يتحصّل لا بالتقي، وقضية ذلك الجبل عند الشكّ وهو نظير حال الضبة عند الشكّ في كبرها كما سيأتي، ويَحتمل التّحریم عند الشكّ؛ لأنّه الأصل في استعمال الذهب والفضة فلا يغيّر عنه إلّا عند تحقّق السبب المبيح قاله سم، ثم أيّده بما في بعض نسخ الأنوار، وقرئ بين التّمويه والتّضبيب بأنّ التّمويه أصيقل، واعتمدّه البجيرمي كما يأتي. □ فورد: (بالنار) متعلّق بـيُحصّل. □ فورد: (يُخرج الطلاء) بالمدّ ككسواء ورياء وهو ما يُطلّي به كما في القاموس شيخنا.

(فرغ): إذا حرّمنا الجلوس تحت سقف ممّوء بما يتحصّل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس في ظلّه الخارج عن محاذاته فيه نظر، ويَحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بُعد أخذاً من مسألة المجزئة. □ فورد: (حيث لم يتحصّل يقيناً) المتبادر منه تعلّق قوله يقيناً بالمنهي وهو قوله يتحصّل لا بالتقي، وقضية ذلك الجبل عند الشكّ وهو نظير حال الضبة عند الشكّ في كبرها كما سيأتي، ويَحتمل التّحریم عند الشكّ؛ لأنّه الأصل في استعمال الذهب والفضة فلا يغيّر عنه إلّا عند تحقّق السبب المبيح، ويؤيد هذا ما في بعض نسخ الأنوار من حرمة استعمال الثوب المركّب من الحرير وغيره إذا شكّ في استوائيهما وكثرة الحرير ويُقرئ بين التّمويه والتّضبيب فإنّ الظاهر جله حيث حلت الضبة بما يحتاج إليها في الجملة فكان الجبل فيها أوسع بخلاف التّمويه فليُتأمل.



وَيُحْصَلُهُ وَإِنْ قَلَّ بِخِلَافِ النَّارِ مِنْ غَيْرِ مَاءٍ فَإِنَّ الْقَلِيلَ لَا يُقَاوِمُهَا فَيَضْمَحِلُّ بِخِلَافِ الْكَثِيرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَ الْأَيْمَةِ هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ لِئَنذَرَتْهُ كَالْعَارِفِينَ بِهِ نَعَمْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَا خُلِطَ بِالزُّبْتِيِّ لَا يَنْحَصِلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِهَا وَإِنْ كَثُرَ وَتَسَلَّيْهِمَ فَيُظْهِرُ اعْتِبَارَ تَجَرُّدِهِ عَنِ الزُّبْتِيِّ، وَأَنَّهَا حَيْثُيذُ قَلَّ لِيَحْصُلَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَا (فِي الْأَصَحِّ) لَانْتِفَاءِ الْعَيْنِ حَيْثُيذُ فَإِنْ حَصَلَ حَرْمٌ لَوْجُودِهَا وَالْكَلَامُ فِي اسْتِدَائَتِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ الْمُتَمَوِّهُ أَمَّا فِعْلُ التَّمَوِّهِ فَحَرَامٌ فِي نَحْوِ سَقْفٍ وَإِنَاءٍ.....

• قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الْقَلِيلَ) أَيِ مِنَ الطَّلَاءِ. • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ الْحُصُولِ بِالنَّارِ (دُونَ الْأَوَّلِ) أَيِ الْحُصُولِ بِالْحَادِ، وَقَوْلُهُ لِئَنذَرَتْهُ أَيِ الْمَاءِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (لِإِنْتِفَاءِ الْعَيْنِ الْخ) عِلَّةُ الْقِسْمِ الثَّانِي وَعِلَّةُ الْأَوَّلِ عَدَمُ ظُهُورِ الْخِيَلَاءِ بِضَرْفٍ وَغَيْرِ الشَّارِحِ عِلَّةُ الثَّانِي بِقَلَّةِ الْمُتَمَوِّهِ بِهِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ حَصَلَ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ قَدَرُ ضَبَّةِ الزَّيْنَةِ الْجَائِزَةِ، وَإِنْ كَانَ التَّمَوِّهِ لِحُزْرِ الْإِنَاءِ فَقَطُّ وَإِنْ صَغُرَ قِيَعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ بَابِ التَّمَوِّهِ وَبَابِ الضَّبَّةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ الْآتِي لِإِمْكَانِ فَضْلِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْصِيسٍ. • قَوْلُهُ: (حَرْمٌ) وَلَوْ شَكَّ هَلْ يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَا فَالَّذِي يُتَّبَعُ الْحُرْمَةُ وَلَا يُشْكَلُ بِالضَّبَّةِ عِنْدَ الشَّكِّ، لِأَنَّ هَذَا أَضْيَقُ بِذَلِيلِ حُرْمَةِ الْفِعْلِ مُطْلَقًا، وَأَمَّا الْخَاتَمُ الْمُتَمَوِّهِ فَقَالَ شَيْخُنَا إِنْ كَانَ مِنْ ذَهَبٍ وَمَوِّهِ بِفَضَّةٍ فَإِنْ حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ حَلٌّ وَلَا فَلَإِنْ كَانَ مِنْ فَضَّةٍ وَمَوِّهِ بِذَهَبٍ فَإِنْ حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ حَرْمٌ وَلَا فَلَإِنْ بُجِّرِمِي أَيِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ. وَأَمَّا فِي حَقِّ النِّسَاءِ فَيَحِلُّ مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ فِي اسْتِدَائَتِهِ).

(فَرْغَ) إِذَا حَرَّمَ الْجُلُوسَ تَحْتَ سَقْفٍ مُتَمَوِّهِ بِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ بَشْيَرٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ فَهَلْ يَحْرُمُ الْجُلُوسُ فِي ظِلِّهِ الْخَارِجِ عَنْ مُحَادَاثَتِهِ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَحْرُمَ إِذَا قَرَّبَ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَعُدَ أَخَذَا مِنْ مَسْأَلَةِ الْبُخْمَرَةِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَعَلَى هَذَا قَوْلُ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ مَحَلٌّ يَتِمَّكُنُ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِيهِ إِلَّا هَذَا فَهَلْ يَبْعُدُ ذَلِكَ هُنَا فِي عَدَمِ حُضُورِ الْجُمُعَةِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الذَّهَبِ جَائِزٌ لِلْحَاجَةِ وَحُضُورُهَا حَاجَةٌ أَيْ حَاجَةٌ ش. • قَوْلُهُ: (أَمَّا فِعْلُ التَّمَوِّهِ الْخ).

(فَرْغَ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَأَكْلِهِمَا مُتَّفَرِّدَيْنِ أَوْ مَعَ انْتِصَامِهَا مَا لِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَذْوِيَةِ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ كَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَذْوِيَةِ أَمْ لَا يَجُوزُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ يُقَالُ فِيهِ أَنَّ الْجَوَازَ لَا شَكَّ فِيهِ حَيْثُ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ نَفْعٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ ذَلِكَ لِتَضَرُّبِهِمْ فِي الْأَطْعِمَةِ بِأَنَّ الْحِجَارَةَ وَنَحْوَهَا لَا يَحْرُمُ مِنْهَا إِلَّا مَا ضَرَّ بِالْبَدَنِ أَوْ الْعَقْلِ. وَأَمَّا تَغْلِيلُ الْحُرْمَةِ بِإِضَاعَةِ الْمَالِ فَمَنْعٌ؛ لِأَنَّ الْإِضَاعَةَ إِنَّمَا تَحْرُمُ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ لِعَرَضٍ وَمَا هُنَا لِقَصْدِ التَّدَاوِي، وَصَرَّحُوا بِجَوَازِ التَّدَاوِي بِاللُّؤْلُؤِ فِي الْإِكْتِحَالِ وَغَيْرِهِ، وَرُبَّمَا زَادَتْ قِيَمَتُهُ عَلَى الذَّهَبِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (فَحَرَامٌ) وَكَذَا دَفْعُ

• قَوْلُهُ: (فَإِنْ حَصَلَ حَرْمٌ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ قَدَرُ الزَّيْنَةِ الْجَائِزَةِ وَإِنْ كَانَ التَّمَوِّهِ لِحُزْرِ الْإِنَاءِ فَقَطُّ وَإِنْ صَغُرَ قِيَعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ بَابِ التَّمَوِّهِ وَبَابِ الضَّبَّةِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ الْآتِي لِإِمْكَانِ فِعْلِهَا مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ لَكِنْ هَذَا الْفَارِقُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْفِعْلَ وَالْكَلَامَ فِي الْإِسْتِدَائَةِ كَمَا قَالَا فِي الْفِعْلِ إِلَّا أَنْ يُقَالُ لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ هُنَا أَيِ فِي التَّمَوِّهِ يَتَشَأُ لِلتَّضْيِيعِ حَرْمٌ مُطْلَقًا، وَضَبَّقَ فِي اسْتِدَائَتِهِ بِتَضَرُّبِهَا حَيْثُ تَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ قَدَرُ الضَّبَّةِ الْجَائِزَةِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا فِعْلُ التَّمَوِّهِ فَحَرَامٌ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَبِمَا تَقَرَّرَ

وغيرهما مطلقاً خلافاً لمن فوق؛ لأنه إضاعة مال بلا فائدة فلا أجرة لصانيه كالإناء ولا أرض على مزيله أو كاسيره والكعبة وغيرها سواء في ذلك نعم بحث جلّه في آية الحرب تمسكاً بأن كلامهم يشملُه ويؤجبه بعد تسليمه بأنه لإحاجة كما يأتي.

الأجرة عليه وأخذها شيخنا، ويأتي في الشارح مثله. □ فؤد: (وغيرهما) كالخاتم والسيّف سم على المنهج وقضية قوله كالخاتم أنه لا فرق فيه بين كونه لامرأة أو رجل ع ش ومراً أنفاً عن البجيرمي التصريح بذلك. □ فؤد: (مطلقاً) أي سواء حصل منه شيء بالعرض على التار أم لا كزدي وسواء كان في حلي النساء أو غيره كما مر. □ فؤد: (خلافًا لمن فرق الخ) قال في شرح الغباب، وبما تقرّر من أن التفصيل إنما هو في الاستدامة، وأن الفعل حرام مطلقاً يجمع بين ما قاله الشيخان هنا من حلّ المموه بما لا يتحصّل منه شيء وما قاله التووي في الزكاة واللّباس واقتضاء كلام الرافعي من تخريجه، وإعارة المجموع صريحة في ذلك وهي تنويه سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقاً حصل منه شيء أم لا، وكذا استدامة ثنويه إن حصل منه شيء اه سم. □ فؤد: (لأنه) أي فعل الثنويه. □ فؤد: (كالإناء) أي من التقيد. □ فؤد: (ولا أرض الخ) ظاهره مطلقاً وفيه إذا جاز استدামته كان لم يحصل منه شيء بالتار توقّف ظاهر قلعه مقيّد بما إذا لم يجز استدامته فليراجع. □ فؤد: (والكعبة وغيرها سواء في ذلك) أي في فعل الثنويه وفقاً للنهاية والمغني. □ فؤد: (بأن كلامهم يشملُه) أي بناء على أنهم أرادوا بالتولية التي جوزوها لإلّة الحرب ما يشمل إلصاق قطع التقيد، ويشمل الثنويه وقوله بقّد تسليمه إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تولية إلّة الحرب التي جوزوها بإلصاق قطع التقيد ولا يشمل الثنويه، والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله الآتي لإمكان فضليها من غير نقص سم. □ فؤد: (كما يأتي جوارته في الزكاة) وإمكان فضليها أي التولية مع عدم ذهاب شيء من عنها فارتقت الثنويه السابق أوّل الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز الثنويه هنا أي في إلّة الحرب حصل منه شيء أو لا على خلاف ما مر في الآنية،

من أن التفصيل إنما هو في الاستدامة وأن الفعل حرام مطلقاً يجمع بين ما قاله الشيخان هنا من حلّ المموه بما لا يتحصّل منه شيء وما قاله التووي في الزكاة واللّباس واقتضاء كلام الرافعي من تخريجه وإعارة المجموع صريحة في ذلك وهي تنويه سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقاً حصل منه شيء أم لا وكذا استدامة ثنويه إن حصل منه شيء إلى أن قال وبما قرّرتَه يتدفع ما تكلفه جمع من فروق بين ما هنا وثم بما لا يظهر بل لا يصح كفرقي الإنسوي بأن نحو الخاتم أو السيّف بما يلبس أو يحمل يحرم مطلقاً لأتصاليه بالبدن بخلاف الإناء وهو عجيب منه مع ما قدّمته عن المجموع في تنويه سقف البيت اه. □ فؤد: (بأن كلامهم يشملُه) أي بناء على أنهم أرادوا بالتولية التي جوزوها لإلّة الحرب ليشمل إلصاق قطع التقيد ويشمل الثنويه.

□ فؤد: (بقّد تسليمه) إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تولية إلّة الحرب التي جوزوها بإلصاق قطع التقيد ولا تشمل الثنويه والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله الآتي لإمكان فضليها من غير نقص.

(تَبَيَّنَ) يُؤْخَذُ مِنْ إطباقهم هنا على نفْيِ الأجرة شُدُودُ قَوْلِ الماورديّ والرَوِيانيّ يَجُلُ ما يُؤْخَذُ بِصُنْعَةٍ مُحَرَّمَةٍ كالتَّجَمُّعِ؛ لِأَنَّهُ عَنْ طَيِّبِ نَفْسٍ وَيَرُدُّ ما عُلِّلَ بِهِ أَنَّ كَسْبَ الرَّاغِبَةِ كَذَلِكَ، وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ أَنَّ كَسْبَ الكَاهِنِ خَبِيثٌ وَأَنَّ بَذْلَ المَالِ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ سَفَهٌ فَأَكْلُهُ مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَمَنْ ثُمَّ شَتَّعَ الْأَيْمَةَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمَا، وَلَيْسَ مِنَ التَّمْوِيهِ لَصَقُ قِطْعٍ نَقْدٍ فِي جَوَانِبِ الْإِنَاءِ الْمُعْبَّرِ عَنْهُ فِي الزَّكَاةِ بِالتَّحْلِيَةِ لِإِمْكَانِ فَصْلِهَا مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ بَلْ هِيَ أَشْبَهُ شَيْءٍ بِالصُّبَّةِ لِزِينَةِ فَيَأْتِي فِيهَا تَفْصِيلُهَا فِيمَا يَظْهَرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ عَرَفَ الصُّبَّةَ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ بِأَنَّهَا مَا يُلْصَقُ بِالْإِنَاءِ وَإِنْ لَمْ يَنْكَسِرْ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ جَعْلِهِمْ سَمَرِ الدَّرَاهِمِ فِي الْإِنَاءِ كَالصُّبَّةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ، وَبِهَذَا يُعْرَفُ أَنَّ تَحْلِيَةَ آلَةِ الْحَرْبِ جَائِزَةٌ وَإِنْ كَثُرَتْ كَالصُّبَّةِ لِحَاجَةٍ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَأَنَّ إِطْلَاقَهُمْ تَحْرِيمَ تَحْلِيَةِ غَيْرِهَا بِتَعَيُّنِ حَمْلِهِ عَلَى قِطْعٍ يَحْصُلُ مِنْ مَجْمُوعِهَا قَدْرُ صُبَّةٍ كَبِيرَةٍ لِزِينَةٍ فَتَأَمَّلْهُ. (و) يَجُلُ الْإِنَاءُ (النَّفِيسُ) فِي ذَاتِهِ (كَيَاقُوتٍ).....

وَقَدْ يُعْرَفُ أَنَّ هُنَا حَاجَةً لِلزَّيْنَةِ بِاغْتِيَابٍ مَا مِنْ شَأْنِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ اه. وَالَّذِي أَطْبَقَ عَلَيْهِ أَيْمَتُنَا إِطْلَاقُ مَنَعِ التَّمْوِيهِ وَلَوْ سَلَّمَ كَلَامُ الْبَعْضِ الْمَذْكُورِ لَقِيلَ بِتَنْظِيرِهِ فِي حُلِيِّ التَّسَاءِ الْمُبَاحِ لَوْجُودِ مَا عُلِّلَ بِهِ فِي آلَةِ الْحَرْبِ أَيْضًا كَزَدِيّ.

• فُودُ: (هُنَا) أَيِ فِي فِعْلِ التَّمْوِيهِ. • فُودُ: (وَالْخَبَرُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ كَسْبَ الْخُ. • فُودُ: (فَأَكْلُهُ الْخُ) مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالضَّمِيرُ لِمَا يُؤْخَذُ الْخُ. • فُودُ: (بِالْبَاطِلِ) بَقِيَ شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ يُطَالَبُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ أَوْ لَا لِطَيِّبِ النَّفْسِ سَمِ أَقُولُ وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى الثَّانِي فَكَأَنَّهُ رَمَاهُ إِلَى الْبَحْرِ وَعَلَى هَذَا فَيُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِ الماورديّ والرَوِيانيّ عَلَيْهِ بِلا رَدٍّ وَتَشْيِيعٍ. • فُودُ: (وَلَيْسَ مِنَ التَّمْوِيهِ) إِلَى الْمَشْنِ فِي النِّهَايَةِ. • فُودُ: (مِنْ جَعْلِهِمْ سَمَرِ الدَّرَاهِمِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَبِيلِ الْبَابِ تَبَيَّنَ سَمَرِ الدَّرَاهِمِ فِي الْإِنَاءِ كَالضُّبَّةِ فَيَأْتِي فِيهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ بِخِلَافِ طَرَجِهَا فِيهِ لَا يَخْرُجُ بِهِ اسْتِغْمَالُ الْإِنَاءِ مُطْلَقًا، وَلَا يُكْرَهُ وَكَذَا لَوْ شَرِبَ بِكَفِّهِ وَفِي أَضْبُعِهِ خَاتَمٌ أَوْ فِي قِمِّهِ دَرَاهِمٌ أَوْ شَرِبَ بِكَفِّهِ وَفِيهَا دَرَاهِمٌ اه. وَفِي النِّهَايَةِ نَحْوُهَا إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يُكْرَهُ. • فُودُ: (وَهُوَ) أَيِ التَّعْرِيفُ الْمَذْكُورُ. • فُودُ: (صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ) إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْقِطْعُ مُتَفَاصِلَةً فَالْحَرَمُ هُنَا تَنَاسُبُ قَوْلِهِ الْآتِي، وَلَوْ تَعَدَّدَ الْخُ سَم. • فُودُ: (وَبِهَذَا) أَيِ بِقَوْلِهِ وَلَيْسَ مِنَ التَّمْوِيهِ الْخُ كَزَدِيّ. • فُودُ: (وَإِنْ إِطْلَاقَهُمْ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّ تَحْلِيَةَ الْخُ. • فُودُ: (وَيَجُلُ الْإِنَاءُ النَّفِيسُ) أَيِ مِنْ غَيْرِ التَّقْدِيزِ نِهَائَةً. • فُودُ: (فِي ذَاتِهِ) أَمَّا النَّفِيسُ بِالصُّنْعَةِ كَزَجَاجٍ وَخَشَبٍ مُحَكَّمِ الْخَرْطِ فَيَجُلُ بِلا جِلَافٍ مُغْنِي وَنِهَائَةً قَوْلَ الْمَشْنِ كَيَاقُوتٍ.

(فَائِدَةٌ) عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ خَاتَمًا فَصَّهُ يَاقُوتٌ نَفَى عَنْهُ الْفَقْرُ» قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ يُرِيدُ أَنَّهُ

• فُودُ: (مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) بَقِيَ شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ يُطَالَبُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ أَوْ لَا لِطَيِّبِ النَّفْسِ. • فُودُ: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ) إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْقِطْعُ مُتَفَاصِلَةً فَالْحَرَمُ هُنَا تَنَاسُبُ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَوْ تَعَدَّدَتْ الْخُ.

وَمِرْجَانٍ وَعَقِيقٍ وَبُلُورٍ أَيْ اسْتِعْمَالَهُ (فِي الْأَطْهَرِ) كَالْمُتَّخِذِ مِنْ نَحْوِ يَسَلِكٍ وَغَنِيْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ فَلَا تَنْكِيْزُ بِهِ قُلُوبُ الْفُقَرَاءِ بِخِلَافِ النَقْدِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ فَصِّ الْخَاتَمِ فَيَجْعَلُ مِنْهُ جُزْأً وَكُلُّ مَا فِي تَحْرِيمِهِ خِلَافٌ قَوِيٌّ كَمَا هُنَا يَنْبَغِي كَرَاهَتُهُ (وَمَا) أَيْ وَالْإِنَاءُ الَّذِي (ضُبِّبَ بِذَهَبٍ أَوْ لُفْظَةٍ ضَبَّةٍ كَبِيرَةٍ) عُرْفًا (لِلزَيْنَةِ) وَلَوْ فِي بَعْضِهَا بِأَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا لِزَيْنَةٍ وَبَعْضُهَا لِحَاجَةٍ كَمَا فِي أَصْلِهِ الْمُقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا لِلزَيْنَةِ بَيْنَ صِغَرِهِ وَكِبَرِهِ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ لَمَّا انْتَبَهَتْ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ عَمَّا لِلْحَاجَةِ غَلَبَ وَصَارَ الْمَجْمُوعُ كَأَنَّهُ لِلزَيْنَةِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَمَيَّزَ الرَّائِدُ عَلَى الْحَاجَةِ كَانَ لَهُ حُكْمٌ مَا لِلزَيْنَةِ وَهُوَ مُشْتَجِعٌ (حَرُمَ) هُوَ.....

إِذَا ذَهَبَ مَالُهُ بَاغِ خَاتَمَهُ فَوَجَدَ بِهِ ثَمَنًا قَالَ: وَالْأَشْبَهُ إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ أَنْ يَكُونَ لِخَاصَّةٍ فِيهِ كَمَا أَنَّ النَّارَ لَا تُؤْثَرُ فِيهِ وَلَا تُغَيَّرُ وَقِيلَ مَنْ تَخَتَّمَ بِهِ أَيْ مِنَ الطَّاعُونَ، وَتَسَرَّتْ لَهُ أُمُورُ الْمَعَاشِ وَيَقْوَى قَلْبُهُ وَتَهَابَهُ النَّاسُ وَيَسْهَلُ عَلَيْهِ قَضَاءُ الْحَوَائِجِ، وَقِيلَ إِنْ الْحَبَّزُ الْأَسْوَدُ مِنْ يَاقُوتِ الْجَبَّةِ فَمَسَحَهُ الْمُشْرِكُونَ فَاسْوَدَّ مِنْ مَسِّهِمْ، وَقِيلَ: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ) أَعْطَى عَلِيًّا فَصًّا مِنْ يَاقُوتٍ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَتَّقَشَّ عَلَيْهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَعَمَلُ وَآتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «لِمَ زِدْتَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا فَعَلْتُ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ فَهَبَطَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ ﷺ وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ لَكَ: أَخْبَيْتُنَا فَكَتَبْتَ اسْمَنَا، وَنَحْنُ أَخْبَيْنَاكَ فَكَتَبْنَا اسْمَكَ مُعْنَى عِبَارَةِ الْجَبْرِيمِيِّ وَمِنْ خَوَاصِّ الْيَاقُوتِ أَنَّ التَّخَتَّمَ بِهِ يَنْفِي الْفَقْرَ. وَيُثَلِّهِ الْمَرْجَانُ بِفَتْحِ الْمِيمِ بِزَمَوِيٍّ وَمِنْ خَوَاصِّهِ أَيْضًا أَنَّ النَّارَ لَا تُؤْثَرُ فِيهِ وَلَا تُغَيَّرُ وَأَنْ مَنْ تَخَتَّمَ بِهِ أَيْ مِنَ الطَّاعُونَ إلخ عَنَانِيَّ اهـ. ة فُود: (وَمَرْجَانُ) إِلَى قَوْلِهِ الْمَثَلُ وَمَا ضُبِّبَ فِي الْمُعْنَى. ة فُود: (وَمَرْجَانُ) إلخ وَفِي رُوحِ رَبِّزَجِدِ بُجْجِيمِيٍّ وَفِي هَامِشِ الْمُعْنَى عَنِ الدَّمِيرِيِّ مَا نَصَّهُ.

(فَائِلَةٌ) الْفَرُورُجُ: حَبَّزٌ أَخْضَرُ مُشْرَبٌ بِزُرْقَةٍ يَضْفُو لَوْنُهُ مَعَ صَفَاءِ الْجَوْ، وَيَتَكَدَّرُ بِتَكَدُّرِهِ وَمِنْ خَوَاصِّهِ أَنَّهُ لَمْ يَرَفِ فِي قَلِيلِ خَاتَمٍ مِنْهُ أَبَدًا، وَالْمَرْجَانُ إِذَا عَلِقَ عَلَى الطُّفْلِ امْتَنَعَ عَنْهُ عَيْنُ السَّوَةِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، وَالْبُلُورُ مَنْ عَلِقَ هُوَ عَلَيْهِ لَمْ يَرِ مَنَامٌ سِوَهُ اهـ. ة فُود: (وَبُلُورٍ) بِكَسْرِ الْبَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ خَطِيبٌ أَيْ كَسَنُورٌ وَيَجُورُ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَضَمِّ اللَّامِ كَمَا قَالَ التَّوَوِيُّ فِي تَحْرِيرِهِ بُجْجِيمِيٍّ. ة فُود: (أَيْ اسْتِعْمَالُهُ) أَيْ وَاتَّخَذَهُ نِهَآةً وَمُعْنَى. ة فُود: (كَالْمُتَّخِذِ مِنْ نَحْوِ يَسَلِكٍ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْمُتَّخِذِ مِنَ الطَّيِّبِ الْمَرْتَفِعِ كَيْسَلِكٍ وَغَنِيْرٍ وَعَوْدُ أَنَا الْمُتَّخِذُ مِنْ طَيِّبٍ غَيْرِ مُرْتَفِعٍ أَيْ كَصَنْدَلٍ فَيَجْعَلُ بِلَا خِلَافٍ اهـ. ة فُود: (لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ) إلخ رَدُّ لِدَلِيلِ الْمُقَابِلِ الْقَائِلِ بِعُزْمَةِ التَّقْيِيسِ. ة فُود: (وَمَحَلُّ الْخِلَافِ) إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَهُ بِذَهَبٍ فِي النَّهَآةِ.

ة فُود: (سُنِّيٌّ) (ضَبَّةٌ كَبِيرَةٌ) إلخ وَمِنْ الصَّبَةِ مَسَامِيرُ الْقِنَابِ وَالْمَصَا فَيَجْرِي فِيهَا التَّفْصِيلُ أَجْهَوْرِيٍّ اهـ بُجْجِيمِيٍّ. ة فُود: (هَرَفًا) أَيْ فِي عَرَفِ النَّاسِ وَهُوَ مَا لَوْ عُرِضَ عَلَى الْعُقُولِ لِنَلَقَتْهُ بِالْقَبُولِ شَيْخُنَا عِبَارَةُ النَّهَآةِ وَمَرْجِعُ الصَّغَرِ وَالْكِبَرِ الْمَرْفُوفِ اهـ. زَادَ الْمُعْنَى وَقِيلَ الْكَبِيرُ مَا تَشْتَوِعُ جَايَاتٍ مِنَ الْإِنَاءِ وَقِيلَ مَا كَانَ جُزْأً كَامِلًا كَشَفَةِ أَوْ أَذُنٍ وَقِيلَ مَا يَلْمَعُ لِلنَّاطِرِ مِنْ بُغْدٍ وَالصَّغِيرَةُ دُونَ ذَلِكَ اهـ. ة فُود: (وَكَانَ وَجْهَهُ) أَيْ وَجْهَ عَدَمِ الْفَرْقِ. ة فُود: (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ. ة فُود: (كَانَ لَهُ حُكْمٌ مَا لِلزَيْنَةِ) إلخ الْأَوَّلَى جَعَلَ الضَّمِيرَ لِلزَّائِدِ عِشْ أَيْ فَإِنْ تَمَيَّزَ الزَّائِدُ حَرُمَ الزَّائِدُ فَقَطُّ إِنْ عَدَّهُ الْمَرْفُوفُ كَبِيرًا، وَإِلَّا فَلِكُلِّ

يعني استعماله للزينة مع الكبير أي المحقق فما شك في كبره الأصل إباحته (أو صغيرة بلغير الحاجة) وهي هنا غرض الإصلاح لا العجز عن غيرها؛ لأنه يُبيح أصل الإناء (فلا) يحرم بل ولا يُكره للحاجة مع الصغر (أو صغيرة لزينة أو كبيرة لحاجة جاز) مع الكراهة فيهما (في الأصح) لوجود الصغر الواقع في محل المسامحة وللحاجة وضية نصبت بضرب كتنصب المصدر

حُكمه بجبرمي عبارة البصري أي فيحصل فيه بين الصغير والكبير هذا ولو حِيلَ قوله لو كان بعضها لزينة وبعضها لحاجة حرم على ما إذا كان بعض الزينة كبيراً يقينا سواء الإبهام والتعيين بخلاف ما إذا كان صغيراً أو مشكوكاً فيه سواء الإبهام والتعيين فيهما أيضاً لكان أوجه اهـ. • قوله: (يعني استعماله) أي واتخاذها نهايةً ومُنًى، وسكت عن نفس الفعل الذي هو التضييب فهل يخرم مطلقاً كالثمنوي أو يفرق بما تقدم من تحليل حُرمة الثمنوي مطلقاً بأنه إضاعة مالٍ، ولعل الثاني أقرب سم على حجج اهـ ع ش وبجبرمي وشيخنا. • قوله: (للزينة مع الكبير) علة للحُرمة. • قوله: (أي المحقق) إلى قباه ذهب في المنهي. • قوله: (الأصل إباحته) المراد بالإباحة ما قابل الحُرمة، ثم إن كانت لزينة كُرِهت أو لحاجة فلا فيما يظهر فتأمل، وبقي ما لو شك هل الضية للزينة أو للحاجة فيه نظر، والأقرب الجعل مع الكراهة أخذاً من قوله الأصل إباحته ع ش.

• قول (سني): (أو صغيرة) أي في العرف. • قوله: (من هيرها) أي غير ضية ذهب وفضة عبارة شرح المنهج والنهاية عن غير الذهب والفضة اهـ وعبارة المنهي عن التضييب بغير الذهب والفضة اهـ. • قوله: (لأنه يبيح أصل الإناء) أي استعمال الإناء الذي كله من ذهب أو فضة فضلاً عن المضيب به نهايةً ومُنًى قال السيد عمر البصري قولهم: إن العجز عن غير آنية التقدنين يبيحها هل هو على إطلاقه أو مُقيّد بما إذا اضطر إليه بحيث لا يتأتى الوصول إلى المستعمل إلا باستعمالها محل تأمل اهـ أقول ظاهر إطلاقهم الأول.

• قول (سني): (لزينة) أي كلها أو بعضها مُنًى ونهاية وقوله لحاجة أي كلها مُنًى قال شيخنا وحاصل مسألة الضية أنها إن كانت كبيرة كلها لزينة أو بعضها لزينة وبعضها لحاجة حُرمت في الصورتين وإن كانت كبيرة كلها لحاجة أو صغيرة كلها لزينة أو بعضها لزينة وبعضها لحاجة كُرِهت في هذه الصور الثلاث، وإن كانت صغيرة كلها لحاجة أُبيحت في هذه الصورة ولو شك في الصغر والكبير كُرِهت فمجموع الصور سبعة بصورة الشك اهـ. وفي الجبرمي مثله وقوله ولو شك إلخ أي فيما إذا كانت لزينة بخلاف ما إذا كانت لحاجة فقط فتباح كما مرّ عن ع ش. • قوله: (وضية نصبت) مُبتدأ وخبر وقوله كتنصب المصدر يُحتمل أنها أي ضية نابت عنه أي المصدر كضربته سوطاً فالتقدير تضييب ضية،

• قوله: (يعني استعماله) سكت عن نفس الفعل الذي هو التضييب فهل يخرم مطلقاً كالثمنوي أو يفرق بما تقدم من تحليل حُرمة الثمنوي مطلقاً بأنه إضاعة مالٍ ولعل الثاني أقرب. • قوله: (الأصل إباحته) أي كما قاله في المجموع. • قوله: (وضية نصبت) مُبتدأ وخبر وقوله كتنصب المصدر يُحتمل أنها نابت عنه كضربته سوطاً فالتقدير تضييب ضية إلخ ويُحتمل أن ذلك مرادهم.

يُفْعَلُهُ تَوْشَعًا؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ عَيْنٍ وَعَلَيْهِ فَبَاءٌ يَذْهَبُ بِمَعْنَى مِنْ وَهُوَ حَالٌ مِنَ ضَبَّةِ النِّكْرَةِ سَوْعُهُ تَقْدُّمُهُ عَلَيْهَا أَوْ يَنْزِعُ الْخَافِضُ وَهُوَ مَعَ شُدُودِهِ مُوْهِمٌ نَعَمُ الْوَجْهَ أَنَّ الضَّبَّةَ الْمُمَوَّهَةَ يَنْقُدُ يَنْحَصِلُ كَالْمُتَمَحِّضَةِ مِنْهُ. (وَضَبَّةٌ مُوْضِعُ الْإِسْتِعْمَالِ) يَنْحَوِ شُرْبُ أَوْ أَكَلُ (كَفْهَرِهِ) مِمَّا ذَكَرَ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمَةِ (فِي الْأَصْخِ) وَلَا أَثَرُ لِمُبَاشَرَتِهَا بِالْإِسْتِعْمَالِ مَعَ وُجُودِ الْمُسَوِّغِ وَلَوْ تَقَدَّدَتْ ضَبَاتٌ صَغِيرَاتٌ لِزِينَةِ فَمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ جُلُّهَا وَيَتَقَيُّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ مِنْ مَجْمُوعِهَا قَدَرُ ضَبَّةٍ كَبِيرَةٍ، وَالْأَفْتِنِي يَنْفِي تَحْرِيمَهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْخِيَلَاءِ.....

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ مُرَادُهُمْ سَمِ أَوَّلُ كَلَامِ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ كَالصَّرِيحِ فِي الثَّانِي عِبَارَتُهُمَا قَالَ الشَّارِحُ تَوَشَّعَ الْمُصَنَّفُ فِي نَضَبِ الضَّبَّةِ يَفْعَلُهَا نَضَبَ الْمَضْدَرِ أَيُّ؛ لِأَنَّ انْتِصَابَ الضَّبَّةِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ فِيهِ تَوْشَعٌ عَلَى خِلَافِ الْأَكْثَرِ فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ مَضْدَرًا وَهُوَ اسْمُ الْحَدِيثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ نَحَوُ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَهَكُّلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] لَكِنْ قَدْ يَنْوُبُ عَنِ الْمَضْدَرِ فِي الْإِنْتِصَابِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ أَشْيَاءٌ مِنْهَا مَا يُشَارِكُ الْمَضْدَرَ فِي حُرُوفِهِ الَّتِي بُنِيَتْ صِفَتُهُ مِنْهَا، وَيُسَمَّى الْمُشَارِكُ فِي الْمَادَّةِ وَهُوَ أَقْسَامٌ مِنْهَا مَا يَكُونُ اسْمٌ عَيْنٍ لَا حَدِيثٌ كَالضَّبَّةِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنَّهُ أَتَيْنَكَ مِنَ الْأَرْضِ نَبَأًا﴾ [نوح: ١٧] فَضَبَّةٌ اسْمٌ عَيْنٍ مُشَارِكٌ لِمَضْدَرٍ ضَبَّبَ وَهُوَ التَّضْيِيبُ فِي مَادَّةِهِ فَأَنْتَبِ مَنَابَهُ فِي الْإِنْتِصَابِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ اهـ. □ فَوَدَّ: (فَبَاءٌ يَذْهَبُ الْخ) مَا الْمَانِعُ أَنْ بَاءَ يَذْهَبَ صِلَةُ ضَبَّبَ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ الْمَانِعُ كَوْنُ ضَبَّةٍ عَلَيْهِ كَالْمُكْرَرِ وَعَدَمُ حُسْنِهِ نَضَبَهُ عَلَى الْمَضْدَرَةِ إِذِ التَّقْدِيرُ حَيْثُ وَمَا ضَبَّبَ بِضَبَّةٍ يَذْهَبُ أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةٍ كَبِيرَةٍ أَوْ يَنْزِعُ الْخَافِضُ عَطَفَ عَلَى يُضَبَّبُ. □ فَوَدَّ: (مُوْهِمٌ) إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ وَمَا ضَبَّبَ بِضَبَّةٍ كَبِيرَةٍ يَذْهَبُ أَيُّ مَلَابِسَةٍ يَذْهَبُ الْخَافِضُ يَنْقَضِي أَنَّ الضَّبَّةَ الْكَبِيرَةَ الْمُمَوَّهَةَ يَذْهَبُ أَوْ فِضَّةٍ تَحْرُمُ مُطْلَقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِضَرِّي. وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا الْإِبْهَامُ مُوجُودٌ عَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا فَلِمَ دَفَعَهُ هُنَاكَ بِجَعْلِ الْبَاءِ بِمَعْنَى مِنْ دُونَ هُنَا وَلِلْمُكَرَّدِيِّ تَوْجِيهَ آخِرَ الْإِبْهَامِ تَرْكُضَهُ لِيَاغِيَهُ بَعْدَهُ.

□ فَوَدَّ: (كَالْمُتَمَحِّضَةِ مِنْهُ) أَيُّ فَيَفْصَلُ فِيهَا بَيْنَ الْكَبِيرِ لِزِينَةٍ وَغَيْرِهَا هَذَا وَلَوْ قِيلَ يُنْظَرُ حَيْثُ لِنُتَحَصَّلِ هَلْ يَنْلُغُ مِقْدَارَ كَبِيرَةٍ فَيَحْرُمُ أَوْ لَا فَلَا لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا فَتَأَمَّلْهُ بِضَرِّي أَيُّ غَايَةُ بُعْدٍ وَالْأَمَّا قَالَهُ الشَّارِحُ أَقْرَبُ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (يَنْحَوِ شُرْبٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَحَاصِلُهُ فِي النِّهَايَةِ.

□ فَوَدَّ (سَمِي: فِي الْأَصْخِ)؛ لِأَنَّ الْإِسْتِعْمَالَ مُنْسَوْبًا إِلَى الْإِنَاءِ كُلِّهِ، وَلِأَنَّ مَعْنَى الْعَيْنِ وَالْخِيَلَاءِ لَا تَخْتَلِفُ نِهَايَةَ زَادَ الْمُغْنِي بَلْ قَدْ تَكُونُ الزَّيْنَةُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِسْتِعْمَالِ أَكْثَرَ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَا أَثَرُ الْخ) رَدُّ لِدَلِيلِ الْمُقَابِلِ الْقَائِلِ بِالْحَرَمَةِ.

□ فَوَدَّ: (فَبَاءٌ يَذْهَبُ الْخ) مَا الْمَانِعُ أَنْ بَاءَ يَذْهَبَ صِلَةُ ضَبَّبَ. □ فَوَدَّ: (يَنْحَوِ شُرْبٍ الْخ) قَالَ فِي الْإِزْشَادِ وَلَوْ بِمَحَلِّ شُرْبٍ أَوْ اسْتَوَعَبَتْ جُزْأً قَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ (جُزْأً) مَا لَوْ اسْتَوَعَبَتْ الْجَمِيعَ فَهَذَا تَحْرُمُ قَطْعًا كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ اهـ. وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَنَقْلَهُ الرَّزْكَشِيُّ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ أَنَّهُ لَوْ عَمَّ التَّضْيِيبُ الْإِنَاءَ حَرَّمَ قَوْلًا وَاحِدًا وَفِي إِطْلَاقِهِ وَفَقَهُ وَالَّذِي يَنْتَجَى أَنَّهُ مَتَى كَانَ التَّغْمِيمُ لِحَاجَةٍ جَازَ كَمَا سَمِعْلَهُ إِطْلَاقَهُمْ وَلَا

وبه فارق ما يأتي فيما لو تعدّد الدم المعفو عنه ولو اجتمع لكثُر على أحد الوجهين فيه .  
 وحاصله: أَنَّ أصلَ المشقة المُقتضية للعفو موجودٌ وبه يبطلُ النظرُ لتقديرِ الكثرةِ بفرضِ  
 الاجتماعِ وهنا المُقتضي للحرمةِ الخِيلاءِ وهو موجودٌ مع التفريقِ الذي هو في قُوّةِ الاجتماعِ  
 فإن قلتَ الذي اعتمدته في شرحِ البابِ أَنه لا تجلُّ الزيادةُ على طرازين أو رُفعتين لِزينةٍ فهَلَّا  
 كان ما هنا كذلكِ بِجامعِ أَنَّ الكلَّ لِلزينةِ. وَأَنَّ الأصلَ في الفِضّةِ والحريرِ التحريمُ بل الفِضّةُ  
 أغلظُ فكان ما هنا أولى فإذا امتنعَ الزائدُ على يثنتين ثم هنا أولى قلتَ مُفروقٌ بأن صغرَ ضِبةِ الزينةِ  
 وكبرها أحواله على محضِ الفرقِ وهو عندَ التعدّدِ مُضطربٌ فنظروا إلى أَنَّ ذلكَ التعدّدُ هل  
 يُساوي الكبيرةَ فيحرمُ أو لا فيجِلُّ. وأما ثم فورّدَ تقديره بأربعِ أصابعٍ وكان قضيتُهُ أَنه لا يجوزُ  
 أكثرُ من رُفعةٍ لكن وجدنا الطرازَ يجلُّ مع تعدّده فألحقنا به الترفيعَ، فالحاصلُ أَنَّ هناكَ أصلاً  
 وإِرداً فاعتبرناه ولا كذلكَ هناكَ فاعتبرنا قياسَ المُتعدّدِ المُضطربِ فيه الفرقُ على الكبيرِ  
 لِلزينةِ؛ لأنّه لا اضطرابَ فيها: (قلتَ المذهبُ تحريمُ) إناءِ (ضِبةِ الذهبِ مُطلقاً)؛ لأنَّ الخِيلاءَ فيه  
 أشدُّ كضِبةِ الفِضّةِ.....

• فَوَدَ: (وبه فارقُ إلخ) أي بالتثليل. • فَوَدَ: (ولو اجتمع إلخ) جُمْلَةً حَالِيَةً وقوله: (على أحدِ  
 الوجهين) وهو عَدَمُ الضّررِ الرَّاجِعِ عندَ الشّارحِ والمزجوجِ عندَ النّهايةِ والمُغني كما مرّ.  
 • فَوَدَ: (وحاصله) أي الفرقِ. • فَوَدَ: (موجود) أي في الدّمِ كُرْدِي. • فَوَدَ: (لتقديرِ الكثرة) الأزلَى  
 إسقاطُ تقديرٍ. • فَوَدَ: (فكان ما هنا أولى) يُغني عنه ما بعده.  
 • فَوَدَ (سني: مُطلقاً) أي من غيرِ تفصيلٍ بما مرّ مُغني. • فَوَدَ: (لأنَّ الخِيلاءَ فيه أشدُّ) أي من الفِضّةِ،  
 ولأنَّ الحديثَ في الفِضّةِ ولا يلزُمُ من جوازها جوازُها؛ لأنّها أوسعُ بِذليلِ جوازِ الخاتمِ لِلزُّجَلِ مِنها،  
 ومُقابلِ المذهبِ أَنَّ الذهبَ كالْفِضّةِ قَبَاتِي فيه ما مرّ كما نقله الرَّافِعِيُّ عَنِ الْجُمهُورِ مُغني. • فَوَدَ: (كضِبةِ  
 الفِضّةِ إلخ) خِلافًا لِلنّهايةِ عِبَارَتُهُ وشملتِ الضِبةَ لِلحاجةِ ما لو عَمَّتْ جميعُ الإناءِ، وهو كَذَلِكَ والقولُ  
 بأنّها لا تُسمّى حَبِيبَةً ضِبةً مُنْعَوًى، ونقلَ سَمَ بِئَلها عَنِ الإيعابِ وأقرّه واغتمدَهُ الشّيخُ سُلْطَانُ وأقرّه  
 المُجِيزِيُّ وهذِهِ مَعَ ما قَدَّمَهُ كالشّارحِ مِن أَنَّ تَحْلِيَةَ آلَةِ الْحَرْبِ جائزةٌ وإن كَثُرَتْ كَالضِبةِ لِحاجةٍ وإن  
 تَعَلَّدَتْ اه صَرِيحَةٌ فِي جَوَازِ تَعْمِيمِ بُيُوتِ الْجُنَاتِي بِالْفِضّةِ كَمَا أَنَّ كَلَامَ الشّارحِ هُنَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ  
 صَرِيحٌ فِي خِلَافِهِ، وبِهِ يُعْلَمُ ما فِي الْكُرْدِي عَلَى شَرْحِ بَاقِضٍ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَالْكِبِيرَةُ لِحاجةٍ فِي التَّخْفَةِ  
 وَالْإِمْدَادِ وَقَتَحَ الْجَوَادُ الْمُحْرَمَةُ إِنْ عَمَّتْ الْإِنَاءُ، وَأَقَرَّ الْخَطِيبُ الشَّرِينِيُّ الْمَاوَزْدِيُّ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ  
 التَّيْبِ، وَخَالَفَ الشّارِحُ ذَلِكَ فِي الْإِيْعَابِ وَبَحَثَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ التَّعْمِيمُ لِحاجةٍ جَازَ كَمَا شَبَّهَهُ إِطْلَافُهُمْ،  
 وَكَذَلِكَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ فِي النّهايةِ وَهَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ بَعْضِ الْعَوَامِ مِنْ تَعْمِيمِ بُيُوتِ  
 الْجُنَاتِي بِالْفِضّةِ أَفْتَى بَعْضُ فَهَاءِ الْيَمَنِ بَعْدَ الْإِلْعَاقِ، وَأَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْرَافِ وَيُؤَيِّدُهُ ما  
 فِي الزَّكَاةِ اه فَإِنَّهُ لَا مَوْقِعَ لِلتَّرْدِيدِ بِقَوْلِهِ فَإِنَّ كَلَامَ الشّارِحِ هُنَا مَعَ كَلَامِهِ السَّابِقِ بَلْ ما هُنَا فَقَطْ صَرِيحٌ فِي  
 الْمَنعِ. وَكَلَامُ النّهايةِ هُنَا مَعَ كَلَامِهِ السَّابِقِ صَرِيحٌ فِي الْجَوَازِ.



إِذَا غَسَّتِ الْإِنَاءَ وَمِنْهُ مَا اعْتَدِيَ فِي مِرَاةِ الْعُيُونِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأُخِذَ مِنَ الْعِلَّةِ أَنَّهُ لَوْ فَقَدَ غَيْرَ  
إِنَاهُمَا تَعَيَّنَ الْفِضَةُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) .  
وَالْأَصْلُ فِي الضَّبَةِ أَنَّ قَدْحَهُ ﷺ الَّذِي كَانَ يَشْرَبُ فِيهِ سَلَسَلَهُ أَنْتَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِضَةً لَانْصِدَاعِهِ أَيْ

فُودَ: (إِذَا هَمَّتِ الْإِنَاءَ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ صَغُرَتْ فِي نَفْسِهَا .

(فَرَعَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مُضْبِبًا بِمَا يَحْرُمُ وَفِضَةً خَالِصَةً فَهَلْ يَجِلُّ لَهُ اسْتِعْمَالُ الْفِضَةِ  
لِمَا يَأْتِي أَوْ يَتَعَيَّنُ اسْتِعْمَالُ الْمُضْبِبِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ كُلِّ مُحْتَمَلٍ ، وَكَذَلِكَ لَوْ فَقَدَ غَيْرَ التَّقْدِيرِ وَوَجَدَ إِنَاءً  
ذَهَبًا وَإِنَاءً فِضَةً فَهَلْ يَجِلُّ اسْتِعْمَالُ الذَّهَبِ لِتَسَاوِيهِمَا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ لِانْتِفَاءِ حُرْمَتَيْهِمَا عَنْهَا أَوْ يَتَعَيَّنُ  
الْفِضَةُ لِمَا مَرَّ كُلُّ مُحْتَمَلٍ أَيْضًا وَنَظِيرُ ذَلِكَ لَوْ وَجَدَ الْمُضْطَرُّ مِئْتَةَ كَلْبٍ وَحَيَوَانٍ آخَرَ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ ، ثُمَّ  
إِنَّهُ يَتَخَيَّرُ فَلْيَكُنْ هُنَا كَذَلِكَ أَنْتَهَى سَمِ . أَقُولُ تَقْدِمُ عَنِ النَّهَايَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ تَرْجِيحُ تَعَيُّنِ الْفِضَةِ وَعَنِ  
الْبُخَيْرِيِّ وَشَيْخِنَا اعْتِمَادَهُ وَإِلَيْهِ يَمِيلُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي ، وَأُخِذَ مِنَ الْعِلَّةِ الْإِنْفِاسُ وَقِيَاسُ ذَلِكَ تَعَيُّنُ  
الْمُضْبِبِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ، وَإِنْ ادَّعَى الشَّارِحُ فِي الْإِمْدَادِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَتَعَيُّنُ مِئْتَةِ حَيَوَانٍ آخَرَ فِي  
الثَّالِثَةِ . فُودَ: (وَيْفَ) أَيْ مِنَ التَّعْميمِ وَقَوْلُهُ: (مُحْتَمَلٌ) يَظْهَرُ أَنَّهُ يَفْتَحُ الْمِيمَ قِطَابِيٍّ مَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ .

فُودَ: (فِي الضَّبَةِ) أَيْ فِي جَوَازِهَا بِشَرْطِهِ . فُودَ: (أَنَّ قَدْحَهُ ﷺ الْخ) وَاشْتَرَى هَذَا الْقَدْحَ مِنْ مِيرَاثِ  
التَّضَرِّ بْنِ أَنَسٍ بِمِائَةِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ . وَرَوَى عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ رَأَاهُ بِالْبَصْرَةِ ، وَشَرِبَ مِنْهُ قَالَ وَهُوَ قَدَحٌ  
جَيِّدٌ غَرِيضٌ نَضَارٌ بِهَمِّ التَّوْنِ وَهُوَ الْخَالِصُ مِنَ الْعُودِ وَهُوَ خَشَبٌ طَيِّبُ الرَّايِحَةِ ، وَيُقَالُ أَضْلُهُ مِنَ الْأَثَلِ  
وَلَوْهُ يَمِيلُ إِلَى الصُّفْرَةِ وَكَانَ مَطْوَالًا وَلَا طُولَهُ أَقْصَرُ مِنْ عُمَقِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْبِرْهَانِيُّ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِي شَرْحُ  
الْمَنْهَجِ (أَيْ شَدَهُ بِخَيْطٍ فِضَةً) أَنَّ الضَّبَةَ كَانَتْ صَغِيرَةً ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا كَانَتْ لِحَاجَةٍ فَهَذِهِ صُورَةُ الْإِبَاحَةِ

يُقَالُ هُوَ لَا يُسَمَّى ضَبَّةً حَبِيبَةً ؛ لِأَنَّا نَقُولُ مَنُوعٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّهَا مَا يُصْلَحُ بِهِ خَلَلُ الْإِنَاءِ وَهَذَا يُشْمَلُ ذَلِكَ  
الْخُ . فُودَ: (إِذَا هَمَّتِ الْإِنَاءَ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ صَغُرَتْ فِي نَفْسِهَا .

(فَرَعَ): قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مُضْبِبًا بِمَا يَحْرُمُ وَفِضَةً خَالِصَةً فَهَلْ يَجِلُّ لَهُ اسْتِعْمَالُ  
الْفِضَةِ لِمَا يَأْتِي أَوْ يَتَعَيَّنُ اسْتِعْمَالُ الْمُضْبِبِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ كُلِّ مُحْتَمَلٍ وَكَذَلِكَ لَوْ فَقَدَ غَيْرَ التَّقْدِيرِ وَوَجَدَ  
إِنَاءً ذَهَبًا وَإِنَاءً فِضَةً فَهَلْ يَجِلُّ اسْتِعْمَالُ الذَّهَبِ لِتَسَاوِيهِمَا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ لِانْتِفَاءِ حُرْمَتَيْهِمَا عَنْهَا أَوْ  
يَتَعَيَّنُ الْفِضَةُ لِمَا مَرَّ كُلُّ مُحْتَمَلٍ أَيْضًا وَنَظِيرُ ذَلِكَ لَوْ وَجَدَ الْمُضْطَرُّ مِئْتَةَ كَلْبٍ وَحَيَوَانٍ آخَرَ وَظَاهِرٌ  
كَلَامِهِمْ ثُمَّ إِنَّهُ يَتَخَيَّرُ فَلْيَكُنْ هُنَا كَذَلِكَ وَمِنْهُ إِنْ سَلَّمَ تَنْشَأُ قَاعِدَةٌ حَسَنَةٌ وَهِيَ أَنَّ مَا أُبِيحَ مِنَ الْمُحْرَمَاتِ لَا  
نَظَرَ إِلَى تَفَاوُثِ أَتَوَاعِيهِ خِفَةً وَغِلَظًا عِنْدَ إِبَاحَتِهِ وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا عِنْدَ تَحْرِيمِهِ إِلَى أَنَّ قَالَ : وَلَوْ تَفَرَّقَتْ ضَبَاتُ  
لِزِيَةٍ وَلَوْ اجْتَمَعَتْ لَكَبُرَتْ احْتِمَالُ قِيَاسِهِ عَلَى مَا مَرَّ فِيمَا لَا يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ فَإِنْ قُلْنَا ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ ضَرُّ  
حَرْمٍ هُنَا وَالْأَفْلا وَاحْتِمَالُ التَّحْرِيمِ هُنَا مُطْلَقًا وَالْفَرْقُ أَنَّ ذَلِكَ مَحَلُّ ضَرُورَةٍ وَلَيْسَ بِاخْتِيَارِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا  
وَهُوَ الْأَقْرَبُ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ نَقَلَ عَنِ الرَّوْيَانِيِّ فِيهِ وَجْهَيْنِ ثُمَّ قَالَ نَظِيرُ مَا لَا يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ أَهْ . وَقَدْ  
عَلِمْتُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَهْ .



شَعْبِهِ بِخَيْطِ فِضَّةٍ لَانِشِقَاقِهِ وَهُوَ وَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّ ذَلِكَ قُلٌّ بَعْدَ وفاته ﷺ خَوْفًا عَلَيْهِ دَلَالَتُهُ بَاقِيَةً؛  
لأنَّ إقدامَ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ عَلَيْهِ مَعَ مُبَالَغَتِهِمْ فِي التَّعَدُّ عَنْ تَغْيِيرِ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ مُؤَذِّنٌ بِأَنَّهُمْ عَلِمُوا مِنْهُ  
الإِذْنَ فِي ذَلِكَ، وَنَهْيُ عَائِشَةَ عَنِ الْمُضْطَبِّ بِفَرْضِ صِحَّتِهِ مُحْتَمَلٌ، وَأَصْلُهَا مَا يُصْلَحُ بِهِ خَلْلُ  
الْإِنَاءِ، ثُمَّ أُطْلِقَتْ عَلَى مَا هُوَ لِلزَّيْنَةِ تَوْشِيْعًا.

بُخَيْرِمِي. هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ وَإِنْ احْتَمَلَ الْخ) جَوَابٌ عَمَّا نَوَّزَعَ فِي هَذَا الدَّلِيلِ بِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ شَرِبَ فِي هَذَا الْقَدَحِ وَهُوَ مُسَلَّسٌ بِالْفِضَّةِ، وَإِنَّمَا زُمِيَ هَذَا الْقَدَحُ بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ عِنْدَ أَنَسٍ بَعْدَهُ،  
وَاجَابَ التَّهْمَةَ عَنِ التَّرَاعِ الْمَذْكُورِ بِمَا نَصَّهُ (قَالَ أَنَسٌ: لَقَدْ سَقَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا كَذَا وَكَذَا)  
وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِشَارَةَ عَائِدَةً لِلْإِنَاءِ بِصِفَتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا عِنْدَهُ وَاحْتِمَالُ عَوْدِهَا إِلَيْهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ صِفَتِهِ  
خِلَافَ الظَّاهِرِ فَلَا يَقُولُ عَلَيْهِ اهْ وَزَادَ الْبُخَيْرِمِيُّ عَقِبَهُ، وَنَقَلَ ابْنُ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ فِيهِ حَلَقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ فَأَرَادَ  
أَنَسٌ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَقَالَ أَبُو دُجَانَةَ لَا تُغَيِّرَنَّ شَيْئًا وَضَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
فَتَرَابُوا اهـ. هـ فَوَدَّ: (مُحْتَمَلٌ) أَيِ قَابِلٌ لِلْمَحَلِّ وَالْثَّابِلِ فَيُحْمَلُ عَلَى الْكِبَرَةِ لِزَيْنَةِ بَضْرِي. هـ فَوَدَّ:  
(وَأَصْلُهَا) أَيِ الضَّبَّةِ (مَا يُصْلَحُ بِهِ الْخ) مِنْ نُحَاسٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ غَيْرِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةً.

(تَحْمَةً) يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُ أَوَانِي الْكُفَّارِ وَمَلْبُوسِهِمْ وَمَا يَلْبِي أَسَافِلَهُمْ أَيِ مِمَّا يَلْبِي الْجِلْدَ أَشَدُّ وَأَوَانِي مَا لَهُمْ  
أَخْفُ، وَكَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي ظَهَرَ مِنْهُ عَدَمُ تَصَوُّرِهِ عَنِ التَّجَاسُاتِ، وَيُسَنُّ إِذَا جَنَّ اللَّيْلُ تَغْلِيَةُ الْإِنَاءِ وَلَوْ  
بِفَرْضِ عَوْدِ الْحَقِّ بِهِ ابْنُ الْعِمَادِ الْبَيْزَرِيُّ وَإِغْلَاقُ الْأَبْوَابِ وَلِلْكَاءِ السَّقَاءِ مُسَمِّيًا لِلَّهِ تَعَالَى فِي الثَّلَاثَةِ وَكَفُّ  
الصَّبْيَانِ وَالْمَاشِيَةِ أَوَّلَ سَاعَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَإِطْفَاءُ الْمِصْبَاحِ لِلتَّوَمِ، وَيُسَنُّ ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ  
كُرْدِيٍّ وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (أَوَانِي الْكُفَّارِ) أَيِ وَإِنْ كَانُوا يَتَذَكَّرُونَ بِاسْتِعْمَالِ التَّجَاسَةِ كَطَائِفَةٍ مِنَ الْمَجْرُوسِ  
يَغْتَسِلُونَ بِبَوْلِ الْبَقَرِ تَقَرُّنًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

هـ فَوَدَّ: (وَكَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي الْخ) أَيِ كَمُدْمِنِي الْخَمْرِ وَالْقَضَائِينَ الَّذِينَ لَا يَحْتَرِزُونَ عَنِ التَّجَاسَةِ  
مُغْنِي وَشَيْخُنَا.



### باب أسباب الحديث

المُرَادُ عند الإطلاقِ غالِيًا، وهو الأصغَرُ ومَرُّه له معنَيانِ ويُطْلَقُ أيضًا على الأسبابِ الآتِيَةِ، فإنَّ أَرِيدَ أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ فالإضافةُ يَمَعْنِي اللامَ أو الثالِثُ فهي بَيَانِيَّةٌ وَعَبَّرَ بِالْأَسْبَابِ لِيَسْلَمَ عَمَّا أوردَ على التعميرِ بالنواقضِ من اقتضاياه أَنها تُبْطِلُ الطَّهَرَ الماضيَ وليس كذلك،.....

### باب أسباب الحديث

قال الزَّمَخْشَرِيُّ: وإِنَّمَا بَوَّبَ الْمُصَنِّفُونَ فِي كُلِّ فَنٍّ مِنْ كُتُبِهِمْ أَبْوَابًا مَوْشَحَةً الصُّدُورِ بِالتَّرَاجِمِ؛ لِأَنَّ الْقَارِئَ إِذَا خَتَمَ بَابًا مِنْ كِتَابٍ ثُمَّ أَخَذَ فِي آخَرٍ كَانَ انْتِشَاطٌ لَهُ وَأُبْعَثَ عَلَى الدَّرْسِ وَالتَّحْصِيلِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اسْتَمَرَّ عَلَى الْكِتَابِ بِطَوِيلِهِ وَمِثْلِهِ الْمُسَافِرُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ قَطَعَ مِيلًا أَوْ طَوَى فَرَسًا نَفْسَ ذَلِكَ عَنْهُ وَنَشِطَ لِلْمَسِيرِ وَمِنْ ثُمَّ كَانَ الْقُرْآنُ سَوْرًا وَجَزْأَهُ الْقُرْآنُ عَشُورًا وَأَخْمَاسًا وَأَسْبَاعًا وَأَحْزَابًا (مَعْنَى زَادَ الْبَجِيرُ مِيَّ عَنْ الْبِرْمَاوِيِّ عَنْ السَّيِّدِ الصَّفْوِيِّ)؛ وَلِأَنَّهُ أَسْهَلَ فِي وَجْدَانِ الْمَسَائِلِ وَالرُّجُوعِ لَهَا وَادَّعَى لِحُسْنِ التَّرْتِيبِ وَالتَّعْلِيمِ وَالْأَلْبُتْمَا تَذَكُّرُ مُتَشَبِّهَةٍ فَتَفَسَّرُ مُرَاجَعَتُهَا اهـ. قال شَيْخُنَا وَالْأَسْبَابُ جَمْعُ سَبَبٍ، وَهُوَ لُغَةٌ مَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ وَعَرَفًا مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ وَمِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ لِذَاتِهِ وَيُقَالُ إِنَّهُ وَضِفَ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ مَعْرُوفٌ لِلْمُحْكَمِ، وَهُوَ هُنَا نَقْضُ الْوُضُوءِ اهـ. ۞ فَوُدَّ: (الْمُرَادُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَبَّرَ فِي النِّهَايَةِ.

۞ فَوُدَّ: (عِنْدَ الْإِطْلَاقِ) أَيِ فِي عِبَارَةِ الْفُقَهَاءِ لَا فِي نِيَّةِ التَّائِيِ فإِطْلَاقُهُ عَلَى الْأَكْبَرِ مَجَازٌ؛ لِأَنَّ الشَّائِرَ مِنْ عَلَامَاتِ الْحَقِيقَةِ حَلَبِيٍّ. ۞ فَوُدَّ: (هَالِيًا) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ الْجُنُبِ فِي النَّيَّةِ إِذَا قَالَ نَوَيْتُ رَفَعَ الْحَدِيثَ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْأَكْبَرُ إِذِ الْقَرَبَةُ قَائِمَةٌ عَلَى ذَلِكَ، هَذَا وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْبَكْرِيِّ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمُ الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَيِ فِي عِبَارَاتِ الْمُصَنِّفِينَ وَعَلَيْهِ فَلَا يُجْتَنَبُ لِلتَّحْقِيقِ بِقَوْلِهِ غَالِيًا ع ش وَأَشَارَ الْبَجِيرُ مِيَّ إِلَى رَفْعِ إِشْكَالِهِ بِمَا نَصَّهُ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُرَادَ بِغَيْرِ الْغَالِبِ مَا تَقَدَّمَ فِي تَفْرِيفِ الطَّهَارَةِ مِنْ قَوْلِهِ رَفَعَ حَدِيثَ الْخُ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْأَكْبَرَ وَالْأَصْغَرَ اهـ. ۞ فَوُدَّ: (وَمَرُّ) أَيِ أَوَّلُ الْكِتَابِ كُرْدِيٍّ. ۞ فَوُدَّ: (مَعْنِيَانِ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالْحَدِيثُ لُغَةٌ لِلشَّيْءِ الْحَادِثِ وَعَرَفًا يُطْلَقُ عَلَى السَّبَبِ الَّذِي شَأْنُهُ أَنَّهُ يَنْتَهِي بِهِ الطَّهَرُ وَعَلَى أَمْرِ اغْتِيَارِيٍّ يَقُومُ بِالْأَغْضَاءِ يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مُرَحَّصٌ وَعَلَى الْمَنْعِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى ذَلِكَ أَيِ عَلَى الْأَمْرِ الْإِغْتِيَارِيِّ الْمَذْكُورِ وَالْمُرَادُ بِالْأَمْرِ الْإِغْتِيَارِيِّ الْأَمْرُ الَّذِي اغْتَبَرَهُ الشَّارِعُ مَانِعًا مِنَ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا لَا الْأَمْرُ الَّذِي يَغْتَبَرُهُ الشَّخْصُ فِي ذِمَّتِهِ وَلَا وُجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ مَوْجُودٌ قَدْ يُشَاهِدُهُ أَهْلُ الْبَصَائِرِ فَقَدْ حُكِيَ أَنَّ الشَّيْخَ الْخَوَاصَّ كَانَ يُشَاهِدُ ذَلِكَ فِي الْمَغْطِيسِ اهـ. ۞ فَوُدَّ: (وَيُطْلَقُ) أَيْضًا (لِخُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِطْلَاقٌ حَقِيقِيٌّ اصْطِلَاحِيٌّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَجَازِيٌّ سَم. ۞ فَوُدَّ: (فَإِنَّ أَرِيدَ الْخُ) جَزَمَ النِّهَايَةَ وَالْمَعْنَى وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ هُنَا الْأَسْبَابُ خِلَافًا لِمَا يَفِيدُ صَنِيعَ الشَّارِحِ مِنْ جَوَازِ إِرَادَةِ الْأَمْرِ الْإِغْتِيَارِيِّ وَالْمَنْعِ أَيْضًا. ۞ فَوُدَّ: (فَهِيَ بَيَانِيَّةٌ) أَيِ مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمَ إِلَى الْأَخْصَ وَالْمَعْنَى

### باب أسباب الحديث

۞ فَوُدَّ: (وَيُطْلَقُ أَيْضًا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِطْلَاقٌ حَقِيقِيٌّ اصْطِلَاحِيٌّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَجَازِيٌّ.

وَأَمَّا يَنْتَهِي بِهَا وَلَا يَصُرُ تَعْبِيرُهُ بِالنَّقْضِ فِي قَوْلِهِ فَخَرَجَ الْمُعْتَادُ نَقْضٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَانَ الْمُرَادُ بِهِ  
وَبِالْمُوجِبَاتِ مِنْ اقْتِضَائِهِ أَنَّهَا تَوْجِيهٌ وَحِذَاهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ مَعَ إِرَادَةِ فِعْلٍ نَحْوَ الصَّلَاةِ  
وَلِتَقْدَمِ السَّبَبُ طَبْعًا التَّمْيِيزُ لِه تَقْدَمُهُ وَضَعًا كَانَ تَقْدِيمُهَا هُنَا عَلَى الْوُضُوءِ أَظْهَرَ مِنْ عَكْسِهِ  
الَّذِي فِي الرُّوضَةِ، وَإِنْ وَجَّهَ بِأَنَّهُ لَمَّا وُلِدَ مُحْدِثًا أَيْ لَهُ حُكْمُ الْمُحْدِثِ احْتِاجُ أَنْ يَعْرِفَ أَوَّلًا  
الْوُضُوءَ ثُمَّ نَاقِضَهُ وَلِذَا لَمْ يُولَدْ جُنُبًا اتَّفَقُوا عَلَى تَقْدِيمِ مُوجِبِ الْغُسْلِ عَلَيْهِ. (هِيَ أَرْبَعَةٌ) لَا غَيْرَ

أَسْبَابُ هِيَ الْحَدَثُ شَيْخُنَا. □ فُودُ: (وَإِنَّمَا يَنْتَهِي الْخُ) أَيْ الطُّهُورُ لَوْ كَانَ أَوْ شَأْنُهُ ذَلِكَ فَيَشْمَلُ الْحَدَثُ  
الثَّانِي مَثَلًا بِخَيْرِيٍّ. □ فُودُ: (مِنْ اقْتِضَائِهِ الْخُ) بَيَانٌ لِمَا وَالضَّمِيرُ لِلتَّغْيِيرِ بِالتَّوَاقُضِ. □ فُودُ: (لِأَنَّهُ قَدْ بَانَ  
الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْأَسْبَابِ غَايَتُهُ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّقْضِ لَا أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ وَفَرَّقَ  
بَيْنَهُمَا وَعَدَمٌ دَلَالَتُهُ لَا يُنَافِي التَّقْضِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْبَيَانَةُ الْأُخْرَى فَتَدْبُرُ سَمَ وَبَصْرِيٍّ. وَاجَابَ عَنْ  
شِ بَأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ أَنَّهُ بَانَ مِنْ مَجَرَّدِ التَّغْيِيرِ بِالْأَسْبَابِ بَلْ مِنْهُ مَعَ الْعُدُولِ عَنِ التَّوَاقُضِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي كَلَامِ  
غَيْرِهِ فَإِنَّ مَنْ تَأَمَّلَ وَجْهَ الْعُدُولِ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ مَا يُفْتَمُّ مِنَ التَّقْضِ غَيْرُ مُرَادِهِ. □ فُودُ: (بِالْمُوجِبَاتِ) ضَبَبٌ  
يَنْتَهِي وَبَيَّنَ قَوْلُهُ بِالتَّوَاقُضِ سَمَ عِبَارَةً الْكَرْدِيِّ عَطَفَ عَلَى بِالتَّوَاقُضِ أَيْ مُوجِبَاتِ الْوُضُوءِ. □ فُودُ: (بَلْ  
هُوَ) أَيْ مُوجِبُ الْوُضُوءِ كَرْدِيٍّ. □ فُودُ: (مَعَ إِرَادَةِ فِعْلٍ الْخُ) قَدْ يَشْكُلُ هَذَا بِاقْتِضَائِهِ عَدَمَ الْوُجُوبِ إِذَا لَمْ  
يُرَدَّ أَوْ أَرَادَ الْعَدَمَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ مَعَ أَنَّهُ بَدْخُولِهِ مُخَاطَبٌ بِالصَّلَاةِ وَمُخَاطَبَةٌ بِهَا مُخَاطَبَةٌ بِمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا  
بِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ الْإِرَادَةُ وَلَوْ حُكْمًا وَلَمَّا كَانَ مَامُورًا بِالْإِرَادَةِ بَعْدَ الدُّخُولِ كَانَ فِي حُكْمِ الْمُرِيدِ  
بِالْفِعْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَيْجِ اهِعْ شِ. □ فُودُ: (طَبْعًا) فِي تَحَقُّقِ التَّقْدَمِ الطَّبِيعِيِّ هُنَا بِالْمَعْنَى الْمَعْرُوفِ لَهُ  
شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِطَبْعًا عَقْلًا سَمَ. □ فُودُ: (وَلِتَقْدَمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْحَضَرُ فِي الْمَعْنَى. □ فُودُ: (وَلِتَقْدَمِ السَّبَبُ  
الْخُ) لَا يُنَافِيهِ أَنَّ الْمَذْكُورَاتِ أَسْبَابُ لِلْحَدَثِ لَا لِلْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ جُزْءٌ سَبَبُهُ فَمَهِيَ سَبَبٌ بَعِيدٌ  
لِلْوُضُوءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبْعَدُ فِي أَنْ يَكُونَ سَبَبُ الْحَدَثِ جُزْءٌ سَبَبُ الْوُضُوءِ فَتَأَمَّلْ بَصْرِيٍّ. □ فُودُ: (وَضَعًا)  
أَيْ دَكْرًا. □ فُودُ: (وَإِنْ وَجَّهَ) أَيْ مَا فِي الرُّوضَةِ. □ فُودُ: (بِأَنَّهُ) أَيْ الْإِنْسَانُ. □ فُودُ: (أَيْ لَهُ حُكْمُ  
الْمُحْدِثِ) لَمْ تَظْهَرِ الضَّرُورَةُ الدَّاعِيَةُ إِلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ حَقِيقَتِهِ وَظَاهِرُهُ بَصْرِيٍّ. □ فُودُ: (ثُمَّ نَاقِضَةً) بِصِيغَةِ  
اسْمِ الْفَاعِلِ وَالضَّمِيرُ لِلْوُضُوءِ. □ فُودُ: (عَلَيْهِ) أَيْ الْغُسْلِ. □ فُودُ: (لَا غَيْرَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ

□ فُودُ: (لِأَنَّهُ قَدْ بَانَ الْمُرَادُ بِهِ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْأَسْبَابِ غَايَتُهُ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّقْضِ لَا أَنَّهُ  
يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَعَدَمٌ دَلَالَتُهُ لَا يُنَافِي التَّقْضِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْبَيَانَةُ الْأُخْرَى ظَاهِرًا فَتَدْبُرُ.  
□ فُودُ: (وَبِالْمُوجِبَاتِ) ضَبَبٌ يَنْتَهِي وَبَيَّنَ قَوْلُهُ قَبْلَهُ بِالتَّوَاقُضِ. □ فُودُ: (مَعَ إِرَادَةِ الْخُ) قَدْ يَشْكُلُ هَذَا  
بِاقْتِضَائِهِ عَدَمَ الْوُجُوبِ إِذَا لَمْ يَرُدَّ أَوْ أَرَادَ الْعَدَمَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ مَعَ أَنَّهُ بَدْخُولِهِ يُخَاطَبُ بِالصَّلَاةِ  
وَمُخَاطَبَةٌ بِهَا مُخَاطَبَةٌ بِمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ الْإِرَادَةُ وَلَوْ حُكْمًا وَلَمَّا كَانَ مَامُورًا بِالْإِرَادَةِ بَعْدَ  
الدُّخُولِ كَانَ فِي حُكْمِ الْمُرِيدِ بِالْفِعْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فُودُ: (وَلِتَقْدَمِ السَّبَبُ طَبْعًا) فِي تَحَقُّقِ التَّقْدَمِ الطَّبِيعِيِّ هُنَا  
بِالْمَعْنَى الْمَعْرُوفِ لَهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِطَبْعًا عَقْلًا.

والحضر فيها تعبدِي، وإن كان كُلُّ منها معقولُ المعنى فمن ثَمَّ لم يُنْقَسَ عليها نوعُ آخر، وإن قيسَ على جزئياتها ولم ينقصَ ما عداها؛ لأنَّه لم يثبت فيه شيءٌ كأكْلِ لَحْمِ جُزْوَهِ عَلَى ما قالوه وتوزَّعوا بأنَّ فيه حديثَيْنِ صَحِيحَيْنِ ليسَ عنهما جوابٌ شافٍ.....

والحضرُ إلى وَلَمْ يَنْقُصْ. ■ فَوَدَّ: (وَالْحَضَرُ فِيهَا تَعْبُدِي الْخ) الْقَوْلُ بِالْحَضَرِ مَعَ أَنَّهَا مَقُولَةُ الْمَعْنَى لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ نَعَمْ لَوْ ثَبَّتَ عَنْ الشَّارِحِ مَا يُؤْذِنُ بِالْحَضَرِ فِيهَا وَلَمْ يُعْقَلْ لَهُ مَعْنَى لَكَانَ مُتَّجِهًا وَآتَى بِهِ قِتَامُلٌ فَلَاؤَلَى فِي الْإِسْتِادِ إِلَى الْحَضَرِ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ لَمْ يَثْبُتْ الْخَ كَمَا هُوَ صَنِيعُ كَثِيرِينَ بَصْرِيَّ عِبَارَةً سَمِ. قَدْ يُقَالُ فِيهِ تَنَافٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِنْ وَجَدَ بِتَمَاهِيهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ نَوْعًا آخَرَ أَوَّلًا وَجِبَ تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ وَالْأَمْرُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى عِلَّةَ الْحُكْمِ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فَانْبِثَاءُ الْحُكْمِ لَا انْبِثَاءَ عَلَيْهِ لَا لِأَنَّهُ تَعْبُدِي وَيُتَّجِهَ أَنْ يُقَالُ الْمَعْنَى الَّذِي يُذَكِّرُ إِمَّا أَنَّهُ مُنَاسِبَةٌ وَحِكْمَةٌ لَا عِلَّةٌ وَإِمَّا أَنْ يُعْتَبَرَ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَعَدَّى لِنَوْعِ آخَرَ مَثَلًا لِنَفْسِ الْمَرَاةِ الْمُطَهَّرَةِ الْإِلْتِذَاذِ بِاِغْتِيَارِ الْجَنَسِ فَخَرَجَ لِنَفْسِ الْأَمْرِ تَأْمُلُ اهـ. وَجِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْمَعْنَى هِيَ الْأَشْيَاءُ أَرْبَعَةٌ فَقَطُّ ثَابِتَةٌ بِالْأَدِلَّةِ الْآتِيَةِ وَعِلَّةُ التَّقْصِي بِهَا غَيْرُ مَقُولَةٍ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا اهـ.

■ فَوَدَّ: (لَحْمِ جُزْوَهِ) أَيِ بَعِيرٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ع ش. ■ فَوَدَّ: (هَلَى مَا قَالُوهُ) أَيِ الْأَصْحَابِ فِي الْإِسْتِذَالِ عَلَى عَدَمِ التَّقْصِي بِأَكْلِ لَحْمِ جُزْوَهِ. ■ فَوَدَّ: (بَانَ فِيهِ) أَيِ فِي التَّقْصِي بِلَحْمِ جُزْوَهِ. ■ فَوَدَّ: (لَيْسَ عَنْهُمَا جَوَابٌ شَافٍ) أَقُولُ هَذَا مَمْنُوعٌ بَلَّ عَنْهُمَا الْجَوَابُ الشَّافِي، وَهُوَ جَوَابُ الْأَصْحَابِ بِتَنْجِيهِمَا بِحَدِيثِ جَابِرٍ (كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ) سَمِ.

■ فَوَدَّ: (وَالْحَضَرُ فِيهَا تَعْبُدِي الْخ) قَدْ يُقَالُ فِيهِ تَنَافٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِنْ وَجَدَ بِتَمَاهِيهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ نَوْعٍ آخَرَ أَوْ لَا وَجِبَ تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ وَالْأَمْرُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى عِلَّةَ الْحُكْمِ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فَانْبِثَاءُ الْحُكْمِ لَا انْبِثَاءَ عَلَيْهِ لَا؛ لِأَنَّهُ تَعْبُدِي وَيُتَّجِهَ أَنْ يُقَالُ الْمَعْنَى الَّذِي يُذَكِّرُ إِمَّا أَنَّهُ مُنَاسِبَةٌ وَحِكْمَةٌ لَا عِلَّةٌ وَإِمَّا أَنْ يُعْتَبَرَ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَعَدَّى لِنَوْعِ آخَرَ مَثَلًا كَلَمْسِ الْمَرَاةِ الْمُطَهَّرَةِ الْإِلْتِذَاذِ بِاِغْتِيَارِ الْجَنَسِ فَخَرَجَ لِنَفْسِ الْأَمْرِ تَأْمُلُ. ■ فَوَدَّ: (لَيْسَ عَنْهُمَا جَوَابٌ شَافٍ) أَقُولُ هَذَا مَمْنُوعٌ بَلَّ عَنْهُمَا الْجَوَابُ الشَّافِي، وَهُوَ جَوَابُ الْأَصْحَابِ بِتَنْجِيهِمَا بِحَدِيثِ جَابِرٍ: (وَكَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ) وَأَمَّا اعْتِرَاضُ التَّوَوُّيِّ عَلَيْهِ بِأَنَّ هَذَا الْجَوَابَ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّنَهُ النَّارُ عَامٌ وَحَدِيثُ الْوُضُوءِ مِنْ لَحْمِ الْجُزْوَهِ خَاصٌّ وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ اهـ. فَهُوَ اخْتِرَاضُ بَاطِلٍ فَإِنَّ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ لَيْسَ مِنْ الْعَامِّ وَالْخَاصُّ اللَّذَيْنِ يُقَدَّمُ مِنْهُمَا الْخَاصُّ مُطْلَقًا إِذْ عِبَارَةُ جَابِرٍ لَمْ يَحْكُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى يَكُونَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ بَيَّنَّ بِهَا مَا عَرَفَهُ مِنْ حَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا اسْتَعَرَّ أَمْرُهُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي التَّنْخِيحِ وَأُطْلِعَهُ عَلَى تَرْكِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ مُطْلَقًا وَهَذَا فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ لِلْمُتَأَمِّلِ فَجَوَابُ الْأَصْحَابِ فِي غَايَةِ الْإِسْتِقَامَةِ وَالظُّهُورِ لَكِنْ قَدْ يَرُدُّ شَيْءٌ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ نَحْوَ قَضَى بِالشُّكْفَةِ لَا يَنْعَمُ وَفَاقًا لِلْأَكْثَرَيْنِ وَقِيلَ يَنْعَمُ؛ لِأَنَّ قَائِلَهُ عَدَلَ عَارِفٌ

وَأَجِيبُ بَأَنَّا أَجْتَمَعْنَا عَلَى غَدَمِ الْعَمَلِ بَهُمَا؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ يَتَّقِيهِ بِخُصِّهِ بِغَيْرِ شَحِيحِهِ وَسَنَامِهِ وَيُرَدُّ بِأَتَمِّهِمَا لَا يُسَمِّيَانِ لَحْمًا كَمَا يَأْتِي فِي الْإِيمَانِ فَأُجِذَ بِظَاهِرِ النَّصِّ، وَخُرُوجِ نَحْوِ قِيٍّ وَدَمٍ وَمَسٍّ أَمَرَدٍ حَسَنٍ أَوْ فَرْجٍ نَهِيمَةٍ وَقَهْقَهَةٍ مُضَلٍّ وَانْقِضَاءِ مُدَّةِ الْمَسْحِ وَالْجَائِئِ لِيَسْلُ الْرَجُلَيْنِ حُكْمَ مِنْ أَحْكَامِهِ لَا لِيَكُونَ يُسَمَّى حَدَثًا وَابْتِلَاوُغَ بِالشَّرِّ وَالرَّدَّةِ، وَإِنَّمَا أَبْطَلْتُ التَّيَمُّنَ لِيُضْعِفَهُ وَنَحْوُ شِفَاءِ السَّلْسَلِ لَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّ حَدَثَهُ لَمْ يَرْتَفِعْ. (أَحَدُهَا خُرُوجُ شَيْءٍ) وَلَوْ عَوْدًا أَوْ رَأْسَ دَوْدَةَ، وَإِنْ عَادَتْ وَلَا يَضُرُّ إِدْخَالَهُ، وَإِنَّمَا امْتَنَعْتُ الصَّلَاةَ لِخَمَلِهِ مُتَّصِلًا بِنَجَسٍ إِذَا مَا فِي الْبَاطِنِ لَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهِ إِلَّا إِنْ اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الظَّاهِرِ (مَنْ قِيلَ) أَيِ الْمُتَوَضَّعِ.....

• فَوُدَّ: (وَأَجِيبُ) أَيِ مِنْ جَانِبِ الْأَصْحَابِ وَقَوْلُهُ: (بَأَنَّا أَجْتَمَعْنَا) يَغْنِي الْقَائِلِينَ بِالتَّقْضِ وَالْقَائِلِينَ بِغَدَمِهِ كُرْدِيٍّ. • فَوُدَّ: (بَأَتَمِّهِمَا لَا يُسَمِّيَانِ لَحْمًا) أَقُولُ وَيَسْلُمُ أَتَمُّهُمَا يَسْمِيَانِهِ فَالتَّخْصِصُ أَيْسَ تَزَكَا لِلْعَمَلِ بِهِ بَضْرِيٍّ. • فَوُدَّ: (كَمَا يَأْتِي فِي الْإِيمَانِ الْخُ) وَيُجَابُ بِأَنَّهُ عَمَمٌ عَدَمُ التَّقْضِ بِالشَّحْمِ مَعَ شُمُولِهِ لَشَحْمِ الظَّهْرِ وَالْجَنْبِ الَّذِي حَكَّمَ الْعُلَمَاءُ فِي الْإِيمَانِ بِشُمُولِ اللَّحْمِ لَهُ نِهَائَةً. • فَوُدَّ: (فَأُجِذَ الْخُ) أَيِ الْقَائِلِ بِالتَّقْضِ. • فَوُدَّ: (وَخُرُوجِ الْخُ) ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ كَأَكْلِ الْخُ سَمَ حِبَارَةَ الْكُرْدِيٍّ حُطِفَ عَلَى أَكْلِ لَحْمِ الْخُ وَكَذَا مَا بَعْدَهُ مِنْ مَسٍّ وَقَهْقَهَةٍ وَانْقِضَاءِ وَابْتِلَاوُغَ وَالرَّدَّةِ اهـ. • فَوُدَّ: (وَدَمٍ) أَيِ مِنْ غَيْرِ الْفَرْجِ نِهَائَةً. • فَوُدَّ: (لَا لِيَكُونَ يُسَمَّى حَدَثًا) هَذَا مَحَلٌّ تَأْثُلُ فَالْأَوَّلَى مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مَوْجِبِ الْوَضْعِ التَّامِّ بَضْرِيٍّ. • فَوُدَّ: (وَنَحْوُ شِفَاءِ الْخُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ لَا يَرُدُّ الْخُ خَبَرُهُ. • فَوُدَّ: (لِإِنْ حَدَثَهُ الْخُ) أَيِ فَكَيْفَ يَصِحُّ عَدَمُ الشِّفَاءِ سَبَبًا لِلْحَدَثِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (لَمْ يَرْتَفِعْ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنَّظَرِ لِيُخَوِّزَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْوَاقِعِ فِي التَّرْجَمَةِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَسِّ وَهُوَ يَرْتَفِعُ بِظُهُرِهِ، وَيَعُودُ بِشِفَائِهِ كَبَيَّةِ الْأَسْبَابِ بَضْرِيٍّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ مُرَادُهُ لَمْ يَرْتَفِعْ رَفْعًا عَامًّا.

• فَوُدَّ (سُيٍّ): (خُرُوجِ شَيْءٍ) أَيِ حَيْثَا أَوْ رِيحًا طَاهِرًا أَوْ نَجَسًا جَائِفًا أَوْ رَطْبًا مُتَنَادًا كَبُولٍ أَوْ نَاجِرًا كَدَمٍ انْقِصَالٍ أَوْ لَا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا نِهَائَةً زَادَ الْمُغْنِي طَرَحًا أَوْ كَرَاهَا اهـ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ هُوَذَا) حَتَّى لَوْ ادْخَلَ فِي ذِكْرِهِ مِيلًا أَوْ يَزِيدًا ثُمَّ أَخْرَجَهُ انْتَقَضَ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (إِذْخَالُهُ) أَيِ إِذْخَالَ شَيْءٍ فِي قُبْلِهِ أَوْ دُبُرِهِ.

• فَوُدَّ: (أَيِ الْمُتَوَضَّعِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (أَيِ الْمُتَوَضَّعِ) قَيْدٌ بِذَلِكَ نَظَرًا لِيَكُونَ نَاقِضًا بِالْفِعْلِ وَلَوْ اسْقَطَهُ لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْمَنْظُورَ إِلَيْهِ الشَّأْنُ فَلَوْ خَرَجَ مِنَ الْمُحَدِّثِ يُقَالُ لَهُ حَدَثٌ أَيْضًا

بِاللُّغَةِ وَالْمَعْنَى فَلَوْلَا ظُهُورُ عُمُومِ الْحُكْمِ وَمِمَّا صَدَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَأْتِ هُوَ فِي الْحِكَايَةِ بِلَفْظِ عَامٍّ كَالْجَارِ قُلْتُ ظُهُورُ عُمُومِ الْحُكْمِ بِحَسَبِ ظَنِّهِ وَلَا يَلْزَمُنَا اتِّبَاعُهُ فِي ذَلِكَ. وَهَذَا التَّوْجِيعُ يَجْرِي فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فَقَدْ يَكُونُ مَا ذَكَرَهُ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِحَسَبِ فَهْمِهِ أَوْ ظَنِّهِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ حِبَارَةٌ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ظَاهِرَةٌ ظُهُورًا نَامًا فِي تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ الْوَضْعِ الَّذِي كَانَ يَقَعْلُهُ فَهُوَ صَرِيحٌ فِي تَقْلِيدِ رُجُوعِ النَّبِيِّ ﷺ عَمَّا كَانَ يَقَعْلُهُ وَمِنْ أَبْعَدِ الْبَعِيدِ جَزْمُهُ بِتَقْلِيدِ التَّرْكِ عَلَى مُجَرَّدِ فَهْمِهِ وَظَنِّهِ. • فَوُدَّ: (وَخُرُوجِ) ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: كَأَكْلِ وَكَذَا ضَبَّ بَيْنَ قَوْلِهِ: وَلَوْ رِيحًا وَقَوْلِهِ: أَوْ بَلَلًا.

الحَيِّ الواضِح ولو ربحا من ذَكَرِهِ أو قُبِلَها وإن تَعَدَّدا نَعَمْ لَمَّا تَحَقَّقَتْ زِيَادَتُهُ أو احْتَمَلَتْ.....

وقوله: (الحَيِّ) خَرَجَ به المِثُّ فلا يُنْقَضُ طَهَارَتُهُ بِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْهُ، وَإِنَّمَا تَجِبُ إِزَالَةُ التَّجَاسَةِ عَنْهُ فَقَطْ وقوله: (الواضِح) أَخَذَ الشَّارِحُ مُحْتَزِزَ بقوله الآتِي أَنَّمَا المُشْكِلُ شَيْخُنَا. هـ قوله: (وإن تَعَدَّدا) أَي الذَّكَرُ والقُبُلُ عِبَارَةُ المُغْنِي ولو مَخْرَجَ الولدُ أَي أو أَحَدَ ذَكَرَيْنِ يَبُولُ بِهِمَا أو أَحَدَ فَرْجَيْنِ يَبُولُ بِأَحَدِهِمَا وَتَحِيضُ بِالْآخِرِ، وَإِنْ بَالٌ بِأَحَدِهِمَا وَحَاضٌ به فَقَطْ اخْتَصَّ الحُكْمُ به اهـ. هـ قوله: (نَعَمْ لَمَّا تَحَقَّقَتْ إلخ) قال فِي الرُّوضِ، وَيُنْقَضُ الخَارِجُ مِنْ أَحَدِ ذَكَرَيْنِ يَبُولَانِ قال فِي شَرْحِهِ، فَإِنْ كَانَ يَبُولُ بِأَحَدِهِمَا فَالحُكْمُ لَهُ وَالْآخَرُ زَائِدٌ لَا يَتَعَلَّقُ به نَقْضٌ وظَاهِرٌ أَنَّ الحُكْمَ فِي الحَقِيقَةِ مَنْوُطٌ بِالأَصَالَةِ لَا بِالْبَوْلِ حَتَّى لو كَانَا أَصْلِيَيْنِ، وَيَبُولُ بِأَحَدِهِمَا، وَيَطَأُ بِالْآخَرِ نَقَضَ كُلُّ مِنْهُمَا أو كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلِيًّا وَالْآخَرُ زَائِدًا نَقَضَ الْأَصْلِيَّ فَقَطْ، وَإِنْ كَانَ يَبُولُ بِهِمَا وَقيَاسٌ مَا يَأْتِي مِنَ النَّقْضِ بِمَسِّ الزَّائِدِ إِذَا كَانَ عَلَى سُنَنِ الْأَصْلِيِّ أَنْ يُنْقَضَ بِالْبَوْلِ مِنْهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَإِنْ التَّبَسُّ الْأَصْلِيُّ بِالزَّائِدِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّقْضَ مَنْوُطٌ بِهِمَا لَا بِأَحَدِهِمَا وَلَوْ خُلِقَ لِلْمَرْأَةِ فَرْجَانِ قَبَالَتْ وَحَاضَتْ بِهِمَا انْتَقَضَ الرُّوضُ بالخَارِجِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا، فَإِنْ بَالَتْ وَحَاضَتْ بِأَحَدِهِمَا فَقَطْ اخْتَصَّ الحُكْمُ به وَلَوْ بَالَتْ بِأَحَدِهِمَا وَحَاضَتْ بِالْآخَرِ فَالوجه تَعَلَّقَ الحُكْمُ بِكُلِّ مِنْهُمَا انْتَهَى وَهَلْ يَجْرِي تَفْصِيلُهُ السَّابِقُ حَتَّى لو كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلِيًّا وَالْآخَرُ زَائِدًا اخْتَصَّ النَّقْضُ بِالْأَصْلِيِّ، وَإِنْ بَالَتْ أو حَاضَتْ بِهِمَا وَاعْلَمَ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقُ، وَإِنْ كَانَ يَبُولُ بِهِمَا مَنْوَعٌ بَلْ إِذَا كَانَ يَبُولُ بِهِمَا نَقَضَ كُلُّ مِنْهُمَا مُطْلَقًا بَلِ الْبَوْلُ بِهِمَا دَلِيلٌ أَصَالَتُهُمَا م ر اهـ سَمِ عِبَارَةٌ ع ش.

(فَائِدَةٌ) لو خُلِقَ لَهُ فَرْجَانِ أَصْلِيَانِ نَقَضَ الخَارِجُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا أو أَصْلِيٍّ وَزَائِدٍ وَاشْتَبَهَ فلا نَقَضَ بالخَارِجِ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلشُّكِّ وَلَا نَقَضَ إِلَّا بالخَارِجِ مِنْهُمَا مَعَ قُلُوْ أَسَدُ أَحَدُهُمَا وَانْفَتَحَ ثَقْبُهُ تَحْتَ المَعِدَةِ فلا نَقَضَ بالخَارِجِ مِنْهَا؛ لِأَنَّ أَسَدَ الْأَصْلِيِّ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِأَسَدِ أَحَدِهِمَا مَعَ، وَيُنْقَضُ الخَارِجُ مِنْ

هـ قوله: (نَعَمْ لَمَّا تَحَقَّقَتْ إلخ) قال فِي الرُّوضِ، وَيُنْقَضُ الخَارِجُ مِنْ أَحَدِ ذَكَرَيْنِ يَبُولَانِ قال فِي شَرْحِهِ، فَإِنْ كَانَ يَبُولُ بِأَحَدِهِمَا فَالحُكْمُ لَهُ وَالْآخَرُ زَائِدٌ لَا يَتَعَلَّقُ به نَقْضٌ وظَاهِرٌ أَنَّ الحُكْمَ فِي الحَقِيقَةِ مَنْوُطٌ بِالأَصَالَةِ لَا بِالْبَوْلِ حَتَّى لو كَانَا أَصْلِيَيْنِ، وَيَبُولُ بِأَحَدِهِمَا، وَيَطَأُ بِالْآخَرِ نَقَضَ كُلُّ مِنْهُمَا أو كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلِيًّا وَالْآخَرُ زَائِدًا نَقَضَ الْأَصْلِيَّ فَقَطْ، وَإِنْ كَانَ يَبُولُ بِهِمَا وَقيَاسٌ مَا يَأْتِي مِنَ النَّقْضِ بِمَسِّ الزَّائِدِ إِذَا كَانَ عَلَى سُنَنِ الْأَصْلِيِّ أَنْ يُنْقَضَ بِالْبَوْلِ مِنْهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَإِنْ التَّبَسُّ الْأَصْلِيُّ بِالزَّائِدِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّقْضَ مَنْوُطٌ بِهِمَا لَا بِأَحَدِهِمَا وَلَوْ خُلِقَ لِلْمَرْأَةِ فَرْجَانِ قَبَالَتْ وَحَاضَتْ بِهِمَا انْتَقَضَ الرُّوضُ بالخَارِجِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا، فَإِنْ بَالَتْ وَحَاضَتْ بِأَحَدِهِمَا فَقَطْ اخْتَصَّ الحُكْمُ به وَلَوْ بَالَتْ بِأَحَدِهِمَا وَحَاضَتْ بِالْآخَرِ فَالوجه تَعَلَّقَ الحُكْمُ بِكُلِّ مِنْهُمَا اهـ. هـ وَهَلْ يَجْرِي هُنَا تَفْصِيلُهُ السَّابِقُ حَتَّى لو كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلِيًّا وَالْآخَرُ زَائِدًا اخْتَصَّ النَّقْضُ بِالْأَصْلِيِّ، وَإِنْ بَالَتْ أو حَاضَتْ بِهِمَا وَاعْلَمَ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقُ، وَإِنْ كَانَ يَبُولُ بِهِمَا مَنْوَعٌ بَلْ إِذَا كَانَ يَبُولُ بِهِمَا نَقَضَ كُلُّ مِنْهُمَا مُطْلَقًا بَلِ الْبَوْلُ بِهِمَا دَلِيلٌ عَلَى أَصَالَتِهِمَا م ر.

حُكِمَ مُنْفَتِحٌ تَحْتَ الْمِعْدَةِ أَوْ بَلَّاءَ رَأَى عَلَيْهِ وَلَمْ يَحْتَمِلْ كَوْنَهُ مِنْ خَارِجٍ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ أَوْ وَصَلَ نَحْوَ مَذْيَبِهَا لِمَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْجَنَابَةِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى الظَّاهِرِ أَوْ خَرَجَتْ رُطُوبُهُ فَرَجَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ وَرَاءِ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ يَمِينًا وَلَا فَلَا أَمَّا الْمُشْكِلُ فَلَا بُدَّ مِنْ خُرُوجِهِ مِنْ فَرْجِهِ (أَوْ ذُبُرِهِ) كَالدِّمِ الْخَارِجِ مِنَ الْبَاسُورِ، وَهُوَ دَاخِلُ الذُّبُرِ لَا خَارِجُهُ وَكَالْبَاسُورِ نَفْسِهِ إِذَا كَانَ ثَابِتًا دَاخِلَ الذُّبُرِ فَخَرَجَ أَوْ زَادَ خُرُوجَهُ وَكَمَقْعَدَةِ الْمَرْحُورِ إِذَا خَرَجَتْ فَلَوْ تَوَضَّأَ حَالَ خُرُوجِهَا ثُمَّ أَدْخَلَهَا لَمْ يَنْتَقِضْ، وَإِنْ أَثَكَّأَ عَلَيْهَا بِقُطْنَةٍ حَتَّى دَخَلَتْ وَلَوْ انْفَصَلَ عَلَى تِلْكَ الْقُطْنَةِ شَيْءٌ مِنْهَا لَخُرُوجُهُ حَالَ خُرُوجِهَا وَبَحَثَ بَعْضُهُمُ النِّقْصَ بِمَا خَرَجَ مِنْهَا لَا بِخُرُوجِهَا؛

الْفَرْجُ الَّذِي لَمْ يَنْسُدْ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أَصْلِيًّا فَالْتَقُضُ بِهِ ظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ زَائِدًا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الثُّبَّةِ الْمُنْفَتِحَةِ وَائْتِدَادِ الْأَصْلِيِّ فَالْتَقُضُ بِهِ مُتَحَقِّقٌ سِوَاكَ كَانَ زَائِدًا أَوْ أَصْلِيًّا بِخِلَافِ الثُّبَّةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (حُكِمَ مُنْفَتِحٌ إِنْخَ) أَيِ وَسَيَاتِي أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ خَارِجُهُ إِذَا كَانَ الْأَصْلِيُّ مُنْفَتِحًا. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَلَّاءَ) ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ وَلَوْ رِيحًا سَمَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَطَفَ عَلَى رِيحًا وَكَذَا قَوْلُهُ: أَوْ وَصَلَ وَقَوْلُهُ أَوْ خَرَجَتْ اهـ لَكِنْ فِي عَطْفِ الْأَخِيرَيْنِ تَوْعٌ تَسَامُحٌ. □ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَالْأَرْجَهِ أَنَّهُ لَوْ رَأَى عَلَى ذَكَرِهِ بَلَّاءَ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضَوْءُهُ إِلَّا إِذَا لَمْ يُحْتَمَلْ طَرُوقُهُ مِنْ خَارِجٍ خِلَافًا لِلْفَرْجِيِّ كَمَا لَوْ خَرَجَتْ مِنْهَا رُطُوبَةٌ وَشَكَّ فِي أَتَمِّهَا مِنَ الظَّاهِرِ أَوْ الْبَاطِنِ اهـ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ وَلَا يَكْلُفُ إِزَالَتَهَا أَيُّ، وَإِنْ أَذَى ذَلِكَ إِلَى الْبَصَاقِ رَأْسَ ذَكَرِهِ بِثَوْبِهِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَحْكَمْ بِنَجَاسَتِهَا عِشَاءً. □ فَوَدَّ: (بَقِيَّتًا) مَعْمُولٌ لِكَاثَتِهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا فَلَ) يَدْخُلُ فِيهِ الشُّكُّ سَمَ.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (أَوْ ذُبُرِهِ) وَتَغْيِيرُهُ أَحْسَنُ مِنْ تَغْيِيرِ أَصْلِهِ وَالتَّثْبِيهِ بِالسَّيْلَيْنِ إِذْ لِمَرْأَةٍ ثَلَاثَةُ مَخَارِجَ اثْنَانِ مِنْ قُبُلٍ وَوَاحِدٌ مِنْ ذُبُرٍ وَلِشُمُولِهِ مَا لَوْ خُلِقَ لَهُ ذَكَرَانِ فَإِنَّهُ يَنْتَقِضُ بِالْخَارِجِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَكَذَا لَوْ خُلِقَ لِلْمَرْأَةِ فَرْجَانِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْبَاسُورِ (دَاخِلُ الذُّبُرِ إِنْخَ) جُمْلَةً حَالِيَّةً. □ فَوَدَّ: (إِذَا خَرَجَتْ) يَنْبَغِي أَوْ زَادَ خُرُوجُهَا سَمَ. □ فَوَدَّ: (حَالَ خُرُوجِهَا) أَوْ بَعْدَهُ أَمَّا حَالَ وَقُوعِ الْخُرُوجِ فَيَنْبَغِي عَدَمُ صِحَّةِ الْوُضُوءِ قِتَامُلُهُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَدْخَلَهَا سَيَاتِي فِي الصَّوْمِ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ أَنَّهُ لَا يَطْلُ الصَّوْمُ بِإِذْخَالِهَا سَمَ. □ فَوَدَّ: (حَتَّى دَخَلَتْ) أَيِ الْمَقْعَدَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ انْفَصَلَتْ عَلَى تِلْكَ الْقُطْنَةِ إِنْخَ) صَرِيحٌ فِي عَدَمِ التَّقْضِ

□ فَوَدَّ: (وَلَا فَلَ) يَدْخُلُ فِيهِ الشُّكُّ. □ فَوَدَّ: (إِذَا خَرَجَتْ) يَنْبَغِي أَوْ زَادَ خُرُوجُهَا. □ فَوَدَّ: (فَلَوْ تَوَضَّأَ حَالَ خُرُوجِهَا إِنْخَ) تَوَهَّمَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَصِحَّ الْوُضُوءُ حَالَ خُرُوجِهَا كَمَا لَا يَصِحُّ الْوُضُوءُ حَالَ خُرُوجِ الْبُولِ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ هُنَا حَالَ خُرُوجِهَا أَيِ بَعْدَهُ إِنَّمَا هُوَ نَظِيرُ الْوُضُوءِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْبُولِ وَهُوَ صَحِيحٌ قِتَامُلُ أَمَّا حَالَ وَقُوعِ الْخُرُوجِ فَيَنْبَغِي عَدَمُ صِحَّةِ الْوُضُوءِ قِتَامُلُهُ. □ فَوَدَّ: (أَدْخَلَهَا) سَيَاتِي فِي الصَّوْمِ بَيَانُ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ أَنَّهُ لَا يَطْلُ الصَّوْمُ بِإِذْخَالِهَا. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ انْفَصَلَ إِنْخَ) صَرِيحٌ فِي عَدَمِ التَّقْضِ بِأَخِذِ قُطْنَةٍ كَانَتْ عَلَيْهَا حَالَ الْخُرُوجِ وَهَذَا، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ الْمُفْصِلَ الْمَذْكُورَ لَمْ يَدْخُلْ ثُمَّ يَخْرُجْ وَلَا نَقُصَ.

لأنها باطن الدُّبُر، فإن رُدَّها بغير باطن كَفَّه، فإن قلنا لا يُفطر برُدَّها أي، وهو الأصح كما يأتي فمَحْتَمَلٌ، وإن قلنا يُفطر نَقَضَتْ ضَعِيفٌ بل لا وجه له وذلك للتَّصَرُّفِ عَلَى الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ وَالْمَذْيِ وَالرَّيْحِ وَقِيَاسِ بِهَا كُلِّ خَارِجٍ. (إلا المني) أي مَنِ الْمُتَوَضِّعِ وَحَدَهُ الْخَارِجُ مِنْهُ أَوْ لَا فَلَا نَقْضَ بِهِ حَتَّى يَصْبِحَ غَسَلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ اتِّفَاقًا عَلَى مَا قِيلَ، وَيُتَوَرَّى بِوَضُوئِهِ لَهُ شُكَّةُ الْفُسْلِ لَا رَفْعَ الْحَدِيثِ وَزَعَمَ أَنَّ الْمُتَيَمِّمَ حِينَئِذٍ يُصَلِّي بِهِ فُرُوضًا نَظَرًا لِيَقَاءِ وَضُوئِهِ غَلَطَ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ وَحَدَّهَا تَوْجِبُ التَّيَمُّمَ لِكُلِّ فَرَضٍ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَوْجِبَ أَعْظَمَ الْأَمْرَيْنِ بِخُصُوصٍ كَوْنُهُ مَنِيًا فَلَا يُوجِبُ أَدَوْنَهُمَا بِمُثْمَرٍ كَوْنُهُ خَارِجًا، وَإِنَّمَا نَقَضَ الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ؛ .....

بِاخْتِزَافٍ قُطِعَتْ عَلَيْهَا حَالُ خُرُوجِهَا هَذَا، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الرُّأْدُ أَنَّ الْمُتَفَصِّلَ الْمَذْكُورَ لَمْ يَدْخُلْ ثُمَّ يَخْرُجُ وَلَا نَقْضَ سَم. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي فِي الصَّوْمِ. □ فَوَدَّ: (فَمُخْتَلَفٌ) أَي قَعْدَمُ التَّقْضِ بِرُدَّهَا مُحْتَمَلٌ مُطَابِقٌ لِلْوَاقِعِ. □ فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَبَحَثَ الْخ. □ فَوَدَّ: (بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ) أَي لِذَلِكَ الْبَحْثِ أَي قَوْلُهُ: وَإِنْ قُلْنَا يُفَطِّرُ نَقَضَتْ. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَي التَّقْضُ بِخُرُوجِ شَيْءٍ الْخ. □ فَوَدَّ: (بِهَا) أَي الْغَائِطِ وَمَا عُلِيفَ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ كُلُّ خَارِجٍ أَي مِنَ الْقَبْلِ أَوِ الدُّبُرِ غَيْرَ الْغَائِطِ وَمَا عُلِيفَ عَلَيْهِ.

□ فَوَدَّ (سَمِيٌّ): (إِلَّا الْمَنِيَّ) وَمِثْلُهُ الْوَلَدُ الْجَاهِلُ عَلَى الْمُتَمَتِّدِ؛ لِأَنَّ الْوِلَادَةَ مُوجِبَةٌ لِلْفُسْلِ فَلَا تَوْجِبُ الْوَضُوءَ شَيْخُنَا وَبُجَيْرِيٍّ أَيِ وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَسَمٌ وَخِلَافًا لِلشَّارِحِ وَالْمُغْنِي كَمَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (أَي مَنِ الْمُتَوَضِّعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ خَرَجَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى مَا قِيلَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ فِي الْمَغْنِي إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ وَقَوْلُهُ وَزَعَمَ إِلَى؛ لِأَنَّهُ أَوْجِبَ. □ فَوَدَّ: (أَي مَنِ الْمُتَوَضِّعِ الْخ) كَانَ أَمْنِي بِمُجَرَّدِ نَظَرٍ أَوْ احْتِلَامٍ مُمَكَّنًا مَقْعَدَهُ مَغْنِيٍّ أَيِ أَوْ فِكْرٍ أَوْ وَطْءٍ ذَكَرٍ أَوْ بَهِيمَةٍ أَوْ مُحَرَّمَةٍ أَوْ إِيْلَاجِهِ فِي خِرْقَةٍ كُرْدِيٍّ وَشَيْخُنَا.

□ فَوَدَّ: (وَحَدَهُ الْخَارِجُ مِنْهُ الْخ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرَ هُمَا. □ فَوَدَّ: (أَنَّ الْمُتَيَمِّمَ) أَيِ لِلْجَنَابَةِ نَهْيَةً. □ فَوَدَّ: (بِوَضُوئِهِ لَهُ) أَيِ لِلْفُسْلِ. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ اسْتِثْنَاءُ الْمَنِيَّ. □ فَوَدَّ: (أَعْظَمُ الْأَمْرَيْنِ) أَيِ مِنْ جَنْسٍ وَاجِدٍ فَيَنْدَفِعُ بِهِ الْإِعْتَزَاضُ بِأَنَّ الْجَمَاعَ فِي رَمَضَانَ يُوجِبُ أَغْظَمَ الْأَمْرَيْنِ، وَهُوَ الْكُفَّارَةُ بِخُصُوصٍ كَوْنُهُ جَمَاعًا وَأَدَوْنَهُمَا، وَهُوَ الْقَضَاءُ بِمَعْنَى كَوْنِهِ يُفَطِّرُ كَذَا نُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ حَمْدَانَ. أَقُولُ قَدْ يَنْتَعُ أَنْ الْكُفَّارَةُ أَغْظَمُ مِنَ الْقَضَاءِ بَلْ قَدْ يُدْعَى أَنَّ الْقَضَاءَ أَغْظَمُ مِنَ الْكُفَّارَةِ بِالنِّسْبَةِ لِيَعْبُضِ الْأَفْرَادُ فَلَا

□ فَوَدَّ: (إِلَّا الْمَنِيَّ) الْمُتَمَتِّدُ أَنَّ الْوِلَادَةَ بَلَا بَلَلٍ كَخُرُوجِ الْمَنِيَّ فَلَا تَنْقُضُ بِخِلَافِ خُرُوجِ غُضُوِّ مُتَفَصِّلٍ فَإِنَّهُ يَنْقُضُ وَلَا يُوجِبُ الْفُسْلَ وَظَاهِرُ آتِهِ إِذَا بَرَزَ بَعْضُ الْغُضُوِّ لَا يَحْكُمُ بِالتَّقْضِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُتَفَصِّلٌ؛ لِأَنَّا لَا تَنْقُضُ بِالشُّكِّ، فَإِنْ تَمَّ خُرُوجُهُ مُتَفَصِّلًا حَكَمْنَا بِالتَّقْضِ وَإِلَّا فَلَا هَمَّ رَ وَلَوْ خَرَجَ جَمِيعُ الْوَلَدِ مُتَعَطِّمًا عَلَى دُقَمَاتٍ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ تَوَاصَلَ خُرُوجُ أَجْزَائِهِ الْمُتَعَطِّمَةِ بِحَيْثُ نُسِبَ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ وَجَبَ الْفُسْلُ بِخُرُوجِ الْآخِرِ وَتَبَيَّنَ عَدَمُ التَّقْضِ بِمَا قَبْلَهُ وَإِلَّا بَانَ خَرَجَتْ تِلْكَ الْأَجْزَاءُ مُتَاصِلَةً بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ بِبَعْضِهَا لِبَعْضٍ كَانَ خُرُوجُ كُلِّ وَاجِدٍ نَاقِضًا وَلَا غَسْلُ وَلَا خُرُوجُ نَاقِضًا غُضُوًّا نَاقِضًا عَارِضًا كَانَ انْقَطَعَتْ يَدُهُ وَتَحَلَّفَتْ عَنْ خُرُوجِهِ تَوَقَّفَ الْفُسْلُ عَلَى خُرُوجِهَا مَرَرًا.



لأنَّ حُكْمَهُمَا أَغْلَطَ وَلَوْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ غَيْرُهُ أَوْ نَفْسُهُ بَعْدَ اسْتِدْحَالِهِ نَقَضَ كُمُضْغَةٍ مِنْ امْرَأَةٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لَاخْتِلَاطِهَا بِمَنِيِّ الرَّجُلِ وَزَعَمَ ابْنُ الْعِمَادِ النُّقْضَ بِخُرُوجِ مَنِيِّهَا.....

يَتَوَجَّهُ السُّؤَالُ عَنْ أَصْلِهِ ع ش . ه فَوَدَّ : (لأنَّ حُكْمَهُمَا أَغْلَطَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُنْفِي ؛ لِإِتْمَانِهِمَا بِمَنْعَانِ صِحَّةِ الْوُضُوءِ مُطْلَقًا فَلَا يُجَامِعَانِهِ بِخِلَافِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ يَصِيحُ مَعَهُ الْوُضُوءُ فِي صُورَةِ سَلَسِ الْمَنِيِّ قَبْلِ جَامِعِهِ اه . ه فَوَدَّ : (وَلَوْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ غَيْرُهُ) مُخْتَرَزُ مَنِيِّ الْمُتَوَضِّعِ وَقَوْلُهُ أَوْ نَفْسُهُ الْخُ مُخْتَرَزُ الْخَارِجِ مِنْهُ أَوَّلًا وَقَوْلُهُ كُمُضْغَةٍ مُخْتَرَزٌ وَخَدَهُ . ه فَوَدَّ : (كُمُضْغَةٍ الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى نَقْضِ الْوِلَادَةِ سَمِ أَيِّ وَفَاقًا لِلْمُنْفِي وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ نَعَمْ لَوْ وَلَدَتْ وَلَدًا جَافًا انْتَقَضَ وَضُوءُهَا كَمَا فِي قِتَاوَى شَيْخِي أَخَذَا مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ صَوْمَهَا يَبْطُلُ بِذَلِكَ ؛ وَلِأَنَّ الْوَلَدَ مُنْقَدِّدٌ مِنْ مَنِيِّهَا وَمَنِيٌّ غَيْرُهَا اه . وَعِبَارَةُ الثَّانِي لَوْ أَلْقَتْ وَلَدًا جَافًا وَجَبَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ وَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُهَا كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَبَعًا لِلزُّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ إِنْ انْعَقَدَ مِنْ مَنِيِّهَا وَمَنِيٌّ لَكِنْ اسْتَحَالَ إِلَى الْحَيَوَانِيَّةِ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يُعْطَى سَائِرُ أَحْكَامِهِ لَوْ أَلْقَتْ بَعْضٌ وَلَيْدٌ كَيْدٍ انْتَقَضَ وَضُوءُهَا وَلَا غُسْلٌ عَلَيْهَا اه . وَفِي سَمِ مِثْلِهِ قَالَ ع ش فَوَدَّ : م ر وَلَدًا جَافًا أَيُّ أَوْ مُضْغَةً جَافَةً سَمِ عَلَى حَجٍّ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى قَوْلِ حَجٍّ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَلْقَتْ مُضْغَةً وَجَبَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ لَاخْتِلَاطِهَا بِمَنِيِّ الرَّجُلِ أَيُّ أَوْ عُلْقَةٍ جَافَةٍ قِيَاسًا عَلَى الْمُضْغَةِ لِمَا يَأْتِي أَنَّ كُلَّ مُظْلَةٍ لِلنَّفْسِ اه . وَفِي الْكُرْدِيِّ مَا نَصَّهُ وَسُئِلَ الْجَمَالُ الزَّمَلِيُّ عَنْ تَخَالُفِهِ مَعَ الْخَطِيبِ فِي إِفْتَاءِ الْوَلَدِ فَاجَابَ بِأَنَّ مَا نَقَلَ الْخَطِيبُ صَحِيحٌ لَكِنَّهُ مَرْجُوحٌ عَنْهُ وَفِي سَمِ عَلَى التَّخْفَةِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ إِذَا بَرَزَ بَعْضُ الْمَضِيِّ لَا يُحْكَمُ بِالنَّقْضِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُنْفَصِلٌ ؛ لِأَنَّا لَا نَنْقُضُ بِالشَّكِّ فَإِذَا تَمَّ خُرُوجُهُ مُنْفَصِلًا حَكَمْنَا بِالنَّقْضِ وَالْأُفْلَا وَإِذَا خَرَجَ بَعْضُ الْوَلَدِ مَعَ اسْتِثَارِ بَاقِيهِ وَقُلْنَا لَا نَقْضَ فَهَلْ نَصِيحُ الصَّلَاةِ حَيْثِيذٌ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ اتِّصَالَ الْمُسْتَثِيرِ مِنْهُ بِنَجَاسَةٍ أَوْ لَا كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْخَطِيبِ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَ ابْنُ الزَّمَلِيِّ لِلأَوَّلِ فَلْيُخَرَّرْ انْتَهَى . وَفِي الْبُخَيْرِيِّ عَنِ الشُّوَبَرِيِّ مَا نَصَّهُ وَأَمَّا خُرُوجُ بَعْضِ الْوَلَدِ فَيَنْقُضُ وَلَا يَلْزَمُهَا بِهِ غُسْلٌ حَتَّى يَتِمَّ جَمِيعُهُ قَالَ شَيْخُنَا م ر وَلَا تُعِيدُ مَا فَعَلْتَهُ مِنَ الْعِبَادَةِ قَبْلَ تَمَامِهِ . وَقِيلَ : يَجِبُ الْغُسْلُ بِكُلِّ عَضْوٍ لَا يَنْعِقَادُهُ مِنْ مَنِيِّهَا وَدُفِعَ بَاتُهُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ وَقَالَ الْخَطِيبُ تَخَيَّرَ بَيْنَ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي كُلِّ جُزْءٍ وَحَاصِلُ الْمُعْتَمِدِ أَنَّ الْوِلَادَةَ بِلَا بَلَلٍ وَالْفَاءُ نَحْوُ الْعُلْقَةِ كَخُرُوجِ الْمَنِيِّ فَلَا تَنْقُضُ بِخِلَافِ خُرُوجِ عَضْوٍ مُنْفَصِلٍ فَإِنَّهُ يَنْقُضُ وَلَا يَوْجِبُ الْغُسْلُ قَالَ الشَّيْخُ سَمِ وَإِذَا قُلْنَا بَعْدَ النَّقْضِ بِخُرُوجِ بَعْضِ الْوَلَدِ مَعَ اسْتِثَارِ بَاقِيهِ فَهَلْ نَصِيحُ الصَّلَاةِ حَيْثِيذٌ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ اتِّصَالَ الْمُسْتَثِيرِ مِنْهُ بِنَجَاسَةٍ أَوْ لَا كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْخَطِيبِ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَ شَيْخُنَا لِلأَوَّلِ ، وَهُوَ مُتَّبَعٌ اه . وَقَوْلُهُ وَقَبْلُ يَجِبُ الْخُ يَعْنِي بِهِ الشَّارِحُ . ه فَوَدَّ : (عَلَى الْأَوْجِهَةِ الْخُ) قَدْ مَرَّ مَا فِيهِ وَلَوْ خَرَجَ جَمِيعُ الْوَلَدِ مُتَّصِلًا عَلَى دُفْعَاتٍ فَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ تَوَاصَلَ خُرُوجُ أَجْزَائِهِ الْمُتَّصِلَةِ بِحَيْثُ يُنْسَبُ بِبَعْضِهَا لِبَعْضٍ وَجَبَ الْغُسْلُ بِخُرُوجِ الْأَخِيرِ وَيَتَّبَعِي عَدَمُ النَّقْضِ بِمَا قَبْلَهُ وَالْأُفْلَا بِأَنَّ خَرَجَتْ تِلْكَ الْأَجْزَاءُ مُتَّصِلَةً بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ بِبَعْضِهَا لِبَعْضٍ كَانَ خُرُوجُ كُلِّ وَاحِدٍ نَاقِصًا وَلَا غُسْلٌ وَلَوْ خَرَجَ نَاقِصًا عَضْوًا نَقْصًا

ه فَوَدَّ : (كُمُضْغَةٍ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى نَقْضِ الْوِلَادَةِ .

مُطْلَقًا لاختِلَاطِهِ بِبَيْلَةٍ فَرَجَهَا يُرَدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ الْاِخْتِلَاطَ غَيْرُ مُحَقَّقٍ دَائِمًا فَسَاوَتْ الرَّجُلَ (وَلَوْ) خُلِقَ مُنْتَسِدُ الْفَرْجَيْنِ بِأَنَّ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمَا شَيْءٌ نَقَضَ خَارِجُهُ مِنْ أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ، وَلَوْ الْفَمُ أَوْ أَحَدَهُمَا نَقَضَ.....

عَارِضًا كَانَ انْقِطَعَتْ يَدُهُ وَتَخَلَّفَتْ عَنْ خُرُوجِهِ تَوَقَّفَ الْغُسْلُ عَلَى خُرُوجِهَا مَرَّتَهُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ عَلَى خُرُوجِهَا أَيِ عَلَى الْإِتِّصَالِ الْعَادِيِّ عَلَى مَا قَدَّمَهُ وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ غُسْلُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا بَعْضُ وَلَدٍ، وَهُوَ إِنَّمَا يَنْقُضُ عَلَى مَا مَرَّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْخَارِجَ أَوَّلًا لَمَّا أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْوَلَدِ غُرْفًا أَوْ جَبَ الْغُسْلُ بِخُصُوصِهِ حَيْثُ خَرَجَ بَاقِيهِ مُطْلَقًا هَذَا وَمَا قَالَهُ مِنْ أَنَّ خُرُوجَهُ مُتَّفَقًا لَا يُوَجِبُ الْغُسْلَ حَتَّى بِالْجُزْءِ الْآخِرِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ تَحَقُّقُ خُرُوجِ الْوَلَدِ بِتَمَامِهِ فَلَا وَجْهَ لِعَدَمِ وَجُوبِ الْغُسْلِ بِخُرُوجِ الْجُزْءِ الْآخِرِ وَقَوْلُهُ السَّابِقُ وَجَبَ الْغُسْلُ بِخُرُوجِ الْآخِرِ وَهَلْ يَتَّبِعُ حَيْثُ وَجُوبُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ السَّابِقَةِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْمُنْتَجَى الْآنَ الثَّانِي سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ أَقُولُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ بَلْ لَا وَجْهَ لِعَبْرِهِ بِنَاءً عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الْوَلَدِ لَا يُوَجِبُ الْغُسْلَ عَ ش. ه. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ أَوَّلًا أَوْ ثَانِيًا. ه. فَوَدَّ: (لِاخْتِلَاطِهَا لِغُ) هَذَا يَنْقُضِي أَنَّ خُرُوجَ غُضُو مِنْ الْوَلَدِ كَذَلِكَ وَفِي فَتْحِ الْجَوَادِ قَضِيَةُ الْعِلَّةِ أَنَّ خُرُوجَ بَعْضِهِ كَخُرُوجِ كُلِّهِ، وَهُوَ مُنْتَجَى خِلَافًا لِمَنْ قَالَ الْمُلَاحَظَةُ هُنَا اسْمُ الْوِلَادَةِ وَهُوَ مُتَّفَقٌ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى هَذِهِ الْمُلَاحَظَةِ اه. وَعُمُومٌ مَا ذَكَرَ يَنْقُضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَ الشَّارِحِ بَيْنَ انْفِصَالِ جُزْءٍ مِنَ الْوَلَدِ أَوْ لَا وَعِبَارَتُهُ فِي الْإِعَابِ وَلَا يُشْتَرَطُ انْفِصَالُ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِطْلَقَةً الشَّيْءَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَلْ لَوْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى مَا يَجِبُ غُسْلُهُ مِنَ الْفَرْجِ ثُمَّ رَجَعَ وَجَبَ الْغُسْلَ، وَيَتَكَرَّرُ الْغُسْلُ بِتَكَرُّرِ الْوَلَدِ الْجَافِّ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ مِنْهُ مُتَّفَقٌ اه. وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْجَمَالَ الرَّمْلِيَّ مُخَالِفٌ لِلشَّارِحِ فِيمَا ذَكَرَ كُرْدِي. ه. فَوَدَّ: (بِأَنَّ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمَا شَيْءٌ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَلْتَجِمَا نِهَابَةً، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. ه. فَوَدَّ: (وَلَوْ الْفَمُ) هَلْ يَنْقُضُ حَيْثُ خُرُوجُ رِيقِهِ وَنَفْسِهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ الرِّيحِ نَاقِضٌ وَالتَّقْضُ بِذَلِكَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ خِلَافَ ذَلِكَ وَاخْتِصَاصُ هَذَا الْحُكْمِ بِمَا يَطْرَأُ انْفِتَاحُهُ دُونَ الْمُتَفَتِّحِ أَصَالَةً سَمَ عَلَى حَجٍّ اه. ش. عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَعِنْدَ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَالْجَمَالَ الرَّمْلِيِّ وَالْخَطِيبِ وَالطَّبَّلَاوِيِّ وَغَيْرِهِمْ لَا يَنْقُضُ مَا خَرَجَ مِنَ الْمَنَافِذِ الْمَفْتُوحَةِ كَالْفَمِ وَالْأُذُنِ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْفَتَحَ لَهُ مَخْرَجٌ آخَرُ فَإِنَّ خَارِجَهُ يَنْقُضُ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ اه. ه. فَوَدَّ: (أَوْ أَحَدِهِمَا) عَطَفَ عَلَى الْفَرْجَيْنِ.

ه. فَوَدَّ: (وَلَوْ الْفَمُ) هَلْ يَنْقُضُ حَيْثُ خُرُوجُ رِيقِهِ وَنَفْسِهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ الرِّيحِ نَاقِضٌ وَالتَّقْضُ بِذَلِكَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ خِلَافَ ذَلِكَ وَاخْتِصَاصُ هَذَا الْحُكْمِ بِمَا يَطْرَأُ انْفِتَاحُهُ دُونَ الْمُتَفَتِّحِ أَصَالَةً.

(مَسْأَلَةٌ): لَوْ خُلِقَ إِنْسَانٌ بَلَا دُبُرَ بِالْكُلِّيَّةِ وَلَمْ يَنْفَتِحْ لَهُ مَخْرَجٌ وَقُلْنَا بِمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مِنْ أَنَّ الْمُتَفَتِّحَ أَصَالَةً كَالْفَمِ لَا يَقُومُ مَقَامُ الْأَصْلِيِّ فَهَلْ يَنْقُضُ هَذَا بِالتَّوَمِّ الْغَيْرِ الْمُمْكِنِ أَخْذًا بِإِطْلَاقِهِمْ إِذِ التَّوَمُّ الْغَيْرُ الْمُمْكِنِ نَاقِضٌ فِيهِ نَظَرٌ يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ بِعَدَمِ النَّقْضِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنَّ التَّوَمَّ الْغَيْرَ الْمُمْكِنَ مِطْلَقَةٌ

المُنَابِئُ لَهُ أَوْ لَهَا سَوَاءٌ أَكَانَ انْتِزَاعُهُ بِالْحِمَامِ أَمْ لَا خِلَافًا لِشَيْخِنَا وَصَرَّحَ الْمَاوَرْدِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لِلْأَصْلِيِّ أَحْكَامُهُ حِينَئِذٍ وَفِيهِ نَظَرٌ لِيَتَقَاءَ صُورَتُهُ فَلْيَنْقُضْ مَسْئَهُ، وَيَجِبُ التَّسْلُّ وَالْحَدُّ بِإِبْلَاجِهِ وَالْإِبْلَاجُ فِيهِ وَغَيْرُ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ صَاحِبَ الْبَيَانِ صَحَّحَ الْإِنْتِقَاضَ بِمَسْئِهِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الذَّكَرِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ فَقُلِمَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لِلْمُنْتَفِعِ حِينَئِذٍ إِلَّا النَقْضُ خِلَافًا لِمَا قَدْ بَوَّهَهُ كَلَامُ الْمَاوَرْدِيِّ الْمَذْكُورُ أَوْ غَيْرُ مُنْسَدِّهِ.

• قَوْلُهُ: (الْمُنَابِئُ لَهُ الْإِنْفُ) يَتَّبِعِي وَغَيْرُ الْمُنَابِئِ لَهَا بِنَاءٌ عَلَى التَّقْضِ بِالتَّائِيْدِ سَم. • قَوْلُهُ: (سَوَاءٌ أَكَانَ الْإِنْفُ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ الْإِنْفُ. • قَوْلُهُ: (فَلْيَنْقُضْ مَسْئَهُ) أَيِ الْأَصْلِيِّ مُفْرَعٌ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ الْإِنْفُ) بِالْجَزْمِ عَطْفًا عَلَى يَنْقُضْ مَسْئَهُ. • قَوْلُهُ: (بِإِبْلَاجِهِ الْإِنْفُ) أَيِ الْأَصْلِيِّ. • قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِشَيْخِنَا) أَقُولُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا يَكُونُ مَعَ ذَهَابِ الصُّورَةِ بِالْكَلْبَةِ فَيُجَامِعُ كَلَامُ الشَّارِحِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَتَّقَى عَلَى عُمُومِهِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَمُجَرَّدُ بَقَاءِ الصُّورَةِ لَا نَظَرٌ إِلَيْهِ وَالْإِنْتِقَاضُ كُلُّ مِنْ قُبُلِي الْخُتْبَى؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَصْلِي أَوْ بِصُورَتِهِ بَضْرِي، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَيِ الْمَوَافِقِ لِلنَّهَائَةِ وَالْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (فَلْيَنْقُضْ الْإِنْفُ) خِلَافًا لِلنَّهَائَةِ وَالْمُغْنَى كَمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (مَسْئَهُ الْإِنْفُ) أَيِ الْأَصْلِيِّ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا التَّقْضُ) أَيِ بَخْرُوجِ الْخَارِجِ مِنْهُ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ كَانَ الْإِنْتِزَاعُ أَصْلِيًا وَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ الشَّارِحِ إِذَا كَانَ عَارِضِيًّا كَمَا يَأْتِي وَأَمَّا الرِّزْلِيُّ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ عَنْهُمْ فِي الْإِنْتِزَاعِ الْعَارِضِ، وَأَمَّا الْجَلْفِيُّ فَيُنْعَكِسُ الْحُكْمُ فِيهِ عَنْهُمْ فَتَنْقِلُ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا فِيهِ إِلَى الْمُنْتَفِعِ وَتَسْلُبُ عَنِ الْأَصْلِيِّ كُرْدِي.

• قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا قَدْ بَوَّهَهُ كَلَامُ الْمَاوَرْدِيِّ الْإِنْفُ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابُ الرِّزْلِيُّ مَا انْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَاوَرْدِيِّ فَيَثْبُتُ لِلْمُنْتَفِعِ جَمِيعُ أَحْكَامِ الْفَرْجِ حَتَّى يَجِبَ سِتْرُهُ إِذَا كَانَ فَوْقَ السُّرَّةِ وَهَلْ لَهُ حَرِيمٌ يَحْرُمُ التَّمَتُّعُ بِهِ كَمَا حَرَّمَ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ؛ لِأَنَّهُ حَرِيمُ الْفَرْجِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقِيَاسُ حُرْمَةُ التَّمَتُّعِ بِهِ مِنَ الْحَائِضِ، وَأَنَّهُ لَا حَرِيمَ لَهُ، وَأَنْ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ غُورَةٌ بِحَالِهِ، وَإِذَا وَجَبَ سِتْرُهُ هَلْ يَجِبُ كَشْفُهُ عِنْدَ السُّجُودِ أَوْ لَا بَلْ يَسْجُدُ عَلَيْهِ مَسْتَوِرًا الظَّاهِرُ مِنْهُ هُوَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ حُصُولِ السُّجُودِ وَالتَّسْتَرِ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ مَعَ الْحَائِلِ جَائِزٌ لِلْعُدْرِ كَمَا فِي عَصَابَةِ جِرَاحَةَ شَيْ إِذَا نَهَا سَم. قَالَ ع. ش.

(فَرْجٌ): لَوْ خُلِقَتِ السُّرَّةُ فِي مَحَلٍّ أَعْلَى مِنْ مَحَلِّهَا الْغَالِبِ كَصَدْرِهِ أَوْ الرُّكْبَةِ أَسْفَلَ مِنْ مَحَلِّهَا الْغَالِبِ فَالْوَجْهُ اغْتِيَاؤُهُمَا دُونَ مَحَلِّهِمَا الْغَالِبِ فَيَحْرُمُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِمَا بَيْنَهُمَا، وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا مِنْ مَحَلِّهِمَا الْغَالِبِ وَلَوْ لَمْ يُخْلَقْ لَهُ سُرَّةٌ أَوْ رُكْبَةٌ قَلْبَرٌ بِاِغْتِيَاؤِ الْغَالِبِ سَم عَلَى الْبَهْجَةِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرُ مُنْسَدِّهِ) أَيِ أَوْ خُرُوجِ شَيْءٍ مِنَ الدُّبْرِ إِذْ لَا دُبْرَ لَهُ وَيُحْتَمَلُ التَّقْضُ أَخْذًا بِإِطْلَاقِهِمْ وَالتَّجْفَاءُ بِأَنَّ التَّوَمَّ مِظْلَتُهُ الْخُرُوجُ فِي الْجُمْلَةِ أَيِ بِالنَّظَرِ لِغَيْرِ مِثْلِ هَذَا الشَّخْصِ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْأَوَّلَ لَا يُقَالُ يُؤَيَّدُ الثَّانِي أَنَّهُ يُحْتَمَلُ الْخُرُوجُ مِنَ الْقُبُلِ؛ لِأَنَّهُ لَا آثَرَ لِحَيْمَالِ الْخُرُوجِ مِنْهُ لِنُدْرَتِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالُ تُسْتَنْتَى هَذِهِ الْحَالَةُ فَيَقَامُ فِيهَا الْقُبْلُ مَقَامَ الدُّبْرِ حَتَّى فِي خُرُوجِ الرِّيحِ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (الْمُنَابِئُ لَهُ) يَتَّبِعِي وَغَيْرُ الْمُنَابِئِ لَهَا بِنَاءٌ عَلَى التَّقْضِ بِالتَّائِيْدِ. • قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا قَدْ بَوَّهَهُ كَلَامُ الْمَاوَرْدِيِّ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ

وَأَمَّا طَرَأُ لَهُ (إِنْ أَسَدٌ مَخْرُجُهُ) الْمُعْتَادُ أَيُّ صَارَ بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ (وَانْفَتَحَ) مَخْرُجُ (تَحْتَ) مَعْدِيهِ) فَخَرَجَ الْمُعْتَادُ خُرُوجَهُ، وَهِيَ يَفْتَحُ فَكَسْرٍ فِي الْأَفْصَحِ وَيَفْتَحُ أَوْ كَسْرٍ فَشُكُونٍ وَبَكْسَرٍ أَوَّلُهُ هُنَا سُورَتُهُ وَحَقِيقَتُهَا مُسْتَقَرُّ الطَّعَامِ مِنَ الْمُتَخَفِيفِ تَحْتَ الصَّدْرِ إِلَى السُّرَّةِ (فَخَرَجَ) الْمُعْتَادُ خُرُوجَهُ (نَقَضَ) إِذْ لَا بُدَّ لِلْإِنْسَانِ مِنْ مَخْرُجٍ يَخْرُجُ مِنْهُ حَدَثُهُ (وَكَلَّا نَادِرٌ كَلِدٌ) وَمِنْهُ

خُلِقَ غَيْرُ مُنْسَدٍ الْمَخْرُجِ فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْفَرْجَيْنِ أَوْ إِلَيْهِمَا بِاخْتِيَارِ الْمَخْرُجِ قَالَ الْكُرْدِيُّ وَالْأَوَّلَى إِزْجَاعُهُ لِيَجْنِسَ الْمَخْرُجَ الصَّادِقَ بِهِمَا وَيَأْخُذُهَا كَمَا يَأْتِي عَنْ ع. ش.

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (أَسَدٌ مَخْرُجُهُ) أَيُّ جَنَسُهُ فَيَصْدُقُ بِمَا لَوْ أَسَدٌ أَحَدُ مَخْرُجَيْهِ ثُمَّ انْفَتَحَتْ لَهُ ثُقْبَةٌ ع. ش. عِبَارَةٌ سَمَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ يَكْفِي أَنْسَادُ أَحَدِ الْمَخْرُجَيْنِ وَصَرَّحَ الصَّنِيرِيُّ بِاشْتِرَاطِ أَنْسَادِهِمَا، وَأَنَّهُ لَوْ أَسَدٌ أَحَدُهُمَا فَالْحُكْمُ لِلثَّانِي لَا غَيْرُ. وَبَسَطَ الشَّارِحُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَذَكَرَ أَنَّ اشْتِرَاطَ الصَّنِيرِيِّ ضَعِيفٌ قَالَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ اه، وَيَأْتِي آيَفَا عَنْ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

﴿قَوْلُ: (الْمُعْتَادُ الْغُ) عِبَارَةٌ الْتَهَايَةِ الْأَصْلِيَّةُ قَبْلَ أَنْ كَانَ أَوْ دُبُرًا بَانَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْسَدْ بَلْخَمَةُ اه زَادَ الْمُغْنِيُّ وَمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِأَحَدِ الْمَخْرُجَيْنِ هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الْمُفْتَعَدُ، وَإِنْ صَرَّحَ الصَّنِيرِيُّ بِاشْتِرَاطِ أَنْسَادِهِمَا وَقَالَ لَوْ أَسَدٌ أَحَدُهُمَا فَالْحُكْمُ لِلْبَاقِي لَا غَيْرُ اه. ﴿قَوْلُ: (وَهِيَ) أَيُّ الْمَعْدَةِ أَيُّ الْمُرَادِ بِهَا. ﴿قَوْلُ: (سُرَّتُهُ) فَمُرَادُهُمْ تَحْتِ الْمَعْدَةِ مَا تَحْتَ السُّرَّةِ بِهَايَةِ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: مَا تَحْتَ السُّرَّةِ أَيُّ مِمَّا يَقْرُبُ مِنْهَا فَلَا عِزَّةَ بِانْفِجَاجِهِ فِي السَّاقِ وَالْقَدَمِ، وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ الْمُصَنَّفِ يَشْمَلُ ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ اه.

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (وَكَلَّا نَادِرٌ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالنَّادِرِ غَيْرَ الْمُعْتَادِ فَيَشْمَلُ مَا لَمْ يُعْهَدْ لَهُ خُرُوجٌ أَصْلًا وَلَا مَرَّةً سَم.

الرَّغْمَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ فَيَبْتِثُ لِلْمُنْفَتِحِ جَمِيعُ أَحْكَامِ الْفَرْجِ حَتَّى يَجِبَ سُرَّتُهُ إِذَا كَانَ قَوْقُ السُّرَّةِ وَهَلْ لَهُ حَرِيمٌ يَخْرُمُ التَّمَتُّعُ بِهِ كَمَا حَرُمَ بِمَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ؛ لِأَنَّهُ حَرِيمُ الْفَرْجِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقِيَاسُ حُرْمَةُ التَّمَتُّعِ بِهِ مِنَ الْحَائِضِ، وَأَنَّهُ لَا حَرِيمَ لَهُ، وَأَنْ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ غُورَةٌ بِحَالِهِ، وَإِذَا وَجِبَ سُرَّتُهُ هَلْ يَجِبُ كُشْفُهُ عِنْدَ السُّجُودِ أَوْ لَا بَلْ يَسْجُدُ عَلَيْهِ مُسْتَوْرًا الظَّاهِرُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ حُصُولِ السُّجُودِ وَالتَّسْبِيحِ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ مَعَ الْحَائِلِ جَائِزٌ لِلْعُدْرِ كَمَا فِي عِصَابَةِ جِرَاحَةِ شَقِّ إِزَالَتِهَا وَيُفَارِقُ مَا لَوْ احتَاجَ لِتَسْبِيحِ بَعْضِ عَوَزَتِهِ بِيَدِهِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَسْجُدُ عَلَى يَدِهِ، وَإِنْ فَاتَ سُرَّتُهُ ذَلِكَ الْمَحَلُّ بَانَ بِعَضَى الْبَدَنِ لَمْ يَوْضِعْ لِلتَّسْبِيحِ. ﴿قَوْلُ: (إِنْ أَسَدٌ مَخْرُجُهُ) ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ يَكْفِي أَنْسَادُ أَحَدِ الْمَخْرُجَيْنِ وَصَرَّحَ الصَّنِيرِيُّ بِاشْتِرَاطِ أَنْسَادِهِمَا، وَأَنَّهُ لَوْ أَسَدٌ أَحَدُهُمَا فَالْحُكْمُ لِلثَّانِي لَا غَيْرُ وَبَسَطَ الشَّارِحُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَذَكَرَ أَنَّ اشْتِرَاطَ الصَّنِيرِيِّ ضَعِيفٌ قَالَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ. ﴿قَوْلُ: (وَكَلَّا نَادِرٌ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالنَّادِرِ غَيْرَ الْمُعْتَادِ فَيَشْمَلُ مَا لَمْ يُعْهَدْ لَهُ خُرُوجٌ أَصْلًا وَلَا مَرَّةً.

الدم وكذا الريح هنا، وإن كان مُطْلَقَه مُعتادًا (في الأظهر) كالمُعتاد (أو) انفتح (فوقها) أي المعدة أو فيها أو مُحاذيًا لها (وهو) أي الأصلي (مُستند) انبيدًا طارئًا (أو) انفتح (تحتها وهو مُنفّخ فلا) ينقُضُ خارجُه المُعتاد والناذر (في الأظهر)؛ لأنه من فوقها وفيها ومُحاذيها بالقيء أشبه ومن تحتها عنه غنيّ وخيْث نقُض المُنفّخ لم يثبت له من أحكام الأصلي غير ذلك وفي المجموع لو نام مُمكنه من الأرض أي مثلاً لم يتنقُض وضوءه.

• فُود: (وكذا الريح إلخ) هذا ما نقله في أصل الروضة ثم استدرك عليه في زيادتها فقال والمذعَب أن الريح من المُعتاد وقال الأذرعِي إنه الصواب انتهى اهـ بضريّ.

• فُود (سني): (أو فوقها) بقي ما لو انفتح واحدٌ تحتها وآخر فوقها والوجه أن العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها وهو مُستند فهل ينقُض خارج كل منهما مُطلقًا أو لا أن يكون أحدهما أسفل من الآخر أو اقرب إلى الأصلي من الآخر فهو المُعتَبَر فيه نظر سم على حج أقول ولا يتعد أن يقال ينقُض الخارج من كل منهما تنزيلاً لهما منزلة الأصليين وهو مُقتضى قول سم على شرح البهجة لو تعدّد هذا الثقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك المُتعدّد فينبغي النقُض بخروج الخارج من كل سواء أحصل انفتاحه معاً أو مُرتباً، لإتاه بمنزلة أصليين م ر، ويجوز للتحليل الوطء في هذا الثقب، وإن لم يكن للتحليل دبر م ر اهـ بخروجه فإنه أطلق في الثقب فيشمل المُتحدية وما بعضها فوق بعضها ش. • فُود: (أي المعدة إلخ) عبارة المُغني والنهاية أي المعدة والمراد فوق تحتها كما في بعض النسخ أو فوقه أي فوق تحت المعدة حتى تدخل هي بأن انفتح في السرة أو مُحاذيها أو فيما فوق ذلك اهـ. • فُود: (بالقيء أشبه) إذ ما تحيله الطبيعة تلقيه إلى الأسفل نهايةً ومُغني. • فُود: (هه غني) أي لا ضرورة إلى جعل الحادث مخرجاً مع انفتاح الأصلي مُغني ونهاية. • فُود: (لم يثبت له إلخ) هذا في العارض أما الخلفي مُنفّخه كالأصلي في سائر الأحكام كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى والمُستند حينئذ كحُضِي زائد لا وضوء بمسه ولا غُسل بإبلاجه ولا بالإبلاج فيه قاله المازدي، وهو المُعتمد، وإن قال في المجموع لم أرَ لغيره تضريحاً بموافقته أو مخالفته ويُؤخذ من التفسير بالانفتاح أنه لو خرج من نحو فيه لا ينقُض لانفتاحه أصالة نهايةً زاد المُغني، وإن استبعد بعض المتأخرين ومما يرد الاستبعاد أن الإنسان لو خلق له ذكر فوق سُرته يُولد منه ويُجامع به ولا ذكر له سواه ألا ترى أننا نُدبر الأحكام عليه ولا يتبني أن يقال إننا نجعل له حكم النقُض فقط ولا حكم له غير ذلك اهـ وقوله بعض المتأخرين ينبغي به الشارح.

• فُود: (لو نام مُمكنه) أي المُنفّخ الناقِض نهايةً ومُغني أي سواء كان الانفتاح أصلياً أو عارضياً ش. • فُود: (لم يتنقُض وضوءه) وإلحاقاً للنهاية والمُغني.

• فُود: (أو فوقها إلخ) بقي ما لو انفتح واحدٌ من تحتها وآخر فوقها والوجه أن العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها، وهو مُستند فهل ينقُض خارج كل منهما مُطلقًا أو لا أو لا أن يكون أحدهما أسفل من الآخر أو اقرب إلى الأصلي من الآخر فهو المُعتَبَر فيه نظر. • فُود: (لم يثبت له إلخ) قال المحلّي أما

(تنبيه) ظاهر المتن هنا مشكّل؛ لأنه جعل انبساط الأصلي مُقَسِّمًا ثُمَّ فَصَلَ بين انبساطه وانفتاحه وقد يُجاب بأن قوله أو فوقها معطوف على تحت لا يقيّد ما قبله ونحو ذلك قد يقع في كلامهم. (الثاني زوال العقل) أي التمييز يَجْتَوْنَ أو إغماء أو نحو سُكْرِ ولو مُمَكِّنًا مقفده إجماعًا أو نوب للخبر الصحيح «فمن نام فليَنَوِّضًا» وقد بيّنت خلاصة ما للعلماء في تعريف العقل وتوابعه في شرح العُباب.....

• فَوَدَّ: (لأنه جعل إلخ) هذا بقطع النظر عن جلّ الشارح فإنه حمّل المتن على الانبساط الطاريّ ودكّر حُكْمَ الانبساط الأصلي قبله على خلاف ما سلّكه النهاية والمغني. • فَوَدَّ: (ثم فصل إلخ) أي بقوله، وهو مُنَسِّدُ إلخ وقوله، وهو مُنَفِّحُ إلخ. • فَوَدَّ: (وقد يُجاب بأن قوله إلخ) ويُجاب أيضًا بأن قوله أو فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لمخدوف أي انفتح وجُمْلَةُ المخدوف معطوفة على جُمْلَةٍ قوله ولو انسَدَ مخرجه لكن يردّ على هذا أن مثل هذا المطفئ من خصائص الواو كما في الألفيّة، وهو أي الواو انفردت بمطفئ عامل مُزَالٍ قد بقي معموله إلا أن يُجْمَلَ أو مجازًا عن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم أو يخصّ ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه سم وقد يدعى أن هذا الجواب تفصيل جواب الشارح. • فَوَدَّ: (لا يقيّد ما قبله) يعني الانبساط الأصلي بل الأصلي. • فَوَدَّ: (أي التمييز) إلى قوله وقد بيّنت في النهاية والمغني. • فَوَدَّ: (يجنون) ومنه الخبل والميلخولي وغيرهما من بقیة أنواعه وهو زوال الإدراك بالكليّة مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء شيئًا. • فَوَدَّ: (أو إغماء) ولو كان لوليّ حالة الذكّر فَيُنْقَضُ طهره عندنا خلافًا للمالكيّة زحمانيّ اه بجيرمي. عبارة ع ش ومن الناقض أيضًا استيفاء الأولياء أخذًا من إطلاقهم خلافًا لما توهّمه بعض ضعفة الطلبة اه وعبارة شيئنا، وهو أي الإغماء زوال الشعور من القلب مع العتور في الأعضاء، وهو غير ناقض في حقّ الأنبياء كالنوم ومن الإغماء ما يقع في الحمام، وإن قلّ فَيُنْقَضُ الوضوء فليُتَبَيَّنْ له اه وقوله، وهو غير ناقض في حقّ الأنبياء كالنوم في ع ش والبجيرمي مثله. • فَوَدَّ: (أو نحو سُكْرِ) كأن زال بمرّض قام به ع ش. • فَوَدَّ: (للخبر الصحيح فمن نام إلخ) أي وغير النوم ممّا ذكر أبلغ منه في الدهرول الذي هو مظنة لخروج شيء من الدبر كما أشعر به الخبر مغني ونهاية. • فَوَدَّ: (في تعريف العقل إلخ) والعقل لغة المنع؛ لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش وأما اصطلاحًا فأحسن ما قيل فيه إنه صفة يُسَيَّرُ بها بين الحسن والقيح وعن

الأصلي فأحكامه باقية وفي الجواهر أنّه لا يثبت له شيء من أحكام الفرج إلا وطء الزوجة. • فَوَدَّ: (وقد يُجاب إلخ) يُجاب أيضًا بأن قوله أو فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لمخدوف أي انفتح وجُمْلَةُ المخدوف معطوفة على جُمْلَةٍ قوله ولو انسَدَ مخرجه إلخ لكن يردّ على هذا أن مثل هذا المطفئ من خصائص الواو كما قال في الألفيّة، وهي أي الواو انفردت بمطفئ عامل مُزَالٍ قد بقي معموله إلا أن يُجْمَلَ أو مجازًا عن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم أو يخصّ ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه.

وهو أفضل من العلم؛ لأنه منبؤه وأشبه؛ لأن العلم يجري منه مجرى الثور من الشمس والوؤبة من العين ومن عكس أراد من حيث استلزامه له، وأنه تعالى يوصف به لا بالعقل (إلا) متصّل كما عرفت في تفسير العقل بما ذكر (نوم) قاعيد (ممكن مقعده) أي ألبتة من مقره ولو دابة سائرة، وإن استند لما لو زال عنه لمقطع أو احتنى.....

الشافعي أنه آلة التمييز وقيل هو غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات وقيل غير ذلك واختلف في محله فقال أصحابنا: وجمهور المتكلمين إنه في القلب وقال أصحاب أبي حنيفة واكثر الأطباء إنه في الدماغ.

(قائفة) قال الغزالي الجنون يزيل العقل والإغماء يغمره والنوم يشتره مغني عبارة شيخنا والاصح أنه في القلب وله شعاع متصّل بالدماغ.

• فؤد: (وهو أفضل من العلم) إن أريد بالأفضل الأشرف فهو محتمل أو الأكثر ثوابا فمحل تأمل إن أريد بالعقل الغريزة إذ لا صنع له فيها بصري أقول وكلامهم كالصريح في الأول. • فؤد: (ومن عكس إلخ) عبارة شيخنا، وقال الزملي بالثاني أي العلم أفضل من العقل، وهو المعتد لاستلزامه له؛ وإن الله تعالى يوصف به لا بالعقل اه وقوله: وهو المعتد قد ينافي قوله بعد وهذا الخلاف بما لا طائل تحته اه فتأمل. • فؤد: (من حيث استلزامه) يتأمل سم عبارة البخيري ما نصه وكان الشيخ محيي الدين الكافيجي يقول العلم أفضل باختيار كونه أقرب إلى الإفضاء إلى معرفة الله وصفاته والعقل أفضل باختيار كونه متبعا للعلم وأصلا له وحاصله أن فضيلة العلم بالذات وفضيلة العقل بالوسيلة إلى العلم اه. • فؤد: (متصّل) إلى قوله أو هل زالت في المغني إلا قوله قاعيد وقوله ويؤخذ إلى وخرج وقوله القاعد وإلى قوله كسائر إلخ في النهاية إلا ما ذكر وقوله مع عدم تدكير إلى مع الشك.

قول المتن: (إلا نوم إلخ) لا يخفى أن النوم المذكور مشتق من مخدوف أي زوال العقل بشيء إلا نوم إلخ سم ويستحب الوضوء لمن نام متمكنا خروجا من الخلاف مغني وأسنى وكردّي وشيخنا.

• فؤد: (قاعيد) التقييد بالقاعيد الذي زاده قد يرد عليه أن القاعيد قد يكون ممكنا كما لو انتصب وفرج بين رجلته والصق المخرج بشيء مرفيع إلى حد المخرج ولا يتجه إلا أن هذا تمكن مانع من التقص قبيهي الإطلاقي ولعل التقييد بالنظر للغالب سم على حجة اه ش. ونقل شيخنا عن الشيخ عطية أن من قام قائما متمكنا فلا يتقص وضوءه ثم قال وقد تقيده عبارة الشيخ الخطيب ثم ساقها. • فؤد: (ولو دابة سائرة) فغير السائرة من باب أولى كردّي. • فؤد: (أو احتنى) أي ضم ظهره وساقيه بعمامة أو غيرها نهاية عبارة الكردّي الإحتيا هو أن يجلس على البتة رافعا ركبته مختربا عليهما يديه أو يجمع بينهما

• فؤد: (من حيث استلزامه) يتأمل. • فؤد: (إلا نوم إلخ) لا يخفى أن النوم المذكور مشتق من مخدوف أي زوال العقل بشيء إلا نوم إلخ. • فؤد: (قاعيد ممكن) التقييد بالقاعيد الذي زاده قد يرد عليه أن القاعيد قد يكون ممكنا كما لو انتصب وفرج بين رجلته والصق المخرج بشيء مرفيع إلى حد المخرج

وليس بين بعض مقعده ومقره نجاف للأمن من خروج شيء حينئذٍ عليه حملنا خبر مسلم أن الصحابة كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون وفي رواية لأبي داود ينامون حتى تخفى رؤوسهم الأرض. ويؤخذ من قولهم: للأمن إلى آخره أنه لو أختبر نائما غير ممكن معصوم كالخضير بناء على الأصح أنه نبي بأنه لم يخرج منه شيء لم ينتقص وضوءه واعتمده بعضهم

وظهره بخبر جمامة كما يفعله بعض الصوفية اهـ. □ فود: (وليس إلخ) ولا فرق بين التحيف وغيره، وهو ما صرح به في الروضة وغيرها نعم إن كان بين مقعده ومقره نجاف نقص كما نقله في الشرح الصغير عن الزياتي وأقره خطيب ونهاية. □ فود: (نجاف) ولو سد النجاف بخبر فطن لا ينتقص زيادي وشيخنا. □ فود: (للأمن من خروج شيء) أي من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريح من قبله، وإن اعتاده؛ لأن شأنه الثدرة شيئا وعش ورضيدتي. □ فود: (ولهيه) أي التمكن. □ فود: (حتى تخفى رؤوسهم) أي يقرب خفافاً رؤوسهم إذ لو خفت رؤوسهم الأرض حقيقة أي وصلت إليها ازتفع الألبان بجيرمي. □ فود: (ويؤخذ إلخ) ولو نام ممكننا فأخبره عدل بخروج ريح منه أو بخبر مسأله اعتمد الشارع في الإيعاب وغيره وجوب الأخذ بقوله؛ لأنه ظن أقامه الشارع مقام اليقين بل صوبه في فتاويه قال الزيادي في شرح المحرر: الذي اعتمده شيخنا الجمال الزملي أنه لا يجب عليه قبول خبره فلا نقص بإخبار العدل اهـ ولا تبطل الصلاة بنوم ممكن قال القليوبي، وإن طال ولو في ركن قصير وخالفه شيخنا الزملي في الركن القصير؛ لأن تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث انتهى اهـ. كزدي وأقر سموع ش ما قاله الزملي في المسألة الثانية واعتمد البجيرمي ما قاله الزملي في المسألتين وكذا اعتمده شيخنا ثم قال ولو أخبره معصوم أو عدو الثواتر بأنه خرج منه شيء حال تمكنه انتقص وضوءه

ولا يتجه إلا أن هذا تمكن مانع من التقص فيتبني الإطلاق ولعل التقيد بالنظر للغالب. □ فود: (ولهيه حملنا خبر مسلم إلخ) فإن قلت حمل الخبر على هذا ليس بأولى من حمله على النوم الخفيف؛ لأنه لا يمنع إدراك خروج الخارج قلت بل هو أولى؛ لأن خروج الخارج قد يخفى جداً بحيث يخفى مع أدنى نوم بخلاف التمكن؛ لأنه يمنع الخروج قاطئ. □ فود: (ويؤخذ من قولهم إلخ) في فتاوى الشارع أنه سئل عن أخبره عدل أنه خرج منه حدث فهل يلزمه قبول خبره أو لا كما أفتى به بعض أهل اليمن فأجاب بأن الصواب أنه يلزمه ودعم أن خبره لا يفيد اليقين بل الظن ولا يرفع يقين طهر بظن حدث يبطله أنه لو أخبره بوقوع نجاسة في الماء لزمه قبول خبره مع وجود العلة المذكورة ووجهه أن هذا، وإن كان ظناً إلا أنه قائم مقام اليقين شرعاً في أبواب كثيرة اهـ. وقضية توجيهه أنه لو أصابه شيء من ذلك الماء الذي أخبره بوقوع نجاسة فيه لزمه تطهيره ثم رأيت التبيية الآتي في كلامه والوجه أن شرط لزوم قبول خبره أن لا يعلم أن مستنده في إخباره ظنه باجتهاد أو غيره أو يتردد في ذلك؛ لأن ظنه نفسه لا يؤثر فطن غيره أولى ولعل هذا في غاية الظهور فليتأمل ثم تذكرت قول المصنف السابق ولو أخبره بتنجسه مقبول الرواية إلخ، وهو صريح في لزوم التطهير بما أصابه من الماء الذي أخبر العدل بوقوع



وقد تَنَازَعَهُ قَاعِدَةُ أَنَّ مَا نِيَطُ بِالْمِظَةِ لَا فَرْقَ بَيْنَ وُجُودِهِ وَعَدَمِهِ كَالْمَشَقَّةِ فِي السَّفَرِ وَعَلَى هَذَا يَتَجَبَّرُ عَدُوُّ الْمُتَنِ الزَّوَالَ نَفْسَهُ فِي غَيْرِ النَّائِمِ الْمُتَكِنِ سَبَبًا لِلْحَدَثِ. وَأَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَوَجْهُ عَدُوِّ أَنَّهُ سَبَبٌ لِيُخْرُجَ شَيْءٌ مِنَ الدُّبْرِ غَالِبًا فَكَأَنَّهُ قَالَ الْأَوَّلُ الْخُرُوجُ نَفْسُهُ وَالثَّانِي سَبَبُهُ وَخَرَجَ بِالْقَاعِدِ الْمُتَكِنِ غَيْرُهُ كَالنَّائِمِ عَلَى قَفَاهُ، وَإِنْ اسْتَفْتَرَ وَالصَّقَ مَقْعَدُهُ بِمَقَرِّهِ وَبِالنَّوْمِ الثَّمَامُ وَأَوَائِلُ نَشَاةِ الشُّكْرِ لِبَقَاءِ نَوْعٍ مِنَ التَّمْيِيزِ مَعَهُمَا إِذْ مِنْ غَلَامَاتِ الثَّمَامِ سَمَاعُ كَلَامِ الْحَاضِرِينَ، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ وَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ شَاكٍ هَلْ نَامَ أَوْ نَعَسَ أَوْ هَلْ كَانَ مُتَكِنًا أَوْ لَا أَوْ هَلْ زَالَتْ أَلْيَتُهُ قَبْلَ الْيَقِظَةِ أَوْ بَعْدَهَا وَيَتَقَيَّنُ الرُّؤْيَا مَعَ عَدَمِ تَذَكُّرِ نَوْمٍ لَا أَثَرُ لَهُ بِخِلَافِهِ.....

لَيَقَيَّنَ الْخُرُوجَ حَيْثُ بِخِلَافٍ مَا لَوْ اخْتَبَرَهُ عَدُوُّ بِذَلِكَ اه. □ فُود: (وَقَدْ تَنَازَعَهُ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر سَم وَقَالَ الْبَصْرِيُّ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ وَيُضْعِفُ الْمُنَازَعَةَ فِيهِ تَعْلِيلُهُمْ لَا سَبَبَ نَوْمِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ يَبْقِظَةُ قُلُوبُهُمْ تَتَذَكَّرُ الْخَارِجَ قَتَائِلَ اه. □ فُود: (وَعَلَى هَذَا) أَي عَلَى التَّرَاوُعِ وَقَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَي الْمَأْخُودِ مِنْ قَوْلِهِمْ لِلْأَمْرِ الْخُ. □ فُود: (فَوَجْهُ هَذِهِ) أَي عَدُوُّ زَوَالَ الْعَقْلِ سَبَبًا لِلْحَدَثِ. □ فُود: (وَإِنْ اسْتَفْتَرَ) وَفِي الْقَامُوسِ وَالْإِسْتِفْهَارِ بِنَاءُ قَفَاهُ أَنْ يَدْخُلَ إِزَارُهُ بَيْنَ فَجْدَيْهِ مَلُوبًا اه. □ فُود: (الثَّمَامُ) وَهُوَ أَوَائِلُ النَّوْمِ مَا لَمْ يَزَلْ تَمْيِيزُهُ كُرْدِي. □ فُود: (نَشْوَةُ الشُّكْرِ) بَفَتْحِ الْوَائِ بِلا هَمْزٍ عَشْرَ عِبَارَةٍ الْبُخَيْرِي عَنْ الْبَزْمَاوِيِّ بِفَتْحِ الْوَائِ عَلَى الْأَفْصَحِ مُقَدِّمَاتِ الشُّكْرِ وَأَمَّا بِالْهَمْزِ فَالْثَّمُ مِنْ قَوْلِهِمْ نَشَا الصَّبِيِّ نَمَا وَزَادَ اه. □ فُود: (أَوْ نَعَسَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤْيَى بِفَتْحِ الْعَيْنِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَبِعَارَةٍ الْمُخْتَارِ نَعَسَ يَنْعَسُ بِالضَّمِّ وَيُثَلُّ فِي الصَّحَاحِ عَشْرَ وَبِعَارَةُ الْقَامُوسِ نَعَسَ كَمَنْعَ فَهُوَ نَاعِسٌ اه، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِمَا فِي شَرْحِ الرُّؤْيَى. □ فُود: (أَوْ هَلْ زَالَتْ أَلْيَتُهُ الْخُ) عِبَارَةُ الثَّهَابِيَّةِ وَلَوْ زَالَتْ إِحْدَى أَلْيَتَيْ نَائِمٍ مُتَكِنٍ قَبْلَ انْتِبَاهِهِ نَفِضٌ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ شَكٌّ فِي تَقْدِيمِهِ أَوْ أَنَّ مَا خَطَرَ بِيَالِهِ رُؤْيَا أَوْ حَدِيثٌ نَفْسٍ فَلَا اه. □ فُود: (لَا أَثَرُ لَهُ بِخِلَافِهِ مَعَ الشُّكِّ) هَذِهِ التَّفَرُّقَةُ غَيْرُ مُتَّجِهَةٍ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا إِنْ كَانَتْ مِنْ خَصَائِصِ النَّوْمِ

نَجَاسَةٍ فِيهِ. □ فُود: (وَقَدْ تَنَازَعَهُ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ فُود: (أَوْ نَعَسَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤْيَى بِفَتْحِ الْعَيْنِ. □ فُود: (وَيَتَقَيَّنُ الرُّؤْيَا مَعَ عَدَمِ تَذَكُّرِ نَوْمٍ لَا أَثَرُ لَهُ بِخِلَافِهِ مَعَ الشُّكِّ الْخُ) هَذِهِ التَّفَرُّقَةُ غَيْرُ مُتَّجِهَةٍ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا إِنْ كَانَتْ مِنْ خَصَائِصِ النَّوْمِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّذَكُّرِ وَالشُّكِّ فِي التَّقْضِ حَيْثُ لَا تُمْكِنُ بَلْ هِيَ مُرْجِعَةٌ مَعَ عَدَمِ التَّذَكُّرِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ وُجُودَ خَاصَّةِ الشَّيْءِ تُرْجَعُ بَلْ قَدْ تَعَيَّنَ وُجُودُهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ خَصَائِصِهِ فَلَا وَجْهَ لِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُمَا بِالتَّقْضِ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ إِذْ لَا تَقْضُ بِالشُّكِّ وَبِالْجُمْلَةِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُتَكِنًا وَلَوْ أَحْتِمَالًا فَلَا تَقْضُ فِيهِمَا وَلَا أَحْصَلَ التَّقْضُ فِيهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فُود: (وَيَتَقَيَّنُ الرُّؤْيَا الْخُ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَنْتَصَرُّ بِتَقَيَّنَ الرُّؤْيَا مِنْ غَيْرِ تَذَكُّرِ نَوْمٍ وَلَا شَكٍّ فِيهِ، وَهُوَ مُحَلٌّ وَقْفَةٍ قَوِيَّةٍ وَكَيْفَ يَتَقَيَّنُ الرُّؤْيَا الَّتِي هِيَ مِنْ أَتَارِ النَّوْمِ وَلَا يَشْكُ فِيهِ، فَإِنْ قِيلَ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا لَيْسَتْ رُؤْيَا بَلْ حَدِيثٌ نَفْسٍ مَثَلًا قُلْنَا فَلَمْ يُوَجِّدْ يَتَقَيَّنُ الرُّؤْيَا مَعَ أَنَّ الْفَرَضَ يَتَقَيَّنُهَا وَقَدْ يَحَالُ الْمُتَّجِهَةُ أَنَّهُ إِنْ يَتَقَيَّنُ رُؤْيَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ النَّوْمِ وَجَبَ الْإِنْقِاضُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَقَيَّنْهَا كَانَ وَجْدًا مَا يَحْتَمِلُ أَنَّهَا رُؤْيَا النَّوْمِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ إِلَّا مَعَهُ، وَأَنَّهَا غَيْرُ

مع الشك فيه؛ لأنها مُرجحة لأحد طرفيه ولا وضوء نبينا كسائر الأنبياء صلى الله عليهم وسلم بالنوم لبقاء بقظة قلوبهم فتدرك الخارج وعدم إدراكه لطلوع الشمس في قصة الوادي؛ لأن رؤيتها من وظائف البصر أو صرف القلب عنه للتشريع المستفاد منه في هذه القصة من الأحكام ما لا يحصى كثرة. (الثالث اليقظة بشرط الرجل) أي الذكر الواضح المشتبه طبعاً بقينا لذوات الطباع السليمة ولو صبيّاً وممسوحاً (والمرأة) أي الأنثى الواضحة المشتبهة طبعاً بقينا لذوي الطباع السليمة، وإن كان أحدهما مكرهاً أو ميتاً لكن لا يتنقض وضوء الميت قال بعضهم.....

فلا فرق بين عدم التذكر والشك في التقص حيث لا تمكن بل هي مُرجحة مع عدم التذكر أيضاً؛ لأن وجود خاصة الشيء يرجح بل قد يُعَيَّن وجوده، وإن لم تكن من خصائصه فلا وجه للترقية بينهما بالتقص بأحدهما دون الآخر إذ لا نقض بالشك والجُملة فالوجه أنه إن كان ممكناً ولو احتمالاً فلا نقض فيهما ولا حصل التقص فيهما فليتأمل سم على حجة اه ع ش عبارة النهاية والمُفني ومن علامة التزم الرؤيا فلو رأى رؤيا وشك هل نام أو نَسَّ انتقص وضوءه اه. ة فود: (مع الشك فيه) أي ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه إلا عدم التقص؛ لأن غايته تحقق التزم مع الشك في تمكنه وقد تقدم أنه لا يتقص سم. ة فود: (لأحد طرفيه) أي للتزم. ة فود: (ولا وضوء نبينا) كذا في المُفني. ة فود: (وعدم إدراكه) أي قلبه ﷺ. ة فود: (أو صرف القلب عنه) أي عن إدراك طلوع الشمس. ة فود: (المستفاد منه) أي التشريع صفة التشريع ولو قال وقد استفيد منه أي صرف القلب عنه لكان أولى. ة فود: (ولو صبيّاً إلخ) عبارة النهاية والمُفني سواء أكان الذكر فحلاً أم عتيماً أم مجبوراً أم خصياً أم ممسوحاً وسواء أكانت الأنثى عجوزاً أم لا لا اه. ة فود: (أي الأنثى) أي وليس المراد بالذكر البالغ وبالأنثى البالغة، وإن كان ذلك حقيقتهم شيئاً. ة فود: (بقينا) فلو شك فلا تقص وضابط الشهوة انبشأ الذكر في الرجل ومثل القلب في المرأة شيئاً. ة فود: (وإن كان أحدهما مكرهاً) أي أو كل منهما. ة فود: (قال بعضهم إلخ) عبارة ع ش قال الجمال الرملي هي أي المرأة شاملة للجنيّة، وهو

ذلك فلا تقص للشك والكلام كله حيث لا تمكن وإلا فلا تقص مطلقاً. ة فود: (مع الشك) أي ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه إلا عدم التقص؛ لأن غايته تحقق التزم مع الشك في تمكنه وقد تقدم أنه لا يتقص. ة فود: (قال بعضهم أو جنيّاً) ظاهره، وإن تطوّر في صورة جمار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك؛ لأنه بالتطوّر لم يخرج عن حقيقته وبهذا يظهر أنه لو تزوّج جنيّة جاز له وطؤها، وإن تطوّرت في صورة كلبه مثلاً ولو مسخت الأنثى حيواناً كقِرْد أو جمارة فهل يتقصّ لمسها فيه نظر وسبأتي في الألفية ذكر اختلاف فيما لو مسخ حيواناً مأكول غير مأكول أو بالعكس هل يُنظر لما كان فيجمل أكله في الأول دون الثاني أو لما صار إليه فيعكس الحكم ويتجه تخريج ما هنا على ما هناك، فإن اختلفنا ما كان حصل التقص وإلا فلا وعلى الثاني فيفترق بين المسخ والتطوّر بأن المتطوّر لم يخرج عن حقيقته

أَوْ جَنِينًا، وَإِنَّمَا يَشْجِهَ إِنْ جَوَزْنَا نِكَاحَهُمْ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ١٥] أَيْ لَمَسْتُمْ كَمَا قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَفْسِيرُهُ بِحِمَمِهِمْ عَلَى أَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَخَيْرٌ وَكَانَ بِإِذَا يُقْتَلُ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ ضَعِيفٌ مِنْ طَرِيقَيْهِ الْوَارِدِ مِنْهُمَا وَغَمَزِهِ رَجُلٌ عَائِشَةً، وَهُوَ يُصَلِّي بِحَيْثُمَا أَنَّهُ بِحَائِلٍ وَوَقَائِعُ الْأَحْوَالِ الْفِعْلِيَّةُ يُسْقِطُهَا ذَلِكَ وَاللَّمْسُ الْجَسُّ بِالْيَدِ وَنَقُضٌ؛ لِأَنَّهُ مِثْلَةُ الْإِلْتِذَاذِ الْمُخْرَكِ لِلشَّهْوَةِ الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِحَالِ الْمُتَطَهِّرِ وَقِيَاسُ بِهِ اللَّامِسُ بِغَيْرِهَا وَلَوْ زَائِدًا أَشْلُ سَهْوًا بِغَيْرِ شَهْوَةٍ وَاخْتَصَّ الْمَسُّ الْآتِي بِتَطْنِ الْكَفِّ؛ لِأَنَّ الْمِثْلَةَ

كَذَلِكَ إِنْ تَحَقَّقَ كَوْنُ الْمَلْمُوسَةِ مِنَ الْجِنِّ أَتَى مِنْهُمْ كَمَا أَنَّهُ يَجُوزُ تَزْوُجُ الْجَنَّةِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ فِي أُنُوفَةِ الْمَلْمُوسِ مِنْهُمْ إِذْ لَا نَقُضَ بِالشَّكِّ انْتَهَى سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ تَطَوَّرَ وَلَمْ يَبْصُرْ امْرَأَةً أَوْ مُسِيخٌ رَجُلٌ امْرَأَةً هَلْ يَنْقُضُ أَمْ لَا فَاجْتَنِبَ بَانَ الظَّاهِرَ فِي الْأَوَّلَى عَدَمَ النِّقَاضِ لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُ عَيْنُهُ لَمْ تَنْقَلِبْ، وَإِنَّمَا انْتَلَخَ مِنْ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ مَعَ بَقَاءِ صِفَةِ الذَّكُورَةِ وَأَمَّا الْمُنْخُ فَالنَّقْضُ فِيهِ مُحْتَمَلٌ لِقُرْبِ تَبَدُّلِ الْعَيْنِ وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ بَعْدَ النِّقَاضِ أَيْضًا لِاحْتِمَالِ تَبَدُّلِ الصِّفَةِ دُونَ الْعَيْنِ أَوْ عِبَارَةً شَيْخِنَا وَيَنْقُضُ وَضُوءُ كُلِّ مِنْهُمَا مَعَ لَذَّةٍ أَوْ لَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ كَرْهًا وَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ هَرَمًا أَوْ مَنَسُوحًا أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْجِنِّ وَلَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ صُورَةِ الْآدَمِيِّ حَيْثُ تَحَقَّقَتِ الْمُخَالَفَةُ فِي الذَّكُورَةِ وَالْأُنُوفَةِ وَلَوْ تَصَوَّرَ الرَّجُلُ بِصُورَةِ الْمَرْأَةِ أَوْ عَكْسُهُ فَلَا نَقُضَ فِي الْأَوَّلَى وَيَنْقُضُ الْوَضُوءُ فِي الثَّانِيَةِ لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُ الْعَيْنُ لَمْ تَنْقَلِبْ، وَإِنَّمَا انْتَلَخَتْ مِنْ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ أ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ جَنِينًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ تَطَوَّرَ فِي صُورَةِ جِمَارٍ أَوْ كَلْبٍ مَثَلًا وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بِالتَّطَوُّرِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَلِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَ جَنِيَّةً جَازَ لَهُ وَطُؤُهَا، وَإِنْ تَطَوَّرَتْ فِي صُورَةِ كَلْبَةٍ مَثَلًا.

(فَرَعَ) لَوْ اتَّصَلَ جَزْءُ حَيَوَانٍ بِبَعْضِ امْرَأَةٍ وَحَلَّتْهُ الْحَيَاةُ نَقُضَ لَمْسُهُ م ر ه سَمِ، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ اغْتِمَادُ خِلَافِهِ. هـ. فَوَدَّ: (إِنْ جَوَزْنَا نِكَاحَهُمْ) وَالرَّاجِعُ عِنْدَ الشَّارِحِ عَدَمُهُ وَاعْتِمَادُهُ الشُّهَابُ الْبُرْلَسِيُّ قَالَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحَكْمَ كَذَلِكَ فِي الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ وَاعْتِمَادُهُ الْقَلُوبِيُّ وَقَالَ إِنَّ شَيْخَهُ الزِّيَادِي رَجَعَ إِلَيْهِ آخِرًا أَوْ اعْتَمَدَهُ وَاعْتَمَدَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ النِّقَاضَ بِذَلِكَ وَحَلَّ الْمُنَاكِحَةَ وَوَافَقَهُ الزِّيَادِي فِي خَوَاشِي الْمُنْهَى كُرْدِي. هـ. فَوَدَّ: (كَمَا قُرِئَ بِهِ) وَقَدْ عُطِفَ اللَّامِسُ عَلَى الْمَجِيءِ مِنَ الْغَائِطِ وَرُتَّبَ عَلَيْهِمَا الْأَمْرُ بِالتَّيْمِيمِ عِنْدَ قُلْعِ الْمَاءِ فَذَلَّ عَلَى كَوْنِهِ حَدَثًا كَالْمَجِيءِ مِنَ الْغَائِطِ نِهَابَةً وَمُعْنَى. هـ. فَوَدَّ: (وَاللَّمْسُ) إِلَى

بِخِلَافِ الْمَنَسُوحِ وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا لَوْ مُسِيخَتْ حَجَرًا وَبُحْتَلَّ أَنْ يُجَزَّمَ بَعْدَ النِّقَاضِ وَلَوْ مُسِيخٌ نَضَمَهَا حَجَرًا مَعَ بَقَاءِ الْحَيَاةِ وَالْإِحْسَاسِ فِي النِّصْفِ الْآخَرِ فَيُشْجِهُ النِّقَاضَ بِلَمْسِ النِّصْفِ الْبَاقِي وَأَمَّا النِّصْفُ الْمَنَسُوحُ، فَإِنْ قُلْنَا فِيمَا لَوْ مُسِيخٌ كُلُّهَا حَجَرًا بِالنِّقَاضِ بِلَمْسِهَا فَالنِّقَاضُ بِلَمْسِ النِّصْفِ الْحَجَرِيِّ هُنَا أَوَّلَى أَوْ بَعْدِيهِ فَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ النِّصْفَ الْحَجَرِيَّ يُعَدُّ مِنْ أَجْزَائِهَا تَبَعًا لِلْبَاقِي وَبُحْتَلَّ أَنْ يُجْعَلَ النِّصْفُ الْحَجَرِيُّ بِمَنْزِلَةِ الظُّفْرِ فَلْيُحَرِّزْ.

(فَرَعَ): لَوْ اتَّصَلَ جَزْءُ حَيَوَانٍ بِبَعْضِ امْرَأَةٍ وَحَلَّتْهُ الْحَيَاةُ نَقُضَ لَمْسُهُ م ر. هـ. فَوَدَّ: (كَمَا قُرِئَ بِهِ الْخ) قَدْ

ثُمَّ مُنْخَصِرَةً فِيهِ وَالْبَشْرَةُ ظَاهِرُ الْجِلْدِ وَالْحَقُّ بِهَا نَحْوُ لَحْمِ الْأَسْنَانِ وَاللِّسَانِ وَهُوَ مُنْجِيَةٌ خِلَافًا لِابْنِ عُجَيْلٍ أَيْ لَا بَاطِنَ الْعَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ لِلذَّةِ اللَّمَسِ بِخِلَافٍ مَا ذَكَرَ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ لِدَلِّكَ أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ لِسَانِ الْحَلِيلَةِ يُلْتَذُّ بِمِصِّهِ وَلَمَسِهِ كَمَا صَحَّ عَنْهُ عنه فِي لِسَانِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَلَا كَذَلِكَ بَاطِنُ الْعَيْنِ وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ جَمْعٍ بِتَقْضِيهِ تَوْهُمَا أَنَّ لَذَّةَ نَظَرِهِ تَسْتَلْزِمُ لَذَّةَ لَمَسِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِدَلِيلِ السُّنِّ وَالشَّعْرِ وَالْفَرْقِ بَاتْنَهُمَا مِثْلًا بِطَرَأً، وَيَزُولُ لَا يُجَدِّي؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَلَاحِظُوا فِي عَدَمِ نَقْضِهِمَا إِلَّا أَنَّهُ يُلْتَذُّ بِنَظَرِهِمَا دُونَ مَسِّهِمَا وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي بَاطِنِ الْعَيْنِ.

(قَائِدَةُ مُهِمَّةٌ) لَا يَكْتَفَى بِالْخِيَالِ فِي الْفَرْقِ قَالَهُ الْإِمَامُ وَعَقَبَهُ بِمَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَنْقَدِخُ عَلَى بُعْدِ دُونَ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ أَقْرَبُ مِنَ الْجَمْعِ وَعَبَّرَ عَنْهُ بِأَنَّ كُلَّ فَرْقٍ مُؤَثِّرٌ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْجَامِعَ أَظْهَرُ أَيْ عِنْدَ ذَوِي السَّلَاقَةِ السَّلِيمَةِ وَالْأَفْضَرُ بِهَا يَكْثُرُ مِنْهُ الرُّلُّ فِي ذَلِكَ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْأَيْمَةِ:

قَوْلُهُ خِلَافًا لِابْنِ عُجَيْلٍ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. **قوله:** (أَيْ لَا بَاطِنَ الْعَيْنِ) أَيْ وَكُلُّ عَظَمٍ ظَهَرَ فَلَا تَقْضِ بِنَتِكَ عِنْدَ الشَّارِحِ كَمَا يَأْتِي. وَقَالَ الْجَمَالُ الرَّثَلِيُّ بِالتَّقْضِ فِيهِمَا وَتَوَسَّطَ الْخَطِيبُ فَقَالَ بِالتَّقْضِ فِي لَحْمِ الْعَيْنِ دُونَ الْعَظْمِ كَرَدِيَّ عِبَارَةً بَصْرِيَّ جَزَمَ صَاحِبُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ بِالتَّقْضِ بِمَسِّ بَاطِنِ الْعَيْنِ وَقَالَ ابْنُ زِيَادٍ فِي الْفَتَاوَى وَالْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ التَّقْضِ وَرَأَيْتُهُ بِخَطِّ الْعَلَامَةِ أَبِي بَكْرٍ الرَّزَادِي مَنَسُوبًا إِلَى الْجَبَلُونِيِّ اهْ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا مَا فِي النَّهَايَةِ مِنَ التَّقْضِ بِكُلِّ مِنْ بَاطِنِ الْعَيْنِ وَعَظَمٍ وَضَحَّ بِالْكُشَيْطِ وَنَقَلَ الْجَبَرِيَّ عَنِ الشُّوْبَرِيِّ اعْتِمَادَ التَّقْضِ بِبَاطِنِ الْعَيْنِ وَعَنِ الزِّيَادِيِّ اعْتِمَادَ التَّقْضِ بِعَظَمٍ وَضَحَّ بِالْكُشَيْطِ. **قوله:** (بِخِلَافٍ مَا ذَكَرَ) أَيْ مِنْ نَحْوِ لَحْمِ الْأَسْنَانِ وَاللِّسَانِ. **قوله:** (وَبِهِ الْإِلْخُ) أَيْ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ بَاطِنِ الْعَيْنِ وَبَيْنَ نَحْوِ لَحْمِ الْأَسْنَانِ وَاللِّسَانِ. **قوله:** (بِدَلِيلِ السُّنِّ وَالشَّعْرِ) فَإِنَّهُ يُلْتَذُّ بِنَظَرِهِمَا دُونَ لَمَسِهِمَا وَ. **قوله:** (وَالْفَرْقُ) أَيْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ بَاطِنِ الْعَيْنِ. **قوله:** (بِمَا يُبَيِّنُ) أَيْ بِكَلَامِ يُبَيِّنُ. **قوله:** (أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ) أَيْ بِالْفَرْقِ الْخِيَالِيِّ وَ. **قوله:** (مَا يَنْقَدِخُ الْإِلْخُ) أَيْ الْفَرْقُ الَّذِي يَظْهَرُ وَقَوْلُهُ: (دُونَ مَا يَغْلِبُ الْإِلْخُ) لَعَلَّ دُونَ بَعَثَى هُنَا وَقَوْلُهُ إِنَّهُ أَقْرَبُ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ فَاعِلٌ يَغْلِبُ وَضَمِيرُ التَّصْبِ لِمَا الْمُؤْصُولَةِ وَقَوْلُهُ مِنَ الْجَمْعِ بَيَانٌ لَهَا عِبَارَةً قَوَائِدَ الزَّرْكَاشِيِّ، قَالَ الْإِمَامُ وَلَا يَكْتَفَى بِالْخِيَالِ فِي الْفُرُوقِ بَلْ إِنْ كَانَ اجْتِمَاعُ مَسْأَلَتَيْنِ أَظْهَرَ فِي الظَّنِّ مِنْ افْتِرَاقِهِمَا وَجَبَ الْقَضَاءُ بِاجْتِمَاعِهِمَا، وَإِنْ انْتَفَحَ فَرَّقَ عَلَى بُعْدِ اهْ. **قوله:** (هَيْزَةٌ) أَيْ غَيْرُ الْإِمَامِ. **قوله:** (فِي ذَلِكَ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْفَرْقِ وَالْجَمْعِ. **قوله:** (وَمِنْ ثَمَّ الْإِلْخُ) أَيْ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْبَيِّنَةَ فِي الْفَرْقِ وَالْجَمْعِ بِمَا عِنْدَ ذَوِي السَّلَاقَةِ السَّلِيمَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ.

يُنَاقِشُ فِيهِ بِأَنَّ تَوَافُقَ مَعْنَى الْقُرْآنِ غَيْرُ لَازِمٍ. **قوله:** (أَيْ لَا بَاطِنَ الْعَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ) جَزَمَ م ر فِي شَرْحِهِ

كما مر (وشعر وسن)، ويتبني أن يلحق به كل عظم ظهر بل أولى؛ لأن في نظر السن لذة أي لذة بخلاف نظر هذا وقول الأنوار المراد بالبشرة هنا غير الشعر والسن والظفر مراده ما صرحوا به هنا من أنها ظاهر الجلد وما ألحق به كما مر وقول جمع بتقصيه يؤده أن هذا لا يلتذ بلحميه ولا ينظره كما تفرز (وظفر) يضم فشكون أو ضم وبكسر فشكون أو كسر والخامسة أظفور (في الأصح) لانتفاء لذة اللبس عنها ولا نظر للإلتذاذ ينظرها ولا جزء متفصيل أي، وإن التصق بعد بخرارة الدم لوجوب فصله كما يأتي في الجراح بل، .....

قلو لم يبلغ أحدهما حد الشهوة فلا تقصّ اه. • فؤد: (كما مر) أي في شرح الرّجل والمزاة من أن المراد بالإشتهاء هنا إثباتاً ونفيّاً للإشتهاء الطبيعيّ اليقينيّ لإرباب الطباع السليمة كالإمام الشافعيّ والسيدة نفيسة قلو شك فلا تقصّ شينخا.

• قول (سني): (وشعر) شامل للشعر التّابت على الفرج فلا تقصّ به نهاية. • فؤد: (ويتبني أن يلحق إلخ) وفقاً للمعنى وخلافاً للنّهاية وواقفه أي النّهاية الزّيادةيّ وسَم وع ش وشينخا والبجيريّ. وتقدّم عن البصريّ ما يميل إلى ما قاله الشارح وعبّارته هنا قوله: ويتبني أن يلحق به كل عظم إلخ نقل ابن زياد في الفتاوى عن شينخه المزجج صاحب العباب أنّه أتى بتقصّ العظم الموضح ثم قال وإلحاقه بالسن أقرب إلى كلامهم والمعنى يساعده؛ ولهذا أتى شينخا شينخ المذهب والإسلام الشهاب البكريّ الطّبتاويّ رحمه الله تعالى بعدمّ التقصّ مع إطلاعه على فتاوى شينخا المزجج على أن في فتاوى شينخا المزجج انقيالاً من اللّمس إلى المسّ يُعرف ذلك بتأمّل كلامه اه. • فؤد: (وقول الأنوار إلخ) ردّ لاستبدال المخالف كالتّهاية بذلك عبارته والبشرة ما ليس بشعر ولا سن ولا ظفر فشيل ما لو وضّح عظم أتى ولمسه كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى، ويدلّ عليه عبارة الأنوار اه. • فؤد: (مراده ما صرحوا إلخ) أي لا تعميم الغير، وهذه الجملة خبرٌ وقول الأنوار إلخ وقوله من أنها إلخ بيان لما وقوله وما ألحق به، وهو لحم الأسنان واللّسان كزديّ أي فخرَج كل عظم ظهر كما خرَج الشعر والسن والظفر.

• فؤد: (كما مر) أي أيضاً بقوله والبشرة ظاهر الجلد إلخ. • فؤد: (وقول جمع إلخ) منهم النّهاية والوالده والزّيادةيّ وسَم. • فؤد: (بتقصيه) أي العظم الظاهر. • فؤد: (أن هذا لا يلتذ بلحميه إلخ) قد يرّد عليه ما لو كسّط جلدهما فظهر ما تحته من اللحم فإنّه لا يلتذ بنظره ولا بلحميه ولا أظنّ أحداً يمنع التقصّ بلحميه سم. • فؤد: (بضم) إلى قوله أي، وإن التصق في المعنى. • فؤد: (والخامسة) أي من لغايه.

• فؤد: (أظفور) أي كمصغور ويجمع على أظافر وأظافر معني. • فؤد: (لانتفاء لذة اللّمس عنها) قد يتوقّف فيه عبارة المعنى؛ لأن معظم الإلتذاذ في هذه إمّا هو بالنظر دون اللّمس اه. وهي ظاهرة. • فؤد: (ولا جزء متفصيل إلخ) عطف على صغيرة في المشي. • فؤد: (أي، وإن التصق إلخ) ولو التصق

• فؤد: (لا يلتذ بلحميه ولا ينظره) قد يرّد عليه ما لو كسّط جلدهما فظهر ما تحته من اللحم فإنّه لا يلتذ بنظره ولا بلحميه ولا أظنّ أحداً يمنع التقصّ بلحميه. • فؤد: (ولا جزء متفصيل) لو ألصق بمحلّه فالتحم

وإن لم يجب فصله لخشية محذور تيمم منه فيما يظهر؛ لأنه مع ذلك في حكم المتفصيل، وإنما لم يجب الفصل لعارض بدليل أنه لو زالت الخشية وجب نعم لو فرض عود الحياة فيه بأن نما وسرى إليه الدم احتتم أن يلحق بالتفصيل الأصلي وله وجه وجية واحتتم أنه لا فرق، وهو الأقرب إلى إطلاقهم أنه بالفصل الأول صار أجنباً فلم يُنظر لعود حياة ولا لغيره ومن ثم لو ألصق موضع غصن حيوان لم يلحق بالتفصيل، وإن نما جزءاً كما هو ظاهر فقلنا أن عود الحياة وصف طردى لا تأثير له إلا إن كان فوق النصف خلافاً لمن قال يتقص النصف أيضاً ولمن قال لا ينقص إلا النصف الذي فيه الفرج وعجيب استحسان بعضهم لهذا مع وضوح فساده؛ لأن الفرج لا دخل له هنا ولا ما شك في نحو أثوته أو خثوته إن قرب الاحتمال عادة فيما يظهر من كلام غير واحد.....

بمحلّه فالتحّم وحلته الحياة فالوجه م ر ونقص به ولو ألصق جزء المرأة المتفصيل بيهيمة فالتحّم وحلته الحياة فالوجه عدم التقص بلنسيه إذ ليس لمتسا للنساء ولو التصق عضو بيهيمة امرأة فالتحّم وحلته الحياة فلا يتعد التقص به؛ لأنه صار جزءاً من المرأة سم وقد مر عنه الزملي الجزم بذلك ووافقه البصري عبارته قوله؛ لأنه مع ذلك في حكم المتفصيل محل تأمل؛ لأنهم إذا ألحقوا الوسخ المتجمد الذي تنقل فضله بالأصل فلأن يلحقوا ما ذكر أولى فتأمل اهـ. فود: (لم يلحق بالتفصيل إلخ) خلافاً للزملي وسم كما مر آنفاً. فود: (إلا إن كان إلخ) راجع إلى قوله ولا جزء متفصيل. فود: (إلا إذا كان فوق النصف) خلافاً للنهاية والمغني عبارة الأول قال التائيري في نكته إن المصوب إذا كان دون النصف من الأتم لم ينقص بلنسيه أو فوجه تقص أو نصفاً فوجهان انتهى. والأوجه أنه إن كان بحيث يطلق عليه اسم التقص ولا فلا؛ ولهذا قال الأشموني الأقرب إن كان قطع من نصفه فالبيرة بالنصف الأعلى، وإن شق نصفين لم يعتبر واحد منهما لإزوال الاسم عن كل منهما اهـ. وفي المغني مثله إلا قوله؛ ولهذا قال إلخ وفي الكزدي ما نصّه واقتضى كلام النهاية أنه حيث كان يطلق عليه الاسم ينقص، وإن كان دون النصف، وهو مقتضى كلام سم والحلي وصرّح به الزيادي حيث قال لو قطع الرجل أو المرأة وقطعتين تساويان لا فالمدار على بقا الاسم، فإن بقي نقص ولا فلا انتهى. فود: (ولا ما شك إلخ) عطف على صغيرة في المتن. فود: (إن قرب الإحتمال) أي احتمال الخثوة بصري وقال سم كان المراد احتمال الأثوة أقول الظاهر الأول ثم رأيت في الكزدي عن الإيعاب ما يصرّح به كما يأتي

وحلته الحياة فالوجه التقص به ولو ألصق جزء المرأة المتفصيل بيهيمة فالتحّم وحلته الحياة فالوجه عدم التقص بلنسيه إذ ليس لمتسا للنساء ولو التصق عضو بيهيمة امرأة فالتحّم وحلته الحياة فلا يتعد التقص به؛ لأنه صار جزءاً من المرأة. فود: (إلا إن كان فوق النصف) المدار على ما يطلق عليه أنه أتى م ر. فود: (إن قرب الإحتمال) كان المراد احتمال الأثوة.

وَيُسَنُّ الوُضُوءُ مِنْ كُلِّ مَا قِيلَ فِيهِ إِنَّهُ نَاقِضٌ كُلِّسِ الْأَمْرِدِ.

(تَنْبِيْهٌ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ لَوْ أَخْبِرَهُ غَيْرُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ بِنَحْوِ نَاقِضٍ مِنْهُ أَوْ لَهُ لَمْ يَعْتَمِدْهُ وَقِيَّاسٌ مَا مَرَّ فِي إِخْبَارِ عَدَلِ الرَّوَايَةِ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ قَبُولُهُ هُنَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ مَا أَذِيرُ الْأَمْرَ فِيهِ عَلَى فِعْلِ الْإِنْسَانِ كَالْعَدَدِ فِي الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ لَا يُقْبَلُ فِيهِ الْخَيْرُ وَالْحَدَّثُ مِنْ هَذَا بِخِلَافِ النِّجَاسَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِمَامَ فَرُوقَ بَيْنَ قَطْعِهِمْ فِيمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْحَدَّثُ بَعْدَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ بِأَنَّ لَهُ الْأَخْذَ بِهَا وَجَوَابَهُمُ الْخِلَافَ فِيمَا غَلَبَتْ نَجَاسَتُهُ بِأَنَّ الْأَسْبَابَ الَّتِي تَظْهَرُ بِهَا النِّجَاسَةُ كَثِيرَةٌ جِدًّا بِخِلَافِهَا فِي الْحَدَّثِ فَإِنَّهَا قَلِيلَةٌ وَلَا أَثَرَ لِلتَّادِرِ فَكَانَ التَّمَسُّكُ بِاسْتِصْحَابِ الْيَقِينِ أَقْوَى انْتَهَى. وَفِيهِ تَأْيِيدٌ لِمَا ذَكَرْتُهُ وَرَأَيْتُنِي فِي شَرْحِ الْغُبَابِ قُلْتُ مَا نَعْتُهُ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ أَخْبِرَهُ عَدَلٌ بِمَسْئَلِهَا لَهُ أَوْ بِنَحْوِ خُرُوجِ رِيحٍ مِنْهُ فِي حَالِ نَوْمِهِ مُتَمَكِّنًا وَجِبَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِ

فِي مَبْنَحِ الْمَسِّ. □ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ الوُضُوءُ الْخُ) كَذَا فِي التَّهَابَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (كُلِّسِ الْأَمْرِدِ) أَيِ الصَّغِيرِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَالْفَضْلُ وَالْحِجَامَةُ وَالرُّعَافُ وَالْتُعَاسُ وَالتَّوَمُّ قَاعِدًا مُمَكِّنًا وَالْقِيَّةُ وَالْفَقْهَةُ فِي الصَّلَاةِ وَأَكْلُ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ وَأَكْلُ لَحْمِ الْجُزُورِ وَالشُّكُّ فِي الْحَدَّثِ بِأَفْضَلِ. قَالَ الْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ وَالْفَقْهَةُ فِي الصَّلَاةِ قَالَ فِي الْإِبَابِ قَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ بَلْ صَرِيحُهُ جَوَازُ قَطْعِ الصَّلَاةِ وَلَوْ فَرَضًا لَيَتَرَضَّأَ وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ فِيهَا خَرْفَانِ وَيُوجِبُ أَنَّ تَحْصِيلَ الصَّلَاةِ يَطْهَرُ مُتَقَيَّنٌ عَلَيْهِ لَا يَتَعَدَّى أَنْ يَكُونَ عَذْرًا مُجَوِّزًا لِلْقَطْعِ كَتَحْصِيلِ الْجَمَاعَةِ انْتَهَى. □ فَوَدَّ: (تَنْبِيْهٌ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ الْخُ) أَعْلَمُ أَنَّ الظَّاهِرَ الْجَارِيَّ عَلَى الْقَوَائِدِ الْفِقْهِيَّةِ انْتِقَاضُ وَضُوءٍ مَنْ أَخْبِرَ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ صَوْتُ؛ لِأَنَّ خَيْرَ الْعَدَلِ مَعْمُولٌ بِهِ فِي أَكْثَرِ أَبْوَابِ الْفِقْهِ وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ بِجَنَابَةِ التَّائِمِ إِذَا أَوَّلَجَ فِيهِ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ غَالِيًا إِلَّا بِالْإِخْبَارِيَّةِ بِهِ وَفِي فَتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِيمَا ذُكِرَ لَكِنْ فِي فَتَاوَى الْعَلَامَةِ جَمَالِ الدِّينِ الْقُمَاطِ لَوْ أَخْبِرْتَهُ الْمُسُوسَةَ وَكَانَتْ يَفْقَهُ أَنَّهُ لَمَسَ بَشَرَتَهَا لَا يَلْزَمُهُ قَبُولُ خَبَرِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا الظَّنُّ، وَهُوَ لَا يَرْفَعُ الْيَقِينَ انْتَهَى قُلْتُ وَلَا يَخْلُو مِنْ نَظَرٍ؛ لِأَنَّهُ ظَنٌّ اسْتَدَّ إِلَى إِخْبَارِ عَدَلٍ مَعْمُولٍ بِهِ فَقَامَ ذَلِكَ مَقَامَ الْعِلْمِ كَمَا لَا يَخْفَى فَالَّذِي نَمِيلُ إِلَيْهِ فِي الْفَتْوَى مَا فَرَّزْنَاهُ أَوَّلًا بِصُرِّي. □ فَوَدَّ: (بِنَحْوِ نَاقِضٍ مِنْهُ) أَيِ كَخُرُوجِ رِيحٍ مِنْهُ وَقَوْلُهُ أَزَلَهُ أَيِ كَلَمِيسِهَا لَهُ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَغْتَمِدْهُ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَسَمَّ وَالبَجِيرِ مِي وَشَيْخَنَا. □ فَوَدَّ: (وَالْحَدَّثُ مِنْ هَذَا) يَتَأَمَّلُ سَمَ أَيِ إِذَا الْحَدَّثُ قَدْ يَكُونُ مِنْ غَيْرِ فِعْلِهِ كَمَا يَأْتِي.

□ فَوَدَّ: (الْأَخْذَ بِهَا) أَيِ بِالطَّهَارَةِ. □ فَوَدَّ: (وَجَوَابُهُمُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَطْعِهِمْ. □ فَوَدَّ: (غَلَبَتْ نَجَاسَتُهُ) يَنْفِي غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ تَنْجُسُهُ بَعْدَ تَيَقُّنِ طَهَارَتِهِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْأَسْبَابَ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِفَرُوقَ. □ فَوَدَّ: (فَكَانَ التَّمَسُّكُ) أَيِ فِيمَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْحَدَّثُ بَعْدَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ. □ فَوَدَّ: (لِمَا ذَكَرْتُهُ) أَيِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَدَّثِ وَالتَّجَاسَةِ. □ فَوَدَّ: (وَجِبَ عَلَيْهِ الْخُ) تَقَدَّمَ عَنِ الْبَصْرِيِّ تَرْجِيحُهُ وَعَنِ الزَّمَلِيِّ

□ فَوَدَّ: (وَالْحَدَّثُ مِنْ هَذَا) يَتَأَمَّلُ.

ولا يقال الأصل بقاء الطهارة فلا يُرفع بالظن إذ خبر العدل إنما يُفيدُه فقط؛ لأننا نقول هذا ظنُّ أقامته الشارع مقام العلم في تجسيس المياه كما مر وفي غيرها كما يأتي انتهى وهذا هو الذي يتجه ويُفرَّق بين ما هنا والعدد في ذلك بأنه لا يلزم منه الحسبان إذ قد توجد الأربع أو السبع ولا يُحسب له منها إلا واحدة لترك نحو ركن أو وجود صارف فلم يُفد الإخبار به المقصود فالغني ولو بلغ حد التواتر على ما اقتضاه إطلاقهم كما يأتي بما فيه وهنا الإخبار قيد للمقصود إذ لا احتمال يُسقطه فوجب قبوله على أن الحدث قد يكون من غير فعله.

(الرابع من) الواضح والخشني جزءاً ولو سهواً أو مكرهاً من (قُبَلِ الآدمي).....

وسمَّ وشيخنا خلافة. □ فُود: (انتهى) أي ما في شرح الباب. □ فُود: (وهذا) أي ما قلته في شرح الباب من وجوب الأخذ. □ فُود: (هو الذي يتجه إلخ) والظاهر أنه لو تيقن الحدث ثم أخبره عدل بأنه تؤضاً لا يفعل بخبره ويُفرَّق بين العمل بإخباره بالحدث وعدم العمل بإخباره بالتؤض بالاحتياط في الموضعين سم. □ فُود: (ويُفرَّق إلخ) قد يُفرَّق بالاحتياط وقوله في ذلك أي الصلاة والطواف سم.

□ فُود: (بئذ) أي من العدد وتحققه. □ فُود: (إذ قد توجد الأربع) أي أربع ركعات أو السبع أي سبعة أشواط. □ فُود: (لترك ركن) أي في الصلاة (أو وجود صارف) أي في الطواف (فلَم يُفد الإخبار به) أي بالعدد (المقصود) أي الحسبان. □ فُود: (ولو بلغ إلخ) غايته. □ فُود: (كما يأتي) أي في بابي الصلاة والحج. □ فُود: (وهنا) أي في الحدث. □ فُود: (الواضح) إلى قوله بالمنفذ في النهاية وإلى قوله إحاطة إلخ في المعنى.

□ فُود: (سني): (الرابع من قُبَلِ الآدمي) اعلم أن المس يُخالف للمس من أوجه.

□ فُود: (وهذا هو الذي يتجه) والظاهر أنه لو تيقن الحدث ثم أخبره عدل بأنه تؤضاً لا يفعل بخبره ويُفرَّق بين العمل بإخباره عن الحدث وعدم العمل بإخباره بالتؤض بالاحتياط في الموضعين، فإن قلت لو أخبره بطهارة الثوب عمل بخبره على التفصيل السابق فما الفرق قلت يُفرَّق بأن طهارة التجسس أوسع من طهارة الحدث بذليل صحة استئصال غيره بتطهير بدنه وتؤبه عن التجسس ولا كذلك تطهيره عن الحدث ولو أخبر العدل زيداً بأنه أغني زيداً ظهر ثوب نفسه مثلاً فهل يفعل بخبره فيه نظر.

□ فُود: (ويُفرَّق إلخ) قد يُفرَّق بالاحتياط وقوله في ذلك أي الصلاة والطواف. □ فُود: (الرابع من قُبَلِ الآدمي إلخ) الظاهر أن المراد أنيساسه فلا يُشترط فعل من الجانبين أو أحدهما حتى لو وضع زيد ذكره في كف عمرو بغير فعل من عمرو ولا اختيار انتقص وضوء عمرو ولا يُنافيه قولهم الآتي لهنك حُرمته؛ لأن المراد به هنك حُرمته غالباً كما سيأتي أو؛ لأن المراد انتهاكه فليُتأمل وقوله الآدمي قد يخرج الجنّي وفي شرح الباب بعد أن علل عدم نقض مس فرج البهيمه بأنه غير مُشتهى طبعاً مع أنه لا تعبد عليها ولا حُرمة لها ما نفسه وقد يؤخذ من هذا النقض بمس فرج الجنّي؛ إذا تحقق مسه له وهو غير بعيد؛ لأن عليه التَّعَبُّد وله حُرمة اهـ.



## الواضح

أحدهما: أَنَّ اللَّمَسَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ شَخْصَيْنِ وَالْمَسُّ قَدْ يَكُونُ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ. ثانيها: أَنَّ اللَّمَسَ شَرْطُهُ اخْتِلَافُ التَّوَعُّعِ وَالْمَسُّ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ ذَلِكَ فَيَكُونُ بَيْنَ الذَّكَرَيْنِ وَالْأُنثَيْنِ. ثالثها: اللَّمَسُ يَكُونُ بِأَيِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَشَرَةِ وَالْمَسُّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِبَاطِنِ الْكَفِّ. رابعها: اللَّمَسُ يَكُونُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَشَرَةِ وَالْمَسُّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْفَرْجِ خَاصَّةً. خامسها: يَنْتَقِضُ وَضُوءُ اللَّامِسِ وَالْمَلْمُوسِ وَفِي الْمَسِّ يَخْتَصُّ التَّقْضُ بِالْمَسِّ مِنْ حَيْثُ الْمَسُّ. سادسها: لَمَسُ الْمُحْرَمِ لَا يَنْقُضُ بِخِلَافِ مَسِّ سَائِمِهَا لَمَسُ الْمُبَانِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فَوْقَ التَّصَبُّعِ لَا يَنْقُضُ بِخِلَافِ الذَّكَرِ الْمُبَانِ ثَامِيهَا لَمَسُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ اللَّذَيْنِ لَمْ يَتَلْعَا حُدَّ الشَّهْوَةِ لَا يَنْقُضُ بِخِلَافِ مَسِّهَا تَامِيهَا لَمَسُ ابْنَتِهِ الْمَنْفِيَةِ بِاللَّمَّانِ لَا يَنْقُضُ كَمَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ فِي الْإِمْدَادِ بِخِلَافِ مَسِّهَا وَهَذَا فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ يَبَيِّنُهُ فِي الْأَصْلِ كُرْدِي فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَلَى الْغَزِّيِّ مِنْهُ إِلَّا قَوْلَهُ: حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فَوْقَ التَّصَبُّعِ وَقَوْلُهُ تَامِيهَا الْخ.

• قول (سني): (مَسُّ قَبْلِ الْآدَمِيِّ الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنْفُسَهُ فَلَا يَشْتَرِطُ فِعْلُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا حَتَّى لَوْ وَضَعَ زَيْدٌ ذَكَرَهُ فِي كَفِّ عَمْرٍو بِغَيْرِ فِعْلٍ مِنْ عَمْرٍو وَلَا اخْتِيَارِ انْتَقَاضِ م ر وَضُوءِ عَمْرٍو وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمُ الْآتِي لِهَيْئَتِهِ خُرْمَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هَيْئَتُهُ خُرْمَتُهُ غَالِيًا كَمَا سَبَّأْتِي أَوْ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ انْتِهَاكَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ قَالَ ع ش وَشَمِلَ إِطْلَاقُ الْمُتَنِ السُّقْطَ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ تَنْفَعْ فِيهِ الرُّوحُ وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ م ر أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ هَلْ يَنْقُضُ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ جَمَادٌ فَاجَابَ بِأَنَّهُ يَنْقُضُ وَقَدْ يُقَالُ بَعْدَ التَّقْضِ لِيَتَعَلَّقَهُمُ التَّقْضُ بِمَسِّ فَرْجِ الْآدَمِيِّ وَهَذَا لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ هَذَا الْإِسْمُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ أَصْلُ آدَمِيٍّ أَوْ عِبَارَةُ الْجَبْرِيمِيِّ. الْمُعْتَمَدُ أَنَّ فَرْجَ السُّقْطِ لَا يَنْقُضُ مَسَّهُ إِلَّا إِذَا نَمِغَ فِيهِ الرُّوحُ؛ لِأَنَّهُ حَيِّثُ يُقَالُ لَهُ آدَمِيٌّ أَوْ آدَمِيٍّ، وَإِنْ سَقَطَ مَيْتًا.

• قوله: (جُزْأً) حَقُّهُ أَنْ يُؤَخَّرَ عَنِ الْغَايَةِ.

قول المتني: (قَبْلُ الْآدَمِيِّ) وَمِنْهُ الْجَنِّيُّ شَيْخِنَا وَفِي سَمِ وَع ش وَالْكُرْدِيُّ عَنِ الْإِعْيَابِ مَا يُوَافِقُهُ وَعِبَارَةُ الْجَبْرِيمِيِّ وَالْجَنِّيُّ كَالْآدَمِيِّ إِذَا كَانَ عَلَى صُورَةِ الْآدَمِيِّ أ. هـ. قوله: (الواضح) أَمَّا الْمُشْكِلُ فَإِنَّمَا يَنْقُضُ بِمَسِّ الْوَاضِحِ مَا لَهُ مِنَ الْمُشْكِلِ فَيَنْقُضُ وَضُوءَ الرَّجُلِ بِمَسِّ ذَكَرِ الْخُنْثَى وَالْمَرْأَةِ بِمَسِّ فَرْجِهَا حَيْثُ لَا مَحْرَمِيَّةَ وَلَا صِفَرَ وَلَا عَكْسَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَسِّ أَيْ بَانَ يَمَسُّ الرَّجُلُ آلَةَ النِّسَاءِ مِنَ الْمُشْكِلِ وَالْمَرْأَةُ آلَةَ الرِّجَالِ مِنْهُ وَلَوْ مَسَّ الْمُشْكِلُ كِلَا الْقَبْلَيْنِ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ مُشْكِلٍ آخَرَ أَوْ فَرْجَ نَفْسِهِ وَذَكَرَ مُشْكِلٍ آخَرَ أَيْ وَلَا مَحْرَمِيَّةَ بَيْنَهُمَا وَلَا صِفَرَ انْتَقَاضِ وَضُوءِهِ وَلَوْ مَسَّ أَحَدُ الْمُشْكِلَيْنِ فَرْجَ صَاحِبِهِ وَمَسَّ الْآخَرَ ذَكَرَ الْأَوَّلِ انْتَقَاضَ أَحَدُهُمَا لَا بَعِيْنَهُ لَكِنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُصَلِّيَ إِذَا أَصْلَ الطَّهَارَةُ نِهَاجًا بِزِيَادَةِ تَفْسِيرِ زَادَ الْمُتَنِ وَفِي ع ش وَمِنْهُ وَفَالِذَنَّهُ أَيْ التَّقْضُ لَا بَعِيْنَهُ أَنَّهُ إِذَا اقْتَدَتْ امْرَأَةٌ بِوَاحِدٍ فِي صَلَاةٍ لَا تَقْتَدِي بِالْآخَرِ أ. هـ. قَالَ الْجَبْرِيمِيُّ يُقْتَنِيهِ أَيْ الْآخَرُ لِلْمُطْلَاقِ وَكَذَلِكَ لَا يَقْتَدِي أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ أ. هـ. وَقَالَ ع ش وَلَوْ انْقَضَ الْمُشْكِلُ بِمَا يَقْتَضِي انْتِقَاضَ وَضُوءِهِ أَوْ وَضُوءِ غَيْرِهِ فَهَلْ يُحْكَمُ بِالْإِنْتِقَاضِ وَقَسَادٍ مَا فَعَلَهُ بِذَلِكَ الْوَضُوءِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَوَاتِ وَمَا يَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَى صِحَّةِ الْوَضُوءِ أَمْ لَا لِمُضِيِّ مَا فَعَلَهُ عَلَى الصَّحَّةِ ظَاهِرًا فِيهِ نَظَرُ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أ. هـ. عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَلَوْ مَسَّ الْخُنْثَى ذَكَرَهُ وَصَلَّى ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ رَجُلٌ لَرِمَهُ الْإِعَادَةُ كَمَا ظَنُّ

الفرج والناقص منه مُلتقى شَفْرَتَيْهِ المُحِيطَتَيْنِ بِالْمُنْفَذِ إحاطة الشَفَتَيْنِ بالفم دون ما عدا ذلك والذكر حتى قَلَفَتُهُ الْمُتَّصِلَةُ ولو بعضًا منهما مُتَفَصِّلًا إِنْ بَقِيَ اسْمُهُ كَذُبِرَ قُورٌ وَبَقِيَ اسْمُهُ وَقَوْلُ

الطهارة فَصَلَّى ثُمَّ بَانَ مُخْدِنًا اه. ه فود: (الفرج) بَدَلٌ مِنْ قُبُلِ الْأَدَمِيِّ وَقَوْلُهُ الْآتِي وَالذَّكَرُ عَطْفٌ عَلَى الْفَرْجِ. ه فود: (ملتقى شَفْرَتَيْهِ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَهُوَ أَيُّ فَرْجِ الْأَدَمِيِّ فِي الرَّجُلِ جَمِيعُ الذَّكَرِ لَا مَا تَبَيَّنَتْ عَلَيْهِ الْعَانَةُ وَفِي الْمَرْأَةِ مُلْتَقَى شَفْرَتَيْهَا أَيُّ شَفْرَاهَا الْمُلتَقِيَانِ وَهُمَا حَزَفَا الْفَرْجَ لَا مَا قَوْفُهُمَا وَمِمَّا يَتَّبَثُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ وَأَمَّا الْبِظَرُ وَهُوَ اللَّحْمَةُ النَّاتِيَةُ فِي أَعْلَى الْفَرْجِ فَهِيَ نَاقِضٌ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ فِي قَوْلِهِ بِأَنَّهُ غَيْرُ نَاقِضٍ وَمَحَلُّهُ بَعْدَ قَطْعِهِ نَاقِضٌ أَيْضًا كَمَا قَالَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي حَوَاشِي الرَّوْضِ. وقال الشَّمْسُ الرَّمْلِيُّ كَابِنِ قَاسِمٍ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ اه. ه فود: (بِالْمُنْفَذِ الْخ) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَاقْتَصَرَ النَّهَايَةُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَمَا مَرَّ قَالَ ع ش قَضَيْتُهُ أَنَّ جَمِيعَ مُلْتَقَاهُمَا نَاقِضٌ وَنَقُلُ عَنْ الْوَالِدِ الشَّارِحِ م بِهَوَاشِي شَرْحِ الرَّوْضِ مَا يُوَافِقُ إِطْلَاقَهُ، وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ وَعِبَارَةٌ شَرْحُ الرَّوْضِ الْمُرَادُ بِقُبُلِ الْمَرْأَةِ الشَّفْرَانِ عَلَى الْمُنْفَذِ مِنْ أَوَّلِهِمَا إِلَى آخِرِهِمَا أَيُّ بَطْنًا وَظَهْرًا لَا مَا هُوَ عَلَى الْمُنْفَذِ مِنْهُمَا أَيُّ فَقَطُّ كَمَا وَهَمَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ انْتَهَى اه. وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخُنَا مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ فَقَوْلُهُ عَلَى الْمُنْفَذِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ اه. ه فود: (دون ما عدا ذلك) فَلَا تَقْضُ بِمَسٍّ مَوْضِعِ خِتَانِهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَسٌّ عِنْدَ الشَّارِحِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ وَغَيْرِهِمَا إِذَا تَاقَضَ مِنْ مُلْتَقَى الشَّفْرَتَيْنِ عِنْدَهُ مَا كَانَ عَلَى الْمُنْفَذِ خَاصَّةً لَا جَمِيعَ مُلْتَقَى الشَّفْرَتَيْنِ وَمَوْضِعِ الْخِتَانِ مُرْتَفِعٌ عَنْ مُحَاذَاةِ الْمُنْفَذِ قَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِيْعَابِ وَقَوْلُ الْغَزِّيِّ الْمُرَادُ الشَّفْرَانِ مِنْ أَوَّلِهِمَا إِلَى آخِرِهِمَا لَا مَا هُوَ عَلَى الْمُنْفَذِ فَقَطُّ كَمَا وَهَمَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ هُوَ الْوَهْمُ اه وَخَالَفَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ فِي ذَلِكَ وَذَكَرَ مَا يُفِيدُ اغْتِمَادَ كَلَامِ الْغَزِّيِّ عِبَارَتَهُ فِي النَّهَايَةِ وَشَمِلَ أَيُّ الْقُبُلِ مَا يُقَطَّعُ فِي خِتَانِ الْمَرْأَةِ وَلَوْ بَارِزًا حَالِ اتِّصَالِهِ وَمُلْتَقَى الشَّفْرَتَيْنِ اه وَكَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شُرُوحِ الْبَهْجَةِ وَالرَّوْضِ وَالْمُنْهَجِ يُؤَيِّدُ مَقَالَ الشَّارِحِ وَعِبَارَةُ الْأَخِيرِ مِنْهَا وَالْمُرَادُ بِفَرْجِ الْمَرْأَةِ التَّاقِضِ مُلْتَقَى شَفْرَتَيْهَا عَلَى الْمُنْفَذِ اه وَنَحْوُهَا عِبَارَةُ الْخَطِيبِ فِي شَرْحِي التَّنْبِيهِ وَأَبِي شُجَاعٍ كَرْدِيٍّ أَيُّ وَفِي الْمُغْنِيِّ وَدَعَاوُهُ تَأْيِيدَ كَلَامِ شَرْحِ الرَّوْضِ لِمَقَالَةِ الشَّارِحِ تَقَدَّمَ عَنْ ع ش خِلَافُهُ. ه فود: (والذكر) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ الرَّزْكَانِيِّ فِي الْمُغْنِيِّ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ لِأَقَوْلُهُ كَذُبِرَ قُورٌ وَبَقِيَ اسْمُهُ. ه فود: (الْمُنْفَصِلَةُ) خَرَجَ بِهِ الْمُنْفَصِلَةُ فَلَا تَقْضُ بِمَسِّهَا صَرَّحَ بِهِ شَرْحُ بِأَفْضَلِ وَالْمُغْنِيُّ عِبَارَةُ الثَّانِي وَمَسَّ بَعْضُ الذَّكَرِ الْمُبَانِ كَمَسَّ كُلَّهُ إِلَّا مَا قُطِعَ فِي الْخِتَانِ إِذَا لَا يَبْقَى عَلَيْهِ اسْمُ الذَّكَرِ قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ وَأَمَّا قُبُلُ الْمَرْأَةِ وَالدُّبُرِ فَالْمُتَّجِهَةُ أَنَّهُ إِنْ بَقِيَ اسْمُهَا بَعْدَ قَطْعِهَا تَقْضُ مَسُّهَا وَلَا فَلَا؛ لِأَنَّ الْمُحْكَمَ مَنُوطٌ بِالْإِسْمِ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الذَّكَرَ لَوْ قُطِعَ وَدُقَّ حَتَّى صَارَ لَا يُسَمَّى ذَكَرًا وَلَا بَعْضُهُ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ، وَهُوَ كَذَلِكَ اه. ه فود: (ولو بعضًا مِنْهُمَا) أَيُّ مِنَ الْفَرْجِ وَالذَّكَرِ كَرْدِيٍّ. ه فود: (بعضًا مِنْهُمَا) يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ: الْمَارُّ جُزْءًا الْخ. ه فود: (إِنْ بَقِيَ اسْمُهُ) أَيُّ إِنْ أُطْلِقَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ بَعْضُ ذَكَرٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْحَضَرَمِيَّةِ ع ش أَيُّ وَفِي الْمُغْنِيِّ كَمَا مَرَّ. ه فود: (كَذُبِرَ الْخ) لَعَلَّ الْكَافَ لِلتَّظْهِيرِ لَا لِلتَّشْبِيلِ.

الزركشي لا يتقيّد بقدر الحشفة منه موهم ومشتبه بها وكذا زائد عملي أو كان على سني الأصلي (به) جزء من (بطن الكف) الأصلي والمشتبه بها وكذا الزائدة من كف أو أصبع إن

• فؤد: (موهم) أي يوهم أن الحكم غير منوط بالاسم كزدي عبارة الكزدي على شرح بأفضل قال في شرح العباب لا يتقيّد بقدر الحشفة، وهو الأقرب كما قاله الزركشي وغيره. وقال في النهاية ويؤخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودق حتى خرج عن كونه يسمى ذكراً لا ينقض، وهو كذلك اهـ واعتد في الإيعاب فيما إذا مس ذكراً مقطوعاً أو لمس شخصاً وشك هل هو رجل أو ختن أو عكسه أنه حيث جوز وجود ختن ثمة لا تنقض وحيث لم يجوز تنقض اهـ. وتقدم قبيل التبييه ما يوافقه.

• فؤد: (ومشتبه بها) أي بالقبيل الأصلي من الذكر والفرج بأن لم يعلم الأصلي منهما كزدي.

• فؤد: (ولو مشتبه بها) فيه نظر إذ لا تنقض بالشك وكذا يقال في قوله والمشتبه بها وفي شرح الرزوي، وإن التيسر الأصلي بالزائد فالظاهر أن التنقض منوط بهما لا بأحدهما اهـ سم. واعتد الجعيرمي وهو قضية سكوت النهاية والمغني هنا عن مسألة الإشباه وكذا اعتد شيخنا عبارته ولو اشبهت الزائدة بالأصلية كان التنقض منوط بهما لا بأحدهما؛ إنا لا ننقض بالشك ولو خلق له في بطن كفه سلعة تنقض بجميع جوانبها بخلاف ما لو كانت في ظهرها ولو خلق له إصبع زائدة في باطن الكف، فإن كانت غير مساوية نقض المس بباطنها وظاهرها كالسلعة، وإن كانت مساوية نقض بباطنها دون ظاهرها أو في ظهر الكف، فإن كانت غير مساوية لم تنقض لا ظاهرها ولا باطنها، وإن كانت مساوية نقض بباطنها دون ظاهرها على المختد اهـ.

• فؤد (سني): (بطن الكف) قال في الرزوي ومن له قنّان نقضاً مطلقاً لا زائدة مع عاملة أراد بالزائدة غير العاملة بذليل المقابلة، فإن قيّدت بغير المساوية لم يخالف كلام الشارح سم. • فؤد: (وكذا الزائدة إلخ) والحاصل أن الذكر الأصلي والمشتبه به يتقضان مطلقاً وكذلك الزائد إن كان عاملاً أو كان على سني الأصلي والذي لا يتنقض هو الزائد الذي علمت زيادته ولم يكن عاملاً ولا على سني الأصلي، ويجري نظير ذلك في الكف كزدي.

• فؤد: (بقدر الحشفة) بل الكلام في الإختفاء بالحشفة؛ لأنها لا تسمى ذكراً م ر. • فؤد: (ومشتبه بها) فيه نظر إذ لا تنقض بالشك وقد ذكر ذلك في شرح الإزشاد أيضاً وكتبنا بهامشه على ذلك فراجعوه وكذا يقال في قوله والمشتبه بها وفي شرح الرزوي، وإن التيسر الأصلي بالزائد فالظاهر أن التنقض منوط بهما لا بأحدهما اهـ. • فؤد: (بطن الكف) قال في الرزوي: ومن له قنّان نقضاً مطلقاً لا زائدة مع عاملة اهـ وقوله مطلقاً قال في شرحه أي سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين اهـ، وقوله: (لا زائدة مع عاملة) أراد بالزائدة غير العاملة بذليل المقابلة بالعاملة، فإن قيّدت بغير المساوية لم تخالف كلام الشارح. • فؤد: (أو إصبع) في العباب أو بطن إصبع زائدة إن سامت الأصلية ولم تثبت على ظهر كفه اهـ.

عَمِلَتْ أَوْ سَامَتْ الْأَصْلِيَّةُ بِأَنْ كَانَتْ الْكَفُّ عَلَى مَعْصِيهَا وَالْإِصْبَعُ عَلَى كَفِّهَا وَسَامَتْهَا مَا  
وُجِئَتْ أَنْ الْعَبْرَةَ فِي الْعَمَلِ وَالْمُسَامَاةُ بِوَقْتِ الْمَسِّ دُونَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَذَلِكَ  
لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ.....

• **قوله:** (بأن كانت الكفُّ إلخ) وفاقاً للمُعْنِي وخِلَافاً لِلنَّهْيَةِ وَسَمَّ عِبَارَةً الْمُعْنِي وَمَنْ لَهُ كَفَانٌ أَيْ  
أَصْلِيَّانِ تَقَضَّتَا بِالْمَسِّ سَوَاءً أَكَانَا عَامِلَتَيْنِ أَمْ غَيْرَ عَامِلَتَيْنِ لَا زَائِدَةَ مَعَ عَامِلَةٍ فَلَا تَنْقُضُ عَلَى الْأَصَحِّ فِي  
الرَّوْضَةِ بَلِ الْحُكْمُ لِلْعَامِلَةِ قَطُّ وَصَحَّحَ فِي التَّحْقِيقِ التَّقْضُ بِهَا وَغَرَاهُ فِي الْمَجْمُوعِ لِإِطْلَاقِ الْجُمْهُورِ  
ثُمَّ نَقَلَ الْأَوَّلَ عَنِ الْبَغَوِيِّ قَطُّ وَجَمَعَ ابْنُ الْعِمَادِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ فَقَالَ: كَلَامُ الرَّوْضَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْكَفَانُ  
عَلَى مَعْصَمَيْنِ وَكَلَامُ التَّحْقِيقِ فِيمَا إِذَا كَانَا عَلَى مَعْصَمٍ وَاحِدٍ أَيْ وَكَانَتْ عَلَى سَمْتِ الْأَصْلِيَّةِ كَالْإِصْبَعِ  
الزَّائِدَةِ، وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ وَمَنْ لَهُ ذِكْرَانِ تَقَضَّى الْمَسُّ بِكُلِّ مِنْهُمَا سَوَاءً كَانَا عَامِلَيْنِ أَمْ غَيْرَ عَامِلَيْنِ لَا زَائِدَ  
مَعَ عَامِلٍ وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الْإِسْتَوْيُّ نَقْلًا عَنِ الْفُورَانِيِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسَامَةً لِلْعَامِلِ وَلَا فَهَوَ كَلَا ضَبَعَ زَائِدَةٌ  
مُسَامَاةً لِلْبَيْتَةِ فَيَنْقُضُ أ. هـ. وَعَقَّبَ النَّهْيَةُ الْجَمْعَ الْمَذْكُورَ بِمَا نَصَّه فِيهِ فَصَوَّرَ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ أَسْتَوَاءِ  
الْمَعْصَمِ الْمُسَامَاةَ وَلَا مِنْ اخْتِلَافِهِ عَدْمُهَا؛ وَلِأَنَّ الْمَدَارَ إِنَّمَا هُوَ عَلَيْهَا أَيْ الْمُسَامَاةُ لَا عَلَى اتِّحَادِ مَحَلِّ  
نَبَاتِيهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا وَجِدَتْ وَجِدَتْ الْمُسَاوَاةَ فِي الصُّورَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّخِذْ مَحَلَّ النَّبَاتِ وَهَذَا أَيْ الْمُسَاوَاةُ  
فِي الصُّورَةِ هِيَ الْمُتَقَضِّيةُ لِلتَّقْضِ كَمَا فِي الْإِصْبَعِ وَإِذَا انْتَقَتِ انْتَقَتِ الْمُسَاوَاةُ فِي الصُّورَةِ، وَإِنْ اتَّخَذَ  
مَحَلَّ النَّبَاتِ فَقَلِمَ أَنْ قَوْلَ الرَّوْضَةِ لَا تَقْضُ بِكَفٍّ وَذَكَرَ زَائِدٌ مَعَ عَامِلٍ مَحْمُولٍ عَلَى غَيْرِ الْمُسَامَاةِ، وَإِنْ  
كَانَا عَلَى مَعْصَمٍ وَاحِدٍ، وَأَنْ قَوْلَ التَّحْقِيقِ يَنْقُضُ الْكَفُّ الزَّائِدَ مَعَ الْعَامِلِ مَحْمُولٍ عَلَى الْمُسَامَاةِ، وَإِنْ  
كَانَ عَلَى مَعْصَمٍ آخَرَ وَلَوْ كَانَ لَهُ ذِكْرَانِ يَبُولُ بِأَحَدِهِمَا وَجَبَ الْفُسْلُ بِلَا إِلَاجٍ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخِرِ حُكْمٌ،  
فَإِنْ بَالَ بِهِمَا عَلَى الْإِسْتَوَاءِ فَهُمَا أَصْلِيَّانِ أ. هـ. وَعِبَارَةٌ س. م. • **قوله:** (بأن كانت على مَعْصِيهَا) وَكَذَا عَلَى  
مَعْصَمٍ آخَرَ وَحَيْثُ لَمْ تُسَامِثْ لَمْ يَنْقُضْ وَلَوْ عَلَى مَعْصَمِيهَا م ر. هـ. • **قوله:** (على مَعْصَمِيهَا) الْمَعْصَمُ  
كَمَقْوَدٍ مَوْضِعِ السَّوَارِ مِنَ الْيَدِ انْتَهَى مَضْبَاحُ ع ش. • **قوله:** (وسامتها) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْنِيثُ الْفِعْلِ.

• **قوله:** (ويُجِئَتْ) إِلَى قَوْلِهِ، وَهُوَ يَطْنُ الْإِلْخَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ وَقَوْلُهُ وَيَمْفُهِومُهُ إِلَى  
إِذْ الْإِفْضَاءِ. • **قوله:** (بوقت المسِّ إلخ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ عَامِلَةً فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى  
أَصَالَتِهَا فَإِذَا طَرَأَ عَدَمُ الْعَمَلِ عَلَيْهَا صَارَتْ أَصْلِيَّةً شَلَاءً وَالشَّلُّ لَا يَنْتَعِجُ مِنَ التَّقْضِ ع ش وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ

• **قوله:** (إن سامت الأصلية) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ سَوَاءً عَمِلَتْ أَمْ لَا وَسَوَاءً نَبَتْ فِي بَطْنِ الْكَفِّ أَمْ  
فِي ظَهْرِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ أ. هـ. ثُمَّ نَازَعَ فِي قَوْلِ الْعُبَابِ وَلَمْ تَنْبُتْ الْإِلْخَ وَيَبْنَ أَنْ كَلَامَ الْمَجْمُوعِ لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ  
بَلْ فِيهِ مَا يُشْعِرُ بِهِ خِلَافًا لِمَنْ قَوْلَ عَنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَصَاحِبِ الْعُبَابِ فِي تَخْرِيرِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا  
يَتَوَهَّمُ مِنْ عِبَارَتِهِ بِيَادِي الرَّايِ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ فَرَا جَمَعَهُ وَعَلِمَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الَّتِي بِيَاظِنِ الْكَفِّ لَا  
يَنْقُضُ إِلَّا بَاظِنُهَا فَلَيْسَتْ كَالسَّلْمَةِ الَّتِي بِيَاظِنِ الْكَفِّ الَّتِي ظَاهِرُ التَّقْضِ بِالْمَسِّ بِهَا مِنْ سَائِرِ جَوَانِبِهَا.

• **قوله:** (بأن كانت الكفُّ على مَعْصَمِيهَا) وَكَذَا عَلَى مَعْصَمٍ آخَرَ فَحَيْثُ سَامَتْ تَقْضَى الْمَسُّ بِهَا وَلَوْ عَلَى  
مَعْصَمٍ آخَرَ وَحَيْثُ لَمْ تُسَامِثْ لَمْ يَنْقُضْ الْمَسُّ بِهَا وَلَوْ عَلَى مَعْصَمِيهَا م ر وَلَوْ كَانَتْ الْمُسَامَاةُ لِلْأَصْلِيَّةِ  
بَعْضُ الزَّائِدَةِ كَانَ كَانَ أَخَذَ الْمَعْصَمَيْنِ أَقْصَرَ مِنَ الْآخِرِ فَهَلْ يَنْقُضُ أَوْ يَخْتَصُّ التَّقْضُ بِالْقَدْرِ الْمُسَامِثِ.

ولا حجاب فليَتَوَضَّأْهُ وَيَتَفَهِّمِهِ لاشْتِمَالِهِ عَلَى أَدَاءِ الشَّرْطِ خَصَّ عُمُومَ الْخَيْرِ الصَّحِيحِ أَيْضًا  
 «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْهُ إِذِ الْإِفْضَاءُ لُغَةً الْمَسُّ يَبْطِنُ الْكَفُّ وَهُوَ بَطْنُ الرَّاحَتَيْنِ وَيَبْطِنُ الْأَصَابِعُ  
 وَالْمُتَحَرِّفُ إِلَيْهِمَا عِنْدَ انْطِبَاقِهِمَا مَعَ يَسِيرٍ تَحَامُلٍ وَمَسٌّ فَرَجٌ غَيْرُهُ أَفْحَشُ لِهَيْشِكَ حَرَمَتُهُ أَيْ  
 غَالِبًا إِذْ نَحْوُ يَدِ الْمُكْرَهَةِ وَالنَّاسِي كَغَيْرِهِمَا بَلْ رَوَايَةٌ مِنْ مَسٍّ ذَكَرْنَا تَشْمَلُهُ لِعُمُومِ التَّكْرَةِ الْوَاقِعَةِ  
 فِي حَيْزِ الشُّرُوطِ وَالْخَيْرِ النَّاصِ عَلَى عَدَمِ النَّقْضِ قَالَ الْبَغَوِيُّ كَالْخَطَّابِيِّ مَنْشُوعٌ وَفِيهِ، وَإِنْ  
 جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ حَبَّانَ وَغَيْرُهُ نَظَرُ ظَاهِرٍ يُقْتَنَى فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ مَعَ بَيَانٍ أَنَّ الْأَخَذَ بِخَيْرِ النَّقْضِ  
 أَرْجَحُ فَتَقَيَّنَ؛ لِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ بَلْ وَالْأَصَحُّ عِنْدَ كَثِيرِينَ مِنَ الْحَفَاطِ.  
 (تَنْبِيْهٌ) لَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ مِنْ نَقْضِ كُلِّ مَنْ يَذْنِبُ أَوْ ذَكَرَ يَنْبِيْ أَوْ فَرَجِيْنِ إِنْ اشْتَبَهَ أَوْ زَادَ وَسَامَتْ

الْكَلَامُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الشَّارِحِ فِي الزَّائِدَةِ فَقَطُّ.

• فَوَدَّ: (وَلَا حَجَابَ) عَطْفٌ مُغَايِرٌ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ السُّتْرَ مَا يَمْنَعُ إِذْكَ لَوْنِ الْبَشَرَةِ كَأَثَرِ الْجَنَاءِ بَعْدَ زَوَالِ  
 جُزْمِهَا وَالْحَجَابُ مَا لَهُ جُزْمٌ يَمْنَعُ الْإِدْرَاكَ بِاللَّمْسِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ شِ عِبَارَةُ الْبَجِيرِ مِ قَوْلُهُ  
 يَسْتُرُ بَفَتْحِ السِّينِ إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَصْدَرُ وَيَكْسِرُهَا إِنْ أُرِيدَ بِهِ السَّائِرُ وَالْمُرَادُ هُنَا الثَّانِي وَعَطْفُ الْحَجَابِ قَالَ  
 الْمَدَائِنِيُّ مِنْ عَطْفِ التَّفْسِيرِ أَوْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالسُّتْرِ مَا يَسْتُرُ، وَإِنْ لَمْ يَمْنَعِ الرُّؤْيَا كَالزُّجَاجِ وَبِالْحَجَابِ مَا  
 يَسْتُرُ، وَيَمْنَعُ فَهُوَ أَحْصَى مِنَ السُّتْرِ فَيَكُونُ مِنَ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ اهـ. • فَوَدَّ: (وَيَتَفَهِّمُهُ إِلَيْهِ) نِيَّاتُهُ  
 أَنَّ مَفْهُومَ الشَّرْطِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ حَدِيثِ الْإِفْضَاءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْإِفْضَاءِ لَا يَنْقُضُ فَيَكُونُ مُخَصَّصًا  
 لِعُمُومِ الْمَسِّ وَتَخْصِيصُ الْعُمُومِ بِالْمَفْهُومِ جَائِزٌ كَرْدِيٍّ وَحَلْبِيٍّ. • فَوَدَّ: (خَصَّ إِلَيْهِ) وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ هَذَا  
 مِنْ بَابِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ؛ لِأَنَّ الْمَسَّ مُطْلَقٌ فَيَقْتَضِي خَيْرَ الْإِفْضَاءِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ بِجَيْرِ مِ وَيُجَابُ  
 بِأَنَّ الْفِعْلَ فِي حَيْزِ الشَّرْطِ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرَةِ. • فَوَدَّ: (إِذِ الْإِفْضَاءُ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَالْمَنْهَجِ أَيْ  
 وَشَرْحِي بِأَفْضَلِ وَالْعَبَابُ وَالْإِفْضَاءُ بِهَا أَيْ بِالْيَدِ وَتَقْيِيدُهُ بِقَوْلِهِ بِهَا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْإِفْضَاءَ الْمُطْلَقَ لَيْسَ مَعْنَاهُ  
 فِي اللَّغَةِ مَخْصُوصًا بِالْمَسِّ فَضْلًا عَنْ تَقْيِيدِهِ بِبَطْنِ الْكَفِّ بَلْ هَذَا فِي مَعْنَى الْإِفْضَاءِ بِالْيَدِ قَالَ فِي التَّهْدِيدِ  
 إِلَيْهِ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنِ الشَّارِحِ م ر بِأَنَّ أَلْ فِيهِ لِلْعَهْدِ وَالْمَعْنَى الْإِفْضَاءُ الْمُتَقَدِّمُ فِي قَوْلِهِ إِذَا أَقْضَى  
 أَخَذَكُمْ بِيَدِهِ إِلَيْهِ شِ مَدَائِنِيٍّ. • فَوَدَّ: (يَبْطِنُ الْكَفُّ) أَيْ وَلَوْ انْقَلَبَتِ الْكَفُّ وَقِيلَ عَنْ ابْنِ حَبَّارٍ فِي غَيْرِ  
 التَّخْفَةِ عَدَمُ التَّقْضِ بِهَا مُطْلَقًا وَفِي شَرْحِ الْعَبَابِ لِلشَّارِحِ م ر. وَلَوْ خُلِقَ بِلَا كَفٍّ لَمْ يَقْدَرْ قَلْبُهُ مِنَ الذَّرَاعِ  
 وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَوْ خُلِقَ بِلَا مِرْقَتَيْنِ أَوْ كَتِفَيْنِ قَلْبٌ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ ثُمَّ ضَرُورِيَّ بَخْلَافِهِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمِدَارَ  
 عَلَى مَا هُوَ مِظْلَةٌ لِلشُّهُورَةِ وَعِنْدَ عَدَمِ الْكَفِّ لَا مِظْلَةٌ لَهَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيرِ أَنْتَهَى اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (مَعَ  
 يَسِيرٍ تَحَامُلٍ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِذَلِكَ أَيْ الْيَسِيرِ لِيَقِلَّ غَيْرُ التَّقْضِ مِنْ رُءُوسِ الْأَصَابِعِ إِذَا التَّقْضُ هُوَ مَا يَسْتُرُ عِنْدَ  
 وَضْعِ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى مَعَ تَحَامُلٍ يَسِيرٍ قَلْبُ كَانَ مَعَ تَحَامُلٍ كَثِيرٍ لَكَثُرَ غَيْرُ التَّقْضِ وَقُلَّ  
 التَّقْضُ وَفِي الْإِتْمَانَيْنِ يَضَعُ بَاطِنُ أَحَدِهِمَا عَلَى بَاطِنِ الْآخَرِ شَيْخُنَا وَيُجَيْرُ مِ. • فَوَدَّ: (تَشْمَلُهُ) أَيْ فَرَجٌ  
 الْغَيْرِ. • فَوَدَّ: (وَالْخَيْرِ النَّاصِ إِلَيْهِ) وَهُوَ أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَمَسُّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: «قُلْ هُوَ إِلَّا  
 بَضْعَةٌ مِنْكَ» بِجَيْرِ مِ. • فَوَدَّ: (إِنْ اشْتَبَهَ) أَيْ الْأَصْلِي مِنْهُمَا بِالزَّائِدِ وَقَوْلُهُ أَوْ زَادَ أَيْ أَحَدُهُمَا وَعِلْمُ الزَّائِدِ.

عَدَمَ النَقْضِ بِأَحَدٍ فَرَجِي الْخُنْثَى وَيُوجِبُهُ بَأَن كُلا مِنْهُمَا لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ أَنَّهُ فَرَجٌ رَجُلٍ أَوْ  
أُنْثَى فَلَمْ يُؤْتَرِ الشَّبَهَ الصُّورِيِّ فِيهِ بِخِلَافِ كُلِّ مَنْ تَلَك فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَدُ رَجُلٍ أَوْ أُنْثَى  
وَذَكَرَ رَجُلٌ وَفَرَجٌ أُنْثَى فَائْتَرَفَ فِيهِ ذَلِكَ (وَكَذَا فِي الْجَدِيدِ حَلْفَةً) بِشُكُونِ اللَّامِ عَلَى الْأَشْهَرِ (دُبْرُهُ)  
كَقَبِيلِهِ؛ لِأَن كُلا يَنْقُضُ خَارِجُهُ وَيُسَمَّى فَرَجًا وَهِيَ مُلْتَقَى الْمَنْقِذِ فَلَا يَنْقُضُ بَاطِلُ صَفْحَةٍ  
وَأَنْثِيَانِ وَعَانَةٍ وَشَعْرٌ نَبَتَ فَوْقَ ذَكَرٍ أَوْ فَرَجٍ وَخَبَرٌ مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ أَوْ رُفْعِيهِ أَيْ يَضُمَّ  
الرَّاءِ بِالْفَاءِ وَالْمُعْجَمَةِ أَصْلٌ فَيَحْذَرُهُ فَلْيَتَوَضَّأْ مَوْضُوعٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ عُرْوَةٍ وَحِينَئِذٍ يُسَرُّ  
الْوَضُوءُ مِنْ ذَلِكَ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ (لَا فَرَجَ بَهِيمَةٍ) وَمِنْهَا هُنَا الطَّيْرُ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِإِقْدَامِ  
حُرْمَتِهَا وَاشْتِبَاهِهَا طَبْعًا وَمِنْ ثَمَّ حُلُّ نَظَرِهِ وَانْتَفَى الْحُدُ فِيهِ.

(النَّبِيَّةُ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ الْقَدِيمَ يَقُولُ يَنْقُضُ دُبْرُ الْبَهِيمَةِ لَا دُبْرُ الْآدَمِيِّ، وَهُوَ  
مُشْكِلٌ جِدًّا إِلَّا أَنَّ تَفَرُّقَ بَأَن دُبْرُهَا مُسَاوٍ لَفَرَجِهَا مِنْ كُلِّ وَجِهٍ فَسَمِلَهُ اسْمُ الْفَرَجِ بِخِلَافِ دُبْرِهِ  
لَيْسَ مُسَاوِيًا لَفَرَجِهِ لِتَخَالَفِ أَحْكَامِهِمَا فِي فُرُوعٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ يَسْمَلْهُ اسْمُ الْفَرَجِ عَلَى الْقَدِيمِ  
النَّاظِرِ لِلْوُقُوفِ عَلَى مُجَرَّدِ الظَّاهِرِ ثَمَّ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ لَحَظَ ذَلِكَ الْإِشْكَالَ فَخَصَّ الْخِلَافَ بِقَبِيلِهَا  
وَقَطَعَ فِي دُبْرِهَا بِقَدَمِ النَقْضِ قَالَ؛ لِأَن دُبْرَ الْآدَمِيِّ لَا يَنْقُضُ فِي الْقَدِيمِ فِدُبْرُهَا أَوَّلَى انْتَهَى وَقَدْ  
عَلِمْتُ أَنَّ لِكَلَامِهِمْ وَجْهًا. (وَيَنْقُضُ فَرَجَ الْمَيْتِ وَالصَّغِيرِ) لِصِدْقِ الْاسْمِ عَلَيْهِمْ.....

□ قَوْلُهُ: (وَيُوجِبُهُ بَأَن كُلا مِنْهُمَا إلخ) قَدْ يُقَالُ لَا أَتَرُ لِهَذَا الْفَرْجِ مَعَ قَاعِدَةِ الْبَابِ أَنَّهُ لَا تَقْضَى بِالسَّكِّ وَيَتَأَمَّلُ  
فِي عِبَارَةِ هَذَا الْفَرْجِ فَإِنَّ فِيهَا مَا فِيهَا وَالْأَوْضَحُ أَنَّ يُقَالُ زَائِدُ الْخُنْثَى بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى لَيْسَ مِنْ  
جَنْسٍ مَا لَهُ سَمٌ □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَشْهَرِ) وَحُكْمِي أَنَّ يُوَسَّسُ فَتَنْحَا قَالَ الدَّمِيرِيُّ وَيَمْلَأُ حَلْفَةَ الْجِلْمِ وَالذَّكْرِ  
وَالْحَدِيثُ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (كَقَبِيلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَشَعْرٌ فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (كَقَبِيلِهِ) أَيْ قِيَاسًا عَلَيْهِ نَهْيَةً.  
□ قَوْلُهُ: (فَلَا يَنْقُضُ بَاطِلُ صَفْحَةٍ) وَلَا مَا بَيْنَ الْقَبْلِ وَالذُّبْرِ نَهْيَةً. □ قَوْلُهُ: (مِنْ قَوْلِ عُرْوَةٍ) أَيْ بِالْإِجْتِهَادِ.  
□ قَوْلُهُ: (مِنْ الْخِلَافِ) أَيْ لِعُرْوَةٍ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا هُنَا الطَّيْرُ) فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنِ إِبْطَالَ الْبَهِيمَةِ عَلَى الطَّيْرِ لَيْسَ  
حَقِيقًا لَكِنْ فِي الْمَضْبَاجِ الْبَهِيمَةُ كُلُّ ذَاتٍ أَرْبَعٍ مِنْ دَوَابِّ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَكُلُّ حَيَوَانٍ لَا يُعَيَّرُ فَهُوَ بَهِيمَةٌ  
وَالْجَمْعُ الْبَهَائِمُ انْتَهَى ع. ش. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَرُدُّ) أَيْ الطَّيْرُ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى الْمُصَنَّبِ أَيْ مَفْهُومِ كَلَامِهِ.  
□ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ لَحَظَ ذَلِكَ إلخ) بَلْ هُوَ إِنَّمَا يَبَيِّنُ كَلَامَهُمْ وَقَوْلُهُ أَنَّ لِكَلَامِهِمْ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ  
كَلَامُهُمْ وَقَوْلُهُ وَجْهًا هُوَ وَجْهٌ بَارِدٌ سَمٌ.  
□ قَوْلُهُ (سَمِي): (وَيَنْقُضُ فَرَجَ الْمَيْتِ) أَيْ مَسَّ فَرَجِ إلخ ع. ش.

□ قَوْلُهُ: (بَأَن كُلا مِنْهُمَا إلخ) قَدْ يُقَالُ لَا أَتَرُ لِهَذَا الْفَرْجِ مَعَ قَاعِدَةِ الْبَابِ أَنَّهُ لَا تَقْضَى بِالسَّكِّ وَيَتَأَمَّلُ فِي  
عِبَارَةِ هَذَا الْفَرْجِ فَإِنَّ فِيهَا مَا فِيهَا وَالْأَوْضَحُ أَنَّ يُقَالُ زَائِدُ الْخُنْثَى بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى لَيْسَ مِنْ جَنْسٍ  
مَا لَهُ. □ قَوْلُهُ: (لَحَظَ ذَلِكَ) هُوَ إِنَّمَا يَبَيِّنُ كَلَامَهُمْ وَقَوْلُهُ: إِنَّ لِكَلَامِهِمْ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَقَوْلُهُ  
وَجْهًا هُوَ وَجْهٌ بَارِدٌ.

(وَمَحَلُّ الْجَبِّ) أَي الْقَطْع؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ الذَّكَرِ أَوْ الْفَرْجِ وَلَوْ بَقِيَ أَدْنَى شَاجِصٍ مِنْهُ نَقَضَ قَطْعًا (وَالذَّكَرُ) وَالْفَرْجُ (الْأَشْلُ) وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ فِي الْأَصْحَنِ لِيُشْمُولَ الْأَسْمُ قِيلَ إِدْخَالُ الْبَاءِ هُنَا مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِي مَسِّ قُبُلٍ لِلْمَغْفُولِ وَمَتَى كَانَتْ الْيَدُ مَمْسُوسَةً لِلذَّكَرِ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُمْ يَطْنُ الْكَفُّ الصَّرِيحُ فِي بَاءِ آلَةِ الْمُقْتَضِي كَوْنُهَا آلَةُ الْمَسِّ انْتَهَى.

وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْإِضَافَةِ صَحِيحٌ وَقَوْلُهُ وَمَتَى إلَخَ فَاسَيِّدُ كَرَعِهِ تَعَيَّنَ الْبَاءُ لِلآلَةِ؛ لِأَنَّ جَمَلَ الْيَدِ آلَةٌ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ وَلَمْ يُبَالُوا بِذَلِكَ الْإِيهَامُ أَتْكَالًا عَلَى مَا مَهْدُوهُ مِنْ أَنَّهَا مِظَنَّةٌ لِلدَّوِّ الصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا مَاشَةً لِلذَّكَرِ أَوْ مَمْسُوسَةً لَهُ (وَلَا تَنْقُضُ رُءُوسُ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا) وَخَرَفُهَا.....

■ فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (وَمَحَلُّ الْجَبِّ) وَالْمُرَادُ بِالْمَحَلِّ فِي الذَّكَرِ مَا حَادَى قَصَبَتَهُ إِلَى دَاخِلِهِ وَفِي الْفَرْجِ مَا حَادَى الشَّفْرَيْنِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَفِي الذُّبُرِ مَا حَادَى الْمُقْطُوعَ قَلْبُوبِيٍّ وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَمِّدُ خِلَافًا لِمَا قَالَ شَيْخُنَا الْمَرْيُوفُ إِنَّ مَحَلَّ الْقَطْعِ خَاصٌّ بِالذَّكَرِ فَلَا يَنْقُضُ مَحَلَّ الذُّبُرِ وَمَحَلَّ الْفَرْجِ بَعْجِيرِيٍّ. ■ فَوَيْلٌ: (أَي الْقَطْعِ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي الْمُغْنِيِّ. ■ فَوَيْلٌ: (أَي الْقَطْعِ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ بَنَتْ مَوْضِعَ الْجَبِّ جِلْدَةً فَصَمَّهَا كَمَّسَهُ بِلَا جِلْدَةٍ مُغْنِيٍّ وَامْتَدَادٌ. ■ فَوَيْلٌ: (أَو الْفَرْجِ) هُوَ حَنْلٌ لِلْجَبِّ عَلَى الْقَطْعِ كَمَا قَدَّمَهُ لَا عَلَى خُصُوصِ قَطْعِ الذَّكَرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ لُغَةً، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَرْفِ اسْمًا لِقَطْعِ الذَّكَرِ ع. ش. ■ فَوَيْلٌ: (بَيْنَهُ) أَي مِنَ الذَّكَرِ مُغْنِيٍّ.

■ فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (وَالذَّكَرُ الْأَشْلُ) هُوَ الَّذِي يَنْقُضُ وَلَا يَنْتَقِضُ وَبِالْمَكْسِ مُغْنِيٍّ.

■ فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ) وَهِيَ الَّتِي بَطَلَتْ عَمَلُهَا مُغْنِيٍّ. ■ فَوَيْلٌ: (لِيُشْمُولَ الْأَسْمُ) وَفِي خَوَاشِي سَمِ عَلَى حَجَرٍ لَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَصَارَتْ مُتَعَلِّقَةً بِجِلْدَةٍ فَهَلْ يَنْقُضُ الْمَسُّ فِيهِ نَظَرٌ انْتَهَى وَالْأَقْرَبُ التَّقْضُ لِكُونِهَا جُزْءًا مِنَ الْيَدِ، وَإِنْ بَطَلَتْ مُتَعَلِّقَةً كَالْيَدِ الشَّلَاءُ ع. ش. عِبَارَةُ الْبَعْجِيرِيٍّ وَسَجَلٌ قَوْلُهُ: وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ مَا لَوْ قُطِعَتْ وَصَارَتْ مُتَعَلِّقَةً بِجِلْدَةٍ كَمَا قَالَ الْحَلْبِيُّ وَفِي الْقَلْبُوبِيِّ عَلَى الْجَلَالِ. وَقَوْلُهُ: وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ خَرَجَ بِهَا الْمُقْطُوعَةُ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِبَعْضِ جِلْدِهَا إِلَّا إِنْ كَانَتْ الْجِلْدَةُ كَبِيرَةً بَحِثْ أَنْتَبِغَ انْفِصَالُهَا فَرَاجِعُهُ وَخَرَجَ بِهَا الْيَدُ مِنْ نَحْوِ نَقْدٍ فَلَا تَقْضُ بِمَسِّهَا أَيْضًا انْتَهَى. ■ فَوَيْلٌ: (لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِي مَسِّ قُبُلٍ إلَخَ) أَي وَهْنَا لِلْفَاعِلِ إِذَا التَّكْدِيرُ وَيَنْقُضُ بِمَسِّ الْيَدِ الشَّلَاءُ ع. ش. ■ فَوَيْلٌ: (الْمُقْتَضِي كَوْنُهَا) أَي الْيَدِ.

■ فَوَيْلٌ: (بِذَلِكَ الْإِيهَامِ) أَي إِيهَامِ عَدَمِ الْقَضِ فِيهَا إِذَا كَانَتْ الْيَدُ مَمْسُوسَةً لِلذَّكَرِ. ■ فَوَيْلٌ: (وَمَا بَيْنَهَا وَخَرَفُهَا) الْمُرَادُ بَيْنَ الْأَصَابِعِ فِيمَا يَظْهَرُ الثَّقَرُ الَّتِي يَبْتَنَّا وَبَيْنَ مَا حَاذَاهَا مِنْ أَعْلَى الْأَصَابِعِ إِلَى أَسْفَلِهَا وَيَخْرُفُهَا جَوَانِبُهَا نِهَائِيَّةُ زَادِ الْمُغْنِيِّ وَقِيلَ خَرَفُهَا جَانِبُ الْخِنْصَرِ وَالسَّبَابَةِ وَالْإِيهَامُ وَمَا عَدَاهَا يَبْتَنَّا وَالْأَوَّلُ أَزْجَاهُ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا ه؛ لَكِنْ اعْتَمَدَ الثَّانِي الْحَلْبِيُّ وَالْقَلْبُوبِيُّ وَفِي الشُّوَبَرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ وَمَا يَبْتَنَّا أَي الْأَصَابِعِ، وَهُوَ مَا يَسْتَرُّ عِنْدَ انْفِصَامِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ لَا خُصُوصُ الثَّقَرِ وَقَوْلُهُ

■ فَوَيْلٌ: (وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ) لَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَصَارَتْ مُتَعَلِّقَةً بِجِلْدَةٍ فَهَلْ يَنْقُضُ الْمَسُّ بِهَا فِيهِ نَظَرٌ.

وَحَرْفُ الْكَفِّ لِيُخْبِرَ الْإِفْضَاءَ السَّابِقَ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَةً لِلذَّوِّ.

(وَيَحْرُمُ) عَلَى غَيْرِ فَايِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَنَحْوِ السَّلْسِ (بِالْحَدِيثِ) الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْأَسْبَابِ أَوْ الْمَانِعِ السَّابِقِ، وَيَصِحُّ إِرَادَةُ الْمَنْعِ لَكِنْ يَتَكَلَّفُ إِذْ يَخْلُ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ بِسَبَبِ الْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ الصَّلَاةِ وَذَلِكَ الْمَنْعُ هُوَ التَّحْرِيمُ فَيَكُونُ الشَّيْءُ سَبَبًا لِتَفْسِيهِ أَوْ بَعْضِهِ (الصَّلَاةُ) إِجْمَاعًا وَمِثْلُهَا صَلَاةُ الْجَنَازَةِ وَسَجْدَةُ تِلَاوَةٍ.....

وَحَرْفُهَا أَي حَرْفُ الْأَصَابِعِ، وَهُوَ حَرْفُ الْخَنْصَرِ وَحَرْفُ السَّبَابَةِ وَحَرْفُ الْإِنْهَامِ وَقَوْلُهُ وَحَرْفُ الرَّاحَةِ هُوَ مِنْ أَصْلِ الْخَنْصَرِ إِلَى رَأْسِ الزَّيْدِ ثُمَّ يَنْتَهِي إِلَى أَصْلِ الْإِنْهَامِ اهـ. ة فَوَدَّ: (وَحَرْفُ الْكَفِّ) لَوْ قَالَ حَرْفُ الرَّاحَةِ لَكَانَ أَوَّلَى كَمَا عُبِّرَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَلِيوبِي. ة فَوَدَّ: (هَلَى غَيْرِ فَايِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَنَحْوِ السَّلْسِ) كَذَا فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ لَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّمَا يُخْتَلَجُ إِلَى هَذَا إِذَا فُسِّرَ الْحَدَّثُ بِالْأَسْبَابِ أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ الْأَمْرُ الْإِغْيَابِيُّ فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ مَعْنِيهِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَرْخُصِ كَمَا مَرَّ فِي تَعْرِيفِهِ وَهَذَا الْمَرْخُصُ مَوْجُودٌ اهـ. ة فَوَدَّ: (أَوْ الْمَانِعِ السَّابِقِ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُعْنَى. ة فَوَدَّ: (بِتَكَلُّفٍ) يَنْبَغِي يَكُونُ الْمُعَايَرَةُ بَيْنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ اعْتِبَارِيَّةً كُرْدِي. ة فَوَدَّ: (وَذَلِكَ الْمَنْعُ هُوَ التَّحْرِيمُ) وَقَدْ يُنْعَى بِأَنَّهُ عَدَمُ الصَّحَةِ فَالْمُعَايَرَةُ ظَاهِرَةٌ. ة فَوَدَّ: (فَيَكُونُ الشَّيْءُ سَبَبًا لِتَفْسِيهِ) يُخْتَلَجُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّهُ إِنْ لَوَحِظَ سَبَبِيَّتُهُ لِيَجْمَعَ مَا يَأْتِي مِنْ سَبَبِيَّةِ الشَّيْءِ لِتَفْسِيهِ لَكِنْ مَعَ الْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ وَالْأَلَمْ يَصِحُّ أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِانْفِرَادِهِ فَمِنْ سَبَبِيَّةِ الْكُلِّ لِبَعْضِهِ بَصَرِي، وَيَتَدَفَّعُ بِذَلِكَ مَا فِي سَمٍ وَمَا نَصَّهُ قَدْ يُقَالُ هَذَا يَقْتَضِي فَسَادَ إِرَادَةِ الْمَنْعِ لَا صِحَّتَهُ بِتَكَلُّفٍ اهـ وَأَشَارَ الْكُرْدِيُّ أَيْضًا إِلَى دَفْعِهِ بِمَا نَصَّهُ لَكِنْ التَّحْرِيمُ بِاعْتِبَارِ أَنْ مَقْهُومَ الْمَنْعِ يُعَايَرُ نَفْسَهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ بِلَفْظٍ يَحْرُمُ، وَهَذِهِ الْمُعَايَرَةُ كَافِيَةٌ فِي السَّبَبِيَّةِ اهـ وَالْفَضْلُ لِلْمُقَدَّمِ.

ة فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا) أَي حَيْثُ كَانَ الْحَدَّثُ مُجْمَعًا عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَمَّا نَحْوُ لَمْسِ الْأُجْنَبِيَّةِ وَمَسِّ الْفَرْجِ وَمَا اخْتَلَفَ فِي نَفْسِهِ فَلَا تَحْرُمُ بِهِ الصَّلَاةُ إِجْمَاعًا، وَإِنَّمَا تَحْرُمُ بِهِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ حَدَّثٌ كُرْدِي وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ النَّهَائَةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ هُنَا إِجْمَاعًا مَحْمُولٌ عَلَى حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ اهـ وَقَالَ ع ش وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ فِي الْجَوَابِ إِنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ حَرُمَتِ الصَّلَاةُ بِمَا هِيَ الْحَدَّثُ إِجْمَاعًا، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فِي جُزْئِيَّاتِهِ اهـ.

ة فَوَدَّ: (وَمِثْلُهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى نِزَاعٍ إِلَى الطَّوَارِفِ. ة فَوَدَّ: (صَلَاةُ الْجَنَازَةِ لِتَفْسِيهِ) فِيهَا خِلَافٌ الشَّعْبِيِّ وَابْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ مُعْنَى فَقَالَا بِجَوَازِهَا مَعَ الْحَدِيثِ ع ش.

ة فَوَدَّ: (وَسَجْدَةُ تِلَاوَةٍ لِتَفْسِيهِ) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ مَا يَقَعْلُهُ عَرَاةُ الْفُقَرَاءِ مِنَ السُّجُودِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَشَايِخِ فَهَوَ مِنَ الْعِظَائِمِ أَيِ الْكِبَائِرِ وَلَوْ كَانَ بِطَهَارَةٍ وَإِلَى الْقِبْلَةِ وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ كُفْرًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَحَرَّأَ لَمْ

ة فَوَدَّ: (فَيَكُونُ الشَّيْءُ سَبَبًا لِتَفْسِيهِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا يَقْتَضِي فَسَادَ إِرَادَةِ الْمَنْعِ لَا صِحَّتَهُ بِتَكَلُّفٍ وَقَوْلُهُ أَوْ بَعْضُهُ كَانَ مُرَادُهُ أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الصَّلَاةِ مَثَلًا بِعَظْمِ الْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُرَادَ بِالْبَعْضِ الْفَرْدُ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الصَّلَاةِ فَرْدٌ لِلْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ لَا جُزْءٌ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ.



أَوْ شُكِرَ وَخُطِبَ جُمُعَةً (وَالطَّوَافُ) فَرْضًا وَنَفْلًا لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى إِزَاعٍ فِي رَفْعِهِ صَحَّحَ الْمُصَنِّفُ مِنْهُ عَدَمَهُ الطَّوَافُ بِمَثَرَةِ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَلَّ فِيهِ الْمُنَاطِقَ (وَحَمَلَ الْمُصَنِّفُ) بِتَثْلِيثٍ مِمِّهِ وَخَرَجَ بِهِ مَا نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ وَبَقِيَةُ الْكُتُبِ الْمُتَرْتِلَةِ (وَمَسَّ وَرَقَهُ) وَلَوْ الْبَيَاضَ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ وَلَا يَخُصُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرُهُ وَالْحَمْلُ أَبْلَغُ مِنَ الْمَسِّ (وَكَذَا جَلَدُهُ) الْمُتَّصِلُ بِهِ.....

سُجَّدًا (يوسف: ١٠٠) مَنْسُوخٌ أَوْ مُؤَوَّلٌ عَلَى أَنَّ شَرَعَ مَنْ قَبْلَنَا لَيْسَ شَرَعًا لَنَا، وَإِنْ وَرَدَ فِي شَرْعِنَا مَا يَقْرُؤُهُ بَلْ وَرَدَ فِيهِ مَا يَرُدُّهُ نِهَایَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مِنْ السُّجُودِ الْإِنْجَ لَا يَتَعَدُّ أَنْ يَمْلَأَ مَا يَفْعُ لِيَعْصِمَهُ مِنَ الْإِنْجَاءِ إِلَى حَدِّ الزَّكْوَعِ أَوْ مَا زَادَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يَقْرُبُ إِلَى السُّجُودِ وَقَوْلُهُ وَأَخْشَى الْإِنْجَ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ وَلَمْ يَجْعَلْهُ كُفْرًا حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ السُّجُودِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَشَاطِيعِ لَا يَقْتَضِي تَعْظِيمَ الشَّيْخِ كَتَعْظِيمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِحَيْثُ يَكُونُ مَغْبُودًا وَالْكَفْرُ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا قَصِدَ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ أَوْ مُؤَوَّلٌ أَيُّ بِمُتَقَادِرٍ أَوْ يَخْرُؤُا لِأَجْلِهِ سُجَّدًا لِلَّهِ شُكْرًا اهـ. ة فُود: (نَفْلًا وَفَرْضًا) وَقِيلَ يَصِحُّ طَوَافُ الْوَدَاعِ بِلا طَهَارَةٍ وَوَقَعَ فِي الْكِفَايَةِ نَقْلُهُ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ وَنُسِبَ الْوَهْمُ مُعْنَى. ة فُود: (بِتَثْلِيثِ الْمِيمِ) لَكِنَّ الْفَتْحَ غَرِيبٌ مُعْنَى.

ة فُود (سُجَّدًا): (وَحَمَلَ الْمُصَنِّفُ) هُوَ اسْمٌ لِلْمَكْتُوبِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ بَيْنَ الذَّكَتَيْنِ زِيَادَتِي وَفِي الْمِضْبَاحِ الدَّفْ الْجَنْبِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَالْجَمْعُ دُفُوفٌ مِثْلُ فَلَسٍ وَفُلُوسٍ وَقَدْ يُؤْتَى بِالْهَاءِ وَمِنْهُ دَفْنَا الْمُصَنِّفُ لِلْوَجْهَيْنِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.

(فَرَعَ) هَلْ يَخْرُمُ تَضْغِيرُ الْمُصَنِّفِ بِأَنْ يُقَالَ مُضْجِفٌ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْحُزْمَةِ؛ لِأَنَّ التَّضْغِيرَ إِنَّمَا مِنْ حَيْثُ الْخَطُّ مِثْلًا لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ كَلَامَ اللَّهِ ع ش وَقَالَ شَيْخُنَا يَخْرُمُ تَضْغِيرُ الْمُصَنِّفِ وَالسُّورَةُ لِمَا فِيهِ مِنْ لِيَهَامِ التَّفْصِيلِ، وَإِنْ قَصِدَ بِهِ التَّعْظِيمُ اهـ. وَلَمَّا الْاَقْرَبُ الْأَوَّلُ. ة فُود: (مَا نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ) أَيُّ مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنْ لَمْ يُنَسَخْ حُكْمُهُ بِخِلَافِ مَا كَانَ مَنْسُوخَ الْحُكْمِ دُونَ التِّلَاوَةِ فَيَخْرُمُ مِثْلُهُ مُعْنَى. ة فُود: (وَبَقِيَةُ الْكُتُبِ الْإِنْجَ) كَثْرَاةً، وَإِنْجِيلٌ قَالَ الْمُتَوَلَّى، فَإِنْ طَرَأَ أَنْ فِي الثَّوَرَةِ وَنَحْوِهَا غَيْرُ مُبَدَّلٍ كَرِهَ مِثْلَهُ عِبَارَةٌ ش لَكِنْ يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ تَبْدِيلُهُ بِأَنْ عَلِمَ عَدَمَهُ أَوْ ظَنَّهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا اهـ.

ة فُود (سُجَّدًا): (وَمَسَّ وَرَقَهُ) وَظَاهِرٌ أَنَّ مَسَّهُ مَعَ الْحَدِيثِ لَيْسَ كَبِيرَةً مَسَّ عَلَى الْمَنْهَجِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا كَالطَّوَافِ وَسُجْدَةِ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ فَإِنَّهَا كَبِيرَةٌ بَلْ يَتَّبَعِي أَنَّهُ مَتَى اسْتَحَلَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ حَكِيمٌ بِكَفَرِهِ وَلَوْ قُطِعَتْ إِصْبَعُهُ مِثْلًا وَاتَّخَذَ إِصْبَعًا مِنْ ذَهَبٍ نُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنْ بَسْطِ الْأَنْوَارِ لِلْأَشْمُونِيِّ أَنَّهُ اسْتَظْهَرَ عَدَمَ حُزْمَةِ مَسِّ الْمُصَنِّفِ بِهِ وَالْمُعْتَمَدُ جَلَاةً كَمَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ م ر فِي شَرْحِ الْمُبَابِ عَنْ وَالِدِهِ ع ش. ة فُود: (وَلَوْ لِيَبَاضٍ) وَلَوْ بِغَيْرِ أَغْضَاءِ الْوُضُوءِ وَلَوْ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ كَثُوبٍ رَقِيقٍ لَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْيَدِ إِلَيْهِ مُعْنَى. ة فُود: (الْمُتَّصِلُ بِهِ الْإِنْجَ) وَكَذَا يَخْرُمُ مَسُّ الْمُتَفَصِّلِ عَنْهُ مَا لَمْ يَتَفَطَّلْ نِسْبَتُهُ عَنْهُ كَأَنْ جُعِلَ

ة فُود: (الْمُتَّصِلُ بِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ كَتَبِهِ، فَإِنْ انْفَصَلَ عَنْهُ فَفَضِيَّةُ كَلَامِ الْبَيَانِ الْجِلْدُ وَبِهِ صَرَخَ الْإِسْنَوِيُّ لَكِنْ نَقَلَ الزَّكَكُشِيُّ عَنْ عَصَاةِ الْمُخْتَصِرِ لِلْفَرَايَةِ أَنَّهُ يَخْرُمُ أَيْضًا وَقَالَ ابْنُ الْعِمَادِ إِنَّهُ الْأَصَحُّ زَادَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَتَفَطَّلْ نِسْبَتُهُ عَنْ الْمُصَنِّفِ، فَإِنْ انْفَطَلَتْ كَانَ جُعِلَ جِلْدُ كِتَابٍ لَمْ يَخْرُمْ مِثْلُهُ قَطْعًا اهـ وَلَوْ انْفَصَلَ مِنْ وَرَقِهِ بِيَاضُهُ كَأَنْ قَصَّ هَامِشَةَ الْبَيَاضِ فَهَلْ يَجْرِي فِيهِ تَفْصِيلُ الْجِلْدِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الْجَزْأَيْنِ.

يَحْرُمُ مَسَّهُ وَلَوْ بِشَعْرَةٍ (على الصحيح)؛ لَأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ جُلِّدَ مَعَ الْمُصْحَفِ غَيْرُهُ حُرْمٌ مِثْلُ الْجِلْدِ الْجَامِعِ لِهَما مِنْ سَائِرِ جِهَاتِهِ؛ لَأَنَّ وُجُودَ غَيْرِهِ مَعَهُ لَا يَمْنَعُ نِسْبَةَ الْجِلْدِ إِلَيْهِ وَيَتَسَلِمُ أَنَّهُ مُنْشَوَّبٌ إِلَيْهِمَا فَتَغْلِبُ الْمُصْحَفُ مُتَعَيَّنٌ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي تَفْسِيرِ وَقُرْآنِ اسْتَوْبَا. فَإِنْ قُلْتَ: وَوُجُودُ غَيْرِهِ مَعَهُ فِيهِ يَمْنَعُ إِعْدَادَهُ لَهُ؟

جُلِّدَ كِتَابٌ عَلَى الْمُتَعَدِّ نِهَآةً وَمُعْنَى وَسَمٍ وَبَصْرِيٍّ وَزِيَادِيٍّ قَالَ ع ش وَلَيْسَ مِنْ انْقِطَاعِهَا مَا لَوْ جُلِّدَ الْمُصْحَفُ بِجِلْدٍ جَدِيدٍ وَتَرَكَ الْأَوَّلَ فَيَحْرُمُ مَسُّهَا أَمَا لَوْ ضَاعَتْ أَوْرَاقُ الْمُصْحَفِ أَوْ حُرِّقَتْ فَلَا يَحْرُمُ مَسُّ الْجِلْدِ كَمَا يَأْتِي عَنْ سَمٍ نَقْلًا عَنِ الشَّامِيِّ الرَّمْلِيِّ أَهْ وَقَالَ الْحَلَبِيُّ عَنْ شَيْخِهِ الْمَلْقَمِيِّ قِيْلُ مَسَّهُ حَيْثُ أَيَّ حِينَ انْقِطَاعِ النِّسْبَةِ وَلَوْ كَانَ مَكْتُوبًا عَلَيْهِ ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [رواه: ١٧٩] كَمَا هُوَ شَأْنُ جُلُودِ الْمَصَاحِفِ أَهْ. وَقَالَ سَمٌ وَلَوْ انْفَصَلَ مِنْ وَرَقِهِ يَبَاضُهُ كَانَ قَصَصَ هَابِشَةٍ فَهَلْ يَجْرِي فِيهِ تَفْصِيلُ الْجِلْدِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الْجُرْيَانُ أَهْ وَأَقْرَهُ ع ش.

■ فَوَدَّ: (يَحْرُمُ مَسَّهُ) وَلَوْ تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَنْجِيَ وَأَرَادَ مَسُّ الْمُصْحَفِ لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ لِبَصْحَةِ وَضُوئِهِ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ مَسُّ الْمُصْحَفِ بِغَضِيٍّ طَاهِرٍ مَعَ تَجَاسُّ غَضِيٍّ آخَرَ وَهَذَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي جَوَازِ الْمَسِّ بَلْ قَالَ التَّوَوُّيُّ إِنَّهُ لَا يَكْرَهُ خِلَافًا لِلْمَتَوَلِّيِّ، وَيَحْرُمُ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى الْمُصْحَفِ أَوْ بَعْضُهُ كَخَيْزِرٍ وَمِلْحٍ وَآكُلُهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِزْرَاءَ وَامْتِهَانًا شَيْخُنَا زَادَ ع ش فَرَعَانِ: الْوَجْهَ تَحْرِيمُ لَزْقِ أَوْرَاقِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهِ بِالنِّشَا وَنَحْوِهِ فِي الْإِقْنَاعِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِزْرَاءَ وَامْتِهَانًا تَأْمُلُ. وَهَلْ يَجُوزُ بَيْعُ الْجِلْدِ الْمُتَفَصِّلِ لِكَاغِبٍ؛ لِأَنَّ قَصْدَ بَيْعِهِ قَطْعُ لَيْسَبَتِهِ عَنْهُ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالٌ م ر لِلْجَوَازِ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ قُلْتَ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّ مُجَرَّدَ وَضْعِ يَدِ الْكَافِرِ عَلَيْهِ مَعَ نِسْبَتِهِ فِي الْأَصْلِ لِلْمُصْحَفِ إِهَانَةٌ لَهُ أَهْ.

■ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيَّ مِنَ التَّغْلِيلِ. ■ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَوْ جُلِّدَ مَعَ الْمُصْحَفِ الْفَخُّ) أَقُولُ لَوْ قِيلَ إِنْ كَانَ الْمُصْحَفُ قَلِيلًا بِالنِّسْبَةِ لِمَا مَعَهُ بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ الْجِلْدُ إِلَيْهِ أَصْلًا كَوَاجِدٍ مِنْ عَشْرَةِ مَثَلًا حَلُّ مَسَّهُ وَحَمْلُهُ أَوْ عَكْسُهُ حُرْمًا أَوْ اسْتَوْبَا فَكَذَلِكَ تَغْلِيًا لِحُرْمَةِ الْقُرْآنِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ تَغْلِيلِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا يُؤَيِّدُهُ فَتَأْمُلُ بِصُرِّيٍّ أَقُولُ فِي إِطْلَاقِ الْمَسِّ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالْحَمْلِ فِي الْآخِرَتَيْنِ نَظَرٌ بَلْ يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِي فِي ذَلِكَ التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي الْمَتَاعِ. ■ فَوَدَّ: (مِنْ سَائِرِ جِهَاتِهِ الْفَخُّ) خِلَافًا لِلنِّهَآةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَالْفَخُّ لِلْأَوَّلِ، وَلَوْ حَمَلَ مُصْحَفًا مَعَ كِتَابٍ فِي جِلْدٍ وَاحِدٍ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُصْحَفِ مَعَ الْمَتَاعِ فِي التَّفْصِيلِ وَأَمَّا مَسُّ الْجِلْدِ فَيَحْرُمُ مَسُّ السَّائِرِ لِلْمُصْحَفِ دُونَ مَا عَدَاهُ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ. قَالَ ع ش وَيَمْلَأُ الْجِلْدُ اللَّسَانَ وَالْكَفَّ فَيَحْرُمُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا مَا حَادَى الْمُصْحَفَ أَهْ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ اعْتَدَّ الْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَالطَّبْلَاوِيُّ وَغَيْرُهُمْ حُرْمَةً مَسِّ السَّائِرِ لِلْمُصْحَفِ. فَقَطُّ قَالَ سَمٌ هَذَا إِنْ كَانَ مَقُولًا عَنْ الْأَصْحَابِ وَإِلَّا فَالْوَجْهَ مَا وَافَقَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ أَنَّهُ يَحْرُمُ مَسُّ الْجِلْدِ مُطْلَقًا أَنْتَهَى.

■ فَوَدَّ: (وُجُودُ غَيْرِهِ مَعَهُ فِيهِ) أَيَّ غَيْرِ الْمُصْحَفِ مَعَ الْمُصْحَفِ فِي الْجِلْدِ.

قُلْتُ : الإِعْدَادُ إِنَّمَا هُوَ قِيْدٌ فِي غَيْرِهِ بِمَا يَأْتِي لِتَضَمُّنِ قِيَاسِهِ عَلَيْهِ وَأَمَّا هُوَ فَكَالْجُزْءِ كَمَا تَقَرَّرَ  
فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ إِعْدَادُهُ، وَيَلْزَمُ عَاجِزًا عَنْ طَهْرِ لَوْ تَضَمَّنَا حَمْلَهُ أَوْ تَوَسَّدَهُ إِنْ خَافَ عَلَيْهِ نَحْوُ  
غَرَقِي أَوْ حَرَقِي أَوْ كَافِرٍ أَوْ تَنْجِسٍ وَلَمْ يَجِدْ أَمِينًا يُؤَدِّعُهُ إِثَاءَهُ، فَإِنْ خَافَ ضَيَاعَهُ جَازَ الْحَمْلُ لَا  
التَّوَسُّدُ؛ لِأَنَّهُ أَقْبَحُ، وَيَحْرُمُ تَوَسُّدُ كِتَابٍ عَلِيمٍ مُحْتَرَمٍ لَمْ يَخْشَ نَحْوَ سِرِّقَتِهِ. (و) حَمْلٌ وَمَسُّ  
(وَخَرِيطَةٌ وَصُنْدُوقِي) يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَضَمُّهُ.....

• فَوَدُ: (فِي غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الْجِلْدِ وَقَوْلُهُ بِمَا يَأْتِي أَيِ مَنْ نَحْوِ الْخَرِيطَةِ وَقَوْلُهُ قِيَاسُهُ أَيِ الْغَيْرِ (عَلَيْهِ) أَيِ  
الْجِلْدِ. • فَوَدُ: (وَأَمَّا هُوَ فَكَالْجُزْءِ الْخ) إِنْ أَرَادَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ غَيْرُ الْمُضْخَفِ فَلَا يَتِمُّ التَّقْرِيبُ، وَإِنْ  
أَرَادَ مَا يَشْمَلُهُ وَغَيْرَهُ فَفِيهِ مُصَادَرَةٌ. • فَوَدُ: (وَيَلْزَمُ) إِلَى قَوْلِهِ، فَإِنْ خَافَ فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ أَوْ تَوَسَّدَهُ  
وَالِى قَوْلِهِ لَا التَّوَسُّدُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ وَالِى الْمُتْنِ فِي الْإِفْتِنَاعِ. • فَوَدُ: (حَمْلُهُ) أَيِ لَوْ حَالَ  
تَقَوُّطُهُ، وَيَجِبُ التَّيَمُّمُ لَهُ إِنْ امْتَنَعَتْ نِهَايَةُ قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ قَعَدَ التَّرَابُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْلِيدُ الْحَقِيقِي  
فِي صِحَّةِ التَّيَمُّمِ مِنْ عَلَى عَمُودٍ مَثَلًا وَلَوْ قِيلَ بِهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا اه. • فَوَدُ: (أَوْ تَوَسَّدَهُ) بَحَثَ ذَلِكَ فِي  
شَرْحِ الرُّوْضِ سَم. • فَوَدُ: (نَحْوُ غَرَقِي) أَيِ سِيمَا التَّمْزِيقِ. • فَوَدُ: (وَلَمْ يَجِدْ أَمِينًا) أَيِ مُسْلِمًا يَفْقَهُ نِهَايَةَ  
وَشَرْحَ بِأَفْضَلِ، وَيُظَاهِرُ أَنَّ الصُّورَةَ فِي الْمُسْلِمِ الْفَقْهُ كَوْنُهُ مُتَطَهِّرًا أَوْ يُمَكِّنُ وَضْعَهُ عِنْدَهُ عَلَى ظَاهِرٍ مِنْ  
غَيْرِ حَمْلٍ وَلَا مَسٍّ وَالْأَفْهَمُ مَفْقُودُ شَرْعًا فَوْجُودِهِ كَالْعَدَمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ كُرْدِي.  
• فَوَدُ: (وَإِنْ خَافَ ضَيَاعَهُ) أَيِ بَغِيرِ مَا تَقَدَّمَ كَاخِذٍ سَارِقٍ مُسْلِمٍ بَجِيرِي. • فَوَدُ: (جَازَ الْحَمْلُ الْخ) أَيِ  
وَلَا يَجِبُ ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ لِتَيَمُّمِ ع ش. • فَوَدُ: (لَمْ يَخْشَ نَحْوَ سِرِّقَتِهِ) قَالَ فِي الْإِنْدَادِ وَالْأَحْلَ، وَإِنْ  
اشْتَمَلَ عَلَى آيَاتٍ كُرْدِي. • فَوَدُ: (وَخَمْلٌ وَمَسٌّ وَخَرِيطَةٌ) قَالَ فِي الْمُغْنِي مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي الْمَسِّ كَمَا  
تَنْهَيْهِ عِيَارَتُهُ أَمَّا الْحَمْلُ فَيَحْرُمُ قَطْعًا اه وكذا فِي ابْنِ شُهْبَةَ أَيْضًا فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَوَّلَى تَرْكُ الشَّارِحِ تَقْدِيرُ  
الْحَمْلِ لَثَلَا يَوْهَمُ بَصْرِي.

• فَوَدُ (سُي): (وَخَرِيطَةٌ) وَهِيَ وَعَاءٌ كَالْكَبِيرِ مِنْ أَدَمَ أَوْ غَيْرِهِ وَالْعِلَاقَةُ كَالْخَرِيطَةِ مُغْنِي وَنِهَايَةُ وَشَرْحُ  
الْمَنْهَجِ قَالَ الْبَجِيرِي قَوْلُهُ وَالْعِلَاقَةُ أَيِ اللَّابِقَةِ لَا طَوِيلَةَ جِدَا أَيِ فَلَا يَحْرُمُ مَسُّ الرَّائِدِ حَيْثُ كَانَ طَوَّلُهَا

• فَوَدُ: (قُلْتُ الْإِعْدَادُ الْخ) عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَمْنَعَ أَنْ وَجُودَ غَيْرِهِ مَعَهُ يَمْنَعُ إِعْدَادَهُ لَهُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْإِعْدَادَ  
لَهُمَا وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ تَغْلِبَ الْمُضْخَفِ لِحَرْزِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ وَقَدْ أَعْدَا لَهُ أَيِ وَخَذَهُ وَهُوَ يُرِيدُ مَا قُلْنَا  
إِلَّا أَنْ يُفَرِّقَ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَقْرَبُ هَذَا وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ أَنَّهُ إِنْ مَسَّ الْجِلْدَ الَّذِي فِي جِهَةِ  
الْمُضْخَفِ حَرَمٌ أَوْ الَّذِي فِي جِهَةِ غَيْرِهِ لَمْ يَحْرُمْ اه، وَيَتَنَبَّى الْكَلَامُ فِي الْكَنْبِ فَهَلْ يَحْرُمُ مَسُّهُ مُطْلَقًا أَوْ  
الْجُزْءُ مِنْهُ الْمُحَازِي لِلْمُضْخَفِ وَهَلَّ اللِّسَانُ الْمُتَّصِلُ بِجِهَةِ غَيْرِ الْمُضْخَفِ إِذَا انْطَلَقَ فِي جِهَةِ الْمُضْخَفِ  
كَذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدُ: (أَوْ تَوَسَّدَهُ) بَحَثَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. • فَوَدُ: (وَصُنْدُوقِي) مِنْ الصُّنْدُوقِ كَمَا  
هُوَ ظَاهِرٌ بَيَّنَّتِ الزُّبَيْدَةُ الْمَعْرُوفُ فَيَحْرُمُ مَسُّهُ إِذَا كَانَتْ أَجْزَاءُ الزُّبَيْدَةِ أَوْ بَعْضُهَا فِيهِ وَأَمَّا الْخَشَبُ الْحَائِلُ بَيْنَهَا  
فَلَا يَحْرُمُ مَسُّهُ وَكَذَا لَا يَحْرُمُ مَسُّ مَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ كُرْسِيًا بِمَا يُحْمَلُ فِي رَأْسِهِ صُنْدُوقُ الْمُضْخَفِ.

وَمِثْلُهُ كُرْسِيٌّ وَضِعَ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (فِيهِمَا مُصْحَفٌ) وَقَدْ أُعِدَّ لَهُ أَيُّ وَحْدَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

مُفْرَطًا هـ . فَوُدَّ : (وَمِثْلُهُ كُرْسِيٌّ الْخ) وَكَذَا فِي الزِّيَادِي، وَمَالَ إِلَيْهِ فِي الْإِيَابِ وَاضْطَرَبَ الثَّقَلُ فِيهِ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيُّ فَقَالَ الْقَلْبِيُّ : الْكُرْسِيُّ كَالصُّنْدُوقِ فَيَحْرُمُ مَسُّ جَمِيعِهِ قَالَ شَيْخُنَا أَيُّ الزِّيَادِي وَنَقَلَهُ عَنِ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ أَيْضًا وَقَالَ سَمَ لَا يَحْرُمُ مَسُّ شَيْءٍ مِنْهُ وَنَقَلَهُ عَنِ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ أَيْضًا وَلِي بِهِ أَسْوَةٌ وَخَرَجَ بِكُرْسِيِّ الْمُصْحَفِ كُرْسِيٌّ الْقَارِي فِيهِ فَالْكُرْسِيُّ الْكِبَارُ الْمُشْتَبِلَةُ عَلَى الْخَزَائِنِ لَا يَحْرُمُ مَسُّ شَيْءٍ مِنْهَا نَعَمْ الدَّفْتَانِ الْمُتَطَبِّقَتَانِ عَلَى الْمُصْحَفِ يَحْرُمُ مَسُّهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الصُّنْدُوقِ الْمُتَقَدِّمِ وَفِي سَمَ عَلَى التَّخْفَةِ قَدْ يُقَالُ بَلِ الْكُرْسِيُّ مِنْ قَبِيلِ الْمَتَاعِ هـ م ر فَكَانَ لِلْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ ثَلَاثَةُ آرَاءٍ فِي الْكُرْسِيِّ كُرْدِيٌّ عِبَارَةٌ ش .

(فَزَع) لَوْ وَضِعَ الْمُصْحَفُ عَلَى كُرْسِيٍّ مِنْ خَشَبٍ أَوْ جَرِيدٍ لَمْ يَحْرُمُ مَسُّ الْكُرْسِيِّ قَالَهُ شَيْخُنَا الْعَبْلَاوِيُّ وَشَيْخُنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ وَكَذَا م ر ؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَعِلٌ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ وَأُطْلِقَ الزِّيَادِيُّ الْحُرْمَةَ فِي الْكُرْسِيِّ فَشَمِلَ الْخَشَبَ وَالْجَرِيدَ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُحَاذِي لِلْمُصْحَفِ وَغَيْرِهِ هـ زَادَ شَيْخُنَا وَقَالَ الْحَلْبِيُّ وَالْقَلْبِيُّ يَحْرُمُ مَسُّ مَا قَرَّبَ مِنْهُ دُونَ غَيْرِهِ هـ . وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْمَدَائِنِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَا نَعَهُ وَالْمُتَقَدِّمُ أَنَّ الْكُرْسِيَّ الصَّغِيرَ يَحْرُمُ مَسُّ جَمِيعِهِ وَالْكَبِيرَ لَا يَحْرُمُ إِلَّا مَسُّ الْمُحَاذِي لِلْمُصْحَفِ هـ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ وَقَوْلُ الْمَتْنِ : (صُنْدُوقٌ) مِنَ الصُّنْدُوقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ يَتَّبِعُ الزَّيْعَةَ الْمَعْرُوفَ فَيَحْرُمُ مَسُّهُ إِذَا كَانَتْ أَجْزَاءُ الزَّيْعَةِ أَوْ بَعْضُهَا فِيهِ وَأَمَّا الْخَشَبُ الْحَائِلُ بَيْنَهُمَا فَلَا يَحْرُمُ مَسُّهُ وَكَذَا لَا يَحْرُمُ مَسُّ مَا يُسَمَّى فِي الْعَرَبِ كُرْسِيًّا مِمَّا يُجْعَلُ فِي رَأْسِهِ صُنْدُوقُ الْمُصْحَفِ .

(مَسْأَلَةٌ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ خِزَانَتَيْنِ مِنْ خَشَبٍ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى كَمَا فِي خَزَائِنِ مُجَاوِرِي الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ وَضِعَ الْمُصْحَفُ فِي السُّفْلَى فَهَلْ يَجُوزُ وَضْعُ الثَّعَالِ وَتَحْوِهَا فِي الثَّلَاثَةِ فَاجَابَ م ر بِالْجَوَابِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ إِخْلَالًا بِحُرْمَةِ الْمُصْحَفِ قَالَ بَلْ يَجُوزُ فِي الْخِزَانَةِ الْوَاحِدَةِ أَنْ يَوْضَعَ الْمُصْحَفُ فِي رَفِّهَا الْأَسْفَلِ وَتَحْوِ الثَّعَالِ فِي رَفٍّ آخَرَ فَوْقَهُ سَمَ عَلَى خَجِّ قُلْتُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُمَثَّلَ ذَلِكَ فِي الْجَوَائِزِ مَا لَوْ وَضِعَ الثَّقَلُ فِي الْخِزَانَةِ وَفَوْقَهُ حَائِلٌ كَقُرُوءَةٍ ثُمَّ وَضِعَ الْمُصْحَفُ فَوْقَ الْحَائِلِ كَمَا لَوْ صَلَّى عَلَى تَوْبٍ مَفْرُوشٍ عَلَى نَجَاسَةٍ أَمَا لَوْ وَضِعَ الْمُصْحَفُ عَلَى خَشَبِ الْخِزَانَةِ ثُمَّ وَضِعَ عَلَيْهِ حَائِلًا ثُمَّ وَضِعَ الثَّقَلُ فَوْقَهُ فَمَحَلُّ نَظَرٍ وَلَا يَتَّبَعُ الْحُرْمَةُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ إِهَانَةً لِلْمُصْحَفِ ع ش . فَوُدَّ : (وَقَدْ أُعِدَّ لَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فِي الْمُغْنِيِّ وَالْمَتْنِ فِي الْتَهَامَةِ . فَوُدَّ : (وَوَحْدَهُ) أَيُّ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُعِدَّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ أَيُّ فَيُجْعَلُ الْمَسُّ وَالْحَمْلُ أَقْوَلُ هُوَ فِي الْمَسِّ ظَاهِرٌ وَأَمَّا فِي الْحَمْلِ فَالظَّاهِرُ جَرِيًّا فِي التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي حَمْلِهِ مَعَ

(مَسْأَلَةٌ) : وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ خِزَانَتَيْنِ مِنْ خَشَبٍ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى كَمَا فِي خَزَائِنِ مُجَاوِرِي الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ وَضِعَ الْمُصْحَفُ فِي السُّفْلَى فَهَلْ يَجُوزُ وَضْعُ الثَّعَالِ وَتَحْوِهَا فِي الثَّلَاثَةِ فَاجَابَ م ر بِالْجَوَابِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ إِخْلَالًا بِحُرْمَةِ الْمُصْحَفِ قَالَ بَلْ يَجُوزُ فِي الْخِزَانَةِ الْوَاحِدَةِ أَنْ يَوْضَعَ الْمُصْحَفُ فِي رَفِّهَا الْأَسْفَلِ وَتَحْوِ الثَّعَالِ فِي رَفٍّ آخَرَ فَوْقَهُ . فَوُدَّ : (وَمِثْلُهُ كُرْسِيٌّ) قَدْ يُقَالُ بَلِ الْكُرْسِيُّ مِنْ قَبِيلِ الْمَتَاعِ م ر .

لِشَبْهِهِمَا حِينَ يَذِ بِجُلْدِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى كَوْنُهُ فِيهِمَا أَوْ إِعْدَاؤُهُمَا لَهُ فَيَجُلُّ حَمْلُهُمَا وَمَشْهُمَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا أُعِدُّ لَهُ بَيْنَ كَوْنِهِ عَلَى حُجَّتِهِ وَأَنْ لَا، وَإِنْ لَمْ يُعَدَّ مِثْلُهُ لَهُ عَادَةً، وَهُوَ قَرِيبٌ. (و) حَمَلٌ وَمَسٌّ (مَا كُتِبَ لِلدَّرْسِ قُرْآنٌ) وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ.....

الْأَمْتِعة بَلْ هُوَ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ بَصْرِيٌّ، وَيَأْتِي عَنْ سَمٍّ مَا يُوَافِقُهُ فِي الْحَمْلِ. □ فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ وَجَدَ الشُّرُوطَ الثَّلَاثَةَ. □ فَوَدَّ: (أَوْ إِعْدَاؤُهُمَا لَهُ) أَيِ وَخَذَهُ. □ فَوَدَّ: (فَيَجُلُّ حَمْلُهُمَا الْخُ) ظَاهِرُهُ مِنْ غَيْرِ كَرَامَةٍ ع ش. وَكُتِبَ عَلَيْهِ سَمٌّ أَيْضًا مَا نَصَّهُ هَذَا مُشْكِلٌ فِي قَوْلِهِ أَوْ إِعْدَاؤُهُمَا لَهُ أَيِ مَعَ كَوْنِهِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ حَمْلِهِمَا وَمَسِّهِمَا حَمْلُهُ وَمَسَّهُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ جُلُّ الْحَمْلِ فِي الْجُمْلَةِ أَيِ عَلَى تَفْصِيلِ الْمَتَاعِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مِنْ قَبِيلِ الْحَمْلِ فِي الْمَتَاعِ وَيَأْنِ الْمُرَادَ جُلُّ مَسِّهِمَا عَلَى وَجْهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَسَّهُ بِأَنْ يَمَسَّ طَرَفَ الْخَرِيطَةِ الزَّائِدِ عَنْهُ لَا الْمُتَّصِلَ بِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مَسَّهُ حَرَامٌ وَلَوْ بِحَائِلٍ وَلِذَا قَالَ فِي الرُّوضِ مُبَالَغَةً عَلَى حُزْمَةِ الْمَسِّ وَلَوْ مِنْ وَرَاءِ نَوْبِهِ أَيِ وَلَوْ مَسٌّ مِنْ وَرَاءِ نَوْبِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَوْ نَوْبٍ غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُ جَوَابَهُ فِي جُلِّ الْحَمْلِ وَصَرَّحَ الْبُخَيْرِيُّ بِمَا يُوَافِقُ جَوَابَهُ فِي جُلِّ الْمَسِّ. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ لَا الْخُ) فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ سَمَّ عِبَارَةً ع ش عِبَارَةً سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ نَقْلًا عَنْ الشَّارِحِ شَرَطُ الظَّرْفِ أَنْ يُعَدَّ طَرَفًا لَهُ عَادَةً فَلَا يَحْرُمُ مَسُّ الْخَزَائِنِ وَفِيهَا الْمَصَاحِفُ، وَإِنْ اتَّخَذَتْ لِيُوضَعَ الْمَصَاحِفُ فِيهَا م ر أَه زَادَ الْبُخَيْرِيُّ عَنْ سُلْطَانٍ وَالحَفَنِيِّ إِلَّا مَسَّ الْمُحَاضِي لِلْمُضْخَفِ أَه. وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ لَمْ يُعَدَّ مِثْلُهُ لَهُ عَادَةً الْخُ) قَالَ فِي الْإِيمَابِ الْمُرَادُ بِالْمُعَدِّ لَهُ مَا أُعِدُّ لَهُ وَقَدْ سُمِّيَ وَعَاءَهُ عُرْفًا سِوَاهُ أُعْوِلَ عَلَى قَدَرِهِ أَمْ كَانَ أَكْبَرَ مِنْهُ خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَهُ بِكَوْنِهِ عُيْلَ عَلَى قَدَرِهِ أَه، وَيَتَّبَعِي أَنْ يَقَيَّدَ بِذَلِكَ مَا فِي التَّحْفَةِ وَالتَّهَابَةِ كُرْدِيٍّ وَتَقَدَّمَ مَا يُوَافِقُهُ عَنْ سَمٍّ وَغَيْرِهِ وَيُصَرِّحُ بِهِ أَيْضًا قَوْلُ شَيْخِنَا مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَخَرِيطَةٌ أَيِ كَيْسٍ إِنْ عُدَّ لَهُ عُرْفًا وَلَا يَنْبَغِي أَنْ نَحْوِيَ تَلْيِيسَ وَغَرَارَةً فَلَا يَحْرُمُ إِلَّا مَسَّ الْمُحَاضِي لِلْمُضْخَفِ فَقَطْ أَه.

□ فَوَدَّ (سَمِيٍّ): (وَمَا كُتِبَ الْخُ) أَيِ وَمَحَلٌّ مَا كُتِبَ أَيِ مِنَ الْقُرْآنِ لِلدَّرْسِ قُرْآنٌ فَهُوَ مِنَ الْإِظْهَارِ فِي مَوْضِعِ الْإِضْمَارِ فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ إِنَّهُ إِنَّمَا تَعَرَّضَ لِلْمَكْتُوبِ مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْمَقَامِ بَيَانُ الْمَكْتُوبِ فِيهِ وَانْظُرْ هَلْ يَشْمَلُ مَا ذَكَرَ نَحْوُ السَّارِيَةِ وَالْجِدَارِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ لَا م ر أَه سَم.

□ فَوَدَّ (سَمِيٍّ): (وَمَا كُتِبَ) أَيِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا لِيَدْخُلَ الْخُتْمُ الْآتِي فِي الْهَامِشِ ع ش أَيِ الطَّبْعِ.

□ فَوَدَّ: (فَيَجُلُّ حَمْلُهُمَا وَمَسُّهُمَا) هَذَا مُشْكِلٌ فِي قَوْلِهِ أَوْ إِعْدَاؤُهُمَا لَهُ أَيِ مَعَ كَوْنِهِ فِيهِمَا بِدَلِيلِ مُقَابَلَةِ هَذَا لِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ حَمْلِهِمَا وَمَسِّهِمَا حَمْلُهُ وَمَسَّهُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ جُلُّ الْحَمْلِ فِي الْجُمْلَةِ أَيِ عَلَى تَفْصِيلِ الْمَتَاعِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مِنْ قَبِيلِ الْحَمْلِ فِي الْمَتَاعِ وَيَأْنِ الْمُرَادَ جُلُّ مَسِّهِمَا عَلَى وَجْهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَسَّهُ بِأَنْ يَمَسَّ طَرَفَ الْخَرِيطَةِ الزَّائِدِ عَنْهُ لَا الْمُتَّصِلَ بِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مَسَّهُ حَرَامٌ وَلَوْ بِحَائِلٍ وَلِذَا قَالَ فِي الرُّوضِ مُبَالَغَةً عَلَى حُزْمَةِ الْمَسِّ وَلَوْ مِنْ وَرَاءِ نَوْبِهِ أَيِ وَلَوْ مَسٌّ مِنْ وَرَاءِ نَوْبِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَوْ نَوْبٍ غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ لَا) فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (وَمَا كُتِبَ) أَيِ

(كاللوح في الأصح)؛ لأنه كالمصحف وظاهر قولهم بعض آية أن نحو الحرف كاف وفيه بُعد بل ينبغي في ذلك البعض كونه جملة مفيدة وقولهم كُتِبَ لِدَرْسٍ أَنَّ العبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بعدها وبالكاتب لنفسه.....

■ فَوَيْ (سني): (كلوح) يَتَبَنَّى بَحَيْثُ يَبْدُو لَوْحًا لِلْقُرْآنِ عُرْفًا قَلْبًا كَبِيرًا جِدًّا كَبَابٌ عَظِيمٌ فَالْوَجْهَ عَدَمُ حُرْمَةٍ مَسَّ الْخَالِي مِنْهُ عَنِ الْقُرْآنِ سَمَ عِبَارَةٌ شِ يُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُكْتَبُ عَلَيْهِ عَادَةً حَتَّى لَوْ كُتِبَ عَلَى عَمُودٍ قُرْآنًا لِلدَّرَاسَةِ لَمْ يَحْرُمَ مَسَّ غَيْرِ الْكِتَابَةِ خَطِيبٌ وَزِيَادِيٌّ وَيُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ نَقَشَ الْقُرْآنُ عَلَى خَشَبَةٍ وَخَتَمَ بِهَا الْأَوْرَاقُ بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ وَصَارَ يَقْرَأُ يَحْرُمُ مَسُّهَا، وَلَيْسَ مِنَ الْكِتَابَةِ مَا يَقْصُ بِالْمَقْصُ عَلَى صَوْرَةِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ مِنْ وَرَقٍ أَوْ قُمَاشٍ فَلَا يَحْرُمُ مَسُّهَا.

■ فَوَيْ (سني): (وما كُتِبَ لِدَرْسٍ قُرْآنٍ الْخ) بخلاف ما كُتِبَ لِغَيْرِ ذَلِكَ كَالْتِمَائِمِ الْمَغْهُودَةِ عُرْفًا نِهَاجَةً عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَنَا مَا كُتِبَ لِغَيْرِ دِرَاسَةٍ كَالْتِمِيمَةِ، وَهِيَ وَرَقَةٌ يُكْتَبُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَيُعَلَّقُ عَلَى الرَّأْسِ مَثَلًا لِلتَّبَرُّكِ وَالثِّيَابِ الَّتِي يُكْتَبُ عَلَيْهَا وَالدَّرَاهِمُ كَمَا سَبَّاهُي فَلَا يَحْرُمُ مَسُّهَا وَلَا حَمْلُهَا وَتُكْرَهُ كِتَابَةُ الْحُرُوفِ أَيْ مِنَ الْقُرْآنِ وَتَعْلِيْقُهَا إِلَّا إِذَا جُعِلَ عَلَيْهَا شَيْءٌ أَوْ نَحْوُهُ وَتُسْتَحَبُّ التَّطَهُُّرُ لِحَمْلِ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَمَسُّهَا أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: كَالْتِمَائِمِ الْخ يُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ الْمُصْحَفُ كُلَّهُ أَوْ قَرِيبًا مِنَ الْكُلِّ تَمِيمَةً حَرَمًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ لَهُ حَبِيبٌ تَمِيمَةٌ عُرْفًا أَهْ. وَفِي التَّبَعِيرِ مَا نَصَّهُ قَالَ شَيْخُنَا الْجَوْهَرِيُّ نَقْلًا عَنْ مَشَايِخِهِ يُشْتَرَطُ فِي كَاتِبِ التَّمِيمَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ وَأَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ طَاهِرٍ وَأَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَهُ تَرَدُّدٌ فِي صَحَّتِهَا وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِكِتَابَتِهَا تَجَرِبَتَهَا وَأَنْ لَا يَتَلَقَّظَ بِمَا يُكْتَبُ وَأَنْ يَحْفَظَهَا عَنِ الْإِبْصَارِ بَلْ وَعَنِ بَصَرِهِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَبَصَرٍ مَا لَا يَقُولُ وَأَنْ يَحْفَظَهَا عَنِ الشَّمْسِ وَأَنْ يَكُونَ قَاصِدًا وَجْهَ اللَّهِ فِي كِتَابَتِهَا وَأَنْ لَا يُسْكَلَهَا وَأَنْ لَا يَطْلِسَ حُرُوفَهَا وَأَنْ لَا يَنْقُطَهَا وَأَنْ لَا يَتَرَبَّهَا وَأَنْ لَا يَمَسَّهَا بِحَدِيدٍ وَزَادَ بَعْضُهُمْ شَرْطًا لِلصَّحَةِ، وَهُوَ أَنْ لَا يَكْتُبَهَا بَعْدَ الْمَضَرِّ وَشَرْطًا لِلْجُودَةِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ صَائِمًا أَهْ. ■ فَوَيْ: (بَلْ يَتَبَنَّى الْخ) لَمْ أَزِهِ لِغَيْرِهِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَالْأَلْتِيقُ بِالتَّعْظِيمِ الْمُلْحُوظِ هُنَا عَدَمُ التَّفْصِيلِ وَإِنْقَاءُ الْكَلَامِ عَلَى إِطْلَافِهِ بَصَرِيَّ عِبَارَةُ الْكُرْدِي قَوْلُهُ: بَلْ يَتَبَنَّى الْخ أَقْرَهُ الْحَلِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ وَقَالَ الْقَلْيُوبِيُّ وَلَوْ خَرَفًا أَهْ. وَفِي الْإِيْمَابِ لَوْ مُحْيٍ مَا فِيهِ فَلَمْ يَزَلْ فَالَّذِي يَظْهَرُ بَقَاءُ حُرْمَتِهِ إِلَى أَنْ تَذْهَبَ صُورَةُ الْحُرُوفِ وَتَعْدَنَ قِرَاءَتُهَا انْتَهَى. ■ فَوَيْ: (وَقَوْلُهُمْ كُتِبَ الْخ) أَيْ وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ الْخ. ■ فَوَيْ: (أَنَّ الْعِبْرَةَ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُهُ الْخ أَقْرَهُ ع ش وَكَذَا أَقْرَهُ الشُّوْبَرِيُّ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ نَوَى بِالْمُعْظَمِ غَيْرَهُ كَانَ بَاغَةً فَتَرَى بِهِ الْمُشْتَرِي غَيْرَ أَشْجَةٍ كَوْنُهُ غَيْرَ مُعْظَمٍ حَبِيبٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْمُبَابِ أَهْ. ■ فَوَيْ: (بِحَالِ الْكِتَابَةِ الْخ) وَفِي فَتَاوَى

وَمَحَلُّ مَا كُتِبَ أَيْ مِنَ الْقُرْآنِ لِدَرْسٍ قُرْآنٍ فَهَوَ مِنَ الْإِظْهَارِ فِي مَوْضِعِ الْإِضْمَارِ فَانْدَقَّ مَا يُقَالُ إِنَّهُ إِنَّمَا تَعْرِضُ لِلْمَكْتُوبِ مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْمَقَامِ بَيَانُ الْمَكْتُوبِ فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّمْنِيلُ الْمَذْكُورُ إِلَّا بِتَقْدِيرٍ وَانْظُرْ هَلْ يَشْمَلُ مَا ذَكَرَ نَحْوَ السَّارِيَةِ وَالْجِدَارِ فِي تَنْظَرٍ وَالْوَجْهَ لَا م ر. ■ فَوَيْ: (كَلُوح) يَتَبَنَّى بَحَيْثُ يَبْدُو لَوْحًا لِلْقُرْآنِ عُرْفًا قَلْبًا كَبِيرًا جِدًّا كَبَابٌ عَظِيمٌ فَالْوَجْهَ عَدَمُ حُرْمَةٍ مَسَّ الْخَالِي مِنْهُ عَنِ الْقُرْآنِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ خَمَلَهُ كَحَمَلِ الْمُصْحَفِ فِي أَمْنِيَةٍ.

أو لغيره تبرؤاً ولا فآمره أو مستأجره وظاهره عطف هذا على المصحف أن ما يُسمى مصحفاً عرفاً لا عبرة فيه بقصد دراسة ولا تبرؤ، وأن هذا إنما يُعتبر فيما لا يشمله، فإن قصد به دراسة حرم أو تبرؤ لم يحرم، وإن لم يقصد به شيء نُظِرَ للقرينة فيما يظهر، وإن أفهم قوله: لدرس أنه لا يحرم إلا القسم الأول. (والأصح حمل عليه في) هي بمعنى مع كما عُبِّرَ به غيره فلا يُشترط كون المتاع ظرفاً له (أمية) بل متاع ويثله حمل حاييله.....

الجمال الزملي كَتَبَ تَمِمةً ثم جعلها للدراسة أو عكسه هل يُعتبر القصد الأول أو الطارئ أجاب بأنه يُعتبر الأصل لا القصد الطارئ اهـ. وفي القليوبي على المحلّي، ويتغير الحكم بتغير القصد من التميمة إلى الدراسة وعكسه انتهى كُردِي. ة فود: (أو لغيره تبرؤاً) الظاهر أن المراد بالمتبرع الكاتب للغير بغير إذنه لا بغير مقابل كما هو المتبادر منه بصري. ة فود: (وظاهره عطف هذا الخ) بل ظاهره أن هذا لا يسمى مصحفاً إذ المصحف ما يقصد للدوام لا ما ذكره بقوله أن ما يسمى الخ قاتل بصري.

ة فود: (وأن هذا) أي القصد وقوله، فإن قصد به أي بما لا يسمى مصحفاً عرفاً. ة فود: (وإن لم يقصد به شيء الخ) لو قيل بالحرمة حينئذٍ مطلقاً لكان وجبها نظراً إلى أن الأصل فيه قصد الدراسة، فإن عارضه شيء يُخرجه عنه عمل بمقتضاه ولا بقي على أصله بصري. ة فود: (نظر للقرينة الخ) لو كان الكلام مفروضاً في عدم العلم بقصد الكاتب أو الأمر لكان للنظر للقرائن وجه لئسندل بها على القصد وليس كذلك بل هو مفروض في عدم القصد وعليه فالذي يظهر والله أعلم ما ذكرته لك أنفاً من الحرمة مطلقاً نظراً إلى أن الأصل في كتابة الألفاظ قصد الدراسة للدوام كالمصحف أو لا للدوام كاللرح، فإن عارضه ما يُخرجه عنه كقصد التبرؤ فقط عمل به ولا بقي على أصله بصري، ويأتي عن ش في آداب قضاء الحاجة ما يفيد عدم الحرمة في الإطلاق ولعل ما قاله السيّد عمر البصري أقرب. ة فود: (إلا القسم الأول) أي ما قصد به الدراسة.

ة فود: (سني) (في أمية) يتبني أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتي أن لا يُعد ما سأل؛ لأن مسه حرام ولو بحائل، وإن قصد غيره فقط سم. ة فود: (هي بمعنى) (إلى) (المش في النهاية). ة فود: (هي بمعنى مع) يغني عنه جعلها مستعملة في الظرفية الحقيقية والمجازية بناء على جوازه أو على عموم المجاز بصري. ة فود: (بل متاع) وإن لم يصلح للاستباح ع ش. ة فود: (ويثله) أي حملة في متاع.

ة فود: (ويثله حمل حاييله) قضيته أنه يجري فيه تفصيل المتاع في القصد وعديه، وهو كما قال في شرح العباب أنه لا يبعد وقد يقال م ر المتنجة الجمل مطلقاً؛ لأن حمل حاييله لا يُعد حملاً له فلا اغتياز

ة فود: (في أمية) يتبني أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتي أن لا يُعد ما سأل؛ لأن مسه حرام ولو بحائل، وإن قصد غيره فقط قاتل. ة فود: (ويثله حمل حاييله) قضيته أنه يجري فيه تفصيل المتاع في القصد وعديه، وهو كما قال في شرح العباب أنه لا يبعد وقد يقال المتنجة الجمل مطلقاً؛ لأن حمل حاييله لا يُعد حملاً له فلا اغتياز بقصديه.

بِقَصْدِهِ؛ لَأَنَّ الْمُصْحَفَ تَابِعٌ حَيْثُذِ أَيَّ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَصْدِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَثِيرِ جِزْمِ الْمَنَاعِ وَصِغَرِهِ  
كَمَا شَمَلَهُ إِطْلَاقُهُمْ أَوْ مُطْلَقًا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ لَكِنْ  
قَضِيَّةٌ مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَآوَرِدِيِّ الْخُرْمَةُ، وَهِيَ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي اسْتِثْنَاءِ التَّفْسِيرِ وَالْقُرْآنِ  
وَفِي بَطْلَانِ الصَّلَاةِ إِذَا أُطْلِقَ فَلَمْ يَقْصِدْ تَفْهِيمًا وَلَا قِرَاءَةً. وَيُؤَيِّدُهُ تَعْلِيلُهُمُ الْجِلَّ فِي الْأَوَّلَى بِأَنَّهُ  
لَمْ يُجَلَّ بِالْمَعْظِيمِ إِذْ حَمَلَهُ هُنَا يُجَلُّ بِهِ لِقَدَمِ قَصْدٍ بِصِرْفِهِ عَنْهُ، فَإِنَّ قَصْدَ الْمُصْحَفِ حُرْمٌ، وَإِنْ  
قَصَدَ هُمَا فَقَضِيَّةٌ بِعِبَارَةِ سُلَيْمٍ بَلْ صَرَّيْجُهَا الْخُرْمَةُ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ وَجَرَى عَلَيْهَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ  
الْمُتَأَخِّرِينَ. وَهُوَ الْقِيَاسُ وَجَرَى آخَرُونَ - أَخَذُوا مِنَ «الْعَزِيزِ» - عَلَى الْجِلِّ، .....

بِقَصْدِهِ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَوْ حَمَلَ حَامِلُ الْمُصْحَفِ لَمْ يَحْرُمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ حَامِلٍ لَهُ عُرْفًا أَه. قَالَ ع ش  
قَوْلُهُ: م ر وَلَوْ حَمَلَ الْخُ أَيَّ وَلَوْ كَانَ بِقَصْدِ حَمَلِ الْمُصْحَفِ خِلَافًا لِجَحِّ حَيْثُ قَالَ بِالْخُرْمَةِ إِذَا قَصَدَ  
الْمُصْحَفَ ثُمَّ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ م ر أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْحَامِلِ لِلْمُصْحَفِ بَيْنَ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ الَّذِي لَا  
يُنْسَبُ إِلَيْهِ حَمَلٌ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ أَه عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بَاقِضٍ اغْتَمَدَهُ أَيَّ جَرِيَانُ  
تَفْصِيلِ الْمَنَاعِ فِي حَمَلِ حَامِلِ الْمُصْحَفِ الشَّارِحُ أَيْضًا فِي التَّخْفَةِ وَالْإِنْدَادِ وَالْإِيْعَابِ وَاعْتَمَدَ الْجَمَالُ  
الزَّمَلِيُّ الْجِلَّ مُطْلَقًا وَكَذَا سَمِ وَالزِّيَادِيُّ قَالَ الشُّبْرَامَلْسِيُّ وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّهَايَةِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخُ وَفِي  
الْقَلْبِيِّ عَلَى الْمَحَلِّ قَالَ شَيْخُنَا الْعَبْلَاوِيُّ مَحَلُّ الْجِلِّ إِنْ كَانَ الْمَحْمُولُ مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ لَا نَحْوَ طِفْلِ  
انْتَهَى وَبِعَارَةِ شَيْخِنَا وَلَا يَحْرُمُ حَمَلُ حَامِلِهِ مُطْلَقًا عِنْدَ الْعَلَامَةِ الزَّمَلِيِّ. وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَجَرٍ فِيهِ  
تَفْصِيلُ الْأَمْتِيعَةِ وَقَالَ الْعَبْلَاوِيُّ إِنْ نُسِبَ الْحَمْلُ إِلَيْهِ بَانَ كَانَ الْحَامِلُ لِلْمُصْحَفِ صَغِيرًا حَرْمٌ وَلَا فَلَا  
أَه. قَوْلُهُ: (بِقَصْدِهِ) أَيَّ الْمَنَاعِ سَمِ أَيَّ الْبَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِحَمَلِهِ فِي الْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَثِيرِ جِزْمِ  
الْمَنَاعِ الْخُ) وَفِي شَرْحِهِ عَلَى الْإِزْشَادِ، وَإِنْ صَغُرَ جِدًّا وَفِي قَتَاوِيهِ مَا يُسَمَّى مَنَاعًا وَفِي قَتَاوِي الْجَمَالِ  
الزَّمَلِيِّ وَالْمُرَادُ بِالْمَنَاعِ مَا يَحْسُنُ عُرْفًا اسْتِثْنَاءَهُ لِلْمُصْحَفِ وَقِيْدُ الْخَطِيبِ الْمَنَاعُ بَانَ يَضْلَحُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ  
عُرْفًا لَا نَحْوَ إِثْرَةٍ أَوْ خَيْطِهَا وَوَافَقَهُ الْحَلَبِيُّ كُرْدِيُّ عِبَارَةُ شَيْخِنَا الْجَمْعُ لَيْسَ قِيْدًا فَيَكْفِي الْمَنَاعُ الْوَاحِدُ  
وَلَوْ صَغِيرًا جِدًّا كَالْإِثْرَةِ كَمَا قَالَه الزَّمَلِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ. وَقَالَ الشَّيْخُ الْخَطِيبُ لَا بُدَّ أَنْ يَضْلَحَ لِلْإِسْتِثْنَاءِ  
عُرْفًا، وَيَحْمِلُهُ مَعَهُ مُعَلَّقًا حَذَرًا مِنَ الْمَسِّ وَالْأَحْرَمُ عَلَيْهِ حَيْثُ عُدَّ مَا سَأَلَهُ عُرْفًا أَه. قَوْلُهُ: (أَوْ مُطْلَقًا)  
عَطَفَ عَلَى بِقَصْدِهِ. قَوْلُهُ: (وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا الْخُ) وَكَذَا جَرَى عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي.

قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيَّ مَا اقْتَضَاهُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنَ الْخُرْمَةِ تَعْلِيلُهُمُ الْجِلَّ فِي الْأَوَّلَى أَيَّ فِي صُورَةِ قَصْدِ  
الْمَنَاعِ قَطُّ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّ قَصْدَ الْمُصْحَفِ حَرْمٌ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَجَرَى عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ)  
يَنْهَمُ الْخَطِيبُ، وَقَوْلُهُ وَجَرَى آخَرُونَ الْخُ يَنْهَمُ النَّهَايَةُ عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ الْمُصْحَفُ  
وَحْدَهُ بَانَ يَقْصِدَ الْمَنَاعَ أَوْ يُطْلَقَ فَلَوْ قَصَدَ الْمُصْحَفُ وَحْدَهُ حَرْمٌ عَلَيْهِ وَلَوْ قَصَدَ الْمُصْحَفُ مَعَ الْمَنَاعِ لَمْ  
يَحْرُمْ عِنْدَ الزَّمَلِيِّ، وَيَحْرُمُ عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ كَالْخَطِيبِ أَه وَبِعَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بَاقِضٍ جَرَى الشَّارِحُ

قَوْلُهُ: (بِقَصْدِهِ) أَيَّ الْمَنَاعِ.



والمس هنا كالحمل فإذا وضع يده فأصاب بعضها المصحف وبعضها غيره تأتي فيها التفصيل المذكور ولو ربط متاع مع مصحف فهل يأتي هنا ذلك التفصيل كما شبهه كلانهم أو لا؛ لأنه ليربط به مع عليه بذلك لا يتصور قصد حمله وحده كل محتفل، فإن قلت تصور كون أحدهما هو المقصود بالحمل والآخر تابع يتأتى ولو مع الربط. قلت: إنما يتأتى هذا إن فصلنا في قصديهما بناء على الحرمة فيه بين كون أحدهما تابعا والآخر متبوعا، وفيه بعد من كلامهم بل الظاهر منه أنه عند قصديهما لا فرق. (و) حمله ومسه في نحو ثوب كُتِبَ عليه

في هذا الكتاب على الجدل في صورتين أي قصد المتاع وحده والإطلاق والحرمة في صورتين أي قصد المصحف فقط أو قصده مع المتاع وجرى على ذلك في شرحه على الإرشاد والكتاب تبعا لشيخ الإسلام في شروحه على المنهج والبهجة والزوض والخطيب في المغني والإقناع وظاهر كلام التفتة اغتياد الحرمة في حالة الإطلاق أيضا فلا يحل عندها إلا أن قصد المتاع وحده واعتد الجمال الرملي الجدل في ثلاث أخوال والحرمة في حالة واحدة، وهي ما إذا قصد المصحف وحده اهـ.

• فود: (والمس هنا) أي فيما إذا كان المصحف مع متاع. • فود: (تأتي فيها التفصيل إلخ) فيه نظر ونتجه التحريم مطلقا فليتامل سم جزم به الحلبي وكذا شيخنا كما مر. • فود: (فأصاب بعضها المصحف) يعني ما يحاذيه من الحائل الخفيف. • فود: (فيها) أي في صورة الوضع المذكور.

• فود: (لا يتصور قصد حمله إلخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده أن يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد حمله وحده مع الربط سم، وهو ظاهر. • فود: (وحمله ومسه إلخ) مقتضاه أن مس المعروف القرآنية على انفرادها سابق حيث يكون التفسير أكثر بصرى عبارة المغني ظاهر كلام الأصحاب حيث كان التفسير أكثر لا يخرم مسه مطلقا قال في المجموع؛ لأنه ليس بمصحف أي ولا في معناه كما قاله شيخنا اهـ. وخالف النهاية فقال العبرة في الكثرة وعدمها في المس بحالة موضعه وفي الحمل بالجميع كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وعبارة سم بعد نقل إفتاء الشهاب الرملي المذكور وقضيته أن الورقة الواحدة مثلاً يخرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر، وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل، وأنه يخرم مس آية معيزة في ورقة، وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرأتها وفي شرح الإرشاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع اهـ واعتد الإفتاء المذكور شيخنا عبارته والمنظور إليه جملته القرآن والتفسير في الحمل. وأما في المس، فإن مس الجملة فكذلك وإلا فالمنظور إليه موضع وضع يده مثلاً. • فود: (في نحو ثوب إلخ) ويحل التزم فيه ولو مع الجنابة شيخنا وبجبري.

• فود: (تأتي فيها التفصيل المذكور) فيه نظر ونتجه التحريم مطلقا فليتامل. • فود: (لا يتصور إلخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده أن يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد حمله وحده مع الربط.

(وتفسير) أكثر منه مع الكراهة وكذا في حمليه مع متاع للخلاف في حرمة أبطأ لا أقل أو مساو تميز القرآن عنه أم لا؛ لأنه المقصود حيثيذ وفارق استواء الحرير مع غيره بتعظيم القرآن وهل البيرة هنا في الكثرة والقلية بالحروف الملقوطة أو المرسومة كل محتتمل والذي يتجه الثاني ويترق بينه وبين ما يأتي في تبدل الفاتحة بأن المدار ثم على القراءة، وهي إنما ترتبط باللفظ دون الرسم وهنا على المحمول، وهو إنما يرتبط بالحروف المكتوبة لثقت في كل ويُنظر الأكثر ليكون غيره تابعا له وعلى الثاني فيظهر أنه يُعتبر في القرآن رسمه بالنسبة ليخط المصحف الإمام، وإن خرج عن مصطلح علم الرسم؛ لأنه ورد له رسم لا يقاس عليه فتعين

• فود: (وتفسير) هل، وإن قصد حمل القرآن وحده ظاهر إطلاقهم نعم شوبري وفي الكردى ما نصه قال الشارح في حاشية فتح الجواد ليس منه مصحف حشي من تفسير أو تفاسير، وإن ملئت حواشيه وأجانبه وما بين سطوره؛ لأنه لا يسمى تفسيراً بوجوب بل اسم المصحف باقي له مع ذلك وغاية ما يقال له مصحف محشي اه. وفي فتاوى الجمال الزملي أنه كالتفسير وفي الإيعاب الجمل، وإن لم يسم كتاب تفسير أو قصد به القرآن وحده أو تميز بنحو خفرة على الأصح وفي شرح الإزهاد للشارح المراد فيما يظهر التفسير وما يتبعه مما يُذكر معه ولو استطرادا، وإن لم يكن له مناسبة به والكثرة من حيث الحروف لفظاً لا رسماً ومن حيث الجملة فتخص إحدى الورقات من أحدهما لا عبرة به اه وكذا في فتح الجواد والإيعاب انتهى كلام الكردى. • فود: (أكثر منه) والوزع عدم حمل تفسير الجلالين؛ لأنه، وإن كان زائداً بحرفين ربما غفل الكاتب عن كتابة حرفين أو أكثر شيخنا. • فود: (مع الكراهة) كذا في المغني والنهاية. • فود: (لا أقل أو مساو) كذا في النهاية والمغني. • فود: (تميز القرآن إلخ) عبارة المغني سواء تميزت ألفاظه بلون أم لا اه. • فود: (لأنه المقصود إلخ) أي دون القرآن حيثيذ أي إذ كان التفسير أكثر من القرآن نهاية وهذا التعليل قد ينافي ما مر عن الإيعاب والشوبري وقال المغني؛ لأنه لعدم الإخلال بتعظيمه حيثيذ اه، وهو ينايب ذلك. • فود: (وفارق) أي استواء التفسير مع القرآن فعزم حملته وسه حيثيذ استواء الحرير إلخ أي فلم يخرم لبسه. • فود: (وهل البيرة) إلى قوله ولو شك أقره ش. • فود: (والذي يتجه الثاني) أي اختيار الحروف المرسومة أي خلافاً لما في شرح الإزهاد. • فود: (في كل) أي من التفسير والقرآن. • فود: (ليكون غيره) أي غير الأكثر تابعا له أي للأكثر. • فود: (وعلى الثاني) أي الحروف المرسومة. • فود: (أنه يُعتبر) إلى قوله؛ لأنه إلخ جزم به شيخنا. • فود: (ليخط المصحف الإمام) وهو الذي كان يقرأ فيه سيدنا عثمان وأخذته لتفسيه ش.

• فود: (وتفسير أكثر) أفتى شيخنا الشهاب الزملي بأن العبرة في المس بالمنسوس وفي الحمل بالمجموع اه وقضيته أن الورقة الواحدة مثلاً يخرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر، وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل، وأنه يخرم مس آية متميزة في ورقة، وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرأتها وفي شرح الإزهاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع.

اعتباره به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط؛ لأنه لما لم يرد فيه شيء وجب الرجوع فيه للقواعد المقررة عند أهله ولو شك في كون التفسير أكثر أو مساوياً حل فيما ظهر لعدم تحقق المانع، وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الضية والحرير. ويجري بعضهم في الحرير على الحرمة فقياشها هنا كذلك بل أولى، ويجري ذلك فيما لو شك أقصد به الدراسة أو التبرك ويغزى بين هذا وما قدمته فيما لم يقصد به شيء بأنه لما لم يوجد ثم مقتضى لجل ولا حرمة تقيّن النظر للقرينة الدالة على أنه من جنس ما يقصد به تبرك أو دراسة وهنا وجد احتمالان تمارضا فنظرنا لمقوي أحدهما، وهو أصل عدم الحرمة والمانع على الأول والاحتياط على الثاني فتأمل وربما قدرته في عطف تفسير اندفع جعله معطوفاً على الضمير المجزور ثم اعتبر أنه بآته ضعيف على أن التحقيق أنه لا ضعف فيه (و) حملته ومثله في (فنانين) عليها سورة الإخلاص أو غيرها؛ لأن القرآن لما لم يقصد هنا لما وضع له من الدراسة

• فؤد: (هنا أهله) أي أهل الخط وأئمة وكتبه كمقدمة ابن الحاجب في علم الخط. • فؤد: (حل فيما يظهر) خلافاً للنهاية والمغني والطلباء وسَم وع ش والتزويري وشيخنا. • فؤد: (أو مساوياً) الأولى أو غير. • فؤد: (لقد تم تحقيق المانع) قد يمارض بأن الأصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيح سم. • فؤد: (بل أولى) اغتمده النهاية والمغني كما مر. • فؤد: (ويجري ذلك) أي الظاهر والقياس كزدي. • فؤد: (فيما شك أقصد به تبرك إلخ) نقل الحلبي في حواشي المنهج الجدل عند الشك عن الشارح وأقره وفي المغني ما يفيد الحرمة ونقل عن الجمال الزملي أيضاً وقال سم في حواشي المنهج الوجه التحريم؛ لأنه الأصل في المصحف وفقاً لشيخنا الطلباء وفي شرح المحرر للزبادي يؤخذ من العلة أنه لو شك هل قصد به الدراسة أو التبرك أنه يحرم تنظيم القرآن كزدي. • فؤد: (بين هذا) أي الجدل فيما لو شك أقصد به الدراسة أو التبرك وقال الكزدي أي ما ذكر هنا من أن الظاهر الجدل في الشك في مساواة التفسير وكثرته والشك في قصد الدراسة أو التبرك والقياس الحرمة اه. • فؤد: (وما قلغته) أي في شرح وما كتبت لندرس قرآن إلخ. • فؤد: (على الأول) هو قوله: حل فيما يظهر وقوله على الثاني هو قوله: فقياشها إلخ كزدي. • فؤد: (وبما قدرته إلخ) أي ويتقدير في المفيدة لمطلف تفسير على أمية لا على الضمير المجزور في حمله بدون إعادة الجار. • فؤد: (بآته ضعيف) أي عند الجمهور. • فؤد: (على أن التحقيق إلخ) أي الذي جرى عليه ابن مالك ومن تبعه. • فؤد: (سني: (ودنانير) أي أو دراهم كتبت عليها قرآن وما في معناها ككتبت الفقه والتوب المطرور بآيات من القرآن والحيطان المنقوشة والطعام نهاية ومغني. • فؤد: (عليها) إلى قوله وفي بمعنى مع في النهاية والمغني. • فؤد: (أو غيرها) أي غير سورة الإخلاص من القرآن.

• فؤد: (لقد تم تحقيق المانع) قد يمارض بأن الأصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيح.

• فؤد: (ومن ثم حل) يمكن بناء على هذا الحكم التحريم في المصحف والفرق ظاهر.

والجفِظ لم تجز عليه أحكامه ولذا حل أكل طعام وقدّم جدار نُقِشَ عليهما وفي بَمَعَتِي مع فيما لا ظُهورَ للظرفية فيه كما قدّمت الإشارة إليه. (لا) حلُّ (قَلْبٍ وِرْقِهِ) أو وِرْقَةٍ منه (بغود) مثلاً من جانب إلى آخر ولو قائمةً كما سَجَلَه إطلاقه (في الأصح) لانتقاله بفعله فصار كأنه حَامِلُهُ (و) الأصح (أَنْ الصَّبِي) الْمُمَيَّزُ إِذْ لا يجوزُ تمكينُ غيره منه مُطلقاً؛ لأنّه قد ينتهكه (المُحدث) حَدَثًا أَصْغَرَ أو أَكْبَرَ وَبَحَثَ مَنَعَ الْجُنُبِ الْقُرْآنَ، وَأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى وَلِيِّهِ تَمَكُّنُهُ مِنْهُ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى بَحَثِ مَنَعَ الْجُنُبِ هُنَا مِنَ الْمَسِّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ أَكَّدُ لِحُرْمَتِهِ عَلَى الْمُحَدِّثِ بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ فَلَا قِيَاسَ (لَا يُمْنَعُ) مِنْ مَسِّهِ وَحَمْلِهِ.....

• فَوَدَّ: (أَكَلَ طَعَامَ الْخ) أَيِ وَبَسَّ ثَوْبَ طُرُزٍ بِذَلِكَ ع. ش. • فَوَدَّ: (فِيمَا لَا ظُهورَ لِلظَّرْفِيَّةِ) الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّ فِي بَمَعَتِي مَعَ مُطْلَقًا فَتَأَمَّلْهُ مَعَ مَا هُنَا بَصْرِي. • فَوَدَّ: (أَوْ وَرْقَةٍ مِنْهُ) يُغْنِي عَنْهُ حَمْلُ الْإِضَافَةِ فِي الْمَثْنِ عَلَى الْجَنَسِ. • فَوَدَّ: (إِطْلَاقُهُ) يُغْنِي الْمُجَوِّزُ بَصْرِي عِبَارَةَ الْكَرْدِي أَيِ إِطْلَاقِ الْمُصْطَفِ فِي الْأَصْحِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ قُلْتُ الْأَصْحُ الْخَ أَهْ أَنْظَرُ مَا الْمَانِعُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ رُجُوعِ الضَّمِيرِ لِلزَّائِعِي الْمَانِعِ. • فَوَدَّ: (الْمُمَيَّزُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي التَّهَابَةِ وَالْمُغْنَى إِلَى قَوْلِهِ وَمُطْلَقًا. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لِحَاجَةِ التَّغْلِيمِ إِذَا تَأْتَى تَغْلِيمُهُ سَمَ وَقَالَ شَيْخُنَا يَمْنَعُهُ وَلِيهِ لَيْتَلَا يَنْتَهَكَ مَا لَمْ يَكُنْ مُلَاحِظًا لَهُ أَهْ عِبَارَةُ ع. ش. يُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ مَنْ يَمْنَعُهُ مِنَ انْتِهَاكِهِ لَمْ يَحْرُمْ أَهْ وَعِبَارَةُ الْكَرْدِي قَالَ فِي الْإِعَابِ نَعَمْ يَنْتَهِي جِلُّ تَمَكُّنٍ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ مِنْهُ لِحَاجَةِ تَعْلِيمِهِ إِذَا كَانَ بِحَضْرَةِ نَحْوِ الْوَلِيِّ لِلْأَمْنِ مِنْ أَنَّهُ يَنْتَهَكَ حَيْثُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الْقَاضِي وَلَا تَمَكُّنُ الصَّبِيَّانِ مِنْ مَخَوِ الْأَلْوَابِ بِالْأَفْذَارِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُمْ يُمْنَعُونَ أَيْضًا مِنْ مَخَوِهَا بِالْبُصَاقِ وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ الْعِمَادِ أَهْ. وَفِي الْقَلْبِيرِيِّ عَلَى الْمُحَلِّيِّ يَجُوزُ مَا لَا يُشِيرُ بِالْإِهَانَةِ كَالْبُصَاقِ عَلَى اللَّوْجِ لِمَخَوِهِ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ أَهْ. وَفِي فَتَاوَى الْجَمَالِ الزَّمَلِيِّ جَوَازُ ذَلِكَ حَيْثُ قُصِدَ بِهِ الْإِعَانَةُ عَلَى مَخَوِ الْكِتَابَةِ وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ يَحْرُمُ مَسُّ الْمُضْحَفِ بِأَصْبَعٍ عَلَيْهِ رِيْقٌ إِذْ يَحْرُمُ إِيصَالُ شَيْءٍ مِنَ الْبُصَاقِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ أَجْزَاءِ الْمُضْحَفِ وَيُسَرُّ مَنَعَ الصَّبِيِّ مَسَّ الْمُضْحَفِ لِلتَّعَلُّمِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَهُ مِنْهُ أَهْ. • فَوَدَّ: (مَنَعَ الْجُنُبِ الْخ) أَيِ مَنَعَ الصَّبِيَّ الْجُنُبِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ بَصْرِي.

• فَوَدَّ: (وَلَيْسَ كَذَلِكَ) أَيِ وَكَذَا الْبَحْثُ الْأَوَّلُ قَالَ الْكَرْدِيُّ أَقْنَى التَّوَوُّيُّ بِحَلِّ قِرَاءَةِ الصَّبِيِّ وَمُكْنَاهُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْجَنَابَةِ أَهْ. • فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيِ الْمَسِّ. • فَوَدَّ: (فَلَا قِيَاسَ) أَيِ لِمَنْعِ الصَّبِيِّ الْجُنُبِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى مَنَعِهِ مِنْ مَسِّهِ. • فَوَدَّ: (لَا يُمْنَعُ مِنْ مَسِّهِ وَحَمْلِهِ الْخ) أَيِ لَا يَجِبُ مَنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ بَلْ

• فَوَدَّ: (وَأَنَّ الصَّبِيَّ الْمُحَدِّثَ لَا يُمْنَعُ) عَبَّرَ فِي الْمَنْهَجِ بِقَوْلِهِ وَلَا يَجِبُ مَنَعُ صَبِيٍّ مُمَيَّزٍ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَالتَّضْرِيحُ بِعَدَمِ الْوُجُوبِ وَبِالْمُمَيَّزِ مِنْ زِيَادَتِي أَهْ وَقَضَيْتُهُ جَوَازُ الْمَنْعِ أَيِ مَنَعَ الْوَلِيِّ وَهُوَ قَرِيبٌ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْحَاجَةِ وَمَشَقَّةَ الْإِسْتِفْرَافِ عَلَى الطَّهَارَةِ أَنْ تُبَيِّحَ التَّمَكُّنَ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ الْمَخْظُورِ وَأَمَّا أَنَّهُا تَوْجِبُهُ وَتَحْرُمُ الْمَنْعَ قَبْعِدَ وَالْأَضَلُّ أَنَّ الْمَخْظُورَ يُبَاحُ عِنْدَ الْحَاجَةِ أَوْ الضَّرُورَةِ وَلَا يَجِبُ عِنْدَ ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّ فِي

عند حاجة تعلُّبه وذريه ووسيلتيهما كحمله.....

يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ مُغْنِي وَتَقَدَّمَ عَنْ قَتَاوَى الشَّارِحِ بِفُلْهٍ وَقَالَ سَمِ قَضِيَّةُ كَلَامِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ جَوَازُ الْمَنْعِ ، وَهُوَ قَرِيبٌ ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْحَاجَةِ وَمَشَقَّةَ الْإِسْتِغْرَارِ عَلَى الطَّهَارَةِ أَنْ تُبَيِّحَ التَّمَكُّنَ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ الْمَحْظُورِ وَأَمَّا أَنَّهُ تَوَجُّهُ وَتَحَرُّمُ الْمَنْعِ قَبْعِيدٌ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَمَكُّنُهُ ، وَيَخْرُومُ مَعَهُ كَمَا تَصْلُحُ لَهُ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ وَقَدْ يَتَّبِعُهُ إِنْ كَانَتْ مَضْلَعَةُ الصَّبِيِّ فِي التَّمَكُّنِ ثُمَّ رَأَيْتَ بِخَطِّي فِي مُسَوِّدَةٍ شَرْحِي لِأَبِي شُجَاعٍ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ وَالْمُعَلِّمِ مَعَهُ مِنْ مَسِّ وَحَمْلِهِ مَعَ الْحَدِيثِ ثُمَّ رَأَيْتَ الْعَبَّابَ جَزَمَ بِتَنْذِيرِ الْمَنْعِ تَبَعًا لِيَعْمَهُمْ وَكَذَا فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يَتَّبِعُهُ الْخُ لَعَلَّهُ هُوَ الْأَقْرَبُ . □ فَوَدَّ : (مِنْ مَسِّهِ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى . □ فَوَدَّ : (مِنْ مَسِّهِ وَحَمْلِهِ) لَا فِي الْمُضْخَفِ وَلَا فِي الذُّرْحِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى وَلَا فِي نَحْوِهِمَا مِنْ كُلِّ مَا كَتَبَ عَلَيْهِ قُرْآنٌ لِدَرْبِهِ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى شَيْخُنَا . □ فَوَدَّ : (هَذَا حَاجَةُ تَعْلُمِهِ الْخُ) وَلَيْسَ مِنْهَا حَمْلُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ مُضْخَفًا لِسَيِّدِهِ الصَّغِيرِ مَعَهُ إِلَى الْمَكْتَبِ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ وَفَاقًا فِي ذَلِكَ لِمَا مَشَى عَلَيْهِ الْعَبْلَاوِيُّ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَهْ كُرْدِي . □ فَوَدَّ : (هَذَا حَاجَةُ تَعْلُمِهِ وَذَرْبِهِ) أَيِ بِخِلَافِ تَمَكُّنِهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَنَحْوِهِمَا مَعَ الْحَدِيثِ نَعَمْ نَظِيرُ الْمَسْأَلَةِ مَا إِذَا قَرَأَ لِلتَّعْبُدِ لَا لِلدِّرَاسَةِ بَأَنَّ كَانَ حَافِظًا أَوْ كَانَ يَتَعَاطَى بِمِقْدَارٍ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْجَفْظُ فِي الْعَادَةِ وَفِي الرَّافِعِي مَا يَقْتَضِي التَّخْرِيمَ فَتَقَطَّنَ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ مَهْمٌ كَذَا فِي خَطِّ ابْنِ قَاسِمٍ الْغَزَنِيِّ شَارِحِ الْمَنْهَاجِ وَفِي سَمِ عَلَى خِجَ مَا نَصَّهُ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْ حَمْلِهِ وَمَسِّهِ لِلْقِرَاءَةِ فِيهِ نَظَرٌ أَوْ إِنْ كَانَ حَافِظًا عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ إِذَا أَفَادَتْهُ الْقِرَاءَةُ فِيهِ نَظَرٌ .

(فَائِدَةٌ) مَا فِي مَقْصُودِهِ كَالِإِسْطِظْهَارِ فِي جَفْظِهِ وَتَقْوِيَتِهِ حَتَّى بَعْدَ فَرَاغِ مَدَّةِ جَفْظِهِ إِذَا أَثَّرَ ذَلِكَ فِي تَرْسِيخِ جَفْظِهِ انْتَهَى وَقَدْ يُقَالُ لَا تَنَافِي لِإِمْكَانِ حَمْلٍ مَا فِي الرَّافِعِي عَلَى إِرَادَةِ التَّعْبُدِ الْمُخْصِ وَمَا نَقَلَهُ سَمِ عَلَى مَا إِذَا تَعَلَّقَ بِقَرَائِنِهِ فِيهِ غَرَضٌ يَعُودُ إِلَى الْجَفْظِ كَمَا أَشْعَرَ بِهِ قَوْلُهُ : كَالِإِسْطِظْهَارِ الْخُ .

(فَائِدَةٌ) وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا لَوْ جَعَلَ الْمُضْخَفُ فِي خُرْجٍ أَوْ غَيْرِهِ وَرَكِبَ عَلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا فَاجْتَبَتْ عَنْهُ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ بَعْدَ إِزْرَاءٍ بِهِ كَانَ وَضَعَهُ تَحْتَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبُرْذَعَةِ أَوْ كَانَ مُلَاقِيًا لَا عَلَى الْخُرْجِ مَثَلًا مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ بَيْنَ الْمُضْخَفِ وَبَيْنَ الْخُرْجِ وَعُدَّ ذَلِكَ إِزْرَاءً لَهُ تَكُونُ الْفَجْذِ صَارَ مَوْضُوعًا عَلَيْهِ حَرَمٌ وَإِلَّا فَلَا قِتْنَةَ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ اضْطُرَّ إِلَى مَأْكُولٍ وَكَانَ لَا يَصِلُ

حَمْلِهِ عَلَى الطَّهَارَةِ مَضْلَعَةً لَهُ لِيَتَنَادَ ذَلِكَ فَلَا يَتْرُكُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا بَلَغَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَلْزَمَهُ تَمَكُّنُهُ ، وَيَخْرُومُ مَعَهُ كَمَا يَصْلُحُ لَهُ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ وَقَدْ يَتَّبِعُهُ إِنْ كَانَتْ مَضْلَعَةُ الصَّبِيِّ فِي التَّمَكُّنِ ثُمَّ رَأَيْتَ بِخَطِّي فِي مُسَوِّدَةٍ شَرْحِي لِأَبِي شُجَاعٍ أَنَّهُ يُسَنُّ لِلْوَلِيِّ وَالْمُعَلِّمِ مَعَهُ مِنْ مَسِّ وَحَمْلِهِ مَعَ الْحَدِيثِ ثُمَّ رَأَيْتَ الْعَبَّابَ جَزَمَ بِتَنْذِيرِ الْمَنْعِ تَبَعًا لِيَعْمَهُمْ وَكَذَا فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْ حَمْلِهِ وَمَسِّهِ لِلْقِرَاءَةِ فِيهِ نَظَرٌ ، أَوْ إِنْ كَانَ حَافِظًا عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ إِذَا أَفَادَتْ الْقِرَاءَةُ فِيهِ نَظَرٌ .

(فَائِدَةٌ) : مَا فِي مَقْصُودِهِ كَالِإِسْطِظْهَارِ عَلَى جَفْظِهِ وَتَقْوِيَتِهِ حَتَّى بَعْدَ فَرَاغِ مَدَّةِ جَفْظِهِ إِذَا أَثَّرَ ذَلِكَ فِي تَرْسِيخِ جَفْظِهِ وَقَوْلُهُ الْمُمَيِّزُ الْمُتَبَايِدُ إِرَادَةُ التَّمْيِيزِ الشَّرْعِيِّ فَلَا اغْتِيَارَ بغيرِهِ .

للمَكْتَبِ والإِثْنَيْنِ بهِ لِلتَّعَلُّمِ لِيَعْلَمَهُ مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَذَلِكَ لِيَمَسِّقَهُ دَوَامَ طَهْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الْعِمَادِ قَالَ يَجُوزُ تَمْكِتُهُ مِنْ حَمْلِهِ لِلدَّرَاسَةِ وَالتَّبَوُّكِ وَتَقْلِيلِهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِهِمْ اعْتِبَارًا بِمَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَيْهِ انْتِهَى وَفِي عُمُومِهِ نَظَرٌ كَتَخْصِيصِ الْإِسْتَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِالْحَمْلِ لِلدَّرَاسَةِ فَالْأَوَّلُ مَا ذَكَرْتُهُ.

(قُلْتُ الْأَصَحُّ جُلُّ قَلْبٍ وَرَقَةٍ مُطْلَقًا (بِقُودٍ) أَوْ نَحْوَهُ (وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَمْلٍ وَلَا فِي مَعْنَاهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ انْفَصَلَتِ الرَّقَّةُ عَلَى الْقُودِ حَرْمٌ اتَّفَاقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ حَمْلٌ كَمَا لَوْ لَفَّ كُتْمُهُ عَلَى يَدِهِ وَقَلَّبَ بِهَا وَرَقَّةً مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَنْفَصِلْ، وَيَحْرُمُ مِثْلُهُ.....)

إِلَيْهِ إِلَّا بِشَيْءٍ يَضَعُهُ تَحْتَ رِجْلَيْهِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا الْمُضْخَفُ قَهْلٌ يَجُوزُ وَضَعُهُ تَحْتَ رِجْلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَمْ لَا فَاجْتَبَتْ عَنْهُ بَأَنَّ الظَّاهِرَ الْجَوَازُ فَإِنَّ حِفْظَ الرُّوحِ مُقَدَّمٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّ عَلَى غَيْرِهِ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ اشْرَفَتْ سَفِينَةٌ فِيهَا مُضْخَفٌ وَحَبْوَانٌ عَلَى الْغَرْقِ وَاحْتِيجُ إِلَى الْإِقَاءِ أَحَدِهِمَا لِتَخْلِيسِ السَّفِينَةِ أَلْفَيَّ الْمُضْخَفُ جَفْظًا لِلرُّوحِ الَّذِي فِي السَّفِينَةِ لَا يُقَالُ وَضَعُ الْمُضْخَفِ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ امْتِنَانًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ كَوْنُهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ مَانِعٌ عَنْ كَوْنِهِ امْتِنَانًا أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ السُّجُودُ لِلضَّنَمِ وَالتَّصَوُّرُ بِصُورَةِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى الرُّوحِ بَلْ قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ إِنْ تَوَقَّفَ إِنْقَادُ رُوحِهِ عَلَى ذَلِكَ وَجَبَ وَضَعُهُ حَيْثُ يُدْ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ الْقَوْتُ بِيَدِ كَافِرٍ وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَفْعِ الْمُضْخَفِ لَهُ جَازَ لَهُ الدَّفْعُ لَكِنْ يَتَّبِعِي لَهُ تَقْدِيمُ الْمَيْتَةِ وَلَوْ مُنْطَلِقَةً إِنْ وَجَدَهَا عَلَى دَفْعِهِ لِكَافِرٍ عَشْرَ، وَقَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ الْإِنْخُ أَيُّ احْتِمَالًا رَاجِحًا وَقَوْلُهُ عَلَى دَفْعِهِ الْإِنْخُ يَتَّبِعِي وَعَلَى وَضَعِ الْمُضْخَفِ تَحْتَ رِجْلَيْهِ. □ قُودٌ: (لِلْمَكْتَبِ الْإِنْخُ) يَتَّبِعِي وَعَنِ الْمَكْتَبِ إِلَى الْبَيْتِ. □ قُودٌ: (وَالْتَّبَوُّكِ) الْوَجْهَ خِلَافَهُ سَم. □ قُودٌ: (وَتَقْلِيلُهُ) بِالْجَرِّ عَظْمًا عَلَى حَمْلِهِ الْإِنْخُ.

□ قُودٌ: (وَتَقْلِيلُهُ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ) وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي الْحَمْلِ الْمُتَعَلِّقُ بِالدَّرَاسَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِعَرَضٍ أَوْ كَانَ لِعَرَضٍ آخَرَ مُنْعٍ مِنْهُ جَزْمًا مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ قُودٌ: (مَا ذَكَرْتُهُ) أَيُّ مِنْ جَوَازِ التَّمَكُّنِ لِلدَّرَاسَةِ وَوَسِيلَتِهَا وَعَدَمِهِ لِغَيْرِهِمَا. □ قُودٌ: (مُطْلَقًا) أَيُّ سِوَاهُ أَكَانَتْ الرَّقَّةُ قَائِمَةً فَصَفَحَهَا بِنَحْوِ عُرْدٍ أَمْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ نَهَايَةً. □ قُودٌ: (أَوْ نَحْوَهُ) أَيُّ كَمَا لَوْ قَتَلَ كُتْمُهُ وَقَلَّبَ بِهِ مُغْنِي (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَجَزَمَ فِي الْمُغْنِي. □ قُودٌ: (لَيْسَ بِحَمْلٍ الْإِنْخُ) أَيُّ وَلَا مَسَّ نَهَايَةً وَمُغْنِي. □ قُودٌ: (وَيَحْرُمُ مِثْلُهُ الْإِنْخُ) وَيَحْرُمُ كُتْبُ الْقُرْآنِ أَوْ شَيْءٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى يَنْجِسُ وَعَلَى نَجِسٍ وَمِثْلِهِ بِهِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَغْفُوعٍ عَنْهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لَا بِظَاهِرٍ مِنْ مُتَجَسِّسٍ، وَيَحْرُمُ السَّفَرُ بِهِ إِلَى أَرْضِ الْكُفَّارِ إِذَا خِيفَ وَقُوعُهُ فِي أَيْدِيهِمْ وَيُسْتَحَبُّ كُتْبُهُ وَإِبْضَاحُهُ وَتَقْلِيلُهُ وَشُكْلُهُ، وَيَجُوزُ كُتْبُ آيَتَيْنِ وَنَحْوِهِمَا إِلَيْهِمْ فِي أَثْنَاءِ كِتَابٍ وَيُمنَعُ الْكَافِرُ مِنْ مِثْلِهِ لِإِسْمَاعِهِ، وَيَحْرُمُ تَغْلِيْمُهُ وَتَعْلَمُهُ إِنْ كَانَ مُعَانِدًا وَغَيْرَ الْمُعَانِدِ إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ جَازَ تَغْلِيْمُهُ وَلَا فَلَ وَتَكَرَّرَ الْقِرَاءَةُ بِفَمٍ مُتَجَسِّسٍ وَتَجُوزُ بِلَا كَرَاهَةٍ بِحَمَامٍ وَطَرِيقٍ إِنْ لَمْ يَلْتَمِمْ عَنْهَا وَلَا كَرِهَتْ إِنْقَاعُ قَالَ

□ قُودٌ: (وَالْتَّبَوُّكِ) الْوَجْهَ خِلَافَهُ. □ قُودٌ: (مُطْلَقًا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لِحَاجَةِ التَّعْلِيمِ إِذَا تَأَتَّى تَغْلِيْمُهُ وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ بِخَشْيَةِ الْإِنْتِهَاكِ امْتِنَانَهُ، وَإِنْ وَصَّاهُ الْوَلِيُّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

كُكِّلَ اسمُ مُعْظَمٍ بِمُتَنَجِّسٍ بِغَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهُ وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بَأَنَّهُ لَا فَرْقَ تَعْظِيمًا لَهُ وَوُطِئَ شَيْءٌ نُقِشَ بِهِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَرَاهَةِ لَيْسَ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ الْمُسْتَلَزِمُ لِلْجُلُوبِ عَلَيْهِ الْمُسَاوِي لِيُوطِئَهُ بِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمْنَا هَذَا الِاسْتِلْزَامَ وَالْمُسَاوَاةَ أَمْكَنَّا أَنْ نَقُولَ: وَطِئَهُ فِيهِ إِهَانَةٌ لَهُ قَصْدًا وَلَا كَذَلِكَ لَيْسَ بِهِ وَيُقْتَضَرُ فِي الشَّيْءِ تَابِقًا مَا لَا يُقْتَضَرُ فِيهِ مَقْصُودًا وَوَضِعَ نَحْوُ دِرْهَمٍ فِي مَكْتُوبِهِ وَجَعَلَهُ وَقَايَةً وَلَوْ

الْبُخَيْرِيُّ قَوْلُهُ: وَيَحْرُمُ كُتُبُ الْقُرْآنِ الْخُفَّ وَكَذَلِكَ كِتَابَةُ الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ فِيمَا يَظْهَرُ قَوْلُهُ: لَا بَطَاهِرَ الْخُفِّ أَيْ لَا يَحْرُمُ مَسَّهُ بِمَعْصِي طَاهِرٍ مِنْ بَدَنِ مُتَنَجِّسٍ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ فَإِذَا تَنَجَّسَ كَفَهُ إِلَّا اضْطِغَا مِنْهُ فَهَسَ بِهَذَا الْإِضْطِغَافِ الْمُضْحَفِ، وَهُوَ طَاهِرٌ مِنَ الْحَدَثِ جَازٍ وَقَوْلُهُ وَنُقِطُهُ الْخُفَّ أَيْ صِيَانَةً لَهُ مِنَ اللَّحْنِ وَالتَّخْرِيفِ، وَيَجُوزُ كِتَابَةُ الْقُرْآنِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ بِخِلَافِ قِرَاءَتِهِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ فَتَمْتَنِعُ وَفِي ع ش عَنْ سَمٍ عَلَى حَجٍّ.

(فَرَعَ) أَقْبَى شَيْخُنَا م ر بِجَوَازِ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِالْقَلَمِ الْهِنْدِيِّ وَقِيَّاسَهُ جَوَازُهُ بِنَحْوِ الثُّرَيِّقِيِّ أَيْضًا.

(فَرَعَ) أَخْبَرَ الْوَجْهَ جَوَازُ تَقْطِيعِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي التَّخْلِيمِ لِلْمَحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ انْتَهَى وَقَوْلُهُ وَتُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ بِقَمٍّ مُتَنَجِّسٍ وَكَذَا فِي حَالِ خُرُوجِ الرِّيحِ لَا مَعَ نَحْوِ مَسٍّ أَوْ لَسٍّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقْبَلٍ عَادَةً وَقَوْلُهُ وَلَا كَرِهَتْ هَذَا شَامِلٌ لِمَا يَنْقَلِبُ السَّائِلُ فِي الطَّرِيقِ وَعَلَى الْأَثَابِ فَفِيهَا التَّخْصِيلُ الْمَذْكُورُ، فَإِنْ انْتَهَى عَنْهَا كَرِهَتْ وَلَا فَلَا كَرَاهَةَ إِذْ لَيْسَ الْقَصْدُ إِهَانَةَ الْقُرْآنِ وَلَا حَرَمٌ بَلْ رُبَّمَا كَانَ كُفْرًا أَوْ كَلَامَ الْبُخَيْرِيِّ قَالَ شَيْخُنَا وَكَذَلِكَ تَكْرَهُ قِرَاءَةَ الْعِلْمِ بِقَمٍّ مُتَنَجِّسٍ أ. هـ. قَوْلُهُ: (كُكِّلَ اسْمُ مُعْظَمٍ) يَشْمَلُ اسْمَ الْأَنْبِيَاءِ وَ. هـ. قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهُ) قَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ بِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسُّ بِمَوْضِعِ الْمَعْفُوِّ عَنْهُ سَمٌ، وَيَأْتِي مَا فِيهِ. هـ. قَوْلُهُ: (بَأَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيْ بَيْنَ الْمَعْفُوِّ عَنْهُ وَغَيْرِهِ عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ: وَمَسَّهُ بِمَعْصِي نَجِسٍ وَفِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الزُّوْضِ لَوْ بِمَعْفُوٍّ عَنْهُ ع ش. وَقَالَ سَمٌ بِغَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهُ وَعِبَارَةُ الْحَلَبِيِّ أَيْ لَوْ بِمَعْفُوٍّ عَنْهُ حَيْثُ كَانَ عَيْنًا لَا أَنْزَا وَيُخْتَمَلُ الْأَخْذُ بِالْإِطْلَاقِ نَحْوُ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَمَسَّهُ بِمَعْصِي مُتَنَجِّسٍ بِرَطَبٍ مُطْلَقًا وَبِجَافٍ غَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهُ أ. هـ. قَوْلُهُ: (وُطِئَ شَيْءٌ) الْخُفُّ أَيْ يَحْرُمُ الْمَشْيُ عَلَى فِرَاشٍ أَوْ خَشَبٍ أَيْ مِثْلًا نُقِشَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْخُنَا زَادَ الْمُغْنِي أَوْ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى أ. هـ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَوَضِعَ نَحْوُ دِرْهَمٍ) الْخُفُّ عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ نَحْوُ دَهَبٍ فِي كَاغِدٍ كُتِبَ عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أ. هـ. قَالَ ع ش أَيْ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ كُلِّ مُعْظَمٍ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجٍّ فِي بَابِ الْإِسْتِجَاءِ وَبَيْنَ الْمُعْظَمِ مَا يَقَعُ فِي الْمَكَاتِبَاتِ وَنَحْوِهَا مِمَّا فِيهِ اسْمُ اللَّهِ وَاسْمُ رَسُولِهِ مِثْلًا فَيَحْرُمُ إِهَانَتُهُ بِنَحْوِ وَضْعِ دِرْهَمٍ فِيهِ أ. هـ. قَوْلُهُ: (وَجَعَلَهُ وَقَايَةً) الْخُفُّ هَذَا قَدْ يُفِيدُ حُرْمَةً جَعَلِيًّا مَا فِيهِ اسْمُ النَّبِيِّ ﷺ وَقَايَةً وَلَوْ لِمَا فِيهِ

هـ. قَوْلُهُ: (كُكِّلَ اسْمُ مُعْظَمٍ) شَمِلَ اسْمَ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَوْلُهُ: (بِمُتَنَجِّسٍ) الْخُفُّ عِبَارَةُ شَرْحِ الزُّوْضِ فَلَوْ كَانَ عَلَى بَعْضِ بَدَنِ الْمُتَطَهِّرِ نَجَاسَةٌ غَيْرُ مَعْفُوٍّ عَنْهَا فَهَسَ الْمُضْحَفُ بِمَوْضِعِهَا حَرَمٌ أَوْ بَغْيَرُهُ فَلَا، قَالَ الْمُتَوَلَّى لَكِنْ يُكْرَهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالتَّقْيِيدُ بِغَيْرِ الْمَعْفُوِّ عَنْهَا ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ أ. هـ. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ عَلَى التَّقْيِيدِ يَجُوزُ الْمَسُّ بِمَوْضِعِ الْمَعْفُوِّ عَنْهَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَجَعَلَهُ وَقَايَةً) هَذَا يُفِيدُ حُرْمَةً جَعَلِيًّا مَا فِيهِ اسْمُ النَّبِيِّ ﷺ وَقَايَةً وَلَوْ لِمَا فِيهِ قُرْآنٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ سَابِقًا كُكِّلَ اسْمُ مُعْظَمٍ مُلَاحَظَ فِي هَذِهِ

لِما فيه قُرْآنٌ فيما يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتَ بَعْضَهُمْ يَبْحَثُ جِلَّ هَذَا وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ وَتَمْزِيقُهُ عَيْبًا؛ لِأَنَّهُ إِزْرَاءٌ بِهِ وَتَرْكُ رَفْعِهِ عَنِ الْأَرْضِ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجْعَلَهُ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْقُطُ فَيَمْتَهُنَّ وَبَلَغَ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ أَكْلِهِ إِزْوَالِ صُورَتِهِ قَبْلَ مُلَاقَاتِهِ لِلْمَعْدَةِ وَلَا تَضُرُّ مُلَاقَاتُهُ لِلرُّيْقِ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ يَمْعِدِيهِ غَيْرُ مُسْتَقْدِرٍ وَمَنْ ثُمَّ جَازَ مَصَّهُ مِنَ الْحَلِيلَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الْأُطْعِمَةِ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَدَّ الرَّجُلُ لِلْمُصْحَفِ وَلِلْمُحَدِّثِ كَتَبَهُ بِلَا مَسٍّ.....

قُرْآنٌ بِنَاءٌ عَلَى أَنْ قَوْلَهُ السَّابِقُ كُكِّلَ اسْمٌ مُعْظَمٌ مُلَاحَظٌ فِي هَذِهِ الْمَغْطُوفَاتِ أَيْضًا فَلْيَحَرِّزْ سَم.   
 ◻ فُود: (ثُمَّ رَأَيْتَ بَعْضَهُمْ يَبْحَثُ جِلَّ هَذَا) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. فَقَالَ يَجُوزُ وَضْعُ كُرَاسِ الْعِلْمِ فِي وَرَقَةٍ كُتِبَ فِيهَا الْقُرْآنُ انْتَهَى وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ امْتِنَاهَانِ أَوْ أَنَّهُ يُصَيِّهَامُ الْوَسْخَ لَا الْكُرَاسَ وَالْأَحْرَمَ بَلْ قَدْ يَكْفُرُ أَهْلُ سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ جَعَلَ نَحْوَ كُرَاسٍ فِي وَقَايَةٍ مِنْ وَرَقٍ كُتِبَ عَلَيْهَا نَحْوُ الْبِسْمَلَةِ لَمْ يَحْرُمَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِعَدَمِ الْإِمْتِنَانِ وَلَوْ أَخَذَ قَالًا مِنَ الْمُصْحَفِ جَازَ مَعَ الْكِرَاهَةِ قَالَ عَشْرٌ يَنْبَغِي أَنَّ الْمُرَادَ بِنَحْوِ الْبِسْمَلَةِ مَا يَقْصُدُ بِهِ التَّبَرُّكُ عَادَةً أَمَّا أَزْوَاقُ الْمُصْحَفِ فَيَنْبَغِي حُرْمَةُ جَعْلِهَا وَقَايَةً لِما فِيهِ مِنَ الْإِهَانَةِ لَكِنْ فِي سَمٍ نَقْلًا عَنْ الْوَالِدِ الشَّارِحِ جَوَازُهُ فَلْيَحَرِّزْ أَهْلُ.   
 ◻ فُود: (وَتَمْزِيقُهُ) أَيِ تَمْزِيقِ الْوَرَقِ الْمَكْتُوبِ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهِ شَيْخُنَا. ◻ فُود: (وَتَرْكُ رَفْعِهِ الْإِلْحَ) الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا رَأَى وَرَقَةً مَطْرُوحَةً عَلَى الْأَرْضِ حَرَّمَ عَلَيْهِ تَرْكُهَا بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ بَعْدَ، وَيَنْبَغِي الْإِلْحَ وَلَيْسَ الْمُرَادُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَضْعُ الْمُصْحَفِ عَلَى الْأَرْضِ وَالْقِرَاءَةُ فِيهِ عَشْرٌ وَقَوْلُهُ: (وَرَقَةٍ الْإِلْحَ) أَيِ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ نَحْوِ الْقُرْآنِ. ◻ فُود: (وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجْعَلَهُ الْإِلْحَ) وَطَرِيقُهُ أَنْ يَغْسِلَهُ بِالْمَاءِ أَوْ يُحَرِّقَهُ بِالنَّارِ صِيَانَةً لِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ تَعَرُّضِهِ لِلْإِمْتِنَانِ شَرْخُ الرُّوْضِ وَانْظُرْ هَلِ الْمُرَادُ بِالْإِمْتِنَانِ هُنَا التَّذَبُّبُ أَوْ الْوُجُوبُ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. ◻ فُود: (وَيَنْبَغِي الْإِلْحَ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ◻ فُود: (مَا كُتِبَ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فِرْطَاسٌ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى أَهْلُ قَالَ عَشْرٌ أَيِ أَوْ اسْمٌ مُعْظَمٌ كَأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ حَيْثُ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَتِهِمْ عِنْدَ الْإِشْتِرَاكِ فِيهِ أَهْلُ. ◻ فُود: (وَمَدَّ الرَّجُلُ) عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّمْ وَفِي النِّهَايَةِ، وَيَحْرُمُ مَدُّ الرَّجُلِ إِلَى جِهَةِ الْمُصْحَفِ وَوَضْعُهُ تَحْتَ يَدِ كَافِرٍ وَمِثْلُهُ التَّمَاثُيمُ، وَإِنْ كَانُوا يُعْظَمُونَهَا وَيُسَنُّ الْقِيَامَ لَهُ وَتَقْيِيلَهُ، وَيَحْرُمُ مَسُّهُ بِالسِّنِّ وَالظُّفْرِ أَيْضًا حَالَةَ الْحَدِيثِ بِخِلَافِ الْيَدِ الْمُتَّخِذَةِ مِنَ الذَّنْبِ أَوْ الْفِضَّةِ وَعِبَارَةُ الرَّحْمَانِيِّ فَخَرَجَتْ التَّمِيمَةُ وَلَوْ لِكَافِرٍ نَعَمْ فِي سَمٍ مَا يَقْتَضِي مَنَعَهَا لَهُ وَعِبَارَتُهُ، وَيَحْرُمُ تَمْلِيكُهُ مَا فِيهِ قُرْآنٌ، وَيَنْبَغِي الْمَنْعُ مِنَ التَّمِيمَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْ آثَارِ السَّلْبِ أَهْلُ قَالَ ابْنُ حَجَّجٍ وَلَوْ جَعَلَهُ مِرْوَحَةً لَمْ يَحْرُمَ لِقَلَّةِ الْإِمْتِنَانِ أَهْلُ وَلَوْ قِيلَ بِالْحُرْمَةِ لَمْ يَنْبَغِدْ أَهْلُ كَلَامُ الْبُخَيْرِيِّمْ. ◻ فُود: (لِلْمُخَدِّبِ الْإِلْحَ) وَمِثْلُهُ

الْمَغْطُوفَاتِ أَيْضًا فَلْيَحَرِّزْ وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتَ بَعْضَهُمْ يَبْحَثُ جِلَّ هَذَا الْإِلْحَ أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فَقَالَ يَجُوزُ وَضْعُ كُرَاسِ الْعِلْمِ فِي وَرَقَةٍ كُتِبَ فِيهَا الْقُرْآنُ انْتَهَى وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ امْتِنَاهَانِ أَوْ أَنَّهُ يُصَيِّهَامُ الْوَسْخَ لَا الْكُرَاسَ وَالْأَحْرَمَ بَلْ قَدْ يَكْفُرُ. ◻ فُود: (لِإِزْوَالِ صُورَتِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَوْ مَحَا نَحْوَ اللَّوْحِ الَّذِي فِيهِ قُرْآنٌ بَمَاءٍ جَازَ إِفْقَاءُ ذَلِكَ الْمَاءِ عَلَى التَّجَاسَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ يَحْتَجِبُ الْفَرْقُ أَحْتِمَالًا فِي غَايَةِ الْقُوَّةِ وَمِنْهُ أَنْ إِفْقَاءَهُ هُنَا عَلَى التَّجَاسَةِ قُصْدِي.



وَيُسْنُ الْقِيَامُ لَهُ كَالْعَالِمِ بِلِ أُولَى وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ قَامَ لِلتَّوَرَاةِ وَكَانَتْهُ لِعَلِّهِ بِقَدَمٍ تَبْدِيلُهَا وَيُكْرَهُ  
حَرْقُ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ إِلَّا لِقَرْضٍ نَحْوِ صَيَانَةٍ وَمِنْ تَحْرِيقِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْمَصَاحِفِ وَالْفَسْلُ أُولَى  
مِنْهُ عَلَى الْأَوْجِهِ بِلِ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ فِي السَّيْرِ صَرِيحٌ فِي حُرْمَةِ الْحَرْقِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ  
حَيْثُ كَوْنُهُ إِضَاعَةً لِلْمَالِ.

فَإِنْ قُلْتُ: مَرُّ أَنْ خَوْفُ الْحَرْقِ مُوجِبٌ لِلْحَمَلِ مَعَ الْحَدِيثِ وَلِلتَّوَشُّدِ وَهَذَا مُقْتَضِي لِحُرْمَةِ  
الْحَرْقِ مُطْلَقًا قُلْتُ ذَلِكَ مَفْرُوضٌ فِي مُصْحَفٍ وَهَذَا فِي مَكْتُوبٍ لِغَيْرِ دِرَاسَةٍ أَوْ لَهَا وَبِهِ نَحْوُ بَلَى

الْجُبُّ حَيْثُ لَا مَسَّ وَلَا حَمْلٌ كَرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَيُسْنُ الْقِيَامُ لَهُ) يَتَّبِعِي وَلِتَقْسِيرِ حَيْثُ حَرَمٌ مَسَّهُ وَحَمَلَهُ  
رَاهِ سَمَ، وَيَأْتِي عَنِ الْبَصْرِيِّ مَا يُقَدُّ أَنْ قَوْلَهُ حَيْثُ الْخُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ وَاسْتَدَلَّ الشُّبْكِيُّ عَلَى  
جَوَازِ تَقْيِيلِ الْمُصْحَفِ بِالْقِيَاسِ عَلَى تَقْيِيلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَيَدَّ الْعَالِمِ وَالصَّالِحِ وَالْوَالِدِ إِذْ مِنْ الْمَعْلُومِ  
أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُمْ أَه. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ لَهُ لِعَلِّهِ بِقَدَمٍ تَبْدِيلُهَا) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِلْعِلْمِ بَأَنَّ فِيهَا غَيْرَ مُبْدَلٍ  
قَطْعًا وَوُجُودُ مُبْدَلٍ مَعَهُ بِفَرْضِ تَسْلِيمِهِ لَا يَمْنَعُ حُرْمَتَهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأُولَى نَدَبُ الْقِيَامِ لِلتَّقْسِيرِ  
مُطْلَقًا أَيْ قُلْ أَوْ كَثُرَ نَظَرًا لِيُوجِدَ الْقُرْآنَ فِي ضِمْنِهِ بَلْ لَوْ قِيلَ بِتَبْدِيلِهِ لِكِتَابٍ مُشْتَبِلٍ عَلَى نَحْوِ آيَةٍ لَمْ يَكُنْ  
بَعِيدًا وَلَمْ أَرِ تَقْلًا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا نَقَلُوهُ عَنِ الْمُتَوَلَّى وَاقَرَّوهُ مِنْ أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ مَسَّ نَحْوِ  
التَّوَرَاةِ إِذَا ظَنَّ أَنَّ بِهِ غَيْرَ مُبْدَلٍ أَه وَقَوْلُ ابْنِ شُهْبَةَ أَنَّهُ لَمْ يُبْدَلْ جَمِيعٌ مَا فِيهِمَا فَكَيْفَ كَلَامُ اللَّهِ، وَهُوَ  
مُخْتَرَمٌ أَه وَكُلٌّ مِنْهُمَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلًا بِصُرِّي. □ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ فِي التَّهَابَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ  
وَالْفَسْلُ فِي الْمُغْنِيِّ. □ فَوَدَّ: (مَا كُتِبَ الْخُ) أَيْ مِنَ الْخَشَبِ نِهَابَةً وَمُغْنِي أَيْ مَثَلًا فَالْوَرَقُ كَذَلِكَ قَلْبِي. □  
□ فَوَدَّ: (إِلَّا لِقَرْضٍ نَحْوِ صَيَانَةٍ) أَيْ فَلَا يُكْرَهُ بَلْ قَدْ يَجِبُ إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقًا لَصَوْنِهِ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُ  
ذَلِكَ فِي جَلِيدِ الْمُصْحَفِ أَطْبَاعُ ش. □ فَوَدَّ: (وَالْفَسْلُ أُولَى مَثَ) أَيْ إِذَا تَبَسَّرَ وَلَمْ يَخْشَ وَقَوَّعَ الْفَسَالَةَ  
عَلَى الْأَرْضِ وَإِلَّا فَالتَّخْرِيقُ أُولَى بِجُجَيْرِي عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ. قَالَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينَ وَطَرِيقَهُ أَنْ يَقْسِلَهُ بِالْمَاءِ  
أَوْ يُحَرِّقَهُ بِالنَّارِ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ الْإِحْرَاقَ أُولَى؛ لِأَنَّ الْفَسَالَةَ قَدْ تَقَعَّ عَلَى الْأَرْضِ انْتَهَى ابْنُ شُهْبَةَ أَه.

□ فَوَدَّ: (بَلْ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ الْخُ) إِضْرَابٌ عَنِ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ عَلَى الْأَوْجِ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ  
يُحْمَلَ الْخُ) أَيْ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ قَصْدُهُ نَحْوُ الصَّيَانَةِ أَوْ لَا. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيْ مَا مَرَّ.  
□ فَوَدَّ: (مَفْرُوضٌ فِي مُصْحَفٍ) هَذَا يَقْتَضِي حُرْمَةَ حَرْقِ الْمُصْحَفِ أَيْ لِغَيْرِ غَرَضٍ سَم. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا)  
أَيْ قَوْلَهُ وَيُكْرَهُ حَرْقُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (فِي مَكْتُوبٍ الْخُ) قَدْ يُقَالُ أَوْ ذَلِكَ بِدُونِ غَرَضٍ وَهَذَا الْغَرَضُ مُغْتَبَرٌ

□ فَوَدَّ: (وَيُسْنُ الْقِيَامُ لَهُ) يَتَّبِعِي وَلِتَقْسِيرِ حَيْثُ حَرَمٌ مَسَّهُ وَحَمَلَهُ م. □ فَوَدَّ: (مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ إِضَاعَةً  
لِلْمَالِ) قَصِيدَةُ هَذَا أَنَّ الْفَسْلَ كَذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (قُلْتُ ذَلِكَ مَفْرُوضٌ فِي مُصْحَفٍ) هَذَا يَقْتَضِي حُرْمَةَ حَرْقِ  
الْمُصْحَفِ أَيْ لِغَيْرِ غَرَضٍ وَقَوْلُهُ وَهَذَا فِي مَكْتُوبٍ لِغَيْرِ دِرَاسَةٍ الْخُ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ جَعَلَ  
مِنْ هَذَا حَرْقَ الْمُصْحَفِ حَيْثُ قَالَ وَمِنْهُ تَحْرِيقُ عُثْمَانَ الْخُ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا فِي مَكْتُوبٍ الْخُ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ  
ذَلِكَ بِدُونِ غَرَضٍ وَهَذَا الْغَرَضُ يُعْتَبَرُ كَمَا فِي قِصَّةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بِمَا يَتَصَوَّرُ مَعَهُ قَصْدُ نَحْوِ الصَّيَانَةِ وَأَمَّا النَّظَرُ لِإِضَاعَةِ الْمَالِ فَأَمْرٌ عَامٌّ لَا يَخْتَصُّ بِهَذَا عَلَى أَنَّهَا تَجُوزُ لِفَرَضٍ مَقْصُودٍ وَلَا يُكْرَهُ شُرْبُ مَحْوِهِ، وَإِنْ بَحَثْنَا ابْنَ عَبْدِ السَّلَامِ حُرْمَتَهُ. (وَمَنْ يَتَقَنَّ طَهْرًا أَوْ حَدَثًا وَشُكُّ) أَي تَزَدَّدَ بِاسْتِوَاءٍ أَوْ رُجْحَانٍ (فِي جُذْهِ) أَطْرَأَ عَلَيْهِ أَمْ لَا (عَمِلَ بِقِيَّتِهِ) بِاعْتِبَارِ الْإِسْتِصْحَابِ فَلَا يُنَافِي اجْتِمَاعُ الشُّكِّ مَعَهُ وَذَلِكَ لِتَهْيِئَةِ الشَّاكِّ فِي الْحَدِيثِ عَنْ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا. وَفِي وَجْهِ يَجِبُ الْوُضُوءُ وَحِينَئِذٍ فَالْقِيَاسُ نَدْبُهُ لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ النَّهْيُ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ مِنْهُ النَّهْيُ عَنْ أَخْذِ بَشْكٍ يُؤَدِّي إِلَى

كَمَا فِي قِصَّةِ سَيِّدِنَا عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ سَم. □ فَوَدَّ: (بِهَذَا) أَي بِإِحْرَاقِ الْقُرْآنِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُكْرَهُ شُرْبُ مَحْوِهِ الْخ) أَي مَحْوٍ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَشُرْبُهُ نِهَایَةٌ وَمُغْنِي. قَالَ ع ش تَوَقَّفَ سَم عَلَى حَجِّ فِي جَوَازِ صَبِّهِ عَلَى نَجَاسَةِ أَقْوَلٍ، وَيَتَّبِعِي الْجَوَازَ وَلَوْ قَصْدًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مُحِيتْ حُرُوفُهَا وَلَمْ يَتَّقَ لَهَا أَثَرٌ لَمْ يَكُنْ فِي صَبِّهَا عَلَى النِّجَاسَةِ إِهَانَةٌ وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ م ر فِي الْفَتَاوَى الْأَوَّلَى غَسَلَهُ وَصَبَّ مَاءً غَسَالَتِهِ فِي مَحَلِّ طَاهِرٍ اه. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ بَحَثْنَا الْخ).

(فَوَائِدُ) يُكْرَهُ كُتُبُ الْقُرْآنِ عَلَى حَائِطٍ وَسَقْفٍ وَلَوْ لِمَسْجِدٍ وَثِيَابٍ وَطَعَامٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَيُنْدَبُ لِلْقَارِئِ التَّعَوُّدُ لِلْقِرَاءَةِ وَاسْتِغْبَالُ الْقِبْلَةِ وَالتَّذَبُّرُ وَالتَّخَشُّعُ وَالتَّرْتِيلُ وَالبُكَاءُ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْبُكَاءِ فَلْيَبْكَا وَالْأَفْضَلُ قِرَاءَتُهُ نَظْرًا فِي الْمُضْحَفِ إِلَّا إِنْ زَادَ خُشُوعُهُ فِي الْقِرَاءَةِ عَنْ ظَهَرِ قَلْبٍ فَتَكُونُ أَفْضَلُ فِي حَقِّهِ وَيُنْدَبُ خْتَمُهُ أَوَّلُ النَّهَارِ أَوْ اللَّيْلِ وَإِنْ يَكُونُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَتِهَا وَيُسْنُّ الدُّعَاءَ عَقِبَهُ وَحُضُورَهُ وَالشُّرُوعَ فِي خْتَمِهِ أُخْرَى بَعْدَهُ، وَيَتَأَكَّدُ صَوْمُ يَوْمِ خْتَمِهِ وَكَثْرَةُ بِلَاوَتِهِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ لِمُنْفَرِدٍ أَفْضَلُ مِنْهُ خَارِجُهَا وَنِسْبَانُهُ أَوْ شَيْءٌ مِنْهُ كَبِيرَةٌ وَيُسْنُّ أَنْ يَقُولَ أَنَسِبْتَ كَذَا لَا نَسِبَتِهِ، وَيَخْرُجُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ بِلَا عِلْمٍ شَيْخَنَا وَخَطِيبٍ. □ فَوَدَّ: (أَي تَزَدَّدَ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي وَجْهِ فِي النَّهَایَةِ وَالْمُغْنِي.

قَوْلُ الْمُتَنِّ: (عَمِلَ بِقِيَّتِهِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ عَمَلًا بِمَقْتَضَى يَقِينِهِ السَّابِقِ سَمِ عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ جَازٍ لَهُ الْعَمَلُ بِهِ وَمَعَ ذَلِكَ يُسْنُّ لَهُ الْوُضُوءُ اه. □ فَوَدَّ: (بِإِهْتِبَارِ الْإِسْتِصْحَابِ) أَي فَاالْمَعْنَى بِاسْتِصْحَابِ يَقِينِهِ وَقَوْلُهُ: (فَلَا يُنَافِي اجْتِمَاعُ الْخ) الْاجْتِمَاعُ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَمَنْ ظَنَّ الضُّدَّ لَا يَقَعْلَهُ بَطْنُهُ؛ لِأَنَّ ظَنَّ اسْتِصْحَابِ الْيَقِينِ أَقْوَى مِنْهُ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَقِينِ اسْتِصْحَابُهُ وَالْأَفَالِقِيْنَ لَا يُجَامِعُهُ شُكُّ اه. □ فَوَدَّ: (مِنَ الْمَسْجِدِ) أَي الصَّلَاةِ ع ش. □ فَوَدَّ: (فَالْقِيَاسُ نَدْبُهُ) ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُ وَلَوْ فِي دَاخِلِ الصَّلَاةِ فَيُنْدَبُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا، وَيَتَوَضَّأُ كَمَا مَرَّ عَنِ الْإِعَابِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَيُسْنُّ الْوُضُوءَ مِنْ كُلِّ مَا قَبْلَ إِنْهُ نَاقِضٌ. □ فَوَدَّ: (يُشْكِلُ عَلَيْهِ) أَي عَلَى التَّذَبُّ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ الْخ) أَوْ يُقَالَ لَمْ يَرِدْ حَقِيقَةُ النَّهْيِ بَلِ الْإِعْلَامُ بِأَنَّهُ لَا يَنْزِمُهُ الْأَخْذُ بِهَذَا الشُّكِّ سَم.

□ فَوَدَّ: (عَمِلَ بِقِيَّتِهِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ عَمِلَ بِمَقْتَضَى يَقِينِهِ السَّابِقِ وَقَوْلُهُ بِإِهْتِبَارِ الْإِسْتِصْحَابِ أَي فَاالْمَعْنَى بِاسْتِصْحَابِ يَقِينِهِ وَقَوْلُهُ فَلَا يُنَافِي اجْتِمَاعُ الْخ الْاجْتِمَاعُ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ الْخ) أَي أَوْ يُقَالَ لَمْ يَرِدْ حَقِيقَةُ النَّهْيِ بَلِ الْإِعْلَامُ بِأَنَّهُ لَا يَنْزِمُهُ الْأَخْذُ بِهَذَا الشُّكِّ.

وسوسة وتشكك غالب وزعم الرافعي ومن تبعه أنه يعمل بظن الطهر بعد يقين الحدث مؤول أو وهم ورفع يقين الطهر بنحو النوم ويقين الحدث بالماء المظنون طهره لا يردان على القاعدة؛ لأنهما مما يجعل فيه الظن كاليقين وكذا ما ذكروه بقولهم. (فلو تيقنهما) بأن وجدنا منه بعد الشمس مثلاً (وجهل السابق) منهما (فصد ما قبلهما) بأخذ به بتفصيله المطوي احتصاراً (في الأصح)، فإن كان قبلهما محدثاً فهو الآن متطهر مطلقاً لتيقنه الطهر وشكه في تأخير الحدث عنه والأصل عدم تأخره أو متطهراً، فإن احتجمل وقوع تجديد منه فهو الآن محدث لتيقن رفع الحدث لأحد طهرته مع الشك في تأخير الطهر الآخر عنه والأصل عدم تأخره وقرينة احتمال التجديد تؤيده، وإن لم يحتمل فهو متطهر؛ لأن الظاهر تأخر طهره الثاني عن حديثه ولو علم قبلهما طهارة وحديثاً وجعل أسبقهما نظراً لما قبل قبلهما وهكذا ثم أخذ بالصد في الأوتار وباليثل في الأشفاق بعد اعتبار احتمال وقوع التجديد وعدمه كما يشتهر بما

• قوله: (مؤول إلخ) بأن مراده أن الماء المظنون طهارته بالإجتهاد مثلاً يرفع يقين الحدث وحمله على هذا، وإن كان بعيداً أولى من حمله على أن ظن الطهر يرفع يقين الحدث الذي حمله عليه ابن الرقعة وغيره وقال لم أزه لغير الرافعي وأسقطه المصنف من الروضة وقال التشائي أنه معدود من أوهامه مغني وزاد النهاية تأريلاً آخر راجعاً. • قوله: (ورفع يقين إلخ) جواب سؤال وارد على المتن. • قوله: (بنحو النوم) أي والحال أن الحدث فيه مظنون بضري. • قوله: (ويقيني الحدث إلخ) عطف على يقين الطهر. • قوله: (بالمظنون إلخ) أي بالإجتهاد مثلاً مغني. • قوله: (على القاعدة) أي السابقة في المتن قال للعهدي الذكري. • قوله: (بتفصيله) أي الآتي آتياً في الشارح. • قوله: (المطوي إلخ) أي في المتن. • قوله: (فإن كان قبلهما) إلى قوله ولا أثر في النهاية إلا قوله مطلقاً وقوله ولو علم إلى، فإن لم يعلم وقوله بكل حال إلى قوله وعدمه في المغني إلا قوله بكل حال الأول. • قوله: (مطلقاً) أي اعتاد تجديد الطهارة أم لا مغني. • قوله: (لتيقنه الطهر إلخ) قد يعارض بأنه تيقن الحدث وشك في تأخير الطهر والأصل عدمه ويجاب بيقين رفع الطهارة أحد الحديثين فقوي اغتيارها سم. • قوله: (فإن احتجمل وقوع تجديد إلخ) أي بأن اعتاد تجديد الطهارة، وإن لم تطرد عادته مغني زاد النهاية وتثبت عادة التجديد ولو بمرة كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى اهـ. • قوله: (لأحد إلخ) متعلق بالرفع المضاف إلى فاعله. • قوله: (الآخر) بكسر الخاء. • قوله: (عنه) أي رفع الحدث متعلق بالتأخير. • قوله: (عدم تأخره) أي الطهر الآخر.

• قوله: (تؤيده) أي عدم تأخره خبر وقرينة إلخ. • قوله: (وإن لم يحتمل) أي بأن لم يعتد التجديد مغني ونهاية. • قوله: (لما قل قبلهما) الأولى الأخصر حذف قبل كما في المغني وغيره. • قوله: (ثم أخذ بالصد في الأوتار إلخ) توضيح ذلك أن يقال تيقن طهرًا وحديثًا بعد الشمس مثلاً وجعل أسبقهما

• قوله: (لتيقنه الطهر إلخ) قد يعارض بأنه تيقن الحدث وشك في تأخير الطهر والأصل عدمه ويجاب بيقين رفع الطهارة أحد الحديثين فقوي اغتيارها.

فيه في شرح الغياب، فإن لم يعلم ما قبلهما لزمه الوضوء بكل حال حيث احتجب وقوع تجديد منه لتعارض الاحتمالين بلا ترجيح بخلاف من لم يحتمل وقوع تجديد منه فإنه يأخذ بالطهر بكل حال فلا أثر لتذكره وعذبه.

وتبينهما قبل الفجر كذلك وتبينهما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب أولاها ما قبل العشاء؛ لأنها أول مراتب الشك وما قبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو المرتبة الثالثة فينظر إلى ما قبل العشاء كقبل المغرب، فإن علم أنه كان إذ ذاك محدثاً فهو الآن قبل العشاء متطهر أو متطهراً فهو الآن محدث إن اعتاد التجديد وإلا فمتطهر ثم ينقل الكلام إلى المرتبة الثانية، وهي ما قبل الفجر، فإن كان حكيماً عليه قبل العشاء بالحدث فهو الآن متطهر إلى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام إلى ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول المحقق أي الزبائي يأخذ في الوتر بالضد وفي الشفع بالمثل مراده الضد والمثل بالنظر لما قبل أول مراتب الشك، وهو المتيقن لا بالنظر لما قبل آخرها والوتر أول مراتب الشك كقبل العشاء والمتيقن حاله قبل المغرب والشفع ثاني المراتب، وهو قبل الفجر وحاله بعد الشمس وتر؛ لأنها نالته وهكذا على سلوك طريق الترقى كما يؤخذ من ع ش على م ر اه جفني وإذا تأملت ذلك تجد كل واحدة من المراتب ضد ما قبلها فإذا كان قبل أول المراتب محدثاً فهو في المرتبة الأولى متطهر، وإذا حكمنا عليه بالتطهر فهو في الثانية محدث إن اعتاد التجديد، فإن لم يعتد فهو متطهر أيضاً، وإذا حكمنا عليه بالحدث في الثانية فهو في الثالثة متطهر، وإذا حكمنا عليه بالتطهر ففي الثالثة محدث إن اعتاد التجديد، فإن لم يعتد فمتطهر وهكذا في جميع المراتب بجبرمي.

• قوله: (فإن لم يعلم إلخ) مختار قيد ملحوظ فيما سبق تقديره فصد ما قبلهما يأخذ به إن علمه بجبرمي.

• قوله: (ما قبلهما) أي أضلاً ولو بمراتب.

• قوله: (بكل حال) لم يظهر المراد به ولم يذكره هنا شيوخ الإسلام ولا النهاية والمغني وقول الكزدي أي سواء علم ما قبل ما قبلهما أم لا اه ظاهر السقوط؛ لأن قول الشارح، فإن لم يعلم ما قبلهما المراد به العموم والاستغراق كما مر.

• قوله: (لتعارض الاحتمالين) أي الحدث والطهر بجبرمي.

• قوله: (بخلاف من لم يحتمل إلخ) عبارة المغني أما من يعتاد التجديد فيأخذ بالطهارة مطلقاً كما مر.

اه.

• قوله: (بكل حال) أي علم ما قبلهما أم لا ثم الأولى إسقاطه؛ لأن الكلام مع عدم التذكر.



## ﴿فصل في آداب قاضي الحاجة ثم الاستنجاء﴾

(يُقَدِّمُ) نَدْبًا (دَاخِلُ الْخَلَاءِ) وَلَوْ لِحَاجَةٍ أُخْرَى وَكَذَا فِي أَكْثَرِ الْآدَابِ الْآتِيَةِ وَعَبَّرَ بِهِ كَالْخَارِجِ لِلْغَالِبِ وَالْمُرَادُ الْوَاصِلُ لِمَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَلَوْ بِصَحْرَاءٍ وَالتَّعْيِينُ فِيهَا لِغَيْرِ الْمُعَدِّ بِالْقَصْدِ لِصَيُورَتِهِ بِه مُسْتَقْدَرًا كَالْخَلَاءِ الْجَدِيدِ وَفِيمَا لَهُ دَهْلِيْزٌ طَوِيلٌ يُقَدِّمُهَا عِنْدَ بَابِهِ وَوُصُولُهُ لِمَحَلِّ جُلُوسِهِ.....

## فَصْلٌ فِي آدَابِ قَاضِي الْحَاجَةِ

وَالْآدَابُ بِالْمَدِّ جَمْعُ أَذْبٍ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْمَطْلُوبُ شَرْعًا فَيَسْتَعْمَلُ الْمُسْتَحْتَبُّ وَالرَّاجِبُ ع ش .  
 ه فُودُ : (ثُمَّ الْإِسْتِنْجَاءُ) أَيِ آدَابِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِمَعْنَى الْإِزَالَةِ قَالَ النَّهْأَةُ يُعْبَرُ عَنْهُ بِالْإِسْتِنْجَاءِ وَبِالِاسْتِجَابَةِ وَبِالِاسْتِجْمَارِ وَالْأَوَّلَانِ يُعْمَانِ الْمَاءَ وَالْحَجَرَ وَالثَّالِثُ يَخْتَصُّ بِالْحَجَرِ اه . ه فُودُ : (نَدْبًا) كَذَا فِي الْمُغْنِي وَقَالَ عَلَّمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الْآدَابِ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِجَابِ إِلَّا الْإِسْتِجْبَالَ وَالِاسْتِجْبَارَ اه قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ : إِلَّا الْإِسْتِجْبَالَ وَالِاسْتِجْبَارَ بِغْنِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا إِذَا الْآدَبُ إِنَّمَا هُوَ تَرْكُهُمَا إِذْ هُمَا إِنَّمَا حَرَامَانِ أَوْ مَكْرُوهُانِ أَوْ خِلَافُ الْأَوَّلَى أَوْ مُبَاحٍ كَمَا يَأْتِي اه . ه فُودُ : (وَلَوْ لِحَاجَةٍ أُخْرَى) كَوَضْعِ مَتَاعٍ أَوْ أَخِذِهِ ع ش . ه فُودُ : (وَكَذَا فِي أَكْثَرِ الْآدَابِ) يَخْرُجُ بِقَيْدِ الْأَكْثَرِ نَحْوُ اعْتِمَادِ الْبِسَارِ جَالِسًا وَاسْتِجْبَالَ الْقَيْلَةِ وَاسْتِجْبَارَهَا وَمِنَ الْأَكْثَرِ أَنَّ لَا يَحْمِلُ ذِكْرُ اللَّهِ وَقَوْلُهُ : (لِلْغَالِبِ) أَيِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ سَم . ه فُودُ : (وَالْمُرَادُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيمَا لَهُ دَهْلِيْزٌ فِي النَّهْأَةِ وَالْمُغْنِي ثُمَّ قَالَ وَفِي مَقَامٍ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُقَدِّمُ الْيَمِينَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي اخْتَارَهُ لِلصَّلَاةِ مِنَ الصَّخْرَاءِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ اه . ه فُودُ : (وَالْمُرَادُ الْوَاصِلُ لِمَحَلِّ) أَيِ وَالْعَائِدُ مِنْهُ . ه فُودُ : (وَلَوْ بِصَحْرَاءٍ) كَأَنَّهُ أَشَارَ بِالْغَايَةِ إِلَى أَنَّ الْخَلَاءَ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَكَانٍ قَضَاءِ الْحَاجَةِ مُطْلَقًا مَجَازًا وَإِلَّا فَالْخَلَاءُ عُرْفًا كَمَا فِي الْمَحَلِّيِّ الْبِنَاءُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ع ش .

ه فُودُ : (لِصَيُورَتِهِ بِهِ الْفَخ) وَأَمَّا كَوْنُهُ مَأْوَى الشَّيَاطِينِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَضَائِهَا فِيهِ بِالْفِعْلِ وَأَمَّا كَوْنُهُ مُعَدًّا فَلَا يَصِيرُ إِلَّا بِإِرَادَةِ الْعَوْدِ إِلَيْهِ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْكَنِيفِ أَمَّا هِيَ فَتَصِيرُ مُعَدَّةً وَمَأْوَى لِلشَّيَاطِينِ بِمَجْرَدِ تَوَقُّعِهَا لِقَضَائِهَا ، وَإِنْ لَمْ تُقَضَّ فِيهَا بِالْفِعْلِ بِزَمَانٍ وَفِي ع ش مَا يُوَافِقُهُ . ه فُودُ : (كَالْخَلَاءِ الْجَدِيدِ) ظَاهِرُ التَّشْبِيهِ أَنَّ الْخَلَاءَ الْجَدِيدَ لَا يَصِيرُ مُسْتَقْدَرًا إِلَّا بِإِرَادَةِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ فِيهِ فَلَا يَكْفِي بِنَاؤُهُ لِذَلِكَ لَكِنْ يَنْحَثُ شَيْخُنَا م ر أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْإِرَادَةِ الْمَذْكُورَةِ وَعَلَيْهِ فَالتَّشْبِيهِ نَاقِصٌ رَشِيدِيٌّ عِبَارَةٌ شَيْخُهُ ، وَهُوَ ع ش الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا ذُكِرَ أَنَّ الْخَلَاءَ يَصِيرُ مُسْتَقْدَرًا بِالْإِعْدَادِ لَا أَنَّهُ يُتَوَقَّعُ أَيِ اسْتِغْدَارِهِ عَلَى إِرَادَةِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ فِيهِ اه وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا وَكَذَا الْبِرْمَاوِيُّ كَمَا مَرَّ . ه فُودُ : (وَوُصُولُهُ لِمَحَلِّ جُلُوسِهِ) أَيِ ، وَيَمْنِي

## فَصْلٌ

ه فُودُ : (فِي أَكْثَرِ) يَخْرُجُ بِقَيْدِ أَكْثَرِ نَحْوُ اعْتِمَادِ الْبِسَارِ جَالِسًا وَاسْتِجْبَالَ الْقَيْلَةِ وَاسْتِجْبَارَهَا وَمِنَ الْأَكْثَرِ أَنَّ لَا يَحْمِلُ ذِكْرُ اللَّهِ وَقَوْلُهُ لِلْغَالِبِ أَيِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُمَا . ه فُودُ : (وَوُصُولُهُ لِمَحَلِّ جُلُوسِهِ) أَيِ ، وَيَمْنِي كَيْفَ اتَّفَقَ فِي غَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ أَفْذَرُ مِمَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَابِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَتَخَيَّرَ عِنْدَ وَصُولِهِ لِمَحَلِّ جُلُوسِهِ

وأصل الخلاء بالمدّ المحلّ الخالي ثمّ خُصّ بما تُقضى فيه الحاجة قيل، وهو اسم شيطان فيه لإحدى بدل له (يساره) أو بدلها ككلّ مُستقذّر من نحو سوقي ومحلّ قذير ومعصية كالمصاغة فيحرم دخولها على ما أطلقه غير واحد لكنّ قَيِّده المُصنّف في فتاويه بما إذا عَلِمَ أنّ فيها أي حال دخولها كما هو ظاهر معصية كرباً ولم تكن له حاجة في الدخول ومنه يؤخذ أنّ محلّ حرمة دخول كلّ محلّ به معصية كالزنية ما لم يحتج لدخوله أي بأن يتوقّف قضاء ما يتأثّر ببقائه تأثراً له وقَعَ عرفاً على دخول محلّها وذلك؛ لأنها للمُستقذّر.

(و) يُقدّم (الخارج يمينه) كالدخول للمسجد؛ لأنها لغير المُستقذّر ومن ثمّ كان الأوجه فيما لا تكرمه فيه ولا استقذار أنّه بفعل باليمين وفي شريف وأشرف.....

كيف اتّفقَ في غيرهما؛ لآله أقدر ممّا بينه وبين الباب ويُحتمل م ر أن يتخير عند وصوله لمحلّ جلوسه أيضاً؛ لأنّ جميع ما بعد الباب أجزاء محلّ واحد ويُؤيِّده التخيير عند وصول ذلك إذا لم يكن دهلِيز أو كان قصيراً فليُتأمل سم على حجّ، وهو موافق لما اقتضاه كلام الشارح م ر من التخيير ع ش.

• فود: (وأصل الخلاء) إلى قوله من نحو سوقي في المُغني. • فود: (بما تقضي إلخ) عبارة المحلّي والمُغني يُقِلّ إلى البناء المُعدّ لقضاء الحاجة عرفاً اه وتقدّم أنّ البناء ليس بقيد.

• فود (سبي): (يساره) بفتح الياء أفصح من كسرها مُغني. • فود: (أو بدلها) إلى قوله فيحرم في النهاية. • فود: (أو بدلها) أي في حقّ فاقدها نهاية. • فود: (ككلّ مُستقذّر إلخ) أي كدخول ذلك وبعد الدخول

يُمشي كيف اتّفق سم. • فود: (من نحو سوقي إلخ) كالحمام والمُستحجم نهاية قال ع ش، ويتّبعي أنّ مثل هذه المذكورات المحلات المغضوب على أهلها ومقابر الكفار اه. • فود: (كرباً) أي وتمويه وصوغ إناء التقيّد. • فود: (ومنّه يؤخذ) أي ممّا في فتاوى المُصنّف. • فود: (كالزنية) هي بمعنى الزنا كزدي وضبطه القاموس بفتح الزاي وكسرها. • فود: (وذلك) راجع إلى المتن.

• فود: (لأنّها للمُستقذّر) وقد روى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنّ من بدأ برجله اليمنى قبل يساره إذا دخل الخلاء ابتلي بالفقر مُغني وسلطان. • فود: (كان الأوجه إلخ) خلافاً للمُغني والزيادي والنهاية. • فود: (ما لا تكرمه فيه إلخ) كأخذ متاع لتحويله من مكان إلى مكان آخر ع ش.

• فود: (أنّه بفعل باليمين) لكنّ قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم يبدأ فيه باليمين وخلافه باليسار يقتضي أنّ يكون فيها باليسار نهاية اه واعتدّه الزيادي والمُغني كما مرّ. • فود: (وفي شريف وأشرف إلخ) الذي يتّجه في جميع هذه المسائل أنّ المدخول إليه متى كان شريفاً قدّم اليمنى مُطلقاً،

أيضاً؛ لأنّ جميع ما بعد الباب أجزاء محلّ واحد ويُؤيِّده التخيير عند وصول ذلك إذا لم يكن دهلِيز أو كان قصيراً فليُتأمل. • فود: (ككلّ) أي كدخول ذلك وبعد الدخول يُمشي كيف اتّفق. • فود: (أنّه بفعل باليمين) لكنّ قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم يبدأ فيه باليمين وخلافه باليسار يقتضي أنّ

كالكعبة وبقيّة المسجد تُتَّجّه مُراعاةً الأُشرفِ وشَريفيّين كمنسجِدِ بَلَصيّ مسجدٍ مثله بِتَّجّهه  
التَّخْيِيرُ وبه يُعلَمُ تَخْيِيرُ الخطيبِ عند صُعوده للمنبرِ وشَريفٍ ومُسْتَقْدِرٌ بالنسبةِ إليه كبيتِ بَلَصيّ  
مسجدٍ وَقَدَرٌ وَقَدَرٌ منه كخَلَاءٍ في وَسْطِ سَوَاقٍ.....

وَإِنْ كَانَ خَسِيسًا قَدَّمَ الْيُسْرَى مُطْلَقًا أَيْ سَوَاءً تَسَاوَى فِي الشَّرَفِ أَوْ الْخِصَّةِ أَوْ تَفَاوَتَا نَظَرًا لِكَوْنِ الشَّرَفِ  
مُقْتَضِيًا لِلتَّكْرِيمِ وَخِلَافَهُ لِيَخْلَافَهُ فِتَامُلٌ إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِهِ بَصْرِيٌّ. ة فَوَدُ: (كَالْكَعْبَةِ وَبَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ) يَتَّبِعِي  
وَالرَّوَضَةَ وَبَقِيَّةَ الْمَسْجِدِ سَم. ة فَوَدُ: (يَتَّجّه الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ يَظْهَرُ مُرَاعَاةُ الْكَعْبَةِ عِنْدَ دُخُولِهَا  
وَالْمَسْجِدِ عِنْدَ خُرُوجِهَا مِنْهَا لِشَرَفِهَا هَذَا قَالَ ع ش فَيَقْدُمُ يَمِينَهُ دُخُولًا وَخُرُوجًا فِيهِمَا خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ  
أَه، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْبَصْرِيِّ. ة فَوَدُ: (مُرَاعَاةُ الْأَشْرَفِ) قَضِيَّتُهُ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ  
وَالْبِسَارِ فِي الْخُرُوجِ مِنْهَا وَيُحْتَمَلُ م ر مُرَاعَاةُ الدُّخُولِ مُطْلَقًا فِي الْكَعْبَةِ وَبَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ لِمَزِيدِ عَظَمَتِهَا  
فَيَقْدُمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ وَفِي الْخُرُوجِ مِنْهَا وَيُحْتَمَلُ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ وَالتَّخْيِيرُ فِي  
الْخُرُوجِ مِنْهَا سَم وَاقْرُبَ الْإِحْتِمَالَيْنِ أَوَّلُهُمَا الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْبَصْرِيِّ وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ  
الشَّارِحِ أَبْعَدُ مِنْ كُلِّ مِثْلٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ة فَوَدُ: (يَتَّجّه التَّخْيِيرُ) يَتَّجّه تَقْدِيمُ الْيَمِينِ عِنْدَ دُخُولِ أَوَّلِهَا ثُمَّ  
التَّخْيِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى فِي الدُّخُولِ مِنَ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي وَيَتَّجّه فِي الْمُسْتَقْدِرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ تَقْدِيمُ الْبِسَارِ عِنْدَ  
دُخُولِ أَوَّلِهَا وَالتَّخْيِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى فِي الدُّخُولِ مِنْ أَحَدِهِمَا لِأَخْرَجَ م ر ه سَم. ة فَوَدُ: (تَخْيِيرُ  
الْخَطِيبِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَا نَظَرَ إِلَى تَفَاوُتِ بَقَاعِ الْمَسْجِدِ شَرَفًا وَخِصَّةً هَذَا قَالَ ع ش أَيْ فِي الْحُسْنِ  
فَإِنْ قَرِيبَ الْمَنْبَرِ مِثْلًا لَا يُسَاوِي مَا قُرْبَ مِنَ الْبَابِ فِي التَّنَافُثِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَظَرَ إِلَى هَذَا الشَّرَفِ فَيَتَخَيَّرُ  
فِي مَشْيِهِ مِنْ أَوَّلِ الْمَسْجِدِ إِلَى مَحَلِّ جُلُوسِهِ ه. ة فَوَدُ: (وَشَرِيفُ الْخُ).

(فَائِدَةٌ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ جَعَلَ الْمَسْجِدَ مَوْضِعَ مَكْسٍ مِثْلًا وَيَتَّجّه تَقْدِيمُ الْيُمْنَى دُخُولًا وَالْيُسْرَى  
خُرُوجًا؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ ذَاتِيَّةً فَتَقَدَّمُ عَلَى الْإِسْتِغْثَارِ الْعَارِضِ وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ ذَنْبٍ إِلَى مَكَانٍ جَهْلُ أَنَّهُ  
ذَنْبٌ أَوْ شَرِيفٌ فَيَتَّبِعِي حَمْلَهُ عَلَى الشَّرَافَةِ سَم عَلَى الْبَهْجَةِ قُلْتُ بَقِيَ مَا لَوْ اضْطُرَّ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فِي  
الْمَسْجِدِ فَهَلْ يَقْدُمُ الْبِسَارَ لِمَوْضِعِ قَضَائِهَا أَوْ يَتَخَيَّرُ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحُرْمَةِ الذَّاتِيَّةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛  
لِأَنَّ حُرْمَتَهُ ذَاتِيَّةً ع ش أَقُولُ قَدْ يُنَازَعُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ سَم قَوْلُ الْإِبَاعِ وَكَالْخَلَاءِ فِي تَقْدِيمِ الْيُسْرَى دُخُولًا  
وَالْيُمْنَى انْصِرَافًا الْحَقَامِ وَالسَّوْقِ، وَإِنْ كَانَ مَحَلُّ عِبَادَةِ كَالْمَسْنَى الْآنَ فِيمَا يَظْهَرُ وَمَكَانِ الظُّلَمِ وَكُلُّ  
مُنْكَرٍ هَذَا الْمَسْنَى حُرْمَتُهُ ذَاتِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ عِبَادَةٍ وَمَعَ ذَلِكَ قَدَّمَ الْإِسْتِغْثَارَ الْعَارِضَ عَلَيْهِ كَرْدِي.

ة فَوَدُ: (وَقَدَرٌ وَأَقْدَرُ) وَلَيْسَ مِنَ الْمُسْتَقْدِرَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ السَّوْقُ وَالْقَهْوَةُ بَلِ الْقَهْوَةُ أَشْرَفُ فَيَقْدُمُ يَمِينَهُ

يَكُونُ فِيهَا بِالْبِسَارِ شَرْحُ م ر. ة فَوَدُ: (كَالْكَعْبَةِ وَبَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ) يَتَّبِعِي وَالرَّوَضَةَ وَبَقِيَّةَ الْمَسْجِدِ وَقَوْلُهُ  
يَتَّجّه مُرَاعَاةُ الْأَشْرَفِ قَضِيَّتُهُ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ وَالْبِسَارِ فِي الْخُرُوجِ مِنْهَا وَيُحْتَمَلُ مُرَاعَاةُ  
الدُّخُولِ مُطْلَقًا فِي الْكَعْبَةِ وَبَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ لِمَزِيدِ عَظَمَتِهَا فَيَقْدُمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ وَفِي الْخُرُوجِ  
مِنْهَا وَيُحْتَمَلُ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ وَالتَّخْيِيرُ فِي الْخُرُوجِ مِنْهَا. ة فَوَدُ: (يَتَّجّه التَّخْيِيرُ) يَتَّجّه

يُتَجَهَّ مُرَاعَاةُ الشَّرِيفِ فِي الْأَوَّلَى وَالْأَقْدَرُ فِي الثَّانِيَةِ. (وَلَا يَحْمِلُ) دَاخِلُهُ أَيْ الْوَاصِلُ لِمَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ (ذَكَرَ اللَّهُ) أَيْ مَكْتُوبٌ ذِكْرُهُ كَكُلِّ مُعْظَمٍ.....

دُخُولًا قَالَهُ ش وَلَا يَخْلُو عَنْ نَظَرٍ كُزْدِي أَقُولُ وَالتَّظَرُّ ظَاهِرٌ بَلْ لَا يَتَعَدُّ الْمَكْسُ فِي زَمَانًا. □ فَوَدَّ: (يَتَجَهَّ مُرَاعَاةُ الشَّرِيفِ الْخُ) أَيْ قَبْلُ دُخُولِهِ مِنَ الْبَيْتِ لِلْمَسْجِدِ الْيَمِينِ وَعِنْدَ دُخُولِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ لِلْبَيْتِ الْبَسَارِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ دُخُولَ لِلْمَسْجِدِ وَالثَّانِي خُرُوجَ مِنْهُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَالْأَقْدَرُ فِي الثَّانِيَةِ) كَانَ مُرَادُهُ تَقْدِيمُ الْبَسَارِ لِدُخُولِ الْخَلَاءِ وَالْيَمِينِ لَخُرُوجِهِ مِنْهُ سَم. □ فَوَدَّ: (لِمَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ) هَذَا يُخْرِجُ الدَّهْلِيَّ الْمَذْكُورَ فِيهِ نَظَرٌ سَم وَقَدْ يَمْنَعُ دَعْوَى الْإِخْرَاجِ، وَيَدْعِي أَنَّهُ إِنَّمَا عَزَّ بِه لِشَمَلٍ مَا فِي الصَّخْرَاءِ بِقَرِينَةٍ مَا قَدَّمَهُ هُنَاكَ.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (ذَكَرَ اللَّهُ) هُوَ مَا تَضَمَّنَ ثَنَاءً أَوْ دُعَاءً وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَا فِيهِ ثَوَابٌ. (فَائِدَةٌ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ نَفَسَ اسْمُ مُعْظَمٍ عَلَى خَاتَمِ لَاثْنَيْنِ قَصَدَ أَحَدُهُمَا بِهِ نَفْسَهُ وَالْآخَرُ الْمُعْظَمُ اسْمُ نَبِيٍّ فَهَلْ يَكْرَهُ الدُّخُولُ بِهِ الْخَلَاءِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ اسْتَعْمَلَهُ أَحَدُهُمَا عَمِلَ بِقَضِيهِ أَوْ غَيْرُهُمَا لَا بِطَرِيقِ التَّيَابَةِ عَنْ أَحَدِهِمَا بِعَيْنِهِ كَرِهَ تَغْلِيظًا لِلْمُعْظَمِ ش. □ فَوَدَّ: (أَيْ مَكْتُوبٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا الْآخِرُ فِي فِي الْهِمَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَمْ يَصِحَّ فِي كَيْفِيَّتِهِ وَضَعُ ذَلِكَ شَيْءٌ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ، وَيُظْهَرُ إِلَى يَكْرَهُ. □ فَوَدَّ: (أَيْ مَكْتُوبٌ ذَكَرَهُ الْخُ) حَتَّى حَمَلَ مَا كُتِبَ مِنْ ذَلِكَ فِي دَرَاهِمٍ وَنَحْوِهَا مَعْنَى. □ فَوَدَّ: (كَكُلِّ مُعْظَمٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ دُونَ الثُّورَاةِ وَالْإِنْجِيلِ إِلَّا مَا عَلِمَ عَدَمَ تَبْدِيلِهِ مِنْهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ

تَقْدِيمُ الْيَمِينِ عِنْدَ دُخُولِ أَوَّلِهَا ثُمَّ التَّخْيِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى فِي الدُّخُولِ مِنَ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي وَيَتَجَهَّ فِي مُسْتَقْدَرَيْنِ مُتَصِلَيْنِ تَقْدِيمُ الْبَسَارِ عِنْدَ دُخُولِ أَوَّلِهَا وَالتَّخْيِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى فِي الدُّخُولِ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ م. □ فَوَدَّ: (يَتَجَهَّ مُرَاعَاةُ الشَّرِيفِ) أَيْ قَبْلُ دُخُولِهِ مِنَ الْبَيْتِ لِلْمَسْجِدِ الْيَمِينِ وَعِنْدَ دُخُولِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ لِلْبَيْتِ الْبَسَارِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ دُخُولَ لِلْمَسْجِدِ وَالثَّانِي خُرُوجَ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَقْدَرُ) كَانَ مُرَادُهُ تَقْدِيمُ الْبَسَارِ لِدُخُولِ الْخَلَاءِ وَالْيَمِينِ لَخُرُوجِهِ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (لِمَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ) هَذَا يُخْرِجُ الدَّهْلِيَّ الْمَذْكُورَ بَلْ وَمُطْلَقُ الدَّهْلِيَّ فِيهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (ذَكَرَ اللَّهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَا حَمْلَ ثَوْرَاةٍ، وَإِنْجِيلٍ وَنَحْوِهَا كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ انْتَهَى أَيْ مَعَ الْخُلُوفِ عَنِ الْمُعْظَمِ بَلْ يَتَّبِعِي التَّقْيِيدُ بِالْمُبْدَلِ. □ فَوَدَّ: (كَكُلِّ مُعْظَمٍ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ دُونَ الثُّورَاةِ وَالْإِنْجِيلِ إِلَّا مَا عَلِمَ عَدَمَ تَبْدِيلِهِ مِنْهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَ مَسْرُوحًا انْتَهَى وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَا حَمْلَ ثَوْرَاةٍ، وَإِنْجِيلٍ وَنَحْوِهَا كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ انْتَهَى أَيْ لَا يَكْرَهُ حَمْلُ ذَلِكَ أَيْ إِلَّا إِنْ عَلِمَ عَدَمَ تَبْدِيلِهِ بَلْ كَانَ يَتَجَهَّ أَيْضًا اسْتِثْنَاءً مَا شَكَّ فِي تَبْدِيلِهِ لِثُبُوتِ حُرْمَتِهِ مَعَ الشَّكِّ بِدَلِيلِ حُرْمَةِ الْاسْتِثْنَاءِ بِهِ حَيْثُ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَيْثُ قَالَ وَجُوزَهُ أَيْ الْاسْتِثْنَاءُ الْقَاضِي بِوَرَقِ الثُّورَاةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى مَا عَلِمَ تَبْدِيلَهُ مِنْهُمَا وَخَلَا عَنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَنَحْوِهِ انْتَهَى فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْمَنْعِ عِنْدَ الشَّكِّ فَالْمَنْعُ ذَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى بَقَاءِ الْإِحْتِرَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَإِذَا كُرِهَ حَمْلُ مَا عَلِمَ عَدَمَ تَبْدِيلِهِ مِنْهُمَا أَوْ شَكَّ فِيهِ عَلَى



من قرآنٍ واسمِ نبيٍّ وملِكٍ مُختَصٍّ أو مُشترَكٍ وقَصَدَ به المُعظَّم.....

كَلَامُ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ مَنْسُوخًا انْتَهَى وَبَتَّجَهُ اسْتِثْنَاءُ مَا شَكَّ فِي تَبْدِيلِهِ لِثُبُوتِ حُرْمَتِهِ مَعَ الشَّكِّ بِذَلِيلِ حُرْمَةِ  
الِاسْتِجْنَاءِ بِهِ حَيْثُ يُدْخِلُ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ، وَإِذَا كُرِيَ حَمْلُ مَا عَلِمَ عَدَمَ تَبْدِيلِهِ مِنْهُمَا أَوْ شَكَّ فِيهِ  
عَلَى مَا تَقَرَّرَ فَيُتَّبِعُهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ حَمْلُ مَا يُنْبِخُ تِلَاوَتَهُ مِنَ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنِ التَّوْرَةِ سَم. □ فَوَدَّ: (مِنْ  
قُرْآنٍ) بَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ تَخْرِيجَ مَا يَوْجَدُ نَظْمُهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِهِ عَلَى حُرْمَةِ التَّلَفُّظِ بِهِ لِلْجُنُبِ قَالَ فِي  
شَرْحِ الْعُبَابِ، وَهُوَ قَرِيبٌ، وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ غَيْرُهُ سَمَ عِبَارَةً عَ شَ بَقِيَ مَا يَوْجَدُ نَظْمُهُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ مِمَّا  
يُوافِقُ لَفْظَ الْقُرْآنِ كَلَا زَيْبٌ مَثَلًا فَهَلْ يُكْرَهُ حَمْلُهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ مَا لَمْ تَدُلْ قَرِينَةً عَلَى إِرَادَةِ  
غَيْرِ الْقُرْآنِ. □ فَوَدَّ: (وَأَسْمَ نَبِيِّ وَمَلِكٍ) عِبَارَةُ النِّهَائِيَّةِ، وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ،  
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ رَسُولًا وَالْمَلَائِكَةُ سَوَاءٌ عَامَّتُهُمْ وَخَاصَّتُهُمْ أَه. وَفِي سَمٍ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَظَاهِرُ  
كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ عَوَامِّ الْمَلَائِكَةِ وَخَوَاصِّهِمْ وَهَلْ يَلْحَقُ بِعَوَامِّ الْمُؤْمِنِينَ أَيْ صَلَاحَاؤُهُمْ؛  
لِأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنْهُمْ مَحَلٌ نَظَرٍ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ أَوْلِيكَ مَفْصُولُونَ وَقَدْ يَوْجَدُ فِي الْمَفْصُولِ مَزِيَّةٌ لَا تَوْجَدُ فِي  
الْفَاضِلِ انْتَهَى.

(تَنْبِيْهُ) حَمْلُ الْمُعْظَمِ الْمَكْرُوهِ هَلْ يَشْمَلُ صَاحِبَهُ لَهُ فَيُكْرَهُ حَمْلُ صَاحِبِهِ لَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَّبَعُ الشُّمُولُ  
وَقَدْ تَشْمَلُهُ عِبَارَتُهُمْ أَه وَأَفْرَعُ شَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَفِي الْقَلُوبِيِّ عَلَى الْمُحَلِّيِّ قَالَ شَيْخُنَا وَكَذَا صَلَاحُ  
الْمُسْلِمِينَ كَالضَّحَابَةِ وَالْأَوْلِيَاءِ أَيْ يُكْرَهُ كَالْمَلَائِكَةِ وَيَحْتَهُ الْحَلْمِيُّ أَيْضًا فِي حَوَاشِي الْمُنْهَجِ ثُمَّ قَالَ وَهَلْ  
يُكْرَهُ حَمْلُ الْإِسْمِ الْمُعْظَمِ وَلَوْ لِصَاحِبِ ذَلِكَ الْإِسْمِ الظَّاهِرُ نَعَمْ أَه. □ فَوَدَّ: (مُخْتَصَّ الْخِ) قَالَ فِي شَرْحِ  
الْعُبَابِ، وَإِنْ مَا عَلَيْهِ الْجَلَالَةُ لَا يَقْبَلُ الصَّرْفُ أَه، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الرَّحْمَنُ كَالْجَلَالَةِ فِي عَدَمِ قَبُولِ  
الصَّرْفِ سَم. □ فَوَدَّ: (أَوْ مُشْتَرَكٍ) كَعَزِيزٍ وَكَرِيمٍ وَمُحَمَّدٍ مُعْنَى وَشَرْحُ بَافْضَلِ.

مَا تَقَرَّرَ فَيُتَّبِعُهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ حَمْلُ مَا يُنْبِخُ تِلَاوَتَهُ مِنَ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنِ التَّوْرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (مِنْ  
قُرْآنٍ) بَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ تَخْرِيجَ مَا يَوْجَدُ نَظْمُهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِهِ عَلَى حُرْمَةِ التَّلَفُّظِ بِهِ لِلْجُنُبِ قَالَ فِي  
شَرْحِ الْعُبَابِ وَهُوَ قَرِيبٌ، وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ غَيْرُهُ. □ فَوَدَّ: (وَأَسْمَ نَبِيِّ وَمَلِكٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ، وَأَنَّهُ أَيْ  
وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ عَوَامِّ الْمَلَائِكَةِ وَخَوَاصِّهِمْ وَبِهِ صَرَخَ الْإِسْتَوْيُّ حَيْثُ عَبَّرَ بِجَمِيعِ الْمَلَائِكَةِ  
وَهَلْ يَلْحَقُ بِعَوَامِّ الْمُؤْمِنِينَ أَيْ صَلَاحَاؤُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنْهُمْ مَحَلٌ نَظَرٍ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ أَوْلِيكَ  
مَفْصُولُونَ وَقَدْ يَوْجَدُ فِي الْمَفْصُولِ مَزِيَّةٌ لَا تَوْجَدُ فِي الْفَاضِلِ انْتَهَى.

(تَنْبِيْهُ): حَمْلُ الْمُعْظَمِ الْمَكْرُوهِ هَلْ يَشْمَلُ حَمْلُ صَاحِبِهِ لَهُ فَيُكْرَهُ حَمْلُ صَاحِبِهِ لَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَّبَعُ  
الشُّمُولُ وَقَدْ تَشْمَلُهُ عِبَارَتُهُمْ، فَإِنْ قِيلَ لَوْ كُرِيَ حَمْلُ صَاحِبِهِ لَهُ لَكُرِيَ دُخُولُ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ عَظَمَةَ الْإِسْمِ  
هُنَا إِنَّمَا هِيَ لِعَظَمَتِهِ فَلْتِ يُفَرَّقُ بِاحْتِيَاجِ صَاحِبِهِ إِلَى الدُّخُولِ بِخِلَافِ اسْمِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (مُخْتَصَّ أَوْ  
مُشْتَرَكٍ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، وَأَنْ مَا عَلَيْهِ الْجَلَالَةُ لَا يَقْبَلُ الصَّرْفَ لَكِنْ كَلَامُهُمْ فِي كِتَابَتِهِ عَلَى نَعَمْ  
الْصَّدَقَةُ يَنْقُضِي خِلَافَهُ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِقِيَامِ الْقَرِينَةِ ثُمَّ عَلَى الصَّرْفِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ الْقَصْدُ بِهِ إِلَّا التَّمْيِيزَ خِلَافَهُ هُنَا

أَوْ قَامَتْ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ بِهِ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِقَصْدِ كَاتِبِهِ لِتَنْفِيهِ وَإِلَّا فَالْمَكْتُوبُ لَهُ  
نَظِيرٌ مَا مَرَّ فَيُكْرَهُ حَمْلُ مَا كُتِبَ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَنْزِعُ خَاتَمَهُ  
إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَكَانَ نَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، «مُحَمَّدٌ سَطَرَ، وَرَسُولُ سَطَرَ، وَاللَّهُ  
سَطَرَ» وَلَمْ يَصِحْ فِي كَيْفِيَّةِ وَضْعِ ذَلِكَ شَيْءٌ وَلَوْ دَخَلَ بِهِ وَلَوْ عَمْدًا غَيْبَةً نَدْبًا يَنْحَوِ ضَمُّ كَفِّهِ  
عَلَيْهِ، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَسَارِهِ خَاتَمٌ عَلَيْهِ مُعْظَمُ نَزْعِهِ.....

• فَوَدَّ: (أَوْ قَامَتْ قَرِينَةٌ الْخ) أَيُّ، فَإِنَّ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ فَالْأَصْلُ الْإِبَاحَةُ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ  
إِلَى الْخ) الَّذِي يُظْهَرُ لِيُؤْفِقَ مَا مَرَّ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْكَاتِبِ نَفْسِهِ إِنْ كَتَبَ لِتَنْفِيهِ أَوْ لِيُغَيِّرَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَإِلَّا فَالْمَكْتُوبُ لَهُ  
بَضْرِي. • فَوَدَّ: (بِقَصْدِ كَاتِبِهِ الْخ) لَوْ قَصَدَ بِهِ كَاتِبُهُ لِتَنْفِيهِ الْمُعْظَمُ ثُمَّ بَاعَهُ فَقَصَدَ بِهِ الْمُشْتَرِي غَيْرَ الْمُعْظَمِ  
يُؤْتَرُ قَصْدُ الْمُشْتَرِي فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ أَلَّا تَرَى أَنَّ اسْمَ الْمُعْظَمِ إِذَا أُريدَ بِهِ غَيْرُهُ صَارَ غَيْرَ  
مُعْظَمٍ انْتَهَى سَمَ عَلَى حَجٍّ قُلْتُ، وَيَتَّقَى فِيمَا لَوْ قَصَدَ أَوَّلًا غَيْرَ الْمُعْظَمِ ثُمَّ بَاعَهُ وَقَصَدَ بِهِ الْمُشْتَرِي  
الْمُعْظَمُ أَوْ تَغَيَّرَ قَصْدُهُ وَقِيَاسُ مَا ذَكَرُوهُ فِي الْخَمْرَةِ مِنْ أَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْقَصْدِ الْكَرَاهَةِ فِيمَا ذُكِرَ تَأْمُلُ، وَيَتَّبِعِي  
أَنَّ مَا كُتِبَ لِلدِّرَاسَةِ لَا يَزُولُ حُكْمُهُ بِتَغْيِيرِ قَصْدِهِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ أَخَذَ وَرَقَةً مِنَ الْمُضَحَّفِ وَقَصَدَ جَعْلَهَا تَمِيمَةً  
لَا يَجُوزُ مَسْهَا وَلَا حَمْلُهَا مَعَ الْحَدِيثِ سَيِّمًا وَفِي كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ مَا يُعَيِّدُ أَنَّهُ لَوْ كَتَبَ تَمِيمَةً ثُمَّ قَصَدَ بِهَا  
الدِّرَاسَةَ لَا يَزُولُ حُكْمُ التَّمِيمَةِ انْتَهَى ع. ش. • فَوَدَّ: (وَإِلَّا فَالْمَكْتُوبُ لَهُ) وَيَقِي الْإِطْلَاقُ، وَيَتَّبِعِي عَدَمُ  
الْكَرَاهَةِ حَيْثُ يَنْبَغِي؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ ع. ش. • فَوَدَّ: (نَظِيرٌ مَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحٍ وَمَا كُتِبَ لِلدِّرَاسَةِ قُرْآنِ  
إِلَى الْخ. • فَوَدَّ: (فَيُكْرَهُ حَمْلُ الْخ) أَيُّ مِنْ خَيْثُ الْخَلَاءِ فَلَا يُنَافِي حُرْمَةَ حَمْلِ الْقُرْآنِ مَعَ الْحَدِيثِ إِنْ قُرِضَ  
سَمَ عَلَى حَجٍّ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْحَقَ ذَلِكَ كُلُّ مَحَلٍّ مُسْتَقْدَرٍ، وَإِنَّمَا ائْتَصَرَ عَلَى الْخَلَاءِ لِيَكُونَ الْكَلَامُ فِيهِ ع  
ش. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَصِحْ الْخ) قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَفِي حِفْظِي أَنَّهَا كَانَتْ تُقْرَأُ مِنْ أَسْفَلٍ لِيَكُونَ اسْمُ اللَّهِ  
تَعَالَى فَوْقَ الْجَمِيعِ نِهَاجَةً زَادَ الْمُغْنِي وَقِيلَ كَانَ النَّقْشُ مَعَكُوسًا لِيُقْرَأَ مُسْتَقِيمًا إِذَا خَتِمَ بِهِ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ  
وَلَمْ يَثْبُتْ فِي الْأَمْرَيْنِ خَيْرٌ أَه. وَفِي الْبِرَامَاوِيِّ عَنِ الْمُهْمَاتِ عَقِبَ مَا مَرَّ عَنْهَا وَإِذَا خَتِمَ بِهِ كَانَ عَلَى  
الِاسْتِوَاءِ كَمَا فِي خَوَاتِيمِ الْأَكَابِرِ أَه. • فَوَدَّ: (غَيْبَةً نَدْبًا الْخ) فَعَلِمَ أَنَّهُ يُطَلَّبُ اجْتِنَابُهُ وَلَوْ مَحْمُولًا مُغَيَّبًا  
سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ أَه. ش. • فَوَدَّ: (يَنْحَوِ ضَمُّ كَفِّهِ) كَوَضَعِهِ فِي عِمَامَتِهِ أَوْ غَيْرِهَا مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (خَاتَمٌ عَلَيْهِ مُعْظَمٌ) شَامِلٌ لِأَسْمَاءِ صَلَحَاءِ الْمُؤْمِنِينَ بِنَاءً عَلَى دُخُولِهِمْ هُنَا سَم. • فَوَدَّ: (وَيَجِبُ  
إِلَى الْخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّبَرُّكُ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ م ر أَخْرَأَ عَلَى مَا نَقَلَهُ سَم

انْتَهَى وَقَدْ يَقْصَدُ هُنَا مُجَرَّدُ التَّمْيِيزِ فَلْيَتَأْمَلْ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الرَّخْمَنُ كَالْجَلَالَةِ فِي عَدَمِ قَبُولِ الصَّرْفِ.  
• فَوَدَّ: (بِقَصْدِ كَاتِبِهِ) لَوْ قَصَدَ بِهِ كَاتِبُهُ لِتَنْفِيهِ الْمُعْظَمِ ثُمَّ بَاعَهُ فَقَصَدَ بِهِ الْمُشْتَرِي غَيْرَ الْمُعْظَمِ فَهَلْ يُؤْتَرُ  
قَصْدُ الْمُشْتَرِي فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ أَلَّا تَرَى أَنَّ اسْمَ الْمُعْظَمِ إِذَا أُريدَ بِهِ غَيْرُهُ صَارَ غَيْرَ  
مُعْظَمٍ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (فَيُكْرَهُ حَمْلُ الْخ) أَيُّ مِنْ خَيْثُ الْخَلَاءِ فَلَا يُنَافِي حُرْمَةَ حَمْلِ الْقُرْآنِ مَعَ الْحَدِيثِ إِنْ  
قُرِضَ. • فَوَدَّ: (خَاتَمٌ عَلَيْهِ مُعْظَمٌ) شَامِلٌ لِأَسْمَاءِ صَلَحَاءِ الْمُؤْمِنِينَ بِنَاءً عَلَى دُخُولِهِمْ هُنَا.

عند استنجاء يُنَجِّسُهُ وَمَالُ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرُهُ إِلَى الْوَجْهِ الْمُحْرَمِ لِإِدْخَالِ الْمُصْحَفِ الْخَلَاءَ بِلَا ضَرُورَةٍ، وَهُوَ قَوِيٌّ الْمَذْرُوكِ. (وَيُعْتَمَدُ) نَدْبًا فِي حَالِ قَضَاءِ حَاجَتِهِ (جَالِسًا بِمَسَارِهِ)؛ لِأَنَّهَا الْأَنْسَبُ بِذَلِكَ بِخِلَافِ بَعِيْنِهِ فَيَضَعُ أَصَابِعَهَا بِالْأَرْضِ، وَيَنْصِبُ بِأَقْبِعِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْهَلُ لِيَخْرُوجَ الْخَارِجُ أَمَّا الْقَائِمُ، فَإِنْ أَمِنَ مَعَ اعْتِمَادِ الْيَسْرَى تَنَجَّسَتْهَا اعْتَمَدَهَا وَإِلَّا اعْتَمَدَهُمَا وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ إِطْلَاقُ بَعْضِ الشُّرَاحِ الْأَوَّلُ وَبَعْضُهُمُ الثَّانِي وَقَدْ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ حُرْمَةَ الْبَوْلِ أَوْ التَّغَوُّطِ قَائِمًا بِلَا غُذْرٍ إِنْ عَلِمَ التَّلَوُّثَ وَلَا مَاءً أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ اتَّسَعَ وَخَرَمْنَا التَّضَمُّنَ بِالنَّجَاسَةِ عَيْنًا أَيْ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَبِهِ يُقَيَّدُ إِطْلَاقُهُمْ كَرَاهَةِ الْقِيَامِ بِلَا غُذْرٍ وَوَضِيعُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْمَنْ

عَنْهُ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْبَهْقَعِ ش. ة فُود: (عِنْدَ اسْتِنْجَاءٍ يُنَجِّسُهُ) صَرَّحَ فِي الْإِعْلَامِ بِالْكَفْرِ بِالْقَاءِ وَرَقَّةٌ فِيهَا اسْمٌ مُعْظَمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ ثُمَّ قَالَ وَهَذَا يَأْتِي فِي الْإِسْتِنْجَاءِ أَيْضًا إِذَا قَصَدَ تَضَمُّنَهُ بِالنَّجَاسَةِ سَمَ عَلَى حَجِّ. أَقُولُ وَقَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ عِنْدَ اسْتِنْجَاءٍ يُنَجِّسُهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ خَشْيَةِ التَّجَسُّسِ أَمَّا عِنْدَ غَدَمِهَا بَانَ اسْتِحْزَامٌ مِنَ الْبَوْلِ وَلَمْ يَخْشَ وَصُولَهُ إِلَى الْمَكْتُوبِ لَمْ يَخْرُمْ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ الْقِتَالِ بِسَبَبِ كَيْبٍ عَلَيْهِ قُرْآنٌ أَيْ أَوْ نَحْوَهُ لِمَا ذَكَرَ مِنْ حُرْمَةِ تَجَسُّسِهِ مَا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ بَانَ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ يُلْقِعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ع ش أَيْ أَوْ عَنْ مَقْصُومٍ آخَرَ. ة فُود: (وَمَالُ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ إِلَى الْوَجْهِ الْمُحْرَمِ) وَيَتَّبِعِي حَقْلُ كَلَامِهِمْ عَلَى مَا إِذَا خِيفَ عَلَيْهِ التَّجَسُّسُ مُغْنِي وَنَهَايَةَ قَالَ ع ش وَيُمْكِنُ أَنْ يَتَّقَى عَلَى ظَاهِرِهِ وَيُقَالُ الْوَاحِدُ بِالشَّخْصِ لَهُ جِهَتَانِ فَهُوَ حَرَامٌ مِنْ جِهَةِ الْحَنْتِ مَعَ الْحَدِثِ مَكْرُوهٌ مِنْ جِهَةِ الْحَنْتِ لَهُ فِي الْمَحَلِّ الْمُسْتَقْدَرِ ثُمَّ رَأَيْنَاهُ فِي سَمَ عَلَى حَجِّ اه. ة فُود: (لِإِدْخَالِ الْمُصْحَفِ) أَيْ وَنَحْوَهُ مُغْنِي. ة فُود: (وَهُوَ قَوِيٌّ الْمَذْرُوكِ) أَيْ لَا التَّقْلُّ سَمَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ لَكِنِ الْمَنْقُولُ الْكَرَاهَةُ وَالْمَذْهَبُ تَقْلُّ اه. ة فُود: (وَيَنْصِبُ بِأَقْبِعِهَا) وَيَضُمُّ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَخَذْبُهُ مُغْنِي (قَوْلُهُ: ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْخُ) أَيْ وَضَعَ أَصَابِعَ الْيَمَنِ بِالْأَرْضِ مَعَ نَصَبِ بِأَقْبِعِهَا. ة فُود: (أَسْهَلُ لِيَخْرُوجَ الْخَارِجُ) هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمِعْدَةَ فِي الْبَسَارِ وَأَمَّا فِي الْبَوْلِ فَلِأَنَّ الْمَنَاءَ الَّتِي هِيَ مَحَلُّهَا مِثْلُ مَا إِلَى جِهَةِ الْبَسَارِ فَعِنْدَ التَّحَامُلِ عَلَيْهَا يَسْهَلُ خُرُوجُهُ انْتَهَى كُرْدِيُّ عَنِ الْإِيْمَابِ. ة فُود: (أَمَّا الْقَائِمُ الْخُ) أَيْ مُطْلَقًا وَاعْتَمَدَ النَّهَائَةَ وَالْخَطِيبَ وَالزِّيَادِيَّ وَالشُّوَبْرِيَّ وَغَيْرَهُمْ تَبَا لِلْجَلَالِ الْمَحَلِّيَّ أَنَّ الْقَائِمَ فِي الْبَوْلِ يَغْتَمِدُهُمَا مَعًا.

ة فُود: (وَعَلَى هَذَا) أَيْ التَّضَمُّنُ الْمَذْكُورُ. ة فُود: (إِطْلَاقُ بَعْضِ الشُّرَاحِ) كَتَبْتُ الْإِسْلَامَ.  
ة فُود: (أَيْ، وَهُوَ الْخُ) أَيْ تَحْرِيمُ التَّضَمُّنِ الْخُ. ة فُود: (وَبِهِ الْخُ) أَيْ يَقُولُهُ إِنْ عَلِمَ التَّلَوُّثَ الْخُ.

ة فُود: (عِنْدَ اسْتِنْجَاءٍ يُنَجِّسُهُ) صَرَّحَ فِي الْإِعْلَامِ بِالْكَفْرِ بِالْقَاءِ وَرَقَّةٌ فِيهَا اسْمٌ مُعْظَمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ انْتَهَى ثُمَّ أَوْرَدَ أَنَّهُمْ خَرَمُوا الْإِسْتِنْجَاءَ بِمَا فِيهِ مُعْظَمٌ وَلَمْ يَنْعَمُوا كُفْرًا ثُمَّ فَرَّقَ بَانَ تِلْكَ حَالُهُ حَاجَةٌ وَأَيْضًا فَالْمَاءُ يَمْنَعُ مَلَأَةً النَّجَاسَةَ، فَإِنْ فَرَسَ أَنَّهُ قَصَدَ تَضَمُّنَهُ بِالنَّجَاسَةِ يَأْتِي فِيهِ مَا هُنَا عَلَى أَنَّ الْحُرْمَةَ لَا تَنَافِي الْكَفْرَ انْتَهَى وَكَلَامُهُ فِي الْإِيرَادِ وَالْجَوَابِ شَامِلٌ لِغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ. ة فُود: (وَهُوَ قَوِيٌّ الْمَذْرُوكِ) أَيْ لَا التَّقْلُّ.

من التنجيس إلا باعتماد اليمين وحدها اعتمدها. (ولا يستقبل القبلة) أي الكعبة وخرج بها قبلة  
يَبْتَ المقدس فيكره فيها نظير ما يحرم هنا (ولا يستدبرها) أدباً مع ساير.....

□ فَوَدَّ: (اعتمدها) أي ندباً.

□ قول (سلي): (ولا يستقبل القبلة إلخ) وظاهر كلامهم عدم حُرْمَةِ اسْتِقْبَالِ الْمُضْحَفِ أو اسْتِدْبَارِهِ بِبَوْلٍ أو غَائِطٍ، وَإِنْ كَانَ أَغْظَمَ حُرْمَةً مِنَ الْقِبْلَةِ وقد يُوْجِّهُ بَأَنَّهُ يَثْبُتُ لِلْمُفْضُولِ مَا لَا يَثْبُتُ لِلْفَاضِلِ نَعَمْ قد يَسْتَقْبِلُهُ أو يَسْتَدْبِرُهُ على وجهٍ يُعَدُّ إِزْرَاءً فَيَحْرُمُ بَلْ قد يَكْفُرُ به وكذا يُقَالُ فِي اسْتِقْبَالِ الْقَبْرِ الْمُكْرَمِ أو اسْتِدْبَارِهِ سَمٍ على حَجِّ اِهْعَاشٍ واعتمده شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (أي الكعبة) إلى قوله، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَالتَّنْزُّهُ إِلَى الْمَتْنِ وكذا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ مَعَ عَدَمِهِ إِلَى الْمَتْنِ. وَفِي الْعُبَابِ وَغَيْرِهِ وَيُكْرَهُ قَضَاءُ الْحَاجَةِ عِنْدَ قَبْرِ مُحْتَرَمٍ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا يَمْتَنِعُ الْإِسْتِجَاءُ بِهِ كَالْمَعْظَمِ انْتَهَى. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ حُرْمَتَهُ عِنْدَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَعِنْدَ الْقُبُورِ الْمُحْتَرَمَةِ الْمُتَكَرِّرِ نَبْشُهَا لِاخْتِلَاطِ تَرْبِئَتِهَا بِأَجْزَاءِ الْمَيِّتِ وَمَنْ نُقِلَ عَنْهُ حُرْمَتُهَا عِنْدَ قُبُورِ الشُّهَدَاءِ فَقَطَّ غَلَطٌ وَالْحَقُّ الْأَذْرَعِيُّ بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ عَلَى الْقَبْرِ الْمُحْتَرَمِ الْبَوْلُ إِلَى جِدَارِهِ إِذَا مَسَّهُ انْتَهَى وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا كُرِهَ عِنْدَ الْقَبْرِ الْمُحْتَرَمِ فَعِنْدَ الْمُضْحَفِ أَوْلَى سَم. □ فَوَدَّ: (قبلة يَبْتَ المقدس) أي صَحْرَتُهُ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (فَيُكْرَهُ فِيهَا إلخ) أي يُكْرَهُ اسْتِقْبَالُهَا وَاسْتِدْبَارُهَا فِي غَيْرِ الْمُعَدِّ وَتَزُولُ الْكَرَاهَةُ بِمَا تَزُولُ بِهِ الْحُرْمَةُ فِي الْكُفَّةِ مِنَ السَّائِرِ بِشَرْطِهِ كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَحَاشِيَةِ شَيْخِنَا وَقَالَ الْمَغْنِيُّ إِنَّمَا يُكْرَهُ اسْتِقْبَالُهَا دُونَ اسْتِدْبَارِهَا كَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ اهـ.

قَوْلُ الْمَتْنِ: (ولا يستدبرها) المراد باستدبارها كَشَفُ دُبُرِهِ إِلَى جِهَتِهَا حَالُ خُرُوجِ الْخَارِجِ مِنْهُ بِأَنْ يَجْعَلَ ظَهْرَهُ إِلَيْهَا كَأَيْفَمَا لِدُبُرِهِ حَالُ خُرُوجِ الْخَارِجِ، وَإِذَا اسْتَقْبَلَ أو اسْتَدْبَرَ وَاسْتَرَّ مِنْ جِهَتِهَا لَا يَجِبُ

□ فَوَدَّ: (ولا يستقبل القبلة إلخ).

(تنبيه): ظاهر كلامهم عدم حُرْمَةِ اسْتِقْبَالِ الْمُضْحَفِ أو اسْتِدْبَارِهِ بِبَوْلٍ أو غَائِطٍ، وَإِنْ كَانَ أَغْظَمَ حُرْمَةً مِنَ الْقِبْلَةِ وقد يُوْجِّهُ بَأَنَّهُ يَثْبُتُ لِلْمُفْضُولِ مَا لَا يَثْبُتُ لِلْفَاضِلِ نَعَمْ قد يَسْتَقْبِلُهُ أو يَسْتَدْبِرُهُ على وجهٍ يُعَدُّ إِزْرَاءً فَيَحْرُمُ بَلْ قد يَكْفُرُ به وكذا يُقَالُ فِي اسْتِقْبَالِ الْقَبْرِ الْمُكْرَمِ أو اسْتِدْبَارِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي الْعُبَابِ وَغَيْرِهِ وَعِنْدَ أَيِّ وَيُكْرَهُ قَضَاءُ الْحَاجَةِ عِنْدَ قَبْرِ مُحْتَرَمٍ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا يَمْتَنِعُ الْإِسْتِجَاءُ بِهِ كَالْمَعْظَمِ انْتَهَى وَقَوْلُهُ عِنْدَ قَبْرِ مُحْتَرَمٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ حُرْمَتَهُ عِنْدَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَعِنْدَ الْقُبُورِ الْمُحْتَرَمَةِ الْمُتَكَرِّرِ نَبْشُهَا لِاخْتِلَاطِ تَرْبِئَتِهَا بِأَجْزَاءِ الْمَيِّتِ وَمَنْ نُقِلَ عَنْهُ حُرْمَتُهَا عِنْدَ قُبُورِ الشُّهَدَاءِ فَقَطَّ غَلَطٌ وَقَوْلُهُ وَعَلَيْهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَالْحَقُّ الْأَذْرَعِيُّ بِذَلِكَ الْبَوْلُ إِلَى جِدَارِهِ إِذَا مَسَّهُ انْتَهَى وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا كُرِهَ عِنْدَ الْقَبْرِ الْمُحْتَرَمِ فَعِنْدَ الْمُضْحَفِ أَوْلَى. □ فَوَدَّ: (فَيُكْرَهُ إلخ) والأوجه أن الشُّرَّةَ الْمَانِعَةَ لِلْحُرْمَةِ فِيمَا مَرَّ تَمْنَعُ الْكَرَاهَةَ هُنَا م. □ فَوَدَّ: (ولا يستدبرها).

(تنبيه): لا يخفى أن المراد باستدبارها كَشَفُ دُبُرِهِ إِلَى جِهَتِهَا حَالُ خُرُوجِ الْخَارِجِ مِنْهُ بِأَنْ يَجْعَلَ ظَهْرَهُ إِلَيْهَا كَأَيْفَمَا لِدُبُرِهِ حَالُ خُرُوجِ الْخَارِجِ، وَأَنَّهُ إِذَا اسْتَقْبَلَ أو اسْتَدْبَرَ وَاسْتَرَّ مِنْ جِهَتِهَا لَا يَجِبُ الْإِسْتِزَارُ

ارتفاعه ثلثا ذراع فأكثر وقد دنا منه ثلاثة أذرع فأقل يذراع الآدمي المعتدل، .....

الاستيثار أيضاً عن الجهة المقابلة لجهتها، وإن كان الفرج مكشوحاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه؛ لأن كشف الفرج إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استنابارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستنابارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستيثار من جهة القبلة إن استقبلها أو استنابرها فتعظن لذلك سم وأقره الشوري. وقال ع ش فرج أشكل على كثير من الطلبة معنى استقبال القبلة واستنابارها بالبول والغائط ولا إشكال؛ لأن المراد باستقبالها بهما استقبال الشخص لها حال قضاء الحاجة وباستنابارها جعله ظهره إليها حال قضاء الحاجة سم على المنهج اه عبارة شيخنا والمراد باستقبالها استقبال الشخص بوجهها لها بالبول أو الغائط على الهيئة المعروفة باستنابارها جعل ظهره إليها بالبول أو الغائط على الهيئة المعروفة أيضاً، وإن لم يكن بعين الخارج فيها خلافاً لمن قال لا يكون مستقبلاً إلا إذا جعل ذكره جهة القبلة واستقبلها بعين الخارج ولا يكون مستنابراً إلا إذا تقوط، وهو قائم على هيئة الزايع وعلم مما ذكرناه أنه يخرم الاستقبال بكل من البول والغائط وكذلك الاستنابار بكل منهما خلافاً لمن خص الاستقبال بالبول والاستنابار بالغائط وقال بأنه لا يخرم عكس ذلك والمعتد أنه يخرم اه. وعبارة الرشدي بعد كلام ذكره عن شرح الغاية لسم ولا يخفى أن المراجع واجد غالياً والخلاف إنما هو في مجرد التسمية فإذا جعل ظهره للقبلة فتقوط فالشارح م كالشهاب ابن حجر يسميانه مستقبلاً، وإذا جعل صدره للقبلة وتقوط يسميانه مستنابراً والشهاب ابن قاسم غيره يعكسون ذلك، وإذا جعل صدره أو ظهره للقبلة وبال فالأول مستقبل اتفاقاً والثاني مستنابير كذلك نعم يقع الخلاف المعتبر فيما لو جعل ظهره أو صدره للقبلة وألف ذكره يميناً أو شمالاً وبال فهو غير مستقبل ولا مستنابير عند الشارح م كالشهاب ابن حجر بخلافه عند الشهاب ابن قاسم وغيره. ه قوله: (ارتفاعه ثلثا ذراع الخ) هذا في حق الجالس قال جماعة من الأصحاب؛ لأنه يستر سرته إلى موضع قدميه فيؤخذ منه أنه يعتبر في القائم أن يستر من سرته إلى موضع قدميه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وكلام الأصحاب في اختيار ذلك خرج مخرج الغالب ولعل وجهه صيانة القبلة عن خروج الخارج من الفرج، وإن كانت العورة تنتهي بالرغبة نهاية عبارة شيخنا وظاهر كلامهم تعيين كونه ثلثي ذراع فأكثر ولعل للغالب فلو كفاه دون الثلثين اكتفى به أو احتاج إلى زيادة على الثلثين وجب ولو بال أو تقوط قائماً فلا بد أن يكون سائراً من قدميه إلى سرته؛ لأن هذا حریم العورة اه وعبارة المفتي نعم لو بال قائماً لا بد من ارتفاعه إلى أن يستر عورته

أيضاً عن الجهة المقابلة لجهتها، وإن كان الفرج مكشوحاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه؛ لأن كشف الفرج إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استنابارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستنابارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستيثار من جهة القبلة إن استقبلها أو استنابرها فتعظن لذلك.

فَإِنْ فَعَلَ فَخِلَافُ الْأَوَّلَى هَذَا فِي غَيْرِ الْمُعَدِّ أَمَّا هُوَ فَذَلِكَ فِيهِ مُبَاحٌ وَالتَّنَزُّهُ عَنْهُ حَيْثُ سَهْلٌ  
أَفْضَلُ. (وَيَحْرُمَانِ) أَيِ الْاسْتِقْبَالِ وَالْإِسْتِدْبَارِ بِعَيْنِ الْفَرْجِ الْخَارِجِ مِنْهُ الْبَوْلُ أَوْ الْغَائِطُ وَلَوْ مَعَ  
عَذْمِهِ بِالصَّدْرِ لِعَيْنِ الْقِبْلَةِ لَا جَهْتَهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَوْ اسْتَبْتَهَتْ عَلَيْهِ.....

اهـ. ◻ فَوَدَّ: (فَإِنْ فَعَلَ) أَيِ الْاسْتِقْبَالِ أَوْ الْإِسْتِدْبَارِ مَعَ السَّائِرِ الْمَذْكُورِ كُرْدِي. ◻ فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ الْمُعَدِّ)  
وَيَصِيرُ الْمَحَلُّ مُعَدًّا بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فِيهِ مَعَ قَضَاءِ الْعَوْدِ إِلَيْهِ لِذَلِكَ كَمَا فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ، وَيَتَّبِعِي أَوْ  
بَتَّهَيْتِهِ لِذَلِكَ بِقَضَاءِ الْفِعْلِ فِيهِ مِنْهُ أَوْ مِنْ يُرِيدُ ذَلِكَ مِنْ أَتْبَاعِهِ ع. ش. ◻ فَوَدَّ: (أَمَّا هُوَ الْخُ) هَذَا صَرِيحٌ فِي  
أَنَّهُ إِذَا اتَّخَذَ لَهُ مَحَلًّا فِي الصَّخَرِ بِغَيْرِ سَائِرٍ وَأَعَدَّهُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ لَا يَحْرُمُ قَضَاءُ الْحَاجَةِ فِي لِحْجَةِ الْقِبْلَةِ  
وَمِنْهُ مَا يَفْعَلُ لِلْمُسَافِرِينَ إِذَا نَزَلُوا بِعِضِ الْمَنَازِلِ رَشِيدِي. ◻ فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَ عَذْمِهِ الْخُ) أَيِ عَدَمِ مَا ذَكَرَ مِنْ  
الْإِسْتِقْبَالِ وَالْإِسْتِدْبَارِ كُرْدِي وَع. ش. ◻ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَلَوْ اسْتَقْبَلَهَا بِصَدْرِهِ وَحَوْلَ قُبْلَةِ عَنْهَا وَيَالَ  
لَمْ يَحْرُمُ بِخِلَافِ عَكْسِهِ نِهَآيَةً. ◻ فَوَدَّ: (وَالْتَّنَزُّهُ الْخُ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الرَّشِيدِي وَعِبَارَتُهُ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ  
الْشَّارِحِ وَتَقْرِيرِهِ وَبِهِ تَعَلَّمَ أَنَّ خِلَافَ الْأَوَّلَى غَيْرُ خِلَافِ الْأَفْضَلِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ خِلَافَ الْأَوَّلَى بِاصْطِلَاحِ  
الْأُصُولِيِّينَ صَارَ اسْمًا لِلْمَنْهِي عَنْهُ لَكِنِّهِ بَتَّهَيْ غَيْرِ خَاصٍّ فَهُوَ الْمُعْتَرَّ عَنْهُ بِالْمَكْرُوهِ كَرَاهَةً خَفِيفَةً وَأَمَّا  
خِلَافُ الْأَفْضَلِ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا نَهْيَ فِيهِ بَلَّ فِيهِ فَضْلٌ إِلَّا أَنَّ خِلَافَهُ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَإِنْ تَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ شَيْخُنَا ع  
ش فِي الْحَاشِيَةِ اهـ أَيِ حَيْثُ عَقَّبَ كَلَامَ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ قَدْ يُشِيرُ التَّعْبِيرُ بِقَوْلِهِ أَفْضَلُ أَنَّ خِلَافَ  
الْأَفْضَلِ دُونَ خِلَافِ الْأَوَّلَى وَلَمْ أَرَهُ بَلَّ هُوَ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّ الْأَوَّلَى وَالْأَفْضَلُ مُتَسَاوِيَانِ اهـ  
وَوَافَقَهُ الْبَصْرِيُّ. وَنَقَلَ الْكُرْدِي عَنْ كُتُبِ الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الرَّشِيدِي عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: لَكِنِّهِ خِلَافُ  
الْأَفْضَلِ أَيِ، وَلَيْسَ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ فِي كُتْبِهِ وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ لَهُ فَعَلَهُ فِي الْأَوَّلِ  
أَيِ غَيْرِ الْمُعَدِّ مَعَ السَّائِرِ خِلَافُ الْأَوَّلَى فَهُوَ فِي حَيْزِ التَّنْهِهِ الْعَامِّ وَفِي الثَّانِي أَيِ الْمُعَدِّ خِلَافُ الْأَفْضَلِ  
فَلَيْسَ فِي حَيْزِ التَّنْهِهِ بِوَجْهِ انْتِهَى وَفِي الْبَحْرِ عَنْ بَعْضِهِمُ الْفَضِيلَةُ وَالْمُرْعَبُ فِيهِ مَرْبُوعَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ  
الْطُّوْعِ وَالنَّافِلَةِ اهـ.

◻ فَوَدَّ (وَيَحْرُمَانِ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ عَلَى الْوَلِيِّ مَنَعُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ مِنَ الْإِسْتِقْبَالِ  
وَالْإِسْتِدْبَارِ بِلَا سَائِرٍ بَلَّ يَتَّبِعِي وَجُوبُ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ الْوَلِيِّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ إِزَالََةَ الْمُتَكَرِّرِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ وَاجِبَةٌ،  
وَأَنْ لَمْ يَأْتِ الْفَاعِلُ سَمِ اهـ ع. ش. ◻ فَوَدَّ: (لِعَيْنِ الْقِبْلَةِ) يَتَّبِعِي أَنْ يُرَادَ بِالْعَيْنِ مَا يُجْزئُ اسْتِقْبَالَهُ فِي  
الصَّلَاةِ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْعَيْنُ بِحَسَبِ الْإِسْمِ عَلَى مَا سَيَأْتِي عَنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ سَمِ عِبَارَةً شَيْخُنَا قَوْلُهُ: اسْتِقْبَالُ  
الْقِبْلَةِ أَيِ عَيْنِهَا يَقِينَا فِي الْقُرْبِ وَطَنًا فِي الْبُعْدِ وَكَذَا يُقَالُ فِي اسْتِدْبَارِهَا اهـ.

◻ فَوَدَّ: (هَذَا فِي غَيْرِ الْمُعَدِّ).

(تَنْبِيْهُ): مَنْ يَصِيرُ الْمَحَلُّ مُعَدًّا وَلَا يَتَّعَدُّ وَلَا أَنْ يَصِيرَ بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فِيهِ مَعَ قَضَاءِ الْعَوْدِ إِلَيْهِ لِذَلِكَ.

◻ فَوَدَّ: (لِعَيْنِ الْقِبْلَةِ) يَتَّبِعِي أَنْ يُرَادَ بِالْعَيْنِ مَا يُجْزئُ اسْتِقْبَالَهُ فِي الصَّلَاةِ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْعَيْنُ بِحَسَبِ الْإِسْمِ  
عَلَى مَا سَيَأْتِي عَنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ.

لَزِمَهُ الاجْتِهَادُ، وَيَأْتِي هُنَا جَمِيعُ مَا يَأْتِي قُبِيلَ صِفَةِ الصَّلَاةِ فِيهَا يَظْهَرُ (بِالصَّحْوَاءِ) بِغَيْرِ الْمُعَدِّ وَحَيْثُ لَا سَائِرَ كَمَا ذَكَرَ وَمِنْهُ إِرْخَاءُ ذَيْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرَضٌ لِأَنَّ الْقَصْدَ تَعْظِيمَ جِهَةِ الْقِبْلَةِ لَا السُّتْرَ الْآتِي وَالْإِشْتِرَاطَ لَهُ عَرَضٌ بِسُتْرِ الْعَوْرَةِ لَا يُقَالُ تَعْظِيمُهَا إِنَّمَا يَحْصُلُ بِحَجَبِ عَوْرَتِهِ عَنْهَا؛ .....

❦ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ الْإِجْتِهَادُ) أَيُّ حَيْثُ لَا سُتْرَةَ نِهَآيَةً وَسَمٌ وَشَرْحٌ بِأَفْضَلِ قَالِ الْكُرْدِيُّ وَالْأَسَنُ ذَلِكَ وَلَمْ يَجِبْ كَمَا فِي شُرُوحِ الْإِزْشَادِ وَالْعِيَابِ لِلشَّارِحِ وَفِي النِّهَآيَةِ وَغَيْرِهَا وَالْكَلَامُ كَمَا عَلِمَ وَمِمَّا سَبَقَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُعَدًّا لِذَلِكَ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (مَا يَأْتِي قُبِيلَ صِفَةِ الصَّلَاةِ) مِنْهُ الْإِخْدُ بِقَوْلِهِ الْمُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ مُقَدِّمًا عَلَى الْإِجْتِهَادِ سَمٌ وَمِنْهُ حُرْمَةُ التَّقْلِيدِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْإِجْتِهَادِ، وَآتَهُ يَجِبُ التَّعَلُّمُ لِذَلِكَ نِهَآيَةً. قَالِ الْكُرْدِيُّ وَمِنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ تَكْرِيرُهُ لِكُلِّ مَرَّةٍ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُتَذَكِّرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ، وَيَجُوزُ الْإِجْتِهَادُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْمُعَدِّ إِيْعَابٍ وَمِنْهُ أَنَّهُ لَوْ تَخَيَّرَ تَخَيَّرَ، وَآتَهُ لَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ اجْتِهَادُ اثْنَيْنِ فَعَلَّ مَا يَأْتِي تَمَّ، وَإِنْ مَحَلَّ ذَلِكَ كُلُّهُ مَا إِذَا لَمْ يَفْلَحِ الْخَارِجُ أَوْ يَضُرَّهُ كُتْمُهُ وَالْأَفْلَاحُ حَرْجٌ إِمْدَادُ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ الْمُعَدِّ) أَيُّ بِنَاءِ كَانَ أَوْ صَحْوَاء. ❦ قَوْلُهُ: (وَبِنَاءُ) أَيُّ السَّائِرِ (إِرْخَاءُ ذَيْلِهِ) فَلَوْ لَمْ يَتَسَيَّرَ لَهُ يَسَّرَ إِلَّا بِإِرْخَاءِ ذَيْلِهِ لَمْ يَكُنْ السُّتْرُ بِهِ إِنْ أَدَّى إِلَى تَنْجِيْسِهِ؛ لِأَنَّ فِي تَنْجِيْسِ قُوَّةٍ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ وَالسُّتْرُ يَنْقُطُ بِالْعُلُوعِ شُ قَالَ شَيْخُنَا وَتَكْفِي يَدُهُ إِذَا جَعَلَهَا سَائِرًا أَه.

❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرَضٌ) خِلَافًا لِلنِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَرِيضًا بِحَيْثُ يَسْتُرُهَا أَيُّ الْعَوْرَةِ جَمِيعَهَا سَوَاءً أَكَانَ قَائِمًا أَمْ لَا أَه زَادَ الْأَوَّلُ عَلَى نَحْوِهَا مَا نَصَّهُ وَيَحْصُلُ بِالْوَهْدَةِ وَالرَّايَةِ وَالذَّآئَةِ وَكُتِبَ الرَّمْلُ وَغَيْرِهَا أَه وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا قَالِ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر أَنْ يَسْتُرَ جَمِيعَ مَا تَوَجَّهَ بِهِ أَيُّ مِنْ بَدَنِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَعَلَيْهِ لَوْ جَعَلَ جَنْبَهُ لِحِجَةِ الْقِبْلَةِ وَلَوْ ذَكَرَهُ إِلَيْهَا حَالُ الْبَوْلِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتُرَ جَمِيعَ جَنْبِهِ عَرَضًا أَه بِعِبَارَةِ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَيُّ لِلْسَّائِرِ عَرَضٌ اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي كُتْبِهِ فَيَكْفِي هُنَا نَحْوُ الْعِزَّةِ وَوَافَقَهُ عَلَيْهِ الشَّهَابُ الْقَلْبِيُّوِيٌّ وَخَالَفَ الْجَمَالَ الرَّمْلِيُّ فَاغْتَمَدَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَرَضٌ بِحَيْثُ يَسْتُرُ جَوَانِبَ الْعَوْرَةِ وَاعْتَمَدَهُ الزِّيَادِيُّ وَسَمٌ أَه أَيُّ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِنْفَ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ لَا تَعْظِيمَ مَعَ عَدَمِ السُّتْرِ عَنْهَا سَم.

❦ قَوْلُهُ: (لَا السُّتْرُ) أَيُّ عَنْ أَغْيَنِ النَّاسِ وَقَوْلُهُ الْآتِي أَيُّ آتِيًا فِي الْمَثْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْإِنْفَ) هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ بَلَّ اللَّازِمَ عَمَّا ذَكَرَ سَتْرَ الْفَرْجِ عَنْهَا حَالُ خُرُوجِ الْخَارِجِ مِنْهُ سَم أَيُّ وَلَوْ سَلَّمْنَا الْمُلَازِمَةَ قَبْلَئِلَانَ

❦ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ الْإِجْتِهَادُ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ لَزُومِهِ مَا لَمْ يَسْتَيِّرْ بِشَرْطِهِ وَالْأَلَمْ يَلْزَمُ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِيَارَ إِذَا مَنَّ الْحُرْمَةُ مَعَ تَحَقُّقِ أَنَّهُ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَمَعَ الشُّكَّ بِالْأَوَّلَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي هُنَا الْإِنْفَ) مِنْهُ الْإِخْدُ بِقَوْلِهِ الْمُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ مُقَدِّمًا عَلَى الْإِجْتِهَادِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرَضٌ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّهُ لَا تَعْظِيمَ مَعَ عَدَمِ السُّتْرِ عَنْهَا انْتَهَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْإِنْفَ) هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ بَلَّ اللَّازِمَ عَمَّا ذَكَرَ سَتْرَ الْفَرْجِ عَنْهَا

لأننا نمنع ذلك بجعل الاستنجاء والجماع وإخراج الريح إليها وأصل هذا التفصيل نهيه ﷺ عن ذلك مع فعله للاستدبار في المقد وقد سمع عن قوم كراهة الاستقبال في المقد فأمر بتحويل مقدته للقبلة بمبالغة في الرد عليهم ولو لم يكن له مندوحة عن الاستقبال والاستدبار تخير بينهما على ما يقتضيه قول الفقهاء لو هبَّت ريح عن يمين القبلة، ويسارها وخشي الرشاش

اللازم ممنوع على ما مرَّ عنه وعن غيره. **قود:** (لأننا نمنع الخ) قد يقال جل المذكورات إليها لا يصلح سنداً للمنع؛ لأن تلك المذكورات غير مُنافية للتعظيم مطلقاً بدليل جُلها بدون سائر مطلقاً بخلاف ما نحن فيه فتأمل سم. **قود:** (بجعل الاستنجاء الخ) أي بلا كراهة نهاية ومغني. **قود:** (والجماع الخ) أي وقصد وجماعة نهاية أو قني أو خفي أو يفاش؛ لأن ذلك ليس في معنى البول والغائط ش أو إخراج قيح أو مني أو إلقاء نجاسة فلا كراهة، وإن كان الأولى تركه تعظيماً لها قلوباً. **قود:** (وأصل هذا التفصيل) أي كون الاستقبال والاستدبار في المقد مباحاً وفي غيره مع وجود السائر بشرطه خلاف الأولى ومع عدمه حراماً كزدي. **قود:** (هن ذينك) أي الاستقبال والاستدبار. **قود:** (بتحويل مقدته الخ) وكانت لبتين يقضي عليهما الحاجة بخيرمي. **قود:** (تخير بينهما) خلافاً للمغني والنهاية عبارة الثاني ومحل ذلك كله ما لم يغلبه الخارج أو يضره كنهه وإلا فلا حرج ولو هبَّت ريح عن يمين القبلة، ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار، فإن تعارضاً وجب الاستدبار؛ لأن الاستقبال أفحش اه قال ع ش. **قود:** (أو يضره الخ) أي بأن تحصل له بالكتم مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر وقوله جاز الخ أي حيث أمكن كل منهما دون غيره، فإن أمكننا معاً وجب الاستدبار كما في قوله م ر، فإن تعارضاً الخ اه وقال الكزدي قوله: أي النهاية جاز الخ وفي سم على المنهج معنى قولهم جاز الاستقبال والاستدبار أنه يجوز الممكن بينهما، فإن أمكننا فهو معنى تعارضيهما وهذا واضح لكن الزمان أخرج إلى التعرض

حال خروج الخارج منه. **قود:** (لأننا نمنع ذلك بجعل الاستنجاء الخ) قد يقال جل المذكورات إليها لا يصلح سنداً للمنع؛ لأن تلك المذكورات غير مُنافية للتعظيم مطلقاً بدليل جُلها بدون سائر مطلقاً بخلاف ما نحن فيه فتأمل.

(فرغ): أفتى شيخنا الشهاب الزملي فيمن قضى الحاجة قائماً بأن شرط السائر في حقه كونه سائراً من سرته إلى الأرض وأقول إنما اشترط من السرة ولم يكف محاذة الخارج؛ لأن المودة حريم الفرج فتبعته في هذا الحكم ولولا ذلك ما اشترطوا للقواعد ارتفاع السترة ثلثي ذراع فتأمل وقد يقال قياس هذا الإنشاء أنه لو بال قائماً على طرف جدار وجب كون السائر من سرته إلى الأرض فليعلم أن خروج البول مثلاً إلى جهة القبلة مضير، وإن كان بعيداً من الفرج ولولا هذا لم يُشترط في سرة القاعيد زيادة على مقدار محل الخروج من الفرج وقد يقال بل قياسه كونه سائراً إلى محل قدميه، وهو رأس الجدار هنا. **قود:** (تخير بينهما الخ) في شرح الروض أن الظاهر رعاية الاستقبال كما يراعى القبل في الستر انتهى. فالشارح قصد رد ما قاله والفرق بين ما هنا وما قاس عليه. **قود:** (على ما يقتضيه قول الفقهاء) قد يُمنع الاستدلال بقول الفقهاء لجواز أن مراده بقوله جازاً جازاً على البدل أي جازاً ما أمكن بينهما،



جازا فتأمل قوله جازا ولم يقل تعين الاستدبار وعليه يفروق بين هذا وتعين ستر القبيل فيما لو وجد كافي أحد سواتيه الآتي في شروط الصلاة بأن الملحظ ثم أن الدبر مستتر بالثنتين بخلاف القبيل وهنا أن في كل خروج نجاسة بإزاء القبلة إذ لا استتار في الدبر وقت خروجهما فاختلفا ثم لا هنا، فإن قلت يرد على ذلك كراهة استقبال القمزين دون استدبارهما قلت هذا تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما فلا إيراد، وإن كان الأصح ما ذكر وعليه يفروق بأنهما غلويان فلا تنأت فيهما غالبا حقيقة الاستدبار فلم يكره بخلاف القبلة فإنه يتأتى فيها كل

لذلك اه وظاهر أن الكلام حيث لم يمكن الاستتار كما صرح به سم على التحفة أي ولم يوجد معه وقوله م ر وجب الاستدبار كذلك في شرخي الإزشاد والإيعاب والمغني وشرخي البهجة والزوض لشيوخ الإسلام وشرح التبيين للخطيب وأطبق عليه المتأخرون ووقع في التحفة أنه قال في هذه بالخير وقال سم عليه أي التحفة قد يمنع الاستدلال بقول الفقهاء لجواز أن مراده بقوله جاز أي على البدل أي جاز ما أمكن منهما، فإن أمكننا فعل ما في نظيره اه. وقال الهانفي عليه بعد كلام ما نصه وبهذا علم أن ما نقله الشارح عن الفقهاء غير مرضي عنده ولذا جاء بعلى كما هي عادته اه انتهى كلام الكردبي.

• فود: (وعليه إلخ) أي التخيير. • فود: (بأن الملحظ ثم إلخ) فإن قلت لم يتحصير الملحظ ثم في ذلك بل لاحظوا أيضا تنظيم جهة القبلة كما في شرح الزوض قلت الفرق أن المقاتلة ثم بالقبيل فقط وهنا المقاتلة بالنجاسة بكل منهما سم. • فود: (وهنا أن في كل إلخ) قد يقال يلزم في الاستقبال محاذاة القبلة بالنجاسة وبالعورة وفي الاستدبار لا يلزم إلا الأول فترجع بصري. • فود: (على ذلك) أي التخيير.

• فود: (كرهه استقبال القمزين) أي عند الطلوع أو الغروب؛ لأن هذه الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما إذا صار في وسط السماء فإنه لا يمكنه الاستقبال فيها إلا إذا نام على قفاه وصار يبول على نفسه زيادي اه كردبي قال سم يحتمل أن يلحق بهما قبر النبي ﷺ لأنه أعظم منهما وقد يرد عليه أنه لو نظر لذلك حرم استقباله؛ لأنه أي قبر النبي أعظم من الكعبة والكلام من بعد أما لو قرب منه فتقدم عن الأذرع حرمته عند قبور الأنبياء اه. • فود: (وإن كان الأصح إلخ) يكفي في ورود تصحيح ما ذكر سم. • فود: (وعليه) أي على الأصح.

فإن أمكننا فعلى ما في نظيره ونظير ذلك قوله: الآتي في الجراح وجبا وفي القصاص قول. • فود: (بأن الملحظ ثم إلخ)، فإن قلت لم يتحصير الملحظ ثم في ذلك بل لاحظوا أيضا تنظيم جهة القبلة قال في شرح الزوض ثم في تعليل لزوم البدء بالقبيل ما نصه؛ لأنه يتوجه بالقبيل القبلة فستره أهم تنظيمًا لها؛ ولأن الدبر مستور غالبا بالثنتين بخلاف القبيل انتهى. والأصل عدم تركيب العلة، وأن كلاً علة مستقلة قلت الفرق أن المقاتلة ثم بالقبيل فقط وهنا المقاتلة بالنجاسة بكل منهما. • فود: (كرهه استقبال القمزين) يحتمل أن يلحق بهما قبر النبي ﷺ؛ لأنه أعظم منهما وقد يرد عليه أنه لو نظر لذلك حرم استقباله؛ لأنه أي النبي أعظم من الكعبة والكلام من بعد أما لو قرب منه فتقدم في هابش الصفة السابقة عن الأذرع حرمته عند قبور الأنبياء فلي تأمل. • فود: (وإن كان الأصح ما ذكر) يكفي في

منهما فتخير ومحل الكراهة هنا حيث لا سائر كالقبيلة بل أولى ومنه السحاب كما هو ظاهر  
وشمل كلامهم محاذاة القمر نهاراً، وهو محتمل ويحتمل التقييد بالليل؛ لأنه محل سلطانها،  
وعليه فما بعد الصبح يلحق بالليل نظير ما يأتي في الكسوف. ثم رأيت عن الفقيه إسماعيل  
الحضرمي التقييد بالليل وأجاب عما يحتج به للإطلاق من رعاية ما معه من الملايكة بأنه يلزم  
عليه كراهة ذلك في حق زوجته نظراً لما معها من الحفظة. (ويشهد ندباً عن الناس في  
الصحراء بحيث لا يسمع لخارجته صوت ولا يمش له ريح، ويظهر أن البيان كذلك إن سهل  
فيه ذلك ثم رأيت الأذعري نقل عن الحلبي أن غير الصحراء مما لم يعد مثلها لكن تقييده  
يما لم يعد بعيد بل الوجه الإبعاد مطلقاً إن سهل كما ذكرته، فإن لم يعد سن لهم الإبعاد عنه  
كذلك ويُسَنُّ أن يُغَيَّب شخصه عن الناس للتأبيع بل صَحَّ «أنه يَحْتَجُّ» كان، وهو بمكة بقضي  
حاجته بالمغمس محل على نحو ميلين منها والظاهر أن هذه المبالغة في البعد كانت لغزير  
كانتشار الناس ثم حيث. (ويستثنى بالسائر السابق لكن مع غرض.....

• فُود: (هنا) أي في استقبال الشمس والقمر في غير المعد. • فُود: (ومنه السحاب) قضيته أنه لا يُعْتَبَر  
هنا قُرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره ولعله أقرب سم وقضيته أيضاً أنه لا يُكْرَه مطلقاً في البناء  
المانع من رؤية القمرين. • فُود: (ويحتمل التقييد بالليل) اغتمته النهاية. • فُود: (فما بعد الصبح إلخ)  
أي إلى طلوع الشمس. • فُود: (للاطلاق) أي السائل للتأخير. • فُود: (من رعاية ما معه) أي القمر بيان  
لما يحتج إلخ. • فُود: (كرهه ذلك) أي الاستقبال (في زوجته) أي جماعها.

• فُود (سبي): (ويشهد) بفتح أوله من بعد لا يضمه من بعد؛ لأن ذلك إنما هو من بعد غيره على ما في  
المختار لكن في المضاجح أن بعد يستعمل لازماً ومتعدداً وعليه فيجوز قراءته بضم الياء وكسر العين  
ش أقول ويقيده أيضاً تغيير الشارح فيما يأتي بالإبعاد. • فُود: (ندباً) إلى قوله ثم في النهاية والمغني.  
• فُود: (عن الناس إلخ) ولو في البول نهاية وشرح بأفضل. • فُود: (ذلك) أي البعد بحيث لا يسمع  
إلخ. • فُود: (لكن تقييده) أي الحلبي. • فُود: (فإن لم يعد سن إلخ) كذا في المغني. • فُود: (كذلك)  
أي بحيث لا يسمع إلخ. • فُود: (ويُسَنُّ إلخ) كذا في النهاية. • فُود: (بالمغمس) كمُعْظَم ومُحَدَّث اسم  
موضع في طريق الطائف قاموس.

• فُود (سبي): (ويستثنى) ويخفي السائر بالماء كما لو بال وأساوئل بدنه متغمسة في ماء متبحر وفاقاً لـ م ر  
نعم يتبني تقييده بالكبر بخلاف الصافي كالزجاج الصافي وتقدم عن بخيه م ر الإكتفاء بالزجاج في سائر  
القبلة سم على المنهج اهـ ش وكُردِي. • فُود: (بالسائر) إلى قوله ويسن في النهاية الآ قوله وفازن إلى  
قَرَعَم. • فُود: (بالسائر السابق) أي بمزقيع قدر ثلثي ذراع فأكثر وقد قُرب منه ثلاثة أذرع فأقل بذرِع

الورود تصحيح ما ذكر. • فُود: (ومنه السحاب) قضيته أنه لا يُعْتَبَر هنا قُرب السائر وقد يفرق بين

يَمْنَعُ رُؤْيَا عَوْرَتِهِ وَمَحَلَّهُ فِي الْجَالِسِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ تَعْلِيلُ بَعْضِهِمْ لَهُ بِأَنَّهُ يَسْتُرُ مِنْ شَرِّهِ إِلَى قَدَمَيْهِ فَافْهَمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقَائِمِ مِنْ ارْتِفَاعِهِ زِيَادَةً عَلَى مَا مَرُّ حَتَّى يَسْتُرَ مِنْ شَرِّهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَمِنْ غَرَضِهِ حَتَّى يَسْتُرَ عَوْرَتَهُ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا يَسْهَلُ تَسْقِيفُهُ عَادَةً وَلَا كُفَى، وَإِنْ بَعْدَ عَنْهُ السَّائِرُ وَفَارَقَ مَا مَرُّ فِي الْقِبْلَةِ بِأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ تَعْلِيلُهَا كَمَا مَرَّ، وَهُوَ لَا يَحْصُلُ مَعَ ذَلِكَ وَهَذَا عَدَمُ رُؤْيَا عَوْرَتِهِ غَالِيًا، وَهُوَ يَحْصُلُ مَعَ ذَلِكَ فَزَعَمَ اتِّحَادُهُمَا لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَمَحَلِّ ذَلِكَ كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مِنْ يَنْظُرُ لِعَوْرَتِهِ غَيْرَ حَلِيلَتِهِ وَعَلِمَتِهِ وَلَا لَزِمَهُ السُّتْرُ.....

الْأَدَمِيُّ وَلَوْ بِرَاجِلَةٍ أَوْ وَهْدَةٍ أَوْ إِزْحَافٍ ذَلِيلَةٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُغْنِي. ة فَوَدُ: (يَمْنَعُ رُؤْيَا عَوْرَتِهِ) يُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي السَّائِرِ هُنَا أَنْ يَكُونَ مُحِيطًا بِهِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ لِيَحْصُلَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فَيُخَالِفُ الْقِبْلَةَ فِي هَذَا أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ بَصْرِي. ة فَوَدُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ مَحَلِّ الْإِكْتِفَاءِ بِالسُّتْرِ السَّابِقِ لَكِنْ مَعَ غَرَضٍ. ة فَوَدُ: (بِأَنَّهُ الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّعْلِيلِ وَالضَّمِيرُ لِلْسُّتْرِ السَّابِقِ. ة فَوَدُ: (إِلَى رُكْبَتَيْهِ) لَا يُقَالُ قَضِيَّةٌ مَا سَبَقَ فِي الْهَامِشِ عَنْ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ أَنْ يُقَالَ إِلَى الْأَرْضِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْفَرْقُ مُمَكِّنٌ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَيْجٍ قُلْتُ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمَقْصُودَ ثُمَّ التَّعْلِيمُ فَوَجَبَ لِذَلِكَ السُّتْرُ عَنِ الْعَوْرَةِ وَحَرِيمِهَا وَالْمَقْصُودُ هُنَا مَعَ النَّظَرِ الْمُحَرَّمِ وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا لِمَا بَيَّنَّ السُّتْرَةَ وَالرُّكْبَتَيْنِ ش. ة فَوَدُ: (هَذَا) أَيِ ثَوْبِ السُّتْرِ كُرْدِي. ة فَوَدُ: (يَسْهَلُ الْإِنْفِ) أَيِ أَوْ مَسْقَفٍ نِهَائِيَّةٍ. ة فَوَدُ: (وَإِنْ بَعْدَ الْإِنْفِ) أَيِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ نِهَائِيَّةٍ. ة فَوَدُ: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْقِبْلَةِ) أَيِ مِنْ عَدَمِ كِفَايَةِ الْبَعِيدِ وَعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْعَرَضِ. ة فَوَدُ: (فَزَعَمَ اتِّحَادُهُمَا) أَيِ السَّائِرِ عَنِ الْقِبْلَةِ وَالسَّائِرِ عَنِ الْعُيُونِ. ة فَوَدُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ الْإِنْفِ) أَيِ مَحَلِّ كَوْنِ السُّتْرِ الْمَذْكُورِ مَتَدَوِّيًا وَقَوْلُهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ الْإِنْفِ أَيِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ أَخَذَ أَوْ كَانَ، وَهُوَ مِمَّنْ يَجِلُّ نَظْرُهُ إِلَيْهِ أَوْ يَخْرُمُ وَلَكِنْ عَلِمَ غَضُّ الْبَصَرِ بِالْفِعْلِ عَنْهُ كُرْدِي. ة فَوَدُ: (مَنْ يَنْظُرُ الْإِنْفِ) أَيِ بِالْفِعْلِ رَشِيدِي. ة فَوَدُ: (وَالْأَزْمَةُ السُّتْرِ الْإِنْفِ) إِذْ كَشَفَهَا بِحَضْرَتِهِ حَرَامٌ وَوُجُوبُ غَضِّ الْبَصَرِ لَا يَمْنَعُ الْحُرْمَةَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ تَوَقَّعَهُ وَلَوْ أَخَذَهُ الْبَوْلُ وَهُوَ مَحْبُوسٌ بَيْنَ جَمَاعَةٍ جَازَ لَهُ التَّكْشُفُ وَعَلَيْهِمُ الْغَضُّ، فَإِنْ احتَاجَ لِلِاسْتِنْجَاءِ وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَمْ يَوْجَدْ إِلَّا مَاءَ بِحَضْرَةِ النَّاسِ جَازَ لَهُ كَشَفُهَا أَيْضًا كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ فِيهَا وَظَاهِرُ التَّغْيِيرِ بِالْجَوَازِ فِي الثَّانِيَةِ أَنَّهُ لَا يَحِبُّ فِيهَا وَالْأَوَّجَهُ الْوُجُوبُ وَفَارَقَ مَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي نَظَرِهَا مِنْ الْجُمُعَةِ حَيْثُ خَافَ قَوْنَهَا إِلَّا بِالْكَشْفِ الْمَذْكُورِ حَيْثُ جَعَلَهُ جَائِزًا لَا وَاجِبًا قَالَ؛ لِأَنَّ كَشَفَهَا يَسُوُّ صَاحِبَهَا بِأَنَّ لِلْجُمُعَةِ بَدَلًا وَلَا كَذَلِكَ الْوَقْتُ نِهَائِيَّةٌ وَسَم. وَقَوْلُهُ وَالْأَوَّجَهُ الْوُجُوبُ، وَيَأْتِي فِي شَرْحِ، وَيَحِبُّ الْاسْتِنْجَاءَ اغْتِمَادَهُ وَكَذَا نَقَلَ الْكُرْدِيُّ عَنِ الْإِمْدَادِ وَالْإِيْعَابِ اغْتِمَادَهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَلَوْ أَخَذَهُ الْبَوْلُ الْإِنْفِ أَيِ بَانَ احتَاجَ إِلَيْهِ وَشَقَّ عَلَيْهِ تَرْكُهُ، وَيَتَّبَعِي أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ وَصُولُهُ إِلَى حَدٍّ يُخْشَى مَعَهُ مِنْ عَدَمِ الْبَوْلِ مَخْذُورٌ يَتَّيَمُّ بَلَّ يَتَّبَعِي وَجُوبُهُ إِذَا تَحَقَّقَ الضَّرَرُ بِتَرْكِهِ وَقَوْلُهُ وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ الْإِنْفِ أَفْهَمَ حُرْمَةَ الْاسْتِنْجَاءِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ

السَّحَابِ وَغَيْرِهِ وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ. ة فَوَدُ: (إِلَى رُكْبَتَيْهِ) لَا يُقَالُ قَضِيَّةٌ مَا سَبَقَ فِي الْهَامِشِ عَنْ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ أَنْ يُقَالَ إِلَى الْأَرْضِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْفَرْقُ مُمَكِّنٌ ظَاهِرٌ فَتَأَمَّلْهُ. ة فَوَدُ: (وَالْأَزْمَةُ السُّتْرِ) أَيِ؛ لِأَنَّ كَشَفَهَا

على المثلث الممتد ويُسْرُ رفع ثوبه شيئاً فشيئاً مبالغة في الستر، فإن رفعه دفعة قبل دئوه كره إلا خشية نحو تنجس ولا يتخرج على كشف العورة في الخلوة؛ لأنه يُباح لأدنى غرض وهذا منه وأن يمد الأحجاز أو الماء قبل مجلوسه ولو تعارض الستر والإبعاد أو الاستقبال أو

مع اتساع الوقت، ويتبني أن محلها حيث لم يغلب على ظنه إمكان الاستنجاء في محل لا ينظر إليه أحد ممن يخرم نظره ولا جاز له الكشف في أول الوقت كما قيل بيئله في فائِد الطهورين والمُتِم في محل يغلب فيه وجود الماء اه وقوله ولم يغلب إلخ صوابه يغلب. ◻ فود: (ويُسْر) إلى قوله ولو تعارض في المعنى إلا قوله ولا يتخرج إلى وأن يمد. ◻ فود: (ويُسْر) رفع ثوبه شيئاً إلخ) وأن يُسبِّل شيئاً شيئاً قبل انقضاء قيامه مُعْنِي وبأفضل وشيئنا. ◻ فود: (فإن رفعه إلخ) أي في الخلوة شُرْح بأفضل.

◻ فود: (ولا يتخرج على كشف العورة إلخ) أي على الخلاف في جوازه فإنه فيما إذا كان الكشف لغير غرض. ◻ فود: (لأنه) أي كشف العورة في الخلوة سم. ◻ فود: (لأدنى غرض) كالاغتسال والبول ومعاشره الزوج مُعْنِي. ◻ فود: (وهذا بمنه) أي فلا يخرم سم أي باتفاق. ◻ فود: (وأن يمد الأحجاز) أي إذا أراد الاستنجاء بها (أو الماء) أي إذا أراد الاستنجاء به أو كليهما إن أراد الجمع مُعْنِي. ◻ فود: (أو الاستقبال إلخ) أي لو عارض الستر والاستقبال إلخ وفيه تأمل؛ لأنه لو أريد بهذا التعارض إن استقبل أو استدبر فات الستر ولا حصل فهذا ليس تعارضاً إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حيثيذ مع الستر سواء وجب أو لا، وإن أريد به أنه إن استقبل أو استدبر حصل الستر وإلا فات، وأنه حيثيذ يتبني الاستقبال أو الاستدبار مع الستر إن وجب الستر لوجود من ينظر إليه ممن يخرم نظره، فإن لم يجب تركهما، وإن فات الستر فهو محل نظر في الشق الثاني فليتأمل. سم أقول وقوله: وإن أريد أنه إلخ هذا هو المتعين بقرينة المقام وقوله فهو محل نظر إلخ لا يظهر وجهه.

بخضرة الناس حرام وجوب غص البصر لا يمنع الحزمة خلافاً لمن توهمه. ◻ فود: (لأنه) أي كشف العورة وقوله وهذا بمنه أي فلا يخرم. ◻ فود: (أو والاستقبال إلخ) أي أو تعارض الستر والاستقبال إلخ وفيه تأمل؛ لأنه إن أريد بهذا التعارض أنه إن استقبل أو استدبر فات الستر ولا حصل فهذا ليس تعارضاً إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حيثيذ مع الستر سواء وجب أو لا، وإن أريد به أنه إن استقبل أو استدبر حصل الستر وإلا فلا، وأنه حيثيذ يتبني الاستقبال أو الاستدبار مع الستر إن وجب الستر لوجود من ينظر إليه ممن يخرم نظره، فإن لم يجب تركهما، وإن فات في الستر فهو محل نظر في الشق الثاني فليتأمل ولو أخذ البول وهو مخبوس بين جماعه جاز له الكشف وعليهم الغص، فإن احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يجد إلا ماء بخضرة الناس جاز له كشفها أيضاً كما بكته بعضهم فيهما وظاهر التعبير بالجواز في الثانية أنه لا يجب فيها والأوجه الوجوب وفارق ما أفتى به شيئنا

والاستيدبارُ قُدِّمَ السُّرُّ في الأولى كما بُحِثَ وفي غيرها إن وُجِبَ فيما يَظْهَرُ. (ولا يبول) ولا يَنْقُوطُ (في ماء) مملوك له أو مُباح غير مُسْتَبَلٍ ولا موقُوفٍ (راكداً) قُلْ أو كَثُرَ للخبر الصحيح أَنَّهُ ﷺ نَهَى عن ذلك، فَإِنْ فَعَلَ كَرَّةً ما لم يَسْتَبْجِرْ بِحَيْثُ لا تَعَاثُرُ نَفْسُ الْبَيْتَةِ أَمَّا الْجَارِي فَلَا يُكْرَهُ فِي كَثِيرِهِ لِقُوَّتِهِ وَبَحْثُ الْمُصَنَّفِ حُرْمَتَهُ فِي الْقَلِيلِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِثْلَاقاً لَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ جَوَائِبُهُ، وَإِنْ وَاظَفَهُ الْإِسْنَوِيُّ فِي بَعْضِ تَفْصِيلِ اعْتِمَادِهِ مَا قَوَّرْتَهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مَمْلُوكٍ لَهُ أَوْ مُبَاحٍ وَطَهْرُهُ مُمَكِّنٌ بِالْمُكَاتَرَةِ نَعَمْ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَتَعَيَّنَ لَطَهْرُهُ حَرَمٌ كِاثِلَانِهِ، وَبَحْرَمٌ فِي مُسْتَبَلٍ.....

■ فُودُ: (في الأولى) أي تَعَارُضِ السُّرِّ وَالْإِنْعَادِ وَقَوْلُهُ فِي غَيْرِهَا أَيِ تَعَارُضِ السُّرِّ وَالِاسْتِجْبَالِ أَوِ الْإِسْتِذْبَارِ.

■ فُودُ (سُورِي) (ولا يبول) وَصَبُّ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ كَالْبَوْلِ فِيهِ مُغْنِي. ■ فُودُ: (ولا يَنْقُوطُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَجِبْتُ فِي الْمَغْنِيِّ وَالنَّهَائِيَةِ. ■ فُودُ: (فَإِنْ فَعَلَ) أَيِ الْبَوْلِ أَوْ الْغَائِطِ فِي الْمَمْلُوكِ أَوْ الْمُبَاحِ وَكَذَا الْبُصَاقِ وَالْمُخَاطِ شَيْخُنَا. ■ فُودُ: (كِرَّةً) وَيُكْرَهُ أَيْضاً قَضَاءُ الْحَاجَةِ بِقُرْبِ الْمَاءِ الَّذِي يُكْرَهُ قَضَاؤُهَا فِيهِ مُغْنِي وَشَرْحُ بَاقِضِلِ قَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بِقُرْبِ الْمَاءِ قَالَ فِي الْإِيْمَابِ بِحَيْثُ يَصِلُ إِلَيْهِ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ اهـ. وَفِي تَوَقُّفِ وَالْأَقْرَبُ إِثْقَاؤُهُ عَلَى ظَاهِرِ إِطْلَاقِهِ فَلْيُرَاجَعْ. ■ فُودُ: (ما لم يَسْتَبْجِرْ إلَخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ فَلَا كَرَامَةَ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ فِي نَهَارٍ وَلَا خِلَافَ الْأَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَهَى سَم.

■ فُودُ: (بِحَيْثُ لَا تَعَاثُرُ إلَخ) لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ مَحَلَّ الْبَوْلِ تَعَاثُرُ الْإِنْفُسِ كَيْفَمَا كَانَ الْمَاءُ سَيِّئاً عَقِيْبَهُ بَصْرِي. ■ فُودُ: (فَلَا يُكْرَهُ فِي كَثِيرِهِ) أَيِ دُونَ قَلِيلِهِ فَيُكْرَهُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ■ فُودُ: (في القليل) أَيِ مُطْلَقاً مُغْنِي أَيِ رَاكِداً كَانَ أَوْ جَارِياً. ■ فُودُ: (وَإِنْ وَاظَفَهُ) أَيِ الْمُصَنَّفِ. ■ فُودُ: (ما قَرَزْتَهُ إلَخ) خَبَّرَ وَجَوَائِبُهُ وَالْجُمْلَةُ خَبَّرَ وَبَحْثُ الْمُصَنَّفِ. ■ فُودُ: (وَطَهْرُهُ إلَخ) جُمْلَةً حَالِيَةً. ■ فُودُ: (مُمَكِّنٌ بِالْمُكَاتَرَةِ) لَكَيْتَهُ يَشْكُلُ بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ الْإِنَاءِ التَّجَسُّ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَأَجِبُ بِأَنَّ هُنَاكَ اسْتِعْمَالاً بِخِلَافِهِ هُنَا مُغْنِي وَع ش. ■ فُودُ: (وَتَعَيَّنَ إلَخ) أَيِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ سَوَاءً كَانَ رَاكِداً أَوْ جَارِياً رَشِيدِي. ■ فُودُ: (وَيَنْحَرُمُ فِي مُسْتَبَلٍ إلَخ) أَيِ فِي مَمْلُوكٍ لِغَيْرِهِ سَمِ عِبَارَةٌ ع ش بَعْدَ كَلَامِ أَقُولُ الْأَقْرَبُ الْحُرْمَةُ فِي الْمَمْلُوكِ لِلْغَيْرِ

الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي نَظِيرِهَا مِنْ الْجُمُعَةِ حَيْثُ خَافَ قُوَّتَهَا إِلَّا بِالْكَشْفِ الْمَذْكُورِ حَيْثُ جَعَلَهُ جَائِزاً قَالَ؛ لِأَنَّ كَشْفَهَا يَسْرُءُ صَاحِبُهَا بِأَنَّ الْجُمُعَةَ بَدَلًا وَلَا كَذَلِكَ الْوَقْتُ م ر. ■ فُودُ: (ما لم يَسْتَبْجِرْ بِحَيْثُ لَا تَعَاثُرُ نَفْسُ الْبَيْتَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ فَلَا كَرَامَةَ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ فِي نَهَارٍ وَلَا خِلَافَ الْأَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ لِحُرْمَةِ أَيْضًا إِنْ كَانَ مُسْتَبَلًا أَوْ مَمْلُوكًا أَيِ لِلْغَيْرِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ أَنْتَهَى. ■ فُودُ: (في مُسْتَبَلٍ وَمَوْقُوفٍ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ اسْتَبَحَرَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لَكِنْ قَيَّدَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ فِي شَرْحِهِ الْحُرْمَةَ فِي الْمُسْتَبَلِ أَوْ الْمَمْلُوكِ لِلْغَيْرِ بِغَيْرِ الْمُسْتَبْجِرِ الْمَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ لَكَيْتَهُ قُرْبُ فِي الْمَمْلُوكِ لِلْغَيْرِ إِنْ عَلِمَ رِضَاهُ وَقَدْ يُقَالُ مَعَ عِلْمِ الرِّضَا لَا يَتَّبَعِي التَّقْيِيدُ بِالْمُسْتَبْجِرِ وَحَيْثُ قُلْنَا بِالْجَوَازِ لَا يَبْعُدُ تَخْصِيصُهُ بِالْبَوْلِ بَلْ قَدْ يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ تَقْيِيدِ الْمُسْتَبْجِرِ بِالْحَيْثِيَّةِ السَّابِقَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَمَوْقُوفٌ مُطْلَقًا وَمَاءٌ هُوَ وَقِفْتُ فِيهِ إِنْ قُلْتُ لِحُرْمَةِ تَنْجِيسِ الْبَدَنِ وَكُرْهُهُ فِي الْمَاءِ بِاللَّيْلِ مُطْلَقًا كَالْأَغْسَالِ لِمَا قِيلَ أَنَّهُ مَاوَى الْجِنَّ وَعَجِيبٌ اسْتِنْتَاجُ الْكَرَاهَةِ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا بَلْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ لَهَا أَصْلًا كَانَتْ التَّسْمِيَةُ دَافِعَةً لِسَرِّهِمْ فَتَحْمِلُ الْكَرَاهَةُ هُنَا عَلَى الْإِرْشَادِيَّةِ وَقَدْ يُجَابُ بِالتَّزَامِ أَنَّهَا شَرْعِيَّةٌ وَيُوجَّهُ بِنَظَرٍ مَا مَرَّ فِي كَرَاهَةِ الْمُشْعِشِ أَنَّهُ مُرِيتُ فِي الْحَدِيثِ «دَعْ مَا يَرِيثُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيثُكَ» وَدَفْعُ التَّسْمِيَةِ لِذَلِكَ إِنَّمَا يُظَنُّ فِي غَيْرِ غَنَائَةٍ كُفْرِيَّتِهِمْ، فَإِنْ قُلْتُ الْمَاءُ الْعَذْبُ رِبَوِيٌّ؛ لَأَنَّهُ مَطْهُومٌ فَلْيُحْرَمِ الْبَوْلُ فِيهِ مُطْلَقًا كَالطَّعَامِ قُلْتُ هَذَا مَا تَخِيلُهُ بَعْضُ الشُّرَاحِ، وَهُوَ قَائِدٌ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ يَتَنَجَّسُ وَلَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ.....

مُطْلَقًا اسْتَبَحَرَ أَوْ لَا حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ رِضَا مَالِكِهِ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي يَمْلِكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَنُقِلَ بِالْقُرْسِ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّارِحِ مَا يُوَافِقُ مَا قُلْنَا اهـ. وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا وَهَذَا فِي الْمُبَاحِ أَوْ الْمَمْلُوكِ لَهُ بِخِلَافِ الْمُسَبَّلِ أَوْ الْمَمْلُوكِ لِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِ رِضَاهُ فَيَحْرُمُ وَلَوْ مُسْتَجِرًا فَيَحْرُمُ عَلَى الشَّخْصِ الْبَوْلُ فِي مَغْطِيسِ الْمَسْجِدِ وَكَذَا فِي مَغْطِيسِ الْحَمَّامِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِ رِضَا صَاحِبِهِ، وَإِنْ كَانَ نَافِعًا عِنْدَ الْأَطْيَافِ فَقَدْ قَالُوا إِنْ بَوَّلَ فِي الْحَمَّامِ فِي الشَّتَاءِ قَائِمًا خَيْرٌ مِنْ شُرْبِهِ دَوَاءً اهـ. ة فُود: (وَمَوْقُوفٌ) انْظُرْ مَا صَوَّرَهُ وَقَبِ الْمَاءِ وَقَدْ يَصُورُ بِمَا لَوْ وَقِفَ مَحَلُّهُ كَثِيرٌ مَثَلًا، وَيَكُونُ فِي التَّغْيِيرِ بِوَقْفِهِ تَجَوُّزًا وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ بِمَا لَوْ مَلَكَ مَاءً كَثِيرًا كَبْرُكَةً مَثَلًا وَقِفَ الْمَاءُ عَلَى مَنْ يَتَنَجَّسُ بِهِ مِنْ غَيْرِ ثَقُلَ لَهُ عِشْرُ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ وَصَوْرَةُ الْمَوْقُوفِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْ يَقِفَ إِنْسَانٌ ضَبْعَةً مَثَلًا يُنَالُ مِنْ غَلَّتِهَا نَحْوُ صَهْرِيحٍ أَوْ قَسْفِيَّةٍ أَوْ أَنْ يَقِفَ بَنَرًا فَيَدْخُلَ فِيهِ مَاؤُهُ الْمَوْجُودُ وَالْمُتَجَدِّدُ تَبَاً وَلَا فَالْمَاءُ لَا يَقْبَلُ الْوَقْفَ قَصْدًا اهـ. ة فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ رَاكِدًا كَانَ أَوْ جَارِيًا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا بَصْرِيٌّ عِبَارَةُ سَمِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ اسْتَبَحَرَ كَمَا تَقَدَّمَ اهـ. ة فُود: (وَمَا هُوَ وَقِفٌ) (إِلْخ) فَلَوْ انْتَمَسَ مُسْتَجِيرٌ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ حَرَمَ، وَإِنْ قُلْنَا بِالْكَرَاهَةِ فِي الْبَوْلِ فِيهِ لِمَا فِيهِ هُنَا مِنْ تَضْمِينِهِ بِالتَّجَاسَةِ خِلَافًا لِمَعْصِيهِمْ نَهَايَةً. ة فُود: (إِنْ قُلْتُ) (إِلْخ) وَكَذَا فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ كَثُرَ وَغَلَبَ عَلَى طَنَةِ تَغْيِيرِهِ سَمِ. ة فُود: (لِحُرْمَةِ تَنْجِيسِ الْبَدَنِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ الْحُرْمَةُ فِيمَا اتَّصَلَ بِهِ بَعْضُ تَوْبِهِ بِنَاءً عَلَى حُرْمَةِ تَنْجِيسِ التَّوْبِ أَيْضًا سَمِ. ة فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ رَاكِدًا أَوْ جَارِيًا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا. (مِنْ هَلِهِ) (إِلْخ) أَيِ كَوْنِ الْمَاءِ مَاوَى الْجِنَّ فِي اللَّيْلِ. ة فُود: (دَافِعَةً لِسَرِّهِمْ) (إِلْخ) يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ لَعَلَّ الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ تَادِيَتُهُ إِلَى تَنْجِيسِهِمْ لِعَدَمِ رُؤْيَيْنَا لَهُمْ لَا الْخَوْفَ مِنْ سَرِّهِمْ عَلَى أَنَّهُ يَتَنَجَّسُ أَنْ يُظَنَّرَ هَلِ التَّسْمِيَةُ تَذْفَعُ سَرِّهِمْ الْمَحْسُوسَ كَالْإِيذَاءِ فِي الْبَدَنِ كَمَا تَذْفَعُ الْمَقْعُولُ كَالْوَسُوسَةِ فَقَدْ حَكَمِي تَعَرُّضَهُمْ بِالْإِيذَاءِ الْجَسَدِيِّ لِكَثِيرٍ مِنَ الْكَمَلِ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ حَالِهِمْ مُوَاطَبَةُ الذِّكْرِ بَصْرِيٌّ. ة فُود: (وَيُوجَّهُ) أَيِ ذَلِكَ الْإِلْتِزَامُ. ة فُود: (فَإِنْ قُلْتُ) إِلَى الْمَنْ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ة فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا رَاكِدًا أَوْ جَارِيًا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا.

ة فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ لَوْ فِي مَمْلُوكٍ لِغَيْرِهِ. ة فُود: (إِنْ قُلْتُ) وَكَذَا فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ كَثُرَ وَغَلَبَ عَلَى طَنَةِ تَغْيِيرِهِ. ة فُود: (لِحُرْمَةِ تَنْجِيسِ الْبَدَنِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ الْحُرْمَةُ فِيمَا اتَّصَلَ بِهِ بَعْضُ تَوْبِهِ بِنَاءً عَلَى حُرْمَةِ تَنْجِيسِ التَّوْبِ أَيْضًا وَقَدْ يَلْحَقُ بِهِ الْإِنَاءُ إِنْ حُرِّمْنَا تَنْجِيسَهُ بِلَا حَاجَةٍ وَقَدْ يَقْتَضِي هَذَا حُرْمَةُ الْبَوْلِ فِيهِ إِذَا كَانَ فِي

مايحه والماء له قوة ودفع للنجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالمطعومات. (و) لا يبول ولا يتغوط في (جحر) لصحة النهي عنه، وهو الثقب أي الخرق المستدير النازل في الأرض والحق به السرب يفتح أوليه أي الشق المستطيل، فإن فعل كربة خشية أن يتأذى أو يؤذي حيوانا فيه ومنه يؤخذ أن الكلام في غير المعد، وأنه لا يكفي الإعداد هنا بالقصد.

• قوله: (مايحه) قد يقال فيبني الجواز فيما يمكن تطهيره منه كالطبخة والثمرة وقوله ودفع للنجاسة إلخ هذا لا يأتي في القليل إلا أن يراد في الجملة أو باعتبار جنبه سم ودفع النهاية الإشكال المذكور من أصله بزيادة قوله، وإنما لم يخزم في القليل لإمكان طهره بالمكثرة اهـ، وهو معلوم من أول كلام الشارح أيضا ولذا سكنت عنه هنا. • قوله: (ولا يبول) إلى قوله ومنه في النهاية وإلى قوله ولم أر في المعني إلا قوله منه إلى نقلوا.

• قوله (سبي: (وجحر) بجيم مضمومة فمهملة ساكنة نهاية ومغني. • قوله: (لصحة النهي عنه) لما يقال إنها مساكن الجح نهاية ومغني. • قوله: (وهو الثقب) بالفتح واجد الثوب والثقب بالضم جمع ثقب كالقرب يفتح القاف مخنأ وفي الإقناع أنه بضم المثلثة وسكون القاف قلت القياس ما في المختار؛ لأنه في الأصل مصدر وعبارة شرح الرزوي يفتح المثلثة أفصح من ضمها اهـ ش. • قوله: (خشية أن يتأذى إلخ) عبارة النهاية والمعني؛ لأنه قد يكون فيه حيوان ضعيف يتأذى أو قوي فيؤذيه أو يتجسه اهـ قال ع ش ولو تحقق أنه ليس فيه حيوان يؤذي بل ما لا يؤذي وكان يلزم من بوله عليه قتله يتبني أن يقال إن نذبت قتله وكان يموت بسرعة فلا حزمة ولا كراهة، وإن كره قتله، فإن كان يموت بسرعة فالكراهة، وإن كان لا يموت بسرعة بل يحصل تعذيب حرم للأمر بإحسان القتل، وإن كان يباح قتله، فإن حصل تعذيب حرم أو انتفى التعذيب، فإن لم يحصل تأذ فينتجه عذم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة، وإن حصل تأذ ينتجه الكراهة كما هو قضية إطلاقهم فليحترز محل كلامهم من ذلك سم على المنهج اهـ.

• قوله: (ومنه يؤخذ إلخ) يتأمل الأخذ فإن المعد قد يحصل فيه الإيداء أو التأذي سم. • قوله: (وأنه لا يكفي الإعداد هنا) احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع من الصحراء فيكفي القصد ثم هذا، ويتبني أن يحصل الإعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود إليه لذلك

إناء ولكن هذا قد لا يوافق جواز البول في الإناء الحالي عن الماء بل سيأتي نذبت اتخاذ الإناء للبول فيه لئلا وقد يترق بين الحالي وما فيه ماء؛ لأنه في الثاني تنجيس لشبطين الماء والإناء بلا حاجة وقد يقال تنجيس كل جائز فكذا عند الاجتماع. • قوله: (مايحه) قد يقال فيبني الجواز فيما يمكن تطهيره كالطبخة والثرمة. • قوله: (ودفع للنجاسة إلخ) قد يقال هذا لا يأتي في القليل إلا أن يراد في الجملة أو باعتبار جنبه. • قوله: (ومنه يؤخذ) يتأمل الأخذ فإن المعد قد يحصل فيه الإيداء أو التأذي.

• قوله: (وأنه لا يكفي الإعداد هنا بالقصد) احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع بالصحراء هذا، ويتبني أن يحصل الإعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود إليه لذلك.



(تسببه) وَقَعَ لِشَيْخِنَا وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ نَقَلُوا عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ بَحَثُ الْخُرْمَةِ هُنَا لِصِحَّةِ النَّهْيِ، وَأَنَّهُ قِيْدُ الْكَرَاهَةِ بِغَيْرِ الْمُعَدِّ وَلَمْ أَرْ ذَلِكَ فِي عِدَّةٍ تُسَخِّجُ فِيهِ هُنَا، فَإِنْ كَانَ فِيهِ بِمَحَلٍّ آخَرَ أَوْ فِي بَعْضِ تَسَخُّجِهِ وَالْأَفْكَالُ لَهُمْ مُؤَوَّلٌ بِأَنَّهُ مُقْتَضَى بَحْثِهِ فِي الْمَلَاحِنِ الْخُرْمَةُ لِصِحَّةِ النَّهْيِ فِيهَا أَنَّ هَذَا يَشْمَلُهَا فَتَسَبُّوهُ إِلَيْهِ تَسَامُحًا نَعَمْ نَقَلَ ذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْمُصَنِّفِ وَلَمْ يُسَبِّوْهُ لِكِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِ قِيلَ وَنَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْبَالُوَةِ وَتَحْتَ الْمِيزَابِ وَعَلَى رَأْسِ الْجَبَلِ (و) لَا يَبُولُ وَلَا يَتَقَرُّطُ مَاثِقًا فِي مَحَلٍّ صُلْبٍ (و) لَا فِي (مَهَبِّ رِيحٍ) أَيِ جِهَةٍ مُبَوِّبِهَا الْغَالِبُ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ

سم . □ فُودَ: (أَنَّهُ بَحَثُ الْخُرْمَةِ لِلْخِ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي وَكَذَا النَّهْيَةُ عِبَارَتُهُ نَعَمْ يَظْهَرُ تَحْرِيمُهُ فِيهِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ بِهِ حَيَوَانًا مُحْتَرَّمًا يَتَأَذَى بِهِ أَوْ يَهْلِكُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ بَحَثُ الْمَجْمُوعِ اهـ وَأَقْرَهُ سَمَ وَنَقَلَ الْكَرْدِيُّ عَنْ الْإِنْدَادِ مِثْلَهُ . □ فُودَ: (هُنَا) أَيِ فِي الْجُحْرِ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ . □ فُودَ: (وَأَنَّهُ قِيْدُ الْكَرَاهَةِ) أَيِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ كُرْدِي . □ فُودَ: (وَلَمْ أَرْ ذَلِكَ) أَيِ الْبَحْثِ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيِ فِي الْمَجْمُوعِ وَكَانَ الْأَوَّلَى إِبْدَالُهُ بَيْنَهُ أَوْ تَقْدِيمُهُ عَلَى فِي عِدَّةٍ تُسَخِّجُ . □ فُودَ: (هُنَا) أَيِ فِي مَبْنِيٍّ آدَابٍ قَاضِي الْحَاجَةِ . □ فُودَ: (بِأَنَّهُ مُقْتَضَى بَحْثِهِ) أَيِ بَحْثِ الْمَجْمُوعِ . □ فُودَ: (فِي الْمَلَاحِنِ) أَيِ الْآلِيَةِ أَنْفًا . □ فُودَ: (أَنَّ هَذَا لِلْخِ) خَبَرٌ أَنَّ مُقْتَضَى الْخِ وَالْإِشَارَةُ لِتَجَوُّجِ الْجُحْرِ . □ فُودَ: (نَقَلَ ذَلِكَ) أَيِ الْبَحْثِ الْمَذْكُورَ . □ فُودَ: (فِي الْبَالُوَةِ) قَدْ يَشْمَلُهَا الْجُحْرُ سَمَ . وَقَدْ يُنْتَجِ الشُّمُولُ بِأَنَّ الْبَالُوَةَ فِي قُوَّةِ الْمُعَدِّ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ كَمَا يُشِيرُ بِهِ تَقْيِيدُ الشَّارِحِ فِيمَا يَأْتِي الْمُسْتَحْجِمُ بِأَنَّهُ لَا مَنَعَدْلَهُ .

فَوْرٍ (سُي): (وَمَهَبِّ رِيحٍ) وَمِنْهُ الْمَرَايِضُ الْمُشْتَرَكَةُ نِهَآيَةً وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ زَادِ الْمُغْنِي قِيْبَنِي الْبَوْلِ فِي إِنْاءٍ وَإِفْرَاقِهِ فِيهَا لِيَسْلَمَ مِنَ التَّجَاسَةِ قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ اهـ . وَفِي الْكَرْدِيِّ عَنْ فَتَاوَى السَّيِّدِ عَمَرَ الْبَصْرِيِّ الْمَرَايِضُ جَمْعٌ مِرْطَاضٍ، وَهُوَ الْبَيْتُ الْمُتَّخَذُ لِقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَيِ التَّقَرُّطِ وَالْمُرَادُ بِالْمَرَايِضِ الْمُشْتَرَكَةِ مَا يَقَعُ فِي الْمَدَارِسِ وَالرُّبُطِ وَيَجُورِ الْمَسَاجِدِ الْجَوَامِعُ مِنْ اتِّخَاذِ مَرَايِضٍ مُتَعَدِّدَةٍ الْمَنَافِذِ مُتَّحِدَةٍ فِي الْبِنَاءِ الْمُعَدِّ لِاسْتِقْرَارِ التَّجَاسَةِ قِيْبَنِي بِنَاءً وَاسِعٌ مُسَقَّفٌ يُسَمَّى فِي عَرَفِ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ وَيُضَرُّ بِالْبَيَّارَةِ بِنَاءً مَوْحِدَةً وَتَحْتَهُ مُشَدَّدَةٌ وَتُفْتَحُ إِلَيْهِ مَنَافِذُ مُتَعَدِّدَةٌ وَيُسَيَّ لِكُلِّ مَنَافِذٍ حَائِطٌ يَسْتُرُهُ عَنِ الْأَعْيُنِ وَلَهُ بَابٌ يَخْتَصُّ بِهِ فَالْبِنَاءُ الْوَاحِدُ الَّذِي هُوَ مُسْتَقَرُّ التَّجَاسَةِ مُتَّحِدٌ تَشْتَرِكُ فِيهِ تِلْكَ الْمَنَافِذُ، وَيَجْتَمِعُ فِيهِ مَا يَسْقُطُ مِنْهَا مِنَ الْأَفْذَارِ . وَأَمَّا وَجْهُ الْكَرَاهَةِ فِيهَا فَهُوَ أَنَّ الْهَوَاءَ يَنْفُذُ مِنْ أَحَدِهَا مُسْتَقِيلًا فَإِذَا أَبْزَرَ تَصْعَدُ مِنْ مَنَافِذٍ آخَرَ قِيْرُودُ الرِّشَاشِ إِلَى قَاضِي الْحَاجَةِ اهـ . □ فُودَ: (وَلَا يَبُولُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُرَادُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَكَالْمَانِعِ إِلَى الْمَثْنِ . □ فُودَ: (فِي مَحَلٍّ صُلْبٍ) فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ دَقَّ بِحَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِ مُغْنِيً وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ وَفِي الْكَرْدِيِّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَوْ نَحْوَهُ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ أَيِ بِأَنَّهُ يُجْعَلُ فِيهِ نَحْوُ حَشِيشٍ أَوْ تُرَابٍ حَتَّى يَأْمَنَ عَوْدُ الرِّشَاشِ إِلَيْهِ اهـ . □ فُودَ: (وَلَا فِي مَهَبِّ رِيحٍ لِلْخِ) بَلْ يَسْتَدِيرُّهَا فِي الْبَوْلِ، وَيَسْتَقِيلُهَا فِي الْغَائِطِ الْمَانِعِ

□ فُودَ: (أَنَّهُ بَحَثُ الْخُرْمَةِ لِلْخِ) نَعَمْ يَظْهَرُ تَحْرِيمُهُ أَيِ الْبَوْلِ وَمِثْلُهُ الْغَائِطُ فِيهِ أَيِ فِي الْحَجَرِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ بِهِ حَيَوَانًا مُحْتَرَّمًا يَتَأَذَى بِهِ أَوْ يَهْلِكُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ بَحَثُ الْمَجْمُوعِ م . □ فُودَ: (فِي الْبَالُوَةِ) تَدْ يَشْمَلُهَا الْجَحْرُ . □ فُودَ: (وَمَهَبِّ رِيحٍ) أَيِ مَحَلٍّ مُبَوِّبِهَا وَقَدْ مُبَوِّبِهَا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَمِنْهُ



فيكره ذلك، وإن لم تكن هائبة بالفعل لقلَّ يعود عليه رشاش الخارج وكالمائع جامد يخشى  
 عود ريعه والتأذي به ولا يبول ولا يتغوط في مستحکم لا منفذ له؛ لأنه يجلب الوسواس (و) لا  
 في (متحدث)، وهو محل اجتماع الناس في الشمس شتاءً والظل صيفاً والمراد هنا كل محل  
 يقصد لغرض كعميشة أو مقيل فيكره ذلك إن اجتمعوا لجائز ولا فلا (وطريق) فيكره وقيل  
 يحرم التغوط وعليه جماعة وذلك لصحة النهي عن التخلي فيهما معللاً بأنه يجلب اللعن  
 كثيراً.

نهاية وشرح بأفضل وفي الكردی عن الإيعاب والحاصل أنه إن كان يبول، ويتغوط مايقا كره استقبلها  
 واستدبارها أو يبول فقط كره له استقبلها أو يتغوط مايقا فقط كره له استدبارها اهـ. هـ فود: (وإن لم تكن  
 هابة بالفعل) وفقاً للمعني وشرح الباب للزملی وأقره ع ش وخلافاً للنهاية وشرح الإزاد والعباب  
 وبأفضل للشارح. هـ فود: (وكالمائع جامد الخ) وفقاً للزيادي وخلافاً للنهاية والمعني وشرح الإزاد  
 والعباب للشارح. هـ فود: (لا منفذ له) مفهومه انتهاء التهي إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم أتفا  
 في البالوعة وقد تدفع المنافاة بتقدير اعتماد ما تقدم بأن صورة ذاك البول في نفس البالوعة وصورة هذا  
 البول خارجها بحيث يسيل إليها، وينزل وفيه نظر فليتاأمل. سم. هـ فود: (وهو) إلى قوله: والمراد، في  
 النهاية. هـ فود: (والأ) أي، وإن اجتمعوا لإحرام أو مكروه فلا كراهة فيه بل لا يتعدى نذب ذلك تغييراً لهم  
 شرح الإزاد لحج اهـ سم على المنهج بل لو قيل بالوجوب حيث غلب على الظن امتناعهم من  
 الاجتماع لمحرّم وتعين طريقاً لدفعهم لم يتعد ع ش وفي البخيري بعد ذكره عن الحلبي مثل ما مر عن  
 شرح الإزاد ما نصه وقد يجب إن لزم عليه دفع مفسية برماوي اهـ.

هـ فود (سني): (وطريق) أي مسلولك أما الطريق المهجور فلا كراهة فيه معني وفي الكردی عن الإيعاب  
 مثله. هـ فود: (فيكره) إلى قوله ومنه يؤخذ في المعني إلا قوله ما لم يظهر المحل وإلى المعني في النهاية  
 إلا قوله ذلك، وقوله وفي عموميه نظر ظاهر. هـ فود: (فيكره) أي كراهة تنزيه نهاية قال ع ش ولو زلق  
 أحده وتلف فلا ضمان على الفاعل، وإن غطاه براب أو نحوه؛ لأنه لم يحدث في التالف شيئاً وما  
 فعله جائز له اهـ قال البخيري ويفرق بينه وبين التلف بالقمامات حيث يضمن بأن الغالب في الحاجة أن  
 تكون عن ضرورة والحق غير الغالب بالغالب اهـ. هـ فود: (وقيل يحرم الخ) والمعتمد الكراهة معني  
 وشرح بأفضل وفي الكردی عليه عن الإيعاب محل كراهة ذلك إن كان نحو الطريق مباحاً أو ملكه أو  
 بإذن مالكه أو ظن رضاه بذلك وإلا حرم جزماً كما هو ظاهر وكذا يقال في قضائها تحت الشجرة أو في

المراحض المشتركة بل يستدبرها في البول، ويستقبلها في الغائط المائع لقلَّ يتشرش بذلك ولا يكره  
 استدبارها عند التغوط بغير مائع خلافاً لمن قال بها لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه إذ ذلك لا  
 يقتضي الكراهة م ر. هـ فود: (لا منفذ له) مفهومه انتهاء التهي إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم  
 أتفا في البالوعة وقد تدفع المخالفة بتقدير اعتماد ما تقدم بأن صورة ذلك البول في نفس البالوعة  
 وصورة هذا البول خارجها بحيث يسيل إليها، وينزل فيها وفيه نظر فليتاأمل.

(و) لا يبول ولا يفرط (محت) شجرة (مثمرة) أي من شأنها ذلك فيكره ما لم يطهر المحل أو يعلم مجيء ماء يطهره قبل وجودها خشية تلويها فتعاف ومنه يؤخذ أن الكلام في ثمرة مأكولة إلا أن يقال إن غيرها يعاف استعماله، وإن طهر وفي عمومها نظراً لظاهر والكراهة في الغائط أخف من حيث إنه يرى فيجتنب أو يطهر وفي البول أخف من حيث إقدام الناس غالباً على أكل ما طهر منه بخلاف الغائط وعلى هذا يحمل الاختلاف في ذلك (ولا يتكلم) أي يكره له إلا لمصلحة تكلم حال خروج بولي أو غائط ولو بغير ذكر أو رد سلام للنهي عن

نحو الحجر اه عبارة البحريني عن الشوبري محله إذا لم تكن الطريق مسبلة للمرور أو موقوفة أو مملوكة للغير أما إذا كانت كذلك فيحرم اه. وفي ع ش عن سم على المنهج بعد كلام ما نصه ويحتمل أن يلتزم الجواز أي في الموقوفة والمسبلة للمرور والمملوكة للغير حيث لا ضرر على الأرض ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض فلاه وفتا أو ملكا اه.

• فويل (سني): (وتحت ثمرة) ولو كان الثمر مباحاً وفي غير وقت الثمرة مثني. • فود: (أي من شأنها ذلك) أي لا يشترط وجود الثمر بالفعل وفي سم على المنهج يدخل في ذلك ما من شأن نزع أن يغير لكنه لم يبلغ أن أن الإنمار عادة كالودي الصغير، وهو ظاهر اه أي فيكره البول نخته ما لم يغلب على الظن حصول ماء يطهره قبل أو ان الإنمار ع ش. • فود: (فيكره) قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو مباحة اه وقوله مملوكة شامل لملكه ومملك غيره نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على الخارج وتنجسها به لم يتعد التحريم ثم قال في القوت، ويجب الجزم بالتحريم إذا كان فيه دخول أرض الغير وشك في رضاه به اه سم. • فود: (ما لم يطهر المحل) كان المراد قصد تطهيره سم.

• فود: (مجيء ماء إلخ) أي من مطر أو غيره مثني عبارة النهاية بنحو نيل أو سيل اه. • فود: (ومنه يؤخذ إلخ) الوجه أن يراد بالثمرة ما يتنفع به بأكل أو غيره سم عبارة النهاية ولو كان الثمر مباحاً، وإن لم يكن مأكولاً بل مشموماً أو نحوه ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره اه. وفي الكردني عن الإيعاب ما يوافقه.

• فود: (وفي عمومها نظراً إلخ) فالوجه أن يراد بالثمر ما يتنفع به بأكل أو غيره كزدي. • فود: (أي يكره) إلى قوله كجماع في النهاية والمثني. • فود: (إلا لمصلحة) عبارة المثني والنهاية وشرح بأفضل إلا لضرورة كإندار أعنى فلا يكره بل قد يجب اه. • فود: (أو رد سلام) من عطف الخاص.

• فود: (وتحت شجرة) قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو مباحة انتهى وقوله مملوكة شامل لملكه ومملك غيره نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على الخارج وتنجسها به لم يتعد التحريم ثم قال في القوت، ويجب الجزم بالتحريم إذا كان فيه وصول أرض الغير وشك في رضاه به انتهى والوجه أن يراد بالثمرة ما يتنفع به بأكل أو غيره. • فود: (لم يطهر المحل) كان المراد قصد تطهيره.

التحدث على الغايط ولو غطس حيد بقلبه فقط كجماع، فإن تكلم ولم يسمع نفسه فلا كراهة أو خشي وقوع محذور بغيره لولا الكلام وجب أماً مع عدم خروج شيء فيكره بذكر أو قرآن فقط واختير التحريم في القرآن.  
(ولا يستنجي بماء في مجليسه) بغير مُقَدِّ أو به إن صعد منه قواء مقلوب فيكره خشية تنجيسه  
ويُسَنُّ للمستنج يحجر عدم الانتقال.....

• فُود: (حيد بقلبه) وهل يثاب على ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الأول ولا ينافيه ما في الأذكار للتووي من أن الذكر القلبي بمجرده لا يثاب عليه لأن محلّه فيما لم يطلب وهذا مطلوب فيه بخصوصه ع ش.  
• فُود: (فلا كراهة) إذ لا يكره الهمس ولا التخنخ مُغني عبارة ع ش. والأقرب أن يثاب التخنخ عند طزق باب الخلا من الغير ليتعلم هل فيه أحد أم لا لا يُسمى كلاماً ويتقديره فهو لإحاجة، وهي دفع دخول الغير عليه اه. • فُود: (أو خشي إلخ) قال في شرح الباب وقد يُسن إن رجحت مصلحته على السكوت وقد يُباح إن كان ثم حاجة ولم تترجح المصلحة فيها انتهى سم. • فُود: (بغيره) أي أو به نفسه شرح بافضل. • فُود: (بذكر أو قرآن) في شرح الجصين الحصين لمؤلفه ما نصّه قالت عائشة (كان ﷺ يذكر الله على كل أحيائه) ولم تستثن حالاً من حالاته وهذا يدل على أنه كان لا يغفل عن ذكر الله تعالى؛ لأنه ﷺ كان مشغولاً بالله تعالى في كل أوقاته ذاكراً له. وأما في حالة التخلّي فلم يكن أحد يشاهده لكن سرّع لأمره قبل التخلّي وبغده ما يدل على الإغتناء بالذكر وكذلك سن الذكر عند الجماع فالذكر عند نفس قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره بالقلب بالإجماع وأما الذكر باللسان حينئذ فليس مما سرّع لنا ولا ندبنا إليه ﷺ ولا يقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه الحالة الحياة والمراقبة وذكر نعمة الله تعالى في إخراج هذا العدو المؤذي الذي لو لم يخرج لقتل صاحبه وهذا من أعظم الذكر، وإن لم يقله باللسان اه بضري. • فُود: (فقط) أي بخلاف الكلام بغيره فإنه إنما يكره حال خروج الخارج أو قبله ولا بغده خلافاً لما يورثه بعض عبارات إذ غايته أنه بمحل التجاسة ومن هو بمحلها لا يكره له الكلام بغير ذلك قطعاً لإعاب واعتد الزيادي والقلبيوي والشويزي وغيرهم الكراهة مطلقاً اه كُردي وفي ع ش ما نصّه نقل سم على حَجّ عنه الكراهة مطلقاً حال خروج الخارج أو قبله أو بغده لإحاجة اه لكتي لم أر ذلك في عدة نسخ من سم هنا إلا أن يريد ما قلنا عن سم عن شرح الباب وعليه فيه نظر وقضية تقييد النهاية والمغني وشرح المنهج الكراهة بحال قضاء الحاجة عدم الكراهة قبله ولا بغده وفقاً للشارح. • فُود: (واختير التخريم إلخ) وهو ضعيف مُغني ونهاية، ويأتي في الشرح التصریح بذلك. • فُود: (بغير مُقد) إلى المثني في النهاية وكذا في المُغني إلا قوله أو به إلى فيكره. • فُود: (إن صعد إلخ) أي كما في المراحض المشتركة.

• فُود: (أو خشي وقوع محذور إلخ) قال في شرح الباب وقد يُسن إن رجحت مصلحته على السكوت وقد يُباح إن كان ثم حاجة ولم تترجح المصلحة فيها انتهى.

بل يلزمه حيث لا ماء يكفيه ليطهارة الخبيث والحديث وقد دخل الوقت؛ لأن قيامه بمنتهى إجزاء الحجر إلا أن يُباعَد ما بين فجذبه بحيث لا يتماس باطننا صفحتيه. (ومستبرئ) ندباً وقيل وجوباً وانقصر له جمع إن ظنَّ عودَه لولا الاستبراء (من البول) وكذا الغائط إن خشي عودَ شيء منه عند انقطاعه فيما يظهر ينحو تنحُّج ونثر ذكر وجذبه بلطف لئلا يضره قال بعضهم ودق الأرض ينحو حجر ومسح البطن أخذاً من أمر غايل الميِّت به انتهى ومسح ذكر وأثنى مجاميع الفروقي بيده وغير ذلك مما اعتاده مخرجنا للفضلة.....

• فؤد: (بل يلزمه حيث إلخ) عبارة النهاية والمُغني وقد يجب الاستنجاء في محلِّه حيث لا ماء ولو انتقل لتضمَّن بالتجاسة وهو يريد الصلاة بالثيم أو بالوضوء والماء لا يكفي لهما اه. • فؤد: (حيث لا ماء يكفيه إلخ) مفهومه عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر، وإن لزم من انتقاله زيادة التشجيس والإنشاز ويوجه بأنه تنجيس لإحاجة الإنشاز فجاز سم. • فؤد: (لأن قيامه إلخ) قد يقال الإنشاز لا يستلزم القيام وقوله إلا أن يُباعَد إلخ هذا يقتضي أن الكلام في التثبوت سم. • فؤد: (ندباً) كذا في النهاية والمُغني. • فؤد: (وقيل وجوباً) وهو أي القول بالوجوب محمول على ما إذا غلب على ظنه خروج شيء منه بعد الاستنجاء إن لم يفعله نهاية عبارة المُغني، وإنما لم يجب الاستبراء كما قال به القاضي والبرقي وجرى عليه المصنف في شرح مسلم لقوله ﷺ: «تترها من البول فإن عامة عذاب القبر منه»؛ لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عودِه ويُحتمل الحديث على ما إذا تحقق أو غلب على ظنه بمقتضى عادته أنه إن لم يستبرئ خرج منه شيء اه. • فؤد: (إن ظن إلخ) قيد للوجوب، ويتبني أن لا يكون محل خلاف سم وتقدم أيضاً عن النهاية والمُغني ما يوافقه. • فؤد: (وكذا الغائط) كذا في النهاية. • فؤد: (هند انقطاعه) إلى قوله قال في النهاية والمُغني إلا قوله فيما يظهر. • فؤد: (هند انقطاعه) متعلق يستبرئ والضمير للبول كما يفهمه كلام غيره وحيث كان يتبني تقديم قوله فيما يظهر على قوله عند انقطاعه. • فؤد: (ينحو تنحُّج) أي كالمشي وأكثر ما قبل فيه سبعون خطوة مُغني وإيعاب. • فؤد: (ونثر ذكر) بالمتأه وقيل بالمتلذذ كزدي. • فؤد: (وجذبه إلخ) عطفت تفسير بجبرمي. • فؤد: (ومسح ذكر أو أثنى) عبارة المُغني ونثر ذكر وكيفية النثر أن يمسح يسراه من دبره إلى رأس ذكره، ويكون ذلك بالإبهام والمُسبحة وتضع المرأة أطراف أصابع يدها اليسرى على عاتقها عبارة النهاية أو وضع المرأة يسارها على عاتقها أو نثر ذكر ثلاثاً بأن يمسح بإبهام يسراه ومُسبحتها من مجاميع الفروقي إلى رأس ذكره اه. • فؤد: (وغير ذلك مما اعتاده إلخ) قال في المجموع والمختار أن ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد

• فؤد: (حيث لا ماء يكفيه إلخ) مفهومه عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر، وإن لزم من انتقاله زيادة التشجيس في الإنشاز ويوجه بأنه تنجيس لإحاجة الإنشاز فجاز. • فؤد: (لأن قيامه) قد يقال الإنشاز لا يستلزم القيام وقوله إلا أن يُباعَد إلخ هذا يقتضي أن الكلام في التثبوت. • فؤد: (إن ظن عودَه) يتبني أن لا يكون هذا محل خلاف.

إِلَّا بِعَوْدِ شَيْءٍ فَيُنَجِّسُهُ وَلَا يُبَالِغُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ الْوَسْوَاسَ وَالضَّرَرَ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَوْ احتَاجَ فِي نَحْوِ الْمَشْيِ لِمَسْلِكِ الذِّكْرِ الْمُتَنَجِّسِ بِيَدِهِ جَازٌ أَنْ عَمِرَ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ حَائِلٍ يَقِيهِ النَّجَاسَةَ وَيُكَرِّهُ لَغَيْرِ سَلْسِ حَشْوُ ذِكْرِهِ وَيُكَرِّهُ الْقِيَامَ قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ أَيْ لِمَنْ اسْتَبْرَأَ مِنْ مَجْلُوسٍ إِلَّا يُنَافِي مَا مَرَّ، وَيَحْزُمُ التَّبَرُّزُ عَلَى مُحْتَزَمٍ كَقَطْمٍ وَقَبِيرٍ.....

أَنْ يُظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ بِمَجْزَى الْبَوْلِ شَيْءٌ يَخَافُ خُرُوجَهُ فَيَمْنَعُهُمْ مِنْ يَحْصُلُ لَهُ هَذَا بِأَذْنَى عَصْرِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَكَرُّرِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَخْتِيجٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مَشْيِ خُطَوَاتٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرِ لَحْظَةٍ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَيَتَّبِعِي لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ لَا يَنْتَهِيَ إِلَى حَدِّ الْوَسْوَاسَةِ إِيْعَابٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لَقَدْ يَعُودُ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِلْمَعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُبَالِغُ فِيهِ) أَيْ الْإِسْتِثْنَاءَ. □ فَوَدَّ: (إِنْ عَمِرَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ، وَإِنْ لَمْ يَغْسَرْ؛ لِأَنَّهُ تَنَجَّسَ لِحَاجَةٍ سَمَ عَلَى حَتَجٍ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِإِطْلَاقِ م رَاهِ ع ش. □ فَوَدَّ: (يُكَرِّهُ لَغَيْرِ سَلْسِ حَشْوُ ذِكْرِهِ) أَيْ يَنْحَرُ قُطْعَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ نِهَآيَةٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لَقَدْ يُنَافِي مَا مَرَّ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا فَهَمَ وَمِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَكُونُ بِالْمَشْيِ فَإِذَا أَرَادَهُ لَا يُقَالُ يُكَرِّهُ الْقِيَامَ قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ سَم. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ الْخُ) هَلِ الْمَرَادُ بِالْحَجَرِ حَتَّى لَا يُخَالِفَ وَلَا يَسْتَجِبِي بِمَاءٍ فِي مَجْلِسِهِ الْمُقْتَضِي لِلِإِتِّقَالِ بِالْقِيَامِ أَوِ الصَّادِقِ بِهِ ثُمَّ لِيُنْظَرَ الْمُتَمَيِّزُ لِهَذَا عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَيْسَ لِمُسْتَنَجٍّ بِحَجَرٍ إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ الْخُ وَقَدْ يَنْجُو أَنْ يَكُونَ بَيْنَ ثَمَّ السُّبَّةِ وَهَذَا الْكِرَاهَةُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَيَحْزُمُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي مَوْضِعٍ فِي النِّهَايَةِ وَالْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ كَقَطْمٍ وَقَوْلُهُ وَفِي مَوْضِعٍ إِلَى وَيُقَرَّبُ قَبِيرٌ نَبِي. □ فَوَدَّ: (وَيَحْزُمُ التَّبَرُّزُ الْخُ) وَلَا يَبْعُدُ الْحَاقُ غَيْرُهُ مِنْ سَائِرِ النَّجَاسَةِ بِع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى مُحْتَزَمٍ الْخُ) وَفِي مَسْجِدٍ وَلَوْ فِي إِنْاءٍ مُغْنِي رَوَّضَ زَادَ النِّهَايَةَ بِخِلَافِ الْفَضْدِ فِيهِ لِحَقَّةِ الْإِسْتِقْدَارِ فِي الدَّمِ وَلِذَا عُنِيَ عَنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ وَزَادَ سَم وَأَقْنَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّفْلِيُّ بِحُزْمَةٍ إِذْ خَالَ الْمَسْجِدَ قَارُورَةً بَوْلٍ مَرِيضٍ لِعَرَضِهَا عَلَى طَبِيبٍ فِيهِ انْتَهَى وَقَدْ يَشْكُلُ بِجَوَازِ إِذْ خَالَ التَّجَاسَةَ الْمَسْجِدَ لِحَاجَةٍ إِذَا أَمِنَ التَّلَوِثَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَيُكَرِّهُ بِقُرْبِ جِدَارِ الْمَسْجِدِ كَمَا قَالَ الْحَلِيمِيُّ وَفِي الْبَيَاضِ الْمُتَخَلِّلِ بَيْنَ الزَّرْعِ وَعَلَّلَهُ فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مَاوَى الْجِنَّ انْتَهَى. □ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر بِخِلَافِ الْفَضْدِ الْخُ وَلَوْ بِلَا حَاجَةٍ إِلَى الْفَضْدِ فِيهِ أَه. □ فَوَدَّ: (كَقَطْمٍ) الْأَقْرَبُ حُزْمَةٌ إِنْ قَاتَاهُ فِي التَّجَاسَةِ قِيَاسًا عَلَى الْبَوْلِ عَلَيْهِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَقَبِيرٍ) الْحَقُّ الْأَفْرَعِيُّ يَحْتَاجُ الْبَوْلُ إِلَى جِدَارِهِ بِالْبَوْلِ عَلَيْهِ نِهَآيَةً وَفِي الرَّشِيدِيِّ هَلْ يَشْمَلُ الْقَبِيرُ الْمُحْتَزَمُ قَبْرٌ نَحْوِ ذَمِّي أَه.

□ فَوَدَّ: (إِنْ عَمِرَ عَلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ، وَإِنْ لَمْ يَغْسَرْ؛ لِأَنَّهُ تَنَجَّسَ لِحَاجَةٍ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ) هَلِ الْمَرَادُ بِالْحَجَرِ حَتَّى لَا يُخَالِفَ وَلَا يَسْتَجِبِي بِمَاءٍ فِي مَجْلِسِهِ الْمُقْتَضِي لِإِتِّقَالِهِ بِالْقِيَامِ أَوِ الصَّادِقِ بِهِ ثُمَّ لِيُنْظَرَ الْمُتَمَيِّزُ لِهَذَا عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُسَنُّ لِمُسْتَنَجٍّ بِحَجَرٍ إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ الْخُ وَقَدْ يَنْجُو أَنْ يَكُونَ بَيْنَ ثَمَّ السُّبَّةِ وَهَذَا الْكِرَاهَةُ. □ فَوَدَّ: (لَقَدْ يُنَافِي مَا مَرَّ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا فَهَمَ وَمِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَكُونُ بِالْمَشْيِ فَإِذَا أَرَادَهُ لَا يُقَالُ يُكَرِّهُ الْقِيَامَ قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ. □ فَوَدَّ: (وَيَحْزُمُ التَّبَرُّزُ عَلَى مُحْتَزَمٍ) قَالَ فِي

وفي موضع نُسَلِّك ضَيْقِي كَالْجَمْرَةِ وَالْمَشْعَرِ وَيُقَرِّبُ قَبْرِ نَبِيِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَبَيْنَ قُبُورِ نُبُشَتْ لَا خَيْلَاطٍ تُرْتَبِهَا بِأَجْزَاءِ الْمَيْتِ وَيُكْرَهُ بِقُرْبِ قَبْرِ مُحْتَرَمٍ وَتَشْتَدُّ الْكَرَاهَةُ فِي قَبْرِ وَلِيِّ أَوْ عَلِيمٍ أَوْ شَهِيدٍ وَيُسْنُ أَنْتَ أَخَذَ إِنْاءً لِلتَّوَلَّى فِيهِ لَيْلًا نَعَمْ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يُنْفَعُ الْبَوْلُ فِي إِنْاءِهِ»

■ فَوَدَّ: (وَفِي مَوْضِعِ نُسَلِّكِ الْخُ) وَذَكَرَ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ الْحُرْمَةَ فِي الصَّفا وَالْمَرْوَةِ أَوْ قُرْحٍ وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ مَحَلُّ الرَّمْيِ وَإِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي حُرْمَةَ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهَا مَحَالٌ شَرِيفَةٌ ضَبِيقَةٌ فَلَوْ جَازَ ذَلِكَ فِيهَا لَاسْتَمَرَ وَبَقِيَ وَفَتْ الْإِجْتِمَاعُ قَبْلُودِي حَيْثِيذٍ، وَيُظْهَرُ أَنَّ حُرْمَةَ ذَلِكَ مُفْرَعَةٌ عَلَى الْحُرْمَةِ فِي مَحَلِّ جُلُوسِ النَّاسِ وَالْمَرْجُحِ فِيهِ الْكَرَاهَةُ أَمَّا عَرَفَةٌ وَمُزْدَلِفَةٌ وَبَنَى فَلَا يَخْرُمُ فِيهَا لِسَعَتَيْهَا نِهَايَةً وَأَقْرَبُ سَمٍ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَالْمَرْجُحُ فِيهِ الْكَرَاهَةُ أَيَّ فَيَكُونُ الرَّاجِعُ فِي جَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الصَّفا وَالْخُ الْكَرَاهَةُ لَيْكُنْ قَدْ يَشْكُلُ عَلَيْهِ مَا وَجَّهَ بِهِ الْحُرْمَةَ مِنْ أَنَّهَا مَحَالٌ شَرِيفَةٌ وَنَازَعَ سَمٍ عَلَى السَّنْهِجِ فِي الْبِنَاءِ فَقَالَ بَعْدَ ثَقْلِهِ عَنِ الشَّارِحِ م ر فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْبِنَاءَ مَمْنُوعٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ أَدَّ، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ م ر مِنْ أَنَّهَا مَحَالٌ شَرِيفَةٌ فَحُرْمَةُ الْبَوْلِ فِيهَا لَيْسَ لِمُجَرَّدِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا ع ش.

■ فَوَدَّ: (وَيُقَرِّبُ قَبْرِ نَبِيِّ) قَدْ يُقَالُ قِيَاسُهُ الْحُرْمَةُ بِقُرْبِ الْمُضْخَفِ وَقَدْ يُقَرَّقُ لَيْكُنْ قِيَاسٌ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّهُ يُكْرَهُ بِقُرْبِ جِدَارِ الْمَسْجِدِ أَنَّ الْمُضْخَفَ كَذَلِكَ أَوْ أَوْلَى سَمٍ وَتَقَدَّمَ عَنْهُ أَنَّهُ يَخْرُمُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ بَعْدَ إِزْرَاءِ بَلِّ يَكْفُرُ بِهِ. ■ فَوَدَّ: (فِي قَبْرِ وَلِيِّ الْخُ) أَيَّ فِي قُرْبِهِ. ■ فَوَدَّ: (وَيُسْنُ أَنْتَ أَخَذَ إِنْاءً الْخُ) قَالَ فِي الْإِعَابِ؛ لِأَنَّ دُخُولَ الْحُشُوشِ لَيْلًا يُخْشَى مِنْهُ وَلِخَيْرِ (كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ) قَدْ خُ مِنْ عِيدَانِ يَبُولُ فِيهِ فِي اللَّيْلِ، وَيَضَعُهُ نَحْتِ السَّرِيرِ) زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَائِي وَالْبَيْهَقِيُّ وَلَمْ يُضْعَفَوْهُ وَلَا يُعَارَضُهُ مَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُنْفَعُ بَوْلٌ فِي طَسَبٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ بَوْلٌ مُنْفَعٌ» لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ بِالْإِنْتِفَاعِ طَوْلُ الْمُكْتَبِ وَمَا جُعِلَ فِي الْإِنْاءِ كَمَا ذُكِرَ لَا يَطُولُ مُكْتَنُهُ غَالِبًا أَوْ أَنَّ التَّهْيَ خَاصٌّ بِالتَّهَارِ وَرُخْصَ فِيهِ بِاللَّيْلِ لِمَا مَرَّ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ التَّوَوُّيِّ الْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ نَهَارًا لِغَيْرِ حَاجَةٍ

الرَّوْضِ وَبِمَسْجِدٍ لَوْ فِي إِنْاءٍ وَأَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِحُرْمَةِ إِدْخَالِ الْمَسْجِدِ قَارُورَةَ بَوْلٍ مَرِيضٍ لِقَرَضِهَا عَلَى طَبِيبٍ فِيهِ انْتَهَى وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ بِجَوَازِ إِدْخَالِ النَّجَاسَةِ الْمَسْجِدَ لِحَاجَةِ إِذَا أَمِنَ التَّلَوُّيْتُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُكْرَهُ بِقُرْبِ جِدَارِ الْمَسْجِدِ كَمَا قَالَ الْحَلِيمِيُّ وَفِي الْبَيَاضِ الْمُتَخَلَّلِ بَيْنَ الزَّرْعِ وَعَلَلَّهُ فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مَازَى الْجَنِّ انْتَهَى. ■ فَوَدَّ: (وَفِي مَوْضِعِ نُسَلِّكِ ضَيْقِي كَالْجَمْرَةِ وَالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) وَذَكَرَ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ الْحُرْمَةَ فِي الصَّفا وَالْمَرْوَةِ أَوْ قُرْحٍ وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ مَحَلُّ الرَّمْيِ وَإِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي حُرْمَةَ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهَا مَحَالٌ شَرِيفَةٌ ضَبِيقَةٌ فَلَوْ جَازَ فِيهَا ذَلِكَ لَاسْتَمَرَ وَبَقِيَ وَفَتْ الْإِجْتِمَاعُ قَبْلُودِي حَيْثِيذٍ، وَيُظْهَرُ أَنَّ حُرْمَةَ ذَلِكَ مُفْرَعَةٌ عَلَى الْحُرْمَةِ فِي مَحَلِّ جُلُوسِ النَّاسِ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْمَرْجُحَ الْكَرَاهَةُ أَمَّا عَرَفَةٌ وَمُزْدَلِفَةٌ وَبَنَى فَلَا يَخْرُمُ وَلَا يُكْرَهُ فِيهَا لِسَعَتَيْهَا م ر.

■ فَوَدَّ: (وَيُقَرِّبُ قَبْرِ نَبِيِّ) قَدْ يُقَالُ قِيَاسُهُ الْحُرْمَةُ بِقُرْبِ الْمُضْخَفِ وَقَدْ يُقَرَّقُ لَيْكُنْ قِيَاسٌ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّهُ يُكْرَهُ بِقُرْبِ جِدَارِ الْمَسْجِدِ أَنَّ الْمُضْخَفَ كَذَلِكَ أَوْ أَوْلَى. ■ فَوَدَّ: (هَنَ أَنْ يُنْفَعُ) فِي شَرْحِ

لأن الملائكة أي الذين للرحمة والزبارة لا تدخل بيتا هو فيه ككَلْبٍ ولو مُعَلِّمًا ومُجَنِّبًا وصورة ونهى أن يقول الإنسان أهرقت الماء ولكن ليَقُلْ بُلت. (ويقول) ندبًا (عند دخوله) أي وُضُوه لِمَحَلِّ قضاء حاجته أو ليابه، وإن بُعد محل الجلوس عنه ولو لحاجة أخرى، فإن أغفل ذلك حتى دخل قاله بقلبه (باسم الله) أي أتخصص ولا يزيد «الرحمن الرحيم»، وإنما قدم التَعَوُّذَ عليها عند القراءة؛ لأنها من جملتها وعن ابن كُجَّ أنه إن قصَدَ باسم الله القرآن حرَمَ، وهو مبني على حرمة قراءة القرآن في الخلاء، وهو ضعيف (اللهم إني أعوذ) أي أعتصم (بك من الخُبث) بضَمِّ الباء وإسكانها جمعٌ خبيث وهم ذُكران الشياطين.....

انتهى كُرْدِي. □ فُود: (وصورة) هل يُسْتَنَى ما في محل الإتيانِ سم. □ فُود: (نَدْبًا) إلى قول المتن، ويجب في المغني ألا قوله، وإن بُعد إلى، فإن أغفل وقوله وعن ابن كُجَّ إلى المتن وقوله وإسكانها. □ فُود: (أي وُضُوه إلخ) عبارة الإنداد أي والمغني عند إرادة دخوله للخلاء أو وُضُوه لِمَحَلِّ إرادة الجلوس فيه في الصغراء كُرْدِي. □ فُود: (أو ليابه) أو تنويعة سم. □ فُود: (ولو لحاجة أخرى) بالنسبة للتعوذ نهاية أي أما بالنسبة للدعاء كقوله غفرانك إلخ فيختص بقاضي الحاجز ش، ويأتي عن سم ما يوافقه. □ فُود: (فإن أغفل ذلك) أي ترك قوله باسم الله اللهم إلخ نسيانًا أو عمدًا مغني. □ فُود: (بسم الله) هكذا يكتب بالالف، وإنما حذفت من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها مغني وكُرْدِي. □ فُود: (ولا يزيد الرحمن الرحيم) أي لا يستحب له ذلك؛ لأن المحل ليس محل ذكر فلا يتجاوز فيه المانور مغني. □ فُود: (وإنما قدم التعوذ إلخ) عبارة المغني وفارق تأخير التعوذ عن البسملة هنا تعوذ القراءة حيث قدمه عليها بأنه ثم لقراءة القرآن والبسملة منه فقدم عليها بخلافه هنا اه. □ فُود: (لأنها من جملتها) يعني أن التعوذ هناك للقراءة والبسملة من القراءة فقدم التعوذ عليها بخلاف ما نحن فيه نهاية. □ فُود: (وهو مبني إلخ) أي إن كان كلامه فيما إذا أتى بها بعد الدخول وقد يشكّل على كل من البناء والمبنى أن كراهة القرآن أو حرمة إتباعه داخل الخلاء وباسم الله محلها قبل الدخول فهي خارج الخلاء اللهم إلا أن يلحقوا باب الخلاء بداخله لقربه منه وتعلقه به أو يُحمل ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول سم.

الغيا بآه يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالِاتِّجَاعِ طَوْلُ الْمُكْب. □ فُود: (وصورة) هل يُسْتَنَى ما في محل الإتيان. □ فُود: (أو ليابه) تنويعة. □ فُود: (وهو مبني إلخ) أي إن كان كلامه فيما إذا أتى بها بعد الدخول وقد يشكّل على كل من البناء والمبنى أن كراهة القرآن أو حرمة إتباعه داخل الخلاء وباسم الله محلها قبل الدخول فهي خارج الخلاء اللهم إلا أن يلحقوا باب الخلاء بداخله لقربه منه وتعلقه به ويحمل ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول. □ فُود: (اللهم إني أعوذ بك إلخ) قال ابن العمامة هذا الذكر يدل على أن إبليس نجس العين لكن ذكر البقوي في شرح السنة أنه طاهر العين كالمشرك واستدل -بأنه ۞ أمسك إبليس في الصلاة ولم يقطعها- ولو كان نجسًا لما أمسك فيها ولكته نجس الفعل من حيث الطبع.

(والخبائث) جمعُ خبيثةٍ ومُرٌّ إنَّهم للاتباع (و) يَقُولُ (عند خُرُوجه منه) أو مُفَارَقَتِهِ له (غُفرانك) أي اغفر أو أسألكَ وحِكْمَةُ هذا، الاعترافُ بِغايةِ المعجِزِ عن شُكْرِ هذه النعمةِ المنطويةِ على جلائلٍ من النعمِ لا تُحصَى ومن ثَمَّ قِيلَ يُكْرَؤها (الحمدُ لله الذي أَذْهَبَ عَنِّي الأذى) بِهَضْمِهِ وتسهيلِ خُرُوجه (وعافاني) منه للاتباعِ أَيْضاً ومن الآدابِ أَيْضاً أَنْ يَنْتَعِلَ، وَيَسْتَرْ رَأْسَهُ ولا يُطِيلَ قُعُودَهُ بلا ضَرُورةٍ ولا يَبْثُ ولا يَنْظُرُ للسماءِ أو فِرْجِهِ أو خَارِجِهِ بلا حاجةٍ.

• فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (والخبائث) زَادَ الغزاليُّ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ التَّجَسُّسِ الْخَبِيثِ الْمُخْبَثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مُعْنَى عبارةِ الكُرْدِيِّ زَادَ فِي الْعِبَابِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ الْخُ.

• فَوَيْلٌ: (أَيِ اغْفِرْ أَوْ اسْأَلْكَ) عبارةُ الإيماءِ مَنْصُوبٌ بِمَحْذُوفٍ وَجُوباً إِذْ هُوَ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ أَيْ اسْأَلْكَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَهُوَ أَجْوَدُ وَاخْتَارَهُ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ اهْ كُرْدِي.

• فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (وَعِنْدَ خُرُوجه) أَيْ غَيْبِهِ مُعْنَى عبارةِ القليوبي أَيْ بَعْدَ تَمَامِهِ، وَإِنْ بَعْدَ كَيْدِ خَلِيزٍ طَوِيلٍ اهْ وعبارةُ سَم. • فَوَيْلٌ: (وَعِنْدَ خُرُوجه) قَدْ يَشْمَلُ الْخُرُوجَ بَعْدَ الدُّخُولِ لِحَاجَةٍ أُخْرَى بِدَلِيلِ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ لِحَاجَةٍ أُخْرَى وَقَدْ يَسْتَبْعِدُ مَنَاسِبَةَ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى لِئَلَّا يَكُنْ أَهْ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَع شِ إِطْلَاقُ نَذْبِ التَّعَوُّذِ وَاخْتِصَاصُ نَذْبِ غُفْرَانِكَ الْخُ بِقَاضِي الْحَاجَةِ. • فَوَيْلٌ: (مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْخَلَاءِ وَقَوْلُهُ أَوْ مُفَارَقَتِهِ لَهُ أَيْ لِمَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ فِي نَحْوِ الصَّخْرَاءِ. • فَوَيْلٌ: (وَحِكْمَةُ هَذَا) عبارةُ النَّهَايَةِ وَسَبَبُ سُؤَالِهِ الْمُغْفِرَةَ عِنْدَ انْصِرَافِهِ تَرْكُهُ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى فِي تِلْكَ الْحَالَةِ أَوْ خَوْفُهُ مِنْ تَقْصِيرِهِ فِي شُكْرِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي أَنْعَمَهَا عَلَيْهِ فَاطَّعَمَهُ ثُمَّ هَضَمَهُ ثُمَّ سَهَّلَ خُرُوجَهُ اه. • فَوَيْلٌ: (الِإِهْتِرَافُ بِالْخُ) خَيْرٌ وَحِكْمَةُ الْخُ. • فَوَيْلٌ: (وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ يُكْرَؤها) عبارةُ فِي شَرْحِ بَاقِضٍ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الشَّيْخُ نَصْرُ يُكْرَرُ غُفْرَانُكَ مَرَّتَيْنِ وَالْمُحِبُّ الطَّيِّبِيُّ يُكْرَرُهُ ثَلَاثًا اهْ وعبارةُ الْمُعْنَى وَيُكْرَرُ غُفْرَانُكَ ثَلَاثًا اه. قَالَ الْكُرْدِيُّ وَيَنْدُبُ أَنْ يَزِيدَ غَيْبَ غُفْرَانِكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذَاقَنِي لَذَّتَهُ وَابْقَى فِي قُوَّتِهِ وَأَذْهَبَ عَنِّي إِذَاهِ لِمَا يَبِيتُهُ فِي الْأَضَلِّ اهْ وعبارةُ الْمُعْنَى وَفِي مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَاقِ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ نَوْحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذَاقَنِي الْخُ.

• فَوَيْلٌ: (وَلَا يَغِيبُ) أَيْ يَبِيدُ وَلَا يَنْتَفِثُ يَمِينًا وَشِمَالًا مُعْنَى. • فَوَيْلٌ: (وَلَا يُطِيلُ قُعُودَهُ) عبارةُ الْمُعْنَى وَيُكْرَهُ إِطَالَةُ الْمُكُثِّ فِي مَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ الْمَارُودِي عَنْ لُقْمَانَ أَنَّهُ يَوْرُثُ وَجَعًا فِي الْكَبِدِ، فَإِنَّ قِيلَ شَرَطُ الْكِرَاهَةِ وَجُودُ نَهْيٍ مَخْصُوصٍ وَلَمْ يَوْجَدْ أَجِيبُ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِإِلْزَامٍ بَلْ حَيْثُ وَجَدَ النِّهْيَ وَجَدَتْ الْكِرَاهَةُ لَا أَنَّهُ حَيْثُ وَجَدَتْ وَجَدَ لِكثْرَةِ وَجُودِهَا فِي كَلَامِ الْمُفْقَهَاءِ بَلَّا نَهْيٍ مَخْصُوصٍ اهْ وَأَقْرَبُهَا الْبَصْرِيُّ.

• فَوَيْلٌ: (وَعِنْدَ خُرُوجه) قَدْ يَشْمَلُ الْخُرُوجَ بَعْدَ الدُّخُولِ لِحَاجَةٍ أُخْرَى وَقَدْ يَسْتَبْعِدُ مَنَاسِبَةَ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي لِئَلَّا يَكُنْ.



(ويجب) لا فوراً بل عند إرادة نحو صلاة أو ضيق وقت وحينئذ لو تغيّر الماء وعلم أن ثم من لا يفضّ بصره عن غورته لم يُعذر بخلاف نظيره في الجمعة؛ لأنهم توسّعوا فيها بأعذار هذا أشد من كثير منها بخلاف إخراج الصلاة عن وقتها (الاستنجاء) للأحاديث الآمرة به مع التوعّد في بعضها على تركه من التجو، وهو القطع فكأن المستنجي يقطع به الأذى عن نفسه مقدّماً وجوباً على طهر سلس ومُتّصمٍ ونَدْباً في غيره (بماء) على الأصل، ويكفي فيه.....

• قول (سبي): (ويجب الاستنجاء) شرع مع الوضوء لثبته الإسرائي وقيل في أوّل البعثة، وهو رخصة ومن خصائصنا وأما بالماء فليس من خصائصنا والوجوب في حق غير الأنبياء؛ لأن فضلايتهم طاهرة شيننا وع ش. • قوله: (لا فوراً) كذا في النهاية والمغني. • قوله: (بل عند إرادة نحو صلاة) أي حقيقة أو حكماً بأن دخل وقت الصلاة، وإن لم يؤد فعلها في أوّله والحاصل أنه بدخول الوقت وجب الاستنجاء وجوباً موسعاً بسعة الوقت ومضيّقاً بضيقه كبقية الشروط ع ش. • قوله: (نحو صلاة) أي بما يتوقّف على الوضوء كطواف وسجدة تلاوة كُردي. • قوله: (أو ضيق وقت) يتبني أو خوف انتشار وتضمخ بالتجاسة سم وفيه ما يأتي عن ع ش. • قوله: (وحيث) أي حين إذ ضاق الوقت. • قوله: (من لا يفضّ إلخ) أي ممن يحرّم نظره. • قوله: (لم يُعذر) أي في ترك الاستنجاء بل وجب عليه التكهّف والاستنجاء وفقاً للنهاية والإمداد والإيعاب كما مر. • قوله: (لأنهم توسّعوا إلخ)؛ ولأن لها بدلاً ولا كذلك الوقت نهاية. • قوله: (من التجو إلخ) أي الاستنجاء مأخوذ من التجو بمعنى القطع فمعناه لغةً طلب قطع الأذى وأما شرعاً فهو إزالة الخارج التجسّ الملوّث من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه شيننا.

• قوله: (فكأن المستنجي إلخ) إنما أتى بكأن التي للظنّ مع أن قطع الأذى مُحَقَّق؛ لأن القطع الحقيقي إنما يكون في مُصِل الأجزاء الجسّية مع شدة كالحبل والأذى ليس كذلك على أنها قد تأتي للتحقيق شيننا. • قوله: (مقدّماً وجوباً) إلى قوله إلا إن شملها في النهاية والمغني إلا قوله ولا يسُن إلى، وهو.

• قوله: (ونَدْباً في غيره) عبارة النهاية والمغني، ويجوز تأخيرُه عن وضوء السليم اه. قال ع ش أي ما لم يؤد التأخير لإلّاشار والتضمخ بالتجاسة سم على المنهج وقد يتوقّف فيه فإن التضمخ بالتجاسة إنما يحرّم حيث كان عبثاً وهذا نشأ عما يحتاج إليه نعم إن قضى حاجته في الوقت وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت وجب بالحجر فوراً كما هو ظاهر ويوافق هذا الحمل ما ذكره بقده بقوله فرغ لو قضى الحاجة بمكان لا ماء فيه وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فيتبني أن يجب الاستنجاء بالحجر فوراً إلّا يَجِف الخارج اه وأفهم تقييد قضاء الحاجة بكونه في الوقت أنه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفور ويؤجّه بأنه قبل الدخول لم يخطب بالصلاة؛ ولهذا لو كان معه ماء وباعه قبل الوقت صح، وإن علم أنه لا بدّله في الوقت ع ش. • قوله: (على الأصل) أي في إزالة التجاسة والإكثاف فيها بالحجر رخصة خارجة عن الأصل كُردي. • قوله: (ويكفي فيه) أي في حصول الاستنجاء وسقوط طلبه.

• قوله: (أو ضيق وقت) يتبني أو خوف انتشار وتضمخ بالتجاسة.

غَلَبَةُ ظَنِّ زَوَالِ النَجَاسَةِ وَلَا يُسْتَرُ حِينَئِذٍ شَمُّ يَدِهِ وَرَعْمُ وَجُوهِهِ رَدَدَتْهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، وَهُوَ مِنْ يَدِهِ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَةِ يَدِهِ فَقَطْ إِلَّا أَنْ يَشُمُّهَا مِنَ الْمَلَقِي لِلْمَحَلِّ فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَتَيْهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَالْكَلَامُ فِي رِيحٍ لَمْ تَعْسُرْ إِزَالَتُهَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَلَوْ تَوَقَّفَتْ فِي الْمَحَلِّ عَلَى نَحْوِ أَشْنَانٍ أَوْ صَابُونٍ فَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ ثُمَّ الْوُجُوبُ هُنَا وَفِيهِ مِنَ الْمُسَرِّ مَا لَا يَخْفَى، وَيَنْبَغِي الْاسْتِرْحَاءَ لِقَلِّ يَمَقُّ أَثَرُهَا فِي تَضَاعِيفِ شَرْحِ الْمَقْعَدَةِ فَلْيَتَنَبَّهْ لَذَلِكَ (أَوْ حَجَبٍ) وَنَحْوِهِ لِلتَّابِعِ وَمَرَّ حُكْمُ مَاءٍ زَمَزَمَ وَحَجَرَ الْحَرَمِ كَغَيْرِهِ (وَجَمْعُهُمَا).....

• فَوَدَّ: (غَلَبَةُ ظَنِّ زَوَالِ النَجَاسَةِ) وَعَلَامَتُهُ ظُهُورُ الْخُشُونَةِ بَعْدَ التُّعْمَةِ فِي الذِّكْرِ وَأَمَّا الْأَتْنَى فَبِالْمَكْسِ قَالَهُ شَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ وُجُودِ غَلَبَةِ ظَنِّ الزَّوَالِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ شَمِّ رَائِحَةِ النَجَاسَةِ. • فَوَدَّ: (دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَةِ يَدِهِ الْخُ) فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ قَبْلَ غَسْلِهَا، وَيَتَنَجَّسُ مَا أَصَابَهَا مَعَ الرُّطُوبَةِ إِنْ عَلِمَ مُلَاقَاتَهُ لِمَتَيْنِ مَحَلِّ النَجَاسَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ هَلِ الْإِصَابَةُ بِمَوْضِعِ النَجَاسَةِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّا لَا نَتَجَسَّسُ بِالشَّكِّ ع. ش. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَتَيْهِمَا) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنَى وَلِلزِّيَادَةِ وَشَيْخُنَا عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ شَمَّ رَائِحَةَ النَجَاسَةِ فِي يَدِهِ وَجَبَ غَسْلُهَا وَلَمْ يَجِبْ غَسْلُ الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ خَفَّفَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ حَيْثُ اكْتَفَى فِيهِ بِالْحَجَرِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَّا إِنْ شَمَّ الرَّائِحَةَ مِنْ مَحَلٍّ لَا فِي الْمَحَلِّ فَيَجِبُ غَسْلُ الْمَحَلِّ أَيْضًا وَإِطْلَاقُهُمْ يُخَالِفُهُ اهـ وَعِبَارَةُ الْأَوَّلِينَ وَلَا يَضُرُّ شَمُّ رِيحِهَا بِيَدِهِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى بَقَايَاهَا عَلَى الْمَحَلِّ، وَإِنْ حَكَمْنَا عَلَى يَدِهِ بِالنَجَاسَةِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَحَقَّقْ أَنَّ مَحَلَّ الرِّيحِ بَاطِنُ الْإِصْبَعِ الَّذِي كَانَ مُلَاصِقًا لِلْمَحَلِّ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ فِي جَوَانِبِهِ فَلَا نَتَجَسَّسُ بِالشَّكِّ أَوْ أَنَّ هَذَا الْمَحَلَّ قَدْ خَفَّفَ فِيهِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَرِ فَخَفَّفَ فِيهِ هُنَا اهـ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. بَاطِنُ الْإِصْبَعِ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ الرِّيحُ فِي بَاطِنِهِ حَكَمَ بِنَجَاسَةِ الْمَحَلِّ فَيَجِبُ إِعَادَةُ الْإِسْتِنْجَاءِ وَبِهِ جَزَمَ حَجٌّ وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ أَوْ أَنَّ هَذَا الْمَحَلَّ الْخُ عَدَمُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ م. رَفَخَفَ الْخُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ تَوَقَّفَتْ إِزَالَةُ الرَّائِحَةِ عَلَى أَشْنَانٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَجِبْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ اهـ. • فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيِ فِي بَابِ النَجَاسَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ تَوَقَّفَتْ) أَيِ إِزَالَةُ الرِّيحِ. • فَوَدَّ: (وَفِيهِ مِنَ الْعُسْرِ الْخُ) وَلِذَا اغْتَمَدَ ع. ش. عَدَمَ الْوُجُوبِ كَمَا مَرَّ آتِفًا.

• فَوَدَّ: (وَيَنْبَغِي الْخُ) عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَلَا بُدَّ أَنْ يَسْتَرْخِي لِئَلَّا تَبْقَى النَجَاسَةُ فِي تَضَاعِيفِ الْفَرْجِ فَيَسْتَرْخِي حَتَّى تَنْغَسِلَ تَضَاعِيفُ الْمَقْعَدَةِ مِنْ كُلِّ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَتَضَاعِيفُ فَرجِ الْمَرْأَةِ اهـ.

• فَوَدَّ (سُئِيَ): (أَوْ خَبِرَ) عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْوَاجِبَ أَخَذَهُمَا وَشَمِلَ إِطْلَاقُهُ حَجَرَ الذَّمِّ وَالْفِضَّةِ إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا قَائِمًا، وَهُوَ الْأَصَحُّ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (وَنَحْوُهُ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَفِي مَعْنَى الْحَجَرِ الْخُ.

• فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْخُ) أَيِ فِي شَرْحِ وَيُكَرِّهُ الْمُشَمُّ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَلَا يُكَرِّهُ الطَّهْرُ بِمَاءِ زَمَزَمَ لَكِنْ الْأَوَّلَى عَدَمُ إِزَالَةِ التَّجَسُّسِ بِهِ اهـ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْجَمْعِ. • فَوَدَّ: (حُكْمُ مَاءِ زَمَزَمَ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَشَمِلَ إِطْلَاقُهُ مَاءَ زَمَزَمَ وَأَحْجَازَ الْحَرَمِ فَيَجُوزُ بِهِمَا عَلَى الْأَصَحِّ اهـ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. زَمَزَمَ بَنَعَ الصَّرْفَ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالثَّانِيَةِ الْمَغْنَوِيَّ وَقَوْلُهُ م. ر. وَأَحْجَازَ الْحَرَمِ وَلَوْ اسْتَنْجَى بِحَجَرٍ مِنْ

في بُولٍ أو غَائِطٍ بِأَنْ يُقَدَّمَ الْحَجَرُ (أَفْضَلُ) مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا لِتَجَنُّبِ مَسِّ النِّجَاسَةِ  
لِإِزَالَةِ غَيْبِهَا بِالْحَجَرِ وَمِنْ ثَمَّ حَصَلَ أَصْلُ السُّتَةِ هُنَا بِالنَّجَسِ خِلَافًا لِمَنْ نَارَعَ فِيهِ وَلِمَنْ نَقَلَ  
عَنْ نَحْوِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِهِ. وَإِنْ قِيلَ مَحَلُّهُ أَنْ يَفْعَلَهُ غَيْثًا وَبِدُونِ الثَّلَاثِ مَعَ الْإِنْقَاءِ  
فِيهِمَا وَالْاِقْتِصَارِ عَلَى الْمَاءِ أَفْضَلُ مِنْهُ عَلَى الْحَجَرِ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُهُمَا بِلِ يَتَقَيُّ فِي قُبْلِي مُشْكِلٍ دُونَ  
تُغَيِّبَتِ الَّتِي يَمَحُلُهُمَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِأَصَالَتِهَا حِينَئِذٍ وَفِي ثَقْبَةٍ مُنْفَتِحَةٍ وَبُولِ الْأَقْلَبِ إِذَا وَصَلَ

الْمَسْجِدِ، فَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا حَرَمَ وَلَمْ يُجْزِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَفَصِّلًا، فَإِنْ بَيَعَ بَيْعًا صَحِيحًا وَانْقَطَعَتْ نَسَبَتُهُ عَنْ  
الْمَسْجِدِ كَفَى الْإِسْتِجْاءُ بِهِ وَالْأَفْلَاحُ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْمُبَاقِ عَنْ الشَّائِلِ وَأَقْرَاهُ وَيُثَلُّ الْمَسْجِدَ  
غَيْرُهُ مِنَ الْمَدَارِسِ وَالرِّبَاطَاتِ وَخَرَجَ بِالْمَسْجِدِ حَرِيمُهُ وَرَحَابُهُ مَا لَمْ يَفْلَحْ وَفَقِيَّتُهَا وَقَوْلُهُ مَرَّ فَيَجُوزُ بِهِمَا  
إِلْخَ وَالْقِيَاسُ الْكِرَاهَةُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ لَكِنْ قَالَ الزِّيَادِيُّ أَيُّ وَابْنُ حَجَّجٍ الْمُتَمَتِّدُ أَنَّهُ بِمَاءِ زَمْزَمَ خِلَافُ  
الْأَوَّلَى اهـ. □ فَوُدَّ: (فِي بُولٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي ثَقْبَةٍ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا إِلَى وَبِدُونِ الثَّلَاثِ وَإِلَى قَوْلِهِ  
فَلَيْسَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: ذَلِكَ وَقَوْلُهُ أَوْ بَكْرٍ. □ فَوُدَّ: (أَصْلُ السُّتَةِ) وَأَمَّا كَمَالُ السُّتَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ بَقِيَّةِ  
شُرُوطِ الْإِسْتِجْاءِ بِالْحَجَرِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. □ فَوُدَّ: (وَحَجَرُ الْحَرَمِ كَغَيْرِهِ) مُبْتَدَأٌ وَخَيْرُ قَوْلٍ الْمُنَى  
(وَجَمْعُهُمَا أَفْضَلُ) أَيُّ، فَإِنْ تَرَكَهَ كَانَ مَكْرُوهًا عَشْرَ فِيهِ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ. □ فَوُدَّ: (بِالنَّجَسِ) وَلَوْ مِنْ  
مُغْلَظٍ، وَإِنْ وَجَبَ التَّنْصِيحُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْخُنَا وَعَشْرَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَفِي الْإِعَابِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَقَدْ يَجِبُ  
اسْتِغْمَالُ التَّجَاسَةِ فِيهِ بِأَنْ يَكُونَ مَعَهُ مِنَ الْمَاءِ مَا لَا يَكْفِيهِ لَوْ لَمْ يُزَلِّهِ بِالنَّجَسِ الَّذِي لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَذَكَرَهُ  
أَيْضًا فِي الْإِمْدَادِ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ لِبَعْضِهِمْ وَفِي الْإِمْدَادِ يَتَّجِعُ إِلْحَاقُ بَعْضِهِمْ سَائِرَ التَّجَاسَاتِ الْمُنِيَّةِ بِذَلِكَ  
فَيَسُنُّ فِيهَا الْجَمِيعَ لِمَا ذَكَرَ وَكَذَا فِي الْحَلْبِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ. وَقَالَ سَمِ فِي خَوَاشِي الْمُنْهَجِ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ  
وَقَالَ لَمْ يَرَالَهُمْ عَدَمُ الْإِسْتِجْاءِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي الْإِسْتِجْاءِ أَنْتَهَى كُرْدِيِّ وَفِي عَشْرَ  
يَذْكُرُ كَلَامَ سَمِ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ أَذْتُ إِزَالَتَهَا إِلَى مُخَاطَرَةِ التَّجَاسَةِ بِالْيَدِ اسْتِحْبَابُ إِزَالَتِهَا  
بِالْجَامِدِ أَوَّلًا قِيَاسًا عَلَى الْإِسْتِجْاءِ لَوْجُودِ الْعِلَّةِ فِيهِ اهـ. □ فَوُدَّ: (أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِهِ) الْوَجْهَ الْوَجْهِيَّ أَنَّهُ يَأْتُمُّ  
بِالنَّجَسِ اسْتِغْلَالًا بِقَصْدِ الْعِبَادَةِ لَا مَعَ الْمَاءِ سَمِ. □ فَوُدَّ: (مَحَلُّهُ) أَيُّ التَّصَلُّ أَوْ الْإِثْمُ (إِنْ فَعَلَهُ) أَيُّ  
التَّجَسُّ. □ فَوُدَّ: (وَبِدُونِ الثَّلَاثِ) عَطَفَ عَلَى النَّجَسِ. □ فَوُدَّ: (فِيهِمَا) أَيُّ بِالنَّجَسِ وَالذَّوْنِ.

□ فَوُدَّ: (بَلِ يَتَقَيُّ لِلْخِ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَالْمُشْكِلُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَقَيَّ عَلَى الْحَجَرِ إِذَا بَالَ مِنْ قَرْجَتِهِ  
أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا لِالْتِيَّاسِ الْأَصْلِيِّ بِالزَّائِدِ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَلَّا الذِّكْرُ وَالْأُنْثَى بَلِ أَلَّةٌ لَا تُشْبِهُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا  
يَخْرُجُ مِنْهَا الْبُزْلُ أَتَّجِعُ فِيهِ إِجْرَاءُ الْحَجَرِ لِانْقِضَاءِ احْتِمَالِ الزِّيَادَةِ، وَإِنْ كَانَ مُشْكِلًا فِي ذَاتِهِ اهـ. قَالَ عَشْرَ  
قَوْلُهُ: لَا انْقِضَاءَ لِلْخِ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَحَلُّ الْجَبِّ فَيَكْفِي فِي الْحَجَرِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ الذِّكْرِ اهـ.  
□ فَوُدَّ: (أَفْضَلُ مِنْهُ لِلْخِ) وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِعَابِ هَذَا إِنْ لَمْ يَجِدْ فِي نَفْسِهِ كِرَاهَةَ الْحَجَرِ أَوْ نَحْوَهُ وَمِمَّا  
يَأْتِي فِي مَسْحِ الْخُفِّ وَغَيْرِهِ وَإِلَّا فَالْحَجَرُ أَفْضَلُ لِلْخِ. □ فَوُدَّ: (وَفِي ثَقْبَةٍ مُنْفَتِحَةٍ) زَادَ الْمُغْنَى نَحَتْ

□ فَوُدَّ: (أَنَّهُ يَأْتُمُّ) الْوَجْهَ الْوَجْهِيَّ أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِالنَّجَسِ اسْتِغْلَالًا بِقَصْدِ الْعِبَادَةِ لَا مَعَ الْمَاءِ.

للجلدة وبول يُثَبُّ أو يَكْرٍ وصلَ لِمَدْخَلِ الذَّكَرِ بَقِيَّةً لا في دَمٍ حَيْضٍ أو نِفَاسٍ لم يَنْتَشِرْ عن محلِّه فلها بعدُ الانْقِطَاعُ ولو ثَبَّتَا الاستِنْجَاءَ به فيما إذا أَرَادَتِ التَّيْمُمُ لِقَعْدِ المَاءِ ولا إعادةَ عليها ويُوجِبُهُ ما ذُكِرَ في البولِ الوَاصِلِ لِمَدْخَلِ الذَّكَرِ بأنَّه يُلْزَمُ من انْتِقَالِهِ لِمَدْخَلِهِ انْتِشَارُهُ عن محلِّه إلى ما لا يُجْزِئُ فيه الحَجَرُ فليس السَّبَبُ عَدَمُ وُضُوعِ الحَجَرِ لِمَدْخَلِهِ خِلافًا لِمَنْ وَهَمَ فيه؛ لأنَّ نَحْوَ الجِرْقَةِ تَصِلُ له واعلم أنَّ الواجِبَ عليها غَسْلُ ما ظَهَرَ بِجُلُوسِهَا على قَدَمَيْهَا وَنَارِغَ فيه الإسْتَوِيَّ بأنَّ المُشْجَعَهُ هو الوجه المُوجِبُ لِقَسَلِ باطنِ فرجِها؛ لأنَّه صارَ ظاهِرًا بِالثَّيَابِ قال كما يَجِبُ غَسْلُ باطنِ الفمِ من النَجَاسَةِ دُونَ الجَنَابَةِ انْتَهَى وَلَكِ رَدُّهُ بأنَّ باطنَ الفرجِ الذي لا يَظْهَرُ بِالْجُلُوسِ على القَدَمَيْنِ لا يُشَبِّهُ الفمَ؛ لأنَّه يَظْهَرُ ولا يَمَسُّ إِبْصَالَ المَاءِ إليه فَمَنْ ثَمَّ فَصَلَ فيه بين الجَنَابَةِ والنَجَاسَةِ. وأما باطنُ الفرجِ المذكورِ فلا يَظْهَرُ أَصْلًا، ويمَسُّ إِبْصَالَ المَاءِ إليه فلم يَجِبْ غَسْلُهُ في جَنَابَةٍ ولا نَجَاسَةٍ. (وفي معنى الحَجَرِ الوَارِدِ بِنَاءٍ على أَنَّ الأصْحَحَ عندنا في

المَعْدَةِ ولو كَانَ الْأَصْلِيُّ مُنْسَدًا أي إذا كَانَ الْإِنْسَادُ عَارِضًا كَمَا مَرَّاهُ عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ، وَإِنْ قَامَتْ مَقَامَ الْأَصْلِيِّ فِي انْتِفَاضِ الْوُضُوءِ بِخَارِجِهَا بَانَ انْتِفَاحُ نَحْتِ السَّرَةِ وَأَسَدُ الْأَصْلِيِّ وَهَذَا فِي الْإِنْفِتَاحِ الْعَارِضِ يَمَّا أَطْبَقَ عَلَيْهِ الْمُتَأَخَّرُونَ أَمَّا الْخَلْقِيُّ فَقَدْ مَرَّ فِي أَشْبَابِ الْحَدِيثِ الْخِلَافُ فِيهِ، وَأَنَّ الشَّارِحَ كَشَّيْخُ الْإِسْلَامِ جَرَى عَلَى أَنَّهُ كَالْإِنْسَادِ الْعَارِضِ وَجَرَى الْجَمَالُ الزَّمَلِيُّ أَيِ وَالْمُغْنِي عَلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ جَمِيعُهَا تَثْبُتُ حِينَئِذٍ لِلْمُنْفَتِحِ وَمِنْهَا إِجْزَاءُ الْحَجَرِ فِيهِ اهـ. □ فَوُدَّ: (أَوْ يَكْرٍ) قَالَ الْمُغْنِي بِخِلَافِ الْيَكْرِ؛ لِأَنَّ الْبِكَارَةَ تَمْنَعُ زُفُولَ الْبَوْلِ إِلَى مَدْخَلِ الذَّكَرِ اهـ. □ فَوُدَّ: (بَعْدُ الْإِنْقِطَاعِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَفَائِدَتُهُ فِيمَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا وَعَجَزَتْ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَاسْتَنْجَتْ بِالْحَجَرِ ثُمَّ تَيَمَّمَتْ لِنَحْوِ مَرَضٍ فَإِنَّهَا تُصَلِّي وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا اهـ. □ فَوُدَّ: (فَلَيْسَ السَّبَبُ) أَيِ تَعْيُنُ الْمَاءِ. □ فَوُدَّ: (عَلَيْهَا) أَيِ الْمَرْأَةِ وَلَوْ تَبَيَّنَ. □ فَوُدَّ: (لِبَاطِنِ فَرْجِهَا) أَيِ الَّذِي لَا يَظْهَرُ بِالْجُلُوسِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ. □ فَوُدَّ: (قَالَ) أَيِ الْإِسْتَوِيِّ وَكَذَا ضَمِيرُ رَدُّهُ.

□ فَوُدَّ (سُنِّي): (وَفِي مَعْنَى الْحَجَرِ الْخ) إِشَارَةٌ إِلَى الْقِيَاسِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْوَارِدُ إِشَارَةً إِلَى وُجُودِ شَرْطِ الْأَصْلِ، وَهُوَ كَوْنُهُ مَنصُوصًا عَلَيْهِ، وَإِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَجَرِ هُنَا حَقِيقَتُهُ لَا مَا يَصِحُّ الْإِسْتِنْجَاءُ بِهِ شَرْعًا إِذْ لَا يَصِحُّ إِرَادَةُ هَذَا الْمَعْنَى هُنَا؛ لِأَنَّهُ مُتَلَدِّجٌ فِيهِ الْمَقْيُوسُ أَيْضًا سَم. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَوْنُهُ مَنصُوصًا عَلَيْهِ) فِيهِ نَظَرٌ يُعْلَمُ بِمُراجَعَةِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ. □ فَوُدَّ: (الْوَارِدُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ؛ لِأَنَّهُ ۞ جِيءَ لَهُ بِرُفُوفٍ قَرَمَاهَا وَقَالَ: (هَذَا رُكْسٌ) أَيِ نَجَسٌ، فَتَقْلِيلُهُ مَنَعَ الْإِسْتِنْجَاءَ بِهَا بِكَوْنِهَا رُكْسًا لَا بِكَوْنِهَا غَيْرَ حَجَرٍ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا فِي

□ فَوُدَّ: (وَفِي مَعْنَى الْحَجَرِ) إِشَارَةٌ إِلَى الْقِيَاسِ وَقَوْلُهُ الْوَارِدُ إِلَى وُجُودِ شَرْطِ الْأَصْلِ، وَهُوَ كَوْنُهُ مَنصُوصًا عَلَيْهِ وَإِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَجَرِ هُنَا حَقِيقَتُهُ لَا مَا يَصِحُّ الْإِسْتِنْجَاءُ بِهِ شَرْعًا إِذْ لَا يَصِحُّ إِرَادَةُ هَذَا الْمَعْنَى هُنَا؛ لِأَنَّهُ يَتَلَدِّجُ فِيهِ الْمَقْيُوسُ أَيْضًا.

الأصول أَنَّ القياسَ يجوزُ في الرخصِ خلافاً لأبي حنيفةَ وقوله إنَّ ذلك ثبتَ بدلالةِ النصِّ  
ممنوعٌ كيفَ وحقيقةِ الحجرِ مُغايرةٌ لما ألحقَ به (كُلُّ جامِدٍ طاهرٌ قالِعٌ غيرُ مُحترَمٍ).....

مَعْنَى الحجرِ كالحجرِ اهـ . فَوُدَّ: (وقوله إنَّ ذلك ثبتَ بدلالةِ النصِّ ممنوعٌ) اعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى دَلَالَةِ النَّصِّ  
عِنْدَ الْحَقَنِيِّ كَمَا قَالَ الْكَمَالُ الْمُقَدِّسِيُّ هُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا مَفْهُومُ الْمَوَافَقَةِ بِقِسْمَيْهِ الْأَوَّلَى وَالْمُسَاوِي  
الْأَنْتَهَى، وَأَنَّ التَّشْبِيهَ بِذَلِكَ اضْطِلَاحٌ لَهُ وَلَا مُشَاحَاةٌ فِي الْإِضْطِلَاحِ وَحَيْثُ ذِكْرُ ذَلِكَ وَمَا لَا وَجْهَ لَهُ  
وَقَوْلُهُ كَيْفَ الْخِ وَمَا لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - لَا يَدْعِي عَدَمَ مُغَايِرَةِ حَقِيقَةِ  
الْحَجَرِ لِمَا أُلْحِقَ بِهِ بَلْ هُوَ مُعْتَرِفٌ بِالْمُغَايِرَةِ لِكَيْتَه يَدْعِي أَنَّ ثُبُوتَ هَذَا الْحُكْمِ لِلْحَجَرِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ لِمَا  
هُوَ فِي مَعْنَاهُ وَيُسَمَّى ذَلِكَ دَلَالَةُ النَّصِّ اضْطِلَاحًا لَهُ فَيُظْهِرُ أَنَّ مَنْشَأَ مَا قَالَه الشَّارِحُ أَنَّهُ لَمْ يُحَرِّزْ مَعْنَى  
دَلَالَةِ النَّصِّ عِنْدَ الْحَقَنِيِّ وَلَعَلَّهُ ظَنَّ أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ بِالْمَنْطُوقِ وَقَدْ يُشْعِرُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ: كَيْفَ  
الْخِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ اقُولُ إِنَّمَا يَتِمُّ مَا قَالَهُ لَوْ ثَبِتَ كَوْنُ التَّفْسِيرِ وَالتَّشْبِيهِ الْمَذْكُورَيْنِ لِأَبِي حَنِيفَةَ تَقْبِيهِ وَالْأَ  
فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا لِاتِّبَاعِهِ فَقَطْ وَفِي الْكُرْدِيِّ مَا نَفَّهَ وَاعْتَزَّضَ الْهَاتِفِيُّ فِي حَوَاشِي التَّخْفِيفِ عَلَى ابْنِ قَاسِمٍ  
وَاطَّالَ وَمِمَّا قَالَهُ إِنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي جَوَازِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَرِ لَا تَدُلُّ أَيَّ مَنْطُوقًا إِلَّا عَلَى جَوَازِهِ بِهِ  
فَقَطْ لِكَوْنِهِ مَا أُلْحِقَ بِهِ غَيْرَ حَجَرٍ قَطْعًا وَأَمَّا جَوَازُ الْإِسْتِنْجَاءِ بِغَيْرِ الْحَجَرِ فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْقِيَاسِ سَوَاءً كَانَ  
مُرَادُ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ دَلَالَةِ النَّصِّ مَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ مَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ عِنْدَنَا أَوْ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ دَلَالَةِ اللَّفْظِ  
بِالْمَنْطُوقِ وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ اغْتِرَاضَ الشَّارِحِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى إِخْرَاجِ غَيْرِ الْحَجَرِ عَنِ الْقِيَاسِ لَا عَلَى اضْطِلَاحِ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَأَنَّ اغْتِرَاضَ الشَّارِحِ اغْتِرَاضَ قَاطِعٍ جَدًّا أَنْتَهَى. اقُولُ بَعْدَ تَسْلِيمِ ذَلِكَ الْإِضْطِلَاحِ لَا يَنْدَفِعُ  
اغْتِرَاضُ سَمِ بِمَا قَالَهُ الْهَاتِفِيُّ لِمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَلِّيُّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَابِيعِ مِنْ أَنَّ دَلَالَةَ اللَّفْظِ عَلَى  
الْمَوَافِقِ مَفْهُومٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَنَهْمُ الْحَقَنِيِّ لَا مَنْطُوقٌ أَيَّ كَمَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ وَالْأَيْدِيُّ وَلَا قِيَاسِيٌّ  
أَيَّ كَمَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَالْإِمَامَانِ.

فَوُدَّ (سَمِ): (قَالِيعٌ) وَلَوْ خَرِيرًا لِلرُّجَالِ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ اللَّبْسِ حَتَّى يَخْتَلِفَ الْحُكْمُ بَيْنَ الرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ  
وَتَفْصِيلُ الْمُهَيَّمَاتِ بَيْنَ الذُّكُورِ وَغَيْرِهِمْ مُزْدَوْدَةٌ بِأَنَّ الْإِسْتِنْجَاءَ بِهِ لَا يُعَدُّ اسْتِغْمَالًا فِي الْعُرْفِ وَلَوْ اسْتَنْجَى  
بَذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ لَمْ يُطْبِعْ وَلَمْ يَهَيَّا لِذَلِكَ جَازَ وَلَا خَرَمَ وَأَجْزَأُ نِهَائِهِ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيعَابِ مَا يُوَافِقُهُ

فَوُدَّ: (وقوله إنَّ ذلك يثبتُ بدلالةِ النصِّ ممنوعٌ) اعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى دَلَالَةِ النَّصِّ عِنْدَ الْحَقَنِيِّ كَمَا قَالَ  
الْكَمَالُ الْمُقَدِّسِيُّ هُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا مَفْهُومُ الْمَوَافَقَةِ بِقِسْمَيْهِ الْأَوَّلَى وَالْمُسَاوِي أَنْتَهَى. وَأَنَّ التَّشْبِيهَ  
بِذَلِكَ اضْطِلَاحٌ لَهُ وَلَا مُشَاحَاةٌ فِي الْإِضْطِلَاحِ وَحَيْثُ ذِكْرُ ذَلِكَ وَمِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ وَقَوْلُهُ كَيْفَ الْخِ وَمَا لَا  
وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَا يَدْعِي عَدَمَ مُغَايِرَةِ حَقِيقَةِ الْحَجَرِ لِمَا أُلْحِقَ بِهِ بَلْ هُوَ  
مُعْتَرِفٌ بِالْمُغَايِرَةِ لِكَيْتَه يَدْعِي أَنَّ ثُبُوتَ هَذَا الْحُكْمِ لِلْحَجَرِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ لِمَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ وَيُسَمَّى ذَلِكَ  
دَلَالَةُ النَّصِّ اضْطِلَاحًا وَبِالْجُمْلَةِ فَيُظْهِرُ أَنَّ مَنْشَأَ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ أَنَّهُ لَمْ يُحَرِّزْ مَعْنَى دَلَالَةِ النَّصِّ عِنْدَ  
الْحَقَنِيِّ وَلَعَلَّهُ ظَنَّ أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ بِالْمَنْطُوقِ وَقَدْ يُشْعِرُ بِذَلِكَ. قَوْلُهُ: (كَيْفَ الْخِ) فَلْيَتَأَمَّلْ.

فلا يَجْزِي نَحْوُ مَاءٍ وَرَدٍ وَمُتَّجِسٍ؛ وَأَمَّا جَازَ الدَّبْعِ بِهِ كَالنَّجَسِ؛ لَأَنَّهُ عَوَضَ عَنِ الذَّكَاءِ وَهِيَ تَجَوُّزُ بِالْمُدَّةِ النَّجِيسَةِ وَقَصَبِ أَمْلَسَ وَتُرَابٍ أَوْ فَحْمٍ رَخِيٍّ بِأَنَّهُ يُلْصَقُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالمَحَلِّ، وَيَتَعَيَّنُ الْمَاءُ لَا فِي أَمْلَسَ لَمْ يُنْقَلْ وَالنَّصُّ بِإِجْزَاءِ التُّرَابِ لِحَدِيثٍ فِيهِ أَيْ ضَعِيفٍ مَحْمُولٍ عَلَى مُتَحَجِّجٍ قِيلَ أَوْ عَلَى مُرِيدٍ تَنْشِيفِ الرُّطُوبَةِ ثُمَّ غَسَلَهُ بِالمَاءِ وَهُزْدُ بِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى اسْتِنْجَاءً وَلَا مُخْتَرَمًا بَلْ، وَبِعَصِي بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ فَيَتَيَسَّرُ وَيُعِيدُ كَمَطْعُومٍ لَنَا وَلَوْ قَشَرَا مَا كَوَلَا كَالْبَطِيخِ بِخِلَافِ قَشْرِ مُزِيلٍ لَا يُؤْكَلُ.....

فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ وَعَنْ شَرْحِي الْإِزْشَادِ مَا يَوَاقِفُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ وَيُخَالِفُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَأَقْرَهُ سَمِ ثُمَّ نَقَلَ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ مَا يَوَاقِفُهُ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّارِحِ فِي بَحْثِ الْإِنَاءِ مَا يَوَاقِفُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

• قَوْلُهُ: (فَلَا يَجْزِي) إِلَى قَوْلِهِ، وَيَتَعَيَّنُ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ، وَأَمَّا إِلَى وَقَصَبِ وَقَوْلَهُ وَالنَّصُّ إِلَى وَلَا مُخْتَرَمَ وَقَوْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَى كَمَطْعُومٍ. • قَوْلُهُ: (نَحْوُ مَاءٍ وَرَدٍ) أَيْ كَتَحْلٍ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَمُتَّجِسٍ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَنَجَسٍ وَمُتَّجِسٍ؛ لِأَنَّ التَّجَاسَةَ لَا تُزَالُ بِهِ.

• قَوْلُهُ: (وَقَصَبِ أَمْلَسَ) وَنَحْوِ الزُّجَاجِ مُعْنَى قَالَعَ شَ وَمَحَلَّ عَدَمِ إِجْزَاءِ الْقَصَبِ فِي غَيْرِ جُذُورِهِ وَفِيمَا لَمْ يَشُقْ أَه. • قَوْلُهُ: (رَخِيٍّ) أَيْ بِخِلَافِ التُّرَابِ وَالفَحْمِ الصُّلْبَيْنِ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَيَتَعَيَّنُ الْمَاءُ الْفَحْمُ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَشَرْحُهَا بِأَفْضَلِ وَيَجْزِي الْحَجَرُ بَعْدَ الْاسْتِنْجَاءِ بِشَيْءٍ مُخْتَرَمٍ وَغَيْرِ قَالِعٍ لَمْ يَنْقَلِ التَّجَاسَةُ، فَإِنْ نَقَلَهَا تَعَيَّنَ الْمَاءُ أَه قَالَ الْكُرْدِيُّ أَيْ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي اسْتَقَرَّتْ فِيهِ حَالُ خُرُوجِهَا، وَإِنْ لَمْ تَتَجَاوَزِ الصَّفْحَةَ أَوْ الْحَشْمَةَ وَكَذَا أَيْ يَتَعَيَّنُ إِذَا لَصِقَ بِالمَحَلِّ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ تُرَابٍ رَخِيٍّ أَوْ أَصَابَهُ مِنْهُ زُهْمَةٌ كَالْعَظْمِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا مُخْتَرَمًا) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ يَجِدْ إِلَى كَمَطْعُومٍ.

• قَوْلُهُ: (وَيَفْصِي بِهِ) الرُّوْحَةَ عِضْيَانَهُ بِغَيْرِ الْمُخْتَرَمِ وَمِمَّا ذَكَرَ أَيْضًا إِذَا قَصَدَ بِهِ الْاسْتِنْجَاءَ الْمَطْلُوبَ؛ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَ عِبَادَةَ بَاطِلَةً سَمِ وَعِ ش. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَشَرَا الْفَحْمُ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَأَمَّا التُّمَارُ وَالْفَوَاكِهُ فَمِنْهَا مَا يُؤْكَلُ رَطْبًا لَا يَابَسًا كَالْبَطِيخِ فَلَا يَجُوزُ الْاسْتِنْجَاءُ بِهِ رَطْبًا، وَجُوزُ يَابَسًا إِذَا كَانَ مُزِيلًا وَمِنْهَا مَا يُؤْكَلُ رَطْبًا، وَيَابَسًا وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا: مَأْكُولُ الظَّاهِرِ وَالبَاطِنِ كَالثِّينِ وَالثَّجَاجِ فَلَا يَجُوزُ الْاسْتِنْجَاءُ بِرَطْبِهِ، وَيَابِسِهِ وَالثَّانِي مَا يُؤْكَلُ ظَاهِرُهُ دُونَ بَاطِنِهِ كَالْخَوْخِ وَالشَّمِشِ وَكُلُّ ذِي نَوَى فَلَا يَجُوزُ بِظَاهِرِهِ، وَجُوزُ بَنَوَاهِ الْمُفْصِلِ وَالثَّلَاثُ مَا لَهُ قَشْرٌ وَمَأْكُولُهُ فِي جَوْفِهِ فَلَا يَجُوزُ بِلَبِّهِ وَأَمَّا قَشْرُهُ، فَإِنْ كَانَ لَا يُؤْكَلُ رَطْبًا وَلَا يَابَسًا كَالرُّمَاتَانِ جَازَ الْاسْتِنْجَاءُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ حَبُّهُ فِيهِ، وَإِنْ أَكِلَ رَطْبًا، وَيَابَسًا كَالْبَطِيخِ لَمْ يَجْزِ فِي الْحَالَتَيْنِ، وَإِنْ أَكِلَ رَطْبًا فَقَطَّ كَاللُّوزِ وَالبَاقِلَا جَازَ يَابَسًا لَا رَطْبًا ذَكَرَ ذَلِكَ الْمَاوَرَدِيُّ مَبْسُوطًا وَاسْتَحْسَنَهُ فِي الْمَجْمُوعِ أَه وَأَقْرَهُ عِ ش. وَهَبَّهُ الْكُرْدِيُّ بِمَا نَصَّهُ قَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِيْعَابِ وَفِي تَكْوِينِ قَشْرِ الْبَطِيخِ يُؤْكَلُ يَابَسًا نَظَرًا أَه. • قَوْلُهُ: (مُزِيلٍ) أَيْ لِلتَّجَاسَةِ.

• قَوْلُهُ: (بَلْ)، وَفْصِي بِهِ) الرُّوْحَةَ عِضْيَانَهُ بِغَيْرِ الْمُخْتَرَمِ وَمِمَّا ذَكَرَ أَيْضًا إِذَا قَصَدَ الْاسْتِنْجَاءَ الْمَطْلُوبَ؛ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَ عِبَادَةَ بَاطِلَةً فَعَلِمَ حُرْمَةَ الْاسْتِنْجَاءِ بِالتَّجَسُّسِ نَعَمَ الرُّوْحَةَ عَدَمَ الْحُرْمَةِ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ الْحَجَرِ

الفيقة فوق وجمع (الإمحرمة) ينسب أو رضاع أو مصاهرة ولو احتجماً كأن اختلطت محرمة  
بغير محصور فلا ينقض لئمه ولو يشهوة (في الأظهر)؛ لأنه ليس مظنة للشهوة.....

فوق (سني): (الإمحرمة) وهي من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمتها فخرج بقولهم على  
التأييد أخت الزوجة وعمتها وخالتها فإن تحريمهن ليس على التأييد بل من جهة الجمع ويقولهم بسبب  
مباح بث الموطوءة بشبهة وأما؛ لأن تحريمهما ليس بسبب مباح إذ وطء الشبهة لا يصف بإباحة ولا  
غيرها ويقولهم لحرمتهما زواجه فإن تحريمهن لحرمته مغني ونهاية بالمعنى قال ع ش. أما  
زوجات سائر الأنبياء فالأقرب عدم حرمتهن على الأنبياء وحرمتهن على غيرهم بخلاف زواجه فإن  
فحرام حتى على الأنبياء اه زاد شيخنا ولو لم يدخل بهن بخلاف إمامه فلا يحرمهن على الأنبياء إلا إن  
كن موطآت له فإن اه. فوق: (ينسب) إلى قوله ومنه ما تجمد في النهاية وإلى قوله، وأنه لا فرق في  
المغني إلا قوله أي من غير خشية إلى لا من نحو عرق. فوق: (ينسب) أي قرابة كما في الأم والبنت  
والأخت و. فوق: (أو رضاع) كالأم والأخت من الرضاع و. فوق: (أو مصاهرة) أي ارتباط يشبه  
القرابة كما في أم الزوجة وبنتها وزوجة الأب والابن شيخنا. فوق: (بغير محصور الفخ) فلا تنقض  
بالمحصور بالأولى وظاهر أنه لو اختلطت محارمه العشر مثلاً بغير محصور أو محصور فلمس إحدى  
عشرة مثلاً انتقض طهره لتحقق لمس الأجنبية سم وفي الكردّي بعد ذكر ما يوافقه عن النهاية ما نصّه ولا  
ييمد أن يكون مثله ما لو علم أن محرمة أبيه أبيض اللون مثلاً فلمس من هو أسوده، وإن لم أقف على من تبه  
عليه اه. أقول بل هذا من لمس الأجنبية يقيناً لا احتجماً فلا يحتاج إلى التبييه. فوق: (فلا ينقض  
لئمه) ولو تزوج واحدة منهن فلا تنقض أيضاً على المعتد خلافاً لابن عبد الحق كالخطيب وكذا  
زوجته إذا استلحقها أبوه ولم يصدقه فإن النسب يثبت ولا يفسخ نكاحه ولا يتنقض وضوءه على  
المعتد ولا مانع من تبويض الأحكام شيخنا عبارة الكردّي وقال في النهاية ويؤخذ منه أنه لو تزوج من  
شك هل يته ويتها رضاع محرّم أو اختلطت محرّم بأجنبيات وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسها لم  
يتنقض طهره ولا طهرها إذ الأصل بقاء الطهر وقد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا بعد في تبويض  
الأحكام كما لو تزوج مجهولة النسب ثم استلحقها أبوه ولم يصدقه الزوج حيث يستمر النكاح مع  
ثبوت أخوتها منه ويلغز بذلك فيقال زوجان لا تنقض بينهما اه. وتقل الخطيب التنقض فيما تقدّم حيث

بأن لمس باطن عيني المرأة ناقض. فوق: (محرّمه بغير محصور) فلا تنقض بالمحصور بالأولى وظاهر  
أنه لو اختلطت محارمه العشر مثلاً بغير محصور أو محصور فلمس إحدى عشرة مثلاً انتقض طهره  
لتحقق لمس الأجنبية ولو استلحق أبوه زوجته لم ينقض لئمه لا احتجماً بصدقه ولا تنقض بالشك فلو  
لمسها ثم استلحقها أبوه فلا ييمد أن يبين عدم التنقض لئبني أنها ممن لا ينقض لئمه لكونها محرمة  
احتجماً فهو بعد الاستلحاق شك ولا تنقض بالشك، فإن قيل لو منع الاستلحاق التنقض لا احتجماً  
المحرمة لا تمتنع التفض بدون استلحاق لوجود الإحتمال قلنا نلتزم امتناع التفض بدون استلحاق حيث  
وجد الإحتمال.

فاستنبط من النص معنى خصصه ولا يلحق به نحو مجوسية؛ لأن تحريمها إمارض يزول وجعلها كالرجل في جل إقراضها وتملكها باللقطة إنما هو إقيام المانع بها المخرج عن مشابهة ذلك لإعارة الجوارى للوطء فاندفع ما لبعضهم هنا وعلم من الالتقاء أنه لا نقض باللمس من وراء حائل، وإن رق ومنه ما تجمّد من غبار يمكن فصله أي من غير خشية مبيح تيمم فيما يظهر أخذًا مما يأتي في الوشم لجوب إزالته لا من نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد، وأنه لا فرق بين اللامس والملوس لكن فيه خلاف صرح بهما لأجله فقال (والملموس كلامي) في انتقاض وضوئه (في الأظهر) لاشتراكهما في مظنة اللذة كالمشتريين في الجماع، وإنما لم ينتقض وضوء الملموس فرجه؛ لأنه لم يوجد منه مس لمظنة لذّة أصلاً بخلافه هنا.

(ولا تنقض صغيرة) وصغير لا يشتهيان.....

تزوج بها عن إفتاء شيخه الشهاب الزملي واعتّمده فيكون ما نقله الخطيب عنه من المرجوع عنه واعتد عدم التقص، وإن تزوج بها سم والزبدي والحلي وغيرهم اه. ة فود: (فاستنبط إلخ) رد لاستدلال المقابل القابل بالتقص بموم النساء في الآية. ة فود: (مغنى يخصصه) وهو أن اللبس مظنة الإلتذاذ المحرّك للشهوة، وذلك إنما يتأتى في الأجنبية بخلاف المحارم كزدي. ة فود: (نحو مجوسية) أي كوثنية ومزندة نهاية. ة فود: (عن مشابهة ذلك) أي الإقراض كزدي. ة فود: (فيما يظهر) اقترع ش. ة فود: (لا من نحو عرق إلخ) والعرقي بالأولى في التقص ما يموت من جلد الإنسان بحيث لا يحس بلمسه ولا يتأثر بعزّز نحو إبرة فيه؛ لأنه جزء منه فهو كاليد الشلاء وتقدّم أنها تنقض، ويأتي مثل ذلك فيما لو يست جلد جفنه حتى صارت لا يحس ما يصيبها فيصيح السجود عليها ولا يكلف إزالة الجلد المذكور، وإن لم يحصل من إزالته مشقة ش. ة فود: (وأنه لا فرق إلخ) عطف على أنه لا نقض إلخ. ة فود: (لكن فيه) أي في الملموس. ة فود: (صرح بهما) لعلّ التمسب به أي الملموس.

ة فود: (سني) (والملموس) هو من وقع عليه اللبس ولم يوجد منه فعله رجلاً كان أو امرأة نهاية ومغني. ة فود: (لأنه لم يوجد منه إلخ) فيه شيء إذا كان الماس أمرّد جميلًا ناعم البدن جدًا إلا أن يراد ما من شأن نوعه سم. ة فود: (لا يشتهيان إلخ) أي لم يبلغ كلّ منهما حدّ الشهوة عرفًا وقيل من له سبع سنين فما دونها لانتهاء مظنة الشهوة بخلاف ما إذا بلغها، وإن انتفتت بعد ذلك لتغير هرم مغني وتوهم بعض ضغفة الطلبة من العلة نقض وضوء الصغيرة؛ لأن ملموسها، وهو الكبير مظنة للشهوة وليس في محلّه فإنها لصغر ما ليست مظنة لاشتغالها الملموس فلا ينتقض وضوءها كما لا ينتقض وضوءه ع ش عبارة شيخنا. نالها: أي الشروط إن يكون كلّ منهما بلغ حدّ الشهوة عرفًا عند أرباب الطباع السليمة

ة فود: (لم يوجد إلخ) فيه شيء إذا كان الماس أمرّد جميلًا ناعم البدن جدًا إلا أن يراد باعتبار ما من شأن نوعه.



لكنه يكره به إن كان المَطْمُومُ داخله وفي خَيْرٍ ضعیف الأمر بماء وِملح في غَسَلِ دَمِ الحِیْضِ وَالْخُحَى الْخَطَائِي بِالْمِلْحِ الْعَسَلِ وَالْخَلُّ وَالتَّدْلُكُ بِنَحْوِ التُّخَالَةِ وَغَسْلُ الْيَدِ بِنَحْوِ الْبَطِيخِ انْتَهَى وَكَانَ الزَّرْكَشِيُّ أَخَذَ مِنْهُ قَوْلُهُ الظَّاهِرُ أَنَّ مَنَعَ اسْتِعْمَالَ الْمَطْمُومِ لَا يَتَقَدَّى الاستنجاء إِلَى سَائِرِ النَجَاسَاتِ فَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْمِلْحِ مَعَ الْمَاءِ فِي غَسَلِ الدَّمِ انْتَهَى. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْأَخَذَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِضَعْفِ الْخَبَرِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّ النَجْسَ إِنْ تَوَقَّفَ زَوَالُهُ عَلَى نَحْوِ مِلْحٍ مِمَّا اعْتَبَدَ امْتِنَانُهُ جَازًا لِلْحَاجَةِ وَالْأَفْلَا وَيُفَرَّقُ بَيْنَ الاستنجاءِ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ الْمَطْمُومَ فِي غَيْرِهِ صَحْبُهُ مَاءٌ فَخُفَّ امْتِنَانُهُ بِخِلَافِهِ فِي الاستنجاءِ وَمَا ذُكِرَ فِي التُّخَالَةِ وَاضْطَحَّ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَطْمُومَةٍ وَمِمَّا بَعْدَهَا يُوجِبُهُ بَأَنَّهُ حَيْثُ انْتَفَتَتْ النَجَاسَةُ انْتَفَى قَبِيحُ الْامْتِنَانِ فَلْيُكْرَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ أَيْضًا أَوْ لِلْجَنِّ كَقَطْمٍ، وَإِنْ أُحْرِقَ أَوْ لَنَا وَلِلْبَهَائِمِ وَالْغَالِبُ نَحْنُ وَكَحَيَوَانٍ كَفَّارَةٌ.....

• قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ يَكْرَهُ الْإِلْحَ) يُحْتَمَلُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَفْقِدْ غَيْرَهُ وَالْأَمْرُ لَمْ يَكْرَهُ سَم. • قَوْلُهُ: (أَخَذَ مِنْهُ) أَيِ مِنْ ذَلِكَ الْخَبَرِ. • قَوْلُهُ: (جَازٌ) أَيِ اسْتِعْمَالُ نَحْوِ الْمِلْحِ. • قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ الاستنجاءِ) أَيِ حَيْثُ انْتَفَتْ بِالْمَطْمُومِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ سَم. • قَوْلُهُ: (وَمَا ذُكِرَ فِي التُّخَالَةِ الْإِلْحَ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ. (فَائِدَةٌ) يَجُوزُ التَّدْلُكُ وَغَسْلُ الْأَيْدِي بِالتُّخَالَةِ وَدَقِيقِ الْبَاقِلَا وَنَحْوِهِ اهْ وَقَوْلُهُ فِيمَا بَعْدَهَا، وَهُوَ غَسْلُ الْيَدِ مِنْ نَحْوِ زُهْمَةٍ بِنَحْوِ الْبَطِيخِ كَزُرْدِي. • قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ أَيْضًا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ قِشْرِ مُزِيلِ الْإِلْحَ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْمَطْمُومَ فِيهِ انْتَفَتْ النَجَاسَةُ عَنْهُ سَم وَجَزَمَ بِهِ الْبَصْرِيُّ وَالْكَزْدِيُّ. • قَوْلُهُ: (أَوْ لِلْجَنِّ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا مَكْتُوبٌ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مُخْتَرَمٌ وَقَوْلُهُ وَيُفَرَّقُ إِلَى وَكَتُوبٌ وَقَوْلُهُ، وَيَحْرُمُ إِلَى أَوْ عَلِمَ وَمَا أَتَبَّ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ، وَإِنْ أُحْرِقَ. • قَوْلُهُ: (أَوْ لِلْجَنِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَنَا. • قَوْلُهُ: (كَقَطْمٍ) وَمِنْهُ قُرُونُ الدَّوَابِّ وَخَوَافِهَا وَأَسْنَانُهَا لَا يُقَالُ الْعِلَّةُ، وَهِيَ كَوْنُهُ يَكْسَى أَوْ قَرَّ مِمَّا كَانَتْ مُتَقَيَّةً فِيهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذِهِ الْجُحْمَةُ فِي مُعْطَمِهِ وَلَا يَلْزَمُ اطِّرَادُهَا ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ أُحْرِقَ) وَهَلْ يَجُوزُ إِخْرَاقُهُ بِالْوُقُودِ بِهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْجَوَازُ بِخِلَافِ إِخْرَاقِ الْخَبِيرِ؛ لِأَنَّهُ ضَيَاعٌ مَالٍ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَالْغَالِبُ نَحْنُ) زَادَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنِي أَوْ عَلَى السَّوَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَصَّ بِهِ الْبَهَائِمُ أَوْ كَانَ اسْتِعْمَالُهَا لَهُ أَغْلَبَ اهْ عِبَارَةُ الْكَزْدِيِّ قَالَ فِي الْعُبَابِ أَوْ لَنَا وَلِلْبَهَائِمِ سَوَاءٌ اهْ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الرِّمْلِيُّ وَكَذَا الشَّارِحُ فِي شُرُوحِ الْإِزْشَادِ وَالْعُبَابِ وَغَيْرِهِمْ وَوَقَعَ لَهُ فِي التُّخْفَةِ أَنَّهُ قَالَ أَوْ لَنَا وَلِلْبَهَائِمِ وَالْغَالِبُ نَحْنُ اهْ فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا حُزْمَةَ فِي الْمُسَاوِي وَلَكِنَّ الْمُغْتَمَدَ خِلَافَهُ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي الْأَصْلِ اهْ.

• قَوْلُهُ: (وَكَحَيَوَانٍ) عَطَفَ عَلَى كَمَطْمُومٍ. • قَوْلُهُ: (كَفَّارَةٌ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمَرَأُ بِالْمُخْتَرَمِ هُنَا مَا

التَّجَسُّسِ وَالْمَاءِ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ التَّجَسُّسِ حَتِيذٌ لِعَرَضٍ تُخَفِّفُ مُبَاشَرَةَ التَّجَاسُّ لَا لِكِمَالِ الْعِبَادَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ السَّابِقِ فَهُوَ عِبَادَةٌ صَحِيحَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ يَكْرَهُ الْإِلْحَ) يُحْتَمَلُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَفْقِدْ غَيْرَهُ وَالْأَمْرُ لَمْ يَكْرَهُ سَم. • قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ الاستنجاءِ) أَيِ حَيْثُ انْتَفَتْ بِالْمَطْمُومِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ. • قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ أَيْضًا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ السَّابِقِ بِخِلَافِ قِشْرِ مُزِيلِ الْإِلْحَ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْمَطْمُومَ فِيهِ انْتَفَتْ النَجَاسَةُ عَنْهُ. • قَوْلُهُ: (وَالْغَالِبُ نَحْنُ) قَالَ فِي شَرْحِ الزُّوْجِ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فَوَجْهَانِ

وجزئه المتَّصِلُ وكذا نحو يد آدمي مُحترَم، وإن انفصلت ويُفَرَّقُ بين نحو الفأرة ونحو الحربيِّ  
بأنه قَادِرٌ على عصمة نفسه فكان أَحْسَنَ وَكَمَكُوتٍ عليه اسمُ مُعْظَمٍ أو مَنْسُوخٌ لم يُعلم تبدُّله،  
ويحزُّمُ على غيرِ عالِمٍ مُتَبَحِّرٍ مُطالعةً نحو توراة عِلِمٌ تبدِّلُها أو شَكٌّ فيه ويُفَرَّقُ بين إلحاحي  
المشكوك فيه بالمبدلِ هنا لا فيما قبله بالاحتياطِ فيهما أو عِلِمٌ مُحترَمٌ.....

حَرَمٌ قَتْلُهُ كما ذَكَرُوهُ فِي التَّيْمُمِ وَغَيْرِهِ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ مُهَذَّرَ الدَّمِ كَالْفَأْرَةِ وَالْحَيَّةِ وَالْمُعَرَّبِ وَغَيْرِهَا  
كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَشَرْحِ الْمُبَابِ لِلشَّارِحِ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (وَجُزْئُهُ الْفَخ) قَالَ فِي الْإِيْمَابِ كَصُوفِهِ  
وَوَبْرِهِ وَشُغْرِهِ ثُمَّ قَالَ وَكَذَلِكَ جَمَارٌ وَأَلْيَةُ خُرُوفٍ أَهْ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (الْمُتَّصِلُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ إِلَّا إِنْ كَانَ  
مُتَّفَصِّلًا مِنْ حَيَوَانٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ فَلَا يَحْزُمُ الْإِسْتِجَاءُ بِهِ حَيْثُ حَكِيمٌ بِطَهَارَتِهِ وَكَانَ قَالِمًا كَشْفَرٍ مَأْكُولٍ  
وَصُوفِهِ وَوَبْرِهِ وَرَيْشِهِ أَهْ. وَفِي الْمُغْنِيِّ وَالْإِيْمَابِ نَحْوُهَا. □ فَوُدَّ: (مُحْتَرَمٌ) قَالَ فِي الْإِمْدَادِ وَالَّذِي يَظْهَرُ  
أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُحْتَرَمِ هُنَا غَيْرُ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ، وَإِنْ جَازَ قَتْلُهُ كَالزَّانِي الْمُخْصَنِ وَالْمُتَّخِمِ قَتْلُهُ فِي الْجِرَابَةِ  
أَهْ سَكَتَ الْمُغْنِيُّ عَنْ قَيْدِ مُحْتَرَمٍ وَقَالَ النَّهْيَةُ وَلَوْ حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَهْ يَغْنِي ابْنَ  
حَجَرَ عَنْ عِبَارَةِ الْكُرْدِيِّ. وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ اسْتَنْتَى ابْنُ الْعِمَادِ مِنَ الْمَنْعِ بِجُزْءِ  
الْحَيَوَانِ جُزْءَ الْحَرْبِيِّ وَفِيهِ نَظَرٌ أَهْ وَاعْتَمَدَ الطَّبَّلَاوِيُّ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَسَمٌ وَالْقَلْبِيُّوِي وَغَيْرُهُمْ عَدَمَ  
جَوَازِ الْإِسْتِجَاءِ بِجُزْءِ الْآدَمِيِّ مُطْلَقًا أَهْ. □ فَوُدَّ: (وَنَحْوِ الْحَرْبِيِّ) أَيِ كَالْمُرْتَدِّ. □ فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ قَادِرٌ الْفَخ) أَيِ  
لَوْ بِاِغْتِيَارِ الْأَصْلِ قِيْشْمَلُ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ مَنْسُوخٌ) يَتَّبِعِي عَطْفُهُ عَلَى اسْمٍ مُعْظَمٍ لَا عَلَى  
مُعْظَمٍ وَتَخْصِيصُ قَوْلِهِ لَمْ يَغْلَمْ الْفَخَ بِالْمَعْطُوفِ وَالْأَوَّلُ فَالْوَجْهَ الْإِشْتِغَاءُ فِي الْإِسْمِ الْمُعْظَمِ، وَإِنْ نُسِخَ  
وَعِلِمٌ تَبْدِيلُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ تَعْظِيمِهِ سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيُّ أَمَّا غَيْرُ مُحْتَرَمٍ كَقَلَسَمَةٍ وَتَوْرَاةٍ،  
وَالْإِنْجِيلِ عِلِمٌ تَبْدِيلُهُمَا وَخُلُوفُهُمَا عَنْ مُعْظَمٍ فَيَجُوزُ الْإِسْتِجَاءُ بِهِ أَهْ. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَغْلَمْ تَبْدِيلُهُ) شَامِلٌ  
لِلشَّكِّ فِي تَبْدِيلِهِ سَمِ. □ فَوُدَّ: (وَيَحْزُمُ الْفَخ) وَفِي فَتَاوَى الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ سَبِيلُ عَمَّا قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَجَرَ  
مِنْ جَوَازِ قِرَاءَةِ التَّوْرَةِ الْمُبْدَلَةِ لِلْعَالِمِ الْمُتَبَحِّرِ دُونَ غَيْرِهِ فَهَلْ مَا قَالَهُ مُعْتَمَدٌ أَوْ لَا فَاجَابَ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
مُطْلَقًا أَهْ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (عِلِمٌ تَبْدِيلُهُمَا) يُفِيدُ الْجَوَازَ فِي غَيْرِ الْمُبْدَلَةِ سَمِ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنْ الْإِيْمَابِ بَيْنَ  
غَيْرِ وَاجِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ أَنَّ مَا بَائِدِيهِمُ الْآنَ مِنَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ مُبْدَلٌ جَمِيعُهُ قَطْعًا لَفْظًا وَمَعْنَى وَيَتَّبِعُوا ذَلِكَ  
بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ لَكِنَّ الْحَقَّ أَنَّ فِيهِمَا مَا يُظَلُّ عَدَمُ تَبْدِيلِهِ لِمُوَافَقَتِهِ مَا عَلِمْنَاهُ مِنْ شَرْعِنَا، وَجِبَّ حَمْلُ كَلَامِ  
الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا فِي السَّيْرِ مِنْ أَنَّهُ يَحْزُمُ الْإِشْتِغَاءَ بِكُتُبِهِمْ يَعْنِي بِالْمُطَالَعَةِ وَنَقْلَ الزَّرْكَشِيِّ كَالشُّبْكِيِّ  
الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ عَلَى مَا عِلِمٌ تَبْدِيلُهُ أَوْ شَكٌّ فِيهِ لَكِنَّ رَجَعَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ مُطَالَعَتِهَا لِلْعَالِمِ الرَّاسِخِ لَا سِيمَا

بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ الرِّبَا فِيهِ وَالْأَصَحُّ الثُّبُوتُ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ انْتَهَى. □ فَوُدَّ: (أَوْ مَنْسُوخٌ) يَتَّبِعِي  
عَطْفُهُ عَلَى اسْمٍ مُعْظَمٍ لَا عَلَى مُعْظَمٍ وَتَخْصِيصُ قَوْلِهِ لَمْ يَغْلَمْ بِالْمَعْطُوفِ وَالْأَوَّلُ فَالْوَجْهَ الْإِشْتِغَاءُ فِي  
الْإِسْمِ الْمُعْظَمِ، وَإِنْ نُسِخَ وَعِلِمٌ تَبْدِيلُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ تَعْظِيمِهِ. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَغْلَمْ تَبْدِيلُهُ)  
شَامِلٌ لِلشَّكِّ فِي تَبْدِيلِهِ وَقَوْلُهُ عِلِمٌ تَبْدِيلُهُ يُفِيدُ الْجَوَازَ فِي غَيْرِ الْمُبْدَلَةِ.

كَمَنْطِقِي وَطَبَّ خَلِيًّا عَنْ مَحْذُورٍ كَالْمَوْجُودَيْنِ الْيَوْمَ؛ لِأَنَّ تَعَلُّمَهُمَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ لِمُتَوَمِّعِيهِمَا  
أَمَّا مَكْتُوبٌ لَيْسَ كَذَلِكَ فَيَجُوزُ الْاسْتِنْجَاءُ بِهِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْحُرُوفَ لَيْسَتْ مُحْتَزَمَةً  
لِذَوَاتِهَا فِإِفْتَاءُ الشُّبْكِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِحُرْمَةِ دَوَسٍ يُسْطِ كُتِبَ عَلَيْهَا وَقْتُ مَثَلًا ضَعِيفٌ بَلْ شَادَّ  
كَمَا اعْتَرَفَ هُوَ بِهِ وَحُرْمَةُ جَمِيلٍ وَرَقَةٍ كُتِبَ فِيهَا اسْمُ مُعْظَمٍ كَاغْدًا لِنَحْوِ نَقْدٍ إِنَّمَا هُوَ رِعَايَةٌ  
لِلْإِسْمِ الْمُعْظَمِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَعَجِيبٌ الْاسْتِدْلَالُ بِهِ وَجَازٌ بِالْمَاءِ الْمَذْبُوبِ مَعَ أَنَّهُ مَطْعُومٌ لِدَفْعِهِ  
النَّجَسَ عَنْ نَفْسِهِ كَمَا مَرُّ (وَجِلْدَةً) بِالرَّفْعِ وَالْجَرِّ؛ لِأَنَّهُ قَسِيمٌ لِلْجَامِدِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ كَانَ فِي  
الْحَقِيقَةِ قَسِيمًا مِنْهُ بِاعْتِبَارِ مَا فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالْخِلَافِ فَانْدَفَعَ زَعْمُ.....

عَنْ الْإِحْتِجَاجِ لِلرُّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِ، وَهُوَ جَلِيٌّ فَلْيُحْمَلِ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَا عَدَا هَذِهِ الْحَالَةَ إِذْ كَلَامُ الْآيَةِ  
مَشْهُورٌ بِالتَّغْلُّظِ عَلَيْهَا لِلرُّدِّ عَلَيْهِمْ اهـ. ة فُود: (كَمَنْطِقِي الْفَخ) وَحِسَابٌ وَنَحْوُ وَعَرُوضٌ مُغْنِي وَكُرْدِي.  
ة فُود: (لِأَنَّ تَعَلُّمَهُمَا الْفَخ) قَالَ فِي الْإِنْدَادِ بَلْ هُوَ أَيُّ الْمَنْطِقِ أَغْلَاهَا أَيُّ الْعُلُومِ الْآلِيَّةِ وَإِفْتَاءُ التَّوَرِي  
كَابِنِ الصَّلَاحِ بِجَوَازِ الْاسْتِنْجَاءِ بِهِ يُحْمَلُ عَلَى مَا كَانَ فِي زَمَانِهِمَا مِنْ خَلْطٍ كَثِيرٍ مِنْ كُتْبِهِ بِالْقَوَانِينِ  
الْفَلَسَفِيَّةِ الْمُتَابِعَةِ لِلشَّرَائِعِ بِخِلَافِ الْمَوْجُودِ الْيَوْمَ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَمَّا يُؤَدِّي إِلَيْهِ فَكَانَ  
مُخْتَرَمًا بَلْ فَرَضَ كِفَايَةً بَلْ فَرَضَ عَيْنٍ إِنْ وَقَعَتْ شُبْهَةٌ لَا يَتَخَلَّصُ مِنْهَا إِلَّا بِمَغْرِفِهِ انْتَهَى كُرْدِي.  
ة فُود: (كَأَغْدًا) بَفَتْحِ الْغَيْنِ مُغْنِي وَفِي الْقَامُوسِ وَكَسَرُهَا الْقِرْطَاسُ اهـ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الرِّقَايَةُ.  
ة فُود: (وَجَازًا) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَغْنِي. ة فُود: (لِدَفْعِهِ النَّجَسَ الْفَخ) أَيُّ بِاعْتِبَارِ شَأْنِ تَوَعُّهِ كَمَا مَرَّ فَلَا يَرُدُّ  
أَنْ قَلِيلُهُ لَا يَدْفَعُهُ. ة فُود: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحٍ وَلَا يَبُولُ فِي مَاءِ الْفَخ كُرْدِي. ة فُود: (بِالرَّفْعِ) أَيُّ عَطْفًا  
عَلَى كُلِّ الْجَزْءِ أَيُّ عَطْفًا عَلَى جَامِدٍ مُغْنِي وَنَهَايَةً. ة فُود: (بِاعْتِبَارِ) ضَبَّبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ قَسِيمٌ سَمَّ عِبَارَةً  
الْكُرْدِي مُتَعَلِّقٌ بِقَسِيمٍ وَقَوْلُهُ مِنَ التَّفْصِيلِ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ ذُبِغَ دُونَ غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ وَالْخِلَافُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ  
فِي الْأَظْهَرِ اهـ. ة فُود: (فَانْدَفَعَ زَعْمُ الْفَخ) لَا وَجْهَ لِهَذَا الزَّعْمِ مَعَ شُبُوحِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ بَلْ وَلَا  
لِعَدِّهِ قَسِيمًا؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْخَاصِّ لَا يَقْتَضِي الْقَسِيمِيَّةَ وَلَا يُنَافِي الْقَسِيمِيَّةَ وَنُكْتُهُ إِفْرَادُهُ مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ

ة فُود: (وَجَازًا بِالْمَاءِ الْمَذْبُوبِ مَعَ أَنَّهُ مَطْعُومٌ لِدَفْعِهِ) أَيُّ دَفْعُهُ مَعَ قَلْبِهِ.  
(فَرْغَ): فِي الرُّوْضِ، وَيَجُوزُ أَيُّ الْاسْتِنْجَاءِ بِذَهَبٍ وَفَضَّةٍ وَجَوْهَرٍ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ وَيَقْطَعُهُ دِيْبَاج  
تَمَّ جِبَارَةُ الْحَرَمِ وَالْمَطْبُوعُ مِنَ الذَّهَبِ قَالَ الْمَاوَزْدِي وَالزَّوْيَانِي يَمْتَنِعُ الْاسْتِنْجَاءُ بِهِمَا لِحُرْمَتِهِمَا، فَإِنْ  
اسْتَنْجَى بِهِمَا أَسَاءَ وَأَجْزَأُ انْتَهَى وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِلشَّارِحِ عَطْفًا عَلَى مَا يَجُوزُ أَوْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً لَمْ  
يُطْبَعِ أَوْ نَهَى لِذَلِكَ كَمَا مَرَّ وَلَا حَرَمٌ وَأَجْزَأُ انْتَهَى وَغَتَمَدَهُ م ر كَمَا اعْتَمَدَ جَوَازَ الْاسْتِنْجَاءِ بِجِبَارَةِ  
الْحَرَمِ وَلَا إِنْ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْاسْتِنْجَاءِ بِقِطْعَةِ الذَّيْبَاجِ بَيْنَ الرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ. ة فُود: (بِاعْتِبَارِ) ضَبَّبَ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ قَسِيمٌ. ة فُود: (فَانْدَفَعَ زَعْمُ الْفَخ) لَا وَجْهَ لِهَذَا الزَّعْمِ مَعَ شُبُوحِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ  
بَلْ وَلَا لِعَدِّهِ قَسِيمًا؛ لِأَنَّ عَطْفَهُ الْخَاصِّ لَا يَقْتَضِي الْقَسِيمِيَّةَ وَلَا يُنَافِي الْقَسِيمِيَّةَ وَنُكْتُهُ إِفْرَادُهُ مَا فِيهِ مِنَ

أَنَّهُ لَا يَصِحُّ كُلُّ مِنْهُمَا (دُبْعٌ) فِي الْأَطْهَرِ لانتقاله عن طَبْعِ اللحم إلى طَبْعِ الثَّيَابِ وَالْحَاقُّ جِلْدُ الْحَوْتِ الْكَبِيرِ بِهِ يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا تَخَجَّرَ بَحِيثٌ صَارَ لَا يَلِينُ، وَإِنْ نَفَعَ فِي الْمَاءِ (دُونَ غَيْرِهِ فِي الْأَطْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَجَسَ أَوْ مَأْكُولٌ نَعَمْ إِنْ اسْتَنْجَى بِشَعْرِهِ الطَّاهِرِ أَجْزَاءً، وَيَحْرُمُ بِجِلْدِهِ عِلْمٌ إِنْ انْفَصَلَ وَمُصْحَفٌ، وَإِنْ انْفَصَلَ، وَإِنَّمَا حُلُّ مَسْأَلَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَخْفَ.

والتفصيل سم ولك أن تمنع شيوع عطف الخاص على العام إذا كان العموم بكلمة كل . فـ: قوله: (لا يصح كل منهما) عبارة المُنْغِي .

(تنبيه) كان ينبغي للمصنف تقديم المنع الذي من أنثلة المخترم فيقول فيمنع بجلد طاهر غير مذبوغ دون جلد مذبوغ طاهر في الأطهر فإن كلامه الآن غير منظم؛ لأنه إن كان ابتداء كلام فلا خبر له، وإن كان مقطوعاً على كل كما قدرته في كلامه وقُرئ بالرفع فيكون الجلد المذبوغ قسيماً لكل جلد طاهر إلخ فيكون غيره والفرض أنه بعض منه، وإن كان مجروراً كما قدرته أيضاً عطفًا على جامد فكان ينبغي أن يقول ومنه جلد دُبْعٍ أي من أنثلة هذا الجامد جلد طاهر دُبْعٍ جلد غير مذبوغ طاهر في الأطهر اهـ .

فـ: (لا يقال) إلى قوله: وإنا حل في النهاية إلا قوله نعم إلى، ويحرم . فـ: (لا يقال) من طبع اللحم إلخ) وهو، وإن كان مأكولاً حيث كان من مذكى لكن أكله غير مقصود؛ لأنه لا يعتاد كذا في النهاية وجزم الشارح في فتح الجواد بحُرْمَةِ أَكْلِ المَذْبُوغِ مُطْلَقًا أي سواء كان من مذكى أم لا بصري .

فـ: (ينبغي حمله إلخ) خلافًا لإظهار إطلاق المُنْغِي . فـ: (بحيث لا يلين إلخ) أفاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوت أن غيره من جلود المذكاة لا تجزئ قبل الذبح، وإن اشتدت صلاحيتها كجلد الجاموس الكبير، وهو طاهر؛ لأنها مما يؤكل ع ش . فـ: (لأنه) إلى قوله، وإنا حل في المُنْغِي . فـ: (إنا نجس) أي إن كان من غير مأكول مُنْغِي . فـ: (نعم إلخ) عبارة الكُرْدِيّ ومحل المنع بالمطعم على ما قاله جميع المتقدمين واعتداه الزركشي وجزم به في الأنوار ما إذا استنجى به من جانب ليس عليه شعر كثير ولا جاز وقد جزم به في العباب وأقره شيخ الإسلام والخطيب وغيرهما وضعمه الشارح في الإمداد والإيعاب وفي سم على المنهج بعد أن نقل استثناء الشعر المذكور ما نصه لم يعتمد م ر هذا الاستثناء؛ لأن الشعر متصل به انتهى والكلام كما هو ظاهر في المذبوغ الذي يظهر بالذبح أما جلد المغط فلا يجوز ولا يجزئ مُطْلَقًا اهـ . فـ: (إن استنجى بشعره إلخ) أي بجانيه الذي عليه الشعر كُرْدِيّ . فـ: (وإن انفصل) وفي الإيعاب يكثر في جلد المصحف المتصل قال الزبيعي، ويقس في المتصل انتهى قال القليوبي حيث نسب إليه قال الحلبي قال بعضهم وعلى قيايه كسوة

الخلاف والتفصيل . فـ: (أو مأكول) قد يقال جلد المذكى المذبوغ يجوز أيضًا أكله إلا أن يقال غير المذبوغ مأكول لم يتخلل عن طبع اللحم إلى طبع الثياب بخلاف المذبوغ أو يقال المراد مأكول بالوضع والمذبوغ ليس كذلك، وإن جاز أكله كما يجوز أكل نحو ثياب لا يضر . فـ: (بجلد علم) ينبغي أن منه تفسيرًا جاز مسه وحمله مع الحديث . فـ: (وإنما حل مسه) لعل هذا بناء على ظاهر

(وشرط) إجزاء الاقتصار على (الحجر) وما في معناه أو المراد بالحجر ما يمتصها (أن) لا يكون به رطوبة كالمحل ولو من عرق على ما اعتمدته الأذرع وفيه نظر والذي يتجه أنه لا يؤثر ويؤكده ما يأتي وأن (لا يهف النجس) الخارج أو بعضه ولا تغتن الماء في الجاف وكذا غيره إن اتصل به، وإن بال أو تقوط مائعا ثانيا ولم يبل غير ما أصابه الأول كما اقتضاه إطلاقهم

الكعبة إلا أن يفرق بأن المصحف أشد حرمة وظاهر أن محله حيث لم يكن نقش عليها معظم اه كزدي عبارة ع ش قوله: وإن انفصل ظاهره، وإن انقطعت نسبته عنه وعليه يفرق بينه وبين الحدث بأن الاستنجاء أفتح من المس ويحتمل التقييد بالحدث ولعله الأقرب لكن قضية قول ابن حجر، وإنما حل منه أي المنفصل؛ لأنه أخف صريح في الفرق المذكور إذ لا يجل منه إلا إذا انقطعت نسبته إلا أن يقال أراد ابن حجر جل منه عند من يقول به، وإن لم تنقطع نسبته اه أقول هذا التأويل في غاية البعد لا يعبا به فالمتمم للفرق المذكور. □ فود: (ما يمتصها) وهو جامد طاهر إلخ.

□ فود: (أن لا يكون به رطوبة) فلو استنجى بحجر مبلول لم يصح استنجاءه؛ لأن بلكه يتنجس بنجاسة المحل ثم يتنجس به فتنجس الماء نهاية ومغني وشرح بأفضل. □ فود: (كالمحل) أي ولو كان من أثر نحو استنجاء قلوب. □ فود: (والذي يتجه إلخ) وفاقا للنهاية والمغني. □ فود: (أنه) أي بلل المحل من عرق لا يؤثر أي؛ لأنه ضروري مغني وقلوب. قال سم هل مثل ذلك بلل المحل فيما إذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته أيضا قبل جفافه ثم أراد الاستنجاء بالحجر فليتأمل أقول تقدم عن القلوب، ويأتي عنه نفسه خلافه بل اقتصارهم على استثناء العرق وتعليقهم له بالضرورة كالصريح في أنه يتقن في ذلك الماء ثم رأيت أن ع ش عقب كلام سم المذكور بما نصه أقول الأقرب عدم كونه مثله؛ إلا أن العرق بما تلم به البلوى بخلاف البلل المذكور ونحوه، ويشمل ذلك قوله م ر رطوبة من غير عرق اه وقوله ما يأتي أي في شرح ولا يطرأ اجنب. □ فود (سني): (لا يهف) بالكسر وقته لغة مختار اه ع ش. □ فود: (ولا تغتن إلخ)؛ لأن الحجر لا يزيله هذا ضابط الجفاف المانع من أجزاء الحجر كما يفهمه كلام الإمداد والنهاية وغيرهما.

□ فود: (وإن بال إلخ) غاية لقوله ولا تغتن إلخ كزدي. □ فود: (ولم يبل غير ما أصابه إلخ) يتأمل سم عبارة النهاية والمغني ويبل الثاني ما بلكه الأول اه قال ع ش قوله: ويبل الثاني إلخ صادق بما إذا زاد عليه،

تقييده لحرمة مس جلد المصحف باتصاله به فليتأمل. □ فود: (الذي يتجه أنه لا يؤثر) هل مثل ذلك بلل المحل فيما إذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته أيضا قبل جفافه ثم أراد الاستنجاء بالحجر فليتأمل.

□ فود: (ولم يبل غير ما أصابه إلخ) يتأمل وقوله لكن قال جمع متقدمون بإجزائه حيث عبارة شرح الروض ويستثنى مما إذا جف ما لو جف بوله ثم بال ثانيا فوصل بول إلى ما وصل إليه بوله الأول فيكفي فيه الحجر صرح به القاضي والغزالي، وقوله: (فوصل بوله إلخ) صريح في أنه لا يشترط على هذا أن يزيد الثاني على محل الأول بل يكفي أن يكون بقدره، وهو الوجه خلافا لما أشار إليه الكثر لشيخنا

لِتَمَيِّنِ الْمَاءِ بِالْجَفَافِ فَلَا يَرْتَفِعُ بِمَا حَدَّثَ لَكِنْ قَالَ جَمَعَ مُتَقَدِّمُونَ بِأَجْزَائِهِ حِينَئِذٍ وَكَأَنَّهُ لِكُرُونِ الطَّارِئِ مِنْ جَنْسِ الْأَوَّلِ فَصَارَا كَشْيءٍ وَاحِدٍ وَبِهِ يُعْلَمُ رُدُّ بَحْبِ بَعْضِهِمْ فَيَمْنُ بِالْ ثُمَّ أَمْنَى أَنَّهُ يُجْزِئُهُ الْحَجَرُ وَلَوْ غَسَلَ ذَكَرَهُ ثُمَّ بِالْ قَبْلَ الْجَفَافِ لَمْ يُنْجَسْ غَيْرُ مَعَامَسِ الْبَوْلِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَالْأَفْعَالِ الْمُتَنَصِّفِ (و) أَنَّ (لَا يَنْتَقِلُ) الْخَارِجُ الْمُلَوَّثُ عَمَّا اسْتَقَرَّ فِيهِ عِنْدَ خُرُوجِهِ إِذْ لَا ضَرُورَةَ لِهَذَا الْإِنْتِقَالِ فَصَارَ كَتَنَجِّسِهِ بِأَجْنَبِيٍّ (و) أَنَّ (لَا يَطْرَأُ) عَلَى الْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ بِالْخَارِجِ (أَجْنَبِيٍّ) نَجَسٌ مُطْلَقًا أَوْ طَاهِرٌ.....

وَهُوَ مُتَّجِعٌ. هـ فَوَدَّ: (لِتَمَيِّنِ الْمَاءَ) الْخُجَزَى عَلَيْهِ فِي شُرُوحِ الْإِزْشَادِ وَالْمُبَابِ كُرْدِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (لَكِنْ) قَالَ جَمَعَ مُتَقَدِّمُونَ بِأَجْزَائِهِ (الْخُجَزَى) اغْتَمَدَهُ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُغْنِي قَالَ الْكُرْدِيُّ وَشَبَّحَ الْإِسْلَامَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَالرُّوْضِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ الْمُتَقَدِّمُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ وَاسْمٌ، وَيَلْحَقُ بِمَا لَوْ كَانَ الثَّانِي بِقَدْرِ الْأَوَّلِ فَقَطُّ مَا لَوْ زَادَ عَلَى مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ عَلَى الْأَوَّجِ لَا مَا لَوْ نَقَصَ عَنْهُ وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَزِيدَ الثَّانِي عَلَى مَحَلِّ الْأَوَّلِ بَلْ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِهِ اهـ وَاغْتَمَدَ الْإِلْحَاقُ الْقَلْبِيَّ وَشَبَّحْنَا. هـ فَوَدَّ: (رَدُّ بَحْبِ) (الْخُجَزَى) وَفَاقًا لِلزَّمَلِيِّ عِبَارَةً عَنْ ظَاهِرِ عِبَارَةِ الشَّارِحِ م رَاغِبِيَّ الْجَنْسِ حَتَّى لَوْ جَفَّ بَوْلُهُ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ دَمٌ وَصَلَ لِمَا وَصَلَ إِلَيْهِ بَوْلُهُ لَمْ يُجْزِ الْحَجَرُ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ وَأَفْتَى الشَّارِحُ م رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنْ طَرَأَ الْمَذْيُ وَالْوَدْيُ مَانِعٌ مِنَ الْإِجْزَاءِ فَلَيْسَ كَالْبَوْلِ وَقَوْلُ بِاللَّذْسِ عَنْ تَقْرِيرِ الزِّيَادِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خِلَافَهُ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ مَا أَفْتَى بِهِ الشَّارِحُ م رَاغِبِيَّ فِيهَا اهـ. وَوَأَفْتَى الزِّيَادِيُّ الْقَلْبِيَّ وَكَذَا شَبَّحْنَا عِبَارَتَهُ، فَإِنْ جَفَّ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ تَعَيَّنَ الْمَاءُ مَا لَمْ يَخْرُجْ بَعْدَهُ خَارِجٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ، وَيَصِلُ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ كَانَ يَخْرُجُ نَعْوَى مَذْيٍ وَوَدْيٍ وَدَمٍ وَقَتِحَ بَعْدَ جَفَافِ الْبَوْلِ وَالْأَكْفَى الْإِسْتِجَاءُ بِالْحَجَرِ وَتَقْيِيدُ بَعْضِهِمْ بِمَا إِذَا خَرَجَ بَوْلٌ لِلْغَالِبِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَأَنَّ لَا يَنْتَقِلُ) الْخَارِجُ (الْخُجَزَى) فَإِنْ انْتَقَلَ عَنْهُ بَانَ انْتِفَالُ عَنْهُ تَعَيَّنَ فِي الْمُنْفَصِلِ الْمَاءُ وَأَمَّا الْمُتَّصِلُ بِالْمَحَلِّ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ يَأْتِي مُغْنِيَّ عِبَارَةِ الْكُرْدِيٍّ قَالَ فِي الْإِعَابِ مَحَلٌّ هَذَا فِي انْتِفَالٍ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ كَمَا يُعْلَمُ بِمَا يَأْتِي فِي الْإِنْتِفَالِ الْحَاصِلِ مِنْ عَدَمِ الْإِرَادَةِ، فَإِنْ انْتَقَلَ تَعَيَّنَ الْمَاءُ، وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزِ الصَّفْحَةَ وَالْحَشْفَةَ اهـ. هـ فَوَدَّ: (الْخَارِجُ) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا إِنْ سَالَ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ مُطْلَقًا وَقَوْلَهُ جَافٌ إِلَى رَطْبٍ وَقَوْلَهُ وَلَوْ مَاءٌ لَغَيْرِ تَطْهِيرِهِ. هـ فَوَدَّ: (قَبْلَ الْجَفَافِ) لَمْ يُنْجَسْ (لَكِنْ) يَتَّبِعِي هُنَا عَدَمَ إِجْزَاءِ الْحَجَرِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ رُطُوبَةٌ كَالْمَحَلِّ سَمَ.

هـ فَوَدَّ: (سَمَ) (وَلَا يَطْرَأُ أَجْنَبِيٍّ) أَيِ وَلَوْ مِنْ الْخَارِجِ كَرَشَائِهِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ. هـ فَوَدَّ: (عَلَى الْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ) (الْخُجَزَى) فِيهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ حَيْثُ كَانَ الْمَطَرُ عَلَيْهِ هُوَ الْمَحَلُّ الْمُتَنَجِّسُ بِالْخَارِجِ كَانَ

الْإِمَامُ الْبُكْرِيُّ مِنْ اغْتِيَابِ زِيَادَةِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدَّ: (عَلَى الْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ بِالْخَارِجِ) (الْخُجَزَى) فِيهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ حَيْثُ كَانَ الْمَطَرُ عَلَيْهِ هُوَ الْمَحَلُّ الْمُتَنَجِّسُ بِالْخَارِجِ كَانَ مِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَنَّ الطَّارِئَ اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ وَهَذَا يُبَانِي قَوْلَهُ مُطْلَقًا فِي التَّجَسُّسِ أَيِ سَوَاءَ اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ أَوْ لَا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ: اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ فِي الطَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخْتَلَطًا. وَالثَّانِي أَنَّ الْقِيَاسَ فِيمَا

جَافٌ اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ لِمَا مَرَّ فِي التُّرَابِ أَوْ رَطْبٌ وَلَوْ مَاءٌ لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ.....

مِنْ لَزِمَ ذَلِكَ أَنَّ الطَّارِئَ اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ وَهَذَا يُنَافِي قَوْلَهُ مُطْلَقًا فِي التَّجَسُّسِ أَيْ سِوَاهُ اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ أَوْ لَا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ فِي الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخْتَلَطًا وَالثَّانِي أَنَّ الْقِيَاسَ فِيمَا لَمْ يَخْتَلِطْ بِالتَّجَسُّسِ عَدَمُ مَنَعَ إِجْزَاءِ الْحَجَرِ فِي التَّجَسُّسِ، وَإِنْ كَانَ الطَّارِئُ التَّجَسُّسَ يَخْتَاجُ لِلْمَاءِ فَكَيْفَ يُحْكَمُ بِالْمَنَعِ مُطْلَقًا سَم. □ فَوُدَّ: (جَافٌ الْخُ) خِلَافًا لِلْمُنْعِي وَالثَّاهِي وَشَيْخُنَا لَكِنَّ الرَّشِيدِي اعْتَمَدَ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ. □ فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ كُلِّ جَائِدٍ ظَاهِرٍ الْخُ. □ فَوُدَّ: (أَوْ رَطْبٌ) أَيْ وَلَوْ بَيْلُ الْحَجَرِ مُنْعِي. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ مَاءٌ لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ) عِبَارَةٌ بِأَفْضَلٍ مَعَ شَرْحِهِ وَأَنْ لَا يُصِيبَهُ مَاءٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ لَهُ، وَإِنْ كَانَ طَهُورًا أَوْ مَائِعٌ آخَرُ بَعْدَ الْإِسْتِجْمَارِ أَوْ قَبْلَهُ لَتَنَجَّسَ بِهِمَا وَكَالْمَائِعِ مَا لَوْ اسْتَجَبَى بِحَجَرٍ رَطْبٍ أَهْ قَالَ الْكَرْدِي قَوْلُهُ: غَيْرُ مُطَهَّرٍ لَهُ لَا يَخْلُو عَنْ تَشْوِيشٍ فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْجُسُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْضَى فِي جَوَازِ الْإِسْتِجْمَارِ بِالْحَجَرِ طَرُوفُ مَاءٍ عَلَى الْمَحَلِّ مُطَهَّرٌ لَهُ، وَإِذَا طَهَّرَهُ الْمَاءُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْحَجَرِ فَمَا مَعْنَى هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ وَفِي حَوَاشِي التَّخْفَةِ لِسَم. □ فَوُدَّ: (لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ) إِنْ أَرَادَ لِغَيْرِ تَطْهِيرِ الْمَحَلِّ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ تَطْهِيرَ الْمَحَلِّ بِالْمَاءِ لَا يَقْضَى وَصُولَ ذَلِكَ الْمَاءِ إِلَيْهِ فَهَذَا مَعْلُومٌ لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِسْتِجْمَاعِ بِالْحَجَرِ، وَإِنْ أَرَادَ لِغَيْرِ تَطْهِيرِ نَفْسِهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الْوُضُوءَ عَلَى الْإِسْتِجْمَاعِ قَاصِبًا مَاءَ وَضُوءِهِ الْمَحَلِّ بَأَن تَقَاطَرَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعْ إِجْزَاءَ الْحَجَرِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ انْتَهَى وَحَاوَلَ الْهَاتِفِيُّ فِي حَوَاشِي التَّخْفَةِ أَنْ يُجِيبَ عَنْ إيرادِ سَم فَلَمْ يُجِبْ بِشَيْءٍ، عِبَارَتُهُ يَعْني إِذَا لَاقَاهُ لِتَطْهِيرِهِ فَالْأَمْرُ حَيْثُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَكْفِيهِ إِلَّا الْمَاءُ وَأَمَّا إِذَا لَاقَاهُ لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ كَانَ أَصَابَتُهُ نَقْطَةً مَاءٍ أَوْ مَائِعٌ سِوَاهُ أَكَانَ الْمَاءُ مَاءَ وَضُوءِهِ فِيمَا إِذَا قَدَّمَ الْوُضُوءَ عَلَى الْإِسْتِجْمَاعِ قَاصِبًا مَاءَ وَضُوءِهِ الْمَحَلِّ بَأَن تَقَاطَرَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ مَاءَ وَضُوءِهِ فَيَكُونُ الْمَاءُ مُتَعَيِّنًا أَيْضًا لِمَا تَقْلَنَاهُ عَنْ الْمَجْمُوعِ هَكَذَا يُنْهَمُ الْمَقَامُ انْتَهَى وَعَلَيْهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَاءِ الْمُطَهَّرِ لَهُ وَغَيْرِهِ وَحَيْثُ فَلَا يَخْتَاجُ لِقَوْلِهِ لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ بَلْ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ يُوْهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمْ يُنْبِئْهُ عَلَيْهِ الشَّارِحُ لَوْضُوحِ أَنَّهُ حَيْثُ طَهَّرَهُ الْمَاءُ لَا يَخْتَاجُ لِلْحَجَرِ كَمَا قَالَ الْهَاتِفِيُّ فَالْأَمْرُ حَيْثُ ظَاهِرٌ الْخُ وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ غَيْرُ صَافٍ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ فَحَرَزَهُ أَهْ.

لَمْ يَخْتَلِطْ بِالتَّجَسُّسِ عَدَمُ مَنَعَ إِجْزَاءِ الْحَجَرِ فِي التَّجَسُّسِ، وَإِنْ كَانَ الطَّارِئُ التَّجَسُّسَ يَخْتَاجُ لِلْمَاءِ فَكَيْفَ يُحْكَمُ بِالْمَنَعِ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ) إِنْ أَرَادَ لِغَيْرِ تَطْهِيرِ الْمَحَلِّ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ تَطْهِيرَ الْمَحَلِّ بِالْمَاءِ لَا يَقْضَى وَصُولَ ذَلِكَ الْمَاءِ إِلَيْهِ فَهَذَا مَعْلُومٌ لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِسْتِجْمَاعِ بِالْحَجَرِ، وَإِنْ أَرَادَ لِغَيْرِ - تَطْهِيرِ نَفْسِهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الْوُضُوءَ عَلَى الْإِسْتِجْمَاعِ قَاصِبًا مَاءَ وَضُوءِهِ الْمَحَلِّ بَأَن تَقَاطَرَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعْ إِجْزَاءَ الْحَجَرِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ لَا يُقَالَ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ لَا يَقْضَى الْإِخْتِلَاطُ بِمَاءِ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ مَحَلٌّ ذَلِكَ فِي نَجَاسَةٍ عَفْئِي عَنْهَا فَلَمْ تَجِبْ إِزَالَتُهَا وَالتَّجَاسُّةُ الَّتِي فِي هَذَا الْمَحَلِّ تَجِبُ إِزَالَتُهَا وَلَا يُغْنِي عَنْهَا قِصْرُ اخْتِلَاطِهَا بِالْمَاءِ نَعَمْ إِنْ أَصَابَ الْمَحَلَّ بَعْدَ الْإِسْتِجْمَاعِ بِالْحَجَرِ رَشَاشٌ طَهَارَةٍ نَحْوِ الْوُجْهِ لَمْ يَتَّعِدِ الْعَفْوَ فَلْيَتَأَمَّلْ.



لا عرق إلا إن سأل وجاوز الصفحة أو الحشفة إذ لا يؤم الايتلاء به حينئذ خلافاً لمن زعمه.  
(ولو ندى الخارج كدم) (أو انتشر فوق العادة) الغالية وقيل فوق عادة نفسه (ولم يجاوز غائط  
(صفحته)، وهي ما ينضم من الأتئين عند القيام (و) بول (حشفته) وهي ما فوق محل الختان،  
ويأتي في فاقدها أو مقطوعها نظير ما يأتي في الفسل كما هو ظاهر (جاز الحجز في الأظهر)  
إنحاقاً له بالعتاد؛ لأن جنسه مما يشق، فإن جاوز تعين الماء في المجاوز والمثصيل به مطلقاً

واجاب ع ش بما نصه ويمكن أن يقال احتزر بقوله لغير تطهيره عما لو تقاطر من وجهه مثلاً حال غسله  
ماء على محل الاستنجاء فلا يضرب؛ لأنه تولد من أمور به على نجس مغفور عنه فاشبه ما لو تساقط على  
نوبه الملوث بدم البراغيث اه أقول قوله: فلا يضرب في سم ما يوافقه لكن رده الكردي بما نصه هذا  
يخالف قول الشارح في هذا الكتاب وإن لا يصيبه ماء غير مطهر إلخ إذ ماء طهارة نحو الوجه غير مطهر  
للمحل فلا فرق بين أن يصيبه بعد الاستجمار أو قبله اه ولو سلم والكلام هنا فيما قيل الاستجمار فلا  
يلاقه كلام ع ش المفروض فيما بعده. ه فود: (لا عرق إلخ) هذا في الطاري ولو استنجى بالأحجار  
فمرق محله، فإن سأل منه وجاوزه لزمه غسل ما سأل إليه والآن فلا يعموم البلوى به م ر اه سم وكذا في  
النهاية وشرح بأفضل قال ع ش قوله: م ر لزمه غسل ما سأل إلخ شامل لما لو سأل لما لاقى التوب من  
المحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال يغنى عما يغلب وصوله إليه من التوب وبإشارة الشارح م ر في  
شروط الصلاة بعد قول المصنف ويعفى عن محل استجماره نصها، وإن عرق محل الأثر وتلوث  
بالأثر غيره لتيسر تجنبه كما في الروضة والمجموع هنا اه وبإشارة الكردي ظاهره الإكتفاء بالحجر في  
غير المجاوز وكذلك ظاهر عبارة الإمداد وشرح البهجة والنهاية وهذا ظاهر مع التقطع أما مع الاتصال  
فلم يظهر لي وجهه بل الذي يظهر وجوب غسل الجميع وذلك؛ لأن استيعاب غسل المجاوز يتوقف  
على غسل جزء من الباطن، وإذا غسل جزءاً من الباطن فقد طرأ عليه اجنبى، وهو ماء الغسل فيتعين  
الماء في الجميع اه. أقول إن قوله ظاهره الإكتفاء بالحجر إلخ يمتنع أن الكلام في المرق الطاري بعد  
الاستنجاء بالحجر كما مر عن سم فمفاد عبارتهم المذكورة عدم لزوم الاستنجاء في غير المجاوز حينئذ  
مطلقاً، وإن قوله أما مع الاتصال إلخ يمكن أن يلتزم ما تقتضيه العبارة المذكورة من العفو عن غير  
المجاوز لتولد الطاري عليه من أمور به نظير ما مر عن ع ش وسم آتفاً. ه فود: (الخارج) إلى قوله،  
ويظهر في المغني. ه فود: (كدم) أي وذي ومذي مغني. ه فود: (فوق العادة الغالية) أي عادة غالب  
الناس نهاية.

ه فود: (سني) (وحشفته) أي أو محل الجب في المخبوب سم. ه فود: (ويأتي إلخ) عبارة المغني  
وشرح بأفضل أو قدرها من مقطوعها في البول اه. ه فود: (مطلقاً) أي سواء انفصل عما اتصل بالمحل

ه فود: (لا عرق) هذا في الطاري ولو استنجى بالأحجار فمرق محله، فإن سأل منه وجاوزه لزمه غسل  
ما سأل إليه والآن فلا يعموم البلوى به م ر. ه فود: (وحشفته) أي أو محل الجب في المخبوب.



وكذا إن لم يجاوز وانفصل عما اتصل بالمحل فيتعين في المنفصل فقط، ويظهر أخذًا مما يأتي في الصوم من العفو عن خروج مقعدة الميسور ورزدها بيده أن من ابتلي هنا بمجاوزة الصفحة أو الحشفة دائمًا عفي عنه فيجزئه الحجر للضرورة، ويظهر في شعر يباطن الصفحة أنه مثلها ولا نظر لندب إزالته فلا ضرورة لتلوته؛ لأن تكليف إزالته كلما ظهر منه شيء مثير مضاد للتريح في هذا المحل. (ويجب) لإجزاء الحجر أيضًا (ثلاث مسحات) للنهي الصحيح عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار (ولو) بطرفي حجر بأن لم يملوث في الثانية فتجوز هي والثالثة بطرف واحد؛ لأنه إنما خفف النجاسة فلم يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ويكون الثراب بذله أعطي حكمه أو (بأطراف حجري) ثلاثة؛ لأن القصد عدد المسحات مع الإنقاء وبه فارق عده في الجمار واحدة؛ لأن القصد عدد الرمي. (فإن لم يثن) المحل بالثلاث بأن بقي أثر يزيله ما فوق صغار الخرف إذ بقاء ما لا يزيله إلا هي معفو عنه

أم لا كُردي عبارة شيخنا، فإن تقطع بأن خرج قطعًا في محل تعين الماء في المنقطع وكفى الحجر في المنفصل، وإن جاوز صفحة أو حشفة تعين الماء أيضًا في المجاوز فقط إن لم يكن متصلًا ولا تعين في الجميع وكذا يقال في المتقول، فإن كان متصلًا تعين الماء في الجميع أو منفصلًا تعين في المتقول فقط. اهـ. فؤد: (وكذا إن لم يجاوز وانفصل إلخ) عبارة النهاية ولو تقطع الخارج تعين في المنفصل الماء، وإن لم يجاوز صفحته ولا حشفته، فإن تقطع وجاوز بأن صار بعضه باطن الألية أو في الحشفة وبعضه خارجها فلكل حكمه اهـ. فؤد: (فيجزئه الحجر للضرورة) وظاهر كلامهم يخالفه نهاية قال ع ش، وهو المعتد بعبارة م ر في شرح الغاب، فإن أطردت بالمجاوزة فهو كغيره كما اقتضاه كلامهم ويحتمل إجزاء الحجر للمشفة انتهت قال شيخنا الشويري ما في شرح م ر الغاب أوجه اهـ.

فؤد: (لإجزاء الحجر) إلى قوله الذي لا محيد في النهاية إلا قوله ويكون الثراب إلى المثن وقوله يُحتَمَل. فؤد: (ولو بطرفي حجر إلخ) ولو غسل الحجر وخف جاز له استعماله ثانيًا كدواء دُبع به وثراب استعمال في غسل نجاسة نحو الكلب، فإن قيل الثراب المذكور صار مستعملًا فكيف يكفي ثانيًا أجيب بأنه لم يزل مانعًا، وإنما أزاله الماء بشرط مزجه بالثراب وحيث يجوز التيمم به إن كان في المرة السابعة، وإن كان قبلها فلا ينتجبه فاستبدّه فأنها مسألة نفيسة مغني عبارة الكُردي عن الإيعاب والخطيب في شرح التثبية، ويكفي حجر واحد يستنجي به ثم يغسله ويُسْتَعْمَلُ. اهـ.

فؤد: (ل يكون الثراب بذله) أي بذل الماء في التيمم. فؤد: (أو بأطراف حجر ثلاثة) والثلاثة الأحجار أفضل من أطراف حجر لكن أطراف الحجر ليست بمكروهة ولو استنجى بخزقة غليظة ولم يعيل البلل إلى وجهها الآخر جاز أن يمسح بالآخر ويُحَسَبَ مسحًا كما في الإيعاب كُردي. فؤد: (وفارق هذه) أي عد الرمي بحجر له ثلاثة أطراف. فؤد: (فإن لم يثن) بضم الياء وكسر القاف والمحل مفعول به، ويجوز فتح الياء والقاف والمحل فاعل بزماوي لكن قول الشارح ثم إن اتقى يدل على الأول،

(وَجِبَ الْإِنْفَاءُ) بِرَابِعٍ وَهَكَذَا ثُمَّ إِنَّ أَنْقَى يُؤَيِّزُ فَوَاضِحٌ (و) إِلَّا (سُنَّ الْإِتْيَانُ) لِلأَمْرِ بِهِ وَلَمْ يُسَنَّ هُنَا ثَلَاثٌ كَمَا فِي إِزَالَةِ الْحَاسَةِ؛ لِأَنَّهُمْ غَلَبُوا جَانِبَ التَّخْفِيفِ فِي هَذَا الْبَابِ. (وَكُلُّ حَجَرٍ لِكُلِّ مَعْلَةٍ) يُحْتَمَلُ عَطْفُهُ عَلَى ثَلَاثٍ فَيُفِيدُ وَجُوبَ تَعْمِيمِ كُلِّ مَسْحَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ

وَيَجُوزُ أَيْضًا ضَمُّ الْبَاءِ وَقَتْلُ الْقَافِ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِنْفَاءِ الْمَحَلُّ نَائِبٌ فَاعِلُهُ. ■ فُؤَدُ: (بِرَابِعٍ وَهَكَذَا) أَيِ إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى إِلَّا أَثَرٌ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ أَوْ صِغَارُ الْخَذْفِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ الْكُرْدِيُّ هَذَا ضَابِطٌ مَا يَكْفِي فِي الْإِسْتِجَاءِ بِالْحَجَرِ وَسُنَّ إِزَالَةَ الْأَثَرِ الَّذِي لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ أَوْ صِغَارُ الْخَذْفِ قَالَ فِي الْإِبَابِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ وَفِي حَوَاشِي الْمَحَلِّيِّ لِلْقَلْبِيِّ يَجِبُ الْإِسْتِجَاءُ مِنَ الْمُلُوثِ، وَإِنْ كَانَ أَيِ ابْتِدَاءً قَلِيلًا لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ أَوْ صِغَارُ الْخَذْفِ، وَيَكْفِي فِيهِ الْحَجَرُ، وَإِنْ لَمْ يَزَلْ شَيْئًا هُوَ وَعَلَى هَذَا فَيَتَصَوَّرُ الْإِكْتِفَاءُ بِطَرَفٍ وَاحِدٍ مِنْ نَحْوِ حَجَرٍ مِنْ غَيْرِ غَسْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كُرْدِيُّ وَمَرَّ عَنِ الْحَلِيِّ مَا يُوَافِقُهُ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَإِنْ قَالَ ع ش يَتَّبِعِي فِي ذَلِكَ الْإِكْتِفَاءِ بِثَلَاثِ مَسْحَاتٍ بِالْأَحْجَارِ وَلَوْ قِيلَ بِتَعْنِيَنِ الْمَاءِ أَوْ صِغَارِ الْخَذْفِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا وَلَعَلَّهُ أَقْرَبُ أَه. ■ فُؤَدُ: (مَفْعُوفٌ هُنَا) وَلَوْ خَرَجَ هَذَا الْقَدْرُ ابْتِدَاءً وَجِبَ اسْتِجَاءٌ مِنْهُ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ وَلَا يَتَعْنِي الْإِسْتِجَاءُ بِصِغَارِ الْخَذْفِ الْمُزِيلَةِ بَلْ يَكْفِي إِمْرًا بِالْحَجَرِ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَوَّثْ كَمَا اكْتَفَى بِهِ فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ حَيْثُ لَمْ يَتَلَوَّثْ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ حَلِيِّ أَه. ■ بَخِيرِمِي، وَيَأْنِي عَنِ الْقَلْبِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. ■ فُؤَدُ: (وَالْأَسْنُ الْإِتْيَانُ) بِالْمَثْنَاءِ بِوَاحِدَةٍ كَأَنَّ حَصَلَ بِرَابِعَةٍ قِيَانِي بِخَاسِمَةٍ مُغْنِي. ■ فُؤَدُ: (تَقْلِيثٌ) أَيِ بَأْنِ يَأْنِي بِمَسْحَتَيْنِ بَعْدَ حُصُولِ الْوَاجِبِ سَم. ■ فُؤَدُ: (يُحْتَمَلُ عَطْفُهُ عَلَى ثَلَاثٍ) جَزَمَ بِهِ النَّهَائِيُّ. ■ فُؤَدُ: (فَيُفِيدُ وَجُوبَ تَعْمِيمِ الْخُ) وَقَوْلُ الْحَاوِي وَمَسَحَ جَمِيعَ الْمَوَاضِعِ الْخَارِجِ ثَلَاثًا صَرِيحٌ فِي وَجُوبِ تَعْمِيمِ الْمَحَلِّ بِكُلِّ مَسْحَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ، وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي تَوَزُّعُ الثَّلَاثِ لِجَانِبَيْهِ وَالْوَسْطِ وَهُوَ خِلَافُ الْمَقُولِ عَنِ الْمُعْظَمِ فِي الْعَزِيزِ وَالرَّوَضَةِ مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْإِسْتِجَابِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ كُلٌّ مِنَ الْكَيْفِيَّتَيْنِ، وَيَذُلُّ لِإِجْزَاءِ التَّوْزِيعِ رَوَايَةَ الدَّارَقُطْنِيِّ وَحَسَنَ إِسْنَادَهَا أَوْ لَا يَجِدُ أَحَدَكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ حَجَرَيْنِ لِلصَّفْحَتَيْنِ وَحَجَرًا لِلْمَسْرُوبَةِ وَقَوْلُ الْإِرْشَادِ يَمْسُحُهُ ثَلَاثًا لَيْسَ صَرِيحًا فِي التَّعْمِيمِ بِكُلِّ مَسْحَةٍ نَعَمْ هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِ. وَقَدْ مَالَ السُّبْكِيُّ وَابْنُ الْقَيِّبِ إِلَى وَجُوبِ التَّعْمِيمِ بِكُلِّ مَسْحَةٍ إِذْ بِالتَّوْزِيعِ تَذَهَّبُ فَائِدَةُ الثَّلَاثِ أَه إِسْعَادٌ وَبِعَارَةِ التَّمْشِيَةِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْعَمَ بِالمَسْحَةِ الْوَاحِدَةِ الْمَحَلِّ، وَإِنْ كَانَ أَوَّلَى بَلْ يَكْفِي مَسْحَةُ لِيَصْفَحَةٍ وَأُخْرَى لِأُخْرَى وَالثَّالِثَةُ لِلْوَسْطِ انْتَهَتْ وَقَالَ التَّوْرُ الزِّيَادِيُّ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَقَدْ أَلْفَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُؤَلَّفًا وَاعْتَمَدَ الْإِسْتِجَابَ وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ أَيْضًا أَلْفَ فِيهَا وَاعْتَمَدَ الْإِسْتِجَابَ انْتَهَى وَأَفَادَ الشَّهَابُ ابْنُ قَاسِمٍ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَنَّ شَيْخَهُ الشَّهَابَ الْبُرْلُوسِيَّ اعْتَمَدَهُ وَأَلْفَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ وَوَأَفَقَهُ عَلَيْهِ جَمْعٌ مِنَ الْأَكْبَارِ مِنْ مَشَائِخِهِ وَأَقْرَانِهِمْ وَأَقْرَانِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّعْمِيمُ بِصُرِّي. ■ فُؤَدُ: (وَجُوبُ تَعْمِيمِ كُلِّ مَسْحَةٍ)

■ فُؤَدُ: (تَقْلِيثٌ) أَيِ بَأْنِ يَأْنِي بِمَسْحَتَيْنِ بَعْدَ حُصُولِ الْوَاجِبِ. ■ فُؤَدُ: (يُحْتَمَلُ عَطْفُهُ عَلَى ثَلَاثٍ) قَدْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ بِالْجَنْبِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ وَحَمْلُ الْفَاصِلِ عَلَى

المحل وهو المنقول المعتقد الذي لا محيد عنه كما بيئته في شرحي الإرشاد والعباب وعلى الإيتار فيفيد ندب ذلك لكن من حيث الكيفية بأن يبدأ بأولها من مقدم صفحته اليمنى ويديره إلى محل ابتدائه وبالثاني من مقدم اليسرى ويديره كذلك ويبرئ الثالث على مسرته وصفحته

وقد جزم الأنوار نهاية وكذا جزم بذلك شيخنا عبارته، ويجب تعميم المحل بكل مسحة كما قاله الزملي تبعاً لشيخ الإسلام، وإن لم يتعمده بعضهم اه أي ووافقه سم والرشيدى. ه فود: (وهو المعتقد المنقول) وفاقاً للنهاية والمغني والمنهج وخلافاً لسم ووافقه الرشيدى كما يأتي وما إلى البصري كما مر. ه فود: (كما بيئته في شرحي الإرشاد) أي بما حاصله أن في كلامهم شبه تعارض فرجح جمع متأخرون الوجوب رعاية للمذكور وآخرون عدمه أخذاً بظاهر كلامهم شرح بأفضل قال الكردى قوله: فرجح جمع ألغ عنهم شيخ الإسلام زكريا في كتبه والشهاب الزملي والخطيب الشربيني والشارح والجمال الزملي وغيرهم وقوله آخرون ألغ عنهم ابن المقري وابن قاسم العبادي والزبادي وغيرهم وأقره الكلام على ذلك الشهاب البرلسي بالتأليف وأطال في ذلك الكلام وقال إنه لم ير لشيخه شيخ الإسلام في المنهج وغيره سلفاً في وجوبه لكن نقله الشارح عن جماعة معن قبل شيخ الإسلام اه. ه فود: (وعلى الإيتار) يبعد هذا العطف ترتيب سن الإيتار على عدم الإنقاء دون التعميم وكذا يبعد ذلك العطف بعد أنفهام الكيفية الآتية من التعميم. ه فود: (ندب ذلك) أي التعميم. ه فود: (بأن ينذا) إلى المتن في النهاية والمغني. ه فود: (بأولها) أي الأحجار. ه فود: (ويديره ألغ) عبارة النهاية، ويبره على الصفحتين حتى يصل إلى ما بدأ به اه قال ع ش أي ومن لازمه المرور على الوسط اه. وقال الرشيدى أي مع مسح المسربة كما علم من قول المصنف وكل حجر لكل محله اه وعبارة الكردى قوله ويديره أي برقي وفي الخادم للزركشي أن القفال قال في فتاويه إذا كان يمر الحجر عليه فإنه لا يرفعه، فإن رفع الحجر التجس ثم أعاده ومسح الباقي به تتجس المحل به وتعين الماء وما دام الحجر عليه لا يضر كالماء ما دام متردداً على العضو لا تحكم باستعماله فإذا انفصل صار مستعملاً فكذلك الحجر انتهى أقول وهذا مما ماصدقات قولهم وأن لا يطرأ أجنبى كما مر عن شرح بأفضل ما يضرح به. ه فود: (ويبرئ الثالث ألغ) وللمسحة الزائدة على الثلاث إن احتيج إليها في الكيفية حكم الثالثة مغني وع ش.

الإعتراض في غاية البعد هنا وقد يرد على هذا الاحتمال الثاني أنه يلزم تقيد سن كل حجر لكل محله بما إذا لم يتن لوقوع هذا العطف على هذا التقدير في خير، فإن لم يتن مع أنه لا يتقيد بذلك فليتأمل. ه فود: (وهو المنقول المعتقد) دعوى أنه المنقول المعتقد الذي لا محيد عنه تساهل فيجئ مناف لصريح كتب الشيخين وغيرهما فإنها ناصة نصاً لا احتمال معه على عدم الوجوب ولم يأت في شرحي الإرشاد والعباب بشيء يعتد به ومن أراد مشاهدة الحق فعليه بتأمل ما قاله فيها مع ما في العزيز وغيره.

جميعاً ويُديره قليلاً قليلاً ولا يُشترط الوضع أولاً على محل طاهر ولا يضرب النقل المضطرب إليه الحاصل من عدم الإدارة (وقيل يُوزَعَن) أي الأحجار (لجانيته) أي المحل (والوسط) فيتمسك بحجر الصفة اليمنى أي أولاً وهذا مراد من عبّر بوحدها ثم يُعَمَّم ويثاب اليسرى أي أولاً كذلك وبالثالث الوسط أي أولاً كذلك فالخلاف في الأفضل ولا يُنافي ما سبق من وجوب التعميم؛ لأنه ليس من محل الخلاف كما صرح به تصريحاً لا يقبل تأويلًا.....

• فؤد: (ويديره قليلاً إلخ) أي في كل من الثلاث. • فؤد: (ولا يشترط الوضع إلخ) لكنه يُسن عبارة المُغني وشرح بأفضل ويُسن وضع الحجر الأول على موضع طاهر قُرب مُقدّم صفحته اليمنى والثاني كذلك قُرب مُقدّم صفحته اليسرى اه. • فؤد: (قليلاً قليلاً) حتى يرفع كل جزء منه جزءاً منها مُغني. • فؤد: (من عدم الإدارة) وفي بعض النسخ من الإدارة والأمر في ذلك قريب لكن الموافق لما في المجموع الأول وفي النهاية الثاني عبارته ولا يضرب النقل الحاصل من الإدارة الذي لا بُد منه كما في المجموع وما في الروضة من كونه مُفيراً محمولاً على نقل من غير ضرورة اه. • فؤد: (فَيُفَسَّخ) إلى قوله وكيفية الاستنجاء في النهاية والمُغني إلا قوله أي أولاً وإلى يثاب وقوله أي أولاً كذلك في موضعين وقوله كما صرح إلى، وإنما محله. • فؤد: (كذلك) أي ثم يُعَمَّم. • فؤد: (فَالْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ) أي لا في الوجوب على الصحيح مُغني ونهاية قال الرشدي أي كما يُعلم من كلام المُصَنِّب أن جعل قوله وكل حجر مغطوفاً على الإيتار الذي هو الظاهر، وهو الذي سلكه المُحَقِّقُ الجلال وغيره وظاهر أن معنى كون الخلاف في الاستنجاب أن كل قول يقول بتدب الكيفية التي ذكرها مع صحة الأخرى وهذا هو نص الشيخين كما يُعلم بمراجعة كلامهما الغير القابل للتأويل وبنته الشهاب ابن قاسم في شرح الغاية أتم تبين وبه يُعلم عدم وجوب التعميم في كل مرة على كل من الوجهين غاية الأمر أنه يُستحب في الوجه الأول وصتف في ذلك الشهاب عميرة وغيره خلاف قول الشارح م ر الآتي كالشهاب ابن حجر ولا بُد على كل قول من تعميم المحل اه. • فؤد: (ولا يُنافي) أي كون الخلاف في الأفضل وقوله: لأنه أي وجوب التعميم وكذا ضمير به. • فؤد: (كما صرح به تصريحاً إلخ) من وقف على عبارة الرافعي والروضة والمجموع عليم أنها نص فاطع في عدم اشتراط التعميم، وأن ما استدلل الشارح به إذا نُسب إليها كان هباءً منثوراً مع أن إطباقهم المذكور لا يدل على ما زعمه؛ لأن مُبالغتهم المذكورة

• فؤد: (كما صرح به تصريحاً لا يقبل تأويلًا إلخ) من وقف على عبارة الرافعي والروضة والمجموع عليم أنها نص فاطع في عدم اشتراط التعميم، وأن ما استدلل الشارح به إذا نُسب إليها كان هباءً منثوراً مع أن إطباقهم المذكور لا يدل على ما زعمه؛ لأن مُبالغتهم المذكورة تُفيد أنه قد لا يكون هناك تعميم؛ لأن معناها سواء اتقى الأول أم لا وعدم الإنفاء به صادق بأن ينسخ به بعض المحل فتأمل والحاصل أن الشارح ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لإعاقل سيما كلام العزيز وتمسك بظواهر موهبة لو فرض صحة التمسك بها لم تقاوم تلك النصوص القاطعة، ولوجب إلغاؤها عندها والمعجب

إطباقهم على وجوب الثاني والثالث، وإن أنقَى بالأوّل وغلّوه بأنهما حينئذٍ للاستظهار كثنائي الأقرء وثالثها في المدة فتأمل، وإنما محله كيفية استعمال الثلاثة فيه مع قول كَلَّ قَائِلٍ بالتعميم وكيفية الاستنجا بالحجر في الذّكر قال الشيخان أن يمسّحه على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على موضع واحد مرتين تعيّن الماء، وهو الْمُتَعَمَّد ولو مسّحه صُفُوذاً ضرّاً أو

تُعَيّد أنّه قد لا يكون هناك تَعْمِيمٌ؛ لِأَنّ معناها سواء اتقى بالأوّل أو لا وَعَدَمُ الْإِنْقَاءِ بِهِ صَادِقٌ بِأَنّ يَمْسَحَ بِهِ بَعْضُ الْمَحَلِّ فَتَأْتِلُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّارِحَ تَرَكَ تَصْوِصَ الشَّيْخَيْنِ الْقَائِمَةَ قَطْعاً لَا خَفَاءَ فِيهِ لِعَاقِلٍ سَيِّئاً كَلَامَ الْعَزِيزِ وَتَمَسَّكَ بِظَوَاهِرٍ مَوْجِهُةٍ لَوْ فُرِضَ صِحَّةُ التَّمَسُّكِ بِهَا لَا تَقَاوِمُ تِلْكَ التَّصَوُّصَ الْقَائِمَةَ وَلَوْ جَبَّ الْفَاوْضُ عِنْدَهَا وَالْمَجِبُ مَعَ ذَلِكَ دَعَاؤُهُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُوَ الْمَنْقُولُ الْمُتَعَمَّدُ فَلْيَحْذَرْ سَمَ . وَقَوْلُهُ: لِأَنّ مُبَالَغَتَهُ الْمَذْكُورَةَ الْإِنْفِ فِي نَظَرٍ ظَاهِرٍ . ة فَوَدَّ: (إطباقهم الْإِنْفِ) فَاعِلٌ صَرَّحَ . ة فَوَدَّ: (وَعَلَّوهُ) أَي وَجُوبُ الثَّانِي وَالثَّالِثِ الْإِنْفِ . ة فَوَدَّ: (وَأَنَّمَا مَحَلُّهُ) أَي الْخِلَافُ . ة فَوَدَّ: (مَعَ قَوْلِ كُلِّ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا بُدَّ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ مِنْ تَعْمِيمِ الْمَحَلِّ بِكُلِّ مَسْحَةٍ كَمَا اعْتَمَدَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهْ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَعَلَى كُلِّ قَوْلٍ لَا بُدَّ أَنْ يَتِمَّ جَمِيعُ الْمَحَلِّ بِكُلِّ مَسْحَةٍ لِيَصْدُقَ أَنَّهُ مَسَحَهُ ثَلَاثَ مَسَاحَاتٍ وَقَوْلُ ابْنِ الْمُقَرَّبِ فِي شَرْحِ إِزْشَادِهِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ أَنْ يَتِمَّ بِالْمَسْحَةِ الْوَاحِدَةِ الْمَحَلِّ، وَإِنْ كَانَ أَوَّلَى بَلْ يَكْفِي مَسْحَةُ لِيَصْفَحَةٍ وَأُخْرَى لِأُخْرَى وَالثَّالِثَةُ لِلْمَسْرُوبَةِ مَزْدُودٌ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا اهْ . ة فَوَدَّ: (وَكَيْفِيَّةُ الْإِسْتِنْجَاءِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَسُنَّ أَنْ لَا يَسْتَعِينُ يَمِينُهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْإِسْتِنْجَاءِ بِغَيْرِ عِلْدٍ فَيَأْخُذُ الْحَجَرَ بِبَسَارِهِ بِخِلَافِ الْمَاءِ فَإِنَّهُ يَصُبُّهُ بِيَمِينِهِ، وَيُقِيلُ بِبَسَارِهِ، وَيَأْخُذُ بِهَا أَيِ الْبَسَارِ ذَكَرَهُ إِنْ مَسَحَ الْبَوْلَ عَلَى جِدَارٍ أَوْ حَجَرٍ كَبِيرٍ أَوْ نَحْوِهِ أَيِ كَارِضٍ صُلْبَةٍ، فَإِنْ كَانَ الْحَجَرُ صَغِيرًا جَعَلَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ أَوْ بَيْنَ إِيْهِمَا يَ رِجْلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَزْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَضَعَهُ فِي يَمِينِهِ، وَيَضَعُ الذِّكْرَ فِي مَوْضِعَيْنِ وَضَعًا لِيَتَّقِلَ الْبِلَّةُ وَفِي الْمَوْضِعِ الثَّالِثِ مَسْحًا وَيُحَرِّكُ بَسَارَهُ وَخَدَهَا، فَإِنْ حَوَّكَ الْبَيْمَنَ أَوْ حَوَّكَهُمَا كَانَ مُسْتَجْتَبًا بِالْيَمِينِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَضَعِ الْحَجَرَ فِي بَسَارِهِ وَالدِّكْرَ فِي يَمِينِهِ؛ لِأَنّ مَسَّ الذِّكْرِ بِهَا مَكْرُوهٌ وَأَمَّا قَبْلُ الْمَرْأَةِ فَتَأْخُذُ الْحَجَرَ بِبَسَارِهَا إِنْ كَانَ صَغِيرًا وَتَمْسَحُهُ ثَلَاثًا وَالْأَفْحُكُمَهَا حُكْمَ الرَّجُلِ فِيمَا مَرَّ اهْ . وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنْ الْإِمَامِ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلَهُ وَأَمَّا قَبْلُ الْمَرْأَةِ الْإِنْفِ . ة فَوَدَّ: (وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . ة فَوَدَّ: (تَعْيِينَ الْمَاءِ) أَيِ لَوْ تَلَوَّثَ الْمَوْضِعُ بِالْأَوَّلَى كَمَا مَرَّ . ة فَوَدَّ: (ضَرٌّ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَسَمَّ حَيْثُ قَالُوا وَالْقَلْبُ لِلْأَوَّلِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ إِجْرَاءُ الْمَسْحِ مَا لَمْ تَتَّقِلِ التَّجَاسُّهُ سِوَاهُ كَانَ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلٍ أَمْ عَكْسَهُ خِلَافًا لِلْقَاضِي اهْ قَالَ ع ش وَيُكْتَفَى بِذَلِكَ إِنْ تَكَرَّرَ الْإِنْمِسَاحُ ثَلَاثًا وَحَصَلَ بِهَا الْإِنْقَاءُ كَمَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ سَمَ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ أَمُرُّ زَاسَ الذِّكْرَ عَلَى حَجَرٍ عَلَى الثَّوَالِي وَالْإِنْتِصَالِ بَحَيْثُ تَكَرَّرَ انْمِسَاحُ جَمِيعِ الْمَحَلِّ ثَلَاثًا فَاتَّكَرَّرَ كَفَى؛ لِأَنّ الْوَاجِبَ تَكَرَّرَ انْمِسَاحُهُ وَقَدْ وَجَدُوا

مَعَ ذَلِكَ مِنْ دَعَاؤِهِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُوَ الْمَنْقُولُ الْمُتَعَمَّدُ فَلْيَحْذَرْ . ة فَوَدَّ: (وَلَوْ مَسَحَهُ صُفُوذاً ضَرٌّ) الْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ حَيْثُ لَا تَقْلُ وَلِهَذَا نَظَرَ فِي الْمَجْمُوعِ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ الْمَنْقُولِ عَنِ الْقَاضِي الْحُسَيْنِ .

تُرْوَى فَلَا وَالْأَوَّلَى لِلْمُسْتَجِجِ بِالماءِ أَنْ يُقَدَّمَ الْقَتْلَ وَبِالحَجَرِ أَنْ يُقَدَّمَ الدُّبُرَ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ جَفَافًا.  
 (وَيُسَنُّ الاسْتِجَاءَ) فِي التَّصْرِيحِ بِهِ أَظْهَرَ شَاهِدٍ لِعَطْفِ كُلِّ عَلَى ثَلَاثٍ (بِيسَارِهِ) لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ  
 عَنْهُ بِالْيَمِينِ فَيُكْرَهُ كَمُسَّهُ بِهَا وَالاسْتِجَاءَ بِهَا فِي الاسْتِجَاءِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَعَلَيْهِ جَمْعُ  
 يَثًا وَكَثِيرُونَ مِنْ غَيْرِنَا. (وَالَا اسْتِجَاءَ) وَاجِبٌ (لِلدُّودِ) وَيَعْرِى بِلَا لُوثٍ فِي الْأَظْهَرِ إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ  
 كَالرِّيحِ وَمُقَابِلُهُ يُوجِبُهُ اكْتِفَاءُ بِمِظَنَّةِ التَّلْوِثِ، وَإِنْ تَحَقَّقَ عَدَمُهُ وَبِهِ فَارَقَ الرِّيحَ عِنْدَهُ وَبِهَذَا  
 يَظْهَرُ قُوَّتُهُ وَمَنْ ثَمَّ تَأَكَّدَ الاسْتِجَاءَ مِنْهُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ.....

دَعَوَى أَنْ هَذِهِ يُعَدُّ مَسْحَةً وَاجِدَةً بَفَرْضِ تَسْلِيمِهِ لَا يَقْدَحُ لِتَكَرُّرِ انْتِسَاحِ الْمَحَلِّ حَقِيقَةً قَطْعًا، وَهُوَ  
 الْوَاجِبُ كَمَا لَا يَخْفَى انْتَهَى قُلْتُ وَعَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِالمَسْحِ فِي عِبَارَاتِهِمُ الْإِنْتِسَاحُ تَذْبِيرُ وَالظَّاهِرُ جَرَيَانُ مَا  
 ذَكَرَهُ فِي الذِّكْرِ فِي الدُّبُرِ أَيْضًا كَانَ أَمْرٌ خَلَفَهُ دُبُرُهُ عَلَى نَحْوِ خِرْقَةٍ طَوِيلَةٍ عَلَى التَّوَالِي وَالْإِنْصَالِ بِحَيْثُ  
 يَتَكَرَّرُ انْتِسَاحُ الْمَحَلِّ ثَلَاثًا. □ فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلَى) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (أَنْ يُقَدَّمَ الْخُ) وَأَنْ  
 يُدْلِكَ يَدَهُ بَعْدَ الاسْتِجَاءِ بِنَحْوِ الْأَرْضِ ثُمَّ يَغْسِلُهَا وَأَنْ يَنْضَحَ قَرْجَهُ وَازَارَهُ مِنْ دَاخِلِهِ بَعْدَهُ دَفْعًا  
 لِلْوَسْوَاسِ وَأَنْ يَتَعَمَّدَ فِي غَسْلِ الدُّبُرِ عَلَى إصْبَعِهِ الْوُسْطَى؛ لِأَنَّهُ أَثْمَنُ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ فَرَاغِ  
 الاسْتِجَاءِ اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ الثَّفَاقِ وَحَصِّنْ قَرْجِي مِنَ الْفَوَاحِشِ وَلَا يَتَمَرَّضُ لِلْبَاطِنِ، وَهُوَ مَا لَا  
 يَصِلُ الْمَاءُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَتْنِعُ الْوَسْوَاسِ نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنَى وَشَرَحَ بِافْضَلِ نَعَمْ يُسَنُّ لِلْبَكْرِ أَنْ تُدْجَلَ أَصْبُعُهَا  
 فِي الثَّقَبِ الَّذِي فِي الْفَرْجِ فَتَغْسِلَهُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر بَعْدَ فَرَاغِ الاسْتِجَاءِ وَلَوْ كَانَ بِمَحَلِّ غَيْرِ الْمَحَلِّ  
 الَّذِي قَضَى فِيهِ حَاجَتَهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الاسْتِجَاءِ بِالحَجَرِ أَوْ الْمَاءِ أَيْ وَبَعْدَ  
 الْخُرُوجِ مِنْ مَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ مَا دَامَ فِيهِ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ قَوْلِهِ غُفْرَانِكَ الْخُ؛  
 لِأَنَّ ذَلِكَ مُقَدِّمَةٌ لاسْتِجَاءِ الدُّعَاءِ أَه. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ أَسْرَعُ جَفَافًا) أَيْ وَإِذَا جَفَّ تَعَيَّنَ الْمَاءُ وَزَادَ فِي  
 الْإِعَابِ؛ وَلِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى التَّمَكُّنِ مِنَ الْجُلُوسِ لِلْإِسْتِجَاءِ مِنَ الْبَوْلِ؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَخْتَانُ لِلْقِيَامِ لاسْتِوَاءِ أَوْ  
 مَسْحِ ذِكْرِ بِحَائِطٍ فَقَدَّمَ الدُّبُرَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَامَ انْطَبَقَتْ أَلْيَتَاهُ وَمُنِعَ الاسْتِجَاءُ بِالحَجَرِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ انْتَهَى  
 كُرْدِي. □ وَفَوَدَّ: (أَظْهَرَ شَاهِدٍ) هُوَ شَاهِدُ لَيْنِ سَم.

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (بِيسَارِهِ) سُئِلَ م ر عَمَّا لَوْ خُلِقَ عَلَى يَسَارِهِ صُورَةٌ جَلَالَةٌ وَنَحْوُهَا مِنْ اسْمٍ مُعْظَمٍ فَاجَابَ  
 بِأَنَّهُ يَتَخَيَّرُ حَيْثُ لَمْ يَخَالِطِ الْإِسْمَ نَجَاسَةً وَلَا فِالْيَمِينِ انْتَهَى أَقُولُ وَلَوْ خُلِقَ ذَلِكَ فِي الْكَفَيْنِ مَعَ فَهَلْ  
 يَكْفُفُ لَفَ خِرْقَةٍ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ تَكْلِيفِهِ ذَلِكَ ثُمَّ يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِ م ر فِالْيَمِينِ أَنَّهُ  
 يُسَنُّ ذَلِكَ لَا أَنَّهُ يَجِبُ؛ لِأَنَّ فِي وَجُوبِهِ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ فِي الْجُمْلَةِ ع ش. □ فَوَدَّ: (لِلنَّهْيِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ فِي  
 الْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (لِغَيْرِ حَاجَةٍ) كَنُكُوزِهِ مَقْطُوعِ الْيُسْرَى أَوْ مَشْلُوكِهَا كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ الْخُ) أَيْ بِالتَّغْلِيلِ  
 بِالْإِكْتِفَاءِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (هَنَةً) أَيْ الْمُقَابِلِ. □ فَوَدَّ: (وَبِهَذَا) أَيْ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (قُوَّةً) أَيْ  
 الْمُقَابِلِ. □ فَوَدَّ: (تَأَكَّدَ الاسْتِجَاءَ الْخُ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (بِنَةِ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الدُّودِ وَالبَغِيرِ

□ فَوَدَّ: (أَظْهَرَ شَاهِدٍ) هُوَ شَاهِدُ لَيْنِ.

وَيُكْرَهُ مِنَ الرِّيحِ إِلَّا إِنْ خَرَجَ وَالْمَحَلُّ رَطْبٌ فَلَا يُكْرَهُ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَقِيلَ يُكْرَهُ وَبَحَثَ وَجُوبَهُ شَاذٌ وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ الْاسْتِنْجَاءِ هَلْ غَسَلَ ذَكَرَهُ أَوْ هَلْ مَسَحَ يَنْتَقِي أَوْ ثَلَاثًا لَمْ تَلْزِمَهُ إِعَادَتُهُ كَمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ الْوُضُوءِ أَوْ سَلَامِ الصَّلَاةِ فِي تَرْكِ فَرَضِ ذَكَرِهِ الْبَغْوِيُّ وَقَوْلُهُ لَكِنْ لَا يَصْلِي صَلَاةَ أُخْرَى حَتَّى يَسْتَنْجِيَ لِتَرْدِّدِهِ حَالِ شُرُوعِهِ فِي كَمَالِ طَهَارَتِهِ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا ذَاكَ حَيْثُ تَرَدَّدَ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَتَجَهَّ فِي الْأَوَّلَى وَجُوبُ الْاسْتِنْجَاءِ فِي الذَّكْرِ وَلَيْسَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ؛ لَأَنَّ بَعْضَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ دَاخِلٌ فِيهِمَا وَقَدْ تَيَقَّنَ الْإِثْنَانُ بِهِمَا بَخْلَافَهُ هُنَا فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الذَّكْرِ وَالذَّكْرِ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ فَتَيَقَّنَهُ مُطْلَقًا الْاسْتِنْجَاءُ لَا يَقْتَضِي دُخُولَ غَسَلِ الذَّكْرِ فِيهِ.



وَجَمَعَ الْمُصَنِّفُ بَيْنَهُمَا لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّاهِرِ وَالتَّجَسُّسِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ فَوُدَّ: (وَيُكْرَهُ) وَفِي الْإِعَابِ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا نَصَّهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَقْرَبَ إِلَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يُسْنُ الْاسْتِنْجَاءُ مِنْهُ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ لِلتَّفْصِيلِ السَّابِقِ وَجْهٌ وَجِبَاهُ فَعَلَى مَا فِي التَّخْفَةِ وَالثَّهَابِ هُوَ مُبَاحٌ وَذَكَرَ فِي السَّبْرِ مِنَ التَّخْفَةِ أَنَّهُ ۞ قَالَ: «لَيْسَ بِنَا مِنْ اسْتَنْجَى مِنَ الرِّيحِ» وَذَكَرَ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَفْعَلَهُ لَكِنْ لَمْ يَقْبِذْهُ بِرُطُوبَةِ الْمَحَلِّ وَفِي فَتْحِ الْجَوَادِ يُسْنُ مِنْهُ إِنْ كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا فَتَلَخَّصَ مِنْ هَذِهِ الثُّقُولِ أَنَّ الْاسْتِنْجَاءَ مِنَ الرِّيحِ مُبَاحٌ عَلَى الرَّاجِحِ حَيْثُ كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا، وَأَنَّهُ بِحَسَبِ مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ تَغْتَرِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ كُرْدِي وَقَوْلُهُ وَالثَّهَابُ فِيهِ نَظَرٌ إِذْ ظَاهِرُ صَنِيعِهَا وَصَرِيحُ الْمُغْنِي اعْتِمَادُ الْكِرَاهَةِ مُطْلَقًا. □ فَوُدَّ: (وَقِيلَ) يَخْرُمُ (الْخ) أَيِ إِذَا كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا. □ فَوُدَّ: (ذَكَرَهُ الْخ) أَيِ قَوْلُهُ: وَلَوْ شَكَّ إِلَى هُنَا. □ فَوُدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَيِ قَوْلِ الْبَغْوِيِّ عَقِبَ كَلَامِهِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (صَلَاةَ أُخْرَى) أَيِ فِيمَا إِذَا طَرَأَ الشَّكُّ بَعْدَ صَلَاةٍ أَوْ اثْنَاهَا. □ فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا ذَاكَ) أَيِ عَدَمِ جَوَازِ شُرُوعِ الصَّلَاةِ مَعَ التَّرَدُّدِ وَقَوْلُهُ حَيْثُ تَرَدَّدَ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ أَيِ وَمَا هُنَا فِي مُقَدِّمَةِ الطَّهَارَةِ لَا فِي أَصْلِهَا. □ فَوُدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّكِّ فِي غَسَلِ الذَّكْرِ. □ فَوُدَّ: (فِي الذَّكْرِ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: فِي الْأَوَّلَى. □ فَوُدَّ: (قِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ) أَيِ بِقَوْلِهِ كَمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ الْوُضُوءِ الْخ.



□ فَوُدَّ: (فَلَا يُكْرَهُ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لَكِنَّهُ يُسْنُ فِي نَحْوِ الْبَغْرِ وَالزَّيْبِ مَعَ الرُّطُوبَةِ انْتَهَى، فَإِنَّ رَجَعَ قَوْلُهُ: مَعَ الرُّطُوبَةِ لِنَحْوِ الْبَغْرِ أَيْضًا فَهُوَ مُشْكِلٌ بَلِ الْوَجْهُ الْوُجُوبُ حَيْثُ لَا يَتَجَسَّسُ الْمَحَلُّ فَلْيُرَاجَعَ. انتهى.

### باب الوُضوء

هو اسم مصدر وهو التَوَضُّؤُ والْأَفْضَعُ ضَمُّ واوهِ إن أريدَ به الفعلُ الذي هو استعمالُ الماءِ في الأعضاء الآتية مع النية، وهو الْمُتَوَضِّئُ له وَفَتْحُهَا إن أريدَ به الماءُ الذي يُتَوَضَّأُ به مأخوذاً من الوضاعة وهي التضارة لإزالته لظلمة الذنوب وفُرِضَ مع الصلاة ليلة الإسراء، وهو من الشرائع القديمة كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة والذي من خصائصنا إما الكيفية المخصوصة أو القوة والتحجيلُ وموجبه الحدث مع إرادة.....

### باب الوُضوء

■ فَوَدَّ: (هو اسم مصدر) إلى قوله: لا تَحْوِ خِضَابٍ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ، وَهُوَ مِنَ الشَّرَائِعِ إِلَى وَمَوْجِبُهُ وَقَوْلُهُ، وَهُوَ مَقْفُولُ الْمَعْنَى إِلَى وَشَرْطُهُ وَقَوْلُهُ أَيْ عِنْدَ الْإِشْتِيَاءِ وَإِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَمَّا لِكَيْفِيَّةِ إِلَى الْفَرَّةِ وَقَوْلُهُ أَيْ عِنْدَ الْإِشْتِيَاءِ. ■ فَوَدَّ: (اسم مصدر) وقد اسْتَعْمِلَ اسْتِغْمَالَ الْمَصْدَرِ نِهَايَةً وَمَغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وهو التَوَضُّؤُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِي إِذْ قِيَاسُ الْمَصْدَرِ التَوَضُّؤُ بوزن التَكَلُّمِ وَالتَّعَلُّمِ اهـ. ■ فَوَدَّ: (وَالْأَفْضَعُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمَغْنِي وَالنَّهَايَةِ بضم الواو اسم للفعل الْخُ وَيَفْتَحُهَا اسْمُ لِلْمَاءِ الْخُ وَقِيلَ يَفْتَحُهَا فِيهِمَا وَقِيلَ بضمها فِيهِمَا، وَهُوَ أَضْعَفُهَا اهـ قَالَ ع ش فَجُمْلَةُ الْأَقْوَالِ ثَلَاثَةٌ وَلَا خُصُوصِيَّةَ لِهَذِهِ بِالْوُضُوءِ بَلْ هِيَ جَارِيَةٌ فِيمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعُولٍ تَحْوِ طَهَوِيٍّ وَسَحَوِيٍّ اهـ. ■ فَوَدَّ: (الذي هو الْخُ) أَيْ شَرْعًا وَلَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ لِيَشْمَلَ التَّرْتِيبَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَعْضَاءِ الْآتِيَةِ ذَاتُهَا مِنَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّأْسِ وَالرِّجْلَيْنِ وَصِفَتُهَا مِنَ التَّرْتِيبِ فِيهَا وَالتَّغْيِيرُ بِالْفِعْلِ وَالِاسْتِغْمَالُ لِلْغَالِبِ، وَالْمَدَارُ عَلَى وَصُولِ الْمَاءِ إِلَى الْأَعْضَاءِ بِالنِّيَّةِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ. وَأَمَّا مَعْنَاهُ لَعَمْرُوهَ فَهُوَ عَسَلُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ سِوَاكَ كَانَ بَنِيَّةً أَمْ لَا شَيْخُنَا. ■ فَوَدَّ: (يَتَوَضَّأُ بِهِ) أَيْ يُعَدُّ وَيُهَيِّئُ لِلْوُضُوءِ بِهِ كَالْمَاءِ الَّذِي فِي الْإِبْرِيْقِ أَوْ فِي الْمِيقَضَةِ لَا لِمَا يَصْبَحُ مِنْهُ الْوُضُوءُ كَمَاءِ الْبَحْرِ خِلَافًا لِيَعْمَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ إِطْلَاقَهُ عَلَى مَاءِ الْبَحْرِ مَثَلًا شَيْخُنَا وَبُجَيْرِمِي. ■ فَوَدَّ: (مِنَ الْوَضَاعَةِ الْخُ) أَيْ الْوُضُوءُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْوَضَاعَةِ سَم.

■ فَوَدَّ: (لِإِزَالَتِهِ لظلمة الذنوب) أَيْ سَمِّيَ بِذَلِكَ لِإِزَالَتِهِ الْخُ ع ش. ■ فَوَدَّ: (لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ) لَكِنْ مَشْرُوعِيَّةٌ سَابِقَةٌ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ رَوَى (أَنْ جَبْرِيلَ أَتَى لَهُ ﷺ فِي ابْتِدَاءِ الْبَيْتَةِ فَقَلَّمَهُ الْوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى بِهِ رَكْعَتَيْنِ) شَيْخُنَا عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَفُرِضَ أَوَّلًا لِكُلِّ صَلَاةٍ ثُمَّ نُسِخَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ إِلَّا مَعَ الْحَدِيثِ وَالصَّلَاةِ الَّتِي كَانَ يُصَلِّيُهَا قَبْلَ فَرَضِ الْوُضُوءِ هَلْ كَانَ يَتَوَضَّأُ لَهَا أَوْ لَا وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلْ كَانَ مُنْدُوبًا أَوْ مُبَاحًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي، وَبَذَلَ لَهُ قَوْلُهُمْ هُنَا فَرَضَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ وَلَمْ يَقُولُوا شَرَعَ اهـ. ■ فَوَدَّ: (الحدث) الْخُ أَيْ بَشَرُطُ الْإِنْقِطَاعِ وَقَوْلُهُ مَعَ إِرَادَةِ الْخُ أَيْ وَلَوْ حُكْمًا لِيَدْخُلَ مَا إِذَا دَخَلَ وَفَتْحُ الصَّلَاةِ، وَإِنْ لَمْ يَرُدَّ

### باب الوُضوء

■ فَوَدَّ: (مَأْخُوذٌ مِنَ الْوَضَاعَةِ) أَيْ الْوُضُوءُ مَأْخُوذٌ.



نحو الصلاة، ويختص حلوله بالأعضاء الأربعة وحرمة مس المصحف غيرها لانتفاء الطهارة الكاملة المبيحة للمس، وهو معقول للمعنى، وإنما اكتفي بمسح جزء من الرأس؛ لأنه مستور غالبا فكفاه أدنى طهارة؛ لأن تشريفه المقصود يحصل بذلك. وشرطه كالتسل مائة مطلق وظن أنه مطلق.....

فعلها في أوله ع ش وُبَجِيرُمِي. ه فُود: (نحو الصلاة) كطواف وسجدة تلاوة. ه فُود: (وهو معقول المعنى) خلافاً للإمام ومن تبعه نهاية أي حيث أقره عبارته قال الإمام، وهو تعبد لا يُعقل معناه؛ لأن فيه مسحاً ولا تنظيف فيه اه. قال البَجِيرُمِي عليه، وهو ضعيف والمُعْتَمَد أنه معقول المعنى؛ لأن الصلاة مُنَاجَاة لِلرَّبِّ تعالى فَطُلِبَ التَّنْظِيفُ لِأجلِهَا، وإنما اختص الرأس بالمنح لستره غالبا فاكْتَفَى فيه بِأَدْنَى طَهَارَةٍ وَخُصَّتْ الأَعْضَاءُ الأَرْبَعَةُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُا مَحَلُّ اكْتِسَابِ الْخَطَايَا أَوْ؛ لِأَنَّ أَدَمَ تَوَجَّهَ إِلَى الشَّجَرَةِ بِوَجْهِهِ وَمَضَى إِلَيْهَا بِرِجْلَيْهِ وَتَنَاوَلَ بِيَدَيْهِ وَمَسَّ بِرَأْسِهِ وَرَقَهَا وَالتَّعْبُدِيُّ أَفْضَلُ مِنْ مَعْقُولِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الإِمْتِثَالَ فِيهِ أَشَدُّ كَمَا فِي الْفَنَائِي الْحَدِيثِي لِابْنِ حَجَرٍ اه. ه فُود: (وإنما اكْتَفَى الْخ) رَدُّ لِدَلِيلٍ مَنْ قَالَ إِنَّهُ تَعْبُدِيٌّ ع ش. ه فُود: (وشرطه) مُفْرَدٌ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةِ قِيَمِهِ وَعَبْرَ النَّهَاةِ وَالْمُعْنَى بِشَرْطِهِ. ه فُود: (وظن أنه مطلق) قد يُنْظَرُ فِي اشْتِرَاطِ الظَّنِّ بِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ الْإِطْلَاقَ أَوْ ظَنَّ عَدَمَهُ فَالْوَجْهَ أَنَّ يُقَالُ ظَنُّ أَنَّهُ مُطْلَقٌ أَوْ اسْتِصْحَابُ الْإِطْلَاقِ حَالِ عَدَمِ التَّيَاسُّ بِمُتَتَّبِعِ سَمٍ وَدَعَّ الشَّارِحُ هَذَا الْإِشْكَالَ بِزِيَادَةِ أَيِّ عِنْدَ الْإِشْتِيَاءِ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنْ حَاشِيَةِ فَتْحِ الْجَوَادِ مَا نَعَصُّهُ وَلَا يَخْتِاجُ

ه فُود: (وشرطه كالتسل مائة مطلق) قَالَ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ وَجَعَلَ الْمَاءَ شَرْطًا هُوَ مَا صَوَّرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ بِجَعْلِهِمُ الثَّرَابَ فِي التَّيْمُمِ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَى أَنْ قَالَ وَالزَّرَكْسِيُّ نَقَلَ أَنَّ كُلَّ شَرْطٍ ثُمَّ قَالَ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَقَدْ يَجِبُ أَنَّ الْمَاءَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ خَاصًّا بِالْوُضُوءِ وَالْعُمْلُ بَلْ يَعْمُهُمَا وَالْخَبَثُ كَانَ بِالشَّرْطِ أَشْبَهَ بِخِلَافِ الثَّرَابِ فَإِنَّهُ خَاصٌّ بِغَيْرِ الْخَبَثِ وَهُوَ فِي الْمُعْلَظَةِ غَيْرُ مُطَهَّرٍ بَلِ الْمُطَهَّرُ الْمَاءُ بِشَرْطِ مَزْجِهِ بِهِ فَكَانَ بِالْأَرْكَانِ أَشْبَهَ انْتَهَى وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ جَعْلَ الثَّرَابِ رُكْنًا فِي التَّيْمُمِ بِأَنَّ التَّيْمُمَ مِنْ قَبْلِ الْعَرَضِ؛ لِأَنَّهُ فَعْلٌ وَالثَّرَابُ مِنْ قَبْلِ الْجَوْهَرِ؛ لِأَنَّهُ جِسْمٌ فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ جُزْءًا مِنَ الْعَرَضِ انْتَهَى وَأَقُولُ هُوَ إِشْكَالٌ سَاقِطٌ لَوْ جَوَّهَ مِنْهَا أَنَّ هَذَا نَظِيرُ عَدَمِهِ الْعَاقِدِ رُكْنًا لِلْبَيْعِ مَعَ أَنَّ الْبَيْعَ هُوَ الْعَقْدُ وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُ جُزْءًا مِنَ الْعَقْدِ. وَقَدْ أَجَابَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُهُ هُنَاكَ بِمَا يَأْتِي نَظِيرُهُ هُنَا وَمِنْهَا أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ الثَّرَابِ رُكْنًا أَوْ شَرْطًا أَنَّ ذَاتَهُ هِيَ الرُّكْنُ أَوْ الشَّرْطُ ضَرُورَةٌ أَنَّ كُلَّ مِنَ الرُّكْنِ وَالشَّرْطِ مُتَعَلِّقٌ بِالْوُجُوبِ وَالْوُجُوبُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالذَّوَاتِ بَلْ بِالْأَعْمَالِ بَلِ الْمُرَادُ بِالرُّكْنِ أَوْ الشَّرْطِ هُوَ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ أَوْ الثَّرَابِ أَوْ يُقَالُ كَوْنُ الْمَسْحِ بِالثَّرَابِ وَالْعُمْلُ بِالْمَاءِ وَمِنْهَا أَنَّ جَعْلَهُ رُكْنًا لَا يَفْتَضِي كَوْنَهُ جُزْءًا مِنَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَجْمُوعٌ أُمُورٍ مِنْهَا الْمَسْحُ وَمِنْهَا الثَّرَابُ فَكَوْنُهُ رُكْنًا إِنَّمَا يَفْتَضِي كَوْنَهُ جُزْءًا مِنْ هَذَا الْمَجْمُوعِ لَا مِنْ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ جُزْءُ هَذَا الْمَجْمُوعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ه فُود: (وظن أنه مطلق) قد يُنْظَرُ فِي اشْتِرَاطِ الظَّنِّ بِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ الْإِطْلَاقَ أَوْ ظَنَّ

أي عند الاشياء وعدم نحو حيض في غير نحو أغسال الحج وأن لا يكون على الموضي ما يغير الماء تغيراً صاراً أو جرم كثيف يمنع وصوله للبشرة لا نحو خضاب.....

لظن الطهارة إلا عند وجود معارض وهو اشتباه فيما إذا اشتبه عليه طاهر بنجس فَيَمْتَنِعُ عليه التوضؤ من أحدهما إلا بعد أن يَجْتَهِدَ ما يَظُنُّ طهارةً واحد ظناً مؤكداً ناشئاً عن الإجهاد وخرَجَ بذلك ما لو رأى ماء ولم يَظُنَّ فيه طهارة فله التَّطَهُّرُ به استناداً لأصل طهارته، وإن غلبَ على ظنه تنجسه بوقوع ما الغالب في جنسه التجاسة، وإنما لم يَلْتَمِزْ لهذا الظن؛ لأن الشارع ألغاه. هـ فَوُدَّ: (أي عند الأشياء) وإلا فلو شك في تنجس الماء المتيقن الطهارة جاز التطهر به لترجح طرف الطهارة واعتضاده باليقين فيمكن إبقاء كلامهم على عموميه نظراً لما ذكرَ بصري عبارة ع ش عَقِبَ ما مرَّ عن سم أيّاً نُصِّها فُلْتُ أو يُقال إن استصحاب الطهارة مُحَصِّلٌ لِلظَّنِّ قَيِّجُورٌ أن يرد بظن أنه مُطْلَقٌ الْأَعْمَ مِنْ ظَنِّ سَبَبِهِ الْإِجْهَادُ أو استصحاب الطهارة. هـ فَوُدَّ: (نحو حيض إلخ) كالتفاس عبارة الخطيب وعدم المنافي من نحو حيض ونفاس في غير إلخ ومس ذكرَ هـ. هـ فَوُدَّ: (في غير نحو أغسال الحج) أي في الوضوء لغير إلخ أما الوضوء لها فلا يَشْتَرِطُ فيه عَدَمُ الْمُنَافِي ع ش. هـ فَوُدَّ: (نحو أغسال الحج) كالمسئل لدخول مكة لغير حاجٍ ومُعْتَمِرٍ وكغسل العيدين يُجَبِّرُ مِي. هـ فَوُدَّ: (تَغْيِراً صاراً) قال في الامداد وبه الطيب الذي يُحَسِّنُ به الشعر على أنه قد يَنْشَفُ فَيَمْنَعُ وصول الماء للباطن فيجب إزالته هـ وهذا هو الراجح من الخلاف في ذلك كُرْدِي. هـ فَوُدَّ: (أو جرم كثيف) كدهن جامد وكوسخ تحت الأظفار نهاية زاد شرح بأفضل خلافاً للفرالي هـ. قال الكُرْدِي عليه قال الزيادي في شرح المحرر وهذه المسألة مما نَمُّ بها البلوى فَقُلْ مَنْ يَسْلَمُ مِنْ وَسَخِ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ فَلْيَتَقَطَّنْ لِذَلِكَ انْتَهَى وقال الشارح في حاشية التلخيص وفي زيادات العبادي وسَخَ الأظفار لا يَمْنَعُ جَوَازَ الطَّهَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ تَشُقُّ إِزَالَتُهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْعَجِينِ نَجِبٌ إِزَالَتُهُ قَطْعاً؛ لِأَنَّهُ نَائِرٌ وَلَا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ وَاخْتَارَ فِي الْإِحْيَاءِ وَالذَّخَائِرِ هَذَا فَقَالَ يُعْفَى عَنْهُ، وَإِنْ مَنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ لِمَا تَحْتَهُ وَاسْتَدَلَّ هُوَ وَغَيْرُهُ -بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَرَمَى مَا تَحْتَهَا- وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ أَنْتَهَى اه كُرْدِي. هـ فَوُدَّ: (يمنع وصوله للبشرة).

(فزع) وَقَعَتْ شَوْكَةٌ فِي عَضْوِهِ، فَإِنْ ظَهَرَ بَعْضُهَا لَمْ يَصِحَّ الْوُضُوءُ قَبْلَ قَلْعِهَا؛ لِأَنَّ مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ صَارَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ، وَإِنْ غَاصَتْ فِي اللَّحْمِ وَاسْتَتَرَتْ بِهِ صَحَّ الْوُضُوءُ سَم، وَإِنِّي مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ بِتَفْصِيلٍ. هـ فَوُدَّ: (لا نحو خضاب إلخ) في شرح العباب عن البلقيني أن ما يُعْطَى جُزْمُ الْبَشَرَةِ إِنْ أَمَكْنَ

عَدَمَهُ فَالْوَجْهَ أَنْ يُقالَ ظَنُّ أَنَّهُ مُطْلَقٌ أَوْ اسْتِصْحَابُ الْإِطْلَاقِ حَالِ عَدَمِ التَّلَبُّسِ بِمُتَنَجِّسٍ. هـ فَوُدَّ: (لا نحو خضاب) في شرح العباب عن البلقيني أن ما يُعْطَى جُزْمُ الْبَشَرَةِ إِنْ أَمَكْنَ زَوَالُهُ عِنْدَ التَّطَهُّرِ الْوَاجِبِ لَمْ يَمْتَنِعْ وَلَا حَرَمَ قَبْلَ الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَنَعَ الْمُكَلِّفِ مِنْ تَعَمُّدِ تَنْجِيسِ بَدَنِهِ بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ قَبْلَ دُخُولِهِ وَبَعْدَهُ مَعَ فَقْدِ الْمَاءِ بِخِلَافِ تَعَمُّدِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ أَوْ الْأَكْبَرِ وَلَوْ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَوْ مَعَ فَقْدِ الْمَاءِ أَوْ التُّرَابِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَطْرُقُ الْمُكَلِّفُ غَالِباً فَعَلَرُدُّ الْبَابِ فِيهِ بِخِلَافِ التَّضَمُّخِ بِالتَّجَاسَةِ أَنْتَهَى

وذهن مائع وقول القفال تراكم الوسخ على المضى لا يمنع صحة الوضوء ولا النقض بلمسه يتغير فرسه فيما إذا صار جزءا من البدن لا يمكن فصله عنه كما مر ولا يضرب احتياطاً

زواله عند الطهر الواجب لم يمنع ولا حرم قبل الوقت وبغده وهو قريب من منع المكلف من تعمّد تنجيس بدنه بما لا يغنى عنه قبل دخولهِ وبغده مع فقد الماء بخلاف تعمّد الحادث الأصغر أو الأكبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب؛ لأنه مما يطرق المكلف غالباً فطرّد الباب فيه بخلاف التضمّح بالنجاسة انتهى فليتبّع لقوله ولا حرم إلخ وليتأمل ما أفاده كلامه من جواز تعمّد الحدث من غير حاجة بعد دخول الوقت مع فقد الماء والتراب فإنه مشكّل مع نحو قولهم بعضيان من أثلّف الماء عبثاً بعد دخول الوقت فإنه لا سبب للمضيان المذكور إلا المحافظة على بقاء الطهارة سم أقول والإشكال المذكور دفعه الشارح بقوله؛ لأنه مما يطرق إلخ. هـ فود: (وذهن مائع) قال الشارح في حاشية التحفة وفي المجموع والروضة ولو كان على أعضائه أثر ذهني مائع فتوضأ وأمس الماء البشارة وجرى عليها ولم يثبت صغ وضوء؛ لأن ثبوت الماء ليس بشروط وفي الخادم بعد ذكر هذا، ويجب حمله على ما إذا أصاب المضى بحيث يسمى غسلًا فلو جرى عليه فتقطع بحيث يظهر عدم إصابته لذلك المضى لم يكف كزدي. هـ فود: (لا يمكن فصله عنه) أي بحيث يخشى من فصله عنه محذور تيمم ع ش. هـ فود: (كما مر) أي في أسباب الحدث في شرح الثالوث البقاء بشرطي الرجل والمرأة مما نعه وعلم من الإلتقاء أنه لا نقض باللمس من وراء حائل، وإن دق ومنه ما تجمّد من غبار يمكن فصله

فليتبّع لقوله ولا حرم قبل الوقت وبغده وليتأمل ما أفاده كلامه من جواز تعمّد الحدث من غير حاجة بعد دخول الوقت مع فقد الماء والتراب فإنه مشكّل مع نحو قولهم بعضيان من أثلّف الماء عبثاً بعد دخول الوقت وإيجابهم مسح الخف لمن كان لا يسه بشرطه ومنه ما لا يكفيه لو غسل، ويكفيه لو مسح فإنه لا سبب للمضيان المذكور إلا تفويت الطهارة ولا للإيجاب المذكور إلا المحافظة على بقاء الطهارة فليتأمل.

(فرغ): وقعت شوكة في عضويه، فإن ظهر بعضها لم يصح الوضوء قبل قلها؛ لأن ما وصلت إليه صار في حكم الظاهر، وإن غاصت في اللحم واستترت به صغ الوضوء قال في الخادم ولم تصح الصلاة لتنجسها بالدم فهي كالوشم انتهى ونازع السيد بأن الظاهر جريان التفصيل المذكور في الغوى عن قليل الدم وكثيره في ذلك ثم فرق بينهما وبين الوشم بأنه يفعله وغدوانه لحرمته بخلافها فإنها في محل الحاجة سيما في حق من يكثر مشبه. هـ فود: (كما مر) كآته يريد قوله في شرح قول المصنّف في أسباب الحدث الثالوث البقاء بشرطي الرجل والمرأة إلخ ما نعه وعلم من الإلتقاء أنه لا نقض باللمس من وراء حائل، وإن رقى ومنه ما تجمّد من غبار يمكن فصله أي من غير خشية مبيح تيمم فيما يظهر أخذاً مما يأتي في الوشم لوجوب إزالته لا من نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد اه لكن هذا لا يقتضي أن يقول كما مر بل أن يقول كما علم مما مر.

الخضاب بالشاير؛ لأن الأصل فيه الطهارة فقد أخبرني بعض الخبراء أنه يُنقَد من الهباب من غير إيقاد عليه بالنجاسة فبأنه نوعان وعند الشك لا نجاسة على أن الأول منه ما مآذته طاهرة، وهي الشب ونحوه ولا يضر الوُقود عليه بالنجاسة وتخيّل أن رأس إنائه مُنقَد من دُخانها مع الهباب؛ لأن هذا غير مُحَقَّقٍ لاحتمال أنه مُنقَد من الهباب وحده، وأن دُخانها مَبَّيٌ لذلك العقيد، وإن لم يكن من عَيْنِهِ وبهذا يُعَلِّمُ استرواخ من جَزَمَ بِنَجَاسَةِ الشاير حيث وَجَدَ ولا يضر في الخضاب تنقيطه للجِلْدِ وتربيته القشرة عليه؛ لأن تلك القشرة من عَيْنِ الجِلْدِ لا من جَرَمِ الخضاب كما هو واضح وجري الماء عليه وإزالة النجاسة على تفصيل يأتي وتحقّق المُقتَضِي إن بَانَ الحالُ وإلا فطهر الاحتياط بأن تَتَقَرَّرَ الطهارة وشك في الحدث فتوضأ من غير ناقض صحيح.....

أي من غير خَشْيَةِ مَبِيحٍ يَتِمُّ فيما يَطْهَرُ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي فِي الرَّشْمِ لِوُجُوبِ إِزَالَتِهِ لَا مِنْ نَحْوِ عِزِّي حَتَّى قَدْ صَارَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْجِلْدِ انْتَهَى اه سم . ه فُود: (هَلَى أَنْ الْأَوَّلُ) أَي مَا أَوَقَدَ عَلَيْهِ بِالنَّجَاسَةِ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَي مِنَ الْأَوَّلِ مُبْتَدَأً وَقَوْلُهُ مَا مَآذُهُ الْخَبَرُ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ أَنْ . ه فُود: (وَتَخَيَّلِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى الْوُقُودِ (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا) أَي الْإِنْقِادَ الْمَذْكُورَ . ه فُود: (وَأَنْ لَمْ يَكُنْ الْخُ) الْوَاوُ حَالِيَةً وَقَوْلُهُ مِنْ عَيْنِهِ أَي عَيْنِ دُخَانِ النَّجَاسَةِ . ه فُود: (خَيْثُ وَجَدَ) أَي مُطْلَقًا . ه فُود: (وَلَا يَضُرُّ فِي الْخُضَابِ الْخُ) وَمِنْهُ أَي بِمَا لَا يَنْتَعُ وَصُولُ الْمَاءِ لِلْبَشَرَةِ الْخُضَابُ بِالْمَقْصُصِ وَلَا نَظَرُ لِنَتْفِيفِ الْجَسْمِ مِنْ حَرَارَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْجَزْمَ حَبِيزٌ مِنْ نَفْسِ الْبَدَنِ إِمْدَادًا هُكْرَدِي . ه فُود: (وَجَزِي الْمَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَحَقَّقَ الْمُقْتَضِي فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَإِلَا فِي الْمُغْنِي . ه فُود: (وَجَزِي الْمَاءِ عَلَيْهِ) يَغْنِي عَلَى الْعُضْوِ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي الشُّرُوطِ الْخَارِجَةِ عَنْ حَقِيقَةِ الْوُضُوءِ وَمَاهِيَةِ وَجَزِي الْمَاءِ دَاخِلٌ فِي حَقِيقَةِ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّهُ سَيَلَانُ الْمَاءِ عَلَى الْعُضْوِ وَغُسْلُ الْأَعْضَاءِ الْمَخْصُوصَةِ دَاخِلٌ فِي حَقِيقَةِ الْوُضُوءِ وَمَاهِيَةِ فَتَدْبَرُ بَصْرِي وَدَفَعَ النِّهَايَةَ وَالْإِمْدَادُ هَذَا الْإِشْكَالَ بِمَا نَصَّهُ وَلَا يَنْتَعُ مَنْ عَدَّ هَذَا شَرْطًا كَوْنُهُ مَعْلُومًا مِنْ مَفْهُومِ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَرَادُ بِهِ مَا يُعْمُ التَّضَحُّعُ أَوْ لَكِنْ الْإِشْكَالُ أَقْوَى . ه فُود: (وَالْإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ الْخُ) أَي الْعَيْنِيَّةُ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ أَي وَلَوْ بِغُسْلَةٍ وَاحِدَةٍ لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ تُزِيلَ الْغُسْلَةُ عَيْنَهُ وَأَوْصَافُهُ إِلَّا مَا عَسَرَ مِنْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ وَأَنْ يَكُونَ الْمَاءُ وَارِدًا عَلَى التَّجَسُّسِ إِنْ كَانَ دُونَ الْقَلْتَيْنِ وَأَنْ لَا تَتَغَيَّرَ الْمَسَالَةُ وَلَا يُزِيدُ وَزْنُهَا بَعْدَ اغْتِيَابٍ مَا يَشْتَرِبُهُ الْمَسْئُولُ وَيُعْطِيهِ مِنَ الْوَسْخِ الطَّاهِرِ، وَإِنَّمَا قَيَّدَهَا بِالْعَيْنِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تَحْتَاجُ إِزَالَتَهَا إِلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ فَاحْتَاجَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى إِزَالَتِهَا وَأَمَّا التَّجَسُّسُ الْحَكْمِيُّ فَالْغُسْلَةُ الْوَاحِدَةُ تَكْفِي فِيهِ عَنْ الْحَذِّ وَالْخَبَثِ خَيْثُ كَانَ الْمَاءُ الْقَلِيلَ وَارِدًا وَعَمَّ مُوَضِعَ النَّجَاسَةِ بَلَا تَفْصِيلٍ كُرْدِي . ه فُود: (وَتَحَقَّقَ الْمُقْتَضِي الْخُ) وَكَذَا عَدَّهُ الشَّارِحُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْإِبْعَابِ وَالْخُطْبِ وَرَدَّ النِّهَايَةَ وَالْإِمْدَادُ بِأَنَّهُ بِالْأَرْكَانِ أَشْبَهَ كُرْدِي .

ه فُود: (مِنْ غَيْرِ نَاقِضٍ صَحِيحٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ إِذَا بَانَ الْحَالُ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ وَجُوبُ إِعَادَةِ مَا صَلَّاهُ بِهِ قَبْلَ بَيَانِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ صَلَّى مُحْدِثًا.

إذا لم يبين الحال ولا يكلف النقض قبله لما فيه من نوع مشقة لكن الأولى فعله خروجا من الخلاف، وإنما صنع وضوء الشاك في طهره بعد تيقن حديثه مع تزديده، وإن بان الحال؛ لأن الأصل بقاء الحديث بل لو نوى في هذه إن كان محدثا والا فتجديده صنع، وإن تذكر. وإسلام وتمييز إلا في نحو غسل كتابية مع نيتها لتجمل لخليلها المسلم وتغسله لخليلته المجنونة أو الممتنعة مع النية منه بخلاف ما إذا أكرهها لا يحتاج لنية للضرورة وتجب إعادته بعد زوال الكفر أو الجنون أو الامتناع لزوال الضرورة وعدم الصارف بأن لا يأتي بمناقب للنية كردة أو قول إن شاء الله لا بنية التبرك أو قطع لا نوم طويل مع التمكن فلا يحتاج لتجديدها إن كان

فرد: (بان الحال) فلو شك هل أخذت أو لا فتوضأ ثم بان أنه كان محدثا لم يصح وضوءه على الأصح مغني نهاية وأسنو. فرد: (صحيح إلخ) فضبطته أنه غير صحيح إذا بان الحال وقصبة ذلك وجوب إعادة ما صلاه به قبل بيان الحال؛ لأنه تبين أنه صلى محدثا سم. فرد: (وإن بان الحال) أي تبين أنه كان محدثا. فرد: (بل لو نوى في هذه إلخ) انظر لو لم يتو ذلك وبان متطهرا سم أي فهل يحصل التجديد أم لا أقول الأقرب حصوله كما يفيد قول السيد عمر البصري قوله: صنع يؤخذ منه أن ما مر من أن تحقق المفتضي إن بان الحال شرطه محله غير التجديد اه. فرد: (وإن تذكر) أي أنه كان محدثا. فرد: (وإسلام وتمييز) أي؛ لأنه عبادة يحتاج لنية والكافر ليس من أهلها، وأن غير التمييز لا يصح عبادته فعلم أن هذين شرطان لكل عبادة شرع بأفضل. فرد: (لخليلها المسلم) تقدم ما فيه من الخلاف في كونه قيدا. فرد: (أو الممتنعة) ليس على ما ينبغي؛ لأنه ليس من المستنابات، وإنما ذكره استطرادا لمناسبة مسألة المجنونة في كون النية من الحليل فلا تغفل بصري. فرد: (بخلاف ما إذا أكرهها إلخ) أي فباشرته بنيتها مكرمة ومقتضى كلامه الإعتداد بغسل المكرمة، وإن غلب على ظنه عدم نيتها وفي النفس منه شيء بصري. فرد: (للضرورة) علة للمستنابات بقوله إلا في نحو إلخ لا لقوله لا يحتاج لنية، وإن أوجبه العبارة بصري أقول يدفع الإيهام قوله الآتي لزوال الضرورة.

فرد: (وعدم الصارف) إلى قوله كما يأتي في النهاية والمغني. فرد: (وعدم الصارف) ويعبر عنه بتمام النية حكما نهاية ومغني. فرد: (كردة أو قول إلخ) أو قطع أمثلة المنافي للنية، فإن فعل واحدا من هذه الثلاثة في الانتهاء انقطعت النية فبعبدها للباقي كردي لا بنية التبرك أي يذكر اسم الله أو بهذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة أو باتباعه ﷺ في ذكرها في كل أو غالب أوقافه بعد مجيء الأمر بها وكذا إذا أتى بها بنية أن أفعال العباد لا تنفع إلا بمشيئة الله تعالى اه كردي عن الإيعاب.

فرد: (بنية التبرك) أي وحده ش. فرد: (أو قطع) أي بنية القطع. فرد: (لا نوم إلخ) عطف على

فرد: (إذا لم يبين الحال) في الروض ولو توضأ الشاك احتياطا فبان محدثا لم يجز اه. وفي شرح العباب بخلاف ما إذا بان محدثا، وإن كان قال إن كان محدثا والا فتجديده. فرد: (بل لو نوى في هذه إلخ) انظر لو لم يتو ذلك وبان متطهرا. فرد: (لا بنية التبرك) دخل الإطلاق وقوله كما يأتي أي في قوله الثاني غسل وجهه.

البناء بفعله كما يأتي، فإن قلت لم الحَقَّ الإطلاق هنا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرك قلت يُفَرَّقُ بأنَّ الجَزَمَ المُعْتَبَرُ فِي النِّيَّةِ يَنْتَفِي بِهِ لَانْصِرَافِهِ لِمَذْلُولِهِ مَا لَمْ يَصْرِفْهُ عَنْهُ بِنِيَّةِ التَّبَرُّكِ وَأَمَّا فِي الطَّلَاقِ فَقَدْ تَعَارَضَ صَرِيحَانِ لَفْظُ الصَّيْغَةِ الصَّرِيحِ فِي الْوُقُوعِ وَلَفْظُ التَّعْلِيْقِ الصَّرِيحِ فِي غَدَمِهِ لَكِنْ لَمَّا ضُمَّتْ هَذَا الصَّرِيحُ بِكَوْنِهِ كَثِيرًا مَا يُسْتَعْمَلُ لِلتَّبَرُّكِ احْتِجَاجًا لِمَا يُخْرِجُهُ عَنْ هَذَا الِاسْتِعْمَالِ، وَهُوَ نِيَّةُ التَّعْلِيْقِ بِهِ قَبْلَ فِرَاقِ لَفْظِ تِلْكَ الصَّيْغَةِ.....

رَدُّ. **قُود:** (كَمَا يَأْتِي) أَي فِي مَبْحَثِ عَسَلِ الرَّجُلِ. **قُود:** (فَإِنْ قُلْتَ) إِلَى قَوْلِهِ، وَيَأْتِي فِي النِّهَايَةِ. **قُود:** (الْإِطْلَاقُ) أَي فِي قَوْلِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. **قُود:** (بِقَصْدِ التَّعْلِيْقِ هُنَا) أَي فَافْسَدِ الْوُضُوءَ وَقَوْلُهُ فِي الطَّلَاقِ بِقَصْدِ التَّبَرُّكِ أَي فَوَقَّعَ الطَّلَاقَ. **قُود:** (يَنْتَفِي بِهِ لَانْصِرَافِهِ إِلَيْهِ) يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي لَفْظِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَمَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ وَحَيْثُ قَبْلَهُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرُ فِي النِّيَّةِ هُوَ الْقَلْبُ دُونَ اللِّسَانِ، وَإِنْ خَالَفَهُ فَالتَّائِي إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ تَعْلِيْقٌ بِقَلْبِهِ صَحَّتْ نِيَّتُهُ، وَإِنْ عَلِقَ بِلِسَانِهِ وَلَا يَكُونُ التَّعْلِيْقُ بِلِسَانِهِ مُنَاقِيًا لِجَزَمِ قَلْبِهِ، وَإِنْ وَجَدَ مِنْهُ بِقَلْبِهِ لَمْ تَصِحَّ نِيَّتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ تَعْلِيْقٌ بِلِسَانِهِ وَلَا يَتَأْتَى تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ بِمُلَاحَظَةِ مَعْنَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِقَلْبِهِ؛ لِإِنَّمَا مَعَ مُخَالَفَةِ ظَاهِرِ عِبَارَتِهِ لَا يَتَأْتَى فِيهِ التَّفْصِيلُ بَيْنَ التَّبَرُّكِ وَغَيْرِهِ إِذِ التَّبَرُّكُ إِنَّمَا هُوَ بِاللَّفْظِ لَا بِقَصْدِ مَعْنَى اللَّفْظِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يَنْمُنَّ أَنَّ التَّبَرُّكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّفْظِ سَم. وَهَذَا الْمَنْعُ ظَاهِرٌ فِي الْبَصْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ نَحْوِ عِبَارَتِهِ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَتَأْتَى إِلَيْهِ مَا نَصُّهُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْحَقَّ الْإِطْلَاقُ بِالتَّعْلِيْقِ هُنَا وَبِالتَّبَرُّكِ ثُمَّ هُوَ الْأَخْرُوطُ فِي الْبَابَيْنِ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرَ حَيْثُ قَارَنَ التَّلَفُّظُ النِّيَّةَ الْقَلْبِيَّةَ، فَإِنْ تَأَخَّرَ فَلَا يَضُرُّ مُطْلَقًا لِمُضِيِّ النِّيَّةِ عَلَى الصَّحَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الشَّارِحِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ مَا يُنْدَبُ لَهُ وَضُوءُ إِلَيْهِ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ فَرَاجِعُهُ وَكَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي نِيَّةِ الصَّلَاةِ تَعَرُّضًا لِمَسْأَلَةِ الْمَشِينَةِ مَعَ قَصْدِ التَّعْلِيْقِ وَقَصْدِ التَّبَرُّكِ فَقَطَّاهُ وَاسْتَحْسَنَ الْكُرْدِيُّ فَرَّقَ الْبَصْرِيُّ الْمَذْكُورَ. **قُود:** (وَمَعْرِفَةُ كَيْفِيَّتِهِ) أَي كَيْفِيَّةُ الْوُضُوءِ كَنَظِيرِهِ الْآتِي فِي الصَّلَاةِ مُعْنِي. **قُود:** (لِمَذْلُولِهِ) وَهُوَ التَّعْلِيْقُ. **قُود:** (هَذَا الصَّرِيحُ) أَي لَفْظُ التَّعْلِيْقِ. **قُود:** (تِلْكَ الصَّيْغَةُ) أَي صِيغَةُ الطَّلَاقِ.

**قُود:** (قُلْتَ يُفَرَّقُ إِلَيْهِ) هَذَا الْفَرْقُ وَقَوْلُهُ فِيهِ لَانْصِرَافِهِ لِمَذْلُولِهِ يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي لَفْظِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ هُوَ الَّذِي لَهُ الْمَذْلُولُ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ أَوْ قَوْلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَحَيْثُ قَبْلَهُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرُ فِي النِّيَّةِ هُوَ الْقَلْبُ دُونَ اللِّسَانِ حَتَّى لَوْ وَجَدَ بِالْقَلْبِ نِيَّةً مُعْتَبَرَةً اعْتَدَّ بِهَا، وَإِنْ وَجَدَ فِي اللِّسَانِ مَا يُخَالِفُهَا فَالتَّائِي إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ تَعْلِيْقٌ بِقَلْبِهِ بَأَنَّ لَمْ يَقْصِدِ التَّعْلِيْقَ صَحَّتْ نِيَّتُهُ، وَإِنْ عَلِقَ بِلِسَانِهِ وَلَا يَكُونُ التَّعْلِيْقُ بِلِسَانِهِ مُنَاقِيًا لِجَزَمِ قَلْبِهِ، وَإِنْ وَجَدَ مِنْهُ تَعْلِيْقٌ بِقَلْبِهِ لَمْ تَصِحَّ نِيَّتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ تَعْلِيْقٌ بِلِسَانِهِ وَلَا يَتَأْتَى تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ بِمُلَاحَظَةِ مُجَرَّدِ مَعْنَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِقَلْبِهِ؛ لِإِنَّمَا مَعَ مُخَالَفَةِ ظَاهِرِ عِبَارَتِهِ لَا يَتَأْتَى فِيهِ التَّفْصِيلُ بَيْنَ التَّبَرُّكِ وَغَيْرِهِ إِذِ التَّبَرُّكُ إِنَّمَا هُوَ بِاللَّفْظِ لَا بِقَصْدِ مَعْنَى اللَّفْظِ وَقَدْ يَنْمُنَّ أَنَّ التَّبَرُّكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّفْظِ.

حتى يقرى على رفعها حينئذ ومعرفة كيفية وإلا، فإن ظن الكل فرضاً أو شك ولم يقصد  
 بفرض معين النافلة صَحَّ أو نفلاً فلا، ويأتي هذا في الصلاة ونحوها، وهذه الخمسة الأخيرة  
 شروط في الحقيقة للنية وزيد وجوب غسل زائد اشتبه بأصلي وجزء يتحقق به استيعاب  
 القصور وفيه نظر؛ لأن هذين من جملة الأركان كما صرح به قولهم ما لا يتم الواجب إلا به  
 واجب، ويزيد السلس بدخول الوقت وظن دخوله وتقديم نحو استنجاء وتحفظ احتيج إليه  
 والولاء بينهما وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة وسأني بعض ذلك. (فرضه)  
 أي أركانه (سنة) فقط في حق السليم وغيره.....

• فؤد: (حتى يقرى) أي لفظ التعليق على رفعها أي تلك الصيغة حينئذ أي حين نية التعليق من لفظه.  
 • فؤد: (أو شك) أي بأن يعلم أن الوضوء مشتمل على فرض ونفل كزدي. • فؤد: (أو نفلاً) أي أو ظن  
 الكل نفلاً، ويتبين أن يزداد في العبارة أو شك وقصد بفرض معين التقلية كما هو ظاهر بصري (قوله)،  
 ويأتي هذا) أي التفصيل المذكور بقوله وإلا، فإن ظن إلخ وقال ع ش أي شرط معرفة الكيفية اه.  
 • فؤد: (ونحوها) أي من كل ما يغير فيه التبع ع ش. • فؤد: (وهذه الخمسة الأخيرة) أي المبدوءة بقوله  
 وتحقق مقتضي. • فؤد: (وزيد إلخ) جزم في المعنى بكونهما شرطين ونقله في النهاية ثم رده بأنهما  
 بالأركان أشبه بصري. • فؤد: (وجوب غسل زائد إلخ) فلو خيل له وجهان أو يدان أو رجلان واشتبه  
 الأصلي بالزائد وجب غسل الجميع معني. • فؤد: (كما صرح به إلخ) في كونه مصرحاً بالركنية نظر  
 بصري. • فؤد: (وزيد) إلى قوله وسأني في النهاية والمعني. • فؤد: (وزيد السلس إلخ) منه سلس  
 الريح فتجب الموالاة في أفعاله وضوئه وبين الصلاة وظاهر أنها لا تجب بين استنجائه وبين  
 وضوئه؛ لأن مجرد خروج الريح قبل وضوئه لا أثر له سم على حج قلت ويشترط تقديم الاستنجاء  
 على الوضوء؛ لأنه يشترط لظهور صاحب الضرورة تقديم إزالة التجاسة ع ش أقول ويقيد كلام سم  
 المذكور أيضاً فتأمل. • فؤد: (وبينه وبين الصلاة) قد يقال كونه الموالاة بينهما شرطاً لصحة الوضوء  
 محل تأمل نعم بالإخلال بها يتطل الوضوء كحديث طاري بصري

• فؤد (سني: سنة) ولم يمد الماء ركناً هنا مع عد الثراب ركناً في التيمم؛ لأن الماء غير خاص  
 بالوضوء بخلاف الثراب فإنه خاص بالتيمم ولا يرد عليه التجاسة المطلقة؛ لأنه غير مظهر فيها وحده  
 بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على أن بعضهم قال إنه لا يحسن عد الثراب ركناً؛ لأن الآلة جسم  
 والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءاً من العرض نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الباب ما  
 نصه وأقول هو إشكال ساقط لوجوه منها أن هذا نظير عدهم العاقد ركناً للبيع مع أن البيع هو العقد ولا

• فؤد: (وزيد السلس) من السلس سلس الريح فتجب الموالاة في أفعاله وضوئه وبين الصلاة  
 وظاهر أنها لا تجب بين استنجائه وبين وضوئه إذا لم يكن سلساً بغير الريح أيضاً؛ لأن مجرد خروج  
 الريح قبل وضوئه لا أثر له.



وما تميّز به من وجوب زائِد عليها شروط كما تفرّز لا أركاناً أربعة بنصّ القرآنِ واثنانِ بالسّنةِ وليكونه مفرداً مضافاً إلى معرفة، وهو على الصحيح حيث لا عهد للمعموم الصالح للجمعية من حيث مدلول لفظه إذ هو حيثيّذ المعنى الذي استغرقه لفظه الصالح له من غير حصر، وإن كان مدلوله في التركيب من حيث الحكم عليه كُليّةً على الأصحّ أي محكوماً فيه على كلّ فردٍ فردٍ مطابقة؛ لأنّه في قوّة قضايها يقدِّد أفرادُه.....

يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُ جُزْءًا مِنَ الْعَقْدِ وَقَدْ أَجَابَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُهُ هُنَاكَ بِمَا يَأْتِي تَطْبِيره هُنَا وَمِنْهَا أَنَّ لَيْسَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ الثَّرَابِ رُكْنًا أَوْ شَرْطًا أَنَّ ذَاتَهُ هُوَ الرُّكْنُ أَوْ الشَّرْطُ ضَرُورَةٌ أَنَّ كُلًّا مِنَ الرُّكْنَيْنِ وَالشَّرْطَيْنِ مُتَعَلِّقٌ بِالْوُجُوبِ وَالْوُجُوبُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالذَّوَاتِ بَلْ بِالْأَفْعَالِ بَلِ الْمُرَادُ بِالرُّكْنَيْنِ أَوْ الشَّرْطَيْنِ هُوَ اسْتِفْعَالُ الثَّرَابِ أَوْ الْمَاءِ أَوْ يُقَالُ كَوْنُ الْمَسْحِ بِالثَّرَابِ وَالغَسْلِ بِالْمَاءِ وَمِنْهَا أَنْ جَعَلَهُ رُكْنًا لَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ جُزْءًا مِنَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَجْمُوعٌ أُمُورٍ مِنْهَا الْمَسْحُ وَمِنْهَا الثَّرَابُ فَكَوْنُهُ رُكْنًا إِنَّمَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ جُزْءًا مِنَ هَذَا الْمَجْمُوعِ لَا مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ جُزْءٌ هَذَا الْمَجْمُوعِ فَلْيَنَظُرْ أَه. هـ فَوَدَّ: (وَمَا تَمَيَّزَ بِهِ) أَيِ غَيْرِ السَّلِيمِ (مِنْ وَجُوبِ زَائِدٍ) بِالْإِضَافَةِ بَيَانٌ لِمَا (عَلَيْهَا) أَيِ السَّتَةِ (شُرُوطٍ) خَيْرٌ وَمَا الْخ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا تَفَرَّزُ) أَيِ بَقُولِهِ، وَزَيْدُ السَّلَسِ الْخ (لَا أَرَاكَ) عَطِيفٌ عَلَى شُرُوطِ. هـ فَوَدَّ: (أَرْبَعَةٌ) أَيِ مِنَ السَّتَةِ فَمَسَوُغُ الْإِيتِدَاءِ الْوَصْفُ الْمُقْلَرُ وَقَوْلُهُ بِنَصِّ الْخِ خَبَرُهُ. هـ فَوَدَّ: (وَلِكَوْنِهِ) أَيِ لَفْظُ فَرَضٍ فِي فَرَضِهِ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي أَخْبَرَ الْخ. هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْمَفْرُودِ الْمُضَافِ الْخ. هـ فَوَدَّ: (لِلْمَعْمُومِ) أَيِ قِيَمُهُ كُلُّ فَرَضٍ مِنْهُ نِهَايَةٌ وَمُعْنَى. هـ فَوَدَّ: (الصَّالِحِ الْخ) نَفَتْ لِلْمَعْمُومِ مُرَادًا بِهِ الْمَعْنَى الْعَامَّةَ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِخْدَامِ وَقَوْلُهُ مِنْ حَيْثُ الْخِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ. هـ فَوَدَّ: (إِذْ هُوَ) أَيِ الْمَعْنَى الْعَامَّةِ (حَيْثِيزُ) أَيِ بِالنَّظَرِ إِلَى دَلَالَةِ لَفْظِهِ عَلَيْهِ وَقَطْعُ النَّظَرِ عَنِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ. هـ فَوَدَّ: (الصَّالِحُ لَهُ) بَأَن يَكُونَ اللَّفْظُ مَوْضُوعًا لِذَلِكَ الْمَعْنَى وَلَوْ فِي الْجُمْلَةِ بُنَانِي عَلَى شَرْحِ جَمِيعِ الْجَوَامِيعِ. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ مَذْلُومُهُ) أَيِ مَذْلُومُ اللَّفْظِ الْعَامِّ وَقَوْلُهُ فِي التَّرْكِيبِ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ احْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنْ دَلَالَتِهِ مُجَرَّدًا عَنْ تَرْكِيبِهِ مَعَ غَيْرِهِ وَعَنْ دَلَالَتِهِ لَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ فَإِنَّ مَذْلُومَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ هُوَ مَفْهُومُهُ الْمُتَقَدِّمُ إِذِ النَّظَرُ فِيهِ حَيْثِيزُ مِنْ حَيْثُ تَصَوُّرُهُ، وَأَنَّهُ مَذْلُومُ اللَّفْظِ فَهُوَ مُلَاحَظٌ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ لَا مِنْ حَيْثُ تَرْكِيبِهِ مَعَ غَيْرِهِ وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْغَيْرِ بُنَانِي. هـ فَوَدَّ: (كُلِّيَّةً) أَيِ قَضِيَّةٍ كُلِّيَّةٍ أَيْ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ مَعَ مَا حَكَمَ بِهِ عَلَيْهِ قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ فَهِيَ الْكَلَامُ مُسَامِحَةٌ إِذِ الْكُلِّيَّةُ مَذْلُومُ الْقَضِيَّةِ لَا مَذْلُومُ الْعَامِّ وَكَذَا قَوْلُهُ: أَيْ مُحَكَّمًا فِيهِ الْخِ إِذِ الْمُحَكَّمُ فِيهِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٌ هُوَ الْقَضِيَّةُ لَا الْعَامُّ فَفِيهِ تَسَامُلٌ وَالْأَصْلُ مُحَكَّمٌ مَا فِي التَّرْكِيبِ الْمُشْتَبِلِ عَلَيْهِ أَيْ التَّرْكِيبِ الَّذِي جَعَلَ فِيهِ الْعَامُّ مَوْضُوعًا وَمُحَكَّمًا عَلَيْهِ وَجَعَلَ غَيْرَهُ مُحَكَّمًا بِهِ عَلَيْهِ بُنَانِي. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ قَضَايَا يَغْدِدُ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ مُطَابَقَةٌ وَلُحْصَ فِيهَا جَوَابُ الْأَصْفَهَانِي عَنْ سُؤَالِ عَضْرِيهِ الْقِرَافِي الَّذِي مَضْمُونُهُ أَنَّ دَلَالَةَ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ خَارِجَةٌ عَنْ الدَّلَالَةِ الثَّلَاثِ الْمُطَابَقَةِ وَالتَّضْمِينِ وَالْإِلْتِزَامِ وَحَيْثِيزُ فَإِنَّمَا أَنْ يُبْطِلَ خَصَرُ الدَّلَالَةِ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ أَوْ لَا يَكُونُ الْعَامُّ إِلَّا عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٌ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْكُلِّيَّةِ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْمُطَابَقَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ فِيهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَسْمَاةِ الْأَعْمِ مِنَ الدَّلَالَةِ



أو الصريح فيها بناءً على ظاهر كلام الثحاة وليس العبرة في مطابقة المبتدأ للخبر إلا باصطلاحهم أن مدلوله كل أي محكوم فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع أخير عنه بالجمع. ثم رأيت بعض الأصوليين وضح ما أشرت إليه بقولي الصالح للجمعية فقال قد يكون معنى المضموم شمول المجموع المحكوم عليه لكل فرد، وإن كان الحكم على المجموع لا على الأفراد ومثاله قوله تعالى ﴿لَا أَمْسُ أَشَأْلَكُمْ﴾ (المؤمن: ٣٨) فإن الحكم بأنها أتم على مجموع الدواب والطيور دون أفرادها والحاصل أنه قد تقوم قرينة تدل على أن الحكم

على تمام المسمى أو الدلالة على ما هو في قوة تمام المسمى بنائيً بحدف. □ فؤد: (أو الصريح فيها) أي الجمعية عطف على قوله الصالح إلخ. □ فؤد: (وليس العبرة إلخ) لا يخفى أن تطابقهما أمر معتبر في اللغة لا ينتهي على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل أن الذي قرره أهل الأصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لقوي للفظ لا يخالف فيه الثحاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام تارة على كل فرد وهو الأكثر وتارة على المجموع أمر مشهور في الأصول وغيرها فلا حاجة لهذه التكاليف التي لا يخفى ما فيها على العارفين. □ فؤد: (أن مدلوله إلخ) بدّل من ظاهر إلخ بصري. □ فؤد: (أخبر عنه إلخ) أقول يُمكن توجيه عبارة المتن بأن الإضافة للجنس، وإن كان الأصل فيها الاستيفاء والمراد به الماهية لا بشرط لا أو للعهد الخارجي والمراد بالفرد المخصوص المفهومي الأركان بقرينة السياق وتعدادها فيما بعد بصري وقوله الماهية لا بشرط أي لا بشرط شيء من التحقق في ضمن فرد أو أكثر وعدمه، وهي المسماة بالماهية المطلقة وقوله لا بشرط لا أي وليس المراد بالجنس الماهية بشرط لا شيء أي بشرط عدم التحقق في ضمن فرد أصلاً وهي المسماة بالماهية المجردة أقول، ويجوز أيضاً أن يراد الماهية بشرط شيء المسماة بالماهية المخلوطة. □ فؤد: (وضح ما أشرت إليه إلخ) مراده أن قوله السابق للعموم الصالح إلخ إشارة إلى أن الحكم على المجموع قد يكون باختيار شمول المجموع لكل فرد أي إحاطته عليها فوضّح البعض ذلك الإشارة اه كزدي. □ فؤد: (لكل فرد) متعلق بشمول إلخ. □ فؤد: (ومثال) أي مثال الحكم على المجموع. □ فؤد: (والحاصل) إلى قوله وذكر في النهاية. □ فؤد: (والحاصل) أي حاصل ما يتعلق بالمقام وقال الكزدي أي حاصل كلام البعض اه. □ فؤد: (قرينة إلخ) كما في قولهم رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة أي مجموعهم لا كل فرد فرد وكلام المنهاج من هذا القبيل نهاية.

□ فؤد: (في مطابقة المبتدأ للخبر) لا يخفى أن مطابقتها أمر معتبر في اللغة لا ينتهي على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل أن هذا الذي قرره أهل الأصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لقوي للفظ لا يخالف فيه الثحاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام تارة على كل فرد وهو الأكثر وتارة على المجموع أمر مشهور في الأصول وغيرها فلا حاجة لهذه التكاليف التي لا يخفى ما فيها على العارفين.

في العام حُكْم على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع من غير نظري إلى كون أفراد العام الجمع أو نحوه آحاداً أو مجموعاً فيكون المحكوم عليه كلاً لا كلفة، وهو ما مر ولا كلفة وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث هي أي من غير نظري إلى الأفراد وذكر بعض الأصوليين أن للعام دالتين دلالة على المعنى المشترك، وهي التي الحكم فيها على الكل من غير نظري إلى خصوص الأفراد، وهي قطعية ودلالة على كل فرد فرد من الأفراد بالخصوص، وهي ظنية انتهى. وفيه تأييد لما مر، وإن كان فيه نظر ومخالفة لما عليه مُحَقِّقوهم أي إن أراد الدلالة الحقيقية المطابقة. (أحدها نية رفع حدث) أي رفع حكمه كحرمة نحو الصلاة؛ لأن القصد من الوضوء رفع ذلك.....

□ فُرد: (وهو) أي المحكوم عليه الكلفة وقوله ما مر أي بقوله أي محكوماً فيه على كل فرد فرد.  
 □ فُرد: (وهو) أي الكلّي. □ فُرد: (وفيه تأييد إلخ) لم يظهر وجه التأييد لما ذكره نعم يؤخذ منه بفرض صحته وجه وجيه لما نحن فيه بصري وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن قول الشارح لما مر إشارة إلى قوله الصالح للجمعية إلخ وقال الكزدي إنه إشارة إلى قوله أي محكوم فيه إلخ وعليه فالتأييد بل التصريح ظاهر لكنه ليس مطلوب الإثبات هنا حتى يحتاج إلى التأييد.  
 وقوله وجه وجيه إلخ يعني به أول الوجهين السابقين منه. □ فُرد: (أي إن أراد إلخ) أي بخلاف ما إذا أراد الدلالة التضمنية عبارة البناي اعلم أن العلامة اللقاني اعترض كون دلالة العام على فرد مطابقة بأن المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث إنه موضوع له، وأن العام موضوع لجميع الأفراد من حيث هو جميعها لا لكل منها فكل واحد منها بعض الموضوع له لإثمايه فيكون العام دالاً عليه تضمناً لا مطابقة وما استدلل به من أنه في قوة قضايا فجوابه أن ما في قوة الشيء لا يلزم أن يساويه في أخواله وأحكامه اهـ.

□ قول (سني): (نية رفع حدث) أي على التأوي والكلام عليها من سبعة أوجه جمعها بعضهم في قوله: حقيقة حكم محل وزمن. كنيّة شرط ومقصود حسن، فحقيقته لغة القصد وشرعاً قصد الشيء مقترناً بفعله وحكمها الوجوب غالباً ومن غير الغالب نية غسل الميت ومحلها القلب وزمنها أول العبادات إلا في الصوم وكنيتها تختلف بحسب الأبواب وشرطها إسلام التأوي وتمييزه وعلمه بالمتوي وعدم إثباته بمناقبها بأن يستصحبها حكمًا والمقصود بها تمييز العبادة عن العادة كالجلوس للإغتيكاف تارة وللإسراحة أخرى أو تمييز رتبها كالصلاة تكون تارة قرضاً وأخرى نفلاً نهايةً ومفني بزيادة شيخنا.

□ فُرد: (أي رفع) إلى قوله أو نوى في النهاية والمفني إلا قوله فالحدث إلى، وإن نوى وقوله وبه يرد إلى أو نفي. □ فُرد: (أي رفع حكمه)؛ لأن الواقع لا يرتفع مفني. □ فُرد: (كحرمة نحو الصلاة) الكاف يُفني عن التحريم عبارة شيخنا أي رفع حكمه الذي هو المنع من الصلاة ونحوها، وإن لم يقصد ذلك أو لم يفرقه اهـ وقوله أو لم يفرقه فيه توقف فليراجع عبارة الحلبي، وإن لم يلاحظ المتوضي هذا المعنى اهـ. □ فُرد: (لأن القصد إلخ) تغليب لمخدوف أي، وإنما اكتفى بنية رفع الحدث؛ لأن إلخ بجريمي

فإذا نواه فقد تعرض للمقصود فالحدث هنا الأسباب؛ لأن تلك الحرمة مترتبة عليها ويصح أن يُراد به المانع أو المنع فلا يحتاج لتقدير حكم والمراد رفع ما يصدق عليه ذلك، وإن نوى غير ما عليه من أكثر أو أصغر لكن غلطاً لا عمداً لتلاعبه وبه يرد استشكل تصوّره إذ التلاعب والعبث كثير ما يقع من ضغفائء القول أو نفث بعض أحاديثه أو نوى رفعه في صلاة واحدة دون غيرها؛ لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بمضه ارتفع كله ولا يعارض بضده؛ لأن المرتفع حكم

عبارة الحلبي، وإنما كان رفع الحكم هو المراد؛ لأن القصد من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها أي المنع المترتب على وجود ذلك الحدث فإذا نواه أي رفع الحدث فقد تعرض للقصد أي لما هو المقصود من الطهارة، وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه.

• فؤد: (فإذا نواه) أي رفع الحدث ع ش وبجبرمي. • فؤد: (للمقصود) وهو رفع مانع نحو الصلاة بجبرمي. • فؤد: (لأن تلك إلخ)؛ ولأنها هي التي تنافي فيها جميع الأحكام الآتية التي من جملتها ما لو نوى غير ما عليه وشيئاً وع ش. • فؤد: (المانع) أي الأمر الذي يقوم بالأعضاء، ويمنع من صحة الصلاة حيث لا مَرَحَصٌ شئنا. • فؤد: (فلا يحتاج إلخ) بل لا يصح إلا بتكليف. • فؤد: (وإن نوى إلخ) قال في شرح الباب بعد كلام ذكره ما نصه ومن ثم اشترط هنا كما قاله الاستوئي ما يأتي في الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها، وأنه لا يكفي إحصاء نفس القصد في نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى سم. • فؤد: (غير ما عليه) أي كان بال ولم يتم فتوى رفع حديث التزم مئني.

• فؤد: (وبه يرد إلخ) أي بقوله لتلاعبه. • فؤد: (لكن غلطاً) وضابط ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كما ذكره القاضي وغيره أن ما يعتبر التعرض له جملة وتفصيلاً أو جملة لا تفصيلاً يضر الغلط فيه فالأول كالغلط من الصوم إلى الصلاة وعكسه والثاني كالغلط في تعيين الإمام وما لا يجب التعرض له لا جملة ولا تفصيلاً لا يضر الغلط فيه كالخطأ هنا وفي تعيين المأموم حيث لم يجب التعرض للإمامة أما إذا وجب التعرض لها كإمام الجمعة فإنه يضر خطيب. • فؤد: (لا عمداً) ومن العمد كما في الإمداد وغيره ما لو نوى الذكر رفع حدث نحو الحيض إذ لا يتصور فيه الغلط وخالف الجمال الرملي فاغتمد الصحة في الغلط، وإن لم يتصور منه كزدي. • فؤد: (أو نفث بعض أحاديثه) أي كان نام وبال فتوى رفع حدث التزم لا البول شرح بأفضل. • فؤد: (أو نوى) إلى قوله ولو نوى في المئني. • فؤد: (أو نوى رفعه في صلاة واحدة إلخ) وفاقاً للاستوئي واعتد النهاية والمئني والشهاب الرملي عدم الصحة في ذلك وفاقاً

• فؤد: (وإن نوى غير ما عليه إلخ) قال في شرح الباب بعد كلام ذكره ما نصه ومن ثم اشترط هنا كما قاله الاستوئي ما يأتي في الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها، وأنه لا يكفي إحصاء نفس القصد في نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى. • فؤد: (أو نوى رفعه في صلاة واحدة دون غيرها) نقل الزركشي في هذه عدم الصحة عن فتاوى البقوي واعتد شئنا الشهاب الرملي، وإن رده في شرح الرزوي. • فؤد: (لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بمضه ارتفع كله) قد يقال هذه العبارة متناقضة؛ لأن انقياء

الأسباب لا نفسها وهو واحد تعددت أسبابه، وهي لا يجب التعرض لها فلما ذكرها ولو نوى رفعه وأن لا يرفعه أو رفعه في صلاة وأن لا يرتفع لم يصح للتأقضي وكذا لو نوى أن يصلي به بمحل نجس. قيل تعبير أصله يرفع الحديث أولى؛ لأن أَل فيه للمفرد أي الذي عليه.....

لِلزَّكَاةِ وَأَقْرَبَهُ سَمَ وَمَالَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ عِبَارَةُ التَّهْيِةِ وَالْمُغْنَى وَشِئِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ الظُّهْرَ وَلَا يُصَلِّيَ بِهِ غَيْرَهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى بِهِ رَفَعَ حَدَثَهُ بِالنَّسْبَةِ لِصَلَاةٍ دُونَ غَيْرِهَا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ وَضُوءُهُ قَوْلًا وَاحِدًا كَمَا قَالَ الْبُغْوِيُّ؛ لِأَنَّ حَدَثَهُ لَا يَنْجَزُ إِذَا بَقِيَ بَعْضُهُ بَقِيَ كُلُّهُ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ قَالَ الشَّيْخُ أَنَّهُ مَزْدُودٌ أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَكَلَّا لَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ الْفُحْ) كَذَا فِي التَّهْيِةِ وَالْمُغْنَى. ه. قَوْلُهُ: (بِمَحَلِّ نَجَسٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَوْ تَوْبٍ نَجَسٍ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ لِذَلِكَ أَيِ لِتَلَاغِيهِ؛ وَلِأَنَّهُ نَوَى مَغْصِبَةً كَمَا يَأْتِي بِهِ يُعْلَمُ ضَعْفُ مَا فِي فَتَاوَى الْبُغْوِيِّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ تَوَيْتُ الطَّهَارَةَ الْوَاجِبَةَ وَلَا أَصَلِّيَ بِهِ قَالَ الشَّيْخُ قَبْلَ لَا يَصِحُّ وَالْأَصَحُّ عِنْدِي يَصِحُّ لِجَمِيعِ الصَّلَوَاتِ وَقَبْلَ يَصِحُّ لِمَا يَسُوَّى الصَّلَاةِ أَه. وَيُتَّجِهُ عِنْدِي الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْوُضُوءَ لِلْمَغْصِبَةِ، وَإِنْ نَوَاهَا مَعَهُ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَمُتْلَ مَا لَوْ نَوَاهَا بِهِ بِمَحَلِّ نَجَسٍ مَا لَوْ نَوَى الْمُقِيمُ بَعْدَ الزَّوَالِ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ هَذِهِ الظُّهْرَ مَقْصُورَةً أَيِ حَالَ إِقَامَتِهِ لِتَلَاغِيهِ وَلَا يَنَافِيهِ الصَّحَّةُ فِيمَا لَوْ نَوَى فِي رَجَبٍ اسْتِيَاةَ صَلَاةِ الْعِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا أُطْلِقَ، وَأَنَّهُ لَوْ نَوَى

تَجَزَّيْتُهُ يَنَافِي اِرْتِفَاعَ بَعْضِهِ إِذْ لَا بَعْضٌ إِلَّا لِلْمُتَجَزَّئِ فَلَا يَتَصَوَّرُ اِرْتِفَاعُ الْبَعْضِ فَإِذَا أُرِيدَ اِرْتِفَاعُ بَعْضِهِ اِرْتِفَاعَ كُلِّهِ وَرُدَّ بِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمُتَنَازِعُ فِيهِ فَلَا يَفِيدُ الْاِسْتِدْلَالَ بِهِ. ه. قَوْلُهُ: (وَكَلَّا لَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ بِمَحَلِّ نَجَسٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَوْ تَوْبٍ نَجَسٍ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ لِذَلِكَ أَيِ لِتَلَاغِيهِ؛ وَلِأَنَّهُ نَوَى مَغْصِبَةً كَمَا يَأْتِي بِهِ يُعْلَمُ ضَعْفُ مَا فِي فَتَاوَى الْبُغْوِيِّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ تَوَيْتُ الطَّهَارَةَ الْوَاجِبَةَ وَلَا أَصَلِّيَ بِهِ قَالَ الشَّيْخُ قَبْلَ لَا يَصِحُّ وَالْأَصَحُّ عِنْدِي يَصِحُّ لِجَمِيعِ الصَّلَوَاتِ وَقَبْلَ يَصِحُّ لِمَا يَسُوَّى الصَّلَاةِ أَه. وَيُتَّجِهُ عِنْدِي الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْوُضُوءَ لِلْمَغْصِبَةِ، وَإِنْ نَوَاهَا مَعَهُ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَمُتْلَ مَا لَوْ نَوَاهَا بِهِ بِمَحَلِّ نَجَسٍ مَا لَوْ نَوَى الْمُقِيمُ بَعْدَ الزَّوَالِ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ هَذِهِ الظُّهْرَ مَقْصُورَةً أَيِ حَالَ إِقَامَتِهِ لِتَلَاغِيهِ وَلَا يَنَافِيهِ الصَّحَّةُ فِيمَا لَوْ نَوَى فِي رَجَبٍ اسْتِيَاةَ صَلَاةِ الْعِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا أُطْلِقَ، وَأَنَّهُ لَوْ نَوَى بِوُضُوءِهِ صَلَاتَهُ الْآنَ لَمْ يَصِحَّ لِتَلَاغِيهِ وَلَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْأَذْرَعِي قَالَ فِي أَصْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَغْنَى نَيْتُهُ مَنْ فِي رَجَبٍ صَلَاةَ الْعِيدِ لَمَلَّ الْوَجْهَ الْقَائِلَ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ مُتَلَاغِبٌ أَه. مَعَ أَنَّ كَلَامَهُ خِلَافَ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَلَيْسَ هُنَاكَ صَرِيحٌ تَلَاغِبٍ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّهُ قَصَدَ صَرِيحَ التَّلَاغِبِ وَلَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ فِي مَحَلِّ مُتَجَسِّسٍ بِمَقْفُوعٍ عَنْهُ لَمْ يَبْعُدُ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَقَيَّنُ لِلصَّلَاةِ عَلَى وَجْهِ مُبْطِلٍ وَقَدْ تَصَبَّحَ الصَّلَاةَ عَلَى التَّجَسُّسِ الْمَقْفُوعِ عَنْهُ فَلَيْتَأَمَّلُ م ر وَلَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ عَلَى مَنْ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ كَشَهِيدِ الْمَرْكُوزَةِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الصَّحَّةِ أَوْ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ فَالْوَجْهَ الصَّحَّةُ لِصَحَّةِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا فِي الْقَضَاءِ وَمَا لَهُ سَبَبٌ نَعَمَ إِنْ قَصَدَ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا صَلَاةً لَا سَبَبَ لَهَا فَالْوَجْهَ عَدَمُ الصَّحَّةِ.

أو للشُّمُولِ الدَّاعِلِ فِيهِ مَا عَلَيْهِ بِخِلَافِ التَّنْكِيرِ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ نَيْتُهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ انْتِهَى، وَيُرَدُّ بِأَنَّ فِيهِ إِيهَامَ اشْتِرَاطِ التَّعْرِيفِ فِي النَّيَّةِ، وَهُوَ أَضَرُّ مِنْهَا أَوْ هَمَّةُ التَّنْكِيرِ عَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ يُوهِمُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا تَصِيحُ نَيْتُهُ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا فَسَاوَى التَّنْكِيرِ فِي هَذَا فَالْحَقُّ أَنَّ كُلًّا أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِ، وَأَنَّ التَّنْكِيرَ أَخَفُّ إِيهَامًا (أَوْ نَيْتُهُ الطَّهَارَةُ عَنِ الْحَدِيثِ أَوْ نَيْتُهُ (اسْتِباحةُ مُفْتَقِرٍ إِلَى طَهْرٍ) أَيِ وُضُوءٍ كَمَا أَوْمَأَ إِلَيْهِ التَّعْبِيرُ بِالاسْتِباحَةِ وَذَلِكَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: أَوْ مَا يُنْدَبُ لَهُ الْوُضُوءُ كَقِرَاءَةِ فَلَا وَذَلِكَ

بُوضُوءِهِ صَلَاتُهُ الْآنَ لَمْ يَصِحَّ لِتِلَاعُوبِهِ وَلَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ فِي مَحَلٍّ مُتَّجِسٍ بِمَغْفُوٍّ عَنْهُ لَمْ تَبْعُدِ الصَّحَّةُ مَرَرًا. وَلَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ عَلَى مَنْ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ كَشَهِيدِ الْمَفْرُكَةِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الصَّحَّةِ أَوْ أَنَّ يُصَلِّيَ بِهِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ فَالْوَجْهَ الصَّحَّةُ لِصَحَّةِ الصَّلَاةِ فِيهَا فِي الْجُمْلَةِ مَرَرًا كَمَا فِي الْقَضَاءِ وَمَالَهُ سَبَبُ نَعْمٍ إِنْ قَصِدَ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا صَلَاةً لَا سَبَبَ لَهَا فَالْوَجْهَ عَدَمُ الصَّحَّةِ مَرَرًا سَمَ وَقَوْلُهُ نَعْمَ الْخُفْلُ يُنْقَلُ الْبُصْرِيُّ عَنْ فَنَاقِىِ ابْنِ زِيَادٍ وَثَلَّةً وَأَقْرَبُهُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ لِلشُّمُولِ) أَيِ الْمُعْصِيَةِ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْخُفْلُ) التَّعْرِيفُ كَذَلِكَ سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الدُّخُولَ فِي التَّعْرِيفِ شُمُولِيٌّ وَفِي التَّنْكِيرِ بَدَلِيٌّ.

□ فَوَدَّ: (نَيْتُهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ) أَيِ قِيَمِهِمْ صِحَّتُهَا مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ أَضَرُّ) أَطَالَ سَمَ فِي رَدِّهِ رَاجِعُهُ.

□ فَوَدَّ: (هَلَى أَنْ التَّعْرِيفَ يُوْهِمُ الْخُفْلَ) وَكَذَا التَّنْكِيرُ يُوْهِمُ صِحَّةَ نَيْتِهِ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا سَمَ.

□ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً. □ فَوَدَّ: (فِي هَذَا) يَغْنِي فِي تَطْيِيرِ هَذَا مِنْ إِيهَامِ أَنَّهُ يَصِحُّ نَيْتُهُ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (أَوْ نَيْتُهُ الطَّهَارَةُ) إِلَى قَوْلِهِ لَا نَيْتَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّي أَوْ آدَاءِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ إِلَى وَظَاهِرًا. □ فَوَدَّ: (عَنِ الْحَدِيثِ) أَوْ لَهُ أَوْ لِأَجْلِهِ نِهَائِيَّةً.

□ فَوَدَّ (السِّي): (اسْتِباحةُ مُفْتَقِرٍ إِلَى الْخُفْلِ) أَيِ اسْتِباحةِ شَيْءٍ مُفْتَقِرٍ صِحَّتِهِ إِلَى طَهْرٍ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي أَيِ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ كَانَ قَالَ نَوَيْتُ اسْتِباحَةَ الصَّلَاةِ أَوْ مَسَّ الْمُضْحَفِ بِتَجْرِيمِي. □ فَوَدَّ: (أَيِ وُضُوءٍ الْخُفْلِ) وَلَا يَرُدُّ عَلَى تَعْبِيرِهِ بِطَهْرٍ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْمُكْتَبِ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ اقْتِرَاحِهِمَا إِلَى طَهْرٍ، وَهُوَ الْغُسْلُ وَلَا يَصِحُّ الْوُضُوءُ بِنَيْتِهِمَا؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِقَوْلِهِ اسْتِباحَةُ أَذْنَيْهِ اسْتِباحَتُهُمَا تَحْصِيلٌ لِلْحَاصِلِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. قَالَ عَشْرُ وَشَرْطُ نَيْتِ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ قَصْدُ فِعْلِهَا بِتِلْكَ الطَّهَارَةِ فَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ فِعْلَ الصَّلَاةِ أَيِ وَلَا نَحْوَهَا بُوضُوءُهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ فَهَوَ مُتْلَاعِبٌ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ أَهْ خَطِيبٌ وَثَلَّةً فِي خَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ الْخُفْلُ) فِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ عَبَّرَ بِأَشْمَرِ قُرْبَ فِي الْجُمْلَةِ سَمَ. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ الْمُفْتَقِرِ إِلَى طَهْرٍ.

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْخُفْلُ) التَّعْرِيفُ كَذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ فِيهِ إِيهَامَ الْخُفْلِ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ التَّنْكِيرَ فِيهِ إِيهَامُ اشْتِرَاطِ التَّنْكِيرِ وَهَذَا يُقَابِلُ إِيهَامَ التَّعْرِيفِ اشْتِرَاطُ التَّعْرِيفِ وَفِيهِ إِيهَامُ صِحَّةِ نَيْتِهِ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَهَذَا يُقَابِلُ إِيهَامَ التَّعْرِيفِ عَدَمُ صِحَّةِ نَيْتِهِ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا فَكَيْفَ يَسُوعُ الرَّدُّ بِأَنَّ إِيهَامَ التَّعْرِيفِ أَضَرُّ وَأَزِيدُ كَمَا هُوَ حَاصِلُ كَلَامِهِ فَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (هَلَى أَنْ التَّعْرِيفَ يُوْهِمُ) وَالتَّنْكِيرُ يُوْهِمُ صِحَّةَ نَيْتِهِ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (التَّعْبِيرُ بِالاسْتِباحَةِ) قَدْ يُقَالُ التَّعْبِيرُ بِالاسْتِباحَةِ شَامِلٌ لِنَيْتِ اسْتِباحَةِ الْمُكْتَبِ بِالْمَسْجِدِ الْمُفْتَقِرِ إِلَى طَهْرٍ أَيِ غُسْلٍ فَلَا إِيمَاءَ فِيهِ إِلَى الْوُضُوءِ وَقَوْلُهُ وَذَلِكَ الْخُفْلُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ عَبَّرَ بِأَشْمَرِ قُرْبَ فِي

كطَوَابٍ، وَإِنْ كَانَ بِمَضْرٍ مَثَلًا أَوْ عَيْدٍ وَلَوْ فِي رَجَبٍ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ فِعْلُهُ مُتَضَمِّنَةٌ لِنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدَثِ. وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ قَالَ نَوَيْتُ اسْتِیَاحَةً مُفْتَقِرٍ لَوُضُوءٍ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ لَمْ يَخْطِرْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ مُفْرَدَاتِهِ أَنَّهُ وَكَوْنُ نِيَّتِهِ حِينَئِذٍ تَصَدَّقُ بِنِيَّةٍ وَاحِدٍ مَبْهُمٍ مِمَّا يَفْتَقِرُ لَهُ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ مُتَضَمِّنٌ لِنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدَثِ. (أَوْ نِيَّةِ) (أَدَاءِ) فَرَضِ الْوُضُوءِ) وَتَدْخُلُ الْمُسْتَوْنَاتُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ نَبْهًا كَنْظِيرِهِ فِي نِيَّةِ فَرَضِ الظُّهْرِ مَثَلًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْفَرَضِ هُنَا حَقِيقَتُهُ وَالْأَمْرُ لَمْ يَصِبْغْ وَوُضُوءُ الصَّبِيِّ إِذَا نَوَاهُ بَلْ فَقَلَّ طَهَارَةُ الْحَدَثِ الْمَشْرُوطَةِ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ وَشَرَطُ الشَّيْءِ يُسَمَّى فَرْضًا وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ صِحَّةُ نِيَّةِ الصَّبِيِّ فَرَضِ الظُّهْرِ مَثَلًا بَلْ وَجُوبُهَا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ؛ لِأَنَّ

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ بِمَضْرٍ مَثَلًا الْخ) أَي مَالٍ يَتَّقِيهِ بِفِعْلِهِ حَالًا وَالْأَمْرُ لَا يَصِبْغُ لِتَلَاغِيهِ كَذَا قِيلَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الْمُتَضَرِّفِينَ بَحْثٌ يَغْدِرُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَى مَكَّةَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي عِنْتَهُ الصَّحَّةُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَأَمَّا لَوْ كَانَ عَاجِزًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَمْ عَرَضَتْ لَهُ الْقُدْرَةُ بِغَدِّ بَأَن صَارَ مُتَضَرِّفًا أَوْ اتَّفَقَ لَهُ مَنْ يَوْصِلُهُ إِلَى مَكَّةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنَ الْمُتَضَرِّفِينَ لَمْ يَصِبْغْ لِفَسَادِ التَّيَّةِ عِنْدَ الْإِثْنَانِ بِهَا وَمَا وَقَعَ بِاطِلَالٍ لَا يَتَغَلَّبُ صَحِيحًا هَذَا وَمُقْتَضَى تَغْلِيلِ ابْنِ حَجٍّ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْخ أَنَّهُ لَا تَفَرُّقَ بَيْنَ أَنْ يَغْدِرَ ذَلِكَ بِفِعْلِهِ حَالًا أَوْ لَا لَكِنْ يُنَافِيهِ عَدَمُ الصَّحَّةِ فِيمَا لَوْ نَوَى بَوْضُوءَهُ الصَّلَاةَ بِمَحَلٍّ نَجِسٍ فَالْأَوَّلَى الْأَخْذُ بِمَا قِيلَ مِنْ فُسَادِ التَّيَّةِ وَيُحْتَمَلُ مَا اقْتَضَاهُ التَّغْلِيلُ الْمَذْكُورُ عَلَى أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يُصْرَحْ بِمُنَافِيهِ شَيْءٌ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِّ مَا يُوَافِقُهُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ عَيْدٍ الْخ) أَي صَلَاةِ الْعِيدِ. • قَوْلُهُ: (شَيْءٌ مِنْ مُفْرَدَاتِهِ) أَي مِنْ حَيْثُ خُصَّصَ وَالْأَمْرُ لَا يَرُدُّ مِنْ تَصَوُّرٍ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى وَضُوءٍ؛ لِأَنَّ التَّيَّةَ إِنَّمَا يُغْتَدُّ بِهَا إِذَا قَصِدَ فِعْلُ الْمُنَوِّي بِقَلْبِهِ ع. ش.

• قَوْلُهُ (لَسِي): (أَوْ أَدَاءِ فَرَضٍ) قَالَ فِي الْإِمْدَادِ الْمُرَادُ بِالْأَدَاءِ هُنَا أَدَاءُ مَا عَلَيْهِ لَا الْمُقَابِلَ لِلْقَضَاءِ لِاسْتِحَالَتِهِ أَمَّا كُزْدِيَّيْ عِبَارَةُ شَيْءٍ الْمُرَادُ بِالْأَدَاءِ الْفِعْلُ وَالْإِثْنَانُ لَا مُقَابِلَ الْقَضَاءِ سَمِّ عَلَى الْبَهْجَةِ قُلْتُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْعِبَادَةَ قَبْلَ خُرُوجِ فِيهَا وَالْوُضُوءَ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مُقَدَّرٌ شَرْعًا بَحْثٌ يَكُونُ فِعْلُهُ فِيهِ أَدَاءٌ وَيُغَدِّهِ قَضَاءٌ. اهـ. • قَوْلُهُ: (فِي هَذَا) أَي فِي فَرَضِ الْوُضُوءِ الْمُنَوِّي. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ الْخ) يَوْجِبُ أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِفَرَضِ الْوُضُوءِ الطَّهَارَةُ الْمَشْرُوطَةُ الْخ لَا يَكُونُ دُخُولُ الْمُسْتَوْنَاتِ نَبْهًا وَهُوَ مَحَلٌّ تَأْمُلُ فُظَاهِرٌ أَنَّ الْمَشْرُوطَةَ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ أَرَكَاثُهَا لَا غَيْرَ بَصْرِيٍّ وَسَمِّ. • قَوْلُهُ: (حَقِيقَةُ) أَي تُرَوُّمُ الْإِثْنَانِ بِهِ مُفْنِي.

• قَوْلُهُ: (إِذَا نَوَاهُ) أَي أَدَاءِ فَرَضِ الْوُضُوءِ. • قَوْلُهُ: (الْمَشْرُوطَةُ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ كَمَا فِي عِبَارَةِ غَيْرِهِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْخ) مَا كَيْفِيَّةُ الْإِيرَادِ سَمِّ أَقُولُ كَيْفِيَّتُهُ أَنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالْأَمْرُ لَمْ يَصِبْغْ الْخ عَدَمُ صِحَّةِ نِيَّةِ الصَّبِيِّ فَرَضِ الظُّهْرِ مَثَلًا إِذْ لَا يَتَأَثَّرُ فِيهَا نَظِيرُ قَوْلِهِ بَلْ فَقَلَّ الْخ فَيَنْقُي الْفَرَضُ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

الْجُمْلَةُ. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ الْخ) يَتَأْمَلُ اِزْتِبَاطُ هَذِهِ الْجِلَاوَةِ بِمَا قَبْلَهَا مَعَ قَوْلِهِ فِيهَا الْمَشْرُوطُ الْخ فَإِنَّ سِيَاقَهَا لِيَبَيِّنَ حَمْلَ الْفَرَضِ عَلَى مَعْنَى لَا يُنَافِي شُمُولَهُ الْمُسْتَوْنَاتِ مِنْ غَيْرِ اغْتِيَابٍ تَبَعِيٍّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَشْرُوطَةَ تُنَافِي ذَلِكَ فَتَأْمَلُهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْخ) مَا كَيْفِيَّةُ الْإِيرَادِ.

المراد بالفرض ثم صوّبته كما في المعادة أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء والطهارة كالوضوء في الثلاثة الأول، فإن قلت خروج الخبث بأداء الطهارة واضح؛ لأنه لا يستعمل فيه. وأما اختصاص فرض الطهارة ومثله الطهارة الواجبة كما في الأنوار بالحدث فمشكل إذ طهارة الخبث كذلك قلت الربط بالفرض والوجوب إنما يتبادر منه تلك لا هذه؛ لأنها قد لا تجب للعفو عنه ومن ثم احتصر بتلك الطهارة للصلاة على أن ربطها بها.....

• فؤد: (كما في المعادة) يردّ عليه أنها حيث لا تتميز عن المعادة سم ولك أن تمنع مضرة عدم التمييز.  
 • فؤد: (أو أداء الوضوء) إلى قوله، فإن قلت في النهاية وحاشية شيخنا وكذا في المغني إلا قوله في الثلاثة الأول فصرّح بعدم كفاية فرض الطهارة ويعلّم من عدم كفاية أداء الطهارة عنده بالأولى.  
 • فؤد: (أو فرض الوضوء) أو الوضوء المفروض أو الواجب ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المركبة من الأركان، ويقصد بفعل ذلك المستحضر كما قالوا نظيره في الصلاة نعم لو نوى رفع الحدث كفى، وإن لم يستحضر ما ذكر ينضمّن رفع الحدث لذلك شيخنا. • فؤد: (أو الوضوء) وإنما اكتفى بنية الوضوء فقط دون نية غسل فقط؛ لأن الوضوء لا يكون إلا عبادة فلا يطلق على غيرها بخلاف الغسل فإنه يطلق على غسل التجاسة والجنابة وغيرها نهاية ومغني وشيخنا. • فؤد: (في الثلاثة الأول) أي فيجزئ أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزئ الطهارة للصلاة سم قوله: وكذا يجزئ إلخ أي كما يأتي في الشارح آتياً. • فؤد: (خروج الخبث) أي خروج الطهارة عن الخبث. • فؤد: (ومثله الطهارة الواجبة) جزم به النهاية. • فؤد: (كذلك) أي كطهارة الحدث في الوجوب والفرضية فلا يخلص التمييز. • فؤد: (تلك) أي طهارة الحدث (لا هذه) أي طهارة الخبث.  
 • فؤد: (ومن ثم) يعني من أجل أنه يتبادر من الطهارة للصلاة طهارة الحدث. • فؤد: (اختصر بتلك) أي طهارة الحدث (الطهارة للصلاة) أي أو غيرها مما يتوقّف على الوضوء كما ذكره في التثبية والمهذب ووافق المصنّف عليه في شرحه مغني. • فؤد: (على أن ربطها بها) أي ربط الطهارة

• فؤد: (كما في المعادة) يردّ عليه أنها حيث لا تتميز عن المعادة انتهى. • فؤد: (في الثلاثة الأول) أي لا في الأخير، وهو نية الوضوء فيجزئ أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزئ الطهارة للصلاة؛ لأن المتبادر من إضافتها للصلاة طهارة الحدث دون طهارة التجسّس لعدم اختصاصها بالصلاة وقد يوجه إجزاء نية الطهارة للصلاة لشمول الطهارة لرفع الحدث وإزالة التجسّس فقد تضمّنت رفع الحدث وهذا التوجيه جار في نية فرض الطهارة وشمول الطهارة للصلاة لرفع الحدث لا يزيد على شمول فرض الطهارة له إذ كل من فرض الطهارة أو الطهارة للصلاة من صبيح العموم وقد صرحوا بانقسام الإضافة انقسام اللام فلا تفاوت بينهما فالفرق بين الطهارة للصلاة وفرض الطهارة وزعم إجزاء الأول دون الثاني نظراً للتوجيه المذكور ممنوع نعم قد يقال قياس ذلك التوجيه إجزاء نية الطهارة مع أنه ليس كذلك كما سيأتي.



يُجِدُّهَا لَهَا وَلَا يَضُرُّ شُؤْلُهَا لِلْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ كَمَا لَا يَضُرُّ شُؤْلُ نِيَّةِ الْوُضُوءِ لَهُ وَطَهَرُ  
الْخَبِيثِ الْغَيْرِ الْمَعْفُو عَنْهُ وَاجِبٌ لِذَاتِهِ بِدَلِيلِ الْإِثْمِ بِالتَّصْمِيحِ بِهِ وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ الْغُورُ فِي إِزَالَتِهِ  
حَيْثُ لَمْ تَجِبْ فِيهِ نِيَّةٌ لِعَدَمِ تَمَحُّضِهِ لِلْعِبَادَةِ، فَإِنْ قُلْتَ هِيَ تَشْمَلُ الْغُسْلَ أَيْضًا قُلْتَ لَا يَضُرُّ  
إِلْمَا يَأْتِي أَنَّهُ يَكْفِي عَنْ الْوُضُوءِ فَلَيْسَ بِاجْتِنَابِي وَمِنْ ثَمَّ كَفَتْ فِي الْغُسْلِ أَيْضًا لِاسْتِزَابِهَا رَفْعَ  
الْحَدِيثِ الْكَافِي فِيهِ أَيْضًا فَهِيَ مِثْلُهُ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِهَا فِي الْبَابَيْنِ لَا الرَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ الطَّهْرَ  
عَنِ الْحَدِيثِ وَالْخَبِيثِ مِنْ غَيْرِ مُتَمَيِّزٍ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَعَدَمُ وَجُوبِ التَّعَرُّضِ لِلْفَرْضِيَّةِ يُشْعِرُ بِأَنَّ  
اعْتِبَارَ النِّيَّةِ هُنَا لَيْسَ لِلْقُرْبَةِ بَلْ لِلتَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ اعْتِبَارُ التَّعَرُّضِ لِلْفَرْضِيَّةِ فِي نِيَّةِ الصِّبَادَاتِ  
وَبِهِ إِنْ سَلِمَ وَإِلَّا فَمَا يَأْتِي أَنَّ نِيَّةَ رَمَضَانَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّعَرُّضُ لِلْفَرْضِيَّةِ يُنَازِعُ فِي عُمُومِهِ  
يُضَيِّحُ مَا مَرَّ أَنَّ الْكِتَابِيَّةَ تَنْوِي وَعِلْمٌ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ نِيَّةَ فَرْضِ الْوُضُوءِ كَافِيَةٌ.....

بِالصَّلَاةِ. □ فَوُدَّ: (يُنْحَضُهَا لَهَا) أَيِ يُنْحَضُ الطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ لِطَهَارَةِ الْحَدِيثِ وَقَالَ الْبَصْرِيُّ أَيِ يُتَمَيَّزُ نِيَّةُ  
الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ الْإِنْخِ أَه. □ فَوُدَّ: (شُؤْلُهَا) أَيِ الطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ. □ فَوُدَّ: (وَطَهَرُ الْخَبِيثِ الْإِنْخِ) مُرْتَبِطٌ  
بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ لَا تَجِبُ الْإِنْخِ وَمِنْ تِمَتَةِ تِلْكَ الْعِلَّةِ أَوْ بِقَوْلِهِ عَلَى أَنَّ رِبْطَهَا بِهَا الْإِنْخِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ  
السِّيَاقِ وَالسَّبَاقِ وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ وَاجِبٌ لِذَاتِهِ أَيِ لَا لِلصَّلَاةِ وَجَرَى الْكَرْدِيُّ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ فَقَالَ  
فَالْتِمَازُ مِنَ الرِّبْطِ بِالْفَرْضِ وَالْوُجُوبِ هُوَ الْوَاجِبُ لِعَارِضٍ وَهُوَ إِرَادَةُ نَحْوِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ التَّوَصُّيفَ  
بِالْفَرْضِ وَالْوَاجِبَ إِنَّمَا يُقْبَدُ فِيهِ لَا فِي الْوَاجِبِ لِذَاتِهِ أَه. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ وَلَمْ تَجِبْ الْإِنْخِ) تَفْرِيعٌ  
عَلَى الْوُجُوبِ لِذَاتِهِ بَصْرِيٍّ. □ فَوُدَّ: (حَيْثُ) أَيِ حِينَ تَضَمُّنِهِ بِذَلِكَ مِنَ الْخَبِيثِ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ هِيَ  
إِنْخِ) أَيِ الطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ وَتَعَلَّقْتُ هَذَا السُّؤَالَ وَالْجَوَابَ بِنِيَّةِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ دُونَ نِيَّةِ فَرْضِ الطَّهَارَةِ يَتَبَيَّنُ  
بَعْدَ مَا مَرَّ عَنِ الْكَرْدِيِّ. □ فَوُدَّ: (إِلْمَا يَأْتِي) أَيِ فِي بَعْثِ التَّرْتِيبِ. □ فَوُدَّ: (أَنَّهُ) أَيِ الْغُسْلُ. □ فَوُدَّ: (كَفَتْ)  
أَيِ نِيَّةِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ. □ فَوُدَّ: (فَهِيَ) أَيِ الطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ (مِثْلُهُ) أَيِ رَفْعِ الْحَدِيثِ وَقَوْلُهُ بِهَا أَيِ الطَّهَارَةُ  
لِلصَّلَاةِ الْأَوَّلَى حَذْفُهُ أَوْ تَذْكِيرُ الضَّمِيرِ. □ فَوُدَّ: (فِي الْبَابَيْنِ) أَيِ بَابِ الْوُضُوءِ وَبَابِ الْغُسْلِ. □ فَوُدَّ: (لَا  
الرَّابِعَةَ) عَطَفَ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ سَم، وَهِيَ نِيَّةُ الطَّهَارَةِ فَقَطْ بَصْرِيٍّ. □ فَوُدَّ: (قَالَ الرَّافِعِيُّ) إِلَى الْمَنْحِ  
فِي الْمُنْفَى إِلَّا قَوْلَهُ يُضَيِّحُ إِلَى وَعِلْمِ الْإِنْخِ وَمَا أَتَتْهُ عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (هَذَا) أَيِ فِي الْوُضُوءِ. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ) أَيِ  
بِقَوْلِ الرَّافِعِيِّ أَنَّ الصَّحِيحَ الْإِنْخِ. □ فَوُدَّ: (إِنْ سَلِمَ) وَإِنْ لَمْ يَسَلِّمْ فَوُجَّهٌ أَنَّ الْكِتَابِيَّةَ تَنْوِي أَنَّ النِّيَّةَ تَارَةً تَكُونُ  
لِلتَّعَرُّبِ وَتَارَةً تَكُونُ لِلتَّمْيِيزِ سَم. □ فَوُدَّ: (وَالْإِنْخِ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ تُقْبَلْهُ بِالتَّسْلِيمِ فَلَا يَتِمُّ؛ لِأَنَّ مَا يَأْتِي الْإِنْخِ  
فَقَوْلُهُ فَمَا يَأْتِي الْإِنْخِ عِلَّةُ الْجَوَابِ وَقَائِمٌ مَقَامُهُ. □ فَوُدَّ: (وَعِلْمٌ مِنْهُ) أَيِ مِنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ عِبَارَةً الْمُنْفَى  
قَالَ، وَإِنَّمَا صَحَّ الْوُضُوءُ بِنِيَّةِ فَرْضِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ مَعَ أَنَّهُ لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ أَنَّ  
مَوْجِبَهُ النَّبِيُّ أَوْ يُقَالُ لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا لُزُومُ الْإِثْنَانِ بِهِ وَإِلَّا لَأَمْتَنَعَ وَضُوءُ الصَّبِيِّ بِهَذِهِ النِّيَّةِ بَلِ الْمُرَادُ  
فِعْلُ طَهَارَةِ الْحَدِيثِ الْمَشْرُوطُ لِلصَّلَاةِ وَشَرَطُ الشَّيْءِ يُسَمَّى فَرْضًا أَه. وَاقْتَصَرَ النَّهَايَةُ عَلَى الْجَوَابِ

□ فَوُدَّ: (لَا الرَّابِعَةَ) عَطَفَ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ إِنْ سَلِمَ)، وَإِنْ لَمْ يَسَلِّمْ فَوُجَّهٌ أَنَّ الْكِتَابِيَّةَ



ولو قبل الوقت لإنشاء ذكر الغرضية والأصل في وجوب النية الحديث المتفق عليه وإنما الأعمال أي إنما صحتها لإكمالها؛ لأنه خلاف الأصل «بالنيات» جمع نية، وهي شرعا قصد الشيء مقترنا بفعله وإلا فهو عزم ومحلها القلب فلا عبرة بما في اللسان نعم يُسن التلفظ بها في سائر الأبواب خروجا من خلاف موجبها والقصد بها تمييز العباد عن العادة وتمييز مراتب العبادات. (ومن دام حدثه كمستحاضة) وسلب (كفاه نية الاستباحة) وغيرها مما مر كمن لم يدم حدثه ولو مايسخ الخف (دون) نية (الرفع) للحدث أو الطهارة عنه (على الصحيح فيهما) أي في أجزاء نية نحو الاستباحة وحدثها وعذم أجزاء نية نحو الرفع وحدثها؛ لأن حدثه لا يرتفع وقيل لا بُد من جميعهما لتكون الأولى للآتي والمقارن والثانية للشاقي وعلى الأصح

الثاني وحذف لفظة قال. • فود: (ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال في الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإنشاء المذكور سم وبصري. • فود: (والأصل) إلى المتن في النهاية. • فود: (مقترنا بفعله) أي فعل ذلك الشيء فيجب اقترائها بفعل الشيء المؤني إلا في الصوم فلا يجب فيه الاقتراء بل لو فرض وأوقع التية فيه مقارنة للفجر لم يصح لجوب التيب في الفرض فهو مستثنى من وجوب الاقتراء أو أن الشارع أقام فيه العزم مقام التية لمسر مراقبة الفجر، وهو الصحيح شيخنا عبارة سم. • فود: مقترنا بفعله اختيار الاقتراء في مفهوم التية يشكك بتحقيقها بدونه في الصوم ولا معنى للإستثناء في أجزاء المفهوم اه. • فود: (تمييز العباد عن العادة) كالجلوس للإغتياك تارة وللإستراحة أخرى أو تمييز مراتب العباد كالصلاة تكون تارة فرضا وأخرى نفلا نهاية. • فود: (وسلب) إلى قوله، ويرد في النهاية والمغني إلا قوله كمن إلى المتن وقوله أو الطهارة عنه. • فود: (وسلب) أي سلب بولي أو نحوه نهاية ومغني فكان الاتسب تقديمه على قوله وعلى الأصح إلخ كما فعله النهاية والمغني إلا أن يقال أخره ليزد بها يأتي. • فود: (هذه) أي عن الحديث سم. • فود: (في أجزاء نية الاستباحة وحدثها إلخ) بدل من فيهما في المتن. • فود: (لأن حدثه إلخ) علة للمعطوف فقط عبارة النهاية والمغني أما الإكتفاء بنية الاستباحة فبالقياس على التيمم. وأما عذم الإكتفاء برفع الحدث فليقاء حديثه اه. • فود: (وقيل لا بُد إلخ) هو مقابل الصحيح في المسألة الأولى وقوله الآتي وقيل تخفى إلخ مقابلها في الثانية. • فود: (كمن لم يدم إلخ) لا يخفى ما في هذا القياس. • فود: (ولو مايسخ الخف) غاية لما في المتن. • فود: (وعلى الأصح) الأولى الصحيح كما في النهاية أو الأولى كما في المغني.

تنوي أن التية تارة تكون للقرئ وتارة تكون للتمييز. • فود: (ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال في الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإنشاء المذكور. • فود: (مقترنا بفعله) اختيار الاقتراء في مفهوم التية يشكك بتحقيقها بدونه في الصوم ولا معنى للإستثناء في أجزاء المفهوم. • فود: (للحدث) ضبب بينه وبين عنه.

يُسَنُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا خُرُوجًا مِنْ هَذَا الْخِلَافِ وَقِيلَ تَكْفِي نِيَّةُ الرَّفْعِ لِتَضَمُّنِهَا الْإِسْبَاحَةَ، وَيُرَدُّ بِمَنْعِ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ كَانَ لَازِمًا بَعِيدًا، وَهُوَ لَا يَكْتَفِي بِهِ فِي الثَّبَاتِ وَحُكْمِهِ فِي نِيَّةِ مَا يَسْتَبِيحُهُ حُكْمُ الْمُتَيَمَّمِ، وَيَأْتِي إِجْزَاءُ نِيَّتِهِ لِرَفْعِ الْحَدِّثِ إِنْ أَرَادَ بِهِ رَفْعَهُ بِالنِّسْبَةِ لِفَرْضٍ فَقَطْ فَكَذَا هُنَا وَبِهِ يَنْدَفِعُ زَعْمُ أَنَّ تَفْسِيرَ رَفْعِ الْحَدِّثِ بِرَفْعِ حُكْمِهِ فِيمَا مَرَّ يُلْزِمُهُ صِحَّةُ نِيَّةِ السَّلْسِ لَهُ بِهَذَا الْمَعْنَى وَوَجْهُ انْدِفَاعِهِ أَنَّ رَفْعَ حُكْمِهِ عَامٌّ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالسَّلِيمِ وَخَاصٌّ، وَهُوَ الْجَائِزُ لِلْسَّلْسِ وَمُجَدِّدُ الْوُضُوءِ لَا تَحْصُلُ لَهُ شُئْنَةُ التَّجْدِيدِ إِلَّا بِنِيَّةٍ مَعًا مَرَّ.....

• فَوَدَّ: (يُسَنُّ الْجَمْعُ الْإِنْفِ) أَيِ لِيَتَكُونَتْ نِيَّةُ الرَّفْعِ لِلْحَدِّثِ السَّابِقِ وَنِيَّةُ الْإِسْبَاحَةِ أَوْ نَحْوِهَا اللَّاحِقِ وَالْمُقَارِنِ. • فَوَدَّ: (وَقِيلَ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهَابِ وَالْأَسْنَى، فَإِنْ قِيلَ نِيَّةُ الْإِسْبَاحَةِ وَخَدَهَا تُفِيدُ الرَّفْعَ كَنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدِّثِ فَالْفَرْضُ يَخْصُلُ بِهَا وَخَدَهَا أُجِيبُ بِأَنَّ الْفَرْضَ الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَخْصُلُ بِمَا يُؤَدِّي الْمَعْنَى مُطَابَقَةً لَا التَّزَامًا وَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْصُلُ بِجَمْعِ التَّيَيَّنِ اهـ. • فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ الْإِنْفِ) فِيهِ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِهَذَا الْمَنْعِ لِيُظْهَرَ أَنَّ رَفْعَ الْحَدِّثِ يَسْتَلْزِمُ إِبَاحَةَ الصَّلَاةِ فَالتَّضَمُّنُ صَحِيحٌ وَقَوْلُهُ كَانَ لَازِمًا بَعِيدًا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْأَرْزَاقَ الْبَعِيدَ مَا كَثُرَتْ وَسَائِطُهُ وَهَذَا مَفْقُودٌ هُنَا بَلْ لَا وَاسِطَةَ هُنَا أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ الرَّفْعُ تَحَقَّقَتْ إِبَاحَةُ الصَّلَاةِ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَحُكْمُهُ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِ) لَعَلَّ فِي الْعِبَارَةِ قَلْبًا وَالْأَصْلُ وَحُكْمُ نِيَّتِهِ فِيمَا يَسْتَبِيحُهُ عِبَارَةُ التَّهَابِ وَالمُغْنِي وَحُكْمُ نِيَّةِ دَائِمِ الْحَدِّثِ فِيمَا يَسْتَبِيحُهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ حُكْمُ الْمُتَيَمَّمِ خَرَفًا بِخَرَفٍ، فَإِنْ تَوَى اسْتِيبَاحَةَ فَرْضِ اسْتِيبَاحِهِ وَالْأَفْلَا اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر خَرَفًا بِخَرَفٍ هَذَا إِذَا تَوَى الْإِسْبَاحَةَ فَلَوْ تَوَى الْوُضُوءَ أَوْ فَرْضَ الْوُضُوءِ أَوْ آدَاءَ الْوُضُوءِ هَلْ يَسْتَبِيحُ الْفَرْضَ وَالتَّقْلُّ أَوْ التَّقْلُّ أَجَابَ عَنْهُ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ يَسْتَبِيحُ التَّقْلَّ لَا الْفَرْضَ تَنْزِيلًا لَهُ عَلَى أَقْلٍ فَزَجَابَ مَا يُفْصَدُ لَهُ غَالِبًا أَقُولُ وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الصَّلَاةَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالتَّقْلِ فَصِدْقُهَا عَلَى أَحَدِهِمَا كَصِدْقِهَا عَلَى الْآخَرِ فَحُمِلَتْ عَلَى أَقْلٍ الدَّرَجَاتِ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ رَفْعُ الْمَانِعِ مُطْلَقًا فَعَمِلَ بِهِ وَكَانَ نِيَّةُ كَنِيَّةِ اسْتِيبَاحَةِ التَّقْلِ وَالْفَرْضِ مَعًا وَقَدْ يَجْعَلُ الْمُدُولُ إِلَيْهِ دُونَ نِيَّةِ الْإِسْبَاحَةِ قُرْبَةً عَلَيْهِ اهـ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْإِنْفِ) أَيِ بِقَوْلِهِ فَكَذَا هُنَا. • فَوَدَّ: (بِهَذَا الْمَعْنَى) أَيِ رَفْعِ الْحُكْمِ. • فَوَدَّ: (هَامٌّ) أَيِ وَهُوَ الْمُتَبَايِرُ بِخَيْرٍ مَيَّ.

• فَوَدَّ: (يُسَنُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا خُرُوجًا مِنْ هَذَا الْخِلَافِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ لِيَتَكُونَتْ نِيَّةُ الرَّفْعِ لِلْحَدِّثِ السَّابِقِ وَنِيَّةُ الْإِسْبَاحَةِ أَوْ نَحْوِهَا لِلْآخِقِ قَالَ، فَإِنْ قُلْتَ نِيَّةُ الْإِسْبَاحَةِ وَنَحْوُهَا تُفِيدُ الرَّفْعَ كَنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدِّثِ فَالْفَرْضُ يَخْصُلُ بِهَا وَخَدَهَا قُلْتَ لَا إِذَا الْفَرْضُ الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ وَهُوَ إِنَّمَا يَخْصُلُ بِمَا يُؤَدِّي الْمَعْنَى مُطَابَقَةً لَا التَّزَامًا وَذَلِكَ بِجَمْعِ التَّيَيَّنِ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْإِنْفِ) فِيهِ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِهَذَا الْمَنْعِ لِيُظْهَرَ أَنَّ رَفْعَ الْحَدِّثِ يَسْتَلْزِمُ إِبَاحَةَ الصَّلَاةِ فَالتَّضَمُّنُ صَحِيحٌ لَا يُقَالُ قَدْ يَرْفَعُ الْحَدِّثَ وَلَا يُبَاحُ الصَّلَاةُ لِيُجُودَ مَانِعٌ آخَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَوَى لِهَذَا لَمْ تَصِحَّ هَذِهِ النِّيَّةُ مِنَ السَّلِيمِ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَّ: (كَانَ لَازِمًا بَعِيدًا) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْأَرْزَاقَ الْبَعِيدَ مَا كَثُرَتْ وَسَائِطُهُ وَهَذَا مَفْقُودٌ هُنَا بَلْ لَا وَاسِطَةَ هُنَا أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ الرَّفْعُ

حتى نية الرفع أو الاستياحة على ما قاله ابن العباد وهو قريب إن أراد صورتهما كما أن مُعيد الصلاة ينوي بها الفرض وزعم أن ذلك في المعادة خارج عن القواعد منوع وكيف الشيء لا يُسمى تجديدًا ومُعَادًا إلا إن أُعيد بصفته الأولى ويُؤخذ منه أن الإطلاق هنا كافٍ كهُوَ ثُمَّ فلا تُشترط إرادة الصورة بل أن لا يُريد الحقيقة اكتفاءً بانصرافها لمدلولها الشرعي هنا من الصورة بقرينة التجديد هنا كالإعادة ثُمَّ. (ومن نوى تبرؤًا) أو تنظفًا (مع نية معتبرة) مِمَّا مَرَّ (جاء) له ذلك أي لم يضره في نيته المُعتبرة (في الصحيح) لِحُصُولِهِ، وإن لم ينو فلا تشريك فيه.....

• **قوله:** (حتى نية الرفع أو الاستياحة) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْمُجَدِّدُ نِيَّةَ الرَّفْعِ أَوْ الْإِسْتِيَاحَةِ سَمٍ وَاعْتَمَدَ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي وَشَيْخُنَا أَيْضًا وَزَادَ الْأَوَّلُ وَيُقَالُ مَا ذَكَرَ أَيُّ فِي امْتِنَاعِ نِيَّةِ الرَّفْعِ أَوْ الْإِسْتِيَاحَةِ أَوْ الطَّهَارَةِ عَنِ الْحَدِيثِ وَضَوْءُ الْجُنُبِ إِذَا تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ أَيُّ عَنِ الْوُضُوءِ لِمَا يَنْسَحِبُ لَهُ الْوُضُوءُ مِنْ أَكْلِ أَوْ نَوْمٍ أَوْ نَحْوِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ بِزِيَادَةِ عَنْ ع. ش. • **قوله:** (وهو قريب) وفي الإعياب الَّذِي يَتَجَبَّرُ فِيهِمَا لَوْ تَذَرَّ التَّجْدِيدُ أَنَّهُ تَكْفِيهِ نِيَّةَ الْوُضُوءِ لَهُ وَنَحْوُهُ دُونَ نِيَّةِ الرَّفْعِ وَالْإِسْتِيَاحَةِ، وَإِنْ قُلْنَا فِي الَّتِي قَبْلُهَا أَيُّ الْوُضُوءِ الْمُجَدِّدُ بِالْإِكْتِفَاءِ بِأَحَدِهِمَا فِيهِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ ثَمَّةَ حِكَايَةِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ دُونَ الثَّانِي بِخِلَافِهِ هُنَا أَهْ كَرَدِي. • **قوله:** (خارج عن القواعد) وَأَيْضًا أَنَّ الصَّلَاةَ اخْتَلَفَ فِيهَا هَلْ فَرَضَهُ الْأَوَّلَى أَمْ الثَّانِيَةَ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي الْوُضُوءِ بِذَلِكَ فَافْتَرَقَا فِيهَا وَمُغْنِي وَسَم. • **قوله:** (كيف إلخ) قَدْ يُنْظَرُ فِي هَذَا الدَّلِيلِ بِأَنَّهُ لَوْ تَمَّ تَوَقُّفُ صِحَّةِ التَّجْدِيدِ أَوْ تَسْمِيَتِهِ تَجْدِيدًا عَلَى حُصُولِ غَيْرِ النَّيَّةِ فِي الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَم. • **قوله:** (ويؤخذ منه) أَيُّ مِنْ قَوْلِهِ كَمَا أَنَّ مُعِيدَ الصَّلَاةِ إلخ. • **قوله:** (إن الإطلاق إلخ) أَيُّ بِدُونِ مِلَّاخَظَةِ شَيْءٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالصُّورَةِ وَنَحْوِهَا • **قوله:** (ومن نوى) أَيُّ بِوُضُوئِهِ نِهَائَةً. • **قوله:** (أو تنظفًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَرِّكِ أَوْ مَا يَنْدَبُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ وَالْأَوْجَهُ إِلَى خُرُوجِ. • **قوله:** (مع نية معتبرة) أَيُّ مُسْتَحْضِرًا عِنْدَ نِيَّةِ التَّبَرُّدِ وَنَحْوِهِ نِيَّةَ الْوُضُوءِ مُغْنِي وَنِهَائَةً. • **قوله:** (لِحصوله إلخ) أَيُّ كَمَا لَوْ نَوَى الصَّلَاةَ وَدَفَعَ الْغَرِيمَ قَلَانَهَا نَصِيحًا؛ لِأَنَّ دَفْعَ الْغَرِيمِ حَاصِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ مُغْنِي وَشَيْخُنَا. • **قوله:** (فلا تشريك إلخ) أَيُّ بَيْنَ قُرْبَى وَغَيْرِهَا مُغْنِي.

تَحَقَّقَتْ إِبَاحَةُ الصَّلَاةِ فَتَأَمَّلْهُ. • **قوله:** (حتى نية الرفع أو الاستياحة) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْمُجَدِّدُ نِيَّةَ الرَّفْعِ أَوْ الْإِسْتِيَاحَةِ. • **قوله:** (وزعم أن ذلك في المعادة خارج عن القواعد) وَأَيْضًا فَقَدْ قِيلَ أَنَّ الْفَرْضَ إِحْدَاهُمَا لَا بَعَيْنِيهَا. • **قوله:** (كيف إلخ) قَدْ يُنْظَرُ فِي هَذَا الدَّلِيلِ بِأَنَّهُ لَوْ تَمَّ تَوَقُّفُ صِحَّةِ التَّجْدِيدِ أَوْ تَسْمِيَتِهِ تَجْدِيدًا عَلَى حُصُولِ غَيْرِ النَّيَّةِ فِي الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي وَلَيْسَ كَذَلِكَ. • **قوله:** (ومن نوى تبرؤًا مع نية معتبرة جاز في الصحيح).

(فرغ): لَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ الْمَاءَ الْقَلِيلَ بَعْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ قَاصِدًا رَفَعَ الْحَدِيثَ وَنِيَّةَ الْإِغْتِرَافِ فَهَلْ يَغْلِبُ فِيهِ نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدِيثِ فَيَرْتَفِعُ حَدَثُ يَدِهِ أَوْ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ فَلَا يَرْتَفِعُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى هَذَا الْإِرْتِفَاعَ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ

لكن من حيث الصلحة بخلافه من حيث الثواب ومن ثم احتلّفوا في حصوله والأوجه كما بينته بأدليته الواضحة في حاشية الإيضاح وغيرها إن قصد العبادَة ثبات عليه بقدره، وإن انضم له غيره مما عدا الرباء ونحوه مساوياً أو راجحاً وخزج بمع طُرُوها بعد النية المُعتبرة فيبطلها ما لم يكن ذا كِبراً لها؛ لأنها حينئذ تُعدّ قاطعة لها فيجب إعادة ما عسله للتبريد بنية رفع الحدث كما في المجموع وغيره.

• فَوَدَّ: (لكن من حيث إلخ) استدراك على قوله أي لم يضره إلخ. • فَوَدَّ: (والأوجه إلخ) والمُعتمد كما قاله الغزالي اغتيارُ الباعث، فإن كان الأغلب باعث الآخرة أئيب والآي بأن كان الأغلب باعث الدنيا أو استوى فلا نهاية وشيخنا وظاهرُ المغني اعتماده أيضاً. • فَوَدَّ: (مما عدا الرباء) وأما الرباء فيسقط الثواب مطلقاً يأتي في باب صلاة التفل وقوله ونحوه أي كالمُجب وقوله مساوياً إلخ تفصيل لما عدا إلخ كزدي والأولى للغير. • فَوَدَّ: (بمع) أي إلى آخره (طُرُوها) أي نية التبريد ونحوه مغني. • فَوَدَّ: (فَيُبطلها إلخ) ولا يقطع نية الإغتراف حكم النية السابقة، وإن عَزَبَتْ؛ لأنها لمصلحة الطهارة لصونها ماءها عن الاستعمالِ شَرَحَ بأفضل قال سم وقضية التعليل بمصلحة الطهارة أن نية الإغتراف حيث لا يحتاج إليها مع الغفلة عن النية تَقَطُّعُها وليس بعيداً سم عبارة النهاية وهل نية الإغتراف كنية التبريد في كونها تَقَطُّعُ حكم ما قبلها أولاً والمُعتمد كما رجحه البلقيني عدم قطعها لكونها لمصلحة الطهارة إذ تصون ماءها عن الاستعمالِ لا سيما ونية الإغتراف مُستلزمة تَذَكُّرُ نية رفع الحدث عند وجودها بخلاف نية التَّطهير اه. قال ع ش قوله: م ر ونية الإغتراف مُستلزمة إلخ قال سم على حَجَّ لَعَلَّه باغتيالِ الغالبِ والآيَمُكن أن يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الإناء من غير أن يلاحظ السابقة ولا أنه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص يده بهذا الماء الذي أخرجه فقد تصورَتْ نية الإغتراف مع الغفلة عن النية انتهى وقد يمتنع أن تكون هذه نية الإغتراف إذ حقيقتها الشرعية إخراج الماء خارج الإناء بقصد التطهير لما بقي من أعضائه كما ذكره حَجَّ في الإيعاب وعليه فهي مُستلزمة لها دائماً لا غالباً اه. • فَوَدَّ: (فيجب إعادة إلخ) أي دون استئناف طهارته نهايةً ومغني. • فَوَدَّ: (بنية رفع الحدث) أي أو نحوه والباء مُتعلّق بالإعادة

الإغتراف مُعارضةً لنية رفع الحدث ومُنافيةً لها فلم تؤثّر وقد يُقال نية رفع الحدث ونية الإغتراف تعارضتا فتساقطا وتبقى النية السابقة عند غسل الوجه سالمة عن المُعارض فيزقّع حدث اليد بمقتضاها، ويروى على هذا أن نية الإغتراف مُعارضةً للنية السابقة أيضاً ولهذا لو خَلَّتْ عن مقارنة نية رفع الحدث منعَتْ رفع حدث اليد مع سبني النية السابقة فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (مساوياً أو راجحاً) في شرح م ر والمُعتمد كما قاله الغزالي اغتيارُ الباعث، فإن كان الأغلب باعث الآخرة أئيب والآ فلا.

• فَوَدَّ: (فَيُبطلها ما لم يكن ذا كِبراً لها) وهذا بخلاف نية الإغتراف فإنها لا تَقَطُّعُ حكم النية السابقة إذا عَزَبَتْ كما رجحه الجلال البلقيني؛ لأنها لمصلحة الطهارة إذ تصون ماءها عن الاستعمالِ؛ ولأنهما لا

(أو) نوى استحبابه (ما يندب له وضوء كقراءة القرآن أو حديث أو علم شرعي أو آلة له وكدرس أو كتابة لشيء من ذلك وكدخول مسجد وزيارة قبر وبعد تلقظ بمصيبة والحق به فعلها وغضب وحمل ميت ومسه كتحوي أبرص أو يهودي ونحو فصد وقص ظفر وكل ما قيل أنه ناقض وغير ذلك مما استوعبته في شرح الغباب (فلا) يجوز له ذلك أي لا يكفيه في رفع الحديث (في الأصح)؛ لأنه جائز معه فلا يتضمن قصده قصد رفع الحديث نعم إن نوى الوضوء للقراءة لم يطل إلا إن قصد التعليق بها.....

هـ قوله (س)؛ (أو ما يندب له وضوء إلخ) قال المحل أي نوى الوضوء لقراءة القرآن ونحوها انتهى اه سم، ويأتي في الشرح ما يفصله. هـ قوله: (أو علم شرعي) أي وحمل كتبه وسماع حديث وفقه واستغراق صحك وخوف نهاية قال ع ش قوله: م ر وسماع حديث هو، وإن كان الوضوء له سنة كالقرآن لكنه لا ثواب في مجزئ القراءة والسماع للحديث بل لا بد في حصول ذلك من قصد جفط الفاظه وتعلم أحكامه على ما نقله ابن العماد عن الشيخ أبي إسحاق ورده على من قال بحصول الثواب مطلقاً بأنه لم يطلع على كلام الشيخ أبي إسحاق وفي فتاوى ابن حجر بقوله كلام ابن العماد واستظهاره لكلام الشيخ أبي إسحاق ما نصه وإفتاء بعضهم بحصول الثواب مطلقاً هو الأوجه عندي؛ لأن سماعه لا يخلو عن فائدة ولو لم تكن إلا عود بركته ﷺ على القاري لكان ذلك كافياً انتهى وما استوجبه حتى يوافقه ظاهر إطلاق الشارح م ر وله وجه وجبه اه. هـ قوله: (ونحو فصد) كالحجامة ع ش.

هـ قوله: (فلا يجوز) إلى قوله نعم في النهاية والمغني. هـ قوله: (لأنه) أي ما يندب له وضوء جائز معه أي الحديث. هـ قوله: (إلا أن قصد التعليق إلخ) بأن قصد أنه لا يأتي بالوضوء إلا لأجل قراءة القرآن ولا يقال أن نية الوضوء كافية لرفع الحديث؛ لأنه هنا علقها بما لا يتوقف على وضوء م ر اه بجبرمي وفي ع ش بقوله كلام الشارح وإقراره ما نصه قال سم على المنهج، ويتروك النظر في حال الإطلاق إلحاقه بالأول أي التعليق أقرب وفيه نظر انتهى ولعل وجه النظر أنه إذا قال نويت الوضوء لحمل على ما يقتضيه لفظه وهو رفع المنع من الصلاة ونحوها فذكر القراءة طارئاً بعده، وهو لا يضر والتعليق إنما يضر

يردان على محل واحد بخلاف نية نحو البرد فإنها غسل الأعضاء بنية فوردت هي وغسل الأعضاء لرفع الحديث على محل واحد فجاء الثاني؛ ولأن نية الإغتراف مستلزمة لتذكر نية رفع الحديث عند وجودها انتهى وقوله مستلزمة إلخ لعله باغتيال الغالب ولا يمكن أن يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الإناء من غير أن يلاحظ بنية السابقة ولا أنه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص يده بهذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الإغتراف مع الغفلة عن النية وقضية التعليق بمصلحة الطهارة أن نية الإغتراف حيث لا يحتاج إليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيداً قليلاً. هـ قوله: (أو ما يندب له وضوء) قال المحل أي إن نوى الوضوء لقراءة القرآن ونحوها انتهى.

أَوْ لَا بِخِلَافٍ مَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ إِلَّا بَعْدَ ذِكْرِ الْوُضُوءِ مَثَلًا لِصِحَّةِ النِّيَّةِ حِينَئِذٍ فَلَا يُبْطِلُهَا مَا وَقَعَ بَعْدُ أَوْ الْقِرَاءَةِ إِنْ كَفَتْ وَالْإِلَاحَةَ صَحَّ عَلَى مَا مَالَ إِلَيْهِ فِي الْبَحْرِ كَمَا لَوْ نَوَى زَكَاةَ مَالِهِ الْغَائِبِ إِنْ بَقِيَ وَالْإِلَاحَةَ وَاعْتَرَضَ أَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ، وَهِيَ أَصَحُّ لِقَدَمِ قَبُولِهَا النِّيَابَةَ بِخِلَافِ الْمَالِيَّةِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ كَوْنَهَا وَسِيلَةً أَضْعَفُهَا فَلَمْ يُمْدِّ إِلْحَاقُهَا بِالْمَالِيَّةِ أَمَّا مَا لَا يُنْذَبُ لَهُ وَضُوءٌ كَعِبَادَةِ وَزِيَارَةِ نَحْوِ الْإِدِّ وَقَادِمٍ وَتَشْيِيعِ جَنَازَةٍ وَخُرُوجِ لِسْفَرٍ وَعَقْدِ نِكَاحٍ وَصَوْمٍ وَنَحْوِ لُبْسٍ فَلَا تَكْفِي نِيَّتُهُ جُزْمًا. (وَيَجِبُ قَرْنُهَا) أَيِ النِّيَّةِ (بِأَوَّلِ) مَفْسُولٍ (مِنْ الْوَجْهِ) وَمِنْهُ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنْ نَحْوِ اللَّحْيَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَمِنْ مُجَاوِرِهِ مِنْ نَحْوِ الرَّأْسِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ، وَيُظَاهِرُ

حَيْثُ قَارَنَ قَضَاهُ اللَّفْظَ وَمُمَكِّنَ الْجَوَابِ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النِّيَّةِ الْجُزْمُ بِالِاسْتِيحَاةِ فَيَذْكُرُ مَا هُوَ مُبَاحٌ بَعْدَهَا مُجَلٌّ لِلْجُزْمِ بِهَا فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ تَوَيْتَ الْوُضُوءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَاطَّلَعَ أَهْ عِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ يَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ الْإِطْلَاقُ بِالتَّغْلِيْقِ تَطْيِيرٌ مَا مَرَّ نَعْمَ تَعْمَلُ التَّغْلِيْقِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَا يَخْلُو عَنْ خَفَاءٍ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ مُجَرَّدُ الْإِزْتِيَابِ بَيْنَهُمَا وَكَوْنُهُ لَا لِجِيلِهَا أَه. فُؤَدُ: (أَوَّلًا) أَيِ قَبْلُ الْفِرَاقِ مِنْ ذِكْرِ الْوُضُوءِ. فُؤَدُ: (فَلَا يُبْطِلُهَا مَا وَقَعَ بَعْدُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْقِرَاءَةِ بَعْدَ بَقْضِ تَغْلِيْقِ الْوُضُوءِ بِهَا يَتَضَمَّنُ قَطْعَ النِّيَّةِ نَعْمَ مُجَرَّدُ نِيَّةِ الْقِرَاءَةِ بِدُونِ قَصْدِ تَغْلِيْقِهَا بِالْوُضُوءِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ سَم. فُؤَدُ: (أَوْ الْقِرَاءَةِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ فَرَعٌ لَوْ نَوَى الْوُضُوءَ لِلتَّلَاوَةِ، فَإِنْ لَمْ يَصِحَّ فَلِلصَّلَاةِ فَيَحْتَمِلُ صِحَّتَهُ كَالزَّكَاةِ انْتَهَى سَم. فُؤَدُ: (صَحَّ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ. فُؤَدُ: (زَكَاةَ مَالِهِ الْغَائِبِ) أَيِ بِمَحَلٍّ لَا يُعَدُّ إِخْرَاجُهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَخْرَجَ فِيهِ تَقْلًا لِلزَّكَاةِ عِ ش. فُؤَدُ: (وَاعْتَرَضَ أَنَّ الْوُضُوءَ الْخُ) وَيُعْتَرَضُ أَيْضًا بِأَنَّ نِيَّةَ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا فِي مَسْأَلَةِ الزَّكَاةِ صَحِيحَةٌ فِي نَفْسِهَا بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا سَم أَيِ فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ غَيْرَ مُعْتَدَّةٍ بِنِيَّتِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ عِ ش. فُؤَدُ: (بِأَنَّ كَوْنَهَا) أَيِ الْعِبَادَةِ الْبَدَنِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْوُضُوءُ. فُؤَدُ: (أَمَّا مَا لَا يُنْذَبُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى.

فُؤَدُ: (بِأَوَّلِ مَفْسُولٍ) يَتَّبِعِي أَوْ مَمْسُوحٍ فِيمَا لَوْ كَانَ بِوَجْهِهِ جَبِيرَةٌ فَيَكْفِي قَرْنُ النِّيَّةِ بِأَوَّلِ مَسْجِعِهَا قَبْلَ غَسْلِ صَحِيحِ الْوَجْهِ فَتَغْيِيرُهُمْ بِالْفَسْلِ جَزِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ سَم، وَيَأْتِي عَنْ شَرْحِ الْمُبَابِ مَا يُوَافِقُهُ. فُؤَدُ: (وَمِنْهُ الْخُ) عِبَارَةُ عِ ش فَرَعٌ يَتَّبِعِي جَوَازَ اقْتِرَانِ النِّيَّةِ بِغَسْلِ شَعْرِ الْوَجْهِ قَبْلَ غَسْلِ بَشَرَتِهِ؛ لِأَنَّ غَسْلَهُ أَصْلِيًّا لَا يَبْدَلُ وَفَاقًا لِمِ رِ عَلَيْهِ فَلَوْ قَطَعَ الشَّعْرَ قَبْلَ غَسْلِ الْوَجْهِ لَا يَخْتِاجُ لِتَجْدِيدِ النِّيَّةِ اخْتِدَا مِنْ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَه. فُؤَدُ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ الْخُ) عِبَارَةُ عِ ش فَرَعٌ قَالِ مِ رِ وَلَا يَكْفِي قَرْنُ النِّيَّةِ بِمَا يَجِبُ

فُؤَدُ: (فَلَا يُبْطِلُهَا مَا وَقَعَ بَعْدُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْقِرَاءَةِ بَعْدَ بَقْضِ تَغْلِيْقِ الْوُضُوءِ بِهَا يَتَضَمَّنُ قَطْعَ النِّيَّةِ نَعْمَ مُجَرَّدُ نِيَّةِ الْقِرَاءَةِ بِدُونِ قَصْدِ تَغْلِيْقِهَا بِالْوُضُوءِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ. فُؤَدُ: (أَوْ الْقِرَاءَةِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ فَرَعٌ لَوْ نَوَى الْوُضُوءَ لِلتَّلَاوَةِ، فَإِنْ لَمْ يَصِحَّ فَلِلصَّلَاةِ فَيَحْتَمِلُ صِحَّتَهُ كَالزَّكَاةِ انْتَهَى.

فُؤَدُ: (وَاعْتَرَضَ الْخُ) يُعْتَرَضُ أَيْضًا بِأَنَّ نِيَّةَ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا فِي مَسْأَلَةِ الزَّكَاةِ صَحِيحَةٌ فِي نَفْسِهَا بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا. فُؤَدُ: (بِأَوَّلِ مَفْسُولٍ) يَتَّبِعِي أَوْ مَمْسُوحٍ فِيمَا لَوْ كَانَ بِوَجْهِهِ جَبِيرَةٌ فَيَكْفِي قَرْنُ النِّيَّةِ بِأَوَّلِ مَسْجِعِهَا قَبْلَ غَسْلِ صَحِيحِ الْوَجْهِ فَتَغْيِيرُهُمْ بِالْفَسْلِ جَزِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ.

أَنْ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْأَنْفِ الْآتِي لَيْسَ كَالْمُجَاوِرِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَنْ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ فَأَعْطِيَ حُكْمَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَذَلِكَ لِیَعْتَدَّ بِمَا بَعْدَهُ فَلَوْ قَرَنَهَا بِأَثْنَائِهِ كَفَى وَوَجِبَ إِعَادَةُ غَسْلِ مَا سَبَّحَهَا لِوُقُوعِهِ لِقَوْلِهِمْ بِخُلُوعِهِ عَنِ النِّيَّةِ الْمُقَوِّمَةِ لَهُ.

(تَنْبِيْهُ) الْأَوْجُهَ فَيَمْنَنْ سَقَطَ غَسْلُ وَجْهِهِ فَقَطْ لِعِلَّةٍ وَلَا جَبِيْرَةٌ وَجُوبُ قَرْنِهَا بِأَوَّلِ مَغْسُولٍ مِنَ الْيَدِ، فَإِنَّ سَقَطْنَا أَيْضًا فَالرَّأْسُ فَالرَّجُلُ وَلَا يَكْتَفِي بِنِيَّةِ التَّيْمُمِ لاسْتِقْلَالِهِ كَمَا لَا تَكْفِي نِيَّةُ

غَسْلِهِ زِيَادَةً عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ لَيُتِمَّ غَسْلُهُ إِذَا بَدَأَ بِهِ لِيَتَمَحْضَهُ لِلتَّيْمَةِ بِخِلَافِ قَرْنِهَا بِالشَّعْرِ فِي اللَّحْيَةِ وَلَوْ الْخَارِجُ عَنْ حَدِّهَا إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ مَا يُخَالِفُهُ أَيْ قَوْلُهُ وَلَوْ الْخَارِجُ الْخُ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ وَيُثَلُّ الشَّعْرَ بَاطِنُ اللَّحْيَةِ الْكَثِيفَةِ فَتَكْفِي النَّيَّةُ عِنْدَ غَسْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ وَجَزَمَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ الْبُجَيْرِمِيُّ ثُمَّ قَالَ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الْقَلْبِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَكْفِي قَرْنُهَا بِبَاطِنِ الشَّعْرِ الْكَثِيفِ أَهْ وَوَافَقَ شَيْخُنَا الْقَلْبِيُّ عِبَارَتَهُ وَمِمَّا يُعْتَبَرُ قَرْنُ النَّيَّةِ بِمَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنْ شُعُورِهِ وَلَوْ الشَّعْرُ الْمُسْتَرْسِلُ لَا مَا يَتَذَبُّ غَسْلُهُ كَبَاطِنِ لِحْيَةٍ كَثِيفَةٍ وَلَوْ فَصَّ الشَّعْرَ الَّذِي نَوَى مَعَهُ لَمْ تَجِبِ النَّيَّةُ عِنْدَ الشَّعْرِ الْبَاقِي أَوْ غَيْرِهِ مِنْ بَاقِي أَجْزَاءِ الْوَجْهِ أَهْ.

• فَوَدَّ: (لَيْسَ كَالْمُجَاوِرِ) أَيْ فَيُجَزَّئُ الْإِفْتِرَاقُ بِذَلِكَ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ ذَلِكَ) أَيْ الْمُجَاوِرِ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي الْتَهَامَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (لِيَعْتَدَّ بِمَا بَعْدَهُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَالْمُغْنَى وَشَيْخُنَا فَوُجُوبُ قَرْنِهَا بِالْأَوَّلِ لِيَعْتَدَّ بِهَا أَيْ لَا لِيَعْتَدَّ بِهَا بِجَيْرِمِيِّ. • فَوَدَّ: (بِأَثْنَائِهِ) أَيْ أَثْنَاءُ غَسْلِ الْوَجْهِ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (كَفَى) أَيْ الْقَرْنُ وَالْأَوَّلَى كَفَتْ بِالتَّائِيثِ كَمَا فِي الْمُغْنَى ثُمَّ قَالَ وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ اسْتِصْحَابُ النَّيَّةِ إِلَى آخِرِ الْوُضُوءِ لَكِنْ مَحَلُّهُ فِي الْإِسْتِصْحَابِ الذَّكَرِيُّ وَأَمَّا الْحُكْمِيُّ، وَهُوَ أَنْ لَا يَتَوَيَّ قَطْعُهَا وَلَا يَأْتِي بِمُنَافِيهَا كَالرَّذَةِ فَوَاجِبٌ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَلَا جَبِيْرَةٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَحَلُّهُ حَيْثُ لَا جَبِيْرَةٌ وَلَا أَجْزَائُهُ النَّيَّةُ عِنْدَ مَسْحِهَا بِالْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَنْ غَسْلٍ مَا تَخَفُّهَا عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي التَّيْمُمِ أَهْ كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (فَالرَّجُلُ) فَلَوْ عَمَّتِ الْعِلَّةُ جَمِيعَ أَعْضَائِهِ كَفَى تَيْمُمٌ وَاحِدٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ جَبِيْرَةٌ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ جَبِيْرَةٌ صَلَّى كَفَائِدَ الطُّهُورَيْنِ وَتَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ عَشْ أَهْ بِجَيْرِمِيِّ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَكْتَفِي بِنِيَّةِ التَّيْمُمِ الْخُ) سَنَذَكُرُ فِي بَابِ التَّيْمُمِ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ لَوْ كَانَتْ يَدُهُ عَلِيْلَةً، فَإِنْ نَوَى عِنْدَ غَسْلِهِ وَجْهَهُ رَفَعَ الْحَدِيثَ احْتِاجَ لِنِيَّةٍ أُخْرَى عِنْدَ التَّيْمُمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَدِرِجْ فِي النَّيَّةِ

• فَوَدَّ: (وَمِنْ مُجَاوِرِهِ الْخُ) وَالْأَوْجُهَ فِيمَا لَوْ سَقَطَ غَسْلُ الْوَجْهِ سَقَطَ غَسْلُ مَا يُجَاوِرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ تَحَقُّقِ غَسْلِهِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَكْتَفِي بِنِيَّةِ التَّيْمُمِ) سَيَأْتِي أَنَّا نَتَّقَلُّ فِي بَابِ التَّيْمُمِ بِإِزَاءِ قَوْلِهِ وَلَوْ نَوَى قَرَضَ التَّيْمُمِ لَمْ يَكْفِ فِي الْأَصَحِّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ لَوْ كَانَتْ يَدُهُ عَلِيْلَةً، فَإِنْ نَوَى عِنْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ رَفَعَ الْحَدِيثَ احْتِاجَ لِنِيَّةٍ أُخْرَى عِنْدَ التَّيْمُمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَدِرِجْ فِي النَّيَّةِ الْأَوَّلَى أَوْ نِيَّةِ الْإِسْتِصَاةِ فَلَا، وَإِنْ عَمَّتِ الْجِرَاحَةُ وَجْهَهُ لَمْ يَخْتِجْ عِنْدَ غَسْلِهِ غَيْرَهُ إِلَى نِيَّةٍ أُخْرَى غَيْرَ نِيَّةِ التَّيْمُمِ انْتَهَى وَقَوْلُهُ أَوْ نِيَّةِ الْإِسْتِصَاةِ فَلَا كَقَوْلِهِ لَمْ يَخْتِجْ الْخُ قِيَاسُهُمَا الْإِكْتِفَاءُ بِنِيَّةِ الْإِسْتِصَاةِ فِي التَّيْمُمِ عَنِ النَّيَّةِ عِنْدَ أَوَّلِ مَغْسُولٍ مِنَ الْيَدِ هُنَا خِلَافُ قَوْلِهِ وَلَا يَكْتَفِي بِنِيَّةِ التَّيْمُمِ لاسْتِقْلَالِهِ وَنِيَّةِ الْوُضُوءِ إِذَا كَانَتْ نِيَّةُ الْإِسْتِصَاةِ عَنِ نِيَّةِ التَّيْمُمِ لِلْيَدِ.



الْوُضوءُ فِي مَحَلِّهَا عَنِ التَّيْمُمِ لِتَحْوِي الْيَدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَقِيلَ يَكْفِي) قَرْنُهَا (بِسُنَّةِ قَبْلِهِ)؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَتِهِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ تَدُمْ لِقَسَلِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ وَلَا كَفَتْ قَطْعًا لِاقْتِرَانِهَا بِالْوَاجِبِ حِينَئِذٍ نَعَمْ

الْأُولَى أَوْ نِيَّةِ الْإِسْتِجَاةِ فَلَا، وَإِنْ عَثَّتِ الْجِرَاحَةُ وَجْهَهُ لَمْ يَخْتَجِ عِنْدَ غَسْلِ غَيْرِهِ إِلَى نِيَّةٍ أُخْرَى غَيْرَ نِيَّةِ التَّيْمُمِ أَنْتَهَى وَقَوْلُهُ أَوْ نِيَّةِ الْإِسْتِجَاةِ فَلَا كَقَوْلِهِ لَمْ يَخْتَجِ الْخُ قِيَاسُهُمَا الْإِكْتِفَاءُ بِنِيَّةِ الْإِسْتِجَاةِ فِي التَّيْمُمِ عَنِ النَّبِيِّ عِنْدَ أَوَّلِ مَفْسُولٍ مِنَ الْيَدِ هُنَا خِلَافُ قَوْلِهِ وَلَا يَكْتَفِي بِنِيَّةِ التَّيْمُمِ لاسْتِفْلَالِهِ وَبِنِيَّةِ الْوُضوءِ إِذَا كَانَتْ نِيَّةُ الْإِسْتِجَاةِ عَنِ نِيَّةِ التَّيْمُمِ لِلْيَدِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ حَجٌّ فِي شَرْحِ الْجَنَاهِ لِمَا عَلَّلَ بِهِ مِنْ أَنَّ كُلَّ طَهَارَةٍ مُسْتَغَلَّةٍ يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِ كُلِّ مِثْمُهَا مَا لَا يُشْتَرَطُ لِلْأُخْرَى، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى غَيْرِهِ ش وَقَوْلُ سَمٍ وَقِيَاسُهُمَا الْإِكْتِفَاءُ الْخُ أَقُولُ بَلْ هُوَ صَرِيحُهُمَا.

• قَوْلُهُ: (بِنِيَّةِ التَّيْمُمِ) أَيِ بَدَلِ غَسْلِ الْوَجْهِ مَثَلًا. • قَوْلُهُ: (فِي مَحَلِّهَا) أَيِ مَحَلِّ النَّبِيِّ، وَهُوَ الْوَجْهُ. قَوْلُ الْمُتَنِّ: (بِسُنَّةِ قَبْلِهِ) خَرَجَ بِهِ الْإِسْتِجَاةُ فَلَا يَكْتَفِي قَرْنُهَا بِهَ قَطْعًا ش وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لِإِتْنَاهَا) إِلَى قَوْلِهِ لِيَتَوَاوَدَّيْهَا فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (مِنْ جُمْلَتِهِ) أَيِ الْوُضوءِ وَالْأَصَحُّ الْمَنْعُ إِذَا مَقْصُودُ مِنَ الْعِبَادَةِ أَرْكَانُهَا وَالسُّنَنُ تَوَابِعُ نَهَائِيَةٍ وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهَائِيَةِ. وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا عَزَبَتْ قَبْلَ غَسْلِ الْوَجْهِ، فَإِنَّ بَقِيَّتَهُ إِلَى غَسْلِهِ كَفَى بَلْ هُوَ أَفْضَلُ لِثَبَاتٍ عَلَى السُّنَنِ السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا خَلَّتْ عَنِ النَّبِيِّ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ثَوَابُهَا وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا وَيُنْذَبُ أَنْ يَتَوَيَّ سُنَنُ الْوُضوءِ عِنْدَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ لِيَحْصُلَ لَهُ ثَوَابُ السُّنَنِ الَّتِي قَبْلَ غَسْلِ الْوَجْهِنِ كَقَسَلِ الْكَفَّيْنِ وَالْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ، فَإِنَّ لَمْ يَتَوَيَّ هَذِهِ النَّبِيُّ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ثَوَابُهَا هُوَ وَقَوْلُهُ، فَإِنَّ لَمْ يَتَوَيَّ هَذِهِ النَّبِيُّ قَدْ يَخَالِفُ مَا مَرَّ عَنِ النَّهَائِيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِذَلِكَ لَا أَصَالَهَ وَلَا تَبَعِيَّةَ قَالَعَ ش قَوْلُهُ: م ر؛ لِأَنَّهَا الْخُ قَضِيَّةٌ هَذَا التَّغْلِيلِ سُقُوطُ الطَّلَبِ بِفِعْلِ السُّنَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِدُونِ النَّبِيِّ لَكِنْ لَا ثَوَابَ لَهُ لَكِنْ نَقَلَ شَيْخُنَا الشُّوَبْرِيُّ عَنْ مُحْتَضِرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَتِيبِ أَنَّ السُّنَةَ لَا تَحْصُلُ بِدُونِ النَّبِيِّ فَلَا يَمْسُطُ الطَّلَبُ بِالْغَسْلِ الْمُجَرَّدِ عَنْهَا ه. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَلَوْ افْتَرَزْتَ النَّبِيَّةَ بِالْمُضْمَضَةِ أَوْ الْإِسْتِشْقَاقِ وَانْفَسَلَ مَعَهُ جُزْءٌ مِنَ الْوَجْهِ أَجْزَاءً، وَإِنْ عَزَبَتْ بَيْتُهُ بَعْدَهُ سَوَاءٌ أَكَانَ بِنِيَّةِ الْوَجْهِ، وَهُوَ أَصَحُّ أَمْ لَا لِيُوجِدَ غَسْلُ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ مُفْتَرِنًا بِالنَّبِيِّ غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ ذَلِكَ الْجُزْءِ مَعَ الْوَجْهِ كَمَا فِي الرُّضْوَةِ لِيُوجِدَ الصَّارِفَ وَلَا تُحْسَبُ لَهُ الْمُضْمَضَةُ وَلَا الْإِسْتِشْقَاقُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ بِنِيَّةِ الْوَجْهِ لِعَدَمِ تَقَدُّمِهِمَا عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ كَمَا قَالَهُ مُجَلِّي فِي الْمُضْمَضَةِ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْعُبَابِ وَالْحَالَةِ الثَّانِيَةِ كَالأُولَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَعِلْمٌ أَنَّهُ لَا يَجِبُ اسْتِصْحَابُ النَّبِيِّ

• قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ تَوَيَّ غَيْرَ الْوَجْهِ كَالْمُضْمَضَةِ) أَيِ تَوَيَّ بِالْفِعْلِ الَّذِي أَتَى بِهِ مَقْرُونًا بِنِيَّةِ الْوُضوءِ غَيْرِ الْوَجْهِ بَأَنْ تَوَيَّ الْوُضوءَ عِنْدَ إِذْخَالِ الْمَاءِ الْفَمَ لِكَيْتَهُ تَوَيَّ بِإِذْخَالِهِ الْمُضْمَضَةَ فَانْفَسَلَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الشَّفَةِ فَنَبَتْ غَيْرَ الْوَجْهِ لَيْسَتْ هِيَ النَّبِيُّ الْمُعْتَدُّ بِهَا لِاقْتِرَانِهَا بِالشَّفَةِ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ وَإِلَّا لَمْ يَنْتَدُ بِهَا بَلْ هِيَ قَصْدُ الْمُضْمَضَةِ بِالْفِعْلِ الَّذِي أَتَى بِهِ وَأَمَّا تِلْكَ فَغَيْرُهَا كَمَا تَقَرَّرَ هَكَذَا يَظْهَرُ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ نَعَمْ إِنْ انْفَسَلَ مَعَهُ أَيِ مَا قَبْلَ الْوَجْهِ بِمَضَى الْوَجْهِ كَفَى لَكِنْ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْوَجْهُ وَجَبَ إِعَادَتُهُ.



إِنْ نَوَى غَيْرَ الْوَجْهِ كَالْمُضْمَضَةِ عِنْدَ انْفِسَالِ حُمْرَةِ الشَّفَةِ كَانَ ذَلِكَ صَارِفًا عَنْ وَقُوعِ الْغَسْلِ  
عَنِ الْفَرْضِ لَا عَنِ الْإِعْتِدَادِ بِالنِّيَّةِ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْمُضْمَضَةِ مَعَ وُجُودِ انْفِسَالِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ لَا  
يَصْلُحُ صَارِفًا لَهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَا صَدَقَاتِ الْمَثْوِيِّ بِهَا بَلْ لِلانْفِسَالِ عَنِ الْوَجْهِ لِتَوَارُؤِهِمَا عَلَى  
مَحَلٍّ وَاحِدٍ مَعَ تَنَافُيهِمَا فَاتَّضَحَ بِهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ إِجْزَاءِ النِّيَّةِ وَعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ  
بِالْمُثْبُولِ عَنِ الْوَجْهِ لِاخْتِلَافِ مَلْخَظِهِمَا فَتَأَمَّلْهُ لِيَعْلَمَ بِهِ انْدِفَاعُ مَا أَطَالَ بِهِ جَمْعُ هُنَا.

ذَكَرْنَا إِلَى تَمَامِهِ اهـ. وَفِي الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى نَحْنُهَا إِلَّا قَوْلَهُ وَالْحَالَةُ الثَّانِيَةُ كَالأُولَى وَقَوْلُهُ وَالْحَالَةُ الثَّانِيَةُ  
كَالأُولَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ بِالنَّبِيَّةِ لِقَصْدِ الْمُضْمَضَةِ أَوْ الْإِسْتِشَاقِ فَقَطَّ بَصْرِيٌّ وَوَافَقَ شَيْخُنَا  
وَالْبُجَيْرِيُّ النِّهَايَةَ فَقَالَ مَا نَصَهُ وَلَا يَكْتَفِي بِقَرْنِ النَّبِيَّةِ بِمَا قَبْلَ الْوَجْهِ مِنْ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ أَوْ الْمُضْمَضَةِ أَوْ  
الْإِسْتِشَاقِ إِنْ لَمْ يُغْتَسَلْ مَعَهَا جُزْءٌ مِنَ الْوَجْهِ كَحُمْرَةِ الشَّفَتَيْنِ وَالْأَكْفَتَيْنِ مُطْلَقًا وَفَاتَهُ ثَوَابُ السُّتَةِ مُطْلَقًا  
وَالْتَفْصِيلُ فِي وَجُوبِ إِعَادَةِ غَسْلِ ذَلِكَ الْجُزْءِ، فَإِنْ قَصَدَ غَسْلَهُ عَنِ الْوَجْهِ فَقَطَّ لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهُ وَإِلَّا بَانَ  
قَصْدُ السُّتَةِ فَقَطَّ أَوْ قَصَدَهَا وَغَسَلَ الْوَجْهَ أَوْ أَطْلَقَ وَجِبَتْ إِعَادَتُهُ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقِيلَ لَا يُعِيدُهُ إِلَّا إِنْ  
قَصَدَ السُّتَةَ فَقَطَّ لَا إِنْ قَصَدَ الْوَجْهَ فَقَطَّ أَوْ قَصَدَهُ وَالسُّتَةُ أَوْ أَطْلَقَ، فَإِنْ قَصَدَ تَخْصِيلَ الثَّوَابِ حَيْثُ  
أَدْخَلَ الْمَاءَ بِأَثَرِهِ مَثَلًا وَالْأَخْسَنُ أَنْ يَثْرِيَ أَوَّلًا السُّتَةَ فَقَطَّ كَأَنْ يَقُولَ تَوَيْتُ سُنَنَ الْوُضُوءِ ثُمَّ يَثْرِيَ عِنْدَ  
أَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ النَّبِيَّةَ الْمُغْتَبِرَةَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي ثَلَاثِ مَقَامَاتٍ الْأَوَّلِ فِي الْإِكْتِفَاءِ بِالنَّبِيَّةِ. الثَّانِي:  
فِي قَوَاتِ ثَوَابِ السُّتَةِ، الثَّلَاثِ فِي وَجُوبِ إِعَادَةِ غَسْلِ ذَلِكَ الْجُزْءِ فَتَأَمَّلْ اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (إِنْ نَوَى غَيْرَ الْوَجْهِ  
كَالْمُضْمَضَةِ إلخ) أَيِ نَوَى بِالْفِعْلِ الَّذِي أَتَى بِهِ مَقْرُونًا بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ غَيْرَ الْوَجْهِ بَانَ نَوَى الْوُضُوءَ عِنْدَ  
إِدْخَالِ الْمَاءِ الْفَمَ لَكَيْتَ نَوَى بِإِذْخَالِهِ الْمُضْمَضَةَ فَانْتَفَسَلَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الشَّفَةِ فَنَبِيَّةٌ غَيْرُ الْوَجْهِ لَيْسَتْ هِيَ  
النَّبِيَّةُ الْمُغْتَبِرَةُ بِهَا لِأَثَرِ إِنِهَا بِالشَّفَةِ كَمَا قَدْ يَتَوَقَّعُ وَإِلَّا لَمْ يُغْتَدَّ بِهَا بَلْ هِيَ أَيِ نَبِيَّةٌ غَيْرُ الْوَجْهِ قَصْدُ الْمُضْمَضَةِ  
بِالْفِعْلِ الَّذِي أَتَى بِهِ وَأَمَّا تِلْكَ أَيِ النَّبِيَّةِ الْمُغْتَبِرَةُ بِهَا فَغَيْرُهَا كَمَا تَقَرَّرَ هَكَذَا يَظْهَرُ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ وَعِبَارَةُ شَرْحِ  
الْمَنْهَجِ تَعَمُّ إِنْ انْتَفَسَلَ مَعَهُ أَيِ مَا قَبْلَ الْوَجْهِ بَعْضُ الْوَجْهِ كَمَا لَكِنْ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْوَجْهَ وَجِبَتْ إِعَادَتُهُ  
سـ. ٥ قَوْلُهُ: (غَيْرُ الْوَجْهِ) أَيِ وَخَذَهُ بَانَ نَوَى غَيْرَ الْوَجْهِ فَقَطَّ أَوْ تَرَاهُمَا أَوْ أَطْلَقَ قَلْبِيَّي. ٥ قَوْلُهُ: (صَارِفًا  
لَهَا) أَيِ لِلنَّبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ أَيِ انْفِسَالِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ كُزِدِي. ٥ قَوْلُهُ: (بَلْ لِلانْفِسَالِ) أَيِ اغْتِدَادِهِ وَقَوْلُهُ عَنِ  
الْوَجْهِ مُتَعَلِّقٌ بِهَذَا الْمُضَافِ الْمُقَدَّرِ. ٥ قَوْلُهُ: (لِتَوَارُؤِهِمَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ) الْمُتَبَادُرُ رُجُوعُ هَذَا الضَّمِيرِ  
الْمُتَى لِقَصْدِ الْمُضْمَضَةِ أَوْ لِلْمُضْمَضَةِ وَانْفِسَالِ الْجُزْءِ الْمَذْكُورِ وَحَيْثُ يَمْنَعُ دَعْوَى تَوَارُؤِهِمَا عَلَى

٥ قَوْلُهُ: (لِتَوَارُؤِهِمَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ) الْمُتَبَادُرُ رُجُوعُ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُتَى لِقَصْدِ الْمُضْمَضَةِ أَوْ  
لِلْمُضْمَضَةِ وَانْفِسَالِ الْجُزْءِ الْمَذْكُورِ وَحَيْثُ يَمْنَعُ دَعْوَى تَوَارُؤِهِمَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ  
الْقَصْدِ وَالْمُضْمَضَةِ مَحَلُّهُ دَاخِلُ الْفَمِ وَانْفِسَالِ الْجُزْءِ الْمَذْكُورِ مَحَلُّهُ خَارِجُهُ، فَإِنْ أَرَادَ بِالْمَحَلِّ جُمْلَةَ  
الْوَجْهِ فَهَذَا لَا يُؤَثِّرُ مَعَ اخْتِلَافِ مَحَلِّهِمَا مِنْهُ.  
(فَرْغَ): حَيْثُ أَجْزَأَتِ النَّبِيَّةُ فَاتَتْ الْمُضْمَضَةُ.

(وله تفريقها) أي نية رفع الحدث والطهارة عنه لا غيرهما لعدم تصوّره فيه (على أعضائه) أي الوضوء كأن ينوي عند غسل الوجه رفع الحدث عنه أو عنه لا عن غيره وهكذا (في الأصح) كما يجوز تفريق أفعال الوضوء وفي كل من هاتين الصورتين يحتاج لتجديد النية عند كل عضو لم تشمله نية ما قبله.....

محل واحد؛ لأنّ كلّاً من القضاء والمضمضة محلّه داخل الفم وانفصال الجزء المذكور محلّه خارجه، فإنّ أراد بالمحلّ جملة الوجه فهذا لا يؤثّر مع اختلاف محلّهما منه.

(فرغ) حيث اجزأت النية فانت المضمضة سم ويمكن أن يقال المراد بالضمير اغتداء الانفصال كما يصرّح به كلام الشارح بقّد المضمضة المقتضي لعدم اغتداء الانفصال سواء قصّد المضمضة فقط، وهو ظاهر أو مع الوجه كما مرّ عن شيخنا ولقول ع ش إذا جمع في نيته بين فرض وسنة مقصودة بطلان القياس فيما إذا قصّد المضمضة والوجه وجوب غسل ذلك الجزء مع الوجه ثانياً وعدم الإغتداء بما فعله أولاً، وأن المراد بالمحلّ الانفصال نفسه.

هو (س)؛ (وله) أي المتوضي ولو دائم الحدث، وإن لم يجز له تفريق أفعاله بجبرمي. هـ فود: (لا غيرهما) خلافاً لظاهر إطلاق المنهج والنهاية والمضي وصرّح محققها الزيادي ع ش والبجبرمي عبارة الأخيرين قوله: تفريقها أي النية أي بسائر صورها المتقدمة أخذاً من إطلاقه، وهو ظاهر خلافاً لابن حجّ اهـ. هـ فود: (لعدم تصوّره إلخ) قد يمنع بل يتبني أنه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء أو لأجل استحالة الصلاة أو نحو ذلك صحّ وكان من تفريق النية فليأمل سم على حجّ اهـ ع ش. هـ فود: (كان ينوي) إلى قوله وظاهر في النهاية. هـ فود: (عند غسل الوجه إلخ) وكيفية تفريق النية عند المسنون كان يقول نويت مسح الأذنين عن سنة الوضوء سم وفائدة التفريق عدم استعمال الماء بإدخال اليد من غير نية الإغتراف قبل نية رفع حديثها شوربي اهـ بجبرمي. هـ فود: (هـه إلخ) قيد فلو لم يقله لم يكن من التفريق لشمول النية لما بعده بجبرمي، ويأتي عن النهاية مثله. هـ فود: (وهكذا) ولا فرق في جواز تفريقها بين أن يضم إليها نحو نية تبرّد أو لا نهاية. هـ فود: (من هاتين الصورتين) أي المذكورتين بقوله عنه أو عنه لا عن غيره. هـ فود: (عند كل عضو إلخ) والأوجه أنه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاه ذلك ولم يحتاج للنية عند مسح رأسه وغسل رجله إذ نيته عند يده الآن كنيته عند وجهه نهاية أي كما لو نوى رفع الحدث عند وجهه وأطلق فأنها تتعلق بالجميع ع ش. هـ فود: (لم تشمله نية ما قبله) بخلاف ما لو شملته كان أطلق عند غسل اليدين نية

هـ فود: (لعدم تصوّره فيه) قد يمنع بل يتبني أنه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء أو لأجل استحالة الصلاة أو نحو ذلك صحّ وكان من تفريق النية فليأمل. هـ فود: (عند كل عضو لم تشمله نية ما قبله) بخلاف ما لو شملته كان أطلق عند غسل اليدين نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدها. (فرغ): اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث وأطلق فهل يصحّ وتكون كل نية مؤكدة لما

لو أبطله أو نحو الصلاة في الأثناء أثيب على ما مضى إن كان لغدير وإلا فلا وظاهر أن خلاف التفریق يأتي في الغسل وقد يشكّل ما هنا بالطواف فإنه لا يجوز تفریق النية فيه مع جواز تفريقه كالوضوء وقول الزركشي يجوز التفرّب بطوفة واحدة ضعيف وقد يجاب بأنهم ألحقوا الطواف في هذه الصلاة؛ لأنه أكثر شئها بها من غيرها. (الثاني غسل وجهه) يعني انفصاله ولو يفعل غيره

رفع الحديث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدهما .

(فرغ) اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحديث وأطلق فهل يصح، ويكون كل نية مؤكدة لما قبلها أو لا يصح؛ لأن كل نية تقطع النية السابقة عليها كما لو نوى الصلاة في أثنائها فإنه يكون قاطعاً لنيّتها وقد يتجه الأول ويفرق بأن الصلاة أضيق سموع ش راد المُنْغني بعد ذكر ما يوافقه عن ابن شُهبة ما نَصه وهذا حسن لكنه ليس من التفریق؛ لأن النية الأولى حصل بها المقصود لجميع الأجزاء اهـ .

• فَوَدَّ: (ولو أبطله) إلى قوله وظاهر في المُنْغني . • فَوَدَّ: (ولو أبطله) أي يحدث أو غيره نهاية .

• فَوَدَّ: (أثيب إلخ) ويبطل بالرّدّة التيمّم ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطعت النية فبعدّها للباقي مُنْغني ونهاية قال ع ش وهل من قطع النية ما لو عزم على الحديث ولم يوجد منه فيه نظر وقياس ما صرحوا به في الصلاة من أنه لو عزم على أن يأتي بمبطل كالعمل الكثير لم تبطل إلا بالشروع فيه أنها لا تنقطع هنا بمجرّد العزم المذكور فلا يحتاج لإعادة ما غسله بعد العزم اهـ . • فَوَدَّ: (لغدير) هو أولى من قول النهاية والمُنْغني بغير اختياره اهـ . • فَوَدَّ: (يأتي في الغسل) فتتوي رفع جنابة رأسه فقط ثم شيقه الأيمن ثم الأيسر ثم أسفله، ويجوز على قياسه أن يفرّق النية على عضو واحد بأن يتوي رفع حديث كنه ثم ساعده كما نقله الإطفيحي عن ع ش اهـ بخيرمي . • فَوَدَّ: (فإنه لا يجوز تفریق النية فيه) قد يشكّل الإفتناع فيما لو نوى عند الحجر أن يدور إلى أن يصل إليه عن الطواف أو لأجله وهكذا إلى تمام السبع سم . • فَوَدَّ: (وقد يشكّل) إلى المتن نقله ع ش عن الشارح وأقره . • فَوَدَّ: (وقول الزركشي إلخ) أي المُقْتَضِي لجواز تفریق النية في الطواف . • فَوَدَّ: (في هذا) أي في عدم جواز تفریق النية .

• فَوَدَّ: (غسل وجهه) وفي فتاوى م ر ولو ابتلي بالكحل وغير الكحل ماء غسل الوجه لم يضر اهـ بخيرمي عن الأجهوري . • فَوَدَّ: (يعني) إلى قوله قال في النهاية والمُنْغني . • فَوَدَّ: (يعني انفصاله إلخ) يُحْتَمَلُ أن يكون المراد مَضَرّ المَبْنِي للمفعول أو الحاصل بالمضدّ، وهو ظاهر بل لك أن تقول يجوز إنقاؤه على ظاهره وفعل الغير المُشْتَدُّ لإذنه أو المُقْتَرَنُ بِنَيْتِهِ فعله حكماً بضرّي . • فَوَدَّ: (انفصاله) أي مع النية ذكرًا كما علم مما مرّ رشدي . • فَوَدَّ: (ولو يغسل غيره إلخ) ولو ألقاه غيره في نهر مكرهاً فتوى فيه رفع الحديث صح وضوءه نهاية زاد المُنْغني ولو نسي لَمْعَةً في وضوئه أو غسله فأنغسلت في الغسل

قبلها أو لا يصح؛ لأن كل نية تقطع النية السابقة عليها كما لو نوى الصلاة في أثنائها فإنه يكون قاطعاً لنيّتها وقد يتجه الأول ويفرق بأن الصلاة أضيق بدليل أنه لا يصح تفریق نيتها بخلاف الوضوء .

• فَوَدَّ: (فإنه لا يجوز تفریق النية فيه) قد يشكّل الإفتناع فيما لو نوى عند الحجر أن يدور إلى أن يصل إليه عن الطواف أو لأجله وهكذا إلى تمام السبع .

بلا إذنه أو يشقوطه في نحو نهر إن كان ذا كبراً للثبته فيهما وكذا في سائر الأعضاء بخلاف ما وقع منها بفعله كتحريمه للمطر ومشيه في الماء لا يشترط فيه ذلك إقامة له مقامها قال تعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وأخرج بالفعل هنا وفي سائر ما يجب غسله من الماء بلا جزأين فلا يكفي اتفاقاً بخلاف غمس المضمون في الماء فإنه يُسمى غسلًا (وهو) طَوْلًا ظاهرًا (ما بين منابت) شعر (رأسه غالبًا) تحت (مُنْتَهَى) أي طَرَفِ الْمُقْبِلِ من (لَحْيَتِهِ) يَفْتَحُ اللام على المشهور فهو من الوجه دون ما تحته والشعر النابت على ما تحته ويتأويل الرافعي له بأن المُنْتَهَى قد يُراد به ما يليه من جهة الحنك لا آخره يندفع الاعتراض على المتن بأنه يقتضي

الثانية أو الثالثة بنية التَّغْلِيلِ أو في إعادة وضوء أو غسل لينسيان له أخيرًا بخلاف ما لو انفسلت في تجديد وضوء فإنه لا يُجزئه؛ لأنه طَهْرٌ مُسْتَقِلٌّ بنية لم تتوجه لرفع الحدث أصلًا وبخلاف ما لو تَوَضَّأ احتياطًا فانفسلت فيه فإنه لا يُجزئه أيضًا لِمَا مرَّه. ة فُرد: (إن كان ذا كبراً للثبته إلخ) أي بخلاف ما لو عَزَبَتِ التَّيَّةُ فيهما فلا يُجزئه لانتفاء فعله مع التَّيَّةِ وقولهم لا يُشترط فعله محله إذا كان مُتَذَكِّرًا لِلتَّيَّةِ مُغْنِي وَنَهَايَةً.

ة فُرد: (بخلاف ما وقع منها) أي من الأعضاء أي انفسالها على حذف المضامين. ة فُرد: (لا يشترط فيه ذلك إلخ) أي تَذَكُّرُ التَّيَّةِ قَضِيَّتُهُ أنه لو نَوَى الوضوء عند غسل الوجه وغسل أعضاء غير رجله ثم نَزَلَ في الماء غافلًا عن التَّيَّةِ اِزْتَمَعَ حَدُّهُمَا لِيَكُونَ التَّزْوِيلُ مِنْ فِعْلِهِ ثم ظاهر ما ذكر أنه لو نَزَلَ لِعَرَضٍ كإزالة ما على رجله من الوخل أو قَصَدَ أَنْ يَقَطَعَ الْبَحْرَ، وَيَخْرُجَ مِنْهُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرَ اِزْتَمَعَ حَدُّهُمَا، وَيَبْقَى خِلَافُهُ؛ لِأَن تَزْوِيلَهُ لِذَلِكَ الْغَرَضِ يُعَدُّ صَارِفًا عَنْ الْحَدِّثِ وَمَحَلٌّ عَدَمِ اشْتِرَاطِ اسْتِحْضَارِ التَّيَّةِ حَيْثُ لَا صَارِفَ كَمَا قَالَهُ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ ع ش. عبارة البَجْرِيّ وَيَعْدُ هَذَا أَيْ قَرْنِ التَّيَّةِ بِأَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ يَكْفِي الْإِسْتِحْضَابَ الْحُكْمِيَّ بَأَن لَا يَضُرُّهَا بِنْيَةُ قَطْعِ أَوْ قَصْدِ تَبْرُدٍ أَوْ نَحْوِهِمَا كَتَنْظِيفٍ وَمِنْهُ مَا إِذَا تَوَضَّأَ عَلَى الْفَسَقَةِ فِي مَوْضِعٍ ثُمَّ انْتَقَلَ قَبْلَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ فَغَسَلَهُمَا بِقَصْدِ التَّنْظِيفِ فَإِنَّهُ صَارِفٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ تَيَّةَ الْوُضُوءِ ه. ة فُرد: (وتختب) بالجر عطفًا على منابت وتقديره مَبْنِيٌّ عَلَى تَأْوِيلِ الرَّافِعِيِّ الْآتِي.

ة فُرد: (أي طَرَفِ إلخ) تَفْسِيرٌ لِمُنْتَهَى كَمَا يَأْتِي. ة فُرد: (فهو إلخ) أي مُنْتَهَى اللَّحْيَتَيْنِ مِنَ الْوَجْهِ كَمَا تَقَرَّرَ، وَإِنْ لَمْ تَشْمَلْهُ عِبَارَةُ الْمُصَنِّبِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. ة فُرد: (دون ما تحته) أي تحته المُنْتَهَى وقوله والشعر إلخ عطف على الموصول وقوله على ما تحته إظهار في مقام الإضمار. ة فُرد: (لأنه) أي لِقَوْلِ الْمُتَنِّ وَنُتْنَى لَحْيَتِهِ. ة فُرد: (بأن المُنْتَهَى) أي لَفْظُ مُنْتَهَى اللَّحْيَتَيْنِ وَقَوْلُهُ يَلِيهِ أَيْ يَلِي الْمُبَادِرَ مِنَ الْمُتْنَى، وَهُوَ الْآخَرُ بَصْرِيٌّ. ة فُرد: (لا آخره) أي لا آخر المُنْتَهَى، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُبَادِرُ مِنْهُ.

ة فُرد: (كتحريمه للمطر) الذي في الرُّوضِ اغْتِيَابُ نِيَّتِهِ فِي هَذِهِ فَقَالَ أَوْ تَعَرَّضَ لِلْمَطَرِ نَوَائِي لَمْ يَمْسَحْ أَخْرَاهُ أَتْنَى.

خُرُوجُ مَتْنَاهُمَا مِنَ الْبَيْتَةِ وَهُمَا الْعَظْمَانِ اللَّذَانِ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَانُ السُّفْلَى. وَتَفْسِيرُ الْمُتَنَهَى بِمَا ذَكَرْتَهُ بِشَمْلِ طَرَفِ الْمُقْبِلِ مِمَّا تَحْتَ الْعِذَارِ إِلَى الدَّقْنِ الَّتِي هِيَ مِنْ مَتْنَاهُمَا أَيْ مُجْتَمَعَهُمَا وَمِنْ ثَمَّ عَبَّرَ عَنْهُ بِمُتَنَهَى اللَّحْيَيْنِ وَالدَّقْنِ (و) غَرَضًا ظَاهِرٌ (مَا بَيْنَ أَفْتَاهِ) حَتَّى مَا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ مِنْ جَرَمٍ نَحْوِ أَنْفٍ قُطِعَ لَوْ قُوعِ الْمَوَاجِهَةِ الْمَأْخُوذِ مِنْهَا الْوَجْهَ بِذَلِكَ بِخِلَافِ بَاطِنٍ غَيْرِ بَلْ لَا يُسَمَّنُ بَلْ قَالَ بِمَعْصِهِمْ يُكْرَهُ.....

■ فَوَدَّ: (وَهُمَا) أَيْ اللَّحْيَانِ. ■ فَوَدَّ: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيْ بِطَرَفِ الْمُقْبِلِ الْخ. ■ فَوَدَّ: (بِشَمْلِ طَرَفِ الْمُقْبِلِ الْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَأَسْفَلَ الْمُقْبِلِ مِنَ الدَّقْنِ وَاللَّحْيَيْنِ وَقَسَّرَ فِي شَرْحِهِ الدَّقْنَ بِمُجْتَمَعِ اللَّحْيَيْنِ وَاللَّحْيَيْنِ بِالْعَظْمَيْنِ اللَّذَيْنِ تَبَيَّنَ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَانُ السُّفْلَى سَم. ■ فَوَدَّ: (مِنْ تَحْتِ الْعِذَارِ الْخ) بَيَانٌ لِلْمُقْبِلِ. ■ فَوَدَّ: (هِيَ مِنْ مَتْنَاهُمَا) لَمَلِ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ مِنْ. ■ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) أَيْ مِنْ أَجْلِ إِرَادَتِهِمْ الشُّمُولِ. ■ فَوَدَّ: (إِلَى الدَّقْنِ) دَاخِلٌ فِي الْمُقْبَا.

■ فَوَدَّ (سُي): (وَمَا بَيْنَ أَفْتَاهِ) أَيْ بَيْنَ وَتَلَوْنِيهِمَا وَلَوْ تَقَدَّمَتْ أَذْنَاهُ عَنْ مَحَلِّهِمَا أَوْ تَأَخَّرَتْ عَنْهُ فَالْعَبْرَةُ بِمَحَلِّهِمَا الْمُتَعَادِ فَيَجِبُ غَسْلُهُمَا فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُمَا أَنْطَاوَا الْحُكْمَ بِمَا تَقَعُ بِهِ الْمَوَاجِهَةُ بِخِلَافِ الْمِرْقَتَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ وَالْحَشْفَةِ فَإِنَّهُمَا أَنْطَاوَا الْحُكْمَ بِهَا وَلَوْ خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ الْإِعْدَالِ حَتَّى لَاصَقَ الْمِرْقَتُ الْمَكْبُوبُ وَالْكَعْبُ الرَّكْبَةُ فَهِيَ الْمُتَعَبَّرُ كَمَا فِي الْحَشْفَةِ شَيْخُنَا وَع ش وَبُجَيْرِمِي. ■ فَوَدَّ: (حَتَّى مَا ظَهَرَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَاخْتَلَفَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَقَوْلُهُ حَتَّى مَا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ الْخ أَيْ مَا بَاشَرَهُ الْقَطْعُ فَقَطُّ أَمَّا بَاطِنُ الْأَنْفِ أَوْ الْفَمِ فَهُوَ عَلَى حَالِهِ بَاطِنٌ، وَإِنْ ظَهَرَ بِالْقَطْعِ فَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَه كُرْدِي عِبَارَةٌ ع ش فَرَعَ قَالُوا يَجِبُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ بِقَطْعِ شَفَةِ أَوْ أَنْفٍ وَالْمُرَادُ مَا ظَهَرَ مِنْ مَحَلِّ الْقَطْعِ لَا مَا كَانَ مُسْتَبْرَأً بِالْمَقْطُوعِ فَلَا يَجِبُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ بِقَطْعِ الشَّفَةِ مِنْ لَحْمِ الْأَسْنَانِ وَالْأَسْنَانِ وَكَذَا لَا يَجِبُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ بِقَطْعِ الْأَنْفِ مِمَّا كَانَ تَحْتَهُ، وَإِنْ صَارَ بَارِزًا مُتَكَشِّفًا وَفَاقًا لِمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا حَجَّ أَه سَم عَلَى الْمَنْهَجِ وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ م بِخِلَافِ بَاطِنِ الْأَنْفِ وَالْفَمِ وَالْعَيْنِ أَه وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخُنَا مَا يُوَافِقُهُ. وَقَالَ الْبُصْرِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ مَا مَرَّ عَنْ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ مَا نَصَّهُ أَقُولُ يَتَّبِعِي أَنْ يَتَأَمَّلَ هَذَا الْإِفْتَاءَ فَإِنَّهُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ عَلَّلَ الْأَصَحَّ مِنْ وَجُوبِ غَسْلِ مَا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ مِنْ أَنْفٍ وَشَفَةِ بِقَوْلِهِ كَمَا لَوْ كَشَطَ جِلْدَةً وَجْهَهُ أَوْ يَدَهُ ثُمَّ حَكَى مُقَابِلَ الْأَصَحِّ بِقَوْلِهِ وَالثَّانِي لَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمْكِنُهُ غَسْلُهُ قَبْلَ الْقَطْعِ وَلَمْ يَكُنْ وَاجِبًا فَبَقِيَ عَلَى مَا كَانَ أَه وَبِهِ يَظْهَرُ أَنَّ الْإِفْتَاءَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا يَخْرُجُ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه وَفِيهِ نَظَرٌ. ■ فَوَدَّ: (مِنْ جَرَمٍ نَحْوِ أَنْفٍ) كَحُمْرَةِ الشَّفَتَيْنِ نِهَابَةً. ■ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ بَاطِنِ الْعَيْنِ).

■ فَوَدَّ: (بِشَمْلِ طَرَفِ الْمُقْبِلِ الْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَأَسْفَلَ الْمُقْبِلِ مِنَ الدَّقْنِ وَاللَّحْيَيْنِ وَقَسَّرَ فِي شَرْحِهِ الدَّقْنَ بِمُجْتَمَعِ اللَّحْيَيْنِ وَقَسَّرَ فِيهِ اللَّحْيَيْنِ بِالْعَظْمَيْنِ اللَّذَيْنِ تَبَيَّنَ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَانُ السُّفْلَى. ■ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ بَاطِنِ عَيْنٍ).

(فَرَعَ): لَوْ بَيَّنَّ شَعْرٌ فِي الْعَيْنِ وَخَرَجَ إِلَى حَدِّ الْوَجْهِ فَهَلْ يَجِبُ غَسْلُ مَا فِي حَدِّ الْوَجْهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فِي

للضَّرَرِ وَأَنْفٍ وَنَمٍ، وَإِنْ ظَهَرَ بَقِيعُ جَفَنِ وَأَنْفٍ وَشَفَةِ، وَأَمَّا جَعْلُ ظَاهِرًا إِذَا تَنَجَّسَ لِغِلَظِ أَمْرِ النِّجَاسَةِ وَاخْتَلَفَتْ فِتَاوَى الْمُتَأَخِّرِينَ فِي أَثْمَلَةٍ أَوْ أَنْفٍ مِنْ نَقْدِ التَّحَمِّ وَخَشْيٍ مِنْ إِزَالَتِهِ مُحَذَّرٌ تَيَسَّمُ وَالَّذِي يَظْهَرُ وَجُوبُ غَسْلِ مَا فِي مَحَلِّ الْإِلْتِحَامِ مِنَ الْأَنْفِ لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَدَلًا إِلَّا عَنْ هَذَا إِذِ الْأَنْفُ الْمُقَطَّوعُ لَا يَجِبُ أَنْ يُغَسَّلَ مِمَّا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ إِلَّا مَا بَاشَرَهُ الْقَطْعُ فَقَطْ وَكُلُّهُ مِنَ الْأَثْمَلَةِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْ جَمِيعِ مَا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ وَلَيْسَ هَذَا كَالْجَبِيرَةِ حَتَّى يَمَسَّحَ بَاقِيَهُ بَدَلًا عَمَّا أَخَذَهُ مِنَ مَحَلِّ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّهَا رُخْصَةٌ وَبَصْدَدُ الزَّوَالِ، وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي عَظْمٍ وَصِلٍ وَلَمْ يَكُنْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ لَمَسُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِاخْتِلَافِ الْمُتَدَرِّكِينَ، وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْوَجْهَ مَا ذُكِرَ

(فَرَعَ) لَوْ نَبَتْ شَعْرٌ فِي الْعَيْنِ وَخَرَجَ إِلَى حَدِّ الْوَجْهِ فَهَلْ يَجِبُ غَسْلُ مَا فِي حَدِّ الْوَجْهِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي حَدِّ الْوَجْهِ أَوْ لَا تَبَعًا لِمَنْبَتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقَلْبُ إِلَى الثَّانِي أَمِيلٌ سَمِ وَجَزَمَ عَنْ شِ الثَّانِي بِلَا عَزْوٍ .

• فَوَدَّ: (لِلضَّرَرِ) أَيِ إِنْ تَوَهَّمَ الضَّرَرُ وَمُقْتَضَاهُ الْحُزْمَةُ إِنْ تَحَقَّقَ الضَّرَرُ طَبْلَاوِيَّ أَهْ يُجِيرُ مِي .

• فَوَدَّ: (وَأَمَّا جَعْلُ) أَيِ بَاطِنِ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ وَالْفَمِ . • فَوَدَّ: (لِغِلَظِ أَمْرِ النِّجَاسَةِ) بِذَلِيلِ إِزَالَتِهَا عَنْ الشَّهِيدِ حَيْثُ كَانَتْ غَيْرَ دَمِ الشَّهَادَةِ، وَيَجِبُ غَسْلُ مَوْقِعِ الْعَيْنِ قَطْعًا، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ نَحْوُ رَمَاصٍ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْمَحَلِّ الرَّائِجِ وَجِبَ إِزَالَتُهُ وَغَسْلُ مَا تَحْتَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي . • فَوَدَّ: (لَا غَيْرُ) قَدْ يُقَالُ هَلَا وَجِبَ أَيْضًا غَسْلُ مَا صَارَ سَائِرًا لِبَاطِنِ الْأَنْفِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مَا كَانَ مِنَ الْأَنْفِ سَائِرًا لَهُ وَكَانَ يَجِبُ غَسْلُهُ ثُمَّ سَمِعْتُ عَنْ فِتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ مَا يَقْتَضِي وَجُوبَ غَسْلِ جَمِيعِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَفِي شَرْحِ م ر أَيِ النِّهَآيَةِ حَتَّى لَوْ اتَّخَذَ لَهُ أَثْفًا مِنْ ذَهَبٍ وَجِبَ غَسْلُهُ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْ أَتْفِهِ بِالْقَطْعِ وَقَدْ تَعَلَّرَ فَصَارَ الْأَنْفُ الْمَذْكُورُ فِي حَقِّهِ كَالْأَصْلِيِّ . اهـ . سَمِ . • فَوَدَّ: (إِلَّا مَا بَاشَرَهُ الْبُخْ) ظَاهِرُ الْمَنْعِ .

• فَوَدَّ: (وَكُلُّهُ) عُطِفَ عَلَى مَا فِي مَحَلِّ الْإِلْتِحَامِ وَالضَّمِيرُ لِلتَّقْدِيرِ وَلَوْ قَالَ وَكُلُّهَا أَيِ الْأَثْمَلَةِ مِنْهُ كَانَ أَوَّلَى وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ هَذَا أَيِ التَّقْدِيرِ الْمَجْمُوعِ أَثْمَلَةً (قَوْلُهُ: ؛ لِأَنَّهَا) أَيِ الْجَبِيرَةِ . • فَوَدَّ: (وَيَأْتِي هَذَا) أَيِ مَا ذُكِرَ فِي الْأَثْمَلَةِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ التَّقْدِيرِ . • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَكُنْ) أَيِ بَلَحْمِ . • فَوَدَّ: (لِاخْتِلَافِ الْمُنْزَكِّينَ) فَعِلَّةُ وَجُوبِ الْغَسْلِ أَنَّهُ بَدَلٌ عَمَّا ظَهَرَ وَعِلَّةُ عَدَمِ التَّقْفِصِ أَنَّهُ لَا يُلْتَمَذُ بِهِ كَرْدِي .

حَدِّ الْوَجْهِ أَوْ لَا تَبَعًا لِمَنْبَتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقَلْبُ إِلَى الثَّانِي أَمِيلٌ وَلَا يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ وَجُوبُ غَسْلِ مَا حَادَى مِنَ الْبِيدِ الزَّائِدَةِ الثَّابِتَةِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ الْبِيدِ الْأَصْلِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى يَدًا وَالْيَدُ يَجِبُ غَسْلُهَا بِذَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ نَبَتْ شَعْرٌ فِي الْعَضِدِ وَتَدَلَّى وَحَادَى الْبِيدَ لَمْ يَجِبْ غَسْلُهُ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَجُوبَ غَسْلِ الْمُحَادِي مِنْهَا لَوْجُودِ مُسَمَّى الْبِيدِ لَا لِمُجَرَّدِ الْمُحَادَاةِ وَلَا لَوَجِبَ غَسْلُ الْمُحَادِي مِنَ الشَّعْرِ الْمَذْكُورِ . • فَوَدَّ: (لَا غَيْرُ) قَدْ يُقَالُ هَلَا وَجِبَ أَيْضًا غَسْلُ مَا صَارَ سَائِرًا لِبَاطِنِ الْأَنْفِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مَا كَانَ مِنَ الْأَنْفِ سَائِرًا لَهُ وَكَانَ يَجِبُ غَسْلُهُ ثُمَّ سَمِعْتُ عَنْ فِتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ مَا يَقْتَضِي وَجُوبَ غَسْلِ جَمِيعِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَفِي شَرْحِ م ر حَتَّى لَوْ اتَّخَذَ لَهُ أَثْفًا مِنْ ذَهَبٍ وَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْ أَتْفِهِ بِالْقَطْعِ وَقَدْ تَعَلَّرَ فَصَارَ الْأَنْفُ الْمَذْكُورُ فِي حَقِّهِ كَالْأَصْلِيِّ .

(فمنه) الجبينان وهما جانبا الجبهة والبياض الذي بين الأذن والجزء وهو الشعر النابت على العظم النابت بقرب الأذن و (موضع الغم) وهو ما ينبت عليه الشعر من الجبهة لا موضع الصلح وهو ما انحصر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنهما احتزوا بقولهم غالبا. قال الإمام وغيره وهو مستندرك؛ لأن محل الأول ليس من منابت الرأس والثاني ليس من منابت الوجه قيل الأحسن قوله أصله الرأس؛ لأن منابت شعر رأسه شيء موجود لا غالب فيه ولا نادر اهـ وليس في محله؛ لأن الموجود كذلك هو الشعر وأما محل نبتة الغالب وغيره فلا يفترق الحال

• قوله: (وهو الشعر النابت إلخ) هذا اقتصار على بعض العذار إذ العذار يتصل بالصدغ وأسفله بالعارض فهو المحاذي للأذن كُردّي عبارة سم قال في الرزوي وهما أي العذاران جذاء الأذنين قال في شرحه أي محاذيان لهما بين الصدغ والعارض وقيل هما العظمانيان التابان بإزاء الأذنين اهـ. • قوله: (وهو ما ينبت إلخ) والغم أن يسيل الشعر حتى تضيّق الجبهة أو القفا يقال رجل أعظم وامرأة عماء والعرب تدم به وتمدح بالترع؛ لأن الغم يدل على البلادة والجبن والبخل والترع بضد ذلك كما قيل: فلا تنكحني إن فرّق الله بيننا أعظم القفا والوجه ليس بانزعا  
مُغني ونهاية. • قوله: (لا موضع الصلح) عطف على قوله الجبينان. • قوله: (وعنهما احتزوا إلخ) عبارة النهاية وقوله غالبا إيضاح لبيان إخراج الصلح وإدخال الغم إذ التغيير بالمنابت كاف في ذلك فيهما؛ لأن موضع الصلح منبت شعر الرأس، وإن انحصر الشعر عنه بسبب الجبهة ليست منبته، وإن نبت عليها الشعر ولذا قال الإمام إلخ اهـ زاد المغني فنبت الشيء ما صلح لبنائه وغير منبته ما لم يصلح له كما يقال الأرض منبت لإصلاحيتها لذلك، وإن لم يوجد فيها نبات والحجر ليس منبته لعدم صلاحيته، وإن وجد فيه نبات اهـ وقال الرشيدي أعلم أن المصنف إنما زاد غالبا كغيره؛ لأنه أراد بالمنبت ما ينبت عليه الشعر بالفعل والإمام بنى اعتراضه على أن المراد به ما من شأنه الثبات فلم يتواردا على محل واحد اهـ. • قوله: (لأن محل الأول) أي الغم وقوله والثاني أي الصلح. • قوله: (ليس من منابت الوجه) الأخصر المنابت من منابته أي الرأس. • قوله: (قيل الأحسن إلخ) نقله المغني عن الولي العراقي وأقره. • قوله: (وأما محل نبتة إلخ) فيه أن الرأس المعين لا ينبت له محل نبت غالبا وغير غالب إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد أبدا بخلاف فطلق الرأس وقوله فلا يفترق الحال إلخ في عدم الإفراف نظر فليتأمل جدا سم عبارة السيد عمر قوله: كما هو واضح في دغوى الوضوح خفاء؛ لأن المنبت تابع للتاب فتحيث نعتن وتخصص كان المنبت كذلك فلا غالب فيه ولا نادر نعم قد يقال في دفع أصل

• قوله: (وهو الشعر على العظم النابت بقرب الأذن) في الرزوي وهما أي العذاران جذاء الأذنين قال في شرحه أي محاذيان لهما بين الصدغ والعارض وقيل هما العظمانيان التابان بإزاء الأذنين اهـ. • قوله: (وأما محل نبتة إلخ) فيه أن الرأس المعين لا ينبت له محل نبت غالبا إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد أبدا بخلاف مطلق الرأس فتدبر. • قوله: (فلا يفترق الحال) في عدم الإفراف نظر فليتأمل جدا.

فيه بين التمييز بالرأس ورأيه كما هو واضح (وكذا التحذيف) بإعجام الذال أي موضعه من الوجه (في الأصح) لمحاذاة تياض الوجه إذ هو ما بين ابتداء العذار والتزعة يُعتادُ تنحيته ليشيع الوجه (لا الصدغان وهما المُصْغَلان بالعذار من فوق وتد الأذنين إلا أنه لا يمكنُ غسل الوجه إلا بفَسْلٍ بعض كُلِّ منهما كما يُعلمُ بما يأتي ولا (التزعتان) يَفْتَحُ الزاي أَفْصَحُ من إسكانها (وهما تياضان يكتفيان الناصية) أي يحيطان بها فليسا من الوجه بل من الرأس؛ لأنهما في تدويره (قُلْتُ ضَحَّحَ الْجُمْهُورُ أَنَّ مَوْضِعَ التَّحْذِيفِ مِنَ الرَّأْسِ) لَا تُصَالِ شَعْرَهُ بِشَعْرِهِ (والله أعلم).

الإغتراض الضمير عائد إلى الْمُتَوَضَّعِ الْمُطْلَقِ أو الشَّخْصِ الْمُطْلَقِ لا خُصُوصَ الْمُتَوَضَّعِ نَفْسِهِ فَيَحْصُلُ فِيهِ عُمُومٌ يَقْبَلُ التَّعْمِيمَ اهـ. □ فَوُدَّ: (بإعجام الذال) والعامَّةُ اليَوْمُ يُبْدَلُونَ الذَّالَ بِالْفَاءِ فَيَقُولُونَ مَوْضِعَ التَّخْفِيفِ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (أي موضعه) إلى قوله، وَيَجِبُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ إِلَى الْمُغْنَى. □ فَوُدَّ: (أي موضعه من الوجه) وضابطه كما قال الإمام وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي ذَقَائِقِهِ أَنَّ تَضَعَّ طَرَفَ خَيْطٍ عَلَى رَأْسِ الْأُذُنِ وَالطَّرَفَ الثَّانِيَّ عَلَى أَعْلَى الْجَبْهَةِ وَيُفَرِّضُ هَذَا الْخَيْطَ مُسْتَقِيمًا فَمَا نَزَلَ عَنْهُ إِلَى جَانِبِ الْوَجْهِ فَهُوَ مَوْضِعُ التَّحْذِيفِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنَى وَإِعَابٌ قَالَ ع ش قوله م ر على رَأْسِ الْأُذُنِ الْمُرَادُ بِرَأْسِ الْأُذُنِ الْجُزْءُ الْمُحَادِي لَا عَلَى الْعَذَارِ قَرِيبًا مِنَ الْوَتْدِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَعْلَى الْأُذُنِ مِنْ جِهَةِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُحَادِيًا لِنَبْذِ الْعَذَارِ وَقَوْلُهُ م ر إِلَى جَانِبِ الْوَجْهِ أَي حَدَّ الْوَجْهِ وَخَذَهُ ابْتِدَاءَ الْعَذَارِ وَمَا يَلِيهِ اهـ. □ فَوُدَّ: (إذ هو ما بين ابتداء العذار إلخ) اعْلَمْ أَنَّ مِنْ ابْتِدَاءِ الْعَذَارِ إِلَى جِهَةِ التَّرْزَعَةِ جُزْءًا مِمَّا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ فَالْحُكْمُ بَأَنَّ عَرْضَ الْوَجْهِ مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ قَدْ يُنَافِيهِ خُرُوجُ التَّحْذِيفِ مِنْ حَدِّ الْوَجْهِ عَلَى مُصَحِّحِ الْجُمْهُورِ فَلْيُحَرِّزْ وَالْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ مُصَحِّحُهُمْ فِي الْقَدْرِ الزَّائِدِ مِنَ التَّحْذِيفِ عَلَى مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ وَفَاقًا لِم ر و س م. □ فَوُدَّ: (يُغْتَادُ إلخ) أَي تَغْتَادُهُ النِّسَاءُ وَالْأَشْرَافُ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنَى الْمُرَادُ بِالْأَشْرَافِ الْأَكَابِرُ وَمَنْ لَهُ وَجَاهَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ أَوْلَادِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا بِجَيْرٍ مِي. □ فَوُدَّ: (بعض كُلِّ مِنْهُمَا) أَي مِنَ الصَّدْغَيْنِ. □ فَوُدَّ: (بما يأتي) أَي آتِيًا.

□ فَوُدَّ (سني): (الناصية) هِيَ مُقَدَّمُ الرَّأْسِ مِنْ أَعْلَى الْجَبِينِ مُغْنَى. □ فَوُدَّ (سني): (أَنَّ مَوْضِعَ التَّحْذِيفِ مِنَ الرَّأْسِ إلخ) الْمُرَادُ بِبَعْضِ مَحَلِّ التَّحْذِيفِ، وَهُوَ أَغْلَاةُ وَالْأَقْبَعُ دَاخِلٌ فِي حَدِّ الْوَجْهِ عَلَى مَا حَدَّدُوهُ بِجَيْرٍ مِي وَمَرَّ عَنْ سَم مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوُدَّ: (كَالضَّلَعِ إلخ) أَي كَمَوْضِعِهِ نِهَائِيَّةٌ. □ فَوُدَّ: (والتَّحْذِيفُ) أَي وَالصَّدْغَتَيْنِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنَى

□ فَوُدَّ: (إذ هو ما بين ابتداء العذار والتزعة) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَرُبَّمَا يُقَالُ بَيْنَ الصَّدْغِ وَالتَّرْزَعَةِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَالْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ؛ لِأَنَّ الصَّدْغَ وَالْعَذَارَ مُتَلَاصِقَانِ اهـ وَفِي عَدَمِ الْإِخْتِلَافِ قَائِلٌ قَائِلٌ وَاعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ ابْتِدَاءِ الْعَذَارِ إِلَى جِهَةِ التَّرْزَعَةِ جُزْءًا مِمَّا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ فَالْحُكْمُ بَأَنَّ عَرْضَ الْوَجْهِ مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ قَدْ يُنَافِيهِ خُرُوجُ التَّحْذِيفِ مِنْ حَدِّ الْوَجْهِ عَلَى مُصَحِّحِ الْجُمْهُورِ فَلْيُحَرِّزْ وَالْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ مُصَحِّحُهُمْ فِي الْقَدْرِ الزَّائِدِ مِنَ التَّحْذِيفِ عَلَى مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ وَفَاقًا لِم ر فَلْيَتَأَمَّلْ.



وَيُسَنُّ غَسْلُ كُلِّ مَا قِيلَ إِنَّهُ مِنَ الْوَجْهِ كَالصَّلَعِ وَالزَّرْعَتَيْنِ وَالتَّحْذِيفِ. (وَيَجِبُ غَسْلُ مُحَازِنِهِ مِنْ سَائِرِ جَوَانِبِهِ مِمَّا لَا يَتَحَقَّقُ غَسْلُ جَمِيعِهِ إِلَّا بِغَسْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ الْمَطْلُوقُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ، وَيجِبُ غَسْلُ شَعْرِ الْمُحَازِي، وَإِنْ كَثُفَ كَمَا يَجِبُ غَسْلُ (كُلِّ هُدْبٍ) بِالْمُهْمَلَةِ (وَحَاجِبٍ وَعِذَانٍ) بِالْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ مَا مَرَّ وَمَا انْحَطَّ عَنْهُ إِلَى اللَّحْيَةِ عَارِضٌ وَحُكْمُهُ حُكْمُهَا (وَشَارِبٌ وَخَدٌّ وَغَنَفَقَةٌ شَعْرًا وَبَشْرًا) تَحْتَهُ، وَإِنْ كَثُفَ لِثِدْرَةٍ الْكَثَافَةِ فِيهَا فَالْجَفَّتْ بِالْغَالِبِ وَمَيِّزٌ يَهْذِنُ مَعَ أَنَّ تِلْكَ أَسْمَاءَ لِلشُّعُورِ إِلَّا الْخَدَّ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا هِيَ وَمَحَلُّهَا وَقِيلَ لِيَرْجِعَ شَعْرًا لِلْخَدِّ وَبَشْرًا لِغَيْرِهِ وَفِيهِ قَلَاقَةٌ بَلْ إِيهَامٌ أَنَّ وَاجِبَ الْخَدِّ غَسْلُ شَعْرِهِ فَقَطْ وَغَيْرُهُ غَسْلُ بَشَرَتِهِ فَقَطْ (وَقِيلَ لَا يَجِبُ بَاطِنُ غَنَفَقَةٍ كَثِيفَةٍ) بِالْمُثَلَّثَةِ أَيْ غَسْلُهُ شَعْرًا وَلَا بَشْرًا؛ لِأَنَّهُ بَيَاضُ الْوَجْهِ لَا يُحِيطُ بِهَا فَهِيَ عَلَيْهِ كَاللَّحْيَةِ فِي أَحْكَامِهَا الْآتِيَةِ. (وَاللَّحْيَةُ) بِكَسْرِ اللَّامِ أَنْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا، وَهِيَ الشَّعْرُ النَّابِثُ عَلَى الذَّقَنِ الَّتِي هِيَ مُجْتَمَعُ اللَّحْيَتَيْنِ وَمِثْلُهَا الْعَارِضُ وَأَطْلَقَهَا ابْنُ سَيِّدِهِ عَلَى ذَلِكَ وَشَعْرُ الْخَدَّيْنِ (إِنْ خَفَّتْ كَهْدَبٍ).....

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (وَيَجِبُ غَسْلُ الْإِنْفِ) إِلَّا إِذَا سَقَطَ غَسْلُ الْوَجْهِ قَالَ ع ش وَلَوْ سَقَطَ غَسْلُ الْوَجْهِ مَثَلًا لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ الْمَتَّبِعُ سَقَطَ التَّابِعُ اهـ. • فَوَيْلٌ: (غَسْلُ مُحَازِنِهِ الْإِنْفِ) أَيْ غَسْلُ جُزْءٍ مِنَ الزَّرَاسِ وَمِنَ الْحَلْقِ وَمِنْ تَحْتِ الْحَنَكِ وَمِنَ الْأَذْنَيْنِ، وَيَجِبُ أَذْنَى زِيَادَةٍ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. • فَوَيْلٌ: (لَا مَا لَا يَتِمُّ الْإِنْفِ) هَذَا التَّغْلِيلُ لَا يَأْتِي فِيمَا زَادَهُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي، وَيَجِبُ غَسْلُ شَعْرِ الْمُحَازِي، وَإِنْ كَثُفَ. • فَوَيْلٌ: (بِالْمُهْمَلَةِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ، وَهُوَ بَضْمُ الْهَاءِ وَسُكُونُ الذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَضَمُّهَا وَفَتْحُهَا مَعَ الشَّعْرِ النَّابِثِ عَلَى أَجْفَانِ الْعَيْنِ اهـ. • فَوَيْلٌ: (وَهُوَ مَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ قِيمَةِ الْإِنْفِ عِبَارَةٌ التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي، وَهُوَ بِذَلِكَ مُعْجَمَةُ الشَّعْرِ النَّابِثِ الْمُحَازِي لِلْأَذْنَيْنِ الصُّدْغِ وَالْعَارِضِ أَوَّلُ مَا يَتَّبِعُ لِأَمْرٍ غَالِيًا اهـ. • فَوَيْلٌ: (وَمَا انْحَطَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ قَلَاقَةٌ فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ قِيلَ.

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (شَعْرًا أَوْ بَشْرًا) أَيْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا نَهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (وَمَيِّزٌ الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ، فَإِنَّ قِيلَ كَانَ يَتَّبِعِي اسْقَاطَ شَعْرٍ أَوْ يَقُولُ وَبَشَرْتُهَا أَيْ بَشَرْتُ ذَلِكَ فَقَوْلُهُ شَعْرًا تَكَرَّرَ فَإِنَّ مَا تَقَدَّمَ اسْمٌ لَهَا لَا لِمَنَابِتِهَا وَقَوْلُهُ وَبَشَرْتُهَا غَيْرُ صَالِحٍ لِتفسير مَا تَقَدَّمَ أَجِبَ بِأَنَّهُ ذَكَرَ الْخَدَّ أَيْضًا فَتَصَرَّفَ عَلَى شَعْرِهِ كَمَا نَصَّ عَلَى بَشَرَةٍ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الشَّعْرِ اهـ. • فَوَيْلٌ: (إِنَّ الْمُرَادَ هُنَا هِيَ) أَيْ الشُّعُورُ الْمَذْكُورَةُ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْحَدِّ أَيْضًا الْمُرَادُ هُوَ وَالْحَالُ فِيهِ فَالْأَوَّلَى ذَكَرَهُ، وَإِنْ كَانَ تَرْكُهُ لِلْعِلْمِ بِهِ بِالْمُقَاسَةِ بِصُرِّيْ أَوَّلُ يُغْنِي عَنْهُ تَفْسِيرُ الْمُرَادِ بِالْمُرَادِ يَهْذِنُ كَمَا هُوَ الْمُتَبَاوِزُ. • فَوَيْلٌ: (قَلَاقَةٌ) أَيْ اضْطِرَابٌ كُرْدِيٌّ. • فَوَيْلٌ: (لَا يَنْبَاضُ الْإِنْفِ) فِي هَذَا التَّغْلِيلِ تَوَقَّفَ عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي كَاللَّحْيَةِ اهـ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. • فَوَيْلٌ: (فَهِيَ) أَيْ الْعِنْفَةُ الْكَثِيفَةُ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَلَوْ قَالَ وَقَبْلَ عِنْفَةٍ كَلْبِيَّةٍ لَكَانَ أَشْمَلًا وَاخْصَرَ مُغْنِي.

• فَوَيْلٌ: (وَمِثْلُهَا الْعَارِضُ) أَيْ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (وَأَطْلَقَهَا الْإِنْفِ) أَيْ

فَيَجِبُ غَسْلُ دَاخِلِهَا وَبَاطِنِهَا أَيْضًا (وَالَا) تَجِفُّ بِأَنْ كَثُفَتْ بِأَنْ لَمْ تُزَلَّ بِشَرَّةٍ مِنْ خِلَالِهَا فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ عَرَفًا قِيلَ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّ الشَّارِبَ مَثَلًا لَا يَكُونُ إِلَّا كَثِيفًا لِقَوْلِهِ رُؤْيَا الشَّرَّةِ مِنْ خِلَالِهِ غَالِبًا إِنْ لَمْ يَكُنْ دَائِمًا مَعَ تَصَرُّيهِمْ فِيهِ بِأَنَّهُ يَمُتُّ تَنْدُرُ فِيهِ الْكَثَافَةُ فَالْأَوَّلَى الضَّبْطُ بِأَنْ الْكَثِيفُ مَا لَا يَصِلُ الْمَاءُ لِبَاطِنِهِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ بِخِلَافِ الْخَفِيفِ هـ. وَيُرَدُّ بِأَنْ هَذَا الضَّبْطُ فِيهِ إِبْهَامٌ لِقَدَمِ انْضِبَاطِ الْمَشَقَّةِ فَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ وَلَا يَرُدُّ مَا ذُكِرَ فِي الشَّارِبِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ جَنْسَ تِلْكَ الشُّعُورِ الْخَفِيفَةُ فِيهِ غَالِبَةٌ بِخِلَافِ جَنْسِ اللَّحِيَةِ وَالْعَارِضِ نَعَمْ لَمَّا حَكَى الرَّافِعِيُّ الْأَوَّلُ قَالَ: وَقِيلَ الْخَفِيفُ مَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى مَتْنَبِهِ بَلَا مُبَالَغَةٍ وَقَدْ يُرْجَعُ بِأَنْ الشَّارِبَ مِنَ الْخَفِيفِ وَالْغَالِبِ مِنْهُ الرُّؤْيَا هـ وَيُجَابُ بِأَنْ كَوْنُ الشَّارِبِ مِنَ الْخَفِيفِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْحُكْمِ إِذْ كَثِيفُهُ كَخَفِيفِهِ حُكْمًا وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ فَالْوَجْهُ فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الشَّارِبُ لِمَا تَقَرَّرَ (فَلْيُفَسِّلِ) الذِّكْرَ الْمُحَقَّقُ (ظَاهِرًا) وَلَا يُكَلِّفُ غَسْلُ بَاطِنِهَا، وَهُوَ الْبَشَرَةُ وَدَاخِلُهَا وَهُوَ مَا اسْتَرَّ مِنْ شَعْرِهَا لِعَسْرِ إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَيْهِمَا إِذْ كَثَافَتُهَا غَيْرُ نَادِرَةٍ وَلَمَّا خَرَجَ مِنْهَا عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ بِأَنْ كَانَ لَوْ مُدٌّ خَرَجَ بِالْمُدِّ عَنْ جِهَةٍ تُزْوَلُهُ أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي فِي شَعْرِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْقَطِعُ نِسْبَتُهُ عَنْ

اللَّحِيَةِ وَلَعَلَّهُ جَوَابٌ عَمَّا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ آيَةً قَوْلُهُ: عَلَى ذَلِكَ أَيِ الْعَارِضِ. □ فَوَدَّ: (فَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ. □ فَوَدَّ: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى ضَبْطِ الْكَثِيفِ بِمَا ذُكِرَ. □ فَوَدَّ: (مَثَلًا) لَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِهِ الْحَاجِبَ. □ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيِ التَّعَلُّرُ. □ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي الشَّارِبِ. □ فَوَدَّ: (فِيهِ إِبْهَامٌ) كَذَا فِيمَا أَطْلَعْنَا مِنَ التَّنْصِيحِ بِالْيَاءِ الْمُتَنَاءِ وَالْأَنْسَبُ بِمَا بَعْدَهُ أَنْ يَكُونَ بِالْيَاءِ الْمُوَحَّدَةِ. □ فَوَدَّ: (مَا قَالُوهُ) أَيِ مِنَ الضَّبْطِ الْمُتَقَدِّمِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ تِلْكَ الْإِنْفِ) فِيهِ تَكَلُّفٌ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ اقُولْ بَلْ لَا يَظْهَرُ لَهُ وَجْهُ إِذَا أُريدَ بِتِلْكَ الشُّعُورِ الْكُلِّيَّةِ لَا الْكُلِّ. □ فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيِ مِنَ الضَّبْطَيْنِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُرْجَعُ) أَيِ هَذَا الْقَبِيلِ الْمَوَافِقُ لِلضَّبْطِ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (وَيُجَابُ الْإِنْفِ) أَيِ عَنِ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ وَقَدْ يُرْجَعُ الْإِنْفِ. □ فَوَدَّ: (إِذْ كَثِيفُهُ الْإِنْفِ) فِيهِ أَنَّ هَذَا جَارٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ فَلَيْمَ خَصَّوهُ فَهَذَا يُضْعِفُ الْجَوَابَ سَمِ.

□ فَوَدَّ: (فَالْوَجْهُ فِيهِ) أَيِ الرَّاجِعُ فِي حَدِّ الْكَثِيفِ. □ فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ الْإِنْفِ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ قَوْلُهُ: الذِّكْرُ الْمُحَقَّقُ سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرُهُمَا. □ فَوَدَّ: (مَا اسْتَرَّ مِنْ شَعْرِهَا) مِمَّا يَلِي الصَّدْرَ وَمَا بَيْنَ الشَّعْرِ ش. □ فَوَدَّ: (وَلَمَّا خَرَجَ الْإِنْفِ) خَبَرَ لِقَوْلِهِ الْآتِي حُكْمُهَا. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ كَانَ الْإِنْفِ) تَصْوِيرٌ لِلْخُرُوجِ وَفِيهِ تَفْهَمُ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ اللَّحِيَةَ خَارِجَةٌ دَائِمًا مَعَ أَتَمِّهِمْ فَرَقُوا فِيهَا بَيْنَ الْخَارِجِ وَغَيْرِهِ وَالْمَنْقُولُ عَنْ سَمِ وَقَرَّرَهُ الْمَشَايِخُ أَنَّ الْمُرَادَ بِخُرُوجِهِ أَنْ يَلْتَوِي بِنَفْسِهِ إِلَى غَيْرِ جِهَةٍ تُزْوَلُهُ كَانَ يَلْتَوِي شَعْرُ الدَّقْنِ إِلَى الشَّقَةِ أَوْ إِلَى الْحَلْقِ أَوْ يَلْتَوِي الْحَاجِبَ إِلَى جِهَةِ الرَّأْسِ شَبَحْنَا وَعِ ش هـ بِجَعْرِ مِي. □ فَوَدَّ: (أَخَذَا الْإِنْفِ) رَاجِعٌ لِلتَّصْوِيرِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ الْإِنْفِ عِلَّةُ الْمَاخُوذِ وَقَوْلُهُ لِيَأْتِيَ الْإِنْفِ مُتَعَلِّقٌ بِتَنْقَطِعِ الْإِنْفِ وَقَوْلُهُ إِلَّا حَبِيزًا أَيِ

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ جَنْسَ تِلْكَ الشُّعُورِ الْإِنْفِ) فِيهِ تَكَلُّفٌ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (إِذْ كَثِيفُهُ الْإِنْفِ) فِيهِ أَنَّ هَذَا جَارٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ فَلَيْمَ خَصَّوهُ فَهَذَا يُضْعِفُ الْجَوَابَ.

بَشْرَةِ الْوَجْهِ لِأَنَّهُ فِيهِ الْخِلَافُ الْآتِي إِلَّا حِينَئِذٍ وَيُؤَيِّدُهُ قِيَاسُ الضَّعِيفِ الْآتِي عَلَى ذَوَايَةِ الرَّأْسِ،  
وَيَحْتَمَلُ ضَيْطُهُ بِأَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ تَدْوِيرِهِ بِأَنَّهُ طَالَ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ حُكْمُهَا لَوْ قُوعِ الْمُوجَّهِ  
بِهِ كَهَيْ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ وَجُوبِ هَذَا وَعَدَمِ إِجْزَاءِ مَسْحِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رَأْسًا فَيَجِبُ غَسْلُ  
بَاطِنِ الْخَفِيفِ أَيْضًا وَظَاهِرِ الْكَثِيفِ فَقَطْ كَالسَّلْعَةِ الْمُتَدَلِّيَةِ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ وَكَذَا خَارِجُ بَقِيَّةِ  
شُعُورِ الْوَجْهِ وَمُحَازِيهِ مُسَامَحَةٌ فِيهِ دُونَ أَصُولِهِ لَوْ قُوعِ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِ غَسْلِهِ مِنْ أَصْلِهِ  
كَمَا قَالَ. (وَفِي قَوْلِي لَا يَجِبُ غَسْلُ) ظَاهِرِ كَثِيفٍ وَلَا ظَاهِرِ وَبَاطِنِ خَفِيفٍ (خَارِجٍ عَنِ الْوَجْهِ)  
مِنَ اللَّحْيَةِ وَغَيْرِهَا لِمُخْرُوجِهِ عَنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ كَذَوَايَةِ الرَّأْسِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ التَّعْمِيمُ مُطْلَقًا اتِّفَاقًا  
فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ لِعَدَمِ الْمُشَقَّةِ فِيهِ لِقَلَّةِ وَقُوعِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْوُضُوءِ وَأَمَّا لَحْيَةُ الْخُنْثَى فَيَجِبُ غَسْلُ  
بَاطِنِهَا حَتَّى مِنْ الْخَارِجِ مُطْلَقًا لِلشُّكِّ فِي مُقْتَضَى الْمُسَامَحَةِ فِيهَا، وَهُوَ الذِّكْرُ فَتَقَعَيْنِ الْعَمَلُ  
بِالأَصْلِ مِنْ غَسْلِ الْبَاطِنِ فَانْدَفَعَ مَا لِبَعْضِهِمْ هُنَا وَكَذَا الْمَرْأَةُ لِثُدْرَةِ اللَّحْيَةِ لَهَا فَضْلًا عَنْ  
كَتَافَيْهَا؛ وَلَأنَّهُ يُسَمَّى لَهَا نَثْقُهَا أَوْ حَلْقُهَا؛ لِأَنَّهُا مُثَلَّةٌ فِي حَقِّهَا وَهَلْ خَارِجُ بَقِيَّةِ شُعُورِهَا كَذَلِكَ  
فَيَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهَا مُطْلَقًا لِأَمْرِهَا بِإِزَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مُشَوَّةٌ أَوْ هَمَا كَغَيْرِهَا فِيهِ.....

حِينَ كَانَ لَوْ مُدَّ الْإِنِّ. □ فُود: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ التَّصْوِيرِ الْمَذْكُورَ. □ فُود: (الْآتِي) أَيِ فِي الْمَثْنِ.  
□ فُود: (لَوْ قُوعِ الْإِنِّ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَلَمَّا خَرَجَ مِنْهَا حُكْمُهَا. □ فُود: (بِهِ) أَيِ بِمَا خَرَجَ الْإِنِّ (كَهَيْ) أَيِ اللَّحْيَةِ  
وَقَوْلُهُ وَبِهِ أَيِ بِقَوْلِهِ لَوْ قُوعِ الْإِنِّ وَقَوْلُهُ بَيْنَ هَذَا أَيِ وَجُوبِ غَسْلِ الْخَارِجِ مِنَ اللَّحْيَةِ وَقَوْلُهُ مَسَحَ ذَلِكَ أَيِ  
الْخَارِجِ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ. □ فُود: (فَيَجِبُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَمُحَازِيهِ.  
□ فُود: (فَيَجِبُ الْإِنِّ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَلَمَّا خَرَجَ مِنْهَا حُكْمُهَا. □ فُود: (غَسْلُ بَاطِنِ الْخَفِيفِ) الْأَوَّلَى  
دَاخِلُ الْخَفِيفِ بِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَاطِنِ الْبَشْرَةَ وَلَا بَشْرَةً هُنَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْخَارِجِ  
فَمُرَادُهُ بِالْبَاطِنِ هُنَا الدَّخِيلُ الْمُتَقَدِّمُ بِصُرِّي. □ فُود: (الْمُتَدَلِّيَةِ) أَيِ الْخَارِجَةِ نِهَايَةً. □ فُود: (وَكَذَا) أَيِ  
مِثْلِ خَارِجِ اللَّحْيَةِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ مِثْلُ اللَّحْيَةِ اهـ. □ فُود: (خَارِجُ بَقِيَّةِ شُعُورِ الْوَجْهِ) فَمَا كَانَ خَفِيفًا مِنْهُ  
يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ وَمَا كَانَ كَثِيفًا يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهِ فَقَطْ كُرْدِيُّ. □ فُود: (وَمُحَازِيهِ) أَيِ وَخَارِجِ  
شُعُورِ مُحَازِيِ الْوَجْهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. □ فُود: (مُسَامَحَةٌ فِيهِ) أَيِ فِي خَارِجِ الْبَقِيَّةِ وَمُحَازِيِ الْوَجْهِ  
وَكَذَا ضَمِيرُ أَصُولِهِ وَضَمِيرُ غَسْلِهِ. □ فُود: (دُونَ أَصُولِهِ) أَيِ دُونَ مَا فِي حَدِّ الْوَجْهِ فَإِنَّهُ لَا مُسَامَحَةَ فِيهِ بَلْ  
يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ، وَإِنْ كَثُفَ كَمَا تَقَرَّرَ كُرْدِيُّ. □ فُود: (لَوْ قُوعِ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مُسَامَحَةٌ فِيهِ.  
□ فُود: (سُي: (خَارِجُ الْإِنِّ) أَيِ كُلِّ مِنْ الْكَثِيفِ وَالْخَفِيفِ. □ فُود: (وَأَمَّا وَجِبَ الْإِنِّ) أَيِ لِلشُّعُورِ مُطْلَقًا  
أَيِ لِحْيَتِهِ أَوْ غَيْرِهَا كَثِيفًا أَوْ خَفِيفًا ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا. □ فُود: (حَتَّى مِنْ الْخَارِجِ الْإِنِّ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الْمَنْهَجِ  
وَجَلَا فَا لِلنِّهَايَةِ وَالْخَطِيبِ وَوَاظَفَهُمَا عَشْرُ وَالبُخَيْرِيُّ وَشَبَّخْنَا كَمَا يَأْتِي. □ فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ خَفِيفًا أَوْ  
كَثِيفًا (مُثَلَّةً) أَيِ قَبَاحَةً كُرْدِيُّ. □ فُود: (وَهَلْ خَارِجُ بَقِيَّةِ الْإِنِّ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلَّهُ فِيمَا يُطْلَبُ إِزَالَتُهُ  
كَالشَّارِبِ وَالْمُعْتَقَةِ لَا غَيْرِهِ كَالْحَاجِبِ وَالْهُذْبِ بِصُرِّي أَيِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمُ الْآتِي لِأَمْرِهَا الْإِنِّ.  
□ فُود: (كَذَلِكَ) أَيِ كِلِحْيَتَيْهِمَا. □ فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ خَفِيفًا أَوْ كَثِيفًا. □ فُود: (لِأَمْرِهَا) أَيِ الْمَرْأَةِ أَيِ

كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ شَيْخِنَا مَا يُبَصِّرُ بِهِ.....

وقياساً عليها في الخُتَى وفي بعض النسخ بضمير التثنية وعليه فبإوافق الدليل للمُدْعَى لَكِنْ لَا تَيْمُ دَعْوَى  
أَمْرُ الْخُتَى بِالْإِزَالَةِ. ■ فَوَدَّ: (كُلُّ مُحْتَمَلٍ) فَزُضَ هَذَا التَّرْدُدُ فِيمَا عَدَا خَارِجِ اللَّحْيَةِ فَهَلْ يَجْرِي فِي  
خَارِجِهَا حَتَّى يَصِيرَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ أَنَّهُمَا كَالرَّجُلِ فِي خَارِجِهَا سَمِ أَقُولُ يُؤَيِّدُ  
الْإِلْحَاقَ كَلَامَ النَّهْيَةِ كُرْدِي. ■ فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَغَيْرُهُمَا عِبَارَةُ الْاَوَّلَيْنِ  
وَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّ شُعُورَ الْوَجْهِ إِنْ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ حَدِّهِ فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ نَائِدَةً الْكَثَافَةِ كَالْهَذَبِ وَالشَّارِبِ  
وَالْمُنْفَقَةِ وَلَحْيَةِ الْمَرْأَةِ وَالْخُتَى فَيَجِبُ غَسْلُهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا خَفْتُ أَوْ كُتِفْتُ أَوْ غَيْرُ نَائِدَةِ الْكَثَافَةِ، وَهِيَ  
لَحْيَةُ الذَّكَرِ وَعَارِضَاهُ، فَإِنْ خَفْتُ بَأَن تَرَى الْبَشْرَةَ مِنْ تَحْتِهَا فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ وَجِبَ غَسْلُ ظَاهِرِهَا  
وِبَاطِنِهَا، وَإِنْ كُتِفْتُ وَجِبَ غَسْلُ ظَاهِرِهَا فَقَطْ، فَإِنْ خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ وَكَانَتْ كَثِيفَةً وَجِبَ غَسْلُ  
ظَاهِرِهَا فَقَطْ أَيْ سِوَاةَ كَانَتْ مِنْ رَجُلٍ أَوْ أُنْثَى أَوْ خُتَى، وَإِنْ كَانَتْ نَائِدَةً الْكَثَافَةِ، وَإِنْ خَفْتُ وَجِبَ  
غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَا يُخَالِفُ مَا تَقَرَّرَ فَاحْذَرُهُ أَهْ قَالَ ع. ش. ■ فَوَدَّ: مَرَّ  
وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ الْإِنْخَافُ هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَهْ أَيْ وَابْنُ حَجَرٍ وَعِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ  
لَحْيَةَ الذَّكَرِ وَعَارِضِيهِ وَمَا خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ وَلَوْ امْرَأَةً وَخُتَى إِنْ كُتِفْتُ وَجِبَ غَسْلُ ظَاهِرِهَا فَقَطْ وَمَا  
عَدَا ذَلِكَ يَجِبُ غَسْلُهُ مُطْلَقًا أَيْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَلَوْ كُتِفَ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي شُعُورِ الْوَجْهِ فَاتَّبِعْ ع. ش. أَهْ  
وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا حَاصِلُ شُعُورِ الْوَجْهِ سَبْعَةٌ عَشَرَ، وَهِيَ الشَّعْرَانِ التَّائِبَانِ عَلَى الْخَذَّيْنِ وَالسُّبَالَانِ تَثْنِيَّةُ  
سِبَالٍ بِكسْرِ السِّينِ بِمَعْنَى الْمَسْبُولِ وَهُمَا طَرَفَا الشَّارِبِ وَالْعَارِضَانِ تَثْنِيَّةُ عَارِضٍ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَعَرُّضِهِ  
لِزَوَالِ الْمُرْدَانِيَّةِ وَهُمَا الْمُتَخَفِضَانِ عَنِ الْأَذْنَيْنِ إِلَى الذَّقَنِ وَالْعِذَارَانِ وَهُمَا الشَّعْرَانِ التَّائِبَانِ بَيْنَ الصَّدْعِ  
وَالْعَارِضِ الْمُحَازِبَانِ لِلْأَذْنَيْنِ وَالْحَاجِبَانِ وَهُمَا الشَّعْرَانِ التَّائِبَانِ عَلَى أَعْلَى الْعَيْنَيْنِ سُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا  
يَحْجُبَانِ عَنِ الْعَيْنَيْنِ شُعَاعَ الشَّمْسِ وَالْأَهْدَابِ الْأَرْبَعَةَ، وَهِيَ الشُّعُورُ التَّائِبَةُ عَلَى جُفُونِ الْعَيْنَيْنِ وَاللَّحْيَةِ  
وَهِيَ الشَّعْرُ التَّائِبُ عَلَى الذَّقَنِ وَالْمُنْفَقَةِ وَهِيَ الشَّعْرُ التَّائِبُ عَلَى الشَّفَةِ السُّفْلَى وَالشَّارِبِ، وَهُوَ الشَّعْرُ  
التَّائِبُ عَلَى الشَّفَةِ الْعُلْيَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِمُلَاقَاتِهِ الْمَاءَ عِنْدَ شُرْبِ الْإِنْسَانِ فَكَأَنَّهُ يَشْرَبُ مَعَهُ وَزَادَ فِي الْإِخْيَاءِ  
الْمُنْفَكَّتَيْنِ وَهُمَا الشَّعْرَانِ التَّائِبَانِ عَلَى الشَّفَةِ السُّفْلَى خَوَالِي الْمُنْفَقَةِ وَيُسَنُّ تَنْظِفُهُمَا لِمَا قَبْلَ إِنْ الْمَلَكَيْنِ  
يَجْلِسَانِ عَلَيْهِمَا فَتَقْصِرُ الشُّعُورُ بِهِمَا تِسْعَةً عَشَرَ، وَيَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا إِلَّا الْكَثِيفَ  
الْخَارِجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ فَيَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ دُونَ بَاطِنِهِ سِوَاةَ كَانَ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَإِلَّا لَحْيَةَ الرَّجُلِ  
وَعَارِضِيهِ الْكَثِيفَةَ فَيَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا دُونَ بَاطِنِهَا، وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ بِخِلَافِ لَحْيَةِ الْمَرْأَةِ  
وَالْخُتَى وَعَارِضِيهِمَا فَيَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا، وَإِنْ كُتِفْتُ مَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ وَالْأَوْجِبُ  
غَسْلُ الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ كَمَا عَلِمْتَ أَه. ■ فَوَدَّ: (فِي كَلَامِ شَيْخِنَا الْإِنْخَافُ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ كَلَامَهُ فِي الْمَنْهَجِ

■ فَوَدَّ: (كُلُّ مُحْتَمَلٍ) فَزُضَ هَذَا التَّرْدُدُ فِيمَا عَدَا خَارِجِ اللَّحْيَةِ فَهَلْ يَجْرِي فِي خَارِجِهَا حَتَّى يَكُونَ  
الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ أَنَّهُمَا كَالرَّجُلِ فِي خَارِجِهَا. ■ فَوَدَّ: (فِي كَلَامِ شَيْخِنَا) كَأَنَّهُ يُرِيدُ كَلَامَهُ

ولو خُفَّ بعضها، فإن تَمَيَّزَ فليُكَلِّ حُكْمُهُ وإلا وَجِبَ غَسْلُ باطنِ الكُلِّ احتياطًا وتضعيفُ المجموع الذي نقله شيخنا عنه لهذا بآته خلاف ما قاله الأصحاب وما غلَّلَ به المازديُّ لا دَلالةَ فيه لم أَرَهُ في عِدَّةِ نُسَخٍ منه؛ فلذا جَزَمْتُ به وَمَنْ لَه وجهان يَلْزُمُهُ غَسْلُهُما،.....

وشرحَه فإنه يُصَرِّحُ بِذَلِكَ لَكِنْ خالفَه شيخنا الرَّمْلِيُّ فَجَعَلَ الخارجَ عَن حَدِّ الوجهِ مِنَ المِزَاةِ كَهَوِّ مِنَ الرِّجْلِ اهـ وعليه فَمِثْلُها الخُتَّى بَلْ أَوْلَى لاحتِمَالِ دُكُورَتِهِ سم. □ فُود: (ولو خُفَّ) إلى قولِه احتياطًا في النهاية والمُغْنِي. □ فُود: (فإن تَمَيَّزَ إلخ) والمرادُ بَعْدَ التَّمَيُّزِ عَدَمُ إمكانِ إفرادِه بالغسلِ وإلَّا فَهُوَ مُتَمَيِّزٌ في نَفْسِهِ نِهائَةً. □ فُود: (وإلَّا إلخ) أي، وإن لم يَتَمَيَّزْ بأن كان الكُثِيفُ مُتَقَرِّفًا بَيْنَ أَثْناءِ الخفيفِ خُطِيبٌ وليعابٌ وفي البُحَيْرِيِّ يَغْدُ ذَكَرٌ مِثْلُهُ عَن شَرْحِ الرُّوضِ ما نَصَّهُ، وهو يُفِيدُ أَنَّ المرادَ بالتَّمَيُّزِ كَوْنُهُ في جانبٍ واحدٍ مَثَلًا تَأْمُلُ سَمْعُ ش. وقرَّرَ شيخنا الحُفَنِيُّ أَنَّ المرادَ بالتَّمَيُّزِ أَنْ يَسْهُلَ إفرادُ كُلِّ بالغسلِ اهـ أقولُ وفي الحقيقة لا جِلاَفَ بَيْنَهُما. □ فُود: (وَجِبَ غَسْلُ باطنِ الكُلِّ إلخ) عبارةُ الخُطِيبِ وَجِبَ غَسْلُ الكُلِّ كما قاله المازديُّ؛ لِأَنَّ إفرادَ الكُثِيفِ بالغسلِ يَشُقُّ وإمراؤُ الماءِ على الخفيفِ لا يُجْزِئُ وهذا هو المُعْتَمَدُ، وإن قال في المجموع ما قاله المازديُّ جِلاَفَ ما قاله الأصحاب اهـ. □ فُود: (لهذا) أي قوله: وإلَّا وَجِبَ إلخ. □ فُود: (بآته إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَضْعِيفِ إلخ. □ فُود: (وما غلَّلَ به المازديُّ إلخ) عَظِيفٌ على اسمِ أَنْ وَخَبِرَهُ فَهُوَ مِمَّا في المجموع. □ فُود: (لم أَرَهُ إلخ) خَبَرٌ وَتَضْعِيفُ المجموعِ إلخ وقوله مِنْهُ أي مِنَ المجموع. □ فُود: (فلذا جَزَمْتُ إلخ)؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ إلحاقُه في الثَّابِتِ فيها وَيُحْتَمَلُ إسقاطُه مِنَ المَثْرُوكِ فيها فَحَصَلَ الشُّكُّ في نِسْبَتِهِ إِلَيْهِ بِصُرِّي. □ فُود: (به) أي بِوُجُوبِ الغسلِ عِنْدَ عَدَمِ التَّمَيُّزِ. □ فُود: (وَمَنْ لَه) إلى قولِه؛ لِأَنَّ الواجِبَ في النهاية والمُغْنِي إلَّا قولُه، وإن قُرِضَ إلى أو رَاسَانِ. □ فُود: (وَمَنْ لَه وجهان إلخ) نَعَمْ لو كان لَه وَجْهٌ مِنْ جِهَةِ قُبُلِهِ وَآخَرُ مِنْ جِهَةِ دُبُرِهِ وَجِبَ غَسْلُ الأوَّلِ فَقَطْ كما أَقْبَى به الشَّهابُ الرَّمْلِيُّ نِهائَةً وَمُغْنِي وَسَم. قال ع ش ظاهِرُهُ م ر، وإن كان الإخساسُ بالذي مِنْ جِهَةِ الدُّبُرِ فَقَطْ وقياسُ ما مَرَّ في أسبابِ الحَذَثِ مِنْ أَنَّ العائِلَةَ مِنَ الكُثُفَيْنِ هِيَ الْأَصْلِيَّةُ أَنَّ ما به الإخساسُ مِنْهُما هو الْأَصْلِيُّ وَنَقَلَ الشَّوَرِبِيُّ في حواشي المنهَجِ عَن خَطِّ الشَّارِحِ م ر رحمه الله تعالى ما يوافقُه اهـ عبارةُ شيخنا نَعَمْ لو كان أَحَدُهُما مِنْ جِهَةِ قُبُلِهِ وَالْآخَرُ مِنْ جِهَةِ دُبُرِهِ وَجِبَ غَسْلُ الأوَّلِ دونَ الثاني إن اسْتَرَيَا عَمَلًا، فَإِنْ كانَ في أَحَدِهِما الحِوَّاسُ دونَ الْآخَرِ فَالعائِلُ هو الواجِبُ غَسْلُهُ، فَإِنْ وُجِدَ فِيهِما الحِوَّاسُ وَأَحَدُهُما أَكْثَرُ عَوَّلَ عَلَيْهِ اهـ.

في المنهَجِ وَشَرَحَهُ فَإِنَّهُ يُصَرِّحُ بِذَلِكَ لَكِنْ خالفَه شيخنا الشَّهابُ الرَّمْلِيُّ فَجَعَلَ الخارجَ عَن حَدِّ الوجهِ مِنَ المِزَاةِ كَهَوِّ مِنَ الرِّجْلِ اهـ وعليه فَمِثْلُها الخُتَّى بَلْ أَوْلَى لاحتِمَالِ دُكُورَتِهِ. □ فُود: (فإن تَمَيَّزَ إلخ) المرادُ كما قاله ابنُ الصِّمَادِ بالتَّمَيُّزِ إمكانيُّ إفرادِ كُلِّ بالغسلِ وَبَعْدِيهِ تَعَدُّ الإفرادِ وإلَّا فَكُلُّ مُتَمَيِّزٍ في نَفْسِهِ على كُلِّ حالٍ م ر. □ فُود: (وَمَنْ لَه وجهان إلخ) نَعَمْ لو كان لَه وَجْهٌ مِنْ جِهَةِ قُبُلِهِ وَآخَرُ مِنْ جِهَةِ دُبُرِهِ وَجِبَ غَسْلُ الأوَّلِ فَقَطْ كما أَقْبَى بِذَلِكَ شيخنا الشَّهابُ الرَّمْلِيُّ

وَأَنْ فَرَضَ أَنْ أَحَدَهُمَا زَائِدٌ لَوْ قُوعِ الْمُوَاجَهَةِ بِهِمَا أَوْ رَأْسَانِ كَفَى مَسْحُ بَعْضِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ مَسْحُ جُزْءٍ مِمَّا رَأْسٌ وَعَلَا وَكُلٌّ كَذَلِكَ، وَيُثَدِّبُ أَنْ يَدَا بِأَعْلَى وَجْهِهِ وَأَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ يَدَيْهِ جَمِيعًا لِلتَّبَاعِ وَكَانَ يُتَلَوُّ بِرَأْسِهِ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ مَا أَقْبَلَ مِنْ أَدْنَاهُ،  
(تَبَيَّنَ) ذَكَرُوا فِي الْفَسْلِ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ بَاطِنِ عَقْدِ الشَّعْرِ أَيْ إِذَا تَعَقَّدَ بِتَفْسِيهِ وَالْحَقُّ بِهَا مِنْ ابْتِلَإِي يَنْحَوِ طُبُوعَ لَصِقَ بِأَصُولِ شَعْرِهِ حَتَّى مَنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَيْهَا وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِزَالَتُهُ لَكِنْ صَوَّخَ شَيْخُنَا بِخِلَافِهِ، وَأَنَّهُ يَتَيَمَّمُ وَحَمَلُهُ عَلَى مُمَكِّنِ الْإِزَالَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّيَمُّمُ حِينَئِذٍ وَالَّذِي يَنْجِيهِ الْعَفْوُ لِلضَّرُورَةِ،.....

• فَوَدَّ: (وَإِنْ فَرَضَ أَنْ أَحَدَهُمَا زَائِدٌ الْخ) يُرَاجَعُ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْبَدَ الزَّائِدَةَ الْغَيْرَ الْمُحَادِثَةَ لِلْأَصْلِيَّةِ لَا يَجِبُ غَسْلُهَا فَيَحْتَاجُ لِلْفَرْقِ إِنْ عَمَّ هَذَا الْغَيْرَ الْمُحَادِثَ أَيْضًا سَمِ عِبَارَةً شَيْخُنَا وَلَوْ كَانَ لَهُ وَجْهَانِ وَجِبَ غَسْلُهُمَا إِنْ كَانَا أَصْلِيَيْنِ أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلِيًّا وَالْآخَرُ زَائِدًا وَاشْتَبَهَ أَوْ لَمْ يُشْتَبَهَ لَكِنَّهُ سَأَلَتْ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُشْتَبَهَ وَلَمْ يُسَأَلْ، وَيَتَبَيَّنُ أَنْ يَكْتَفِي فِي صُورَةٍ مَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلِيًّا وَالْآخَرُ زَائِدًا وَاشْتَبَهَ بِغَسْلِهِمَا بِمَاءٍ وَاحِدٍ بَأَنْ غَسَلَ أَحَدَ الْوَجْهَيْنِ بِمَاءٍ ثُمَّ غَسَلَ بِهِ الْآخَرَ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَحَدُهُمَا وَيُحْتَمَلُ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ لِوُجُوبِ غَسْلِ كُلِّ مِنْهُمَا ظَاهِرًا إِذَا دَعَا شَ، وَيَكْفِي قَرْنُ النَّبِيِّ بِأَحَدِهِمَا إِذَا كَانَا أَصْلِيَيْنِ فَقَطُّ فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا زَائِدًا وَاشْتَبَهَ فَلَا بُدَّ مِنَ النَّبِيِّ عِنْدَ كُلِّ مِنْهُمَا أَوْ تَمَيُّزُ الزَّائِدِ وَكَانَ عَلَى سَمَنِ الْأَصْلِيِّ وَجِبَ قَرْنُهَا بِالْأَصْلِيِّ دُونَ الزَّائِدِ، وَإِنْ وَجِبَ غَسْلُهُ إِذَا زَادَ الْبُجَيْرِيُّ قَالَ الْغَزَالِيُّ وَيُثَلِّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَا يَتَّبِعِي تَحْقِيقَ الْمَنَاطِ فِيهَا وَلَا الْإِشْتِفَالَ بِهَا؛ لِأَنَّهُ يَنْتَدِرُ وَقُوعُهَا جَدًّا فَإِذَا وَقَعَتِ الْحَادِثَةُ بُحِثَ عَنْهَا فَالْمُسْتَفْتَى بِغَسْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَمَنْ أَوْقَدَ تَنَوَّرًا فِي بَلَدٍ خَرِبَةٍ لَا يَسْكُنُ فِيهَا أَحَدٌ مُسْتَظَرٌّ أَمِنْ يَخْبِرُ فِيهِ إِهْ أَقُولُ فِيهِ تَوَقُّفٌ وَلَوْ سَلِمَ فَمَخْصُوصٌ بِزَمَنِ أَهْلِ التَّخْرِيجِ وَالتَّرْجِيحِ كَرَمَنِهِ بِخِلَافِ زَمَانِنَا.

• فَوَدَّ: (كَفَى مَسْحُ بَعْضِ أَحَدِهِمَا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ زَائِدًا سَمِ عِبَارَةً شَيْخُنَا وَعَ شَ وَالْبُجَيْرِيُّ، فَإِنْ كَانَا أَصْلِيَيْنِ كَفَى مَسْحُ بَعْضِ أَحَدِهِمَا، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلِيًّا وَالْآخَرُ زَائِدًا وَتَمَيُّزُ وَجِبَ مَسْحُ بَعْضِ الْأَصْلِيِّ دُونَ الزَّائِدِ وَلَوْ سَأَلَتْ أَوْ اشْتَبَهَ وَجِبَ مَسْحُ بَعْضِ كُلِّ مِنْهُمَا إِه. • فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهَا) أَيْ بِعَقْدِ الشَّعْرِ فِي الْعَفْوِ عَنْهَا. • فَوَدَّ: (يَنْحَوِ طُبُوعَ) كَتَتَوَّرَ قَامُوسٌ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِزَالَتُهُ) يَتَّبِعِي أَوْ يَشُقُّ إِزَالَتَهُ مُشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً سَمِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيْ الْإِلْحَاقِ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ يَتَيَمَّمُ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ لِخِلَافِهِ. • فَوَدَّ: (وَحَمَلُهُ) أَيْ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَنْجِيهِ الْعَفْوُ) هُوَ كَذَلِكَ وَبِهِ أَقْنَى

• فَوَدَّ: (وَإِنْ فَرَضَ أَنْ أَحَدَهُمَا زَائِدٌ) يُرَاجَعُ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْبَدَ الزَّائِدَةَ الْغَيْرَ الْمُحَادِثَةَ لِلْأَصْلِيَّةِ لَا يَجِبُ غَسْلُهَا فَيَحْتَاجُ لِلْفَرْقِ إِنْ عَمَّ هَذَا الْغَيْرَ الْمُحَادِثَ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (مَسْحُ بَعْضِ أَحَدِهِمَا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ زَائِدًا. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِزَالَتُهُ) يَتَّبِعِي أَوْ يَشُقُّ إِزَالَتَهُ مُشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَنْجِيهِ الْعَفْوُ) هُوَ كَذَلِكَ وَبِهِ أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ لَكِنْ لَوْ زَالَ بَعْدَ فَرَاغِ الْوُضُوءِ فَهَلْ يَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَهُ وَمَا بَعْدَهُ اخْتِذَا مِمَّا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ نَعَمْ إِنْ زَالَ التَّحَامُّهَا لَزِمَهُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْ تَحْتِهَا أَوْ يَفْرُقُ فِيهِ نَظَرٌ.

فَإِنْ أَمَكْتَهُ بِخَلْعِي مَحَلَّهُ فَالَّذِي يَتَجَهَّ بِجَوْبِهِ مَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ بِهِ ثَمَلَةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً.  
(الثالثُ غَسَلَ يَدَيْهِ) مِنْ كَفَيْهِ وَذِرَاعَيْهِ وَالْيَدُ مُؤَنَّثَةٌ (مَعَ مَوْفَقِيهِ) بِكَسْرِ ثُمَّ فَتَحَ أَفْصَحَ مِنْ عَكْبِهِ  
وَدَلَّ عَلَى دُخُولِهِمَا الْإِتْبَاعُ وَالْإِجْمَاعُ بَلْ وَالآيَةُ أَيْضًا يَجْعَلُ إِلَى غَايَةِ اللَّتْرِكِ الْمُقَدَّرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ  
الْيَدَ حَقِيقَةً إِلَى الْمَنْكِبِ كَمَا هُوَ الْأَشْهُرُ لُغَةً، وَيَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِ مَا فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ مِنْ نَحْوِ  
شِقِّ وَغَوْرِهِ الَّذِي لَمْ يَسْتَيِّرْ وَمَحَلُّ شَوْكَةِ لَمْ تَقْصُ فِي الْبَاطِنِ.....

شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ لَكِنْ لَوْ زَالَ بَعْدَ فَرَاغِ الْوُضُوءِ فَهَلْ يَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَهُ وَمَا بَعْدَهُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي  
فِي قَوْلِهِ نَعَمْ بَأَنَّ زَالَ الْيَحَامُهَا الْإِنْفَ أَوْ يُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرُ سَمِ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. ◻ فَوَدَّ: (فَإِنْ أَمَكْتَهُ) الْأَوَّلَى  
ثَانِيَتُ الْفِعْلِ. ◻ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَحْصُلْ بِهِ ثَمَلَةٌ الْإِنْفَ) أَي كَحَلْعِي لِخِيَةِ الذِّكْرِ. ◻ فَوَدَّ: (مِنْ كَفَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ،  
وَيَجِبُ فِي الْمُغْنَى. ◻ فَوَدَّ: (الْإِتْبَاعُ) أَي الْمُتَّبِعُ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ. ◻ فَوَدَّ: (بَلْ وَالآيَةُ أَيْضًا الْإِنْفَ) عِبَارَةٌ  
الْمُغْنَى وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الصَّرَافِ﴾ (المائدة: ٦٠) وَجِهَ دَلَالَةُ الْآيَةِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ تَجْعَلَ الْيَدَ الَّتِي  
هِيَ حَقِيقَةٌ إِلَى الْمَنْكِبِ عَلَى الْأَصَحِّ مَجَازًا إِلَى الْمِرَافِقِ مَعَ جَعْلٍ إِلَى غَايَةِ الْغَسْلِ الدَّخِلَةِ هُنَا فِي الْمَنْبَا  
بِقَرْنِي الْإِجْمَاعِ وَالْإِحْتِيَاطِ لِلْعِبَادَةِ وَالْمَغْنَى أَغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ مِنْ رُءُوسِ أَصَابِعِهَا إِلَى الْمِرَافِقِ أَوْ لِلْمَغْنَى  
كَمَا فِي قَوْلِهِ ﴿مَنْ أَصَابَ إِلَى أَعْقَبِ﴾ (إبراهيم: ١٥٢) ﴿وَيَذْكُرْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ (مريم: ٥٧) أَوْ تَجْعَلَ بَاقِيَةً  
عَلَى حَقِيقَتِهَا إِلَى الْمَنْكِبِ مَعَ جَعْلٍ إِلَى غَايَةِ اللَّتْرِكِ الْمُقَدَّرِ فَتَخْرُجُ الْغَايَةُ وَالْمَغْنَى أَغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ  
وَأَثَرُكَامِهَا إِلَى الْمِرَافِقِ اهـ. ◻ فَوَدَّ: (يَجْعَلُ إِلَى غَايَةِ الْإِنْفَ) وَذَلِكَ بِأَنَّ يَجْعَلُ التَّحْدِيرُ هُنَا أَغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ  
مِنْ الْأَصَابِعِ وَأَثَرُكَامِهَا مِنْ أَغْلَاهَا إِلَى الْمِرَافِقِ وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْغَسْلَ مِنَ الْأَصَابِعِ الْحَمْلُ عَلَى مَا  
هُوَ الْغَالِبُ فِي غَسْلِ الْأَيْدِي أَنَّهُ مِنَ الْأَصَابِعِ وَمِنْ لَازِمِهِ أَنْ يَكُونَ التَّرْكُ مِنَ الْأَعْلَى وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ فِعْلُهُ ﷺ  
ع ش وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ التَّكْلُفِ. ◻ فَوَدَّ: (لِلتَّرِكِ الْمُقَدَّرِ) هَذَا يَخْتِاجُ لِقَرِينَةً سَمِ. ◻ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ) إِلَى  
الْمَثَرِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَغَوْرُهُ إِلَى وَيَلْعَقُهُ وَقَوْلُهُ وَبِهِ صَرَخَ إِلَى وَجِلْدَةٍ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ أَنَّهُ اضْطَرَبَ  
فِي غَسْلِ مَا جَاوَزَ أَصَابِعَ الْأَصْلِيَّةِ فَأَوَّلُ كَلَامِهِ يُعِيدُ وَجُوبَهُ وَفَاقًا لِلشَّارِحِ وَالْمَغْنَى وَأَجْزُهُ يُعِيدُ عَدَمَهُ.  
◻ فَوَدَّ: (نَحْوُ شِقِّ وَغَوْرِهِ الْإِنْفَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمَغْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ بَاطِنٍ ثَقْبٍ أَوْ شِقِّ فِيهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ  
لَهُمَا غَوْرٌ فِي اللَّحْمِ لَمْ يَجِبْ إِلَّا غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْهُمَا وَكَذَا يُقَالُ فِي بَقِيَةِ الْأَعْضَاءِ اهـ قَالَ الْكُرْدِيُّ أَهْلَمَ أَنَّ  
الَّذِي ظَهَرَ لِي مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمَا حَيْثُ كَانَا فِي الْجِلْدِ وَلَمْ يَصِلَا إِلَى اللَّحْمِ الَّذِي وَرَاءَ الْجِلْدِ يَجِبُ  
غَسْلُهُمَا حَيْثُ لَمْ يَخْشَ مِنْهُ ضَرَرًا وَلَا يَتِمَّ عَنْهُمَا وَحَيْثُ جَاوَزَ الْجِلْدَ إِلَى اللَّحْمِ لَمْ يَجِبْ غَسْلُهُمَا،  
وَأَنْ لَمْ يَسْتَيِّرَا إِلَّا أَنْ ظَهَرَ الضُّوءُ مِنَ الْجِهَةِ الْأُخْرَى فَيَجِبُ الْغَسْلُ حَيْثُ إِلَّا أَنْ خَشِيَ مِنْهُ ضَرَرًا إِذَا تَقَرَّرَ  
ذَلِكَ فَاحْتِجِلْ عَلَى هَذَا مَا تَرَاهُ فِي كَلَامِهِمْ مِمَّا يُوْهِمُ خِلَافَهُ فَقَوْلُ التَّحْفَةِ وَغَوْرِهِ الَّذِي لَمْ يَسْتَيِّرْ أَي بَأَنَّ  
ظَهَرَ الضُّوءُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ الضُّوءُ فَهُوَ مُسْتَيِّرٌ أَوْ الْمُرَادُ بِالَّذِي لَمْ يَسْتَيِّرْ الَّذِي لَمْ يَصِلْ  
لِحَدِّ الْبَاطِنِ الَّذِي هُوَ اللَّحْمُ، فَإِنْ قُلْتَ مَا الْمُخَوِّجُ إِلَى هَذَا الْحَمْلِ، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنْ عِبَارَتِهِ قُلْتَ

◻ فَوَدَّ: (يَجْعَلُ إِلَى غَايَةِ اللَّتْرِكِ الْمُقَدَّرِ) وَهَذَا يَخْتِاجُ لِقَرِينَةً.



حتى استترت والأصحُّ الوضوء وكذا الصلاة على الأوجه إذ لا حكمَ لما في الباطن ولا يردُّ التِّصاقُ المضمي بعد إبانته بالكَلْبَةِ بِخَرَارَةِ الدَّمِ؛ لأنَّ ما بَانَ صارَ ظاهراً وسِلْعَةً، وإنَّ خَرَجَتْ عنه وظَفَرٌ، وإنَّ طَالَ ولا يَسْمَعُ بِشَيْءٍ مِمَّا تَحْتَهُ على الأصحِّ وشَعْرٌ، وإنَّ كَثُفَ وطَالَ، وبدٌّ، وإنَّ زَادَتْ وخَرَجَتْ عن المُحَادَاةِ وما تُحَادِثُهُ فقط من نحو يدٍ نَابِتَةٍ خَارِجَةٍ وبعدَ قَطْعِ الْأَصْلِيَّةِ

الحامِلُ عليه كَلَامُهُ في غيرِ التُّخْفَةِ ثم قال بَعْدَ وَجْهَةِ الْإِعْمَالِ وَحَاشِيَةِ فَتْحِ الْجَوَادِ، وَهِيَ نَصٌّ فِيمَا قُلْتُمْ فَتَأَمَّلْ بِإِنْصَافٍ اهـ. □ فَوَدَّ: (حتى استترت) لَيْسَ بِقَيِّدٍ فَقَدْ قَالَ فِي الْإِعْمَالِ بَعْدَ ذِكْرِ قَوْلِ الْبَغَوِيِّ فِي فَتَاوِيهِ شَوْكَةً دَخَلَتْ أَضْيَعُهُ وَضُوءُهُ، وَإِنْ كَانَ رَأْسُهَا ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ مَا حَوَالَيْهِ يَجِبُ غَسْلُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَا سَتَرَتْهُ الشَّوْكَةُ فَهُوَ بَاطِنٌ، فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ نَقَشَ الشَّوْكَةُ بَقِيَ ثَقْبُهُ حَيْثُ لَا يَصِغُ وَضُوءُهُ إِنْ كَانَ رَأْسُ الشَّوْكَةِ خَارِجًا حَتَّى يَبْرُحَ اهـ. مَا نَصَّهُ يَتَعَيَّنُ حَمْلُ الشَّقِّ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا جَاوَزَتْ الْجِلْدَ إِلَى اللَّحْمِ وَغَاصَتْ فِيهِ فَلَا يَصُرُ ظَهْرُ رَأْسِهَا حَيْثُ؛ لِأَنَّهَا فِي الْبَاطِنِ وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا سَتَرَ رَأْسُهَا جُزْءٌ مِنَ ظَاهِرِ الْجِلْدِ بِأَنَّ بَقِيَ جُزْءٌ مِنْهَا فَتُحْمَلُ قَوْلُ التُّخْفَةِ اسْتَرَتْ عَلَى دُخُولِهَا عَنْ حَدِّ الظَّاهِرِ إِلَى حَدِّ الْبَاطِنِ وَاعْتَمَدَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ الشَّقَّ الثَّانِي مِنْ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ فَقَعْدَهُ إِنْ كَانَتْ بِحَيْثُ لَوْ نُقِشَتْ بَقِيَ مَوْضِعُهَا ثَقْبًا وَجَبَ عَلَيْهِ قَلْعُهَا لِصِغِ وَضُوءِهِ وَإِلَّا فَلَا وَرَأَيْتُ فِي فَتَاوِيهِ مَرَّاتَهُ عِنْدَ الشَّكِّ فِي كَوْنِ مَحَلِّهَا بَعْدَ الْقَلْعِ يَبْقَى مُجَوِّفًا أَوْ لَا الْأَصْلُ عَدَمُ التَّجَوُّفِ وَعَدَمُ وَجوبِ غَسْلِ مَا عَدَا الظَّاهِرَ اهـ كَرْدِي عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالتَّبَجِيرِيُّ، وَيَجِبُ غَسْلُ مَوْضِعِ شَوْكَةٍ بَقِيَ مَفْتُوحًا بَعْدَ قَلْعِهَا وَلَا يَصِغُ الْوُضُوءُ مَعَ بَقَائِهَا إِذَا كَانَتْ بِحَيْثُ لَوْ أُرِيزَتْ بَقِيَ مَحَلُّهَا مَفْتُوحًا وَالْأَصَحُّ الْوُضُوءُ مَعَ بَقَائِهَا لَكِنْ إِنْ غَارَتْ فِي اللَّحْمِ وَاخْتَلَطَتْ بِالدَّمِ الْكَثِيرِ لَمْ يَصِحَّ الصَّلَاةُ مَعَهَا، وَإِنْ صَحَّ الْوُضُوءُ وَكُلُّ هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَتْ رَأْسُهَا ظَاهِرَةً، فَإِنْ اسْتَرَّتْ جَمِيعُهَا لَمْ تَصُرْ لَا فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ اهـ.

□ فَوَدَّ: (ولا يردُّ) أَي عَلَى قَوْلِهِ إِذْ لَا حُكْمَ إِلَّا (التِّصَاقُ الْمَضْمُونُ إِلَّا) أَي حَيْثُ لَا يَصِغُ الصَّلَاةُ مَعَهُ فَتَجِبُ إِزَالَتُهُ وَغَسْلُ مَا تَحْتَهُ. □ فَوَدَّ: (وسِلْعَةُ الْخ) عُطِفَ عَلَى نَحْوِ شَيْءٍ وَهِيَ كَمَا يَأْتِي فِي الصِّيَالِ بِكَسْرِ السِّينِ مَا يَخْرُجُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ مِنَ الْجُمُوعَةِ إِلَى الْبَطْنِ اهـ. وَفِي الْقَامُوسِ أَنَّهَا تَنْخَرُكُ إِذَا حُرِّكَتْ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَسِلْعَةُ بِكَسْرِ السِّينِ غَدَةٌ تَخْرُجُ إِلَّا وَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَهِيَ أَمْتِيَّةُ الْبَائِعِ كَمَا قَالَ ابْنُ حَبَرٍ فِي الزَّوَاجِرِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّ سِلْعَةَ الْمَتَاعِ بِالْكَسْرِ أَيْضًا وَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَالشَّجَّةُ اهـ. □ فَوَدَّ: (ولا يَسْمَعُ بِشَيْءٍ إِلَّا) قَالَ شَيْخُنَا وَيُعْنَى عَنِ الْقَلِيلِ فِي حَقِّ مَنْ أَتَى بِهِ وَعِنْدَنَا قَوْلٌ بِالْمَعْرُوفِ عَنْهُ مُطْلَقًا اهـ. □ فَوَدَّ: (وشَعْرٌ) أَي ظَاهِرًا وَبَاطِنًا مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وطَالَ) أَي وَخَرَجَ عَنْ حَدِّهَا شَيْءٌ وَشَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وما يُحَادِثُهُ) أَي مَحَلُّ الْفَرْضِ وَالْمُرَادُ بِالْمُحَادَاةِ الْمُسَامَاةِ لِمَحَلِّ الْفَرْضِ كَرْدِي وَالتَّبَجِيرِيُّ. □ فَوَدَّ: (نَابِتَةٌ خَارِجَةٌ) أَي خَارِجٌ مَحَلُّ الْفَرْضِ كَانَ يَبْتَسُّ فِي الْعَضِدِ وَتَدَلَّتْ لِلذَّرَاعِ يُجِيرُ مِي.

□ فَوَدَّ: (وبَعْدَ قَطْعِ الْأَصْلِيَّةِ) إِذْ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ، فَإِنْ تَدَلَّتْ الزَّائِدَةُ بَعْدَ قَطْعِ الْأَصْلِيَّةِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ أَيِ الْمُحَادَاةِ مُطْلَقًا وَتُحْتَمَلُ خِلَافُهُ.



تُسْتَصْحَبُ تِلْكَ الْمُحَادَاةُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَا جَاوَزَ أَصَابِعَ الْأَصْلِيَّةِ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَبِهِ صُرُوحٌ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ يَجِبُ غَسْلُ الْجَمِيعِ وَقَوْلُهُمُ الْمُحَادِي جَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ ضَعِيفٌ وَجِلْدَةٌ مُتَدَلِّيَةٌ إِلَيْهِ وَلَوْ اشْتَبَهَتْ الْأَصْلِيَّةُ بِالزَّائِدَةِ وَجِبَ غَسْلُهُمَا احتياطاً ولو تَجَافَتْ جِلْدَةٌ التَّخَمُّتِ بِالذَّرَاعِ عَنْهُ لَزِمَهُ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا لِثُبُوتِهِ وَالْأَلَمَ يَلْزِمُهُ بَلْ لَمْ يَجْزْ لَهُ فَتَقْطَعُهَا نَعَمْ إِنْ زَالَ التَّحَاطُّهَا لَزِمَهُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْ تَحْتِهَا لِإِزْوَالِ الضَّرُورَةِ بِهِ فَارَقَ خَلْقَ اللَّحْيَةِ

• فَوَدَّ: (تُسْتَصْحَبُ تِلْكَ الْمُحَادَاةُ الْخُ) هَذَا هُوَ الْمُتَّجِهُ بَلْ لَوْ لَمْ تَنْبُتِ الزَّائِدَةُ إِلَّا بَعْدَ قَطْعِ الْأَصْلِيَّةِ فَقَدْ يَنْجُو وَجُوبُ غَسْلِ مَا يُحَادِي مِنْهَا الْأَصْلِيَّةُ لَوْ بَقِيََتْ نَظَرًا لِلْمُحَادَاةِ بِإِغْيَارٍ مَا مِنْ شَأْنِهِ مَرَاهِمٌ وَع ش. • فَوَدَّ: (أَنْ مَا جَاوَزَ الْخُ) أَيُّ: مِمَّا تَبَيَّنَتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لَا يَجِبُ غَسْلُهُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ أَوَّلًا وَمُخَالَفًا لَهُ ثَانِيًا كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُمُ الْخُ) عُطِفَ عَلَى يَجِبُ الْخُ وَقَوْلُهُ ضَعِيفٌ خَبَرٌ وَقَوْلُ بَعْضِهِمُ الْخُ.

• فَوَدَّ: (وَجِلْدَةُ الْخُ) عُطِفَ عَلَى نَحْوِ شَيْءٍ. • فَوَدَّ: (مُتَدَلِّيَةٌ إِلَيْهِ) أَيُّ مُتَّهِةٌ إِلَى مَحَلِّ الْفَرْضِ كُرْدِيَّ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي، وَإِنْ تَدَلَّتْ جِلْدَةُ الْمَعْدِي مِنْهُ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ شَيْءٍ مِنْهَا لَا الْمُحَادِي وَلَا غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْيَدِ لَا يَنْتَعِ عَلَيْهِمَا مَعَ خُرُوجِهَا عَنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ أَوْ تَقَلَّصَتْ جِلْدَةُ الذَّرَاعِ مِنْهُ وَجِبَ غَسْلُهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْهُ، وَإِنْ تَدَلَّتْ جِلْدَةُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ بِأَنْ تَقَلَّصَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا وَبَلَغَ التَّقَلُّصُ إِلَى الْآخَرِ نَمَّ تَدَلَّتْ مِنْهُ فَالْإِغْيَارُ بِمَا انْتَهَى إِلَيْهِ تَقَلُّصُهَا لَهَا بِمَا مِنْهُ تَقَلَّصَتْ فَيَجِبُ غَسْلُهَا فِيمَا إِذَا بَلَغَ تَقَلُّصُهَا مِنَ الْمَعْدِي إِلَى الذَّرَاعِ دُونَ مَا إِذَا بَلَغَ مِنَ الذَّرَاعِ إِلَى الْمَعْدِي؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ جُزْءًا مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي اه. • فَوَدَّ: (وَلَوْ اشْتَبَهَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ تَجَافَتْ حَقَّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ وَجِلْدَةٌ. • فَوَدَّ: (وَجِبَ غَسْلُهُمَا) سِوَاةٍ أَخْرَجَتْهَا مِنَ الْمَنْكِبِ أَمْ مِنْ غَيْرِهِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ تَجَافَتْ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ وَلَوْ التَّصَقَّتْ بَعْدَ تَقَلُّصِهَا مِنْ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ وَجِبَ غَسْلُ مُحَادِي الْفَرْضِ مِنْهَا دُونَ غَيْرِهِ نَمَّ إِنْ تَجَافَتْ عَنْهُ لَزِمَهُ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا أَيْضًا لِثُبُوتِهِ، وَإِنْ سَتَرَتْهُ أَكْتَفَى بِغَسْلِ ظَاهِرِهَا اه. • فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ زَالَ الْخُ) وَلَوْ تَرَضًا فَقُطِعَتْ يَدُهُ أَوْ تَقَبَّحَتْ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَا ظَهَرَ إِلَّا لِحَدَثٍ فَيَجِبُ غَسْلُهُ كَالظَّاهِرِ أَصَالَةً وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْوُضُوءِ لِقَطْعِ يَدِهِ مَثَلًا وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْصَلَ مَنْ يَوْضُهُ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ وَالتَّيَّةِ مِنَ الْأَذِينِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَأَعَادَ لِثُبُوتِهِ ذَلِكَ مُغْنِي زَادَ شَيْخُنَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مَا نَصَّهُ وَلَوْ كَانَ فَائِدَةُ الْبَيْنَيْنِ فَمَسَحَ رَأْسَهُ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ وَتَمَّمَ وَضُوءَهُ نَمَّ بَيَّنَّ لَهُ يَدَانِ بَدَلِ الْمُفْقُودَتَيْنِ لَمْ يَجِبْ غَسْلُهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْ بِهِ حِينَ الْوُضُوءِ لِقُدُومِ الْرَأْسِ وَقَعَ مُعْتَدًّا بِهِ فَلَا يُبْطِلُهُ مَا عَرَضَ مِنْ نَبَاتِ الْيَدَيْنِ اه. • فَوَدَّ: (لَزِمَهُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ الْخُ) أَيُّ وَإِعَادَةُ مَا بَعْدَهُ سَم. • فَوَدَّ: (لِإِزْوَالِ الضَّرُورَةِ وَبِهِ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ خَلَقَ لِغَيْتِهِ الْكَتْفَ؛ لِأَنَّ الْإِفْتِصَارَ عَلَى غَسْلِ ظَاهِرِ الْمُتَصِيقَةِ كَانَ لِلضَّرُورَةِ وَقَدْ

• فَوَدَّ: (تُسْتَصْحَبُ تِلْكَ الْمُحَادَاةُ) هُوَ الْمُتَّجِهُ بَلْ لَوْ لَمْ تَنْبُتِ الزَّائِدَةُ إِلَّا بَعْدَ قَطْعِ الْأَصْلِيَّةِ فَقَدْ يَنْجُو وَجُوبُ غَسْلِ مَا يُحَادِي مِنْهَا الْأَصْلِيَّةُ لَوْ بَقِيََتْ نَظَرًا لِلْمُحَادَاةِ بِإِغْيَارٍ مَا مِنْ شَأْنِهِ مَر.

(فإن قُطِعَ بَعْضُهُ) أي المذكور من اليدين (وَجِبَ) غَسَلَ (ما بقي) منه؛ لأنَّ المِشْوَر لا يَسْقُطُ بالمِشْوَرِ (أو) قُطِعَ (من مِرْفَقَيْهِ) بَأَن فُكَّ عَظْمُ الذَّرَاعِ مِنْ عَظْمِ العَصِيدِ وَبَقِيَ العِظْمَانِ الشَّسْمِيَّانِ بِرَأْسِ العَصِيدِ (فَرَأَسَ عَظْمِ العَصِيدِ) بِجِبِّ غَسَلِهِ (على المَشْهُورِ)؛ لأنَّهُ من المِرْفَقِ إِذْ هُوَ مَجْمُوعُ العِظَامِ الثَّلَاثِ (أو) قُطِعَ مِنْ (فَوْقِهِ نُدِبٌ) غَسَلَ (بِاقِي عَصِيدِهِ) مُحَافِظَةً عَلَى التَّحْجِيلِ الْآتِي. (الرَّابِعُ مُسَمًّى مَسْحٍ) بِيَدٍ أَوْ غَيْرِهَا (لِبَشْرَةِ رَأْسِهِ)، وَإِنْ قُلَّ حَتَّى الْبَيَاضُ الْمُحَازِي لَا عَلَى الدَّائِرِ حَوْلَ الْأَذُنِ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ وَحَتَّى عَظْمُهُ إِذَا ظَهَرَ دُونَ بَاطِنِ مَأْمُومَةٍ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَكَأَنَّهُ لَحَظَ أَنَّ الْأَوَّلَ يُسَمَّى رَأْسًا بِخِلَافِ الثَّانِي (أو) مُسَمًّى مَسْحٍ لِبَعْضٍ (شَعْرٍ) أَوْ شَعْرَةٍ وَاحِدَةٍ (فِي حَذِّهِ) أَيِ الرَّأْسِ بَأَن لَا يَخْرُجُ بِالْمَدِّ عَنْهُ.....

وَالْتَّ وَلَا كَذَلِكَ اللَّحْيَةُ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ غَسْلِ بَاطِنِهَا اهـ. ■ فَوَدَّ: (أَيِ الْمَذْكُورِ الْإِنِّج) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ بَعْضٍ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْيَدَيْنِ اهـ. ■ فَوَدَّ: (لِإِنَّ الْمِشْوَرَ الْإِنِّج) وَلِقَوْلِهِ ﷺ إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ مُغْنِي وَنَهَاةً.

■ فَوَدَّ (سُنِّي): (أَوْ مِنْ مِرْفَقَيْهِ الْإِنِّج) وَإِنْ قُطِعَ مِنْ مَنَكِبِهِ نُدِبٌ مَحَلُّ الْقَطْعِ بِالماءِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُغْنِي

■ فَوَدَّ (سُنِّي): (مُسَمًّى مَسْحٍ) الْمُرَادُ بِهِ الْإِنْمِسَاحُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِغَلِيلِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ لِبَشْرَةِ رَأْسِهِ وَلَوْ الْعُزَّةُ الَّذِي يَجِبُ غَسْلُهُ مَعَ الْوَجْهِ تَبَعًا ثُمَّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَكْفِي الْمَسْحَ عَلَى الْبَشْرَةِ وَلَوْ خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ كَيْلَعَةً تَبَيَّنَتْ فِيهِ وَخَرَجَتْ عَنْهُ وَبِهِ قَالَ الْأَجْهَرِيُّ وَقَالَ الشُّرَامَلْسِيُّ لَا يَكْفِي الْمَسْحَ عَلَى الْبَشْرَةِ الْخَارِجَةِ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ كَالشَّعْرِ الْخَارِجِ عَنْ حَذِّهِ فَفِيهَا تَفْصِيلُ الشَّعْرِ وَاسْتَوَاجَهُ بَعْضُهُمْ بَأَنَّ الرَّأْسَ اسْمٌ لِمَا رَأْسٌ وَعَلَا فَلَا يَصْدُقُ بِذَلِكَ شَيْخُنَا. ■ فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلَّ) أَيِ مُسَمًّى الْمَسْحِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْبَشْرَةِ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَعْنَى وَعَلَيْهِ فَالتَّذَكُّيرُ بِتَأْوِيلِ الْجِلْدِ أَوْ لِمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ أَنَّ مَا لَا يُسْتَقْمَلُ إِلَّا بِالتَّاءِ كَالْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَةِ يَجُوزُ تَذَكُّيرُهُ وَتَأْنِيثُهُ. ■ فَوَدَّ: (حَتَّى الْبَيَاضُ الْمُحَازِي الْإِنِّج) أَيِ الْبَيَاضِ الَّذِي وَرَاءَ الْأَذُنِ نَهَاةً. ■ فَوَدَّ: (وَحَتَّى عَظْمِهِ) إِلَى الْمَثْنِ ذَكَرَهُ ع ش وَأَقْرَأَهُ.

■ فَوَدَّ (سُنِّي): (أَوْ شَعْرٍ الْإِنِّج) وَلَوْ مَسَحَ شَعْرَ رَأْسِهِ ثُمَّ حَلَقَهُ لَمْ تَجِبْ إِعَادَةُ الْمَسْحِ كَمَا تَقَدَّمَ مُغْنِي وَشَيْخُنَا. ■ فَوَدَّ: (إِنَّ الْأَوَّلَ) أَيِ عَظْمِ الرَّأْسِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ الثَّانِي أَيِ بَاطِنِ الْمَأْمُومَةِ. ■ فَوَدَّ: (لِبَعْضٍ شَعْرٍ) أَيِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ مِمَّا وَجِبَ غَسْلُهُ مَعَ الْوَجْهِ مِنْ بَابٍ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ فَيَكْفِي مَسْحَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الرَّأْسِ وَغَسْلُهُ أَوْ لَا كَانَ لَيَتَحَقَّقَ بِهِ غَسْلُ الْوَجْهِ لَا لِكُونِهِ قُرْصًا مِنْ قُرُوضِ الرُّضُوعِ ش وَيُجَنَّبُ مِي. ■ فَوَدَّ: (أَيِ الرَّأْسِ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنَّمَا أَجْزَأُ فِي الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ. ■ فَوَدَّ: (بِأَن لَا يَخْرُجَ بِالْمَدِّ الْإِنِّج) أَيِ وَلَوْ تَقْدِيرًا بِأَن كَانَ مَغْفُودًا أَوْ مُتَجَمِّدًا غَيْرَ أَنَّهُ بَحِثٌ لَوْ مَدَّ مَحَلَّ الْمَسْحِ مِنْهُ خَرَجَ

■ فَوَدَّ: (إِذَا ظَهَرَ) هَلِ الْمُرَادُ بِظُهُورِهِ مُشَاهَدَتُهُ أَوْ بَحِثٌ يَكُونُ لِضَاحَا، وَإِنْ لَمْ يُشَاهَدْ فِيهِ نَظَرٌ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُضْبَطَ بِمَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْغُسْلِ.

من جهة نزوله واسترساله، فإن خرج منها ولم يخرج من غيرها مسح غير الخارج، وإنما أجزأ تقصيره في الشك مطلقاً؛ لأنه ثم مقصود لذاته، وهنا تابع للبشرة والخارج غير تابع لها ولو وضع يده المثبلة على خرقه على رأس فوصل إليه البلل أجزأ قيل المثبته تفصيل الجرموقي اهـ، ويرد بما مر أنه حيث حصل الغسل بفعله بعد النية لم يشترط تذكُّرها عنده والمسح مثله ويُفرَّق بينه وبين الجرموقي بأن ثم صارفاً، وهو مماثلة غير الممسوح عليه له فاحتيج لِقَصْدٍ مُعَيَّنٍ ولا كذلك هنا وذلك للآية مع فعله ﴿وَلَا يَجْزِيكَ﴾ فإنه اقتصر على مسح الناصية، وهي ما بين التزغيتين وهو دون الربع.....

عن الرأس نهايةً ومغني وشيخنا. هـ فود: (من جهة نزوله) فَشَغَرَ الناصية جهة نزوله الوجه وشغَرَ القزتين جهة نزولهما المتكبان وشغَرَ القذال أي مؤخر الرأس جهة نزوله القفا قاله الزيادي في شرح المُحَرَّرِ كُزْدِي. هـ فود: (واسترساله) عَطَفَ تفسير لنزوله هو في النهاية بأو بدل الواو وقال ع ش هو مغطوف على المد وزاد الرشيدوي وحاصله أنه يشترط أن لا يخرج عن حده بتثبيته ولا بفعله اهـ.

هـ فود: (ولم يخرج إلخ) وإن لم يخرج إلخ. هـ فود: (وهنا تابع إلخ) والأصح أن كلاً من البشرة والشعر هنا أضل؛ لأن الرأس لما رأس وعلا وكل منهما عالٍ نهاية زاد المغني، فإن قيل هَلَا اكْتَفَى بِالمسح على التازل عن حد الرأس كما اكْتَفَى بِذلك للتقصير في الشك أجيب بأن المايح عليه غير مايح على الرأس والمامور به في التقصير إنما هو شغَرُ الرأس وهو صادق بالتازل اهـ. هـ فود: (مطلقاً) أي خرج عن حد الرأس أو لا. هـ فود: (قيل المثبته تفصيل الجرموقي) وهو الوجه ولا يتجه فرق بينهما فتأمل م ر سم على الهجاء اهـ ع ش. عبارة شيخنا والمدار على وصول الماء لما يُجْزَى مَسْحُهُ بيده أو غيره ولو من وراء حائل لكن فيه حبيذ تفصيل الجرموقي على الْمُعْتَمِدِ خلافاً لابن حج حيث قال بأنه يكتفي مطلقاً اهـ. هـ فود: (ويؤد بما مر إلخ) قد يقال ما أشار إليه مما مر مفروض حيث لم يكن ثم ما يقبل الصرف إليه وإلا اشترطت النية ألا ترى أنه لو عرّضت له نية التبرؤ في أثناء المضى فلا بد من استحضار النية معها ذكرها وإلا لم يُعْتَدَ بِذلك الفعل والحاصل أن قياسه على الجرموقي واضح بصرى. هـ فود: (بأن ثم صارفاً إلخ) قد يقال وهنا أيضاً صارف، وهو كَوْنُ الممسوح عليه لَيْسَ مِنَ الرَّأْسِ وكفى بذلك صارفاً سم.

هـ فود: (وذلك للآية إلخ) عبارة المغني قال تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (المائدة: ٦) وَرَوَى مُسْلِمٌ (أنه ﴿مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى عِمَاتَيْهِ﴾) وَاكْتَفَى بِمَسْحِ الْبُفْصِ فيما ذكر؛ لإثبات المفهوم من المسح عند إطلاقه ولم يقل أخذ بوجوب خصوص الناصية والإكفاء بها يمتنع وجوب الاستيعاب، ويمتنع وجوب التقدير بالربع أو أكثر؛ لأنها دونته والباء إذا دخلت على متعمد كما في الآية تكون للتبويض أو على غيره كما في قوله تعالى ﴿وَلْيَبْطِرُوا بِالْأَيْمَنِ﴾ (الحج: ٢٩) تكون للإلصاق اهـ. وفي النهاية نحوها إلا

هـ فود: (بأن ثم صارفاً) قد يقال وهنا أيضاً صارف، وهو كَوْنُ الممسوح عليه لَيْسَ مِنَ الرَّأْسِ وكفى بذلك صارفاً.

بل دون نصفه وليس الأذنان منه وخير الأذنان من الرأس ضعيف، وإنما وجب تعميم الوجه في التيمم؛ لأنه بدل فأعطي حكمه مبدله ولا يرد مسح الخف لجوازه مع القدرة على الأصل فلم تتحقق فيه البدلية (والأصح جواز غسله) بلا كراهة؛ لأنه محصل لمقصود المسح من وصول البلل للرأس وزيادة وهذا مراد من غير بآته مسح وزيادة فلا يقال المسح ضد الغسل فكيف يحصله مع زيادة.

(تنبيه) غللوها هنا عدم كراهة الغسل بآته الأصل وفروا بين وجوب التعميم في المسح في التيمم لا هنا بآته ثم بدل وهنا أصل فتتج أن كلاً من الغسل والمسح أصل وحيث فقياسه أن الغسل أحد ما صدقات الواجب المخير فكيف يقولون بإباحته، وأنه غير مطلوب وقد ذكرنا الجواب عنه في شرح الإرشاد الصغير وقد يجاب أيضاً بأن في الغسل حيثين حصول البلل المقصود من المسح والزيادة على ذلك فهو من الحيثية الأولى أصلي وواجب ومن الحيثية الثانية لا ولا بل مباح فلا تنافي.

أته قال بدل والباء إذا دخلت الخ؛ ولأن الباء الداخلة في خير متعمد الخ. ة فود: (بل دون نصفه) أي نصف الربع. ة فود: (لأنه بدل الخ) أي ومسح الرأس أصل فاختير لفظه مغني. ة فود: (ولا يرد مسح الخ) عبارة المغني، فإن قيل المسح على الخف بدل فهلا وجب تعميمه كمبدله أجيب بقيام الإجماع على عدم وجوبه وبأن التعميم يفيد مع أن مسحه مبني على التخفيف لجوازه مع القدرة على الغسل بخلاف التيمم إنما جاز للضرورة اه. ة فود: (بلا كراهة) عبارة النهاية والمغني وأشار بالجواز إلى نفي كل من استحبابه وكراهته اه وعبارة شيخنا وأشعر تغييره بالجواز أن المسح أفضل كما قاله في شرح الحاوي اه. ة فود: (فتتج) أي مجموع ما تضمنته التعليل والفرق. ة فود: (فقياسه) أي مقتضى أصالة كل منهما. ة فود: (في شرح الإرشاد الخ) قال فيه، فإن قلت كيف هذا أي تعليل عدم كراهة الغسل بآته الأصل مع أنه مر أن المسح أصل قلت الأصالة ثم إنما هي بالنسبة لمسح البغض وهذا لا ينافي أصالة الغسل أو هي ثم بالنسبة لما بعد التخفيف وهذا بالنسبة لما قبله فتأمل اه وما ذكره أخيراً هو الأظهر بصري أقول ما ذكره أولاً لا يظهر وجهه وكذا ما ذكره أخيراً إلا أن يراد به ما أجاب به سم من أنه يمكن أن المراد بكون الغسل أصلاً أنه القياس لا أنه وجب أولاً، ويكون المسح أصلاً أنه وجب غير بدل عن شيء آخر كان واجباً اه. ة فود: (فهو من الحيثية الأولى أصلي الخ) وقد يقال إنه من هذه الحيثية من ما صدقات المسح لا أصل آخر.

ة فود: (فقياسه أن الغسل أحد ما صدقات الواجب المخير) يمكن أن يجاب بأن الواجب المخير هو القدر المشترك بين الإحصال كما نقرر في الأصول وهذا لا ينافي أن يتصف بعض الإحصال بالإباحة أو غيرها من حيث خصوصه فلي تأمل؛ وبأن المراد بكون الغسل أصلاً أنه القياس لا أنه واجب أولاً ويكون المسح أصلاً أنه وجب غير بدل عن شيء آخر كان واجباً فلي تأمل.

(تنبيه آخر) قد يُقال يُعارض ما دُكر من إجزاء نحو الغسل القاعدة الأصولية أنه لا يجوز أن يستتبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال ويُجاب بأن هذا ليس من تلك بل من قاعدة أنه يُستتبط من النص معنى يُعممه، وهو هنا بناء على أنه معقول المعنى الرخصة في هذا المضمر لشره غالباً كما مرّ وحينئذ فيلزم من الاكتفاء فيه بالأقلّ الاكتفاء فيه بالأكمل حملاً للمسح على وُصول البلل الصادق بحقيقة المسح وحقيقة الغسل فتأثله؛ وبهذا يُعلم ورود السؤال على القائلين بالتقيد إلا أن يكونوا قائلين بتعيين المسح (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلا مد) لحصول المقصود المذكور به. (الخامس غسل رجله مع كعبته) من كل رجل أو مسح خفيهما بشرطه قال تعالى ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [التوبة: ٦٠] ينصبه، وهو واضح ويجزؤه على الجواز خلافاً لمن زعم امتناعه وفصل بين المعطوفين للإشارة إلى وجوب الترتيب أو عطفاً على الرؤوس حملاً على مسح الخفين أو على الغسل الخفيف إذ العرت تُسميه مسحاً وحكمته أنهما مظنة للإسراف فأشير لتركه بذلك والحامل على ذلك الإجماع على تعين غسلهما حيث لا خف وخلاف الشيعة في ذلك وغيره لا يُعتمد به.....

• قوله: (معنى يعود إلخ) وهو هنا كون المقصود حصول البلل. • قوله: (من تلك) يعني من المتفاتيح بتلك القاعدة الأصولية. • قوله: (وهو إلخ) أي المعنى المستتبط من النص. • قوله: (بناء على أنه إلخ) أي بناء على التراجع من أن الوضوء معقول الحكمة وقوله الرخصة خبر قوله، وهو. • قوله: (كما مر) أي في أول الباب. • قوله: (من الاكتفاء فيه) أي الرأس وقوله بالأقل أي المسح وقوله بالأكمل أي الغسل. • قوله: (حملاً للمسح) أي في الآية. • قوله: (وبهذا إلخ) أي الجواب المذكور وقوله ورود السؤال أي ورود السؤال المتقدم بلا جواب عنه وقوله على القائلين إلخ أي الجواب المذكور وقوله ورود السؤال أي ورود السؤال المتقدم بلا جواب عنه وقوله على القائلين إلخ أي الإمام ومن تبعه

• قوله (سني): (غسل رجله إلخ) ولو قطع بعض القدم وجب غسل الباقي، وإن قطع فوق الكعب فلا قرص عليه ويسن غسل الباقي كما مرّ في اليد نهاية زاد المفتي وعلى الأصح ولو قطر الماء على رابه أو تمرّس للمطر، وإن لم يثر المسح أجزأه ويُجزئ مسح بيرد وتلج لا يذوبان لما تقدّم اه. • قوله: (من كل رجل) إلى قوله وحكمته في المفتي إلا قوله خلافاً إلى أو عطفاً وإلى قوله والحامل في النهاية إلا ذلك القول. • قوله: (خلافاً لمن زعم امتناعه) وقال إن شرطه أن يكون بغير حرب عطف نحو هذا خبر صبّ حرب وهنا بعاطف والمقرّر في العربية خلاف ما زعمه بغير مي. • قوله: (لمن زعم إلخ) كابن هشام والرضي. • قوله: (أو عطفاً إلخ) عطف على قوله على الجواز. • قوله: (وحكمته) أي حكمته التفسير عن الغسل بلفظ المسح. • قوله: (والحامل على ذلك) أي المذكور من التأويلات رشيدتي.

• قوله: (الإجماع إلخ) عبارة النهاية الجُمع بين القراءتين وما صح من وجوب الغسل اه.

• قوله: (وخلاف الشيعة في ذلك) أي ذلك الإجماع وغيره من الإجماعات لا يُعتمد به؛ لأن الإجماع في الاصطلاح اتفاق المجتهدين من أمّة محمد ﷺ على حكم شرعي وليس صاحب البذعة الذي يدعو

وَذَلَّ عَلَى دُخُولِ الْكَعْبَيْنِ هُنَا مَا مَرَّ فِي الْمَرْفِقَيْنِ وَهُمَا الْعِظَامَانِ الْبَاتِقَانِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ عِنْدَ مَفْصِلِ السَّاقِ وَالْقَدَمِ وَلَوْ قُبِذَ الْكَعْبُ أَوْ الْمَرْفِقُ اعْتَبِرَ قَدْرُهُ أَيَّ مِنْ غَالِبٍ أَمْثَالِهِ فِيمَا يَظْهَرُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا وَجِدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ الْمُعْتَادِ كَأَنَّهُ لَصَقَ الْمَرْفِقُ الْمُنَكِّبَ وَالْكَعْبُ الرُّكْبَةَ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ وَكَذَا فِي الْحَشْفَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَقَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ: يُعْتَبَرُ قَدْرُهُ مِنْ غَالِبِ النَّاسِ وَالْثُّصُوصُ وَكَلَامُهُمْ مُحْمُولَانِ عَلَى غَالِبٍ، وَيَجِبُ هُنَا جَمِيعُ مَا مَرَّ نَظِيرُهُ فِي الْيَدَيْنِ بِمَا عَلَيْهِمَا وَمَا حَاذَاهُمَا وَهَذَا إِزَالَةُ مَا يَنْحَوِي شَيْئٌ أَوْ جُرْحٌ مِنْ نَحْوِ شَمْعٍ أَوْ دَوَاءٍ مَا لَمْ يَصِلْ لِقُورِ اللَّحْمِ الْغَيْرِ الظَّاهِرِ أَوْ يَلْتَجِمُ فَلَا وَجُوبَ أَوْ يَصْرُهُ فَيَتَيَسَّمُ. (السادس: تَرْبِيَتُهُ هَكَذَا) مِنْ تَقْدِيمِ غَسْلِ الْوَجْهِ فَالْيَدَيْنِ فَالرَّأْسِ فَالرُّجُلَيْنِ.....

الثَّامِسُ إِلَيْهَا مِنْ أَمَةِ الدَّغْوَةِ دُونَ الْمُتَابَعَةِ وَمُطْلَقُ الْإِسْمِ لِأَمَةِ الْمُتَابَعَةِ كَذَا فِي التَّلْوِيحِ فَلَا يَتَقَيَّ الْإِجْمَاعُ بِمُخَالَفَتِهِ كُرْدِي. ■ فُود: (وَذَلَّ) إِلَى قَوْلِهِ أَيَّ الْخُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فِي النِّهَايَةِ.

■ فُود: (وَهُمَا الْعِظَامَانِ الْخُ) وَفِي وَجْهِ أَنَّ الْكَعْبَ هُوَ الَّذِي فَوْقَ مُشْطِ الْقَدَمِ، وَهُوَ شَاذٌ ضَمِيفٌ مُغْنِي.

■ فُود: (الْبَاتِقَانِ) أَيُّ الْبَارِزَانِ الْمَرْفِقَانِ يُجِيرُمِي. ■ فُود: (هَذَا مَفْصِلُ السَّاقِ الْخُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكُسْرِ الصَّادِ ش. ■ فُود: (كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ) اعْتَمَدَهُ الْبُجَيْرِيُّ وَشَيْخُنَا. ■ فُود: (وَقَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ يُعْتَبَرُ) أَيُّ فِيمَا إِذَا وَجِدَ الْمَرْفِقُ أَوْ الْمُنَكِّبُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ الْمُعْتَادِ. ■ فُود: (وَالثُّصُوصُ الْخُ) مِنْ مَقُولِ الْجَمْعِ. ■ فُود: (وَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ يَلْتَجِمُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ■ فُود: (يَنْحَوِي شَيْئٌ) أَيُّ كُتِفٍ.

■ فُود: (مِنْ نَحْوِ شَمْعٍ) أَيُّ كِحَاتٍ وَلَا أَثَرٍ لِيُذْهِبَ ذَائِبٌ وَلَوْ جَاءَ مُغْنِي. ■ فُود: (مَا لَمْ يَصِلْ لِقُورِ اللَّحْمِ) عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ خَبِثَ كَأَنَّهُ فِيمَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الشَّقِّ، وَهُوَ ظَاهِرُهُ بِخِلَافٍ مَا لَوْ نَزَلَ إِلَى اللَّحْمِ بِبَاطِنِ الْجُرْحِ فَلَا يَجِبُ إِزَالَتُهُ وَلَوْ كَانَ يُرَى اه. ■ فُود: (لِقُورِ اللَّحْمِ الْغَيْرِ الظَّاهِرِ) أَيُّ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ وَقَوْلُهُ أَوْ يَلْتَجِمُ الْخُ أَيُّ بَعْدَ أَنْ كَانَ ظَاهِرًا مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ أَوْ الْمُرَادُ بغيرِ الظَّاهِرِ الَّذِي وَصَلَ إِلَى اللَّحْمِ، فَإِنَّ وَصَلَ حَتَّى يَلْحَظَ الْبَاطِنَ فَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ عِبَارَةٌ إِيْمَايَهُ وَفِي الْمَخَادِمِ بَعْدَ قَوْلِ الرُّوضَةِ يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِ الثَّقَبِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ ظَاهِرًا صَوْرَتُهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ أَنْ يَكُونَ بَعِيْثٌ يَرَى الضُّوءَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ وَفِي تَبْصِيرَةِ الْجَوْنِيِّ إِنْ شَقَّقَ الرَّجُلُ إِذَا كَانَتْ بَسِيرَةً لَا تُجَاوِزُ الْجِلْدَ إِلَى اللَّحْمِ وَالظَّاهِرَ إِلَى الْبَاطِنِ وَجَبَ إِصْصَالُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِهَا، وَإِنْ فَحَشَتْ حَتَّى اتَّصَلَتْ بِالْبَاطِنِ لَمْ يَلْزَمْهُ إِصْصَالُ الْمَاءِ لِذَلِكَ الْبَاطِنِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ مَا كَانَ فِي حَدِّ الظَّاهِرِ، وَيَتَّبِعِي الْخَاقِ الثُّيْمُ بِالرُّوضَةِ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَجِبَ إِصْصَالُ التُّرَابِ إِلَيْهِ اه.

وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ يَوَافِقُهُ مَا تَقَرَّرَ عَنِ الْمَجْمُوعِ الْخُ اه كَلَامُ الْإِيْعَابِ اه كُرْدِي. ■ فُود: (مِنْ تَقْدِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ كِبَقِيَّةُ الْفُرُوضِ وَالشُّرُوطِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ بَلْ لَوْ كَانَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا تَقَدَّمَ وَقَوْلُهُ قِيلَ إِلَى وَقَوْلِ الزُّوَانِيِّ. ■ فُود: (مِنْ تَقْدِيمِ غَسْلِ الْوَجْهِ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَيُّ كَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْبِدَاءَةِ بِغَسْلِ الْوَجْهِ مَقْرُونًا بِالْيَةِ ثُمَّ الْيَدَيْنِ ثُمَّ مَسْحَ الرَّأْسِ ثُمَّ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ اه. ■ فُود: (مِنْ تَقْدِيمِ غَسْلِ الْخُ) لَا حَاجَةَ إِلَى لَفْظِ تَقْدِيمِ.

يُفْعِلُهُ يُفْعِلُهُ الْمُتَّبِعِينَ لِلْوُضُوءِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَلِقَوْلِهِ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ «ابْدِئُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» وَالْمَبْرُءَةُ بِمَعْنَى اللَّفْظِ؛ وَلَأنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُتَجَانِسِينَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَائِدَةٍ هِيَ وَجُوبُ التَّرْتِيبِ لَا نَدْبُهُ بِقَرِينَةِ الْأَمْرِ فِي الْخَيْرِ فَلَوْ غَسَلَ أَرْبَعَةَ أَعْضَائِهِ مَعَ لَمْ بِحِسْبِ إِلَّا الْوَجْهَ وَلَا يَسْقُطُ كِبَقِيَّةِ الْفُرُوضِ وَالشُّرُوطِ لَيْسَانِ أَوْ إِكْرَاهٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضْعِ (فَلَوْ اغْتَسَلَ مُحَدِّثٌ) فِي مَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ بِنِيَّةٍ مِمَّا مَرَّ حَتَّى نِيَّةِ الْوُضُوءِ عَلَى الْأَوْجِهِ أَوْ نِيَّةٍ نَحْوِ الْجَنَابَةِ أَوْ آدَاءِ الْفَصْلِ غَلَطًا لَا عَمْدًا خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ امْكُنْ تَقْدِيرُ) وَفُرُوعُ (تَوَرُّبِ) فِي الْخَارِجِ (بِأَنْ غَطَّصَ وَمَكَّتْ) بِقَدْرِ زَمَنِ التَّرْتِيبِ (صَحَّ) لَهُ الْوُضُوءُ (وَالَا) يُمْكُتُ بِأَنْ خَرَجَ حَالًا (فَلَا) يَصِيغُ (قُلْتُ) الْأَصَحُّ الصَّحَّةُ بِلَا مُكَّتٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ فِيمَا إِذَا أَتَى بِنِيَّةٍ صَالِحَةٍ لَهُ يَكْفِي لِلْأَكْبَرِ فَأُولَى الْأَصْفَرُ.

• قَوْلُهُ: (لِفْعَلِهِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ -؛ لِأَنَّهُ يُفْعِلُهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مَرَّتَيْنِ - وَلَوْ لَمْ يَجِبْ لَتَرَكَّهُ فِي وَقْتٍ أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ بَيَانًا لِلْجَوَازِ كَمَا فِي التَّكْلِيفِ وَنَحْوِهِ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَالْمَبْرُءَةُ بِمَعْنَى اللَّفْظِ) أَيِ وَهِيَ عَامٌّ وَشَامِلٌ لِلْوُضُوءِ نِهَائَةً. • قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ الْفَصْلَ الْإِنْفِ)؛ وَلِأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا ذَكَرَتْ مُتَعَادِلَاتٍ بَدَأَتْ بِالْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبٍ فَلَمَّا ذَكَرَ فِيهَا الْوَجْهَ ثُمَّ الْيَدَيْنِ ثُمَّ الرَّاسَ ثُمَّ الرَّجْلَيْنِ دَلَّتْ عَلَى الْأَمْرِ بِالتَّرْتِيبِ وَالْأَقْلَالُ قَالُوا فَاغْسِلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَاغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ نِهَائَةً. • قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ الْفَصْلَ) أَيِ بِالْمَسْنَعِ بَيْنَ الْمُتَجَانِسِينَ أَيِ غَسَلَ الْوَجْهَ وَالرَّجْلَيْنِ. • قَوْلُهُ: (فَلَوْ غَسَلَ أَرْبَعَةَ الْإِنْفِ) أَيِ وَلَوْ بغيرِ إِذْنِهِ حَيْثُ تَوَيَّ مَعَ غَسَلِ الْوَجْهِ نِهَائَةً. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَخْجِبِ الْإِنْفِ) وَقِيلَ لَا يُشْتَرَطُ التَّرْتِيبُ بَلِ الشَّرْطُ فِيهِ عَدَمُ التَّكْسِيسِ وَعَلَيْهِ صَحَّ وَضُوءُهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ إِنْ تَوَيَّ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا الْإِنْفِ) فِيهِ نَظَرٌ إِلَّا أَنَّ يَزْجِعُ الضَّمِيرُ لِلشُّرُوطِ فَقَطُّ أَوْ لِلْفُرُوضِ وَرَأَى بِهَا فُرُوضُ الْوُضُوءِ، وَيَدْعِي أَنْ لَمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشُّرُوطُ حُكْمُهَا. • قَوْلُهُ: (مِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضْعِ) وَهِيَ خِطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِكَوْنِ الشَّيْءِ سَبَبًا أَوْ شَرْطًا أَوْ مَانِعًا أَوْ صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا أَيِ لَا مِنْ خِطَابِ التَّكْلِيفِ حَتَّى يَتَأَثَّرَ بِنَحْوِ النِّسْيَانِ.

• قَوْلُهُ (سَنِي) (مُحَدِّثٌ) أَيِ حَدَثًا أَصْفَرَ فَقَطُّ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) أَيِ خِلَافًا لِمَا يَأْتِي عَنْ الزَّوْيَانِيِّ مَعَ رَدِّهِ. • قَوْلُهُ: (بِنِيَّةٍ مِمَّا مَرَّ) أَيِ وَلَوْ مُتَعَمِّدًا نِهَائَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ بِنِيَّةٍ نَحْوِ الْجَنَابَةِ) أَيِ نَحْوِ رَفْعِ الْجَنَابَةِ. • قَوْلُهُ: (غَلَطًا الْإِنْفِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ بِنِيَّةٍ نَحْوِ الْجَنَابَةِ الْإِنْفِ.

• قَوْلُهُ (سَنِي) (إِنْ امْكُنْ تَقْدِيرُ تَرْتِيبٍ) الْأَوَّلَى تَرْكُ تَقْدِيرٍ؛ لِأَنَّ الْإِمْكَانَ يُغْنِي عَنْهُ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْفَصْلَ الْإِنْفِ) اقْتَصَرَ النِّهَايَةَ عَلَى التَّحْلِيلِ الْآتِي ثُمَّ قَالَ وَمَنْ عَلَّلَهُ كَالشَّارِحِ بِأَنَّ الْفَصْلَ يَكْفِي الْإِكْبَرِ الْإِنْفِ رَدُّ بَاتِهِ يَنْتَقِضُ بِغَسَلِ الْأَسْفَلِ قَبْلَ الْأَعَالِي اهـ أَيِ فَإِنَّهُ يَكْفِي لِلْفَصْلِ وَلَا يَكْفِي لِلْوُضُوءِ بَلْ يَحْصُلُ لَهُ الْوَجْهَ فَقَطُّ وَسَيَّبَهُ عَلَيْهِ الشَّارِحُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ الْآتِي بَلِ الْعِلَّةُ الصَّحِيحَةُ الْإِنْفِ. • قَوْلُهُ: (فَأُولَى الْأَصْفَرُ) قَدْ يَنْتَعِ الْمُسَاوَاةُ

• قَوْلُهُ: (فَأُولَى الْأَصْفَرُ) قَدْ تَمَنَعُ الْمُسَاوَاةُ فَضْلًا عَنِ الْأَوَّلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْفَرَ يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّرْتِيبُ الَّذِي لَا

ولا نظَر لكون المنوي حينئذ طهراً غير مُرتَّب؛ لأنَّ البَيَّةَ لا تتعلَّق بِخُصوص الترتيب ولتقدير الترتيب في لَحْظَاتٍ لَطِيفَةٍ، وإنَّ لم تُحَسَّ قِيلَ هذا خلافُ الفرض إذ هو أَنَّهُ لا يُمكن تقدير ترتيبه، ويردُّ بِمَنْعٍ ما عَلَّلَ به كَيْفَ والتقديرُ من الأُمُور الوهميَّة لا الجسديَّة وسُئِلَ ما بينهما وقولُ الروياني أَنَّ بَيَّةَ الوُضوءِ يَسْلِيه أَيُّ أو رفع الحديث الأصغر لا تُجْزئُهُ إذا لم يُمكنه الترتيب حقيقةً مبني على طَرِيقَةِ الرَّافِعِي خلافاً لِمَنْ زَعَمَ بِنَاءَهُ على الطَرِيقَتَيْنِ.....

فَصَلَا عَنْ الْأَوَّلِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْغَرَ يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّرْتِيبُ الَّذِي لَا يَخْصُلُ بِدُونِ الْمُكْتَبِ بِخِلَافِ الْأَكْبَرِ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ تَرْتِيبٌ سَم . □ فُودُ : (وَلَا نَظَرَ لَكُونَ الْمُنَوَّى الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي وَانْكَفَى بَنِيَّةَ الْجَنَابَةِ وَنَحْوَهَا مَعَ كَوْنِ الْمُنَوَّى الْخ . □ فُودُ : (حِينَئِذٍ) أَي حِينَ إِذْ نَوَى نَحْوَ الْجَنَابَةِ . □ فُودُ : (لَا يَتَعَلَّقُ بِخُصوصِ التَّرْتِيبِ) أَي نَفْيًا وَإِبْتِائًا نَهَائِيَّةً وَمُغْنِي . □ فُودُ : (وَلِتَقْدِيرِ التَّرْتِيبِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ الْخ . □ فُودُ : (فِي لَحْظَاتٍ الْخ) زُجْمًا يُعِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ هَذِهِ اللَّحْظَاتِ اللَّطِيفَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مُجَرَّدَ فَرْضِهِ وَتَقْدِيرِهِ فَرَضًا غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ فَهُوَ اعْتِرَافٌ بِانْتِهَايَةِ اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ فَلَا فَايِدَةَ فِي التَّقْدِيرِ حَلِيٍّ . □ فُودُ : (قِيلَ هَذَا) أَي قَوْلُهُ وَلِتَقْدِيرِ التَّرْتِيبِ الْخ وَفِي سَم بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَعَهُ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ عَلِمْتَ قُوَّةَ هَذَا الْقَبِيلِ وَضَعْفَ رَدِّهِ الْمَذْكُورِ ، وَأَنَّ مَنَعَ مَا عَلَّلَ بِهِ مُكَابَرَةٌ وَاضِحَةٌ ، وَأَنَّ سَنَدَ ذَلِكَ الْمَنَعَ لَا يَصْلُحُ لِلْسَّنَدِيَّةِ فَقَوْلُهُ كَيْفَ الْخ يُقَالُ لَيْسَ الْكَلَامُ فِي التَّقْدِيرِ بَلْ فِي الْمُقَدَّرِ وَهُوَ التَّرْتِيبُ وَلَيْسَ أَمْرًا وَهَمِيًّا ، فَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ أَيْضًا وَهَمِيٌّ ، فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْإِكْتِنَاءِ بِفَرْضِهِ فَرَضًا غَيْرَ مُطَابِقٍ فَهُوَ اعْتِرَافٌ بِانْتِهَايَةِ التَّرْتِيبِ فَأَيُّ فَايِدَةٍ فِي تَقْدِيرِهِ فَكَانَ يَكْفِي دَعْوَى سُقُوطِ اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ فَهُوَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ كَمَا تَقَرَّرَ فَلْيَتَأَمَّلِ الْمُتَأَمِّلُ اه . □ فُودُ : (إِذْ هُوَ الْخ) أَي الْفَرْضُ . □ فُودُ : (وَيُزَادُ بِمَنْعِ الْخ) الرَّدُّ إِضَاحٌ ؛ لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ حَقِيقَةً سَم . □ فُودُ : (مَبْنِي عَلَى طَرِيقَةِ الرَّافِعِي) أَي الطَّرِيقَةِ الَّتِي مَنَى عَلَيْهَا الرَّافِعِيُّ وَالْأَلْزَوِيَّانِي مُتَقَدِّمٌ عَلَى الرَّافِعِيِّ ع ش .

يَخْصُلُ بِدُونِ الْمُكْتَبِ بِخِلَافِ الْأَكْبَرِ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ تَرْتِيبٌ . □ فُودُ : (قِيلَ هَذَا خِلَافُ الْفَرْضِ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ تَحَقُّقَ التَّرْتِيبِ حَقِيقَةً فِي الْوَاقِعِ يَتَوَقَّفُ عَلَى زَمَنِ يَسَعُ مُمَاسَةً الْمَاءِ لِكُلِّ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ عَقِبَ مُمَاسَّتِهِ لِمَا قَبْلَ وَهَذَا هُوَ الْمُكْتَبُ الَّذِي اشْتَرَطَهُ الرَّافِعِيُّ قَطْعًا وَالْمُصَنِّفُ نَفْيَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ وَانْكَفَى بِتَقْدِيرِ التَّرْتِيبِ ، فَإِنْ أَرَادَ بِتَقْدِيرِهِ مُجَرَّدَ فَرْضِهِ فَرَضًا غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ فَهُوَ اعْتِرَافٌ بِانْتِهَايَةِ اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ حَقِيقَةً رَأْسًا فَأَيُّ فَايِدَةٍ فِي تَقْدِيرِهِ فَكَانَ يَكْفِي دَعْوَى سُقُوطِ اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، وَإِنْ أَرَادَ بِتَقْدِيرِهِ فَرْضَهُ فَرَضًا مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ فَهُوَ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ مَعَ مَا تَقَرَّرَ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ عَلِمْتَ قُوَّةَ هَذَا الْقَبِيلِ وَضَعْفَ رَدِّهِ الْمَذْكُورِ ، وَأَنَّ مَنَعَ مَا عَلَّلَ بِهِ مُكَابَرَةٌ وَاضِحَةٌ ، وَأَنَّ سَنَدَ ذَلِكَ الْمَنَعَ لَا يَصْلُحُ لِلْسَّنَدِيَّةِ فَقَوْلُهُ كَيْفَ الْخ يُقَالُ عَلَيْهِ لَيْسَ الْكَلَامُ فِي التَّقْدِيرِ بَلْ فِي الْمُقَدَّرِ ، وَهُوَ التَّرْتِيبُ وَلَيْسَ أَمْرًا وَهَمِيًّا ، فَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ أَيْضًا وَهَمِيٌّ ، فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْإِكْتِنَاءِ بِفَرْضِهِ فَرَضًا غَيْرَ مُطَابِقٍ فَهُوَ اعْتِرَافٌ بِانْتِهَايَةِ التَّرْتِيبِ كَمَا تَقَدَّمَ أَوْ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ فَهُوَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ كَمَا تَقَرَّرَ فَلْيَتَأَمَّلِ الْمُتَأَمِّلُ . □ فُودُ : (وَيُزَادُ الْخ)



لِما يَأْتِي وَبَحَثَ ابْنُ الصَّلَاحِ عَدَمَ الإِجْزَاءِ عِنْدَ نِيَّةِ ذَلِكَ أَيَّ، وَإِنْ أُمِكنَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَهْمُ الْغُسْلُ مَقَامَ الْوُضُوءِ ضَعِيفٌ وَمَا عُلِّلَ بِهِ مَشْنُوعٌ إِذْ لَا ضَرُورَةَ بَلْ وَلَا حَاجَةَ لِهَذِهِ الْإِقَامَةِ بَلْ الْعِلَّةُ الصَّحِيحَةُ هِيَ امْتِنَانُ تَقْدِيرِ التَّرْتِيبِ فَكَفَفَتْهُ نِيَّةٌ مَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعٍ مَا ذُكِرَ حَتَّى قَصَدَهُ يَغْسِلُهُ الْوُضُوءَ وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ نِسْبَانُ لُحْمَةٍ أَوْ لُحْمٍ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ بَلْ لَوْ كَانَ عَلَى مَا عَدَا أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ مَانِعٌ كَشَمْعٍ لَمْ يُؤَثِّرْ فِيمَا يَظْهَرُ سِوَاهُ أُمِكنَ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ أَمْ لَا. وَمَنْ قَيَّدَ كَالِإِسْنَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِإِمْكَانِهِ إِنَّمَا أَرَادَ التَّفْرِيعَ عَلَى الْعِلَّةِ الْأُولَى الضَّعِيفَةِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ تَفْرِيقَهُ عَلَى الْعِلَّتَيْنِ وَمَا أَفْهَمَهُ الْمُثَنُّ مِنْ أَنَّ الْغَمْسَ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَأَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي الثُّكُثِ هُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ التَّرْتِيبِ لَا يَأْتِي إِلَّا عِنْدَ غُثُومِ الْمَاءِ لِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مَقَامًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّ الْغَمْسَ فِي الْقَلِيلِ أَيَّ مَعَ تَأَخُّرِ النِّيَّةِ عَنِ الْغَمْسِ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ

• فَوَدَّ: (لِما يَأْتِي) أَيَّ فِي بَيَانِ الْعِلَّةِ الصَّحِيحَةِ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (هَذَا نِيَّةُ ذَلِكَ) أَيَّ نِيَّةِ الْوُضُوءِ أَوْ رَفْعِ الْحَدَّثِ الْأَضْعَفِ أَيَّ، وَإِنْ أُمِكنَ أَيَّ التَّرْتِيبِ حَقِيقَةً. • فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ) خَبَرٌ وَبَحَثُ الْخ. • فَوَدَّ: (وَمَا عُلِّلَ بِهِ مَشْنُوعٌ) هَذَا الْمَنْعُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُقَدِّمَةِ الْمَطْوِيَّةِ وَهِيَ وَالْإِقَامَةُ شَرْطٌ فِي إِجْزَاءِ مَا ذُكِرَ وَزُرِيدُكَ إِلَى ذَلِكَ سَنَدُ الْمَنْعِ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (فَكَفَفَتْهُ) أَيَّ الْغَايَسَ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ أَيَّ رَفَعُ الْحَدَّثِ وَقَوْلُهُ مِنْ جَمِيعٍ مَا ذُكِرَ أَيَّ مِنَ النَّبَاتِ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيَّ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْعِلَّةَ الصَّحِيحَةَ مَا ذُكِرَ. • فَوَدَّ: (الْوَجْهَ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ لَوْ كَانَ فِي الْمُثْنِيِّ. • فَوَدَّ: (لُحْمَةٍ) بِضَمِّ اللَّامِ ع ش. • فَوَدَّ: (بَلْ لَوْ كَانَ الْخ) أَقْرَبُ ع ش. • فَوَدَّ: (سِوَاهُ أُمِكنَ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ) أَيَّ الْحَقِيقِيِّ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ قَيَّدَ) أَيَّ عَدَمَ تَأَثِيرِ الْمَانِعِ كُرْدِيٌّ. • فَوَدَّ: (بِإِمْكَانِهِ) أَيَّ التَّرْتِيبِ الْحَقِيقِيِّ. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا أَرَادَ التَّفْرِيعَ) أَيَّ تَفْرِيعَ عَدَمَ تَأَثِيرِ الْمَانِعِ. • فَوَدَّ: (عَلَى الْعِلَّةِ الْأُولَى) وَهِيَ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْغُسْلَ فِيمَا إِذَا أَتَى الْخ. • فَوَدَّ: (هُوَ كَذَلِكَ) لَكِنَّ الْحَقَّ الْقَمُولِيُّ بِالْإِنْفِاسِ مَا لَوْ رَقَدَ تَحْتَ مِزَابٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ صَبَّ غَيْرُهُ الْمَاءَ عَلَيْهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً وَجَبَابٌ عَمَّنْ رَدَّ عَلَيْهِ بَأَنَّ الْمَرَادَ بِقَوْلِ الْقَمُولِيِّ دُفْعَةً وَاحِدَةً أَنَّ الْمَاءَ عَمَّ جَمِيعَ بَدَنِهِ فِي تِلْكَ الدُّفْعَةِ فَحَبِيتُذْ صَارَ كَالِإِنْفِاسِ لَا كَمَا لَوْ غَسَلَ أَرْبَعَةَ أَعْضَائِهِ مَعَ لَتَمَائِزٍ مَا فِي هَذِهِ دُونَ تِلْكَ وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ الْقَمُولِيِّ فَلَا اغْتِرَاضَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِبَابِ أَه. كُرْدِيٌّ عِبَارَةُ الْإِطْفِاحِيِّ أَفْهَمَ قَوْلُ الْمُنْهَجِ وَلَوْ انْتَفَسَ مُعْجِذٌ أَجْزَاءَ أَنَّ الْإِنْفِاسَ لَا بُدَّ مِنْهُ فَلَا يَكْفِي الْإِغْسَالُ بِدُونِهِ لَكِنَّ الْحَقَّ الْقَمُولِيُّ مَا لَوْ رَقَدَ تَحْتَ مِزَابٍ وَانْصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ بَأَنَّ عَمَّ جَمِيعَ بَدَنِهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَارْتِضَاءُ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ أَه. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ تَقْدِيرَ التَّرْتِيبِ) أَيَّ مُطْلَقًا حَقِيقًا أَوْ لَا.

الرَّدُّ إِضَاحٌ؛ لِأَنَّ الْمُثْنِيَّ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ حَقِيقَةً. • فَوَدَّ: (لَمْ يُؤَثِّرْ فِيمَا يَظْهَرُ) هَلْ كَذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ الْمَانِعُ مَا عَلَى أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مَا عَدَا أَقْلَ مَا يُجْزَى مَسْحُهُ مِنَ الرَّأْسِ أَيْضًا فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ عَدَمَ التَّأَثِيرِ فِيمَا ذُكِرَ عَدَمُهُ هُنَا أَيْضًا وَقَدْ يُشْكِلُ بِقَوْلِهِمْ لَوْ غَسَلَ الْأَعْضَاءَ الْأَرْبَعَةَ دُفْعَةً وَاحِدَةً حَصَلَ الْوَجْهَ فَقَطُّ إِذْ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَعْمِيمِ جَمِيعِ الْبَدَنِ مَعَ الْمَانِعِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (أَيَّ مَعَ تَأَخُّرِ الْخ) قَدْ يُعَالِ بِتَبْنِي عَلَى

عن جميع أعضاء الوُضوء، وإن لم يمكث نظرًا لذلك التقدير هو المنقول المعتقد خلافًا لمن زعم رفعه عن الوجه فقط إلا أن يحمل على تقدم النية على غمسه وسيعلم مما يأتي في الغسل أنه لو غسل جُثَّتْ بذته إلا أعضاء الوُضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبها؛ لأن الأصغر اندرج فكانه لم يوجد، وإنما سُتت نية رفعه خروجا من خلاف من لم يقل بانديراجه فلا تنافي خلافًا لمن وهم فيه أو إلا رجليه مثلا ثم أحدث كفاه غسلهما عن الأكبر بعد بقية أعضاء الوُضوء أو قبلها أو في أثناءها والموجود في الأخيرين وضوء خال عن غسل الرجلين وهما مكشوفتان بلا علة إذ لم يجب فيه غسلهما لا عن الترتيب لوجوبه فيما عداهما.

• فود: (وسيفلّم) إلى قوله لا عن الترتيب في النهاية وإلى المتن في المعنى. • فود: (وسيفلّم) مما يأتي في الغسل (الخ) أي ولذا سكّت هنا عن استثنائه (قوله: ؛ لأن الأصغر اندرج) أي في الأكبر، وإن لم ينو نهاية ومغني بل، وإن نفاه فليوبي أي خلافًا لسم حيث قال في أثناء كلام ما نصّه ثم رأيت الشارح في شرح العباب لما علّل الإندراج بقوله: ؛ لأن الأصغر اضمحل في الأكبر ولم يتبق له حكم كما صرح به الرافعي قال ومنه يؤخذ ارتفاعه، وإن نوى أن لا يرتفع اهـ. وفيه نظر ظاهر ثم أطال في تأييد النظر راجعه. • فود: (فلا تنافي) أي بين الإندراج وسنّ نية رفع الحدث الأصغر عند الغسل عن الأكبر.

• فود: (مثلا) أي أريد به معنى. • فود: (بغذ بقية الخ) فيه منافاة وزد للذيق التي أشار إليها في الغسل ونظير اليد ثم ما عدا الرجلين هنا بصري، ويأتي هناك ما يتدفع به المنافاة. • فود: (في الأخيرين) أي القبلية والتوسط. • فود: (إذ لم يجب غسلهما) إن أريد عدم الوجوب مطلقًا ولو ضمنًا لغيره فممنوع، وإن أريد عدم الوجوب استقلالًا فهذا لا يقتضي الخلو عن غسل الرجلين فما ذكره من الخلو، وإن صرحوا به فيه نظر ظاهر وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين ردًا على قول ابن القاص أنه خال عنه فيه نظر ظاهر أيضًا وذلك؛ لأنه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين في الجملة مع عدم وجوب الترتيب فتأمله بإنصاف سم وفي البجيرمي عن القليوبي والعريزي ما يوافق. • فود: (لا عن الترتيب) عطف على قوله عن غسل الرجلين وتقديم عن سم أيًا أنه رد على ابن

طريقة ما قرره أن التقدم مع الإنماس دُفَعَة واحدة كذلك. • فود: (إذ لم يجب فيه غسلهما) إن أريد عدم الوجوب مطلقًا ولو ضمنًا فممنوع يؤيد المنع أنه لو قصد بغسلهما رفع الجنابة عنهما دون الحدث الأصغر بأن قصدًا هذا الإثبات وهذا التمي معًا لم يحصل الوُضوء كما هو الظاهر؛ لأن قصد رفع الجنابة دون الحدث صارف للفعل عن الحدث فلا يرتفع قلو لم يجب مطلقًا وجب أن يحصل، وإن أريد عدم الوجوب استقلالًا فهذا لا يقتضي الخلو عن غسل الرجلين فما ذكره من الخلو، وإن صرحوا به فيه نظر ظاهر. وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين ردًا على قول ابن القاص أنه خال عنه فيه نظر ظاهر أيضًا وذلك؛ لأنه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين في الجملة مع عدم وجوب الترتيب فقد لزِم الخلو عن الترتيب فتأمله بإنصاف ثم رأيت الشارح في شرح العباب

(وسنته) أي الوضوء (السواك) هذا الحصر إضافي باعتبار المذكور هنا فلا اعتراض، .....

القاص مع ما فيه . هـ قوله: (أي الوضوء) سواء في استحبابه له أكان حال شروعه فيه أم في آثائه قياساً على ما سيأتي في التسمية وبذؤه بالسواك يشعر بأنه أول السنن، وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على أن أولها غسل كفيه والأوجه أن يقال أول سنته الفعلية المتقدمة عليه السواك وأول الفعلية التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فتتوي معها عند غسل كفيه ولا يختص طلبه بالوضوء فيسئ لكل غسل أو تبسم، وإن لم يصل به نهاية عبارة المغني بعد ترجيحه للقول الثاني كالشارح كما يأتي ما نعه قال الأذاعي وإذا تركه أو لم يزل أن يأتي به في آثائه كالتسمية وأولى ولم أره منقولاً أهـ . وهو حسن وقضية تخصيصهم الوضوء بالذكر أنه لا يطلب السواك للغسل، وإن طلب لكل حال قيل ولعل سبب ذلك الإكفاء باستحبابه في الوضوء المسنون فيه . هـ قوله: (هذا الحصر إلخ) جواب عما قيل من أنه لو قال ومن سنته السواك إلخ كما عير به المحرر لكان أولى لئلا يوهم الحصر فإن له سنتاً لم يذكرها هنا وحاصله أن هذا الحصر إضافي باعتبار المذكور في هذا الكتاب والمعنى وسنته المذكورة في هذا الكتاب هذه المذكورات لا جميع سنته وقد يراد عليه أن الحصر المذكور خال عن الفائدة .

هـ قوله: (باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه خفاء وكان مراده أنه لا سنن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا لو ذكرت هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سنن مما تذكره الآن إلا هذه بمعنى لا تذكر الآن من هذه السنن إلا هذه ولا يخفى أنه تكلف سم أي وخال عن الفائدة . هـ قوله: (المذكور هنا) أي: في هذا الكتاب من أفعال الوضوء لا مطلقاً

لما علل الإندراج بقوله؛ لأن الأصغر اضمحل في الأكبر ولم يبق له حكم كما صرح به الراعي قال ومنه يؤخذ ارتفاعه، وإن نوى أن لا يرتفع أهـ وفيه نظر ظاهر ويؤيد النظر أن داخل المسجد إذا نوى غير التحية دون التحية انصرف الفعل عنها ولم تحصل مع اندراجها في غيرها عند الإطلاقي والفرق بينهما بأن التداخل في الطهارة أقوى غير قوي، فإن قلت يدفع النظر ما تقدم فيما لو نوى بعض أحواله ونفى غيره من باقيها أنه يصح التية، ويرتفع حدته مطلقاً قلت يفرق بأن مفتضى إحدائه واجد بخلاف الأصغر مع الأكبر لاختلاف مفتضاهما فإن الأكبر يحرم ما لا يحرمه الأصغر فليتأمل وقد يؤيد النظر أن اندراج الأصغر في الأكبر غايته أن تجعل تية الأكبر تية للأصغر فإذا نوى الجنابة ونوى أن لا يرتفع الأصغر تناقصت التية وصار كما لو نوى رفع الأصغر وأن لا يرتفع وذلك مبطل لها فليتأمل .

هـ قوله: (هذا الحصر إضافي) لا يخفى أن معنى كون الحصر هنا إضافياً كون المقصود إثبات السنية للمذكورات ونفيها عن بعض ما عدا المذكورات، وهو ما عدا بقية السنن فانظر ما قاله أيدي ذلك وقد يوجه بأن ما عدا المذكورات من السنن المذكورة قسمان قسم مذكور في هذا الكتاب كبقية المذكور في هذا الباب وقسم هو سنن أخرى للوضوء مذكور في غير هذا الكتاب كالرخصة والمقصود بالتقي القسم المذكور في غير هذا الكتاب فليتأمل . هـ قوله: (باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه خفاء وكان مراده

وهو مصدّر ساك فاه بشوكمه وهو لغة الدلك والله؛ وسرعاً استعمال نحو عود في الأسنان وما حولها وأقله مرة إلا إن كان يتغير فلا بُد من إزالته فيما يظهر ويحتمل الاكتفاء بها فيه أيضاً؛ لأنها تخففه وذلك للخبر الصحيح (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء، أي أمرًا يُجَاب ومحلّه بين غسل الكفين والمضمضة؛ لأن أول سنتيه التسمية كما يأتي ويمس في السواك حيث نُدب لا يقيد كونه في الوضوء، وإن أوهنته العبارة اتكالاً على ما هو واضح

بصري. □ فود: (وهو مصدّر إلخ) أي إذا كان بمعنى الدلك. □ فود: (وهو لغة الدلك والله) فهو مشتق بين المصدّر والآلة ع ش. □ فود: (استعمال نحو عود) أي من كل حين يُزيل القلح أي صفرة الأسنان ولو نحو خزقة أو أصبع غيره الخينة شينخنا. □ فود: (وما حولها) يغني ما يقرب منها فيشمل اللسان وسقف الحنك ع ش. □ فود: (فأقله إلخ) تفرغ على إطلاق المعنى الشرعي لكن لا يُناسب الاستدراك الآتي فإن الإطلاق المذكور يشمل ما يتغير أيضاً. □ فود: (فلا بُد من إزالته) جزم به شينخنا. □ فود: (ويحتمل إلخ) لعل هذا الإحتمال أقرب بصري. □ فود: (لأنها تخففه) ولإطلاق التثريب. □ فود: (وذلك) أي نُدب السواك للوضوء. □ فود: (لولا أن أشق إلخ) أي لولا خوف المشقة موجود إلخ فاندفع ما يقال أن لولا خرف امتناع الوجود وهذا يقتضي العكس وفي عميرة لقايل أن يقول مفاد الحديث نفى أمر الإيجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك ثبوت الطلب التثبيعي فما وجه الاستدلال بهذا الخبر نعم السياق وقوة الكلام تُغطي ذلك. اهـ. بجزيم. □ فود: (لأمرتهم إلخ) وفي رواية لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء نهاية قال ع ش، فإن قلت هو ﷺ ليس له الاستقلال بالفرض، وإنما يبلغ ما أمر بتبليغه من الأحكام عن الله تعالى قلنا أجيب بأنه يحتمل أنه فرض إليه ذلك بأن خيرته الله تعالى بين أن يأمرهم أمر إيجاب وأن يأمرهم أمر نذب فاختر الأسهل لهم وكان ﷺ زموفاً رحيماً اهـ. □ فود: (ومحلّه بين غسل الكفين إلخ) أي على ما قاله ابن الصلاح وابن التقي في عمده وكلام الإمام وغيره يميل إليه، ويتبني اعتماده وقال الغزالي كالماوردي والقفال محلّه قبل التسمية مُغني وجرى على ما قاله الغزالي الشهاب الزملي والتهابة والزيادي وقال شينخنا، وهو المُعتمد وعليه فالسواك أول سنن الوضوء الفعلية الخارجة عنه وأما غسل الكفين فأول سنن الوضوء الفعلية الداخلية فيه وأما التسمية فأول سنن القولية الداخلية فيه. وأما الذكر المشهور بعده فأول سنن القولية الخارجية عنه فلا تنافي اهـ. □ فود: (لأن أول سنتيه التسمية) أي عند أول غسل اليدين المقرون بالتية كما أفاده قوله: كما يأتي وبذلك يظهر التثريب، ويتدفع قول السيّد البصري تطبيق هذه العلة على مغلوها يحتاج لتأمل اهـ. □ فود: (اتكالاً إلخ) أي ولم يُبالِ بذلك الإيهام اتكالاً (على ما هو واضح) أي من نذب

أنه لا سنن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا لو ذكرت هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سنن معاً تذكره الآن إلا هذه بمعنى لا نذكر الآن من هذه السنن إلا هذه ولا يخفى أنه تكلف.

كُونُهُ (عَرَضًا) أَي فِي عَرَضِ الْأَسْنَانِ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا لَا طَوْلًا بَلْ يُكْرَهُ لِيَخْبِرَ مُرْسِلٌ فِيهِ وَخَشْيَةُ إِدْمَاءِ اللَّثَّةِ وَافْسَادِ عُمُورِ الْأَسْنَانِ وَمَعَ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِهِ أَصْلُ السُّنَّةِ نَعَمْ اللَّسَانُ يَسْتَاكُ فِيهِ طَوْلًا لِيَخْبِرَ فِيهِ فِي أَبِي دَاوُدَ وَشَرَطُ السُّوَالِكِ أَنْ يَكُونَ بِمَزِيلٍ، وَهُوَ الْخِشْنُ فَيُجْزَى (بِكُلِّ خَشِينٍ) وَلَوْ نَحْوَ شُعْبٍ.....

ذَلِكَ مُطْلَقًا. ء فَوَدَ: (كَوْنُهُ الْإِنْف) فَاعِلٌ يُسْنُ. ء فَوَدَ: (أَي فِي عَرَضِ الْأَسْنَانِ) إِلَى قَوْلِهِ أَي مِنْ جَنْبِهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِلِاجْتِمَاعِ إِلَى ثُمَّ يَغْدُو وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ إِلَى ثُمَّ الزَّيْتُونُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ يَبْيُزِدُ.

ء فَوَدَ: (أَي فِي عَرَضِ الْأَسْنَانِ الْإِنْف) وَكَيْفِيَّةُ ذَلِكَ أَنْ يَتَّيْدَ بِجَانِبٍ فِيهِ الْإِيْمَنُ، وَيَتَّيْبُ إِلَى الْوَسْطِ ثُمَّ الْإِيْسِرُ، وَيَتَّيْبُ إِلَيْهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَشَرْحُ بِأَفْضَلٍ. قَالَ ع ش الْمُتَبَاوِزُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَتَّيْدُ بِجَانِبٍ فِيهِ الْإِيْمَنُ فَيَسْتَرْجِعُهُ إِلَى الْوَسْطِ بِاسْتِغْمَالِ السُّوَالِكِ فِي الْأَسْنَانِ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى ظَهَرًا وَبَطْنًا إِلَى الْوَسْطِ ثُمَّ الْإِيْسِرُ كَذَلِكَ اه. ء فَوَدَ: (فِيهِ) أَي فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِيَاكِ طَوْلًا. ء فَوَدَ: (وَخَشْيَةُ إِدْمَاءِ اللَّثَّةِ) بِكَسْرِ اللَّامِ وَتَخْفِيفِ النَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ لَحْمُ الْأَسْنَانِ الَّذِي حَوْلَهَا أَوْ اللَّحْمُ الَّذِي تَبَثُّ فِيهِ الْأَسْنَانُ وَأَمَّا الَّذِي يَخْتَلِلُ الْأَسْنَانُ فَهُوَ عَمَرُ بَوْرَيْنِ تَمَرٍ كُرْدِيٍّ وَلَفْظُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَهِيَ بِثَلَاثِ اللَّامِ مَا حَوْلَ الْأَسْنَانِ وَعِبَارَةُ الْقَلْبِيِّ هِيَ اللَّحْمُ الْمَغْرُورُ فِيهِ الْأَسْنَانُ وَأَصْلُ لَيْتَةٍ لَيْتَى حَذَقْتُ لَامَ الْكَلِمَةِ وَعَوَّضَ عَنْهَا النَّاءُ أَهْ فَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ أَوْ اللَّحْمُ الْإِنْفُ مُجَرَّدُ تَقْنُنٍ فِي التَّخْيِيرِ. ء فَوَدَ: (وَإِفْسَادِ عُمُورِ الْأَسْنَانِ) وَهِيَ مَا يَبْتَهَا مِنْ اللَّحْمِ وَاحِدُهُ عَمَرُ أَهْ بِضَرَفٍ. ء فَوَدَ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَي الْكَرَاهَةِ فِي الطَّوْلِ. ء فَوَدَ: (نَعَمْ الْإِنْف) اسْتِذْرَاكِ بِالظَّرِّ لِظَاهِرِ الْمُثْنِ وَإِلَّا فَالْمُنَاسِبُ وَأَمَّا فِي اللَّسَانِ الْإِنْفُ. ء فَوَدَ: (نَعَمْ اللَّسَانُ الْإِنْف) وَيُسْتَعَبُّ أَنْ يُعْمَرَ السُّوَالِكُ عَلَى سَقْفٍ فِيهِ بَلْطَفٍ وَعَلَى كَرَاسِي أَضْرَابِهِ أَهْ خَطِيبٌ، وَيَتَّبَعِي أَنْ يَنْجَلَّ اسْتِغْمَالُهُ فِي كَرَاسِي الْأَضْرَاسِ تَتَّبَعِيًا لِلْأَسْنَانِ ثُمَّ يَغْدُ الْأَسْنَانُ اللَّسَانُ وَيَغْدُ اللَّسَانُ سَقْفَ الْحَتَكِ ع ش. ء فَوَدَ: (يَسْتَاكُ فِيهِ طَوْلًا) مُقْتَضَى تَخْصِيصِ الْعَرَضِ بِعَرَضِ الْأَسْنَانِ وَالطَّوْلِ بِاللَّسَانِ أَنَّهُ يَخْتَفِرُ فِيمَا عَدَاهُمَا وَمَا يُعْمَرُ عَلَيْهِ السُّوَالِكُ، وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ طَوْلًا كَاللَّسَانِ فِي غَيْرِ اللَّثَّةِ أَمَّا هِيَ فَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ عَرَضًا؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ كَرَاهَةَ الطَّوْلِ فِي الْأَسْنَانِ بِالْخَوْفِ مِنْ إِدْمَاءِ اللَّثَّةِ ع ش وَقَالَ شَيْخُنَا وَيُسْنُ أَنْ يُعْمَرَ عَلَى سَقْفٍ حَلْقِهِ طَوْلًا وَعَرَضًا يَغْدُ إِفْرَادَهُ عَلَى كَرَاسِي أَضْرَابِهِ طَوْلًا وَعَرَضًا وَعَلَى بَقِيَّةِ أَسْنَانِهِ عَرَضًا وَعَلَى لِسَانِهِ طَوْلًا فَيُكْرَهُ فِي طَوْلِ اللَّسَانِ وَعَرَضِ الْأَسْنَانِ أَهْ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ فِي السَّقْفِ مَا قَالَهُ شَيْخُنَا وَفِي الْكَرَاسِي مَا قَالَهُ ع ش وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ء فَوَدَ: (أَنْ يَكُونَ بِمَزِيلٍ) أَي ظَاهِرٌ فَلَا يَكْفِي التَّجَسُّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَشَيْخُنَا، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ اخْتِيَارُ إِجْزَائِهِ وَفَاقًا لِلْإِسْتَوَائِيِّ وَشَرْحُ الرَّوْضِ. ء فَوَدَ: (وَهُوَ الْخِشْنُ) بِكَسْرَتَيْنِ كَمَا فِي الْأَشْمُونِيِّ لَكِنْ جَوَزَ الْقَامُوسُ فِيهِ فَتَحَ الْخَاءِ وَكَسَرَ الشَّيْنِ بُجَيْرِمِيٍّ.

قَوْلُ الْمُثْنِ: (بِكُلِّ خَشِينٍ) خَرَجَ بِهِ الْمَضْمُضَةُ بِتَخْوِ مَاءِ الْغَاسُولِ، وَإِنْ أَتَى الْأَسْنَانُ وَأَزَالَ الْفُلْحَ؛ لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى سِوَاكَ بِخِلَافِهِ بِالْغَاسُولِ نَفْسِهِ نِهَآيَةً وَشَرْحُ بِأَفْضَلٍ. ء فَوَدَ: (وَلَوْ نَعُوْ شُعْبٍ الْإِنْف) أَي أَوْ

ء فَوَدَ: (بِكُلِّ خَشِينٍ) أَي بِشَرِّطِ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا فَلَا يَكْفِي التَّجَسُّ فِيمَا يَظْهَرُ م ر.

وأَشْنَانٍ لِحُصُولِ الْمُقْصُودِ بِهِ مِنَ النِّظَافَةِ وَإِزَالَةِ التَّغْيِيرِ نَعَمْ يُكْرَهُ بِبَيْرِدٍ وَعُودٍ رِيحَانٍ يُؤْذِي، وَيَحْرُمُ بِذِي سُمْ وَمَعَ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِهِ أَصْلُ الشَّنَّةِ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ أَوْ الْحَرَمَةَ لِأَمْرِ خَارِجٍ وَالْعُودُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ وَأَوَّلَاهُ ذُو الرِّيحِ الطَّيِّبِ وَأَوَّلَاهُ الْأَرَاكُ لِلاتِّبَاعِ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ طَيِّبٍ طَعْمٍ وَرِيحٍ وَتَشَعِيرَةٍ لَطِيفَةٍ تُنْقِي مَا بَيْنَ الْأَشْنَانِ ثُمَّ بَعْدَهُ النَّخْلُ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ يَوْمَاكِ اسْتَاكَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضَحَّ أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ أَرَاكًا لَكِنِ الْأَوَّلُ أَصَحُّ أَوْ كُلُّ رَاٍ قَالَ يَحْسَبُ عَلَيْهِ ثُمَّ الزَّيْتُونُ لِيَحْتَرِ الدَّارُفُطْنِي «نَعَمْ السَّوَاكُ الزَّيْتُونُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ تُطَيِّبُ الْفَمَ وَتَذْهَبُ بِالْحَفْرِهْ أَيْ، وَهُوَ دَاءٌ فِي الْأَشْنَانِ «هُوَ سِوَاكِ وَسِوَاكُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي» وَالْيَابِسُ الْمُتَنَدِّي بِالمَاءِ أَوْلَى مِنَ الرُّطْبِ وَمِنْ الْمُتَنَدِّي بِمَاءٍ الْوَرْدِ أَيْ مِنْ جَنْبِهِ وَيُحْتَمَلُ مُطْلَقًا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي الْمَاءِ مِنَ الْجَلَاءِ مَا لَيْسَ فِي

خِرْقَةٍ مُغْنِي وَكُرْدِيٍّ وَفِي الْقَامُوسِ السُّعْدُ بِالضَّمِّ طَيِّبٌ مَعْرُوفٌ فِيهِ مَنَفَعَةٌ عَجِيبَةٌ فِي الْقُرُوحِ الَّتِي عَبَّرَ انْدِمَالُهَا اهـ. □ فُود: (وَأَشْنَانٌ) بِضَمِّ الْهَمْزِ ع ش وَكُسْرُهَا لُغَةٌ وَهُوَ الْغَاسِقُ أَوْ حَبُّ بَرْمَاطِيٍّ اهـ بَجَيْرِمِيٍّ. □ فُود: (يُكْرَهُ بِبَيْرِدٍ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ كَمَا مَرَّ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ بِعَدَمِ إِجْرَائِهِ.

□ فُود: (وَعُودُ رِيحَانٍ) وَفِي الْإِبَاعِ مَا مُلْخَصُهُ يُكْرَهُ بِعُودِ رِيحَانٍ وَقَصَبِ الرُّمَانِ وَطَرَفَاءَ وَبِالْمُضْمَرِ وَالْوَرْدِ وَالْكَزْبَرَةِ وَالْقَصَبِ وَالْأَسِّ وَيَطْرُقُ فِي السَّوَاكِ اهـ كُرْدِيٍّ. □ فُود: (يُؤْذِي) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا لِمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ يُوْرِثُ الْجُدَامَ اهـ. □ فُود: (يَحْصُلُ بِهِ) أَيْ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْبَيْرِدِ وَعُودِ الرِّيْحَانِ وَذِي السُّمِّ.

□ فُود: (وَالْعُودُ أَفْضَلُ لِلْخِ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالْإِسْتِيَاكُ بِالْأَرَاكِ أَفْضَلُ ثُمَّ بَجَرِيدِ التَّخْلِ ثُمَّ الزَّيْتُونِ ثُمَّ ذِي الرِّيحِ الطَّيِّبَةِ ثُمَّ غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْعِيدَانِ وَفِي مَعْنَاهُ الْخِرْقَةُ فَهَذِهِ خَمْسُ مَرَاتِبَ، وَيَجْرِي فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ خَمْسُ مَرَاتِبَ فَالْجُمْلَةُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ؛ لِأَنَّ أَفْضَلَ الْأَرَاكِ الْمُتَنَدِّي بِالمَاءِ ثُمَّ الْمُتَنَدِّي بِمَاءِ الْوَرْدِ ثُمَّ الْمُتَنَدِّي بِالرَّيْقِ ثُمَّ الْيَابِسُ غَيْرُ الْمُتَنَدِّي ثُمَّ الرُّطْبُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الطَّاءِ وَبَعْضُهُمْ يُقَدِّمُ الرُّطْبَ عَلَى الْيَابِسِ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْجَرِيدِ وَهَكَذَا نَعَمْ نَحْنُ الْخِرْقَةُ لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ اهـ زَادَ الْبَجَيْرِمِيُّ وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ بِمَرَاتِبِهِ الْخَمْسَةِ مُقَدَّمٌ عَلَى مَا بَعْدَهُ اهـ. □ فُود: (مِنْ غَيْرِهِ) كَأَشْنَانٍ وَخِرْقَةٍ كُرْدِيٍّ أَيْ وَأَصْبَحَ. □ فُود: (وَأَوَّلَاهُ الْأَرَاكُ) وَفِي الْإِبَاعِ أَغْصَانُهُ أَوَّلَى مِنْ عُرْوِقِهِ اهـ وَعِبَارَةٌ الرَّحِيمِيَّةِ عَنْ الْبَكْرِيِّ وَأَوَّلَاهُ قُرُوعُ الْأَرَاكِ فَأَصُولُهُ الَّتِي فِي الْأَرْضِ انْتَهَتْ اهـ كُرْدِيٍّ. □ فُود: (أَوْ كُلُّ وَابٍ) لِلْخِ هَذَا أَوَّلَى أَوْ مُتَعَيِّنٌ إِذْ لَا مَعْدِلَ إِلَى التَّرْجِيحِ مَعَ امْتِكَانِ الْجَمْعِ بَصْرِيٍّ. □ فُود: (وَسِوَاكُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي) أَيْ مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ اسْتَاكَ وَنَقَصَ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَمَمِ السَّابِقَةِ لِلْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِلْأَنْبِيَاءِ مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ دُونِ أَمَمِهِمْ شَيْخُنَا. □ فُود: (وَالْيَابِسُ لِلْخِ) أَيْ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ ع ش. □ فُود: (مِنْ الرُّطْبِ لِلْخِ) عِبَارَةٌ لِلنَّهْيِ قِيمَاءُ الْوَرْدِ فَبِغَيْرِهِ كَالرَّيْقِ اهـ. □ فُود: (وَمِنْ الْمُتَنَدِّي لِلْخِ) وَمِنْ الْيَابِسِ الَّذِي لَمْ يَنْدُ مُغْنِي. □ فُود: (أَيْ مِنْ جَنْبِهِ) أَيْ جَنْبِ الْمُتَنَدِّي بِالمَاءِ كُرْدِيٍّ عِبَارَةٌ السَّيِّدِ عُمَرُ الْبَصْرِيِّ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَ الْأَجْنَاسِ مَاخُذٌ مِنَ الْإِتِّبَاعِ فَعَلًا أَوْ قَوْلًا اهـ وَعِبَارَةٌ ع ش ظَاهِرَةٌ مَرَّ أَنَّهُ أَيْ الْأَرَاكُ مُقَدَّمٌ بِسَائِرِ أَغْصَانِهِ عَلَى مَا بَعْدَهُ

غيره وبظهور أَنَّ اليابسَ المُتَدَيِّ بِغَيْرِ المَاءِ أَوَّلَى مِنَ الرَطْبِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الإِزَالَةِ (إِلَّا أَصْبَغَهُ) الْمُتَّصِلَةَ فَلَا يَحْصُلُ بِهَا أَصْلُ شَيْءٍ السَّوَالِكِ، وَإِنْ كَانَتْ خَشِينَةً (فِي الْأَصْح) قَالُوا؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى سِوَاكَهَا وَلَمَّا كَانَ فِيهِ مَا فِيهِ اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ حُصُولَهُ بِهَا أَمَّا الْخَشِينَةُ مِنْ أَصْبَغٍ غَيْرِهِ وَلَوْ مُتَّصِلَةً وَأَصْبَغِهِ الْمُتَّصِلَةَ فَيُجْزَى، وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ دَفْنُهَا فَوْرًا وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ إِجْزَاءَهَا، وَإِنْ قُلْنَا بِتَجَاسُّتِهَا كَكُلِّ خَشِينٍ نَجِسٍ، وَيَلْزُمُهُ غَسْلُ الْفَمِ فَوْرًا لِعِصْيَانِهِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ قِيَاسَ عَدَمِ إِجْزَاءِ الْإِسْتِجَاءِ بِالْمُحْتَرَمِ وَالتَّجَسُّمِ وَجَوَابُهُ أَنَّ ذَلِكَ رُخْصَةٌ، وَهِيَ لَا تُنَاطُ بِتَمَعُّصِيَّةٍ وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْإِبَاحَةِ، وَهِيَ لَا تَحْصُلُ بِتَجَسُّمٍ بِخِلَافِ هَذَا لَيْسَ رُخْصَةً إِذْ لَا

اه. □ فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ أَنَّ الْيَابِسَ الْإِنْفِ) وَقِيلَ بِالْعَكْسِ وَمَالَ إِلَيْهِ الْبُحَيْرِيُّ وَكَلَامُ شَرْحٍ بِأَفْضَلٍ يُقَدَّرُ أَنَّ السَّوَالِكَ الرُّطْبَ أَوَّلَى مِنَ الْيَابِسِ الْمُتَدَيِّ بِالْمَاءِ. □ فَوَدَّ: (الْمُتَّصِلَةُ) إِلَى الْمَشَى فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَمَّا كَانَ فِيهِ مَا فِيهِ) أَيِ مِنْ لُزُومِ عَدَمِ إِجْزَاءِ الْأَشْيَاءِ وَالْجِزَاقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُسَمَّى سِوَاكَهَا فِي الْعَرَفِ. □ فَوَدَّ: (اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ) أَيِ فِي الْمَجْمُوعِ نِهَآيَةً. □ فَوَدَّ: (وَأَصْبَغَهُ الْمُتَّصِلَةَ) وَفَاقًا لِلْمُغْنَى كَمَا يَأْتِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ، فَإِنَّ كَانَتْ مُتَّصِلَةً وَلَوْ مِنْهُ فَلَاؤُجْهِ عَدَمِ إِجْزَائِهَا، وَإِنْ قُلْنَا بِطَهَارَتِهَا كَالِإِسْتِجَاءِ بِجَمَاعِ الْإِزَالَةِ كَمَا بَحَثَهُ الْبُزْجِيُّ شُهْبَةً فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ وَالِإِسْتِيَاكُ عِنْدِي فِي مَعْنَى الْإِسْتِجْمَارِ اه. وَإِنْ جَرَى بِعَظْمٍ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى إِجْزَائِهَا اه قَالَ ع ش مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ اه وَقَالَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ وَمُقْتَضَى تَعْلِيلِهِ أَيِ النَّهْيَةِ أَنَّ أَصْبَغَ غَيْرِهِ الْمُتَّصِلَةَ كَذَلِكَ، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِهِ اه. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ دَفْنُهَا) أَيِ عَلَى قَوْلٍ وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ دَفْنُ مَا انْفَصَلَ مِنْ حَيٍّ سَمَّ عِبَارَةً الْمُغْنَى أَمَّا الْمُتَّصِلَةُ الْخَشِينَةُ فَتُجْزَى إِنْ قُلْنَا بِطَهَارَتِهَا، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَدَفْنُهَا مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ، وَإِنْ قُلْنَا بِتَجَاسُّتِهَا لَمْ تَجُزْ كَسَائِرِ التَّجَاسُّاتِ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ كَمَا لَا يُجْزَى الْإِسْتِجَاءُ بِهَا اه. □ فَوَدَّ: (عَدَمُهُ) أَيِ عَدَمِ إِجْزَاءِ التَّجَسُّمِ هُنَا أَيِ فِي الْإِسْتِيَاكِ. □ فَوَدَّ: (وَجَوَابُهُ) أَيِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ سَم. □ فَوَدَّ: (إِنْ ذَلِكَ) أَيِ الْإِسْتِجَاءُ بِالْحَجَرِ مُغْنَى وَكَذَا ضَمِيرُ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ هَذَا) أَيِ الْإِسْتِيَاكِ. □ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ رُخْصَةً) الْأَسْبَكُ فَإِنَّهُ لَيْسَ الْإِنْفِ وَقَوْلُهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْإِنْفِ الْأَوَّلَى الْعَلْفُ.

□ فَوَدَّ: (حُصُولُهُ بِهَا) أَيِ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ قَالَ فِي شَرْحِ الْغِيَابِ لَا يَخْبَرُ «يُجْزَى» مِنَ السَّوَالِكِ إِلَّا الْأَصْبَغُ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَإِنْ قَالَ الضَّيَاءُ الْمُقَدِّسِيُّ لَا أَرَى بِإِسْنَادِهِ بَأْسًا اه فَاثْبُتْ هَلْ يُشَكِّلُ بِالْعَمَلِ بِالضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ أَوْ لَا وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا الْخَشِينَةُ مِنْ أَصْبَغٍ غَيْرِهِ وَلَوْ مُتَّصِلَةُ الْإِنْفِ) فِي شَرْحِ م ر أَمَّا أَصْبَغُ غَيْرِهِ الْمُتَّصِلَةُ الْخَشِينَةُ فَتُجْزَى، فَإِنَّ كَانَتْ أَيِ الْأَصْبَغِ مُتَّصِلَةً وَلَوْ مِنْهُ فَلَاؤُجْهِ عَدَمِ إِجْزَائِهَا، وَإِنْ قُلْنَا بِطَهَارَتِهَا كَالِإِسْتِجَاءِ بِجَمَاعِ الْإِزَالَةِ كَمَا بَحَثَهُ الْبُزْجِيُّ شُهْبَةً فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ وَالِإِسْتِيَاكُ عِنْدِي فِي مَعْنَى الْإِسْتِجَاءِ اه. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ دَفْنُهَا) أَيِ عَلَى قَوْلٍ وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ دَفْنُ مَا انْفَصَلَ مِنْ حَيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَجَوَابُهُ) أَيِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ.

بصدق عليه حدُّها بل هو عزيمة المقصود منه مُجرَّد النظافة فلا يُؤثِّر فيه ذلك ولا يُنافيه خلافاً لبعضهم خَبِرَ «السَّوَاكُ مطهَّرةٌ لِلْفَمِ»؛ لأنَّ معناه أَلَّةٌ تُنْقِيهِ وتُزِيلُ تَغْيِيزَهُ فهي طهارةٌ لُغَوِيَّةٌ لا شرعيَّةٌ كما هو واضح ولا يجب عَيْنًا بل الواجب على مَنْ أَكَلَ نَجِسًا له دُسُومَةٌ إزالَتُها ولو بِغَيْرِ سِوَاكٍ. (وَيُسَنُّ) أَي يَتَأَكَّدُ (لِلصَّلَاةِ) فَرِيضَتُهَا وَنَعْلَتُهَا، وَإِنْ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَقَرَّبَ الْفَصْلَ وَلَوْ لِفَاقِدِ الطُّهُورَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فَمُه. وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَه أَوَّلُهَا سُنُّ لَهُ تَدَارُكُهُ أَثْنَاءَهَا بِفِعْلِ قَلِيلٍ كَمَا يُسَنُّ لَهُ دَفْعُ الْمَاءِ بَيْنَ يَدَيْهِ بِشَرْطِهِ وَإِرْسَالُ شَعْرِ أَوْ كَفُّ ثَوْبٍ وَلَوْ مِنْ مُصَلٍّ

• فَوَدُ: (مُجَرَّدُ النَّظَافَةِ) أَي إِزَالَةُ الرِّيحِ الْكَرِيمَةِ مُغْنِي. • فَوَدُ: (ذَلِكَ) أَي التَّجَسُّسُ. • فَوَدُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي إِجْزَاءُ السَّوَاكِ بِالتَّجَسُّسِ. • فَوَدُ: (خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ) مِنْهُمْ النَّهْيُ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. • فَوَدُ: (مَطْهُرَةٌ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا كُلُّ إِنَاءٍ يَطْهَرُ بِهِ أَي مِنْ قَسْبَةِ السَّوَاكِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَطْهَرُ الْفَمُ فِي الْمَجْمُوعِ مُغْنِي، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدُ: (لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ الْمَقْصُودُ التَّنْظِيفُ وَالتَّجَسُّسُ مُسْتَقْتَدِرٌ فَلَا يَكُونُ مُتَقَطًّا سَم. • فَوَدُ: (فَهِيَ) أَي الطَّهَارَةُ الْمَأْخُودُ مِنْهَا مَطْهُرَةٌ. • فَوَدُ: (وَلَا يَجِبُ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ لَوْ فُرِضَ تَوَقُّفُ زَوَالِهَا عَلَيْهِ عَيْنًا فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَجِبُ بَصْرِيٌّ عِبَارَةٌ شَيْخِنَا وَقَدْ يَجِبُ كَمَا إِذَا نَذَرَهُ أَوْ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ زَوَالُ نَجَاسَةٍ أَوْ رِيحٍ كَرِيمَةٍ فِي نَحْوِ جُمُعَةٍ وَعَلِمَ أَنَّهُ يُؤْذِي غَيْرَهُ وَقَدْ يَحْرُمُ كَانَ اسْتَاكُ بِسِوَاكِ غَيْرِهِ بَلَا إِذْنِهِ وَلَا عِلْمَ رِضَاهُ، فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِهِ أَوْ عِلْمَ رِضَاهُ لَمْ يَحْرُمُ وَلَمْ يَكُنْ يَنْكَرُهُ بَلْ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّيْرِكِ بِهِ وَالْأَوَّلَى كَانَ صَاحِبُ السَّوَاكِ عَالِمًا أَوْ وَلِيًّا لَمْ يَكُنْ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَمَا كَانَ أَصْلُهُ التَّذَبُّبُ لَا يَغْتَرِيهِ الْإِبَاحَةُ اهـ.

• فَوَدُ (سُنِّي): (لِلصَّلَاةِ) أَي وَلَوْ قَبْلَ دُخُولِ وَفْتِهَا شَوْبَرِيٌّ اهـ، وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ بِقَوْلِهِ. • فَوَدُ: (فَرَضُهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَالْقِيَاسُ فِي الْمَغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَأَيْضًا فِي النَّهْيِ الْإِذَا قَوْلُهُ وَيُفَرَّقُ إِلَى وَلِصَّلَاةِ الْجَنَازَةِ. • فَوَدُ: (وَإِنْ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) أَي مِنْ نَحْوِ التَّرَاوِيحِ مُغْنِي. • فَوَدُ: (وَالْقِيَاسُ الْإِنْفِ) أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخِنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَم. • فَوَدُ: (أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ) أَي نَسِيَانًا نِهَآيَةً. • فَوَدُ: (سُنُّ لَهُ تَدَارُكُهُ الْإِنْفِ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ وَقَالَ فِي الْمَغْنِي وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْإِسْتِجَابِ؛ لِأَنَّ الْكَفَّ مَطْلُوبٌ فِي الصَّلَاةِ فَمُرَاعَاةُ أَوَّلَى، وَهُوَ أَوَّلَى بِالْإِعْتِمَادِ؛ لِأَنَّ الْمَسَائِلَ الْمَذْكُورَةَ خَرَجَ فِيهَا عَنِ الْأَصْلِ لَوْجُودِ الْمَنْقُضِ لَهُ مِنَ السُّنَّةِ بَصْرِيٌّ وَإِلَيْهِ مِثْلُ كَلَامِ شَيْخِنَا.

• فَوَدُ: (وَلَا يُنَافِيهِ الْإِنْفِ) أَي وَلَا يُقَالُ لَا إِزْوَءَ لِلرَّبِّ فِي اسْتِغْمَالِ التَّجَسُّسِ الَّذِي حَرَّمَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَالِجِهَةِ التَّحْرِيمِ كَمَا فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ قَطْعًا مَعَ إِجْزَائِهَا فِي ثَوْبٍ وَمَكَانٍ مُحَرَّمَيْنِ لِأَنَّهُ كَالِجِهَةِ التَّحْرِيمِ. • فَوَدُ: (لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ الْمَقْصُودُ التَّنْظِيفُ وَالتَّجَسُّسُ مُسْتَقْتَدِرٌ فَلَا يَكُونُ مُتَقَطًّا. • فَوَدُ: (وَالْقِيَاسُ الْإِنْفِ) أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخِنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، ثُمَّ الْجَامِعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَنْصُوصَةِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضُهَا كَوْنُهُ أَمْرًا مَطْلُوبًا يَسِيرًا وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا حَدِيثُ: «إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وَقَوْلُهُمُ الْمِنْسُورُ لَا يَنْسُقُ بِالْمَنْسُورِ.



آخِرَ وَلِسَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ أَوْ الشُّكْرِ، وَإِنْ تَسَوَّكَ لِلْقِرَاءَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَفُرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَدَاخُلِ بَعْضِ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ بِأَنَّهُ مَبْنَاهَا عَلَى التَّدَاخُلِ لِمَسْنُونَتِهَا وَمَنْ قَامَ كَقَامَتِ نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنْ بَاقِيهَا وَلَا كَذَلِكَ هُنَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُسْرُ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ قَرَّبَ الْفَصْلَ؛ وَلَئِنْ هُيئتُ لِلصَّلَاةِ، وَإِنْ تَسَوَّكَ لِوُضُوئِهَا وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا، وَيَفْعَلَهُ الْقَارِئُ بَعْدَ فَرَاغِ الْآيَةِ وَكَذَا السَّامِعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِ أَبْصَاحًا إِلَّا بِهِ فَمَنْ قَالَ يُقَدِّمُهُ عَلَيْهِ لِتَتَّصِلَ هِيَ بِهِ لِعِلَّةِ لِرِعَايَةِ الْأَفْضَلِ

• فَوَدَّ: (وَلِسَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَأَمَّا الْإِسْتِيَاكُ لِلْقِرَاءَةِ بَعْدَ السُّجُودِ فَيَتَّبِعِي بِنَاؤُهُ عَلَى الْإِسْتِعَاذَةِ، فَإِنْ سُنَّتْ سُنٌّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تِلَاوَةٌ جَدِيدَةٌ وَإِلَّا، وَهُوَ الْأَصَحُّ فَلَا اِهْتِمَامَ عَاشِرَ. • فَوَدَّ: (أَوِ الشُّكْرِ) وَيَكُونُ وَقْتُهِ بَعْدَ وُجُودِ سَبَبِ السُّجُودِ عَاشِرَ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ تَسَوَّكَ لِلْقِرَاءَةِ) هَذَا مَحَلُّهُ إِذَا كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا وَسَجَدَ لِلثَّلَاوَةِ لَا يُطْلَبُ مِنْهُ الْإِسْتِيَاكُ لِانْسِحَابِ السُّوَاكِ الْأَوَّلِ عَلَى الصَّلَاةِ وَتَوَابِعِهَا اِهْتِمَامَ عَاشِرَ عَنِ الْإِبْعَابِ. • فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَيِ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ ثُمَّ قَالَ، وَإِنْ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ أَيِ السُّوَاكِ لِلْقِرَاءَةِ عَنِ التَّسَوُّكِ لِلْسُّجُودِ فَلْيُسْتَحَبَّ لِقِرَاءَتِهِ أَيْضًا بَعْدَ السُّجُودِ اِهْتِمَامَ سَمِ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ اسْتَأْكَ لِلْسُّجُودِ وَقَدْ مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْمُبَابِ خِلَافُهُ. • فَوَدَّ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيِ بَيْنَ عَدَمِ تَدَاخُلِ سِيَوَاكِ الثَّلَاوَةِ وَسِيَوَاكِ سَجْدَتِهَا. • فَوَدَّ: (وَمَنْ قَامَ كَقَامَتِ نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنْ بَاقِيهَا وَلَا كَذَلِكَ هُنَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُسْرُ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ قَرَّبَ الْفَصْلَ؛ وَلَئِنْ هُيئتُ لِلصَّلَاةِ، وَإِنْ تَسَوَّكَ لِوُضُوئِهَا وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا، وَيَفْعَلَهُ الْقَارِئُ بَعْدَ فَرَاغِ الْآيَةِ وَكَذَا السَّامِعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِ أَبْصَاحًا إِلَّا بِهِ فَمَنْ قَالَ يُقَدِّمُهُ عَلَيْهِ لِتَتَّصِلَ هِيَ بِهِ لِعِلَّةِ لِرِعَايَةِ الْأَفْضَلِ) سَقَطَ الطَّلِبُ بِاتِّفَاقٍ وَفِي حُصُولِ التَّوَابِ أَيْضًا عِنْدَ النِّهَايَةِ وَمَنْ وَاظَفَهُ. • فَوَدَّ: (وَيَفْعَلُهُ) أَيِ السُّوَاكِ. • فَوَدَّ: (وَقْتُهَا) أَيِ وَقْتُ سَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ (فِي حَقِّهِ أَيْضًا) أَيِ فِي حَقِّ السَّامِعِ كَالْقَارِئِ (إِلَّا بِهِ) أَيِ بِالْفَرَاغِ. • فَوَدَّ: (لَعَلَّهُ لِرِعَايَةِ الْأَفْضَلِ) وَنَظِيرُهُ الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتُهَا فَإِنَّ الْأَفْضَلَ فِعْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِيَتَّهِيَ لِلْعِبَادَةِ عَقِبَ دُخُولِ وَقْتُهَا لَا يُقَالُ يُشْكِلُ عَلَى أَفْضَلِيَةِ السُّوَاكِ قَبْلَ الْوَقْتِ حُرْمَةُ الْأَذَانِ قَبْلَهُ لِاشْتِغَالِهِ بِعِبَادَةٍ فَاسِدَةٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْأَذَانُ شَرِيعٌ لِلْإِعْلَامِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ فِعْلُهُ قَبْلَهُ يُنَافِي مَا شَرِيعٌ هُوَ لَهُ بَلْ فِعْلُهُ قَبْلَهُ يَوْفِقُ فِي لَيْسَ بِخِلَافِ السُّوَاكِ فَإِنَّهُ شَرِيعٌ لِشَيْءٍ يُفْعَلُ بَعْدَهُ لِيَكُونَ عَلَى الْحَالَةِ الْكَامِلَةِ، وَهُوَ حَاصِلُ بَفِعْلِهِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى خِجِّ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ وَلَمْ يُجِبْ عَاشِرَ عِبَارَةً سَمَ قَوْلُهُ لَعَلَّهُ الْخُ فِيهِ تَضَرُّعٌ بِإِجْزَائِهِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتُهَا، وَأَنَّهُ الْأَفْضَلُ وَلَا يَخْلُو ذَلِكَ عَنْ شَيْءٍ مَعَ قَوْلِهِ إِذْ لَا يَدْخُلُ الْخُ وَكَذَا تَخْصِيصُ السَّامِعِ بِذَلِكَ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَذَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِاشْتِغَالِ الْقَارِئِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ

• فَوَدَّ: (وَلِسَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَأَمَّا الْإِسْتِيَاكُ لِلْقِرَاءَةِ بَعْدَ السُّجُودِ فَيَتَّبِعِي بِنَاؤُهُ عَلَى الْإِسْتِعَاذَةِ، فَإِنْ سُنَّتْ سُنٌّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تِلَاوَةٌ جَدِيدَةٌ وَإِلَّا، وَهُوَ الْأَصَحُّ فَلَا اِهْتِمَامَ عَاشِرَ. • فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَيِ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ ثُمَّ قَالَ، وَإِنْ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ أَيِ السُّوَاكِ لِلْقِرَاءَةِ عَنِ التَّسَوُّكِ لِلْسُّجُودِ فَلْيُسْتَحَبَّ لِقِرَاءَتِهِ أَيْضًا بَعْدَ السُّجُودِ اِهْتِمَامَ سَمِ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ اسْتَأْكَ لِلْسُّجُودِ وَقَدْ مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْمُبَابِ خِلَافُهُ. • فَوَدَّ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيِ بَيْنَ عَدَمِ تَدَاخُلِ سِيَوَاكِ الثَّلَاوَةِ وَسِيَوَاكِ سَجْدَتِهَا. • فَوَدَّ: (وَمَنْ قَامَ كَقَامَتِ نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنْ بَاقِيهَا وَلَا كَذَلِكَ هُنَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُسْرُ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ قَرَّبَ الْفَصْلَ؛ وَلَئِنْ هُيئتُ لِلصَّلَاةِ، وَإِنْ تَسَوَّكَ لِوُضُوئِهَا وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا، وَيَفْعَلَهُ الْقَارِئُ بَعْدَ فَرَاغِ الْآيَةِ وَكَذَا السَّامِعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِ أَبْصَاحًا إِلَّا بِهِ فَمَنْ قَالَ يُقَدِّمُهُ عَلَيْهِ لِتَتَّصِلَ هِيَ بِهِ لِعِلَّةِ لِرِعَايَةِ الْأَفْضَلِ) سَقَطَ الطَّلِبُ بِاتِّفَاقٍ وَفِي حُصُولِ التَّوَابِ أَيْضًا عِنْدَ النِّهَايَةِ وَمَنْ وَاظَفَهُ. • فَوَدَّ: (وَيَفْعَلُهُ) أَيِ السُّوَاكِ. • فَوَدَّ: (وَقْتُهَا) أَيِ وَقْتُ سَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ (فِي حَقِّهِ أَيْضًا) أَيِ فِي حَقِّ السَّامِعِ كَالْقَارِئِ (إِلَّا بِهِ) أَيِ بِالْفَرَاغِ. • فَوَدَّ: (لَعَلَّهُ لِرِعَايَةِ الْأَفْضَلِ) وَنَظِيرُهُ الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ فِعْلُهُ قَبْلَهُ يُنَافِي مَا شَرِيعٌ هُوَ لَهُ بَلْ فِعْلُهُ قَبْلَهُ يَوْفِقُ فِي لَيْسَ بِخِلَافِ السُّوَاكِ فَإِنَّهُ شَرِيعٌ لِشَيْءٍ يُفْعَلُ بَعْدَهُ لِيَكُونَ عَلَى الْحَالَةِ الْكَامِلَةِ، وَهُوَ حَاصِلُ بَفِعْلِهِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى خِجِّ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ وَلَمْ يُجِبْ عَاشِرَ عِبَارَةً سَمَ قَوْلُهُ لَعَلَّهُ الْخُ فِيهِ تَضَرُّعٌ بِإِجْزَائِهِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتُهَا، وَأَنَّهُ الْأَفْضَلُ وَلَا يَخْلُو ذَلِكَ عَنْ شَيْءٍ مَعَ قَوْلِهِ إِذْ لَا يَدْخُلُ الْخُ وَكَذَا تَخْصِيصُ السَّامِعِ بِذَلِكَ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَذَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِاشْتِغَالِ الْقَارِئِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ

ولصلاة الجنابة وللطواف وذلك لخبير الحميدي بإسناد جيد «ركعتان يسوأك أفضل من سبعين ركعة بلا يسوأك» وليس فيه دليل على أفضليته على الجماعة التي هي سبع وعشرين درجة؛ لأنه لم يتحد الجزاء في الحديثين؛ لأن درجة من هذه قد تعدل كثيرا من تلك السبعين ركعة وأيضا خبر الجماعة أصح بل في المجموع إن خبر السوأك ضعيف من سائر طرقه، وإن الحاكم تساهل على عاذته في تصحيحه فضلا عن قوله أنه على شرط مسلم. وقول ابن دقيق العيد المراد بالدرجة الصلاة لخبير مسلم «صلاة الجماعة تعدل خمسا وعشرين من صلاة الفذ» منازع فيه بأنه ليس مثقفا عليه كما صرحوا به أي لإمكان الأخذ بقضيته مضموما للدرجة التي في غيره فتكون صلاة الجماعة بخمس وعشرين صلاة وخمس وعشرين درجة وهذا هو الأتيق باب الثواب المبني على سعة الفضل والمانع.....

يُخْفَى تَقْدُمُ الْإِسْتِيَاكِ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ عَلَى الزَّوَالِ. وَتَقْدَمُ عَنِ الشُّوزِيِّ الْجَزْمُ بِهَذَا. «قوله: (وللطواف) ولو نفلًا نهايةً ومُنْهًى. «قوله: (وذلك) أي تأكد سن الاستيأك للصلاة. «قوله: (وليس فيه دليل إلخ) عبارة النهاية والمُعْتَمَدُ تَفْضِيلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ أَيْ بِلَا سِوَاكِ عَلَى صَلَاةِ الْمُتَفَرِّدِ بِسِوَاكِ لِكَثْرَةِ الْفَوَائِدِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهَا. «قوله: (التي هي سبع إلخ) وفي رواية بخمس وعشرين درجة كما يأتي في الشرح. «قوله: (من ههنا) أي من السبع والعشرين درجة للجماعة. «قوله: (وقول ابن دقيق العيد إلخ) جواب عما يرد على قوله؛ لأنه لم يتحد الجزاء إلخ. «قوله: (من صلاة الفذ) بشد الذال أي المتفرد. «قوله: (منازع فيه) خبر وقول ابن دقيق العيد إلخ والضمير المجزور له وأما ضمير بأنه فيجوز كونه له وللمراد خلافًا لما في الكزدي من أنه راجع لخبير مسلم. «قوله: (بقضيته) أي قضية خبر مسلم من التفصيل بالعدد وكذا ضمير في غيره أي في الحديث الأول. «قوله: (وخمس إلخ) وذكر الخمس هنا بناء على رواية أخرى غير رواية السبع كزدي أي فالأوفق لما قبله وسبع وعشرين درجة إلا أن يقصد بهذا إلى وجود تلك الرواية. «قوله: (وهذا) أي الأخذ مع الصم. «قوله: (والمانع) عطف على المبني.

«قوله: (وذلك لخبير الحميدي إلخ) قال في شرح الروض، فإن قلت حاصله أن صلاة به أفضل من خمس وثلاثين بدونه وقضيته مع خبر -صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته متفردًا خمسًا وعشرين ضعفًا- أن السوأك للصلاة أفضل من الفرض، وهو خلاف المشهور ثم أجاب ببعض الأجوبة التي ذكرها الشارح ثم قال أو يحمل أي أو يجاب بحمل خبر صلاة الجماعة على ما إذا كانت صلاتها وصلاة الأفراد بسوأك أو بدونه والخبر الآخر على ما إذا كانت صلاة الجماعة بسوأك والأخرى بدونه فصلاة الجماعة بسوأك أفضل منها بدونه بشرط فعله صلاة الجماعة بلا يسوأك تفضل صلاة المتفرد بسوأك بخمسة عشر انتهى. قوله: (بشتر) وجهه أنهما إذا كانا بلا يسوأك تزيد صلاة الجماعة بخمس وعشرين فإذا كانت زيادتها إذا كانت وحدها بسوأك خمسًا وثلاثين علمنا أن الزيادة للسوأك عشر وقوله بخمسة عشر وجهه أنهما لو كانا بلا يسوأك كانت صلاة الجماعة تزيد بخمس وعشرين فإذا كان الأفراد

من حصره بِحَمْلِ الدَّرَجَةِ عَلَى الصَّلَاةِ، وَيَمْتَنِعُهُ أَيْضًا أَنَّ رِوَايَةَ الصَّلَاةِ خَمْسَ وَعِشْرِينَ وَرِوَايَةَ الدَّرَجَةِ سِتْعَ وَعِشْرُونَ فَكَيْفَ يَتَأْتَى الْحَمْلُ مَعَ ذَلِكَ وَحِينَئِذٍ فَلَا إِشْكَالَ بِوَجْهِهِ وَيُسَلِّمُ أَنَّ الدَّرَجَةَ الصَّلَاةَ فَلَا شَكَّ أَنَّ لِلْجَمَاعَةِ فَوَائِدَ أُخْرَى زَائِدَةٌ عَلَى هَذَا التَّضْعِيفِ فِي مُقَابَلَةِ الْخَطَا إِلَىهَا وَتَوْفُرُ الْخُشُوعُ وَالْجَفِظُ مِنَ الشَّيْطَانِ الْمُقْتَضِي لِمَزِيدِ الْكَمَالِ وَالثَّوَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ الشُّنَّةُ وَذَلِكَ يَزِيدُ عَلَى زِيَادَةِ السُّوَالِكِ بِكَثِيرٍ فَلَا تَعَارُضَ. وَأَمَّا الْحَمْلُ الَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَلَا يَخْلُو عَنْ تَكْلُفٍ وَمُخَالَفَةٍ لِظَاهِرِ الْحَدِيثَيْنِ فَيَحْتَاجُ لِدَلِيلٍ لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بغيرِهِ بِمَا يُؤَافِقُ ظَاهِرَهُمَا كَمَا عَلِمْتَ وَجَاءَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عِمْرَانَ «الْجَمَاعَةُ فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ بِخَمْسٍ عَشْرَةَ صَلَاةً وَفِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ» وَمِثْلُ هَذَا لَا دَخَلَ لِلرَّأْيِ فِيهِ فَهوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ أَيْضًا تَفْسِيرُ الدَّرَجَةِ بِالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ أَحَادِيثَ

□ فَوَدَّ: (مَنْ خَصَرَهُ) أَيِ خَصَرَ ثَوَابَ الْجَمَاعَةِ عَلَى السَّتْعِ وَالْعِشْرِينَ وَارْجَعَ الْكُرْدِيُّ الضَّمِيرَ لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ. □ فَوَدَّ: (وَيَمْتَنِعُهُ) أَيِ الْحَصَرِ أَوْ الْحَمْلِ أَيْضًا أَيِ كَمْنَعِ الْأَتْيِ بِبَابِ الثَّوَابِ. □ فَوَدَّ: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ الْأَخْذِ بِالْخ. □ فَوَدَّ: (فَلَا إِشْكَالَ) أَيِ عَلَى تَفْضِيلِ الْجَمَاعَةِ عَلَى السُّوَالِكِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (فَلَا إِشْكَالَ) كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ رَكْعَتَانِ جَمَاعَةً بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً كُلُّ صَلَاةٍ رَكْعَتَانِ فَرَكْعَتَانِ جَمَاعَةً بِخَمْسِينَ رَكْعَةً يَنْتَظِمُ إِلَيْهَا خَمْسَ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً وَالْمَجْمُوعُ أَزِيدُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (هَلَى هَذَا التَّضْعِيفِ) أَيِ السَّتْعِ وَالْعِشْرِينَ. □ فَوَدَّ: (فِي مُقَابَلَةِ الْخَطَا بِالْخ) صِفَةٌ بَعْدَ صِفَةٍ لِقَوْلِهِ فَوَائِدَ أُخْرَى. □ فَوَدَّ: (وَتَوْفُرُ الْخُشُوعُ بِالْخ) عَطَفَ عَلَى الْخَطَا. □ فَوَدَّ: (الْمُقْتَضِي بِالْخ) صِفَةٌ لِتَوْفُرِ بِالْخ. □ فَوَدَّ: (وَغَيْرُ ذَلِكَ) أَيِ غَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْخَطَا وَالتَّوْفِيرِ. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا الْحَمْلُ الَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُنَا بِالْخ) تَقْلَهُ سَم ثُمَّ وَضَحَهُ رَاجِعُهُ إِنْ رُمِتْ. □ فَوَدَّ: (لِظَاهِرِ الْحَدِيثَيْنِ) أَيِ حَدِيثِ الْجَمَاعَةِ وَحَدِيثِ السُّوَالِكِ. □ فَوَدَّ: (لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بِالْخ) فِيهِ أَنَّ هَذَا الْإِمْكَانَ إِنَّمَا يُخَوِّجُ لِدَلِيلٍ لَوْ عَيَّنَ الشَّيْخُ ذَلِكَ الْجَوَابَ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِمَالِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ دَلِيلٌ سَم. □ فَوَدَّ: (كَمَا عَلِمْتَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ لِإِمْكَانِ الْأَخْذِ بِالْخ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُ هَذَا) أَيِ دَرَجَاتِ الْعِبَادَةِ.

□ فَوَدَّ: (لِلرَّأْيِ) أَيِ الْإِجْتِهَادِ. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَيِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ الْوَارِدَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. □ فَوَدَّ: (فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ) أَيِ إِلَيْهِ ﷺ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بِمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. □ فَوَدَّ: (يَنْدَفِعُ بِالْخ) مَا ذَكَرَهُ مِنْ

بِسُوَالِكِ كَانَ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ السُّوَالِكِ عَشْرَ تَسْفُطٍ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ. □ فَوَدَّ: (فَلَا إِشْكَالَ) كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ رَكْعَتَانِ جَمَاعَةً بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً كُلُّ صَلَاةٍ رَكْعَتَانِ فَرَكْعَتَانِ جَمَاعَةً بِخَمْسِينَ رَكْعَةً يَنْتَظِمُ إِلَيْهَا خَمْسَ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً وَالْمَجْمُوعُ أَزِيدُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بغيرِهِ) فِيهِ أَنَّ هَذَا الْإِمْكَانَ إِنَّمَا يُخَوِّجُ لِدَلِيلٍ لَوْ عَيَّنَ الشَّيْخُ ذَلِكَ الْجَوَابَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِمَالِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) مَا ذَكَرَهُ مِنْ انْتِفَاعِ تَفْسِيرِ الدَّرَجَةِ بِمَا ذَكَرَ وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَيْهِ كِلَاهُمَا مَمْنُوعَانِ إِذْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الدَّرَجَةُ هِيَ الصَّلَاةُ وَتَكُونُ أَحَادِيثُ الدَّرَجَةِ

الدرجة مُتَّفَقَةٌ عَلَى الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ وَأَحَادِيثُ الصَّلَاةِ مُخْتَلِفَةٌ فَذُلَّ عَلَى أَنَّ الدَّرَجَةَ غَيْرُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْتَلِفْ بِالْمَحَالِّ وَالصَّلَاةُ اخْتَلَفَتْ بِهَا وَحَيْثُيْذُ فَتَكُونُ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ، وَهُوَ مَا يُلَازِمُ الدَّوْرَ الْبَائِثَيْنِ وَأَرْبَعِينَ صَلَاةً وَفِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ وَهُوَ الْجَامِعُ الْأَكْثَرُ جَمَاعَةً غَالِيًا الْبَائِثَيْنِ وَخَمْسِينَ صَلَاةً.....

انْدِفَاعُ تَفْسِيرِ الدَّرَجَةِ بِمَا ذَكَرَهُ، وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَيْهِ يَكْلَاهُمَا مَمْنُوعَانِ إِذْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الدَّرَجَةُ هِيَ الصَّلَاةُ، وَتَكُونُ أَحَادِيثُ الدَّرَجَةِ مَحْمُولَةً عَلَى أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ فِي أَحَادِيثِ الصَّلَاةِ فَتَأْمَلُهُ سَم.

❑ قُودُ: (مُتَّفَقَةٌ الْخ) فِيهِ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ دَرَجَةً وَالسَّبْعُ وَالْعِشْرِينَ دَرَجَةً وَارِدٌ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاجِدٍ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِذَلِكَ عَدَمُ وُجُودِ رِوَايَةِ التَّقْصِ عَنْ ذَلِكَ. ❑ قُودُ: (عَلَى الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ) كَذَا فِي السَّبْعِ وَالصَّوَابُ عَلَى السَّبْعِ وَالْعِشْرِينَ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الدَّرَجَةِ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ لَا خَمْسٌ وَعِشْرُونَ اه. ❑ قُودُ: (فَذُلَّ الْخ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنْ اتِّفَاقِ أَحَادِيثِ الدَّرَجَةِ وَاخْتِلَافِ أَحَادِيثِ الصَّلَاةِ. ❑ قُودُ: (وَحَيْثُيْذُ) أَيِ حِينَ إِذْ كَانَتْ الدَّرَجَةُ غَيْرَ الصَّلَاةِ. ❑ قُودُ: (مَا يُلَازِمُ الدَّوْرَ) أَيِ الْمَخْصُوصُ بِأَهْلِ الدَّوْرِ لِإِقَامَتِهِمْ فِيهِ غَيْرَ الْجُمُعَةِ. ❑ قُودُ: (بِائِثَيْنِ وَأَرْبَعِينَ صَلَاةً الْخ) أَيِ بَاغِيَارِ رِوَايَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ثُمَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِقَوْلِهِ فَذُلَّ عَلَى أَنَّ الدَّرَجَةَ غَيْرُ الصَّلَاةِ أَنَّهَا غَيْرُ بَحْسَبِ الْحَقِيقَةِ وَالْأَقْمَجُودُ مُغَايِرَتَهَا لَهَا كَذَلِكَ لَا يَتَفَرَّغُ عَنْهُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ بَائِثَيْنِ وَأَرْبَعِينَ صَلَاةً وَفِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ بَائِثَيْنِ وَخَمْسِينَ صَلَاةً بَلْ يُنَافِي ذَلِكَ التَّفَرُّعُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَيْهَا مَعَ كَوْنِهَا بِمَعْنَاهَا وَالْمَعْنَى أَنَّ الْخَمْسَ وَالْعِشْرِينَ دَرَجَةً خَمْسٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً زَائِدَةً عَلَى الْخَمْسِ عَشْرَةَ صَلَاةً فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ وَعَلَى الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ صَلَاةً فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ إِذْ عَلَى هَذَا يَظْهَرُ ذَلِكَ التَّفَرُّعُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم أَيِ فَإِنَّ هَذَا خِلَافُ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَيِ لِإِمْكَانِ الْأَخِذِ الْخ الَّذِي هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي إِرَادَةِ الْمُغَايِرَةِ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ ثُمَّ قَوْلُ الْمُحْشِي وَالْمَعْنَى أَنَّ الْخَمْسَ الْخ الْأَصُوبُ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ أَيِ بَاغِيَارِ الْخ وَلَمَّا فِي الشَّارِحِ أَنَّ السَّبْعَ وَالْعِشْرِينَ دَرَجَةً سَبْعٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً الْخ. ❑ قُودُ: (بِائِثَيْنِ وَخَمْسِينَ صَلَاةً) أَيِ، وَهِيَ تَزِيدُ عَلَى سَبْعِينَ رَكْعَةً سَم أَيِ لِمَا مَرَّ أَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ

مَحْمُولَةٌ عَلَى أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ فِي أَحَادِيثِ الصَّلَاةِ فَتَأْمَلُهُ. ❑ قُودُ: (بِائِثَيْنِ وَأَرْبَعِينَ) أَيِ بَاغِيَارِ رِوَايَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ثُمَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِقَوْلِهِ فَذُلَّ عَلَى أَنَّ الدَّرَجَةَ غَيْرُ الصَّلَاةِ أَنَّهَا غَيْرُهَا بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ وَالْأَقْمَجُودُ مُغَايِرَتَهَا لَهَا كَذَلِكَ لَا يَتَفَرَّغُ عَنْهُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ بَائِثَيْنِ وَأَرْبَعِينَ صَلَاةً وَفِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ بَائِثَيْنِ وَخَمْسِينَ صَلَاةً بَلْ يُنَافِي ذَلِكَ التَّفَرُّعُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَيْهَا مَعَ كَوْنِهَا بِمَعْنَاهَا وَالْمَعْنَى أَنَّ الْخَمْسَ وَالْعِشْرِينَ دَرَجَةً خَمْسٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً زَائِدَةً عَلَى الْخَمْسِ عَشْرَةَ صَلَاةً فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ وَعَلَى الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ صَلَاةً فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ إِذْ عَلَى هَذَا يَظْهَرُ ذَلِكَ التَّفَرُّعُ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. ❑ قُودُ: (بِائِثَيْنِ وَخَمْسِينَ صَلَاةً) أَيِ، وَهِيَ تَزِيدُ عَلَى سَبْعِينَ رَكْعَةً وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَوْ يُحْمَلُ خَبَرُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ صَلَاتُهَا وَصَلَاةُ الْإِنْفِرَادِ بِيَسْوَاكِ أَوْ

وبهذا يتأيد ما قدمته أن تضعيف الجماعة يزيد على تضعيف السواك بكثير ولو عرف من عادته إدماء السواك لفيه استاك بلطف وإلا تركه، ويفعله لها وبغيرها ولو بالمسجد إن أمِن وصول مستقذر إليه وكرهه بعض الأئمة له فيه أطالوا في ردّها (وتغيّر الفم) ريحا أو لونا بنحو نوم أو أكل كريبه أو طول سكوت أو كثرة كلام للخبر الصحيح «السواك مطهرة» أي بكسر

رَكْعَتَانِ . ٥ فَوَدَّ: (وبهذا يتأيد إلخ) أي بقوله فتكون الصلاة جماعة إلخ . ٥ فَوَدَّ: (ولاً) أي، وإن لم يتنعم اللطف في دفع الإدماء عبارته في شرح بأفضل، ويظهر أنه لو خشي تنجس فيه لم يندب لها اهـ . وكتب عليه الكردي ما نصّه وفي الإيماء نحو ما هنا ثم قال ويحتمل خلافه إن اتسع الوقت وعنده ماء يظهر فمه ولم يخش فوات فضيلة التحريم ونحوه ثم رأيت بعضهم صرح بحرمته إذا علم من عادته أنه إذا استاك دَمَى فمه وليس عنده ماء يغسله به وضاق وقت الصلاة اهـ . ٥ فَوَدَّ: (لها) أي للصلاة .

٥ فَوَدَّ: (له فيه) أي للإستياك في المسجد . ٥ فَوَدَّ: (أطالوا إلخ) خبر وكرهه إلخ و . ٥ فَوَدَّ: (في ردّها) أي الكراهة يعني في ردّ قوله بها .

٥ فَوَدَّ (سني): (وتغيّر الفم) أنهم تغيّره بالفم دون السنّ نذبه لتغيّر فم من لا ين له، وهو كذلك نهاية وشيخنا . قال ع ش هذا قد يشمل الفم في وجوه لا يجب غسله كالوجه الثاني الذي في جهة الفم وليس بعيداً سم اهـ . ٥ فَوَدَّ: (ريحا أو لونا) أي أو طعماً فيما يظهر نعم في الأولى أكّد فيما يظهر أيضاً؛ لأنّ ضررهما متعلّق بخلافه ولم يقيد صاحب المُنْهِي التّغْيِيرَ بوصفٍ ولعلّه جُوزَ منه إلى التعميم الذي أشرت إليه بصريّ عبارة الحلبيّ ريحا أو لونا أو طعماً اهـ وعبارة البخيريّ على الإقناع قوله: رائحة الفم ليس يقيد بل مثلها اللون كصفرة الأسنان والطعم اهـ . ٥ فَوَدَّ: (بنحو نوم) إلى التثنية في المُنْهِي إلّا قوله مضدّز إلى للفم وقوله كالتسمية إلى ومنزل وقوله ولو لبغيره إلى وإرادة أكل . ٥ فَوَدَّ: (بنحو نوم إلخ) أي كجوع مُنْهِي . ٥ فَوَدَّ: (أو أكل كريبه) كثوم ويصلي وكرايت شيخنا .

بدونه والخبر الآخر على ما إذا كانت صلاة الجماعة بسواك والأخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المنفرد بسواك بخمسة عشر اهـ . وقد قدّمناه أيضاً فقد أفاد هذا الحمل أنّ لفظة الجماعة خمساً وعشرين ولفظة السواك عشراً وبه يتضح ما قرّعه فإذا كانت الصلاتان جماعة لكن إحداهما فقط بسواك فقد استويا فيما للجماعة وصارت التي بسواك زائدة بما للسواك، وهو عشر وإذا كانتا فرادى وإحداهما فقط بسواك زادت على الأخرى بعشر السواك، وإذا كانت إحداهما جماعة بسواك والأخرى فرادى بلا سواك زادت الأولى بما للجماعة، وهو خمس وعشرون وما للسواك، وهو عشر ومجموع ذلك خمس وثلاثون، وإذا كانت إحداهما جماعة بلا سواك والأخرى فرادى به فزيادة الأولى للجماعة، وهي الخمس والعشرون ينقط منها زيادة الثانية للسواك، وهي العشر يبقى خمس عشرة زائدة على الثانية . ٥ فَوَدَّ: (وتغيّر الفم) لو كان له وجهان أحدهما من جهة فمّه فإنه لا يجب غسله ولا يطلب مضمضة للفم الذي فيه ولا استنشاق

الميم وفتحها مصدرٌ ميميٌّ بمعنى اسم الفاعل من التطهير أو اسم للآلة للغم مرصاة للرب. ويتأكد في مواضع آخر كقراءة قرآن أو حديث أو علم شرعي أو آية وكذكر كالنسمية أول الوضوء ولدخول مسجد ولو خالياً ومثول ولو لغيره ثم مُحْتَمَل تقييده بغير الخالي ويُفْرَقُ بينه وبين المسجد بأن ملائكته أفضل فزوعوا كما زوعوا بكراهة دخوله خالياً لمن أكل كريهاً بخلاف غيره، ومحتمل التسوية والأول أقرب ولإرادة أكل أو نوم ولاستيقاظ منه وبعد وثبر وفي السحر.....

• فود: (مصدر ميمي) نثر على غير ترتيب اللَّف. • فود: (بمعنى اسم الفاعل) قد يقال أو باقي على المضدرية رعاية للألفية بصري. • فود: (ويتأكد) إلى قوله أو آية في النهاية. • فود: (كقراءة قرآن) ويكون قبل الاستعاذة شَرْحُ بأفضل ونهاية. • فود: (وكذكر كالنسمية إلخ) وعليه فيستحب السواك قبل النسمية في الوضوء لأجل النسمية وبعد غسل الكفين لأجل الوضوء.

(فائدة) لو نذر السواك هل يُحْمَلُ على ما هو المتعارف فيه من الأسنان وما حولها أم يشمل اللسان وسقف الحلق فيه نظر والأقرب الأول؛ لأنه المراد في قوله ﷺ: «إذا استنكتم فاستاكوا عرضاً وتفسيرهم السواك شَرْحاً بأنه استعمال عود ونحوه في الأسنان وما حولها ع ش وفي البجيرمي عن البابلي ما يوافقه في مسألة التذير. • فود: (كالنسمية أول الوضوء) قضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في شرح العباب والمتجه أيضاً استحبابه للغسل، وإن استاك للوضوء قبله خلافاً لما وقع لبعضهم ووافقاً لمراسم. • فود: (والأول أقرب) بل النسوية أقرب أخذاً بإطلاق الأضحاب ولا داعي للتخصيص بصري عبارة الكردني عن الإيعاب وأنه يُزِيدُ إطلاقهم نظر الملايكة ذلك المحل وعليه فلا يتقيد بمنزله اه. • فود: (ولإرادة أكل إلخ) أي أو جماع لزوجه أو أمته وعند اجتماعه بإخوانه وعند دخول الكعبة وعند العطش والجوع وإرادة السفر والقُدوم منه، فإن لم يقدِر على جميع ذلك استاك اليوم والليلة مرة وفي فضاء كثيرة وخصال عديدة أعظمها أنه مرصاة للرب مسخطة للشيطان مطهرة للغم مُطَيِّبٌ للتكبة مصف للخلة مَزَكٌ للفطنة والفصاحة قاطع للرطوبة مُجَدِّدٌ للبصر مُبْطِلٌ للشيب مُسَوِّدٌ للظفر مُضَاعِفٌ للأجر مُزهِبٌ للعَدُوَّ مُهَضِّمٌ للطعام مُزِعِمٌ للشيطان مُذَكِّرٌ للشهادة عند الموت وأزصلها بعضهم إلى تيف وسبعين خصلة وشيخنا وأكثرها في المعنى.

• فود: (والاستيقاظ منه) أي، وإن لم يحصل تغيّر؛ لأنه مَطْلَشَةٌ بزماوي. • فود: (وفي السحر) بفختين ما بين الفجرين وجمعه أحرار وإدامته تورث السعة واليقنى ويُسرُّ الرزق وتُسْكِنُ الصداع وتذهب

للأنف الذي فيه وهل يُطْلَبُ السواك للغم الذي فيه، ويتأكد لغيره وللصلاة فيه نظر والطلب غير بعيد. • فود: (كالنسمية أول الوضوء) قضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في شرح العباب والمتجه أيضاً استحبابه للغسل، وإن استاك للوضوء قبله خلافاً لما وقع لبعضهم ووافقاً لمراسم.

وعند الاحتضار وللصائم قبل أوان الخلوف.

(تنبيه) ندبه للذكر الشايل للتسمية مع نديها لكل أمر ذي بال الشايل للسواك يلزمه دور ظاهر لا مخلص عنه إلا يمنع ندب التسمية له.....

جميع ما في الرأس من الأذى والبلغم وتقوي الأسنان وتزيد فصاحة وحفظاً وعقلاً وتطهر القلب وتذهب الجذام وتنقي المال والأولاد وتوانس الإنسان في قبره، ويأتيه ملك الموت عند قبض روحه في صورة حسنة بجبرمي عن الزاهد. ة فود: (وهذا الاحتضار) أي بنفس المريض أو غيره وقيل إنه يسهل خروج الروح مغني ويجبرمي. ة فود: (وللصائم الخ) كما يسر الطيب قبل الإحرام مغني.

ة فود: (أوان الخلوف) أي قبل الزوال كزدي. ة فود: (ندبه) أي السواك. ة فود: (يلزمه دور) أي؛ لأن طلب السواك يقتضي طلب التسمية قبله، وهو يقتضي طلب السواك قبلها وهو يقتضي طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر أن اللازم التسلسل لا الدور فإن طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك لها كما لا يخفى، وإن اتفق طلب كل الآخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل. وقد يقال لو طلب الآخر لم يمكن الإنشال، لأن الإتيان بأي منهما يقتضي تقدم الآخر إلى ما لا نهاية له فتأمل سم وتعقبه الهاتفي في حاشيته على التهمة فقال قوله: دور ظاهر؛ لأن السواك أمر ذو بال وكل أمر ذي بال تستحب له التسمية والتسمية أيضاً ذكر من الأذكار ويستحب لكل ذكر السواك فالتسمية طلبت السواك والسواك طلب التسمية فيكون تسلسلاً إلى غير النهاية، وأن السواك المعتد به شرعاً يتوقف وجوده على التسمية وكون التسمية ذكراً معتداً بكمالها شرعاً أيضاً متوقف على السواك قبلها فيكون دوراً قطعاً كما قال الشارح، وإنما احتج الشارح بذكر الدور فقط؛ لأنه أخفى من التسلسل إذ تصوير التسلسل في أمثال هذا المقام ظاهر وشائع انتهى اه كزدي. ة فود: (لا يمنع ندب التسمية له) يراد على هذا الحضر حصول المخلص بعكس ذلك أي يمنع ندبه لها قاله سم وقد يجاب بأن منشأ الدور إنما هو التسمية الثانية المطلوبة للسواك المطلوب للتسمية الأولى لا السواك فلذا تعين منع ندب التسمية الثانية المرادة للشارح هنا للمخلص من الدور ثم رأيت في الكزدي عن الهاتفي جواباً آخر نعه قوله إلا يمنع ندب

ة فود: (تنبيه ندبه) أي ندب السواك وقوله يلزمه دور أي؛ لأن طلب السواك يقتضي طلب التسمية قبله وهو يقتضي طلب السواك قبلها، وهو يقتضي طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر أن اللازم التسلسل لا الدور، فإن طلب التسمية للسواك لم يقتض طلب السواك الذي طلبت له بل يواك آخر لها وهكذا فتأمل على أنه لا تسلسل حقيقة أيضاً فإن طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك لها كما لا يخفى، وإن اتفق طلب كل الآخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب كل الآخر لم يمكن إلا الإنشال؛ لأن الإتيان بأي منهما يقتضي تقدم الآخر إلى ما لا نهاية له فتأمل. ة فود: (لا يمنع ندب التسمية له) يراد على هذا الحضر حصول المخلص بعكس ذلك أي يمنع ندبه لها.

وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ حَصَلَ هُنَا مَانِعٌ مِنْهَا هُوَ عَدَمُ التَّاهُلِ لِكَمَالِ التُّطْقِ بِهَا وَيُسَنُّ أَنْ يَكُونَ بِالْيَمِينِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا لَا تُبَاشِرُ الْقَدْرَ مَعَ شَرْفِ الْفَمِ وَشَرْفِ الْمَقْصُودِ بِالسَّوَالِكِ وَأَنْ يَبْدَأَ بِجَانِبِ الْفَمِ الْأَيْمَنِ، وَيَنْتَفِي أَنْ يَتَوَيَّ بِالسَّوَالِكِ السُّنَّةُ كَالنَّسْلِ بِالْجَمَاعِ.....

التَّسْمِيَةُ لَهُ أَيُّ لِلْسَّوَالِكِ لَا يَمْنَعُ نَذْبُ السَّوَالِكِ لِلتَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ أَمْرٌ ذُو بَالٍ قَطْعًا فَالسَّوَالِكُ مَنُذُوبٌ لَهُ قَطْعًا بِخِلَافِ السَّوَالِكِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْإِسْتِيَاكَ عِنْدَ الْإِمَامِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي مَعْنَى الْإِسْتِجْمَارِ لَا تَنْذُبُ لَهُ التَّسْمِيَةُ إِذَا تَمَثَّلَ هَذَا الْاِنْدَفَاعُ مَا قَبْلَ يَرِدُ عَلَى هَذَا الْحَضَرِ الْخُ. هـ فَوَدُ: (وَيُوجِبُهُ الْخُ) لَوْ تَمَّ لَرِمَ أَتَاهَا لَا تُسَنُّ مُطْلَقًا خَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا سِوَاكَ قَالَهُ السَّيِّدُ الْبُضْرِيُّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ تَوْجِيهٌ لِتَرْجِيحِ مَنَعَ نَذْبِ التَّسْمِيَةِ مَعَ حُصُولِ الْمُخْلَصِ ظَاهِرًا بَعَكْسِ ذَلِكَ فَيُخْتَصُّ التَّوْجِيهِ الْمَذْكُورُ بِصُورَةِ الدُّوَرِ.

هـ فَوَدُ: (هُوَ عَدَمُ التَّاهُلِ الْخُ) أَيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّاهُلُ لِذَلِكَ إِلَّا بِالسَّوَالِكِ. هـ فَوَدُ: (وَيُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ، وَيَنْتَفِي فِي الْتَّاهِيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَأَنْ يُجْعَلَ فِي الْمَعْنَى. هـ فَوَدُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ، وَإِنْ كَانَ لِإِزَالَةِ تَغْيِيرِ نَهَائِهِ وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ زَادِ الْمَعْنَى وَقِيلَ إِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ الْعِبَادَةُ فَيَالْيَمِينِ أَوْ إِزَالَةِ الرَّايِحَةِ قِبَالِ الْيَسَارِ وَقِيلَ بِالْيَسَارِ مُطْلَقًا وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيْعَابِ لَوْ كَانَتْ الْآلَةُ أَصْبَعُهُ بِنَاءٍ عَلَى مَا مَرَّ فِيهَا سُنَّ كَوْنُهَا الْيَسَارَ إِنْ كَانَ تَمَّ تَغْيِيرُ؛ لِأَنَّهَا تُبَاشِرُهُ. هـ فَوَدُ: (لِأَنَّهَا لَا تُبَاشِرُ الْقَدْرَ) قَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْبِدَ لَا تُبَاشِرُ الْقَدْرَ فِي الْإِسْتِجْمَارِ بِالْحَجَرِ مَعَ كَرَاهِيَةِ الْيَمِينِ وَلَعَلَّ قَوْلَهُ: مَعَ شَرْفِ الْفَمِ الْخُ لِدَفْعِ وَرُودِ ذَلِكَ سَم. هـ فَوَدُ: (وَأَنْ يَبْدَأَ بِجَانِبِ الْفَمِ الْخُ) أَيُّ إِلَى نَضِيفِهِ وَيَنْتَفِي بِالْجَانِبِ الْأَيْسَرِ إِلَى نَضِيفِهِ أَيْضًا مِنْ دَاخِلِ الْأَسْنَانِ وَخَارِجِهَا شَيْخُنَا وَقَدْ مَرَّ عَنْ شَيْءٍ مِثْلِهِ بِزِيَادَةِ. هـ فَوَدُ: (وَيَنْتَفِي الْخُ) قَالَ الْمُحَلِّيُّ وَيُسَنُّ أَنْ يَتَوَيَّ الْوُضُوءَ أَوَّلَهُ لِثَبَاتٍ عَلَى سُنَّتِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ انْتَهَى وَقَالَ سَم قَوْلُهُ: لِثَبَاتِ الْخُ قَضِيَّتُهُ حُصُولُ السُّنَّةِ مِنْ غَيْرِ ثَوَابٍ لَكِنْ صَرَّحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنْ لَا تَحْصُلُ السُّنَّةُ أَيْضًا. هـ أَقُولُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يَنْقُضُ عَنِ الْعِبَادَةِ وَغَيْرِهَا فَمُجَرَّدُ وَفَوْعِهِ خَيْثُ لَمْ يَقْتَرِنْ بِالتَّيَّةِ يَنْصَرَفُ إِلَى الْعَادَةِ فَلَا يَكُونُ عِبَادَةً عَنْ ش. هـ فَوَدُ: (أَنْ يَتَوَيَّ بِالسَّوَالِكِ الْخُ) أَيُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْوُضُوءِ إِلَّا فَنِيَّتُهُ تَشْمَلُهُ مَعْنَى وَشَيْخُنَا عِبَارَةً شَرَّحَ بِأَفْضَلِ، وَيَتَوَيَّ بِهِ سُنَّةُ الْوُضُوءِ بِنَاءً عَلَى مَا مَضَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ تَبَعًا لِجَمَاعَةٍ مِنْ أَنَّهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنْ مَحَلَّهُ بَعْدَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ وَقَبْلَ الْمَضْمُضَةِ فَحَيْثُ لَا يَخْتَاجُ لَبِّيَّةَ إِنْ نَوَى عِنْدَ التَّسْمِيَةِ لِيُشْمَلَ التَّيَّةَ لَهُ كَثِيرُهُ. هـ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: لَا يَخْتَاجُ الْخُ مُرَادُهُ بَعْدَمُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى التَّيَّةِ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لِاسْتِثْنَائِهَا عِنْدَ مَا ذَكَرَ وَإِلَّا فَاسْتِصْحَابُهَا لَا بُدَّ مِنْهُ كَمَا يُرِيدُ إِلَيْهِ كَلَامُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ عِبَارَةً فَتَحَ الْجَوَادِ وَيُسَنُّ لَهُ أَنْ يَسْتَضْحِبَهَا فِيهِ مِنْ أَوَّلِهِ بِأَنْ يَأْتِيَ بِهَا أَوَّلَهُ عَلَى أَيِّ كَيْفِيَّةٍ مِنْ كَيْفِيَّاتِهَا السَّابِقَةِ، وَيَسْتَضْحِبُهَا إِلَى غَسْلِ بَعْضِ الْوَجْهِ لِيَحْصَلَ لَهُ ثَوَابُ السُّنَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ. هـ فَتَقْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ لِيَحْصَلَ

هـ فَوَدُ: (لِأَنَّهَا لَا تُبَاشِرُ الْقَدْرَ) قَدْ يَرِدُ أَنَّ الْبِدَ لَا تُبَاشِرُ الْقَدْرَ فِي الْإِسْتِجْمَارِ بِالْحَجَرِ مَعَ كَرَاهِيَةِ الْيَمِينِ وَلَعَلَّ قَوْلَهُ مَعَ شَرْفِ الْفَمِ الْخُ لِدَفْعِ وَرُودِ ذَلِكَ. هـ فَوَدُ: (وَيَنْتَفِي) ظَاهِرُهُ أَنَّ التَّيَّةَ غَيْرُ شَرْطٍ، وَأَنَّ حُصُولَ السُّنَّةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا.



وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ يَنْبَغِي بِمَعْنَى يَتَحَتَّمُ حَتَّى لَوْ فَعَلَ مَا لَمْ تَشْمَلْهُ نِيَّةٌ مَا سُئِرَ فِيهِ بِلَا نِيَّةِ السُّنَّةِ لَمْ يُتَّبَعْ عَلَيْهِ وَأَنْ يُعَوِّدَهُ الصَّبِيُّ لِأَلْفِهِ وَأَنْ يَجْعَلَ خِنْصَرَهُ وَإِهَامَتَهُ تَحْتَهُ وَالْأَصَابِعَ الثَّلَاثَةَ الْبَاقِيَةَ فَوْقَهُ وَأَنْ يَلْعَقَ رِيقَهُ أَوَّلَ اسْتِجَابِكِهِ إِلَّا لِلْعُفْرِ وَأَنْ لَا يَمْصُهُ وَأَنْ يَضَعَهُ فَوْقَ أُذُنِهِ الْيُسْرَى لِيُخْبِرَ فِيهِ وَاقْتِدَاءً بِالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِنْ كَانَ بِالْأَرْضِ نَصَبَهُ وَلَا يَمْرُضُهُ وَأَنْ يَفْسِلَهُ قَبْلَ وَضْعِهِ كَمَا إِذَا أَرَادَ الْاسْتِجَابَةَ ثَانِيًا وَقَدْ حَصَلَ بِهِ نَحْوُ رِيحٍ وَلَا يُكْرَهُ إِدْخَالُهُ مَاءً وَضُوءُهُ أَيْ إِلَّا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ مَا يُقَدَّرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَنْ لَا يَزِيدَ فِي طَوْلِهِ عَلَى شِبْرٍ وَأَنْ لَا يَسْتَاكَ بِطَرَفِهِ الْآخِرَ قَبْلَ؛ لِأَنَّ الْأَذَى يَسْتَقِرُّ فِيهِ. وَهُوَ بِسَوَاكِهِ الْغَيْرِ بِلَا إِذْنٍ وَلَا عِلْمٍ رَضًا حَرَامٌ وَالْإِفْخَافُ الْأَوَّلَى إِلَّا لِلتَّبَرُّكِ كَمَا فَعَلَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَيَتَأَكَّدُ التَّخْلِيلُ إِثْرَ الطَّعَامِ قَبْلَ.....

إِلْحَ يُقِيدُ تَوَقُّفَ حُصُولِهَا عَلَى اسْتِحْضَارِهَا وَفِي الْإِيمَابِ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنْ الْإِكْمَالَ أَنْ يَتَوَيَّ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً عِنْدَ ابْتِدَاءِ وَضُوءِهِ وَمَرَّةً عِنْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ اهـ. عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَتَوَيَّ أَوَّلَ السُّنَّةِ فَقَطْ كَانَ يَقُولُ تَوَيَّتْ سُنَّتَ الْوُضُوءِ ثُمَّ يَتَوَيَّ عِنْدَ أَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ الثَّابِتَةِ الْمُتَّبِعَةِ اهـ. ؕ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى الْجَمَاعِ. ؕ فَوَدَّ: (بِمَعْنَى يَتَحَتَّمُ) أَيْ لِحُصُولِ الْقَوَابِ سَمٍ وَكُرْدِيٍّ بَلَّ لِحُصُولِ أَضَلِّ السُّنَّةِ كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. ؕ فَوَدَّ: (مَا لَمْ تَشْمَلْهُ الْإِلْحَ) أَيْ عَمَلًا لَمْ تَشْمَلْهُ الْإِلْحَ كَالسَّوَاكِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ الْمُقَرُونَةِ بِالثَّابِتَةِ أَوْ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالصَّلَاةِ. ؕ فَوَدَّ: (لَمْ يَنْبَغِ عَلَيْهِ) بَلَّ لَا يَسْقُطُ بِهِ الطَّلَبُ أَيْضًا كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. ؕ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَنْلَعَ رِيقَهُ أَوَّلَ اسْتِجَابِكِهِ) كَذَا فِي النَّهَائِيَةِ وَقَالَ ع. ش. وَلَعَلَّ جَعَلَهُ التَّبَرُّكُ بِمَا يَحْصُلُ فِي أَوَّلِ الْعِبَادَةِ، وَيُفَعَّلُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ السَّوَاكِ جَدِيدًا وَعِبَارَةُ فَتَاوَى الشَّارِحِ م. الرُّمَادُ بِأَوَّلِ السَّوَاكِ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ السَّوَاكِ اهـ. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْمَرْحُومِيِّ وَاسْتَحَبَّ أَنْ يَنْلَعَ رِيقَهُ أَوَّلَ مَا يَسْتَاكَ وَفِي كُلِّ مَرَّةٍ وَفَتْ وَضَعَهُ فِي الْفَمِ وَقَبْلَ أَنْ يَحْرَكَ كَثِيرًا لِمَا قِيلَ أَنَّهُ أَمَانٌ مِنَ الْجُذَامِ وَالْبَرَصِ وَكُلِّ دَاءٍ يَسُورِي الْمَوْتِ وَلَا يَنْلَعُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا لِمَا قِيلَ إِنَّهُ يَوْرِثُ الْوَسْوَاسَ اهـ.

ؕ فَوَدَّ: (إِلَّا لِلْعُفْرِ) أَيْ كَانَ يَتَلَقَّى بِهِ قَدْرٌ. ؕ فَوَدَّ: (وَأَنْ لَا يَمْصُهُ) فَإِنَّ ذَلِكَ يَوْرِثُ الْبَاسُورَ بُجَيْرِمِيِّ. ؕ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَضَعَهُ الْإِلْحَ) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ. ؕ فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ) أَيْ وَضَعُ السَّوَاكِ. ؕ فَوَدَّ: (وَقَدْ حَصَلَ بِهِ نَحْوُ رِيحٍ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ إِنْ عَلِقَ بِهِ قَدْرٌ اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ إِذَا حَصَلَ عَلَيْهِ وَسَخٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ نَحْوُهُ كَمَا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ. ؕ فَوَدَّ: (أَيْ إِلَّا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ الْإِلْحَ) وَأُطْلِقَ الْمُغْنِيُّ الْكِرَاهَةَ وَمُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا قَالَ الشَّارِحُ. ؕ فَوَدَّ: (وَأَنْ لَا يَزِيدَ الْإِلْحَ) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ وَالْإِفْخَافُ وَزَادَ شَيْخُنَا لِمَا قِيلَ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَرْكَبُ الزَّائِدَ اهـ. ؕ فَوَدَّ: (عَلَى شِبْرٍ) أَيْ بِالشَّبْرِ الْمُغْتَدِلِ لَا بِشِبْرِ نَفْسِهِ بُجَيْرِمِيِّ. ؕ فَوَدَّ: (وَأَنْ لَا يَسْتَاكَ الْإِلْحَ) وَاسْتَحَبَّ بَعْضُهُمْ أَنْ يَقُولَ أَوَّلُهُ اللَّهُمَّ يَبِضْ بِهَ اسْنَانِي وَشُدْ بِهِ لِسَانِي وَبَثَّ بِهِ لَهَاتِي وَبَارِكْ لِي فِيهِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ شَيْخُنَا زَادَ الْمُغْنِيُّ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَضَلُّ فَلَنَّهُ دُعَاءٌ حَسَنٌ اهـ.

ؕ فَوَدَّ: (حَرَامٌ) كَذَا فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِيِّ. ؕ فَوَدَّ: (وَيَتَأَكَّدُ التَّخْلِيلُ الْإِلْحَ) وَسُنُّ التَّخْلِيلِ قَبْلَ السَّوَاكِ وَبَعْدَهُ وَمِنْ آثَارِ الطَّعَامِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ زَادَ الْمُغْنِيُّ وَكَوْنُ الْإِفْخَافِ مِنْ عَوْدِ السَّوَاكِ وَيُكْرَهُ بَنَحُو الْحَدِيدِ اهـ. زَادَ شَيْخُنَا قَبْلَ وَيُكْرَهُ الْإِلْحَ أَوْ مِنَ الْخَلْقِ الْمَعْرُوفَةِ اهـ. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيمَابِ وَيُكْرَهُ بَعْدُ الْقَصْبِ

بل هو أفضل للاختلاف في وجوبه، ويُرَدُّ بأنه موجودٌ في السؤال أيضًا مع كثرة فوائده التي تزيد على السبعين ولا يبلغ ما أخرجه بالخلال بخلاف إسنانه؛ لأن الخارج به يغلب فيه عدم التغيير. (ولا يُكرهه) في حالة من الحالات بل هو سُنةٌ مطلقًا ولو لم يكن لأسنانه له إما مرؤاته مرضاة للرب (إلا للصائم بعد الزوال)؛ لأن خلوف فيه، وهو يضمُّ أوله ويُفتح في لغة شاذةٍ تغيّره أُطِيبَ عند الله من ريح المسك يوم القيامة.....

وبعود الآس ووردة التهي عنهما وعن عود الرمان والرنحان والتين من طُرُقٍ ضعیفة، وأنها تُحرِّك عِرْقَ الجذام إلا التين فإنه يورث الأكلة وجاء في طب أهل البيت التهي عن الخلال بالحوص والقصب وبالحديد كجلاء الأسنان ويزودها به ويسنُّ بل يتأكد على من يصحب الناس التطفل بالسؤال ونحوه والطبيب وحسن الأدب اهـ. □ فُرد: (بل هو أفضل) أي من السؤال وفي شرح العباب قال الزركشي وابن العماد، وهو أي التحلل من أثر الطعام أفضل من السؤال؛ لأنه يتلغ بما بين الأسنان المُعَيَّر للقم ما لا يتلغه السؤال ورُدَّ بأن السؤال مُختلفٌ في وجوبه اهـ سم. □ فُرد: (بأنه موجود) أي الاختلاف. □ فُرد: (في حالة) إلى قوله ولو أكل في المُغني إلا قوله ويُفتح في لغة شاذة وقوله، ويمتد إلى وجوبه إلخ وكذا في النهاية إلا قوله يوم القيامة إلى وأطيبه. □ فُرد: (بل هو سُنة مطلقًا) تقدّم عن شيخنا أنه يغيره الأحكام الخمسة إلا الإباحة.

□ فُرد (سنن): (إلا للصائم إلخ) أي ولو كان ثقلًا نهايةً ومغني زاد شيخنا ولو حُكِمَا فَيَدْخُلُ الْمُسْمِكُ كَانَ نَسِي التَّيَّةَ لَيْلًا فِي رَمَضَانَ فَأَنْسَكَ فَهُوَ فِي حُكْمِ الصَّائِمِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ وَالْخَطِيبُ مِنْ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ لِلْمُسْمِكِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي صِيَامِ اهـ. زاد الجعيري، فإن قيل لأي شيء كره الاستياك بعد الزوال للصائم ولم يُكره المضمضة مع أنها مُزيلَةٌ لِلْخُلُوفِ أَجِيبُ أَنَّ السَّوَالَ لَمَّا كَانَ مُصَاحِبًا لِلْمَاءِ وَمِثْلَهُ الرِّيقُ كَانَ أَبْلَغَ مِنْ مُجَرَّدِ الْمَاءِ الَّذِي بِهِ الْمَضْمَضَةُ اهـ.

□ فُرد (سنن): (بعد الزوال) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ مَاتَ فَلَا يُكْرَهُ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ انْقَطَعَ بِالْمَوْتِ وَقِيلَ عَنْ قَتَادَةَ الشَّارِحُ مَا يُوَافِقُهُ ش عَلَى مَا رَوَى فِي حَاشِيَتِهِ هُنَا أَي عَلَى الْمَنْهَجِ مَا نُصَّهُ.

(فَرَفَعَ) مَاتَ الصَّائِمُ بَعْدَ الزَّوَالِ هَلْ يَحْرُمُ عَلَى الْغَائِلِ إِزَالَةُ خُلُوفِهِ بِسَوَالِكٍ وَفِي السَّوَالِكِ قَدَمُ الشَّهِيدِ الْحُرْمَةُ وَقَالَ ابْنُ الرَّمْلِيِّ اهـ بِجَعْرِي، وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا مِثْلُهُ. □ فُرد: (وَيُفْتَحُ إلخ) وَأَمَّا الرِّوَايَةُ فَبِالضَّمِّ فَقَطَّعَ ش وَمُغْنِي. □ فُرد: (تَغْيِيرُهُ) أَي تَغْيِيرُ رَاحَتِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فُرد: (أَطِيبَ عِنْدَ اللَّهِ إلخ) أَي أَكْثَرَ تَوَابًا

□ فُرد: (بل هو أفضل) أي من السؤال بدليل ما يأتي وفي شرح العباب قال الزركشي وابن العماد، وهو أي التحلل من أثر الطعام أفضل من السؤال؛ لأنه يتلغ بما بين الأسنان المُعَيَّر للقم ما لا يتلغه السؤال ورُدَّ بأن السؤال مُختلفٌ في وجوبه وورَدَ فيه «لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أَمْنِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَالِكِ أَوْ لَقَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السَّوَالَ» وَلَا كَذَلِكَ الْخِلَالُ اهـ.

كما صَحَّ به الحديثُ وَذَكَرَ يومُ القيامةِ؛ لأنَّه محلُّ الجزاءِ وإلا فأطيبُّه عند الله موجودةٌ في الدنيا أيضًا كما دَلَّ عليه حديثٌ آخرُ وأطيبُّه تدلُّ على طلبِ إيقائه ودلَّ على تخصيصه بما بعد الزوال ما في خبرِ رواه جماعةٌ وحشَّته بعضهم أنَّ من خصوصيات هذه الأئمة أنهم يُمسُونَ وخُلوفُ أفواههم أطيبُ عند الله من ريحِ المسكِ والمساء لما بعد الزوال، ويمتدُّ لُغةً إلى نصفِ الليلِ ومنه إلى الزوالِ صباحٌ وحكمةٌ اختصاصه بذلك أنَّ التغيُّرَ بعده يَتَمَحَضُّ عن الصومِ لِيُخلُو المَعْدَةُ بخلافه قَبْلَهُ، وإنَّما حُرِّمَتْ إزالةُ دمِ الشهيد؛ لأنها تَقْوِيَةُ فضيلةٍ على الغيرِ

عند الله مِنْ ريحِ المسكِ المطلوبِ في نحوِ الجُمُعةِ أو آتاه عند الملائكةِ أطيبُ مِنْ ريحِ المسكِ عندكم شَيْخُنَا.

• فُود: (كما صَحَّ به) أي بآن خُلوفَ فيه أطيبُ إلخ. • فُود: (لأنَّه محلُّ الجزاءِ) أو محلُّ ظهورها بإغطاءِ صاحبها أنواعِ الكرامةِ ولعلَّ هذا أظهرُ مما ذَكَرَهُ الشارحُ قاله السيّدُ عُمَرُ البُضَرِيُّ وقد يدَّعي أنَّه هو مرادُ الشارحِ. • فُود: (تدلُّ على طلبِ إيقائه) أي فَتَكَرَّه إِزالَةً شَرَحَ المنهج. • فُود: (على تخصيصه إلخ) أي تخصيصُ الخُلوفِ المُطْلَقِ في الحديثِ المُتَقَدِّمِ مُغْنِي. • فُود: (وخلوفُ أفواههم إلخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ مُقَدِّدَةٌ لِعامِلِها فَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالسُّبْكِيِّ وَخَصَّهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِالْآخِرَةِ وَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا مُغْنِي. • فُود: (والمساء لما إلخ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ لِمَا. • فُود: (وحكمةُ اختصاصه بذلك) أي اختصاصُ الكرامةِ بما بَعْدَ الزوالِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فُود: (بخلافه قَبْلَهُ) فَيَحَالُ على نَوْمٍ أو أَكْلٍ فِي اللَّيْلِ أو نَحْوِهما وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ واصلَ وَأَصْبَحَ صَائِمًا كَرِهَ لَهُ قَبْلَ الزوالِ كما قاله الجبليُّ وَتَبِعَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُفَرِّجِ كَصَاحِبِ الْأَنْوَارِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ قَبْلَ الزوالِ وَلَوْ لَمْ يَتَسَحَّرْ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَيُوجِّهُ بآنٍ مِنْ شَأْنِ التَّغْيِيرِ قَبْلَ الزوالِ أَنَّهُ يُحَالُ على التَّغْيِيرِ مِنَ الطَّعَامِ بِخلافه بَعْدَهُ فَأَنَاطُوهُ بِالْمِطْطَةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْإِفْرَادِ كَالْمَشَقَّةِ فِي السَّعْرِ نِهَايَةً وَإِعْيَابٍ وَفِي الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ وَعبارةُ الإِمْدَادِ لَوْ تَنَازَلَ لَيَلًا مَا يَمْنَعُ الْوِصَالَ وَلَا يَنْشَأُ مِنْهُ تَغْيِيرٌ فِي الْمَعْدَةِ بِوَجْهِ وَكَذَا لَوْ ارْتَكَبَ الْوِصَالَ الْمُحَرَّمَ فِيمَا يَظْهَرُ كَرِهَ لَهُ السَّوَاكُ مِنَ الْفَجْرِ على ما قاله جَمْعٌ؛ لِأَنَّ الْخُلُوفَ حَبِيتِيذٌ مِنَ الصَّوْمِ السَّابِقِ اه. وَيُوافِقُهَا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي بِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَاطَ مُفْطِرًا يَنْشَأُ عَنْهُ إِنْخٍ وَفِي عِشْرِ مَا نَصَّهُ وَنُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّارِحِ م ر تَقْلًا عَنْ وَالِدِهِ مَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ ابْنُ حَجٍّ وَنَصَّ مَا نُقِلَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ فَرَضَ الْكَلَامِ فِيمَا يُحْتَمَلُ تَغْيِيرُهُ بِهِ أَمَّا لَوْ افْطَرَ بِمَا لَا يُحْتَمَلُ أَنَّ يُحَالُ عَلَيْهِ

• فُود: (بخلافه قَبْلَهُ) أي، وَإِنْ لَمْ يَتَسَحَّرْ على الْأَوْجَهُ م ر قَالَ الْجِبْلِيُّ إِلَّا إِذَا لَمْ يُفْطَرْ لَيَلًا أَيْ فَحَبِيتِيذٌ يُكَرَّهُ قَبْلَ الزوالِ أَيضًا؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ حَبِيتِيذٌ مِنَ أَثَرِ الصَّوْمِ وَلَا مَحْذُورٌ فِيمَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ زَوَالُ الْكَرَاهَةِ بِالْغُرُوبِ وَعَوْدُهَا بِالْفَجْرِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِزَوَالِ بَزْوَالِ عَلَيْهِ، وَهِيَ هُنَا إِزَالَةُ الصَّائِمِ أَثَرِ صَوْمِهِ، وَيَتَبَيَّنُ عِنْدَ وُجُودِهَا وَلَوْ جَامِعٌ لَيَلًا فَقَطَّ فَهَلْ تَزَوَّلَ الْكَرَاهَةُ قَبْلَ الزوالِ لَانْقِطَاعِ حُكْمِ الصَّوْمِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ الْجِمَاعَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّغْيِيرِ فِيهِ نَظَرُ اه.

ومن ثم لو سَوَّكَ الصَّائِمُ غَيْرَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ حُرْمٌ عَلَيْهِ لذلِكَ وَلَوْ تَمَحَّضَ التَّغَيُّرُ مِنَ الصَّوْمِ قَبْلَ الزَّوَالِ بِأَنْ لَمْ يَتَحَاطَ مُفْطِرًا يَنْشَأُ عَنْهُ تَغْيِيرٌ لَيْلًا كُرْهٌ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ وَلَوْ أَكَلَ بَعْدَ الزَّوَالِ نَاسِيًا تَغْيِيرًا أَوْ نَامَ وَانْتَبَهَ كُرْهٌ أَيْضًا عَلَى الْأَوْجَهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ تَغْيِيرُ الصَّوْمِ فِيهِ إِزَالَةُ لَهُ وَلَوْ ضَمِنَا وَأَيْضًا فَقَدْ وَجَدَ مُقْتَضِي هُوَ التَّغْيِيرُ وَمَانِعٌ هُوَ الْخُلُوفُ وَالْمَانِعُ مُقَدَّمٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ ذلِكَ التَّغْيِيرُ أَذْهَبَ تَغْيِيرُ الصَّوْمِ لِاضْمِحْلَالِهِ فِيهِ وَذَهَابَهُ بِالْكُلِّيَّةِ فَسَرُّ السَّوَّكِ لذلِكَ كَمَا عَلَيْهِ جَمْعٌ.....

التَّغْيِيرُ كَتَحْوٍ بِمُسِمَةٍ أَوْ جَمَاعٍ فَحُكْمُهُ كَمَا لَوْ وَاصَلَ أَفَادَهُ الشَّارِحُ م ر فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَقَالَ إِنَّ وَالِدَهُ أَقْبَى بِهِ أ. هـ. قُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ سَوَّكَ الْفَخ) أَوْ أزالَ الشَّهيدَ الدَّمَ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنْ جُرِحَ جُرْحًا يَقْطَعُ بِمَوْتِهِ مِنْهُ قَارَالَ الدَّمَ عَنْ نَفْسِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ كُرْهٌ شَيْخُنَا زَادَ الْمُغْنِي تَقْصِيْتُ الْمُكَلَّفِ الْفَضِيلَةَ عَلَى نَفْسِهِ جَائِزٌ وَتَقْصِيْتُ غَيْرِهِ لَهَا عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ أ. هـ. قُودُ: (حُرْمٌ عَلَيْهِ الْفَخ) وَلَوْ تَعَمَّدَ مَسَّ أَوْ لَمَسَ غَيْرَهُ مَسًّا أَوْ لَمَسًا نَاقِضًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَ تَعَمَّدَتْ لَمَسَ رَجُلٍ أَوْ تَعَمَّدَ لَمَسَ امْرَأَةٍ بِلَا إِذْنٍ فِي ذلِكَ يَتَّبِعِي التَّحْرِيمُ إِذْ فِيهِ تَقْصِيْتُ فَضِيلَةَ عَلَى غَيْرِهِ بِلَا إِذْنٍ وَلَوْ تَعَمَّدَ تَقْضَ طَهَارَةً نَفْسَهُ عَيْنًا يَتَّبِعِي الْكِرَاهَةَ م ر أ. هـ. سَم.

قُودُ: (مُفْطِرًا يَنْشَأُ عَنْهُ الْفَخ) خَرَجَ بِهِ تَحْوُ الْجَمَاعِ بِتَجْيِيرِ مِي. هـ. قُودُ: (عَلَى الْأَوْجَهِ الْفَخ) وَجَرَى الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَالْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَابْنُ قَاسِمٍ الْعَبَادِيُّ وَغَيْرُهُمْ عَلَى عَدَمِ كِرَاهَةِ السَّوَّكِ حَبِيتِي كُرْدِي. هـ. قُودُ: (فَسَرُّ السَّوَّكِ الْفَخ) اِغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالزَّيَادِيُّ وَكَذَا النُّهَابِيُّ وَفَاقًا لِوَالِدِهِ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ أَكَلَ الصَّائِمُ نَاسِيًا بَعْدَ الزَّوَالِ أَوْ مُكْرَهًا أَوْ مُجْرًا مَا زَالَ بِهِ الْخُلُوفُ أَوْ قَبْلَهُ مَا مَنَعَ ظُهُورَهُ وَقُلْنَا بِعَدَمِ فُطْرِهِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ فَهَلْ يَكْرَهُ السَّوَّكُ أَمْ لَا لِزَوَالِ الْمَعْنَى. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ وَإِطْلَافُهُمْ يُفْهَمُ التَّغْيِيمُ أ. هـ. زَادَ سَمُ أَيِّ فَيْكْرِهِ وَلَا يُخَالِفُ ذلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ إِفْتَاءِ شَيْخِنَا؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِيمَا إِذَا حَصَلَ تَغْيِيرٌ بِالزَّمْنِ أَوْ الْأَكْلِ نَاسِيًا مَثَلًا فَلَا يَكْرَهُ وَفَرَضَ هَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَخْصُلْ تَغْيِيرٌ بِمَا ذُكِرَ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ زَوَالِ الْخُلُوفِ بِالْأَكْلِ نَاسِيًا مَثَلًا حُصُولُ تَغْيِيرٍ بِذلِكَ الْأَكْلِ أ. هـ. زَادَ الْكُرْدِيُّ وَعَلَى مَا قَالَهُ أَيُّ سَمُ إِنَّ حَصَلَ بِمَا ذُكِرَ تَغْيِيرُ الْفَمِ كُرْهٌ السَّوَّكُ عِنْدَ الشَّارِحِ أَيُّ ابْنِ حَجَرٍ دُونَ الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ بِهِ تَغْيِيرٌ كُرْهٌ عِنْدَ الشَّارِحِ وَغَيْرِهِ وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ كِرَاهَتَهُ لِلصَّائِمِ قَبْلَ الزَّوَالِ إِنْ كَانَ يُدْمِي فَمَهْ لِمَرَضٍ فِي لِسْتِهِ،

قُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ سَوَّكَ هَيْزَهُ بِغَيْرِ إِفْنِهِ حُرْمٌ) لَوْ تَعَمَّدَ مَسَّ أَوْ لَمَسَ غَيْرَهُ مَسًّا أَوْ لَمَسًا نَاقِضًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَ تَعَمَّدَتْ لَمَسَ رَجُلٍ أَوْ تَعَمَّدَ لَمَسَ امْرَأَةٍ أَوْ مَسَّ رَجُلٍ بِلَا إِذْنٍ فِي ذلِكَ يَتَّبِعِي التَّحْرِيمُ إِذْ فِيهِ تَقْصِيْتُ فَضِيلَةَ عَلَى غَيْرِهِ بِلَا إِذْنٍ وَلَوْ تَعَمَّدَ تَقْضَ طَهَارَةً نَفْسَهُ عَيْنًا يَتَّبِعِي الْكِرَاهَةَ م ر وَقِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَوْ أزالَ الشَّهيدَ دَمَ نَفْسِهِ لَمْ يَحْرُمَ بِأَنْ جُرِحَ فِي الْحَرْبِ جِرَاحَةً يَقْطَعُ بِمَوْتِهِ مِنْهَا ثُمَّ أَزالَهُ بِنَفْسِهِ ثُمَّ مَاتَ فِي الْحَرْبِ وَقَدْ يُقَالُ لَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ الْإِزَالَةِ أَنَّهُ شَهِيدٌ لِحُجُوزِ أَنْ لَا يَمُوتَ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قُودُ: (وَإَيْضًا فَقَدْ وَجَدَ الْفَخ) قَدْ يُشْكِلُ كِلَا التَّوَجِيهَيْنِ بِجَوَازِ إِزَالَةِ التَّجَاسَةِ عَنِ الشَّهِيدِ، وَإِنْ أُدْتُ إِلَى إِزَالَةِ دَمِ الشَّهَادَةِ وَقَدْ عَلِمَ بِمَا قَرَّرَ أَنْ سَبَبَ كِرَاهَةِ السَّوَّكِ إِزَالَةُ الْخُلُوفِ وَقَضِيَّتُهُ كِرَاهَةُ إِزَالَتِهَا بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ. هـ. قُودُ: (كَمَا عَلَيْهِ جَمْعٌ) أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَلَوْ أَكَلَ الصَّائِمُ نَاسِيًا بَعْدَ الزَّوَالِ أَوْ مُكْرَهًا مَا زَالَ بِهِ الْخُلُوفُ أَوْ

وتزول الكراهة بالفروب.

(تسبي) هل تكره إزالة الخلوّف بعد الزوال بغير السواك كأصبعه الخشينة المثبيلة؛ لأنّ السواك لم يُكره ليعينه بل لإزالته له كما تفرّز فكان ملخبط الكراهة زواله، وهو أعمّ من أن يكون يسواك أو بغيره أو لا كما دلّ عليه ظاهر تقييدهم لإزالته بالسواك والا لقالوا هنا أو في الصوم يُكره للصائم إزالة الخلوّف يسواك أو غيره كلّ مُحْتَمَل والأقرب للمدرك الأوّل ولكلاهمم الثاني فتأمّله. (والتسمية أوّله) أي الوضوء للاتباع ولخبر «لا وضوء لمن لم يُسم» وأخذ منه

ونخشى الفطر منه إلخ اهـ. ة فود: (وتزول الكراهة بالفروب) كذا في المُعْنَى وشرح الغاية لِلْفَرْقِ وقال شيخنا وكذا بالموت؛ لإتته الآن لَيْسَ بصائم كذا قال الشيخ الطوخى وقال غيره لا تزول بالموت بل قياس دم الشهيد الحزمة وبه قال الزملي اهـ. ة فود: (الخشينة) لا حاجة إليه. ة فود: (هل يُكره إلخ) اعتمد سَمَ وشيخنا واعتمد البُجَيْرِمِي عَدَمَ الكراهة.

ة فود: (سبي) (والتسمية أوّله) وَسُنُّ التَّعَوُّدُ قَبْلُهَا وَأَنْ يَزِيدَ بَعْدَهَا الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَنِعْمَتِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا وَالْإِسْلَامَ نَوْرًا رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونَ وَسُنُّ الْإِسْرَارِ بِهَا شَيْخُنَا وَفِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى بِمِثْلِهِ الْإِقْوَالُ وَالْإِسْلَامُ نَوْرًا وَقَوْلُهُ وَسُنُّ الْإِسْرَارِ بِهَا. ة فود: (أي الوضوء) ولو بماء مَغْصُوبٍ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ وَالْعِضَاءُ لِعَارِضٍ وَسُنُّ لِكُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ عِبَادَةٌ أَوْ غَيْرَهَا كَتُسْلٍ وَتَيْمُّمٌ وَتِلَاوَةٌ وَلَوْ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ وَجَمَاعٍ وَذَبْحٌ وَخُرُوجٌ مِنْ مَنَزِلٍ لَا لِلصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالْأَذْكَارِ وَتُكْرَهُ لِمَكْرُوهٍ، وَيُظْهَرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ تَحْرِيمُهَا لِمُحَرَّمٍ نِهَائِيَّةٍ وَفِي الْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ

قَبْلَهُ مَا مَنَعَ طُهُورَهُ وَقُلْنَا بَعْدَ فِطْرِهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَهَلْ يُكْرَهُ لَهُ السَّوَاكُ أَمْ لَا لِزَوَالِ الْمَعْنَى قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ وَإِطْلَاقُهُمْ يُفْهَمُ التَّعْمِيمُ أَيْ فَيُكْرَهُ وَلَا يُخَالَفُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ إِثْنَاءِ شَيْخِنَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا حَصَلَ تَغْيِيرٌ بِالتَّوَمِّ أَوِ الْأَكْلِ نَاسِيًا مَثَلًا فَلَا يُكْرَهُ وَفَرَضَ هَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ تَغْيِيرٌ بِمَا دُكِرَ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ زَوَالِ الْخُلُوفِ بِالْأَكْلِ نَاسِيًا مَثَلًا حُصُولُ تَغْيِيرٍ بِذَلِكَ الْأَكْلِ. ة فود: (والتسمية أوّله) قال في الباب وتكره أي التسمية لمُحَرَّمٍ ومكروه قال في شرحه بعد أن بيّن نقل ذلك عن الجواهر ما نصّه والظاهر أن المراد بهما المُحَرَّمُ أو المكروه لذاته قُتْسُنُ فِي نَحْوِ الْوُضُوءِ بِمَاءٍ مَغْصُوبٍ خِلَافًا لِمَا يَحْتَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَيَحْتُ الْأَذْرَعِيُّ حُرْمَتَهَا عِنْدَ الْمُحَرَّمِ ضَمِيمٌ، وَإِنْ نَقَلَهُ عَنِ الْحَقِيقَةِ كَمَا عَلِمَ وَمَا مَرَّ عَنِ الْعُلَمَاءِ اهـ وَأَرَادَ بِمَا مَرَّ عَنِ الْعُلَمَاءِ قَوْلَهُ قَبْلَ ذَلِكَ (فَرَعَ) فِي الْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا عَنِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْأَعْمَالَ ثَلَاثَ قِسْمٍ قِسْمٌ تُسَنُّ فِيهِ التَّسْمِيَةُ وَقِسْمٌ لَا تُسَنُّ فِيهِ وَقِسْمٌ تُكْرَهُ فِيهِ اهـ.

(فَرَعَ): وَقَعَ السُّؤَالُ هَلْ يَقُومُ مَقَامَ التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ الْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْ ذِكْرُ اللَّهِ كَمَا فِي بُدْءِ الْأُمُورِ فَأَجَابَ م ر بِالْمَنْعِ؛ لِأَنَّ الْبُدْءَ وَرَدَ فِيهَا طَلَبُ الْبُدْءِ بِالسَّمْلَةِ وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَيُذَكِّرُ اللَّهُ وَهَذِهِ لَمْ يَرَدْ فِيهَا إِلَّا طَلَبُ السَّمْلَةِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «تَوَضَّعُوا بِسْمِ اللَّهِ» أَيْ قَائِلِينَ ذَلِكَ كَمَا قَسَرَهُ بِهِ الْأَيْمَةُ وَأَقُولُ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ أَنَّ حَدِيثَ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ» شَامِلٌ لِلْوُضُوءِ.

أَحْمَدُ وَجَوَيْهَا وَرَدَّهُ أَصْحَابُنَا بِضَعْفِهِ أَوْ حَمَلِهِ عَلَى الْكَامِلِ لِمَا بَأْتِيَ فِي الْمَضْمُتَةِ وَأَقْلَهَا بِسْمِ  
اللَّهِ وَأَكْمَلَهَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (فَإِنْ تَرَكْتَ) هَا وَلَوْ عَمْدًا (فَقِيَ أَثَابُهُ) بَأْتِيَ بِهَا تَدَارُكَ لَهَا  
قَائِلًا بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَأَخْرَجَهُ لَا بَعْدَ فَرَاغِهِ.....

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بِالْكَرَاهَةِ لِمُحَرَّمٍ عِبَارَةٌ سَمَّ قَالَ فِي الْغِيَابِ وَتَكَرَّرَ أَيُّ التَّسْمِيَةِ لِمُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ  
وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا الْمُحَرَّمُ أَوْ الْمَكْرُوهُ لِذَاتِهِ فَتُسَرُّ فِي نَحْوِ الْوُضُوءِ بِمَقْصُوبٍ وَيَنْخُتُ الْأَذْرَعِي  
خُرْمَتَهَا عِنْدَ الْمُحَرَّمِ ضَعِيفٌ أَهْ أَوْ عِبَارَةٌ شَقِيحَةٌ: م ر لِمُحَرَّمٍ أَيُّ لِدَاتِهِ كَالرُّنَا وَشُرْبِ الْخَمْرِ بَقِيَ  
الْمُبَاحَاتُ الَّتِي لَا شَرَفَ فِيهَا كَتَقَلُّ مَتَاعٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرٍ وَقَضِيَّةٌ مَا ذَكَرَ أَتَاهَا مُبَاحَةٌ فِيهِ أَهْ وَعِبَارَةٌ  
الرَّشِيدِي وَيُنْتَظَرُ لَوْ أَكَلَ مَقْصُوبًا هَلْ هُوَ يَمُثِلُ الْوُضُوءَ بِمَاءٍ مَقْصُوبٍ أَوْ الْحُرْمَةُ فِيهِ ذَاتِيَّةٌ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ  
وَحَيْثُذِي فَصُورَةُ الْمُحَرَّمِ الَّذِي تَعْرُومُ التَّسْمِيَةُ عِنْدَهُ أَنْ يَشْرَبَ خَمْرًا أَوْ يَأْكُلَ مَيْتَةً لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ أَكْلِ الْمَقْصُوبِ أَنَّ الْغَضَبَ أَمْرٌ عَارِضٌ عَلَى حِلِّ الْمَأْكُولِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ بِخِلَافِ هَذَا أَهْ.

• فُود: (أَوْ حَمَلَهُ الْخ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ بَاقِضٍ وَقَالَ الْكُرْدِي عَلَيْهِ لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ ضَعِيفٌ كَمَا قَالَ بِهِ فِي  
التَّخْفَةِ وَالْإِيمَابِ لِمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَنَّ لَهُ طَرَفًا يَزِيدُهَا إِلَى رُتْبَةِ الْحَسَنِ فَرَأَيْنَاهُ بَلَّ بَعْضُ طَرَفِهِ  
حَسَنٌ أَهْ. • فُود: (لِمَا يَأْتِي الْخ) رَاجِعٌ لِلْمَقْصُوبِ فَقَطْ. • فُود: (وَأَقْلَهَا) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا يَصْرُحُ بِهِ فِي  
الْثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي. • فُود: (وَأَقْلَهَا بِسْمِ اللَّهِ) فَيَحْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بِذَلِكَ وَلَا يَحْصُلُ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَذْكَارِ  
لِطَلْبِ التَّسْمِيَةِ بِخُصُوصِهَا شَيْخُنَا عِبَارَةٌ سَمَّ.

(فَرَعَ) هَلْ يَقُومُ مَقَامَ التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ الْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْ ذِكْرُ اللَّهِ كَمَا فِي بُدَاةِ الْأُمُورِ فَاجَابَ م ر  
بِالْمَنْعِ؛ لِأَنَّ الْبُدَاةَ وَرَدَّ فِيهَا طَلْبُ الْبُدَاةِ بِالسُّنَّةِ وَبِالْحَمْدَةِ وَيَذْكُرُ اللَّهُ وَمَهْدٍ لَمْ يَرَدْ فِيهَا إِلَّا طَلْبُ  
السُّنَّةِ بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - تَوَضَّعُوا بِسْمِ اللَّهِ أَيُّ قَائِلِينَ ذَلِكَ كَمَا فَسَّرَهُ بِهِ الْأَيْمَةُ وَأَقُولُ  
لِفَائِلٍ أَنْ يَقُولَ أَنَّ حَدِيثَ - كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ - شَامِلٌ لِلْوُضُوءِ أَهْ. • فُود: (وَأَكْمَلَهَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ) وَيَأْتِي بِذَلِكَ وَلَوْ جُتِبَا وَحَافِضًا وَنَفْسًا كَانَ يَتَوَضَّعُ كُلُّ مِنْهُمْ لِسُنَّةِ السُّنَنِ لَكِنْ يَقْصِدُ بِهَا الذِّكْرَ  
شَيْخُنَا.

قَوْلُ الْمُتَنِي: (فَإِنْ تَرَكْتَ) إِنْ بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ فَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ التَّسْمِيَةِ بِمُذَكَّرٍ أَيُّ قَوْلٍ بِسْمِ اللَّهِ أَوْ ذِكْرٍ  
بِسْمِ اللَّهِ أَوْ الْإِثْنَانِ بِهِ مَثَلًا سَمَّ. • فُود: (قَائِلًا بِسْمِ اللَّهِ الْخ) أَوْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ شَيْخُنَا.  
• فُود: (أَوَّلَهُ وَأَخْرَجَهُ) أَيُّ الْأَحْمَلُ ذَلِكَ وَالْأَوَّلُ فَالسُّنَّةُ تَحْصُلُ بِدُونِهِ رَشِيدِي زَادَ ش وَالْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ مَا  
قَابَلَ الْآخَرَ فَيَدْخُلُ الْوَسْطُ أَهْ أَيُّ الْمُرَادُ بِأَخْرَجَهُ مَا عَدَا الْأَوَّلَ. • فُود: (لَا يَمُتُ فَرَاغِهِ) أَيُّ الْوُضُوءِ أَيُّ  
الْفَرَاغِ مِنْ أَعْمَالِهِ وَلَوْ بَقِيَ الدُّعَاءُ بَعْدَهُ عَلَى أَحَدٍ قَوْلَيْنِ ائْتِضَاءُ الرَّمْلِيِّ وَلَكِنْ يُقُولُ عَنِ الزِّيَادِي  
وَالشَّيْبَرِ أَمَلَسِي أَنَّ الْمُرَادَ، فَإِنَّ قَرَعَ مِنْ تَوَابِعِهِ حَتَّى الذِّكْرَ بَعْدَهُ بَلَّ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَسُورَةُ إِنَّا

• فُود: (فَإِنْ تَرَكْتَ) إِنْ بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ أَشْكَلَ التَّذْكِيرُ فِي الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ، وَلَوْ مَجَازِي  
الْثَّانِيَةِ يَجِبُ تَأْنِيهِ وَيُجَابُ بِتَأْوِيلِ التَّسْمِيَةِ بِذِكْرِ أَيُّ قَوْلٍ بِسْمِ اللَّهِ أَوْ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ أَوْ الْإِثْنَانِ بِهِ مَثَلًا.

وَكَذَا فِي الْأَكْلِ وَنَحْوِهِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَغَيْرُهَا بِخِلَافِ نَحْوِ الْجَمَاعِ لِكِرَاهَةِ  
الْكَلَامِ عِنْدَهُ، وَهِيَ هُنَا سُتَّةٌ عَيْنٍ وَفِي نَحْوِ الْأَكْلِ سُتَّةٌ كَيْفَايَةً لِمَا يَأْتِي رَابِعُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ،  
وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْجَمَاعِ هَلْ يَكْفِي تَسْمِيَةُ أَحَدِهِمَا وَالظَّاهِرُ نَعَمْ.  
(وَعَسَلُ كُفَيْهِ) إِلَى كَوْنِهِ (وَأَنْ يَتَقَنَّ طَهْرَهُمَا) وَيُسْرُ غَسْلُهُمَا مَعًا لِلاتِّبَاعِ قَبْلَ ظَاهِرِ تَقْدِيمِهِ  
السَّوَاكِ أَنَّهُ أَوَّلُ سُتْنَيْهِ ثُمَّ بَعْدَهُ التَّسْمِيَةُ ثُمَّ غَسْلُ الْكُفَيْنِ ثُمَّ الْمَضْمَضَةُ ثُمَّ الْأَسْتِنْشَاقُ وَبِهِ صَرَّحَ  
جَمْعٌ مُتَّفَقُونَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ الْمَثْقُولُ وَإِلَيْهِ يُشِيرُ الْحَدِيثُ وَالنَّصْرُ ١ هـ. وَلَيْسَ كَمَا قَالَ  
بَلِ الْمَثْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّ أَوَّلَهُ التَّسْمِيَةُ وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي مَجْمُوعِهِ  
وغيرِهِ فَيَنْوِي مَعَهَا عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ إِذْ هُوَ الْمُرَادُ بِأَوَّلِهِ فِي الْمَثْنِ بِأَنْ يَقْرَنَ النِّيَّةُ بِهَا عِنْدَ أَوَّلِ

اتِّزَانِهِ وَهَذَا أَقْرَبُ شَيْخُنَا. هـ فُود: (كَذَا فِي الْأَكْلِ) قَالَ شَيْخُنَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا بَعْدَ فَرَاغِ الْأَكْلِ لِيَتَقَيَّ  
الشَّيْطَانُ مَا أَكَلَهُ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الشَّرْبُ كَالْأَكْلِ مُعْنَى وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م رَ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا الْخُ  
يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا قَصَرَ الْفَضْلُ بَحْثُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ عُرْفًا ١ هـ عِبَارَةٌ سَمِ مَسَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلَى سُتْنَةِ  
الْإِتْيَانِ بِهَا بَعْدَ فَرَاغِ الْأَكْلِ وَنَارَعَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ ثُمَّ أَيَّدَ مَا قَالَهُ أَيُّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ بِحَدِيثِ  
لِلطَّبْرَانِيِّ ١ هـ وَلَفْظُهُ كَمَا فِي الْكُرْدِيِّ «مَنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي أَوَّلِ طَعَامِهِ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ فِي آخِرِهِ».

هـ فُود: (وَنَحْوُهُ) أَيُّ مِمَّا يَشْتَمِلُ عَلَى أَعْمَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ كَالِاتِّبَاعِ وَالتَّالِيفِ وَالشَّرْبِ ١ هـ كُرْدِيِّ عَنْ شَرْحِي  
الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ. هـ فُود: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْجَمَاعِ) أَقُولُ وَهَلْ يَأْتِي بِهَا بَقْلُهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَوْ لَا لَمْ أَرِ فِي  
ذَلِكَ شَيْئًا وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّ الْعَاطِسَ فِي الْخَلَاءِ يَحْتَدُّ اللَّهُ بِقَلْبِهِ بِضَرْيٍ وَيَزْمَاوِي  
وَمَا لَ ع ش إِلَى الثَّانِي. هـ فُود: (وَالظَّاهِرُ نَعَمْ) وَيُوجَّهُ بِأَنْ الْمَقْصُودُ مِنْهَا دَفْعُ الشَّيْطَانِ، وَهُوَ حَاصِلُ  
بِتَسْمِيَتِهِمَا وَيُقَالُ عَنِ الشَّارِحِ م رَ عَدَمُ الْإِكْتِضَاءِ بِهَا مِنَ الْمَرْأَةِ، وَإِنَّمَا تَكْفِي مِنَ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ ١ هـ وَفِيهِ  
وَقَعَّ ع ش. هـ فُود: (وَأَنْ يَتَقَنَّ طَهْرَهُمَا) أَيُّ أَوْ تَوْضُؤًا مِنْ نَحْوِ إِبْرِيْمِي مُعْنَى وَنَهَايَةُ. هـ فُود: (قِيلَ الْخُ)  
وَيُمْنُّ قَالَ بِهِ النَّهْيُ وَالْإِذْهَ كَمَا مَرَّ. هـ فُود: (إِنَّ أَوَّلَهُ التَّسْمِيَةُ الْخُ) وَفِي سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ مَا نَصَّهُ وَكَانَ  
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ يَجْمَعُ بَيْنَ مَنْ قَالَ أَوَّلَهُ السَّوَاكُ وَمَنْ قَالَ أَوَّلَهُ غَسْلُ الْكُفَيْنِ بِأَنْ مَنْ قَالَ أَوَّلَهُ  
السَّوَاكُ أَرَادَ أَوَّلَهُ الْمُطْلَقَ وَمَنْ قَالَ أَوَّلَهُ التَّسْمِيَةَ أَرَادَ أَوَّلَهُ مِنَ السُّنَنِ الْقَوْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْهُ وَمَنْ قَالَ أَوَّلَهُ  
غَسْلُ الْكُفَيْنِ أَرَادَ أَوَّلَهُ مِنَ السُّنَنِ الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْهُ بِخِلَافِ السَّوَاكِ فَإِنَّهُ سُتَّةٌ فِيهِ لَا يَنْهَ فَلَإِنِّي قَرَنُ  
النِّيَّةِ قَلْبًا بِالتَّسْمِيَةِ وَلَا تَقْدَمُ السَّوَاكُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ سُتَّةٌ فِعْلِيَّةٌ فِي الْوُضُوءِ لَا مِنَ الْوُضُوءِ ١ هـ. وَفِي النَّهْيِ  
نَحْوَهُ بِاخْتِصَارِ بَضْرِيٍّ وَكُرْدِيِّ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ كَالْمُعْنَى خَارِجٌ عَنْ هَذَا الْجَمْعِ.

هـ فُود: (فَيَنْوِي) أَيُّ بِالْقَلْبِ مَعَهَا أَيُّ التَّسْمِيَةِ. هـ فُود: (بِأَنْ يَقْرَنَ الْخُ) يَتَجَمَّعُ فِي الْعَمَلِ بَيْنَ قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ  
وَجَوَارِحِهِ فَيَكُونُ قَدْ شَغَلَ قَلْبُهُ بِالنِّيَّةِ وَلِسَانُهُ بِالتَّسْمِيَةِ وَأَغْضَاهُ بِالْغَسْلِ فِي آيٍ وَاحِدٍ شَيْخُنَا.

هـ فُود: (وَكَذَا فِي الْأَكْلِ وَنَحْوِهِ) مَسَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلَى سُتْنَةِ الْإِتْيَانِ بِهَا بَعْدَ فَرَاغِ الْأَكْلِ وَنَارَعَهُ  
الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ ثُمَّ أَيَّدَ مَا قَالَهُ بِحَدِيثِ الطَّبْرَانِيِّ. هـ فُود: (قِيلَ ظَاهِرُ تَقْدِيمِهِ السَّوَاكِ الْخُ) فِي

غَسَلِيهَا كَقَرْنِهَا بِتَحْرُمِ الصَّلَاةِ وَحِينَئِذٍ فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَتَلَفَّظُ بِالنِّيةِ بَعْدَ الْبِسْمَةِ وَعَلَيْهِ جَزَيْتُ فِي  
 شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِتَشْمَلَهُ بَرَكَةُ التَّسْمِيَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَتَلَفَّظُ بِهَا قَبْلُهَا كَمَا يَتَلَفَّظُ بِهَا قَبْلَ التَّحْرُمِ ثُمَّ  
 يَأْتِي بِالْبِسْمَةِ مُقَارَنَةً لِلنِّيةِ الْقَلْبِيَّةِ كَمَا يَأْتِي بِتَكْبِيرِ التَّحْرُمِ كَذَلِكَ فَاذْدَفَعُ مَا قِيلَ قَرْنُهَا بِهَا  
 مُسْتَحِيلٌ؛ لَأَنَّهُ يُسَرُّ التَّلَفُّظُ بِالنِّيةِ وَلَا يُعْقَلُ التَّلَفُّظُ مَعَهُ بِالتَّسْمِيَةِ وَيُسَرُّ صُرُوحُ بَأَنَّهُ يَنْوِي عِنْدَ  
 غَسْلِ الْيَدَيْنِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ الصَّبَّاحِ فَالْمُرَادُ بِتَقْدِيمِ التَّسْمِيَةِ عَلَى  
 غَسَلِيهَا الَّذِي عَجَزَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْفَرَاغِ مِنْهُ. وَعَلَى هَذَا الْمُعْتَمَدُ بِكَوْنِ الْاِسْتِيَاكِ  
 بَيْنَ غَسَلِيهَا وَالْمُضْمَضَةِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ كَالْإِمَامِ وَوَجْهَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمَاءَ حِينَئِذٍ  
 يَكُونُ عَقِبَهُ كَمَا يُجْمَعُ فِي الْاِسْتِنْجَاءِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحَجَرِ، وَيُلْزَمُ الْأَوَّلُ خُلُوعُ السَّوَالِكِ عَنْ شُمُولِ  
 بَرَكَةِ التَّسْمِيَةِ لَهُ أَوْ مُقَارَنَتِهَا لَهُ دُونَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ.....

• فَوُدَّ: (يَتَلَفَّظُ بِالنِّيةِ) أَي سِرًّا بِهَايَةً. • فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ جَزَيْتُ الْإِلْخَ) وَكَذَا جَزَى عَلَيْهِ التَّهَامَةُ وَالْمُثْنِي  
 وَغَيْرُهُمَا. • فَوُدَّ: (فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ) أَي فِي الْإِمْدَادِ وَقَتَحِ الْجَوَادِ كَزِدِّي وَكَذَا جَزَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ  
 بِأَفْضَلِ. • فَوُدَّ: (وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهَا الْإِلْخَ) قَدْ يُقَالُ يَقْدَحُ فِي هَذَا الثَّانِي خُلُوعُ التَّلَفُّظِ بِالنِّيةِ عَنْ شُمُولِ  
 بَرَكَةِ التَّسْمِيَةِ لَهُ بِضَرِيٍّ. • فَوُدَّ: (فَاذْدَفَعُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَى هَذَا فِي التَّهَامَةِ. • فَوُدَّ: (فَاذْدَفَعُ مَا قَبْلَ قَرْنِهَا)  
 ذَفَعُ اسْتِحَالَةَ الْمُقَارَنَةِ لَمْ يَحْصُلْ بِمَا أَجَابَ بِهِ، وَإِنَّمَا حَصَلَ بِهِ بَيَانُ الْمُرَادِ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ حُصُولِ الْمُقَارَنَةِ  
 الْمُسْتَحِيلَةِ فِيهِ اعْتِرَافٌ بِاسْتِحَالَةِ الْمُقَارَنَةِ الْحَقِيقِيَّةِ الَّتِي قَالَهَا الْمُعْتَرِضُ زَشِيدِي وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَ  
 الشَّارِحِ فَاذْدَفَعُ الْإِلْخَ مُتَضَرِّعٌ عَلَى كُلِّ مِنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ. • فَوُدَّ: (قَرْنُهَا بِهَا) أَي قَرَنَ النِّيةَ بِالتَّسْمِيَةِ.  
 • فَوُدَّ: (وَلَا يُعْقَلُ التَّلَفُّظُ مَعَهُ) أَي مَعَ التَّلَفُّظِ بِالنِّيةِ وَقَوْلُهُ بِالتَّسْمِيَةِ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّلَفُّظِ لَا يُمْكِنُ التَّلَفُّظُ  
 بِهِمَا فِي آنٍ وَاحِدٍ وَلَوْ قَدَّمَ مَعَهُ عَلَى التَّلَفُّظِ لِاتِّصَالِ الْمَوْجِبِ بِعَابِلِهِ وَاتَّضَحَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ. • فَوُدَّ: (وَمَنْ  
 صُرِّحَ الْإِلْخَ) تَأْيِيدَ لِقَوْلِهِ قَبْلُ يَنْوِي مَعَهَا الْإِلْخَ وَكَذَا قَوْلُهُ فَالْمُرَادُ الْإِلْخَ تَفْرِيعٌ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ تَفْرِيعُهُ عَلَى قَوْلِهِ  
 وَيُسَرُّ صُرُوحُ الْإِلْخَ. • فَوُدَّ: (وَعَلَى هَذَا الْمُعْتَمَدُ) أَي مِنْ أَنَّ أَوَّلَ سُنَنِ الْوُضُوءِ التَّسْمِيَةُ الْمَقْرُونَةُ بِالنِّيةِ عِنْدَ  
 أَوَّلِ غَسْلِ الْيَدَيْنِ. • فَوُدَّ: (بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْمَاءِ) أَي بِتَعْقِيبِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ. • فَوُدَّ: (وَيُلْزَمُ الْأَوَّلُ) أَي الْمَارُّ  
 فِي قَوْلِهِ وَقِيلَ الْإِلْخَ. • فَوُدَّ: (خُلُوعُ السَّوَالِكِ الْإِلْخَ) قَدْ يُقَالُ لَا مَحْذُورَ فِي هَذَا الْخُلُوعِ لِعَدَمِ اسْتِحْبَابِ التَّسْمِيَةِ  
 لِلْسَّوَالِكِ أَخْذًا بِمَا تَقَدَّمَ فِي التَّثْبِيهِ السَّابِقِ فِي جَوَابِ الدُّورِ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنَ التَّزَامِ عَدَمِ اسْتِحْبَابِهَا لِلْسَّوَالِكِ  
 مَعَ تَوَجُّهِهِ سَمِ أَقُولُ وَمَرَّ هُنَاكَ أَنَّ مَا تَقَدَّمَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ فِي خُصُوصِ التَّسْمِيَةِ ثَانِيًا لِلْسَّوَالِكِ الثَّانِي  
 الْمَطْلُوبُ لِلتَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ لِدَفْعِ الدُّورِ. • فَوُدَّ: (لَهُ) أَي لِلْسَّوَالِكِ. • فَوُدَّ: (أَوْ مُقَارَنَتِهَا) أَي التَّسْمِيَةِ

شَرْحُ م ر وَنُذَوُ السَّوَالِكِ يُشِيرُ بِأَنَّهُ أَوَّلُ السُّنَنِ، وَهُوَ مَا جَزَى عَلَيْهِ جَمْعُ وَجَزَى بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ أَوَّلَهَا  
 غَسْلُ كَفَّيْهِ وَالْأَوَّلُ أَنْ يُقَالُ أَوَّلُ سُنَّتِهِ الْفِعْلِيَّةِ الْمُقَدِّمَةِ عَلَيْهِ السَّوَالِكُ وَأَوَّلُ سُنَّتِهِ الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي مِنْهُ غَسْلُ  
 كَفَّيْهِ وَأَوَّلُ الْفَوَلِيَّةِ التَّسْمِيَةُ فَيَنْوِي مَعَهَا عِنْدَ غَسْلِ كَفَّيْهِ بِأَنَّهُ يَقْرُنُهَا بِهَا عِنْدَ أَوَّلِ غَسَلِيهَا ثُمَّ يَتَلَفَّظُ بِهَا سِرًّا  
 عَقِبَ التَّسْمِيَةِ اهـ. • فَوُدَّ: (وَيُلْزَمُ الْأَوَّلُ الْإِلْخَ) قَدْ يُقَالُ لَا مَحْذُورَ فِي هَذَا الْخُلُوعِ لِعَدَمِ اسْتِحْبَابِ التَّسْمِيَةِ



وهو خلاف ما صرحوا به كما علمت واعتبر قرْن النية بما ذكر لئلا يثبت عليه إذا ما تقدّمها لا ثواب فيه، وإنما أثبتنا نوى الصوم ضحوة من أول النهار؛ لأنه لا يتجزأ ويجزئ هنا نية بما مر. وكذا لو نوى بكلّ السّنة كما هو ظاهر؛ لأنه تفرض للمقصود (فإن لم يتيقن طهرهما) بأن تردّد فيه وصدقه يتيقن نجاستيهما غير مراد لوضووجه.

بالرفع عطفًا على خلوّ الخ وفي دعوى لزومها. • فؤد: (وهو) أي كَوْن التسمية مُقَابِلَةً لِلسَّوَالِ دُونَ غَسْلِ الْكُفَّيْنِ، وَيَجُوزُ إِزْجَاجُ الضَّمِيرِ لِعَدَمِ الْمُقَابَلَةِ بِغَسْلِ الْكُفَّيْنِ. • فؤد: (كما علمت) أي من قوله وَيَمْنُ صَرَحَ بِأَنَّهُ الْخ. • فؤد: (بما ذكر) أي من التَّسْوِيَةِ وَغَسْلِ الْكُفَّيْنِ. • فؤد: (لا ثواب فيه) بَلْ لَا يَحْصُلُ بِهِ أَصْلُ السَّنَةِ عَلَى مَا مَرَّ عَنْ ع. ش. • فؤد: (وإنما أثبت الخ) جَوَابُ سُؤَالٍ نَشَأَ عَنْ قَوْلِهِ إِنَّ مَا تَقَدَّمَ الْخ. • فؤد: (نَاوِي الضَّوْمِ) أَي التَّكْلِ. • فؤد: (لأنه لا يتجزأ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ تَجْزِئِهِ لَا يَقْتَضِي الثَّوَابَ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ بَلْ يَكْفِي فِي عَدَمِ تَجْزِئِهِ تَعَيُّنُ الْحُصُولِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ ثَوَابٌ سَم. • فؤد: (وتجزئ هنا) أَي فِي التَّيَّةِ الْمَقْرُونَةِ بِالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ. • فؤد: (نية بما مر) أَي حَتَّى نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدِّثِ وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ أَنَّ السَّنَّ الْمُتَقَدِّمَةَ لَا تَرَفَعُ الْحَدِّثَ؛ لِأَنَّ السَّنَّ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ تَنْدَرُجُ فِي نِيَّتِهَا عَلَى سَبِيلِ التَّيَّةِ قَالَهُ م. ر. وَأَقُولُ نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدِّثِ مَعْنَاهَا قَصْدُ رَفْعِهِ بِمَجْمُوعِ أَعْمَالِ الْوُضُوءِ، وَهُوَ رَافِعٌ بِلَا شُكٍّ سَمَ أَهْ بِجَيْرِمْ. • فؤد: (وكذا لو نوى الخ) تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا أَنَّ الْآخِسْنَ أَنْ يَتَوَيَّ أَوَّلَ السَّنَةِ فَقَطْ كَانَ يَقُولُ نَوَيْتُ سُنَنَ الْوُضُوءِ ثُمَّ يَتَوَيَّ عِنْدَ أَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ التَّيَّةَ الْمُعْتَبَرَةَ أَه. • فؤد: (لأنه) أَي النَّارِي عِنْدَ كُلِّ مِنَ السَّنَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَةِ السَّنَةِ.

• فؤد (سني): (فإن لم يتيقن طهرهما الخ) قَالَ الْمَحَلِّيُّ، فَإِنَّ تَيَقُّنَ طَهْرَهُمَا لَمْ يَكْرَهْ غَسْلُهُمَا وَلَا يُسْتَحَبُّ الْغَسْلُ قَبْلَهُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي تَضْحِيحِ التَّيَّةِ أَهْ قُلْتُ فَيَكُونُ مُبَاحًا وَقَدْ يُقَالُ بَلْ يَتَيَّنِي أَنْ يَغْسِلَهُمَا خَارِجَ الْإِنَاءِ لِئَلَّا يَصِيرَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا بِغَمْسِهِمَا فِيهِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ فِي تَغْلِي الطَّهَارَةِ غَيْرُ طَهْوٍ فَلَمَلَّ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ غَمْسُهُمَا خَوْفَ التَّجَاسَةِ، وَإِنْ كَرِهَ غَمْسُهُمَا لِتَأْدِيَتِهِ لِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الَّذِي يُرِيدُ الْوُضُوءَ مِنْهُ ع. ش. وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُقَالُ الْخَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ.

• فؤد: (بأن تردّد فيه) أَي عَلَى السَّوَاءِ أَوْ لَا شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ. قَالَ ع. ش. أَي وَلَوْ مَعَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ السَّابِقَةِ أَه.

• فؤد: (غير مراد) يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا أَوْ تُحْمَلُ الْكَرَاهَةُ عَلَى مَا يَشْمَلُ كُلًّا مِنَ التَّنْزِيهِ وَالتَّخْرِيمِ سَم.

• فؤد: (لوضووجه) يَفْنِي لَوْضُوحَ أَنَّهُ لَوْ تَيَقَّنَ نَجَاسَةَ يَدِهِ كَانَ الْحُكْمُ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَيَكُونُ حَرَامًا، وَإِنْ قُلْنَا بِكَرَاهَةِ تَنْجِيسِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ لِمَا فِيهِ هُنَا مِنَ التَّضْمِيحِ بِالتَّجَاسَةِ وَهُوَ حَرَامٌ نَهَايَةً وَشَيْخِنَا.

لِلسَّوَالِ أَخَذًا وَمَا تَقَدَّمَ فِي التَّيَّةِ السَّابِقِ فِي جَوَابِ الدَّوْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنَ التَّيَزَامِ عَدَمَ اسْتِحْبَابِهَا لِلسَّوَالِ مَعَ تَوَجُّيهِ. • فؤد: (لأنه لا يتجزأ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ تَجْزِئِهِ لَا يَقْتَضِي الثَّوَابَ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ بَلْ يَكْفِي فِي عَدَمِ تَجْزِئِهِ تَعَيُّنُ الْحُصُولِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ ثَوَابٌ. • فؤد: (غير مراد) يُمَكِّنُ أَنْ

(كُورَةُ غَمْسَهُمَا) أَوْ غَمَسَ إِحْدَاهُمَا (فِي الْإِنَاءِ) الَّذِي فِيهِ مَائِعٌ أَوْ مَاءٌ دُونَ الْفَلَتَيْنِ (قَبْلَ غَسْلِهِمَا) ثَلَاثًا لِنَهْيِ الْمُسْتَقِظِ عَنْ غَمْسِ يَدِهِ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا مُعْلَلًا لَهُ بِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ سَبَبَ النَّهْيِ تَوَهُُّمُ النَّجَاسَةِ لِتَوَمُّنٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَمَّا لِمَ تَزَلِ الْكَرَاهَةُ بِمَرَّةٍ مَعَ تَيَقُّنٍ

﴿فَوَيْ (سَلَى): (كُورَةُ الْخُ) لَوْ غَمَسَ حَيْثُ كُورَةُ الْغَمْسِ فَقَمَسَ بَعْدَهُ مَنْ غَسَلَ يَدَهُ ثَلَاثًا بِمَاءٍ طَهَّوْرٍ ثُمَّ أَرَادَ غَمْسَهَا فِي مَاءٍ قَلِيلٍ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا مِنْ ذَلِكَ الْغَمْسِ كَانَ مَكْرُوهًا لُجُودِ الْمُغْنَى وَهُوَ احْتِمَالُ النَّجَاسَةِ

﴿فَوَيْ (سَلَى): (غَمْسَهُمَا) أَيِ غَمَسَ كُلًّا مِنْهُمَا بِجَمَلِ الْإِضَافَةِ لِلِاسْتِغْرَاقِ قَيْشَمَلُ مَا زَادَهُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَهُ الْبَصْرِيُّ وَفِيهِ تَأَمُّلٌ. ﴿فَوَيْ: (أَوْ غَمَسَ إِحْدَاهُمَا) أَيِ أَوْ بَعْضَ إِحْدَاهُمَا أَوْ مَسَّهُ بِهِمَا أَوْ بِإِحْدَاهُمَا سَم. ﴿فَوَيْ: (الَّذِي) إِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. ﴿فَوَيْ: (فِيهِ مَائِعٌ) أَيِ، وَإِنْ كَثُرَ أَوْ مَأْكُولٌ رَطْبٌ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. ﴿فَوَيْ: (ثَلَاثًا) وَلَوْ كَانَ الشُّكُّ فِي نَجَاسَةِ الْمُعْلَظَةِ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَدَمُ زَوَالِ الْكَرَاهَةِ إِلَّا بِغَسْلِ الْيَدِ سَبْعًا إِحْدَاهَا بِتُرَابٍ نِهَآيَةً زَادَ سَم بَلَّ يَسْمًا إِنْ قُلْنَا بِسَنُ الثَّامِنَةِ وَالتَّاسِعَةِ أَهْ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر إِحْدَاهَا بِتُرَابٍ أَيِ وَلَا يُسْتَحَبُّ ثَابِتَةٌ وَتَابِعَةٌ بِنَاءً عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ م ر مِنْ عَدَمِ اسْتِحْبَابِ الثَّلَاثِ فِي غَسْلِ النَّجَاسَةِ الْمُعْلَظَةِ أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلْمَحْدَثِ فَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ أَهْ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَفِي الْإِمْدَادِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَزُولُ فِي الْمُعْلَظَةِ إِلَّا بِمَرَّتَيْنِ بَعْدَ السَّبْعِ أَهْ. وَقُلَّ الْقَلْبِيُّ عَنْ م ر مَا يُوَافِقُهُ وَابْنُ قَاسِمٍ عَنِ الطَّبْلَاوِيِّ وَالْمُغْنَى اعْتِمَادَهُ وَفِي الْمَنَاقِبِ عَلَى شَرْحِ التَّحْرِيرِ وَلَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ الْمَشْكُوكُ فِيهَا مُحَقَّقَةً زَالَتْ الْكَرَاهَةُ بِرُشِّهَا ثَلَاثًا أَهْ. وَعِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ.

(فَرَعُ): لَوْ تَرَدَّدَ فِي نَجَاسَةٍ مُحَقَّقَةٍ هَلْ يَكْتَفِي فِيهَا بِالرُّشِّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَوْ لَا يُدْرِي مِنْ غَسْلِهَا ثَلَاثًا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ الرُّشُّ فِيهَا كَافِيًا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ كَمَا قَالَهُ ع ش وَاسْتَوْجَبَ سَم الْأَوَّلُ وَقَالَ الْأَجْمَعِيُّ وَمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ نَعَمْ يَظْهَرُ حَمْلُ مَا قَالَهُ سَم عَلَى مَا إِذَا أَرَادَ الْوُضُوءُ كَذَا خَالَ يَدِهِ فِي نَحْوِ مَاءٍ قَلِيلٍ أَهْ. وَقَالَ ابْنُ حَجٍّ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَوْ تَيَقَّنَ النَّجَاسَةَ وَشُكَّ أَهَى مُحَقَّقَةً أَوْ مُتَوَسَّطَةً أَوْ مُعْلَظَةً فَمَا الَّذِي يَأْخُذُ بِهِ وَالَّذِي يَنْجِيهِ الثَّانِي أَيِ حَمْلًا عَلَى الْأَغْلَبِ انْتَهَتْ. ﴿فَوَيْ: (مُعْلَلًا) الْخُ) حَالٌ مِنْ فَاعِلِ النَّهْيِ الْخُ الْمُخْدُوفِ وَقَوْلُهُ الذَّالِ الْخُ نَعَتْ لِقَوْلِهِ بِأَنَّهُ لَا يَدْرِي الْخُ؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ بِهَذَا التَّعْلِيلِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَالْأَمْرُ بِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ تَوَهُُّمِ النَّجَاسَةِ؛ لِإِتْمَامِ كَانُوا أَصْحَابَ أَعْمَالٍ، وَاسْتِجْوَابِ الْأَخْبَارِ، وَإِذَا نَامُوا جَالَتْ أَيْدِيهِمْ قُرْبًا وَقَعَتْ عَلَى مَحَلِّ النَّجَسِ فَإِذَا صَادَقَتْ مَاءً قَلِيلًا نَجَسَتْهُ فَهَذَا مَحْمَلُ الْحَدِيثِ لَا مَجْرُودِ التَّوَمُّنِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَيُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ لَمْ

يُجَمَلَ مُرَادًا أَوْ تُحْمَلَ الْكَرَاهَةُ عَلَى مَا يَشْمَلُ كُلًّا مِنَ التَّنْزِيهِ وَالتَّحْرِيمِ. ﴿فَوَيْ: (كُورَةُ غَمْسَهُمَا الْخُ) لَوْ غَمَسَ حَيْثُ كُورَةُ الْغَمْسِ فَقَمَسَ بَعْدَهُ مَنْ غَسَلَ يَدَهُ ثَلَاثًا بِمَاءٍ طَهَّوْرٍ ثُمَّ أَرَادَ غَمْسَهُمَا فِي مَاءٍ قَلِيلٍ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا مِنْ ذَلِكَ الْغَمْسِ كَانَ مَكْرُوهًا لُجُودِ الْمُغْنَى، وَهُوَ احْتِمَالُ النَّجَاسَةِ. ﴿فَوَيْ: (أَوْ غَمَسَ إِحْدَاهُمَا) أَيِ أَوْ بَعْضَ إِحْدَاهُمَا أَوْ مَسَّهُ بِهِمَا أَوْ بِإِحْدَاهُمَا. ﴿فَوَيْ: (ثَلَاثًا) يَنْجِيهِ أَنْ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ الْمُعْلَظَةِ إِلَّا قَسْبًا مَعَ التُّرَابِ بَلَّ يَسْمًا إِنْ قُلْنَا بِسَنُ الثَّامِنَةِ وَالتَّاسِعَةِ.

الطهر بها؛ لأن الشارع إذا غيّا حكماً بغاية فإنما يخرج عن عهده باستيفائها فاندفع استشكل هذا بأنه لا كراهة عند تيقن الطهر ابتداءً. ومن ثم بحث الأذرعى أن محل هذا إذا كان مستنداً ليقين غسلهما ثلاثاً فلو غسلهما فيما مضى من نجس متيقن أو متوهم دون ثلاث بقيت الكراهة وهذه الثلاث هي الثلاث أول الوضوء ليكنها في حالة التردّد يُسنّ تقدّمها على الغمس فيما مرّ. (و) بعد غسل الكفّين تُسنّ (المضمضة و) بعد المضمضة كما أفهمه قوله: الآتي ثم يستنشق يُسنّ (الاستنشاق) للتابع ولم يجبا.....

يتم واحتمل نجاسة يده فهو في معنى التائم وهو مأخوذ من كلامهم اه. ة قوله: (لأن الشارع إلخ) قد يقال هذا واضح حيث لم يُعلّله وهنا قد علّله بما يقتضي الإكثاف بمرّة واحدة وهو قوله: فإنه لا يذري إلخ سم ويُجيزمي. ة قوله: (إذا غيّا حكماً إلخ) والحكم هنا كراهة الغمس والغاية الغسل ثلاثاً.

ة قوله: (فإنما يخرج) بالبناء للمجهول بجيزمي، ويجوز بناؤه للفاعل بوجوع الضمير إلى المكلف المعلوم من المقام. ة قوله: (استشكل هذا) أي عدم زوال الكراهة بمرّة إلخ. ة قوله: (ومن ثم) أي من أجل أن الشارع إذا غيّا إلخ. ة قوله: (بحث الأذرعى إلخ) اعتمدته النهاية والمغني أيضاً. ة قوله: (أن محل هذا) أي عدم الكراهة عند تيقن الطهارة ابتداءً. ة قوله: (دون ثلاث إلخ) عبارة النهاية والمغني مرّة أو مرتين كرهة غسلهما قبل إكمال الثلاث اه. ة قوله: (بقيت الكراهة) يتبقي تكميل ما مضى ثلاثاً سم وتقدّم أيضاً عن النهاية والمغني الجزم بذلك. ة قوله: (وهذه الثلاث هي الثلاث إلخ) قد يقال بل هي غيرها، وأن هنا ستين إحداهما الغسل ثلاثاً للوضوء والثانية الغسل ثلاثاً للشكّ للنجاسة فهما، وإن حصلاً بغسل واحد ثلاثاً لكن الأفضل تعدّد ذلك الغسل وأتوهم أن بعضهم ذكر ذلك فليراجع اه سم وفي ع ش وحاشية شينخنا ما يوافقه بلا عزو وقال الكُرديّ ما نصّه قوله: هي الثلاث أول الوضوء زاد في الإيعاب فليست غيرها حتى تكون شيئاً عند الشكّ ثلاثاً للوضوء وثلاثاً للإدخال خلافاً لمن غلط فيه اه وإليه ميل القلب والله أعلم. ة قوله: (فيما مرّ) أي في الإناء الذي فيه مانع إلخ وقول الكُرديّ، وهو قوله: بأن يردّه لزوم تكرّره حيثيّ مع قول الشارع في حالة التردّد.

ة قوله (سني): (والمضمضة) مأخوذ من المض، وهو وضع الماء في الفم ولو تعدّد الفم فيبقي أن يأتي فيه ما في تعدّد الوجه، فإن كانا أصليّين تمضمض في كل منهما، وإن كان أحدهما أصلياً والآخر زائداً وتميّز الأصلي من الزائد ولم يسامت فالعبرة بالأصلي دون الزائد، وإن اشبهت الأصلي بالزائد تمضمض

ة قوله: (إذا غيّا حكماً بغاية) قد يقال ليكنه علل الغاية هنا بما يقتضي الإكثاف بالمرّة الواحدة.

ة قوله: (بقيت الكراهة) يتبقي إلى تكميل ما مضى ثلاثاً. ة قوله: (وهذه الثلاث هي الثلاث أول الوضوء) قد يقال بل هي غيرها، وأن هنا ستين إحداهما الغسل ثلاثاً للوضوء والثانية الغسل ثلاثاً للشكّ في النجاسة فهما، وإن حصلاً بغسل واحد ثلاثاً لكن الأفضل تعدّد ذلك الغسل وأتوهم أن بعضهم ذكر ذلك فليراجع.

للحديث الصحيح ولا تيم صلاة أحدكم حتى يُسبِّحَ الوُضوءَ كما أمره الله فيفيل وجهه، ويديه، ويمسح رأسه، ويفيل رجليه، وخبر: «تَمَضَّمُوا واستشيقُوا» ضعيفٌ وحكمتهما معرفة أوصاف الماء (والأظهر أن فصلهما أفضل) من جمعهما لخبر فيه (ثم على هذا (الأصح) أن الأفضل أنه (تَمَضَّمَضْ بِغُفْرَةٍ لثَلَاثًا ثُمَّ يَسْتَشِيقُ بِأُخْرَى لثَلَاثًا) حتى لا يتثقل عن غُضُوهِ إِلَّا بَعْدَ كَمَالِ طَهْرِهِ وَمُقَابِلِهِ ثَلَاثَ لِكُلِّ مَتَوَالِيَةٍ أَوْ مُتَفَرِّقَةٍ؛ .....)

في كُلِّ مِنْهُمَا وَكَذَا إِنْ تَمَيَّزَ لَكِنْ سَامَتْ وَقَوْلُهُ وَالِاسْتِشَاقُ مَاخُذٌ مِنَ التَّشْتِي، وَهُوَ شَمُّ الْمَاءِ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْمُضْمَضَةِ؛ لِأَنَّ أَبَا نُزَيْرٍ مِنْ إِثْنَيْنَا قَالَ بوجوب الاستِشَاقِ دُونَ الْمُضْمَضَةِ وَمِمَّا وَاجِبَانِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَمَحَلُّ الْمُضْمَضَةِ أَفْضَلُ مِنْ مَحَلِّ الْإِسْتِشَاقِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهِمَا شَيْخُنَا. هـ فُود: (لِلْحَدِيثِ الْخ) دَلِيلٌ لِتَقْيِ الْوُجُوبِ. هـ فُود: (كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ: «فَاعْمَلُوا وَجُوهَكُمْ» (الطه: ١٦) آيَةً ع ش وَسَم. هـ فُود: (وَحَكْمُهُمَا) الْخ أَيِ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِشَاقِ أَيِ حَكْمُهُ تَقْدِيمُهُمَا نِهَايَةً عِبَارَةً الْمُغْنِي وَالذَّمِيرِي وَمِنْ فَوَائِدِ غَسْلِ الْيَدَيْنِ وَالْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِشَاقِ أَوَّلًا مَعْرِفَةُ أَوْصَافِهِ، وَهِيَ اللَّوْنُ وَالطَّعْمُ وَالرَّائِحَةُ هَلْ تَغَيَّرَتْ أَوْ لَا اه زَادَ شَيْخُنَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ شَرَعَ غَسْلُ الْكَفَّيْنِ لِلْأَكْلِ مِنْ مَوَائِدِ الْجَنَّةِ وَالْمُضْمَضَةِ لِكَلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالِاسْتِشَاقُ لِشَمِّ زَوَائِجِ الْجَنَّةِ وَغَسْلُ الْوَجْهِ لِتَنْظَرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ لِلْبَيْسِ السَّوَادِ فِي الْجَنَّةِ وَمَسْحُ الرَّأْسِ لِلْبَيْسِ التَّاجِ وَالْإِكْحَالِ فِيهَا وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ لِسَمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَغَسْلُ الرُّجُلَيْنِ لِلْمَشْيِ فِي الْجَنَّةِ انْتَهَى اه. هـ فُود: (مَعْرِفَةُ أَوْصَافِ الْمَاءِ) هَذَا قَدْ يُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ الْبَقْرِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ فِي الْمَاءِ وَضْفُ التَّجَاسَةِ الْمُخْتَصِّ بِهَا وَلَمْ يَغْلَمْ وَقَرَعَهَا فِيهِ حَكِيمٌ بَنَجَاسَتِهِ سَم.

هـ فُود: (سَي: (أَنَّ فَضْلَهُمَا الْخ) وَضَابِطُهُ أَنَّ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِشَاقِ بِغُفْرَةٍ فِيهِ ثَلَاثُ كَيْفِيَّاتٍ الْأُولَى الْأَصَحُّ الْآتِي فِي الْمَتْنِ وَالثَّانِيَةُ وَالْقَالَةُ مُقَابِلُهُ الْآتِي فِي الشَّرْحِ. هـ فُود: (مِنْ جَمْعِهِمَا) أَيِ الْآتِي. هـ فُود: (عَلَى هَذَا) أَيِ الْأَظْهَرُ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنِ الْأَصَحِّ عِبَارَةً نِهَايَةً الْمُغْنِي ثُمَّ الْأَصَحُّ عَلَى هَذَا الْأَفْضَلُ أَنَّهُ يَتَمَضَّمَضُ الْخ.

هـ فُود: (سَي: (بِغُفْرَةٍ) فِيهِ لُغَتَانِ الْفَتْحُ وَالضَّمُّ، فَإِنْ جُمِعَتْ عَلَى لُغَةِ الْفَتْحِ تَعَيَّنَ فَتْحُ الرَّاءِ، وَإِنْ جُمِعَتْ عَلَى لُغَةِ الضَّمِّ جَازَ إِسْكَانُ الرَّاءِ وَضَمُّهَا وَقَتُّهَا قَتْلُخَصَّ فِي عَرَفَاتٍ أَرْبَعٍ لُغَاتٍ إِقْنَاعٌ. هـ فُود: (حَتَّى) إِلَى قَوْلِهِ فَتَمَّى فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ أَوْ مُتَفَرِّقَةً. هـ فُود: (وَمُقَابِلُهُ) أَيِ الْأَصَحِّ. هـ فُود: (مَتَوَالِيَةٍ) أَيِ بَانَ يَتَمَضَّمَضُ بِلَاثٍ مَتَوَالِيَةٍ ثُمَّ يَسْتَشِيقُ كَذَلِكَ أَوْ مُتَفَرِّقَةً أَيِ بَانَ يَتَمَضَّمَضُ بِوَاحِدَةٍ ثُمَّ يَسْتَشِيقُ بِأُخْرَى

هـ فُود: (كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ)، فَإِنْ قِيلَ أَمَرَ اللَّهُ لَا يَنْحَصِرُ فِي الْقُرْآنِ قُلْنَا سِيَاقُ الْحَدِيثِ لِإِحَالَتِهِمْ عَلَى أَمْرِ مَعْلُومٍ وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا الْقُرْآنُ بِخِلَافِ السُّنَنِ فَإِنَّهَا لَا تُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ. وَلَمْ يُتَّهَنَّ قُلُوْ أَرِيدَ أَمَرَ اللَّهُ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ لَكَانَتْ الْحَوَالَةُ عَلَى مَجْهُولٍ وَلَمْ تُقَدْ شَيْئًا فَتَأَمَّلْهُ بِلُطْفٍ تَذَرُّكُهُ. هـ فُود: (مَعْرِفَةُ أَوْصَافِ الْمَاءِ) هَذَا قَدْ يُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ الْبَقْرِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ فِي الْمَاءِ وَضْفُ التَّجَاسَةِ الْمُخْتَصِّ بِهَا وَلَمْ يَغْلَمْ وَقَرَعَهَا فِيهِ حَكِيمٌ بَنَجَاسَتِهِ.

لأنه أنظف وأفاد ثم ما مؤ من أن الترتيب هنا مستحق على كل قول لا مستحب لاختلاف المحل كسائر الأعضاء فمتى قدم شيئا على محله كأن اقتصر على الاستنشاق لنا واعتد

وكذا ثانية وثالثة . هـ فود : (لأنه) أي ما ذكر من الثلاث لكل من المضمضة والاستنشاق .

هـ فود : (مستحق) أي شرط في الاعتداد بذلك كترتيب الأركان في صلاة التفل والوضوء المجدي وقوله لا مستحب أي كتقديم اليمنى من اليدين والرجلين في الوضوء على اليسرى منهما ؛ لأن نحو اليدين عضوان متفقان اسمًا وصورة بخلاف الفم والأنف فوجب الترتيب بينهما كاليد والوجه كزدي عبارة شيخنا وضابط المستحق أن يكون التقديم شرطًا لحصول الشئ كما في تقديم غسل الكفين على المضمضة فإنه إن قدم المؤخر وأخر المتقدم فإن ما أخره فلا ثواب له ولو فعله وضابط المستحب أن لا يكون التقديم شرطًا لذلك بل يستحب فقط ، فإن أخر وقدم اعتبر بما فعله كما في تقديم اليمنى على اليسرى اهـ وقوله فات ما أخره إلخ هذا على ما في الروضة الذي اعتدته النهاية والمغني والزيادي . وأما على ما في المجموع الذي اعتمدته شيخ الإسلام والشارح فيقول ما قدمه إلا إذا أعاده . هـ فود : (كان) اقتصر إلخ عبارته في شرح بافضل فما تقدم عن محله لغو فلو أتى بالاستنشاق مع المضمضة أو قدمه عليها أو اقتصر عليه لم يحسب ولو قدمهما على غسل الكفين حيب دونهما على المتقدم اهـ قال الكزدي عليه قوله : فما تقدم عن محله لغو هذا اعتمدته الشارح في كتبه تبعًا لشيخه شيخ الإسلام وكلام المجموع يقتضيه وقال سم العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع ، وهو القياس وفي حاشيته على شرح المنهج اعتمدته شيخنا العللاوي وأقر القليوبي الإسفوي على أن ما في الروضة خلاف الصواب واعتد الشهاب الزملي وتبعه الخطيب الشربيني وولده الجمال الزملي ما في الروضة أن السابق هو المعتد به وما بعده لغو وقوله لم يحسب أي الاستنشاق لإثباته قبل محله ؛ لأن محله بعد المضمضة ، وهو في الأولى قدمه مع المضمضة وفي الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكنه لم يأت بالمضمضة رأسًا أما الأولى فليس من محل الخلاف بين الشارح والجمال الزملي فقد صرح فيها الخطيب الشربيني في شروجه على المنهاج والتبني وأبي شجاع بحسبان المضمضة تحصل دون الاستنشاق ، وهو من التابعين للشهاب الزملي وعبارة العناني على التحرير والذي يتعين في المقارنة أن المضمضة تحصل دون الاستنشاق إلا إن أعاده ولا يكون من محل الخلاف اهـ . وأما الثانية فالمعتد به عند الزملي وأتباعه هو الاستنشاق بخلاف الشارح وأتباعه فلو أعاد المضمضة والاستنشاق ثانيًا في الثانية حيب الاستنشاق عند الشارح دون الزملي أو في الثالثة حيبا عند الشارح ولم يحسب بينهما شيء عند الزملي اهـ . هـ فود : (لغا) ظاهره ، وإن أراد ابتداء ترك المضمضة والإقصار على الاستنشاق وهو قضية أن الترتيب مستحق سم فلو أتى بعد المضمضة ثم بالاستنشاق حيبا له عند الشارح ومن نحا نحوه ولا يحسبان عند الزملي ومن نحا نحوه ، وإنما يحسب عندهم الاستنشاق الأول كزدي . هـ فود : (لغا) واعتد

هـ فود : (وأفادت ثم إلخ) قد يقال إنما أفادت أفضلية الترتيب . هـ فود : (لغا) ظاهره ، وإن أراد ابتداء ترك

بِمَا وَقَعَ بَعْدَهُ فِي مَحَلِّهِ مِنْ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ فَالْمُضْتَضَّةُ فَالاسْتِنْشَاقُ؛ لِأَنَّ اللَّاغِيَّ كَالْمَعْدُومِ  
كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْعَفْوِ عَنِ الدُّيَةِ ابْتِدَاءً فَلَهُ الْعَفْوُ بَعْدَهُ عَنِ الْقَوْدِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ عَفْوَهُ الْأَوَّلَ لِمَا  
وَقَعَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْدُومِ فَجَازَ لَهُ الْعَفْوُ عَنِ الْقَوْدِ عَلَيْهَا، فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي  
أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِالتَّعْوِذِ قَبْلَ دُعَاءِ الْاِفْتِيحِ اعْتَدَّ بِالتَّعْوِذِ وَفَاتَ دُعَاءُ الْاِفْتِيحِ الْاِعْتِدَادُ بِالاسْتِنْشَاقِ فِيمَا  
ذَكَرَ وَقَوَاتٌ مَا قِيلَ قُلْتَ يَهْرُوقُ بَأَنَّ الْقَصْدَ بِدُعَاءِ الْاِفْتِيحِ أَنْ يَقَعَ الْاِفْتِيحُ بِهِ وَلَا يَتَقَدَّمُهُ غَيْرُهُ  
وَبِالْبَدَاءَةِ بِالتَّعْوِذِ فَإِنَّ ذَلِكَ لِيَتَعَذَّرَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ وَالْقَصْدُ بِالتَّعْوِذِ أَنْ تَلِيَهُ الْقِرَاءَةُ وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ  
فَاعْتَدَّ بِهِ لِوُقُوعِهِ فِي مَحَلِّهِ. وَمَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ غُضْبٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ  
الْمَقْصُودُ مِنْهُ بِالذَّاتِ تَطْهِيرُهُ وَبِالْعَرْضِ لِقُوعِهِ فِي مَحَلِّهِ وَبِالْاِبْتِدَاءِ بِالاسْتِنْشَاقِ فَاتَ هَذَا  
الثَّانِي فَوَقَعَ لَقَوَا وَحِينَئِذٍ فَكَانَ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا فَسَرُّ لَهُ غَسْلُ الْيَدَيْنِ فَالْمُضْتَضَّةُ فَالاسْتِنْشَاقُ  
لِيُوجَدَ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّطْهِيرِ وَوُقُوعُ كُلِّ فِي مَحَلِّهِ إِذْ لَمْ يُوْجَدْ مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ، وَبَاقِي فِي  
تَقْدِيمِ الْأُذُنَيْنِ عَلَى مَحَلِّهِمَا مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَقَدْ مَثَّ لِشَرْفِ مَنَافِعِ الْفَمِّ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ قِيَامِ الْبَدَنِ  
أَكْلًا وَنَحْوَهُ وَالرُّوحِ ذِكْرًا وَنَحْوَهُ وَأَقْلَمًا وَصُورَ الْمَاءِ لِلْفَمِّ وَالْأَنْفِ وَأَكْمَلَهُمَا أَنْ يُبَالِغَ فِي  
ذَلِكَ كَمَا قَالَ (وَيُبَالِغُ فِيهِمَا غَيْرٌ) بِرَفْعِهِ فَاعِلًا وَنَصْبِهِ اسْتِثْنَاءً.....

بما وَقَعَ بَعْدَهُ) جَلَا فَا لِلْمُغْنَى وَالتَّهْيَاةِ كَمَا مَرَّ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ فَلَوْ أَتَى بِالِاسْتِشْقَاءِ مَعَ الْمُضْمَضَةِ حَبِيبَتْ دَوْنَهُ أَوْ أَتَى بِهِ فَقَطَّ حَسِبَ لَهُ دَوْنَهَا أَوْ قَدَّمَهُ عَلَيْهَا فَقَضِيَةُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْمُؤَخَّرَ يُحَسَّبُ وَقَالَ فِي الرَّضِيَةِ لَوْ قَدَّمَ الْمُضْمَضَةَ وَالِاسْتِشْقَاءُ عَلَى غَسْلِ الْكَفِّ لَمْ يُحَسَّبِ الْكَفُّ عَلَى الْأَصَحِّ. قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَصَوَابُهُ لِيُؤَوِّقَ مَا فِي الْمَجْمُوعِ لَمْ تُحَسَّبِ الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِشْقَاءُ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمُتَمَتِّدُ كَمَا قَالَ شَيْخِي مَا فِي الرَّضِيَةِ قَالَ لِقَوْلِهِمْ فِي الصَّلَاةِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ تَرْتِيبَ الْأَرْكَانِ فَخَرَجَ السُّنَنُ فَيُحَسَّبُ مِنْهَا مَا أَزَقَمَهُ أَوَّلًا فَكَانَتْ تَرَكَ غَيْرَهُ فَلَا يُعْتَدُ بِبَعْدِهِ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا لَوْ تَعَوَّدَ ثُمَّ أَتَى بِدُعَاءِ الْإِفْتِيحِ أَهْ وَفِي الثَّانِي نَحْوُهَا. ■ فُؤَدُ: (فَلَهُ) أَيِ لِيُوَلِّيَ الدَّمَ (الْمَفْعُولُ بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَ الْمَفْعُولِ عَنِ الدِّيَةِ الْخُ (عَنِ الْقَوْدِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَفْعُولِ الْخُ (عَلَيْهَا) أَيِ الدِّيَةِ. ■ فُؤَدُ: (الِإِغْتِدَادُ الْخُ) خَبَرٌ قَوْلُهُ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي الْخُ. ■ فُؤَدُ: (وَفَوَاتُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى الْإِغْتِدَادِ. ■ فُؤَدُ: (مَا قَبْلَهُ) أَيِ فِي الرُّثْبَةِ مِنْ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ وَالْمُضْمَضَةِ. ■ فُؤَدُ: (فَاتُ ذَلِكَ) أَيِ وَقُوعُ الْإِفْتِيحِ بِدُعَائِهِ. ■ فُؤَدُ: (إِلَيْهِ) إِلَى دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَقْصُودِ. ■ فُؤَدُ: (مِنْ الْأَحْضَاءِ الثَّلَاثَةِ) أَيِ الْيَدِ وَالْفَمِ وَالْأَنْفِ. ■ فُؤَدُ: (هَذَا الثَّانِي) أَيِ وَقُوعُهُ فِي مَحَلِّهِ. ■ فُؤَدُ: (التَّظْهِيرُ وَوُقُوعُ الْخُ) بَدَلٌ مِنَ الْمَقْصُودِ. ■ فُؤَدُ: (وَقَدَّمْتُ) أَيِ الْمُضْمَضَةَ عَلَى الْإِسْتِشْقَاءِ. ■ فُؤَدُ: (وَنَحْوُهُ) كَالشَّرْبِ. ■ فُؤَدُ: (ذَكَرَ أَوْ نَحْوَهُ) أَيِ كَالْقِرَاءَةِ شَيْخُنَا وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيَاةِ عَنِ الْمُتَكْرَرِ مُغْنَى. ■ فُؤَدُ: (وُصُولُ الْمَاءِ لِلْفَمِ) أَيِ وَلَوْ لَمْ يَنْدِرْهُ فِي الْفَمِ وَلَا مَجَّهُ (وَالْأَنْفِ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِيهِ فِي الْأَنْفِ وَلَا تَرْتَهُ نِهَايَةً.

أو حالاً من ضمير المتوَضِّعِ الدالُّ عليه السياقُ (الصائِم) لأمرٍ بذلك في الخيرِ الصحيح بأن يُلْغِ الماءَ إلى أَقْصَى الحَنَكِ وَوَجْهَيِ الأَسنانِ والثَّلاثِ وَيُسِّنْ إِمْرَأُ الأَصْبُعِ اليسرى عليها وَمَجِّعِ الماءِ، وَيَصْعُدُ الماءَ بِتَغْيِيهِ إلى خَيْشُومِهِ مع إدخالِ يَخْضَرٍ يُسْرَاهُ وإزالةً ما فيه من أذى ولا يُسْتَقْصَى فيه فَإِنَّهُ يصيرُ سَعُوطاً لا استنشاقاً أي كائلاً وإلا فقد حَصَلَ به أَقْلُهُ كما عَلِمَ مِنَّا مَرُّ فِي بَيَانِ أَقْلِهِ أَمَّا الصائِمُ فلا يُبَالِغُ كذلك خَشْيَةَ السَّبْقِ إلى الحَلْقِ أو الدَّمَاعِ فَيَفْطِرُ ومن ثَمَّ كَرِهَتْ لَهُ. وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ القُبْلَةُ الْمُخْرُكَةُ للشَّهْوَةِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا غيرُ مندوبٍ مع أَنَّ قَلِيلَهَا يدْعُو لِكَثِيرِهَا والإِنْزَالُ الْمُتَوَلَّدُ منها لا حيلةَ فِي دَفْعِهِ وَهنا يُمَكِّنُهُ مَجِّعُ الماءِ (فُلَّتِ الأَظْهُرُ تَفْصِيلُ الْجَمْعِ) بينهما لِصِحَّةِ أَحَادِيثِهِ.....

• فَوَدَّ: (أو حالاً) أي بناءً على عَدَمِ تَعَرُّفِهَا مِنهَا بِالإِضافةِ سَم. • فَوَدَّ: (من ضَمِيرِ الْمُتَوَضِّعِ إلخ) راجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الإِسْتِشْائِ والحالِ يَغْنِي مِنَ الضَمِيرِ المُسْتَكْرَمِ فِي يُبَالِغُ الرَّاجِعِ إلى الْمُتَوَضِّعِ المَعْلُومِ مِنَ السِّيَاقِ. • فَوَدَّ: (بأن يُلْغِ) بِنَاءِ الفاعِلِ مِنَ بابِ التَّفْعِيلِ كَقَوْلِهِ، وَيَصْعُدُ الآتِي. • فَوَدَّ: (إِمْرَأُ الأَصْبُعِ إلخ) الأَوَّلَى تَكْثِيرُ الأَصْبُعِ. • فَوَدَّ: (عليها) أي على أَقْصَى الحَنَكِ وَوَجْهَيِ الأَسنانِ إلخ أو الحَنَكِ وَجْهَيِ الأَسنانِ إلخ أو الأَسنانِ والثَّلاثِ اِحْتِمالاتٌ قَلِيلٌ راجِعٌ. • فَوَدَّ: (بِنَفْسِهِ) بِفَتْحِ الفاءِ بِنَفْسِهِ. • فَوَدَّ: (إلى خَيْشُومِهِ) أي أَقْصَى أَتْفِهِ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وإزالةً ما فيه) أي فِي الأَنْفِ. • فَوَدَّ: (ولا يُسْتَقْصَى فِيهِ) أي فِي الإِسْتِشْائِ بأن يُجَاوِزَ الماءَ أَقْصَى الفَمِ بَجَيْرِمِي. • فَوَدَّ: (سَعُوطاً) بِضَمِّ السِّينِ أي إِدْخَالَ الماءِ أَقْصَى الأَنْفِ قَرَرَهُ شَيْخُنَا وَفَتْحُهَا دَوَاءٌ يُصَبُّ فِي الأَنْفِ مُضْبِاحٌ بَجَيْرِمِي وَقَوْلُهُ فِي أَقْصَى الأَنْفِ الأَوَّلَى قَرَفَ أَقْصَى الأَنْفِ. • فَوَدَّ: (ولا إلخ) أي، وَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ كائلاً فلا يَظْهَرُ هَذَا التَّغْلِيلُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ بِالإِسْتِغْصَاءِ أَقْلُ الإِسْتِشْائِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا الصَّائِمُ إلخ) وَكَذا المُلْحَقُ بِهِ كَالْمُنْسَبِكِ لِنَزكِ النَّبِيِّ عَلَى الأَرْجَةِ شَوْبَرِي وَيَزْمَاوِي تَنْكَرُهُ لَهْ أَيْضاًع ش. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ أَجْلِ خَوْفِ الإِفْطَارِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كَرِهَتْ لَهُ) أي إِلا أَنْ يَغْسِلَ فَمَهُ مِنْ نَجَاسَةٍ نِهَائَةً أَي فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ المُبَالَغَةُ حَيْثُ دَلَّ سَبَقُهُ الماءِ فِي هَذِهِ الحَالَةِ إلى جَوْفِهِ لَمْ يَفْطِرْ؛ لِأَنَّهُ تَوَلَّدَ مِنْ مَأْمُورٍ بِهِ ع ش وَكُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ القُبْلَةُ إلخ) عِبَارَةُ الخَطِيبِ، فَإِنْ قِيلَ لِمَ لَمْ يُحَرِّمْ ذَلِكَ كَمَا لو قالُوا بِتَحْرِيمِ القُبْلَةِ إِذَا خَشِيَ الإِنْزَالَ مَعَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا خَوْفُ الإِفْطَارِ وَلِذَا سَوَّى القَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ بَيْنَهُمَا فَجَزَمَ بِتَحْرِيمِ المُبَالَغَةِ أَيْضاً أَجِيبُ بأنَّ القُبْلَةَ غَيْرُ مَطْلُوبَةٍ إلخ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ أَصْلَهَا) الأَوَّلَى المَوافِقُ لِتَغْيِيرِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى؛ لِأَنَّهُ. • فَوَدَّ: (والإِنْزَالُ) أي أو الجَمَاعُ بَجَيْرِمِي. • فَوَدَّ: (وَهنا يُمَكِّنُهُ مَجِّعُ الماءِ) يُؤْخِذُ بِهِ حُرْمَةُ المُبَالَغَةِ عَلَى صائِمٍ قَرَضٍ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ سَبْقُ الماءِ إلى جَوْفِهِ إِنْ قَلَّعَهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ نِهَائَةً اه بَصْرِي عِبَارَةُ الكُرْدِي. قال فِي الإِيْمَابِ بَحَثُ بَعْضُهُم الحُرْمَةَ هُنا إِنْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ إِنْ بَالِغَ نَزَلَ الماءِ جَوْفَهُ مَثَلًا أَي وَكَانَ صَوْمُهُ قَرَضًا انْتَهَى اه. • فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) إلى قولِ المَثْنِ وَتَلْيِثُ الغَسْلُ فِي النِّهَايَةِ

• فَوَدَّ: (أو حالاً) أي بناءً على عَدَمِ تَعَرُّفِهَا هُنا بِالإِضافةِ.

على الفصل لقدم صحته والأفضل على الجمع كونه (بثلاث غُرفٍ يَتَضَمَّنُ من كُلِّ ثَمَّ بِسْتِنْشِقٍ) من كُلِّ (والله أعلم) لِيُزَوِّدَ التصريح به في رواية البخاري وقيل بجمع بينهما بغيره واجدة وعليه قيل يَتَضَمَّنُ ثلاثاً ولأى ثَمَّ بِسْتِنْشِقٍ ثلاثاً ولأى وقيل يَتَضَمَّنُ ثَمَّ بِسْتِنْشِقٍ ثَمَّ ثمانية كذلك ثَمَّ ثالثة كذلك والكُلُّ مُجْزِئٌ، وإنما الخلاف في الأفضل.

(وتلث الغسل) ولو للسبيل على الأوجه خلافاً للزركشي لما يأتي أنه يُغْتَفَرُ له التأخير لِمُنْدُوبٍ يَتَلَقَّى بالصلاة وذلك للإجماع على طلبه، ويحصل بتحريك اليد ثلاثاً ولو في ماء قليل، وإن لم ينو الاعتراض على المُتَعَمِّدِ لما مرَّ أنه لا يصير مُسْتَعْمَلاً بالنسبة لها إلا بالفصل كبَدَنِ جُنُبٍ انغمَسَ نائماً في ماء قليل، ويأتي في تلث الغسل ما يُوَضِّحُ ذلك فيبحث أنه لو رُدَّ ماء الأولى قبل انفصاله عن نحو اليد عليها لا تُحَسَبُ ثانية؛ فيه نظر، وإن أمكن توجيهه بأن القصد منها النظافة والاستظهار فلا بُدَّ من ماء جديد وقد يحرم بأن ضاق الوقت بحيث لو

والمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (على الفصل) يَتَضَمَّنُ الجمع. □ فَوَدَّ: (لِيُزَوِّدَ التصريح به) أي يَكُونُ الجمع بثلاث غُرفٍ يَتَضَمَّنُ إلخ. □ فَوَدَّ: (والكُلُّ مُجْزِئٌ) أي في حصول السَّتَةِ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ (سُي): (وتلث الغسل والمسح) المفروض والمندوب ويأتي سنَّته نهايةً ومُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وذلك) أي سَنَ ثَلَاثَ الغسل. □ فَوَدَّ: (وَيُخَصِّلُ إلخ) عبارة شَيْخِنَا، وَيُخَصِّلُ التَّلْثِثُ في الماء الجاري بِمُرُورِ ثَلَاثِ جُزْأَيَاتٍ وفي الماء الرَّائِدَ بِالتَّحْرِيكِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ اه. □ فَوَدَّ: (لما مرَّ) أي قَبِيلُ قولِ الْمُصَنِّفِ ولا تَتَجَسَّ قُلْنَا الماء. □ فَوَدَّ: (لا تُحَسَبُ ثانية) اعتمدته النهاية والمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فيه نظر) قيل البحث ظاهرٌ والنظر فيه نَظَرٌ ألا تَرَى أَنَّ الماءَ المُسْتَعْمَلَ في الوجه لو لم يَتَفَصَّلْ عنه وَرَدَهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى لم يَخْصُلْ له سَنَةُ التَّلْثِثِ وأجيب بأن قولَ الشارح هو الأصحُّ أي مُذَرَّكاً كَمَا يَظْهَرُ مِنَّا يَأْتِي كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (فيه نظر) تَأْمَلْ هَلْ يَبْنِيه وَيَبْنِي مَا يَأْتِي له في مَسْحِ الرَّاسِ شُبُه تَنَاقُضٍ أم لا بِصُرِّي أقول قد أشارَ الشارحُ إلى دفعه هناك بقوله وَلِضَعْفِ اللَّيْلِ إلخ وحاصله أَنَّ ماءَ المَسْحِ تَأْفَهُ وَلَيْسَ له قُوَّةُ كَقُوَّةِ ماءِ الغَسْلِ الأولى. □ فَوَدَّ: (وإن أمكن توجيهه إلخ) وعلى هذا يُمكنُ الفرقُ بَيْنَ ذَلِكَ والتَّحْرِيكِ في الماء ولو قَلِيلاً سم. □ فَوَدَّ: (فلا بُدَّ من ماء جديد) في تَوَقُّفِ الاستظهار على الماء الجديد نَظَرٌ سم عبارة السَّيِّدِ البَصْرِيِّ والمُرَادُ بالاستظهار الإحتياطُ بِتَحَقُّقِ وَصُولِ الماءِ إلى جَمِيعِ أَجْزَاءِ المَغْسُولِ وَتَوَقُّفِهِ على ماءٍ جَدِيدٍ مَحَلٌّ تَأْمَلْ اه أي؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَخْصُلُ جُزْأَيَاتٍ بِالتَّزْدِيدِ. □ فَوَدَّ: (وقد يخرم) إلى قوله، وَيَظْهَرُ فِي المُغْنِي إلخ قوله وقول شارح إلى أو احتاج وقوله بَلْ لو كَانَ إلى وقد يَنْدَبُ وما أَتَبَه عليه.

□ فَوَدَّ: (وقد يخرم إلخ) عبارة النهاية وقد يَجِبُ الإِقْتِصَارُ على مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَ ضَيْقِ وَقْتِ الْفَرْضِ

□ فَوَدَّ: (وتلث الغسل) لو احتاج في تعليم غيره الوضوء إلى الإقتصار على مَرَّةٍ مَرَّةً أو مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ تَتَمَّتِ الكراهة م ر. □ فَوَدَّ: (وإن أمكن توجيهه إلخ) على هذا يُمكنُ الفرقُ بَيْنَ ذَلِكَ والتَّحْرِيكِ في الماء ولو قَلِيلاً. □ فَوَدَّ: (فلا بُدَّ من ماء جديد) في تَوَقُّفِ الاستظهار على الماء الجديد نَظَرٌ.



ثَلَّثَ لَمْ يَدْرِكِ الصَّلَاةَ كَامِلَةً فِيهِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ أَنَّ تَرْكَهُ حِينَئِذٍ سُنَّةٌ صَوَابَةٌ وَاجِبٌ أَوْ احْتِجَاجٌ لِمَا بِهِ لِقَطْعُ مُحْتَرَمٍ أَوْ لِيَتِمَّ طَهْرُهُ وَلَوْ ثَلَّثَ لَمْ يَتِمَّ بَلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ مَاءٌ لَا يَكْفِيهِ حَرْمُ اسْتِعْمَالِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ السُّنَنِ أَيْضًا وَقَدْ يُنْذَبُ تَرْكُهُ بِأَنَّ خَافَ فَوْتَ نَحْوِ جَمَاعَةٍ لَمْ يَرْجُ غَيْرَهَا (وَالْمَسْخُ) إِلَّا لِلخُفِّ وَالْجَبِيرَةِ وَالْعِمَامَةِ لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ بَلِ الصَّحِيحُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ وَأَنَّهُ صَلَّى مَسَّحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا وَالدَّلْكُ وَالتَّخْلِيلُ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ تَأْخِيرِ ثَلَاثَةِ كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ عَنْ ثَلَاثَةِ الْغُسْلِ وَجَعَلَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَقِبَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ، وَأَنَّ الْأُولَى أَوْلَى وَالسَّوَاكُ وَسَائِرُ الْأَذْكَارِ.....

بَحِثْ لَوْ ثَلَّثَ خَرَجَ وَقْتُهُ اهـ. ة فَوَدُ: (أَوْ احْتِجَاجٌ لِمَا بِهِ الْخُفُّ) كَذَا فِي النَّهَائِيَةِ. ة فَوَدُ: (وَلَوْ ثَلَّثَ الْخُفُّ) جُمْلَةً حَالِيَةً. ة فَوَدُ: (لَمْ يَتِمَّ).

(فَرَعَ) لَا يُعِيدُ فِيمَا لَوْ ثَلَّثَ وَيَتِمُّ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ فِي غَرَضِ التَّثْلِيثِ سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ قُلْتُ وَكَذَا لَا يُعِيدُ لَوْ أَتْلَفَهُ بَلَا غَرَضٍ، وَإِنْ أَتِمَّ لَمْ يَتِمَّ بِخَضْرَاءِ مَاءٍ مُطْلَقٍ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: م ر الْآتِي فِي التَّيْمُمِ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ بَعْدَ لِقَاضِي كَثِيرٍ وَتَنْظِيفِ ثَوْبٍ فَلَا قَضَاءَ أَيْضًا وَكَذَا لِغَيْرِ عَذْرِ فِي الْأَطْفَالِ؛ لِأَنَّهُ قَائِدٌ لِلْمَاءِ حَالِ التَّيْمُمِ لَكِنَّهُ أَتِمَّ فِي الشَّقِّ الْأَخِيرِ ش. ة فَوَدُ: (لَا يَكْفِيهِ) أَيِ الْوُضُوءِ. ة فَوَدُ: (فِي شَيْءٍ مِنَ السُّنَنِ) كَغَسْلِ الْكُفَّيْنِ وَالْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ. ة فَوَدُ: (وَقَدْ يُنْذَبُ تَرْكُهُ الْخُفُّ) عِبَارَةُ الْخَطِيبِ وَإِدْرَاكُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ تَثْلِيثِ الْوُضُوءِ وَسَائِرِ آدَائِهِ اهـ. قَالَ الْبُخَيْرِيُّ قَوْلُهُ وَإِدْرَاكُ الْجَمَاعَةِ أَيِ بَأْنٍ لَمْ يُسَلِّمِ الْإِمَامُ وَخَرَجَ بِهِ إِدْرَاكُ بَعْضِ الرُّكْعَاتِ أَوْ تَكْثِيرُ الْإِحْرَامِ قَلْبِيٍّ وَقَوْلُهُ وَسَائِرِ آدَائِهِ أَيِ مَا لَمْ يَقُلِ الْمُخَالِفُ بِوُجُوبِهَا كَمَسْحِ جَمِيعِ الرَّاسِ وَإِلَّا قُدِّمَ عَلَى الْجَمَاعَةِ اهـ. ة فَوَدُ: (نَحْوُ جَمَاعَةٍ) هَلْ يَشْمَلُ تَكْثِيرُ التَّحْرِيمِ وَبَعْضُ الرُّكْعَاتِ فَيُخَالَفُ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْقَلْبِيٍّ فَلْيُرَاجَعْ. ة فَوَدُ: (لَمْ يَرْجُ غَيْرَهَا) أَيِ وَإِلَّا قُدِّمَ عَلَى الْجَمَاعَةِ شَيْخُنَا. ة فَوَدُ: (وَالْجَبِيرَةُ وَالْعِمَامَةُ) خِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ عِبَارَةُ سَمِ الْأَوْجِهَةِ سُنُّ تَثْلِيثِ مَسْحِهِمَا بِخِلَافِ الْخُفِّ؛ لِأَنَّ تَثْلِيثَ مَسْحِهِ يَحْتَاجُ م ر اهـ. قَالَ شَيْخُنَا، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ وَقَالَ ع ش قَضِيَّتُهُ أَيِ التَّخْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْخُفُّ مِنْ نَحْوِ رُجَاجٍ يَسُنُّ تَثْلِيثُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ تَغْيِيصَهُ اهـ. ة فَوَدُ: (وَالْعِمَامَةُ) أَيِ فِيمَا إِذَا كَمَلَ مَسْحُ الرَّاسِ عَلَيْهَا كُزْدِي. ة فَوَدُ: (لِلْحَدِيثِ) تَغْلِيلُ لِمَا فِي الْمَثْنِ. ة فَوَدُ: (وَالذَّلْكُ) عَطْفٌ عَلَى الْغُسْلِ. ة فَوَدُ: (مِنْ هَذِهِ) أَيِ مِنْ ثَلَاثَةِ الْغُسْلِ. ة فَوَدُ: (وَأَنَّ الْأُولَى أَوْلَى) فِيهِ نَظَرٌ سَمَ عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ قَوْلُهُ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ الْخُفُّ هَذَا وَاضِحٌ وَقَوْلُهُ، وَأَنَّ الْأُولَى أَوْلَى مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَالَّذِي يُظْهَرُ عَكْسُهُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَيْسَ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ بَلْ لِيَتَكَمَّلَ الْغُسْلُ وَحِينَئِذٍ فَالْأَيْقُنُ الْإِنْبَاءُ بِكُلِّ غَسْلَةٍ مَعَ مَكْمَلَاتِهَا ثُمَّ الْإِنْتِقَالُ مِنْهَا لِأُخْرَى اهـ. ة فَوَدُ: (وَسَائِرُ الْأَذْكَارِ الْخُفُّ) قَالَ فِي حَاشِيَةِ فَتَحِ الْجَوَادِ، وَهِيَ تَشْمَلُ النَّبْتَ اللَّفْظِيَّةَ قَيْسُ تَكْرِيرُهَا ثَلَاثًا كَالْتَّسْمِيَةِ اهـ. وَفِي الْإِيْعَابِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ إِذْ لَا فَايِدَةَ فِيهِ إِلَّا مُسَاعَدَةُ

ة فَوَدُ: (وَالْجَبِيرَةُ وَالْعِمَامَةُ) الْأَوْجِهَةُ سُنُّ تَثْلِيثِ مَسْحِهِمَا بِخِلَافِ الْخُفِّ؛ لِأَنَّ تَثْلِيثَ مَسْحِهِ يَحْتَاجُ م ر.

ة فَوَدُ: (وَأَنَّ الْأُولَى أَوْلَى) فِيهِ نَظَرٌ.

كالبسلة والذكر عقبه للاتباع في أكثر ذلك ويكره النقص عن الثلاث كالزيادة عليها أي بنية الوضوء كما يحثه جمع وتحريم من ماء موقوف على التطهير، وإنما لم يُعط المندوب مِثْلًا

القلب وقد حَصَلَتْ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ اهـ. وفي حاشية المنهج لِلْحَلَبِيِّ لَا يَنْدَبُ تَثْلِيثُهَا كَمَا أَقْبَى بِهِ الْإِدُّ شَيْخُنَا أَنْتَهَى اهـ كُرْدِي وَرَجَّحَ عَ شِ نَدَبُ تَثْلِيثِ التِّيَّةِ اللَّفْظِيَّةِ وَنَظَرَ الْجَبْرِ مِي فِي عِلَّتِهِ وَاسْتَظْهَرَ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ عَدَمَ نَذِيرِهِ. وَقَالَ شَيْخُنَا وَهُوَ أَيْ عَدَمُ النَّدَبِ الْمُعْتَمَدِ اهـ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. هـ فَوَدُ: (كالبسلة) أي أَوَّلُهُ: هـ فَوَدُ: (وَالذَّكْرُ حَقِيقَةُ) وَدُعَاءُ الْأَعْضَاءِ وَقِرَاءَةُ سُورَةِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ (يوسف: ٢٠) شَيْخُنَا وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنْ الْإِبَاعِ بِثَلَاثٍ. هـ فَوَدُ: (لِلْإِتْبَاعِ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ) وَقِيَاسًا فِي غَيْرِهِ أَغْنَى نَحْوُ ذَلِكَ وَالسَّوَالِكُ وَالتَّسْمِيَةُ لِإِبَاعٍ اهـ كُرْدِي. هـ فَوَدُ: (وَيُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَ فِي الْمُغْنَى وَالتَّهْيَاةِ. هـ فَوَدُ: (وَيُكْرَهُ النَّقْصُ) وَأَمَّا وَضُوءُهُ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّمَا كَانَ لِيَّانِ الْجَوَازِ شَيْخُنَا زَادَ الْمُغْنَى فَكَانَ فِي ذَلِكَ الْحَالِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْبَيَانَ فِي حَقِّهِ ﷺ وَاجِبٌ اهـ. وَفِي سَمِ مَا نَعْنَاهُ لَوْ احتاجَ فِي تَعْلِيمِ غَيْرِهِ الْوُضُوءَ إِلَى الْإِفْتِصَارِ عَلَى مَرَّةٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ تَتَفَهَى الْكِرَاهَةَ م ر اهـ. وَفِي عَ شِ مَا نَعْنَاهُ.

(فزع) لَوْ نَزَلَ الْوُضُوءُ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ هَلْ يَتَعَقَّدُ نَذْرُهُ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ فِيهِ نَظَرُ قَالَ شَيْخُنَا الشَّوْبَرِيُّ لَا يَتَعَقَّدُ قُلْتُ، فَإِنْ أَرَادَ بَعْدَ انْعِقَادِهِ الْإِعَاءَ بِحَيْثُ يَجُوزُ لَهُ الْإِفْتِصَارُ عَلَى وَاحِدَةٍ فَقَبِيهِ نَظَرُ؛ لِأَنَّ الْقَانِيَةَ مُسْتَحَبَّةٌ وَالمَكْرُوهُ إِنَّمَا هُوَ الْإِفْتِصَارُ عَلَى الثَّانِيَةِ، وَإِنْ أَرَادَ بَعْدَ انْعِقَادِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِفْتِصَارُ عَلَيْهِمَا فَظَاهِرٌ اهـ. هـ فَوَدُ: (كَالزِّيَادَةِ الْإِنْفِ) وَيُكْرَهُ الْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ وَلَوْ عَلَى الشَّطِّ نَهَايَةَ أَيْ شَطِّ الْبَحْرِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ عَلَى نَفْسِ الْبَحْرِ فَلَا كِرَاهَةَ. هـ فَوَدُ: (كَمَا بَحْثُهُ) أَيْ تَقْيِيدُ الزِّيَادَةِ بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ. هـ فَوَدُ: (وَتَحْرُمُ مِنْ مَاءٍ مَوْقُوفٍ الْإِنْفِ) أَيْ تَحْرُمُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ مِنْ مَاءٍ مَوْقُوفٍ عَلَى مَنْ يَنْظُرُ بِهِ أَوْ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ كَالْمَدَارِسِ وَالرُّبُطِ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهَا مُغْنَى وَنَهَايَةَ. قَالَ عَ شِ. وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا حُرْمَةُ الْوُضُوءِ مِنْ مَغَاطِسِ الْمَسَاجِدِ وَالْإِسْتِنْجَاءِ مِنْهَا لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّ الْوَاقِفَ إِنَّمَا وَقَفَهُ لِلْإِغْتِسَالِ مِنْهُ دُونَ غَيْرِهِ نَعَمْ يَجُوزُ الْوُضُوءُ وَالْإِسْتِنْجَاءُ مِنْهَا لِمَنْ يُرِيدُ الْغُسْلَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ سُنَّتِهِ وَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ حُرْمَةُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَدْخُلُونَ فِي مَحَلِّ الطَّهَارَةِ لِتَغْرِيفِ أَنْفُسِهِمْ ثُمَّ يَغْسِلُونَ وَجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ مِنْ مَاءِ الْفَسَاقِي الْمُعْتَدَةِ لِلْوُضُوءِ لِإِزَالَةِ الْغُبَارِ وَنَحْوِهِ بِلَا وَضُوءٍ وَلَا إِرَادَةِ صَلَاةٍ، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مَحَلَّ حُرْمَةٍ مَا ذُكِرَ مَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِفِعْلٍ يَثْلِيهِ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ وَيُعْلَمُ بِهِ قِيَاسًا عَلَى مَا قَالُوهُ فِي مَاءِ الصَّهَارِيِّ الْمُعْتَدَةِ لِلشَّرْبِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا جَرَتْ الْعَادَةُ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ بِاسْتِعْمَالِ مَائِهِ لِغَيْرِ الشَّرْبِ وَعَلِمَ بِهِ لَمْ يَحْرُمِ اسْتِعْمَالُهُ فِيمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْصُ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ اهـ. قَوْلُهُ: (أَيُّ بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ) أَيْ أَوْ أَطْلَقَ فَلَوْ زَادَ عَلَيْهَا بِنِيَّةَ التَّيَرُّدِ أَوْ مَعَ قَطْعِ نِيَّةِ الْوُضُوءِ عَنْهَا لَمْ يُكْرَهُ مُغْنَى. هـ فَوَدُ: (الْمَنْدُوبُ) نَائِبُ فَاعِلٍ لَمْ يُعْطَ وَقَوْلُهُ وَمَا وَقَفَ الْإِنْفِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَيْ بَلَمْ يُعْطَ. هـ فَوَدُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَ الْمَنْدُوبُ الْإِنْفِ) أَيْ لَمْ يُجْزَ أَنْ يُعْطِيَ الزَّائِدَ عَلَى الْفَرْضِ لِلْمَنْبِيِّ مِنَ الْمَوْقُوفِ لِلْأَكْفَانِ مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِالزَّائِدِ عَلَى الْفَرْضِ إِلَى

وُقِفَ لِلْكَفَانِ؛ لَأَنَّهُ يَسَامَحُ فِي الْمَاءِ لِنَفَاهَتِهِ مَا لَا يَسَامَحُ فِي غَيْرِهِ وَشَرَطَ حُصُولَ التَّلْثِيثِ حُصُولَ الْوَاجِبِ أَوَّلًا وَلَا يَحْصُلُ لِمَنْ تَعَمَّ وَضُوءَهُ ثُمَّ أَعَادَهُ مَرَّتَيْنِ خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَعَدِّينَ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ مَعَ تَبَاعُدِ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْفَمِ وَالْأَنْفِ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ بَعْضِ رَأْسِهِ وَتَلَّثِثَ حَصَلَتْ لَهُ سُنَّةُ التَّلْثِيثِ كَمَا سَجَلَهُ الْمُتَنُّ وَغَيْرُهُ وَقَوْلُهُمْ لَا يُحْسَبُ تَعَدُّ قَبْلَ تِمَامِ الْغُسُوِّ؛ مَفْرُوضٌ فِي غُضُوِّ يَجِبُ اسْتِيعَابُهُ بِالتَّطْهِيرِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حُسْبَانِ الْفُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ

الثَّلَاثِ مِنَ الْمَاءِ الْمَوْقُوفِ لِلتَّطْهِيرِ لِلْفَرْقِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ؛ لَأَنَّهُ الْخُ كُرْدِيٍّ. □ فُود: (لِنَفَاهَتِهِ) أَيِ حَقَارَتِهِ كُرْدِيٍّ. □ فُود: (وَشَرَطَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ فِي الْمُنْعِي. □ فُود: (حُصُولُ التَّلْثِيثِ) عِبَارَةُ الْمُنْعِي التَّعَدُّ اهِ. □ فُود: (وَلَا يَخْصُلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ اقْتَصَرَ فِي النَّهْيَةِ. □ فُود: (ثُمَّ أَعَادَهُ الْخُ) وَحُكْمُ هَذِهِ الْإِعَادَةِ الْكَرَاهَةُ كَالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ وَكَانَ وَجْهٌ عَدَمُ حُرْمَةِ ذَلِكَ أَنَّهُ تَابِعٌ لِلطَّهَارَةِ وَتَبَتُّ لَهَا فِي الْجُمْلَةِ فَلَا يُقَالُ أَنَّهُ عِبَادَةٌ فَائِدَةٌ فَتَحْرُمُ سَمْعًا عَلَى حَاجِ اهِ ع. ش. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَهُوَ مَكْرُوهٌ كَتَجْدِيدِ الْوَضُوءِ قَبْلَ فِعْلِ صَلَاةٍ أَوْ تَزْيِيدًا لَا تَخْرِيمًا خِلَافًا لِابْنِ حَجَّجٍ وَعَلَّلَ الْحُرْمَةَ بِأَنَّهُ تَعَامَلَى عِبَادَةٌ فَائِدَةٌ وَرَدَّهُ م. ر. بَانَ الْقَصْدُ مِنْهُ التَّظَافَةُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَخْرُجْ نَظَرًا لِلْقَوْلِ بِحُصُولِ التَّلْثِيثِ بِهِ اهِ. □ فُود: (مَعَ تَبَاعُدِ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُنْعِي وَالنَّهْيَةِ، فَإِنْ قِيلَ قَدْ مَرَّ فِي الْمَضْمُوعَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ أَنَّ التَّلْثِيثَ يَخْصُلُ بِذَلِكَ أَجِيبُ بِأَنَّ الْفَمَ وَالْأَنْفَ كَغُضُوٍّ وَاحِدٍ فَجَارَ ذَلِكَ فِيهِمَا كَالْيَدَيْنِ بِخِلَافِ الْوَجْهِ وَالْيَدِ مَثَلًا لِتَبَاعُدِهِمَا فَيَتَّبَعِي أَنْ يَفْرُغَ مِنْ أَحَدِهِمَا ثُمَّ يَتَّبَعِلَ إِلَى الْآخَرِ اهِ. وَفِي سَمْعٍ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَفِي قَوْلِهِ كَالْيَدَيْنِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ تَلْثِيثَ الْيَدَيْنِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَلْثِيثِ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْآخَرَى بَلْ لَوْ تَلَّثَّيْتُمَا مَعَ أَيِّ أَوْ مُرْتَبَا إِجْزَاءِ ذَلِكَ قَتَامَلَهُ وَهَذَا هُوَ الْمُتَّجِهُ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ تَرْتِيبُ بَيْنِ تَطْهِيرِهِمَا وَاعْتِبَارُ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا بِالنَّسْبَةِ لِلثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ دُونَ الْأُولَى وَمِمَّا لَا وَجْهَ لَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهِ وَأَقْرَهُ ع. ش. □ فُود: (خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَعَدِّينَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ خِلَافًا لِلرُّوْيَانِيِّ وَالْفُورَانِيِّ اهِ. □ فُود: (وَبِهِ الْخُ) أَيِ بِقَوْلِهِ مَعَ تَبَاعُدِ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ.

□ فُود: (وَتَلَّثِثَ) أَيِ فِي مَحَلٍّ وَاجِدٍ ع. ش. وَأَمَّا لَوْ مَسَحَ بَعْضُ رَأْسٍ ثَلَاثًا فِي مَحَالٍّ مُتَعَدِّدَةٍ فَقِيلَ عَنْ الشَّهَابِ الرِّمْلِيِّ أَنَّهُ يَخْصُلُ بِهِ التَّلْثِيثُ وَرَدَّهُ وَلَدَهُ الشَّمْسُ م. ر. وَالرُّدُّ ظَاهِرٌ بِجَيْرِيٍّ. □ فُود: (حَصَلَتْ سُنَّةُ التَّلْثِيثِ) فَهَلْ يُسْنُ بَعْدَ ذَلِكَ مَسْحُ الْبَاقِي وَتَلْثِيثُهُ يَتَّبَعِي نَعْمَ سَم. □ فُود: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَيِ بَيْنَ عَدَمِ حُسْبَانِ التَّلْثِيثِ وَالتَّعَدُّدِ قَبْلَ تِمَامِ الْغُسُوِّ الْوَاجِبِ اسْتِيعَابُهُ بِالتَّطْهِيرِ.

□ فُود: (وَلَا يَخْصُلُ لِمَنْ تَعَمَّ وَضُوءَهُ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَطْهِيرِهِ فِي الْمَضْمُوعَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ أَنَّ الْوَجْهَ وَالْيَدَ مُتَبَاعِدَانِ فَيَتَّبَعِي أَنْ يَفْرُغَ مِنْ أَحَدِهِمَا ثُمَّ يَتَّبَعِلَ إِلَى الْآخَرِ وَأَمَّا الْفَمُ وَالْأَنْفُ فَكَغُضُوٍّ فَجَارَ تَطْهِيرُهُمَا مَعَ كَالْيَدَيْنِ انْتَهَى وَفِي قَوْلِهِ كَالْيَدَيْنِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ تَلْثِيثَ الْيَدَيْنِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَلْثِيثِ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْآخَرَى بَلْ لَوْ تَلَّثَّيْتُمَا مَعَ إِجْزَاءِ ذَلِكَ قَتَامَلَهُ وَهَذَا هُوَ الْمُتَّجِهُ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ تَرْتِيبُ بَيْنِ تَطْهِيرِهِمَا، وَاعْتِبَارُ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا بِالنَّسْبَةِ لِلثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ دُونَ الْأُولَى وَمِمَّا لَا وَجْهَ لَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فُود: (ثُمَّ اهِ) وَحُكْمُ هَذِهِ الْإِعَادَةِ الْكَرَاهَةُ كَالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ وَكَانَ عَدَمُ حُرْمَةِ ذَلِكَ أَنَّهُ تَابِعٌ لِلطَّهَارَةِ وَتَبَتُّ لَهَا فِي الْجُمْلَةِ فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ عِبَادَةٌ فَائِدَةٌ فَتَحْرُمُ. □ فُود: (حَصَلَتْ لَهُ سُنَّةُ التَّلْثِيثِ) فَهَلْ يُسْنُ بَعْدَ ذَلِكَ

قبل الفرض بأن هذا غسل محل آخر قصّد تطهيره لذاته فلم يتوقف على سبق غيره له. وذاك تكرير غسل الأول فتوقّف على وجود الأولى إذ لا يحصل التكرير إلا حينئذ (وبأخذ الشاك) في استيعاب أو غدد (باليقين) وجوباً في الواجب وتدباً في المندوب ولو في الماء الموقوف نعم يكفي ظن استيعاب العضو بالغسل، وإن لم يتيقنه كما يتيقنه في شرح الإرشاد ولا نظراً لاحتمال الوقوع في رابعة، وهي بدعة؛ لأنها لا تكون بدعة إلا مع التحقّق (ومسح كلّ رأسه) للإتباع إذ هو أكثر ما ورد في صفة وضوئه ﷺ وخروجاً من خلاف موجب والأفضل في كفيّته أن يمسح يده على مقدّم رأسه ملصقاً مستبختاً بالأخرى وبهامته بضدغيه، ويذهب بهما لفغاه ثم إن انقلب شعره ردهما لميديه ليصل الماء لجميعه ومن ثم كانا مرة وفازقا نظيرهما في السعي؛ لأن القصّد ثم قطع المسافة ولا يتحوّضفره أو طوله.....

فود: (وذلك) أي التلبّث والتعّدّد في العضو المذكور. فود: (وجوباً) إلى قوله أي لا خيلاط بلّله في النهاية والمغني إلا قوله ولو في الماء إلى ولا نظراً وقوله وفازقا إلى ولا. فود: (وجوباً في الواجب ونظراً) فلو شك في استيعاب عضو وجب عليه استيعابه أو هل غسل ثلاثاً أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة شزح بأفضل ومغني. فود: (نعم يكفي ظن إلخ) أي فيستثنى هذا من قولهم المراد بالشك في أبواب الفقه مطلق التردّد ش. فود: (ولا نظراً إلخ) ردّ لما قيل لا يأخذ بالكثر حذراً من أن يزيد رابعة فإنها بدعة وتترك سنة أفزون من ارتكاب بدعة. فود: (لأنها إلخ) علة لعدم النظر. فود: (إلا مع التحقّق) أي عند العلم بكونها رابعة شيخنا. فود: (إذ هو إلخ) علة للعلّة. فود: (وخروجاً) عطف على قوله للإتباع. فود: (من خلاف موجب) أي كالإمام مالك. فود: (ثم إن انقلب شعره) يتبني إذا لم يتقلب لطوله أن يتوقّف تمام الأولى على مسح الجهة التي انقلب الشعر عليها إلى جهة الفقا؛ لأن الاستيعاب إنما يتحقّق حينئذ سم. فود: (للمبذية) أي مبذلاً الوضع عبارة النهاية والمغني إلى المكان الذي ذهب منه اه.

فود: (ومن ثم) أي من أجل أن الردّ لأجل ما ذكر. فود: (كانا مرة) أي كان الذهاب والردّ مسحة واحدة مغني ونهاية. فود: (وفازقا) أي الذهاب والعود هنا نظيره في السعي أي حيث يحسب كل من الذهاب والعود في السعي مرة. فود: (ولاً) أي، وإن لم يتقلب شعره. فود: (لنحو ضفره) أي أو

مسح الباقي وتلبّثه يتبني نعم. فود: (ومسح كلّ رأسه) افتى الفقهاء بأنه يسنّ للمرأة مسح دوائرها المستزيلة وفي شرح المهذب خلافة؛ لأنه لما حكى استدلال المخالفين على عدم سنّ مسح أسفل الخفّ بأنه ليس محلّاً للفرض فلم يسنّ كالساق قال وأما قياسهم على الساق فجوابه من وجهين: أحدهما: أنه ليس بمحاذاً للفرض فلم يسنّ مسحه كالذؤابة النازلة عن حدّ الرأس بخلاف أسفله فإنه محاذاً محلّ الفرض فهو كغشّ الرأس الذي لم يتزلّ عن محلّ الفرض اه ويؤخذ منه أن إطالة التخلّج غير مسنون لما يباح الخفّ. فود: (ثم إن انقلب شعره) يتبني إذا لم يتقلب لطوله أن يتوقّف تمام

فلا لصَيِّزورة الماء مُسْتَعْمَلًا أي لا اختلاط بِلَّيْه بِلَّيْه يَدِهِ الْمُتَفَصِّلِ عَنْهُ حُكْمًا بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِيَةِ وَلِضَعْفِ الْبَلَلِ أَثَرُ فِيهِ أَدْنَى اخْتِلَاطٍ فَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ مِنَ التَّقْدِيرِ فِي اخْتِلَاطِ الْمُسْتَعْمَلِ بِغَيْرِهِ، وَيَقَعُ أَقْلُ مُجْزِيٍّ هُنَا وَفِي سَائِرِ نَظَائِرِهِ كَزِيَادَةِ نَحْوِ قِيَامِ الْفَرْضِ عَلَى الْوَاجِبِ إِلَّا بِعَمَرِ الزَّكَاءِ لِيَتَقَدَّرَ تَجْزِئُهُ فَرْضًا وَبَاقِيًا نَفْلًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ مِنْ تَنَاقُضٍ فِيهِ يَشْتَبُهْ بِمَا فِيهِ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَعَلَى وَقُوعِ الْكُلِّ فَرْضًا فَمَعْنَى عَدَمِهِ لَهُ مِنَ الشُّكِّ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ فِعْلِ الْاِسْتِعْمَالِ فَإِذَا فَعَلَهُ وَقَعَ وَاجِبًا. (ثُمَّ) مَسَحَ جَمِيعَ (أُذُنَيْهِ) ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا بِبَاطِنِ أَثْمَلَتْنِي سَبَابَتَيْهِ وَابْهَامَتَيْهِ بِمَاءٍ غَيْرِ مَاءِ الرَّاسِ

عَدَمِهِ وَقَصْرَهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى . ءُودُ: (فَلَا الْخُ) أَي فَلَا يَزْدُ إِذْ لَا فَالِدَةٌ لَهُ، فَإِنْ رَدَّ لَمْ تُحَسَّبْ ثَانِيَةً لِصَيِّزورة الْخُ نِهَايَةً وَمُعْنَى . ءُودُ: (لِصَيِّزورة الماء مُسْتَعْمَلًا) تَأْمَلُهُ مَعَ قَوْلِهِ أَيْضًا قَبَحْتُ أَنَّهُ لَوْ رَدَّ الْخُ انْتَهَى بِضَرْيٍ وَمَرَّ هُنَاكَ جَوَابُهُ. ءُودُ: (بَلَلَهُ) أَي بَلَّلَ شَعْرَهُ وَ. ءُودُ: (هَنَهُ) أَي عَنْ الشَّعْرِ أَوْ بَلَلِهِ. ءُودُ: (لِلثَّانِيَةِ) أَي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ الْحَاصِلَةِ بِالرَّدِّ. ءُودُ: (وَلِضَعْفِ الْبَلَلِ الْخُ) لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ مَعَ قَاعِدَةِ أَنَا لَا نَسْلُبُ الطَّهَوْرَةَ بِالشُّكِّ وَمَعَ أَنَّ الْفَرْضَ أَقْلُ مُجْزِيٍّ وَمَاؤُهُ يَسِيرُ جِدًّا بِالنِّسْبَةِ لِمَاءِ الْبَاقِيِ فَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يُغَيِّرُ لَوْ قُدِّرَ مُخَالِفًا وَسَطًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَتِّهِ هُ. ش. وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ صَاحِبَ الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لَا يَقْطَعُ نَظَرَهُ عَنْ الْمَرْجُوحِ وَهُوَ كَمَا يَأْتِي أَنَّ مَسَحَ الرَّاسِ يَقَعُ كُلُّهُ فَرْضًا. ءُودُ: (وَيَقَعُ) إِلَى قَوْلِهِ مِنْ تَنَاقُضٍ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . ءُودُ: (كَزِيَادَةِ نَحْوِ قِيَامِ الْفَرْضِ) أَي كَتَطْوِيلِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ نِهَايَةً وَمُعْنَى . ءُودُ: (إِلَّا بِعَمَرِ الزَّكَاءِ) أَي الْمُخْرَجِ عَنْهَا دُونَ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ نِهَايَةً وَمُعْنَى . ءُودُ: (وَعَلَى وَقُوعِ الْكُلِّ فَرْضًا) أَي الْمَرْجُوحِ وَ. ءُودُ: (لَهُ) أَي لِمَسْحِ الْكُلِّ (وَقَوْلُهُ فَإِذَا فَعَلَهُ وَقَعَ وَاجِبًا) قَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ الْوَاجِبُ مُطْلَقَ مَسْحِ الرَّاسِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضًا فَوَاضِحٌ أَوْ مَسَحَ الْبَعْضَ فَمَحَلُّ تَأْمَلِ بِضَرْيٍ.

ءُودُ (سَلَى: ثُمَّ أَذْنَيْهِ) أَعْلَمُ أَنَّ اسْتِحْبَابَ مَسْحِهَا غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِاسْتِعْمَالِ مَسْحِ جَمِيعِ الرَّاسِ وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ مُتَمَسِّكًا بِذِكْرِهِمْ ذَلِكَ عَقِبَ مَسْحِ كُلِّهَا فَقَدْ وَهَمَ نِهَايَةً زَادَ سَمَ بَلَّ تَرْتِيبُ مَسْحِهَا عَلَى قَوْلِهِ وَمَسَحَ كُلَّ رَأْسِهِ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ أَصْلِ مَسْحِهَا نَعَمْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ أَرَادَ مَسَحَ جَمِيعَ رَأْسِهِ فَمَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ ثُمَّ أَذْنَيْهِ فَقَدْ يَقُوتُ سُنَّةُ تَعْمِيمِ الرَّاسِ بِالمَسْحِ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا قُلْنَا الْفَوَاتُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ يَسُنُّ مَسْحَ الرَّاسِ ثَلَاثًا قَبْلَ مَسْحِ الْأُذُنِ وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى طَرِيقِ الْمَجْمُوعِ فِي تَقْدِيمِ الْاِسْتِشْنَائِيِ أَنَا عَلَى طَرِيقِ الرِّوَايَةِ فِيهِ فَلَا إِشْكَالَ هُنَا فِي حُسْبَانِ مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ وَقَوَاتِ بَقِيَّةِ الرَّاسِ ه. ءُودُ: (ظَاهِرُهُمَا وَبَاطِنُهُمَا) وَالرُّمَادُ بِظَاهِرِهِمَا مَا يَلِي الرَّاسَ وَبَاطِنُهُمَا مَا يَلِي الْوُجْهَ شَيْخُنَا وَبُجَيْرِي قَوْلُهُ (سَبَابَتَيْهِ وَإِبْهَامَتَيْهِ) نَشَرُ لَا عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. ءُودُ: (بِمَاءٍ غَيْرِ مَاءِ الرَّاسِ) أَي لِيَخْصُلَ الْأَكْمَلُ وَالْأَفْضَلُ السُّنَّةُ يَخْصُلُ بِبَلَلِ

الْأُولَى عَلَى مَسْحِ الْجِهَةِ الَّتِي انْقَلَبَ الشَّعْرُ عَلَيْهَا إِلَى جِهَةِ الْقَفَا؛ لِأَنَّ الْاِسْتِعْمَالَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ حَيْثُ نَزِدَ.

ءُودُ: (وَلِضَعْفِ الْبَلَلِ الْخُ) لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ مَعَ قَاعِدَةِ أَنَا لَا نَسْلُبُ الطَّهَوْرَةَ بِالشُّكِّ وَمَعَ أَنَّ الْفَرْضَ أَقْلُ مُجْزِيٍّ وَمَاؤُهُ يَسِيرُ جِدًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبَاقِيِ فَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يُغَيِّرُ لَوْ قُدِّرَ مُخَالِفًا وَسَطًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

ءُودُ: (ثُمَّ أَذْنَيْهِ) قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْ تَرْتِيبِهِ عَلَى قَوْلِهِ وَمَسَحَ كُلَّ رَأْسِهِ أَنَّهُ لَوْ اِقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ بَعْضِ رَأْسِهِ لَمْ

وَمَسَحَ صِمَاخَيْهِمَا بِطَرَفَيْ سَبَابَتَيْهِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ أَيْضًا لِلاتِّبَاعِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ نَعَمْ مَاءُ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ مِنْ مَاءِ الرَّأْسِ يُحْصَلُ أَصْلُ سُنَّةٍ مَسْحُهَا؛ لِأَنَّهُ طَهُورٌ وَأَفَادَتْ ثُمَّ الْغَاءُ تَقْدِيمُهَا عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ فَيُسْرُ فَعَلُهَا بَعْدَهُ (فَإِنْ عَسَرَ رَفْعُ الْعِمَامَةِ) أَوْ نَحْوِ الْقَلَنْشَوَةِ أَوْ الْخِمَارِ أَوْ لَمْ يُرَدِّ ذَلِكَ نَعَمْ قَدْ يُوجِبُهُ تَقْيِيدُهُ بِأَنَّ سَبَبَهُ تَوَقُّفُ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَيْهِ (كُتْلُ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا).....

الرَّأْسِ فِي الْمَسْحَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى شَرْحُ بَاقِضٍ وَشَيْخُنَا، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ.

■ فَوَدَّ: (بِمَاءٍ جَدِيدٍ الْخ) أَيِ غَيْرِ مَاءِ الرَّأْسِ وَالْأَذُنَيْنِ لِيَحْصَلَ الْأَفْضَلُ فَلَوْ مَسَحَهُمَا بِمَا فِيهِمَا حَصَلَ أَضْلُ السُّنَّةِ شَرْحُ بَاقِضٍ. ■ فَوَدَّ: (وَمَسَحَ صِمَاخَيْهِمَا الْخ) ثُمَّ يَلْصِقُ كَتِفَيْهِ وَهُمَا مَبْلُولَتَانِ بِالْأَذُنَيْنِ اسْتَظْهَارًا لِإِنْفَاعِ وَشَرْحُ بَاقِضٍ وَيُسْرُ غَسْلُ الْأَذُنَيْنِ ثَلَاثًا مَعَ الْوَجْهِ لِمَا قِيلَ إِنَّهُمَا مِنْهُ وَمَسْحُهُمَا مَعَ الرَّأْسِ ثَلَاثًا لِمَا قِيلَ إِنَّهُمَا مِنْهُ وَمَسْحُهُمَا ثَلَاثًا اسْتِغْلَالًا لِكُونِهِمَا عَضْرَيْنِ مُسْتَقِيلَيْنِ عَلَى الرَّاجِحِ وَالصَّاقِ كَتِفَيْهِ مَبْلُولَتَيْنِ بِيَمَانِهِمَا ثَلَاثًا اسْتَظْهَارًا فَجُمْلَةُ مَا فِيهِمَا اثْنَتَا عَشْرَةَ مَرَّةً شَيْخُنَا وَقَلْبُوبِي. ■ فَوَدَّ: (وَأَفَادَتْ ثُمَّ الْغَاءُ تَقْدِيمُهَا الْخ) وَلَا يُشْتَرَطُ التَّرْتِيبُ فِي اخْتِذِ الْمَاءِ لِمَسْحِ الرَّأْسِ وَمَسْحِ الْأَذُنَيْنِ فَلَوْ بَلَّ أَصَابِعَهُ وَمَسَحَ رَأْسَهُ بَعْضُهَا وَمَسَحَ أُذُنَيْهِ بِبَاقِيهَا كَفَى مُغْنِي وَشَيْخُنَا. ■ فَوَدَّ: (فَيُسْرُ فَعَلُهَا الْخ) أَيِ يُشْتَرَطُ لِحُصُولِ السُّنَّةِ تَأْخِيرُهَا عَنْ مَسْحِ الرَّأْسِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي وَشَيْخُنَا. ■ فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوِ الْخِمَارِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْخَيْرُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى الْمَثْنِ. ■ فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوِ الْقَلَنْشَوَةِ) بِضَمِّ السِّينِ عِزَّةً مَخْشِيَةً يَقْطُرُ بُحَيْرِمِي. ■ فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ يُرَدِّ ذَلِكَ) أَيِ، وَإِنْ سَهَّلَ شَرْحُ بَاقِضٍ فَالتَّغْيِيرُ بِالْعُسْرِ جَزِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ نِهَائِيَّةً. ■ فَوَدَّ: (نَعَمْ قَدْ يُوْجِبُهُ الْخ) وَيُبْعِدُ هَذَا التَّوْجِيهَ عَدَمَ ذِكْرِ الْخِلَافِ هُنَا وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْخِلَافِ هُنَا خِلَافُ مَوْجِبِ اسْتِيعَابِ عَدَمِ الْعُدْرِ. ■ فَوَدَّ: (تَقْيِيدُهُ) أَيِ تَقْيِيدُ التَّكْمِيلِ بِالْعُسْرِ بِأَنَّ سَبَبَهُ أَيِ سَبَبُ التَّقْيِيدِ. ■ فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ الْعُسْرِ.

■ فَوَدَّ (لِسُنِّي): (كُتْلُ بِالْمَسْحِ الْخ) وَافْتَى الْقَفَالُ بِأَنَّهُ يُسْرُ لِلْمَرْأَةِ اسْتِيعَابَ مَسْحِ رَأْسِهَا وَمَسْحَ ذَوَائِبِهَا الْمُسْتَرْبِلَةِ تَبَعًا وَالْحَقُّ غَيْرُهُ ذَوَائِبُ الرَّجُلِ بِذَوَائِبِهَا فِي ذَلِكَ لَكِنْ جَزَمَ فِي الْمَجْمُوعِ بِعَدَمِ اسْتِيعَابِ مَسْحِ الذَّوَائِبِ نِهَائِيَّةً أَيِ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ قَالَ سَمَ عَلَى حَقِّ أَنَّ هَذَا أَيِ مَا فِي الْمَجْمُوعِ غَرَضٌ عَلَى م ر

يُسْرُ مَسْحُهَا حَيْثُ فَلَا تَحْصُلُ سُنَّةٌ مَسْحُهَا، وَهُوَ فَائِدٌ بَلَّ تَرْتِيبُ مَسْحِهَا عَلَى قَوْلِهِ وَمَسَحَ كُلَّ رَأْسِهِ إِنَّمَا هُوَ بِإِغْتِيَارِ أَضْلٍ مَسْحُهَا نَعَمْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ أَرَادَ مَسَحَ جَمِيعَ رَأْسِهِ فَمَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ ثُمَّ أَذُنَيْهِ فَهَلْ تَقَوَّتْ سُنَّةُ تَغْيِيمِ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا قُلْنَا الْفَوَاتُ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ يُسْرُ مَسَحَ الرَّأْسِ ثَلَاثًا قَبْلَ مَسْحِ الْأَذُنِ وَلَا يَسَعُ أَحَدًا أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ لَوْ مَسَحَ الْأَذُنَيْنِ بَعْدَ مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً وَاحِدَةً لَمْ يَجْزِ لِمُنَافَاةِ ذَلِكَ لِإِطْلَاقِ إِجْرَاءِ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّتَيْنِ كَمَا صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى طَرِيقِ الْمَجْمُوعِ فِي تَقْدِيمِ الْإِسْتِشْقَاقِ أَمَّا عَلَى طَرِيقِ الرِّوَضَةِ فِيهِ فَلَا إِشْكَالَ هُنَا فِي حُسْبَانِ مَسْحِ الْأَذُنَيْنِ وَقَوَاتِ بَقِيَّةِ الرَّأْسِ. ■ فَوَدَّ: (كُتْلُ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا) فِي شَرْحِ م ر وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ إِجْرَاءَ الْمَسْحِ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهَا عِزَّةً وَنَحْوَهَا وَيُؤَيِّدُهُ مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ إِجْرَاءِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِطْلَسَانِ وَافْتَى الْقَفَالُ بِأَنَّهُ يُسْرُ لِلْمَرْأَةِ اسْتِيعَابَ مَسْحِ رَأْسِهَا وَمَسْحِ ذَوَائِبِهَا الْمُسْتَرْبِلَةِ تَبَعًا وَالْحَقُّ غَيْرُهُ ذَوَائِبُ

وَأَنْ لَمْ يَضَعْهَا عَلَى طَهْرٍ؛ لِأَنَّهُ سَمِعَ «مَسَحَ نَاصِيَتَهُ وَعَلَى عِمَامَتِهِ» وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: كَمَلُ آتِهِ لَا يَكْفِي الْمَسْحَ عَلَيْهَا اسْتِفْلَالًا وَالْخَيْرُ الْمُقْتَصِرُ عَلَيْهِ فِيهِ اخْتِصَارٌ بِدَلِيلِ الْخَيْرِ الْأَوَّلِ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْتَصِرَ عَلَى أَقْلٍ مِنَ الرَّبْعِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مُوجِبِهِ، وَإِنْ قِيلَ لَا وَجْهَ لَهُ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُمْ أَنَّ التَّكْمِيلَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا رُخْصَةً أَنْ شَرْطُهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِلَبْسِهَا مِنْ حَيْثُ اللَّبْسُ كَانَ لَيْسَ بِمُحْرَمٍ مِنْ غَيْرِ غُذْرِ كَمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْمَسْحُ عَلَى خُفٍّ كَذَلِكَ.

بَعْدَ كَلَامِ الْقَالَ فَرَجَعَ إِلَيْهِ ع ش وَفِي الْكُرْدِيِّ إِنَّ الْإِمْدَادَ أَقْرَ إِفْتَاءِ الْقَالَ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ وَزَادَ الْإِعَابَ، وَإِنْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الرَّاسِ بَحْثٌ لَا يُجْزئُ مَسْحَهُ اهْ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا فَقَالَ وَيُسْنُ مَسْحُ الذَّوَابِ الْمُسْتَرْبِلَةِ، وَإِنْ جَاوَزَتْ حَدَّ الرَّاسِ اه. ة فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَضَعْهَا الْخُفَّ) وَفَارَقَتْ الْخُفَّ بِأَنَّهُ بَدَلٌ وَمُقْتَضَى إِبْلَاقِهِمْ اجْزَاءَ الْمَسْحِ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهَا عِزْقِيَّةٌ وَنَحْوُهَا وَيُؤَيِّدُهُ مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ اجْزَاءِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِلَسَانِ بِهَيَاةٍ وَسَمٍّ وَشَيْخُنَا. ة فَوَدَّ: (لَا يَكْفِي الْمَسْحُ عَلَيْهَا الْخُفَّ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ لَا يَكْفِي الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَإِنْ سَقَطَ مَسْحُ الرَّاسِ لِتَخَوُّرِ عِلَّةٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ وَظَاهِرُ تَغْيِيرِهِمْ بِالتَّكْمِيلِ أَنَّ الْمَسْحَ عَلَيْهَا مُتَأَخَّرٌ عَنْ مَسْحِ الرَّاسِ وَيُخْتَلَفُ غَيْرُهُ، وَأَنَّهُ يَمَسُّحُ مَا عَدَا مُقَابِلَ الْمَنْسُوحِ مِنَ الرَّاسِ، وَيَكُونُ بِهِ مُحْصَلًا لِلْسَّنَةِ اهْ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَظْهَرَ عَدَمَ اشْتِرَاطِ التَّأَخُّرِ عَنْ مَسْحِ الرَّاسِ وَأَقْرَأَ سَمَ مَا فِي النَّهْيَةِ، وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا مَا يُوَافِقُهُ وَكَلَامُ الشَّارِحِ يُعَيِّدُ الْحُكْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَيْ عَدَمَ كِفَايَةِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْعِمَامَةِ وَاشْتِرَاطِ التَّأَخُّرِ عَنْ مَسْحِ الرَّاسِ. ة فَوَدَّ: (وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْتَصِرَ الْخُفَّ) لَا يَظْهَرُ مُنَاسِبَةُ ذِكْرِهِ هُنَا بَلْ مَوْقِعُهُ شَرْحُ وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا رَاجِعًا إِلَى الْمَسْحِ. ة فَوَدَّ: (مِنْ خِلَافٍ مُوجِبِهِ) أَيْ كِتَابِي خَفِيفَةٌ. ة فَوَدَّ: (أَنْ شَرْطُهُ الْخُفَّ) وَلِلتَّكْمِيلِ شُرُوطُ خَمْسَةٌ الْأَوَّلُ أَنْ يَمَسَّحَ الْوَاجِبُ مِنَ الرَّاسِ قَبْلَ مَسْحِ مَا عَلَيْهَا مِنْ نَحْوِ الْعِمَامَةِ خِلَافًا لِلْعَلَامَةِ الْخَطِيبِ الثَّانِي: أَنْ لَا يَمَسَّحَ الْمُحَاضِي لِمَا مَسَّحَهُ مِنَ الرَّاسِ وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ قَالَ الْمُحَقِّقُ إِنَّ مَسْحَ جَمِيعِ الْعِمَامَةِ أَكْمَلُ الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَرْفَعَ يَدَهُ بَعْدَ مَسْحِ الْوَاجِبِ مِنَ الرَّاسِ وَقَبْلَ أَنْ يُكْمِلَ عَلَى نَحْوِ الْعِمَامَةِ وَإِلَّا احتَاجَ إِلَى مَاءٍ جَدِيدٍ فَهُوَ شَرْطٌ لِلتَّكْمِيلِ بِالماءِ الْأَوَّلِ الرَّابِعُ أَنْ لَا يَكُونَ عَاصِبًا بِاللَّبْسِ لِذَاتِهِ كَانَ لَيْسَ بِمُحْرَمٍ لَا يُغْذَرُ فَيَمْتَنِعُ التَّكْمِيلُ بِخِلَافِهِ لِمَعَارِضِ كَانَ كَانَ عَاصِبًا لَهَا فَيُكْمَلُ الْخَاصُ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى نَحْوِ الْعِمَامَةِ نَجَاسَةً مَغْفُورًا عَنْهَا كَدَمٍ بَرَاغِيثٍ شَيْخُنَا وَكَذَا فِي الْبَحْثِ مِمَّا إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ الشَّرْطَ الثَّانِي عَنْ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ الْحَفْصِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ حَقِيقَةُ الْإِشْتِرَاطِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي نَاقِدَةِ السَّنَةِ مَسْحُهُ كَمَا يُفْهَمُهُ كَلَامُ م ر اه. ة فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيْ لُبْسُهُ مِنْ غَيْرِ غُذْرِ.

الرَّجُلِ بِذَوَائِبِهَا فِي ذَلِكَ وَظَاهِرُ تَغْيِيرِهِمْ بِالتَّكْمِيلِ أَنَّ الْمَسْحَ عَلَيْهَا مُتَأَخَّرٌ عَنْ مَسْحِ الرَّاسِ وَيُخْتَلَفُ غَيْرُهُ، وَأَنَّهُ يَمَسَّحُ مَا عَدَا مُقَابِلَ الْمَنْسُوحِ مِنَ الرَّاسِ، وَيَكُونُ بِهِ مُحْصَلًا لِلْسَّنَةِ اهْ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ الْمُتَهَذِّبِ خِلَافَ مَا أَقْنَى بِهِ الْقَالَ فِي الذَّوَابِ وَغُرُضَ عَلَى م ر فَرَجَعَ إِلَيْهِ. ة فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَضَعْهَا عَلَى طَهْرٍ) وَفَارَقَتْ الْخُفَّ بِأَنَّهُ بَدَلٌ. ة فَوَدَّ: (كَمَلُ) هَلْ يُعْتَدُّ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا قَبْلَ مَسْحِ بَعْضِ الرَّاسِ فِيهِ نَظَرٌ



(وتخليل) ما يجب غسل ظاهره فقط من نحو العارض و (اللحية الكثية) من الذكر والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل وبقرعة مستقلة وعرك عارضيه للأصابع ومز سن تلبسه وواضح أنه لا يكمل إلا بتعدد عرفاته ثلاثاً خروجا من خلاف من قال إن ماء النفل مستعمل ويقاس به غيره في ذلك ويخللها المحرم ندبا يرفق أي وجوبا إن ظن أنه يحصل منه انفصال شيء والا فتدبا (و) تخليل (أصابعه) اليدين بالتشبيك والرجلين بأي كيفية كان والأفضل بخنصر يسرى يمينه ومن أسفل ومبتدئا بخنصر يمينى رجله مختتما بخنصر يسراهما للأمر بتخليل اليدين والرجلين في حديث حسن وورد أنه ﷺ كان بذلك أصابع رجله بخنصره، ويجب في ملتفة لا يصل لباطنها إلا به كتحرريك خاتم كذلك، ويحرم فتق ملتفة ويسن أن يبدأ

□ فود: (ما يجب) إلى قوله وبقرعة في النهاية والمغني. □ فود: (ما يجب غسل ظاهره فقط إلخ) أما الشغل الخفيف أو الكثيف الذي في حد الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه فيجب إيصال الماء إلى ظاهره وباطنه ومنايته بتخليل أو غيره نهاية ومغني. □ فود: (من نحو العارض) أي الكثيف سم. □ فود: (وعرك عارضيه) أي يسن ذلكهما. □ فود: (ومز) أي في شرج والمسح سن تلبسه أي التخليل. □ فود: (أنه) أي تلبس التخليل وكذا ضمير أو به وغيره، ويجوز إرجاعهما للتخليل وقوله: (في ذلك) أي في توقف الكمال على ماء جديد. □ فود: (ويخللها المحرم إلخ) وفاقا للمغني وخلافا لنهاية والزيادي. ومال إليها شيخنا ثم قال وحمل الأول على ما إذا لم يترتب على التخليل تساقط شعره والثاني على خلافه وهذا جمع بين القولين. □ فود: (وجوبا) متعلق بالرقي وكذا قوله: ندبا بصري. □ فود: (اليدين) إلى قوله ويسن في النهاية وإلى قوله مجريا في المغني إلا ما أبيته عليه. □ فود: (اليدين) أي أصابع اليدين مغني. □ فود: (بالتشبيك) الوجه أن يقال بأي كيفية كان والأفضل أن يكون بالتشبيك سم عبارة شرج بأفضل وتخليل أصابع اليدين والرجلين والأولى كونه في أصابع اليدين بالتشبيك لحصوله بسرعة وسهولة، وإنما يكره لمن بالمسجد ينتظر الصلاة اه. □ فود: (لمن بالمسجد إلخ) أي وكان تشبيكه عبثا كما هو ظاهر فلا يضرب التشبيك في الوضوء، وإن كان في المسجد ينتظر الصلاة رشيدتي. □ فود: (بخنصر يسرى يمينه) كذا في النهاية وقال المغني وشرح بأفضل بخنصر اليد اليسرى أو اليمنى كما في المجموع اه وقال الكزادي قوله: أو اليمنى إلخ مال إليه في شرحه الإرشاد والخطيب في الإقناع وأقصر شرح المنهج والتخفة والنهاية على اليسرى، وفي شرح الباب خنصر اليسرى أبقى إذ هي لإزالة الأوساخ وما بين الأصابع لا يخلو عن مسخ اه. □ فود: (ويجب في ملتفة) أي التخليل ونحوه في أصابع ملتفة نهاية ومغني. □ فود: (ويحرم فتق ملتفة) أي، لأنه تغذيب بلا

وقوله كحل يفهم المنع وعليه فالفرق بينه وبين أجزاء غسل ما زاد على الواجب من اليدين والرجلين مثلا قبله لا ينع؛ لأن ذاك أصلي في الطهارة بخلاف هذا. □ فود: (وتخليل) قال في الرزوي لا لمحرم اه، وهو المعتقد م ر. □ فود: (العارض) أي الكثيف. □ فود: (بالتشبيك إلخ) الوجه أن يقال بأي كيفية



بأطراف أصابع يديه ورجليه، وإن صب عليه غيره على المتعمد مجرباً للماء بيده ولا يكتفي بجريانه بطبيعته؛ لأنه قد ينقطع فلا يتم وقولهم ولا يكتفي بحتمل عطفه على يداً فيكون ذلك شئاً أيضاً واستثناؤه لكن محله إن لم يظن غموم الماء للغموض ولا كفى، وإن جرى بطبيعته كما هو ظاهر. (وتقديم اليمنى) لنحو الأقطع مطلقاً أي إن توضأ بنفسه كما هو ظاهر وبغيره في اليدين بعد الوجه.....

ضرورة أي إن خاف مخذور تيمم فيما يظهر أخذاً من التعليل نهايةً وشيخنا زاد الإيماب إن قال له طيبان عدلان أنه يمكن فتحها ورجا به قوة على العمل أئجه أن يأتي فيه ما سيأتي من التفصيل في قطع السلمة اهـ. وعقب السيد البصري كلام النهاية بما نصه فيه نظر بل الذي يظهر ويؤخذ من إطلاق التذيب في العلة عدم اشتراط ما ذكر اهـ وفيه توقف إذ مطلق التذيب، وإن لم يبح التيمم لا يقتضي الحرمة لا سيما إذا كان لقرض. ة فود: (بأطراف الخ) أي يمسحها. ة فود: (وإن صب عليه الخ) وقال الزياتي وشيخنا، فإن صب عليه غيره بدأ باغلاهما على المتعمد اهـ. ة فود: (فيكون ذلك شئاً) وعليه اقتصر الشارح في الإيماب عبارته ووضح أن قوله أي المجموع ولا يكتفي الخ مبني للفاعل أي يسأل له أن لا يكتفي بذلك؛ لأنه قد لا يعلم المضمون أما لو علمه فيكتفي فمن فهم أنه مبني للمفعول، وأنه لا يكتفي بجريانه بطبيعته مطلقاً فقد وهم انتهت اهـ كزدي. ة فود: (لأنه الخ) أي الماء. ة فود: (واستثناه) أي فيكون واجباً بصري. ة فود: (لكن محله) أي محل وجوب عدم الاكتفاء بجريان الماء بطبيعته.

ة فود: (ولا كفى) أي، وإن ظن الموم كفى جريانه بطبيعته وعلم بذلك أن قوله، وإن جرى بطبيعته لا حاجة إليه. ة فود: (لنحو الأقطع) إلى قوله، ولنحو في النهاية إلا قوله أي إلى وبغيره وإلى قوله فالغرة في المئني إلا قوله أي إلى وبغيره وقوله ولنحو إلى ويكره. ة فود: (لنحو الأقطع) أي من مغلول يد ومخلوق بدونها بصري أي وسليم لم يأت له إلا بالترتيب كأن أراد غسل كفيه بالصب من نحو إبريق فيتجه تقديم اليمنى شيخنا، ويأتي عن سم مثله. ة فود: (مطلقاً) أي في جميع الأغصاء نهايةً.

ة فود: (أي إن توضأ بنفسه) أي ولم يمكن بالغمس فيما يظهر وجه تقييده بذلك أنه إنما يسأل له التيامن مطلقاً لتعذر المعية المطلوبة أصالة في نحو الخدين ولا تتعذر إلا حينئذ بصري. ة فود: (بالغمس) يتخي ولو حكماً كالوقوف تحت ماء كثير محيط لجميع بدنه في آن واحد. ة فود: (وبغيره) أي غير نحو الأقطع. ة فود: (في اليدين الخ) أي، وإن سهل غسلهما ممّا كان في بحر شيخنا. ة فود: (بغذ الوجه) خرج به غسل الكفين أول الوضوء فيظهر إن دفعة ومحلّه فيما يظهر إن غسلهما

كانت والأفضل أن يكون بالثبيك. ة فود: (وتقديم اليمنى الخ) سيأتي عند قول المصنف في التيمم ويقدم يمينه وأعلى وجهه قول الشارح كالوضوء فيهما. ة فود: (بغذ الوجه) خرج غسل الكفين أول الوضوء فيظهر إن دفعة ومحلّه فيما يظهر إن غسلهما بغمس أو اغتراف أو صب من غيره، فإن لم يتيسر غسلهما إلا بصبه من نحو إبريق أئجه تقديم اليمنى.

والرجلين بخلاف البقية تطهرهما معاً وذلك؛ لأنه **يُحِبُّ** كان يُحِبُّ التَّيَمُّنَ في تطهره وشأنه كله أي مما هو من باب التكريم ويُلتحق به ما لا تكزُّمة فيه ولا إهانة كما مرَّ ويُكرِّه تركه. (وإطالة عُزَّتِهِ) بأن يغسل مع الوجه مُقَدِّمَ رأسه وأُذُنَيْهِ وَصَفَحَتِي عُنُقِهِ (و) إطالة (تَحْجِيلِهِ) بأن يغسل مع اليدين بعض العضدين ومع الرجلين بعض الساقين، وإن سَقَطَ في الكلَّ غَسَلُ الفرض لِغُدْرٍ وغائِته استيعاب العضد والساق وذلك لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ **إِنْ أَثْنِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ**

بَغَمَسٍ أَوْ اغْتَرِافٍ أَوْ صَبَّ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ غَسْلُهُمَا إِلَّا بِصَبِّهِ مِنْ نَحْوِ إِبْرِيْقٍ أَتَجَهَّ تَقْدِيمُ الْيُمْنَى سَم. **قُودُ:** (وَالرَّجُلَيْنِ) أَيِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَسَّرُ خُفَّ شَرْحُ بِأَفْضَلٍ وَنَهَايَةُ. **قُودُ:** (بِخِلَافِ الْبَقِيَّةِ) أَيِ الْكَفَّيْنِ وَالْحَدَّيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ نِهَايَةُ وَجَانِبِي الرَّأْسِ شَرْحُ الْمُنْتَهَجِ وَمُعْنَى زَادَ شَيْخُنَا وَهَذَا فِي السَّلِيمِ، وَكَذَا فِي نَحْوِ الْأَسْلِ وَالْأَفْعَلِ إِنْ طَهَّرَهُ غَيْرُهُ فَيَطْهَرُهَا مَعًا وَيُكْرَهُ تَقْدِيمُ الْيُمْنَى كَالسَّلِيمِ اه. **قُودُ:** (وَذَلِكَ) أَيِ سَنِّ التَّيَامُنِ. **قُودُ:** (أَيِ مِمَّا هُوَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ) كَتَسْرِيحِ شَعْرِ وَاتِّحَالِ وَحَلِّي رَأْسٍ وَتَنْقِبِ إِطِيقَ وَقَصِّ شَارِبٍ وَتَبْسِ نَحْوِ تَغْلٍ وَتَوْبٍ وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ وَمَصَافِحَةِ نِهَايَةِ وَأَخِذٍ وَاعْطَاءِ شَرْحُ بِأَفْضَلِ وَالسَّوَالِكِ وَدُحُولِ الْمَسْجِدِ وَتَحْلِيلِ الصَّلَاةِ وَمُفَارَقَةِ الْخَلَاءِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَاسْتِلَامِ الْحَجَرِ وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مُعْنَى. **قُودُ:** (وَيُلْتَحِقُ بِهِ الْيُخُ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. **قُودُ:** (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي فَضْلِ الْخَلَاءِ وَقَدْ مَنَّا مَا فِيهِ ثُمَّ سَم. **قُودُ:** (وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ) أَيِ تَرْكُ التَّيَامُنِ بِأَنْ يُقَدَّمَ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى أَوْ يَغْسِلُهَا مَعَ عِشِّ وَشَوْبَرِيٍّ وَشَيْخُنَا وَكَالْوُضُوءِ فِي ذَلِكَ كُلِّ مَا فِيهِ تَكْرِيمٌ فَيُكْرَهُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْيَسَارِ وَالْمَعِيَّةِ، وَهَلْ يُكْرَهُ التَّيَامُنُ فِي نَحْوِ الْحَدَّيْنِ مِمَّا يَطْهَرُ دَفْعَةً وَاحِدَةً قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ أَوْ يَفْرُقُ الْأَقْرَبُ الثَّانِي لِعِبَابِ وَشَوْبَرِيٍّ قَالَ ع ش عَنْ سَم مَالٍ إِلَيْهِ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ اه وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا تَبَعًا لِشَرْحِ الرَّوَضِ الْأَوَّلِ أَيِ كَرَاهَةِ التَّيَامُنِ فِي نَحْوِ الْيَدَيْنِ.

**قُودُ (سَلِي):** (وَإِطَالَةُ هُزَّتِهِ الْيُخُ) تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ مَا يُفِيدُ حُسْبَانَ الْفُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ قَبْلَ الْفُرْضِ سَم وَع ش. **قُودُ:** (بِأَنْ يَغْسِلَ) إِلَى قَوْلِهِ فَالْفُرَّةُ فِي النَّهَايَةِ. **قُودُ:** (فِي الْكُلِّ) أَيِ كُلِّ مِنْ إِطَالَةِ الْفُرَّةِ وَإِطَالَةِ التَّحْجِيلِ نِهَايَةُ وَمُعْنَى. **قُودُ:** (وَذَلِكَ) أَيِ سَنِّ الْإِطَالَةِ. **قُودُ:** (إِنْ أَثْنِي الْيُخُ) أَيِ أَمَّةِ الْإِجَابَةِ وَالْمُرَادُ الْمُتَوَضُّعُونَ مِنْهُمْ يُجَبِّرُمِي عِبَارَةً ع ش قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَلَا يَحْصُلُ الْفُرَّةُ وَالتَّحْجِيلُ إِلَّا لِمَنْ تَوَضَّأَ بِالْفِعْلِ أَمَّا مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأَ فَلَا يَحْصُلَانِ لَهُ اه، وَيَتَّبِعِي عَلَيْهِ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِمَنْ تَوَضَّأَ حَالَ حَيَاتِهِ فَلَا يَدْخُلُ مَنْ وَضَّاءَ الْغَائِلِ كَمَا أَشْعَرَ بِتَغْيِيرِهِ بِتَوَضُّأٍ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَطِفْلًا وَلَمْ يَتَوَضَّأَ لَهُ وَضُوءٌ كَذَلِكَ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ذَلِكَ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْدُورًا وَيَقِي مَا لَوْ تَيَمَّمْ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ هَلْ يَحْصُلُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَيَتَّبِعِي الْأَوَّلَ لِإِقَامَةِ الشَّارِعِ لَهُ مَقَامُ الْوُضُوءِ وَلِذَا تُسَنُّ إِطَالَتُهُمَا فِيهِ أَيْضًا كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهِ اه.

**قُودُ:** (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي فَضْلِ الْخَلَاءِ وَقَدْ مَنَّا مَا فِيهِ ثُمَّ. **قُودُ:** (وَإِطَالَةُ هُزَّتِهِ) تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ مَا يُفِيدُ حُسْبَانَ الْفُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ قَبْلَ الْفُرْضِ.

القيامَةُ غُرًا مُخَجِّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ، زَادَ مُسْلِمٌ  
«وَتَحْجِيلُهُ أَيُّ يَدْعُونَ بِيضَ الْوَجْهِ وَالْأَيْدِي وَالْأَرْجُلَ فَالْغُرَّةُ وَالتَّحْجِيلُ اسْمَانِ لِلوَاجِبِ  
وَاطْلَانِهِمَا يَحْصُلُ أَقْلُهُمَا بِأَدْنَى زِيَادَةٍ وَكَمَالُهَا بِاسْتِعَابِ مَا مَرَّ وَمَنْ فَشَرَهُمَا يَقْصِلُ مَا زَادَ عَلَى  
الوَاجِبِ فَقَدْ أَبْعَدَ وَخَالَفَ مَذْلُومَهُمَا لَعْنَةً لِيُغَيِّرَ مُوجِبَ. (وَالْمَوَالَاةُ) بَيْنَ أَعْمَالِ وَضُوءِ السَّلَامِ  
بَحِثْ لَا يَحْصُلُ زَمَنٌ يَجِفُّ فِيهِ الْمَغْسُولُ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِيمَا بَعْدَهُ مَعَ اعْتِدَالِ الْهَوَاءِ وَالْمَحَلِّ  
وَالزَّمَنِ وَالْبَدَنِ وَيَقْدَرُ الْمَمْسُوحُ مَغْسُولًا لِلاتِّبَاعِ وَمَرَّ وَجُوبُهَا فِي طَهْرِ السَّلَامِ وَإِذَا ثَلَّثَ فَالْعَبْرَةُ  
بِالْآخِرَةِ وَمَتَى كَانَ الْبِنَاءُ بَعْدَ زَوَالِ الْوَلَاءِ.....

□ فَوَدَّ: (لِلوَاجِبِ) زَادَ النَّهَايَةَ وَالْمُنْدُوبُ. □ فَوَدَّ: (بِاسْتِعَابِ مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ الْخُ فِي الْغُرَّةِ  
وَالْمُضْدِ وَالسَّاقِ فِي التَّحْجِيلِ. □ فَوَدَّ: (وَخَالَفَ مَذْلُومَهُمَا لَعْنَةً الْخُ) يُتَأَمَّلُ سَم. □ فَوَدَّ: (بَيْنَ أَعْمَالِ  
الْوُضُوءِ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِذَا ثَلَّثَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْمَحَلِّ وَالْإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ  
فَاضِلَةٌ إِلَى، وَهِيَ وَقَوْلُهُ لِيُغَيِّرَ إِلَى الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (بَيْنَ أَعْمَالِ وَضُوءِ السَّلَامِ الْخُ) وَكَذَا بَيْنَ الْغَسَلَاتِ  
وَكَذَا فِي أَجْزَاءِ كُلِّ غُضُوٍّ قَلْبِيٍّ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا عِبَارَةُ الْمُصَنَّفِ تَشْمَلُ الْمَوَالَاةَ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ وَالْمَوَالَاةَ بَيْنَ  
الْغَسَلَاتِ وَالْمَوَالَاةَ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْغُضُوِّ الْوَاحِدِ فَيُغَيِّرُ الشَّرُوعُ فِي الْغَسَلَةِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ جَفَافِ الْأُولَى وَفِي  
الثَّالِثَةِ قَبْلَ جَفَافِ الثَّانِيَةِ وَيُغَيِّرُ غَسْلَ كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْغُضُوِّ قَبْلَ جَفَافِ الْجُزْءِ الَّذِي قَبْلَهُ اه. □ فَوَدَّ: (مَعَ  
اِعْتِدَالِ الْهَوَاءِ) قَدْ يُقَالُ اشْتَرِطَ اِعْتِدَالُ الْهَوَاءِ يُغْنِي عَنْ اشْتِرَاطِ اِعْتِدَالِ الْمَحَلِّ وَالزَّمَنِ أَمَّا الْمَحَلِّ  
فَلَا يَسْتَلْزِمُ خُرُوجَهُ عَنْ اِلْتِمَاسِ خُرُوجِ الْهَوَاءِ عَنْهُ لِتَأَثُّرِهِ بِهِ وَأَمَّا الزَّمَنُ فَوَضَعُهُ بِالْاِعْتِدَالِ وَعَدَمِهِ تَجَوُّزُ  
بِاِعْتِبَارِ اِعْتِدَالِ الْهَوَاءِ الْمَوْجُودِ فِيهِ وَعَدَمِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ الْمَحَلِّيَّ اقْتَصَرَ عَلَى الْهَوَاءِ وَالْجِزَاجِ وَكَذَا  
وَقَعَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِمَا بِضَرْفٍ وَفِي تَقْرِيبِ ذَلِيلِهِ نَظَرُ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْعَبْرَةَ بِاِعْتِدَالِ  
الْهَوَاءِ الرَّاهِنِ وَالْجِزَاجِ الرَّاهِنِ وَلَوْ كَانَ الْقَطْرُ وَالْفَضْلُ غَيْرَ مُغْتَدِلٍ. □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمَثْنِ  
فَرَضُهُ سِتَّةَ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَجُوبُهَا فِي طَهْرِ السَّلَامِ) وَتَجِبُ أَيْضًا عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (فَالْعَبْرَةُ بِالْآخِرَةِ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَغْتَبِرَ أَيْضًا أَنْ لَا تَجِفَّ الْأُولَى قَبْلَ الثَّانِيَةِ وَلَا الثَّانِيَةُ قَبْلَ الثَّالِثَةِ سَم  
وَتَقَدَّمَ بِنْتُهُ عَنْ الْقَلْبِيَّ وَشَيْخُنَا. وَفِي الْكُرْدِيٍّ عَنِ الْإِيْعَابِ مَا نَصَّهُ لَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ مَرَّةً وَأَمْسَكَ حَتَّى  
جَفَّ فَقَسَلَ يَدَيْهِ وَكَانَ بِحَيْثُ لَوْ ثَلَّثَ وَجْهَهُ لَمْ يَجِفَّ بَعْدُ فَانْتِ الْمَوَالَاةُ وَلَوْ غَسَلَهُ مَرَّةً وَأَمْسَكَ زَمَنًا ثُمَّ  
ثَنَّى قَبْلَ جَفَافِهِ وَأَمْسَكَ زَمَنًا ثُمَّ ثَلَّثَ قَبْلَ جَفَافِهِ وَأَمْسَكَ زَمَنًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ قَبْلَ جَفَافِ ثَالِثَةٍ وَجْهَهُ وَكَانَ  
بَحِثْ لَوْ لَمْ يَثَلَّثْ جَفَّتْ الْأُولَى فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ حَصَلَتْ الْمَوَالَاةُ، وَهِيَ مُتَّجِعَةٌ فِيهِمَا خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ اه.

□ فَوَدَّ: (وَخَالَفَ مَذْلُومَهُمَا لَعْنَةً الْخُ) يُتَأَمَّلُ. □ فَوَدَّ: (فَالْعَبْرَةُ بِالْآخِرَةِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَغْتَبِرَ أَيْضًا أَنْ لَا تَجِفَّ  
الْأُولَى قَبْلَ الثَّانِيَةِ وَلَا الثَّانِيَةُ قَبْلَ الثَّالِثَةِ حَتَّى لَوْ جَفَّتْ أُولَى الْوَجْهِ مَثَلًا قَبْلَ ثَانِيَتِهِ أَوْ ثَانِيَتِهِ قَبْلَ ثَالِثَتِهِ لَمْ  
يَحْصُلِ الْوَلَاءُ بَيْنَ الْوَجْهِ وَالْيَدِ، وَإِنْ لَمْ تَجِفَّ ثَالِثَةُ الْوَجْهِ قَبْلَ أُولَى الْيَدِ فَفِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى اِعْتِبَارِ  
الْآخِرَةِ نَظَرٌ قَلِيلٌ اجْع.

بِفِعْلِهِ لَمْ يُشْتَرَطِ اسْتِحْضَاؤُهُ لِلتَّيَّةِ كَمَا مَرُّ (وَأَوْجِبْنَاهَا الْقَدِيمَ) مُطْلَقًا حَيْثُ لَا عُذْرَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ  
«رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي وَفِي ظَهْرِ قَدَمَيْهِ لُعْمَةٌ مِثْلُ الدَّرْهِمِ لَمْ يُعْبِهَا الْمَاءُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ»  
وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ الْخَبَرَ ضَعِيفٌ مُرْسَلٌ وَبِأَنَّهُ صَحَّ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التَّفْرِيقُ بَعْدَ  
الْجَفَافِ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُتَكَبَّرُوا عَلَيْهِ.  
(وَتَرَكُوا الْإِسْعَانَةَ) بِالصَّبِّ عَلَيْهِ لِغَيْرِ عُذْرٍ؛ لِأَنَّهَا تَرْفَعُ لَا يَلِيقُ بِمُتَعَبِّدٍ فِيهَا خِلَافُ السُّنَّةِ، وَإِنْ لَمْ  
يَطْلُبْهَا وَالسَّيْنُ إِمَّا.....

• **قَوْلُهُ:** (بِفِعْلِهِ) وَمِنْهُ مَشْيُهُ فِي مَاءٍ يُغْسِلُ رِجْلَيْهِ وَانْظُرْ لَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْفِعْلِ. • **قَوْلُهُ:** (لَمْ يُشْتَرَطِ اسْتِحْضَاؤُهُ الْخُ) أَيِ بَلِ الشَّرْطُ فَقَدْ صَارِفٌ أَيِ وَمِنَ الصَّارِفِ قَصْدُ الْمَشْيِ فِي الْمَاءِ لِعَرَضٍ آخَرَ سَمِ. وَتَقَدَّمَ فِي مَبْنَحِ التَّيَّةِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ الْإِكْرَاهَ صَارِفٌ. • **قَوْلُهُ:** (كَمَا مَرُّ) أَيِ فِي غَسْلِ الْوَجْهِ.  
• **قَوْلُهُ:** (مُطْلَقًا) أَيِ فِي وَضُوءِ السَّلِيمِ وَغَيْرِهِ. • **قَوْلُهُ:** (حَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ لِيُخَيَّرَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَبُولُهَا إِلَيْهِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا عُذْرَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي التَّفْرِيقِ بَغَيْرِ عُذْرٍ وَفِي طَوْلِ التَّفْرِيقِ أَمَّا بِالْمُذَرِّ فَلَا يَضُرُّ قَطْعًا وَقِيلَ يَضُرُّ عَلَى الْقَدِيمِ. وَأَمَّا السَّيْرُ فَلَا يَضُرُّ إِجْمَاعًا أَهْ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ يَضُرُّ عَلَى الْقَدِيمِ. • **قَوْلُهُ:** (فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ وَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ لَوْ لَا أَنَّ التَّفْرِيقَ يَضُرُّهُ لَأَمَرَهُ بِمُجَرَّدِ غَسْلِ اللَّعْمَةِ لَا بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ سَمِ. • **قَوْلُهُ:** (وَبِأَنَّهُ صَحَّ الْخُ) -تَوْضُؤًا فِي السُّوْقِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، وَيَذِيهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ قَدْ دُعِيَ إِلَى جَنَازَةٍ فَآتَى الْمَسْجِدَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ وَصَلَّى عَلَيْهَا- قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَيَتَنَاهَا تَفْرِيقٌ كَثِيرٌ مُغْنِي وَنِهَائَةٌ.

• **قَوْلُهُ (سَمِ):** (وَتَرَكُوا الْإِسْعَانَةَ) أَيِ لَوْ كَانَ الْمُعِينُ كَافِرًا شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَنِهَائَةٌ. • **قَوْلُهُ:** (بِالصَّبِّ هَلِهِ الْخُ) وَيَتَنَاهَى أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءِ مِنَ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهَا مُعَدَّةٌ لِلِاسْتِعْمَالِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِحَيْثُ لَا يَتَأْتِي الْإِسْتِعْمَالُ مِنْهَا عَلَى غَيْرِهِ فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا مُجَرَّدُ التَّرَفُّعِ بَلْ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْوُضُوءِ مِنْهَا الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ الْوُضُوءَ مِنَ الْفَسَاقِي الصَّغِيرَةِ وَنَظَافَةِ مَائِهَا فِي الْغَالِبِ عَنْ مَاءٍ غَيْرِهَا عَ شِ.  
• **قَوْلُهُ:** (لِأَنَّهَا تَرْفَعُ الْخُ) وَلَيْسَ مِنَ التَّرَفُّعِ الْمُنْهَى عَنْهُ فِي الْعِبَادَةِ عُذُولُهُ مِنَ الْمَاءِ الْمَالِحِ إِلَى الْعَذْبِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِزَمَانٍ وَحَلِيِّ. • **قَوْلُهُ:** (خِلَافُ السُّنَّةِ) عَبَّرَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي هُنَا وَفِي الْمَوْضِعَيْنِ الْآتِيَيْنِ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْإِبْرَاهِيمِ الْفَرَقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ خِلَافَ الْأَوَّلَى مِنْ أَقْسَامِ الْمُنْهَى عَنْهُ وَخِلَافُ السُّنَّةِ لَا نَهْيَ فِيهِ أَهْ. • **قَوْلُهُ:** (وَلَا يَطْلُبْنَاهَا) أَيِ الْإِعَانَةَ حَتَّى لَوْ أَعَانَهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ سَابِقٌ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ مُغْنِي. • **قَوْلُهُ:** (وَالسَّيْنُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَتَغْيِيرُهُ بِالِاسْتِعَانَةِ جَزَائِي عَلَى

• **قَوْلُهُ:** (بِفِعْلِهِ) أَيِ وَمِنْهُ مَشْيُهُ فِي مَاءٍ لِيُغْسِلَ رِجْلَيْهِ وَانْظُرْ لَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْفِعْلِ وَقَوْلُهُ لَمْ يُشْتَرَطِ اسْتِحْضَاؤُهُ التَّيَّةِ أَيِ بَلِ الشَّرْطُ فَقَدْ صَارِفٌ أَيِ وَمِنَ الصَّارِفِ قَصْدُ الْمَشْيِ فِي الْمَاءِ لِعَرَضٍ آخَرَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْعِبَابِ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ فِيمَنْ دَخَلَ الْمَاءَ لَا يَقْضِي غَسْلَ رِجْلَيْهِ فَانْقَسَلَتْ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَاكِرًا لِلتَّيَّةِ لَكِنَّ الشَّارِحَ رَدَّهُ. • **قَوْلُهُ:** (لَمْ يُعْبِهَا الْمَاءُ) لَا يَقَالُ إِنَّ الْمُتَابِرَ عَدَمَ غَسْلِهَا مُطْلَقًا فَيُشْكَلُ

لِلغَالِبِ أَوْ التَّأَكُّيدِ أَمَّا هِيَ فِي غَسْلِ الْأَعْضَاءِ فَمَكْرُوهَةٌ، وَيَجِبُ طَلَبُهَا وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ فَاضِلَةٍ  
عَمَّا يَأْتِي فِي الْفِطْرَةِ وَقَبُولِهَا عَلَى مَنْ تَعَيَّنَتْ طَرِيقًا لَطَهْرِهِ، فَإِنْ فَقَدَهَا تَيَسَّمَ وَصَلَّى وَأَعَادَ، وَهِيَ  
فِي إِحْضَارِ نَحْوِ الْمَاءِ مُبَاحَةٌ. (و) تَرَكَ (النَّفْضِ)؛ لِأَنَّهُ كَالْتَبَيُّزِ مِنَ الْعِبَادَةِ فَهُوَ خِلَافُ الشُّكِّ  
كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَشَرْحِي مُسْلِمٍ وَالْوَسِيطِ وَصَحَّحَ فِي الرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ إِبَاحَتَهُ وَالرَّافِعِيُّ  
كَرَاهَتَهُ لِحَبْرٍ فِيهِ وَرُدُّ بَآئِهِ ضَعِيفٌ (وَكَذَا) كَانَ جُحْمَتَهَا مَعَ أَنَّ الْخِلَافَ بِقُوَّتِهِ فِيمَا قَبْلَهُ أَيْضًا  
تَمَيُّزٌ مُقَابِلَهُ بِصِحَّةِ حَدِيثِ الْحَاكِمِ الْآتِي بِهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ.....

الغالب على أن السَّيْرَ تَرُدُّ لِغَيْرِ الطَّلَبِ كاستخْجَرِ الطَّيْنُ أَي صَارَ حَجَرًا قَلَو أَعَانَهُ غَيْرُهُ مَعَ قُلْرَتِهِ وَهُوَ  
سَاكِتٌ مُتَمَكِّنٌ مِنْ مَنَعِهِ كَانَ كَطَلَبِهَا اهـ. (وَقَيَّدَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْمَنْعِ) الشَّارِحُ أَيْضًا فِي الْإِنْدَادِ وَالْإِيَابِ  
وَأَقْرَهُ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ كُرْدِيٍّ. □ فُود: (لِلغَالِبِ) أَي مِنْ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَطْلُبُ الصَّبَّ عَلَيْهِ أَوْ التَّأَكُّدِ أَي كَمَا  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [بقره: ١٩٦] أَي تَيْسَرَ كُرْدِيٍّ. □ فُود: (طَلَبُهَا) أَي الْإِعَانَةَ وَكَذَا  
ضَمِيرُ تَعَيَّنَتْ. □ فُود: (أَمَّا هِيَ) أَي الْإِسْتِعَانَةَ لِغَيْرِ غُذْرِ. □ فُود: (هَمَّا يَأْتِي فِي الْفِطْرَةِ) أَي مِنْ مُؤَنَّتِهِ  
وَمُؤَنَّةٍ مَنْ تَلَزَمَتْ مُؤَنَّتُهُ يَوْمَهُ وَلَيْلَتُهُ وَمِنْ ذَيْنِهِ وَمَسْكَنٍ وَخَادِمٍ يَخْتَاجُ إِلَيْهِمَا. □ فُود: (وَقَبُولُهَا) أَي،  
وَيَجِبُ قَبُولُ الْإِعَانَةِ عَلَى مَنْ تَعَيَّنَتْ إِلَيْهِ أَي كَالْأَطْعَمِ. □ فُود: (فِي إِحْضَارِ نَحْوِ الْمَاءِ) أَي كَالْإِنَاءِ وَالذَّلْوِ  
إِيَابِ اهـ كُرْدِيٍّ. □ فُود: (مُبَاحَةٌ) قَدْ أَطْبَقُوا عَلَى هَذَا وَرَأَيْتُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِلْقَسْطَلَانِيِّ مَا  
نَصَّهُ وَأَمَّا إِحْضَارُ الْمَاءِ فَلَا كَرَاهَةَ أَضْلًا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ أَي الْمُسْتَقْلَانِي لَكِنْ الْأَفْضَلُ خِلَافُهُ وَقَالَ الْجَلَالُ  
الْمَحَلِّيُّ وَلَا يُقَالُ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى انْتَهَى كُرْدِيٍّ. □ فُود: (كَمَا فِي التَّحْقِيقِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ  
وَالرَّافِعِيُّ كَرَاهَتَهُ قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يُنَافِي مَا فِي التَّحْقِيقِ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ الْأَقْدَمِينَ مِنْ إِبْطَالِ الْمَكْرُوهِ عَلَى  
خِلَافِ الْأَوَّلَى سَمَ وَفِيهِ أَنَّ الرَّافِعِيَّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا مِنَ الْأَقْدَمِينَ. □ فُود: (كَانَ جُحْمَتَهَا) يَغْنِي جُحْمَةُ  
الْفَضْلِ بِكَذَا وَقَوْلُهُ بِقُوَّتِهِ حَالٌ مِنَ الْخِلَافِ وَقَوْلُهُ فِيمَا قَبْلَهُ إِلَخْ خَبَرٌ أَنَّ أَي مَوْجُودٌ فِي التَّنْفِصِ كَالْتَشْيِيفِ  
وَقَوْلُهُ تَمَيُّزٌ مُقَابِلَهُ إِلَخْ خَبَرٌ كَانَ. □ فُود: (تَمَيُّزٌ مَا قَبْلَهُ إِلَخْ) لَوْ كَانَ الْمُقَابِلُ نَذْبَ التَّنْشِيفِ لَسَمَ مَا قَالَهُ لَكِنْ  
الْمَفْهُومُ مِنْ صَنِيعِ الشَّرَاحِ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَّا وَالْمُقَابِلُ الْإِبَاحَةُ، وَأَنَّ فِعْلَهُ وَتَرْكَهُ سَوَاءٌ وَعَلَيْهِ فَحَدِيثُ  
الْحَاكِمِ بَرْدُهَا لَا يُؤَيِّدُهَا وَيَسْلِمُ مَا ذُكِرَ فَحَدِيثُ التَّنْفِصِ الْمُؤَيِّدُ لِمُقَابِلِ مَا قَبْلَهُ مُخْرَجٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ  
فَأَيُّ تَمَيُّزٍ يُفِيدُهُ حَدِيثُ الْحَاكِمِ مَعَ مَا ذُكِرَ بَصْرِيٍّ. □ فُود: (فَلَا اعْتِرَاضَ) أَي بَآئِهِ كَانَ الْأَوَّلَى تَرَكَ قَوْلُهُ  
كَذَا لِيَعُودَ الْخِلَافُ إِلَى التَّنْفِصِ.

الِاسْتِدْلَالِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّثْرِيقِ بَلْ مِنْ تَرَكَ غَسْلِ بَعْضِ الْمَضْرُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ وَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ  
أَنَّهُ أَمَرَهُ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ وَلَوْلَا أَنَّ التَّثْرِيقَ يَضُرُّهُ لَأَمَرَهُ بِمَجْرُودِ غَسْلِ اللَّمْعَةِ. □ فُود: (كَمَا فِي التَّحْقِيقِ) هُوَ  
الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ وَالرَّافِعِيُّ كَرَاهَتَهُ قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يُنَافِي مَا فِي التَّحْقِيقِ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ الْأَقْدَمِينَ مِنْ  
إِبْطَالِ الْمَكْرُوهِ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلَى.

(التشيف)، وهو أخذ الماء بِتَحْوِ جِرْقَةٍ فلا إيهام في عبارته خلافاً لِمَنْ رَغمَهُ يُسْنُ تركه في طَهْرِ الحَيِّ (في الأصح)؛ لَأَنَّهُ يُزِيلُ أَثَرَ العِبَادَةِ فَهُوَ خِلَافُ السَّنَةِ؛ لَأَنَّهُ ﷺ وَرَدُّ مَنَدِيلًا جِيءَ بِهِ إِلَيْهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ؛ عَقِبَ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ مَا لَمْ يَحْتَجْهُ لِتَحْوِ بَرْدٍ أَوْ خَشْيَةِ التَّصَادِقِ نَجَسٍ بِهِ أَوْ لِيَتِمُّ عَقِبُهُ فَلَا يُسْنُ تركه بَلْ يَتَأَكَّدُ فِعْلُهُ وَاخْتَارَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ إِبَاحَتَهُ مُطْلَقًا وَخَبَّرَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَهُ مَنَدِيلٌ يَمْسُخُ بِهِ وَجْهَهُ مِنَ الْوُضُوءِ وَفِي رِوَايَةٍ «جِرْقَةٌ يَتَنَشَّفُ بِهَا» صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَضَعَفَهُ الثَّرِمِذِيُّ وَعَلَى كُلِّ بِنْيَغِي حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لِحَاجَةٍ وَالْأَوَّلَى عَدَمُهُ بِتَحْوِ طَرَفِ ثَوْبِهِ وَقَوْلُهُ ﷺ

□ فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (التَّشْيِيفُ) بِالرَّفْعِ بِخَطِّهِ نَهَايَةً. □ فَوَيْلٌ (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ وَخَبَّرَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَيْلٌ (فَلَا إِيهَامَ فِي جِبَارَتِهِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالتَّغْيِيرُ بِالتَّشْيِيفِ لَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمَسْنُونِ تَرْكُهُ إِنَّمَا هُوَ الْمُبَالِغَةُ فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ إِذْ هُوَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ أَخَذَ الْمَاءَ بِجِرْقَةٍ وَالتَّغْيِيرُ بِهِ هُنَا هُوَ الْمُنَاسِبُ وَأَمَّا التَّنَشُّفُ بِمَعْنَى الشَّرْبِ فَلَا يَظْهَرُ هُنَا إِلَّا بِتَوَضُّعٍ تَكْلُفٍ أَه. □ فَوَيْلٌ (يُسْنُ الْإِنْفِ) خَبَّرَ التَّشْيِيفُ. □ فَوَيْلٌ (فِي طَهْرِ الْحَيِّ) وَسَيَاتِي أَنَّ الْمَيِّتَ يُسْنُ تَنَشِيفُهُ نَهَايَةً. □ فَوَيْلٌ (رَدُّ الْإِنْفِ) أَيِ وَجَعَلُ يَتَفَضَّلُ الْمَاءَ بِيَدِهِ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِإِبَاحَةِ التَّفَضُّضِ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ فَقَعْلًا بَيِّنَاتًا لِلْجَوَازِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوَيْلٌ (مَنَدِيلًا) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَتَفْتَحُ وَسَمِي بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَنْدُلُ أَيِ يُزِيلُ الْوَسْخَ وَغَيْرَهُ يُخْبِرُ مِي. □ فَوَيْلٌ (عَقِبَ الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ جِيءَ بِهِ. □ فَوَيْلٌ (مَا لَمْ يَحْتَجْهُ الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُسْنُ تَرْكُهُ الْإِنْفِ. □ فَوَيْلٌ (أَوْ لِيَتِمُّ عَقِبُهُ) أَيِ لِتَلَا يَنْفَعِ الْبَلَلُ فِي وَجْهِهِ، وَيَذْبَهُ التَّيْمُمُ مُغْنِي. □ فَوَيْلٌ (بَلْ يَتَأَكَّدُ فِعْلُهُ) بَلْ قَدْ يَجِبُ كَمَا إِذَا خَشِيَ وَقُوعَ التَّجَسُّسِ عَلَيْهِ وَلَا يَجِدُ مَا يَغْسِلُهُ بِهِ مَرَّسَ عِبَارَةً شَوْشَ هُوَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ حُصُولُ التَّجَسُّسِ بِهِ بِوَجْهِهِ وَرِيحٍ وَبُوحَةٍ بِأَنَّ التَّضَمُّعَ بِالتَّجَسُّسِ إِنَّمَا يَخْرُجُ إِذَا كَانَ بِفِعْلِهِ عَيْنًا وَأَمَّا هَذَا فَلَيْسَ بِفِعْلِهِ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى دَفْعِهِ نَعْمَ يَتَّبِعِي وَجُوبُهُ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَا يَغْسِلُهُ بِهِ وَقَدْ دَخَلَ الْوَقْتُ أَه. □ فَوَيْلٌ (وَاخْتَارَ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالثَّانِي أَنَّهُ مُبَاحٌ وَاخْتَارَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَالثَّلَاثُ مَكْرُوهٌ أَه. □ فَوَيْلٌ (مُطْلَقًا) أَيِ لِحَاجَةٍ وَبِدُونِهَا. □ فَوَيْلٌ (وَخَبَّرَ أَنَّهُ الْإِنْفِ) الْأَسْبَكُ لِحَبْرِ الْإِنْفِ بِاللَّامِ بَدَلُ الْوَاوِ أَوْ أَنْ يَقُولَ فِيمَا يَأْتِي يَتَّبِعِي عَلَى كُلِّ حَمْلِهِ الْإِنْفِ. □ فَوَيْلٌ (عَلَى أَنَّهُ لِحَاجَةُ الْإِنْفِ) وَيَتَنَشَّفُ الشَّرِي قَبْلَ الْيُمْنَى لِيَتَقَى أَثَرَ الْعِبَادَةِ عَلَى الْأَشْرَفِ حَلْبِي وَكَذَا فِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِمْدَادِ وَالْإِيْمَابِ. □ فَوَيْلٌ (وَالْأَوَّلَى الْإِنْفِ) أَيِ وَإِذَا تَنَشَّفَ لِحَاجَةٍ أَوْ بِدُونِهَا فَلَاوَلَى أَنْ لَا يَكُونَ بِذِيْلِهِ وَطَرَفِ ثَوْبِهِ وَنَحْوِهِمَا قَدْ قِيلَ إِنَّ ذَلِكَ يورِثُ الْفَقْرَ خَطِيبٌ وَشَيْخُنَا قَالَ الْبُخَيْرِيُّ أَيِ لِلْعَنِيِّ وَزِيَادَتُهُ لِمَنْ هُوَ فَقِيرٌ وَفِي الْحَدِيثِ -، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُخْرَمُ الرُّزْقُ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ- فَقَبِتَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الزُّكَاةَ الذَّنْبُ سَبَبٌ لِحِرْمَانِ الرُّزْقِ خُصُوصًا الْكُذْبُ وَكَذَلِكَ يوجبُ الْفَقْرَ كَثْرَةُ التَّوَمِّ وَالتَّوَمُّ عَزِيَانَا إِذَا لَمْ يَشْتَرِ بِشَيْءٍ وَالْأَكْلُ جُبْنًا وَالتَّهَاؤُنْ بِسَفَاةِ الْمَائِدَةِ وَخَرْقُ قَشْرِ الْبَصْلِ وَقَشْرُ الثَّوْمِ وَكُسُّ الْبَيْتِ بِاللَّيْلِ وَتَرْكُ الْقُعَامَةِ

□ فَوَيْلٌ (فَلَا يُسْنُ تَرْكُهُ) بَلْ قَدْ يَجِبُ كَمَا إِذَا خَشِيَ وَقُوعَ التَّجَسُّسِ عَلَيْهِ وَلَا يَجِدُ مَا يَغْسِلُهُ بِهِ مَرَّسَ.

ذلك مرةً لبيان الجواز، ويقف هنا وفي الغسل حامِلُ المنشئة عن يمينه والصاب عن يساره  
وكانت أم عَياش تَوْضِئُهُ بِخَفِيفَةٍ، وهي قائمة، وهو قاعده.

(ويقول بعده) أي عَقِبَ الوُضُوءِ بحيث لا يطول بينهما فاصِلٌ غَرَفًا فيما يظهر نظيرُ شُئَةٍ  
الوُضُوءِ الآتية ثم رأيت بعضهم قال، ويقول فورًا قبل أن يتكلم انتهى وَلَعَلَّهُ بَيَانٌ لِلْأَكْمَلِ  
(أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله) لِتَكْفُلَ ذلك بِفَتْحِ  
أبواب الجنة الثمانية لِإِقَائِهِ بِدُخُلٍ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ كَمَا صَحَّ (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ واجْعَلْنِي مِنَ  
الْمُتَطَهِّرِينَ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (سُبْحَانَكَ) مَصْدَرٌ جُعِلَ عَلَمًا لِلتَّسْبِيحِ وهو بَرَاءَةُ اللَّهِ مِنَ الشَّوْءِ أَيِ

فِي الْبَيْتِ وَالْمَشْيِ أَمَامَ الْمَشَائِخِ وَنِدَاءُ الْوَالِدَيْنِ بِاسْمِهِمَا وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ بِالطَّيْنِ وَالتَّهَافُوتُ بِالصَّلَاةِ  
وَحِطَاةُ التَّوْبِ، وَهُوَ عَلَى بَدَنِهِ وَتَرْكُ بَيْتِ الْمَكْتُوبِ فِي الْبَيْتِ وَإِسْرَافُ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَالتَّكْبِيرُ  
بِالذَّهَابِ إِلَى الْأَسْوَاقِ وَالْبَطْءُ فِي الرُّجُوعِ مِنْهَا وَتَرْكُ غَسْلِ الْأَوَانِي وَشِرَاءُ كِسْرِ الْخُبْزِ مِنْ فَقَرَاءِ السُّوَالِ  
وإطفاء السراج بالنفس والكتابة بالقلم المغقود والإمشاط بمشط مكسور وترك الدعاء للوالدين  
والتعمم قاعداً والتسرؤل قائماً والبخل والتفتير والإسراف اهـ. ة فود: (ذلك) أي التشيف بطرف قوبه.  
ة فود: (ويقف) إلى قوله وكانت في المغي. ة فود: (أي عقب الوضوء) أي كما عيّر به المنهج وقوله  
بحيث إلخ أي كما فسره به الزبائدي. ة فود: (بحيث لا يطول إلخ) هذا صريح في أنه متى طال الفصل  
غرفاً لا يأتي به كما لا يأتي بسنة الوضوء ونقل بالدرم عن الشمس الزملي أنه يأتي به ما لم يحدث،  
وإن طال الفصل ع ش عبارة البجيرمي على الإقناع هذا أي عدم طول الفصل عرفاً إنما هو الأفضل وأما  
السنّة فتحصل ما لم يحدث فيما يظهر شؤري على التحرير اهـ. ة فود: (ولعله إلخ) أي قوله قبل أن  
يتكلم.

ة قول (سبي): (أشهد إلخ) ويقدمه على إجابة المؤذن وبعد قرائه منه يجيب المؤذن، وإن قرع من  
الأذان بجيرمي. ة فود: (لتكفل ذلك بفتح أبواب الجنة إلخ) وتحتها له إكراماً له وإلا فمعلوم أنه لا  
يدخل إلا من واحد فقط، وهو ما سبق في علمه سبحانه وتعالى دخوله منه وظاهره أن ذلك يحصل  
لمن فعله ولو مرة واحدة في عمره ولا مانع منه ع ش. ة فود: (من التوابين) أي من الذنوب وليس فيه  
دعاء بالكثرة وقوع الذنب منه بل يأتيه إذا وقع منه ذنب ألهم التوبة منه، وإن كثرت تغليماً للأمة وقوله من  
المتطهرين أي عن تبعات الذنوب السابقة وعن الثلوث بالسبب اللآجفة أو عن الأخلاق الذميمة ملاً  
على القاري على المشكاة وقيل أي من المترهين من الذنوب اهـ بجيرمي، وقوله أي من الذنوب  
الأولى أي مما لا يليق بالمعبد فالتوبة لا تقتضي سبق الذنب نظير ما يأتي في المغيرة وكما يصرح بذلك  
قولهم تسن التوبة عن خاتم المروءة. ة فود: (مضد) أي اسم مضد بجيرمي. ة فود: (للتسبيح) أي

ة فود: (جعل علماً للتسبيح) قال الحفيد في قول التوضيح للتسبيح من قوله: إن سبحان علم للتسبيح  
ما نصه أي بمعنى التثنية لا للتسبيح مضد سبّ بمعنى قال سبحان الله؛ لأن مدلول التسبيح على هذا

اعتقاد تنزيهه عما لا يليق بإجلاله منصوب على أنه بذل من اللفظ بفعله الذي لم يستعمل فيقْدُر معناه لا ينصرف بل يلزم الإضافة وليس مصدر السبح بل سُبِّح مُشْتَقٌّ منه اشتقاق حاشيت من حاشا ولوليت من لولا وأقمت من أف (اللهم وبخمدك) وأوه زائدة فالكل جملة واحدة أو عاطفة أي وبخمدك سبحتك (أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك)؛ لأن ذلك يكتب لإقائله فلا يتطرق إليه إبطال كما صَحَّ حتى يرى ثوابه العظيم ويُسن أن يأتي بجميع هذا ثلاثاً كما مر مستقبل القبلة بصدرة رافعا يذنه وبصره ولو نحو أعتى كما يُسن إمرار الموصى على الرأس الذي لا شعر به تشبهاً للسماء؛ وأن يقول عقبه وصلى الله وسلم

لإمائية التنزيه يُجْزِي عبارة سم قوله: للتنسيح أي بمعنى التنزيه لا للتنسيح مَصْدَرٌ سَبَّحَ بمعنى قال سُبْحَانَ اللَّهِ؛ لأن مَذْلُولَ التنسيح على هذا لَفْظُ اهـ. ة فود: (اعتقاد تنزيهه) الأولى تَنْزِيْهُهُ. ة فود: (على أنه بذل من اللفظ بفعله إلخ) أي منصوب بفعل مخدوف وجوبا تقديره أَسْبَحَكَ أي أَتَزَكَّكَ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِكَ أَقِيمَ مَقَامَ فَعْلِهِ لِيَذُلَّ عَلَى التَّنْزِيهِ الْبَلِيغِ وَلَا يُسْتَعْمَلَ إِلَّا فِي اللَّهِ مُضَافًا فَيَقْصِدُ تَنْكِيرَهُ ثُمَّ يُصَاف؛ لأن العلم لا يضاف ولا يَنْتَى إِلَّا إِذَا قَصِدَ تَنْكِيرُهُ وَخَمَانِيْ اهـ يُجْزِيْ. ة فود: (فيقْدُر مَغْنَاهُ) فِيهِ تَأْمُلُ. ة فود: (مُشْتَقٌّ مِنْهُ) أَي مَاحُوْدٌ مِنْهُ. ة فود: (اشتقاق حاشيت) بمعنى قُلْتَ حَاشَا وَكَذَا الْأَمْرُ فِيمَا بَعْدَهُ. ة فود: (فالكل إلخ) أي مَجْمُوعُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِخْمَدِكَ. ة فود: (جملة واحدة) فالتعني سَبَّحْتَكَ يَا اللَّهُ مُصَاحِبًا بِخْمَدِكَ شَوْبَرِيْ أَي بِالنَّاءِ عَلَيْكَ يُجْزِيْ. ة فود: (لأن ذلك) أي سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِخْمَدِكَ إلخ. ة فود: (يُكْتَبُ إلخ) أي فِي رَقٍّ ثُمَّ يُطَبَّعُ بِطَابِعٍ نِهَآيَةٍ وَمُعْنَى قَالَ ع ش، وَيَتَعَدَّدُ ذَلِكَ بِتَعْدُدِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ لَا حَجَرَ عَلَيْهِ اهـ. ة فود: (فلا يتطرق إليه إلخ) أي يُصَانُ صَاحِبُهُ مِنْ تَعَاطِي مُطِيلٍ بَأَن يَزِيدَ وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ وَالْأَقْدَقُ تَقَرَّرُ أَنَّ جَمِيعَ الْأَعْمَالِ يَطَّرُقُ إِلَيْهِ الْإِبْطَالُ بِالرَّذَةِ شَوْبَرِيْ وَفِيهِ بُشْرَى بَأَن مَنْ قَالَ لَا يَزِيدُ، وَأَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى الْإِيمَانِ جَفْنِيْ اهـ يُجْزِيْ. ة فود: (بجميع هذا) أي مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَذْكَارِ. ة فود: (كما مر) أي فِي شَرْحِ وَتَثْلِيثِ الْفُسْلِ وَالْمَسْحِ. ة فود: (مستقبل القبلة) إِلَى قَوْلِهِ وَأَنْ يَقُولَ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ نَحْوُ أَغْمَى إِلَى السَّمَاءِ. ة فود: (رافعا يذنه وبصره إلخ) وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّمَاءَ قِبْلَةُ الدُّعَاءِ وَالطَّالِبُ لِسْنِيْ يَنْسُطُ كَفَّيْهِ لِأَخِيْهِ وَالدَّاعِي طَالِبٌ؛ وَلِأَنَّ حَوَائِجَ الْعِبَادِ فِي خِزَانَةِ نَحْتِ الْعَرْشِ فَالدَّاعِي يَمْدُ يَدَهُ لِحَاجَتِهِ يُجْزِيْ. ة فود: (ولو نحو أغنى) أَي كَمَنْ فِي ظُلْمَةٍ. ة فود: (كما يُسن إلخ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِي التَّمْلِيلِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَيْهَا لَيْسَ النَّظَرُ إِلَيْهَا إِذْ هُوَ لَا يُطْلَبُ حَبِيْبٌ مِنْ خِيْتِ ذَاتِهِ لِكُوزِنِهِ شَاغِلًا عَنِ الدُّعَاءِ بَلِ الْمَقْصُودُ تَعْظِيمُهَا بِتَوَجُّهِهَا بِالْوَجْهِ كَمَا قِيلَ السَّمَاءُ قِبْلَةُ الدُّعَاءِ بَصْرِيْ. ة فود: (على الرأس) أَي رَأْسِ الْمُتَحَلِّلِ مِنَ الْإِحْرَامِ. ة فود: (تشبهاً) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ كَمَا يُسنُ إلخ وَقَوْلُهُ لِلْسَّمَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِرَافِعَا. ة فود: (وأن يقول) إِلَى قَوْلِهِ، وَيَقْرَأُ فِي الْمُغْنَى. ة فود: (عقبه) أَي عَقِبَ الْوُضُوءِ أَوْ عَقِبَ جَمِيعِ الذِّكْرِ الْمُتَقَدِّمِ وَصَنَعَ شَيْخُنَا صَرِيحٌ فِي هَذَا. ة فود: (وصلى الله إلخ) قَدْ يُقَالُ يَنْتَهِي أَنْ يَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ التَّمَرُّضُ لِسَيَادَتِهِ ﷺ وَلِلْأَصْحَابِ بَصْرِيْ وَعِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ اهـ.



على مُحَمَّدٍ وآلِ مُحَمَّدٍ، وَيَقْرَأُ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [يوسف: ١٧] أَي ثَلَاثًا كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْأَيْمَةِ صَرَّخَ بِذَلِكَ.

(تَنْبِيْهٌ) مَعْنَى أَسْتَغْفِرُكَ أَطْلُبُ مِنْكَ الْمَغْفِرَةَ أَي سَتَرُ مَا صَدَرَ مِنِّي مِنْ نَقْصٍ يَمْحُوهُ فِيهِ لَا تَسْتَدْعِي سَبْقَ ذَنْبٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ نَدْبٌ وَأَتَوْتُ إِلَيْكَ وَلَوْ لِغَيْرِ مُتَلَبِّسٍ بِالتَّوْبَةِ وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ كَذِبٌ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ خَيْرٌ بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ أَي أَسْأَلُكَ أَنْ تَتُوبَ عَلَيَّ أَوْ هُوَ بَاقٍ عَلَى خَيْرِيَّتِهِ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ بِصُورَةِ التَّائِبِ الْخَاضِعِ الدَّلِيلِ، وَيَأْتِي فِي وَجْهَتِ وَجْهِي وَخَشَعَ لَكَ سَمْعِي مَا يُؤَافِقُ بَعْضَ ذَلِكَ (وَحَذَفْتُ دُعَاءَ الْأَعْضَاءِ) الْمَذْكُورَ فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ مَشْهُورٌ (أَفْلا أَصْلَ لَهُ) يُعْتَدُ بِهِ وَوُزُوْدُهُ مِنْ طُرُقٍ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا لَا تَخْلُو مِنْ كَذَابٍ أَوْ

﴿قُودُ: (وَيَقْرَأُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) لِمَا وَزَدَ أَنْ مَنْ قَرَأَ فِي آثَرِ وَضُوئِهِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [الدَّر: ١٧] مَرَّةً وَاحِدَةً كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَمَنْ قَرَأَهَا مَرَّتَيْنِ كُتِبَ فِي دِيْوَانِ الشَّهَدَاءِ وَمَنْ قَرَأَهَا ثَلَاثًا حَشَرَهُ اللَّهُ مَحْشَرِ الْأَنْبِيَاءِ وَيُسْنُ بَعْدَ قِرَاءَةِ السُّورَةِ (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي وَوَسِّعْ لِي فِي دَارِي وَبَارِكْ لِي فِي رِزْقِي وَلَا تَقْنَيْتِي بِمَا زَوَيْتَ عَنِّي) ع ش وفي الْكُرْدِي عَنْ الْإِيْمَابِ مِثْلُهُ إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا تَقْنَيْتِي الْخ. ﴿قُودُ: (أَي ثَلَاثًا) إِنَّمَا رَاجِعٌ لِلصَّلَاةِ وَالْقِرَاءَةِ أَوْ لِلثَّانِيَةِ فَالْأُولَى مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيَسْمَلُهُ الْعُمُومُ السَّابِقُ فِي الثَّلَاثِ بِضَرْيٍ. ﴿قُودُ: (مِنْ نَقْصٍ) أَي ذَنْبًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ بِضَرْيٍ. ﴿قُودُ: (بِمَحْوِهِ) هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرُوا أَنَّ الْعَفْوَ مَحْوُ آثَرِ الذَّنْبِ بِالْكَلِيَّةِ وَالْمَغْفِرَةُ سَتَرُهُ مَعَ بَقَايِهِ وَعَدَمُ الْمُوَاحِدَةِ بِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْبُلَوَالِي عَنْ الشَّافِعِيِّ بِجَيْرِيٍّ. ﴿قُودُ: (وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ كَذِبٌ) كَأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى حَمَلِهِ عَلَى الْحَالِ وَالْأَفْلا كَذِبٌ يَلْزَمُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ لَا يَلْزَمُ الْكَذِبُ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِ أَيْضًا سَمَ وَلَعَلَّهُ بِحَمَلِهِ عَلَى الْعَزْمِ عَلَى التَّوْبَةِ. ﴿قُودُ: (بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ أَي أَسْأَلُكَ الْخ) لَا يَخْفَى بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ تَوْفَّقَنِي لِلتَّوْبَةِ. ﴿قُودُ: (أَوْ هُوَ بَاقٍ الْخ) لَا حَاجَةَ إِلَى لَفْظِهِ هُوَ. ﴿قُودُ: (وَهُوَ مَشْهُورٌ) وَهُوَ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ غَسْلِ كَفِّيهِ اللَّهُمَّ احْفَظْ يَدَيَّ عَنْ مَعَاصِيكَ كُلِّهَا وَعِنْدَ الْمَضْمَضَةِ اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَعِنْدَ الْإِسْتِشْقَاقِ اللَّهُمَّ ارْحَنِي رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَعِنْدَ غَسْلِ الْوُجُوهِ اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيِضُ وَجُوهٌ وَتَسْوَدُ وَجُوهٌ وَعِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ اللَّهُمَّ اعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَحَاسِبِي جِسَابًا يَسِيرًا، وَعِنْدَ الْيُسْرَى اللَّهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا مِنْ وَرَائِهِ ظَهْرِي وَعِنْدَ مَسْحِ الرِّأْسِ اللَّهُمَّ حَرِّمْ شُعْرِي وَتَشْرِي عَلَى النَّارِ وَعِنْدَ مَسْحِ الْأَذْنَيْنِ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ وَعِنْدَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَدَمَيَّ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزِلُ فِيهِ الْأَقْدَامُ نِهَابَةً وَمُنْفِي وَشَرْخُ بِأَفْضَلٍ وَفِي الْكُرْدِي عَنْ الْإِيْمَابِ زِيَادَةُ أَذْعِيَةِ أُخْرَى، وَأَنْ يَدْعَى فِي دُعَاءِ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ وَقَدَمَيْ فِي دُعَاءِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ مُتَى. ﴿قُودُ: (لَا نَظَرَ إِلَيْهِ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهَابَةِ وَالْمُنْفِي عِبَارَتُهُ. قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي أَذْكَارِهِ وَتَنْقِيحِهِ لَمْ يَجِنِ فِيهِ شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الشَّارِحُ وَفَاتَ

لَفْظُ اه. ﴿قُودُ: (وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ كَذِبٌ) كَأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى حَمَلِهِ عَلَى الْحَالِ وَالْأَفْلا يَلْزَمُ الْكَذِبُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ لَا يَلْزَمُ الْكَذِبُ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِ أَيْضًا.

ثُمَّ بِالْوَضْعِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْخَفَاطِ فِيهَا سَاقِطَةٌ بِالْمَرْءِ وَمِنْ شَرْطِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ أَنَّ لَا يَشْتَدُّ ضَعْفُهُ فَاتَّضَحَّ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَانْدَفَعَ مَا أَطَالَ بِهِ الشَّرَاحُ عَلَيْهِ وَيَقِي لِلْوُضوءِ سُنَنٌ كَثِيرَةٌ اسْتَوْفَيْتُهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ. وَمِنْ الْمَشْهُورِ مِنْهَا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي جَمِيعِهِ وَالذَّلْكَ، وَيَتَأَكَّدُ كَالْمُؤَالَاةِ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ فِيهِمَا.....

الرَّافِعِي وَالتَّوَوُّيُّ أَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طُرُقٍ فِي تَارِيخِ ابْنِ جِبَانَ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً لِلْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَمَنْ شِئْنِي عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ وَأَتَى بِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَهْ زَادَ الْأَوَّلُ وَنَقَى الْمُصَنِّفُ أَصْلَهُ بِاغْتِيَارِ الصَّحَّةِ أَمَّا بِاغْتِيَارِ وَرُودِهِ مِنَ الطُّرُقِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَلَمَعْلَهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَسْتَخْضِرْهُ حَيْثُ بِهِ إِعْبَارُ الْكُزْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بِأَفْضَلِ قَوْلِهِ: لَا أَصِلُ لِدُعَاءِ الْأَعْضَاءِ عَلَى هَذَا جَرَى الشَّارِحُ فِي كُتُبِهِ. وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْنَى أَيْ فِي الصَّحَّةِ وَالْأَقْدَرُ رَوَى عَنْهُ ﷺ مِنْ طُرُقٍ ضَعِيفَةٍ فِي تَارِيخِ ابْنِ جِبَانَ وَغَيْرِهِ وَمِثْلَهُ يُعْمَلُ بِهِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ أَهْ وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَاعْتَمَدَ اسْتِخْبَابَهُ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَلَوْلَاهُ وَيُؤْخَذُ بِمَا نَقَلْتُهُ فِي الْأَصْلِ عَنْ شَرْحِ الْغُبَابِ لِلشَّارِحِ وَعَنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَأْسَرُ بِهِ عِنْدَ الشَّارِحِ، وَأَنَّهُ دُعَاءٌ حَسَنٌ لَكِنْ لَا يَتَّقَدُّ سُنَّتُهُ فَيَطْلُبُ الْإِثْبَانُ بِهِ عِنْدَ الشَّارِحِ أَيْضًا أَهْ. ٥ قَوْلُهُ: (وَمِنْ شَرْطِ الْعَمَلِ الْإِلْخ) إِعْبَارُ الْمُغْنِي فَائِدَةٌ شَرْطُ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ شَدِيدَ الضَّعْفِ وَأَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ أَصْلٍ عَامٍّ وَأَنْ لَا يَتَّقَدُّ سُنَّتُهُ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ أَهْ زَادَ النِّهَايَةَ وَفِي هَذَا الشَّرْطِ أَيْ الْآخِرِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى أَهْ إِعْبَارُهُ سَمِ وَشَرْطُ بَعْضُهُمْ أَنْ لَا يَتَّقَدُّ السُّنَّةُ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْعَمَلِ بِالضَّعِيفِ فِي مِثْلِ مَا نَحْنُ فِيهِ إِلَّا كَوْنُهُ مَطْلُوبًا طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ وَكُلُّ مَطْلُوبٍ طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ سُنَّةٌ، وَإِذَا كَانَ سُنَّةً تَعَيَّنَ اِعْتِقَادُ سُنَّتِهِ أَهْ. ٥ قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَشْتَدُّ ضَعْفُهُ) أَيْ سِوَاهُ كَانَ الْعَامِلُ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ أَمْ لَا بَلْ قَدْ يُقَالُ يَتَأَكَّدُ فِي حَقِّ الْمُعْتَدِي بِهِ لِيَكُونَ فِعْلُهُ سَبَبًا لِإِفَادَةِ غَيْرِهِ الْحُكْمَ الْمُسْتَقَادَ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (سُنَنٌ كَثِيرَةٌ) مِنْهَا تَقْدِيمُ النَّبِيِّ مَعَ أَوَّلِ السَّنَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ فَيَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُهَا كَمَا مَرَّ وَمِنْهَا التَّلَفُّظُ بِالْمُنَوِيِّ لِإِسَاعِدِ اللِّسَانِ الْقَلْبَ كَمَا تَقَدَّمَ وَبُسْرُهَا بِحَيْثُ يَسْمَعُ نَفْسَهُ وَمِنْهَا اسْتِصْحَابُ النَّبِيِّ ذِكْرًا بِقَلْبِهِ إِلَى آخِرِ الْوُضوءِ مُغْنِي وَشَيْخُنَا. ٥ قَوْلُهُ: (وَمِنْ الْمَشْهُورِ) إِلَى قَوْلِهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يَكْرَهُ إِلَى وَلَطَمَ الْوَجْهَ وَقَوْلُهُ وَاعْتَرَضَ إِلَى وَاسْرَافَ. ٥ قَوْلُهُ: (وَالذَّلْكَ) لَمْ يَكْتَفِ بِفَهْمِهِ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالذَّلْكَ فِي شَرْحِ وَتَلَّثُّتُ الْغُسْلَ الْإِلْخ كَأَنَّهُ لَا

٥ قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَشْتَدُّ ضَعْفُهُ) شَرْطُ بَعْضُهُمْ أَيْضًا أَنْ لَا يُعَارِضَهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَا حَاجَةٌ إِلَيْهِ لِيُظْهِرَ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ حَدِيثَانِ يُنْظَرُ إِلَى التَّرْجِيحِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّحِيحَ مُقَدَّمٌ عَلَى الضَّعِيفِ وَشَرْطُ بَعْضُهُمْ أَنْ لَا يَتَّقَدُّ السُّنَّةُ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْعَمَلِ بِالضَّعِيفِ فِي مِثْلِ مَا نَحْنُ فِيهِ إِلَّا كَوْنُهُ مَطْلُوبًا طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ وَكُلُّ مَطْلُوبٍ طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ سُنَّةٌ، وَإِذَا كَانَ سُنَّةً تَعَيَّنَ اِعْتِقَادُ سُنَّتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِيمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ فِي الْخُفِّ وَيُسْنُ مَسْحُ أَغْلَاهُ وَاسْتَفْلَهُ خُطُوطًا مَا لَهُ تَمَلُّقٌ بِهَذَا الْبَحْثِ فَتَأَمَّلْهُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَالذَّلْكَ) لَمْ يَكْتَفِ بِفَهْمِهِ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالذَّلْكَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَتَلَّثُّتُ الْغُسْلَ وَالْمَسْحَ كَأَنَّهُ لَا يَسْتَنْزِلُ السُّنَّةُ فَتَأَمَّلْهُ.

وتَجَنَّبَ رَشَائِشَهُ وَجَعَلَ مَا يَصُبُّ مِنْهُ عَنْ يَسَارِهِ وَمَا يَفْتَرِفُ مِنْهُ عَنْ يَمِينِهِ وَتَرَكَ تَكْلِمَ بِلَا غُذْرِ وَلَا يُكْزِرُهُ وَلَوْ مِنْ عَارٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ «كَلَّمَ أُمَّ هَانِيَّ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ، وَهُوَ يَفْتَسِلُ؛ وَلَطَمَ الْوَجْهَ بِالْمَاءِ» وَاعْتَرِضَ بِحَدِيثٍ فِيهِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ وَإِسْرَافٍ وَلَوْ عَلَى شَطِّ وَأَنْ يَكُونَ مَأْوُهُ نَحْوَ مُدٍّ كَمَا بَأْتِي وَتَعَهُدُ مَا يَخَافُ إِغْفَالَهُ كَمُقَوِّهِ وَعَقَبِيَّتِهِ وَخَاتَمَ يَصِلُ الْمَاءُ لِمَا تَحْتَهُ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ بِيَسَارِهِ وَشَرِبَهُ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ وَرَشَّ إِزَارَهُ بِهِ إِنْ تَوَهَّمْ حَصُولَ مُقَدَّرٍ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ رُشُهُ ﷺ لِإِزَارِهِ بِهِ قِيلَ وَأَنْ لَا يَصُبُّ مَاءً إِنَانِهِ حَتَّى يَطْفُ مُخَالَفَةً لِلْمَجُوسِ وَيُنْتِ مَا فِيهِ فِي الْفَتَاوَى «وَكَانَ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَفْضَلَ مَاءٍ حَتَّى يُسِيلَهُ عَلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ» فَيَنْبَغِي نَدْبُ ذَلِكَ لِمَنْ احتَاجَ لِتَنْظِيفِ مَحَلِّ سُجُودِهِ بِتِلْكَ الْفَضْلَةِ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ مِنْ نَدْبِهِ مُطْلَقًا وَصَلَاةً رَكَعَتَيْنِ بَعْدَهُ.....

يَسْتَلِزِمُ الشُّبْهَةَ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ اقُولُ بَلْ اعَادَهُ لِقَوْلِهِ، وَيَتَأَكَّدُ الْخُ. □ فُود: (وَتَجَنَّبَ رَشَائِشَهُ) فَلَا يَتَوَضَّأُ فِي مَوْضِعٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ رَشَاشُ اسْتِئْثَنِي. □ فُود: (وَجَعَلَ مَا يَصُبُّ مِنْهُ الْخُ) أَيِ كَالِإِبْرِيْقِ مُعْنِي. □ فُود: (وَتَرَكَ تَكْلِمَ) وَفِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ سُبُلُ هَلْ يُشْرَعُ السَّلَامُ عَلَى الْمُشْتَفِلِ بِالْوُضُوءِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الرَّدُّ أَوْ لَا فَاجَابَ بِأَنَّ الظَّاهِرَ الْأَوَّلَ أَهْ وَهَذَا بِخِلَافِ الْمُشْتَفِلِ بِالْغُسْلِ لَا يُشْرَعُ السَّلَامُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَائِهِ أَنَّهُ قَدْ يَتَكَيَّفُ مِنْهُ مَا يَسْتَحْيَا مِنَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ فَلَا يَلِيقُ مُخَاطَبَتُهُ حَيْثُ يَنْدَعُ ش. □ فُود: (بِلَا غُذْرِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ بِأَفْضَلِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ كَأَمْرِ بِمَعْرُوفٍ وَنَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ وَتَعْلِيمِ جَاهِلٍ وَقَدْ يَجِبُ كَأَنْ رَأَى نَحْوَ أَعْمَى يَقَعُ فِي بَيْتِهِ. □ فُود: (وَلَطَمَ وَجْهَهُ) بِالْجَزْرِ عَطْفًا عَلَى تَكْلِمَ. □ فُود: (لِبَيَانِ الْجَوَازِ) وَاللَّطَمُ خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِجُزْمِي. □ فُود: (وَإِسْرَافٍ الْخُ) عِبَارَةٌ الْخَطِيبِ وَمِنْهَا أَنْ يَقْتَصِدَ فِي الْمَاءِ فَيُكْزِرُهُ السَّرَفُ فِيهِ أَهْ قَالَ الْجُبَيْرِيُّ وَيُكْزِرُهُ التَّقْتِيرُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَعْمُ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا أَهْ. □ فُود: (وَأَنْ يَكُونَ الْخُ) فَيَجْزِي بِدُونِهِ حَيْثُ أَهْنَعَ وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ (تَوَضَّأَ يُلْتَمِزُ مُدًّا) هَذَا فَيَمَنْ يَدْنُو كَبْدِيهِ ﷺ اغْتَدَالًا وَلِيُونَةً وَإِلَّا زَادَ أَوْ نَقَصَ بِالشُّبْهَةِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ. □ فُود: (كَمَا بَأْتِي) لَعَلَّهُ فِي بَابِ الْغُسْلِ. □ فُود: (كَمُقَوِّهِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي وَأَنْ يَتَعَهُدَ مَوْقَهُ، وَهُوَ طَرَفُ الْعَيْنِ الَّذِي يَلِي الْأَنْفَ بِالسَّيَابَةِ الْأَيْمَنِ بِالْيَمْنَى وَالْأَيْسَرَ بِالْيُسْرَى وَمِثْلَهُ اللَّحَاطُ، وَهُوَ الطَّرَفُ الْآخَرُ وَمَحَلُّ سَنِّ غَسْلِهِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا رَمَصٌ يَنْفَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَحَلِّهِ وَالْأَفْسَلُهُمَا وَاجِبُ أَهْ. زَادَ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَالْمُرَادُ بِهِمَا أَيِ الْمَوْقَيْنِ مَا يَشْمَلُ اللَّحَاطُ أَهْ. □ فُود: (وَعَقَبِيَّتِهِ) وَيُبَالِغُ فِي الْعَقَبِ خُصُوصًا فِي الشَّيْءِ فَقَدْ وَرَدَ -رَبْلٌ لِلْأَعْقَابِ- مُعْنِي وَشَيْخُنَا. □ فُود: (بِهِ) أَيِ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ. □ فُود: (وَعَلَيْهِ الْخُ) أَيِ عَلَى تَوَهُّمِ ذَلِكَ. □ فُود: (وَأَنْ لَا يَصُبُّ مَاءً إِنَانِهِ) حَتَّى يَطْفُ لَعَلَّ مَعْنَاهُ أَنْ لَا يَصُبُّ الْمَاءَ فِي إِنَانِهِ الْمُعَدِّ لِلْوُضُوءِ إِلَى أَنْ يَمْتَلِئَ الْإِنَاءُ إِلَى أَغْلَاهُ بَلْ يَجْعَلُهُ نَازِلًا لَيْسَ. □ فُود: (نَدْبُ ذَلِكَ) أَيِ الْأَفْضَالِ. □ فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ احْتِجَ تَنْظِيفُ ذَلِكَ أَوْ لَا. □ فُود: (بَعْدَهُ) عِبَارَةٌ الْخَطِيبِ عَقِبَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوُضُوءِ أَهْ قَالَ الْجُبَيْرِيُّ أَيِ وَلَوْ مُجَدَّدًا وَالْمُرَادُ

□ فُود: (وَشَرِبَهُ) نَمِ قَوْلُهُ: (وَرَشَّ) هَلْ، وَإِنْ تَوَضَّأَ مِنْ مُسْبِلٍ.

أَي بَحِيثٍ يُنْسَبَانِ لَهُ عُرْفًا كَمَا يَأْتِي بِمَا فِيهِ قُبِيلُ الْجَمَاعَةِ، وَبِحُضْلَانٍ بِغَيْرِهِمَا كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ وَفِي مَسْحِ الرِّقْبَةِ خِلَافٌ وَالرَّاجِعُ عَدَمُ نَدْبِهِ وَاعْتِرَاضُ بَأَنِّ حَدِيثِهِ مُعْمَلٌ بِهِ فِي الْفَضَائِلِ. وَيُزَادُ بِمَا مَرَّ أَيْفًا كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ خَيْرَهُمَا مَوْضُوعٌ فَيَتَقَدَّرُ سَلَامَتُهُ مِنَ الْوَضْعِ هُوَ شَدِيدُ الضَّعْفِ فَلَا يُعْمَلُ بِهِ وَيُؤَثَّرُ الشُّكُّ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوُضُوءِ لَا بَعْدَهُ وَلَوْ فِي النَّيَّةِ عَلَى الْأَوَجِّه.....

بِالْعَبَقِ فِيمَا يَظْهَرُ أَنَّ لَا يَطُولُ الْوُقُوفُ بِحَيْثُ لَا تُنْسَبُ الصَّلَاةُ إِلَيْهِ عُرْفًا وَبَحَثُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ امْتِدَادَ وَفَتْحًا عَلَى مَا بَقِيَ الْوُضُوءُ وَحُجِلَ قَوْلُهُمْ عَقِبَهُ عَلَى سَنِّ الْمُبَادَرَةِ وَفِيهِ تَقَرُّرٌ وَالْأَقْرَبُ مَا قُلْنَا هـ.   
 ٥ قَوْلُهُ: (أَي بَحِيثٍ لِنَخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ فِي صَلَاةِ التَّغْلِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَيَخْرُجُ التَّوَعُّانِ لِنَخٍ وَهَلْ تَقَوُّتُ سُنَّةُ الْوُضُوءِ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا كَمَا يَحْتَجُّ بَعْضُهُمْ أَوْ بِالْحَدِيثِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ أَوْ بِطَوِيلِ الْفَضْلِ عُرْفًا أَحْتِمَالَاتٍ أَوْ جُوهًا ثَالِثًا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي رِزْوَانِهِ وَنُسْتَحَبُّ لِمَنْ تَوَضَّأَ أَنْ يُصَلِّيَ عَقِبَهُ هـ. وَمَالِ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي عِبَارَتُهُ نَقِلَ عَنِ السَّيِّدِ السَّمُودِيِّ أَنَّهُ أَقْنَى بِامْتِدَادِ وَفَتْحِهِمَا مَا دَامَ الْوُضُوءُ بَاقِيًا؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ بِهِمَا عَدَمُ تَعْطِيلِ الْوُضُوءِ عَنْ آدَاءِ صَلَاةٍ بِهِ وَصَحَّحَهُ الْفَقِيهَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ بِاتِّخَاذِهِ وَهُوَ وَجِيهٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى هـ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُخَصِّلَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِي.   
 ٥ قَوْلُهُ: (وَالرَّاجِعُ عَدَمُ نَدْبِهِ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمَعْنَى عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَاضِلِ وَأَنَّ لَا يَنْسَخُ الرِّقْبَةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ فِيهِ شَيْءٌ بَلْ قَالَ التَّوَوُّيُّ أَنَّهُ بَذْعَةٌ وَخَبَرٌ (مَسْحُ الرِّقْبَةِ أَمَانٌ مِنَ الْغِلِّ) مَوْضُوعٌ لِكَيْتِه مُتَعَقَّبٌ بِأَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ بِمَوْضُوعٍ هـ وَقَالَ الْكَرْدِيُّ عَلَيْهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ إِثْمَانَا قَدْ قَلَّدُوا الْإِمَامَ التَّوَوُّيَّ فِي كَوْنِ الْحَدِيثِ لَا أَصْلَ لَهُ وَلَكِنْ كَلَامُ الْمُحَدِّثِينَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَهُ طَرُقٌ وَشَوَاهِدٌ يَرْتَقِي بِهَا إِلَى فَرْجَةِ الْحَسَنِ فَالَّذِي يَظْهَرُ لِلْفَقِيرِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِمَسْحِهِ هـ. ٥ قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ أَيْفًا) أَي فِي قَوْلِهِ وَوَرُودُهُ مِنْ طَرُقٍ لِنَخٍ. ٥ قَوْلُهُ: (أَنَّ خَيْرَهُمَا) أَي دَعَاءُ الْأَعْضَاءِ وَمَسْحُ الرِّقْبَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي النَّيَّةِ) كَذَا نَقِلَ عَنْ فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَقَاسَهُ عَلَى الصَّوْمِ لَكِنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى الَّذِي قَرَأَهُ وَلَدَهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُؤَثَّرُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ هـ وَسَيَأْتِي أَنَّ الشُّكَّ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا يُؤَثَّرُ وَحِينَئِذٍ يَتَحَصَّلُ أَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي نِيَّةِ الْوُضُوءِ بَعْدَ فَرَاغِهِ ضَرَّ أَوْ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَمْ يَضُرَّ بِالنَّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الشُّكَّ فِي نِيَّتِهِ بَعْدَهَا لَا يَزِيدُ عَلَى الشُّكِّ فِيهِ نَفْسَهُ بَعْدَهَا، وَيَضُرُّ بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِهَا حَتَّى لَوْ أَرَادَ مَسَّ الْمُضْطَحِّفِ أَوْ صَلَاةَ أُخْرَى امْتَنَعَ ذَلِكَ م ر هـ سـ.

٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي النَّيَّةِ) كَذَا نَقِلَ عَنْ فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَقَاسَهُ عَلَى الصَّوْمِ لَكِنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى الَّذِي قَرَأَهُ وَلَدَهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُؤَثَّرُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَقَالَ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالصَّوْمِ وَاضِحٌ أَنْتَهَى وَسَيَأْتِي أَنَّ الشُّكَّ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا يُؤَثَّرُ وَحِينَئِذٍ يَتَحَصَّلُ أَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي نِيَّةِ الْوُضُوءِ بَعْدَ فَرَاغِهِ ضَرَّ أَوْ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَمْ يَضُرَّ بِالنَّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الشُّكَّ فِي نِيَّتِهِ بَعْدَهَا لَا يَزِيدُ عَلَى الشُّكِّ فِيهِ نَفْسَهُ بَعْدَهَا، وَيَضُرُّ بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِهَا حَتَّى لَوْ أَرَادَ مَسَّ الْمُضْطَحِّفِ أَوْ صَلَاةَ أُخْرَى امْتَنَعَ ذَلِكَ م ر هـ سـ.

استصحاباً لأصل الطهر فلا نظّر لكونه يدخل الصلاة بطهر مشكوك فيه قياساً ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد غصو في أصل غسله لزمته إعادته أو بعضه لم يلزمه فليحمل كلاهما الأول على الشك في أصل الغصو لا بعضه.

(فرغ) صلى الخمس مثلاً كلاً بوضوءٍ مُستَقِلٍّ ثُمَّ عَلِمَ ترك مسح الرأس مثلاً من إحداها لزمته إعادة الخمس ثُمَّ إِنَّ كَمُلَ وَضُوءَ الْعِشَاءِ بِفَرْضِ أَنْ التَّركَ مِنْهُ وَأَعَادَهُنَّ بِهِ أَجْزَاءَهُ؛ لِأَنَّ التَّركَ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ فَوَاضِحٌ أَوْ مِنْهُ فَقَدْ كَمُلَ، وَإِنْ أَعَادَهُنَّ بِهِ بِلَا تَكْمِيلٍ فَلَا؛ خِلَافاً لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ لَا مِتْنَاعَ الصَّلَاةِ بِهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ التَّركَ مِنْهُ فَنِيْتُهُ غَيْرُ جَائِزَةٍ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ غَفَلَ وَأَعَادَهُنَّ بِهِ لَمْ يَتَّقَ عَلَيْهِ إِلَّا الْعِشَاءَ كَمَا لَوْ تَوَضَّأَ عَنْ حَدِيثٍ وَأَعَادَهُنَّ ثُمَّ عَلِمَ التَّركَ مِنْ هَذَا أَيْضاً؛ لِأَنَّ التَّركَ الْأَوَّلَ إِنْ كَانَ مِنَ الْعِشَاءِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا فَوْضُوءُ الْعِشَاءِ كَامِلٌ وَقَدْ أَعَادَهُنَّ بِهِ مَعَ الْجُزْمِ بِالنِّيَّةِ فِي الصُّورَتَيْنِ.



• فَوَدَّ: (استصحاباً لأصل الطهر) فيه نظّر إذ الكلام في تَحَقُّقِ الطهر لا في بَقَايِهِ حَتَّى يَسْتَدِلَّ بِالِاسْتِصْحَابِ. • فَوَدَّ: (وقياساً إلخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ إِلْخ. • فَوَدَّ: (أو بعضه) أي في غسل بعض ذلك الغصو. • فَوَدَّ: (كلاهما الأول) وَهُوَ وَيُؤَثِّرُ الشَّكُّ قَبْلَ الْفِرَاقِ مِنَ الْوُضُوءِ.

• فَوَدَّ: (فواضح) أي؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْعِشَاءِ أُعِيدَتْ بِوُضُوءٍ كَامِلٍ وَالْعِشَاءُ فُعِلَتْ مَرَّتَيْنِ بِكَامِلٍ.

• فَوَدَّ: (خِلَافاً لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ) تَأْمُلُ الْخِلَافَ فِيهِ دَقَّةً، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا صَلَّى بِهِ وَشَكَّ بَعْدَ الْعِشَاءِ أَلَزَمَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا الْعِشَاءَ فَلَا مَخْلَصَ إِلَّا بِالْخُمْسِ ثُمَّ أَنَّهُ مَعَ بَقَاءِ وَضُوءِهِ شَاكٌّ فِي تَرْكِ بَعْضِ أَغْضَائِهِ بَعْدَ كَمَالِ طَهْرِهِ وَالشَّكُّ حَيْثُ ضَارَّ قَلَّ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ مَا شَاءَ فَيُعِيدَهُنَّ بِهِ حَتَّى الْعِشَاءَ وَالزَّامَةَ إِعَادَتُهَا إِنَّمَا كَانَ لِمَا طَرَأَ بَعْدَ فِعْلِهَا فَاحْتَمَلَ التَّركَ مِنْهَا فَالْزَمَ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ بِأَقْشَرِ أَيْ وَقَوْلُهُ وَالشَّكُّ حَيْثُ ضَارَّ ضَارٌّ إِلْخَ يَرُدُّ بَأَنَّ الْإِعَادَةَ مَعَ الشَّكِّ أَضْعَفُ مِنْ فِعْلِهِنَّ أَوْ لَا فَلَا إِجْزَاءَ بِهِ بِالْأَوَّلَى وَبِمَا مَرَّ عَنْ سَمِ أَنْفَا.

• فَوَدَّ: (لو غفل) أي عَنْ حَالِهِ وَاعْتَقَدَ الطَّهَارَةَ الْكَامِلَةَ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (كما لو تَوَضَّأَ إلخ) لَا يَطْهَرُ فِيهِ إِلَّا مُجَرَّدُ التَّنْظِيرِ فِي الْجُزْمِ بِالنِّيَّةِ لَا فِي الْمُتَنَظَّرِ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بِأَقْشَرِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِحَمَلِ قَوْلِ الشَّارِحِ تَوَضَّأَ عَنْ حَدِيثٍ عَلَى مَعْنَى تَوَضَّأَ وَضُوءاً شَأْنَهُ أَنْ يَكُونَ عَنْ حَدِيثٍ فَالْمُرَادُ تَوَضَّأَ وَضُوءاً كَامِلًا فِي اغْتِنَائِهِ أَوْ عَلَى حَدِيثٍ مُضَافٍ أَيْ عَنْ تَوَهُّمٍ حَدِيثٍ وَعَلَى كُلِّ مِنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ فَالْحَدِيثُ غَيْرُ وَاقِعٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. • فَوَدَّ: (لأن التَّركَ الأول) التَّغْيِيْلُ بِالْأَوَّلِ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّوَضُّؤِ قَطْعًا. • فَوَدَّ: (وقد أعادتهن) بِهِ هَذَا لَا يَتَأْتِي فِي الثَّانِيَةِ أَيْ التَّوَضُّؤُ إِلَّا بِأَحَدِ الثَّائِلَيْنِ السَّابِقَيْنِ. • فَوَدَّ: (في الصُّورَتَيْنِ) أَيْ الْغَفْلَةُ وَالتَّوَضُّؤُ.



### باب مسح الخُفِّ

الرُّأْدُ به الجنسُ أو الخُفُّ الشرعي وكلاهما مُجْمَلٌ هنا مُبَيَّنٌ في غيره فلا يَرُدُّ مَنْعُ لِبَسِ خُفٍّ على صَحِيحَةٍ لِيَمْسَحَهَا وَحَدَّهَا وَإِنْ كَانَتْ الأُخْرَى عَلِيْلَةً لِيُجُوبَ التَّيَمُّمُ عَنْهَا فَكَانَتْ كَالصَّحِيحَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا رَجُلٌ فَإِنْ بَقِيَ مِنْ فَرَضِ الأُخْرَى بَقِيَّةٌ وَإِنْ قَلَّتْ تَعَيَّنَ

### باب مَسْحِ الخُفِّ

وَهُوَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ هَذِهِ الأُمَّةِ وَشُرِعَ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ مِنَ الهِجْرَةِ ش وَبُخَيْرِيٌّ وَشَيْخُنَا .  
 ﴿فَوَلِّ (سُي)﴾ (مَسْحُ الخُفِّ) يُمَكِّنُ أَنْ يَوْجَهَ تَغْيِيرُهُ بِالْخُفِّ مُرَادًا بِهِ الْجِنْسُ دُونَ تَغْيِيرِهِ بِالْخُفَّيْنِ بَأَنَّ ذَلِكَ لِيَتَنَاوَلَ الخُفُّ الْوَاحِدَ فِيمَا لَوْ فَقَدْ إْحْدَى رِجْلَيْهِ سَم . ﴿فَوَدَّ﴾ (الرُّأْدُ) إِلَى قَوْلِهِ بَلَّ مُتَوَاتِرَةً فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ الخُفُّ إِلَى فَلَا يَرُدُّ وَقَوْلُهُ بَلَّ ذَكَرَهُ إِلَى وَآخِرُهُ . وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْأَوَّلَى التَّغْيِيرُ بِالْخُفَّيْنِ . ﴿فَوَدَّ﴾ (الرُّأْدُ بِالْجِنْسِ) غَرَضُهُ بِهِ دَفْعُ مَا أَوْرَدَ عَلَى الْمُتَنِّ مِنْ أَنَّهُ يَوْمُهُمْ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى خُفِّ رِجْلٍ وَغَسَلَ الأُخْرَى وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُعَيَّرَ بِالْخُفَّيْنِ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ أَلَّ فِي الخُفِّ لِلْجِنْسِ قِيْشْمَلٌ مَا لَوْ كَانَ لَهُ رِجْلٌ وَاحِدَةٌ لِفَقْدِ الأُخْرَى وَمَا لَوْ كَانَ لَهُ رِجْلَانِ فَكَثُرَ فَكَانَتْ كُلُّهَا أَصْلَبَةً أَوْ بَعْضُهَا زَائِدًا وَاشْتَبَهَ بِالْأَصْلِيِّ أَوْ سَامَتْ بِهِ قِلْبُسٌ كُلًّا مِنْهَا خُفًّا وَيَمْسَحُ عَلَى الْجَمِيعِ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَبِهْ وَلَمْ يُسَامَتْ فَالْمَبْرَةُ بِالْأَصْلِيِّ دُونَ الزَّائِدِ قِلْبُسُ الْأَوَّلِ خُفًّا دُونَ الثَّانِي إِلَّا أَنْ تَوَقَّفَ لِبَسُ الْأَصْلِيِّ عَلَى لِبَسِ الزَّائِدِ قِلْبُسُهُ أَيْضًا شَيْخُنَا وَش . ﴿فَوَدَّ﴾ (أَوْ الخُفُّ الشَّرْهِي) يُغْنِي أَنْ أَلَّ لِلْمَقْهَدِ أَيِ الخُفِّ الْمَقْهُودِ شَرْعًا قِيْشْمَلٌ مَنْ لَهُ رِجْلٌ وَاحِدَةٌ وَمَنْ لَهُ رِجْلَانِ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ قَالَ ع ش وَهَذَا الْجَوَابُ أَوَّلَى مِنَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُ الْإِبْهَامُ إِذَا الْجِنْسُ كَمَا يَتَحَقَّقُ فِي ضَمَنِ الْكُلِّ كَذَلِكَ يَتَحَقَّقُ فِي ضَمَنِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَمْ . ﴿فَوَدَّ﴾ (هُنَا) أَيِ فِي التَّرْجِمَةِ . ﴿فَوَدَّ﴾ (مَنْعُ لِبَسِ خُفِّ الْغِ) أَيِ امْتِنَاعُهُ شَرْعًا . ﴿فَوَدَّ﴾ (عَلَى صَحِيحَةٍ) أَيِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ . ﴿فَوَدَّ﴾ (عَلِيْلَةٍ) أَيِ بَخِيئَةٍ لَا يَجِبُ غَسْلُهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي . ﴿فَوَدَّ﴾ (فَكَانَتْ كَالصَّحِيحَةِ) أَيِ فِي امْتِنَاعِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى خُفِّ فِي الصَّحِيحَةِ وَالْمَسْحِ عَلَيْهِ وَلِبَسِ الْخُفَّيْنِ جَوَازِ لِبَسِ الْخُفَّيْنِ فِيهِمَا بَعْدَ كَمَالِ طَهَارَتِهِمَا ثُمَّ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا فَيَرْتَفِعُ حَدُّهُمَا مَعًا وَلَا

### باب مَسْحِ الخُفِّ

يُمَكِّنُ أَنْ يَوْجَهَ تَغْيِيرُهُ بِالْخُفِّ مُرَادًا بِهِ الْجِنْسُ دُونَ تَغْيِيرِهِ بِالْخُفَّيْنِ بِنَاوَلِ الخُفِّ الْوَاحِدِ فِيمَا لَوْ فَقَدْ إْحْدَى رِجْلَيْهِ . ﴿فَوَدَّ﴾ (لِيُجُوبَ التَّيَمُّمُ عَنْهَا فَكَانَتْ كَالصَّحِيحَةِ) الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى خُفِّ فِي الصَّحِيحَةِ وَالْمَسْحِ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِبَسُ الْخُفَّيْنِ فِيهِمَا وَالْمَسْحُ عَلَيْهِمَا فَيَرْتَفِعُ حَدُّهُمَا ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ كَالْغَسْلِ فَكَمَا يَكْفِي غَسْلُهُمَا يَكْفِي مَسْحُهُمَا وَلَا يَجِبُ مَعَ الْمَسْحِ التَّيَمُّمُ عَنِ الْعَلِيلَةِ لِأَنَّ مَسْحَ خُفِّهَا كَغَسْلِهَا وَمَعَ غَسْلِهَا لَا حَاجَةَ لِلتَّيَمُّمِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ لِيُجُوبَ التَّيَمُّمُ عَنْهَا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا يَجِبُ التَّيَمُّمُ عَنْهَا لَا أَنَّ الرُّأْدَ وَجُوبُهُ مُطْلَقًا .

لُبْسُ خُفِّهَا لِيَمْسَحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ مَسَحَ عَلَى الْأُخْرَى وَحَذَّاهَا، وَذَكَرَهُ هُنَا لِإِتِمَامِ مُنَاسَبَتِهِ بِالْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ بَدَّلَ عَنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِيهِ بَلْ ذَكَرَهُ جَمَعَ فِي خَامِسٍ فُرُوضِهِ لِيَبَيَّنَ أَنَّ الْوَاجِبَ الْغَسْلَ أَوْ الْمَسْحَ. وَأُخْرَاهُ جَمَعَ عَنِ التَّيْمُمِ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مَسْحًا مُبِيحًا وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ بَلْ مُتَوَاتِرَةٌ وَمَنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ أَخْشَى أَنْ يَكُونَ إِنْكَارُهُ أَيَّ مَنْ أَصْلِهِ كُفْرًا (بِجَوْرِ فِي الْوُضُوءِ) وَلَوْ وَضُوءٌ سَلِسٌ.....

يَجِبُ مَعَ الْمَسْحِ التَّيْمُمُ عَنِ الْمَلِيلَةِ؛ لِأَنَّ مَسْحَ خُفِّهَا كَغَسْلِهَا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ لِرُجُوبِ التَّيْمُمِ الْخُفُّ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَتَاهَا قَبْلَ لُبْسِ خُفِّهَا يَجِبُ التَّيْمُمُ عَنْهَا كَوُجُوبِ غَسْلِ الصَّحِيحَةِ قَبْلَهُ سَمَ بِأَذْنَى تَصَرُّفٍ.

• فَوَدَّ: (عَلَيْهِمَا) أَيَّ عَلَى خُفِّ الْكَامِلَةِ وَخُفِّ النَّاقِصَةِ. • فَوَدَّ: (هَلَى الْأُخْرَى) أَيَّ عَلَى خُفِّ الْمُتَفَرِّدَةِ. • فَوَدَّ: (وَحَذَّاهَا) هَلْ لَهَا لُبْسُ خُفٍّ فِي بَاقِي فَاقِدَةِ مَحَلِّ الْفَرْضِ لِيَمْسَحَ عَلَيْهَا بَدَلًا عَنْ غَسْلِهِ الْمُسْتَوْنِ سَمَ وَسَيَّانِي عَنْهُ مَا يَقْبِذُ عَدَمَ سَنَ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (وَذَكَرَهُ هُنَا) أَيَّ ذَكَرَ مَسْحَ الْخُفِّ عَقِبَ الْوُضُوءِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ بَدَّلَ عَنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ) فَمَسَحَهُ رَافِعٌ لِلْحَدِيثِ لَا مُبِيحَ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيَّ الْوُضُوءِ. • فَوَدَّ: (إِنْ الْوَاجِبُ الْخُفُّ) أَيَّ عَلَى لَابِسِ الْخُفِّ بِشُرُوطِهِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ فِي كُلِّ الْخُفِّ) قَدْ يُقَالُ غَايَةً مَا يَقْتَضِيهِ هَذَا التَّغْلِيلُ الْوَلَاءَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا تَأْخِيرُ الْمَسْحِ عَنِ التَّيْمُمِ الَّذِي هُوَ الْمَطْلُوبُ فَلَا، نَعَمْ يَتِمُّ بَزِيَادَةِ التَّيْمُمِ طَهَارَةً كَامِلَةً بِضَرِي. • فَوَدَّ: (مَسْحًا مُبِيحًا) يَوْهَمُ أَنَّ مَسْحَ الْخُفِّ مُبِيحٌ لَا رَافِعٌ لِلْحَدِيثِ وَهُوَ خِلَافٌ مَا صَرَّحُوا بِهِ أَوَّلَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ فَرَاجِعُهُ بِضَرِي وَقَوْلُهُ أَوَّلَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ بَلْ هُنَا أَيْضًا كَمَا مَرَّ عَنْ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (بَلْ مُتَوَاتِرَةٌ) أَيَّ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانُوا لَا يَفَارِقُونَهُ سَفَرًا وَلَا حَضَرًا وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ رَوَاتِهِ فَجَاوَزُوا الثَّمَانِينَ مِنْهُمْ الْعَشْرَةُ الْمُبَشَّرَةُ وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرِهِ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِهِ خِلَافًا لِلْمَخَوَاجِجِ وَالشَّيْعَةِ كُرْدِي.

• فَوَدَّ: (بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ) وَهُوَ الْكَزْخِي كُرْدِي. • فَوَدَّ: (أَخْشَى أَنْ يَكُونَ إِنْكَارُهُ الْخُفِّ) وَكَلَامُ الْقَلْبِيِّ عَلَى الْمَحَلِّي يَقْتَضِي تَكْفِيرَ الْمُتَكَبِّرِ لَهُ وَكَلَامُ الْإِمْدَادِ عَدَمَهُ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (أَيَّ مِنْ أَصْلِهِ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا اتَّكَرَّ بَعْضُ شُرُوطِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَأَحْكَامِهِ هَاتِفِي أَهْ كُرْدِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ أَيَّ مِنْ أَصْلِهِ أَيَّ لَا تَفَاصِيلُ أَحْكَامِهِ إِذْ هِيَ لَمْ تَثْبُتْ إِلَّا بِالْأَحَادِ بِخِلَافِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْجَمِيعِ مِنْ طَلَبِ أَصْلِ الْمَسْحِ وَكَوْنِهِ مَشْرُوعًا فَإِنَّهُ ثَابِتٌ بِالتَّوَاتُرِ أَهْ.

• فَوَدَّ: (سُيِّ) (بِجَوْرِ الْخُفِّ) أَيَّ مِنْ حَيْثُ الْعُدُولُ عَنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ إِلَيْهِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ يَقَعُ وَاجِبًا دَائِمًا حَتَّى قَبْلَ أَنَّهُ مِنَ الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ وَرَدُّ بَأَنَّ شَرْطَ الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَبَدَلِهِ كَمَا هُنَا شَيْخُنَا وَعَ شَ وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ وَضُوءٌ سَلِسٌ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ يَكْزُرُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ قُلْعِلَمَ إِلَى أَوْ شَكَا وَقَوْلَهُ أَوْ أَرْهَقَهُ إِلَى كَانَ وَكَذَا فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ خَافَ مِنَ الْغَسْلِ قُوَّةَ جَمَاعَةٍ. • فَوَدَّ: (سَلِسٌ)

• فَوَدَّ: (وَحَذَّاهَا) هَلْ لَهَا لُبْسُ خُفٍّ فِي بَاقِي فَاقِدَةِ مَحَلِّ الْفَرْضِ لِيَمْسَحَ عَلَيْهِ بَدَلًا عَنْ غَسْلِهِ الْمُسْتَوْنِ.

لِما تَقَرَّرَ لا في غَسَلٍ واجِبٍ أو مَثدُوبٍ ولا في إِزالةِ نَجَسٍ بل لا بُدَّ من الغَسَلِ إِذْ لا مَشَقَّةَ وأَفْهَمَ يَجُوزُ أَنَّ الغَسْلَ أَفْضَلُ مِنْهُ نَعَمْ إِنَّ تَرْكَهَ رَغْبَةً عَنِ السُّتَةِ أَيِ الْإِثَارَةِ الْغَسْلَ عَلَيْهِ لا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ أَفْضَلَ مِنْهُ سِوَاءَ أَوْجَدَ فِي نَفْسِهِ كَرَاهَتَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ النِّظَافَةِ مِثْلًا أَمْ لا، فَعَلِمَ أَنَّ الرِّغْبَةَ عَنْهُ أَعْمُ وَأَنَّ مَنِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا أَرَادَ الْإِبْضَاحَ أَوْ شَكًّا فِي جَوَازِهِ أَيِ لِتَخِيلِ نَفْسِهِ الْقَاصِرَةَ شُبْهَةً فِيهِ أَوْ خَافَ مِنَ الغَسَلِ فَوَتِ نَحْوِ جَمَاعَةٍ أَوْ أَرَهَقَهُ حَدَثٌ وَهُوَ مُتَوَضِّئٌ وَمَعَهُ مَاءٌ يَكْفِيهِ لَوْ لَبِسَهُ وَمَسَحَ لا إِنَّ غَسَلَ كَانَ أَفْضَلَ بَلْ يُكْرَهُ تَرْكَهَ.....

بِكِسْرِ اللَّامِ شِ عِبَارَةُ التَّهَامَةِ وَالْمُغْنِي دَائِمُ الْحَدِيثِ اهـ. □ فَوَدَّ: (لِما تَقَرَّرَ) لَعَلَّهُ كَوْنُهُ بَدَلًا عَنْ غَسَلِ الرَّجُلَيْنِ أَوْ الْمُرَادُ بِمَا تَقَرَّرَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْخُ لَكِنْ قَدْ يَخْدِشُ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَصْرُحْ بِالْأَحَادِيثِ فَلَمْ يُعْلَمَ أَنَّ مَوْرَدَهَا الْوُضُوءَ بَصْرِيٍّ وَجَزَمَ الْكُرْدِيُّ بِالْأَوَّلِ وَالظَّاهِرُ بَلِ الْمُتَعَيَّنُ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِ غَيْرِهِ هُوَ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي وَعَدَمُ تَضْرِيحِ الشَّارِحِ بِتِلْكَ الْأَحَادِيثِ مَعَ كَوْنِهِ مُسَلِّكًا لِي فِي غَالِبِ الْأَبْوَابِ لِإِثْبَاتِهِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ كَثِيرَةٌ بَلْ مُتَوَاتِرَةٌ وَقَوْلُهُ فَلَمْ يُعْلَمَ الْخُ يَمْنَعُهُ ظُهُورُ أَنَّ مَرْجِعَ ضَمِيرٍ وَاحِدِيَّةً مَسَحَ الْخُفِّ فِي الْمَثْنِ الْمُرَادُ بِهِ جُزْأً مَا فِي الْوُضُوءِ. □ فَوَدَّ: (لا في غَسَلٍ واجِبٍ أَوْ مَثدُوبٍ) فَلَوْ اجْتَنَبَ مَثَلًا أَوْ اغْتَسَلَ لِتَحْوِجُمَةٍ أَوْ تَنَجُّسٍ رَجُلِهِ فَأَرَادَ الْمَسْحَ بَدَلًا عَنْ غَسَلِ الرَّجُلِ لَمْ يَجُزْ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ يَجُوزُ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ الْإِفْهَامِ فَإِنَّ الْمُتَبَايَنَ مِنَ الْجَوَازِ الْإِبَاحَةُ وَهِيَ لَا تَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّةٍ غَيْرِهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ لِمَا ذَكَرَ فِيمَا مَرَّ وَجُوبَ الْغَسَلِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فَذَكَرَ الْجَوَازَ فِي مُقَابَلَتِهِ يُشِيرُ بِمُقَابَلَتِهِ لَهُ وَبِأَنَّهُ مَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (رَغْبَةً عَنِ السُّتَةِ) أَيِ الطَّرِيقَةِ وَهِيَ مَسْحُ الْخُفَّيْنِ بَأَنِّ أَغْرَضَ عَنْهُ لِمُجَرِّدِ أَنَّ الْغَسْلَ تَنْظِيمًا لَا لِمُلَاحَظَةٍ أَنَّهُ أَفْضَلُ فَلَا يُقَالُ الرِّغْبَةُ عَنِ السُّتَةِ قَدْ تُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ كَرِهَهَا مِنْ حَيْثُ نَسَبْتُهَا لِلرَّسُولِ ﷺ ع. ش. وَبِذَلِكَ يَتَدَفَّعُ أَيْضًا مَا فِي سَمِ هُنَا. □ فَوَدَّ: (كَرَاهَتَهُ لِمَا فِيهِ الْخُ) أَيِ الْمَسْحِ. □ فَوَدَّ: (أَضَمُّ) أَيِ مِنَ الْكَرَاهَةِ وَ. □ فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ الرِّغْبَةِ وَالْكَرَاهَةِ.

□ فَوَدَّ: (أَوْ شَكًّا فِي جَوَازِهِ) أَيِ لَمْ تَطْمَئِنَّ نَفْسُهُ إِلَيْهِ لَا أَنَّهُ شَكٌّ هَلْ يَجُوزُ لَهُ فَعَلُهُ أَوْ لَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَيِ وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ لَهُ حَيْثُ يُدْخِلُ لِمَدِّمْ جُزْأً بِالْبَيِّنَةِ ع. ش. وَشَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (شُبْهَةً فِيهِ) أَيِ فِي دَلِيلِهِ لِتَحْوِجِ مُعَارِضٍ لَهُ كَأَنَّهُ يَقُولُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ نُسِخَ بِأَيِّهِ الْوُضُوءُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ خَافَ الْخُ) أَوْ كَانَ يَمُنُّ بِفَتْوَى بِهِ نَهَايَةً.

□ فَوَدَّ: (فَوَتِ نَحْوِ جَمَاعَةٍ) أَيِ كُلًّا أَوْ بَعْضًا وَظَاهِرُهُ وَإِنْ تَوَقَّفَ الشُّعَارُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ الْمَسْحُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ع. ش. وَكَذَا يَجِبُ إِذَا كَانَتِ الْجَمَاعَةُ جَمَاعَةً جُمُوعَةً وَاجِبَةً عَلَيْهِ أَجْهَرِيٍّ وَقَرَضُ الْمَسْأَلَةِ إِنْ لَمْ يَزُجْ جَمَاعَةً غَيْرَهَا وَإِلَّا كَانَ الْغَسْلُ أَفْضَلَ كَمَا فِي الزِّيَادِيِّ وَالْبَصْرِيِّ اهـ بِخَبَرٍ مِي.

□ فَوَدَّ: (أَوْ أَرَهَقَهُ) أَيِ غَشِيَهُ وَالْمُرَادُ شَارَفَ أَنْ يَغْشَاهُ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ بَصْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (أَفْضَلَ) جَوَابُ قَوْلِهِ إِنْ تَرَكَهُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (بَلْ يُكْرَهُ الْخُ) أَيِ فِي كُلِّ مِنَ الصُّوَرِ الْأَرْبَعِ الْمُتَقَدِّمَةِ. □ فَوَدَّ: (تَرْكَهُ) أَيِ

□ فَوَدَّ: (أَيِ الْإِثَارَةِ الْغَسْلَ عَلَيْهِ) فِيهِ وَفَقَّةٌ؛ لِأَنَّ إِثَارَةَ الْغَسْلِ عَلَيْهِ مَطْلُوبٌ ضَرُورَةٌ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُ فَكَيْفَ يَكُونُ قَصْدُهُ مُقْتَضِيًا لِرُجْحَانِ تَرْكِهِ قَتَامُلٍ.



ومثله في الأولين سائر الرخص. وقد يجب لئلا خوف فوت عرفة أو إنفاذ أسير وجعله بعضهم هنا أفضل لا واجبا ويتحقق حملهُ على مُجرّد خوف من غير ظنّ لكن سيأتي أنّه يجب البدأ إلى إنفاذ أسير رُجي ولو على بُعيد وأنّه إذا عارضه إخراج الغرض عن وقته قدّم الإنقاذ أو لكونه لا يسهل بشرطه، وقد تضيق الوقت وعنده من الماء ما لا يكفيه لو غسّل ويكفيه لو مسح وقد يحزّم كأنّ لَبَسَهُ مُحَرَّم تَعَدّيًا ثُمَّ إذا لَبَسَهُ بِشْرطِهِ كانت المُتَعَدّيَةُ فِيهِ.....

الْمُتَحَقِّقُ بِالْفُغْلِ. ■ فُود: (وَيْفَلْ) أَيِ يَثْلُ مَسَحَ الْخُفِّ وَقَوْلُهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ أَيِ التَّرْكِ رَغْبَةً وَالتَّرْكِ شُكًّا وَقَوْلُهُ سَائِرُ الرُّخَصِ أَيِ بَاقِيَا كَالْجَمْعِ بِالتَّعْرِ كُزْدِي. ■ فُود: (وَقَدْ يَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ وَجَعَلَهُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُنْهِي. ■ فُود: (وَقَدْ يَجِبُ) الْخُفَّ أَيِ عَيْنًا رَشِيدِي. ■ فُود: (لِتَخَوْ خَوْفَ فُوتِ هَرَقَةِ الْخُفِّ) أَوْ انْصَبَ مَائِهِ عِنْدَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ وَوَجَدَ بَرْدًا لَا يَذُوبُ يَمْسَحُ بِهِ أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالْفُغْلِ لَخَرَجَ الْوَقْتُ أَوْ خَشِيَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ الثَّانِي فِي الْجُمُعَةِ أَوْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ عَلَى مَيِّتٍ وَخِيفَ انْتِفَاجُهُ لَوْ غَسَلَ نِهَآيَةَ وَاقَرَّهُ سَم. ■ فُود: (فِي الْجُمُعَةِ) أَيِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا أَوْ رَقِيقًا أَوْ نَحْوَهُمَا لَمْ يَجِبْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ع. ■ فُود: (خَوْفَ فُوتِ هَرَقَةِ) صَوْرَتُهُ أَنْ يَلْبَسَهُ لِعَلِّهِ وَالْأَقْبَاتِي أَنْ الْمُحْرَمُ يَمْتَنِعَ عَلَيْهِ لُبْسُ الْمَخِيطِ أَجْهَوِيٍّ أَيِ بَانَ كَانَ لَوْ اشْتَغَلَ بِالْفُغْلِ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِعَرَقَةٍ لَطْفِيحِي أَهْ بَجِيرِمِي. ■ فُود: (أَوْ إِنْقَازِ أَسِيرٍ) أَيِ خَوْفِ فُوتِ إِنْقَازِ أَسِيرٍ أَيِ أَوْ غَرِيقٍ لَوْ اشْتَغَلَ بِالْفُغْلِ وَيَتَبَنَّى تَقْيِيدُهُ بِضِيْقِ الْوَقْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَيِ يَحِثُّ لَوْ مَسَحَ أَتَقَذَّ أَمَا عِنْدَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَسْحُ بَلِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْقَازُ وَتَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لَطْفِيحِي أَهْ بَجِيرِمِي. ■ فُود: (لَكِنْ الْخُفَّ) اسْتَذْرَاكَ عَلَى قَوْلِهِ وَيَتَقَيَّنُ الْخُفَّ وَتَضْعِيفُ لِكَلَامِ الْبَعْضِ مَعَ الْحَمْلِ الْمَذْكُورِ. ■ فُود: (أَوْ لِكُونِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يَحْرُمُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُنْهِي. ■ فُود: (أَوْ لِكُونِهِ) الْخُفَّ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِتَخَوْ خَوْفَ الْخُفِّ. ■ فُود: (لَا يَسُهُ بِشَرْطِهِ) الْخُفَّ أَيِ بِخِلَافِ صُورَةِ الْإِزْهَاقِ السَّابِقَةِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ لُبْسُ الْخُفِّ لِيَمْسَحَ عَلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِخْدَاطٍ فِعْلٌ زَائِدٌ نِهَآيَةً وَمُنْهِي. ■ فُود: (وَقَدْ يَحْرُمُ) الْخُفَّ لَمْ يَذْكُرْ لِلْمَكْرُوهِ وَثَلَا لَعَلَّهُ لِقَدَمٍ وَجُودِهِ ع. ■ فُود: (كَانَ يَكْرَهُ) فِيمَا إِذَا كَرَّرَ الْمَسْحَ؛ لِأَنَّهُ يَعْيبُ الْخُفَّ أَهْ وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الْكَلَامَ فِي أَصْلِ الْمَسْحِ. ■ فُود: (كَانَ لِبَسِهِ) الْخُفَّ أَيِ وَلَا يُعْزَى كَمَا يَأْتِي سَمِ عِبَارَةً ع. ■ فُود: (كَانَ مُسْتَوْفِيًا لِلشَّرْطِ) وَهُوَ فِيمَا ذَكَرَهُ بَاطِلٌ لِمَا عَلَّلَ بِهِ مِنْ امْتِنَاعِ اللَّبْسِ لِذَاتِهِ أَهْ وَعِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَقَدْ يَحْرُمُ مَعَ الْإِجْزَاءِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخُفُّ مَفْصُومًا أَوْ مِنْ حَرِيرٍ لِرَجُلٍ أَوْ مِنْ جِلْدٍ آدَمِيٍّ وَمَعَ عَدَمِ الْإِجْزَاءِ فِيمَا إِذَا كَانَ لَابِسُ الْخُفِّ مُحْرَمًا أَهْ.

□ قُود: (لِتَخَوْفِ خَوْفِ قُوتِ هَرَقَةٍ) فِي شَرْحِ م ر أَوْ انْصَبَ مَاءُهُ عِنْدَ غُلِي رِجْلَيْهِ وَوَجَدَ بَرْدًا لَا يَذُوبُ يَمْسَحُ بِهِ أَوْ ضَاقَ الرُّقْتُ وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالْفِئْلِ لَخَرَجَ الرُّقْتُ أَوْ خَشِيَ أَنْ يَرْقَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِ ثَانِيَةِ الْجُمُعَةِ أَوْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ عَلَى مَيِّتٍ وَخِيفَ انْفِجَاؤُهُ لَوْ غَسَلَ أ. ه. □ قُود: (كَأَنَّ لَبْسَهُ مُخَرِّمٌ) أَيِ وَلَا يُجْزَى كَمَا يَأْتِي.

(للمقيم المسخ على الخف) وكل من سفره لا يبيح القصر (يوماً وليلةً وللمسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام بلياليها) المتصلة بها سبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أو لا بأن أحدث وقت الفجر ولو أحدث أثناء ليل أو نهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع. وكذا في اليوم والليلة للنفس على ذلك في الأحاديث الصحيحة، وابتداء المدة إنما يحسب (من انتهاء الحديث).....

• قول (سني): (للمقيم) أي ولو عاصياً بإقامته نهايةً ومغني أي كناية عن زوجها وآبى من سيده فنيحنا عبارة البجيري كعبد أمره سيده بالسفر فأقام اه. • فود: (وكل) إلى قوله أو نؤم في النهاية وإلى قوله ولو نحو مجنون في المغني. • فود: (وكل من سفره إلخ) أي لكونه قصيراً أو مغبصاً أو سافر لغير مقصد مغلوم كالهائم ع ش وبجيري ومنيحنا.

• قول (سني): (ثلاثة أيام بلياليها) أي ولو ذهاباً وإياباً نهايةً قال البجيري فإن قيل كيف يتصور قوله م ر ولو ذهاباً إلخ فإنه يقطع سفره بوصوله مقصده يقال يتصور بأن يسافر إلى غير محل إقامته وإذا وصل ولم يتو إقامة تقطع السفر فإنه يترخص ذهاباً وإياباً مدة الثلاثة أجهوري وصوره بعضهم بعائيد من سفره لغير وطنه لحاجة اه عبارة سم. • فود: (ثلاثة أيام إلخ) أي وإن لم تتحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بأن قصد محلاً على يومين مثلاً وأنه لا يقيم فيه بل يعود حالاً من طريق آخر على يوم وليلة م ر بقي ما لو سافر ذهاباً فقط مثلاً وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث اه وقوله بقي ما لو سافر إلخ قال ع ش قلت وحكمه أنه يمسح إلى إقامته حيث كان سفره مسافة قصر وأقام قبل الثلاث كما يعلم ذلك مما يأتي في شرح ولم يستوف مدة سفر اه. • فود: (اليوم الأول) بالنصب مفعول سبق وقوله ليلته فاعله.

• فود: (قدر الماضي إلخ) هل المعتبر قدر الماضي بالنسبة أو باليقدير مثلاً لو كان المسخ في منتصف أطول ليلة في السنة فهل يمسح إلى منتصف الليلة الرابعة منها فقط أو إلى أن ينضي منها يقدر نصف الليلة الأولى كل معتمل، والأول أخوط والثاني أقرب إلى كلامهم بصري. • فود: (على ذلك) أي على ما في المتن. • فود: (من انتهاء الحديث) فلا يحسب زمن استمراره إلا أن يكون نوماً كما أفتى به

• فود: (وللمسافر سفر قصر) قال في الروض فلو عصى به أي بالسفر أو بالإقامة كعبد خالف سيده فيهما ترخص يوماً وليلة انتهى قال في شرحه إذ غايته في الأول إلحاق سفره بالعدم. وأما الثاني: فلأن الإقامة ليست سبب الرخصة انتهى. • فود: (ثلاثة أيام إلخ) أي وإن لم تتحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بأن قصد محلاً على يومين مثلاً وأنه لا يقيم فيه بل يعود حالاً من طريق آخر على يوم وليلة م ر بقي ما لو سافر ذهاباً فقط مثلاً وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث. • فود: (من انتهاء الحديث) أفتى فنيحنا الشهاب الرملي بأن العبدة في التزم بابتدائه ووجهه إمكان قطعه عادة وقياسه أن اللبس واللبس كذلك بل أولى. وقد قرّر م ر بما حاصله فقال إن الحديث إن كان باختياره ولو حكماً كاللبس واللبس وكذا التزم؛ لأن أوائله بالاختيار حبيب من ابتدائه ولا كالإغماء فمن انتهائه. اه قال في شرح الروض

كَبُولٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ مَسٍّ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ مَجْنُونٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي نَحْوِ الشُّرُوطِ خِطَابُ الْوَضْعِ كَمَا يَأْتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَحَيْثُذِ فَالْمَجْنُونُ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ فَتَحْتَ الثَّلَاثِينَ اسْتِثْنَاءً؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِ غَفْلَةً عَنْ ذَلِكَ فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ أَفَاقَ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ

الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيُفْلِتُ اللَّحْسُ نِهَآيَةً. هـ فَوُدَّ: (كَبُولٍ) وَقَوْلُهُ: (أَوْ مَسٍّ) خِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحٍ بِأَفْضَلٍ، قَوْلُهُ مِنْ نِهَآيَةِ الْحَدِيثِ أَيِ مُطْلَقًا عِنْدَ الشَّارِحِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبِ وَعِنْدَ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ مِنْ انْتِهَائِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِاخْتِيَارِهِ كَبُولٌ وَغَائِطٌ وَمِنْ أَوَّلِهِ إِنْ كَانَ بِاخْتِيَارِهِ كَلَمْسٍ وَنَوْمٍ قَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ فَتَحِ الْجَوَادِ هَلِ الْمُرَادُ بِهِ فِيمَا لَوْ وَجَدَ مِنْهُ حَدَثَانِ مُتَعَابِقَيْنِ كَانَ مَسٌّ وَأَدَامَ ثُمَّ بَالٍ وَانْقَطَعَ الْأَوَّلُ فَلَا تُحْسَبُ الْمُدَّةُ إِلَّا مِنْ انْتِهَاءِ الْمَسِّ أَوْ الثَّانِي فَتُحْسَبُ مِنْ انْتِهَاءِ الْبَوْلِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَقَضِيَّةٌ تَعْلِيلُهُمُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَهَّلُ لِلْعِبَادَةِ إِلَّا بِانْتِهَائِهِ دُونَ انْتِهَاءِ الْبَوْلِ اهـ. وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا وَمَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ أَيِ الْفَرْقِيِّ مِنْ حُسْبَانِ الْمُدَّةِ مِنْ انْقِضَاءِ الْحَدِيثِ وَمَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ وَاعْتَبَرَ الْعَلَمَةُ الرَّمْلِيُّ حُسْبَانَ الْمُدَّةِ مِنْ أَوَّلِ الْحَدِيثِ الَّذِي شَأْنُهُ أَنْ يَقَعَ بِاخْتِيَارِهِ وَإِنْ وَجَدَ بغيرِ اخْتِيَارِهِ كَالنَّوْمِ وَاللَّحْسِ وَالْمَسِّ سَوَاءً انْفَرَدَ وَخَذَهُ أَوْ اجْتَمَعَ مَعَ غَيْرِهِ وَمِنْ آخِرِ الْحَدِيثِ الَّذِي شَأْنُهُ أَنْ يَقَعَ بغيرِ اخْتِيَارِهِ كَالْبَوْلِ وَالغَائِطِ اهـ وَقَوْلُهُ كَالْبَوْلِ الْخُ أَيِ الزَّبِيجِ وَالْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ بُحْبُورِيٍّ قَالَ ع ش فَائِدَةٌ وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ ابْتُلِيَ بِالنَّقْطَةِ وَصَارَ زَمَنُ اسْتِثْنَائِهِ مِنْهَا يَأْخُذُ زَمَنًا طَوِيلًا هَلِ تُحْسَبُ الْمُدَّةُ مِنْ فَوَاقِ الْبَوْلِ أَوْ مِنْ آخِرِ الْاسْتِثْنَاءِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ نَعَمْ لَوْ فَرَضَ انْتِصَالُهُ حُسْبَ مِنْ آخِرِهِ اهـ. هـ فَوُدَّ: (وَلَوْ مِنْ نَحْوِ مَجْنُونٍ الْخُ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ فِيمَا إِذَا طَرَأَ الْجُنُونُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ آخَرَ كَبُولٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ مَسٍّ أَوْ بَعْدَهُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ وَالْأَوَّلُ فَالْحَدِيثُ بِالْجُنُونِ فَلَا يَتَأْتِي قَوْلُهُ الْآتِي فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ أَفَاقَ الْخُ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْمُتَبَايِرَ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ نَحْوِ مَجْنُونٍ أَنَّهُ مَفْرُوضٌ فِي حَدِيثٍ طَرَأَ لِلْمَجْنُونِ وَهَذَا غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ بَصْرِيٍّ. هـ فَوُدَّ: (فِي نَحْوِ الشُّرُوطِ) أَيِ وَتَوَابِعِهَا فَإِنَّ الْمَسْحَ وَمُدَّتَهُ مِنْ تَوَابِعِ الْوُضُوءِ كُرْدِيٍّ. هـ فَوُدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي مُدَّةِ الْمَسْحِ. هـ فَوُدَّ: (اسْتِثْنَائِهِ) أَيِ الْمَجْنُونِ. هـ فَوُدَّ: (غَفْلَةً عَنْ ذَلِكَ) أَطَالَ سَمَ فِي نَعْمِهِ رَاجِعُهُ. هـ فَوُدَّ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَجْنُونِ وَغَيْرِهِ.

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَوْ تَوَضَّأَ بَعْدَ حَدِيثِهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفِّ ثُمَّ أَخَذَتْ كَانَ ابْتِدَاءَ مُدَّتِهِ مِنْ حَدِيثِهِ الْأَوَّلِ وَبِهِ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ فِي شَرْحِ الْفُرُوعِ. هـ فَوُدَّ: (غَفْلَةً عَنْ ذَلِكَ) أَقُولُ عَلَى الْحُكْمِ بِغَفْلَةٍ هَذَا الْإِمَامُ هُنَا مَتَّعَ ظَاهِرًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ كَوْنَ الشُّرُوطِ مِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضْعِ لَا يَقْتَضِي اخْتِيَارَ هَذَا الشَّرْطِ فِي حَقِّ الْمَجْنُونِ إِذِ الشَّرْطُ وَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضْعِ إِلَّا أَنَّ ثُبُوتَ شَرْطِيَّتِهِ تَابِعٌ لِثُبُوتِ مَشْرُوطِهِ الَّذِي هُوَ مِنْ خِطَابِ التَّكْلِيفِ وَهُوَ الصَّلَاةُ وَهِيَ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي حَقِّ الْمَجْنُونِ فَكَوْنُهُ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ لَا يُسَوِّغُ قَطْعَ النَّظَرِ عَنْ مَشْرُوطِهِ الَّذِي هُوَ تَابِعٌ لَهُ فِي الثُّبُوتِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَنْتَفِعُ اقْتِضَاءُ تَعْلِيلِهِمْ مَا ذُكِرَ إِذْ قَوْلُهُمْ فِي التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّ وَقْتُ الْمَسْحِ لَا يَدْخُلُ بِحَدِيثِهِ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ مَسْحٌ جَائِزٌ مُعْتَبَرٌ شَرْعًا فَمَا مَعْنَى دُخُولِ وَقْتِ الْمَسْحِ بِحَدِيثِهِ فَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَجُوزَ الْمَسْحُ بِأَنْ يُعَيَّنَ فَذَلِكَ غَايَةُ التَّكْلِيفِ لَا يَلْزَمُ اخْتِيَارُهُ فَمَعَ

المُدَّةُ التي حُبِبَتْ عليه من الحديث شيء استوفاه وإلا فلا على أَنْ عَلَّمَهُ تُلَجِّقُ الصَّبِيَّ الْمُتَمَيِّزَ بالمَحْجُوثِينَ فيما ذَكَرَهُ ولا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُ به فلو عُبِّرَ بَأَنَّهُ ليس مُتَأَهِّلًا للصَّلَاةِ لَسَلِمَ من ذلك (بعد لُبْسِهِ) لِذُخُولِ وَقْتِ الْمَسْحِ به فلو أَحْدَثَ فَنَوَضًا وَعَسَلَ رِجْلَيْهِ فِيهِ ثُمَّ أَحْدَثَ فَايْتَدَاؤُهَا من الحديث الأولِ وَيُسْنُّ لِلإِبْسَةِ قبل الحديث تجديدُ الوُضوءِ ويمسحُ عليه واغْتَفِرَ له هذا قبل الحديث لِأَنَّ وُضوءَهُ تابعٌ غيرُ مقصودٍ ومن ثَمَّ لا تُحَسَّبُ المُدَّةُ إلا من الحديث ولا يمسحُ سَلِسٌ أَحْدَثَ غيرَ حَدِيثِهِ الدَائِمِ وَمُتَمَيِّمٌ لِغَيْرِ فَقَدِ الْمَاءِ كَمَرَضٍ وَتَرَدٍّ إِلَّا لِمَا يَحِلُّ له لو بَقِيَ

• فَوَدَّ: (هَلَى أَنْ عَلَّمَتْهُ) أَيِ قَوْلِ الْبُلْغَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِه. • فَوَدَّ: (لِلدُّخُولِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِلدُّخُولِ وَقْتِ الْمَسْحِ) أَيِ الرَّافِعِ لِلْحَدِيثِ فَلَا يَرُدُّ الْمَسْحُ فِي الْوُضوءِ الْمُجَدِّدِ قَبْلَ الْحَدِيثِ مُغْنِي وَسَمَّ. • فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فَاغْتَبِرَتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ مِنْهُ فَإِذَا أَحْدَثَ وَلَمْ يَمْسَحْ حَتَّى انْقَضَتِ الْمُدَّةُ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ حَتَّى يَسْتَأْنِفَ لُبْسًا عَلَى طَهَارَةٍ نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي أَوْ لَمْ يُعْدِثْ لَمْ تُحَسَّبِ الْمُدَّةُ وَلَوْ بَقِيَ شَهْرًا مِثْلًا هـ. قال ع ش قَوْلُهُ حَتَّى انْقَضَتِ الْمُدَّةُ أَيِ وَلَوْ مُقِيمًا ثُمَّ عَرَضَ لَهُ السَّفَرُ بَعْدَ هـ. وَيَأْتِي عَنْ عَمِيرَةَ مِثْلُهُ. • فَوَدَّ: (فَلَوْ أَحْدَثَ) أَيِ بَعْدَ اللَّبْسِ و. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْخُفِّ. • فَوَدَّ: (قَبْلَ الْحَدِيثِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (وَاحْتَفِزَ لَهُ) أَيِ لِمُجَدِّدِ الْوُضوءِ (هَذَا) أَيِ الْمَسْحِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ وُضوءَهُ إِلَّا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ وَإِنْ جَازَ لَيْسَ مَحْسُوبًا مِنَ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّ جَوَازَ الصَّلَاةِ وَنَحْوَهَا لَيْسَ مُسْتَبَدًّا إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (غَيْرَ حَدِيثِهِ الدَّائِمِ) أَمَّا حَدِيثُهُ الدَّائِمُ فَلَا يَخْتَانِجُ مَعَهُ إِلَى اسْتِنَافِ طَهْرٍ إِلَّا إِذَا أَخَّرَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الطَّهْرِ لِغَيْرِ مَصْلَحَتِهَا وَحَدَّثَهُ يَجْرِي كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْحَبِضِ مُغْنِي وَشَيْخُنَا قَالَ سَمَّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ الْأَسَدِيِّ وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ بُلْطَانَ طَهْرِهِ بِالتَّأَخِيرِ لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ الصَّلَاةِ بِمَنْزِلَةٍ مَا لَوْ أَحْدَثَ غَيْرَ حَدِيثِهِ هـ. • فَوَدَّ: (وَمُتَمَيِّمٌ لِغَيْرِ فَقَدِ الْمَاءِ إِلَّا) بَأَنَّ تَيَمُّمَ لِمَرَضٍ أَوْ جَرَحٍ ثُمَّ لَيْسَ الْمُحْفَيْنِ ثُمَّ تَجَسَّمَتِ الْمَشَقَّةُ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ الْخُفَّيْنِ شَيْخُنَا وَبُجَيْرِمِي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. • فَوَدَّ: (إِلَّا لِمَا يَحِلُّ لَهُ) أَيِ لِلْمَذْكُورِ مِنَ السَّلِسِ وَالْمُتَمَيِّمِ الْمَذْكُورَيْنِ.

ذَلِكَ كُلُّهُ كَيْفَ يَسُوءُ الْهُجُومُ عَلَى الْحُكْمِ بِقَوْلِهِ هَذَا الْإِمَامُ فَعَلَيْكَ بِالتَّأَمُّلِ. • فَوَدَّ: (لِلدُّخُولِ وَقْتِ الْمَسْحِ بِهِ) أَيِ بِالنَّسْبَةِ لِلْوُضوءِ الْوَاجِبِ فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُ بَعْدَهُ وَيُسْنُّ لِلإِبْسَةِ قَبْلَ الْحَدِيثِ تَجْدِيدُ الْوُضوءِ وَيَمْسَحُ عَلَيْهِ هـ. وَإِذَا جَدَّدَ وَمَسَحَ لَمْ تُحَسَّبِ الْمُدَّةُ مِنْ هَذَا الْمَسْحِ بَلْ مِنْ الْحَدِيثِ بَعْدَهُ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ كَلَامِهِمْ وَلِهَذَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَمْسَحُ سَلِسٌ أَحْدَثَ غَيْرَ حَدِيثِهِ الدَّائِمِ إِلَّا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَخَرَجَ بِغَيْرِ حَدِيثِهِ الدَّائِمِ فَلَا يَضُرُّ وَلَا يَخْتَانِجُ مَعَهُ إِلَى اسْتِنَافِ طَهْرٍ إِلَّا إِذَا أَخَّرَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ بِغَيْرِ الطَّهْرِ لِغَيْرِ مَصْلَحَتِهَا وَحَدَّثَهُ يَجْرِي قِيَانِي فِيهِ مَا تَقَرَّرَ فِي غَيْرِ حَدِيثِهِ هـ. وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ بُلْطَانَ طَهْرِهِ بِالتَّأَخِيرِ لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ الصَّلَاةِ بِمَنْزِلَةٍ مَا لَوْ أَحْدَثَ غَيْرَ حَدِيثِهِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا لِمَا يَحِلُّ) ظَاهِرُهُ جَوَازُ الْمَسْحِ كَذَلِكَ وَإِنْ مَضَى بَعْدَ حَدِيثِهِ وَقَبْلَ وُضوءِهِ وَمَسَحَهُ يَوْمَ وَلَيْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ بِلَا طَهَارَةٍ وَلَا صَلَاةٍ، وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي إِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ احْتِاجَ لِتَجْدِيدِ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ النَّظَرُ فِي حَقِّهِ عَنِ الْمُدَّةِ

طُهره الذي لَيْسَ عليه الخُفُّ فَإِنْ كَانَ الحَدَثُ قَبْلَ فِعْلِ الفَرَضِ مَسَحَ لَهُ وَلِلنَّوَافِلِ أَوْ بَعْدَهُ مَسَحَ لِلنَّوَافِلِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ مَسْحَهُ مُتَرَتَّبٌ عَلَى طُهرِهِ الْمُفِيدِ لذلك لَا غَيْرَ فَإِنْ أَرَادَ الفَرَضَ وَجِبَ النَّزْعُ وَكَمَالُ الطُّهْرِ؛ لِأَنَّهُ مُحَدِّثٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْفَرَضِ الثَّانِي فَكَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَدَثٍ حَقِيقَةً فَإِنْ طُهرَهُ لَا يَرْفَعُ الحَدَثَ. وَاسْتَشْكَلَ جَوَازُ لُبْسِهِ لِمَسْحِهِ عَلَيْهِ مَعَ بُطْلَانِ طُهرِهِ بِتَخَلُّلِ اللَّبْسِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ وَلُبْسِ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ لَهُ الْفَصْلُ بِمَا بَيْنَ صَلَاتَيْ الْجَمْعِ وَهُوَ يَسُغُ اللَّبْسَ وَإِنْ تَكَرَّرَ وَلَوْ شَفِي السَّلِيسُ وَالْمُتَيَّمُّ وَجِبَ الاسْتِغْنَاءُ وَغَسَلَ الرَّجُلَيْنِ وَصُورَةَ الْمَسْحِ فِي التَّيَّمُّ الْمَحْضِ لِغَيْرِ فَقِدِ الْمَاءِ أَنْ يَتَكَلَّفَ الْفَصْلَ وَتَكَلَّفَهُ حَرَامٌ عَلَى الْأَوْجِهَةِ.....

• فَوَدَّ: (مَسَحَ لَهُ وَلِلنَّوَافِلِ الْخُفُّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَإِنْ أَرَادَ تَفْلَأَ أَجْزَاءَ الْمَسْحِ لَهُ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ عَصَى بِتَرْكِ الْفَرَائِضِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ انْتَهَى. سَمِ عِبَارَةً شَيْخُنَا وَاعْلَمْ أَنَّ دَائِمَ الْحَدَثِ كَغَيْرِهِ فِي الْمُدَّةِ فَإِذَا ازْتَكَبَ الْحُرْمَةُ وَلَمْ يُصَلِّ الْفَرَائِضَ مَسَحَ لِلنَّوَافِلِ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِنْ كَانَ مُغَيِّمًا وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِبَالِيهِنَّ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا هـ. • فَوَدَّ: (لِلنَّوَافِلِ فَقَطْ) وَلَوْ تَوَيَّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ اسْتِباحَةَ فَرَضِ الصَّلَاةِ هَلْ تَصِحُّ بَيْتُهُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي ع ش. • فَوَدَّ: (وَكَمَالُ الطُّهْرِ) أَيِ بَابِنْدَائِهِ أَوْ تَحْمِيلِهِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَالطُّهْرُ الْكَامِلُ وَكَتَبَ عَلَيْهِ الْبُخَيْرِيُّ مَا نَصَّهُ هَذَا وَاضَعَ فِي دَائِمِ الْحَدَثِ دُونَ الْمُتَيَّمِّ إِذَا تَكَلَّفَ الْمَشَقَّةَ وَتَوَضَّأَ إِذَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ ع ش وَأُجِيبَ بِأَنَّ قَوْلَهُ وَالطُّهْرُ الْكَامِلُ أَيِ أُبْدِئَهُ فِي دَائِمِ الْحَدَثِ وَتَتِمُّمًا فِي الْمُتَيَّمِّ الْمَذْكُورِ هـ. • فَوَدَّ: (وَاسْتَشْكَلَ الْخُفُّ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى فَإِنْ قَبِلَ اللَّبْسُ يَمْنَعُ الْمُبَادَرَةَ أُجِيبَ بِأَنَّهُ يَكُونُ فِي زَمَنِ الْإِسْتِغْنَاءِ بِأَسْبَابِ الصَّلَاةِ هـ.

• فَوَدَّ: (جَوَازُ لُبْسِهِ) أَيِ السَّلِيسِ. • فَوَدَّ: (بَيْتُهُ) أَيِ بَيْنَ طُهرِ السَّلِيسِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ شَفِي) إِلَى قَوْلِهِ وَصُورَةَ الْمَسْحِ فِي الْمُغْنَى وَالنِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ شَفِي الْخُفُّ) أَيِ وَلَوْ بَعْدَ مَسْحِ بَعْضِ الْمُدَّةِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ سَم. • فَوَدَّ: (فِي التَّيَّمِّ الْمَخْفُضِ) أَيِ فِيمَا لَوْ لَيْسَ الْخُفُّ عَلَى التَّيَّمِّ الْمَخْفُضِ بِأَنَّ عَمَّتِ الْعِلَّةُ جَمِيعَ أَعْضَاءِ وَصُورِهِ. • فَوَدَّ: (أَنْ يَتَكَلَّفَ الْفَصْلَ) يَغْنِي يَتَكَلَّفُ مَعَ بَقَاءِ عَلَيْهِ غَسَلَ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسِهِ بَعْدَ حَدَثِهِ لِمَسْحِهِ عَلَى الْخُفِّ إِندَادًا هـ. كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَتَكَلَّفَهُ حَرَامٌ الْخُفُّ) تَرَدَّدَ الْإِسْنَوِيُّ فِي جَوَازِ هَذَا التَّكَلُّفِ وَالَّذِي يَظْهَرُ كَمَا قَالَ شَيْخِي أَنَّهُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الضَّرَرُ حَرَمٌ وَالْأَفْلَا مُغْنَى وَفِي بَعْضِ نُسَخِ النِّهَايَةِ مِثْلُهُ وَفِي بَعْضِهَا الْآخَرُ ضَرَبَ عَلَى ذَلِكَ وَكَتَبَ عِوَضَهُ وَالْأَوْجِهَةِ الْحُرْمَةُ وَاسْتِقْدَادُ ذَلِكَ مِنْ عِبَارَةِ الْمُحَلِّيِّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَابِعِ فِي الْخَاتِمَةِ قُبِيلَ الْكِتَابِ الْأَوَّلِ بِصُرِّي وَقَوْلُهُ وَاسْتِقْدَادُ

مُطْلَقًا بِدَلِيلِ أَنَّ لَهُ الْمَسْحَ لِلنَّوَافِلِ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ ثَلَاثَةَ لَيَالِيهَا. • فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ الْحَدَثُ قَبْلَ فِعْلِ الْفَرَضِ مَسَحَ لَهُ وَلِلنَّوَافِلِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَإِنْ أَرَادَ تَفْلَأَ أَجْزَاءَ الْمَسْحِ لَهُ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ عَصَى بِتَرْكِ الْفَرَاضِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ هـ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ شَفِي السَّلِيسُ) أَيِ وَلَوْ بَعْدَ مَسْحِ بَعْضِ الْمُدَّةِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ.

لأنَّ الفرض أنَّه مُضَيَّرٌ وفي المُتَخَيَّرَةِ تَرَدُّدٌ، ويُنْتَجِه أنها لا تَمَسُّحُ إِلَّا لِلتَّوَافِلِ لِأَنَّهَا تَقْتَسِلُ لِكُلِّ فرضٍ فهي بالنسبة لِغيره من أَقسامِ السَّلسِ أَمَّا مُتَيَسِّمٌ لِفَقْدِ الماءِ فلا يَمَسُّحُ شَيْئًا إِذَا وَجَدَهُ لِيُطْلِئَ طَهْرَهُ بِرُؤْيَيْهِ وَإِنْ قُلَّ. (فَإِنْ مَسَّحَ) بَعْدَ الْحَدِيثِ وَلَوْ أَحَدَ خُفَّيْهِ (حَضَرًا ثُمَّ سَافَرَ أَوْ عَكْسًا) أَي مَسَّحَ سَفَرًا ثُمَّ أَقَامَ (لَمْ يَسْتَوِفْ مُدَّةَ سَفَرٍ) تَغْلِيظًا لِلْحَضَرِ.....

ذَلِكَ مِنْ عِبَارَةِ الْمُحَلِّي إلَخ فيه نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ عِبَارَتُهُ وَقَدْ يَبَاحُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَانَ يَتِمُّ لَخَوْفِ بَطْءِ الْبُرْءِ مِنَ الْوُضوءِ مَنْ عَثَرَ ضَرُورَتُهُ ثُمَّ تَوَضَّأَ مُتَحَمِّلًا لِمَسَقَّةِ بَطْءِ الْبُرْءِ وَإِنْ بَطَلَ بوضوئه تَيَسَّمُ لَانْتِفَاءِ فَائِدَتِهِ اه. وقال مُحَقِّقِيهِ الْبَنَانِيُّ وَهَذَا الْوُضوءُ جَائِزٌ عِنْدَنَا مَعَاشِرَ الْمَالِكِيَّةِ، وَأَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّهُ حَرَامٌ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ عِنْدَهُمْ، فَمَا قَالَ الشَّارِحُ إِنَّمَا يَتَمَسَّحُ عَلَى مَذْهَبِهِ عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ وَلَقَلَّ الشَّارِحُ لَا يَرَى ضَعْفَهُ اه. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ مُضَيَّرٌ) أَي وَالْأَوَّلُ جَبَّ نَزْعُ الْخُفِّ وَلَا يُجْزِئُ الْمَسَّحُ عَلَيْهِ لِحُصُولِ الشُّغَاءِ ع ش وَحَلْيٍ. □ فَوَدَّ: (وَيُنْتَجِه إلَخ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَالتَّهَابِ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَالْمُتَخَيَّرَةُ تَمَسُّحٌ عِنْدَ عَدَمِ وَجوبِ الْغُسْلِ عَلَيْهَا اه. وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَأَقْرَبُهُ سَمَّ أَمَّا الْمُتَخَيَّرَةُ فَلَا تَقْلُ فِيهَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَمَسَّحَ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَسِلُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ وَهُوَ الْأَوَّجُ إِنْ اغْتَسَلْتَ وَلَيْسَتْ الْخُفُّ فِيهَا كَغَيْرِهَا وَإِنْ كَانَتْ لِإِسَةِ قَبْلَ الْغُسْلِ لَمْ تَمَسَّحْ اه. وَعِبَارَةُ الْحَلْيِ وَأَمَّا الْمُتَخَيَّرَةُ فَإِنْ اغْتَسَلْتَ وَلَيْسَتْ الْخُفُّ ثُمَّ أَخَذْتَ أَوْ طَالَ الْفَضْلُ بَيْنَ غَسْلِهَا وَصَلَاهَا وَجَبَّ عَلَيْهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ فَإِنْ تَوَضَّأَتْ وَمَسَّحَتْ الْخُفَّ كَانَتْ كَغَيْرِهَا فَتُصَلِّي الْفَرْضَ وَالتَّحْلُ وَتَتَرَعَّعُ عَنْ كُلِّ فَرِيضَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَسِلُ لَهَا وَقَوْلُ حَجٍّ وَيُنْتَجِه أَنَّهَا لَا تَمَسَّحُ إِلَّا لِلتَّوَافِلِ إلَخ فيه أَنَّهَا تَمَسَّحُ لِلْفَرْضِ فِيمَا إِذَا أَخَذْتَ بَعْدَ الْغُسْلِ أَوْ طَالَ الْفَضْلُ اه. □ فَوَدَّ: (فَلَا يَمَسَّحُ شَيْئًا إلَخ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ فَلَا يَمَسَّحُ لَشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَسْتَتَبِعُهُ بِالْمَسَّحِ لَا فِي مَسَّحِ شَيْءٍ مِنَ الْخُفِّ حَفْنِي اه، يُجْزِئُ مِي. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ الْحَدِيثِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ فِي التَّهَابِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَحَدَ خُفَّيْهِ إلَخ) وَيُثَلِّ ذَلِكَ مَا لَوْ مَسَّحَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ وَهُوَ عَاصٍ بِسَفَرِهِ ثُمَّ مَسَّحَ الْأُخْرَى بَعْدَ تَوْبَتِهِ فِيمَا يَظْهَرُ خَطِيبٌ وَبِئْسَ أَيْضًا مَا لَوْ مَسَّحَ فِي سَفَرٍ طَاعَةً ثُمَّ عَصَى بِهِ عَبْدُ الْحَقِّ اه. كَرَّدِي، زَادَ الْبُجَيْرِيُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَصَى فِي السَّفَرِ فَإِنَّهُ يَتِمُّ مَسَّحُ مُسَافِرٍ اه.

قَوْلُ الْمُتَنَبِّئِ: (ثُمَّ سَافَرَ) أَي قَبْلَ مُضِيِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ شَرَحَ أَبِي شُجَاعٍ لِلْفَرَزِيِّ قَالَ شَيْخُنَا خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ مَسَّحَ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ بَعْدَ مُضِيِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّرَعُّعُ لِفَرَاغِ الْمُدَّةِ اه. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ أَقَامَ) أَي قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةِ الْمُسَافِرِ.

□ فَوَدَّ (لَمْ يَسْتَوِفْ مُدَّةَ سَفَرٍ) فَيَقْتَصِرُ عَلَى مُدَّةٍ مُقِيمٍ فِي الْأَوَّلَى بِقِسْمِهَا خِلَافًا لِلزَّائِعِي فِي الشُّقِّ الثَّانِي وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ إِنْ أَقَامَ قَبْلَ اسْتِيفَائِهَا فَإِنْ أَقَامَ بَعْدَهَا لَمْ يَمَسَّحْ مُغْنِي وَنَهَايَةُ.

□ فَوَدَّ: (وَفِي الْمُتَخَيَّرَةِ تَرَدُّدٌ) فِي شَرْحِ م ر أَمَّا الْمُتَخَيَّرَةُ فَلَا تَقْلُ فِيهَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَمَسَّحَ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَسِلُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ وَهُوَ الْأَوَّجُ إِنْ اغْتَسَلْتَ وَلَيْسَتْ الْخُفُّ فِيهَا كَغَيْرِهَا وَإِنْ كَانَتْ لِإِسَةِ قَبْلَ الْغُسْلِ لَمْ تَمَسَّحْ اه. □ فَوَدَّ: (لِيُطْلِئَ طَهْرَهُ) قَدْ يَسْتَشْكِلُ بَأَنَّهُ يُطْلِئُهُ بَعْدَ اللَّبْسِ لَا يَضُرُّ كَمَا لَوْ أَخَذْتَ

نعم إن أقام في الثاني بعد مضي أكثر من يوم وليلة أجزأه ما مضى وخرج بالمسح الحدث ومضى وقت الصلاة حضراً فلا عبرة بهما، بل يستوفي مدة المسافر وفارق هذا اعتبار الحدث في ابتداء المدة بأن العبرة ثم يجوز الفعل وهو بالحدث وفي المسح بالتلبس به لأنه أول العبادة بدليل أن من سافر وقت الصلاة له قصرها دون من سافر بعد إحرامه بها فدخل وقت

• فود: (نعم إلخ) أي حاجة لهذا الاستدراك مع أن المتن يقتضيه بصري. • فود: (وخرج بالمسح) وخرج به أيضاً ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فإنه إن مضت مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد التلبس وإن مضى يوم مثلاً من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيفاء مدة المسافر وإن بداؤها من الحدث الذي في الحضر فكذا ظهر لي من كلامهم وهو واضح تبنت عليه ليعلم ولا يذهب الوهم إلى خلافه، كذا في حاشية المحلّ للشیخ عميرة ونقله عنه ابن قاييم في حاشية شرح المنهج وأقره فليتأمل ماخذه من كلامهم ولا فهو وجیه من حيث المعنى ولعل ماخذه من تقدير المدة بشيء محدود فإذا مضت تعين الاستئناف بصري وفي ع ش بعد ذكر كلام عميرة المذكور ما نصه وما ذكره مستفاد من قول الشارح م ر وعلم من اختيار المسح أنه لا عبرة بالحدث حضراً وإن تلبس بالمدة ولا بمضي وقت الصلاة حضراً وقوله أيضاً ولو أخذت ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة. وقوله من قول الشارح م ر وعلم إلخ أي ومن قول التخفة وخرج بالمسح الحدث إلخ. • فود: (الحدث إلخ) أي والوضوء ما عدا المسح كما هو قضية التقييد بالمسح فلو توشاً إلا رجله حضراً ثم مسحهما سافراً اتّم مدة المسافر سم وكردّي. • فود: (فلا عبرة بهما) أي لا عبرة بالحدث حضراً وإن تلبس بالمدة ولا بمضي وقت الصلاة حضراً وعصبائه إنما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة نهاية وشرح المنهج ومغني. • فود: (وفارق هذا) أي عدم اعتبار الحدث هنا. • فود: (اختيار الحدث في ابتداء المدة) أي كونه ابتداء المدة من الحدث. • فود: (بأن العبرة إلخ) قد يقال في التوجيه إن مقتضى الشروع في المدة في الحضر أن يستوفي مدته فقط وإن مسح في السفر عملاً بالاستصحاب لكن خرجنا عن هذا الأصل عند ابتداء المسح في السفر نظراً لكون المقصود لم يقع إلا فيه فبقي على الأصل بصري. • فود: (ثم) أي في ابتداء المدة. • فود: (بجواز الفعل) أي المسح. • فود: (وفي المسح) أي في كون المسح مسح إقامة لا سفر. • فود: (لأنه أول العبادة) انظر المراد بالعبادة الذي هو أولها فإنه ليس أول الوضوء ولا أول الصلاة إلا أن يراد أن التلبس بالمسح أي الشروع فيه هو أول العبادة التي هي المسح سم أي الشايل لجميع ما في المدة.

بعد التلبس. • فود: (أجزأه) ظاهره وإن شرع في هذه المدة وهو يعلم أن الباقي من سفره دون الثلاث كما لو بقي من سفره بعد مسح المسافر ومدته يومين فافتتح مسحهما مع علمه بأنهما الباقيان فليراجع. • فود: (وخرج بالمسح الحدث إلخ) أي والوضوء ما عدا المسح كما هو قضية التقييد بالمسح فلو توشاً إلا رجله حضراً ثم مسحهما سافراً اتّم مدة المسافر. • فود: (لأنه أول العبادة) انظر المراد بالعبادة

المسح كدخول وقت الصلاة وابتدأه كابتيائها. (وشروطه) ليجوز المسح عليه (أن يلبس بعد كمال طهر) لكل بذنه من الحدثين ولو طهر سلبس ومثبتهم تيمنا محضاً أو مضموماً للغسل كما عليم مما مر ليقوله عليه السلام في الحديث الصحيح «إذا تطهر فلبس خفيه» فلو غسل رجلاً وأدخلها ثم الأخرى وأدخلها لم يجز المسح حتى ينزع الأولى لإدخالها قبل كمال الطهر ولو غسلها في ساق الخف ثم أدخلها محل القدم أو هما في مقرهما ثم نزعها عنه إلى ساق الخف ثم أعادها إليه جاز المسح بخلاف ما لو لبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها موضع القدم. وإنما لم يبطل المسح بإزالتها عن مقرهما إلى ساق الخف بقية الآتي ولم

• قوله: (ليجوز الخ) عبارة النهاية والمغني وشيخ الإسلام أي جواز مسح الخف اه. قال ع ش أشار به إلى أن ذات الخف لا تتعلق بها شروط وإنما هي للأحكام اه. • قوله: (لكل بذنه من الحدثين) فلو اجتمع عليه الحدثان فقتل أعضاء الوضوء عنهما أو عن الجنابة وقتلنا بالانديراج ولبس الخف قبل غسل باقي بدنه لم يمسح عليه لكونه لبسه قبل كمال طهارته نهاية ومغني. • قوله: (ومثبتهم) عبارة النهاية والمغني ونكر الطهر ليشتمل التيمم وحكمه أنه إن كان لإغواز الماء لم يكن له المسح بل إذا وجد الماء لزومه نزع الوضوء الكامل وإن كان ليمرض ونحوه فأحدث ثم تكلف الوضوء ليمسح فهو كذايم الحديث وقد مر اه. قال الرشدي لا يخفى أن من جملة ما مر فيه أنه إذا أراد أن يصلي فرضاً ثانياً ينزع ويأتي بطهر كامل، وظاهره أنه لا يأتي هنا لأن الصورة أنه غسل ما عدا الرجلين فالواجب عليه هنا بعد النزح إنما هو غسل الرجلين اه. • قوله: (كما عليم) أي قوله ولو طهر سلبس الخ (مما مر) أي في شرح بعد لبس. • قوله: (فلو غسل) إلى قوله وإنما لم يبطل في المغني وكذا في النهاية إلا قوله ولو غسلها إلى بخلاف ما. • قوله: (فلو غسل رجلاً الخ) ومنه يعلم بالأولى ما في المغني وشرح المنهج أنه لو لبس قبل غسل رجله وغسلها فيه لم يجز المسح إلا أن ينزعها من موضع القدم ثم يدخلها فيه اه.

• قوله: (ثم الأخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزع الأولى وغويها، وأما لو لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى فلا يكلف نزع خف اليسرى لوقوعه بعد كمال الطهر ع ش. • قوله: (حتى ينزع الأولى) أي من موضع القدم محلتي ومغني وشرح المنهج أي وإن لم تخرج من الساق ع ش. • قوله: (قبل وصولها الخ) خرج به ما لو كان بعد الوصول أو مقارناً له ويمكن توجيهه في المقارنة بأنه ينزل وصولها لمحل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحديث لقوة الطهارة ووجد في بعض الهوامش خلافه من غير عزو وقد يتوقف فيه ع ش. • قوله: (وإنما لم يبطل الخ) جواب سؤال منسؤه قوله بخلاف ما لو لبس الخ. • قوله: (بقية) الآتي أي قبيل قول المشي وهو بطهر المسح كذا في أي من أن لا يطول ساق الخف على خلاف العادة

الذي هو أولها فإنه ليس أول الوضوء ولا أول الصلاة إلا أن يراد أن التلبس بالمسح أي الشروع فيه هو أول العبادة التي هي المسح.



يُظْهِرُ مِنْهُمَا شَيْءٌ عَمَلًا بِالْأَصْلِ فِيهِمَا (سَائِرٌ) هُوَ وَمَا بَعْدَهُ أَحْوَالٌ ذُكِرَتْ شُرُوطًا نَظَرًا لِقَاعِدَةٍ أَنَّ الْحَالَ مُقَيَّدَةٌ لِصَاحِبِهَا وَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ نَوْعِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَوْ مِنْ فِعْلِ الْمَأْمُورِ تَنَازَلَتْ لَهَا الْأَمْرُ كَمُخِّجٍ مُفْرَدًا وَادْخُلَ مَكَّةَ مُحَرَّمًا بِخِلَافِ اضْرِبْ هِنْدًا جَالِسَةً فَإِنَّ هَذِهِ الْأَحْوَالَ هُنَا مِنْ أَيْ الْقِسْمَيْنِ قُلْتُ يَصِحُّ كَوْنُهَا مِنَ الْأَوَّلِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ أَيْ الْمَأْدُونُ فِيهِ لُبْسُ الْخُفِّ وَالسَّائِرُ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ نَوْعِهِ أَيْ مِثْلًا لَهُ بِهِ تَعَلَّقَ وَمِنَ الثَّانِي بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا تَحْصُلُ بِفِعْلِ الْمُكَلِّفِ أَوْ تَنْشَأُ عَنْهُ (مَحَلُّ فَرْضِهِ) وَلَوْ بَنَحُو زُجَاجَ شَفَافٍ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا مَنَعُ تَعَوُّذِ الْمَاءِ وَبِهِ فَارَقَ سَتْرَ الْعَوْرَةِ وَهُوَ قَدَّمَهُ بِكَمْبِيَّتِهِ.....

بَحِيثٌ لَوْ كَانَ مُتَعَادًا لَظَهَرَ شَيْءٌ مِنْهُمَا. □ فَوَدَّ: (عَمَلًا بِالْأَصْلِ فِيهِمَا) إِذَا الْأَصْلُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى عَدَمُ الْوُصُولِ وَفِي الثَّانِيَةِ عَدَمُ الزَّوَالِ عَنِ مَوْضِعِ الْقَدَمِ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ الْإِنْفِ) لَا يَخْفَى أَنَّ جَرَيَانَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ هُنَا إِنَّمَا يَتَأْتِي بِغَايَةِ التَّكْلِيفِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَقْرِيرِهِ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا فَإِنَّ الْعِبَارَةَ مُصَرَّحَةٌ بِاشْتِرَاطِ اللَّبْسِ بِهَذِهِ الْقِيُودِ فَإِنَّ الْحَالَ قَيَّدَ فِي عَامِلِهَا وَهُوَ اللَّبْسُ هُنَا وَالْمَفْهُومُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْمُقَيَّدِ اشْتِرَاطُ قِيُودِهِ سَمِ عِبَارَةً عَنِ أَقُولُ إِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِشَيْءٍ مُقَيَّدٍ إِذْ لَا أَمْرَ هُنَا وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْإِنْخِبَارِ فَإِذَا اخْتَبَرَ بَانَ شَرْطُهُ اللَّبْسُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ عَلِمَ أَنَّ اللَّبْسَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ لَا يَكْفِي فِيهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ  
 اهـ. □ فَوَدَّ: (مُفْرَدًا) بِكُسْرِ الرَّاءِ. □ فَوَدَّ: (أَيْ الْمَأْدُونُ فِيهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْقَاعِدَةِ يَشْمَلُ الْإِذْنَ سَمِ. □ فَوَدَّ: (أَيْ مِثْلًا لَهُ بِهِ تَعَلَّقَ) لَمَّا كَانَتْ نَوْعِيَّةً حَقِيقَةً مَفْقُودَةً احْتِاجَ إِلَى صَرَفِهَا عَنْ ظَاهِرِهَا سَمِ.  
 □ فَوَدَّ: (تَحْصُلُ بِفِعْلِ الْمُكَلِّفِ) أَيْ كَالسَّائِرِ وَقَوْلُهُ أَوْ تَنْشَأُ الْإِنْفِ أَيْ كَالِإِمْكَانِ تَبَاعِ الْمَشْيِ فِيهِ.  
 □ فَوَدَّ: (وَلَوْ بَنَحُو) إِلَى قَوْلِهِ وَالْإِنْخِبَالُ الْإِنْفِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ يُلْبَسُ إِلَى وَلَا يَضُرُّ.  
 □ فَوَدَّ: (وَلَوْ بَنَحُو الْإِنْفِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْبَاءِ. □ فَوَدَّ: (زُجَاجَ شَفَافٍ) أَيْ إِنْ امْتَكَنَ مُتَابَعَةُ الْمَشْيِ عَلَيْهِ نِهَايَةً. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ سَتْرَ الْعَوْرَةِ) أَيْ سَائِرَ الْعَوْرَةِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ هُنَاكَ مَنَعُ الرُّؤْيَا نِهَايَةً وَمُعْنَى.  
 □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيْ مَحَلُّ الْفَرْضِ. □ فَوَدَّ: (قَدَّمَهُ بِكَمْبِيَّتِهِ الْإِنْفِ) فَلَوْ تَخَرَّقَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ وَإِنْ قُلَّ خَرْقُهُ

□ فَوَدَّ: (وَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ نَوْعِ الْمَأْمُورِ بِهِ الْإِنْفِ) لَا يَخْفَى أَنَّ جَرَيَانَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ هُنَا إِنَّمَا يَتَأْتِي بِغَايَةِ التَّكْلِيفِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَقْرِيرِهِ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا فَإِنَّ الْعِبَارَةَ مُصَرَّحَةٌ بِاشْتِرَاطِ اللَّبْسِ بِهَذِهِ الْقِيُودِ فَإِنَّ الْحَالَ قَيَّدَ فِي عَامِلِهَا وَهُوَ اللَّبْسُ هُنَا وَالْمَفْهُومُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْمُقَيَّدِ اشْتِرَاطُ قِيُودِهِ. □ فَوَدَّ: (أَيْ الْمَأْدُونُ فِيهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْقَاعِدَةِ يَشْمَلُ الْإِذْنَ. □ فَوَدَّ: (أَيْ مِثْلًا لَهُ بِهِ تَعَلَّقَ) لَمَّا كَانَتْ نَوْعِيَّةً حَقِيقَةً مَفْقُودَةً احْتِاجَ إِلَى صَرَفِهَا عَنْ ظَاهِرِهَا. □ فَوَدَّ: (مَحَلُّ فَرْضِهِ).

(فَرْغَ): لَوْ كَانَ لَهُ زَائِدٌ مِنْ رَجُلٍ أَوْ اكْتَرَّ وَوَجِبَ غَسْلُهُ بَأَن كَانَ نَابِتًا فِي الْأَصْلِيِّ أَوْ مُحَادِثًا لَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ جَعْلِهِ فِي الْخُفِّ لَكِنْ هَلْ يَجِبُ إِفْرَادُهُ بِخُفٍّ عَنِ الْأَصْلِيِّ أَوْ يَكْفِي صَمُّهُ مَعَ الْأَصْلِيِّ فِي خُفٍّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ طَهْرُهُ نَبَاً لِأَصْلِيِّ فَهُوَ مَعَهُ كَخُفٍّ وَاجِدٍ فِيهِ نَظَرٌ وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ وَفَاقًا لِلرُّمَلِيِّ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهَلْ يَجِبُ الْمَنْعُ عَلَى خُفِّهِ أَيْضًا أَوْ يَكْفِي الْمَنْعُ عَلَى الْأَصْلِيِّ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعَهُ كَالتَّابِعِ وَكَبَعْضِهِ وَالْمَنْعُ لَا

من سائر جوانبه غير الأعلى عكس سائر العورة؛ لأنه يلبس من أسفل ويتخذ لستر أسفل البدن بخلاف سائرهما ولكون السراويل من جنسه الحق به وإن تخلفا فيه ولا يضرب تخرق البطانة والظاهرة لا على التحاذي ولاتصال البطانة به أجزا الستر بها بخلاف جوزب تحته

أو ظهر شيء من محل الفرض من مواضع الخرز ضرر وإنما عفي عن وصول الماء منها لمفسر الاحتراز عنه بخلاف ظهور بعض محل الفرض نهاية. هـ فود: (من سائر جوانبه الخ) متعلق بقول المصنف سائر محل فرضيه. هـ فود: (لأنه الخ) أي الخف. هـ فود: (ويتخذ لستر أسفل البدن) أي فقط وبه يتدفق ما في البصري. هـ فود: (بخلاف سائرهما) أي سائر العورة كالقميص وقوله فيهما أي في اللبس والاتخاذ فإنه يلبس من الأعلى ويتخذ لستره أيضا كردي أي ولو في الجملة فلا يراد تنظير البصري فيه بأنه يتخذ لستر أسفل البدن إذ العورة منه اه. وتقدم جواب آخر عنه. هـ فود: (من جنسه) أي سائر العورة (الحق به) أي بسائر العورة وقوله (وإن تخلفا فيه) أي اللبس والاتخاذ اللذان في السراويل فإنه يلبس من أسفل ويتخذ لستره أيضا كردي عبارة البشيشي الضمير في تخلفا راجع لما فهم من قوله بخلاف سائرهما فيهما وهو كونه يلبس من أعلى البدن ويتخذ لستره فلا حاجة لما تكلفه المحقق سم من أن فيه مسامحة، والمراد تخلف فيه نقضاهما تأمله اه. هـ فود: (ولا يضرب الخ) عبارة المحلي والمفني ولو كان به تخرق محل الفرض ضرر قل أو كثر ولو تخرقت البطانة أو الظاهرة بكسر أولهما والباقي صفيق لم يضرب ولا ضرر ولو تخرقتا من موضعين غير متحاذيتين لم يضرب اه. زاد النهاية إن كان الباقي صفيقا يمكن متابعة المشي عليه اه. هـ فود: (لا على التحاذي) أي والباقي صفيق كما في شرح الروض ع ش اه. بغيري أي وفي النهاية كما مر أيضا. هـ فود: (به) أي بالخف.

هـ فود: (أجزا الستر بها) أي مطلقا فيما يظهر حتى يظهر الثاوت بينه وبين الجوزب فإن فيه التفصيل الآتي في الشرح ولا جزموقان في الأظهر ويحتمل أن يكون المراد بقوله ولاتصال البطانة به الخ أنه إذا تخرقت البطانة أو الظاهرة أجزا وإن كان الباقي لا يمكن تباع المشي عليه بخلاف الجوزب فالمراد بقول من قيد هذه بقوله والباقي صفيق أي متين به يمنع ظهور محل الوضوء ونسره بصري وقوله ويحتمل الخ هذا خلاف صريح ما مر عن النهاية أيضا.

يجب تعميمه فيكفي مسح بعض خفه الأصلي أو لا بد من مسح خف هذا الزايد أيضا؛ لأنه يجب غسله ومسح الخف بدل عن الغسل وكل خف له حكم مستقل فيجب مسح بعضه، فيه نظر. ومال م للأول ويوجه عندي الثاني ثم نقل بعض الفضلاء عن شرح العباب للشارح بحثا ما حاصله وجوب خف مستقل للزائد وجوب مسحه لكن لم أره فيه قلعله ساقط من نسختي.

هـ فود: (بخلاف سائرهما) أي لأنه لا يلبس من أسفل ولا يتخذ لستر أسفل البدن وحيث يشكّل قوله وإن تخلفا فيه؛ لأن الأول لم يتخلف فيه إلا أن يريد المجموع وقوله وإن تخلفا فيه يتأمل قلعل فيه مسامحة والمراد تخلف فيه نقضاهما فتأمل.

(طاهراً) لا نجساً ولا مُتَنَجِّساً بما لا يُعفى عنه مُطلقاً أو بما يُعفى عنه وقد اختلط به ماء المسح

فؤد: (لا نجساً) إلى قوله ويظهر في النهاية والمفني.

فؤد (سب): (طاهراً) قضية كونه حالاً من ضمير يلبس أن لا يصح لبس المتنجس وإن طهره قبل المسح كما لم يصح اللبس قبل كمال طهارة الحدث وهو محل نظر ويتجه إجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن التجاسة، وكذا يقال في قوله سائر محل قرضه حتى لو لبسه وفيه تخرق يظهر منه محل الفرض ثم رفته فهل يصح اللبس حينئذ ويعزى المسح يتجه الإجزاء فليتأمل نعم تبعاً صيحة لبس نجس العين كالمُتَخَذِ مِنْ جِلْدِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَ حَالُ لُبْسِهِ سَمَ وَقَوْلُهُ قَبْلَ الْمَسْحِ طَاهِرُهُ وَإِنْ أَخَذَتْ قَبْلَ غَسِّهِ لَيْكُنْ فِي ابْنِ حَجٍّ مَا يُفِيدُ اشْتِرَاطَ الْغُسْلِ قَبْلَ الْحَدِيثِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ عَ ش وَأَجْهَوِي. فؤد: (ولا متنجساً) أي ما لم يفسله قبل الحدث ع ش عبارة الرشيد أي لا يكفي المسح عليهما فليست الطهارة شرطاً لللبس وإن اقتضى جعل قول المصنف طاهراً حالاً من ضمير يلبس خلاف ذلك اه. وتقدم عن سم ويأتي في الشرح نحوه ما ع ش. فؤد: (مطلقاً) أي اختلط به ماء المسح أو لا. فؤد: (أو بما يعفى عنه إلخ) عبارة النهاية والمفني نعم لو كان على الخف نجاسة مغفوة عنها ومسح من أغلاه ما لا نجاسة عليه صَحَّ فَإِنْ مَسَحَ عَلَى مَحَلِّهَا وَاخْتَلَطَ الْمَاءُ بِهَا زَادَ التَّلْوِثُ وَلَزِمَهُ إِزَالَتُهُ اه. قال ع ش والظاهر أن زيادة التلويث تحصل وإن لم يجاوز المسح محل التجاسة؛ لأن ترطيبها أو زيادته زيادة في التلويث نعم إن عمت التجاسة المغفوة عنها الخف لم يتعد جواز المسح عليها م ر اه. سم على حج وعليه يجوز له المسح بيده ولا يكلف حائلاً لما فيه من المشقة؛ ولأنه ترك ذلك من أمور به قياساً على ما قالوه من جواز وضع يده في الطعام ونحوه إذا كان بها نجاسة مغفوة عنها كدم البراغيث اه. وأقره الأجهوري والحنفي وعبارة شيخنا ولو عمت التجاسة المغفوة عنها مسح عليه ويعفى عن يده الملاقية للتجاسة بخلاف ما لو عمت التجاسة المغفوة عنها العمامة فلا يكمل بالمسح عليها؛ لأن المسح عليها مندوب فليس ضرورياً وما هنا واجب فلا محيد عنه اه. فؤد: (وقد اختلط به إلخ) ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كأن سأل إليه سم أي بأن مسح من أعلى الخف ما لا نجاسة عليه وسأل

فؤد: (طاهراً لا نجساً ولا متنجساً) قضية كونه حالاً من ضمير يلبس أنه لا يصح لبس المتنجس وإن طهره قبل المسح كما لا يصح اللبس قبل كمال طهارة الحدث وهو محل نظر ويتجه إجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن التجاسة، وكذا يقال في قوله سائر محل قرضه حتى لو لبسه وفيه تخرق يظهر منه محل الفرض ثم رفته فهل يصح اللبس حينئذ ويعزى المسح يتجه الإجزاء فليتأمل. فؤد: (بما لا يعفى عنه) في شرح م ر فلو كان على الخف نجاسة مغفوة عنها ومسح من أغلاه ما لا نجاسة عليه صَحَّ فَإِنْ مَسَحَ عَلَى مَحَلِّهَا وَاخْتَلَطَ الْمَاءُ بِهَا زَادَ التَّلْوِثُ وَلَزِمَهُ إِزَالَتُهُ اه. والظاهر أن زيادة التلويث تحصل وإن لم يجاوز المسح محل التجاسة؛ لأن ترطيبها أو زيادته زيادة في التلويث نعم إن عمت التجاسة المغفوة عنها الخف لم يتعد جواز المسح عليها م ر. فؤد: (وقد اختلط به ماء المسح) ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كأن سأل إليه وفي شرح الباب ما نصه ثم قال يعني الزركشي ما

لانتفاء إباحة الصلاة به، وهي المقصود الأصلي منه ومن ثم لم يجز له أيضًا نحو مس المصحف على المنثور المعتمد في المجموع وغيره. ومن أوهَم كلامه خلاف ذلك يَقَعُّن حمله على نجس حدث بعد المسح نَقَم يُعْفَى عن محل خرز به شعر نجس ولو من جنزير رطب لِمُؤَمِّمِ البلوى به فيَطْهَرُ ظاهره بِغَسْلِهِ مَبْعًا بِالثَّرَابِ وَيُصَلِّي فيه الفرض والنفل إِنْ شَاءَ

الماء وَوَصَلَ لِمَوْضِعِ التَّجَاسُّعِ ش. ه. فَوَدَّ: (لِإِنْتِفَاءِ إِبَاحَةِ الصَّلَاةِ إِلَيْهِ) وَلِأَنَّ الْخُفَّ بَدَلٌ عَنِ الرَّجْلِ وَهِيَ لَا تَطْهَرُ عَنِ الْحَدَثِ مَا لَمْ تَزُلْ نَجَاسَتُهَا نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلِأَنَّ الْخُفَّ الْخُفَّ نَضَبَتْهُ عَدَمُ صِحَّةِ مَسْحِ الْخُفِّ إِذَا كَانَ عَلَى الرَّجْلِ حَائِلٌ مِنْ نَحْوِ شَمْعٍ أَوْ ذَهَبٍ جَائِدٍ أَوْ فِيهَا شَوْكَةٌ ظَاهِرَةٌ أَوْ سَوَادٌ تَحْتَ أَظْفَارِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِيهِ تَفَكُّرٌ وَالْقَلْبُ إِلَى الصَّحَةِ أَتَمَّلْ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَأَنَّ التَّجَاسُّعَ مُنَافِيَةٌ لِلصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالْوُضُوءِ وَلَا كَذَلِكَ الْحَائِلُ هَذَا وَقَدْ يُؤْخَذُ مَا تَرَجَّاهُ مِنَ الصَّحَةِ مَعَ وَجُودِ الْحَائِلِ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر الْآتِي فِي مَسْأَلَةِ الْجُزْمِ فَإِنْ صَلَّحَ الْأَعْلَى دُونَ الْأَسْفَلِ صَحَّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ وَالْأَسْفَلُ كِلَافَةٌ وَقَوْلُهُ مَا لَمْ تَزُلْ نَجَاسَتُهَا عُمُومُهُ يَشْمَلُ التَّجَاسُّعَ الْمَغْفُورَ عَنْهَا وَعَلَيْهِ فَلَا يَكْفِي غَسْلُ الرَّجْلِ مَعَ بَقَاءِ التَّجَاسُّعِ الْمَذْكُورِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ مَاءَ الْغَسْلِ إِذَا اخْتَلَطَ بِالتَّجَاسُّعِ نَشَرَهَا فَمُنِعَ مِنَ الْمَغْفُورِ عَنْهَا لَكِنْ قَدْ يُشْكَلُ هَذَا عَلَى مَا فِي سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنْ م ر مِنْ أَنَّهُ لَوْ غُسِلَ ثَوْبٌ فِيهِ دَمٌ بَرَاغِيثٌ لِأَجْلِ تَنْظِيفِهِ مِنَ الْأَوْسَاجِ لَمْ يَضُرَّ بَقَاءُ الدَّمِ فِيهِ وَيُعْفَى عَمَّا أَصَابَهُ هَذَا الْمَاءُ فَتَأَمَّلْ فَإِنْ قِيَاسَهُ أَنَّهُ هُنَا حَيْثُ كَانَ الْقَصْدُ مِنَ الْغَسْلِ رَفْعُ الْحَدَثِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ اخْتِلَاطُهُ بِالتَّجَاسُّعِ مُطْلَقًا وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِهِ هُنَا عَلَى نَجَاسَةٍ لَا يُعْفَى عَنْهَا لَكِنْ قَوْلُهُ فِيمَا يَأْتِي فَإِنْ مَسَحَ عَلَى مَحَلِّهَا وَاخْتَلَطَ الْمَاءُ بِهَا زَادَ الثَّلْوِيثُ يُخَالِفُهُ اه. ع ش وَلَكِ مَنْعُ الْمُخَالَفَةِ بَأَنَّ مَا تَقَدَّمَ عَنْ م ر وَمَا قَاسَهُ عَلَيْهِ فِيمَا لَا مَدْرُوحَةَ فِيهِ عَنْ مُخَالَفَةِ مَاءِ الطَّهَارَةِ بِالتَّجَاسُّعِ الْمَغْفُورِ عَنْهَا بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فَإِنْ فِيهِ مَدْرُوحَةٌ عَنْهَا بِمَسْحِ الْمَحَلِّ الْخَالِي عَنِ التَّجَاسُّعِ وَفِي التَّبْجِيرِ مِي عَنْ سَمَ وَالزِّيَادِي وَالْحَلْبِي وَالْأَجْهَرِي اعْتِمَادُ صِحَّةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّ مَعَ الْحَائِلِ اه. ه. فَوَدَّ: (وَمَنْ أَوْهَمَ كَلَامُهُ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْمُتَنَجِّسُ كَالْتَّجَسُّسِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ خِلَافًا لِابْنِ الْمُقَرِّي وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّهُ يَصِحُّ عَلَى الْمَوْضِعِ الطَّاهِرِ وَيَسْتَقْبَلُ بِهِ مَسُّ الْمُصْحَفِ وَنَحْوَهُ قَبْلَ غَسْلِهِ وَالصَّلَاةُ بَعْدَهُ اه. ه. فَوَدَّ: (زَطَبٌ) أَيِ الشَّعْرِ أَيْ أَوْ الْمَحَلِّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ وَالْخُفُّ أَوْ الشَّعْرُ زَطَبٌ اه. ه. فَوَدَّ: (فَيَطْهَرُ ظَاهِرُهُ) أَيِ ظَاهِرُهُ مَا تَحَقَّقَ خَرْزُهُ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَطْهَرُ أَنْ

حَاصِلُهُ لَوْ تَنَجَّسَ أَسْفَلُهُ بِمَغْفُورٍ عَنْهُ لَمْ يَمْسَحْ عَلَى أَسْفَلِهِ بَلْ عَلَى مَا لَا نَجَاسَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَسَحَهُ زَادَ الثَّلْوِيثُ وَلَزِمَهُ حَيْثُ يَزِيدُ غَسْلُ الْيَدِ وَأَسْفَلُ الْخُفِّ. اه. وَهَذَا الْمَقُولُ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَهُوَ يُعَيِّدُ أَنْ مِنْ لَازِمِ الْمَسْحِ عَلَيْهِ زِيَادَةُ الثَّلْوِيثِ. ه. فَوَدَّ: (لِإِنْتِفَاءِ إِبَاحَةِ الصَّلَاةِ إِلَيْهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مِنْ جُمْلَةِ حِكَايَةِ عِبَارَةِ الْمَجْمُوعِ ثَقَلًا عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ؛ وَلِأَنَّ الْخُفَّ بَدَلٌ عَنِ الرَّجْلِ وَهِيَ لَا تَطْهَرُ عَنِ الْحَدَثِ مَعَ بَقَاءِ التَّجَسُّعِ عَلَيْهَا. اه. وَقَصَبَتْهُ عَدَمُ صِحَّةِ مَسْحِ الْخُفِّ إِذَا كَانَ عَلَى الرَّجْلِ حَائِلٌ مِنْ نَحْوِ شَمْعٍ أَوْ ذَهَبٍ جَائِدٍ أَوْ فِيهَا شَوْكَةٌ ظَاهِرَةٌ أَوْ سَوَادٌ تَحْتَ أَظْفَارِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِكِنْ الْأَحْوَطَ تَرْكُهُ وَيُظْهِرُ الْعَفْوُ عَنْهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْخِفَافِ مِمَّا لَا يَتَيَسَّرُ خَرْزُهُ إِلَّا بِهِ (يُمْكِنُ اتِّبَاعُ الْمَشْيِ فِيهِ) بَلَا نَعْلٍ لِلْخَوَاتِجِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا غَالِيًا فِي الْمُدَّةِ الَّتِي يُرِيدُ الْمَسْحَ لَهَا وَهِيَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ وَنَحْوِهِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ وَيُتَّجِهَ اعْتِبَارُ هَذَا فِي السَّلِسِ وَإِنْ كَانَ يُحْدِثُ اللَّيْسَ لِكُلِّ فَرَضٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ وَمَسَحَ لِلتَّوَافِلِ اسْتَوْفَى الْمُدَّةَ بِكَمَالِهَا فَتَقَدَّرَ قُوَّةُ خَفِّهِ بِهَا، وَيَحْتَمِلُ تَقْدِيرُهُ بِمُدَّةِ الْفَرَضِ الَّذِي يُرِيدُ الْمَسْحَ لَهُ فَلَعَلَّ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ مِنْ قُوَّتِهِ وَإِنْ أَقْعَدَ لَا يَنْسَخُ (لِتَرْدُّهُ مُسَافِرٌ

الْمُرَادُ بِالظَّاهِرِ مَا لَيْسَ بِمُسْتَسْتَبَرٍّ مِنْهُ فَيَشْمَلُ الْبَاطِنُ بَصْرِيَّ عِبَارَةَ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَا طَهْرُ الْفَضْلِ ظَاهِرُهُ دُونَ مَحَلِّ الْخَرْزِ وَيُعْنَى عَنْهُ فَلَا يُتَجَسَّسُ الرَّجُلُ الْمُتَبَلِّغُ اهـ. □ فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ الْخِفَافِ) أَيِ مِنْ نَحْوِ الْقِرْبِ وَالزَّوَايَا وَالذَّلَالِ الْمَخْرُوزَةِ بِشَعْرِ الْخَنْزِيرِ مَثَلًا؛ لِأَنَّ شَعْرَهُ كَالْإِبْرَةِ بِجَيْرِ مِي. □ فَوَدَّ: (مِمَّا لَا يَتَيَسَّرُ الْخَفُّ) قَضِيَّتُهُ تَصْوِيرُ الْعَفْوِ فِي الْخَفِّ بِذَلِكَ سَم.

□ فَوَدَّ (سَبِي): (يُمْكِنُ تَبَاعُ الْمَشْيِ فِيهِ) أَيِ يَسْهُلُ تَوَالِي الْمَشْيِ فَالْمُرَادُ بِإِمْكَانِ ذَلِكَ سُهولته وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ بِالْفَضْلِ لَا جَوَازَهُ وَلَوْ عَلَى بَعْدٍ بِحَيْثُ يَكُونُ مُسْتَبَعَدَ الْحُصُولِ، وَالتَّبَاعُ بِمَعْنَى التَّوَالِي عَادَةً فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَغْلِبُ الْمَشْيُ فِي مِثْلِهَا بِخِلَافِ الْوَعْرَةِ أَيْ الصَّعْبَةِ لِكَثْرَةِ الْحِجَارَةِ وَنَحْوِهَا شَيْخُنَا.

□ فَوَدَّ: (بِلَا فِعْلٍ) إِذْ لَوْ اُعْتَبِرَ مَعَهُ لَكَانَ غَالِبُ الْخِفَافِ يَحْصُلُ بِهِ ذَلِكَ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِلْخَوَاتِجِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا الْخَفُّ) أَيِ مَعَ رِعَاةِ اغْتِدَالِ الْأَرْضِ سُهولةً وَصُعوبةً فِيمَا يَظْهَرُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِي الْمُدَّةِ الَّتِي يُرِيدُ الْخَفُّ) هَلْ يُشْتَرَطُ إِمْكَانُ تَرْدُّوهِ فِيهِ تِلْكَ الْمُدَّةَ حَتَّى فِي آخِرِهَا أَمْ يَكْفِي صَلَاحِيَّتُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ حَتَّى وَلَوْ لَمْ تَوْجَدْ آخِرَهَا فِيهِ نَظَرًا، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي مَعَ مِلَاحَظَةِ قُوَّتِهِ لِمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ عَ ش وَيَأْتِي عَنْ الْقَلْبِيِّ وَاسْمُ شَيْخِنَا مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوِهِ) أَيِ كَالْعَاصِي بِسَفَرِهِ. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوُهُ) أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ) فَإِنْ كَفَى دُونَهَا كَيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ صَحَّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ فِيهِمَا وَلَوْ كَفَى دُونَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَمْ يَصِحَّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمُتَبَادِرِ مِنْ كَلْفِ الْخَفِّ الْوَاردِ فِي التَّصَوُّصِ شَيْخُنَا عِبَارَةُ الْقَلْبِيِّ وَالْإِغْتِيَارُ فِي الْقُوَّةِ بِأَوَّلِ الْمُدَّةِ لَا عِنْدَ كُلِّ مَسْحٍ وَلَوْ قَوِيَّ عَلَى دُونَ مُدَّةِ الْمُسَافِرِ وَفَوْقَ مُدَّةِ الْمُقِيمِ أَوْ قَدَرَهَا فَلَهُ الْمَسْحُ بِقَدْرِ قُوَّتِهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَيُتَّجِهَ اعْتِبَارُ هَذَا فِي السَّلِسِ الْخَفُّ) أَقُولُ يُتَّجِهُ فِي السَّلِسِ الْمُسَافِرِ اعْتِبَارُ مَا ذُكِرَ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَقَطَّ لِأَنَّهُ لَا يَنْسَخُ مُدَّةُ الْمُسَافِرِ بَلْ وَلَا مُدَّةُ الْمُقِيمِ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ تَرَكَ الْفَرَضَ وَالْمَسْحَ لِلتَّوَافِلِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَا إِلَهِهَا أَتَجَهَّ اعْتِبَارُ مَا ذُكِرَ بِمُدَّةِ الْمُسَافِرِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ) أَيِ تَرَكَ السَّلِسَ التَّجْدِيدَ أَوْ الْفَرَضَ. □ فَوَدَّ: (فَلَعَلَّ الْخَفُّ) أَيِ مِنْ تَعْيِيرِ الْمُصَنَّفِ بِالْإِمْكَانِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَزِيدُ مِنْ قُوَّتِهِ الْخَفُّ) الْوَجْهَ اِغْتِيَارُ الْقُوَّةِ مِنَ الْحَدِيثِ بَعْدَ اللَّيْسِ؛ لِأَنَّ بِهِ دُخُولَ وَقْتِ الْمَسْحِ حَتَّى لَوْ اِمْتَكَنَ تَرْدُّدُ الْمُقِيمِ فِيهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً

□ فَوَدَّ: (مِمَّا لَا يَتَيَسَّرُ خَرْزُهُ إِلَّا بِهِ) قَضِيَّتُهُ تَصْوِيرُ الْعَفْوِ فِي الْخَفِّ بِذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (وَيُتَّجِهَ اعْتِبَارُ هَذَا فِي السَّلِسِ) أَقُولُ يُتَّجِهُ فِي السَّلِسِ الْمُسَافِرِ اعْتِبَارُ مَا ذُكِرَ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَقَطَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْسَخُ مُدَّةُ الْمُسَافِرِ بَلْ وَلَا مُدَّةُ الْمُقِيمِ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ تَرَكَ الْفَرَضَ وَالْمَسْحَ لِلتَّوَافِلِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَا إِلَهِهَا أَتَجَهَّ اعْتِبَارُ مَا ذُكِرَ بِمُدَّةِ الْمُسَافِرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (اسْتَوْفَى الْمُدَّةَ) أَيِ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ ثَلَاثَةً.

لِحَاجَاتِهِ الْمُعْتَادَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَالْأَمْتَنُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ كَوَاسِجِ رَأْسٍ أَوْ ضَبِيقٍ لَا يَتَّبِعُ بِالمَسْحِ عَنْ قُرْبٍ وَزَقِيقٍ لَمْ يُجْلَدْ قَدَمَهُ.

(تَنْبِيْهٌ) أَخَذَ ابْنُ الْعِمَادِ مِنْ قَوْلِهِمْ هُنَا لِمُسَافِرٍ بَعْدَ ذِكْرِهِمْ لَهُ وَلِلْمُقِيمِ أَنَّ الْمُرَادَ التَّرَدُّدَ لِحَوَائِجِ سَفَرِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لِلْمُقِيمِ وَسَفَرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِغَيْرِهِ وَالَّذِي يُتَّجِهُ أَنْ تَعْبِيرَهُمْ بِالمُسَافِرِ هُنَا لِلْغَالِبِ وَأَنَّ الْمُرَادَ فِي الْمُقِيمِ تَرَدُّدَهُ لِحَاجَةِ إِقَامَتِهِ الْمُعْتَادَةِ غَالِبًا كَمَا مَرَّ. وَأَمَّا تَقْدِيرُ سَفَرِهِ وَخَوَائِجِهِ لَهُ وَاعْتِبَارُ تَرَدُّدِهِ لَهَا فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ مَا قَوَّرْتَهُ فَقَاتَلَهُ (قِيلَ وَ) وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ (حَلَالًا) فَلَا يَكْفِي حَرِيرٌ لِرَجُلٍ وَنَحْوُ مَقْصُوبٍ وَتَقْدِيرٌ؛ لِأَنَّ الرُّوحَصَةَ لَا تُنَاطُ بِمَعْصِيَةٍ وَالْأَصَحُّ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ.....

مِنْ وَقْتُ اللَّبْسِ لَا مِنْ وَقْتِ الْحَدَثِ لَمْ يَكْفِ مَرَّ سَمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ ضَعَفَهُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ لَا يَضُرُّ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الصَّلَاحِيَّةِ فِي بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ ش. هـ فَوَدَّ: (وَالْأَمْتَنُ الْإِنِّ) يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِلَّا مَا لَوْ لَمْ يَقَوْ لِلتَّرَدُّدِ فِي الثَّلَاثِ بَلْ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَقَطَّ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ حَبِيتِيَّةَ امْتِنَاعِ الْمَسْحِ مُطْلَقًا فَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْمُقِيمِ فَلْيَنْمَسَحْ مَسْحَهُ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ امْتِنَاعَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَلَا إِشْكَالَ، وَقَدْ يُقَالُ إِذَا قَوِيَ لِلتَّرَدُّدِ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثٍ هَلَا جَازَ لَهُ الْمَسْحُ زَمَنَ قُوَّتِهِ وَإِنْ زَادَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ سَمٍ وَتَقَدَّمَ عَنِ شَيْخِنَا وَالْقَلْبِيُّوِي الْجَزْمُ بِمَا تَرَجَّاهُ. هـ فَوَدَّ: (كَوَاسِجِ رَأْسٍ) أَي لَا يَضِيقُ عَنْ قُرْبٍ عَشٍ وَشَيْخِنَا.

هـ فَوَدَّ: (أَوْ ضَبِيقٍ الْإِنِّ) أَي أَوْ ثَقِيلٍ كَالْحَدِيدِ أَوْ غَلِيظٍ كَالْخَشْبَةِ الْعَظِيمَةِ أَوْ مُحَدِّدٍ رَأْسٍ مُغْنِي وَقَوْلُهُ لَمْ يُجْلَدْ قَدَمَهُ أَي مَحَلُّ قَرْصِهِ كُرْدِيٍّ وَالْأَوَّلَى الْأَسْفَلُ مِنْ كَفِّهِ. هـ فَوَدَّ: (أَخَذَ ابْنُ الْعِمَادِ الْإِنِّ) اعْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي وَالْقَلْبِيُّوِي وَالْحَفَنِيُّوِي وَالْعَزِيزِيُّوِي وَكَذَا شَيْخِنَا عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ لِيَتَرَدَّدُ مُسَافِرٍ الْإِنِّ أَفَادَ ذَلِكَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ تَرَدُّدُ الْمُسَافِرِ فِي حَوَائِجِهِ وَلَوْ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُقِيمِ لَكِنْ يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ الْمُقِيمِ تَرَدُّدُ الْمُسَافِرِ فِي حَوَائِجِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً عَلَى الْمُغْتَمِدِ لَا تَرَدُّدُ الْمُقِيمِ فِي حَوَائِجِهِ وَفِي حَقِّ الْمُسَافِرِ تَرَدُّدُهُ فِي حَوَائِجِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلِيَالِهَا أ. وَتَقْلَعُ عَشٍ عَنْ مَنَهَوَاتِ النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُ مَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ مَرَّ وَلِحَاجَةِ يَوْمٍ الْإِنِّ ظَاهِرُهُ اِغْتِبَارُ حَوَائِجِ السَّفَرِ وَقَالَ حَجَّ تَنْبِيْهٌ أَخَذَ ابْنُ الْعِمَادِ مِنْ قَوْلِهِمْ هُنَا الْإِنِّ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي بَعْضِ هَوَامِشِ الشَّارِحِ مَرَّ مِنْ مَنَاهِيهِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ مَرَّ وَلِحَاجَةِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِنْ كَانَ مُقِيمًا أَي حَاجَةُ الْمُقِيمِ مِنْ غَيْرِ اِغْتِبَارِ حَاجَةِ الْمُسَافِرِ أ. هـ فَوَدَّ: (فَلَا يَكْفِي) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي وَجْهِهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (فَلَا يَكْفِي حَرِيرٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَلَا يُجْزِئُ عَلَى مَقْصُوبٍ وَمَسْرُوقٍ مُطْلَقًا أَي لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَلَا عَلَى خُفٍّ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِصَّةٍ أَوْ حَرِيرٍ لِرَجُلٍ أ. هـ فَوَدَّ: (وَالْأَصَحُّ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ) فَيَكْفِي الْمَسْحُ عَلَى الْمَقْصُوبِ وَالذَّبِيَّاجِ

هـ فَوَدَّ: (وَالْأَمْتَنُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ) يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِلَّا مَا لَوْ لَمْ يَقَوْ لِلتَّرَدُّدِ فِي الثَّلَاثِ بَلْ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَقَطَّ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ حَبِيتِيَّةَ امْتِنَاعِ الْمَسْحِ مُطْلَقًا فَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْمُقِيمِ فَلْيَنْمَسَحْ مَسْحَهُ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ امْتِنَاعَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَلَا إِشْكَالَ. وَقَدْ يُقَالُ إِذَا قَوِيَ لِلتَّرَدُّدِ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثٍ هَلَا جَازَ لَهُ الْمَسْحُ زَمَنَ قُوَّتِهِ وَإِنْ زَادَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.

كَالتَّيْمِ بِمَغْضُوبٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَيْسَتْ لِذَاتِ اللَّبْسِ بَلْ لِخَارِجٍ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَجِزْ مَسْحُ خُفِّ الْمُحْرَمِ؛ لِأَنَّ مَعْصِيَتَهُ بِهِ مِنْ حَيْثُ اللَّبْسُ لَا غَيْرُ فَهُوَ كَمَنْعِ الْأَسْتِجْمَارِ بِالْمُحْتَرَمِ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ فِي ذَاتِهِ وَإِنَّمَا مَنَعَتِ الْمَعْصِيَةُ بِالسَّفَرِ التَّرْخُصَ؛ لِأَنَّهُ مُبَيِّحٌ وَالْمَغْضُوبُ هُنَا لَيْسَ مُبَيِّحًا بَلْ مُسْتَوْفَى بِهِ. (وَلَا يُجْزِئُ مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءً) يُصَبُّ عَلَى رِجْلَيْهِ أَيْ تُفَوِّدُهُ وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا يُمَكِّنُ تِبَاعُ الْمَشْيِ عَلَيْهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ خِلَافُ الْغَالِبِ مِنَ الْخِفَافِ الْمُتَنْصِرِفِ إِلَيْهَا التَّنْصُوصُ وَلَيْسَ كَمُتَخَرِّقِ الْبِطَانَةِ وَالظَّهَارَةِ بَلَا تَحَازٍ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعَ عَدَمِ مَنَعِهِ لِنُفُوذِ الْمَاءِ إِلَى الرَّجْلِ يُسَمَّى خُفًّا فَهُوَ كَخُفِّ يَصِلُ الْمَاءُ مِنْ مَحَلِّ خَرَزِهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ كَجِلْدَةٍ شَدَّهَا عَلَى رِجْلَيْهِ

الصَّغِيرِ وَالْمُتَّخِذِ مِنْ فِصَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ لِلرَّجْلِ وَغَيْرِهِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (كَالتَّيْمِ الْخُفِّ) أَيْ وَالْوُضُوءَ نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَيْسَتْ لِذَاتِ اللَّبْسِ) قَضِيَّةُ هَذَا الْكَلَامِ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى خُفِّ مَنْ جَلَدَ أَدَمِيٍّ إِذَا الْحُرْمَةُ فِيهِ لَيْسَتْ مِنْ حَيْثُ اللَّبْسُ سَمِ أَيْ كَمَا صَرَّحَ بِجَوَازِ ذَلِكَ النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي وَقَالَ ع ش وَلَوْ كَانَ الْأَدَمِيُّ مُحْتَرَمًا ه. □ فَوَدَّ: (بَلْ لِخَارِجٍ) أَيْ كَالْتَعَدِّي بِاسْتِعْمَالِ مَالٍ غَيْرِهِ فِي تَحْوِ الْمَغْضُوبِ نِهَائَةً وَبِاسْتِعْمَالِ مَا يُؤَدِّي إِلَى الْخِلَاءِ وَتَضْيِيقِ التَّفَضُّلَيْنِ فِي الذَّهَبِ وَنَحْوِهِ ع ش. □ فَوَدَّ (سُيِّ): (وَلَا يُجْزِئُ مَنْسُوجٌ) أَيْ مَثَلًا فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُ مَا لَا يَمْنَعُ الْمَاءَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْسُوجٍ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ لَوْ حَذَفَ الْمُصَنِّفُ لَفْظَةَ مَنْسُوجٌ وَقَالَ لَا يُجْزِئُ مَا لَا يَمْنَعُ مَاءً لِشَمْلِ الْمَنْسُوجِ وَغَيْرِهِ ه. □ قَوْلُ الْمُتَنِّ: (لَا يَمْنَعُ مَاءً) أَيْ مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ الْخَرَزِ مَتَّحٌ وَمُغْنِي أَيْ وَمِنْ غَيْرِ خَرَزِي الْبِطَانَةِ وَالظَّهَارَةِ الْغَيْرِ الْمُتَحَازِيَّتَيْنِ كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ سَمِ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُفِيدُهُ. □ فَوَدَّ: (يُصَبُّ عَلَى رِجْلَيْهِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَاءِ الَّذِي يَمْنَعُ الْخُفُّ نُفُوذَهُ مَاءَ الصَّبِّ أَيْ وَقْتُ الصَّبِّ بُجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ خِلَافُ الْغَالِبِ الْخُفِّ) لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنَ الْخِفَافِ أَنَّهَا تَمْنَعُ النُّفُوذَ خَطِيبٌ وَنِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (الْمُتَنْصِرِفِ إِلَيْهَا) أَيْ إِلَى الْغَالِبِ وَالثَّانِي لِرِعَايَةِ الْمَعْنَى أَيْ بِذَاتِهَا لَا بِوَاسِطَةِ نَحْوِ شَمْعٍ كَزَيْتٍ وَمِمَّا يَمْنَعُ نُفُوذَ الْمَاءِ الْجَوْخُ الصَّغِيرُ فَلَوْ جُعِلَ مِنْهُ خُفٌّ صَحَّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ. □ (فَالْإِثْلَةُ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ كَانَ لَهُ خُفٌّ قَوِيٌّ وَهُوَ أَسْفَلُ الْكَفَّيْنِ وَلَكِنْ خِيطٌ عَلَيْهِ السَّرَاوِيلُ الْجَوْخُ الْمَانِعُ مِنَ الْمَاءِ هَلْ يَكْفِي الْمَسْحُ عَلَيْهِ حَيْثُذِ أَمْ لَا فَأَقْنَيْتُ بِجَوَازِ الْمَسْحِ فَإِنَّهُ الْآنَ لَا يَسَّرُ لِيَخْفُ شَرْعِي سَائِرَ لِمَحَلِّ الْكَفَّيْنِ أَجْهَوْرِي ه. □ بُجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ الْخُفُّ) جَوَابُ سُؤَالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ. □ فَوَدَّ: (كَجِلْدَةٍ شَدَّهَا الْخُفُّ) عَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الشُّرُوطِ أَنْ يُسَمَّى خُفًّا، عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَيْسَتْ لِذَاتِ اللَّبْسِ) قَضِيَّةُ هَذَا الْكَلَامِ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى خُفِّ مَنْ جَلَدَ أَدَمِيٍّ إِذَا الْحُرْمَةُ فِيهِ لَيْسَتْ مِنْ حَيْثُ اللَّبْسُ. □ فَوَدَّ: (وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَجِزْ الْخُفُّ) هَذَا مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُجْزِئُ مَنْسُوجٌ) أَيْ مَثَلًا فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُ مَا لَا يَمْنَعُ الْمَاءَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْسُوجٍ وَقَوْلُهُ مَاءٌ يُصَبُّ عَلَى رِجْلَيْهِ لَوْ صَبَّ عَلَيْهِ مَاءٌ فَتَقَدَّ إِلَى الرَّجْلِ وَشَكَّ هَلْ تَقَدَّ مِنْ مَوَاضِعِ الْخَرَزِ أَوْ مِنْهُ لِيَصْغِفَهُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ لِلشَّكِّ فِي الشَّرْطِ.

وأحكمها بالربط بجامع أن كلاً لا يُسمى خُفًا وفي وجه أن المُعتَبَر ماء المسح لا الغسل وهو ضعيف نقلًا ومُدْرَكًا وإن جرى عليه جمع؛ لأن أدنى شيء يمتنع ماء المسح أما منشوج يمتنع ماء الغسل فيُجزئ كلبند وجرقي مُطَيِّفة. (ولا جرموقان) بضم الجيم وهما عند الفقهاء خُف فوق خُف مُطلقًا والثراء هنا خُفان صالحيان وقد مسح على أعلاههما فلا يجزئ (في الأظهر) لأن الرخصة إنما وردت في خُف تُغمر الحاجة إليه وهذا لا تُغمر الحاجة إليه أي غالبًا فلا نظَر لعمومها إليه في بعض الأقاليم الباردة مع أنه يُمكنه إدخال يده مثلاً ومسح بعض الأسفل ولو وصل البلل إليه من موضع حرز فإن قَصَدَه أو الأعلى أو أطلق كفى أو الأعلى وحده فلا

ولا بُد في صحته أن يُسمى خُفًا فلو لَفَ قِطْعَةُ أَدَمَ على رِجْلَيْهِ وأخكمها بالشد وأمكنه متابعة المشي عليها لم يصح المسح عليها واستغنى المصنف عن ذكره اكتفاء بقوله أوّل الباب يجوز؛ لأن الضمير فيه يعود على الخُف فَخَرَجَ غيره. □ فُود: (خُف فوق خُف) الأولى خُفان أحدهما فوق الآخر ثم رأيت قال الرشيدِي قوله خُف فوق خُف صريح هذا أن الجرموق اسمٌ للأعلى بشرط أسفل وحبثيذ فالتثنية في عبارة المصنف باعتبار تعدده في الرّجلين لكن صريح كلام غيره خلافه وأن كلاً من الأعلى والأسفل يُسمى جُرموقاً وعليه فالتثنية في كلام المصنف مُنزلة عليهما اه. □ فُود: (مطلقاً) أي صلحاً للمسح أم لا عبارة المُغْنِي والثّاهية والجُرموق بضم الجيم والميم فارسي مُعَرَّبٌ وهو في الأصل شيء كالخُف فيه وسع يلبس فوق الخُف لِلزَّيْدِ وأطلق الفقهاء أنه خُف فوق خُف وإن لم يكن وأبعداً لِتَمَلُّقِ الحُكْم به اه. □ فُود: (والمراد) إلى التثنية في المُغْنِي. □ فُود: (وقد مسح على أخلافهما) أي اقتصر على مسح مُغْنِي. □ فُود: (لأن الرخصة) إلى التثنية في الثّاهية. □ فُود: (وهذا) أي الجُرموق. □ فُود: (ولو وصل البلل إلخ) يعني أن ما في المتن من عَدَمِ الإجزاء فيما إذا لم يصل بلل مسح الأعلى إلى الأسفل، وأما لو وصل فبه التفضيل الآتي قال ع ش ولو شك بَعْدَ المسح هل مسح الأسفل أو الأعلى فالأقرب أنه ينظر إن كان الشك بَعْدَ مسحهما أي الخُفَّين جميعاً اعتدَّ بِمَسْحِهِ فلا يَكْلَفُ إعادته؛ لأن الشك بَعْدَ قَرَأِ الوُضوء لا يُؤثِّر وإن كان بَعْدَ مسح واحدٍ وجب إعادة مسحها؛ لأن الشك قَبْلَ قَرَأِ الوُضوء يُؤثِّر اه. وأقره المدائني. □ فُود: (فإن قَصَدَ) أي وخذهُ مُغْنِي. □ فُود: (أو أطلق) أي بأن لم يقصد واحداً مِنْهُمَا بل قَصَدَ المسح في الجُمْلَةِ خلافاً لِمن قال إن صورة الإطلاق لا قَصْدَ فيها أصلاً شينخا. □ فُود: (كفى) لإثبات قَصْدِ إنقاطِ الفرض بالمسح وقد وصل الماء إليه شَرَحَ المنهَج ويؤخذ من هذا التعليل أنه لا بُدَ لِمسح الخُف من قَصْدِ المسح وهو كذلك زيادي وشويزي اه. بُجَيْرِي. □ فُود: (أو الأعلى وخذهُ فلا) وكذا لا يكفي إن قَصَدَ واحداً لا بَعَيْنَهُ؛ لإثباته بوجوده في قَصْدِ الأعلى وخذهُ وفي غيره فَلَما صدق بما

□ فُود: (فإن قَصَدَ أو الأعلى إلخ) لو قَصَدَ الأعلى أو الأسفل فَيُتَّبَعُهُ عَدَمُ الإجزاء لفساد هذا التزديد ولو قَصَدَ أحدهما أي لاحظَ هذا المفهوم فَيَحْتَمِلُ عَدَمُ الإجزاء أيضاً لِشُمُولِ قَصْدِهِ لِمَا لا يَجْزِي وَيَحْتَمِلُ الإجزاء لِشُمُولِ قَصْدِهِ لِمَا يَجْزِي.



لوجود الصَّارِبِ بِقَصْدِهِ مَا لَا يَصْبِحُ مَسْحُهُ وَحْدَهُ فَإِنْ لَمْ يَصْلُحِ الْأَسْفَلُ فَكَالْغَافَةِ فَيَمْسَحُ الْأَعْلَى أَوْ الْأَعْلَى مَسْحَ الْأَسْفَلِ فَإِنْ مَسَحَ الْأَعْلَى فَوَصَلَ بِلِلَّهِ لِلْأَسْفَلِ تَأَثَّرَتْ تِلْكَ الصُّورُ الْأَرْبَعُ أَوْ لَمْ يَصْلُحْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَلَا إِجْزَاءَ وَذَوِ الطَّاقَيْنِ إِنْ خِيطَا بَعْضُهُمَا بَحِثْ تَقْدَرُ فَصَلَّ أَحَدُهُمَا فَكَالْخُفِّ الْوَاحِدِ وَالْأُخْرَى فَكَالْجُزْمُوقَيْنِ وَلَوْ تَخَرَّقَ الْأَسْفَلُ وَهُوَ يَطْهَرُ الْفَصْلُ أَوْ الْمَسْحُ جَازَ مَسْحُ الْأَعْلَى؛ لِأَنَّهُ صَارَ أَصْلًا أَوْ وَهُوَ عَلَى حَدِّثٍ فَلَا كَاللِّبْسِ عَلَى حَدِّثٍ وَلَا يُجْزَى مَسْحُ خُفِّ فَوْقَ جَبِيْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ فَوْقَ مَمْسُوحٍ.....

يُجْزَى وَمَا لَا يُجْزَى حُمِلَ عَلَى الثَّانِي احتياطًا ع ش وَشَيْخُنَا وَبَحَثَ الْإِجْزَاءَ الطَّبْلَاوِيَّ وَازْتَصَاهُ الزِّيَادِيَّ. □ فُودَ: (فَلَا لُجُودَ الصَّارِبِ الْخُفِّ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ مَسَحَ عَلَى الْخُفِّ بِقَصْدِ الْبِشْرَةِ شَوْبَرِيَّ اه. بُجَيْرِمِيَّ. □ فُودَ: (فَوَصَلَ بِلِلَّهِ لِلْأَسْفَلِ) أَيِ مِنْ مَوْضِعِ خَرَزٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَيِ مَثَلًا. □ فُودَ: (تَأَثَّرَتْ تِلْكَ الصُّورُ الْخُفِّ) فَإِنْ قَصَدَهُمَا أَوْ الْأَسْفَلُ وَحْدَهُ أَوْ أَطْلَقَ كَفَى وَإِنْ قَصَدَ الْأَعْلَى فَقَطْ لَمْ يَكْفِ أَيِ وَكَذَا إِنْ قَصَدَ وَاحِدًا مِنْهُمَا لَا يَتَّبِعُهُ كَمَا مَرَّ عَنْ ع ش وَشَيْخُنَا. □ فُودَ: (إِنْ خِيطَا بَعْضُهُمَا) يَغْنِي اتَّصَلَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ بِخِيَاطَةٍ وَنَحْوِهَا نِهَآيَةً. □ فُودَ: (فَصَلَّ أَحَدُهُمَا) أَيِ عَنِ الْآخَرِ. □ فُودَ: (وَالْأُخْرَى فَكَالْجُزْمُوقَيْنِ) بَلْ هُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ فَهَلَّا اقْتَصَرَ عَلَى تَقْيِيدِ الْجُزْمُوقَيْنِ بِعَدَمِ الْخِيَاطَةِ سَم. □ فُودَ: (جَازَ مَسْحُ الْأَعْلَى الْخُفِّ) هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ انْقِطَاعِ الْمُدَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْأَعْلَى قَامَ مَقَامَ الْأَسْفَلِ فَكَانَتْ بَاقِي بَحَالِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ م ر أَجَابَ بِعَدَمِ الْإِنْقِطَاعِ سَم وَيَأْتِي عَنْ ع ش أَنَّى مَا يُوَافِقُهُ أَيْضًا وَاسْتَقَرَّتِ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ انْقِطَاعَ الْمُدَّةِ وَاسْتِثْنَاهَا. □ فُودَ: (أَوْ وَهُوَ عَلَى حَدِّثٍ فَلَا) أَيِ لِأَنَّ وُجُودَ الْأَعْلَى عِنْدَ تَخَرُّقِ الْأَسْفَلِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ ابْتِدَاءِ اللَّبْسِ فَإِنْ كَانَ عَلَى طَهَارَةِ اللَّبْسِ أَوْ الْمَسْحِ كَانَ كَاللِّبْسِ عَلَى طَهَارَةِ الْآنَ وَهُوَ كَافٍ وَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا كَانَ كَاللِّبْسِ عَلَى حَدِّثٍ فَلَا يَكْفِي ع ش. □ فُودَ: (وَلَا يُجْزَى مَسْحُ خُفِّ الْخُفِّ) أَيِ فِيمَا إِذَا وَجَبَ مَسْحُ الْجَبِيْرَةِ بَأَنِ أَخَذْتَ مِنَ الصَّحِيحِ شَيْئًا سَم وَبُصْرِيَّ وَزِيَادِيَّ وَبِزَمَاوِيَّ وَتَقْلَهُ الْأَجْهَرِيَّ عَنْ م ر وَهُوَ مُفْتَضَى كَلَامِ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَقَالَ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ الْمُرَادُ بِالْمَمْسُوحِ أَيِ فِي التَّغْلِيلِ الْآتِي مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَمْسَحَ فَيَشْمَلَ مَا لَوْ كَانَتْ الْجَبِيْرَةُ لَا يَجِبُ مَسْحُهَا لِعَدَمِ اخْتِذَا شَيْئًا مِنَ الصَّحِيحِ اه وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ. □ فُودَ: (لِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ الْخُفِّ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ تَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ وَضَعَ الْجَبِيْرَةَ ثُمَّ لَبَسَ

□ فُودَ: (فَكَالْجُزْمُوقَيْنِ) بَلْ هُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ فَهَلَّا اقْتَصَرَ عَلَى تَقْيِيدِ كَيْفِيَّتِكَ بِعَدَمِ الْخِيَاطَةِ. □ فُودَ: (وَلَوْ تَخَرَّقَ الْأَسْفَلُ وَهُوَ يَطْهَرُ الْفَصْلُ أَوْ الْمَسْحُ جَازَ مَسْحُ الْأَعْلَى) كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ انْقِطَاعِ الْمُدَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْأَعْلَى قَامَ مَقَامَ الْأَسْفَلِ فَكَانَتْ بَاقِي بَحَالِهِ وَمَا ذَكَرْتُهُ فِيمَا سَبَّأْنِي مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ مَنْرُوعٌ. □ فُودَ: (جَازَ مَسْحُ الْأَعْلَى) أَيِ وَالظَّاهِرُ انْقِطَاعُ الْمُدَّةِ بِالتَّخَرُّقِ وَابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنَ الْحَدِّثِ بِعَدَمِ التَّخَرُّقِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي فَظَهَرَ بَعْضُ الرُّجُلِ وَقَوْلُهُ أَوْ وَهُوَ عَلَى حَدِّثٍ فَلَا؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْمَسْحِ هُنَا صَّرِيحٌ فِي انْقِطَاعِ الْمُدَّةِ وَالْآنَ فَلَا مَغْنَى لَامْتِنَاعِهِ فَتَأَثَّرَتْ ثُمَّ رَأَيْتُ م ر أَجَابَ بِعَدَمِ الْإِنْقِطَاعِ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَقَدْ قَدَّمْتُهُ. □ فُودَ: (لِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ فَوْقَ مَمْسُوحٍ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَأْخُذْ الْجَبِيْرَةَ شَيْئًا مِنْ

فهو كَمَسَحِ المِمْسَاةِ. (ويجوزُ مشقوقُ قَدَمٍ شُدَّ) بالفرى بحيثُ لا يَظْهَرُ شيءٌ من محلِّ الفرضِ. (تنبية) عُبِّرَ شارِحٌ بقوله شُدَّ قبلَ المسحِ وقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لو لَبِسَ المشقوقُ ولم يَشُدَّهُ إلا بعدَ الحدِّثِ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ المسحُ عليه وفيه نَظَرٌ بل لا وَجْهَ لَهُ؛ لَأَنَّهُ بالحدِّثِ شَرَعَ في الشُّدَّةِ وَحَيْثُ ذِكْرُ فَكَيْفَ تُحَسَّبُ الشُّدَّةُ على ما لم توجد فيه شُرُوطُ الإجزاء فالوجه أَن كُلِّ ما طَرَأَ وَزَالَ مِمَّا يَمْنَعُ المسحَ إِنْ كان قبلَ الحدِّثِ لم يُنْظَرِ إليه أو بعده يُنْظَرِ إليه (في الأصحِّ) لِخُصُولِ السَّيْرِ والارتفاقِ به في الإزالةِ والإعادةِ بِسُهُولَةٍ وبه فَارَقَ جِلْدَةُ الأَدَمِ السَّابِقَةَ واستشكَلَ بِأَنَّهُ لا يُسْمَى خُفًّا بل زُرْبُولًا وَيُرَدُّ بِمَنْعِهِ ذلك. وتسميته زُرْبُولًا إِنَّمَا هو اصطلاحٌ لِبَعْضِ النواحي فلا

الخُفُّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ المسحُ لِقَدَمٍ ما ذَكَرَ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَهُوَ ظَاهِرٌ سَمَّيْنَاهُ زَادَ هُوَ وَنَهَايَةُ لَكِنْ أَقْنَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِالْمَنْعِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ مِنْ شَأْنِ الجَبيرةِ المَسْحُ فلا نَظَرٌ لِمَا قَعَلَهُ اهـ. واعتَمَدَ الأوَّلُ أَيضًا الزَّيَّادِيُّ وَالتَّوْبَرِيُّ وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ كَمَسَحِ المِمْسَاةِ) قد يُقَالُ يَتَّبِعِي إِذَا ادْخَلَ يَدَهُ فِي الخُفِّ وَمَسَحَ الجَبيرةَ وَأَرَادَ المَسْحَ عَنِ المَسْئُولِ الباقِي أَنَّهُ يُجْزِئُ؛ لِأَنَّ المَسْئُولَ قد نَادَى وَاجِبُهُ وَالمَسْئُولُ يُجْزِئُ المَسْحَ عَنْهُ بَصْرِيٌّ وَقَالَ ع شَ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ عَدَمُ الإجزاء وَإِنْ ادْخَلَ يَدَهُ فَمَسَحَ الجَبيرةَ أَيضًا فَلْيُجْزِزْ سَمَّيْنَاهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ مَسْحَ الجَبيرةِ عَوَضٌ عَنِ غَسْلِ ما تَحْتَهَا مِنْ الصَّحِيحِ فَكَانَ غَسْلُ رِجْلٍ وَغَسْلُ خُفِّ الأُخْرَى وَقَدْ تَقَدَّمَ عَدَمُ إِجْزَائِهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (بِالْفَرَى) هِيَ الْعِيُونُ الَّتِي تَوْضَعُ فِيهَا الْأَزْرَارُ جَمْعُ عُرْوَةٍ كَمُذِيٍّ وَمُذَى مِصْبَاحٍ اهـ. يُجْزِئُ مِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (بِخَيْثٍ لَا يَظْهَرُ شَيْءٌ الْخُفِّ) أَي إِذَا مَسَحَ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ الْخُفِّ) اعْتَمَدَ الْحَلَبِيُّ وَشَيْخُنَا عِبَارَتَهُ أَنَّ شَرْطَ الطَّهَارَةِ مُعْتَبَرٌ عِنْدَ المَسْحِ لَا عِنْدَ اللُّبْسِ حَتَّى لو لَبِسَ خُفَّيْنِ نَجَسَيْنِ أَوْ مُتَنَجِّسَيْنِ ثُمَّ طَهَّرَهُمَا قَبْلَ المَسْحِ عَلَيْهِمَا، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الشُّرُوطِ فَتُعْتَبَرُ عِنْدَ اللُّبْسِ عَلَى الْمُتَمَتِّدِ مِنْ خِلَافِ طَوِيلِ اهـ. وَقَوْلُهُ فَتُعْتَبَرُ عِنْدَ اللُّبْسِ الْخُفُّ يَقْنِي قَبْلَ الحدِّثِ. □ قَوْلُهُ: (فَالْوَجْهُ أَنَّ كُلَّ ما طَرَأَ الْخُفُّ) وَكَذَا ما قَارَنَ اللُّبْسَ عَلَى ما مَرَّ عَنْ سَمٍ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ كان قَبْلَ الحدِّثِ الْخُفُّ) بَلْ قد يُقَالُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِشُرُوطِ الخُفِّ عِنْدَ اللُّبْسِ عَلَى الطَّهَارَةِ أَيضًا سَمٍ وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ عَنْهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ ما هُنَا مُجَرَّدُ بَحْثٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ قَدْ. □ قَوْلُهُ: (لِخُصُولِ السَّيْرِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَكْفِي فِي نَهَايَةِ الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ بِمَنْعِهِ إِلَى فَهَذَا وَقَوْلُهُ لِيَخْبِرَيْنِ إِلَى وَاسْتِيعَابِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَي التَّغْلِيلُ. □ قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَ) أَي ما صَحَّحَهُ الْمُتَنُ (بِأَنَّهُ) أَي المَشقوقُ (لَا يُسْمَى خُفًّا الْخُفُّ) أَي وَقَدْ مَرَّ اشْتِراطُ كَوْنِ المَسْئُولِ عَلَيْهِ يُسْمَى خُفًّا مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِمَنْعِهِ ذَلِكَ) أَي عَدَمِ التَّسْمِيَةِ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ

الصَّحِيحُ أَجْزَأُ مَسْحِ الخُفِّ عَلَيْهَا إِذْ لَيْسَ قَوْفٌ مَسْجُوحٌ حَيْثُ إِذْ لَا يَجِبُ حَيْثُ مَسَحَ فِيهَا فَهِيَ كَجَزْفَةٍ عَلَى الرِّجْلِ تَحْتَ الخُفِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ مَلْبُوسٌ قَوْفٌ مَسْجُوحٌ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ المَسْحُ عَلَيْهِ إِذَا تَعَمَّلَ المَشَقَّةَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ وَضَعَ الجَبيرةَ ثُمَّ لَبِسَ الخُفَّ لَانْتِفَاءِ ما عَلَّلَ بِهِ لَكِنْ أَقْنَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِالْمَنْعِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ مِنْ شَأْنِ الجَبيرةِ المَسْحُ فلا نَظَرٌ لِمَا قَعَلَهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ كان قَبْلَ الحدِّثِ لم يُنْظَرِ إِلَيْهِ) بَلْ قد يُقَالُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِشُرُوطِ الخُفِّ عِنْدَ اللُّبْسِ عَلَى الطَّهَارَةِ أَيضًا.

يُنْظَرُ إِلَيْهِ وَيُسَلِّمُ بِهِ فَبِهَذَا فِي مَعْنَى الْخُفِّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِخِلَافِ نَحْوِ تِلْكَ الْجِلْدَةِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُشَدَّ كَذَلِكَ فَلَا يَكْفِي وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ شَيْءٌ مِنَ الرَّجْلِ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ بِالْمَشْيِ.  
(وَيُسْنَى مَسْحَ) ظَاهِرٍ (أَعْلَاهُ) السَّائِرِ لِيُظْهَرَ الْقَدَمُ (وَأَسْفَلُهُ) وَغَيْبُهُ وَخَرَفُهُ (خُطُوطًا) بَأَن يَضَعَ يُسْرِاهُ تَحْتَ عَقِبِهِ وَيُثْمِنَاهُ عَلَى ظَهْرِ أَصَابِعِهِ ثُمَّ يُجَرُّ الِثْمَنَ لِإِسَاقِهِ وَيُسْرِى لِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ مِنْ تَحْتِ مُفَرَّجَا بَيْنِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ لِيَخْتَرِمَنَ فِي ذَلِكَ أَحَدَهُمَا صَحِيحٌ وَيَقْرَضُ ضَعْفَهُمَا الضَّعِيفُ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْفَضَائِلِ فَأَنْدَفَعَ مَا قِيلَ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَالْأَكْمَلُ بَدَلُ يُسْنَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُثْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ عَلَى أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ عَجِيبٌ وَاسْتِعَاثُهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَيُكْرَهُ تَكَرُّارُ مَسْحِهِ

الْأَوَّلَى وَيُسَلِّمُ بِهِ. **قوله:** (كَذَلِكَ) أَي بِالْمَرَى بِخَيْثُ لَا يَظْهَرُ الْخُفُّ.

**قوله (يُسْنَى):** (وَيُسْنَى مَسْحَ أَغْلَاهُ الْخُفِّ) هَلْ يُسْنَى مَسْحَ سَاقِهِ لِتَخْصِيلِ إِطَالَةِ التَّحْجِيلِ كَانَ ظَهَرَ لَنَا سَنَهُ لَكِنْ رَأَيْنَا بَعْدَ ذَلِكَ عِبَارَةَ الْمَجْمُوعِ صَرِيحَةً فِي عَدَمِ سَنَهُ سَمِ وَاعْتَمَدَهُ أَي عَدَمَ السُّتَيْقِ عِشْ وَشَبَّخْنَا كَمَا يَأْتِي. **قوله:** (تَحْتَ عَقِبِهِ) كَذَا عَبَّرَ فِي الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ عَلَى أَسْفَلِ الْعَقِبِ وَالْكُلُّ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ بَعْدَ تَضَرُّجِهِمْ بَسَنَ مَسْحِ الْعَقِبِ أَيْضًا بِصُرْطِي عِبَارَةٍ عِشْ لَا يَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ شُمُولُ الْمَسْحِ لِلْعَقِبِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِأَسْفَلِهِ وَضَعُ الْيَدِ عَلَى مُؤَخَّرِ الْعَقِبِ بِخَيْثُ يَسْتَوِجِبُهُ بِالْمَسْحِ اه. وَعِبَارَةُ الشُّوَبَرِيِّ قَوْلُهُ تَحْتَ الْعَقِبِ الْأَوَّلَى فَوْقَ لِيَعْمَ الْمَسْحَ جَمِيعَ الْعَقِبِ اه. **قوله:** (ثُمَّ يُجَرُّ الِثْمَنَ لِإِسَاقِهِ) أَي إِلَى آخِرِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الذَّمِيرِيُّ كَمَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ غَسْلُهُ كَذَلِكَ وَلَكِنْ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا يُسْنَى مَسْحُهُ مُعْنَى وَقَوْلُهُ كَمَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْخُفِّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِآخِرِ السَّاقِ مَا يَلِي الرُّجْبَةَ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَقَالَ شَبَّخْنَا وَعِشْ وَالتَّجَرُّمِيُّ وَالْمُرَادُ إِلَى آخِرِ السَّاقِ مِمَّا يَلِي الْقَدَمَ؛ لِأَنَّ مَا وَضَعَهُ عَلَى الْإِنْصَابِ يَكُونُ أَوَّلَهُ أَغْلَاهُ وَآخِرُهُ أَسْفَلُهُ فَأَعْلَى الْأَدَمِيِّ رَأْسُهُ وَآخِرُهُ رِجْلَاهُ فَأَوَّلُ السَّاقِ مَا يَلِي الرُّجْبَةَ وَآخِرُهُ مَا يَلِي الْقَدَمَ وَهُوَ الْكَعْبَانِ فَلَا يُسْنَى التَّحْجِيلُ فِي مَسْحِ الْخُفِّ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بَسَنَهُ فِيهِ لِفَهْمِهِ الْمُرَادُ إِلَى آخِرِ السَّاقِ مِمَّا يَلِي الرُّجْبَةَ اه. **قوله:** (بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ) أَي بَيْنَ التَّغْيِيرِ يُسْنَى وَالتَّغْيِيرِ بِالْأَكْمَلِ. **قوله:** (وَيُكْرَهُ تَكَرُّارُ مَسْحِهِ) لِأَنَّ ذَلِكَ يَعْيِيهِ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ عَدَمُ الْكِرَاهَةِ إِذَا كَانَ الْخُفُّ مِنْ نَحْوِ خَشَبٍ وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى

**قوله:** (أَمَّا إِذَا لَمْ يُشَدَّ الْخُفُّ) لَا يَتَعَدُّ أَنْ لَا يَتَعَدَّ بَلْئِثِهِ قَبْلَ الشَّدِّ حَتَّى لَوْ أَخَذْتَ قَبْلَ الشَّدِّ لَمْ تُخَسِبِ الْمُدَّةَ وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْبُئْسِ عَلَى حَدِّثٍ فَلْيُحَرِّزْ. **قوله:** (وَيُسْنَى مَسْحَ أَغْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ خُطُوطًا) هَلْ يُسْنَى مَسْحَ سَاقِهِ لِتَخْصِيلِ إِطَالَةِ التَّحْجِيلِ كَانَ ظَهَرَ لَنَا سَنَهُ لَكِنْ رَأَيْنَا بَعْدَ ذَلِكَ عِبَارَةَ الْمَجْمُوعِ صَرِيحَةً فِي عَدَمِ سَنَهُ فَإِنَّهُ لَمَّا نَقَلَ اسْتِدْلَالَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ لَا يُسْنَى مَسْحَ أَسْفَلِهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلْفَرَضِ فَلَمْ يُسْنَى مَسْحُهُ كَالسَّاقِ قَالَ وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ عَلَى السَّاقِ فَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِلْفَرَضِ فَلَمْ يُسْنَى مَسْحُهُ كَالذَّوَابِ النَّازِلَةِ عَنْ حَذِّ الرَّأْسِ بِخِلَافِ أَفْسَلِهِ فَإِنَّهُ مَحَلٌّ لِلْفَرَضِ فَهُوَ كَشْفِ الرَّأْسِ الَّذِي لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ اه. وَاسْتَفِيدَ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ سَنَ مَسْحِ الذَّوَابِ النَّازِلَةِ عَنْ حَذِّ الرَّأْسِ خِلَافًا لِمَا

(ويكفي مُسَمَّى مَسَح) كما في الرأس ومن ثم أجزأ مسح بعض شُعره تبعاً له على الأوجه، وإن بحث جمع أنه لا يُجزئ قطعاً وله وجه وبُله وغسله وكُره هنا لا ثم لأنه يفسده ويُجزئ مسح شيء منه (محاذي الفرض) إلا باطن ما يحاذي الفرض اتفاقاً و (إلا) ظاهر ما يحاذي (أسفل الرجل وعقبها) وهو مؤخر القدم (فلا) يكفي مسح ذلك (على المذهب) لأنه لم يرد الإقتصار عليهما وثبت على الأعلى، والرخص يتحقق فيها الاتباع (قلت حرره كاسفله) لما ذكر (والله أعلم). (ولا مسح لشاك في بقاء المدة) كأن شك في زمن حديثه.....

وشئنا. هـ فود: (أجزأ مسح بعض شُعره إلخ) خلافاً للنهاية والمُغني والزيادي.

هـ فود (سني): (ويكفي مُسَمَّى مَسَح إلخ) قال في شرح الإزهار ويكفي مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين اهـ. ولا يتعد أجزاء مسح خيط خياطة الحُف؛ لأنه صار منه سم على حنج و هل يكفي المسح على الأزرار والعري التي للحُف فيه نظر ولا يتعد الإكتفاء أيضاً إذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطة ع ش عبارة التجريمي ويظهر الإكتفاء بمسح أزراره وعراه وخيطه المحاذي لظاهر الأعلى اهـ. هـ فود: (إلا باطن إلخ) قد يفيد أجزاء المسح على محاذي الكعبين لآتهما ليسا بما استثناء ع ش. هـ فود: (وكُره هنا لا ثم) أي كُره الغسل في الحُف لا في الرأس. هـ فود: (لأنه يفسده) مقتضاه أنه لا كراهة إذا كان الحُف من نحو حديد أو خشب بشرطه وهو كذلك نهاية ومُغني و سم وقال البصري إن الشارح استقر في فتح الجواد الكراهة ولو كان الحُف من نحو خشب اهـ.

هـ فود: (اتفاقاً) ولو مسح باطن المحاذي فوصل البلل لظاهرة من نحو مواضع الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يتعد الأجزاء كما في نظيره السابق في الجرُموقي سم على المنهج اهـ. ع ش. هـ فود: (لم يرد الإقتصار عليهما) أي على الأسفل والعقب ع ش. هـ فود: (والرخص يتحقق فيها الاتباع) تأمل الجمع بينه وبين ما مر له في الاستنجاء بالحجر من أن مذهبتنا جواز القياس في الرخص خلافاً لأبي حنيفة بصري. هـ فود: (لما ذكر) أي من عدم ورود الإقتصار على الحرف شرح المنهج.

هـ فود (سني): (ولا مسح لشاك إلخ) سواء في ذلك المسافر والمقيم مُغني. هـ فود: (كأن شك) إلى قوله وفي المجموع في النهاية وإلى قوله قيل في المُغني. هـ فود: (كأن شك إلخ) ولو بقي من المدة ما يسع

أفتى به القائل في دوائب المزاة. هـ فود: (ويكفي مُسَمَّى مَسَح) قال في شرح الإزهار ويكفي مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين خلافاً لما نقله الأذرع عن جمع من أن البيرة بما قدام الساق إلى رءوس الأظفار لا غير. اهـ. ولا يتعد أجزاء مسح خيط خياطة الحُف؛ لأنه صار منه وانظر أزراره وعراه. هـ فود: (لأنه يفسده) يؤخذ منه أنه لو كان من نحو خشب أو حديد بشرطه فلا كراهة م ر. هـ فود: (إلا باطن ما يحاذي) لو مسح باطن المحاذي فوصل البلل لظاهرة من نحو مواضع الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يتعد الأجزاء كما في نظيره السابق في الجرُموقي. هـ فود: (ولا مسح لشاك في بقاء المدة).

أَوْ أَنْ مَسَحَهُ فِي الْحَضَرِ أَوْ السَّفَرِ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ رُحْصَةً بِشُرُوطٍ مِنْهَا الْمُدَّةُ فَإِذَا شَكَّ فِيهَا رَجَعَ لِأَصْلِ الْفُسْلِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الشَّكَّ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ فِعْلَ الْمَسْحِ مَا دَامَ موجودًا حَتَّى لَوْ زَالَ جَازَ فِعْلُهُ فَلَوْ شَكَّ مُسَافِرٌ فِيهِ فِي ثَانِي يَوْمٍ ثُمَّ زَالَ قَبْلَ الثَّالِثِ مَسَحَهُ وَأَعَادَ مَا فَعَلَهُ فِي الثَّانِي مَعَ التَّرَدُّدِ الْمَوْجِبِ لَامْتِنَاعِهِ، وَفِي الْمَجْمُوعِ لَوْ شَكَّ أَصْلَى بِالْمَسْحِ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ أَوْ أَرْبَعًا أَخَذَ فِي وَقْتِ الْمَسْحِ بِالْأَكْثَرِ وَفِي آدَاءِ الصَّلَاةِ بِالْأَقَلِّ احتِطَاءً لِلْعِبَادَةِ فِيهِمَا قِيلَ هَذَا مُنَافٍ لِقَوْلِهِمْ لَوْ شَكَّ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ صَلَاةٍ فِي فِعْلِهَا لَمْ يَلْزَمْ قَضَاؤُهَا اهـ. وَهُوَ اشْتِبَاهٌ لِمَا سَأَدَ كُرْهُهُ أَوَّيْلَ الصَّلَاةِ أَنَّهُ إِنْ شَكَّ فِي فِعْلِهَا لَزِمَهُ الْقَضَاءُ أَوْ فِي كَوْنِهَا عَلَيْهِ لَمْ يَلْزَمْهُ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا. (فَلَنْ اجْتَنَبَ) أَوْ حَاضٍ أَوْ نَفْسٍ لَا يَشُهُ.

رُكْعَةً أَوْ اغْتَقَدَ طَرِيانَ حَدِيثٍ غَالِبٍ فَأَخْرَجَ بَرَكْعَتَيْنِ ائْتَقَدَتْ صَلَاتُهُ وَصَحَّ الْإِقْدَاءُ بِهِ، وَلَوْ مَعَ عِلْمِ الْمُتَقَدِّدِ بِحَالِهِ وَيُفَارِقُهُ عِنْدَ غُرُوضِ الْبُطْلَانِ مُغْنِي فِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ يَفْلَهُ عَنِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ وَهَذَا يَزِيدُ بَحْثَ السُّبُكِيِّ الْآتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ قَصَرَ بَانَ فَرَعَتْ مُدَّةُ خُفِّ فِيهَا بَطَلَتْ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ إِلَى فَرَاغِهَا وَإِلَّا لَمْ تَتَّقِدْ اهـ وَاعْتَمَدَ ش وَشَيْخُنَا الْبَحْثُ وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَةً شَيْخُنَا وَلَوْ بَقِيَ مِنْ مُدَّةِ الْمَسْحِ مَا يَسَعُ رُكْعَةً فَأَخْرَجَ بِالْأَكْثَرِ مِنْ رُكْعَةٍ لَمْ تَتَّقِدْ صَلَاتُهُ كَمَا قَالَهُ السُّبُكِيُّ وَاسْتَوَجَّهَ الزَّمَلِيُّ اهـ. زَادَ ش خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ هُنَا وَتَبِعَهُ الْخَطِيبُ فِي الصَّحَةِ اهـ. هـ فُود: (أَوْ أَنْ مَسَحَهُ الْخُفَّ) أَيِ مَسَحَ الْمُسَافِرُ مُغْنِي. هـ فُود: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الشَّكَّ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ الْخُفَّ) أَيِ لَا أَنَّهُ يَفْتَضِي الْحُكْمَ بِانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ فُود: (فِيهِ) أَيِ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ بِصُورَتَيْهِ عِبَارَةً النَّهْيَةِ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ مَسَحَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَلَى الشَّكِّ فِي أَنَّهُ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ أَوْ السَّفَرِ وَصَلَّى ثُمَّ زَالَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ وَعِلْمُ أَنَّ إِبْدَاءَهُ وَقَعَ فِي السَّفَرِ فَعَلِيهِ إِعَادَةُ صَلَاةِ الْيَوْمِ الثَّانِي. هـ فُود: (مَسَحَ) أَيِ إِنْ كَانَ أَخَذَتْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي بِخِلَافِ مَا لَوْ مَسَحَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَاسْتَمَرَ عَلَى طَهَارَتِهِ إِلَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ بِذَلِكَ الْمَسْحِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ فُود: (أَخَذَ فِي وَقْتِ الْمَسْحِ الْخُفَّ) فَلَوْ أَخَذَتْ وَمَسَحَ وَصَلَّى الْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَشَكَّ اتَّقَدَّمَ حَدَثُهُ وَمَسَحَهُ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ وَصَلَّاهَا بِهِ أَمْ تَأَخَّرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ وَلَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ فَيَلْزَمُهُ قَضَاؤُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بِقَاوُهَا عَلَيْهِ وَتُجْعَلُ الْمُدَّةُ مِنْ أَوَّلِ الزَّوَالِ لِأَنَّ الْأَصْلَ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ مُغْنِي. هـ فُود: (وَهُوَ اشْتِبَاهٌ الْخُفَّ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذْ قَوْلُهُ الْآتِي إِنَّهُ إِنْ شَكَّ فِي فِعْلِهَا الشَّابِلِ لِمَا نَحْنُ فِيهِ هُوَ عَيْنُ قَوْلِهِمْ لَوْ شَكَّ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ صَلَاةٍ فِي فِعْلِهَا. هـ فُود: (أَوْ حَاضٍ) إِلَى

(فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَوْ بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ مَا يَسَعُ رُكْعَةً أَوْ اغْتَقَدَ طَرِيانَ حَدِيثٍ غَالِبٍ فَأَخْرَجَ بَرَكْعَتَيْنِ ائْتَقَدَتْ أَيِ صَلَاتُهُ وَصَحَّ الْإِقْدَاءُ بِهِ أَيِ وَلَوْ مَعَ عِلْمِ الْمُتَقَدِّدِ بِحَالِهِ كَمَا فِي شَرْحِهِ وَيُفَارِقُ أَيِ يُفَارِقُهُ الْمُتَقَدِّدُ بِهِ عِنْدَ غُرُوضِ الْبُطْلَانِ. اهـ. وَهَذَا يَزِيدُ بَحْثَ السُّبُكِيِّ الْآتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ هُنَاكَ وَإِنْ قَصَرَ بَانَ فَرَعَتْ مُدَّةُ خُفِّ فِيهَا بَطَلَتْ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ إِلَى فَرَاغِهَا، وَإِلَّا لَمْ تَتَّقِدْ. اهـ. وَحُجِلَ هَذَا عَلَى مَا إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ لَا تَحْتِمِلُهُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِلَّا بَغَايَةَ التَّعْسُفِ.

في أثناء المدة (ووجب) عليه إن أراد المسح (تجديده لبس) بأن يترعه ويظهر ثم يلبس ولا يجزئه لمسح بقية المدة الغسل في الخف؛ لأن نحو الجنابة قاطع للمدة للأمر بالنزع منها الدال على عدم إجزاء غيره ولأنها لا تكوّر بشكوك الحدّث الأصغر وإنما لم يؤثّر في مسح الجبيرة؛ لأن الحاجة فيها أشد والنزع أشق ولو تنجّسا فغسلهما فيه بقيت المدة للأمر بالنزع في الجنابة دون الخبث وليس هو في معناها.

الباب في المغني إلا قوله أي ولم يستره إلى أو انتهت وقوله وإن غسل إلى المنى وقوله ويوجب إلى خرج وكذا إلى الباب في النهاية إلا قوله في أثناء المدة وقوله أي ولم يستره إلى أو طال وقوله ويوجب إلى خروج. هـ قوله: (في أثناء المدة) يفهم أن الإجناب ونحوه قبل الشروع في المدة لا يوجب تجديد اللبس، وفي إيضاح التاثيري ولو عبّر يعني الحاوي عند الإشارة إلى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء بدّل قوله من الحدّث لكان أولى ليختار عما قاله الأذرعى بحثاً فيمن لبس الخفين على طهارة كاملة ثم أخذت جنابة مجردة فإن له أن يقتبل من غير نزع الخفين ولا يكون ابتداء المدة إلا من حدث نقض الوضوء لا من الجنابة المجردة وإن كانت حدثاً اهـ. وتقدّم عن النهاية في ابتداء المدة تقييد الحدّث بالأصغر وهو مخرج الأكبر فليتأمل جميعه وليحرز بصرى أقول ونظر ع ش في تقييد النهاية الموافق لما بحثه الأذرعى بما نصّه أنا الأكبر وخذه بأن خرج منه وهو متوضئ فلا تدخل به المدة لبقاء طهره فإذا أخذت حدثاً آخر دخلت المدة وقضيت هذا الكلام أن خروج المنى قبل دخول المدة لا يمنع من المسح إذا اراده بعد؛ لأنه لم يحدث ما يبطّل المدة بعد دخولها وفيه نظر؛ لأن ما يوجب الغسل إذا طرأ بعد المدة أبطلها فالقياس أنه يمنع من انعقادها اهـ. أي بالأولى؛ لأن الدرهم أقوى من الإيتداء ولذا يقتصر فيه ما لا يقتصر في الإيتداء وأيضاً يؤيد النظر إطلاق الحديث الأمر بالنزع من الجنابة. هـ قوله: (ولا يجزئه لمسح بقية المدة الغسل إلخ) أي وإن ارتفعت جنابة الرجلين بذلك الغسل ع ش. هـ قوله: (للامر إلخ) علة لما في المنى. هـ قوله: (منها) أي من الجنابة وقيس بها الحيض والنفس والولادة نهاية ومغني. هـ قوله: (على عدم إجزاء غيره) أي غير النزع. هـ قوله: (ولأنها) الأولى التذكير. هـ قوله: (لا تكوّر إلخ) فلا يشق النزع لها ويؤخذ مما تقرر رد ما بحثه بعض المتأخرين أن من تجردت جنابته عن الحدّث وغسل رجليه في الخف جاز له المسح نهاية وفي سم عن شرح الإرشاد للشارح مثله. هـ قوله: (وإنما لم يؤثّر في مسح الجبيرة) أي لم يؤثّر نحو الجنابة في مسح الجبيرة الموضوعية على طهر ولم يمنع كما منع مسح الخف مع أن كلا منهما مسح على سائر لحاجة موضوع على طهر مغني. هـ قوله: (ولو تنجّسا فغسلهما فيه إلخ) وكذا لا تنقطع المدة إذا غسلهما في داخل الخف عن الغسل المنذور أو المنذوب ع ش وقلبي ومينعنا. هـ قوله: (وليس هو إلخ) أي بخلاف الحيض والنفس والولادة ولذا قيست هذه

هـ قوله: (ولأنها لا تتكوّر) قال في شرح الإرشاد ومنه يؤخذ رد ما بحثه الغزالي من أن جنابته إن تجردت عن الحدّث وغسل رجليه في الخف جاز له المسح اهـ.

(وَمَنْ نَزَعَ خُفَّهُ أَوْ أَحَدَهُمَا وَلَوْ لِحَيْثٍ لَمْ يُمَكِّنْهُ غَسَلَهُ فِي الْخُفِّ أَوْ انْفَتَحَ بَعْضُ الشَّرْحِ أَوْ ظَهَرَ بَعْضُ الرَّجْلِ أَوْ اللَّفَافَةُ عَلَيْهَا أَيْ وَلَمْ يَسْتُرْهُ حَالًا وَلَا احْتَمَلَ الْعَفْوَ عَنْهُ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي كَشْفِ الرِّيحِ لِسَاتِرِ الْعَوْرَةِ وَاحْتَمَلَ الْفَرْقَ بَأَنَّ هَذَا نَادِرٌ هُنَا بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَهُوَ الَّذِي يُنَجِّهُ؛ لِأَنَّهُمْ احْتَاطُوا هُنَا بِتَنْزِيلِ الظُّهُورِ بِالْقُوَّةِ وَعَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ مِثْلَةَ الظُّهُورِ بِالْفِعْلِ وَلَمْ يَحْتَاطُوا بِتَنْظِيرِ ذَلِكَ ثُمَّ، وَيَبْرُهُ أَنَّ مَا هُنَا رُخْصَةٌ وَالشُّكُّ فِي شَرْطِهَا يُوجِبُ الرُّجُوعَ لِلْأَصْلِ وَلَا كَذَلِكَ سَنَزُ الْعَوْرَةَ أَوْ طَالَ سَاقُ الْخُفِّ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ فَخَرَجَتْ الرَّجُلُ إِلَى حَدِّ لَوْ كَانَ مُعْتَادَ الظُّهُورِ شَيْءٌ مِنْهَا أَوْ انْتَهَتْ الْمُدَّةُ وَلَوْ احْتِمَالًا بَطَلَّ مَسْحُهُ فَيَلْزَمُهُ اسْتِثْنَاءٌ مُدَّةٌ أُخْرَى ثُمَّ إِنْ وَجَدَ وَاجِدًا مِثْلًا ذَكَرَ (وَهُوَ يَطْهَرُ الْمَسْحَ) وَإِنْ غَسَلَ بَعْدَهُ رِجْلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْسِلْهُمَا بِاعْتِقَادِ الْفَرْضِ لِشُقُوطِهِ بِالْمَسْحِ (غَسَلَ قَدَمَيْهِ) فَقَطَّ لِطِلَانِ طَهَرِهَا دُونَ غَيْرِهَا بِذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْغُسْلُ،

عَلَيْهَا دُونَهُ. ■ فَوَدَّ: (وَمَنْ نَزَعَ خُفَّهُ الْخُفِّ) أَوْ خَرَجَا أَوْ أَحَدُهُمَا عَنْ صَلَاحِيَةِ الْمَسْحِ بِخَوْفِ تَخْرُجِ مُغْنِي وَشَيْخُنَا وَع. ش. ■ فَوَدَّ: (أَوْ انْفَتَحَ الْخُفِّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ لَكَيْتَ إِذَا مَسَى يَظْهَرُ ع. ش. ■ فَوَدَّ: (بَعْضُ الشَّرْحِ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ سَمَ وَشَوْبَرِيٌّ أَيْ الْعَرَقُ. ■ فَوَدَّ: (أَوْ ظَهَرَ بَعْضُ الرَّجْلِ الْخُفِّ) أَيْ وَلَوْ مِنْ مَحَلِّ الْخَرْزِ بِخِلَافِ نَفْوِذِ الْمَاءِ لِعُسْرِ اشْتِرَاطِ عَدَمِهِ فِي نِهَآيَةِ وَبُخَيْرِيٍّ.

■ فَوَدَّ: (وَهُوَ الَّذِي الْخُفِّ) نَقْلَهُ الْبُخَيْرِيُّ عَنْ الرَّثَمِيِّ وَهُوَ قَضِيَّةٌ إِطْلَاقُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (بِإِثْرِ الْظُّهُورِ بِالْقُوَّةِ الْخُفِّ) كَمَا مَرَّ فِي انْفِتَاحِ بَعْضِ الشَّرْحِ وَيَأْتِي قَوْلُهُ أَوْ طَالَ. ■ فَوَدَّ: (وَعَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ) أَيْ كَالظُّهُورِ مِنْ مَحَلِّ الْخَرْزِ وَقَوْلُهُ بِالْفِعْلِ أَيْ وَعَلَى الْعَادَةِ. ■ فَوَدَّ: (وَالشُّكُّ فِي شَرْطِهَا الْخُفِّ) فِيهِ تَأَمُّلٌ سَم. ■ فَوَدَّ: (لِلْأَصْلِ) وَهُوَ الْغُسْلُ. ■ فَوَدَّ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) أَيْ كَانَ شُكٌّ فِي بَقَايَا نِهَآيَةِ وَمُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (بَطَلَّ مَسْحُهُ الْخُفِّ) جَوَابُ وَمَنْ نَزَعَ الْخُفِّ. ■ فَوَدَّ: (وَإِنْ غَسَلَ بَعْدَهُ الْخُفِّ) عَلَى الْمُعْتَمِدِ شَوْبَرِيٍّ.

■ فَوَدَّ (سَمِيٍّ): (غَسَلَ قَدَمَيْهِ) أَيْ بَنِيَّةً جَدِيدَةً وَجُوبًا؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْأَوَّلَى إِنَّمَا تَنَآوَلَتْ الْمَسْحَ دُونَ الْغُسْلِ ع. ش. وَسَمَ وَشَوْبَرِيٌّ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَيَلْزَمُهُ غُسْلُ رِجْلَيْهِ بَنِيَّةً جَدِيدَةً عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّهُ طَرَأَ عَلَيْهِمَا حَدَثٌ جَدِيدٌ لَمْ يَشْمَلْهُ النَّيَّةُ السَّابِقَةُ حَتَّى لَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ بَطَلَتْ وَلَوْ كَانَ وَاقِفًا فِي مَاءٍ وَقَصَدَ غَسْلَهُمَا اهـ.

■ فَوَدَّ: (فَقَطَّ الْخُفِّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَشَجَلُ كَلَامِهِ السَّيْلِسُ فَيَكْفِيهِ غُسْلُ رِجْلَيْهِ وَلَوْ لِلْفَرْضِ حَيْثُ حَصَلَ الثَّوَالِي بَيْنَ طَهَرِهِ وَصَلَاتِهِ هَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ وَيَحْتَكَ الْأُذْرُعِيَّ وَجُوبَ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ فِي نَظَرِ اهـ. انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِطَهَرِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ وَضُوهُهُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْمَسْحُ بِأَنَّهُ يَقَعُ التَّرْعُ ثُمَّ غَسَلَ الْقَدَمَيْنِ فِي زَمَنِ لَا يَطُولُ بِهِ الْفَضْلُ بَيْنَ ذَلِكَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ بَعْدَهُ سَمَ وَمَا نَقَلَهُ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ فِي النَّهَآيَةِ مِثْلَهُ إِلَّا قَوْلَهُ حَيْثُ الْخُفِّ إِلَى وَيَحْتَكَ الْخُفِّ. ■ فَوَدَّ: (لِطِلَانِ الْخُفِّ) وَقَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْخُفِّ كَذَا فِي الْمُغْنِي بَلَا عَاطِفٍ وَلَمَّا سَقَطَ مِنْ قَلَمِ التَّاسِيخِ كَمَا يُؤَيِّدُهُ اقْتِصَارُ الْمُحَلِّيِّ عَلَى التَّغْلِيلِ الْأَوَّلِ وَالنَّهَآيَةِ

■ فَوَدَّ: (الشَّرْحِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ. ■ فَوَدَّ: (وَالشُّكُّ فِي شَرْطِهَا الْخُفِّ) فِيهِ تَأَمُّلٌ. ■ فَوَدَّ: (غَسَلَ قَدَمَيْهِ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَخْتِاجَ غَسْلَهُمَا لِلنِّيَّةِ؛ لِأَنَّ مَسْحَهُمَا السَّابِقَ صَرَفَ النَّيَّةَ عَنْ

والمسح بذل عنه فإذا قدر على الأصل تَعَيَّنَ كُمْتَيْتُم رَأَى الْمَاءَ (وفي قوله يَتَوَضَّأُ) لَأَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةٌ يُبْطِلُهَا الْحَدَثُ فَيُطْلَلُ كُلُّهَا بِطِلَانٍ بَعْضُهَا كَالصَّلَاةِ وَيُجَابُ بَأَنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ فِيهَا الْمَوَالَاةُ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا أَجَابَ بِنَحْوِهِ وَخَرَجَ بِطَهْرِ الْمَسْحِ طَهْرُ الْغُسْلِ بَأَنَّ تَوَضُّأً وَلَيْسَ الْخُفُّ ثُمَّ نَزَعَهُ قَبْلَ الْحَدَثِ أَوْ أَحَدَتْ وَلَكِنْ تَوَضُّأً وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفِّ فَلَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ.

### بَابُ الْغُسْلِ

يَفْتَحُ الْغَيْنِ مَصَدَرُ غَسَلَ وَاسْمُ مَصَدَرٍ لَاغْتَسَلَ وَبَعْضُهَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَاءِ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ وَيَكْسِرُهَا اسْمٌ لِمَا يُغْتَسَلُ بِهِ مِنْ سِيلِرٍ وَنَحْوِهِ، وَالْفَتْحُ فِي الْمَصَدَرِ وَاسِيهِ أَشْهُرُ مِنَ الضَّمِّ وَأَفْضَحُ لُغَةً وَقِيلَ عَكْسُهُ وَالضَّمُّ أَشْهُرُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ.....

على الثاني. هـ فُود: (فَإِذَا قَدَرَ عَلَى الْأَصْلِ تَعَيَّنَ) عبارة الْمُغْنِي فَإِذَا زَالَ حُكْمُ الْبَدَلِ رَجَعَ إِلَى الْأَصْلِ اهـ. هـ فُود: (ثُمَّ نَزَعَهُ) أَي تَلَا. هـ فُود: (أَوْ أَخَذَتْ الْخُفَّ) أَي بَعْدَ وُجُودِ نَحْوِ التَّرَجُّعِ مِمَّا يُبْطِلُ اللَّبْسَ وَيَقْطَعُ الْمُدَّةَ سم. هـ فُود: (فَلَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَهُ أَنْ يَسْتَأْنِفَ لُبْسَ الْخُفِّ فِي الثَّانِيَةِ بِهَذِهِ الطَّهَارَةِ أَي فِيمَا إِذَا أَخَذَتْ وَلَكِنْ الْخُفَّ سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنْ ع ش بَلْ يُصَلِّي بِذَلِكَ الطَّهْرِ لِيَقَابِلَهُ وَإِنْ بَطَلَتْ الْمُدَّةُ ثُمَّ إِنْ أَرَادَ الْمَسْحَ نَزَعَ الْخُفَّ ثُمَّ لَبَسَهُ اهـ. أَي فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ.

### بَابُ الْغُسْلِ

هـ فُود: (يَفْتَحُ الْغَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَجِبُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَاسْمُ مَصَدَرٍ لَاغْتَسَلَ وَقَوْلُهُ: وَقِيلَ: عَكْسُهُ وَالْإِلَاقَةُ إِلَى الْخُفِّ (وَالْخُفَّ) إِلَى الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. هـ فُود: (لِمَا يُغْتَسَلُ بِهِ) أَي يُصَافُ إِلَى الْمَاءِ وَقَوْلُهُ وَنَحْوَهُ أَي كَأَشْنَانٍ وَصَابُونٍ شَيْخُنَا. هـ فُود: (وَالضَّمُّ أَشْهُرُ الْخُفِّ) أَي فِي الْفِعْلِ الرَّافِعِ لِلْحَدَثِ

شُمُولُهَا لِيَسْلُبَهُمَا وَأَيْضًا فَهَذَا حَدَثٌ جَدِيدٌ حَصَلَ لِلرُّجُلَيْنِ لَمْ تَشْمَلْهُ النَّبِيَّةُ السَّابِقَةُ لِعَدَمِ وُجُودِهِمَا عِنْدَهَا قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَشَبَّحَ كَلَامَهُ السَّلْسَ فَبَكَفَيْهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَلَوْ لِلْفَرَضِ حَيْثُ حَصَلَ التَّوَالِي بَيْنَ طَهْرِهِ وَصَلَاتِهِ هَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ وَتَحْتَ الْأَفْزَعِيِّ وَجُوبَ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ فِي نَظَرٍ. اهـ. وَقَوْلُهُ بَيْنَ طَهْرِهِ وَصَلَاتِهِ أَنْظَرُ مَا الْمُرَادُ بِطَهْرِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ وَضُوءُهُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْمَسْحُ بِأَنَّ يَتَعَ التَّرَجُّعُ ثُمَّ غَسَلَ الْقَدَمَيْنِ فِي زَمَنِ لَا يَطُولُ بِهِ الْفَضْلُ بَيْنَ ذَلِكَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ بَعْدَهُ. هـ فُود: (فَلَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَهُ أَنْ يَسْتَأْنِفَ لُبْسَ الْخُفِّ فِي الثَّانِيَةِ أَي وَهِيَ مَا إِذَا أَخَذَتْ وَلَكِنْ تَوَضُّأً وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفِّ بِهَذِهِ الطَّهَارَةِ وَذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ فِي الْمُهَمَّاتِ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ وَلَهُ أَنْ يَسْتَأْنِفَ إِلَى وَجُوبِ التَّرَجُّعِ إِذَا أَرَادَ الْمَسْحَ حَتَّى لَوْ كَانَ الْمُقْلُوعُ وَاحِدَةً فَقَطَّ فَلَا بُدَّ مِنْ نَزْعِ الْأُخْرَى اهـ. وَقَدْ يَتَوَهَّمُ مُخَالَفَةُ وَجُوبِ التَّرَجُّعِ إِذَا أَرَادَ الْمَسْحَ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ عِنْدَ قَوْلِهِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ لُبْسِ قُلُو أَخَذَتْ قَتَوَضُّأً وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفِّ وَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ وَجَدَ هُنَا بَعْدَ اللَّبْسِ مَا يَقْطَعُ الْمُدَّةَ وَيُبْطِلُ اللَّبْسَ كَالْتَّرَجُّعِ وَغَيْرِهِ مِمَّا ذَكَرَ فِي تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ.



وهو لغة سِيلَانُ الماءِ على الشيءِ وسَرَعًا سَيْلَانُهُ على جميعِ البدنِ بالتيَّةِ ولا يَجِبُ فورًا وإنْ غَضِيَ بِسَبَبِهِ بخلافِ نَجَسٍ غَضَى بِهِ لا يَقْطَعُ المعصيةَ ثُمَّ وَدَوَاهِيهَا هُنَا (مَوْجِبُهُ مَوْتٌ) لِإِسْلَامِ غَيْرِ شَهِيدٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ فِي الْجَنَائِزِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ السَّقَطُ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَلَمْ تَظْهَرْ فِيهِ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهُ.....

أَمَّا إِزَالَةُ النَجَاسَةِ فَلَا شَهْرُ فِي لِسَانِهِمُ الْفَتْحُ ع ش . ه فُودُ : (وَهُوَ لُغَةٌ الْخ) فِيهِ إِجْمَالُ قَاتِهِ لَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ هَذَا التَّفسيرَ بِأَيِّ الْمَعَانِي وَالْحَاصِلُ أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى الْجَمِيعِ مُفْتَنٌ أَمَّا الْغُسْلُ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ بِمَعْنَى الْمَاءِ فَوَاضِحٌ وَكَذَا الْغُسْلُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمُّ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرٌ غَسَلَ إِذْ هُوَ إِسَالَةُ الْمَاءِ لَا سَيْلَانُهُ وَكَذَا اسْمُ الْمُصَدَّرِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْإِغْتِسَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ بِضَرْفِي، وَلَا يَخْفَى أَنَّ حَاصِلَ الْحَاصِلِ عَدَمُ الصَّحَةِ لَا الْإِجْمَالُ عِبَارَةُ الْبُخَيْرِمِيِّ عَلَى الْإِفْتِاحِ وَقَوْلُهُ وَهُوَ بَفَتْحِ الْغَيْنِ وَضَمِّهَا لُغَةُ سَيْلَانِ الْمَاءِ الْخ فِيهِ أَنَّ الْغُسْلَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ وَالسَّيْلَانُ صِفَةٌ لِلْمَاءِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّيْلَانُ بِمَعْنَى الْإِسَالَةِ أَوْ إِشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْفِعْلُ أَه . وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْجَوَابَ الثَّانِي إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ لَا اللَّغَوِيَّ الَّذِي فِيهِ الْكَلَامُ وَلَكِنْ أَنْ تُجِيبَ بِاخْتِيَارِ الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي وَجَفَلَهُ مُصَدَّرًا لِمُجْهُولٍ وَإِنَّمَا اخْتَارَهُ لِلتَّفسيرِ دُونَ مُصَدَّرِ الْمَعْلُومِ لِمُنَاسَبَتِهِ لِلْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ دُونَ الثَّانِي . ه فُودُ : (سَيْلَانُ الْمَاءِ عَلَى الشَّيْءِ) أَيُّ مُطْلَقًا مُعْنَى أَيِّ سَوَاءٍ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ بَدَنًا أَوْ لَا وَسَوَاءٌ كَانَ بَنِيَّةً أَوْ لَا شَيْخُنَا . ه فُودُ : (سَيْلَانُهُ عَلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ) أَيُّ بِشَرَائِطِ مَخْصُوصَةٍ (بِالْتِّيَّةِ) أَيُّ فِي غَيْرِ غُسْلِ الْمَيِّتِ نِهَايَةً أَيُّ أَمَّا هُوَ فَلَا يَجِبُ فِيهِ التِّيَّةُ بَلْ يُسْتَحَبُّ فَقَطَّعَ ش عِبَارَةُ الْبُخَيْرِمِيِّ قَوْلُهُ بِالْتِّيَّةِ أَيُّ وَلَوْ مَسْدُونَةً فَشَمَلُ غُسْلِ الْمَيِّتِ أَه . وَهِيَ أَحْسَنُ . ه فُودُ : (وَلَا يَجِبُ فَوْرًا) أَيُّ أَصَالَةُ نِهَايَةً خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ ضَاقَ وَقْتُ الصَّلَاةِ عَقِبَ الْجَنَابَةِ أَوْ انْقِطَاعِ الْحَيْضِ قَبْلَ أَنْ يَلْزَمَ لِيَبْقِيَ الصَّلَاةُ فِي وَقْتِهَا ع ش . ه فُودُ : (وَلَا يَجِبُ بِسَبَبِهِ) أَيُّ كَأَنَّ زَنَى . ه فُودُ : (بِخِلَافِ نَجَسٍ الْخ) أَيُّ إِزَالَتِهِ . ه فُودُ : (ثُمَّ) أَيُّ فِي الْغُسْلِ الَّذِي غَضَى بِسَبَبِهِ وَقَوْلُهُ هُنَا أَيُّ فِي التَّجَسُّسِ الَّذِي غَضَى بِهِ .

ه فُودُ (سَبَبِي) (مَوْجِبُهُ) بِكَسْرِ الْجِيمِ أَيُّ السَّبَبُ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ وَجُوبُ الْغُسْلِ فَالسَّبَبُ هُوَ الْمَوْجِبُ بِالْكَسْرِ وَالْغُسْلُ هُوَ الْمَوْجِبُ بِالْفَتْحِ وَهُوَ مُفْرَدٌ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ قَبْلَهُ فَسَارَى التَّغْيِيرَ بِمَوْجِبَاتِ الْغُسْلِ شَيْخُنَا . ه فُودُ : (كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ الْخ) أَيُّ مِنْ أَنَّ غَيْرَ الْمُسْلِمِ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَأَنَّ الشَّهِيدَ يَغْرُمُ غَسْلُهُ وَهُوَ اغْتِيذَارٌ عَنْ عَدَمِ تَقْيِيدِهِ هُنَا حَلْبِي وَع ش . ه فُودُ : (وَلَا يَرُدُّ السَّقَطُ الْخ) الْأَوَّلَى تَرْجِيهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَوْتِ بِدَلِيلِ ذِكْرِهِ فِي الْجَنَائِزِ سَم . ه فُودُ : (عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى مَفْهُومِ قَوْلِهِ مَوْتٌ مُعْنَى أَوْ عَلَى الْحَضَرِ الْمُسْتَقَادِ مِنْ كَلَامِهِ . ه فُودُ : (فَإِنَّهُ الْخ) عِلَّةُ الْمُنْفَى بِالْمِيمِ . ه فُودُ : (يَجِبُ غَسْلُهُ) أَيُّ مَعَ أَنَّهُ لَا يَوْصَفُ بِالْمَوْتِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ فِي تَقْرِيفِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ عَدَمُ الْحَيَاةِ وَتُعَيَّرُ عَنْهُ بِمُقَارَفَةِ الرُّوحِ الْجَسَدِ، وَقِيلَ عَدَمُ الْحَيَاةِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْحَيَاةُ وَقِيلَ عَرَضٌ يُضَادُّهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ

### باب الغسل

ه فُودُ : (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ السَّقَطُ) الْأَوَّلَى تَرْجِيهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَوْتِ بِدَلِيلِ ذِكْرِهِ فِي الْجَنَائِزِ .

لأنَّ حدَّ الموت وهو مفارقة الحياة أو عذمها عَمَّا من شأنه الحياة أو عرض بُضْأها صادق عليه. (وخفيض ونفاث) إجماعاً لكن مع انقطاعيهما وإرادة نحو صلاة فالموجب مُرَكَّب هنا وفيما يأتي (وكذا ولادة.....)

وَالْمَيُوتُ ﴿الملك ٢٧﴾ وَرُدَّ بَأَنِ الْمَعْنَى قُدِّرَ وَالْعَدَمُ مُقَدَّرٌ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةٌ بِهِ يُعْلَمُ فِيمَا أَدْعَاهُ الشَّارِحُ مِنْ صِدْقِ كُلِّ مِنَ التَّعَارِيفِ الثَّلَاثَةِ عَلَى السَّقَطِ . هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِنْفَ) عِلَّةٌ عَدَمُ الْوُجُودِ . هـ قَوْلُهُ: (صَادِقٌ عَلَيْهِ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْمُفَارَقَةِ سَبَقَ الْوُجُودَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا مَعْنَى الْعَدَمِ وَيُجْعَلُ قَوْلُهُ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْإِنْفَ رَاجِعًا إِلَيْهِ أَيْضًا لَكِنْ يَلْزَمُ حَيْثُ اتَّحَادُ هَذَا مَعَ الثَّانِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَفِي الْمَقَاصِدِ رُدُّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ بِعِبَارَتِهِ وَالْمَوْتُ زَوَالُهَا أَيْ الْحَيَاةُ أَيْ عَدَمُ الْحَيَاةِ عَمَّا يَصِفُ بِهَا بِالْفِعْلِ وَهُوَ مُرَادٌ مَنْ قَالَ عَدَمُ الْحَيَاةِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَيْ عَمَّا يَكُونُ مِنْ أَمْرِهِ وَصِفَتِهِ الْحَيَاةُ بِالْفِعْلِ فَهِيَ عَدَمٌ وَلَيْكِهِ لَهَا كَالْمَعْنَى الطَّارِئِ بَعْدَ الْبَصَرِ لَا كَمُطْلَقِ الْعَدَمِ اهـ . وَعَلَيْهِ فَلَا يَدْخُلُ السَّقَطُ فِي الْمَيِّتِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي أَيْضًا ع ش . هـ قَوْلُهُ: (أَوْ عَرْضُ الْإِنْفِ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي رُدُّ هَذَا الْقَوْلِ قَالِ ع ش وَجَرَى عَلَى رَدِّهِ الْمَقَاصِدُ أَيْضًا لَكِنْ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ عَادِلٍ عَنْ ابْنِ الْخَطِيبِ الْحَقُّ أَنَّهُ وَجُودِيٌّ وَيُؤَافِقُهُ مَا نَقَلَهُ الصَّغَوِيُّ عَنْ صَاحِبِ الْوُدِّ أَنَّ عَدَمِيَّةَ الْمَوْتِ كَانَتْ مَنَسُوبَةً إِلَى الْقَدَرِيَّةِ فَفَسَّتْ اهـ . هَذَا وَفِي حَوَاشِي الشُّيُوطِيِّ أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ دَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْمَوْتَ جِسْمٌ وَالْآثَارُ مُصْرَحَةٌ بِذَلِكَ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ الْجِسْمُ الَّذِي عَلَى صُورَةٍ كَبَشٍ كَمَا أَنَّ الْحَيَاةَ جِسْمٌ عَلَى صُورَةِ قَرَسٍ لَا يَمُرُّ بِشَيْءٍ إِلَّا حَيًّا ، وَأَمَّا الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالْبَدَنِ عِنْدَ مُفَارَقَةِ الرُّوحِ فَإِنَّهُ أَثَرٌ فَتَسْمِيَّتُهُ بِالْمَوْتِ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ أَوْ الْمُشْتَرَكِ اهـ . وَرَدَّهُ حَجٌّ فِي عَامَّةِ قَتَاوَرِهِ فَقَالَ : وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا جِسْمٍ ، وَحَدِيثٌ يُؤْتَى بِالْمَوْتِ فِي صُورَةِ كَبَشٍ الْإِنْفَ مِنْ بَابِ التَّشْبِيلِ ثُمَّ صَحَّحَ كَوْنَهُ أَمْرًا وَجُودِيًّا ع ش . هـ قَوْلُهُ: (لَكِنْ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْقَوَابِلُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (وَإِرَادَةُ نَحْوِ صَلَاةٍ) أَيْ مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْغُسْلِ كَالطَّوَافِ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْوُجُوبِ لِمَنْ لَمْ يَرِدِ الصَّلَاةُ أَوْ أَرَادَ عَدَمَهَا مَعَ أَنَّهُ يَدْخُلُ الْوَقْتُ مُخَاطَبٌ بِالصَّلَاةِ وَخِطَابُهُ بِهَا خِطَابٌ بِشَرْطِهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا أَمَرَ بِدُخُولِ الْوَقْتِ بِإِرَادَةِ الْفِعْلِ كَانَ فِي حُكْمِ الْمُرِيدِ لَهُ فَيَكُونُ الْمُرَادُ إِرَادَةُ نَحْوِ الصَّلَاةِ وَلَوْ حُكْمًا أَوْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِإِرَادَةِ نَحْوِ الصَّلَاةِ دُخُولُ الْوَقْتِ سَم .

هـ قَوْلُهُ (وَسُنِّي): (وَكَذَا وَلَادَةً) أَيْ انْفِصَالُ جَمِيعِ الْوَلَدِ وَلَوْ لِأَحَدِ التَّوَامَيْنِ فَيَجِبُ الْغُسْلُ بِوِلَادَةِ أَحَدِهِمَا

هـ قَوْلُهُ: (صَادِقٌ عَلَيْهِ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْمُفَارَقَةِ سَبَقَ الْوُجُودَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا مَعْنَى الْعَدَمِ وَيُجْعَلُ قَوْلُهُ: عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْإِنْفَ رَاجِعًا إِلَيْهِ أَيْضًا لَكِنْ يَلْزَمُ حَيْثُ اتَّحَادُ هَذَا مَعَ الثَّانِي .

هـ قَوْلُهُ: (وَإِرَادَةُ نَحْوِ صَلَاةٍ) قَدْ يُشْكَلُ لِأَنَّ قَضِيَّتَهُ عَدَمُ الْوُجُوبِ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ وَلَمْ يَرِدِ الصَّلَاةُ أَوْ أَرَادَ عَدَمَهَا مَعَ أَنَّهُ يَدْخُلُ الْوَقْتُ يُخَاطَبُ بِالصَّلَاةِ وَخِطَابُهُ بِهَا خِطَابٌ بِشَرْطِهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا أَمَرَ بِدُخُولِ الْوَقْتِ بِإِرَادَةِ الْفِعْلِ كَانَ فِي حُكْمِ الْمُرِيدِ لَهُ فَيَكُونُ الْمُرَادُ إِرَادَةُ الصَّلَاةِ وَلَوْ حُكْمًا أَوْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِإِرَادَةِ نَحْوِ الصَّلَاةِ دُخُولُ الْوَقْتِ .

بلا بَلَل) ولو لِعَلْفَةٍ ومُضْغَةٍ قال القَوَائِلُ إِنَّهُمَا أَصْلُ آدَمِيٍّ (فِي الْأَصْح) لِأَنَّ ذَلِكَ مَنِيٌّ مُتَقَيِّدٌ وَمَنْ  
ثُمَّ صَحَّ الْغُسْلُ عَقِبَهَا وَأَمَّا لَمْ يَجِبْ .....

وَيَصِحُّ قَبْلَ ولادة الآخر ثُمَّ إِذَا وَلَدَتْهُ وَجِبَ الْغُسْلُ أَيْضًا وَلَوْ غَضَّ كَلْبٌ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فَخَرَجَ مِنْهُ حَيَوَانٌ  
عَلَى صُورَةِ الْكَلْبِ كَمَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي بِلَادِ الشَّامِ فَلَا غُسْلَ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى وَلَدًا عُرْفًا كَمَا لَوْ خَرَجَ  
نَحْوُ دُودٍ مِنْ جَوْفِهِ وَذَلِكَ الْحَيَوَانُ طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَلَّدْ مِنْ مَاءِ الْكَلْبِ سَمَ زَادَ شَيْخُنَا وَمِنْهُ نَجَسَةٌ وَزَادَ  
ع ش وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ مَتَى وَطِئَتِ الْمَرْأَةُ وَوَلَدَتْ وَلَوْ عَلَى صُورَةِ حَيَوَانٍ وَجِبَ الْغُسْلُ اهـ .

• فَوَيْلٌ (سُنِّي) : (بِلَا بَلَل) أَي بَانَ كَانَ الْوَلَدُ جَائِفًا وَتَفَطَّرَ بِهَا الْمَرْأَةُ الصَّائِمَةُ عَلَى الْأَصْحِ وَيجوزُ لِرُؤُوسِهَا  
وَطَوُّهَا بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْجَنَابَةِ وَهِيَ لَا تَمْنَعُ الْوُطْءَ أَمَّا الْمُضْغَةُ بِالْبَلَلِ فَلَا يَجُوزُ وَطَوُّهَا بَعْدَهَا  
حَتَّى تَفْتَسِلَ شَيْخُنَا وَع ش . • فَوَيْلٌ : (وَلَوْ لِعَلْفَةٍ وَمُضْغَةٍ) وَلَهُمَا حُكْمُ الْوَلَدِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : الْفَطْرُ بِكُلِّ  
مِنْهُمَا وَوُجُوبُ الْغُسْلِ وَأَنَّ الدَّمَ الْخَارِجَ بَعْدَ كُلِّ يُسَمَّى نِفَاسًا وَتَزِيدُ الْمُضْغَةُ عَلَى الْعَلْفَةِ بِكَوْنِهَا تَنْقَضِي  
بِهَا الْعِدَّةُ وَيَحْصُلُ بِهَا الْإِسْتِبْرَاءُ وَيَزِيدُ الْوَلَدُ عَلَيْهِمَا بِأَنَّهُ يَثْبُتُ بِهِ أُمِّيَّةُ الْوَلَدِ وَوُجُوبُ الْغُرَّةِ بِرُمَاوِيٍّ وَقَوْلُهُ  
وَيَزِيدُ الْوَلَدُ الْإِنْسَانَ قَالَ الْقَلُوبِيُّ أَي مَا لَمْ يَقُولُوا فِيهَا أَي فِي الْمُضْغَةِ صُورَةٌ فَإِنْ قَالُوا فِيهَا صُورَةٌ وَلَوْ خَفِيَّةً  
وَجِبَ فِيهَا مَعَ ذَلِكَ غُرَّةٌ وَثَبُتَ بِهَا أُمِّيَّةُ الْوَلَدِ اهـ . • بُجَيْرِيٍّ . • فَوَيْلٌ : (قَالَ الْقَوَائِلُ الْإِنْسَانُ) قَالَ فِي الْإِعَابِ  
أَي أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كُرْدِيٍّ وَقَالَ الْجَفْنِيُّ وَشَيْخُنَا وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ يَكْفِي وَاجِدَةً مِنْهُنَّ اهـ وَاسْتَقَرَّ بِهِ  
ع ش عِبَارَتُهُ قَضِيَّةٌ اشْتَرَاطُ هَذَا الْقَوْلِ عَدَمُ الْوُجُوبِ إِذَا لَمْ تَقُلْ الْقَوَائِلُ ذَلِكَ لِعَدَمِهِنَّ أَوْ غَيْرِهِ تَأْمُلُ سَمَ  
عَلَى الْمَنْهَجِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَبَقِيَ مَا لَوْ اخْتَلَفَتِ الْقَوَائِلُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا قِيلَ فِي الْإِخْبَارِ بِتَنْجِيسِ الْمَاءِ  
مِنْ تَقْدِيمِ الْأَوْتَنِ فَلَا أَكْثَرَ عَدَدًا الْإِنْسَانُ وَقَوْلُهُ الْقَوَائِلُ أَي أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ إِنْ قُلْنَا أَنَّهُ شَهَادَةٌ ، وَيَحْتَمِلُ الْإِكْتِفَاءُ  
بِوَاحِدَةٍ لِحُصُولِ الظَّنِّ بِخَبَرِهَا وَهُوَ الْأَقْرَبُ اهـ . • فَوَيْلٌ : (إِنَّهُمَا أَصْلُ آدَمِيٍّ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ تَقْوَالَ الْقَوَائِلُ  
إِنَّهُمَا مُتَوَلَّدَتَانِ مِنَ الْمَنِيِّ وَإِنْ فَسَدَتَا بِحَيْثُ لَا يَحْتَمَلُ تَوَلُّدُ الْآدَمِيِّ مِنْهُمَا لِيَخْرُجَ مَا لَوْ وَجَدَ صُورَةَ عِلْفَةٍ  
أَوْ مُضْغَةٍ وَعَلِمَ تَوَلُّدَهَا مِنَ الْمَنِيِّ أَوْ شَكَّ فِيهِ بَصْرِيٍّ . • فَوَيْلٌ : (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَي الْوَلَدَ وَلَوْ مُضْغَةً أَوْ عِلْفَةً .

• فَوَيْلٌ : (وَأَمَّا لَمْ يَجِبَ الْإِنْسَانُ) أَي بَلَّ يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ فَلَوْ أَلْقَتْ بَعْضُ الْوَلَدِ وَجِبَ عَلَيْهَا الْوُضُوءُ دُونَ

• فَوَيْلٌ : (قَالَ الْقَوَائِلُ إِنَّهُمَا أَصْلُ آدَمِيٍّ) كَذَا قَالَ فِي الْخَادِمِ لَكِنْ إِذَا لَمْ تَرِ دَمًا وَلَا بَلَلًا فَإِنَّهُ فِي قَوْلِهِمْ  
يَجِبُ الْغُسْلُ بِوَضْعِ الْعَلْفَةِ وَالْمُضْغَةِ وَإِنْ لَمْ تَرِ دَمًا وَلَا بَلَلًا قَالَ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَيَجِبُ تَقْيِيدُهُ فِيمَا إِذَا لَمْ  
تَرَهُمَا بِمَا إِذَا قَالَ الْقَوَائِلُ إِنَّهُمَا أَصْلُ آدَمِيٍّ . اهـ . وَيَجِبُ بِالْوِلَادَةِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَلَدُ مُتَقَطِّعًا فِي دَفْعَاتٍ  
وَفِي شَرْحِ الْغِيَابِ وَلَا يَشْتَرِطُ انْفِصَالُ الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَهُ لَشَيْءٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَلَّ لَوْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ  
إِلَى مَا يَجِبُ غُسْلُهُ مِنَ الْفَرْجِ ثُمَّ رَجَعَ وَجِبَ الْغُسْلُ وَتَكَرَّرَ الْغُسْلُ بِتَكَرُّرِ الْوَلَدِ الْجَائِفِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُ  
مَنِيٌّ وَسَيَاتِي تَكَرَّرُهُ بِتَكَرُّرِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ . اهـ . فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّهُ يَتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ قَبْلَ  
انْفِصَالِ الْوَلَدِ . • فَوَيْلٌ : (وَأَمَّا لَمْ يَجِبَ الْإِنْسَانُ) أَي بَلَّ يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ .

(فَرَّغَ) : الْوُجْهَ أَنَّ وَلَادَةَ أَحَدٍ تَوَاضَعَتْ يَجِبُ بِهِ الْغُسْلُ ؛ لِأَنَّهُ وَلَادَةُ تَامَةٍ وَيَصِحُّ الْغُسْلُ حَيْثُ لَا دَمَ مُؤَثَّرَ .

بُخْرُوجِ بَعْضِ الْوَلَدِ عَلَى مَا يَحْتَمِلُهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ خُرُوجُ مَنِئِهَا إِلَّا بِخُرُوجِ كُلِّهِ وَلَوْ غُلِّلَ  
بِاتِّفَاعِ اسْمِ الْوِلَادَةِ لَكَانَ أَظْهَرُ إِذِ الَّذِي ذَكَرْتُ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ أَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مَخْلُوقٍ مِنْ مَنِئِهَا.  
(وَجَنَابَةً) إِجْمَاعًا وَتَحْصُلُ لِأَدَمِيِّ حَتَّى.....

الْغُسْلُ وَكَذَا لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ ثُمَّ رَجَعَ فَيَجِبُ الْوُضُوءُ دُونَ الْغُسْلِ وَلَوْ خَرَجَ الْوَلَدُ مُتَقَطِّعًا فِي دَفْعَاتٍ  
وَكَانَتْ تَوَضُّعًا فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَتُصَلِّي ثُمَّ تَمَّ خُرُوجُهُ وَجِبَ الْغُسْلُ وَلَا تَقْضِي الصَّلَوَاتِ السَّابِقَةَ؛ لِأَنَّهَا  
وَقَعَتْ قَبْلَ وَجُوبِ الْغُسْلِ شَيْخُنَا وَسَمَّ زَادَ الْأَوَّلُ وَلَوْ وَلَدَتْ مِنْ غَيْرِ الطَّرِيقِ الْمُعْتَادِ فَالَّذِي يَظْهَرُ  
وُجُوبُ الْغُسْلِ أَخْذًا بِمَا يَحْتَمِلُهُ الرَّمْلِيُّ فِيمَا لَوْ قَالَ إِنْ وَلَدَتْ فَآتَتْ طَائِلًا قَوْلَدَتْ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ الْمُعْتَادِ،  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ قَدْ يَجْتَنِي عَدَمُ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَتْ أَنَّ الْوَلَدَ مَنِئٍ مُتَقَطِّعٌ وَلَا يَجُزُّ بِخُرُوجِهِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ  
الْمُعْتَادِ مَعَ انْفِتَاحِ الْأَصْلِيِّ وَزُوَّ بِأَنَّ الْوِلَادَةَ نَفْسُهَا صَارَتْ مُوجِبَةً لِلْغُسْلِ فَهِيَ غَيْرُ خُرُوجِ الْمَنِئِ أَه.  
وَقَوْلُهُ فَالَّذِي يَظْهَرُ الْإِلْحَ أَيُّ وَفَاقًا لِلشُّوْبَرِيِّ وَالْمَدَائِنِيِّ وَقَوْلُهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْإِلْحَ هُوَ الْقَلْبِيُّ وَيُؤَافِقُهُ  
قَوْلُ الشُّبَرِ الْمَسِيِّ وَالْإِلْفِيحِيِّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّصْصِيلِ فِي انْتِدَادِ الْفَرْجِ بَيْنَ الْأَصْلِيِّ  
وَالْعَارِضِ فَإِنْ كَانَ الْإِنْتِدَادُ أَصْلِيًّا قِيلَ لَهَا وَِلَادَةٌ وَكَانَتْ مُوجِبَةً لِلْغُسْلِ وَالْأَفْلَ أَه. وَهُوَ الْمَوَافِقُ  
لِتَعْلِيلِهِمْ بِأَنَّ ذَلِكَ مَنِئٍ مُتَقَطِّعٌ. هـ فَوُدْ: (بُخْرُوجِ بَعْضِ الْوَلَدِ الْإِلْحَ) أَيُّ مُتَّصِلًا بِالْبَعْضِ الَّذِي لَمْ يَخْرُجْ أَوْ  
مُتَّصِلًا عَنْهُ وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ النَّهْيُ وَالْمُغْنِي عَنْهُ الْإِلْحَ، وَلَوْ أَلْقَتْ بَعْضٌ وَلَدٌ كَيْدٌ أَوْ رَجُلٌ لَمْ يَجِبْ  
عَلَيْهَا الْغُسْلُ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا مَرَّ وَقَدْ يُسْتَعَادُّ مِنْ قَوْلِهِ وَِلَادَةٌ أَه قَالَ الْبُخَيْرِيُّ  
وَيَقِي مَا لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ وَبِالْبَعْضِ الْآخَرُ دَاخِلٌ هَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ مَعَهُ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ انْتِصَالُهُ بِنَجَسٍ  
مَعَ قَوْلِهِمْ بِطَهَارَةِ رُطُوبَةِ الْفَرْجِ أَوْ لَا تَصِحُّ مَحَلُّ نَظَرٍ أَجْهَوْرِيٍّ، وَالظَّاهِرُ الثَّانِي لِاتِّصَالِهِ بِنَجَسٍ أَه.  
وَمَالَ سَمَ وَالشُّوْبَرِيِّ إِلَى الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ فِي أَسْبَابِ الْحَدِيثِ. هـ فَوُدْ: (وَتَحْصُلُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمَغْنِي  
لِأَقْوَلِهِ أَصْلِيٍّ إِلَى الْخَبَرِ. هـ فَوُدْ: (لِأَدَمِيِّ) وَيُفْلَهُ الْجَنِّي بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا كَالْبَهِيمَةِ شَيْخُنَا ع ش.

هـ فَوُدْ: (إِذِ الَّذِي ذَكَرْتُ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ) هَذَا يَزِيدُ مَا وَقَعَ لِبَعْضِهِمْ مِنْ أَنَّهَا تَتَخَيَّرُ بِخُرُوجِ الْبَعْضِ بَيْنَ الْغُسْلِ  
لَا حَيْثُمَا أَنْ فِيهِ مِنْ مَنِئِهَا وَيَتَيْنُ الْوُضُوءَ لِحَيْثُمَا كَوْنُهُ مِنْ مَنِئِ الرَّجُلِ فَقَطُّ وَمِمَّا يَزِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ فِيمَنْ  
قَضَتْ شَهْرَتَهَا أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ مِنْهَا مَنِئٍ بَعْدَ الْغُسْلِ وَجِبَ الْغُسْلُ أَيْضًا وَلَمْ يُتَخَيَّرْ وَهَا لَا حَيْثُمَا كَوْنُ الْخَارِجِ  
مَنِئِ الرَّجُلِ فَقَطُّ أَوْ مِنْهَا فَقَطُّ وَمِمَّا يَزِيدُهُ أَيْضًا تَقْضِي الْإِسْنَوِيُّ تَعْلِيلَهُمْ وَجُوبُ الْغُسْلِ بِالْوِلَادَةِ بِأَنَّ الْوَلَدَ  
مَنِئٍ مُتَقَطِّعٌ بِخُرُوجِ بَعْضِهِ فَإِنَّهُ يُعَيِّدُ أَنَّهُ لَا يَوْجِبُ لَا عَيْنًا وَلَا تَخْيِيرًا أَتَمَّلُ وَإِذَا الدَّفْعُ التَّخْيِيرُ فَالْوَجْهُ تَعْيِينُ  
التَّقْضِي بِهِ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ حَقِيقَةِ الْمَنِئِ إِلَى حَقِيقَةِ أُخْرَى وَلَمْ يَوْجَدْ مَسْمًى الْوِلَادَةِ حَتَّى يَوْجِبَ الْغُسْلُ.  
(فَرْجٌ): سُئِلَ عَمَّا لَوْ عَصَى كَلْبٌ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فَخَرَجَ مِنْ فَرْجِهِ حَيَوَانٌ صَغِيرٌ عَلَى صُورَةِ الْكَلْبِ كَمَا  
يَقَعُ كَثِيرًا فَهَلْ هَذَا الْحَيَوَانُ نَجَسٌ كَالْكَلْبِ الْمُتَوَلَّدِ مِنْ وَطْءِ الْكَلْبِ لِحَيَوَانٍ طَاهِرٍ حَتَّى يَجِبَ تَنْسِيغُ  
الْمُخْرَجِ مِنْهُ وَهَلْ يَجِبُ الْغُسْلُ بِخُرُوجِهِ؛ لِأَنَّهُ وَِلَادَةٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ غَيْرُ نَجَسٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَلَّدْ مِنْ مَاءِ  
الْكَلْبِ وَأَنَّهُ لَا غُسْلَ لِأَنَّ الْوِلَادَةَ الْمُتَقْضِيَةَ لِلْغُسْلِ هِيَ الْوِلَادَةُ الْمُعْتَادَةُ بِذَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ دُودٌ مِنْ

فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ بِهِ (بَدْخُولِ حَشْفَةٍ) مِنْ وَاضِحٍ أَصْلِيٍّ أَوْ مُشْتَبِهٍ بِهِ مُتَّصِلٍ أَوْ مَقْطُوعٍ لِيَخْبِرَ الصَّحِيحَيْنِ إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجِبَ الْفُسْلُ أَيَّ تَحَادُّبًا لَا تَمَاشًا؛ لِأَنَّ خِتَانَهَا فَوْقَ خِتَانِهِ وَإِنَّمَا يَتَحَادَّبَانِ بِتَغْيِيبِ الْحَشْفَةِ لَا بَعْضِهَا وَإِنْ جَاوَزَ قَدْرُهَا الْعَادَّةَ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ

■ فَوُدَّ: (فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ بِهِ) وَلَوْ صَيًّا أَوْ مَجْنُونًا فَيَجِبُ عَلَيْهِمَا الْفُسْلُ بَعْدَ الْكَمَالِ وَصَحَّ مِنْ مُتَمَيِّزٍ وَيُعْجِزُهُ وَيُؤَمِّرُ بِهِ كَالْوُضُوءِ خَطِيبٌ. ■ فَوُدَّ: (أَوْ مَقْطُوعٍ) أَيُّ مُبَانٍ بِحَيْثُ يُسَمَّى ذَكَرًا لَكِنْ لَا يَجِبُ الْفُسْلُ عَلَى صَاحِبِ الذَّكَرِ الْمَقْطُوعِ مِنْهُ وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمَوْلُجِ فِيهِ وَكَذَا الْفَرْجُ مِنَ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ مُبَانًا فَإِنَّهُ يَجِبُ الْفُسْلُ عَلَى الْمَوْلُجِ لَا عَلَى الْمَرْأَةِ الْمَقْطُوعِ مِنْهَا، وَلَوْ دَخَلَ شَخْصٌ فَرْجَ امْرَأَةٍ وَجِبَ عَلَيْهِمَا الْفُسْلُ وَلَوْ أَدْخَلَ ذَكَرَهُ فِي ذَكَرِ آخَرَ وَجِبَ الْفُسْلُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا كَمَا أَقْبَى بِهِ الرَّمْلِيُّ شَيْخُنَا وَعَ ش وَيُعْجِزُ مِي. ■ فَوُدَّ: (مِنْ وَاضِحٍ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّه. ■ فَوُدَّ: (أَوْ مُشْتَبِهٍ بِهِ) تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّ التَّقْضُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهِمَا مَعَاقِيَا هُنَا أَنَّ الْفُسْلَ إِنَّمَا يَكُونُ بِلَا جِهَيْمَا مَعَ وَمِنْ ثَمَّ تَوَقَّفَ سَمُّ فِيمَا ذَكَرَهُ حَجَّ هُنَا، وَقَالَ مَا حَاصِلُهُ الْقِيَاسُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ بِلَا جِهَيْمَا أ. ه. وَقَدْ يُقَالُ مَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى سَنَبِ الْأَصْلِيِّ فَإِنْ كَانَ عَلَى سَنَبِهِ أَتْبَعَهُ مَا قَالَهُ حَجَّ عَ ش وَوَافَقَهُ الْقَلْبِيُّوِي وَشَيْخُنَا. ■ فَوُدَّ: (مُتَّصِلٍ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَائِيَةِ. ■ فَوُدَّ: (إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ الْخُ) أَيُّ خِتَانُ الرَّجُلِ وَهُوَ مَحَلُّ قَطْعِ الْقُلْفَةِ وَخِتَانُ الْمَرْأَةِ يُسَمَّى خِفَاضًا وَهُوَ مَحَلُّ قَطْعِ الْبُظْرِ شَيْخُنَا. ■ فَوُدَّ: (فَقَدْ وَجِبَ الْفُسْلُ) وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى اغْتِيَابِ الْإِنْزَالِ كَخَبَرِ «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» مَنْسُوخَةٌ وَحَمَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْفُسْلُ بِالْإِحْتِلَامِ إِلَّا أَنْ تَنْزَلَ شَيْخُنَا وَخَطِيبٌ. ■ فَوُدَّ: (أَيُّ تَحَادُّبًا) يُقَالُ تَقَيَّ الْفَارِسَانِ إِذَا تَحَادَّبَا وَلِأَنَّ لَمْ يَتَضَمَّا وَقَوْلُهُ، لَا تَمَاشًا أَيُّ لَيْسَ الْمُرَادُ مُجَرَّدُ انْضِمَامِهِمَا مِنْ غَيْرِ دُخُولٍ لَعَدَمِ إِبْجَابِ ذَلِكَ لِلْفُسْلِ بِالْإِجْمَاعِ شَيْخُنَا عِبَارَةُ الْخَطِيبِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالِتَّجَاءِ الْخِتَانَيْنِ انْضِمَامُهُمَا الْخُ بَلْ تَحَادُّبُهُمَا وَذَلِكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِادْخَالِ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ إِذَا الْخِتَانُ مَحَلُّ الْقَطْعِ فِي حَالِ الْخِتَانِ وَخِتَانُ الْمَرْأَةِ فَوْقَ مَخْرَجِ الْبَوْلِ وَمَخْرَجُ الْبَوْلِ فَوْقَ مَدْخَلِ الذَّكَرِ أ. ه. زَادَ الْكُرْدِيُّ وَمَخْرَجُ الْحَيْضِ وَالْوَلَدُ فَعِنْدَ غَيْبَةِ الْحَشْفَةِ يُحَادِّثُ خِتَانَهُ خِتَانَهَا أ. ه. ■ فَوُدَّ: (بِتَغْيِيبِ الْحَشْفَةِ) وَهِيَ كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَالْقَامُوسِ مَا فَوْقَ الْخِتَانِي نِهَائِيَّةٌ أَيُّ مَا هُوَ الْأَقْرَبُ مِنَ الْخِتَانِ فَكَانَتْ قَالَتْ هِيَ رَأْسُ الذَّكَرِ عَ ش. ■ فَوُدَّ: (لَا بَعْضُهَا) وَلَوْ مَعَ أَكْثَرِ الذَّكَرِ بَأَنِّ شَقِّهِ وَأَدْخَلَ أَحَدُ شَقَيْهِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِهِمْ نِهَائِيَّةٌ وَلَوْ شَقَّ ذَكَرَهُ يَصْفَيْنِ فَأَدْخَلَ أَحَدَهُمَا فِي رُجُوعِهِ وَالْآخَرَ فِي رُجُوعِهِ أُخْرَى وَجِبَ عَلَيْهِ دُونَهُمَا وَلَوْ أَدْخَلَ أَحَدَهُمَا فِي قُلْبِهَا وَالْأُخْرَى فِي دُبُرِهَا وَجِبَ الْفُسْلُ عَلَيْهِمَا شَيْخُنَا. ■ فَوُدَّ: (لَا بَعْضُهَا الْخُ) أَيُّ الْحَشْفَةِ عَطَفَتْ عَلَى حَشْفَةِ فِي الْمَثْنِ. ■ فَوُدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ الْخُ) أَيُّ فِي شَرْحِ الْخَافِيسِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ كُرْدِي.

الْجَوْفُ لَمْ يَجِبِ الْفُسْلُ بِسَبَبِهِ مَعَ أَنَّهُ خَيَوَانٌ تَوَلَّدَ فِي الْجَوْفِ وَخَرَجَ مِنْهُ فَلَيَتَأَمَّلُ. ■ فَوُدَّ: (أَوْ مُشْتَبِهٍ بِهِ) يُفِيدُ حُصُولَ الْجَنَابَةِ بِدُخُولِ حَشْفَةِ أَحَدِ ذَكَرَيْنِ أَحَدُهُمَا زَائِدٌ قُطْعًا وَاشْتَبَهَ وَهُوَ مُشْكِلٌ إِذْ لَوْ تَمَيَّزَ لَمْ يُعْتَمَرُ فَكَيْفَ يُؤْتَرُ مَعَ احْتِمَالِ الزِّيَادَةِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْحُصُولِ.

فلم يجب به غسل نعم يُسَنُّ خُرُوجًا من خلافٍ مُوجِبِه وإن شَدَّ (أو قدرها) من مقطوعها أو مخلوق بدونها الواضح المُتَّصِلُ أو المُتَّفَصِّلُ فيهما كما صرَّح به جمعٌ مُتَّخِذُونَ في الأوَّلِ وعِبَارَةُ التحقِيقِ لا تُنافِي ذلك خلافاً لِمَنْ ظَنَّهُ، وقد صرَّحوا بأنَّ إِبْلاَجَ المَقْطُوعِ على الوجهَينِ في نَقْضِ الوُضُوءِ بِمَسِّهِ، والأَصَحُّ نَقْضُهُ ويجري ذلك في سائرِ الأحكامِ ففي الأوَّلِ يُعْتَبَرُ قَدْرُ الذَّاهِبَةِ.....

• فُود: (فَلَمْ يَجِبْ بِهِ غُسْلٌ) وَأَمَّا الْوُضُوءُ فَيَجِبُ عَلَى الْمَوْلَجِ فِيهِ بِالْتَرَجِّ مِنْ دُبُرِهِ مُطْلَقًا وَمِنْ قَبْلِ أُنْثَى مُغْنِي. • فُود: (أَوْ قَدْرُهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا) أَي لَا إِذْخَالَ دُونَهَا وَإِنْ لَمْ يَتَّقَ مِنَ الذِّكْرِ غَيْرُهُ نَهَايَةُ وَشَيْخُنَا أَي بَأَنَّ كَانَ الْحَرْفُ فِي آخِرِهِ ش. • فُود: (أَوْ مَخْلُوقٌ بِدُونِهَا) يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ بِلَوْنِ الْحَشْفَةِ وَصِفَتِهَا بِأَنَّ كَانَ كُلُّهُ بِصُورَةِ الْحَشْفَةِ فَلَا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُ الْغُسْلِ عَلَى إِذْخَالِ جَمِيعِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ نَعَمْ إِنْ تَحَرَّزَ مِنْ اسْتَفْلِهِ بِصُورَةِ تَحْزِيرِ الْحَشْفَةِ فَيَتَّبِعِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْخَالِ الْجَمِيعِ سَمَ وَشَيْخُنَا زَادَ شَ وَمَوْخَذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَكَرُهُ الْمَجْرُودُ كَالشَّعِيرَةِ وَلَيْسَ لَهُ حَشْفَةٌ يُقَدَّرُ لَهُ حَشْفَةٌ بِأَنَّ تُعْتَبَرُ نِسْبَةُ حَشْفَةِ ذَكَرٍ مُتَّعِدِلٍ إِلَى بَاقِيهِ وَيُقَدَّرُ لَهُ مِنْهَا فَإِنْ فُرِضَ أَنَّ حَشْفَةَ الْمُتَّعِدِلِ رُبْعُ ذَكَرِهِ كَانَ رُبْعُ ذَكَرٍ هَذَا هُوَ الْحَشْفَةُ اه. • فُود: (الْوَاضِحُ) الْأَوَّلَى مِنَ الْوَاضِحِ بَلْ يُغْنِي عَنْهُ الضَّمِيرُ. • فُود: (فِيهِمَا) أَي قَوْلُهُ الْمُتَّصِلُ أَوْ الْمُتَّفَصِّلُ هَذَا التَّعْصِيمُ مُعْتَبَرٌ فِي مَقْطُوعِ الْحَشْفَةِ وَالْمَخْلُوقِ بِدُونِهَا. • فُود: (وَيَجْرِي ذَلِكَ الْإِنْخ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ قَبْلَهُ مُتَّصِلٌ أَوْ مَقْطُوعٌ ثُمَّ قَوْلُهُ الْمُتَّصِلُ أَوْ الْمُتَّفَصِّلُ فِيهِمَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْمَهْرِ وَحُصُولِ التَّحْلِيلِ بِإِبْلَاجِ الذِّكْرِ الْمُبَانِ وَهُوَ حَاصِلٌ مَا فِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّثَمَلِيِّ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ فَلْيُرَاجَعْ وَقَدْ وَقَعَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ مَعَ وَلِيهِ فَوَافَقَ عَلَى أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَعِبَارَةُ حَجٍّ فِي شَرْحِ الثُّبَابِ وَتَقَلَّ الْإِسْتَوْجَابُ عَنِ الْبَغْوِيِّ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِي الْمَقْطُوعِ نَسَبٌ وَإِحْصَانٌ وَتَحْلِيلٌ وَمَهْرٌ وَعِدَّةٌ وَمُصَاهَرَةٌ وَإِبْطَالٌ إِخْرَامٌ وَفُقَارَةُ الْغُسْلِ بِأَنَّهُ أَوْسَعُ بَابًا اه. وَقَدْ يَدْفَعُ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ كَلَامَيْهِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِشَارَةِ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ وَيَجْرِي ذَلِكَ الْإِنْخ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اعْتِبَارِ قَدْرِ الْحَشْفَةِ مِنْ مَقْطُوعِهَا أَوْ مَخْلُوقِ بِدُونِهَا كَمَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُهُ عَقِبَهُ فِي الْأَوَّلِ الْإِنْخَ شَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمَ الْمَارِّ لَكِنْ سَيَأْتِي فِي الْعِدَّةِ تَقْيِيدُ الشَّارِحِ م رُجُوبُ الْعِدَّةِ بِالذِّكْرِ الْمُتَّصِلِ اه. • فُود: (فَفِي الْأَوَّلِ) أَي مَقْطُوعِ الْحَشْفَةِ. • فُود: (يُعْتَبَرُ قَدْرُ الذَّاهِبَةِ الْإِنْخ) أَي مِنَ الْمُلَاصِقِ لِلْمَقْطُوعِ إِنْ كَانَ مُتَّصِلًا وَإِلَّا فَمِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا عَلِمَ قَدْرُهَا مِنْ

• فُود: (أَوْ مَخْلُوقٌ بِدُونِهَا) يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ بِلَوْنِ الْحَشْفَةِ وَصِفَتِهَا بِأَنَّ كَانَ كُلُّهُ بِصِفَةِ الْحَشْفَةِ فَلَا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُ الْغُسْلِ عَلَى إِذْخَالِ جَمِيعِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ نَعَمْ إِنْ تَحَرَّزَ مِنْ اسْتَفْلِهِ بِصُورَةِ تَحْزِيرِ الْحَشْفَةِ فَيَتَّبِعِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْخَالِ الْجَمِيعِ. • فُود: (وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ قَبْلَهُ: مُتَّصِلٌ أَوْ مَقْطُوعٌ ثُمَّ قَوْلُهُ الْمُتَّصِلُ أَوْ الْمُتَّفَصِّلُ فِيهِمَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْمَهْرِ وَحُصُولِ التَّحْلِيلِ بِإِبْلَاجِ الذِّكْرِ الْمُبَانِ وَهُوَ حَاصِلٌ مَا فِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّثَمَلِيِّ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ فَلْيُرَاجَعْ، وَقَدْ وَقَعَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ مَعَ وَلِيهِ فَوَافَقَ عَلَى أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ.

من بَقِيَّةِ ذَكَرِهَا وَإِنْ جَاوَزَ طُولُهَا الْعَادَةَ كَمَا يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُهُمْ وَفِي الثَّانِي يُعْتَبَرُ قَدْرُ الْمُعْتَدِلَةِ لِغَالِبِ أَمْثَالِ ذَلِكَ الذَّكَرِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْبُلْقَيْنِي يُعْتَبَرُ الْغَالِبُ فِي غَيْرِهِ اهـ وَكَذَا فِي ذَكَرِ الْبَهِيمَةِ يُعْتَبَرُ قَدْرُ تَكُونِ نِسْبَتِهِ إِلَيْهِ كِنِسْبَةِ مُعْتَدِلَةِ ذَكَرِ الْآدَمِيِّ الْمُعْتَدِلِ إِلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا وَلَمْ تُعْتَبَرِ الْمِسَاحَةُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهَا عَدَمُ الْفُسْلِ بِدُخُولِ جَمِيعِ ذَكَرِ بَهِيمَةٍ لَمْ يُسَاوِ ذَلِكَ الْمُعْتَدِلَ وَهُوَ بَعِيدٌ، وَلَوْ ثَنَاهُ وَأَدْخَلَ قَدْرَ الْحَشْفَةِ مِنْهُ مَعَ وُجُودِ الْحَشْفَةِ لَمْ يُؤَثَّرْ وَلَا أَثَرٌ عَلَى الْأَوَجْهِ.

مَقْطُوعِهَا قُلُو لَمْ يَتَلَمَّ قَدْرُهَا مِنْهُ اجْتِنَاهُ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ عَمِلَ بِالْأَخْوَاطِ عَلَى الْأَقْرَبِ شَيْخُنَا وَقَوْلُهُ وَالْأَقْبَنُ أَيُّ جِهَةٍ كَانَ أَيُّ كَمَا رَجَحَهُ ع ش مِنْ الْقَوْلَيْنِ لِلرُّمْلِيِّ وَالثَّانِي أَنَّ الْمُعْتَبَرِ جِهَةٌ مُوَضَّعِ الْحَشْفَةِ وَقَوْلُهُ وَهَذَا ظَاهِرُ الْإِنْجِ كَمَا فِي الشُّوَبَرِيِّ. هـ قَوْلُهُ: (مِنْ بَقِيَّةِ ذَكَرِهَا الْإِنْجِ) وَلَا يُعْتَبَرُ قَدْرُ حَشْفَةِ مُعْتَدِلٍ؛ لِأَنَّ الْإِغْتِيَارَ بِصَاحِبِهَا أَوَّلَى مِنَ الْإِغْتِيَارِ بِغَيْرِهِ نِهَآيَةً وَشَيْخُنَا وَكَانَ الْأَوَّلَى إِبْدَالُ الضَّمِيرِ بِأَنَّ أَوْ يَقُولُ مِنْ مَلَا صِحِّهَا. هـ قَوْلُهُ: (وَفِي الثَّانِي) أَيُّ فِي الْمَخْلُوقِ بِدُونِ الْحَشْفَةِ. هـ قَوْلُهُ: (لِغَالِبِ أَمْثَالِ ذَلِكَ الذَّكَرِ) أَيُّ أَمْثَالِ ذَكَرِ ذَلِكَ الشَّخْصِ ع ش عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالْقَلْبِيُّ لِيُغَالِبَ أَمْثَالَهُ فَإِذَا كَانَتْ حَشْفَتُهُمْ رُبْعَ ذَكَرِهِمْ كَانَتْ حَشْفَتُهُ رُبْعَ ذَكَرِهِ وَهَكَذَا اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي ذَكَرِ الْبَهِيمَةِ يُعْتَبَرُ قَدْرُ الْإِنْجِ) ذَكَرَ ع ش وَالبَحْرِيُّ مِمَّنْ عَنِ الزِّيَادِيِّ مِثْلَهُ وَأَقْرَاهُ، وَقَالَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ الْأَقْرَبُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ أَيُّ كَالنِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي أَنَّهُ الْبَعِيرَةُ بِقَدْرِ حَشْفَةِ مُعْتَدِلَةٍ أَيُّ بِالْمِسَاحَةِ وَمَا رُبَّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَخْذُورِ مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ عَدَمُ الْفُسْلِ بِدُخُولِ جَمِيعِ ذَكَرِ بَهِيمَةٍ الْإِنْجِ لَا بَعْدَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ كَمَا عَلِمْتَ أَنْفَاقًا عَلَى الْبَقَاءِ الْخِتَانَيْنِ لَا عَلَى إِذْخَالِ الْحَشْفَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَوْلُجُ مِنْ ذَكَرِ الْبَهِيمَةِ مِقْدَارًا مَا يَكُونُ فِي حُكْمِ الْبَقَاءِ الْخِتَانَيْنِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (كِنِسْبَةِ مُعْتَدِلَةِ الْإِنْجِ) أَيُّ حَشْفَةِ مُعْتَدِلَةٍ لِذَكَرِ الْآدَمِيِّ وَقَوْلُهُ إِلَيْهِ أَيُّ الذَّكَرِ الْمُعْتَدِلِ فَإِذَا كَانَتْ حَشْفَتُهُ الْمُعْتَدِلَةُ رُبْعَهُ كَانَتْ حَشْفَةُ ذَكَرِ الْبَهِيمَةِ رُبْعَهُ وَقَوْلُهُ فِيهِمَا أَيُّ فِي إِغْتِيَارِ إِعْتِدَالِ الْحَشْفَةِ وَإِعْتِدَالِ الذَّكَرِ. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يُسَاوِ الْإِنْجِ) أَيُّ كَذَكَرِ قَارَةَ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ الْمُعْتَدِلِ أَيُّ مُعْتَدِلَةِ ذَكَرِ الْآدَمِيِّ الْإِنْجِ كُرْدِي. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ثَنَاهُ الْإِنْجِ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَشَيْخُنَا وَلَا يُعْتَبَرُ إِذْخَالُ قَدْرِهَا مَعَ وُجُودِهَا فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا لَوْ ثَنَى ذَكَرَهُ وَأَدْخَلَ قَدْرَهَا مِنْهُ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يُؤَثَّرْ) أَقْنَى ابْنُ زِيَادٍ تَبَيَّنَا لِلْكَمَالِ بِنِ الرَّادَادِ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْبُلْقَيْنِي بِأَنَّ إِذْخَالَ قَدْرِ الْحَشْفَةِ مِنَ الْمُشْنِيِّ يُؤَثَّرُ مُطْلَقًا لَكِنْ يَبْقَى التَّنْظَرُ فِي أَنَّهُ هَلْ يُنْظَرُ لِمِسَاحَةِ الْحَشْفَةِ بَعْدَ التَّنْيِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى اشْتِرَاطِ إِذْخَالِ ضِمْنِهَا؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى الْمُحَادَاةِ وَلَا تَحْصُلُ إِلَّا حَبِيْثَةٌ أَوْ يَكْتُمِي بِمِسَاحَتِهَا قَبْلَهُ وَإِنْ لَمْ تَحْصُلِ الْمُحَادَاةُ حَبِيْثَةٌ مُحَلٌّ تَأْمَلِي بَصْرِي. هـ قَوْلُهُ: (وَالْإِنْجِ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ الْحَشْفَةُ قَمْعًا ذَكَرَ الْإِنْجِ إِذْخَالَ قَدْرِ الْحَشْفَةِ مَعَ وُجُودِهَا لَا أَثَرَ لَهُ مُطْلَقًا أَيُّ مِنَ الْمُشْنِيِّ وَغَيْرِهِ وَمَعَ قَفْدِهَا يُؤَثَّرُ مُطْلَقًا كَذَلِكَ،

هـ قَوْلُهُ: (وَالْإِنْجِ) لَمْ يَنْفَهِهُ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ قَدْرُهَا بَلَى نَفْسُهَا قَفِيدٌ كَلَامُهُ أَنَّ إِذْخَالَ قَدْرِهَا دُونَهَا مَعَ وُجُودِهَا لَا أَثَرَ لَهُ وَهُوَ مِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ.

(تنبيه) قضية إطلاقهم من أنه لا أثر لدخول بعض الحشفة الشامل لدخول قدر ما فُقد منها من باقي الذكر وأن قدر الذائبة مثلها أنه لو قُطِعَ بعضها لا يُقدَّر بقدره من باقيه فلا يؤثِّر بإلحاق الباقي منها ولو مع بقاء الذكر وفيه بُعد؛ لأنه إذا قُدِّرَ منه قدرُ كُلِّها ذائبٌ فأولى بعضها إلا أن يُجاب بأن الموجب تنقيب كُلِّها أو قدره فلا يتبعُضُ من بعضها الموجود وقدر المفقود، وقضية إطلاقهم البعض أنه لا فرق بين قطعه من طولها أو عرضها وهو قريب إن احتلت اللذة بقطع بعض الطول أيضًا ولمزجًا تفرز من عدم الفرق وأنه لا يُقدَّر قدر البعض الذائب أنها لو شُكَّتِ نصفين أو شُكَّتِ الذكر كذلك لا غُسلٌ بتفصيل أحد الشقين وفي ذلك اضطراب للمتاخرين ولعل منشأ ما أشرت إليه من إطلاقهم، والمذكَّر المعارض له والذي يُشجِّه مدرِّكاً أن بعض الحشفة.....

وقال سم لعل مغناه وإن لم يُدخِل قدرها بل نفسها فيقيدُ كلامه أن إدخال قدرها دونها مع وجودها لا أثر له اهـ. ■ فؤد: (الشامل لدخول قدر إلخ) لا يخفى بُعد هذا الشمول ويُبعد إرادته سم. ■ فؤد: (إن قدر الذائبة) أي كلاً أو بعضاً. ■ فؤد: (إنه لو قُطِعَ إلخ) خبرُ قوله قضية إطلاقهم. ■ فؤد: (ولو مع بقاء الذكر) هذا لا يتبعي نسبه لإطلاقهم؛ لأن كلامهم مُصرِّح بأن إدخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثِّر فكيف لا يؤثِّر إدخال بقيته مع بقيتها فالذي يظهر أن هذه النسبة وهم مخض سم أقول ويصرِّح بذلك أي التأثير قول البجيرمي على المنهج ما نصه قوله أو قدرها من مقطوعها أي كلاً أو بعضاً فإذا قُطِعَت حشفته كُلُّها أو قُطِعَ بعضها يُقدَّر له حشفة قدر حشفته المقطوعة سواء كانت كبيرة أو صغيرة اهـ. ■ فؤد: (وهو قريب إلخ) قال م ر ويُنسج البعض الذي يوجد مع فقده مُسمى الحشفة بل يُسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا أثر لبقية سم. ■ فؤد: (وأنه لا يُقدَّر قدر البعض إلخ) مر ما فيه أيها. ■ فؤد: (أنها لو شُكَّتِ نصفين إلخ) وإفاً للنهاية كما مر. ■ فؤد: (لا غُسل إلخ) اعتمد م ر سم وكذا اعتمد شيوخنا كما مر. ■ فؤد: (من إطلاقهم) تقدَّم ما فيه. ■ فؤد: (والمذكَّر إلخ) عطف على إطلاقهم إلخ والمراد بالمذكَّر قوله لأنه إذا قُدِّرَ منه إلخ. ■ فؤد: (والذي يُشجِّه إلخ) تقدَّم عن سم والبجيرمي اعتماده. ■ فؤد: (أن بعض الحشفة) أي الذائب منها كزدي وكتب عليه البصري أيضاً ما نصه أطلقه هنا والأقرب تقييده بما مرَّ له أيها من كونه مُجلاً للذة إذ نقص فلقه بسيرة لا يُخل باللذة يبعد كل البعد أن يكون مراداً لهم اهـ.

(فرع): لو أدخل مجموع شقي الحشفة من الذكر المشقوقي فيتحمل أنه يؤثِّر كإدخالها من الذكر الأشل. ■ فؤد: (الشامل إلخ) لا يخفى بُعد هذا الشمول ويُبعد إرادته. ■ فؤد: (ولو مع بقاء الذكر) هذا لا يتبعي نسبه لإطلاقهم؛ لأن كلامهم مُصرِّح بأن إدخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثِّر فكيف لا يؤثِّر إدخال بقيته مع بقيتها فالذي يظهر أن هذه النسبة وهم مخض قال م ر ويُشجِّه أن البعض الذي يوجد مع فقده مُسمى الحشفة بأن يُسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا أثر لبقية. ■ فؤد: (لا غُسل بتفصيل أحد الشقين) اعتمد م ر.



يُقَدَّرُ من باقي الذَّكَرِ قدره سواءَ بعضُ الطُّولِ وبعضُ العريضِ وأنَّ بعضَ الحَشْفَةِ المشقُوق لا شيءٌ فيه وأنَّ الذَّكَرَ المشقُوق إنْ أَدْخَلَ منه قدرَ الذَّاهِبِ منها أثَرٌ ولا فلا ولا بُعْدُ في تأثيرِ قدرِ الذَّاهِبِ وإنْ كانَ موجوداً في الشَّقِّ الآخرِ؛ لأنَّ الشَّقَّ صَيَّرَهما كَذَكْرَيْنِ مُسْتَقِلَيْنِ. وزَعَمَ أنَّ كُلَّاهُمَا لا يُسَمَّى ذَكْرًا مَمْنُوعٌ بِإِطْلَاقِهِ لِتَصَرُّحِهِم بأنَّ ما قُطِعَتْ حَشْفَتُهُ وبقيَ قدرُها منه لِلْأَكْدِيَّةِ ولو بعدَ قَاطِعِهِ فكذلكَ كُلُّ من الشَّقَّيْنِ الباقي منه قدرٌ ما قُفِدَ منه من الحَشْفَةِ لا بعدَ تسميتهما ذَكْرَيْنِ حينئِذٍ فتأثَّلَ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ المَجْمُوعِ وهي لا يَتَمَلَّقُ بِبعضِ الحَشْفَةِ وحده شيءٌ من الأحكامِ فقوله وحده قد يُفْهِمُ أَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَنْضَمَّ لذلكَ البعضُ قدرُ الذَّاهِبِ من الباقي فَيُؤَيِّدُ ما قَدَّمْتَهُ (فَرَجًا) وَاضِحًا أَي ما لا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنْ قَبْلًا.....

• فَوَدَّ: (يُقَدَّرُ مِنْ بَاقِي الذَّكَرِ الْإِنِّ) انْظُرْ صَوْرَتَهُ فِي الطُّولِ سَمِ عَلَى حَيْجِ اِهْرَعِ ش وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهَ التَّوَقُّفِ نَعَمْ لَوْ كَانَ التَّوَقُّفُ فِي تَصْوِيرِ العَرِضِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ. • فَوَدَّ: (لَا شَيْءَ فِيهِ) أَي لَا غَسْلَ فِي إِدْخَالِهِ عَلَى المَوْلِجِ وَلَا عَلَى المَوْلِجِ فِيهِ نَعَمْ يَجِبُ الوُضوءُ عَلَى الثَّانِي مُطْلَقًا بِالتَّرَجُّعِ وَعَلَى الْأَوَّلِ حَيْثُ لَا مَانِعٌ مِنَ التَّقْضِ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ الذَّكَرَ الْمَشْقُوقَ الْإِنِّ) فِي تَنْظَرِ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ الثَّاهِيَةِ وَشَيْخُنَا مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ، وَقَالَ السَّيِّدُ البَصْرِيُّ لَوْ جَعَلَ الحُكْمُ فِي الْمَشْقُوقِ مُعْلَقًا بِالتَّسْمِيَةِ لَكَانَ اقْتِرَابٌ وَأَنْسَبَ بِكَلَامِهِمْ فِي التَّوَاقُضِ فَلَوْ كَانَ أَحَدُ الشَّقَّيْنِ يَسْمَاهُ دُونَ الْآخَرِ اجْتَنَبَ بِالحَشْفَةِ أَي مَا بَقِيَ مِنْهَا أَوْ قَدَرُهَا مِنْهُ أَي طَوْلًا وَإِنْ لَمْ يَسْمَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِهِ لَمْ يَجُنَّبْ بِإِدْخَالِ أَحَدِهِمَا وَلَوْ كُلُّهُ وَلَعَلَّ كَلَامَ الثَّاهِيَةِ الْمُتَقَدِّمَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ اه. وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ عَنْ م ر مَا يُوَافِقُ إِجْمَالَ مَا اسْتَقَرَّ بِهِ. • فَوَدَّ: (إِنْ أَدْخَلَ فِيهِ قَدْرَ الذَّاهِبِ الْإِنِّ) يَعْني إِذَا أَدْخَلَ مِنْ أَحَدِ الشَّقَّيْنِ بَعْضَ الحَشْفَةِ الْمَوْجُودِ فِيهِ مَعَ قَدْرِ البَعْضِ الْآخَرِ الذَّاهِبِ فِي الشَّقِّ الْآخَرِ مِنْ بَاقِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَغْدُ الْإِنِّ) هَذَا مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الثَّاهِيَةِ مِنْ عَدَمِ اعْتِبَارِ إِدْخَالِ قَدْرِ الحَشْفَةِ مَعَ وُجُودِهَا. • فَوَدَّ: (فِي تَأْثِيرِ قَدْرِ الذَّاهِبِ) أَي مَعَ البَعْضِ الْبَاقِي مِنَ الحَشْفَةِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ أَيِ الذَّاهِبِ مِنَ الحَشْفَةِ. • فَوَدَّ: (بِإِطْلَاقِهِ) أَي الزَّعْمُ صِلَةُ مَمْنُوعٌ وَقَوْلُهُ لِتَصَرُّحِهِم الْإِنِّ سَنَدُ الْمَنْعِ. • فَوَدَّ: (يُسَمَّى) أَي يُسَمَّى ذَلِكَ الذَّكَرُ أَي الْبَاقِي مِنْهُ ذَكْرًا يَعْني يُعْطَى حُكْمُهُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ يَغْدُ قَاطِعِهِ أَي قَطَعَ حَشْفَتِهِ. • فَوَدَّ: (الْبَاقِي مِنْهُ الْإِنِّ) أَي الْمَوْجُودُ فِي كُلِّ مِنَ الشَّقَّيْنِ فَمِنْ هُنَا بِمَعْنَى فِي نِمْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ صِفَةُ لِقَوْلِهِ كُلُّ الْإِنِّ فِيهِ تَوْصِيفُ التَّكْرَةِ بِالمَعْرِفَةِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ أَل فِي الْبَاقِي لِلْجَنْسِ فَهُوَ فِي حُكْمِ التَّكْرَةِ. • فَوَدَّ: (مِنَ الحَشْفَةِ) بَيَانٌ لِمَا قُفِدَ الْإِنِّ مَشُوبٌ بِتَعْيِضِ. • فَوَدَّ: (لَا يَغْدُ الْإِنِّ) خَبَرٌ قَوْلُهُ كُلُّ الْإِنِّ وَضَمِيرُ تَسْمِيَتِهَا لَهُ رِعايَةُ لِمَعْنَى الْكُلِّ وَإِنْ كَانَتْ خِلَافَ الْغَالِبِ وَقَدْ رَاعَى لَفْظُهُ فِي قَوْلِهِ مِنْهُ فِي مَوْضِعَيْنِ. • فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَي عِبَارَةُ المَجْمُوعِ. • فَوَدَّ: (أَي مَا لَا يَجِبُ الْإِنِّ) أَي فِي الْإِسْتِجَاءِ فَلَوْ غَيَّبَ حَشْفَتَهُ فِي شَفَرِهَا كَانَ كَأَنَّ طَرِيقَيْنِ لَمْ يَجِبِ الغُسْلُ شَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (قَبْلًا) إِلَى الْمَثْنِ فِي الثَّاهِيَةِ

• فَوَدَّ: (يُقَدَّرُ مِنْ بَاقِي الذَّكَرِ قَدْرَهُ) انْظُرْ صَوْرَتَهُ فِي الطُّولِ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ الذَّكَرَ الْمَشْقُوقَ الْإِنِّ) فِي تَنْظَرِ.

أَوْ دُبُرًا وَلَوْ لِسْمَكَةٍ وَمَيِّتٍ وَجَنَّةٍ إِنْ تَحَقَّقَ كَعَكْسِهِ عَلَى الْأَوْجِهَ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ الذَّكَرُ عَلَيْهِ جِرْقَةٌ كَثِيفَةٌ بَلْ وَلَوْ كَانَ فِي قَصْبَةٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ بَأَنُّ الْأَوْجِهَ أَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ حُكْمٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْقَصْبَةَ فِي مَعْنَى الْجِرْقَةِ إِذَا زَادَتْ كُنَّا قُتْلَهَا الشَّامِلُ لَهَا قَوْلُهُمْ وَإِنْ كُتِفَتْ فَلْتَنْطِ الْأَحْكَامُ بِهَا كَهَيِّ. أَمَّا الْخُتْيُ الْمَوْلِجُ أَوْ الْمَوْلِجُ فِيهِ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ كَانَ أَوْلَجَ رَجُلٌ فِي فَرْجِهِ وَهُوَ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ أَوْ دُبُرٍ فَيُجَنَّبُ الْمُشْكِلُ يَقِينًا؛ لِأَنَّهُ جَامِعٌ أَوْ جَمِيعٌ وَالذَّكَرُ الزَّائِدُ إِنْ نَقَضَ مِثْلَهُ وَجَبَ الْغُسْلُ بِإِيلَاجِهِ.....

وَالْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَجَنَّةٍ إِلَى وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ إِلَى أَمَّا الْخُتْيُ. ٥ فَوُدُ: (أَوْ دُبُرًا) وَلَوْ مِنْ نَفْسِهِ كَانَ أَذْخَلَ ذَكَرَهُ فِي دُبُرِهِ فَيُجَبِّ عَلَيْهِ الْغُسْلُ لَكِنْ لَا حُدَّ عَلَيْهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَهَيِّ فَرْجَ نَفْسِهِ شَيْخُنَا وَبِرْ مَاوِي وَوَزِيَادِي. ٥ فَوُدُ: (وَلَوْ لِسْمَكَةٍ) وَفِي الْبَحْرِ قَالَ أَصْحَابُنَا فِي بَحْرِ الْبَصْرَةِ سَمَكَةٌ لَهَا فَرْجٌ كَفَرْجِ النِّسَاءِ يُولِجُ فِيهَا سَفْهَاءُ الْمَلَأَحِينَ فَإِنْ لَزِمَ الْغُسْلُ بِالْإِيلَاجِ فِيهَا انْتَهَى اهـ. كُرْدِي. ٥ فَوُدُ: (وَمَيِّتٍ) وَغَيْرِ مُعَيَّرٍ وَإِنْ لَمْ يَشْتَهُ وَلَا حَصَلَ انْتِرَالٌ وَلَا قَصْدٌ وَلَا انْتِشَارٌ وَلَا يُعَادُ غُسْلُ الْمَيِّتِ إِذَا أَوْلِجَ فِيهِ أَوْ اسْتَوْلِجَ ذَكَرُهُ لِسُقُوطِ تَكْلِيفِهِ كَالْبَهِيمَةِ وَإِنَّمَا وَجَبَ غُسْلُهُ بِالْمَوْتِ تَنْظِيمًا وَإِكْرَامًا لَهُ وَلَا يُجَبِّ بِوَطْءِ الْمَيِّتِ حُدَّ كَمَا سَيَأْتِي وَلَا مَهْرٌ نَعَمْ تَقْصُدُ بِهِ الْعِبَادَةَ وَتَجِبُ الْكِفَارَةُ فِي الصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَكَمَا يَنَاطُ الْغُسْلُ بِالْحَشْفَةِ يَخْصُلُ بِهَا التَّحْلِيلُ وَيُجَبِّ الْحُدَّ بِإِيلَاجِهَا وَيَحْرُمُ بِهِ الزَّيْبَةُ وَيَلْزَمُ الْمَهْرُ وَالْمَدَّةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ بَقِيَةِ الْأَحْكَامِ نِهَآيَةً وَقَوْلُهُ يَخْصُلُ بِهَا أَيِ إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِخِلَافِ الْمُبَانَةِ كُرْدِي عَنْ الْإِيلَاجِ وَتَقَدَّمَ عَنْ عِشْرِ مِثْلِهِ وَعَنْ سَمِ وَالرَّشِيدِي مَا يُوَافِقُهُ. ٥ فَوُدُ: (عَلَى الْأَوْجِهَ) أَفْرَعُ ش وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا كَمَا مَرَّ.

٥ فَوُدُ: (وَلَوْ كَانَ) أَيِ الْفَاعِلُ أَوْ الْمَفْعُولُ بِهِ. ٥ فَوُدُ: (نَاسِيًا) أَيِ أَوْ بَلَا قَصْدٍ أَوْ كَانَ الذَّكَرُ أَشْلُ أَوْ غَيْرِ مُتَّشِيرٍ خَطِيبٌ زَادَ شَيْخُنَا وَلَوْ حَالَةَ التَّوَمِّ اهـ. ٥ فَوُدُ: (وَلَوْ كَانَ فِي قَصْبَةٍ الْفَرْجِ) أَفْرَعُ ش وَجَزَمَ بِهِ الْبَحْرِي مِي. ٥ فَوُدُ: (لِأَنَّ الْفَرْجَ) عِلَّةٌ لِلْعَاقِبَةِ. ٥ فَوُدُ: (الشَّامِلُ لَهَا) أَيِ لِرِزَادَةِ الْكَثَافَةِ. ٥ فَوُدُ: (فَلْتَنْطِ الْأَحْكَامُ الْفَرْجَ) قَصْبَتُهُ وَجُوبُ الْمَهْرِ وَثُبُوتُ النَّسَبِ وَحُصُولُ التَّحْلِيلِ بِإِيلَاجِ الذَّكَرِ الْكَائِنِ فِي قَصْبَةٍ لَا مَنَعَدَ لَهَا وَفِيهِ مَنَعَدٌ لَا يَخْفَى وَلَوْ قِيلَ هُنَا بِنَظِيرٍ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ فِي حَاشِيَةِ وَيَجْرِي ذَلِكَ الْفَرْجَ لَمْ يَمْنَعْدَ بَلِ الَّذِي يَمِيلُ إِلَيْهِ الْقَلْبُ أَنَّ الذَّكَرَ الْمَلْفُوفَ بِجِرْقَةٍ كَثِيفَةٍ لَا مَنَعَدَ لَهَا وَلَا يُحْسَنُ ذَلِكَ الذَّكَرَ الْمَذْخُولَ فِيهِ كَالذَّكَرِ فِي الْقَصْبَةِ الْمَذْكُورَةِ فَيَجْرِي فِيهِ أَيْضًا نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ فَلْيُرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الْمُعْنَى وَإِيلَاجِ الْحَشْفَةِ بِالْحَائِلِ جَارٍ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ كَأَفْسَادِ الصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَقَوْلُهُ كَأَفْسَادِ الصَّوْمِ وَالْحَجِّ يُؤَيِّدُ مَا قَدَّمْتُهُ. ٥ فَوُدُ: (بِهَا كَهَيِّ) أَيِ بِالْقَصْبَةِ كَالْجِرْقَةِ. ٥ فَوُدُ: (أَمَّا الْخُتْيُ) مُخْتَرَزُ الرُّوَاحِ، وَقَوْلُهُ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ وَلَوْ حَذَفَ لَفُظَةٌ عَلَيْهِ لَكَانَ أَوْلى؛ لِأَنَّهُ لَا غُسْلَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ أَيْضًا، عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ عَلَى الْمَوْلِجِ وَلَا عَلَى الْمَوْلِجِ فِيهِ اهـ. ٥ فَوُدُ: (إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ) أَيِ مُوجِبُ الْغُسْلِ.

٥ فَوُدُ: (فِي فَرْجِهِ) أَيِ قَبْلَهُ خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا أَوْلِجَ غَيْرُهُ فِي دُبُرِهِ فَإِنَّهُ يُجَبِّ الْغُسْلَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي دُبُرِهِ وَقَوْلُهُ أَوْ دُبُرٍ أَيِ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ جَامِعٌ أَيِ إِنْ كَانَ رَجُلًا بِإِيلَاجِ حَشْفَتِهِ فِي غَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ أَوْ جَمِيعٌ أَيِ إِنْ كَانَ امْرَأَةً بِإِيلَاجِ غَيْرِهِ فِي قَبْلِهِ شَيْخُنَا. ٥ فَوُدُ: (وَالذَّكَرُ الزَّائِدُ الْفَرْجَ) عِبَارَةُ شَيْخُنَا وَالْقَلْبِيُّ

والأفلا. (وبخروج مني) بتشديد الباء وقد تُخَفَّفُ من مني صُبَّ إلى ظاهر الحشفة وقرج البكر أو إلى ما يظهر عند مجلوس الثيب على قدميها أي مني الشخص نفسه أول مرة أو مني الرجل من امرأة وطئت في قبلها أو استدخلته وقصت شهوتها بذلك الجماع أو الاستدخال؛ لأنه حينئذ يغلب على الظن احتلاط منيها بالخارج فهو اعتبار للمظنة كالنوم بخلاف ما إذا لم تقصها إذ لا مني لها حينئذ يختلط بالخارج (من طريقه المعتاد) إجماعاً.....

ولو كان له ذكران أصليان أجنب بكل منهما، أو أحدهما أصلي والآخر زائد فإن لم يتميز الفيرة بهما معاً وإن تميز الفيرة بالأصلي ولا فيرة بالزائد ما لم يسامت اه. فود: (والأفلا) ومرفي بحث أسباب الحديث بيان ما يحصل به التقص مع شروطه كزدي.

فود: (سني): (وبخروج مني) بنظر أم فكر أم احتلام أم غيرها نهاية. فود: (بتشديد الباء) إلى المشي في المشي. فود: (إلى ظاهر الحشفة) إلى قوله أو مني الرجل في النهاية وإلى المشي في حاشية شيخنا.

فود: (إلى ظاهر الحشفة) قال في العباب أي والنهاية والمشي ومن أحس بزول مني فأمسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة كملها وإن حكمتا ببلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم يخرج من المفصل كما قاله البارزي والإسنوي انتهى. ولا يخفى إشكال ما قاله والوجه خلافه؛ لأن المشي انفصل عن البدن ومجرد استتاره بما انفصل معه لا أثر له سم على حج اه ش وكزدي وقلوب عباره شيخنا إلى خارج الحشفة في الرجل فإن لم يخرج من القصة فلا غسل لكن يحكم بالبلوغ بزوله إليها وإن لم يخرج منها حتى لو كان في صلاة أتمها وأجزأته عن قرصه اه.

فود: (إلى ما يظهر إلخ) أي الذي يجب غسله في الاستنجاء شيخنا. فود: (أي مني الشخص نفسه) أي بخلاف مني غيره (أول مرة) أي بخلاف ما لو استدخل مني بعد غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل شيخنا ونهية ومغني. فود: (أو مني الرجل) إلى المشي آخره ع ش. فود: (وطئت في قبلها) خرج به ما لو وطئت في دبرها فاعتسلت ثم خرج منها مني الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل كما يعلم من التعليل الآتي خطيب وشيخنا. فود: (أو استدخلته) أي في قبلها. فود: (فهو إلخ) أي إيجاب الغسل بخروج مني الرجل من امرأة وطئت إلخ. فود: (بخلاف ما إذا لم تقصها) أي بذلك الوطء أو الاستدخال بأن كانت صغيرة أو نائمة أو بالغة مستيقظة ولم تقص وطرها أو جومت في دبرها وإن قصت وطرها فلا غسل عليها إجماع وشيخنا. فود: (كالنوم) يؤخذ منه نظير ما مر ثم إنه لو أخبرها

فود: (وبخروج مني) قال في العباب: ومن أحس بزول مني فأمسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة كملها وإن حكمتا ببلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم يخرج من المفصل كما قاله البارزي والإسنوي اه. ولا يخفى إشكال ما قاله والوجه خلافه؛ لأن المشي انفصل عن البدن ومجرد استتاره بما انفصل معه لا أثر له. فود: (أو استدخلته) هو المتجبه في شرح العباب كشرح الزوض وإن كان كلامهم قد يقتضي خلافه.

ولو لِمَرَضٍ كما صَرَّحُوا بِهِ فِي سَلِسِ الْمَنِيِّ (وغيره) إِنْ اسْتَحْكَمَ بَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ لِمَرَضٍ وَكَانَ مِنْ فَرْجٍ زَائِدٍ كَأَحَدٍ فَرَجِي الْخُنْثَى أَوْ مِنْ مُنْفَتِحٍ تَحْتَ صُلْبٍ رَجُلٍ بَأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ تَحْتِ أَجْرِ فَقَرَاتٍ ظَهْرِهِ أَوْ تَرَائِبِ امْرَأَةٍ وَهِيَ عِظَامُ الصَّدْرِ وَقَدْ انْسَدَّ الْأَصْلِيُّ وَالْأَفْلَا إِنْ أَنْ يُخْلَقَ مُنْسَدًّا الْأَصْلِيُّ وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَحْكَمٍ فِيمَا يَظْهَرُ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمُنْفَتِحِ تَحْتَ الْمِعْدَةِ (وَيُعْرَفُ)

بَعْدَ خُرُوجِ شَيْءٍ مِنْ مَنِيهَا مَقْصُومٌ تَأْخُذُ بِخَبَرِهِ وَهُوَ وَاضِحٌ بِضَرْيٍ . فَوُدَّ: (وَلَوْ لِمَرَضٍ) أَي سَوَاءَ كَانَ الْمَنِيُّ مُسْتَحْكَمًا بِكُسْرِ الْكَافِ بَأَنَّهُ خَرَجَ لِغَيْرِ عِلَّةٍ أَوْ غَيْرَ مُسْتَحْكَمٍ بَأَنَّهُ خَرَجَ لِغِلَّةٍ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ عَلَامَةٍ مِنْ عِلَالَتِهِ شَيْخُنَا وَعَ شَ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ بِلَوْنِ الدَّمِ لِكَثْرَةِ جَمَاعٍ وَنَحْوِهِ فَيَكُونُ ظَاهِرًا مُوجِبًا لِلْفُسْلِ إِذَا وَجَدْتَ فِيهِ الْخَوَاصَّ الْآتِيَةَ أَهـ .

فَوُدَّ (سَلِسٍ): (وغيره) كَذَبْرٍ أَوْ تَقْبِيَةِ نِهَائِهِ . فَوُدَّ: (إِنْ اسْتَحْكَمَ) سَبْدُكَ مُخْتَرَزُهُ . فَوُدَّ: (بَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ إِلَخَ) أَي وَجَدَ فِيهِ إِحْدَى خَوَاصِّ الْمَنِيِّ طَبْلَاوِيٍّ وَمَرَّاهٍ . عَ شَ . فَوُدَّ: (كَأَحَدٍ فَرَجِي الْخُنْثَى) أَي وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْآخِرِ شَيْءٌ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِنْ أَوْهَمَ خِلَافَهُ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَشَيْخُنَا فَإِنَّ أَمْنَهُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا وَحَاضٍ مِنَ الْآخِرِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْفُسْلُ أَهـ . فَوُدَّ: (تَحْتَ صُلْبٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَابِ وَمُنْتَهَاهُ عَجَبُ الذَّنْبِ سَمَ . فَوُدَّ: (تَحْتَ صُلْبٍ أَوْ تَرَائِبِ إِلَخَ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَعَبْدُ الْحَقِّ وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمَغْنِيُّ فَجَعَلَ الْخَارِجَ مِنَ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ فِي الْإِنْسَادِ الْعَارِضِ كَالْخَارِجِ مِنْ تَحْتِهِمَا فِي إِيْجَابِ الْفُسْلِ وَوَأَقْبَهُمَا سَمَ وَالشُّوْبَرِيُّ وَالْحَلْبِيُّ وَالبُّجَيْرِيُّ وَشَيْخُنَا عِبَارَتُهُ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنَ صُلْبِ الرَّجُلِ وَتَرَائِبِ الْمَرْأَةِ فِي الْإِنْسَادِ الْعَارِضِ بِخِلَافِ الْإِنْسَادِ الْأَصْلِيِّ فَيَكْفِي خُرُوجُهُ مِنْ أَيِّ مُنْفَتِحٍ مِنَ الْبَدَنِ لَا مِنْ الْمَنَافِذِ الْأَصْلِيَّةِ عِنْدَ الْعَلَامَةِ الرَّمَلِيَّ خِلَافًا لِلْعَلَامَةِ ابْنِ حَجَرٍ أَهـ . فَوُدَّ: (أَوْ تَرَائِبِ امْرَأَةٍ) عَطَفَ عَلَى صُلْبِ رَجُلٍ . فَوُدَّ: (وَقَدْ انْسَدَّ الْأَصْلِيُّ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ إِنْ اسْتَحْكَمَ أَيِ وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ انْسَدَّ الْأَصْلِيُّ مَعَ خُرُوجِ الْمُسْتَحْكَمِ كُرْدِيَّ عِبَارَةُ سَمَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ رُجُوعُ هَذَا الْقَيْدِ أَيْضًا لِقَوْلِهِ مِنْ فَرْجٍ زَائِدٍ كَأَحَدٍ فَرَجِي الْخُنْثَى فَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْأَصْلِيِّ بِالنِّسْبَةِ لَهُ الْفَرْجُ الْآخَرُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَصَالَتُهُ مَعْلُومَةً أَهـ . وَعِبَارَةُ الْبُّجَيْرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ أَيِ انْسَادًا عَارِضًا وَالْأَفْيُوجِبُ الْفُسْلَ مُطْلَقًا أَيِ سَوَاءَ مِنْ تَحْتِ الصُّلْبِ أَوْ لَا أَهـ . وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا إِلَخَ أَيِ عَلَى طَرِيقَةِ النِّهَايَةِ وَالْمَغْنِيُّ دُونَ الْمَنْهَجِ وَالتَّخْفَةِ . فَوُدَّ: (وَالْأَفْلَا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْكَمِ الْخَارِجُ مِنْ غَيْرِ الْمُفْتَادِ كَانَ خَرَجَ لِمَرَضٍ فَلَا يَجِبُ الْفُسْلُ بِهِ بَلَا خِلَافٍ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ نِهَائِهِ وَمَغْنِي . فَوُدَّ: (وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَحْكَمٍ إِلَخَ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمَغْنِيُّ .

فَوُدَّ: (قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ إِلَخَ) قَصِيَّتُهُ أَنَّ الْخَارِجَ مِنْ نَفْسِ الصُّلْبِ لَا أَثَرَهُ كَالْخَارِجِ مِنَ الْمِعْدَةِ ثُمَّ وَاعْتَرَضَهُ الزُّرْكَشِيُّ كَالِاشْتَوَائِيِّ بَأَنَّهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْخَارِجَ مِنْ نَفْسِ الصُّلْبِ يَوْجِبُ

فَوُدَّ: (تَحْتَ صُلْبٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَابِ: وَمُنْتَهَاهُ عَجَبُ الذَّنْبِ . فَوُدَّ: (وَقَدْ انْسَدَّ الْأَصْلِيُّ) ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ رُجُوعُ هَذَا الْقَيْدِ أَيْضًا لِقَوْلِهِ مِنْ فَرْجٍ زَائِدٍ كَأَحَدٍ فَرَجِي الْخُنْثَى فَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْأَصْلِيِّ بِالنِّسْبَةِ لَهُ الْفَرْجُ الْآخَرُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَصَالَتُهُ مَعْلُومَةً . فَوُدَّ: (قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمُنْفَتِحِ تَحْتَ الْمِعْدَةِ) قَصِيَّتُهُ أَنَّ

المني وإن خرج دماً غبيطاً بخاصبة واحدة من خواصه الثلاث التي لا توجد في غيره (بتدقيقه) وهو خروج بدفعات وإن لم يُلْتَذَّ به ولا كان له ريح (أو لَذَّة) بالمعجمة قوية (بمخروجه) وإن لم يتدقَّق لِقْلِيته مع فتور الذكر عقبه غالباً (أو ريح عجيب) أو طلع نخل كما بأصله ولقله سقط من نسجته أو اكتفى بأحد النظيرين حال كون المنى (رطباً و) ريح (بياض بيض) حال كون المنى (جافاً) وإن لم يتدقَّق ولا التذُّ بمخروجه كأن خرج ما بقي منه بعد الغسل (لأن فُقدت الصفات) يعني الخواص المذكورة (فلا غسل) لأنه ليس بمنى بخلاف ما لو فُقد الثخن أو البياض ووجد أحد تلك الثلاثة نعم لو شك في شيء أمني هو أم مذي تحيّر ولو بالتشهي فإن شاء جعله منياً

الغسل قال الشارح في شرح العباب وقد يجاب بحمل كلامه إن سلم أنه صريح في ذلك على ما لو خُلِقَ أصله مُتَسَدِّداً اهـ. ويوجه الإطلاق بأن الصلب معدن الماء فليتنامل وقد اعتمدته م ر اهـ. سم عبارة النهاية قال الزايعي والصلب هنا كالمعدة هناك قال في الخادم وصوابه كتبت المعدة هناك؛ لأن كلام المجموع صريح في أن الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل اهـ. وهو كما قال اهـ. فؤد: (المني) إلى قوله: وإنما لزم في النهاية إلا قوله قوية وقوله كما بأصله إلى حال إلخ وإلى قوله نعم يقرى في المنى إلا قوله قوية وقوله لعله إلى حال إلخ. فؤد: (غبيطاً) أي خالصاً وقوله التي إلخ صفة كاشفة للخواص كزدي. فؤد: (قوية) لم أفت على هذا التفسير في غيره فليراجع. فؤد: (وإن لم يتدقَّق) أي ولا كان له ريح أنظر ليم تركه. فؤد: (مع فتور الذكر إلخ) لا حاجة إليه فليوي.

فؤد (سني: (أو ريح عجيب) أي لِحِنْطَةٍ ونحوها خطيب أي مما يشبه رائحة عجينه رائحة عجينها، وقوله وبياض بيض أي لدجاج ونحوه خطيب أي مما يشبه رائحته رائحته ع ش. فؤد: (بغني الخواص المذكورة) دفع به ما أورد على المنى من لذ صفات منى الرجل البياض والثخن مع وجوب الغسل باثنيهما عنه ويفهم ذلك من حمل ال في المنى على العهد الذكري ع ش. فؤد: (بخلاف ما لو فقد الثخن أو البياض) أي في منى الرجل والرقّة والإصفرار في منى المرأة شرج بأفضل أعلم أن الغالب في منى الرجل الثخانة والبياض وفي منى المرأة الرقّة والصفرة ولكن ليس ذلك من خواص المنى؛ لأنها توجد في غيره كالرقّة في المذي والثخن في الودي ومن ثم كان عدمها لا ينفي وجودها لا يقتضيه فقد يخر منى الرجل لكثرة الجماع وقد يرق أو يصفّر منه لمرض وقد يبيض منى المرأة لفضل قوتها كزدي. فؤد: (لو شك في شيء إلخ) كان استيقظ ووجد الخارج منه أبيض ثخيناً نهاية. فؤد: (ولو بالتشهي) أي لا بالإجتهاد وإذا اشتبهت نفسه واحداً منهما فله أن يرجع عما اختاره سواء

الخارج من نفس الصلب لا أقر له كالخارج من المعدة ثم واغترضه الزركشي كالإسنوي بأن كلام المجموع صريح في أن الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قاله الشارح في شرح العباب. وقد يجاب بحمل كلامه إن سلم أنه صريح في ذلك على ما لو خُلِقَ أصله مُتَسَدِّداً اهـ. وقد يوجه الإطلاق بأن الصلب معدن الماء فليتنامل وقد اعتمدته م ر.

وَاغْتَسَلَ أَوْ مَذَبًا وَغَسَّله وَتَوَضَّأَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَتَى بِأَحَدِهِمَا صَارَ شَاكًا فِي الْآخَرِ وَلَا إِبْجَابَ مَعَ الشُّكِّ وَإِنَّمَا لَزِمَ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ صَلَاتَيْنِ فَعَلَهُمَا لِيَتَقَيَّنَ لَزُومَهُمَا لَهُ فَلَا يَرَى مِنْهُمَا إِلَّا بَيِّقِينَ وَمَنْ مَعَهُ إِثْنَانٌ مُخْتَلَطٌ تَزَكِيَّةُ الْأَكْثَرِ لِشَهْوَةِ الْعِلْمِ بِالسَّبِيكِ نَعَمْ يَقْرَأُ وَزُودُ قَوْلِهِمْ لَوْ شَكَّتَ هَلْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٌ لَزِمَهَا الْأَكْثَرُ أَوْ شَكَّ هَلْ زَكَاتُهُ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ ذَرَاهِمُ لَزِمَتْ الْكُلُّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنْ مَبْنَى الْعِدَّةِ عَلَى الْإِحْتِيَاظِ وَالْإِسْتِظْهَارِ لِإِبْرَاءَةِ الرَّجْمِ مَا أَمَكَّنَ وَمَنْ ثُمَّ وَجِبَ فِيهَا التَّكْوِينُ مَعَ الْإِكْتِفَاءِ فِي أَصْلٍ مَقْصُودِهَا بَدْوِيَّةٌ وَبِأَنَّ مَا ذُكِرَ فِي الزَّكَاةِ إِنَّمَا يُشْجَعُ فَيَمْتَنُ مَلَكُ الْكُلِّ وَشَكَّ فِي إِخْرَاجِ بَعْضِ أَتَوَاعِيهِ وَحِينَئِذٍ هُوَ كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ صَلَاتَيْنِ فِيمَا ذُكِرَ فِيهِ وَيَلْزَمُهُ سَائِرُ أَحْكَامِ مَا اخْتَارَهُ.....

فَعَلَهُ أَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ وَلَا يُعِيدُ مَا صَلَّاهُ نَعَمْ إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ مَا اخْتَارَهُ بَعْدَ أَنْ صَلَّى صَلَوَاتٍ وَجِبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ تِلْكَ الصَّلَوَاتِ فَإِنْ تَيَقَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغُسْلِ فِي صَوْرَتِهِ لِيَجْزِيَهُ بِالْبَيِّتِ بُخَيْرِيٍّ وَشَيْخِنَا وَفِي سَمْعٍ شَيْءٌ مِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُمَا سَكَنَّا عَنْ وَجوبِ إِعَادَةِ الصَّلَوَاتِ فِيمَا إِذَا تَيَقَّنَ خِلَافَ مَا اخْتَارَهُ لِيُظْهِرَهُ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ إِذَا أَتَى الْخَلْفَ) عِبَارَةُ الْخَطِيبِ لِأَنَّهُ إِذَا أَتَى بِمُقْتَضَى أَحَدِهِمَا بَرِيٍّ مِنْهُ يَقِينَا، وَالْأَصْلُ بَرَاءَتُهُ مِنَ الْآخَرِ وَلَا مُعَارِضَ لَهُ بِخِلَافِ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ صَلَاتَيْنِ حَيْثُ يَلْزَمُهُ فَعَلُهُمَا لِاشْتِغَالِ ذَمِّهِ بِهِمَا جَمِيعًا وَالْأَصْلُ بَقَاءُ كُلِّ مِنْهُمَا وَقِيلَ يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى كُلِّ مِنْهُمَا احتياطًا قِيَّاسًا عَلَى مَا قَالُوهُ فِي الزَّكَاةِ مِنْ وَجوبِ الإِحتِيَاظِ بِتَزَكِيَّةِ الْأَكْثَرِ ذَهَبًا وَفِضَّةً فِي الْإِنَاءِ الْمُخْتَلَطِ مِنْهُمَا إِذَا جَهِلَ قَدْرُ كُلِّ مِنْهُمَا وَأَجَابَ الْأَوَّلُ بِمَنْعِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْبَقِيْنَ ثُمَّ مُمْكِنٌ بِسَبَبِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا اه. بِحَذْفٍ.

□ فَوُدَّ: (مُخْتَلَطٌ) أَي مَصْرُوعٌ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ. □ فَوُدَّ: (وَجِبَ فِيهَا) أَي فِي الْعِدَّةِ وَقَوْلُهُ فِي أَصْلٍ مَقْصُودِهَا وَهُوَ الْعِلْمُ بِإِبْرَاءَةِ الرَّجْمِ (بَدْوِيَّةٌ) أَي بَدْوِي تَكَرَّرَ الْحَيْضُ. □ فَوُدَّ: (وَحِينَئِذٍ هُوَ) أَي مَنْ شَكَّ فِيمَا عَلَيْهِ مِنَ الزَّكَاةِ. □ فَوُدَّ: (فِيمَا ذُكِرَ الْخَلْفَ) أَي فِي تَيَقُّنِ لَزُومِ الْجَمِيعِ وَعَدَمِ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ إِلَّا بَيِّقِينَ وَهُوَ آدَاءُ الْكُلِّ. □ فَوُدَّ: (وَيَلْزَمُهُ سَائِرُ أَحْكَامِ مَا اخْتَارَهُ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى وَالنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُمَا وَإِذَا اخْتَارَ أَنَّهُ مَنِيَّ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَبْلُ اغْتِسَالِهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْجُنُبِ مِنَ الْمُكَبِّ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ لِلشُّكِّ فِي الْجَنَابَةِ كَمَا أَقْنَى بِهِ شَيْخِي اه. وَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخَانِ عِبَارَةً سَمَّ قَوْلُهُ وَيَلْزَمُهُ سَائِرُ أَحْكَامِ الْخَلْفِ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ كَوْنَهُ مَذْبًا لَزِمَهُ غَسْلُ مَا أَصَابَ بَذَنَهُ أَوْ تَوَنَّهُ وَبِهِ صَرَّحَ الشَّيْخَانِ عِبَارَةً الرُّوضَةِ فَإِنْ اخْتَارَ الرُّوضَةَ وَجِبَ التَّرْتِيبُ فِيهِ وَغَسَلَ مَا أَصَابَهُ وَقِيلَ لَا يَجِبَانِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ انْتَهَى وَعِبَارَةُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَي الْأَصَحُّ وَهُوَ التَّخْيِيرُ إِذَا تَوَضَّأَ وَجِبَ أَنْ يُفْعِلَ مَا أَصَابَهُ ذَلِكَ الْبَلَلُ مِنْ بَذَنِهِ وَالتَّوْبِ الَّذِي يَسْتَضْجِيهِ؛ لِأَنَّ عَلَى تَقْدِيرِ وَجوبِ الرُّوضَةِ يَكُونُ الْخَارِجُ نَجَسًا وَفِيهِ ضَعْفٌ انْتَهَى وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا إِذَا اخْتَارَ كَوْنَهُ لِمَ مَنِيًّا حَرَمَ قَبْلُ الْإِغْتِسَالِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْجُنُبِ لَكِنْ أَقْنَى شَيْخِنَا الشَّهَابُ الرِّثْلِيُّ بِخِلَافِهِ فَقَالَ: لَوْ اخْتَارَ كَوْنَهُ مَنِيًّا لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ قَبْلُ الْإِغْتِسَالِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْجُنُبِ لِلشُّكِّ فِي

□ فَوُدَّ: (وَيَلْزَمُهُ سَائِرُ أَحْكَامِ مَا اخْتَارَهُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ كَوْنَهُ مَذْبًا لَزِمَهُ غَسْلُ مَا أَصَابَ بَذَنَهُ أَوْ تَوَنَّهُ

ما لم يرجع عنه على الأوجه وحيثيذ فيحتمل أنه يعمل بقضية ما رجع إليه في الماضي أيضا وهو الأحوط.....

الجنابة انتهى وقضية هذا إذا قلنا بالتخير واختار كونه مذيا لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه أو بدنه منه حتى راس ذكره؛ لأن الأصل طهارته لكن تقدم نصريح الشرح الصغير بخلافه وقد يجاب بالفرق بأننا إنما أوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة؛ لأن مقتضى اختيار كونه مذيا أنه نجس فلا يصح نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها وأما قراءة القرآن والمكث بالمسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتخريبهما مع الشك فليتأمل، نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئا خارجا لا يتنجس إذ لا نجس بالشك اهـ. بحذف. هـ قوله: (ما لم يرجع إلخ) قضية أن له الرجوع عما اختاره وهو ظاهر إذ التوضي إلى خيرته يقتضي ذلك نهاية قال البجيرمي والمفتد أن له الرجوع عما اختاره وإن قلعه كما في ع ش ولا إعادة عليه لما صلاه المغني اهـ. هـ قوله: (وحيثيذ) أي حين إذ رجع عما اختاره. هـ قوله: (في الماضي) متعلق بيعمل يعني بالنسبة لما قلعه فيما مضى في الاختيار الأول وقوله أيضا أي كالمستقبل.

وبه صرح الشيخان وذكر المسألة في باب الوضوء آخر الفروض وعبارة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجان وليس بشيء اهـ. وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أي الأصح وهو التخير إذا تروضا وجب أن يغسل ما أصاب ذلك البلل من بدنه والثوب الذي يستصحبه؛ لأن تقدير وجوب الوضوء بكون الخارج نجسا وفيه وجه ضعيف اهـ وقضيته أنه إذا اختار كونه متيا حرم قبل الإغتسال ما يخرم على الجنب لكن أفتى شيخنا الشهاب الزملي بخلافه فقال لو اختار كونه متيا لم يخرم عليه قبل اغتساله ما يخرم على الجنب للشك في الجنابة ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحدتين لا يوجب عليه غسل ما أصاب ثوبه لأن الأصل طهارته وقضية هذا أننا إذا قلنا بالتخير واختار كونه مذيا لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه منه؛ لأن الأصل طهارته بل قضية هذا عدم وجوب غسل ما أصاب بدنه منه أيضا حتى راس ذكره لذلك لكن تقدم نصريح الشرح الصغير بخلافه وعبارة الروضة في حكاية القائل بالاحتياط ما نصه والثاني يجب الوضوء وغسل سائر البدن وغسل ما أصابه البلل اهـ فليتنظر مع قول شيخنا ولهذا إلخ نعم في شرح الروض ما يوافقه ويجاب بأنه لا مخالفة للفرق بين الثوب والبدن؛ لأن الثوب متفصل بقي أن ما أفتى به شيخنا يشكك بوجوب الوضوء وغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه منه إذا اختار كونه مذيا، وجه الإشكال أننا لا نتجس بالشك أيضا ويجاب بالفرق بأننا إنما أوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة؛ لأن مقتضى اختيار كونه مذيا أنه نجس فلا يصح نية الصلاة مع وجود التردد فيها أما مع قطع النظر عن الصلاة فلا يجب غسل ما أصابه بل التجاسة المحققة لا يجب غسلها إلا للصلاة. وأما قراءة القرآن والمكث في المسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتخريبهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئا خارجا لا يتنجس إذ لا نتجس بالشك.



وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ بِهَا إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّهُ التَّزَمَ قَضِيَّةَ الْأَوَّلِ بِفِعْلِهِ بِمُوجِبِهِ فَلَمْ يُؤَثَّرِ  
الرُّجُوعُ فِيهِ.  
(تَنْبِيْهُ) هَلْ غَيْرُ الْخَارِجِ مِنْهُ ذَلِكَ مِثْلُهُ فِي التَّخْيِيرِ الْمَذْكُورِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُلْزَمُ كُلُّ الْجَرِيِّ عَلَى

• قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ بِهَا الْفُحْ) هَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ سَمِ عَلَى حَجِّهِ. ع ش وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا عِبَارَتَهُ  
وَلَهُ الرُّجُوعُ عَنِ الْإِخْتِيَارِ الْأَوَّلِ وَيَخْتَارُ خِلَافَهُ وَلَا يُعِيدُ مَا قَعَلَهُ بِالْأَوَّلِ إِه. • قَوْلُهُ: (تَنْبِيْهُ الْفُحْ) اعْلَمْ أَنَّ  
الْوَجْهَ أَنَّ غَيْرَ الْخَارِجِ مِنْهُ لَا يُلْزَمُهُ تَخْيِيرٌ وَأَنَّهُ إِذَا أَصَابَ الْخَارِجَ لَا يُلْزَمُهُ غَسْلُهُ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ  
مَذْيٌ كَسَائِرِ مَا يُصْبِيهِ وَمَا يَتَرَدَّدُ فِي أَنَّهُ نَجَاسَةٌ أَوْ يَظُنُّهُ نَجَاسَةً؛ لِأَنَّا لَا تَنْجَسُ بِالشَّكِّ الْمُرَادُ بِهِ فِي غَالِبِ  
أَبْوَابِ الْفَقْهِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ وَأَنَّهُ لَوْ اخْتَارَ الْخَارِجَ مِنْهُ أَنَّهُ مَذْيٌ وَاغْتَسَلَ وَلَمْ يَغْسِلْ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ صَحَّ لغيره  
أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ هُوَ مِنْ الْخَارِجِ أَيْضًا وَلَمْ يَغْسِلْهُ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ شَاكٌ فِي أَنَّ مَا أَصَابَهُمَا هَلْ  
هُوَ نَجَسٌ أَوْ لَا أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ نَجَسٌ وَلَا يَقْضِرُهُ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ وَصِحَّةِ اقْتِدَائِهِ بِذَلِكَ الْإِمَامِ لِأَنَّا لَا  
تَنْجَسُ بِالشَّكِّ كَمَا مَرَّ وَأَنَّهُ لَوْ اخْتَارَ الْخَارِجَ مِنْهُ أَنَّهُ مَذْيٌ وَغَسَلَهُ لَمْ يَصِحَّ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ أَصَابَهُ ذَلِكَ  
الْخَارِجُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ الزَّهَمَ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى اخْتِيَارِهِ وَإِنْ لَمْ يَحْتَقِظْهُ وَمُقْتَضَى اخْتِيَارِهِ أَنَّ إِمَامَهُ  
مُتَّجِسٌ فَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ وَيَقْبَى الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ أَصَابَ غَيْرَ الْخَارِجِ مِنْهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ مِنَ الْخَارِجِ أَوْ لَمْ  
يُصِبْهُ مِنْهُ شَيْءٌ وَارَادَ الْإِقْتِدَاءَ بِالْخَارِجِ مِنْهُ ذَلِكَ الْمُخْتَارُ أَنَّهُ مَذْيٌ وَلَمْ يَغْسِلْهُ وَالْوَجْهَ عَدَمُ صِحَّةِ  
الْإِقْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَقِدُ عَدَمَ انْتِقَادِ صَلَاتِهِ لِاعْتِقَادِ تَنْجِيْسِهِ بِاخْتِيَارِهِ أَنَّهُ مَذْيٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ غَسَلَهُ فَيَصِحُّ  
الْإِقْتِدَاءُ بِهِ وَلَوْ مِثْنُ أَصَابَهُ مِنْهُ شَيْءٌ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ غَسْلُهُ مُطْلَقًا وَبِذَلِكَ كُلُّهُ مَعَ التَّأَمُّلِ يُنْظَرُ فِيمَا ذَكَرَهُ  
الشَّارِحُ فِي هَذَا التَّنْبِيْهِ سَم. • قَوْلُهُ: (فِي التَّخْيِيرِ) الْأَوَّلَى فِي التَّخْيِيرِ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ عَلَى أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي

(فَرْغَ): عَمِلَ بِمُقْتَضَى مَا اخْتَارَهُ ثُمَّ بَانَ الْحَالُ عَلَى وَفْقِ مَا اخْتَارَهُ فَتَجَبَّهَ أَنْ يُجَزَّئَهُ أَخَذًا مِمَّا قَرَّوْا بِهِ  
بَيْنَ عَدَمِ الْإِجْزَاءِ إِذَا بَانَ الْحَالُ فِي وُضْعِهِ الْإِحْتِيَاظُ وَالْإِجْزَاءُ إِذَا بَانَ الْحَالُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُشْتَبَهِ بِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ  
فِي وُضْعِهِ الْإِحْتِيَاظِ. • قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ بِهَا) وَهُوَ الْأَوْجَهُ. • قَوْلُهُ: (تَنْبِيْهُ هَلْ غَيْرُ الْخَارِجِ مِنْهُ  
ذَلِكَ مِثْلُهُ فِي التَّخْيِيرِ الْمَذْكُورِ) لَيْسَ الْمُرَادُ التَّخْيِيرَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُرَادُ فِي الْخَارِجِ مِنْهُ ذَلِكَ إِذْ لَا يُعْقَلُ  
الْقَوْلُ بِأَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ أَنَّهُ مَذْيٌ اغْتَسَلَ أَوْ مَذْيٌ غَسَلَ مَا أَصَابَهُ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ قَدْ يَمْنَعُ دَعْوَى عَدَمِ التَّعْقُلِ  
الْمَذْكُورِ بِالنَّسْبَةِ لِاخْتِيَارِ أَنَّهُ مَذْيٌ إِذْ قَدْ يُصْبِيهِ مِنْهُ شَيْءٌ وَيَخْتَارُ أَنَّهُ مَذْيٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَجْهَ أَنَّ غَيْرَ  
الْخَارِجِ مِنْهُ لَا يُلْزَمُهُ تَخْيِيرٌ وَأَنَّهُ إِذَا أَصَابَهُ الْخَارِجُ لَا يُلْزَمُهُ غَسْلُهُ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مَذْيٌ كَسَائِرِ مَا  
يُصْبِيهِ وَمَا يَتَرَدَّدُ فِي أَنَّهُ نَجَاسَةٌ أَوْ يَظُنُّهُ نَجَاسَةً فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ غَسْلُهُ؛ لِأَنَّا لَا تَنْجَسُ بِالشَّكِّ الْمُرَادُ بِهِ فِي  
غَالِبِ أَبْوَابِ الْفَقْهِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ كَمَا هُوَ مَقْرَرٌ وَأَنَّهُ لَوْ اخْتَارَ الْخَارِجَ مِنْهُ أَنَّهُ مَذْيٌ وَاغْتَسَلَ وَلَمْ يَغْسِلْ مَا  
أَصَابَهُ مِنْهُ صَحَّ لغيره أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ هُوَ مِنْ الْخَارِجِ أَيْضًا وَلَمْ يَغْسِلْهُ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ شَاكٌ  
فِي أَنَّ مَا أَصَابَهُ وَأَصَابَ إِمَامَهُ هَلْ هُوَ نَجَسٌ أَوْ لَا وَذَلِكَ لَا أَثَرَ لَهُ؛ لِأَنَّا لَا تَنْجَسُ بِالشَّكِّ كَمَا لَوْ أَصَابَهُ أَوْ  
أَصَابَ إِمَامَهُ أَوْ أَصَابَهُمَا شَيْءٌ آخَرَ شَكٌّ فِي أَنَّهُ نَجَسٌ أَوْ لَا أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ نَجَسٌ فَإِنَّهُ لَا يَقْضِرُهُ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ



قضية ما اختاره حتى لو اختار صاحبه أنه مذبي والآخر أنه مني لم يقتد به؛ لأنه جُنب بحسب ما اختاره لم أر في ذلك شيئاً والذي يتقدح أن الثاني لا يلزمه غسل ما أصابه منه للشك وأنه لا يقتدي به في الصورة الأجيمة ويتخير أيضاً خشي إيلاجه في دبر ذكر ولا مانع من النقض أو في دبر خشي أولج ذكره في قبيله كما يثبت في شرح الغباب مع رد ما وقع للزركشي من وهم

التخير المذكور. □ فود: (صاحبه) أي من خرج منه ذلك الشيء؛ وقوله والآخر أي من لم يخرج منه ذلك الشيء. □ فود: (لأنه) أي صاحبه وقوله اختاره أي الآخر وقوله أن الثاني أي الآخر الذي اختار أن الخارج مني. □ فود: (لا يلزمه إلخ) وافقه سم كما مرّ أيضاً. □ فود: (وأنه) أي الثاني (لا يقتدى به) أي بصاحب الخارج وقوله في الصورة إلخ أي فيما إذا تخالف اختيارهما وتقدم عن سم ما يخالفه وفي الكردي عن الهافعي أن ما قاله الشارح هو الأصوب قياساً على عدم جواز افتدائه من أخذ أخذ الإناءين المشتبهين بظن الطهارة وتوضاً منه بالذي أخذ الآخر منهما بظن الطهارة أيضاً لاغتياده نجاسة إناء صاحبه وعلى عدم جواز الافتدائه بمخالفه في الاجتهاد في جهة القبلة فتدبر اه. أقول وقوله قياساً إلخ ظاهر المنع لظهور الفرق بين المشكوك فيه والمظنون بالاجتهاد الذي نزل الشارع منزلة اليقين.

□ فود: (الأخيرة) الأولى المذكورة. □ فود: (وتتخير إلخ) أي بين الوضوء والغسل مني. □ فود: (في) دبر ذكر إلخ) أي لانه أي الخشي إما جُنب بتقدير ذكورته أو مُحدث بتقدير أنوثته خطيب أي بالنس، وأما الذكر فيتاني في قوله وكذا يتخير إلخ. □ فود: (ولا مانع من النقض) أي بلبسه بأن لم يكن هناك مخزئة ولا على الذكر حائل والألم يجب شيء بجبرمي. □ فود: (أو في دبر خشي إلخ) لأنهما إما جُبان بتقدير ذكورتها أو ذكورة أحدهما لوجود الإيلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي وإما مُحدثان بتقدير أنوثتهما بالتزنج من الدبر والفرج سم وفيه ما لا يخفى وصوابه كما في المُنهي؛ لأنه إما جُنب بتقدير ذكورته ذكرًا كان الآخر أو أنثى وبتقدير أنوثته وذكورة الآخر أو مُحدث بتقدير أنوثتهما. □ فود: (أو في) دبر خشي أولج ذكره إلخ) وأما إيلاجه في قبل خشي أو في دبره ولم يولج الآخر في قبيله فلا يوجب عليه أي المولج شيئاً خطيب أي لاحتمال أنوثته وكذا لا شيء على المولج فيه في الأولى لاحتمال ذكورته

صلاته وصحة افتدائه بذلك الإمام وأنه لو اختار الخارج منه أنه مذبي وغسله لم يصح افتدائه بمن أصابه ذلك الخارج ولم يغسله؛ لأن الشرع ألزمه بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره أن إمامه مستجس فلا يصح افتدائه به ويتقى الكلام فيما لو أصاب غير الخارج منه ذلك شيء من الخارج أو لم يصبه منه شيء وأراد الافتدائه بالخارج منه ذلك إذا اختار أنه مذبي ولم يغسله والوجه عدم صحة الافتدائه؛ لأنه يقتد بعدم انعقاد صلاته لاغتياده باختياره أنه مذبي بخلاف ما لو غسله فيصح الافتدائه به ولو بمن أصابه منه شيء؛ لأنه لا يلزمه غسله مطلقاً وبذلك كله مع التأمل ينظر فيما ذكره الشارح في هذا التثبي. □ فود: (أو في دبر خشي إلخ) أي لأنهما إما جُبان بتقدير ذكورتها أو ذكورة أحدهما لوجود الإيلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي وإما مُحدثان بتقدير أنوثتهما بالتزنج من الدبر

فيه وكذا يتخير المولج فيه أيضاً ولو رأى منياً مُحَقَّقاً في نحو ثوبه لزمه الغسل وإعادة كُلِّ صلاة تيقننها بعده ما لم يُحْتَمَلْ أي عادة فيما يظهرُ حَدُوثَهُ من غيره (والمرأة كرجل) فيما مرَّ من حصول جنائيتها بالإيلاج وخروج المنى ومن أَنَّ منيها يُعْرَفُ بإحدى الخواصِّ الثلاث على الْمُعْتَمِدِ نعم الغالب في منيها الرقة والصفرة وظاهرُ المشنِّ حصرُ الموجِبِ فيما ذُكِرَ وهو كذلك وتخيُّرُ المُسْتَحَاضَةِ ليس هو الموجِبُ بل احتمالُ انقطاع الحيض كما يأتي وتنجسُ جميع البدنِ إنما يوجبُ إزالة النجاسة ولو بكشط الجلد. (ويحرمُ بها) أي الجنابة وإن تجرَّدت عن الحدث الأصغر.....

وأما في الثانية فَيَتَقَيَّضُ وضوءه بالترجُّع بغير مِيٍّ. □ فُود: (وكذا يتخير المولج فيه إلخ) اعترضه البلقيني في الأولى بأنَّ حَدَثَهُ مُحَقَّقٌ بالترجُّع سواء كان المولج ذَكَراً أو أنثى وبالملازمة أيضاً على تقدير أنوثته وليس هو كَمَنْ شَكَّ في خارجه إلخ؛ لأنه لم يَتَحَقَّقْ أَحَدُ الأمرين بعينه بخلاف هذا قال فالصوابُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الوضوء دون الغسل لِشَكِّهِ في موجبه فَيَتَيَقَّنُ حَمْلُ كِلَاهِمَا على إجراء الخلاف في الخُشْيَ فَقَطْ؛ لأنه هو الدَّائِرُ بَيْنَ الجنابة والحدث إذ لم يَتَحَقَّقْ أَحَدُهُمَا بعينه سم. □ فُود: (فَيَتَيَقَّنُ إلخ) هذا ظاهر لو أراد بالخُشْيَ فَقَطْ المولج بالكسر بخلاف ما إذا اراد به المولج فيه في الصورة الثانية كما يَنْهَمُهُ قوله في الأولى فَإِنَّ حَدَثَهُ مُحَقَّقٌ فيها أيضاً بالترجُّع كما هو ظاهر. □ فُود: (ولو رأى) إلى قوله نعم في المغني والنهاية.

□ فُود: (في نحو ثوبه) أي أو فراشه ولو بظايره مُغْنِي وَاشْتَى وإيماب وشرخ بأفضل وهو قَصِيَّةُ إطلاقِ الشُّكِّ وَبَيَّذَ النهايةً بباطن الثوبِ وفقاً لِلْمَازِدِيِّ وَجَرَى عليه القليوبي وغيره ويُمكنُ رَفْعُ الخلافِ بِحَمْلِ كَلَامِ الأولين على ما إذا لم يَحْتَمَلْ كَوْنُهُ مِنْ غيرِهِ والآخرين على ما إذا احْتَمَلَهُ كما يَوْمِيٌّ إلى ذَلِكَ كَلَامُهُمْ كُرْدِيٌّ وقوله: (وَيُمْكِنُ إلخ) في ع ش ما يوافقهُ. □ فُود: (لزمه الغسل) وإن لم يَتَذَكَّرْ احتيلاً نهاية. □ فُود: (وإعادة كُلِّ صلاة إلخ) أي مكتوبة ويُنْدَبُ له إعادة ما احْتَمَلْ أَنَّهُ فيها كما لو نام مع مَنْ يُمْكِنُ كَوْنُهُ مِنْهُ ولو نادراً كالصبيِّ بَعْدَ تَسَعِّ فَإِنَّهُ يَنْدَبُ لَهُمَا الغسلُ والإعادة نهايةً ومغني.

□ فُود: (ما لم يُحْتَمَلْ أي عادة إلخ) بأن نام في ثوب أو فراش وخذَه أو مع مَنْ لا يُمْكِنُ كَوْنُهُ مِنْهُ كَالْمَسْجُوحِ نِهَايَةً. □ فُود: (أي الجنابة) وَلَمْ يَقُلْ أي المذكوراتُ حَتَّى تُشْمَلَ الحيضُ والنَّفَاسُ والحُكْمُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ مِنَ المذكوراتِ الموتَ ولا يَتَأَثَّرُ فِيهِ ذَلِكَ وَلِأَنَّ إطلاقَ جَوَازِ العبورِ مُخْتَصٌّ بِالْجَنَابِ ولا يَجُوزُ فِي الحيضِ والنَّفَاسِ إِلَّا مَعَ أَمْنِ التَّلَوُّيِّ؛ وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ مُحَرَّمَاتِ الحيضِ فِي بَابِهِ فَلَوْ عَمَّ هُنَا لَزِمَ

والفرج. □ فُود: (المولج فيه) اعترضه البلقيني في الأولى بأنَّ حَدَثَهُ مُحَقَّقٌ بالترجُّع سواء كان المولج ذَكَراً أو أنثى وبالملازمة أيضاً على تقدير أنوثته وَحَيْثِيَّةِ فَلَيْسَ هو كَمَنْ شَكَّ في خارجه هل هو مَنِيٌّ أو مَذْيٍ؛ لِأَنَّ ذَاكَ لَمْ يَتَحَقَّقْ أَحَدُ الأمرين بعينه بخلاف هذا. قال: فالصوابُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الوضوء دون الغسل لِشَكِّهِ في موجبه فَيَتَيَقَّنُ حَمْلُ كِلَاهِمَا على إجراء الخلاف في الخُشْيَ فَقَطْ؛ لأنه هو الدَّائِرُ بَيْنَ الجنابة والحدث إذ لم يَتَحَقَّقْ أَحَدُهُمَا بعينه. □ فُود: (ويحرمُ بها) أي الجنابة فَإِنَّ قِيلَ هَلَا قَالَ أي المذكوراتِ

ويأتي ما يحرم بالحيف في بابه (ما حرم بالحدّ) ومَرَّ في بابه (والمكث) وهل ضابطه هنا كما في الاعتكاف أو يُكتفى هنا بأدنى طمأنينة لأنه أغلظ، كلُّ مُحتمَلٍ والثاني أقرب أو التردّد من مُسلم.

التكرار سم. هـ فؤد: (ويأتي ما يحرم بالحيف إلخ) وكذا النفس وأما الموت فلا يتأتى فيه ما ذكر رشدي.

هـ فؤد (سلي): (والمكث إلخ) ويظهر أنه صغيرة كإدخال التجاسة والصبيان والمجانين في المسجد مع عدم الأمن شؤري. هـ فؤد: (والثاني أقرب) ويوجه بأنهم إنما اعتبروا في الاعتكاف الزيادة؛ لأن ما دونها لا يسمى اعتكافاً والمدار هنا عدم تعظيم المسجد بالمكث مع الجنابة وهو حاصل بأدنى مكث ع ش وإشارة البصري أقول هو كذلك من حيث المعنى لكن قولهم إنما جاز العبور؛ لأنه لا قرينة فيه وفي المكث قرينة الاعتكاف اهـ. فيه إشعار بأن المدار في المكث على نظير ما في الاعتكاف اهـ. ويمكن أن يجاب بأن مرادهم أن المكث من جنس القرينة في الجملة بخلاف العبور. هـ فؤد: (أو التردّد) الأولى إسقاط الهزئة. هـ فؤد: (أو التردّد إلخ) ومحل حُرمة المكث والتردّد إذا كانا لغير غُبر فإن كانا لغُبر كانا احتلماً فأغلق عليه باب المسجد أو خاف من الخروج على تلّف نحو مالٍ جاز له المكث للضرورة ويجب عليه التيمم شُرح بأفضل ونهاية ويأتي في الشارح مثله وقولهم على تلّف نحو مالٍ أي وإن قلّ كيزهه ع ش أي أو اختصاص أو منعه مانع آخر كردّي عن الإيعاب. هـ فؤد: (من مسلم) سيذكر معزّزه قال في شرح العباب مكلف وخرج به الصبي الجنب فيجوز تمكّنه من المكث فيه ومن القراءة كما نقله الزركشي عن فتاوى التروبي ومثله المجنون اهـ. وفي شرح م ر ما يوافقه لكنه يخالفه ما يأتي في شرح القرآن من قول الشارح ولو صبيًا إلخ وهو أوجه بما نقله الزركشي كما يلزم الولي منعه من سائر المعاصي فليتأمل سم وإشارة الشيرازي وهو أي ما نقله الزركشي مشكّل ولو كان مفروضاً فيما إذا احتاج المميّز للقراءة أو المكث للتعليم لكان قريباً اهـ.

حتى يشمل الحيف والنفس والمكث صحيح، قلت: إنما لم يقل ذلك لأن من المذكورات الموت ولا يتأتى فيه ذلك وهذا قرينة على عدم التعميم؛ ولأن إطلاق جواز العبور لا يتأتى في الحيف والنفس لأنه إنما يجوز العبور منهما مع أمن التلوّث فإطلاقه الجواز إنما يناسب الجنابة ولأنه ذكر محرمات الحيف في بابه فلو عمّم هنا لزم التكرار. هـ فؤد: (من مسلم) قال في شرح العباب مكلف ثم قال: وبمكلف أي وخرج بمكلف الصبي الجنب فيجوز تمكّنه من المكث فيه ومن القراءة كما نقله الزركشي عن فتاوى التروبي واغترض بأنه ليس فيها وفيه نظر؛ لأن له فتاوى أخرى غير مشهورة فلا أثر لكونه ليس في المشهورة ومثله المجنون اهـ وما نقله عن الزركشي ونظر في الإغراض عليه يخالفه قوله الآتي في قول المصنّف والقرآن ولو صبيًا كما مرّ اهـ. وهو أوجه بما نقله الزركشي كما يلزم الولي منعه من سائر المعاصي فليتأمل لكن اغتمد الجواز م ر فقال ومحلّه في البالغ أما الصبي الجنب فيجوز

(في) أرض أو جدار أو هواء (المسجد) ولو بالإشاعة أو الظاهر لكونه على هيئة المساجد فيما يظهر؛ لأن الغالب فيما هو كذلك أنه مسجد ثم رأيت الشككي صرح بذلك فقال إذا رأينا مسجداً أي صورة مسجد يوصل في أي من غير منازع ولا غلبنا له وإقفاً فليس لأحد أن يمنع منه لأن استمراره على حكم المساجد دليل على وقفه كدلالة اليد على الملك فدلالة يد المسلمين على هذا للصلاة فيه دليل على ثبوت كونه مسجداً. قال وإنما نبهت على ذلك لإفلا يفتر بعض الطلبة أو الجهلة فينزع في شيء من ذلك إذا قام له هوى فيه اهـ ويؤخذ منه أن حريم زمزم تجري عليه أحكام المسجد.....

❑ قول (سني): (في المسجد) ومثله رخبته وجناح بجداره وإن كان كله في هواء الشارع كما يقتضيه كلام المجموع نهاية وشرح بأفضل وقوله م ر رخبته هي ما وقف للصلاة حال كونها جزءاً من المسجد ش وقوله م ر وجناح إلخ فيه أنه إن كان داخل في مسجديه فهو مسجد حقيقة؛ لأن المسجد اسم لهذه الأبنية المخصوصة مع الأرض وإن لم يكن داخل في وقفه فظاهر أنه ليس له حكم المسجد رشدي وظاهر أن المراد هو الأول وإنما نبه عليه لئلا يتوهم من كونه في هواء الشارع عدم صحة إدخاله في وقفية المسجد. ❑ فود: (أرض) إلى قوله أو الظاهر في النهاية. ❑ فود: (وهواء المسجد) أي ولو طائراً فيه بزموي. ❑ فود: (بالإشاعة) أي الاستفاضة. ❑ فود: (أو الظاهر إلخ) وفي شرحي الإزهاج والإيعاب والنهاية ما يفيد أنه لا بد من استفاضة كونه مسجداً وظاهره يخالفه ما قاله هنا في التخصة كزدي عبارة النهاية وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية أو يكتفي بالقرينة فيه احتمال والأقرب إلى كلامهم الأول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمساجد المحدثه بينى اهـ. قال ع ش قوله م ر والأقرب إلى كلامهم الأول وفي كلام حجاج ما يرجع الثاني واستشهد له بكلام الشككي فليزجج والأقرب ما قاله حجاج اهـ. ❑ فود: (لكونه إلخ) متعلق بالظاهر. ❑ فود: (على وقفه) أي للصلاة. ❑ فود: (على هذا للصلاة) أي على وقفه للصلاة فعلى صلة فدلالة إلخ واللام صلة هذا وقوله فيه خبر مقدم لقوله دليل إلخ والجملته خبر فدلالة إلخ. ❑ فود: (قال) أي الشككي. ❑ فود: (ويؤخذ منه) أي مما مر عن الشككي. ❑ فود: (إن حريم زمزم إلخ) رجح البجيرمي خلافه عبارته قال علي الأجهوري المالكي في فتاويه سئل عن بئر زمزم هل هي من المسجد الحرام وهل البئر فيها كالبول في المسجد الحرام أم لا فاجاب ليست زمزم من المسجد فالبول فيها أو حريمها ليس بولاً في المسجد وللجنب المكث في ذلك اهـ. وهو كلام وجيه لأن بئر زمزم مقدمة على إنشاء المسجد الحرام فليست داخله في وقفه فلم يكن لها حكمه وكذلك الكعبة ليست منه لبناء الملائكة لها قبل آدم اهـ بحذف وقوله وكذلك الكعبة إلخ فيه وقفة ظاهرة

له المكث فيه كالقراءة كما ذكره المصنف في فتاويه. ❑ فود: (في المسجد) في شرح م ر وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية أو يكتفي بالقرينة فيه احتمال والأقرب إلى كلامهم الأول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمساجد المحدثه بينى اهـ.

وكون حريم البئر لا يصح وقفه مسجدًا إنما يُنظر إليه إن عُلِمَ أنها خارجة عن المسجد القديم ولم يعلم ذلك بل يُحتمل أنها محفورة فيه وعُضِدَتْ إجماعهم على صحته وقف ما أحاط بها مسجدًا ولا فوقفت الممر للبئر كوقف حريمها إذ الحق فيهما لغو المسلمين وكالمسجد ما وقفت بعضه وإن قل مسجدًا شائعا وسيُعلم مما يأتي أنه لا عبرة في مبنى ومزدلفة وعرفة بغير مسجد ذي الخيف ونيرة أي الأصل منهما لا ما زيد فيهما (لا عبوره) أي المروور به.....

وكذا فيما قبله إذ الظاهر أن الكعبة وما في حواشيها من المطاف ومحل البئر مخلوقتان للعبادة فمسجديهما وضعية أصلية لا طارئة بعد خلقهما والله أعلم. □ فود: (وكون حريم البئر الخ) أي المُقتضي لعدم الجزيان. □ فود: (إن عُلِمَ أنها الخ) أي بئر زمزم. □ فود: (عن المسجد الخ) أي الذي حول البيت المُكْرَم. □ فود: (وعُضِدَتْ) أي ذلك الإجماع. □ فود: (على صحته وقف ما أحاط الخ) أي صحته كون ما أحاط ببئر زمزم الشايل لِمَمرها من المسجد. □ فود: (ولاً) راجع إلى قوله بل يُحتمل أي وإن لم يُحتمل قاله الكُردي ولعله راجع لما تضمنته قوله وعُضِدَتْ إجماعهم الخ والمغنى وإن لم يرجع ذلك الإجماع فلا يصح الإجماع المذكور؛ لأن وقف الممر للبئر الداخل فيما أحاط بها الخ.

□ فود: (وكالمسجد) إلى قوله وسيُعلم في النهاية والمغنى. □ فود: (وكالمسجد ما وقف الخ) أي في حرمة المُكْت وفي الشحية للدخل بخلاف صحته الإعتكاف فيه وكذا صحته الصلاة فيه للمأموم إذا تباعد عن إمامه أكثر من ثلثمائة ذراع مغني وفي الكُردي عن الإيعاب بثله. □ فود: (شائعا) بأن ملك جزءًا شائعًا من أرض فوقه مسجدًا وتجب القسمة وإن صغر الجزء الموقوف مسجدًا جدًا ولو كان النصف وقفًا على جهة والنصف موقوفًا مسجدًا حرّم المُكْت فيه ووجب قسمته أيضًا كما هو ظاهر إيعاب اه. كُردي عبارة الشبراملسي وتجب قسمته فورًا قال المناوي ثم موضع القول بصحة الوقف أي وقف الجزء المشاع مسجدًا من أصله حيث أمكنت قسمة الأرض أجزاءً ولا فلا يصح كما يَحْتَجُّه الأذرع وغيره وصرح به ابن الصباغ في فتاويه اه. □ فود: (مما يأتي) لعل في الحج. □ فود: (بغير مسجد ذي الخيف ونيرة) هل سبق استحقاق مبنى وعرفة حتى استثنى سم وقد يقال إن مسجدَيْتَهُما بجعل الله ثم إخباره لئيه فلا تتوقف على السبق. □ فود: (لا ما زيد فيهما) ويتبني أن يكون مثل ما زيد فيهما ما زيد في مسجد مكة المُكْرمة من المسمى.

□ فود: (لا عبوره) ولو عبر بنية الإقامة لم يحرّم المروور فيما يظهر خلافاً لابن الميمون إذ الحرمة

□ فود: (بغير مسجد ذي الخيف ونيرة) هل سبق استحقاق مبنى وعرفة حتى استثنى. □ فود: (أي المروور به) في شرح م ر فلو ركب دابته ومرفيه لم يكن مُكْتاً لأن سببها منسوب إليه بخلاف نحو سرير يَحْمِلُهُ إنسان ومن دخله فنزل في بئرهِ ولم يَمُكُثْ حتى اغتسل لم يحرّم فيما يظهر ويَحْتَمِلُ منه؛ لأنه حصول لا مروور وعلى الأول يُحتمل كلام البغوي أنه لو كان في بئر وذلى نفسه فيها بجعل حرّم على ما إذا ترتب عليه مُكُثٌ كما يظهر من كلامه نفسه ولو لم يجد ماء إلا فيه جاز له المُكُث بقدر حاجته ويتيمم لذلك

ولو على هيبته وإن حُجِلَ على الأوجه؛ لأنَّ سَيْرَ حايِلِهِ مَشْبُوثٌ إِلَيْهِ فِي الطُّلُوفِ وَنَحْوِهِ وَلَوْ  
عَنَّ لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الخُرُوجِ مِنَ البَابِ الآخِرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَهُ قَبْلَ وُصُولِهِ؛ لِأَنَّهُ تَرَدَّدٌ وَهُوَ  
أَعْنَى التَّوَرُّدِ بِهِ لِغَيْرِ غَرَضٍ خِلَافَ الْأَوَّلَى. وَذَلِكَ لِلخَيْرِ الْحَسَنِ «إِنِّي لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ  
وَلَا جُنُبٍ» مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ١٣] وَالْأَصْلُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ  
الْإِتِّصَالُ الْمَوْجِبُ لِتَقْدِيرِ مَوَاضِعِ.....

إِنَّمَا هِيَ لِقَصْدِ الْمُعْصِيَةِ لَا لِلْمُرُورِ وَالسَّيَاحِ فِي نَهْرٍ فِيهِ كَالْمَاءِ وَمَنْ دَخَلَ فَتَزَلَّ بَرْهَ وَلَمْ يَنْكُثْ حَتَّى  
اغْتَسَلَ لَمْ يَخْرُمْ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَوْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ فِيهِ وَهَمَّا مَارَيْنِ فَالْأُجْهَةُ الْحُرْمَةُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ  
عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ لَوْ مَكَثَ جُنُبٌ فِيهِ هُوَ وَزَوْجَتُهُ لِعُنْدٍ لَمْ يَجْزُ لَهُ مُجَامَعَتُهَا نِهَآيَةً أَه. سَمِ قَالَ الْكُرْدِيُّ  
جَمِيعُ ذَلِكَ فِي الْإِمْدَادِ وَالْإِيْمَابِ وَآكْثَرُهُ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ أَه. فُود: (وَلَوْ عَلَى هَيْبَتِهِ) إِلَى وَمِنْ خَصَائِصِهِ  
فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَذَلِكَ إِلَى نَعْمَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ فَقَدَ إِلَى بَلٍ لَوْ كَانَ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. فُود: (وَلَوْ عَلَى هَيْبَتِهِ)  
أَيِ وَخِثَ عَبَّرَ لَا يُكَلِّفُ الْإِسْرَاعَ فِي الْمَشْيِ بَلْ يَنْشِي عَلَى الْعَادَةِ مَعْنَى وَنِهَآيَةً. فُود: (وَإِنْ حَمَلَ الْخُ)  
عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً وَمَرَّ فِيهِ لَمْ يَكُنْ مُكْتًا؛ لِأَنَّ سَيْرَهَا مَسْنُوبٌ إِلَيْهِ بِخِلَافِ نَحْوِ سَرِيرٍ يَحْمِلُهُ  
إِنْسَانٌ أَه. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِمْدَادِ وَالْإِيْمَابِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَسْنُوبٌ إِلَيْهِ قِيَاسٌ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّلَاةِ  
أَنَّهُ إِنْ كَانَ هُنَا زِمَامُهَا بَيْنَهُ لَمْ يَخْرُمْ الْمُرُورُ؛ لِأَنَّهُ سَائِرٌ وَإِنْ كَانَ يَبِيدُ غَيْرَهُ حَرَمٌ لَا سِتْقَارِهِ فِي نَفْسِهِ وَنِسْبَةُ  
السَّيْرِ إِلَى غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ إِنْسَانٌ أَيْ عَاقِلٌ أَه عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ عَنِ الْأَخْهَوْرِيِّ وَمِنْ الْعُبُورِ السَّيَاحِ فِي نَهْرٍ فِيهِ  
أَوْ رَاكِبٌ دَابَّةً تَمُرُّ فِيهِ أَوْ عَلَى سَرِيرٍ يَحْمِلُهُ مَجَانِينَ أَوْ مَعَ عُقْلَاءَ وَالْعُقْلَاءُ مُتَأَخَّرُونَ لِأَنَّ السَّيْرَ حَيْثِيذٍ  
مَسْنُوبٌ إِلَيْهِ أَمَّا لَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ عُقْلَاءَ أَوْ الْبَغْضُ عُقْلَاءَ وَالْبَغْضُ مَجَانِينَ وَتَقَدَّمَ الْمُقْلَاءُ حَرَمٌ عَلَيْهِ حَيْثِيذٍ؛  
لِأَنَّ السَّيْرَ مَسْنُوبٌ إِلَيْهِمْ وَحَيْثِيذٍ فَهُوَ مَاكَيْتٌ أَه. فُود: (وَنَحْوُهُ) أَيِ كَالصَّلَاةِ. فُود: (وَلَوْ عَنَ لَهُ  
الرُّجُوعُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَمِنْ التَّرَدُّدِ أَنْ يَدْخُلَ لِيَأْخُذَ حَاجَةً مِنَ الْمَسْجِدِ وَيَخْرُجَ مِنْ  
البَابِ الَّذِي دَخَلَ مِنْهُ دُونَ وَقُوفٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ دَخَلَ يُرِيدُ الخُرُوجَ مِنَ البَابِ الْآخِرِ ثُمَّ عَنَّ لَهُ الرُّجُوعُ  
فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ أَه. فُود: (لِأَنَّهُ تَرَدَّدٌ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْإِمْدَادِ وَلَوْ دَخَلَ عَلَى عَزَمَ أَنَّهُ مَتَى وَصَلَ لِلْبَابِ  
الْآخِرِ رَجَعَ قَبْلَ مُجَاوِزَتِهِ لَمْ يَجْزُ لِأَنَّهُ يَنْشِي التَّرَدَّدَ أَه. فُود: (خِلَافَ الْأَوَّلَى) وَفَاقًا لِلنَّهَآيَةِ وَخِلَافًا  
لِلْمَعْنَى عِبَارَتُهُ وَكَمَا لَا يَخْرُمْ لَا يَكْزُرُ إِنْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْمَسْجِدُ أَقْرَبَ طَرِيقَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهُ غَرَضٌ كَرِهَ كَمَا فِي الرُّؤْيَةِ وَأَصْلُهَا، وَقَالَ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى لَا مَكْرُوهَ وَبَيَّنَّغِي اغْتِمَادُ  
الْأَوَّلِ حَيْثُ وَجَدَ طَرِيقًا غَيْرَهُ فَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ يَخْرُمْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَالْأَوَّلَى الْأَوَّلَى أَه. فُود: (وَذَلِكَ)

كَمَا لَا يَخْفَى وَلَوْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ فِيهِ وَهَمَّا مَارَيْنِ فَالْأُجْهَةُ الْحُرْمَةُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ  
لَوْ مَكَثَ جُنُبٌ فِيهِ هُوَ وَزَوْجَتُهُ لِعُنْدٍ لَمْ يَجْزُ لَهُ مُجَامَعَتُهَا أَه. فُود: (لِأَنَّهُ تَرَدَّدٌ) قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَمِنْ  
التَّرَدُّدِ أَنْ يَدْخُلَ لِيَأْخُذَ حَاجَةً مِنَ الْمَسْجِدِ وَيَخْرُجَ مِنَ البَابِ الَّذِي دَخَلَ مِنْهُ دُونَ وَقُوفٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ  
دَخَلَ يُرِيدُ الخُرُوجَ مِنَ البَابِ الْآخِرِ ثُمَّ عَنَّ لَهُ الرُّجُوعُ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ م ر. فُود: (وَالْأَصْلُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ

قبل الصلاة نعم إن احتلّم فيه وعشر عليه الخروج منه جاز له المكث فيه للضرورة ولزّمه التيمّم ويحرّم بثرايه وهو الداجل في وقفه ولو فقد الماء إلا فيه ومعه إناء.....

أي ما ذكر من حرمة المكث دون العبور. ٥ فؤد: (قيل الصلاة) أي في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [الماء: ٤٣] قال ابن عباس وغيره لا تقربوا مواضع الصلاة؛ لأنه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد المغني. ٥ فؤد: (نعم) إلى قوله فإن فقد في المغني. ٥ فؤد: (للضرورة) ويتبيّن أن يكون منها ما إذا كان خارج المسجد ولم يُمكِنه الغسل إلا في الحمام لخوف بَرْدِ الماء أو نحوه ولم يَتيسَّر له أخذ أجرة الحمام إلا من المسجد فيجوز له الدخول إن تيمّم ومكث قدر حاجته كما قاله الرّمليّ سم على المنهج.

(فائدة) عن الإمام أحمد أن للجُنب أن يَمكُث بالمسجد لكن بشرط أن يتوضّأ ولو كان الغسل يُمكِنه من غير مشقّة ش. ٥ فؤد: (ولزّمه التيمّم) فلو وجد ماء يكفي بعض أعضائه أو وجد ماء يكفي جميعها لكن منعه نحو البرد من استعماله في جميعها دون بعضها فالأقرب وجوب استعمال المقدور في الصورتين تقليلًا للحدّث سم على المنهج اه. ع ش وعبارة البجيرمي ويحبّ عليه أيضًا أن يغسل ما يُمكِنه غسله من بدنه إذ الميسور لا يَسْقُطُ بالمسور بزماويّ قال شيخنا العزيزي وما يقع للشخص في بعض الأحيان من أنه ينام عند نساء أو أولاد مُردّ ويحتلم ويخشى على نفسه من الوقوع في عِرضه لو اغتسل عُدّ مُبيح للتيمّم؛ لأنه أشدّ من الخوف على أخذ المال لكن يغسل من بدنه ما يُمكِنه غسله ثم يَتيمّم ويصلي ويقضي؛ لأن هذه مثل التيمّم للبرّد انتهى. ٥ فؤد: (ويحرّم بثرايه إلخ) ويصحّ نهاية عبارة الخطيب ولكن يجب عليه أن يَتيمّم إن وجد غير تراب المسجد فإن لم يجد غيره لا يجوز له أن يَتيمّم به فلو خالف وتيمّم به صحّ تيمّمه كالتيمّم بتراب مَغْصُوبٍ والمراد بتراب المسجد الداجل في وقفه لا المجموع من ريع ونحوه اه. وعبارة الكُرديّ وحيث لم يجد غيره جاز له المكث بالمسجد جنبًا بلا تيمّم كما هو ظاهر قال الشارح في الإيعاب ونَحَتِ الْأَذْعَى حِلَّهُ بما جَلِبَ إِلَيْهِ من خارج وبتراب أرض الغير إذا لم يعلم كراهته لأنه مما يَسَامَحُ به عادة انتهى. ٥ فؤد: (وهو الداجل في وقفه) هل المُشْتَرِي له من غَلِيَّة كَأَجْزَائِهِ أو كالذي قَرَضَهُ به أحد من غير وقف فيه نظر، والأوّل أقرب ولو شكّ في كونه من أجزائه ففيه تردّد ولعلّ التّحريم أقرب؛ لأن الظاهر احتراؤه وكونه من أجزائه حتى يعلم مسوّغ لإخذه حاشية الإيضاح لحجّ وتردّد المذكور في المُشْتَرِي من الغلّة إنّما يتأتّى إذا قلنا إنّ الداجل في وقفه لا يجزئ في التيمّم وحمل ذلك التردّد على أنه هل يجزئ أو لا وأما على ما ذكر الشارح م ر

يُعَارِضُ هَذَا الْأَصْلَ أَنَّ الْأَصْلَ حَنْلُ الصَّلَاةِ عَلَى ظَاهِرِهَا وَعَدَمُ تَقْدِيرِ مَوَاضِعَ. ٥ فؤد: (ويحرّم بثرايه إلخ) لو شكّ في التراب الموجود فيه هل دخل في وقفه أو طرأ عليها فهل يحرّم التيمّم به ويتبيّن التّحريم لأن الظاهر أنه ترابه ويُؤَيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ثُبُوتِ الْمَسْجِدِيَّةِ بِالْإِشَاعَةِ، وَقَدْ يَنْجُو اغْتِيَارُ الْقَرَانِيْنِ اه.

تَيْمُمٌ وَدَخَلَ لِمَلِيهِ لِيُغْتَسِلَ بِهِ خَارِجَهُ فَإِنْ قُعِدَ الْإِنَاءُ جَازَ لَهُ الْاِغْتِسَالُ فِيهِ وَاعْتَفَرَ لَهُ زَمَنُهُ لِلضَّرُورَةِ بَلْ لَوْ كَانَ الْمَاءُ فِي نَحْوِ بَرَكَةٍ فِيهِ جَازَ لَهُ دُخُولُهُ مُطْلَقًا لِيُغْتَسِلَ مِنْهَا وَهُوَ مَا زِلْنَا فِيهَا لِعَدَمِ الْمُكُثِّ وَمِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ جُلُّ الْمُكُثِّ لَهُ بِهِ جُنُبًا وَلَيْسَ عَلَيْنَا رَيْبٌ مِنْهُ فِي ذَلِكَ وَخَبَرَهُ ضَعِيفٌ وَإِنْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ غَرِيبٌ. قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَخَرَجَ بِالمَسْجِدِ نَحْوُ الرِّبَاطِ وَالمَدْرَسَةِ وَمُصَلَّى الْعِيدِ. (وَالْقُرْآنُ) مِنْ مُسْلِمٍ أَيْضًا وَلَوْ صَبِيًّا كَمَا مَرَّ.....

مِنْ أَنَّ الدَّخَلَ فِي وَفْقِهِ يَحْرُمُ التَّيْمُمُ بِهِ وَيَصِحُّ بِخِلَافِ الْخَارِجِ عَنْهُ كَالَّذِي تَهَبُّ بِهِ الرِّيحُ فَلَا يَظْهَرُ التَّرُدُّ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ عَلَى الرَّجَاءِ الْمَذْكُورِ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ مُطْلَقًا وَيَصِحُّ ع. ش. □ فَوَدَّ: (تَيْمُمٌ) أَيْ حَتْمًا نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (جَازَ لَهُ الْاِغْتِسَالُ الْإِنْخ) وَلَزِمَهُ التَّيْمُمُ لِلدُّخُولِ. □ فَوَدَّ: (جَازَ لَهُ دُخُولُهُ مُطْلَقًا) أَيْ سَوَاءَ كَانَ مَعَهُ إِنَاءٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ دُخُولَهُ وَاعْتِسَالَهُ مِنَ الْبَرَكَةِ بِالكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَاجِبٌ لَا جَائِزٌ أَنَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِنَاءٌ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ إِنَاءٌ فَلَا تِلْكَ لَوْ لَمْ يَقْعَلْ ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ لِمَلِيهِ وَلَا يُقْتَضَرُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَمَا ذَكَرَهُ وَلَا ضَرُورَةَ وَالحَالُ مَا ذَكَرَ بَصْرِيٌّ وَقَوْلُهُ سَوَاءٌ كَانَ مَعَهُ إِنَاءٌ الْإِنْخ أَيْ وَسَوَاءٌ تَيْمُمٌ أَوْ لَا وَقَوْلُهُ وَاجِبٌ لَا جَائِزٌ الْإِنْخ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ مَا هُنَا جَوَازٌ يُغْدِ الْاِئْتِنَاعَ قَيْسَمَلُ الْوُجُوبِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ خَصَائِصِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُنْزِلِ وَيَجُلُّ فِي الْمَغْنَى الْإِقُولُ وَلَيْسَ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ صَبِيًّا كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ خَصَائِصِهِ الْإِنْخ) وَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَنْبِيَاءِ لَكِنَّهُ لَمْ يَقْعَلْ مِنْهُ ﷺ الْمُكُثُّ فِيهِ جُنُبًا بِخَبَرٍ مِي. □ فَوَدَّ: (حُلُّ الْمُكُثِّ الْإِنْخ) قَضِيَّةٌ اخْتِصَارُهُ فِي الْخُصُوصِيَّةِ عَلَى جُلِّ الْمُكُثِّ أَنَّهُ ﷺ كَثِيرُهُ فِي الْقِرَاءَةِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَخَبَرُهُ) وَهُوَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُبَابِ عَنْ الْمَجْمُوعِ يَا عَلِيٍّ لَا يَجُلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرَكَ سَمِيعٌ ع. ش. □ فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ) قَدْ يُقَالُ سَبَقَ مِنَ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْمَنَاقِبِ عَلَى أَنَّهُ بِمَرَاجِعَةِ أَصْلِ الرُّوضَةِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا أَصْلَ وَلَا مُسْتَنَدَ لِثُبُوتِ هَذِهِ الْخُصُوصِيَّةِ لَهُ ﷺ إِلَّا حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ هَذَا فَإِنَّ سَفْطَ الْاِجْتِنَاعِ بِهِ لَمْ يَنْقُ لَهُ مُسْتَنَدٌ وَيَرْجِعُ الْأَمْرُ إِلَى نَفْيِهَا عَنْهُ ﷺ أَيْضًا كَمَا قَالَ بِهِ الْقَطَالُ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالَّذِي خَرَجَ بِهِ الشَّارِحُ مِنْ ثُبُوتِهَا هُوَ مَا حَكَاهُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ عَنْ صَاحِبِ التَّلْخِصِ وَأَشَارَ الْإِمَامُ التَّوَوُّيُّ فِي الزَّوَائِدِ إِلَى تَرْجِيحِهِ بِصُرِّي. □ فَوَدَّ: (قَالَ الْإِنْخ) أَيْ قَوْلُهُ وَخَبَرُهُ ضَعِيفٌ الْإِنْخ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُقْرَأُ فِي النِّهَايَةِ الْإِقُولُ وَلَوْ صَبِيًّا كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ وَتَخْرِيكَ إِلَى لَا بِالْقَلْبِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ صَبِيًّا) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَشَرْحِ الْمُبَابِ كَمَا مَرَّ مَعَهُ مَا فِيهِ. □ فَوَدَّ: (وَمُصَلَّى الْعِيدِ).

(فَاتِلَةٌ) لَا بَأْسَ بِالتَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ لِغَيْرِ الْجُنُبِ وَلَوْ لِغَيْرِ أَغْرَبَ نَعَمْ إِنْ سَبَقَ عَلَى الْمُصَلِّينَ أَوْ شَوْشَ عَلَيْهِمْ حَرَمُ التَّوْمِ فِيهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ وَلَا يَحْرُمُ إِخْرَاجُ الرِّيحِ فِيهِ لَكِنَّ الْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي بَابِ الْحَدِيثِ لَكِنَّ مَعَهُ مَا فِيهِ كُرْدِي.

□ فَوَدَّ: (وَمِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ الْإِنْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَفِيهِ أَيْ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ خَبَرَ «يَا عَلِيٍّ لَا يَجُلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرَكَ» ضَعِيفٌ وَإِنْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ هـ.



ولو حرفاً منه أي قراءته باللفظ بحيث يُسمع نفسه إن اعتدل سَمِعَهُ ولا عارضَ بمنته وبإشارة الأخرس وتحريك لسانه كما بُثِّث ذلك مع ما فيه في شرح القُباب لا بالقلب للحديث الحسن ولا يقرأ المُحَنَّب ولا الحائِض شيئاً من القرآن، وقرأ بكسر الهمزة نهي وبضمها خَبَرُ بِمعناه نعم يلزَمُ فاقِد الطهورين قراءة الفاتحة في صلاته لِتَوْقُفِ صِحَّتِهَا عليها وأما يحزُم ما ذَكَرَ إن قَصَدَ القراءة وحدها أو مع غيرها (وتجمل) لِجُنُبٍ وحائِضٍ ونُفَسَاءٍ (أذكاره) ومَوَاعِظُهُ وقَصَصُهُ وأحكامه.....

• فُود: (ولو حرفاً منه) لَأَن نُّطْفِئَ بِحَرْفٍ بِقَصْدِ الْقُرْآنِ شُرُوعٌ فِي الْمَغْصِيَةِ فَالتَّخْرِيمُ لِذَلِكَ لَا لِكُونِهِ يُسَمَّى قَارِئاً نِهَايَةً قَالَ سَمَ ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِقَصْدِ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أ. هـ. وَأَقْرَأَ الرَّشِيدِي وَالْبُجَيْرِيُّ. • فُود: (وتحريك لسانه) عَطَفَ تَفْسِيرَ عِبَارَةِ الشُّوْبَرِيِّ وَالْمُرَادُ إِشَارَةً بِمَحَلِّ النُّطْقِ كِلْسَانِهِ لَا مُطْلَقُ الْإِشَارَةِ أ. هـ. فُود: (لا بالقلب) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمَغْنَى وَيَجُوزُ لِلْجُنُبِ إِخْرَاجُ الْقُرْآنِ عَلَى قَلْبِهِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ وَالْمَغْنَى بِهِ بِتَحْرِيكِ شَفْتَيْهِ إِنْ لَمْ يُسْمِعْ نَفْسَهُ وَالتَّنْظَرُ فِي الْمُضْخَفِ وَقِرَاءَةُ مَنْسُوحِ الثَّلَاوَةِ وَمَا وَرَدَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ أَيِ الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ أ. هـ. فُود: (ويقرأ بكسر الهمزة إلخ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى رَوَى بِكُسْرِ الهمزة عَلَى النَّهْيِ وَيَضُمُّهَا عَلَى الْخَبَرِ الْمُرَادُ بِهِ النَّهْيُ أ. هـ. فُود: (نعم يلزم إلخ) وَلَوْ نَذَرَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَأَجَنَّبَ فِيهِ وَلَمْ يَجِدْ مَا يَنْقُصُ بِهِ وَلَا تُرَابًا يَتَيَّمُّ بِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ فَالْمُتَمَتِّعُ عَلَيْهِ التَّنْفُلُ بِالْقِرَاءَةِ كَمَا فِي الْإِزْشَادِ وَيُنَابِ أَيُّضًا عَلَى قِرَائَتِهِ الْمَذْكُورَةِ فَهَذَا كَمَا قَايِدُ الطَّهَوْرَيْنِ حَيْثُ أَوْجَبُوا عَلَيْهِ صَلَاةَ الْفَرَضِ وَقِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ فِيهِ فَالْقِرَاءَةُ الْمَنْدُورَةُ هُنَا كَالْفَاتِحَةِ ثُمَّ فَلَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ ثُمَّ ع ش وَأُجْهَوْرِي. • فُود: (فاقد الطهورين) أَيِ الْمُحَنَّبِ بِجَيْرِي. • فُود: (قراءة الفاتحة) وَيَتَمَتَّعُ قِرَاءَةً غَيْرَهَا سَمَ وَعِبَارَةُ الْخَطِيبِ وَفَاقِدُ الطَّهَوْرَيْنِ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَجُوبًا فَقَطْ لِلصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَيْهَا أَمَا خَارِجَ الصَّلَاةِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ شَيْئًا وَلَا أَنْ تَوَطَّأَ الْحَائِضُ أَوْ النُّفَسَاءُ إِذَا انْقَطَعَ تَمُّهَا أ. هـ. فُود: (في صلاته) أَيِ الْمَفْرُوضَةِ فَقَطْ لِأَنَّهُ لَا يُصَلِّيُ التَّوَائِلَ وَلَا بُدَّ أَنْ يَقْصِدَ الْقِرَاءَةَ وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ع ش وَكَذَا قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ شُوبَرِيٍّ وَمِثْلُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ بِدَلِّهَا الْقُرْآنِيَّ لِمَنْ عَجَزَ عَنْهَا كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ أ. هـ. بِجَيْرِي. • فُود: (لِتَوْقُفِ صِحَّتِهَا إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابٌ مَا وَقَعَ السُّوَالُ عَنْهُ مِنْ أَنَّ فَايِدَ الطَّهَوْرَيْنِ إِذَا تَعَدَّرَ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ إِلَّا مِنْ الْمُضْخَفِ وَلَمْ يُمْكِنَهُ إِلَّا مَعَ حَمْلِهِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَوْ لَا يَضْرِي أَيِ وَهُوَ الْجَوَازُ. • فُود: (إن قصد القراءة إلخ) هَذَا يَشْمَلُ مَا لَوْ قَرَأَ آيَةً لِلْإِحْتِجَاجِ بِهَا فَيَحْزُمُ قِرَاءَتَهَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْمَجْمُوعِ أ. هـ. بِجَيْرِي عَنِ الشَّيْخِ خَضِر. • فُود: (ومواعظه) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُ فِي النَّهْيِ وَالْمَغْنَى. • فُود: (وأحكامه) وَجُمْلَةُ الْقُرْآنِ لَا تَخْرُجُ عَمَّا ذَكَرَ فَكَانَتْ قَالَ تَجَلُّ قِرَاءَةُ جَمِيعِهِ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدِ الْقُرْآنِيَّةَ ع ش.

• فُود: (حرفاً منه) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِقَصْدِ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَيْهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ. • فُود: (قراءة الفاتحة) أَيِ وَتَمَتَّعَ نِرَاءَةً غَيْرَهَا.

(لا بقصد قرآن) سواء أقصَدَ الذِّكْرَ وحده أم أطلق؛ لأنَّه أي عند وجود قرينة تقتضي صرفه عن موضوعه كالجنابة هنا لا يكون قرآنًا إلا بالقصد. وذَهَبَ جمعٌ مُتَّفَقُونَ إلى أنَّ ما لا يوجد نظمُه إلا في القرآن كالإخلاص بحرُّمٌ مُطلقًا وهو مُتَّجِعٌ مُدْرِكًا ومن ثَمَّ اختارَ جمعُ الحرمة في حالة الإطلاق مُطلقًا لكنَّ تسوية المصنَّف بين أذكاره وغيرها مِنَّا ذِكْرُ صريح في جواز كُلِّه بلا قصد واعتمده غير واحد ولو أحدثتُ جُنُبٌ تَتِمُّ بِحَضَرٍ أو سَفَرٍ حلُّ له الشكُّ والقراءة لبقاء تَتِمُّه بالنسبة إليهما وخَرَجَ بالقرآن نحو التوراة وما نُسِخَتْ تلاوته، والحديث القدسي وبالمُسلم الكافر فلا يُمنَعُ من القراءة.....

• قول (سني): (لا بقصد قرآن) تَقُولُهُ في الأكل بِسْمِ اللَّهِ وعند فراغه منه الحمد لله وعند رُكُوبِهِ سُبحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وعند المصيبة إنا لله وإنا إليه راجعون نهاية. • قُود: (أم أطلق) كَانَ جَرَى بِهِ لِسَانُهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ نِهَآيَةً وَمُنْهَى وَإِمْدَاد. • قُود: (لأنَّه) أَيِ الْقُرْآنِ أَوْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَذْكَارِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ.

• قُود: (لا يكون إلخ) خَبَرٌ إِنْ أَيْ لَا يُعْطَى حُكْمُ الْقُرْآنِ مِنْ حُرْمَةِ الْقِرَاءَةِ. • قُود: (بالقصد) أَيِ بَقْصِدِ قُرْآنٍ وَلَوْ مَعَ غَيْرِهِ ع ش. • قُود: (مطلقًا) أَيِ قَصَدَ الْقُرْآنَ أَوْ لَا. • قُود: (وهو مُتَّجِعٌ) خِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُنْهَى عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَظَاهِرُ آتِهِ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَا لَا يَوْجَدُ نَظْمُهُ إِلَّا فِيهِ وَبَيْنَ مَا يَوْجَدُ نَظْمُهُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ كَمَا اغْتَمَدَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِلْمَعْقُولِ اه. • قُود: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ مُوَافَقَةِ الْمُنْكَرِ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْجَمْعُ. • قُود: (مطلقًا) أَيِ وَجَدَ نَظْمُهُ فِي الْقُرْآنِ أَوْ لَا. • قُود: (لَكِنْ) تَسْوِيَةُ الْمُصَنَّفِ أَيِ فِي غَيْرِ الْمُنْهَاجِ سَم. • قُود: (فِي جَوَازِ كُلِّهِ) أَيِ كُلِّ الْقُرْآنِ أَوْ كُلِّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَذْكَارِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَالْمَالُ وَاجِدٌ لِمَا مَرَّ عَنْهُ ش أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ. • قُود: (وَاعْتَمَدَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ) وَكَذَا اغْتَمَدَهُ النَّهَآيَةُ وَالْمُنْهَى كَمَا مَرَّ عِبَارَةُ الثَّانِي وَظَاهِرُهُ أَنَّ ذَلِكَ جَارٍ فِيمَا يَوْجَدُ نَظْمُهُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ وَمَا لَا يَوْجَدُ نَظْمُهُ إِلَّا فِيهِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا شَمِلَهُ قَوْلُ الرُّوضَةِ أَنَا إِنْ قَرَأْتُ شَيْئًا مِنْهُ لَا عَلَى قَصْدِ الْقُرْآنِ فَيَجُوزُ بَلْ أَقْنَى شَيْخِي أَيِ الشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ بَأَنَّهُ إِنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ جَمِيعَهُ لَا بِقَصْدِ الْقُرْآنِ جَازَ اه.

• قُود: (وَلَوْ أَخَذْتُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُنْهَى. • قُود: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَآيَةِ.

• قُود: (وَبِالْمُسْلِمِ الْكَافِرِ) وَفِي خُرُوجِهِ بِذَلِكَ نَظَرٌ إِذْ كَلَامُهُ السَّابِقُ فِي الْحُرْمَةِ وَهِيَ عَامَّةٌ لِلْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّهُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ فَلَا يُنْتَعَى إلخ إِلَى أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمُسْلِمِ إِنَّمَا هُوَ لِلْحُرْمَةِ وَالْمَنْعِ مِمَّا إِنَّمَا الْكَافِرُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَلَا يُنْتَعَى مِنْهُ ع ش اه. • قُود: (فَلَا يُنْتَعَى مِنَ الْقِرَاءَةِ) بَلْ يُمَكِّنُ مِنْهَا أَنَا

• قُود: (تَسْوِيَةُ الْمُصَنَّفِ) أَيِ فِي غَيْرِ الْمُنْهَاجِ. • قُود: (فَلَا يُنْتَعَى مِنَ الْقِرَاءَةِ إلخ) تَفْصِيلُهُمْ فِي الْكَافِرِ بَلَا يُنْتَعَى دُونَ لَا يَحْرُمُ قَدْ يُشْعِرُ بِعَدَمِ انْتِفَائِهِ الْحُرْمَةِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِتَكْلِيفِ الْكَافِرِ بِالْفُرُوعِ لَكِنْ قَضِيَّةٌ كَوْنُ ذَلِكَ مُحْتَزَرًا الْحُرْمَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ هُوَ انْتِفَاءُ الْحُرْمَةِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمُقْتَضَى تَمَكُّنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْكَافِرِ مِنَ الْمَسْجِدِ مَعَ غَلْبَةِ جَنَابَتِهِ وَإِطْلَاقِهِمْ جَوَازَ دُخُولِ الْكَافِرِ الْمَسْجِدَ لِحَاجَةِ بِلَادِنِ الْمُسْلِمِ إِذْ لَوْ كَانَ دُخُولُهُ حَرَامًا مَا جَازَ الْإِدْنُ فِيهِ قَلِيلٌ اجْع.

إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ وَلَمْ يَكُنْ مُعَانِدًا وَلَا مِنَ الْمُكْبَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَقِقُ حُرْمَتُهُمَا وَإِنَّمَا مُنْعٌ مِنْ مَسِّ الْمُصْحَفِ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ أَكْثَرُ نَعَمْ الذُّمَّةُ الْحَائِضُ أَوْ الثَّقَسَاءُ تُنْتَعَى مِنْهُمَا بِلَا خِلَافٍ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَبِهِ يُعْلَمُ شِدْوُذُ مَشِيهِمَا عَلَى مُقَابِلِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَذَلِكَ لِيُغْلِظَ حَدِيثُهُمَا وَلَيْسَ لَهُ وَلَوْ غَيْرُ جُنُبٍ دُخُولُ مَسْجِدٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ.....

قِرَاءَتُهُ مَعَ الْجَنَابَةِ فَتَحَرَّمَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ خِطَابَ عِقَابٍ زِيَادِيٍّ اه. ع ش.

• قُودُ: (إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ الْفُخ) وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيمُهُ لِلْكَافِرِ الْمُعَانِدِ وَيُتَنَعَّى تَعْلِيمُهُ فِي الْأَصَحِّ وَغَيْرِ الْمُعَانِدِ إِنْ لَمْ يُزَجَّ إِسْلَامُهُ لَمْ يَجَزْ تَعْلِيمُهُ وَإِلَّا جَارَ نِهَآةٍ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَنْعِ كَوْنُهُ مِنَ الْإِمَامِ بَلْ يَجُوزُ مِنَ الْآحَادِ ؛ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْ مُتَكَرِّرٍ وَهُوَ لَا يَخْتَصُّ بِالْإِمَامِ ع ش. • قُودُ: (وَلَمْ يَكُنْ مُعَانِدًا) مُقْتَضَاهُ أَنَّ الْمُعَانِدَ إِذَا رُجِيَ إِسْلَامُهُ يُنْتَعَى مِنْهُ وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ لَا سِيَّمَا إِذَا غَلَبَ الظَّنُّ فَتَقَطَّنَ وَجِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ وَلَمْ يَتَقَرَّضْ لِعَدَمِ الْمُعَانِدَةِ بَضْرِيٍّ وَقَدْ بَصُرُحُ بِذَلِكَ مَا فِي ع ش عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِلزُّمَلِيِّ مِمَّا نَصَّه، وَجِبَارَتُهُ عَلَى الْبَهْجَةِ نَعَمْ شَرَطُ تَمْكِينِ الْكَافِرِ مِنَ الْقِرَاءَةِ أَنْ لَا يَكُونَ مُعَانِدًا أَوْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَالْقِيَاسُ أَيْضًا مَنَعَهُ مِنْ كِتَابَتِهِ الْقُرْآنَ حَيْثُ مُنْعٌ مِنْ قِرَاءَتِهِ اه. • قُودُ: (لِأَنَّ حُرْمَتَهُ أَكْثَرُ) بِذَلِيلِ حُرْمَةِ حَمْلِهِ مَعَ الْحَدِيثِ وَحُرْمَةِ مَسِّهِ بِنَجَسٍ بِخِلَافِهَا أَيْ الْقِرَاءَةِ إِذْ تَجُوزُ مَعَ الْحَدِيثِ وَيَقُومُ نَجَسٌ نِهَآةٍ أَيْ وَلَوْ بِمُغْلَظٍ وَإِنْ تَعَمَّدَ فَعَلَّ ذَلِكَ ع ش. • قُودُ: (وَلَا مِنَ الْمُكْبَ) لَمْ يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ سَم.

• قُودُ: (تُنْتَعَى مِنْهُمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ الْحَيْضِ بَلْ فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْحَيْضِ لَا خِلَافَ فِيهِ فَمَا وَقَعَ لَهُمَا فِي اللَّعَانِ مِنْ أَنَّهُمَا كَالْجُنُبِ الْكَافِرِ ضَعِيفٌ أَنْتَهَى وَفِي شَرْحِ م ر وَفِي مَنَعِ الْكَافِرَةِ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا وَأَمِنَتْ التَّلَوِيثَ مِنَ الْمَسْجِدِ اخْتِلَافٌ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَالْأَقْرَبُ حَمْلُ الْمَنْعِ عَلَى عَدَمِ حَاجَتِهَا الشَّرْعِيَّةِ وَعَدَمُهُ عَلَى وُجُودِ حَاجَتِهَا الشَّرْعِيَّةِ اه. سَم وَقَالَ السَّيِّدُ الْبَضْرِيُّ أَقُولُ لَوْ جُمِعَ بِحَمْلِ الْمَنْعِ عَلَى خَشْيَةِ التَّلَوِيثِ وَالْجَوَازِ عَلَى الْأَمْنِ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا فَلْيَتَأَمَّلْ اه. أَقُولُ: وَيُتَنَعَّى هَذَا الْجَمْعُ تَقْيِيدُهُمْ مَحَلَّ الْخِلَافِ بِأَمْنِ التَّلَوِيثِ كَمَا مَرَّ عَنْ النَّهَآةِ، وَيُوَافِقُ جَمْعُ النَّهَآةِ الْمَذْكُورُ قَوْلَ الْمُغْنِيِّ نَعَمْ الْحَائِضُ وَالثَّقَسَاءُ عِنْدَ خَوْفِ التَّلَوِيثِ كَالْمُسْلِمَةِ اه.

• قُودُ: (شِدْوُذُ مَشِيهِمَا) أَيْ الشَّيْخَيْنِ وَقَوْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَيْ فِي اللَّعَانِ. • قُودُ: (وَلَيْسَ) إِلَى الْمَشْنِ فِي النَّهَآةِ وَالْمُغْنِيِّ. • قُودُ: (وَلَيْسَ لَهُ) أَيْ لِلْكَافِرِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى. • قُودُ: (إِلَّا لِحَاجَةٍ الْفُخ) كَلَامُ سَمَاعٍ قُرْآنَ لَا كَأَكْلٍ وَشَرْبٍ مُغْنِي عِبَارَةً ع ش أَيْ تَعَلَّقُ بِمَصْلَحَتِنَا كِتَابَةَ الْمَسْجِدِ وَلَوْ تَنَسَّرَ غَيْرُهُ أَوْ تَعَلَّقَ بِهِ

• قُودُ: (وَلَا مِنَ الْمُكْبَ) لَمْ يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ. • قُودُ: (تُنْتَعَى مِنْهُمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ: وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ الصَّلَاةِ بَلْ فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْحَيْضِ لَا خِلَافَ فِيهِ فَمَا وَقَعَ لَهُمَا فِي اللَّعَانِ مِنْ أَنَّهُمَا كَالْجُنُبِ الْكَافِرِ ضَعِيفٌ اه. وَفِي شَرْحِ م ر وَفِي مَنَعِهَا مِنَ الْمَسْجِدِ اخْتِلَافٌ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَالْأَقْرَبُ حَمْلُ الْمَنْعِ عَلَى عَدَمِ حَاجَتِهَا الشَّرْعِيَّةِ وَعَدَمُهُ عَلَى وُجُودِ حَاجَتِهَا الشَّرْعِيَّةِ وَالْكَلَامُ فِيمَنْ أَمِنَتْ التَّلَوِيثَ.

مع إذن مسلم مكلف أو جلوس قاض للحكم به ويظهر أن جلوس مُفْتٍ به للإفتاء كذلك.  
(واقفه) أي الغسل للحي من جنابة أو غيرها أو لَسَبٍ مِمَّا سُنَّ له الغسل إذ الغسل المندوب كالمفروض في الواجب من جهة الاعتداد به والمندوب من جهة كماله نعم يتفارقان في النية كما يُعلم ممَّا باتى في الجمعة وبما تقرر يُعلم أن في عبارته شبه استخدام؛ لأنه أراد بالغسل في الترجمة الأعم من الواجب والمندوب والضمير في موجه الواجب وفي أقله وأكمله الأعم إذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا أكمل (نية رفع جنابة) ويدخل فيها

لكن حصولها من جهتنا كاستيثاره أو دعواه عند قاض أما غير ذلك فلا يجوز الإذن له فيه لإجله كدخوله لأكل في المسجد أو تفريغ نفسه في سقايته التي يدخل إليها منه أما التي لا يدخل إليها منه فلا يمتنعون من دخولها بلا إذن مسلم نعم لو غلب على الظن تنجيسهم ماءها أو جذرائها ميعوا ولا يجوز الإذن لهم في الدخول اهـ. ة فود: (مع إذن مسلم إلخ) رجل أو امرأة وخرج بالمسجد فيور الانبياء فلا يجوز الإذن له في دخولها مطلقا تعظيما كما في فتاوى الشارح م ر ع ش. ة فود: (مكلف إلخ) فإن دخل بغير ذلك غرر بجيرمي وكردبي. ة فود: (أو جلوس قاض إلخ) هذا بالنسبة للتمكني أما هو فيخرم عليه الجلوس مع الجنابة لأنه مخاطب بالفروع خطاب عقاب ويثل ذلك القراءة بجيرمي. ة فود: (أي الغسل إلخ) عبارة المعني والنهاية أي الغسل الواجب الذي لا يصح بدونه اهـ. ة فود: (أو غيرها) أي مما يوجب الغسل. ة فود: (أو لسبب إلخ) عطف على قوله من جنابة إلخ. ة فود: (وبما تقرر يُعلم إلخ) فيه نظر بل الضمير في موجه للأعم أي القدر المشترك أيضا والمعنى أن الموجب لجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الأمور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للواجب إذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فتأمل سم على حجة اهـ. ع ش ولك أن تمنع أو لا رجوع الضمير للأعم بأن المتبادر منه وجوب كل فرد من الحقيقة الشرعية وليس كذلك ثم. ة فود: (ولا وجه له) بأن مآل المعنى المذكور كما مر في أول الباب أن الأسباب التي يترتب عليها وجوب الغسل ما ذكر ولا مخدور في ذلك المعنى. ة فود: (شبه استخدام) بل نفس الاستخدام كما يفيد تعلقه. ة فود: (وفي أقله وأكمله الأعم) لا يخفى ما فيه إذ ما ذكر من الأقل والأكمل لا يجريان في غسل الميت هذا ولعل الأقرب أن مراد المصنف بالغسل في الترجمة المطلقة وكذا في موجه وأما في أقله وأكمله فغسل الحي بقرينة ذكرهما بالنسبة إلى الميت في باب وإن اتصف من نفسك ظهر لك التفاوت بين ما ذكرنا وما أفاده الشارح قدس الله سره بصري. ة فود: (إذ الواجب إلخ) هذا يدل على أنه أراد بالمندوب سُنَّ الغسل

ة فود: (وبما تقرر يُعلم إلخ) أقول ما ذكره فيه نظر بل الضمير في موجه للأعم أي القدر المشترك أيضا والمعنى أن الموجب لجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الأمور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للواجب إذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فتأمل. ة فود: (إذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا أكمل) هذا يدل على أنه أراد بالمندوب سُنَّ الغسل

نحو حَيْضٍ عَلَيْهَا كَحُكْمِهِ أَيْ رَفَعَ حُكْمَهُ عَلَى مَا مَرَّ بِهَا فِي الْوُضُوءِ (أَوْ اسْتِباحَةَ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ) كَالْقِرَاءَةِ بِخِلَافِ نَحْوِ غُيُورِ الْمَسْجِدِ (أَوْ آدَاءِ فَرْضِ الْغُسْلِ) أَوْ فَرْضِ أَوْ وَاجِبِ الْغُسْلِ أَوْ آدَاءِ الْغُسْلِ، وَكَذَا الْغُسْلُ لِلصَّلَاةِ فِيمَا يَظْهَرُ كَالطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ السَّابِقَةِ فِي الْوُضُوءِ أَوْ رَفَعَ الْحَدِيثَ؛ لِأَن رَفْعَهُ يَتَضَمَّنُ رَفْعَ الْمَاهِيَةِ مِنْ أَصْلِهَا وَقَوْلُهُمْ إِذَا أُطْلِقَ انْتَصَرَفَ لِلْأَصْغَرِ غَالِبًا مُرَادُهُمْ إِطْلَاقُهُ

مِنَ الْوَاجِبِ وَالْمُنْدُوبِ سَنَّ الْغُسْلَ عَلَيْهِ فَيُتَنَعُّ قَوْلُهُ: وَبِالضَّمِيرِ الْخُ بَلْ أَرَادَ حَقِيقَةَ الْغُسْلِ الْمُتَحَقِّقَةَ فِي الْأَقْلِ وَفِي مَجْمُوعِ الْأَقْلِ وَالْإِكْمَلِ وَهَذَا لَا يَقْتَضِي إيجابَ السُّنَنِ وَمَبْنَى مَا قَدَّمْنَاهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمُنْدُوبِ الْغُسْلَ الْمُنْدُوبَ سَم. قَوْلُهُ: (هَذَا يُدَلُّ عَلَى الْخُ) لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ الدَّلَالَةِ. ة قَوْلُهُ: (لَا أَقْلَ لَهُ إِلَّا الْخُ) فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِي الْغُسْلِ اسْتِيعَابَ الْبَدَنِ مَقْرُونًا بِالنِّيَّةِ وَهَذَا لَا أَقْلَ لَهُ وَلَا إِكْمَلٌ مُزْدِي. ة قَوْلُهُ: (وَيَدْخُلُ) مَا لَمْ يَقْصِدْ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقَوْلُهُمْ إِلَى أَوْ لِلصَّلَاةِ وَقَوْلُهُ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ إِلَى وَيَصِحُّ.

ة قَوْلُهُ: (وَيَدْخُلُ فِيهَا الْخُ) فِيهِ أَنَّ حُكْمَ الْجَنَابَةِ أَخْصَرَ مِنْ حُكْمِ الْحَيْضِ فَكَيْفَ يَسْتَنْزِمُ رَفْعُهُ، وَأَمَّا حُكْمُ الْمَكْسُ فَوَاضِحٌ نَعَمْ لَوْ أُريدَ بِالْحَدِيثِ الْأَمْرُ الْإِغْتِيَارِيُّ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَفِعْ بِالشَّكْلِ بِالْكَلِمَةِ بَعْدِي أَوْ لَوْ وَافَقَ إِطْلَاقُ الشَّارِحِ قَوْلَ الْمُنْعَى وَغَيْرَهُ وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَى الْمَرْأَةِ غُسْلُ حَيْضٍ وَجَنَابَةٍ كَفَتْ نِيَّةُ أَحَدِهِمَا قَطْعًا ه. ة قَوْلُهُ: (أَيُّ رَفْعٍ حُكْمُهُ إِلَّا الْخُ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالبَّعِيرُ مِمِّي أَيْ رَفَعَ حُكْمَهَا وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا وَتَنْصَرِفُ النِّيَّةُ إِلَى ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ أَوْ لَمْ يَعْرِفْهُ وَمَحَلُّ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافِ إِنْ أُريدَ بِالْجَنَابَةِ الْأَسْبَابُ كَالْيَقِيَاءِ الْجَنَابَتَيْنِ وَإِثْرَالِ الْمَنِيِّ؛ لِأَنَّهَا لَا تَرْفَعُ فَإِنْ أُريدَ مِنْهَا الْأَمْرُ الْإِغْتِيَارِيُّ الْفَائِزُ بِالْبَدَنِ الَّذِي يُتَنَعُّ مِنْ صِحَّةِ الصَّلَاةِ خَبْرٌ لَا مَرْتَحَصٌ أَوْ أُريدَ مِنْهَا الْمَنْعُ نَفْسُهُ فَلَا حَاجَةَ لِتَقْدِيرِهِ ه.

ة قَوْلُهُ (سَمِي): (أَوْ نِيَّةُ اسْتِباحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ) وَتُجَرِّى هَذِهِ النِّيَّةُ وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ جُرَيَّاتِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ حَلْبِي ه. مُزْدِي قَالَ ع ش وَإِذْ أَتَى بِتِلْكَ النِّيَّةِ جَاءَ فِيهَا مَا قِيلَ فِي الْمَكِيمِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَوَيَّ اسْتِباحَةَ الصَّلَاةِ اسْتَبَاحَ الثَّقَلَ دُونَ الْفَرْضِ أَوْ اسْتِباحَةَ فَرْضِ الصَّلَاةِ اسْتَبَاحَ الْفَرْضَ وَالثَّقَلَ أَوْ اسْتِباحَةَ مَا يَفْتَقِرُ إِلَى طَهْرٍ كَالْمَكْتِ فِي الْمَسْجِدِ اسْتَبَاحَ مَا عَدَا الصَّلَاةَ ه. بِحَذْفٍ. ة قَوْلُهُ: (كَالْقِرَاءَةِ) أَيْ وَالطَّوَافِ وَالصَّلَاةِ وَنِيَّةُ مُتَقَطْعَةٍ حَيْضٍ اسْتِباحَةَ الْوُطْءِ وَلَوْ مُحَرَّمًا وَنَحْوَهَا نِهَاقَةً وَقَوْلُهُ م ر وَلَوْ مُحَرَّمًا أَيْ كَالزُّنَا وَقَوْلُهُ م ر وَنَحْوَهَا أَيْ كَمَسِّ الْمُضْحَفِ ع ش. ة قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ غُيُورِ الْمَسْجِدِ) أَيْ بِمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى غُسْلِ الْغُسْلِ لِيَوْمِ الْعِيدِ فَلَا تَصِحُّ وَقِيلَ إِنَّ نُدْبَ لَهُ صَحَّتْ مُعْنَى. ة قَوْلُهُ: (أَوْ فَرْضِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَوْلُهُمْ إِلَى أَوْ لِلصَّلَاةِ وَقَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى وَيَصِحُّ وَقَوْلُهُ مَا لَمْ يَقْصِدْ إِلَى وَالسَّلَاسِ. ة قَوْلُهُ: (أَوْ فَرْضِ أَوْ وَاجِبِ الْغُسْلِ) أَيْ أَوْ الْغُسْلُ الْمَقْرُوضِ أَوْ الْوَاجِبِ نِهَاقَةً. ة قَوْلُهُ: (أَوْ رَفَعَ الْحَدِيثَ) أَيْ أَوْ الْحَدِيثَ الْأَكْبَرَ أَوْ عَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ نِهَاقَةً وَمُعْنَى.

وَعَلَيْهِ يُتَنَعُّ قَوْلُهُ وَبِالضَّمِيرِ الْخُ بَلْ أَرَادَ حَقِيقَةَ الْغُسْلِ الْمُتَحَقِّقَةَ فِي الْأَقْلِ وَفِي مَجْمُوعِ الْأَقْلِ وَالْإِكْمَلِ وَهَذَا لَا يَقْتَضِي إيجابَ السُّنَنِ وَمَبْنَى مَا قَدَّمْنَاهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمُنْدُوبِ الْغُسْلَ الْمُنْدُوبَ.

في عبارة الفقهاء أو الطهارة عنه أو الواجبة أو للصلاة لا الغسل أو الطهارة فقط؛ لأنه قد يكون عادةً وبه فارق الوضوء أو رفع جنابة وعليها نحو حيض وعكسه غلطاً كثرة الأصغر غلطاً وعليه الأكثر فترفع حدثه عن أعضاء الوضوء فقط غير رأسه لأنه لم ينو إلا مسحه إذ غسله غير مطلوب بخلاف باطن شعر لا يجب غسله؛ لأنه يُستحسن فكأنه نواه.....

• فؤد: (أو الطهارة إلخ) كقوله السابق أو رفع الحدث عطف على رفع جنابة وقوله عنه أي عن الحدث. • فؤد: (أو الواجبة أو للصلاة) أي أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة وفيه أنها تصدق بالوضوء، وأجيب بأن قرينة حاله تخصص كما أنها خصصت الحدث في كلام المفتيل بالأكثر بخبري. • فؤد: (أو للصلاة) قد يتكرر مع قوله السابق كالطهارة للصلاة سم. • فؤد: (لأنه) أي كلاً من الغسل والطهارة. • فؤد: (أو رفع جنابة وعليها حيض إلخ) أي أو رفع جنابة الجماع وخبائمه باحتمال أو عكسه صَحَّ مع الغلط دون المند مغي ونهاية. • فؤد: (وعكسه) ووضح وأما ما قبله فبغير نظير ما مر فلا تغفل بصري. • فؤد: (غلطاً) أي ولو كان غير ما عليه لا يمكن أن يكون منه كالحيض من الرجل كما قال به شيخني خلافاً لبعض المتأخرين مغي ونهاية وشيخنا وقولهم لبعض المتأخرين يغنون به الشارح قال ع ش قد يشكل تصوير الغلط في ذلك من الرجل فإن صورته أن يتوي غير ما عليه يظنه عليه وذلك غير ممكن لأنه لا يتصور أن يظن الرجل حصول الحيض له ويوجب بإمكان تصويره بخشي انضج بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه خيضاً فتواه وقد اجنب بخروج المني من ذكره وبأن يخرج من ذكر الرجل دم فظنه لجهله خيضاً فتوي رفعه مع أن جنابته بغيره اه. • فؤد: (كثيرة الأصغر إلخ) فيه نظير ما مر أيضاً فإن حكم الأصغر انحصر من حكم الأكبر بصري. • فؤد: (غلطاً) واستشكل الغلط بأنه إذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به؛ لأن التية محلها القلب وإن كان المراد أنه قصد بقلبه رفع الأصغر حقيقة كان مقتضاه أن لا ترفع الجنابة حتى عن أعضاء الوضوء وأجيب بأن المراد بالغلط الجهل بأن ظن أن غسل أعضاء الوضوء بنية رفع الحدث الأصغر كاف عن الأكبر كما يكفي عن الأصغر اه. بخبري عن الجفني والشيرازي. • فؤد: (فترفع حدثه) أي الأكثر. • فؤد: (لأنه لم ينو إلا مسحه إلخ) نعم يرتفع حدث رأسه الأصغر لإثباته بنية معتبرة في الوضوء كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي سم ونهاية. • فؤد: (بخلاف باطن شعره إلخ) عبارة النهاية والمغني باطن لحية الذكر الكثيفة وعارضيه؛ لأنه من مفسوله أصالة فترفع الجنابة عنه اه. قال ع ش قوله م ر لأنه إلخ فضيئة ارتفاع الجنابة عما زاد على الواجب من العرة والتججيل ثم قال بعد سوقي عبارة الشارح ويمكن التوفيق بينهما بأن مراد الشارح م ر بقوله أصالة لا بدلاً بخلاف مسح الرأس فإنه بدل وكونه من مفسوله أصالة بهذا

• فؤد: (أو للصلاة) قد يتكرر مع قوله السابق كالطهارة للصلاة. • فؤد: (لأنه لم ينو إلا مسحه) نعم يرتفع حدث رأسه الأصغر كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي لوجود التية المعتبرة بالنسبة إليه والغسل يقوم مقام مسحه لاشتماله عليه مع زيادة كما تقدم في محله.

ومنه يُؤخذ ارتفاع جنابة محل الغزوة والتحجيل إلا أن يُفروق بأن غسل الوجه هو الأصل ولا كذلك محل الغزوة والتحجيل ويصح رفع الحيض بنية النفاس وعكسه ما لم تقصد المعنى الشرعي كما هو ظاهر كنية الأداء بالقضاء وعكسه الآتي والسلس هنا كما مر فتمتيع عليه نية رفع الحدث ونحوه ومر في شروط الوضوء شروط للنية وأنها كالبقية تأتي هنا ويجب في النية أن تكون نية (مقزونة) ينصبه لكونه صفة لمصدر محذوف معمول لنية الملفوظ به ويصح رفعه كما يُقَلَّ عن خطئه (بأول فرضي) ليعتد بما بعدها وهو هنا أول مفشول ولو من أسفل البدن إذا لا يجب هنا ترتيب ويُسن تقديمها مع السنن المُتَقَدِّمة كالسواك.....

المعنى شامِلٌ لِلْوَاجِبِ والمندوب اه. ■ فؤد: (وَمِنْهُ) أَي التَّغْلِيل (يُؤْخَذُ الْخ) فَيَقْبِدُ عَدَمَ الارتفاع عَنْ الرَّاسِ بِغَيْرِ مَحَلِّ الْغَزْوَةِ وَرَشِيدِي. ■ فؤد: (إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ) أَي يَبَيِّنُ بَاطِنَ الشَّرْهِ وَمَحَلَّ الْغَزْوَةِ وَالتَّحْجِيلِ. ■ فؤد: (وَيَصِحُّ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْمَعْنَى نَعَمْ يَرْتَفِعُ الْحَيْضُ بِنِيَّةِ النَّفَاسِ وَعَكْسُهُ مَعَ الْعَمْدِ اه. قال الرَشِيدِي ظَاهِرُهُ مَرَرَانِ نَوَى الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ اه. وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا وَالطَّلَاوِيَّ وَاعْتَمَدَ شِ وَالْقَلْبُوبِيَّ كَلَامَ الشَّارِحِ. ■ فؤد: (مَا لَمْ يَقْصِدِ الْمَعْنَى الْخ) أَي فَلَا يَصِحُّ وَيَتَنَهَى أَنْ يَكُونَ مَحَلَّهُ مَا إِذَا تَعَمَّدَ لِنَلَاغِهِ وَلَا فَهَوَ أَوَّلَى بِالْإِجْرَاءِ وَمَا مَرَّ لِاتِّحَادِ حُكْمَيْهَا عَلَى أَنَّهُ فِي صَوْرَةِ الْعَمْدِ إِذَا لَاحَظَ رَفَعَ الْحُكْمَ فَلَا يَتَنَهَى التَّرَدُّدُ فِي صِحَّتِهِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا مُتَّحِدٌ لَا تَفَاوُتَ فِيهِ بَصْرِي. ■ فؤد: (كَنِيَّةُ الْأَدَاءِ الْخ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ الْإِجْرَاءِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَلْيُرَاجَعْ مَا يَأْتِي سَمَ وَتَقَدَّمَ أَيْضًا عَنِ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَعِبَارَةُ الْكَرْدِي وَمَفْهُومُ كَلَامِ التَّحْفَةِ الصَّحَّةِ فِي الْإِطْلَاقِ خِلَافًا لِمَفْهُومِ فَتْحِ الْجَوَادِ وَصَرِيحِ الْإِمْدَادِ وَالْإِعْيَابِ مِنْ عَلَمِيهَا فِي الْإِطْلَاقِ اه. ■ فؤد: (وَالسَّلْسُ هُنَا الْخ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَيَأْتِي مَا تَقَدَّمَ فِي الْوَضُوءِ هُنَا مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى سَلْسِ الْمَنِيِّ نِيَّةُ الْإِسْتِجَابَةِ إِذْ لَا يَكْفِيهِ نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدِّثِ أَوْ الطَّهَارَةِ عَنْهُ. ■ فؤد: (هُنَا) أَي فِي التَّيَّةِ وَأَنَّهُ لَوْ تَنَى مِنْ إِحْدَائِهِ غَيْرَ مَا تَوَاهِ أَجْزَاءُ اه. وَفِي الْكَرْدِي عَنِ الْإِمْدَادِ مِثْلُهُ. ■ فؤد: (وَأَنَّهُ) أَي تِلْكَ الشُّرُوطُ الْمَازَّةُ فِي الْوَضُوءِ (كَالْبَقِيَّةِ) أَي كَبَقِيَّةِ شُرُوطِ التَّيَّةِ الْغَيْرِ الْمَذْكُورَةِ هُنَاكَ. ■ فؤد: (وَيَجِبُ الْخ) وَالْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ. ■ فؤد: (بِنَصْبِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي فِي التَّهْيَاةِ إِلَى قَوْلِهِ وَيَقُولُهُ فِي الْمَعْنَى. ■ فؤد: (وَيَصِحُّ رَفْعُهُ الْخ) أَي عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ نِيَّةُ مُعْنَى زَادَ سَمَ وَلَا يَضُرُّ تَغْرِيفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ نِيَّةً بِالنَّسْبَةِ لِلْمَغْطُوفِ الْآخِرِ لِجَوَازِ جَعْلِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ لِلْجِنْسِ أَوْ جَعْلِ أَلٍ فِي الْغُسْلِ لِلْجِنْسِ اه. ■ فؤد: (لِيَعْتَدَ الْخ) فَلَوْ نَوَى بَعْدَ غَسْلِ جِزْءٍ مِنْهُ وَجَبَ إِعَادَةُ غَسْلِهِ نِهَآةً وَمُعْنَى. ■ فؤد: (بِمَا يَتْلَاهَا) قَدْ يَوْهَمُ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِمَا قَارَنَهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَصْرِي. ■ فؤد: (وَهُوَ الْخ) أَي أَوَّلُ الْفَرْضِ. ■ فؤد: (كَالسَّوَاكِ) صَرِيحٌ فِي اسْتِخْبَابِ السَّوَاكِ لِلْغُسْلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ اسْتَاكَ لِلْوَضُوءِ قَبْلَهُ وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ سَمَ.

■ فؤد: (كَنِيَّةُ الْأَدَاءِ الْخ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ الْإِجْرَاءِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَلْيُرَاجَعْ مَا يَأْتِي. ■ فؤد: (وَيَصِحُّ رَفْعُهُ) كَانَ الْمُرَادُ عَلَى الصَّفَةِ وَلَا يَضُرُّ تَغْرِيفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَغْطُوفِ الْآخِرِ لِجَوَازِ جَعْلِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ لِلْجِنْسِ أَوْ جَعْلِ أَلٍ فِي الْغُسْلِ لِلْجِنْسِ. ■ فؤد: (كَالسَّوَاكِ) صَرِيحٌ فِي اسْتِخْبَابِ السَّوَاكِ لِلْغُسْلِ وَهُوَ

لِثَابِ عَلَيْهَا كَالْوُضوءِ وَيَأْتِي فِي غُزُوبِهَا مَا مَرُّ ثُمَّ يَقُولِي كَالسَّوَالِكِ انْدَفَعَ الْفَرْقُ بَأَنَّ مَا تَقَدَّمَ  
هنا من جُمْلَةِ الْغُسْلِ الْوَاجِبِ فَلْيَكْتَفِ بِهِ جُزْئًا وَحِثِّيدٌ لَا يَحْتَاجُ لِقَوْلِهِ فَرَضَ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ  
ثُمَّ لَيْسَ مِنَ الْوُضوءِ الْوَاجِبِ فَاحْتَاجُ إِلَى الْاسْتِصْحَابِ لِقَوْلِهِ شَيْءٌ مِنَ الْوَجْهِ اهـ. عَلَى أَنَّ  
الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قَصْدَهُ بِالْمُتَقَدِّمِ كَغُسْلِ الْيَدِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ عِنْدَ شَكِّهِ فِي طَهْرِهَا الشُّكُّ  
صَارَفَ لَهُ عَنِ الْإِعْدَادِ بِهِ عَنِ الْغُسْلِ فَتَجِبُ إِعَادَتُهُ دُونَ النَّيَّةِ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي غُسْلِ بَعْضِ  
الشُّكَّةِ بِقَصْدِ الْمُضْتَمَضَةِ فَاسْتَوَى مِنْ كُلِّ وَجْهِ (وَتَعْمِيمٌ) ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ (شَعْرُهُ) وَلَوْ لِحْيَةٌ.....

■ فُودُ: (لِثَابِ عَلَيْهَا) فَإِذَا خَلَا عَنْهَا شَيْءٌ مِنَ السُّنَنِ لَمْ يَتْبَعْ عَلَيْهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ بَلٍّ لَا يَنْقُطُ الطَّلَبُ بِهِ  
كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. ■ فُودُ: (مَا مَرَّ) فَلَوْ أَتَى بِهَا مِنْ أَوَّلِ السُّنَنِ وَعَزَّتْ قَبْلَ أَوَّلِ الْفَرْضِ لَمْ تَكْفِ مُغْنِي.  
■ فُودُ: (فَاسْتَوَى) أَيِ الْوُضوءِ وَالْغُسْلِ. ■ فُودُ: (مِنْ جُمْلَةِ الْخُ) خَبَرَانِ قَالَ السَّيِّدُ الْبُزْجِيُّ قَوْلُهُ مِنْ  
جُمْلَةِ الْغُسْلِ الْخُ ذَكَرَ الْمُغْنِي مِنَ السُّنَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ دَاخِلَةً فِي الْغُسْلِ مَا لَوْ تَمَضَّضَ مِنْ نَحْوِ  
إِبْرِيْقٍ بِخَيْثُ لَا يَمَسُّ الْمَاءَ حُمْرَةً شَفِيهَةً وَهُوَ وَاضِحٌ اهـ. ■ فُودُ: (فَلْيَكْتَفِ بِهِ) أَيِ بِمُقَارَنَةِ مَا تَقَدَّمَ هُنَا وَإِنْ  
عَزَّتْ بَعْدُ. ■ فُودُ: (لِقَوْلِهِ فَرَضَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ بِأَوَّلِ فَرَضٍ سَم. ■ فُودُ: (قَمٌ) أَيِ فِي الْوُضوءِ.  
■ فُودُ: (لَيْسَ مِنَ الْوُضوءِ الْخُ) أَيِ فَإِنَّهُ لَيْسَ الْخُ. ■ فُودُ: (إِلَى الْاسْتِصْحَابِ) أَيِ اسْتِصْحَابِ النَّيَّةِ  
وَاسْتِخْضَارِهَا. ■ فُودُ: (انْتَهَى) أَيِ الْفَرْقُ. ■ فُودُ: (هَلَى أَنْ الْفَرْضَ يَظْهَرُ الْخُ) وَيَحْتَمِلُ أَحْتِمَالًا قَرِيبًا أَنْ  
لَا يَكُونَ هَذَا الْقَصْدُ صَارِفًا عَمَّا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ الْكَثْمَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ مَحَلِّ الْفَرْضِ وَقَدْ اقْتَرَنَتِ النَّيَّةُ بِغُسْلِهِمَا  
وَقَصْدُ غُسْلِهِمَا خَارِجُ الْإِنَاءِ احْتِيَاطًا لِأَجْلِ الشُّكِّ فِي طَهْرِهِمَا عَنِ التَّجَاسَةِ لَا يُنَافِي حُصُولَ الْوَاجِبِ،  
قَالَ سَم ثُمَّ أَطَالَ فِي تَوْضِيحِهِ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْقِيَاسُ الْآتِي فِي الشَّرْحِ وَلَمْ يَجِبْ عَنْهُ. ■ فُودُ: (أَنْ قَصْدَهُ)  
أَيِ قَصْدِ الْمُفْتَسِّلِ وَقَوْلُهُ الشُّكُّ مَفْعُولُهُ وَقَوْلُهُ صَارَفَ الْخُ خَبَرٌ أَنْ. ■ فُودُ: (انْدَفَعَ الْفَرْقُ) أَيِ بَيْنَ الْغُسْلِ  
وَالْوُضوءِ. ■ فُودُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْغُسْلِ.

■ فُودُ (سُنِي): (وَتَعْمِيمٌ شَعْرُهُ) فَلَوْ غَسَلَ أَصُولَ الشَّعْرِ دُونَ أَطْرَافِهِ بَقِيَتْ الْجَنَابَةُ فِيهَا وَازْتَفَعَتْ عَنْ  
أَصُولِهَا فَلَوْ خَلَقَ شَعْرُهُ الْآنَ أَوْ قَصَّ مِنْهُ مَا يَزِيدُ عَلَى مَا لَمْ يَفْسِلْهُ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ غُسْلُ مَا  
ظَهَرَ بِالْقَطْعِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَفْسِلْ الْأَصُولَ أَوْ غَسَلَهَا ثُمَّ قَصَّ مِنَ الْأَطْرَافِ مَا يَنْتَهِي لِحَدِّ الْمُسْوُولِ بِلَا  
زِيَادَةٍ فَيَجِبُ عَلَيْهِ غُسْلُ مَا ظَهَرَ بِالْحَلْقِ أَوْ الْقَصِّ لِقَاءَ جَنَابَتِهِ بَعْدَ وَصُولِ الْمَاءِ إِلَيْهِ ع. ش. وَفِي الرَّشِيدِي  
وَالْكَرْدِي عَنِ الْإِعَابِ مِثْلُهُ. ■ فُودُ: (ظَاهِرٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ طَالَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا لَفْظَةً نَحْوُ.

ظَاهِرٌ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ اسْتَاكَ لِلْوُضوءِ قَبْلَهُ وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ. ■ فُودُ: (لِقَوْلِهِ فَرَضَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ بِأَوَّلِ فَرَضٍ.  
■ فُودُ: (هَلَى أَنْ الَّذِي يَظْهَرُ أَنْ قَصْدَهُ الْخُ) وَيَحْتَمِلُ أَحْتِمَالًا قَرِيبًا أَنْ لَا يَكُونَ هَذَا الْقَصْدُ صَارِفًا عَمَّا  
ذَكَرَ، لِأَنَّ الْكَثْمَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ مَحَلِّ الْفَرْضِ، وَقَدْ اقْتَرَنَتِ النَّيَّةُ بِغُسْلِهِمَا، وَقَصْدُ غُسْلِهِمَا خَارِجُ الْإِنَاءِ  
احْتِيَاطًا لِأَجْلِ الشُّكِّ فِي طَهْرِهِمَا عَنِ التَّجَاسَةِ لَا يُنَافِي حُصُولَ الْوَاجِبِ مَعَ ذَلِكَ، وَقَدْ يَوْضَحُ ذَلِكَ.  
إِذَا نَوَى رَفَعَ الْجَنَابَةَ مُقَارِنًا لِقَوْلِهِ الْكَثْمَيْنِ فَنَاقِيَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ نَوَى عِنْدَ غُسْلِ الْكَثْمَيْنِ رَفَعَ الْجَنَابَةَ وَشَيْئًا آخَ



كثيفة ما عدا النابت في نحو عَيْنٍ وَأَنْفٍ وَإِنْ طَالَ وَذَلِكَ لِلخَيْرِ الْحَسَنِ، وَإِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي مَوْضِعٍ أَنَّهُ ضَعِيفٌ بَلْ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ إِنَّهُ صَحِيحٌ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ يَرْفَعُهُ «مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهُ فَعِلَ بِهِ كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ» قَالَ فَمَنْ تَمَّ عَادَيْتُ شَعْرَ رَأْسِي فَيَجِبُ نَقْضُ ضَفَائِرِي لَا يَصِلُ لِجَانِبَيْهَا إِلَّا بِالنَّقْضِ بِخِلَافِ مَا انْعَقَدَ بِنَفْسِهِ وَإِنْ كَثُرَ وَلَوْ نَقَفَ شَعْرَةٌ لَمْ يَغْسِلْهَا وَجِبَ غَسْلُ مَحَلِّهَا.....

• فَوَدَّ: (كَثِيفَةً) وَفَارَقَ الرُّضُوءَ بِتَكْوِينِهِ بُجَيْرِيٍّ وَشَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ عَيْنٍ الْخُ) لَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِالنَّحْوِ بَاطِنَ النِّعَمِ لَوْ نَبَتْ فِيهِ شَعْرَةٌ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ طَالَ) كَذَا فِي الزِّيَادَةِ وَالْحَلِيِّ، وَقَالَ الْقَلِيبِيُّ وَإِنْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ أَه. وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ نَقَلَ الْإِيْمَابُ عَنْ الْأَذْرَعِيِّ وَأَقْرَأَهُ أَنَّ مَحَلَّ الْعَفْوِ فِي شَعْرِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ نَحْوِ الْعَيْنِ وَإِلَّا وَجِبَ غَسْلُ الْخَارِجِ كُرْدِيٍّ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ عِبَارَتُهُ نَعَمْ لَا يَجِبُ غَسْلُ شَعْرِ نَبَتْ فِي الْعَيْنِ أَوْ الْأَنْفِ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَاطِنِ لَا مِنَ الظَّاهِرِ إِلَّا إِنْ طَالَ فَيَجِبُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَه. وَأَقْرَأَ ش. مَقَالَةَ الشَّارِحِ وَلَعَلَّهَا هِيَ الْأَقْرَبُ.

• فَوَدَّ: (عَنْ عَلِيٍّ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ لِلْخَيْرِ الْخُ وَحَالَ مِنْهُ وَقَوْلُهُ يَرْفَعُهُ أَيِ يَرْفَعُ عَلَيَّ ذَلِكَ الْخَيْرَ إِلَى التَّيِّبِ ﷺ، وَقَوْلُهُ: (مَنْ تَرَكَ الْخُ) بَدَلٌ مِنَ الْخَيْرِ. • فَوَدَّ: (قَالَ) أَيِ عَلِيٍّ (فَمَنْ تَمَّ عَادَيْتُ الْخُ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنْ سَمِعْتَ هَذَا التَّهْدِيدَ فَعَلْتَ بِشَعْرِ رَأْسِي فَعِلَ الْعَدُوُّ فَقَطَعْتَهُ مَخَافَةَ أَنْ لَا يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى جَمِيعِهِ كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (فَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَائِرُ فِي الْمُخْنَى وَالتَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِنَفْسِهِ إِلَى وَلَوْ نَقَفَ فِي الْأَوَّلِ وَإِلَى الْمَنْزِ فِي الثَّانِي. • فَوَدَّ: (نَقْضُ ضَفَائِرِي) جَمْعُ ضَفِيرَةٍ بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ ع ش أَيِ الْغَاءِ. • فَوَدَّ: (انْعَقَدَ) بِنَفْسِهِ وَإِنْ كَثُرَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصُرَ صَاحِبُهُ بَأَنْ لَمْ يَتَّعْهَذْهُ بَدْنُهُ وَنَحْوِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ تَعْمَهُدَ ع ش عِبَارَةً شَيْخُنَا وَالْبُجَيْرِيُّ وَيُعْفَى عَنْ بَاطِنِ عَقْدِ الشَّعْرِ وَإِنْ كَثُرَتْ حَيْثُ تَعَقَّدَ بِنَفْسِهِ وَإِلَّا عُفِيَ عَنِ الْقَلِيلِ فَقَطَّ عَلَى مَا قَالَهُ الْقَلِيبِيُّ وَنَقَلَ الْإِطْفِيجِيُّ عَنِ الشَّيْخِ الْمَلْسِيِّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَفْعِلُهُ لَا يُعْفَى عَنْهُ وَإِنْ قَلَّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَيُعْفَى عَنْ مَحَلِّ طُبُوعِ عَسَرِ زَوَالِهِ وَلَا يَخْتِجُ إِلَى تَيْمُمٍ عَنْهُ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الزَّوْضِ وَغَيْرِهِ أَه. • فَوَدَّ: (وَجِبَ غَسْلُ مَحَلِّهَا) وَكَذَا لَوْ بَقِيَ طَرَفُهَا فَقَطَّعَ مَا لَمْ يَتَغَيَّلَ أَيِ لِأَنَّ الْبَادِي مِنَ الشَّعْرِ بِالْقَطْعِ

وَهُوَ الْإِتْيَانُ بِهَذِهِ السُّتَةِ لَكِنْ غَسْلُ الْكَفَّيْنِ مِنْ جُمْلَةِ الْفَرْضِ، وَقَدْ اقْتَرَنَتِ التَّيَّةُ بِهِ فَلَا يَتَّبَعِي الْغَاوُهُ لِكَوْنِهِ قَصْدٌ بِهِ شَيْئًا آخَرَ مَعَهُ إِذْ قَصَدَ ذَلِكَ الشَّيْءَ الْآخَرَ لَا يُنَافِيهِ وَالْغَاءُ الْغُسْلُ عَنِ الْجَنَابَةِ دُونَ الشَّيْءِ الْآخَرِ مَعَ اتِّحَادِ مَحَلِّهَا تَحَكُّمٌ فَلْيَتَأَمَّلْ لَكِنْ يَتِمُّ الْكَلَامُ إِنْ قُلْنَا بِالْإِعْتِدَادِ بِمَنْسِلِ الْكَفَّيْنِ عَنِ الْجَنَابَةِ هَلْ تَحْصُلُ السُّتَةُ أَوْ تَقَوُّتُ فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ نَقَفَ شَعْرَةٌ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ فِي الْبَيَانِ وَكَذَا لَوْ بَقِيَ طَرَفُهَا فَقَطَّعَ مَا لَمْ يَتَغَيَّلَ أَيِ لِأَنَّ الْبَادِي مِنَ الشَّعْرِ بِالْقَطْعِ كَالْبَادِي مِنَ الْبَشْرَةِ بِالتَّغْيِيلِ وَلَا يَنْبَغُ الشَّعْرَةُ كَالْمَعْصُومِ وَهُوَ لَوْ غَسَلَ بَعْضُ يَدِهِ ثُمَّ قُطِعَتْ وَجِبَ غَسْلُ الظَّاهِرِ بِالْقَطْعِ عَلَى الصَّحِيحِ فَكَذَا هُنَا وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الْمُخَدِّثِ نَعَمْ يَلْزُمُهُ أَيْضًا رِعَايَةُ التَّرْتِيبِ فَيَغْسِلُ الظَّاهِرَ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ بَقِيَةِ أَعْضَاءِ الرُّضُوءِ أَه وَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ وَجُوبُ غَسْلِ الْبَادِي وَإِنْ كَانَ الْقَطْعُ فِي مَحَلِّ الْغُسْلِ، وَقَدْ يُقَالُ الْمَغْسُولُ مِنْ

مُطْلَقًا (وَبَشَرِهِ) حَتَّى الْأَظْفَارِ وَمَا تَحْتَهَا وَمَا ظَهَرَ مِنْ صِمَاحٍ وَفَرَجٍ عِنْدَ جُلُوسِهَا عَلَى قَدَمَيْهَا وَشُقُوقٍ وَمَا تَحْتَ قُلْفَةٍ وَمَا ظَهَرَ مِنْهَا بِأَشْرِهِ الْقَطْعُ مِنْ نَحْوِ أَنْفٍ مُجْدِعٍ وَمَا يَرِىَ مَعَاطِفَ الْبَدَنِ وَمَحَلَّ التَّوَاتُئِ نَعَمْ يَحْرُومُ فَنَقُّ الْمُلتَجِمِ، وَذَلِكَ لِخُلُولِ الْحَدَثِ لِكُلِّ الْبَدَنِ مَعَ عَدَمِ الْمَشَقَّةِ لِثِدْرَةِ الْغَسَلِ وَمَرَّ أَنَّهُ يَصْرُ تَغْيِيرُ الْمَاءِ تَغْيِيرًا ضَارًّا وَلَوْ بِمَا عَلَى الْقَضِي خِلَافًا لِيَجْمَعَ.  
(وَلَا تَجِبُ مَضْمُوعَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ) وَإِنْ انْكَشَفَ بَاطِنُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ يَقْطَعُ سَائِرَهُمَا وَكَذَا بَاطِنُ الْعَيْنِ وَهُوَ مَا يَسْتَرُّ عِنْدَ انْطِبَاقِ الْجَفْنَيْنِ وَإِنْ انْكَشَفَ بِقَطْعِهِمَا كَمَا فِي الْوُضُوءِ.....

كَالْبَادِي مِنَ الْبَشَرَةِ بِالتَّثَبُّعِ سَمٍ وَكُرْدِيٍّ عَنِ الْإِيْعَابِ. ■ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) لَمْ أَزِهِ فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ نَحْوِ لَحْيَةٍ كَثِيفَةٍ. ■ قَوْلُهُ: (حَتَّى الْأَظْفَارِ) فَالْبَشَرَةُ هُنَا أَعْمُ مِنْهَا فِي التَّوَاتُئِ شَيْخُنَا وَبِرْ مَا وَبَى. ■ قَوْلُهُ: (وَمَا تَحْتَهَا) فَلَوْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى بَعْضِ الْبَشَرَةِ لِحَائِلٍ كَشَمْعٍ أَوْ وَسَخٍ تَحْتَ الْأَظْفَارِ لَمْ يَكْفِ الْغُسْلُ وَإِنْ أَزَالَهُ بَعْدَ فَلَا بُدَّ مِنْ غَسَلِ مَحَلِّهِ وَيَمْلُ الْبَشَرَةَ عَظَمٌ وَصَحَّ بِالْكَشْفِ وَمَحَلُّ شَوْكَةٍ انْفَتَحَ وَظَاهِرُ أَنْفٍ أَوْ أَصْبُعٍ مِنْ نَحْوِ تَغْيِيرِ شَيْخُنَا بِإِبْرَةِ الْخَطِيبِ فَإِنَّهُ لَوْ اتَّخَذَ لَهُ أَتَمْلَةً أَوْ أَتَمْلَةً مِنْ دَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ مِنْ حَدَثٍ أَضْفَرٍ أَوْ أَكْبَرَ وَمِنْ نَجَاسَةٍ غَيْرِ مَغْفُورٍ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنَ الْأَصْبُعِ وَالْأَنْفِ بِالْقَطْعِ فَصَارَتِ الْأَتَمْلَةُ وَالْأَنْفُ كَالْأَصْلِيِّينِ أَه. قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ أَتَمْلَةً لِنَحْ وَكَذَا لَوْ اتَّخَذَ رَجُلًا أَوْ يَدًا مِنْ حَشَبٍ قَلْبِيٍّ وَقَوْلُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُ أَيِ إِنْ التَّحَمَّ وَقَوْلُهُ كَالْأَصْلِيِّينِ أَيِ فِي وَجُوبِ غَسْلِهِمَا لَا فِي تَقْضِي الْوُضُوءِ بِلَمَسِ ذَلِكَ وَلَا تَكْفِي التَّيَّةَ عِنْدَهُمَا أَجْهَوْرِيٍّ مَعَ زِيَادَةِ السُّلْطَانِ، وَقَالَ الرَّمْلِيُّ تَكْفِي أَه. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ صِمَاحٍ) هُوَ بِكَسْرِ الصَّادِ فَقَطُّ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَالْمُخْتَارِ ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (وَفَرَجٍ عِنْدَ جُلُوسِهَا الْخُ) وَمَا يَبْدُو مِنْ فَرَجِ الْبِكْرِ دُونَ مَا يَبْدُو مِنْ فَرَجِ الْتَيِّبِ فَيَتَخَلَّفُ الْوُجُوبُ فِيهِمَا كُرْدِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (وَشُقُوقٍ) أَيِ لَا غَوْرَ لَهَا نِهَابَةً وَشَرْحٌ بِأَفْضَلِ. ■ قَوْلُهُ: (وَمَا تَحْتَ قُلْفَةٍ) أَيِ إِنْ تَبَسَّرَ لَهُ ذَلِكَ وَالْأَوْجِبُ إِزَالَتُهَا فَإِنْ تَعَلَّزَ ذَلِكَ صَلَّى كَمَا قَدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَلَا يَتَيَمَّمُ خِلَافًا لِحَجِّ ع. ش. زَادَ شَيْخُنَا وَهَذَا فِي الْحَيِّ وَأَمَّا الْمَيِّتُ فَحَيْثُ لَمْ يُمْكِنْ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا لَا تُزَالُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ إِزْرَاءً بِهِ وَيُدْفَنُ بِلا صَلَاةٍ عَلَى الْمُتَمَتِّدِ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ يُتَمَّمُ عَمَّا تَحْتَهَا وَيُصَلَّى عَلَيْهِ لِلضَّرُورَةِ وَلَا بَاسَ بِتَقْلِيدِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سَنَرًا عَلَى الْمَيِّتِ وَالْقُلْفَةِ بِضَمِّ الْقَافِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ وَيُتَجَمَّعُ مَا يَقْطَعُهُ الْخَائِزُ مِنْ ذِكْرِ الْغُلَامِ وَيُقَالُ لَهَا غُرْلَةٌ بَيْنَ مُتَجَمِّعَةٍ مَضْمُومَةٍ وَرَاءِ سَاكِنَةٍ وَلَا مَفْتُوحَةٍ أَه. ■ قَوْلُهُ: (مِمَّا بِأَشْرِهِ الْقَطْعُ) أَيِ بِخِلَافِ الْبَاطِنِ الَّذِي كَانَ مُتَفَتِّحًا قَبْلَ الْقَطْعِ فَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَإِنْ ظَهَرَ بَعْدَ قَطْعِ مَا كَانَ يَسْتَرُّهُ شَيْخُنَا وَكُرْدِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (جُدِعَ) بِالذَّالِ الْمُهْمَلَعِ ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ وَجُوبُ التَّعْمِيمِ. ■ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْمُتَغَيَّرِ بِمُسْتَقْنَى عَنْهُ كُرْدِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (سَبَى) (وَلَا تَجِبُ مَضْمُوعَةٌ الْخُ) أَيِ خِلَافًا لِلْحَتْفِيَّةِ بِجَيْرِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْوُضُوءِ) تَقْلِيلٌ

الشَّعْرَ يَزْتَمِعُ حَدَثٌ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ فَإِذَا كَانَ الْقَطْعُ فِي مَحَلِّ الْغَسَلِ لَمْ يَبْقَ فِيهِ حَدَثٌ يَخْتِاجُ إِلَى رَفْعِهِ فَلَا حَاجَةَ لِنَسْلِ الْبَادِي حَيْثُ قَلْبُ الرَّاجِعِ.

وكان وجه نفيه هذا هنا دون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم إغناء الوضوء عنهما لأن لنا قولاً  
 بوجوب كليهما كالوضوء ومن ثم سن رعايته بالإتيان بهما مستقلين وفي الوضوء وكرة ترك  
 واجد من الثلاثة وسن إعادة ما تركه منها وتأكد إعادة الأولين وفارق ما ذكر في باطن العين  
 وجوب تطهيره من الخبث؛ لأنه أفحش وأجد منه أن مقعدة المباشور إذا خرجت لم يجب  
 غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبيثها ومحل إن لم يرد إدخالها وإلا لم يجب هذا أيضاً.

(تنبيه) قد يستشكل عددهم باطن الفم باطناً وما يظهر من فرج الثيب ظاهراً بل قد يقال هذا  
 أولى بكونه باطناً ثم رأيت الإمام صرح بهذه الأولوية فقال لا يجب غسل ما وراء ملتقى  
 الشفرين كباطن الفم بل أولى اهـ. وقد يجاب أخذاً من تشبيه الأصحاب لباطن الفم بباطن  
 العين الذي وافق الخصم فيه على أنه باطن ومن تشبيه الشافعي لما يظهر من الفرج بما بين  
 الأصابع بأن حائل الفم لا تعهد له حالة مستقرة يعتاد زواله فيها بالكليّة ويبقى داخله ظاهراً  
 كله بخلاف باطن الفرج فإن حائله يعهد فيه ذلك بالجلوس على القدمين المعتاد المألوف

للمتن. ٥ قوله: (هذا هنا) أي وجوب المضمضة والاستنشاق في الغسل. ٥ قوله: (قوة الخلاف إلخ) أو  
 أنه لما نص على تميم الشعر والبشر خشي دخولهما فإن في الأثب شعراً وفي الفم بشراً اهـ. سم عن  
 كثر البكري. ٥ قوله: (وعدم إغناء الوضوء إلخ) أي المطلوب للغسل أي الموهوم وجوبهما هنا.  
 ٥ قوله: (لأن لنا إلخ) علة للمعطوفين ويحتمل للمعطوف فقط. ٥ قوله: (بوجوب كليهما) أي في  
 الغسل استقلاً وإن كانا موجودين في الوضوء وقوله كالوضوء أي كالقول بوجوبه في الغسل.  
 ٥ قوله: (وفي الوضوء) أي المستوي للغسل معطوف على مستقلين. ٥ قوله: (وكرة) إلى قوله وتأكد في  
 النهاية والمغني. ٥ قوله: (من الثلاثة) أي المضمضة والاستنشاق والوضوء. ٥ قوله: (وسن إعادة ما تركه  
 إلخ) أي بأن يأتي به بعد وإن طال الفصل ع ش وكان الأولى تدارك ما تركه إلخ. ٥ قوله: (ما ذكر في  
 باطن العين) أي عدم وجوب غسله من الجنابة. ٥ قوله: (وأخذ منه) أي من التعليل. ٥ قوله: (لم يجب  
 غسلها إلخ) ويجب غسل المشربة من الجنابة؛ لأنها تظهر في وقت قصير من ظاهر البدن شرح أبي  
 شجاع للغزي وهي ملتقى المنفذ فيسترخي قليلاً ليصل الماء إلى ذلك شيخنا. ٥ قوله: (ومحل) أي  
 وجوب غسل خبيثها. ٥ قوله: (عددهم باطن الفم إلخ) أي فلا يجب غسله. ٥ قوله: (وما يظهر من فرج  
 الثيب إلخ) أي عند جلوسها على قدميها فيجب غسله. ٥ قوله: (فقال لا يجب إلخ) ضعيف.  
 ٥ قوله: (وافق الخصم فيه) أي في باطن العين. ٥ قوله: (بأن إلخ) متعلق بيجاب.

٥ قوله: (وكان وجه نفيه هذا هنا إلخ) عبارة الأئمة البكري في كثره وإنما نص على نفي الوجوب هنا  
 دون الوضوء مع أن الخلاف بين العلماء فيهما موجود لأنه لما نص على تميم الشعر والبشر خشي  
 دخولهما فإن في الأثب شعراً وفي الفم بشرة وقيل غير ذلك اهـ.

دائماً فأشبه ما بين الأصابع فإنه يظهر بتفريقها المعتاد فاستويا في أن لكل حالة بطون وهو التقاء الشفرين والأصابع وحالة ظهور وهو انفراج كل منهما فكما اتفقوا فيما بين الأصابع على أنه ظاهر فكذلك فيما بين الشفرين ووراء ما ذكرناه مذهب أخرى في باطن القدم منها أنه ظاهر في الوضوء والغسل. وبه قال أحمد وغيره ظاهر في الغسل فقط وكل تمتك من الشئ بما أجاب عنه في المجموع. (واكملته) أي الغسل (إزالة القذر) بالمعجمة الطاهر كمنى والتجسس كمنى قال المصنف وينبغي أن يتفطن من يقتل من نحو إبريق بلقيعة وهي أنه إذا ظهر محل التجسس بالماء غسله نوايا رفع الجنابة؛ لأنه إن غفل عنه بعد بطل غسله ولا فقد يحتاج للمس فينتقض وضوءه أو إلى كلفة في لف خرقه على يده اهـ وهنا ذقيقة أخرى وهي أنه إذا نوى كما ذكر ومس بعد النية ورفع جنابة اليد كما هو الغالب حصل بيده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الأصغر.....

• فود: (فأشبه) أي باطن الفرج أي ما يظهر منه عند الجلوس على القدمين. • فود: (حالة بطون) أي استيار. • فود: (وهو التقاء الشفرين) أي حالة التقاء الخ وقوله انفراج كل منهما أي حالة انفراج كل من التوعين المذكورين. • فود: (فكما اتفقوا) أي الأصحاب. • فود: (ما ذكرناه) أي من أنه ظاهر في الوضوء والغسل فلا يجب غسله فيهما. • فود: (في باطن القدم) الأولى تقديمه على قوله مذهب الخ. • فود: (منها أنه) ملحق في نسخة المصنف بغير خطه من غير تصحيح ولعله من تصرفات بعض الناظرين فيه يرشد إلى ذلك سقوطها في قوله ظاهر في الغسل فقط باتفاق النسخ فالأولى حذفها فيهما أو إثباتها فيهما بصري. • فود: (أي الغسل) أي من حيث هو واجبا كان أو مندوبا كما مر.

• فود: (بالمعجمة) إلى قوله قال في الثاية وإلى قوله اهـ. في المغني الإا قوله قال المصنف. • فود: (الظاهر كمنى والتجسس) أي استظهارا وإن قلنا إنه يكفي غسله لهما نهاية ومغني. • فود: (وينبغي) أي يتدب بجبرمي. • فود: (محل التجسس) أي من القبل والدبر شيئا. • فود: (بطل غسله) أي لم يصح.

• فود: (كما هو) أي المس. • فود: (فلا بد من غسلها) أي والمخلص من ذلك أن يقيد النية بالقبل والدبر كأن يقول نويت رفع الحدث من هذين المحلين فيبقى حدث يده حيث يذ ويرفع بالغسل بعد ذلك كبقية بديه شيئا عبارة البجيرمي، وقال شيئا العشماوي وهذا إذا نوى رفع الحدث الأكبر عن المحل واليد معاً أو أطلق فإن نوى رفع الجنابة عن المحل فقط فلا يحتاج إلى نية رفع حدث أصغر عنها؛ لأن الجنابة لم ترتفع عنها فهذا مخلص له من غسل يده ثانياً اهـ. • فود: (بعد رفع حدث الوجه) ثم قوله

• فود: (بعد رفع حدث الوجه ثم قوله الذي لزمه غسل ما تأخر حدثه في محله) انظر اشترط كونه بعد رفع حدث الوجه في الأول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن أو أي اغتسل جنب إلا رجله مثلاً ثم أخذت كفاه غسلهما عن الأكبر بعد بقية أعضاء الوضوء أو قبلها أو في أثنائها اهـ فإنه يدل على أنه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنبته من أعضاء الوضوء وما ارتفعت جنبته

لِيَعْتَدِرَ الْإِنْدِرَاجَ حِينَ يَذِي (ثُمَّ الْوُضُوءَ) كَامِلًا لِلاتِّبَاعِ وَمُسْنً لَهُ اسْتِصْحَابُهُ إِلَى الْفِرَاقِ حَتَّى لَوْ أَحْدَثَ سُنُّهُ لِهَ إِعَادَتِهِ. وَزَعَمَ الْمُحَاطِلِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ اخْتِصَاصَهُ بِالْفُضْلِ الْوَاجِبِ ضَعِيفٌ كَمَا عَلِمَ بِمَا قَدَّمْتَهُ (وَفِي قَوْلِ يُوْخِرُ غَسَلَ قَدَمَيْهِ) لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا وَالْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ وَرُجُحُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ

الْأَوَّلُ لَزِمَهُ غَسْلُ مَا تَأَخَّرَ حَدَثُهُ فِي مَحَلِّهِ انْظُرْ اشْتِرَاطَ كَوْنِهِ بَعْدَ رَفْعِ حَدَثِ الْوَجْهِ فِي الْأَوَّلِ وَفِي مَحَلِّهِ فِي الثَّانِي هَلْ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ فِي بَابِ الْوُضُوءِ قُبِيلَ السُّنَنِ أَوْ اغْتَسَلَ جُنْبَ إِلَّا رَجُلَيْهِ مَثَلًا ثُمَّ أَحْدَثَ كَفَاهُ غَسْلُهُمَا عَنِ الْأَكْبَرِ بَعْدَ بَقِيَّةِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ أَوْ قَبْلُهَا أَوْ فِي اثْنَانِهَا هـ. فَإِنَّهُ يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ مَا بَقِيََتْ جَنَابَتُهُ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَمَا ازْتَفَعَتْ جَنَابَتُهُ مِنْهَا وَطَرَأَ حَدَثُهُ الْأَصْغَرُ فَلْيُرَاجِعْ سَمَّ وَجَزَمَ بِالْمُنَافَةِ السُّنَنِ الْبُصْرِيِّ أَقُولُ إِنَّ فِي الْبُجَيْرِيِّ وَحَاشِيَةِ شَيْخِنَا مِثْلُ مَا فِي الشَّارِحِ فِي الْبَابَيْنِ وَلَكَ دَفْعُ الْمُنَافَةِ بِأَنَّ تَرَكَ التَّرْتِيبَ هُنَا لَهُ صَوْرَتَانِ الْأَوَّلَى بِأَنَّ يَقْدَمُ الْعَضْوُ الْبَاقِي جَنَابَتُهُ كَالرَّجُلِ عَلَى مَا طَرَأَ حَدَثُهُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهِ رُتْبَةً كَالْوَجْهِ وَهِيَ الَّتِي أَفَادَ جَوَازَهَا مَا تَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ وَالثَّانِيَةُ بِأَنَّ يَقْدَمُ مَا طَرَأَ حَدَثُهُ كَالْيَدِ عَلَى مَا بَقِيََتْ جَنَابَتُهُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهِ رُتْبَةً كَالْوَجْهِ وَهِيَ الَّتِي أَفَادَ مَنَعَهَا مَا هُنَا وَلَا تَلَازَمَ بَيْنَهُمَا كَلِمًا وَلَا جُزْئًا حَتَّى يُنَافِيَ جَوَازُ إِحْدَاهُمَا مَنَعَ الْأُخْرَى. هـ فَوَدَّ: (لِيَعْتَدِرَ الْإِنْدِرَاجَ الْفُضْلَ) فَإِنَّ جَنَابَةَ الْيَدِ ازْتَفَعَتْ ثُمَّ طَرَأَ الْحَدَثُ الْأَصْغَرُ عَلَيْهَا بِالْمَسِّ أَيْ فَالْشَّرْطُ لَا أَنْ يَقْدَمَ غَسْلُ كَتِفِهِ عَلَى الْوَجْهِ، فَلَوْ أُخِّرَهُ بِالْكَلِمَةِ عَنْ غَسْلِ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ وَتَوَيَّ كَفَى مَدَابِغِي هـ. بُجَيْرِي. هـ فَوَدَّ: (كَامِلًا الْفُضْلَ) فَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ تَأْخِيرِ قَدَمَيْهِ عَنِ الْغُسْلِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. هـ فَوَدَّ: (لِلاتِّبَاعِ) أَيْ الْمَقُولُ عَنْ قَوْلِهِ ﷺ ع ش. هـ فَوَدَّ: (سُنُّهُ لِهَ إِعَادَتِهِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمَغْنِيِّ عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ وَلَوْ تَوَضَّأَ قَبْلَ غَسْلِهِ ثُمَّ أَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ لَمْ يَخْتِجْ لِتَحْصِيلِ سُنَّةِ الْوُضُوءِ إِلَى إِعَادَتِهِ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِ مَا لَوْ غَسَلَ يَدَيْهِ فِي الْوُضُوءِ ثُمَّ أَحْدَثَ قَبْلَ الْمَضْمُضَةِ مَثَلًا فَإِنَّهُ يَخْتِجُ فِي تَحْصِيلِ السُّنَّةِ إِلَى إِعَادَةِ غَسْلِهِمَا بَعْدَ نِيَّةِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ النِّيَّةَ بَطَلَتْ بِالْحَدِيثِ هـ. قَالَ شَيْخُنَا وَحُجِّلَ كَلَامُ ابْنِ حَجٍّ عَلَى أَنَّهُ يُعِيدُهُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ الْإِنْدِرَاجِ فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَالَه الرَّمْلِيُّ هـ. هـ فَوَدَّ: (اخْتِصَاصُهُ) أَيْ سُنُّهُ الْوُضُوءَ وَيُخْتَمَلُ أَيْ سُنُّ اسْتِصْحَابِهِ. هـ فَوَدَّ: (بِمَا قَدَّمْتَهُ) أَيْ مِنْ إِزْجَاعِ ضَمِيرِ أَكْمَلَهُ لِلْفُضْلِ الْأَعْمِ.

مِنْهَا وَطَرَأَ حَدَثُهُ الْأَصْغَرُ فَلْيُرَاجِعْ. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ الْوُضُوءَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْوُضُوءَ إِنَّمَا يَكُونُ سُنَّةً فِي الْغُسْلِ الْوَاجِبِ وَبِهِ صَرَّحَ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ تَبَعًا لِلْمُحَاطِلِيِّ وَلَوْ قِيلَ بِتَذْيِهِ كَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ السُّنَنِ الَّتِي ذَكَرُوا هُنَا فِي الْغُسْلِ الْمُسْنُونِ أَيْضًا لَمْ يَتَّعَدْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُصَنِّفَ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ جَزَمَ بِهَذَا الْإِحْتِمَالِ هـ بِاخْتِصَاصِهِ وَجِبَارَةِ الْعُبَابِ هُنَا بَعْدَ ذَلِكَ وَالْغُسْلُ الْمُسْنُونُ فِي الْأَقْلُ وَالْأَكْمَلِ كَالوَاجِبِ هـ. وَلَمْ يَزِدْ فِي شَرْحِهِ عَلَى عَزْوِ هَذَا لِلْجَوَاهِرِ. هـ فَوَدَّ: (سُنُّهُ لِهَ إِعَادَتِهِ) الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِعَدَمِ إِعَادَتِهِ مِنْ حَيْثُ سُنَّةُ الْغُسْلِ لِحُصُولِهَا بِالْمَرَّةِ الْأَوَّلَى بِخِلَافِ غَسْلِ الْكَفَيْنِ قَبْلَ الْوُضُوءِ إِذَا أَحْدَثَ بَعْدَهُ سُنُّ إِعَادَتِهِ لِيُطْلَاغَهُ بِالْحَدِيثِ هـ.

في لفظ زواته كان المشورة بالتكرار بل قيل الثاني إنما يدل على الجواز لا غير وعلى كُلِّ تحصيل سُنة الوُضوء بتقديم كُلِّه وبعضه وتأخيرهِ وتوسطه أثناء الغُسل ثم إن تجرّدت جنابته عن الأصغر نوى به سُنة الغُسل أي أو الوُضوء كما هو ظاهر ولا نوى نيّة مُجرّدة مِنّا مر في الوُضوء خُروجاً من خلافٍ موجبهِ القائل بِعَدَمِ الاندراج وهذه النيّة بِقَسْمِهَا سُنة لِإِجْزَاءِ نيّةِ الغُسل عنها كما تكفي نيّة الوُضوء عن خُصوصِ نيّةِ المضمضة ثم لو أحدث بعد ارتفاع الغُسل عنها كما تكفي نيّة الوُضوء عن خُصوصِ نيّةِ المضمضة ثم لو أحدث بعد ارتفاع

• فُود: (بل قيل الثاني) أي الإتيان الثاني يعني لفظ راويه. • فُود: (وعلى كُلِّ) أي من القولين إلى قوله وهذه النيّة في النهاية والمُغني لا قوله أي إلى والآ. • فُود: (بتقديم كُلِّه) وهو الأفضل نهايةً ومُغني. • فُود: (إن تجرّدت جنابته) كان احتكم وهو جالس مُتَمَكِّن مُغني وكان نظراً أو تَفَكَّرَ فامتنى شَيْخُنَا. • فُود: (نوى به سُنة الغُسل) كَانَ يَقُولُ نَوَيْتُ الوُضوء لِسُنَّةِ الغُسل شَيْخُنَا. • فُود: (أي أو الوُضوء) أي أو يقول نَوَيْتُ الوُضوء ويُحْتَمَلُ أَنْ مُرَادَهُ أَوْ يَتَوَيَّ نِيَّةً مِنْ نِيَّاتِ الوُضوء الْمُتَقَدِّمَةِ عِبَارَةً ش قُوله م ر سُنة الغُسل قضيته تَعَيَّنَ ذَلِكَ وَإِنْ غَيْرَ هَذِهِ مِنْ نِيَّاتِ الوُضوء كَتَوَيْتُ فَرَضَ الوُضوء لَا يَكْفِي وَيَتَأَمَّلُ وَجْهُهُ فِي نَحْوِ نَوَيْتُ فَرَضَ الوُضوء وَعِبَارَةٌ حُجَّ بَعْدَ لَفْظِ الغُسل أي أو الوُضوء اه. • فُود: (والآ) أي وإن لم تجرّد جنابته عن الحديث الأصغر بل اجتمعت معه كما هو الغالب شَيْخُنَا. • فُود: (نوى نيّة مُجرّدة إلخ) ظاهرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يُقَدِّمَ الغُسلَ عَلَى الوُضوءِ أَوْ يُؤَخِّرَهُ عَنْهُ نِيَّاهُ عِبَارَةً شَيْخُنَا هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ قَدَّمَ الوُضوءَ عَلَى الغُسلِ فَإِنْ أَخَّرَهُ نَوَى سُنةَ الغُسلِ إِنْ لَمْ يَرِدِ الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافٍ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ الْإِنْدِرَاجِ وَالْأَنَوَى رَفَعَ الْحَدِيثَ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ النَّيَّاتِ الْمُغْتَبَرَةِ اه. وفي المُغني وَسَمَ مَا يُوَافِقُهُ. • فُود: (بِقَسْمِهَا) أَحَدُهُمَا نِيَّةُ سُنةِ الغُسلِ وَالثَّانِي نِيَّةُ مُجَرَّدةٍ فِي الوُضوءِ كُزْدِي. • فُود: (لِلْإِجْزَاءِ) نِيَّةُ الغُسلِ إلخ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا قَدَّمَ الغُسلَ وَلَوْ شُرُوعاً عَلَى الوُضوءِ وَكَذَا إِذَا أَخَّرَهُ عَنْهُ لَكِنْ قَدَّمَ نِيَّتَهُ عَلَيْهِ وَلَا فَيْهَ تَوَقَّفَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْإِجْزَاءِ مُجَرَّدةً سَقُوطِ الطَّلَبِ وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهِ فَلْيُرَاجَعْ وَكُتِبَ عَلَيْهِ سَمَ مَا

• فُود: (بتقديم كُلِّه وبعضه وتأخيرهِ إلى قوله ثم إن تجرّدت إلخ) هَذَا الصَّنِيعُ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ عَنِ الْأَصْغَرِ نَوَى نِيَّةً مُجَرَّدةً وَإِنْ أَخَّرَهُ عَنِ الغُسلِ وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ اِرْتِفَاعُ أَصْغَرِهِ حَيْثُ يُدْرِكُ بِالْإِنْدِرَاجِ نَظَرًا لِمُرَاعَاةِ خِلَافٍ مُوجِبِهِ وَقَوْلُهُ بِعَدَمِ ائْتِرَاجِهِ فَتَكُونُ مُرَاعَاةُ الْخِلَافِ وَإِنْ لَمْ يُقْلَدِ الْمُخَالَفَ مُجَرَّدةً لِنِيَّةِ نَحْوِ رَفَعَ الْحَدِيثَ وَإِنْ كَانَ مُرْتَفِعاً فِي اعْتِقَادِهِ وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِإِقَائِدِ الطَّهَوْرَيْنِ التَّيْمُمُ عَلَى نَحْوِ صَخَرٍ كَمَا سَيَأْتِي فِي التَّيْمُمِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى حَمْلِهِ عَلَى تَقْلِيدِ الْقَائِلِ بِجَوَازِ التَّيْمُمِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِذَا قَلَّدَهُ صَارَ مِنْ أَتْبَاعِهِ فِي ذَلِكَ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مُرَاعَاةِ الْخِلَافِ فِي شَيْءٍ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ قَصْدَ مُرَاعَاةِ الْخِلَافِ يُسَوِّغُ مَا يُخَالِفُ اعْتِقَادَ الْفَاعِلِ وَإِنْ لَمْ يُقْلَدِ الْمُخَالَفَ مَا جَمَعَ بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بَيَّنَّ مَا سَيَأْتِي فِي الْمَثْنِ مِنْ وَجُوبِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْمَعَادَةِ، وَمَا فِي الرُّوضَةِ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِهَا فِي أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ مُرَاعَاةَ الْخِلَافِ أَتَى بِهَا وَلَا فَلَا قَلْبًا تَأَمَّلْ. • فُود: (لِلْإِجْزَاءِ نِيَّةُ الغُسلِ عنها) قَدْ يُقَالُ قَصْبَةُ مُرَاعَاةِ الْقَائِلِ بِعَدَمِ الْإِنْدِرَاجِ أَنْ لَا تُجْزَى نِيَّةُ الغُسلِ عَنْهَا عِنْدَ عَدَمِ تَجَرُّدِ الْجَنَابَةِ عَنْ

جَنَابَةِ أَعْضَاءِ وَضُوءِهِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ مُرْتَبًا بِالنِّيَّةِ لِزَوَالِ انْدِرَاجِهِ الْمُوجِبِ لِشُقُوطِ النِّيَّةِ وَالتَّرْتِيبِ أَوْ بَعْضِهَا لَزِمَهُ غَسْلُ مَا تَأَخَّرَ حَدُّهُ فِي مَحَلِّهِ بِالنِّيَّةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنْفًا (ثُمَّ) بَعْدَ الْوُضُوءِ (تَهْدُ) مُعَاطِفَهُ) وَهِيَ مَا فِيهِ التَّوَهُُّ وَانِعْطَافُ كَالْأُذُنِ وَطَبَقِ الْبَطْنِ وَالشُّرُوءُ بِأَنْ يُوَصِّلَ الْمَاءَ إِلَيْهَا حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ أَصَابَ جَمِيعَهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ حَيْثُ ظُنُّ وَضُوءِهِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ التَّعْمِيمَ الْوَاجِبَ يُكْتَفَى فِيهِ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ فِي الْأُذُنِ بِأَنْ يَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ ثُمَّ يُعْمِلُ أُذُنَهُ وَيَضَعُهَا عَلَيْهِ لِيَأْمَنَ مِنْ وَضُوءِهِ لِبَاطِنِهِ وَيَبْحَثُ تَعَيَّنَ ذَلِكَ عَلَى الصَّائِمِ لِلْأَمْنِ بِهِ مِنَ الْمُفْطَرِ (ثُمَّ).....

نَهْهُ قَدْ يُقَالُ: قَضَيْتُ مُرَاعَاةَ الْقَائِلِ بَعْدَ انْدِرَاجِ أَنْ لَا يُجْزَى نِيَّةُ الْغُسْلِ عَنْهَا عِنْدَ عَدَمِ تَجَرُّدِ الْجَنَابَةِ عَنِ الْأَضْعَفِ قَتَامُهَا هـ. وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَعَلَّ لِهَذَا الْإشْكَالِ سَكَتُ النَّهْيِ وَالْمُغْنَى عَنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَهَذِهِ النَّيَّةُ الْإِنْخَ. هـ فُود: (وَالْتَرْتِيبُ) عَطَفَ عَلَى النَّيَّةِ وَقَوْلُهُ أَوْ بَعْضُهَا عَطَفَ عَلَى أَعْضَاءِ الْإِنْخَ. هـ فُود: (غَسَلَ) مَا تَأَخَّرَ حَدُّهُ) لَوْ قَالَ: غَسَلَهُ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَظْهَرَ لِمَا قَدْ يَوْهَمُ هَذَا أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا تَأَخَّرَ حَدُّهُ غَيْرُ الْبَعْضِ السَّابِقِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِصَرِيٍّ. هـ فُود: (فِي مَحَلِّهِ الْإِنْخَ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي الدَّقِيقَةِ وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ بِصَرِيٍّ وَقَدْ مَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ. هـ فُود: (كَالْأُذُنِ) وَالْمَوْقُ وَتَحْتَ الْمُغْبِلِ مِنَ الْإِنْفِ نِهَآيَةً. هـ فُود: (بِأَنْ يُوَصِّلَ الْإِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى كَأَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ بِكَفِّهِ فَيَجْعَلَهُ عَلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي فِيهَا انِعْطَافُ وَالتَّوَهُُّ هـ.

هـ فُود: (وَطَبَقِ الْبَطْنِ) بِكَسْرِ الطَّاءِ وَسُكُونِهَا عِشْرَ الْبَطْنِ بِالْكَسْرِ عَظِيمُ الْبَطْنِ فَالْمَعْنَى عَلَيْهِ طَيَّاتُ شَخْصٍ بَطْنٌ يُجْبَرُ مِيٍّ. هـ فُود: (حَتَّى يَتَيَقَّنَ الْإِنْخَ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَإِنَّمَا سَنَّ تَهْدُ مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الثَّقَةِ بِوُصُولِ الْمَاءِ وَأَبْعَدُ عَنِ الْإِسْرَافِ فِيهِ هـ. هـ فُود: (بِغَلْبَةِ الظَّنِّ) بَلْ بِمُجَرَّدِ الظَّنِّ. هـ فُود: (وَيَتَأَكَّدُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَبْحَثُ فِي النَّهْيِ وَالْمُغْنَى. هـ فُود: (وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ) أَيِ التَّهْدُ. هـ فُود: (ثُمَّ يُعْمِلُ أُذُنَهُ الْإِنْخَ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ عَلَيْهِ فَعَلَهُ فَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْعِمَاسُ وَصَبُّ الْمَاءِ عَلَى رَأْسِهِ وَإِنْ امْتَكَنَ لَهُ الْإِمَالَةُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ إِذَا وَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى الصَّمَاخَيْنِ بِسَبَبِ الْإِنْعِمَاسِ مَعَ امْتِكَانِ الْإِمَالَةِ يَنْطَلُ صَوْمُهُ لِمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ وَيَتَأَكَّدُ الْإِنْخَ مِنْ أَنْ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ تَوَلَّدَ مِنْ مَادُونٍ فِيهِ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسُ الْفِطْرِ بِوُصُولِ مَاءِ الْمَضْمَضَةِ إِذَا بَالَغَ الْفِطْرَ لَكِنْ مَحَلَّ الْفِطْرِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ وَوُصُولَ الْمَاءِ إِلَى بَاطِنِ أُذُنَيْهِ لَوْ انْتَفَسَ بِأَنْ يَتَكَرَّرَ ذَلِكَ فَلَا يَثْبُتُ هُنَا بِمَرَّةٍ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ قَوْلَ الشَّارِحِ م ر بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ سَبَقَ مَاءُ الْمَضْمَضَةِ الْإِنْخَ مَا نَهَى بِخِلَافِهِ حَالَةَ الْمُبَالَغَةِ وَبِخِلَافِ سَبَقِ مَا نَهَى عَنْهُ مَشْرُوعِينَ وَبِخِلَافِ سَبَقِ مَاءِ غُسْلِ الثُّرَى؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِذَلِكَ وَخَرَجَ بِمَا قَرَّرْنَاهُ سَبَقَ مَاءِ الْغُسْلِ مِنْ خِيَصٍ أَوْ نَفَاسٍ أَوْ جَنَابَةٍ أَوْ مِنْ غُسْلِ مَسْنُونٍ فَلَا يُفْطِرُ بِهِ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ غَسَلَ أُذُنَيْهِ فِي الْجَنَابَةِ وَنَحَوَهَا سَبَقَ الْمَاءَ إِلَى الْجَوْفِ مِنْهُمَا لَا يُفْطِرُ وَلَا نَظَرُ إِلَى امْتِكَانِ إِمَالَةِ الرَّأْسِ بِحَيْثُ لَا يَدْخُلُ شَيْءٌ لِمُسْرِهِ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يَصِلُ مِنْهُ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ دِمَاقِهِ بِالْإِنْعِمَاسِ وَلَا يُمَكِّنُهُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ أَنْ يَغْرُمَ الْإِنْعِمَاسَ وَيُفْطِرَ قَطْعًا تَعَمَّ مَحَلَّهُ إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْغُسْلِ لَا عَلَى نَتْلِكَ الْحَالَةِ وَلَا فَلَا يُفْطِرُ فِيمَا يَظْهَرُ وَكَذَا لَا يُفْطِرُ بِسَبْقِهِ مِنْ غَسْلِ نَجَاسَةٍ فِيهِ وَإِنْ بَالَغَ فِيهَا انْتَهَى. ع ش.

هـ فُود: (وَيَضَعُهَا) الْأُذُنَ (عَلَيْهِ) أَيِ الْكَفِّ. هـ فُود: (وَيَبْحَثُ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْإِنْخَ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ عِبَارَتُهُ وَيَتَأَكَّدُ

بعد تفهيدها (يفيض) الماء (على رأسه و) قبل الإفاضة عليه الأولى له إذا كان له شعر في نحو رأسه أو لحيته أنه (يخلل) بأن يدخل أصابعه العشر مبلولة أصول شعره للاتباع ويُسْرُ تخليل سائر شعوره؛ لأن ذلك أقرب إلى الثقة بمشوم الماء لها والمحرّم كغيره لكن يتخوَّى الرفق خشية الانتناف (ثم) بعد الفراغ من الرأس تخليلاً ثم إفاضة يفيض الماء على (يشقه الأيمن) مقدّمه ثم مؤخره (ثم) بعد فراغه منه جميعه يفيضه على شقه (الأيسر) كذلك وفارق ما يأتي في غسل الميت بأن ما هناك فيه يستلزم تكرّز قلبه وفيه مشقة بخلافه هنا وما ذكر من هذا الترتيب هو مراد من غير بعد ذلك يُسْرُ ترتيب الغسل خلافاً لما يورثه بعض عبارات.

(كيفية) وقع في الروضة وغيرها ما يصرّح بأنه يُقدّم غسل أعضاء وضوئه على الإفاضة على رأسه لشرافها ونازع فيه الزركشي ثم أوّل بما تنبؤ عنه عبارتها، وقد توجه على بعدها بأن شرف أعضاء الوضوء اقتضى تكرير طهارتها بالوضوء أولاً ثم يغسلها بعد ثم يغسلها في ضمن الإفاضة على الرأس ثم البدن (وبذلك) ما تبصّل له يده من بدنه خروجا من خلاف من أوجبه

ذلك في حق الصائم وقول الزركشي يتعيّن محمول على ذلك اه. أي التأكّد ع ش. فود: (بغذ تفهيدها) إلى قوله وما ذكر في النهاية والمغني لإقوله والمحرّم إلى المتن. فود: (لأن ذلك) أي تقديم التخليل وقوله لها أي للشعور. فود: (والمحرّم كغيره إلخ) هذا ظاهر إطلاق المتن وظاهر عدم تنقيح الشارح م ر له لكن تقدّم للشارح م ر في الوضوء أن المعتدّ عدم سنّ التخليل وعليه فيمكن الفرق بين ما هنا والوضوء بأنه يجب إيصال الماء إلى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلافه في الوضوء لا يجب إيصاله إلى باطن الكثيف على ما مرّ فطلب التخليل هنا من المحرّم استظهاراً بخلاف الوضوء ع ش.

فود: (ثم إفاضة إلخ) ولا يعارض هذا الترتيب تغيير المصنّف بالواو لأنها لا تقتضي ترتيباً نهائياً ومغني. فود: (كذلك) أي مقدّمه ثم مؤخره. فود: (وفارق) أي ما هنا حيث لا ينتقل للأيسر إلا بعد فراغه من الأيمن جميعه (ما يأتي إلخ) أي أنه يغسل شقه الأيمن من قدام ثم الأيسر كذلك ثم يحرقه ويغسل شقه الأيمن من خلف ثم الأيسر كذلك قال النهاية وعلى الفرق لو فعل هنا ما يأتي ثم كان آتياً بأصل السنة فيما يظهر بالنسبة لمقدّم شقه الأيمن دون مؤخره لتأخره عن مقدّم الأيسر وهو مكروه اه. فود: (بأن ما هنا) أي تقديم الأيمن مقدّمه ثم مؤخره على الأيسر (فيه) أي في غسل الميت فالجاء متعلّق بما تضمنته لفظة ما من معنى الفعل. فود: (يستلزم تكرّز قلبه) عبارة تكرير قلب الميت قبل الشروع في شيء من الأيسر اه. فود: (بغذ ذلك) أي بعد ما يأتي في غسل الميت. فود: (يسرّ) ترتيب الغسل أي غسل الحي. فود: (وقع في الروضة وغيرها إلخ) اعتدّه المغني. فود: (وقد توجه) أي عبارة الروضة وغيرها (على بغيرها) أي عن هذا التوجيه.

الأصغر فتأمّله. فود: (يستلزم تكرّز قلبه) عبارة شرح الرّوض لما يلزم فيه من تكرير قلب الميت قبل الشروع في شيء من الأيسر.



ذَلِيلُنَا أَنَّ الْآيَةَ وَالْخَبَرَ لَيْسَ فِيهِمَا تَعَرُّضٌ لَهُ مَعَ أَنَّ اسْمَ الْغُسْلِ شَرْعًا وَلَعْنَةً لَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ أَنَّ مَا لَمْ تَصِلْ لَهُ يَدُهُ يَتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ بِيَدٍ غَيْرِهِ مَثَلًا إِذَا الْمُخَالَفُ يُوجِبُ ذَلِكَ (وَيُفْلَتُ) بِالشَّرْطِ السَّابِقَةِ فِي الْوُضُوءِ تَخْلِيلَ رَأْيِهِ ثُمَّ غَسَلَهُ لِلتَّبَاعِ ثُمَّ تَخْلِيلَ شُعُورٍ وَجْهِهِ ثُمَّ غَسَلَهُ ثُمَّ تَخْلِيلَ شُعُورٍ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ ثُمَّ غَسَلَهُ قِيَاسًا عَلَيْهِ. وَهَذَا التَّرْتِيبُ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ أَرِ مِنْ صَرُوحٍ بِهِ، وَتَثْلِيثُ الْبَقِيَّةِ إِذَا بَانَ يَغْسِلُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ ثُمَّ هَكَذَا ثَانِيَةً ثُمَّ ثَالِثَةً أَوْ يُوَالِي ثَلَاثَةَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ ثَلَاثَةَ الْأَيْسَرِ وَكَانَ قِيَاسُ كَيْفِيَّةِ التَّثْلِيثِ فِي الْوُضُوءِ تَعَيُّنُ الثَّانِيَةِ لِلثَّانِيَةِ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الشَّارِحِ لَكُنْ مِنَ الْمَعْلُومِ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَتَمَّ فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْمَحْصُولِ ثُمَّ كَالْيَدَيْنِ مُتَمَيِّزٌ مُتَفَصِّلٌ عَنِ الْآخَرِ فَتَقَيَّضَتْ فِيهِ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةُ لِذَلِكَ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ كَوْنَ الْبَدَنِ فِيهِ كَالْمَعْصُورِ الْوَاجِبِ مَنْعَ قِيَاسِهِ عَلَى الْوُضُوءِ فِي خُصُوصٍ ذَلِكَ وَأُوجِبَ لَهُ حُكْمًا تَعَيَّنَ بِهِ وَهُوَ حُصُولُ السُّنَّةِ بِكُلِّ مِنَ الْكَيْفِيَّتَيْنِ فَتَأَمَّلْهُ. وَكَذَا يُسَنُّ تَثْلِيثُ الدَّلِيلِ وَالتَّسْمِيَةِ.....

■ فَوَدَّ: (ذَلِيلُنَا) أَي عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الدَّلِيلِ. ■ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ الْخ) وَقَرَّرَ شَيْخُنَا أَنَّ قَوْلَهُ مَا تَصِلُ لَهُ الْخُ إِحْدَى طَرِيقَتَيْنِ فِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِمَاعُهُ فِي غَيْرِ مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ يَدُهُ بِخَرْقَةٍ وَنَحْوِهَا وَهِيَ الَّتِي تَقْلُهَا ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ سَخْنُونٍ وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ عَنْهُمْ وَمَنْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ نَظَرٌ لِلطَّرِيقَةِ الْآخَرَى الَّتِي سَنَى عَلَيْهَا خَلِيلٌ وَهِيَ غَيْرُ مُعْتَمَدَةٍ عَنْهُمْ يُجِيرُ مِثْلَ جِبَارَةَ شَيْخِنَا إِنَّمَا قِيلَ بِذَلِكَ أَي بِمَا تَصِلُ إِلَيْهِ يَدُهُ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَةَ عِنْدَ الْمُخَالَفِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِسْتِنَابَةُ فِيمَا لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ يَدُهُ فَيَصُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَيُجَرِّثُهُ وَلَمْ يَنْظُرْ لِلضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِوُجُوبِ الْإِسْتِنَابَةِ فِي ذَلِكَ فَإِنْ نَظَرْنَا لَهُ سُنَّ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ بَنَحْوِ حَبْلِ أَوْ عَصَا خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ اهـ. ■ فَوَدَّ: (فِي الْوُضُوءِ) أَي فِي سَنِّ تَثْلِيثِهِ. ■ فَوَدَّ: (ثُمَّ غَسَلَهُ) أَي ثُمَّ ذَلِكَ. ■ فَوَدَّ: (شُعُورٍ وَجْهِهِ) أَي مِنَ النَّحْيَةِ وَغَيْرِهَا. ■ فَوَدَّ: (ثُمَّ غَسَلَهُ) أَي الْوَجْهَ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الشُّعُورِ أَي ثُمَّ ذَلِكَ الْوَجْهَ وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي (ثُمَّ غَسَلَهُ) أَي غَسَلَ بَاقِيَ الْبَدَنِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الشُّعُورِ ثُمَّ ذَلِكَ كَذَا فِي الْإِقْنَاعِ الْمُفِيدِ تَأْخِيرَ تَثْلِيثِ الدَّلِيلِ عَنْ تَثْلِيثِ الْغُسْلِ وَلَوْ قِيلَ بِالتَّفْرِيقِ بَانَ يَغْسِلُ ثُمَّ يَذَلِكَ ثُمَّ هَكَذَا ثَانِيَةً ثُمَّ ثَالِثَةً لَمْ يَتِمَّ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ تَرْجِيحَ الْبَصْرِيِّ ذَلِكَ التَّفْرِيقَ فِي الْوُضُوءِ.

■ فَوَدَّ: (قِيَاسًا عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْوُضُوءِ. ■ فَوَدَّ: (بَانَ يَغْسِلُ شَيْئَهُ الْأَيْمَنَ) أَي الْمَقْدَمَ ثُمَّ الْمُؤَخَّرَ (ثُمَّ الْأَيْسَرَ) كَذَلِكَ خَطِيبٌ وَع ش وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ يُوَالِي ثَلَاثَةَ الْأَيْمَنِ الْخ. ■ فَوَدَّ: (وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الشَّارِحِ) أَي وَكَلَامِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ حَيْثُ اقْتَضَرَا عَلَيْهَا فَقَالَا كَالْوُضُوءِ فَيَغْسِلُ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ شَيْئَهُ الْأَيْمَنَ ثَلَاثًا ثُمَّ الْأَيْسَرَ ثَلَاثًا اهـ. ■ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَي لِلتَّمَيُّزِ وَالْإِنْفِصَالِ. ■ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا هُنَا) أَي فِي الْغُسْلِ. ■ فَوَدَّ: (فِي خُصُوصِ ذَلِكَ) أَي فِي تَعَيُّنِ الْكَيْفِيَّةِ الثَّانِيَةِ. ■ فَوَدَّ: (وَهُوَ حُصُولُ السُّنَّةِ بِكُلِّ الْخ) ظَاهِرُهُ تَسَاوِي الْكَيْفِيَّتَيْنِ وَمُقْتَضَى مَا فُورَقَ بِهِ مَعَ قَوْلِهِمْ فِي الْوُضُوءِ لَا يُعْتَبَرُ تَعَدُّدُ قَبْلِ تَمَامِ الْمَعْصُورِ تَعَيُّنُ الْأَوَّلَى فَلَا أَقْلَ مِنْ تَرْجِيحِهَا وَصَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا فِي النَّهَايَةِ وَيُجَابُ عَنِ الْمُقْتَضَى الْمَذْكُورِ بَانَ جَعَلَهُ كَالْمَعْصُورِ لَا يَقْتَضِي مُسَاوَاتِهِ لَمْ يَنْزِلْ وَجْهٌ وَمِنْ ثُمَّ سُنَّ هُنَا التَّرْتِيبُ لَا تَمَّ بَصْرِيٌّ وَكَذَا صَرَّحَ بِتَرْجِيحِ الْأَوَّلَى شَرْحُ الرُّؤُوسِ وَعَلَيْهَا اقْتَضَرَ الْخَطِيبُ وَكَذَا الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ: الْأَوَّلَى

والذكر وسائر الشئ هنا نظير ما مر هناك ومن ثم جرى هنا أكثر سنن الوضوء كتسمية مَقَرَّةِ  
بالنية واستصحابها وترك نفض وتنشيف واستيعان وتكلم بغير غدير وكذلك عقبيه والاستقبال  
والموالاة بتفصيلها السابق ثم وسيد كزها في التيمم وغير ذلك وبكفي في راكيد وإن قل تحرك  
جميع البدن ثلاثاً وإن لم يتقل قدميه إلى محل آخر على الأوجه من اضطراب فيه بين السنوي  
والمستقبين لِكَلَامِهِ؛ لأن كل حركة توجب مماساً ماءً ليدنيه غير الماء الذي قبلها ولم ينظر  
لهذه الغيرية المُقتضية للانفصال المُقتضي للاستعمال؛ لأن المدار في الانفصال المُقتضي له

الكيفية الثانية كما أوضحت في الأصلي فراجعهم اه. ة فود: (والذكر) لعل المراد به ما يشمل ذكر أول  
الوضوء عقبيه وذكر. ة فود: (هناك) أي في الوضوء. ة فود: (بغير غدير) لعل راجع لجميع المعاطيف.  
ة فود: (بتفصيلها) أي الموالاة. ة فود: (وسيد كزها) أي سيرة الموالاة في الفسل. ة فود: (وغير ذلك)  
عطف على الذكر ومن الغير كما نبه عليه شينخنا كونه بمحل لا يتأله فيه رشاش. ة فود: (وبكفي في  
راكيد إلخ) عبارة الخطيب والنهاية والاسنى وشينخنا ولو انغمس في ماء فإن كان جارياً كفى في الثلاث  
أن يمر عليه ثلاث جزيات لكن قد يقوئه ذلك؛ لأنه لا يتمكن منه غالباً تحت الماء إذ ربما يضيئ نفسه  
وإن كان راكداً انغمس فيه ثلاثاً بأن يرفع رأسه منه ويتقل قدميه أو يتقل في من مقايه إلى آخر ثلاثاً ولا  
يحتاج إلى انفصال جملته ولا رأسه؛ لأن حركته تحت الماء كجزى الماء عليه اه. قال البجيرمي على  
الإفناع قوله ويتقل قدميه أي لأجل تثليث باطن قدميه وقوله أو يتقل في أي في حال انغماسه اه.  
ة فود: (وإن لم يتقل قدميه إلخ) خلافاً لظاهر ما مر آنفاً عن النهاية والخطيب والاسنى عبارة السيد  
البصري قوله: وإن لم يتقل قدميه إلخ قد يقال إذا لم يتقلها يقوئ تثليث باطنيهما اه. وتقدم عن  
البجيرمي مثله وقد يجاب بأن الشارح دفعه بالتقييد بقوله إلى محل آخر، وأما مطلق التقل كان يرفعهما  
ثم يضمهما في محلها فلا بد منه عند الشارح أيضاً كما يفيد قوله تحرك جميع بدنيه وقوله؛ لأن كل  
حركة إلخ وقد يرفع الخلاف بينه وبين الجمع المتقدم بذلك ثم رأيت في سم ما نصه قوله وإن لم يتقل  
إلخ أي فيكفي تحريكهما اه.

ة فود: (أكثر سنن الوضوء) الوجه أن من ذلك الأكثر السواك وإن تسواك للوضوء قبله خلافاً لمن  
خالف. ة فود: (وبكفي في راكيد) قال في الباب ويحصل التثليث للأنغمس في جار بأن يمر عليه  
ثلاث جزيات قال في شرحه وإن لم يتحرك كما في الخاوم وغيره لكن قد يقوئه ذلك لغيره تحت  
الماء إذ ربما يضيئ نفسه اه والوجه أنه لو ترك ذلك إلى تمام الثلاث الجزيات أن يأتي به لكن هل  
يثلث فيه نظر ويجه تثليثه وكذا يقال إذا ترك ذلك حتى تحرك ثلاث حركات في الراكيد ثم ما تقدم في  
الذلك في الوضوء الجاري هنا. ة فود: (لأن كل حركة توجب مماساً ماءً ليدنيه إلخ) قضية هذا التعليل  
أنه لو اتحد الماء لم يكف كما لو وضع على المضوي ماءً ثم حركه حتى جرى هذا الماء عليه من أحد  
طرفيه إلى الآخر فلا يحصل التثليث بذلك.

على انفصال البدن عنه عرقاً وما هنا ليس كذلك وكان الفرق أنه يُقتَضَرُ في حصولِ سُتَّةِ التَّالِثِ ما لا يُقتَضَرُ في حصولِ الاستعمال؛ لأنه إفسادٌ للماء فلا يكفي فيه الأمورُ الاعتبارية، وقد مرَّ فيمن أدخل يده بلا نيةٍ اغتراباً أن له أن يخرُوكها ثلاثاً وتحصل له سُتَّةُ التَّالِثِ (وتُضَيِّغُ) المرأة ولو يكرأ أو عجوزاً خَلِيفَةً غيرَ المُجَدَّةِ والمُحَرِّمَةِ (لِخِيضِ) ولو احتمالاً كما في المُتَخَيَّرَةِ على الأوجه أو يَفَاسٍ، وتَنَجَّسُهُ بِخُرُوجِ الدَّمِ لا يَمْنَعُ تَطْيِيبَهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ (أَثَرُهُ) أي عَقِبُ انْقِطَاعِ دَمِهِ وَالْمَسْلُ مِنْهُ (مِسْكاً) بأنَّ تَجَقُّلَهُ فِي قُطْنَةٍ وَتُدْخِلُهَا فَرْجَهَا الْوَاجِبُ غَسْلُهُ لَا غَيْرُهُ وَإِنْ أَصَابَهُ الدَّمُ خِلَافاً لِلْمَحَامِلِيِّ وَالْمَتَوَلِّي نَعَمَ لِلثَّقِيَّةِ الَّتِي يَنْقُضُ خَارِجُهَا حُكْمَ الْفَرْجِ عَلَى الْأَوْجِه. وَذَلِكَ لِأَمْرِهِ بِالْخِيضِ بِمَا ذَكَرْهُ مِنْ ثُمَّ تَأَكَّدَ وَكُرِهَ تَرْكُهُ؛ لِأَنَّهُ يُطَيَّبُ الْمَحَلُّ ثُمَّ يَهَيِّئُهُ

• فَوَدَّ: (الْأُمُورُ الْإِغْتِيَارَةُ) أَي كَالْإِنْفِصَالِ هُنَا. • فَوَدَّ: (وَقَدْ مَرَّ إِلَيْهِ) تَأْيِيدَ لِقَوْلِهِ وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (الْمَرْأَةُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمَ فِي الْمُنْهِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ احْتِمَالاً إِلَى أَوْ يَفَاسٍ وَقَوْلُهُ وَتَنَجَّسُهُ إِلَى الْمَنِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَضُرُّهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ خِلَافاً لِلْمَحَامِلِيِّ وَالْمَتَوَلِّي وَقَوْلُهُ وَأَوَّلَهُ إِلَى فَإِنْ لَمْ تُرَدِّ وَقَوْلُهُ غَيْرَ مَاءٍ الرَّفْعُ وَقَوْلُهُ بَلْ وَفِي حُصُولِ إِلَى أَنَا الْمُجَدَّةُ. • فَوَدَّ: (غَيْرِ الْمُجَدَّةِ إِلَيْهِ) وَاسْتَنَى الزَّرْكَشِيُّ الْمُسْتَحَاضَةَ ابْتِغَاءً وَأَثَرَهُ الْمُنْهِي. • فَوَدَّ: (لَوْ احْتِمَالاً كَمَا فِي الْمُتَخَيَّرَةِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَشَجَلٌ تَغْيِيرُهُ بِأَثَرِ الدَّمِ الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا شَفِيتَ وَهُوَ مَا تَقَفَّه الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَالْأَوْجِهَ أَنَّ الْمُتَخَيَّرَةَ عِنْدَ غَسْلِهَا كَذَلِكَ لَا احْتِمَالِ الْإِنْقِطَاعِ وَأَفْتَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِحُرْمَةِ جِمَاعِ مَنْ تَنَجَّسَ ذَكَرَهُ قَبْلَ غَسْلِهِ وَيَتَّبِعِي تَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ السَّلْسِ لِتَضَرِيحِهِمْ بِحُلِّ وَطئه الْمُسْتَحَاضَةِ مَعَ جَرَيَانِ دِمَائِهَا. وَقَوْلُهُ وَأَفْتَى إِلَيْهِ يَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدَّ: (وَتَنَجَّسُهُ إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَسْأَلَةِ الْمُتَخَيَّرَةِ فَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ يَفَاسٍ بَضْرِي. • فَوَدَّ: (وَتَنَجَّسُهُ) وَقَوْلُهُ تَطْيِيبُهُ ضَمِيرُهُمَا لِلْمَحَلِّ أَوْ لِلْمِسْكِ أَوِ الْأَوَّلُ لِلثَّانِي وَالثَّانِي لِلْأَوَّلِ وَضَمِيرُهُمَا لِلْإِتِّبَاعِ. • فَوَدَّ: (عَقِبَ انْقِطَاعِ دَمِهِ) أَي دَمِ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ بِخِلَافِ دَمِ الْفَسَادِ وَغَيْرِ الدَّمِ نِهَائَةً. • فَوَدَّ: (أَثَرُهُ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَالْمَثَلَةَ وَيَجُوزُ كَسْرُ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانُ النَّاءِ. • فَوَدَّ: (مِسْكاً) هُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ الطَّبِيبُ الْمَعْرُوفُ مُنْهِي. • فَوَدَّ: (الْوَاجِبُ غَسْلُهُ) وَهُوَ مَا يَنْفَتِحُ عِنْدَ جُلُوسِهَا عَلَى قَدَمَيْهَا ع. ش. • فَوَدَّ: (لَا غَيْرَهُ) أَي غَيْرَ فَرْجِهَا إِلَيْهِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدُبُ تَطْيِيبَ مَا أَصَابَهُ دَمُ الْحَيْضِ مِنْ بَقِيَّةِ بَذْنِهَا وَهُوَ كَذَلِكَ أ. ه. • فَوَدَّ: (لِلثَّقِيَّةِ الَّتِي إِلَيْهِ) أَي ثَقْبَةُ أَثْنَى ائِسَدَ فَرْجِهَا أَوْ خُتْنَى حُكْمَ بَأْنُونَتِهِ نِهَائَةً. • فَوَدَّ: (وَفَلَيْكَ) أَي مَنِ الْإِتِّبَاعِ. • فَوَدَّ: (بِمَا ذَكَرَ) أَي بِالْجَعْلِ الْمَذْكُورِ يُجَبِّرُ مِي. • فَوَدَّ: (وَكُرِهَ) تَرْكُهُ أَي بِلَا عَذْرِ خَطِيئ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ إِلَيْهِ) عِلَّةُ الْأَمْرِ بِمَا ذَكَرَ.

• فَوَدَّ: (أَثَرُهُ) شَجَلٌ تَغْيِيرُهُ بِأَثَرِ الدَّمِ الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا شَفِيتَ وَهُوَ مَا تَقَفَّه الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَالْأَوْجِهَ أَنَّ الْمُتَخَيَّرَةَ بَعْدَ غَسْلِهَا كَذَلِكَ لَا احْتِمَالِ الْإِنْقِطَاعِ وَأَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِحُرْمَةِ جِمَاعِ مَنْ تَنَجَّسَ ذَكَرَهُ قَبْلَ غَسْلِهِ وَيَتَّبِعِي تَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ السَّلْسِ لِتَضَرِيحِهِمْ بِحُلِّ وَطئه الْمُسْتَحَاضَةِ مَعَ جَرَيَانِ دِمَائِهَا م. وَسَيَأْتِي هَذَا فِي الشَّرْحِ.

للملوق حيث كان قابلاً له (والا) تُرده وإن وجدته بسهولة (فتحوه) من طيب وأولاه أكثره حرارة كقسط أو أظفار ومن ثم جاء عن عائشة رضي الله عنها استعمال الآس فالتوى فالبلىح فإن لم تُرد الطيب فالطين لحصول أصل الطيب بذلك بل لو جعلت ماء غير ماء الرفع بذل ذلك كفى في دفع كراهية ترك الإنباع بل وفي حصول أصل سئة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للأولوية كما عليم مما تقرّر وبه يندفع ما قيل إجزاء غير المسك مع وجوده فيه استنباط معنى يعود على النص بالإبطال ووجه اندفاعه أنه يكفي في حكمة النص عليه كونه

• فود: (تُرده إلخ) عبارة المُعني أي وإن لم يَستَمر بأن لم تجده أو لم تسمع به اه. • فود: (كقسط واظفار) القسط بالضم من عقاقير البحر والأظفار بفتح الهزرة وسكون الظاء ضرب من العطر على شكل ظفر الإنسان يوضع في البخور، كزدي عبارة البَجِيرميّ هما نوعان من البخور ويُقال في القسط كُست بضم الكاف كما في الشوزي والأظفار شيء من الطيب أسود على شكل ظفر الإنسان ولا واحد له من لفظه كما في البرماوي اه. • فود: (ومن ثم) أي من أجل أن أولاه أكثره حرارة. • فود: (استعمال الآس) أي الأمر باستعماله كما يستأد مما نقله ابن شُهبة وإن أوهم كلام الشارح خلافاً للهم إلا أن يكون مستند رواية أخرى بصري. • فود: (فالتوى) أي توى الزبيب ثم مطلق التوى بجيرمي. • فود: (بل لو جعلت ماء إلخ) عبارة الخطيب وشرح المنهج فلأن لم تجده أي الطين كفى الماء اه. زاد النهاية في دفع الكراهية كما في المجموع لا عن السئة خلافاً للإسنوي اه. وفي البَجِيرميّ على شرح المنهج أي غير ماء الغسل الرايع للحدث وعند الشيخ عميرة الإختفاء بماء الغسل الرايع للحدث اه. وعلى الإفتناع أي ماء الغسل في دفع الزائحة لا عن السئة مزحومي اه. • فود: (هيز ماء الزفع) قضيته أن الإفتصار على ماء الزفع لا يكفي في دفع الكراهية سم أي خلافاً للنهاية وشيخ الإسلام والخطيب على احتِمالي. • فود: (الإنباع) بسكون التاء. • فود: (بل وفي حصول أصل سئة النظافة) خلافاً لإظهار ما مرّ عن النهاية. • فود: (وبه إلخ) أي بقوله فالترتيب إلخ. • فود: (معنى يعود على النص إلخ) وهذا نظير قول الحنفية الملة في وجوب الشاة في الزكاة دفع حاجة الفقير وهي تُدفع بوجوب قيمتها وردوا ذلك بأنه يلزم منه بطلان حكم الأصل وهو وجوب الشاة على الثنيين وهو لا يجوز كذا في ابن شُهبة وبه يعلم ما في جواب الشارح فإنه لو تمّ لما صحّ ردّهم على الحنفية بما ذكّر لجواز استنباطهم لما ذكّر بل لا تتحقّق هذه القاعدة في صورة من الصور بصري. • فود: (ووجه اندفاعه إلخ) أقول: وأيضاً لو سلّم أنه ليس أفضل فليس من قبيل استنباط ما يعود بالإبطال بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من

• فود: (ولا تُرده) هلا زاد أو لم تجده، ويُجاب بأن عدم الإرادة شامل لعدم الوجدان. • فود: (غير ماء الزفع) قضيته أن الإفتصار على ماء الزفع لا يكفي في دفع الكراهية. • فود: (ووجه اندفاعه إلخ) أقول: وأيضاً لو سلّم أنه ليس أفضل فليس من قبيل استنباط ما يعود بالإبطال بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نقض اللبس الذي هو الجس باليد ما اقتضى نقض سائر صور الإلحاق.

أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ أَمَّا الْمُجِدَّةُ فَتَقْتَصِرُ عَلَى قَلِيلٍ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ وَلَا يَضُرُّ مَا فِيهِمَا مِنَ التَّطْلِيْبِ؛  
لأنَّهُ يَسِيرُ جِدًّا فَشُومِخَ لَهَا فِيهَا لِلْحَاجَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْمُحَرِّمَةُ كَالْمُجِدَّةِ وَأَوَّلَى بِالْمَنْعِ أَيْ  
لِقَصْرِ زَمَنِ الْإِحْرَامِ غَالِبًا. وَمِنْ ثَمَّ رَجَعَ غَيْرُهُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَسَيَأْتِي فِي الصَّائِمَةِ أَنَّهُ يُكْرَهُ لَهَا  
التَّطْلِيْبُ فَلَوْ انْقَطَعَ قُبَيْلَ الْفَجْرِ فَتَوَتَّ وَأَرَادَتْ الْفُسْلَ بَعْدَهُ لَمْ يُسَنَّ لَهَا التَّطْلِيْبُ فِيمَا يَظْهَرُ.  
(وَلَا يُسَنَّ تَجْدِيدَهُ) أَيْ الْفُسْلَ لِأَنَّهُ لَمْ يُثَقِّلْ وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَكَذَا التَّيْمُمُ (بِخِلَافِ الْوُضُوءِ)  
يُسَنَّ تَجْدِيدَهُ وَلَوْ لِمَا يَصِحُّ الْخُفُّ كَمَا مَرَّ وَإِنْ كَثُرَ بِالتَّيْمُمِ لِتَحْوِجِ جُرْحٍ، وَكَوْنُ الْإِنْيَانِ بِبَعْضِ  
الطَّهَارَةِ غَيْرَ مَشْرُوعٍ إِنَّمَا هُوَ مَعَ إِمْكَانٍ فَعَلٍ بَعْضُهَا الْآخَرُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّجْدِيدَ كَانَ يَجِبُ  
لِكُلِّ صَلَاةٍ فَلَمَّا نُسِخَ وَجُوبُهُ بَقِيَ أَصْلُ طَلَبِهِ وَفِي خَيْرٍ صَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ  
كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ» وَمَحَلُّ نَدْبِ تَجْدِيدِهِ إِذَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ.....

نَصُّ اللَّحْسِ الَّذِي هُوَ الْجَسُّ بِالْيَدِ مَا اقْتَضَى نَقْضَ سَائِرِ صَوَرِ الْإِلْتِئَاءِ سَم. □ فُود: (مَا فِيهِمَا) نَتَّى ضَمِيرُ  
الْمَغْطُورَيْنِ بَأُو؛ لِأَنَّهُمَا لِلتَّوْبِخِ. □ فُود: (وَمِنْ ثَمَّ رَجَعَ غَيْرُهُ الْخُ) وَاعْتَمَدَ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى فَقَالَ يَنْتَبِهُ  
عَلَى الْمُحَرِّمَةِ اسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ مُطْلَقًا قُسْطًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ طَالَتْ مُدَّةُ إِخْرَاجِهَا أَمْ لَا ه. □ فُود: (لَمْ يُسَنَّ  
لَهَا الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهْيُ قَالَ سَم لَا يُقَالُ بَلْ يَنْتَبِهُ؛ لِأَنَّهُ مُفْطِرٌ لِأَنَّا نَقُولُ تَقَدَّمَ أَنْ مَحَلَّهُ مَا يَظْهَرُ مِنَ الْفَرْجِ  
عِنْدَ الْجُلُوسِ وَهَذَا لَا يُفْطِرُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ ه. □ فُود: (التَّطْلِيْبُ) أَيْ بَشْيٍ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّيِّبِ نَهَايَةً.  
□ فُود: (بَغْدَةً) أَيْ الْفَجْرِ. □ فُود: (أَيْ الْفُسْلَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَرِّ وَبَشْيٍ فِي الْمُعْنَى الْآ قَوْلُهُ وَكَذَا التَّيْمُمُ  
وَقَوْلُهُ وَكَوْنُ الْإِنْيَانِ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى وَإِذَا وَكَذَا فِي النَّهْيِ الْآ قَوْلُهُ وَذَلِكَ إِلَى وَمَحَلُّ.  
□ فُود: (سَبِي) (وَلَا يُسَنَّ تَجْدِيدَهُ) بَلْ يُكْرَهُ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ جَدَّدَ وَضُوءَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ صَلَاةً مَا بِجَامِعِ  
أَنْ كَلَّا غَيْرَ مَشْرُوعٍ ش. □ فُود: (يُسَنَّ تَجْدِيدَهُ) أَيْ فِي السَّلَامِ أَمَّا وَضُوءٌ صَاحِبِ الضَّرُورَةِ فَلَا يَسْتَحَبُّ  
تَجْدِيدُهُ كَمَا قَالَ الشَّوْبَرِيُّ وَع ش يُعْجِرُ مِي. □ فُود: (وَكُوْنُ الْإِنْيَانِ الْخُ) جَوَابٌ عَمَّا نَشَأُ مِنَ الْغَايَةِ.  
□ فُود: (وَإِنَّمَا هُوَ الْخُ) قَدْ بُيِّدَ أَنَّهُ لَا يُجَدَّدُ مَعَهُ التَّيْمُمُ الْمَضْمُومُ إِلَيْهِ سَم وَيُفِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ  
السَّابِقِ وَكَذَا التَّيْمُمُ. □ فُود: (وَذَلِكَ) أَيْ سَنَّ تَجْدِيدِ الْوُضُوءِ. □ فُود: (لِأَنَّ التَّجْدِيدَ الْخُ) لَوْ سَكَتَ عَنِ  
هَذِهِ لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْفُسْلَ كَانَ كَذَلِكَ قَلْبِيًّا. □ فُود: (إِذَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ صَلَاةً مَا الْخُ) أَيْ كَمَا قَالَ  
الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ التَّنْذِيرِ مِنْ زَوَائِدِ الرُّوْضَةِ وَشَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَالتَّحْقِيقِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَحِيَّةِ  
الْمَسْجِدِ وَسُقَّةِ الْوُضُوءِ وَغَيْرِهِمَا، فَإِنْ قِيلَ يَتَسَلَّلُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ وَيَحْصُلُ لَهُ مَشَقَّةٌ أَجِيبَ بِأَنَّ هَذَا مُتَوَضَّعٌ  
إِلَيْهِ إِذَا أَرَادَ زِيَادَةَ الْأَجْرِ فَقَلَّ مُعْنَى وَقَوْلُهُ قِيلَ الْخُ رَدُّ لِمَا اسْتَظْهَرَهُ الْأُسْتَاذُ الْبَكْرِيُّ مِنْ اسْتِثْنَاءِ سُنَّةِ

□ فُود: (وَمِنْ ثَمَّ رَجَعَ غَيْرُهُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا) هَذَا مَا اعْتَمَدَهُ م ر قِيمَتُهُ عَلَى الْمُحَرِّمَةِ اسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ  
مُطْلَقًا حَتَّى الْقُسْطُ وَالْأَظْفَارُ. □ فُود: (لَمْ يُسَنَّ لَهَا التَّطْلِيْبُ) لَا يُقَالُ: بَلْ يَنْتَبِهُ؛ لِأَنَّهُ مُفْطِرٌ لِأَنَّا نَقُولُ  
تَقَدَّمَ أَنْ مَحَلَّهُ مَا يَظْهَرُ مِنَ الْفَرْجِ عِنْدَ الْجُلُوسِ وَهَذَا لَا يُفْطِرُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ. □ فُود: (إِنَّمَا هُوَ مَعَ إِمْكَانٍ  
الْخُ) قَدْ بُيِّدَ أَنَّهُ لَا يُجَدَّدُ مَعَهُ التَّيْمُمُ الْمَضْمُومُ إِلَيْهِ.

صلاة ما ولو ركعة لا سجدة وطوافاً ولا كربة كالغسلة الرابعة نعم يُتَجَنَّبُ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ بِهِ عِبَادَةُ مُسْتَقْبَلَةِ حَرَمٍ لِتَلَاغِيهِ وَإِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ وَالْأَزِمُّ التَّسْلُسُ. (وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ) يَفْتَحُ أَوَّلُهُ مُتَعَدِّيًا فَضْمِيرُ الْفَاعِلِ لِلْمُتَطَهِّرِ وَقَاصِرًا فَالْمَاءُ هُوَ الْفَاعِلُ وَهُوَ مَا نُقِلَ عَنْ خَطِّهِ

الْوُضوءُ أَي لَيْتَلَا يَلْزَمُ التَّسْلُسُ بِجَبَرٍ مَيٍّ. □ فَوَدَّ: (صَلَاةٌ مَا) يَشْمَلُ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّلَاةِ الصَّلَاةَ الْكَامِلَةَ فَلَوْ أَحْرَمَ بِهَا ثُمَّ قَسَدَتْ لَمْ يُسَنِّ لَهُ التَّجْدِيدُ عَشْرٌ وَمَرْحُومِي. □ فَوَدَّ: (لَا سَجْدَةً) أَي لَيْلَاوَةً أَوْ شُكْرَ نَهَابَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَطَوَافًا) وَكَذَا خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ مَرْحُومِي. □ فَوَدَّ: (وَالْإِلَاحُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى أَمَّا إِذَا لَمْ يُصَلِّ بِهِ فَلَا يُسَنُّ فَإِنْ خَالَفَ وَقَعَلَ لَمْ يَصِحَّ وَضُوءُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ أَه. □ فَوَدَّ: (كُرَّةً) تَنْزِيهَا لَا تَحْرِيمًا بِذَلِيلِ قَوْلِهِ كَالْغَسَلَةِ الرَّابِعَةِ سَمَ زَادَ التَّهَابُ وَيَصِحُّ أَه. وَقَعَلَ مَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنَى مِنْ عَدَمِ الصَّحَةِ هُوَ الْأَقْرَبُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآخِرِ نَعَمْ يَتَجَنَّبُ الْإِلَاحُ. □ فَوَدَّ: (عِبَادَةً مُسْتَقْبَلَةً) لَمَلَّ مُرَادُهُ بِالصَّلَاةِ عِبَادَةً مَطْلُوبَةً مِنْهُ لِذَا تَهَابَ عَشْرٌ. □ فَوَدَّ: (حَرَمًا الْإِلَاحُ) زَدَهُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ التَّطَافُ وَأَطَالَ الشُّوْبَرِيُّ فِي تَأْيِيدِهِ وَالزَّادُ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ حَجٍّ بِجَبَرٍ مَيٍّ بِحَذْفٍ. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ الْإِلَاحُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِذَا صَلَّى الْإِلَاحُ عِبَارَةُ التَّهَابِ وَالْمُغْنَى نَعَمْ إِنْ عَارِضَ التَّجْدِيدُ فَضِيلَةُ أَوَّلِ الْوَقْتِ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلَى مِنْهُ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَه. □ فَوَدَّ: (وَالْإِلَاحُ) أَي وَإِنْ لَمْ يَقَعِدْ سَنَ التَّجْدِيدُ بِأَنَّ لَا يُعَارِضُهُ الْأَهَمُّ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (لَزِمَ التَّسْلُسُ) أَقُولُ التَّسْلُسُ غَيْرُ لَزِمٍ إِذَا التَّجْدِيدُ إِنَّمَا يُطَلَّبُ إِذَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ وَارَادَ أُخْرَى مَعَ بَقَاءِ الْأَوَّلِ وَكُلُّ مَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ غَيْرُ لَزِمٍ لِحَوَازِ أَنْ يُصَلِّيَ وَأَنْ لَا يُرِيدَ أُخْرَى وَأَنْ لَا يَتَّقِيَ الْأَوَّلُ فَمِنْ أَيْنَ الزُّرْمُ تَأَمَّلْ سَمَ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ مُرَادَ الشَّارِحِ عَلَى قَرَضٍ وَجُودِهَا كَمَا يُفِيدُهُ رُجُوعُ قَوْلِهِ وَالْإِلَاحُ لِلشَّرْطِ الْآخِرِ فَقَطُّ أَي عَدَمُ الْمُعَارِضِ الْأَهَمِّ. □ فَوَدَّ: (يَفْتَحُ أَوَّلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةُ الْإِلَاحِ فِي التَّهَابِ. □ فَوَدَّ: (يَفْتَحُ أَوَّلُهُ) أَي وَضَمُّ الْقَافِ مُحَقَّقَةٌ وَيَجُوزُ ضَمُّ الْبَاءِ مَعَ كَسْرِ الْقَافِ مُشَدَّدًا عَشْرٌ. □ فَوَدَّ: (مُتَعَدِّيًا الْإِلَاحُ) وَهَذَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ التَّقْصِ إِلَى الْمُتَطَهِّرِ أَوَّلَى شُوبَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فَضْمِيرُ الْفَاعِلِ الْإِلَاحُ) أَي وَمَاءُ الْوُضُوءِ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ نَهَابَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ الْإِلَاحُ) أَي رَفَعَ الْمَاءَ نَهَابَةٍ.

□ فَوَدَّ: (صَلَاةٌ مَا) تَشْمَلُ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ وَقَالَ الْأُسْتَاذُ الْبُخَّارِيُّ فِي كَثَرِهِ غَيْرَ سُنَّةِ الْوُضُوءِ فِيمَا يَظْهَرُ إِلَّا إِذَا قُلْنَا لَا سُنَّةَ لِلْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثِ بِلَالٍ الْإِلَاحُ أَهَ قَلْبًا تَأَمَّلْ فِيهِ وَكَانَ مُرَادُهُ أَنَّا إِذَا قُلْنَا لِلْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ سُنَّةٌ اشْتَرَطَ فِي تَذِيبِ التَّجْدِيدِ أَنْ يُصَلِّيَ بِالْأَوَّلِ صَلَاةً مَا غَيْرَ سُنَّةِ الْوُضُوءِ لَيْتَلَا يَلْزَمُ التَّسْلُسُ وَإِنْ قُلْنَا لَا سُنَّةَ لَهُ فَلَا فَرْقَ إِذْ لَا يَلْزَمُ لَهُ. □ فَوَدَّ: (وَالْإِلَاحُ) أَي تَنْزِيهَا لَا تَحْرِيمًا بِذَلِيلِ قَوْلِهِ كَالْغَسَلَةِ الرَّابِعَةِ م ر. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ) تَضَرُّعٌ بِتَكَرُّرِ التَّجْدِيدِ بِهَذَا الشَّرْطِ وَلَوْ عَارِضَهُ فَضِيلَةُ أَوَّلِ الْوَقْتِ قُدِّمَتْ عَلَى التَّجْدِيدِ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلَى مِنْهُ أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. □ فَوَدَّ: (وَالْإِلَاحُ) أَقُولُ: التَّسْلُسُ غَيْرُ لَزِمٍ إِذَا التَّجْدِيدُ إِنَّمَا يُطَلَّبُ إِذَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ وَارَادَ أُخْرَى مَعَ بَقَاءِ الْأَوَّلِ وَكُلُّ مَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ غَيْرُ لَزِمٍ لِحَوَازِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ وَأَنْ لَا يُرِيدَ أُخْرَى وَأَنْ لَا يَتَّقِيَ الْأَوَّلُ فَمِنْ أَيْنَ الزُّرْمُ تَأَمَّلْ.

(ماء الوضوء عن مُدٍّ وهو رطلٌ وثُلُثٌ (و) ماءُ (الغسلِ عن صاع) وهو خمسة أرباطٍ وثُلُثٌ تقريبًا فيهما للتباعد ومَحَلُّهُ فِيمَنْ بَدَنُهُ قَرِيبٌ مِنْ اعْتِدَالِ بَدَنِهِ ﷺ وَتُعَوِّمَتُهُ وَلَا زَيْدٌ وَنَقَصَ لَائِقٌ بِهِ وَقَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُمَا مِنْ نَدَبٍ عَدَمِ النِّقْصِ لِمَنْ بَدَنُهُ كَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُسْتَلَّ لَهُ تَرْكُ زِيَادَةٍ لَا سَرَفٍ فِيهَا وَالْأَوْجَهُ مَا أَخَذَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ مِنْ كَلَامِهِمْ. وَالْخَيْرُ أَنَّهُ يُنْذَبُ لَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِمَا أَيْ إِلَّا لِحَاجَةٍ كَثِيفَةٍ كَمَا لِالْإِثْنَيْنِ بِجَمِيعِ الْمَطْلُوبَاتِ وَزَعَمَ غَيْرُهُ أَنَّ كَلَامَهُمْ يُشِيرُ بِنَدَبٍ زِيَادَةٍ لَا سَرَفٍ فِيهَا؛ لِأَنَّ مُنْذَرِبَاتِهِمَا لَا تَتَأْتِي إِلَّا بِهَا قَطْعًا مَمْنُوعٌ (وَلَا حُدَّ لَهُ) أَيْ لِمَا فِيهِمَا فَلَوْ نَقَصَ عَمَّا ذَكَرَ وَأَسْتَعِ كَفَى وَفِي خَيْرٍ حَسْبُ أَنَّهُ ﷺ تَوْضُؤًا يُلْتَفَتُ مُدُّهُ وَيُسْتَلُّ أَنْ لَا يَفْتَسِلَ لِجَنَابَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَأَنْ لَا يَتَوْضُؤَ لِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْأَوْجَهُ فِي رَاكِدٍ لَمْ يَسْتَبْجِرْ كِتَابِيَّ مِنْ غَيْرِ جَارٍ؛

■ فَوُدَّ: (وَهُوَ رَطْلٌ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ إِلَّا فِي الْمُغْنِي. ■ فَوُدَّ: (رَطْلٌ وَثُلُثٌ) أَيْ بُغْدَادِي نِهَائِي وَبِالْمَضْرِي رَطْلٌ تَقْرِيْبًا ع. ش. ■ فَوُدَّ: (تَقْرِيْبًا فِيهِمَا) أَيْ فِي الْمُدِّ وَالصَّاعِ. ■ فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ مَحَلُّ مَنْ عَدَمِ النِّقْصِ عَمَّا ذَكَرَ. ■ فَوُدَّ: (مِنْ نَدَبٍ الْخ) بَيَانٌ لِعِبَارَتِهِمَا. ■ فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَيْ قَرِيبٌ مِنْ بَدَنِهِ ﷺ اِغْتِدَالًا وَتُعَوِّمَةً. ■ فَوُدَّ: (وَالْأَوْجَهُ الْخ) وَفَاقًا لِلنِّهَائِي وَالْمُغْنِي. ■ فَوُدَّ: (مِنْ كَلَامِهِمْ) أَيْ الْأَصْحَابِ مُغْنِي. ■ فَوُدَّ: (إِلَّا لِحَاجَةٍ الْخ) وَتَكَرَّرَ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ وَصَبَّ مَاءٌ يَزِيدُ عَلَى مَا يَكْفِيهِ عَادَةً فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَلَوْ الْأَوَّلَى مَا لَمْ يَفْرُضْ لَهُ وَسُوسَةٌ أَوْ شَكٌّ فِي تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ أَوْ فِي عَدَدِ مَا أَتَى بِهِ وَقَدْ يَقَعُ لِلْإِنْسَانِ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ مِنْ مَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ مَمْلُوكٍ لَهُ دُبْرُهُ فَيَكْفِيهِ الْقَلِيلُ مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ إِذَا تَطَهَّرَ مِنْ مُسْبَلٍ أَوْ مَلَكٍ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ كَالْحَمَامَاتِ بِالْخُ فِي مَقْدَارِ الْغُرْفَةِ وَكَثُرَ مِنَ الْغُرَفَاتِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ حَيْثُ كَانَ اسْتِعْمَالُهُ لِقَرَضٍ صَحِيحٍ كَالِاسْتِظْهَارِ فِي الطَّهَارَةِ ع. ش. ■ فَوُدَّ: (وَزَعَمَ غَيْرُهُ) أَيْ غَيْرُ ابْنِ الرَّفْعَةِ. ■ فَوُدَّ: (أَيْ) لِمَا فِيهِمَا إِلَى قَوْلِهِ وَفِي خَيْرٍ فِي النِّهَائِي وَإِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ غَيْرُهُ عَلَى الْأَوْجِهِ. ■ فَوُدَّ: (أَوْ غَيْرُهُ عَلَى الْأَوْجِهِ) أَيْ خِلَافًا لِلْأَسْنَى وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ فِي الْبَيَانِ وَالْوُضُوءُ فِيهِ كَالْغُسْلِ أَهْ وَهُوَ مَحْمُولٌ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا عَلَى وَضُوءِ الْجُنُبِ أَه. ■ فَوُدَّ: (فِي رَاكِدٍ) شَامِلٌ

■ فَوُدَّ: (لِيَحْدِثَ أَوْ غَيْرِهِ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مُخَالَفَةِ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَيْثُ قَالَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ فِي الْبَيَانِ وَالْوُضُوءُ فِيهِ كَالْغُسْلِ أَهْ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى وَضُوءِ الْجُنُبِ أَهْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ صَرَّحَ بِرَدِّ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ إِلَيْهِ حَيْثُ قَالَ وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْبَيَانِ أَنَّ الْوُضُوءَ فِيهِ كَالْغُسْلِ وَحُمِلَ عَلَى وَضُوءِ الْجُنُبِ وَسَبَبُ كَرَاهَةِ ذَلِكَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي طَهْرِيَّتِهِ مَعَ أَنَّ الْأَغْصَاءَ لَا تَخْلُو غَالِيًا عَنِ الْأَعْرَاقِ وَالْأُزْسَاحِ قُرْبًا يَوْمُهُ اسْتِقْدَارًا وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ بَقَاءُ كَلَامِ الْبَيَانِ عَلَى عُمُومِهِ وَهُوَ مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ لِأَنَّ وَضُوءَ الْمُعْدِيثِ يَتَأْتِي فِيهِ سَبَبُ الْكَرَاهَةِ الْمَذْكُورُ وَحَبِيْثُهُ فَلَا وَجْهَ لِلْحُمْلِ الْمَذْكُورِ إِلَى آخِرِ مَا أُطَالُ بِهِ. ■ فَوُدَّ: (فِي رَاكِدٍ) شَامِلٌ لِلْمُسْبِلِ وَغَيْرِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْكَرَاهَةِ بَيْنَ مَنْ نَظَّفَ جَسَدَهُ قَبْلَ الْإِغْسَالِ أَوْ الْوُضُوءِ بِحَيْثُ لَمْ يَتَّقِ بِهِ قَلْزٌ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ يُوْجِّهُ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ النَّفْسِ أَنْ تُعَافِ الْمَاءَ بَعْدَ الْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ مِنْهُ وَإِنْ سَبَقَ التَّنْظِيفُ الْمَذْكُورُ.



لأنه قد يقدّره وأن يؤخّر من اجتناب الخروج المني غسله عن يوله إقلاً يخرج معه فضله منه فيبطل غسله قال بعض الحفاظ وأن يخط من يغتسل في فلاة ولم يجد ما يستتر به خطاً كالدارة ثم يسمي الله ويغتسل فيها وأن لا يغتسل نصف النهار ولا عند العتمة وأن لا يدخل الماء إلا يغيره فإن أراد إلقاء فبعد أن يستز الماء غورته اهـ. وكأنه اعتمد في غير الأخير على ما رآه كافياً في ندب ذلك. وإن لم يذكره وفيه ما فيه وأن لا يزبل ذو حدب أكبر قبله شيئاً من بدنه ولو نحو دم قال الغزالي لأن أجزاءه تعود إليه في الآخرة بوصف الجنابة ويقال إن كل شرعة تطالبه بجنابيتها وأن يغسل كحائض أو نفساء انقطع ذهنها .....

للمسئل وغيره وظاهره أنه لا فرق بين من نطف جسد قبل الإغتسال أو الوضوء بحيث لم يتبق به قدر وغيره وقد يؤجبه بأن من شاي التمس أن تعاف الماء بعد الوضوء أو الغسل منه وإن سبق التطييف المذكور سم. هـ فود: (لأنه قد يقدّره) عبارة المغني والإيعاب وإنما كره ذلك لاختلاف العلماء في طهورية ذلك الماء أو لشبهه بالماء المضاف إلى شيء لازم كماء الورد فيقال ماء عرق أو وسخ اهـ. هـ فود: (فينطل غسله) يعني فيحتاج إلى غسل آخر. هـ فود: (كالدارة) أي الدائرة. هـ فود: (ولا هذا العتمة) وهي ثلث الليل الأول بعد غيوبة الشفق قاموس عبارة النهاية ويكره أن يدخله أي الحمام قبل المغرب وبين العشاءين لأنه وقت انتشار الشياطين اهـ. هـ فود: (انتهى) أي قول بعض الحفاظ. هـ فود: (وكان الخ) أي ذلك الغض. هـ فود: (في غير الأخير) والأخير قوله وأن لا يدخل الماء إلا يغيره الخ. هـ فود: (وفي ما فيه) قد يتوقف في التطهير فيه حيثي وكثيراً ما يقع للشارح وغيره أنه يذكر خبراً ثم يرتب عليه التذنب مع أنه ليس مصرحاً به في كلام الأصحاب بصري. هـ فود: (وأن لا يزبل الخ) عبارة النهاية والخطيب قال في الإحياء لا ينبغي أن يخلق أو يقلم أو يستجد أو يخرج دماً أو يبين من نفسه جزءاً وهو جئب إذ سائر أجزائه الخ. هـ فود: (لأن أجزائه الخ) ظاهر هذا الصنيع أن الأجزاء المنفصلة قبل الإغتسال لا ترتفع جنابتها بغسلها سم على حجة اهـ. ع ش. هـ فود: (تعود إليه في الآخرة) هذا مبني على أن العود ليس خاصاً بالأجزاء الأصلية وفيه خلاف، وقال السعد في شرح العقائد التنفية المعاد إنما هو الأجزاء الأصلية الباقية من أول العمر إلى آخره ع ش عبارة البجيرمي فيه نظر؛ لأن الذي يرد إليه ما مات عليه لا جميع أظفاره التي قلّمها في عمره ولا شعره كذلك فراجعه قليري وعبارة المدايني قوله لأن أجزائه الخ أي الأصلية فقط كاليد المقطوعة بخلاف نحو الشعر والظفر فإنه يعود إليه منفصلاً عن بدنه ليتكبيته أي توييجه حيث أمر بأن لا يزيله حالة الجنابة أو نحوها انتهت اهـ. هـ فود: (ويقال إن كل شرعة الخ) فإيدته التوييخ واللوم يوم القيامة لإعالي ذلك وينبغي أن محل ذلك حيث قصر كان دخل وقت الصلاة ولم يغتسل وإلا فلا كان فجاء الموت ع ش. هـ فود: (وأن يغسل) أي

هـ فود: (لأن أجزائه تعود الخ) ظاهر هذا الصنيع أن الأجزاء المنفصلة قبل الإغتسال لا ترتفع جنابتها بغسلها.



فرجه ويتوضأ إن وجد الماء ولا يتيمم ويحصل أصل الشئ بفعل الفرج إن أراد نحو جماع أو نوم أو أكل أو شرب ولا كربة ويتنهي أن يلحق بهذه الأربعة الذكر أخذًا من تيممه <sup>بشيء</sup> لزوم سلام من سلم عليه جنبًا والقصد به في غير الأول تخفيف الحديث فينتقض به وفيه زيادة النشاط للقود فلا ينتقض به وهو كوضوء التجديد والوضوء لنحو القراءة فلا يؤد فيه من نيّة معتبرة ويجوز الفسل عاريا قال جمع لا الوضوء عقبه ويؤد.....

الجنب. هـ فؤد: (فرجه) واضع أن محله حيث كان به مقدر ولو طاهرا كالمني والّا فلا حاجة إليه كما لو أُلج بحائل ولم يزل بصري. هـ فؤد: (ويتوضأ إلخ) وكيفية نيّة الجنب وغيره بما يأتي نويت سته وضوء الأكل أو النوم مثلا أخذًا بما يأتي في الأغسال المسنونة وتظهر أنها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الآتي اندراج تحية المسجد في غيرها هـ. كزدي عن الإيماب. هـ فؤد: (إن أراد إلخ) قيد لكل من غسل الفرج والوضوء والتيمم. هـ فؤد: (نحو جماع إلخ) انظر هل أدخل بالنحو مجالسة أهل الصلاح ومطالعة كتب الشرع ومقدماتها وكتاباتها. هـ فؤد: (والقصد به) أي بالوضوء في غير الأول أي غير الجماع. هـ وفؤد: (فينتقض به) أي ذلك الوضوء بالحديث. هـ وفؤد: (وفيه) أي في الجماع. هـ فؤد: (فلا ينتقض به) أقول وهذا مما يلغز به فيقال لنا وضوء شرعي لا ينتقض بالحديث بصري. هـ فؤد: (وهو) أي الوضوء لنحو الجماع إلخ مبتدأ. هـ وفؤد: (كوضوء التجديد إلخ) خبره. هـ فؤد: (ويجوز الفسل عاريا إلخ) ويأخ للرجال دخول الحمام ويجب عليهم غرض البصر عما لا يحل لهم النظر إليه وضوء غزائهم عن الكشف بخضرة من لا يحل له النظر إليها أو في غير وقت حاجة كشفها ونهى الغير عن كشف عورتها وإن علم عدم امثاله فقد روي أن الرجل إذا دخل الحمام عاريا لفته ملكاه ويكره دخوله للنساء بلا غلر؛ لأن أمرهن مبني على المبالغة في الستر ولما في خروجهن من الفتنه والشر وقد ورد ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها إلا هتكت ما بينها وبين الله - والخنائ كالنساء ويتنهي لدخوله أن يقصد التطهير والتنظيف لا التزوة والتعم وتسلم الأجرة قبل دخوله وأن لا يدخله إذا رأى فيه عاريا وأن لا يعجل بدخول البيت الحار حتى يفرق في الأول وأن لا يكثر الكلام وأن يدخل وقت الخلوة أو يتكلف إخلاء الحمام إن قدر عليه وأن يستغفر الله تعالى ويغد خروجه منه يصلي ركعتين ويكره أن يدخله قبيل المغرب وبين العشاءين ويكره للصائم، وصب الماء البارد على الرأس وشربه عند خروجه منه من حيث الطب وأن يتذكر بحرارته حرارة جهنم ولا يزيد في الماء على قدر الحاجة والعادة ولا بأس بذلك غيره إلا عورة أو مظنة شهوة ولا بقوله لغيره عافاك الله ولا بالمصافحة ويتنهي لمن يخالط الناس التظلف بإزالة ريح كريمة وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن الأدب منهم نهاية بأدنى تصرف وأكثر ذلك في المعنى قال ع ش قوله م ر وإن علم عدم امثاله ومعلوم أن التهي عن المنكر والأمر بالمعروف إنما يجبان عند سلامة العاقبة فلو خاف ضررا لم يجب عليه وقوله م ر ولا بالمصافحة وما اغتاده الناس من تقبيل الإنسان يد نفسه بغد المصافحة يتنهي أنه لا بأس به أيضا سيما إذا اعتيد ذلك للتعظيم هـ. هـ فؤد: (لا الوضوء إلخ) أي عاريا. هـ فؤد: (ويؤد) أي قول الجمع انظر لم لم

بأن محله إذا لم يحتج له والا كخوف رشاش يلحق ثوبه جاز لما يأتي من جل التعري في الخلوة لأدنى غرض وأنتى بعضهم بحرمة جماع من تنجس ذكره قبل غسله أي إن وجد الماء وينبغي تخصيصه بغير السلس ليصرفهم بجل وطء المستحاضة مع جزيان ديها وغير من يعلم من عاذبه أن الماء يفتقره عن جماع محتاج إليه. (ومن به) أي يندبه (تجس) عني أو حكمي (بغسله ثم يغتسل ولا تكفي لهما غسلة) واجدة (وكذا في الوضوء) لأنهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان (قلت الأصح تكفيه) حتى في الميت وللعلم بهذا هنا سكك عن استدراك ما يأتي ثم كما سئلته (والله أعلم) ليحصل الغرض منهما بمزور الماء على المحل أما في الحكمية فواضح. وأما في المنيية فالغرض أنها زالت بجريه وأن الماء واردة لم

يحمل إطلاق الجمع على ما ذكره مع إكنايه. ■ فود: (بأن محله) أي محل عدم جواز عدم الوضوء عقب الغسل عاريا. ■ فود: (وأنتى) إلى قوله وغير من يعلم تقدم عن النهاية مثله. ■ فود: (بعضهم) وهو الشهاب الزملي سم. ■ فود: (بحرمة جماع من تنجس ذكره إلخ) أي بغير المذي أما به فلا يخرم بل يغني عن ذلك في حقه بالنسبة للجماع خاصة؛ لأن غسله يفتقره وقد يتكرر ذلك منه قبض عليه وأما بالنسبة لغير الجماع فلا يغني عنه فلو أصاب ثوبه شيء من المني المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذي لا فرق فيه بين من ابتلي به وغيره فكل من حصل له ذلك كان حكمه ما ذكر وإن نذر خروجه وقضية قول ابن حنبل وغير من يعلم إلخ أن من اعتاد عدم قور الذكر بغسله وإن تكرر لا يغني عن المذي في حقه ع ش. ■ فود: (أي يندبه) إلى الباب في المني إلا قوله عدم صحة الواجب إلى أنه لو اغتسل وقوله وظاهر إلى المتن وكذا في النهاية إلا قوله أي غسلهما إلى المتن.

■ فود: (سلي): (ولا يكفي لهما غسلة إلخ) وعلى هذا تقديم إزالة التجس شرط لا ركن مغي. ■ فود: (لأنهما) أي غسل التجس وغسل الحدث.

■ فود: (سلي): (تكفيه) أي تكفي الغسلة من به نجس وحدث عنها. ■ فود: (حتى في الميت إلخ) في جفله غاية لما قبله المفروض في الحي تسامح. ■ فود: (بهذا) أي بالكفاية في غسل الميت. ■ فود: (ما يأتي) أي من اشتراط إزالة التجاسة قبل غسل الميت (ثم) أي في الجنائز نهاية. ■ فود: (ليحصل الغرض) وهو رفع ما يمنع صحة نحو الصلاة ويحتمل أن المراد بالغرض هنا انقضاء العضو عبارة النهاية

■ فود: (ما يأتي ثم كما سئلته) عبارة المصنف هناك وأقل الغسل تغميم بدينه بعد إزالة التجس اه واجاب بعضهم أيضا بأن بعد بمعنى مع كما قالوه في الوقف في قول القائل بطنا بعد بطني أنه للتغميم دون الترتيب اه ويرد على هذا الجواب بعد كون المتبادر من بعد معنى الترتيب ولهذا ارتكبه في مواضع كما هي أثبت طالع بعد طلقة حيث قالوا بوقوع المضمنة أولا أن المحرر غير هناك بيشل عبارة المصنف هناك فقال وأقل الغسل استيعاب البدن بالغسل بعد أن يزال ما عليه من التجاسة إن كانت اه مع إرادته ببعد الترتيب لأنه مقتضاه فمن أبعد البعيد أن يعبر المصنف بوشل عبارته مریدا

يَتَغَيَّرُ وَلَا زَادَ وَزُتُهُ وَلَا حَالَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضِيِّ فَإِنْ انْتَفَى شَرَطٌ مِنْ ذَلِكَ فَالْحَدِيثُ بَاقٍ كَالنَّجَسِ، فَطَلِمَ أَنَّ الْمُغْلَظَةَ لَا يَطْهَرُ مَحَلُّهَا عَنْ الْحَدِيثِ إِلَّا بَعْدَ تَسْبِيحِهَا مَعَ التَّعْفِيرِ. (وَمِنْ أَغْسَلْ لِحْيَانِيَّةً) أَوْ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ (و) نَحْوِ (جُمُعَةٍ) أَوْ عِيدٍ بَيْنَهُمَا (حَصَلَا) أَيْ غَسَلَهُمَا وَإِنْ كَانَ الْأَكْمَلُ إِفْرَادَ كُلِّ بِغَسَلٍ وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ الظَّهْرُ وَسُتُّهُ وَخُطْبَةُ الْجُمُعَةِ وَالْكُشُوفُ بَنِيَّةٌ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الطَّهَارَاتِ عَلَى التَّدَاخُلِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا كَالْخُطْبَةِ (أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ فَقَط) عَمَلًا بِمَا نَوَاهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَنْدَرِجِ الْمُسْتَوْنُ فِي الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ وَمَنْ ثُمَّ تَيَسَّمَ لِلْعَجَزِ عَنْهُ بِخِلَافِ التَّحِيَّةِ وَمَنْ ثُمَّ حَصَلَتْ بِغَيْرِهَا وَإِنْ لَمْ تَنْوُ عَلَى مَا بَأْتِي؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِشْغَالَ الْبَقْعَةِ

وَالْمُغْنِي لِأَنَّ وَاجِبَهُمَا غَسْلُ الْمُضِيِّ وَقَدْ وَجَدَ اه. □ فُود: (وَلَا حَالَتْ إِنْخ) قَدْ يُقَالُ يُغْنِي عَنْ هَذَا قَوْلُهُ زَالَتْ بَجَرِيهِ بَصْرِي. □ فُود: (فَطَلِمَ إِنْخ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ لِحْصُولِ الْغَرَضِ إِنْخ. □ فُود: (لَا يَطْهَرُ مَحَلُّهَا عَنْ الْحَدِيثِ إِنْخ) أَيْ لِقَاءِ نَجَاسَتِهِ مُغْنِي قَالَ سَمِ وَقَعَ السُّؤَالُ هَلْ تَصِحُّ التَّيَّةُ قَبْلَ السَّابِعَةِ فَأَجَابَ م ر بِعَدَمِ صِحَّتِهَا إِذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يَزْتَمِعُ بِالسَّابِعَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَرْنِ التَّيَّةِ بِهَا وَعِنْدِي أَنَّهُ تَصِحُّ قَبْلَهَا حَتَّى مَعَ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ كُلَّ غَسَلَةٍ لَهَا مَدْخَلٌ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ فَقَدْ افْتَرَنْتَ بِأَوَّلِ الْفُسْلِ الرَّافِعِ وَالسَّابِعَةِ وَخَذَهَا لَمْ تَرْفَعْ إِذْ لَوْلَا الْغَسَلَاتُ السَّابِقَةُ عَلَيْهَا مَا رَفَعْتَ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. □ فُود: (إِلَّا بَعْدَ تَسْبِيحِهَا إِنْخ) أَيْ بَعْدَ تَمَامِ السَّابِعَةِ يُحْكَمُ بِازْتِفَاعِ الْحَدِيثِ لَا قَبْلَهُ لَا أَنَّهُ يَخْتِاجُ بَعْدَ السَّابِعَةِ إِلَى تَطْهِيرٍ عَنِ الْحَدِيثِ بَصْرِي.

□ فُود: (إِفْرَادُ كُلِّ بِغَسَلٍ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَعَمِيرَةٌ أَنَّ يُغْتَسَلُ لِلْجَنَابَةِ ثُمَّ لِلْجُمُعَةِ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْأَصْحَابِ اه. □ فُود: (وَخُطْبَةُ الْجُمُعَةِ إِنْخ) بَأَنَّ قَدْ كُشِفَ ثُمَّ خُطِبَ وَنَوَى بِخُطْبَتِهِ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ وَالْكُشُوفُ مُغْنِي. □ فُود: (بَنِيَّةٌ) أَيْ لِلظَّهْرِ وَسُتُّهُ وَلِخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ وَخُطْبَةِ الْكُشُوفِ. □ فُود: (لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ) أَيْ مَعَ عَدَمِ مُسَاوَةِ الْمُسْنُونِ الْغَيْرِ الْمُنَوَّى لِلوَاجِبِ الْمُنَوَّى أَيْ فِي الْمَقْصُودِ فَأَشْبَهَ سُنَّةَ الظَّهْرِ مَعَ قَرْنِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُغْنِي وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الْحَلْبِيُّ فَانْدَفَعَ بِذَلِكَ مَا أَطَالَ بِهِ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ هُنَا. □ فُود: (وَمِنْ ثُمَّ تَيَسَّمَ إِنْخ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُغْنِي وَفَارَقَ مَا لَوْ نَوَى بِصَلَاتِهِ الْغَرَضَ دُونَ التَّحِيَّةِ حَيْثُ تَخَصَّلَ وَإِنْ لَمْ يَنْوَاهَا بَأَنَّ الْمَقْصُودَ ثُمَّ إِشْغَالَ الْبَقْعَةِ بِصَلَاةٍ وَقَدْ حَصَلَ وَلَيْسَ الْقَصْدُ هُنَا النِّظَافَةُ بِذَلِيلٍ أَنَّهُ يَتَيَسَّمُ عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْمَاءِ اه. □ فُود: (وَإِنْ لَمْ تَنْوُ) أَيْ بَأَنَّ لَمْ تَتَعَرَّضْ أَنَا لَوْ نَفَعْتَ فَلَا تَخَصَّلُ بِخِلَافِ الْحَدِيثِ الْأَضْعَفُ فَإِنَّهُ يَزْتَمِعُ وَإِنْ نَفَاهُ لَا ضَمِيحَلَالَهُ مَعَ الْجَنَابَةِ ع ش. □ فُود: (إِشْغَالَ الْبَقْعَةِ) التَّغْيِيرُ بِهِ لُحْمَةً قَلِيلَةً وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ شَغَلَ الْبَقْعَةَ وَفِي الْمُخْتَارِ شَغَلَ بِسُكُونِ الْغَيْنِ وَضَمِّهَا وَشَغَلَ

مُخَالَفَتَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَابْتَدَأَ فَنَتَأَمَّلْ. □ فُود: (إِلَّا بَعْدَ تَسْبِيحِهَا) وَقَعَ السُّؤَالُ هَلْ تَصِحُّ التَّيَّةُ قَبْلَ السَّابِعَةِ فَأَجَابَ م ر بِعَدَمِ صِحَّتِهَا قَبْلَهَا إِذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يَزْتَمِعُ بِالسَّابِعَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَرْنِ التَّيَّةِ بِهَا وَعِنْدِي أَنَّهُ تَصِحُّ قَبْلَهَا حَتَّى مَعَ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ كُلَّ غَسَلَةٍ لَهَا مَدْخَلٌ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ فَقَدْ افْتَرَنْتَ التَّيَّةَ بِأَوَّلِ الْفُسْلِ الْوَاقِعِ وَالسَّابِعَةِ وَخَذَهَا لَمْ تَرْفَعْ إِذْ لَوْلَا الْغَسَلَاتُ السَّابِقَةُ عَلَيْهَا مَا رَفَعْتَ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فُود: (أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ) إِنْ كَانَ لَفْظُ الْمُصَنِّفِ إِحْدَاهُمَا بِتَأْنِيثٍ إِخْدَى فَقَوْلُهُ حَصَلَ أَيْ غَسَلَ تِلْكَ الْإِخْدَى.

وَأَفْهَمَ الْمُتَنَزِّلَ عَدَمَ صِحَّةِ الْوَاجِبِ بِنَيَْةِ الْغُفْلِ وَكَذَا عَكْشَهُ لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَالْأَفْهَمُ حُصُولُ الشُّبْهِ بِذَلِكَ لِغُفْلِهِ وَأَنَّهُ لَوْ اِغْتَسَلَ لِأَحَدٍ وَاجِبِينَ أَوْ أَحَدٍ نَفْلِينَ فَأَكْثَرَ بَيْنَهُ فَقَطَّ حَصَلَ الْآخَرُ وَهُوَ كَذَلِكَ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَبْنَى الطَّهَارَاتِ عَلَى التَّدَاخُلِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِحُصُولِ غَيْرِ الْمُنَوَّرِ شَقُوطُ طَلَبِهِ كَمَا فِي التَّحِيَّةِ. (قُلْتُ وَلَوْ أَحَدٌ ثُمَّ اجْتَنَبَ أَوْ عَكْشَهُ) أَوْ وَجِدَا مَعًا (كَفَى الْفُسْلُ) وَإِنْ لَمْ يَنْوِ مَعَهُ الْوُضُوءَ وَلَا رُتَّبَ أَعْضَائِهِ (عَلَى الْمَذْهَبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِانْدِرَاجِ الْأَصْغَرِ فِي الْأَكْبَرِ وَلَا نَظَرَ لاختلاف الجنس مع حصول المقصود وأفهم قوله كفى أنَّ

بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَسُكُونِ الْغَيْنِ وَفَتْحَتَيْنِ فَصَارَتْ أَرْبَعُ لُغَاتٍ وَالْجَمْعُ اشْتِغَالٌ وَشَغْلُهُ مِنْ بَابِ قَطَعَ فَهُوَ شَاغِلٌ وَلَا تَقُلْ اشْغَلَهُ؛ لِأَنَّهُ لُغَةٌ زِدِيَّةٌ اه. ع. ش. ه. فَوَدَّ: (وَلَا فَيَنْبَغِي حُصُولُ الشُّبْهِ الْخ) فَعَلَى هَذَا لَوْ نَوَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَفَعَ الْجَنَابَةَ غَلَطًا حَصَلَ غُسْلُ الْجُمُعَةِ سَم. ه. فَوَدَّ: (لِأَحَدٍ وَاجِبِينَ الْخ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي وَاجِبِينَ عَنْ حَدِيثٍ أَنَا وَاجِبَانِ أَحَدُهُمَا عَنْ حَدِيثِ كَجَنَابَةٍ وَالْآخَرُ عَنْ نَذْرِ فَالْمُتَّجِهَةُ أَيُّ كَمَا قَالَ ه. ر. أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ أَحَدُهُمَا بِنَيَْةِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ أَحَدِهِمَا لَا يَتَضَمَّنُ الْآخَرَ أَمَّا نِيَّةُ الْمُنْذُورِ فَلَيْسَ فِيهَا تَعَرُّضٌ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ مُطْلَقًا وَأَمَّا نِيَّةُ الْآخَرِ فَلِإِنَّ الْمُنْذُورَ جِنْسٌ آخَرُ لَيْسَ مِنْ جِنْسٍ مَا عَنْ الْحَدِيثِ بَلْ لَوْ كَانَ عَنْ نَذَرَيْنِ أَتَجِبُ عَدَمَ حُصُولِ أَحَدِهِمَا بِنَيَْةِ الْآخَرِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَجٍّ وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ التَّذَرُّعَيْنِ أَوْجِبَ فِعْلًا مُسْتَقِلًّا غَيْرَ مَا أَوْجِبَهُ الْآخَرُ مِنْ حَيْثُ الشَّخْصُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا لَوْ كَانَ عَلَى الْمَرَاةِ خَفِضٌ وَنَفَاسٌ وَجَنَابَةٌ حَيْثُ أَجْزَأُهَا نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ مِنْهَا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الثَّلَاثَةِ رَفْعُ مَانِعِ الصَّلَاةِ وَهُوَ إِذَا اِرْتَفَعَ بِالنَّسْبَةِ لِأَحَدِهِمَا اِرْتَفَعَ ضَرُورَةً بِالنَّسْبَةِ لِأَيَّاهُمَا إِذَا الْمَنْعُ لَا يَتَّبَعُ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ نَفَى بَعْضُهُمَا لَمْ يَتَّبِعْ فَكَانَتْ كُلُّهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ع. ش. ه. فَوَدَّ: (أَنَّ مَبْنَى الطَّهَارَاتِ الْخ) أَيِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي الْمَقْصُودِ مِنْهَا.

ه. فَوَدَّ: (وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ الْخ) هَذَا جَارٍ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ لَكِنْ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ م. ر. لَوْ طَلِبْتُ مِنْهُ اغْتِسَالًا مُسْتَحَبَّةً كَعَبِيدٍ وَكُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ وَجُمُعَةٍ وَنَوَى أَحَدَهَا حَصَلَ الْجَمِيعُ الْخ حُصُولُ ثَوَابِ الْكُلِّ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا اِعْتَمَدَهُ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يَنْوِهَا ع. ش. عِبَارَةُ الشُّرَيْبِيِّ الْمُعْتَمَدُ حُصُولُ الثَّوَابِ أَيْضًا خِلَافًا لِحَجٍّ وَمَنْ سَبَقَهُ اه. ه. فَوَدَّ: (وَلِإِنْ لَمْ يَنْوِ مَعَهُ الْوُضُوءَ) بَلْ لَوْ نَفَاهُ لَمْ يَتَّبِعْ لِمَا سَبَّاهُ مِنَ اضْمِحْلَالِ الْأَصْغَرِ مَعَ الْأَكْبَرِ ع. ش. ه. فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ

ه. فَوَدَّ: (وَلَا فَيَنْبَغِي حُصُولُ الشُّبْهِ) فَعَلَى هَذَا لَوْ نَوَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَفَعَ الْجَنَابَةَ غَلَطًا حَصَلَ غُسْلُ الْجُمُعَةِ. ه. فَوَدَّ: (لِأَحَدٍ وَاجِبِينَ الْخ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي وَاجِبِينَ عَنْ حَدِيثٍ أَنَا وَاجِبَانِ أَحَدُهُمَا عَنْ حَدِيثِ كَجَنَابَةٍ وَالْآخَرُ عَنْ نَذْرِ فَالْمُتَّجِهَةُ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ أَحَدُهُمَا بِنَيَْةِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ أَحَدِهِمَا لَا يَتَضَمَّنُ الْآخَرَ أَمَّا نِيَّةُ الْمُنْذُورِ فَلَيْسَ فِيهَا تَعَرُّضٌ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ مُطْلَقًا، وَأَمَّا نِيَّةُ الْآخَرِ فَلِإِنَّ الْمُنْذُورَ جِنْسٌ آخَرُ لَيْسَ مِنْ جِنْسٍ مَا عَلَى الْمُحَدِّثِ بَلْ لَوْ كَانَ عَنْ نَذَرَيْنِ أَتَجِبُ عَدَمَ حُصُولِ أَحَدِهِمَا بِنَيَْةِ الْآخَرِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

ه. فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ كَفَى) فِي شَرْحِ ه. ر. وَقَدْ بَيَّنَّ الرَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ الْفُسْلَ إِنَّمَا يَقَعُ عَنْ الْجَنَابَةِ وَأَنَّ الْأَصْغَرَ يَضْمَجِلُ مَعَهُ أَيِ لَا يَتَّبِعِي لَهُ حُكْمٌ فَلِهَذَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ كَفَى اه.

الأصغر اضمحل ولم يبق له حكم وهو كذلك.

### باب النجاسة وإزالتها

قِيلَ كَانَ يَنْبَغِي تَأْخِيرُهَا عَنِ التَّيْمُمِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ عَمَّا قَبْلَهَا لَا عَنْهَا أَوْ تَقْدِيمُهَا غَيْبَ الْمَاءِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ لِهَذَا الصَّنِيعَ وَجْهًا أَيْضًا وَهُوَ أَنَّ إِزَالَتَهَا لَمَّا كَانَتْ شَرْطًا لِلْوُضُوءِ وَالْفُحْلِ عَلَى مَا مَرَّ وَكَانَ لَا بُدَّ فِي بَعْضِهَا مِنْ ثَرَابِ التَّيْمُمِ كَانَتْ آخِذَةً طَرَفًا بِمَا قَبْلَهَا وَمِمَّا بَعْدَهَا فَتَوَسَّطَتْ

وَالْمَعْنَى وَقَدْ نَبَّهَ الرَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ الْفُحْلَ إِنَّمَا يَقَعُ عَنِ الْجَنَابَةِ وَأَنَّ الْأَصْغَرَ يَضْمَحَلُّ مَعَهُ أَيْ لَا يَتَّبَعُ لَهُ حُكْمٌ فَلِهَذَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ كَفَى اهـ. □ فَوُدَّ: (فَلَمْ يَبْقَ لَهُ حُكْمٌ) فَالْفُحْلُ عَنِ الْأَكْبَرِ فَقَطَّ لَا عَنْهُ وَعَنِ الْأَصْغَرِ بَصْرِيٌّ.

### باب النجاسة وإزالتها

أَيُّ فِي بَيَانِ أَقْرَابِهَا وَقَوْلُهُ وَإِزَالَتُهَا فِيهِ اسْتِخْدَامُ إِذِ الْمُرَادُ بِالنَّجَاسَةِ هُنَا أَشْيَانُهَا وَبِضْمِيرِهَا فِي إِزَالَتِهَا الْوُضُوءُ الْقَائِمُ بِالْمَحَلِّ الْمَانِعِ مِنْ صِحَّةِ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مَرُخَّصٌ بِجَعْرِ مِيٍّ. □ فَوُدَّ: (وَإِزَالَتُهَا) أَيْ فَتَرْجِمَ لِسْنِي وَزَادَ عَلَيْهِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْبُوبٍ عَلَى أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ هَذَا لَا يُعَدُّ زِيَادَةً فَإِنَّ الْكَلَامَ عَلَى شَيْءٍ يَسْتَدْعِي ذِكْرَ مُتَعَلِّقَاتِهِ وَلَوْازِمِهِ وَلَوْ غَرَضِيَّةً ع ش. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيْ التَّيْمُمِ. □ فَوُدَّ: (هَمَّا قَبْلَهَا) أَيْ عَنِ الْوُضُوءِ وَالْفُحْلِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ يَتَدَيَّمُهَا غَيْبَ الْمَاءِ) أَيْ لِيَتَوَقَّفَ الْإِزَالَةُ عَلَى الْمَاءِ. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ الْإِنْفِ) قَدْ يُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّهَا أَخْرَجَتْ عَنِ الْوُضُوءِ وَالْفُحْلِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِمَا تَقْدِيمُ إِزَالَتِهَا وَأَنَّهُ يَكْفِي مُقَارَنَةُ إِزَالَتِهَا لَهَا وَقُدِّمَتْ عَلَى التَّيْمُمِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ تَقْدِيمُ إِزَالَتِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ سَمَ عَلَى حَيِّجٍ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ يَكْفِي مُقَارَنَةُ الْإِنْفِ أَيْ فِيمَا لَوْ كَانَتْ فِيمَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْوُضُوءِ وَالْفُحْلِ أَمَا لَوْ كَانَتْ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَيَصِحُّ مَعَ وَجُودِهَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْإِسْتِجَاءِ عَلَى وَضُوءِ السَّلِيمِ ع ش عبارة السَّيِّدِ عَمَرُ الْبَصْرِيِّ قَدْ يُقَالُ الْأَوَّلَى تَوَجُّهُ هَذَا الصَّنِيعِ بِأَنَّ فِيهِ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّهَا شَرْطٌ لِلتَّيْمُمِ وَلَيْسَتْ شَرْطًا لِلْوُضُوءِ وَالْفُحْلِ بِاتِّفَاقِهِمْ وَإِلَّا لَمَّا صَحَّ تَطْهِيرُ مَا عَدَا مَحَلَّهَا فِيهِمَا قَبْلَ إِزَالَتِهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَأَمَّا الْإِخْلَافُ فِي الْإِكْتِفَاءِ فِي الْغَسْلِ فَامْرَأَةٌ آخَرُ لَيْسَ الْمُلْحَظُ فِيهِ أَنَّ رَفَعَ الْحَدِيثَ مُوقُوفٌ عَلَى إِزَالَتِهَا بَلْ إِنَّهُمَا وَاجِبَانِ مُخْتَلِفَا الْجَنَسِ فَلَا يَتَدَاخِلَانِ وَعَلَى التَّنْزِيلِ فَالْمُصَنِّفُ لَا يَرَى ذَلِكَ قِتَامًا وَانْصِيفَ اهـ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا عَيْنُ جَوَابِ سَمَ إِلَّا أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً تَفْصِيلَ. □ فَوُدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) لَعَلَّهُ ارَادَهُ رَأْيَ الرَّافِعِيِّ دُونَ رَأْيِ الْمُصَنِّفِ. □ فَوُدَّ: (فِي بَعْضِهَا) وَهُوَ النَّجَاسَةُ الْمُعْلَظَةُ. □ فَوُدَّ: (مِنْ ثَرَابِ التَّيْمُمِ) أَيْ مِنْ جَنَسِ الثَّرَابِ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ التَّيْمُمُ.

### باب النجاسة

□ فَوُدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ الْإِنْفِ) قَدْ يُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّهَا أَخْرَجَتْ عَنِ الْوُضُوءِ وَالْفُحْلِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِمَا تَقْدِيمُ إِزَالَتِهَا؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي مُقَارَنَةُ إِزَالَتِهَا لَهَا وَقُدِّمَتْ عَلَى التَّيْمُمِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ تَقْدِيمُ إِزَالَتِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ.

بينهما إشارة لذلك (هي) لغة المُستَقْدَرُ وشرعاً: بالحدِّ مُستَقْدَرٌ بمنعِ صِحَّةِ الصلاة حيث لا مُرَخَّصٌ وُحِّدَتْ بِغَيْرِ ذلك، وقد بَسَطَتِ الكلامَ عليه في شرح الغُبابِ بما لا يُسْتَفْتَى عن مُراجعتِهِ لِكثَرَةِ فوائده وعِزَّةِ أَكثَرِها وبالعدِّ وسَلَكَهُ لِسُهولةِ معرفَتِها به وإشارةً إلى أَنَّ الأصلَ في الأعيانِ الطهارةُ؛.....

• فُود: (المُسْتَقْدَرُ) أي ولو طاهراً كالبُصاقِ والمُخاطِ والمنى فالمعنى اللُّغَوِيُّ أَعَمُّ مِنَ المعنى الشَّرْعِيِّ كَمَا هُوَ الغَالِبُ شَيْخُنَا. • فُود: (مُسْتَقْدَرُ الْخ) اغْتِيَارُ الإِسْتِغْذَارِ هُنَا يُنَافِيهِ اغْتِيَارُ عَدَمِهِ فِي الحدِّ المذكورِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ بقولهم: كُلُّ عَيْنٍ حَرَمٌ تَنَاوَلُهَا إِلَى أَنْ قَالُوا لَا لِحُرْمَتِهَا وَلَا لاسْتِغْذَارِهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ المعنى أَنَّ حُرْمَةً تَنَاوَلُهَا لَا لِكُونِهَا مُسْتَقْدَرَةً سَمَ عَلَى مَنَهِجِ أَهْلِ شَاذِ الرِّشِيدِيِّ. وَاعْلَمْ أَنَّ قَضِيَّةَ هَذَا التَّعْرِيفِ أَنَّ التَّجَاسَاتِ كُلَّهَا مُسْتَقْدَرَةٌ وَلَكِنَّ مَعْنَى فِي الكَلْبِ الْحَيِّ، وَلِهَذَا يَأْلَفُهُ مَنْ لَا يَنْتَقِذُ نَجَاسَتَهُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَحْوِ الذُّبِّ وَلَا يُقَالَ الْمَرَادُ اسْتِغْذَارُهَا شَرْعاً إِذْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الدَّوْرُ اهـ. • فُود: (يَنْتَقِذُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ) إِنَّ قُلْتَ هَذَا حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ التَّجَاسَةِ وَإِذْخَالَ الْحُكْمِ فِي التَّعْرِيفِ يَوْجِبُ الدَّوْرَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ فَيَكُونُ مَوْقُوفاً عَلَيْهَا وَهِيَ مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهِ لِكُونِهِ جُزْءاً مِنْ تَعْرِيفِهَا أَجِبَ بَاتَهُ رَسْمٌ وَالتَّسْمُ لَا يُضَرُّ فِيهِ ذَلِكَ أَهْلُ حَقْنِي أَيْ فَتَغْيِيرُ الشَّارِحِ بِالْحَدِّ عَلَى اضْطِلَاحِ الْأَصُولِيِّينَ لَا الْمُنَاطِقَةِ. • فُود: (حَيْثُ لَا مُرَخَّصٌ) أَيْ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ هُنَاكَ مُرَخَّصٌ أَيْ مُجَوِّزٌ كَمَا فِي فَائِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَعَلَيْهِ نَجَاسَةٌ فَإِنَّهُ يُصَلِّي لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ شَيْخُنَا عِبَارَةُ الْجَبْرِيمِيِّ هَذَا الْقَيْدُ لِلْإِذْخَالِ فَيَدْخُلُ الْمُسْتَنْجِي بِالْحَجَرِ فَإِنَّهُ يُقْفَى عَنْ أَثَرِ الْإِسْتِغْذَارِ وَتَصِيحُ إِمَامَتِهِ وَمَعَ ذَلِكَ مُحْكَمٌ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ بِالتَّجَنُّسِ إِلَّا أَنَّهُ عَفِيَ عَنْهُ اهـ. • فُود: (بِغَيْرِ ذَلِكَ الْخ) ذَكَرَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُعْنِي وَبَسَطَا فِيهِ أَيْضاً. • فُود: (وَبِالْعَدِّ) عَطَفَ عَلَى بِالْحَدِّ. • فُود: (وَسَلَكَهُ الْخ) أَيْ سَلَكَ الْمُصَنِّفُ التَّعْرِيفَ بِالْعَدِّ. • فُود: (لِلسُّهولةِ مَعْرِفَتِهَا بِهِ) أَيْ بِخِلَافِ مَعْرِفَتِهَا بِالْحَدِّ فَإِنَّهَا غَيْرَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُنْتَهَيْنِ فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِمْ. • فُود: (إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَعْيَانِ الْخ) اعْلَمْ أَنَّ الْأَعْيَانَ جَمَادٍ وَحَيَوَانَ فَالْجَمَادُ كُلُّهَا طَاهِرٌ إِلَّا مَا نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى نَجَاسَتِهِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بقوله: كُلُّ مُسَكِّرٍ مَانِعٍ وَكَذَا الْحَيَوَانَ كُلُّهُ طَاهِرٌ إِلَّا مَا اسْتَشْنَاهُ الشَّارِعُ أَيْضاً وَقَدْ تَبَيَّنَ الْمُصَنِّفُ عَلَى ذَلِكَ بقوله وَكَلَّبَ الْخَ نَهَائِيَّةً وَمُعْنِي وَالْمَرَادُ بِالْحَيَوَانِ مَا لَهُ رُوحٌ وَبِالْجَمَادِ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ وَلَا أَصْلَ حَيَوَانٍ وَلَا جُزْءَ حَيَوَانٍ وَلَا مُتَفَصِّلٌ عَنْ حَيَوَانٍ، وَأَصْلُ كُلِّ حَيَوَانٍ وَهُوَ الْمُنَى وَالْمَلَقَةُ وَالْمُضْمَةُ نَائِبٌ لِحَيَوَانِهِ طَهَارَةٌ وَنَجَاسَةٌ وَجُزْءُ الْحَيَوَانِ كَمِثْلِهِ كَذَلِكَ وَالْمُتَفَصِّلُ مِنَ الْحَيَوَانِ النَّجَسِ نَجَسٌ مُطْلَقاً وَمِنَ الطَّاهِرِ إِنْ كَانَ رَشْحاً كَالْمَرْقِ وَالزِّيْقِ وَنَحْوِهِمَا فَطَاهِرٌ أَوْ مِمَّا لَهُ

• فُود: (مُسْتَقْدَرٌ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ اغْتِيَارُ الْإِسْتِغْذَارِ فِيهَا يُنَاقِضُ اغْتِيَارَ عَدَمِهِ فِي الحدِّ الْآخَرِ الْمَذْكُورِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَغَيْرِهِ بقوله كُلُّ عَيْنٍ حَرَمٌ تَنَاوَلُهَا إِلَى أَنْ قَالَ لَا لِحُرْمَتِهَا وَلَا لاسْتِغْذَارِهَا الْخ وَنَفَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْإِسْتِذْلَالِ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَيْتَةِ، كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَغَيْرِهِ لِحُرْمَةِ تَنَاوُلِهَا قَالَ تَعَالَى: ﴿حَرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أَلْبَانَهُ﴾ [٣: ٥٥] وَتَحْرِيمُ مَا لَيْسَ بِمُحْتَرَمٍ وَلَا مُسْتَقْدَرٍ وَلَا ضَرَرٌ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَتِهِ اهـ

لأنها خلقت لمتنافع العباد وإنما تحصل أو تكمل بالطهارة وإلى أن ما عدا ما ذكره ونحوه طاهر (كل مسكي) أي صالح للإسكار فدخلت القطرة من المسكي وأريد به هنا مطلق المغطى للعقل لا ذو الشدة المطرية وإلا لم يحتج لقولهم (مالع) كخمر يسائر أنواعها وهي المثخذة من العنب، ونبذ وهو المثخذ من غيره لأنه تعالى سماها رجسا وهو شرعا النجس.....

استحالة في الباطن فتجس كالبول، نعم ما استحال لإصلاح كالتبن من المأكول والآدمي وكالبعض طاهر. والحاصل أن جميع ما في الكوز إما جماد أو حيران أو فضلات فالحيران كله طاهر إلا الكلب والجيزير وفرغ كل منهما والجماد كله طاهر إلا المسكي، والفضلات قد علمت تفصيلها شيخنا.

• فود: (خلقت لمتنافع العباد) أي ولو من بعض الوجوه نهاية ومعني. • فود: (ونحوه) أشار به إلى عدم انحصار النجاسة فيما ذكره المصنف عبارة المعني وعرفها المصنف كأضله بالعد لكن ظاهره حضرها فيما عده وليس مرادا؛ لأن منها أشياء لم يذكرها وسأبته على بعضها فلو ذكر لها ضابطا إجماليا كما تقدم كان أولى اه. • فود: (فدخلت القطرة) محل تأمل إلا إن كان المراد الصالح ولو مع ضمنية لغيره بصري عبارة سم في هذا التصريح نظر؛ لأن القطرة لا تصلح للإسكار وكان الوجه أن يزداد عقب قوله صالح للإسكار قوله ولو بانضمامه ليثله أو يقول مسكي ولو باختيار نوعه اه. • فود: (وأريد به هنا الخ) ظاهر تفسيرهم المسكي بالمغطي وإخراجهم الحشيشة بالمائع أن عصير العنب إذا ظهر فيه التغير وصار مغطيا للعقل ولم يصير فيه شدة مطرية صار نجسا وقد يقتضي قوله م ر الأتي في التخليل المحصل لطهارة الخمر ويكفي زوال النشوة الخ خلافه وأن العصير ما لم يصير فيه شدة مطرية لا يحكم بنجاسته وإن حرم تناوله ع ش. • فود: (ولا لم يفتح الخ) خلافا للنهاية عبارته وخرج بزيادته على أضله مانع غيره كالحشيشة والبنج والاقويون فإنه وإن أسكر طاهر، وقد صرح في المجموع بأن البنج والحشيش طاهيران مسكيران اه. قال ع ش قوله م ر، وقد صرح الخ أشار به إلى جواب اغتراب وإريد على المعنى تقديره أن البنج والحشيشة مخدران لا مسكيران فلا يحتاج إلى زيادة مانع ليخرج به البنج والحشيشة؛ لإثباتهما خارجا بنقيذ الإسكار فأجاب بأنه صرح شرح المهذب بأنهما مسكيران لا مخدران اه.

• فود: (لم يفتح بقولهم الخ) أي لأن ما فيه شدة مطرية لا يكون إلا مايمًا حفي. • فود: (كخمر) إلى قوله ولا يلزم في المعني وإلى قوله وعلى امتناعه في النهاية. • فود: (كخمر يسائر أنواعها) عبارة النهاية خمرًا كان وهو المشتد من عصير العنب ولو مختزما ومثلثة وباطن حبات عفود أو غيره مما شأنه الإسكار وإن كان قليلا اه زاد المعني وهي أي المثلثة المغلي من ماء العنب حتى صار على الثلث، والخمر مؤنثة وتذكيرها لغة ضعيفة وتلحقها التأء على قلة اه. • فود: (من غيره) أي كماء الزبيب ونحوه معني. • فود: (لأنه تعالى الخ) عبارة المعني والنهاية أما الخمر فلقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْكَفَرُ وَالْيَبِيرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَكْثَرُ بِجَسٍّ﴾ [سورة: ١٠٠] والرجس في عرف الشرع التجس الخ، وأما التبيذ فبالقياس على

فلينأمل. • فود: (فدخلت القطرة) في هذا التصريح نظر؛ لأن القطرة لا تصلح للإسكار فكان الوجه أن يزداد عقب قوله صالح للإسكار، قوله ولو بانضمامه ليثله أو يقول مسكي ولو باختيار نوعه.



ولا يلزم منه نجاسة ما بعدها في الآية؛ لأنّ النجس إما مجاز فيه والجمع بين الحقيقة والمجاز جائز وعلى امتناعه وهو ما عليه الأكثرون هو من عموم المجاز أو حقيقة لأنه يُطلق أيضًا على مطلق المُستقَدِّر واستعمال المُشترك في معانيه جائز استثناءً بالقرينة كما في الآية فاندفع ما لابن عبد السلام هنا وفي الحديث «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» وخَرَجَ بالمائع.....

الخمر مع التّفير عن المُسْكِر اهـ. □ فُود: (ولا يلزم إلخ) عبارة المُعْنَى وَصَدَّ عَمَّا عداها أي الخمر الإجماع فَبَقِيََتْ هِيَ واستدل على نجاستها الشّيخ أبو حامد بالإجماع وحمل على إجماع الصحابة ففي المجموع عن ربيعة شيوخ مالك أنّه ذهب إلى طهارتها ونقله بعضهم عن الحسن والليث اهـ.

□ فُود: (بمئة) أي من كَوْنِ الرُّجْسِ شَرَعًا التّجَسُّس وقال الكُرْدِيّ أي من تسميته تعالى الخمر رجسًا اهـ.

□ فُود: (ما مجاز فيه) يعني أنّ الرُّجْسَ فيما بعدها بمعنى القدر الذي تمّاعف عنه النفس مجازًا كُرْدِيّ.

□ فُود: (جائز) أي عند الشافعي نهاية أي والمُحَقِّقِينَ. □ فُود: (وعلى امتناعه) أي الجمع. □ فُود: (هو) من عموم المجاز إلخ) وهو استعمال اللفظ في معنى مجازي شامل للمعنى الوضعي وغيره كالمُستَقَدِّر هُنا الشامل للتجسس وغيره. قال سم قد يُقال إذا كان من عموم المجاز فهو مُستَعْمَل في القدر المُشترك بين التجسس وغيره مجازًا فلا يدلُّ على المطلوب إلا بقرينة تُفهم أنّ المراد به بالنسبة لِلخمر هو التجسس، وأي قرينة كذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المُشترك في معانيه لا يدلُّ على المطلوب إلا بقرينة تدلُّ على أنّ أحد المعنيين الرَّاجِع لِلخمر هو التجسس وأي قرينة كذلك فَتَدْبُرُ قَائِيْ اِنْدِفَاعٍ لِمَا لابن عبد السلام هُنا مَعَ ذَلِكَ فَتَدْبُرُ وَتَعْجَبُ اهـ وأجيب عن الأول بأن القرينة عَدَمُ المائع عن إرادة المعنى الحقيقي بالنسبة لِلخمر ووجوده بالنسبة لِمَا عداها وهو الإجماع ويأتي الجواب عن الثاني أيضًا.

□ فُود: (أو حقيقة) عَطَفَ على قوله مجاز فيه. □ فُود: (لأنه يُطلق) ظاهره شرعًا (أيضًا) أي كما يُطلق على التجسس. □ فُود: (على مطلق إلخ) لا يخفى أنّه على هذا يكون رجس في الآية كَحَيَوَانٍ في قولك الإنسان والبقرة والغنم والإبل حيوان من استعمال المُشترك المعنوي في معناه الأعم الشامل لأنواع مُختلفة لا من استعمال المُشترك اللفظي في معانيه الذي يدعيه. □ فُود: (استثناءً بالقرينة إلخ) وهي بالنسبة لِلخمر استهزاء الرُّجْسِ في التجسس كما في ع ش والنسبة لِمَا عداها الإجماع كما في النهاية والمُعْنَى. □ فُود: (وفي الحديث: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ») فيه تأمل إذ المُتَابِرُ مِنْهُ الخمر لا التجاسة ولهذا استدلل الشيوخ على نجاسة التبيذ بقياسه على الخمر وتبعهما من بعدهما حتّى الشارح في الإيعاب

□ فُود: (وهو من عموم المجاز) قد يُقال إذا كان من عموم المجاز فهو مُستَعْمَل في القدر المُشترك بين التجسس وغيره مجازًا فلا يدلُّ على المطلوب إلا بقرينة تُفهم أنّ المراد به بالنسبة لِلخمر هو التجسس، وأي قرينة كذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المُشترك في معانيه لا يدلُّ على المطلوب إلا بقرينة تدلُّ على أنّ أحد المعنيين الرَّاجِع لِلخمر هو التجسس وأي قرينة لذلك فَتَدْبُرُ قَائِيْ اِنْدِفَاعٍ لِمَا لابن عبد السلام هُنا مَعَ ذَلِكَ فَتَدْبُرُ وَتَعْجَبُ.



نحو البنج والحشيش والأفيون وجوزة الطيب وكثير العنبر والزعفران فهذه كلها مسكرة لكنها جامدة فكانت طاهرة والمراد بالإسكار هنا الذي وقع في عبارة المصنف وغيره في نحو الحشيش مجرّد تغييب العقل فلا منافاة بينه وبين تعبير غيره بأنها مخدرة خلافاً لمن وهم فيه وما ذكرته في الجوزة من أنها مسكرة بالمعنى المذكور وأنها حرام صرح به أئمة المذاهب الثلاثة واقتضاه كلام الحنفية ولا يرد على المتن جامد الخمر ودرده ولا ذائب نحو حشيش

وقال ابن الرقعة في المطلب نقلاً عن البيهقي التبيد كثيره يسكره فكان حراماً وما كان حراماً التحق بالخمير كزدي. هـ قوله: (نحو البنج) بفتح الباء كما في القاموس وقوله والحشيش لو صار في الحشيش المذاب شدة مطربة أتجه النجاسة كالمنسكر المانع المتخذ من خبز ونحوه وفقاً لشيخنا العللاوي وخالف م ر ثم جزم بالموافقة وفي الإيعاب لو انتفت الشدة المطربة عن الخمير لجمودها ووجدت في الحشيش لذوياً فالذي يظهر بقاء الخمير على نجاستها؛ لأنها لا تطهر إلا بالتخليل ولم يوجد ونجاسة نحو الحشيش إذ غايها أنها صارت كما خبز وجدت فيه الشدة المطربة ع ش. هـ قوله: (وكثير العنبر إلخ) انظر التقييد بالكثير هنا ونزكه فيما قبل سم عبارة السيد البصري هذا الصنيع مشعر بحرمه القليل مما قبله لكن يخالفه قوله الآتي في الأشرية وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حد فيها وإن حرمت واشكرت على ما مرّ أوّل النجاسة بل التفرير لانقضاء الشدة المطربة عنها فكثير البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيش المعروفة فهذا كما ترى دال على جل القليل الذي لم يصل إلى حد الإسكار كما صرح به غيره اه أقول ومما يدل على جله عبارة الشارح في شرحنا بأفضل أما الجامد فطاهر ومنه الحشيش والأفيون وجوزة الطيب والعنبر والزعفران فيخرج تناول القدر المسكر من كل ما ذكر كما صرحوا به اه وعبارة شرح المنهج وخرج بالمائع غيره كتبخ وحشيش مسكر فليس بنجس وإن كان كثيره حراماً اه وعبارة الكزدي على الأول قوله القدر المسكر إلخ أما القدر الذي لا يسكر فلا يخرج؛ لأنه طاهر غير مضّر ولا مستفذر اه. هـ قوله: (والمراد بالإسكار إلخ) تقدّم عن النهاية خلافة.

هـ قوله: (بالمعنى المذكور) أي مجرّد تغييب العقل. هـ قوله: (الثلاثة) أي غير الحنفية بدليل ما بعده.

هـ قوله: (ولا يرد على المتن) أي مفهومه ومنطوقه وعبارة أخرى جفيمه ومنعه. هـ قوله: (جامد الخمر إلخ) سئل الوالد رحمه الله تعالى عن الكشك هل هو نجس؛ لأنه مسكر بالبوطة وهل يكون جفافه كالخل في الخمر يطره أو يكون كالخمير المتعقده فلا يطهر فأجاب بأنه لا اغيار بقول هذا القائل فإنه لو فرض كونه مسكراً لكان طاهراً؛ لأنه ليس بمائع اه أي حال إسكاره لو كان مسكراً ويؤخذ منه أن البوطة نجسة وهو كذلك إذ لو نظر إلى جمودها قبل إسكارها لورد على ذلك الزبيب والشمر ونحوهما من الجائذات وهذا ظاهر جلّي كذا في النهاية ونقل في المعني الإفتاء المنسوب لإبي المؤلف م ر عنه ثم قال يؤخذ منه أن البوطة طاهرة وهو كذلك اه.

هـ قوله: (وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا ونزكه فيما قبله.

لم يصير فيه شدة مطربة نظراً لأصليهما (وكتلب) للأمر بالتطهير من ولوغه سبباً مع التعفير والأصل عذم التعبد إلا لدليل بعينه ولا دليل على ذلك (وغيره) لأنه أسوأ حالاً منه إذ لا يجوز الانتفاع به في حالة الاختيار بحال مع صلاحيته له.....

وقوله: ويؤخذ إلخ اللائق بجلالته علماً وحالاً لكونه بمنزلة عن أحوال العامة حمل مقالته المذكورة على تقدير تصوير البوطة على أنها في حال إشكارها من مقولة الجايد الذي لا يسيل بطبعه والجهل بحقيقتها على ما هو عليه ليس بنقص بل قد يعد كمالاً فلا عبرة بتشنيع من شنع عليه بما هو بريء منه ولا يليق بجلالته وشأن المؤمنين التماس المحاميل الحسنة لعموم الخلقي فكيف بخواصهم سيد عمر وقوله بتشنيع من شنع إلخ ومنهم سم عبارته على المنهج سئل شيخنا الزملي عن الكشك إذا صار مسكراً ثم قطع وجفف فأجاب بأنه طاهر؛ لأنه جامد فأخذ بعض الناس من ذلك في شرجه على الإنهاج أن ما يسمى بالبوطة طاهر وهذا الأخذ باطل إذ العبرة بكون الشيء جامداً أو مائئاً بحالة الإشكار فالجامد حال إشكاره طاهر والمائع حال إشكاره نجس وإن كان في أصله جامداً ولو صغ ما توهّم لزوم طهارة التبيد؛ لأن أصله جامد وهو الزبيب ولا يقوله عاقل اه. وعبارته هنا قوله لم يصير فيه شدة مطربة أما إذا صارت فيه فلا إشكال في نجاسته فلا إشكال في نجاسة البوطة وزعم طهارتها لم يصدّر عن تأمل صحيح ولا إيثار إليه اه. وفي البجيري والحاصل أن ما فيه شدة مطربة نجس سواء كان مائئاً أو جامداً فالكشك الجامد لو صار فيه شدة مطربة كان نجساً، وقد يقال ما فيه شدة مطربة وهو جامد إن كان مسكراً قبل جموده كان نجساً كالخمرة المتفيدة وإلا فهو طاهر كالكشك وما لا شدة فيه غير نجس مائئاً أو جامداً حلبي عبارة البرماوي. وأما الكشك فطاهر ما لم يصير فيه شدة مطربة وإلا فهو نجس أي إن كان مائئاً اه. ومثله في القليوبي اه. وقول الحلبي، وقد يقال إلخ هو المعتقد الموافق لكلام غيره دون ما قبله.

■ قوله (سني): (وكتلب) أي ولو معلماً نهاية وخطيب وشرح بأفضل وفي البجيري على الإطفيحي قوله ولو معلماً رد على القول الضعيف القائل بطهارته اه. ■ قوله: (للأمر إلخ) ولخبر البيهقي وغيره أنه ﷺ دعي إلى دار فلم يجب وإلى أخرى فأجاب فقل له في ذلك فقال: «في دار فلان كلب» قيل: وفي دار فلان مرة فقال: «إنها ليست بنجسة» فدل إيماءه للعلامة (إد) التي هي من صيغ التثليل على أن الكلب نجس نهاية ومغني. ■ قوله: (لأنه) إلى قوله وقضية إلخ في المغني وكذا في النهاية إلا قوله ولو آدمياً.

■ قوله: (لأنه أسوأ إلخ) وادعى ابن المنذر الإجماع على نجاسته وعورض بمذهب مالك ورواية عن أبي حنيفة بأنه طاهر مغني. ■ قوله: (مع صلاحيته إلخ) أي صلاحية لها وقع فلانافي ما ذكره في أوائل البيع من أن بعض الحشرات له منافع لكتبتها نافهة بضري. ■ قوله: (لأنه) أي للإنتفاع به بحمل شيء عليه

■ قوله: (لم يصير فيه شدة مطربة) أما إذا صارت فيه فلا إشكال في نجاسته فلا إشكال في نجاسة البوطة وزعم طهارتها لم يصدّر عن تأمل صحيح ولا إيثار إليه.

فلا يرد نحو الحشرات؛ ولأنه مندوب إلى قتله من غير ضرر.  
(وفرغهما) أي فرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره ولو آدميًا تغليبًا للشخص إذ الفرع يشيع أخس أبونه في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة وأشرفهما في الدين وإيجاب البدل وعقد الجزية

مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَلَا تَرُدْ الْإِنْفَ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنِ التَّغْلِيلِ الْآتِي أَيْضًا كَمَا فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَاتِهِ الْإِنْفَ) وَلَاتِهِ مَنْصُوصٌ عَلَى تَخْرِيمِهِ نِهَائَةً وَبِعَارَةِ الْمُغْنِي وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَخَمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ (الْأَنْعَامُ ١٤٥) إِذَا الْمُرَادُ جُمْلَتُهُ؛ لِأَنَّ لَخَمَهُ دَخَلَ فِي عُمُومِ الْمَيْتَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (مَنْدُوبٌ إِلَى قَتْلِهِ الْإِنْفَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ عَقُورًا لَكِنَّ فِي الْمُبَابِ فِي بَابِ الْبَيْعِ وَجُوبُ قَتْلِ الْعُقُورِ وَجَوَازُ قَتْلِ غَيْرِهِ سَمٌ عَلَى الْمُنْهَجِ اهـ ع ش بَعَارَةُ الشُّوْبَرِيِّ أَيْ مَدْعُوٌّ إِلَى قَتْلِهِ بَلْ قَدْ يَجِبُ إِنْ كَانَ عَقُورًا اهـ أَيْ وَالْمُرَادُ بِالْمَنْدُوبِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ الشَّائِلُ لِلْوَاجِبِ فَلَا يُخَالِفُ مَا فِي الْمُبَابِ. □ فَوَدَّ: (مَنْ غَيْرُ ضَرَرٍ) خَرَجَ بِهِ الْفَوَاسِقُ الْخُمْسُ فَإِنَّهُمْ يَقْتُلْنَ لِضَرَرِهِمْ بَخِيرَمِي. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ آدَمِيًّا) لَكِنَّ مَحَلَّ كَوْنِ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ آدَمِيٍّ أَوْ آدَمِيَّةٍ وَمُعْلَظٌ لَهُ حُكْمُ الْمُعْلَظِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى صُورَةِ الْآدَمِيِّ خِلَافًا لِلشَّارِحِ، وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَكْلَفُ حَبِيطٌ وَإِنْ تَكَلَّمَ وَمَيَّزَ وَبَلَغَ مُدَّةً بُلُوغَ الْآدَمِيِّ إِذْ هُوَ بِصُورَةِ الْكَلْبِ أَيْ أَوْ الْخَنْزِيرِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ آدَمِيَّتِهِ وَلَوْ مُسِيخٌ آدَمِيٌّ كَلْبًا فَيَنْبَغِي طَهَارَتُهُ اسْتِضْحَابًا لِمَا كَانَ وَلَوْ مُسِيخٌ الْكَلْبُ آدَمِيًّا فَيَنْبَغِي اسْتِضْحَابُ نَجَاسَتِهِ وَلَمْ تَرَفِ ذَلِكَ شَيْئًا وَوَقَعَ الْبَحْثُ فِيهِ مَعَ الْفَضْلَاءِ فَتَحَرَّرَ ذَلِكَ بَخْتًا سَمٌ عَلَى حَاجِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (بَتَشِيعَ أَحْسَنُ أَبُونَهُ فِي النِّجَاسَةِ) أَيْ كَالْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ كَلْبِيَّةٍ وَشَاءَ فَهُوَ نَجِسٌ وَيُسْتَنْتَى مِنْهُ الْآدَمِيُّ وَلَوْ فِي نِصْفِهِ الْأَعْلَى الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ آدَمِيٍّ وَكَلْبِيَّةٍ أَوْ بِالْمَكْسِ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ وَوَالِدِهِ وَقَوْلُهُ وَتَحْرِيمُ الذَّبِيحَةِ الْإِنْفَ فَالْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ كِتَابِيٍّ وَمَجُوسِيٍّ لَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ وَلَا يَكَاحُهُ وَإِنْ كَانَ أَتَى وَقَوْلُهُ وَإِجَابُ الْبَدْلِ فَالْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ جِمَارٍ وَخَشَمِيٍّ وَجِمَارٍ أَهْلِيٍّ إِذَا قَتَلَهُ الْمُحَرَّمُ وَجَبَ بَدْلُهُ مِنَ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ وَعَقْدُ الْجَزِيَةِ فَمَنْ كَانَ لِابْنِهِ دُونَ أَنَّهُ كِتَابٌ أَوْ

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ آدَمِيًّا تَغْلِيْبًا لِلشَّخْصِ) هُوَ كَمَا قَالَ وَإِنْ قُلْنَا بِطَهَارَةِ آدَمِيٍّ تَوَلَّدَ بَيْنَ آدَمِيٍّ أَوْ آدَمِيَّةٍ وَمُعْلَظٌ فَمَحَلُّ مَا ذَكَرَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى صُورَةِ الْآدَمِيِّ خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَكْلَفُ حَبِيطٌ وَإِنْ تَكَلَّمَ وَمَيَّزَ وَبَلَغَ مُدَّةً بُلُوغَ الْآدَمِيِّ إِذْ هُوَ بِصُورَةِ الْكَلْبِ أَيْ أَوْ الْخَنْزِيرِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ آدَمِيَّتِهِ، وَلَوْ مُسِيخٌ آدَمِيٌّ كَلْبًا فَيَنْبَغِي طَهَارَتُهُ اسْتِضْحَابًا لِمَا كَانَ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَلَى مَا يَأْتِي فِي التَّثْبِيهِ الْآتِي قَبِيلٌ وَجِلْدٌ نَجِسٌ بِالْمَوْتِ عَنْ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ إِنْ الْمُبْدَلُ الصِّفَةُ دُونَ الذَّاتِ أَمَّا عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ عَنْ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَنَّهُ تُعَدُّ الذَّاتُ الْأَوَّلَى وَتُخْلَفُ أُخْرَى فَبِهِ نَظَرٌ يُحْتَمَلُ أَنْ يُحْكَمَ بِنَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّهُ كَلْبٌ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُحْكَمَ بِطَهَارَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا ادَّعَاهُ غَيْرُ قَطْعِيٍّ، بَلْ يَحْتَمِلُ الصِّفَةُ فَقَطْ وَلَا تَنْجَسُ بِالشَّكِّ وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكْلَفُ وَوُيُذِّهَ قَوْلُهُمْ لَوْ مُسِيخٌ الزَّوْجُ حَيَوَانًا اغْتَدَّتْ رَزْخَتُهُ عِدَّةُ الْحَيَاةِ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي تَيَوُّنِيَّتِهِ وَخُرُوجِهِ عَنْ حُكْمِ الْآدَمِيِّينَ وَالْأَفْلَا وَجْهٌ لِيَتَوَنَّنَ زَوْجَتِهِ، وَلَوْ مُسِيخٌ الْكَلْبُ آدَمِيًّا فَيَنْبَغِي اسْتِضْحَابُ نَجَاسَتِهِ عَلَى الرَّائِيَيْنِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَلَى رَأْيِ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَكَذَا عَلَى رَأْيِ الْمُحَقِّقِينَ لِقَدَمِ الْقَطْعِ بِذَلِكَ وَلَا يَطْهَرُ مَا كَانَ نَجِسَ الْعَيْنِ بِالشَّكِّ وَلَمْ تَرَفِ ذَلِكَ شَيْئًا وَوَقَعَ الْبَحْثُ فِيهِ مَعَ الْفَضْلَاءِ

والأَب في النسبِ والأُم في الحرِّيةِ والرُّقُّ وأخفُّهما في نحو الزكاة والأضحى وقضية ما تقرَّر من الحكم يتبعيه لأخس أبوه أن الآدمي المتولَّد بين آدمي أو آدمية ومغلَّظ له حكم المغلَّظ في سائر أحكامه وهو واضح في النجاسة ونحوها ونبحث طهارته نظراً لصورته بعيد من كلامهم بخلافه في التكليف؛ لأن مناطه العقل ولا ثنافية نجاسة عنه للفقو عنها بالنسبة إليه بل وإلى غيره نظير ما يأتي في الوشم ولو بمغلَّظ إذا تقدَّرت إزالته فيدخل المسجد ويمس

شبهة كتاب آخر هو بالجزية كآيه بخيرمي. هـ فود: (والرق) قد يشمل بإطلاقه الموطوءة بالملك مع أن الولد لا يتبعها في الرق ع ش عبارة البخيري قوله في الرق أي بشرط أن لا يظن الواطئ في حال وطئه أنها حرة فخرج ما إذا ظن أنها زوجه الحرة أو غر بحرية أمه فإن ولدها حر اهـ. هـ فود: (وأخفهما في نحو الزكاة إلخ) أي في متولَّد بين إبل وبقر مثلاً كزدي وعبارة النهاية والمغني في عدم وجوب الزكاة اهـ. هـ فود: (وهو إلخ) أي ما اقتضاء ما تقرَّر من أن الآدمي المتولَّد إلخ. هـ فود: (ونبحث طهارته نظراً لصورته إلخ) إشارة لرد ما تقدَّم عن الرملي والبيه عبارة شيخنا وفي البخيري نحوها فإن كان المتولَّد بين كلب وآدمي على صورة الكلب فتجس وإن كان على صورة الآدمي فطاهر عند الرملي ونجس مفقو عنه عند ابن حنَّ فيصلي إماماً ويدخل المساجد ويخالط الناس ولا يتجسس بلنفسه مع رطوبة ولا يتجس الماء القليل ولا المائع ويتولى الولايات كالقضاء وولاية النكاح وخالف الشيخ الخطيب في ذلك وله حكم التجسس في الاتكحة والتسري والذبيحة والثوارث وجوز له ابن حنَّ التسري إن خاف العنت والمتولَّد بين كلبين نجس ولو كان على صورة الآدمي والمتولَّد بين آدميين طاهر ولو كان على صورة الكلب فإذا كان يتطق ويغفل فهل يكلف قال بمضهم يكلف؛ لأن مناط التكليف العقل وهو موجود، وكذا المتولَّد بين شاتين وهو على صورة الآدمي إذا كان يتطق ويغفل ويجوز ذبحه وأكله وإن صار خطياً وإماماً اهـ. هـ فود: (بخلافه إلخ) حال من فاعل واضح. هـ فود: (ولا ثنافية) أي كونه مكلفاً. هـ فود: (بل وإلى غيره) قضيته أنه لا يتجسس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد أو غيره أو أنه يتجسه لكن يعفى عنه إذ المفو يصدق بكل من الأمرين سم. هـ فود: (فيدخل المسجد إلخ) الظاهر أن المالكي الذي أصابه مغلَّظ ولم يسبغه مع الثراب يجوز له دخول المسجد عملاً باعتياده لكن هل للحاكم منه لتضرر

فتحرز ذلك بخنأ. هـ فود: (بل وإلى غيره) قضيته أنه لا يتجسس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد أو غيره أو أنه يتجسه، لكن يعفى عنه إذ المفو يصدق بكل من الأمرين. هـ فود: (نظير ما يأتي في الوشم) يتأمل فإنه لم يذكر فيما سيأتي في الوشم تضرراً بالمفقو بالنسبة لغيره إذا مسه مع الرطوبة بلا حاجة، وقد يؤيد عدم المفو حيث أنه لو مس نجاسة مفقو عنها على غيره مع الرطوبة بلا حاجة فالظاهر أنه يتجسس إلا أن يفرق. هـ فود: (فيدخل المسجد) الظاهر أن المالكي الذي أصابه مغلَّظ ولم يسبغه مع الثراب يجوز له دخول المسجد عملاً باعتياده، لكن هل للحاكم منه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلوث المسجد منه فيه نظر فإن قلنا له منه فهل له المنع فيما نحن فيه أيضاً أو يفرق فيه نظر.

الناس ولو مع الطوبى ويؤمهم؛ لأنه لا تلزمه إعادة ومال الاستوى إلى عدم جل منأكحته وحزم به غيره؛ لأن في أحد أصليه ما لا يجعل رجلاً كان أو امرأة ولو لمعن هو مثله وإن استويا في الدين وقضية ما يأتي في النكاح من أن شرط جل التسري جل المناكحة أنه لا يجعل له وطء أمته بالملك أيضاً لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يبعد ويقفل بالحر المسلم قيل لا عكسه لتقصيه وقياسه فطمه عن مراتب الولايات ونحوها كالقن بل أولى نعم فيه دية إن كان حراً؛ لأنها تعتبر بأشرف الأوثى كما مر قال بعضهم وبعيد أن يُلحق نسبته بنسب الواطى حتى يرثه اهـ. والوجه عدم اللحوق؛ لأن شرطه جل الوطء أو اقترانه بشبهة الواطى وهما

غيره بدخوله حيث يتلوث المسجد منه فيه نظر فإن قلنا له منعه فهل له المنع فيما نحن فيه أيضاً أو يفرق فيه نظر سم على حنج ونقل عن فتاوى حنج أن له منعه أي المالكي المذكور حيث خيف التلوث وهو ظاهر؛ لأن عدم منعه منه يلزم عليه إفساد عبادة غيره ع ش وقوله فهل له المنع إلخ لا موقع لهذا التردد مع قوله السابق فقصيته أنه لا يتجس إلخ بل قول الشارح ولو مع الطوبى صريح في عدم إفساد عبادة غيره فلا وجه للمنع فيما نحن فيه أصلاً. هـ فود: (وحزم به غيره) اعتمد البجيرمي وشيخنا كما مر.

هـ فود: (لأن في أحد أصليه) لعل الأتسب ترك في بصري أي وما. هـ فود: (لكن لو قيل إلخ) هل هذا الاستدراك مقصور على التسري أو جار فيه وفي النكاح محل تأمل والأقرب معنى إزجاعه إليهما معاً لا سيما، وقد يتأمل عليه الثاني؛ لأن القدرة على صدق الزوج قد يكون أيسر من قيمة الأمة وأيضاً قدائرة الأول أوسع؛ لأن العبد المكاتب يجعل له التزوج بإذن سيده ولا يجعل له التسري بإذن سيده فالتأمل بصري وتقدم عن شيخنا ما يفيد الحزم بالاول وسباني عن ع ش ما يؤيد عدم تزوجه مطلقاً وفي البجيرمي ما يصرح به عبارته والمؤتمد عند م ر أنه طاهر فيدخل المسجد ويمس الناس ولو رطباً ويؤمهم ولا تجعل منأكحته رجلاً كان أو امرأة؛ لأن في أحد أصليه ما لا تجعل منأكحته ولو لميله ويقفل بالحر لا عكسه ويتسرى ويزوج أمته لا عتيقه أجهوري وزياي اهـ. هـ فود: (لم يبعد) تقدم اعتماده عن الزياي وغيره وأقره ع ش ثم قال وانظر لو كان أنتى وتحققت العنت فهل لها التزوج أم لا؛ لأنه يستحب على الغير نكاحها؛ لأن في أحد أصولها ما لا يجعل نكاحه فيه نظر والأقرب الثاني لليلة المذكورة فيتأمل تزويجها ويجب عليها الصبر ومنع نفسها عن الزنا بقدر الإمكان اهـ. هـ فود: (قيل لا عكسه إلخ) أقول هو واضح فما وجه حكايته بصيغة التمرى وإنما التردد في قتل القن المسلم به لتمييزه عليه بشرف الطرفين، والقصاص يرفع في المماثلة بصري وتقدم آتفا عن الزياي والأجهوري ما يوافقه.

هـ فود: (وقياسه) أي قياس عدم العكس وقوله فطمه عن مراتب الولايات إلخ وفاقاً للخطيب وخلافاً للزملي كما مر عن شيخنا وإبارة البجيرمي فإن كان أحد أصليه آدمياً وكان على صورة آدمي ولو في نضيه الأعلى فقط فقال شيخنا م ر هو طاهر ويعطى أحكام الآدميين مطلقاً وعلى القول بنجاسته يعطى حكم الطاهر في الطهارة والعبادات والولايات وغيرها إلا في عدم جل ذبيحته ومنأكحته وإزويه وقيل فائيه فليوي اهـ. هـ فود: (لأن شرطه) أي شرط اللحوق.

مُتَّفَعِيَانِ هُنَا نَعَمْ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي وَاطِيٍّ مَجْتُونٍ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ الْمَحَلُّ الْمَوْطُوءُ هُنَا غَيْرُ قَابِلٍ لِلْوَطْءِ فَتَقْدَرُ الْإِلْحَاقُ بِالوَاطِيِّ هُنَا مُطْلَقًا فَغَلِمَ أَنَّهُ لَا قَرِيبَ لَهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ إِنْ كَانَتْ أَدَمِيَّةٌ وَالَّذِي يُنْجَحُ أَنَّ لَهُ أَنْ يُزَوَّجَ أُمُّهُ؛ لِأَنَّهُ بِالْمِلْكِ لَا عَتِيقَتُهُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْوِلَايَاتِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ وَاطِيٌّ أَدَمِيٌّ بَهِيمَةٌ فَوَلَدُهَا الْآدَمِيُّ يَمْلِكُ لِمَالِكِهَا هـ وَهُوَ مَقِيسٌ.  
(وَمِثْلُهُ غَيْرُ الْآدَمِيِّ وَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ) لِتَحْرِيمِهَا مَعَ عَدَمِ إِضْرَارِهَا فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا لِتَجَاسُّيَّتِهَا وَزَعْمُ إِضْرَارِهَا مَمْنُوعٌ.....

■ فَوَدَّ: (أَنْ يُقَالُ الْمَحَلُّ الْإِنْفُ) وَهُوَ الْكَلْبُ. ■ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ مَجْتُونًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ. ■ فَوَدَّ: (فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا قَرِيبَ لَهُ الْإِنْفُ) فِيهِ أَنَّ الْقَرِيبَ يَشْمَلُ الْأَوْلَادَ وَهُمْ مُتَصَوَّرُونَ فِي حَقِّهِ فِي وَطْءِ أُمِّهِ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْعَنْتِ بِنَاءٍ عَلَى جَوَازِهِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ بَلْ قَدْ يَدَّعِي اغْتِيَابَ الشُّبُهَةِ فِي حَقِّهِ وَلَوْ بَانَ بِخُرُوجِ مِثْلِهِ فَتَسْتَدْجِلُهُ امْرَأَةٌ بِشُبُهَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سـ. ■ فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَنْجَحُ الْإِنْفُ) تَقَدَّمَ اعْتِمَادُهُ عَنِ الزِّيَادَةِ وَالْأَجْهَوِيِّ. ■ فَوَدَّ: (هُوَ مَقِيسٌ) أَقُولُ وَلَا يَجِلُّ أَكْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ مَأْكُولَةً؛ لِأَنَّ الْمُتَوَلَّدَ بَيْنَ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ لَا يَجِلُّ أَكْلُهُ وَبَقِيَ مَا لَوْ وَاطِيٌّ خُرُوفَ أَدَمِيَّةٍ فَانْتِ بَوْلُهُ فَعُكْمُهُ أَنَّهُ لَيْسَ يَمْلِكُ لِصَاحِبِ الْخُرُوفِ ثُمَّ إِنْ كَانَتْ أُمُّهُ حَرَّةً فَهُوَ حُرٌّ تَبَعًا لَهَا وَإِنْ كَانَتْ رَقِيقَةً فَهُوَ يَمْلِكُ لِمَالِكِهَا وَمَعَ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُجْزِئَ فِي الْكِفَارَةِ تَبَعًا لِأَخْسَ أَصْلَانِهِ كَمَا لَا يُجْزِئُ الْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ مَا يُجْزِئُ فِي الْأُضْحِيَّةِ وَغَيْرِهِ فِيهَا بَلْ لَعَلَّ هَذَا أَوَّلَى مِنْهُ بِعَدَمِ الْإِجْزَاءِ لِانْتِفَاءِ اسْمِ الْآدَمِيِّ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى صَوْرَتِهِ فَتَنَبَّهَ لَهُ وَلَا تَفْتَرِ بِمَا يُخَالِفُهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ وَبَقِيَ أَيْضًا مَا لَوْ تَوَلَّدَ بَيْنَ مَأْكُولَيْنِ مَا هُوَ عَلَى صَوْرَةِ الْآدَمِيِّ وَصَارَ مُمَيَّزًا عَاقِلًا هَلْ تَصِحُّ إِمَانَتُهُ وَبَقِيَّةُ عِبَادَاتِهِ وَهَلْ يَجُوزُ ذُبْحُهُ وَأَكْلُهُ أَمْ لَا وَإِذَا مَاتَ هَلْ يُعْطَى حُكْمُ الْآدَمِيِّ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ بِصِحَّةِ إِمَانَتِهِ وَسَائِرِ عِبَادَاتِهِ وَأَنَّهُ يُعَدُّ مِنَ الْأَرْبَعِينَ فِي الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهَُا مَنُوطَةٌ بِالْعَقْلِ، وَقَدْ وَجَدُوا أَنَّهُ يَجُوزُ ذُبْحُهُ وَأَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مَأْكُولٌ تَبَعًا لِأَصْلَانِهِ وَأَنَّهُ لَا يُعْطَى حُكْمُ الْآدَمِيِّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ لَا فِي الْحَيَاةِ وَلَا فِي الْمَمَاتِ ع شـ.

■ فَوَقَّ (سُئِيَ): (وَمِثْلُهُ غَيْرُ الْآدَمِيِّ الْإِنْفُ) وَلَوْ تَخَوَّ ذُبَابٌ كَذَّ وَدَخَلَ مَعَ شَعْرِهَا وَصَوْفِهَا وَوَبَّرَهَا وَرَيْشِهَا وَعَظْمِهَا وَظِلْفِهَا وَظَفَرِهَا وَحَافِرِهَا وَسَائِرِ أَجْزَائِهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي.

■ فَوَقَّ (سُئِيَ): (وَالسَّمَكُ) وَلَوْ كَانَ طَافِيًا نِهَايَةً بَانَ ظَهَرَ بَعْدَ الْمَوْتِ عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ ع شـ.

■ فَوَقَّ (سُئِيَ): (وَالْجَرَادُ) هُوَ اسْمُ جَنْسٍ وَاجِدُهُ جَرَادَةٌ تُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى نِهَايَةً وَمُغْنِي.

■ فَوَدَّ: (لِتَحْرِيمِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْنَى فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي الْإِقْوَالَهُ وَزَعْمُ إِضْرَارِهَا مَمْنُوعٌ. ■ فَوَدَّ: (مَعَ عَدَمِ إِضْرَارِهَا) أَيِ وَعَدَمِ احْتِرَامِهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَزَعْمُ إِضْرَارِهَا الْإِنْفُ) رَدُّ لِقَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِنَّ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى نَجَاسَةِ الْمِثْنَةِ بِالْإِجْمَاعِ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ فِي أَكْلِ الْمِثْنَةِ ضَرَرًا سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ اِهـ ع شـ.

■ فَوَدَّ: (فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا قَرِيبَ لَهُ الْإِنْفُ) فِيهِ أَنَّ الْقَرِيبَ يَشْمَلُ الْأَوْلَادَ وَهُمْ مُتَصَوَّرُونَ فِي حَقِّهِ فِي وَطْءِ أُمِّهِ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْعَنْتِ بِنَاءٍ عَلَى جَوَازِهِ الَّذِي جَوَّزَهُ كَمَا تَقَدَّمَ، بَلْ قَدْ يَدَّعِي اغْتِيَابَ الشُّبُهَةِ فِي حَقِّهِ وَلَوْ بَانَ بِخُرُوجِ بَاحِلَامٍ فَتَسْتَدْجِلُهُ امْرَأَةٌ بِشُبُهَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وهي ما زالت حياته بغير ذكاة شرعية فخرج موث الجنين بذكاة أمه والصيد بالضبطة أو قبل إمكان ذكاته والناد بالسهم؛ لأن هذا ذكاتها شرعاً واستثنى منها الآدمي لتكريمه بالنص وهو في الكافر من حيث ذاته فلا يُنافي إهدازه لوصف عرضي قام به وللخير الصحيح لا تتجسوا

• فود: (وهي) أي الميتة شرعاً نهاية. • فود: (ما زالت حياته إلخ) كذبيحة المجوسي والمُحْرَم بضم الميم وما ذُبِحَ بالعظم وغير المأكول إذا ذُبِحَ مُغْنِي ونهاية قال ع ش قوله م ر والمُحْرَم أي إذا كان ما ذكاه صيداً وخشياً كما يُغْنَم من كتاب الحج أما لو كان مذبحه غير وحشي كغتر مثلاً فلا يَحْرُمُ اهـ.

• فود: (والناد) أي والمُتَرَدِّي مُغْنِي. • فود: (أو قِيلَ إمكان ذكاته) أي المفهودة فلا يُنافيه ما بغده رشدي. • فود: (منها) أي الميتة. • فود: (الآدمي) ومثله الملك والجن فإن مَيَّتَهُمَا طاهرة كذا بهائش شرح البهجة بخط الزبائدي وفي فتاوى الشهاب الرملي ما يوافق ويوجه بما وجه به طهارة المُتَرَدِّي بين الكلب والآدمي من قوله ﷺ - إن المؤمن لا يتجس حياً ولا ميتاً - حيث لم يَقْبَدْ ذَلِكَ بِالْآدَمِيِّ وَلَا يُشْكِلُ بَاتِهِ يَقْتَضِي نَجَاسَةَ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّ التَّيِّدَ بِالْمُؤْمِنِ فِي هَذَا وَنَظَائِرِهِ لَيْسَ لِإِخْرَاجِ الْكَافِرِ بَلْ لِثَاءٍ عَلَى الْإِيمَانِ وَالتَّرْغِيبِ فِيهِ ع ش عبارة شَيْخُنَا هُنَا وَمِثْلُ الْآدَمِيِّ الْجَنُّ وَالْمَلَكُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَجْسَامٌ لَهَا مَيَّةٌ وَهُوَ الرَّاجِعُ. وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا بِأَنَّهَا أَشْبَاحٌ نَوْرَانِيَّةٌ تَنْطَفِي بِمَوْنَتِهَا فَلَا مَيَّةَ لَهَا اهـ. وفي باب الطهارة ومِثْلُ الْآدَمِيِّ الْجَنُّ وَالْمَلَكُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَجْسَامٌ كَثِيفَةٌ وَالْحَقُّ أَنَّهُمْ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْسَامٌ نَوْرَانِيَّةٌ لَا يَتَّبَعِي لَهُمْ بَعْدَ مَوْنَتِهِمْ صُورَةٌ اهـ. • فود: (لتكريمه إلخ) وقضية التكريم أن لا يُحْكَمَ بِنَجَاسَتِهِ بِالمَوْتِ مُغْنِي ونهاية. • فود: (وللخير الصحيح إلخ) وإلته لو كان نجساً لما أَمَرَ بِغَسْلِهِ كسائر النجاسات أي العينية لا يُقَالُ: ولو كان طاهراً لما أَمَرَ بِغَسْلِهِ كسائر الأعيان الطاهرة؛ لِإِتِّاقُولِ غَسْلِ الطَّاهِرِ مَعْهُودٌ فِي الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ التَّجَسُّسِ عَلَى أَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ تَكْرِيمُهُ وَإِزَالَةُ الْأَوْسَاحِ عَنْهُ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ بِخِلَافِ التَّجَسُّسِ قَضِيَّتُهُ أَنَّ عَظَمَ الْمَيَّةِ إِذَا تَجَسَّسَ بِمُعْلَظَةٍ لَا يَصِحُّ تَطْهِيرُهُ مِنْهُ لِيَرْجَعَ إِلَى أَصْلِهِ حَتَّى لَوْ أَصَابَ ثَوْبًا رَطْبًا مَثَلًا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَخْتِجْ لِلتَّسْبِيحِ وَبِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ صَرَّحَ سَم عَلَى حَجٍّ فِيمَا

• فود: (وهو في الكافر من حيث ذاته) قال في شرحه لِلْمُبَابِ مِنْ جُمْلَةِ كَلَامٍ طَوِيلٍ فَالْآدَمِيُّ تَبَيَّنَ لَهُ الْحُرْمَةُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ تَارَةً وَمِنْ حَيْثُ وَضْعُهُ أُخْرَى فَالْحُرْمَةُ الثَّانِيَةُ لَهُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ تَقْتَضِي الطَّهَارَةَ؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ ذَاتِي أَيْضًا فَلَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَفْرَادِ وَالثَّانِيَةُ لَهُ مِنْ حَيْثُ وَضْعُهُ تَقْتَضِي احْتِرَامَهُ وَتَعْظِيمَهُ بِحَسَبِ مَا يَلِيْقُ بِهِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْحَرْبِيَّ تَبَيَّنَ لَهُ الْحُرْمَةُ الْأُولَى فَكَانَ طَاهِرًا حَيًّا وَمَيَّتًا وَلَمْ تَبَيَّنْ لَهُ الْحُرْمَةُ الثَّانِيَةُ فَلَمْ يُحْرَمْ وَلَمْ يُعْظَمَ فَجَازَ الْإِسْتِجَاءُ بِجَلْدِهِ وَإِعْرَاءِ الْكِلَابِ عَلَى جِفَتِهِ وَاتِّخَاذِ الْأَوَانِي مِنْ جَلْدِهِ لِأَنَّهُ أَوْجَدَ مِنْ عَوَارِضِ الْمُخَالَفَاتِ مَا أَوْجَبَ إِهْدَارَ عَوَارِضِ الصِّفَاتِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ يَتَّبِعُ لَكَ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي كَلَامِهِمْ اهـ. لَكِنْ قَدْ يُقَالُ إِنْ أَرَادَ بَأَنَّ الطَّهَارَةَ وَضَعَ ذَاتِي أَنَّهَا مُقْتَضِي الذَّاتِ فَهِيَ مَنْعُوعٌ وَلِذَا اخْتَلَفَتْ الْأَيْمَةُ فِيهَا أَوْ أَنَّهَا قَائِمَةٌ بِالذَّاتِ فَكُلُّ الْأَوْصَافِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ أَرَادَ بِالذَّاتِ الْحَقِيقِيَّ، وَقَدْ يُقَالُ لِمَ اقْتَضَتْ الذَّاتِيَةُ الطَّهَارَةَ دُونَ الْإِحْتِرَامِ.



موتاكم فإنَّ المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً، وذَكَرَ المسلم للغالبِ ومعنى نجاسة المشركين في الآية نجاسة اعتقادهم أو المراد اجتنابهم كالنجس والخلاف في غير ميتة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم قِيلَ ومثلهم الشهداء والسمك للإجماع والجراد للإجماع أيضاً على ما قاله غير واحد وللخبير الحسن «أجلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال» لكنَّ الصحيح كما في المجموع أنَّ القائل أجَلْتُ إلى آخره ابنُ عمرَ رضي الله عنهما لكنه في حكم المرفوع ورواية رفع ذلك ضعيفة جداً ومن ثم قال أحمد إنها منكورة وخبر الجراد أكثر جُودِ الله لا أكله ولا أخرومه صريح في جله خلافاً لمن وهم فيه وإنما لم يأكله لغير كالمضب على أنه جاء عند أبي نعيم «أنهم غزوا سبع غزوات يأكلونه ويأكله معهم» ورواية يأكلونه صحت في البخاري وغيره.

(وَدَم) إجماعاً حتى ما يبقى على العظام ومن صرَّح بطهارته أراد أنه يُعفى عنه.....

يأتي لكن في فتاوى شيخ الإسلام ما نصه (فرغ) سئل شيخ الإسلام عن الإناء الما ج إذا ولغ فيه الكلب أو نحوهُ وغسل سنج مَرَاتٍ إحداهما برأب فهل يكتفى بذلك عن تطهيره أو لا فأجاب بأن الظاهر أنَّ الما ج يطهر بما ذكرَ عن النجاسة المخطئة اه وهو الأقرب ع ش. ه فود: (وذَكَرَ المسلم للغالب) كذا قالوا، وقد يقال ما المانع من أنَّ وجه الدلالة منه لطهارة الكافر أنَّ الخصم لا يفرق بين المسلم والكافر في النجاسة بالموت فإذا ثبت طهارة المسلم فالكافر مثله لعدم الفرق اتفاقاً رشدي. ه فود: (نجاسة اعتقادهم إلخ) أي لا نجاسة أبدانهم مُغني. ه فود: (والخلاف) إلى قوله لكنه في النهاية والمغني إلا قوله على ما قاله غير واحد. ه فود: (والخلاف إلخ) لم يتقدَّم حكاية الخلاف في كلامه في ميتة آدمي لكنه ثابت وبإشارة المحلِّي وكذا ميتة آدمي في الأظهر ع ش. ه فود: (قيل) عبارة النهاية والمغني قال ابن العربي المالكي اه. ه فود: (ومثلهم الشهيد) ضعيف ع ش. ه فود: (والسمك) وهو ما يؤكل من حيوان البحر وإن لم يسم سمكاً كما سيأتي في الأطعمة (والجراد) سواء أمانا باضطهاد أم بقطع رأس ولو ممن لا يجلب ذبغه من الكفار أو خفف آثفه نهاية أي بلا جناية ع ش. ه فود: (إنها) أي رواية الرفع.

ه فود: (سئ) (وَدَم) أي ولو تحلب من سمك وكبد وطحال نهاية ومغني أي سأل ع ش. ه فود: (حتى ما يبقى) إلى المتن في النهاية إلا قوله أي إلى متى. ه فود: (ومن صرَّح إلخ) ظاهر صنيع المغني أنَّ النزاع مغنوي عبارته، وأما الدَّم الباقي على اللحم وعظامه فقيل إنه طاهر وهو قضية كلام المصنف في المجموع وجزى عليه السبكي ويدل له من السنة - قول عائشة رضي الله عنها نَطَبُ الْبَرَمَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَلَوَهَا الصُّغْرَةُ مِنَ الدَّمِ فَتَأْكُلُ وَلَا يُنْكِرُهَا - وظاهر كلام الحليمي وجماعة أنه نجس مفعول عنه وهذا هو الظاهر؛ لأنه دَمٌ مسفوح وإن لم يبل لِقَلْبِهِ ولا يُنافيه ما تقدَّم من السنة اه.

ه فود: (أنه يغني عنه) صوّره بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذي لم يختلط بشيء كما لو دُبِحت شاة وقُطِعَ لحمها وبقي عليه أثر من الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفعل في التي تُذبح في المحلِّ المعد



وَاسْتَنْتَى مِنْهُ الْكَبِدَ وَالطَّحَالَ وَالْمِسْكُ أَيُّ وَلَوْ مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ تَجَسَّدَ وَانْعَقَدَ وَإِلَّا فَهُوَ نَجِسٌ تَبَعًا لَهَا وَالْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ وَمَتْنِيٌّ أَوْ لَبَنٌ خَرَجَا يَلُونِ الدَّمَ وَدَمٌ يَنْضِضُهُ لَمْ تَنْضُدْ (وَقَفِيحٌ) لِأَنَّهُ دَمٌ مُسْتَحِيلٌ وَصَدِيدٌ وَهُوَ مَاءٌ رَقِيقٌ يُخَالِطُهُ دَمٌ وَكَذَا مَاءٌ قُرْحٌ أَوْ نَفِيطٌ إِنْ تَغَيَّرَ كَمَا سَيَذْكُرُهُ (وَقَفِيحٌ).....

لِلذَّبْحِ الْآنَ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا لِإِزَالَةِ الدَّمِ عَنْهَا فَإِنَّ الْبَاقِيَ مِنَ الدَّمِ عَلَى اللَّحْمِ بَعْدَ صَبِّ الْمَاءِ لَا يُغْفَى عَنْهُ وَإِنْ قُلَّ لَا خِيْلَاطَهُ بِأَجَنَّتِي وَهُوَ تَصْوِيرٌ حَسَنٌ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ وَلَا قُرُقٌ فِي عَدَمِ الْعَفْوِ عَمَّا ذَكَرَ بَيْنَ الْمُتَلَيِّ بِهِ كَالْجُزَارَيْنِ وَغَيْرِهِمْ وَلَوْ شَكَّ فِي الْإِخْتِلَاطِ وَعَدَيْهِ لَمْ يَقْصُرْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ عَنْ شَيْءٍ عِبَارَةُ الْجَمَلِ عَلَى شَرْحِ الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ لِمَنْظُومَةِ ابْنِ الْعِمَادِ. قَوْلُهُ: (فَقَبِلْ غَسْلًا) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ بَعْدَ الْغَسْلِ لَا يُغْفَى عَنْهُ أَيُّ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْبِلَهُ حَتَّى يَزُولَ الدَّمُ وَيُغْتَفَرَ بَقَايَاهُ الْبَسِيرَةُ؛ لِأَنَّهَا ضَرُورِيَّةٌ لَا يُمَكِّنُهُ قَطْعُهَا أَهْ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ عَلَيْهِ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنْ شَيْخِهِ عَنْ شَيْخِهَا، وَقَدْ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ مَرَّةً فَقَالَ: يَقْبِلُ الْغَسْلَ الْمُتَعَادَ وَيُغْفَى عَمَّا زَادَ أَهْ. قَوْلُهُ: (وَاسْتَنْتَى) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَيُّ إِلَيَّ وَمَتْنِي.

قَوْلُهُ: (الْكَبِدَ وَالطَّحَالَ) أَيُّ وَإِنْ شَحِقَا وَصَارَا كَالدَّمِ فِيمَا يَظْهَرُ عَنْ شَيْءٍ.

قَوْلُهُ: (أَيُّ وَلَوْ مِنْ مَيْتَةٍ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمَغْنِيِّ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَالْمِسْكُ طَاهِرٌ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ: «الْمِسْكُ أَطْيَبُ الطَّيِّبِ»، وَكَذَا قَارَنَهُ بِشَعْرِهَا أَنْفَصَلَتْ فِي حَالِ حَيَاةِ الظَّيِّهِ وَلَوْ احْتِمَالًا فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ بَعْدَ ذِكَايَهِهَا وَإِلَّا فَتَنْجَسَانِ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ فِي الْمِسْكِ قِيَاسًا عَلَى الْإِنْفِصَالِ أَهْ. وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَقَارَنَهُ طَاهِرَةً وَهِيَ خَرَجَ بِجَانِبِ سُرَّةِ الظَّيِّهِ كَالسَّلْمَةِ فَتَحْتَكُ حَتَّى تُلْقِيَهَا وَقِيلَ إِنَّهَا فِي جُزُوفِهَا تُلْقِيهَا كَالْيَيْصَةِ وَلَوْ أَنْفَصَلَ كُلٌّ مِنَ الْمِسْكِ وَالْفَارَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ فَتَنْجَسَ كَاللَّبَنِ وَالشَّعْرِ أَهْ. وَفِي الْبُحَيْرِيِّ عَنِ الشَّيْخِ الْمَسِي مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الشَّارِحِ عِبَارَتُهُ وَمَحَلُّ طَهَارَةِ الْمِسْكِ وَقَارَنَهُ إِنْ أَنْفَصَلَتْ الْخُ وَكَذَا بَعْدَ مَوْتِهَا إِنْ تَهَيَّأَتْ لِلْخُرُوجِ وَلَوْ شَكَّ فِي نَحْوِ شَعْرِ أَوْ رِيَشٍ أَوْ مِنْ مَأْكُولٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ أَنْفَصَلَ مِنْ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ أَوْ فِي عَظْمٍ أَوْ جِلْدٍ أَوْ مِنْ مَذْكِي الْمَأْكُولِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ فِي لَبَنٍ أَوْ لَبَنٍ مَأْكُولٍ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ فَهُوَ طَاهِرٌ وَمِنْ ذَلِكَ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى فِي مَضَرَّنَا مِنَ الْفَرَاءِ الَّتِي تُبَاعُ وَلَا يُعْرَفُ أَصْلُ حَيَوَانِهَا الَّذِي أُخْذَتْ مِنْهُ هَلْ هُوَ مَأْكُولُ اللَّحْمِ أَوْ لَا وَهَلْ أُخِذَ بَعْدَ تَذَكُّيهِ أَوْ مَوْتِهِ وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَ طَهَارَتُهَا كَطَهَارَةِ الْفَارَةِ مُطْلَقًا إِذَا شَكَّ فِي أَنْفَصَالِهَا مِنْ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ خِلَافًا لِتَفْصِيلِهَا لِلْإِسْنَوِيِّ عَنْ شَيْءٍ أَهْ. قَوْلُهُ: (وَمَتْنِيٌّ أَوْ لَبَنٌ خَرَجَا الْخُ) هَذَا إِذَا كَانَتْ خَوَاصُّ الْمَتْنِيِّ أَوْ اللَّبَنِ مَوْجُودَةً فِيهِ نِهَآةً وَمَغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ لَبَنٌ) الْأَوَّلَى إِسْفَاطُ الْمَهْمُزَةِ.

قَوْلُهُ: (لَمْ تَنْضُدْ) أَيُّ بَانَ تَصْلُحُ لِلتَّحَلُّقِ نِهَآةً. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا رَجَعَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمَغْنِيِّ.

قَوْلُهُ: (دَمٌ مُسْتَحِيلٌ) أَيُّ إِلَى ثَنِيٍّ وَنَسَادٍ نِهَآةً. قَوْلُهُ: (كَمَا سَيَذْكُرُهُ) أَيُّ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ نِهَآةً وَمَغْنِي.

قَوْلُهُ: (نَشِيٌّ) (وَقَفِيحٌ) وَهُوَ الرَّاجِعُ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَعِدَةِ وَلَوْ مَاءٌ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَمَا قَالَاهُ وَالْمُرَادُ

قَوْلُهُ: (وَقَفِيحٌ) فِي شَرْحِ مَرْ وَهُوَ الرَّاجِعُ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَعِدَةِ، وَلَوْ مَاءٌ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ وَصُولُهُ لِمَا جَاوَزَ مَخْرَجَ الْحَرْفِ الْبَاطِنِ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بَاطِنٌ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ. وَلَمْ يَكُنْ مُجَاوِزًا

وَأَنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَلَا اسْتَقَرَّ فِي الْمِعْدَةِ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ وَبَلَقُمُ الْمِعْدَةُ بِخِلَافِهِ مِنْ رَأْسٍ أَوْ صَدْرٍ كَالسَّائِلِ مَنْ فِيمَ النَّائِمِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ الْمِعْدَةِ نَعَمْ مِنْ ابْتِلَئِي بِهِ عُفَى عَنْهُ فِي الثَّوْبِ وَغَيْرِهِ

بَذَلِكَ وَصُولُهُ لِمَا جَاوَزَ مَخْرَجَ الْحَزْفِ الْبَاطِنِ؛ لِأَنَّهُ بَاطِنٌ فِيمَا يَظْهَرُ نَعَمْ لَوْ رَجَعَ مِنْهُ حَبٌّ صَحِيحٌ صَلَابَتُهُ بَاقِيَةٌ بِحَيْثُ لَوْ زُرْعَ ثَبَتَ كَانَ مُتَنَجِّسًا لَا نَجَسًا وَقِيَاسُهُ فِي الْبَيْضِ لَوْ خَرَجَ مِنْهُ صَحِيحًا بَعْدَ ابْتِلَاعِهِ بِحَيْثُ تَكُونُ فِيهِ قُوَّةُ خُرُوجِ الْفَرْخِ أَنْ يَكُونَ مُتَنَجِّسًا لَا نَجَسًا وَلَوْ ابْتِلَئِي شَخْصًا بِالْقَنِيِّ عُفِيَ عَنْهُ مِنْهُ فِي الثَّوْبِ وَغَيْرِهِ كَذَمِّ الْبَرَاغِيثِ وَإِنْ كَثُرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِهَايَةِ. قَالَ ع ش وَمِثْلُهُ بِالْأَوَّلَى لَوْ ابْتِلَئِي بَدَمَ اللَّئِنَةِ، وَالْمُرَادُ بِالْإِبْتِلَاءِ بِهِ أَنْ يَكْثُرَ وَجُودُهُ بِحَيْثُ يَقِلُّ خُلُوهُ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ) يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي الْمَانِعِ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي فِي الْحَبِّ وَالْعَبَرِ الْمَبْلُوعِ وَعَلَيْهِ فَمَا الْفَرْقُ لَا يَحَالُ إِنْ مُلَاقَاةُ التَّجَاسَةِ لِيَعْبُضَ الْمَانِعُ تُنَجِّسُهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ غَايَةُ مَا يَلْزَمُهُ تَنَجُّسُهُ لَا صَرُورَتُهُ نَجَسًا نِمَ رَأَيْتُمْ نَقْلًا عَنْ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ بَحَثَ أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يَتَغَيَّرُ يَتَبَقَّى أَنْ يَكُونَ مُتَنَجِّسًا فَيُظْهَرُ بِالْمُكَاتَرَةِ وَهُوَ وَجِبَةٌ مُعْنَى بَصْرِيٍّ أَيْ لَا نَقْلًا كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ الثَّاهِيَةِ التَّصْرِيحُ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْبَحْثِ وَاعْتَمَدَ الْحَلِّيُّ وَفِيخُنَا وَيُعِيدُهُ قَوْلُ الْمُعْنِيِّ، وَقِيلَ غَيْرُ الْمُتَغَيَّرِ مُتَنَجِّسٌ لَا نَجَسٌ وَمَالَ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ اهْ فَذَكَرَ ذَلِكَ الْبَحْثَ بِصِيغَةِ التَّعْرِضِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ) أَيْ مُسْتَحِيلَةٌ كَالْبَوْلِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَيَلْقُمُ الْمِعْدَةَ) وَيَعْرِفُ كَوْنَهُ مِنْهَا بِمَا يَأْتِي فِي الْمَاءِ السَّائِلِ مِنَ الْفَمِ ع ش. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ مِنْ رَأْسٍ إِلَخ) أَيْ بِخِلَافِ الْبَلَقُمِ النَّازِلِ مِنَ الرَّأْسِ أَوْ أَفْصَى الْحَلِيِّ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ بِهَايَةِ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَعْلَمْ إِلَخ) دَخَلَ فِيهِ صَوْرَةُ الشَّكِّ عِبَارَةً لِلثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنِيِّ وَالْمَاءُ السَّائِلُ مِنْ فَمِ النَّائِمِ نَجَسٌ إِنْ كَانَ مِنَ الْمِعْدَةِ كَانَ خَرَجَ مُتَبَقِّيًا بِصُفْرَةٍ لَا إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ شَكَّ فِي أَنَّهُ مِنْهَا أَوْ لَا فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر كَانَ خَرَجَ إِلَخَ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ مَعَ التَّنِي وَالصُّفْرَةِ يُقْطَعُ بَاتُهُ مِنَ الْمِعْدَةِ وَلَا يَكُونُ مِنْ مَحَلِّ الشَّكِّ وَقَوْلُهُ أَوْ شَكَّ إِلَخَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ أَكَلَ شَيْئًا نَجَسًا أَوْ مُتَنَجِّسًا وَغَسَلَ مَا يَظْهَرُ مِنَ الْفَمِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ بَلَقُمٌ مِنَ الصَّدْرِ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ مَا فِي الْبَاطِنِ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالتَّجَاسَةِ فَلَا يَتَجَسُّ مَا مَرَّ عَلَيْهِ وَلِأَنَّا لَمْ نَتَحَقَّقْ مُرُورَهُ عَلَى مَحَلِّ نَجَسٍ اه. □ فَوَدَّ: (مِنَ الْمِعْدَةِ) أَخْرَجَ مَا قَبْلَهَا سَم. □ فَوَدَّ: (بِهِ) أَيْ بِالسَّائِلِ مِنَ الْمِعْدَةِ. □ فَوَدَّ: (عُفِيَ عَنْهُ إِلَخ) أَيْ لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ وَيَتَبَقَّى أَنْ لَا يُعْفَى عَنْهُ بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِ مَنْ ابْتِلَئِي بِهِ إِذَا مَسَّهُ بِلَا حَاجَةٍ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ سَمٌ فِي تَطْيِيرِهِ وَلَيْسَ مِنْ

مَخْرَجِ الْحَزْفِ الْبَاطِنِ وَهَلَّا كَفَى وَصُولُهُ وَفِي شَرْحِهِ أَيْضًا، وَلَوْ ابْتِلَئِي شَخْصًا بِالْقَنِيِّ عُفِيَ عَنْهُ مِنْهُ فِي الثَّوْبِ وَغَيْرِهِ كَذَمِّ الْبَرَاغِيثِ وَإِنْ كَثُرَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَجَرَّةً وَبِرَّةً وَمِثْلُهُمَا سُمُّ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَسَائِرُ الْهَوَامِّ يَكُونُ نَجَسًا. قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ: وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِلَسْعَةِ الْحَيَّةِ؛ لِأَنَّ سُمَّهَُا يَظْهَرُ عَلَى مَحَلِّ اللَّسْعَةِ لَا الْعَقْرَبِ لِأَنَّ إِزْرَتَهَا تَغُوصُ فِي بَاطِنِ اللَّحْمِ وَتَمُجُّ السُّمُّ فِي بَاطِنِهِ وَهُوَ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ بَطْلَانِهَا بِالْحَيَّةِ دُونَ الْعَقْرَبِ هُوَ الْأُزْجَةُ إِلَّا إِنْ عَلِمَ مُلَاقَاةُ السُّمِّ فِي الظَّاهِرِ أَوْ لِمَا لَا قِيَامَ سُمُّهَا، وَأَمَّا الْخُرْزَةُ الَّتِي تَوْجَدُ فِي الْمَرَارَةِ وَتُسْتَعْمَلُ فِي الْأَدْوِيَةِ فَيَتَبَقَّى كَمَا قَالَهُ فِي الْخَادِمِ نَجَاسَتُهَا؛ لِأَنَّهَا تُجَسَّدُ مِنَ التَّجَاسَةِ فَاشْتَبَهَتْ الْمَاءَ التَّجَسُّ إِذَا انْعَقَدَ بِلَحَا اه. □ فَوَدَّ: (مِنَ الْمِعْدَةِ) أَخْرَجَ مَا قَبْلَهَا.

وَأَنَّ كَثْرَ كَذَمِ الْبَرَاغِيثِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمَا رَجَعَ مِنَ الطَّعَامِ قَبْلَ وُضُوئِهِ لِلْمَعْدَةِ مُتَجَسِّسٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْقَفَالُ وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ طَهَارَتُهُ وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ فِي مَوَاضِعَ يُؤَيِّدُهَا وَمِمَّا يُصْرِّحُ بِهِمَا مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَدَلَانَ وَأَقْرَبُوهُ مِنْ أَنَّ مَحَلَّ بَطْلَانِ صَلَاةٍ مَنْ ابْتَلَعَ طَرَفَ خُطْبَةٍ وَبَقِيَ بَعْضُهُ بَارِزًا إِنْ وَصَلَ طَرَفُهُ لِلْمَعْدَةِ لِاتِّصَالِ مَحْمُولِهِ وَهُوَ طَرَفُهُ الْبَارِزُ بِالنَّجَاسَةِ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا؛ لَأَنَّهُ الْآنَ لَيْسَ حَامِلًا لِلْمُتَّصِلِ بِنَجَسٍ وَيُظْهَرُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ مَا جَاوَزَ مَخْرَجَ الْحَائِ الْمُهْمَلَةِ مِنْ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ بَاطِنٌ وَجِرَةٌ وَهِيَ مَا يُخْرِجُهُ الْحَيَوَانُ لِيَجْتَرَهُ وَبِرُوءَةِ سَوْدَاءٍ

ذَلِكَ مَا لَوْ شَرِبَ مِنْ إِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ أَوْ أَكَلَ مِنْ طَعَامٍ وَمَسَّ الْمَلْعَقَةَ مَثَلًا بَعِيْهِ وَرَضَعَهَا فِي الطَّعَامِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَتَجَسَّسُ مَا فِي الْإِنَاءِ مِنَ الْمَاءِ أَوْ الطَّعَامِ لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ النَّجَاسَةِ التَّجَسُّسُ فَلَوْ انْصَبَّ مِنْ ذَلِكَ الطَّعَامِ عَلَى غَيْرِهِ شَيْءٌ لَا يُنَجِّسُهُ؛ لِأَنَّا لَا نَحْكُمُ بِنَجَاسَةِ الطَّعَامِ بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى طَهَارَتِهِ ع. ش. هـ. فَوُدَّ: (وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ طَهَارَتُهُ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ عَلِمَ تَجَسَّسَ مَا قَبْلَ الْمَعْدَةِ بَنَحْوِ قَيْءٍ وَصَلَ إِلَيْهِ فَتَجَسَّسَ وَإِلَّا فَظَاهِرٌ لِلْأَصْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَتَقَدَّمَ آتِفًا عَنْ ش. مَا يُخَالِفُهُ. هـ. فَوُدَّ: (عَلَى الْأَوَّلِ) وَهُوَ مَا قَالَهُ الْقَفَالُ. هـ. فَوُدَّ: (بِمِنْ ذَلِكَ) أَيِ مُتَجَسِّسٍ. هـ. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ بَاطِنٌ) أَقُولُ هَذَا يُشْكِلُ بِمَا تَقَدَّمَ آتِفًا مِنْ إِبْطَالِ طَهَارَةِ بَلْغَمِ الصَّدْرِ مَعَ أَنَّ الصَّدْرَ مُجَاوِزٌ لِمَخْرَجِ الْحَائِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ عَقَبَ كَلَامِ الْقَفَالِ بِذَلِكَ ثُمَّ قَالَ وَلَمَنْ جَرَى عَلَى كَلَامِ الْقَفَالِ أَنَّ يُجِيبَ بِالْفَرْقِ بِشِدَّةِ الْإِتْيَاءِ بِذَلِكَ وَيَأْنِ مِلَاقَةِ الْبَاطِنِ لِبَاطِنٍ فِيهِ لَا يُؤَثِّرُ وَإِنْ خَرَجَ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُمْكِنُ الْفَرْقُ بِهِ بَيِّنَ بَلْغَمِ الصَّدْرِ وَالْقَيْءِ الرَّاجِعِ مِنْهُ أَوْ قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ الْآتِي وَمِنْ ثُمَّ لَمْ يُلْجِقُوا بِهِ بَلْغَمِ الصَّدْرِ كَمَا مَرَّ اهْ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ بَلْغَمُ الصَّدْرِ مُتَجَسِّسًا وَحِينَئِذٍ لَا يَظْهَرُ كَبِيرُ فَايِدَةٍ لِلْحُكْمِ بِطَهَارَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْإِتْيَاءَ يَقْتَضِي الْحُكْمَ بِطَهَارَتِهِ وَإِنْ لَاقَى نَجَسًا سَمَ بِحَذْفٍ. هـ. فَوُدَّ: (وَجِرَةٌ) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُثْنِ إِلَّا قَوْلُهُ سَوْدَاءٌ أَوْ صَفَرَاءُ. هـ. فَوُدَّ: (وَجِرَةٌ) يَنْفُلُهَا سُمُّ الْحَيَةِ وَالْمَقْرَبِ وَسَائِرِ الْهَوَامِّ فَيَكُونُ نَجَسًا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بَلْسَمَةِ الْحَيَةِ؛ لِأَنَّ سُمَّهَا يَظْهَرُ عَلَى مَحَلِّ اللَّسْعَةِ لَا الْمَقْرَبِ؛ لِأَنَّ إِبْرَتَهَا تَغْوِصُ فِي بَاطِنِ اللَّحْمِ وَتَمُجُّ السُّمُّ فِي بَاطِنِهِ وَهُوَ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ بَطْلَانِهَا بِالْحَيَةِ دُونَ الْمَقْرَبِ هُوَ الْأَوْجَهُ إِلَّا إِنْ عَلِمَ مِلَاقَةُ السُّمِّ لِلظَّاهِرِ نِهَاجَةً وَأَقْرَبُهُ سَم. هـ. فَوُدَّ: (وَجِرَةٌ) بِكَسْرِ الْجِيمِ وَهُوَ مَا يُخْرِجُهُ الْحَيَوَانُ أَيِ مِنْ بَعِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ مُثْنِي.

هـ. فَوُدَّ: (وَبِرُوءَةِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ مُثْنِي. هـ. فَوُدَّ: (وَهِيَ مَا فِي الْمَرَاةِ) إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ رَاجِعًا إِلَى الصَّفَرَاءِ فَقَطُّ وَافَقَ مُصْرِّحُ الْأَطْيَاءِ أَنَّ السَّوْدَاءَ فِي الطَّحَالِ لَا فِي الْمَرَاةِ لَكِنْ يَكُونُ فِي بَيَانِهِ نَوْعُ قُصُورٍ وَإِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الْجِرَةِ كَانَ مُنَافِيًا لِلْمَقْرَبِ عِنْدَ الْأَطْيَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِي، وَقَدْ يُخْتَارُ الثَّانِي وَيُقَالُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ لَا الْمُصْطَلَحُ الْأَطْيَاءِ.

هـ. فَوُدَّ: (وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ طَهَارَتُهُ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ عَلِمَ تَجَسَّسَ مَا قَبْلَ الْمَعْدَةِ بَنَحْوِ قَيْءٍ وَصَلَ إِلَيْهِ فَتَجَسَّسَ وَإِلَّا فَظَاهِرٌ الْأَصْلُ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. فَوُدَّ: (إِنْ مَا جَاوَزَ مَخْرَجَ الْحَائِ الْمُهْمَلَةِ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بَاطِنٌ) أَقُولُ هَذَا يُشْكِلُ بِمَا تَقَدَّمَ آتِفًا مِنْ إِبْطَالِ طَهَارَةِ بَلْغَمِ الصَّدْرِ مَعَ أَنَّ الصَّدْرَ مُجَاوِزٌ لِمَخْرَجِ الْحَائِ بِكَثِيرٍ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ

أو صَفَرَاءُ وهي ما في المرارة لاسيحاتيها لفساد.  
(وَزَوْتُ) بالمثلثة وهو إما خاص بما من الآدمي كالعذرة أو بما من غير الآدمي أو بما من ذي الحافر أو أَعَمُّ وهو ما في الدقائقي فعلى غيره أريد به الأعمُّ تَوْشَعًا (وَيَوَلُّ) ولو من طائرٍ وَسَمَكٍ وجرادٍ وما لا نفس له سائلة؛ لأنه ﷺ سَمَى الروث رَكشًا وهو شرعًا النجس وأَمَرَ بِصَبِّ المَاءِ على البول، وَحِكَايَةِ جَمْعِ مَالِكِيَّةٍ قولًا للشافعي بطهارة بَوْلِ الطُّفْلِ غَلَطَ. واختارَ جمعُ

□ فَوَدَّ: (لِاسِيحاتيها) أي الحِزَّةِ والجِرَّةِ.

□ فَوَلُّ (سَيِّ): (وَزَوْتُ) ولو مِنْ طَيْرٍ مَأْكُولٍ أَوْ بِمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً أَوْ سَمَكٍ أَوْ جَرَادٍ نِهَائَةً وَمُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (وَهُوَ) إِذَا خَاصَّ الْإِنْفِ جِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْعَذْرَةُ وَالرَّوْثُ قِيلَ بِتَرَادُفِهِمَا: وَقَالَ التَّوَوُّيُّ: إِنَّ الْعَذْرَةَ مُخْتَصَّةٌ بِالْآدَمِيِّ وَالرَّوْثُ أَعَمُّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَقَدْ يُنْعَمُ بَلَّ هُوَ مُخْتَصٌّ بِغَيْرِ الْآدَمِيِّ ثُمَّ يُقَالُ عَنْ صَاحِبِ الْمُحْكَمِ وَابْنِ الْأَثِيرِ مَا يَفْتَضِي أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِذِي الْحَافِرِ وَعَلَيْهِ فَاسْتَعْمَلَ الْفَقْهَاءُ لَهُ فِي سَائِرِ الْبِهَائِمِ تَوَشَّعَ أَهْ وَعَلَى قَوْلِ الثَّرَادِفِ فَأَحَدُهُمَا يُعْنَى عَنِ الْآخَرِ وَعَلَى قَوْلِ التَّوَوُّيِّ: الرَّوْثُ يُعْنَى عَنِ الْعَذْرَةِ أَهْ وَفِي الْبُضْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ قِيلَ مُتَرَادِفَانِ يَتَصَوَّرُ التَّرَادُفُ بِطَرِيقَيْنِ إِمَّا بِأَنْ يُسْتَقْمَلَ كُلُّ مِثْلِهِمَا فِي سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَبَادَرُ وَإِمَّا بِأَنْ يَخْتَصَّ بِفَضْلَةِ الْآدَمِيِّ وَهَذَا مَا فَهَمَهُ صَاحِبُ الشُّحْفَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ بَعْدِ قِتَامِلِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (كَالْعَذْرَةِ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْمُعْجَمَةِ أَسْنَى.

□ فَوَدَّ: (أَوْ بِمَا مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّ) أَيِّ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ مِنْ طَائِرٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَحِكَايَةِ جَمْعٍ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ مِنْ طَائِرٍ الْإِنْفِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الرَّوْثِ وَالْبَوْلِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْبَوْلِ) أَيِّ بَوْلٍ الْأَعْرَابِيِّ فِي الْمَسْجِدِ وَقِيَسَ بِهِ سَائِرُ الْأَبْوَالِ، وَأَمَّا -أَمَرُهُ ﷺ الْعَرْنَتَيْنِ بِشَرْبِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ- فَكَانَ لِلتَّوَادِي وَالتَّوَادِي بِالْتَّجْسِ جَائِزٌ عِنْدَ فَقْدِ الطَّاهِرِ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَمْ يَجْمَلْ شِفَاءُ أُمِّي فِيمَا حَزَمَ عَلَيْهَا» فَمَحْمُولٌ عَلَى صَرْفِ الْخَمْرِ نِهَائَةً وَمُعْنَى أَيِّ فَلَا يَجُوزُ التَّوَادِي بِهِ بِخِلَافِ صَرْفِ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ التَّجَاسَّاتِ حَيْثُ لَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَاخْتَارَ جَمْعُ الْإِنْفِ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ

الْعَبَابُ عَقِبَ كَلَامِ الْفَقَالِ، قَالَ: وَفِي تَطَرُّ وَقَوْلُهُمْ بِطَهَارَةِ الْبَلْغَمِ الْخَارِجِ مِنَ الصَّدْرِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْوَاصِلَ إِلَى الصَّدْرِ وَمَا قَوْفُهُ إِذَا عَادَ قَبْلَ وَصُولِهِ لِلْمَعْدَةِ لَا يَكُونُ نَجَسًا وَلَا مُتَجَسِّسًا وَسَيَاتِي قَرِيبًا عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِنَتَّجِسِ الْخِطِّ الْمُتَبَلِّغِ وَصُولُهُ لِلْمَعْدَةِ وَعَنِ الزَّرْكَشِيِّ فِي الْوَاصِلِ لِحَوْصَلَةِ الطَّيْرِ أَنَّ الْبَاطِنَ حُلُقُومِ الْآدَمِيِّ لَا نَجَاسَةً فِيهِ وَكُلُّ ذَلِكَ يَرُدُّ كَلَامَ الْفَقَالِ وَلَمَنْ جَرَى عَلَى كَلَامِ الْفَقَالِ أَنَّ يُجِيبُ عَنِ الْأَوَّلِ بِالْفَرْقِ بِشِدَّةِ الْإِتْيَالِ بِذَلِكَ وَيَأْنِ مُلَاقَاةِ الْبَاطِنِ لِبَاطِنِ مِثْلِهِ لَا يُؤْثَرُ وَإِنْ خَرَجَ، كَمَا قَالُوهُ فِي الْمَنِيِّ يَلَاقِي الْبَوْلَ بِفَرْضِ اتِّحَادٍ مَخْرَجِهِمَا أَوْ اخْتِلَافِهِ فَإِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَلَاقِيهِ قُبِيلَ رَأْسِ الذَّكَرِ وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ ذِكْرَ الْمَعْدَةِ مِثَالٌ وَعَنِ الثَّالِثِ بِمَنْعِهِ؛ لِأَنَّ الزَّرْكَشِيَّ لَمْ يَقُلْهُ عَنْ أَحَدٍ فَلَا يُعَارِضُ بِهِ كَلَامُ الْفَقَالِ أَهْ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُمْكِنُ الْفَرْقُ بِهِ بَيْنَ بَلْغَمِ الصَّدْرِ وَالْقَيْءِ الرَّاجِعِ مِنْهُ أَوْ قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ الْآتِي، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِ بَلْغَمِ الصَّدْرِ كَمَا مَرَّ أَهْ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنَّ قَضِيَّةَ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونُ بَلْغَمُ الصَّدْرِ مُتَجَسِّسًا وَحَيْثُ لَا يَظْهَرُ

مُتَقَدِّمُونَ وَمُتَأَخَّرُونَ طَهَارَةٌ فَضْلَاهُ ﷺ وَأَطَالُوا فِيهِ وَلَوْ قَاءَتْ أَوْ رَأَتْ نَهْيَةً حَتَّى صَلَبًا بَحِثْ  
لَوْ زُرِعَ نَبْتٌ فَهُوَ مُتَنَجِّسٌ يُغَسَّلُ وَيُؤْكَلُ وَالْمَسْلُ يُخْرِجُ قِيلَ مِنْ فَمِ النَحْلِ فَهُوَ مُسْتَنْثَى مِنْ  
الْقَيْءِ وَقِيلَ مِنْ دُبُرِهَا فَهُوَ مُسْتَنْثَى مِنَ الرُّوثِ وَقِيلَ مِنْ ثَقَبَيْنِ تَحْتَ جَنَاحِهَا فَلَا اسْتِثْنَاءَ إِلَّا  
بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهُ حِينِيذٌ كَاللَّيْنِ وَهُوَ مِنْ غَيْرِ الْمَأْكُولِ نَجِسٌ وَلَيْسَ الْعَنْبَرُ رَوْثًا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ بَلْ  
هُوَ نَبَاتٌ فِي الْبَحْرِ فَمَا تَحَقَّقَ مِنْهُ أَنَّهُ مَبْلُوعٌ مُتَنَجِّسٌ؛ لَأَنَّهُ مُتَجَسِّدٌ غَلِيظٌ لَا يَسْتَحِيلُ وَجِلْدُهُ  
الْمَرَارَةُ طَاهِرَةٌ دُونَ مَا فِيهَا كَالْكِرْشِ وَمِنْهُ الْخَزْزُوءُ الْمَعْرُوفَةُ فِيهَا لَا يَمُقَادُهَا مِنَ النِّجَاسَةِ كَحَصَى  
الْكُلَى أَوْ الْمَثَانَةِ.....

وَالْمُعْنَى وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ وَخِلَافًا لِلشَّارِحِ كَمَا يَأْتِي عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ وَأَتَتْ بِهِ الْوَالِدُ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَحُمِلَ تَرْهُهُ ﷺ مِنْهَا عَلَى الْإِسْتِخْبَابِ وَمَزِيدُ التَّظَافَةِ، وَأَمَّا الْحَصَاءُ  
الَّتِي تَخْرُجُ مَعَ الْبَوْلِ أَوْ بَعْدَهُ أَحْيَانًا وَتُسَمَّى الْعَامَّةُ الْحَصِيَّةُ فَأَتَتْ فِيهَا الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ إِنْ  
أَخْبَرَ طَيِّبٌ عَذْلٌ بِأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ مِنَ الْبَوْلِ فَنَجِسَةٌ وَإِلَّا فَمُتَنَجِّسَةٌ اهـ. وَقَوْلُهُمَا: وَأَمَّا الْحَصَاءُ أَلْفُ يَأْتِي فِي  
الشَّارِحِ إِطْلَاقُ نَجَاسَتِهَا. ة فُود: (طَهَارَةُ فَضْلَاهُ ﷺ) قَالَ الزَّزَكَشِيُّ وَيَنْتَفِي طَرْدُ الطَّهَارَةِ فِي فَضْلَاتِ  
سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ نِهَآيَةً وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ طَهَارَتِهَا جُلُّ تَنَاوُلِهَا قَبْلَ تَنْجِيسِهِ إِلَّا لِعَرَضٍ كَالْمُدَاوَاةِ  
وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الطَّهَارَةِ أَيْضًا احْتِرَافُهَا بِحَيْثُ يَحْرُمُ وَطْؤُهَا لَوْ وَجَدَتْ بَارِضٍ وَعَلَيْهِ فَيَجُوزُ الْإِسْتِخْبَابُ بِهَا  
إِذَا جَمَدَتْ عَ ش. ة فُود: (وَأَطَالُوا فِيهِ) وَكَذَا أَطَالَ فِيهِ النَّهْيُ. ة فُود: (وَلَوْ قَاءَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمَسْلُ فِي  
الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ مِنْ ثَقَبَيْنِ فِي النَّهْيَةِ. ة فُود: (نَهْيَةً) لَيْسَ بِقَيْدٍ وَمِثْلُهَا الْآدَمِيُّ. ة فُود: (قِيلَ مِنْ  
فَمِ النَحْلِ) وَهُوَ الْأَشْبَهُ نِهَآيَةً. ة فُود: (بَلْ هُوَ نَبَاتٌ فِي الْبَحْرِ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى أَيْ فِي بَحْرِ الصَّبِينِ  
كَمَا قَالَه صَاحِبُ الْأَقَالِيمِ السَّبْعَةِ يَقْدِفُهُ الْبَحْرُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَأْكُلُهُ الْحَوْثُ فَيَمُوتُ فَيَنْبِذُهُ الْبَحْرُ فَيُؤْخَذُ  
وَيُسْقَى بَطْنُهُ وَيُسْتَخْرَجُ مِنْهُ وَيُغَسَّلُ عَنْهُ مَا أَصَابَهُ مِنْ أَذَاهُ وَالَّذِي يُؤْخَذُ قَبْلَ أَنْ يَلْتَقِطَهُ السَّمَكُ هُوَ أَطْيَبُ  
الْعَنْبَرِ كَزَيْدِي. ة فُود: (وَجِلْدُهُ الْمَرَارَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَنِ الْعِدَّةِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَحَصَى الْكُلَى أَوْ الْمَثَانَةِ.  
ة فُود: (وَجِلْدُهُ الْمَرَارَةُ) يَفْتَحُ الْمِيمُ مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصَرِ. ة فُود: (طَاهِرَةٌ أَلْفُ) أَيْ مُتَنَجِّسَةٌ  
كَالْكِرْشِ فَتَطْهَرُ بِغَسْلِهَا نِهَآيَةً. ة فُود: (وَمِنْهُ) أَيْ مِمَّا فِي الْمَرَارَةِ التَّجَسُّسُ. ة فُود: (كَحَصَى الْكُلَى  
وَالْمَثَانَةِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. وَقَالَ الْبَصْرِيُّ أَقُولُ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ أَيْ الشَّارِحُ أَنَّهُ نَجِسٌ وَإِنْ

كَبِيرٌ فَايِدَةُ لِلْحُكْمِ بِطَهَارَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِبِلَاءَ يَقْتَضِي الْحُكْمَ بِطَهَارَتِهِ وَإِنْ لَأَتَى نَجَسًا.

ة فُود: (فَضْلَاهُ ﷺ) قَالَ الزَّزَكَشِيُّ: وَيَنْتَفِي طَرْدُ الطَّهَارَةِ فِي فَضْلَاتِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَنَازَعَهُ الْجَوْجَرِيُّ  
فِي ذَلِكَ. ة فُود: (حَتَّى صَلَبًا أَلْفُ) وَقِيَاسُهُ فِي الْبَيْضِ لَوْ خَرَجَ مِنْهُ صَحِيحًا بَعْدَ إِبِلَآئِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ فِيهِ  
قُوَّةُ خُرُوجِ الْفَرْخِ أَنْ يَكُونَ مُتَنَجِّسًا لَا نَجَسًا شَرْحُ م ر. ة فُود: (كَحَصَى الْكُلَى) خَالَفَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ  
الزَّمَلِيُّ فَأَتَتْ بِطَهَارَةِ عَيْنِ الْحَصَاءِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا حَجَرٌ خَلَقَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ وَلَيْسَ مُتَقَدِّمًا مِنْ نَفْسِ

وجِلْدَةُ الْإِنْفَحَةِ مِنْ مَا كَوَّلَ طَاهِرَةٌ تُؤْكَلُ وَكَذَا مَا فِيهَا إِنْ أُخِذَتْ مِنْ مَذْبُوحٍ لَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ وَإِنْ جَاوَزَ سَتَيْنِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطِّفْلِ الْآتِي غَيْرُ خَفِيِّ وَعَنِ الْعِدَّةِ وَالْحَاوِيِ الْحَزْمِ بِنَجَاسَةٍ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْغَزَالِيِّ وَالْقَزَوِينِيِّ أَنَّهُ مِنْ لُعَابِهَا مَعَ قَوْلِهِمْ إِنَّهَا تَتَغَذَّى بِالذَّبَابِ الْمُتَبِّ لَكِنَّ الْمَشْهُورَ الطَّهَارَةُ كَمَا قَالَ الشُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ أَيْ لِأَنَّ نَجَاسَتَهُ تَتَوَقَّفُ عَلَى تَحَقُّقِ كَوْنِهِ مِنْ لُعَابِهَا وَأَنَّهُ لَا تَتَغَذَّى إِلَّا بِذَلِكَ وَأَنَّ ذَلِكَ النَّسِجَ قَبْلَ احْتِمَالِ طَهَارَةِ فِيهَا وَأَنِّي بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَأَفْتِي بَعْضَهُمْ فِيمَا يَخْرُجُ مِنْ جِلْدٍ نَحْوِ حَيْثُ

لَمْ يُعْلَمَ تَوَلُّدُهُ مِنَ الْبَوْلِ وَهُوَ أَزْجَهُ مِنْ قَيْدِ بَذْلِكَ أَيْ كَالنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَوَلِّدَةً مِنَ الْبَوْلِ لَكِنَّهَا مُتَوَلِّدَةٌ مِنْ رُطُوبَةٍ كَائِنَةٍ فِي مَعْدِنِ النَّجَاسَةِ فَهِيَ نَجِيسَةٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْبُلْغَمِ الْخَارِجِ مِنَ الْمِعْدَةِ فَتَأْمَلْ اهـ وَكَذَا اسْتَشْكَلْ عَشْرُ مَا قَالَاهُ بَعْدَ ظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَصَاةِ الْمَذْكُورَةِ وَبَيْنَ خَرَزَةِ الْجِرَّةِ الَّتِي أُطْلِقَ نَجَاسَتُهَا. ■ قَوْلُهُ: (وَجِلْدَةُ الْإِنْفَحَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَنِ الْعِدَّةِ فِي الْمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَجِلْدَةُ الْإِنْفَحَةِ) الْإِنْفَحَةُ هِيَ بَكْسَرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَخْفِيفِ الْحَاءِ عَلَى الْأَنْصَحِ لَبَّنٌ فِي جَوْفِ نَحْوِ سَخْلَةٍ فِي جِلْدَةٍ تُسَمَّى إِنْفَحَةً أَيْضًا مُغْنِي وَنَهَايَةُ. ■ قَوْلُهُ: (إِنْ أُخِذَتْ مِنْ مَذْبُوحٍ الْإِنْفَحَةُ) بِخِلَافِ مَا إِذَا أُخِذَتْ مِنْ مَيْتٍ أَوْ مِنْ مَذْبُوحٍ أَكَلَ غَيْرَ اللَّبَنِ وَلَوْ لِلتَّادُوِيِّ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (لَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ) سِوَاةً فِي اللَّبَنِ لَبَّنٌ أَهْمَا أَمْ غَيْرِهَا شَرِبَتْهُ أَمْ سَقَمِي لَهَا كَانَ طَاهِرًا أَمْ نَجِسًا وَلَوْ مِنْ نَحْوِ كَلْبَةٍ خَرَجَ عَلَى هَيْئَتِهِ حَالًا أَمْ لَا نَعَمْ يُعْفَى عَنْ الْجُبْنِ الْمَعْمُولِ بِالْإِنْفَحَةِ مِنْ حَيْرَانٍ تَغَذَّى بِغَيْرِ اللَّبَنِ لِمُعْصَمِ الْبُلْوَى بِهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ مِنْ الْقَوَاعِدِ: أَنَّ الْمَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ وَأَنَّ الْأَمْرَ إِذَا ضَاقَ اتَّسَعَ نَهَايَةُ وَفِي الْمُغْنِي مِثْلُهَا إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ الْإِنْفَحَةُ وَقَالَ عَشْرُ قَوْلُ م ر نَعَمْ يُعْفَى الْإِنْفَحَةُ وَيَتَبَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِالْمَعْمُولِ الطَّهَارَةُ كَمَا فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمُبَابِ أَيْ فَتَصِحُّ صَلَاةُ حَامِلِهِ وَلَا يَجِبُ غَسْلُ الْفَمِ مِنْهُ عِنْدَ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَهَلْ يُلْحَقُ بِالْإِنْفَحَةِ الْخُبْزُ الْمَخْبُورُ بِالسَّرْجِينِ أَمْ لَا الظَّاهِرُ الْإِلْحَاقُ كَمَا نُقِلَ عَنِ الزِّيَادِيِّ بِالذَّرْسِ فَلْيُرَاجَعْ وَقَوْلُهُ م ر لِمُعْصَمِ الْبُلْوَى الْإِنْفَحَةُ وَلَا يَكْلَفُ غَيْرُهُ إِذَا سَهَّلَ تَحْصِيلُهُ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ) أَيْ بَيْنَ ذَلِكَ الْمَذْبُوحِ الْمَجَاوِزِ سَتَيْنِ. ■ قَوْلُهُ: (غَيْرُ خَفِيِّ) لِأَنَّ الْمُعْمُولَ عَلَيْهِ فِيهِ عَلَى التَّغَذِّيِ وَعَدَمِهِ وَشَرْبِهِ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ يُسَمَّى تَغَذِّيًّا وَالْمُعْمُولُ عَلَيْهِ فِيهَا مَا يُسَمَّى إِنْفَحَةً وَهِيَ مَا دَامَتْ تَشْرَبُ اللَّبَنَ لَا تَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَعَنِ الْعِدَّةِ) وَهُوَ لِلْقَاضِي شَرْيَحِ أَبِي الْمَكَارِمِ رَشِيدِي. ■ قَوْلُهُ: (وَأَنِّي بِوَاحِدٍ الْإِنْفَحَةُ) أَيْ مِنْ أَتَيْنَ لَنَا وَاحِدَ الْإِنْفَحَةِ بِجَيْرِ مِي. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ) وَيَفْرَضُ تَحَقُّقُهَا فَهَوَ حَيْثُ تَجَسَّسَ لَا نَجَسَ كَمَا هُوَ

الْبَوْلُ إِلَّا أَنْ يُغَيَّرَ عَدَلٌ طَيِّبٌ بِأَنَّهُ مُتَعَقِّدَةٌ مِنْ نَفْسِ الْبَوْلِ فَيُحْكَمُ بِنَجَاسَةِ غَيْرِهَا. ■ قَوْلُهُ: (لَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ) قَالَ فِي الْمُبَابِ تَبَيَّنَ لِيَحْيَى الزَّرْكَشِيُّ الطَّاهِرُ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَتَكُونُ إِنْفَحَةً أَكَلَتْهُ أَيْ اللَّبَنُ التَّجَسُّسُ نَجِيسَةٌ لَكِنَّهُ مَزْدُودٌ بِمُخَالَفَتِهِ لِإِطْلَاقِهِمْ وَلِقَوْلِهِ هُوَ أَيْ الزَّرْكَشِيُّ تَقَرُّبًا عَلَى طَهَارَةِ بَوْلِ الْمَاكُولِ أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ نَجَاسَةً فَالْأَقْرَبُ طَهَارَتُهُ أَيْضًا وَلِإِنَّ الْمُسْتَحِيلَ فِي الْمِعْدَةِ كَالْمُسْتَحَالِ إِلَيْهِ طَهَارَةُ وَنَجَاسَةُ الْإِنْفَحَةِ مَا أَطَالَ بِهِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ. ■ قَوْلُهُ: (وَلِإِنْ جَاوَزَ سَتَيْنِ) اعْتَمَدَهُ م ر.

أو غَرَبَ في حياتها بَطْهَارَتِهِ كَالْعَرَقِ وفيه نَظَرٌ لِيُعَدَّ تَشْبِيهِهُ بِالْعَرَقِ بَلِ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ نَجِسٌ؛ لَأَنَّهُ جُزْءٌ مُتَجَسِّدٌ مُتَفَصِّلٌ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ كَمَيْتِهِ. وفي المجموع عن الشيخِ نصرِ العَفْوِ عن بُولِ بَقَرٍ الدِّيَاسَةِ عَلَى الْحَبِّ وعن الجَوْنِيِّ تَشْدِيدُ النُّكْرِ عَلَى الْبَحْثِ عَنْهُ وَتَطْهِيرُهُ (وَمَذْبُوحٌ) لِلْأَمْرِ بِفَسْلِ الذِّكْرِ مِنْهُ وَهُوَ بِمُعْجَمَةٍ وَبِجَوَازِ إِهْمَالِهَا سَاكِئَةً، وَقَدْ تُكْتَسَرُ مَعَ تَخْفِيفِ الْيَاءِ وَتَشْدِيدِهَا مَاءٌ أَصْفَرٌ رَقِيقٌ غَالِبًا يَخْرُجُ غَالِبًا عِنْدَ شَهْوَةٍ ضَعِيفَةٍ (وَوَدْيٍ) إِجْمَاعًا وَهُوَ بِمُهْمَلَةٍ وَبِجَوَازِ إِعْجَامِهَا سَاكِئَةً مَاءٌ أَبْيَضٌ كَثِيرٌ لَيْخِينٌ غَالِبًا يَخْرُجُ غَالِبًا إِذَا عَقِبَ الْبَوْلُ حَيْثُ اسْتَمْسَكَتِ الطَّبِيعَةُ أَوْ عِنْدَ حَمَلِ شَيْءٍ ثَقِيلٍ.

(وَكَذَا مِنْهُ غَيْرُ الْأَذْمِيِّ فِي الْأَصْح) كَسَائِرِ الْمُسْتَحِيلَاتِ أَمَّا مِنْهُ الْأَذْمِيُّ، وَلَوْ خَصِيًّا وَمَمْشُوحًا وَخُنْثَى إِذَا تَحَقَّقَ كَوْنُهُ مِنْهَا فَطَاهِرٌ لِمَا صَحَّ «عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كُنْتُ أَحْكُهُ مِنْ ثَوْبٍ

ظَاهِرٌ وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُهُ خِلَافَهُ بَصْرِيٌّ. ة فَوَد: (وَفِيهِ نَظَرٌ لِلْع) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَكَلَامُهُ يُخَالِفُهُ اه.

ة فَوَد: (بَلِ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ نَجِسٌ لِلْع) مُتَعَدِّعٌ ش، وَقَالَ الْبَصْرِيُّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ تَحَقَّقَ كَوْنُهُ جُزْءًا مِنْ الْجِلْدِ فَنَجِسٌ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَوْ كَوْنُهُ يَتَرَشُّعٌ كَالْعَرَقِ ثُمَّ يَتَجَسَّدُ فَطَاهِرٌ وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِيمَا يَظْهَرُ نَظَرًا لِمَا ذَكَرَهُ أَوَّلُ الْبَابِ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الطَّهَارَةُ اه. ة فَوَد: (بَقَرٍ الدِّيَاسَةِ) أَيِ مَثَلًا فِيمَنْ خَلَّاهَا.

ة فَوَد: (عَلَى الْحَبِّ) أَيِ مَثَلًا فِيمَنْ التَّنُّ رَشِيدِيٍّ وَجَمَلٍ. ة فَوَد: (هَنَةً) أَيِ الْحَبِّ الَّذِي بَالٌ عَلَيْهِ بِقَرِّ الدِّيَاسَةِ. ة فَوَد: (تَطْهِيرُهُ) لَمَعْلُهُ بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْبَحْثِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْعِمَادِ فِي مَنْظُومَتِهِ فَاتْرَكَ غَسْلَ جَنْطِهِ وَمِنْ قَوْلِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَمِنْ الْبَدْعِ الْمَذْمُومَةِ غَسْلَ ثَوْبٍ جَدِيدٍ وَقَمَحٍ اه. ة فَوَد: (لِلْأَمْرِ لِلْع) أَيِ فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ة فَوَد: (بِفَسْلِ الذِّكْرِ) أَيِ مَا مَسَّهُ مِنْهُ كُرْدِيٌّ.

ة فَوَد: (وَهُوَ بِمُعْجَمَةٍ سَاكِئَةٍ) هَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الْفُضْحَى كُرْدِيٌّ. ة فَوَد: (غَالِبًا) وَفِي تَغْلِيْقِي ابْنَ الصَّلَاحِ أَنَّهُ يَكُونُ فِي الشَّتَاءِ أَيْبَضُ لَيْخِينًا وَفِي الصَّيْفِ أَصْفَرٌ رَقِيقًا وَرُبَّمَا لَا يُجِسُّ بِخُرُوجِهِ وَهُوَ أَغْلَبُ فِي النِّسَاءِ مِنْهُ فِي الرِّجَالِ خُصُوصًا عِنْدَ هَيَجَانِهِنَّ نِهَايَةً أَيِ هَيَجَانِ شَهْوَتِهِنَّ ع ش. ة فَوَد: (وَهُوَ بِمُهْمَلَةٍ سَاكِئَةٍ) هِيَ اللَّغَةُ الْفُضْحَى كُرْدِيٌّ. ة فَوَد: (حَيْثُ اسْتَمْسَكَتِ الطَّبِيعَةُ) أَيِ يَسَّ مَا فِيهَا قَلْبِيٌّ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ هَلِ الْمُرَادُ بِالْبَوْلِ أَوْ بِالغَائِطِ يَتَّبِعِي أَنْ يُحَرَّرَ اه وَيَظْهَرُ الثَّانِي. ة فَوَد: (أَوْ هَذَا خَفِلَ شَيْءٌ ثَقِيلٌ) أَيِ فَلَا يَخْتَصُّ بِالْبَالِغِينَ، وَأَمَّا الْمَذْبُوحُ فَيُحْتَمَلُ اخْتِصَاصُهُ بِالْبَالِغِينَ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجُهُ نَاشِئٌ عَنِ الشَّهْوَةِ ع ش عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ وَالْوَدْيِ يَكُونُ لِلصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْمَذْبُوحِ خَاصٌّ بِالْكَبِيرِ اه.

ة فَوَد (سَيِّ): (وَكَذَا مِنْهُ غَيْرُ الْأَذْمِيِّ لِلْع) أَيِ وَنَحْوِ الْكَلْبِ أَمَّا مِنْهُ نَحْوُهُ فَتَجَسَّسٌ بَلَا خِلَافٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ة فَوَد: (وَلَوْ خَصِيًّا لِلْع) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ خُنْثَى وَغَائِثَهُ أَيِ مِنْهُ الْخُنْثَى أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ الْمُعْتَادِ وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ فَالْقَوْلُ بِنَجَاسَتِهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَسَوَاءٌ فِي الطَّهَارَةِ مِنْهُ الْحَيُّ وَالْمَيِّتُ وَالْخَصِيُّ وَالْمُجَبُوبُ وَالْمَمْسُوحُ فَكُلُّ مَنْ تُصَوِّرُ لَهُ مِنْهُ مَنَّهُمْ كَانَ تَغْيِيرُهُ وَخَرَجَ مِنْ لَا يُمَكِّنُ بُلُوغَهُ لَوْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ نَجَسًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْنِيَّ اه قَالَ ع ش أَيِ وَإِنْ وَجَدْتَ فِيهِ خَوَاصَّ الْمَنْنِيِّ وَلِذَا جَزَمَ سَمَ بِنَجَاسَتِهِ حَيْثُ خَرَجَ فِي دُونِ التَّشْعِ وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ الْمَنْنِيَّ إِنَّمَا حُكِمَ بِطَهَارَتِهِ لِكَوْنِهِ مُنْشَأً لِلْأَذْمِيِّ



رسول الله ﷺ وهو يُصَلِّي، وصَحَّ الاستِدلال به؛ لأنَّ المخالِفَ يرى في فضلائه ﷺ ما هو مذهبنا أنَّها كغيرِها على أنَّه كان من جمَعٍ فَيَلْزَمُ اختِلَاطُ مني المرأة به؛ لأنَّه لا يحتَلِمُ كالأنبياء ﷺ وتجويزُ احتِلَامِهِ الذي أفهمته قولُ عائِشةَ في إصابِجِه صائِماً جُنُباً من جماعٍ غيرِ احتِلَامٍ محمولٌ على أنَّ المُتَمَتِّعَ احتِلَامٌ من فِعْلِ بِرُؤْيِيٍّ؛ لأنَّ هذا هو الذي يَكُونُ من الشَّيْطَانِ بخلافِه لا عن رُؤْيِيٍّ شَيْءٍ لأنَّه قد يَنْشَأُ عن نَحْوِ مَرَضٍ أو امْتِلَاءٍ أَوْعِيَةِ المَنِيِّ وبِفَرْضِ صِحَّةِ هذا فهو نادرٌ فلا نَظَرَ لاحْتِمَالِهِ وَزَعَمَ خُرُوجُهُ من مَخْرَجِ البَوْلِ غيرَ مُحَقَّقٍ بل قال أهلُ التَّشْرِيعِ إنَّ في الذَّكْرِ ثَلَاثَ مجاريٍّ للمَنِيِّ ومَجْرَى للبَوْلِ والودِيٍّ ومَجْرَى للمَذْيِ بينَ الأوَّلَيْنِ وبِفَرْضِهِ فالمُلاقاةُ باطِنًا لا تُؤَثِّرُ بخلافِها ظاهراً ومن ثَمَّ يَنْتَجِسُ من مُسْتَنْجٍ بِغَيْرِ المَاءِ لِمُلاقَاةِ لها ظاهراً ولا يُنَافِي الأوَّلُ ما مرَّ في الطَّعامِ الخارجِ؛ لأنَّ المُلاقاةَ هنا ضُروْرِيَّةٌ في باطنَيْنِ

وفيما دونَ النَّسْعِ لا يَصْلُحُ لِذَلِكَ وهذا التَّوجِيهُ مُطَرِّدٌ فيما وُجِدَتْ فيه خِوَالِصُ المَنِيِّ وغيرِه اهـ .  
 • فُودُ: (وهو يُصَلِّي) وفي روايةٍ مُسَلِّمٍ فَيُصَلِّي فِيهِ نِهَائَةً . • فُودُ: (ما هو مَذْهَبُنَا إلخ) تَقَدَّمَ عَنِ النِّهَايَةِ والمُغْنِي اعْتِمَادُ خِلَافِهِ . • فُودُ: (إنَّهَا إلخ) بَيَانٌ لِلْمَوْصُولِ . • فُودُ: (كغَيْرِهَا) أَيِ فِي التَّجَاسَةِ وَكَانَ الأوَّلَى كَفَضْلَاتٍ غَيْرِهِ . • فُودُ: (عَلَى أَنَّهُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَهَذَا لَا يَتِمُّ الاسْتِدْلَالُ بِهِ إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ بِتَجَاسَةِ فَضْلَائِهِ ﷺ وَأَجِيبْ بِصِحَّةِ الاسْتِدْلَالِ بِهِ مُطْلَقًا وَلَوْ قُلْنَا بِطَهَارَةِ فَضْلَائِهِ؛ لِأَنَّ مِنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ مِنْ جَمَاعِ إلخ . • فُودُ: (فَيَلْزَمُ إلخ) فِي الزُّوْمِ نَظَرٌ لِاحْتِمَالِ كُزْنِهِ مِنْ نَحْوِ التَّنْظِيرِ قَالَه البَصْرِيُّ وَحَقُّهُ أَنْ يَكْتَسِبَ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ كَانَ مِنْ جَمَاعٍ مَعَ أَنَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى دَفْعِ ذَلِكَ التَّنْظِيرِ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَبِفَرْضِ إلخ . • فُودُ: (مِنْ فِعْلِ) أَيِ إِجْلَاجِ بِرُؤْيِيٍّ أَيْ لِصُورَةِ حَيَوَانٍ آدَمِيٍّ أَوْ لَا .  
 • فُودُ: (لِأَنَّ هَذَا) أَيِ الْإِحْتِلَامِ مِنْ فِعْلِ بِرُؤْيِيٍّ شَيْءٍ . • فُودُ: (عَنْ نَحْوِ مَرَضٍ) كَثَرَةُ الذَّكْرِ والمَرَاقِبَةِ .  
 • فُودُ: (وَبِفَرْضِ صِحَّةِ هَذَا) أَيِ كُزْنِهِ نَشَأَ عَنْ نَحْوِ مَرَضٍ أَوْ امْتِلَاءٍ أَوْعِيَةِ المَنِيِّ ع ش . • فُودُ: (وَبِفَرْضِهِ) أَيِ فَرْضِ اتِّحَادِ المَخْرَجِ . • فُودُ: (وَزَعَمَ خُرُوجَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِي فِي الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ .  
 • فُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ يَنْتَجِسُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ والمُغْنِي: وَلَوْ بَالِ الشَّخْصِ وَلَمْ يَفْسِلْ مَحَلَّهُ تَنْجَسَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَجِيرًا بِالْأَخْجَارِ وَعَلَى هَذَا لَوْ جَامَعَ رَجُلٌ مَنْ اسْتَنْجَثَ بِالْأَخْجَارِ تَنْجَسَ مِنْهُمَا وَيَخْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُتَجَسَّسُ ذَكَرَهُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَنْ اسْتَنْجَثَ إلخ وَكَذَا لَوْ كَانَ هُوَ مُسْتَجِيرًا بِالحَجَرِ فَيَخْرُمُ عَلَيْهِ جَمَاعُهَا وَيَخْرُمُ عَلَيْهَا تَمَكُّيْنَهُ وَلَا تَصِيرُ بِالْإِنْتِنَاعِ نَائِزَةً وَعَلَيْهِ فَلَوْ فَقَدَ المَاءَ اسْتَنْجَعَ عَلَيْهِ الْجَمَاعُ وَلَا يَكُونُ فَقْدُهُ غُلْزًا فِي جَوَازِهِ نَعَمْ إِنْ خَافَ الرِّزَا أَتَتْهُ أَنَّهُ عُدْرٌ فَيَجُوزُ الوُطْءُ سِوَاهُ أَكَانَ المُسْتَجِيرُ بِالحَجَرِ الرَّجُلُ أَوِ الْمَرْأَةُ وَيَجِبُ عَلَيْهَا التَّمَكُّينُ فِيمَا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُسْتَجِيرًا بِالحَجَرِ وَهِيَ بِالمَاءِ وَقَوْلُهُ وَيَخْرُمُ عَلَيْهِ أَيِ وَعَلَيْهَا أَيْضًا اهـ . • فُودُ: (لِمُلاقَاةِ) أَيِ المَنِيِّ لَهَا أَيِ التَّجَاسَةِ .  
 • فُودُ: (الأوَّلُ) وَهُوَ عَدَمُ تَأْثِيرِ المُلاقاةِ باطِنًا . • فُودُ: (مَا مَرَّ فِي الطَّعَامِ إلخ) أَيِ تَنْجُسِهِ عِنْدَ الْقَفَالِ .  
 • فُودُ: (فِي بَاطِنَيْنِ) أَيِ فِي اثْنَيْنِ بَاطِنَيْنِ وَهُمَا المَنِيُّ وَالبَوْلُ بَصْرِيٌّ .



بخلافها ثم ومن ثم لم يُلجئوا به بَلَعَمَ نحو الصدر كما مر. وبما تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ ما في الباطن نجسٌ لِكُنْه في الحي لا يُدَارُ عليه حُكْمُ النجس إلا إن أَتَصَلَ بالظاهر أو أَتَصَلَ بعض الظاهر كَقَوْدِهِ وفي قَوَاعِدِ الزركشي إسهابٌ في ذلك وهذا خلاصةُ الْمُعْتَمِدِ منه بل قولنا نجسٌ لِكُنْه إلى آخره يُجَمَعُ به بين القولين بأنّه ليس في الجوف نجاسةٌ ومُقَابِلُهُ وَيُسْنُ غَسْلُهُ رَطْبًا وَفَرَكُهُ يَابِسًا لَكِنْ غَسْلُهُ أَفْضَلُ. (قُلْتُ الْأَصَحُّ طَهَارَةُ مَنْيٍ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنزِيرِ وَفَرَعُ أَحَدِهِمَا وَاللّٰهُ أَعْلَمُ) لَأَنَّهُ أَصْلُ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ فَاشْتَبَهَ مَنْيُ الْآدَمِيِّ وَمِثْلُهُ يَبِضُّ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحَمِّهِ فَهُوَ طَاهِرٌ مُّطْلَقًا بِحُلِّ أَكْلِهِ مَا لَمْ يُعْلَمَ ضَرَرُهُ وَيَبِضُّ الْمَيْتَةُ إِنْ تَصَلَّبَ طَاهِرٌ وَالْأَفْتَحُجُّ. (وَلَيْسَ مَا لَا يُؤْكَلُ غَيْرُ الْآدَمِيِّ) لَأَنَّهُ فَضْلَةٌ وَلَيْسَ أَصْلُ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ وَبِهِ فَارَقَ مِنْهُ أَمَّا لَبَنٌ

• قَوْدُ: (بِخْلَافِهَا ثُمَّ) أَي بِخْلَافِ الْمُلَاقَاةِ فِي الطَّعَامِ الْمَذْكُورِ فَلِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِبُّ ضَرُورِيَّةٌ وَفِي ظَاهِرِي وَيَاطِنِي كُرْدِي. • قَوْدُ: (لَمْ يُلْجِئُوا بِهِ) أَي بِالطَّعَامِ الْخَارِجِ قَبْلَ وَصُولِهِ لِلْمَعِدَةِ فِي التَّجَسُّسِ.  
• قَوْدُ: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ وَفِي: • قَوْدُ: (إِسْهَابُ الْإِنْفِ) أَي إِطَالَةُ كَلَامٍ. • قَوْدُ: (وَهَذَا) أَي قَوْلُهُ: إِنَّ مَا فِي الْبَاطِنِ الْإِنْفِ. • قَوْدُ: (وَيُسْنُ غَسْلُهُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ التَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَيُسْنُ غَسْلُ الْمَنْيِ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ أَهْ قَالَ ع ش أَي مُطْلَقًا رَطْبًا كَانَ أَوْ جَافًا لَكِنْ يُعَارِضُهُ أَنَّ مَحَلَّ مُرَاعَاةِ الْخِلَافِ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ بِخِلَافِهِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ فَرَكُهُ يَابِسًا هُنَا فَلَا يُلْتَمِزُ لِخِلَافِهِ أَه. • قَوْدُ: (وَفَرَكُهُ يَابِسًا الْإِنْفِ) يَتَبَيَّنُ أَنَّ يَتَأَمَّلُ مَعْنَى اسْتِحْبَابِ فَرَكِهِ مَعَ كَوْنِ غَسْلِهِ أَفْضَلَ فَإِنَّ كَوْنَ الْغَسْلِ أَفْضَلَ يُشْعِرُ أَنَّ الْفَرَكَ خِلَافُ الْأَوَّلَى فَكَيْفَ يَكُونُ سُنَّةٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمَا سُنَّتَانِ إِحْدَاهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْأُخْرَى كَمَا قِيلَ فِي الْإِقْعَاءِ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ إِنَّهُ سُنَّةٌ وَالْإِفْرَاشُ أَفْضَلُ مِنْهُ وَلَكِنْ فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَيُسْنُ غَسْلُهُ رَطْبًا وَفَرَكُهُ يَابِسًا لِحَدِيثٍ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ وَلَا نَظَرَ لِعَدَمِ إِجْزَاءِ الْفَرَكَ عِنْدَ الْمُخَالِفِ لِمُعَارَضَتِهِ لِسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ ع ش. • قَوْدُ: (لِأَنَّهُ) إِلَى الْمَنْ فِي التَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ مُطْلَقًا إِلَى وَيَبِضُّ الْمَيْتَةَ.  
• قَوْدُ: (يَبِضُّ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحَمِّهِ الْإِنْفِ) أَي حَيَوَانٌ طَاهِرٌ لَا يُؤْكَلُ الْإِنْفِ وَيَزُرُّ الْقَرَّ وَهُوَ الْبَيْضُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ دَوْدُ الْقَرِّ طَاهِرٌ وَلَوْ اسْتَحَالَتِ الْبَيْضَةُ دَمًا وَصَلَحَ لِلتَّخْلُقِ فَطَاهِرَةٌ وَالْأَفْلَ نِهَآيَةُ وَمُغْنِي وَمِنْ هَذَا الْبَيْضُ الَّذِي يَخْصُلُ مِنَ الْحَيَوَانِ بِلَا كُنْسٍ ذَكَرَ فَإِنَّهُ إِذَا صَارَ دَمًا كَانَ نَجَسًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَثَّرُ مِنْهُ حَيَوَانٌ أَه حَجٌّ بِالْمَعْنَى أَه ع ش. • قَوْدُ: (فَهُوَ طَاهِرٌ الْإِنْفِ) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْمُتَصَلِّبِ إِذَا خَرَجَ مِنْ حَيْ أَوْ مَذْكَاةٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَنْيِ أَوْ الْعَلَقَةِ أَوْ الْمُضْغَةِ سَمٍ ع ش. • قَوْدُ: (مُطْلَقًا) أَي عَلِمَ ضَرَرُهُ أَمْ لَا تَصَلَّبَ أَمْ لَا.  
• قَوْدُ (سَمٍ): (غَيْرُ الْآدَمِيِّ) أَي وَالْجَنِّي فِيمَا يَظْهَرُ ع ش. • قَوْدُ: (وَبِهِ الْإِنْفِ) أَي بِقَوْلِهِ وَلَيْسَ الْإِنْفِ.

• قَوْدُ: (وَيُسْنُ غَسْلُهُ رَطْبًا) عِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَيُسْنُ غَسْلُهُ رَطْبًا وَفَرَكُهُ يَابِسًا لِحَدِيثٍ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ وَلَا نَظَرَ لِعَدَمِ إِجْزَاءِ الْفَرَكَ عِنْدَ الْمُخَالِفِ لِمُعَارَضَتِهِ لِسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ. • قَوْدُ: (فَهُوَ طَاهِرٌ مُطْلَقًا) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْمُتَصَلِّبِ إِذَا خَرَجَ مِنْ حَيْ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَنْيِ أَوْ الْعَلَقَةِ أَوْ الْمُضْغَةِ.

المأكول كالفرس فظاهر إجماعاً إلا من ذكر أو جلالة فهو نجس على قول والأصح خلافه. (كسبة) لم أر من تعرض له صرح بعض الحنفية في لبن الرمكة وهي الفرس أو البرذونة المتخذة للتسلل بأنه مسكر فيه شدة مطربة جداً فإن ثبت ذلك في لبن يعينه قلنا بنجاسته دون غيره؛ لأن الظاهر أن ذلك يختلف باختلاف الطباع وأما الحكم على الجنس كله لوجوده في أفراد منه فبعد نعم قياس ما مؤ في الميتة التي لا نفس لها سائلة أنه لو ثبت ذلك في أكثر أفراد الجنس حكمنا به على كله ثم رأيت في بعض كتبهم المعتدة أن الخلاف فيه ليس من حيث إسكازه؛ لأنه حينئذ كبر البنج عندهم وهو مباح أي القليل منه بل من حيث إن اللبن تبع للحم وأبو حنيفة له فيه رواية أنه لا يحل، والأصح حله عنده وأن الكلام ليس في اللبن نفسه مطلقاً بل في المتخذ منه أي وهو أنه يحض فإذا حمض كان إسكازه على قدر حمضه، وقد يتخذ منه عرق ليشد السكر منه وهذا لا شك في نجاسته ليصدق حد المسكر عليه ولا فرق بين أكل المحبل وعذمه كجمار أحبل فرسا وشاة ولذت كلها كما شمله كلامهم وقول الزركشي إنه نجس قطعاً ممنوع. وأما لبن الآدمي ولو ذكرًا وصغيراً وميتاً فظاهر أيضاً إذ لا يليق بكرامته أن يكون.....

• فؤد: (كالفرس) وإن ولدت بغلاً نهايةً ومغني. • فؤد: (الأصح خلافه) وفاقاً للنهاية والمغني.  
• فؤد: (من تعرض له) أي لما تضمنته هذا التنبيه من حكم لبن الرمكة الآتي. • فؤد: (أو البرذونة) يأتي تعريفها في قسم الصدقات كردي وفي الأوقيانوس أنه نوع من الفرس فيما وراء التهر له كمال صلاحية للحمل اه. • فؤد: (المتخذة للتسلل) ليأمل فائدة هذا القيد بصري، ويظهر أنه لبين المعتاد فيما وراء التهر من اتخاذها للتسلل دون الركوب والحمل. • فؤد: (لأنه) أي اللبن حينئذ أي حين إسكازه.  
• فؤد: (أي القليل منه) أي القدر الذي لا يسكر لقلته. • فؤد: (فيه) أي في لحم الفرس.  
• فؤد: (مطلقاً) أي حمض أو لا. • فؤد: (ولا فرق) إلى قوله كالثلاث في المغني إلا قوله وشاة إلى وأما لبن الآدمي وإلى المتن في النهاية إلا قوله كما هو المعروف إلى ويعني. • فؤد: (ولا فرق إلخ) أي في طهارة لبن المأكول.

(فائدة) اللبن أفضل من عسل التحل كما صرح به الشبكي واللحم أفضل منه كما اغتمده الزملي خلافاً لوالده شوزري أي لقوله ﷺ -سيد أدم أهل الدنيا والآخرة اللحم- ولقوله أيضاً -أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم- اه الجامع الصغير للشيوطي وفي الإحياء ما حاصله أن مداومة أكله أربعين يوماً تورث قسوة القلب وتزكّه فيها يورث سوء الخلقي بجيرمي. • فؤد: (وشاة ولذت كلها إلخ) عبارة النهاية وكذا لبن الشاة أو البقرة إذا أولدتها كلب أو خنزير فيما يظهر خلافاً للزركشي في خاديه ولا فرق بين لبن البقرة والمجلى والقرير والمجلى خلافاً للبلقيني ولا بين أن يكون على لون الدم أو لا إن وجدت فيه خواص اللبن كتنظيره في المنى أما ما أخذ من صرح بهيمة ميتة فإنه نجس اتفاقاً كما في المجموع اه.

مُنْشُوهُ نَجِسًا والزبادُ لَبَنٌ مأكولٌ بحريٍّ كما في الحارِوي ربه كالمِسكِ وَيَأْصُهُ يِأْصُ اللَّبَنِ فهو طاهرٌ أو عرقٌ سَوِيْرٌ بَزِيٍّ كما هو المعروفُ المشاهدُ وهو كذلك عندنا ويُعْفَى عن قَلِيلٍ شَعْرِهِ كالثَلَاثِ كذا أَطْلَقُوهُ ولم يُبَيِّنُوا أَنَّ المَرَادَ القَلِيلَ في المأخوذِ للاستعمالِ أو في الإناءِ المأخوذِ منه والذي يَتَجَهُّ الأوَّلُ إِنْ كَانَ جَامِدًا لِأَنَّ العِبْرَةَ فِيهِ بِمَحَلِّ النَجَاسَةِ فَقَطْ فَإِنْ كَثُرَتْ فِي مَحَلٍّ وَاجِدٍ لَمْ يُعْفَ عَنْهُ وَلَا غُفِيَ بِخِلَافِ المَائِعِ فَإِنْ جَمِيعُهُ كَالشَّيْءِ الْوَاجِدِ فَإِنْ قَلَّ الشَّعْرُ فِيهِ غُفِيَ عَنْهُ وَلَا فَلَ وَلَا نَظَرٌ لِلْمَأخُودِ.

(وَالْجُزْءُ الْمُتَفَصِّلُ مِنَ الْحَيِّ كَمَيْتِهِ طَهَارَةٌ وَنَجَاسَةٌ.....)

• قَوْلُهُ: (مَنْشُوهُ) أَي مَا يُرَبَّى هُوَ ب. • قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا سَمِعْتَهُ مِنْ ثِقَاتِ أَهْلِ الْخَبَرَةِ بِهَذَا اهْ وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ الْمَشْهُورُ الَّذِي سَمِعْنَاهُ مِنْ ثِقَاتِ أَهْلِ الْحَبْشَةِ الَّذِينَ يَأْتِي الزَّبَادُ مِنْ بَلَدِهِمْ اه. • قَوْلُهُ: (وَيُغْفَى الْخُ) وَلِيُخْتَرَزَ أَنْ يُصِيبَ النَجَاسَةَ الَّتِي فِي ذُبْرِهِ فَإِنَّ الْعَرَقَ الْمَذْكُورَ مِنْ ثَقَرَتَيْنِ عِنْدَ ذُبْرِهِ لَا مِنْ سَائِرِ جَسَدِهِ كَمَا أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ مَنْ أَتَقُّ بِهِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ جَامِدًا الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْعِبْرَةُ بِالْمَلَأَتِي سِوَا الْمَأخُودِ وَالْمَأخُودِ مِنْهُ فِي الْإِنَاءِ أَوْ فِي نَحْوِ مِقْلَمَةٍ عَلَى قَاعِدَةِ تَنْجِيسِ الْجَامِدِ وَحَيْثُ إِذَا كَانَ الشَّعْرُ كَثِيرًا تَنْجِيسٌ مَا لَقَاهُ فَقَطْ وَيَعْدُ الْحُكْمُ بِتَنْجِيسِ الْمَلَأَتِي فَمَا أُخِذَ مِنْهُ فَهُوَ مَأخُودٌ مِنْ مُتَجَسِّسٍ سِوَا وَجَدَ فِيهِ مِنَ الشَّعْرِ شَيْءٌ أَمْ لَا وَإِذَا كَانَ الشَّعْرُ قَلِيلًا فَيُغْفَى عَنْهُ لَقَاهُ مِنْهُ فَإِنْ أُخِذَ مِنَ الْمَلَأَتِي شَيْءٌ فَهُوَ مِمَّا غُفِيَ عَنْهُ فَإِذَا انْفَصَلَ هَذَا الْمَلَأَتِي الْمَغْفُوعُ عَنْهُ بِلَا شَعْرِ فَوَاضِحٌ أَوْ بِشَعْرِ قَلِيلٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَكَذَلِكَ أَوْ كَثِيرٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَثِيرًا بِالنِّسْبَةِ لِمَا كَانَ فَلَا غَفْوٌ فَتَأْمَلْ هَذَا التَّفْصِيلَ فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يُسْتَفَادُ مِنَ التُّخْفَةِ وَلَا مِنْ كَلَامِ السَّيِّدِ وَإِنْ كَانَ عِبَارَتُهُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ الشَّعْرُ فِي مَأخُودِهِ كَثِيرًا لَكِنْ بِحَيْثُ الْخُ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ اهْ عَبْدُ اللَّهِ بِأَقْشِيرٍ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٌ مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَائِعِ وَاضِحٌ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي الْجَامِدِ فَمَحَلُّ تَأْمَلٍ إِذِ الْعِبْرَةُ فِيهِ كَمَا أَفَادَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَحَلِّ النَجَاسَةِ فَإِنْ أُخِذَ مِنْهُ لَقَاهُ كَثِيرُ الشَّعْرِ فَتَنْجِيسٌ وَإِنْ كَانَ الشَّعْرُ فِي مَأخُودِهِ قَلِيلًا بَلْ أَوْ مَعْدُومًا وَإِنْ أُخِذَ مِنْهُ لَقَاهُ كَثِيرُهُ فَطَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ الشَّعْرُ فِي مَأخُودِهِ كَثِيرًا لَكِنْ بِحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ جُزْءٍ مِنَ الْمَأخُودِ لَمْ يَلَاقِهِ إِلَّا قَلِيلٌ وَحَيْثُ يَخْرُجُ الشَّعْرُ الْمَأخُودُ كُلُّهُ أَوْ مَا عَدَا قَلِيلَهُ ثُمَّ يَتَطَيَّبُ بِهِ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا اغْتِيَازَ فِي الْكَثْرَةِ بِالْمَأخُودِ مُطْلَقًا اه. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَغْفَ عَنْهُ) أَي عَنِ الْمَأخُودِ وَقَوْلُهُ وَالْأَي بَأَنْ قُلْتَ غُفِيَ أَي عَنِ الْمَأخُودِ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (وَالْجُزْءُ الْمُتَفَصِّلُ الْخُ) وَمِنْهُ الْمَشِيمَةُ الَّتِي فِيهَا الْوَلَدُ طَاهِرَةٌ مِنَ الْآدَمِيِّ نَجَسُهُ مِنْ غَيْرِهِ أَمَّا الْمُتَفَصِّلُ مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَهُ حُكْمُ مَيْتَتِهِ بِلَا بَزَاعٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (طَهَارَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُتَنْجِيسُ فِي

• قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ جَامِدًا) أَي وَكَانَ حُصُولُ الشَّعْرِ فِيهِ حَالِ الْجُمُودِ. • قَوْلُهُ: (الْمُتَفَصِّلَةُ فِي الْحَيَاةِ الْخُ) سَكَّتْ عَنْ هَذَا الْقَيْدِ بِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِ الْمَسْكِ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِ كَالْأَصْلِ إِنْ الْمَسْكِ طَاهِرٌ مُطْلَقًا وَجَرَى عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ وَالْأَوَاجَهُ أَنَّهُ كَالْإِنْفَحَةِ الْخُ وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ لَكِنْ الْمُتَجَنِّهُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ

فَبَدَّ الْأَدْمِيَّ طَاهِرَةً خِلَافًا لِكَثِيرِينَ وَالْيَهُ الْخُرُوفِ نَجَسَةً لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ أَوْ الصَّحِيحِ «مَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ» نَعَمْ فَأَرَهُ الْمَسْكُ الْمُتَفَصِّلَةَ فِي الْحَيَاةِ وَلَوْ أَحْتِمَالًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ أَوْ بَعْدَ ذِكَايَةِ طَاهِرَةٍ وَلَا لَتَنْتَجَسَ الْمَسْكُ بِهَا لِزُطُوبَتِهِ قَبْلَ انْتِقَادِهِ قَبْلَ وَمِنْهُ نَوْعٌ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ هُوَ أَطْيَبُهُ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْثَرَكِيِّ فَيَتَقَيَّرُ اجْتِنَابَ مَا عَلِمَ فِيهِ ذَلِكَ لِتَجَانِسِهِ.

(الْأَشْعَرُ الْمَأْكُولُ فَطَاهِرٌ) إجماعًا وَكَذَا الصُّوفُ وَالرَّبَزُ وَالرَيْشُ سَوَاءٌ أَتَيْتَ أَمْ جَزَأَ أَمْ تَنَازَرَ وَخَرَجَ بِشَعْرِ الْمَأْكُولِ غَضُوْ أَيْنَ وَعَلَيْهِ شَعْرٌ فَإِنَّهُ نَجَسٌ وَكَذَا شَعْرُهُ وَكَذَا لَحْمَةٌ عَلَيْهَا رَيْشَةٌ وَلَا أَتَرُ لِمَا بَاصِلُهَا مِنَ الْحُمْرَةِ حَيْثُ لَا لَحْمَ بِهِ وَلَا لِشَعْرِ خَرَجَ مَعَ أَصْلِهِ بِخِلَافِهِ مَعَ قِطْعَةٍ جَلْدٍ هِيَ مَيْتُهُ وَإِنْ قُلْتَ أَحَدًا مِمَّا تَقَرَّرَ فِي لَحْمَةٍ عَلَيْهَا رَيْشَةٌ خِلَافًا لِمَا يُوهَّمُهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ،.....

الْهَایَةِ وَالْمُعْنَى. هـ فُود: (فَبَدَّ الْأَدْمِيَّ الْإِنْسَ) أَيْ وَلَوْ مَقْطُوعَةً فِي سَرِقَةٍ نَهَایَةِ وَمُعْنَى. هـ فُود: (الْمُتَفَصِّلَةَ فِي الْحَيَاةِ الْإِنْسَ) سَكَّتَ عَنْ هَذَا الْقَيْدِ بِالنَّسْبَةِ لِتَفْسِ الْمَسْكِ وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ كَالْأَضْلُ أَنْ الْمَسْكُ طَاهِرٌ مُطْلَقًا وَجَرَى عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ، وَالْأَوْجِهَةُ أَنَّهُ كَالْإِنْفِصَالِ الْإِنْسَ وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ لَكِنَّ الْمُنْتَجَبَ مَا انْقَضَا كَلَامُ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ طَهَارَتِهِ مُطْلَقًا مَا لَمْ يَكُنْ فِي أَحَدِهِمَا رُطُوبَةٌ وَلَا فَهُوَ مُتَنَجِّسٌ الْإِنْسَ وَقَالَ م ر أَيْ وَالْخَطِيبُ لَا بُدَّ فِي طَهَارَةِ الْمَسْكِ مِنْ انْفِصَالِهِ حَالِ الْحَيَاةِ أَيْضًا س م. هـ فُود: (فِي الْحَيَاةِ) أَيْ حَيَاةِ الظُّلْمَةِ نَهَایَةِ. هـ فُود: (وَلَوْ أَحْتِمَالًا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ رَأَى ظُلْمَةً مَيْتَةً وَقَارَةً مُتَفَصِّلَةً عِنْدَهَا وَاحْتِمَلُ أَنْ انْفِصَالَهَا قَبْلَ مَوْتِهَا حُكِمَ بِطَهَارَتِهَا وَهُوَ مُنْتَجَبٌ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ طَاهِرَةً قَبْلَ الْمَوْتِ فَتُسْتَضَحَبُ طَهَارَتُهَا وَلَمْ يُعْلَمَ مَا يُزِيلُ الطَّهَارَةَ سَمِ عَلَى خِجِّ اه ع ش (وَبَعْدَ ذِكَايَةِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ كَمَا فِي الْهَایَةِ وَالْمُعْنَى.

هـ فُود: (وَلَا لَتَنْتَجَسَ الْمَسْكُ) عِبَارَةُ الْهَایَةِ وَالْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَالْأَيُّ وَإِنْ لَمْ تُتَفَصَّلْ فِي الْحَيَاةِ فَتَجَسَّنَ اه. هـ فُود: (بِالْثَرَكِيِّ) مَنَسُوبٌ إِلَى الثَّرَكِ الذِّينِ فِيمَا وَرَاءَ التَّهْرِ. هـ فُود: (ذَلِكَ) أَيْ كَوْنُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَأْكُولِ. هـ فُود: (إِجْمَاعًا) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْهَایَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِخِلَافِهِ إِلَى وَلَوْ شَكَّ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيَّاسُهُ الْإِنْسَ. هـ فُود: (وَكذَا الصُّوفُ) أَيْ لِلصُّبَانِ (وَالرَّبَزُ) أَيْ لِلرَّبِيزِ (وَالرَّيْشُ) أَيْ لِلطَّيْرِ. هـ فُود: (سَوَاءٌ أَتَيْتَ الْإِنْسَ) وَيُكَرَّهُ تَنَفُّ شَعْرِ الْحَيَوَانَ حَيْثُ كَانَ تَأَلَّمَهُ بِهِ يَسِيرًا وَلَا خَرَمٌ كُرْدِيٍّ. هـ فُود: (أَوْ تَنَازَرَ) أَيْ بِنَفْسِهِ. هـ فُود: (وَخَرَجَ بِشَعْرِ الْمَأْكُولِ غَضُوْ الْإِنْسَ) وَكَذَا خَرَجَ بِذَلِكَ الْقُرْنُ وَالظَّلْفُ وَالظُّفْرُ الْمُبَانَةُ فَهِيَ نَجَسَةٌ شَرْحٌ بِإِقْفَالِ وَكُرْدِيٍّ. هـ فُود: (وَإِنْ قُلْتَ الْإِنْسَ) يَأْتِي عَنْ الْهَایَةِ وَالْمُعْنَى خِلَافَهُ. هـ فُود: (كَلَامُ بَعْضِهِمْ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ كَلَامَ الشَّهَابِ الرَّغْلِيِّ الَّذِي اعْتَمَدَ الْهَایَةُ وَالْمُعْنَى عِبَارَتَهُمَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يُتَفَصَّلْ مَعَ الشَّعْرِ شَيْءٌ مِنْ أَصُولِهِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ مَعَ رُطُوبَةٍ فَهُوَ مُتَنَجِّسٌ يَطْهَرُ بِغَسْلِهِ كَمَا أَتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اه قَالَ ع ش أَيْ فَلَوْ كَانَ يَسِيرًا لَا وَقَعَ لَهُ كَقِطْعَةٍ لَحْمٍ يَسِيرًا انْفَصَلَتْ مَعَ الرَّيْشِ

الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ طَهَارَتِهِ مُطْلَقًا مَا لَمْ يَكُنْ فِي أَحَدِهِمَا رُطُوبَةٌ وَلَا فَهُوَ مُتَنَجِّسٌ الْإِنْسَ وَقَالَ م ر وَلَا بُدَّ فِي طَهَارَةِ الْمَسْكِ مِنْ انْفِصَالِهِ حَالِ الْحَيَاةِ أَيْضًا. هـ فُود: (وَلَوْ أَحْتِمَالًا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ رَأَى ظُلْمَةً مَيْتَةً وَقَارَةً مُتَفَصِّلَةً عِنْدَهَا وَاحْتِمَلُ أَنْ انْفِصَالَهَا قَبْلَ مَوْتِهَا حُكِمَ بِطَهَارَتِهَا وَهُوَ مُنْتَجَبٌ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ طَاهِرَةً قَبْلَ الْمَوْتِ فَتُسْتَضَحَبُ طَهَارَتُهُ وَلَمْ يُعْلَمَ مَا يُزِيلُ الطَّهَارَةَ.

ولو شَكَّ في شَعْرٍ أو نحوه أَمَوْ من مأكولٍ أم غيره أو هل انفصل من حيٍّ أو ميتٍ فهو طاهر؛ لأنَّ الأصل طهارة نحو الشعر وقياسه أنَّ العظم كذلك وبه صرح في الجواهر (وليسبت العلقَة) وهي دَمٌ غليظٌ استحالت عن المني سُمِّيَ بذلك لغلوقه بِكُلِّ ما لامسه. (والمضغة) وهي قطعة لحمٍ يقدر ما يُمضَغُ استحالت عن العلقَة. (ووطوءة الفرج) أي الثُبُل وهو ماء أبيضٌ مُتردّدٌ بين

لم يَصُرْ ويكونُ الرِّيش طاهرًا م ر سم على المنهج اه. ة فؤد: (ولو شكَّ في شعرٍ إلخ) ومثل الشعر اللَّبَنُ إذا شككنا فيه هل هو من حيوانٍ مأكولٍ أو غيره أو انفصل قبل التَّذْكِيَةِ أو بعد ما فاته طاهرٌ سواء كان في ظَرْفٍ أو لا عبارة سم لو شكَّ في اللَّبَنِ أو في الشعر من مأكولٍ أو آدميٍّ أو لا فهو طاهرٌ خلافاً لما في الآثار وإن كان ملقًى في الأرض؛ لأنَّ الأصل الطهارة ولم تجرِ العادة بحفظ ما يُلْقَى منه على الأرض بخلاف اللَّحْمِ فلهذا فصلٌ فيها تفصيلها المعروف اه. ة فؤد: (فهو طاهرٌ إلخ) وإنما لم يجر هنا تفصيلُ اللَّحْمِ المُلقَاة؛ لأنَّ العادة جرت بإلقاء هذه الأمور وعدمَ حفظها وإن كانت طاهرة بخلاف اللَّحْمِ م ر اه سم على حَجِّ اه ع ش. ة فؤد: (أنَّ العظم إلخ) أي والجِلْد سم في شرح الغاية وع ش على م ر اه بجنرمي. ة فؤد: (كذلك) أي وإن كان مَرْمِيًّا لِجَرَيَانِ العادة برميِّ العظم الطاهر م ر اه سم. ة فؤد: (وبه صرح في الجواهر) أي بخلاف ما لو رأينا قطعة لحمٍ مُلقاةً وشككنا هل هي من مذكاةٍ أو لا لأنَّ الأصل عدمُ التَّذْكِيَةِ نهايةً وعبارةً فيما سبق في شرح ولو أخبرَ بتنجسه إلخ ولو وجدَ قطعة لحمٍ في إناءٍ أو خِرْقَةٍ بيلد لا مجوسٍ فيه فهي طاهرة أو مَرْمِيَةٌ مَكشوفةٌ فَجِيسَةٌ أو في إناءٍ أو خِرْقَةٍ والمجوسُ بين المسلمين وليس المسلمون أغلبٌ فكذلك فإن غلبَ المسلمون فطاهرة ع ش. ة فؤد (لشي): (وليس العلقَة والمضغة إلخ) ومع ذلك فلا يجوزُ أَكْلُ المضغة والعلقَة من المذكاة كما صرح بذلك شرح الرُّوضِ في الأطعمة والأضحية ع ش. ة فؤد: (وهي دمٌ) إلى قوله الذي لا يجب في النهاية والمغني.

ة فؤد (لشي): (ووطوءة الفرج) وقَعَ السُّؤال في الذَّنسِ عَمَّا يَلتقي به باطنُ الفرج من دَمِ الحَيْضِ هل يَتَنَجَّسُ بذلك فَيَتَجَسَّسُ به ذَكَرُ المُجَامِيعِ أو لا؛ لأنَّ ما في الباطن لا يَنجَسُ أَقُولُ الظاهرُ أنه يَتَنَجَّسُ بذلك ومع هذا فَيَتَبَنَّى أن يغنى عن ذلك فلا يَتَجَسَّسُ ذَكَرُ المُجَامِيعِ لِكثْرَةِ الإِتْيَالِ به وَيَتَبَنَّى أن مثل ذلك أيضًا ما لو اذخَلتُ أَصْبَعَهَا لِفَرْجٍ؛ لِأَنَّهُ وإن لم يَغْمُ الإِتْيَالُ به كالجَمَاعِ لِكُنْهَاقِ قد تَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَأَن ارادَتِ المُبَالغةُ في تَنْظِيفِ المحلِّ وَيَتَبَنَّى أيضًا أنه إن طال ذَكَرُهُ وَخَرَجَ عَنِ الإِعْدَالِ أن لا يَتَجَسَّسَ بما

ة فؤد: (ولو شكَّ إلخ) لو شكَّ في اللَّبَنِ من مأكولٍ أو آدميٍّ أو لا فهو طاهرٌ خلافاً لِلْآثَارِ وإن كان ملقًى في الأرض؛ لأنَّ الأصل الطهارة ولم تجرِ العادة بحفظ ما يُلْقَى منه على الأرض بخلاف اللَّحْمِ فلهذا فصلٌ فيها تفصيلها السابق. ة فؤد: (فهو طاهرٌ إلخ) وإنما لم يجر هنا تفصيلُ اللَّحْمِ المُلقَاة؛ لأنَّ العادة جرت بإلقاء هذه الأمور وعدمَ حفظها وإن كانت طاهرة بخلاف اللَّحْمِ م ر. ة فؤد: (وقياسه أنَّ العظم كذلك) أي وإن كان مَرْمِيًّا لِجَرَيَانِ العادة برميِّ العظم الطاهر م ر.

المذي والمزقي يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فإنه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً ككل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد أو قبيله والقطع في ذلك ذكره الإمام واعتبر بأن المنقول جزم بأن الخلاف في الكل.....

أصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل إليه ذكر المجاميع المتعدّل لعدم إمكان التحفظ منه فاشبه ما لو ابتلي الثائم بسيلان الماء من فيه فإنه يغفى عنه لمسقة الإحراز عنه فكذلك هنا ع ش .  
 هـ قوله: (الذي لا يجب غسله) خلافاً للمنفني والنهاية لكن مقتضى آخر كلام الثاني أنه يغفى عنه عبارته والحاصل أنها متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة ؛ لأنها حينئذ رطوبة جوفية وهي إذا خرجت إلى الظاهر ينجس بها نجاستها فلا تنجس ذكر المجاميع عند الحكم بطهارتها ولا يجب غسل الولد المتفصيل من أمه والأثر بفصل الذكر مخمول على الاستنجاب ، ولا تنجس أي الرطوبة مني المرأة على ما مرّ اه قال ع ش قوله م ر والحاصل إلخ يتأمل هذا مع قوله بعدم وجوب غسل ذكر المجاميع فإنه يصل إلى ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسته نعم في كلام سم على البهجة ما يفيد آناً وإن قلنا بنجاسته يغفى عنه وقوله فهي نجسة خلافاً لحج حيث قال بطهارتها إن خرجت مما يصل إليه ذكر المجاميع وهو الأقرب اه . هـ قوله: (بخلاف ما يخرج مما يجب غسله إلخ) والحاصل أن رطوبة الفرج ثلاثة أقسام طاهرة قطعاً وهي ما تكون في المحل الذي يظهر عند جلوسها وهو الذي يجب غسله في المسح والاستنجاء ، ونجسة قطعاً وهي ما وراء ذكر المجاميع ، وطاهرة على الأصح وهي ما يصله ذكر المجاميع شئنا اه يُعبرمي . هـ قوله: (ومن وراء باطن الفرج إلخ) لعل المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج سم . هـ قوله: (والقطع في ذلك) أي فيما يخرج من وراء باطن الفرج . هـ قوله: (في الكل) أي من الأقسام الثلاثة .

هـ قوله: (ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً) جعل الرطوبة ثلاثة أقسام كما ترى ، وقد ذكره كذلك في شرح الباب ثم خالفه حيث قال: قال الأذرعى ، ومحل الخلاف في الخارجة مما لا يتفرج لجلوس المرأة ولا يلحقه الغسل بالماء ، وأما ما يلحقه الغسل فله حكم الظاهر اه . ونقله في الخادم عن صاحب المعين ثم كلام الأذرعى المذكور صريح في أن الخارجة مما يلحقه الماء لا خلاف في طهارتها أو مما لا يلحقه فيها خلاف والأصح الطهارة وثنايه ما يأتي من نجاسة الخارجة من الباطن إلا أن يقال على بُعد يمكن حمل هذه على أن المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج وفسر في المجموع الرطوبة الطاهرة بأنها ماء أبيض متردد بين المذي والمزقي وفيه أن الخارجة من باطن الفرج نجسة وكلام الشرح الصغير يقتضيه ، والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها إذا خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة اه . باختصار كبير ولم يزد السنوي وشيخ الإسلام وغيرهما على ما تقدّم عن المجموع .

(بِنَجَسٍ) من الحيوان الطاهر وقول الشارح من الآدمي ليس لإخراجها من غيره بل ليبيان أن  
مُقابِل الأصح فيها أقوى من غيره منه فيها من الآدمي كما يُعلم من تقريره له (في الأصح) أمّا  
الأوليان فأولى من المنى؛ لأنهما أقرب منه إلى الحيوانية وأما قول الإسنيوي شرطهما على  
طريقة الرافعي أن يكونا من الآدمي لِنَجَاسَةِ مني غيره عنده وهما أولى منه بالنجاسة وبذلك له  
جزء الرافعي بطهارة مني الآدمي وحكايته خلافاً قوياً في نجاستيهما منه اهـ. فمردود بأنهما  
أقرب إلى الحيوانية منه وهو أقرب إلى الدموية منهما وفيه نظر؛ لأن أصله المنى لم يُعارضها  
فيه ما يُطْلَها وأصلها عارضها عند مُقابِل الأصح القائل بِنَجَاسَتَيْهما ما أبطلها وهو أن العلقَة  
دَمٌ كالحيض والمُضغَة قطعة لحم فهي كميّة الآدمي النجسة على قول للشافعي فلهذا انصَح  
جزء الرافعي بطهارة المنى وحكايته الخلاف القوي في نجاستيهما لكن مع ذلك لا نجزم على  
طريقة الرافعي بما قاله الإسنيوي من تقييدهما بكونيهما من الآدمي بل ذلك مُحْتَمِلٌ لما ذَكَر  
ولإطلاق طهارتهما من الحيوان الطاهر نظراً إلى أقربييهما من الحيوانية ولا يُعارضه جزء  
الرافعي بطهارته وحكايته الخلاف في نجاستيهما؛ لأنه تابع في ذلك للأصحاب الناظرين لما  
ذَكَرته أن أصله المنى لم يُعارضها شيء بخلاف أصلتيهما وأما الأخيرة ولا فرق بين انفصالها  
وعُدِيه على المُعْتَمِدِ فلائها كالعرق.....

- قول (سني): (بِنَجَسٍ) يَفْتَحُ الجِيبَ مُغْنِي. ■ فَوَدَ: (من الحيوان) إلى المنى في النّهاية والمُنَى.  
■ فَوَدَ: (من الحيوان) (لَخ) أي ولو غير مأكول من آدمي أو غيره نهاية ومُنَى. ■ فَوَدَ: (الطاهر) خَرَجَ به  
التجسّ ككَلْبٍ ونحوه نهاية. ■ فَوَدَ: (فيها) أي الثلاث المذكورة في المنى حال من مُقابِل الأصح على  
مَذَقٍ سَيِّئَةٍ (من غيره) أي غير الآدمي حال من ضَمِيرِ فيها (أقوى منه) أي من مُقابِل الأصح خبر أن  
أي تلك الثلاث حال من ضَمِيرِ منه (من الآدمي) حال من ضَمِيرِ فيها. ■ فَوَدَ: (من تقريره) أي الشارح  
المُحَقِّق (لَهُ) أي لِمُقابِل الأصح. ■ فَوَدَ: (أما الأوليان) أي طهارة العلقَة والمُضغَة (فأولى من المنى) أي  
بالطهارة. ■ فَوَدَ: (شرطهما) يعني شرط طهارة الأولتين. ■ فَوَدَ: (أن يكونا) الأولى الثاين.  
■ فَوَدَ: (وهما) أي الأوليان من غير الآدمي (أولى منه) أي من مني غير الآدمي. ■ فَوَدَ: (وبذلك لَهُ) أي  
لِكُونِهِما أولى من المنى بالنجاسة. ■ فَوَدَ: (منه) أي الآدمي. ■ فَوَدَ: (وفيهِ نظر) أي في الردّ المذكور.  
■ فَوَدَ: (فيه) أي في الآدمي. ■ فَوَدَ: (بِنَجَاسَتَيْهما) أي العلقَة والمُضغَة من الآدمي. ■ فَوَدَ: (وهو) أي ما  
أبطلها. ■ فَوَدَ: (ولهذا) أي لأن أصله المنى لم يُعارضها شيء وأصله العلقَة والمُضغَة عارضها ما  
ذَكَر. ■ فَوَدَ: (مع ذَلِكَ) أي التّظَرُّ المذكور. ■ فَوَدَ: (بَلْ ذَلِكَ) أي قول المِتهاج وليست العلقَة والمُضغَة  
بِنَجَسٍ وقوله لما ذَكَرَ أي الإسنيوي من التّقييد المذكور وقوله ولا يُعارضه أي احتمال الإطلاقي وقوله  
أي لآلته تابع أي الرّافعي (في ذَلِكَ) أي فيما ذَكَر من الجزم والحكاية المذكورين. ■ فَوَدَ: (وأما الأخيرة)  
أي رطوبة الفرج.



وتولدها من محل النجاسة غير متيقن خلافاً لمن زعمه فلا يُنظر إليه ويفرضه فضرورة وصول ذكر المجاميع والبيض والولد لمحلها أو جئت طهارتها حتى لا يتنجس ذكره بها.....

• **قود:** (وتولدها من محل النجاسة إلخ) قال في شرح العباب بعد كلام طويل، والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة؛ لأنها حبيطة رطوبة جوفية والرطوبة الجوفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها، وهو مخالف لقوله السابق هنا وهي ماء أبيض متردد بين المذي والعرق يخرج إلخ سم. • **قود:** (وفرضه إلخ) محل تأمل؛ لأن غاية ما يقتضيه الضرورة العفو لشمقة الاحتراز عنه مع كثرة الاحتياج إليه لا الطهارة بصرياً وسم، وقد يمنع بما تقدم من طهارة الطعام الخارج وطهارة البلمم التازل من أقصى الحلق للضرورة. • **قود:** (فضرورة) إلى قوله وإن قلنا في النهاية والمفني. • **قود:** (حتى لا يتنجس ذكره إلخ) هذا ظاهر في شمول الرطوبة الطاهرة للخارج مما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر مجاوز في الدخول ما يجب غسله، وقد يقال الولد خارج من الجوف الذي لا كلام في نجاسة ما فيه سم.

• **قود:** (وتولدها من محل النجاسة غير متيقن) قال في شرح العباب بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة؛ لأنها حبيطة رطوبة جوفية والرطوبة الجوفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها، وهو مخالف لقوله السابق هنا وهي ماء أبيض إلخ، ثم قال فيه قيل ومحل الخلاف أيضاً في رطوبة الفرج قبل البلوغ بالحيض والآن فهي نجسة لما يلاقيها من الدم في الباطن فتنجس به ويرد وإن حكى عن ابن دقي العبد بأنه مخالف لإكلاهم والمفني أما الأول فظاهر. وأما الثاني فلأنه إن أريد الحكم بنجاستها في حال الحيض فظاهر كما مر أخذه من كلام الأذرعى وإن أريد الإطلاق كان غير صحيح؛ لأنه لا حيض حتى يتنجس أو وجوده في الجوف فكذلك إذ لا عبرة بالملاقاة فيه كما يأتي، ثم قال في قول العباب نعم إن انفصلت رطوبة فرجها فتنجس ما نصه بأن خرجت من جوفها ولو إلى داخله الذي يجب غسله خلافاً لما توهمه عبارته كغيره فالانفصال ليس بشرط إذ الرطوبة الخارجة من الجوف طاهرة وإن انفصلت كما اقتضاه إطلائهم اه. ثم قال وتردد ابن العباد في طهارة القصة البيضاء وهي التي تخرج عقب انقطاع الحيض والظاهر أنه إن تحقق خروجها من باطن الفرج أو أنها نحو دم متجمد فتنجس ولا تطاهرة اه، ولا يخفى إشكال الحكم بعدم نجاسة ذكر المجاميع بعد وجود الحيض وإن انقطع واعتُسلت؛ لأن المحل الذي وصل إليه تنجس بدم الحيض وملاقاة الذكر له ملاقاته شيء من الظاهر وهو لا يمنع التنجس وإن حكمنا بعدم التنجس بالملاقاة في الباطن فليتأمل. • **قود:** (فضرورة إلخ) قد يقال: هذه الضرورة لا تقتضي الطهارة لإكفاية العفو عنها. • **قود:** (حتى لا يتنجس إلخ) قد يقال الولد خارج من الجوف الذي لا كلام في نجاسة ما فيه. • **قود:** (حتى لا يتنجس ذكره) هذا ظاهر في شمول الرطوبة الطاهرة للخارج مما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر مجاوز في الدخول ما يجب غسله.



كالبيض والوليد ومن ثم قال في المجموع في موضع لا يجب غسل المولود إجماعاً وإن قلنا بنجاسة الرطوبة. وبحث البلقيني أن رطوبة ثقبية بول المرأة نجسة قطعاً إن كان أصلها من الخارج وكذا إن شك؛ لأن الأصل في مثل هذه النجاسة إلا ما تحقق استثنائه وكذا رطوبة فرج الحيوان الطاهر فإنه مخزج البول وكذا رطوبة الذئب قال وقضية كلام البيهقي الحزم بطهارة رطوبة باطن الذكر أي وضوح به جمع ولا شك أن مخزجي المنى والبول يجتمعان في ثقبه فإن كان البلل من مجرى المنى فطاهر أو من مجرى البول أو شك فتجسأه. وما ذكره ظاهر إلا في مسألة فرج الحيوان لما مر فيه وإلا في مسألة الشك فالذي يشبهه فيه في الجميع الطهارة ودعواه الأصل السابق متنوعة؛ لأن تلك الرطوبة مشابهة للمرق كما عليم مما مر فلا نحكم بنجاستها إلا إن عليم اختلاطها بنجس.

• فؤد: (كالبيض والوليد إلخ) وقيد في شرح العباب عدم وجوب غسل الوليد بالمتفصل في حياة أمه ثم قال: أما الولد المتفصل بعد موت أمه فثبته طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا في المجموع اه. وفي شرح الروض وظاهر أن محل عدم وجوب غسل البيضة والوليد إذا لم يكن معهما رطوبة نجسة انتهى سم. • فؤد: (لا يجب غسل المولود) أي لطهارته بدليل تفرع كلام المجموع على قوله حتى لا يتجسس إلخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا إلخ إلا أن يجاب بأنه لا أثر للثلاثي بين الباطنين في الباطن أو أنه غفي عن ملاقاته لها سم، وقد يجاب بأن شدة الضرورة اقتضت الطهارة كما مر عنه في الطعام الخارج والبلغم التازل عن أقصى الحلق. • فؤد: (من الخارج) أي مما خرج من الباطن وقال الكزدي أي من البول اه. • فؤد: (فلانة) أي الفرج. • فؤد: (قال) أي البلقيني. • فؤد: (في ثقبه) أي ثقب الذكر. • فؤد: (اه) أي بحث البلقيني كزدي. • فؤد: (لما مر إلخ) أي من قوله فلائها كالمرق إلخ. • فؤد: (فالذي يشبهه فيه) أي في الشك. • فؤد: (في الجميع) أي في رطوبة ثقبية بول المرأة ورطوبة باطن الذكر بصرى أي فيما لو شك في واحدة منهما هل أصلها من الخارج أم لا. • فؤد: (السابق) أي في قوله؛ لأن الأصل في مثل إلخ. • فؤد: (كما مر) أي في قوله فلائها كالمرق إلخ. • فؤد: (إلا إن عليم اختلاطها بنجس) يؤخذ منه أنه إذا عليم ملاقة بدون اختلاط فطاهر وجهه ما

• فؤد: (لا يجب غسل المولود) قد يشكّل مع قوله وإن قلنا إلخ إلا أن يجاب بأنه لا أثر للثلاثي بين الباطنين في الباطن أو أنه غفي عن ملاقاته لها. • فؤد: (لا يجب غسل المولود) أي لطهارته بدليل تفرع كلام المجموع على قوله حتى لا يتجسس إلخ، لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا إلخ وقيد في شرح العباب عدم وجوب غسل الوليد المتفصل في حياة أمه. ثم قال أما الولد المتفصل حياً بعد موت أمه فثبته طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا في المجموع اه. وفي شرح الروض وظاهر أن محله أي محل عدم وجوب غسل البيضة والوليد إذا لم يكن معهما رطوبة نجسة اه. • فؤد: (لما مر فيه) لكن يحتاج إلى دفع استدلاله بأنه مخزج البول اللهم إلا أن يدفع بأن ملاقة الباطنين في الباطن لا تؤثر

(ولا يظهر نجس العين) بفعل لأنه إنما شُرِعَ لإزالة ما طرأ على العين ولا استحالة إلى نحو بلع؛ لأن حقيقة الاستحالة هنا أن يبقى الشيء بحالِهِ وإنما تغيّرت صفاته فقط لكن يستثنى من هذا شيان لا ثالث لهما في الحقيقة للنص عليهما ولعموم الاحتياج بل الاضطرار إليهما ومن ثم قال (لا غمراً) ولو غير مُحترمة وأراد بها هنا مطلق المسكر ولو من نحو زبيب وتمبر وخب لتصريجه كالأصحاب في باتي الربا والسلم يجعل تلك المستلزم لإظهارها على أن أهل الأثر ومالك وأحمد على وصفه بذلك كما هو قول للشافعي (تخللت) بنفسها من غير مصاحبة عين أجنبيّة لها لأن علّة النجاسة والتحريم الإسكاز، وقد زال ولجل اتخاذ الخل إجماعاً وهو مسبوق بالتخمر قيل إلا في ثلاث صور فلو لم يظهر.....

مر أن الملاقاة في باطنين لا تضر فتدبر بصري. □ فود: (بفسل) إلى قوله ولا يرد في النهاية إلا قوله قبل وكذا في المغني إلا قوله لتصريجه إلى المتن. □ فود: (ولا استحالة إلى نحو بلع) كناية وقمت في ملاحه فصارت ملحاً أو أخرقت فصارت رماداً نهاية ومغني. □ فود: (وإنما تغيّرت صفاته) بأن يتقلب من صفة إلى صفة أخرى. □ فود: (وبين ثم) المشار إليه قوله لكن يستثنى من هذا إلخ. □ فود: (ولو غير مُحترمة) والمُحترمة هي التي عُصرت لا بقصد الخمرية بأن عُصرت بقصد الخلّة أو لا بقصد شيء، وغير المُحترمة هي التي عُصرت بقصد الخمرية ويجب إراقتها حيثي قبل التخلل وتغيّر الحكم بتغيّر القصد بعد وهذا التفصيل في التي عُصرها المسلم. وأما التي عُصرها الكافر فهي مُحترمة مطلقاً شيئاً وبغيره. □ فود: (يجل تلك) يعني جلّ تبع خلاياها والسلم فيها. □ فود: (على أن أهل الأثر إلخ) عبارة شرج الباب أي والنهاية ظاهر كلامه تعارضهما أي الخمر والتبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الأثرين لكن في تهذيب الأسماء واللغات عن الشافعي ومالك وأحمد وأهل الأثر أنها اسم لكل مسكر اهـ. □ فود: (على وصفه بذلك) أي جروا على تسمية كل مسكر بالخمر حقيقة وفي المسألة قولان هل الخمر حقيقة في المختصرة من المنب مجاز في غيرها أو حقيقة في كل مسكر زبيدي.

□ فود: (كما هو إلخ) أي كون الخمر حقيقة في مطلق المسكر. □ فود: (تخللت) أي صارت خلاً. □ فود: (والتحريم) استطرادي. □ فود: (قيل إلخ) عبارة الخطيب قال الحليمي قد يصير العصير خلاً من غير تخمر في ثلاث صور إحداها أن يُصب في الدن المعتن بالخل، ثانيها أن يُصب الخل في العصير فيصير بمخالطه خلاً من غير تخمر لكن محله كما علم مما مر أن لا يكون العصير غالياً، ثالثها

إلا أن قضية ذلك تأثير الملاقاة في ظاهر الفرج ولا مانع من التزايه. □ فود: (على أن أهل الأثر إلخ) عبارة شرج الباب ظاهر كلامه تعارضهما أي الخمر والتبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الأثرين في الأثرية إلى أن قال لكن في تهذيب الأسماء واللغات عن الشافعي ومالك وأحمد وأهل الأثر أنها اسم لكل مسكر اهـ.

لَتَعَذَّرَ اتِّخَاذُهُ وَلَا يَرُدُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ تَخَلُّلُ مَا وَقَعَ فِيهِ خَمْرٌ أَوْ عَظْمٌ نَجِسٌ ثُمَّ نَزَعَ قَبْلَ تَخَلُّلِهِ لِأَنَّ مَانِعَ الطَّهَارَةِ هُنَا تَنْجِيسُهُ لَا كَوْنُهُ خَمْرًا.  
(تَبْيِيهِ) الْمُسْتَشْنَى إِنَّمَا هُوَ الْخَمْرُ بِقَيْدِ التَّخَلُّلِ لَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَاذْفَعْ مَا قِيلَ فِي عِبَارَتِهِ

أَنْ تُجَرَّدَ حَبَاتُ الْعِنَبِ مِنْ عَنَاقِيدِهِ وَيُغْلَى بِهَا الدَّنُّ وَيُطَيَّنَ رَأْسُهُ اهـ. وَجَزَمَ شَيْخُنَا بِذَلِكَ بَلَا عَزْوٍ وَكَذَا يَجْزِمُ بِهِ الشَّارِحُ فِي التَّبْيِيهِ الثَّانِي. هـ فَوَدَّ: (لِتَعَذَّرَ اتِّخَاذُهُ) أَيِ انْظُرْهُ مَعَ الْإِلْخِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ غَالِيًا سَمَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَإِلَّا الْمَصِيرَ لَا يَتَخَلَّلُ إِلَّا بَعْدَ التَّخْمُرِ غَالِيًا فَلَوْ لَمْ تُقَلِّ بِالطَّهَارَةِ لَرُبَّمَا تَعَذَّرَ الْخَلُّ وَهُوَ خِلَالُ إِجْمَاعًا وَلَوْ بَقِيَ فِي قَعْرِ الْإِنَاءِ دُرْدِي خَمْرٍ فَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ أَنَّهُ يَطْهَرُ تَبَعًا لِلْإِنَاءِ سِوَاهُ اسْتَحْجَرِ أَمْ لَا كَمَا يَطْهَرُ بَاطِنُ جَوْفِ الدَّنِّ بَلْ هَذَا أَوَّلَى اهـ. هـ فَوَدَّ: (عَلَى إِطْلَاقِهِ) أَيِ الْمُسْتَشْنَى.

هـ فَوَدَّ: (تَخَلَّلُ مَا وَقَعَ فِيهِ خَمْرٌ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ عَلَى الْخَمْرِ خَمْرٌ ثُمَّ تَخَلَّلَتْ لَمْ تَطْهَرْ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَنْتَبِهُ أَنَّهَا تَطْهَرُ وَيَدُلُّ لَهُ مَا يَأْتِي عَنِ الْبُغْوِيِّ فِيمَا لَوْ ازْتَفَعَتْ بِفِعْلِ فَاعِلٍ ثُمَّ غَمَرَ الْمُرْتَفِعُ قَبْلَ الْجَفَافِ بِخَمْرٍ أُخْرَى بَلْ لَبَّدَ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ عَلَى الْخَمْرِ نَبِيذٌ ثُمَّ تَخَلَّلَتْ طَهَّرَتْ لِلْمُجَاسَّةِ فِي الْجُمْلَةِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَابْنِ الْعِمَادِ وَاحْتَرَزَ الشَّيْخَانِ بِفَرْضِهِمَا التَّفْصِيلَ الْآتِي فِي طَرَحِ الْمَصِيرِ عَلَى خَلِّ عَمَّا لَوْ طَرَحَ خَمْرٌ فَوْقَ خَمْرٍ فَأَنَّهَا تَطْهَرُ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَمْرُ مِنْ جَنْبِهَا فَتَطْهَرُ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهَا كَمَا إِذَا صُبَّ التَّبِيدُ عَلَى الْخَمْرِ فَلَا تَطْهَرُ اهـ سَمَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُدْفَعَ النَّظَرُ بِإِزْجَاعِ ثُمَّ نَزَعَ إِلَى خَمْرٍ أَيْضًا وَقَوْلُهُ لَمْ تَطْهَرُ أَيِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ وَقَوْلُهُ مَا يَأْتِي عَنِ الْبُغْوِيِّ الْإِلْخِ اغْتَمَدَهُ الْأَسْنَى وَالشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَالنَّهَايَةُ وَشَيْخُنَا وَالبَجِيرِيُّ وَكَذَا اغْتَمَدَهُ الْخَطِيبُ إِلَّا فِي قَيْدِ قَبْلِ الْجَفَافِ فَقَالَ لَوْ بَعْدَ جَفَافِهِ خِلَافًا لِلْبُغْوِيِّ فِي تَقْيِيدِهِ بِقَبْلِ الْجَفَافِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (الْمُسْتَشْنَى إِنَّمَا هُوَ الْإِلْخُ) قَدْ يُقَالُ بَلِ الْمُسْتَشْنَى الْخَمْرُ مِنْ حَيْثُ هِيَ؛ لِأَنَّ مَعْنَى وَلَا يَطْهَرُ الْإِلْخُ لَا يَصِيرُ طَاهِرًا أَوْ لَا يَقْبَلُ الطَّهَارَةَ وَحَيْثُ

هـ فَوَدَّ: (لِتَعَذَّرَ اتِّخَاذُهُ) انْظُرْهُ مَعَ الْإِلْخِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ غَالِيًا. هـ فَوَدَّ: (تَخَلَّلُ مَا وَقَعَ فِيهِ خَمْرٌ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ عَلَى الْخَمْرِ خَمْرٌ ثُمَّ تَخَلَّلَتْ لَمْ تَطْهَرْ وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلْ يَنْتَبِهُ أَنَّهَا تَطْهَرُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي عَنِ الْبُغْوِيِّ فِيمَا لَوْ ازْتَفَعَتْ بِفِعْلِ فَاعِلٍ ثُمَّ غَمَرَ الْمُرْتَفِعُ قَبْلَ الْجَفَافِ بِخَمْرٍ أُخْرَى، بَلْ لَا يَبْعُدُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ عَلَى الْخَمْرِ نَبِيذٌ ثُمَّ تَخَلَّلَتْ طَهَّرَتْ لِلْمُجَاسَّةِ فِي الْجُمْلَةِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَابْنِ الْعِمَادِ وَاحْتَرَزَ الشَّيْخَانِ بِفَرْضِهِمَا التَّفْصِيلَ الْآتِي فِي طَرَحِ الْمَصِيرِ عَلَى خَلِّ عَمَّا لَوْ طَرَحَ خَمْرٌ فَوْقَ خَمْرٍ فَأَنَّهَا تَطْهَرُ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَمْرُ مِنْ جَنْبِهَا فَتَطْهَرُ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهَا كَمَا إِذَا صُبَّ التَّبِيدُ عَلَى الْخَمْرِ فَلَا تَطْهَرُ اهـ.

(فَرَعَ): فِي شَرْحِ م ر لَوْ بَقِيَ فِي قَعْرِ الْإِنَاءِ دُرْدِي خَمْرٍ فَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ أَنَّهُ يَطْهَرُ تَبَعًا لِلْإِنَاءِ سِوَاهُ اسْتَحْجَرِ أَمْ لَا كَمَا يَطْهَرُ بَاطِنُ جَوْفِ الدَّنِّ، بَلْ هَذَا أَوَّلَى وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَيْضًا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَصِيرِ بَيْنَ الْمُتَّخِذِ مِنْ نَوْعٍ وَاجِدٍ وَغَيْرِهِ فَلَوْ جَمَلَ فِيهِ عَسَلًا أَوْ سُكْرًا أَوْ اتَّخَذَهُ مِنْ نَحْوِ عِنَبٍ وَرَمَانٍ أَوْ بُرٍّ وَزَيْبٍ طَهَّرَ بِإِغْلَاظِهِ خَلًّا وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْعِمَادِ وَلَيْسَ فِيهِ تَخْلِيلٌ بِمَصَاحِبَةٍ عَيْنٍ؛ لِأَنَّ نَفْسَ

تساهل؛ لأن الطهر للخل لا للخمر ويتفرغ على سبيل الخل بالتخمر الجث في أثب طالق إن تخمر هذا المصير فتحلل ولم يعلم تخمره نظراً للغالب أو المطرد (وكذا إن ثقلت من شمس إلى ظل وعكسه فتطهر (في الأصح) إذ لا عين (فإن خللت بطرح شيء) كملح أو وقع فيها بلا طرح وبقي إلى تحللها وإن لم يكن له أثر في التحلل أو نزع، وقد انفصل منه شيء أو كان نجساً وإن نزع فوراً كما مؤ نعم يستثنى نحو حبات المناقيد ومما يمسح التتقي منه كما يصرح

فالذي يصير طاهراً أو يقبل الطهارة إنما هو الخمر لا الخل إذ هو بالنسبة إليه تخلص الحاصل بصري عبارة سم قد يقال الخل هو الخمر؛ لأن العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فيصح أن الخمر أي عينها طهرت اهـ. فود: (نظراً إلخ) متعلق بقوله يتفرغ وقوله للغالب أي إذا صبح الاستثناء المذكور وهو الذي جرى عليه الثبابة والخطيب وغيرهما وسيجزم الشارح به آتفاً في التثنية الثاني وقوله أو المطرد أي لو لم يصب ذلك الاستثناء.

فوق (سلي): (وكذا إن ثقلت من شمس إلخ) أو من دن إلى آخر أو فتح رأسه للهواء سواء أقيد بكل منهما التحلل أم لا بخلاف ما لو أخرجت منه ثم صب فيه عصير فتخمر ثم تحلل ثم غني زاد الثبابة وكذا لو صب عصير في دن متنجس أو كان المصير متنجساً اهـ وهل هذا النقل حرام أو مكروه والراجع الكراهة شيخنا وبجبرمي. فود: (فتطهر) أي إذا لم يحصل بذلك هبوط للخمر عما كانت عليه أو لا وإلا تنجست لاتصالها بموضع الدن التجس بسبب الهبوط بجبرمي.

فوق (سلي): (بطرح شيء) أي ليس من جنسها أما التي من جنسها فلا تصرف فلو صب على الخمر خمر آخر أو تبيد طهر الجميع على المقتضى زيادي اهـ بجبرمي. فود: (كملح) أي ويصل وخبر حار ولو قبل التخمر ثم غني ونهاية. فود: (أو وقع) إلى قوله كما يصرح في الثبابة والمغني. فود: (أو وقع فيها إلخ) وليس منه فيما يظهر الدود المتولد من المصير فلا يفرع ش وأقره البجبرمي. فود: (وإن لم يكن له أثر في التحلل) مقتضى هذه الغاية أن باء بطرح بمعنى مع لا للسببية ثم رأيت في البجبرمي عن ع ش ما نصه والباء بمعنى مع لا سببية؛ لأنه حينئذ يفيد قصر الحكم على عين تؤثر التحلل عادة اهـ.

فود: (وقد انفصل منه إلخ) أي أو مبطت الخمر بزعجها قليوب اهـ قال ع ش بقي ما لو كان من شأنه التحلل ثم أخبره مضموم بأنه لم يتحلل منه شيء هل يظهر أم لا فيه نظر والأقرب الأول؛ لأن هذا ليس بما أقام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل مما بئى فيه الحكم على ظاهر الحال من التحلل من العين وبإخبار المضموم قطع بانتهاء ذلك فوجب الحكم بطهارته بالتحلل اهـ. فود: (كما م) أي قبل التثنية. فود: (أو كان نجساً إلخ) كالتنجس بالعين المناقيد وحباتها إذا تخمرت في الدن ثم تحللت

المسل أو البر ونحوهما يتخمر كما رواه أبو داود وكذلك السكر فلم يصب الخمر عين أخرى اهـ.

فود: (لأن الطهر للخل لا للخمر) قد يقال الخل هو الخمر؛ لأن العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فيصح أن يقال إن الخمر أي عينها طهرت اهـ. فود: (فإن خللت بطرح شيء) عبارة الروض لا

به كلام المجموع وجري عليه جمع مُتَقَدِّمُونَ وَمُتَأَخَّرُونَ خلافاً لآخرين وإن أولوا كلام المجموع وبنوا كلام غيره على ضعيف إذ لا ملجئ لهم إلى ذلك وكذا ما احتج به إليه لعصر بابس أو استقصاء عصر رطب؛ لأنه من ضرورته (فلا) تطهر ويحرم ثم تعد ذلك ليحبر مسلم وأنه سئل عن الخمر تتخذ خلا فقال لا، وعلته تنجس المطروح بالملاقاة فينجس الخل،

نهاية قال ع ش عن سم إن في شرح الرزوي ما يخالفه اه. وقال الزبيدي مراد م ر به الرد على الشهاب ابن حجر في شرح الإرشاد اه. وفي بعض الهوامش ما نصه قال القاضي والبيهقي لو أدخل العنب مع العناقيد في الدن وصار خلا حل قال ابن العباد لأن حبات العنب ليست بعين أجنبية وكذا عراجيه والورق الذي لا يستغنى عنه غالباً وقال الغزالي الثقة من الحبات والعناقيد لم يوجبها أحد وهذا كله صريح واضح في المسألة فلا يبدل عنه، وإن قال العباب ونسبه النهاية ومثله أي المتنجس بالعين العناقيد وحباتها إذا تخمرت في الدن ثم تخللت فإنه تبع فيه شرح البهجة التابع للجلال البلقيني في جواب سؤال، وقد أطال شارحه ابن حجر في الرد عليه فراجعه وعبارة في الإمداد ويستثنى العناقيد وحباتها فلا يضر مصاحبتها للخمر إذا تخللت كما أفهمه كلام المجموع وصرح به الإمام كالقاضي والبيهقي وجزم به البلقيني ومنى عليه الأتوار ونوى الرطب كحبات العناقيد انتهت وعبارة الكردي على شرح بأفضل ويغني عن حبات العناقيد ونوى الثمر وقيله وسمار يخ العناقيد على المنقول كما أوضحته في بعض الفتاوى خلافاً لشيخ الإسلام والخطيب والزلمي وغيرهم ووافقاً في ذلك للشارح اه. □ فود: (ما احتج الخ) لعله بالمد كما هو صريح تغيير غيره. □ فود: (ويحرم تعد ذلك) أي بخلاف الثقل من شمس إلى ظل وعكسه فلا يحرم كما بيته في شرح العباب سم أي بل يحرم شيخنا. □ فود: (تتخذ خلا) أي تعالج بشيء حتى نصير خلاً بجيرمي. □ فود: (وجلته) إلى قوله وفي معنى التخليل في المعنى إلا قوله كما لو قتل مورته. □ فود: (وجلته) أي عدم الطهارة.

مع عني قال في شرحه كحصاة وحبّة عنب تخمر جوفها اه. وكان صورة الحبة المذكورة إذا طرأت بخلاف ما لو بقيت في العصير ابتداءً فينبغي أن لا تضر إذا تخمرت ثم تخلل وظاهر أن ما في جوف هذه الحبة إذا تخلل طهر والحبة له الإلناء فينبغي طهارة جوفها تبعاً. □ فود: (يحرم تعد ذلك) أي بخلاف الثقل من شمس إلى ظل وعكسه فلا يحرم بما بيته في شرح العباب كما فيه، وظاهر الحديتين حرمة التخليل مطلقاً سواء كان بعين أم بنحو ثقل من شمس إلى ظل وجري عليه بعضهم، لكن يردّه كلام الشيخين في الزمان فإنه مصرّح بأن المحرم إنما هو التخليل بالعين لا بنحو الثقل من شمس إلى ظل وعبارة ثهما اتخاذ الخمر جائز بالإجماع ثم قالوا قوله الخمر بطرح العصير أو الملح أو الخبز الحار أو غيرها فيها حرام والخل الحاصل منها نجس لبعثتين: إحداهما: تحريم التخليل. والثانية: نجاسة المطروح بالملاقاة فتستبرأ نجاسة إذ لا مزيل لها إلخ ما أطال به عنهما وعن غيرهما وما يتعلق به، وقد يؤخذ من ذلك أنه لو طرح العين الطاهرة التي لا يتفصل عنها شيء بقصد نزعها قبل التخليل ثم نزعها لم

وقِيلَ لَأَنَّهُ اسْتَعَجَلَ إِلَى مَقْصُودِهِ بِفِعْلِ مُحْرَمٍ فَعُوقِبَ بِتَقْيِضِ قَصْدِهِ كَمَا لَوْ قَتَلَ مُؤَرِّثَهُ وَعَلَى هَذَا لَا تَطْهَرُ بِالنَّقْلِ السَّابِقِ وَهُوَ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ ثُمَّ يَطْهَرُ بِطَهَرِهَا طَرَفُهَا وَمَا ارْتَفَعَتْ إِلَيْهِ لَكِنْ يَغْيِرُ فِعْلُهُ نَبْعًا لَهَا وَفِي مَعْنَى تَحْلُلِ الْخَمْرِ انْقِلَابُ دَمِ الطَّيْبَةِ يَسْكًا وَنَحْوَهُ لَا دَمَ الْبَيْضَةِ فَرَحًا؛ لَأَنَّهُ بَانْقِلَابِهِ إِلَيْهِ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ طَاهِرٌ؛ لَأَنَّهُ أَصْلُ حَيَوَانٍ كَالْمَنْعِيِّ وَعِنْدَ عَدَمِ انْقِلَابِهِ إِنْ كَانَتْ عَنْ

• فُود: (لَأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي مَعْنَى التَّحْلُلِ فِي النِّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ مُحْرَمٌ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ قَتَلَ إِلَى يَطْهَرُ.

• فُود: (بِفِعْلِ مُحْرَمٍ) مَا وَجَّهَ ذِكْرَ الْحُرْمَةِ فِي بَيَانِ حِكْمَةِ النِّهْيِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ تَثْبُتْ إِلَّا بِهِ بِخِلَافِ مَنْعِ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ فَإِنَّ مَنْعَ الْقَتْلِ مَعْلُومٌ قَبْلَ ذَلِكَ بِغَيْرِ الدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى مَنْعِ الْإِزْثِ وَلَعَلَّ هَذَا وَجْهَ ضَعْفِ هَذِهِ الْعِلَّةِ الْمُتَرْتِبِ عَلَيْهِ ضَعْفُ الْمَنْعِيِّ عَلَيْهِ بِضَرْبٍ. • فُود: (وَعَلَى هَذَا) أَيِ التَّغْلِيلِ الثَّانِي.

• فُود: (بِالنَّقْلِ السَّابِقِ) أَيِ فِي الْمَنْعِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَيِ فِي النَّقْلِ السَّابِقِ. • فُود: (وَمَا ارْتَفَعَتْ إِلَيْهِ لَكِنْ الْخُ) بِخِلَافِ مَا لَوْ نَقَصَ مِنْ خَمْرِ الدَّنِّ بِأَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا أَوْ أُدْخِلَ فِيهِ شَيْءٌ فَارْتَفَعَتْ بِسَبَبِهِ ثُمَّ أُخْرِجَ فَعَادَتْ كَمَا كَانَتْ إِلَّا إِنْ صُبَّ عَلَيْهَا خَمْرٌ حَتَّى ارْتَفَعَتْ إِلَى الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ وَاعْتَبَرَ الْبَقْوِيُّ كَوْنَهُ قَبْلَ جَفَافِهِ وَاعْتَمَدَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَطْهَرُ الدَّنُّ نَبْعًا لَهَا وَإِنْ تَشَرَّبَ بِهَا أَوْ غَلَّتْ وَلَوْ اخْتَلَطَ عَصِيرٌ بِحَلٍّ مَغْلُوبٍ ضَرَّ أَوْ غَالِبٍ فَلَا فَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا فَكَذَلِكَ إِنْ أَخْبِرَ بِهِ عَدْلَانِ يَغْفِرَانِ مَا يَمْنَعُ التَّخْمُرَ وَعَدَمَهُ أَوْ عَدْلٌ وَاجِدٌ فِيمَا يَطْهَرُ أَمَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ خَيْرٌ أَوْ وَجَدَ وَشَكَّ فَلَا وَجْهَ إِدَارَةِ الْحُكْمِ عَلَى الْغَالِبِ حَيْثُ نِهَازَةٌ. وَفِي الْمَعْنَى مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا فِي تَقْيِيدِ الصَّبِّ بِقَبْلِ الْجَفَافِ وَتَقْيِيدِ الْمُسَاوَةِ بِمَا إِذَا أَخْبِرَ بِهِ عَدْلَانِ الْخُ قَالَ سَمِ إِنْ شَرَحَ الرُّوضُ نَقَلَ مَا قَالَهُ الْبَقْوِيُّ مِنَ التَّقْيِيدِ الْمَذْكُورِ وَأَقْرَأَهُ إِدَارَةُ الْحُكْمِ عَلَى الْغَالِبِ حَيْثُ اعْتَمَدَ أَهْلُ قَوْلِهِمْ رَإِ الْإِنْ صُبَّ عَلَيْهَا خَمْرٌ الْخُ أَيِ أَوْ نَبِيذٌ أَوْ سُكَّرٌ أَوْ عَسَلٌ أَوْ نَحْوُهَا كَمَا قَالَهُ الْقَلِيبِيُّ فَالْخَمْرُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ وَلَيْسَ فِيهِ تَحْلِيلٌ بِمُصَاحَبَةِ عَيْنٍ؛ لِأَنَّ الْعَسَلَ وَنَحْوَهُ يَتَخَمَّرُ مَدَابِغِي وَسَيَّاتِي عَنْ النِّهَايَةِ مَا يَفِيدُهُ. • فُود: (لَكِنْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ) أَيِ بَلِّ بِالْإِشْتِدَادِ وَالْغَلْبَانِ أَسْنَى وَخَطِيبٌ. • فُود: (نَبْعًا لَهَا) وَيَحْتَ فِي ذَلِكَ سَمٌ وَغَيْرُهُ بَأَنَّهُ كَانَ يَكْفِي أَنْ يُغْفَى عَنْهُ لِلضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَطَهَارَةِ الدَّنِّ فَإِنَّهُ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ الْإِسْتِحَالَةُ كَمَا لَا يُخْفِي شَيْخُنَا. • فُود: (وَنَحْوَهُ) لَعَلَّه بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى انْقِلَابِ الْخُ وَيُحْتَمَلُ جَرُّهُ عَطْفًا عَلَى دَمِ الطَّيْبَةِ يَسْكًا وَأَرَادَ بِنَحْوِهِ ضَرُورَةَ نَحْوِ الْمَيْتَةِ دَوْدًا عِبَارَةً الْمَعْنَى وَيَطْهَرُ كُلُّ نَجَسٍ اسْتِحَالَ حَيَوَانًا كَدَمٍ يَنْصُصُهُ اسْتِحَالَ فَرَحًا عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَتِهِ وَلَوْ كَانَ دَوْدٌ كُلِّبَ؛ لِأَنَّ لِلْحَيَاةِ أَثَرًا بَيِّنًا فِي دَفْعِ

يَحْرُمُ ذَلِكَ وَطَهَرُ الْخَلِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فُود: (لَكِنْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ) خَرَجَ مَا يَفْعَلُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ ارْتَفَعَتْ بِلَا غَلْبَانِ، بَلِّ بِفِعْلِ فَاعِلٍ قَالَ الْبَقْوِيُّ فِي فَتَاوِهِ فَلَا يَطْهَرُ الدَّنُّ إِذْ لَا ضَرُورَةَ وَكَذَا الْخَمْرُ لِاتِّصَالِهَا بِالْمُرْتَفِعِ التَّجَسُّسِ نَعَمْ لَوْ غَيَّرَ الْمُرْتَفِعُ قَبْلَ جَفَافِهِ بِخَمْرٍ أُخْرَى طَهَّرَتْ بِالتَّحْلُلِ أَهْلًا. مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى التَّقْيِيدَ بِالْجَفَافِ وَلَا يُخْفَى أَنَّ فِيمَا ذَكَرَهُ الْبَقْوِيُّ فِي خَمْرِ الْمُرْتَفِعِ ذَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ لَوْ صُبَّ عَلَى الْخَمْرِ خَمْرًا أُخْرَى مِنْ غَيْرِ ارْتِفَاعٍ لِلأَوَّلَى طَهَّرَتْ بِالتَّحْلُلِ وَهُوَ الظَّاهِرُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

كَيْسٍ ذَكَرَ فَكَذَلِكَ لِصَلَاحِيهِ لِمَجِيءِ الْفَرْخِ مِنْهُ وَالْأَفْلَا وَبِهِ يَجْمَعُ بَيْنَ تَنَاقُضِ الْمُصَنَّفِ فِيهِ .  
(تَنْبِيْهٌ) يَكْثُرُ السُّؤَالُ عَنْ زَيْبٍ يُجْعَلُ مَعَهُ طَيْبٌ مُتَنَوِّعٌ وَيُنْقَعُ ثُمَّ يُصَفَّى فَتَصِيرُ رَائِحَتُهُ كَرَائِحَةِ  
الْخَمْرِ وَالَّذِي يُشَبِّهُ فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ الطَّيْبَ إِنْ كَانَ أَقْلُ مِنَ الزَّيْبِ تَنْجَسَ وَالْأَفْلَا وَلَا عِبْرَةَ  
بِالرَّائِحَةِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ أَلْقِيَ عَلَى غَصْبِرٍ خَلٌّ دُونَهُ أَوْ زَنْأًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ تَنْجَسَ؛ لِأَنَّهُ لِقِلَّةِ  
الْخَلِّ فِيهِ يَتَخَمَّرُ وَالْأَفْلَا لِأَنَّ الْأَصْلَ وَالظَّاهِرَ عَدَمُ التَّخَمُّرِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُمْ نَظَرُوا فِي هَذَا  
لِلْمِظْطَةِ حَتَّى لَوْ قَالَ خَبِيرٌ إِنْ شَاهَدَنَاهُ مِنْ حِينِ الْخَلْطِ فِي الْأَوَّلَى إِلَى التَّخَلُّلِ وَلَمْ يَشْتَدَّ وَلَا  
قَدَفَ بِالزَّبْدِ لَمْ يُلْتَفَتْ لِقَوْلِهِمَا وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ شَاهَدَنَاهُ اشْتَدَّ وَقَدَفَ بِالزَّبْدِ  
وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْأَشْتِدَادَ قَدْ بَخِيَ فَلَمْ يُنْظَرْ لِقَوْلِهِمَا فِي الْأَوَّلَى بِخِلَافٍ مَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُمَا  
أَخْبَرَا بِمُشَاهَدَةِ الْأَشْتِدَادِ فَلَمْ يُمَكِّنْ لِعِلَاقَةِ قَوْلِهِمَا إِلَّا إِنْ قُلْنَا إِنْ مَا نَيْطُ بِالْمِظْطَةِ لَا نَظَرَ لِتَخَلُّفِهِ فِي  
بَعْضِ أَفْرَادِهِ وَأَنَّ الْعَلَامَةَ لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهَا وَجُودُ مَا هِيَ عِلَامَةٌ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، فَحِينَئِذٍ

الْتِجَاسَةُ وَلِهَذَا تَطْرَأُ بِزَوَالِهَا؛ وَإِنَّ الدَّوَةَ مُتَوَلَّدَةً فِيهِ لَا مِنْهُ وَلَوْ صَارَ الزَّبْدُ الْمُخْتَلِطُ بِالثَّرَابِ عَلَى هَيْئَةِ  
الثَّرَابِ لَطَوَلَ الزَّمَانُ لَمْ يَظْهَرْ أَحَدٌ . هـ فَوَدُ: (لِصَلَاحِيَّتِهِ الْإِنْفِ) كَأَنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى عِنْدَ فَيُؤَافِقُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ  
الْهَيَاةِ مِنْ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى صَلَاحِيَّتِهِ لِلتَّخَلُّقِ وَالْأَفْدَعُوَى كُلِّيَّةُ الصَّلَاحِيَّةِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ عَنْ كَيْسٍ ذَكَرَ  
مَحَلَّ نَظَرٍ . هـ فَوَدُ: (تَنْبِيْهٌ يَكْثُرُ السُّؤَالُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْهَيَاةِ وَلَوْ جُعِلَ مَعَ نَحْوِ الزَّيْبِ طَيْبًا مُتَنَوِّعًا وَنُقِعَ ثُمَّ  
صُفِّيَ وَصَارَتْ رَائِحَتُهُ كَرَائِحَةِ الْخَمْرِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ إِنْ ذَلِكَ الطَّيْبُ إِنْ كَانَ أَقْلُ مِنَ الزَّيْبِ تَنْجَسَ  
وَالْأَفْلَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ أَلْقِيَ عَلَى غَصْبِرٍ خَلٌّ دُونَهُ تَنْجَسَ وَالْأَفْلَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَالظَّاهِرَ عَدَمُ  
التَّخَمُّرِ وَلَا عِبْرَةَ بِالرَّائِحَةِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافَهُ وَهُوَ أَوْجَهُ أَحَدٌ . أَقُولُ لَمْ يُبَيَّنْ أَنَّ خِلَافَهُ إِطْلَاقُ الطَّهَارَةِ أَوْ  
إِطْلَاقُ النِّجَاسَةِ لَكِنَّ الثَّانِي أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الطَّهَارَةِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ لِشُمُولِهِ مَا إِذَا قَلَّ الطَّيْبُ جِدًّا مَعَ  
الْقَطْعِ حِينَئِذٍ بِالتَّخَمُّرِ وَلَعَلَّ وَجْهَ اعْتِمَادِ إِطْلَاقِ النِّجَاسَةِ وَإِنْ كَثُرَ الطَّيْبُ وَقَلَّ الزَّيْبُ أَنَّ الطَّيْبَ لَيْسَ  
بِمَانِعٍ مِنَ التَّخَمُّرِ وَإِنْ كَثُرَ بِخِلَافِ الْخَلِّ مَعَ الْعَصِيرِ فَلْيَتَأَمَّلْ بِصُرِّيٍّ وَجَزَمَ بِالْأَوَّلِ الْأَجْمَعِيٍّ وَكَذَلِكَ شِ  
وَأَقْرَبُ الرَّشِيدِيَّ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ مَرَّ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ الْإِنْفِ وَهُوَ الطَّهَارَةُ مُطْلَقًا وَهُوَ مَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع شِ  
أَحَدٌ . وَيُؤَيِّدُهُ سَابِقُ كَلَامِ الْهَيَاةِ وَلَا جُفْهَ كَمَا يَظْهَرُ بِمُرَاجَعَتِهِ . هـ فَوَدُ: (مُتَنَوِّعٌ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ فِي الْحُكْمِ وَإِنَّمَا  
قَيِّدٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ لِكُونِهِ الْوَاقِعَ رَشِيدِيٍّ . هـ فَوَدُ: (وَالْأَفْلَا) أَيُّ بَانَ غَلَبَهُ الْخَلُّ أَوْ سَاوَاهُ  
خَطِيبٌ . هـ فَوَدُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيُّ مِنَ التَّحْلِيلِ بَانَ الْأَصْلُ الْإِنْفِ . هـ فَوَدُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيُّ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخَلُّ  
دُونَ الْعَصِيرِ . هـ فَوَدُ: (وَلَمْ يَشْتَدَّ الْإِنْفِ) الْأَسْبَكُ الْمَوَافِقُ لِتَطْيِيرِهِ الْآتِي إِسْقَاطُ الْوَاوِ . هـ فَوَدُ: (فِي  
الْأَخِيرَتَيْنِ) أَيُّ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخَلُّ أَكْثَرَ مِنَ الْعَصِيرِ أَوْ سَاوَاهُ . هـ فَوَدُ: (وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ) أَيُّ بَيْنَ الْأَوَّلَى  
وَبَيْنَ الْأَخِيرَتَيْنِ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع شِ أَيْضًا مَا يَفْتَضِي أَنَّهُ هُوَ الْأَقْرَبُ . هـ فَوَدُ: (بِخِلَافٍ مَا بَعْدَهَا) أَيُّ  
الْأَخِيرَتَيْنِ . هـ فَوَدُ: (فَحِينَئِذٍ) أَيُّ حِينَ إِذْ قُلْنَا إِنْ مَا نَيْطُ بِالْمِظْطَةِ الْإِنْفِ .

هـ فَوَدُ: (وَالَّذِي يُشَبِّهُ الْإِنْفِ) فِي شَرْحِ مَرَّ وَيُحْتَمَلُ خِلَافَهُ وَهُوَ أَوْجَهُ .

يُتَجَنَّبُ إِطْلَاقُهُمُ النِّجَاسَةَ وَالْحُرْمَةَ فِي الْأَوَّلَى وَعَدَمُهُمَا فِي الْآخِرَتَيْنِ وَظَاهِرُ أَنَّ الْخَلْقَ فِي كَلَامِهِمْ مِثَالٌ فَيَلْحَقُ بِهِ كُلُّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِمَّا لَا يَقْبَلُ التَّخَمُّرَ وَيَمْتَنِعُ مِنْ وُجُودِهِ إِنْ غَلَبَ أَوْ سَاوَى.

(تنبية آخر) اخْتَلَفَ فِي انْقِلَابِ الشَّيْءِ عَنْ حَقِيقَتِهِ كَالْتِحَاسِ إِلَى الذَّهَبِ فَقِيلَ نَقِمَ لِانْقِلَابِ الْعَصَا ثُعْبَانًا حَقِيقَةً بِدَلِيلٍ «فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْقَى» وَلَا لَبَطَلُ الْإِعْجَازِ وَلَا مَانِعٌ فِي الْقُدْرَةِ مِنْ تَوَجُّهِ الْأَمْرِ التَّكْوِينِيِّ إِلَى ذَلِكَ وَتَخْصِصِ الْإِرَادَةِ لَهُ، وَقِيلَ لَا لِأَنَّ قَلْبَ الْحَقَائِقِ مُحَالٌ وَالْقُدْرَةُ لَا تَتَقَلَّبُ بِهِ، وَالْحَقُّ الْأَوَّلُ بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى يَخْلُقُ بِذَلِكَ التَّحَاسُّ دَهْبًا عَلَى مَا هُوَ رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ أَوْ بَأَنَّهُ يَسْلُبُ عَنْ أَجْزَاءِ التَّحَاسُّ الْوَصْفَ الَّذِي صَارَ بِهِ تَحَاسًُّا وَيَخْلُقُ فِيهِ الْوَصْفَ الَّذِي يَصِيرُ بِهِ دَهْبًا عَلَى مَا هُوَ رَأْيُ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ تَجَانُّسِ الْجَوَاهِرِ وَاسْتِوَائِهَا فِي قَبُولِ الصُّفَاتِ، وَالْمُحَالُ إِنَّمَا هُوَ انْقِلَابُهُ دَهْبًا مَعَ كَوْنِهِ تَحَاسًُّا لَا مِتْنَاعَ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي الزَّمَنِ الْوَاحِدِ تَحَاسًُّا وَدَهْبًا، وَمَنْ ثَمَّ اتَّفَقَ اثْنَتُهُ التَّفْسِيرَ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْعَصَا بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْإِعْتِبَارَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَيَتَّيَنُّ مِنْهُ أَنَّ قَلْبَ مِثَالٍ وَقَعَ فِي مَمْلُوحَةٍ فَاسْتَحَالَ يَلْحَا أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى نِجَاسَتِهِ بَلْ وَعَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَيَقِّنٍ فَقِيلُوا بِالْأَصْلِ.

(تنبية آخر) كَثِيرًا مَا يُسْأَلُ عَنْ عِلْمِ الْكِيمِيَاءِ وَتَقْلِيمِهِ هَلْ يَحِلُّ أَوْ لَا وَلَمْ نَزَلْ أَحَدٌ كَلَامًا فِي ذَلِكَ وَظَاهِرُ أَنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى هَذَا الْخِلَافِ فَعَلَى الْأَوَّلِ مَنْ عِلِمَ الْعِلْمَ الْمُوَصِّلَ لِذَلِكَ الْقَلْبِ عَلِمًا يَقِينًا جَازَ لَهُ عَمَلُهُ وَتَعْلِيمُهُ إِذْ لَا مَحْذُورَ فِيهِ حِينَئِذٍ يَوْجِبُ وَمَا تُخَيَّلُ أَنَّهُ مِنْ هُنَاكَ سِرُّ الْقَدْرِ وَهُوَ لَا

• فُودُ: (مِنْ وَجُودِهِ) أَيْ التَّخَمُّرُ. • فُودُ: (فِي انْقِلَابِ الشَّيْءِ) أَيْ الْمُتَمَكِّنِ (عَنْ حَقِيقَتِهِ) أَيْ إِلَى حَقِيقَةٍ أُخْرَى. • فُودُ: (حَقِيقَةُ) أَيْ انْقِلَابًا حَقِيقًا. • فُودُ: (وَالْأَيُّ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَقِيقًا. • فُودُ: (إِلَى ذَلِكَ) أَيْ الْإِنْقِلَابِ. • فُودُ: (وَالْحَقُّ الْأَوَّلُ) أَيْ وَقَوْلُهُمْ قَلْبُ الْحَقَائِقِ مُحَالٌ مَفْرُوضٌ فِي حَقَائِقِ الْوَاجِبِ وَالْمُمَكِّنِ وَالْمُمْتَنِعِ وَالْمُرَادُ اسْتِحَالَةُ قَلْبِ الْوَاجِبِ مُمَكِّنًا أَوْ مُمْتَنِعًا وَعَكْسُ ذَلِكَ. • فُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ لِأَجْلِ أَنَّ الْحَقَّ هُوَ الْأَوَّلُ. • فُودُ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيْ مِنَ الْإِنْقِلَابِ حَقِيقَةً. • فُودُ: (وَيَتَّيَنُّ مِنْهُمَا) وَهُوَ انْقِلَابُ الصِّفَةِ فَقَطْ. • فُودُ: (إِنَّهُ بَاقٍ عَلَى نِجَاسَتِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ مُسِيخٌ آدَمِيٌّ كَلَبًا فَهُوَ عَلَى طَهَارَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • فُودُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) وَهُوَ الْإِبْدَالُ ذَاتًا وَصِفَةً. • فُودُ: (أَنَّهُ يَنْبَنِي) أَيْ الْخِلَافُ فِي تَعْلَمِ الْكِيمِيَاءِ وَالْعَمَلِ بِهِ (عَلَى هَذَا الْخِلَافِ) أَيْ فِي انْقِلَابِ الشَّيْءِ عَنْ حَقِيقَتِهِ (فَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيْ جَوَازِ الْإِنْقِلَابِ. • فُودُ: (جَازَ لَهُ عَمَلُهُ) يَغْنِي الْعَمَلُ بِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَ لَا يُسَمَّى الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بِذَلِكَ التَّأْوِيلِ يَظْهَرُ حَمْلُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ. • فُودُ: (أَنَّهُ) الْعَمَلُ بِعِلْمِ الْكِيمِيَاءِ وَتَعْلِيمِهِ. • فُودُ: (وَهُوَ الْخَلْقُ) أَيْ سِرُّ الْقَدْرِ.

• فُودُ: (أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى نِجَاسَتِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ مُسِيخٌ آدَمِيٌّ كَلَبًا فَهُوَ عَلَى طَهَارَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.



يجوز إفساؤه كما في تفسير البيضاوي في ﴿يَلْغُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ١٧] فيزُد بِمَنْعِ أَنْ هذا منه؛ لأن ما وُضِعَ له عِلْمٌ يُتَوَصَّلُ إليه به لا يُسَمَّى العملُ به هُتْكَاً لذلك وإنما الذي منه فعلُ الخضير عليه السلام في قَتْلِ الغَلامِ وفي بعضِ حواشي البيضاوي المُعْتَمَدَةِ هذا منه مَنْزَعٌ صَوْفِيٌّ وهو يُؤَيِّدُ ما ذَكَرْتَهُ أَنَّ الهُتْكَ إنما هو في نحوِ فَعِلِ الخضير عليه السلام بِمَا يَكْشِفُهُ اللهُ لِأَحْصَائِهِ مُوْهِبَةً إِلَهِيَّةً مِنْ غَيْرِ تَقْلَمٍ وَلَا اسْتِعْدَادٍ، وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي أَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْإِنْسَانُ ذَلِكَ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ وَكَانَ ذَلِكَ وَسِيلَةً لِلْفَيْشِ فَالْوَجْهَ الْحُرْمَةُ وَكَذَا تَطْهِيرُ نَحْوِ نُحَاسٍ حَتَّى يَقْبَلَ صَبْغًا أَوْ خَلْطًا؛ لِأَنَّهُ غَشَّ صِرْفٌ نَعْمَ إِنْ بَاعَهُ لِمَنْ يَعْلَمُهُ بِحَقِيقَتِهِ جَازٌ مَا لَمْ يَظُنَّ أَنَّهُ يَغْشُ بِهِ غَيْرَهُ.....

• قُودُ: (كَمَا فِي تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ) أَيِ إِنْ عِلْمُ الْكَيْمِيَاءِ وَتَعَلَّمَهُ مِنْ هُتْكَ سِرِّ الْقَدْرِ . قُودُ: (بِمَنْعِ أَنْ هَذَا) أَيِ الْعَمَلِ بِعِلْمِ الْكَيْمِيَاءِ وَتَعْلِيمِهِ (مِنْهُ) أَيِ مِنْ هُتْكَ سِرِّ الْقَدْرِ . قُودُ: (لِلْبَلْكَ) أَيِ لِسِرِّ الْقَدْرِ .  
• قُودُ: (قَتْلُ الْغَلامِ) مِنْ طَرِيقَةِ الْخَاصِّ لِلْعَامِّ . قُودُ: (هَذَا) أَيِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْكَيْمِيَاءِ مِنْ هُتْكَ سِرِّ الْقَدْرِ (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْبَيْضَاوِيِّ . (مَنْزَعٌ صَوْفِيٌّ) أَيِ مَشْرَبٌ صَوْفِيٌّ وَخِلَافُ التَّخْقِيقِ . قُودُ: (وَهُوَ) أَيِ مَا فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي . قُودُ: (بِمَا يَكْشِفُهُ اللهُ الْخُ) أَيِ مِنْ إظهارِ مَا يَكْشِفُهُ اللهُ وَالْعَمَلُ بِهِ .  
• قُودُ: (وَلَا اسْتِعْدَادٍ) مَا الدَّاعِي إِلَى نَهْيِ الْإِسْتِعْدَادِ مَعَ أَنَّ الصَّوْقِيَّةَ يَغْتَبِرُ وَهَ وَبَيِّنُونَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ .  
• قُودُ: (وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي) الْمُرَادُ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَبَيَّنَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُمُ الْقَوْلَ بِامْتِنَاعِ الْإِنْقِلَابِ السَّابِقِ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَقِيلَ لَا لَا الثَّانِي مِنَ الْإِعْْيَارَيْنِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ أَوْ بِأَنَّ يُسَلَّبَ الْخُ كَمَا فَهَمَّ سَمَ وَبَيَّنَّ عَلَيْهِ اغْتِرَاضَهُ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي الْخُ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا بِتَجَانُّسِ الْجَوَاهِرِ وَفَرَضْنَا أَنَّ خَاصِيَّةَ النُّحَاسِ سُلِّتْ وَحَصَلَ بِذَلِكَ خَاصِيَّةُ الذَّهَبِ فَهَذَا ذَهَبٌ حَقِيقَةٌ وَلَا فَرْقٌ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ حُصُولِ الذَّهَبِ بِهَذَا الطَّرِيقِ وَحُصُولِهِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ وَهُوَ إِعْدَامُ النُّحَاسِ وَخَلْقُ الذَّهَبِ بِذَلِكَ وَلَا غَشٌّ حَيْثِيذٌ فَلْيَتَأَمَّلْ  
اهـ . قُودُ: (ذَلِكَ) أَيِ عِلْمِ الْكَيْمِيَاءِ . قُودُ: (وَكَانَ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الرَّوَا . قُودُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْعَمَلِ بِالْكَيْمِيَاءِ . قُودُ: (فَالْوَجْهَ الْحُرْمَةُ) إِطْلَاقُ مَنَعِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِالثَّانِي مَحَلٌّ تَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ فِي التَّفْسِيرِ شَيْئًا مِنْ إِطْلَاقِ تَحْرِيمِ الْعِلْمِ الْمَجْرَدِ الْخَالِي عَنْ الْعَمَلِ وَأَنَّ فَرْضَ حُرْمَةِ الْعَمَلِ لِأَشْيَاعِهِ عَلَى نَحْوِ غَشٍّ لَا سِيَّما بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّ عِلْمَ ذَلِكَ لَا يَجْرُهُ إِلَى عَمَلِهِ وَكَانَ الْمُلْحَظُ فِيهِ أَيِ فِي إِطْلَاقِ الْمَنْعِ بِفَرْضِ تَسْلِيمِهِ حَسَمَ الْبَابِ بِصُرِّيٍّ وَهَذَا مِثْلُ مَا مَرَّ عَنْ سَمَ مِنْهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالثَّانِي ثَانِي الْإِعْْيَارَيْنِ لَا ثَانِي الْقَوْلَيْنِ الْمَرْجُوحِ ، وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ وَعَلَى فَرْضِ إِرَادَتِهِ فَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ مِنْ إِطْلَاقِ حُرْمَةِ تَعْلَمُهُ عَلَى الْقَوْلِ بِالثَّانِي ؛ لِأَنَّ شَأْنَ عِلْمِهِ أَنْ يَكُونَ وَسِيلَةً لِنَحْوِ غَشٍّ وَلَوْ بِتَعْلِيمِهِ لِغَيْرِهِ .  
• قُودُ: (إِنْ بَاغَهُ) أَيِ بَعْدَ نَحْوِ صَبْغِهِ كُرْدِيٍّ . وَظَاهِرٌ أَنَّ الْبَيْعَ لَيْسَ بِقَيْدٍ فِيمَنْتَهُ نَحْوُ الْهَبَةِ . قُودُ: (لِمَنْ يَعْلَمُهُ) مِنَ الْإِعْلَامِ . قُودُ: (جَازٌ الْخُ) فِيهِ تَوَقُّفٌ ؛ لِأَنَّ شَأْنَهُ أَنْ يَكُونَ وَسِيلَةً لِلْفَيْشِ بِتَدَاوُلِ الْأَيْدِي .

• قُودُ: (وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي) فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا بِتَجَانُّسِ الْجَوَاهِرِ وَفَرَضْنَا أَنَّ خَاصِيَّةَ النُّحَاسِ سُلِّتْ وَحَصَلَ بِذَلِكَ خَاصِيَّةُ الذَّهَبِ فَهَذَا ذَهَبٌ حَقِيقَةٌ وَلَا فَرْقٌ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ حُصُولِ الذَّهَبِ بِهَذَا الطَّرِيقِ وَحُصُولِهِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ وَهُوَ إِعْدَامُ النُّحَاسِ وَخَلْقُ الذَّهَبِ بِذَلِكَ وَلَا غَشٌّ حَيْثِيذٌ فَلْيَتَأَمَّلْ .

كَيْبَعِ الْعِنَبِ لِعَاصِرِ الْخَمْرِ وَتَحْيَلُ أَنَّ الصَّبْغَ الَّذِي لَا يَنْكَشِفُ مُلْحَقٌ بِقَلْبِ الْأَعْيَانِ فَايِدُ لِقَوْلِهِمْ ضَائِبُ الْغَيْشِ أَنَّ يَكُونُ فِيهِ وَصْفٌ لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ لَمْ يَرَعْ بِفِيهِ بِذَلِكَ الثَّمَنِ أَيْ وَلَا تَقْصِيرَ مِنَ الْمُشْتَرِي لِمَا يَأْتِي فِي رُجَاةِ ظَنِّهَا جَوْهَرَةً وَهَذَا لَا تَقْصِيرَ إِذْ يَمُزُّ الْأُطْلَاحُ عَلَى حَقِيقَةِ ذَلِكَ الْمَصْبُوغِ، فَإِنْ قُلْتَ صَرَّحُوا بِكَرَاهَةِ ضَرْبِ مِثْلِ سِكَّةِ الْإِمَامِ، وَظَاهِرُهُ جَلُّ ضَرْبِ مَغْشُوشٍ غَشَّهِ بِقَدَرِ غَيْشٍ مُضْرُوبِ الْإِمَامِ قُلْتَ هَذَا الظَّاهِرُ مُتَّجَهٌ إِذْ لَا مَحْذُورَ حِينَئِذٍ حَيْثُ كَانَ يُسَاوِيهِ غَيْشًا وَلَيُونَةً بِحَيْثُ لَا يَتَفَارَقُ ثَمَنُهُمَا.

(و) إِلَّا (جِلْدٌ نَجَسَ بِالصَّبْغِ) خَرَجَ بِهِ جِلْدُ الْمُغْلُظِ (فَيُطَهَّرُ بِدَبِغِهِ) وَائِدْبَاغِهِ وَآثَرُ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ (ظَاهِرُهُ) وَهُوَ مَا لَا قَاهِ الدُّبَاغُ (وَكَذَا بَاطِنُهُ) وَهُوَ مَا لَمْ يَلَاقِهِ مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ أَوْ مَا بَيْنَهُمَا (عَلَى الْمَشْهُورِ) لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ فِيهِ كَخَبَرِ «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ.....»

• فَوَدَّ: (كَيْبَعِ الْخَمْرِ الْغُ) رَاجِعٌ لِمَنْعِي بِالْمِيمِ. • فَوَدَّ: (فَايِدُ الْغُ) قَدْ يَمْنَعُ الْفَسَادَ وَدَلَالَةً مَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ تَصَوَّرَ تَجَانُّسَ الْجَوَاهِرِ وَائِسْلَابَ خَاصِيَةِ الثُّحَاسِ وَحُصُولَ خَاصِيَةِ الذَّهَبِ حَقِيقَةً رَغِبَ أَيْ فِي ذَلِكَ الْمَصْبُوغِ سَمَ وَفِيهِ تَنْظَرُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّبْغِ سَلْبُ الْخَاصِيَةِ وَانْقِلَابُهَا كَمَا هُوَ صَرِيحٌ جَعَلَ الشَّارِحَ كُلًّا مِنَ الصَّبْغِ وَالْخَلْطِ مُقَابِلًا لِلْكَيْمِيَاءِ. • فَوَدَّ: (وَظَاهِرُهُ جَلُّ الْغُ) قَدْ يُنَاقَشُ فِيهِ بَأَنَّ الْمُتَبَادَرَ الْمُثَابِلَةَ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ لَا مِنْ حَيْثُ الْمَادَّةُ قَالَهُ الْبَصْرِيُّ وَدَعَاؤُهُ التَّبَادُرُ الْمَذْكُورُ ظَاهِرُ الْمَنَعِ. • فَوَدَّ: (حَيْثُ كَانَ يُسَاوِيهِ الْغُ) يَنْتَبِهُ وَيَأْمَنُ فِتْنَةً ظُهُورَهُ.

• فَوَدَّ (سُي): (وَجِلْدُ الْغُ) أَيْ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَوْلِ الْمُتَنِي (نَجَسَ) بِتَثْلِيثِ الْجِيمِ لَكِنْ الصَّمُّ قَلِيلٌ يُجَيِّرُ مَيَّ.

• فَوَدَّ (سُي): (بِالصَّبْغِ) أَيْ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا فَيَشْمَلُ مَا لَوْ سَلَخَ جِلْدُ حَيَوَانٍ وَهُوَ حَيٌّ عَ شَرِّ وَجْهَيْنِ. • فَوَدَّ: (خَرَجَ بِهِ جِلْدُ الْمُغْلُظِ) أَيْ فَإِنَّهُ لَا يُطَهَّرُ بِالدُّبَاغِ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ فِي إِفَادَةِ الطَّهَارَةِ أَبْلَغُ مِنَ الدُّبِغِ وَالْحَيَاةُ لَا تُغَيِّدُ طَهَارَتَهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • فَوَدَّ: (وَائِدْبَاغِهِ) أَيْ وَلَوْ بِوَقُوعِهِ بِتَغْيِيهِ أَوْ بِإِلْقَائِهِ رِيحَ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَوْ بِإِلْقَائِهِ الدُّبَاغِ عَلَيْهِ وَلَوْ بِنَحْوِ رِيحِ نَهَايَةٍ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْغَالِبُ) أَوْ الْمُرَادُ بِالدُّبِغِ الْحَاصِلُ بِالْمُضْدَرِّ بَصْرِيٍّ. • فَوَدَّ: (مَا لَا قَاهِ الدُّبَاغُ) أَيْ مِنَ الْوَجْهَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا.

• فَوَدَّ (سُي): (وَكَذَا بَاطِنُهُ) وَيُؤْخَذُ مِنَ طَهَارَةِ بَاطِنِهِ بِهِ أَنَّهُ لَوْ نَفِثَ الشَّعْرُ بَعْدَ دَبِغِهِ صَارَ مَوْضِعَهُ مُتَجَسِّسًا يُطَهَّرُ بِغَسْلِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ نَهَايَةٍ وَمُغْنِي هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا كَثُرَ الشَّعْرُ، وَأَمَّا الشَّعْرُ الْقَلِيلُ فَيَنْتَبِهُ أَنْ يَجْرِيَ فِي مَنِيَّتِهِ بَعْدَ تَغْيِيهِ الْخِلَافُ الْآتِي فِي نَفْسِهِ مِنَ الطَّهَارَةِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَمَنْ وَافَقَهُ وَالْعَفْوُ عِنْدَ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • فَوَدَّ: (مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْغُ) الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا أَوْ مِمَّا بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ، وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ أَوْ لَمَنْحِ الْخُلُقُ فَقَطْ. • فَوَدَّ: (لِلْأَخْبَارِ) إِلَى قَوْلِهِ عُرْفًا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي

• فَوَدَّ: (فَايِدُ الْغُ) قَدْ يَمْنَعُ الْفَسَادَ وَدَلَالَةً مَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَيْهِ؛ أَنَّ مَنْ تَصَوَّرَ تَجَانُّسَ الْجَوَاهِرِ وَائِسْلَابَ خَاصِيَةِ الثُّحَاسِ وَحُصُولَ خَاصِيَةِ الذَّهَبِ حَقِيقَةً رَغِبَ. • فَوَدَّ: (مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ) الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ مِنْ

فقد طهره، ودعوى أَنَّ الدِّبَاغَ لَا يَصِلُ لِباطِنِهِ مَمْنُوعَةٌ بَلْ يُصِلُحُهُ بِوَاسِطَةِ الرُّطُوبَةِ فَيَجُوزُ نَيْفُهُ وَالصَّلَاةُ فِيهِ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الرُّطَبِ نَعَمْ يَحْرُمُ أَكْلُهُ مِنْ مَأْكُولٍ لَا يَنْتَقِلُهُ لَطَبُ الثِّيَابِ وَلَا يَطْهَرُ شَعْرُهُ إِذْ لَا يَتَأَثَّرُ بِالدِّبَاغِ لَكِنْ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ غَرْفًا فَيَطْهَرُ حَقِيقَةً تَبَعًا كَذَنُ الْخَمْرِ وَاخْتَارَ كَثِيرُونَ طَهَارَةَ جَمِيعِهِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ قَسَمُوا الْفِرَاءَ وَهِيَ مِنْ دِيبَاغِ الْمَجُوسِ وَذَبَحَهُمْ وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ بَلْ نَقَلَ جَمْعٌ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَجَعَ عَنْ تَنْجِيسِ شَعْرِ الْمُيْتَةِ وَصُوفِهَا وَبُجَابُ بِأَنَّ الرُّجُوعَ لَمْ يَصِحَّ وَالْإِخْتِيَارُ لَمْ يَتَضَحَّ؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالٍ فِعْلِيَّةٌ مُحْتَمِلَةٌ ذَبَحَ الْمَجُوسِ مِنْ حَيْثُ الْجِنْسُ وَهُوَ لَا يُؤْثَرُ إِلَّا إِنْ شُهِدَ فِي شَيْءٍ بِقِيَّتِهِ فَعَلَى مُدْعَى ذَلِكَ إِثْبَاتُهُ.....

إِلَّا قَوْلَهُ لَا يَنْتَقِلُهُ لَطَبُ الثِّيَابِ. □ فَوُدَّ: (فَقَدْ طَهَّرَ) بِفَتْحِ الْهَاءِ وَضَمِّهَا يُجَيَّرُ مِي. □ فَوُدَّ: (بِوَاسِطَةِ الرُّطُوبَةِ) أَيْ الْمَوْجُودَةِ فِي الْجِلْدِ أَصَالَةً أَوْ بِوَاسِطَةِ الْمَاءِ الْمَضْبُوبِ عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (لَا يَنْتَقِلُهُ لَطَبُ الثِّيَابِ) هَذَا التَّغْلِيلُ يَقْتَضِي حُرْمَةَ أَكْلِ جِلْدِ الْمَذَكَّاءِ إِذَا دُبِغَ بِضَرْبٍ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ تَغْلِيلَ حَيْثُ أَنَّ جِلْدَ الْمَذَكَّاءِ إِذَا دُبِغَ يَحِلُّ أَكْلُهُ مَعَ أَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى طَبَعِ الثِّيَابِ وَلَا يَرُدُّ مِنْهُ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ م ر لِخُرُوجِ حَيَوَانِهِ بِعَوْنِهِ عَنْ الْمَأْكُولِ اه. وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ م ر لِخُرُوجِ حَيَوَانِهِ الْخُ خَرَجَ بِهِ جِلْدُ الْمَذَكِّي وَإِنْ كَانَ مَذْبُوعًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُهُ اه. □ فَوُدَّ: (فَيَطْهَرُ الْخُ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَقَالَ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي أَنَّهُ نَجِسٌ يُعْفَى عَنْهُ اه. □ فَوُدَّ: (تَبَعًا لِلْخُ) أَيْ لِلْمَشَقَّةِ زِيَادِي. □ فَوُدَّ: (كَذَنُ الْخَمْرِ) كَذَا قَالَ الشَّيْخُ وَهُوَ مَحَلُّ وَقْفَةٍ إِذْ يُنْكَبُ الْفَرْقُ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالذَّنِّ بِأَنَّ الثَّانِي مَحَلُّ ضَرُورَةٍ إِذْ لَوْلَا الْحُكْمُ بِطَهَارَتِهِ لَمْ يُنْكَبَنَّ طَهَارَةُ خَلِّ أَضْلًا بِخِلَافِ الشَّعْرِ لَا ضَرُورَةَ إِلَى الْقَوْلِ بِطَهَارَتِهِ لِإِمْكَانِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ لَا مِنْ جِهَةِ الشَّعْرِ نِهَائِي. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر مَحَلُّ ضَرُورَةٍ قَدْ تَمَنَّعَ الضَّرُورَةُ بِأَنَّ يُقَالَ يُعْفَى عَنْ مُلَاقَاةِ الذَّنِّ لِلْخَلِّ مَعَ نَجَاسَةِ الذَّنِّ لِلضَّرُورَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ النَجَاسَةِ التَّنَجِيسُ فَالْفَرْقُ حَبِيبٌ فِيهِ نَظَرٌ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اه.

□ فَوُدَّ: (طَهَارَةُ جَمِيعِهِ) أَيْ شَعْرِ الْمَذْبُوعِ وَإِنْ كَثُرَ. □ فَوُدَّ: (وَهِيَ مِنْ دِيبَاغِ الْمَجُوسِ) كَوْنُهَا مِنْ دِيبَاغِهِمْ لَا دَخَلَ لَهُ فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ لِإِيهَامِ ذِكْرِهِ بِضَرْبٍ وَفِيهِ نَظَرٌ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا الْخُ) أَيْ قِسْمَةُ الْفِرَاءِ الْمَذْكُورَةِ. □ فَوُدَّ: (فِعْلِيَّةٌ مُحْتَمِلَةٌ) صِفَةٌ وَاقِعَةٌ الْخُ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ لَا يُؤْثَرُ) أَيْ ذَبَحَ الْمَجُوسِ الْخُ.

□ فَوُدَّ: (إِلَّا إِنْ شُهِدَ بِالْخُ) يُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرُوهُ فِي مَسْأَلَةِ قِطْعَةِ لَحْمٍ وَجَدَتْ مَرْمِيَّةً فِي إِيَاءٍ أَوْ خِرْقَةٍ فِي بَلَدٍ لَمْ يَقْلَبْ فِيهِ مُسْلِمُوهُ عَلَى مَجُوسِيهِ مِنْ نَجَاسَتِهَا وَفَرَّقَ شَيْخُ مَشَابِيخِنا الْخَطِيبُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالشَّعْرِ الْمَشْكُوكِ فِي إِنْتِفَاقِهِ مِنْ مَأْكُولٍ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الشَّعْرِ الطَّهَارَةُ وَفِي اللَّحْمِ عَدَمُ التَّذْكِيَةِ اه. وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْجِلْدَ كَاللَّحْمِ؛ لِأَنَّ طَهَارَةَ كُلِّ مِنْهُمَا وَجِلُّ تَنَاوُلِهِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى التَّذْكِيَةِ فَمَنْدَ الشَّكِّ فِيهَا الْأَصْلُ عَدَمُهُ فَتَبَيَّنَ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي رَدِّ هَذَا الْإِخْتِيَارِ وَفِي مَسْأَلَةِ السُّنْجَابِ الْآتِيَةِ بِضَرْبٍ وَقَدْ تَمَّ عَنْ ع ش اِغْتِمَادُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ فِي فِرَاءِ السُّنْجَابِ وَعَنْ سَمِ وَغَيْرِهِ اِغْتِمَادُ أَنَّ الْجِلْدَ الْمَشْكُوكَ فِيهِ كَالشَّعْرِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ فِي الطَّهَارَةِ لَا كَاللَّحْمِ فِي تَقْصِيلِهِ وَأَيْضًا أَنَّ الْخِلَافَ هُنَا فِي طَهَارَةِ الْفِرَاءِ مِنْ حَيْثُ شَعْرُهَا، وَأَمَّا جِلْدُهَا فَطَاهِرٌ بِالدِّبَاغِ بِلَا خِلَافٍ. □ فَوُدَّ: (فَعَلَى مُدْعَى ذَلِكَ الْخُ) الْمُبَادَرُ أَنَّ الْإِشَارَةَ لِلْمُشَاهَدَةِ فَعَلَيْهِ كَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَقُولَ الْعَمَلُ بِهِ بَدَلُ إِثْبَاتِهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا لِلْمُخْتَارِ الْمُتَقَدِّمِ.

ومن ثمَّ عَلِمَ ضَعْفُ مَا مَالَ إِلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَإِنْ أَلْفَ فِيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ مَنَعَ الصَّلَاةَ فِي فِرَاءِ السُّنَجَابِ لِأَنَّهُ لَا يُذْنَعُ ذَبْحًا صَحِيحًا بَلِ الصَّوَابُ جُلْهًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُعْلَمْ فِي شَيْءٍ يَغْنِيهِ مُطْلَقًا فَهُوَ مِنْ بَابٍ مَا غَلَبَتْ تَجَسُّسُهُ مُرْجَعٌ لِأَصْلِهِ وَكَذَا يُقَالُ فِي نِظَائِرِ ذَلِكَ كَالْجَبِينِ الشَّامِيِّ الْمُشْتَهَرِ عَمَلُهُ بِإِنْفَعَةِ الْخَنْزِيرِ، وَقَدْ جَاءَهُ ﴿جَبْنَةً مِنْ عِنْدِهِمْ فَأَكَلْ مِنْهَا وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْ ذَلِكَ﴾ (وَالدَّبْعُ نَزْعُ فُضُولِهِ) أَيُّ هُوَ حَقِيقَتُهُ أَوْ الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَالْإِنْدِبَاهُ انْتِزَاعُهَا وَهُوَ مَا يُقَفُّهُ مِنْ نَحْوِ لَحْمٍ وَدَمٍ (بِجَزَيْفٍ) وَهُوَ مَا يَلْدَعُ اللِّسَانُ بِخِرَافَتِهِ كَقَرْظٍ وَشَبٍّ بِالمَوْخَلَةِ وَشَتٍّ بِالمُثَلَّثَةِ وَذَرْقٍ طَيْرٍ لِلخَبَرِ الْحَسَنِ يُطَهَّرُهَا أَيُّ الْمَيْتَةِ الْمَاءُ وَالْقَرْظُ وَضَابِطُ نَزْعِهَا مِنْهُ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ نَفَعَ فِي الْمَاءِ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ النَّشْنُ وَهُوَ مُرَادٌ مِنْ غَيْرِ الْفَسَادِ أَوْ هُوَ أَعْمٌ لِيَشْمَلَ نَحْوَ شِدَّةِ تَصَلُّبِهِ وَسُرْعَةِ بِلَايِهِ لَكِنْ فِي إِطْلَاقِ ذَلِكَ نَظَرٌ. وَالَّذِي يُتَّخَذُ أَنَّ مَا عَدَا النَّشْنَ إِنْ قَالَ خَبِيرَانِ إِنَّهُ لِفَسَادٍ الدَّبْعُ ضَرٌّ وَلَا فَلَإِ؛ لِأَنَّا نَجِدُ مَا أَتَّفَقَ عَلَى إِثْقَانِ ذَبْغِهِ بِتَأَثُّرٍ بِالمَاءِ فَلَا يَنْبَغِي النَّظَرُ لِمُطْلَقِ التَّأَثُّرِ

﴿قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمٍّ) أَيُّ لِاجْتِلِ عَدَمَ تَأَثُّرِ ذَلِكَ. ﴿قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يُذْنَعُ الْإِنْفَعَةُ لِلْمَنَعِ). ﴿قَوْلُهُ: (بَلِ الصَّوَابُ الْإِنْفَعَةُ)﴾ غَضَمَهُ شَ وَاقَرَهُ الْبُجَيْرِيُّ. ﴿قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَيُّ عَدَمَ وَجُودِ ذَبْحٍ صَحِيحٍ. ﴿قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ أَصْلًا. ﴿قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيُّ جِلْدُ السُّنَجَابِ الْمَعْمُولُ فَرْوَةً. ﴿قَوْلُهُ: (مِنْ بَابِ الْإِنْفَعِ) قَدْ مَرَّ عَنْ الْبُصْرِيِّ مَنَعُهُ. ﴿قَوْلُهُ: (كَالْجَبِينِ الشَّامِيِّ الْإِنْفَعِ) فِي جَعْلِ الْجَبِينِ نَظِيرًا تَأَمَّلْ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ وَهُوَ اللَّبَنُ طَاهِرٌ وَشَكٌّ فِي تَجَسُّسِهِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَإِنْ فُرِضَ غَالِيًا قَالَهُ الْبُصْرِيُّ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ بَعْضَ أَصْلِهِ الْإِنْفَعَةُ التَّجَسُّسُ كَمَا أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ الْمُشْتَهَرُ الْإِنْفَعِ. ﴿قَوْلُهُ: (كَالْجَبِينِ الشَّامِيِّ الْإِنْفَعِ) أَيُّ وَالسُّكَّرُ الْإِفْرَنْجِيُّ الْمُشْتَهَرُ تَصْفِيَّتُهُ بِدَمِ الْخَنْزِيرِ وَالْأَدْوِيَةُ الْإِفْرَنْجِيَّةُ الْمُشْتَهَرُ تَزْيِينُهَا بِالْمَرْقِيَّةِ. ﴿قَوْلُهُ: (وَقَدْ جَاءَهُ ﴿جَبْنَةً الْإِنْفَعِ) فِي الْإِسْتِذْلَالِ بِهَذَا شَيْءٌ لَا حَيْثُمَا أَنْ أَكَلَهُ مِنْهَا لِطَهَارَةِ الْخَنْزِيرِ إِذْ لَيْسَ لَنَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ كَمَا قَالَ التَّوَوُّيُّ سَمَ. وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ الْكَلَامُ هُنَا فِي إِنْفَعَةِ الْخَنْزِيرِ الثَّابِتِ نَجَاسَةً لَحْمِيَةً بِالنَّصِّ لَا فِي حَيْثُ الَّذِي كَلَامُ التَّوَوُّيِّ مَفْرُوضٌ فِيهِ. ﴿قَوْلُهُ: (هُوَ) أَيُّ التَّنَزُّعُ (حَقِيقَتُهُ) أَيُّ الدَّبْعِ. ﴿قَوْلُهُ: (وَهِيَ) إِلَى قَوْلِ الْمُنْثَرِ وَلَا يَجِبُ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ هُوَ أَعْمٌ إِلَى الْمُنْثَرِ.

﴿قَوْلُهُ (سَمَ): (بِجَزَيْفٍ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُثَمَّلَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (كَقَرْظٍ الْإِنْفَعِ) أَيُّ وَغَضَصٍ وَشُورٍ الرُّمَانِ مُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (وَشَبٍّ بِالمَوْخَلَةِ) هُوَ مِنْ جَوَاهِرِ الْأَرْضِ مَعْرُوفٌ يُشْبِهُ الزَّاجَ يُذْنَعُ بِهِ وَقَوْلُهُ وَشَتٍّ الْإِنْفَعِ هُوَ شَجَرٌ مَرُّ الطَّعْمِ طَلِبُ الرِّيحِ يُذْنَعُ بِهِ أَيْضًا مُغْنِي وَرَشِيدِي. ﴿قَوْلُهُ: (وَذَرْقٍ طَيْرٍ) أَيُّ وَزَيْلٍ نِهَايَةً. ﴿قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيُّ النَّشْنِ. ﴿قَوْلُهُ: (أَوْ هُوَ الْإِنْفَعِ) أَيُّ الْفَسَادِ وَرَشِيدِي. ﴿قَوْلُهُ: (وَسُرْعَةُ بِلَايِهِ) بِكَسْرِ الْبَاءِ مَعَ الْقَصْرِ أَوْ بِفَتْحِهَا مَعَ الْمَدِّ سَمَ. ﴿قَوْلُهُ: (لَكِنْ إِطْلَاقُ ذَلِكَ) أَيُّ الْفَسَادِ الْأَعْمُ. ﴿قَوْلُهُ: (أَنَّ مَا عَدَا اللَّبَنَ الْإِنْفَعِ) أَيُّ أَمَّا اللَّبَنُ فَيَضُرُّ مُطْلَقًا سَمَ.

أَخَذَ الْوُجُوهَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا أَوْ مِمَّا بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. ﴿قَوْلُهُ: (وَقَدْ جَاءَهُ ﴿جَبْنَةً الْإِنْفَعِ) فِي الْإِسْتِذْلَالِ بِهَذَا شَيْءٌ لَا حَيْثُمَا أَنْ أَكَلَهُ مِنْهَا لِطَهَارَةِ الْخَنْزِيرِ إِذْ لَيْسَ لَنَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ كَمَا قَالَ التَّوَوُّيُّ.

به بل لِيَتَأَثَّرَ بِدُلٍّ عَلَى فَسَادِ الدَّبِغِ (لَا تَمْسُ وَثْرَابٍ) وَمُلَحٌ وَإِنْ جَفَّ وَطَابَ رِيحُهُ لِأَنَّهُا لَمْ تَزُلْ لِعَوْدِ عُقُوتِهِ بِتَقْيِهِ فِي الْمَاءِ (وَلَا يَجِبُ الْمَاءُ) وَفِي نُسْخَةٍ مَاءٍ (فِي الثَّانِيَةِ) أَيْ الدَّبِغِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ إِحَالَةٌ لَا إِزَالَةٌ وَالْمَقْصُودُ بِحَصُولِ بَرَطٍ غَيْرِهِ، وَذَكَرَ الْمَاءُ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ شَرْطًا لِحَصُولِ الطَّهَارَةِ الْكَامِلَةِ لَا لِأَصْلِحِهَا بِدَلِيلِ حَدِيثِهِ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ (وَالْمَدْبُوءُ كَتُوبٍ نَجِسٍ) أَيْ مُتَنَجِّسٍ لِمُلَاقَاتِهِ لِلدَّبَاغِ النَّجِسِ أَوْ الَّذِي تَنَجَّسَ بِهِ قَبْلَ طَهْرِ عَيْنِهِ فَيَجِبُ غَسْلُهُ بِمَاءٍ طَهُورٍ مَعَ التَّشْرِيبِ وَالتَّسْبِيحِ إِنْ أَصَابَهُ مُغْلَظٌ وَإِنْ سَبَّحَ وَتَوَبَّ قَبْلَ الدَّبِغِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَقْبَلُ الطَّهَارَةَ.

• فَوَدَّ: (وَإِنْ جَفَّ وَطَابَ الْخُ) فَلَوْ مُلِحَ ثُمَّ تُقِيَ فِي الْمَاءِ فَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ تَنَزُّ وَلَا غَيْرُهُ مِمَّا مَرَّ بِتَنَجُّسِهِ أَنْ يَظْهَرَ فِيمَا يَظْهَرُ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِضَرْبٍ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُا الْخُ) أَيْ الْفُضُولُ مُعْنًى. • فَوَدَّ: (أَيْ الدَّبِغِ) إِلَى قَوْلِهِ مَعَ التَّرْتِيبِ فِي الثَّانِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِدَلِيلِ إِلَى الْمَتْنِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ شَرْطًا إِلَى الْمَتْنِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَجِبُ الْمَاءُ الْخُ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ مِنَ الْجِلْدِ وَالذَّبَاغِ جَافًا فَلَا بُدَّ مِنْ مَائِهِ لِيَتَأَثَّرَ الْجِلْدُ بِوَاسِطَتِهِ بِالذَّبَاغِ سَمٍ وَنَهَايَةٍ. • فَوَدَّ: (لَا إِزَالَةٌ) وَلِهَذَا جَازَ بِالتَّجَسُّسِ الْمُحْصَلِّ لِذَلِكَ نَهَايَةً. • فَوَدَّ: (شَرْطُ الْخُ) أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْزِيبِ نَهَايَةً وَمُعْنًى. • فَوَدَّ: (بِدَلِيلِ حَدِيثِهِ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ سَمٍ أَيْ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ لَا الْعَكْسُ. • فَوَدَّ: (أَوْ الَّذِي تَنَجَّسَ بِهِ) أَيْ الدَّبِغِ الَّذِي تَنَجَّسَ بِالْجِلْدِ. • فَوَدَّ: (فَيَجِبُ غَسْلُهُ) أَيْ مَا لَقَاهُ الدَّبَاغُ مِنْهُ دُونَ مَا لَمْ يَلْقَاهُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ وَجُوبِ الْغَسْلِ مُلَاقَاةُ التَّجَسُّسِ أَوْ الَّذِي تَنَجَّسَ بِهِ كَمَا ذَكَرَهُ وَهَذَا مُتَّفَقٌ فِيمَا لَمْ يَلْقَاهُ الدَّبَاغُ مِنَ الْوَجْهِ الْآخَرِ وَسَرَيَانُ التَّجَاسُّ لَا نَقُولُ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ فَلْيَحْزَرْ فَإِنَّ عَمَّ الدَّبَاغُ الْوَجْهَيْنِ وَجَبَ غَسْلُهُمَا وَهُوَ ظَاهِرٌ سَمٍ وَجَزَمَ الشُّوْبَرِيُّ بِمَا اسْتَظْهَرَهُ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ سَبَّحَ وَتَوَبَّ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ وَهُوَ مَا لَوْ بَالَ كُلُّبٌ عَلَى عَظْمٍ مَيْتَةٍ غَيْرِ الْمُغْلَظِ فَغَسَلَ سَبْعًا إِحْدَاهَا بِثَرَابٍ فَهَلْ يَظْهَرُ مِنْ حَيْثُ التَّجَاسُّ

• فَوَدَّ: (وَلَا يَجِبُ الْمَاءُ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ مِنَ الْجِلْدِ وَالذَّبَاغِ جَافًا فَلَا بُدَّ مِنْ مَائِهِ لِيَتَأَثَّرَ الْجِلْدُ بِوَاسِطَتِهِ بِالذَّبَاغِ. • فَوَدَّ: (بِدَلِيلِ حَدِيثِهِ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (لِمُلَاقَاتِهِ لِلدَّبَاغِ النَّجِسِ الْخُ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ غَسْلُ مَا لَاقَى الدَّبَاغَ فَلَا يَجِبُ غَسْلُ الْوَجْهِ الَّذِي لَمْ يَلْقَاهُ الدَّبَاغُ لِانْتِزَاعِ سَبَبِ الْغَسْلِ وَهُوَ مُلَاقَاةُ مَا ذَكَرَ وَسَرَيَانُ التَّجَاسُّ لَا نَقُولُ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ وَعَلَى هَذَا فَلَوْ كَانَ فِي الْوَجْهِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ يَلْقَ شَعْرٌ وَحَكَمْنَا بِتَجَاسُّهِ ثُمَّ تَنَقَّه لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْ مَوْضِعِ نَبَاتِهِ كَمَا لَوْ شَقَّ الْجِلْدُ بِحَيْثُ ظَهَرَ مَا بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَعَمْ إِنْ حَصَلَ فِي مَنَابِتِ الشَّعْرِ رُطُوبَةٌ اتَّصَلَتْ بِمَنَابِتِهِ وَمَا اتَّصَلَتْ بِهَا مِنَ التَّابِتِ فِيهَا مِنَ الشَّعْرِ أَتَتْهُ وَجُوبُ غَسْلِ مَا ظَهَرَ مِنْ مَوْضِعِ نَبَاتِهِ بَلْ تَنَقَّه فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (فَيَجِبُ غَسْلُهُ) أَيْ مَا لَقَاهُ الدَّبَاغُ مِنْهُ دُونَ مَا لَمْ يَلْقَاهُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ وَجُوبِ الْغَسْلِ مُلَاقَاةُ الدَّبَاغِ النَّجِسِ أَوْ الَّذِي تَنَجَّسَ بِهِ كَمَا ذَكَرَهُ وَهَذَا مُتَّفَقٌ فِيمَا لَمْ يَلْقَاهُ الدَّبَاغُ مِنَ الْوَجْهِ الْآخَرِ وَسَرَيَانُ التَّجَاسُّ لَا نَقُولُ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ فَلْيَحْزَرْ فَإِنَّ عَمَّ الدَّبَاغُ الْوَجْهَيْنِ وَجَبَ غَسْلُهُمَا وَهُوَ ظَاهِرٌ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ سَبَّحَ وَتَوَبَّ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ وَهُوَ مَا لَوْ بَالَ كُلُّبٌ عَلَى عَظْمٍ مَيْتَةٍ غَيْرِ

(وما نجس) ولو من صديد ما عدا التراب إذ لا معنى لتثريبه (بملاقاة) المفاعلة هنا غير مرادة كعاقبت اللص (شيء).....

المُعْلَظَةُ حَتَّى لو أَصَابَ نَوْبًا رَطْبًا مَثَلًا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَخْتَجِ لِلتَّنَجِيسِ وَالْجَوَابُ لَا يَطْهَرُ أَخْذًا مِمَّا ذُكِرَ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَنْجِيسِ ذَلِكَ التُّرَابِ سَمٍ وَفِي عِشْرِينَ بَعْدَ ثَقُلِ كَلَامِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ فِيهِ مَا مَرَّ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمِثْنُهُ غَيْرِ الْأَدَمِيِّ الْخُحْ هَذَا مِنْ أَنَّ الْأَقْرَبَ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنَ الطَّهَارَةِ مِنْ حَيْثُ التَّجَاسُّةُ الْمُعْلَظَةُ.

• قَوْلُهُ (وَمَا نَجَسَ الْخُحْ) اَعْلَمْنَا أَنَّ التَّجَاسُّةَ إِنَّمَا مُعْلَظَةٌ أَوْ مُخَفَّفَةٌ أَوْ مُتَوَسِّطَةٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْمُصَنِّفَ عَلَى التَّرْتِيبِ قَبْدًا بِأَوَّلِهَا فَقَالَ وَمَا نَجَسَ الْخُحْ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَوْلِ الْمُتَن (نَجَسَ) بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ كَمَا فِي مِضْبَاحِ الْقُرْطُبِيِّ عِشْرِينَ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْبُخَيْرِيِّ أَنَّهُ بِثَلَاثِ الْجِيمِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ صَدِيدٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا انْقِصَاءُ فِي النَّهْيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُوجِبُهُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ الْمُفَاعَلَةُ إِلَى الْمُتَن. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ صَدِيدٍ) أَيِ مَعْصُورِ الْكَلْبِ مِنْ صَدِيدِ نَهَايَةٍ وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مَا هَذَا التُّرَابُ) لَوْ أَصَابَ هَذَا التُّرَابُ شَيْئًا آخَرَ كَبَدْنٍ أَوْ نَوْبٍ فَهَلْ يُخْتِاجُ فِي تَطْهِيرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِلَى التَّثْرِيبِ أَوْ لَا أَفْتَى شَيْخُنَا م ر أَوَّلًا بِالثَّانِي وَثَانِيًا بِالأَوَّلِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَهُ أَيِ وَعِنْدَ وَلَدِهِ م ر لِأَنَّهُ رُجُوعٌ عَنِ الْإِفْتَاءِ الْأَوَّلِ سَمٍ. وَاعْتَمَدَهُ أَيْضًا الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ الْغُبَابِ وَالْإِشْرَافِ وَجَزَى عَلَيْهِ سَمٍ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ أَبِي شُجَاعٍ وَقَالَ الزِّيَادِيُّ الْأَقْرَبُ الثَّانِي أَيِ عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى التَّثْرِيبِ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الطَّنْذَنَائِيُّ هَذَا وَعَوَّلَ عَلَيْهِ الْخَطِيبُ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ الْخُحْ) أَيِ وَهُوَ قَصِيَّةُ قَوْلِهِ هَذَا أَوْ مُتَجَسِّسٌ وَيَأْتِي عَنْ عِشْرِينَ عَنْ سَمٍ مَا يَصْرُحُ بِذَلِكَ.

• قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ لِتَثْرِيبِهِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التُّرَابِ الْمُسْتَقْمَلِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَجِبُ تَثْرِيبُهُ مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْأَرْضِ الْحَجَرِيَّةِ وَالزَّمْلِيَّةِ الَّتِي لَا غُبَارَ فِيهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ تَثْرِيبِهِمَا نَهَايَةً، وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ أَيْضًا بَيْنَ الطَّاهِرِ وَالتَّجَسِّسِ سَمٍ قَالَ عِشْرِينَ وَلَا يَصِيرُ التُّرَابُ مُسْتَقْمَلًا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْهَرُ شَيْئًا وَإِنَّمَا سَقَطَ اسْتِعْمَالُ التُّرَابِ فِيهِ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ ثُمَّ ظَاهِرُ قَوْلِهِ م ر بِخِلَافِ الْأَرْضِ الْحَجَرِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا بَالَ كَلْبٌ عَلَى حَجَرٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ وَوَصَلَ بَوْلُهُ إِلَى الْحَجَرِ لَا يُخْتِاجُ فِي تَطْهِيرِ الْحَجَرِ إِلَى تَثْرِيبِ قِيَاسُ مَا

الْمُعْلَظُ فَعَمِلَ سَمًا إِحْدَاهَا بِتُّرَابٍ فَهَلْ يَطْهَرُ مِنْ حَيْثُ التَّجَاسُّةُ الْمُعْلَظَةُ حَتَّى لو أَصَابَ نَوْبًا رَطْبًا مَثَلًا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَخْتَجِ لِلتَّنَجِيسِ وَالْجَوَابُ لَا يَطْهَرُ أَخْذًا مِمَّا ذُكِرَ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَنْجِيسِ ذَلِكَ التُّرَابِ. • قَوْلُهُ: (مَا هَذَا التُّرَابُ) لَوْ أَصَابَ هَذَا التُّرَابُ شَيْئًا آخَرَ كَبَدْنٍ أَوْ نَوْبٍ فَهَلْ يُخْتِاجُ فِي تَطْهِيرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِلَى التَّثْرِيبِ أَخْذًا مِنَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ التُّرَابِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ مِغْيَارُ الْمُعْجَمِ أَوْ لَا أَخْذًا مِنْ أَنَّ حُكْمَ الْمُتَنَقِّلِ إِلَيْهِ حُكْمُ الْمُتَنَقِّلِ عَنْهُ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمْلِيُّ أَوَّلًا بِالثَّانِي وَثَانِيًا بِالأَوَّلِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ رُجُوعٌ عَنِ الْإِفْتَاءِ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِتَثْرِيبِهِ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّهْوَرِ وَالْمُسْتَقْمَلِ انْتَهَى، وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ أَيْضًا بَيْنَ الطَّاهِرِ وَالتَّجَسِّسِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

غير داخل ماء كثير كما اقتضاه كلام المجموع لكن ظاهر كلام التحقيق أنه لا فرق ويؤجه بأن الكثير بمجرده لا يظهر المغلظ فلا يمنعه ابتداء وكان هذا هو وجه اعتماد الأذرع وغيره للثاني ولم ينظر والتصريح للإمام وغيره بالأول؛ لأنه مبني على قول الإمام ومن تبعه بظاهرة

قاله سم فيما لو تطاير من الأرض الترابية شيء على ثوب أنه لا بد في تطهير الثوب إن أصابته رطوبة من الثراب من غسل الرطوبة التي أصابته وتزويده أنه لا بد في تطهير الحجر المذكور من الثراب وهو مقتضى التعليل بأنه لا معنى لثريب الثراب ونقل بالذرس عن سم على البهجة ما يصرح بذلك اهـ.

فرد: (غير داخل ماء كثير) وفافاً للنهاية والمغني كما يأتي قال سم توهم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لأنه ماس للنجاسة قطعاً وغاية الأمر أن مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم يتنجس كما لو مس نجاسة جافة وتوهم بعض الطلبة منه أيضاً أنه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم يتنقض وضوءه وهو خطأ؛ لأنه ماس قطعاً اهـ. وقوله: مانعة من التنجيس إلخ أي إذا حال الماء بينهما بخلاف ما إذا مس الكلب بيده مثلاً وتحامل عليه بحيث لم يميز بينهما إلا مجرد البلل فإنه يتنجس كما يأتي عنه وعن ع ش ما يصرح به فلا فرق بين المتنجس ومبطل الصلاة خلافاً لما يوهمه صنيعه. فرد: (كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتد سم عبارة المغني ولو كان في إناء ماء كثير قولغ فيه نحو الكلب ولم يتنقض بولوغه عن قلنتين لم يتنجس الماء ولا الإناء إن لم يكن أصاب جزؤه الذي لم يصله الماء مع رطوبة أحدهما قاله في المجموع وقصيته أنه لو أصاب ما وصله الماء وما هو فيه لم يتنجس وتكون كثرة الماء مانعة من تنجيسه وبه صرح الإمام وغيره وهو مقتد لمفهوم قول التحقيق لم يتنجس الإناء إن لم يصب جزؤه ولو ولغ في إناء فيه ماء قليل ثم كثر حتى بلغ قلنتين ظهر الماء دون الإناء كما نقله البغوي في تهذيبه عن ابن الحداد وأقره وجزم به جفع وصحح الإمام طهارته؛ لأنه صار إلى حالة لو كان عليها حالة الولوغ لم يتنجس وتبعه ابن عبد السلام والذميري والأول أوجه اهـ. وفي النهاية ما يوافق. قال ع ش قوله مانعة من تنجيسه إلخ ومثله ما لو لاقى بدنه شيئاً من الكلب في ماء كثير فإنه لا يتنجس؛ لأن ما لاقاه من البلل المتصل بالكلب بعض الماء الكثير بخلاف ما لو أمسكه بيده وتحامل عليه بحيث لم يميز بينه وبين رجله إلا مجرد البلل فإنه يتنجس؛ لأن الماء الملاقي ليد له الآن نجس وكتحامله عليه بيده ما لو علمنا تحامل الكلب على محل وقوفه كالحوض بحيث لا يصير بين رجله ومقره حائل من الماء اهـ. فرد: (للثاني) وعلى الأول فيتنجه تقيده بما إذا عد الماء حائلاً بخلاف ما لو قبض بيده على رجل

فرد: (غير داخل ماء كثير) توهم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ؛ لأنه ماس للنجاسة قطعاً وغاية الأمر أن مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم يتنجس كما لو مس نجاسة جافة وتوهم بعض الطلبة منه أيضاً أنه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لا يتنقض وضوءه وهو خطأ لأنه ماس قطعاً. فرد: (كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتد. فرد: (للثاني) وعلى الأول فيتنجه تقيده بما إذا عد الماء حائلاً بخلاف ما لو



الإناء تبعاً في الصورة الآتية قريباً مع بيان ضعفه ولو وصل شيء من مُغْلَظٍ وراء ما يجب غسله من الفرج فهل يُتَجَسَّسُ ما وصل إليه كَذَكَرِ المُجَامِيعِ أو لا؛ لأنَّ الباطن لا يُتَجَسَّسُ ما

الكلب داخل الماء شديداً بحيث لا يتقوى بينها وبينه ماء فإنه لا يتجه إلا التنجيسُ سم وتقدم عن ع ش مثله. □ فؤد: (في الصورة الآتية) أي أنفاً فيما إذا طهر الماء الكثير يزال الثغير والقليل بالمكافرة. □ فؤد: (ولو وصل شيء إلخ).

(فرغ) حمام غُسل داخله كَلْبٌ وَلَمْ يَمُهِذْ تَطْهِيرُهُ وَاسْتَمَرَّ النَّاسُ عَلَى دُخُولِهِ وَالْإِغْتِسَالِ فِيهِ مُدَّةً طَوِيلَةً وَانْتَشَرَتِ النَّجَاسَةُ إِلَى حُصْرِ الْحَمَامِ وَفَوْطِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَمَا يُثَبِّتُ إِصَابَةُ شَيْءٍ لَهُ مِنْ ذَلِكَ فَتَجَسَّسَ وَالْأَ فَطَاهِرٌ؛ لِأَنَّا لَا نَتَجَسَّسُ بِالشَّكِّ وَيَطْهَرُ الْحَمَامُ الْمَذْكُورُ بِمُرُورِ الْمَاءِ عَلَيْهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِخْدَاهُنَّ بِطُفْلِ مَيَّا يُغْتَسَلُ بِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الطُّفْلَ يَحْصُلُ بِهِ التَّرِيبُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ وَلَوْ مَضَتْ مُدَّةٌ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَلَوْ بِوَاسِطَةِ الطَّيْنِ الَّذِي فِي نَعَالٍ دَاخِلِهِ لَمْ يُحْكَمْ بِنَجَاسَتِهِ كَمَا فِي الْهَوَاةِ إِذَا أَكَلَتْ نَجَاسَةً وَغَابَتْ غَيَّةٌ يُحْتَمَلُ طَهَارَةُ قِيَمَا خَطِيبٌ وَنَهَابَةٌ وَقَوْلُهُ مَا لَمْ يُحْكَمْ بِنَجَاسَتِهِ أَيْ نَجَاسَةٌ دَاخِلِهِ مَعَ بَقَاءِ الْحَمَامِ عَلَى نَجَاسَتِهِ ع ش وَشَيْدِيٍّ وَمَدَابِغِيٍّ. □ فؤد: (وراء ما يجب غسله إلخ) ولو أَكَلَ لَحْمَ كَلْبٍ لَمْ يَجِبَ تَسْبِيغُ دُبُرِهِ مِنْ خُرُوجِهِ خَطِيبٌ زَادَ النَّهَابَةَ وَإِنْ خَرَجَ بَعْنَهُ قَبْلَ اسْتِحَالَتِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَأَقْبَى بِهِ الْبُلْقِيَّتِي؛ لِأَنَّ الْبَاطِنَ مُحِيلٌ أَهْ قَالَ ع ش خَرَجَ بِاللَّحْمِ الْعَظْمُ فَيَجِبُ التَّسْبِيغُ بِخُرُوجِهِ مِنَ الدُّبُرِ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ صَوْرَتِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ اللَّحْمِ الْعَظْمِ الرَّقِيقِ الَّذِي يُؤْكَلُ عَادَةً مَعَهُ وَلَا عِبْرَةَ بِمَا تَتَجَسَّسُ بِهِ وَقَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَقَايَاهُ أَيْ اللَّحْمُ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَسْبِيغُ قِيَمِهِ مَعَ التَّرِيبِ أَهْ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّرِيبُ مِنَ الْقِيَمَةِ إِذَا اسْتَحَالَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ مِنْ وَجُوبِ التَّسْبِيغِ إِذَا خَرَجَ مِنْ قِيَمِهِ فَيُهِمُّهُ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر لَمْ يَجِبَ تَسْبِيغُ دُبُرِهِ إِنْ خَرَجَ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنَ الدُّبُرِ وَقَوْلُهُ مُحِيلٌ أَيْ مِنْ شَأْنِهِ الْإِحَالَةُ أَهْ. وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ قَبْلَ قَوْلِ الْمُتَنِّينِ وَمَا تَجَسَّسَ بِغَيْرِهِمَا إِنْ خِلَافُ مَا مَرَّ عَنْ الْخَطِيبِ وَالنَّهَابَةِ. □ فؤد: (فَيَتَجَسَّسُ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ إِنْ خِلَافُ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ فَلَا يَتَّبِعِي التَّوَقُّفُ

قَبْضَ يَدَيْهِ عَلَى رِجْلَيْ الْكَلْبِ دَاخِلَ الْمَاءِ شَدِيدًا بَحِيثًا لَا يَتَّقِي بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ مَاءً فَإِنَّهُ لَا يُتَجَسَّسُ إِلَّا التَّجَسُّسُ. □ فؤد: (فَيَتَجَسَّسُ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ كَذَكَرِ الْمُجَامِيعِ) أَقُولُ: أَمَّا أَصْلُ تَتَجَسَّسَ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ فَلَا يَتَّبِعِي التَّوَقُّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمُغْلَظَ الْوَاصِلَ مَا ذَكَرَ بَاقٍ عَلَى نَجَاسَتِهِ وَمُلَاقَاةِ الظَّاهِرِ كَذَكَرِ الْمُجَامِيعِ لِلنَّجَاسَةِ فِي الْبَاطِنِ يَتَّقِضِي التَّجَسُّسَ وَلَيْسَ كَلَامُهُ فِي أَصْلِ التَّجَسُّسِ بِذَلِيلٍ قَوْلُهُ قَلَى الْقَانِي إِنْ خِلَافُ مَا تَتَجَسَّسُ بِتَجَسُّسِ الْمُغْلَظِ فَقَدْ يَدُلُّ عَلَى نَقِيهِ أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ مُغْلَظًا ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ لَمْ يَجِبَ تَسْبِيغُ الْمَخْرُجِ، وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ إِذَا وَصَلَ لِمَحَلِّ الْإِحَالَةِ وَهِيَ الْمِعْدَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ لَا يُقَالُ يَدُلُّ عَلَى نَقِيهِ أَصْلُ التَّجَسُّسِ أَيْضًا طَهَارَةُ الْإِنْفِخَةِ وَإِنْ كَانَ مَا شَرِبَتْهُ السَّخْلَةُ لَبَنًا نَجَسًا؛ لِأَنَّ الْجَوْفَ مُحِيلٌ مُطَهِّرٌ لِأَنَّا نَقُولُ الْجَوْفَ لَا يُحِيلُ التَّجَسُّسَ إِلَى الطَّهَارَةِ مُطْلَقًا بِذَلِيلٍ مَا لَوْ شَرِبَ بَوْلَ مُغْلَظٍ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ وَلَوْثَ الْمَخْرُجِ فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ مِنْ غَسْلِهِ كَمَا سَبَّأَنِي وَبِذَلِيلِ نَجَاسَةِ الْقِيَمَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فَإِذَا صَارَ الْقِيَمَةُ نَجَسًا بِوَصُولِهِ الْبَاطِنَ مَعَ طَهَارَةِ أَصْلِهِ



لأفاه كُلُّ مُحْتَمَلٍ فعلى الثاني يُسْتَتَى هذا من المثنى (من نحو بَذَن) أو عرقٍ (كَلْبٍ) وإن تعدَّد أو مُتَنَجِّسٌ به (غَيْلٌ سَبَقًا) فيه رُدٌّ على مَنْ أوردَ عليه تَنَجُّسَ ماءٍ كثيرٍ بِنَحْوِ بَوْلِهِ فَإِنَّهُ يَظْهَرُ

فيه ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمُغْلَظَ الوَاصِلَ إِلَى مَا ذُكِرَ باقٍ على نَجَاسَتِهِ ومُلاقاةُ الظَّاهِرِ كَذَكَرِ الْمُجَامِيعِ لِلنَّجَاسَةِ فِي الْبَاطِنِ يَفْتَضِي التَّنَجِّسَ وَلَيْسَ كَلَامُهُ فِي أَصْلِ التَّنَجِّسِ بِذَلِيلٍ قَوْلُهُ فَعَلَى الثَّانِي الْخُ ، وَأَمَّا تَنَجِّسُهُ تَنَجِّسَ الْمُغْلَظِ فَقَدْ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ مُغْلَظًا ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ لَمْ يَجِبْ تَسْبِغُ الْمَخْرُجِ ، وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ إِذَا وَصَلَ لِلسَّحْلِ الْإِحَالَةِ وَهُوَ الْمِعْدَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُقَالُ الْخُ هَذَا قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْقِيَمِ .

• فَوَدَّ : (فَعَلَى الثَّانِي الْخُ) قَدْ يُقَالُ بَلْ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا بُدَّ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ ؛ لِأَنَّا وَإِنْ قُلْنَا بِالتَّنَجِّسِ لَا نَقُولُ بِوُجُوبِ تَطْهِيرِ الْمُتَلَقِّي لِلْمُغْلَظِ بَلِ الْمُتَلَقِّي لِلْمُتَلَقِّي ، بَلْ قَدْ يُقَالُ لَا يَتِمُّ الْإِسْتِثْنَاءُ إِلَّا عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ مَا نَجَسَ وَعَلَى الثَّانِي مَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ مِنْ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ نَعْمَ لَوْ كَانَ الْحُكْمُ كُلُّمَا لَأَتَى فَهُوَ نَجَسٌ لاحتِيجَ إِلَيْهِ عَلَى الثَّانِي وَيَمَا تَقَرَّرَ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ بَلْ لَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ آيَفَا غَيْرِ دَاخِلٍ مَاءٍ كَثِيرٍ الْخُ فَتَأَمَّلْ بَصْرِيَّ وَقَوْلُهُ لَا نَقُولُ الْخُ لَا يَتَسَجَّمُ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ هُنَا قَيْتَنَجَّسَ وَقَوْلُهُ الْآتِي أَوْ مُتَنَجَّسٌ بِهِ وَقَوْلُهُ بِوُجُوبِ تَطْهِيرِ الْمُتَلَقِّي لِلْمُغْلَظِ بَلِ الْمُتَلَقِّي لِلْمُتَلَقِّي لَعَلَّ صَوَابَهُ بِوُجُوبِ تَطْهِيرِ الْمُتَلَقِّي لِلْمُتَلَقِّي لِلْمُغْلَظِ الْمُتَلَقِّي لِلْمُغْلَظِ وَقَوْلُهُ نَعْمَ لَوْ كَانَ الْحُكْمُ الْخُ قَدْ يَدْعَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ بِمُلاقاةِ شَيْءٍ الْخُ مُتَضَمِّنٌ لِهَذَا الْحُكْمِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْمُنَاطَرَةِ أَنَّ كُلَّ قَيْدٍ مِنْ قِيُودِ الْكَلَامِ مُتَضَمِّنٌ لِحُكْمٍ مُفَادٍ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَمَا لَأَتَى شَيْئًا مِنْ كَلْبٍ يَتَنَجَّسُ بِهِ وَيَظْهَرُ بِسَبْغِ غَسَلَاتٍ إِخْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ . • فَوَدَّ : (مِنْ نَحْوِ بَذَنٍ الْخُ) أَيِ كَبُولِهِ وَرَوْنِهِ وَسَائِرِ رَطُوبَاتِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ . • فَوَدَّ : (وَإِنْ تَعَدَّدَ) أَيِ وَإِنْ تَعَدَّدَ الْوَالِغُ أَوْ الْوَلُوعُ وَكَذَا لَوْ لَأَتَى الْمَحَلَّ الْمُتَنَجِّسَ بِذَلِكَ نَجَاسَةً أُخْرَى نَهَايَةً وَمُغْنِي . • فَوَدَّ : (أَوْ مُتَنَجَّسٌ بِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ نَحْوِ بَذَنٍ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ سِوَاةً أَكَّانَ بِجُزْءٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ فَضْلَاتِهِ أَوْ بِمَا تَنَجَّسَ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا كَانَ وَلَغَ فِي بَوْلٍ أَوْ مَاءٍ كَثِيرٍ مُتَغَيِّرٍ بِنَجَاسَةٍ ثُمَّ أَصَابَ ذَلِكَ الَّذِي وَلَغَ فِيهِ ثَوْبًا أَوْ مَعْصًى مِنْ صَبَدٍ أَوْ غَيْرِهِ وَسِوَاةً كَانَ جَافًا وَلَأَتَى رَطْبًا أَمْ عَكْسَهُ اهـ . • فَوَدَّ : (فِي رَدِّ) وَجْهَ الرَّدِّ خُرُوجُهُ بِالْفَسْلِ سَمَ ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ حَاصِلَ الْإِيرَادِ أَنَّ فِي كَلَامِ الْمَثْنِ حَمْلَ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ وَالْجَوَابُ عَنْهُ بَأَنَّ خُصُوصَ الْمُحْمُولِ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ

فَكَيْفَ يَتَنَجَّسُ الْأَصْلُ ، بَلْ قَدْ يُحْبِلُهُ إِلَى الطَّهَارَةِ وَقَدْ لَا . • فَوَدَّ : (غَسَلَ سَبَقًا) فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ أَكَلَ لَحَمَ كَلْبٍ لَمْ يَجِبْ تَسْبِغُ ذُبُرٍ فِي خُرُوجِهِ وَإِنْ خَرَجَ بَعِيثُهُ قَبْلَ اسْتِحَالَتِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَأَتَى بِهِ الْبَلْقَيْنِي ؛ لِأَنَّ الْبَاطِنَ مُحِبِّلٌ وَقَدْ أَتَى الْوَالِدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَمَامٍ غَيْلٍ دَاخِلَهُ كَلْبٌ وَلَمْ يُغْهَدْ تَطْهِيرُهُ وَاسْتَمَرَّ النَّاسُ عَلَى دُخُولِهِ وَالْإِغْتِسَالِ فِيهِ مُدَّةً طَوِيلَةً وَانْتَشَرَتِ النَّجَاسَةُ إِلَى حُضْرِهِ وَقَوِيظِهِ وَنَحْوِهِمَا بَأَنَّ مَا يَتَقَنَّ إِصَابَةً شَيْءٍ لَهُ مِنْ ذَلِكَ نَجَسٌ وَالْأَقْطَاهِرُ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَجَسَ بِالشَّكِّ وَيَظْهَرُ الْحَمَامُ بِمُرُورِ الْمَاءِ عَلَيْهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِخْدَاهَا بِطَفْلٍ مِمَّا يُفْتَسَلُ بِهِ فِيهِ لِحْصُولُ التَّزْيِيبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ ، وَلَوْ مَضَتْ مُدَّةٌ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَلَوْ بِوَاسِطَةِ الطَّيْنِ الَّذِي فِي نَعَالٍ دَاخِلِيَةٍ لَمْ يُعْهَكُمُ بِالنَّجَاسَةِ كَمَا فِي الْهَرَّةِ إِذَا أَكَلَتْ نَجَاسَةً وَغَابَتْ غَيَّةٌ يُحْتَمَلُ فِيهَا طَهَارَةٌ فِيمَا اهـ . • فَوَدَّ : (فِي رَدِّ) وَجْهَ الرَّدِّ خُرُوجُهُ بِالْفَسْلِ .

بِزَوَالِ التَّغْيِيرِ عَلَى أَنَّ الْقَلِيلَ كَذَلِكَ وَيَطْهَرُ بِالكَثِيرَةِ فَهُوَ الَّذِي يَرُدُّ بِإِدَائِي الرَّأْيِ أَمَّا ظَرْفُهُ فَلَا يَطْهَرُ إِلَّا بِمَا يَأْتِي فَإِنَّهُ بَعْدَ تَنْجِيهِهِ بِمُغْلَظٍ لَمْ يُعْهَدْ طَهْرُهُ بِغَيْرِ التَّسْبِيحِ بِخِلَافِ الْمَاءِ عُهُدٌ فِيهِ الطَّهَرُ بِزَوَالِ التَّغْيِيرِ وَالْمُكَاثَرَةِ فَلَا تَبَعِيَّةَ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهَا (إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ) الطَّهَرُ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَّ بِالثَّرَابِ» وَإِذَا وَجِبَ ذَلِكَ فِي وُلُوغِهِ مَعَ أَنَّ فَعْلَهُ أَطْيَبُ مَا فِيهِ لِكَثْرَةِ لَهْيِهِ فَفِيهِ أَوَّلِي فِي رِوَايَةِ أُخْرَاهُنَّ، وَفِي أُخْرَى «الثَّابِتَةُ» أَيِ لِمُصَاحِبَةِ الثَّرَابِ لَهَا بِدَلِيلٍ رِوَايَةِ السَّابِعَةِ وَفِي أُخْرَى إِحْدَاهُنَّ وَهِيَ مُبَيَّنَّةٌ

الْمُرَادُ بِالْمَوْضُوعِ هُوَ الْخَاصُّ أَيِ الْجَائِدُ كَمَا هُوَ حَاصِلُ الرَّدِّ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ وَالْأَوَّلَى مَا قَالَهُ الشَّوَبَرِيُّ مِنْ أَنَّ قُرْبِيَّةَ التَّخْصِيصِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَوْ تَنَجَّسَ مَائِعُ الْخَمْرِ وَلِلْكَرْدِيِّ هُنَا كَلَامٌ طَهُورُ حَطِّهِ يَغْنِي عَنْ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ. ■ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ يَتَنَجَّسُ بِنَحْوِ بَوْلِ الْكَلْبِ. ■ قَوْلُهُ: (فَهُوَ الَّذِي يَرُدُّ الْخَمْرَ) أَيِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَتَنَجَّسُ بِالمَلَقَةِ سَمِىَ أَيِ وَأَمَّا الْكَثِيرُ فَلِأَنَّمَا يَتَنَجَّسُ بِالتَّغْيِيرِ. ■ قَوْلُهُ: (أَمَّا ظَرْفُهُ الْخَمْرُ) لَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَ ظَرْفِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ الْمُتَغَيَّرِ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ طَهَرَ أَنْ قَوْلُهُ أَمَّا ظَرْفُهُ الْخَمْرُ فِي مُطْلَقِي الظَّرْفِ بَصْرِيٌّ أَيِ الشَّامِلُ لِيظَرْفِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ الْمُتَغَيَّرِ وَظَرْفِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ بِخِلَافِ ظَرْفِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ الْغَيْرِ الْمُتَغَيَّرِ فَإِنَّهُ لَا يَتَنَجَّسُ بِلَا خِلَافٍ كَمَا مَرَّ عَنْ الْخَطِيبِ وَالثَّاهِيَةِ. ■ قَوْلُهُ: (إِلَّا بِمَا يَأْتِي) لَعَلَّ فِي الْحَدِيثِ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّشْرِيكِ وَيُحْتَمَلُ فِي الْمَثْنِيِّ بِتَغْلِيْبِ التَّشْرِيكِ عَلَى التَّسْبِيحِ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ أَنَّ مُرْجَ الْمَاءِ ثَرَابٌ يُكَذِّرُهُ وَحُرْكَ فِيهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَإِلَّا فَهُوَ بَاقٍ عَلَى نَجَاسَتِهِ حَتَّى لَوْ نَقَصَ عَنِ الْقَلْتَيْنِ عَادَ عَلَى الْمَاءِ بِالتَّجْبِيسِ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (فَلَا تَبَعِيَّةَ) أَيِ لِيظَرْفِ الْمَاءِ لَهُ. ■ قَوْلُهُ: (لِمَنْ زَعَمَهَا) يَعْنِي الْإِمَامَ وَمَنْ تَبِعَهُ. ■ قَوْلُهُ: (أَيِ الطَّهَرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَهِيَ مُبَيَّنَّةٌ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (طَهُورُ إِنَاءٍ الْخَمْرُ) قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي (شَرْحِ مُسْلِمٍ) الْأَشْهُرُ فِيهِ صَمُّ الطَّاءِ وَيُقَالُ بِفَتْحِهَا وَهِيَ لَفْظَانِ اهـ وَالْأَوَّلُ هُنَا أَوَّلَى لِلْإِخْبَارِ عَنْهُ بِالغُسْلِ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرٌ عَنْ شَيْءٍ وَمَعْنَاهُ بِالصَّمِّ التَّطْهِيرُ وَبِالْفَتْحِ مَطْهَرٌ بِجَيْرِ مِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (إِذَا وَلَغَ الْخَمْرُ) الْوُلُغُ أَخَذَ الْمَاءَ بِظَرْفِ اللَّسَانِ وَهُوَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ شَيْخُنَا. ■ قَوْلُهُ: (كَفَيْهِهِ الْخَمْرُ) أَيِ مِنْ بَوْلِهِ وَرَوْنِهِ وَعَرَقِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ نِهَائِيَّةً زَادَ الْمُغْنِي فِيهِ وَجِهُ أَنْ غَيْرَ لَعَابِهِ كَسَائِرِ النَجَاسَاتِ اقْتِصَارًا عَلَى مَحَلِّ التَّصَدُّقِ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (وَفِي أُخْرَى الثَّابِتَةُ الْخَمْرُ) عِبَارَةٌ الثَّاهِيَةِ وَغَفَرُوهُ الثَّابِتَةُ بِالثَّرَابِ أَيِ بَانَ مُصَاحِبُ السَّابِعَةِ لِرِوَايَةِ السَّابِعَةِ بِالثَّرَابِ الْمُعَارِضَةِ لِرِوَايَةِ أُولَاهُنَّ فِي مَحَلِّهِ قَيْسَاقَطَانٍ فِي تَغْيِينِ مَحَلِّهِ وَيَكْفِي فِي وَاحِدَةٍ مِنَ السَّبْعِ كَمَا فِي رِوَايَةِ إِحْدَاهُنَّ بِالْبَطْحَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ لِلْإِنْكَانِ الْجَمْعِ بِحَتْمٍ رِوَايَةِ أُولَاهُنَّ عَلَى الْإِكْمَالِ لِقَدَمِ احْتِيَاجِهِ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى تَشْرِيكِ مَا يَتَرَشَّشُ مِنْ جَمِيعِ الْفَسَلَاتِ وَرِوَايَةِ السَّابِعَةِ عَلَى الْجَوَازِ وَرِوَايَةِ إِحْدَاهُنَّ عَلَى الْإِجْرَاءِ وَهُوَ لَا يُنَافِي الْجَوَازَ أَيْضًا اهـ. ■ قَوْلُهُ: (أَيِ لِمُصَاحِبَةِ الثَّرَابِ لَهَا) أَيِ لِلْسَّابِعَةِ فَتَزَلُ الثَّرَابُ الْمُصَاحِبُ لِلْسَّابِعَةِ مَزَلَةٌ الثَّانِيَةِ وَسَمَّاهُ بِاسْمِهَا عَنْ شَيْءٍ. ■ قَوْلُهُ: (وَهِيَ مُبَيَّنَّةٌ الْخَمْرُ) فِيهِ شَيْءٌ سَمِىَ أَيِ إِذِ الْقَاعِدَةُ الْأَصُولِيَّةُ حُضِلَ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَجَبَّابٌ بِأَنَّهَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَعَدَّدِ الْمُقَيَّدُ بِقِيُودٍ فَتَافِيَةً وَإِلَّا فَيُحْتَمَلُ الْمُقَيَّدُ عَلَى الْمُطْلَقِ كَمَا تَبَهَّوْا عَلَيْهِ

■ قَوْلُهُ: (فَهُوَ الَّذِي يَرُدُّ الْخَمْرَ) أَيِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَتَنَجَّسُ بِالمَلَقَةِ. ■ قَوْلُهُ: (وَهِيَ مُبَيَّنَّةٌ) فِيهِ شَيْءٌ.

لأن النص على الأولى لبيان الأفضل والأخرى لبيان الجواز ويفرض عدم ثبوتها فالقاعدة أن القيود إذا تناقت سقطت وبقي أصل الحكم وأوفى رواية أولاهن أو أخراهن شك من الراوي كما ينه البيهقي ومزيل العین غسلة واحدة وإن تعدد وفارق ما مر في الاستجاء بالحجر بينائه على التخفيف وبُحت أنه لا يُعتمد بالشرب قبل إزالة العین وهو متجه المعنى وبكفي مرور سبع جريبات وتحريكه سبقاً. ويظهر أن الذهاب مرة والعود أخرى ويُفروق بينه وبين ما يأتي في تحريك اليد في الحك في الصلاة بأن المدار ثم على العرف في الراكد من غير ثراب في نحو النيل أيام زيادته فقلیم أن الواجب من الثراب ما يكثر الماء ويصل بواصلته لجميع أجزاء النجس سواء أَمَزَجَهُمَا قَبْلُ ثُمَّ صَبَّهَ عَلَيْهِ وَهُوَ الْأَوَّلَى خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ أَمْ سَبَقَ وَضَعُ الْمَاءِ أَوْ الثَّرَابِ وَإِنْ كَانَ الْمَحَلَّ رَطْبًا.....

في دفع تعارض روايات البدء بالسملة والحمدلة. هـ فؤد: (لبيان الأفضل) أي لعدم احتياجه بعد ذلك إلى تتريب ما يترشش من جميع الغسلات مُغْنِي وَنَهَايَةً. هـ فؤد: (عدم ثبوتها) أي رواية إحداهن. هـ فؤد: (أن القيود ألغ) المراد ما فوق الواحد. هـ فؤد: (ومزيل العین) إلى قوله ويبحث في النهاية والمغني. هـ فؤد: (ومزيل العین) يُتَجَه أَنْ الْمُرَادَ بِالْعَيْنِ مُقَابِلَ الْحُكْمِيَّةِ سَمِ قَتْلُ الْجَزْمِ وَالْأَوْصَافِ حَلِّي زَادَ شَ قُلُو غَسَلِ النَجَاسَةِ الْمُعْلَظَةِ وَوَضَعَ الْمَاءَ مَخْرُوجًا بِالثَّرَابِ فِي الْأَوَّلَى وَلَمْ تَزَلْ بِهِ الْأَوْصَافُ ثُمَّ ضُمَّ إِلَيْهِ غَسَلَاتُ أُخْرَى بِحَيْثُ زَالَتِ الْأَوْصَافُ بِمَجْمُوعِهَا فَهَلْ يُعْتَدُّ بِمَا وَضَعَهُ مِنْ الثَّرَابِ قَبْلَ زَوَالِ الْأَوْصَافِ وَهَذَا كُلُّهُ غَسَلَةٌ مَضْحُوبَةٌ بِالثَّرَابِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ تَزَلْ بِمَا وَضَعَ فِيهِ أَلْفِي وَاعْتَدُّ بِمَا بَعْدَهُ فَقَطُّ قَالَ سَمِ فِيهِ نَظَرٌ أَقُولُ: وَلَا يُعْتَدُّ الْقَوْلُ بِالْأَوَّلِ اهـ. أقول البحث الآتي أنفاً صريحاً في الثاني إذا أُريدَ بِالْعَيْنِ فِيهِ مَا يَشْمَلُ الْأَوْصَافَ. هـ فؤد: (وهو متجه المغني) لعل وجهه خيلولة العین بين الثراب وأجزاء المحل المطلوب تطهيره أي قُلُو فُرِضَ أَنَّ الْمَاءَ الْمَخْرُوجَ أَزَالَهَا أَتَجَهُ الْإِجْزَاءَ بَصْرِي وَيَأْتِي عَنْ سَمِ وَشَيْخِنَا زِيَادَةً بَسْطِي فِي الْمَقَامِ. هـ فؤد: (وبكفي) إلى قوله وإن كان المحل في النهاية إلا قوله خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُهُمْ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَيُظْهَرُ إِلَى فِي الرَّائِدِ. هـ فؤد: (وتحريكه سبقاً) أي ولو لم يظهر منه شيء بأن حرك داخل الماء سبقاً مُغْنِي. هـ فؤد: (في الراكد) متعلق بقوله وتحريكه ألغ. هـ فؤد: (في نحو النيل) أي وماء السيل المُتَرَبِّبُ نَهَايَةً. هـ فؤد: (أَمَزَجَهُمَا ألغ) يُتَبَيَّنُ أَنَّ لَا يَتَلَفَا بِالْمَزْجِ إِلَى حَيْثُ لَا يُسْتَيَانِ إِلَّا طَيِّبًا لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمَاءَ حَبِيذٌ تُسَلِّبُ طَهُورَتُهُ فَلَا تَغْفُلُ بَصْرِي. هـ فؤد: (خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ) عبارة المغني خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ فِي اشْتِرَاطِ الْمَزْجِ قَبْلَ الرُّضْعِ عَلَى الْمَحَلِّ اهـ. هـ فؤد: (أم سبق وضع الماء أو الثراب وإن كان المحل رطباً) وفي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَهَذَا الْكَلَامُ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا

هـ فؤد: (ومزيل العین) يُتَجَه أَنْ الْمُرَادَ بِالْعَيْنِ مُقَابِلَ الْحُكْمِيَّةِ. هـ فؤد: (وهو متجه المغني) يُتَبَيَّنُ نَعْيُهُ إِنْ أُريدَ بِالْعَيْنِ الْجَزْمُ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ الْأَثَرِ مِنْ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ فَفِي الْإِعْتِدَادِ بِالشَّرْبِ قَبْلَ زَوَالِهِ نَظَرٌ.

لأنه واردة كالماء وقولهم لا يكفي ذره عليه ولا مسحه أو ذلك به المراد بمجرده.....

بالتجاسة كفى وضع الثراب أولاً لكن أفتى شيخنا الشهاب الزملي بأنه لو وضع الثراب أولاً على عين التجاسة لم يكفي لتنجيسه، وظاهره المخالفة لما ذكر عن (شرح الروض) ووقع البحث في ذلك مع م ر وحاصل ما تحرر عنه بالفهم أنه حيث كانت التجاسة غيبية بأن يكون جزمها أو أوصافها من طعم أو لون أو ريح موجوداً في المحل لم يكفي وضع الثراب أولاً عليها، وهذا محتمل ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أولاً؛ لأنه أقوى بل هو المزيل وإنما الثراب شرط وبخلاف ما لو زالت أوصافها فيكفي وضع الثراب أولاً، وإن كان المحل نجساً وهذا يحتمل عليه ما ذكر عن (شرح الروض) وإنها إذا كانت أوصافها في المحل من غير جزم وصب عليها ماء مفزوجاً بالثراب فإن زالت الأوصاف بتلك الغسلة حُيِبَتْ وإلا فلا فالمراد بالعين في قولهم مزيل العين واحدة وإن تعلد ما يشمل أوصافها وإن لم يكن جزم اهـ. وأقره ع ش وعبارة شيخنا وحاصل كيفيات المزج أن يُمزج الماء بالثراب قبل وضعهما على الشيء المتنجس أو يوضع الماء أولاً ثم يتبع بالثراب أو بالعكس فهذه ثلاث كيفيات ثم إن لم يكن في المحل جزم التجاسة وكان جافاً كفى كل من الثلاث ولو مع بقاء الأوصاف وإن كان في المحل جزم التجاسة لم يكفي واحدة من الثلاث، ولو زال الجزم فإن كان المحل رطباً كفى كل من الأوليين ولا يكفي وضع الثراب أولاً ثم اتباعه بالماء كذا في تقرير الشيخ عوض وارتضاء شيخنا واستظهر بعضهم أنه يكفي حيث لا أوصاف؛ لأن الواردة له قوة ويدل على ذلك ظاهر كلام الشيخ الخطيب ونقله بعضهم عن الشيخ الحفني اهـ وقوله ولو زال الجزم تقدم عن سم ما يوافقه وعن البصري ما يخالفه وقوله: واستظهر بعضهم الخ موافق لما مر عن سم في محتمل كلام شرح الروض.

■ فؤد: (لأنه واردة) الوجه أن المراد أنه يكفي طهارتهما حال الورود وإلا فهي قطعاً لا تبقى إذ لمخالطتهما الرطوبة ينتجسان بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة يتنجس بملاقاة المحل لبقاء نجاسته ولا يضر ذلك في طهر المحل عند السابعة سم.

■ فؤد: (المراد بمجرده) أي بدون اتباعه بالماء.

■ فؤد: (لأنه واردة كالماء) عبارة شرح الروض بأن يوضعا أي الماء والثراب ولو مترئبين ثم يمزجا قبل الغسل وإن كان المحل رطباً إذ الظهور الوارد على المحل باقي على طهوريته مع القطع بعدم طهر المحل قبل تمام التسع فلينظر هذا الذي ذكر مثله في شرح الباب أيضاً مع ما يأتي عنه من أن محل كون الوارد لا يتنجس إذا زال التجاسة عقب وروده إلا أن يستثنى الثراب كالماء هنا ولا لزوم عدم إمكان التظهير بالقليل والوجه خلافه.

■ فؤد: (لأنه واردة) الوجه أن المراد أنه يكفي طهارتهما حال الورود وإلا فهي قطعاً لا تبقى إذ بمخالطتهما الرطوبة ينتجسان، بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة يتنجس بملاقاة المحل لبقاء نجاسته ولا يضر ذلك في طهر المحل عند السابعة.

(والأظهُرُ تَعَيُّنُ الثَّرَابِ) لَأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ لِلتَّطْهِيرِ إِذِ الْقَصْدُ مِنْهُ الْجَمْعُ بَيْنَ نَوْعِي الطُّهُورِ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ غَيْرُهُ مِنْ نَحْوِ أَشْنَانٍ أَوْ صَابُونٍ مَقَامَهُ كَالنَّيِّمِ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ تَعَيُّنِ نَحْوِ الْقَرْطِ فِي الدَّبَاغِ (و) الْأَظْهَرُ (أَنَّ الْخِنْزِيرَ كَكَلْبٍ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ أَسْوَأُ حَالًا مِنْهُ وَمِثْلُهُ الْمُتَوَلَّدُ مِنْهُ أَوْ مِنْ كُلِّبٍ مَعَ طَاهِرٍ آخَرَ (وَلَا يَكْفِي ثَرَابٌ نَجِسٌ) وَلَا مُسْتَعْمَلٌ فِي الْأَصْعَى؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلِ الْجَمْعُ بَيْنَ نَوْعِي الطُّهُورِ

■ قَوْلُ (سُنِّي): (وَالْأَظْهَرُ تَعَيُّنُ الثَّرَابِ) وَلَوْ غَبَرَ زَمْزَلٌ وَإِنْ عَدِمَ أَوْ أَفْسَدَ الثُّوبُ أَوْ زَادَ الْفَسَلَاتُ فَجَعَلَهَا ثَمَانِيًا مَثَلًا نِهَايَةً أَيْ فَلَا يَكُونُ عَدَمُ الثَّرَابِ وَإِفْسَادُهُ الثُّوبَ وَالزِّيَادَةُ فِي الْفَسَلَاتِ مُنْقِطًا لِلثَّرَابِ ع ش .  
 ■ قَوْلُ: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ إِلَى الْمَنِيِّ وَالْيَ قَوْلِ الْمَنِيِّ وَلَا مَزْجٍ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ . ■ قَوْلُ: (فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ الْخِنْزِيرُ) وَالثَّانِي لَا يَتَعَيَّنُ وَيَقُومُ مَا ذَكَرَ وَنَحْوُهُ مَقَامَهُ وَجَزَى عَلَيْهِ صَاحِبُ التَّيْبِيهِ وَالثَّلَاثُ يَقُومُ مَقَامَهُ عِنْدَ فَقْدِهِ لِلضَّرُورَةِ وَلَا يَقُومُ عِنْدَ وَجُودِهِ وَقِيلَ يَقُومُ مَقَامَهُ فِيمَا يَفْسِدُهُ الثَّرَابُ كَالثِّيَابِ دُونَ مَا لَا يَفْسِدُهُ مُغْنِي . ■ قَوْلُ: (وَبِهِ فَارَقَ الْخِنْزِيرَ) أَيْ بِالْتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ . ■ قَوْلُ: (مَعَ طَاهِرٍ الْخِنْزِيرِ) أَوْ مَعَ الْآخَرِ س م . ■ قَوْلُ: (آخَرَ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ .  
 ■ قَوْلُ (سُنِّي): (نَجِسٌ) أَيْ مُتَجَسِّسٌ نِهَايَةً . ■ قَوْلُ: (وَلَا مُسْتَعْمَلٌ) أَيْ فِي حَدِيثٍ أَوْ نَجَسٍ نِهَايَةً وَشَرَحَ

■ قَوْلُ: (مَعَ طَاهِرٍ آخَرَ) أَيْ أَوْ مَعَ الْآخَرِ . ■ قَوْلُ: (وَلَا يَكْفِي ثَرَابٌ نَجِسٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي قَوْلِ الرُّوْضِ مَزْجُوجًا بِالْمَاءِ مَا نَهَى قَبْلَ وَضْعِهِمَا عَلَى الْمَحَلِّ أَوْ بَعْدَهُ بَأَنْ يَوْضَعَا وَلَوْ مُتَرَتِّبَيْنِ ثُمَّ يُنْزَجَا قَبْلَ الْغَسْلِ وَإِنْ كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا إِذَا الطُّهُورُ الْوَارِدُ عَلَى الْمَحَلِّ بَاقٍ عَلَى طَهْرِهِ وَيَذَلِكُ جَزَمَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيمَا لَوْ وَضِعَ الثَّرَابُ أَوَّلًا وَمِثْلُهُ عَكْسُهُ بِلَا زَيْبٍ وَهَذَا مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ الْخِنْزِيرُ وَهَذَا الْكَلَامُ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا بِالنَّجَاسَةِ كَفَى وَضْعَ الثَّرَابِ أَوَّلًا، لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ م ر بَأَنَّهُ لَوْ وَضِعَ الثَّرَابُ أَوَّلًا عَلَى غَيْرِ النَّجَاسَةِ لَمْ يَكْفِ لِتَنْجِيهِهِ وَظَاهِرُهُ الْمُخَالَفَةُ لِمَا ذَكَرَ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ وَوَقَعَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ مَعَ م ر وَحَاصِلُ مَا تَحَرَّرَ مَعَهُ بِالْفَهْمِ أَنَّهُ خَبِثُ كَانَتْ النَّجَاسَةُ غَنِيَّةً بِأَنْ يَكُونَ جُزْمُهَا أَوْ أَصَافُهَا مِنْ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ مَوْجُودًا فِي الْمَحَلِّ لَمْ يَكْفِ وَضْعُ الثَّرَابِ أَوَّلًا عَلَيْهَا وَهَذَا مَحْمَلٌ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا بِخِلَافِ وَضْعِ الْمَاءِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى، بَلْ هُوَ الْمُزِيلُ وَإِنَّمَا الثَّرَابُ شَرْطٌ وَيَخْلَافُ مَا لَوْ زَالَتْ أَصَافُهَا فَيَكْفِي وَضْعُ الثَّرَابِ أَوَّلًا وَإِنْ كَانَ الْمَحَلُّ نَجِسًا وَهَذَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ وَأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ أَصَافُهَا فِي الْمَحَلِّ مِنْ غَيْرِ جُزْمٍ وَصَبَّ عَلَيْهَا مَاءٌ مَزْجُوجًا بِالثَّرَابِ فَإِنْ زَالَتْ الْأَوْصَافُ بِتِلْكَ الْغَسَلَةِ حُسِبَتْ وَإِلَّا فَلَا فَالْمُرَادُ بِالْعَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ مُزِيلُ الْعَيْنِ وَاحِدَةٌ وَإِنْ تَعَمَّدَ مَا يَشْمَلُ أَصَافُهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُزْمًا . ■ قَوْلُ: (وَلَا مُسْتَعْمَلٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي حَدِيثٍ أَوْ خَبِثَ اه . أَقُولُ صَوْرَةُ الْمُسْتَعْمَلِ فِي خَبِثِ الثَّرَابِ الْمُصَاحِبِ لِلْسَّابِعَةِ فِي الْمُغْلَظَةِ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ لِكَيْتَهُ مُسْتَعْمَلٌ لَا يُقَالُ إِنَّمَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ مُسْتَعْمَلًا إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ شَرْطٌ فِي طَهَارَةِ الْمُغْلَظَةِ لَا شَرْطٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ، بَلْ هُوَ مُسْتَعْمَلٌ وَإِنْ قُلْنَا شَرْطٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَوَّفَقُ عَلَيْهِ زَوَالُ النَّجَاسَةِ وَإِنْ كَانَ شَرْطًا فَقَدْ أَدَّى بِهِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ بِذَلِكَ كَمَا أَنَّ الْمَاءَ لَا يَسْتَعْمَلُ بِهِ أَيْضًا، بَلْ وَيَتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي الْمُصَاحِبِ

ومن ثم اشترط في التراب هنا ما يأتي في التيمم نعم المختلط يرمل خسين أو ناعم ونحو دقيق قليل لا يؤثر في التغيير يكفي هنا كما هو ظاهر لخصول المقصود به هنا لا ثم والطين تراب تيمم بالقوة يكفي (ولا) تراب (ممزوج بمائع) وهو هنا ما عدا الماء الطهور (في الأصح) للنقص على غسله بالماء سبقا مع مصاحبة التراب لإحداه. ومحل عدم الإجزاء فيما إذا غسله بالماء سبقا الذي أطلقه في التنقيح أن غير المائع الماء أو كأن وضع الممزوج بمائع بعد جفاف المحل بحيث لا يمتزج بالماء وفي تحقيق محل الخلاف الذي في المتن بسط ليس هذا محله.

الروض. أقول: وصورة المستعمل في خبث التراب المصاحبة للسابعة في الملاحظة فإنه طاهر ومستعمل وإن قلنا إنه شرط لا شرط؛ لأنه يتوقف عليه زوال التجاسة وإن لم يستعمل بذلك كما أن الماء لا يستعمل به أيضا بل ويصور أيضا في المصاحبة لغير السابعة إذا طهر لأنه نجس وهو ظاهر ومستعمل لما مر فإذا طهر زال التنجس دون الاستعمال نعم لو طهر بمقسه في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فإن الوجه خلافه سم على حج أي لأن وصف التراب بالاستعمال باقي وإن زالت التجاسة وفيه على البهجة يتجه أن يعد من المستعمل ما لو استنجى بطين مستعجر ثم طهره من التجاسة ثم جففه ثم دقه؛ لأنه أزال المائع وفاقا لم ر ه. وقد توقف فيه بأنهم لم يعدوا حجر الاستنجاء من المظهرات ولعل وجهه أن المحل باقي على نجاسته، وقد يقال: هو وإن لم يكن مطهرا للمحل لكنه مزيل للمائع فالجواب بالتراب المستعمل في التيمم وهو مقتضى قول الشارح م ر في حديث أو نجس ع ش. ه فؤد: (ومن ثم) أي من أجل أن القصد الجمع بين نوعي الطهور. ه فؤد: (ما يأتي إلخ) فلا يكفي التراب المحرق ولا المتنجس ببنية أو حكمية متوسطة أو غيرها نهاية. ه فؤد: (المختلط إلخ) أي العبار المختلط إلخ وإن كان ندبا نهاية. ه فؤد: (ونحو دقيق إلخ) عطف على رمل وجزم في شرح الإزاد بإطلاق أنه لا يكفي المختلط بالدقيق ويمكن حمله على ما يؤثر في التغيير فلا ينافي ما قاله هنا سم. ه فؤد: (في التغيير) أي تغيير الماء. ه فؤد: (لخصول المقصود به هنا لإثم) إذ الرمل ونحو الدقيق لا يمتعان من كدورة الماء بالتراب ويمتعان من وصول التراب بالمضوع ش. ه فؤد: (ما عدا الماء الطهور) أي ومنه المستعمل سم. ه فؤد: (الذي إلخ) نعم لعدم الإجزاء إلخ وقوله أن غير إلخ خير ومحل إلخ. ه فؤد: (أن غير الماء إلخ) فلو مزج التراب بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير الماء بذلك تغيرا فاجسا كفى.

لغير السابعة إذا طهر؛ لأنه نجس مستعمل فإذا طهر زال التنجس دون الاستعمال أما أنه نجس فظاهر وأما أنه مستعمل فلا أنه أدى به ما لا بد منه؛ لأن طهارة المحل متوقفة على هذه الغسلة وإن توقفت على غيرها أيضا نعم لو طهر بغيره في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فإن الوجه خلافه ه. ه فؤد: (ونحو دقيق) جزم في شرح الإزاد بإطلاق أنه لا يكفي المختلط بالدقيق ويمكن حمله على ما يؤثر في التغيير فلا ينافي ما قاله هنا. ه فؤد: (بمائع)

(وما نجس بيول صبي) ذكر محقق (لم يطعم) يفتح أوله أي يذق للتغذي (غير لبن).....

(تنبيه) هل يجب إراقة الماء الذي تتجس بولوغ الكلب ونحوه أو يندب وجهان أصحهما الثاني وحديث الأمر بإراقة مخمول على من أراد استعمال الإناء ولو أدخل رأسه في إناء فيه ماء قليل فإن خرجه فمه جافاً لم يحكم بنجاسته أو رطباً فكذا في أصح الوجهين عملاً بالأصل ورطوبته يحتمل أنها من لعابه خطيب.

• قول (لبي): (وما نجس إلخ) أي من جامد مغني عبارة ع ش دخل في ما غير الآدمي كإناء أو أرض فيظهر بالتضح كما هو مقتضى إطلاقهم ولا ينافيه قولهم وفارقت الذكور إلخ؛ لأن الإيتلاء المذكور حكته في الأصل فلا ينافي تخلفه في غير الآدمي وعموم الحكم سم على حجة قال شيخنا الحلبي: لو وقعت قطرة من هذا البول في ماء قليل وأصاب شيئاً وجب غسله ولا يكفي نفضه، ولو أصاب ذلك البول الصرّف شيئاً كفى التوضيح وإن لم يكن في أول خروجه اه أقول: وإنما لم يكتف بالتوضيح في الواصل من الماء المذكور؛ لأنه لما تتجس بالبول الذي وقع فيه صدق عليه أنه تتجس بغير البول انتهى.

• قول (لبي): (بيول صبي) خرجه غيره كفتيه، وكان وجهه أن الإيتلاء بيوله أكثر سم. • قوله: (يفتح أوله) أي ونالته نهاية. • قوله: (أي يذق) عبارة شرح العباب أي والنهاية أي لم يأكل ولم يشرب اه وعبارة أصل الروضة لم يطعم ولم يشرب اه سم. • قوله: (للتغذي) إلى قوله: وأجزاء الحجر في النهاية والمغني إلا قوله مع قوله المراد به الإنشاء. • قوله: (للتغذي) ظاهره ولو مرة واحدة ولو قليلاً وإن لم يستغن عن اللبن في ذلك الوقت حلبي اه بجبرمي.

• قول (لبي): (غير لبن) يشمل الماء وهل يشد اللبن كاللبن أو لا فيه نظر سم على حجة وقوله أو لا اعتمده م ر وقيل بالدرس عن شيخنا الحلبي أنها مثل اللبن وهو قريب لا يتجه غيره ع ش عبارة البجيرمي

أي ومنه الماء المستعمل. • قوله: (وما نجس بيول صبي إلخ) دخل فيما غير الآدمي كإناء وأرض فيظهر بالتضح كما هو مقتضى إطلاقهم ولا ينافيه قولهم الآتي وفارقت الذكر إلخ؛ لأن الإيتلاء المذكور حكته في الأصل فلا ينافي تخلفه في غير الآدمي وعموم الحكم. • قوله: (بيول صبي) خرجه غيره كفتيه وكان وجهه أن الإيتلاء بيوله أكثر. • قوله: (لم يطعم غير لبن) هل يشد اللبن وسنه كاللبن أو لا، لإتاهما ليساً لبناً ولهذا لا يخفى بهما من خلف لا يأكل لبناً فيه نظر، وقوله نضح لا يتعد أن محلّه ما لم يختلط برطوبة في المحل مثلاً وإلا وجب الغسل؛ لأن تلك الرطوبة صارت نجسة وهي ليست بول صبي ويؤيده أنه لو وقع قطرة منه في ماء قليل ثم أصاب هذا الماء شيئاً فإن من أبعد البعيد أن يكفي فيه التضح ثم رأيت قول الشارح كسمن فصرّح بأن السمن ليس كاللبن. • قوله: (أي يذق) عبارة شرح العباب أي لم يأكل ولم يشرب غير اللبن انتهى، وعبارة أصل الروضة لم يطعم ولم يشرب بيول اللبن اه. • قوله: (غير لبن) يشمل الماء.



ولم يجاوز سنتين (نضج) بأن يمسه الماء وإن لم يبسل كما فعله ﷺ مع قوله المراء به الإنشاء في الخبر الصحيح «فُغسل من بول الجارية وبُزّش من بول الغلام» ومثلها الحثي وفازت الذكر بأن الابتلاء بحمله أكثر أما إذا أكل غير لبن للتغذي كسمين أو جاوز سنتين فبتغين الغسل ولا يضّر تناول شيء للثحنيك أو للإصلاح ولا لبن آدمي أو غيره.....

والظاهر أن مثل اللبن القشدة أي من أمه أو لا وإن كان لا يَحْتُ بِأَكْلِهَا مِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ اللَّبَنَ. قال القليوبي: ودخل في اللبن الزائب وما فيه الإنثحة والأقط ولو من مُعَلِّط وإن وجب تنسيع فيه لا سمن وجبة وقشدة إلا قشدة لبن أمه فقط اهـ والمُعْتَمَدُ أَنَّ الْجُبْنَ الْخَالِي مِنَ الْإِنثَحَةِ لَا يَقْضَرُ وَكَذَا الْقِشْدَةُ مُطْلَقًا وَلَوْ قِشْدَةُ غَيْرِ أُمِّهِ وَمِثْلُهُ الزُّبْدُ حَنْفِي وَقِيلَ الزُّبْدُ كَالسَّمَنِ اهـ يُجَبِّرُ مِيَّ وَقَوْلُهُ وَالْأَقْطُ فِيهِ وَفَقَهُ. هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجَاوِزْ سَتَيْنِ) أَي تَحْدِيدًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الزَّيَادِيِّ لَوْ شَرِبَ اللَّبَنَ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ ثُمَّ بَالَ بَعْدَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ غَيْرَ اللَّبَنِ فَهَلْ يَكْفِي فِيهِ التَّضَحُّ أَوْ يَجِبُ فِيهِ الْغُسْلُ وَالَّذِي يَظْهَرُ الثَّانِي كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الطَّنْدَانِيُّ اهـ. وفي سم على البهجة ومثل ما قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ الْبَوْلُ الْمُصَاحِبُ لِأَخْرَجِمَا اهـ، وَلَوْ شَكَّ هَلِ الْبَوْلُ قَبْلَهُمَا أَوْ بَعْدَهُمَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكْتَفِي فِيهِ بِالتَّضَحُّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ بُلُوغِ الْحَوْلَيْنِ وَعَدَمُ كَوْنِ الْبَوْلِ بَعْدَهُمَا ع. ش. وفي الكُرْدِيِّ مَا نَصَّهُ ذَكَرَ الزَّمَلِيُّ عَلَى التَّحْرِيرِ وَالْأَجْهَرِيُّ عَلَى الْإِنْتِاعِ أَنَّ ذِكْرَ الْحَوْلَيْنِ عَلَى التَّضَحُّ فَلَ يَقْضَرُ زِيَادَةُ يَوْمَيْنِ حَرْزُهُ اهـ وَقَالَ الْبُخَيْرِيُّ: الْمُتَعَمَّدُ الْقَضَرُ لِأَنَّ الْحَوْلَيْنِ تَحْدِيدِيَّةٌ هِلَالِيَّةٌ كَمَا ذَكَرَهُ ع. ش. وَيُقَالُ عَنِ الْقَلْبِيِّ اهـ. هـ فَوَدَّ: (سَتَيْنِ) أَي مِنْ تَمَامِ انْفِصَالِهِ سَم.

هـ فَوَدَّ (سَمِي): (نَضِج) وَلَا بُدَّ مَعَ التَّضَحُّ مِنْ إِزَالَةِ أَوْصَافِهِ كَبَقِيَّةِ التَّجَاسَاتِ وَسَكَنُوا عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ سَهُولَةُ زَوَالِهَا خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ مِنْ أَنَّ بَقَاءَ اللَّوْنِ وَالزَّيْجَ لَا يَقْضَرُ مُغْنِي وَنَهَايَةَ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ وَزَادَ شَيْخُنَا وَلَا بُدَّ مِنْ عَصْرِ مَحَلِّ الْبَوْلِ أَوْ جَفَافِهِ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهِ رَطُوبَةٌ تَنْفَصِلُ بِخِلَافِ الرُّطُوبَةِ الَّتِي لَا تَنْفَصِلُ اهـ عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ قَوْلُهُ مِنْ إِزَالَةِ أَوْصَافِهِ أَيْ وَلَوْ بِالتَّضَحُّ أَمَّا الْجَرْمُ فَلَا بُدَّ مِنْ إِزَالَتِهِ قَبْلَ ذَلِكَ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَلَنْ لَمْ يَبْسَلْ) الْأَوَّلَى بِلَا سَيْلَانٍ لِأَنَّ كَلَامَهُ يَوْمَهُمْ أَنَّ حَقِيقَةَ التَّضَحُّ تَوَجَّدَ مَعَ سَيْلَانِ الْمَاءِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ شَيْخُنَا وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِبْعَابِ التَّضَحُّ غَلْبَةُ الْمَاءِ لِلْمَحَلِّ بِلَا سَيْلَانٍ وَلَا فَهَوَ الْغُسْلُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (مَعَ قَوْلِهِ الْمَرَادُ بِهِ الْإِنْشَاءُ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ لَا يَقْرَفُ عَلَيْهِ فَمَا وَجَّهَ الْحَمَلُ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ بَصْرِيَّ. هـ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا أَكَلَ غَيْرَ لَبَنِ الْغَنَ) وَلَوْ أَكَلَ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ طَعَامًا لِلتَّغْدِي ثُمَّ تَرَكَهُ وَشَرِبَ اللَّبَنَ فَقَطَّ غِيلَ مِنْ بَوْلِهِ وَلَا يَنْضَحُ عَلَى الْأَوْجِ نَهَايَةَ وَزِيَادِيَّ. هـ فَوَدَّ: (كَسَمَنِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مِنْ أُمِّهِ وَهُوَ كَذَلِكَ فَيُغْسَلُ مِنْهُ وَمِثْلُ السَّمَنِ الْجُبْنُ ع. ش. هـ فَوَدَّ: (فَيَتَغَيَّنُ الْغُسْلُ) سَوَاءَ اسْتَقْنَى بِغَيْرِ اللَّبَنِ لِلتَّغْدِي عَنْ اللَّبَنِ أَمْ لَا نَهَايَةَ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ لِلْإِصْلَاحِ) أَيْ وَإِنْ حَصَلَ بِهِ التَّغْدِي سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ لِلْإِصْلَاحِ صَادِقٌ بَمَا إِذَا كَانَ الْمَتَنَاوَلُ غِذَاءً يَتَدَاوَى بِهِ وَبِمَا إِذَا اسْتَمْتَلَهُ مَدَّةً مَدِيدَةً وَلَوْ اسْتَفْرَقَتْ الْحَوْلَيْنِ وَالْأَوَّلُ وَاضِحٌ وَيُؤَيِّدُهُ اغْتِيَارُهُمُ التَّحْنِيكَ بَنَمٍ وَنَحْوِهِ وَالثَّانِي مَحَلٌّ تَأَمَّلْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجَاوِزْ سَتَيْنِ) أَي مِنْ تَمَامِ انْفِصَالِهِ فَلَا يُحْسَبُ مِنْهُمَا زَمَنُ اجْتِنَانِهِ وَإِنْ طَالَ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ لِلْإِصْلَاحِ) أَيْ وَإِنْ حَصَلَ بِهِ التَّغْدِي.



ولو نجسنا على الأوجه؛ لأنَّ للمستحيل في الباطن حكم المستحال إليه ومن ثمَّ لو أكل أو شرب مُغلَّظاً لزمه غسل قبله ودُّبْرُه مرة لا غير وأجزأه الحجر والنصُّ بوجوب السبع مع التراب محمولٌ على ما إذا نزل المُغلَّظ بعينه غير مُستحيل خلافاً لما في فتاوى البلقيني. (وما نجس بغيرهما) أي المُغلَّظ والمُخفَّف (إنَّ لم يكن) أي يوجد فيه (عَيْنٌ) بأنَّ كان الذي نجسناه حُكْمِيَّةً وهي التي لا تُحسُّ بِتَصَرُّ ولا شَمٍّ ولا ذوقٍ والعَيْنِيَّةُ نقيضُ ذلك (كفى جزئ الماء) على ذلك

أقول: بل تغيُّرهم يُشعر بِقَصْرِ المدة. ة فود: (ولو نجسنا) أي ولو مِن مُغلَّظٍ نِهَايَةً وَسَمً. ة فود: (خلافاً لما في فتاوى البلقيني) أي مِن عَدَمِ وجوب السبع إذا نزلَ بعينه قال م ر والخطيب، ولو ابتلع قطعة لحم مُغلَّظٍ وخَرَجَتْ أي مِن دُبْرِهِ حالاً لم يَجِبْ تَسْبِيحُ أو عَظْمَتِهِ وخَرَجَتْ وَجِبَ لأنَّ الباطنَ سَرِيعُ الإحالة لما يُقْبَلُ الإحالة سم وجزَمَ بِذلك شَيْخُنَا بلا عَزْوٍ. ة فود: (أي المُغلَّظ) إلى قوله ويُفَرَّقُ في النِّهَايَةِ والمُغْنِي إلَّا قوله وَحَبُّ نَفْعٍ فِي بَوْلِ وقوله باطنها أَيضاً. ة فود: (أي المُغلَّظ) وهو الكلبُ ونَحْوُهُ (والمُخفَّف) وهو بَوْلُ الصَّبِيِّ المذكور. ة فود: (بأنَّ كان إلخ) أي عِنْدَ إِرَادَةِ غَسْلِهِ فَيَدْخُلُ ما لو كانت عَيْنِيَّةً بأنَّ أَفْرَكَ أَثَرَهَا ثم انقطع فصارَتْ حُكْمِيَّةً سم. ة فود: (وهي التي إلخ) أي التَّجَاسَةُ الْمُتَيَنُّةُ التي إلخ مُغْنِي. ة فود: (لا يُحسُّ بِتَصَرُّ إلخ) أي لا يَذُرُّكَ له جِزْمٌ ولا لَوْنٌ ولا طَعْمٌ ولا رِيحٌ سِوَاهُ أَكَّانَ عَدَمُ الإِثْرَالِ لِخَفَائِهِ أَثَرَهَا بِالْجَنَافِ كَبَوْلِ جَفٍّ وَلَمْ يَذُرِّكَ له طَعْمٌ ولا لَوْنٌ ولا رِيحٌ أو لِيَكُونَ المَحَلُّ صَفِيلاً لا تَثْبُتُ عَلَيْهِ التَّجَاسَةُ كَالْمِرَآةِ وَالسِّيفِ نِهَايَةً. ة فود: (نقيض ذلك) وهي التي لها جِزْمٌ أو طَعْمٌ أو لَوْنٌ أو رِيحٌ شَيْخُنَا. ة فود: (كفى جزئ الماء) فَإِنَّ قُلْتَ: تَخْصِيصُ كِفَايَةِ جِزْيِ الماءِ بما إذا لم يكن عَيْنٌ مُشْكِلٌ إِذْ قد

ة فود: (ولو نجسنا) كَلَبْنِ كَلْبِيَّةً وقوله على الأوجه اعتمد م ر. ة فود: (لما في فتاوى البلقيني) أي مِن عَدَمِ وجوب السبع إذا نزلَ بعينه قال م ر ولو ابتلع قطعة لحم مُغلَّظٍ وخَرَجَتْ حالاً لم يَجِبْ تَسْبِيحُ أو عَظْمَتِهِ وخَرَجَتْ وَجِبَ؛ لِأَنَّ الباطنَ سَرِيعُ الإحالة لما يُقْبَلُ الإحالة. ة فود: (وما نجس بغيرهما إلخ) فَرَّغَ لو صَبَّ الماءُ على مَكَانِ التَّجَاسَةِ وانتَشَرَ حَوْلَهَا لم يُحْكَمْ بِتَّجَاسَةِ مَحَلِّ الإِنْتِشَارِ كَمَا فِي الرُّوْضِ وَأَضْلَهُ قال فِي فَرْجِهِ؛ لِأَنَّ الماءَ الوَارِدَ على التَّجَاسَةِ طَهُورٌ ما لم يَتَغَيَّرْ وَلَمْ يَتَفَصَّلْ كَمَا مرَّ اه، وظاهره أَنَّهُ لا يُحْكَمْ بِتَّجَاسَةِ مَحَلِّ الإِنْتِشَارِ وَإِنْ لم يَطْهُرْ مَكَانُ التَّجَاسَةِ المَضْبُوبِ عَلَيْهِ وَيَذُلُّ عَلَيْهِ التَّغْلِيلُ المَذْكُورُ إِذْ لو كان المراد أَنَّ مَحَلَّ التَّجَاسَةِ طَهُرَ بِالصَّبِّ لَكَانَ الماءُ طَهُوراً وَإِنْ انفصل، وقد يُجَابُ عَنِ هَذَا بِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِعَدَمِ الإِنْفِصَالِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الإِنْفِصَالِ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلاً فلا يوصَفُ حَيْثُ بَآءُهُ طَهُورٌ، وقد يَسْتَشْكِلُ الحُكْمُ بِالطَّهْوَرِيَّةِ بَعْدَ مُجَاوِزَةِ مَكَانِ التَّجَاسَةِ، بَلْ يَتَّبِعِي الحُكْمُ بِالاسْتِغْمَالِ حَيْثُ يُقَالُ لا بُدَّ فِي الاسْتِغْمَالِ مِن مُجَاوِزَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِالْكَلْبِيَّةِ، وقد يُقَالُ لِمَ اعْتَبِرَ فِي التَّغْلِيلِ الطَّهْوَرِيَّةُ فَإِنَّهُ يَكْفِي فِي عَدَمِ الحُكْمِ بِتَّجَاسَةِ مَحَلِّ الإِنْتِشَارِ الطَّاهِرَةِ هَذَا وَلَكِنْ ظَهَرَ مَعَ رَأْيِهِ لو لم يَطْهُرْ مَكَانُ التَّجَاسَةِ تَنَجَّسَ مَحَلُّ الإِنْتِشَارِ حَتَّى لو كان فيه دَمٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ لم يُغْفَ عَنْ إصَابَةِ الماءِ لَهُ ولا يُقَالُ إِنَّ هَذَا مِنْ إصَابَةِ ماءِ الطَّهَارَةِ وَيُحْمَلُ كَلَامُ الرُّوْضِ وَأَضْلَهُ على ما لو طَهُرَ مَكَانُ التَّجَاسَةِ بِالصَّبِّ ثم انتشرت الرُّطْبَةُ اه فليُحَرِّزْ. ة فود: (إنَّ لم يكن حين كفى جزئ الماء) فَإِنَّ قُلْتَ تَخْصِيصُ كِفَايَةِ جِزْيِ الماءِ بما إذا لم يكن

المحل ينقي به وبغيره مرة إذ ليس ثم ما يزال ومن ذلك سكين سقيت نجسا وحب نقي في بول ولحم طليخ به فيطهر باطنها أيضا بصب الماء على ظاهرها ويفرق بينها وبين نحو أجر

يكنفي جزئي الماء، وإن وجدت العين كآثر البول الخفيف الذي يحس يبصر أو شم أو ذوق لكن لا يمكن تحصيل شيء منه قلت: لا نسلم كفاية جزئي الماء في نحو الأثر المذكور بل لا بد معه من زوال الأوصاف على التفصيل الآتي غاية الأمر أن نحو ذلك الأثر لصغفه تزول أوصافه بجزئي الماء فالحاصل أنه يكنفي في غير العين مجرد الجزئي وأنه لا بد في العين من زوال الأوصاف لئلا قد تزول بمجرد الجزئي فيكتفى به لا لكونه مجرد جزئي بل لتضمنه زوال الأوصاف.

(فرغ) لو صب الماء على مكان التجاسة وانتشر حولها لم يحكم بنجاسة محل الانتشار كما في الرزق وأضله أي والمغني ولكن ظهر مع ما رآه لو لم يظهر مكان التجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم مغفوف عنه لم يغف عن إصابة الماء له ولا يقال: إن هذا من إصابة ماء الطهارة ويحمل كلام الرزق وأضله على ما لو ظهر مكان التجاسة بالصب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحذر سم بخذف.

• قول (سني): (كنفي جزئي الماء) من غير اشتراط نية هنا وفيما مر ويأتي؛ لأنها من باب التروك شرح بأفضل وقيل: تجب النية ونسب لجمع منهم ابن سريج لكن قال في المجموع: إنه وجه باطل مخالف للإجماع. وقال الشارح في (الإيعاب) وحيث فلا يندب الخروج من خلافه كزدي. • فود: (ومن ذلك) أي المتنجس بالتجاسة الحكمية. • فود: (وحب نقي إلخ) أي حتى انتفخ شئنا عبارة البصري ظاهره وإن لم تنق فيه قوة الإثبات وكان الفرق بينه وبين ما مر أي في شرح وبول أن المداد ثم على الاستحالة في الباطن ووصوله لتلك الحالة قرينة عليها اه. • فود: (فيطهر باطنها) أي حتى لو حملها في الصلاة لم يضر سم، وقال شئنا بلا عزو ونعني عن باطنها اه. • فود: (بصب الماء على ظاهرها) أي فلا يحتاج إلى سقي السكين ماء طهورا وإغلاء اللحم ولا إلى عصره مغني ونهاية. • فود: (ويفرق بينهما) أي السكين والحب واللحم المذكورة.

عين مشكك إذ قد يكنفي جزئي الماء وإن وجدت العين كآثر البول الخفيف الذي لا يمكن تحصيل شيء منه فإنه عين؛ لأن المراد بها هنا كما أشار إليه الشارح ما يحس يبصر أو شم أو ذوق والأثر المذكور كذلك؛ لأنه يحس بالبصر وقد يحس بالشم والذوق مع أنه يكنفي جزئي الماء عليه قلت: لا نسلم كفاية جزئي الماء في نحو الأثر المذكور، بل لا بد معه من زوال الأوصاف على التفصيل الآتي غاية الأمر أن نحو ذلك الأثر لصغفه تزول أوصافه بجزئي الماء فالحاصل أنه يكنفي في غير العين مجرد الجزئي وأنه لا بد في العين من زوال الأوصاف لئلا قد تزول بمجرد الجزئي فيكتفى به لا لكونه مجرد جزئي، بل لتضمنه زوال الأوصاف، ولو سلم فالمراد أن الذي يخص الحكمية إطلاق كفاية جزئي الماء وذلك لا ينافي أنه قد يكنفي في بعض أفراد العينية فليتأمل. • فود: (بأن كان) أي عند إرادة غسله قيدخل ما لو كانت عينية بأن أدرك أثرها ثم انقطع فصارت حكمية. • فود: (فيطهر باطنها) أي حتى لو حملها في الصلاة لم يضر.

تَقَعُ فِي نَجَسٍ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نَقْعِهِ فِيهِ حَتَّى يُظَنَّنَ وَصُولُهُ لِجَمِيعٍ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ  
بِأَنَّ الْأَوَّلَ يُشَبِّهُ تَشْرُوبَ الْمَسَامِ وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ كَمَا لَوْ نَزَلَ صَائِمٌ فِي مَاءٍ فَأَحْسَنَ بِهِ فِي جَوْفِهِ  
وَأَيْضًا فَبَاطِلٌ تِلْكَ تُشَبِّهُ الْأَجْوِافَ وَهِيَ لَا طَهَارَةَ عَلَيْهَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْأَجْرِ  
فِيهِمَا وَفَارَقَ نَحْوَ السَّكِينِ لَبَنًا عُجَنَ بِمَالِغٍ نَجَسٍ ثُمَّ حُرِّقَ فَإِنَّهُ لَا يَطْهَرُ بِإِطْلَاقِهِ بِالْفَسْلِ إِلَّا إِذَا  
ذُقَّ وَصَارَ تُرَابًا أَوْ تَقَعَّ حَتَّى وَصَلَ الْمَاءُ لِجَانِبِهِ بِتَيْشِيرٍ رَدَّهُ إِلَى التُّرَابِ وَتَأْتِيرُ نَقْعِهِ فِيهِ بِخِلَافِ  
تِلْكَ فَإِنَّ فِي رَدِّ أَجْزَاءِ بَعْضِهَا حَتَّى تَصِيرَ كَالْتُّرَابِ مُشَقَّةً تَائِمَةً وَضَيَاعَ مَالٍ وَبَعْضُهَا لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ  
التَّقَعُّ وَإِنْ طَالَ نَعْمَ نَصَّ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْعَفْوِ عَمَّا عُجِنَ مِنَ الْخَزْفِ بِنَجَسٍ أَيْ يُضْطَرُّ  
إِلَيْهِ فِيهِ وَاعْتَمَدَهُ كَثِيرُونَ وَالْحَقُّوهُ بِهِ الْأَجْرُ.....

• فَوَدَّ: (حَتَّى يُظَنَّنَ وَصُولُهُ) الظاهر أنه لا بد من ظن الوصول على وجه السيلان حتى توجد حقيقة  
الغسل ويُحْتَمَلُ الْإِكْتِفَاءُ بِمُطْلَقِ الْوُصُولِ لِلضَّرُورَةِ مَعَ تَعَلُّرٍ أَوْ تَعَسُّرٍ حَقِيقَةُ الْغُسْلِ بِضَرْبٍ أَقُولُ: بَلَى  
ظَاهِرٌ كَلَامُ الشَّارِحِ كَثِيرُهُ هُوَ الثَّانِي أَيْ الْإِكْتِفَاءُ بِمُطْلَقِ الْوُصُولِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْأَوَّلَ) أَيْ سَقَمِ السَّكِينِ  
نَجَسًا. • فَوَدَّ: (فَبَاطِلٌ تِلْكَ) أَيْ السَّكِينِ وَالْحَبِّ وَاللَّحْمِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْأَجْرِ فِيهِمَا) أَيْ  
الْمُشَابِهَتَيْنِ فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَ نَحْوَ السَّكِينِ) الْخُجْ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاللَّبَّنُ بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ إِنْ خَالَطَ  
نَجَاسَةً جَامِدَةً كَالزُّوْبِ لَمْ يَطْهَرْ وَإِنْ طُبِخَ وَصَارَ أَجْرًا لِعَيْنِ النَّجَاسَةِ وَإِنْ خَالَطَهَا غَيْرُهَا كَالْبَوْلِ طَهَرَ  
ظَاهِرُهُ بِالْغُسْلِ وَكَذَا بَاطِلُهُ إِنْ تَقَعَّ فِي الْمَاءِ وَلَوْ مَطْبُوحًا إِنْ كَانَ رَخْوًا يَصِلُهُ الْمَاءُ كَالْعَجِينِ أَوْ مَذْغُوقًا  
بَحْنًا يَصِيرُ تُرَابًا فَإِنْ قِيلَ لِمَ اكْتَفَى بِغُسْلِ ظَاهِرِ السَّكِينِ أَيْ فِي طَهَارَةِ ظَاهِرِهَا وَبِإِطْلَاقِهَا وَلَمْ يُكْتَفَ بِذَلِكَ  
فِي الْأَجْرِ؟ أَجِيبُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يُكْتَفَ بِالْمَاءِ فِي الْأَجْرِ؛ لِأَنَّ الْإِكْتِفَاءَ بِهِ مُتَأَتٍّ مِنْ غَيْرِ مُلَابَسَةٍ لَهُ فَلَا حَاجَةَ  
لِلْحُكْمِ بِطَهَارَةِ بَاطِلِهِ مِنْ غَيْرِ لِيَصَالِ الْمَاءُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ السَّكِينِ أَهْ زَادَ الْهَاتِيَةَ وَلَا يُؤْمَرُ بِسَحْقِهَا لِمَا فِيهِ مِنْ  
تَقْوِيَتِ مَالِيَّتِهَا وَتَقْصِيصِهَا وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ جَازَ أَنْ تَكُونَ النَّجَاسَةُ دَاخِلَ الْأَجْزَاءِ الصَّغِيرَةِ أَه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ:  
قَوْلُهُ لَمْ يَطْهَرْ وَإِنْ طُبِخَ أَيْ لَا ظَاهِرًا وَلَا بَاطِلًا كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ وَصَرِيحُ كَلَامِهِمْ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي  
حَاشِيَةِ الشَّنِيعِ أَه ش. • فَوَدَّ: (فَإِنْ فِي رَدِّ أَجْزَاءِ بَعْضِهَا) الْخُجْ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ فِي الْحَبِّ الْمُتَبَادِرِ إِرَادَتُهُ  
مَعَ اللَّحْمِ مِنْ هَذَا الْبَعْضِ، وَلَوْ سَلِمَ قِيلَ إِنَّهُ يُؤَثِّرُ فِيهِ التَّقَعُّ فَلْيَطْهَرْ بِهِ. • فَوَدَّ: (حَتَّى يَصِيرَ كَالْتُّرَابِ  
الْخُجْ) قَدْ يُقَالُ: هَذِهِ ضَرُورَةٌ وَغَايَةٌ مَا تَقْتَضِيهِ الْعَفْوُ لَا الطَّهَارَةُ بِضَرْبٍ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدَّ:  
(وَبَعْضُهَا) بِالتَّصْبِيعِ عَطْفًا عَلَى اسْمِ إِنْ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْبَعْضِ السَّكِينُ. • فَوَدَّ: (لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ التَّقَعُّ) هَذَا  
لَا يَطْهَرُ فِي الْحَبِّ وَاللَّحْمِ وَهُمَا مِنْ نَحْوِ السَّكِينِ سَمَ وَيَطْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْبَعْضِ السَّكِينُ فَلَا إِرَادَةَ هُنَا  
وَأَمَّا الْإِشْكَالُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنَّ فِي رَدِّ بَعْضِ أَجْزَائِهَا الْخُجْ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (بِنَجَسٍ) ظَاهِرُهُ مُطْلَقًا  
جَامِدًا كَانَ كَرَمَادِ السَّرْجِينِ أَوْ مَائِمًا كَالْبَوْلِ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (أَيْ يُضْطَرُّ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ أَوْ تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى  
بِضَرْبٍ. • فَوَدَّ: (وَالْحَقُّوهُ بِهِ الْأَجْرُ) الْخُجْ وَعَلَيْهِ فَلَا يَنْجَسُ مَا أَصَابَهُ مَعَ تَوَسُّطِ رُطُوبَةٍ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ ع

• فَوَدَّ: (لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ التَّقَعُّ) هَذَا لَا يَطْهَرُ فِي الْحَبِّ وَاللَّحْمِ وَهُمَا مِنْ نَحْوِ السَّكِينِ.

المعجُون به (وإن كانت) عَيْنٌ فيه من غيرهما بل أو من أحدهما على الأوجه في المَخْفَةِ والاكْتِفَاءِ بالنَضِجِ فيها إنما هو للغالب من زوال أو صافها به (ووجب) بعد زوال غيبيها (إزالة) أو صافها من (الطعم) وإن عَسَرَ لَأَن بَقَاءَهُ دَلِيلٌ عَلَى بَقَاءِ الْعَيْنِ، والأوجه جوازُ ذوقِ المَحَلِّ إذا غَلَبَ على طَلْتِهِ زوالُ طَعْمِهِ للحاجة (ولا يضُرُّ) في الحُكْمِ بَطْهَرِ المَحَلِّ حَقِيقَةً (بِقَاءِ لَوْنٍ أو ريح) يُدْرِكُ بِشَمِّ المَحَلِّ أو بالهواء.....

ش. □ فُود: (المعجُون به) أي بالتَّجَسُّسِ ظاهره ولو جابِداً فَلْيَرَجَعْ. □ فُود: (هَيْنٌ فيه) أي في مُطْلَقِ الْمُتَجَسِّسِ بدون قَيِّدٍ بغيرهما، وإنما رَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ على طَرِيقِ الإِسْتِخْدَامِ حَتَّى احتاجَ إلى قوله مِنْ غيرهما لِيُفْلَظَ عليه قوله بَلْ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا فَيَنْدَفِعَ بِذَلِكَ اغْتِرَاضُ السَّيِّدِ البَصْرِيِّ بِأَن ضَمِيرَ فِيهِ عَائِدٌ على ما تَجَسَّسَ بغيرهما فلا ضَرُورَةَ لِقوله بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غيرهما بَلْ هُوَ تَكَرَّرَ اه. □ فُود: (هَيْنٌ) إلى قولِ المَنْزِ ولا يَضُرُّ في المُغْنَى، وإلى قولِ الشَّارِحِ نَعَمْ في النِّهَايَةِ إِلا قوله: يُدْرِكُ إلى المَنْزِ. □ فُود: (بَعْدَ زَوَالِ هَيْنِهَا) أي جَزَمَها فالمرادُ بِالْعَيْنِ هُنَا غَيْرُ ما أَرَادَها فِي قولِهِ السَّابِقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْنٌ سَمِعَ ش. أي وَلِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ أَظْهَرَ فِي مَقَامِ الإِضْمَارِ. □ فُود: (أوصافها مِنْ) لا تَظْهَرُ لِتَقْدِيرِهِ ثَمَرَةً. □ فُود: (مِنْ الطَّعْمِ وَإِنْ حَسَرَ) لِسُهولِيَّتِهِ غَالِباً فَالْحَقُّ به نَاجِزٌ ما نَعَمْ، قال في الأَثَوَرِ لو لَمْ يَزَلْ إِلا بِالْقَطْعِ غَمِي عَنْهُ نِهَايَةً اه. سَمِ قال ع ش. أي فَيُحْكَمُ بِطَهَارَةِ مَحَلِّهِ مَعَ بَقَاءِ الطَّعْمِ أَخْذاً مِمَّا سَيَأْتِي لِلشَّارِحِ م ر فِيمَا لو عَسَرَ زَوَالُ اللَّوْنِ أو الرِّيحِ اه وقال الرَّشِيدِيُّ أي وَلَمْ يَظْهَرْ بِخِلَافٍ ما سَيَأْتِي فِي اللَّوْنِ وَالرِّيحِ خِلَافاً لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ اه عِبَارَةٌ شَبَّحْنَا فَيُغْنَى عَنْهُ أَي الطَّعْمُ الْمُتَعَدِّ ما دَامَ مُتَعَدِّراً فَيَكُونُ المَحَلُّ نَجِساً مَغْفُوراً عَنْهُ لا طَاهِراً، وَضابطُ التَّعَدُّرِ أَنْ لا يَزُولَ إِلا بِالْقَطْعِ فَإِنْ قَلَبَ بَعْدَ ذَلِكَ على زَوَالِهِ وَجَبَ ولا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعادَةُ ما صَلَّاهُ بِهِ على الْمُتَعَدِّ وإلا فلا مَعْنَى لِلْمَغْفُورِ اه. وَيَأْتِي عَنِ الْقَلْبِيِّ يُمْثَلُها. □ فُود: (والأوجه جوازُ ذوقِ المَحَلِّ لِئِنْ) أي وَأَنْ مَحَلُّ مَنَعِهِ إِذا تَحَقَّقَ وَجُودُها فِيمَا يُرِيدُ ذَوْقَهُ أو انْحَصَرَتْ فِيهِ نِهَايَةٌ وَعَلَيْهِ قَلَوُ أَصِيبَ الْقُرْبُ بِنَجَاسَةٍ لا يَعْرِفُ طَعْمُها فَأَرَادَ ذَوْقُها قَبْلَ الْغَسْلِ لِيُثَلِّمَهُ فَيُخْتَارَ بِهِ ذَوْقُهُ بَعْدَ صَبِّ الماءِ عَلَيْهِ فَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ امْتِناعُ ذَلِكَ لِتَحَقُّقِ النَجَاسَةِ حَالَ ذَوْقِ المَحَلِّ فَيُغَسَّلُ إلى أَنْ يَغْلِبَ على الظَّنِّ زَوَالُ النَجَاسَةِ ثُمَّ إِذا ذاقَهُ فَوَجَدَ فِيهِ طَعْمًا حَمَلَهُ على النَجَاسَةِ ثُمَّ قَضِيَّةُ قولِهِ م ر أو انْحَصَرَتْ فِيهِ أَنَّهُ لو ذاقَ أَحَدَهُما امْتَنَعَ عَلَيْهِ ذَوْقُ الآخرِ لِانْحِصَارِ النَجَاسَةِ فِيهِ، وَقَدْ مَرَّ لَهُ ما يُخَالِفُهُ ع ش. □ فُود: (في الحُكْمِ بَطْهَرِ المَحَلِّ حَقِيقَةً) أي لا أَنَّهُ نَجِسٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ حَتَّى لو أَصابَهُ بَلَلٌ لَمْ يَتَنَجَّسْ إِذْ لا مَعْنَى لِلغَسْلِ إِلا الطَّهَارَةُ والأثر

□ فُود: (بَعْدَ زَوَالِ هَيْنِهَا) أَرَادَ بِالْعَيْنِ هُنَا غَيْرُ ما أَرَادَها فِي قولِهِ السَّابِقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْنٌ فَتَأَمَّلْهُ. □ فُود: (مِنْ الطَّعْمِ) أي وَإِنْ عَسَرَ نَعَمْ قال في الأَثَوَرِ لو لَمْ يَزَلْ إِلا بِالْقَطْعِ غَمِي عَنْهُ شَرَحَ م ر. □ فُود: (ولا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أو رِيحٍ حَسَرَ زَوَالَهُ).

(فَرَقَ): قال شَيْخُنَا ناصِرُ الدِّينِ الطَّبَّلَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إِذا أُرِيدَ تَطْهِيرُ شَيْءٍ عَلَيْهِ عَجِينٌ أو سِدْرٌ فَتَغَيَّرَ الماءُ الْمَضْبُوبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فلا يَضُرُّ، وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلزَّمَلِيِّ فَلَمْ يوافقْهُ عَلَيْهِ وقال يَضُرُّ التَّغْيِيرُ

وظاهر أنه بعد ظن الطهر لا يجب شتم ولا نظر نعم ينبغي شتمه هنا فليعلم أنه لو زال شتمه أو بصره خلقة أو لعارض لم يلزمه سؤال غيره أن يشتم أو ينظر له (عسر زواله) ولو من مغلط بأن لم تتوقف إزالته على شيء أو توقفت على نحو صابون ولم يجده فيما يظهر للمشقة فإن وجدته أي يمتن مثله فاضلاً عما يعتز في التيمم فيما يظهر أيضاً بجايح أن كلاً فيه تحصيل واجب.....

الباقى شبه بما يشق الاحتراز عنه نهاية أي وهو لا يتجس ع ش عبارة شينخا والقلوب، وضابط التمسر أن لا يزول بالحث بالماء ثلاث مرات فمتى حثه أي اللون أو الزيج ثلاثاً ولم يزول طهر المحل فإذا قدر على زواله بقدر ذلك لم يجب؛ لأن المحل طاهر، نعم إن بقيا معاً في محل واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالهما إلا أن تعلم كما مر في بقاء الطعم لقوة دلالتيهما على بقاء النجاسة فإن بقيا متفرقين أو من نجاستين وعسر زوالهما لم يصح اهـ وقوله فمتى حثه إلى نعم يأتي عن النهاية ما قد يخالفه.

• قوله: (وظاهر أنه) إلى المتني اعتمد ع ش. • قوله: (لا يجب شتم إلخ) تنبغي زيادة ولا ذوق.

• قوله (س): (عسر زواله) أي بحيث لا يزول بالمبالغة بنحو الحث والغرض سواء في ذلك الأرض والثوب والإناء وسواء أطل بقاء الرائحة أم لا نهاية. قال البجيرمي: وسئل م ر عن صباغ يصبغ الغزل بماء الفوه ودم المغر ثم بقدر ذلك يغسله غسلًا جيدًا حتى يصفو ماؤه وتبقى الحمرة في الغزل فهل والحالة هذه يغنى عن لوين عسر زواله أو لا فأجاب: نعم يغنى عن لوين عسر زواله. اهـ. ويظهر أخذًا من مسألة الثمويه أن الفل فليراجع ويأتي ما يتعلق بالصنغ بالتجسس في بحث الفسالة.

• قوله: (ولو من مغلط) فلو عسرت إزالة لوين نحو دم مغلط أو ريحه طهر خلافاً للزركشي في خاديه نهاية. • قوله: (بأن لم تتوقف إلخ) أي بأن لا تزول إلا بالقطع أخذًا مما مر في الطعم. • قوله: (أو توقفت على نحو صابون إلخ) عبارة النهاية: ولو توقفت زوال ذلك ونحوه على أشنان أو صابون أو حث أو قرص وجب وإلا استحب، وبه يجمع بين قول الوجوب والاستحباب، والأوجه أنه يعتز بوجوب

هنا أيضًا. • قوله: (لو زال شتمه إلخ) قد يقال لا حاجة لهذا مع ما قبله. • قوله: (ولم يجده فيما يظهر) ويحتمل وهو القياس وظاهر كلامهم أنه لا يظهر؛ لأن الاستعانة بنحو الصابون من شروط الطهارة فلا توجد بدونها وعلى هذا فهل يلزمه طلبه ولو من حد البعد مطلقاً وتفرق بينه وبين الماء بأن لا بدلاً وهو الثراب ولا كذلك ما هنا أو إن كان المتجسس بدنه بخلاف ما إذا كان ثوبه لا يلزمه طلبه من حد البعد؛ لأن من صلى عارياً لا قضاء عليه بخلاف من صلى بالنجاسة فيه نظر والثاني غير بعيد ثم رأيت قوله الآتي ومن ثم أتجه أيضاً أن يأتي هنا التفصيل الآتي إلخ.

(فرغ): أفتى شينخا الشهاب الزملي في ماء يقل من البحر فوضيع في زير فوجد فيه طعم زليل أو ريح أو لونه بنجاسته فقد قال الأصحاب شرع تقديم المضمضة والإسشاش ليغرف طعم الماء ورايته اهـ وقضيته أنه لو وجد في ماء طعمًا مثلاً لا يكون إلا للنجاسة حكيم بنجاسته وبه صرح البيهقي ولا يشكّل

خوطب به ومن ثم أتجه أيضًا أن يأتي هنا التفصيل الآتي فيما إذا وجدته يحذ الغوث أو القرب نعم لا يجب قبول هبة هذا؛ لأن فيها مئة بخلاف الماء أو توقفت على نحو حث وقرص لزمته وتوقفت الطهارة عليه ويظهر أن المدار في التوقف على ظن المظهر. وعليه يظهر أيضًا أن محله إن كان له خبرة وحينئذ لا يلزمه الرجوع لقول غيره وإلا سأل خبيرًا ويظهر أيضًا أنه لو

نحو الصابون أن يفضل ثمنه عما يفضل عنه ثمن الماء في التيمم، وإن لم يقدر على الحث ونحوه لزمه أن يستاجر عليه بأجرة مثله إذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضًا، وأنه لو تعد ذلك أي نحو الصابون جسا أو شرعا احتمل أن لا يلزمه استيعاله بعد ذلك لطهارة المحل حقيقة ويحتمل اللزوم وإن كلاً من الطهر والمغفر إنما كان ليعتذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس فقيد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقاً وهو الأوجه اه وأقرها سم وع ش، قال الرشدي: قوله ولو توقفت زوال ذلك أي لو التجاسة أو ريحها وليس هذا خاصاً بقول المصنف قلت فإن بقيا إلخ وإن أوزمته سبأه اه وقول النهاية وهو الأوجه تقدم عنه وعن شيخنا وفي الشارح ما يخالفه فيما إذا بقي اللون أو الريح وخذه وكذا يخالفه قول البجيرمي ما نصه فإن قلت: حيث أوجبتم الاستعانة في زوال الأثر من الطعم أو اللون أو الريح أو هما بنحو صابون إذا توقفت الإزالة عليه فما محل قولهم يعني عن اللون والريح دون الطعم مع استواء الكل في وجوب إزالة الأثر، وإن توقفت على غير الماء فالجواب أنه يجب الاستعانة بما ذكر في الجميع ثم إن لم يزل بذلك وبقي اللون أو الريح حكمتنا بالطهارة وإن بقيا معاً أو بقي الطعم وخذه غفي عنه فقط إن تعدد لا أنه يصير طاهرًا ويترتب على ذلك أننا قلنا بالطهارة وقدّر بعد ذلك على إزالته لم يجب وإن قلنا بالمغفر وجبت مديني اه. ■ فود: (خوطب إلخ) جواب قوله فإن وجدته وقوله به أي بنحو الصابون. ■ فود: (ومن ثم) أي لأجل ذلك الجامع. ■ فود: (فيما إذا وجدته) أي الماء. ■ فود: (قبول هبة هذا) أي نحو الصابون. ■ فود: (أو توقفت إلخ) عطف على قوله وجدته. ■ فود: (على نحو حث) والحث بالمتاة الحث بنحو عود، والقرص بالمهملة تقطيعه بنحو الظفر أي حكه به كزدي وقال ع ش والقرص بالصاد المهمل الغسل بأطراف الأصابع، وقيل هو القلع ونحوه اه. وقال البجيرمي: والقرص بالصاد المعجمة أو الصاد المهمل الحث بأطراف الأصابع اه. ■ فود: (أن محله) أي محل

بأنه لا يحذ بريح الخمر لوضوح الفرق وصورة المسألة أنه لا يكون بقرنه جيفة يحتمل أن يكون ذلك منها ونظيره وجوب الغسل إذا رأى في فراشه أو ثوبه شيئاً لا يحتمل أنه من غيره هذا والأوجه خلاف ما قاله البقوي لأصل الطهارة وعدم وقوع التجاسة وعدم التنجيس بالشك ويفرق بينه وبين ما ذكر من نظائره ولا يرد ما تقدم من فتوى شيخنا؛ لأنه عد بول الحيوانات في الماء المنقول منه في الجملة فأشبهه السبب الظاهر بخلاف مسألتنا ليس فيها ما يمكن الإحالة عليه ولا ما تقدم عن الأصحاب إذ ليس فيه تضييع بأن الطعم مقتضى للتجاسة لإمكان حملته على البحث عن حاله إذا وجد طعمه أو ريحه متغيراً نعم يمكن حمل كلام البقوي على ما إذا علم سبق ما يحال عليه شرح م ر.

عَرَفَ مِنْ مُغَيِّرٍ شَيْئًا لَمْ يَطْرُدْهُ فِيهِ لَا اخْتِلَافَ لِلصُّوْقِي بِالْمَحَلِّ بِالْإِعْرَاضِ مِنْ نَحْوِ هَوَاءٍ وَمِزَاجٍ  
كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ وَأَفْهَمُ الْمَثَلُ أَنَّ الْمَصْبُوعَ بِالنَّجَسِ مَتَى تُفْقِئَتْ فِيهِ غَيْزُ النِّجَاسَةِ بِأَنْ تُقَلَّ أَوْ  
كَانَتْ تَنْفَصِلُ مَعَ الْمَاءِ اشْتَرَطَ زَوَالُهَا أَوْ لَوْنُهَا أَوْ رِيحُهَا فَقَطْ وَعَشَرَ عُفِيَ عَنْهُ وَمَرَّ أَوَائِلُ  
الطَّهَارَةِ مَا لَوْ زَالَ الرَّيْحُ ثُمَّ عَادَ وَفِي الْإِسْتِجَاءِ جَوَازُ الْإِسْتِعَانَةِ بِنَحْوِ الْمَسْتَلِّ وَالْمِلْحِ (وَفِي  
الرَّيْحِ) الْمُسَرُّ الزَّوَالُ (قَوْلٌ) إِنَّهُ يَضُرُّ وَفِي اللَّوْنِ وَجْهٌ أَيْضًا (قُلْتُ فَلَا بَقِيَا مَعًا) بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ (ضُرُّ  
عَلَى الصَّحِيحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ).....

اِخْتِيَارُ ظَنِّ الْمُطَهِّرِ . هـ قَوْلُهُ: (شَيْئًا) أَيِ مِنْ عُسْرِ الزَّوَالِ أَوْ سَهُولِيهِ فِي مَحَلٍّ وَتَوَقُّفِ زَوَالِهِ فِيهِ عَلَى نَحْوِ  
الصَّابُونِ وَعَدِيمِهِ (لَمْ يَطْرُدْهُ فِيهِ) أَيِ فِي ذَلِكَ الْمُغَيِّرِ أَيِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ . هـ قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ) .  
(فَرَعَ) مَاءً يُقَلَّ مِنَ الْبَحْرِ وَوُضِعَ فِي زَبِيرٍ فَوُجِدَ فِيهِ طَعْمُ زَبِيلٍ أَوْ رِيحُهُ أَوْ لَوْنُهُ حُكِمَ بِنَجَاسَتِهِ كَمَا قَالَ  
الْبَغَوِيُّ وَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ جَانِبِهِ بَقْرُهُ لَمْ يُحْكَمْ بِنَجَاسَتِهِ خَطِيبٌ، وَفِي الْتَّهْيَاةِ وَسَمَّ عَنْ  
إِفْتَاءِ الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ يَمْثَلُهُ قَالَ ع ش: قَوْلُ م ر حُكِمَ بِنَجَاسَتِهِ ضَعِيفٌ، وَقَدْ نُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنْ فِتَاوَى  
وَالِدِهِ الْقَوْلُ بِعَدَمِ النِّجَاسَةِ أَهْ وَيُوجَّهُ بِأَنْ هَذَا مِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوَى وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَنْجَسُ أَهْ. وَفِي  
الْبُخَيْرِيِّ عَنْ الْحَلْبِيِّ وَالْحَنَفِيِّ مَا نَصَّهُ وَحَاصِلُ الْمُعْتَمَدِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ حَاشِيَةِ الْأَجْهَرِيِّ أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي  
فِي الزَّبِيرِ إِذَا وَجِدَ فِيهِ طَعْمٌ أَوْ رِيحٌ بَزَلٍ مَثَلًا يُحْكَمُ بِالطَّهَارَةِ إِلَّا إِنْ وَجِدَ سَبَبٌ يُحَالُ عَلَيْهِ النِّجَاسَةُ وَفِي  
الْقَلْبِيِّ عَلَى الْجَلَالِ لَا يُحْكَمُ بِالنِّجَاسَةِ بِغَيْرِ تَحَقُّقِ سَبَبِهَا فَالْمَاءُ الْمَقْنُولُ مِنَ الْبَحْرِ لِلْإِزْيَارِ فِي الْيُوبِ  
مَثَلًا إِذَا وَجِدَ فِيهِ وَضْفُ النِّجَاسَةِ مُحْكَمٌ بِطَهَارَتِهِ لِلشُّكِّ قَالَه شَيْخُنَا م ر وَاجَابَ عَمَّا نُقِلَ عَنْ وَالِدِهِ مِنْ  
الْحُكْمِ بِالنِّجَاسَةِ تَبَعًا لِلْبَغَوِيِّ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا وَجِدَ سَبَبُهَا أَهْ أَيِ فِي الْبَحْرِ الْمَقْنُولِ مِنْهُ بِأَنْ أُخْبِرَ  
بِهِ عَدْلٌ أَهْ . هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمَصْبُوعَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَرَّ فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي كَمَا يَأْتِي قَالَ الْبُخَيْرِيُّ،  
وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَصْبُوعَ بِغَيْزِ النِّجَاسَةِ كَالْدَمِ أَوْ بِمُتَنَجِّسٍ نَفَثَتْ النِّجَاسَةُ فِيهِ أَوْ لَمْ تَنْفُثْ وَكَانَ الْمَصْبُوعُ  
رَطْبًا يَطْهَرُ إِذَا صَفَّتِ الْغُسَالَةُ مَعَ الصَّبِغِ بَعْدَ زَوَالِ غَيْبِهِ، وَأَمَّا إِذَا صُبِغَ بِمُتَنَجِّسٍ وَلَمْ تَنْفُثْ فِيهِ النِّجَاسَةُ  
وَكَانَ الْمَصْبُوعُ جَافًا فَإِنَّهُ يَطْهَرُ مَعَ صَبْغِهِ وَقَوْلُهُمْ لَا بُدَّ فِي طَهْرِ الْمَصْبُوعِ بِنَجَسٍ مِنْ أَنْ تَصْفُرَ الْغُسَالَةُ  
مَحْمُولٌ عَلَى صَبْغِ نَجَسٍ أَوْ مُخْتَلِطٍ بِأَجْزَاءِ نَجَسٍ الْعَيْنِ وَفَاقًا فِي ذَلِكَ لِشَيْخِنَا الطَّبَّلَاوِيِّ سَمَّ مُلَخَّصًا أَهْ  
وَيَأْتِي عَنْ ع ش يَمْثَلُهُ . هـ قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَتْ) أَيِ غَيْزِ النِّجَاسَةِ . هـ قَوْلُهُ: (أَوْ لَوْنُهَا الْخ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ غَيْزُ  
النِّجَاسَةِ . هـ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ أَوَائِلُ الْخ) الَّذِي يَتَلَخَّصُ مِنْ كَلَامِهِ، ثُمَّ إِنَّ الْعَوْدَ لَا يَضُرُّ، وَقَوْلُهُ وَفِي الْإِسْتِجَاءِ  
إِلْخ الَّذِي اسْتَوْجَبَهُ، ثُمَّ جَوَازُ الْإِسْتِعَانَةِ بِنَحْوِ الْمِلْحِ مِمَّا اعْتَبِدَ انْتِحَانُهُ وَكَوْنُ الْغُسْلِ كَذَلِكَ مَحَلٌّ تَأْمُلُ  
بِضَرِّئِ . هـ قَوْلُهُ: (بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا يَتَأْتِي فِي التَّهْيَاةِ وَالْخَطِيبِ . هـ قَوْلُهُ: (بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ) أَيِ مِنْ  
نَجَاسَةٍ وَاحِدَةٍ بِإِلْهِ .

هـ قَوْلُهُ (سَلِي): (ضُرُّ) فَضِيئَتُهُ أَتَى لَا فَرْقَ فِي الضَّرْرِ إِذَا بَقِيَ مِمَّا يَبَيِّنُ كَوْنَهُمَا مِنْ نَجَاسَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ نَجَاسَتَيْنِ  
لَكِنْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ تَقْيِيدُ الضَّرْرِ فِيمَا إِذَا كَانَا فِي مَحَلٍّ يَكُونُهُمَا مِنْ نَجَاسَةٍ وَاحِدَةٍ وَيُوجَّهُ بِأَنْ بَقَاءَهُمَا  
مِنْ نَجَاسَتَيْنِ لَا تَقْوَى دَلَالَتُهُ عَلَى بَقَايِ الْعَيْنِ فَلَا كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُسْتَحِيلَةٌ لَا اِزْتِیَاطُ لَهَا بِالْأُخْرَى وَكُلُّ



لِقُوَّةِ دَلَالَتِهِمَا عَلَى بَقَاءِ الْعَيْنِ وَثُبْرَةِ الْعِزِّ عَنْهُمَا بِخِلَافِ مَا لَوْ بَقِيََا بِمَحْلَيْنِ أَوْ مُحَالٍ مِنْ نَحْوِ ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَلَا يَتَأْتَى فِيهِ الْخِلَافُ فِيمَا لَوْ تَفَرَّقَتْ دِمَاءٌ فِي ثَوْبٍ كُلُّ مِنْهَا قَلِيلٌ وَلَوْ اجْتَمَعَتْ لَكَثُرَتْ لِأَنَّ مَا هُنَا طَاهِرٌ مُحَلُّهُ حَقِيقَةٌ وَتِلْكَ نَجَسَةٌ مَعْفُوفٌ عَنْهَا بِشَرِطِ الْقِلَّةِ فَإِذَا كَثُرَتْ وَلَوْ بِالنَّظَرِ لِمَجْمُوعِهَا ضَرُّ عِنْدَ الْمُتَوَلَّى وَلَمْ يَضُرَّ عِنْدَ الْإِمَامِ وَاسْتَفِيدَ مِنَ الْمُشْنِ أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا لَمْ تَتَشَرَّبَ مَا تَنْجَسَتْ بِهِ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ عَيْنِهِ قَبْلَ صَبِّ الْمَاءِ الْقَلِيلِ عَلَيْهَا كَمَا لَوْ كَانَ فِي إِنَاءٍ وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ، وَمَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ فَإِنْ كَوْنُ بِلَا رَادٍ طَهُورٍ إِلَى آخِرِهِ مَا يُؤَيِّدُهُ وَافْتَاءُ بَعْضِهِمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ تَوْهُمًا مِنْ بَعْضِ الْبَيَارِاتِ غَيْرِ صَحِيحٍ وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّ صَبَّ الْمَاءِ عَلَى عَيْنٍ بَوَلٍ يُطَهِّرُهُ إِذَا لَمْ يَزِدْ بِهَا وَزُنَّ التَّسَالَةُ يُحْمَلُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ التَّقْيِيدُ عَلَى آثَارِ الْعَيْنِ دُونَ جَرِمِهَا. وَقَوْلُ الْمَاوَرَدِيِّ إِذَا صَبَّ عَلَيْهَا مَاءٌ فَغَمَرَهَا أَيُّ بِحَيْثُ اسْتَهْلِكَتْ فِيهِ طَهَرَ الْمُحَلُّ وَالْمَاءُ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَصْحَابُنَا طَرِيقَةً ضَعِيفَةً؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ الْعِرَاقِيُونَ وَهُمْ قَائِلُونَ بِالضَّعْفِ الْمَارِّ فِي قَوْلِ الْمُشْنِ فَلَوْ كَوْنُ بِلَا رَادٍ طَهُورٍ إِلَى آخِرِهِ وَلَوْ كَانَتْ النِّجَاسَةُ جَامِدَةً فَتَقَشَّتْ وَاخْتَلَطَتْ بِالثَّرَابِ لَمْ يَطْهَرِ كَالْمُخْتَلِطِ بِنَحْوِ صَدِيدٍ بِإِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ جَمِيعِ الثَّرَابِ الْمُخْتَلِطِ بِهَا.

(وَيُشْتَرَطُ) فِي طَهْرِ الْمُحَلِّ (وُزُودُ الْمَاءِ) الْقَلِيلِ عَلَى الْمُحَلِّ النَّجِسِ وَلَا تَنْجَسُ لِمَا مَرَّ فَلَا يُطَهِّرُ غَيْرُهُ لِاسْتِحَالَتِهِ وَفَارَقَ الْوَارِدَ بِقُوَّتِهِ لِكُونِهِ عَامِلًا وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالُ بَيْنَ الْمُتَصَبِّ مِنْ أَثَوْبٍ وَالصَّاعِدِ مِنْ فَوَارَةٍ مِثْلًا فَلَوْ تَنْجَسَ فَمَهْ كَفَى أَخْذُ الْمَاءِ بِيَدِهِ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يُعْلِفْ عَلَيْهِ

وَاحِدَةً بِانْفِرَادِهَا ضَعِيفَةٌ أَمْ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا اغْتِمَادُهُ. □ فَوُدَّ: (لِقُوَّةِ دَلَالَتِهِمَا الْخُ) لَكِنْ إِذَا تَعَلَّزَ عُنِي عَنْهُمَا مَا دَامَ التَّعَلُّزُ وَنَجِبَ إِذَا تَهَمُّا عِنْدَ الْقُدْرَةِ وَلَا تَجِبُ إِعَادَةُ مَا صَلَّاهُ مَعَهُمَا، وَكَذَا يُقَالُ فِي الطَّعْمِ قَلْبِي أَمْ يُجِيرِمِي وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا وَالدَّابِغِي اغْتِمَادُهُ. □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ لَوْ بَقِيََا بِمَحْلَيْنِ الْخُ) أَيُّ فَلَا يَضُرُّ لَانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ الَّتِي هِيَ قُوَّةُ دَلَالَتِهِمَا عَلَى بَقَائِهَا نِهَائَةً. □ فَوُدَّ: (وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّ صَبَّ الْخُ) أَيُّ وَافْتَاءُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ الْخُ. □ فَوُدَّ: (يُحْمَلُ الْخُ) فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنَى مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوُدَّ: (التَّقْيِيدُ) أَيُّ بِقَوْلِهِ إِذَا لَمْ يَزِدْ بِهَا. □ فَوُدَّ: (حَلَّى آثَارِ الْعَيْنِ) أَيُّ الضَّعِيفَةِ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ كَانَتْ النِّجَاسَةُ جَامِدَةً) تَقَدَّمَ عَنْ الْمُغْنَى وَالنَّهَائَةِ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ لَا ظَاهِرُهُ وَلَا بَاطِنُهُ وَسَوَاءٌ وَصَلَ الْمَاءُ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَائِهِ أَمْ لَا.

□ فَوُدَّ: (الْقَلِيلُ) أَيُّ بِخِلَافِ الْكَثِيرِ فَيَطْهَرُ الْمُحَلُّ بِهِ وَإِذَا كَانَ أَوْ مَوْزُودًا شَيْخِنَا. □ فَوُدَّ: (النَّجَسُ) أَيُّ الْمُتَنَجِّسُ. □ فَوُدَّ: (وَالْأَيُّ) بِأَنَّ وَرَدَ الْمُحَلُّ الْمُتَنَجِّسُ عَلَى الْمَاءِ الْقَلِيلِ. □ فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيُّ فِيمَا دُونَ الْقُلَّتَيْنِ أَنَّهُ يَنْجَسُ بِوَسْوَاحِ التَّجَسُّسِ الْغَيْرِ الْمَعْفُوفِ عَنْهُ لَهُ. □ فَوُدَّ: (لِلِاسْتِحَالَةِ) أَيُّ لِأَنَّ تَكْمِيلَ الشَّيْءِ لِغَيْرِهِ قَرْنٌ كَمَالِهِ فِي تَقْيِيدِهِ.

□ فَوُدَّ: (بِمَحْلَيْنِ أَوْ مُحَالٍ) أَقُولُ هُوَ كَمَا لَوْ بَقِيََا أَحَدُهُمَا بِذَيْنِكَ الْمُحْلَيْنِ أَوْ تِلْكَ الْمُحَالِ.



وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ مَا فِي حَدِّ الظَّاهِرِ مِنْهُ وَلَوْ بِالْإِدَارَةِ كَصَبِّ مَاءٍ فِي إِنَاءٍ مُتَنَجِّسٍ وَإِدَارَتِهِ بِجَوَانِبِهِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ ابْتِلَاعُ شَيْءٍ قَبْلَ تَطْهِيرِهِ وَأُفْتِيَ ابْنُ كَيْسَانَ فِي مَطَرٍ نَازِلٍ وَسَطَ إِنَاءٍ مُتَنَجِّسٍ كُلَّهُ بِنَجَاسَتِهِ فَلَا يُطَهِّرُهُ وَيَتَعَيَّرُ حَمْلُهُ عَلَى نَقْطِ قَلِيلَةٍ لَمْ يَتَجَاوَزْ كُلَّ مَحَلِّهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَارِدَةٍ حَيْثُ إِذْ هُوَ كَمَا تَقَرَّرَ الْعَامِلُ بَأَنِّ أَزَالَ النِّجَاسَةَ عَنْ مَحَلِّ نَزُولِهِ فَمَا تَقَرَّرَ هُنَا وَأَوَّلُ الطَّهَارَةِ فِي طَهَارَةِ نَحْوِ الْإِنَاءِ بِالْإِدَارَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ غَقِيبَ الصَّبِّ مَفْرُوضٍ فِي وَارِدِهِ لَهُ قُوَّةُ قَهَرِ النَّجَاسَةِ

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِالْإِدَارَةِ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ: فَلَوْ طَهَّرَ إِنَاءٌ أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى جَوَانِبِهِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ يُطَهَّرُ قَبْلَ أَنْ يَصُبَّ النِّجَاسَةُ مِنْهُ، وَهِيَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ النِّجَاسَةُ مَائِعَةً بَاقِيَةً فِيهِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَائِعَةً بَاقِيَةً فِيهِ لَمْ يُطَهَّرْ مَا دَامَ عَيْنُهَا مَغْمُورًا بِالْمَاءِ إِذْ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ الْخُ مِنْهُ مَا لَوْ تَنَجَّسَ قَمْعُهُ بِدَمِ اللَّئِىِ أَوْ بِمَا يَخْرُجُ بِسَبَبِ الْجُشَاءِ فَكَلَّهْ ثُمَّ تَمَضَّضَ وَإِدَارَ الْمَاءَ فِي قَيْحِهِ بَحِثَ يَمْعُهُ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِالنِّجَاسَةِ، فَإِنَّ قَمْعَهُ يُطَهَّرُ وَلَا يَتَنَجَّسُ الْمَاءُ فَيَجُوزُ ابْتِلَاعُهُ لِطَهَارَتِهِ، فَتَبَيَّنَ لَهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ وَيَقِي مَا لَوْ كَانَتْ لِشَيْءٍ تُذْمَى مِنْ بَعْضِ الْمَأْكَلِ بِتَشْوِيشِهَا عَلَى لَحْمِ الْإِنْسَانِ فَهَلْ يُغْفَى عَنْهُ فِيمَا تُذْمَى بِهِ لِشَيْءٍ لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ أَمْ لَا لِإِمْكَانِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِتَنَاوُلِ مَا لَا تُذْمَى لِشَيْءٍ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَا تَعْمُ بِهِ الْبُلُوى حَيْثُ يُذْهِبُ أَم. وَنَمِلَ الْقَلْبُ إِلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ. • قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَإِذَا غَسَلَ قَمْعَهُ الْمُتَنَجِّسَ فَيَبَالِغُ فِي الْغُرْغُرَةِ لِيُغَيِّرَ كُلَّ مَا فِي حَدِّ الظَّاهِرِ وَلَا يَتَلَعَّ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا قَبْلَ غَسْلِهِ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَكْلُ النِّجَاسَةِ أَهْوَ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع. ش. أَنَّهُ لَوْ ابْتَلَى شَخْصٌ بَدَنِي اللَّئِىِ بِأَنَّهُ يَكْتُرُ وَجُودَهُ مِنْهُ بَحِثَ يَقُولُ خُلُوهُ عَنْهُ يُغْفَى عَنْهُ أَم. • قَوْلُهُ: (وَأُفْتِيَ ابْنُ كَيْسَانَ) بِفَتْحِ الْكَافِ وَكُسْرِ الْمُوَحَّدَةِ الْمُشَدَّدَةِ ثُمَّ نَوَيْتُ بِأَمْرِهِ عَنْهُ. • قَوْلُهُ: (كُلُّهُ) لَمَّا لَيْسَ بِقَيِّدٍ، وَإِنَّمَا الْمَدَارُ عَلَى عَدَمِ عُمُومِ الْمَطَرِ لِلْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ كَمَا يُقْبَدُ آخِرُ كَلَامِهِ. • قَوْلُهُ: (بِنَجَاسَتِهِ فَلَا يُطَهِّرُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: إِذَا مَحَلُّ كَوْنِ الْوَارِدِ لَا يَتَنَجَّسُ بِمُلَاقَاةِ النِّجَاسَةِ إِذَا أَزَالَهَا غَقِيبُ وَرُودِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا زِيَادَةِ وَزَيْنِ أَه. س. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا غَيْرُ وَارِدَةٍ الْخُ) قَدْ يُقَالُ سَلَفْنَا أَتَاهَا وَارِدَةٌ إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَ فِيهَا السَّلَاقُ الَّذِي يَتَحَقَّقُ بِهِ الْغُسْلُ وَعَلَى هَذَا فَلَا يَتَعَدُّ الْإِكْتِفَاءُ بِهَا فِي النِّجَاسَةِ الْمُخَفَّفَةِ س. • قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ) أَيِ الْوَارِدِ وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَرَّرَ أَيِ فِي قَوْلِهِ لِيَكُونَهُ عَامِلًا وَقَوْلُهُ الْعَامِلُ خَبَرٌ هُوَ وَقَوْلُهُ بَأَنَّ الْخُ مُتَعَلِّقٌ بِالْعَامِلِ وَالْبَاءُ لِلتَّصْوِيرِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيِ الْإِدَارَةِ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ أَنَّ يُذْهِبُ. • قَوْلُهُ: (مَفْرُوضٌ فِي وَارِدِهِ الْخُ) عِبَارَتُهُ فِي أَوَّلِ الطَّهَارَةِ مَحَلُّهُ فِي وَارِدِهِ عَلَى حُكْمِيَّةٍ أَوْ عَيْنِيَّةٍ أَزَالَ جَمِيعَ أَوصَافِهَا أَم.

• قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ لَهُ ابْتِلَاعُ شَيْءٍ قَبْلَ تَطْهِيرِهِ) شَامِلٌ لِلزِّيَقِ عَلَى الْعَادَةِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ الْمُسَامَحَةُ بِهِ لِلْمَشَقَّةِ وَكَوْنُهُ مِنْ مَعْدِنٍ خَلَقَتْهُ. • قَوْلُهُ: (بِنَجَاسَتِهِ فَلَا يُطَهِّرُهُ الْخُ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ إِذَا مَحَلُّ كَوْنِ الْوَارِدِ لَا يَتَنَجَّسُ بِمُلَاقَاةِ النِّجَاسَةِ إِذَا أَزَالَهَا غَقِيبُ وَرُودِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا زِيَادَةِ وَزَيْنِ ثُمَّ قَالَ عَنْ الزُّرْكَشَنِيِّ لَوْ وَضَعَ قَوْبًا فِي إِبْجَانَةٍ فِيهِ دَمٌ مَغْفُوفٌ عَنْهُ وَصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ تَنَجَّسَ بِمُلَاقَاتِهِ؛ لِأَنَّ دَمَ نَحْوِ الْبَرَاغِيثِ لَا يَزُولُ بِالصَّبِّ فَلَا بُدَّ بَعْدَ زَوَالِهِ مِنْ صَبِّ مَاءٍ طَهُورٍ عَلَيْهِ أَم.

بخلاف تلك التَّقِيطِ ولو على قُوبٍ مُتَنَجِّسٍ فَإِنْ كُلًّا مِنْهَا لَمَّا لَمْ تَجَاوِزْ مَحَلَّهَا لَمْ تَكُنْ وَّارِدَةً فَمَحَلُّهَا بَاقٍ عَلَى نَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا غَمَّتْهُ لَمْ تَكُنْ لِلتَّقِيطِ النَّازِلَةِ بِالْبَعْضِ قُوَّةً عَلَى تَطْهِيرِهِ (لَا الْمَصْرُ) وَلَوْ فِيْمَا لَهُ حَمْلٌ كَالْبَاسِطِ (فِي الْأَصْح) لَطَهَّارَةُ الْغُسَالَةِ بِشَرْطِهَا الْآتِي وَالْبَلَلُ الْبَاقِي فِيهِ بَعْضُهَا. وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ صُبَّ عَلَيْهِ فِي إِجَانَةٍ مَثَلًا فَإِنْ صَبَّ عَلَيْهِ وَهُوَ بِيَدِهِ لَمْ يَحْتَجْ لِعَقْرِ قَطْعًا كَالنَّجَاسَةِ الْمُخَفَّفَةِ وَالْحُكْمِيَّةِ (وَالْأَظْهَرُ طَهَارَةُ غُسَالَةٍ) لِتَجَاسَةِ غُفَى عَنْهَا كَدَمٌ أَوْ لَا وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهَا قَبْلَ الْغُسْلِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا مَرَّ أَنَّ مَاءَ الْمَغْفُورِ عَنْهُ مُسْتَعْمَلٌ (تَفْصِيلٌ) عَنِ الْمَحَلِّ وَهِيَ قَلِيلَةٌ.....

■ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ تِلْكَ التَّقِيطِ) أَيِ قَلَيْسَ لَهَا تِلْكَ الْقُوَّةُ وَعَلَى قَرَضٍ وَجُودِهَا فِيهِ تَطْهَرُ مَحَلُّهَا كُرْدِي.

■ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا غَمَّتْ) أَيِ غَمَّتِ النَّجَاسَةُ الْمَحَلَّ.

■ قَوْلُهُ (سَيِّئٌ) (لَا الْمَصْرُ الْإِلَخ) لَكَيْتَ يُسْتَعَبُّ فِيْمَا يُمْكِنُ عَصْرُهُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَزَجَّه نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِيْمَا لَهُ غَمْلٌ الْإِلَخ) كَذَا فِي النَّهَآيَةِ. ■ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْمَحَلِّ. ■ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ الْخِلَافِ) ذَكَرَهُ عَنْ شَيْءٍ وَآقَرُهُ.

■ قَوْلُهُ (سَيِّئٌ) (وَالْأَظْهَرُ طَهَارَةُ غُسَالَةٍ تَفْصِيلُ الْإِلَخ) وَلَيْسَتْ بِطَهَوْرٍ لَا اسْتِعْمَالِهَا فِي خَبَثٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

■ قَوْلُهُ: (وَالْتَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُمَا) لَعَلَّ بِاطْلَاقِ الْمَغْفُورِ عَنْ غُسَالَةِ الْمَغْفُورِ عَنْهُ كَمَا يَأْتِي فِي حَاشِيَةِ قَوْلِهِ وَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِي نَحْوِ الدَّمِ الْإِلَخِ عَنْ الرَّزْكَشِيِّ وَالْجَمَالِ وَالزَّمَلِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَحَلَّهَا) أَيِ التَّفْرِيقَةَ. ■ قَوْلُهُ: (لِلنَّجَاسَةِ) إِلَى قَوْلِهِ فَعَلِمَ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَالتَّفَرُّقَةُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَيَطْهَرُ إِلَى الْمَتْنِ. ■ قَوْلُهُ: (كَدَمٍ) أَيِ قَلِيلٍ. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَالْمُسْتَعْمَلِ فِي قَرَضِ الطَّهَارَةِ كُرْدِي.

■ قَوْلُهُ (سَيِّئٌ) (تَفْصِيلُ إِلَى الْإِلَخِ) وَيَطْهَرُ بِالْغُسْلِ مَضْبُوعٌ بِمُتَنَجِّسٍ انْفَصَلَ عَنْهُ وَلَمْ يَزِدْ الْمَضْبُوعُ وَزَنًا بَعْدَ الْغُسْلِ عَلَى وَزْنِهِ قَبْلَ الصَّنِغِ وَإِنْ بَقِيَ اللَّوْنُ لِعَصْرِ زَوَالِهِ فَإِنْ زَادَ وَزْنُهُ ضَرٌّ، فَإِنْ لَمْ يَتَفَصَّلْ عَنْهُ لَتَعَقُّدِهِ بِهِ لَمْ يَطْهَرْ لِيَقَاءِ التَّجَاسَةِ فِيهِ مُغْنِي، وَكَذَا فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا أَنَّهُ زَادَ أَوْ نَجَسَ عَقَّبَ بِمُتَنَجِّسٍ وَسَكَتَ عَنْ قَوْلِهِ فَإِنْ زَادَ الْإِلَخُ قَالَ ع شَيْءٌ قَوْلُهُ م مَضْبُوعٌ الْإِلَخُ أَيِ حَيْثُ كَانَ الصَّنِغُ رَطْبًا فِي الْمَحَلِّ فَإِنْ جَفَّ الثُّوبُ الْمَضْبُوعُ بِالْمُتَنَجِّسِ كَفَى صَبُّ الْمَاءِ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ تَضَفْ غُسَالَتَهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الصَّنِغُ مَخْلُوطًا بِأَجْزَاءِ نَجَسَةِ الْعَيْنِ سَمَّ عَلَى الْمُتَوَجِّعِ وَقَوْلُهُ م ر انْفَصَلَ عَنْهُ الْإِلَخُ هَذَا قَدْ يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَعْمَلَ لِلْمَضْبُوعِ مَا يَمْنَعُ مِنَ انْفِصَالِ الصَّنِغِ مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ اسْتِعْمَالِ مَا يُسَمُّونَهُ فِطَامًا لِلثُّوبِ كَقَشْرِ الرُّمَّانِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَطْهَرْ بِالْغُسْلِ لِلْعِلْمِ بِقِيَامِ التَّجَاسَةِ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ اشْتَرَطَ زَوَالُهَا بِأَنَّ كَانَتْ رَطْبَةً أَوْ مَخْلُوطَةً بِنَجَسِ الْعَيْنِ أَمَّا حَيْثُ لَمْ يُشْتَرَطْ زَوَالُهَا بِأَنَّ جَفَّتْ أَيِ وَلَمْ تَكُنْ مَخْلُوطَةً بِنَجَسِ الْعَيْنِ فَلَا يَضُرُّ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ أَاه.

■ قَوْلُهُ: (وَهِيَ قَلِيلَةٌ) أَمَّا الْكَثِيرَةُ فَطَاهِرَةٌ (مَا لَمْ تَتَغَيَّرْ) وَإِنْ لَمْ يَطْهَرِ الْمَحَلُّ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً.

■ قَوْلُهُ: (لَمْ تَكُنْ لِلتَّقِيطِ النَّازِلَةِ الْإِلَخ) قَدْ يُقَالُ: نُسِلِمَ أَنَّ تِلْكَ التَّقِيطَ وَّارِدَةٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ بِهَا الْغُسْلُ الَّذِي هُوَ شَرْطُ لِقَدَمِ السَّيْلَانِ الَّذِي يَتَحَقَّقُ بِهِ وَعَلَى هَذَا فَلَا يَتِمُّدُ الْإِكْتِفَاءُ بِهَا فِي التَّجَاسَةِ الْمُخَفَّفَةِ.

(بلا تغيير) ولا زيادة وزن بعد اعتبار ما يأخذُه الثوب من الماء ويُعطيه من الوسخ الطاهر ويظهرُ  
الاكتفاءُ فيهما بالظن (وقد طهرَ المحل) بأن لم يبق فيه طعمٌ ولا لونٌ أو ريحٌ سهلُ الزوالِ  
ونجاستُها إن تغيَّرَ أحدُ أوصافِها أو زادَ وزنُ الماءِ أو لم يطهرَ المحلُّ؛ لأنَّ البَلَلُ الباقي به بعضُ  
المتفصيل فلزمَ من طهارته بعد طهارته ومن نجاسته نجاسته والا وُجِدَ التحكُّمُ فَعُلِمَ أنَّها قبل  
الانفصالِ عن المحلِّ حيثُ لم تتغيَّرْ هي طاهرة قطعاً وأنَّ حُكْمَها حُكْمُ المحلِّ بعدَ الغسلِ  
فلو تطايرَ شيءٌ من أوَّلِ غسَلاتِ المُغْلَظِ قبلَ التَّريِبِ عُيِّلَ ما أصابه شيئاً إحداهُنَّ بِترابٍ أو من

• قول (سني): (بلا تغيير إلخ) وقَعَ السؤالُ عما يَقَعُ كثيرًا أنَ اللَّحْمَ يُغْسَلُ مرارًا ولا تُصْفَوُ غُسلاتُه ثم يُطْبَخُ  
ويُطَهَّرُ في مَرَقَتِه لونُ الدَّمِ هل يُغْفَى عنه أم لا أقولُ الظاهرُ الأولُ؛ لأنَّ هذا بما يَشُقُّ الاحترازُ عنه ش  
وقدَّمْتُ عن المُغْنِي عندَ قولِ المُنِّي ودَمٌ ما يُصْرَحُ بِذلك. • فَوَدَّ: (بعدَ اغتِيابٍ ما يأخذهُ الثوبُ إلخ) فإذا  
كانتِ الغُسلاتُ قَبْلَ الغسلِ بها قدرُ رَطْلٍ وكانَ مقدارُ ما يَتَشَرَّبُه المَغْسُولُ مِنَ الماءِ قدرَ أوقيةٍ وما يُمُجُّه من  
الوسخِ يُصَفُّ أوقيةً وكانتِ بَعْدَ الغسلِ رَطْلًا لا يُصَفُّ أوقيةً صدقَ أنه لم يَزِدْ وزنها بعدَ اغتِيابٍ مقداره ما  
يَتَشَرَّبُه المَغْسُولُ مِنَ الماءِ وما يُمُجُّه من الوسخِ الطاهرِ شَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (الاكتفاءُ فيهما) يُحْتَمَلُ عَوْدُه  
لِعدمِ التَّغْيِيرِ وعدمِ الزيادةِ وللمأخوذِ والمُعْطِي والثاني أَقْرَبُ مَعْنَى بَصْرِيٍّ. وَجَزَمَ الحَلَبِيُّ بالثاني.

• فَوَدَّ: (بأن لم يبقَ فيه طعمٌ) أي غيرُ مُتَعَدِّلٍ الزوالِ أَخَذًا بِمَا مَرَّ عَنْ التَّهَائِيَةِ وَغَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (ونجاستُها  
إلخ) عَطَفَ على طهارةِ غُسلاتِهِ في المُنِّي. • فَوَدَّ: (أو لم يطهرَ المحلُّ) بأن بَقِيَ الجِزْمُ أو الطَّعْمُ إلا إنَّ  
تَعَدَّلَ أو اللُّونُ أو الرِّيحُ إلا إنَّ تَعَسَّرَ أو هُمَا إلا إنَّ تَعَدَّلَا. • فَوَدَّ: (بعضُ المتفصيلِ) في التَّغْيِيرِ به تَسَامُحٌ  
فَإِنَّ الباقِيَّ والمُتَفَصِّلَ بعضانِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بَصْرِيٍّ والأوَّلَى مِنَ المَجْمُوعِ. • فَوَدَّ: (من طهارته) أي  
المحلِّ (طهارته) أي المُتَفَصِّلِ. • فَوَدَّ: (حيثُ لم تَتَغَيَّرْ إلخ) لَمَلِ المرادُ، وقد طهرَ المحلُّ.

• فَوَدَّ: (وإنَّ حُكْمَها) إلى قولِهِ بعدَ اسْتِفْرَافِهِ في المُغْنِي إلا قولُهُ والمُعْلَظَةُ وقولُهُ وسقوطُ إلى وإذا نُدِبَ  
وإلى قولِهِ ومَرَّ في التَّهَائِيَةِ إلا ما ذَكَرَ، وقولُهُ وإذا نُدِبَ إلى وأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ. • فَوَدَّ: (من أوَّلِ غسَلاتِ الكلبِ  
إلخ) أي وإنَّ كانَ مِنْ غَيْرِهِ فَيُغْسَلُ قدرُ ما بَقِيَ عليه مِنَ السَّبْعِ مَعَ التَّريِبِ إنَّ لم يَتَرَبَّ. • فَوَدَّ: (قَبْلَ  
التَّريِبِ) أي وإلا فلا تَتَرَبَّبُ، فلو جُمِعَتِ الغسَلاتُ كُلُّها في نَحْوِ طُشَّتْ ثم تطايرَ مِنْها شيءٌ إلى نَحْوِ

• فَوَدَّ: (وقد طهرَ المحلُّ) في شَرْحِ م ر وَاسْتَحَبُّ أَنْ يُغْسَلَ مَحَلُّ النَجَاسَةِ بَعْدَ طَهْرِها غَسْلَتَيْنِ لِيَكْمَلَ  
الثَّلَاثُ ولو مُخَفَّفَةً في الأَوَاجِ أَمَّا المُعْلَظَةُ فلا كَمَا قاله الجِيلَوِيُّ في بَحْرِ الفَتَاوَى في نَشْرِ الحَاوِي وَبِهِ  
جَزَمَ التَّيَّابِيُّ ابْنَ قَاضِي شُهْبَةَ في نَكَبِ التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّ المُكَبَّرَ لا يَكْبَرُ كَالْمُصَغَّرِ لا يُصَغَّرُ وَمَعْنَى المُكَبَّرِ لا  
يَكْبَرُ أَنَّ الشَّارِعَ بِالْعَمَلِ في تَكْبِيرِهِ فلا يَزِيدُ عليه، كَمَا أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا صَغُرَ مَرَّةً لا يُصَغَّرُ أُخْرَى وَهَذَا نَظِيرُ  
قَوْلِهِمُ الشَّيْءُ إِذَا انْتَهَى لِغَايَتِهِ في التَّغْلِيظِ لا يَقْبَلُ التَّغْلِيظَ كَالْإِيْمَانِ في الْقِسَامَةِ وَكَتَلِ الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ لَا  
تُعْلَظُ فِيهِ الدَّبَّةُ وَإِنْ غُلِظَتْ فِي الْخَطَا وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى الْقَوَاعِدِ وَتَقَرَّبَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي الْجِزْيَةِ أَنَّ الْحَيَوَانَ  
لَا يَضَعُفُ اهـ.

السابعة لم يجب شيء وأن غسالة المندوب كالغسلة الثانية والثالثة بعد طهر المحل في المتوسطية والمغلظة، وكذا المخففة فيما يظهر خلافا لبعضهم وسقوط وجوب الغسل فيها للترخيص لا يقتضي سقوط نذب التلث فيها ألا ترى أن الغسل لما سقط عن الرأس في الوضوء لذلك لم يسقط تلثه وإذا نذب في المتوهمه كما مر ثم فأولى المتيقنة طهور وأنه يتعين في نحو الدم إذا أريد غسله بالصب عليه في جفنة مثلا والماء قليل.....

ثوب وجب غسله سببا لاحتمال أن المتطاهر من الأولى فإن لم يكن تراب في الأولى وجب الترتيب والآن فلا شيخنا وحسب. هـ قوله: (لاحتمال الخ) لعل حق التلث؛ لأن المجموع يغطي حكم الأولى.

هـ قوله: (وإن غسالة المندوب الخ) خبر هذا قوله طهور سم. هـ قوله: (والمغلظة) خالفه الثبابة والمغني فقالا واللفظ للأول ويستحب أن يغسل محل التجاسة بعد طهرها غسلتين تكمل الثلاث ولو مخففة في الأرجح أما المغلظة فلا كما قاله الجيلوي في بحر الفتاوى في نشر الحاوي وبه جزم الثمهي بن قاضي شهبة في (نكت الثبابة)؛ لأن المكبر لا يتغير كما أن المصغر لا يصغر ولا يشترط في إزالة التجاسة تبة، ويجب إزالتها فوراً إن عصي بها وإلا فلتنحو صلاة، نعم يسر المبادرة بإزالتها حيث لم تجب اه وزاد المغني وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال الزركشي: يتبني وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقاً اه عبارة شيخنا بعد ذكره ما مر عن الجيلوي وقيل يسر التلث فيها أي المغلظة بزيادة مرتين بعد السبع وقيل بزيادة سبعين بعدها، وهذا القولان ضعيفان والمعتد الأول اه.

هـ قوله: (وسقوط وجوب الغسل الخ) أي بكفاية التوضيح كما مر. هـ قوله: (لذلك) أي للترخيص (في المتوهمه كما مر) أي في حديث -إذا استيقظ أحدكم من نومه- الخ مغني. هـ قوله: (وأنه يتعين في نحو الدم الخ) قال في (شرح بافضل) ومثله في سم عن (الإيعاب) ما نصه ولو وضع ثوبا في إجانة وفيه دم مغفوق عنه وصب الماء عليه تنجس بملاقاته؛ لأن دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور وهذا مما يغفل عنه أكثر الناس اه وفي الكردني قال في (الإيعاب) قال الزركشي في الخادم ويتبني لغاييل هذا القوب أن لا يغسل في إنائه قبل تطهيره ثوبا آخر طاهرا ويتحوز عما يصبه من غسالته ويتبني المغفوق عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وإن لم تزل عين التجاسة المغفوق عنه اه وقوله: ويتبني المغفوق الخ ممنوع والوجه أنه لا عفو اه. وفي فتاوى الجمال الزملي: لو غسل الثوب الذي فيه دم براغيث لأجل تنظيفه من الأوساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويغني عن إصابه هذا الماء ومثله إذا تلوثت رجله من طين الشوارع المغفوق عنه بشرطه وأراد غسل رجله من الحديث فيغني عما أصابه ماء الوضوء ومثله ما لو كان بأصابعه أو كفه نجاسة مغفوق عنها فأكمل رطبا ومثله إذا نوحا للصب ثم بعد الطهارة وجد عين دم البراغيث في كفه فلا يتنجس الماء الملاقى لذلك؛ لأنه ماء طهارة فهو مغفوق عنه اه وظاهر إطلاق الشارح

هـ قوله: (وإن غسالة المندوب) خبر هذا قوله الآتي طهور. هـ قوله: (والمغلظة) يفيد نذب التلث في المغلظة بأن يأتي بعد سبع إحداهن بالتراب بغسلتين أيضا فانظر ما سبق.

إزالة غيبه ولا تنجس الماء بها بعد استقراره معها فيها ومال جمع متأخرون إلى المسامحة مع زيادة الوزن؛ لأنه عند عدم الزيادة النجاسة في الماء والمحل أو أحدهما ولكن أسقط الشارع اعتباره فلم يفرق الحال بين الزيادة وعذمها ويؤد بأنها حيث لم توجد فالماء قهر النجاسة وأعدمتها فكأنها لم توجد ولا كذلك مع وجودها. ومز ما يعلم منه أنه متى عسرت إزالة النجاسة عن المحل نظير للمسالة فقط فإن لم ينقطع اللون أو الريح مع الإمعان ويظهر ضبطه بأن يحصل بالزيادة عليه مشقة لا تحتمل عادة بالنسبة للمطهر في الغسل مع نحو صابون أو قرض ارتفع التكليف واستثنى.....

أنه لا فرق بين إرادة غسله عن الحدث أو عن نحو الأوساخ، وبه صرح في (الإيعاب) حيث قال بعد كلام قرره ومنه يؤخذ أنه لو غسل ثوبه وفيه نجس مغفور عنه لظافه أو خبث آخر أو يده لحدث أو غيره وهو عليها احتاج لزوال أو صافها كغيرها بما مر بشرطه اه كلام الكزدي. □ فود: (في نحو الدم إلخ) عبارة النهاية ولو صب على موضع نحو بول أو خمر من أرض ماء حمرة طهره وإن لم يتصب أي يشف فإن صب على عین نحو البول لم يظهر اه زاد المفتي لما علم مما مر أن شرط طهارة المسألة أن لا يزيد وزنها، ومعلوم أن هذا يزيد وزنه اه. □ فود: (إزالة غيبه) لعل المراد بالعين هذا الجرم فقط.

□ فود: (بعد استقراره معها) يفهم أنه قبل استقراره لا يتنجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزله ووصل إلى جزء آخر فأزاله طهره فليراجع سم ولا يخفى بغده بل ما قلناه عنه عن (شرح الباب) عند قول الشارع بنجاسته فلا يظهره كالصريح في خلافه. □ فود: (فإن لم ينقطع اللون أو الريح إلخ) ومثله كما مر وأشار إليه سم هنا تذكر زوالهما معاً وتذكر زوال الطعم. □ فود: (ومز) أي في شرح أو ريع عسر زواله كزدي. □ فود: (ويظهر ضبطه) أي الإمعان (بأن تحصل إلخ) تقدم عن شيخنا ضبط آخر راجعه.

□ فود: (ارتفع التكليف) هل المراد بازدياده المغفور مع بقاء النجاسة أو الحكم بالطهارة للضرورة سم أقول المراد بذلك الأول عند النهاية مطلقاً والثاني عند الشارع مطلقاً والتفصيل عند المتأخرين بإرادة الأول في الطعم وفي الريح واللون معاً وإرادة الثاني في الريح أو اللون فقط كما مر. □ فود: (واستثنى إلخ) اعتمد هذا صاحب (الإسماعيل) وفي فتاوى شيخنا الشهاب الزملي أن هذا هو المقتضى سم.

□ فود: (بعد استقراره معها) يفهم أنه قبل استقراره لا يتنجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزله ووصل إلى جزء آخر فأزاله طهره فليراجع. □ فود: (فإن لم ينقطع اللون أو الريح مع الإمعان إلخ) لو انضم إلى اللون والحال ما ذكر الريح فهل الحكم كذلك فيزفع التكليف أو لا أخذاً من قول المصنف السابق قلت فإن بقيا معاً صر على الصحيح وعلى الأول فلا فرق بين هذا وذاك فيقتد ذاك بعدم الإمعان حتى لو عسر مع الإمعان ارتفع التكليف. □ فود: (ارتفع التكليف) هل المراد بازدياد التكليف المغفور مع بقاء النجاسة أو الحكم بالطهارة للضرورة. □ فود: (واستثنى من أن لها حكم المحل إلخ) اعتمد هذا صاحب الإسماعيل حيث قال في قول الإزماد وكمنفول غسالة لم تتغير ولم تنقل ما نصه فإن تغيرت

من أَنَّ لها حُكْمَ المحلِّ تَغْيِيرُهُ بِالْمُعْلَظَةِ أو زِيَادَةُ وَزْنِهَا فَيَجِبُ التَّسْبِيعُ بِالثَّرَابِ من رَشَائِهَا مع أَنَّ المحلَّ يَطْهَرُ بِمَا بَقِيَ من السَّبْعِ وفيه نَظَرٌ، وكَلَامُهُمْ بِأَبَاهُ وَكَمَا سَوَّيْخ فِي الْاِكْتِفَاءِ فِي المحلِّ بِمَا بَقِيَ من السَّبْعِ مع أَنَّ الْبَاقِيَ به فِيهِ عَيْنُ النَجَاسَةِ فَكَذَا غَسَّالَتُهُ عَلَى أَنَّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ بِمَا مَرَّ أَنَّ مُزِيلَ الْعَيْنِ مَرَّةً أَنَّهُ مَتَى نَزَلَتِ الْغَسَّالَةُ مُتَغَيِّرَةً أو زَائِدَةُ الْوِزْنِ لَا تُحْسَبُ من السَّبْعِ وَإِنَّمَا يُتَذَكَّرُ حُسْبَانُهَا بَعْدَ زَوَالِ التَّغْيِيرِ وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي مُصْحَفٍ تَنْجَسَ بِغَيْرِ مَعْقُوفٍ عَنْهُ بِوُجُوبِ غَسِّهِ وَإِنْ أَذَى إِلَى تَلْفِهِ وَلَوْ كَانَ لِيَتِيمٍ وَيَتَغَيَّرُ فَرَضُهُ عَلَى مَا فِيهِ فِيمَا إِذَا مَسَّتِ النَجَاسَةُ شَيْئًا من الْقُرْآنِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ فِي نَحْوِ الْجِلْدِ أو الْحَوَاشِي .  
(وَلَوْ تَنَجَّسَ مَا لَيْسَ) غَيْرُ الْمَاءِ وَهُوَ الْمُتَرَادُّ مِنْهُ عَلَى قُرْبِ أَيِّ عَرَفَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا يَمْلَأُ محلاً

• فَوَدَّ: (مِنْ أَنَّ لَهَا) أَيُّ لِلْغَسَّالَةِ . • فَوَدَّ: (تَغْيِيرُهُ) أَيُّ الْغَسَّالَةِ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ الْمُتَفَصِّلِ . • فَوَدَّ: (أو زِيَادَةُ وَزْنِهَا) أَيُّ وَزْنِ غَسَّالَةِ الْمُعْلَظَةِ . • فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيُّ فِي الْإِسْتِنَاءِ . • فَوَدَّ: (وَكَمَا سَوَّيْخ الْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى التَّشْرِيحُ . • فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ الْخ) هُوَ مُتَعَيِّنٌ إِنْ كَانَ الْمُرَادُّ بِالْعَيْنِ فِيمَا مَرَّ مَا لَمْ يَأْخُذْ الْأَوْصَافِ سَمٍ وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ أَنَّ الْمُرَادُّ بِالْعَيْنِ هُنَاكَ مَا يَشْمَلُ الْأَوْصَافَ . • فَوَدَّ: (وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ) عَطَفَ عَلَى زَوَالِ التَّغْيِيرِ . • فَوَدَّ: (وَأَفْتَى) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ . • فَوَدَّ: (فِي مُصْحَفٍ) هَلْ مِثْلُ الْمُصْحَفِ كُتِبَ الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ أَمْ لَا: فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ ع ش . • فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ لِيَتِيمٍ) أَيُّ وَالْغَايِلُ لَهُ الْوَلِيُّ وَهَلْ لِلْأَجَنِيِّ فَعَلُ ذَلِكَ فِي مُصْحَفِ الْيَتِيمِ بَلْ وَفِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ إِزَالَةِ الْمُتَكَرِّرِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْجَوَازِ لِعَدَمِ عَلَيْنَا بِأَنَّ إِزَالَةَ النَجَاسَةِ مِنْهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ع ش سَيِّمًا، وَقَدْ قَالَ الشَّارِحُ م ر عَلَى مَا فِيهِ الْمُشِيرُ بِالتَّوَقُّفِ فِي حُكْمِهِ مِنْ أَصْلِهِ . • فَوَدَّ: (عَلَى مَا فِيهِ) أَيُّ مِنْ التَّظَرُّعِ ش . • فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ الْجِلْدِ) وَمِنْهُ مَا يَتَرَنَّ السُّطُورُ ع ش . • فَوَدَّ: (غَيْرُ الْمَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا

الْغَسَّالَةُ أَوْ زَادَ وَزْنُهَا فَلَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْمَغْسُولِ، بَلْ يَسْتَأْنِفُ التَّطْهِيرَ مِنْهَا ثُمَّ قَالَ وَقَوْلُنَا إِنَّ الْغَسَّالَةَ الْمُتَغَيِّرَةَ وَالتِّي تَقَلَّتْ وَزْنًا تُخَالِفُ حُكْمَ الْمَغْسُولِ أَيُّ فِي النَجَاسَةِ يُتَبَّعُ عَلَى أَنَّ الْمُعْلَظَةَ يَسْتَأْنِفُ التَّطْهِيرَ مِنْهَا بِسَبْعٍ إِحْدَاهَا بِالثَّرَابِ وَإِنْ كَانَ المحلُّ الَّذِي انْفَصَلَتْ عَنْهُ يَطْهَرُ بِمَا بَقِيَ من السَّبْعِ الْخِ انْتَهَى وَفِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ . • فَوَدَّ: (فِيهِ عَيْنُ النَجَاسَةِ) قَدْ يُقَالُ حَيْثُ كَانَ فِيهِ عَيْنُ النَجَاسَةِ لَمْ يَتِمَّ الْمَرَّةُ الْأَوَّلَى حَتَّى يُقَالَ الْبَاقِيَ من السَّبْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ . • فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الْاِخْتِصَافُ مَا لَا يَخْفَى، وَقَدْ يُقَالُ هُوَ مُتَعَيِّنٌ إِنْ كَانَ الْمُرَادُّ بِالْعَيْنِ فِيمَا مَرَّ مَا لَمْ يَأْخُذْ الْأَوْصَافِ .

• فَوَدَّ: (أَنَّهُ مَتَى نَزَلَتِ الْغَسَّالَةُ مُتَغَيِّرَةً الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادُّ بِالْعَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ مُزِيلُ الْعَيْنِ مَرَّةً وَإِنْ تَعَدَّدَ هِيَ مُقَابِلُ الْحُكْمِيَّةِ لَا الْجِزْمَ فَلْيَتَأَمَّلْ . • فَوَدَّ: (لَا تُحْسَبُ من السَّبْعِ الْخ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ إِنَّ مُزِيلَ الْعَيْنِ وَاحِدَةً أَنْ يَحْسَبَ مُزِيلُ الْعَيْنِ من السَّبْعِ وَإِنْ نَزَلَتْ غَسَّالَتُهُ مُتَغَيِّرَةً أَوْ زَائِدَةُ الْوِزْنِ لَا يُقَالُ إِذَا نَزَلَتْ كَذَلِكَ يَحْكَمُ بِنَجَاسَةِ المحلِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرٌ فَلَا تُحْسَبُ من السَّبْعِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ المحلُّ هُنَا مَخْكُومٌ بِنَجَاسَتِهِ وَإِنْ لَمْ تَتَفَصَّلِ الْغَسَّالَةُ مُتَغَيِّرَةً وَلَا زَائِدَةُ الْوِزْنِ مَا بَقِيَ شَيْءٌ من السَّبْعِ وَمَعَ ذَلِكَ

المأخوذ منه وضده الجايده (تَعَدَّرَ تَطْهِيرُهُ) لِنَقْطِهِ فَلَا يُمْمُ الْمَاءُ أَجْزَاءَهُ وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الرُّبِّيُّ مِثْلَهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى صُورَةِ الْجَايِدِ وَمَنْ ثَمَّ يُشْتَرَطُ فِي تَنْجِيسِهِ تَوْسُطُ رُطُوبَةٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْقَطِعُ نَقْطًا مُخْتَلِفًا كُلِّ وَقْتٍ فَيَعُدُّ مُلَاقَاةَ الْمَاءِ لِجَمِيعِ مَا تَنْجَسَ مِنْهُ وَلِهَذَا لَوْ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَ تَنْجِيسِهِ وَغَسِيلِهِ نَقْطٌ كَانَ كَالْجَايِدِ فَيَطْهَرُ بِغَسَلِ ظَاهِرِهِ.

(وَقِيلَ يَطْهَرُ اللَّدْنُ) إِنْ تَنْجَسَ بِغَيْرِ دُهْنٍ (بِغَسِيلِهِ) وَيُرْوَدُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ فِي «الْفَارَةِ تَمُوتُ فِي السَّمَنِ إِنْ كَانَ جَايِدًا فَالْقَوْمَا وَمَا حَوْلَهَا وَإِنْ كَانَ مَائِقًا فَلَا تَقْرُبُهُ» وَفِي رِوَايَةٍ «فَارِبَقُوهُ» إِذْ لَوْ أَمَكَّنَ طَهْرُهُ شَرْعًا لَمْ يَأْمُرْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِرَاقَتِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ نَقْمَ مَحَلٍّ وَجُوبَ لِرَاقَتِهِ حَيْثُ لَمْ يَرِدْ اسْتِعْمَالُهُ فِي نَحْوِ وَقُودٍ أَوْ إِسْقَاءٍ دَائِمَةٍ أَوْ عَمَلٍ نَحْوِ صَابُونٍ بِهِ وَيَأْتِي قُبَيْلَ الْعِيدِ حُكْمُ الْإِبْقَادِ بِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ وَالْحِيلَةُ فِي تَطْهِيرِ الْعَسَلِ الْمُتَنَجِّسِ إِسْقَاؤُهُ لِلتَّخْلِيلِ وَسَيَأْتِي قُبَيْلَ السَّيْرِ فَرْعٌ نَفِيسٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ.

قَوْلُهُ أَيُّ عُرْفًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَى قَوْلِهِ وَسَيَأْتِي فِي النَّهَايَةِ إِلَّا ذَلِكَ.

■ قَوْلُ (سَيِّ): (تَعَدَّرَ تَطْهِيرُهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ جَمَدَ، وَقَدْ قَالَ مَرْفَعٌ تَنْجَسَ الْعَجِينُ فَهَلْ يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهُ يُنْظَرُ إِنْ تَنْجَسَ فِي حَالِ جُمُودِهِ أَمْكَنَ تَطْهِيرُهُ أَوْ فِي حَالِ مُيُوعَتِهِ فَلَا سَمَ أَيُّ وَإِنْ انْجَمَدَ بَعْدَ أَنْظَرُ هَلْ يَطْهَرُ ظَاهِرُهُ بِغَسَلِهِ بَعْدَ الْإِنْجِمَادِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فِي اللَّبَنِ الْمَخْلُوطِ بِبُؤُولٍ أَوْ لَا، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ فَلَا يَتَنَجَّسُ يَدُ مَاسٍ. ■ قَوْلُهُ: (لِنَقْطِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ: وَلَوْ تَنْجَسَ مَائِقٌ غَيْرُ الْمَاءِ وَلَوْ دُهْنًا (تَعَدَّرَ تَطْهِيرُهُ) إِذْ لَا يَأْتِي الْمَاءُ عَلَى كُلِّهِ لِأَنَّهُ بِطَبْعِهِ يَمْتَنِعُ إصَابَةَ الْمَاءِ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ لِأَجْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ. ■ قَوْلُهُ: (كَانَ الرُّبِّيُّ مِثْلَهُ) أَيُّ فِي عَدَمِ امْتِكَانِ تَطْهِيرِهِ نِهَائِيَّةً. ■ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ لِأَجْلِ كَرْنِهِ فِي صُورَةِ الْجَايِدِ. ■ قَوْلُهُ: (يُشْتَرَطُ فِي تَنْجِيسِهِ الْخُ) فَلَوْ وَقَعَ فِيهِ قَارَةٌ قَمَاتَتْ وَلَا رُطُوبَةً لَمْ يَتَنَجَّسْ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيُّ عَدَمُ عُمُومِ الْمَاءِ أَجْزَاءَ الرُّبِّيِّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْإِشَارَةَ لِقَوْلِهِ كَانَ الرُّبِّيُّ مِثْلَهُ لَكِنَّ يَلْزَمُ عَلَيْهِ التَّكْرَارُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا عِلَّةً لِلْعِلَّةِ أَيُّ لِعِلَّتِهَا. ■ قَوْلُهُ: (فَيَطْهَرُ) أَيُّ الرُّبِّيُّ. ■ قَوْلُهُ: (الْفَارَةُ تَمُوتُ فِي السَّمَنِ) حَالٌ مِنَ الْفَارَةِ أَوْ صِفَةٌ لَهَا وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ جَامِدًا الْخُ بَدَلٌ مِنَ الْحَدِيثِ. ■ قَوْلُهُ: (إِذْ لَوْ أَمَكَّنَ الْخُ) بَيَانٌ لَوَجْهِ الدَّلَالَةِ. ■ قَوْلُهُ: (لِمَا فِيهِ) الظَّاهِرُ فِيهَا بَصَرِيٌّ أَيُّ وَالتَّذَكِيرُ بِتَأْوِيلِ أَنْ يُرَى.



تُحَسَّبُ الْغَسَلَاتُ مِنَ السَّنَنِ. ■ قَوْلُهُ: (تَعَدَّرَ تَطْهِيرُهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ جَمَدَ وَقَالَ مَرْفَعٌ تَنْجَسَ الْعَجِينُ فَهَلْ يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهُ يُنْظَرُ إِنْ تَنْجَسَ فِي حَالِ جُمُودِهِ أَمْكَنَ تَطْهِيرُهُ أَوْ فِي حَالِ مُيُوعَتِهِ فَلَا.

## باب التَّيَمُّمِ

هو لغة: القصد، وشرعاً: إحصال التَّراب للوجه واليدين بشرائط تأتي وهو رخصة مطلقاً وصحته بالتَّراب المفصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والممتنع إنما هو كون سببها المجوز لها معصية، ومن خصوصياتنا وفرض سنة أربع وقيل سنة ست والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع (يتمم المحدث) إجماعاً (والجنب) للخبر الصحيح فيه والحائض والتفساء والمأمور بغسل أو وضوء مسنون، .....

## باب التَّيَمُّمِ

• قوله: (هو لغة) إلى قوله قيل في النهاية إلا قوله ويكفي إلى المتن وإلى قوله ويرد في المعنى إلا قوله صحته إلى ومن خصوصياتنا وقوله سنة أربع وقيل وقوله ويكفي إلى التَّيَمُّمِ وقوله قيل. • قوله: (هو لغة القصد) يقال: تيممت فلاناً وتيمنت وتأتمت وأتمت أي قصدته متني ونهاية. • قوله: (إحصال التراب إلخ) أي بدلاً عن الوضوء أو الغسل أو غرضيهما وأجمعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان الحديث أكثر معني. • قوله: (بشرائط إلخ) المراد بالشرائط هنا ما لا بد منه رشدي زاد شيخنا فيتمل الأركان فلا يفتقر ما أنه أهمل التيمم والتزيب اه. • قوله: (وهو رخصة إلخ) وقيل عزيمة وبه جزم الشيخ أبو حامد قال والرخصة إنما هي إسقاط القضاء، وقيل فإن تيمم لفقد الماء فزيمة أو لغز رخصة، ومن فوايد الخلاف ما لو تيمم في سفر معصية لفقد الماء، فإن قلنا رخصة وجب القضاء وإلا فلا قاله في الكفاية معني عبارة شيخنا واختلف فيه فقيل رخصة مطلقاً، وقيل: عزيمة مطلقاً وقيل إن كان لفقد الماء فزيمة وإلا فَرُخْصَةٌ وهو الذي اعتمدته الشيخ الحفني اه، وعبارة ع ش وهذا الثالث هو الأوفق بما يأتي من صحة تيمم المعاصي بالسفر قبل الثوبة إن فقد الماء جسا ويطلان تيممه قبلها إن فقد شرعاً كان تيمم لمرض اه. • قوله: (وصحته بالتراب إلخ) لعله رد لدليل من قال: إنه عزيمة عبارة ع ش هذا جواب سؤال مقلد تقيده فلم قلتم: إن التيمم رخصة، والرخص لا تنأط بالمعاصي فكيف يصح بالتراب المفصوب اه. • قوله: (لكونه إلخ) خبر قوله وصحته إلخ. • قوله: (لا المجوز لها) أي لا لكونه السبب المجوز للرخصة فإنه إنما هو فقد الماء كما يأتي رشدي. • قوله: (والممتنع إنما هو إلخ) يرد عليه المعاصي بسفره فإن الأصح صحة تيممه مع أن سبب التيمم فيه وهو السفر الذي هو مظنة الفقد المجوز له معصية ع ش. • قوله: (وقيل سنة ست) رجحه المعني وشيخنا.

• قول (سني): (يتيمم المحدث إلخ) خرج بالمحدث وما ذكر منه الممتنع فلا يتييمم للنجاسة؛ لأن التيمم رخصة فلا يتجاوز محل ورودها معني. • قوله: (والتفساء إلخ) ومن ولدت ولذا جافاً نهاية

## باب التَّيَمُّمِ

• قوله: (وصحته بالتراب المفصوب إلخ) أي وإن كانت الرخص لا تنأط بالمعاصي لكونه من آلة الرخصة إلخ.



وكذا الميت وخص الأولين؛ لأنهما محل التص وأغلب من البقية (لأسباب) ويكفي فيها الظن كما قاله الزايمي (تبيين) جعله هذه أسبابا نظرا فيه للظاهر أنها المبيحة فلا ينافي أن المسيح في الحقيقة إنما هو سبب واحد هو العجز عن استعمال الماء حشا أو شرعا وتلك أسباب لهذا العجز قيل لو قال لأحد أسباب كان أولى ويرد بوضوح المراد جدًّا فلا أولوية (أحدها فقد الماء) حشا كأن حال بينه وبينه سبع فالمراد بالحيثي ما تعذر استعماله حشا ويؤيده قولهم في راكب بحر خاف من الاستقاء منه لا إعادة عليه؛ لأنه عادِم للماء وترتب على كون فقد هنا حشًّا صحة نيتم العاصي بسفره حينئذ؛ لأنه لما عجز عن استعمال الماء حشا لم يكن لتوقف صحة نيتمه على التوبة فائدة بخلاف ما إذا كان مانعه شرعيا كعطش أو مرض وعبرة المجموع لا ينيتم للعطش عاص بسفره قبل التوبة اتفاقا، وكذا لو كان به فروخ وخاف من

ومعني. • فود: (وكذا الميت) أي نيتم كما سيأتي نهاية. • فود: (وخص الأولين إلخ) ولو اقتصر المصنف على المحدث كما اقتصر عليه في الحاوي لكان أولى ليشمل جميع ما ذكر أي من الواجبات قال الولي الجرائقي: وقد يقال: ذكره الجنب بعد المحدث من عطف الأخص على الأعم معني. • فود: (لأسباب) جمع سبب يعني لواحد منها نهاية ومعني. • فود: (جعله هبة) أي ما سيذكره من الفقد وما معه. • فود: (بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارته كقوله فإن تيقن المسافر فقده إلخ وقوله فإن لم يجد نيتم، وقد يقدّر المضاف أي لأحد أسباب وقرينته ما ذكرنا من نحو القولين المذكورين سم أي كما جرى عليه النهاية والمعني. • فود: (فلا أولوية) نفى الأولوية ممنوع قطعاً. • فود: (حشا) والفقد الشرعي كالحيثي بدليل ما لو مر مسافر على مسبل على الطريق فينيتم، ولا يجوز له الوضوء منه ولا إعادة عليه لقصر الواقف له على الشرب نهاية ومعني. • فود: (كان حال بينه إلخ) أقول: وجه أن هذا المثال من الفقد الحيثي تعذر الوصول للماء واستعماله حشا بخلاف ما لو قدر على الوصول إليه واستعماله لكن منعه الشرع منه فإنه فقد شرعي وأعلم أنه لا قضاء مع الفقد الحيثي سواء المسافر والمقيم، ومنه مسألة خيلولة السبع ومنه مسألة تناوب البئر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن نزيته لا تأتي إلا خارج الوقت، ومنه مسألة خوف من في السفينة الاستقاء من البحر مراهسم. • فود: (لا إعادة عليه إلخ) مقول قولهم. • فود: (لأنه عديم إلخ) قد يقال: المعنى عديم شرعا فلا دلالة بصري، ولك أن تقول: إن الشارح لم يدع الدلالة بل التأييد ويكفي فيه ظهور معنى عديم حشا. • فود: (هنا) أي مسألة خيلولة السبع والخوف من الاستقاء من البحر.

• فود: (بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارته كقوله فإن تيقن المسافر فقده نيتم بلا طلب، وقوله فإن لم يجد نيتم، وقد يقدّر المضاف أي لأحد الأسباب وقرينته ما ذكرنا من نحو القولين المذكورين. • فود: (فلا أولوية) نفى الأولوية ممنوع قطعاً وهذه منه مكابرة ظاهرة. • فود: (أحدها فقد الماء حشا) كأن حال بينه وبينه سبع

استعمال الماء الهلاك؛ لأنه قادرٌ على التوبة وواجبٌ للماء انتهت قال الله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [سورة: ٤٣]. (فَلَنْ تَيَقَّنَ) المراد باليقين هنا حقيقته خلافاً لِمَنْ وَهَمَ فيه بدليل ما يأتي في معنى التوهم (المسافر) أو الحاضر وذكر الأول للغالب.....

هـ فود: (قال تعالى إلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِ أَخَذَهَا فَقَدْ الماء.

هـ نوب (سبي): (فَلَنْ تَيَقَّنَ إلخ) ومن صور التيقن فقد كما في البحر ما لو أخبر عدولٌ بفقد بل الأوجه إلحاق العذر في ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما يأتي فيما لو بعث التازلون بقعة يطلب لهم نهاية اه سم قال ع ش قوله م ر إلحاق العذر أي ولو عدل رواية، وقوله إذا أفاد الظن قضيته أنه لو بقي معه تردد لا يكون بمنزلة اليقين، والظاهر خلافه لما صرحوا به في مواضع من أن خبر العذر بمجرد منزل منزلة اليقين اه عبارة التجريم عن الجفني، والمؤتمد أن خبر العذر بفعل به وإن لم يكن مستنداً للطلب لأن خبره وإن كان مفيداً للظن إلا أنهم أقاموه مقام اليقين اه. هـ فود: (المراد باليقين إلخ) وفقاً لظاهر المعنى وخلافاً للنهية كما مر. هـ فود: (حقيقته) لا يتعد أن يراد به الاعتقاد الجازم وهو أعم من اليقين وقوله بدليل ما يأتي إلخ قد تمنع دلالة ما يأتي لأن من يحمل اليقين هنا على ما يتم الظن يفسر التوهم الآتي بما يخرج ظن الفقد، ويؤيده الإكفاء بالطلب الذي لم يفد إلا مجرد ظن الفقد فكما يخفي الظن بفد الطلب فليكنف ابتداءً إلا أن يقال: الظن بفد الطلب أقوى سم، وتقدم أيضاً عن الجفني اعتماد ما قبل إلا إلخ وفقاً للنهية. هـ فود: (أو الحاضر) إلى قوله إلا أن غلب في النهاية إلا قوله للآية إلى لآته وإلى قوله: ولا طلب فاقب في المعنى إلا قوله وعوذ الضمير إلى المتن وقوله للآية إلى لآته. هـ فود: (أو الحاضر) قضيته

بخلاف ما لو قدر على الوصول إليه واستعماله حساً لكان متمم الشروع منه فإنه فقد جسدي شرعي فاندفع الاعتراض بأن هذا فقد شرعي لا جسدي واعلم أنه لا قضاء مع الفقد الجسدي سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة خيلولة السبع ومنه مسألة تناوب البئر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن نوبته لا تأتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من في السفينة الإسيقاء من البحر م ر وفي شرجه من صور تيقن فقيه كما في البحر ما لو أخبره عدولٌ بفقد بل الأوجه إلحاق العذر في ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما يأتي فيما لو بعث التازلون بقعة يطلب لهم اه وأقر الاستوي ما نقله عن المازدي أنه لو أخبره فاقب عن مكان يجب الطلب به أن به ماء لم يتيمده أو أنه لا ماء به اعتمده؛ لأن عدمه هو الأصل فيتقوى به خبر الفاقب اه قال الشارح في شرح العباب لكان في إطلاق هذا نظر إلى أن قال فالأوجه أنه لا يقبل خبر الفاقب مطلقاً إلا إن وقع في قلبه صده اه. هـ فود: (حقيقته) لا يتعد أن يراد به الاعتقاد الجازم وهو أعم من اليقين. هـ فود: (بدليل ما يأتي في معنى التوهم) قد تمنع دلالة ما يأتي على الوهم؛ لأن من يحمل اليقين هنا على ما يتم ظن الفقد يفسر التوهم الآتي بما يخرج ظن الفقد ويؤيده الإكفاء بالطلب الذي لم يفد إلا مجرد ظن الفقد فكما كفى الظن بفد الطلب فليكنف ابتداءً إلا أن يقال الظن بفد الطلب أقوى.

هـ فود: (أو الحاضر) قضيته أن أحكام حد الغوث الآتية جارية في الحاضر، ومنها اشتراط أمن خروج

(فَقَدْ تَيَمَّمْ بِلا طَلَبٍ)؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ عَيَّنَ (وَأَنْ تَوَهُمَهُ) أَيِ جَوْزٍ، وَلَوْ عَلَى نُدُورِ وُجُودِ الْمَاءِ وَعَوْدِ الضَّمِيرِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ سَائِغٌ عَلَى حَدِّ فَإِنَّهُ رَجَسَ كَمَا هُوَ التَّحْقِيقُ فِي الْآيَةِ بَلْ مُتَعَيَّنٌ هُنَا بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ فَلَا اعْتِرَاضَ (طَلَبُهُ).....

أَنَّ أَحْكَامَ حَدِّ الْغَوْثِ الْآتِيَةَ جَارِيَةً فِي الْحَاضِرِ، وَمِنْهَا اشْتِرَاطُ أَمْنِ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَاضِرَ لَا يَلْزَمُهُ الطَّلَبُ عِنْدَ تَوَهُمِ الْمَاءِ مِنْ حَدِّ الْغَوْثِ إِلَّا إِنْ أَمِنَ خُرُوجَ الْوَقْتِ، وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى حَدِّ الْقُرْبِ وَحَدِّ الْبُعْدِ سَمَ، وَفِي الرَّشِيدِيِّ عَنِ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ مَا نَصَّهُ لَكَ أَنْ تَتَوَقَّفَ فِي كَوْنِ الْمُقِيمِ فِيهَا أَيِ فِي حَالَةِ تَيَمُّنٍ وَجُودِ الْمَاءِ كَالْمَسَافِرِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمُقِيمَ يَقْصِدُ الْمَاءَ الْمُتَيَمَّنَ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ اهـ.

• قول (سني): (فَقَدْ) أَيِ الْمَاءِ حَوْلَهُ مُغْنِي.

• قول (سني): (بِلا طَلَبٍ) بِفَتْحِ اللَّامِ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا نِهَائَةً وَمُغْنِي. • قوله: (لِأَنَّهُ حَيْثُ عَيَّنَ) أَيِ طَلَبِ الْمَاءِ حِينَ تَيَقَّنَهُ فَقَدْ.

• قول (سني): (وَأَنْ تَوَهُمَهُ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ إِخْبَارَ الصَّبِيِّ الْمُتَمَرِّزِ الَّذِي لَمْ يُعْهَدْ عَلَيْهِ كَذِبٌ مِمَّا يورث الوهم. وأما إِذَا اخْبَرَ بَعْدَ وَجُودِ الْمَاءِ فَلَا يَقُولُ عَلَيْهِ لِأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ ع ش. • قوله: (أَيِ جَوْزٍ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالنِّهَايَةُ وَقَالَ الشَّارِحُ أَيِ وَقَعَ فِي وَجْهِهِ أَيِ ذَهَبَ أَيِ جَوْزٍ ذَلِكَ اهْ يَغْنِي تَجْوِيزًا رَاجِحًا وَهُوَ الظَّنُّ أَوْ مَزْجُوحًا وَهُوَ الْوَهُمُ أَوْ مُسْتَوِيًا وَهُوَ الشَّكُّ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْوَهُمِ الثَّانِي أَيِ الْمَزْجُوحِ بَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَطْلُبُ عِنْدَ الشَّكِّ وَالظَّنِّ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى اهـ. • قوله: (وَعَوْدُ الضَّمِيرِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ بَعْدَ تَفْسِيرِ تَوَهُمِ يَجُوزُ لَا مَانِعٍ مِنْ إِزْجَاعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُضَافِ الَّذِي هُوَ الْفَقْدُ فَتَأْمَلُ بَصْرِيَّ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالضَّمِيرِ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَا يَشْمَلُ ضَمِيرَ فَقْدِهِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ وَرُجُوعِ ضَمِيرِهِ لِلْمَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ فَقَدْ الْمَاءُ مُتَعَيَّنٌ وَالْأَصْلُ عَدَمُ تَشْتِيبِ الضَّمَائِرِ وَلَوْ سَلِمَ عَدَمُ الشُّمُولِ، فَالْمَانِعُ أَنْ تَجْوِيزَ الْفَقْدِ يَشْمَلُ يَعْنِيهِ فَيَلْزَمُ التَّنَاقُضُ. • قوله: (عَلَى حَدِّ فَإِنَّهُ الْخُ) أَيِ الْخِزْيِرِ ع ش. • قوله: (كَمَا هُوَ الْخُ) أَيِ رُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ الْخِزْيِرُ.

• قول (سني): (طَلَبُهُ) أَيِ مِمَّا تَوَهُمَهُ وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَهُ كَمَا مَرَّ نِهَائَةً أَيِ أَنْفًا وَهَذَا قَيْدٌ يُنَافِي مَا مَرَّ عَنْهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُتَنِّ إِنْ تَعَيَّنَ الْخُ إِلَّا أَنْ يُعْمَلَ مَا هُنَا عَلَى ظَنِّ غَيْرِ مُسْتَنَدٍ لِخَبَرِ عَدَلٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الرَّشِيدِيَّ دَفَعَ

الْوَقْتِ فَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَاضِرَ لَا يَلْزَمُهُ الطَّلَبُ عِنْدَ تَوَهُمِ الْمَاءِ مِنْ حَدِّ الْغَوْثِ إِلَّا إِنْ أَمِنَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى حَدِّ الْقُرْبِ وَحَدِّ الْبُعْدِ. • قوله: (وَأَنْ تَوَهُمَهُ) قَالَ فِي الْمُبَابِ وَلَوْ مَعَ غَلْبَةِ ظَنِّ عَدَمِهِ اهـ وَهُوَ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قُلُوْ مَكَتْ مَوْضِعَهُ فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ الطَّلَبِ مِمَّا يَتَوَهُمُ فِيهِ الْمَاءُ ثَانِيًا وَثَالِثًا وَهَكَذَا حَيْثُ لَمْ يُعْهَدْ الطَّلَبُ الْأَوَّلُ يَقِينُ الْفَقْدِ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَإِنْ ظَنَّ الْفَقْدَ اهـ يَتَحَصَّلُ مِنْهُمَا أَنَّ ظَنِّ الْعَدَمِ ابْتِدَاءٌ لَا يَنْتَعُ وَجُوبُ الطَّلَبِ وَأَنَّ ظَنِّ الْعَدَمِ بَعْدَ الطَّلَبِ يَسْقِطُ الْوُجُوبَ فِي تِلْكَ الْمَرَّةِ لَا فِيمَا يَطْرَأُ بَعْدَهَا فَتَأْمَلُهُ. • قوله: (لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ) أَيِ كَالْمَاءِ فِي قَوْلِهِ هُنَا فَقَدْ الْمَاءُ.

وُجُوبًا فِي الْوَقْتِ، وَلَوْ بِثَابِتِهِ الثُّغَّةِ وَإِنْ أَنَاثَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ مَا لَمْ يُشْتَرَطْ طَلَبُهُ قَبْلَهُ،.....

الْمُتَأَنِّةَ بِذَلِكَ وَجِبَارَةٌ سَمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَلَوْ مَعَ غَلْبَةِ ظَنِّ عَدَمِهِ اهـ وَهُوَ مَعَ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ مَعَ الْمُتَنِّ قُلُوْ مَكَتْ مُؤَضِّعُهُ فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ الطَّلَبِ بِمَا يُتَوَقَّعُ فِيهِ الْمَاءُ ثَانِيًا وَثَالِثًا حَيْثُ لَمْ يُقَدِّمِ الطَّلَبُ الْأَوَّلُ يَقِيْنُ الْفَقْدَ اهـ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَإِنْ ظَنُّ الْفَقْدِ يَحْتَصِلُ مِنْهُمَا إِنْ ظَنُّ الْعَدَمِ ابْتِدَاءً لَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الطَّلَبِ وَإِنْ ظَنُّ الْعَدَمِ بَعْدَ الطَّلَبِ يُسْقِطُ الْوُجُوبَ فِي تِلْكَ الْمَرَّةِ لَا فِيمَا يَطْرَأُ بَعْدَهَا فَتَأَمَّلْهُ اهـ.

هـ فَوَدَّ: (وُجُوبًا فِي الْوَقْتِ) وَلَوْ طَلَبَ قَبْلَ الْوَقْتِ لِغَايَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ فَدَخَلَ الْوَقْتُ عَقِبَ طَلَبِهِ تَيَمَّمَ لِصَاحِبِهِ الْوَقْتُ بِذَلِكَ الطَّلَبِ كَمَا قَالَهُ الْقَفَالُ فِي قِتَابِهِ نِهَابَةً وَإِعَابًا أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يُحْتَثَلْ تَجَدُّدُ مَاءٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ شَوْبَرِيٍّ وَقَالَ الْأَوَّلُ: وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ طَلَبَهُ لِعَطَشٍ نَفْسِهِ أَوْ حَيَوَانٍ مُحْتَزَمٍ كَذَلِكَ اهـ وَاسْتَعْمَدَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْإِعَابُ وَجِبَارَةٌ سَمَّ بَعْدَ رَدِّ تَنْظِيرِهِ، ثُمَّ الْوَجْهُ أَنَّهُ حَيْثُ عَلِمَ الْفَقْدَ بِالطَّلَبِ قَبْلَ الْوَقْتِ لِغَايَةٍ أَوْ عَطَشٍ تَيَمَّمَ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ لِلْحَاضِرَةِ إِذْ لَا نَافِلَةَ فِي الطَّلَبِ اهـ، ثُمَّ قَالَ الْأَوَّلُ: وَقَدْ يَجِبُ طَلَبُهُ قَبْلَ الْوَقْتِ كَمَا فِي الْخَادِمِ أَوْ فِي أَوَّلِهِ لِكَوْنِ الْقَافِلَةِ عَظِيمَةً لَا يُمَكِّنُ اسْتِعْمَالُهَا إِلَّا بِمُبَادَرَتِهِ أَوَّلَ الْوَقْتِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ تَعْجِيلُ الطَّلَبِ فِي أَظْهَرِ أَحْتِمَالِي ابْنِ الْأَسْتَاذِ اهـ وَنَظَرَ فِيهِ م ر سَمَّ بِمَا يَأْتِي مِنْ جَوَازِ إِتْلَافِ الْمَاءِ الَّذِي مَعَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ وَأَقْرَبُهُ الرَّشِيدِيُّ وَأَطَالَ الْكُرْدِيُّ فِي رَدِّهِ وَقَالَ الْقَلِيْبِيُّ: لَا يَجِبُ الطَّلَبُ قَبْلَهُ وَإِنْ عَلِمَ اسْتِغْرَاقَ الْوَقْتِ فِيهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَا نَقَلَ عَنْ شَيْخِنَا م ر اهـ. هـ فَوَدَّ: (فِي الْوَقْتِ) أَيْ يَتَيَمَّنَّا قُلُوْ تَيَمَّمَ شَاكًا فِيهِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ صَادَقَهُ شَيْخُنَا وَع ش، وَفِي النِّهَايَةِ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ مَا يُقْبَلُ فِيهِ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنْ (الْإِعَابِ) لَوْ اجْتَهَدَ فَظَنَّ دُخُولَهُ فَطَلَبَ قَبْلَ أَنْ صَادَقَهُ صَحَّ اهـ. هـ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَشْرُطْ طَلَبُهُ قَبْلَهُ) شَامِلٌ لِلْإِطْلَاقِ عِبَارَةً الْمُغْنَى وَلَوْ إِذْنٌ لَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ لِيُطَلَّبَ لَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ كَقِيْنَا أَمَّا طَلَبٌ غَيْرُهُ لَمْ يَغْيِرْ إِنْهُ أَوْ بِإِذْنِهِ لِيُطَلَّبَ لَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ أَوْ إِذْنٌ لَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ وَأَطْلَقَ فَطَلَبَ لَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ أَوْ شَاكًا فِيهِ لَمْ يَكُنْ جُزْأً فَإِنَّ طَلَبَ لَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِطْلَاقِ فِي الْوَقْتِ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ كَتَنْظِيرِهِ فِي الْمُنْعَرِمِ يُوَكِّلُ رَجُلًا لِيَقْبَلَ لَهُ التَّكَاخَ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا تَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ أَيْ فَيَكْفِي اهـ. وَفِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهَا.

هـ فَوَدَّ: (فِي الْوَقْتِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَوْ طَلَبَ قَبْلَ الْوَقْتِ لِغَايَةٍ أَوْ تَطَوُّعٍ فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الطَّلَبِ دَخَلَ وَقْتُ حَاضِرَةِ فَلَهُ التَّيَمُّمُ لِلْحَاضِرَةِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ قَالَهُ الْقَفَالُ وَعَلَّلَهُ بِلَذِّ الطَّلَبِ إِذَا كَانَ لِمَا يَجِبُ الطَّلَبُ لَهُ فِي ذَلِكَ جَاَزَ التَّيَمُّمُ بِذَلِكَ الطَّلَبِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيَخْرُجُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ طَلَبَ لِعَطَشٍ مُحْتَزَمٍ فَلَمْ يَجِدْهُ كَانَ الْحُكْمُ كَمَا ذَكَرَهُ اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ لِيُوضَحَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ فِيمَا ذَكَرَهُ طَلَبُهُ لِلتَّيَمُّمِ، فَصَحَّ التَّيَمُّمُ الْآخِرُ بِهِ لِاتِّحَادِ جَنْسِهِمَا بِخِلَافِ الطَّلَبِ قَبْلَ الْوَقْتِ لِعَطَشٍ فَإِنَّهُ لَا مُجَانَسَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّيَمُّمِ بَعْدَ الْوَقْتِ حَتَّى يُغْنِي عَنْ تَعَدُّدِ طَلَبٍ لَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ وَنَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ أَظْهَرِ أَحْتِمَالَيْنِ لِابْنِ الْأَسْتَاذِ وَجُوبُ الطَّلَبِ قَبْلَ الْوَقْتِ وَأَوَّلُهُ إِذَا عَظُمَتِ الْقَافِلَةُ وَلَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُهَا إِلَّا بِذَلِكَ اهـ. وَالْإِجَابُ أَوَّلُهُ مُتَّجِهٌ وَقَبْلَهُ يَخْتِاجُ لِنَظَرٍ لَكِنْ يُؤَيِّدُهُ وَجُوبُ التَّسْمِيَةِ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ أَنَّ الْجُمُعَةَ أَنْبَطُ بَعْضُ أَحْكَامِهَا بِالْفَجْرِ فَلَا يُقَاسُ بِهَا غَيْرُهَا اهـ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ.

ولو واجداً عن ركب للآية، إذ لا يقال لمن لم يطلب لم يجد ولأنه طهارة ضرورية ولا ضرورة مع إمكان الطهر بالماء ولا يكفي طلب من لم يأذن ولا طلب فإيق إلا إن غلب على ظنه صدقه، وإنما لم يجب طلب المال للتحج والركاة؛ لأنه شرط للوجوب وهو لا يجب تحصيله وما هنا شرط للانتقال عن الواجب إلى بدله فلزم كطلب الرقية في الكفارة وامتنت الإنابة في القبلة؛ لأن المدار فيها على الاجتهاد وهو أمر معنوي يختلف باختلاف الأشخاص وهنا على الفقد الجسدي وهو لا يختلف.

(تنبيه) ظاهر قولهم طلبته أنه لا بد من تيقن أنه طلب أو أناب من يطلب وطلب فلو غلب على

• فود: (ولو واجداً عن ركب) ومعلوم أنه لا بد من البعث من كل واحد منهم وإن كان تابعاً لغيره كالزوجة والمبدع ش. • فود: (للآية) دليل للمتن، وقوله إذ لا يقال إلخ بيان لوجه الدلالة. • فود: (إلا) إن غلب إلخ خلافاً لإطلاق النهاية والمغني واعتدع ش ما قاله الشارح، ثم قال: ومحل عدم الإكفاء بخبر الفاسق ما لم يبلغوا عدد التواتر اه. • فود: (وهو) أي شرط الوجوب. • فود: (وما هنا شرط إلخ) إن أريد بما هنا فقد الماء فهو شرط الانتقال ليكون الطلب لا يتوجه إليه وإن أريد نفس الماء فالطلب يتوجه إليه لئلا يكتفى بشرط الانتقال بل شرط الانتقال ففقد فليتأمل بضري، وقد يقال المراد بما هنا العلم بالفقد وهو شرط الانتقال والطلب متوجه إليه. • فود: (ظاهر قولهم طلبته إلخ) محل تأمل بقياس ما مر في الوضوء الإكفاء بقلية الظن وهو به أنسب من عدد الركعات بل سباني في كلامه أجز الباب الإكفاء بقلية ظن تميم الثراب لأغصاء التيمم لأنها من المقاصد دونها فيقتصر فيهما ما لا يقتصر فيها بل ما هنا وسيلة للوسيلة بل تضريحهم هنا بأن استنبأه الواجد كافية مصرح بالإكفاء بالظن إذ خبره لا يقيد غيره مطلقاً عند الأكثرين إلا إن احتف بقرائن عند بعض المحققين ولكن تحققه نادر جداً فتأمله وأنصف بضري وهو وجه مغني لكن يؤيد كلام الشارح ما مر عن النهاية وغيره من اشتراط تيقن كون الطلب في الوقت.

(وأقول): قد يشكّل على الوجوب قبل الوقت في الماء المحتاج إليه في الوقت للطهارة وإثلافة عينا من غير عضيان من حيث إثلاف ماء الطهارة وإلا فالمضيان ثابت من حيث أنه إضاعة مال كما بين ذلك في شرح الروض فليتأمل وعلى تقدير الوجوب فالمشأور منه أن الوجوب لصحة الطلب حتى إذا عطلت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بالطلب قبل الوقت أو أوله فآخر إلى أن ضاق الوقت لم يسقط وجوب الاستيعاب ولم يصح التيمم بدونه ولا لزم صحته بدون طلب فليتأمل، ثم الوجه فيما قدمته أنه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لإيق أو عطش تيمم من غير طلب للحاضرة، إذ لا فائدة في الطلب وقوله وفيه نظر لوضوح الفرق إلخ قد يزد هذا الفرق ما تقدم في باب الاجتهاد فيما لو اشتبه ماء وماء وزد فاجتهد للشرب جاز الطهر بما ظن أنه الماء فليتأمل. • فود: (تنبيه ظاهر قولهم إلخ) قد يوجه بأن الطلب شرط لصحة التيمم، والشرط لا بد من تحقق وجوده إلا أن يدعي أن الشرط ظن الطلب

ظَنَّهُ أَنَّهُ أَوْ نَائِيهِ طَلَبَ فِي الْوَقْتِ لَمْ يَكْفِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وُجُودِهِ وَلِإِذَا بَأْتِي أَنَّ مَا تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ كَعَدَدِ الرِّكَائِبِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْيَقِينِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ عَنِ الرَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ الْفَقْدَ وَمَا بَعْدَهُ أَمْرٌ خَارِجٌ عَنْ فِعْلِهِ، وَإِنَّمَا يَلْزُمُهُ الطَّلَبُ إِذَا تَوَقَّعْتَهُ فِيهِ (مِنْ رَحْلِهِ) وَهُوَ مَثَرُهُ وَأَمْتَقِيَّتُهُ بِأَنَّهُ يُفْتَشِّهُمَا (وَرَفَقِيَّتُهُ) بِتَثْلِيثِ الرِّاءِ الْمُنْشَوِّينَ لِمَثَرِهِ عَادَةً لَا كُلُّ الْقَافِلَةِ إِنْ تَفَاحَشَ كَبَرُهَا عُرْفًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِلَى أَنَّ يَسْتَوْعِبُهُمْ.....

□ فُودُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ اشْتِرَاطِ تَيَقُّنِ الطَّلَبِ. □ فُودُ: (مَا مَرَّ الْخُ) أَيِ قُبَيْلِ التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ. □ فُودُ: (وَمَا بَعْدَهُ) أَيِ مِنَ الْأَسْبَابِ. □ فُودُ: (وَإِنَّمَا يَلْزُمُهُ) إِلَى قَوْلِهِ الْمُنْشَوِّينَ فِي التَّهْيِئَةِ وَالْيَقِينِ قَوْلُهُ: وَشَرَطَ فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلَهُ عَادَةً إِلَى أَنَّ يَسْتَوْعِبُهُمْ. □ فُودُ: (مَثَرُهُ) أَيِ مَسْكُنِ الشَّخْصِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ مَذْرٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ نَحْوِهِ وَقَوْلُهُ وَأَمْتَقِيَّتُهُ أَيِ مَا يَسْتَضِجُّهُ مَعَهُ مِنَ الْأَثَابِ شَيْخُنَا وَنَهَايَةُ وَمُنْعَى. □ فُودُ: (بِأَنَّهُ يُفْتَشِّهُمَا) أَيِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَائِيهِ الثَّقَى كَمَا مَرَّ. □ فُودُ: (الْمُنْشَوِّينَ الْخُ) وَالْمُرَادُ بِكُوزِهِمْ مَنْشَوِّينَ إِلَيْهِ اتِّحَادُهُمْ مَثَرًا وَرَحِيلًا بِجَبْرِ مِيٍّ عِبَارَةً شَيْخُنَا وَالْمُرَادُ رُفَقَتُهُ الْمُنْشَوِّونَ إِلَيْهِ فِي الْحَطِّ وَالتَّرَحُّالِ أَهْوَ عِبَارَةً الْمُنْعَى سَمُوا بِذَلِكَ لِاتِّفَاقِهِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ وَهُمْ الْجَمَاعَةُ يَنْزِلُونَ جُمْلَةً وَيَرْحَلُونَ جُمْلَةً وَالْمُرَادُ بِهِمُ الْمُنْشَوِّونَ إِلَيْهِ أ. □ فُودُ: (إِنْ تَفَاحَشَ الْخُ) لَا يَخْفَى تَعَارُضُ مَفْهُومِهِ مَعَ مَفْهُومِ قَوْلِهِ الْمُنْشَوِّينَ لِمَثَرِهِ عَادَةً فَلْيَحْزَرْ سَمِ أَقُولُ: وَيَتَدَفَّعُ التَّعَارُضُ بِجَعْلِي إِنْ تَفَاحَشَ الْخُ قَبْدًا لِلْمُنْشَوِّينَ الْخُ أَيْضًا كَمَا يُقْبِدُهُ قَوْلُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ مَا نَصَّهُ أَيِ فَإِنْ تَفَاحَشَ كَبَرُهَا اسْتَوْعَبَ الْمُنْشَوِّينَ إِلَيْهِ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ حَذَّ الْغُوثَ عَلَى التَّقْصِيلِ الْآتِي، ثُمَّ حَذَّ الْقُرْبَ إِنْ وَجَدَ شَرْطَهُ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا أ. □ فُودُ: (إِلَى أَنَّ يَسْتَوْعِبُهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَشَرَطَ فِي التَّهْيِئَةِ. □ فُودُ: (إِلَى أَنَّ يَسْتَوْعِبُهُمْ) مَلَأَ قَيْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَرَحْلَهُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ الْغَالِبُ عَدَمُ ضَبِيحِ الْوَقْتِ عَنْ اسْتِعَابِ رَحْلِهِ سَمِ.

بِاسْتِثْنَاءِ الْأَرْضِ وَاخْتِلَافُهَا، وَقَدْ يُنْظَرُ فِي هَذَا بِأَنَّ الْفَرَضَ اخْتِلَافُهَا فَإِنَّهُ صَوَّرَ قَوْلَهُ فَإِنْ احتَاجَ إِلَى تَرَدُّدٍ بِقَوْلِهِ بِأَنَّ كَانَ ثُمَّ انْخِفَاضُ أَوْ انْزِعَاقُ أَوْ نَحْوُ شَجَرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فُودُ: (الْمُنْشَوِّينَ لِمَثَرِهِ عَادَةً) لَا يَخْفَى تَعَارُضُ مَفْهُومِهِ مَعَ مَفْهُومِ قَوْلِهِ إِنْ تَفَاحَشَ كَبَرُهَا فَلْيَحْزَرْ. □ فُودُ: (إِلَى أَنَّ يَسْتَوْعِبُهُمُ الْخُ) مَلَأَ قَيْدَ بِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلَهُ مِنْ رَحْلِهِ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ الْغَالِبُ عَدَمُ ضَبِيحِ الْوَقْتِ عَنْ اسْتِعَابِ رَحْلِهِ. □ فُودُ: (إِلَى أَنَّ يَسْتَوْعِبُهُمُ الْخُ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ يَشْرَعُ فِي الطَّلَبِ عِنْدَ ضَبِيحِ الْوَقْتِ بِحَيْثُ لَمْ يَتَّقَ مَا يَتَأْتِي فِيهِ الطَّلَبُ الْمَذْكُورُ وَيُتَّجِهَ أَنَّ يُقَالُ إِنَّ وَجُوبَ الطَّلَبِ يَتَعَلَّقُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ حَيْثُ لَمْ يَسْعَ بَعْضُ الْوَقْتِ الطَّلَبُ الْمَذْكُورَ كَمَا يُقْبِدُهُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الْأَسَدِ فَإِيجِبَ أَنْ يَقَعَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَوْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسْعَ الطَّلَبُ الْمَذْكُورَ حَتَّى لَوْ أَخَّرَ الطَّلَبُ إِلَى ضَبِيحِ الْوَقْتِ لَمْ يَسْقُطْ وَوَجِبَ طَلَبُ لَوْ وَقَعَ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ كَفَى وَإِنْ لَزِمَ خُرُوجُ الْوَقْتِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ سَقُوطُ وَجُوبِ اسْتِعَابِهِمْ لِضَبِيحِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ شَرَعَ فِي وَقْتٍ يَسْعَ اسْتِعَابَهُمْ فَذَاكَ أَوْ لَا يَسْعَ فَهُوَ مُقْصَرٌ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَهُوَ الشَّرُوعُ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ أَوْ قَبْلَهُ بِحَيْثُ يَسْعَ الْاسْتِعَابُ فَلَا يَسْقُطُ وَجُوبُ الْاسْتِعَابِ حَيْثُ فَقُولُهُمْ إِلَى أَنَّ

أو يَتَّقَى من الوقت ما يَسَعُ تلك الصلاة ويكفي النداء فيهم بَمَنْ معه ماءٌ يَجُودُ به، ولو بالثَمَنِ فلا بُدَّ من ذِكْرِهِ وَشَرَطِ ضَمِّ أو بَدَلِ عليه لذلك وفيه وقفة؛ لأنَّ فيما ذُكِرَ طَلَبُ الدَّلَالَةِ عليه بالأولى (وَنَظَرُ) من غير مشي.....

■ فَوَدَّ: (أو يَتَّقَى من الوقت إلخ) ظاهرُهُ وإنْ أَخَّرَ الطَّلَبَ إلى وقتٍ لا يُمكنُهُ استيعابُ الرُّفْقَةِ فيه ولا يُنافيه ما مرَّ عن الخادمِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عليه الطَّلَبُ في وقتٍ يَسْتَوْعِبُهُمْ فيه ولو قَبْلَ الوقتِ لِأَنَّ الكلامَ ثُمَّ في وجوبِ الطَّلَبِ وما هُنا في وجوبِ الصلاةِ وإنْ أَيْمَنَ بِتَأخيرِ الطَّلَبِ ع ش وفي سَمِ بَعْدَ كلامٍ طَوِيلٍ فَقَوْلُهُمْ إلى أنْ يَسْتَوْعِبَهُمْ أو يَتَّقَى إلخ ظاهرٌ في خلافِ ما قاله ابنُ الأَسْتاذِ السَّابِقِ أي مِنْ وجوبِ الطَّلَبِ قَبْلَ الوقتِ وأَوَّلُهُ إذا عَظُمَتِ القَافِلَةُ وَلَمْ يَمَكُنْ قَطْعُهَا إِلَّا بِذَلِكَ فَيَتَّبِعِي رَدَّهُ وَمُخَالَفَتُهُ لِمَا بَيَّنَّاهُ فيما مرَّ وَعَلِمَ مِنْ قَوْلِهِمْ أو يَتَّقَى مِنْ الوقتِ إلخ اغْتِيَارًا مِنْ خُرُوجِ الوقتِ هُنا فَإِذَا بَقِيَ ذَلِكَ تَيَمَّمَ مِنْ غيرِ تَوَقُّفٍ على شَيْءٍ آخَرَ مِنْ استيعابِ الرُّفْقَةِ والتَّظَرُّ والتَّرَدُّدِ اهـ. ■ فَوَدَّ: (ما يَسَعُ تلك الصلاة) أي كَامِلَةً حَتَّى لو عَلِمَ أَنَّهُ لو طَلَبَ لا يَتَّقَى ما يَسَعُها كَامِلَةً اِمْتَنَعَ الطَّلَبُ وَوَجِبَ الإِخْرَامُ بِهَا وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يَفْقِصِي لِأَنَّهُ حَبِطَ وَإِنْ قَصَرَ فِي الطَّلَبِ صَلَّقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَيَمَّمَ وَلَيْسَ مَعَهُ ماءٌ كَمَا لو أَتَلَفَ الماءَ عَتَبًا بَعْدَ دُخُولِ الوقتِ ع ش.

■ فَوَدَّ: (ويَكْفِي النداء إلخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَغْلِبَ على ظَنِّهِ سَمَاعُ جَمِيعِهِمْ لِيُندِئَهُ حَتَّى لو تَوَقَّفَ على التَّكْرِيرِ أو الإِنْتِقَالِ مِنْ مَحَلٍّ إلى آخَرَ تَعَيَّنَ وَجِبَارَةُ التَّهَيُّةِ نِدَاءُ يَعُمُّ جَمِيعَهُمْ والمُعْنَى نِدَاءُ عَامًّا فِيهِمْ وفيهِما إشعارٌ بما ذُكِرَ بَضْرِيٌّ وَقَوْلُ عَنِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الشَّلِّيِّ فِي (شَرْحِ مُخْتَصَرِ الإِيضاحِ ما نَصَّهُ) وَيَظْهَرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَغْلِبَ على ظَنِّهِ عِلْمُهُمْ جَمِيعَهُمْ بِنِدَائِهِ فَلَوْ عَلِمَ أَنَّ فِيهِمْ أَصَمًّا أو نَائِمًا أو مُعْتَمًى عَلَيْهِ لَمْ يَتَلَفَهُ نِدَاؤُهُ وَجِبَ طَلَبُهُ مِنْهُ بِعَيْنِهِ اهـ. ■ فَوَدَّ: (فَلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ) أي قَوْلُهُ وَلَوْ بِالثَمَنِ. ■ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِّ إلخ والإِشَارَةُ لقَوْلِهِ مَنْ مَعَهُ ماءٌ يَجُودُ بِهِ إلخ. ■ فَوَدَّ: (وفيهِ وقفة إلخ) وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ إِلَّا أَنَّهُ جَرَى فِي (الإِيضاحِ) على اشْتِراطِ الضَّمِّ كَرَدِيٍّ. ■ فَوَدَّ: (لأنَّ فيما ذُكِرَ إلخ) بِتَسْلِيْمِهِ فِي الإِكْتِفَاءِ بِهَذَا الْقَدْرِ نَظَرٌ سَيِّئًا وَمَنْ يَسْرِي ذَهَبَهُ إِلَى الْمَذْذُولَاتِ الْإِيزَامِيَّةِ أَحْصَى الْخَوَاصَّ بِضْرِيٍّ.

يَسْتَوْعِبُهُمْ أو يَتَّقَى إلخ ظاهرٌ في خلافِ ما قاله ابنُ الأَسْتاذِ السَّابِقِ، وَقَدْ يُجَابُ عَنْ قَوْلِنَا فَإِنَّهُ قَدْ يَلْزَمُ على ذَلِكَ إلخ بِنَعِ هَذَا الزُّرْمِ مَعَ اغْتِيَارِنَا الطَّلَبَ مِنْ أَوَّلِ الوقتِ؛ لِأَنَّ الرُّفْقَةَ الْمُنْسَوِيْنَ لِمَنْزِلِهِ قَدْ تَكَثَّرَ وَقَبْلَ الوقتِ كَمَا فِي وقتِ الْمَغْرِبِ أو الصُّبْحِ. وَأَمَّا اغْتِيَارُ الطَّلَبِ قَبْلَ قِيَّتَبْعِي رَدَّهُ وَمُخَالَفَةُ ابْنِ الأَسْتاذِ فِيهِ لِمَا بَيَّنَّاهُ فيما مرَّ فَلْيَتَأَمَّلْ. ■ فَوَدَّ: (أو يَتَّقَى مِنْ الوقتِ إلخ) فَقَلِمَ اغْتِيَارُ مَنْ خُرُوجِ الوقتِ هُنا. ■ فَوَدَّ: (أو يَتَّقَى مِنْ الوقتِ إلخ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ أَرِيدَ أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ ذَلِكَ تَيَمَّمَ مِنْ غيرِ تَوَقُّفٍ على شَيْءٍ آخَرَ لَزِمَ قَوَاتُ التَّظَرُّ والتَّرَدُّدُ لِمَا بَيَّنَّاهُ أَيْضًا مَعَ أَنَّهُمَا مُعْتَبَرَانِ فِي الطَّلَبِ أو أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ ذَلِكَ نَظَرٌ وَتَرَدُّدٌ لَزِمَ أَنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ الوقتُ فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ أو يَتَّقَى مِنْ الوقتِ ما يَسَعُ تلك الصلاةَ مَعَ التَّظَرِّ والتَّرَدُّدِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَقَدْ يُجَابُ بِاخْتِيَارِ الْأَوَّلِ وَقَوَاتِ التَّظَرِّ والتَّرَدُّدِ الْمُعْتَبَرَيْنِ فِي الطَّلَبِ لِصِحِّ الوقتِ لَا يَزِيدُ على استيعابِ الرُّفْقَةِ الْمُعْتَبَرِ فِي الطَّلَبِ لِذَلِكَ.



(حواليه) من الجهات الأربع إلى الحد الآتي (إن كان بمسئتي) من الأرض ويخص مواضع الخضرة والطير بمزيد احتياط وظاهره وجوب هذا التخصيص، وأما يظهر إن توقفت غلبه ظن القيد عليه (فلان احتاج إلى تردد) بأن كان ثم انخفاض أو ارتفاع أو نحو شجر (تردد) حيث أمن بضما ومحتزما نفسا وغضوا ومالا وإن قل واختصاصا وخروج الوقت (قدر نظره) أي ما ينظر إليه في المستوي وهو غلوة سهم المسئتي بحد الغوث وضبطه الإمام وغيره بأن يكون بحيث لو استغاث بالرفقة مع تشاغلهم وتفاؤضهم لأغاثوه ويختلف ذلك باستيواء

☐ قوله (سئ): (حواليه) مفردة بصورة المثنى يقال: حوالئه وحواله وحوله بمعنى وهو جانب الشيء المحيط به وبعضهم جعله جمع حول على غير قياس، والقياس أحوال كبيت وآيات شيئا.

☐ قوله: (من الجهات) إلى قوله قال الزركشي في (المعني) إلا قوله وظاهره إلى المثنى وإلى قوله واغترض في النهاية. ☐ قوله: (الأربع) أي يمينا وشمالا وأما وخلفا شيخ الإسلام وافتاع وشيئا قال البصري والظاهر أن المراد بذلك تميم الجهات المحيطة به إذ لا معنى للتخصيص اه. ☐ قوله: (إلى الحد الآتي) وهو حد الغوث وأشار به إلى أن قول المثنى قدر نظره متعلق في المعنى بكل من نظر وتردد بجيرمي. ☐ قوله: (وأما يظهر) أي الوجوب. ☐ قوله: (حيث أمن إلخ) عبارة شيئا والبجيرمي ويشترط أنه على نفس وغضو ومتفعة ومال وإن قل واختصاص سواء كانت له أو لغيره وإن لم يلزمه الذب وعلى خروج الوقت سواء كان يسقط الفرض بالتيمم أو لا وهذا كله عند التردد في وجود الماء في حد الغوث فإن يتقن وجوده فيه اشترط الأمن على النفس والغضو والمتفعة والمال إلا ما يجب بذله في ماء الطهارة إن كان يحصله بمقابل ولا اشترط الأمن عليه أيضا ولا مال الغير الذي لا يجب الذب عنه ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ولا على الاختصاص فإن تردد في وجود الماء فوق ذلك إلى نحو يصف قرسخ ويسمى حد القرب لم يجب طلبه مطلقا فإن يتقن وجوده فيه وجب طلبه منه إن أمن غير اختصاص ومال يجب بذله في ماء طهارته. وأما خروج الوقت فقال النووي: يشترط الأمن عليه وقال الرافعي لا يشترط وجمع الرملي بينهما بحمل كلام النووي على ما إذا كان في محل يسقط فيه الفرض بالتيمم وحمل كلام الرافعي على خلافه فإن كان فوق ذلك ويسمى حد البعد لم يجب طلبه مطلقا اه.

☐ قوله: (وخروج الوقت) أي وانقطاعا عن رفقته معني زاد النهاية وإن لم يستخرج اه.

☐ قوله (سئ): (قدر نظره) أي المعتدل نهاية وشيئا وسبائي في الشرح مثله. ☐ قوله: (وهو غلوة سهم) أي غاية زنيه نهاية ومعني وشرح بأفضل أي إذا رماه معتدل الساعد وهي ثلاثمائة ذراع كما أوضحته في الفرائد المدنية في بيان من يقتضي بقوله من متأخري السادة الشافعية بما لم أقف على من سبقني إليه فراجع منه إن أرذته كزدي وفيه ع ش عن المصباح هي أي غلوة سهم ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة اه.

☐ قوله: (مع تشاغلهم) أي بأخوالهم (وتفاؤضهم) أي في أقوالهم نهاية أي ومع اغتدال أسماعهم ومع اغتدال صوته وابتداء هذا الحد من آخر رفقته المنسوبين إليه لا من آخر القافلة حلي ع ش وحفني. ☐ قوله: (ويختلف ذلك) أي حد الغوث.



الأرض واختلافها هذا ما في الروضة كأصلها المُمشير إلى الاتفاق عليه لكن خالفه في المجموع فقال إن كلانهم يُخالفه لقولهم إن كان يُمستوى نظَر حوالبه ولا يُلزَمه المشي أصلاً وإن كان بقره جبلٌ صَعِدَه ونَظَر حوالبه. إن أَمِنَ قال الشافعي في الوُضوءِ ليس عليه أن يدور يَطْلُب الماء؛ لأن ذلك أَضَرُّ عليه من إثباته في الموضع البعيد من طريقه وليس ذلك عليه عند أحدٍ اهـ قال الزركشي فقد أشار إلى نقل الإجماع على عَدَم وجوب التردّد اهـ ويُمكن حمله على تردّد لم يَتَقَيَّن بأن كان لو صَعِدَ أحاطَ بِحَدِّ الغوث من الجهات الأربع، إذ لا فائدة مع ذلك لوجوب التردّد وحمل الأول على ما إذا كان نحو الصعود لا يَفِيدُ النَّظَرُ لِجَمِيعِ ذلك فَيَتَقَيَّنُ التردّد واعتراض الشبكي المثن وتبعه جمعٌ بأنّه إن أرادَ قَدَرَ نَظَرِهِ سَوَاءَ الْحَقُّ عَوْتُ أم لا

فَوَدَّ: (هذا) أي قول المصنّف تَرَدَّدَ قَدَرَ نَظَرِهِ. فَوَدَّ: (في المجموع) اعتمدَ المُصنّف عبارته قال في المجموع: وَلَيْسَ المراد أن يدور الحد المذكور لأن ذلك أَكْثَرُ ضَرَرًا عليه من إثبات الماء في الموضع البعيد بل المراد أن يَصْعَدَ جَبَلًا أو نَحْوَهُ بقره، ثم يَنظُرُ حوالبه اهـ وهذا مرادٌ من عبّر بالتَرَدُّدِ إليه اهـ. فَوَدَّ: (جبلٌ صَعِدَه) أي أو وَهْدَةً صَعِدَ علوها حَلَبِيٌّ. فَوَدَّ: (ونَظَرُ حوالبه إلخ) يَظْهَرُ أن المراد بالتَرَدُّدِ في هذا الحد على الأول والصعود على جَبَلٍ والنَظَرُ حوالبه على الثاني خِيَتْ تَوَهّمه في هذا الحد من خِيَتْ هو لا في محلٍّ مُعَيَّنٍ منه وإلا فالواجب حَبِيْذُ السَّعْيِ إِلَيْهِ فَقَطَّ بِشْرطِهِ لِآتِهِ والحالة هذه مُتَقَيَّنٌ عَدَمُهُ فيما عداه فالحاصل أنه إن تَوَهّمه في مَنْزِلِهِ فَقَطَّ أو رَفَقَتِهِ فَقَطَّ طَلَبَهُ مِنْهُ لا غير بطريقه السابق أو بِمَحَلٍّ مُعَيَّنٍ مِنْ حَدِّ الغوث يَسْعَى إِلَيْهِ فَقَطَّ أو في غير مُعَيَّنٍ فَهُوَ مَحَلُّ الخِلافِ المذكورِ وَيُحْتَمَلُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ أن يَجْزِيَ الخِلافُ في المُعَيَّنِ المذكورِ أَيْضًا فَيَنظُرُ إِلَيْهِ إن كَانَ بِمَسْوَى وَالْأَيْسَرُ إِلَيْهِ أو يَصْعَدُ بِخِيَتْ يَرَاهُ على الخِلافِ بَصْرِيٌّ، أقول: كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فيما اسْتَظْهَرَهُ كَمَا يَظْهَرُ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ في كَلَامِ الشَّارِحِ وَغَيْرِهِ. فَوَدَّ: (إن أَمِنَ) أي على ما تَقَدَّمَ. فَوَدَّ: (ولَيْسَ ذَلِكَ) إثباته الماء في الموضع البعيد. فَوَدَّ: (عليه) أي واجِبًا عليه ع ش. فَوَدَّ: (فقد أشار إلى نقل الإجماع إلخ) يُحْتَمَلُ أن يَكُونَ المُشَارُ إِلَيْهِ بِذَلِكَ في قوله: وَلَيْسَ ذَلِكَ إِيثَابُ الماء في الموضع البعيد فالإجماع فيه ولا يُلزَمُ مِنْهُ وَقُوعُهُ في المَقْيَسِ وإن كَانَ أَوَّلَى لاحتِمَالِ الفَارِقِ بَصْرِيٌّ أقول: اغْتِيَاؤُ مُجَرِّدِ الاحْتِمَالِ مَعَ تَحَقُّقِ الْأَوَّلِيَّةِ يُوَدِّي إلى سَدِّ بابِ الْإِسْتِدْلَالِ. فَوَدَّ: (وَيُمْكِنُ خَلْعُهُ) أي حَمْلُ ما في المجموع أو حَمْلُ قولهم وإن كَانَ بقره إلخ والمآلُ واجِدٌ. فَوَدَّ: (لوجوب التردّد) الأولَى لِلتَرَدُّدِ. فَوَدَّ: (وَحَمْلُ الْأَوَّلِ) أي ما في المثنى والروضة. فَوَدَّ: (لا يَفِيدُهُ النَّظَرُ إلخ) أي إلى الجهات التي يُحْتَمَلُ وَجُودُ الماء فيها فَهُوَ بالتَّصَبُّعِ على المَفْعُولِيَّةِ ع ش. فَوَدَّ: (فَيَتَقَيَّنُ التَرَدُّدَ) مُقْتَضَاهُ أنه لو لم يُفَيِّدْ نَحْوُ الصُّعُودِ إحاطةَ الجِهَاتِ الأربَعِ وَجِبَ عَلَيْهِ أن يَتَرَدَّدَ وَيَمْشِيَ في كُلِّ مِنَ الجِهَاتِ الأربَعِ إلى حَدِّ الغوثِ وفيه بُعْدٌ لِأَن هَذَا رُبَّمَا يَزِيدُ على حَدِّ البُعْدِ هَذَا وَيُحْتَمَلُ أن يَتَرَدَّدَ وَيَمْشِيَ في مَجْمُوعِهَا إلى حَدِّ الغوثِ لا في كُلِّ جِهَةٍ حَلَبِيٌّ وَقَرَّرَ شَيْخُنَا المَشْمَاوِيُّ عَن شَيْخِهِ عَبْدِ رَبِّهِ أَنَّهُ يَمْشِي في كُلِّ جِهَةٍ مِنَ الجِهَاتِ الأربَعِ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ بِخِيَتْ يُحِيطُ نَظَرُهُ بِحَدِّ الغوثِ فالمدارُ على كَوْنِ نَظَرِهِ يُحِيطُ بِحَدِّ الغوثِ وإن لم يَكُنْ مَجْمُوعٌ

خَالَفَ كُلُّ الْأَصْحَابِ أَوْ ضَبِطَ حَدَّ الْغُوثِ فَهُوَ كَذَلِكَ غَالِيًا لَكِنْ لَوْ زَادَ نَظَرُهُ عَلَيْهِ أَوْ نَقَصَ عَنْهُ اعْتَبِرَ حَدَّ الْغُوثِ دُونَ النَّظَرِ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ أَهـ وَقد عَلِمَ الْجَوَابُ عَنِ الْمَثْنِ بِمَا جَمَعْتَ بِهِ مَعَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ النَّظَرَ الْمُعْتَدِلَ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ. (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) الْمَاءَ بَعْدَ الطَّلَبِ الْمَذْكُورِ (تَيْمَّمَ) لِيَحْصُولِ الْفَقْدُ حِينَئِذٍ (فَلَوْ) طَلَبَ كَمَا ذُكِرَ وَتَيَمَّمَ وَ (مَكَثَ مَوْضِعَهُ) وَلَمْ يَتَيَقَّنْ بِالطَّلَبِ الْأَوَّلِ أَنَّ لَا مَاءَ (فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ الطَّلَبِ) مِمَّا يَتَوَقَّعُ فِيهِ الْمَاءُ ثَانِيًا وَثَالِثًا وَهَكَذَا حَيْثُ لَمْ يُفِدْهُ الطَّلَبُ الْأَوَّلُ.....

الَّذِي يَتَشَبَّهُ فِي الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ بَلَّغَ حَدَّ الْغُوثِ عَلَى الْمُعْتَدِلِ خِلَافًا لِلْحَلَفِيِّ بُجَيْرِيٍّ. □ فُؤَدُ: (أَوْ ضَبَطَ حَدَّ الْغُوثِ) أَيِ أَوْ أَرَادَ قَدْرَ حَدَّ الْغُوثِ (فَهُوَ كَذَلِكَ) أَيِ قَدَّرَ نَظَرَهُ قَدْرَ حَدَّ الْغُوثِ. □ فُؤَدُ: (عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى حَدَّ الْغُوثِ. □ فُؤَدُ: (بِمَا جَمَعْتَ إِلَيْهِ) يَعْني قَوْلَهُ وَهُوَ غُلُوءُ سَهْمِ الْمُسَمَّى بِحَدَّ الْغُوثِ وَلَوْ قَالَ بِمَا فَسَّرْتَهُ بِهِ لَسَلِمَ عَنِ إِيهَامِ إِرَادَةِ قَوْلِهِ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ إِلَيْهِ. □ فُؤَدُ: (أَنَّ الْمُرَادَ النَّظَرَ الْمُعْتَدِلَ) هَذَا الْوَصْفُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْفَيْدِ أَيِ تَرَدَّدَ قَدْرَ نَظَرِهِ إِنْ كَانَ مُعْتَدِلًا وَبِهَذَا يُجَابُ عَنْمَا نَظَرُ بِهِ سَمِ مِنْ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ إِنَّمَا يَتَأْتِي لَوْ كَانَ الْمُرَادُ جِنْسَ النَّظَرِ أَمَّا بَعْدُ تَقْيِيدُهُ بِكُونِهِ نَظَرٌ مُرِيدَ التَّيَمُّمِ فَتَنْظَرُهُ لَا يَكُونُ تَارَةً قَوِيًّا وَتَارَةً ضَعِيفًا بَلْ عَلَى حَالِهِ وَاجِدَةٌ وَأُجَابُ عَنْهُ بِمَا لَعَلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَقْرَبُ مِنْهُ شَوْقُ قَوْلِهِ وَأُجَابُ عَنْهُ بِمَا إِلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ إِلَّا أَنَّ يُجَابُ بِأَنَّ نَظَرَهُ قَدْ يَتَعَاوَرُ شِدَّةً وَضَعْفًا وَتَوْسُطًا بِحَسَبِ الْأَوْقَاتِ أَهـ. □ فُؤَدُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) أَيِ فَالْمُرَادُ بِالنَّظَرِ الْمُعْتَدِلِ وَيُدْعَى أَنَّ قَدْرَ النَّظَرِ الْمُعْتَدِلِ مُسَاوٍ لِحَدِّ الْغُوثِ بَصْرِيٍّ. □ فُؤَدُ: (الْمَاءَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَنَظَرُ فِيهِ فِي (الْثَّاهِيَةِ) وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ فَلَوْ عَلِمَ فِي (الْمُغْنِي) إِلَّا قَوْلَهُ وَنَظَرُ إِلَى أَمَّا إِذَا.

□ فُؤَدُ: (سُئِيَ: تَيْمَّمَ) وَلَا يُصَرِّحُ تَأْخِيرَ التَّيَمُّمِ عَنِ الطَّلَبِ إِذَا كَانَ فِي الْوَقْتِ وَلَمْ يَحْدُثْ سَبَبٌ يُخْتَمَلُ مَعَهُ وَجُودُ الْمَاءِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَيِ لَا يَنْتَعِجُ التَّأْخِيرُ الْمَذْكُورُ صِحَّةَ التَّيَمُّمِ رَشِيدِيٍّ. □ فُؤَدُ: (وَلَمْ يَتَيَقَّنْ إِلَيْهِ) أَيِ وَلَمْ يَحْدُثْ مَا يُخْتَمَلُ مَعَهُ وَجُودُ الْمَاءِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُفِيدُهُ. □ فُؤَدُ: (حَيْثُ لَمْ يُفِدْهُ الطَّلَبُ إِلَيْهِ) قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِزْشَادِ) أَيِ وَلَوْ بِقَوْلِ عُدُولٍ طَلَبْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ وَيَتَّبِعِي أَنَّ

□ فُؤَدُ: (النَّظَرُ الْمُعْتَدِلُ) قَدْ يُقَالُ: نَظَرُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا تَعَدُّدَ فِيهِ وَلَا تَعَاوُثَ فَلَا يُتَصَوَّرُ اغْتِيَاؤُ الْإِعْتِدَالِ فِيهِ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ اغْتِيَاؤُ الْإِعْتِدَالِ لَوْ كَانَ الْمَذْكُورُ جِنْسَ النَّظَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنَّ يُجَابُ بِأَنَّ نَظَرَهُ قَدْ يَتَعَاوَرُ شِدَّةً وَضَعْفًا وَتَوْسُطًا بِحَسَبِ الْأَوْقَاتِ. □ فُؤَدُ: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) الْفَقْدُ الشَّرْعِيَّ كَالْجِسْمِيَّ بِذَلِكَ مَا لَوْ مَرَّ مُسَافِرٌ عَلَى مَسْبَلٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَيَتَيَمَّمُ وَلَا يَجُوزُ الطَّهْرُ مِنْهُ وَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ لِقَصْرِ الْوَاقِفِ لَهُ عَلَى الشَّرْبِ نَقْلَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنِ الْأَصْحَابِ. وَأَمَّا الصَّهَارِيُّجُ الْمُسَبِّلَةُ لِلشَّرْبِ فَلَا يَتَوَضَّأُ مِنْهَا أَوْ لِلْإِنْتِصَاعِ فَيَجُوزُ الْوُضُوءُ وَغَيْرُهُ وَإِنْ شَكَّ اجْتَنَّبَ الْوُضُوءَ قَالَ الْعِرَازِيُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَقَالَ غَيْرُهُ يَجُوزُ أَنَّ يَفَرَّقَ بَيْنَ الْخَايِبَةِ وَالصَّهْرِيْجِ بِأَنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ فِيهَا الْإِفْتِصَارُ عَلَى الشَّرْبِ، وَالْأَوَّلُ تَحْكِيمُ الْعُرْفِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْحَالِ شَرْحُ م. ر. □ فُؤَدُ: (حَيْثُ لَمْ يُفِدْهُ الطَّلَبُ الْأَوَّلُ يَقِينُ الْفَقْدِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَيِ، وَلَوْ بِقَوْلِ عُدُولٍ طَلَبْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ وَيَتَّبِعِي أَنَّ يُلْحَقَ الْعُدُولَانِ، وَلَوْ

يقين الفقد (لما يظن) من نحو حديث وإرادة فرض ثانٍ؛ لأنه قد يطلع على بئر خفيت عليه أو يجد من يذل عليه ويكون الطلب الثاني أخف ونظر فيه بأنه يلزم عليه انعدامه لو تكرر ويجاب بمنع ذلك حيث لم يفده التكرار اليقين فإنه لا بُدَّ في كُلِّ طلب من النظر أو التردد على ما مرّ وإنما التفاوض في الإمعان في التفتيش لا غير بتسليمه حيث أفاده التكرار اليقين ارتفع الطلب عنه كما صرحوا به فلا وجه للنظر حينئذٍ أما إذا انتقل لمحل آخر أو حدث ما يؤهم ماء كزوية ركب أو سحاب فيلزمه الطلب قطعاً (فلو علم) علماً يقينياً نعم يظهر أن إخبار العدلي كافٍ؛ لأن الشارح أفاده في مواضع مقام اليقين (ماء) بمحل (يصله المسافر لحاجته) كاحتطاب (وجب قصده)؛ لأنه إذا سعى إليه لشقه الدنيوي فالدنيوي أولى ويُستسقى حد القرب وهو أزيد من حد الغوث السابقي، ومن ثم ضبطوه بنصف فرسخ تقريباً، وإنما يلزمه قصده.....

يلحق العدلان ولو عدلني رواية بالعدول وفارق ما يأتي من الإكتفاء في تيقن وجود الماء بواجب بالاحتياط للعبادة في الموضعين اهـ وهذا يخالف ما تقدم في فإن تيقن المسافر الخ من كفاية العدلي سم وقوله ما تقدم الخ أي عن النهاية. **قود:** (يقين الفقد) أي وإن ظن الفقد كما في شرح العباب سم. **قود:** (من نحو حديث الخ) كالنذر والطواف ع ش، وقد يقال إنهما داخلان في فرض ثانٍ فلا تظهر فائدة النحر ولعل لهذا حذف المعني لفظة النحر. **قود:** (ونظر فيه) أي في قولهم ويكون الخ. **قود:** (يمنع ذلك) أي لزوم انعدام الطلب لو تكرر، وقوله ويتسليمه أي اللزوم. **قود:** (ارتفع الطلب الخ) كذا في أصل المصنف رحمه الله تعالى ويتبني أن يتأمل في ارتباطه لسابقه بصري، وقد يوجه ارتباطه لسابقه بكونه بياناً لغاية تخفيف الطلب الثاني إلا أنه كان المناسب أن يقول فإنه يرتفع الطلب. **قود:** (ماء بمحل الخ) وظاهر أنه لا بُدَّ أن يكون معيناً، وإلا فلو تيقن وجود الماء في محل لا على الثمين لكان في حد القرب قطعاً فلا وجه للطلب إذ لا سبيل إليه إلا بالتردد وليس في كلام أحد من الأوصحاب ما يشير بإيجاب التردد في حد القرب وإنما ذاك في حد الغوث كما مرّ، ثم رأيت الشهاب ابن قاسم قال ظاهر إطلاقهم أن العلم المذكور مقصور على جهة معينة ولا لزوم الحرج الشديد فتأمل انتهى اهـ بصري.

**قود:** (كاحتطاب) إلى قوله بخلاف ما في النهاية والمعني ما يوافقه إلا قوله وإن تبعه إلى وإنما لزم. **قود:** (سقي) (يصله المسافر لحاجته) أي مع اختيار الوسط المعتدل بالنسبة للوعودة والسهولة

عدلني رواية بالعدول وفارق ما يأتي من الإكتفاء في تيقن وجود الماء بواجب بالاحتياط للعبادة في الموضعين اهـ. وهذا يخالف ما تقدم في فإن تيقن المسافر من كفاية العدلي، ثم قضيت هذا الفرق عدم الإكتفاء هنا بالواجب وفرق في شرح العباب بين العمل بهذا الخبر وعدم العمل بخبر من طلب له بغير إذنه بأن فعل هذا كالميت حيث طلب لمن لم ياذن له فأوزرت رية في خبره وبسط ذلك فراجعه.

**قود:** (يقين الفقد) أي وإن ظن الفقد كما في شرح العباب.

(إن لم يخف خروج الوقت وإلا كأن نزل آجره لم يلزمه خلافا للرافعي وإن تبعه جمع متأخرون بل يتيمم ويصلي بلا قضاء.....)

والصنيب والثناء منفي. □ فؤد: (إن لم يخف خروج الوقت) أي كله، فلو كان يدرك ركعة في الوقت وجب عليه السعي للماء كما استظهره سم أجهوري اه بجبرمي وفيه ع ش بعد ذكر ما استظهره سم ما نصه ولا ينافي هذا ما مر لأن ما هنا في العلم وما هناك في التزم وفرق ما بينهما اه بحذف.

□ فؤد: (ولا كأن نزل آجره الخ) وبالأولى لو نزل آجر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حيثيذ ويتيني أن يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من أول الوقت والماء في حد القرب منه فأعرض عن قصده إلى أن ضاق الوقت فلا يتبني أن يجزئه هنا التيمم بلا إعادة سم وفي إطلاقه توقف ظاهر إذ قياس إنلاف الماء في الوقت في محل لا يغلب فيه الماء عدم لزوم الإعادة فيما إذا كان محل النزول هنا كذلك فليراجع. □ فؤد: (لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على هذا سم. □ فؤد: (خلافا للرافعي الخ) عبارة النهاية قال الرافعي وجب قصده والمصنف لا قال الشارح كل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الأصحاب بحسب ما فهمه ويمكن أن يحمل الأول على ما إذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني على خلافه بدليل قول الروضة أنا المقيم فلا يتيمم وعليه أن يسعى ولو خرج الوقت والتغير بالمقيم جرى على الغالب والمعول عليه المحل اه قال الرضدي قوله م ر وعليه أن يسعى الخ أي ولو لما فوق حد القرب ما لم يعد مسافراً اه. □ فؤد: (بل يتيمم) هذا في المسافر أما المقيم فلا يتيمم وعليه أن يسعى إلى الماء وإن فات به الوقت قال في الروضة: لأنه لا بد له من القضاء أي لتمامه

□ فؤد: (إن لم يخف خروج الوقت) يستعمل الإكفاء بإدراك ركعة في الوقت. □ فؤد: (ولا كأن نزل آجره لم يلزمه) هذا مصور كما ترى بما إذا نزل آجر الوقت والماء في حد القرب، ولو قصده خرج الوقت وهو كذلك في كلام الشيخين ويتقى الكلام فيما إذا نزل آجر الوقت ولا يعلم ماء في حد القرب، ولو طلب على الوجه المعتبر في الطلب خرج الوقت ويسقط الطلب أيضا عند التروي؛ لأنه إذا سقط وجوب قصد الماء المتيقن سقوط التفتيش على غير المتيقن أولى وإذا سقط لم يكن مخالفاً لما سبق عن ابن الأستاد؛ لأنه يخص ذلك بمن كان نازلاً في جميع الوقت ويصح أن يقال إن تمكن من الطلب قبل ضيق الوقت فأخر إلى ضيقه فيصح أن لا يسقط عنه الطلب، وإن لم يتمكن لتخو تحقق عدم الماء قبل وصوله إلى محل ضيق الوقت فلا يتعد سقوط الطلب؛ لأنه لا يزيد على سقوط السعي حيثيذ للماء المحقق الوجود. □ فؤد: (ولا كأن نزل آجره لم يلزمه) وبالأولى لو نزل آجر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حيثيذ ولا يفرق بين الطلب وقصد الماء المعلوم في حد القرب فإن الفرق لا يصح إذ غاية الطلب تحصيل الماء وهو لو كان معلوم الحصول ابتداء لم يلزمه قصده نعم يتبني وجوب الطلب من حد الغوث بشرطه وما تقرر لا يخالف ما تقدم عن ابن الأستاد وما يتعلق به من أنه إذا أخر الطلب إلى ضيق الوقت لم يسقط؛ لأن محله فيمن كان نازلاً قبل ضيق الوقت بزمن يسع الطلب أي كما تقدم.

وَأَمَّا لَزِمَ مِنْ مَعَهُ مَاءُ التَّطَهُُّرِ بِهِ وَإِنْ عَلِمَ خُرُوجَ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِيمَنْ لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ لَوْ تَيَمَّمَ وَلَا لَزِمَ قَصْدهُ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْقَضَاءِ وَلَمْ يَخَفْ (ضُرُورَ نَفْسِي) أَوْ غَضَبِي أَوْ بُضْعٍ لَهُ أَوْ لغيرِهِ (أَوْ مَالِي) كَذَلِكَ فَوْقَ مَا يَجِبُ بِذَلِكَ فِي الْمَاءِ تَمَتُّاً أَوْ أَجْزَءً فَإِنْ خَافَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ تَيَمَّمَ لِلْمَشَقَّةِ بِخِلَافِ مَا يَجِبُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ذَاهِبٌ مِنْهُ إِنْ قَصَدَ الْمَاءَ.....

مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِغْمَالِ الْمَاءِ ظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طُولِ الْمَسَافَةِ وَقِصَرِهَا وَهُوَ كَذَلِكَ أَيَّ حَيْثُ لَا مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْمُسَافِرِ وَالْمَقِيمِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ وَأَنَّ الْحُكْمَ مُتَوَطِّعاً بِمَحَلِّ يَغْلِبُ فِيهِ وُجُودُ الْمَاءِ إِمَّا مُفْنِي وَقَوْلُهُ وَظَاهِرُ هَذَا الْخَبَرُ أَنَّ الْمَحَلَّ تَأَمَّلُ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي حَدِّ الْقُرْبِ وَإِمَّا عَلَى مَا ذَكَرَ وَجِبَ قَضْدهُ وَإِنْ حَصَلَ لَهُ مَشَقَّةٌ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ أَوْ فِي حَدِّ الْبُعْدِ لَمْ يَجِبْ قَضْدهُ مُطْلَقاً كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَمَا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ لَا فَرْقَ الْخَبَرُ بِضَرِيٍّ وَقَوْلُهُ وَإِنْ حَصَلَ لَهُ مَشَقَّةٌ فِي إِطْلَاقِهِ تَوَقَّفَ وَقَوْلُهُ مُطْلَقاً تَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ وَيَأْتِي عَنْ سَمٍّ مَا يُخَالِفُهُ. «قَوْلُهُ: (وَأَمَّا لَزِمَ مِنْ مَعَهُ مَاءٌ) أَيَّ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا بَانَ يَتَلَمَّ وَجُودُهُ فِي حَدِّ الْغُرْبِ كَمَا مَرَّ قَلْبِي وَإِطْفِئَ أَهْ بُجَيْرِي. «قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ وَاجِدٌ) أَيَّ لِلْمَاءِ فَلَا يَكُونُ خُرُوجُ الْوَقْتِ مُجَوِّزاً لِلْعُدُولِ إِلَى التَّيَمُّمِ إِطْفِئَ أَهْ بُجَيْرِي. «قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيَّ عَدَمُ الزُّرُومِ. «قَوْلُهُ: (فِيمَنْ لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ الْخَبَرُ) هَذَا يَقْدِرُ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ إِذَا غَلَبَ فِي الْمَحَلِّ عَدَمُ الْمَاءِ وَإِنْ عَلِمَ وَجُودُهُ فِي حَدِّ الْقُرْبِ مِنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ لَكِنْ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمٍّ. «قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيَّ لَهُ أَوْ لغيرِهِ. «قَوْلُهُ: (تَيَمَّمَ لِلْمَشَقَّةِ) أَيَّ بِلا إِعَادَةٍ إِنْ غَلَبَ فِي الْمَحَلِّ عَدَمُ الْمَاءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمٍّ.

(فَإِنْ قُلْتَ): قَوْلُهُ: «وَلَا كَانَ نَزَلَ أَجْزَهُ هَلْ يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَنْجِيهِ أَنْ يَتَعَلَّقَ الطَّلَبُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ. (قُلْتَ): لَا؛ لِأَنَّهُ يَنْتَبِهُ تَضَوُّيرُ هَذَا بِمَا إِذَا كَانَ سَائِراً مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْمَاءَ كَانَ فِي حَدِّ الْبُعْدِ وَهُوَ لَا يَجِبُ طَلَبُهُ مَا دَامَ فِي حَدِّ الْبُعْدِ أَمَّا لَوْ كَانَ نَازِلاً فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ مَثَلًا فَأَعْرَضَ عَنِ طَلَبِ الْمَاءِ الَّذِي عَلَى حَدِّ الْقُرْبِ مِنْهُ إِلَى أَنْ ضَاقَ الْوَقْتُ فَلَا يَنْجِيهِ إِلَّا وَجُوبُ الْإِعَادَةِ لِتَرْكِهِ الطَّلَبَ الْوَاجِبَ بَلَّ لَا يَنْتَبِهُ سَقُوطُ الطَّلَبِ عَنْهُ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَاصِلُ ذَلِكَ. «قَوْلُهُ: (كَانَ نَزَلَ أَجْزَهُ) يَنْتَبِهُ أَنْ يَخْرُجَ بِذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ نَازِلاً مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَالْمَاءُ فِي حَدِّ الْقُرْبِ مِنْهُ فَأَعْرَضَ عَنِ قَضْدهِ إِلَى أَنْ ضَاقَ الْوَقْتُ فَلَا يَنْتَبِهُ أَنْ يُجْزِئَهُ هُنَا التَّيَمُّمُ بِلا إِعَادَةٍ. «قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزَمُهُ) بَلَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا. «قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ الْخَبَرُ) هَذَا يَقْدِرُ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ إِذَا غَلَبَ فِي الْمَحَلِّ عَدَمُ الْمَاءِ وَإِنْ عَلِمَ وَجُودُهُ فِي حَدِّ الْقُرْبِ مِنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ لَكِنْ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ فَلْيَتَأَمَّلْ. «قَوْلُهُ: (فَإِنْ خَافَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ تَيَمَّمَ لِلْمَشَقَّةِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَلِوَأَجِبَ سَفِينَةُ خَافَ الْغَرَقَ لَوْ اسْتَقَى مِنَ الْبَحْرِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَلَا يُعِيدُ أَهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ عَقِبَ قَوْلِهِ الْغَرَقَ مَا نَصَّهُ وَنَحْوَهُ كَالِتِقَامِ حَوْبٍ وَسَقُوطِ مَتَمُولٍ مَعَهُ أَوْ سَرَقَتِهِ أَهْ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ فِي مَسْأَلَتِنَا بَلَّ قَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْقَضَاءِ فِي مَقِيمِ تَيَمُّمٍ لِلْمَخُوفِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ فَلْيَنْظُرْ. «قَوْلُهُ: (تَيَمَّمَ لِلْمَشَقَّةِ) أَيَّ بِلا إِعَادَةٍ إِنْ غَلَبَ فِي الْمَحَلِّ عَدَمُ الْمَاءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَأَنْ تَرَكَ فَلَزِمَتْهُ الْقَصْدُ لِقَدَمِ الْقُدْرِ حَيْثُ يُخَالَفُ بِخِلَافِ اخْتِصَاصٍ؛ لَأَنَّهُ لَا خَطَرَ لَهُ فِي جَنْبِ بَقِيَةِ الْمَاءِ مَعَ قُدْرَةِ تَحْصِيلِهِ، إِذْ دَانِقٌ مِنَ الْمَالِ خَيْرٌ مِنْهُ وَإِنْ كَثُرَ وَزَعَمَ أَنَّ هَذَا لَا يَأْتِي فِي نَحْوِ الْكَلْبِ إِلَّا إِنْ حُلَّ قَتْلُهُ، وَالْأَفْلَاطُنُ؛ لَأَنَّهُ يَلْزِمُهُ سَقْيُهُ وَالتَّيْمُمُ فَكَيْفَ يُؤْمَرُ بِتَحْصِيلِ مَا لَيْسَ بِحَاصِلٍ وَبُضَيْفُهُ غَلَطٌ فَاجِشْ؛ لِأَنَّ الْخَشْيَةَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ هُنَا إِنَّمَا هِيَ خَشْيَةُ اخْتِصَاصِ الْغَيْرِ لَهُ لَوْ قَصَدَ الْمَاءَ وَتَرَكَه لَا خَشْيَةَ ذَهَابِ رُوحِهِ بِالْمَطْشِ وَخَوْفُ انْقِطَاعِ عَنِ الرَّفَقَةِ حَيْثُ تَوْحُّشٌ بِهِ عُذْرٌ هُنَا لَا فِي الْجُمُعَةِ؛ لَأَنَّهُ هُنَا يَأْتِي بِالْبَدْلِ وَالْجُمُعَةُ لَا بَدَلَ لَهَا (فَإِنْ كَانَ) الْمَاءُ (فَوْقَ) ذَلِكَ الَّذِي هُوَ حَدُّ الْقُرْبِ وَيُسَمَّى حَدُّ الْبُعْدِ (تَيْمُمٌ) وَإِنْ عَلِمَ وَصُولَهُ فِي الْوَقْتِ لِلْمَسْقَةِ النَّائِمَةِ فِي قَصْدِهِ.

• **قوله:** (وَإِنْ تَرَكَ) لَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ التَّاسِيخِ وَأَصْلُهُ أَوْ تَرَكَهَ عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ قَالَ الْكُرْدِيُّ: إِذْ عَلَى تَقْدِيرٍ عَدَمِ طَلَبِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ شِرَاؤُهُ بِذَلِكَ الْقَدْرِ وَتَقْدِيرِ طَلَبِهِ أَخْذَهُ مَنْ يَخَافُهُ وَهَذَا أَرَادَ بِهِ الرَّدَّ عَلَى الْإِسْنَوِيِّ فِي قَوْلِهِ الْقِيَاسُ خِلَافُهُ لِأَنَّهُ يَأْخُذُهُ مَنْ لَا يَسْتَجِئُهُ فَرَدَّهُ بَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بَذْلُهُ فِي تَحْصِيلِ الْمَاءِ سِوَاةِ أَخْذِهِ مَنْ يَسْتَجِئُهُ أَوْ مَنْ لَا يَسْتَجِئُهُ اهـ. • **قوله:** (وَبِخِلَافِ الْاِخْتِصَاصِ) أَيِ إِذَا كَانَ يُحْصَلُ الْمَاءُ بِلَا مَالٍ عَش. • **قوله:** (وَأَنَّ هَذَا) أَيِ عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْأَمْنِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ.

• **قوله:** (وَخَوْفُ انْقِطَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ لَا فِي الْجُمُعَةِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى الْإِقْوَالُ حَيْثُ تَوْحُّشٌ بِهِ. • **قوله:** (حَيْثُ تَوْحُّشٌ) قَالَ فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْجِشْ اهـ وَنَقَلَ الْجُبَيْرِيُّ عَنْ الزِّيَادِيِّ بِثَلَاثِ وَصْنِغِ النِّهَايَةِ كَالضَّرِيحِ فِيهِ. • **قوله:** (وَالْجُمُعَةُ لَا بَدَلَ لَهَا) أَيِ وَلَيْسَتْ الظُّهْرُ بَدَلًا عَنْ الْجُمُعَةِ بَلْ كُلُّ أَصْلٍ فِي نَفْسِهِ كَمَا يَأْتِي فِي بَابِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ.

• **قوله (سني):** (فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ الْإِلْحَ) هَذَا فِي الْمُسَافِرِ أَمَّا الْمُقِيمُ فَلْيَزِمَهُ السَّعْيُ لِلْمَاءِ فَوْقَ ذَلِكَ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يَبْعُدَ مُسَافِرًا إِلَيْهِ فَلَا يَلْزِمُهُ السَّعْيُ حَيْثُ يَسْمُو وَيُجَبِّرُ مِي.

• **قوله (سني):** (فَوْقَ ذَلِكَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ يَسِيرُ كَقَدَمٍ مَثَلًا وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجِعْ بِلِ الظَّاهِرِ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَبْعُدُ فَوْقَ حَدِّ الْقُرْبِ فَإِنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا عَلِمَ بِمِثْلِ ذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الذَّهَابِ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ إِذَا بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ عُرْفَاعَ عَش. • **قوله:** (وَيُسَمَّى الْإِلْحَ) أَيِ فَوْقَ ذَلِكَ.

• **قوله (سني):** (تَيْمُمٌ).

• **قوله:** (فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ تَيْمُمٌ) هَذَا فِي الْمُسَافِرِ أَمَّا الْمُقِيمُ فَلْيَزِمَهُ السَّعْيُ لِلْمَاءِ فَوْقَ ذَلِكَ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يَبْعُدَ مُسَافِرًا إِلَيْهِ فَلَا يَلْزِمُهُ السَّعْيُ حَيْثُ يَسْمُو، ثُمَّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا إِذَا صَلَّى بِالتَّيْمُمِ لِفَقْدِ الْمَاءِ فَإِنْ صَلَّى بِمَوْضِعٍ تَنَفَّطَ صَلَاتُهُ بِالتَّيْمُمِ فَلَا قَضَاءَ وَلَا وَجِبَ وَاعْلَمْ أَنَّهُ فِي الرُّوْحِ لَمَّا ذَكَرَ الْمَرَاتِبَ الثَّلَاثَ حَدَّ الْغُرْبِ وَحَدَّ الْقُرْبِ وَحَدَّ الْبُعْدِ وَأَحْكَامُهَا وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ قَالَ أَمَّا الْمُقِيمُ فَلَا يَتَيَمَّمُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْمُو وَإِنْ فَاتَ بِهِ الْوَقْتُ انْتَهَى وَهَكَذَا كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَقَضِيَّتُهُ وَجُوبُ السَّعْيِ عَلَى الْمُقِيمِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ حَتَّى إِلَى حَدِّ الْبُعْدِ لَكِنْ يَتَيَمَّمُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَخْتِجْ فِي ذَلِكَ إِلَى سَفَرٍ وَلَا فَلَا يَلْزِمُهُ أَيِ كَمَا مَرَّ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ

(ولو تيمّنه) أي وجود الماء (آخر الوقت) بأن يبقى منه وقت يسع الصلاة كلها وطهرها فيه، ولو في منزله الذي هو فيه على الأوجه خلافاً للمأزدي (فانتظاره أفضل) لفضل الصلاة.....

(فرغ) لو كان في سفينة وخاف غرقاً لو أخذ من البحر تيمّم ولا يُعیدُ نهايةً ومُغني قال ع ش قوله غرقاً قال في (شرح العباب) عقيته أو نحوّه كالقيام حوت وسقوط متمولٍ معه أو سرقته انتهى وقضيته عدم القضاء في تيمّم بالخوف على نفس أو مالٍ فليُنظر سم على حَجّ وقوله ولا يُعیدُ أي وإن قُصر السفر قال سم ومحلّ عدم الإعادة إذا كان الموضع الذي صَلَّى فيه بذلك التيمّم ممّا لا يَغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة، أمّا لو غلب وجود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اهـ.

• قوله: (أي وجود الماء) إلى وكان وجه الفرق في النهاية إلا قوله كما عُلِمَ بالأولى وقوله: ومن ثم إلى ومحلّ الخلاف وقوله ويلزّم إلى وقولهم.

• قوله (سني): (آخر الوقت) أي مع كون التيمّم جائزاً له في أثنائه نهايةً ومُغني قال الرشيدي أي وإن لم يكن التيمّم جائزاً له في أثنائه بأن كان في محلّ يغلب فيه وجود الماء فإن الانتظار واجب عليه وإن خرج الوقت كما عُلِمَ من نظيره المارّ وبه صرح الزيادي اهـ. • قوله: (بأن يبقى إلخ) يتّجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثنائه بل ما عدا وقت الفضيلة سم. • قوله: (مئة) أي من وقت الصلاة فقوله (فيه) لا حاجة إليه. • قوله: (ولو في منزله) إلى قوله ويجاب في المُغني إلا قوله كما عُلِمَ بالأولى وقوله: ومن ثم إلى ومحلّ الخلاف. • قوله: (ولو في منزله إلخ) أي بأن يأتي له الماء وهو فيه مُغني. • قوله: (خلافاً للمأزدي) أي في وجوب التأخير، وقد يكون التفعيل أفضل لعموم ما كان كان يصلي أوّل الوقت بسفرة ولو أخر لم يصل بها أو كان يصلي في أوّله في جماعة ولو أخر صَلَّى مُتَفَرِّداً أو كان يُقَدِّرُ على القيام أوّل الوقت ولو أخر لم يُقَدِّرُ على ذلك فالتفعيل بالتيمّم في ذلك أفضل مُغني ونهاية ويأتي في الشارح مثله.

• قوله (سني): (فانتظاره أفضل) لا يبيّنه أن أفضل منه فعلها بالتيمّم أوّل الوقت وبالوضوء آخره سم أي

الروض بعد ذلك ولا يلزّم البدوي الثقل للماء عن التيمّم اهـ لشموله التازل بمحلّ يلزّم فيه القضاء لكن يتّجه أن يكون محله في الماء المعلوم. وأما إذا لم يكن معلوماً وضاق الوقت عن الطلب فهل للمقيم التيمّم ولا يلزّمه الطلب المؤدّي إلى خروج الوقت كما صرحوا بذلك في المسافر أو لا ويُعزّي في ذلك أيضاً بين المسافر والمقيم فيه نظر، ثم رأيت ما يأتي على قوله لو توخّاه في شرح قوله إن لم يكن في صلاة بطل فليُنازل. • قوله: (آخر الوقت) يتّجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثنائه بل ما عدا وقت الفضيلة. • قوله: (فانتظاره أفضل) لا يبيّنه أن أفضل منه فعلها بالتيمّم أوّل الوقت وبالوضوء آخره ولا يُنافي ذلك ردّ حمل الرزكشي الآتي فتأمّله وفي شرح م ر ومحلّ ما ذكر إذا كان يصليها في الحالين مُتَفَرِّداً أو جماعة أمّا لو كان إذا قدّمها صلاتها بنحو التيمّم في جماعة وإذا أخرها لنحو الوضوء انفرد فالذي يظهر أخذاً من كلام الأذرعني أن التقديم أفضل.

بالوضوء عليها بالتيمم (أو ظنه) أخرجه أو شك فيه كما عليم بالأولى (فتعجيل التيمم أفضل في الأظهر)؛ لأن فضليته مُحَقَّقَةٌ فلا تُقَوِّتُ لِمَطْنُونٍ ومن ثم لو تَرَبَّتْ على التأخير تفويت فضيلة مُحَقَّقَةٍ نحو جماعة سُنَّ التقديم قطعاً، ومحل الخلاف ما إذا اقتصر على صلاة واحدة فإن صَلَّى بالتيمم أول الوقت وبالوضوء أخرجه فهو النهاية في إحراز الفضيلة ويُجَابُ عن استشكل ابن الرفعة له بأن الفرض الأولي ولم تشملها فضيلة الوضوء بأن الثانية لما كانت غَيْرَ الأولي كانت جارية لِنَقْصِها ويلزَمُ على ما قاله أن إعادة الفرض جماعة لا تُنَدَّبُ؛ لأنَّ الفرض الأولي ولم تشملها فضيلة الجماعة فكما أَعْرَضُوا عن هذا، ثُمَّ لِمَا ذَكَرْتَهُ فَكَذَا هنا وقولهم الصلاة بالتيمم لا تُعَادُ؛ لأنَّه لا يُؤْتَرُ مع الإتيان بالبدل بخلاف الإعادة للجماعة فيهما محل فيمن لا يرجو الماء بعدُ وَكَانَ وجه الفرق أن تعاطي الصلاة مع رجاء الماء، ولو على بُعْدٍ لا يخلو عن نقص، ولذا ذَهَبَ الْأَيْمَةُ الثلاثة إلى مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ أَنَّ التَّأْخِيرَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا فَجَبَزَ.....

أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فَإِنْ صَلَّى بِالتَّيْمُمِ إلخ. □ فَوَدَّ: (أخرجه) المراد بالآخر ما قَابَلَ الأول فلا فَرْقَ بَيْنَ آخِرِ الْوَقْتِ وَسَطِهِ وَلَا بَيْنَ فُحْشِ التَّأْخِيرِ وَعَدَمِهِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ش. □ فَوَدَّ: (كما عليم بالأولى) محل تأمل بالنسبة لِحِكَايَةِ الْخِلَافِ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِالتَّعْجِيلِ مَعَ الظَّنِّ يَقُولُ بِهِ مَعَ الشَّكِّ بِالْأَوَّلَى. وَأَمَّا الْقَائِلُ بِالتَّأْخِيرِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ بِضَرْفٍ وَجَوَابِهِ أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ الْعِلْمَ بِالنَّسْبَةِ لِلْأَظْهَرِ فَقَطَّ. وَأَمَّا مُقَابِلُهُ فَلَيْسَ مِنْ عَادَةِ الشَّارِحِ الْإِغْتِنَاءَ بَيَانِهِ وَبَيَانٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. □ فَوَدَّ: (لأن فضيلته) أي التعجيل. □ فَوَدَّ: (لمطنون) أي وبالأولى لِمَشْكُوكٍ. □ فَوَدَّ: (ومن ثم) مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْفَضِيلَةَ الْمُحَقَّقَةَ لَا تُقَوِّتُ بِغَيْرِهَا. □ فَوَدَّ: (إذا اقتصر) أي ارَادَ الْإِقْتِسَارَ. □ فَوَدَّ: (وبالوضوء أخرجه) أي وَلَوْ مُتَّفِرِّدًا سَم. □ فَوَدَّ: (له) أي لِقَوْلِهِمْ فَإِنْ صَلَّى بِالتَّيْمُمِ إلخ. □ فَوَدَّ: (بأن الفرض إلخ) كَقَوْلِهِ لَهُ مُتَعَلِّقٌ بِاسْتِشْكَالِ إلخ، وَقَوْلُهُ بِأَنَّ الثَّانِيَةَ إلخ مُتَعَلِّقٌ بِجَوَابِ إلخ. □ فَوَدَّ: (على ما قاله) أي ابْنُ الرَّفْعَةِ. □ فَوَدَّ: (ثم) أي فِي الْمُعَادَةِ بِجَمَاعَةٍ (لِمَا ذَكَرْتَهُ) أي مِنْ أَنَّ الثَّانِيَةَ لَمَّا كَانَتْ إلخ، وَقَوْلُهُ: (هنا) أي فِي الْمُعَادَةِ بِوَضُوءٍ. □ فَوَدَّ: (بالتيمم) نَعَتْ الصَّلَاةَ. □ فَوَدَّ: (لا تُعَادُ) أي بِالْوَضُوءِ. □ فَوَدَّ: (لأنه إلخ) أي الْإِعَادَةُ فَكَانَ الظَّاهِرُ التَّذْكِيرَ. □ فَوَدَّ: (لم يؤتَر) أي لَمْ يَرَدْ. وَقَوْلُهُ: (بخلاف الإعادة للجماعة فيهما) أي قَاتِنَا وَرَدَّتْ وَلَمْ يَأْتِ بِبَدَلِ الْجَمَاعَةِ فِي الصَّلَاةِ الْأُولَى بِضَرْفٍ. □ فَوَدَّ: (محل) أي محل قولهم المذكور. □ فَوَدَّ: (فيمن لا يرجو) أي لَا يَظُنُّ. □ فَوَدَّ: (ولو على بُعد) وَقَوْلُهُ الْآتِي (من لم يرجه أصلاً) قَدْ يَقْتَضِيَانِ تَذَبُّبَ الْإِعَادَةِ فِي صُورَةِ الْوَهْمِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ فِي الْجُمْلَةِ بِضَرْفٍ أَقُولُ، وَقَدْ يُدْعَى أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ يَبْعُدُ الرَّجَاءَ هُنَا الظَّنُّ الْغَيْرُ الْغَالِبِ لَا مَا يَشْمَلُ الشَّكَّ وَالْوَهْمَ كَمَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي أَمَا لَوْ ظَنَّ إلخ. □ فَوَدَّ: (وكان وجه الفرق) أي بَيْنَ الرَّاجِحِ وَغَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (مطلقاً) أي رَجَا الْمَاءَ أَوْ شَكَّ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (فَجَبَزَ) أي التَّمْصُصَ الْمَذْكُورَ.

□ فَوَدَّ: (بالوضوء أخرجه) أي وَلَوْ مُتَّفِرِّدًا.



يَنْدُبُ الإِعَادَةَ بِالماءِ بخلافِ مَنْ لم يَرْجِهْ أَصْلًا فلا مُخَوِّجَ للإِعَادَةِ فِي حَقِّهِ . وَأَمَّا حَمْلُ الزَّرَكَشِيِّ الإِعَادَةَ عَلَى مُتَيَقِّنِ المَاءِ آخِرَ الوَقْتِ ؛ لِأَنَّ إِبْقَاعَهُ الصَّلَاةَ مَعَ ذَلِكَ فِيهِ مَحَلٌّ فَهُوَ غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمْ إِنَّمَا هُوَ فِي مَسْأَلَةِ الظَّنِّ كَمَا تَقَرَّرَ أَمَّا لَوْ ظَنَّ أَوْ تَيَقَّنَ عَدَمَهُ آخِرَهُ فَالتَّقْدِيمُ أَفْضَلُ جُزْأً وَتَتَقَرَّرُ الشُّرْةُ وَالْجَمَاعَةُ وَالْقِيَامُ آخِرَهُ وَظَنُّهَا كَتَيَقُّنِ المَاءِ وَظَنُّهُ نَقَمٌ يُسَنُّ تَأْخِيرُ لَمْ يَفْخَشْ عُرْفًا لِيُظَاهَرَ أَثْنَاءَ الوَقْتِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْآخَرِينَ كَذَلِكَ ، وَلَوْ عَلِمَ ذُو النُّوبَةِ مَنْ

﴿ فَوَدُ: ﴾ (يَنْدُبُ الإِعَادَةَ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى حَذَفُ نَذْبٍ . ﴿ فَوَدُ: ﴾ (لَمْ يَزِجْهُ) أَي لَمْ يَظَنَّهُ . ﴿ فَوَدُ: ﴾ (أَصْلًا) أَي لَا قَوِيًّا وَلَا ضَمِيمًا . ﴿ فَوَدُ: ﴾ (فَلَا مُخَوِّجَ لِلإِعَادَةِ الْخ) الظَّاهِرُ امْتِنَاعُ الإِعَادَةِ أَي مُتَفَرِّدًا حَيْثُ نَذِبَ سَم . ﴿ قَوْلُهُ . وَأَمَّا حَمْلُ الزَّرَكَشِيِّ الإِعَادَةَ الْخ) أَي الْمُتَيَقِّنُ فِي قَوْلِهِم الصَّلَاةَ بِالتَّيَمُّمِ لَا تُعَادُ . ﴿ فَوَدُ: ﴾ (أَمَّا لَوْ ظَنَّ) إِلَى قَوْلِهِ إِنَّ كَانَ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى وَلَوْ عَلِمَ . ﴿ فَوَدُ: ﴾ (كَتَيَقَّنِ المَاءِ الْخ) أَي تَيَقَّنَ النَّاسُ خَيْرُ عِنْدَ التَّيَقُّنِ وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ عِنْدَ الظَّنِّ ، وَقَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ نَظِيرُ مَا سَبَقَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ الظَّنِّ مَا إِذَا ارَادَ الْإِفْتِصَارَ عَلَى وَاحِدَةٍ فَإِنَّ آتَى بِهَا أَوَّلَ الْوَقْتِ خَالِيَةً عَمَّا ذَكَرَ ، ثُمَّ آتَى بِهَا مَعَهُ فَهُوَ الثَّاهِيَةُ فِي إِخْرَازِ الْفَضِيلَةِ وَهُوَ وَاصِحٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْجَمَاعَةِ ، وَكَذَا بِالنَّسْبَةِ لِلْآخَرِينَ فِيمَا يَظْهَرُ اخْتِدَا مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ سَابِقًا مَعَ مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ هُنَا ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي (الرُّوضِ) مُصَرِّحًا بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَمَاعَةِ بِضَرْبٍ . ﴿ فَوَدُ: ﴾ (نَعَمْ يُسَنُّ تَأْخِيرُ الْخ) قَالَ الْمُصَنِّفُ وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ نِهَآةً وَمُغْنِي أَي يُسَنُّ التَّعْجِيلُ وَعَدَمُ التَّأْخِيرِ لَا فَاجِسًا وَلَا غَيْرَهُ سَم . ﴿ فَوَدُ: ﴾ (تَأْخِيرُ لَمْ يَفْخَشْ الْخ) يُحْتَمَلُ أَنْ يُضَبِّطَ يَضِفُ الْوَقْتِ إِيْعَابٌ وَإِمْدَادٌ . ﴿ فَوَدُ: ﴾ (وَيُظْهَرُ الْخ) يَظْهَرُ أَنَّ المَاءَ كَذَلِكَ بِضَرْبٍ . ﴿ فَوَدُ: ﴾ (أَنَّ الْآخَرِينَ) أَي ظَانَ الشُّرْةَ أَوْ الْقِيَامَ آخِرَ الْوَقْتِ (كَذَلِكَ) أَي كَظَانَ الْجَمَاعَةَ آخِرَهُ فِي سَنِّ تَأْخِيرِ لَمْ يَفْخَشْ . ﴿ فَوَدُ: ﴾ (وَلَوْ عَلِمَ الْخ) وَإِنْ تَوَقَّعَ انْتِهَاءُهَا إِلَيْهِ فِي الْوَقْتِ لَزِمَهُ الْإِنْتِظَارُ وَإِدْرَاكُ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ أَوَّلَى مِنْ إِدْرَاكِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ إِدْرَاكِ غَيْرِ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ أَمَّا فِيهَا فَعِنْدَ خَوْفِ قُوْتِ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ يَمُنُّ تَلَزُّمُهُ الْجُمُعَةَ فَالْأَوْجَهُ وَجُوبُ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ مُتَأَخِّرًا أَوْ مُتَفَرِّدًا لِإِدْرَاكِهَا وَإِنْ خَافَ قُوْتِ قِيَامِ الثَّانِيَةِ وَقَرَأَتْهَا فَالْأَوَّلَى لَهُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ وَيَقِفَ فِي الصَّفِّ الْمُتَأَخِّرِ لِتَصِيحِ جُمُعَتِهِ إِجْمَاعًا وَإِدْرَاكِ الْجَمَاعَةِ أَوَّلَى مِنْ تَثْلِيثِ الْوُضُوءِ وَسَائِرِ آدَابِهِ فَإِذَا خَافَ قُوْتِ الْجَمَاعَةِ بِسَلَامِ الْإِمَامِ لَوْ أَكْمَلَ الْوُضُوءَ بِآدَابِهِ فَإِدْرَاكُهَا أَوَّلَى مِنْ إِكْمَالِهِ وَلَوْ ضَاقَ وَقْتُهَا أَي الصَّلَاةُ أَوْ المَاءُ عَنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَصِّرَ عَلَى فَرَائِضِهِ وَلَا يَلْزَمُ الْبَدْوِيُّ الْإِنْتِقَالَ لِيَتَظَهَّرَ بِالمَاءِ عَنْ التَّيَمُّمِ نِهَآةً وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ : وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِلَى وَإِدْرَاكِ الْجَمَاعَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَإِدْرَاكِ الرَّكْعَةِ الْخَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَفْرَكَهَا عَلَى وَجْهِ لَا تَحْصُلُ مَعَهُ الْفَضِيلَةُ كَانَ أَفْرَكَهَا فِي صَفِّ بَيْتِهِ وَبَيْنَ الصَّفِّ الَّذِي أَمَامَهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ أَوْ فِي صَفِّ

﴿ فَوَدُ: ﴾ (فَلَا مُخَوِّجَ لِلإِعَادَةِ) الظَّاهِرُ امْتِنَاعُ الإِعَادَةِ أَي مُتَفَرِّدًا حَيْثُ نَذِبَ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِيمَا لَمْ يَطْلُبْ إِلَّا إِنْ كَانَ ثُمَّ خِلَافٌ يُرَاعَى . ﴿ فَوَدُ: ﴾ (كَتَيَقَّنِ المَاءِ وَظَنُّهُ) اغْتَمَدَهُ م ر وَقَوْلُهُ نَعَمْ يُسَنُّ الْخِ الْمُعْتَمَدُ الْإِطْلَاقُ الْأَوَّلُ م ر . ﴿ فَوَدُ: ﴾ (وَلَوْ عَلِمَ ذُو النُّوبَةِ) أَي ، وَلَوْ مُقِيمًا م ر .

مُتَرَجِمِينَ عَلَى نَحْوِ بَقَرٍ أَوْ سِتْرِ عَوْرَةٍ أَوْ مَحَلِّ صَلَاةٍ أَنَّهُ لَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْوَقْتِ صَلَّى فِيهِ  
بَلَا إِعَادَةٍ إِنْ كَانَ مِنْ شَأْنِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ وَقْتُ التَّيَمُّمِ عَدَمُ غَلْبَةِ وُجُودِ الْمَاءِ فِيهِ كَمَا يُعْلَمُ بِمَا  
بَأْتِي وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ حَالًا وَجَسَسٌ عُذْرُهُ غَيْرُ نَادِرٍ وَالْقُدْرَةُ بَعْدَ الْوَقْتِ لَا تُعْتَبَرُ بِخِلَافِ مَنْ  
عِنْدَهُ مَاءٌ لَوْ اغْتَرَقَهُ أَوْ غَسَلَ بِهِ خَبَثًا خَرَجَ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي لِقَدَمِ عَجْزِهِ حَالًا.

أَخَذُوهُ مَعَ نَقْصَانِ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مِنَ الصُّفُوفِ، وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانَ الْإِفْتِدَاءُ عَلَى وَجْهِ  
يَحْصُلُ مَعَهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ، وَقَوْلُهُ: (فَإِذَا خَافَ قُوَّةَ الْجَمَاعَةِ الْخُفَّ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَخَفْ قُوَّتَهَا بِذَلِكَ  
بَلْ قُوَّةَ بَعْضِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ لَوْ تَلَّتْ أَفْرَكَهُ فِي الشَّهْدِ مَثَلًا كَانَ تَثْلِيثُ الْوُضُوءِ أَوَّلَى وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ  
الْجَمَاعَةَ قَرَضَ قُتُوبُهَا يَزِيدُ عَلَى ثَوَابِ السَّنَنِ فَيَتَّبِعِي الْمُحَافَظَةَ عَلَيْهَا وَإِنْ فَاتَتْ سُنَنُ الْوُضُوءِ وَبَقِيَ مَا لَوْ  
كَانَ لَوْ تَلَّتْ فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ مَعَ إِمَامٍ عَذِلَ وَأَذْرَكَهَا مَعَ غَيْرِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ تَرَكَ التَّثْلِيثَ فِيهِ أَفْضَلُ أَيْضًا أَه  
ش وَقَوْلُهُ مَعَ إِمَامٍ عَذِلَ وَيَتَّبِعِي أَزْوَاقِي. ة قَوْلُهُ: (فَوِ الثُّبُوتِ) أَيِ وَلَوْ مُقِيمًا ر س م. ة قَوْلُهُ: (عَلَى نَحْوِ  
بَقَرٍ الْخُفَّ) أَيِ كَحَمَامٍ تَعْلَزُ غَسَلَهُ فِي غَيْرِهِ ع ش. ة قَوْلُهُ: (صَلَّى فِي الْخُفَّ) أَيِ وَجُوبًا سَمِ عِبَارَةُ النُّهَايَةِ  
وَالْمُتْنِي بَلْ يُصَلِّي مُتِمِّمًا وَعَارِيًا وَقَاعِدًا مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ أَه قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَيِ وَالْمَحَلُّ يَغْلِبُ فِيهِ فَقَدْ الْمَاءُ  
وَالْأَوْجِبُ الْإِنْتِظَارُ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ كَمَا قِيلَهُ التَّوَرُّ الْزِيَادِيُّ كَالشَّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ أَه. ة قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ  
الْخُفَّ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ صَلَّى فِيهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِيِّ آتِفًا.

ة قَوْلُهُ: (صَلَّى فِيهِ بَلَا إِعَادَةٍ) مَحَلُّهُ فِي الْحَاضِرَةِ أَمَّا فِي الْغَائِبَةِ فَيَلْزَمُهُ التَّأَخِيرُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْغَائِبَةِ بِعُدْرِ  
أَمَّا فِي الْغَائِبَةِ بِغَيْرِ عُدْرِ فَبِهِ نَظَرٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَالْحَاضِرَةِ لِيُوجِبَ الْفُورُ فِيهَا، وَقَدْ يُقَالُ لَوْ رَاعَيْنَا الْفُورَ  
امْتَنَعَ التَّأَخِيرُ لِلتُّوْبَةِ فِي الْوَقْتِ أَيْضًا، وَقَدْ يَلْتَزِمُ فَلْيُرَاجَعْ. ة قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ مِنْ شَأْنِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ وَقْتُ  
التَّيَمُّمِ نَذْرَةٌ فَقَدْ الْمَاءُ) هَذَا مُشْكِلٌ وَكَانَ الْمُتَبَادُّرُ أَشْرَاطَ مُقْتَضَى هَذَا وَلَعَلَّ هَذَا سَهْوٌ قَالَ فِي شَرْحِ  
الْغُبَابِ، وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ عَدَمُ الْقَضَاءِ فِي مَسْأَلَةِ الْبِثْرِ بِأَنَّهُ بِمَحَلِّ يَغْلِبُ فِيهِ وُجُودُ الْمَاءِ أَيْ؛ لِأَنَّ وُجُودَ  
الْبِثْرِ بِمَحَلِّ يُوْجِبُ غَلْبَةَ وُجُودِ الْمَاءِ فِيهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ عَدَمَ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ صَبْرًا كَالْعَدَمِ أَه  
وَقَالَ فِي قَوْلِ الْغُبَابِ وَلِرَاكِبٍ سَفِينَةٍ خَافَ الْغَرَقَ لَوْ اسْتَقَى مِنَ الْبَحْرِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَلَا يُعِيدُ مَا نَصَّهُ؛ لِأَنَّهُ  
عَادِمٌ أَيْ وَلَا تَنْظَرُ لِكُتُوبِهِ أَوَّلَى بِالْإِعَادَةِ يَمْنُ هُوَ بِمَحَلِّ يَغْلِبُ فِيهِ وُجُودُ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ قُنُوتِهِ عَلَيْهِ صَبْرُهُ  
كَالْعَدَمِ فَكَانَ كَمَنْ هُوَ بِمَحَلِّ يَغْلِبُ فِيهِ عَدَمُ الْمَاءِ أَه. وَظَاهِرُ جَوَابِهِ عَنْ اسْتِشْكَالِ مَسْأَلَةِ الْبِثْرِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ  
بَيْنَ غَلْبَةِ وُجُودِ الْمَاءِ بِوَاسِطَةِ وُجُودِ تِلْكَ الْبِثْرِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَعَدَمُ غَلْبَتِهِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَسْأَلَةِ رَاكِبِ  
السَّفِينَةِ الْمَذْكُورَةِ، إِذْ مِنْ شَأْنِ الْمَحَلِّ الَّذِي بِهِ بَحْرٌ تَجْرِي فِيهِ السُّفُنُ عُمُومٌ وَوُجُودُ الْمَاءِ فِيهِ وَحَيْثُ فَقَدْ  
يَشْكَلُ تَخْفِصُ مَا ذَكَرَ فِيهَا أَغْنَى مَسْأَلَةَ الْبِثْرِ بِالْمُسَافِرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ فَإِنَّ الْغُبَابَ قَرَضَهَا  
فِي الْمُسَافِرِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ مُسَافِرُونَ بِبِثْرِ الْخُفَّ فَقَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بِالْمُسَافِرِينَ فِي الْأَوَّلَى  
أَيِ مَسْأَلَةِ الْبِثْرِ الْمُقِيمُونَ فَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ مِنْهُمْ بِالتَّيَمُّمِ فِي الْوَقْتِ لِمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ مُقِيمًا لَزِمَهُ  
طَلَبُ الْمَاءِ الْخُفَّ انْتَهَى، وَقَدْ يُقَالُ أَرَادَ بِالْمُسَافِرِ مَنْ لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ تَغْيِيرَهُم بِالْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ

(ولو وجد) مُحَدَّثٌ أَوْ جُنُبٌ (ماء) ومنه بَرْدٌ أَوْ ثَلَجٌ قَدَرَ عَلَى إِذَا بَتَّهِ أَوْ ثَرَانًا (لا يكفيه فالأظهر وجوب استعماله) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ (إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ)، وَأَمَّا لَمْ يَجِبْ شِرَاءُ بَعْضِ الرِّقَةِ فِي الْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرِقَةٍ وَبَعْضُ الْمَاءِ مَاءٌ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ ثَرَانًا وَجِبَ اسْتِعْمَالُهُ جَزْمًا وَلَا يُكَلَّفُ مَسْحُ الرَّأْسِ بِنَحْوِ ثَلَجٍ لَا يَذُوبُ وَلَمْ يَجِدْ مِنَ الْمَاءِ مَا يُطَهِّرُ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ لِقَدَمِ تَصَوُّرِ اسْتِعْمَالِهِ قَبْلَ التَّيْمُمِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ (وَيَكُونُ) اسْتِعْمَالُهُ وَجُوبًا عَلَى الْمُحَدِّثِ وَالْجُنُبِ (قَبْلَ التَّيْمُمِ)؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ لِقَدَمِ الْمَاءِ فَلَا يَصِحُّ مَعَ وُجُودِهِ نَعْمَ التَّرْتِيبُ فِي الْمُحَدِّثِ وَاجِبٌ وَفِي الْجُنُبِ الَّذِي عَلَيْهِ أَصَحُّ أَيْضًا أَمْ لَا مَنْدُوبٌ فَيُقَدَّمُ أَعْضَاءُ وَضُوئِهِ، ثُمَّ رَأْسُهُ، ثُمَّ شِقُّهُ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرُ، وَأَمَّا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ لِعُمُومِ الْجَنَابَةِ لِجَمِيعِ بَدَنِهِ فَلَا مَرْجِعٌ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ فَعَلَ مَا ذُكِرَ مِنْ تَقْدِيمِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، ثُمَّ وَجَدَ بَعْضَ مَاءٍ يَكْفِيهِ فِي فَرَضٍ ثَانٍ أَيْضًا وَجِبَ صَرْفُهُ إِلَى الْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ حَيْثُ قَدْ ارْتَفَقَتْ جَنَابَتُهَا فَكَانَ

• فَوَدَّ: (مُحَدِّثٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْجُنُبُ فِي الْمُغْنِي وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَى وَلَا يُكَلَّفُ.  
 • فَوَدَّ: (مُحَدِّثٌ) (إِلْخ) وَمَنْ بِهِ نَجَاسَةٌ وَجَدَ مَاءً يَغْسِلُ بِهِ بَعْضَهَا وَجِبَ عَلَيْهِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (اسْتِعْمَالُهُ) أَيْ الْمَاءِ الَّذِي فِيهِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُكَلَّفُ مَسْحَ الرَّأْسِ بِنَحْوِ ثَلَجٍ) (إِلْخ) قَمَاءٌ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مَهْمُوزَةٌ مُؤَنَّةٌ لَا مَوْصُولَةٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ ذَلِكَ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجِدْ) (إِلْخ) حَالٌ سَم. • فَوَدَّ: (لِقَدَمِ تَصَوُّرِ) (إِلْخ) هَلَا اسْتَعْمَلَهُ بَعْدَ التَّيْمُمِ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ، ثُمَّ بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ بِتَيْمُمٍ لِلرُّجُلَيْنِ لِأَجْلِ التَّرْتِيبِ سَم، وَقَدْ يُقَالُ قَدْ أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى مَنْعِهِ بِقَوْلِهِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ وَيَكُونُ (إِلْخ) إِذْ مُفَادُهُ اشْتِرَاطُ بَدْوِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ الْمَوْجُودِ وَهَذَا غَيْرُ مُمَكِّنٍ هُنَا. • فَوَدَّ: (الَّذِي) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأْسُهُ) يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَكَرُّرُ غَسْلِ رَأْسِهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ مَعَ عَدَمِ كِفَايَةِ الْمَاءِ فَكَيْفَ يَكْرُرُ الرَّأْسَ وَيَتْرَكَ غَيْرَهَا مُطْلَقًا سَم، وَقَدْ يُجَابُ بِحَمَلِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَفْسُولَةِ مِنْهَا. • فَوَدَّ: (فَلَيْك) أَيْ التَّرْتِيبُ وَتَقْدِيمُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ) ثُمَّ أَيْ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ الْمَرْجِعِ الْمُقْتَضِي لُجُوبَ التَّرْتِيبِ. • فَوَدَّ: (وَجِبَ صَرْفُهُ) (إِلْخ) هَلِ الْعُكْمُ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ كَانِيًا لِرُفْعِ الْأَصْغَرِ دُونَ بَقِيَّةِ الْجَنَابَةِ أَوْ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِهِ أَخَذًا مِنْ مَسَالِقِ الْمَأْمُورِ بِصَرْفِ

لِلْغَالِبِ وَعَلَيْهِ فَالْعَمَلُ الْمُرَادُ هُنَا غَلْبَةُ قَدَمِ الْمَاءِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ هَذِهِ الْبِشْرِ وَقَدْ قَالَ مَرَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسَافِرِ وَالْمَقِيمِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ قِبَلِ الْحَائِلِ الْجَسَدِيِّ أَمَّا لَوْ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ لِقَلْبِهِ وَجُودِ الْمَاءِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ تِلْكَ الْبِشْرِ فَلَا وَجْهَ لِحَوَازِ الصَّلَاةِ بِالتَّيْمُمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ غَلَبَ الْوُجُودُ مَعَ عَدَمِ الْبِشْرِ امْتَنَعَتْ الصَّلَاةُ بِالتَّيْمُمِ فَمَعَ وَجُودِ الْبِشْرِ أَوَّلَى فَإِنْ عَرَضَ تَعَذُّرُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ تَيْمُمٌ وَقَصَى. • فَوَدَّ: (لِقَدَمِ تَصَوُّرِ) اسْتِعْمَالِهِ (إِلْخ) هَلَا اسْتَعْمَلَهُ بَعْدَ التَّيْمُمِ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ، ثُمَّ بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ بِتَيْمُمٍ لِلرُّجُلَيْنِ لِأَجْلِ التَّرْتِيبِ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجِدْ) حَالٌ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأْسُهُ) يَلْزَمُ تَكَرُّرُ غَسْلِ رَأْسِهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ مَعَ عَدَمِ كِفَايَةِ الْمَاءِ فَكَيْفَ يَكْرُرُ الرَّأْسَ وَيَتْرَكَ غَيْرَهَا مُطْلَقًا.

غيرها أَخَقَّ بِصَرْفِ الْمَاءِ إِلَيْهِ لِثَرِيْلٍ جَنَابَتِهِ نَعَمْ يَنْبَغِي أَخْذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي النَّجَسِ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذُكِرَ فَيَمْنُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ فَمَنْ يَقْضِي بِتَخَيُّرٍ.  
(وَيَجِبُ شِرَاؤُهُ) أَيِ الْمَاءِ لِلطَّهَارَةِ وَمِثْلُهُ الشَّرَابُ وَلَوْ بِمَحَلٍّ يَلْزُمُهُ فِيهِ الْقَضَاءُ وَنَحْوُ الدَّلْوِ

الْمَاءِ لِلأَوَّلَى مَحَلٌّ تَأْمُلُ وَلَقُلَّ الْأَوَّلُ أَقْرَبُ وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ بِصُرِّي. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ يَنْبَغِي أَخْذًا إِنْخَ) الْأَخْذُ مِمَّا ذُكِرَ مَحَلٌّ تَأْمُلُ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ لَهَا دَخَلٌ فِي الْقَضَاءِ وَعَدَمُهُ بِالنَّسْبَةِ لِلْحَدِثِ فَلِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهِ خَيْثُ لَا قَضَاءَ مَعَ التَّيْمُمِ وَخَيْرٌ بَيْنَهُمَا خَيْثُ يَجِبُ مَعَهُ الْقَضَاءُ بِخِلَافِ الْجَنَابَةِ بِالنَّسْبَةِ لِلْحَدِثِ الْأَصْغَرِ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا مِنْ خَيْثُ الْقَضَاءِ وَعَدَمُهُ بَلْ إِنَّ نَمَّ مَا أَفَادَهُ سَابِقًا مِنْ وَجوبِ الصَّرْفِ لَهَا فَلَقُلَّ وَجْهَهُ أَنَّهَا أَغْلَظُ مِنْهُ بِصُرِّي. □ فَوَدَّ: (مِمَّا قَالُوهُ فِي النَّجَسِ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَلَوْ وَجَدَ مُحَدِّثٌ تَنَجَّسَ بِدَنَّهُ بِمَا لَا يُغْنِي عَنْهُ مَاءٌ لَا يَكْفِي إِلَّا أَحَدُهُمَا تَعَيَّنَ لِلخَبَثِ لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لِإِزَالَتِهِ بِخِلَافِ الْوُضوءِ وَالْعُسْلِيِّ وَظَاهِرٌ أَنَّ تَنَجَّسَ الْقَوْبَ إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ نَزْعُهُ كَتَنَجَّسَ الْبَدَنَ فِيمَا ذُكِرَ وَظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَبِهِ أَقْنَى الْبَغَوِيِّ وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَإِنْ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْعَلِيبِ إِنَّ مَحَلَّ تَعَيُّنِهِ لَهَا فِي الْمُسَافِرِ أَمَّا الْمُقِيمُ فَلَا لُوجُوبَ الْإِعَادَةِ عَلَيْهِ بِكُلِّ حَالٍ وَإِنْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ أَوَّلَى وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ فِي مَجْمُوعِهِ وَتَحْقِيقِهِ وَشَرَطُ صِحَّةِ التَّيْمُمِ تَقْدِيمُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ قَبْلَهُ ، فَلَوْ تَيَمَّمَ قَبْلَ إِزَالَتِهَا لَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ كَمَا رَجَّحَهُ الْمُصَنَّفُ فِي رُوضَتِهِ وَتَحْقِيقِهِ فِي بَابِ الْإِسْتِنْجَاءِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ مُبِيعٌ وَلَا إِبَاحَةَ مَعَ الْمَانِعِ فَاشْبَهَ مَا لَوْ تَيَمَّمَ قَبْلَ الْوَقْتِ وَإِنْ رَجَّحَا فِي هَذَا الْبَابِ الْجَوَازَ اهْ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَظَاهِرٌ إِلَى وَظَاهِرٌ ، قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ نَزْعُهُ أَيِ كَانَ خَافَ الْهَلَاكَ لَوْ نَزَعَهُ فَإِنْ امْتَكَّنَ بَانَ لَمْ يَخْشَ مِنْ نَزْعِهِ مَخْذُورٌ تَيَمَّمَ تَوَضُّأً وَنَزَعَ الْقَوْبَ وَصَلَّى عَارِئًا وَلَا إِِعَادَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّ قُدَّ الشُّرَّةَ مِمَّا يَكْتُرُ وَقَوْلُهُ م ر وَإِنْ رَجَّحَا إِنْخَ مَسَى عَلَيْهِ خَجَّ اهْ وَقَوْلُهُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ أَيِ خِلَافًا لِلشُّخْفَةِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ مَا ذُكِرَ) أَيِ وَجوبِ الصَّرْفِ إِلَى الْجَنَابَةِ. □ فَوَدَّ: (يَنْتَحِيْزُ) خِلَافًا لِلتَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْفًا. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ نَمَّ فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا يَلْزُمُهُ إِلَى فَإِنْ امْتَنَعَ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ بِمَحَلٍّ إِلَى وَنَحْوِ الدَّلْوِ وَقَوْلُهُ فَإِنْ قُتِلَ إِلَى وَلَوْ لَمْ يَكُنْ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمَاءِ لِلطَّهَارَةِ إِنْخَ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكْفِهِ نِهَآةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وَنَحْوِ الدَّلْوِ) أَيِ كَرِشَاءِ وَلَوْ وَجَدَ قَوْبًا وَقَدَّرَ عَلَى شَدِّهِ فِي الدَّلْوِ أَوْ عَلَى إِذْلَآئِهِ فِي الْبُئْرِ وَعَصْرِهِ أَوْ عَلَى شَقِّهِ وَإِصَالِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ لِيَصِلَ وَجِبَ إِنْ لَمْ يَزِدْ نَقْصَانُهُ عَلَى أَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ نَمَّ مِثْلُ الْمَاءِ وَأَجْرُهُ مِثْلُ الْحَبْلِ ، وَلَوْ قُدَّ الْمَاءُ وَعِلِمَ أَنَّهُ لَوْ حَفَرَ مَحَلَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ يَخْصُلُ بِحَفْرِ يَسِيرٍ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ لَزِمَهُ وَالْأَفْلَا ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ الْمَازِدِيِّ وَهَلْ يَذْبَحُ شَاةَ الْغَيْرِ الَّتِي لَمْ يَخْتِجْ إِلَيْهَا لِكُلِّبِهِ الْمُخْتَرَمُ الْمُحْتَاجُ إِلَى طَعَامٍ وَجِهَانٍ فِي (الْمَجْمُوعِ) أَحَدُهُمَا نَعَمْ كَالْمَاءِ قِيلَ لَمْ مَالِكُهَا بِذُلْهَا لَهِ وَعَلَى ثَقْلِهِ اقْتَصَرَ الْمُصَنَّفُ فِي (الرُّوضَةِ) فِي الْأَطْعِمَةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ، وَثَانِيهَا لَا لِكُونِ الشَّاةِ ذَاتَ حُرْمَةٍ أَيْضًا نِهَآةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَزِمَهُ يَنْبَغِي أَنَّ الْمُرَادَ بِتَقْيِيهِ إِنْ لَاقَ بِهِ أَوْ بَعْنَ يَسْتَأْجِرُهُ إِنْ لَمْ تَزِدْ أَجْرُهُ مِثْلَهُ عَلَى نَمَّ الْمَاءِ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِنْخَ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَجِبُ لِمَالِكُهَا قِيَمَتُهَا وَأَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ الْمَالِكُ مِنْ بِذُلِّهَا لَهَا جَازَ فَهَرَهُ عَلَى تَسْلِيْبِهَا كَمَا فِي الْمَاءِ إِذَا طَلَبَهُ لِيَذْفَعَ الْمَطْطِشَ وَامْتَنَعَ مَالِكُهُ مِنْ تَسْلِيْبِهِ اهْ. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوِ الدَّلْوِ)

واستيجارؤه بعد دخول الوقت لا قبله كما يلزمه شراء ساتر العورة فإن امتنع صاحب الماء من بيعه للطهر ولو تفتت لم يجز بخلاف امتناعه من بذله بوضئه وقد احتاج طائفة إليه ليعطش ولم يحتاج مالكة لشره حالاً فيجيز بل له مقاتلته فإن قيل هدر أو العطشان ضيمته، ولو لم يكن معه إلا ثمن الماء أو المثرة قدمها لدوام نفعها مع عدم البدل، ومن ثم لزمه شراء ساتر عورة فته لا ماء طهره سقراً وعلم من وجوب شراء ذلك بطلان نحو بيع ذلك في الوقت بلا حاجة للموجب أو القابل ويطل تيممه ما قدر على شيء منه في حد القرب وإنما صححت هبة عبد

بالجر عطفًا على ضمير شراؤه بدون إعادة الخافض على مختار ابن مالك أو بالرفع عطفًا على (الثراب). □ فؤد: (واستيجارؤه) أي نحو الذل وهو بالرفع عطفًا على شراؤه. □ فؤد: (بعد دخول الوقت إلخ) متعلق بيجب. □ فؤد: (ليعطش) أي ولو لحيوانه المخترم كما مر عن النهاية والمغني آتياً. □ فؤد: (قدمها إلخ) ولو عكس هل يصح ويحرم سم. □ فؤد: (لا ماء طهره سقراً) الصحيح لزوم هنا أيضًا ر. ه. سم. □ فؤد: (سقراً) يظهر أن التغيير به للغالب وأن المدار على فقد الماء بمحل يغلب فيه الفقد أو يستوي فيه الأمران بصري. □ فؤد: (وعلم إلخ) محل تأمل إذ غاية ما يعلم منه حرمة البيع لا بطلانه كما هو ظاهر والأول لا يستلزم الثاني بصري ويمكن أن يجاب بأن إيجاب الشراء مستلزم للنهي عن نحو البيع لإخراج لازم والنهي له يقتضي الفساد كما تقرّر في الأصول. □ فؤد: (بطلان نحو البيع) إلى قول المتن ولو وجب في النهاية إلا قوله وهي أعم إلى المتن وقوله بشرطه إلى وزان وكذا في المغني إلا قوله سواء إلى المتن وقوله صفة كاشفة وقوله وكذا إلى بخلاف. □ فؤد: (بطلان نحو البيع إلخ) عبارة النهاية والمغني: ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه بلا حاجة له ولا للمشتري أو المتهب لم يصح بيعه ولا هيئته للتعجز عنه شرعاً ليعتبه للطهر اه قال ع ش ظاهره أنه يتطل في الجميع وإن كان زائداً على القدر المحتاج إليه ولعله غير مراد بل الظاهر الصحة فيما زاد إذا كان بقدره مغلوماً أخذاً وما قالوه في تفريق الصنف اه بحذف. □ فؤد: (في الوقت) مفهومه أنه لو باعه أو وهبه قبل الوقت صح وسبأني في كلامه م ر ما يصرح به ع ش ومعنى قول النهاية ولو قدر على تحصيل الماء الذي تصرف فيه قبل الوقت ببيع جائز وهبه لقرع لزم الأصل الرجوع فيه عند احتياجه له لإطهارته ولزم البائع فسح البيع في القدر المحتاج إليه فيما إذا كان له خيار كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه وأقره سم. □ فؤد: (أو القابل) حاجة القابل تشمل طهره والظاهر أنه غير مراد سم. □ فؤد: (ويطل تيممه إلخ) عبارة النهاية والمغني يلزمه استرداد ذلك فإن لم يفعل مع تمكنه لم يصح تيممه لبقائه على ملكه اه. □ فؤد: (ما قدر إلخ) أي ولو ضاق الوقت سم. □ فؤد: (على شيء منه) أي ما ذكر من الشراء والاستيجار والاسترداد

□ فؤد: (قدمها) لدوام نفعها ولو عكس هل يصح ويحرم. □ فؤد: (لا ماء طهره سقراً) الصحيح لزوم هنا أيضًا م ر. □ فؤد: (أو القابل) حاجة القابل تشمل طهره والظاهر أنه غير مراد. □ فؤد: (ويطل تيممه) ظاهره لكل صلاة وإن لم يكف لإطهاره واجدة. □ فؤد: (ما قدر على شيء منه إلخ) فلو ضاق الوقت

يحتاجه للكفارة؛ لأنها على التراخي أصالة فلا آخِرَ لوقتها وحيثُ مَلَكَ يحتاجه لِدَيْنِهِ لِيَتَلَقَّه بالذَّمَّةِ، وقد رضي الدائِرُ بها فلم يَكُنْ له حِجْزٌ على العَيْنِ فَإِنْ عَجَزَ عن استِرداده تَيَسَّمْ وَصَلَّى وَقَضَى تلك الصلاة بَماءٍ أو تُرابٍ يَمَحُلُ بِغَلَبٍ فيه عَدَمُ الماءِ لا ما بعدها؛ لأنَّهُ قُوَّتُهُ قَبْلَ وقتها بخلاف ما إذا أَتَلَفَهُ عَتَبًا في الوقتِ لا يَلْزَمُهُ قضاءُ أصلًا لِفَقْدِهِ حِسًّا لِكَيْتَه يَعْصِي إِنْ أَتَلَفَهُ لِغَيْرِ

المفهوم مِنْ بَطْلَانِ نَحْوِ البَيْعِ وَيَتَعَدُّ الْإِفْتِصَارُ على الأخيرِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الثَّهَابِ وَالْمُغْنِي، وَإِنْ جَرَى عَلَيْهِ الْكَرْدِيُّ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ مَا قَدَّرَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ أَيَّ مَا دَامَ قَائِدًا على استِرداده شَيْءٌ مِنَ الْمَاءِ الْمَبِيعِ أو الْمَوْهُوبِ. هـ فَوُدَّ: (فَلَمْ يَكُنْ لَهُ حِجْزٌ عَلَى الْعَيْنِ) أَيَّ وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ حِيلَةً مِنْ تَعَلُّقِ غَرَمَائِهِ بِعَيْنِ مَالِهِ نِهَائَةً. هـ فَوُدَّ: (وَقَضَى الْفَخ) أَيَّ إِنْ كَانَ الْمَاءُ فِي حَدِّ الْقُرْبِ فِيمَا يَظْهَرُ وَهُوَ قَضِيَةُ الصَّنِيعِ سَم، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْمُغْنِي وَلَوْ مَرَّ بِمَاءٍ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَ عَنْهُ بِحَيْثُ لَا يَلْزَمُهُ طَلَبُهُ، ثُمَّ تَيَسَّمْ وَصَلَّى أَجْزَأَهُ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَائِدٌ لِلْمَاءِ اهـ. هـ فَوُدَّ: (تلك الصلاة) أَيَّ التي وَقَعَ تَفْوِثُ الْمَاءِ فِي وَقْتِهَا لِنَقْصِهِ فِيهَا نِهَائَةً وَمُغْنِي. هـ فَوُدَّ: (يَغْلِبُ فِي الْفَخ) الْأَوَّلَى لَا يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ سَيِّدُ عُمَرُ الْبَصْرِيِّ. هـ فَوُدَّ: (لا ما بعدها) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ عِنْدَهَا بَاقِيًا فِي حَدِّ الْقُرْبِ وَلَكِنَّهُ مَعْجُوزٌ عَنِ اسْتِزْدَادِهِ أَمَّا لَوْ كَانَ مُقْدُورًا عَلَيْهِ فَالْوَجْهُ وَجُوبُ قَضَائِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ عَلَى يَدَيْهِ وَهُوَ قَائِدٌ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ سَم. هـ فَوُدَّ: (لأنه قُوَّتُهُ الْفَخ) وَلَوْ تَلَفَ الْمَاءُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أو الْمُتَّهَبِ، ثُمَّ تَيَسَّمْ وَصَلَّى لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ وَيَضْمَنُ الْمُشْتَرِي الْمَاءَ لَا الْمُتَّهَبُ إِذْ قَائِدٌ كُلُّ عَقْدٍ كَصَحِيحِهِ فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. هـ فَوُدَّ: (في الوقت) أَيَّ أَوْ بَعْدَهُ أَمَّا إِذَا أَتَلَفَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ فَلَا يَعْصِي مِنْ حَيْثُ إِنْثَالُ مَاءِ الطَّهَارَةِ وَإِنْ كَانَ يَعْصِي مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ وَلَا إِعَادَةُ أَيْضًا مُغْنِي. هـ فَوُدَّ: (لَكِنَّهُ يَعْصِي إِنْ أَتَلَفَهُ الْفَخ) قَضِيَةُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّ الْإِنْثَالَ عَتَبًا يَنْقَسِمُ إِلَى

وَقَضَى تلك الصلاة أَيَّ إِنْ كَانَ الْمَاءُ فِي حَدِّ الْقُرْبِ فِيمَا يَظْهَرُ وَهُوَ قَضِيَةُ الصَّنِيعِ وَقَوْلُهُ لَا مَا بَعْدَهَا ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ عِنْدَهَا بَاقِيًا فِي حَدِّ الْقُرْبِ وَلَكِنَّهُ مَعْجُوزٌ عَنِ اسْتِزْدَادِهِ أَمَّا لَوْ كَانَ مُقْدُورًا عَلَيْهِ فَالْوَجْهُ وَجُوبُ قَضَائِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ عَلَى يَدَيْهِ وَهُوَ قَائِدٌ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ. هـ فَوُدَّ: (وَقَضَى تلك الصلاة) يَتَّبِعِي مَا لَمْ يَصْلُحْ بِالتَّيَسُّمِ بَعْدَ تَلَفِ الْمَاءِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ وَإِنْ تَلَفَ الْمَاءُ فِي يَدِ الْمُتَّهَبِ أو الْمُشْتَرِي فَكَالْإِرَاقَةِ فِي آتِهِ إِذَا تَيَسَّمْ وَصَلَّى لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَلَفَ صَارَ قَائِدًا لَهُ عِنْدَ التَّيَسُّمِ اهـ بَلْ قُوَّةُ سِيَاقِ الشَّارِحِ تُشْعِرُ بِفَرْضِ الْقَضَاءِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ بَاقِيًا فِي حَدِّ الْقُرْبِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَالْمُرَادُ بِتلك الصلاة التي قُوَّتِ الْمَاءُ فِي وَقْتِهَا وَعِبَارَةُ الْإِزْشَادِ قَضَى الْأَوَّلَى قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيَّ التي بَاعَ الْمَاءَ فِي وَقْتِهَا اهـ.

(فَرَعَ): فِي شَرْحِ م ر، وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى تَحْصِيلِ الْمَاءِ الَّذِي تَصَرَّفَ فِيهِ قَبْلَ الْوَقْتِ بَيْعَ جَائِزٍ وَهِيَ لَفَرَعٌ لَزِمَ الْأَصْلُ الرُّجُوعُ فِيهِ عِنْدَ احتياجه لِطَهَارَتِهِ وَلَزِمَ الْبَائِعُ فَسَخَ الْبَيْعِ فِي الْقَدْرِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ فِيمَا إِذَا كَانَ لَهُ خِيَارٌ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. هـ فَوُدَّ: (لِفَقْدِهِ حِسًّا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ هُنَا حِسًّا قَبْلَ الصلاةِ لَا قَضَاءَ. هـ فَوُدَّ: (لَكِنَّهُ يَعْصِي إِنْ أَتَلَفَهُ لِغَيْرِ غَرَضٍ الْفَخ) قَضِيَةُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّ الْإِنْثَالَ عَتَبًا

عَرَضَ لَآ لَه كَتَبُود (بِقَمِي) أَوْ أَجْرَه (بِقَمِي) وَهُوَ مَا يَرْغَبُ بِهِ فِيهِ زَمَانًا وَمَكَانًا مَا لَمْ يَنْتَه الْأَمْرُ لِسَدِّ الرَّمَقِ؛ لِأَنَّ الشَّرْبَةَ حِينَئِذٍ قَدْ تُسَاوِي دَنَانِيرَ فَلَا يُكَلِّفُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ قُلْتَ مَا لَمْ يُبْع بِمَوْجِلٍ مُتَمَدِّ إِلَى زَمَنِ يُمَكِّنُهُ الْوُضُوءُ فِيهِ لِمَحَلِّ مَالِهِ عَادَةً وَالزَّيَادَةُ لَا يَقَّة بِالْأَجَلِ عَرَفًا (إِلَّا أَنْ

إِتْلَافٍ لِقَرَضٍ وَلِغَيْرِهِ قَتَامُهُ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ سَمِ أَيِّ وَكَانَ الْمُنَاسِبُ حَذْفَ عَيْنًا عِبَارَةً الْتَهَايَةِ وَلَوْ أَتَلَفَ الْمَاءَ قَبْلَ الْوَقْتِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَإِنْ أَتَلَفَهُ بَعْدَهُ لِقَرَضٍ كَتَبُود وَتَنْظِيفِ نَوْبٍ فَلَا قَضَاءَ أَيْضًا وَكَذَا لِغَيْرِ عَرَضٍ فِي الْأَظْهَرِ لِأَنَّهُ فَايَدُ لِلْمَاءِ حَالِ التَّيْمُمِ لِكَيْتَه أَيْتَمَ فِي الشَّقِّ الْأَخِيرِ وَيُقَاسُ بِهِ أَيُّ فِي الْإِثْمِ مَا لَوْ أَخَذْتَ فِي الْوَقْتِ عَيْنًا وَلَا مَاءً، ثُمَّ لَا يَلْزَمُ مَنْ مَعَهُ مَاءٌ بِذَلِكَ لِمُحْتَاجِ طَهَارَةٍ بِهِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَا يَلْزَمُ مَنْ مَعَهُ مَاءٌ الْخَ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ مَعَهُ تُرَابٌ لَا يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ لِطَهَارَةِ غَيْرِهِ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَصْحَحَ عِبَادَةَ غَيْرِهِ، وَحِينَئِذٍ هُوَ فَايَدُ لِلطَّاهُورَيْنِ فَيَصْلِي وَيُعْبُدُ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْمُؤَلَّفُ م ر اهـ . ه قُود: (كَتَبُود) وَتَحْيِيرُ مُجْتَهِدٍ .

(فَرُوح) وَلَوْ عَطَشُوا وَلَمَّيْتُ مَاءَ شَرِبُوهُ وَتَمَمُوهُ وَضَمِنُوهُ لِلْوَارِثِ بِقِيَمَتِهِ لَا بِمِثْلِهِ وَإِنْ كَانَ مِثْلًا إِذَا كَانُوا بَرِيَّةً لِلْمَاءِ فِيهَا قِيَمَةٌ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى وَطَنِهِمْ وَلَا قِيَمَةَ لَهُ فِيهِ وَأَرَادَ الْوَارِثُ تَقْرِيمَهُمْ؛ إِذْ لَوْ رَدُّوا الْمَاءَ لَكَانَ إِسْقَاطًا لِلضَّمَانِ فَإِنْ قُرِضَ الْغُرْمُ بِمَكَانِ الشَّرْبِ أَوْ مَكَانٍ آخَرَ لِلْمَاءِ فِيهِ قِيَمَةٌ وَلَوْ دُونَ قِيَمَتِهِ بِمَكَانِ الشَّرْبِ وَزَمَانِهِ غَرِمَ مِثْلُهُ كَسَائِرِ الْمِثْلِيَّاتِ، وَلَوْ أَوْصَى بِصَرْفِ مَاءٍ لِأَوَّلَى النَّاسِ وَجِبَ تَقْدِيمُ الْعَطْشَانِ الْمُحْتَزَمِ حِفْظًا لِمُتَهَجِّتِهِ، ثُمَّ الْمَيِّتِ لِأَنَّ ذَلِكَ خَائِمَةٌ أَمْرُهُ، فَإِنْ مَاتَ اثْنَانِ مُرْتَبًا وَوُجِدَ الْمَاءُ قَبْلَ مَوْتِهِمَا قُدِّمَ الْأَوَّلُ لِسَبْقِهِ فَإِنْ مَاتَا مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّابِقُ أَوْ وَجِدَ الْمَاءُ بَعْدَهُمَا قُدِّمَ الْأَفْضَلُ لِأَنْفَضِلِيَّتِهِ بَعْلَبَةِ الظَّنِّ بِكَوْنِهِ أَقْرَبَ إِلَى الرَّحْمَةِ لَا بِالْحَرِيَّةِ وَالتَّسَبُّبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنْ اسْتَوَيَا أَفْرَعَ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَشْتَرُطُ قَبُولُ الْوَارِثِ لَهُ كَالْكُفْرِ الْمُتَطَوُّعِ بِهِ، ثُمَّ الْمُتَجَسُّسُ لِأَنَّ طَهْرَهُ لَا يَدُلُّ لَهُ، ثُمَّ الْحَائِضُ أَوْ التَّنَسُّاءُ لِقُدِّمِ خُلُوعِهِمَا عَنِ التَّجَسُّسِ غَالِيًا وَلِغَلْظِ حَدِيثِهِمَا فَإِنْ اجْتَمَعَتَا قُدِّمَ أَفْضَلُهُمَا فَإِنْ اسْتَوَيَا أَفْرَعَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ الْجُنُبُ لِأَنَّ حَدِيثَهُ أَغْلَظُ مِنْ حَدِيثِ الْمُحْدِثِ حَدِيثًا أَضْفَرَ، نَعَمْ إِنْ كَفَى الْمُحْدِثُ دُونَهُ فَالْمُحْدِثُ أَوَّلَى لِأَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِهِ حَدِيثُهُ بِكَمَالِهِ دُونَ الْجُنُبِ مُغْنِي، وَفِي الْتَهَايَةِ مِثْلُهُ مَعَ زِيَادَةٍ أَوْ لِقَلَّةِ مُؤْنَةٍ كَمَا قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَإِنْ نَوَّزَ فِيهِ عَقِبَ وَلَا قِيَمَةَ لَهُ فِيهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر مُؤْنَةٌ أَيُّ لَهَا وَقَعُ وَالْأَفَالَتُّلُ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا يَكَادُ يَخْلُو عَنْ مُؤْنَةٍ وَعَلَيْهِ فَلَوْ غُصِبَ مِنْهُ مَاءٌ بِأَرْضِ الْحِجَازِ، ثُمَّ وَجَدَهُ بِيَصْرَ غَرَمَتْهُ قِيَمَةُ الْمَاءِ لَا مِثْلُهُ وَإِنْ كَانَ لِلْمَاءِ قِيَمَةٌ وَقَوْلُهُ وَلَوْ دُونَ قِيَمَتِهِ أَيُّ وَلَا مُؤْنَةٌ لِقَلَّتْهُ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ اهـ . ه قُود: (بِقَمِي أَوْ أَجْرَه مِثْلُهُ) أَيُّ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بِتَقْدِيرٍ أَوْ عَرَضَ نِهَابَةً وَمُغْنِي . ه قُود: (لِأَنَّ الشَّرْبَةَ حِينَئِذٍ الْخَ) وَيَتَعَدَّى فِي الرُّخْصِ لِإِجَابِ مِثْلِ ذَلِكَ نِهَابَةً وَمُغْنِي . ه قُود: (فَلَا يُكَلِّفُ زِيَادَةً) نَعَمْ يُسَرُّ لَهُ شِرَاؤُهُ إِذَا زَادَ عَلَى نَعَمٍ مِثْلِهِ وَهُوَ قَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ نِهَابَةً وَمُغْنِي . ه قُود: (مُتَمَدِّ الْخَ) عِبَارَةً الْتَهَايَةِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَمَالَهُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا وَالْأَجَلُ مُتَمَدِّ الْخَ .

يَتَقَيَّمُ إِلَى إِتْلَافٍ لِقَرَضٍ وَلِغَيْرِهِ قَتَامُهُ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَجِبَارَةُ الرُّوْضِ وَإِنْ أَتَلَفَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ لِقَرَضٍ كَتَبُود وَتَنْظِيفِ وَتَحْيِيرُ مُجْتَهِدٍ لَمْ يَنْصَحْ أَوْ عَيْنًا لَا قَبْلَ الْوَقْتِ عَصَى وَلَا إِعَادَةَ اهـ .



يحتاج إليه) أي الثمن أو الأجرة (لذنين) عليه، ولو مؤجلاً سواء الذي في ذمته والمتعلق بعين ماله كضمانه ذنباً فيها (مستغفر) صفة كاشفة، إذ من لازم الاحتياج إليه لأجله استغفره (أو مؤنية سفره) المباح ذهاباً وإياباً على التفصيل الآتي في الحج ومن ثم اعتبرت هنا الحاجة للمسكن والخدام أيضاً ويتجه في المقيم اعتبار الفضل عن يوم ليلة كالفطرة (أو نفقة) المراد بها هنا المؤنة أيضاً وهي أعم لشمولها لساير ما يحتاج إليه سفرًا وحضرًا كدواء وأجرة طبيب وأجرة خفارة وغيرها (حيوان) آدمي أو غيره، ولو لغيره وإن لم يكن معه على الأوجه؛ لأن هذه الأمور لا تبدل لها بخلاف الماء (محترم) وهو ما حرّم قتله ككلب متنفّع به، وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر على المعتد بخلاف نحو حربي ومردّد وكلب غفور.....

• فو (سني: (لذنين) أي لله أي كالزكاة أو لإدمي نهاية. • فود: (صفة كاشفة) الصواب لازمة سم رشيدي أي لأن الصفة الكاشفة هي المينة لتحقيق متبوعها كقولهم: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها وليست مينة لمفهوميه كالمضاجك بالقوة بالنسبة للإنسان ع ش.

• فو (سني: (أو مؤنية سفره) لا فرق فيه بين أن يريد في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجة وزفني ونحوهم ممن يخاف انقطاعهم وهو ظاهر نهاية قال ع ش قوله م ر بين أن يريد أي السفر والمراد بالإرادة هنا الاحتياج وقوله م ر ممن يخاف انقطاعهم أي فيجب حملهم مقدمًا على ماء طهارته اه. • فود: (المباح) المراد به ما يشمل الطاعة عبارة النهاية والمعني مباحا كان أو طاعة اه. • فود: (كالفطرة) يؤخذ من تشبيهها بها أنه يشترط فضله عن مسكنه وخدامه الذي يحتاجه كما قدّمه آيّا ع ش. • فود: (أيضا) لا موقع له.

• فو (سني: (حيوان محترم) عبارة شرح (الإرشاد) ممن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره إن عديم نفقته انتهت سم. • فود: (آدمي إلخ) أي مسلم أو كافر ولا فرق بين أن يحتاجه في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجة وزفني ونحوهم مما يخاف انقطاعهم بخلاف الذين لا بد أن يكون عليه كما مر مغني ونهاية. • فود: (ولأن لم يكن معه) ذكر هذا التعميم بعد سابقه يصدق بحيوان لغير ليس معه وليس مرادًا، فالأولى أن يقول له وإن لم يكن معه أو لغيره إذا كان معه أي في رفقته وأطلع على حاجته بصري عبارة ع ش أي بأن كان له وهو تحت يد غيره أو كان يعض رفقته اه. • فود: (ككلب إلخ) والكلب ثلاثة أقسام غفور هذا لا خلاف في عدم احترايمه، والثاني محترم بلا خلاف وهو ما فيه نفع من صيد أو جراسية، والثالث فيه خلاف وهو ما لا نفع فيه ولا ضرر، وقد تناقض فيه كلام التوي والمعتد عند شيخنا م ر أي وابن حجر أنه محترم يحرّم قتله حضري أو بغيره م.

• فود: (صفة كاشفة) الصواب لازمة. • فود: (حيوان محترم) عبارة شرح (الإرشاد) حيوان محترم ممن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره إن عديم نفقته اه. • فود: (على الأوجه) وقوله: (على المعتد) اعتد ذلك أيضًا م ر.



وتارك صلاة بشرطه ومنه أن يؤمّر بها في الوقت وأن يستتاب بعده فلا يتوب بناءً على وجوب استتابته ومثله في هذا كل من وجبت استتابته وزان مُحَصَّنٌ فإن وجودهم كالعدم والماء المحتاج ليمّنه لشيء مما ذكر كالعدم أيضاً. (ولو وهب له ماء) أو أقرضه (أو أعير قلوًا) أو حبلاً (وجبت القبول). في الوقت لا قبله (في الأصح)، وكذا يجب سؤال كل من ذلك إن تعيّن طريقاً ولم يحتج له المالك، وقد ضاق الوقت، .....

• فؤد: (وتارك صلاة إلخ) قال في (الإمداد): ظاهر ما ذكر أن من معه الماء لو كان غير مُحْتَرَم كزان مُحَصَّنٍ لم يُجْزَ له شُرْبُهُ وَيَتِمُّمُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ لِأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ لَهُ قَتْلُ نَفْسِهِ اهـ وقال في (الإيعاب) لعل الثاني أقرب ويشارك ما يأتي في العاصي بسفره بقدرته ذاك على التوبة وهي تُجَوِّزُ تَرْخِصَهُ وتوبته هذا لا تمنع إهداره، نعم إن كان إهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم ينعُدْ أن يكون كالعاصي بسفره فلا يكون أحق بمائه إلا أن تاب اهـ كُردِي سَمَّ وع ش وقول الإيعاب لعل الثاني أقرب في البُخَيْرِ مَيَّ ع م ر مثله. • فؤد: (ومنه أن يؤمّر إلخ) ومنه تركها لغير غدرٍ من نحو نسيانٍ وإن يُخْرِجَهَا عَنْ وَقْتِ الْعُلْبِ إِنْ كَانَتْ تُجْمَعُ مَعَ مَا بَعْدَهَا وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ تَارِكِهَا جُحُودًا وَالْأَقْوَمُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: وَمُرْتَدُّ كُردِي. • فؤد: (ومثله) أي تارك الصلاة (في هذا) أي اشتراط أن يستتاب بعد الوقت ولا يتوب (كل من وجبت استتابته) لعله أراد به نحو العاصي بسفره أو مَرَضِهِ. • فؤد: (وزان) عَطَفَ عَلَى حَرْفِي. • فؤد: (والماء المحتاج إلخ) عبارة النهاية ولو كان معه ماء لا يحتاجه لِلْعَطَشِ لَكِنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَى تَعْمِئِهِ فِي شَيْءٍ وَمِمَّا سَبَقَ جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي (شرح المَهْذَبِ) اهـ. • فؤد: (أي كالتعمين المحتاج إليه لشيء مما ذكر). • فؤد: (أو أقرضه) إلى قوله وفارق في النهاية إلا قوله أو آله الإِسْتِغَاءُ، وقوله إجماعاً وإلى قوله وحبث في الْمُغْنِي إِنْ قَالَ لَهُ إِلَى الْعَلْبَةِ إلخ. • فؤد: (وفي الوقت إلخ) الأولى تَقْدِيمُهُ عَلَى وَجِبِ إلخ كما في غيره. • فؤد: (لا قبله) إذ لم يُخَاطَبْ وَمَرَّ أَنْ لَهُ إِعْدَامُهُ قَبْلَ الْوَقْتِ فَمَا هُنَا أَوَّلَى رَشِيدِي. • فؤد: (سؤال كل من ذلك) أي من الهبة والقرض والمارية مُغْنِي. • فؤد: (إن تعيّن طريقاً) وقوله: (وقد ضاق الوقت) بل وما بينهما مَلَا اغْتَبَرَهُ فِي وَجوبِ قَبُولِ الْهَبَةِ وَالْإِعَارَةِ أَيْضًا، وَقَدْ يُقَالُ هُوَ مُغْتَبَرٌ فِي ذَلِكَ أَيْضًا فَهُوَ رَاجِعٌ لِلْجَمِيعِ صَرِيحٌ صَنِيعِ النَّهَايَةِ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ لَكِنَّ الْمُغْنِي ذَكَرَ الْقَيْدَ الْأَوَّلَ عَفِيفٌ وَجوبُ السُّؤَالِ وَلَعَلَّهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِحْتِيَاكِ وَصَنِيعِ الشَّارِحِ حَيْثُ قَيَّدَ الْمُتَنَّبِقُ بِقَوْلِهِ فِي الْوَقْتِ إلخ، ثُمَّ عَقَّبَ هَذِهِ الْقِيُودَ بِقَوْلِهِ أَنِّي، وَقَدْ جَوَّزَ إلخ ظَاهِرٌ فِي رُجُوعِهَا لَوُجُوبِ السُّؤَالِ فَقَطُّ. قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا) أَي لَمْ يُمَكِّنْ تَخَصُّلُهَا بِشَرَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَخْتِجْ لَهُ الْمَالِكُ إلخ) فَإِنْ احتاجَ إِلَيْهِ الرَّاهِبُ لِعَطَشٍ حَالًا أَوْ مَالًا أَوْ لغيرِهِ حَالًا أَوْ اتَّسَعَ

• فؤد: (إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا وَلَمْ يَخْتِجْ لَهُ الْمَالِكُ، وَقَدْ ضاق الوقت) بل وما بينهما مَلَا اغْتَبَرَهُ فِي وَجوبِ قَبُولِ الْهَبَةِ وَالْإِعَارَةِ أَيْضًا وَقَدْ يُقَالُ هُوَ مُغْتَبَرٌ فِي ذَلِكَ أَيْضًا فَهُوَ رَاجِعٌ لِلْجَمِيعِ. • فؤد: (وَلَمْ يَخْتِجْ لَهُ الْمَالِكُ) قَالَ فِي شَرْحِ الزُّوْضِ فَإِنْ احتاجَ إِلَيْهِ لِعَطَشٍ وَلَوْ مَالًا أَوْ لغيرِهِ حَالًا أَوْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لَمْ يَجِبْ انْتِهَابُهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَنَقَلَهُ الزَّكَكِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ وَأَقْرَأَهُ اهـ.

وقد جوزَ بذله له فيما يظهر لِغَلَبَةِ المُسَامَحَةِ في ذلك فلم تعظم الميتة فيه وأصل غَلَبَةِ السَّلامَةِ لم يُنْظَرْ والاحتمالُ تَلَفٌ نحو الدَّلْوِ ولا إلى زيادة قيمته على ثَمَنِ يثل الماء فإن لم يقبل أَيْمٌ، ثُمَّ إن تَيْمَمَ والماء موجودٌ بِحَدِّ القُرْبِ مقدورٌ عليه لم يصحَّ تَيْمُمُهُ وأعادَ وإلا بأنْ عُدِمَ أو اِمتَنَعَ ما لَيْكَهُ منه صَحٌّ ولا إعادة (ولو وَهَبَ) أو أَقْرَضَ (لَمَنَّهُ) أو آلهَ الاستِقاءِ (فلا) يلزَمُهُ قَبُولُهُ إجماعاً لِمُعْظَمِ المِئَةِ وفازَ قَرْضُ الماءِ بأنَّ القُدْرَةَ عليه عند المُطالَبَةِ أَغْلَبَتْ منها على الثَمَنِ وَحَيْثُ طُولِبَ ولِلْماءِ قيمةٌ ولو تافِهَةٌ لَزِمَهُ قَبُولُهُ منه.....

الوقتُ لم يَجِبْ انْتِهاؤه مُغْنِي وَاشْتَى . قوله : (وقد ضاق الوقتُ) أي عَن طَلَبِ الماءِ كما في (شرح الزُّواي) أي والمُغْنِي يُغْنِي عَنْهُ قوله إن تَمَيَّنَ طَرِيقاً بَصْرِيٌّ . هـ فَوَدَّ : (فإن لم يَقْبَلْ) أي أو لم يَسْأَلْ . هـ فَوَدَّ : (لَمْ يَصْصَحْ تَيْمُمُهُ) هل المُراد ما دام مقدوراً عليه نظير ما مرَّ أو بالنسبة لِنِلك الصَّلَاةِ التي وَقَعَتْ الهِبةُ مَثَلًا في وَفِيهَا مَحَلٌّ تَأَمَّلِ وَعَلَى كُلِّ فَهْلٍ مَن يَجِبُ عليه السَّوَالُ كَذَلِكَ أو يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا مَحَلٌّ نَظَرِ كَذَلِكَ بَصْرِيٌّ أقول قولَ الشَّارِحِ والماءُ موجودٌ في حَدِّ القُرْبِ مقدورٌ عليه صَرِيحٌ في الشَّقِّ الأوَّلِ مِن التَّرْدِيدِ الأوَّلِ وَبُصْرُحُ بَكْوَنِهِ مِن التَّرْدِيدِينِ مُرادًا قولَ البِرْماوِيِّ فَإِن اِمتَنَعَ مِنَ القَبُولِ والسَّوَالِ لم يَصْصَحْ تَيْمُمُهُ ما دامَ قَائِداً عليه اهـ . هـ فَوَدَّ : (وَالأَبَانُ عَدِمَ الْخُ) عبارةُ المُغْنِي : وَإِن تَعَذَّرَ الوُصُولُ إِلَيْهِ بَتَلَفٍ أو غَيْرِهِ حَالَةً تَيْمُمِهِ فلا تَلَزَمُهُ الإِعادَةُ اهـ . هـ فَوَدَّ : (أو اِمتَنَعَ الْخُ) هَلَا زَادَ أو جَاوَزَ حَدَّ القُرْبِ كما هو قَصْبَةُ صَنِيعِهِ سَمِ عِبَارَةٌ شِ أي أو وَصَلَ بَعْدَ مُفَارَقَةِ ما لَيْكَهُ إلى حَدِّ البُعْدِ عَمِيرَةٌ اهـ وقد يُقَالُ إِنَّهُ دَاخِلٌ في قوله (بِأَن عَدِمَ) أي الماءَ بِحَدِّ القُرْبِ . هـ فَوَدَّ : (مِنَهُ) أي وَمَا ذَكَرَ مِنَ الهِبةِ والقَرْضِ والعَارِيَةِ . هـ فَوَدَّ : (صَحَّ) ولا إِعادَةٍ مُقْتَضَاةً أَنَّ الحُكْمَ كَذَلِكَ في صَوَرَتَيْ العَدَمِ والإِمتِناعِ حَتَّى بالنسبة لِنِلك الصَّلَاةِ التي وَقَعَتْ نَحْوُ الهِبةِ في وَفِيهَا وَمُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجِبُ قَضَاؤُهَا في صَوَرَةِ الإِمتِناعِ فَلْيُراخِغْ وَلْيَحْرُزْ بَصْرِيٌّ أقولُ أشارَ سَمِ إلى الفَرْقِ بَيْنَهُمَا بما نُصِّهَ قوله أو اِمتَنَعَ ما لَيْكَهُ أي بِخِلَافِ اِمتِناعِ المُشْتَرِي في مَسْأَلَةِ البَيْعِ السَّابِقِ فلا يَمْنَعُ وَجوبُ الإِعادَةِ لِأَنَّ الماءَ ثُمَّ عَلَى مَلِكِهِ اهـ . هـ فَوَدَّ : (أو آلهَ الاستِقاءِ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا على ثَمَنِهِ وَبُخْتَلَمَ جَرُهُ عَطْفًا على ضَمِيرِهِ عبارةُ المُغْنِي ولو وَهَبَ ثَمَنَهُ أي الماءِ أو ثَمَنَ آلهِ الإِسْتِقاءِ أو أَقْرَضَ ثَمَنَ ذَلِكَ وَإِن كَانَ مُوسِرًا بِمالٍ غَائِبٍ اهـ . هـ فَوَدَّ : (لَمْ يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ) ولو مِن أَضْلِهِ أو قَرْعِهِ أو كَانَ مُوسِرًا بِمالٍ غَائِبٍ نِهَايةً اهـ سَمِ . هـ فَوَدَّ : (وَحَيْثُ طُولِبَ) أي مُقَرَّضُ الماءِ يَقْبُولُ بِمِثْلِهِ مِنَ المُقَرَّرِضِ . هـ فَوَدَّ : (وَلِلْماءِ قيمةٌ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لم يَكُنْ لِلْماءِ قيمةٌ لا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ فَانْظُرْ لو لم يَكُنْ لِمَا اسْتَقْرَضَهُ

هـ فَوَدَّ : (وَالأَصْلُ السَّلامَةُ) أي بَلَّ وَعَلَبْتُهَا . هـ فَوَدَّ : (أو اِمتَنَعَ مَالِكُهُ) أي بِخِلَافِ اِمتِناعِ المُشْتَرِي في مَسْأَلَةِ البَيْعِ السَّابِقِ فلا يَمْنَعُ وَجوبُ الإِعادَةِ ؛ لِأَنَّ الماءَ ثُمَّ عَلَى مَلِكِهِ . هـ فَوَدَّ : (أو اِمتَنَعَ الْخُ) هَلَا زَادَ أو جَاوَزَ حَدَّ القُرْبِ كما هو قَصْبَةُ صَنِيعِهِ . هـ فَوَدَّ : (أو أَقْرَضَ ثَمَنَهُ) أي ولو مِن أَضْلِهِ أو قَرْعِهِ أو كَانَ مُوسِرًا بِمالٍ غَائِبٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الحَرَجِ إِنْ لم يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَعَدِمَ أَمِنْ مُطالَبَتِهِ قَبْلَ وَصُولِهِ إلى مالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، إِذْ لا يَدْخُلُهُ أَجَلٌ بِخِلَافِ الشَّرَاءِ وَالإِسْتِجارِ شَرَحَ م ر . هـ فَوَدَّ : (وَحَيْثُ طُولِبَ الْخُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لم

(ولو نسيه) أي الماء أو نَمَتَهُ أو آلَةَ الاستيقاء (في رحله أو أضله فيه) بأن فُتِّش عليه فيه (فلم يجدّه بعد) إمعان (الطلب فتيمم) وصلّى، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ مَعَهُ (فَقَضَى) الصلاة (في الأظهر) لينسيه في إهماله حتى نسيه أو أضله إلى نوع تقصير، ومن ثَمَّ لو نسي بِقَرَأٍ بِقَرَبِهِ قَضَى أَيْضًا كَمَا إِذَا لَمْ يَحْثُرْ عَلَيْهَا بِهِ وَهِيَ ظَاهِرَةُ الْآثَارِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُحْمِمْ فِيهِ فَيَقْضِي جِزْمًا وَخَرَجَ بِنَسِيهِ مَا لَوْ أَدْرَجَ ذَلِكَ فِي رَحْلِهِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ فَلَا قَضَاءَ وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وُورِثَ مَاءٌ وَلَمْ يَعْلَمْهُ لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ.....

قيمة عند القرض فهل إذا دَفَعَ مثله الذي لا قيمة له يَلْزَمُهُ القبول أو يُقَالُ مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ لَا يَبْصَحُ إِفْرَاضُهُ وَلَا يَثْبُتُ فِي الذَّمَّةِ سَمَ جِبَارَةُ الْمُغْنَى، فَإِنْ قِيلَ لِمَ وَجِبَ عَلَيْهِ قَرْضُ الْمَاءِ وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ قَبُولُ تَمَنِيهِ وَهُوَ مُوسِرٌ بِهِ بِمَالٍ غَائِبٍ أَجِيبَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُطَالَبُ بِالْمَاءِ عِنْدَ الْوُجْدَانِ وَحِينَئِذٍ يَهْوُ الْخُرُوجُ عَنِ الْعَهْدَةِ، فَإِنْ قِيلَ إِنْ أُرِيدَ وَجْدَانُ الْمَاءِ فَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَتَلَفَ الْمَاءَ فِي مَفَازَةٍ وَلَقِيَهِ بِبَلَدٍ أَنَّ الْوَاجِبَ قِيَمَتُهُ فِي الْمَفَازَةِ وَإِنْ أُرِيدَ قِيَمَتُهُ فَيَقِيَمَتُهُ وَتَمَنِيهِ الَّذِي يُقَرِّضُهُ لِيَأْتِيَ سَوَاءً فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا لَا فَرْقٌ أَجِيبَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أُوجِبْنَا عَلَى الْمُتَلَبِّ ذَلِكَ لِتَعَدِّيهِ. وَأَمَّا الْمُقَرِّضُ فَلَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا بِرِضَا مِنْ مَالِكِهِ فَيَرُدُّ مِثْلَهُ مُطْلَقًا سَوَاءً أَرَدَ فِي الْبَلَدِ أَمْ فِي الْمَفَازَةِ وَفَاءً بِقَاعِدَةِ الْقَرْضِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ رَدُّ الْمِثْلِ أَوْ بِحَذْفٍ. □ فَوُدَّ: (فَيَرُدُّ مِثْلَهُ مُطْلَقًا) إلخ) كالصريح في الشَّقِّ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرْدِيدِ فِي خِلَافِ الْمَفْهُومِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (أي الماء) إلى قوله وَخَتَمَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا إِذَا إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ وَعَلِمَ إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ الثَّانِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، وَمِنْ ثَمَّ إِلَى كَمَا إِذَا. □ فَوُدَّ: (أو آلة الاستيقاء) وَيَتَّبِعِي أَوْ تَمَنَّا أَوْ أَجَرْتَهَا.

□ فَوُدَّ (سُي): (أو أضله) أي الماء أو نَمَتَهُ أو آلَةَ الْإِسْتِيقَاءِ (قول المتن) فَلَمْ يَجِدْهُ إلخ) هَذَا تَفْسِيرُ إِضْلَالِهِ لِأَنَّ النَّسْيَانَ لَا يُقَالُ فِيهِ ذَلِكَ مُغْنَى.

□ فَوُدَّ (سُي): (فتيمم) أي بَعْدَ غَلْبَةِ ظَنِّ فَقْدِهِ مُغْنَى وَنِهَائَةٍ. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ بَانَ إلخ) أي بَانَ تَذَكُّرُهُ فِي النَّسْيَانِ وَوَجَدَهُ فِي الْإِضْلَالِ مُغْنَى. □ فَوُدَّ: (بِقَرَبِهِ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقُرْبِ فِي مَسْأَلَتِي النَّسْيَانِ وَعَدَمِ الْعُنُورِ مَا يُعَدُّ قَرِيبًا مِنْهُ وَيَكْثُرُ تَرُدُّهُ إِلَيْهِ لِتَخَوُّ قَضَاءِ حَاجَةٍ وَيُحْتَمَلُ فِي مَسْأَلَةِ النَّسْيَانِ خَاصَّةً أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ حَدُّ الْقُرْبِ لِأَنَّهُ إِذَا تَيَقَّنَهَا بِهِ وَجِبَ قَضَاؤُهَا كَمَا لَوْ تَيَقَّنَ الْمَاءَ بِرَحْلِهِ فَنَسْيَانُهَا كَنَسْيَانِهِ بِهِ فِي كَوْنِهِ يُعَدُّ مُقَصِّرًا وَإِنْ كَانَ التَّقْصِيرُ فِي الثَّانِي أَظْهَرَ بَصْرِي وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقُرْبِ فِي كُلِّ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ حَدُّ الْغُوثِ. □ فَوُدَّ: (وهي ظاهرة الآثار) أي بِخِلَافِ خَفِيِّهَا فَلَا إِعَادَةَ مُغْنَى وَنِهَائَةٍ. □ فَوُدَّ: (ما لو أدرج ذلك إلخ) أي الماء أو نَمَتَهُ أو آلَةَ الْإِسْتِيقَاءِ بَعْدَ طَلَبِهِ، أَمَّا لَوْ لَمْ يُطْلَبْ مِنْ رَحْلِهِ لَعَلِمَهُ أَنَّ لَا مَاءَ فِيهِ، وَقَدْ أَدْرَجَ فِيهِ فَيَجِبُ الْقَضَاءُ لِتَقْصِيرِهِ نِهَائَةٍ. □ فَوُدَّ: (فلا قضاء) وَلَوْ تَيَمَّمَ لِإِضْلَالِهِ عَنِ الْقَائِلَةِ أَوْ عَنِ الْمَاءِ أَوْ لِعَضْبِ مَائِهِ فَلَا إِعَادَةَ قَطْعًا نِهَائَةٍ وَمُغْنَى. □ فَوُدَّ: (وعلم من ذلك إلخ) أي مِنْ عَدَمِ الْقَضَاءِ فِي الْإِدْرَاجِ وَكَانَ الْأَخْصَرُ الْأَقِيدُ أَنْ يَقُولَ: لَوْ أَدْرَجَ ذَلِكَ فِي رَحْلِهِ أَوْ وَرِثَهُ وَلَمْ يَعْلَمْهُ فَلَا قَضَاءَ. □ فَوُدَّ: (ماء) أي

يَكُنْ لِلْمَاءِ قِيَمَةٌ لَا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ فَانْظُرْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِمَا اسْتَقْرَضَهُ قِيَمَةٌ عِنْدَ الْقَرْضِ فَهَلْ إِذَا دَفَعَ وَمِثْلَهُ الَّذِي لَا قِيَمَةَ لَهُ يَلْزَمُهُ الْقَبُولُ أَوْ يُقَالُ مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ لَا يَبْصَحُ إِفْرَاضُهُ وَلَا يَثْبُتُ فِي الذَّمَّةِ.

(ولو أَضَلَّ رَحْلَهُ) الذي فيه الماء أو الثمن أو آلة الاستقاء (في رحال) لغيره فصلَّى بالتيمم، ثمَّ وجَّده فإن لم يُعْمَرْ في الطَّلَبِ قَضَى قَطْعًا وإنْ أَمْعَنَ فيه (فلا) قضاء؛ لأنَّ من شأنِ مُحْتِمٍ الرُّفْقَةَ أو الغالب فيه أنه أَوْسَعُ من مُحْتِمِهِ فلم يُنْسَبْ هنا لِقَصْرِ الْبُتَّةِ وَخَتَمَ بهاتين مع أنَّهما بآخرِ البابِ المبحوث فيه عن القضاء أَنْسَبَ كما يَظْهَرُ بِبَيِّدِي الرَّأْيِ تَذْيِيلًا لِهَذَا الْمَبْحَثِ لِمُنَاسَبَتِهِمَا له وإفادتهما مسائلَ حَسَنَةً في الطَّلَبِ وهي أَنَّهُ لَا يُفِيدُ مع وجودِ التَّقْصِيرِ وَأَنَّ النِّسْيَانَ ليس عُدْرًا مُقْتَضِيًا لِسُقُوطِهِ وَأَنَّ الإِضْلَالَ يُقْتَضَرُ تَارَةً وَلَا يُقْتَضَرُ أُخْرَى فاندَفَعَ اعْتِرَاضُ الشُّرَاحِ عَلَيْهِ في ذِكْرِ هَاتَيْنِ هنا وَاتَّضَحَ أَنَّهما هنا أَنْسَبَ.

(القائي) من أسباب التيمم الفقد الشرعي لا من حيث نحو المرض كأن وجده بأكثر من ثمن مثله أو وهو مسبِّل للشرب أو، وقد احتاج إليه لمعطش كما قال.....

أَوْ ثَمَنَهُ أَزَالَةَ الْإِسْتِاقَاعِ شِئٍ أَوْ أَجْرَتِهَا.

• قول (سني): (ولو أَضَلَّ رَحْلَهُ إلخ) أي لَظْلَمَهُ وَنَحَوَهَا أَوْ ضَلَّ عَنْ رُفْقَةِ نِهَائِهِ. • فُود: (لأنَّ مِنْ شَأْنِ مُحْتِمٍ الرُّفْقَةُ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّ مُحْتِمَهُ إِنْ اتَّسَعَ كَمَا فِي مُحْتِمٍ بَعْضُ الْأَمْرَاءِ كَانَ كَمُحْتِمٍ الرُّفْقَةَ نِهَائِهِ وَمُغْنِي الْأَمْرَاءِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ وَإِنَّمَا هُوَ لِمُجَرَّدِ التَّصْوِيرِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي.

قول المتن: (في رحال) يَتَّبَعِي أَنْ يَقْبَدَ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ بِأَنْ يَكُونُوا مَنَسُوبِينَ إِلَى مَتَرِلِهِ فَلَوْ كَثُرُوا جَدًّا وَلَمْ يَجِدْهُ فِي الْمَنَسُوبِينَ إِلَيْهِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَقْتَضِي فِي حَذِّ الْغُوثِ مِنْ مَحَلِّهِ تَطْيِيرَ الْخِلَافِ السَّابِقِ مِنَ التَّرُدِّ وَعَدَمِهِ. وَأَمَّا حَذُّ الْقُرْبِ فَلَا نَظَرَ إِلَيْهِ هُنَا فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ لَا يَتَلَمَّ له مَحَلًّا مُمَيَّنًّا حَتَّى يَقْصِدَهُ بِهِ وَتَكْلِيفُهُ التَّرُدُّ فِي جَمِيعِ الْمَسَافَةِ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِالتَّرُدِّ أَضْلًا فِي حَذِّ الْقُرْبِ بَصْرِي. • فُود: (وَخَتَمَ) أَي السَّبَبَ الْأَوَّلَ نِهَائِهِ. • فُود: (بهاتين) أي بِمَسَالَتِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ فِي نِسْيَانِ الْمَاءِ أَوْ إِضْلَالِهِ فِي رَحْلِهِ وَعَدَمُ وَجُوبِهِ فِي إِضْلَالِ رَحْلِهِ فِي رِحَالٍ غَيْرِهِ. • فُود: (لهذا المنبَحْثِ) أي مَبْحَثِ السَّبَبِ الْأَوَّلِ. • فُود: (وَإِفَادَتُهُمَا إلخ) مِنْ عَطْفِ الْعِلَّةِ عَلَى مَقْلُولِهَا أَوْ عَلَى عِلَّةٍ أُخْرَى وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ مَبْنَى مَا يَأْتِي عَنِ الْبَصْرِيِّ وَالثَّانِي مَبْنَى مَا يَأْتِي عَنْ ع. ش. • فُود: (أَنَّهُ) أَي الطَّلَبُ. • فُود: (لَا يَفِيدُ) عِبَارَةُ التَّهْنِائَةِ يُعِيدُ مِنَ الْإِعَادَةِ مُتَّبِعًا وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِقَوْلِهِ الْآتِي وَأَنَّ النِّسْيَانَ لَيْسَ عُدْرًا إلخ.

• فُود: (وَأَنَّ الإِضْلَالَ إلخ) غَايَةُ مَا يُفِيدُهُ كَلَامُهُ إِثْبَاتُ الْمُنَاسَبَةِ لَا الْإِتْسَابِ بِصْرِي وَيَأْتِي عَنْ ع. ش. خِلَافُهُ. • فُود: (اخْتِرَاضُ الشُّرَاحِ) مِنْهُمْ الْمُغْنِي وَالزِّيَادِي. • فُود: (وَإِضْاحُ أَنَّهما هُنَا أَنْسَبَ) وَذَلِكَ لِأَنَّهما لَمَّا كَانَا مُنَاسِبَيْنِ لِهَذَا السَّبَبِ وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ سَيِّمَا وَقَدْ اشْتَمَلَ ذِكْرُهُمَا فِيهِ عَلَى فَوَائِدَ تَتَعَلَّقُ بِهِ كَانَ ذِكْرُهُمَا فِيهِ أَنْسَبَ ع. ش. • فُود: (كَأَنَّ وَجْدَهُ إلخ) مِثَالٌ لِلتَّعْيِي. • فُود: (أَوْ هُوَ مُسَبِّلٌ لِلشُّرْبِ) أَي فِي الطَّرِيقِ قَبِيحٌ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْوُضُوءُ مِنْهُ وَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ لِقَصْرِ الْوَاقِفِ لَهُ عَلَى الشُّرْبِ. وَأَمَّا الصَّهَارِيُّ الْمُسَبِّلَةُ لِلْإِنْتِزَاعِ قَبِيحٌ الْوُضُوءُ وَغَيْرُهُ وَإِنْ شَكَّ اجْتَنَبَ الْوُضُوءَ وَجُوبًا قَالَهُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ غَيْرُهُ يَجُوزُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْخَابِيَةِ وَالصَّهْرِيحِ بِأَنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ فِيهَا أَيِ الْخَابِيَةِ

(أن يحتاج إليه) أي الماء (لمطش) حيوان (محترم) بعمومه ومعناه السابقين بأن يخشى منه مرضاً أو نحوه مما يأتي؛ لأن نحو الزوج لا بدل لها ومن ثم حرم عليه التطهر بماء.....

الاقتصار على الشرب والأوجه تحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف المحال نهاية عبارة المغني أو وجد ماء مسبلاً للشرب حتى قالوا إنه لا يجوز أن يكتحل به بقطرة ولا أن يجعل به في دواة ونحو ذلك اهـ.

□ فؤد (سني): (أن يحتاج) بالبناء للمفعول نهاية ومغني أي لتشمل غير ما إليه ع ش.

□ فؤد (سني): (لمطش حيوان) ولا يتيمم لمطش أو مريض عاصي بسفره حتى يتوب فإن شرب الماء، ثم يتيمم لم يعد نهاية ومغني قال الرشيد قوله م ر بسفره أي أو مرضه اهـ. □ فؤد: (السابقين) أي في شرح أو نفقة حيوان مختزم الأول بقوله آدمي أو غيره ولغيره وإن لم يكن معه والثاني بقوله وهو ما حرم قتله.

□ فؤد: (بأن يخشى) إلى قوله، ومن ثم في المغني وإلى قوله ودعوى في النهاية. □ فؤد: (ومما يأتي) ويه أن لا يشربه إلا بعد إخبار طيب عدل بأن الشرب يتولد منه مخذور يتيمم ع ش أي أو بعد معرفته ذلك ولو بالتجربة. □ فؤد: (لأن نحو الزوج إلخ) أي كمنفعة العضو. □ فؤد: (وإن ثم حرم إلخ) والظاهر أنه لا يخلصه من الحرمة علمه من نفسه أنه لا يعطي أحداً منهم شيئاً أو عزمه على ذلك لأنه بتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به حق الطهارة م ر اه سم. □ فؤد: (التطهر) الأقرب أنه شامل للإستنجاء فيتعين الإستنجاء بالحجر وإزالة النجاسة عن يديه فيصلي بها وتلزمه الإعادة لئلا يستبعد إذا لم يكن إلا مجرد توهم وجود المختزم المذكور.

(تنبيه) حيث ملك الماء فيتعين أن لا يلزمه سقي المطشان معاً كما في سائر صور الاضطراب ولهذا

□ فؤد: (لمطش حيوان مختزم) قال في شرح الغباب وخرج بالمختزم غيره فلا يكون عطشه مجزواً لبذل الماء له وهل يعتبر الإحترام في مال الماء أيضاً أو لا فيكون أحق بمائه وإن كان مهذراً لزمه مع إحصائه أو غيره للنظر فيه مجال ولعل الثاني أقرب؛ لئلا مع ذلك لا نأمره بقتل نفسه وهو لا يجز له قتلها ويفارق ما يأتي في العاصي بسفره بقدره ذاك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبة هذا لا تمنع إهداره نعم إن كان إهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يمتد أن يكون كالعاصي بسفره فلا يكون أحق بمائه إلا إن تاب على أن الزكشي استشكل عدم جل بذل الماء لغير المختزم بأن عدم احتراجه لا يجوز عدم سقيه وإن قيل شرعاً؛ لئلا مأمورون بإحسان القتل بأن نسلك أسهل طرق القتل وليس المطش والجوع من ذلك، وقد يجاب بأن ذلك إنما يجب لو متغناه الماء مع عدم الاحتياج إليه.

وأما مع الاحتياج إليه للطهر فلا مخذور في منعه إلخ ما أطال به في الجواب. □ فؤد: (وإن ثم حرم) الظاهر أنه لا يخلصه من الحرمة علمه من نفسه أنه لا يعطي أحداً منهم شيئاً أو عزمه على ذلك؛ لأنه بتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به حق الطهارة م ر. □ فؤد: (حرم عليه التطهر إلخ) هل يشمل الإستنجاء بالماء فيحرم أيضاً ويتعين الإستنجاء بالحجر أو لا فيه نظر والقياس الشمول وهل

وإن قل ما توقم محترماً محتاجاً إليه في القافلة وإن كبرت وخرجت عن الضبط وكثير  
يجهلون فيتوقمون أن التطهر بالماء حينئذ قربة وهو خطأ قبيح كما نبه عليه المصنف في  
مناسكه ولا يكلف الطهر به، ثم جمعه لشرب غير دابة لاستقذاره عرفاً ويلزمه ذلك إن خشي  
عطشها وكفاها مستعمله ويظهر أنه يلحق بالمستعمل كل متغير بمستقذر عرفاً بخلاف متغير  
بنحو ماء ورد ولا يجوز له شرب نجس ما دام معه طاهر على المعتمد بل يشرب الطاهر  
ويتيمم ودعوى أن الطاهر مستحق للطهارة فصار كأنه معدوم يردها أن التجسس لا يجوز شربه  
إلا للضرورة ولا ضرورة مع وجود الطاهر وليس تعينه للطهارة أولى من تعينه للشرب بل الأمر  
بالعكس؛ لأنه لا بدل له بخلافها فتعين ما ذكر، ولو احتاج لشرب الدابة لزمه سقيها التجسس

عبر في الجواهر بقوله بل لو علم في القافلة من يحتاجه لعطش حالاً أو مآلاً لزمه التيمم وصرف الماء  
إليه عند الحاجة بموض أو غيره اهـ سم. □ فؤد: (وإن قل) أي الماء. □ فؤد: (ما توهّم) أي مدة توهّمه  
عبارة النهاية حيث ظن اهـ. □ فؤد: (محتاجاً إليه) أي ولو مآلاً كما يصرّح به السيأتي سم أي وكما مرّ عن  
الجواهر. □ فؤد: (وهو خطأ قبيح) أي ويكون كبيرة فيما يظهر ع ش. □ فؤد: (فلا يكلف) إلى قوله  
ودعوى في المُنْغِي إلا قوله ويظهر إلى ولا يجوز □ فؤد: (ثم جمعه لشرب غير دابة إلخ) ظاهر إطلاقهم  
وإن لم يكن حاضراً عالمياً بالاستعمال ع ش. □ فؤد: (ويلزمه ذلك) أي الطهر بالماء، ثم جمعه.  
□ فؤد: (وكفاها مستعمله) لعله ليس بقيد، ولذا حذفه النهاية فليراجع. □ فؤد: (أنه يلحق بالمستعمل)  
أي في أنه لا يكلف شربه سم أي والطهر بالطهور ع ش. □ فؤد: (كل متغير إلخ) أي لا يصح الطهر به  
لتغيره بما يضرّ رشدي. □ فؤد: (بخلاف متغير إلخ) أي فإنه يلزمه شربه وتوضاً بالطهور ع ش  
ورشدي. □ فؤد: (ما ذكر) أي يشرب الطاهر ويتيمم. □ فؤد: (ولو احتاج لشرب الدابة لزمه إلخ) كذا  
في المُنْغِي.

يُشْمَلُ أَيْضاً إِزَالَةُ النَجَاسَةِ عَنْ بَدَنِهِ فَيَحْرُمُ أَيْضاً قَبْضُهَا بِهَا وَتَلَزُمُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ الْعَطَشَ مُقَدَّمٌ عَلَى  
النَّجَاسَةِ فِيهِ تَقَرَّرَ أَيْضاً وَلَا يَتَعَدُّ الشُّمُولُ أَيْضاً لِكَيْتَ يُسْتَبْعَدَ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُجَرَّدَ تَوْهّمٍ وَجُودِ الْمُخْتَرَمِ  
الْمَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(تنبية): حيث ملك الماء فيتبني أن لا يلزمه سقي العطشان مجاناً كما في سائر صور الاضطراب ولهذا  
عبر في الجواهر بقوله بل لو علم في القافلة من يحتاجه لعطش حالاً أو مآلاً لزمه التيمم وصرف الماء  
إليه عند الحاجة بموض أو غيره اهـ قال الشارح في شرح الغياب عقب ظاهره أنه يلزمه التزوّد له إن  
انكته لكن قال الأذعري ولا شك أنه يتزوّد ليهيمته لا لكل بهيمة، ثم قال الشارح فيه والذي يتجه أنه  
حيث علم احتياج أحد من القافلة إليه حالاً لزمه التزوّد له إن قدر عليه وإلا فلا اهـ. □ فؤد: (محتاجاً إليه)  
أي، ولو مآلاً كما يصرّح به السيأتي. □ فؤد: (أنه يلحق بالمستعمل) أي في أنه لا يكلف شربه.

ويظهر الحاق غير مميّز بالذاتة في المستقذر الطاهر لا في التّجس ويجوز لمطشان بل يسرّ إن صبر لإثار عطشان آخر لا لمحتاج لطهر إشار محتاج لطهر وإن كان حدثه أغلظ كما اقتضاه إطلاقهم؛ لأنّ الأول حقّ للنفس والثاني حقّ لله تعالى نعم لو انتابوا ماءً للتطهر ولم يحرزوه جاز تقديم الغير؛ لأنّ انتهاء المحتاج إلى ماء مباح من غير إحرازه لا يوجب ملكه له (ولو) لم يحتج إليه لذلك حالاً بل (مآلاً) أي مستقبلاً وإن ظنّ وجوده لما تقرّر أنّ الرّوح لا بدل لها فاحتيط لها برعايات الأمور المستقبلة أيضاً لمع لو احتاج مالك ماءً إليه أي، ولو لمؤونه ولا يقال الحقّ لغيره كما هو ظاهر مآلاً وثمّ من يحتاجه حالاً لزمه بذله له لتحقيق حاجته ومن علم أو ظنّ حاجة غيره له مآلاً لزمه التزوّد له إن قدر وإذا تزوّد للمال فضلت فضلة فإن ساروا على العادة ولم يمت منهم أحد فالقضاء أي لما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عادته الغالبة فيما

• فوّده: (غير مميّز) أي من صبيّ ومجنون ع ش. • فوّده: (في المستقذر) أي حيث لا ضرر سم. • فوّده: (لا لمحتاج إلخ) عطف على لمطشان. • فوّده: (لأنّ الأول) أي الشرب وقوله (والثاني) أي الطهر. • فوّده: (انتابوا) كذا في أضلّه رحمه الله تعالى بصريّ أي والأوّل تناوبوا. • فوّده: (ولو) لم يخفّج إلى قوله أي لما كانت في النهاية إلّا قوله: أي ولو إلى مآلاً وكذا في المصنّف إلّا قوله وإن ظنّ وجوده. • فوّده: (وإن ظنّ إلخ) فيه ردّ على ما قاله أبو محمّد لو غلب على ظنّه لقي الماء عند الإحتياج إليه للمطش لو استعمل ما معه لزمه استعماله اه وما قاله أبو محمّد لا بعد فيه بل قد يقال: إنه حيث غلب على ظنّه وجوده لا يكون محتاجاً إليه في المستقبل ع ش. • فوّده: (وجوده) أي في غده نهاية. • فوّده: (لغيره) أي غير المالك وهو مؤنّث. • فوّده: (مآلاً) ظرّف لا حتاج. • فوّده: (من يحتاجه حالاً) أي ولو لمؤونه. • فوّده: (لزمه بذله إلخ) ويقدم الأدمي على الذاتية فيما يظهر وهل يقدم الأدمي عليها ولو علم هلاكها وانقطاعه أي راجعها عن الرّفقة وتولّد الضرر له أم لا، فيه نظر، والأقرب الأوّل لأنّ خشية الضرر مستقبلة، وقد لا تحصل فقدّمت الحاجة الحالية عليها وظاهر إطلاقي الشارح أنّه يؤيّر المحتاج إليه حالاً وإن أخبره مضموم بأنّه لا يجد الماء في المال وهو ظاهر للعلّة المذكورة ع ش. • فوّده: (حاجة غيره) أي شامل لبيّمة غيره فيتزوّد لكلّ بهيمة له أو لغيره يعلم احتياجها إليه إن قدر سم عن الإيعاب. • فوّده: (إن قدر) أي وإلا فلا سم. • فوّده: (أي لما كانت تكفيه إلخ) هل يغيّر وضوء لكلّ صلاة لا يتعدّ

• فوّده: (في المستقذر) أي حيث لا ضرر. • فوّده: (ومن علم أو ظنّ حاجة غيره مآلاً لزمه التزوّد له إن قدر) نقل في شرح الباب العبارة السابقة عن الجواهر، ثم قال وظاهر أنّه يلزمه التزوّد له إن انكته لكن قال الأذرعى ولا شك أنّ يتزوّد لبيّمته لا لكلّ بهيمة، ثم قال في شرح الباب والذي يتّجه أنّه حيث علم احتياج أحد من القافلة إليه مآلاً لزمه التزوّد له إن قدر عليه وإلا فلا اه، وقد تقدّم أيضاً وبه يعلم أنّه جزم هنا بهذا البحث خلاف ما يوهّمه كلامه أنّه متقول صريحاً. • فوّده: (أي لما كانت تكفيه إلخ) فيه أمور أحدها هل يغيّر وضوء لكلّ صلاة لا يتعدّ نعم، إذ لا يجب الجمع بين صلوات بوضوء وثانيها

يظهر والآ فلا ولا يجوز ادخار ماء ولا استعماله لطبخ يتيسر الاكتفاء بغيره ولا لتحويل كمل  
يسهل اكله يابساً على الأوجه.....

إذ لا يجب الجمع بين صلوات بوضوء، وهل يُغتَبَرُ الذي يجب قضاؤه وهو ما يتخفيه الفضلة من صلوات  
أول المدة وهو الصُبُح أو من آخرها وهو العشاء والحال يختلف فإن الفضلة قد تكفي وضوءاً واحداً فيه  
نظراً ويَحْتَمَلُ اغتبار آخر المدة ولو كان الماء مُشْتَرَكاً بينهم فَيَتَبَيَّنُ أن يقال: إن كانت الفضلة لو قُسمَتْ  
خَصَصْ كُلًّا ما يُمكنُ الغسلُ به ولو ليعضِ عضوٍ فالْحُكْمُ كما تَقَرَّرَ والآ فلا اغتبار به فليَتَأَمَّلْ سم، وقال ع  
ش قوله حَجَّ أَي لَمَّا كَانَتْ تَخْفِي تلك الفضلة إلخ رَدَّه ابنُ عبدِ الحَقِّ فقال: يجب القضاء لجمع  
الصلوات السابقة لا لما تكفي تلك الفضلة كما هو ظاهره اهـ ويوجه بأن كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّوْهَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا  
أَنَّهُا فُعِلَتْ وَمَعَهُمْ ماءٌ غَيْرُ مُحتاجٍ إِلَيْهِ فَوْجُوبُ قِضَائِهِ الْأَوَّلَى أو الأخيرة وهو ما استقرَّ به سم من احتمالين  
أبداًهما في كلام حَجَّ تَحْكُمُ اهـ. هـ قوله: (والآ فلا) أي فَإِنْ مَاتَ مِنْهُمْ مَنْ لَوْ بَقِيَ لَمْ يُفْضَلْ مِنَ الْمَاءِ شَيْءٌ  
أَوْ جَدَّاهِ فِي التَّيَسُّرِ عَلَى خِلَافِ الْمُتَعَدِّ بِحَيْثُ لَوْ مَشَوْا عَلَى الْعَادَةِ لَمْ يُفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا قِضَاءَ مُغْنِي.

هـ قوله: (ولا يجوز ادخار ماء إلخ) قال في (الروض): ولا يُدْخَرُ أَي الْمَاءُ لِيَطْبَخَ وَيَلَّ كَغَلِكِ وَفَتِيَتْ اهـ  
وحاصله الفرق بين الحاجة إليه لما ذَكَرَ حالاً فَتُغْتَبَرُ أَوْ مَالاً فَلَا تُغْتَبَرُ مُطْلَقاً وقال م ر: إنه الْمُغْتَمَدُ اهـ  
سم عبارة النهاية: ولا يَتَيَسَّرُ لاحتياجه لا لغير العطش مَالاً كَبَلْ كَغَلِكِ وَفَتِيَتْ وَطَبَخَ لَحْمٍ بخلاف حاجته  
لِذَلِكَ حَالاً فَلَهُ التَّيَسُّرُ مِنْ أَجْلِهَا اهـ قال ع ش: ظاهره وإن لم يسهل استعماله إلا بالبلِّ وَصَرَّحَ حَجَّ  
بخلافه فَقَيَّدَهُ بما لم يغسر استعماله وأَخَذَ سم عليه بمقتضاه فقال لو غَسَرَ اسْتِعْمَالُهُ بَدُونِ الْبَلِّ كَانَ  
كَالْعَطَشِ اهـ وعبارة الكُرْدِيِّ على شَرْحِ بِأَفْضَلِ قَوْلِهِ وَلَا يَجُوزُ ادْخَارُ الْمَاءِ لِيَطْبَخَ إلخ بخلاف احتياجه  
إِلَيْهِ لِذَلِكَ حَالاً فَيَسْتَنْفِئُهُ وَيَتَيَسَّرُ وظاهر إطلاقه أنه لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَيَسَّرَ الْإِكْفَاءُ عَنْهُ بغيره أَوْ يَسْهُلَ أَكْلُهُ  
يَابِساً أَوْ لَا وعليه جَرَى الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَجَرَى التَّخَفُّفُ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَتَيَسَّرُ الْإِكْفَاءُ عَنْهُ بغيره أَوْ  
يَسْهُلَ أَكْلُهُ يَابِساً فَلَا يَجُوزُ التَّيَسُّرُ أَوْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ فَيَجُوزُ، ولا فَرْقَ عِنْدَهُ بَيْنَ الْحَالِ وَالْمَالِ وَجَرَى  
المُغْنِي عَلَى إِطْلَاقِ جَوَازِ التَّيَسُّرِ لِذَلِكَ وَلَا يَسَعُ النَّاسَ الْيَوْمَ إِلَّا هَذَا اهـ بِحَذَفٍ. هـ قوله: (ولا لنحو بل  
كغلك) قد مرَّ أَنَّ الْإِحْتِيَاجَ لِلْعَطَشِ مَشْرُوطٌ بِأَنْ يَخْشَى مِنْهُ مَرَضاً أَوْ نَحْوَهُ، فَإِنْ فُرِضَ أَنَّ الْإِحْتِيَاجَ لِنَحْوِ  
بَلِّ الْكُفْلِكِ كَذَلِكَ فَهُوَ مِثْلُهُ وَالْآ فَلَا وَلَعَلَّ مَا ذَكَرْتَهُ يُمكنُ أَنْ يُجْمَعَ بِهِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ إِذْ يَتِمُّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ

هَلْ يُغْتَبَرُ الذي يجب قضاؤه وهو ما يتخفيه الفضلة من صلوات أول المدة أو من آخرها والحال يختلف  
فإن الفضلة قد تكفي وضوءاً واحداً وأول المدة صُبُحٌ وآخرها عِشاءٌ فيه نَظَرٌ وَيَحْتَمَلُ اغتبار آخر المدة  
وثالثها لو كان الماء مُشْتَرَكاً بينهم فَيَتَبَيَّنُ أن يقال إن كانت الفضلة لو قُسمَتْ خَصَصْ كُلًّا ما يُمكنُ الغسلُ  
به ولو ليعضِ عضوٍ فالْحُكْمُ كما تَقَرَّرَ والآ فلا اغتبار به فليَتَأَمَّلْ. هـ قوله: (ولا يجوز ادخار ماء إلخ) قال  
في الرُّوضِ وَلَا يُدْخَرُ أَي الْمَاءُ لِيَطْبَخَ وَيَلَّ كَغَلِكِ وَفَتِيَتْ اهـ وحاصله الفرق بين الحاجة إليه لما ذَكَرَ حالاً  
فَتُغْتَبَرُ أَوْ مَالاً فَلَا تُغْتَبَرُ مُطْلَقاً وقال م ر إنه الْمُغْتَمَدُ.



فيهما. (الثالث) من الأسباب الفقد الشرعي من حيث ذلك بأن يكون به الآن أو يظن حدوثه بعد (مرض يخاف منه) ليس بشرط بل؛ لأن الغالب خوف ما يأتي مع وجود المرض دون فقده والمراد أن يخاف (من استعماله) أي الماء مطلقاً أو المعجوز عن تسخينه مرضاً أو زيادته وله وقع لا نحو صداع أو تألم خفيف أو (على منقعة غضي) بضم أوله وكسره.....

كالمطش وإن لم يوجد شرطه، وكذا القول بأنه لا يدخر لما ذكر مطلقاً وإن خشي منه نحو مرض، وعبارة أضل الروضة الحاجة للماء لمطش ونحوه فدخل بل نحو الكعك في قوله ونحوه لكن بالقييد المعتبر في المطش كما هو ظاهره، ثم رأيت في السباطي على المحل ما نصه لا يطبخ وبئ كملك وفتيت به إلا إن خاف من خلافه مخدوراً مما يأتي وعليه يُحمل ما أفتى به المرافي من وجوب التيمم حينئذ بصري. □ فؤد: (فيهما) أي في الطبخ ونحوه البيل. □ فؤد: (من حيث ذلك) أي نحو المرض السابق ذكره في السبب الثاني بصري. □ فؤد: (أو يظن الخ) وفقاً للنهاية والمغني. □ فؤد: (أو يظن حدوثه بعد) تأمل في التام هذا المغطوف بقوله مرض الخ إلا أن يقدّر هذا مؤخراً عن قوله مرض الخ فإن جويل مزفوع يكون ضمير ذلك بقى قوله مرض الخ غير مرتبط سم عبارة البصري قوله أو يظن حدوثه الخ محتاج إلى التأمل ويؤخذ منه أن المخبر لو خشي من التجرد طرؤ مرض كان له اللبس ابتداء وهو متجة منفي وسباني في هابش التخفة في الحج نقل ذلك عن فتاوى السيوطي بصري.

□ فؤد (سني): (يخاف الخ) شمل تغييره بالخوف ما لو كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل التذرة كان قال له العذل قد يخشى منه التلّف ع ش ويخالفه قول الشارح أو يظن حدوثه بعد وكذا يأتي عن النهاية والمغني ما يخالفه. □ فؤد: (ليس بشرط الخ) خبر مبتدأ مخدوف أي فقول المصنف مرض ليس الخ عبارة المغني فإن قيل: قول المصنف مرض ليس وجود المرض شرطاً بل الشرط أن يخاف من استعمال الماء ما ذكر كما تقرّر أجيب بأن الغالب أن الخوف إنما يحصل مع المرض ومع هذا لو قال أن يخاف من استعماله كذا كان أولى اه. □ فؤد: (دون فقده) فلو وجد مع فقده أثر أيضاً سم.

□ فؤد: (مطلقاً) أي بارداً أو مسخناً وعبارة ع ش قدر على تسخينه أو لا يجيرمي. □ فؤد: (أو المعجوز عن تسخينه) أي فإن وجد ما يسخنه به وجب تسخينه وإن خرج الوقت، وكذا يجب تحصيل ما يسخنه به إن علم به في موضع آخر وإن خرج الوقت سم على المنهج وخرج بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره ع ش واعتمده الحنفى اه بجيرمي. □ فؤد: (مرضاً) أي حدوثه. □ فؤد: (وله وقع) الواو لإلحاح والضمير للمخوف منه من المرض وزيادته. □ فؤد: (خفيف) راجع لصداع أيضاً.

قول المتن: (على منقعة غضي) كتمى وصمم وخرس وشلل مغني ونهاية. □ فؤد: (بضم أوله) إلى

□ فؤد: (أو يظن حدوثه بعد) تأمل في التام هذا المغطوف بقوله مرض الخ إلا أن يقدّر هذا مؤخراً عن قوله مرض الخ فإن جويل مزفوع يكون ضمير ذلك بقى قوله مرض الخ غير مرتبط. □ فؤد: (دون فقده) فلو وجد مع فقده أثر أيضاً.

أَنْ تَذْهَبَ كَتَقْصِ ضَوْءٍ أَوْ سَمِعَ فَالْخَوْفُ عَلَى ذَهَابِ أَصْلِ الْمَضِيِّ أَوْ الرُّوحِ أَوَّلَى نَعَمْ مَتَى غَضِيَ بِنَحْوِ الْمَرَضِ تَوَقَّفَتْ صِحَّتُهُ تَبَيُّعُهُ عَلَى التَّوْبَةِ لِقَدَّهِ (وَكَذَا بَطْءُ الْبَرِّ) بِضَمِّ الْبَاءِ وَقَبْجُهَا فِيهِمَا أَيْ طَوَّلَ مُدَّتَهُ وَإِنْ لَمْ يَزِدْ الْآلَمُ، وَكَذَا زِيَادَتُهُ وَإِنْ لَمْ تَطُلِ الْمُدَّةُ (أَوْ الشَّيْنُ الْفَاجِشُ) مِنْ نَحْوِ اسْتِحْشَافٍ أَوْ نُحُولٍ أَوْ ثَغْرَةٍ تَبْقَى أَوْ لَحْمَةٍ تَزِيدُ وَأَصْلُهُ الْاَثَرُ الْمُسْتَكْرَهُ (فِي غَضِي ظَاهِرٍ) وَهُوَ مَا يَبْدُو فِي الْمِهْنَةِ غَالِبًا كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَقِيلَ مَا لَا يُعَدُّ كَشْفُهُ هَتَكًا لِلْمُرُوءَةِ وَيَرْجَى

قَوْلُهُ وَظَاهِرٌ فِي الْمَغْنِيِّ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِضَمِّ الْبَاءِ إِلَى أَيْ طَوَّلَ. هـ قَوْلُهُ: (أَنْ تَذْهَبَ) أَيْ كَلَّا أَوْ بَعْضًا عَمِيرَةً وَنَهَايَةً وَمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (كَتَقْصِ وَضَوْءٍ الْخُ) أَيْ تَقْصًا يَظْهَرُ بِهِ خَلَلٌ عَادَةً شَوْ فِيهِ وَفَقَّةٌ فَلْيُرَاجِعْ. هـ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ الْمَرَضِ) أَيْ كَالسَّفَرِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (أَيْ طَوَّلَ مُدَّتَهُ) أَيْ مُدَّةٌ يَحْصُلُ فِيهَا نَوْعٌ مُشَقُّوَ وَإِنْ لَمْ يَسْتَفْرِقْ وَقْتُ صَلَاةٍ اخْتِذَا مِنْ إِطْلَاقِهِمْ وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَعَيِّنُ عَ شَيْءٍ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ أَقَلَّهُ قَدْرُ وَقْتِ صَلَاةٍ. هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا زِيَادَتُهُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ وَكَذَا زِيَادَةُ الْعِلَّةِ وَهُوَ إِفْرَاطُ الْآلَمِ وَكَثْرَةُ الْمِقْدَارِ أَيْ بِي بَانَ انْتَشَرَ الْآلَمُ مِنْ مَوْضِعِهِ لِمَوْضِعٍ آخَرَ شَوْ وَبِعَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ وَكَذَا زِيَادَتُهُ كَذَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ، ثُمَّ قَالَا وَلَا يُبَيِّحُهُ التَّأَلُّمُ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِحَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَا يَخَافُ مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ مَعَهُ مَحْذُورًا فِي الْعَاقِبَةِ أَهْ فَالتَّأَلُّمُ بِالْإِسْتِعْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْشَأَ آلَمٌ مِنْهُ لَا عِبْرَةَ بِهِ بِخِلَافِ التَّأَلُّمِ النَّاشِئِ مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ فَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يُقَالُ التَّأَلُّمُ النَّاشِئُ زِيَادَتُهُ فَرَعُ زِيَادَةِ الْمَرَضِ فَقَوْلُهُ وَكَذَا زِيَادَتُهُ مُسْتَدْرَكٌ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوْ زِيَادَتُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ. هـ قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ اسْتِحْشَافٍ الْخُ) أَيْ كَتَغْيِيرِ لَوْنٍ مِنْ بَيَاضٍ إِلَى سَوَادٍ مَثَلًا وَالْإِسْتِحْشَافُ: الرِّقَّةُ مَعَ عَدَمِ الرُّطُوبَةِ، وَالتَّحُولُ: الرِّقَّةُ مَعَ الرُّطُوبَةِ، وَالثَّغْرَةُ الْمُفْرَةُ كُرْدِيٌّ وَبُجَيْرِمِيٌّ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ ثَغْرَةٍ تَبْقَى أَوْ لَحْمَةٍ تَزِيدُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ صَغُرَ كُلٌّ مِنَ اللَّحْمَةِ وَالثَّغْرَةِ وَلَا مَانِعَ مِنْ تَسْمِيَةِ شَيْئًا لِأَنَّهُ مُجَرَّدٌ وَجُودِهِمَا فِي الْعَضْوِ يَوْرُثُ شَيْئًا وَلَعَلَّ هَذَا الظَّاهِرَ غَيْرُ مُرَادٍ لِأَنَّهُ مَا ذَكَرَهُ بَيَانٌ لِلشَّيْنِ وَهُوَ بِمُجَرَّدِهِ لَا يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ، بَلْ إِنْ كَانَ فَاجِشًا تَيَمَّمَ أَوْ يَسِيرًا فَلَاحَ شَوْ أَقُولُ بَلْ ظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ كَغَيْرِهِ أَنْ مَا ذَكَرَ بَيَانٌ لِلشَّيْنِ الْفَاجِشِ لَا لِأَصْلِ الشَّيْنِ. هـ قَوْلُهُ: (فِي الْمِهْنَةِ) فِي الْقَامُوسِ الْمِهْنَةُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَالتَّخْرِيكِ وَكَكَلِمَةِ الْجِدْقِ بِالْخِذْمَةِ وَالْعَمَلِ أَهْ وَبِعَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ الْمِهْنَةُ بِفَتْحِ الْمِيمِ مَعَ كَسْرِ ثَانِيهِ وَحُكِّي كَسْرُهَا مَعَ سُكُونِ الْهَاءِ الْخِذْمَةُ أَهْ. هـ قَوْلُهُ: (لِلْمُرُوءَةِ) قَالَ التَّلْمِيسَانِيُّ الْمُرُوءَةُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا بِالْهَمْزِ وَتَرْكُهُ مَعَ إِدْبَالِهَا وَأَوَّاءَ مَلَكَةِ نَفْسَانِيَّةٍ تَقْتَضِي تَخَلُّقَ الْإِنْسَانِ بِأَخْلَاقِ أَمْثَالِهِ أَهْ وَقَالَ الشَّهَابُ فِي (شَرْحِ الشَّفَاءِ) الْمُرُوءَةُ فَعُولَةٌ بِالضَّمِّ مَهْمُوزٌ، وَقَدْ بُدِّلَ هَمْزُهُ وَأَوَّاءَ وَتُدْعَمُ وَتُسَهَّلُ بِمَعْنَى الْإِنْسَانِيَّةِ لِأَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمَرَأَةِ وَهِيَ تَعَاطِي مَا يُسْتَحْسَنُ وَتَجَنُّبُ مَا يُسْتَزْدَلُ كَالْجَرَفِ الدَّنِيَّةِ

هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا زِيَادَتُهُ) كَذَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ، ثُمَّ قَالَا: وَلَا يُبَيِّحُهُ التَّأَلُّمُ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِحَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَا يَخَافُ مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ مَعَهُ مَحْذُورًا فِي الْعَاقِبَةِ أَهْ فَالتَّأَلُّمُ بِالْإِسْتِعْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْشَأَ آلَمٌ مِنْهُ لَا عِبْرَةَ بِهِ بِخِلَافِ التَّأَلُّمِ النَّاشِئِ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ فَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يُقَالُ التَّأَلُّمُ النَّاشِئُ زِيَادَتُهُ فَرَعُ زِيَادَةِ الْمَرَضِ فَقَوْلُهُ، وَكَذَا زِيَادَتُهُ مُسْتَدْرَكٌ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوْ زِيَادَتُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قَوْلُهُ: (وَأَصْلُهُ الْاَثَرُ) عِبَارَةٌ شَرْحِ الرُّوْضِ وَالشَّيْنِ الْاَثَرُ الْمُسْتَكْرَهُ.

لِلأَوَّلِ إِنْ أُريدَ النَّظَرُ لِغَالِبِ دَوْرِي المُرَوَّاتِ وظَاهِرُ تَقْيِيدِ نَحْوِ العُضْوِ هُنَا بِالمُحْتَرَمِ لِيُخْرِجَ نَحْوُ  
يَدٍ نَحْتَمِ قَطْعُهَا لِسُرْعَةٍ أَوْ مُحَازِيَةٍ بِخِلَافِ وَاجِبَةِ القَطْعِ لِقَوْدٍ لِاحْتِمَالِ العَفْوِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِقَوْلِهِ  
تَعَالَى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا﴾ (إِنشَاء: ١٣) الْآيَةُ وَصَحَّ أَنَّهُ ~~يُخْرِجُ~~ قَالَ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ شَخْصًا احْتَلَمَ وَبِهِ  
جُرْحٌ بِرَأْسِهِ فَأَمَرَ بِالْفُسْلِ فَمَاتَ قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَوْلَمْ يَكُنْ شِفَاءُ الْعَمِيِّ السُّؤَالُ، وَالْحَقُّ مَا ذَكَرَ  
بِالْمَرَضِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَخَرَجَ بِالفَاجِشِ نَحْوُ قَلِيلِ سَوَادٍ وَأَثَرُ جُدْرِيٍّ وَبِالظَّاهِرِ البَاطِنِ، وَلَوْ فِي  
أُمَةٍ حَسَنَاءَ تَنَفَّضَ بِهِ قِيَمَتُهَا وَاسْتَشْكَلَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَكْلُفُوهُ فَلَمَّا زَالَتْ عَلَى ثَمَنِ  
الْمِثْلِ وَأُجِيبَ عَنْهُ بِمَا يَقْتَضِي عَدَمَ تَحَقُّقِ ذَلِكَ.....

وَالْمَلَأْسِ الخَسِيسَةِ وَالْجُلُوسِ فِي الْأَسْوَاقِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَالظَّاهِرُ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ تَقْيِيدَ الْخ. □  
فَوَدَّ: (لِيُخْرِجَ نَحْوَ يَدٍ الْخ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَالِكَ لَيْسَ مُحْتَرَمًا فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَقَدْ مَرَّ عَنْ سَمِ أَنْ  
الْأَقْرَبَ خِلَافَهُ ع. ش. وَاسْتَقْرَبَ سَمِ هُنَا الْأَوَّلَ عِبَارَتُهُ وَهَلْ تَقْيِدُ النَّفْسِ أَيْضًا بِالمُحْتَرَمَةِ أَوْ يُفَرَّقُ بَإَنَّ  
الْإِنْسَانَ لَا يَسُوعُ لَهُ قَتْلُ نَفْسِهِ فَلَا يَتَسَبَّبُ فِيهِ، وَقَدْ يَسُوعُ لَهُ قَطْعُ عُضْوِهِ لِأَكْلَةٍ بِهِ تَأْتِي عَلَى نَفْسِهِ إِنْ لَمْ  
يَقْطَعْهُ فَلَهُ التَّسَبُّبُ فِيهِ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَتَعَدُّ عَدَمُ الْفَرْقِ أَهْ قَوْلُهُ بِخِلَافِ وَاجِبَةِ القَطْعِ لِقَوْدٍ أَيْ وَإِنْ كَانَ  
الْمُسْتَحَقُّ مَجْنُونًا إِذْ قَدْ يَخْتَنُجُ فَيَجُوزُ لَوْلَايِهِ غَيْرِ الوَصِيِّ الْعَفْوُ عَلَى الْأَرْضِ سَمِ. □ فَوَدَّ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى)  
إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ انْتَبَهَى فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ بِالتَّجْرِبَةِ. □ فَوَدَّ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَعْلِيلٌ لِمَا قَبْلَ  
قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا الْخُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ حَيْثُ قَدْ مَاءُ وَذَكَرَهُ هُنَا. □ فَوَدَّ: (فَأَمَرَ بِالْفُسْلِ)  
أَيْ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ لَفَنَّهُ أَنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَكْفِي وَأَنَّ الْفُسْلَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (فَمَاتَ) أَيْ  
بِالْإِغْتِسَالِ نِهَايَةً. □ فَوَدَّ: (قَتَلُوهُ الْخ) مَقُولُ الْقَوْلِ قَالَ ع. ش. وَلَا يَشْكُلُ هَذَا الدُّعَاءُ وَأَمْنَالُهُ فَإِنَّهُ لَا يَقْصِدُ  
بِهَا حَقِيقَتَهَا بَلْ يَقْصِدُ بِهَا التَّنْفِيرَ أَه. □ فَوَدَّ: (أَوْلَمْ يَكُنْ شِفَاءُ الْعَمِيِّ السُّؤَالِ) أَيْ أَوْلَمْ يَكُنْ اهْتِدَاءُ الْجَاهِلِ  
أَيْ سَبَبُهُ السُّؤَالُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَأَلْحَقَ مَا ذَكَرَ بِالْمَرَضِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِإِطْلَاقِ الْمَرَضِ فِي الْآيَةِ  
وَلِأَنَّ مَشَقَّةَ الزِّيَادَةِ وَالْبُطْءَ فَوْقَ مَشَقَّةِ طَلَبِ الْمَاءِ مِنْ فَرْسَخٍ وَضَرَرُ الشَّيْنِ الْمَذْكُورِ فَوْقَ ضَرَرِ الزِّيَادَةِ  
الْيَسِيرَةِ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِ الْمَاءِ أَه. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَرَدَ فِي الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَأَثَرُ جُدْرِيٍّ) بِضَمِّ  
الْجِيمِ وَفَتْحِ الدَّالِ وَيَفْتَحُهُمَا لُغَتَانِ مُخْتَارَتَانِ ع. ش. □  
فَوَدَّ: (وَاسْتَشْكَلَهُ) أَيْ قَوْلَهُمْ وَلَوْ فِي أُمَةٍ حَسَنَاءَ الْخ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَكْلُفُوهُ) أَيْ الْمُخْتَنَاجَ لَطَهْرِ.  
فَوَدَّ: (عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ) أَيْ لِلْمَاءِ. □ فَوَدَّ: (هَذَا تَحَقُّقُ ذَلِكَ) يَتَنَبَّأَنَّ أَنَّ التَّقْصَانَ غَيْرُ مُحَقَّقٍ فِي الرَّقِيقِ

□ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ وَاجِبَةِ القَطْعِ لِقَوْدٍ) أَيْ وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَحَقُّ مَجْنُونًا، إِذْ قَدْ يَخْتَنُجُ فَيَجُوزُ لَوْلَايِهِ غَيْرِ  
الْوَصِيِّ الْعَفْوُ عَلَى الْأَرْضِ وَهَلْ تَقْيِدُ النَّفْسِ أَيْضًا بِالمُحْتَرَمَةِ أَوْ يُفَرَّقُ بَإَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَسُوعُ لَهُ قَتْلُ نَفْسِهِ  
فَلَا يَتَسَبَّبُ فِيهِ، وَقَدْ يَسُوعُ لَهُ قَطْعُ عُضْوِهِ لِأَكْلَةٍ بِهِ تَأْتِي عَلَى نَفْسِهِ إِنْ لَمْ يَقْطَعْهُ فَلَهُ التَّسَبُّبُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا  
يَتَعَدُّ عَدَمُ الْفَرْقِ. □ فَوَدَّ: (بِمَا يَقْتَضِي عَدَمَ تَحَقُّقِ ذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ زِيَادَةُ الْفُلْسِ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ غَيْرُ مُحَقَّقٍ  
أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ بِالتَّقْوِيمِ وَهُوَ تَخْمِينٌ لَيْسَ بِثَبَتٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَأَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ نَقْضُهُ جَازَ التَّيَمُّمُ وَرُودُ بَآئِهِ يُلْزَمُ ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ أَيْضًا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ الِاسْتِشْكَالَ فِيهِ أَيْضًا وَبِمَا يَقْتَضِي اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ وَإِنْ تَحَقَّقَ نَقْضُ ذَلِكَ كَمَا يُقْتَلُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ وَرُودُ بَآئِهِ تَرْكُ قِتْلِهِ يُؤَدِّي إِلَى تَفْوِيتِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بِالْكَلِّیَّةِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا؛ لِأَنَّ لِلْمَاءِ بَدَلًا وَتُمْكِينَ تَوْجِيهِ مَا أُطْلِقُوهُ بِأَنَّ الْغَالِبَ عَدَمُ تَأْثِيرِ الْقَلِيلِ فِي الظَّاهِرِ وَالْكَثِيرِ فِي الْبَاطِنِ بِخِلَافِ الْكَثِيرِ فِي الظَّاهِرِ فَأَنَاطُوا الْأَمْرَ بِالْغَالِبِ فِيهِمَا وَلَمْ يَقُولُوا عَلَى خِلَافِهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَذْلِيلِ زَائِدًا عَلَى الثَّمَنِ بِأَنَّ هَذَا يُعَدُّ غَبْنًا فِي الْمُعَامَلَةِ وَهِيَ لِكُونِهَا الْعَقْلُ أَيْ مُرْتَبِطَةٌ بِكَمَالِهِ لَا يَسْمَحُ أَهْلُهَا بِالْغَبَنِ فِيهَا كَمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُصَمَرٍ <sup>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ</sup> أَنَّهُ كَانَ يَشِيعُ فِيهَا بِالتَّائِبَةِ وَيَتَصَدَّقُ بِالْكَثِيرِ فَقِيلَ لَهُ فَقَالَ ذَاكَ عَقْلِي وَهَذَا جُودِي، ثُمَّ إِنْ عَرَفَ ذَلِكَ،.....

وَالْخُسْرَانُ مُحَقَّقٌ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ قَالَ سَم: قَدْ يُقَالُ زِيَادَةُ الْفُلْسِ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ غَيْرُ مُحَقَّقٍ أَيْضًا لِأَنَّهُ بِالتَّقْوِيمِ وَهُوَ تَحْمِينُ لَيْسَ يَتَقَيَّنُ قَلْبًا تَأْمُلُ اهـ. ة فُود: (وَأَنَّهُ الْخُ) أَيِ وَيَقْتَضِي أَنَّهُ الْخُ. ة فُود: (نَقْضُهُ) أَيِ الرِّقِيقِ. ة فُود: (وَرُودُ) أَيِ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُجِيبِ مِنْ جَوَازِ التَّيَمُّمِ عِنْدَ تَحَقُّقِ التَّقْصِيرِ ع. ش. ة فُود: (بَآئِهِ يُلْزَمُ ذَلِكَ) أَيِ إِنْ قِيَاسَ هَذَا الْجَوَابِ وَجُوبَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِي الْعُضْوِ الظَّاهِرِ وَعَدَمُ جَوَازِ التَّيَمُّمِ إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقِ التَّقْصِيرُ بِذَلِكَ. ة فُود: (فِي الظَّاهِرِ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِلشَّيْنِ الْبَاسِرِ رَشِيدِي. ة فُود: (وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ) أَيِ بِوُجُوبِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِي الْعُضْوِ الظَّاهِرِ عِنْدَ عَدَمِ تَحَقُّقِ التَّقْصِيرِ. ة فُود: (وَلَيْسَ الْخُ) أَيِ الرَّدُّ يَتَأْتِي بِمِثْلِهِ فِي الظَّاهِرِ ع. ش. ة فُود: (لِإِنَّ الِاسْتِشْكَالَ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ يُعْلَمُ بِتَقْلٍ كَلَامُ الرَّادِّ وَهُوَ ابْنُ شُهْبَةَ وَبِعَارِثَهُ وَأَجِيبَ بِأَنَّ حُصُولَ الشَّيْنِ بِالِاسْتِعْمَالِ غَيْرُ مُحَقَّقٍ وَإِذَا كَانَ غَيْرُ مُحَقَّقٍ لَمْ يَنْقُطْ بِهِ الرُّجُوبُ، وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ الْأَصْحَابُ كُلُّهُمْ أَنَّهُ يَجِبُ اسْتِعْمَالُ الْمِشْشِ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَإِنْ كَانَ يَخْشَى مِنْهُ الْبَرَصَ لِأَنَّ حُصُولَهُ مَظْنُونٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ التَّحَقُّقِ جَارٍ فِي الشَّيْنِ الظَّاهِرِ أَيْضًا، وَقَدْ جَوَّزُوا لَهُ تَرْكَ الْفُسْلِ وَالْعُدُولَ إِلَى التَّيَمُّمِ عِنْدَ خَوْفِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ انْتَهَتْ فَتَأْمُلُ بِصُرِّي. ة فُود: (وَبِمَا يَقْتَضِي الْخُ) يَتَأْمُلُ سَم. ة فُود: (اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ) أَيِ فِي الْبَاطِنِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَفَرَّقَ أَيْضًا بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَمْرَانِ هُنَا بِالِاسْتِعْمَالِ وَإِنْ تَحَقَّقَ نَقْضُ لَتَعْلُي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بِالطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ فَلَمْ نَعْتَبِرْ حَقَّ السَّيِّدِ بِدَلِيلٍ مَا لَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَإِنَّا نَقْتُلُهُ بِهِ وَإِنْ فَاتَ حَقَّهُ بِالْكَلِّیَّةِ بِخِلَافِ بَدَلِ الزِّيَادَةِ اهـ. ة فُود: (كَمَا يُقْتَلُ) أَيِ الرِّقِيقِ. ة فُود: (تَوْجِيهِ مَا أُطْلِقُوهُ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِحُوفِ الشَّيْنِ الْبَاسِرِ فِي الظَّاهِرِ وَالْمَاجِئِ فِي الْبَاطِنِ. ة فُود: (بِأَنَّ الْغَالِبَ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ سَم. ة فُود: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيِ بَيْنَ الْخَوْفِ عَلَى الْكَثِيرِ فِي الْبَاطِنِ. ة فُود: (يَشِيعُ فِيهَا) أَيِ فِي الْمُعَامَلَةِ ع. ش. ة فُود: (ثُمَّ إِنْ عَرَفَ ذَلِكَ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ وَعَلَى الْأَوَّلِ أَيِ الْأَظْهَرِ إِنَّمَا يَتَيَمَّمُ إِنْ أَخْبِرَهُ بِكَوْنِهِ يَحْصُلُ مِنْهُ

ة فُود: (وَرُودُ بَآئِهِ يُلْزَمُ الْخُ) لَا يَخْجَى أَنْ قِيَاسَ هَذَا الْجَوَابِ فِي الظَّاهِرِ هُوَ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقِ التَّقْصِيرُ وَالتَّيَمُّمُ إِنْ تَحَقَّقَ فَلْيَتَأْمَلْ. ة فُود: (وَبِمَا يَقْتَضِي) يَتَأْمَلْ. ة فُود: (بِأَنَّ الْغَالِبَ) فِيهِ نَظَرٌ.

ولو بالتجربة اعتَمَد معرفته وإلا فإخبار عارفٍ عدلٍ روايةً فإن انتفيا وتوهم شيئا مما مرَّ تيمم على الأوجه ولزمته الإعادة لكن لا بفعلها.....

ذَلِكَ وَيَكُونُهُ مَخَوْفًا طَيِّبٌ مَقْبُولُ الرَّوَايَةِ وَلَوْ عَبْدًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ عَرَفَ هُوَ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ وَالْأَفْلَا يَتَيَمَّمُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّحْقِيقِ وَنَقَلَهُ فِي (الرَّوْضَةِ) عَنِ السَّنَجِيِّ وَأَقْرَهُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ جَزَمَ الْبَعْرِيُّ بِأَنَّهُ يَتَيَمَّمُ، وَقَالَ الْإِسْتَوِيُّ: إِنَّهُ يَذُلُّ لَهُ مَا فِي (المَجْمُوعِ) فِي الْأَطْعِمَةِ عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمُضْطَرَّ إِذَا خَافَ مِنَ الطَّعَامِ الْمُخَضَّرِ إِلَيْهِ أَنَّهُ مَسْمُومٌ جَازَ لَهُ تَرْكُهُ وَالْإِتِّقَالُ إِلَى الْمَيْتَةِ أَهْ فَقَدْ فَرَّقَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا بَأَنَّهُ يَتَيَمَّمُ هُنَا اشْتَقَلَّتْ بِالطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ فَلَا تَبَرُّأَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِذَلِيلٍ وَلَا كَذَلِكَ أَكُلَ الْمَيْتَةِ، وَفِي كَلَامِ ابْنِ الْعِمَادِ مَا يَذُلُّ عَلَيْهِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَا كَذَلِكَ أَكُلَ الْمَيْتَةِ لَكَ أَنَّ تَعَارُضَهُ بِأَنَّهُ، ثُمَّ أَيْضًا اشْتَقَلَّتْ ذِمَّتُهُ بِطَلَبِ رِقَايَةِ وَجْهِهِ بِأَكْلِ الطَّاهِرِ وَضَرَرُهُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ فَلَا يَغْدِلُ عَنْهُ إِلَّا بِذَلِيلٍ أَهْ وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ عَنْ الشُّهَابِ الرِّزْقِيِّ مَا يَذْفَعُهُ. ■ فَوُدَّ: (وَلَوْ بِالتَّجْرِبَةِ) خِلَافًا لِظَاهِرِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مِنْ عَدَمِ كِفَايَةِ مَعْرِفَتِهِ بِالتَّجْرِبَةِ وَاشْتِرَاطِ كَوْنِهِ عَارِفًا بِالطَّبِّ وَاعْتَمَدَهُ ع ش وَالرَّشِيدِيُّ وَشَيْخُنَا وَكَذَا سَمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ.

■ فَوُدَّ: (اعْتَمَدَ مَعْرِفَتَهُ) وَلَوْ فَاسِقًا وَالْمُرَادُ الْمَعْرِفَةُ بِسَبَبِ الطَّبِّ خِلَافًا لِجَعْلِهِ ع ش أَقُولُ: وَقَوْلُهُ الْآتِي أَنِّي وَيَتَيَمَّمُ خِلَافَهُ الْخُفْيُ يُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ حَجَّجٌ مِنْ كِفَايَةِ الْمَعْرِفَةِ بِالتَّجْرِبَةِ. ■ فَوُدَّ: (فَلِإِخْبَارِ عَارِفٍ هَذَا رِوَايَةً) وَلَوْ اِمْتَنَعَ مِنَ الْإِخْبَارِ إِلَّا بِأَجْرَةٍ وَجَبَ دَفْعُهَا لَهُ إِنْ كَانَ فِي الْإِخْبَارِ كُلْفَةٌ كَانَ احْتِاجٌ فِي إِخْبَارِهِ إِلَى سَعْيٍ حَتَّى يَصِلَ لِلْمَرِيضِ أَوْ لِمَنْ يَشَاءُ كُتِبَ لِتَجْبِرَهُ بِمَا يَلِيقُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ كُلْفَةٌ كَانَ حَصَلَ مِنْهُ الْجَوَابُ بِكَلِمَةٍ لَا تَتَّبَعُ لَمْ تَجِبْ لِعَدَمِ اسْتِحْقَاقِ الْأَجْرَةِ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ دَفْعَ إِلَيْهِ شَيْئًا بِلَا عَقْدٍ تَبَرُّعًا جَازٌ، ثُمَّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ فَاسِقٌ أَوْ كَاذِبٌ لَا يَأْخُذُ بِخَبَرِهِ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ، صَدَقَهُ وَيَتَيَمَّمُ خِلَافَهُ فَمَتَى غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صَدَقَهُ عَمِلَ بِهِ فَلَوْ تَعَارَضَ إِخْبَارُ عَدُولٍ، فَيَتَيَمَّمُ تَقْدِيمَ الْأَوْتَقِيِّ فَلَا يَخْتَرُ عَدَدًا فَلَوْ اسْتَوَوْا وَثُوقًا وَعَدَدًا تَسَاقَطُوا وَكَانَ كَانَ لَمْ يَوْجِدْ مُخْبِرَ قِيَاتِي فِيهِ كَلَامُ السَّنَجِيِّ وَغَيْرِهِ، وَلَوْ قِيلَ بِتَقْدِيمِ خَبَرٍ مِنْ أَخْبَرٍ بِالضَّرَرِ وَلَمْ يَكُنْ بَعِيدًا لِأَنَّ مَعَهُ زِيَادَةً عِلْمٍ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَرَضُ مُضْطُوبًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى مُرَاجَعَةِ الطَّبِّيبِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ فَذَلِكَ وَالْأَجِبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَمِنْ التَّعَارُضِ أَيْضًا مَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُ الطَّبِّ مِنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ طَبِّيبٌ آخَرَ بِخِلَافِ مَا يَعْرِفُهُ قِيَاتِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ ع ش وَقَوْلُهُ، ثُمَّ ظَاهِرُهُ إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ التَّعَارُضِ فِي الْبُخْبَرِيِّ عَنِ سَمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَانَ كَانَ لَمْ يَوْجِدْ إِلَى، ثُمَّ إِنْ كَانَ وَقَوْلُهُ وَمِنْ التَّعَارُضِ الْخُفْيُ فِي إِطْلَاقِهِ الشَّامِلِ لِمَا إِذَا لَمْ يَزَلْ يَخْبِرُ الطَّبِّيبُ الْآخَرَ ظَنُّ نَفْسِهِ نَظَرُ ظَاهِرٍ. ■ فَوُدَّ: (وَلَنْ اِنتَفِيَا) أَيِ مَعْرِفَةِ نَفْسِهِ وَإِخْبَارِ عَدْلٍ بَأَنَّهُ فَقَدْ فِي مَحَلٍّ يَجِبُ طَلَبُ الْمَاءِ مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ ع ش. ■ فَوُدَّ: (تَيَمَّمُ الْخُفْيُ) كَذَا فِي سَائِرِ كُتُبِهِ وَكَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي (الْأَسْتَى) وَ(الْفَرَرِ) يَمِيلُ إِلَيْهِ وَنَقَلَهُ عَنِ الْإِسْتَوِيِّ وَالرَّزْكَانِيِّ وَاعْتَمَدَ الْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الرِّزْقِيُّ عَدَمَ صِحَّةِ التَّيَمُّمِ فِي ذَلِكَ كُرْدِي. ■ فَوُدَّ: (حَلَى الْأَوْجِهَةِ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَنَا.

■ فَوُدَّ: (وَلَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ) أَيِ وَإِنْ وَجَدَ الطَّبِّيبُ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَخْبَرَهُ بِجَوَازِهِ قَبْلَهَا سَمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ أَهْ

■ فَوُدَّ: (تَيَمَّمُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَآيِدُهُ الْإِسْتَوِيُّ بِمَسْأَلَةِ السَّمِ الْمَذْكُورَةِ.

إلا بعد البرء أو وجود من يُخبره بمبِيع التيمم ونارَعَ ابنُ العِمَادِ في جوازِ التيمم بما فيه نظرٌ والفرقُ بين هذا ونظيرِهم إلى توهمِ سَمِ طَعَامٍ أَحْضَرَ إليه حتى يَعْدِلُ عنه لِلْمَيْتَةِ بِأَنَّ الصَّلَاةَ هُنَا لَزِمَتْ ذِمَّتُهُ يَتَّقِينَ فَلَا يَمُرُّ مِنْهَا إِلَّا بِتَقْيِينٍ يُرَدُّ بِأَنَّا لَا نَقُولُ بِعَدَمِهَا حَتَّى يَرُدَّ ذَلِكَ بَلْ يَفْعَلُهَا، ثُمَّ بِإِعَادَتِهَا وَهَذَا غَايَةُ الْإِحْتِيَاظِ لَهَا مَعَ الْخُرُوجِ عَمَّا قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِتَلَفِّفِ نَحْوِ النَّفْسِ. (وَيْسُودَةُ الْبَرْدِ) الَّتِي يُخَشَى مِنْهَا مَحْذُورٌ مِمَّا ذُكِرَ، وَقَدْ عَجَزَ عَنْ تَسْخِيْنِهِ أَوْ تَدْفِئَةِ أَعْضَائِهِ (كَ) خَوْفِ نَحْوِ (مَرْضَى) فِي إِبَاحَةِ التَّيْمُمِ لِمَا صَحَّ أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَيَمَّمَ لِحَوْفِ الْهَلَاكِ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ فَأَقْرَأَهُ ﷺ عَلَى ذَلِكَ.

بُخَيْرِي. □ فُودَ: (إِلَّا بَعْدَ الْبَرِّ) أَيُّ أَوْ بِالطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ سَم. □ فُودَ: (أَوْ وَجُودَ مِنْ يُخْبِرُهُ بِمُبِيعِ التَّيْمُمِ) أَيُّ بِأَنَّ هَذَا الْمَرْضَى الَّذِي بِكَ مُبِيعٌ لِلتَّيْمُمِ، وَيُظْهَرُ أَنَّ يَلْحَقُ بِذَلِكَ مَا لَوْ تَكَلَّفَ بِذَلِكَ وَتَوَضَّأَ بِضَرِيٍّ. □ فُودَ: (فِي جَوَازِ التَّيْمُمِ) أَيُّ الَّذِي هُوَ تَغْيِيرُ الْمُدُولِ لِلْمَيْتَةِ وَاعْتِمَادُ شَيْخُنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عَدَمَ التَّيْمُمِ وَفَرْقَ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَسْأَلَةِ السَّمِ الْمَذْكُورَةِ بِأَنَّ تَعَلَّقَ حَقُّ اللَّهِ بِالْمَاءِ أَقْوَى بِدَلِيلِ بَطْلَانِ بَيْعِ الْمَاءِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ لِلطَّهَارَةِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَصِحَّةِ بَيْعِ الطَّعَامِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ سَم. □ فُودَ: (بَيْنَ هَذَا) أَيُّ تَوْهَمِ نَحْوِ الْمَرْضَى مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ. □ فُودَ: (وَالْفَرْقُ الْخ) وَهُوَ لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ كَمَا مَرَّ أَيْفًا. □ فُودَ: (الَّتِي يُخَشَى) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَإِذَا فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى التَّثْبِيهِ فِي (الْثَّاهِيَةِ) إِلَّا قَوْلَهُ يَدُلُّ لَهُ إِلَى الْمُتَنِّ. □ فُودَ: (وَقَدْ عَجَزَ عَنْ تَسْخِيْنِهِ) قَالَ سَم فِي آخِرِ الْبَابِ مَا نَصَّهُ: أَمَّا لَوْ وَجَدَ مَا يُسَخِّنُ بِهِ الْمَاءَ لَكُنْ ضَاقَ الْوَقْتُ بِحَيْثُ لَوْ اشْتَغَلَ بِالتَّسْخِينِ خَرَجَ الْوَقْتُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِسْتِغْنَالُ بِهِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَلَيْسَ لَهُ التَّيْمُمُ لِيُصَلِّيَ بِهِ فِي الْوَقْتِ أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ قَادِرٌ عَلَى الطَّهَارَةِ أَوْ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ الْخ أَيُّ وَبِهِ يُعَارَفُ مَسْأَلَةُ الرِّخْمَةِ الْمَازَةِ وَخَرَجَ بِالتَّسْخِينِ التَّيْرِيْدُ فَلَإِذَا كَانَ سَاجِدًا بِحَيْثُ لَوْ اشْتَغَلَ بِتَبْرِيدِهِ خَرَجَ الْوَقْتُ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ التَّيْرِيْدَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ وَلَا بِاخْتِيَارِهِ بِخِلَافِ التَّسْخِينِ ع ش وَاعْتَمَدَ الْجَفْنِيُّ كَمَا مَرَّ. □ فُودَ: (أَوْ تَدْفِئَةِ أَعْضَائِهِ) أَيُّ التَّافِئَةِ، أَمَّا إِذَا تَفَعَّلَتْهُ التَّدْفِئَةُ أَوْ وَجَدَ مَا يُسَخِّنُ بِهِ وَلَمْ يَخَفْ مَا ذُكِرَ فَإِنَّهُ لَا يَتَيَمَّمُ إِذْ لَا ضَرَرَ حَتِّيْدٍ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ خَافَ مَحْذُورَ الْبَرِّ أَوْ مَرَضًا حَاصِلًا أَوْ مُتَوَقِّعًا جَازَ لَهُ التَّيْمُمُ وَحَيْثُ لَا فَلَا شَرْحَ بِإِفْضَالِ مَعَ الْجَوَازِ تَلَزُّمُهُ الْإِعَادَةَ لِئَنَّهُ فَقَدْ مَا يُسَخِّنُ بِهِ الْمَاءُ أَوْ يَدْفِئُهُ بِالْمَضُوءِ كُرْدِيٍّ.

□ فُودَ: (إِلَّا بَعْدَ الْبَرِّ) أَيُّ أَوْ بِالطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ. □ فُودَ: (فِي جَوَازِ التَّيْمُمِ) أَيُّ الَّذِي هُوَ تَغْيِيرُ الْمُدُولِ لِلْمَيْتَةِ وَاعْتِمَادُ شَيْخُنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عَدَمَ التَّيْمُمِ وَفَرْقَ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَسْأَلَةِ السَّمِ الْمَذْكُورَةِ بِأَنَّ تَعَلَّقَ حَقُّ اللَّهِ بِالْمَاءِ أَقْوَى بِدَلِيلِ بَطْلَانِ بَيْعِ الْمَاءِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ لِلطَّهَارَةِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَصِحَّةِ بَيْعِ الطَّعَامِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ. □ فُودَ: (لَزِمَتْ ذِمَّتُهُ يَتَّقِينَ) لَكَ أَنَّ نَقُولَ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ الصَّلَاةَ لَزِمَتْ ذِمَّتُهُ فِي وَفَيْتِهَا يَتَّقِينَ فَلَا يَمُرُّ مِنْهَا إِلَّا بِتَقْيِينٍ سَقَطَ هَذَا الرَّدُّ الْمُبْنَى عَلَى تَجَوُّزِ تَأْخِيرِ الْقَضَاءِ عَنِ الْوَقْتِ عِنْدَ عَدَمِ الْبَرِّ أَوْ وَجُودِ الْمُخْبِرِ فَتَأَمَّلْهُ.

(وإذا امتنع استعماله) أي الماء (في) كل البدن وجب تيمم واحد لا غير أو في محل من البدن (عضو) أو غيره لعلّه يؤخذ من تغييره بامتناع حرمة استعمال الماء مع خشية مخلور مما مرّ وهو متّجة في غير الشّين ويدلّ له قولهم السابق فإن خشى ضرر نحو المشمس حرم عليه استعماله نعم الشّين الظاهر لا يقتضي حرمة إلّا في قنّ تنقص قيمته ولم يأذن مالكة كما هو ظاهر (إن لم يكن عليه ساتر وجب) عليه قطعاً عندنا (التيمم) الشرعي خلافاً لمن اكتفى بمرّ التراب عليه

• قول (سني): (وإذا امتنع استعماله) أي الماء أي وجوبه مُغني ويأتي عن (النهاية) ما يوافق أوّلَه لهذا وأخبره لما جرى عليه الشارح. • فود: (لعلّه) من جرح أو كسر أو مرض نهاية أي أو نحوها.  
• فود: (ويؤخذ إلخ) عبارة النهاية لم يرد بامتناعه تحرّمه بل امتناع وجوب استعماله ويصح أن يريد به تحرّمه أيضاً عند غلبة ظنّ حصول المخلور بالطريق المتقدّم فالإمتناع على بابِه اه قال ع ش قوله عند غلبة ظنّ إلخ أفهم أنّه حيث لم يلبّ على ظنّه ما ذكر جاز له التيمم وهو موافق لما اقتضاه تغيير المصنّف بالخوف وحيث قدّ أخبره الطيّب بأن الغالب حصول المرض حرّم استعماله الماء وإن أخبره بمجرّد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم اه وعبارة الرّشدي لا يخفى أنّ هذا القيّد لا بدّ منه لاستعمال الماء على كلّ من المعتّين خلافاً لما يوهّمه كلامه م ر اه. • فود: (مع خشية مخلور إلخ) الخشية أعم من الظنّ فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظنّ المخلور، وقد يتوقّف فيه سم أي بل الحرمة مُقيّدة بالظنّ أخذاً من قول الشارح الآتي يدلّ له قولهم السابق إلخ فإنه قيّد هناك بظنّ الضرر، بل بقلبيته كما مرّ أيّاً عن (النهاية) وحاشيته. • فود: (مما مرّ) شامل لبطء البرء عبارة الجيّري عن ع ش، وانظر هل يحرّم الاستعمال عند خوف بطء البرء الظاهر الحرمة اه. • فود: (نعم الشّين إلخ) أي الفاحش أخذاً من قوله فيما مرّ.

• قول (سني): (وجب التيمم) وفي شرح المُباب قال الإسنوي: ويسنّ إذا تعدّد منسج الأذنين أن يتيمم عنهما لانه يسنّ تطهيرهما وكذا إذا تعدّد غسل الكفّين أو المضمضة أو الإستنشاق اه ويتّبعي سنّ تعدّد التيمم عن غسل الكفّين عند تعدّد غسلهما. • فود: (خلافاً إلخ) عبارة (المغني) و(النهاية) وعرف التيمم بالأيّف واللام إشارة للرّد على من قال من العلماء أنّه يبرّ التراب على المحلّ المعجوز عنه اه.

• فود: (وإذا امتنع استعماله إلخ) في شرح المُباب قال الإسنوي: ويسنّ إذا تعدّد منسج الأذنين أن يتيمم عنهما؛ لانه يسنّ تطهيرهما، وكذا إذا تعدّد غسل الكفّين أو المضمضة أو الإستنشاق اه ويتّبعي سنّ تعدّد التيمم عن غسل الكفّين عند تعدّد غسلهما. • فود: (ويؤخذ من تغييره) قد يُقال المراد بالامتناع خوف المخلور من استعماله فلا يؤخذ منه ما ذكر وإن كان المأخوذ صحيحاً. • فود: (مع خشية مخلور) الخشية أعم من الظنّ فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظنّ المخلور، وقد يتوقّف فيه.  
• فود: (في غير الشّين) من غير الشّين بطء البرء فيجاء التحريم فيه، وقد يتوقّف في عدم التحريم في الشّين وفي الفرق بين الشّين والبطء.

وذلك لئلا يخلو محلّ العلة عن طهارة (وكذا) يجب (غسل الصحيح) الذي يمكن غسله (على المذهب) لرواية صحيحة في قصة عمرو السابغة أنه غسل معاطفه وتوضأ وضوءاً للصلاة، ثم صلى قال البيهقي معناه أنه غسل ما أمكنه وتوضأ وتيمم للباقي وتلطّف من خشي سيلان الماء لمحلّ العلة بوضع خرقة مبلولة بقربه لينفصل بقطرها ما حواليه من غير أن يسيل إليه شيء ويلزم العاجز استئجار من يفعل ذلك بأجرة مثله إن وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة فإن تعمّد ذلك قضى لندوره ولا يجب مسح محلّ العلة بالماء كما أفهمه كلامه ويجب بالتراب إن كان بمحلّ التيمم ما لم يخش منه شيء ممّا مرّ. (ولا ترويت بينهما) أي التيمم وغسل الصحيح (للجنب) والحائض والثفساء أي لا يجب ذلك؛ لأن الأصل لا يجب فيه ذلك فأولى بذلك، وإنما وجب تقديم الغسل إذا وجد ماء لا بكفيه؛ لأن التيمم هنا للعلة وهي

• فود: (وذلك لئلا يخلو الخ) ويلزمه إمرار التراب ما أمكن على محلّ العلة إن كان بمحلّ التيمم ولم يخش مخذوراً ممّا مرّ (نهاية) و(مغني) ويأتي في الشارح مثله.

• فود (سني): (وكذا غسل الصحيح الخ) قال في (الروض) أي و(المغني) ولما بين حجاب الجدري حكم العضو الجريح إن خاف من غسله ما مرّ انتهى اهـ ع ش. • فود: (لرواية) إلى قوله: ونحو الإسئوي في (المغني). • فود: (وتلطّف) أي وجوباً إن أدى ترك التلطّف إلى دخول الماء إلى الجراحة، وقد أخبره الطبيب بضرب الماء إذا وصل إليها ع ش اهـ بجبرمي. • فود: (بوضع خرقة الخ) وتعامل عليها شيوخ الإسلام وخبيب عبارة النهاية وعصرها اهـ. • فود: (فإن تعمّد) ظاهره أنه يقضي ولو مع الإتيان بالمسّ الآتي في كلامه المصّرّح به هنا في النهاية، وقد يوجه بأن الواجب الحقيقي الغسل ولم يوجد. وأما إيجاب المسّ فلاه إثبات ببعض الواجب لا أنه يقوم مقام الواجب من كل وجه فليأمل بصري (ذلك) أي الاستئجار ع ش. • فود: (قضى لندوره) عبارة (النهاية) و(المغني) وشرح بأفضل فإن تعمّد أمسه ماء بلا إفاضة اهـ قال الكزدي قوله أمسه ماء وهذه رتبة فوق المسح ودون الغسل جوّزت هنا بدّل الغسل للضرورة اهـ وقال ع ش قوله م ر بلا إفاضة أي وذلك غسل خفيف اهـ وقال البجيرمي: قوله م ر أمسه بلا إفاضة فإن تعمّد الإنساس صلى كفايد الطهورين وأعاد ع ش اهـ وهذه عبارات قد نفيد عدم وجوب القضاء مع الإنساس. • فود: (ولا يجب مسح محلّ العلة الخ) وإن لم يخف منه لأن الواجب إنما هو الغسل، نعم يظهر استنبابه ولا يلزم أن يضع سائر على العليل ليمسح على السائر إذ المسح رخصة فلا يئاسبها وجوب ذلك (نهاية) و(مغني) وسّم أي بل يسنّ الوضع المذكور كما يأتي.

• فود: (لم يخش الخ) أي ولا يغير التراب على الصحيح فيقضي بقصّ البديل والمندل كما يأتي.

• فود (سني): (للجنب) الأولى لمريد الغسل ولو مندوباً بصري. • فود: (والحائض الخ) أي ومن طلب منه غسل مسنون (نهاية) و(مغني). • فود: (وإنما وجب الخ) وللقول بوجوب تقديم غسل

• فود: (ولا يجب مسح محلّ العلة) نعم يظهر استنبابه.



مُسْتَمِرَّةٌ وَثُمَّ لِقَعْدِ الْمَاءِ فَوَجِبَ اسْتِعْمَالُهُ أَوَّلًا لِیُوجَدَ الْفَقْدُ عِنْدَ التَّيْمُمِ وَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُ التَّيْمُمِ  
لِزِيلِ الْمَاءِ أَثَرِ الثَّرَابِ وَبَحَثُ الْإِنْسَوِيِّ نَدَبَ تَقْدِيمِ مَا يُنْدَبُ تَقْدِيمُهُ فِي الْغُسْلِ فِي جُرْحِ  
رَأْسِهِ بِغُسْلٍ صَحِيحِهِ، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ، ثُمَّ يَغْسِلُ بَاقِي بَدَنِهِ.  
(تَنْبِيْهُ) مَا أَفَادَهُ الْمَثَلُ أَنَّ الْجُنُبَ إِذَا أَحْدَثَ لَا يَلْزُمُهُ التَّرْتِيبُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ

الصَّحِيحِ كَوُجُوبِ تَقْدِيمِ مَاءٍ لَا يَخْفِيهِ نِهَائِيَّةٌ. ۞ فَوَدَّ: (لِزِيلِ الْمَاءِ) هَذَا لَا يَأْتِي إِذَا عَمَّتِ الْعِلَّةُ الْوَجْهَ  
وَالْيَدَيْنِ وَنَظَرَ الرَّزْكَشِيُّ فِي مَسْحِ السَّائِرِ هَلِ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنِ التَّيْمُمِ كَالْغُسْلِ، وَالَّذِي يُتَجَّهُ أَنَّ الْأَوَّلَى  
ذَلِكَ لَكِنْ إِنْ فَعَلَ السُّتَّةُ مِنْ مَسْحِهِ بِالْثَّرَابِ لِزِيلِهِ مَاءَ الْمَسْحِ حَبِيتِيذٌ كَذَا فِي شَرْحِ (الْعُبَابِ) سَمِ عَلَى خَجٍّ  
وَقَوْلُهُ هَذَا لَا يَأْتِي الْخُ ظَاهِرٌ لَكِنَّهُ قَدْ يَوْجَهُ تَقْدِيمُ التَّيْمُمِ فِيهِ بِمَا قَالَه الْإِنْسَوِيُّ مِنْ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَدَّمَ  
أَعْضَاءُ الْوُضُوءِ عَلَى غَيْرِهَا فَتَقْدِيمُ التَّيْمُمِ حَبِيتِيذٌ لِكُونِهِ بَدَلًا عَنْ غُسْلِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى بَقِيَّةِ  
الْأَعْضَاءِ شِئٍ أَيْ غَيْرِ الرَّأْسِ. ۞ فَوَدَّ: (وَبَحَثُ الْإِنْسَوِيِّ الْخُ) وَهَذَا الْبَحْثُ ظَاهِرٌ لَا مَعْدِلَ عَنْهُ نِهَائِيَّةٌ.

۞ فَوَدَّ: (ثُمَّ يَتَيَمَّمُ) مَحَلٌّ تَأْمُلُ إِذْ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَ أَجْزَاءِ الرَّأْسِ بَصْرِيٌّ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لِلْخُرُوجِ مِنْ  
الْخِلَافِ الَّذِي أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى رَدِّهِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَإِنَّمَا وَجِبَ الْخُ وَالتَّمَتُّعُ عَلَى الْبَحْثِ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُ،  
ثُمَّ يَغْسِلُ الْخُ. ۞ فَوَدَّ: (تَنْبِيْهُ) إِلَى الْمَثَلِ ذَكَرَهُ عِشْرُونَ وَاقَرُّهُ. ۞ فَوَدَّ: (مَا أَفَادَهُ الْمَثَلُ الْخُ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ أَفَادَ  
ذَلِكَ فَإِنَّ كَانَ مِنْ إِبْطَالِ قَوْلِهِ وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِلْجُنُبِ فَفِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بَيْنَ التَّيْمُمِ عَنِ الْجَنَابَةِ وَغُسْلِ  
الصَّحِيحِ عَنْهَا وَهَذَا غَيْرُ مُوجُودٍ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمَا لِمَا دُكِّرَ فِيهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ  
إِبْطَالِ مَقْهُومِ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَمْ يُعْهِدْ فَلَيْسَ بَعِيدًا فَلْيَتَأْمَلْ سَمِ وَقَوْلُهُ فَفِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ الْخُ لَكَ مَعْنَاهُ بَأَنَّ  
إِبْطَالِ الْمَثَلِ لِنَفْيِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ تَيْمُمِ الْجُنُبِ وَغُسْلِ صَحِيحِهِ شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ عَنْ حَدِيثِهِ الْاِخْتِارِ وَلِمَا إِذَا  
كَانَ عَنْ حَدِيثِهِ الْأَصْغَرِ وَقَوْلُهُ فَلَيْسَ بِبَعِيدٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ الْمَنْعِ فَإِنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَتَعَرَّضْ هُنَاكَ لِلتَّرْتِيبِ  
أَصْلًا.

۞ فَوَدَّ: (لِزِيلِ الْمَاءِ) هَذَا لَا يَأْتِي إِذَا عَمَّتِ الْعِلَّةُ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ وَنَظَرَ الرَّزْكَشِيُّ فِي مَسْحِ السَّائِرِ هَلِ  
الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنِ التَّيْمُمِ كَالْغُسْلِ وَالَّذِي يُتَجَّهُ أَنَّ الْأَوَّلَى ذَلِكَ لَكِنْ إِنْ فَعَلَ السُّتَّةُ مِنْ مَسْحِهِ بِالْثَّرَابِ  
لِزِيلِهِ مَاءَ الْمَسْحِ حَبِيتِيذٌ كَذَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. ۞ فَوَدَّ: (وَبَحَثُ الْإِنْسَوِيِّ الْخُ) زَادَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَقِبَهُ  
مَا نَصَّهُ وَفِي الْبَيَانِ فِيمَا إِذَا كَانَ حَدِيثُهُ أَصْغَرُ مِثْلَ ذَلِكَ وَنَقَلَهُ عَنْهُ فِي الرُّوضَةِ، ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ حَسَنٌ اهْوَ عِبَارَةٌ  
الرُّوضِيَّةُ قَالَ صَاحِبُ الْبَيَانِ وَإِذَا كَانَتْ الْجِرَاحَةُ فِي يَدَيْهِ اسْتَحْبَبَ أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ يَدٍ كَغُضُو فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ،  
ثُمَّ صَحِيحُ الْيُمْنَى وَيَتَيَمَّمُ عَنْ جَرِيحِهَا، ثُمَّ يَطْهَرُ الْيُسْرَى غَسْلًا وَيَتَيَمَّمُ، وَكَذَا الرَّجُلَانِ وَهَذَا حَسَنٌ؛  
لِأَن تَقْدِيمَ الْيُمْنَى سُنَّةٌ فَإِذَا اقْتَصَرَ عَلَى تَيْمُمٍ فَقَطَّ طَهَّرَهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى. ۞ فَوَدَّ: (مَا أَفَادَهُ  
الْمَثَلُ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ أَفَادَ ذَلِكَ فَإِنَّ كَانَ مِنْ إِبْطَالِ قَوْلِهِ وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِلْجُنُبِ فَفِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بَيْنَ التَّيْمُمِ  
عَنِ الْجَنَابَةِ وَغُسْلِ الصَّحِيحِ عَنْهَا وَهَذَا غَيْرُ مُوجُودٍ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمَا لِمَا دُكِّرَ  
فِيهِمَا وَإِنْ كَانَ مِنْ إِبْطَالِ مَقْهُومِ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَمْ يُعْهِدْ فَلَيْسَ بَعِيدًا فَلْيَتَأْمَلْ.

يشتمل ما لو كانت جلته في يده مثلاً فتيمم عن الجنابة، ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم عن الأكبر لإرادته فرضاً ثانياً فيندرج فيه تيمم الأصغر وإن كان قبل الوضوء وهو متبعية نظير ما مر في جنب بقي رجلاه فأحدث له غسلهما قبل بقية أعضائه وضوئه وما أوماً إليه كلام شارح أنه لا بُد من التيمم في هذه الصورة عن الأصغر وقت غسل العليل فهو مُنافٍ لِكَلَامِهِمْ أَنَّهُ حَيْثُ اجْتَمَعَ الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ اِضْمَحَلَّ النَّظَرُ إِلَى الْأَصْغَرِ مُطْلَقاً.

(فإن كان محدثاً) حدثاً أصغر (فالأصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) رعاية لترتيب الوضوء فلا يتقبل عن عضو عليل حتى يكمله غسلًا وبدلاً فإن كان الوجه وجب تقديم التيمم على الشروع في غسل شيء من اليدين وله تقديمه على غسل صحيح الوجه وهو أولى وتأخيرُه عنه؛ لأنَّ المَضْرُوعَ الواحد لا ترتيب فيه (فإن جرح عضوه فتيممان) بلزمانه لما تفرز من اشتراط التيمم وقت غسل العليل أو أربعة أعضائه ولم نعم الجراحة الرأس فثلاث تيممات؛ لأنَّ الرأس

❦ فَوُدَّ: (يشتمل إلخ) خبرُ قوله وما أفاده إلخ. ❦ فَوُدَّ: (إذا أحدث إلخ) أي إذا تيمم وغسل الصحيح وصلى فرضاً، ثم أحدث حدثاً أصغر وأراد فرضاً ثانياً. ❦ فَوُدَّ: (فتيمم عن الجنابة) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم؛ إذ لو لم يغسل الصحيح أولاً لم يقتصر ثانياً على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضاً سم بحدف. ❦ فَوُدَّ: (وإن كان) أي تيمم الأكبر. ❦ فَوُدَّ: (له غسلهما إلخ) بدلٌ مِنَّا مَرَّ. ❦ فَوُدَّ: (مطلقاً) أي تيمماً ووضوئاً.

❦ فَوُدَّ (سني): (فإن كان) أي من به العلة مُغْنِي.

❦ فَوُدَّ (سني): (محدثاً) مثله مُريدُ التجديد بناءً على ما تقدّم من نذبه لمن لا ييمّ وضوئه إلّا بالتيمم بضري. ❦ فَوُدَّ: (حدثاً أصغر) إلى قول المتن ويجب في النهاية والمغني إلّا قوله أو طلاء وقوله وإن لم توجد إلى المتن. ❦ فَوُدَّ: (فإن كان الوجه) ولو كانت العلة في اليد فالواجب تقديم التيمم على مسح الرأس وتأخيرُه عن غسل الوجه نهاية. ❦ فَوُدَّ: (وله تقديمه إلخ) مرّ أنه يسن البدء بأعلى الوجه فلو كان المانع بأسفله يأتي نظير بحث الإسئوي بضري. ❦ فَوُدَّ: (وهو أولى) أي ليزيل الماء أثر التراب نهاية.

❦ فَوُدَّ: (وتأخيرُه هه) أي وتوسيطه نهاية وشرح بأفضل أي بأن يغسل بعض العضو الصحيح، ثم يتيمم عن جلته، ثم يغسل باقي صحيحه ع شر.

❦ فَوُدَّ (سني): (فإن جرح عضوه) أو امتنع استعمالُ فيهما لغير جراحة (مغني) و(منهج). ❦ فَوُدَّ: (ولم نعم الجراحة الرأس) الأخصر الأقيّد ولم نعمها كما في (النهاية) و(المغني). ❦ فَوُدَّ: (فثلاث تيممات)

❦ فَوُدَّ: (فتيمم عن الجنابة) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم، إذ لو لم يغسل الصحيح أولاً لم يقتصر ثانياً على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضاً فإن قيل يُفَرَضُ هذا فيما إذا لم يجد ثانياً إلّا ما يكفي الوضوء قلنا لا يتعين له بل يغسل به بعض البدن عن الجنابة.

يكفي مسح صحيحه فإن عَمَّته فأربع تيممات أو الثلاثة أيضًا فتيمم واجد عن الوضوء لسقوط الترتيب أو ما عدا الرأس فتيمم واجد عن الوجه واليدين لسقوط غسلهما المقتضي لسقوط ترتيبهما بخلاف ما لو بقي بعضهما، ثم مسح، ثم واجد عن الرجلين ويُسْرُ جعل اليدين كمضوئين، وكذا الرجلان. (وإن كان) على العليل سائر (كجبيرة) وهي نحو ألواح تُشدُّ لانبجار نحو الكسر أو لصوق يفتح أوله أو طلاء أو عصا به فصد (لا) عبارة أصله ولا قيل وهي أولى لإيهام تلك أن ما يمكن نزعه لا يُسمى سائرًا هـ ويُردُّ بأن من الواضح أن هذا قيد للحكم لا لتسميتها سائرًا فلم يحتج للواو (يمكن نزعها) عنه لخوف محذور بها مؤ. (غسل الصحيح) ويتلطف بفصل ما أخذته الجبيرة من الصحيح بحسب الإمكان وما تغدّر غسله بها

ولا بد لكل واحد منها من نية مستقلة على المعتد لأن كل واحد منها طهارة مستقلة لا تكرير لما قبلها ع ش. ة فود: (فأربع تيممات إلخ) هذا وما قبله وما بعده في الطهارة الأولى، فلو صلى فرضًا ولم يحدث وأراد آخر كفاه تيمم واحد بجبرمي. ة فود: (أو ما عدا الرأس إلخ) ولو كانت العلة في وجهه ويده تيمم تيممًا عن الوجه قبل الانتقال إلى اليد وتيممًا عن اليد قبل الانتقال لمسح الرأس وله الموالاة بين التيممين بعد فراغ الوجه ولو عَمَّتْهُمَا كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حيثيذ ومثل ذلك ما لو عَمَّتِ الرأس والرجلين (نهاية) و(مغني). ة فود: (ثم مسح) أي مسح الرأس بعد تيمم الوجه واليدين. قوله: (ويُسْرُ جعل اليدين إلخ) يتبني أنه لو خُلِقَ له وجهان فحيث وجب غسلهما كانا كاليدين فيكفيهما تيمم ويسْرُ تيممان سم. ة فود: (كمضوئين) أي في التيمم نهاية. ة فود: (نحو ألواح) عبارة غيره خَشَبٌ أو قَصَبٌ هـ. ة فود: (لانبجار نحو الكسر) أي كالحلج (مغني) و(نهاية). ة فود: (أو لصوق إلخ) وكذا الشقوق التي في الرجلين إن احتاج إلى تطهير شيء فيها يمنع من وصول الماء خطيب أي وقطر بالفعل فيكون هذا الشيء بالنسبة لما تحته جبيرة يأتي فيه تفصيلها بجبرمي. ة فود: (لإيهام تلك إلخ) قد يقال: الإيهام مع الراو أيضًا فتأمل سم. ة فود: (فلم يفتح إلخ) ومع ذلك هي أوضح لاستيفائها عن الجواب ع ش. ة فود: (لوجوب النزاع) الأولى للنزاع.

ة فود: (سئل الصحيح وتيمم كما سبق ويجب مع ذلك إلخ) لا يخفى أن وجوب الجمع بين هذه الأمور الثلاثة لا يتأتى في الرأس؛ إذ لا يجب تيممه بالطهر فيكفي الإقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك، وكذا الإقتصار على جميع الجبيرة أو التيمم إذا عَمَّتِ الجبيرة الرأس فلا

ة فود: (ويُسْرُ جعل اليدين كمضوئين، وكذا الرجلان) يتبني أنه لو خُلِقَ له وجهان فحيث وجب غسلهما كانا كاليدين فيكفيهما تيمم ويسْرُ تيممان. ة فود: (لإيهام تلك) قد يقال الإيهام مع الراو أيضًا فتأمل. ة فود: (غسل الصحيح وتيمم كما سبق ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة بماء) لا يخفى أن وجوب الجمع بين هذه الأمور الثلاثة لا يتأتى في الرأس؛ إذ لا يجب تيممه بالطهر فيجب الإقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك، وكذا الإقتصار على مسح جميع الجبيرة أو التيمم إذا

تحتها وأمكنه منه الماء بلا إفاضة لزمه وإن لم توجد فيه حقيقة الغسل؛ لأنه أقرب إليها من المسح فتعين وخرف منه بمسحه، ثم استشكل وليس في محله للفرق الظاهر بينهما، ومن ثم لم يجب المسح هنا وفازق المسأ بأنه أقرب للغسل كما تقرّر (وتيسّم) لرواية سندها جيد عند غير البيهقي في المختلّم السابق «إنما يكفي أن يتيمّم ويمسح على بخرجه خرقه، ثم يمسح عليهما ويغسل سائر جسده» (كما سبق) في مراعاة المحدث للترتيب وتعذّد التيمّم بتعدّد الغسل العليل أما إذا أمكن نزاعها بلا خوف محذورٍ مما مؤ فيجب ويظهر أن محله إن أمكن غسل الجرح.....

يجب الجمع بينهما فيما يظهر لأن مسح الجبيرة هو طهر ما تحتها من الصحيح والتيمّم طهر ما تحتها من الجريح ففي الإقتصار على أحدهما تطهير بعض الرأس وتطهير بعضه كاف؛ إذ لا يجب تكميمه بالطهر كما تقرّر، ويتردّد النظر في أنه هل يتعين الإقتصار على مسح الجبيرة إذا أراد الإقتصار على أحدهما لأنه أقوى من التيمّم بدليل أنه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحديث بخلاف التيمّم ويجري هذا التردّد فيما إذا لم تمّ الجبيرة الرأس فهل يكفي مسح الجبيرة أو يتعين غسل الصحيح المكشوف لأنه أقوى، وكل من التيمّم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود الأقوى فليتأمل وبالجملّة فالنتيجة تعين غسل الصحيح حيث أمكن ولا فمسخ جميع الجبيرة ولا يجب التيمّم معها سم بخلافه.

• فؤد: (لزمة) خبر وما تعلّد إلخ. • فؤد: (وخرف منه إلخ) أي الذي في كلام الشافعي وغيره.

• فؤد: (للفرق الظاهر إلخ) وعبر بعضهم عن الإنساق المذكور بالمسح وبعضهم بالغسل، والتحقق أنه رتبة بينهما كما أوضحت في الأصل كردّي. • فؤد: (في المختلّم السابق) أي في شرح وكذا البرّة أو الثين إلخ. • فؤد: (إن محله) أي وجوب التزج. • فؤد: (إن أمكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله

عنت الجبيرة الرأس ولا يجب الجمع بينهما فيما يظهر؛ لأن مسح الجبيرة هو طهر ما تحتها من الصحيح، والتيمّم هو طهر ما تحتها من الجريح ففي الإقتصار على أحدهما تطهير بعض الرأس وتطهير بعضه كاف، إذ لا يجب تكميمه بالطهر كما تقرّر نعم هذا ظاهر بالنسبة لإعدم وجوب الجمع بينهما ويتردّد النظر في أنه هل يتعين الإقتصار على مسح الجبيرة إذا أراد الإقتصار على أحدهما؛ لأنه أقوى من التيمّم بدليل أنه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحديث بخلاف التيمّم، ويجري هذا التردّد فيما إذا لم تمّ الجبيرة الرأس بل بقي بعض الصحيح مكشوفاً فهل يكفي مسح الجبيرة أو يتعين غسل الصحيح؛ لأنه أقوى؛ لأنه يرفع الحديث مطلقاً بخلاف المسح فإنه يرفعه إلى البرّة وقد يدل على التعين فيما ذكر أن كلاً من التيمّم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود الأقوى فليتأمل وبالجملّة فالنتيجة تعين غسل الصحيح حيث أمكن ولا فمسخ جميع الجبيرة ولا يجب التيمّم معها. • فؤد: (إن أمكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله إلا بالتزج.

أَوْ أَخَذَتْ بَعْضَ الصَّحِيحِ أَوْ كَانَتْ بِمَحَلِّ التَّيْمُمِ وَأَمَكَّنَ مَسْحَ الْعَلِيلِ بِالثَّرَابِ وَالْأَفْلَافِ فَائِدَةٌ لِيُجُوبَ النَّزْعَ وَسَيَأْتِي آخِرُ الْبَابِ بَقِيَّةُ مِنْ أَحْكَامِهَا، وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ وَضْعُهَا عَلَى طَهْرٍ (وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ) السَّابِقِ (مَسْحُ كُلِّ جَبِيْرَةٍ) أَوْ نَحْوِهَا وَقَدْ غَسَلَ عَلَيْهِ (بِمَاءٍ) أَمَّا أَصْلُ الْمَسْحِ فَلِخَبَرِ الْمَشْجُوجِ السَّابِقِ. وَأَمَّا تَعْمِيْمُهُ فَلِأَنَّهُ مَسْحُ أَيْخٍ لِلْعَجَزِ عَنِ الْأَصْلِ كَالْمَسْحِ فِي التَّيْمُمِ وَبِهِ فَارْقَتْ الْخُفُّ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ تَنَاقُثْ وَلَوْ نَفَذَ إِلَيْهَا نَحْوَ دَمِ الْجُرْحِ وَعَمَّهَا غُفِي عَنْ مُخَالَطَةِ مَاءٍ مَسَحَهَا لَهُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ اخْتِلَاطِ الْمَعْفُو عَنْهُ بِأَجَنَّتِي بِحَتَايَ إِلَى مُمَاشِيَتِهِ لَهُ (وَقِيلَ) بِكَفِّي مَسْحَ (بَعْضِهَا) كَالْخُفِّ وَهُوَ يَدُلُّ عَمَّا أَخَذْتَهُ مِنَ الصَّحِيحِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ لَمْ تَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا أَوْ أَخَذْتَ شَيْئًا أَوْ غَسَلَهُ.....

إِلَّا بِالنَّزْعِ سَم. □ فُود: (أَوْ أَخَذْتَ بَعْضَ الصَّحِيحِ) أَي وَلَمْ يَنَاقُثْ غَسَلُهُ مَعَ وُجُودِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِصُرِّي. □ فُود: (عَلَى طَهْرٍ) أَي كَامِلٍ لَا طَهْرَ ذَلِكَ الْمُضْرُ فَقَطَّ ع. ش. □ فُود: (مَعَ ذَلِكَ السَّابِقِ) قَدْ يَشْمَلُ مَسَّ مَا نَحَتَ الْجَبِيْرَةَ الْمَاءَ بِلَا إِفَاضَةٍ فِيهِ نَظَرُ سَم. □ فُود: (وَقَدْ غَسَلَ عَلَيْهِ) أَي الْمُخْدِثُ دُونَ الْجُنُبِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ. □ فُود: (السَّابِقِ) أَي آيَفَا بَقَوْلِهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ عَلَيْهَا. □ فُود: (وَأَمَّا تَعْمِيْمُهُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِنْ قَوْلُهُ وَكَانَ قِيَاسُهُ إِلَى وَخَرَجَ. □ فُود: (وَبِهِ) أَي بِالْتَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ. □ فُود: (وَمِنْ ثُمَّ) أَي لِأَجْلِ مُفَارَقَتِهَا الْخُفِّ بِذَلِكَ. □ فُود: (لَمْ تَنَاقُثْ) قُلَهُ الْمَسْحُ إِلَى أَنْ يَبْرَأَ (نِهَآيَةً) (وَالْمُغْنِي). □ فُود: (وَعَمَّهَا) الْخُفُّ انْظُرْ لَوْ عَمَّهَا جِزْمُ الدَّمِ بِخَيْثُ لَا يَصِلُ الْمَسْحُ لِتَنْفِيْسِهَا سَم عَلَى خَيْجِ أَي قَهْلُ يَكْفِي الْمَسْحَ عَلَى الْجَبِيْرَةِ الَّتِي عَمَّهَا جِزْمُ الدَّمِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرُ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الشُّوْبَرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ م ر فِي آخِرِ بَابِ التَّيْمُمِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِجُرْحِهِ دَمٌ كَثِيرٌ مَا نَصَّهُ وَالْأَوَجُّ حَنْلُ مَا هُنَا عَلَى كَثِيرٍ تَجَاوَزَ مَحَلَّهُ أَوْ حَصَلَ بِفِعْلِهِ أَوْ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْجُرْحُ فِي غُضُوِّ التَّيْمُمِ وَعَلَيْهِ دَمٌ كَثِيرٌ حَائِلٌ يَمْنَعُ الْمَاءَ وَإِلْصَاقَ الثَّرَابِ عَلَى الْمُضْرُوهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَا يَمْسَحُ هُنَا لِيُوجِدَ الْحَائِلَ فَرَاغَهُ ع. ش. أَقُولُ: وَكَلَامُهُمْ هُنَاكَ فِي الْقَضَاءِ فَيَجِبُ مَعَ الدَّمِ الْمَذْكُورِ لِقُصَايَا الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ وَلَيْسَ الْكَلَامُ هُنَا فِيهِ بَلْ فِي صِحَّةِ الْمَسْحِ وَلَا تَلَزَمُ بَيْنَهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَلْ غَايَةُ الدَّمِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَضْعِ جَبِيْرَةٍ فَوْقَ أُخْرَى وَهُوَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْمَسْحِ. □ فُود: (كَالْخُفِّ) أَي وَالرَّاسِ وَفَرْقُ الْأَوَّلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّاسِ بَأَنَّهُ فِي تَعْمِيْمِهِ مَشَقَّةُ النَّزْعِ وَبَيْنَ الْخُفِّ بَأَنَّهُ ضَرَرًا فَإِنَّ الْإِسْتِعَابَ يُلِيهِ نِهَآيَةً. □ فُود: (وَهُوَ) أَي مَسْحُهَا سَم. □ فُود: (أَوْ أَخَذْتَ شَيْئًا) الْخُفُّ سَكَتَ عَمَّا لَوْ مَسَّ مَاءَ بِلَا إِفَاضَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ فُظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْ مَسْحِهَا

□ فُود: (وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ السَّابِقِ) قَدْ يَشْمَلُ مَسَّ مَا نَحَتَ الْجَبِيْرَةَ الْمَاءَ بِلَا إِفَاضَةٍ فِيهِ نَظَرُ. □ فُود: (وَعَمَّهَا) انْظُرْ لَوْ عَمَّهَا جِزْمُ الدَّمِ بِخَيْثُ لَا يَصِلُ الْمَسْحُ لِتَنْفِيْسِهَا. □ فُود: (وَهُوَ) أَي مَسْحُهَا. □ فُود: (أَوْ أَخَذْتَ شَيْئًا) وَغَسَلَهُ سَكَتَ عَمَّا لَوْ مَسَّ مَاءَ بِلَا إِفَاضَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ فُظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْ مَسْحِهَا.

لم يجب مسحها وكان قياسه أنه لا يجب مسح الرائد على ما أخذته من الصحيح لما تقرّر أن مسحها إنما هو بدّل عما أخذته منه لا عن محل الجرح؛ لأن بدّله التيمم لا غير فوجوب مسح كلها مستشكّل إلا أن يجاب بأن تحديد ذلك لما شقّ أعرضوا عنه وأوجبوا الكل احتياطاً وخرج بالماء مسحها بالتراب إذا كان يعضو التيمم فلا يجب؛ لأنه ضعيف فلا يؤثّر من فوق حائل نعم يُستثنى كسفر الجرح يُمسح عليه خروجا من الخلاف.

(إذا تيمم) من ذكر، وقد صلى فرضاً بعد تيممه وغسل صحيحه كما مرّ (لفرض ثانٍ) لما يأتي أنه لا يؤدّى بالتيمم إلا فرض (ولم يحدث) يعني ولم يطل تيممه.....

سم يُغني وفيه نظر كما مرّ. □ فود: (لم يجب مسحها) فأطلقهم وجوب المسح جرى على الغالب من أن السائر يأخذ زيادة على محل العلة ولا يُفصل خطيب. □ فود: (قياسه) أي قياس عدم وجوب المسح فيما ذكر. □ فود: (من الصحيح) بيان لما أخذته. □ فود: (أنه لا يجب) الاستبك حذف التفسير.

فود: (إلا أن يجاب إلخ) هذا حسن وقوله لما شقّ أي أو كان قد يشقّ سم. □ فود: (كسفر الجرح إلخ) هل ولو في عضو التيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم يأخذ من الصحيح شيئاً، وقد يقال قياس أن المسح عليه طهارة ما تحت السائر من الصحيح أنه إذا أمكنه غسل الصحيح لا يسرّ السائر المذكور لقدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أن يكون المخالف المراعى خلافه يرى ذلك سم على حجة، وقد يقال كونه المخالف يرى ذلك لا يقتضي وضع السائر لأن رعاية الخلاف إنما تطلب حيث لم تقوّت مطلقاً عندنا وهي هنا تقوّت الفصل الواجب لقدرته عليه اللهم إلا أن يقال إن الكلام مفروض فيما إذا تعذّر غسل ما حول الجرح من الصحيح فيسّر وضع السائر ليمسحه بدّل الصحيح متضمناً للتيمم بدّل الجرح ع ش أي أو مفروض فيما إذا لم يأخذ من الصحيح شيئاً ورأى المخالف أن المسح كالتيمم بدّل عن محل الجرح. □ فود: (من ذكر) إلى قوله فإن قلت في (النهاية) و(المغني) إلا قوله أو لمتعدّد. □ فود: (من ذكر إلخ) أي من على عليه سائر عبارة (النهاية) و(المغني) من غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وأدى فريضته اه وهي أولى. □ فود: (كما مرّ) أي في مراعاة المحدث للترتيب وتعدّد التيمم بتعدّد العضو العليل ومسح كل جيرة لا يمكن نزاعها وإفاس الماء ما تعذّر غسله مما تحتها.

□ فود: (مثنى) (لفرض ثانٍ) أي وثالث وهكذا (نهاية) و(مغني). □ فود: (ولم يطل تيممه) أي يحدث أو غيره كردة سم.

□ فود: (إلا أن يجاب) هذا حسن وقوله لما شقّ أي أو كان قد يشقّ. □ فود: (كسفر الجرح) هل، ولو في عضو التيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم تأخذ من الصحيح. □ فود: (حتى يمسح عليه) قد يقال قياس أن المسح عليه طهارة ما تحت السائر من الصحيح أنه إذا أمكنه غسل الصحيح لا يسرّ السائر المذكور لقدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أن يكون المخالف المراعى خلافه يرى ذلك.

(لم يُعد الجُنبُ غَسلاً) لشيء من يَدَنِهِ لِبَقَاءِ طَهْرِهِ كما يأتي (وَيُعِيدُ الْمُحْدِثُ) غَسَلَ (ما بعد عليه) لِيُطْلَأَ طَهْرَ الْعَلِيلِ وَيُلْزَمَهُ بَطْلَانُ مَا بَعْدَهُ عَمَلًا بِقَضِيَّةِ التَّرْتِيبِ الْوَاجِبِ عَلَى الْمُحْدِثِ دُونَ الْجُنُبِ وَيُرْوَدُ مَا يَأْتِي أَنَّ طَهَارَتَهُ بَاقِيَةٌ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَتَنَقَّلُ بِهِ (وَقِيلَ بِمَسَائِفَانِ) أَيِ الْجُنُبِ وَالْمُحْدِثِ لَتَرْكِبِ طَهْرِهِمَا مِنْ أَصْلٍ وَيَذَلُّ فَإِذَا بَطَلَ الْبَدَلُ بَطَلَ الْأَصْلُ كَتَرْتِجِ الْخُفِّ بِنَاءً عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ فِيهِ الْوُضُوءَ (وَقِيلَ الْمُحْدِثُ كَجُنُبٍ) فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ غَسْلِ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ لِبَقَاءِ طَهْرِهِ الْعَلِيلِ بِدَلِيلٍ صَحِيحٍ تَنَقُّلُهُ كَمَا تَقَرَّرَ، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ إِعَادَةُ تَيَمُّمِهِ الْمُتَّعِدِّ أَوْ الْمُتَّعِدِّ لِضَعْفِهِ عَنْ أَدَاءِ فَرَضٍ ثَانٍ بِهِ فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ سُقُوطِ التَّرْتِيبِ فِي هَذِهِ الطَّهَارَةِ الثَّانِيَةِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ بَقَاءِ طَهْرِهِ الْأَوَّلِ بِدَلِيلِ التَّنْقِيلِ بِهِ أَنَّ لَا تَجِبُ إِعَادَةُ التَّيَمُّمِ الْمُتَّعِدِّ فِي الْأَوَّلَى بَلْ يَكْفِي تَيَمُّمٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ تَعَدُّهُ فِيهَا إِنَّمَا كَانَ لِضَرُورَةِ التَّرْتِيبِ، وَقَدْ سَقَطَ فِي الثَّانِيَةِ تَعَدُّهُ فِيهَا الَّذِي جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ جَزَمَ الْمَذْهَبُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ مُصْصَحُ الرَّافِعِيِّ قُلْتَ هَذَا الْقِيَاسُ لَهُ وَجْهٌ وَإِنْ أَمَكَّنَ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا وَجِبَ فِي الْأَوَّلَى أَنْ يَجِبَ فِي الثَّانِيَةِ سَقَطَ الْمَاءُ لِبَقَاءِ طَهْرِهِ فَبَقِيَ التَّيَمُّمُ الْمُتَّعِدُّ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي إِجْبَاجِهِ نَقْضُهُ عَنْ أَدَاءِ فَرَضٍ ثَانٍ بِهِ وَقَدْ مَرَّ فِي الْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ أَنَّهُ فِي نَحْوِ النِّيَّةِ كَالْأَصْلِ عَمَلًا بِمُقْتَضَى التَّجْدِيدِ أَنَّهُ حِكَايَةُ الْأَوَّلِ بِصِفَتِهِ وَهَذَا مُقَرَّبٌ لِمَا هُنَا فُوجِبَ تَعَدُّ التَّيَمُّمِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ لِتَرْجُحِهِ حِكَايَةُ الْأَوَّلِ فَلَمْ يُنْظَرْ لِكُونِ التَّيَمُّمِ الْوَاحِدِ يَكْفِي فَتَأَمَّلْهُ (قُلْتَ هَذَا الثَّلَاثُ أَصَحُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ).....

■ فَوَيْ (نَسِي): (لَمْ يُعِدِ الْجُنُبُ) أَيِ وَنَحْوَهُ غَسلاً أَيِ وَلَا مَسْحًا مَتَّعٍ وَنَهَايَةً وَمُعْنَى: «قَوْلُهُ: (وَيُلْزَمُهُ) أَيِ بَطْلَانُ طَهْرِهِ الْعَلِيلِ بَطْلَانُ الْإِنْفِ فَإِذَا كَانَتْ الْجِرَاحَةُ فِي الْيَدِ تَيَمَّمَ وَأَعَادَ مَسْحَ الرَّأْسِ، ثُمَّ غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ نَهَايَةً. ■ قَوْلُهُ: (عَمَلًا بِقَضِيَّةِ التَّرْتِيبِ الْوَاجِبِ) كَمَا لَوْ نَسِيَ مِنْ أَغْضَاءِ الْوُضُوءِ لَمَعَةً مُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ الْمُتَّعِدِّ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (لِمَا تَقَرَّرَ) مَتَّعَلَقٌ بِسُقُوطِ الْإِنْفِ وَقَوْلُهُ بِدَلِيلِ الْإِنْفِ مُتَّعَلَقٌ بِبَقَاءِ طَهْرِهِ الْإِنْفِ وَقَوْلُهُ أَنَّ لَا تَجِبُ الْإِنْفُ خَبَرٌ قَوْلُهُ قِيَاسُ الْإِنْفِ. ■ قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ فِي الطَّهَارَةِ الْأَوَّلَى صِفَةُ التَّيَمُّمِ الْمُتَّعِدِّ. ■ قَوْلُهُ: (بَلْ يَكْفِي تَيَمُّمٌ وَاحِدٌ) اعْتَمَدَ النَّهْيَةَ وَالْمُعْنَى وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّزْمَلِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (فَتَعَدُّهُ فِيهَا) أَيِ فِي الطَّهَارَةِ الثَّانِيَةِ. ■ قَوْلُهُ: (مُصْصَحُ الرَّافِعِيِّ) أَيِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُعِيدُ الْمُحْدِثُ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ. ■ قَوْلُهُ: (سَقَطَ الْمَاءُ) أَيِ غَسَلَ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ. ■ قَوْلُهُ: (فِي إِجْبَاجِهِ) أَيِ التَّيَمُّمِ مِنْ حَيْثُ هُوَ. ■ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْإِنْفُ) فَاعِلٌ مَرَّ وَالضَّمِيرُ لِلْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ حِكَايَةُ الْإِنْفِ بَيَانٌ لِمُقْتَضَى التَّجْدِيدِ. ■ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ مَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ وَقَوْلُهُ لِمَا هُنَا أَيِ مِنْ وَجُوبِ إِعَادَةِ التَّيَمُّمِ الْمُتَّعِدِّ وَقَوْلُهُ هُنَا أَيِ فِي الطَّهَارَةِ الثَّانِيَةِ. ■ قَوْلُهُ: (حِكَايَةُ الْأَوَّلِ) الظَّاهِرُ الثَّانِي. ■ قَوْلُهُ: (قُلْتَ هَذَا الثَّلَاثُ أَصَحُّ) أَيِ

■ قَوْلُهُ: (لَمْ يُعِدِ الْجُنُبُ غَسلاً) قَالَ فِي الْمَتَّعِ؛ وَلَا مَسْحًا إِذَا أَيِ بِحَدِيثِ أَوْ غَيْرِهِ كَرَدَةٍ. ■ قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ فِي الطَّهَارَةِ الْأَوَّلَى وَقَوْلُهُ بَلْ يَكْفِي تَيَمُّمٌ وَاحِدٌ هُوَ مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ فَقَالَ يَكْفِي تَيَمُّمٌ وَاحِدٌ.

وَوَجْهَهُ وَاضِحٌ كَمَا عَلِمْتَهُ بِمَا تَقَرَّرَ فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ نَارَعَ فِيهِ أَمَّا إِذَا أَحْدَثَ أَوْ بَطَلَ تَيَمُّمَهُ فَإِنَّهُ يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ، .....

يُعِيدُ كُلُّ مِنْهُمَا التَّيَمُّمَ فَقَطْ مُغْنِي . □ فَوُدَ: (وَوَجْهَهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ مَا إِذَا تَرَدَّدَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ بَطَلَ تَيَمُّمَهُ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي الْتَهَابَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ . □ فَوُدَ: (وَوَجْهَهُ الْخ) عِبَارَةُ التَّهَابَةِ وَهِيَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ وَنَقَلَ الْإِمَامُ الْأَثَنَاءُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَى إِعَادَةِ مَا يَنْدُ عَلَيْهِ أَنْ لَوْ بَطَلَتْ طَهَارَةُ الْعَلِيلِ وَطَهَارَةُ الْعَلِيلِ بَاقِيَةٌ بِدَلِيلِ جَوَازِ التَّنْقِيلِ اهـ . □ فَوُدَ: (كَمَا عَلِمْتَهُ الْخ) الْأَخْصَرُ الْأَوَّلَى كَمَا مَرَّ . □ فَوُدَ: (أَمَّا إِذَا أَحْدَثَ الْخ) أَيُّ أَوْ اجْتَنَبَ ثَانِيًا ش .

(فَرَاهَانَ) لَوْ اجْتَنَبَ صَاحِبُ الْجَبِيْرَةِ اغْتَسَلَ وَتَيَمَّمَ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ نَزْعُهَا بِخِلَافِ الْحُفِّ وَالْفَرْقُ أَنْ فِي إِيْجَابِ التَّنْزِعِ مَشَقَّةٌ وَلَوْ كَانَ عَلَى غُضْوِهِ جَبِيْرَتَانِ فَرَفَعَ إِحْدَاهُمَا لَمْ يَلْزَمُهُ رَفْعُ الْأُخْرَى بِخِلَافِ الْحُفِّينِ لِأَنَّ لُبْسَهُمَا جَمِيعًا شَرْطٌ بِخِلَافِ الْجَبِيْرَتَيْنِ مُغْنِي وَنَهَائِي . □ فَوُدَ: (فَإِنَّهُ يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ) هُوَ مُشْكِلٌ مَعَ قَوْلِهِ: أَوْ بَطَلَ تَيَمُّمَهُ إِذْ يَدْخُلُ فِيهِ الْبُطْلَانُ بِالرُّدَّةِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُعِيدُ غَسْلَ الْأَعْضَاءِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَكَذَا يَشْكُلُ فِي الْجُنُبِ فَإِنَّهُ لَا يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ إِذْ مِنْهُ غَسْلُ صَحِيحِ بَدَنِهِ وَهُوَ لَا يُعِيدُ جَمِيعَهُ بَلْ يَغْسِلُ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَمِنْهُ أَيْضًا مَسْحُ السَّائِرِ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُعِيدُهُ لِأَنَّهُ رَفَعَ جَنَابَهُ مَا تَحْتَهُ مِنَ الصَّحِيحِ رَفْعًا مُقَيَّدًا بِمُدَّةِ عَدَمِ الْبُرْءِ كَمَا أَنَّ مَسْحَ الْحُفِّ رَفَعَ حَدَثَ الرَّجُلِ رَفْعًا مُقَيَّدًا بِمُدَّةِ عَدَمِ نَزْعِ الْحُفِّ وَأَيْضًا فَمَسَحَهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْغُسْلِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ لَا يُعِيدُ لِكُلِّ فَرْضٍ

□ فَوُدَ: (فَإِنَّهُ يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ) هُوَ مُشْكِلٌ مَعَ قَوْلِهِ أَوْ بَطَلَ تَيَمُّمَهُ، إِذْ يَدْخُلُ فِيهِ الْبُطْلَانُ بِالرُّدَّةِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُعِيدُ غَسْلَ الْأَعْضَاءِ، إِذْ الرُّدَّةُ لَا تُبْطِلُهُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَهَلْ تُبْطِلُ مَسْحَ الْجَبِيْرَةِ فِيهِ نَظَرٌ . □ فَوُدَ: (فَإِنَّهُ يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ) لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ فِي الْجُنُبِ فَإِنَّهُ لَا يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ، إِذْ مِنْهُ غَسْلُ صَحِيحِ بَدَنِهِ وَهُوَ لَا يُعِيدُهُ جَمِيعَهُ بَلْ يَغْسِلُ بَعْضَهُ وَهُوَ أَعْضَاءُ الْوُضُوءِ وَعَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَمِنْهُ أَيْضًا مَسْحُ السَّائِرِ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُعِيدُهُ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ مِنْهُ جَنَابَهُ مَا تَحْتَهُ مِنَ الصَّحِيحِ رَفْعًا مُقَيَّدًا بِمُدَّةِ عَدَمِ نَزْعِ الْحُفِّ وَأَيْضًا فَمَسَحَهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْغُسْلِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ لَا يُعِيدُ لِكُلِّ فَرْضٍ سِوَى التَّيَمُّمِ فَقَطْ، وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ مَقَامَ الْغُسْلِ لَوَجِبَتْ إِعَادَتُهُ لِكُلِّ فَرْضٍ وَالْحَدَثُ الْأَصْغَرُ لَا يُؤْثِرُ فِي طَهَارَةِ غَيْرِ أَعْضَائِهِ وَلِهَذَا أَطْلَقَ الْمُحَلِّينَ وَغَيْرَهُ قَوْلَهُمْ فِيْمَا إِذَا أَحْدَثَ وَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ بِغَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ تَيَمُّمَ الْجُنُبِ مَعَ الْوُضُوءِ لِلْجَنَابَةِ انْتَهَى فَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِمَسْحِ السَّائِرِ فَتَأَمَّلْ وَقَوْلُهُمْ تَيَمَّمَ الْجُنُبُ مَعَ الْوُضُوءِ لَا يُنَافِي قَوْلَ الرُّوْضِ وَإِنْ اغْتَسَلَ الْجُنُبُ وَتَيَمَّمَ عَنْ جِرَاحَتِهِ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، ثُمَّ أَحْدَثَ بَعْدَ فَرْضِهِ لَمْ يَبْطُلْ حُكْمُ تَيَمُّمِهِ فَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي بِوُضُوئِهِ مَا شَاءَ مِنَ التَّوَافِي انْتَهَى؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْفَرْضِ وَقَوْلُهُ أَعَادَ الْمُحْدِثُ غَسْلَ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِعَلِيلِهِ الْغُضْرَ الْمُغْتَلَّ بَعْضُهُ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَةِ جَمِيعِهِ لِازْتِمَاعِ حَدَثِ صَحِيحِهِ بِغَسْلِهِ السَّابِقِ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْقَدْرَ الْمُغْتَلَّ مِنْهُ فَلَا وَجْهَ لِلتَّغْيِيرِ بِالْإِعَادَةِ إِذَا لَمْ يَغْسِلْ فِيْمَا سَبَقَ فَلْيَتَأَمَّلْ .



ولو برئ أعاد المحدث غسل عليه وما بعده وما صلاه جاهلاً به أو توهمه فأزال اللصوق ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يطل تيممه، وإنما بطل بتوهم الماء؛ لأنه لو يجب طلبه والبحث عنه ولا كذلك توهم البرء لو سقطت جبرته في صلاته بطلت كنزع الخف ومخله ما إذا بان شيء مما يجب غسله، إذ لا يمكن بقاؤها مع وجوب غسل ما ظهر، وكذا ما بعده في الحديث الأصغر أو ما إذا تردّد في بطلان تيممه وطال التردّد أو مضى معه ركن، ثم إن غلب البرء بطل تيممه أيضاً وإلا فلا.....

سوى التيمم فقط سم بحدف. □ فود: (ولو برئ إلخ) عبارة المغني ولو اغتسل الجنب وتيمم عن جراحة في غير أعضاء التيمم، ثم أخذت بعد أداء فريضة من صلاة أو طواف لم يطل تيممه لأنه وقع عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث فتوضأ وصلى بوضوئه ما شاء من التوايف (ولو برئ) بثلاث الزاء وهو على طهارة بطل تيممه ووجب غسل موضع المذنب جنباً كان أو محدثاً ويجب على المحدث أن يثبيل ما بعد موضع المذنب رعاية للترتيب كما لو أغفل لئمة بخلاف الجنب ولا يستأنفان الطهارة وطلان بعضها لا يقتضي بطلان كلها اه بحدف وعبارة النهاية ولو رفع الجبيرة عن موضع الكسر فوجده قد انقفل أعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمنح عليها وإذا تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجدان التيمم الماء في تفصيله الآتي اه أي يقال إن تحقق ذلك وليس في صلاة امتنع الإحرام بها أو فيها فإن وجب قضاؤها ككون السائر أخذ زيادة على قدر الاستسناك بطلت وإن لم يجب أتمها ع ش. □ فود: (أعاد المحدث غسل عليه) فيه نظر لأنه إن أراد بعليه المضى المعتل بعضه فلا وجه لإعادة جميعه لازتفاع حديث صحيحه بشئله السابق وإن أراد القدر المعتل منه فلا وجه للتبشير بالإعادة إذ لم يغسل فيما سبق فليأتمل سم أي فكان ينبغي أن يقول غسل محلّ عليه كما في المغني.

□ فود: (وما صلاه جاهلاً إلخ) فإن تردّد في وقت البرء قلر بأقرب زمن يمكن البرء فيه ع ش. □ فود: (أو توهمه) أي البرء سم. □ فود: (ولم يظهر من الصحيح إلخ) أي بان يكون اللصوق على قدر الجراحة وقوله ما يجب غسله أي أو ما يمكن إمرار الثراب عليه مغني. □ فود: (لم يطل تيممه) أي ولا صلاته ع ش. □ فود: (بطلت) أي صلاته وإن لم يترأ مضمّ ونهاية. □ فود: (ومخله) أي محل بطلان الصلاة بسقوط الجبيرة فيها. □ فود: (أو ما إذا تردّد إلخ) عطفت على ما إذا بان إلخ ع ش. □ فود: (تردّد في بطلان تيممه) أي لتردّده في حصول البرء قاله البصري ولعله مجرد تمثيل وليس بقيد. □ فود: (أيضاً) كصلاته. □ فود: (ولا فلا).

(فرغ) لو كانت الجبيرة لصوقاً يتزعزع ويغير كل يوم أو أيام فتحكمها كالجبيرة الواحدة كما أفتى به الشئبي وفيه نظر ظاهر بل الأوجه خلافه نهاية أي من أن كل مرة لها حكم مستقل فعلى كلام الشئبي تغيير اللصوق لا يؤثر في طهارته السابقة وعلى كلام الشارح م يؤثر فيجب غسل الصحيح مع ما بعده

□ فود: (أو توهمه) أي البرء.

وبما تقرر من أنَّ مَلْحَظَ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ غَيْرُ مَلْحَظِ بَطْلَانِ التَّيَمُّمِ اِنْدَفَعَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ لَا أَتَرُ  
يُظْهِرُ شَيْءًا مِنَ الصَّحِيحِ فِي بَطْلَانِ التَّيَمُّمِ؛ لَأَنَّهُ عَنِ الْعَلِيلِ وَوَجْهَ اِنْدِفَاعِهِ أَنَّنَا لَمْ نَجْعَلْ هَذَا  
الظُّهُورَ سَبَبًا لِبَطْلَانِ التَّيَمُّمِ بَلْ لِبَطْلَانِ الصَّلَاةِ وَمَلْحَظُهُمَا مُخْتَلِفٌ كَمَا تَقَرَّرَ.

### (فصل) فِي لَوْكَانِ التَّيَمُّمِ

وَكَيْفِيَّتِهِ وَسُنَنِهِ وَمُبْطِلَاتِهِ وَمَا يُسْتَبَاحُ بِهِ مَعَ قَضَاءِ أَوْ عَذْمِهِ وَتَوَابِعِهَا.  
(تَيَمُّمٌ بِكُلِّ) مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ اسْمُ (تُرَابٍ)؛ لَأَنَّهُ الصَّعِيدُ فِي الْآيَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ وَمِمَّا  
يَمْنَعُ تَأْوِيلُهُ بِغَيْرِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ١٣] وَزَعَمُ.....

وَلَا يَتَطَّلُ التَّيَمُّمُ عَلَيْهِا ع. ش. □ فَوَدَّ: (مِنْ أَنَّ مَلْحَظَ بَطْلَانِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ عَلِمَ أَنَّ مَلْحَظَ الْخ وَانْدَفَعَ  
الْخ. □ فَوَدَّ: (غَيْرُ مَلْحَظِ بَطْلَانِ التَّيَمُّمِ) فَإِنَّ مَلْحَظَهُ الْبُزْءَ مِنَ الْعِلَّةِ وَمَلْحَظَ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ ظُهُورٌ مَا يَجِبُ  
غَسْلُهُ مِنَ الصَّحِيحِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (لَمْ نَجْعَلِ الْخ) اَنْظُرْ هَذَا مَعَ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَمْ يَظْهَرْ مِنَ الصَّحِيحِ  
مَا يَجِبُ غَسْلُهُ لَمْ يَتَطَّلُ تَيَمُّمُهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ بَطْلٌ فَقَدْ جَعَلَ الظُّهُورَ سَبَبًا لِبَطْلَانِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَبَضْرِي.

### فَصْلٌ فِي أَرْكَانِ التَّيَمُّمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ

□ فَوَدَّ (سَبِي): (بِكُلِّ تُرَابٍ) يَدْخُلُ فِيهِ الْأَصْفَرُ وَالْأَخْضَرُ وَالْأَسْوَدُ وَالْأَبْيَضُ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ.  
□ فَوَدَّ: (مَا صَدَّقَ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَا يَجُوزُ فِي الْمَغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَالْإِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا خَبَتْ فِي النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا  
مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (صَدَّقَ) الْأَوَّلَى أَطْلَقَ أَوْ إِسْقَاطُ اسْمِ بَضْرِي. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ الصَّعِيدُ فِي الْآيَةِ الْخ) عِبَارَةُ  
نَّهَايَةِ الْمَغْنِيِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَوِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ١٥] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ أَيْ تُرَابًا  
طَاهِرًا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تُرَابٌ لَهُ غُبَارٌ وَقَوْلُهُ حُجَّةٌ فِي اللَّغَةِ اه. □ فَوَدَّ: (وَمِمَّا يَمْنَعُ الْخ) هَذَا مَا يَمْنَعُ نَحْوَ  
التَّوَرَةِ وَسَحَابَةِ الْأَخْجَارِ سَمِ وَلَكَ أَنْ تَنْتَهَ بِمَدَمِ الْقَوْلِ بِالْوَاوِطَةِ عِبَارَةُ الْقَلْبِيِّ وَجُوزَهُ الْإِمَامُ مَا لَكَ  
بِكُلِّ مَا اتَّصَلَ بِالْأَرْضِ كَالشَّجَرِ وَالزَّرْعِ وَجُوزَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبُهُ مُحَمَّدٌ بِكُلِّ مَا هُوَ مِنْ جَنْسِ الْأَرْضِ  
كَالزَّرْنِيخِ وَجُوزَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو يُونُسَ صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ بِمَا لَا غُبَارَ فِيهِ كَالْحَجَرِ الصُّلْبِ وَجَعَلُوا  
مِنْ فِي الْآيَةِ ابْتِدَائِيَّةً وَقَسَرُوا الصَّعِيدَ بِمَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ لَا بِالتُّرَابِ اه. □ فَوَدَّ: (وَزَعَمَ الْخ) عِبَارَةُ  
النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ إِذِ الْإِنْيَانِ بَيْنَ الْمُفِيدَةِ لِلتَّبْعِيضِ يَقْتَضِي أَنْ يَمْسَحَ بِشَيْءٍ يَحْصُلُ عَلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ  
بَعْضُهُ وَقَوْلُ بَعْضِ الْأَيِّمَةِ إِنَّمَا لَا ابْتِدَاءَ الْغَايَةِ فَلَا يُشْتَرَطُ تُرَابٌ صَعْفُهُ الزَّمْخَشَرِيُّ بِأَنَّهُ أَحَدًا مِنَ الْعَرَبِ لَا  
يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مِنَ الدُّغْنِ وَمِنَ الْمَاءِ وَمِنَ التُّرَابِ إِلَّا مَغْنَى التَّبْعِيضِ وَالْإِدْعَاءُ لِلْحَقِّ  
أَحَقُّ مِنَ الْجِرَاءِ اه قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَرَّ صَعْفُهُ الزَّمْخَشَرِيُّ الْخ كَانَ حَتِيفًا وَأَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ.

□ فَوَدَّ: (لَمْ نَجْعَلِ الْخ) اَنْظُرْ هَذَا مَعَ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَمْ يَظْهَرْ مِنَ الصَّحِيحِ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ لَمْ يَتَطَّلُ  
تَيَمُّمُهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ بَطْلٌ فَقَدْ جَعَلَ الظُّهُورَ سَبَبًا لِبَطْلَانِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

### فَصْلٌ

□ فَوَدَّ: (وَمِمَّا يَمْنَعُ الْخ) هَذَا لَا يَمْنَعُ نَحْوَ التَّوَرَةِ وَسَحَابَةِ الْأَخْجَارِ.

أَنْ مِنْ فِيهِ لِلْإِبْدَاءِ سَفَسَافٌ لَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ وَصَحَّ «جُعِلَتِ الْأَرْضُ كُلُّهَا لَنَا مَسْجِدًا وَتُرَابُهَا»  
وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ «وَتُرَابُهَا» وَهِيَ مُتَرَادِفَانِ كَمَا قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ «لَنَا  
طَهُورًا» وَالْأَسْمُ اللَّقَبُ فِي حَيْزِ الْإِمْتِنَانِ لَهُ مَفْهُومٌ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي مَحَلِّهِ (طَاهِرٍ) أَرَادَ بِهِ مَا  
يَشْمَلُ الطُّهُورَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَا يُسْتَعْمَلُ وَذَلِكَ لِتَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ لِلطَّيِّبِ فِي الْآيَةِ  
بِالطَّاهِرِ فَلَا يَجُوزُ بِنَجَسٍ كَأَنْ يُجْعَلَ فِي بَوْلِ، ثُمَّ جَفَّ أَوْ اخْتَلَطَ بِهِ نَحْوُ رُوَيْثٍ مُتَفَقِّتٍ وَمِنْهُ  
تُرَابُ الْمَقْبَرَةِ الْمَنْبُوشَةِ لِاخْتِلَاطِهَا بِغَيْرَةِ الْمَوْتِ وَصَدِيدِهِمُ الْمُتَجَمِّدِ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُطَهِّرْهُ الْمَطَرُ  
قَالَ الْقَاضِي، وَلَوْ وَقَعَتْ ذُرَّةٌ نَجَاسَةٍ فِي صَبْرَةٍ تُرَابٍ كَبِيرَةٍ تَحْرَى وَيَتَشَمُّ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى

(فَائِدَةٌ) ذَكَرَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَنَّهُ إِذَا تَمَارَضَ كَلَامُ شَخْصٍ فِي إِثْنَاءِ وَتَضَنَّفِ لَهْ كَانَ  
الْأَخْذُ بِمَا فِي التَّضَنَّفِ أَوَّلَى فَرَاغَهُ أَه. □ فُود: (لِلْإِبْدَاءِ) الْمُتَبَادَرُ التَّبَعِيضُ كَمَا لَا يَخْفَى فَهَوَ أَرْجَحُ  
سَم. □ فُود: (سَفَسَافٌ) أَي رَدِيءٌ مِنْ قَبِيلِ الْهَذْيَانِ. □ فُود: (وَالْأَسْمُ اللَّقَبُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَكَوْنُ  
مَفْهُومِ اللَّقَبِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مَحَلَّةٍ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُنْخَوِلِ وَهِيَ قَرِينَتَانِ الْمُدُولُ  
إِلَى التُّرَابِ فِي الطُّهُورِيَّةِ بَعْدَ ذِكْرِ جَمِيعِهَا فِي الْمَسْجِدِيَّةِ وَكَوْنُ السِّيَاقِ لِلْإِمْتِنَانِ الْمُتَضَنَّفِ تَكْثِيرٌ مَا يَمْتَنُّ  
بِهِ فَلَمَّا اقْتَصَرَ عَلَى التُّرَابِ دَلَّ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْحُكْمِ أَه. □ فُود: (فِي حَيْزِ الْإِمْتِنَانِ) فِي شَيْءٍ وَيُؤَيِّدُ أَنْ  
لَهُ هُنَا مَفْهُومًا زِيَادَةً تُرَابِهَا أَوْ تُرَابِهَا وَإِلَّا كَانَ يَكْفِي أَنْ يَقُولَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا فَإِنَّهُ أَخْصَرُ سَم وَقَوْلُهُ وَيُؤَيِّدُ  
إِلْخَ تَقْدَمُ مِثْلُهُ عَنِ النَّهَائِيَّةِ أَيْضًا. □ فُود: (مَا يَشْمَلُ) الصَّوَابُ إِسْقَاطُهُ سَم وَرَشِيدِيٌّ وَبُضْرِيٌّ أَي لِأَنَّ الْمُرَادَ  
بِالتَّأْوِيلِ إِخْرَاجُ الْمُسْتَعْمَلِ وَهُوَ إِنَّمَا يَخْرُجُ حَيْثُ أُرِيدَ بِالطَّاهِرِ الطُّهُورُ لَا مَا يَشْمَلُهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ قَوْلُهُ  
وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي حُكْمِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَلَا اغْتِرَاضَ عَلَيْهِ عَ ش. □ فُود: (وَذَلِكَ) أَي اشْتِرَاطُ الطُّهَارَةِ.

□ فُود: (بِالطَّاهِرِ) أَي بِالتُّرَابِ الطَّاهِرِ. □ فُود: (بِنَجَسٍ) أَي مُتَنَجِّسٍ. □ فُود: (وَمِنْهُ) أَي مِنَ التُّرَابِ  
التَّجَسُّسِ. □ فُود: (تُرَابُ الْمَقْبَرَةِ الْخ) أَي وَتُرَابُ الْبَيَّارَةِ مَجْمَعٌ فَادَوْرَاتِ الْكَتِيفِ. □ فُود: (الْمَنْبُوشَةِ) أَي  
الَّذِي عَلِمَ تَبَشُّهَا فَإِنَّ لَمْ يُعْلَمَ جَارٌ بِلَا كَرَاهَةٍ نِهَائِيَّةٍ وَزِيَادِيٍّ قَالَ عَ ش قَوْلُهُ مَ ر فَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ الْخَ أَي بَانَ  
عَلِمَ عَدَمَ تَبَشُّهَا أَوْ شَكَّ فِيهِ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ بِلَا كَرَاهَةٍ شُمُولُهُ لِكُلِّ مِنْ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ فِي  
صُورَةِ الشَّكِّ أَنَّ الْأَصْلَ الطُّهَارَةُ وَلَمْ يَرِدْ نَهْيٌ عَنْهُ مَعَ الشَّكِّ أَه. □ فُود: (لِاخْتِلَاطِهَا) الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةُ.

□ فُود: (الْمَطَرُ) أَي وَلَا غَيْرُهُ. □ فُود: (لِلْقَاضِي الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ أَبُو الطَّيِّبِ أَه وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْقَاضِيَّ إِذَا  
أُطْلِقَ فَالْحُسَيْنُ شَيْخُ الْبَغَوِيِّ وَالْقَاضِيَانِ فَهَوَ أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ قَبِيْنِي أَنْ يَتَأَمَّلَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ بُضْرِيٌّ.  
□ فُود: (تَحْرَى وَيَتَشَمُّ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْعَبَّاسِ عَنِ الْقَاضِي لَمْ يَمُزْ لَهُ التَّيْمُّ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ تَحَرٍّ وَإِنْ كَانَتْ  
كَبِيرَةً وَلَهُ أَنْ يَتَحَرَّى وَيَتَشَمُّ أَه وَيُتَجَّهَ فِي الْكَبِيرِ جِدًّا جَوَازُ التَّيْمِّ بِلَا تَحَرٍّ كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ نَجَاسَةً فِي

□ فُود: (أَنْ مِنْ فِيهِ لِلْإِبْدَاءِ) الْمُتَبَادَرُ التَّبَعِيضُ كَمَا لَا يَخْفَى فَهَوَ أَرْجَحُ. □ فُود: (فِي حَيْزِ الْإِمْتِنَانِ) فِيهِ  
شَيْءٌ هُنَا يُؤَيِّدُ أَنْ لَهُ مَفْهُومًا زِيَادَةً تُرَابِهَا أَوْ تُرَابِهَا وَإِلَّا كَانَ يَكْفِي أَنْ يَقُولَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا فَإِنَّهُ أَخْصَرُ.  
□ فُود: (أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الطُّهُورَ) الصَّوَابُ إِسْقَاطُهُ مَا يَشْمَلُ. □ فُود: (تَحْرَى وَيَتَشَمُّ) عِبَارَةُ شَرْحِ

الضعيف السابق أنه لا يشترط التعذُّد في التحوي فعلى الأصح لا يتحوى إلا إن كان النجس لا يتجزأ، ثم جعل التراب قسمين نظير ما مر في فصل الكثرين عن القميص بعد تنجيس أحدهما ولا يضُرُّ أخذه من ظهر كلب لم يعلم التصاقه به مع رطوبة (حتى ما يداوى به) كالأرمني بكسر أوله وما يؤكل سفها كالمدبر وطين يصير المسمى بالطفل كما صرح به جمع وما أخرجه الأرض منه وإن اختلط بلبابها كتمعجون بمائع جف وإن تغير به لونه وطعمه وريحه ويشترط أن يكون له عباؤه ولم يذكره؛ لأنه الغالب فيه. (و من ثم صَحَّ (برملي) خشين (فيه عباؤه)، ولو منه.....

مكان واسع جدًا تجوز الصلاة فيه سم. هـ فود: (لا يتجزأ) يراجع مفهوم لا يتجزأ وأسقطه م ر اه سم عبارة ش قوله م ر جاز أي حيث لم يمكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين ولعله م ر لم يذكر هذا القيد لتغييره م ر بالذرة فإنها لا يمكن انفاسها وقال ابن حَجَّ: لا يتجزأ أي حيث لم يمكن تفرق المخلط من النجاسة فيهما اه وانظر لو جَمَعَ وتيمم من غير اجتهد هل يصح تيممه كما لو تيمم من تراب على ظهر كلب شك في اتصاله به رطبًا أو جافًا أو لا يصح كما لو اختلط إناء طاهر بنجس الظاهر الثاني لتحقق النجاسة فيما ذكر اه بحذف. هـ فود: (بعد تنجيس أحدهما) ظاهره أن فصل أحدهما مع بقاء الكم الثاني متصلًا بالقميص لا يكفي في جواز الاجتهاد ويتبني خلافه لتحقق التعذُّد بما ذكر ع ش. هـ فود: (ولا يضُرُّ) إلى قوله: ولم يذكره في المفتي. هـ فود: (لم يعلم التصاقه به (لخ) فلو علم التصاقه به جافين أو شك فيه جاز وقياس ما مر في المقبرة التي لم يعلم نشأ عَدَم الكراهة هنا أيضًا، ويَحْتَمَلُ خلافه لأن الغالب هنا الرطوبة ولعلَّ نَجَاسَةَ الكلب ع ش. هـ فود: (كالأرمني) أي والسيخ بكسر الموحدة وهو ما لا يثبت إذا لم يغلَّ الملح فإن علاه لم يصح التيمم به مُغْنِي ونهاية. هـ فود: (بكسر أوله) قال في شرح العباب بفتح الميم وكسرها لفتانٍ خلافًا للإسنوي اه. سم. هـ فود: (منه) أي من المدبر لأنه تراب لا من خشب لأنه لا يُسَمَّى ترابًا وإن أشبهه مُغْنِي ونهاية. هـ فود: (بمائع) أي كحل نهاية ومُغْنِي. هـ فود: (أن يكون له عباؤه) فإن كان جريشًا أي خشيًا أو نديًا لا يرتفع له عباؤه لم يكف مُغْنِي، ورأيت في فتاوى ابن زياد في رجل تسبل دموعه في كل وقت ومتى اتصل تراب التيمم بالوجه صار طينًا، قال فالظاهر أخذًا مما تقدم صحة تيممه وأقول أيضًا بصحة تيمم من أثلي بكثرة العرق في بدنه كما شاهدنا ذلك في بعض الناس بحيث لا يؤثر فيه التثيف اه كُردِي. هـ فود: (ومن ثم) أي لأجل اشتراط وجود العباؤه. هـ فود: (برملي خشين (لخ) عبارة النهاية وبرملي لا يلصق ببعضه ولو كان ناعما فيه عباؤه منه ولو بسحقه

العباب عن القاضي لم يجز له التيمم منها من غير تحرُّ وإن كانت كثيرة وله أن يتحوى ويتيمم اه وينتجه في الكبيرة جدًا جواز التيمم بلا تحرُّ كما لو اشتبهت نجاسة في مكان واسع جدًا تجوز الصلاة فيه.

هـ فود: (لا يتحوى) يراجع مفهوم لا يتحوى وأسقطه م ر. هـ فود: (كالأرمني) قال في شرح العباب بفتح الميم وكسرها لفتانٍ خلافًا للإسنوي اه.

بأن سُحِقَ وصار له كما يَحْتَنُّه في شرح الإرشاد وغيره أمّا الناعِمُ فلا؛ لأنّه لِلصُّوقِ بِالْمُضَوِّ يَمْنَعُ وَصُولَ الْغُبَارِ إِلَيْهِ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ عَلِمَ عَدَمَ لُصُوقِهِ لَمْ يُؤْثَرْ فَنَاطَئْتُهُمْ. ذَلِكَ بِالْخَشِينِ وَالْنَاعِمِ لِلْغَالِبِ وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ إِعَادَةُ الْبَاءِ الْمُفِيدَةِ لِمُغَايِرَةِ الرَّمْلِ لِلثَّرَابِ؛ لأنّه بِالنَّظَرِ لِمُصَوِّرَةِ الرَّمْلِ قَبْلَ السَّحْقِ نَعَمَ التَّمِيمُ حَقِيقَةً إِنَّمَا هُوَ بِالْغُبَارِ الَّذِي صَارَ ثَرَابًا لَا بِالرَّمْلِ فِيهِ الْعِبَارَةُ نَوْعُ قَلْبٍ وَهُوَ يَمَّا يُؤَيِّزُهُ الْمُفْصَحَاءُ لِأَغْرَاضٍ لَا يَمْتَدُّ قَصْدُ بَعْضِهَا هُنَا (لَا بِمَعْنَى) كَثُورَةِ سَحَابَةِ خَزَفٍ وَمِثْلُهُ طَبَقٌ سُورِيٌّ وَصَارَ رَمَادًا؛ لأنّه لَيْسَ بِثَّرَابٍ بِخِلَافِ مَا أَصَابَتْهُ نَارٌ فَاسْوَدَّ وَلَمْ يَبْصُرْ رَمَادًا.

لِأَنَّهُ مِنْ طَبَقَاتِ الْأَرْضِ وَالثَّرَابُ جَنَسٌ لَهُ فَلَا يَصْبَحُ بِرَّمْلٍ وَلَوْ نَاعِمًا لَا غُبَارَ فِيهِ أَوْ فِيهِ غُبَارٌ لَكِنَّ الرَّمْلَ يَلْصُقُ بِالْمُضَوِّ لِمَنْعِهِ وَصُولَ الثَّرَابِ إِلَى الْمُضَوِّ إِذَا زَادَ الْمُغْنَى وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا شَرْطُ آخَرٍ فِي الثَّرَابِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَهُ غُبَارٌ يَمْلَأُ بِالْوَجْهِ وَالْبَدَنِ. □ فُؤَدُ: (بِأَنَّ سُحِقَ الْخ) وَفِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ لَوْ سُحِقَ الرَّمْلُ الصَّرْفُ وَصَارَ لَهُ غُبَارٌ أَجْزَاءُ أَيُّ بَانَ صَارَ كُلُّهُ بِالسَّحْقِ غُبَارًا أَوْ بَقِيَ مِنْهُ خَشِينٌ لَا يَمْنَعُ لُصُوقَ الْغُبَارِ بِالْمُضَوِّ نِهَآةً. □ فُؤَدُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ لِأَجْلِ اللُّصُوقِ الْمَذْكُورِ. □ فُؤَدُ: (وَلَوْ عَلِمَ عَدَمَ لُصُوقِهِ) أَيُّ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيَتَّبِعُنِي أَنْ يَقَالَ: وَلَوْ عَلِمَ لُصُوقَ الْخَشِينِ الْخَ أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ لَا يُجْزَى لِعَدَمِ حُصُولِ التَّمِيمِ الْآتِي الْمُسْتَحَاجُّ فِيهِ إِلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي، وَفِي الْعُبَابِ وَهُوَ قِيَاسُ الْوُضُوءِ كَمَا مَرَّ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ بِضَرِيٍّ. □ فُؤَدُ: (ذَلِكَ) أَيُّ صِحَّةُ التَّمِيمِ وَعَدَمُهَا. □ فُؤَدُ: (وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَلَوْ مِنْهُ بَانَ سُحِقَ الْخَ كُرْدِيٍّ، وَقَضِيَّةُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ كَوْنُ الرَّمْلِ مِنْ جَنَسِ الثَّرَابِ السَّابِقِ فِي كَلَامِهِ صَرَاحَةً. □ فُؤَدُ: (نَوْعُ قَلْبٍ) أَيُّ وَالْأَصْلُ بِغُبَارٍ فِي رَمْلٍ، قَالَ ع. ش. وَلَا يَمْتَدُّ أَتَى أَيُّ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَبِرَّمْلٍ فِيهِ غُبَارٌ مِنَ الْمَجَازِ حُكْمًا لِأَنَّهُ إِسْنَادُ اللَّفْظِ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ مِنَ الْمُلَاسَبَاتِ وَفِي سَمْعٍ عَلَى خِجٍّ قَدْ يَوْجُهُ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَيَغُبَارُ رَمْلٍ أَوْ هَمَّ اشْتِرَاطَ تَعْيِيرِهِ عَنِ الرَّمْلِ أَه.

□ فُؤَدُ (سُي): (لَا بِمَعْنَى) بِكُسْرِ الدَّالِ كَيْفِيَّةً وَكِبَرِيَّةً نِهَآةً وَمُغْنَى، وَقَوْلُهُمَا كَيْفِيَّةً مَحَلٌّ تَأْمُلُ إِذَا هُوَ لِكَوْنِهِ مِنَ الْمَائِعَاتِ لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ التَّوَهُّمِ. □ فُؤَدُ: (كُنُورَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ أَحْتِمَالًا. □ فُؤَدُ: (وَمِثْلُهُ طَبَقٌ الْخ) أَيُّ وَسَحَابَةٌ تَحْوِي أَجْرًا مُغْنَى. □ فُؤَدُ: (كُنُورَةٌ) هُوَ الْجَبَرُ قَبْلَ طَلْفِهِ شَيْخُنَا الْحَلْبِيِّ لَكِنَّ عِبَارَةَ الْمِضْبَاحِ التَّوَرَةَ بِضَمِّ التَّوْنِ حَجَرُ الْكِلْسِ، ثُمَّ غَلَبَتْ عَلَى اخْتِلَافِ نُصَافٍ إِلَى الْكِلْسِ مِنْ زَرْنِخٍ وَغَيْرِهِ وَتُسْتَعْمَلُ لِإِزَالَةِ الشَّعْرِ انْتَهَتْ، وَفِي الصُّحُوحِ الْكِلْسُ أَيُّ بِالْكَافِ الْمَكْسُورَةِ وَاللَّامِ وَالسِّينِ الْمُهْمَلَةِ الصَّارُوجُ يُنْبِئُ بِهِ أَه وَفِي سَمْعٍ عَلَى خِجٍّ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَا يَحْجَرُ أَيُّ وَإِنْ كَانَ رَخْوًا كَالْكَذَّانِ أَيُّ الْبَلَاطِ وَرُجَاجٍ وَخَزَفٍ وَآجُرٌ سُحِقَتْ أَه قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنْ صَارَ لَهَا غُبَارٌ لِأَنَّهُمَا مَعَ ذَلِكَ لَا تُسَمَّى ثَرَابًا أَه ع. ش.

□ فُؤَدُ: (نَوْعُ قَلْبٍ) قَدْ يَوْجُهُ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ وَيَغُبَارُ رَمْلٍ أَوْ هَمَّ اشْتِرَاطَ تَعْيِيرِهِ عَنِ الرَّمْلِ. □ فُؤَدُ: (لَا بِمَعْنَى) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَا يَحْجَرُ أَيُّ وَإِنْ كَانَ رَخْوًا كَالْكَذَّانِ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِهِ وَرُجَاجٍ وَخَزَفٍ وَآجُرٌ سُحِقَتْ أَه قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنْ صَارَ لَهَا غُبَارٌ؛ لِأَنَّهُمَا مَعَ ذَلِكَ لَا تُسَمَّى ثَرَابًا انْتَهَى.

(وَمُخْتَلِطٌ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ) كَجِصٍّ وَزَعْفَرَانٍ وَإِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ جِدًّا بَحِثْ لَا يَدْرُكُ؛ لِأَنَّهُ لِنُحُومَتِهِ يَمْتَنِعُ وَضُورُ التُّرَابِ لِلْمَضِيِّ (وَقِيلَ إِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ جَازَ) نَظَرُ مَا مَرَّ فِي الْمَاءِ وَيُرَدُّ مَا تَقَرَّرَ أَنْ قَلِيلَ الْخَلِيطِ هُنَا يَمْتَنِعُ وَلَوْ احْتِمَالًا وَضُورُ الْمُطَهِّرِ لِلْمَضِيِّ لِكُنَافَتِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ لِلطَّافَةِ الْمَاءِ. (و) مَرَّ أَنْ التُّرَابَ لَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ طَهُورًا فَحَيْثُذِ (لَا) يَصْخُ التَّيْتَمُ (بِمُسْتَعْمَلٍ) فِي حَدِيثٍ، وَكَذَا حَبِثَ فِيمَا يَظْهَرُ بَأَنَ اسْتَعْمَلَ فِي مَغْلُظٍ (عَلَى الصَّحِيحِ) كَالْمَاءِ بَلْ أَوْلَى وَكَوْنُ التُّرَابِ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ فَلَا يَتَأَثَّرُ بِالِاسْتِعْمَالِ بِخِلَافِ الْمَاءِ يَرُدُّ بَأَنَ السَّبَبُ فِي الِاسْتِعْمَالِ لَيْسَ هُوَ خُصُوصُ رَفْعِ الْحَدَثِ كَمَا مَرَّ بَلْ زَوَالُ الْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ بِدَلِيلِ أَنَّ مَاءَ التَّلَاسِ مُسْتَعْمَلٌ مَعَ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ حَدَثًا فَاسْتَوِيَ (وَهُوَ) أَيُّ الْمُسْتَعْمَلِ (مَا بَقِيَ مِنْهُ) أَيُّ الْمُنِئِمِ بَعْدَ مَسْحِهِ.

(وَكَذَا مَا تَنَاقَرَتْ) بِالْمُثَلِّثِ مِنْهُ بَعْدَ مَسْئَلِهِ وَإِنْ لَمْ يُعْرَضْ عَنْهُ فَلَوْ أَخَذَهُ مِنَ الْهَوَاءِ غَقِبَ انْفِصَالُهُ

• فَوَيْ (سُنِّي): (وَمُخْتَلِطٌ الْخُ) أَيُّ وَلَا يَتَرَابُ مُخْتَلِطٌ الْخُ مُعْنَى أَيُّ يَتَبَاعَ ش. • فَوَيْ: (كَجِصٍّ) بِكَسْرِ الْجِيمِ وَفَتْحِهَا وَهُوَ الْجِصُّ أَوْ الْجَبْرُ شَيْخُنَا. • فَوَيْ: (وَزَعْفَرَانٍ) أَيُّ وَمِسْكَعَ ش. • فَوَيْ: (لِأَنَّهُ لِنُحُومَتِهِ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ مَعَ مَا مَرَّ فِي الرَّمْلِ النَّاعِمِ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ عَدَمَ مَنَعِهِ لَمْ يَضُرَّ بِضَرِيٍّ. • فَوَيْ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) إِبْطَالُهُ يَفْتَضِي أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ وَلَوْ كَانَ مَرْجُوحًا جِدًّا وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِتَضَرُّبِهِمْ بِالِاسْتِغْنَاءِ بِغَلْبَةِ ظَنِّ التَّحْمِيمِ بِضَرِيٍّ أَيُّ وَلَعَلَّ لِهَذَا اسْقَاطُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَيْ: (وَكَذَا حَبِثَ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر وَقَوْلُهُ بَأَنَ اسْتِعْمَالَ الْخُ أَيُّ، ثُمَّ طَهَّرَ بِضَرِطِهِ سَمَ عَلَى خَجٍّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ الْإِحْتِيَاجِ لِلتَّطْهِيرِ إِذَا اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ الْآخِرَةِ أَمَّا إِذَا اسْتَعْمَلَ فِيهَا فَهُوَ طَاهِرٌ كَالْعَسَالَةِ الْمُتَفَصِّلَةِ مِنْهَا. وَأَمَّا مَذْكُورُ الْإِسْتِغْنَاءِ إِذَا طَهَّرَ أَوْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ الْأَوَّلَى وَلَمْ يَتَلَوَّثْ فَهَلْ يَكْفِي هُنَا إِذَا دُقَّ وَصَارَ تُرَابًا لِأَنَّهُ مُجَفَّفٌ لَا مُزِيلٌ أَوْ لَا لِإِزَالَتِهِ الْمَنْعَ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي عَشَرَ شَ أَيُّ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ يُرَدُّ بَأَنَ السَّبَبُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْخُ.

• فَوَيْ: (كَالْمَاءِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ لِأَنَّهُ أَذَى بِهِ فَرَضَ قَلَمٌ يَحُزُّ اسْتِعْمَالُهُ ثَانِيًا كَالْمَاءِ اه. • فَوَيْ: (بَلْ) أَوَّلَى) أَيُّ لِأَنَّ الْمَاءَ أَفْوَى سَمَ. • فَوَيْ: (بَدَلِيلِ أَنَّ مَاءَ السَّلْسِ الْخُ) قَدْ يَفْتَضِي أَنَّ اسْتِعْمَالَ اتِّفَاقِيٍّ لَيْكُنْ قَالَ الْمُعْنَى وَفِي عَشَرَ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ مِثْلُهُ مَا نَصَّهُ وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِي الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي طَهَارَةِ دَائِمِ الْحَدَثِ، فَإِنَّ حَدَثَهُ لَا يَزِيدُ عَلَى الصَّحِيحِ اه.

• فَوَيْ (سُنِّي): (مَا بَقِيَ مِنْهُ) أَيُّ حَبِثَ اسْتَعْمَلَ فِي تَيْتَمٍ وَاجِبُ عَشَرَ ش. • فَوَيْ: (بَعْدَ مَسْحِهِ) عِبَارَةُ غَيْرِهِ

حَالَةَ تَيْتَمِهِ اه. • فَوَيْ: (بِالْمُثَلِّثَةِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَيْ: (بَعْدَ مَسْئَلِهِ) خَرَجَ بِهِ مَا تَنَاقَرَتْ

بَعْدَ مَسْئَلِهِ كَالطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ عَنِ الْمَجْمُوعِ سَمَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ أَمَّا مَا تَنَاقَرَتْ وَلَمْ يَمَسَّ الْمَضِيَّ بَلْ لَاقَى مَا لَصِقَ بِالْمَضِيِّ فَلَيْسَ بِمُسْتَعْمَلٍ قَطْعًا كَالْبَاقِي فِي الْأَرْضِ اه.

• فَوَيْ: (وَكَذَا حَبِثَ) اعْتَمَدَهُ م ر وَقَوْلُهُ بَأَنَ اسْتِعْمَالَ أَيُّ، ثُمَّ طَهَّرَ بِضَرِطِهِ. • فَوَيْ: (بَلْ أَوَّلَى) أَيُّ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ أَفْوَى. • فَوَيْ: (بَعْدَ مَسْحِهِ) خَرَجَ مَا تَنَاقَرَتْ بَعْدَ مَسْئَلِهِ كَالطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ وَسَيَأْتِي ذَلِكَ عَنِ الْمَجْمُوعِ.

عَمَّا مَشَهُ لَمْ يَجْزْ وَإِبْهَامُ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْإِسْتِعْمَالِ إِذَا انْفَصَلَ بِالْكُلِّيَّةِ وَأَعْرَضَ عَنْهُ إِلَّا جِزَاءَ غَيْرِ مُرَادٍ لَهُ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَالْمَاءِ وَهُوَ يَصْرُ فِيهِ ذَلِكَ فَأَوَّلَى الثَّرَابِ نَعْمَ يَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّهُ لَا يَصْرُ هُنَا رَفْعُ الْيَدِ بِمَا فِيهَا مِنَ الثَّرَابِ، ثُمَّ عَوْدُهَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا احتَاجَ لِهَذَا هُنَا نَزْلُوهُ مَثَلَةَ الْإِتِّصَالِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ (فِي الْأَصْح) كَالْمُتَقَاطِرِ مِنَ الْمَاءِ وَمَا قِيلَ فِي تَوْجِيهِ مُقَابِلِ الْأَصْحِ أَنَّ الثَّرَابَ كَثِيفٌ إِذَا عَلِقَ بِالمَحَلِّ مَنَعَ غَيْرَهُ أَنْ يَلْصَقَ بِهِ بِخِلَافِ الْمَاءِ لِرِقَّتِهِ يَرُدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ يَفْرَضُ تَسْلِيمُهُ إِنَّمَا يَقْتَضِي غُلُوقَ بَعْضِ المُمَاسِّ لَا كُلَّهُ فَبَعْضُ المُمَاسِّ مُتَنَازِرٌ وَقَدْ اشْتَبَهَ فَتَنْفِيعُ الْكُلِّ لِعَدَمِ التَّمْيِيزِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَمَيَّزَ المُلَاصِقُ عَنْ غَيْرِهِ وَتَحَقَّقَ أَنَّ المُتَنَازِرَ هُوَ ذَلِكَ الْغَيْرُ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ المَجْمُوعَ صَرُوحٌ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ قَسَمَ المُتَنَازِرَ إِلَى مَا

• فَوَدَّ: (لَمْ يَجْزْ) أَيَّ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ نِهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَلِإِبْهَامِ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ الْإِخ) جِبَارَةُ الْمُعْنَى وَقَوْلُ الرَّافِعِيِّ إِنَّمَا يَثْبُتُ لِلْمُتَنَازِرِ حُكْمُ الْإِسْتِعْمَالِ إِذَا انْفَصَلَ بِالْكُلِّيَّةِ وَأَعْرَضَ الْمُتَيَمِّمُ عَنْهُ مُرَادُهُ كَمَا قَالَ شَيْخِي أَنَّ يَتَفَصَّلُ عَنِ الْمَاسِيحَةِ وَالْمَنْسُوحَةِ لَا مَا قَهَمَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنَ الْهَوَاءِ قَبْلَ إِعْرَاضِهِ عَنْهُ أَنَّهُ يَكْفِيهِ اهـ. وَفِي الْبَصْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ النُّهَايَةِ بِثَلَاثِ مَا نَصَّهُ أَقُولُ: رَأَيْتُ فِي تَعْلِيلِهِ مُتَسَوِّيةً لِلطُّنْدَتَانِ مِنَ مُتَاخَرِي الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ مُحْصَلَ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْمُتَنَازِرِ بِالْإِسْتِعْمَالِ شَرْطَانِ الْإِتِّصَالِ بِالْكُلِّيَّةِ عَنِ الْمَاسِيحَةِ وَالْمَنْسُوحَةِ جَمِيعًا وَإِعْرَاضُ الْمُتَيَمِّمِ عَنْهُ وَفَرُوعُ الْإِسْنَوِيِّ عَلَى الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنَ الْهَوَاءِ وَتَيَمَّمَ بِهِ جَازًا قَالَ: وَبِهِ يُعْلَمُ انْتِفَاعٌ مَا رُدَّ بِهِ عَلَى الْإِسْنَوِيِّ أَنَّ الرَّافِعِيَّ إِنَّمَا ذَكَرَهُ فِيمَا إِذَا رَفَعَ يَدَهُ وَأَعَادَهَا وَكَمَّلَ بِهِ مَسْحَ الْمُضْوِ اهـ وَهُوَ كَلَامٌ وَجِيهٌ وَفِي قَتَاوِي عِلَامَةُ الزَّمَنِ وَمُعْنَى الْيَمَنِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الَّذِي نَمِيلُ إِلَيْهِ اعْتِمَادًا مَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَجَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ زَكْرِيَّا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالسَّمْعُودِيِّ فِي حَاشِيَتِهِ وَشَيْخُنَا الْعَلَمَةُ الْمُزْجَدُ فِي عُبَابِهِ وَالْكَمَالِ الرَّذَادِي فِي كَوَكِبِهِ وَالْعَلَمَةُ تَقِي الدِّينِ الْفَتَى فِي مُهِمَّاتِ الْمُهَمَّاتِ وَغَيْرِهِمْ وَأَنَّ الْمُتَنَازِرَ قَرِيبٌ مِنَ الْمُتَقَادِفِ مِنَ الْمَاءِ، وَقَدْ قَالُوا بِطَهَارَتِهِ وَالثَّرَابِ أَوْسَعُ بَابًا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ بِاسْتِعْمَالِهِ فَلَمَّا وَجَّهَ أَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ طَهُورٌ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ اهـ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَالْمَاءِ) قَدْ يَمْنَعُ أَنْ غَايَتَهُ ذَلِكَ، إِذْ قَدْ يَفْرُقُ بَاتَهُ لَا يَثْبُتُ عَلَى الْمُضْوِ وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ فَاعْتَبَرَ فِيهِ ذَلِكَ دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ سَم.

• فَوَدَّ: (مُقَابِلُ الْأَصْح) وَهَذَا الرَّجَحُ ضَعِيفٌ جِدًّا أَوْ غَلَطٌ فَكَانَ التَّغْيِيرُ بِالصَّحِيحِ أَوَّلَى مُعْنَى وَنِهَايَةً قَوْلُهُ عَلِقَ بِكَسْرِ اللَّامِ مِنْ بَابِ عَلِمَ يَعْلَمُ ع ش. • فَوَدَّ: (وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْمُتَنَازِرَ هُوَ ذَلِكَ الْإِخ) وَلَوْ شَكَّ أَمْسَ الْمُتَنَازِرَ الْمُضْوُ أَمْ لَا فَالْقِيَاسُ الْحُكْمُ بِنَاءً طَهُورِيَّةً سَم وَبَصْرِيٌّ وَع ش.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَالْمَاءِ) قَدْ يَمْنَعُ أَنْ غَايَتَهُ ذَلِكَ، إِذْ قَدْ يَفْرُقُ بَاتَهُ لَا يَثْبُتُ عَلَى الْمُضْوِ وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ فَاعْتَبَرَ فِيهِ ذَلِكَ دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ. • فَوَدَّ: (وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْمُتَنَازِرَ هُوَ ذَلِكَ) لَوْ شَكَّ أَمْسَ الْمُتَنَازِرَ الْمُضْوُ أَمْ لَا فَالْقِيَاسُ الْحُكْمُ بِنَاءً طَهُورِيَّةً.

أصاب العضو ثم تناثر عنه وصحح أنه مستعمل وإلى ما لم يمتسه البتة وإنما لاقى ما لصيق به وقال المشهور أنه غير مستعمل كالباقي بالأرض اهـ. نعم لا يضُرُّ هنا رفع اليد عن العضو، ثم عودها إليه لمسح بقيته للاحتياج إليه هنا لا في الماء كما تقرر وعلم من ذلك جواز تيمم كثيرين من تراب يسير مروات كثيرة حيث لم يتناثر إليه شيء مما ذكر. (ويشترط قصدَه) أي التراب لقوله تعالى ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [نساء: ٥٣] أي اقصدوه بالنقل بالعضو أو إليه (فلو سفته) أي التراب (ريخ عليه) أي على وجهه أو يده (فرذذه) على العضو (ونوى لم يجر) يضم أوله لاتقاء القصد بانتفاء النقل المحقق له وإن قصد بوقوفه في مهبها التيمم؛ لأنه في الحقيقة لم يقصد التراب وإنما أتاه لما قصد الريخ، ومن ثم لو أخذ من العضو وزده إليه أو سفته على اليد فمسح بها وجهه مثلاً أو أخذ من الهواء ومسح به مع التيمم المقرنة بالأخذ في غير الثانية ورفع اليد للمسح فيها كفى لوجود النقل المقرن بالتيمم حيثيذ وظاهر أنه لو كثف التراب في الهواء فمكك وجهه فيه.....

• فؤد: (نعم لا يضُرُّ هنا إلخ) يُغني عنه قوله السابق، نعم يفتقران إلخ. • فؤد: (وعلم) إلى المتن في النهاية والمغني. • فؤد: (من ذلك) أي من حصر المستعمل فيما ذكر نهايةً ومغني. • فؤد: (كثيرين) أي أو واحد، وقوله من تراب يسير أي في نحو خزقة نهايةً ومغني. • فؤد: (أي التراب) إلى قوله ومن ثم اشترط في النهاية والمغني إلا قوله بالتقل إلى المتن، وقوله لأنه إلى لو أخذه وقوله مع التيمم إلى كفى.

• فؤد: (بالعضو أو إليه) الأوضح الموافق لما يأتي إلى العضو به أو بغيره. • فؤد: (يضم أوله) ويصح أن يفتح أوله بناء على أن تعاطي العبادة الفاسدة حرام نهايةً أي والأصل في الحرمة إذا أضيفت للعبادات عذم الصحة وإلا فلا يلزم من الحرمة عذم الصحة رشدي وع ش. • فؤد: (لأنه إلخ) قد يمنع عبارة المغني والنهاية والقصد المذكور لا يكفي هنا بخلاف ما لو برز للمطر في الطهر بالماء فأنفست أعضاؤه لأن المأمور به فيه الفسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم اهـ. • فؤد: (أو سفته) أي الریح. • فؤد: (مثلاً) أي أو يده الأخرى. • فؤد: (مع التيمم المقرنة إلخ) قد يؤم هذا أنها لو لم تفتقر بالأخذ واقتربت بالرفع أنه لا يجزئ وليس كذلك وسيعلم من كلامه في شرح وكذا استدامتها أن وجودها من أول الرفع ليس بشرط بل الشرط أن توجد قبل انتهائه بوصول اليد للوجه بصري عبارة سم قوله: ورفع اليد إلخ قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الإكفاء بوجودها في أي حد كان حيث سبقت مماساة العضو للتراب المنسوج لأن النقل من ذلك الحد الذي وجدت التيمم عنده كافٍ سم. • فؤد: (فمكك إلخ) بتخفيف العين وتشديدها كما في المختار ع ش. • فؤد: (فمكك وجهه)

• فؤد: (رفع اليد) قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الإكفاء بوجودها في أي حد كان حيث سبقت مماساة التراب للعضو المنسوج؛ لأن النقل من ذلك الحد الذي وجدت عند كاف.



أَجْزَأُ أَيضًا كَمَا لَوْ مَعَكَ بِالْأَرْضِ (وَلَوْ يَمُّمٌ) بَلَا إِذْنَهُ لَمْ يَجْزِ كَمَا لَوْ سَفَتَهُ رِيحٌ أَوْ (بِإِذْنِهِ) بَأَن نَقَلَ الْمَادُونُ الثَّرَابَ لِلْعُضْوِ وَمَسَّحَهُ بِهِ وَنَوَى الْإِذْنَ نَيْةً مُعْتَبَرَةً مُفْتَرَنَةً بِنَقْلِ الْمَادُونِ وَمُسْتَدَامَةً إِلَى مَسْحِ بَعْضِ الْوَجْهِ (جَارًا)، وَلَوْ بَلَا عُذْرَ إِقَامَةٍ لِفِعْلِ مَادُونِهِ مَقَامَ فِعْلِهِ، وَمَنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ كَوْنُ الْمَادُونِ مُمَيِّزًا وَلَا يَبْطُلُ نَقْلُ الْمَادُونِ بِحَدَثِ الْإِذْنِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُبَاشِرٍ لِلْعِبَادَةِ فَهُوَ كَجَمَاعِ الْمُسْتَأْجِرِ فِي زَمَنِ إِحْرَامِ الْأَجِيرِ كَذَا قَالَ الْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ وَالْمُعْتَمِدُ مَا بَحَثَهُ الشَّيْخَانِ أَنَّهُ يَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ لِلنَّيَّةِ بِلِ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ مَادُونَهُ إِنَّمَا نَابَ عَنْهُ فِي مُجَرَّدِ أَخْذِ الثَّرَابِ وَمَسْحِ عُضْوِهِ بِهِ.....

أَيِ أَوْ يَدُهُ. ة فَوَدُ: (أَجْزَأُ أَيضًا) قَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي الْإِجْزَاءَ وَإِنْ لَمْ يُكْتَفِ الثَّرَابُ إِذَا كَانَ حُصُولُهُ عَلَى الْوَجْهِ بِحَسَبِ تَحْرِيكِهِ فِي الْهَوَاءِ بِحَيْثُ لَوْلَا التَّحْرِيكُ مَا حَصَلَ لِأَنَّ هَذَا نَقْلٌ بِالْعُضْوِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عِبَارَةُ ع ش وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ وَلَوْ وَقَفَ حَتَّى جَاءَ الْهَوَاءُ بِالْفَارِ عَلَى وَجْهِهِ لَمْ يُكْفِ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ هُنَاكَ بِخِلَافِ مَا قُلْنَا سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ اه. ة فَوَدُ: (مُفْتَرَنَةً بِنَقْلِ الْمَادُونِ) مُفْتَضًى مَا سَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا وُجِدَتْ قَبْلَ مَسْحِ الْوَجْهِ أَجْزَأُ بَضْرُئِي. ة فَوَدُ: (وَمُسْتَدَامَةً لِلْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَشُرْطُ أَنْ يَتَوَيَّ الْإِذْنَ عِنْدَ النُّقْلِ وَعِنْدَ مَسْحِ الْوَجْهِ اه. قَالَ ع ش وَلَمْ يَذْكُرْ اشْتِرَاطَ الْإِسْتِدَامَةِ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ اه. ة فَوَدُ: (وَلَوْ بَلَا عُذْرَ) لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ لَا يَأْذَنَ لِغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ مَعَ الْقُدْرَةِ خُرُوجًا مِنَ الْجِلَابِ بَلْ يَكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ وَيَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعَجْزِ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا مُعْنَى وَنَهَايَةُ. ة فَوَدُ: (وَمِنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ كَوْنُ الْمَادُونِ مُمَيِّزًا) خِلَافًا لِظَاهِرِ إِطْلَاقِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنَى وَالنِّهَايَةُ عِبَارَتُهُ م ر وَلَوْ صَيِّبًا أَوْ كَافِرًا أَوْ حَاضِضًا أَوْ نَفْسَاءَ حَيْثُ لَا تَقْضَى أَهْ أَيْ بِمَسْهَا كَأَنَّ يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَحْرَمِيَّةٌ أَوْ صِغَرٌ أَوْ مَسْنَةٌ بِحَاطِلِ ع ش قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر: وَلَوْ صَيِّبًا أَيْ مُمَيِّزًا زِيَادِيٍّ وَحِجٍّ وَنَقْلٌ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ م ر أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ كَوْنُهُ مُمَيِّزًا بَلْ وَلَا كَوْنُهُ أَدَمِيًّا وَجِلْدَتُهُ قَرَعٌ قَالَ م ر لَا فَرْقَ فِي صِحَّةِ نَقْلِ الْمَادُونِ بَيْنَ كَوْنِهِ ذَكَرًا وَكَوْنِهِ أُنْثَى وَلَا بَيْنَ كَوْنِهِ عَاقِلًا وَكَوْنِهِ مَجْنُونًا أَوْ صَيِّبًا لَا يُمَيِّزُ أَوْ دَابَّةً مُعْلَمَةً بِحَيْثُ تَفْعَلُ بِأَمْرِهِ انْتَهَتْ لَا يُقَالُ: لَا فِعْلَ لَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِأَنَّا نَقُولُ فِعْلُ الدَّابَّةِ الْمُعْلَمَةِ بِأَمْرِهِ وَإِشَارَتِهِ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه وَيُقَالُ مَا ذَكَرَ الْمَلِكُ بِفَتْحِ اللَّامِ كَمَا تُقَالُ عَنْ م ر بِالذَّرْسِ اه عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ م ر: وَلَوْ صَيِّبًا أَيْ وَلَوْ غَيْرَ مُمَيِّزٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّارِحُ بَلْ أَفْتَى بِأَنَّ الْبَيْمَةَ يَنْتَهَى اه. ة فَوَدُ: (مُمَيِّزًا) قَدْ يَنْتَهِجُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ التَّمْيِيزُ بَلْ الشَّرْطُ أَنْ يَتَرْتَّبَ نَقْلُهُ عَنْ نَحْوِ إِشَارَتِهِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ حَيْثُ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ نَقْلِهِ هُوَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ. ة فَوَدُ: (وَلَا يَبْطُلُ نَقْلُ الْمَادُونِ إِلَّا) قَالَ فِي النِّهَايَةِ وَلَوْ يَمُّمُهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ فَأَخَذَتْ أَحَدَهُمَا بَعْدَ أَخْذِ الثَّرَابِ وَقَبْلَ الْمَسْحِ لَمْ يَضُرَّ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِي فَتَاوَاهِ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ أَمَّا الْإِذْنُ فَلَا يَنْفَعُ غَيْرَ نَاقِلٍ. وَأَمَّا الْمَادُونُ لَهُ فَلَا يَنْفَعُ غَيْرَ مُتَيَمِّمٍ

ة فَوَدُ: (أَجْزَأُ أَيضًا) قَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي الْإِجْزَاءَ وَإِنْ لَمْ يُكْتَفِ الثَّرَابُ إِذَا كَانَ حُصُولُهُ عَلَى الْوَجْهِ بِحَسَبِ تَحْرِيكِهِ فِي الْهَوَاءِ بِحَيْثُ لَوْلَا التَّحْرِيكُ مَا حَصَلَ؛ لِأَنَّ هَذَا نَقْلٌ بِالْعُضْوِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فَوَدُ: (كَذَا قَالَ الْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ) اعْتَمَدَهُ م ر قَالَ: وَعَلَى هَذَا يُكْتَفَى بِالنَّيَّةِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ النُّقْلِ وَعِنْدَ مَسْحِ الْوَجْهِ وَلَا يَحْتَاجُ

ومن ثم لم يضر كُفْرُهُ لا في النية المُقَوِّمة للعبادة والمُحَصِّلَة لها وبه فارق المقيس عليه المذكور ويُؤَيِّدُهُ قولُهُم لا يضرُ حَدَثُ المأذون؛ لأنَّ النَواويَ غيَرَهُ وبه فارقُ بُطلانِ حُجَّتِهِ عن الغيرِ بِجَماعَةٍ؛ لأنَّه النَواويَ ثُمَّ (وَقِيلَ يَشْتَرِطُ عُدُنُ لِلْأَذْنِ؛ لأنَّه لم يَقْعِدِ الثَّرابَ ويُرْذَ أَنْ قَصَدَ مأذونه كَقَصْدِهِ.

(وَأَركانُهُ) خَمْسَةٌ وَزَادَ فِي الرُوضَةِ الثَّرابَ وَقَصَدَهُ وقال الرافعيُّ الْأَحْسَنُ إسْقَاطُهُما؛ لأنَّهُم لم يَغْدُوا المَاءَ رُكْنًا فِي الوُضوءِ فَكَذا الثَّرابُ ولأنَّه يُلْزَمُ مِنَ النَقْلِ القَصْدُ وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ اشْتِراطَ طَهَورِيَّةِ المَاءِ لا يَخْتَصُّ بِالوُضوءِ بَلْ يُشَارِكُهُ فِيهِ الْفَسْلُ وإِزالَةُ النَجَسِ فلم يَحْسُنْ عَدُّهُ

وَكذا لا يَضُرُّ حَدَثُهُما فِي الحَالَةِ المذكورةِ أَيْضًا اه وقال فِي الْمُغْنِي وَهذا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وإِنْ قال الرافعيُّ يَتَّبِعِي أَنْ يُتَطَّلَ بِحَدَثِ الْأَمْرِ كَمَا فِي تَعْلِيْقِ القاضِي حُسَيْنِ اه وَإِنْ كانَ ما قالاه فِي حَدَثِ الْأَذْنِ مَحَلَّهُ فِيمَا إِذَا وَجَدَ قَبْلَ النِّيَّةِ أَوْ بَعْدَهَا وَجَدَها قَبْلَ مَسْحِ الرُجَّةِ فَوَاضِحٌ وَالْأَمْشِكَلُ جَدًّا، وَالْحاصِلُ أَنَّهُ إِنْ نَوَى أَيْ بَعْدَ الْحَدَثِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْمُماسَةِ قَبْلَ انْتِقَالِ الثَّرابِ إِلَى الرُجَّةِ فَوَاضِحٌ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِهِ بِإُجُودِ الثَّقَلِ الْمُقْتَرِنِ بِالنِّيَّةِ الْمُعْتَمَدِ بها، وَإِنْ نَوَى بَعْدَ انْتِقَالِ الثَّرابِ إِلَى الرُجَّةِ فَيَتَّبِعِي أَنْ لا يَغْتَدَّ بِهِ بِضَرْيٍ بِحَذْفِ وَحْمَلِ ع ش كَلَامِ النِّهايةِ عَلَى الشُّقِّ الثَّانِي وَأَقْرَهُ عِبارَتُهُ قَوْلُهُ م ر لم يَضُرَّ إلَخْ أي ولا يَجِبُ عَلَيْهِ تَحْدِيدُ نِيَّةِ التَّيْمُمِ كَمَا يَأْتِي، وَقَوْلُهُ أَمَّا الْأَذْنُ إلَخْ خِلَافًا لِابْنِ حَجَّ اه وَنَقَلَ سَم عَنْ م ر ما يَصْرُحُ بِذَلِكَ وَأَقْرَهُ عِبارَتُهُ قَوْلُهُ كَذَا قاله القاضِي إلَخْ اعْتَمَدَهُ م ر قال: وَعَلَى هذا يُكْتَفَى بِالنِّيَّةِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الثَّقَلِ وَعِنْدَ مَسْحِ الرُجَّةِ ولا يُخْتاجُ لِتَجْدِيدِها بَعْدَ الْحَدَثِ وَقَبْلَ مَسْحِ الرُجَّةِ لِصِحَّةِ الثَّقَلِ وَبَقائِهِ اه، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النِّهايةِ وَالْمُغْنِي فِي شَرْحِ قولِ الْمُصَنِّفِ الْأَمِّي وَكَذا اسْتِدَامَتُها إلَخْ ما يَصْرُحُ بِذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ لِأَجْلِ خَصَرِ النِّيَّةِ فِيمَا ذَكَرَ. □ فَوَدَّ: (وَيْهِ) أَيْ بِقَوْلِهِ لا فِي النِّيَّةِ إلَخْ. □ فَوَدَّ: (بِجَماعَةٍ) أَيْ الْغَيْرِ الْمُخْجَوِجِ عَنْهُ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ إلَخْ أَيْ الْحَاجُّ عَنِ الْغَيْرِ. □ فَوَدَّ: (لِلْأَذْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَجِيبَ فِي النِّهايةِ وَالْمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (سُيِّ): (وَأَركانُهُ) أَيْ التَّيْمُمُ، وَرُكْنُ الشَّيْءِ: جَانِبُهُ الْأَقْوَى مُغْنِي وَنِهايةً. □ فَوَدَّ: (خَمْسَةً) الثَّقَلُ وَالنِّيَّةُ وَمَسْحُ الرُجَّةِ وَمَسْحُ الْبِذْنِ وَالتَّرْتِيبُ وَسَتَانِي مُرْتَبَةٌ كَذَلِكَ نِهايةً. □ فَوَدَّ: (وَأَجِيبَ عَنْ الْأَوَّلِ إلَخْ) هَلْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْجوابِ أَنْ نَحْوَ النِّيَّةِ لا يَخْتَصُّ اشْتِراطُهُ بِالصَّلَاةِ مَثَلًا مَعَ عَدِّهِ مِنْ أَركانِها وَنَحْوَ الْعائِدِ لا يَخْتَصُّ اشْتِراطُهُ بِالنَّيِّعِ مَعَ عَدِّهِ مِنْ أَركانِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (طَهَورِيَّةِ المَاءِ) لَمَلَّهُ مِنْ إِضافَةِ الصَّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِها كَمَا يَقْبَلُهُ قَوْلُهُ الْأَمِّي فَلَمْ يَحْسُنْ عَدُّهُ إلَخْ أَيْ المَاءِ الطَّهَورِ.

لِتَجْدِيدِها بَعْدَ الْحَدَثِ وَقَبْلَ مَسْحِ الرُجَّةِ لِصِحَّةِ الثَّقَلِ وَبَقائِهِ.

□ فَوَدَّ: (وَأَجِيبَ عَنْ الْأَوَّلِ) هَلْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْجوابِ أَنْ نَحْوَ النِّيَّةِ لا يَخْتَصُّ اشْتِراطُهُ بِالصَّلَاةِ مَثَلًا مَعَ عَدِّهِ مِنْ أَركانِها وَنَحْوَ الْمُصَلِّي لا يَخْتَصُّ اشْتِراطُهُ بِالصَّلَاةِ مَثَلًا مَعَ عَدِّهِ مِنْ أَركانِها وَنَحْوَ الْعائِدِ لا يَخْتَصُّ اشْتِراطُهُ بِالنَّيِّعِ مَعَ عَدِّهِ مِنْ أَركانِهِ.

رُكْنَا لِلرُّسُوءِ بخلاف التراب فإنه مُحْتَصٌ بِمَحَلِّ التَّيْمُمِ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ اخْتِصَاصِ التُّرَابِ أَيْضًا لُجُوبِهِ فِي الْمُغْلَظَةِ فَسَارَى الْمَاءُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْمُطَهَّرَ ثُمَّ هُوَ الْمَاءُ لَكِنْ بِشَرْطِ مَرْجِهِ بِهِ فَاخْتَصَّ اسْتِغْلَالُهُ بِالتَّطْهِيرِ بِهِ فَحَسَنَ عَدَّهُ رُكْنَا فِيهِ بِخِلَافِ الْمَاءِ، ثُمَّ وَعَنِ الثَّانِي بِإِنْكَالِهِ الْقَصْدِ عَنِ النُّقْلِ بِدَلِيلٍ. مَا مَوْفِقِينَ وَقَفَ بِمَهَبِّ رِيحٍ قَاصِدًا التُّرَابَ وَرَدُّ بَأَنَّ الْمُدْعَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ النُّقْلِ الْقَصْدُ أَيْ لُجُوبُ قَرْنِ النِّيَّةِ بِهِ كَمَا يَأْتِي لَا عَكْسَهُ فَلَا يَرُدُّ مَا ذَكَرَ فِي الْوُقُوفِ بِمَهَبِّ الرِّيحِ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ مِنَ الْقَصْدِ النُّقْلُ نَقِمَ قَالَ الشُّبْكِيُّ إِفْرَادَ الْقَصْدِ بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْوَكْنِيَّةِ أُولَى مِنْ عَكْسِهِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَثْنِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَدْلُولُ التَّيْمُمِ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي الْآيَةِ وَالنُّقْلُ لَزِمَ لَهُ وَيُجَابُ بِمَنْعِ لُزُومِ النُّقْلِ لَهُ كَمَا تَقَرَّرَ وَيُسَلِّمُهُ فَمَا فِي الْمَثْنِ هُوَ الْأُولَى؛

• فُود: (بِمَحَلِّ التَّيْمُمِ) الْإِضَافَةُ لِلْيَبَانِ وَالْأَوَّلَى بِالتَّيْمُمِ. • فُود: (بِأَنَّ الْمُطَهَّرَ الْخ) قَدْ يُقَالُ: يُنَافِهِ مَا مَرَّ لَهُ أَيْفَا أَنْ تُرَابِ الْمُغْلَظَةِ مُسْتَقَمَّلٌ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَخَلٌ فِي التَّطْهِيرِ لَمَا تَأَثَّرَ قَدْزَرُهُ بِضَرْيٍ وَسَمَ أَقُولُ دَفَعَ الشَّارِحُ الْمُنَافَاةَ بِقَوْلِهِ لَكِنْ بِشَرْطِ الْخ. • فُود: (ثُمَّ) أَيْ فِي الْمُغْلَظَةِ. • فُود: (مَرْجِهِ بِهِ) أَيْ مَرْجِ الْمَاءِ بِالتُّرَابِ وَقَوْلُهُ اسْتِغْلَالُهُ أَيْ التُّرَابِ وَقَوْلُهُ بِهَذَا أَيْ بِالتَّيْمُمِ، وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ الْمَاءِ ثُمَّ أَيْ فِي الرُّسُوءِ. • فُود: (بِدَلِيلٍ مَا مَوْفِقِينَ وَقَفَ الْخ) فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ قَصْدٌ وَلَمْ يَنْقُلْ وَقَوْلُهُ لَا عَكْسَهُ أَيْ أَنَّ الْقَصْدَ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّغْلُ نِهَآيَةً. • فُود: (قَالَ الشُّبْكِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسَلِّمُهُ فِي النَّهَآيَةِ. • فُود: (قَالَ الشُّبْكِيُّ الْخ) بِالتَّأَمُّلِ الصَّادِقِ يَظْهَرُ أَنَّهُ بَعْدَ التَّغْلِ وَنِيَّةِ الْإِسْتِيَاةِ الْمُفْتَرِئَةِ بِهِ لَا يَجِبُ شَيْءٌ زَائِدٌ هُوَ قَصْدٌ بَلْ بِالتَّأَمُّلِ يَظْهَرُ أَنَّ الْقَصْدَ لَيْسَ شَيْئًا زَائِدًا عَلَى التَّغْلِ وَنِيَّةِ الْمُفْتَرِئَةِ بِهِ فَتَأَمَّلْ وَعَدَمُ الْإِجْرَاءِ فِي صُورَةِ السَّغْيِ لِعَدَمِ وُجُودِ التَّغْلِ، فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْقَصْدِ قَصْدُ حُصُولِ التُّرَابِ وَهُوَ غَيْرُهُمَا قُلْنَا هَذَا لَا يَجِبُ حُصُولُهُ مَعَهُمَا بَلْ مَتَى وَجَدَ نَقْلَ مُفْتَرِئٍ نِيَّةِ الْإِسْتِيَاةِ كَفَى وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ قَصْدُ حُصُولِ التُّرَابِ وَحَيْثُ يَشْكُلُ مَا ذَكَرَهُ الشُّبْكِيُّ وَالشَّارِحُ سَم. • فُود: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيْ فِي الْوُقُوفِ بِمَهَبِّ الرِّيحِ. • فُود: (ذَكَرَ أَوَّلًا) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَبَشَّرَ قَصْدُهُ. • فُود: (حُصُولُهُ) الْأَوَّلَى قَصْدُهُ. • فُود: (وَيُسَلِّمُهُ) أَيْ بِأَنْ يُرَادَ بِالْقَصْدِ الْقَصْدُ

• فُود: (بِأَنَّ الْمُطَهَّرَ ثُمَّ هُوَ الْمَاءُ) فَضِيَّةُ هَذَا الْحَضَرِ أَنَّ التُّرَابَ غَيْرُ مُطَهَّرٍ أَصْلًا وَهُوَ مَعَ مُنَافَرَتِهِ لِقَوْلِهِ فَاخْتَصَّ اسْتِغْلَالُهُ فَتَأَمَّلْ فِيهِ نَقَرٌ؛ لِأَنَّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَيْضًا مُطَهَّرٌ تَأَثُّرُهُ بِالِاسْتِعْمَالِ حَتَّى لَوْ جَفَّقَهُ لَمْ يَبْصَحَ التَّيْمُمُ بِهِ لَا اسْتِعْمَالَهُ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُطَهَّرًا فَلَا وَجْهَ لِلْحُكْمِ بِاسْتِعْمَالِهِ وَاتِّهَامِ الْمَنْعِ إِلَيْهِ وَأَيْضًا قَرَابَ التَّيْمُمِ إِنَّمَا هُوَ مُبِيحٌ وَتُرَابُ الْمُغْلَظَةِ مُبِيحٌ أَيْضًا فَتَأَمَّلْ. • فُود: (نَقِمَ قَالَ الشُّبْكِيُّ الْخ) بِالتَّأَمُّلِ الصَّادِقِ يَظْهَرُ أَنَّهُ بَعْدَ التَّغْلِ وَنِيَّةِ الْإِسْتِيَاةِ الْمُفْتَرِئَةِ بِهِ لَا يَجِبُ شَيْءٌ زَائِدٌ هُوَ قَصْدٌ بَلْ بِالتَّأَمُّلِ يَظْهَرُ أَنَّ الْقَصْدَ لَيْسَ شَيْئًا زَائِدًا عَلَى التَّغْلِ وَنِيَّةِ الْمُفْتَرِئَةِ بِهِ فَتَأَمَّلْ وَعَدَمُ الْإِجْرَاءِ فِي صُورَةِ السَّغْيِ لِعَدَمِ وُجُودِ التَّغْلِ فَإِنْ قِيلَ الْمُرَادُ بِالْقَصْدِ قَصْدُ حُصُولِ التُّرَابِ وَهُوَ غَيْرُهُمَا قُلْنَا: هَذَا لَا يَجِبُ حُصُولُهُ مَعَهُمَا بَلْ مَتَى وَجَدَ نَقْلَ مُفْتَرِئٍ نِيَّةِ الْإِسْتِيَاةِ كَفَى وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ قَصْدُ حُصُولِ التُّرَابِ وَحَيْثُ يَشْكُلُ مَا ذَكَرَهُ الشُّبْكِيُّ وَالشَّارِحُ. • فُود: (وَيُسَلِّمُهُ) لَا يُقَالُ الشُّبْكِيُّ جَمَلَ الْقَصْدَ مَلْزُومًا وَالتَّغْلَ لَا زِمًا وَالشَّارِحُ عَكْسَ كَيْفِيَّةِ يَكُونُ مَا

لأنه ذكر أولاً الملزوم رعاية للفظ الآية، ثم اللازم؛ لأنه المطرد وهو الطريق لذلك الملزوم (نقل الثراب) أي تحويله من نحو الأرض أو الهواء إلى الغضو المسحوق بنفس ذلك الغضو كأن مقل وجهه ويده بالأرض ولا بد من الترتيب حقيقة، إذ لا يمكن تقديمه هنا أو بغيره من ماذونه كما هو من نفسه كأن أخذ ما سفته الريح من الهواء أو من الوجه كما يأتي، ثم رده إليه وكأن سفت على يده أو كفه، ولو قبل الوقت فمسح به وبعده؛ لأن النقل به للوجه إنما وجد بعد الوقت وأفهم غد النقل ركنًا بطلانه بالحدث قبل مسح الوجه ما لم يجدد النيّة قبل وصول الثراب للوجه لوجود النقل حيثيذ (فلو نقل من وجهه) إليه أو (إلى يده) بأن حدث عليه بعد زوال ثرابه بالكافية ثراب آخر فأخذه ومسح به يده (أو عكس) أي نقل من يده إلى وجهه كذا منها إليها (كفي في الأصح) لوجود حقيقة النقل، ولو أخذه ليمسح به وجهه فتذكر أنه مسحه

المستحيل بالمقصود. هـ فود: (الملزوم) أي القصد. هـ فود: (رعاية للفظ الآية) أي لأن مذلول التيمم في الآية إنما هو القصد. هـ فود: (ثم اللازم) أي النقل. هـ فود: (لأنه المطرد) أي لأن النقل يوجد أبدًا بخلاف القصد وفيه نظر لأن النقل وإن كان بالغضو أو إليه لا بد منه مطلقًا إلا أن القصد لازم له كما صرح به فهو أيضًا موجود أبدًا سم، وقد يجاب بأن قول الشارح المذكور مبني على تسليم لزوم النقل للقصد ومعلوم أنه لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم فنبه الشارح على أن النقل يستلزم القصد أيضًا فاللزوم على تسليم ما قاله السبكي من الطرفين وبذلك يتدفع استشكال البصري أيضًا بما نصه قوله لأنه المطرد هذا لا يبايغ التسليم فتدبره اه. هـ فود: (لذلك الملزوم) أي القصد سم. هـ فود: (أي تحويله) إلى قول المتن كفي في المعنى ما يوافقه إلا قوله ولا بد إلى أو بغيره وإلى وثانيها في النهاية ما يوافقه إلا ذلك القول. هـ فود: (وأفهم غد النقل إلخ) عبارة المثني والنهاية، فإن قيل إن الحدث يند الضرب وقبل مسح الوجه يضرب كالضرب قبل الوقت أو مع الشك في دخوله مع أن المسح بالضرب المذكور لا يتقادم عن التملك والضرب بما على الكم أو اليد فيتبني جوازه في ذلك أجيب بأنه يجوز عند تجديد النيّة كما لو كان الثراب على يده ابتداء والمنع إنما هو عند عدم تجديددها ليطلائها ويطلان النقل الذي قارنته اه قال ع ش قوله فإن قيل إلخ حاصله أن ما علل به الإجزاء في مسألة التملك حاصل بالأولى فيما لو أخذت بين النقل والمسح، وقوله بأنه يجوز أي المسح بالضرب المذكور وقوله عند تجديد النيّة أي قبيل مس الثراب للوجه كما هو الظاهر من قوله م ويطلان النقل فلو لم يجددها إلا عند ماسة الثراب لم يكف لإتقاء النقل اه. هـ فود: (بأن حدث عليه) أي على الوجه. هـ فود: (منها إليها) عبارة النهاية والمعنى من يد إلى أخرى أو من غضو، ثم رده إليه بعد انفصاله ومسحه به اه.

قاله الشارح مبنيًا على تسليم ما قاله السبكي؛ لأن هذا غلط وقوله: وهو الطريق لذلك الملزوم موافق لقولهم واللفظ لشرح الروض والنقل طريقه أي طريق القصد.

هـ فود: (رعاية للفظ الآية) أي؛ لأن مذلول التيمم في الآية إنما هو القصد؛ لأنه المطرد أي؛ لأن النقل يوجد أبدًا بخلاف القصد وفيه نظر؛ لأن النقل وإن كان بالغضو أو اليد لا بد منه مطلقًا إلا أن القصد لازم له كما صرحوا به فهو أيضًا موجود أبدًا. هـ فود: (الملزوم) أي القصد.

جَازَ أَنْ يَمْسَحَ بِهِ يَدَهُ أَوْ لِيَدَهُ ظَانًّا أَنَّهُ مَسَحَ وَجْهَهُ فَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يَمْسَحْهُ جَازَ مَسْحُهُ بِهِ؛ لَأَن قَصْدَ عَيْنِ الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ لَا يُشْتَرِطُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ.

(و) ثَانِيهَا (نِيَّةُ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ) وَنَحْوُهَا بِمَا يَفْتَقِرُ لِلطَّهْرِ وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ مَا يَسْتَبِيحُهُ، وَلَوْ تَيَمَّمُ بِنِيَّتِهَا ظَانًّا أَنَّ حَدَثَهُ أَصْفَرُ فَبَانَ أَكْبَرُ أَوْ عَكْسُهُ صَحَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَمَّدَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي نِيَّةِ

فُود: (جَازَ أَنْ يَمْسَحَ الْخ) وَفُود: (جَازَ مَسْحُهُ بِهِ الْخ) خَالَفَهُ الْمُغْنِي فِيهِمَا فَقَالَ يُشْتَرِطُ قَصْدُ التُّرَابِ لِمُضِرِّ مُعَيَّنٍ يَمْسَحُهُ أَوْ يُطْلَقُ أَه. فُود: (وِثَانِيهَا) إِلَى التَّيْبَةِ فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنِي الْأَقُولَهُ وَأَتَّحَادَ التَّيْبَةِ إِلَى الْمَشْرِ وَقَوْلُهُ فَسَمَاءُ إِلَى نَعَم.

فُود (وَسَي): (نِيَّةُ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ الْخ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي نِيَّةِ اسْتِباحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَى التَّيَمُّمِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ هَلْ يَتَخَفِي نَظِيرَ مَا مَرَّ لِلشَّارِحِ فِي الرُّضْوَةِ أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ يَأْتِي فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْعُمُومُ وَعَدَمُ إِرَادَتِهِ مَا سَيَأْتِي لَنَا قَرِيبًا بِضَرْفِي عِبَارَةِ الْبَحْرِ مَيَّ عَلَى الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ: وَنِيَّةُ اسْتِباحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ بِأَن يَتَوَيَّ هَذَا الْأَمْرَ الْعَامُّ أَوْ يَتَوَيَّ بَعْضَ أَقْرَابِهِ كَمَا مَرَّ وَإِذَا نَوَى الْأَمْرَ الْعَامَّ اسْتِباحَ أَذْنَى الْمَرَاتِبِ وَهُوَ مَا عَدَا الصَّلَاةَ وَخُطْبَةَ الْجُمُعَةِ وَالطَّوَافَ لِأَنَّ مَا نَوَاهُ يَنْزِلُ عَلَى أَذْنَى الْمَرَاتِبِ أَه. وَعِبَارَةُ شَيْخُنَا يَصِحُّ أَنْ يَتَوَيَّ النِّيَّةَ الْعَامَّةَ كَأَن يَقُولَ نَوَيْتُ اسْتِباحَةَ مُفْتَقِرٍ إِلَى طَهْرٍ أَه. وَقَالَ ع ش يَتَغْنِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ إِنَّ كَانَ مُخْدِنًا حَدَثًا أَصْفَرُ لَمْ يَصِحَّ لِشُمُولِ نِيَّتِهِ لِلْمَكُثِ فِي الْمَسْجِدِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَكِلَاهُمَا مُبَاحٌ لَهُ فَلَا تَصِحُّ نِيَّتُهُ كَمَا لَوْ قَالَ فِي رُضْوَتِهِ نَوَيْتُ اسْتِباحَةَ مُفْتَقِرٍ إِلَى طَهْرٍ وَإِنْ كَانَ مُخْدِنًا حَدَثًا أَكْبَرَ صَحَّتْ نِيَّتُهُ وَنَزَلَتْ عَلَى أَقْلِ الدَّرَجَاتِ فَتَسْتَبِيحُ مَسَّ الْمُضْحَفِ وَنَحْوَهُ أَه. وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ قَالَ فِي رُضْوَتِهِ الْخ هَذَا مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِهِمْ بِالصَّحَّةِ هُنَاكَ فَرَاغَهُ. فُود: (بِمَا يَفْتَقِرُ الْخ) بَيَّانٌ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ ع ش. فُود: (وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيِئَةِ بِمَا يَفْتَقِرُ اسْتِباحَتَهُ إِلَى طَهَارَةِ كَطَوَافٍ وَخَمَلٍ مُضْحَفٍ وَسُجُودٍ بِتِلَاوَةِ إِذِ الْكَلَامِ الْآنَ فِي صِحَّةِ التَّيَمُّمِ. وَأَمَّا مَا يُسْتَبَاحُ بِهِ فَسَيَأْتِي أَه. فُود: (وَلَوْ تَيَمَّمُ الْخ) وَلَوْ نَوَى الطَّهْرَ مَقْصُورَةً عِنْدَ جَوَازِهِ فَلَهُ الْإِتِمَامُ أَوْ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ لَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ لِمَعْصِيَانِهِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ مُغْنِي عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَلَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ بِالتَّيَمُّمِ فَرَضَ الطَّهْرَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ أَوْ ثَلَاثًا قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ أَدَاءَ الطَّهْرِ خَمْسَ رَكَعَاتٍ غَيْرُ مُبَاحٍ، وَكَذَا لَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ عَزَائِمًا مَعَ وَجُودِ الْقِيَابِ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَمْ يَصِحَّ مُعْتَمِدًا أَه. فُود: (صَحَّ) فَلَوْ كَانَ مُسَافِرًا وَاجْتَنَبَ فِيهِ وَنَسِيَ وَكَانَ يَتَيَمَّمُ وَقَفًا وَيَتَوَضَّأُ وَقَفًا أَعَادَ صَلَاةَ الرُّضْوَةِ فَقَطَّ لِمَا ذَكَرَ نِهَاجَةً وَمُغْنِي أَيِّ مِنْ صِحَّةِ تَيَمُّمِ الْمُخْدِنِ حَدَثًا أَصْفَرُ بِنِيَّةِ الْأَكْبَرِ غَلَطًا وَعَكْسَهُ ع ش.

فُود: (بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَمَّدَ) أَيَّ كَانَ نَوَى اسْتِباحَةَ الصَّلَاةِ عَنِ الْأَكْبَرِ مَعَ عَلَيْهِ أَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ أَكْبَرُ وَفِي

فُود: (وَلَوْ تَيَمَّمُ بِنِيَّتِهَا ظَانًّا أَنَّ حَدَثَهُ أَصْفَرُ الْخ)، وَلَوْ كَانَ مُسَافِرًا وَاجْتَنَبَ فِيهِ وَنَسِيَ وَكَانَ يَتَوَضَّأُ وَقَفًا وَيَتَيَمَّمُ وَقَفًا أَعَادَ صَلَاةَ الرُّضْوَةِ فَقَطَّ لِمَا ذَكَرَ شَرْحُ م ر. فُود: (بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَمَّدَ) أَيَّ كَانَ نَوَى اسْتِباحَةَ الصَّلَاةِ عَنِ الْأَكْبَرِ مَعَ عَلَيْهِ أَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ أَكْبَرُ وَفِي شَرْحِ الْكَثَرِ لِلْإِسْتِثْنَاءِ الْبُكْرِيِّ مَا نَعَهُ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَدَثٌ أَصْفَرُ وَأَكْبَرُ وَنَوَى الْإِسْتِباحَةَ عَنْهُمَا كَفَى أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا مُعَيَّنًا لَهُ دُونَ الْآخَرِ فَمَحَلُّ نَظَرٍ

المُتَنَبِّلِ أَوْ الْمُتَوَضِّعِ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ، وَأَتَّحِاذُ النِّيَّةِ وَالِاسْتِيَاحَةَ فِي الْحَدَّثَيْنِ هُنَا لَا يَفْتَضِي الصَّحَّةَ  
مَعَ التَّعَمُّدِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لَابِنِ الرَّفْعَةِ (لَا) نِيَّةً (رَفَعَ الْحَدَّثَ) أَوْ الطَّهَارَةَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُهُ وَإِلَّا  
لَمْ يَبْطُلْ بِغَيْرِهِ كَرْوِيَّةُ الْمَاءِ وَلَآئِهٖ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِعَمْرٍو بِنِ الْعَاصِ «صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ»  
فَسَمَّاهُ جُنُبًا مَعَ تَتَمُّعِهِ إِفَادَةً لِقَدَمِ رَفْعِهِ نَعَمْ لَوْ نَوَى بِالْحَدَّثِ الْمُنْعَ مِنَ الصَّلَاةِ وَبَرَفْعِهِ رَفْعًا  
خَاصًّا بِالنِّسْبَةِ لِقَرَضٍ وَنَوَافِلَ جَازَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْوَاقِعَ.  
(نَبِيَّة) قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَمْرٍو صَلَّيْتُ إِلَيْكَ صَرِيحٌ فِي تَقْرِيرِهِ عَلَى إِمَامَتِهِ وَحَيْثُذِ فَإِنْ قِيلَ بِلُزُومِ الْإِعَادَةِ  
أَشْكَلَ بَأَنِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ لَا تَصِيحُ إِمَامَتُهُ أَوْ يَقْدَمُ لُزُومُهَا أَشْكَلَ بَأَنِّ الْمُتَتَمِّمِ لِلتَّرَدِّ تَلَزُّمُهُ الْإِعَادَةَ، وَقَدْ  
يُجَابُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُفِيدُ صِحَّةَ صَلَاتِهِ.  
وَأَمَّا صِحَّةُ صَلَاتِهِمْ خَلَفَهُ فَهِيَ وَاقِعَةٌ حَالِ مُحْتَمَلَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا بِوُجُوبِ الْإِعَادَةِ حَالَةَ  
الِاقْتِدَاءِ فَجَازَ اقْتِدَاؤُهُمْ لَذَلِكَ وَحَيْثُذِ فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا.

شَرَحَ الْكَثَرُ لِلْأُسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَدَّثٌ أَضْفَرُ وَكَبَرُ وَتَوَى الْإِسْتِيَاحَةَ عَنْهُمَا كَفَى أَوْ عَنْ  
أَحَدِهِمَا مُعَيَّنًا لَهُ دُونَ الْآخَرِ فَمَحَلُّ نَظَرٍ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِذَا تَوَى الْكَبَرُ كَفَى وَإِنْ تَوَى غَيْرَهُ أَوْ الْأَضْفَرُ لَمْ  
يَخْصُلْ لَهُ إِلَّا مَا نَوَاهُ أَنْتَهَى وَفِي قَوْلِهِ: وَإِنْ تَوَى غَيْرَهُ الْمُفْتَضِي لِحُصُولِ رَفْعِ الْأَضْفَرِ مَعَ تَغْيِيهِ نَظَرٌ وَلَا  
يَتَعَدُّ عَدَمَ حُصُولِهِ وَقَوْلُهُ الصَّرْفُ عَنْهُ كَمَا لَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَتَوَى سُنَّةَ الظُّهْرِ دُونَ التَّحِيَّةِ وَلَكِنْ فِي كَلَامِ  
الرَّاغِبِيِّ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ نِيَّةِ رَفْعِ الْكَبَرِ يَرْتَفِعُ الْأَضْفَرُ وَإِنْ نَفَاهُ سَمَ بِحَذْفٍ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ مَعَ نِيَّةِ رَفْعِ يَرْتَفِعُ إِلَيْكَ  
تَقْدَمُ عَنْ ش فِي الْغُسْلِ الْجَزْمُ بِذَلِكَ بِلا عَزْوٍ. قَوْلُهُ: (وَالِاسْتِيَاحَةُ) أَيِ الْمُسْتَبَاحِ بِهِ.  
قَوْلُ الْمُنْ: (لَا رَفَعَ الْحَدَّثَ) أَيِ أَضْفَرُ كَانَ أَوْ كَبَرُ نِهَآةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ إِلَيْكَ) أَيِ فَلَا  
تَكْفِي لِأَنَّهُ إِلَيْكَ وَشِمْلُ كَلَامِهِ مَا لَوْ كَانَ مَعَ التَّيْمُمِ غُسْلُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ وَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: أَنَّهُ يَرْفَعُهُ حَيْثُذِ  
نِهَآةً. قَوْلُهُ: (لَمْ يَبْطُلْ) أَيِ التَّيْمُمِ وَقَوْلُهُ: (بِغَيْرِهِ) أَيِ الْحَدَّثِ. قَوْلُهُ: (صَلَّيْتُ إِلَيْكَ) أَيِ أَصَلَّيْتُ كَمَا  
فِي رِوَايَةِ ش. قَوْلُهُ: (مَعَ تَتَمُّعِهِ) أَيِ عَنِ الْجَنَابَةِ مِنْ شِدَّةِ الْبُرْدِ نِهَآةً. قَوْلُهُ: (إِفَادَةُ إِلَيْكَ) وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا  
سَمَّاهُ بِذَلِكَ لِأَنِّ التَّيْمُمَ لِلتَّرَدِّ لَا يَنْقُطُ مَعَهُ الْقَضَاءُ فَكَانَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ ع ش. قَوْلُهُ: (لِقَرَضٍ إِلَيْكَ) أَيِ  
أَوْ لِقَرَضٍ فَقَطْ أَوْ نَوَافِلَ فَقَطْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا صِحَّةُ صَلَاتِهِمْ) أَيِ وَإِنَّمَا لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ لِأَنَّهُمَا  
عَلَى التَّرَاخِي فَلَيْسَ فِيهِ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم.

وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِنْ تَوَى الْكَبَرُ كَفَى وَإِنْ تَوَى غَيْرَهُ أَوْ الْأَضْفَرُ لَمْ يَخْصُلْ لَهُ إِلَّا مَا نَوَاهُ اه وفي قَوْلِهِ وَإِنْ تَوَى  
غَيْرَهُ الْمُفْتَضِي لِحُصُولِ رَفْعِ الْأَضْفَرِ مَعَ تَغْيِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ عَدَمَ حُصُولِهِ وَقَوْلُهُ الصَّرْفُ عَنْهُ كَمَا لَوْ دَخَلَ  
الْمَسْجِدَ وَتَوَى سُنَّةَ الظُّهْرِ دُونَ التَّحِيَّةِ وَالفَرْقُ بَأَنِّ مَبْنَى الطَّهَارَاتِ عَلَى التَّدَاخُلِ مَعَ وَجُودِ الصَّرْفِ غَيْرُ  
قَوِيٍّ وَيَتَنَبَّى الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ تَوَى أَحَدُهُمَا لَا بَعْيَنَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا وَلَكِنْ فِي كَلَامِ الرَّاغِبِيِّ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ نِيَّةِ  
رَفْعِ الْحَدَّثِ الْكَبَرِ يَرْتَفِعُ الْأَضْفَرُ وَإِنْ نَفَاهُ فِي نَبْيِهِ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا صِحَّةُ صَلَاتِهِمْ إِلَيْكَ) أَيِ، وَإِنَّمَا لَمْ  
يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى التَّرَاخِي فَلَيْسَ فِيهِ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(ولو نوى) التيمم لم يكف جزئاً أو (فرض التيمم) أو فرض الطهارة (لم يكف في الأصح)؛ لأنه طهارة ضرورة غير مقصودة في نفسه فلم يصلح لأن يجعل مقصوداً بخلاف الوضوء، ومن ثم لا يسر تجديده فإن قلت كيف لا يصح هذا مع أنه إنما نوى الواقع قلت ممنوع بإطلاقه؛ لأنه وإن نواه من وجه نوى خلافه من وجه آخر؛ لأن تركه نية الاستباحة وعُدوله إلى نية التيمم أو نية فرضيه ظاهر في أنه عبادة مقصودة في نفسها من غير تقييد بالضرورة وهذا خلاف

• فؤد: (التيمم) إلى قوله: فإن قلت في المعنى وإلى قول المتن ويجب في النهاية.

• فؤل (س): (فرض التيمم) أي أو التيمم المفروض نهاية ومعنى.

• فؤل (س): (لم يكف إلخ) محلّه ما لم يصفه لتخو صلاة حلبي وشيخنا عبارة ع ش والبيجيري على الإقناع فرغ صم ابن الزملي على أن محلّ عدم الإكفاء بنية التيمم أو فرض التيمم إذا لم يصفها لتخو الصلاة فإن أضافها كتوت التيمم للصلاة أو فرض التيمم للصلاة جاز أخذاً من العلة لأنه إنما بطل هناك لأن التيمم لا يصلح مقصداً ولما أضافه لم يبق مقصداً سم على المنهج أقول ويستبيح التوافل فقط تنزيلاً له على أقل الدرجات اه. • فؤد: (لأنه طهارة ضرورة إلخ) هذا التعليل يقتضي أن صاحب الضرورة لا يتوهم فرض الوضوء لأن طهره ظهر ضرورة وليس مراداً ع ش. • فؤد: (ومن ثم) أي لأجل أنه غير مقصود في نفسه. • فؤد: (لا يسر تجديده) وقضية عدم سنّه أنه إذا جدّد لا يصح لكن نقل عن الشارح م ر كراهته فقط وهو صريح في الصّحّ ع ش. • فؤد: (كيف يصح هذا) أي عدم كفاية نية التيمم أو فرضه نهاية. • فؤد: (بإطلاقه) أي الصّادق لكل وجه. • فؤد: (أو نية فرضيه) الأولى فرضه.

• فؤد: (ظاهر في أنه عبادة إلخ) هذا لا يتبع أنه نوى خلاف الواقع من وجه وذلك لأنه إن أراد أن ما ذكر ظاهر في أنه أراد أنه عبادة مقصودة إلخ أي في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع بل هو خلاف الفرض

• فؤد: (لم يكف) ظاهره وإن صم إلى نية فرض التيمم كونه للصلاة بأن نوى فرض التيمم للصلاة قال في شرح العباب ما نصّه تنبيه قال الإسروي لو كانت يده عليه فإن نوى عند غسل وجهه رفع الحديث احتاج لنية أخرى عند التيمم؛ لأنه لم يتدرج في النية الأولى أو نية الاستباحة فلا وإن عمّت الجراحة وجهه لم يحتج عند غسل غيره إلى نية أخرى غير نية التيمم وله احتمال بخلاف ذلك فيهما والأوجه الأول وتقديم الجنب الشلل أو التيمم يأتي فيه هذا التفصيل اه وقضية ذلك أنه لو احتاج لأربع تيممات بأن كان في كل عضو من أعضائه الأربعة علة غير عامة لغير الرأس وعامة له كفى نية الاستباحة عند تيمم الوجه فلا يحتاج بقية التيممات لنية وإن نوى عند غسل صاحبه رفع الحديث فليتأمل ويتقى الكلام فيما لو احتاج لتيمم خاص لعلّ يتخو طهره بأن كان جنباً وغسل ما عدا محلّ تلك العلة عن الجنابة، ثم حصلت العلة في أعضائه الأربعة على الوجه عن النية عند التيمم لعلّ طهره كما يكفي عن نية تيممات استباحة فرض الصلاة عند تيمم الوجه عن النية عند التيمم لعلّ طهره كما يكفي عن نية تيممات الوضوء على ما تقرّر أو يفرّق فيه نظراً. • فؤد: (ظاهر في أنه عبادة مقصودة) هذا لا يتبع أنه نوى خلاف



الواقع، ومن ثم لما لم يكن في تيمم نحو غسل الجمعة استباحة جاز له نية تيمم الجمعة وسنة تيممها لانحصار الأمر فيها ويؤخذ بها قرينه أنه لو نوى فرضية الإبدالي لا الأصلي صنع ويؤجه بأنه الآن نوى الواقع من كل وجه فلم يكن للإبطال وجه (ويجب قرنها) أي النية (بالنقل) السابق أي بأوله؛ لأنه أول الأركان (وكذا) يجب (استدامتها) ذكرنا (إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) حتى لو عزبت قبل مسح شيء منه بطلت؛ لأنه المقصود وما قبله وسيلة وإن كان ركنًا فلمن من كلامهم بطلانه بفزوها فيما بين النقل المعتد به والمسح وهو كذلك وإن نقل جمع عن أبي خلف الطبري الصلوة واعتدوه.....

قطعاً ضرورة أن الفرض أنه إن لم يتو ذلك وإن أراد أن ما ذكر يدل ظاهراً على ذلك من غير أن يكون هو مريداً لذلك نائياً له فلم يثبت أنه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فإنه ظاهر صحيح سم أي والمذكّر مع المقابل إلا أن المذهب نقل لا يسعنا خلافة. □ فؤد: (ومن ثم إلخ) المشار إليه قوله لأن نزكه إلخ. □ فؤد: (جاز إلخ) عبارة النهاية والمغني نعم إن تيمم ندباً كان تيمم للجمعة عند تغدير غسله أجراته نية التيمم بدّل الغسل اه قال ع ش قوله م ر أجراته إلخ ظاهره وإن لم يصفه إلى الجمعة أو غسلها وعبارة حج من ثم لما لم يكن إلخ اه يعني تقتضي اشتراط الإضافة فيه أن قوله بدّل الغسل يعني عن الإضافة كما يأتي. □ فؤد: (لانحصار الأمر فيها) أي في تلك النية. □ فؤد: (فرضية الإبدالي) بأن نوى فرض التيمم فاصداً أنه بدّل عن الغسل أو الوضوء لا أنه فرض أصلي ع ش. □ فؤد: (أي بأوله) اشقطه النهاية والمغني وقال سم قوله أي بأوله لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من أنه لو قرنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده اه. □ فؤد: (حتى لو عزبت إلخ) أي ولم يجزها قبيل المسح.

□ فؤد: (بطلانه بفزوها إلخ) أي ولم يستحضرها قبيل مسح الوجه أخذاً من قوله الآن وليس من محل الخلاف إلخ. □ فؤد: (واعتدوه) وكذا اعتداه النهاية والمغني لكتنهما حملاً وفاقاً للمهمات ما نقل عن أبي خلف على ما إذا استحضر النية عند مسح الوجه فالتراع لفظي عبارتهما واللفظ للأول قال في المهمات والمتمم الإكتفاء بإحضارها عندهما وإن عزبت بينهما واستشهد له بكلام أبي خلف الطبري وهو المعتد والتغيير بالاستدامة كما قاله الوالد رحمه الله تعالى جزي على الغالب لأن الزمن يسير لا تغزب النية فيه غالباً حتى أنه لو لم يتو إلا عند إرادة المسح للوجه أجرًا ومقابل الأصح لا تجب الاستدامة كما لو فازت نية الوضوء أول غسل الوجه، ثم انقطعت اه قال ع ش قوله م ر غالباً كون

الواقع من وجه وذلك؛ لأنه إن أراد أن ما ذكر ظاهره في أنه أراد أنه عبادة مقصودة إلخ أي في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع بل هو خلاف الفرض قطعاً ضرورة أن الفرض أنه لم يتو ذلك وإن أراد أن ما ذكر يدل ظاهراً على ذلك من غير أن يكون هو مريداً لذلك نائياً له فلم يثبت أنه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فإنه ظاهر صحيح. □ فؤد: (أي بأوله) لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من أنه لو قرنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده.



وليس من محلّ الخلاف كما هو ظاهر ما إذا عَزَبَتْ قبل وُضُوءٍ يده لوجهه، ثُمَّ قَرَنَهَا بِتَقْلِيهَا إليه لما عَلِمَ بِمَا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ بَطَلَ نَقْلُهُ قبل وُضُوءٍ يَدَيْهِ لوجهه فتَوَى وَرَفَعَهُمَا إليه أو مَرَّعَهُ عليهما كفى. (فإن نوى) بِتَيَمُّمِهِ (فَرْضًا وَتَقْلًا) أي اسْتِیَاحَتَهُمَا (أَيُّهَا) عَمَلًا بِنِيَّتِهِ وَأَفْهَمَ تَكْرِيرَهُ الْفَرْضَ عَدَمَ اشْتِرَاطِ تَوْحِيدِهِ فَلَوْ نَوَى فَرْضَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ اسْتَبَاحَ وَاجِدًا مِنْهُمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا وَتَعَيَّنَ فِيهِ إِطْلَاقُهُ يُصَلِّي أَي فَرْضُ شَاءَ وَفِي تَعْيِينِهِ كَانَ تَيَمُّمٌ لِمَنْذُورَةٍ أَوْ لِفَائِتَةٍ ضَحَى يُصَلِّي غَيْرُهُ كَالظُّهْرِ بَعْدَ دُحُولِ وَقْتِهِ وَلَئِنَّهُ صَحَّ لِمَا قَصَدَهُ فَجَازَ غَيْرُهُ؛ لَأَنَّهُ مِنْ جَنْبِهِ نَعْمَ لَوْ عَيَّنَ فَأَخْطَأَ لَمْ يَصِحَّ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ؛ لَأَنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ وَإِذَا ارْتَفَعَ اسْتَبَاحَ مَا شَاءَ وَالتَّيَمُّمُ مُبِيحٌ وَبِالْخَطَايَا صَادَقَتْ نِيَّتُهُ اسْتِیَاحَةً مَا لَا يُسْتَبَاحُ (أَوْ) نَوَى (فَرْضًا) فَقَطْ (فَلَهُ النَّفْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ)؛

التَّعْبِيرُ بِالِاسْتِدَامَةِ جَزِيًّا عَلَى الْغَالِبِ وَأَنَّ عَزُوبَهَا بَيْنَ التَّقْلِ وَالْمَسْحِ لَا يَقْصُرُ تَيَمُّمُهُ فَرْضُ الْخِلَافِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَمُقَابِلِهِ فِي اغْتِيَارِ الْإِسْتِدَامَةِ وَهَذَا قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ لَا يَجِبُ الْإِسْتِدَامَةُ أَوْ بَلْ يَكْفِي قَرْنُهَا بِالتَّقْلِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْضِرْ عِنْدَ مَسْحِ الْوَجْهِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَسَيَعْلَمُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. هـ قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ نَقْلِ الثَّرَابِ. هـ قَوْلُهُ: (فَلَوْ نَوَى فَرْضَيْنِ الْخ) أَي كَانَ نَوَى اسْتِیَاحَةَ الظُّهْرِ وَالْمَضَرِّ وَتَبَنَّى الصَّحَّةَ أَيضًا فِيمَا لَوْ نَوَى أَحَدَ فَرْضَيْنِ لَا بَيْنَهُمَا كَانَ قَالَ: نَوَيْتُ اسْتِیَاحَةَ الظُّهْرِ أَوْ الْمَضَرِّ ش. هـ قَوْلُهُ: (ضَحَى) ظَرَفَ لِقَوْلِهِ تَيَمُّمٌ. هـ قَوْلُهُ: (نَعْمَ لَوْ عَيَّنَ الْخ) أَي كَمَنْ نَوَى فَائِتَةً وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَوْ ظَهَرَ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ عَصْرٌ وَكَذَا مَنْ ظَنَّ أَوْ شَكَّ هَلْ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ فَتَيَمُّمٌ لَهَا ثُمَّ ذَكَرَ مَا لَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ لِأَنَّ وَقْتُ الْفَائِتَةِ بِالتَّذَكُّرِ كَمَا سَبَّاهُ مُغْنَى وَنَهَايَةُ.

هـ قَوْلُهُ (سَيُ): (أَوْ نَوَى فَرْضًا فَلَهُ التَّقْلُ) أَي مَعَ الْفَرْضِ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ أَوْ تَأَخَّرَ نَهَايَةُ وَمُغْنَى قَالَ ع ش: قَصِيَّةُ إِطْلَاقِ الْمُتَنَّى أَنَّهُ يَسْتَبِيحُ بَنِيَّةَ الْفَرْضِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْفَرَائِضِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْفَرْضَ فِي نِيَّتِهِ بِالْعَيْنِ لِأَنَّ الْفَرْضَ اشْتَهَرَ فِي الْفَرْضِ الْعَيْنِيِّ بِحَيْثُ إِذَا أُريدَ غَيْرُهُ لَا يُذَكَّرُ إِلَّا مُقَيَّدًا فَوَجَبَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا تُصَدَّقُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْفَرْضِ وَالتَّقْلِ صِدْقًا وَاجِدًا فَمُطْلَقًا يَنْزِلُ عَلَى أَقْلِ الدَّرَجَاتِ وَيَقِي مَا لَوْ قَالَ نَوَيْتُ اسْتِیَاحَةَ فَرْضٍ وَأَطْلَقَ فَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْفَرْضِ الْعَيْنِيِّ قِيَصَلِّي بِهِ مَا شَاءَ أَوْ عَلَى فَرْضِ الْكِفَايَةِ قِيَصَلِّي بِهِ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ وَمَا فِي مَنَاسِكَهَا فِيهِ نَظَرٌ وَبَعْضُ الْهَوَائِشِ مِنْ غَيْرِ عَزَوُ أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْجَنَازَةِ تَنْزِيلًا لَهُ عَلَى أَقْلِ الدَّرَجَاتِ وَأَقُولُ حَيْثُ جَعَلْتُ الْعِلَّةَ التَّنْزِيلَ عَلَى أَقْلِ الدَّرَجَاتِ فَالْأَقْرَبُ حَمْلُهُ عَلَى مَسِّ الْمُضْحَفِ وَمَا فِي مَغْنَاهُ لِأَنَّ مَا يُصَدَّقُ بِهِ الْفَرْضُ مَسُّ الْمُضْحَفِ وَحَمْلُهُ وَإِذَا وَجَبَ كَانَ خِيفَ عَلَيْهِ تَنَجُّسٌ أَوْ كَافِرٌ وَمِمَّا يُصَدَّقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمُكْتُ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا نَذَرَ الْإِغْتِكَافَ فِيهِ فَلَا يُصَلِّي بِهِ فَرْضًا مِنَ الصَّلَوَاتِ وَلَا تَقْلًا مِنْهَا اهـ. عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ قَوْلُهُ أَوْ فَرْضًا فَقَطْ الْخَ حَمْلُهُ إِذَا أَصَافَهُ لِلصَّلَاةِ أَمَا لَوْ نَوَى فَرْضًا وَأَطْلَقَ كَانَ نَوَى اسْتِیَاحَةَ فَرْضٍ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَسْتَبِيحُ مَا عَدَا الصَّلَاةَ لِتَنْزِيلِهِ عَلَى أَقْلِ دَرَجَاتِ الْفَرْضِ وَهُوَ تَمَكُّيْنُ الْخَلِيلِ وَحَمْلُ نَحْوِ الْمُضْحَفِ لِمَنْ نَذَرَهُ أَوْ خَافَ عَلَيْهِ مِنْ أَخْذِ كَافِرٍ اهـ سَمَ وَهَذَا هُوَ الْأَحْوَطُ اهـ أَقُولُ لِقَصِيَّةِ إِطْلَاقِ الْمُتَنَّى أَنَّهُ إِذَا نَوَى اسْتِیَاحَةَ فَرْضٍ وَأَطْلَقَ يَسْتَبِيحُ بِهَا الْفَرْضَ الْعَيْنِي كَأَخْذِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ كَمَا ذَكَرَهُ ع ش أَوَّلًا وَابْنُ كَلَامٍ

لأنه تابع أولوي بالاستباحة وسيعلم أن صلاة الجنابة في حكم النفل وإن تغيبت عليه وظاهر أن الطواف كالصلاة ففرضه يبيح فرضها ونفله يبيح نفلها (أو نوى (نفلاً) فقط (أو نوى (الصلاة) وأطلق (تنفل) أي جاز له النفل (لا الفرض على المذهب)؛ لأن الفرض أصل فلا يبيح غيره وأخذنا بالأحوط في الثانية وكون المفرد المَحَلِّي بآل للْمُؤْمَرِ إنما يفيد فيما مداره على الالتفات والنياث ليست كذلك على أن بناءها على الاحتياط بمنع العمل فيها يبيح ذلك لو

النهاية والمغني في بيان مقابل المذهب وقول الشارح المار آتياً وتعيينه ففي إطلاقه إلخ كالصريح في ذلك والله أعلم. • فود: (أو نوى فرضاً فقط) أي كأن يقول: نويت استباحة فرض الصلاة أو فرض الطواف شيخنا وهذا التصوير بتحديد الفرض بالصلاة أو الطواف موافق لما مر آتياً عن البجيرمي وعن ش آخرًا ومخالف لإطلاقي المنهاج والمنهج ولكلام النهاية والمغني والشارح كما مر. • فود: (لأنه تابع) لعل المراد أن التقل تابع في المشروعية للفرض فإن من لم يخاطب بالفرض لم يخاطب بالتقل أو أن التوافل شرعت جارية للفرائض فكأنها مكملة لها فمدت تابعة بهذا الاعتبار ع ش وقال بعضهم المراد أن الخطاب وقع أولاً بالفرض لئلا الإسراء. وأما السنن فسننها النبي ﷺ بهذا.

• فود: (وسيعلم إلخ) أي من قول المصنف الآتي والأصح صحة جناز مع فرض. • فود: (وظاهر) إلى المتن في النهاية والمغني. • فود: (فقرضه) أي ولو مندوراً، قال الشوري: وطواف الوداع كالفرض المعني على الأقرب وإن توقف فيه بعضهم من حيث إنه ليس ركناً وللقول بأنه سنة اه ورايت إلحاقه بالمعني في كلام غيره أيضاً كردي.

• فود: (سني) (لا الفرض) منصوب مغطوف على المفعول الذي تضمنته تنفل إذ معناه فعل التقل سم وع ش وقصية قول الشارح أي جاز له إلخ أنه مرفوع مغطوف على الفاعل الذي تضمنته تنفل. • فود: (لأن الفرض) إلى المتن في النهاية إلا قوله نعم إلى فالحاصل وقوله أو خطبة الجمعة. • فود: (لأن الفرض إلخ) أي في الأولى.

(تنبيه) يكفي في نذر الوتر تيمم واحد وكذا الضحى ونحو ذلك فليوبي وقال الشيخ البابلي نقلاً عن مشايخه لو نذر التراويح وجب عليه عشرة تيممات لإوجوب السلام من كل ركعتين فليس الجميع كصلاة واحدة من هذه الجهة ولو نذر الضحى أو الوتر كفاه تيمم واحد حيث لم ينذر السلام من عدد معين فإن نذره وجب التيمم بعده وفي فتاوى م ر ما يوافقه خلافاً لحج في شرح العباب اه بجيرمي ويأتي في هاشم والتذکر كفرض عن ع ش زيادة بسط واستظهار ما في شرح العباب حج. • فود: (إنما يفيد فيما مداره إلخ) يؤخذ منه أنه لو نوى بقلبه استباحة كل صلاة استباح الفرض وهو الذي يتجه ولعله مراد السنوي إذ يجمل مقامه أن يدير الحكم على مجرد التلظ وأحد المبتدئين لا يخفى عليهم أنه لا دخل له في التية وجوداً وعدماً بصري. • فود: (حلى أن بناءها) أي التيات. • فود: (ببطل ذلك) أي كون

• فود: (لا الفرض) منصوب مغطوف على المفعول الذي تضمنته تنفل إذ معناه فعل التقل.

فَرَضَ أَنْ لِلأَلْفَاظِ فِيهَا دَخَلًا فَانْدَفَعَ مَا لِلإِسْتَوِيِّ وَغَيْرِهِ هُنَا وَنَيْتُهُ مَا عَدَا الصَّلَاةَ كَسَجْدَةِ تِلَاوَةِ  
أَوْ مَسِّ مُصْحَفٍ أَوْ قِرَاءَةِ أَوْ مُكَبِّ بِمَسْجِدٍ أَوْ اسْتِباحَةٍ وَطِيءٍ تُبَيِّحُ جَمِيعَ مَا عَدَاهَا لَا شَيْئًا  
مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا أَعْلَى وَنَيْتُهُ الأَدَوْنَ لَا تُبَيِّحُ الأَعْلَى نَعَمْ نَيْتُهُ خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ كَنَيْتِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ  
فَيُسْتَبِيحُ بِهَا مَا عَدَا الْفَرْضَ الْعَيْنِي فَالْحَاصِلُ أَنَّ نَيْتَ الْفَرْضِ تُبَيِّحُ الْجَمِيعَ وَنَيْتُ النَّفْلِ أَوْ الصَّلَاةِ  
أَوْ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ أَوْ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ تُبَيِّحُ مَا عَدَا الْفَرْضَ الْعَيْنِي وَنَيْتُ شَيْءٍ مِمَّا عَدَا الصَّلَاةَ لَا  
تُبَيِّحُهَا وَتُبَيِّحُ جَمِيعَ مَا عَدَاهَا.

(و) ثَالِثُهَا وَرَابِعُهَا وَخَامِسُهَا سَوَاءٌ أَكَانَ عَنْ حَدِيثٍ أَكْبَرَ أَمْ أَصَغَرَ (مَسْحَ) جَمِيعَ (وَجْهِهِ) السَّابِقِ  
بَيَانُهُ فِي الْوُضُوءِ.....

المُفْرَدُ الْمُحَلَّى بِأَنَّ لِلْعُمُومِ. □ فَوَدَّ: (وَنَيْتُهُ مَا عَدَا الصَّلَاةَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (كَسَجْدَةِ تِلَاوَةِ)  
أَيِ أَوْ شُكْرِ نِهَآيَةٍ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَسِّ مُصْحَفٍ) أَيِ أَوْ حَمْلِهِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ مُكَبِّ الْخُ)  
أَيِ لِيَتَحَوَّرَ جَنْبُ نِهَآيَةٍ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (بِيَبِيحِ) الأَوَّلَى الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ نَيْتُهُ خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ الْخُ) الَّذِي  
اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَيِ وَلَوْلَهُ أَنَّ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ لَهَا حُكْمُ الْفَرْضِ الْعَيْنِيِّ وَفَاقًا لِظَاهِرِ كَلَامِ  
الشَّيْخَيْنِ نَظَرًا لِإِتْنَاهَا بَدَلُ رَكَعَتَيْنِ عَلَى قَوْلٍ فَلَا يَجْمَعُهَا مَعَ فَرَضٍ عَيْنِي بَيِّتُمْ وَاجِدٌ وَلَوْ تَيَّمَّ لَهَا جَازٌ أَنْ  
يَقْعَلَ بِذَلِكَ التَّيَّمُّ الْفَرْضَ الْعَيْنِي سَم. □ فَوَدَّ: (فَالْحَاصِلُ الْخُ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا: وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَرَاتِبَ  
ثَلَاثَةَ الْمَرْتَبَةِ الأَوَّلَى فَرَضُ الصَّلَاةِ وَلَوْ مَنْدُورَةٌ وَفَرَضُ الطَّوَائِفِ كَذَلِكَ وَخُطْبَةُ الْجُمُعَةِ لِإِتْنَاهَا بِمَنْزِلَةِ  
رَكَعَتَيْنِ فَهِيَ كَصَلَاتِهَا عِنْدَ الزَّمَلِيِّ وَيُخَاطَبُ فِيهَا عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ فَلَا يُصَلِّي بِالتَّيَّمُّ لَهَا  
فَرَضًا وَلَا يَجْمَعُ مَعَهَا فَرَضًا آخَرَ وَلَوْ مِثْلَهَا فَلَا يَخْطُبُ ثَانِيًا بَعْدَ أَنْ خَطَبَ أَوَّلًا بَيِّتُمْ وَاجِدٌ وَلَوْ كَانَ فِي  
الْمَرَّةِ الأَوَّلَى زَائِدًا عَلَى الأَرْبَعِينَ خِلَافًا لِابْنِ قَاسِمٍ، وَلَهُ جَمْعُ الْخُطْبَتَيْنِ عَلَى الْجَمْعِ الْوَاجِدِ بَيِّتُمْ وَاجِدٌ  
لِإِتْنَاهَا فَرَضٌ وَاجِدٌ، الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ نَفْلُ الصَّلَاةِ وَنَفْلُ الطَّوَائِفِ وَصَلَاةُ الْجِنَازَةِ لِإِتْنَاهَا وَإِنْ كَانَتْ فَرَضٌ كِفَايَةً  
فَالْأَصَحُّ إِنِّهَا كَالنَّفْلِ، الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ مَا عَدَا ذَلِكَ كَسَجْدَةِ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مِنَ الْجَنْبِ  
وَنَحْوِهِ وَلَوْ مَنْدُورَةٌ وَمَسِّ الْمُصْحَفِ وَتَمَكِّيِنِ الْحَلِيلِ فَإِذَا نَوَى وَاجِدًا مِنَ الْمَرْتَبَةِ الأَوَّلَى اسْتَبَاحَ وَاجِدًا  
مِنْهَا وَلَوْ غَيْرَ مَا نَوَاهُ وَاسْتَبَاحَ مَعَهُ جَمِيعَ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ وَإِذَا نَوَى وَاجِدًا مِنَ الثَّانِيَةِ اسْتَبَاحَ جَمِيعَهَا وَجَمِيعَ  
الثَّالِثَةِ دُونَ شَيْءٍ مِنَ الأَوَّلَى وَإِذَا نَوَى ثَيْنًا مِنَ الثَّالِثَةِ اسْتَبَاحَهَا كُلُّهَا وَامْتَنَعَتْ عَلَيْهِ الأَوَّلَى وَالثَّانِيَةُ أَهـ.

□ فَوَدَّ: (وَنَالِثُهَا وَرَابِعُهَا الْخُ) يَغْنِي أَنْ قَوْلُ الْمَثْنِ: (وَمُسَحَّ وَجْهِهِ) إِشَارَةٌ إِلَى الرُّكْنِ الثَّالِثِ.  
□ فَوَدَّ: (جَمِيعَ وَجْهِهِ) أَيِ أَوْ وَجْهِهِ نِهَآيَةً أَيِ حَيْثُ وَجِبَ غَسْلُهُمَا بِأَنْ كَانَا أَضْلَيْينِ أَوْ أَحَدُهُمَا زَائِدًا  
وَاشْتَبَهَ أَوْ تَمَيَّزَ وَكَانَ عَلَى سَمْتِ الْأَضْلَى فَإِنْ تَمَيَّزَ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى سَمْتِهِ لَمْ يَجِبْ غَسْلُهُ فَلَا يَجِبُ مَسْحُهُ

□ فَوَدَّ: (نَعَمْ نَيْتُهُ خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ الْخُ) الَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَنَّ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ لَهَا حُكْمُ  
الْفَرْضِ الْعَيْنِيِّ وَفَاقًا لِظَاهِرِ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ نَظَرًا؛ لِإِتْنَاهَا بَدَلُ رَكَعَتَيْنِ عَلَى قَوْلٍ فَلَا يَجْمَعُهَا مَعَ فَرَضٍ  
عَيْنِي بَيِّتُمْ وَاجِدٌ وَلَوْ تَيَّمَّ لَهَا جَازٌ أَنْ يَقْعَلَ بِذَلِكَ التَّيَّمُّ الْفَرْضَ الْعَيْنِي.

إلا ما يأتي بالتراب أي إصاليه إليه، ولو بخرقه ومنه ظاهر لحيثه المسترسل والمقبِل من أنفه على شفتيه ويتبني التغطيل لهذا ونحوه فإنه كثيرا ما يُغفل عنه. (ثم مسح جميع يديه مع يرفقته) للآية مع خبير الحايكم وصححه «التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين» لكن صوب غيره وقفه على ابن عمر رضي الله عنهما، ومن ثم اختار المؤلف وغيره القديم أنه يكفي مسحهما إلى الكوعين لحديث الصحيحين الظاهر فيه ولكن البدلية مقتضية لإعطاء البديل حكم التبديل منه قد ترجع الأول على أنه واقعة حال فعلية مُحتملة فقدم مقتضى البدلية؛ لأنه لم يتحقق له معارض، ومن ثم وجب الترتيب هنا كهو ثم.....

ع ش. ة فؤد: (إلا ما يأتي) كانه إشارة إلى عدم وجوب إصاليه منبت الشعر الخفيف فإن كان كذلك فلم لم يقل نظير ذلك في قوله: ثم يديه فليتاأمل سم ويمكن أن يقال اكتفاء بالأول. ة فؤد: (بالتراب) متعلق بمنسج وجهه. ة فؤد: (ومنه) إلى قوله ويتبني في النهاية والمغني. ة فؤد: (ثم يديه إلخ) إشارة إلى الرابع وقوله: (ثم) المفيد للترتيب إشارة إلى الخامس ولا فرق في ذلك بين التيمم عن حدث أكثر أو أصغر وغسل مسنون أو وضوء مجلد أو غير ذلك مما يطلب له التيمم مغني ونهاية. ة فؤد: (ثم مسح جميع يديه إلخ) ويأتي هنا ما مر في الوضوء من غسل من قطعت يده أو بعضها وجوبا أو ندبا وكذا زيادة يد أو أصبع وكذلك جلدة نهاية. ة فؤد: (ومن ثم) أي لأجل ذلك التصويب. ة فؤد: (اختار المؤلف) أي في شرح المذهب والتفصيل وقال في الكفاية إنه الذي يتعين ترجيحه اه وهذا من جهة الدليل والآ فالمرجح في المذهب ما في المتن مغني. ة فؤد: (قد ترجع الأول) أي ما في المتن. ة فؤد: (على أنه) أي ما في حديث الصحيحين. ة فؤد: (ومن ثم) أي لأجل تقديم مقتضى البدلية.

ة فؤد: (وجب) إلى قوله ويكفي في النهاية. ة فؤد: (وجب الترتيب) فيشرط تقديم مسح الوجه على مسح اليدين. ة فؤد: (كهو ثم) أي في الوضوء ولو منيع شخص من الوضوء إلا متكسبا حصل له غسل الوجه ويتيمم للباقى لعجزه عن الماء ولا إعادة عليه لأنه في معنى من غصب ماؤه بخلاف ما لو أكره على الصلاة محدثا فإنه تلزمه الإعادة لأنه لم يأت عن وضوئه ببدل في هذه بخلاف الأولى نهاية ونحوه في الأسنى أي والمغني وقضيه عدم وجوب الإعادة في الأولى وإن كان تيمم بمحل لا يسقط به الفرض ولعل وجه أن التيمم ليس لعدم الماء حشا حتى ينظر لما ذكر بل لوجود الحيولة نعم قد ينظر فيه باختيار آخر وهو أن هذا العذر ناظر وإذا وقع لا يدوم أو ليس كذلك يتأمل بصري واستغرب ع ش ما قبل نعم إلخ عبارته قوله م ر ولا إعادة عليه إلخ ظاهره وإن كان بمحل يغلب فيه وجود الماء وقياس ما تقدم عن سم فيمن كان في سفينه وتيمم فيها يخوف الغرق أن محل عدم الإعادة هنا حيث كان بمحل لا

ة فؤد: (إلا ما يأتي) كانه إشارة إلى عدم وجوب إصاليه منبت الشعر الخفيف فإن كان كذلك فلم لم يقل نظير ذلك في قوله: ثم يديه فليتاأمل. ة فؤد: (ثم يديه إلخ) هذا إشارة إلى ركنيتين مسح اليدين والترتيب.

وإنما لم يجب في الغسل؛ لأنه لما وجب فيه تعميم البدن صار كله كعضو واحد، ومن ثم يجب وإن تمعك؛ لأن تعميم البدن بالتراب لا يجب مطلقاً فلم يشبه الغسل ويكفي غلبه ظن تعميم العضو بالتراب، وقد يعترض وجوب الترتيب بأن في حديث البخاري المذكور ما يصرح بقدمه لولا تأويل الواو بتم نظراً للبدلية المذكورة. (ولا يجب) بل ويسر (إيهاله) أي التراب (منبت الشعر الخفيف) وفي وجهه أو يد لما فيه من المشقة وبه فارق الوضوء (ولا ترتيب) بالفتح واجب بل مندوب (في نقله) أي التراب إلى العضوين (في الأصح للوضوء ببيده)

يغلب فيه فقد الماء بقطع النظر عن البحر الذي فيه السفينة أن محل عدم الإعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه وجود الماء ويختل عدم الإعادة مطلقاً لكون المانع حسيّاً فأشبه ما لو حال بينه وبين الماء سحّ ولعله الأقرب اه. ة فود: (وإنما لم يجب إلخ) عبارة المغني فإن قيل: لم يجب الترتيب في الغسل ووجب في التيمم الذي هو بدل منه أجيب بأن الغسل لما وجب فيه تعميم جميع البدن صار كعضو واحد والتيمم يجب في عضوين فقط فأشبه الوضوء اه. ة فود: (ومن ثم يجب إلخ) يعني من أجل عدم وجوب التعميم في التيمم وجب الترتيب فيه وإن لم تف به عبارته وحق التعبير وهنا لما لم يجب التعميم أصلاً لم يشبه الغسل فوجب الترتيب وإن تمعك. ة فود: (مطلقاً) أي سواء كان التيمم عن حديث الجبر أم اضطر. ة فود: (وقد يعترض إلخ) لعل الاتسب تقدمه على قوله ويكفي إلخ. ة فود: (ما يصرح بقدمه) أي تصريح مع احتمال الواو لغة وشرعاً للترتيب وغيره سم. ة فود: (نظراً إلخ) مفعول له لقوله تأويل إلخ. ة فود: (بل ولا يسر) إلى التنبه في النهاية والمغني ما يوافقه. ة فود: (لما فيه من المشقة) وعلم حكم الكثيف بطريق الأولى نهاية ومغني.

ة فود: (يسر) (فلو ضرب بيديه إلخ) قد يستشكل تفريع ذلك على عدم وجوب ترتيب الثقل لأن مسح الوجه باليمين ثم اليسار يتضمن ترتيب الثقل إذ في مسح الوجه باليمين نقل بها إليه إن رقعها إليه أو به منها إن وضعه عليها وكذا في مسح اليمين باليسار، وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين دفعة واحدة، ثم مسح الوجه بأن زد اليمين عليه، ثم اليمين بأن زد اليسار عليها إن صح إجراء ذلك فتزفع الإشكال وحيث تصور مسألة الجزقة الآتية بوضعها دفعة واحدة على الوجه واليدين، ثم ترتب تزديدها عليهما فتدفع الإشكال الآتي فيها فلتأمل سم بحذف وقوله وإن صح إجراء ذلك يأتي عن النهاية ما يفهم إجزاءه وعن ع ش والرشيدي ما يفيد.

ة فود: (ما يصرح بقدمه) أي تصريح مع احتمال الواو لغة وشرعاً للترتيب وغيره. ة فود: (فلو ضرب بيديه إلخ) قد يستشكل تفريع ذلك على عدم وجوب ترتيب الثقل؛ لأن مسح الوجه باليمين، ثم التيمم باليسار يتضمن ترتيب الثقل، إذ في مسح الوجه باليمين نقل بها إليه إن رقعها إليه أو به منها إن وضعه عليها، وكذا في مسح اليمين باليسار، وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين دفعة واحدة، ثم مسح الوجه بأن زد اليمين عليه، ثم اليمين بأن زد

التراب ممّا (ومسح بيمينه) أو يساره (وجهه ويساره) أو يمينه (يمينه) أو يساره (جان)؛ لأنّ الفرض الأصليّ المسح والتقلّ وسيلةً إليه فلم يشترط فيه ترتيب.  
 (تنبيه) يشترط لصحة التيمّم تقدّم طهر جميع البدن من نجس غير معفو عنه إذا كان معه من الماء ما يكفي لإزالة الخبث القادر هو على إزالته سواء المسافر والحاضر وإن لزمته الإعادة بكلّ تقدير وتقدّم الاجتهاد في القبلة لا ستر العورة؛ لأنّه أخفّ ولهذا لا تجب الإعادة مع العري بخلافها مع الخبث وعدم القبلة.  
 (وتقدّم) للتيمّم جميع ما مرّ في الوضوء ممّا يتصوّر جزيئاً هنا فمن ذلك (التسمية) أوّلاً حتى

• فؤد: (يفشّط) إلى قوله غير معفو عنه في النهاية والمغني. • فؤد: (تقدّم طهر) (الخ) فلو مسح وعلى يديه نجاسة لم يصحّ تيمّمه لأنّ التيمّم لإباحة الصلاة ولا إباحة مع المانع فأشبه التيمّم قبل الوقت، ولهذا لو تيمّم قبل استنجائه لم يصحّ تيمّمه ولو تنجّس بدنه بعد تيمّمه لم يبطّل تيمّمه نهايةً ومغني قال ع ش قوله م ر لم يصحّ الخ أي سواء قدر على إزالة النجاسة أو لا وعليه فلو عجز عن إزالتها صلى على حاله فتأخّر الطهورين لحزمة الوقت وبعيد اه. • فؤد: (إذا كان معه من الماء الخ) فقصّه أنّه لو لم يكن معه ذلك صحّ تيمّمه مع بقاء النجاسة وبه أفتى ليكنه خولف في ذلك سم وع ش وممن خالفه في النهاية والمغني كما مرّ. • فؤد: (بكلّ تقدير) أي تقدّم الطهر أو تأخّر كزدي. • فؤد: (وتقدّم الاجتهاد) والأوجه صحة التيمّم قبل الاجتهاد في القبلة نهايةً ومغني وكذا في الأسنى آخرًا. • فؤد: (لا ستر العورة الخ) وفاقاً للنهاية والمغني. • فؤد: (جميع ما مرّ) هل منه ذلك فيه نظر سم. • فؤد: (أوّلًا) إلى قول المشن

اليسار عليها إن صحّ أجزاء ذلك فيزّفع الإشكال وحيثيذّ تصوّر مسألة الخزقة الآتية بوضعها دفعةً على الوجه واليدين، ثم رتبّ ترديدًا عليهما فيندفع الإشكال الآتي فيهما فليتاأمل، وقد يستدلّ على صحّة إجزاء ذلك فيزّفع الإشكال بما سيأتي في قوله ووصول الثبائر بين الأصابع من أنّ التفريغ في الأولى لا يمنع إجزائه في الثانية إذا مسح به الخ فتأمل، وقد يمنع هذا الاستدلال بتعدّد الثقل في صورة وصول الثبائر بين الأصابع؛ لأنّ وصوله لما بينتها نقل لما بينتها ونقل ما عدا ما بينا إلى الوجه نقل آخر للوجه فقد تعدّد الثقل مع سبب الثقل لما بينتها ولا يضّر؛ لأنّ الشرط ترتيب المنسح لا الثقل بل الشرط فيه تعدّده لكن هذا لا يضّر في تصوير مسألة الخزقة بوضعها على الوجه واليدين دفعةً واحدة إن صحّ أنّ هذا نقل واحد وأن ترتيب التردد عليهما لا يمنع من وحدته، وقد يدلّ على وحدته أنّ الظاهر أنّه لو وضع الوجه واليدين على الأرض دفعةً واحدة، ثم رتبّ التردد عليهما لم يكفّ فليتاأمل. • فؤد: (إذا كان معه من الماء) فقصّه أنّه لو لم يكن معه ذلك صحّ تيمّمه مع بقاء النجاسة وبه أفتى ليكن خولف في ذلك. • فؤد: (وتقدّم الاجتهاد) رجع في شرح الرّوض في موضع جواز التيمّم قبل الاجتهاد وذكر في موضع آخر قيل عن التحقيق ما مضى عليه الشارح واعتمد م ر الأوّل. • فؤد: (جميع ما مرّ) يشمل السواك وهو ظاهر وسيأتي وهل منه ذلك فيه نظر.

لِجُنُبٍ وَنَحْوِهِ وَالذَّكْرُ آخِرُهُ السَّابِقُ ثُمَّ، وَذَكَرَ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ بِنَاءً عَلَى نَدْبِهِ وَالاسْتِقْبَالَ وَالسَّوَاكَ وَمَحَلَّهُ بَيْنَ التَّسْمِيَةِ وَأَوَّلِ الضَّرْبِ كَمَا أَنَّهُ ثُمَّ بَيْنَ غَسْلِ الْيَدِ وَالْمَضْمَضَةِ، وَالْفَرْقَةُ وَالتَّحْجِيلُ وَأَنْ لَا يَرْفَعَ يَدَهُ عَنِ الْغَضِيِّ حَتَّى يُنَمِّسَ مَسْحَهُ وَتَحْلِيلُ أَصَابِعِهِ كَمَا بَأْتِي (وَمَسَّحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ بِغَضِيَّتَيْنِ) يُؤْزِدُهُمَا مَعَ الْاِكْتِفَاءِ بِضَرْبَةٍ حَصَلَ بِهَا التَّعْمِيمُ وَقِيلَ يُسْرُ ثَلَاثُ ضَرْبَاتٍ لِكُلِّ غَضِيٍّ ضَرْبَةٌ (قُلْتُ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَجُوبُ ضَرْبَتَيْنِ وَإِنْ امْكُنَّ بِضَرْبَةٍ بِخَرْقَةٍ وَنَحْوِهَا) كَأَنْ يَضْرِبَ بِخَرْقَةٍ كَبِيرَةٍ، ثُمَّ يَمْسَحَ بِبَعْضِهَا وَجْهَهُ وَبِبَعْضِهَا يَدَيْهِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِيَخْتَرِ الْحَاكِمُ الْمَارِ أَيْضًا بِمَا فِيهِ، قِيلَ وَيَشْكُلُ عَلَى وَجُوبِهَا جَوَازُ التَّحْلِيلِ وَيُرَدُّ بَأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالضَّرْبِ النُّقْلَ وَلَوْ بِالْغَضِيِّ الْمَمْسُوحِ كَمَا مَوْ لَا حَقِيقَةُ الضَّرْبِ وَالتَّحْلِيلُ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّرْتِيبُ كَمَا مَوْ إِذَا مَكَتْ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَدَيْهِ فَقَدْ حَصَلَ لَهُ نَقْلَانِ نَقْلَةً لِلْوَجْهِ وَنَقْلَةً لِلْيَدَيْنِ وَأَثَرُوا التَّعْمِيرَ بِالضَّرْبِ لِمُوَافَقَةِ لَفْظِ الْحَدِيثِ وَالْغَالِبُ إِذْ يَكْفِي وَضْعُ الْيَدِ عَلَى ثَرَابٍ نَاعِمٍ بِدُونِهِ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ فِيهِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ لِلْغَالِبِ أَيْضًا، إِذْ لَوْ مَسَّحَ بِبَعْضِ ضَرْبَةِ الْوَجْهِ وَبِبَعْضِهَا

فِي الْتَهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمَحَلَّهُ إِلَى الْفَرْقَةِ الْخ. ة فُود: (وَأَنْ لَا يَرْفَعَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ جَمِيعُ مَا مَرَّ الْخ. ة فُود (سَي: قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْخ) هُوَ هُنَا بِمَعْنَى الرَّاجِحِ بِفَرِيَةِ جَمْعِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْصُوصِ وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الثَّنَافِي، فَإِنَّ الْأَصَحَّ مِنَ الْأَوْجُهِ لِلْأَضْحَابِ وَالْمَنْصُوصِ لِلْإِمَامِ وَفِي الْوَصْفِ بِهِمَا مَعًا تَنَافُعٌ ع. ة فُود: (كَأَنَّ يَضْرِبُ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْتَهْيَاةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ يُشْتَرَطُ إِلَى وَأَثَرُوا. ة فُود: (ثُمَّ يَمْسَحُ بِبَعْضِهَا وَجْهَهُ وَبِبَعْضِهَا يَدَيْهِ) أَي دَفْعَةً وَاحِدَةً نَهَايَةً قَالَ ع. ش. وَالزَّشِيدِيُّ وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ، الْبُطْلَانُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَاضِحٌ لَكِنَّهُ لِعَدَمِ التَّرْتِيبِ لَا لِعَدَمِ تَعْدُلِ الضَّرْبِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ خُصُوصَ الضَّرْبِ لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلِ الْمَدَارُ عَلَى تَعْدُلِ الثَّقَلِ وَهُوَ حَاصِلٌ فِيمَا لَوْ مَسَّحَ بِبَعْضِ الْخَرْقَةِ وَجْهَهُ، ثُمَّ بِبَاقِيهَا يَدَيْهِ اه. عِبَارَةٌ سَمَّ لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ لِأَنَّ مَسْحَ الْوَجْهِ بِبَعْضِهَا وَالْيَدَيْنِ بِبَعْضِهَا يَتَضَمَّنُ نَقْلَتَيْنِ مُعْتَبَرَتَيْنِ سَوَاءً وَضَعَ الْغَضُوَّ عَلَيْهَا لِتَحْقِيقِ الثَّقَلِ بِهِ أَوْ رَفَعَ الْبِغْضَ إِلَى الْغَضُوِّ فَقَدْ دُمَّ الْاِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ الَّذِي هُوَ صَرِيحُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةِ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِمَا تَقَدَّمَ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. أَي وَهَذَا التَّصْوِيرُ مُقْبِلٌ بِمَا إِذَا كَانَ تَزْدِيدُ الْخَرْقَةِ عَلَيْهِمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً كَمَا مَرَّ عَنِ الْتَهْيَاةِ. وَأَمَّا إِذَا رَدَّدَ بَعْضُهَا عَلَى الْوَجْهِ ثُمَّ بِبَاقِيهَا عَلَى الْيَدَيْنِ فَيَجْزِي هَذَا الْمَسْحُ وَيَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ. ة فُود: (بِمَا فِيهِ) أَي مِنْ كَوْنِهِ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَمَرَ. ة فُود: (وَالْغَالِبُ) أَي لِلْغَالِبِ. ة فُود: (إِذْ يَكْفِي وَضْعُ الْيَدِ الْخ) لَا لِكُونِهِ شَرْطًا إِذْ يَخْفَى الْخ. ة فُود: (كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ فِيهِ) أَي قَوْلُهُ ﷺ فِي الْخَيْرِ الْمَارِ. ة فُود: (وَبِبَعْضِهَا الْخ) الْأَوَّلَى، ثُمَّ بِبَعْضِهَا الْخ.

ة فُود: (ثُمَّ يَمْسَحُ بِبَعْضِهَا الْخ) لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ؛ لِأَنَّ مَسْحَ الْوَجْهِ بِبَعْضِهَا وَالْيَدَيْنِ بِبَعْضِهَا يَتَضَمَّنُ نَقْلَتَيْنِ مُعْتَبَرَتَيْنِ سَوَاءً وَضَعَ الْغَضُوَّ عَلَيْهَا لِتَحْقِيقِ الثَّقَلِ بِهِ أَوْ رَفَعَ الْبِغْضَ إِلَى الْغَضُوِّ، فَقَدْ دُمَّ الْاِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ الَّذِي هُوَ صَرِيحُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةِ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِمَا تَقَدَّمَ فَلْيَتَأَمَّلْ.



مع أخرى اليدين كفى وتجب الزيادة على ضربتين إن لم يحصل الاستيعاب بهما ولا كرهت على ما في المجموع على المحامي والزواني.

(تنبيه) الصورة المذكورة بعد قوله وإن أمكن بضربة بخرقه هل الضربة الثانية الواجبة فيها بمسح بها اليدين جميعهما أو بعض إحداهما مبهما أو متعيناً؛ لأنه لو عشم بالأولى الوجه وبعض اليدين جاز، للنظر في ذلك مجال والذي يتجه أن الذي يجب مسحه بها هو آخر جزء مسحه من اليد؛ لأن هذا هو الذي تتعين الضربة الثانية له فيقع بالأولى لقوا بخلاف ما قبله.

(ويقدم) ندباً (بمينه) على يساره (و) يقدم ندباً أيضاً (أعلى وجهه) على باقيه كالوضوء فيهما وأسقط من أصله ندب الكيفية المشهورة في مسح اليدين لعدم ثبوت شيء فيها، ومن ثم....

• فؤد: (مع أخرى اليدين) أو بأخرى فقط كما هو ظاهر سم لكته لا يتيج المدعى ولو قال: أو ببعضها بعض اليدين فقط لظهر التكريه. • فؤد: (ولا كرهت إلخ) لعل المراد بالكراهة خلاف الأولى على طريقة المتقدمين؛ لأن ذلك مخالف للحديث نعم إن ثبت نهى خاص لم يتعد بضري. • فؤد: (الصورة المذكورة إلخ) يريد بها قوله كان يضرب بخرقه إلخ كزدي. • فؤد: (الواجبة فيها) أي في تلك الصورة لعدم كفاية ضربة ووجوب ضربتين مطلقاً. • فؤد: (ينسخ بها إلخ) أي يمسح بها نسخ اليدين كزدي.

• فؤد: (والذي يتجه إلخ) أقول ما ذكر أنه الذي يتجه فيه نظر لأن أي جزء من اليد لو أبقاه للضربة الثانية سواء أكان ذلك الجزء أول منسوح من اليد أو آخره أو غيرهما كفى فليتأمل سم ويوافقه قول النهاية والمغني ولو ضرب بنحو خرقه ضربة ومسح بها وجهه ويديه سوى جزء منهما أو من إحداهما كأصبع، ثم ضرب ضربة أخرى ومسح بها ذلك الجزء جاز لوجود الضربتين كما هو ظاهر عبارة المصنف وظاهر الحديث السابق يخالفه اه. • فؤد: (ندباً) إلى قوله: وأسقط في النهاية والمغني.

• فؤد: (يقدم ندباً) أيضاً لا حاجة إليه. • فؤد: (تذب الكيفية المشهورة) اعتمدت النهاية والمغني عبارة الأول ويأتي به على كفيته المشهورة وهي أن يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ولا مسبحة اليمنى عن أنامل اليسرى ويمررها على ظهر كف اليمنى فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه إلى خرف الذراع ويمررها إلى المرفق، ثم يدير بطن كف إلى بطن الذراع فيمررها عليه رافعاً إبهامه فإذا بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على إبهام اليمنى، ثم يفعل باليسرى كذلك، ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى اه. • فؤد: (لعدم ثبوت شيء إلخ) عبارة المغني وهي كما في المجموع مستحبة وإن قال ابن الرقعة إنها غير مستحبة لأنه لم يثبت فيها شيء لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ وصورتها أن يضع بطون أصابع اليسرى إلخ.

• فؤد: (مع أخرى اليدين) أي أو بأخرى فقط كما هو ظاهر. • فؤد: (والذي يتجه إلخ) أقول ما ذكر أنه الذي يتجه فيه نظر؛ لأن أي جزء من اليد لو أبقاه للضربة الثانية سواء أكان ذلك الجزء أول منسوح من اليد أو آخره أو غيرهما كفى فليتأمل.



نقل عن الأكثرين أنها لا تُنذَب لِكُنْه مَسَى في الروضَة على نديها، وإنما سُنَّ فيها مسح إحدى الراحتين بالأخرى ولم يجب لِتَأْدِي فرضيهما بضربهما بعد مسح الوجه وجاز مسح الذراعين يترابهما لِقَدَم انفضاله وللحاجة لِتَعْدِير مسح الذراع بِكُنْهها فهو كقتل الماء من محل إلى آخر مما يَغْلِب فيه التقادُف ويُعذَر في رفع اليد ورَدُّها كما مرَّ كَرَد مُتَقَادِف يَغْلِب في الماء (وتخفيف الغبار) من كُنْهه إن كُثِف بالنفخ أو النفخ حتى لا يبقى إلا قدر الحاجة لِلتَّبَاع وَلِقَلَا يَشُوهُ خَلَقه ومن ثمَّ لا يُسَنُّ تكرار المسح ويُسَنُّ أن لا يمسح التراب عن أعضاء التيمم حتى يفرغ من الصلاة (وموالاة التيمم) بِتقدير التراب ماء (كالوضوء) فُسِّنَ وقيل تجب؛ لأنَّه بَذَلَه (قُلْتَ، وكذا الفصل) تُسَنُّ موالاة كَالُوضُوء خُرُوجاً من الخلاف. (ويُنذَبُ تفریق أصابعه أولاً) أي أَوَّل كُل ضربة؛ لأنَّه أبلغ في إثارة الغبار لِاختلاف موقع الأصابع فيسهلُ تميمُ الوجه بِضربة واحدة، وكذا اليَدانِ وَوُصُولُ الغبار بين الأصابع من التفرج في الأولى لا يمنع إجزائه في الثانية إذا مسح به لما مرَّ أن ترتيب النقل غير شرط فَحُصُولُ التراب الثاني من التفرج في الثانية إن لم يزد الأَوَّل قُوَّة لا ينقصه على أنَّ الحاصل من ذلك غالباً غبارٌ لَبِسه على المحل

• فَوَدَّ: (نقل) أي المُصَنَّف. • فَوَدَّ: (وإنما سُنَّ) إلى قوله وظاهر في النهاية والمُعْنَى. • فَوَدَّ: (فيها) أي في الكيفية المشهورة. • فَوَدَّ: (لِعَدَم انفضاله) يُتَأَمَّلُ سم. • فَوَدَّ: (فهو) أي مَسَحَ الذراعين بِتَرَابِ الرَّاخَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (كما مرَّ) أي في شَرْح وكذا ما تنأثر في الأصح. • فَوَدَّ: (ومن ثمَّ) أي لِأجل أن لا يَحْصُلُ التَّشْوِيه. • فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ أن لا يَنْسَحَ التراب إلخ) ظاهره وإن حَصَلَ منه تشويه وهو ظاهر لِأنَّه أَثَرُ عِبَادَةٍ ش. • فَوَدَّ: (حتى يفرغ من الصلاة) أي التي فَعَلَهَا فَرَضَهَا وَنَفَلَهَا فَيُسْتَحَبُّ إدامته حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الرُّوَابِ البغدية وَمِنَ الْوِثْرِ إذا فَعَلَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ ع ش. • فَوَدَّ: (بِتقدير التراب ماء) أي والممسوح مَسُوراً نِهَايةً. • فَوَدَّ: (فُسِّنَ) وَتُسَنُّ الموالاة أَيْضاً بَيْنَ التيمم والصلاة وَتَجِبُ في تيمم دائِمِ الحَدِثِ كما تَجِبُ في وضوئه نِهَايةً وَمُعْنَى وَتَجِبُ أَيْضاً في وضوءِ السُّلَيْمِ عِنْدَ ضَيْقٍ وَقَبْلِ الْفَرِيضَةِ نِهَايةً والأولى في طهارة السليم إلخ. • فَوَدَّ: (ووصول الغبار إلخ) عبارة المُعْنَى فَإِنْ قِيلَ يَلْزَمُ على التثريق في الأولى عَدَمُ صِحَّةِ تيممه لِمنع الغبارِ الحاصلِ فيها بَيْنَ الأصابع وَصُولُ الغبارِ في الثانية أَجِيبَ بأنَّه لو انْقَصَرَ على التثريق في الأولى أَجْزَاهُ لِعَدَمِ وَجوبِ تَرتِيبِ النُّقْلِ كما مرَّ فَحُصُولُ التراب الثاني إن لم يزد الأَوَّلُ قُوَّةً لم يَنْقُصْهُ أَيْضاً الغبارُ على المحلِّ لا يَنْتَعِجُ المَسْحُ بِدَلِيلِ أنَّ مَنْ عَشَبَهُ غُبَارُ السَّجَرِ لا يَكْتَلِفُ نَفْضَهُ إلخ. • فَوَدَّ: (في الثانية) يعني بَعْدَ الضربة الثانية بِقَرِينَةٍ ما بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (هَلَى أن الحاصل إلخ) قد يَشْكُلُ ما أَفَادَهُ ذَلِكَ مِنْ عَدَمِ ضَرَرِ الْبَسِيرِ على ما تَقَدَّمَ مِنْ إطلاقي أَنَّهُ يَضُرُّ الْخَلِيطُ وإن قُلَّ فَتَأَمَّلْهُ سم وع

• فَوَدَّ: (لِعَدَم انفضاله) يُتَأَمَّلُ. • فَوَدَّ: (فُسِّنَ) وَكَذَا تُسَنُّ الموالاة بَيْنَ التيمم وَبَيْنَ الصلاة.

• فَوَدَّ: (هَلَى أن الحاصل مِنْ ذَلِكَ غالباً غبارٌ يَسِيرُ إلخ) قد يَشْكُلُ ما أَفَادَهُ ذَلِكَ مِنْ عَدَمِ ضَرَرِ الْبَسِيرِ على ما تَقَدَّمَ مِنْ إطلاقي أَنَّهُ يَضُرُّ الْخَلِيطُ وإن قُلَّ فَتَأَمَّلْهُ.

وهو لا يمنع الإجزاء بثراب التيمم ومن ثم لو غشيته غبار لم يكلف نفضه للتيمم إلا إن منع وصول ثرابه للعضو وعليه يحمل إطلاق التهذيب وجوب النفض وظاهر أنه لا يضّر وصول الغبار من الأولى وإن كثّر لما تقرّر أن ترتيب النقل غير شرط فالواصل من الأولى يصلح للتيمم به إذا مسح به وتفارق مسألة التهذيب بأنه لا نقل فيها، ومن ثم لو أخذ الثراب بيده ونوى ثم مسح به أجزاً وإن كثّر كما علم مما مرّ فيما لو سقته ربح على وجهه ولا ينافي ندب التفريق في الثانية نقل ابن الرفعة الاتفاق على وجوبه فيها؛ لأنه محمول على ما إذا لم يرد التخليل والأول على ما إذا أراده فالواجب فيها إما التفريق وإما التخليل فهو مع التفريق سنة. (ويجب نزع خاتمه) عند المسح (في) الضربة (الثانية والله أعلم) ولا يكفي تحريكه لتوقّف وصول الثراب لمخله على نزعه لكثافته وإن اتسع خلافاً لما يوهّمه تعبير غير واجد بغالبنا؛ لأن انتقاله للخاتم بالتحريك ثم عوده للعضو يضيّره مستعملاً وليس كانتقاله لليد الماسحة ثم

ش وأجاب الرشيدي بما نصّه لا يشكّل عليه ما مرّ من كون الخليل يضّر مطلقاً وإن قلّ للفريق الظاهر بين ما على العضو خصوصاً وهو من جنس الثراب الممسوح به وبين خليل أجنب طارئ فاندفع ما في حاشية الشيخ ع ش هنا وفي جوابه نظر وبقي أنه لا وجه لتصدير هذا الجواب بقلى بل هذا الجواب مني على تسليم منع الإجزاء كما يعلم مما مرّ أيضاً عن المفتي. □ فود: (من ذلك) أي من التفرّج في الأولى. □ فود: (ومن ثم) أي لأجل عدم المنع. □ فود: (غبار) أي في السفر نهاية. □ فود: (إلا إن منع) أي الغبار وصول ثرابه أي التيمم. □ فود: (وعليه إلخ) أي المنع. □ فود: (وجوب النفض) أي لغبار السفر مثلاً. □ فود: (وتفارق) أي الغبار من الأولى. □ فود: (فيها) أي في مسألة التهذيب. □ فود: (ولا ينافي) إلى المنز في النهاية والمفتي. □ فود: (وأما التخليل) أي لأن ما وصل إليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول المسح فاحتاج إلى التخليل ليحصل ترتيب المسحين نهايةً ومفتي. □ فود: (عند المسح) أي لا عند النقل نهايةً ومفتي. □ فود: (ولا يكفي تحريكه) خلافاً للنهاية والمفتي عبارتهما وإيجابه ليس لعينه بل لإبصار الثراب لما نخته لأنه لا يتأتى غالباً إلا بالتزّرع حتى لو حصل الفرض بتحركه أو لم يمتنع إلى واجد منهما ليسعته كفى اه. □ فود: (لتوقّف إلخ) علة لوجوب التزّرع وقوله لكثافته علة للتوقّف وقوله وإن اتسع إلخ غاية لقوله ولا يكفي تحريكه. وقوله: (لأن انتقاله إلخ) تعليل لهما وزده النهاية بما نصّه لا يقال تحريك الخاتم غير كاف وإن اتسع إذ بانتياله للخاتم بالتحريك إلخ لأننا نمنع انتفاء الحاجة هنا لصيرورته نائياً عن مباشرة اليد وأيضاً فوصول الثراب لمحلّ مع عدم الاعتداد به في حكم عدم وصوله فبرّقه ثم عوده يفرض كأنه أول ما وصله الآن فافهم اه.

□ فود: (على ما إذا لم يرد التخليل) يتبيّن إذا لم يخلّل أن يشترط أن لا يكون الغبار الحاصل من الأولى مائماً من وصول الغبار الثاني إلى العضو فتأمل.

عوده للحاجة إلى هذا دون ذلك ويُسن في الأولى ليمسح وجهه بجميع يده للاتباع فإن قلت قولك؛ لأن انتقاله إلى آخره غير كاف؛ لأنه إن وصل للخاتم قبل مسح العضو فلا استعمال أو بعده فقد طهر العضو بمسحه قلت بل هو كاف لحالة أخرى أغفلها حصرك وهي أن التراب لا بد أن يوصب جزءا مما تحت الخاتم الذي تجافى عنه وهذا التراب يحتل التكاثف الذي من شأنه أنه طبقة فوق أخرى ومعلوم أن السفلى مستعملة؛ لأنها الماشئة دون التي فوقها وبتحريك الخاتم ينتقل هذا المختلط إلى الجزء الذي يلي الأول مما لم يصبه تراب فلا يطهره وهكذا كل جزء فرضته أصابه التراب دون ما يليه فأنسخ أن المانع موجود مع وجود الخاتم مطلقا فتقطع له، نعم إن فرض تيقن غموم التراب لجميع ما تحت الخاتم من غير تحريكه فلا إشكال في الإجزاء حينئذ.

(ومن تيمم)، لمرض لم يطل تيممه إلا بالبرء، وقد يسهله المثل يجعل الفقيد شاملا للشرعي، وكذا وجده بأن يزول مانعه ولم يقرن.....

• قوله: (ويُسن في الأولى إلخ) كذا في النهاية والمغني. • قوله: (غير كاف) أي في إنتاج عدم كفاية التحريك. • قوله: (ينتقل هذا المختلط إلى الجزء إلخ) إن أراد انتقاله إليه ابتداء من غير توسط انتقال إلى الخاتم فأي مخذور فيه إذ التراب كالماء ما دام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال بل أولى لأنه يُعتَرَضُ فيه ما لا يُعتَرَضُ في الماء كما مر وإن أراد بعد انتقاله إلى الخاتم فهو ظاهر بناء على ما قرره من الفرق بين الخاتم واليد على ما فيه غير أن هذا الفرض غير لازم، ثم رأيت المحشي سم قال: قوله وبتحريك الخاتم إلخ هذا إنما يُقيد أن سبب استعماله انتقاله عما أصابه إلى الجزء الذي يليه لا إلى الخاتم، ثم عرّضه كما هو المعتزض عليه فلم يدفع الإغراض، ثم إذا أراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو فلا يصح قوله فلا يطهر فتأمل اه بصري.

• قوله: (مطلقا) أي اتسع أم لا حرك أم لا. • قوله: (تيقن غموم التراب إلخ) انظره مع قوله السابق ويتكفي غلبة تميم العضو إلخ الموافق لما مر في الوضوء والغسل. • قوله: (لمرض إلخ) عبارة النهاية والمغني في شرح بطل واحترز بقوله لفقيد ماء عما إذا كان لمرض ونحوه فلا يطل تيممه إلا بالقدر على استعماله ولا أثر لوجود قبلها اه. • قوله: (لم يطل تيممه) أي بغير المبطلات المشهورة سم.

• قوله: (إلا بالبرء) أي لا بوجود الماء أو تيممه. • قوله: (يجعل الفقيد أي الآتي. • قوله: (وكذا وجده) أي يجعله شاملا للشرعي سم. • قوله: (بأن يزول إلخ) تصوير للرجدان الشامل للشرعي.

• قوله: (ينتقل إلخ) هذا إنما يُقيد أن سبب استعماله انتقاله عما أصابه الحاجز الذي يليه لا إلى الخاتم، ثم عرّضه كما هو المعتزض عليه فلم يدفع الإغراض، ثم إن أراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو لم يصح قوله فلا يطهر فتأمل. • قوله: (لم يطل تيممه) أي بغير المبطلات المشهورة. • قوله: (وكذا وجده) أي يجعل شاملا للشرعي.

بِمَانِعٍ آخَرَ أَوْ (لِفَقْدِ مَاءٍ فَوْجَهُ) أَوْ ثَمَنَهُ مَعَ إِمْكَانِ شِرَائِهِ وَإِنْ قُلَّ (إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ) بَأَنْ كَانَ قَبْلَ الرَّأْيِ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ (يَطْلُلُ) تَيْشُمُهُ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْوُضُوءِ إِجْمَاعًا، وَكَذَا لَوْ تَوَهُّمُهُ وَإِنْ زَالَ تَوَهُّمُهُ سَرِيعًا كَانَ رَأْيَ رَكْبَتَا أَوْ تَحْوِيلَ سَرَابًا مَاءً أَوْ سَمِجَ مِنْ يَقُولُ عِنْدِي مَاءٌ

• فَوُدَّ: (بِمَانِعٍ آخَرَ) تَضَرِيعُ بَأَنْ الْبِرَّةَ لَا يَطْلُلُ مَعَ وُجُودِ الْمَانِعِ سَمِ. • فَوُدَّ: (أَوْ لِفَقْدِ مَاءٍ) عَطْفٌ عَلَى لِعَرَضٍ. • فَوُدَّ: (أَوْ ثَمَنِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤْخَذُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ.

• فَوُدَّ (سَمِي): (إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ) أَمَّا بَعْدُ شُرُوعِهِ فِيهَا فَلَا يَطْلُلَانِ بِتَوَهُّمٍ أَوْ شَكٍّ أَوْ ظَنٍّ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يَتَّبِعُهُ. • فَوُدَّ: (قَبْلَ الزَّاهِ) أَيِ قَبْلِ تَمَامِهَا بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي قَيْشَمَلُ صُورَةِ الْمَعِيَةِ بِضَرْبٍ وَسَمٍ وَعَ ش. • فَوُدَّ: (وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ) سَيَأْتِي تَقْيِيدُهُ بِعَنْ تَلَزُّمِهِ الْإِعَادَةُ. • فَوُدَّ: (هِيَ الْوُضُوءُ) أَوْ الْفُسْلُ. • فَوُدَّ: (إِجْمَاعًا) وَلِيَحْبَرَ أَيْ ذَرَّ (التُّرَابَ كَافِيكَ وَلَوْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ حِجَجٍ فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ قَائِمَةً جِلْدَكَ) نَهَايَةُ وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَكَذَا لَوْ تَوَهُّمُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ.

• فَوُدَّ: (لَوْ تَوَهُّمُهُ) مِنْهُ مَا لَوْ تَوَهُّمَ زَوَالِ الْمَانِعِ الْحَسَنِيِّ كَانَ تَوَهُّمَ زَوَالِ السَّبْعِ قَيْشَمَلُ تَيْشُمُهُ لِيُجُوبَ الْبَحْثَ عَنْ ذَلِكَ بِخِلَافِ زَوَالِ الْمَانِعِ الشَّرْعِيِّ كَتَوَهُّمِ الشَّفَاءِ فَلَا يَطْلُلُ بِهِ التَّيْمُمُ كَمَا تَقَدَّمَ لِلشَّارِحِ م ر وَمِنْهُ كَمَا قَالَ حَجَّ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ مَا لَوْ رَأَى رَجُلًا لَا يَسَاءُ إِذَا احْتَمَلَ أَنْ تَحْتَ ثِيَابِهِ مَاءٌ عَ ش.

• فَوُدَّ: (وَإِنْ زَالَ تَوَهُّمُهُ) وَمَحَلُّ يَطْلُلَانِهِ بِالتَّوَهُّمِ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ زَمَنٌ لَوْ سَعَى فِيهِ إِلَى ذَلِكَ لِأَمْكَنَتِهِ التَّطَهُّرُ بِهِ وَالصَّلَاةُ فِي نَهَايَةٍ وَأَقُولُ هَذَا شَامِلٌ لِمَنْ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُنَافِيهِ أَنْ مَنْ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ يَلْزَمُهُ طَلَبُ الْمَاءِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ تَحَقُّقِ وُجُودِهِ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبُضْرِيِّ يَتَّبِعِي أَنْ تَقْيِدَ مَسَائِلَ الْعِلْمِ وَالتَّوَهُّمِ بِمَا إِذَا كَانَ فِيهِمَا بِمَحَلٍّ يَجِبُ طَلَبُهُ مِنْهُ أَخَذًا مِنْ تَغْلِيلِهِ وَإِنْ لَمْ أَزِ مَنْ صَرَّحَ بِهِ حَتَّى لَوْ قَالَ إِنَّ بِمَحَلٍّ كَذَا وَهُوَ فَوْقَ الْفَرْبِ مَاءٌ مُبَاحًا أَوْ هُوَ فَوْقَ حَدِّ الْغَوْبِ مَاءٌ نَجِسًا يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَطْلُلُ تَيْمُمُ سَابِقِهِ فِي الْحَالَتَيْنِ اه. • فَوُدَّ: (كَأَنَّ زَايَ رَكْبَتَا) أَوْ عَمَامَةً مُطَبَّقةً بِقُرْبِهِ نَهَايَةُ وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (سَرَابًا) وَهُوَ مَا يُرَى وَسَطَ النَّهَارِ يُشَبِّهِ الْمَاءَ وَلَيْسَ بِمَاءٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ عَ ش. • فَوُدَّ: (أَوْ سَمِجَ الْخُ) قَالَ فِي

• فَوُدَّ: (بِمَانِعٍ آخَرَ) تَضَرِيعُ بَأَنْ الْبِرَّةَ لَا يَطْلُلُ التَّيْمُمُ مَعَ وُجُودِ الْمَانِعِ. • فَوُدَّ: (قَبْلَ الزَّاهِ) إِنْ أَرَادَ قَبْلَ تَمَامِهَا شَمِلَ وَجِدَانَهُ فِي أَثْنَانِهَا وَهُوَ مُتَّجِعٌ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَقَصِيَّةُ قَوْلِهِ قَبْلَ إِحْرَامِ أَنَّهُ لَوْ رَأَهُ فِي أَثْنَاءِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِأَثْنَانِهَا اه وَيَتَقَيَّ وَجِدَانَهُ مَعَ تَمَامِهَا وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ بِتَمَامِهَا وَقَدْ قَارَنَ الْمَانِعَ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي بَأَنْ كَانَ بَعْدَ تَمَامِ الزَّاهِ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ. • فَوُدَّ: (وَكَذَا لَوْ تَوَهُّمُهُ وَإِنْ زَالَ تَوَهُّمُهُ سَرِيعًا الْخُ) وَمَحَلُّ يَطْلُلَانِهِ بِالتَّوَهُّمِ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ زَمَنٌ لَوْ سَعَى فِيهِ إِلَى ذَلِكَ لِأَمْكَنَتِهِ التَّطَهُّرُ بِهِ وَالصَّلَاةُ فِي شَرْحِ م ر، وَأَقُولُ هَذَا شَامِلٌ لِمَنْ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُنَافِيهِ أَنْ مَنْ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ يَلْزَمُهُ طَلَبُ الْمَاءِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ تَحَقُّقِ وُجُودِهِ. • فَوُدَّ: (عِنْدِي مَاءٌ الْخُ) فِي الْخَادِمِ، وَلَوْ قَالَ عِنْدِي مِنْ ثَمَنِ خَيْرٍ مَاءٌ يَطْلُلُ التَّيْمُمُ وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الصَّبِيغَةُ غَيْرَ مُلْزِمَةٍ فِي الْإِفْرَاقِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَحْثُ عَنْ صَاحِبِ الْمَاءِ وَطَلَبُهُ مِنْهُ

إِفْلَانٍ أَوْ نَجَسٍ أَوْ مُسْتَعْمَلٍ أَوْ مَاءٍ وَرِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْمَانِعِ إِلَّا بَعْدَ تَوَهُُّمِهِ الْمَاءَ بِمُجْرَدِ سَمَاعِهِ لِلْفُظْهِ بِخِلَافِ أَوْ دَعْوِي فَلَانٍ مَاءٌ وَهُوَ يَعْلَمُ غَيْبَهُ وَعَدَمَ رِضَاهُ بِأَخْذِهِ أَمَّا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَيُطْلَقُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزُمُهُ الْبَحْثُ عَنْهُ وَلِأَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي الرِّضَا صَارَ أَخْذُهُ مُتَوَهُُّمَ الْجَلِّ، وَإِنَّمَا يَطْلُقُ فِيمَا إِذَا رَأَاهُ مَثَلًا أَوْ تَوَهُُّمَهُ (إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ) وَجُودَهُ أَوْ تَوَهُُّمَهُ (بِمَانِعٍ كَقَطْشِي) وَيَسْغُ وَتَقْدَرُ اسْتِيقَاةُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْعَدَمِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَا مَنَعَ وَجُوبَ الطَّلَبِ كَذَلِكَ وَمِنْهُ أَنَّ بَخْشِي مِنْ لَا تَلَزُمُهُ الْإِعَادَةُ خُرُوجِ الْوَقْتِ لَوْ طَلَبَهُ فَقَوْلُهُمْ هُنَا وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ مَحَلُّهُ فَيَمْنُ يَلْزُمُهُ طَلَبُهُ

الخدام: لو قال لِفْلَانٍ عِنْدِي مِنْ ثَمَنِ خَمْرِ مَاءٌ يَطْلُقُ تَيْمُمُهُ لَوْ جُوبَ الْبَحْثِ عَنْ صَاحِبِ الْمَاءِ وَطَلَبِهِ مِنْهُ، وَلَوْ سَمِعَ قَائِلًا يَقُولُ عِنْدِي لِلْعَطَشِ مَاءٌ لَمْ يَطْلُقْ تَيْمُمُهُ بِخِلَافِ عِنْدِي مَاءٌ لِلْعَطَشِ وَنَظِيرُهُ عِنْدِي مَاءٌ لَوْضُونِي وَلَوْضُونِي مَاءٌ فَيُطْلَقُ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر عَنْ صَاحِبِ الْمَاءِ أَيِ الَّذِي اشْتَرَاهُ وَاضِعُ الْبَيْدِ عَلَى الْمَاءِ مِنْهُ بَشَرَنَ الْخَمْرِ وَقَوْلُهُ م ر لَمْ يَطْلُقْ تَيْمُمُهُ مُتَعَدِّدًا هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَجَسٍ أَوْ مُسْتَعْمَلٍ) عَطَفَ عَلَى لِفْلَانٍ وَقَوْلُهُ أَوْ مَاءٍ وَرِدٍ عَطَفَ عَلَى مَاءٍ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ أَوْ دَعْوِي الْخُ) وَكَذَا لَوْ قَالَ عِنْدِي لِفْلَانٍ مَاءٌ لَمْ يَطْلُقْ تَيْمُمُهُ وَلَوْ قَالَ عِنْدِي لِحَاضِرٍ مَاءٌ يَطْلُقُ تَيْمُمُهُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَعْلَمُ غَيْبَهُ) أَيِ يَسْتَحْضِرُ فِي ذَهْنِهِ عِنْدَ سَمَاعِ لَفْظِ الْمَاءِ مَا ذَكَرَ فِيمَا يَظْهَرُ بَصْرِي فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ حُضُورَهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ حَالِهِ شَيْئًا يَطْلُقُ لَوْ جُوبَ السُّؤَالِ عَنْهُ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْخُ) شَائِلٌ لِلشَّكِّ فَيُطْلَقُ بِالشَّكِّ فِي الصُّورَتَيْنِ ع ش وَسَمَّ قَالَ الْبَصْرِي: قَوْلُهُ أَمَّا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْخُ صَادِقٌ بِمَا إِذَا عَلِمَ الْغَيْبَ وَالرِّضَا لَكِنْ مَعَ الْعِلْمِ بَعْدَ تَمَكُّنِ الْوَدِيعِ مِنْهُ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ فَيَنْتَبِهُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ كَسَائِفِهِ أَوْ لَا فَلَ يَطْلُقُ. قَوْلُهُ: (صَارَ أَخْذُهُ مُتَوَهُُّمَ الْجَلِّ) الْمُتَوَهُُّمُ إِنَّمَا الْمَرْجُوحُ أَوْ الْوَاقِعُ فِي الْوَهْمِ أَيِ الذَّمِّ فَيَشْمَلُ الرَّاجِحَ وَعَلَى كُلِّ فَالْتَّغْيِيرِ بِالْمَشْكُوكِ أَوَّلَى وَإِنْ ائْتَمَّنَ حَمْلُ التَّوَهُُّمِ عَلَى الثَّانِي وَالشَّكِّ عَلَى مُطْلَقِ التَّرَدُّدِ الشَّائِلِ لِلطَّرَفَيْنِ وَالْوَسْطِ بَصْرِي وَفِيهِ تَأْمُلٌ بَلَّ تَغْيِيرُ الشَّارِحِ ائْتَسَبَ بِقَوْلِهِ أَوَّلًا وَكَذَا لَوْ تَوَهُُّمَهُ وَيَحْمِلُ جُمْلَةً أَخْذَهُ الْخُ عَلَى اسْمِ صَارَ. قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَا مَنَعَ وَجُوبَ الطَّلَبِ الْخُ) مَحَلُّهُ كَمَا هُوَ وَاضِعٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوُجْدَانُ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى الطَّلَبِ أَمَّا لَوْ كَانَ حَاضِرًا عِنْدَهُ فَيُطْلَقُ تَيْمُمُهُ مُطْلَقًا أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَّ سَمَّ قَالَ قَوْلُهُ مَحَلُّهُ الْخُ قَدْ يُقَالُ: لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ بَلَّ هُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجْدَانِ حُصُولَهُ وَحَيْثُ حَصَلَ يَطْلُقُ التَّيْمُمُ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَمْ تَلَزَمْهُ الْإِعَادَةُ فَلْيَتَأْمَلْ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ أَنْ الْمُرَادَ بِالْوُجْدَانِ أَعْمُ مِنْ حُصُولِهِ وَكَوْنُهُ بِحَيْثُ يَجِبُ طَلَبُهُ أَوْ بَصْرِي.

هـ. قَوْلُهُ: (وَعَدَمَ رِضَاهُ) بَقِيَ الشَّكُّ فِي رِضَاهُ دَاجِلًا فِي إِنَّمَا الْخُ. قَوْلُهُ: (مَحَلُّهُ فَيَمْنُ يَلْزُمُهُ طَلَبُهُ) قَدْ يُقَالُ لَا يُحْتَاجُ لِذَلِكَ فِي الْوُجْدَانِ بَلَّ هُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجْدَانِ الْمَاءَ حُصُولَهُ، وَحَيْثُ حَصَلَ يَطْلُقُ التَّيْمُمُ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَمْ تَلَزَمْهُ الْإِعَادَةُ، وَإِنَّمَا يَتَأَمَّلُ مَا ذَكَرَهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادَ بِالْوُجْدَانِ الْعِلْمُ بِهِ بِحَيْثُ يُحْتَاجُ فِي حُصُولِهِ إِلَى طَلَبٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَلْيَتَأْمَلْ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجْدَانِ أَعْمُ مِنْ حُصُولِهِ وَكَوْنُهُ بِحَيْثُ يَجِبُ طَلَبُهُ.

وإن خاف خروج الوقت وهو من تلزمه الإعادة وهذا معلوم مما قدموه في الطلب فوجب حمل إطلاقهم هنا عليه كما تقرر وإنما لم يبطل بتوهم شتره أو برء لعدم وجوب طلبها لغلبة الضنية بها وعدم حصوله بالطلب.

(فرغ) ذكر شارح هنا كلاماً عن الحنفية فيما لو مر متيمم نائم ممكناً بماء، ثم استيقظ وعليه بعد بعده عنه ولم يبين حكم ذلك عندنا والذي يظهر من كلامهم فيما إذا أدرج في رحله ماء ولم يقصر في طلبه أو كان يقربه بقو خفيفة الآثار أو رأى واطى متيمم الماء دونها عدم بطلان تيممه. (أو) إن وجدته بلا مانع أيضاً ولا عبرة بتوهمه هنا (في صلاة) بأن كان بعد تمام الرأ من تكبيرة الإحرام (لا يسقط) أي قضاؤها (به) لكونه بمحل الغالب فيه وجود الماء (تبطلت) الصلاة لبطلان تيممها كما علم من سياق كلامه إذ المسح في مبطيله لا يبطلها فلا اعتراض عليه (على المشهور) وإن ضاق الوقت على ما تقرر لعدم الفائدة في بقائها لوجوب إعادتها (وإن أسقطها) لكونه بمحل الغالب فيه فقد الماء أو استوى فيه الأمران (فلا) تبطل الصلاة بل تيممها وتسلم الثانية؛ لأن تيممه لا يبطل إلا بانتهائها.....

• قوله: (وإنما لم يبطل) إلى الفرع في المثني إلا مسألة البرء وإلى المثني في النهاية إلا تلك المسألة.  
• قوله: (وإنما لم يبطل إلخ) إن كان فاعل يبطل ضمير التيمم كما هو ظاهر السياق ففيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود الشتره فلا وجه للإغذار عن عدم بطلانه بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة قريب لأن من صلى عارياً فوجد شتره وجب الاستئثار فإن استتر فوراً استمرت صحتها ولا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة سم أي فكان الظاهر الثاني. • قوله: (لغلبة الضنية بها) أي البخل بالشتره وقوله وعدم حصوله أي البرء. • قوله: (ولم يبين) أي ذلك الشارح ع ش ويجوز كونه بيناء للمفعول. • قوله: (بتوهمه) المراد به ما يشمل الظن كما مر عن النهاية والمثني. • قوله: (بأن كان بعد تمام الرأ إلخ) هذا يدل على أنه إذا كان مع تمام الرأ كان من الوجود لا في صلاة سم.  
• قوله: (كما علم) أي قوله لبطلان تيممها. • قوله: (فلا اعتراض إلخ) أي بأنه كان الأولى له أن يقول بطل أي التيمم ع ش وظاهر أن ما ذكره الشارح لا يدفع أولئك أي بطل.  
• قول (سني): (وإن أسقطها) أي أسقط التيمم قضاءها نهاية ومثني. • قوله: (لكونه) إلى قوله لا سجود

• قوله: (وإنما لم يبطل بتوهم شتره إلخ) إن كان فاعل يبطل ضمير التيمم كما هو ظاهر السياق ففيه أنه لا موقع لهذا الكلام؛ لأن التيمم لا يبطل بوجود الشتره فلا وجه للإغذار عن عدم بطلانه بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة قريب؛ لأن من صلى عارياً فوجد شتره وجب الاستئثار فإن استتر فوراً استمرت صحتها ولا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة. • قوله: (بأن كان بعد تمام الرأ) هذا يدل على أنه إذا كان مع تمام الرأ كان من الوجود لا في صلاة فانظر هل يشكل بقوله الآتي أو معها من قوله أما لو

وَأَنَّ تَلْفَ الْمَاءِ وَهِيَ مِنْهَا تَبَعًا فَعَلَهَا إِلَّا سُجُودَ سَهْوٍ تَذَكَّرَهُ بَعْدَهَا وَإِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ لِفَصْلِهِ  
عَنْهَا بِالسَّلَامِ صُورَةً وَأَنَّ بَانَ بِالْعُودِ لَوْ جَازَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ وَوَجْهَ عَدَمِ بَطْلَانِهَا بِرُؤْيَيْهِ هُنَا أَنَّهُ  
تَلَيَّسَ بِالْمَقْصُودِ كَوُجُودِ الْمُكَفَّرِ الرَّقْبَةَ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الصَّوْمِ وَلَيْسَ كُمُضِلٍّ بِخُفٍّ تَخَوُّقٍ فِيهَا  
لَا مِتْنَاعٍ افْتِتَاحِهَا مَعَ تَخَوُّقِهِ مَعَ تَقْصِيرِهِ بِقَدَمٍ تَعْهِيهِ وَلَا كَأَعْنَى قُلْدٌ فِي الْقِبْلَةِ فَأَبْصَرَ فِيهِمَا  
لِبَنَائِيهَا عَلَى أَمْرِ ضَعِيفٍ هُوَ التَّقْلِيدُ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ هُنَا لَمْ يَنْقُضِ بِخِلَافِ التَّيْمُمِ وَلَا كُمُعْتَدَةٍ  
بِالْأَشْهُرِ حَاضَتْ فِيهَا لِقُدْرَتِهَا عَلَى الْأَصْلِ.....

فِي الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائَةِ. ■ قُودُ: (وَإِنْ تَلَفَ الْمَاءُ) أَيِ تَطَلُّ بِأَنْتِهَائِهَا وَإِنْ تَلَفَ الْمَاءُ سَمِ أَيِ عَلِمَ تَلَفَ الْمَاءِ  
قَبْلَ سَلَامِهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ■ قُودُ: (تَقَطَّلَهَا) الْأَوَّلَى الْمُضَارِعُ. ■ قُودُ: (لَا سُجُودَ سَهْوٍ الْخُ) كَذَا فِي  
الزِّيَادِيِّ وَابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ وَهُوَ مَقْهُورٌ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ م ر أَيِ وَالْمُغْنِي وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ شَيْخِنَا  
الشَّوْبَرِيِّ مِنَ التَّوَقُّفِ فِي كَلَامِ حَجِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَقِي مَا لَوْ تَذَكَّرَ قَوَاتِ رُكْنِي بَعْدَ سَلَامِهِ هَلْ يَأْتِي بِهِ  
أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ قَصُرَ الْفَصْلُ أَتَى بِهِ وَالْأَفْلَاحُ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا شِئٌ أَيِ قِيَانِي حَيْثُ  
سُجُودَ سَهْوٍ تَذَكَّرَهُ قَبْلَ سَلَامِهِ ثَانِيًا. ■ قُودُ: (بَعْدَهَا) أَيِ التَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ وَقَوْلُهُ عَنْهَا أَيِ عَنِ الصَّلَاةِ.  
■ قُودُ: (وَإِنْ بَانَ) غَايَةُ قَوْلِهِ لَوْ جَازَ أَيِ الْعُودُ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ الْخُ فَاعِلٌ بَانَ. ■ قُودُ: (وَوَجْهَ عَدَمِ)  
إِلَى قَوْلِهِ: وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ خَيْرَانَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ مَعَهَا وَقَوْلُهُ قَدْ تَقَلَّلَ إِلَى وَالْحَاصِلُ وَإِلَى قَوْلِهِ  
حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي النَّهَائَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ وَلَا كَأَعْنَى إِلَى أَنَّ الْبَدَلَ وَقَوْلُهُ فَاذْنَعُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ أَقَامَ قَوْلُهُ فَإِنْ  
وَضَعَ إِلَى وَلَوْ يُتِمُّ. ■ قُودُ: (لَا مِتْنَاعَ افْتِتَاحِهَا الْخُ) أَيِ بِكُلِّ حَالٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ■ قُودُ: (مَعَ تَخَوُّقِهِ مَعَ  
تَقْصِيرِهِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ بِالتَّيْمُمِ وَلَا تَقْصِيرَ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ الطَّلَبُ سَمِ.  
■ قُودُ: (هَلَى أَنْ الْبَدَلَ هُنَا) أَيِ التَّقْلِيدِ. ■ قُودُ: (لَمْ يَنْقُضِ) أَيِ فَإِنَّهُ مَا دَامَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ مُقَلَّدٌ سَمِ.  
■ قُودُ: (بِخِلَافِ التَّيْمُمِ) أَيِ فَإِنَّهُ انْقَضَى بِتَأْمُلٍ سَمِ وَجْهَ التَّأْمُلِ أَنَّ الْبَدَلَ هُنَا حَقِيقَةُ دَوَامِ الطَّهْرِ الْمُتَرْتَّبِ  
عَلَى فِعْلِ التَّيْمُمِ تَطْزِيرُ دَوَامِ التَّقْلِيدِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى نَتِيجَةٍ. ■ قُودُ: (حَاضَتْ فِيهَا) أَيِ فِي الْأَشْهُرِ.  
■ قُودُ: (لِقُدْرَتِهَا الْخُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا مُوجُودٌ فِي وَجُودِ الْمُكَفَّرِ الرَّقْبَةَ بَعْدَ الشَّرْعِ فِي الصَّوْمِ إِلَّا أَنْ يَدْعِي

نَوَى ذَلِكَ مَعَ رُؤْيَا الْمَاءِ كَافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ حَيْثُ ذَكَرَهُ قُبِيلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ إِنْشَاءَهُ الْخُ، وَقَدْ حَكَمَ  
بَعْدَ الْبَطْلَانِ فِيهِ وَحَكَمَ هُنَا بِالْبَطْلَانِ وَأَنَّ اسْقَطَهَا التَّيْمُمُ إِذَا كَانَ الْوُجُودُ مَعَ تَمَامِ الرَّأْيِ فَلْيَتَأْمَلْ إِلَّا أَنْ  
يُفَرِّقَ بِحُزْمَةِ الصَّلَاةِ فِيمَا يَأْتِي لِسَبَبِي اتِّعَادِهَا يَقِينًا لَكِنَّ الْوَجْهَ خِلَافٌ مَا يَأْتِي فِي الْمَعْيَةِ وَأَمَّا كَالثَّائِرِ  
وَعَلَى هَذَا يَتَّقَى مَا هُنَا مَعَ مَا يَأْتِي فَلْيَتَأْمَلْ. ■ قُودُ: (وَإِنْ تَلَفَ الْمَاءُ) أَيِ تَطَلُّ بِأَنْتِهَائِهَا وَإِنْ تَلَفَ الْمَاءُ.  
■ قُودُ: (مَعَ تَخَوُّقِهِ مَعَ تَقْصِيرِهِ) بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ بِالتَّيْمُمِ وَلَا تَقْصِيرَ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ  
الطَّلَبُ. ■ قُودُ: (هَلَى أَنْ الْبَدَلَ) أَيِ التَّقْلِيدِ وَقَوْلُهُ لَمْ يَنْقُضِ أَيِ فَإِنَّهُ مَا دَامَ فِي الصَّلَاةِ فَهُوَ مُقَلَّدٌ.  
■ قُودُ: (بِخِلَافِ التَّيْمُمِ) أَيِ فَإِنَّهُ انْقَضَى وَتَأْمَلْ. ■ قُودُ: (لِقُدْرَتِهَا الْخُ) قَدْ يُقَالُ: هَذَا مُوجُودٌ فِي وَجُودِ  
الْمُكَفَّرِ الرَّقْبَةَ بَعْدَ الشَّرْعِ فِي الصَّوْمِ إِلَّا أَنْ يَدْعِي أَنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ بِدَلَالَةٍ عَنِ الرَّقْبَةِ.



قبل فراغ البدل ولا كسستحاضة شُفِيت فيها لِتَجُدَّ حَدِيثُهَا نَعَمْ إِنْ نَوَى قَاصِرٌ بَعْدَ رُؤْيِيهِ إِقَامَةً أَوْ إِتِمَامًا بَطَلَتْ؛ لِأَنَّ إِنْشَاءَهُ بِهَذِهِ النِّيَّةِ زِيَادَةٌ لَمْ يَسْتَحِبَّهَا كَافِتِيحُ صَلَاةٍ أُخْرَى وَهُوَ بَعْدَ الرُّؤْيَةِ بَاطِلٌ فَانْدَفَعَ بِالتَّصَوُّيرِ فِيهِمَا بِالْقَاصِرِ مَا لِلْإِسْتَوِيِّ هُنَا أَمَّا لَوْ أَقَامَ أَوْ نَوَى ذَلِكَ قَبْلَ رُؤْيِي الْمَاءِ أَوْ مَعَهَا فَلَا تَبْطُلُ وَالشُّفَاءُ فِي الصَّلَاةِ كَرُؤْيِي الْمَاءِ فِيهِمَا تَفْصِيلُهُ الْمَذْكُورُ فَإِنْ وَضَعَ الْجَبِيرَةَ عَلَى طَهْرٍ لَمْ تَبْطُلْ وَلَا بَطَلَتْ، وَلَوْ يُتِمُّ مِثَّ لِفَقْدِ الْمَاءِ وَصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَوْ بِالرُّؤْيِ، ثُمَّ وَجَدَهُ، وَلَوْ بَعْدَ صَلَاتِهِ وَجِبَ عُسْلُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْحَضَرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خَاتِمَةٌ أَمْرِهِ فَاحْتِطَ لَهُ وَقِيَّاسُهُ أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ بِالتَّيْمُمِ، ثُمَّ رَأَى الْمَاءَ قَبْلَ ذَنْبِهِ لَزِمَهُ إِعَادَتُهَا إِنْ كَانَ حَاضِرًا أَمَّا الْمُسَافِرُ فَلَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِذَا وَجَدَهُ فِيهَا أَوْ بَعْدَهَا فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَأَقْرَوهُ الْأَثَفَاقُ بَلْ أَشَارَ لِتَقْلِيلِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ كَالْخَمْسِ فِي وُجُودِ الْمَاءِ قَبْلَ إِحْرَامِهَا أَوْ بَعْدَهُ وَرَدُّوا تَفْرِيقَهُ الْإِسْتَوِيِّ بَيْنَهُمَا أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْبَقَوِيِّ.....

أَنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ بَدَلًا عَنْ الرَّقْبَةِ. وَقَوْلُهُ: (قَبْلَ فَرَاغِ الْبَدْلِ) أَيِ الْبَدْلِ هُنَا وَهُوَ التَّيْمُمُ فُرِغَ مِنْهُ سَم.   
 • قَوْلُهُ: (شُفِيتَ فِيهَا) أَيِ فِي الصَّلَاةِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ إِنْشَاءَهُ الْإِخ) وَتَقْلِيلًا لِحُكْمِ الْإِقَامَةِ فِي الْأَوَّلَى نِهَائَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (كَافِتِيحُ الْإِخ) خَبَرٌ لِأَنَّ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْإِفْتِيحُ. • قَوْلُهُ: (بِالتَّصَوُّيرِ فِيهِمَا) أَيِ فِي نِيَّةِ الْإِقَامَةِ وَنِيَّةِ الْإِتِمَامِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بِتَّصَوُّيرِ الْأَوَّلَى بِالْقَاصِرِ كَالثَّانِيَةِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ نَوَى ذَلِكَ) أَيِ الْإِقَامَةِ أَوْ الْإِتِمَامِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَهَا) كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَفِيهِ نَظَرٌ م رَاهُ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ لَوْ قَارَنْتِ الرُّؤْيَةَ الْإِقَامَةَ أَوْ الْإِتِمَامَ كَانَتْ كَتَقَدُّمِهَا فَتَضَرُّ كَمَا تَقْتَضِيهِ عِبَارَةُ ابْنِ الْمُقَرِّي وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اه. • قَوْلُهُ: (فَقِيَّاسُهُ تَفْصِيلُهُ) صَوَابُهُ فَقِيَّاسُهُ تَفْصِيلُهُ كَمَا فِي نُسْخَةِ سَمِ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ فَقِيَّاسُهُ تَفْصِيلُهُ أَيِ يَبَيِّنُ أَنَّ تَسْقُطَ التَّيْمُمِ أَوْ لَا وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْإِخَ بَيَانٌ لِلتَّفْصِيلِ وَقَوْلُهُ عَلَى طَهْرٍ أَيِ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ التَّيْمُمِ اه. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ وَضَعَ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَيَنْظُرُ إِنْ كَانَتْ يَمَّا تَسْقُطُ بِالتَّيْمُمِ لَمْ تَبْطُلْ وَإِنْ كَانَتْ يَمَّا لَا تَسْقُطُ بِالتَّيْمُمِ كَانَ يَتِمُّ وَقَدْ وَضَعَ الْجَبِيرَةَ عَلَى حَدَثٍ بَطَلَتْ اه. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ يَغْدُ صَلَوَاتِهِ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (أَنْ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ بِالتَّيْمُمِ) أَيِ وَلَيْسَ ثُمَّ مَنْ يَخْصُلُ بِهِ الْفَرْضُ كَمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَالْخَمْسِ. • قَوْلُهُ: (أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْبَقَوِيِّ) حَمَلَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ كَلَامَ الْبَقَوِيِّ عَلَى كَلَامٍ غَيْرِهِ حَيْثُ قَالَ: وَلَوْ يُتِمُّ مِثَّ وَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَوْ إِنْشَاءَهَا وَجِبَ عُسْلُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبَقَوِيُّ أَيِ سَوَاءَ أَدْرَجَ فِي كَفِّهِ أَمْ لَا

• قَوْلُهُ: (قَبْلَ فَرَاغِ الْبَدْلِ) أَيِ الْبَدْلِ هُنَا وَهُوَ التَّيْمُمُ فُرِغَ مِنْهُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَهَا) كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَفِيهِ نَظَرٌ م ر. • قَوْلُهُ: (فَقِيَّاسُهُ تَفْصِيلُهُ) أَيِ يَبَيِّنُ أَنَّ تَسْقُطَ الصَّلَاةِ بِالتَّيْمُمِ أَوْ لَا وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْإِخَ بَيَانٌ لِلتَّفْصِيلِ وَقَوْلُهُ عَلَى طَهْرٍ أَيِ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ التَّيْمُمِ. • قَوْلُهُ: (وَرَدُّوا تَفْرِيقَهُ الْإِسْتَوِيِّ بَيْنَهُمَا أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْبَقَوِيِّ) حَمَلَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ كَلَامَ الْبَقَوِيِّ عَلَى كَلَامٍ غَيْرِهِ حَيْثُ قَالَ: وَلَوْ يُتِمُّ مِثَّ وَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ وَجَدَ



والحاصل أنها كغيرها من الخمس وأن تيمم الميت كتيمم الحي. وأما قول ابن خيران ليس لحاضر أن يتيمم ويصلي على الميت فيرد حيث لم يكن ثم غيره وإن أمكن توجيئه بأن صلاته لا تنفي عن الإعادة وليس هنا وقت مضيق وتكون بعده قضاء حتى يفعلها لحرمته بأن وقتها الواجب فعلها فيه أصالة قبل الدفن فتعين فعلها قبله لحرمته، ثم بعده إذا رُئي الماء لإسقاط الفرض على أن عبارته أولت بأنها في حاضر أي أو مسافر واجد للماء خاف لو توضأ فأنته صلاة الجنائز فهذا لا يتيمم عندنا خلافاً لأبي حنيفة أما إذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم لفعلها؛ لأنه لا ضرورة به.....

على الأوجه ومحلّه كما أشار إليه الأذرعى والزركشي وغيرهما في الحضر أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحي جزم به ابن سراقه لكانه فرضه في الوجدان بعدها وعلى كلام البغوي فإذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تنغيره وجب إخراجه وغسله أو بعده فالأوجه أنه يكتفى بتيممه السابق مراعاة لحرمته اه وقوله وقبل تنغيره وجب إخراجه وغسله فيه نظر سم وما نقله عن شرح الإرشاد إلى قوله وعلى كلام البغوي إلخ في المعنى مثله. □ فود: (والحاصل إلخ) ولو تيمم ويتم الميت وصلى عليه بحيث لا ينسقط الصلاة بالتيمم ثم دفنه ثم وجد الماء توضأ وصلى على قبره وهل يتوقف على تبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر، وقال م ر يتبني أن لا يتوقف وتقدم عن الشارح ما يقتضي خلافه سم. أقول والأقرب ما تقدم عن حج، وقد يؤخذ ذلك من كلام المنهاج في الجنائز حيث قال: متى دفن بلا غسل وجب تبشه وغسله ما لم يتغير ع ش. قوله: (إنها) أي صلاة الجنائز. □ فود: (وإن تيمم الميت كتيمم الحي) فإن كان في محل يعلب فيه فقد الماء أو يستوي الأمران فلا إعادة وإلا وجب غسله والصلاة عليه ع ش. □ فود: (حيث إلخ) ظرف قيد وقوله بأن وقتها إلخ صلت ع ش. □ فود: (قبل الدفن) خبر إن. □ فود: (أن عبارته) أي ابن خيران. □ فود: (أما إذا كان ثم من يحصل إلخ) خالفه النهاية فقال والأوجه جواز صلاحه عليه أي الميت مطلقاً وإن كان ثم من يحصل الفرض به اه وأقره سم وقال ع ش قوله م ر مطلقاً أي في محل يعلب فيه فقد الماء أم لا لكن إذا لم تنسقط الصلاة بفعله وكان ثم من

الماء بعد الصلاة أو انتهاءها وجب غسله والصلاة عليه كما أفتى به البغوي أي سواء أخرج في كفنه أم لا على الأوجه ومحلّه كما أشار إليه الأذرعى والزركشي وغيرهما في الحضر أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحي جزم به ابن سراقه لكانه فرضه في الوجدان بعدها إلى أن قال: وعلى كلام البغوي فإذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تنغيره وجب إخراجه وغسله أو بعده فالأوجه أنه يكتفى بتيممه السابق مراعاة لحرمته ويصلى بالوضوء على القبر انتهى. □ فود: (والحاصل إلخ) كذا في شرح م ر، ولو تيمم ويتم الميت وصلى عليه بحيث لا تنسقط الصلاة بالتيمم، ثم دفنه، ثم وجد الماء وتوضأ وصلى على قبره وهل يتوقف على تبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال م ر يتبني أن لا يتوقف وتقدم عن الشارح ما قد يقتضي خلافه. □ فود: (أما إذا كان ثم من يحصل به الفرض إلخ) في شرح م ر والأوجه

إليه ولا فرق في عَدَمِ بطلان الصلاة السابقة بِرؤية الماء بين الفرض والنفل.  
 (وقيل يُبطل النفل؛ لأنه لا حرمة له كالفرض وإدخاله النفل فيما يسقط بالتيمم تارة وتارة لا يقتضي أن نحو المقيم كما يلزمه قضاء الفرض يُسَنُّ له قضاء النفل الذي يُشْرَعُ قضاؤه وأنه يجوز له فعل النفل بالتيمم وإن لم يُشْرَعِ قضاؤه وبه يُصَرِّحُ قوله بعد وأن المُنْتَفِلَ إلى آخره (والأصح إن قَطَعَهَا) أي الصلاة التي تسقط بالتيمم الشاملة للثأيلة كما يُصَرِّحُ به كلامه فحمل غير واحد من الشراح لها على الفرض إنما هو؛ لأن من جملة مُقَابِلِ الأصح وجهها بحرمة القطع وهو لا يأتي في النفل (ليَتَوَضَّأَ أَفْضَلَ) من إثمائها بالتيمم وإن كان في جماعة تَفَرَّتْ بالقطع أو نوى إعادتها بالماء بعد فراغها كما سَمِعَ كلامهم خُرُوجًا.....

تَسْقُطُ بِفِعْلِهِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَصَحَّتْ مِنْ لَا تَسْقُطُ بِفِعْلِهِ كَنَافِلِهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (إِلَيْهِ) أي إلى التيمم.  
 □ فَوَدَّ: (وَلَا فَرْقَ) إلى قوله: وإدخاله في النهاية والمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (الصلاة السابقة) أي التي تَسْقُطُ بالتيمم. □ فَوَدَّ: (يَبَيِّنُ الْفَرْضَ) أي كَظْهَرِ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ وَقَوْلُهُ وَالتَّقْلِيلُ أَي تَحْمِيدٌ وَوَثَرٌ مُعْنَى.  
 □ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَقِيلَ يَنْظُلُ التَّقْلِيلُ) أي الذي يَسْقُطُ بالتيمم نهاية. □ فَوَدَّ: (وَإِدْخَالُهُ الْخ) أي بقوله: وإن اسْقَطَهَا الْخ وقوله وتارة لا الأصوب وتارة فيما لا أي لَا يَسْقُطُ بالتيمم بقوله أو في صَلَاةٍ لَا تَسْقُطُ بِهِ الْخ. □ فَوَدَّ: (تَقْتَضِي الْخ) خَبَرٌ وَإِدْخَالُهُ الْخ. □ فَوَدَّ: (أَنْ نَحْوُ الْمُقِيمِ) أي كَالْمَاصِي بِسَفَرِهِ.  
 □ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ) أي وَيَقْتَضِي أَنَّهُ يَجُوزُ لِنَحْوِ الْمُقِيمِ. □ فَوَدَّ: (فَحَمَلُ غَيْرِ وَاحِدٍ الْخ) جَرَى عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ لَا يَأْتِي فِي التَّقْلِيلِ) أَقُولُ عَدَمَ إِثْبَائِهِ فِي التَّقْلِيلِ لَا يَقْتَضِي الْحَمْلَ الْمَذْكُورَ وَلَا يُبْنِي تَعْمِيمَ الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُقَابِلُ مُفَصَّلًا وَلَهُ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ سَمِ.  
 □ فَوَدَّ (سُنِّي): (لِيَتَوَضَّأَ أَفْضَلَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ صَلَاةً جَنَازَةً وَهُوَ قَرِيبٌ إِنْ لَمْ يَخْشَ تَغْيِيرُ فَإِنْ خِيفَ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ مَا فَالْإِثْمَامُ أَفْضَلُ بَلْ قَدْ يُقَالُ: بُوْجُوبُهُ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ الْخ) أي خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الْأَفْرَعِيُّ سَمِ أَيِ لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَيُظْهَرُ أَنَّ يَقُولُ: إِنْ ابْتَدَأَهَا فِي جَمَاعَةٍ وَلَوْ قَطَعَهَا وَتَوَضَّأَ لَانْفَرَدَ فَالْمُضِي فِيهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ وَإِنْ ابْتَدَأَهَا مُتَفَرِّدًا وَلَوْ قَطَعَهَا وَتَوَضَّأَ لَصَلَّاهَا فِي جَمَاعَةٍ أَوْ ابْتَدَأَهَا فِي جَمَاعَةٍ وَلَوْ قَطَعَهَا وَتَوَضَّأَ لَصَلَّاهَا مُتَفَرِّدًا فَقَطَعَهَا أَفْضَلُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ ابْتَدَأَهَا فِي جَمَاعَةٍ الْخ ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ مَفْضُولَةً وَيَتَّبِعِي تَخْصِيصُهُ بِمَا إِذَا اسْتَوَيْنَا أَوْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ أَفْضَلَ مِنَ الْأُولَى اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ نَوَى إِعَادَتَهَا) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى

جَوَازِ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ تَمَّ مَنْ يَحْصُلُ بِهِ الْفَرْضُ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ لَا يَأْتِي فِي التَّقْلِيلِ) أَقُولُ عَدَمَ إِثْبَائِهِ فِي التَّقْلِيلِ لَا يَقْتَضِي الْحَمْلَ الْمَذْكُورَ وَلَا يُبْنِي تَعْمِيمَ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُقَابِلُ مُفَصَّلًا وَلَهُ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ) أي خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الْأَفْرَعِيُّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ نَوَى إِعَادَتَهَا) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ إِعَادَتِهَا بِالْمَاءِ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنْ يَصُورَ بِمَا إِذَا كَانَ مَعَ التَّيْمِمِ رَجَاءُ الْمَاءِ أَوْ يُقَالُ إِنْ مَحَلَّ كَوْنِ الصَّلَاةِ بِالتَّيْمِمِ لَا تُعَادُ بِالْوُضُوءِ مَا لَمْ يَرَهُ فِيهَا فَلْيَحْزَرْ.

من خلاف من أوجبه وقدم على من حرمه؛ لأنه أقوى ولا يجوز له قلبها نفلاً ومُسَلَّم من ركعتين؛ لأنه كافيتاح صلاة بعد رؤية الماء ومز أنه باطل وبه فازق ندبه ليمن خشى فوت الجماعة كما يأتي نعم إن ضاق وقتها بأن كان لو تَوَضَّأَ وَقَعَ جُزْءٌ مِنْهَا خَارِجَهُ حَرَمَ قَطْعُهَا لِتَقْوِيَتِهِ بِمَعْضَاهَا مَعَ قُدْرَةِ فِعْلِ جَمِيعِهَا فِيهِ بِلَا ضَرُورَةٍ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْمُتَقَلِّلَ) الَّذِي لَمْ يَتَوَضَّأْ عَدَدًا بَلْ أَطْلَقَ، ثُمَّ رَأَى الْمَاءَ قَبْلَ رَكْعَتَيْنِ.....

مَشْرُوعِيَّةٌ إِعَادَتُهَا بِالْمَاءِ فِيهِ مُحَالِفَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنْ يَصُورَ بِمَا إِذَا كَانَ مَعَ التَّيَمُّمِ رَجَاءُ الْمَاءِ أَوْ يُقَالُ: إِنَّ مَحَلَّ كَوْنِ الصَّلَاةِ بِالتَّيَمُّمِ لَا تَعَادُ بِالْوُضُوءِ مَا لَمْ يَرَهُ فِيهَا فَلْيَحْرُزْ سَمَ وَقَوْلُهُ أَوْ يُقَالُ الْخُ أَيُّ وَمَا هُنَا لَيْسَ فِيهَا وَرَجْعُهُ طَلَبُ الْإِعَادَةِ هُنَا الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ. هـ فَوَدَّ: (مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ) أَيُّ الْقَطْعِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ قَلْبُهَا الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُتَجَنِّهِ الْجَوَازُ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّوَضِ وَغَيْرِهِ سَمَ وَيُصَرِّحُ بِالْجَوَازِ قَوْلُ النَّهَايَةِ قَالَ فِي التَّنْفِيحِ أَوْ قَلْبُهَا نَفْلًا، وَقَدْ يُقَالُ الْأَفْضَلُ قَلْبُهَا نَفْلًا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا أَفْضَلَ الْخُرُوجُ مِنْهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَانَ ارَادَ أَنْ أَصَحَّ الْأَوْجُهُ إِمَّا هَذَا أَيُّ الْقَطْعِ وَإِمَّا هَذَا أَيُّ الْقَلْبِ لَا أَنَّ ذَلِكَ مَقَالَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَمْ أَرِ مَنْ رَجَّحَ قَلْبُهَا نَفْلًا هـ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ كَافِتِيحُ صَلَاةِ الْخُ) قَدْ يُنْتَعَمُ بِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِزِيَادَةٍ عَلَى قَدْرِ مَا نَوَاهُ وَإِنَّمَا غَيَّرَ صِفَتَهُ بِالنِّتْيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ م ر هـ سَمَ. هـ فَوَدَّ: (وَمَزَّ) أَيُّ آيَةً (أَنَّهُ بَاطِلٌ) الْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ. هـ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيُّ بِالتَّحْلِيلِ الْمَذْكُورِ (فَازَقَ نَذْبَهُ) أَيُّ الْقَلْبِ. هـ فَوَدَّ: (نَعَمَ) إِلَى قَوْلِهِ لِتَقْوِيَتِهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى الْآ قَوْلُهُ بِأَنَّ كَانَ إِلَى حَرَمٍ. هـ فَوَدَّ: (بِأَنَّ كَانَ الْخُ) قَالَ سَمَ عَنِ الشَّارِحِ م ر: إِنَّهُ مَالٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ ضَيْقُ الْوَقْتِ عَنْ وَقُوعِهَا آدَاءَ حَتَّى لَوْ كَانَ إِذَا قَطَعَهَا وَتَوَضَّأَ أَذْرَكَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ قَطَعَهَا وَهَذَا أَيُّ مَا نَقَلَهُ سَمَ عَنْهُ م ر يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ م ر لَيْلًا يُخْرِجُهَا عَنْ وَقْفِهَا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى آدَائِهَا فِيهِ ع ش وَفِي الْبُخَيْرِيِّ عَلَى الْحَلِيِّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا فِي التَّخْفَةِ وَإِلَيْهِ رَجَعَ م ر هـ. هـ فَوَدَّ: (الَّذِي) إِلَى قَوْلِهِ وَحَمَلَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. هـ فَوَدَّ: (الَّذِي لَمْ يَتَوَضَّأْ) هَذَا التَّقْيِيدُ لَا يُنَاسِبُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْآتِي إِلَّا مَنْ تَوَى عَدَدًا فَكَانَ الْأَوَّلَى لِلشَّارِحِ تَبْقِيَةُ الْمَشْنِيِّ عَلَى إِطْلَاقِهِ قَالَهُ ع ش وَرَدَّهُ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّهُ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ لَا بُدَّ مِنْ

هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ لَهُ قَلْبُهَا نَفْلًا الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُتَجَنِّهِ الْجَوَازُ وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِ شَرْحِ الرُّوَضِ كَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَيَدَّ الْأَفْضَلِيَّةُ الْخُرُوجُ مِنْهَا هُنَا بِقَلْبِهَا نَفْلًا وَالتَّسْلِيمُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ كَمَا قَلَّبُوها بِهِ فِيمَا لَوْ قَدَّرَ الْمُتَقَرِّدُ فِي صَلَاتِهِ عَلَى جَمَاعَةٍ؛ لِأَنَّ تَأْوِيلَ رُؤْيِي الْمَاءِ فِي التَّقْلِيلِ كَهَوِّ فِي الْفَرَضِ هـ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ كَافِتِيحُ صَلَاةِ الْخُ قَدْ يُنْتَعَمُ بِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِزِيَادَةٍ عَلَى قَدْرِ مَا نَوَاهُ، وَإِنَّمَا غَيَّرَ صِفَتَهُ بِالنِّتْيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ م ر. هـ فَوَدَّ: (وَقَعَ جُزْءٌ مِنْهَا خَارِجَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ فَإِنْ قُلْتُ: تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ يَتَيَمَّنَّ مِنْ وَقْفِهَا مَا لَا يَسَعُ إِلَّا رَكْعَةً مُقْتَصَرًا لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ فِي الْكِفَايَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ وَارَادَ قَضَاءَهَا قَبْلَ الْمَوْدَاةِ فَإِنَّهُ يُعْتَقَرُ لَهُ ذَلِكَ لِلْخُرُوجِ مِنْ خِلَافٍ وَجُوبِ التَّرْتِيبِ قُلْتُ لَيْسَ رِعَايَةُ خِلَافٍ مَنْ حَرَّمَ قَطْعَهَا أَوَّلَى مِنْ رِعَايَةِ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ مُطْلَقًا وَبِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِنَاءً عَلَى تَسْلِيمِهِ، إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا خِلَافٌ وَاحِدٌ فَرَاغَيْنَاهُ وَهُنَا خِلَافَانِ مُتَعَارِضَانِ تَنَسَاقُطَا، إِذْ رِعَايَةُ أَحَدِهِمَا

(لا يُجاوِزُ رَكَعَتَيْنِ) بل يُسَلِّمُ منهما؛ لأنه الأَحَبُّ المَعهُودُ في النوافِلِ فإن رآه بعدَ فِعْلِهِمَا اقْتَصَرَ على الرَكْعَةِ التي رَأَاهَا فيها وَحَمَلَ شارِحُ هذا للعبارة قال لِصِدْقِهَا على أَنَّهُ لَمْ يُجاوِزْ رَكَعَتَيْنِ بعدَ رُؤْيَا المَاءِ فَأَوْهَمَ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ رَكَعَتَيْنِ بعدَ رُؤْيَا مَطْلَقًا وليس كذلك (إلا مَنْ نَوَى عَدَدًا) قِيلَ رُؤْيَا المَاءِ وَإِنْ زَادَ على مَا نَوَاهُ عندَ الإِحْرَامِ كما هو ظَاهِرٌ ومنه الرَكْعَةُ عندَ المُفْقَاهِ فالاعتِرَاضُ

ذَكَرَهُ هُنَا خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش لِأَنَّهُ سَيَعْلَمُ مِنْ حِكَايَةِ الشَّارِحِ لِلْمُقَابِلِ أَنَّ الْمُسْتَشَى وَالْمُسْتَشَى مِنْهُ كُلُّ يَنْهَاهُ مَسْأَلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ لَهَا خِلَافٌ يَخْصُهَا فَصُورَةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَا يُجاوِزُ رَكَعَتَيْنِ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَقَّعْ كَمَا صَوَّرَهُ بِهِ الشَّارِحُ م وَصُورَةُ قَوْلِهِ إِلَّا مَنْ نَوَى عَدَدًا عَكْسُ ذَلِكَ أَهـ .

• قولُ (سُئِلَ): (لَا يُجاوِزُ رَكَعَتَيْنِ) أَي لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ع ش . • قُودُ: (فَإِنْ رَأَاهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي هَذَا إِنْ رَأَى المَاءَ قَبْلَ قِيَامِهِ لِلثَّالِثَةِ فَمَا قُودَهَا وَإِلَّا أَتَمَّ مَا هُوَ فِيهِ أَهـ . • قُودُ: (يَعْدُ فِعْلُهُمَا الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فِي ثَالِثَةِ فَمَا قُودَهَا الْخُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ فِي ثَالِثَةِ أَي بَانَ وَصَلَ إِلَى حَدٍّ يُجْزِئُهُ فِيهِ الْقِرَاءَةُ وَذَلِكَ بَانَ كَانَ لِلْقِيَامِ أَقْرَبُ إِنْ كَانَ يُصَلِّي مِنْ قِيَامٍ وَإِنْ يَسْتَوِي جَالِسًا وَإِنْ لَمْ يَشْرَعْ فِي الْقِرَاءَةِ إِنْ كَانَ يُصَلِّي مِنْ جُلُوسٍ وَتَقُولُ عَنِ الْبَابِ مَا يُوَافِقُهُ أَهـ . • قُودُ: (وَحَمَلَ بِالتَّشْدِيدِ) مُشْتَقٌّ مِنْ: قَالَ هَذَا مَحْمُولٌ، كَمَا أَنَّ سَبَّحَ مُشْتَقٌّ مِنْ: قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَنَظَرَ مِنْ: قَالَ فِيهِ نَظَرٌ أَي قَالَ الشَّارِحُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ مَعْمُولَةٌ لِصِدْقِهَا يَغْنِي يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ هَذِهِ الْعِبَارَةُ الْمُطْلَقَةُ عَلَى مُقَيِّدٍ لِكَلَّا يَلْزَمَ الْفَسَادُ وَالْقَبْدُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ قَبْلَ رَكَعَتَيْنِ وَضَمِيرُ لِصِدْقِهَا رَاجِعٌ إِلَى الْعِبَارَةِ وَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي فَأَوْهَمَ رَاجِعٌ إِلَى صَدَقَ قَالَهُ الْكَرْدِيُّ وَفِيهِ تَكَلُّفَاتٌ لَا يَقْبَلُهَا الْعَقْلُ وَلَا الثَّقَلُ وَإِنَّمَا مُرَادُ الشَّارِحِ أَنْ شَارِحًا أَذْخَلَ مَا زَادَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ فَإِنْ رَأَاهُ الْخُ فِي عِبَارَةِ الْمُتَنَبِّ وَادَّعَى أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهَا مَا إِذْ يَصْدُقُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ الْمَزِيدَةِ أَنَّهُ لَمْ يُجاوِزْ فِيهَا رَكَعَتَيْنِ الْخُ إِلَّا أَنَّ فِي قَوْلِهِ لِصِدْقِهَا الْخُ الْمَحْكَمِي عَنْ ذَلِكَ الشَّارِحِ قَلْبًا وَأَصْلُهُ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ أَنَّهُ لَمْ يُجاوِزْ فِيهَا رَكَعَتَيْنِ الْخُ . • قُودُ: (فَأَوْهَمَ) أَي ذَلِكَ الشَّارِحُ يَغْنِي قَوْلُهُ لِصِدْقِهَا الْخُ . • قُودُ: (مَطْلَقًا) أَي قَبْلَ فِعْلِ رَكَعَتَيْنِ أَوْ بَعْدَهُ .

• قولُ (سُئِلَ): (إِلَّا مَنْ نَوَى هَذَا) أَقُولُ: اسْتِثْنَاءُ هَذَا مِنْ عَدَمِ مُجَاوِزَةِ رَكَعَتَيْنِ يُبَادِرُ مِنْهُ أَنَّ الْمُتَبَّنِّ بِهِ مُجَاوِزَتُهُمَا فَلَا يَنْبَاسِبُ حَمْلُ الْعَدَدِ الْمُنَوَّيِّ عَلَى مَا يَشْمَلُ الرُّكْعَةَ فَتَأَمَّلْهُ سَم، وَقَدْ يُقَالُ: هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُتَقَطِّعٌ وَكَانَهُ قَالَ وَمَنْ نَوَى عَدَدًا يُتِمُّهُ ع ش . • قُودُ: (وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا نَوَاهُ الْخُ) كَانَ كَانَ نَوَى رَكَعَتَيْنِ

فَقَطُّ لَا مَسْرُوعٌ لَهَا وَيَتَمَّى الْعَمَلُ بِالْأَصْلِ وَهُوَ حُرْمَةُ إِخْرَاجِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنْ وَفْقِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى إِيقَاعِهَا كَامِلَةً فِيهِ أَهـ فَلْيَتَأَمَّلْ . • قُودُ: (الَّتِي مَا لَوْ رَأَاهُ فِيهَا) بَقِيَ مَا لَوْ رَأَاهُ فِي أَوَّلِ تَحْرِيكِهِ لِلتَّهْوِيسِ إِلَى الثَّالِثَةِ . • قُودُ: (إِلَّا مَنْ نَوَى هَذَا) أَقُولُ اسْتِثْنَاءُ هَذَا مِنْ عَدَمِ مُجَاوِزَةِ رَكَعَتَيْنِ يُبَادِرُ مِنْهُ أَنَّ الْمُتَبَّنِّ بِهِ مُجَاوِزَتُهُمَا فَلَا يَنْبَاسِبُ حَمْلُ الْعَدَدِ الْمُنَوَّيِّ عَلَى مَا يَشْمَلُ الرُّكْنَ فَتَأَمَّلْهُ . • قُودُ: (هَذَا الْإِحْرَامُ) كَانَ كَانَ نَوَى رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، ثُمَّ قَبْلَ رُؤْيَا المَاءِ نَوَى زِيَادَةَ رَكَعَتَيْنِ . • قُودُ: (وَمِنْهُ) أَي الْعَدْو .

عليه باصطلاح الحساب غير متديد على أن بعضهم وافق الفقهاء (فَيُتِمُّهُ) عَمَلًا بِهِ وَلا يَزِيدُ عليه لِمَا مَرَّ أَنَّ الزَّيَادَةَ كَافِتِيَا صِلَاةٍ أُخْرَى، وَلَوْ رَأَاهُ أَثْنَاءَ قِرَاءَةِ تَيْمُمٍ لَهَا بَطَلُ تَيْمُمِهِ وَإِنْ نَوَى قَدْرًا مَعْلُومًا لَقَدِمَ ارْتِبَاطُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ رَأَاهُ أَثْنَاءَ طَوَافٍ بَطَلُ أَيُّضًا؛ لِأَنَّ صِحَّةَ بَعْضِهِ لَا تَرْتَبِطُ بِبَعْضٍ أَوْ رَأَاهُ نَحْوَ حَائِضٍ أَثْنَاءَ وَطِئٍ تَيْمُمَتْ لَهُ وَجِبَ النَّزْعُ بِخِلَافٍ مَا لَوْ رَأَاهُ مُوَلِّقًا تَيْمُمِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِرُؤْيَيْهَا دُونَ رُؤْيَيْهِ خِلَافًا.....

عَنْدَ الْإِحْرَامِ ثُمَّ قَبْلَ رُؤْيِي الْمَاءِ نَوَى زِيَادَةً وَكَعْتَيْنِ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيُّ الْمَدِيدِ سَم. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنْ يَمْضِيَهُمْ) أَيُّ الْحُسَابِ.

• قَوْلُهُ (سَمِي): (فَيُتِمُّهُ) أَيُّ جَوَازًا وَالْأَفْضَلُ قَطْعُهُ لِيُصَلِّيَهُ بِالْوُضُوءِ ش. • قَوْلُهُ: (عَمَلًا) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لِلْخُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَأَاهُ أَثْنَاءَ قِرَاءَةِ الْخُ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ آيَةٍ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَلِمَا إِذَا حَرَّمَ الْوَقْفُ عَلَى مَا انْتَهَى إِلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْوَقْفَ إِنَّمَا يَحْرُمُ عَنْ قَصْدِ اسْتِمْرَارِ الْقِرَاءَةِ لَا لِمَنْ قَصَدَ الْإِعْرَاضَ عَنْهَا خُصُوصًا إِذَا كَانَ لِمَانِعٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اخْتَبَ بَعْدَ انْتِهَائِهِ لِمَا يَحْرُمُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ لَا يَحْرُمُ الْوَقْفُ حَيْثُ سَم. • قَوْلُهُ: (تَيْمُمٌ لَهَا) أَيُّ بَانَ كَانَ جُتْبَاعُ شِئٍ أَوْ نَحْوَهُ.

• قَوْلُهُ: (لَقَدِمَ ارْتِبَاطُ بَعْضِهَا الْخُ) قَالَ سَم عَلَى الْبَهْجَةِ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ إِذَا رَأَاهُ فِي أَثْنَاءِ جُمْلَةٍ يَرْتَبِطُ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا أَوْ قَوْلٌ قَدْ يُنْعَى هَذَا الْأَخْذُ بَانَ الْمُرَادُ بِالْإِزْبَاطِ أَنْ لَا يَنْتَدَى بِمَا قَعَلَهُ قَبْلَ رُؤْيِي الْمَاءِ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الصَّلَاةِ دُونَ غَيْرِهَا شِئٍ أَيُّ كَمَا يُدَلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي لِأَنَّ صِحَّةَ بَعْضِهِ الْخُ. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْخُ) أَيُّ بِالْتَّغْلِيلِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ صِحَّةَ بَعْضِهِ الْخُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُبَاجِبُ لِحَوَازِ تَفْرِيقِهِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ رَأَاهُ أَثْنَاءَ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ أَتَمَّهَا إِذْ لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُهَا انْتَهَتْ سَم. • قَوْلُهُ: (لَا تَرْتَبِطُ بِبَعْضِهَا) فَيَتَوَضَّأُ وَيَتَوَضَّأُ طَوَافَهُ لِأَنَّ الْمَوَالَاةَ فِيهِ سَتَعُ شِئ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ رَأَاهُ نَحْوَ حَائِضٍ الْخُ) أَيُّ مَنْ انْقَطَعَ نَحْوُ خِيضِهَا رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَجِبَ النَّزْعُ) أَيُّ وَحَرَّمَ عَلَيْهَا تَمْكِينَهُ مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِرُؤْيَيْهَا الْخُ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِعْلَامُهَا بِوُجُودِ

• قَوْلُهُ: (لَقَدِمَ ارْتِبَاطُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِنْ عَبَّرَ غَيْرُهُ بِعَدَمِ ارْتِبَاطِ بَعْضِ الْآيَاتِ بِبَعْضٍ وَشَامِلٌ لِمَا إِذَا حَرَّمَ الْوَقْفُ عَلَى مَا انْتَهَى إِلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْوَقْفَ إِنَّمَا يَحْرُمُ لِمَنْ قَصَدَ اسْتِمْرَارَ الْقِرَاءَةِ لَا لِمَنْ قَصَدَ الْإِعْرَاضَ عَنْهَا خُصُوصًا إِذَا كَانَ الْمَانِعُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اخْتَبَ بَعْدَ انْتِهَائِهِ لِمَا يَحْرُمُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ لَا يَحْرُمُ الْوَقْفُ حَيْثُ. • قَوْلُهُ: (لَوْ رَأَاهُ أَثْنَاءَ طَوَافٍ بَطَلُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُبَاجِبُ قَالَ الصَّيْدَلَانِيُّ وَالْفُورَانِيُّ، وَلَوْ رَأَاهُ أَثْنَاءَ طَوَافٍ قَطْعَهُ لِحَوَازِ تَفْرِيقِهِ انْتَهَى قَالَ فِي شَرَحِ الْمُبَاجِبِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ رَأَاهُ أَثْنَاءَ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ أَتَمَّهَا، إِذْ لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُهَا.

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِرُؤْيَيْهَا) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِعْلَامُهَا بِوُجُودِ الْمَاءِ وَوَجْهُهُ أَنَّ طَهَارَتَهَا بَاقِيَةٌ وَطَوُّهُ جَائِزٌ وَقِيَاسٌ مَا هُنَا أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى بِمُقِيمِ صَلَاتِهِ بِالتَّيْمُمِ، وَقَدْ رَأَى هُوَ أَغْنَى الْمَأْمُومَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِهِ دُونَ الْإِمَامِ صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ وَلَمْ يَكُنْ إِعْلَامُهُ بِوُجُودِهِ لَازِمًا.



وَأَنَّ اسْتَوِيًّا فِي وَجُوبِ نِيَّةِ الْفَرَضِ فِيهِمَا كَمَا يَأْتِي فِي صُورَةِ الْقِيَامِ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنَّمَا لَمْ يُصَلِّ بِتَيَمُّمِهِ لِفَرَضٍ بَلَغَ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الدُّخُولِ فِي الْفَرَضِ فَرَضًا كَمَا صَحَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ احْتِطَاطًا لَهُ، إِذْ صَلَاتُهُ فِي الْحَقِيقَةِ نَفْلٌ فَلَمْ يَقَعْ تَيَمُّمُهُ إِلَّا لِلثَّمَلِ (غَيْرُ فَرَضٍ) وَاجِدٌ غَيْنِي كَمَا صَحَّحَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالَفَ مِنَ الصَّحَابَةِ بَلْ رَوَى الدَّارَقُطَنِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنَ الشُّكِّ أَنَّ لَا يُصَلِّي بِتَيَمُّمٍ وَاجِدٍ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يُحَدِّثُ لِلثَّانِيَةِ تَيَمُّمًا وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ مِنَ الشُّكِّ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ وَلَآئِهِ طَهَارَةٌ ضَعِيفَةٌ وَلَآئِ الْوُضُوءِ كَانَ يَجِبُ لِكُلِّ فَرَضٍ فَتُسَبِّحُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَبَقِيَ التَّيَمُّمُ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ وَجُوبِ الطَّهْرِ لِكُلِّ فَرَضٍ وَخَرَجَ يُصَلِّي تَمَكِينُ الْحَلِيلِ مِرَازًا بِتَيَمُّمٍ وَجَمْعُهَا بَيْنَ ذَلِكَ وَصَلَاةُ فَرَضٍ بِأَنْ نَوْتَهُ فِي تَيَمُّمِهَا كَمَا مَرَّ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِلْمَشَقَّةِ وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ أَنَّ الطَّوَافَ بِمَثَرَةِ الصَّلَاةِ فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ فَرَضَيْنِ مِنْهُ وَلَا بَيْنَ فَرَضِهِ وَفَرَضِ الصَّلَاةِ كَالْخُطْبَةِ وَالْجُمُعَةِ مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ لَمَّا جَرَى قَوْلُ أَنَّهَا بِمَثَابَةِ رَكْعَتَيْنِ

فَرَضَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَحَدٍ قَدَّزَ بَضْرِي. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّ اسْتَوِيًّا) أَيَّ صَلَاةِ الصَّبِيِّ الْأَصْلِيَّةِ وَمُعَادَتَهُ فَكَانَ الظَّاهِرُ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (وَغَيْرِهِمَا) أَيَّ وَاسْتِغْبَالِ الْكُفَّةِ وَلَوْ فِي السَّجْدِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُصَلِّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا لَمْ تَسْبِغْ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ لَمْ يُعْرِفْ إِلَى بَلْ رَوَى. □ فَوَدَّ: (لِفَرَضٍ) مُتَعَلِّقٌ بِتَيَمُّمِهِ وَقَوْلُهُ فَرَضًا مَفْعُولٌ لَمْ يُصَلِّ. □ فَوَدَّ: (كَمَا صَحَّحَ ابْنُ عُمَرَ) قَالَ: يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَإِنْ لَمْ يُحَدِّثْ نَهْيًا وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالَفَ الْخ) أَيَّ فَصَارَ إِجْمَاعًا سَكُوتًا. □ فَوَدَّ: (وَلِإِنْ الْوُضُوءُ) الْأَسْبَبُ بِقَوْلِهِ فَبَقِيَ الْخَطَّاءُ بَضْرِي أَيَّ كَمَا عَرَّبَ بِهِ النَّهْيَةَ. □ فَوَدَّ: (كَأَنَّ يَجِبُ لِكُلِّ فَرَضٍ) أَيَّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ١٠٣] نَهْيًا.

□ فَوَدَّ: (فَتُسَبِّحُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى، ثُمَّ تَسْبِغُ ذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ بِأَنَّهُ صَلَّى يَوْمَ الْفَتْحِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِوُضُوءٍ وَاجِدٍ فَبَقِيَ التَّيَمُّمُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ أ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ يُصَلِّي تَمَكِينُ الْحَلِيلِ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْفَارَازَ وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ لَنَا تَيَمُّمٌ لَا يَتَقَوَّضُ بِخُرُوجٍ خَارِجٍ يَتَقَوَّضُ خُرُوجُهُ الْوُضُوءُ بَضْرِي. □ فَوَدَّ: (وَجَمْعُهَا) عَطَفَ عَلَى تَمَكِينِ الْخ، وَالضَّمِيرُ لِلْمَرَاةِ وَقَوْلُهُ بَيْنَ ذَلِكَ أَيَّ التَّمَكِينِ وَقَوْلُهُ بِأَنْ نَوْتَهُ أَيَّ الْفَرَضِ لَا التَّمَكِينِ وَنَحْوَهُ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيَّ قَبِيلِ قَوْلِ الْمَنْ وَمَسَحَ وَجْهَهُ.

□ فَوَدَّ: (فَلَوْ أَنَّ) أَيَّ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّمَكِينِ مِرَازًا وَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَصَلَاةُ فَرَضٍ. □ فَوَدَّ: (كَالْخُطْبَةِ وَالْجُمُعَةِ) فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِتَيَمُّمٍ أَيَّ وَلَا بَيْنَ خُطْبَتَيْنِ فِي مَحَلَّتَيْنِ كَأَنَّ خُطْبَ فِي مَوْضِعٍ وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ، ثُمَّ انْتَقَلَ لِلْآخِرِ وَارَادَ الْخُطْبَةَ لِأَهْلِهِ وَفِيهِ كَلَامٌ لِابْنِ قَاسِمٍ فَرَاغَهُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيَّ سِوَا تَيَمُّمٍ لِلْخُطْبَةِ أَوْ لِلْجُمُعَةِ فَكَانَ الْقَضْدُ بِهِ الْإِشَارَةَ لِرُودِ مَا فِي الْأَسَى بَضْرِي.

جَمَاعَةٌ نَاسِيًا الْفِعْلَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ بَانَ فَسَادُهُ كَمَا سَبَّأْتِي فِي مَحَلِّهِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ تَبَيَّنَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُعَادَةً.



الْحَقُّ بالفرض العيني، وإنما لم يستبح الجمعة بنيتها نظراً لكونها فرض كفاية فالحاصل أن لها شيئاً متأصلاً بالعيني روعي كما روعي كونها فرض كفاية احتياطاً فيهما ويؤيده ما مر في الصبي فإنه روعي في صلاته صورة الفرض فلم يجمع بين فرضين وحقيقة النفل فلم يصل الفرض لو بلغ، وإنما لم يجب تيمم لكل من الخطبتين؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد، ولو صلى يتيمم فرضاً تجب إعادته كأن ربطاً بخشبية، ثم فك جاز له إعادته به وإن كان فعل الأولى فرضاً؛ لأن الثانية هي الفرض الحقيقي فجاز الجمع نظراً لهذا وصلاته الثانية يتيمم الأولى نظراً لفرضيتها أولاً هذا غاية ما يؤجبه به كلامهم هنا، ثم رأيت في كلام شيخنا ما يوافق له لكن قياسه هذا على ما يأتي في المنسية من خمس لا يُتيمم؛ لأن ما عدا الفرض ثم وسيلة له ولا كذلك هنا؛ لأن الأولى وجبت لحرمة الوقت والثانية للخروج من عهد الفرض فلا وسيلة أصلاً ومع ذلك كله فهذا يشكّل على ما مر في الصبي من رعاية الصورة والحقيقة احتياطاً...

• قوله: (وإنما لم تستبح الجمعة إلخ) اعتمد شيخنا الشهاب الزملي أنه يستباح الجمعة بنيتها أي الخطبة سم عبارة النهاية وعلم من ذلك أن الخطيب يحتاج إلى تيممين وأنه لو تيمم للجمعة فله أن يخطب به ولا يصلّي الجمعة به وأنه لو تيمم للخطبة فلم يخطب فله أن يصلّي به الجمعة اهـ. • قوله: (بنيتها) أي خطبة الجمعة. • قوله: (أن لها) أي للخطبة. • قوله: (روعي) أي فلم يجز الجمع بينهما وبين الجمعة وقوله كما روعي كونها فرض إلخ أي فلم تستبح بنيتها الجمعة. • قوله: (فلم يجمع) أي بتيمم. • قوله: (فلم يصل) أي بتيمم لفرض قبل البلوغ. • قوله: (وإنما لم يجب) إلى قوله: وصلاة الثانية في النهاية وإلى قوله هذا غاية في المغني. • قوله: (فجاز الجمع إلخ) عبارة المغني والنهاية فإن قيل: كيف جمعها بتيمم مع أن كلا منهما فرض أجيب بأن هذا كالمنسية من خمس يجوز جمعها بتيمم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة، ويؤخذ من ذلك أنه لو تيمم للجمعة ولزمه إعادة الظهر كان له أن يصلّي بذلك التيمم لما ذكر اهـ. • قوله: (لهذا) أي لكون الفرض الحقيقي هو الثانية. • قوله: (وصلاة الثانية إلخ) عطف على قوله الجمع إلخ. • قوله: (لكن قياسه هذا على إلخ) محل تأمل إذ لم يصرح أي شيخ الإسلام بأن الجامع ما ذكر حتى يرد عليه ما أشار إليه بل مراده أن الفرض في كلتا المسألتين واحد بالذات وما عداه فوجوبه بالتبع إما لحرمة الوقت أو لتوسل به إلى ثبوت البراءة وعبارة، فإن قلت: فكيف جمعها بتيمم واحد مع أن كلا منهما فرض قلت: هذا كالمنسية من خمس يجوز جمعها بتيمم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة انتهت بصري وتقدم عن المغني والنهاية مثل عبارة شيخ الإسلام. • قوله: (لهذا) أي جواز الجمع في صلاة نحو المزبوط بخشب.

• قوله: (وإنما لم يستبح الجمعة بنيتها) اعتمد شيخنا الشهاب الزملي أنه يستباح الجمعة بنيتها. • قوله: (جاز له إعادته به إلخ) هل قياس ذلك أن من صلى الجمعة حيث يفتتح التمدد ولزمه الظهر لشكه في تقدم جمعه وعدم التمكن من إقامة الجمعة يجوز له فعل الظهر بتيمم الجمعة أو يفرق.



بل هذا أولى فتأمل.

(ويستقل ما شاء)؛ لأن النفل لا ينحصر فُخِفَ فيه (والنذر أي المندور من نحو صلاة وطواف كفرض) أصلي (في الأظهر)؛ لأن الأصل أنه يسلك به مسلك واجب الشرع نعم إن نذر إتمام كل نفل شرع فيه جاز له نوافل مع فرضه؛ لأن ابتداءها نفل والقراءة المندورة كذلك إن غيبتها

• فود: (بل هذا أولى إلخ) يُمكن أن يقال: الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكفى التيمم لهما بخلاف صلوات الصبي فإن كلاً وظيفة مستقلة في صلاة الفرض سم.

• فود (سبي): (ويستقل) أي مع الفريضة ويدونها بتيمم نهاية ومغني.

• فود (سبي): (والنذر كفرض) قال في شرح الباب كالوتر وإن اشتمل على ركعات مفصولة فيما يظهر لإثباته مع ذلك يسمى صلاة واحدة مندورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفضل ويحتمل خلافه اهـ وقال م ر أنه أي الاحتمال ليس بعيداً فانظر ستة الظهر الأربع القليلة والبغدية سم على حج، أقول: قوله فلم يلزمه إلخ هو المعتقد ومحلّه في غير التراويح ما لم يتنذر أنه يسلم من كل ركعتين فإن نذر ذلك وجب لكل ركعتين تيمم سواء الوتر والضحي وغيرهما لإثباته آخرجهما بنذر السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة. وأما التراويح فلا يتعقد نذر السلام فيها لوجوبه شرعاً والواجب لا يتعقد نذره.

• فود: (فانظر ستة الظهر إلخ) أقول الظاهر أنه يكفي فيها تيمم واحد كالوتر وكسنة الظهر الضحي وإن سلم فيها من كل ركعتين. وأما التراويح فقبل يجب أن يتيمم فيها لكل ركعتين لوجوب السلام فيها بينهما لكن قول عن فتاوى حج أنها كالوتر فيكتفي بها بتيمم واحد لأن اسم التراويح يشملها كلها فهي صلاة واحدة وهو ظاهر ع ش وتقدم في هامش لا الفرض على المذهب لأن الفرض أصل إلخ ما يتعلق بالمقام. • فود: (من نحو صلاة إلخ) كالقراءة المندورة. • فود: (لأن الأصل) إلى قوله: والقراءة في النهاية والمغني. • فود: (جاز له نوافل مع فرضه) وعليه فلو أبطلها بعد الشروع فيها فهل إذا أعادها يجوز له أن يجمع بينهما وبين فرض آخر أو لا فيه نظر والأقرب الأول لكن قياس قول حج نعم إن قطعها أي التافلة التي نذر إتمامها بنية الإغراض، ثم أراد إتمامها احتجّل وجوب التيمم لإثباته إلخ وجوب التيمم فيما لو أبطلها، ثم أراد إعادتها.

(فزع) تيمم للفرض وأخرم به، ثم بطل أو أبطله فالوجه إعادة ذلك الفرض بذلك التيمم لإثباته لم يؤد به الفرض ع ش وقوله أي التافلة التي نذر إتمامها ويعلم بمراجعة الخفة أن مرجع ضمير قطعها القراءة المندورة لا التافلة التي إلخ فقياسه المبني على تفسيره فابعد ولو سلم أن مرجع الضمير ما قاله فالمقيس غير المقيس عليه فما معنى قياسه المذكور. • فود: (كذلك) أي كفرض أصلي أو كالصلاة المندورة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد وجاز له أن يستقل بتيممها ما شاء معها ويدونها.

• فود: (بل هذا أولى فتأمل) يُمكن أن يقال الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكفى التيمم لهما بخلاف صلوات الصبي فإن كلاً وظيفة مستقلة في صورة الفرض. • فود: (والنذر) قال في شرح الباب كالوتر

نعم إن قَطْعَهَا بِنِيَّةِ الإِعْرَاضِ، ثُمَّ أَرَادَ إِثْمَانَهَا احْتَمَلُ وَجُوبُ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِعْرَاضِ عَنِ الْبَقِيَّةِ صَيَّرَهَا كَالْفَرْضِ الْمُسْتَقِلِّ وَمِثْلَهُ مَا لَوْ نَذَرَ شَوْرَتَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ فَيَحْتَمِلُ وَجُوبُ التَّيَمُّمِ لِكُلِّ لَأَنَّهُمَا لَا يُسَمِّيَانِ الْآنَ فَرَضًا وَاحِدًا (وَالْأَصَحُّ صِحَّةً) فَرُوضٌ كِفَايَةٌ نَحْوِ (جَنَائِزٍ) وَإِنْ تَعَيَّنَتْ (مَعَ فَرَضٍ) عَيْنِي لِسِتْبَهِهَا أَصَالَةً بِالنَّفْلِ فِي جَوَازِ التَّرِيكِ وَتَعَيُّنُهَا بِانْفِرَادِ الْمُكَلِّفِ عَارِضٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ فِيهَا الْجُلُوسُ وَالرُّكُوبُ؛ لِأَنَّهُ يَمَحُو رُكْنَهَا الْأَعْظَمُ وَهُوَ الْقِيَامُ وَمَرَّ أَنَّ نِيَّةَ النَّفْلِ تُبَيِّحُهَا خِلَافًا لِقَوْلِ شَارِحٍ هُنَا لَا تُبَيِّحُهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهَا فَهِيَ رُتْبَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ اهـ وَيُلْزَمُهُ أَنَّ نِيَّةَ النَّفْلِ لَا تُبَيِّحُ نَحْوَ مَنْ مَسَّ الْمُصْحَفَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ وَهُوَ خِلَافٌ مَا صَرَّحُوا بِهِ. (و) الْأَصَحُّ (أَنْ مَنْ نَسِيَ إِحْدَى الْخَمْسِ) وَلَمْ يَعْلَمْ عَيْنَهَا لَزِمَهُ فِعْلُ الْخَمْسِ فَوْرًا وَجُوبًا إِنْ كَانَ الْفَوَاتُ بِغَيْرِ عُدْبٍ وَلَا فَنْدَبًا وَكُنَيْسِيَانِ إِحْدَاهُنَّ مَا لَوْ صَلَّاهُنَّ.....

• فَوَدَّ: (إِنْ قَطَعَهَا) أَيِ الْقِرَاءَةِ الْمَنْذُورَةِ كَمَا يَأْتِي عَنْ سَمٍّ مَا يُقْبَدُ هَذَا التَّصْمِيرُ وَيُصْرَحُ بِذَلِكَ سِيَاقُ كَلَامِ الشَّارِحِ وَسِيَاقُهُ خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنْ ع ش مِنْ إِزْجَاعِ الضَّمِيرِ لِلتَّائِلَةِ الَّتِي نَذَرَ إِثْمَانَهَا. • فَوَدَّ: (اِحْتِمِلُ وَجُوبُ التَّيَمُّمِ) كَانَ هَذِهِ الصُّورَةُ مَفْرُوضَةً فِي الْجَنْبِ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَحْتَاجُ قِرَاءَتُهُ لِلطَّهَارَةِ سَمٍّ إِلَى تَرْجِيحِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ يَمِيلُ كَلَامُ الشَّارِحِ هُنَا وَيُصْرَحُ بِتَرْجِيحِهِ مَا نَقَلَهُ ع ش عَنْ شَرْحِ الصُّبَابِ لَهُ يَمَّا نَعُهِ فَإِنْ فُرِضَ تَعَيُّنُهَا فِي الْقِرَاءَةِ لِيَحْزِفَ نِسْيَانُ فَهَلْ يَسْتَبِيحُ مِنْهَا بِتَيَمُّمٍ لَهَا مَا نَوَاهُ وَإِنْ تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ أَوْ مَا دَامَ الْمَجْلِسُ مُتَّحِدًا أَوْ مَا لَمْ يَقْطَعْهَا بِنِيَّةِ الْإِعْرَاضِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ الَّذِي يَتَفَدَّحُ الثَّالِثُ اهـ.

• فَوَدَّ: (وَيَفْلُ) أَيِ مِثْلٍ مَا لَوْ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ الْمَنْذُورَةَ بِنِيَّةِ الْإِعْرَاضِ الْخ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ تَعَيَّنَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَرَّ فِي الثَّيَابَةِ إِلَى قَوْلِهِ: وَيُلْزَمُهُ فِي الْمَعْنَى.

• فَوَدَّ (سَمٍّ): (مَعَ فَرَضٍ) مُرَادُهُ بِأَنَّهُ إِذَا تَيَمَّمَ لِفَرَضٍ جَازَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ ذَلِكَ الْفَرَضَ وَيُصَلِّيَ مَعَهُ أَيْضًا عَلَى جَنَائِزٍ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ لَا الْفَرَضُ عَلَى الْمَذَاهِبِ. • فَوَدَّ: (لِقَوْلِ شَارِحٍ) هُوَ ابْنُ شُهْبَةَ بَصْرِيٍّ. • فَوَدَّ: (فَهِيَ رُتْبَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ الْخ) أَيِ قِيَصَلِّيَ بِتَيَمُّمِ الْفَرِيضَةِ الْجَنَازَةِ وَبِتَيَمُّمِ الْجَنَازَةِ التَّائِلَةِ وَلَا يُصَلِّيَ بِتَيَمُّمِ التَّائِلَةِ الْجَنَازَةِ وَلَا بِتَيَمُّمِ الْجَنَازَةِ الْفَرِيضَةِ وَهَذَا الْقَوْلُ مُنَوَّعٌ فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ صَحِيحٌ فِي الْبَاقِي مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَيُلْزَمُهُ) أَيِ ذَلِكَ الشَّارِحُ يَعْنِي تَعْلِيلَهُ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهَا.

• فَوَدَّ: (وَجُوبًا إِنْ كَانَ الْخ) هَذَا تَفْصِيلُ لِقَوْلِهِ فَوْرًا دُونَ مَا قَبْلَهُ وَلَا لَزِمَ تَفْصِيلُ اللُّزُومِ إِلَى الْوُجُوبِ

وَأِنْ اشْتَمَلَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ مَفْصُولَةٍ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يُسَمَّى صَلَاةً وَاحِدَةً مَنْذُورَةً فَلَمْ يُلْزَمُهُ تَكْرِيرُ التَّيَمُّمِ بِتَكْرِيرِ الْفَضْلِ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ اهـ وَقَالَ م ر إِنَّهُ لَيْسَ بَعِيدًا فَاظْطَرَّ سِتَّةَ الظُّهْرِ الْأَرْبَعِ الْقَبْلِيَّةِ أَوْ الْبَدْيَةِ. • فَوَدَّ: (اِحْتِمِلُ وَجُوبُ التَّيَمُّمِ) كَانَ هَذِهِ الصُّورَةُ مَفْرُوضَةً فِي الْجَنْبِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَحْتَاجُ قِرَاءَتُهُ لِلطَّهَارَةِ. • فَوَدَّ: (وَجُوبًا إِنْ كَانَ الْفَوَاتُ بِغَيْرِ عُدْبٍ الْخ) هَذَا تَفْصِيلُ لِقَوْلِهِ فَوْرًا دُونَ مَا قَبْلَهُ وَلَا لَزِمَ تَفْصِيلُ اللُّزُومِ إِلَى الْوُجُوبِ وَالتَّذْبِ وَهُوَ فَايِدُ؛ لِأَنَّهُ تَفْصِيلُ الشَّيْءِ إِلَى تَفْصِيهِ وَغَيْرِهِ مَعَ عَدَمِ صِحَّةِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْخَمْسِ لَا يَزِمُ مُطْلَقًا.

يَخْمِسُ وَضُوءَاتٍ، ثُمَّ عَلِمَ تَرَكَ لَمَعَةً مِنْ إِحْدَاهُنَّ لِيَتَّقِيَهُ حِينَئِذٍ أَنْ عَلَيْهِ إِحْدَاهُنَّ، وَقَدْ جَهِلَ  
عَيْنَهَا فَيَلْزِمُهُ فِعْلُهُنَّ، إِذْ لَا تَتَيَقَّنُ بَرَاءَةً ذَمِّيَّةً إِلَّا بِذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَ فِعْلُهُنَّ بِالتَّيْمُمِ (كَفَاهُ تَيْمُمُ لَهُنَّ)؛  
لِأَنَّ الْفَرَضَ وَاجِدٌ وَوُجُوبٌ مَا عَدَاهُ مِنَ الْخَمْسِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ الْوَسِيلَةِ لِيَتَحَقَّقَ بَرَاءَةُ الذَّمِّ قَالَ  
السَّيِّكِيُّ وَالْأَحْسَنُ كَفَاهُ لَهُنَّ تَيْمُمٌ لِإِبْهَامِ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكْفِيهِ تَيْمُمٌ إِذَا نَوَى بِهِ الْخَمْسَ وَلَيْسَ  
مُرَادًا بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ تَيْمُمًا وَاجِدًا لِلْمَنْسِيَةِ وَيُضَلِّي بِهِ الْخَمْسَ انْتَهَى وَإِبْهَامُ ذَلِكَ يَدْفَعُهُ مَا  
هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ فِعْلٌ وَمَا فِيهِ رَائِحَتُهُ كَانَ التَّغْلُقُ بِالْفِعْلِ فَقَطْ وَيُقْصَدُهُ بَلِ يُعَيَّنُهُ السِّيَاقُ  
فَإِنَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي نِيَّةِ فَرَضٍ وَاسْتِباحَتِهِ مَعَ غَيْرِهِ تَبَعًا، وَلَوْ تَذَكَّرَ الْمَنْسِيَةَ بَعْدَ فِعْلِ الْخَمْسِ لَمْ تَلْزِمِهِ  
إِعَادَتُهَا كَمَا رَجَحَهُ الْمُصَنِّفُ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ ظَنَّ حَدَثًا فَتَوَضَّأَ  
لَهُ، ثُمَّ تَيَقَّنَهُ بِأَنَّهُ ثُمَّ يُمَكِّنُهُ الْبَقِيَّةُ بِتَحْوِيلِ الْمَسْئَلَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا.

وَالْتَذَبُ وَهُوَ فَايِدٌ لِأَنَّهُ تَفْصِيلُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ مَعَ عَدَمِ صِحَّةِ الْحُكْمِ لِأَنَّ فِعْلَ الْخَمْسِ لَا زِمَ  
مُطْلَقًا سَمِ أَيُّ قَفْوَازًا مَعْمُولٍ لِيُقَدَّرَ أَيُّ قِيَمَتُهُنَّ فَوْزًا الْخ. • فَوَدَّ: (بِخْمَسٍ) الْأَوَّلَى بِخْمَسَةِ الْتَاءِ.  
• فَوَدَّ: (إِذَا لَا تَتَيَقَّنُ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَزِمَهُ فِعْلُ الْخَمْسِ.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (كَفَاهُ تَيْمُمُ لَهُنَّ) وَيُسْتَرْطَفُ فِي التَّيَّةِ أَنْ يَقُولَ: نَوَيْتُ اسْتِباحَةَ فَرَضِ الصَّلَاةِ أَوْ الصَّلَاةِ الَّتِي  
نَسَيْتَهَا مِنَ الْخَمْسِ فِي يَوْمٍ كَذَا مَثَلًا، فَلَوْ عَيَّنَ صَلَاةً مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي نَسِيَ الصَّلَاةَ فِيهِ كَانَ نَوَى اسْتِباحَةَ  
صَلَاةٍ مُسْتَبِيحًا مَثَلًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُضَلِّيَ غَيْرَهَا بِهِ مِنْ صَلَوَاتِ ذَلِكَ الْيَوْمِ لِاحْتِمَالِ أَنْ الْمَعْنَى لَيْسَتْ عَلَيْهِ  
فَلَا يَكُونُ مُسْتَبِيحًا فِي نِيَّتِهِ لِفَرَضِ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَوُجُوبٌ مَا عَدَاهُ الْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ لَفْظَةِ  
وُجُوبٍ كَمَا قَعَلَهُ النَّهْيُ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِإِبْهَامِ ذَلِكَ) أَيُّ مَا فِي الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (يَذْفَعُهُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ  
إِلْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِبْهَامَ لَا يَنْدَفِعُ بِذَلِكَ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمِ وَالْبَصْرِيُّ قَوْلُهُ كَانَ التَّغْلُقُ بِالْفِعْلِ الْخَ إِنْ أَرَادَ  
تَعَيَّنَ التَّغْلُقَ بِالْفِعْلِ مُطْلَقًا فَهُوَ مَنْعُورٌ أَوْ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ حَيْثُ سَاعَدَ الْمَعْنَى فَهَذَا لَا يَمْنَعُ جَوَازَ غَيْرِهِ  
الْمُتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْإِبْهَامُ خُصُوصًا مَعَ امْتِنَانِ التَّنَازُعِ فَمَا قَالَ كُلُّهُ لَا يَذْفَعُ الْإِبْهَامَ وَالْإِحْتِرَازُ عَنْهُ أَحْسَنُ أَه.  
• فَوَدَّ: (وَيُقْصَدُهُ) أَيُّ تَعَلَّقَ لَهُنَّ بِكَفَاهُ. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ إِنَّمَا هُوَ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ هَذَا بَلِ السِّيَاقُ فِي الْجَمْعِ  
بِتَيْمُمٍ وَاجِدٍ بَيْنَ فَرَضٍ وَغَيْرِهِ تَبَعًا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَتَوَيَّ بِذَلِكَ التَّيْمُمُ ذَلِكَ الْفَرَضُ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْفُرُوضِ أَوْ  
فُرُوضًا أَوْ ذَلِكَ الْفَرَضُ وَمَا يَجْمَعُهُ مَعَهُ سَمِ. • فَوَدَّ: (وَاسْتِباحَتِهِ مَعَ غَيْرِهِ) الْأَوَّلَى الْعَكْسُ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ  
تَذَكَّرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلِمَ فِي الْمَغْنِيِّ وَالنَّهْيِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيُّ بَيْنَ تَذَكُّرِ

• فَوَدَّ: (كَانَ التَّغْلُقُ بِالْفِعْلِ فَقَطْ) إِنْ أَرَادَ تَعَيَّنَ التَّغْلُقَ بِالْفِعْلِ مُطْلَقًا فَهُوَ مَنْعُورٌ أَوْ إِنْ ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ  
حَيْثُ سَاعَدَ الْمَعْنَى فَهَذَا لَا يَمْنَعُ جَوَازَ غَيْرِهِ الْمُتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْإِبْهَامُ خُصُوصًا مَعَ امْتِنَانِ التَّنَازُعِ أَيْضًا فَمَا  
قَالَ كُلُّهُ لَا يَذْفَعُ الْإِبْهَامَ وَالْإِحْتِرَازُ عَنْهُ أَحْسَنُ. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا هُوَ فِي نِيَّةِ فَرَضٍ وَاسْتِباحَتِهِ) قَدْ يَمْنَعُ هَذَا بَلِ  
السِّيَاقُ فِي الْجَمْعِ بِتَيْمُمٍ وَاجِدٍ بَيْنَ فَرَضٍ وَغَيْرِهِ تَبَعًا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَتَوَيَّ بِذَلِكَ التَّيْمُمُ ذَلِكَ الْفَرَضُ أَوْ غَيْرَهُ  
مِنَ الْفُرُوضِ أَوْ فُرُوضًا أَوْ ذَلِكَ الْفَرَضُ وَمَا يَجْمَعُهُ مَعَهُ.

(وَأَنْ نَسِيَ صَلَاتَيْنِ مِنْهُنَّ وَعَلِمَ كَوْنَهُمَا مُخْتَلِفَتَيْنِ) كَظْهِرَ وَعَصَرَ مِنْ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ (صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ) مِنَ الْخَمْسِ (بِتَيْمُمٍ) وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ الْقَاصِّ (وَأَنْ شَاءَ تَيَمَّمَ مَرَّتَيْنِ) عَدَدَ الْمَنْسِيِّ (وَصَلَّى) بِكُلِّ تَيَمُّمٍ عَدَدَ غَيْرِ الْمَنْسِيِّ مَعَ زِيَادَةِ وَاحِدٍ وَتَرَكَ مَا بَدَأَ بِهِ قَبْلَهُ فَيُصَلِّي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ (بِالْأَوَّلِ أَرْبَعًا) كَالظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْفَوَاتُ بِغَيْرِ عَذْرِ وَجَبَ كَوْنُهَا وَلَاءً أَوْ بِعَذْرِ كَالنِّسْيَانِ هُنَا شَيْءٌ كَوْنُهَا (وَلَاءً) لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَادَرَةِ بِتِرَاوَةِ الذَّمِّ (وَبِالثَّانِي أَرْبَعًا) كَذَلِكَ (لَيْسَ مِنْهَا الَّتِي بَدَأَ بِهَا) كَالصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَيَبْرَأُ بِتَيَمُّمَيْنِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى مَا عَدَا الصُّبْحَ وَالظُّهْرَ بِتَيَمُّمَيْنِ فَإِنْ كَانَتِ الْمَنْسِيَّاتَانِ فِيهِمَا تَأْذَتْ كُلُّ بَتَيَمُّمٍ وَأَنْ كَانَتَا تَيْنِكَ تَأْذَتْ الظُّهْرُ بِالتَّيَمُّمِ الْأَوَّلِ وَالصُّبْحُ بِالثَّانِي وَإِنْ كَانَتَا إِحْدَى أَوَّلَيْكَ مَعَ إِحْدَى هَاتَيْنِ فَكَذَلِكَ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ الْحَدَّادِ وَهِيَ الْمُسْتَحْسَنَةُ عَنْدهُمْ وَلَهُمْ فِيهَا عِبَارَاتٌ.....

الْمَنْسِيَّةُ . □ فَوُدَّ: (وَعَلِمَ كَوْنَهُمَا الْخُ) أَيِ بِخِلَافِ الشَّكِّ الْآتِي سَمَ .

□ فَوُدَّ (نَسِيَ): (صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ بِتَيَمُّمٍ) أَيِ قِيَصَلَّى الْخَمْسَ بِتَيَمُّمَاتٍ نِهَائَةً وَمُعْنَى . □ فَوُدَّ: (وَعَلِمَ طَرِيقَةَ ابْنِ الْقَاصِّ) وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْقَاصِّ فِي التَّلْخِيصِ تَعَيُّنُ طَرِيقَتِهِ وَمَنْعُ طَرِيقَةِ ابْنِ الْحَدَّادِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ يَتَخَرَّجُ عَلَى الْوَجْهِ الذَّاهِبِ إِلَى أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْفَوْرِ مُطْلَقًا فَإِنَّ طَرِيقَةَ ابْنِ الْقَاصِّ أَغْجَلَ إِلَى الْبِرَاءَةِ كَذَا أَفَادَهُ ابْنُ شَهْبَةَ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ لِكَوْنِ الْفَوَاتِ بِغَيْرِ عَذْرِ تَعَيُّنُ الْأَخْذِ بِطَرِيقَةِ ابْنِ الْقَاصِّ وَهُوَ وَجِيهٌ مُعْنَى لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْبِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ قُوْرًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ إِلَى اِزْتِكَابِ خِلَافِهَا لَكِنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ الْخُ يُشِيرُ بِخِلَافِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ بِضَرْبٍ .

□ فَوُدَّ (نَسِيَ): (وَأَنْ شَاءَ تَيَمَّمَ مَرَّتَيْنِ) وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِتَيَمُّمَيْنِ أَجْزَأَهُ سَمَ .

□ فَوُدَّ: (عَدَدَ غَيْرِ الْمَنْسِيِّ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ لِأَنَّ الْمَنْسِيَّ يُتَانِ مُعْنَى . □ فَوُدَّ: (وَتَرَكَ الْخُ) يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَصْبُهُ . □ فَوُدَّ: (فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَيِ الَّتِي فِي الْمَثْنِ . □ فَوُدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ آيَفَا فِي شَرْحٍ وَأَنْ مَنْ نَسِيَ إِحْدَى الْخَمْسِ .

□ فَوُدَّ (نَسِيَ): (وَلَاءً) يَثَالُ لَا يَتَدَّ وَقَوْلُهُ لَيْسَ مِنْهَا الَّتِي بَدَأَ شَرْطٌ لَا بُدَّ مِنْهُ نِهَائَةً وَمُعْنَى .

□ فَوُدَّ: (كَالصُّبْحِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَا يَتَيَمَّمُ فِي الْمُعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَنَا إِذَا إِلَى الْمَثْنِ .

□ فَوُدَّ: (كَالصُّبْحِ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُ الصُّبْحِ عَنِ الْعِشَاءِ . □ فَوُدَّ: (مَا عَدَا الظُّهْرَ الْخُ) أَيِ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ وَهِيَ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ . □ فَوُدَّ: (فِيهِنَّ) أَيِ فِي الثَّلَاثَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ .

□ فَوُدَّ: (إِخْدَى أَوَّلَيْكَ) أَيِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ . □ فَوُدَّ: (وَلَهُمْ فِيهَا) أَيِ فِي طَرِيقَةِ ابْنِ الْحَدَّادِ وَضَبْطِهَا .

□ فَوُدَّ: (وَعَلِمَ كَوْنَهُمَا الْخُ) بِخِلَافِ الشَّكِّ الْآتِي . □ فَوُدَّ: (وَأَنْ شَاءَ تَيَمَّمَ مَرَّتَيْنِ) وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِتَيَمُّمَيْنِ أَجْزَأَهُ .

وَضَوَابُطُ آخَرُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتْرُكْ مَا بَدَأَ بِهِ كَأَن يُصَلِّيَ بِالثَّانِي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالصُّبْحَ فَلَا يَرَى لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُنْسِيَّ عِشَاءً وَوَاحِدَةً غَيْرَ الصُّبْحِ فَيَأُولُ تَصِيحُ غَيْرِ الْعِشَاءِ فَيَقْبَى الْعِشَاءُ عَلَيْهِ. (أَوْ) نَسِيَ (مُتَعَمِّقِينَ) بَيْنَهُمَا وَلَا يَكُونَانِ إِلَّا مِنْ يَوْمَيْنِ أَوْ شَكَّ فِي اتِّفَاقِهِمَا (صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِتَيْمُمَيْنِ)؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَاحِدٌ فَيَقْبَى بِذَلِكَ التَّيْمُمِ وَمَا عَدَاهُ وَسِيلَةٌ كَمَا مَرَّ، وَلَوْ تَيَقَّنَ تَرَكَ وَاجِدٌ مِنْ طَوَائِفِ وَاحِدِ الْخَمْسِ طَافَ وَصَلَّى الْخَمْسَ بِتَيْمُمٍ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ فِي الْحَقِيقَةِ وَاحِدٌ وَوُجُوبُ فِعْلِ الْكُلِّ وَسِيلَةٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ. (وَلَا يَتَيَمَّمُ لِفَرَضٍ قَبْلَ) ظَنُّ دُخُولِ (وَقْتِ فِعْلِهِ)؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ وَلَا ضَرُورَةٌ قَبْلَ الْوَقْتِ،

فَوُدَّ: (وَضَوَابُطُ آخَرُ) مِنْهَا أَنْ تَضْرِبَ الْمُنْسِيَّ فِي الْمُنْسِيِّ فِيهِ وَتَزِيدَ عَلَى الْحَاصِلِ عَدَدَ الْمُنْسِيِّ ثُمَّ تَضْرِبَ الْمُنْسِيَّ فِي نَفْسِهِ وَتُسْقِطَهُ مِنَ الْحَاصِلِ وَتُصَلِّيَ بِعَدَدِ الْبَاقِي فَمِنْ نِسْيَانِ صَلَاتَيْنِ تَضْرِبُ اثْنَتَيْنِ فِي خَمْسَةٍ يَحْصُلُ عَشْرَةٌ تَزِيدُ عَلَيْهِ اثْنَتَيْنِ، ثُمَّ تَضْرِبُهُمَا فِيهِمَا وَتُسْقِطُ الْحَاصِلَ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ يَبْقَى ثَمَانِيَةٌ وَقَدْ دُمَّ أَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَتْرُكَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَا بَدَأَ بِهِ فِي الْمَرَّةِ قَبْلُهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَرَّ فِي نِسْيَانِ صَلَاتَيْنِ الْفَخْ أَيُ فِي نِسْيَانِ ثَلَاثِ صَلَوَاتٍ تَضْرِبُ ثَلَاثَةً فِي خَمْسَةٍ بِخَمْسَةِ عَشَرَ، ثُمَّ تَزِيدُ عَدَدَ الْمُنْسِيِّ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ تَصِيرُ الْمُجْمَلَةُ ثَمَانِيَةً عَشَرَ تُسْقِطُ مِنْهَا ثِنْتَةً وَهِيَ الْحَاصِلَةُ مِنْ ضَرْبِ الْمُنْسِيِّ فِي نَفْسِهِ بَقِيَ ثِنْتَةٌ وَيُثَلُّه يَقَالُ فِي نِسْيَانِ أَرْبَعِ أَه. فَوُدَّ: (فَيَأُولُ تَصِيحُ الْفَخْ) أَيُ فَيَا تَيْمُمُ الْأَوَّلِ تَصِيحُ تِلْكَ الْوَاحِدَةِ دُونَ الْعِشَاءِ وَبِالثَّانِي لَمْ يَصَلِ الْعِشَاءَ مُعْنَى. فَوُدَّ: (وَلَا يَكُونَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَتِ.

فَوُدَّ (نَسِيَ): (صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ الْفَخْ) أَيُ فَيُصَلِّيُ بِكُلِّ تَيْمُمِ الْخَمْسَ لِيَخْرُجَ عَنِ الْفَهْدَةِ يَتَقَيَّنُ مُعْنَى. فَوُدَّ (بِتَيْمُمَيْنِ) وَلَا يَخْفِيهِ الْعَمَلُ بِالطَّرِيقَةِ السَّابِقَةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مِنْ كَوْنِ الشَّرْطِ أَنْ يَتْرُكَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَا بَدَأَ بِهِ فِي الْمَرَّةِ الَّتِي قَبْلُهَا كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الشَّارِحِ م ر لِيَجَوِزَ أَنْ يَكُونَ الْمُنْسِيَانِ صُبْحَيْنِ أَوْ عِشَاءَيْنِ وَهُوَ إِنَّمَا فَعَلَ وَاحِدًا مِنْهُمَا ع. ش. فَوُدَّ: (وَلَوْ تَيَقَّنَ تَرَكَ وَاحِدَ الْفَخْ) وَلَوْ نَذَرَ شَيْئًا إِنْ رَدَّهُ اللَّهُ سَالِمًا، ثُمَّ شَكَّ أَلَنَزَرُ صَدَقَةً أَمْ عَنَّا أَمْ صَلَاةً قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوَاهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَقَالُ: عَلَيْهِ الْإِثْنَانُ بِجَمِيعِهِمَا كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنَ الْخَمْسِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَقَالُ يَجْتَهِدُ كَالْقَبِيلَةِ وَالْأَوَانِي أَه. وَالرَّاجِعُ الثَّانِي فَإِنْ اجْتَهَدَ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ وَأَيْسَ مِنْ ذَلِكَ فَالْأَوْجَهُ وَجُوبُ الْكُلِّ إِذْ لَا يَتِمُّ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْ وَاجِبِهِ يَقِينًا إِلَّا بِفِعْلِ الْكُلِّ وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ وَلَوْ جَهِلَ عَدَدُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَقَالَ لَا تَنْقُصُ عَنْ عَشْرِ وَلَا يَزِدْ عَلَى عَشْرِينَ لِمَرَّةٍ عَشْرُونَ صَلَاةً، وَلَوْ نَسِيَ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ مِنْ يَوْمَيْنِ وَلَا يَذَرِي أَكْلُهَا مُخْتَلِفٌ أَوْ إِثْنَانِ مِنْ جَنْسٍ وَاجِدٌ وَجَبَ عَشْرٌ أَيْضًا أَوْ يَعْشَرُ تَيْمُمَاتٍ قَالَهُ الْفَقَّالُ قَالَ وَإِنْ نَسِيَ أَرْبَعًا مِنْ يَوْمَيْنِ وَلَا يَذَرِي أَتَاهَا مُخْتَلِفَةً أَوْ مِنْ جَنْسٍ وَاجِدٍ أَوْ خَمْسًا أَوْ سِتًّا لِمَرَّةٍ صَلَاةً يَوْمَيْنِ أَوْ بِعَشْرَةِ تَيْمُمَاتٍ أَيْضًا وَكَذَا فِي السَّبْعِ وَالْعَشْرَيْنِ. وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَا يَذَرِي أَتَاهَا مُخْتَلِفَةً أَوْ مُتَّفِقَةً فَإِنَّهُ يَفْضِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ ثَلَاثَ تَيْمُمَاتٍ وَكَذَا أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ نِهَائَةً مَعَ زِيَادَةِ مِنْ ع. ش.

فَوُدَّ: (وَوُجُوبُ فِعْلِ الْكُلِّ) الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ وَمَا عَدَاهُ. فَوُدَّ: (ظَنُّ دُخُولِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا أَفَادَهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ احْتِمَالًا.

وَأَمَّا جَارُ أَوَّلِهِ لِيَحُورَ فَضِيلَتُهُ وَمُبَادَرَةُ لِيَرَاءَى ذِمَّتِهِ وَلَا يَصِيحُ أَبْضًا النَّفْلَ قَبْلَهُ، وَلَوْ احْتِمَالًا إِلَّا إِنْ جَدَّدَ النِّيَّةَ بَعْدَهُ قَبْلَ الْمَسْحِ كَمَا مَرَّ أَمَّا فِيهِ فَيَصِيحُ لَهُ وَلَوْ قَبْلَ بَعْضِ شُرُوطِهِ كَخَطِيئَةِ جُمُعَةٍ لغير الخطيئِ إِمَّا مَرَّةً فِيهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَيَمُّمَيْنِ مُطْلَقًا وَكَسْتَرٍ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا قَبْلَ وَقْتِهِ وَضُرُوحٌ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا يُنَافِيهِ زِيَادَةُ الْمُثْنِ وَأَصْلُهُ فَعْلُهُ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ قَبْلَ فَعْلِ هَذِهِ الشُّرُوطِ يُسَمَّى وَقْتُ الْفِعْلِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِمَا خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِيحُ أَيَّ عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ لَا مُطْلَقًا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ فِي الْمَجْمُوعِ إِذَا قُلْنَا لَا يُجْزِئُ الْحَجَرُ فِي نَادِرٍ كَالْمَذْنِيِّ أَوْ إِنْ رُطِبَتْ الْفَرْجُ لَا يُعْفَى عَنْهَا يَتَيَمَّمُ وَيَقْضِي وَيَكْتُمُ فِي الْمَثْنِ أَنَّ مَنْ يَجْرَحُهُ دَمٌ لَا يُعْفَى عَنْهُ يَتَيَمَّمُ وَيَقْضِي قَبْلَ طَهْرِ جَمِيعِ الْبَدَنِ مِمَّا لَا يُعْفَى عَنْهُ لِلتَّضَخِ بِهِ مَعَ ضَعْفِ التَّيَمُّمِ لَا لِيَكُونَ زَوَالُهُ شَرْطًا لِيَصِحَّ الصَّلَاةُ وَالْأَمَّا صَحُّ قَبْلِ زَوَالِهِ عَنِ الثَّوْبِ وَالْمَكَانِ وَالْحَقُّ بِهِ الْأَجْتِهَادُ فِي الْقِبْلَةِ.....

• قَوْلُهُ: (فَضِيلَتُهُ) أَيِ أَوَّلِ الْوَقْتِ. • قَوْلُهُ: (التَّقْلُّ) أَيِ نَقْلِ الثَّرَابِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) إِطْلَاقُهُ شَامِلٌ لِلْمَرْجُوحِ وَهُوَ يُنَاقِضُ قَوْلَهُ قَبْلَ ظَنِّ دُخُولِ الْخِ الْمَاءِ أَنْفًا فَيُحْتَمَلُ عَلَى الشَّكِّ كَمَا عَبَّرَ بِهِ النَّهْيَةُ.  
• قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْمَسْحِ) الْأَوَّلَى الْمُطْفَأُ. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ ثَقَلِ الثَّرَابِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا فِيهِ الْخِ) أَيِ أَمَّا التَّيَمُّمُ فِي وَقْتِ الْفَرَضِ يَتَيَمَّمُ أَوْ ظَنًّا قَبْضُ لَهُ. • قَوْلُهُ: (كَخَطِيئَةِ جُمُعَةٍ الْخِ) وَيُثَلُّ ذَلِكَ مَا لَوْ تَيَمَّمُ الْخَطِيئَةُ أَوْ غَيْرُهُ قَبْلَ تِمَامِ الْمَدِّ الَّذِي تَتَعَدَّى بِهِ الْجُمُعَةُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (إِمَّا مَرَّةً) أَيِ فِي شَرْحِ لَا الْفَرَضُ عَلَى الْمَذْهَبِ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٌ تَيَمَّمُ لِلْخَطِيئَةِ أَوْ لِلْجُمُعَةِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا أَفَادَهُ) أَيِ التَّعْيِيمِ وَقَوْلُهُ: قَوْلُ الرُّوضَةِ الْخِ أَيِ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ. • قَوْلُهُ: (فَعْلُهُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الضَّمِيرِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِمَا) أَيِ عَلَى الْمُنْهَاجِ وَالْمُحَرَّرِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَصِيحُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْحَقُّ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ وَفَلَهُ.  
• قَوْلُهُ: (أَنِّي عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ الْخِ) إِذَا جَسًا وَشَرْعًا خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الْإِطْلَاقِ.  
• قَوْلُهُ: (فَفِي الْمَجْمُوعِ الْخِ) أَيِ تَغْلِيلُ لِقَوْلِهِ أَيِ عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ لَا مُطْلَقًا، وَقَوْلُهُ: أَوْ إِنْ رُطِبَتْ الْخِ عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ: لَا يُجْزِئُ، وَقَوْلُهُ يَتَيَمَّمُ هُوَ مَخْطُ الْإِسْتِدْلَالِ، وَقَوْلُهُ: وَيَأْتِي الْخِ عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْمَجْمُوعِ الْخِ فَهُوَ تَغْلِيلٌ ثَانٍ لِلتَّقْيِيدِ بِوُجُودِ الْمَاءِ الْمُقْدُورِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ. • قَوْلُهُ: (طَهَّرَ جَمِيعَ الْبَدَنِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَإِنَّمَا لَمْ يَصِيحُ سَمَ وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي لِلتَّضَخِ مُتَعَلِّقٌ بِذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (جَمِيعَ الْبَدَنِ) تَقْيِيدُهُ بِالْبَدَنِ، ثُمَّ قَوْلُهُ: وَالْأَمَّا صَحُّ الْخِ تَضَرِيحُ بِصِحَّةِ التَّيَمُّمِ قَبْلَ زَوَالِهِ عَنِ الثَّوْبِ وَالْمَكَانِ سَمَ.  
• قَوْلُهُ: (لِيَصِحَّ الصَّلَاةُ) أَيِ الَّتِي تُفْعَلُ بِالتَّيَمُّمِ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَمَّا) أَيِ وَإِنْ كَانَ عَدَمُ صِحَّةِ التَّيَمُّمِ قَبْلَ طَهْرِ الْبَدَنِ لِيَكُونَ زَوَالُ نَجَسٍ لَا يُعْفَى عَنْهُ شَرْطًا الْخِ. • قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهِ الْأَجْتِهَادُ الْخِ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَوْجَهَ عِنْدَ

• قَوْلُهُ: (قَبْلَ طَهْرِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِيحُ. • قَوْلُهُ: (جَمِيعَ الْبَدَنِ) تَقْيِيدُهُ بِالْبَدَنِ، ثُمَّ قَوْلُهُ وَالْأَمَّا صَحُّ الْخِ تَضَرِيحُ بِصِحَّةِ التَّيَمُّمِ قَبْلَ زَوَالِهِ عَنِ الثَّوْبِ وَالْمَكَانِ. • قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهِ الْأَجْتِهَادُ فِي الْقِبْلَةِ) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْإِلْحَاقِ.

مَرَّ مِنْ وَجُوبِ الإِعَادَةِ فِيهِمَا وَبَدَّخُلَ وَقْتُ فِعْلِ الثَّانِيَةِ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ بِفِعْلِ الْأُولَى فَيَتَيَّمُّ لَهَا بَعْدَهَا لَا قَبْلَهَا نَعَمْ إِنْ دَخَلَ وَقْتُهَا قَبْلَ فِعْلِهَا بَطُلَ تَيَّمُّهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صُحِّحَ لَهَا تَبَعًا وَقَدْ زَالَتْ التَّبَعِيَّةُ بِانْجِلَالِ رَابِطَةِ الْجَمْعِ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ مِنْ اسْتِيَاحَةِ الظُّهْرِ بِالتَّيَّمُّ لِفَائِتَةِ صُحْحِي؛ لِأَنَّهُ ثُمَّ لَمَّا اسْتَبَاحَهَا اسْتَبَاحَ غَيْرَهَا تَبَعًا وَهَذَا لَمْ يَسْتَبِحْ مَا نَوَى عَلَى الصُّفَةِ الْمُتَوَلِّيةِ فَلَمْ يَسْتَبِحْ غَيْرَهُ وَقَضِيَّتُهُ بِطُلَانِ تَيَّمُّهِ بِطُلَانِ الْجَمْعِ بِطُولِ الْفَصْلِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْوَقْتُ فَقَوْلُهُمْ يَطْلُ بِدُخُولِهِ بِثَالٍ لَا قَيْدٌ، وَلَوْ أَرَادَ الْجَمْعُ تَأْخِيرًا صُحِّحَ التَّيَّمُّ لِلظُّهْرِ وَقْتُهَا نَظَرًا لِأَصَالَتِهِ لَهَا لَا لِلْقَصْرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَقْتُهَا وَلَا لِمَتَّبِعِهَا؛ لِأَنَّهَا الْآنَ غَيْرُ تَابِعَةٍ لِلظُّهْرِ وَوَقْتُ الْفَائِتَةِ تَذَكُّرُهَا فَلَوْ تَيَّمَّمْتُ شَاكًا فِيهَا، ثُمَّ بَانَتْ لَمْ تَصِحَّ وَالْمُنْدَوْرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِوَقْتٍ مُتَيْنٍ لَا يَصِحُّ لَهَا قَبْلَهُ.....

شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبُ وَالزَّمَلِيُّ عَدَمُ اشْتِرَاطِ تَقَدُّمِ الْاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ بَضْرِيَّ عِبَارَةً سَمِ الْمُتَعَمِّدُ عَدَمُ الْإِلْحَاقِ اهـ. ة فُود: (لِمَا مَرَّ) أَيِ قَبِيلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُنْذَبُ التَّسْمِيَةُ. ة فُود: (فِيهِمَا) أَيِ فِي الصَّلَاةِ مَعَ الْخَبَرِ وَالصَّلَاةِ مَعَ عَدَمِ الْاسْتِغْبَالِ. ة فُود: (وَيَدْخُلُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الثَّانِيَةِ وَالْمُغْنِي. ة فُود: (بِقَوْلِهَا لَا قَبْلَهَا) الْأُولَى التَّذَكُّيرُ. ة فُود: (وَقْتُهَا) أَيِ الثَّانِيَةِ. ة فُود: (بَطُلَ تَيَّمُّهُ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُبَاحُ لَهُ بِهَذَا التَّيَّمُّ شَيْءٌ أَصْلًا. ة فُود: (وَبِهِ) أَيِ بِالتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. ة فُود: (مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنَّ نَوَى فَرَضًا وَقَوْلًا. ة فُود: (مِنْ اسْتِيَاحَةِ الظُّهْرِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّانِيَةِ وَلَوْ تَذَكَّرَ فَائِتَةَ قَبْلَتَيْهَا، ثُمَّ صَلَّى بِهِ حَاضِرَةً أَوْ عَكْسَهُ أَجْزَأُ اهـ. ة فُود: (صُحِّحَ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّيَّمُّ. ة فُود: (لِأَنَّهُ إلخ) الْأُولَى الْمُطْفُ كَمَا فِي الثَّانِيَةِ وَالْمُغْنِي. ة فُود: (ثُمَّ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْفَائِتَةِ (لَمَّا اسْتَبَاحَهَا) أَيِ الْفَائِتَةِ وَقَوْلُهُ هُنَا أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَمْعِ ع ش. ة فُود: (مَا نَوَى) وَهِيَ الثَّانِيَةُ كَالْمَضْرُ، وَقَوْلُهُ عَلَى الصُّفَةِ إلخ وَهِيَ الْجَمْعُ.

ة فُود: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّغْلِيلِ بِزَوَالِ التَّيَمُّ ع ش. ة فُود: (بَطُلَانِ تَيَّمُّهِ إلخ) مُتَعَمِّدٌ ع ش. ة فُود: (وَلَوْ أَرَادَ الْجَمْعُ إلخ) وَلَوْ تَيَّمَّمْ لِمَقْصُورَةٍ فَصَلَّى بِهِ تَامَةً جَازَ نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي، وَكَذَا لَوْ نَوَى الصُّبْحَ، ثُمَّ أَرَادَ الظُّهْرَ مَثَلًا جَازَ كَمَا فِي فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ، وَلَوْ تَيَّمَّمْ لِمُؤَدَّاةٍ فِي أَوَّلِ وَقْتُهَا وَصَلَّاهَا بِهِ فِي آخِرِهِ أَوْ بَعْدَهُ جَازُ اهـ. ة فُود: (وَقْتُهَا) أَيِ كَمَا يَصِحُّ وَقْتُ الْمَضْرُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ة فُود: (لِلْمَضْرُ) عَطَفَ عَلَى الظُّهْرِ.

ة فُود: (وَلَا لِمَتَّبِعِهَا) أَيِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَتَّبِعُهَا الْآنَ سَم. ة فُود: (شَاكًا) وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ أَوْ ظَانًا سَم أَقُولُ، وَقَدْ يُنَافِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كِفَايَةِ ظَنِّ دُخُولِهَا وَقْتُ الْفَرَضِ، بَلْ عِبَارَةُ الثَّانِيَةِ وَالْمُغْنِي وَهِيَ وَلَا بُدَّ لِيَصِحَّتِهِ مِنْ مَعْرِفَةِ دُخُولِ الْوَقْتِ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا كَتَمَلُ الثَّرَابِ الْمُفْتَرِي بِهِ بِنَيْتِهِ فَلَوْ تَيَّمَّمْ شَاكًا فِيهِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ صَادَفَ الْوَقْتُ، وَلَا تَفَرَّقَ فِي الْفَرَضِ بَيْنَ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ فَوَقْتُ الْفَائِتَةِ بِتَذَكُّرِهَا اهـ صَرِيحَةٌ فِي خِلَافِهِ.

ة فُود: (لَمْ يَصِحَّ) أَيِ الْفَائِتَةُ لِعَدَمِ صِحَّةِ تَيَّمُّهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلتَّيَّمُّ بِتَأْوِيلِ الطَّهَارَةِ وَعَلَى كُلِّ فَلَا أُولَى التَّذَكُّيرُ.

ة فُود: (صُحِّحَ التَّيَّمُّ لِلظُّهْرِ) كَذَا فِي الْمُبَابِ وَعِزَّاهُ فِي شَرْحِهِ لِلْمَجْمُوعِ. ة فُود: (وَلَا لِمَتَّبِعِهَا) أَيِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَتَّبِعُهَا الْآنَ. ة فُود: (شَاكًا) فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَوْ ظَانًا.



وصلاة الجنابة لا يصح لها قبل الغسل أو بدله بل بعده، ولو قبل التكفين لكن يُكره.  
(وكذا النفل المؤقت) رايًا كان أو غيره لا يتيمّم له قبل دخول وقته (في الأصح) لما مرّ في  
الفرص وسبأتي بيان وقت صلاة الرواتب والعيد والكسوف ووقت صلاة الاستسقاء لمن  
أرادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع أكثرهم وظاهر أنه يلحق بها في ذلك صلاة  
الكسوفين فيدخل الوقت لمن أرادها وحده بمجرّد التغيّر ومع الناس باجتماع مُعظّمهم  
واعترض التوقّف على الاجتماع بأنه يلزم عليه أن من أراد صلاة الجنابة أو العيد في جماعة لا  
يتيمّم لها إلا بعد الاجتماع ولا قائل به ويُجاب بالفرق بأن صلاة الجنابة مؤقّنة بمعلوم وهو

• فؤد: (وصلاة الجنابة إلخ) ولو مات شخص بعد تيمّمه أي المتيمّم لجنابة جاز له أي للمتيّم أن  
يُصلّي عليه أي الميت بذلك التيمّم لما تقدّم أي من جواز الحاضرة بتيمّم الفاتية نهايةً ومغني بزيادة.  
• فؤد: (لا يصح لها قبل الغسل إلخ) الأوجه أن المراد بالغسل الغسل الواجبة وإن أريد غسله ثلاثاً  
نهايةً وأقرّه البصري واعتدّه ع ش. • فؤد: (رايًا) إلى قوله وظاهر في المغني، وإلى قوله: وظنّ في  
النهاية. • فؤد: (انقطاع الغيث إلخ) ثم لو عَن له أن يُصلّيها مع الجماعة أو صلاةً مُفترداً، ثم أراد  
إعادتها معهم بذلك التيمّم لم يمتنع ع ش. • فؤد: (ومع الناس إلخ) ولو أراد الخروج معهم إلى  
الصخراء وجب تأخير التيمّم إليها على الأوجه كما لا يتيمّم لتحية المسجد إلا بعد دخوله اه سرح  
الإزشاء ومفهوم قوله معهم أنه لو تأخّر عن موافقتهم في الخروج إلى وقت غلب على ظنه اجتماع  
المُعظم في الصخراء جاز التيمّم له قبل خروجه من بيته مثلاً، ولا يشترط وصوله إلى الصخراء وهو  
واضح ع ش. • فؤد: (اجتماع أكثرهم) وظاهر أنه لو اجتمع دون الأكثر وأرادوا فعلها من غير انتظار  
الباقى جاز لهم التيمّم حيثيذ سم. • فؤد: (يلحق بها) أي بصلاة الاستسقاء (في ذلك) أي التفصيل.  
• فؤد: (بأن صلاة الجنابة مؤقّنة بمعلوم) اعترضه سم على حجب بأنه إن أراد أنه معلوم بالوصف بمعنى  
أن بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن والاستسقاء  
والكسوف كذلك لأن بداية الأول معلومة بالوصف وهو انقطاع الغيث مع الحاجة ونهايته معلومة  
بالوصف وهو حصول الشفيا وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغيّر ونهايته معلومة بالوصف وهو  
زوال التغيّر وإن أراد أنه معلوم بالشخص بمعنى أن وقت بدايته ونهايته متعيّنان لا يتقدّمان ولا يتأخّران  
فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الآتي إذ لا نهاية لوقتيهما معلومة يقال إن أريد أنها غير معلومة بالوصف  
فممنوع أو بالشخص فصلاة الجنابة كذلك فليأتمل اه أقول: ويمكن الجواب بأن الدفن لما كان وقته

• فؤد: (اجتماع أكثرهم) وظاهر أنه لو اجتمع دون الأكثر وأرادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز  
التيمّم حيثيذ. • فؤد: (مؤقّنة بمعلوم) قد يُنظر فيه بأنه إن أراد أنه معلوم بالوصف بمعنى أن بدايته  
معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن فالكسوف والاستسقاء كذلك؛  
لأن بداية الأول معلومة بالوصف وهو انقطاع الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول



من فراغ الغسل إلى الدفن والميد وثقلها مُحَدَّدُ الطرفَيْنِ كالمكتوبة فلم يتوقفا على اجتماع وإن أراد به بخلاف الاستسقاء والكسوفين، إذ لا نهاية لوقتهما معلومة فتَظَنُّرُ فيهما إلى ما عَرِمَ عليه وظَنُّ بعضُهم أن لا مخلص من ذلك الاعتراض فأجاب بأن الفرض في تيمم للفقد يُرِيدُ فعلها بالصحراء فإن عَلِمَ أن لا ماء بها يتيمم بعد الخروج إليها لا قبله لِقَلَّ يحدث تَوَهُّمٌ يُطِلُّ تيممه وإن تَوَهُّمَ أن بها ماء أخر إلى الاجتماع ويُزَدُ بأن فيه مخالفة لإطلاقهم اعتبار الاجتماع وبأنه قد يعلَمُ أن لا ماء بها فيحدث ما يؤهم حدوث ماء بها فيؤخر للاجتماع فلا وجه لما ذكره من التفصيل والتحجية بدخول المسجد وخروج بالثبوت التوافل المطلقة فيتيمم لها أي وقت شاء ما عدا وقت الكراهة.....

معلوماً باختيار الغالب وهو ما يريدون دفعه فيه نزل منزلة المعلوم لكونه مؤكداً إلى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه ع ش وفي الرشيد نحوه وفي البصري بعد ذكره ما يوافق اغتراض سم ما نصه والحاصل أن الفرق بينهما وبين الجنابة محل توقف وأما بينهما وبين العيد فواضح اهـ . فورد: (فلم يتوقفا) الأولى الثاني. . فورد: (في تيمم الخ) خبر أن. . فورد: (فعلها) أي صلاة الاستسقاء.

فورد: (ويؤرد) أي جواب البغض. . فورد: (بأن فيه) أي في فرضه المذكور. . فورد: (والتحية) إلى قوله قلت في المغني وإلى المتن في النهاية. . فورد: (والتحية) عطف على صلاة الاستسقاء. . فورد: (أي وقت شاء الخ) عبارة المغني متى شاء إلا في وقت الكراهة، قال الزركشي: ينبغي أن يكون هذا فيما إذا تيمم في وقتها ليصلي فيه فلو تيمم فيه ليصلي مطلقاً أو في غيره فلا ينبغي منه وهو مرادهم بلا شك، ويؤخذ منه ما قاله شيخنا أنه لو تيمم في غير وقتها ليصلي به فيه لم يصح اهـ ونحوه في النهاية أيضاً، أقول ما يحسنه الزركشي محل تأمل وإن تبعه كثير من المتأخرين لأنه حيث تيمم في وقت الكراهة فقد تيمم قبل الوقت وإن نوى فعلها بعده، ولو تم ما ذكره لصح التيمم للظهور قبل دخول وقتها بنية فعلها في وقتها أو مع الإطلاقي وهو باطل قطعاً فإطلاقهم متجعة. وأما ما يحسنه شيخ الإسلام فهو متجعة مع قطع النظر عن كلام الزركشي لأنه متلاعب في التية ويؤيده ما نقلناه في أول باب الوضوء عن فتاوى العلامة ابن زياد فراجع هذا ما ظهر ببادي النظر، ثم رأيت ابن قاسم في حاشية المنهج تنبيه لهذا، وأجاب بأنه وقت في الجملة بليل جواره في نحو مكة مطلقاً وفي وقت الاستواء في يوم الجمعة مطلقاً اهـ وأنت خير بما في هذا من التكلف مع عدم الضرورة الداعية إليه فليتأمل بصري. . فورد: (التوافل المطلقة) أي وما تأخر سببه أبداً نهاية. . فورد: (ما عدا وقت الكراهة الخ) الأنحصر الأوضح إلا وقت الكراهة أو قبله

السفيا وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وإن أراد أنه معلوم بالشخص بمعنى أن وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الآتي، إذ لا نهاية لوقتهما معلومة يقال عليه: إن أريد أنها غير معلومة بالوصف فممنوع أو بالشخص فصلاة الجنابة كذلك فليتأمل.

إِنْ تَيَمَّمْ قَبْلَهُ أَوْ فِيهِ لِيُصَلِّيَ فِيهِ وَالْأَصَحُّ فَإِنْ قُلْتَ هِيَ مُؤَقَّتَةٌ أَيْضًا بِمُقْتَضَى مَا ذُكِرَ قُلْتَ الْمُرَادُ بِالْمُؤَقَّتِ مَا لَهُ وَقْتُ مَحْدُودٍ الطَّرَفَيْنِ وَالْمُطْلَقَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا عَدَا وَقْتُ الْكِرَاهَةِ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ لِمَا يَأْتِي فِيهِ أَنَّ مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ قَدْ يَزِيدُ، وَقَدْ يَنْقُصُ.

(وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا) لِكُونِهِ بِصَحْرَاءَ فِيهَا حَجَرٌ أَوْ رَمْلٌ فَقَطْ أَوْ بِخَبَسٍ فِيهِ تُرَابٌ نَدِيٌّ وَلَا أَجْرَةٌ مَعَهُ يُجَفِّفُهُ بِهَا (لَوْزَمَهُ فِي الْجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرْضَ) الْمَكْتُوبَ الْأَدَاءَ وَلَوْ الْجُمُعَةُ لَكِنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ لِنَقِصِهِ وَذَلِكَ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ كَالْعَاجِزِ عَنِ السُّتْرَةِ وَالِاسْتِقْبَالِ وَازَالَةِ

لِيُصَلِّيَ فِيهِ. • فَوُدَّ: (إِنْ تَيَمَّمْ قَبْلَهُ) فِي تَقْيِيدِ مَا قَبْلَهُ بِهِ مُسَامَحَةً سَم. • فَوُدَّ: (وَالْأَصَحُّ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ تَيَمَّمْ فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ لِيُصَلِّيَ بِهِ خَارِجَهُ أَوْ أَطْلَقَ وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَلَا يَقَالُ إِنَّ هَذَا لَيْسَ وَقْتُ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ فِي وَقْتِهَا فِي الْجُمْلَةِ كَمَا فِي نَحْوِ مَكَّةَ سَم. • فَوُدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ الْإِلْخ) وَارِدٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا عَدَا وَقْتُ الْكِرَاهَةِ إِنْ تَيَمَّمْ قَبْلَهُ أَوْ فِيهِ، لِيُصَلِّيَ فِيهِ وَقَوْلُهُ هِيَ أَيِ التَّوَائِلِ الْمُطْلَقَةِ. • فَوُدَّ: (بِمُقْتَضَى مَا ذُكِرَ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهَا فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ فَكَانَتْهَا مُؤَقَّتَةٌ بغيرِ وَقْتِ الْكِرَاهَةِ ع. ش. • فَوُدَّ: (قُلْتَ الْمُرَادُ بِالْمُؤَقَّتِ مَا لَهُ وَقْتُ الْإِلْخ) قَدْ يَقَالُ: جَعَلْتُمُ الْكُسُوفَ وَالِاسْتِسْقَاءَ وَالْجِنَاةَ وَنَحْوَهُ الْمَسْجِدَ مِنَ الْمُؤَقَّتَةِ يُنَافِي تَفْسِيرَهُ بِمَا ذُكِرَ إِذْ أَوَاقَتْهَا مُخْتَلِفَةٌ غَيْرُ مَحْدُودَةٍ الطَّرَفَيْنِ بِضَرِي. • فَوُدَّ: (لِكُونِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُتَّجِهُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ الْمَكْتُوبَ، وَقَوْلُهُ كَالْعَاجِزِ إِلَى وَهْيِ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَوْ بِمَحَلٍّ لَا يُسْقِطُ الْقَضَاءَ.

• فَوُدَّ: (لِكُونِهِ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى بِأَنَّهُ قَدْ هُمَا حَسًّا كَانَ حَسِبَ فِي مَوْضِعٍ لَيْسَ فِيهِ وَاجِدٌ وَنَهْمًا أَوْ شَرِّعًا كَانَ وَجَدَ مَاءً وَهُوَ مُخْتَاجٌ إِلَيْهِ لِنَحْوِ عَطَشٍ أَوْ وَجَدَ تُرَابًا نَدِيًّا وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَجْفِيفِهِ بِنَحْوِ نَارِهِ.

• فَوُدَّ: (أَوْ بِخَبَسٍ الْإِلْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَوْ وَجَدْتُمَا وَمَتَّعَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِمَا مَانِعٌ مِنْ نَحْوِ حَاجَةِ عَطَشٍ فِي الْمَاءِ أَوْ نَدَاوَةِ فِي التُّرَابِ الْإِلْخ. • فَوُدَّ: (وَلَا أَجْرَةٌ مَعَهُ يُجَفِّفُهُ) أَيِ فَإِنْ أَتَمَّكَ التَّجْفِيفُ وَجِبَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِهِ جِرَاحَةٌ فِي يَدَيْهِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ أَرَادَ التَّيَمُّمَ عَنْ جِرَاحَةِ الْيَدَيْنِ أَنَّهُ يُكَلِّفُ تَنْشِيفَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ قَبْلَ اخْتِذِ التُّرَابِ لِأَنَّهُ إِنْ أَخَذَهُ مَعَ بَلَلٍ يَدَيْهِ صَارَ كَالْتُّرَابِ النَّدِيِّ الْمَاحُوزِ مِنَ الْأَرْضِ فَلَا يَصِحُّ التَّيَمُّمُ بِهِ فَتَبَيَّنَ لَهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ وَيَتَبَيَّنُ أَنْ مَحَلَّ تَكْلِيفِهِ تَنْشِيفَ الْوَجْهِ مَا لَمْ يَقِفْ فِي مَهَبِّ الرِّيحِ فَإِنْ وَقَفَ فِيهِ وَخَرَّكَ وَجْهَهُ لِأَخِذِ التُّرَابِ مِنَ الْهَوَاءِ فَلَا يُوصِلُ التُّرَابِ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْوَجْهِ فِي الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ ع. ش.

• فَوُدَّ: (الْمَكْتُوبُ) يُخْرُجُ بِهِ الصَّلَاةُ الْمُنْدُورَةُ لَكِنْ اسْقَطَهُ غَيْرُهُ وَفِي الْبَحْثِ عَنِ الْقَلْبِيِّ قَوْلُهُ الْفَرْضُ أَيِ وَلَوْ بِالنَّدْرِ اه. • فَوُدَّ: (لَكِنَّهُ لَا يُحْسَبُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ الْإِلْخ) وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ تَيَمَّمَّ بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ فَلَا يُحْسَبُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُصَلِّيَ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ وَيَقْضِي بَعْدَ ذَلِكَ ع. ش.

• فَوُدَّ: (وَقَوْلِكَ) أَيِ اللَّزُومِ. • فَوُدَّ: (كَالْعَاجِزِ هِيَ السُّتْرَةُ) قَدْ يَوْجُهُ أَنَّهُ تَلَزَمَتْ الْإِعَادَةُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ

• فَوُدَّ: (وَإِنْ تَيَمَّمْ قَبْلَهُ) فِي تَقْيِيدِ مَا قَبْلَهُ بِهِ مُسَامَحَةً. • فَوُدَّ: (وَالْأَصَحُّ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ تَيَمَّمْ فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ لِيُصَلِّيَ بِهِ خَارِجَهُ أَوْ أَطْلَقَ وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَلَا يَقَالُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ وَقْتُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُهَا فِي الْجُمْلَةِ كَمَا فِي نَحْوِ مَكَّةَ.

النجاسة وهي صلاةٌ صحيحةٌ بحثتُ بها من حَلَفَ لا يُصَلِّي ويحُرِّمُ الخُرُوجَ منها ويُطِيلُهَا الحَدَثُ ونحوه كزُويَةِ ماءٍ أو تُرابٍ، ولو بِمَحَلٍّ لا يُسْقِطُ القضاءَ ويُتَجَنَّبُ جَوَازُهَا أَوَّلَ الوَقْتِ خِلَافًا لِیَحِثُّ الْأَذْرَعِي أَنَّهُ يَجِبُ تَأْخِيرُهَا إِلَى ضَيْقِهِ مَا دَامَ يَرُجُو مَاءً أَوْ تُرَابًا وَعَنِ الْقَفَالِ أَنَّهُ أَفْتَى بِفِعْلِهِ لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَيُوجِبُ بِوُجُوبِ تَقْدِيمِهَا عَلَى الدَّفْنِ وَإِنْ لَمْ تَنْتُ بِهِ فَفُعِلْتُ وَفَاءً بِحُرْمَةِ الْمَيِّتِ كَحُرْمَةِ الْوَقْتِ فِي غَيْرِهَا لَكِنَّ الَّذِي نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِ الْقَفَالِ أَنَّهُ لَا

الْأَوَّلَى حَذْفُهُ. ■ فُود: (وَنَحْوُهُ) أَي كَالْكَلَامِ مُغْنِي. ■ فُود: (وَيُتَجَنَّبُ جَوَازُهَا إِنْ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَالشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ وَالزِّيَادِيُّ حَيْثُ قَالُوا وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَا رَجَا أَحَدَ الطَّهْرَيْنِ حَتَّى يَضِيقَ الْوَقْتُ اه. ■ فُود: (خِلَافًا لِیَحِثُّ الْأَذْرَعِي إِنْ أَفْتَى بِبَيْحِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَهَلْ يَجْرِي بَحْثُهُ فِي الْجُمُعَةِ وَإِنْ كَانَ تَأْخِيرُهَا يَنْتَعِمُ فَعَلَهَا لِكُونِهَا لَا تَقَامُ إِلَّا أَوَّلَ الْوَقْتِ سَم. ■ فُود: (مَا دَامَ يَرُجُو مَاءً أَوْ تُرَابًا) لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَلَبِهَا عَلَى التَّصْمِيلِ السَّابِقِ فِي الطَّلَبِ فَإِذَا طَلَبَ، وَلَمْ يَجِدْ وَاحِدًا مِنْهُمَا فَإِنْ وَصَلَ إِلَى خَدِّ الْيَاسِ عَادَةً مِنْ أَحَدِهِمَا صَلَّى وَلَوْ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَإِلَّا لَمْ يُصَلِّ إِلَّا بَعْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَإِذَا تَلَكَّسَ بِالصَّلَاةِ فِي الْحَالَتَيْنِ، ثُمَّ تَوَهَّمَ وُجُودَ الْمَاءِ بَأَن حَدَثَ مَا يُحْتَمَلُ مَعَهُ ذَلِكَ بَطَلَتْ. وَأَمَّا مُجَرَّدُ احْتِمَالِ الْمَاءِ فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُطِيلَهَا حَيْثُ لَا رَجَاءَ وَلَا حَدَثَ مَا يُحْتَمَلُ مَعَهُ الْوُجُودُ لِلْمَاءِ سَم وَقَوْلُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا أَي مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَقَوْلُهُ ثُمَّ تَوَهَّمَ وُجُودَ الْمَاءِ إِنْخِ وَمِثْلُ الْمَاءِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي التُّرَابُ. ■ فُود: (بِفِعْلِهِ) أَي فَاقِدِ الطَّهْرَيْنِ. ■ فُود: (وَيُوجِبُ الْإِنْخِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ سَم أَي قِيَوَاتٍ مَا يَأْتِي آخِرًا عَنِ الْأَذْرَعِيِّ. ■ فُود: (لَكِنَّ الَّذِي نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِ الْقَفَالِ إِنْخِ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَتَقَدَّمَ أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ كَالْتَمَلِ فِي أَتَمَّا تَوَدَّى مَعَ مَكْتُوبَةٍ بِتَيْمُمٍ وَاحِدٍ وَقِيَاسُهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ وَهُمْ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا وَمَنْ عَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ يَخَافُ مِنْ غَسَلِهَا وَمَنْ حَبَسَ عَلَيْهَا لَا يُصَلُّونَهَا وَهِيَ الظَّاهِرُ وَجَرَى عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ فِي فَاقِدِ الطَّهْرَيْنِ وَنَقَلَهُ فِي بَابِهَا عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الْقَفَالِ اه وَقَوْلُهُ لَا يُصَلُّونَهَا إِنْخِ قَالَ الْقَلِيوبِيُّ: وَإِنْ تَعَيَّنَتْ

■ فُود: (وَلَوْ بِمَحَلٍّ إِنْخِ) تَبِعَ فِيهِ شَرْحُ الرُّوضِ فَإِنَّهُ قَيَّدَ الْبُطْلَانَ بِرُؤْيَةِ التُّرَابِ بِمَا إِذَا كَانَ بِمَحَلٍّ يُغْنِي عَنِ الْقَضَاءِ، ثُمَّ قَالَ: كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ كَذَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْهُ وَلَمْ أَرَ فِيهِ وَفِيهِ نَظَرُ أَتَمَّهُ. وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِیَحِثُّ الْأَذْرَعِيُّ أَفْتَى بِبَيْحِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَهَلْ يَجْرِي بَحْثُهُ فِي الْجُمُعَةِ وَإِنْ كَانَ تَأْخِيرُهَا يَنْتَعِمُ فَعَلَهَا لِكُونِهَا لَا تَقَامُ إِلَّا فِي الْوَقْتِ. ■ فُود: (مَا دَامَ يَرُجُو مَاءً أَوْ تُرَابًا) لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَلَبِهَا عَلَى التَّصْمِيلِ فِي الطَّلَبِ فَإِذَا طَلَبَ وَلَمْ يَجِدْ وَاحِدًا مِنْهُمَا فَإِنْ وَصَلَ إِلَى خَدِّ الْيَاسِ عَادَةً مِنْ أَحَدِهِمَا صَلَّى، وَلَوْ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَإِلَّا لَمْ يُصَلِّ إِلَّا بَعْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَإِذَا تَلَكَّسَ بِالصَّلَاةِ فِي الْحَالَتَيْنِ، ثُمَّ تَوَهَّمَ وُجُودَ الْمَاءِ بَأَن حَدَثَ مَا يُحْتَمَلُ مَعَهُ ذَلِكَ بَطَلَتْ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ احْتِمَالِ وُجُودِ الْمَاءِ فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُطِيلَهَا حَيْثُ لَا رَجَاءَ وَلَا حَدُوثَ مَا يُحْتَمَلُ مَعَهُ الْوُجُودُ لِلْمَاءِ. ■ فُود: (وَيُوجِبُ الْإِنْخِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ.

يُصَلِّيَهَا أَي؛ لَأَنَّهَا فِي مَرْتَبَةِ النِّفْلِ كَمَا مَرُّ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ كَمَا فِي حَقِّ الْمَيْتِ إِذَا تَعَذَّرَ غُسْلُهُ وَتَيَسَّرَ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ وَلَا تُنْفَا فِي حُكْمِ النِّفْلِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ أَهْ وَتَبَعَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ قَوْلُ الْقِفَالِ يُصَلِّي فِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ وَسَبَقَهُمَا لِذَلِكَ الْأَذْرَعِي فَقَالَ لَا يَجُوزُ إِقْدَامُهُ عَلَى فِعْلِهَا قَطْعًا؛ لِأَنَّ وَقْتَهَا مُتَّبِعٌ وَلَا تَفُوتُ بِالدفنِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَّيِّمَ فِي الْحَضَرِ يُصَلِّي عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ النَّفْلُ الْمُلْحَقَةُ هِيَ بِهِ وَوَقَعَ لِلْأَذْرَعِي أَنَّهُ نَاقَضَ نَفْسَهُ فَقَالَ فِي بَابِ الْجَنَائِزِ مَنْ لَا يَسْقُطُ بِتَيَسُّرِهِ الْفَرَضُ وَفَاقِدُ الطُّهُورَيْنِ إِنْ تَعَيَّنَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا صَلَّى قَبْلَ الدَّفْنِ، ثُمَّ أَعَادَهَا إِذَا وَجَدَ الطُّهُرَ الْكَامِلَ وَهَذَا التَّفْصِيلُ لَهُ وَجْهٌ ظَاهِرٌ فَلْيَجْمَعْ بِهِ بَيْنَ مَنْ قَالَ بِالْمَنْعِ وَمَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ الثَّانِي وَإِنْ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ ففِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَكَفَافِقِدِهِمَا مَنْ عَلَيْهِ بِحَيْثُ خَشِيَ مِنْ إِزَالَتِهِ مُبِيحٌ تَيَسُّرٌ أَوْ حُبْسٌ عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِالْفَرَضِ الْمَذْكُورِ مَا عَدَاهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَنْفُلٌ وَلَا قِضَاءٌ فَائْتِ. مُطْلَقًا وَلَا نَحْوُ مَنْ مَضَحَفٍ،.....

بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ فَيَقْفُ الْمَيْتَ بِلا صَلَاةٍ أَهْ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُ) أَيِ الرَّزَكَسِيِّ. قَوْلُهُ: (إِقْدَامُهُ) أَيِ فَايِدِ الطُّهُورَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَلَا تَفُوتُ) أَيِ فِعْلُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ جَوَازِ الْإِقْدَامِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْخُ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ. قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَيَّنَتْ) أَيِ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ غَيْرُهُ. قَوْلُهُ: (صَلَّى) أَيِ أَحَدُهُمَا. قَوْلُهُ: (وَهَذَا التَّفْصِيلُ الْخُ) اعْتَمَدَ الثَّهَابِيُّ عِبَارَتَهُ وَتَقَدَّمَ أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ كَالنِّفْلِ فِي أَنَّهَا تُؤَدَّى مَعَ مَكْتُوبَةٍ بِتَيَسُّرٍ وَاجِدٍ، وَقِيَّاسُهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ أَيِ فَايِدِ الطُّهُورَيْنِ وَمَنْ يَبْدِيهِ نَجَاسَةً أَوْ حُبْسَ بِمَكَانٍ نَجِسٍ لَا يُصَلُّونَهَا وَهُوَ كَذَلِكَ إِذَا حَصَلَ فَرَضُهَا بِغَيْرِهِمْ وَيُؤْخَذُ بِمَا ذَكَرَ أَنَّ مَنْ صَلَّى هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَسْجُدُ فِيهَا لِإِلَاوَةٍ وَلَا سَهْوٍ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ أَيِ مَا لَمْ يَكُنْ مَأْمُومًا وَلَا وَجِبَ السُّجُودُ تَيَسُّرًا لِإِمَامِهِ سَمِعَ وَعَشَى وَقَلْبِي. قَوْلُهُ: (بَيْنَ مَنْ قَالَ بِالْمَنْعِ الْخُ) أَيِ وَأُطْلِقَ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا قَوْلُ الثَّانِي) أَيِ الَّذِي تَبَعَ الرَّزَكَسِيِّ. قَوْلُهُ: (وَكَفَافِقِدِهِمَا) إِلَى قَوْلِهِ: قِيلَ فِي الثَّهَابِيِّ وَالْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ حُبْسٍ عَلَيْهِ) فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَجُوبًا لِإِمَاءَ بَأَنَّهُ يَنْتَحِي لِلْسُّجُودِ بِحَيْثُ لَوْ زَادَ أَصَابَهُ وَبُعِيدَ نِهَابُهُ وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (مَا عَدَاهُ) يَشْمَلُ الْمُنْذُورَةَ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ لَهُ) أَيِ مَنْ ذَكَرَ مِنْ فَايِدِ الطُّهُورَيْنِ وَمَنْ عَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ أَوْ حُبْسٌ عَلَيْهَا، أَمَّا فَايِدِ السُّتُورَةِ فَلَهُ التَّنْفُلُ لِعَدَمِ لُزُومِ الْإِعَادَةِ لَهُ كَدَائِمِ الْحَدِيثِ وَنَحْوِهِ يُمْنُ بِسَقْطِ فَرَضِهِ بِالصَّلَاةِ مَعَ وُجُودِ الْمُنَافِي نِهَابُهُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: كَدَائِمِ الْحَدِيثِ قَالَ عَشَى وَقَضِيَّةُ حَضَرِ الْمَنْعِ فَيَمُنُ ذَكَرَ أَنَّ غَيْرَهُمْ يَمُنُ بِصُحْبِهِ مِنَ الْفَرَضِ يَتَنَفَّلُ وَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ تَخَيَّرَ فِي الْقِبْلَةِ وَالْمَرْبُوطَ عَلَى خَشْيَةٍ وَنَحْوَهُمَا وَفِيهِ بُغْدٌ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يُصَلُّونَ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ لِلتَّنْفُلِ أَهْ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ وَلَوْ بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ فَقَدْ الطُّهُورَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَلَا نَحْوُ مَنْ مَضَحَفٍ) أَيِ كَحَمَلِهِ

قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَنْفُلٌ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهْوِ؛ لِأَنَّهُ نَفْلٌ لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ وَلِهَذَا احتَاجَ إِلَى النَّيِّ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الصَّلَاةِ تَمَمَ إِنْ كَانَ مَأْمُومًا وَسَجَدَ إِمَامُهُ لِلْسَّهْوِ فَلَا يَتَعَدَّى وَجُوبُ مُتَابَعَتِهِ إِلَيْهِ قَلْبًا مَلًّا، وَقَدْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِامْتِنَاعِ سُجُودِ السَّهْوِ وَالثَّلَاوَةِ.

وكذا نحو قراءة لغير الفاتحة في الصلاة ومكث بمسجد لنحو جُنب وتمكين زوج بعد انقطاع نحو حيض يقدم الضرورة (ويُعيد) وجوباً؛ لأنَّ عُذرَه نادر لا يدوم ولا يبدلُ هنا هذا إن وجد ماء، وكذا ثراباً بمحَلٍّ يُسقط القضاء إلا لم تجزِ الإعادة هنا كغيره؛ لأنه لا فائدة فيها وليس هنا حرمة وقت حتى تُراعى واختار المصنّف القول بأنَّ كُلَّ صلاةٍ وجبت في الوقت من خللٍ لا تجب إعادتها؛ لأنَّ القضاء إنما يجب بأمر جديد ولم يثبت في ذلك شيء قيل.....

نهايةً ومغني. □ فؤد: (وكذا نحو قراءة إلخ) عبارة الشارح م ر في شرح العباب بعد قول المصنّف نعم فاقيد الطهورين بقراءة الفاتحة فقط ختمًا في صلاة الفرض نصّها قال في الإجماع: وهل يلحق بالفاتحة آية خطبة الجمعة والسورة المعتبرة المنذورة كُلُّ يومٍ لفاقد الطهورين يؤمّا بكماله لم أر فيه ثقلًا وقضية كلام الإرشاد نعم وهو متّجه في آية الخطبة وفيه في السورة المنذورة تردّد والأوجه إلحاقها بما قبلها اه أقول وبقي ما لو قرأ بقصد القرآن مع الجنابة مع القدرة على الطهارة بالماء هل تجزئه القراءة مع حرمة ذلك كالصلاة في الدار المفضوبة أو لا، أخذًا بما قالوه في الإجارة من أنه لو استؤجر لقرأة شيء من القرآن في وقت معين وأجنت فيه فقرأ وهو جُنُبٌ حيث قالوا لا يستحق الأجرة لأنَّ الفصد من القراءة القواب وقرأته لا ثواب فيها فيه نظر والأقرب الثاني لما ذكر ع ش بحذف. □ فؤد: (لنحو جُنُب) متعلّق بمسألتي القراءة والمكث بصرّي. □ فؤد: (ولا لم تجز الإعادة) أي حيث وجدته بعد خروج الوقت أما لو وجدته فيه بأن ظنَّ عدم وجدانه في جميع الوقت فصلى قبل آخره، ثم وجد ثراباً بمحلٍّ يغلب فيه وجود الماء فيعيد ليتبين أن صلاته الأولى غير معتد بها ع ش وفي التبجيري عن العباب ما يوافقه. □ فؤد: (واختار المصنّف إلخ) عبارة المغني ومقابل الجديد أقوال أخذها يجب الصلاة بلا إعادة وأطرد ذلك مع كُلِّ صلاةٍ وجبت في الوقت مع خللٍ وهو مذهب المزنّي واختاره المصنّف في المجموع قال لأنه أدى وظيفة الوقت وإنما يجب القضاء بأمر جديد ثانياً يندب له الفعل ويجب الإعادة، ثالثاً يندب له الفعل ولا إعادة رابعاً يخرم عليه فعلها اه. □ فؤد: (قيل مراده إلخ) جرى عليه النهاية والمغني.

□ فؤد: (ولا لم تجز الإعادة إلخ) عبارته في شرح العباب أما إذا قدر عليه بمحلٍّ لا يغني التيمم فيه عن القضاء بأن غلب فيه وجود الماء فلا يجوز له قضاؤها إذ لا فائدة فيها وظاهره أنه لا فرق بين قدرته على ذلك في الوقت وبغده وأنه إذا وجدته بغده فلا فرق بين أن يكون صلى في الوقت على حاله أو لا والأوّل ظاهرٌ لما مرّ من صحة صلاته بقول البقوي إن قدر في الوقت وجبت الإعادة فيه نظر والثاني كذلك فقوله أيضًا بوجوب استعماله فيه؛ لأنه ضيّع حق الوقت وقوته قضاها بخلافه فيما قبله يَرُدُّه قول المجموع: ومن قوت صلاة عمدًا وقعد الطهورين حرّم عليه على الصواب قضاؤها حيث يذلل للسلسل مع عدم الفائدة اه ملخصاً بل تلك لإقيام العذر فيها أولى من هذه اه فليأمل هذا الرّد فإنه فيما نحن فيه ليس فاقيداً للطهورين فإن قلت: قول البقوي إن قدر في الوقت وجبت الإعادة يتعيّن على الشارح تسليمه مع قوله السابق بطلانها برؤيته فيها بمحلٍّ لا يغني عن القضاء إن أراد أنه مع بطلانها تجب إعادتها به كما

مُرَّادُهُ بِالْإِعَادَةِ الْقَضَاءُ كَمَا بِأَصْلِهِ لَا مُصْطَلَحُ الْأُصُولِيِّينَ أَنَّ مَا يَوْقِيهِ إِعَادَةٌ وَمَا يَخَارِجُهُ قَضَاءٌ  
هُوَ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلْ مُرَّادُهُ بِهَا مَا يَشْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ فَيَلْزِمُهُ فِعْلُهَا فِي الْوَقْتِ وَإِنْ وَجَدَ مَا مَرَّ فِيهِ  
وَالَا فَخَارِجُهُ.

(وَيَقْضِي الْمُقِيمُ الْمُتِمِّمُ لِفَقْدِ الْمَاءِ) يُثَدِّرُهُ فَقْدُهُ فِي الْإِقَامَةِ وَعَدَمَ ذَوَابِهِ وَيُجَالِخُ لَهُ بِالتَّيَمُّمِ إِذَا كَانَ  
جُنُبًا أَوْ نَحَوَهُ الْقِرَاءَةُ مُطْلَقًا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا وَقَالَ جَمْعٌ إِنَّهُ كِفَايِدُ  
الطَّهَوْرَيْنِ وَيُسْنُّ لَهُ قَضَاءُ مَا صَلَّاهُ مِنَ النَّوَافِلِ أَيْ الَّتِي تُقْضَى، وَالْجُمُعَةُ يَفْعَلُهَا وَيَقْضِي الظَّاهِرُ  
(لَا الْمُسَافِرُ) الْمُتِمِّمُ فَلَا يَقْضِي وَإِنْ قَصُرَ سَفَرُهُ لِعُثُومِ الْفَقْدِ فِيهِ وَالتَّعْيِيرُ بِهِمَا لِلْغَالِبِ وَالضَّابِطُ  
أَنَّهُ مَتَى تَيَمَّمَ بِمَحَلِّ الْغَالِبِ وَقَتَ التَّيَمُّمِ فِيهِ أَيْ وَفِيمَا حَوْلِيهِ إِلَى حَدِّ الْقُرْبِ مِنْ سَائِرِ  
الْجَوَابِ فِيمَا يَظْهَرُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ السَّمِيُّ لِذَلِكَ عِنْدَ تَيَمُّنِ الْمَاءِ فِيهِ فَلَا تُعْتَبَرُ الْغَلْبَةُ فِيمَا  
وَرَاءَ ذَلِكَ وَجُودُ الْمَاءِ إِعَادَةٌ وَالَا بِأَنَّ غَلَبَ فَقْدُهُ أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ فَلَا.....

• قَوْلُهُ: (مُرَّادُهُ بِالْإِعَادَةِ) أَيْ فِي الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (بَلْ مُرَّادُهُ بِهَا مَا يَشْتَمِلُ الْخُ) اعْتَمَدَ عَشْرَ وَالتَّيَمُّمُ.  
• قَوْلُهُ (سُنِّيٌّ) (وَيَقْضِي الْمُقِيمُ الْخُ) أَيْ وَجُوبًا نَهَائَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِلثَدْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلِأَنَّهُ لِمَا فِي  
الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَيُسْنُّ إِلَى الْجُمُعَةِ وَقَوْلُهُ وَقَتَ التَّيَمُّمِ إِلَى وَجُودِ الْمَاءِ، وَقَوْلُهُ وَلَا يُعْتَبَرُ إِلَى الْمَثْنِ  
وَقَوْلُهُ أَوْ جُزْءٍ أَوْ مَرَضٍ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا الْفَاتِحَةُ وَغَيْرُهَا. • قَوْلُهُ: (وَقَالَ جَمْعٌ  
لِخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي قَوْلِي لَا يَقْضِي وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْمَقْدُورِ وَفِي قَوْلِي لَا تَلْزِمُهُ الصَّلَاةُ فِي  
الْحَالِ بَلْ يَصْبِرُ حَتَّى يَجِدَهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلْ يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ أَوْ لَا كِفَايِدُ الطَّهَوْرَيْنِ ظَاهِرُ  
كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الْأَوَّلِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي وَصَاحِبِ الْكَافِي الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ أَوْجَهٌ أَه. • قَوْلُهُ: (وَيُسْنُّ  
لَهُ) أَيْ لِلْمُقِيمِ الْمُتِمِّمِ. • قَوْلُهُ: (وَالْجُمُعَةُ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَمَنْ تَيَمَّمَ لِيَزِيدَ فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَتَ التَّيَمُّمِ  
إِلَى وَجُودِ الْمَاءِ، وَقَوْلُهُ وَلَا يُعْتَبَرُ إِلَى الْمَثْنِ. وَقَوْلُهُ أَوْ جُزْءٍ أَوْ مَرَضٍ. • قَوْلُهُ: (الْمُتِمِّمُ) أَيْ لِفَقْدِ الْمَاءِ  
نَهَائَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِعُثُومِ الْفَقْدِ الْخُ) يَعْنِي لِعَدَمِ تَنْذَرِهِ فَيَشْتَمِلُ اسْتِثْنَاءُ الْأَمْرَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَالْتَّعْيِيرُ  
بِهِمَا) أَيْ بِالْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ وَوَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ كَانَ بِمَحَلِّ مَاءٍ قَرِيبٍ بِحَيْثُ لَوْ حَفَرَ الْأَرْضَ حَصَلَ  
الْمَاءُ أَيْ بِغَيْرِ مَشَقَّةٍ تُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ هَلْ يَكْلِفُ ذَلِكَ وَلَا يَصِحُّ تَيَمُّمُهُ حَبِطًا وَإِنْ كَانَ غَيْرَ لَا يَنْبَغِي بِهِ الْحَفَرُ أَمْ لَا  
فِي نَظَرِ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ يَتَمَتَّرُ فِي جَانِبِ الْعِبَادَةِ عَشْرَ. • قَوْلُهُ: (لِلْغَالِبِ) فَلَوْ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ،  
ثُمَّ شَكَّ فِي أَنَّ الْمَحَلَّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ أَوْ لَا فَهَلْ يَنْقُطُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرُ وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ سَمِعَ عَشْرَ.  
• قَوْلُهُ: (وَقَتَ التَّيَمُّمِ) يَأْتِي مَا فِيهِ. • قَوْلُهُ: (وَجُودُ الْمَاءِ) فَاعِلُ قَوْلِهِ السَّابِقِ الْغَالِبِ.

الظَّاهِرُ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا لَا تَجِبُ إِعَادَتُهَا بِهِ فَهَوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ وَالْإشْكَالِ قُلْتُ: قَدْ يَفْرُقُ الشَّارِحُ بَيْنَ  
رُفُوتِهِ حَالِ الصَّلَاةِ وَرُفُوتِهِ بَعْدَ قَرَأَتِهَا فَلَا يَتَيَمَّنُّ عَلَيْهِ تَسْلِيمُ قَوْلِ الْبَقْوِيِّ الْمَذْكُورِ وَإِنْ أَرَادَ مَا هُوَ الظَّاهِرُ  
مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ الْمَذْكُورِ نَعَمْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ رَدِّهِ عَلَى الْبَقْوِيِّ بِقَوْلِ الْمُجْمِعِ الْمَذْكُورِ فَفِيهِ تَأَمُّلٌ، إِذْ لَيْسَ  
فِيمَا ذَكَرَهُ الْبَقْوِيُّ فَاقِدُ الطَّهَوْرَيْنِ.

ولا يُعتَبَرُ محلُّ الصَّلَاةِ على الأوجه (إلا العاصي بِسَفَرِهِ) كَأَيُّ وَنَائِزَةٍ فَإِنَّهُ يَقْضِي سَوَاءً تَيَمَّمَ  
لِفَقْدِ مَاءٍ.....

• **قوله:** (ولا يُعتَبَرُ إلخ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ وَتَغْيِيرُهُمْ بِمَكَانِ التَّيَمُّمِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ عَدَمِ اخْتِلَافِ مَكَانِ التَّيَمُّمِ وَالصَّلَاةِ بِهِ فِي نُذْرَةِ فَقْدِ الْمَاءِ وَعَدَمِ نُذْرَتِهِ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي ذَلِكَ فَالْإِغْتِيَارُ حَيْثُ بِمَكَانِ الصَّلَاةِ بِهَ كَمَا أَقْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. • **قوله:** (على الأوجه) الْمُتَعَمِّدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ اخْتِيَارُ مَحَلِّ الصَّلَاةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْتَبَرَ الْإِحْرَامُ بِالصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ أُحْرِمَ فِي مَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ الْفَقْدُ وَانْتَقَلَ فِي بَقِيَّتِهَا إِلَى مَحَلٍّ بِخِلَافِهِ فَلَا قَضَاءَ.

(تَنْبِيْهُ) إِذَا اخْتَبَرْنَا مَحَلَّ الصَّلَاةِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ فِي زَمَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ وَقَعَتْ فِي صَنِيفٍ وَكَانَ الْغَالِبُ فِي صَنِيفٍ ذَلِكَ الْمَحَلُّ الْعَدَمُ وَفِي شَيْئَانِهِ الْوُجُودُ فَلَا قَضَاءَ وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْمَكْسِ وَجَبَ الْقَضَاءُ أَوْ فِي جَمِيعِ الْعَامِ أَوْ غَالِيهِ أَوْ جَمِيعِ الْعُمُرِ أَوْ غَالِيهِ فِي نَظَرٍ، وَالْأَوْجُهُ الْأَوَّلُ وَعَلَيْهِ قَلَوُ عُلْبِ الْوُجُودِ صَنِيفًا وَشَيْئًا فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ لَكِنْ عُلْبَ الْعَدَمِ فِي خُصُوصِ ذَلِكَ الصَنِيفِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فَيَنْقُطُ الْقَضَاءُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّدُ اخْتِيَارُهُ وَيَجْرِي جَمِيعُ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ التَّيَمُّمِ إِنْ اخْتَبَرْنَا سَمَ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ وَمَا ذَكَرَ أَنَّهُ الْأَقْرَبُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِي حَجٌّ وَقْتُ التَّيَمُّمِ وَهُوَ مُرَادُ الشَّارِحِ م ر فَإِنَّهُ لَمْ يَخَالِفْ إِلَّا فِي كَوْنِ الْمَكَانِ مُعْتَبَرًا فِيهِ التَّيَمُّمُ أَوْ الصَّلَاةُ ع ش.

• **قوله (سَمَ):** (بِسَفَرِهِ) خَرَجَ بِهِ الْعَاصِي فِي سَفَرِهِ كَأَن زَمَى أَوْ سَرَقَ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمُرْخَصَ غَيْرُ مَا بِهِ الْمَنْصُوبُ نَهَايَةً. • **قوله:** (كَأَيُّ الْوَجْهِ) وَمَنْ سَافَرَ لِيَتَوَسَّلَ نَفْسَهُ أَوْ دَابَّتَهُ عِبَادَةً فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالتَّيَمُّمِ وَيَقْضِي مُعْنَى. • **قوله:** (لِفَقْدِ مَاءٍ) يُحْتَمَلُ تَقْيِيدُ الْفَقْدِ بَعْدِيهِ، فَإِنْ كَانَ لِمَانِعٍ جَسَدِيٍّ كَسَبْعِ حَائِلٍ وَتَأَخَّرِ نَوَيْتِهِ فِي بَثْرِ تَنَاوُيِهِ عَنِ الْوَقْتِ لَمْ يَتِمُّدْ عَدَمُ الْقَضَاءِ م ر اهـ سَمَ عَلَى حَجٍّ اهـ ع ش.

• **قوله:** (ولا يُعتَبَرُ محلُّ الصَّلَاةِ على الأوجه) الْمُتَعَمِّدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ اخْتِيَارُ مَحَلِّ الصَّلَاةِ وَمَنْ عَبَّرَ بِمَحَلِّ التَّيَمُّمِ فَهُوَ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ فَإِنَّ الْغَالِبَ اتِّحَادُ مَجْلِهِمَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْتَبَرَ الْإِحْرَامُ بِالصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ أُحْرِمَ فِي مَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ الْفَقْدُ وَانْتَقَلَ فِي بَقِيَّتِهَا إِلَى مَحَلٍّ بِخِلَافِهِ فَلَا قَضَاءَ فَلْيَتَأَمَّلْ قَلَوُ صَلَاتِي بِالتَّيَمُّمِ، ثُمَّ شَكَّ فِي أَنَّ الْمَحَلَّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ أَوْ لَا فَهَلْ يَنْقُطُ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ غَلْبَةِ الْوُجُودِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ.

(تَنْبِيْهُ): إِذَا اخْتَبَرْنَا مَحَلَّ الصَّلَاةِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ زَمَنُ الصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ وَقَعَتْ فِي صَنِيفٍ وَكَانَ الْغَالِبُ فِي صَنِيفٍ ذَلِكَ الْمَحَلُّ الْعَدَمُ وَفِي شَيْئَانِهِ الْوُجُودُ فَلَا قَضَاءَ وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْمَكْسِ وَجَبَ الْقَضَاءُ أَوْ فِي جَمِيعِ الْعَامِ أَوْ غَالِيهِ أَوْ جَمِيعِ الْعُمُرِ أَوْ غَالِيهِ فِي نَظَرٍ وَلَعَلَّ الْأَوْجُهَ الْأَوَّلُ وَعَلَيْهِ قَلَوُ عُلْبِ الْوُجُودِ صَنِيفًا وَشَيْئًا فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ لَكِنْ عُلْبَ الْعَدَمِ فِي خُصُوصِ ذَلِكَ الصَنِيفِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فَيَنْقُطُ الْقَضَاءُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّدُ اخْتِيَارُهُ وَيَجْرِي جَمِيعُ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ التَّيَمُّمِ إِنْ اخْتَبَرْنَا. • **قوله:** (لِفَقْدِ مَاءٍ) يُحْتَمَلُ تَقْيِيدُهُ بِالْفَقْدِ وَعَدَمِهِ فَإِنْ كَانَ لِمَانِعٍ جَسَدِيٍّ كَسَبْعِ حَائِلٍ وَتَأَخَّرِ نَوَيْتِهِ فِي بَثْرِ تَنَاوُيِهِ عَنِ



أو جرح أو مرض (في الأصح)؛ لأنَّ شقْوَطَ الفرض بالتيمُّم فيه رُخصةٌ أيضًا فلا تنأطُ بِمَحْصِيَةٍ ولأنَّه لَمَّا لَزِمَهُ فَعَلَهُ خَرَجَ عَنْ مُضَاهَاةِ الرُّخْصِ المَحْصِيَةِ قَالَ الإمامُ وَتَوَخَّذُ مِنْهُ أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ رُخْصَةً مَحْصِيَةً، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الشُّبْكِيُّ هُوَ رُخْصَةٌ مِنْ حَيْثُ قِيَامُ سَبَبِ الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ وَعَزِيمَةٌ مِنْ حَيْثُ وَجُوبِهِ وَتَحْتُمُهُ ا هـ. وَبِهِ جَمْعٌ بَيْنَ مَنْ عَجَزَ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ بِأَنَّهُ رُخْصَةٌ وَمَنْ عَجَزَ بِأَنَّهُ عَزِيمَةٌ. وَأَمَّا تَرَدُّدُ الْإِمَامِ فِي مَوْضِعِ أَنَّ الْوُجُوبَ هَلْ يُجَابِغُ الرُّخْصَةَ فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّ مَرَدَّهُ هَلْ يُجَابِغُ الرُّخْصَةَ المَحْصِيَةَ هَذَا وَلَكَ أَنْ تَقُولَ الَّذِي يُتَّبَعُهُ مَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْوُجُوبَ يُجَابِغُ الرُّخْصَةَ المَحْصِيَةَ وَأَنَّهُ لَا يُنَافِي تَغْيِيرُهَا إِلَى سَهُولَةٍ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِيهَا لَمَّا كَانَ مُوَافِقًا لِفَرْضِ النَّفْسِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَخَفُّ عَلَيْهَا مِنَ الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ غَالِبًا لَمْ يَكُنْ مُنَافَا لِمَا فِيهَا مِنَ التَّسْهِيلِ وَيَصِحُّ تَيَمُّمُهُ فِيهِ إِنْ فَقَدَ الْمَاءَ جَسًا لِيُحْتَطَلَ نَحْوُ سَبْعٍ لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ لَا شَرْعًا لِتَحْوِ مَرَضٍ وَعَطَشٍ فَلَا يَصِحُّ تَيَمُّمُهُ حَتَّى يَتَوَبَّ لِقُدْرَتِهِ عَلَى زَوَالِ مَا يَنْبَغِي

• قَوْلُهُ: (أَوْ جَرَحَ) أَوْ مَرَضٍ قَدْ يُقَالُ: إِنْ فُرِضَ تَيَمُّمُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ قَبْلَ التَّوْبَةِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا سَيَأْتِي فَصْلَانَهُ حِينَئِذٍ بَلَا تَيَمُّمٍ وَكَلَامُنَا فِي التَّيَمُّمِ أَوْ بَعْدَهَا فَلَا وَجْهَ لِلْقَضَاءِ مِنْ حَيْثُ الْمَغْصِيَةُ لَا يَقْطَعُهَا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَهُ الْأَوَّلَ وَاتَّخَذَ بُجُودَ التَّيَمُّمِ صُورَةً بِضَرْفٍ أَيْ وَلَوْ حَدَّثَهُ كَغَيْرِهِ لَكَانَ أَسْلَمَ مِنَ السُّوَالِ وَتَكَلَّفَ الْجَوَابَ.

• قَوْلُهُ (سُنِّيٌّ) (فِي الْأَصْح) وَالثَّانِي لَا يَقْضِي لِأَنَّهُ لَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ صَارَ عَزِيمَةً وَفِي وَجْهِ ثَالِثٍ لَا يَسْتَحِيحُ التَّيَمُّمُ أَصْلًا، وَيُقَالُ لَهُ إِنْ ثَبَتَ اسْتَبَحَتْ وَالْأَثْمُ بَتَرَكِ الصَّلَاةِ مُغْنِيٌّ فَمَا يَأْتِي مِنَ التَّغْلِيلَيْنِ رَدٌّ لِهَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي، وَيَتَدَفَّعُ بِذَلِكَ تَوَقُّفُ سَمٍ فِي التَّغْلِيلِ الثَّانِي وَقَوْلُ الرَّشِيدِيِّ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَغْنَى هُنَا لِأَنَّهُ مُسَاوٍ لِتَغْلِيلِ الرَّجُلِ الثَّانِي ا هـ. • قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيْ كَالْتَّيَمُّمِ. • قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ بِالتَّيَمُّمِ مَعَ كَوْنِهِ رُخْصَةً وَهِيَ لَا تَنَاطُ بِالْمَعَاصِي فَكَانَ مُقْتَضًى الْقِيَاسِ بَطْلَانُ التَّيَمُّمِ حَتَّى يَتَوَبَّ مِنْ مَعْصِيَتِهِ ع ش أَيْ وَرَدَ لِلْوَجْهِ الثَّالِثِ الْقَائِلُ بِعَدَمِ صِحَّةِ التَّيَمُّمِ قَبْلَ التَّوْبَةِ كَمَا مَرَّ، وَلِلْكَرْدِيِّ هُنَا تَوْجِيهٌ آخَرُ ظَاهِرُ الشُّقُوطِ. • قَوْلُهُ: (وَيُتَوَخَّذُ الْخُ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ قَبْلَ وَتَوَخَّذُ الْخُ.

• قَوْلُهُ: (بَيْنَهُ) أَيْ مِنَ التَّغْلِيلِ الثَّانِي. • قَوْلُهُ: (أَنَّ الْوَاجِبَ) أَيْ التَّيَمُّمُ الْوَاجِبُ عَلَى الْعَاصِي بِسَفَرِهِ. • قَوْلُهُ: (سَبَبُ الْحُكْمِ الْخُ) وَهُوَ دُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيْ بِقَوْلِ الشُّبْكِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ) أَيْ وَجُوبُ الْمَرْتَحِصِ (لَا يُنَافِي تَغْيِيرُهَا) أَيْ تَغْيِيرُ الرُّخْصَةِ مِنَ الصُّمُومَةِ. • قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ الْخُ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ سَوَاءٌ تَيَمَّمَ لِفَقْدِ مَاءٍ أَوْ جَرَحَ أَوْ مَرَضٍ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِي الثَّلَاثَةِ قَبْلَ التَّوْبَةِ. وَأَمَّا صِحَّةُ التَّيَمُّمِ قَبْلَهَا فَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ سَم. • قَوْلُهُ: (تَيَمُّمُهُ) أَيْ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ (فِيهِ) أَيْ فِي السَّفَرِ ع ش. • قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا عَجَزَ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ جَسًا لَمْ يَكُنْ لَتَوَقُّفِ

الْوَقْتِ فَلَا يَبْعُدُ عَدَمُ الْقَضَاءِ م ر. • قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَهُ فَعَلَهُ) يَتَأَمَّلُ هَذَا التَّغْلِيلُ. • قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ الْخُ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ سَوَاءٌ تَيَمَّمَ لِفَقْدِ مَاءٍ أَوْ جَرَحَ أَوْ مَرَضٍ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِي الثَّلَاثَةِ قَبْلَ



بالتوبة، ولو غصى بالإقامة بِمَحَلٍّ لَا يَغْلِبُ فِيهِ وُجُودُ الْمَاءِ وَتَيَمَّمَ لِفَقْدِهِ لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلْمُحْصَةِ يَطْرُقُ الْأَصَالَةُ حَتَّى يَفْتَرِقَ الْحَالُ فِيهِ بَيْنَ الْعَاصِي وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ السَّفَرِ فَانْدَفَعَ مَا لِلشُّبْكِيِّ هُنَا.

(وَمَنْ تَيَمَّمَ لِيُرِدَ) بِحَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ (فَقَضَى فِي الْأَظْهَرِ) لِثَدْرَةٍ فَقَدِ مَا يُسَخَّنُ بِهِ الْمَاءُ أَوْ يُدَثِّرُ بِهِ أَعْضَاءَهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْمُرَ ﷺ عَمَرًا بِالْإِعَادَةِ فِي حَدِيثِهِ السَّابِقِ إِثًّا لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ يَعْلَمُهَا أَوْ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى التَّرَاجِي وَتَأْخِيرِ الْبَيَانِ لَوْ قَبِلَ الْحَاجَةُ جَائِزٌ (أَوْ) تَيَمَّمَ (لِلْمَرْضَى) فِي غَيْرِ سَفَرٍ مَعْصِيَةً لِمَا مَرَّ فِيهِ (بِمَتَمِّعِ الْمَاءِ مُطْلَقًا) أَيِ فِي كُلِّ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ (أَوْ) بِمَتَمِّعِهِ (فِي غَضِيٍّ مِنْهَا) (وَلَا سَائِرَ)

صِحَّةٍ تَيَمُّمِهِ عَلَى التُّبَةِ فَإِنَّهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مَائِهِ شَرْعِيًّا كَقَطْطِ أَوْ مَرَضٍ اهـ. ة فَوَدُ: (لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ كَمَا مَرَّ وَخِلَافًا لِلْمُعْنِيِّ عِبَارَتُهُ وَكَالْعَاصِي بِسَفَرِهِ الْعَاصِي بِإِقَامَتِهِ يَقْضِي اهـ.

ة فَوَدُ: (بِحَضَرٍ) إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ، فِي الْمُعْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ عَادَ إِلَيْهِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتْنِ وَإِنْ كَانَ، فِي النَّهْيِ إِلَّا مَا ذَكَرَ. ة فَوَدُ: (لِثَدْرَةٍ فَقَدِ مَا يُسَخَّنُ الْخُ) وَلَوْ وَجَدَ مَا يُسَخَّنُ بِهِ الْمَاءَ لَكِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ بِعَيْتٍ لَوْ اشْتَغَلَ بِالتَّشْحِينِ خَرَجَ الْوَقْتُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِسْتِغَالُ بِهِ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَلَيْسَ لَهُ التَّيَمُّمُ لِيُصَلِّيَ بِهِ فِي الْوَقْتِ أَقْبَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ قَائِدٌ عَلَى الطَّهَارَةِ بِهِ وَلَوْ تَنَاقَبَ جَمْعُ الْإِغْسَالِ مِنْ مُغْتَسِلِ الْحَمَامِ لِلْخَوْفِ مِنَ الْبَرْدِ فَإِنْ عَلِمَ أَنْ تَوْبَتَهُ تَأْتِي فِي الْوَقْتِ وَجَبَ انْتِظَارُهَا وَامْتَنَعَ التَّيَمُّمُ سِوَاهُ كَانَ تَأَخُّرُهُ عَنْ غَيْرِهِ بِنَحْوِ تَقْدِيمِ صَاحِبِ الْحَمَامِ السَّابِقِ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ بَتَعْدِي غَيْرِهِ عَلَيْهِ وَمَنْعِهِ مِنَ التَّقْدُمِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَأْتِي إِلَّا خَارِجَ الْوَقْتِ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ فِي الْوَقْتِ ثُمَّ يَجِبُ الْقَضَاءُ إِنْ كَانَ قَدْ مَاءٌ آخَرُ غَيْرَ مَا تَنَاقَبُوا فِيهِ لَكِنْ امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ لِتَخَوُّبِ بَرْدٍ وَلَا فَلَاحٍ رَاهِ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. ة فَوَدُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَأْمُرَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنِيِّ وَالثَّانِي لَا يَقْضِي لِحَدِيثِ عُمَرَوِ بْنِ الْعَاصِ السَّابِقِ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَيُؤَيِّقُهُ الْمُخْتَارُ الْمَارُّ عَنِ الْمُصَنِّفِ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ وَأَجَابَ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ الْخُ قَوْلُ الْمُتْنِ (أَوْ لِمَرَضٍ) الْمُرَادُ بِهِ هُنَا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ جُزْأً أَوْ غَيْرَهُ نِهَآيَةً وَمُعْنِي.

ة فَوَدُ: (فِي غَيْرِ سَفَرٍ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُعْنِيِّ حَاضِرًا كَانَ أَوْ مُسَافِرًا اهـ. ة فَوَدُ: (لِمَا مَرَّ فِيهِ) أَيِ

التُّبَةِ. وَأَمَّا صِحَّةُ التَّيَمُّمِ قَبْلَهَا فَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ. ة فَوَدُ: (لِثَدْرَةٍ فَقَدِ مَا يُسَخَّنُ بِهِ الْمَاءَ) لَوْ وَجَدَ مَا يُسَخَّنُ بِهِ الْمَاءَ لَكِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ بِعَيْتٍ لَوْ اشْتَغَلَ بِالتَّشْحِينِ خَرَجَ الْوَقْتُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِسْتِغَالُ بِالتَّشْحِينِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَلَيْسَ لَهُ التَّيَمُّمُ لِيُصَلِّيَ بِهِ فِي الْوَقْتِ أَقْبَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ قَائِدٌ عَلَى الطَّهَارَةِ، وَلَوْ تَنَاقَبَ جَمْعُ الْإِغْسَالِ مِنْ مُغْتَسِلِ الْحَمَامِ لِلْخَوْفِ مِنَ الْبَرْدِ فَإِنْ عَلِمَ أَنْ تَوْبَتَهُ تَأْتِي فِي الْوَقْتِ وَجَبَ انْتِظَارُهَا وَامْتَنَعَ التَّيَمُّمُ سِوَاهُ كَانَ تَأَخُّرُهُ عَنْ غَيْرِهِ بِنَحْوِ تَقْدِيمِ صَاحِبِ الْحَمَامِ السَّابِقِ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ بَتَعْدِي غَيْرِهِ عَلَيْهِ وَمَنْعِهِ مِنَ التَّقْدُمِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَأْتِي إِلَّا خَارِجَ الْوَقْتِ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ فِي الْوَقْتِ، ثُمَّ يَجِبُ الْقَضَاءُ إِنْ كَانَ قَدْ مَاءٌ آخَرُ غَيْرَ مَا تَنَاقَبُوا فِيهِ لَكِنْ مَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ لِتَخَوُّبِ بَرْدٍ وَلَا فَلَاحٍ ر.

عليه (فلا) قضاء عليه لئلا يكون بغيره) أو غيره (ذم كثير) لا يعمى عنه لكونه يفعل قسداً أو جازراً محله أو عاد إليه كما يعلم مما يأتي في شروط الصلاة فإذا تَعَذَّرَ غَسَلَهُ حينئذٍ أعاد لثدرة العجز عن إزالته بماء حاراً أو نحوه أما اليسير فلا يضرك إلا إن كان يَمَحُلُ التَّيْمُ وَمَنَعَ وَصُولَ الثَّرَابِ لِمَحَلِّهِ لِنَقْصِ البَدَلِ وَالتَّجَدُّدِ حِينَئِذٍ قِيلَ لَا حَاجَةَ لِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ مَنْ صَلَّى بِتَجَاسَةٍ لَا يُعْفَى عَنْهَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَيَمِّماً هُوَ وَبُجَابُ بَأْنٍ فِيهِ فَائِدَةٌ وَهِيَ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ فِي مَفْهُومِ الْكَثِيرِ (وإن كان) بالأعضاء أو بعضها (سائق) كجيرة ولم يكن به ذم لا يعمى عنه هنا أيضاً وذكره في الأول تمثيل لا تقييد (لم يقص في الظاهر إن وضع على طهر) ليشبهه بالخف بل أولى للضرورة ومحلّه إن لم يكن بمضمون التيمم وإلا لزمه

أيقاً. هـ فؤد: (أو عاد إلخ) الاتسب ولو عاد إليه بضرري. هـ فؤد: (لنقص البدل إلخ) أي لا لأجل التجاسة مُعْنَى. هـ فؤد: (قيل لا حاجة لهذا الاستثناء إلخ) وفي هذا الاستثناء إشكال آخر وهو عدم صحة التيمم؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ طَهَارَةُ الْبَدَنِ عَنْ نَجَسٍ لَا يُعْفَى عَنْهُ وَأَجَابَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ بِحَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا طَرَأَ الدَّمُ بَعْدَ التَّيْمِ أَوْ يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ طَرَأَ قَبْلَ التَّيْمِ لَكِنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ التَّيْمِ عِنْدَ تَعَذُّرِ إِزَالَةِ التَّجَاسَةِ كَمَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ فِيمَا سَبَقَ سَمِىَ إِجْلَافًا لِلنَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى عَلَى كُلِّ مِنَ الْجَوَابَيْنِ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَبُجَابُ الْإِلْخ. هـ فؤد: (وهي التفصيل إلخ) هذا التفصيل لا تقى عبارة الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِإِفَادَتِهِ وَالْكَلَامُ فِيهَا بَضْرِي. هـ فؤد: (المذكور في مفهوم الكثير) أي من أن اليسير إن كان حائلاً بمضمون التيمم ضرراً وإلا فلا زشيدتي.

هـ فؤد: (سني) (وإن كان سائر إلخ) والحاصل من صور الجيرة في لزوم القضاء وعديمه أنها إن كانت في أعضاء التيمم وجب القضاء مطلقاً سواء أخذت من الصحيح شيئاً أم لا، وسواء وضعتها على طهر أم لا وسواء تَعَذَّرَ نَزْعُهَا أم لا وكذا إن كانت في غير أعضاء التيمم وأخذت من الصحيح قدرًا إذاً على قدر الاستينساق فإنه يجب عليه القضاء مطلقاً وإن تَعَذَّرَ عليه نَزْعُهَا بخلاف ما إذا كانت بغير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح إلا قدر الاستينساق ووضعت على طهر أي وتَعَذَّرَ نَزْعُهَا فلا قضاء وكذا إذا لم تأخذ من الصحيح شيئاً سواء أوضعت على حدث أو طهر حيث كانت في غير أعضاء التيمم فلا يجب مسحها حينئذٍ ش وبضري وشريفي وشيخنا. هـ فؤد: (وذكره في الأول تمثيل إلخ) الأولى أن يقول وتركه هنا كجفاء بذكره في الأولى. هـ فؤد: (لشبهه) إلى قوله نعم في المثني وإلى قوله: وعبارة المجموع في النهاية. هـ فؤد: (ومحلّه إن لم يكن إلخ) الظاهر أنه متى كان بمضمون التيمم وجب القضاء

هـ فؤد: (قيل لا حاجة لهذا الاستثناء) في هذا الاستثناء إشكال من وجوه آخر وهو عدم صحة التيمم؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ طَهَارَةُ الْبَدَنِ عَنْ نَجَسٍ لَا يُعْفَى عَنْهُ وَأَجَابَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ بِحَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا طَرَأَ الدَّمُ بَعْدَ التَّيْمِ أَوْ يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ طَرَأَ قَبْلَ التَّيْمِ لَكِنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ التَّيْمِ عِنْدَ تَعَذُّرِ إِزَالَةِ التَّجَاسَةِ كَمَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ فِيمَا سَبَقَ.

القضاء قطعاً على ما في الروضة لِنَقْصِ البَدَلِ والمُبْدَلِ لِكِنَّ كَلَامِهِ فِي المَجْمُوعِ يَقْتَضِي ضَعْفَهُ (فَإِنْ وَضِعَ عَلَى حَدِيثٍ وَجِبَ نَزْعُهُ) إِنْ لَمْ يُخَفَ مِنْهُ مَحْذُورٌ تَيَمَّمَ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ عَلَى سَائِرِ فَاشْتَرِطَ وَضْعَهُ عَلَى طَهْرِ كَالْخُفِّ (فَإِنْ تَقَدَّرَ) نَزْعُهُ وَمَسَحَ وَصَلَّى (قَفِىَ عَلَى المَشْهُورِ) لِقَوَايِ شَرِيطِ الوَضْعِ وَمَا أَوْهَمَهُ ضَنْيُهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ نَزْعُ المَوْضُوعِ عَلَى طَهْرٍ غَيْرِ مُرَادٍ بَلْ هُوَ كَالْمَوْضُوعِ عَلَى حَدِيثٍ لَا سِتَوَايَهُمَا فِي وَجُوبِ مَسْحِهِمَا نَعَمْ مَرَّ أَنْ مَسَحَهُ إِنَّمَا هُوَ عَوَضٌ عَمَّا أَخَذَهُ مِنَ الصَّحِيحِ وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئاً مِنْهُ لَمْ يَجِبْ مَسْحُهُ وَحِينَئِذٍ فَيَتَجَبَّرُ حَمْلُ قَوْلِهِمْ بِوُجُوبِ النَّزْعِ فِيهِمَا وَتَفْصِيلِهِمْ بَيْنَ الوَضْعِ عَلَى طَهْرٍ وَعَلَى حَدِيثٍ عَلَى مَا إِذَا أَخَذْتَ شَيْئاً مِنْهُ إِلَّا لَمْ يَجِبْ نَزْعٌ وَلَا قَضَاءٌ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَقَدَمِ السَّائِرِ.

(تَبَيَّنَ) المُرَادُ بِالطَّهْرِ الْوَاجِبِ وَضْعُهَا عَلَيْهِ لِيَسْقُطَ الْقَضَاءُ الطَّهْرُ الْكَامِلُ كَالْخُفِّ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ وَصَاحِبُ الاسْتِقْصَاءِ وَعِبَارَةُ المَجْمُوعِ صَرِيحَةٌ فِيهِ وَهِيَ تَجِبُ عَلَيْهِ الطَّهَارَةُ لِوَضْعِ الْجَبِيرَةِ عَلَى عُضْوِهِ وَهُوَ مُرَادُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَلَا يَضُمُّهَا إِلَّا عَلَى وَضُوءٍ انْتَهَشَ

وَأَنْ خَشِيَ مِنْ مَسْحِ الْجُزْءِ بِالثَّرَابِ مَخْذُورًا أَخَذًا مِنَ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ كَانَ النَّزْعُ لَا يَجِبُ حِينَئِذٍ كَمَا تَقَدَّمَ إِذْ لَا فَايِدَةً فِيهِ بَصْرِيٌّ وَيَأْتِي عَنْ سَمِ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (قَطْعًا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا فِي الرُّوْضَةِ الْخُفِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا فِي الرُّوْضَةِ لِنَقْصَانِ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ جَمِيعًا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِنْ اِطْلَاقَ الْجُمْهُورِ يَقْتَضِي عَدَمَ الْفَرْقِ أَهـ.

□ فَوَدَّ (لِسَبَبٍ): (فَإِنْ وَضِعَ عَلَى حَدِيثٍ الْخُفِّ) أَيِ سَوَاءٍ فِي أَعْضَاءِ التَّيَمُّمِ أَمْ فِي غَيْرِهَا مِنْ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش وَسَوَاءٌ كَانَ الْحَدِيثُ أَصَحَّ أَوْ أَكْثَرَ أَهـ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مَسَحَ الْخُفَّ) لَعَلَّ الْمُنَابِتَ يَمْسَحُ بِالْمُضَارِعِ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ مَسْحِ كُلِّ جَبِيرَتِهِ وَقِيلَ بَعْضُهَا. □ فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ فِي الْمَوْضُوعِ عَلَى حَدِيثٍ وَالْمَوْضُوعِ عَلَى طَهْرٍ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا إِذَا أَخَذْتَ الْخُفَّ) أَيِ وَلَمْ يُمَكِّنْ غَسْلُهُ بِدُونِ نَزْعٍ كَمَا سَبَقَ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا قَضَاءً) أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَضُوعٍ تَيَمَّمَ عَلَى مَا مَرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَا بُدَّ مِنْ نَزْعِهِ حِينَئِذٍ وَمَسَحَ مَوْضِعَ الْعِلَّةِ بِالثَّرَابِ وَالْأَوْجِبَ الْقَضَاءُ سَوَاءٌ تَرَكَ النَّزْعَ مَعَ إِمْكَانِهِ أَوْ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِهِ أَوْ نَزَعَ وَلَمْ يَمْسَحْ مَوْضِعَ الْعِلَّةِ بِالثَّرَابِ وَلَوْ لِلْخَوْفِ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمِ. □ فَوَدَّ: (الْمُرَادُ الْخُفَّ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ كَمَا مَرَّ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَالمُرَادُ طَهَارَةُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ فَقَطَّ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: كَالْخُفِّ إِذَا الْمُشَبَّهُ قَدْ لَا يُعْطَى حُكْمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ أَهـ. □ فَوَدَّ: (صَرِيحَةٌ فِيهِ) فِي دَعْوَى الصَّرَاحَةِ تَوَقُّفٌ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ وَجُوبُ الطَّهَارَةِ.

□ فَوَدَّ: (وَلَا قَضَاءً) أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَضُوعٍ تَيَمَّمَ عَلَى مَا مَرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَا بُدَّ مِنْ نَزْعِهِ حِينَئِذٍ وَمَسَحَ مَوْضِعَ الْعِلَّةِ بِالثَّرَابِ وَالْأَوْجِبَ الْقَضَاءُ سَوَاءٌ تَرَكَ النَّزْعَ مَعَ إِمْكَانِهِ أَوْ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِهِ أَوْ نَزَعَ وَلَمْ يَمْسَحْ مَوْضِعَ الْعِلَّةِ بِالثَّرَابِ وَلَوْ لِلْخَوْفِ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وقضية التشبيه بالخف أمور الأول أنه لا بُد من كمال طهارة الوضوء إن وضعتها على شيء من أعضائه وكلام ابن الأستاذ صريح في هذا وهو ظاهر الثاني أنه لو وضعتها على طهارة التيمم لفقده الماء لا يكفيه كما لا يلتبس الخف في هذه الحالة وهو ظاهر أيضاً الثالث أنه لو وضعتها على غير أعضاء الوضوء اشترط طهره من الحدثين أيضاً وفيه بعد، ومن ثم لم يرتضه الزركشي بل رجح الأكثية بطهارة محلها فلو وضعتها المحدث على غير أعضاء الوضوء ولا جنابة، ثم أجنب مسح ولا قضاء؛ لأنه على طهارة الفسل وهي لا تنتقض إلا بالجنابة فهي الآن كاملة.

■ فؤد: (طهارة الوضوء) أي والفسل. ■ فؤد: (اشترط طهره إلخ) وفقاً لظاهر إطلاقي النهاية.  
 ■ فؤد: (بل رجح الأكثية إلخ) اعتمدته الرشيدي وتقدم عن المغني ما يوافقه. ■ فؤد: (المحدث) أي بالمحدث الأصغر. ■ فؤد: (مسح إلخ) أي تيمم ومسح على الجبيرة وصلى. ■ فؤد: (لا منه) أي المحدث حين الوضع (على طهارة الفسل) أي الحقيقية (وهي لا تنتقض إلا بالجنابة) أي ولا جنابة حين الوضع (فهي) أي طهارة الفسل (الآن) أي حين وضع المحدث عبارة النهاية والمغني، ولو تيمم عن حدث أكبر، ثم أخذت حدثاً أصغر انتقض طهره الأصغر لا الأكبر، كما لو أخذت بعد غسله فتخروم عليه كل ما يخرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الأكبر حتى يجد الماء بلا مانع اه قال ع ش قوله م ر على المحدث أي من صلاة وطواف ونحوهما بخلاف نحو القراءة ومكث المسجد فلا يخرم لبقاء طهره بالنسبة له فلا يحتاج لتيمم آخر ما لم تعرض له الجنابة، وقوله م ر ويستمر تيممه أي فيقرأ القرآن ويمكث في المسجد بهذا التيمم وقوله م ر حتى يجد الماء إلخ وعليه فإذا أراد صلاة التأفلة وقوضاً لها لم يحتاج للتيمم حيث كان تيممه عن الجنابة لعلية بغير أعضاء الوضوء، وكذا لو كان تيممه عن الجنابة لفقده الماء، ثم أخذت حدثاً أصغر فتيمم بنية زوال مانع الأصغر ويصلي بذلك التيمم التوافل لبقاء تيممه بالنسبة للمحدث الأكبر اه ع ش. ■ فؤد: (فهي الآن) أي حين إذ تيمم ومسح عن الجنابة.



## باب الحيض

والاستحاضة والنفاس ولما كانا كالتابعين له لأصاليه أما الاستحاضة فواضحة. وأما النفاس فلأن أكثر أحكامه بطريق القياس عليه ولغلبه أحكامه أفزده بالترجمة، وهو لغة السيلائن وشرعاً دم جيلة يخرج في وقت مخصوص، والنفاس الدم الخارج.....

## باب الحيض

والحكمة في ذكر هذا الباب في آخر أبواب الطهارة أنه ليس من أنواع الطهارة بل الطهارة تزنت عليه، وهو مخصوص بالنساء ش عبارة البجيرمي وإنما أخره عن الغسل مع أنه من أشباهه فكان المناسبات ذكره قبله عند ذكر موجباته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الرتبة اه أي وما قبله مشترك بين الرجال والنساء. ه قوله: (فلان أكثر أحكامه إلخ) أي ولقولهم إنه دم حيض مجتميع سم. ه قوله: (وغلبة أحكامه) أي من حيث الوقوع والأحكام الاستحاضة أكثر كما لا يخفى رشدي وع ش. ه قوله: (أفزده بالترجمة) أي فقد ترجم لشيء وزاد عليه، وهذا لا يعد عيباً بجيرمي. ه قوله: (وهو لغة السيلائن) يقال: حاض الوادي إذا سال ماؤه وحاضبت الشجرة إذا سال صنغها ويقال إن الحوض منه لحيض الماء أي سيلائه والعرب تداخل الواو على الباء وبالعكس نهاية أي تأتي بأحدهما بدل الآخر. ه قوله: (دم جيلة) أي دم يقتضيه الطبع التسليم خطيب. ه قوله: (يخرج) أي من عزي في أقصى رجم المرأة على سبيل الصخرة ولو حايلاً؛ لأن الأصح أن الحامل تحيض وشملت الجنية فحكمها حكم الآدمية في ذلك على الصحيح. وأما غيرها من الحيوانات فلا حيض لها شرعاً وما يرى لها من الدم فهو من الحيض اللغوي ولا يتعلق به حكم إلا في التعليل في نحو الطلاق والعتي كأن قال إن سال دم فرسي فزوجتي طالق أو عبدي حر والذي يحيض من الحيوانات أربع نظمها بعضهم في قوله: أرابن يحنسن والنساء ضبغ وخفشاش لها دواء وزيد عليها أربعة أخرى فصارت ثمانية وقد نظمها بعضهم في قوله:

## باب الحيض

قال في شرح الباب قال الجاحظ: ويحيض أيضاً الأرنب والضبع والخفاش وزاد غيره والحجيرة وهي أنثى الخيل والثاقفة والورغة والكلبة اه ما في شرح الباب والظاهر أن ذلك لا اثر له في الأحكام حتى لو علق بحيض شيء من المذكورات لم يقع وإن خرج منها دم بمقدار أقل الحيض مثلاً أما أولاً كون هذه المذكورات يقع لها الحيض ليس أمراً قطعياً وذكر الجاحظ أو غيره له لا يقتضي ثبوته في الواقع ولا القطع به. وأما ثانياً فيجوز أن يكون حيض المذكورات في سن وعلى وجوه مخصوص لا يتحقق بعد التعليل نعم إن أراد بحيضها مجرّة خروج الدم منها اغتبر. ه قوله: (فلان أكثر أحكامه) أي ولقولهم إنه دم حيض مجتميع.

بعد فراغ الرجم والاستحاضة ما عداهما على الأصح والقول بأن بني إسرائيل أول من وقع الحيض فيهم يُطلُّه حديث الصحيحين «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم».

(أقل منه) الذي يُمكن أن يحكم على ما تراه المرأة فيه بكونه حيضاً (تسع سنين) قمرية.....

يحيض من ذي الزوج صبغ مزاة وأرنب وناقاة وكلبة  
حقاش الرزغة والحجر فقد جاءت ثمانية، وهذا المُعتد

شئنا □ فود: (بعد فراغ الرجم) أي من الحمل ولو علقه أو مضغه أي وقبّل مضى خمسة عشر يوماً فإن كان بعد ذلك لم يكن نفاساً كما يأتي ع ش وشئنا. □ فود: (ما عداهما إلخ) دخل فيه دم الطلّي والخارج مع الولد فليسا بحيض لأن ذلك من آثار الولادة ولا نفاس يُقدّمه على خروج الولد إلا أن يتصلا بحيضها المُتقدم فيكونان حيضاً نهائياً ومُغني وكذا دخل فيه الدم الذي تراه الصغيرة والأيسة عبارة شرح المنهج والاستحاضة دم علة يخرج من عرق قمه في أذن الرجم يُسمى العاذل بالمُعجمة على المشهور سواء أخرج أثر حيض أم لا اه زاد المُغني، واختلف في الدم الذي تراه الصغيرة والأيسة والأصح أنه يقال له استحاضة ودم فساد، وقيل: لا تطلق الاستحاضة إلا على دم واقع بعد حيض اه.

□ فود: (يُطلُّه حديث الصحيحين إلخ) أي لمومه هذا ولكن في إنطاله له نظر سم عبارة البجيرمي قيل أول من حاض أمنا حواء لما كسرت شجرة الجنة وأدنتها قال الله تعالى: «وهزني وجلالي لأدمنتك كما أدمنت هذه الشجرة» م ر أي وخطيب قيل وكان يوم الثلاثاء، ولما أدمنت الشجرة عاقب الله بناتها بالحيض والولادة والتفاس قال الله تعالى: «يا داود أنا الرب المعبود أحصل الذرية بما فعل الجلود» اه وعبارة ع ش وجميع بينهما بأن الإضافة للجنس أي جنس بنات آدم أو بحمل قصة بني إسرائيل على أن المغنى بأنهم أول من فشا فيهم وحمل ما في قصة حواء على الأول الحقيقي لا يقال يرد على ما ذكره في الحديث ما ذكره من الحيوانات التي تحيض لإتا تقول: ليس في الحديث خبر فالحكم بأنه كتبه وقدره على بنات آدم لا ينافي أنه كتبه على غيرهن أيضاً اه.

□ فود (سني): (أقل منه إلخ) أي ولو بالبلاد الباردة ولو رأت الدم أياماً بعضها قبل زمن إمكانه وبعضها فيه مجعل المزني في زمن الإنكان حيضاً إن توفرت شروطه الآتية نهائياً ومُغني.

□ فود (سني): (تسع سنين) أي وغاليه عشرون سنة وأكثره اثنا عشر سنة ع ش. □ فود: (قمرية) إلى قوله فزعم في المُغني إلا قوله أي استكمالها وإلى قوله ثم رأته في النهاية إلا قوله ذلك.

□ فود: (قمرية) نسبة إلى القمر أي الهلال والسنة القمرية ثلاثمائة يوم وأربعة وخمسون يوماً وخمسة وسدسه لأن كل ثلاثين سنة تزيد أحد عشر يوماً بسبب الكسور فإذا قُطعت على الثلاثين خص كل يوم

□ فود: (يُطلُّه حديث الصحيحين إلخ) أي لمومه هذا ولكن في إنطاله له نظر ظاهر. □ فود: (على ما تراه المرأة فيه) هذا يدل على أن التسع مع الخبرية أيضاً محل الرؤية فالإيهام الآتي حاصل مع الخبرية أيضاً لا يقال المراد استكمالها فمحل الرؤية ما بعدها؛ لإتا تقول هذا ليس صريح العبارة وإرادته لا

أَيِ اسْتِحْكَالِهَا إِلَّا إِنْ رَأَتْهُ قَبْلَ تَمَامِهَا بِدُونِ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا بَلَيَا لِيَهَا فَرَعَمَ إِيَّاهُمْ هَذَا أَنَّ التَّسْعَ كُلُّهَا ظَرْفٌ لِلْحَيْضِ وَلَا قَائِلٌ بِهِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْهِمُ ذَلِكَ لَوْ كَانَتِ التَّسْعُ ظَرْفًا وَهِيَ هُنَا خَيْرٌ كَمَا هُوَ جَلِيٌّ وَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا وَلَا حَدٌّ لِأَخِيرِ سِتِّهِ وَلَا يُنَافِيهِ تَحْدِيدُ سِتِّ الْيَأْسِ بَاتْنَيْنِ وَيُسْتَتِنُ سَنَةً لِأَنَّهُ بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ حَتَّى لَا يُعْتَبَرَ النَقْصُ عَنْهُ كَمَا يَأْتِي، ثُمَّ وَإِمَّا كَانَ إِنْزَالُهَا كَمَا كَانَ حَيْضُهَا بِخِلَافِ إِمَّا كَانَ إِنْزَالُ الصَّبِيِّ لَا يُدْفِعُ فِيهِ مِنْ تَمَامِ التَّاسِعَةِ، وَالْفَرْقُ حَرَارَةُ طَبْعِ النِّسَاءِ كَذَا قِيلَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ ثُمَّ رَأَيْتُهُ صَرَّخَ بِذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ حَيْثُ جَعَلَ الْأَصْغَرُ فِيهِمَا اسْتِحْكَالَ التَّسْعِ أَيْ التَّقْرِيبِيَّ الْمُعْتَبَرَ بِمَا مَرَّ وَزَادَ فِي الصَّبِيِّ وَجْهًا تِسْعًا وَنِصْفًا وَوَجْهًا عَشْرًا مِئِينَ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ فَرَّقَ بَاطِنًا أَسْرَعَ بَلُوغًا مِنْهُ أَيْ؛ لِأَنَّهَُا أُخِرَ طَبْعًا مِنْهُ.

سَنَةِ خُمْسٍ يَوْمٍ وَسُدُسُهُ لِأَنَّ سِتَّةَ يَمْنَاهُ فِي خُمْسَةِ بَنَاتَيْنِ خُمْسًا، وَالْخُمْسَةُ الْبَاقِيَةُ فِي سِتَّةِ بَنَاتَيْنِ سُدُسًا فَيُخَصُّ كُلُّ سَنَةٍ مِنَ الثَّلَاثَيْنِ خُمْسُ يَوْمٍ وَسُدُسُهُ. وَأَمَّا السَّنَةُ الشَّمْسِيَّةُ فَهِيَ ثَلَاثُمِائَةٍ يَوْمٍ وَخُمْسَةُ وَيُسْتَوْنَ يَوْمًا وَرُبْعُ يَوْمٍ إِلَّا جُزْءًا مِنْ ثَلَاثُمِائَةٍ جُزْءٌ مِنْ يَوْمٍ، وَالسَّنَةُ الْمَدَنِيَّةُ ثَلَاثُمِائَةُ يَوْمٍ وَيُسْتَوْنَ يَوْمًا لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ شَيْخَانًا وَع. ش. □ فَوُدَّ: (أَيِ اسْتِحْكَالِهَا) أَقُولُ الْإِيهَامَ بِالنِّسْبَةِ لِأَصْلِ الْعِبَارَةِ. وَأَمَّا بِهَذَا التَّقْدِيرِ فَيُنْذِعُ الْإِيهَامَ مَعَ الظَّرْفِيَّةِ أَيْضًا، نَعَمْ قَدْ يَدْفَعُ الْإِحْتِمَالُ مُطْلَقًا النَّظَرَ فِي الْمَعْنَى؛ إِذْ مَعَ كَوْنِ التَّسْعِ كُلِّهَا ظَرْفًا لِلْحَيْضِ لَا مَعْنَى لِجَعْلِهَا أَقْلَ سَنَةٍ كَمَا يُذَكِّرُكَ بِالتَّأَمُّلِ سَم. □ فَوُدَّ: (فَرَعَمَ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ أَيْ اسْتِحْكَالُهَا وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ هَذَا قَوْلُ الْمُتَنِ تِسْعَ مِئِينَ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (وَلَا حَدٌّ لِأَخِيرِ سِتِّهِ) بَلْ هُوَ مُمَكِّنٌ مَا دَامَتِ الْمَرْأَةُ حَيَّةً نِهَابَةً. □ فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ قَوْلُهُ وَلَا حَدٌّ لِأَخِيرِ سِتِّهِ ع. ش. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيْ ذَلِكَ الْمُتَعَدِّدُ. □ فَوُدَّ: (وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيْ فِي اخْتِيَارِ اسْتِحْكَالِ التَّسْعِ التَّقْرِيبِيِّ أَخَذًا بِمَا يَأْتِي، وَقَدْ اعْتَمَدَ ذَلِكَ م. ر. ه. سَمَ عَلَى حَجٍّ وَعَلَيْهِ فَالْمَعْنَى أَنَّ خُرُوجَهُ مِنَ الرَّجُلِ قَبْلَ اسْتِحْكَالِ التَّسْعِ بِمَا لَا يَسَعُ حَيْضًا وَطَهَرًا لِلْمَرْأَةِ يَمْتَنِضِي الْحُكْمَ بِبُلُوغِهِ لَكِنْ مَا نَقَلَهُ عَنْ م. ر. يُخَالِفُهُ مَا ذَكَرَهُ م. ر. هُنَا أَيْ فِي الشَّرْحِ مِنَ الْإِسْتِزَادِ بِقَوْلِهِ م. ر. نَعَمْ سَيَأْتِي فِي بَابِ الْحَجْرِ أَنَّ التَّسْعَ فِي الْمَعْنَى تَحْدِيدٌ لَا تَقْرِبُ أَهْ أَيْ مَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةُ وَيُظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ م. ر. حَيْثُ جَزَمَ بِهِ اخْتِيَامُهُ أَنَّهُ تَحْدِيدٌ فَيَقْدُمُ عَلَى مَا نَقَلَهُ سَمَ عَنْهُ م. ر. مِنْ أَنَّهُ تَقْرِيبِيٌّ ع. ش. □ فَوُدَّ: (أَيِ التَّقْرِيبِيِّ الْخ) اخْتِيَارُ التَّقْرِيبِ فِيهَا بِمَا مَرَّلَهُ وَجْهٌ فِي الْجُمْلَةِ. وَأَمَّا فِيهِ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَصْرِيٍّ. □ فَوُدَّ: (أَيِ لِأَنَّهُا أُخِرَ طَبْعًا الْخ) هَذَا خِلَافٌ مَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ الْأَطِبَّاءُ أَنَّهُا أَبْرَزُ طَبْعًا مِنَ الرَّجُلِ وَحَيْثُ قَلَمَلُ الْأَوَّلَى أَنْ يَوْجَهَ كَلَامُ الْإِمَامِ بِأَنَّهُ أَبْلَغُ شَهْوَةً وَأَتَمُّ فَلِذَا يُسْرِعُ تَوَلِيدَ طَبِيعَتِهَا لِلنَّعْيِ عَلَى الْوُجْهِينِ الْمَذْكُورَيْنِ بَصْرِيٍّ.

تَمَنَعُ احْتِمَالُهَا، وَلَوْ مَزْجُوحًا فَلَا يُنَافِي الْإِيهَامَ نَعَمْ قَدْ يَدْفَعُ الْإِحْتِمَالُ مُطْلَقًا النَّظَرَ فِي الْمَعْنَى، إِذْ مَعَ كَوْنِ التَّسْعِ كُلِّهَا ظَرْفًا لِلْحَيْضِ لَا مَعْنَى لِجَعْلِهَا أَقْلَ مِنْهُ كَمَا يُذَكِّرُكَ بِالتَّأَمُّلِ. □ فَوُدَّ: (وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيْ فِي اخْتِيَارِ اسْتِحْكَالِ التَّسْعِ التَّقْرِيبِيِّ أَخَذًا بِمَا يَأْتِي، وَقَدْ اعْتَمَدَ ذَلِكَ م. ر.

(وَأَقْلَهُ) زَمَنًا (يَوْمَ وَلَيْلَةٍ) أَي قَدَرُهُمَا مُتَّصِلًا، وَهُوَ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ سَاعَةً، وَإِنْ لَمْ تَتَلَفَّقْ إِلَّا مِنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا مَثَلًا بِنَاءٍ عَلَى قَوْلِ السَّحْبِ الْآتِي آخِرَ الْبَابِ وَسَيَأْتِي ثُمَّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِتِّصَالِ أَنْ يَكُونَ نَحْوَ الْقَطْنَةِ بَحِثٌ لَوْ أَدْخَلَ تَلَوْتُ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجِ الدَّمُ إِلَى مَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْاسْتِنْجَاءِ. (وَإِكْتَرَاهُ) زَمَنًا (خَمْسَةَ عَشَرَ) يَوْمًا (بِلَيَالِيهَا)، وَإِنْ لَمْ تُتَّصِلْ وَغَايِلِهِ سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ

• قَوْلُهُ: (زَمَنًا) تَمَيِّزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ الْمُضَافِ أَيْ أَقْلُ زَمَنِهِ يَوْمٌ الْخُ وَدَفَعَ بِهِ مَا أَوْرَدَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي أَقْلَهُ رَاجِعٌ لِلدَّمِ وَاسْمُ التَّضْيِيفِ بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ فَكَانَتْهُ قَالَ: وَأَقْلُ دَمِ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَهُوَ لَا يَجُوزُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِخْبَارِ بِاسْمِ الزَّمَانِ عَنِ الْمُجْتَمِعِ يُجَبِّرُ مِثْلَ شَيْخِنَا. • قَوْلُهُ: (أَي قَدَرُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ وَسَيَأْتِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (أَي قَدَرُهُمَا) فَسَرَّ بِذَلِكَ لِيَشْمَلَ مَا لَوْ طَرَأَ الدَّمُ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي وَفِي أَثْنَاءِ اللَّيْلَةِ كَذَلِكَ شَيْخِنَا وَعَ ش. • قَوْلُهُ: (مُتَّصِلًا) لَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي أَقْلِ الْحَيْضِ فَقَطْ بِدَلِيلٍ ذَمَّرَ مَعَهُ الْأَكْثَرُ وَالْغَالِبُ، وَأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ وُجُودَ الْأَقْلِ فَقَطْ إِلَّا مَعَ الْإِتِّصَالِ إِذْ مَعَ الْقَطْعِ إِنْ بَلَغَ مُجْمُوعُ الدَّمَاءِ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَالْجَمِيعُ حَيْضٌ وَيَلْزَمُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَقْلِ وَالْأَقْلُ فَلَا حَيْضَ مُطْلَقًا، نَعَمْ عَلَى قَوْلِ اللَّفْظِ لَا السَّحْبِ يَتَصَوَّرُ الْأَقْلُ بِدُونِ اتِّصَالٍ فَقَوْلُ الشَّارِحِ، وَإِنْ لَمْ تَتَلَفَّقْ الْخُ فِيهِ نَظَرٌ سَمِعَ وَعَ ش وَرَشِيدِي وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا مِثْلُهُ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تَتَلَفَّقْ الْخُ) قَدْ يُقَالُ: مَعَ التَّلَفُّقِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَجِدِ الْأَقْلُ وَخَذَهُ وَلَا مُطْلَقًا مَعَ الْإِتِّصَالِ فَتَأْتِلُهُ سَمِ عِبَارَةٌ شَيْخِنَا يُنَاقِشُ أَيِ التَّلَفُّقِ قَوْلُهُ مُتَّصِلًا، لِأَنَّ شَرْطَ الْإِتِّصَالِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَقْلِ وَخَذَهُ. وَأَمَّا الْأَقْلُ الَّذِي مَعَ غَيْرِهِ فَلَيْسَ فِيهِ اتِّصَالٌ بَلْ يَتَخَلَّلُهُ نَقَاءٌ بَأَن تَرَى دَمًا وَقَتًا وَوَقْتًا نَقَاءً فَهُوَ حَيْضٌ تَبَعًا لَهُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُجَاوِزَ ذَلِكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَمْ يَنْقُصِ الدَّمُ عَنْ أَقْلِ الْحَيْضِ، وَهَذَا يُسَمَّى قَوْلُ السَّحْبِ لِأَنَّا سَحَبْنَا الْحُكْمَ بِالْحَيْضِ عَلَى النِّقَاطِ أَيْضًا وَجَعَلْنَا الْكُلَّ حَيْضًا، وَهُوَ الْمُتَعَدِّ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَقْلَ لَهُ صَوْرَتَانِ الْأُولَى أَنْ يَكُونَ وَخَذَهُ وَهِيَ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا الْإِتِّصَالُ، وَالثَّانِيَةُ أَنْ يَكُونَ مَعَ غَيْرِهِ، وَهَذِهِ لَا اتِّصَالَ فِيهَا اه. • قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمُرَادَ بِالْإِتِّصَالِ) أَيِ اتِّصَالِ دَمِ الْحَيْضِ.

• قَوْلُهُ (بِلَيَالِيهَا) أَيِ مَعَ لَيَالِيهَا سَوَاءً تَقَدَّمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ أَوْ تَلَفَّقَتْ شَيْخِنَا وَقَلِيوبِي. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تُتَّصِلْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَدْ يَشْكُلُ فِي الْمُغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ فَتَأْتِلُهُ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تُتَّصِلْ) أَيِ الدَّمَاءِ مُغْنَى وَعِبَارَةٌ النِّهَايَةِ، وَإِنْ لَمْ يُتَّصِلْ دَمُ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ بِلَيَالِيهِ كَانَ رَأَتْ الدَّمَ أَوَّلَ التَّهَارِ اه أَيِ فَتَكْمُلُ اللَّيَالِي بِلَيَالِي السَّادِسِ عَشَرَ ش.

• قَوْلُهُ: (أَي قَدَرُهُمَا مُتَّصِلًا) لَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي أَقْلِ الْحَيْضِ فَقَطْ بِدَلِيلٍ ذَمَّرَ مَعَهُ الْأَكْثَرُ وَالْغَالِبُ، وَأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ وُجُودَ الْأَقْلِ فَقَطْ إِلَّا مَعَ اتِّصَالٍ، إِذْ مَعَ الْقَطْعِ إِنْ بَلَغَ مُجْمُوعُ الدَّمَاءِ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَالْجَمِيعُ حَيْضٌ وَيَلْزَمُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَقْلِ وَالْأَقْلُ فَلَا حَيْضَ مُطْلَقًا نَعَمْ عَلَى قَوْلِ اللَّفْظِ لَا السَّحْبِ يَتَصَوَّرُ الْأَقْلُ فَقَطْ بِدُونِ اتِّصَالٍ فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَإِنْ الْخُ فِيهِ نَظَرٌ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تَتَلَفَّقْ) قَدْ يُقَالُ مَعَ التَّلَفُّقِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَجِدِ الْأَقْلُ وَخَذَهُ وَلَا مُطْلَقًا مَعَ الْإِتِّصَالِ فَتَأْتِلُهُ.



كُلُّ ذَلِكَ بِاسْتِقْرَاءِ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَلْ صَحَّ النَّصُّ بِالْأَخِيرِ. (وَأَقْلُ زَمَنِ طَهْرٍ بَيْنَ زَمَنَيْنِ (الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا) بِإِلَّاهِهَا لِأَنَّهُ أَقْلُ مَا ثَبَتَ وَجُودُهُ أَثْنَا بَيْنَ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ فَيَكُونُ أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ تَقَدَّمَ الْحَيْضُ أَوْ تَأَخَّرَ بَلْ لَوْ رَأَتْ الْحَامِلُ يَوْمًا وَلَيْلَةً دَمًا قُبِيلَ الطَّلَقِ كَانَ حَيْضًا، وَلَوْ رَأَتْ النِّفَاسَ سِتِّينَ، ثُمَّ انْقَطَعَ، وَلَوْ لَحِظَتْ، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ كَانَ حَيْضًا بِخِلَافِ انْقِطَاعِهِ فِي السَّتِّينَ فَإِنَّ الْعَائِدَ لَا يَكُونُ حَيْضًا إِلَّا إِنْ عَادَ بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا. (وَلَا حُدَّ لَكَثْرِهِ) إجماعًا.....

■ فَوَدَّ: (كُلُّ ذَلِكَ) أَيِ مِنَ الْأَقْلُ وَالْأَكْثَرُ وَالْغَالِبُ. ■ فَوَدَّ: (بِاسْتِقْرَاءِ الشَّافِعِيِّ إِنْ) إِذْ لَا ضَاطِحَ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَعْنَةً وَلَا شَرْعًا فَرَجَعَ فِيهِ إِلَى الْمُتَعَارِفِ بِالِاسْتِقْرَاءِ التَّائِقِصِ وَهُوَ دَلِيلٌ ظَنِّيٌ فَيُقْبَلُ الظَّنُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَتَّبِعُ لِأَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ بَلْ يَكْتَفِي بِشَيْءٍ مِنَ الْبُحْثِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ كَمَا هُنَا هَذَا مَا يُحِطُّ عَلَيْهِ كَلَامُ سَمٍ فِي الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ بُحْثِيٍّ وَشَيْخُنَا. ■ فَوَدَّ: (بِالْأَخِيرِ) وَهُوَ كَوْنُ الْغَالِبِ سِتَّةً أَوْ سَبْعَةً. ■ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ أَقْلُ) (إِنْ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ لِأَنَّ الشَّهْرَ غَالِبًا لَا يَخْلُو عَنْ حَيْضٍ وَطَهْرٍ وَإِذَا كَانَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَقْلُ الطَّهْرِ كَذَلِكَ هـ. ■ فَوَدَّ: (فَيَكُونُ أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ) بَلْ قَدْ لَا يَكُونُ يَتَّبِعُهَا طَهْرٌ إِذَا تَقَدَّمَ الْحَيْضُ اخْتِذَا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ رَأَتْ حَامِلٌ عَادَتُهَا كَخَمْسَةٍ، ثُمَّ انْتَصَلَتْ الْوِلَادَةُ بِأَخْرِهَا كَانَ مَا قَبْلَ الْوِلَادَةِ حَيْضًا وَمَا بَعْدَهَا نِفَاسًا، وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الدَّمَ الْخَارِجَ حَالَ الطَّلَقِ وَمَعَ الْوَلَدِ إِذَا انْتَصَلَ بِحَيْضٍ سَابِقٍ حَيْضٌ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ سَابِقُ آتِهِ لَوْ لَمْ يَسِفْهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا، وَإِنْ بَلَغَ مَعَ مَا قَبْلَهُ يَوْمًا وَلَيْلَةً سَم. ■ فَوَدَّ: (أَوْ) (تَأَخَّرَ) أَيِ وَكَانَ طَرُوقُهُ بَعْدَ بُلُوغِ النَّفَاسِ أَكْثَرَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ نِهَائِهِ وَمُعْنَاهُ. ■ فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ كَانَ حَيْضًا) أَيِ إِذَا بَلَغَ أَقْلَهُ كَمَا يَأْتِي. ■ فَوَدَّ: (فَإِنَّ الْعَائِدَ إِنْ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ الْعَائِدَ فِي السَّتِّينَ احْتِرَازًا عَنِ الْعَائِدِ بَعْدَهَا كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامِيهِ أَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ نِفَاسُهَا دُونَ خَمْسَةِ عَشَرَ، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ أَكْثَرِ النَّفَاسِ لَا يَكُونُ زَمَنُ الْإِنْقِطَاعِ طَهْرًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ طَهْرٌ وَالدَّمَ بَعْدَهُ حَيْضٌ انْتَهَى سَم وَبَصْرِيٌّ. ■ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ عَادَ إِنْ) أَيِ وَبَلَغَ أَقْلَهُ وَالْأَفْهَمُ دَمٌ فَسَادٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ بِصْرِيٌّ.

■ فَوَدَّ: (فَيَكُونُ أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ) بَلْ قَدْ لَا يَكُونُ يَتَّبِعُهَا طَهْرٌ إِذَا تَقَدَّمَ الْحَيْضُ اخْتِذَا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ رَأَتْ حَامِلٌ عَادَتُهَا كَخَمْسَةٍ، ثُمَّ انْتَصَلَتْ الْوِلَادَةُ بِأَخْرِهَا كَانَ مَا قَبْلَ الْوِلَادَةِ حَيْضًا وَمَا بَعْدَهَا نِفَاسًا وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الدَّمَ الْخَارِجَ حَالَ الطَّلَقِ وَمَعَ الْوَلَدِ إِذَا انْتَصَلَ بِحَيْضٍ سَابِقٍ حَيْضٌ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ سَابِقُ آتِهِ لَوْ لَمْ يَسِفْهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا، وَإِنْ بَلَغَ مَعَ مَا قَبْلَهُ يَوْمًا وَلَيْلَةً. ■ فَوَدَّ: (فَإِنَّ الْعَائِدَ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ الْعَائِدَ فِي السَّتِّينَ احْتِرَازًا عَنِ الْمُرَادِ الْعَائِدِ بَعْدَهَا كَانَ انْقَطَعَ بَعْدَ خَمْسَةِ وَخَمْسِينَ يَوْمًا خَمْسَةً وَلَحِظَتْ ثُمَّ عَادَ. ■ فَوَدَّ: (فَإِنَّ الْعَائِدَ لَا يَكُونُ حَيْضًا إِنْ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ الْعَائِدَ فِي السَّتِّينَ احْتِرَازًا عَنِ الْعَائِدِ بَعْدَهَا كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامِيهِ أَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ نِفَاسُهَا دُونَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ أَكْثَرِ النَّفَاسِ لَا يَكُونُ زَمَنُ الْإِنْقِطَاعِ طَهْرًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ طَهْرٌ وَالدَّمَ بَعْدَهُ حَيْضٌ هـ.

فَإِنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ لَا تَحِيضُ أَصْلًا وَغَايَتُهُ بَقِيَّةُ الشَّهْرِ بَعْدَ غَايِبِ الْحَيْضِ السَّابِقِ، وَلَوْ أَطْرَدَتْ عَادَةُ امْرَأَةٍ أَوْ أَكْثَرُ بِمُخَالَفَةِ شَيْءٍ يَمَّا مَرُّ لَمْ تُتَّبَعْ لِأَنَّ بَحْثَ الْأَوَّلِينَ أَتَمَّ وَحَمَلَ دَمِهَا عَلَى الْفَسَادِ أَوَّلَى مِنْ خَرَقِ الْعَادَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ خَرَقُهُمْ لَهَا بِرُؤْيَا امْرَأَةٍ دَمًا بَعْدَ سِرِّ الْيَأْسِ حَيْثُ حَكَمُوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَيْضٌ وَأَبْطَلُوا بِهِ تَحْدِيدَهُمْ لَهُ بِمَا مَرُّ وَقَدْ يُجَابُ بِمَا مَرُّ أَيْضًا أَنَّ ذَاكَ تَحْدِيدٌ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّقْصِيرِ عَنْهُ لَا غَيْرُ وَبِأَنَّ الْاسْتِقْرَاءَ، وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا فِيهِمَا لَكِنَّهُ هُنَا أَتَمَّ بِدَلِيلِ عَدَمِ الْخِلَافِ عِنْدَنَا فِيهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ لِمَا يَأْتِي مِنَ الْخِلَافِ الْقَوِيِّ فِي سَبْنِهِ وَفِي أَنَّ الْمُرَادَ نِسَاءَ عَشِيرَتِهَا أَوْ كُلِّ النِّسَاءِ وَعَلَيْهِ الْمُرَادُ فِي سَائِرِ الْأَرْزِمَةِ أَوْ زَمَنِهَا فَهَذَا كُلُّهُ مُؤَوِّدٌ مُبْضِعٌ الْاسْتِقْرَاءَ فَلَمْ يَلْتَزِمُوا فِيهِ مَا التَّزَمُوهُ فِي الْحَيْضِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ لظُهُورِ التَّنَاقُضِ فِي كَلَامِهِمْ بِإِدَائِي الرَّأْيِ. (وَيَحْزَمُ بِهِ) أَيِ الْحَيْضِ (مَا حَزَمَ بِالْجَنَابَةِ)؛ لِأَنَّهُ أَغْلَطَ (و) زِيَادَةُ هِيَ الطَّهَارَةُ بِبَيَّةِ التَّعْبِيدِ لِغَيْرِهِ.

■ فَوُدَّ: (فَإِنَّ الْمَرْأَةَ الْإِنْفَ) قَدْ يُقَالُ: لَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَلَ بِهَذَا أَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَكْثَرِ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ فَتَأَمَّلْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّغْلِيلُ بِاِغْتِيَارِ الْأَرْزِمِ فِي الْجُمْلَةِ فَإِنَّهُ إِذَا امْتَكَنَ أَنْ لَا تَحِيضَ أَصْلًا امْتَكَنَ أَنْ تَحِيضَ خِيَصًا مُتَبَاعِدًا بَعْضُ مَرَاتِهِ عَنْ بَعْضٍ سَمِ عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ فَقَدْ لَا تَحِيضُ الْمَرْأَةُ فِي عُمْرِهَا إِلَّا مَرَّةً، وَقَدْ لَا تَحِيضُ أَصْلًا أَهْ زَادَ الْمُغْنِي حَكَى الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ أَنَّ امْرَأَةً فِي زَمَانِهِ كَانَتْ تَحِيضُ كُلَّ سَنَةٍ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَكَانَ يَفَاسُهَا أَرْبَعِينَ، وَأَخْبَرَنِي مَنْ إِتَى بِهِ أَنَّ وَلَدَتْنِي كَانَتْ لَا تَحِيضُ أَصْلًا وَأَنَّ أَخَاتِي مِنْهَا تَحِيضُ فِي كُلِّ سَنَتَيْنِ مَرَّةً وَيَفَاسُهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ مَوْتِهَا. ■ فَوُدَّ: (السَّابِقُ) أَيِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَأَقْلُ طُهُرَ الْإِنْفِ.

■ فَوُدَّ: (بِمُخَالَفَةِ شَيْءٍ) الْإِنْفَ أَيِ بَانَ تَحِيضَ دُونَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ تَطَهَّرَ دُونَهَا نِهَآةً وَمُغْنِي. ■ فَوُدَّ: (لَمْ تُتَّبَعْ) أَيِ فَلَا يُحْكَمُ بِأَنَّهُ دَمٌ حَيْضٌ بَلِ اسْتِحَاضٌ ع. ش. ■ فَوُدَّ: (وَحَمَلَ دَمَهَا) أَيِ الْمُخَالَفَ لِمَا مَرَّ. ■ فَوُدَّ: (وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. ■ فَوُدَّ: (بِمَا مَرَّ أَيْضًا) أَيِ فِي شَرْحِ تِسْعِ سَبْنِينَ. ■ فَوُدَّ: (إِنَّ ذَاكَ) أَيِ تَحْدِيدِ سِرِّ الْيَأْسِ بِاثْنَيْنِ وَسَبْتَيْنِ. ■ فَوُدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ فِي الْحَيْضِ وَسِرِّ الْيَأْسِ ع. ش. ■ فَوُدَّ: (هَلِمَ الْخِلَافُ الْإِنْفَ) أَيِ الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ وَالْأَفْهَاقُ قَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ بَانَ أَقْلَهُ يَوْمٌ وَقَوْلُ بَانَ أَقْلَهُ مَجَّةٌ وَهُمَا غَرِيْبَانِ ع. ش. ■ فَوُدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْحَيْضِ. ■ وَفَوُدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي سِرِّ الْيَأْسِ. ■ فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كُلُّ النِّسَاءِ. ■ فَوُدَّ: (وَمَا التَّزَمُوهُ الْإِنْفَ) أَيِ مِنْ عَدَمِ الْخَرَقِ.

■ فَوُدَّ: (أَيِ الْحَيْضِ) إِلَى قَوْلِهِ لَا يُقَالُ فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي.

■ فَوُدَّ: (سَبْنِي) (مَا حَزَمَ بِالْجَنَابَةِ) أَيِ مِنْ صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا نِهَآةً. ■ فَوُدَّ: (هِيَ الطَّهَارَةُ الْإِنْفَ) عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ طُهُرَ عَنْ حَدِيثٍ أَوْ لِيَبَادَةَ لِتَلَاغِيهَا أَهْ أَيِ كُفْسِلِ الْجُمُعَةِ بِجَيْرِمِي. قَوْلُهُ: (مَعَ الطَّهَارَةِ الْإِنْفَ) أَيِ مَعَ

■ فَوُدَّ: (فَإِنَّ الْمَرْأَةَ الْإِنْفَ) قَدْ يُقَالُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَلَ بِهَذَا أَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَكْثَرِ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ فَتَأَمَّلْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّغْلِيلُ بِاِغْتِيَارِ الْأَرْزِمِ فِي الْجُمْلَةِ فَإِنَّهُ إِذَا امْتَكَنَ أَنْ لَا تَحِيضَ أَصْلًا امْتَكَنَ أَنْ تَحِيضَ خِيَصًا مُتَبَاعِدًا بَعْضُ مَرَاتِهِ أَبْعَدُ عَنْ بَعْضٍ.

نحو الشُّكِّ والعيد لا يُقال هذا لا يختصُّ بالحيض بل يُوجد في جُنُبٍ بعدَ خُرُوجِ منيه وقبل انقطاعه، إذ الظاهرُ حرمةُ غُسله حيثُ بُدِئَ بِنِيَّةِ التَّعْبُدِ وحيثُ فلا زيادة؛ لأنَّ هذه الصُّورةَ داخِلَةٌ في قوله ما حرِّمَ بالجنابة؛ لأنَّا نقولُ هذه الحرمةُ ليستَ لِخُصُوصِ المني لِيَصِحَّ الطَّهَرُ بِنِيَّةِ التَّعْبُدِ من سَلَسِه، وأنما هي لِغُموْمِ كونه ما نَمَّا من صِحَّتِها في غيرِ السَّلَسِ بخلافِ الحيضِ فإنَّ الحرمةَ لِذاتِهِ، إذ لا يَتَصَوَّرُ صِحَّةُ طهرٍ مع وجودِهِ مُطلقًا فَتَأْتِلُهُ.

و (عُبورُ المسجدِ إنْ خالَتْ)، ولو يُمْجَرِدُ الاحتمالِ كما سَجَلَهُ كَلَامُهُمْ وعليه يَفْرُقُ بينه وبين اشتراطِ الظَّنِّ في حرمةِ بَيْعِ نحوِ العِنَبِ لِمُتَّخِذِهِ خَمْرًا بأنَّ المسجدَ يُحْتَاطُ لَهُ لا سِيَّما مع وجودِ قَرِينَةِ التَّلَوِيْثِ هنا (تَلَوِيْثُهُ) بِمُثْلَتِهِ بعدَ التَّحْتِيَةِ بالدمِ صِيَانَةً لَهُ عَنِ الْخُبَيْثِ فَإِنَّ أَمْنَتَهُ كَرِهَ لِيُغْلِظَ حَدِيثُهَا وَبِهِ فَارْقَتْ الْجُنُبُ وَبِجَرِيِّ ذَلِكَ فِي كُلِّ ذِي خَبَثٍ يُخْشَى تَلَوِيْثُهُ بِهِ كَذِي جُرْحٍ.....

عَلِمَها بِالْحُرْمَةِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ الشُّكِّ الْخ) أَي كَالْكُشُوفِ بِخَيْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَي حُرْمَةُ الطَّهَارَةِ بِنِيَّةِ التَّعْبُدِ الْخ. □ فَوَدَّ: (لِغُموْمِ كَوْنِهِ الْخ) أَي لِغُموْمِ كَوْنِهِ خَارِجًا مِنْ أَحَدِ السَّيْلَيْنِ. □ فَوَدَّ: (مَعَ وَجُودِهِ) أَي الْحَيْضِ مُطْلَقًا أَي اتَّصَلَ كَمَهُ أَوْ تَقَطَّعَ. □ فَوَدَّ: (بِمُثْلَتِهِ الْخ) دُفِعَ بِهِ تَوْهُمُ قِرَاءَتِهِ بِالتَّوْنِ الْمَوْحَمِ أَنَّهُ إِذَا لَوَّثَهُ مِنْ غَيْرِ ظُهُورٍ لَوْ فِيهِ كُخْمَرَةٌ لَمْ يَخْرُمْ عَ ش. □ فَوَدَّ: (كُرْهًا) وَمَحَلُّ الْكَرَاهَةِ عِنْدَ انْتِزَاعِ حَاجَةِ عُبُورِهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى وَاسْتَى وَالْأَقْرَبُ أَنَّ مِنَ الْحَاجَةِ الْمُرُورَ مِنَ الْمَسْجِدِ لِيُعْبَدَ بَيْنَهُ مِنْ طَرَفَيْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ وَقُرْبِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَيُؤَيِّدُهُ تَضَرُّعُهُمْ بِأَنَّهُ يَجُوزُ إِذْخَالُ التَّغْلِ الْمُتَّجِسِ الْمَسْجِدَ حَيْثُ أَمِنَ وَصُولُ نَجَاسَةٍ مِنْهُ لِلْمَسْجِدِ وَكَذَا دُخُولُهُ بِثَوْبٍ مُتَّجِسٍ نَجَاسَةً حُكْمِيَّةً، وَإِنْ زَادَ عَلَى سَتْرِ الْمُرُورِ عَ ش. □ فَوَدَّ: (وَيْهَ) أَي بِالْكَرَاهَةِ كُرْدِيٍّ وَيَجُوزُ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ لِلْغِلْظِ. □ فَوَدَّ: (فَارَقَتْ الْجُنُبُ) فَإِنَّ الصَّحِيحَ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ عُبُورَهُ خِلَافَ الْأَوَّلَى سَم. □ فَوَدَّ: (وَيُخْرِى) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّ أَمِنَ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَيُخْرِى ذَلِكَ) أَي تَخْرِيمَ عُبُورِ الْمَسْجِدِ. □ فَوَدَّ: (كَذِي جُرْحِ الْخ) أَي وَمُسْتَحَاضَةٍ وَسَلَسٍ بَوَلٍ نِهَائَةً وَمُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (وَعُبُورُ الْمَسْجِدِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَخَرَجَ بِالْمَسْجِدِ غَيْرُهُ كَمُصَلًى الْعِيدِ وَالْمَدْرَسَةِ وَالرَّيَاطِ فَلَا يُكْرَهُ وَلَا يَخْرُمُ عُبُورُهُ عَلَى مَنْ ذَكَرَ أَيِ الْحَائِضِ وَذِي النِّجَاسَةِ اهـ، وَهَذَا مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْأَمِّيِّ لِمَا هُوَ وَاضِحٌ الْخ مُقْتَضَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُسْتَحَقِّ عَلَى الْغُموْمِ وَغَيْرِهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَنَمَّا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ نَظَرٌ إِذَا تَأَذَّى الْمُسْتَحَقُّونَ بِالتَّلَوِيْثِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ خَالَتْ) قَالَ فِي الْعِيَابِ وَإِنْ خَالَتْ تَلَوِيْثُ نَحْوِ مَدْرَسَةٍ لَمْ يُكْرَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَي مِنْ حَيْثُ الْحَيْضُ، وَإِنْ حَرَّمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ حَيْثُ تَجَسُّسُ الْوَقْفِ أَوْ مِلْكِ الْغَيْرِ اهـ. □ فَوَدَّ: (فَلَنْ أَمْنَتَهُ كُرْهًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَمَجْلُهَا أَي الْكَرَاهَةُ إِذَا عَبَّرَتْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ. □ فَوَدَّ: (فَارَقَتْ الْجُنُبُ) فَإِنَّ الصَّحِيحَ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ عُبُورَهُ خِلَافَ الْأَوَّلَى. □ فَوَدَّ: (وَيُخْرِى ذَلِكَ) أَي تَخْرِيمَ الْعُبُورِ.

أو نعل به خَبَثٌ رطب فإن آمِنَ لم يُكْرَهَ فيما يَظْهَرُ وبهذا يَظْهَرُ الفرقُ ويندفعُ ما قيل لا يحتاجُ  
لهذا؛ لأنّه ليس من خصوصيّات الحائِضِ لا يُقالُ يجري ذلك أيضًا في كُلِّ مكانٍ مُسْتَحَقٍّ  
للغير لما هو واضحٌ أنّه يحرمُ تنجِيسُهُ كالاستجمارِ بجدارِ الغيرِ؛ لأنّا نقولُ إنّما يَصِحُّ ذلك عند  
التَحَقُّقِ أو غَلْبَةِ الظنِّ لا مُطْلَقًا بخلافِ المسجدِ لِعَظَمِ حُرْمَتِهِ فَظْهَرُ الفرقُ بينه وبين غيره وعَلِمَ  
مِمّا دُكِّرَ حُرْمَةُ البولِ فيه في إناءٍ وإدخالٍ نجسٍ فيه.....

• قُودُ: (أو نعل به إلخ) فإن أرادَ الدُخُولَ به فَلْيَدِّلْكَ قَبْلَ دُخُولِهِ مُغْنِي. • قُودُ: (فإن آمِنَ إلخ) وَخَرَجَ  
بالمسجدِ غيرُهُ كَمُصَلَّى العِيدِ والمَدْرَسَةِ والرَّيَاطِ فلا يُكْرَهَ ولا يَحْرُمُ عُبُورُهُ على مَنْ دُكِّرَ نِهَايَةً وفي سَمِ  
بَعْدَ ذِكْرِ يَثْلُهُ عَنِ شَرْحِ الرُّوضِ ما نَصَّهُ وهذا مَعَ قولِ الشارِحِ الآتي لما هوَ واضحٌ إلخ يَتَقَضَى الفرقُ بَيْنَ  
المُسْتَحَقِّ على المُمومِ وغيرِهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَعَلِمَا في شَرْحِ الرُّوضِ نَقَلُوا إِذَا تَأَدَّى المُسْتَحَقُّونَ بِالتَّلْوِيْثِ اه  
وعِبَارَةٌ ع ش قوله م ر، ولا يَحْرُمُ عُبُورُهُ إلخ أي عند مُجَرَّدِ خَوْفِ التَّلْوِيْثِ فَإِنْ تَحَقَّقَ أو غَلَبَ على ظَنِّهِ  
حَرَمٌ بَلْ يَجْرِي ذَلِكَ في دُخُولِ مَلِكٍ غيرِهِ اه حَجَّ بالمعنى وقال سَم على المَنهجِ وظَاهِرُهُ عَدَمُ الحُرْمَةِ  
مَعَ خَشْيَةِ التَّلْوِيْثِ وهو مُشْكَلٌ وَرِجْهَ وَفَاقًا لِمَ رَأَى المُرَادَ لا يَحْرُمُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَدْرَسَةً أو رِيَاطًا وَلَكِنْ  
يَحْرُمُ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا وَلَمْ يَأْذِنِ المَالِكُ ولا ظَنَّ رِضاهُ أو مَوْفُوقًا مُطْلَقًا، نَعَمْ إِنْ كَانَ  
مَوْفُوقًا وَكَانَ أَرْضُهُ ثَرَابِيَّةً وَكَانَ الدَّمُ يَسِيرًا فلا يَتَعَدُّ وَفَاقًا لِمَ ر الجَوَازُ انْتَهَى اه. • قُودُ: (لم يُكْرَهَ) أي  
عُبُورُهُ أي بخلافِ الحائِضِ.

(فَرَقَ) سَمِلَ م ر عَنِ غَسْلِ التَّجَاسَةِ في المسجدِ وانْفِصَالِ الغَسَالَةِ فيه حَيْثُ حَكَمَ بِطَهَارَتِهَا كَأَن تَكُونَ  
التَّجَاسَةُ حُكْمِيَّةً فَقَالَ: يَتَّبَعِي التَّخْرِيمَ لِلإِسْتِقْدَارِ، وَإِنْ جَوَّزْنَا الوُضُوءَ في المسجدِ مَعَ سَقُوطِ مَايِهِ  
المُسْتَعْمَلِ فيه لِأَنَّ المُسْتَعْمَلَ في التَّجَاسَةِ مُسْتَقْدَرٌ بِخِلَافِ المُسْتَعْمَلِ في الحَدَثِ السَّاقِطِ مِنَ الوُضُوءِ.  
(فَرَقَ) يَجُوزُ إلقاءُ الطَّاهِرَاتِ كَشُوشِرِ الطَّبِيخِ في المسجدِ إِلَّا إِنْ قَدَّرَهُ بِهَا أو قَصَدَ الإِزْدِرَاءَ به فَيَحْرُمُ  
وَيَحْرُمُ إلقاءُ المُسْتَعْمَلِ فيه وَيَجُوزُ الوُضُوءُ وَإِنْ سَقَطَ المَاءُ المُسْتَعْمَلُ فيه م ر.

(فَرَقَ) قال م ر يَحْرُمُ البُصَاقُ في المسجدِ وَيَجُوزُ إلقاءُ ماءِ المَضْمَضَةِ في المسجدِ وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِطًا  
بالبُصَاقِ لاسْتِهْلَاقِهِ اه وَخَرَجَ بِاسْتِهْلَاقِهِ فيه ما إِذَا كَانَ البُصَاقُ مُتَمَيِّزًا في ماءِ المَضْمَضَةِ ظَاهِرًا بِحَيْثُ  
يُحَسُّ وَيُذَكَّرُ مُتَمَرِّدًا فَلْيَتَأَمَّلْ ع ش. • قُودُ: (وبهذا) أي بقوله فَإِنْ آمِنَ إلخ (يَظْهَرُ الفرقُ) أي بَيْنَ  
الحائِضِ وَذِي الخَبَثِ. • قُودُ: (وَيَنْفِغُ) عَطَفَ على قوله يَظْهَرُ إلخ. • قُودُ: (ما قيل إلخ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ  
النَّهَايَةِ والمُغْنِي. • قُودُ: (لهذا) أي لقوله وَعُبُورِ المسجدِ إلخ. • قُودُ: (لأنّه إلخ) أي تَحْرِيمِ العُبُورِ.

• قُودُ: (يجري ذلك) أي تَحْرِيمِ العُبُورِ سَم. • قُودُ: (أيضًا) أي كَتَبَرِيَانِهِ في كُلِّ ذِي خَبَثٍ إلخ.  
• قُودُ: (لما هو إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ المَتَمِّي. • قُودُ: (لأنّا إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ التَّيْمِي. • قُودُ: (إنما يَصِحُّ  
ذلك) أي تَحْرِيمِ عُبُورِ كُلِّ مكانٍ إلخ. • قُودُ: (هذه التَّحَقُّقُ إلخ) أي تَحَقُّقِ التَّجْجِيسِ أو ظَنِّهِ.  
• قُودُ: (بخلافِ المسجدِ) أي فَيَحْرُمُ عُبُورُهُ بِمُجَرَّدِ احْتِمَالِ التَّجْجِيسِ. • قُودُ: (ولا دُخَالَ نَجَسٍ فيه)

• قُودُ: (ولا دُخَالَ نَجَسٍ فيه) شَائِلٌ لِلتَّجْجِيسِ الحُكْمِيِّ كَثُوبِ أَصَابِهِ بَوَلٌ جَفٌّ وَقَوْلُهُ بلا ضَرُورَةٍ يَتَّبَعِي

بلا ضرورة، وإن أَمِنَ التلويث نعم يجوز إخراج دم نحو فصد ودمل واستحاضة في إناء أو قمامة أو ثراب من غيره فيه، وإن سهل إخراج ذلك خارجه خلافا لبعضهم وتحت جل دخول مستبرئ يده على ذكره لمتنع ما يخرج منه سواء السلس وغيره. (والصوم) ولا يصح إجماعا فيما، وهو تعديدي والأصح أنه لم يجب أصلا وتظهر فائدة الخلاف في الإيمان والتعاليق وفيما إذا قضت فلا تحتاج لنية القضاء بناء على أنه ما سبق لإفعله مقتضى في الوقت، وهذا أولى مما ذكره الاستوي وغيره فليتأمل (ويجب قضاؤه) إجماعا وتسميته قضاء مع أنه لم يسبق

شامل للتجسس الحكمي كتوب أصابه بول جف سم وم ر عن ع ش جواز الدخول بذلك التوب بلا ضرورة. ة فود: (بلا ضرورة) يتبني الإكفاء بالحاجة م ر اه سم. ة فود: (في إناء أو قمامة إلخ) يتبني وجوب إخراج ذلك الإناء أو القمامة أو الثراب فوراً لانقضاء الحاجة والمسجد يصاب عن بقاء التجاسة فيه بغير حاجة م ر اه سم. ة فود: (من غيره فيه) أي المسجد. ة فود: (وتحت جل دخول مستبرئ إلخ) أقره سم، وأقول ويتبني أن لا كرامة في دخوله أيضا وأن مراده بالدخول ما يشمل المكث ومثل المستبرئ بالأولى المستنحي بالأخيار ووقع في كلام الشيخ القليوبي خلأه. ة فود: (يده على ذكره) أي سواء كانت مع نحو خزقة على ذكره أم لا ع ش. ة فود: (ويتبني إلخ) فيه وقفة ظاهرة سيما إذا تلوث يده بالخارج بل يخالف هذا، والبحث الذي في الشارح إذا وجد تلوث اليد لقول الشارح المار أيضا وإذ حال تجس إلخ. ة فود: (ولا يصح) إلى قوله: وفيما في المعني. ة فود: (إجماعا فيهما) أي في تحريم الصوم وعدم صحته نهاية ومعني. ة فود: (وهو) أي عدم الصحة (تعديدي) قاله الإمام والأوجه أنه معقول المعنى لأن خروج الدم مضعف والصوم يضعف أيضا فلو أيرث بالصوم لاجتماع عليها مضعفان والشارع ناظر إلى حفظ الأبدان نهاية. ة فود: (في الإيمان والتعاليق) كأن يقول: متى وجب عليك صوم يوم قالت طالع معني. ة فود: (بناء على أنه ما سبق إلخ) يأتي ما فيه. ة فود: (وهذا) أي قوله بناء على إلخ وقوله: (مما ذكره إلخ) أي في توجيه عدم الاحتياج لنية القضاء. ة فود: (وتسميته قضاء إلخ) قد يستشكل حبيذ فإنه ليس قضاء حقيقة كما تقرر وظاهر أنه ليس أداة حقيقة، إذ هو خارج

الإكفاء بالحاجة م ر. ة فود: (في إناء أو قمامة إلخ) يتبني وجوب إخراج ذلك الإناء أو القمامة أو الثراب فوراً لانقضاء الحاجة، والمسجد يصاب عن بقاء التجاسة فيه بغير حاجة م ر. ة فود: (وتسميته قضاء إلخ) قد يستشكل حبيذ فإنه ليس قضاء حقيقة كما تقرر، وظاهر أنه ليس أداة حقيقة، إذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون أداة فيلزم الواسطة. وعبارة جمع الجوامع والقضاء فعمل كل وقيل بعض ما خرج وقت أدائه استندراكا لما سبق له مقتضى لفعل مطلقا اه. وقوله لفعل قال المحلي أي لأن يفعل وجوبا أو نذبا فإن الصلاة المندوبة تفتى وقوله مطلقا قال المحلي أي من المستترك وغيره كما في قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر أو من غيره كما في قضاء التائم الصلاة والحائض الصوم فإنه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير التائم والحائض لا ينهما وأن فقد

لِفِعْلِهِ مُقْتَضٍ فِي الْوَقْتِ كَمَا تَقَرَّرَ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى صُورَةٍ فَعَلِهِ خَارِجُ الْوَقْتِ (بِخِلَافِ الصَّلَاةِ) لَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا إِجْمَاعًا لِلْمَحَقِّقَةِ بَلْ يُكْرَهُ كَمَا قَالَ جَمَعَ مُتَقَدِّمُونَ أَوْ يَحْزَمُ كَمَا قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ وَأَقْوَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالْمُصَنِّفُ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ الْمُحَقِّقَ جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِهِ لِجَمْعِ الْجَوَامِعِ وَلَا تَنْقِذَ مِنْهَا عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ وَالْحَرَمَةَ هُنَا.....

وَفِيهِ الْمُتَقَدِّرُ لَهُ شَرْعًا وَمَا هُوَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ آدَاءُ قِلْزَمِ الْوَاسِطَةِ، وَعِبَارَةُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْقَضَاءُ فِعْلٌ كُلُّ وَقِيلَ بَعْضُ مَا خَرَجَ وَقْتُ آدَائِهِ اسْتِدْرَاكًا لِمَا سَبَقَ لِفِعْلِهِ مُقْتَضٍ وَجُوبًا أَوْ نَذْبًا مُطْلَقًا أَيْ مِنَ الْمُسْتَدْرَكِ كَمَا فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْمَثْرُوكَةِ بِلَا عُذْرِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا فِي قَضَاءِ التَّائِمِ الصَّلَاةِ وَالْحَائِضِ الصَّوْمَ فَإِنَّهُ سَبَقَ مُقْتَضٍ لِفِعْلِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ مِنْ غَيْرِ التَّائِمِ وَالْحَائِضِ لَا مِنْهُمَا . اهـ . وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ تَسْمِيَةَ قَضَاءِ تَسْمِيَةٍ حَقِيقَةٍ لَا بِالنَّظَرِ لِلصُّورَةِ كَمَا زَعَمَهُ وَإِنْ جَعَلَهُ مِنْ قَوَائِدِ الْخِلَافِ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لِنِيَّةِ الْقَضَاءِ مَمْنُوعٍ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَضَاءٌ حَقِيقَةٌ سَم . ة فُودَ: (بَلْ يُكْرَهُ الْخُ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالنَّهَائِيَةِ وَالْمُعْنَى . ة فُودَ: (كَمَا قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ) هُوَ أَبُو بَكْرٍ، وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الشَّيْخَيْنِ وَلَيْسَ هُوَ الْمُفَسِّرُ الْمَشْهُورُ الْآنَ ع ش . ة فُودَ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ) بَلِ الْأَوْجَهُ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا عَدَمُ التَّحْرِيمِ بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ وَالْمُعْتَمَى عَلَيْهِ فَيَسَّرَ لُهُمَا الْقَضَاءُ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى . ة فُودَ: (جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِهِ الْخُ) أَشَارَ الْمُحَقِّقُ سَم إِلَى التَّوَقُّفِ فِي هَذَا الثَّقَلِ وَذَكَرَ عِبَارَاتٍ عَنِ الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ وَمَحَلَّهَا فِي الْآدَاءِ فِي الْحَيْضِ، وَذَكَرَ مَا يُشِيرُ بَاتِهِ لَمْ يَقِفْ فِي الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ عَلَى تَعَرُّضٍ لِمَسْأَلَةِ الْقَضَاءِ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَا أَفَادَهُ وَلْيُرَاجِعْ بَصْرِي . ة فُودَ: (وَلَا تَنْقِذُ الْخُ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ عِبَارَتُهُ عَلَى الْكِرَاهَةِ هَلْ تَنْقِذُ صَلَاتَهَا أَوْ لَا وَالْأَوْجَهُ نَعَمْ أَهْ أَيْ وَتَنْقِذُ نَفْلًا مُطْلَقًا فَتَجْمَعُهَا مَعَ فَرَضٍ آخَرَ بِتَيْمٍ وَاجِدِ ع ش . ة فُودَ: (عَلَيْهِمَا) أَيْ عَلَى الْكِرَاهَةِ وَالْحَرَمَةِ .

سَبَبُ الْوُجُوبِ أَوْ التَّذَبُّبِ فِي حَقِّهِمَا لُجُوبُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِمَا أَوْ نَذْبُهُمَا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ تَسْمِيَةَ قَضَاءِ تَسْمِيَةٍ حَقِيقَةٍ لَا بِالنَّظَرِ لِلصُّورَةِ كَمَا زَعَمَهُ وَإِنْ جَعَلَهُ مِنْ قَوَائِدِ الْخِلَافِ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لِنِيَّةِ الْقَضَاءِ مَمْنُوعٍ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَضَاءٌ حَقِيقَةٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَنَاسًا مَا وَقَعَ فِيهِ الْغَفْلَةُ عَنْ قَوْلِهِمْ مُطْلَقًا وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى مَا قِيلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . ة فُودَ: (جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِهِ لِجَمْعِ الْجَوَامِعِ) يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ يُقْتَضَى فِي أَيْ مَحَلٍّ مِنْ ذَلِكَ الشَّرْحِ جَزَمَ بِهِ فَإِنْ أَرَادَ قَوْلُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْعَزِيمَةِ وَيُجَابُ بِمَنْعِ الصَّدَقِ فَإِنَّ الْحَيْضَ الَّذِي هُوَ عُذْرٌ فِي التَّرُكِ مَانِعٌ مِنَ الْفِعْلِ الْخُ فَهُوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي آدَاءِ الصَّلَاةِ حَالِ الْحَيْضِ لَا فِي قَضَائِهَا بَعْدَ الْحَيْضِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ مَعَ أَنَّ هَذَا أَيْضًا فِي الصَّوْمِ الرَّاجِبِ قَضَاؤُهُ فَضْلًا عَنْ مُجَرَّدِ صِحَّتِهِ، وَإِنْ أَرَادَ قَوْلُهُ فِي مَنَحَتِ أَنَّ مُطْلَقًا نَهَى لِلتَّحْرِيمِ وَالتَّنْزِيهِ لِلْفَسَادِ أَيْ سِوَاةِ رَجْعِ النَّهْيِ فِيمَا ذَكَرَ إِلَى نَفْسِهِ كَصَلَاةِ الْحَائِضِ وَصَوْمِهَا الْخُ فَهُوَ سَهْوٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ هَذَا أَيْضًا فِي آدَاءِ الصَّلَاةِ حَالِ الْحَيْضِ لَا فِي الْقَضَاءِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ مَعَ أَنَّ هَذَا مُتَعَلِّقٌ أَيْضًا بِالصَّوْمِ الرَّاجِبِ الْقَضَاءُ فَضْلًا عَنْ مُجَرَّدِ صِحَّتِهِ، وَإِنْ أَرَادَ مَحَلًّا آخَرَ فَلْيُقِشْ، وَقَوْلُهُ وَلَا تَنْقِذُ مِنْهَا عَلَيْهِمَا الْخُ فِي الْجَزْمِ بِذَلِكَ مُنْعٌ بَلْ يَخْتَلِفُ صِحَّتُهَا عَلَى الْكِرَاهَةِ بَلْ وَالتَّحْرِيمِ وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ نَهْيَهَا

من حيث كونها صلاة لا لأمر خارج نظير ما يأتي في الأوقات المكروهة نعم ركعتا الطواف يُسنُّ لها قضاؤها على ما في شرح مُسليم عن الأصحاب ونُصِّ عليه لِكُنْه صَوَّب في مجموعِه خلافه، إذ لا يدخل وقتُهما إلا بفراغه فلم يكن الوجوب أي على القول به في زمن الحيض قال فإن فرض طروؤه غيَّب فراغه أمكن ذلك.....

• فُود: (من حيث كونها صلاة إلخ) قد يُمنَع ذلك فإنه لا دليل عليه بل يجوز كونه لخارج كَعَدَم قبول رُخصة الشَّرع، فإن الظاهر أن عَدَم وجوب القضاء رُخصة، وإن كان التُّركُ حال الحيض عزيمة مع عَدَم صلاحيتها حال الحيض لتلك العبادة وقد يُقال عَدَم قبول رُخصة الشَّرع خارج لازم للقضاء والتَّهْيُّ لِلإِزْم كهُوَ لِلذَّاتِ سم. • فُود: (نظير ما يأتي إلخ) بهذا التَّظهير يَنْدَفِعُ عنه ما قد يوردُ عليه من أنه يُلْزَم اتِّحَادُ الْقَوْلَيْنِ لِأَنَّهُمَا إِذَا لَمْ تَتَّعَقِدْ عَلَى الْكِرَامَةِ أَيْضًا كَانَتْ حَرَامًا؛ لِأَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى الْعِبَادَةِ الْغَايِدَةِ حَرَامًا، وَوَجْهُ الْإِنْدِفَاعِ أَنَّ الْأَصْحَابَ قَالُوا بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ وَلَمْ يُلْزَمِ الْإِتِّحَادُ وَمَهْمَا قَبِلَ هُنَاكَ فِي التَّخْلُصِ مِنَ الْإِشْكَالِ يُقَالُ هُنَا مِثْلُهُ سَم وَبُضْرِي. • فُود: (ونُصِّ إلخ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْأَصْحَابِ. • فُود: (إذ لا يدخل إلخ) وَأَيْضًا لَا آخِرَ لَوْفَتِهِمَا. • فُود: (على القول به) أي وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ سُبُتُهُمَا لَا وَجُوبُهُمَا. • فُود: (في زمن الحيض) أي حَتَّى يَتَأْتِيَ طَلَبُ قَضَائِهِمَا سَم. • فُود: (قال) أي فِي الْمَجْمُوعِ. • فُود: (فإن فرض إلخ) هَذَا الْفَرَضُ صَوَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ سَم. • فُود: (أمكن ذلك) أي سَنَ قَضَائِهِمَا.

عَنِ الْقَضَاءِ مِنْ حَيْثُ الْكَوْنُ صَلَاةٌ وَلَا مِنْ حَيْثُ خَارِجٌ لِإِزْمٍ وَمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْبَيَانُ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ خَارِجٌ غَيْرَ لِإِزْمٍ كَعَدَمُ قَبُولِ رُخْصَةِ الشَّرعِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ عَدَمَ الْقَضَاءِ رُخْصَةٌ، وَإِنْ كَانَ التُّركُ حَالِ الْحَيْضِ عَزِيمَةً مَعَ عَدَمِ تَأْمُلِهَا حَالِ الْحَيْضِ لِتِلْكَ الْعِبَادَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وقد يُقال عَدَمُ قَبُولِ رُخْصَةِ الشَّرعِ خارج لازم للقضاء، وهو نظير الإعراض عن إضافة الله تعالى الذي جعلوه سبب حُرْمَةِ صَوْمِ يَوْمِ التَّحْرِ. • فُود: (من حيث كونها صلاة) قد يُمنَع ذلك فإنه لا دليل عليه بل يجوز كونه لخارج كَعَدَمُ قبول رُخصة الشَّرعِ فإن الظاهر أن عَدَمُ وجوب القضاء رُخصة وإن كان التُّركُ حال الحيض عزيمة مع عَدَمِ صلاحيتها لتلك العبادة حال الحيض فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ عَدَمَ قَبُولِ رُخْصَةِ الشَّرعِ أَمْرٌ لِإِزْمٍ لِلْقَضَاءِ فَالتَّهْيُّ لِلإِزْمِ كهُوَ لِلذَّاتِ. • فُود: (لا لأمر خارج) قد يُؤَيِّدُ أَنَّهُ لِأَمْرِ خَارِجٍ صِحَّةُ قَضَاءِ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ بِنَاءً عَلَى إِبْطَالِ الْمَقْضُوعِ عَنِ النَّصِّ وَالْأَصْحَابِ، إِذْ لَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ. • فُود: (نظير ما يأتي إلخ) بهذا التَّظهير يَنْدَفِعُ عنه ما قد يوردُ عليه من أنه يُلْزَمُ اتِّحَادُ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا لَمْ تَتَّعَقِدْ عَلَى الْكِرَامَةِ أَيْضًا كَانَتْ حَرَامًا؛ لِأَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى الْعِبَادَةِ الْغَايِدَةِ حَرَامًا وَجْهُ الْإِنْدِفَاعِ أَنَّ الْأَصْحَابَ قَالُوا بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ وَلَمْ يُلْزَمِ الْإِتِّحَادُ وَمَهْمَا قَبِلَ هُنَاكَ فِي التَّخْلُصِ مِنَ الْإِشْكَالِ يُقَالُ هُنَا مِثْلُهُ. • فُود: (على القول به) أي وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ سُبُتُهُمَا لَا وَجُوبُهُمَا، وَقَوْلُهُ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ أَي حَتَّى يَتَأْتِيَ طَلَبُ قَضَائِهِمَا. • فُود: (فإن فرض طروؤه) هَذَا الْفَرَضُ صَوَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ



إِنْ سَلِمَ ثُبُوتُهُمَا حِينَئِذٍ اهـ. وتَسْلِمُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ إِنْ مَضَى عَقِبَ الْفَرَاغِ وَقَبْلَ الطُّرُوفِ مَا يَسَعُهُمَا لَكِنَّهُ لَيْسَ قَضَاءً لَمَّا وَقَعَ طَلَبُهُ فِي الْحَيْضِ.  
(و) يَحْرُمُ (مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا) إِجْمَاعًا فِي الْوُطءِ وَلَوْ بِحَائِلٍ بَلْ مِنْ اسْتَحْلَهُ.....

■ فَوَدَّ: (إِنْ سَلِمَ الْخ) قَدْ يَوْجُهُ ثُبُوتُهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَنْغَضِ عَقِبَ الْفَرَاغِ قَبْلَ الطُّرُوفِ مَا يَسَعُهُمَا بِتَبَعِيَّتِهِمَا لِلطُّوْفِ سَمِ أَيُّ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ قَضَاءً لِمَا طَلَبَ فِي الْحَيْضِ بَلْ عَقِبَهُ. ■ فَوَدَّ: (وَقَسْلِمُ ذَلِكَ) أَيُّ ثُبُوتُهُمَا وَطَلَبُهُمَا فِي الْفَرْضِ الْمَذْكُورِ. ■ فَوَدَّ: (لَيْسَ قَضَاءً لِمَا وَقَعَ طَلَبُهُ فِي الْحَيْضِ) أَيُّ بَلْ بَعْدَ الْحَيْضِ. ■ فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا) أَيُّ الْمُبَاشَرَةِ بِهِ وَلَوْ بِلا شَهْوَةٍ مُغْنِي وَنَهَايَةَ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش: وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ حُرْمَةُ مَسِّ الشَّعْرِ النَّاتِيَةِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ، وَإِنْ طَالَ وَهُوَ قَرِيبٌ فَلَيْزَاجٍ. وَظَاهِرُهُ أَيْضًا حُرْمَةُ مَسِّ ذَلِكَ بَطْفَرِهِ أَوْ سَيْتِهِ أَوْ شَعْرِهِ وَلَا مَانِعٌ مِنْهُ أَيْضًا وَمَا يُقَالُ عَنْ شَيْخِنَا الْعَلَمَةِ الشُّوْبَرِيِّ مِنْ عَدَمِ حُرْمَتِهِ بَنَحْوِ طَفَرِهِ فَفِيهِ وَقْفَةٌ.

(فَرْغَ) لَوْ خَافَ الزَّنا إِنْ لَمْ يَطَأَ الْحَائِضَ أَيُّ بَأْنَ تَعَيَّنَ وَطُوعًا لِدَفْعِهِ جَارَ بَلْ يَتَّبِعِي وَجُوبُهُ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ جُلُّ اسْتِثْنَائِهِ بِيَدِهِ تَعَيَّنَ لِدَفْعِ الزَّنا سَمِ عَلَى حَجٍّ، وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ وَطُوعًا وَالْإِسْتِثْنَاءُ بِيَدِهِ يُقَدِّمُ الْوُطءَ لِأَنَّهُ مِنْ جَنْسٍ مَا يُبَاحُ لَهُ فِعْلُهُ وَيَقِي مَا لَوْ دَارَ الْحَالُ بَيْنَ وَطءٍ وَزَوْجَتِهِ فِي دُبُرِهَا بَأْنَ تَعَيَّنَ طَرِيقًا كَانَ أَسَدُ قُبُلُهَا وَبَيْنَ الزَّنا، وَالْأَقْرَبُ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بِهَا فِي الْجُمْلَةِ وَلِأَنَّهُ لَا حُدَّ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَمَا لَوْ تَعَارَضَ وَطُوعًا فِي الدُّبُرِ وَالْإِسْتِثْنَاءُ بِيَدِهِ نَفْسِهِ فِي دَفْعِ الزَّنا وَالْأَقْرَبُ أَيْضًا تَقْدِيمُ الْوُطءِ فِي الدُّبُرِ لِمَا تَقَدَّمَ، وَيَتَّبِعِي كَقَرْمَنْ اِغْتَضَدَ جُلُّ الْوُطءِ فِي الدُّبُرِ لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَمَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ اه زَادَ الْبُخَيْرِيُّ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يُقَدِّمُ الْإِسْتِثْنَاءَ بِيَدِهِ عَلَى وَطءٍ وَزَوْجَتِهِ فِي دُبُرِهَا اه أَقُولُ: وَلَوْ قِيلَ بِتَقْدِيمِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِيَدِهِ عَلَى وَطءِ الْحَائِضِ أَيْضًا لَمْ يَتَّعَدْ إِذْ تَحْرِيمُ الثَّانِي مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْبُخَيْرِيِّ مَا نَصَّهُ قَالَ الْبُزْجَانِيُّ: وَهُوَ أَيُّ تَقْدِيمُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِيَدِهِ الْأَقْرَبُ لِأَنَّ الْوُطءَ فِي الْحَيْضِ مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهُ كَبِيرَةٌ بِخِلَافِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا اه لِأَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ قَالَ بِجَوَازِهِ عِنْدَ هَبِجَانَ الشَّهْوَةِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ صَغِيرَةٌ اه. ■ فَوَدَّ: (وَلَوْ بِحَائِلٍ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ.

■ فَوَدَّ: (بَلْ مِنْ اسْتَحْلَهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ: وَوُطُوعًا فِي فَرْجِهَا أَيُّ فِي زَمَنِ الدَّمِ عَالِمًا عَائِدًا مُخْتَارًا كَبِيرَةً يَكْتَفُرُ مُسْتَحْلَهُ وَيُسْتَحَبُّ لِلْوَاطِئِ مَعَ الْعِلْمِ، وَهُوَ عَائِدٌ مُخْتَارٌ فِي أَوَّلِ الدَّمِ أَيُّ زَمَنِ إِقْبَالِهِ وَقَوْتِهِ

وغيره. ■ فَوَدَّ: (إِنْ سَلِمَ ثُبُوتُهُمَا) قَدْ يَوْجُهُ ثُبُوتُهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَنْغَضِ عَقِبَ الْفَرَاغِ قَبْلَ الطُّرُوفِ مَا يَسَعُهُمَا بِتَبَعِيَّتِهِمَا لِلطُّوْفِ. ■ فَوَدَّ: (وَمَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا) لَوْ مَاتَتْ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ فَالْوُجْهُ حُرْمَةُ مُبَاشَرَةٍ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا كَمَا فِي الْحَيَاةِ بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ بَعْدَ الْمَوْتِ مَسَّ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا بِخِلَافِهِ فِي الْحَيَاةِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْجَنَائِزِ فَحَالَ الْمَوْتِ أَضْيَقُ فَكَانَتْ الْحُرْمَةُ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ أَوَّلَى.

■ فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا فِي الْوُطءِ) قَالَ فِي الْمُبَابِ وَالْوُطءُ مِنْ عَائِدٍ عَالِمٍ مُخْتَارٍ كَبِيرَةً يَكْتَفُرُ مُسْتَحْلَهُ اه. وَقَوْلُهُ: (وَالْوُطءُ) قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ هُنَا وَالزَّوْضَةُ فِي الشَّهَادَاتِ اه وَافْتِصَارُهُمْ عَلَى



تَصَدَّقَ وَيُجَزَّيْ وَلَوْ عَلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ بِمِقْيَالٍ إِسْلَامِيٍّ مِنَ الذَّهَبِ الْخَالِصِ أَوْ مَا يَكُونُ بِقَدْرِهِ وَفِي آخِرِ الدَّمِ أَيْ زَمَنَ ضَعْفِهِ بِنُصْفِهِ سِوَاةٍ أَكَانَ زَوْجًا أَمْ غَيْرَهُ وَمَحَلُّ مَا تَقَرَّرَ فِي غَيْرِ الْمُتَحَيَّرَةِ أَمَّا هِيَ فَلَا كُفَّارَةَ بِوَطْئِهَا، وَإِنْ حَرَّمَ وَلَوْ أَخْبَرْتَهُ بِالْحَيْضِ فَكَذَّبَهَا لَمْ يَحْرَمْ أَوْ صَدَّقَهَا حَرَّمَ، وَإِنْ لَمْ يَكْذِبْهَا وَلَمْ يُصَدِّقْهَا، فَلَا وَجْهَ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ جِلَّهِ لِلشُّكِّ بِخِلَافِ مَنْ عَلَّقَ بِهِ طَلَّاقَهَا وَأَخْبَرْتَهُ بِهِ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ، وَإِنْ كَذَّبَهَا لِأَنَّهُ مُقَصِّرٌ فِي تَعْلِيْقِهِ بِمَا لَا يَغْرِفُ إِلَّا مِنْهَا وَيُقَاسُ الثَّقَاسُ عَلَى الْحَيْضِ فِيمَا دُكِرَ وَالْوَطْءُ بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ إِلَى الطُّهْرِ كَالْوَطْءِ فِي آخِرِ الدَّمِ وَلَا يُكْرَهُ طَبْخُهَا وَلَا اسْتِعْمَالُ مَا مَسَّتْهُ مِنْ عَجِينٍ أَوْ غَيْرِهِ أَهْوَ أَكْثَرُ مَا دُكِرَ فِي سَمِّ عَنِ الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ فِي الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلُهُ م ر أَوْ مَا يَكُونُ بِقَدْرِهِ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَكْذِبْهَا إِلَى بَخْلَافِ الْخُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر كَبِيرَةٌ ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِيمَا زَادَ مِنْ خِيضِهَا عَلَى عَشْرَةِ لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ سَمِّ إِنْ وَطَّاهَا فِيهِ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ لِتَجْوِيزِ أَبِي حَنِيفَةَ لَهُ.

(فَرَعَ) قَالَ م ر الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَائِضِ حُضُورُ الْمُحْتَضِرِ سَمِّ عَلَى الْمُنْتَهَجِ، وَقَوْلُهُ م ر وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّوْاطِي الْخُ وَمِثْلُهُ تَارِكُ الْجُمُعَةِ عَمْدًا فَيُسْتَحَبُّ لَهُ التَّصَدُّقُ بِدِينَارٍ إِسْلَامِيٍّ سَمِّ عَلَى خَجِّ وَقَوْلُهُ م ر مَعَ الْعِلْمِ أَيْ بِالْتَّحْرِيمِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الصَّبِيَّ لَا يَطْلُبُ مِنْ وَلِيِّهِ التَّصَدُّقَ عَنْهُ وَكَذَا لَا يَطْلُبُ مِنْهُ التَّصَدُّقُ بَعْدَ كَمَالِهِ سَمِّ عَلَى خَجِّ وَقَوْلُهُ م ر تَصَدَّقْ الْخُ قَضِيَّتُهُ تَكَرَّرُ طَلَبُ التَّصَدُّقِ بِمَا دُكِرَ بِتَكَرُّرِ الْوَطْءِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَظَاهِرُهُ أَيْضًا أَنَّهُ يَتَصَدَّقُ وَإِنْ وَطِئَ لِيَخُوفِ الزَّانَا وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ، وَهُوَ عَدَمُ الْحُرْمَةِ فَلَا يَطْلُبُ مِنْهُ التَّصَدُّقُ وَقَوْلُهُ م ر فِيمَا دُكِرَ أَيْ مِنْ اسْتِحْبَابِ التَّصَدُّقِ بِدِينَارٍ أَوْ بِنُصْفِ دِينَارٍ أَهْوَ ع ش قَالَ شَيْخُنَا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيُسْنُ لِكُلِّ مَنْ فَعَلَ مَغْصِيَةَ التَّصَدُّقِ بِدِينَارٍ أَوْ بِنُصْفِهِ أَوْ مَا يُسَاوِي ذَلِكَ أَهْوَ وَيُخَالِفُهُ مَا فِي سَمِّ عَنِ الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ يَمَّا نَصَّه، وَيُنْدَبُ بِهِ أَيْ بِسَبَبِ الْوَطْءِ الْمُحْرَمِ الْمَذْكُورِ دُونَ مُطْلَقِ الْوَطْءِ وَدُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ التَّمَتُّعَاتِ فَلَا كُفَّارَةَ فِيهَا لِلرَّوْاطِي زَوْجًا أَوْ غَيْرَهُ وَدُونَ الْمَرْأَةِ الْمُوْطُوءَةِ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ بِدِينَارٍ إِسْلَامِيٍّ إِنْ وَطِئَ أَوَّلُهُ وَبِنُصْفِهِ آخِرَهُ أَيْ الدَّمِ وَهُوَ زَمَنُ ضَعْفِهِ وَشُرُوعِهِ فِي التَّقْصِصِ أَهْ. ه فَوَدَّ: (بَلْ مِنْ اسْتَحْلَافِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِحَائِلٍ فَلْيُرَاجَعْ.

الوَطْءُ فِي الْفَرْجِ زَمَنٌ مَا دُكِرَ يَخْرُجُ الْوَطْءُ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ أَوْ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ وَالتَّمَتُّعُ بِغَيْرِ الْوَطْءِ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(فَرَعَ): لَوْ خَافَ الزَّانَا إِنْ لَمْ يَطَّأِ الْحَائِضَ بَأَن تَعَيَّنَ وَطْئُهَا لِدَفْعِهِ جَارَ لِأَنَّهُ يَرْتَكِبُ أَخْفَ الْمَفْسَدَتَيْنِ لِدَفْعِ أَشَدِّهِمَا بَلْ يَتَّبِعِي وَجُوهٌ وَقِيَاسٌ ذَلِكَ جِلُّ اسْتِمْنَانِهِ بِيَدِهِ تَعَيَّنَ لِدَفْعِ الزَّانَا.

(فَرَعَ): أَكْثَرُ الْحَيْضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عَشْرُ فَهَلِ الْوَطْءُ كَبِيرَةٌ فِيمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرِ أَوْ لَا نَظَرُ الْإِخْلَافَ فِيهِ نَظَرُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْزِي فِيهِ مَا يَقُولُهُ فِي شُرْبِ التَّبِيدِ حَيْثُ يُعْجِزُهُ أَبُو حَنِيفَةَ فَرَا جَعَهُ.

(فَرَعَ): يُسْنُ التَّصَدُّقُ بِدِينَارٍ فِي الْوَطْءِ أَوَّلِ الدَّمِ وَبِنُصْفِهِ فِي الْوَطْءِ آخِرِهِ فَلَوْ تَكَرَّرَ الْوَطْءُ هَلْ يَتَكَرَّرُ التَّصَدُّقُ.

(فَرَعَ): قَالَ فِي الرِّوَاظِ وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّوْاطِي عَمْدًا عَالِمًا فِي أَوَّلِ الدَّمِ وَقُوَّتِهِ التَّصَدُّقُ وَيُجَزَّيْ عَلَى فَقِيرٍ بِمِقْيَالٍ إِسْلَامِيٍّ وَفِي آخِرِهِ وَضَعْفُهُ بِنُصْفِهِ أَهْوَ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَسِوَاةٍ كَانِ الْوَاظِي زَوْجًا أَوْ غَيْرَهُ وَكَالْوَطْءِ

كَفَّرَ أَي زَمَنَ الدِّمَ وَلِمَفْهُومِ الْخَيْرِ الصَّحِيحِ ﴿لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ﴾ كِتَابَةٌ عَنْهُمَا وَعَمَّا فَوْقَهَا

﴿فَوَدَّ﴾ (كَفَّرَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَغَيْرِهِمْ وَكَانَتْهُمْ أَرَادُوا أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مُجْتَمِعًا عَلَيْهِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَلَا يَخْلُو عَنْ وَفْقِهِ فَإِنَّ كَثِيرِينَ مِنَ الْعَامَّةِ يَجْهَلُونَهُ أَمَّا اعْتِقَادُ جَلِّهِ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ وَقَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ مَعَ صُفْرَةٍ أَوْ كُنْزَةٍ فَلَا كُفْرَ بِهِ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَغَيْرِهِ فِي الْأَوَّلَى وَقِيَاسُهَا الثَّانِيَةِ لِلْخِلَافِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا انْتَهَى سَم. ﴿فَوَدَّ﴾ (أَي زَمَنَ الدِّمَ) أَي الْمَجْتَمِعِ عَلَى الْحَيْضِ فِيهِ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَجْتَمِعِ عَلَيْهِ كَالزَّائِدِ عَلَى الْعَشْرِ فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ عَشْرَةٌ أَيَّامٌ دُونَ مَا زَادَ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ مُسْتَحِلَّهُ حَيْثُ شَبَّحْنَا وَيُجَبِّرِمُنِي. ﴿فَوَدَّ﴾ (وَلِمَفْهُومِ الْخَيْرِ الصَّحِيحِ الْخ) وَهُوَ مَنْعٌ مَا نَعَتْ الْإِزَارَ كَزُدِّي. ﴿فَوَدَّ﴾ (كِتَابَةٌ عَنْهُمَا الْخ) هَلْ سَكَتَ عَمَّا نَعَتْ الرُّكْبَةَ أَوْ أَرَادَهُ بِمَا فَوْقَهَا الْمُنْتَرَجِ فِي قَوْلِهِ وَعَمَّا فَوْقَهَا سَمِ عِبَارَةٍ الثَّانِيَةِ أَمَّا الْإِسْتِغْنَاءُ بِمَا عَدَا مَا بَيَّنَّ السَّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ وَلَوْ بِوَطْئِهِ فَجَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ

فِي آخِرِ الدِّمِ الْوَطْءُ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ إِلَى الطَّهْرِ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اه. وَقَوْلُهُ زَوْجًا أَوْ غَيْرَهُ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ أَوْ غَيْرُهُ الزَّانِي، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ عَالِمًا مَا نَصَّهُ بِالتَّحْرِيمِ وَالْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ مُخْتَارًا اه. وَلَمَّا اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ قَالَ وَقِيَاسُ بِالْحَيْضِ النَّفَاسُ اه. وَفِي الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ وَيُنْدَبُ بِهِ أَي بِسَبَبِ الْوَطْئِ الْمُحَرَّمِ الْمَذْكُورِ دُونَ مُطْلَقِ الْوَطْئِ وَدُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ التَّمَتُّعَاتِ فَلَا كُفْرَةَ فِيهَا اتِّفَاقًا لِلْوَاطِئِ زَوْجًا أَوْ غَيْرِهِ وَدُونَ الْمَزَاةِ الْمُطَوَّءَةِ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ التَّصَدُّقُ بِدِينَارٍ إِسْلَامِيٍّ إِنْ وَطِئَ أَوَّلَهُ كِتَارِكُ فَرَضِ الْجُمُعَةِ عُدُونًا أَيْ عَالِمًا بِعُزْمَتِهِ عَابِدًا فَإِنَّهُ يَنْدَبُ لَهُ التَّصَدُّقُ بِالْدِينَارِ الْمَذْكُورِ وَقَضِيَّةٌ صَنِيعُهُ أَنَّ التَّصَدُّقَ بِيَضْفٍ الدِّينَارِ لَا يُسْنُّ لِتَارِكِ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَعِبَارَةٌ الْمَجْمُوعِ وَيُسْنُّ لِمَنْ تَرَكَهَا بِلَا عُدْرِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ أَوْ يَضْفَهُ اه. وَيُنْدَبُ لِلْوَاطِئِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِيَضْفِهِ أَيْ الدِّينَارِ الْمَذْكُورِ إِنْ وَطِئَ آخِرَهُ أَيْ الدِّمَ، وَهُوَ زَمَنُ ضَعْفِهِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ الطَّلَبُ بِالثَّوْبَةِ أَوْ يَتَنَبَّي حَتَّى يَجِدَ وَجْهَانِ وَالْقِيَاسُ الثَّانِي وَيَحْتَثُّ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْكُفْرَةَ تُسَنُّ أَيْضًا لِلنَّاسِي وَالْجَاهِلِ لَكِنْ دُونَ كُفْرَةِ الْعَمْدِ وَسَمِلَ تَغْيِيرُهُمْ تَارَةً بِأَوَّلِ الدِّمِ وَآخِرِهِ وَتَارَةً بِأَوَّلِهِ وَآخِرِهِ الْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ فَقَوْلُ الْمَجْمُوعِ الْمُرَادُ بِأَوَّلِ الدِّمِ زَمَنُ قُوَّتِهِ وَاشْتِدَادِهِ وَبِآخِرِهِ زَمَنُ ضَعْفِهِ وَقُرْبُ انْقِطَاعِهِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ، وَكَذَا الْخَيْرُ السَّابِقُ وَبِذَلِكَ يَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ بَعْضِهِمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِمَا إِذَا وَطِئَ فِي وَسْطِهِ، وَالْقِيَاسُ التَّصَدُّقُ بِثَلَاثِي دِينَارٍ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ، إِذْ لَا وَاسِطَةَ لِأَنَّ زَمَنَ الْقُوَّةِ مُسْتَجِرٌّ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ فِي التَّقْصِصِ قَبْدُخُلُ زَمَنُ الضَّعِيفِ اه. كَلَامُ الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ بِاخْتِصَارٍ كَثِيرٍ وَإِسْقَاطِ أَشْيَاءَ، وَلَوْ كَانَ الْوَاطِئُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ فَهَلْ لَوْلَاهُ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ التَّصَدُّقُ عَنْهُ بِمَالِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ وَفَاقًا لِلرُّمْلِيِّ الْأَوَّلِ، وَهَلْ لَهُ التَّصَدُّقُ مِنْهُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ لَا يَتِمُّدُ الْجَوَازُ وَفَاقًا لِلرُّمْلِيِّ أَيْضًا وَهَلْ يَطْلُبُ مِنْهُ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ. ﴿فَوَدَّ﴾ (كَفَّرَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَغَيْرِهِمْ وَكَانَتْهُمْ أَرَادُوا أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مُجْتَمِعًا عَلَيْهِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَلَا يَخْلُو عَنْ وَفْقِهِ فَإِنَّ كَثِيرِينَ مِنَ الْعَامَّةِ يَجْهَلُونَهُ أَمَّا اعْتِقَادُ جَلِّهِ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ وَقَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ مَعَ صُفْرَةٍ أَوْ كُنْزَةٍ فَلَا كُفْرَ بِهِ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَغَيْرِهِ فِي الْأَوَّلَى وَقِيَاسُهَا فِي الثَّانِيَةِ لِلْخِلَافِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا اه. ﴿فَوَدَّ﴾ (كِتَابَةٌ عَنْهُمَا الْخ) هَلْ سَكَتَ عَمَّا نَعَتْ الرُّكْبَةَ أَوْ أَرَادَهُ بِمَا فَوْقَهَا الْمُنْتَرَجِ فِي قَوْلِهِ وَعَمَّا فَوْقَهَا.

مطلقاً وعملاً بينهما بحائِل في غير الوطء (وقيل لا يحرم غير الوطء) ليخبر مُسلم «اصنعوا كُلَّ شيءٍ إلا النكاح» ورجحوا الأول مع أنَّ هذا أصحُّ منه لِعَارِضِهِمَا وعنده يترجَّح ما فيه احتياطٌ وفي الخبر «من حامَ حَوْلَ الجمي يوشِكُ أن يَمُتَ فيه» وبه يَضَعُفُ اختيارُ المُصَنِّفِ للثاني، وإنَّ وَجْهَ بَأَنَ الحديثِ الأولِ في مفهومه عُموماً للوطء وغيره وخصوصاً بما تحت الإزار، والثاني منطوقه فيه عُموماً لما تحت الإزار وقوله وخصوصاً بما عدا الوطء فيكونُ خصوصُ كُلِّ قاضيةٍ على عُموماً الآخرِ لأنَّنا لا نَسَلِّمُ أنَّ هذا من بابِ التخصيصِ بل من بابِ أن ذكر بعضِ أفرادِ العامِّ لا يُخصِّصُه.....

حائِل وكذا بما بينهما بحائِل بغيرِ وطء في الفرج ومحلُّ ذَلِكَ فيمن لا يَغْلِبُ على ظَنِّه أنَّه إنَّ بَاشَرَهَا ووطئَ لما عَرَفَه من عَادَتِهِ مِنْ قُوَّةِ شَبَقِهِ وَقِلَّةِ تَقْوَاهُ وَهُوَ أَوَّلَى بِالتَّحْرِيمِ مِنْ حُرُوكَاتِ القُبْلَةِ شَهْوَتِهِ وَهُوَ صَائِمٌ. وأما نفسُ السُّرَّةِ والرُّجْبَةِ ففي المجموع والتفصيل أنَّ المُخْتَارَ الحُزْمَ بِجَوَازِ الإِسْتِمْنَاعِ بهما اهـ.

• فُود: (مطلقاً) أي ولو بلا حائِل. • فُود: (وفي الخبر إلخ) استدلالٌ لقوله وعنده يترجَّح إلخ عبارةً المُغْنِي والثَّايَة وخُصَّ بمفهومِ الأولِ عُمومُ هذا الخبرِ ولأنَّ الإِسْتِمْنَاعَ بما تحت الإزار يَدْعُو إلى الجَمَاعِ فَحَزَمَ لِيُخْبِرَ مَنْ حَامَ إلخ. • فُود: (وبه) أي بخبرٍ من حَامَ إلخ وَيَجُوزُ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ لقوله لِعَارِضِهِمَا وعده إلخ. • فُود: (في مفهومه عُموم) أي يَقْصُرُ على الوطء أَخْذاً مِنْ خُصوصِ الثاني المُفِيدِ لِجُلِّ مَا عَدَا الوطء وقوله والثاني منطوقه فيه عُمومٌ أي يَقْصُرُ على ما تَحْتَهُ أَخْذاً مِنْ خُصوصِ الأولِ المُفِيدِ لِلتَّشْيِيدِ بما تحت الإزار حَتَّى يَخْتَصَّ حُكْمُ الإِسْتِمْنَاءِ وَهُوَ حُرْمَةُ الوطء بما تحت الإزار، وَهُوَ الوطء في الفرج سم. • فُود: (منطوقه فيه) الْأَخْصَرُ الْأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ في منطوقه. • فُود: (من بابِ أن ذكر بعضِ أفرادِ العامِّ إلخ) إنَّ أَرَادَ بِالْعَامِّ مَفْهُومَ الحديثِ الأولِ وَبِعضِ أَفْرَادِهِ خُصوصِ الحديثِ الثاني بما عدا الوطء، وَهُوَ قَضِيَّةُ التَّوْجِيهِ الَّذِي نَقَلَهُ فِيهِ أَنَّ هَذَا الْفَرْدَ مَذْكُورٌ بِغَيْرِ حُكْمِ الْعَامِّ لِأَنَّ حُكْمَ الْعَامِّ الْحُرْمَةُ وَحُكْمَ هَذَا الْفَرْدِ الْجُلُّ وَالْفَرْدُ الَّذِي لَا يُخَصِّصُ ذِكْرُهُ الْعَامُّ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَذْكُوراً بِحُكْمِ

• فُود: (في مفهومه عُموم) أي يَقْصُرُ على الوطء أَخْذاً مِنْ خُصوصِ الثاني المُفِيدِ حَلَّ مَا عَدَا الوطء، وقوله والثاني منطوقه فيه عُمومٌ إلخ أي يَقْصُرُ على ما تَحْتَهُ أَخْذاً مِنْ خُصوصِ الأولِ المُفِيدِ لِلتَّشْيِيدِ بما تحت الإزار حَتَّى يَخْتَصَّ حُكْمُ الإِسْتِمْنَاءِ وَهُوَ حُرْمَةُ الوطء بما تحت الإزار فلا يَغْرُمُ إِلَّا الوطء تَحْتِ الإزار أي، وَهُوَ الوطء في الفرج. • فُود: (بَلْ مِنْ بَابِ أَنْ ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُهُ) إنَّ أَرَادَ الْعَامَّ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ مَفْهُومُ الحديثِ الأولِ فَإِنَّ أَرَادَ بِبَعْضِ أَفْرَادِهِ الَّذِي لَا يُخَصِّصُهُ خُصوصِ الحديثِ الثاني الَّذِي هُوَ مَا عَدَا الوطء، وَهُوَ قَضِيَّةُ التَّوْجِيهِ الَّذِي نَقَلَهُ فَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفَرْدَ مَذْكُورٌ بِغَيْرِ حُكْمِ الْعَامِّ لِأَنَّ حُكْمَ الْعَامِّ الْحُرْمَةُ، وَحُكْمَ هَذَا الْفَرْدِ الْجُلُّ وَالْفَرْدُ الَّذِي لَا يُخَصِّصُ ذِكْرُهُ الْعَامُّ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَذْكُوراً بِحُكْمِ الْعَامِّ. وإنَّ أَرَادَ بِهِ النِّكَاحَ الَّذِي هُوَ الْمُسْتَتَى فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ الثَّانِي لَمْ يَفِذْ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي تَخْصِيصُهُ بِالْفَرْدِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ جُلُّ مَا عَدَا النِّكَاحَ وَإِنْ أَرَادَ الْعَامَّ الثَّانِي الَّذِي هُوَ مَنْطُوقُ

وحينئذ يتحقق التعارض ويتعين الاحتياط كما تقرر فتأمله وعبارة تحتل أن المحرم الاستمتاع، وهو عبارة أصله والروضة وغيرهما وأنه المباشرة وهي عبارة المجموع والتحقيق وغيرهما فعلى الأول يحرم النظر بشهوة لا اللمس بغيرها وعلى الثاني عكسه، وهو الأرجح. ويبحث الإسئوي تحريم مباشرتها له ينحو إليها فيما بينهما رده بأنه استمتاع بما عدا ما بين

العام، وإن أراد به النكاح المستثنى في الحديث الثاني لم يؤد لآته يكفي تخصيصه بالفرد الأول الذي هو ما عدا النكاح، وإن أراد بالعام منطوق الحديث الثاني وبقره خصوص مفهوم الحديث الأول بما تحت الإزار فيه ما تقدم من أن هذا الفرد مذكور بغير حكم هذا العام لأن حكم هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العام الجبل ومثل ذلك يخصص وأيضا أن هذا لا يضر المصنف لآته يكفي في مطلوبه تخصيص العام الأول المنتج أن الحرام الوطء فقط. وأما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتأمل واحفظه سم وقوله تخصيصه للفرد الأول إلخ أي إخراج الحديث الأول له. فود: (وحينئذ يتحقق إلخ) تحقق التعارض ينافي قوله لا يخصصه لأن الذي لا يخصصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره وقوله ويتعين الاحتياط إنما ذكروا الترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع بذلك فيرتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الأصول سم. فود: (وهو) أي الثاني (الأوجه) وفاقا للمنهج وللنهاية والمغني. فود: (ويبحث الإسئوي) إلى قوله وسيدكر إلخ عقيب النهاية بما نصه والأوجه عدم الحرمة في جانبها خلافا للإسئوي اه. فود: (تحریم مباشرتها إلخ) عبارة المغني والنهاية قال الإسئوي: وسكتوا عن مباشرة المرأة للزوج والقياس أن مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع بما بين السرور والرغبة حكمه حكم تمتعها بها في ذلك المحل اه والصواب كما قاله بعض المتأخرين في نظم القياس أن يقول كل ما متعنا منه تمتعنا أن تلمسه به فيجوز له أن يلمس بعض المتأخرين في نظم القياس أن يقول كل ما متعنا منه تمتعنا أن تلمسه به فيجوز له أن يلمس

الحديث الثاني وأراد بقره خصوص مفهوم الحديث الأول، فأما أولا فهو غلط أيضا؛ لأن هذا الفرد مذكور بغير حكم هذا العام؛ لأن حكم هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العام الجبل، ومثل ذلك تخصيص. وأما ثانيا فهذا لا يضر المصنف لآته يكفي في مطلوبه تخصيص العام الأول أي المنتج أن الحرام الوطء فقط. وأما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتأمل واحفظه. فود: (بعض أفراد العام) أي لما تحت الإزار الذي هو محل خصوص الأول فرد من أفراد عموم الأول للوطء وغيره لكن لفايل أن يقول الذي لا يخصص العام ذكر بعض أفراد بحكمه لا ذكره بغير حكمه بل بتقيده كما هنا فليأمل أي وقد تقدم بيانه. فود: (وحينئذ يتحقق التعارض) ينافي قوله لا يخصصه لأن الذي لا يخصصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره. فود: (ويتعين الاحتياط) إنما ذكروا الترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع بذلك فيرتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الأصول. فود: (وهو الأوجه) اعتمده م ر.

سُرْتِهَا وَرُكْبَتَيْهَا، وَهُوَ جَائِزٌ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ اسْتِمْتَاعِهِ بِمَا عَدَاهُمَا يَلْمِسُهُ بِيَدِهِ أَوْ سَائِرِ بَدَنِهِ أَوْ يَلْمِسُهَا لَهُ لَكَيْتُهَا تَمْتَنِعَ بِمَنْعِهِ وَلَا عَكْسُ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ كَانَتْ هِيَ الْمُسْتَمْتَعَةُ أَضْمَحَ مَا قَالَهُ؛ لِأَنَّهُ كَمَا حُرِّمَ عَلَيْهِ اسْتِمْتَاعُهُ بِمَا بَيْنَ سُرْتِهَا وَرُكْبَتَيْهَا خَوْفُ الْوُطْءِ الْمُحْرَمِ بِحُرْمِ اسْتِمْتَاعِهَا بِمَا بَيْنَ سُرْتِهِ وَرُكْبَتِهِ لِذَلِكَ وَخَشْيَةُ التَّلَوُّثِ بِالْدَمِ لَيْسَ عِلَّةٌ وَلَا جَزْءٌ عِلَّةٌ لِيُوجِدَ الْحُرْمَةُ مَعَ تَيَقُّنِ عَدَمِهِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُسْتَمْتَعُ أَتَجَنَّبُ الْجِلَّ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَمْتَعٌ بِمَا عَدَا مَا بَيْنَهُمَا وَسَيَذْكُرُ فِي الطَّلَاقِ حُرْمَتَهُ فِي حَيْضٍ مَمْسُوسَةٍ لَيْسَتْ بِحَامِلٍ بِحَمَلٍ تَعْتَدُ بِوَضْعِهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِي ذِكْرِ جِلِّهِ فِي قَوْلِهِ.

(فَإِذَا انْقَطَعَ) دَمُ الْحَيْضِ لَزَمَنِ إِمَّاكَانِهِ وَمِثْلُهُ النَّفَاسُ (لَمْ يَجِلْ قَبْلَ الْغُسْلِ) أَوْ التَّيْمُمِ (غَيْرِ) الطُّهْرِ بِنَيْتِ التَّجِدِّ وَالصَّلَاةِ لِغَايِدِ الطُّهُورَيْنِ بَلْ تَجِبُ وَ (الصَّوْمُ)؛ لِأَنَّ سَبَبَ تَحْرِيمِهِ تَخْصُوصُ الْحَيْضِ وَالْأَلْحَرَمُ عَلَى الْجُنُبِ. (وَالطَّلَاقُ) لِيُزَوَّلَ مُقْتَضَى التَّحْرِيمِ، وَهُوَ تَطَوُّلُ الْعِدَّةِ وَمَا بَقِيَ لَا يُزُولُ

بِجَمِيعِ سَائِرِ بَدَنِهَا إِلَّا مَا بَيْنَ سُرْتِهَا وَرُكْبَتَيْهَا، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ تَمَكُّنُهَا مِنْ لَمْسِهِ بِمَا بَيْنَهُمَا إِنْ عَابَرَهُ شَيْخُنَا وَالبَجِيرُ مِمَّنْ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَهِيَ حَائِضٌ أَنْ تُبَاشِرَ الرَّجُلَ بِمَا بَيْنَ سُرْتِهَا وَرُكْبَتَيْهَا فِي أَيِّ جَزْءٍ مِنْ بَدَنِهِ وَلَوْ غَيْرَ مَا بَيْنَ سُرْتِهِ وَرُكْبَتِهِ اهـ. ة فَوَدُ: (أَوْ سَائِرِ بَدَنِهِ الْخ) أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ. ة فَوَدُ: (وَقَدْ يُقَالُ الْخ) وَفَاقًا لِمَنْحَرٍ بِأَفْضَلِ قَالَ الْكُرْدِيُّ: عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ بَحَثُ نَحْوِهِ فِي التَّحْفَةِ أَيْضًا وَجَرَى فِي شُرُوحِهِ عَلَى الْإِزْشَادِ وَالْعَبَابِ وَفِي حَاشِيَتِهِ عَلَى رِسَالَةِ الْقَشِيرِيِّ فِي الْحَيْضِ عَلَى جَوَازِ تَمَتُّعِهَا بِمَا بَيْنَ سُرْتِهِ وَرُكْبَتَيْهَا إِنْ كَانَ بَيْنَ سُرْتِهَا وَرُكْبَتَيْهَا كَمَا مَرَّ. ة فَوَدُ: (أَتَجَنَّبُ الْجِلَّ الْخ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُنْهَى مَا يُفِيدُ خِلَافَهُ.

ة فَوَدُ: (وَسَيَذْكُرُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُنْهَى. ة فَوَدُ: (وَسَيَذْكُرُ الْخ) تَوَلُّطُهُ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِذَا انْقَطَعَ الْخ وَقَوْلُهُ حُرْمَتُهُ أَيِ الطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ مَمْسُوسَةٌ أَيِ مَوْطُوعَةٌ ش. ة فَوَدُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ الْخ) وَجْهُ الْإِعْتِرَاضِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ حُرْمَةَ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ فَلَا وَجْهَ لِيَذْكُرَ جِلَّهُ بِالْإِنْقِطَاعِ سَم. وَقَدْ يُقَالُ عَدَمُ سَبَبِي ذِكْرِ الْحُرْمَةِ كَافٍ فِي الْإِعْتِرَاضِ. ة فَوَدُ: (لَزَمَنِ إِمَّاكَانِهِ) أَيِ بَانَ كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً عَنْ شِ لَمَلَهُ لِلْإِحْتِرَازِ عَمَّا لَوْ انْقَطَعَ قَبْلَ فَرَاغِ عَادَتِهَا وَطَلَّتْ عَوْدَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهَا الصَّوْمُ اهـ. ة فَوَدُ: (غَيْرُ الطُّهْرِ الْخ) الطُّهْرُ هُوَ الْغُسْلُ وَالتَّيْمُمُ أَوْ هُمَا مِنْهُ قَيْصِيرُ التَّقْدِيرِ لَمْ يَجِلْ قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ فَإِذَا انْقَطَعَ حَلَّ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ، وَلَمْ يَجِلْ قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ غَيْرُ الصَّوْمِ الْخ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ة فَوَدُ: (وَالصَّلَاةُ) أَيِ الْمَكْتُوبَةِ مُعْنَى. ة فَوَدُ: (بَلْ تَجِبُ) أَيِ الصَّلَاةِ. ة فَوَدُ: (تَخْصُوصُ الْحَيْضِ) أَيِ لَا عُمُومَ الْحَدِّثِ الْأَكْبَرِ. ة فَوَدُ: (وَمَا بَقِيَ) أَيِ مِنْ تَمَتُّعٍ وَمَنْ مَضَحَفٍ وَحَمَلِهِ وَنَحْوَهَا بِنَهْيَةٍ.

ة فَوَدُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) وَجْهُ الْإِعْتِرَاضِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ حُرْمَةَ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ فَلَا وَجْهَ لِيَذْكُرَ جِلَّهُ بِالْإِنْقِطَاعِ. ة فَوَدُ: (غَيْرُ الطُّهْرِ) الطُّهْرُ هُوَ الْغُسْلُ وَالتَّيْمُمُ أَوْ هُمَا مِنْهُ قَيْصِيرُ التَّقْدِيرِ وَلَمْ يَجِلْ قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ غَيْرُ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ مَا فِيهِ فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ فَإِذَا انْقَطَعَ حَلَّ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ

إلا بالْعُسْلِ أو بَدَلِهِ لِيَتَقَاءَ الْمُقْتَضَى مِنَ الْحَدَثِ الْمُغْلُظِ فِي غَيْرِ الْاسْتِمَاعِ. وَأَمَّا فِيهِ فَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَظْهَرَ﴾ [ابن: ٢٢٢] قُرِئَ فِي السَّبْعِ بِالتَّشْدِيدِ، وَهُوَ وَاضِحٌ الدَّلَالَةُ وَبِالتَّخْفِيفِ وَهُوَ يَفْرَضُ أَنَّهُ يَمَعْنَى الْمُشَدِّدِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ وَاضِحٌ أَيْضًا وَلَا فَيَقُولُهُ عَقِبَهُ ﴿فَلَا ذَا ظَهَرَ﴾ [ابن: ٢٢٢] ..

(تنبيه) ذَكَرُوا أَنَّ الْجَمَاعَ فِي الْحَيْضِ يُورِثُ عِلَّةً مُؤَلِّمَةً جَدًّا لِلْمُجَابِعِ وَجُذَامَ الْوَلَدِ وَحَكَى الْفَرَاغِي امْتِدَادَ هَذَا الثَّانِي لِلْعُسْلِ وَبِرْتَفِيقٍ قَبْلَ الطَّهْرِ أَيْضًا سُقُوطُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ كَذَا عَنِ الرَّافِعِيِّ بِالْقَضَاءِ، وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْقَضَاءِ سَبَقَ مُقْتَضَى لَهُ فَاتَّصَحَّ التَّعْبِيرُ فِيهِ بِالسُّقُوطِ تَارَةً وَعَدَمِهِ أُخْرَى وَلَا كَذَلِكَ الْأَدَاءُ فَاخْتِصَارُ عِبَارَتِهِ بِحَذْفِ الْقَضَاءِ وَاسْتِعْمَالِ السُّقُوطِ فِيهِمَا يُغَوِّثُ التَّنْبِيهَ عَلَى هَذِهِ التَّكْنِةِ الدَّقِيقَةِ وَلَا يُزِدُّ ارْتِفَاعَ حُرْمَةِ نِكَاحِ الْمُسْتَبْرَأَةِ بِالانْقِطَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْرُمَ بِالْحَيْضِ بَلْ حُرْمَتُهُ مَوْجُودَةٌ قَبْلَهُ فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.

(وَالِاسْتِحَاضَةُ) كَانَ يُجَاوِزُ الدَّمَ خَمْسَةَ عَشَرَ وَيَسْتَمِرُّ (حَدَّثَ دَائِمًا كَسَلَسَ) يَفْتَحِ اللَّامَ أَيْ دَوَامَ بَوَلٍ أَوْ نَحْوِهِ فَإِنَّهُ حَدَّثَ دَائِمًا أَيْضًا فَهُوَ تَشْبِيهُ لِيَبَيِّنَ حُكْمَهَا الْإِجْمَالِيَّ.....

• فَوَدَّ: (وَأَمَّا فِيهِ الْفَتْحُ) الْأَوَّلَى. وَأَمَّا هُوَ الْفَتْحُ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (هَذَا الثَّانِي) أَيْ لِمِثْرَاتِ جُذَامِ الْوَلَدِ. • فَوَدَّ: (لِلْعُسْلِ) هَلْ أَوْ التَّيْمُّمُ وَظَاهِرُهُ لَا سَمَ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ اكْتَفَى بِالْعُسْلِ عَنِ التَّيْمُّمِ كَمَا فِي الْمَثْنِ هُنَا بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَحَابِسِ الشَّرْعِ. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيْ كَسُقُوطِ حُرْمَةِ الصَّوْمِ. • فَوَدَّ: (إِنْ مِنْ شَأْنِ الْقَضَاءِ الْفَتْحُ) أَيْ وَالسُّقُوطُ كَذَلِكَ يَقْتَضِي سَبَقَ الْوُجُودِ. • فَوَدَّ: (وَعَدَمِهِ) أَيْ الْقَضَاءِ أَيْ عَدَمَ وَجُوبِهِ. • فَوَدَّ: (وَلَا كَذَلِكَ الْأَدَاءُ) تَأَمَّلْ فِيهِ سَمَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْقَضَاءَ يُتَّبَعُ فِي مَا هِيَ أَنْ يَسْبِقَ فِي وَقْتِهِ الْخَارِجِ مُقْتَضَى لَهُ وَلَا كَذَلِكَ الْأَدَاءُ لِأَنَّ مُقْتَضَاهُ فِي وَقْتِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ. • فَوَدَّ: (فَاخْتِصَارُ عِبَارَتِهِ الْفَتْحُ) أَيْ اخْتِصَارُ الرُّوضَةِ عِبَارَةَ الرَّافِعِيِّ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيْ فِي الْقَضَاءِ وَالْأَدَاءِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُزِدُّ) أَيْ عَلَى الْمَثْنِ وَحَضَرِهِ. • فَوَدَّ: (وَيَسْتَمِرُّ الْفَتْحُ) فِي التَّعْبِيرِ بِالِاسْتِمْرَارِ نَظَرٌ سَمَ. • فَوَدَّ: (يَفْتَحِ اللَّامَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِشَارَةُ إِلَى وَجُوبِهَا. • فَوَدَّ: (يَفْتَحِ اللَّامَ).

(فَاتِلَةُ) الْمُسْتَحَاضَةُ اسْمٌ لِلْمَرْأَةِ، وَالِاسْتِحَاضَةُ اسْمٌ لِلدَّمِ وَالتَّلَاسِ بِكَسْرِ اللَّامِ اسْمٌ لِلشَّخْصِ وَيَفْتَحُهَا لِلْبَوَلِ وَنَحْوِهِ عَبْدُ رَبِّهِ أَوْ بُجَيْرِي. • فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوِهِ) كَالْمَذْيِ وَالْغَائِطِ وَالزَّيْحِ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَالْوَدْيِ وَالدَّمِ إِلَّا أَنَّ سَلَسَ الزَّيْحَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْاسْتِنْجَاءُ مِنْهُ بَلْ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ كَغَيْرِهِ ع. ش. • فَوَدَّ: (فَاتِلَةُ) حَدَّثَ دَائِمًا أَيْضًا الْفَتْحُ حَاصِلُهُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ حَدَّثَ دَائِمًا تَفْسِيرٌ لِلِاسْتِحَاضَةِ، وَقَوْلُهُ كَسَلَسَ تَشْبِيهُ بِالِاسْتِحَاضَةِ فِي أَنَّهُ حَدَّثَ دَائِمًا أَشَارَ بِهِ مَعَ التَّفْرِيعِ بَعْدَهُ إِلَى بَيَانِ حُكْمِ الْاسْتِحَاضَةِ الْإِجْمَالِيَّ، ثُمَّ أَشَارَ

وَلَمْ يَجْعَلْ قَبْلَ الْعُسْلِ أَوْ التَّيْمُّمِ غَيْرَ الصَّوْمِ الْفَتْحُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (لِلْعُسْلِ) هَلْ أَوْ التَّيْمُّمُ وَظَاهِرُهُ لَا.

• فَوَدَّ: (وَلَا كَذَلِكَ الْأَدَاءُ) تَأَمَّلْ فِيهِ. • فَوَدَّ: (وَيَسْتَمِرُّ) فِي التَّعْبِيرِ بِالِاسْتِمْرَارِ نَظَرٌ.

لا تمثيل لها فلهذا فرغ عليه قوله (فلا تمتنع الصوم والصلاة) وغيرهما مما يحرم بالحيض كالوطء، ولو حال جزبان الدم، والتضمن بالنجاسة للحاجة جائز بياناً لذلك الحكم الإجمالي.

وقوله (فتفصيل المستحاضة فرجها) بياناً لحكمها التفصيلي وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس وجوباً.....

إلى حكمها التفصيلي بقوله: (فتفصيل المستحاضة) رشدي. هـ فود: (لا تمثيل) ويجوز أن يكون تمثيلاً للحدث الدائم الذي اشتمل عليه التثنية ع ش عبارة المغني، فإن قيل قوله حدث دائماً ليس حداً للاستحاضة ولا لزوم كون سلس البول استحاضة وليس كذلك وإنما هو بيان لحكمها الإجمالي أي حكم الدم الخارج بالصفة المذكورة حكم الحدث الدائم وقوله كسلس هو للتثنية لا للتمثيل أجيب بعدم لزوم ما ذكرته لأنه إنما حكم على الاستحاضة بأنها حدث دائماً ولا يلزم من ذلك أن سلس البول ونحوه استحاضة وقوله كسلس مثال للحدث الدائم اهـ.

هـ فود (س): (فلا يمتنع) كذا في المغني بالياء لكنه في المحلى والنهاية بالتاء ولعل الأول بتأويل الحدث الدائم.

هـ فود (س): (فلا تمتنع الصوم) أي فرضاً كان أو نفلاً كما هو ظاهر كلامهم وصرحوا به في المستحيرة كما يأتي خلافاً للزركشي في التعليل نهاية ويأتي في الشارح ما يوافقه. هـ فود: (بياناً إلخ) علة لقوله فرغ عليه قوله: فلا يمتنع إلخ أي بياناً زائداً على البيان الأول قوله وقوله فتفصيل إلخ أي وفرغ على ذلك التثنية قوله إلخ.

هـ فود (س): (فتفصيل المستحاضة إلخ) أي في الوقت سم وشيخنا أي كما يأتي في المعني رشدي أي فإن قوله وقت الصلاة متعلق لجميع الأعمال السابقة كما نبه عليه النهاية والمغني وعبارة الباب وشرح الإزشاد فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج، ثم خشوه بنحو فطن فإن لم يتدفع به الدم تلمجت إلخ. هـ فود: (وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية إلخ) قال في الباب والسلس بولاً وغيره كالمستحاضة فيما مر، قال في شرحه جميعه ومثله أن يخشو ذكره بقطنة فإن لم يتقطع عصبه بخزقة وأجرى الجلال البلقيني نظير ذلك في سلس الرياح اهـ. وفي الروض وشرحه مثله سم. هـ فود: (وجوباً) وقوله الآتي

هـ فود: (فتفصيل المستحاضة فرجها إلخ) أي في الوقت كما هو ظاهر وعبارة الباب فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم خشوه بنحو فطن فإن لم يتدفع به الدم تلمجت إلخ اهـ. وفي شرح الإزشاد مثله. هـ فود: (وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس) قال في الباب والسلس بولاً وغيره كالمستحاضة فيما مر، قال في شرحه جميعه ومثله أن يخشو ذكره بقطنة فإن لم يتقطع عصبه بخزقة وأجرى الجلال البلقيني نظير ذلك في السلس الرياح اهـ. وفي الروض وذو السلس يغطا مثلها قال في شرحه أي ومثل المستحاضة بأن يدخل قطنه في إخليله فإن انقطع وإلا عصب مع ذلك رأس الذكر اهـ.

إِنْ لَمْ تَرُدَّ الاسْتِنَاجَاءَ بِالْحَجَرِ أَوْ خَرَجَ الدَّمُ لِمَحَلٍّ لَا يُجْزَى فِيهِ الْحِجْرُ قَبْلَ الْوُضُوءِ أَوْ التَّيَمُّمِ (و) عَقِبَ الاسْتِنَاجَاءِ تَحْشُوهُ وَجُوبًا بِحَوْ قُطْنٍ دَفْعًا لِلشَّجْسِ أَوْ تَخْفِيفًا لَهُ، ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ بِهِ لَمْ يَلْزَمْهَا عَصْبُهُ وَلَا لَزَمَهَا عَقِبَ ذَلِكَ أَنَّهَا (مَعْصِيَةٌ) يَفْتَحُ فَشْكُونٌ بِعَصَابَةٍ عَلَى كَيْفِيَّةِ التَّلَجُّمِ الْمَشْهُورَةِ نَعَمْ إِنْ تَأَذَّتْ بِالْحَشْوِ أَوْ الْعَصَبِ وَأَلَمَهَا اجْتِمَاعُ الدَّمِ لَمْ يَلْزَمْهَا، وَإِنْ كَانَتْ صَائِمَةً تَزَكَّتِ الْحَشْوُ نَهَارًا وَاقْتَصَرَتْ عَلَى الْعَصَبِ.....

قَبْلَ الْوُضُوءِ مَعْمُولَانِ لِتَحْسِيلِ الْإِنِّح. □ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ تَرُدَّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبِهِ يُعْلَمُ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (تَحْشُوهُ وَجُوبًا الْإِنِّح) قَدْ يَفْتَضِي كَلَامُهُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْعَصَبِ، وَإِنْ مَنَعَ الدَّمُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ سَمِ أَقُولُ وَيُصْرَحُ بِكَيْفَاتِهِ إِذَا مَنَعَ الدَّمُ قَوْلُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى فِي شَرْحِ وَتَقْصِيبِهِ مَا نَصَّهُ بِأَنْ تُشَدَّ خِرْقَةً كَالثَّكَّةِ بَوَسْطِهَا، وَتُلْجَمُ بِأُخْرَى مَشْقُوقَةُ الطَّرَفَيْنِ تَجْمَلُ أَحَدُهُمَا قُدَامَتُهَا وَالْآخَرُ وَرَاءَهَا وَتُشَدُّهُمَا بِلَتِ الْخِرْقَةِ فَإِنْ دَعَتْ حَاجَتُهَا فِي رَفْعِ الدَّمِ أَوْ تَقْلِيلِهِ إِلَى حَشْوِهِ بِحَوْ قُطْنٍ وَهِيَ مُطَيَّرَةٌ وَلَمْ تَتَّذَّرْ بِهِ وَجَبَ عَلَيْهَا الْحَشْوُ قَبْلَ الشَّدِّ وَالتَّلَجُّمِ وَيُكْتَفَى بِهِ، وَإِنْ لَمْ تَخْتِجْ إِلَيْهِمَا أَمْ قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ مَرَّ وَيُكْتَفَى بِهِ أَيْ الشَّدِّ وَقَوْلُهُ مَرَّ إِلَيْهِمَا أَيْ الشَّدِّ وَالْحَشْوِ أَمْ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ بِهِ الْإِنِّح) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَا فِي الْكِفَايَةِ مِنْ وَجُوبِ الْعَصَبِ مُطْلَقًا فَإِنْ احتَاجَتْ لِلْحَشْوِ حَشَتْ ضَعِيفٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الَّذِي تَقَرَّرَ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْحَشْوَ يَمْنَعُ بُرُوزَهُ لِظَاهِرِ الْفَرْجِ بِخِلَافِ الْعَصَبِ فَتَقَدَّمَ الْحَشْوُ عَلَيْهِ انْتَهَى سَمِ. □ فَوَدَّ: (يَفْتَحُ فَشْكُونٌ) أَيْ وَكُسِرَ الصَّادُ الْمُهْمَلَةُ الْمُخَفَّفَةُ عَلَى الْمَشْهُورِ نَهَايَةً وَمُغْنَى وَمُقَابِلُهُ ضَمُّ التَّاءِ وَتَشْدِيدُ الصَّادِ عَشْرُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى كَيْفِيَّةِ التَّلَجُّمِ الْإِنِّح) تَقَدَّمتْ أَيْضًا عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ تَأَذَّتْ) أَيْ تَأَذَّتْ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ يُبَيِّحِ التَّيَمُّمُ عَشْرَ عِبَارَةٍ سَمِ وَالشُّوْبَرِيُّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُتَّجَهُ أَنْ يَكْتَفَى فِي التَّأَذِّي بِالْحَرْقَانِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ مُبِيحُ تَيَمُّمٍ أَمْ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَلْزَمْهَا) أَيْ الْحَشْوُ نَهَايَةً وَمُغْنَى أَيْ أَوْ الْعَصَبِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَتْ صَائِمَةً) أَيْ وَلَوْ تَقَلَّا زِيَادِي. □ فَوَدَّ: (تَزَكَّتِ الْحَشْوُ نَهَارًا) بَلْ يَجِبُ تَزَكُّهُ إِذَا كَانَ صَوْمُهَا قَرْضًا مُغْنَى وَنَهَايَةً فَلَوْ حَشَتْ نَاسِيَةً لِلصَّوْمِ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ جَوَازِ تَزَعِهِ لِأَنَّهُ لَا يُطِيلُ صَوْمُهَا بِاسْتِمْرَارِ الْحَشْوِ وَيَتَدَفَّقُ مَعَهُ خُرُوجُ الدَّمِ الْمُبْطِلِ

□ فَوَدَّ: (تَحْشُوهُ وَجُوبًا الْإِنِّح) قَدْ يَفْتَضِي كَلَامُهُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْعَصَبِ وَإِنْ مَنَعَ الدَّمُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ بِهِ لَمْ يَلْزَمْهَا عَصْبُهُ الْإِنِّح) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ (وَمَا فِي الْكِفَايَةِ مِنْ وَجُوبِ الْعَصَبِ مُطْلَقًا فَإِنْ احتَاجَتْ لِلْحَشْوِ حَشَتْ) ضَعِيفٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الَّذِي تَقَرَّرَ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْحَشْوَ يَمْنَعُ بُرُوزَهُ لِظَاهِرِ الْفَرْجِ بِخِلَافِ الْعَصَبِ فَتَقَدَّمَ الْحَشْوُ عَلَيْهِ أَمْ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ تَأَذَّتْ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُتَّجَهُ أَنْ يَكْتَفَى فِي التَّأَذِّي بِالْحَرْقَانِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ مُبِيحُ تَيَمُّمٍ أَمْ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَتْ صَائِمَةً تَزَكَّتِ الْحَشْوُ نَهَارًا) قَالَ الْأَسْنَادُ أَبُو الْحَسَنِ الْبُخَّارِيُّ فِي كَنْزِهِ فَإِنَّ بَقِيَّ الْحَشْوِ لِلنَّهَارِ خَرَجَ عَلَى مَسْأَلَةِ الْخَبِيطِ إِذَا أَصْبَحَ وَبَعْضُهُ مُتَّبِعٌ أَمْ وَفِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ التَّرْعَ هُنَا لَا يَقْضِي الصَّوْمَ وَالْإِبْقَاءَ لَا يَقْضِي الصَّلَاةَ فَمَا مَعْنَى هَذَا التَّخْرِيجِ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا



مُحَافَظَةً عَلَى الصَّوْمِ لَا الصَّلَاةَ عَكْسُ مَا قَالُوهُ فَيَمْنُ ابْتَلَعَ خَطِيئًا؛ لِأَنَّ الاسْتِحْضَاءَ عِلَّةٌ مُزْمِنَةٌ الظَّاهِرُ ذَوَائِمُهَا فَلَوْ رُوعِيَتِ الصَّلَاةُ زُبْمًا تَعَذَّرَ قَضَاءُ الصَّوْمِ وَلَا كَذَلِكَ، ثُمَّ وَبِهِ يُعْلَمُ رُؤْيُ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ يَنْفِي مِنْهَا مِنْ صَوْمِ النَّفْلِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ حَشَتْ أَفْسَرَتْ وَلَا ضَمِيَتْ فَرَضَ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَّارٍ لَذَلِكَ، وَوَجْهَ رَدِّهِ أَنَّ التَّوَسُّعَ لَهَا فِي طُرُقِ الْفَضَائِلِ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي مِنْ جَوَازِ التَّأَخِيرِ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ وَصَلَاةِ النَّفْلِ، وَلَوْ بَعْدَ الْوَقْتِ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ، وَإِنْ خَالَفَهُ فِي أَكْثَرِ

لِصَلَاتِهَا وَيَأْتِي مَا يَتَمَلَّقُ بِهِ ع. ش. ة. قُودُ: (مُحَافَظَةً عَلَى الصَّوْمِ) أَيِ لِأَنَّ الْحَشْوَ يُبْطِلُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِصْصَالٌ عَيْنٌ لِلْجَوْفِ سَم. ة. قُودُ: (عَكْسُ مَا قَالُوهُ الْفَخ) وَالْمُرَادُ أَنَّهُمْ رَاعُوا هُنَا مَصْلَحَةَ الصَّوْمِ حَيْثُ أَمَرُوا بِتَرْكِ الْحَشْوِ لِئَلَّا يَفْسُدَ بِهِ صَوْمُهَا وَلَمْ يُرَاعُوا مَصْلَحَةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ تَرْتَبُ عَلَى عَدَمِ الْحَشْوِ خُرُوجُ الدَّمِ الْمُتَقَضِّي لِفْسَادِهَا بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْخِيْطِ فَإِنَّهُمْ أَوْجَبُوا إِخْرَاجَهُ رِعَايَةً لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ وَأَبْطَلُوا صَوْمَهُ وَنَظَرَ فِيهِ بَعْضُ مَشَاطِينِهَا بِأَنَّهُمْ لَمْ يُبْطِلُوا الصَّلَاةَ هُنَا بِخُرُوجِ الدَّمِ كَمَا أَبْطَلُواهَا ثُمَّ بَقِيَ الْخِيْطُ بَلْ رَاعُوا هُنَا فِي الْحَقِيقَةِ كُلًّا مِنْهُمَا حَيْثُ اغْتَفَرُوا مَا يَنَافِيهِ وَحَكَمُوا بِصِحَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا مَعَ وُجُودِ الْمُنَافِي ع. ش. انْظُرْ مَا الْمُنَافِي الْمُتَقَفَّرُ هُنَا لِلصَّوْمِ. ة. قُودُ: (فَيَمْنُ ابْتَلَعَ خَطِيئًا) أَيِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَطَلَعَ الْفَجْرُ وَطَرَفَهُ خَارِجٌ. ة. قُودُ: (لِأَنَّ الاسْتِحْضَاءَ الْفَخ) أَيِ وَلِأَنَّ الْمَحْذُورَ هُنَا لَا يَنْتَقِي بِالْكَلِّيَّةِ فَإِنَّ الْحَشْوَ يَنْتَجِسُ وَهِيَ حَامِلَتُهُ بِخِلَافِهِ ثُمَّ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي. ة. قُودُ: (مُزْمِنَةٌ) أَيِ طَوِيلَةُ الزَّمَانِ كُزْدِي. ة. قُودُ: (الظَّاهِرُ) الْأَوَّلَى وَالظَّاهِرُ بِالْوَاوِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَفِيمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَوْ فَالظَّاهِرُ بِالْقَاءِ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ. ة. قُودُ: (فَلَوْ رُوِيَتْ الْفَخ).

(فَزَع) لَوْ حَشَتْ نَاسِيَةَ الصَّوْمِ أَوْ حَشَتْ لَيْلًا وَأَصْبَحَتْ صَائِمَةً وَالْحَشْوُ بَاقِي فِي فَرْجِهَا فَهَلْ يَجِبُ نَزْعُهُ لِعِصَّةِ الصَّلَاةِ تَرَدَّدَ فِيهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَقُولُ إِنْ كَانَ نَزْعُهُ لَا يُبْطِلُ الصَّوْمَ فَالْوَجْهُ وَجُوبُ التَّرْعِ لِئَلَّا نَصِيرَ حَامِلَةً لِنَجَاسَةٍ فِي الصَّلَاةِ بِلَا حَاجَةٍ، وَإِنْ كَانَ يُبْطِلُهُ بَانَ يَتَوَقَّفُ إِخْرَاجُهُ عَلَى إِذْخَالِ نَحْوِ الْأَصْبَعِ بَاطِنَ الْفَرْجِ فَلَا يَجِبُ التَّرْعُ سَم عَلَى الْمُتَهَجِّ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُ الشَّارِحِ م. ر. فَإِنَّ الْحَشْوَ يَنْتَجِسُ وَهِيَ حَامِلَتُهُ مِنْ وَجُوبِ التَّرْعِ ع. ش. وَالْأَقْرَبُ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْهُ فِي حَاشِيَتِهِ تَرَكَّتِ الْحَشْوُ نَهَارًا مِنْ عَدَمِ جَوَازِ التَّرْعِ مُطْلَقًا. ة. قُودُ: (زُبْمًا تَعَذَّرَ قَضَاءُ الصَّوْمِ) أَيِ لِلْحَشْوِ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي فَإِنَّهُ يُبْطِلُهُ لِأَنَّ فِيهِ إِصْصَالٌ عَيْنٌ لِلْجَوْفِ. ة. قُودُ: (وَبِهِ) أَيِ بِالتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. ة. قُودُ: (ضَمِيَتْ الْفَخ) أَيِ بِخُرُوجِ الدَّمِ.

ة. قُودُ: (مِنْ جَوَازِ التَّأَخِيرِ) أَيِ تَأَخِيرِ الصَّلَاةِ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ. ة. قُودُ: (وَإِنْ خَالَفَهُ الْفَخ) وَجَمَعَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِحَدِّهِ الْأَوَّلِ عَلَى الزَّوَائِبِ أَيْ، وَمِنْهَا الْوَثْرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَالثَّانِي عَلَى غَيْرِهَا وَظَاهِرٌ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِجَوَازِ الرَّايَةِ بَعْدَ الْوَقْتِ جَوَازُهَا وَلَوْ مَعَ الْفَضْلِ الْمُسْتَفْتَى عَنْهُ كَأَنَّ صَلَى الْفَرْضِ أَوَّلَ الْوَقْتِ، ثُمَّ تَمَهَّلَ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ فَتَصَلَّى الرَّايَةَ وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ جَوَازَ ذَلِكَ بِشَرْطِ الْمَوَالَاةِ كَانَ تَصَلَّى

تَوَقَّفَ التَّرْعُ عَلَى مَا يُبْطِلُ كَأِذْخَالِ أَصْبُعِهَا فَرْجَهَا لِإِخْرَاجِ الْحَشْوِ بَانَ لَمْ تَتَمَكَّنْ مِنْ إِخْرَاجِهِ إِلَّا بِإِذْخَالِ أَصْبُعِهَا. ة. قُودُ: (مُحَافَظَةً عَلَى الصَّوْمِ) أَيِ لِأَنَّ الْحَشْوَ يُبْطِلُهُ لِأَنَّ فِيهِ إِصْصَالٌ عَيْنٌ لِلْجَوْفِ.

كُتِبَهُ اقْتَضَتْ أَنْ تُسَامَعَ بِذَلِكَ وَلَا يَضُرُّ خُرُوجَ دَمٍ بَعْدَ الْمَصِّ إِلَّا إِنْ كَانَ لِيَقْصُرَ فِي الشَّدِّ وَبَحَثَ وَجُوبَ الْمَصِّ عَلَى سَلْسِ الْمَنِيِّ أَيْضًا تَقْلِيلًا لِلْحَدِيثِ كَالْحَبِثِ قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ، وَلَوْ انْفَتَحَ فِي مَقْعَدَتِهِ ذَمَلٌ فَخَرَجَ مِنْهُ غَائِطٌ لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ وَقَالَ وَالِدُهُ بَعْدَ قَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ إِنَّمَا يُعْفَى عَنْ بَوْلِ السَّلْسِ بَعْدَ الطَّهَارَةِ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ أَيْ الْخَارِجِ بَعْدَ أَحْكَامٍ مَا وَجَبَ مِنْ حَشْوٍ وَعَصَبٍ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ قَبْلَ الطَّهَارَةِ وَبَعْدَهَا وَتَقْيِيدُهُمْ بِهَا إِنَّمَا هُوَ لِيَبَيِّنَ أَنَّ مَا يَخْرُجُ بَعْدَهَا لَا يَنْقُضُهَا وَتَبَيَّنَ فِي الْخَادِمِ بَلْ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ سَلْسُ الْبَوْلِ وَدَمُ الْإِسْتِحَاضَةِ يُعْفَى حَتَّى عَنْ كَثِيرِهِمَا لَكِنْ غَلَطَ النَّشَائِيُّ.....

الْفَرْضُ آخِرُ الْوَقْتِ فَيَخْرُجُ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ فَلَهَا فِعْلُ الرَّائِيَةِ حَيْثُ لَكَانَ مُتَّجِهًا مَرَاهِمًا وَأَقْرَبُ النَّهَايَةِ الْجَمْعُ الْمَذْكُورُ. □ فَوَدَّ: (إِنْ تَسَامَعَ بِذَلِكَ) أَيْ بِصَوْمِ التَّغْلِ وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَضُرُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَضُرُّ الْإِنْفِ) أَيْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ قَبْلُهَا ع. ش. □ فَوَدَّ: (إِلَّا) إِنْ كَانَ لِيَقْصُرَ فِي الشَّدِّ أَيْ وَنَحْوِهِ كَالْحَشْوِ فَيَبْتَغِي طَهْرَهَا وَكَذَا صَلَاتُهَا إِنْ كَانَتْ فِي صَلَاةٍ وَيَبْتَغِي طَهْرَهَا أَيْضًا بِشِفَائِهَا وَإِنْ اتَّصَلَ أَيْ الشِّفَاءُ بِآخِرِهِ أَيْ الطَّهْرِ بِهَايَةِ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ).

(فَرَجَ) اسْتَطْرَادِي وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ مَيِّتٍ أَكَلَ الْمَرَضُ لَحْمَ مَخْرَجِهِ وَلَمْ يُمَكِّنِ الْغَائِلُ قَطَعَ الْخَارِجَ مِنْهُ، فَمَا الْحُكْمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ حَيْثُ؟ أَقُولُ الْوَاجِبُ أَنْ يُعْسَلَ ذَلِكَ الْمَيِّتُ، وَيُعْسَلَ مَخْرَجُهُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَيُسَدَّ مَخْرَجُهُ بِقَطْرٍ أَوْ نَحْوِهِ وَيُسَدَّ عَلَيْهِ عَقِبُ السَّدِّ عَصَابَةٌ أَوْ نَحْوُهَا وَيُصَلَّى عَلَيْهِ عَقِبَ ذَلِكَ قَرَرًا، وَلَوْ قَبْلَ وَضْعِ الْكَفْنِ عَلَيْهِ حَيْثُ خِيفَ خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْهُ حَتَّى لَوْ غَلَبَهُ شَيْءٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَخَرَجَ مِنْهُ فَهَرَأَ عَمِي عَنْهُ لِلضَّرُورَةِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَالِدُهُ) أَيْ وَالِدُ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ قَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ أَيْ بَعْدَ ذِكْرِهِ، وَقَوْلُهُ إِنَّمَا يُعْفَى الْإِنْفِ مَقُولُ الْإِسْنَوِيِّ، وَقَوْلُهُ مَا ذَكَرَهُ الْإِنْفِ أَيْ الْإِسْنَوِيُّ مِنَ الْحَضَرِ مَقُولُ وَالِدِ الْجَلَالِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا فِي التَّنْبِيهِ) أَيْ فِي كِتَابِ التَّنْبِيهِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَتَقْيِيدُهُمْ بِهَا) أَيْ بِالطَّهَارَةِ كُرْدِي يُعْنَى بِتَقْيِيدِ الطَّهَارَةِ. □ فَوَدَّ: (وَتَبَيَّنَ) أَيْ وَالِدُ الْجَلَالِ. □ فَوَدَّ: (يُعْفَى حَتَّى عَنْ كَثِيرِهِمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ سَلْسِ الْبَوْلِ فِي الثَّوْبِ وَالْعَصَابَةِ بِالنَّسْبَةِ لِتِلْكَ الصَّلَاةِ خَاصَّةً. وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ الْآتِيَةِ فَيَجِبُ عُسْلُهُ أَوْ تَخْفِيفُهُ وَعُسْلُ الْعَصَابَةِ أَوْ تَجْدِيدُهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَيُعْفَى عَنْ كَثِيرِ دَمِ الْإِسْتِحَاضَةِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهَا الْحَشْوُ لِتَأْذِيهِ أَوْ صَوْمٍ وَتُصَلَّى فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ، وَإِنْ كَانَ

□ فَوَدَّ: (يُعْفَى حَتَّى عَنْ كَثِيرِهِمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ سَلْسِ الْبَوْلِ فِي الثَّوْبِ وَالْعَصَابَةِ بِالنَّسْبَةِ لِتِلْكَ الصَّلَاةِ خَاصَّةً. وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ الْآتِيَةِ فَيَجِبُ عُسْلُهُ أَوْ تَخْفِيفُهُ وَعُسْلُ الْعَصَابَةِ أَوْ تَجْدِيدُهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَيُعْفَى عَنْ كَثِيرِ دَمِ الْإِسْتِحَاضَةِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهَا الْحَشْوُ لِتَأْذِيهِ أَوْ صَوْمٍ وَتُصَلَّى فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ، وَإِنْ كَانَ الدَّمُ يَجْرِي أَوْ تَفَرَّقَتْ فِي الْعَمْرِ بَيْنَ بَوْلِ السَّلْسِ وَدَمِ الْإِسْتِحَاضَةِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْوَجْهَ اسْتَوَاهُمَا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الدَّمَ أَخَفُّ مِنَ الْبَوْلِ.

أي بالنسبة لكثير البول. (و) عَقِبَ المصْبِ (تَوَضُّأً) وَجُوبًا فلا يجوزُ لها تأخيرُ الوُضوءِ عنه كما لا يجوزُ لها تأخيرُ الحشوِ عن الاستنجاءِ والمصْبِ عن الحشوِ ولا يجوزُ لها أَنْ تَتَوَضَّأَ إِلَّا (وَقْتُ الصَّلَاةِ) لا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ كَالْتَيْمِّمْ، ومن ثَمَّ كَانَتْ كَالْمُتَيْمِّمْ فِي تَعْيِينِ نِيَّةِ الْاسْتِباحَةِ كما قَدَّمَهُ فِي الوُضوءِ وَفِي أَنَّهَا لَا تَجْتَمِعُ بَيْنَ فَرْضَيْنِ عَيْنَيْنِ كما سَنَذَكُرُهُ وَفِي أَنَّهَا إِنْ نَوَتْ فَرْضًا وَنَفَلًا أُبِيحَا وَإِلَّا فما نَوَتْهُ وَغَيْرُهُ ما لَمْ يَكُنْ أَعْلَى مِنْهُ مِثْلًا مَرُّ فِي التَّيْمِّمْ بِتَفْصِيلِهِ (وَتَبَادُرُ) بِالْوُضوءِ لِوُجوبِ المُوَالاةِ عَلَيْهَا فِيهِ كما مَرُّ وَلَهَا تَتْلِيئُهُ وَتَقْيَةُ سُنَّتِهِ لِمَا بَأْتِيَ وَ(بِهَا) أَي الصَّلَاةِ عَقِبَهُ تَخْفِيفًا لِلْحَدِيثِ ما أَمَكَّنَ.....

الذَّم يَجْرِي اهـ. وَتَفَرَّقَتْهُ فِي الْعَفْوِ بَيْنَ بَوْلِ السَّلْسِ وَدَمِ الْاسْتِحْضَاءِ فِي نَظَرٍ وَالرَّوْجِ اسْتِوَاؤُهُمَا اهـ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الذَّمَّ أَخَفُّ مِنَ الْبَوْلِ سَمٍ وَقَوْلُهُ أَوْ تَخْفِيفُهُ لَعَلَّ الْهَمْزَةَ مِنْ زِيَادَةِ التَّائِيخِ، وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُجَابُ إِنْ لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِمُ الْمَشَقَّةُ تَجَلِبُ التَّيْسِيرِ وَالضَّرُورَةُ تُبِيحُ الْمُحْظوراتِ عَدَمُ الْفَرْقِ هُنَا. ة فُود: (أَيِ) بِالنَّسْبَةِ لِكَثِيرِ الْبَوْلِ) قَضِيَّةُ اقْتِصَارِهِ فِي التَّقْلِيلِ عَلَى كَثِيرِ الْبَوْلِ أَنَّ كَثِيرَ الدَّمِ يُغْنِي عَنْهُ لَكِنْ سَبَاتِي لِلشَّارِحِ مَرَّ تَخْصِيصُ الْعَفْوِ بِالْقَلِيلِ، وَظَاهِرُ تَقْيِيدِ الْعَفْوِ عَنِ الْقَلِيلِ بِالْبَوْلِ أَنَّ الْغَائِطَ لَا يُغْنِي عَنْهُ مُطْلَقًا وَإِنْ ابْتُلِيَ بِخُرُوجِهِ عَنْ أَيِّ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ. ة فُود: (وَتَيْبَعُهُ) أَيِ وَالِدُ الْجَلَالِ.

ة فُود: (لِسَبِيٍّ) (وَتَوَضُّأً) أَيِ أَوْ تَيْمِّمُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ة فُود: (وَعَقِبَ الْمَصْبِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمِنْ ثَمَّ فِي النِّهَايَةِ وَالْإِلَى قَوْلِ الْمُتَيِّمِ وَتَبَادُرُ فِي الْمُغْنِي. ة فُود: (وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَوَضَّأَ الْفَخ) وَمِثْلُ الْوُضوءِ الْاسْتِنجَاءِ وَمَا بَعْدَهُ كَمَا مَرَّ. ة فُود: (إِلَّا وَقْتُ الصَّلَاةِ) أَيِ وَلَوْ نَافِلَةً نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ الْأَوَاقِيتِ فِي بَابِهِ أَيِ التَّيْمِّمْ اهـ. ة فُود: (لِأَنَّهَا الْفَخ) الْأَوَّلَى التَّذَكِيرُ. ة فُود: (كَالتَّيْمِّمْ الْفَخ) ظَاهِرُهُ اشْتِرَاطُ إِزَالَةِ التَّجَاسَةِ قَبْلَ طَهَارَتِهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الطَّهْرَ بِالماءِ رَافِعٌ فِي الْجُمْلَةِ أَيِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ فَكَانَ قَوْلًا وَلَا كَذَلِكَ التَّيْمُّ شَيْخُنَا الْحَفَنِي اهـ يُجَيِّمُ أَيِ خِلَافًا لِلشَّيْبَرِ الْمَلْسِيِّ. ة فُود: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ الْفَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَيَجِيءُ هُنَا جَمِيعُ مَا سَبَقَ، ثُمَّ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَدْ خَلَّ فِي ذَلِكَ التَّوَاقُلُ الْمُؤَقَّتُ فَلَا تَوَضُّأَ لَهَا قَبْلَ وَقْتِهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ. ة فُود: (فَرْضًا وَنَفَلًا) الْأَوَّلَى الْمَوَاقِفُ لِمَا سَبَقَ فَرْضًا أَوْ فَرْضًا وَنَفَلًا عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتَجَمُّعُ بَطْهَارَتِهَا بَيْنَ فَرْضٍ وَنَوَافِلَ، وَلَوْ تَوَضَّأَتْ قَبْلَ الزَّوَالِ مِثْلًا لِغَايَةِ فَرَاغَتِ الشَّمْسِ فَهَلْ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ بِهِ الطَّهْرُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يُشَبِّهُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْخِلَافِ فِي تَطْيِيرِهَا مِنْ التَّيْمِّمْ وَلَمْ يَحْضُرْ فِيهِ نَقْلُ اهـ. قَالَ عَمَّا قَوْلُهُ فِي تَطْيِيرِهَا الْفَخ وَالزَّاجِعُ مِنْهُ أَنَّ الْمُتَيْمِّمَ يُصَلِّيُ فَكَذَا هُنَا وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمُتَيْمِّمَ لَمْ يَطْرُقْ أَبَدًا تَيْمُّمُهُ مَا يُزِيلُ طَهَارَتَهُ بِخِلَافِ الْمُسْتَحْضَاءِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ اهـ.

ة فُود: (وَتَبَادُرُ بِالْوُضوءِ) أَيِ عَقِبَ مَا قَبْلَهُ وَتَوَالِي أَعْمَالُهُ سَم. ة فُود: (بِالْوُضوءِ) أَيِ أَوْ التَّيْمِّمْ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ة فُود: (وَلَهَا تَتْلِيئُهُ) خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ حَيْثُ مَنَعَ ذَلِكَ أَيِ التَّتْلِيئِ نِهَايَةً. ة فُود: (لِمَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلَوْ أُخْرِثَ الْفَخ. ة فُود: (أَيِ الصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا لَفَظَ الْأَعْظَمِ

ة فُود: (وَتَبَادُرُ بِالْوُضوءِ) أَيِ عَقِبَ مَا قَبْلَهُ وَتَوَالِي أَعْمَالُهُ.

وقال جمع يُغْتَفَرُ الفصل بما بين صلاتي الجمع. (فلو أُخِرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَشَفِي) لغورة (وانتظار جماعة) مشروعة لها وإجابة مُؤَدِّن وإقامة وأذانٍ لِسَلَسٍ وذهاب إلى المسجد الأعظم إن شُرِعَ لها (لم يَضُرْ) لندب التأخير لذلك فلا تُعَدُّ به مُقْصَرَةٌ واستشكيل بأن اجتناب الخبث شرط ومراعاته أحقُّ ويُجَابُ بأن ذلك إنما يُتَوَجَّه لو كانت المُبادرة تُزِيلُهُ بِالْكُلِّيَّةِ، وإنما لم يُرَاعِ تخفيفه لما مرَّ أن الاستحاضة عِلَّةٌ مُزْمِنَةٌ والظاهر دَوَامُهَا فَوَيْسَعُ لها في النوافل وإن أدى إلى عَدَمِ اجتناب بعض الخبث، ومن ثمَّ لو اعتادت الانقطاع في جزء من الوقت بقدر ما يسعُّ الوُضوء والصلاة وَوُثِّقَ بذلك لَزِمَها تحرُّه فإذا وَجَدَ الانقطاع فيه لَزِمَها المُبادرة.....

وكذا في الْمُغْنِي إِنْ قَوْلُهُ لِسَلَسٍ، الْفَرْقُ هُنَا. ■ فُود: (وقال جمع الخ) وهو الأَرْجَهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

■ فُود: (بما يَنْقُصُ صلاتي الجمع) وهو الْقُدْرُ الذي لَا يَسَعُ صَلَاةَ رَكْعَتَيْنِ بِأَخْفَ مُفَكِّحِينَ ع ش.

■ فُود (سني): (وانتظار جماعة) هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ تَبَقَّضَتْهَا آخِرُ الْوَقْتِ أَوْ طَلَّتْهَا عَلَى مَا مَرَّ فِي التَّيْمُمِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَهَا التَّأْخِيرُ لِصَلَاةِ الرَّائِيَةِ الْقَبْلِيَّةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّوْضَةِ سَمِ عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَإِنْ طَالَ وَاسْتَفْرَقَ غَالِبُ الْوَقْتِ، وَإِنْ حَرَّمَ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا وَاضِحٌ بِالنِّسْبَةِ لِلسُّنَنِ وَالاجْتِهَادِ فِي الْقَبْلَةِ دُونَ غَيْرِهَا فَلْيُحَرِّرْهُ وَفِي ع ش مَا يُوَافِقُهُ. ■ فُود: (مشروعة) أي بخلاف ما إذا لَمْ تَكُنْ مَطْلُوبَةً كَكُونِ الْإِمَامِ قَائِمًا أَوْ مُخَالِفًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ فِيهِ الْإِفْتِدَاءُ ع ش وَاطْفَحِي.

■ فُود: (لِسَلَسٍ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَاسْتَشْكِالُ التَّشْبِيلِ بِأَذَانِ الْمَرْأَةِ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّتِهَا قَالِ الْأَذْرَعِيُّ يَتَّبِعِي حَقْلُ الْأَذَانِ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَسِ دُونَ الْمُسْتَحَاضَةِ أَه قَالِ ع ش قَوْلُهُ قَالِ الْأَذْرَعِيُّ الْخُ هُوَ صَحِيحٌ وَلَكِنَّهُ لَا يَأْتِي مَعَ جَهْلِهِمُ الْأَذَانَ مِنْ أَمْتِلَةٍ تَأْخِيرُهَا لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ إِذْ هُوَ صَرِيحٌ فِي الْمَرْأَةِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْمَرْأَةِ لِمُجَرَّدِ التَّشْبِيلِ فَكَانَهُ قِيلَ: فَإِنَّ أُخِرَتْ الْمَرْأَةُ أَوْ غَيْرُهَا مِمَّنْ دَامَ حَدُّهُ أَه.

■ فُود: (وذهاب الخ) أي وَتَحْصِيلُ سُتْرَةٍ وَاجْتِهَادِ فِي قَبْلَةِ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي. ■ فُود: (إن شُرِعَ لها) أي بخلاف الشَّيْءِ مُطْلَقًا وَغَيْرِهَا الْمُتَرْتِنَةُ.

■ فُود (سني): (لَمْ يَضُرْ) أي وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ نِهَآيَةً أَي كُلُّهُ حَيْثُ عُلِيزَتْ فِي التَّأْخِيرِ لِنَحْوِ غَيْمٍ قَبَلَتْ فِي الْاجْتِهَادِ فِي الْقَبْلَةِ أَوْ طَلَبَ السُّتْرَ وَالْأَنَّ عِلِمَتْ حَقِيقُ الْوَقْتِ فَلَا يَجُوزُ لَهَا التَّأْخِيرُ وَالْقِيَاسُ حَيْثُذِ انْتِنَاعُ صَلَاتِهَا بِذَلِكَ الطُّهْرِ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا أُخِرَتْ لَا لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ وَإِنْ اقْتَضَى إِطْلَافُهُمُ الْجَوَازَ ع ش. ■ فُود: (ومراعاته أحقُّ) أي مِنْ مُرَاعَاةِ نَحْوِ انْتِظَارِ جَمَاعَةٍ مِنَ السُّنَنِ. ■ فُود: (بأن ذلك) أي الإشكال. ■ فُود: (تخفيفه) أي الْخَبِيثِ. ■ فُود: (لما مرَّ) أي فِي شَرْحِ وَتَعْيِيبِهِ. ■ فُود: (ومن ثمَّ) أي لِاجْلِ رِعَايَةِ هَذَا الظَّاهِرِ. ■ فُود: (لو اعتادت) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ انْقَطَعَ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. ■ فُود: (لو) اعتادتِ الْإِنْقِطَاعَ الْخُ أَي أَوْ أَخْبَرَهَا بِذَلِكَ ثِقَةً عَارِفٍ أَخَذَا مِمَّا يَأْتِي قَبِيلُ الْفَضْلِ.

■ فُود: (وانتظار جماعة) هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ تَبَقَّضَتْهَا آخِرُ الْوَقْتِ أَوْ طَلَّتْهَا عَلَى مَا مَرَّ فِي التَّيْمُمِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَهَا التَّأْخِيرُ لِصَلَاةِ الرَّائِيَةِ الْقَبْلِيَّةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّوْضَةِ.

بالفرض فقط ولم يجز لها التعجيل لبسنة فإن رجحت ذلك فقط ففي وجوب التأخير له وجهان  
 بتأهما الشيخان على ما مر في التيمم ورجح الزركشي ما جزم به في الشايل من وجوب  
 التأخير كما لو كان يذنه نجاسة ورجا الماء آخر الوقت فإنه يجب التأخير لإزالتها فكذا هنا  
 انتهى؛ وفيه وقفة؛ لأن ذا النجاسة ثم يتسلم ما ذكر فيه لا عذر له في التعجيل مع أنه يلزمه  
 القضاء لو صلى بالنجاسة، وهذه لها عذر لما مر أن الاستحاضة علة مؤمنة والظاهر دوامها  
 (والا) يمكن التأخير لمصلحة الصلاة (فيض على الصحيح) لما مر من تكرار الحدث المستغنية  
 عنه. (ويجب الوضوء لكل فرض) ولو مندور أو تشتمل ما شاءت كالتيمم بجامع

• قوله: (بالفرض) أي أقل ما يمكن من فرض الطهر والصلاة التي تريده كما يأتي. • قوله: (لبسنة) أي  
 كإتيان جماعة ونحو ذلك نهاية ومغني. • قوله: (فإن رجحت ذلك فقط) أي بدون احتياط ووثوق سم.  
 • قوله: (بتأهما الشيخان على ما مر إلخ) أي فيمن رجا الماء آخر الوقت، وهو المعتمد بنهاية ومغني أي  
 فيكون التعميل أفضل ع ش. • قوله: (في الشايل) هو لابن الصباغ ع ش. • قوله: (وفيه) أي في ذلك  
 الترجيح (وقفة إلخ) وفاقا للنهاية والمغني كما مر آنفا. • قوله: (ولا يمكن التأخير إلخ) كأن يكون لإكل  
 وشرب وعزل وحديث ونحوها بنهاية ومغني.

• قوله (سني): (فيض إلخ) أي التأخير ويتطهر طهرها فتجب إعادته وإعادة الاحتياط بنهاية ومغني قال ع  
 ش قوله م ر ويتطهر إلخ قضيه أنها حيث أخرت لا لمصلحة الصلاة امتنع الصلاة في حقها فرضا أو  
 نفلا، وقوله: م ر إعادته أي الطهر وقوله م ر وإعادة الاحتياط أي الغسل والحشو والمصّب اه.

• قوله: (لما مر إلخ) أنظر في أي محل عبارة النهاية والمغني لتكرار الحدث والتجسس مع استغنائها عن  
 احتمال ذلك بقدرتها على المبادرة بنهاية ومغني.

• قوله (سني): (لكل فرض) وكذا لو أخذت قبل أن تصلّي حدثا خاصا سم على المنهج ع ش وحلي.  
 • قوله: (وتشتمل إلخ) ويتبعني أن يعلم اختيار المبادرة بالتوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير

• قوله: (فقط) أي بدون احتياط ووثوق. • قوله: (وتشتمل ما شاءت) يتبعني أن يعلم اختيار المبادرة  
 بالتوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير مصلحة يتبعني أن لا يضّر كما شملته عبارتهم وهل لها التطوع بعد  
 الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة يتبعني أن لا يضّر كما شملته عبارتهم وهل لها التطوع بعد  
 الفرض إلى آخر الوقت، ثم نقل الزاوية بعد الوقت بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر وفي شرح  
 الرّوض وظاهر كلام المصنف أنها تستبيح التوافل في الوقت وتعدّه وبه صرح في الرّوضة فقال  
 والصواب المعروف أنها تستبيح التوافل مستقلة وتبعا للفريضة ما دام الوقت باقيا وبعدّه أيضا على  
 الأصحّ لكانه خالف ذلك في أكثر كتبه فصّح في التحقيق وشرّح المهدّب ومسلم أنها لا تستبيحها  
 بعد الوقت وقرئ بينها وبين التيمم بأن حدثها متجدد ونجاستها متزايدة اه وجمع شيوخنا الشهاب  
 الرملي بحمل الأول على الروايت أي، ومنها الوتر كما هو ظاهر والثاني على غيرها وظاهر ذلك أن

دَوَامِ الْحَدَثِ فِيهِمَا وَصَحَّ قَوْلُهُ ﷺ لِمُسْتَحَاضَةٍ تَتَوَضَّعُ لِكُلِّ صَلَاةٍ (وَكَذَا) بِحَبِّ لِكُلِّ فَرَضٍ (تَجْدِيدُ) غَسْلِ الْفَرْجِ وَلِحْشِيٍّ وَ (الْمَصَابَةُ فِي الْأَصْح) كَتَجْدِيدِ الْوُضُوءِ، وَلَوْ ظَهَرَ الدَّمُ عَلَى الْمَصَابَةِ أَوْ زَالَتْ عَنْ مَحَلِّهَا زَوَالًا لَه وَقَعَ وَجِبَ التَّجْدِيدُ قَطْعًا لِكثْرَةِ الْخَبَثِ مَعَ إِمْكَانِ بَلْ سَهُولَةِ تَقْلِيلِهِ. (وَلَوْ انْقَطَعَ الدَّمُ بَعْدَ) نَحْوِ (الْوُضُوءِ)، وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِيهِ (وَلَمْ تَعُدْ انْقِطَاعُهُ وَغَوْدُهُ) وَجِبَ الْوُضُوءُ لِاحْتِمَالِ الشَّفَاءِ وَالْأَصْلُ أَنَّ لَا عَوْدَ (أَوْ) انْقَطَعَ فِيهِ.....

مَضْلَحَةٌ ضَرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ اسْتَمَرَّتْ تَتَنَلُّ بَعْدَ الْفَرَضِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ بِلَا فَضْلِ لِغَيْرِ مَضْلَحَةٍ يَتَنَفَّى أَنَّ لَا يَضُرُّ كَمَا شَبَّهَ عِبَارَتُهُمْ، وَهَلْ لَهَا التَّلَوُّعُ بَعْدَ الْفَرَضِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، ثُمَّ فَعَلَ الرَّايَّةَ بِنَاءً عَلَى جَوَازِهَا بَعْدَ الْوَقْتِ فِيهِ نَظَرٌ سَمِ وَمُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوضَةِ وَجَمَعَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الْجَوَازَ.

• فَوَدَ: (مَا شَاءَتْ) أَيِ بُوْضُوهُ وَتَقَدَّمَ أَنَّ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ حُكْمُهَا حُكْمُ التَّائِلَةِ مُغْنِي. • فَوَدَ: (وَلَوْ ظَهَرَ الدَّمُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ، وَالثَّانِي لَا يَجِبُ تَجْدِيدُهَا لِأَنَّهُ لَا مَغْنَى لِلْأَمْرِ بِإِزَالَةِ التَّجَاسَةِ مَعَ اسْتِمْرَارِهَا وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ يَظْهَرِ الدَّمُ عَلَى جَوَانِبِ الْعِصَابَةِ وَلَمْ تَزَلِ الْعِصَابَةُ عَنْ مَوْضِعِهَا زَوَالًا لَه وَقَعَ وَالْأَوْجِبُ التَّجْدِيدُ بِلَا خِلَافٍ أ. • فَوَدَ: (لِكثْرَةِ الْخَبَثِ مَعَ إِمْكَانِ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ وَجُوبِ تَجْدِيدِهَا عِنْدَ تَلَوُّهَا بِمَا لَا يُغْنِي عَنْهُ فَإِنْ لَمْ تَكُلُوثٌ أَصْلًا أَوْ تَكُلُوثٌ بِمَا يُغْنِي عَنْهُ لِقَاتِهِ فَالْوَاجِبُ فِيمَا يَظْهَرُ تَجْدِيدُ رِبَاطِهَا لِكُلِّ فَرَضٍ لَا تَغْيِيرُهَا بِالْكَلْبَةِ وَمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْإِسْتِحَاضَةِ هُوَ مَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَاسْتِثْنَاءُ مَنْ دَمِ الْمَنَافِذِ الَّتِي حَكَمُوا فِيهَا بِعَدَمِ الْعَفْوِ عَمَّا خَرَجَ مِنْهَا نِهَايَةً. • فَوَدَ: (بَعْدَ نَحْوِ الْوُضُوءِ) أَيِ كَالْتِيَمِ. • فَوَدَ: (وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا أَتَتْ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ مِنْ تَرُدُّ إِلَى الْمَنْعِ. • فَوَدَ: (وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ) يُخْرِجُ مَا بَعْدَهَا فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا شَيْءٌ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ تَعْتَدْ، أَمَّا إِذَا اخْتَدَتْ انْقِطَاعَهُ قَدَرٌ مَا يَسَعُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ فَالْوَجْهَ وَجُوبُ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُهَا انْتِظَارُ الْإِنْقِطَاعِ فَلْيَرَا جَعَلَ سَمَ، وَقَوْلُهُ: فَالْوَجْهَ إِلَى آخِرِهِ يَأْتِي عَنْ التَّهْيَاةِ وَالْمَغْنِي مَا يُصَرِّحُ بِهِ. • فَوَدَ: (أَوْ فِيهِ) أَيِ فِي أَثْنَاءِ نَحْوِ الْوُضُوءِ نِهَايَةً وَمُغْنِي

• فَوَدَ (سَبِي): (وَلَمْ تَعْتَدْ انْقِطَاعَهُ الْخُ) أَيِ وَلَمْ يُخَيِّرْهَا بَقَّةً عَارِفٌ بِعَوْدِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ. • فَوَدَ: (وَجِبَ الْوُضُوءُ الْخُ) اقْتِصَادُهُ عَلَى تَقْدِيرِهِ قَدْ يَوْهَمُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَبَسَّ الْخُ مُخْتَصَصٌ بِالْمَغْطُوفِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَزَكَّ تَقْدِيرُهُ هُنَا ثُمَّ التَّثْبِيَةُ فِي شَرْحِ وَجِبَ الْوُضُوءِ عَلَى رُجُوعِهَا لَهَا كَمَا فِي التَّهْيَاةِ وَالْمَغْنِي قَالَ سَمَ قَوْلُهُ وَجِبَ الْوُضُوءُ فَإِنْ عَادَ عَنْ قُرْبٍ تَبَيَّنَ بَقَاءُ طَهَارَتِهَا لَكِنْ لَوْ

الْمُرَادُ بِجَوَازِ الرَّايَّةِ بَعْدَ الْوَقْتِ جَوَازُهَا، وَلَوْ مَعَ الْفَضْلِ الْمُسْتَقْنَى عَنْهُ كَانَ تَصَلَّى الْفَرَضَ أَوَّلَ الْوَقْتِ، ثُمَّ تَهَلَّلَ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ فَتَصَلَّى الرَّايَّةَ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ جَوَازَ ذَلِكَ بِشَرْطِ الْمَوَالَاةِ كَانَ تَصَلَّى الْفَرَضَ آخَرَ الْوَقْتِ فَتَخْرُجُ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ فَلَهَا فَعْلُ الرَّايَّةِ حَيْثُ كَانَ مُتَجَهًّا. • فَوَدَ: (وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ) يُخْرِجُ مَا بَعْدَهَا فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا شَيْءٌ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ تَعْتَدْ، أَمَّا إِذَا عَتَدْتَ، انْقِطَاعَهُ قَدَرٌ مَا يَسَعُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ فَالْوَجْهَ وَجُوبُ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُهَا انْتِظَارُ الْإِنْقِطَاعِ فَلْيَرَا جَعَلَ. • فَوَدَ: (وَجِبَ الْوُضُوءُ) فَإِنْ عَادَ عَنْ قُرْبٍ تَبَيَّنَ بَقَاءُ طَهَارَتِهَا لَكِنْ

أو بعده، وقد (اعتادت) الانقطاع، ولو على تدوير على ما اقتضاه كلام المصنف لكن بحث الرافعي أنه كالمدم (ووسيع) في الصورتين (زمن الانقطاع) المعتاد (ووضوء والصلاة) أي أقل ما يمكن من واجبهما فيما يظهر ترجيحه من تزدد للأدعي باعتبار حالها والصلاة التي تريد على الوجه الذي أفهقته عبارة الروضة خلافاً للإسنوي (وجب الوضوء) وإعادة ما صلته به لإمكان أداء العبادة بلا مقارنة حديث وتبين بطلان الطهر اعتباراً بما في نفس الأمر أما لو عاد الدم قبل إمكان ما ذكر سواء اعتادت عودته أم لا أو ظنت قرب عودته لإعادة أو إخبار بقية قبل إمكان ذلك أيضاً فإن وضوءها باقي بحاله فتصلي به نعم إن امتد الزمن على خلاف العادة

كانت أخرمت بالصلاة قبل عودته لم تتعقد لشروعها فيها مع التردد اه وتأتي عن النهاية والمغني مثله.   
 • قوله: (أو بغدة) شامل لما بعد الصلاة هنا بخلاف صورة عدم الإغتياذ المتقدمه فإنه لا يلزمها شيء بالانقطاع بعد الصلاة كما مر عن سم. • قوله: (وقد اعتادت الانقطاع) أي أو أخبرها بقية عارف بعودته نهاية ومغني وتأتي في الشرح ما يفيد. • قوله: (على ما اقتضاه كلام المصنف إلخ) عبارة النهاية والمغني، وهو ما نقله الرافعي عن مقتضى كلام مصنف الأصحاب وهو الأوجه، وإن بحث أنه لا يتعد إلحاق هذه النادرة بالمعدومة اه.

• قوله (سلي): (ووسيع) بكسر السين نهاية ومغني. • قوله: (في الصورتين) أي الانقطاع بعده وفيه بصري وكزدي ويؤيده قول الشارح الآتي المعتاد لكن صنيع المنهج كالصریح بل صنيع النهاية والمغني صريح في أن قول المصنف وسيع إلخ راجع لكل من المخطوتين ويصرح بذلك أيضاً قول القليوبي ما نصه حاصله أنه إن وسيع زمن انقطاعه الوضوء والصلاة وجب الوضوء وما معه وإلا فلا -، ولا عبرة بعادة ولا عدمها اه ومقتضى ذلك وقول الشارح الآتي سواء اعتادت عودته أم لا إن مراد الشارح بالصورتين الإغتياذ وعدمه. • قوله: (المعتاد) عبارة النهاية والمغني بحسب عاداتها أو بإخبار من ذكر اه أي بقية عارف. • قوله: (على الأوجه) راجع لقوله والصلاة التي تريد ما وقوله خلافاً للإسنوي أي القائل بأن النتيجة اعتبار أقل ما يمكن كركعتين في طهر المسافر مغني.

• قوله (سلي): (وجب الوضوء) أي وإزالته ما على فرجها من التجاسة نهاية ومغني أي في صورتين الإغتياذ وعدمه. • قوله: (وإعادة ما صلته إلخ) عبارة المغني والنهاية فلو خالفت وصلت بلا وضوء أي في صورتين الإغتياذ وعدمه لم تتعقد صلاحها سواء امتد الانقطاع أم لا لشروعها مترددة في طهرها والمراد ببطلان وضوئها بذلك إذا خرج منها دم في أثناءه أو بعده وإلا فلا يطل وتصلي به قطعاً كما صرح به في المجموع لأنه أن طهرها رافع حديث اه. • قوله: (فتصلي به) لكن تعيد ما وصلت به قبل العود مغني. • قوله: (على خلاف العادة) أي أو الإخبار سم.

لو كانت أخرمت بالصلاة قبل عودته لم تتعقد لشروعها فيها مع التردد. • قوله: (على خلاف العادة) أي أو الإخبار.



بِحَيْثُ يَسَعُ مَا ذُكِرَ بِأَنَّهُ يُطْلَأُ وَضُوءُهَا وَمَا صَلَّتهُ بِهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلَيْهِ أَنَّ خَيْرَ الْعَارِفِ الشُّقَّةَ بِعَوْدِهِ قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا كَالْعَادَةِ، وَلَوْ شَفِيتُ حَقِيقَةً لَمْ يُلْزَمَهَا تَجْدِيدُ شَيْءٍ إِلَّا إِنْ خَرَجَ حَدَثٌ عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي الْوُضُوءِ أَوْ بَعْدَهُ.

### (فصل في أحكام المستحاضة)

إِذَا (رَأَتْ) الْمَرْأَةَ الدَّمَ (لِبَسَ الْحَيْضَ) السَّابِقَ أَيْ فِيهِ، وَهُوَ مَا بَعْدَ التَّسْعِ (أَقْلَهُ) فَأَكْثَرَ (وَلَمْ يَحِمْ) أَيْ يُجَاوِزِ الدَّمَ لَا بِمَقْيَدٍ كَوْنُهُ أَقْلَهُ لاسْتِحَالَتِهِ فَلَمْ يُحْتَجَّ لِلَا حِزَازٍ عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ يَصِيحُ أَنْ يُرِيدَ

• قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يُطْلَأُ وَضُوءُهَا الْخ) أَيْ اغْتِيَاظًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَطَهَارَةً الْمُسْتَحَاضَةِ مُبِيعَةً لَا رَافِعَةً وَلَوْ اسْتَمْسَكَ السَّلْسُ بِالْعَمُودِ دُونَ الْقِيَامِ صَلَّى قَاعِدًا وَجُوبًا جَفْظًا لَطَهَارَتِهِ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَذُو الْجُرْحِ السَّائِلُ كَالْمُسْتَحَاضَةِ فِي الشَّدِّ وَالْفُغْلِ لِكُلِّ فَرْضٍ وَلَا يَجُوزُ لِلْسَّلْسِ أَنْ يُلْتَقِ قَارُورَةً لِيَقْطُرَ فِيهَا بَوْلُهُ لِكَوْنِهِ يَصِيرُ حَامِلًا لِنَجَاسَةٍ فِي غَيْرِ مَعُونَتِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَيَجُوزُ وَطْءُ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَإِنْ كَانَ دُمُهَا جَارِيًا فِي زَمَنِ يُحْكَمُ لَهَا فِيهِ بِكَوْنِهَا طَاهِرَةً وَلَا كَرَاهَةٍ فِيهِ نِهَآةً زَادَ الْمُغْنِي وَمَنْ دَامَ خُرُوجُ مَنِيهِ يُلْزَمُهُ الْغُسْلُ لِكُلِّ فَرْضٍ هـ.

### [فصل في أحكام المستحاضة]

وَلِلْمُسْتَحَاضَةِ أَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعُونَ حُكْمًا مَذْكُورَةٌ فِي الْمَطُولَاتِ نِهَآةً. • قَوْلُهُ: (إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةَ) أَيْ وَلَوْ حَامِلًا لَا مَعَ طَلْقٍ مِنْهَجٍ وَخَرَجَ بِالْمَرْأَةِ الْخُثْيُ فَلَا يُحْكَمُ عَلَى مَا رَأَتْ بِأَنَّهُ حَيْضٌ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ خُرُوجِ الدَّمِ لَيْسَ مِنْ عِلَامَاتِ الْإِنْفِصَاحِ ش. • قَوْلُهُ: (أَيُّ فِيهِ) يَعْنِي أَنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى فِي. • قَوْلُهُ: (مَا بَعْدَ التَّسْعِ) أَيْ تَقْرِيبًا قَدْ خُلِّ مَاقْبَلُهَا بِزَمَنِ لَا يَسَعُ حَيْضًا وَطَهْرًا كَمَا تَقَدَّمَ سَم.

• قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (أَقْلَهُ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الدَّمُ. • قَوْلُهُ: (فَأَكْثَرَ) أَيْ مِنَ الْأَقْلِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَأَكْثَرَ أَيْ أَكْثَرَ هـ، وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الْجَوَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ يَصِيحُ الْخُثْيُ وَتَقَدَّمَ عَنْ السَّيِّدِ عُمَرُ مَا فِيهِ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ يُجَاوِزُ الدَّمَ الْخ) لِيَتَأَمَّلَ لِيَعْلَمَ مَا فِيهِ وَكَذَا قَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ يَصِيحُ الْخُثْيُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَعَ مَا فِيهِ مِنْ مَزِيدِ التَّكْلِيفِ وَازِيكَابِ التَّعْسُفِ غَيْرُ تَامٍّ كَمَا يَشْهَدُ بِهِ التَّأَمُّلُ الصَّحِيحُ فَلَا عُدُولَ عَنْ تَقْدِيرِ فَأَكْثَرَ كَمَا فَعَلَهُ تَبَعًا لِلشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ أَيْ يُجَاوِزُ الْخُثْيُ تَتِمِيمَ التَّوْجِيهِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِتَقْدِيرِ فَأَكْثَرَ لَا أَنَّ هَذَا تَوْجِيهٌ مُسْتَقِيلٌ فَالْأَوَّلُ تَامٌّ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا إِقْتِصَارَ عَلَى تَوْجِيهِ الْمُحَقِّقِ أَفْعَدُ بَصْرِي.

• قَوْلُهُ: (لَا بِمَقْيَدٍ كَوْنُهُ أَقْلٌ) هَذَا الصَّنِيعُ قَدْ يَفْهَمُ أَنَّ الْأَقْلَ وَالْأَكْثَرَ وَضَفَائِلِ الدَّمِ، وَالْمَفْهُومُ مِنْ صَنِيعِ الشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ أَنَّهُمَا لَزِمَتِهِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَاوِرُ بَصْرِي. • قَوْلُهُ: (لَا سِتِحَالَتِهِ) أَيْ غُيُورِ الْأَقْلِ.

### فصل

• قَوْلُهُ: (مَا بَعْدَ التَّسْعِ) أَيْ تَقْرِيبًا قَدْ خُلِّ مَاقْبَلُهَا بِزَمَنِ لَا يَسَعُ حَيْضًا وَطَهْرًا كَمَا تَقَدَّمَ. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ يَصِيحُ الْخُثْيُ) أَقُولُ مِنَ التَّوْجِيهَاتِ الْقَرِيبَةِ السَّهْلَةِ أَنَّ يُقَالُ الْمُرَادُ بِرُؤْيَا أَقْلِ الْحَيْضِ رُؤْيَا قَدَرِ أَقْلِهِ وَهُوَ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ سَاعَةً وَهَذَا صَادِقٌ بِرُؤْيَا مَا زَادَ عَلَى قَدَرِهِ فَقَطُّ إِلَى الْأَكْثَرِ وَقَوْفَهُ، إِذْ رُؤْيَا جَمِيعِ ذَلِكَ يَصْدُقُ



بالأقل هنا ما عدا الأكثر وحينئذ لا يرد على العبارة شيء، لا يقال دون الأكثر بقيد كونه دونه لا يمكن مجاوزته للأكثر أيضا فساوى الأقل؛ لأننا نقول بل يمكن، والفرق أن الأقل بقيد كونه يوما وليلة لا يتوهم فيه مجاوزة حتى تنفي بخلاف الدون لشموله لما عدا آخر لحظة من الخمسة عشر فهو لاتصاله به قد تتوهم مجاوزته فاحتيج لتفنيه ونظيره قول المشي فإن بلغهما أي الماء دون الفلتين كما هو صريح السياق ففيه هذا التأويل، وإن كان الظاهر رجوع الضمير للماء لا بقيد كونه دون (أكثره) ولم يكن بقي عليها بقية طهر كما هو معلوم من حكمه على الطهر بأنه لا يمكن أن يكون دون خمسة عشر فاندفع إيراد هذا عليه (فكله حيض) على أي صفة كان واحتمال تغير العادة ممكن فلو رأث خمسة أسود، ثم أحمر حكما على الأحمر أيضا أنه حيض ثم إن انقطع قبل خمسة عشر استمر الحكم والا فالحيض الأسود فقط، أما إذا بقي عليها بقية طهر كأن رأث ثلاثة دماء، ثم اثني عشر نقاء، ثم ثلاثة دماء، ثم انقطع.....

• فود: (أيضا) أي كالأقل بقيد كونه أقله. • فود: (بل يمكن) الظاهر الثاني. • فود: (والفرق إلخ) هذا الفرق لا يثبت ما ادّعاء من الإمكان بل هذا الإمكان الذي ادّعاء ظاهر الاستحالة كما لا يخفى سم. • فود: (فهو لاتصاله به) أي اتصال الدون بآخر لحظة إلخ. • فود: (كما هو إلخ) أي هذا التفسير. • فود: (صريح السياق) دعوى الصراحة ممنوعة قطعا ويناقضها قوله: وإن كان الظن إلخ سم. • فود: (دون) أي دون الفلتين. • فود: (ولم يكن) إلى قوله وخرج في النهاية والمغني إلا قوله كما هو إلى المشي. • فود: (ولم يكن بقي إلخ) سيذكر محترزوه ولو عبر بزم إنكان الحيض قدره بذل قوله ليس الحيض أقله لتبيل ما سيذكره واستغنى عن زيادة فأكثر مغني. • فود: (كما هو إلخ) أي اشترط أن لا يكون عليها بقية طهر. • فود: (إيراد هذا) أي ترك القيد المذكور. • فود: (على أي صفة كان) عبارة النهاية أي سواء كانت مبتدأة أم معتادة وقع الدم على صفة واحدة أم انقسم إلى قوي وضعيف وافق ذلك عادتها أو خالفها اه. • فود: (قبل خمسة عشر) أي قبل مجاوزتها سم. • فود: (استمر الحكم) أي بأن الكل حيض.

منها رؤية الأقل فصَحَّ تقسيمه إلى عدم عبور الأكثر وإلى عبوره من غير تكلف وعلى هذا فمرجح الضمير في تغير الدم المرئي وإياك أن تظن أن هذا التوجيه هو معنى العبارة المذكورة فإن ذلك غلط كما لا يخفى. • فود: (والفرق إلخ) لم يثبت بهذا الفرق الإمكان الذي ادّعاء بقوله بل يمكن على أن دعوى هذا الإمكان دعوى إمكان أمر ظاهر الاستحالة كما لا يخفى فتأمل ذلك فإنه واضح. • فود: (فهو لاتصاله به قد تتوهم مجاوزته) هذا يقتضي حصر المشتراط عدم مجاوزته في الدون مع أن الأكثر كذلك بل هو أخرج لذلك الإشتراط. • فود: (كما هو صريح السياق) دعوى الصراحة ممنوعة قطعا ويناقضها قوله، وإن كان الظاهر إلخ. • فود: (قبل خمسة عشر) أي مجاوزتها.

فالثلاثة الأخيرة دَمٌ فسادٍ وخَرَجَ بانقطاع ما لو استمرَّ فإن كانت مُبْتَدَأَةً فغيرُ مُعَيَّرَةٍ أو مُعْتَادَةٍ عَمِلَتْ بِعَادَتِهَا كما قالوه فيما لو رَأَتْ خَمْسَتَهَا المَعْهُودَةَ أَوَّلَ الشَّهْرِ، ثُمَّ نَقَاءَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ، ثُمَّ عَادَ الدَّمُ واستمرَّ فَيَوْمَ وَلَيْلَةٍ مِنْ أَوَّلِ الْعَائِدِ طَهَّرَ، ثُمَّ تَحِيضُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنْهُ وَيَسْتَمِرُّ دَوْرُهَا عِشْرِينَ وَيُجْبَرِدُ رُؤْيَا الدَّمِ لِزَمَنِ إِمْكَانِ الْحَيْضِ بِجِبِّ التِّزَامِ أَحْكَامِيهِ، ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ يَوْمِ

• فَوَدَّ: (فَالثَّلَاثَةُ الْآخِرَةُ الْإِنِّحَ) شَامِلٌ لِلْمُبْتَدَأَةِ أَيْضًا وَانْظُرْ لَوْ كَانَ الدَّمُ الْمَرْمِيَّ بَعْدَ التَّقَاءِ سِتَّةً مَثَلًا فَهَلْ يُجْعَلُ الزَّائِدُ عَلَى تَكْمِلَةِ الطَّهْرِ خَيْضًا لَا يَتَعَدُّ أَنْ يُجْعَلَ سَمٌ عَلَى حَجٍّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأَةِ وَالْمُعْتَادَةِ لَكِنْ فِي قَوْلِ حَجِّ الْآتِي كَمَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ رَأَتْ خَمْسَتَهَا الْإِنِّحَ مَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ ذَلِكَ بِالْمُعْتَادَةِ وَأَنَّ الْمُبْتَدَأَةَ تَحِيضُ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ ع. ش. • فَوَدَّ: (فَغَيْرُ مُعَيَّرَةٍ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الصَّنِيعِ مِنْ إِيْهَامٍ أَنَّ الْمُعْتَادَةَ فِي هَذَا الْحَالِ مُعَيَّرَةٌ فَالْإِنْسَبَاقُ فَيَوْمَ وَلَيْلَةٍ بَدَلُ فَعِيْرٍ مُعَيَّرَةٍ بِضَرْفٍ عِبَارَةُ الْبُجْجِيْمِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ وَقَوْلُ ابْنِ حَبَرٍ فَعِيْرٍ مُعَيَّرَةٍ أَيْ مُسْتَكْمِلَةٌ لِلشَّرْطِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُا تُسَمَّى مُعَيَّرَةً فَاقْدِرْ شَرْطًا كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي، وَإِنَّمَا كَانَتْ فَاقْدِرْ شَرْطًا تَمَيِّزٍ لِأَنَّ زَمَنَ التَّقَاءِ حُكْمُهُ حُكْمُ الضَّعِيفِ، وَقَدْ نَقَصَ عَنْ أَقْلِ الطَّهَرِ أَه. • فَوَدَّ: (عَمِلَتْ بِعَادَتِهَا) انْظُرْ لَوْ لَمْ يُمَكِّنِ الْعَمَلُ بِعَادَتِهَا كَانَ كَانَتْ، وَالتَّشْبِيلُ مَا ذَكَرَ خَمْسَةَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَلَعَلَّهَا تَنْتَقِلُ سَمٌ أَيْ مِنَ الْعَادَةِ الْأُولَى كَالْخَمْسَةِ إِلَى الثَّانِيَةِ كَالثَّلَاثَةِ وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ إِشْكَالُ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ عَمِلَتْ الْإِنِّحَ قَدْ يُقَالُ هَذَا الْإِطْلَاقُ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لَا قِيَاضِيَّاتِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَادَتُهَا أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثَةِ عَمِلَتْ بِعَادَتِهَا فَيَسْتَلْزِمُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَى التَّقَاءِ الَّذِي لَمْ يَخْتَرِشْ بِدَمَيْنِ بَأَنَّهُ خَيْضٌ، ثُمَّ قَوْلُهُ كَمَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ رَأَتْ الْإِنِّحَ إِنْ كَانَ الدَّوْرُ الْمُعْتَادُ فِيهَا عِشْرِينَ فَالْتَّظْلِيْرُ صَحِيْحٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَدْ بِذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ أَه. • فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْعَائِدِ. • فَوَدَّ: (وَيُجْبَرِدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَيُجْبَرِدُ رُؤْيَا الدَّمِ) أَيْ مُبْتَدَأَةً كَانَتْ أَوْ مُعْتَادَةً وَعَلَى كُلِّ مُعَيَّرَةٍ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُعَيَّرَةٍ مُغْنِي وَنِهَايَةٌ. • فَوَدَّ: (يُجِبُّ التِّزَامَ أَحْكَامِيَهُ) وَمِنْهَا وَقُوعُ الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ بِهِ فَيَحْكُمُ بِوُقُوعِهِ بِمُجَرَّدِ رُؤْيَا الدَّمِ، ثُمَّ إِنْ اسْتَمَرَ إِلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَكَثُرَ اسْتَمَرَّ الْحُكْمُ

• فَوَدَّ: (فَالثَّلَاثَةُ الْآخِرَةُ دَمٌ فَسَادٍ) شَامِلٌ لِلْمُبْتَدَأَةِ أَيْضًا، وَكَتَبَ شَيْخُنَا الْبِرُّسِيُّ بِهَامِشٍ شَرْحَ الْمُنْهَجِ مَا نَصَّهُ انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِمْ آخِرَ الْبَابِ فِي مَسْأَلَةِ الدَّمَاءِ الْمُتَخَلَّلَةِ بِالتَّقَاءِ إِذَا زَادَتْ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ بِالتَّقَاءِ فَهِيَ اسْتِحْاضَةٌ أَه. أَقُولُ: يَخْصُ ذَلِكَ بِهَذَا وَانْظُرْ لَوْ كَانَ الدَّمُ الْمَرْمِيَّ بَعْدَ التَّقَاءِ سِتَّةً مَثَلًا فَهَلْ يُجْعَلُ الزَّائِدُ عَلَى تَكْمِلَةِ الطَّهْرِ خَيْضًا لَا يَتَعَدُّ أَنْ يُجْعَلَ. • فَوَدَّ: (مَا لَوْ اسْتَمَرَ) لَوْ اسْتَمَرَ سِتَّةً فَقَطُّ مَثَلًا هَلْ يُجْعَلُ الطَّهَرُ بِثَلَاثَةٍ مِنْهَا وَالبَاقِي خَيْضٌ أَوْ كَيْفَ الْحَالُ وَلَا يَتَعَدُّ الْأَوَّلُ، وَقَوْلُهُ كَمَا قَالُوهُ الْإِنِّحَ لَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا خَمْسَةَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ فَرَأَتْ ثَلَاثَةً مِمَّا مِنْ أَوَّلِهِ، ثُمَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ تَقَاءً، ثُمَّ عَادَ الدَّمُ وَاسْتَمَرَ فَهَلْ نَقُولُ يَوْمَ وَلَيْلَةٍ مِنْ أَوَّلِ الْعَائِدِ طَهَّرَ، ثُمَّ تَحِيضُ ثَلَاثَةً وَيَسْتَمِرُّ دَوْرُهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَقَدْ تَغَيَّرَتْ عَادَتُهَا كَمَا هِيَ مُتَغَيَّرَةٌ فِي مِثَالِهِمُ الْمَذْكُورِ يَتَّبِعِي نَعَمْ. • فَوَدَّ: (عَمِلَتْ بِعَادَتِهَا) انْظُرْ لَوْ لَمْ يُمَكِّنِ الْعَمَلُ بِعَادَتِهَا كَانَ كَانَتْ وَالتَّشْبِيلُ مَا ذَكَرَ خَمْسَةَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَلَعَلَّهَا تَنْتَقِلُ. • فَوَدَّ: (يُجِبُّ التِّزَامَ أَحْكَامِيَهُ)، وَمِنْهَا وَقُوعُ الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ بِهِ فَيَحْكُمُ

وليلة بأن أن لا شيء تنقضي صلاة ذلك الزمن والا بأن أنه حيض، وكذا في الانقطاع بأن كانت لو أدخلت القطنة خرجت بضاء نقيّة فيلزمها حيض الزمان أحكام الطهر، ثم إن عاد قبل خمسة عشر كفت وإن انقطع فقلت وهكذا حتى تمضي خمسة عشر فحيض ثرد كل إلى مردها الآتي فإن لم تجاوزها بأن أن كلاً من الدم والنقاء المحتوش حيض وفي الشهر الثاني وما بعده لا تفعل للانقطاع شيئاً بشأ مر لأن الظاهر أنها فيه كالأول.....

بالوقوع وإن انقطع قبل يوم وليلة بأن أن لا وقوع فلو ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لإنا حكمنا بمجرّد الرؤية بأن الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرّد الموت لا يمنع كونه حيضاً بخلاف الانقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال أنه غير حيض والأصل بقاء النكاح فيه نظر سم على حج والأقرب الأول ع ش. هـ. فود: (تنقضي صلاة ذلك الزمن) وكذا الصوم فإن كانت صائمة بأن نوت قبل وجود الدم أو عليها به أو ظنت أنه دم فساد أو جهلت صبح بخلاف ما لو نوت مع العلم بالحكم لتلاعها بنهاية ومغني. هـ. فود: (والألف) عبارة المغني، وإن انقطع ليوم وليلة فأكثر ولدون أكثر من خمسة عشر يوماً فالكل حيض ولو كان قوياً وضعيفاً، وإن تقدّم الضعيف على القوي فإن جاوز الخمسة عشر ردت كل منهن أي من المبتدأة المميزة وغير المميزة والمعتادة كذلك إلى مردها وقضت كل منهن صلاة وصوم ما زاد على مردها، ثم في الشهر الثاني وما بعده يتركن الرضص ويصلين ويفعلن ما تفعله الطاهرات فيما زاد على مردين فإن شفين في دور قبل مجاوزة أكثر الحيض كان الجميع حيضاً كما في الشهر الأول فيبعدن الغسل لبتين عدم صحته لوقوعه في الحيض اه. هـ. فود: (كفت) أي عن أحكام الطهر سم وقوله وإن انقطع أي دام الانقطاع سم وفي هذا التفسير توقفت بل صريح السياق أن الانقطاع على ظاهره. هـ. فود: (فقلت) أي أحكام الطهر. هـ. فود: (حتى تمضي خمسة عشر) أي تجاوزها سم. هـ. فود: (الآتي) أي في قول المصنف فإن عبره فإن كانت مبتدأة إلخ. هـ. فود: (وفي الشهر الثاني إلخ) هذا مفروض في الرضص وغيره فيما إذا لم تجاوزها وقوله لا تفعل للانقطاع شيئاً أي بل يثبت له ما ثبت له في الشهر الأول بدليل قوله لأن الظاهر إلخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره سم.

بوقوعه بمجرّد رؤية الدم، ثم إن استمر إلى يوم وليلة فأكثر استمر الحكم بالوقوع وإن انقطع قبل يوم وليلة بأن لا وقوع فلو ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق؛ لإنا حكمنا بمجرّد الرؤية بأن الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرّد الموت لا يمنع كونه حيضاً بخلاف الانقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال أنه غير حيض، والأصل بقاء النكاح فيه نظر. هـ. فود: (كفت) أي عن أحكام الطهر وقوله، وإن انقطع أي دام الانقطاع. هـ. فود: (تمضي خمسة عشر) أي تجاوزها.

هـ. فود: (وفي الشهر الثاني إلخ) هذا مفروض في الرضص وغيره فيما إذا لم تجاوزها. هـ. فود: (لا تفعل للانقطاع شيئاً) أي بل يثبت له ما ثبت له في الشهر الأول بدليل قوله لأن الظاهر إلخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره. هـ. فود: (كالأول) أي فيلزمها في الانقطاع أحكام الطهر وفي الدم أحكام الحيض.

هذا ما صححه الرافعي، وهو وجية لِكِنَّ الذي صححه في التحقيق والروضة وهو المنقول كما في المجموع أنَّ الثاني وما بعده كالأول.

(والصفرة والكُدرة خيَض في الأصح) لِشُمُول الأذى في الآية لهما وضِع عن عائشة رضي الله عنها أنَّ النساء كُنَّ يَمْتَنُّن بِاللَّحْجَةِ فِيهَا الْكُرْشُ فِيهِ الصُّفْرَةُ فَتَقُولُ لَا تَمَجِّلْنَ حَتَّى تَزَيِّنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ وَلَا يَمَارِضُهُ قَوْلُ أُمِّ عَطِيَّةٍ كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئًا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَصَحُّ وَعَائِشَةُ أَفْقَهُ وَالْزَّمُّ لَهُ بَيِّنَاتٌ مِنْ غَيْرِهَا عَلَى أَنَّ قَوْلَهَا بَعْدَ الطَّهْرِ مُجْمَلٌ لِاحْتِمَالِهِ بَعْدَ دُخُولِ زَمَانِهِ أَوْ بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَالْمُبَيَّنُّ أَوَّلَى مِنْهُ وَمَا اقْتَضَاهُ الْمَثَلُ مِنْ جَزَائِنِ الْخِلَافِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْمُعْتَادَةِ فِي أَيَّامِ الْعَادَةِ وَغَيْرِهَا هُوَ الْمُتَعَمَّدُ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا قِيلَ سِيَاقُهُ يُؤَيِّمُ أَنَّهُمَا دَمٌ

فَوَدَّ: (هَذَا مَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ الْخ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ اعْتِمَادُهُ. فَوَدَّ: (إِنَّ الثَّانِيَّ وَمَا بَعْدَهُ كَالأَوَّلِ) أَيِ قَبْلُزْمِهَا فِي الْإِنْقِطَاعِ أَحْكَامُ الطَّهْرِ وَفِي الدَّمِ أَحْكَامُ الْخَيْضِ سَم.

فَوَدَّ (سَيِّئٌ): (وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ الْخ) أَطْلَقَ الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ عَلَى ذِي الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ مَجَازًا أَوْ قَدَرِ الْمُضَافِ أَيِ ذُو سَمٍ عَلَى خَبَرِ هـ ش. فَوَدَّ: (وَضَحَّ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

فَوَدَّ: (يَمْتَنُّن) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالَّذِي فِي الْأَمْنِيِّ وَغَيْرِهِ يَمْتَنُّنَ إِلَيْهَا فَلْيُرَاجِعْ بَصْرِيٌّ أَيِ بَزِيَادَةِ إِلَيْهَا. فَوَدَّ: (حَتَّى تَزَيِّنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ) تُرِيدُ بِذَلِكَ الطَّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ وَاللَّحْجَةِ بِضَمِّ الذَّالِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ وَبِالْجِيمِ وَرَوِي بِكَسْرِ الذَّالِ وَقَطْعِ الرَّاءِ وَهِيَ نَحْوُ خِرْقَةٍ تَدْخُلُهَا الْمَرْأَةُ فَرَجُهَا، ثُمَّ تَخْرُجُهَا يَنْتَظِرُ هَلْ يَبْقَى شَيْءٌ مِنَ آثَرِ الدَّمِ أَمْ لَا وَالْكُرْشُ الْفُطْرُ، فَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهَا تَضَعُ قُطْعَةً فِي أُخْرَى أَكْبَرَ مِنْهَا أَوْ فِي نَحْوِ خِرْقَةٍ وَتَدْخُلُهَا فَرَجُهَا وَكَأَنَّهُ تَفْعُلُ ذَلِكَ لِئَلَّا تَتَلَوَّثَ يَدُهَا بِالْقُطْعَةِ الصُّغْرَى وَالْقِصَّةُ بِفَتْحِ الْقَافِ: الْجِصُّ شَبَّهَتْ الرُّطُوبَةَ التَّقِيَّةَ بِالْجِصِّ فِي الصَّفَاءِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (بَعْدَ دُخُولِ زَمَانِهِ) فَلْيَتَأَمَّلْ سَم وَيُظْهَرُ أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ أَنَّ قَوْلَهَا مُخْتَلِفٌ لِكُونِهِمَا فِي آخِرِ الْحَيْضِ وَفِي أَوَّلِهِ فَكَانَ مُجْمَلًا وَقَوْلُ عَائِشَةَ صَرِيحٌ فِي الْأَوَّلِ فَكَانَ مُبَيَّنًّا. فَوَدَّ: (وَمَا اقْتَضَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لَخَّ فِي النِّهَايَةِ.

فَوَدَّ: (لِمَا وَقَعَ فِي الرُّوضَةِ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْعَادَةِ فَإِنَّ رَأْيَهُ فِي الْعَادَةِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ جَزْمًا هـ. فَوَدَّ: (قِيلَ الْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُنَبِّهُ أَنَّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ دَمَانِ وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ هُمَا مَاءٌ أَصْفَرٌ وَمَاءٌ كَثِيرٌ وَلَيْسَا بِدَمٍ وَالْإِمَامُ هُمَا شَيْءٌ كَالصَّدِيدِ تَعْلُوهُ صُفْرَةٌ وَكُدْرَةٌ لَيْسَا عَلَى لَوْنِ الدَّمَاءِ هـ وَكَلَامُ الْإِمَامِ هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ هـ وَكَذَا جَزَمَ النِّهَايَةُ بِمَا قَالَهُ الْإِمَامُ بِلَا عَزْوٍ.

فَوَدَّ: (وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ خَيْضٌ) أَطْلَقَ الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ عَلَى ذِي الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ مَجَازًا أَوْ قَدَرِ الْمُضَافِ أَيِ ذُو. فَوَدَّ: (وَضَحَّ عَنْ عَائِشَةَ الْخ) وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا خَبَرٌ «إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ وَهِيَ حَائِضٌ إِنْ كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فَلْيَتَضَلَّقْ بِدِينَارٍ، وَإِنْ كَانَ أَصْفَرَ فَلْيَتَضَلَّقْ بِنِصْفِ دِينَارٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. فَوَدَّ: (بَعْدَ دُخُولِ زَمَانِهِ) يَتَأَمَّلْ.

والمعزوف أنها ما عان لا دمان انتهى وإيهائه لذلك ممنوع على أن نفى الدموية عنهما من أصلها ليس بصحيح.

(فإن عتبه) أي الدم أكثره فلما أن تكون مبتدأة أو معتادة، وكل منهما ما مميّزة أو غير مميّزة والمعتادة إما ذاكرة للقدر والوقت أو ناسية لهما أو لأحدهما فالأقسام سبعة (فإن كانت مبتدأة) أي أول ما ابتدأها الدم (مميّزة بأن) تفسير لمطلق المميّزة لا يقيد كوزنها مبتدأة (تري قوتها) وضعيفا فالضعيف استحاضة، وإن طال (والقوي حيض إن لم ينقص) القوي (عن أقله) أي الحيض (ولا عتبه أكثره) ليتمكن جعله حيضا (ولا نقص الضعيف عن أقل الطهي) وهو خمسة عشر يوما ولأجل ليحصل طهرا بين الحيضتين فلو اختل شرط مما ذكر كانت فاقدة شرط تمييز

فود: (ممنوع) مكابرة سم وبصري. فود: (أي الدم) إلى قوله وإنما ينتفى في النهاية إلا قوله تفسير إلى المتن وإلى قوله وكذا في المعنى إلا ذلك وما أتبه عليه. فود: (والمعتادة) أي الغير المميّزة. قول المتن: (فإن كانت) أي من عتبه دمه أكثر الحيض وتسمى بالمستحاضة شرح المنهج ونهاية ومغني. فود: (لا يقيد إلخ) لا يحتاج إليه وكذا زيادة مطلقي إذ المميّزة قيد لا مقيد حتى يراد مطلقه مع قطع النظر عن القيد نعم لو قال تفسير للمميّزة لا للمبتدأة المميّزة لكان حسنا بصري. فود: (أي أول إلخ) كذا فسر الشارح المحقق أيضا والنهاية وشرح المنهج، وهو يحتاج إلى التأمل، ولو اقتصر على أي امرأ ابتدأها الدم لكفى فيما يظهر، ثم رأيت صاحب المغني فسرها بقوله: هي التي ابتدأها الدم بصري وفي الجبرمي قوله أي أول ما ابتدأها إلخ ما مضدية أي أول ابتداء الدم إياها، وهو على حذف مضاف ليصح الإخبار أي ذات أول إلخ، وهذا تكلف والأولى أن يكون أول طرفا مجازا والتقدير فإن كانت في أول ابتداء الدم إياها أي في أول زمن ابتداء إلخ اهـ.

فود: (قوي وضعيفا) أي كالأسود والأحمر، وقوله عن أقله، وهو يوم وليلة وقوله ولا عتبه أكثره وهو خمسة عشر يوما متصلة نهاية ومغني. فود: (وهو خمسة عشر يوما ولأه) أي متصلة وفي قوله: ولأه إشارة إلى شرط رابع وهو أن يكون الضعيف متواليا والمراد باتصالها أن لا يتخللها قوي، ولو تخللها نقاء بجبرمي وبصري. فود: (بما ذكر) أي من الشروط الأربعة. فود: (ليحصل طهرا) إلخ) علة للمتن عبارة الشيرازي قول المتن ولا نقص الضعيف إلخ قال الزافعي رحمه الله تعالى لآنا نريد أن نجعل الضعيف طهرا والقوي بعده خيضة أخرى وإنما يمكن ذلك إذا بلغ الضعيف خمسة عشر، ومثل الاستثنائي لذلك بما لو رأت يوما وليلة أسود وأربعة عشر أحمر، ثم السوداء، ثم قال: فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القوي خيضا والضعيف طهرا والقوي بعده خيضا آخر فيلزم نقصان الطهر عن أقله اهـ ويتدفع بذلك توقف السيد البصري في التطبيق. فود: (كانت فاقدة شرط) أي مميّزة فاقدة إلخ.

فود: (ممنوع) هذا مكابرة.

وسَيَانِي حُكْمُهَا كَأَن رَأَتْ يَوْمًا أَسْوَدَ وَيَوْمًا أَحْمَرَ وَهَكَذَا لِعَدَمِ اتِّصَالِ الضَّعِيفِ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَأَتْ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَسْوَدَ، ثُمَّ أَحْمَرَ مُسْتَمِرًّا سَبِينًا كَثِيرَةً فَإِنَّ الضَّعِيفَ كُلَّهُ طَهُرَ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الطُّهْرِ لَا حَدَّ لَهُ وَإِنَّمَا يُغْتَفَرُ لِلْقَيْدِ الثَّالِثِ كَمَا قَالَ الْمُتَوَلَّى إِنْ اسْتَمَرَ الدَّمُ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَأَتْ عَشْرَةَ سَوَادًا، ثُمَّ عَشْرَةَ حُمْرَةً مَثَلًا وَانْقَطَعَ فَإِنَّهَا تَعْمَلُ بِتَمْيِيزِهَا مَعَ نَقْصِ الضَّعِيفِ عَنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَكَذَا لَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ خَمْسَةَ أَصْفَرَ، ثُمَّ سَبْعَةَ أَحْمَرَ أَوْ سَبْعَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ سَبْعَةَ أَحْمَرَ، ثُمَّ ثَلَاثَةَ أَسْوَدَ فَتَعْمَلُ بِتَمْيِيزِهَا فَخِيَصُهَا الْأَسْوَدُ الْأَوَّلُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الَّذِي صَحَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ وَجَرَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَمَحَلُّهُ إِنْ انْقَطَعَ لِمَا تَقَرَّرَ عَنِ الْمُتَوَلَّى.....

• فَوَدَّ: (وَسَيَانِي الْخُ) أَي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ مُبْتَدَأَةً لَا مُبْتَدَأَةَ الْخُ. • فَوَدَّ: (كَأَنَّ زَاتِ الْخُ) هَذَا مِثَالُ فَقْدِ الشَّرْطِ الرَّابِعِ وَذَكَرَ الْمُعْنِي فَقَدْ الْبَقِيَ أَيْضًا عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ بِمَا نَصَّهُ فَإِنْ فَقِدَ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ كَانَ زَاتِ الْأَسْوَدَ يَوْمًا فَقَطُّ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ وَالضَّعِيفَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَوْ زَاتِ أَبَدًا يَوْمًا أَسْوَدَ وَيَوْمَيْنِ أَحْمَرَ فَكَغَيْرِ الْمُبْتَدَأَةِ. • فَوَدَّ: (يَوْمًا الْخُ) أَي أَوْ يَوْمَيْنِ مُعْنِي. • فَوَدَّ: (لِلْقَيْدِ الثَّالِثِ) وَهَذَا أَنْ لَا يَنْقُصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلِ الطُّهْرِ. • فَوَدَّ: (إِنْ اسْتَمَرَ الدَّمُ) مَا ضَابِطُ الْإِسْتِمْرَارِ هُنَا سَمَ، وَالْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَمِنْ قَوْلِي الشَّارِحِ مَعَ نَقْصِ الْخُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِمْرَارِ هُنَا أَنْ لَا يَنْقُصَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ زَاتِ الْخُ) تَأْمُلِ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا سَيَانِي فِي قَوْلِهِ: وَكَخَمْسَةِ سَوَادًا، ثُمَّ خَمْسَةِ صُفْرَةٍ، ثُمَّ حُمْرَةٍ مُسْتَمِرَّةٍ فَالْعَشْرَةُ الْأُولَى خِيَصُ، ثُمَّ رَأَيْتِ الْمُحْشَى قَالَ: قَوْلُهُ أَوْ سَبْعَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ سَبْعَةَ أَحْمَرَ ثُمَّ ثَلَاثَةَ أَسْوَدَ لَمْ أَرِ هَذَا الْمِثَالُ فِي التَّحْقِيقِ نَعَمْ فِيهِ إِذَا زَاتِ سَوَادًا، ثُمَّ حُمْرَةً ثُمَّ سَوَادًا كُلُّ سَبْعَةٍ أَنْ خِيَصُهَا السَّوَادُ مَعَ الْحُمْرَةِ وَقِيَاسُهَا فِي هَذَا الْمِثَالِ أَنْ خِيَصُهَا السَّوَادُ مَعَ الْحُمْرَةِ أَوْ كَلَامُ الْمُحْشَى وَمَا أَشَارَ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ جَارٍ فِي الْأَوَّلَى إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا بَصَرِيٌّ وَسَيَانِي عَنْ الْمُعْنِي عَنْ الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَكَذَا قَوْلُ الْمُحْشَى سَمَ وَقِيَاسُهَا الْخُ يَأْتِي عَنْهُ نَفْسِهِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا. • فَوَدَّ: (حَلَّى الْمُعْتَمِدِ) وَفَاقًا لِلنَّهَائِيَةِ وَالْمُعْنِي فِي الْأَوَّلَى وَخِلَافًا لَهَا فِي الثَّانِيَةِ. • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ إِنْ انْقَطَعَ الْخُ) إِنْ كَانَ قَيْدًا فِي الثَّانِيَةِ فَقَطُّ فَقَدْ يَمَالُ الْأَوَّلَى أَيْضًا مُحْتَاجَةً إِلَى التَّيْسِيقِ أَوْ فِيهَا فَقَدْ يَقَالُ قَوْلُهُ: فَايِدَةُ شَرْطُ تَمْيِيزِ مَحَلِّ تَأْمُلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوَّلَى بَصَرِيٌّ وَيُعْلَمُ بِمَا يَأْتِي عَنْ الْمُعْنِي أَنَّهُ قَيْدٌ لِلثَّانِيَةِ فَقَطُّ وَأَنَّهُ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا. • فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ عَنْ الْمُتَوَلَّى) أَي مِنْ أَنَّ الْقَيْدَ الثَّالِثَ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ عِنْدَ اسْتِمْرَارِ الدَّمِ لَا عِنْدَ انْقِطَاعِهِ أَيْضًا فَإِنَّهُ يَتَحَصَّلُ

• فَوَدَّ: (إِنْ اسْتَمَرَ الدَّمُ) مَا ضَابِطُ الْإِسْتِمْرَارِ هُنَا. • فَوَدَّ: (أَوْ سَبْعَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ سَبْعَةَ أَحْمَرَ، ثُمَّ ثَلَاثَةَ أَسْوَدَ) لَمْ أَرِ هَذَا الْمِثَالُ فِي التَّحْقِيقِ نَعَمْ فِيهِ إِذَا زَاتِ سَوَادًا، ثُمَّ حُمْرَةً ثُمَّ سَوَادًا كُلُّ سَبْعَةٍ أَنْ خِيَصُهَا السَّوَادُ مَعَ الْحُمْرَةِ، وَقِيَاسُهَا فِي الْمِثَالِ أَنْ خِيَصُهَا السَّوَادُ مَعَ الْحُمْرَةِ. • فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ عَنْ الْمُتَوَلَّى) أَي مِنْ أَنَّ الْقَيْدَ الثَّالِثَ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ عِنْدَ اسْتِمْرَارِ الدَّمِ لَا عِنْدَ انْقِطَاعِهِ أَيْضًا فَإِنَّهُ يَتَحَصَّلُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ عَمِلَتْ بِالنَّمْيِيزِ مُطْلَقًا وَإِنْ اسْتَمَرَ عَمِلَتْ بِهِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْقُصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلِ الطُّهْرِ، فَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا تَعْمَلُ بِالنَّمْيِيزِ فِي الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا لِكَوْنِ الضَّعِيفِ فِيهَا نَاقِصًا عَنْ أَقْلِ الطُّهْرِ إِنْ انْقَطَعَ

والا فهي فاقدة شرط تميز، ولو رأت يوما وليلة أسود فأحمر فإن انقطع قبل خمسة عشر فالكُل حَيْضٌ، وإن جاوزَ عَمِلَتْ بِتَمْيِيزِهَا فَحَيْضُهَا الْأَسْوَدُ وَتَقْضِي أَيَّامَ الْأَحْمَرِ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي بِمَجْرَدِ انْقِلَابِ الْأَحْمَرِ تَلْتَرِمْ أَحْكَامَ الطَّهْرِ وَتَعْرِفُ الْقُوَّةَ وَالضَّعْفَ بِاللَّوْنِ فَأَقْوَاهُ الْأَسْوَدُ

مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ عَمِلَتْ بِالتَّمْيِيزِ مُطْلَقًا وَإِنْ اسْتَمَرَّ عَمِلَتْ بِهِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْقُصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلِ الطَّهْرِ فَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُا إِنَّمَا تَعْمَلُ بِالتَّمْيِيزِ فِي الصُّورِ الَّتِي ذَكَرَهَا لِيَكُونَ الضَّعِيفُ فِيهَا نَاقِصًا عَنْ أَقْلِ الطَّهْرِ إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ فَإِنْ اسْتَمَرَّ فَهِيَ فَاقِدَةٌ شَرْطَ تَمْيِيزٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ بِأَنْ اسْتَمَرَّ (فَهِيَ فَاقِدَةٌ شَرْطِ تَمْيِيزٍ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَمَرَّ الدَّمُ الْأَحْمَرُ فِي مِثَالِهِ الْأَوَّلِ بَعْدَ كَذَا كَانَ حَيْضُهَا يَوْمًا وَلَيْلَةً لِأَنَّ حَيْضَ فَاقِدَةِ شَرْطِ التَّمْيِيزِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَهَذَا خِلَافٌ مَا يَأْتِي الَّذِي صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِنْ أَنَّ حَيْضَهَا الْعَشْرَ الْأَوَّلُ سَم، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ يَكُونَ حَيْضُ فَاقِدَةِ شَرْطِ التَّمْيِيزِ يَوْمًا وَلَيْلَةً فِيمَا إِذَا اجْتَمَعَ الْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ فَقَطَّ بِخِلَافِ مَا إِذَا اجْتَمَعَ الْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ وَالْأَضْعَفُ كَمَا هُنَا. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ) أَيُّ مِنَ الْأَوَّلِ الدَّمُ وَقَوْلُهُ: (وَأَنْ جَاوَزَ) أَيُّ مَجْمُوعِ الدَّمِ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ. □ فَوَدَّ: (بِمَجْرَدِ انْقِلَابِ الْأَحْمَرِ) أَيُّ انْقِلَابِ الدَّمِ إِلَى الْأَحْمَرِ وَجِبَارَةُ شَرْحِ الْعَبَابِ، وَلَوْ رَأَتْ قَوِيًّا وَضَعِيفًا كَأَسْوَدَ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ

الدَّمُ فَإِنْ اسْتَمَرَّ فَهِيَ فَاقِدَةٌ شَرْطَ تَمْيِيزٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ بِأَنْ اسْتَمَرَّ فَهِيَ فَاقِدَةٌ شَرْطَ تَمْيِيزٍ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَمَرَّ الدَّمُ كَانَ اسْتَمَرَّ الْأَحْمَرُ فِي مِثَالِهِ الْأَوَّلِ بَعْدَ كَذَا كَانَ حَيْضُهَا يَوْمًا وَلَيْلَةً؛ لِأَنَّ حَيْضَ فَاقِدَةِ شَرْطِ التَّمْيِيزِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَهَذَا خِلَافٌ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ حَيْضَهَا الْعَشْرَ الْأَوَّلِيَّ وَخِلَافٌ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ عَلَّقَ قَوْلَ الرُّوْضِ فَالْحَيْضُ السَّوَادُ فَقَطَّ بِثَلَاثِ مَسَائِلٍ ثَالِثُهَا أَنْ يَتَأَخَّرَ الضَّعِيفُ وَلَا يَتَّصِلَ بِالْقَوِيِّ كَخَمْسَةِ سَوَادًا، ثُمَّ خَمْسَةِ صُفْرَةٍ، ثُمَّ أَطْبَقَتِ الْحُمْرَةُ قَالَ: وَمَا ذَكَرْتُهُ فِي الثَّالِثَةِ هُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الرُّوْيَانِيُّ وَصَحَّحَهُ التَّوَوُّيُّ فِي تَحْقِيقِهِ وَشَرَّاحِ الْحَاوِي الصَّغِيرِ لِكَيْتَهُ فِي الْمَجْمُوعِ كَالْأَصْلِ جَعَلَهَا كَتَوَسُّطِ الْحُمْرَةِ بَيْنَ سَوَادَيْنِ وَقَالَ فِي تِلْكَ لَوْ رَأَتْ سَوَادًا، ثُمَّ حُمْرَةً ثُمَّ سَوَادًا كُلُّ وَاحِدٍ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فَحَيْضُهَا السَّوَادُ الْأَوَّلُ مَعَ الْحُمْرَةِ انْتَهَى أَيُّ فَيَكُونُ حَيْضُهَا فِي الثَّالِثَةِ السَّوَادُ مَعَ الصُّفْرَةِ فَقَدْ نُسِبَ إِلَى تَضَحِيحِ التَّحْقِيقِ وَغَيْرِهِ أَنَّ حَيْضَهَا فِي الثَّالِثَةِ السَّوَادُ فَقَطَّ وَإِلَى الْمَجْمُوعِ وَالْأَصْلُ أَنَّهُ السَّوَادُ مَعَ الصُّفْرَةِ، وَأَجَابَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنَّ الْحُمْرَةَ إِنَّمَا جُعِلَتْ حَيْضًا تَبَيَّنًا لِلْسَّوَادِ وَلِقُرْبِهَا مِنْهُ لِيَكُونَهَا تَلِيهِ فِي الْقُوَّةِ بِخِلَافِ الصُّفْرَةِ مَعَ السَّوَادِ انْتَهَى قَوْلُهُ صِحَّةً مَا فِي التَّحْقِيقِ. وَأَمَّا الْجَعْلُ الْمَذْكُورُ فَغَيْرُ مُسْلَمٍ م. □ فَوَدَّ: (وَفِي الشَّهْرِ الثَّانِي) هَذَا لَيْسَ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ عَنْ التَّحْقِيقِ وَالرُّوْضَةِ وَالْمَجْمُوعِ قُبِيلَ وَالصُّفْرَةُ الْخُفْيَا فِيمَا يَظْهَرُ قَتَامُهُ وَسَيَاتِي فِي الْمُبْتَدَأَةِ الْغَيْرِ الْمُتَمَيِّزَةِ وَمَا بَعْدَهَا قَوْلُهُ وَفِي الدَّوْرِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ الْخُ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا تَقَدَّمَ وَحَاصِلُ ذَلِكَ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّقَطُّعِ وَخِلَافِهِ الدَّمِ.

□ فَوَدَّ: (بِمَجْرَدِ انْقِلَابِ الْأَحْمَرِ) أَيُّ انْقِلَابِ الدَّمِ إِلَى الْأَحْمَرِ وَجِبَارَةُ شَرْحِ الْعَبَابِ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّهُا لَوْ رَأَتْ قَوِيًّا وَضَعِيفًا كَأَسْوَدَ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ انْقَطَعَ بِهِ أَحْمَرٌ قَبْلَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ لَزِمَهَا أَنْ تَمْسِكَ فِي مَدَّةِ الْأَحْمَرِ عَمَّا تَمْسِكُ عَنْهُ الْحَائِضُ لِاحْتِمَالِ انْقِطَاعِهِ قَبْلَ مُجَاوِزَةِ الْمَجْمُوعِ خَمْسَةَ عَشَرَ



ومنه ما فيه حُطوطٌ سوادٌ فالأحمرُ فالأشقرُ فالأصفرُ فالأكدرُ وبالشخانة والريح الكريه وما له ثلاث صفاتٍ كأسودَ ثخينٍ أقرى مما له صفتانٍ كأسودَ ثخينٍ أو مثنينٍ وما له صفتانٍ أقرى مما له صفةٌ فإن تعادلا كأسودَ ثخينٍ وأسودَ مثنينٍ وكأحمرَ ثخينٍ أو مثنينٍ وأسودَ مجزٍودٍ فالحيضُ السابقُ وشملَ قوله والقويُّ حيضٌ ما لو تأخرَ كخمسةٍ حمرةٍ، ثم خمسةٍ أو أحدَ عشرَ سواداً، ثم أطبقتِ الحمرةُ، ولو رأت مُبتدأةً خمسةَ عشرَ حمرةً ثم مثلها أسودَ تركتِ الصلاةَ والصومَ جميعَ الشهر؛ لأنه لما أسودَ في الثانية تبيّن أن ما قبله استحاضةٌ، ثم إن استمرَّ الأسودُ

أكثرَ، ثم انصلَ به أحمرٌ قبلَ الخمسةَ عشرَ لزمها أن تُمنيكَ في مدةِ الأحمرِ عما تُمنيكُ عنه الحائضُ لاحتمالِ انقطاعه قبلَ مُجاورةِ المجموعِ خمسةَ عشرَ فيكونُ الجميعُ حيضاً فإذا جاوزها كانت مُميّزةً فحيضُها الأسودُ فقط وتقتيلُ وتقضي أيامَ الأحمرِ وفي الشهرِ الثاني يلزمها الغسلُ وتغسلُ ما تغسلُ الطاهرةُ بمجرّدِ انقلابه إلى الأحمرِ فإن انقطعَ في دورٍ قبلَ مُجاورةِ الخمسةَ عشرَ بأن آتت مع القويِّ حيضٌ في هذا الدورِ فليزِمها قضاءُ نحوِ صلاةٍ فعلتَ أيامَ الضعيفِ انتهت وقوله فليزِمها قضاءُ نحوِ صلاةٍ إلخ كان المرادُ صلاةَ لزمها فيما سبقَ وإلا فقد بان أن صلواتِ أيامِ الضعيفِ غيرُ واجبةٍ سم بحذفِ قوله: (وتعرفُ) إلى قوله وليسَ قياساً إلخ في المغني إلّا قوله وتشملُ إلى، ولو رأت وإلى قوله وليسَ قياسُ إلخ في النهايةِ إلّا قوله ومِنه إلى فالأحمرُ. ٥ فود: (ومنه ما فيه حُطوطُ إلخ) يثلُ الأسودُ في ذلكَ غيره فيما يظهرُ، ثم رأيت في المغني قال: والمرادُ بالضعيفِ الضعيفُ المحضُ فلو بقي فيه حُطوطٌ مما قبله فهو ملحقٌ به انتهى بصري. ٥ فود: (ما لو تأخرَ) أي وإن وقعَ بغدّه ضعيفٌ أيضاً فيشملُ ما لو توسطَ وهو ما مثلُ به الشارحُ ش. ٥ فود: (كخمسةٍ حمرةٍ ثم خمسةٍ أو أحدَ عشرَ سواداً إلخ) أي فحيضُها الأسودُ. ٥ فود: (تركتِ الصلاةَ والصومَ) أي وغيرَهما مما تركته الحائضُ مغني. ٥ فود: (لما أسودَ) أي انقلبَ إلى الأسودِ. ٥ فود: (ثم إن استمرَّ الأسودُ إلخ) أي وإلا بانَ لم يجاوزَ عن خمسةَ عشرَ، فتغسلُ بالتمييزِ فحيضُها الأسودُ.

فيكونُ الجميعُ حيضاً فإذا جاوزتها كانت مُميّزةً فحيضُها الأسودُ فقط، وتقتيلُ وتقضي أيامَ الأحمرِ وفي الشهرِ الثاني يلزمها الغسلُ وتغسلُ ما تغسلُ الطاهرةُ بمجرّدِ انقلابه إلى الأحمرِ فإن انقطعَ في دورٍ قبلَ مُجاورةِ الخمسةَ عشرَ بأن آتت مع القويِّ حيضٌ في هذا الدورِ فليزِمها قضاءُ نحوِ صلاةٍ فعلتَ أيامَ الضعيفِ اه وقوله فليزِمها قضاءُ نحوِ صلاةٍ إلخ كان المرادُ صلاةَ لزمها فيما سبقَ وإلا فقد بان أن صلواتِ أيامِ الضعيفِ غيرُ واجبةٍ.

(فإن قلتُ) هذا مشكّلٌ لأنَّ انقضاءَ المُجاورةِ في هذا الدورِ لا يُغيّرُ حكمَ الأذوارِ السابقةِ التي حكّمَ على الضعيفِ فيها بأنه طاهرٌ.

(قلتُ) لا إشكالٌ، لأنَّ الأذوارَ السابقةَ لها طهرٌ قطعاً فإذا تركتَ بعضَ صلواتِهِ لزمها قضاؤه فإذا قصّته في أيامِ الضعيفِ في هذا الدورِ، ثم انقطعَ قبلَ خمسةَ عشرَ بأن أن القضاءَ في الحيضِ فلا يجزئُ فليزِمها



كانت غير مُتميزة فحِيضُها يومٌ وليلةٌ من أولِ كُلِّ شهرٍ وقُصِبَت الصلاةُ فلا يُتصَوَّرُ مُستَحاضَةً  
تُؤمِّرُ بِتَرْكِ الصلاةِ والصومِ إحدى ثلاثين يوماً إلا هذه، وليس قياسُ هذا ما لو رَأَتْ أَكْثَرَ  
خَمْسَةَ عَشَرَ ثُمَّ أَصْفَرَ، ثُمَّ أَشْفَرَ، ثُمَّ أَحْمَرَ، ثُمَّ أَسْوَدَ كَذَلِكَ، ثُمَّ أَسْوَدَ ثَلَاثِينَ أَوْ مِائَتِينَ، ثُمَّ نَحِينًا  
مِائَتِينَ كَذَلِكَ حَتَّى تَتَوَكَّدَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَنِصْفًا خِلَافًا لِجَمْعِ لَنَا إِنَّمَا رُبْنَا الْحَيْضَ فِيمَا مَرُّ  
عَلَى الْخَمْسَةِ عَشَرَ الثَّانِيَةِ لِنَسْخِهَا لِلأُولَى لِقُوَّتِهَا مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ مَعَ أَنَّ الدَّوْرَ لَمْ يَتِمَّ وَهَذَا لَمَّا  
تَمَّ الدَّوْرُ ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ لَمْ يَنْظُرَ لِلْقُوَّةِ لِأَنَّهُ عَارِضُهَا تَمَامُ الدَّوْرِ الْمُقْتَضِي لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ حَيْثُ  
مَضَى وَلَمْ يُوْجَدْ فِيهِ تَمَيُّزٌ بَأَنَّ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْهُ حَيْضٌ وَبَقِيَّتُهُ طَهُرٌ فَوَجَبَ فِي الدَّوْرِ الثَّانِي أَنْ  
يَكُونَ كَذَلِكَ عَمَلًا بِالْأَحْوَاطِ الْمَبْنِيَةِ عَلَيْهِ أَمْرُهَا، أَمَّا الْمُعْتَادَةُ فَيُتصَوَّرُ تَرْكُهَا لِذَلِكَ خَمْسَةَ  
وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا بِأَنَّ تَكُونَ عَادَتُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ أَوَّلُ كُلِّ شَهْرٍ فَتَرَى أَوَّلَ شَهْرٍ خَمْسَةَ عَشَرَ حُمْرَةً،  
ثُمَّ يَنْطَلِقُ السَّوَادُ فَتَتَوَكَّدُ الْخَمْسَةُ عَشَرَ الأُولَى لِلْعَادَةِ، ثُمَّ الثَّانِيَةُ لِلْقُوَّةِ رَجَاءً اسْتِقْرَارِ التَّمْيِيزِ، ثُمَّ  
الثَّالِثَةُ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَمَرَ السَّوَادُ بِأَنَّ أَمْرَ الْعَادَةِ، وَلَوْ رَأَتْ بَعْدَ الْقُوَّةِ ضَعِيفَتَيْنِ وَأَمَكْنَ ضَمُّ

• فَوَدَّ: (كَانَتْ غَيْرَ مُتَمَيِّزَةٍ) لِقَدْرِ الشَّرْطِ الثَّانِي. • فَوَدَّ: (فَحِيضُهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ إِنْخِ) أَيِ وَيَكُونُ ابْتِدَاءُ  
دَوْرِهَا أَيِ الثَّانِي الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ نِهَاجَةً. • فَوَدَّ: (وَقُصِبَتِ الصَّلَاةُ) أَيِ وَالصَّوْمُ مُغْنِي أَيِ قُصِبَتِ صَلَاةُ  
غَيْرِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. • فَوَدَّ: (لَا يُتصَوَّرُ مُسْتَحَاضَةً) أَيِ مُبْتَدَأَةً سَم. • فَوَدَّ: (أَحَدًا وَثَلَاثِينَ) أَمَّا الثَّلَاثُونَ  
فَظَاهِرٌ. وَأَمَّا الْأَحَدُ الزَّائِدُ عَلَيْهَا فَلْيَكُونِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ حَيْضًا. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ قِيَاسُ الْإِنْخِ)  
خِلَافًا لِلنَّهَاجَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مَا لَوْ رَأَتْ) أَيِ الْمُبْتَدَأَةِ وَقَوْلُهُ: (كَذَلِكَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ) إِنْشَارَةً إِلَى  
خَمْسَةِ عَشَرَ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ. • فَوَدَّ: (لِجَمْعٍ) وَاقْتِهَمِ النَّهَاجَةَ وَالْمُغْنِي.  
• فَوَدَّ: (فِيمَا مَرَّ) أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ: وَلَوْ رَأَتْ مُبْتَدَأَةً الْإِنْخِ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (مَعَ أَنَّ الدَّوْرَ الْإِنْخِ) أَيِ قَبْلَ تَمَامِ  
الْخَمْسَةِ عَشَرَ الثَّانِيَةِ وَالْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ الْآتِي لِأَنَّهُ عَارِضُهَا الْإِنْخِ لِأَنَّ الدَّوْرَ الْإِنْخِ. • فَوَدَّ: (لَمَّا تَمَّ الدَّوْرُ) أَيِ  
تَمَّ الثَّلَاثُونَ. • فَوَدَّ: (لِلْقُوَّةِ) أَيِ لِلثَّالِثَةِ. • فَوَدَّ: (تَمَامِ الدَّوْرِ) أَيِ الأَوَّلِ بِتَمَامِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ الثَّانِيَةِ.  
• فَوَدَّ: (وَلَمْ يُوْجَدْ فِيهِ تَمَيُّزٌ الْإِنْخِ) قَدْ يَنْظُرُ فِيهِ بِأَنَّ كُلَّ دَوْرٍ فِي نَفْسِهِ وَجِدَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّمْيِيزِ سَم.  
• فَوَدَّ: (فِي الدَّوْرِ الثَّانِي) الْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ الدَّوْرِ الأَوَّلِ فَيَسْتَمَلُّ مَا بَعْدَ الثَّانِي أَيْضًا. • فَوَدَّ: (بِالْأَحْوَاطِ)  
يَتَأَمَّلُ سَم. • فَوَدَّ: (أَمَّا الْمُعْتَادَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ رَأَتْ فِي النَّهَاجَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِلذَيْنِكَ) أَيِ الصَّلَاةِ  
وَالصَّوْمِ. • فَوَدَّ: (يَوْمًا) أَيِ مَعَ لَيْلَتِهِ. • فَوَدَّ: (اسْتِقْرَارِ التَّمْيِيزِ) أَيِ بَعْدَ الْمُجَاوِزَةِ عَنِ الثَّانِيَةِ.  
• فَوَدَّ: (وَلَوْ رَأَتْ الْإِنْخِ) قَالَ فِي الْمُغْنِي وَإِنْ اجْتَمَعَ قُوَّةٌ وَضَعِيفٌ وَأَضْعَفُ فَالْقُوَّةُ مَعَ مَا يُنَاسِبُهُ مِنْهُمَا  
فِي الْقُوَّةِ وَهُوَ الضَّعِيفُ حَيْضٌ بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْقُوَّةُ وَأَنْ يَتَّصِلَ بِهِ الضَّعِيفُ وَأَنْ يَصْلُحَا مَعًا

القضاءُ بَعْدَ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُتصَوَّرُ مُسْتَحَاضَةً) أَيِ مُبْتَدَأَةً. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُوْجَدْ فِيهِ تَمَيُّزٌ) قَدْ يَنْظُرُ فِيهِ  
بِأَنَّ كُلَّ دَوْرٍ فِي نَفْسِهِ وَجِدَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّمْيِيزِ. • فَوَدَّ: (بِالْأَحْوَاطِ) يَتَأَمَّلُ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ رَأَتْ بَعْدَ الْقُوَّةِ)  
ضَعِيفَتَيْنِ مِنْ مَاصِدَقَاتِ هَذَا بِمُجَرَّدِهِ قَوْلُهُ فِيمَا سَبَقَ، وَكَذَا لَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ أَسْوَدَ ثُمَّ خَمْسَةَ أَصْفَرَ، ثُمَّ

أولهما كخمسة سوادا، ثم خمسة حمرة، ثم صفرة مستبروة وكخمسة سوادا ثم خمسة صفرة، ثم حمرة مستبروة فالعشرة الأولى حيض فإن كانت الحمرة في الأولى أحد عشر تغذر ضمنها للسواد وتعين ضمنها للصفرة. (أو) كانت (مبتدأة لا مفضرة بأن فيه ما مر وأنه بصيغة)

للحيض بأن لا يزيد مجموعهما على أكثره كخمسة سوادا، ثم خمسة حمرة، ثم أطبقت الصفرة فالأولان حيض كما رجحه الزايفي في الشرح الصغير والمصنف في تحقيقه ومجموعه لأنهما قوتان بالنسبة لما بعدهما فإن لم يصلح له كغفر سوادا وستة حمرة ثم أطبقت الصفرة أو صلحا لكن تقدم الضعيف كخمسة حمرة، ثم خمسة سوادا، ثم أطبقت الصفرة أو تأخر لكن لم يتصل الضعيف بالقوي كخمسة سوادا، ثم خمسة شفرة، ثم أطبقت الحمرة فحيضها في ذلك السواد فقط وما تقرر في الثالثة هو ما صرح به الزوياني وصححه المصنف في تحقيقه وشرح الحاوي الصغير لكنه في المجموع كأصل الزوضة جعلها كتوسط الحمرة بين سوادين وقال في تلك لو رأت سوادا ثم حمرة، ثم سوادا كل واحد سبعة أيام فحيضها السواد الأول مع الحمرة وقرئ شيعي بينهما بأن الضعيف في المقيس عليها توسط بين قوتين فالحقنأه بأشبههما ولا كذلك المقيسة اه وتوخى في النهاية إلا أنه نقل عن وإليه فرقا آخر قضيته أنها لو رأت سوادا، ثم صفرة، ثم شفرة لا تلحق الصفرة بالسواد عند إمكان الجمع مع أنه أوضح أنه ليس كذلك بصري بحذف. هـ فود: (بعد القوي ضعيفين) من ماصدقات هذا بمجرده قوله فيما سبق وكذا لو رأت خمسة أسود، ثم خمسة أصفر، ثم خمسة أحمر مع أنه تقدم أن حيضها السواد فقط إلا أن ذاك مفروض مع الإنقطاع، وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الأمثلة فهذا هو المميز لأحد الموضعين عن الآخر سم. هـ فود: (فالعشرة الأولى حيض) وفاقا للنهاية والمغني في الصورة الأولى وخلافا لهما في الثانية كما مر أيضا وعجابه سم هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالزوضة وأصلها كما بيته في شرح الغباب ثم قال: إن الأوجة أن حيضها السواد فقط واستدل له فراجع اه. هـ فود: (تغذر ضمنها للسواد الخ) أي فحيضها السواد فقط. هـ فود: (أو كانت) أي من جاوز دمه أكثر الحيض مغني ونهاية. هـ فود: (فيه ما مر) أي من تفسير المميزة والمراد هنا أن التفسير لمطلق غير المميزة فقوله ما مر أي نظير ما مر سم. هـ فود: (فيه ما مر) وفيه ما مر بصري.

سبعة أحمر مع أنه تقدم أن حيضها السواد فقط إلا أن ذاك مفروض مع الإنقطاع، وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الأمثلة فهذا هو المميز لأحد الموضعين عن الآخر. هـ فود: (فالعشرة الأولى حيض) هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالزوضة وأصلها كما بيته في شرح الغباب مع رد قول بعضهم إن كلام الزوضة وأصلها يقتضي ترجيح أن الحيض فيها السواد فقط، ثم ذكر أن الأوجة أن حيضها السواد فقط واستدل له فراجعه وبين في شرح الزوض أن كون الحيض السواد فقط هو ما صرح به الزوياني وصححه في التحقيق وأشار إلى أن كونه العشر الأولى هو قضية المجموع كالزوضة وأصلها. هـ فود: (فيه ما مر) أي من تفسير المميزة والمراد هنا أن التفسير لمطلق غير المميزة فقوله ما مر أي نظير ما مر.

واحدة (أو) مُمَيَّزَةٌ بِأَنَّ رَأْيَهُ بِأَكْثَرِ لَكِنْ (فَقَدَّتْ شَرْطَ تَمْيِيزٍ) فَقَدَّتْ مَعْطُوفَ عَلَى لَا مُمَيَّزَةَ لَا عَلَى رَأَتْ فَاَنْدَفَعَ مَا قِيلَ إِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ فَاقِدَةَ شَرْطِ تَمْيِيزٍ تُسَمَّى غَيْرَ مُمَيَّزَةٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ تُسَمَّى مُمَيَّزَةً غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِتَمْيِيزِهَا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمُ الْآتِي وَخِيَتْ إِلَى آخِرِهِ يَقْتَضِي أَنَّهَا لَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ الْمُمَيَّزَةِ بِلَا قَيْدٍ وَمَنْ ثُمَّ أَطْلَقَ عَلَيْهَا فِي الرُّضَا أَنَّهَُا غَيْرُ مُمَيَّزَةٍ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ، وَإِنْ عَطَفَ فَقَدَّتْ عَلَى رَأَتْ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّ خِيضَهَا يَوْمَ وَلِيلَةٍ) أَنَّ (طَهَرَهَا بِسَعٍ وَعِشْرُونَ) لِيَتَقَيَّنَ سُقُوطَ الصَّلَاةِ عَنْهَا فِي الْأَقْلُ وَمَا بَعْدَهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ وَالْيَقِينُ لَا يَنْتَزِعُ إِلَّا بِمِثْلِهِ أَوْ أَمَارَةٍ ظَاهِرَةٍ كَالْتَمْيِيزِ وَالْعَادَةِ لِكَيْتُهَا فِي الدَّوْرِ الْأَوَّلِ تَصِيرُ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ لَعْلَةً يَنْقَطِعُ، ثُمَّ بَعْدَهَا إِنْ اسْتَمَرَّ الدَّمُ عَلَى صِفَتِهِ أَوْ تَغَيَّرَ لِأَدْوَانٍ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ، وَإِنْ تَغَيَّرَ لِأَعْلَى صَبَرَتْ أَيْضًا كَمَا مَرَّ فِي الدَّوْرِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي بِشَجَرْدٍ مُضِيِّ يَوْمَ وَلِيلَةٍ وَيَقْتَضِي مَا زَادَ عَلَى يَوْمٍ وَلِيلَةٍ فِي

• فَوَدَّ: (وَاحِدَةً) إِلَى قَوْلِهِ: وَمِنْ ثُمَّ فِي النَّهَايَةِ إِلَى قَوْلِ الْمَشِّ فِي الْأَظْهَرِ فِي الْمُنْهَى إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ إِلَى أَطْلَقَ. • فَوَدَّ: (لَكِنْ) فَقَدَّتْ شَرْطَ تَمْيِيزٍ (أَيِ مِنْ شُرُوطِهِ السَّابِقَةِ مُنْهَى). • فَوَدَّ: (فَقَدَّتْ مَعْطُوفَ الْإِنِّ) أَيْ بِتَقْدِيرِ مَوْصُوفٍ لَهُ مُنْهَى. • فَوَدَّ: (إِنَّهُ) أَيْ صَنِيعُ الْمُصَنِّفِ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ ذَلِكَ الْإِنِّ) وَهَذَا خِلَافٌ فِي مُجَرَّدِ التَّسْمِيَةِ وَالْأَفْهَمُ صَحِيحٌ مُنْهَى وَنَهَايَةً. • فَوَدَّ: (يَقْتَضِي أَنَّهَا الْإِنِّ) مُسَلَّمٌ لَكِنْ لَا يَتِمُّ التَّقَرُّبُ وَإِنَّمَا يَتِمُّ لَوْ كَانَ يَقْتَضِي أَنَّهَا تُسَمَّى غَيْرَ مُمَيَّزَةٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، نَعَمْ إِطْلَاقُ الرُّضَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُخَيِّنُ تَفْرِيمَهُ عَلَى مَا قِيلَهُ فَتَأَمَّلْهُ بِصُرِّي وَلَكَّ أَنْ تَنْتَعِ قَوْلُهُ وَلَيْسَ الْإِنِّ بِأَنَّ عَدَمَ تَسْمِيَّتِهَا بِالْمُمَيَّزَةِ يَسْتَلْزِمُ تَسْمِيَّتَهَا بِغَيْرِ الْمُمَيَّزَةِ إِذِ التَّقْيِضَانِ لَا يَرْتَمِعَانِ فَيَتِمُّ التَّقَرُّبُ وَيَحْسُنُ التَّقَرُّبُ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ عَطَفَ فَقَدَّتْ الْإِنِّ) أَيْ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَبَادِرُ.

• فَوَدَّ (سُي): (فَالْأَظْهَرُ أَنَّ خِيضَهَا الْإِنِّ) نَعَمْ إِنْ طَرَأَ لَهَا فِي أَثْنَاءِ الدَّمِ تَغْيِيرٌ عَادَتْ إِلَيْهِ نَسَخًا لِمَا مَضَى بِالتَّمْيِيزِ مُنْهَى وَنَهَايَةً.

• فَوَدَّ (سُي): (يَوْمَ وَلِيلَةٍ) أَيْ مِنْ أَوَّلِ الدَّمِ، وَإِنْ كَانَ ضَمِيمًا مُنْهَى. • فَوَدَّ: (وَإِنْ طَهَرَهَا الْإِنِّ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا اسْتَقَرَّ بِهِ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ وَالْمُتَكَتِّ مِنْ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَطَهَرَهَا الْإِنِّ يَعُودُ الْأَظْهَرُ إِلَيْهِ فَيَقْرَأُ بِالتَّصْبِ وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ مَفْرُغٌ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الْأَظْهَرُ فَيَقْرَأُ بِالرَّفْعِ. • فَوَدَّ: (لِيَتَقَيَّنَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَخِيَتْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى صِفَتِهِ أَوْ تَغَيَّرَ لِأَدْوَانٍ، وَقَوْلُهُ وَإِنْ تَغَيَّرَ إِلَى وَفِي الدَّوْرِ. • فَوَدَّ: (وَالْيَقِينُ الْإِنِّ) أَيْ كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ. • فَوَدَّ: (كَالتَّمْيِيزِ الْإِنِّ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ مِنْ تَمْيِيزِ الْإِنِّ فَالْكَافُ اسْتِغْصَانِيَّةٌ. • فَوَدَّ: (لَكَيْتُهَا فِي الدَّوْرِ الْأَوَّلِ الْإِنِّ) الدَّوْرُ فِيمَنْ لَمْ تَخْلُفْ عَادَتُهَا هُوَ الْمُدَّةُ الَّتِي تُشْتَمِلُ عَلَى خِيضٍ وَطَهْرٍ كَالشَّهْرِ فِي الْمُبْتَدَأِ، وَفِيمَنْ اخْتَلَفَتْ عَادَتُهَا هُوَ جُحْلَةُ الْأَشْهُرِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْعَادَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ كَثُرَتْ الْأَشْهُرُ أَوْ قَلَّتْ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ رُدَّتْ إِلَى التَّوْبَةِ الْآخِرَةِ عَلَى مَا يَأْتِي وَإِنْ تَكَرَّرَ بَانَ انْتَهَتْ إِلَى حَدِّ فِي الْإِخْتِلَافِ، ثُمَّ جَاءَ الدَّوْرُ الثَّانِي عَلَى نَوْبٍ مُخْتَلِفَةٍ أَيْضًا فَرُقَ بَيْنَ الْإِنِّ وَالْعَدَمِ عَلَى مَا يَأْتِي ع. ش. • فَوَدَّ: (وَصَلَّتْ) أَيْ وَتَفَعَّلَ مَا تَفَعَّلَهُ الظَّاهِرَةُ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي قَوْلِهِ، وَلَوْ رَأَتْ مُبْتَدَأَ الْإِنِّ. • فَوَدَّ: (تَغْتَسِلُ الْإِنِّ) أَيْ إِنْ اسْتَمَرَّ فَقَدْ التَّمْيِيزِ نَهَايَةً. • فَوَدَّ: (وَتُصَلِّي الْإِنِّ) أَيْ وَتَفَعَّلَ مَا تَفَعَّلَهُ الظَّاهِرَةُ مُنْهَى.

الدور الأول وعشرتين لا يتقيّة الشهر؛ لأنّ شهر المستحاضة الذي هو دورها لا يكون إلا ثلاثين هذا كلّهُ إن عرفت وقت ابتداء الدم وإلا فمُتَحَيِّرة كما يأتي وحيث أطلّقت المتحيرة فالمراد الجامعة للشروط السابقة. (أو) كانت (مُعْتَادَةً) غير مُتَحَيِّرة (بأن سَبَقَ لها حيضٌ وطهرٌ) وهي تعلّمهما (فتردُّ إليهما قدرًا ووقتًا)، وإن زاد الدور على تسعين يومًا كأن لم تحض من كلّ سنة إلا خمسة أيّام فهي الحيض وباقي السنة طهرٌ للحديث الصحيح بأمر مستحاضة بالردّ لذلك نعم بلزُمها في أول دور أن تُمسِكَ عند مُجَاوِزَةِ العادة عمدًا بحرُمٍ بالحيض لقله ينقطع قبل أكثره فيكون الكلّ حيضًا وفي الدور الثاني وما بعده تَغْتَسِلُ بِمُجَرَّدِ مُجَاوِزَةِ العادة وشيئًا كلامهم هنا الآية إذا حاضت وجاوزَ دُمُها خمسة عشرَ فتردُّ لعادتها قبل اليأس لما يأتي في العِدِّ أنها تحيضُ بِزُويَةِ الدم ويتبيّن كونها غير آيسة فلزِمَ كونها مستحاضةً بِمُجَاوِزَةِ ذيها الأكثر، وقول الفتى وكثيرين من مُعاصريه إنه ذمّ فسادِ غفلة عمدًا ذكروه في العِدِّ إن أرادوا الحكم.....

• فُود: (وَحَيَّرَ) إلى المتن في المُغْنِي. • فُود: (وَالَا فُتَحَيَّرَةُ) عبارةُ التَّهْيِيةِ والمُغْنِي فَكُمُتَحَيَّرَةُ وقال ع ش إنما جعلها م ر كالمُتَحَيَّرَةِ وَلَمْ يُعْدهَا مِنْهَا لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمُتَحَيَّرَةَ هِيَ الْمُعْتَادَةُ النَّاسِيَةُ لِعَادَتِهَا قَدَرًا وَوَقْتًا وَهَذِهِ لَيْسَتْ مُعْتَادَةً لِكَيْتَها مِثْلُها فِي الْحُكْمِ اهُمَا فِي الشَّارِحِ مِنَ التَّشْبِيهِ الْبَلِيغِ. • فُود: (كَمَا يَأْتِي) أَي حُكْمُها نِهَايةً وَمُغْنِي. • فُود: (لِلشُّرُوطِ الْخ) أَي الْأَرْبَعَةِ. • فُود: (أَوْ كَانَتْ) أَي مَنْ جَاوَزَ دُمُها أَكْثَرَ الْحَيْضِ مُغْنِي. • فُود: (وَهِيَ تَغْلُمُها) أَي قَدَرًا وَوَقْتًا مُغْنِي. • فُود: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَشَيْئًا فِي الْمُغْنِي وَالِى الْمَتْنِ فِي التَّهْيِيةِ. • فُود: (عِنْدَ مُجَاوِزَةِ الْعَادَةِ) أَي إِنْ كَانَتْ دُونَ أَكْثَرِ الْحَيْضِ سَم. • فُود: (لَعَلَّهُ يَنْقَطِعُ قَبْلَ أَكْثَرِهِ) أَي قَبْلَ مُجَاوِزَةِ أَكْثَرِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ عِبَارَةُ التَّهْيِيةِ وَفِي الْمُغْنِي نَحْوُهَا لِاحْتِمَالِ انْقِطَاعِهِ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ فَإِذَا انْقَطَعَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ فَأَقْلُ فَاكْلُ حَيْضٍ وَإِنْ عَبَّرَها قَصَّتْ مَا وَرَاءَ قَدْرِ عَادَتِهَا اه. • فُود: (تَغْتَسِلُ الْخ) أَي وَتَصُومُ وَتُصَلِّي نِهَايةً وَتَفْعَلُ مَا تَفْعَلُهُ الطَّاهِرَةُ مُغْنِي.

• فُود: (تَحِيضٌ) أَي تَغْتَدُّ بِالْحَيْضِ. • فُود: (إِنَّهُ) أَي مَا تَرَاهُ الْآيَةُ ع ش. • فُود: (هَفْلَةٌ عَمَّا ذَكَرُوهُ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ أَنْ مَا قَالُوهُ غَفْلَةٌ وَأَنْ مَا يَأْتِي فِي الْعِدِّ يَرُدُّ مَا قَالُوهُ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَا فِي الْعِدِّ فِيمَا إِذَا عَلِمَ وَجُودَ دَمِ الْحَيْضِ بِشُرُوطِهِ بَعْدَ سِنِّ الْيَأْسِ وَالدَّمِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ سَم عَلَى حَجِّ أَقُولُ: وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِي قَوْلِهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ مَعَ قَوْلِهِمْ إِنْ الْآيَةُ إِذَا رَأَتْ مَا لَمْ يَنْقُصْ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ حُكِمَ بِأَنَّهُ حَيْضٌ فَمَا مَعْنَى كَوْنِهِ مَشْكُوكًا فِيهِ مَعَ أَنَّ هَذَا لَوْ وَجَدَ مِثْلَهُ لِغَيْرِ الْآيَةِ لَمْ يُجْعَلْ مَشْكُوكًا فِيهِ بَلْ يُحْكَمُ بِأَنَّهُ حَيْضٌ

• فُود: (عِنْدَ مُجَاوِزَةِ الْعَادَةِ) أَي إِنْ كَانَتْ دُونَ أَكْثَرِ الْحَيْضِ. • فُود: (هَفْلَةٌ عَمَّا ذَكَرُوهُ) قَدْ يَمْنَعُ يَمْنَعُ أَنْ مَا قَالُوهُ غَفْلَةٌ وَأَنْ مَا يَأْتِي فِي الْعِدِّ يَرُدُّ مَا قَالُوهُ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَا فِي الْعِدِّ فِيمَا إِذَا عَلِمَ وَجُودَ دَمِ الْحَيْضِ بِشُرُوطِهِ بَعْدَ سِنِّ الْيَأْسِ وَالدَّمِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ.

على جمعيه بذلك والا فهو تحكّم مخالف لتصرّيحهم هنا أنّ دم الحيض المُجاوِزِ استحاضة وقد يُجاب عنهم بأنّه يُطلّق على الاستحاضة أنّها دمٌ فساد فلم يُخالِفُوا غيرهم (وتبيّت العادة) المردودة هي إليها فيما دُكر (بمَرّة في الأصح)؛ لأنّ الحديث المذكور دلّ على اعتبار الشهر الذي وليه شهرُ الاستحاضة من غير تفصيل بين أن يُخالِف ما قبله أو يُوافقه فلو كانت عادتها المُستمرّة خمسة من كلّ شهر، ثم صارت ستة في شهر، ثم استحيضت رُدّت للستة هذا في عادة مُتّبعة والا فإن انتظمت لم تثبت إلا بمَرّتين كأن حاضت في شهر ثلاثة، ثم في شهر خمسة، ثم في شهر سبعة ثم ثلاثة، ثم خمسة، ثم سبعة، ثم استحيضت في السابع فتردّ لثلاثة ثم خمسة، ثم سبعة لأن تعاقب الأقدار المُختلفة قد صار عادة لها فإن لم تتكرّر بأن استحيضت في الرابعة رُدّت للستة إن علمتها ولو نسيّت ترتيب تلك المقادير أو لم تنتظم...

بالنسبة لقدر عادتها ومُحكّم لما زاد بآته استحاضة إلا أن يُقال لَمَّا خالفت من ثبت لهنّ بالاستبراء اليأس في هذه المدة أوزننا الشك فيما رآته من الدم حيث جاوز الأكرع ش. □ فود: (على جميعه) أي على قدر العادة وما زاد عليه. □ فود: (بذلك) أي بآته دم فساد. □ فود: (ولا) أي بأن أرادوا الحكم بذلك على ما زاد على قدر العادة. □ فود: (إن دم الحيض إلخ) أي الشامل لما رآته الآيسة وغيرها. □ فود: (وقد يجاب إلخ) أي مُختاراً للثاني. □ فود: (وتبيّت العادة إلخ) أي إن لم تختلف فلو حاضت في شهر خمسة، ثم استحيضت رُدّت إليها نهايةً ومُغني. □ فود: (لأن الحديث) إلى قول المتن أو مُتخيرة في المُغني إلا ما أتبه عليه. □ فود: (المذكور) أي أنّها إجمالاً. □ فود: (بين أن يُخالِف) أي الشهر الذي يليه شهر الاستحاضة. □ فود: (هذا) أي ما في المتن. □ فود: (في عادة مُتّبعة) أي غير مُختلفة.

□ فود: (ولا) أي وإن اختلفت عادتها نهايةً ومُغني. □ فود: (لم تثبت) أي العادة المُختلفة نهايةً. □ فود: (في السابع إلخ) أي في الشهر السابع وأقل ما تستقيم العادة به في الحيثالي المذكور ستة أشهر مُغني. □ فود: (فتردّ لثلاثة) أي في السابع (ثم خمسة) أي في الثامن (ثم سبعة) أي في التاسع وهكذا أبداً مُغني. □ فود: (رُدّت للستة) أي دون العادات السابقة نهايةً قال ع ش: والستة في هذا الحيثالي هي أكثر التوب، فلو حاضت في الشهر الثالث ثلاثة أو خمسة رُدّت إليه واحتاطت في الزايد على ما يُفيد كلام المنهج لكن قال سم: عليه الذي في الباب وغيره أنه حيث لم يتكرّر الدورُ ترُدّ للثوب الأخيرة ولا احتياط عليها مُطلقاً وهو مُقتضى كلام المنهاج اه وقوله: على ما يُفیده كلام المنهج أي وجرى عليه الشفعة والنهية والمُغني. □ فود: (ولو نسيّت ترتيب تلك المقادير) أي دون العادات بأن لم تدر ترتيب الدور في نحو الحيثالي المُتقدّم هكذا الثلاثة، ثم الخمسة، ثم الستة أو بالعكس أو الخمسة، ثم الثلاثة، ثم الستة أو بالعكس أو غير ذلك من الوجوه المُمكنة ع ش. □ فود: (أو لم تنتظم) أي بأن تتقدّم هذه مرّة، وهذه أخرى سم ونهايةً ومُغني.

□ فود: (أو لم تنتظم) أي بأن تتقدّم هذه مرّة وهذه مرّة.

أو لم يتكرر الدور ونُسيت آخر التَّوْبِ فيهما احتاطت فتحيض من كُلِّ شهرٍ ثلاثة ثُمَّ هي كحائضٍ في نحو الوطءِ وطاهرٌ في العبادة إلى آخر السبعة لِكُنْهَا تَقْتَسِلُ آخرَ الخمسة والسبعة، ثُمَّ تكونُ كطاهرٍ إلى آخر الشهرِ أو مُعتادة مُعَيَّرة قَدَمَتِ التَّمْيِيزُ كما قال.

(وَمُحْكَمٌ لِلْمُعْتَادَةِ الْمُعَيَّزَةِ) حَيْثُ خَالَفَتِ الْعَادَةُ التَّمْيِيزُ كَانَ كَانَتْ خَمْسَةً مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ فَاسْتَحِيضَتْ فَرَأَتْ خَمْسَتَهَا حُمْرَةً، ثُمَّ خَمْسَةً سَوَادًا، ثُمَّ حُمْرَةً مُطَبَّقَةً (بِالتَّمْيِيزِ لَا الْعَادَةِ) فَيَكُونُ حَيْضُهَا السَّوَادُ فَقَطْ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ عَلَامَةٌ حَاضِرَةٌ وَفِي الدِّمِ الَّذِي هُوَ مُحَلٌّ الزَّوَاجِ وَالْعَادَةُ مُنْقَضِيَةٌ.....

• فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ يَتَكَرَّرِ الدَّوْرُ) أَي كَانَ اسْتَحِيضَتْ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى: • فَوَدَّ: (وَنُسِيتَ آخِرَ التَّوْبِ) أَي فَإِنْ ذَكَرْتَهُ رُدَّتْ إِلَى مَا قَبْلَ شَهْرِ الْإِسْتِحَاضَةِ، ثُمَّ تَخَطَّأُ إِلَى آخِرِ أَكْثَرِ الْعَادَاتِ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الَّذِي قَبْلَ شَهْرِ الْإِسْتِحَاضَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى، وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ عَلِمَ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّهَا تَخَطَّأُ أَيْضًا إِلَى آخِرِ أَكْثَرِ التَّوْبِ فَاسْتَوَى حَالُ النِّسْيَانِ وَالذِّكْرِ، قُلْتُ: الْفَرْقُ أَنَّهُ فِي النِّسْيَانِ يَكُونُ الْإِحْطَاءُ بَعْدَ أَقْلِ التَّوْبِ وَلَا بُدَّ وَفِي الذِّكْرِ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَذَكَّرُ أَنَّ آخِرَ التَّوْبِ الْخَمْسَةُ فَيَكُونُ الْإِحْطَاءُ فِيمَا بَعْدَهَا إِلَى آخِرِ السَّبْعَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. • فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي فِيمَا إِذَا تَكَرَّرَ الدَّوْرُ وَلَمْ تَنْتَظِمْ عَادَتُهَا أَوْ لَمْ يَتَكَرَّرِ الدَّوْرُ بِالْكُلِّيَّةِ. وَأَمَّا إِذَا تَكَرَّرَ وَانْتَضَمَتْ وَنُسِيتَ انْتِظَامَهَا فَحَيْضُهَا أَقْلُ التَّوْبِ، وَإِنْ كَانَتْ ذَاكِرَةً لِلتَّوْبَةِ الْآخِرَةِ حَلَبِيٍّ وَاعْتَمَدَهُ الْحَضِيَّ وَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْ سَمِ وَعِشْ اهـ بِجَرَمِيٍّ أَقُولُ: وَهُوَ خِلَافٌ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالتَّخَفُّفُ وَالنِّهَآيَةُ وَالْمُعْنَى مِنَ الْإِحْطَاءِ عِنْدَ نِسْيَانِ آخِرِ التَّوْبِ مُطْلَقًا عِبَارَةً سَمِ فِيهِمَا كَانَ وَجْهَ تَثْبِيَةِ الضَّمِيرِ دُونَ جَمْعِهِ عَدَمُ الْحَاجَةِ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ فِي الْأَوَّلَى إِذْ مِنْ لَازِمِ نِسْيَانِ تَرْتِيبِ الْأَفْدَانِ نِسْيَانُ آخِرِ التَّوْبِ لِمَعْمُومِ الْأَفْدَانِ لِلْآخِرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ.

• فَوَدَّ: (أَوْ مُعْتَادَةً) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ أَوْ مُتَحَيَّرَةً فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (فَرَأَتْ خَمْسَتَهَا إلخ) عِبَارَةً الْمُعْنَى وَالنِّهَآيَةِ فَرَأَتْ عَشْرَةَ أَسْوَدَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَيَقِيَّتُهُ أَحْمَرُ فَحَيْضُهَا الْعَشْرَةُ الْأَسْوَدُ لَا الْخَمْسَةُ الْأَوَّلَى اهـ. • فَوَدَّ: (وَفِي الدِّمِ) كَانَ الْمُرَادُ بِالتَّمْيِيزِ فِيهِ التَّمْيِيزُ.

• فَوَدَّ: (وَنُسِيتَ آخِرَ التَّوْبِ) أَي فَإِنْ ذَكَرْتَهُ رُدَّتْ إِلَى مَا قَبْلَ شَهْرِ الْإِسْتِحَاضَةِ قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ، ثُمَّ بَعْدَ رَدِّهَا إِلَى ذَلِكَ تَخَطَّأُ إِلَى آخِرِ أَكْثَرِ الْعَادَاتِ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الَّذِي قَبْلَ شَهْرِ الْإِسْتِحَاضَةِ اهـ.

(فَإِنْ قُلْتُ): قَدْ عَلِمَ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّهَا تَخَطَّأُ أَيْضًا إِلَى آخِرِ أَكْثَرِ التَّوْبِ فَاسْتَوَى حَالُ النِّسْيَانِ وَالذِّكْرِ.

(قُلْتُ): الْفَرْقُ أَنَّهُ فِي النِّسْيَانِ أَنْ يَكُونُ الْإِحْطَاءُ بَعْدَ أَقْلِ التَّوْبِ وَلَا بُدَّ وَفِي الذِّكْرِ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَذَكَّرُ أَنَّ آخِرَ التَّوْبِ الْخَمْسَةُ فَيَكُونُ الْإِحْطَاءُ فِيمَا بَعْدَهَا إِلَى آخِرِ السَّبْعَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (فِيهِمَا) كَانَ وَجْهَ تَثْبِيَةِ الضَّمِيرِ دُونَ جَمْعِهِ عَدَمُ الْحَاجَةِ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ فِي الْأَوَّلَى، إِذْ مِنْ لَازِمِ نِسْيَانِ تَرْتِيبِ الْأَفْدَانِ نِسْيَانُ آخِرِ التَّوْبِ كَعَدَمِ الْأَفْدَانِ لِلْآخِرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَفِي الدِّمِ) كَانَ الْمُرَادُ بِالتَّمْيِيزِ التَّمْيِيزُ.

وفي صاحبتيه ومحل الخلاف حيث لم يتخلل بينهما أقل الطهر والا كان كانت عادتھا خمسة أول الشهر فرأت عشرين أحمر، ثم خمسة أسود كان كل منهما حيضاً قطعاً.  
(أو) كانت (متحيرة بأن) هي إما على بابها؛ لأن المراد هنا المتحيرة المطلقة وهي محصورة فيما ذكر فيكون قوله الآتي الذي هو تصريح بمفهوم الحصر، وإن حفظت المفيد لقسيتين آخرتين كل منهما يسمى متحيرة مقيدة راجعاً لمطلقي المتحيرة لا بقيد التفسير المذكور، وهذا أحسن أو بمعنى كان ليفيد بالمنطوق أنها ثلاثة أقسام.....

• فورد: (وفي صاحبتيه) قد يقال وفيه سم. • فورد: (بينهما) أي العادة والتمييز. • فورد: (ولا كان كانت الخ) عبارة شيخ الإسلام والنهاية والمغني، وإن تخلل بينهما أقل الطهر كان رأت بعد خمسيتها عشرين ضعيفاً ثم خمسة قوية، ثم ضعيفاً فقدر العادة حيضاً للعادة والقوي حيضاً آخر لأن بينهما طهرًا كاملاً اه. • فورد: (ثم خمسة أسود) ثم استمر السواد سم عبارة المغني، ثم أحمر اه. • فورد: (كان كل منهما) أي من العادة وهي الخمسة الأولى من العشرين الأحمر والتمييز وهو الخمسة الأخيرة الأسود.  
• فورد: (أو كانت) أي من جاوز دمه أكثر الحيض مغني. • فورد: (على بابها) أي من القصور المفيد للحصر. • فورد: (فيما ذكر) أي التاسية لإعادتها قدرًا ووقتًا. • فورد: (وإن حفظت) أي إلى آخره بدل من قوله الآتي. • فورد: (راجعاً الخ) خبر فيكون قال سم لا حاجة إلى هذا فإن الضمير في أو كانت متحيرة وفي، وإن حفظت راجع لما رجع إليه الضمير في قوله أولاً فإن كانت مبتدأة، وهو المرأة التي عبر دمه أكثر الحيض، فإنها مقسمة هذه الأقسام كما لا يخفى فتأمل اه. • فورد: (لمطلقي المتحيرة) أي التي في ضمن المتحيرة المطلقة وقوله: (لا يفيد الخ) لمجرد التأكيد. • فورد: (وهذا أحسن) يراد عليه وعلى قوله وهي محصورة الخ أن ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجهل لوقت ابتداء الدور أو بالعادة مع أنه من التحير المطلقي كما دل عليه عطفه على ما قبله سم، وقد يجاب بحمل النسيان في المتن على مطلقي الجهل كما جرى عليه النهاية فما جرى عليه الشارح من عطفه على النسيان مجزئاً إيضاح وبيان لقسمة الجهل هنا. • فورد: (أو بمعنى كان) أي كما هو الشائع في كلام الشيخين. • فورد: (إنها) مطلق

• فورد: (وفي صاحبتيه) قد يقال وفيه. • فورد: (ولا كان كانت هاتفا خمسة أول الشهر الخ) عبارة شرح الروض، وإن تخلل بينهما أقل الطهر كان رأت بعد خمسيتها عشرين ضعيفاً، ثم خمسة قوية، ثم ضعيفاً فقدر العادة حيضاً للعادة والقوي حيضاً آخر؛ لأن بينهما طهرًا كاملاً اه. • فورد: (ثم خمسة أسود) ثم استمر السواد. • فورد: (راجعاً لمطلقي المتحيرة الخ) لا حاجة إلى هذا فإن الضمير في أو كانت متحيرة وفي، وإن حفظت راجع لما رجع إليه الضمير في قوله أولاً فإن كانت مبتدأة، وهو المرأة التي عبر دمه أكثر الحيض فإنها مقسمة هذه الأقسام كما لا يخفى فتأمل. • فورد: (وهذا أحسن) يراد عليه وعلى قوله السابق وهي محصورة فيما ذكر أن ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجهل لوقت ابتداء الدور أو بالعادة مع أنه من التحير المطلقي كما دل عليه عطفه على ما قبله.



أيضاً هذا أحدّها والآخراّن أفادهما مُقابله، وهو، وإن حِفِظَتْ إلى آخِرِهِ فَتَعْيِينُ شَارِحِ هَذَا  
وَادْعَاؤُهُ أَنَّهُ الْأَصُوبُ مَمْنُوعٌ (نَسِيَتْ) أَوْ جَهَلَتْ وَقْتُ ابْتِدَاءِ الدَّوْرِ أَوْ (عَادَتْهَا قُدْرًا وَقَفًا) وَلَا  
تَمَيِّزَ لَهَا وَإِنْ قَالَتْ دَوْرِي ثَلَاثُونَ وَتُسَمَّى أَيْضًا مُخَيَّرَةً بِكَسْرِ الْبَاءِ؛ لِأَنَّهَا حَيَّرَتْ الْفُقَهَاءَ فِي  
أَمْرِهَا، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَخْتَلِفْ أَصْحَابُنَا وَبُخْطِئُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي بَابٍ كَمَا هُنَا (فَفِي قَوْلِ  
كُمُبْتَدَأَةٍ) غَيْرِ مُتَمَيِّزَةٍ فَيَكُونُ حَيْضُهَا يَوْمًا وَلَيْلَةً عَلَى الْأَظْهَرِ مِنْ أَوَّلِ الْهِلَالِ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ عَلَى مَا  
فِيهِ وَطَهَرُهَا بِتَقْيَةِ الشَّهْرِ لِمَا فِي الْإِحْتِيَاظِ الْآتِي مِنَ الْحَرَجِ الشَّدِيدِ الْمَرْفُوعِ عَنِ الْأُمَةِ  
(وَالْمَشْهُورِ وَجُوبِ الْإِحْتِيَاظِ) الْآتِي؛ لِأَنَّ كُلَّ زَمَنِ يَمُرُّ عَلَيْهَا مُحْتَمِلٌ لِلْحَيْضِ وَالطَّهْرِ

الْمُخَيَّرَةِ. □ فُود: (أَيْضًا) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ بِالْمَنْطُوقِ. □ فُود: (هَذَا) أَيِ النَّاسِيَةِ لِعَادَتِهَا قُدْرًا  
وَقَفًا وَالتَّذَكُّيرُ بِاغْتِيَارِ الْقِسْمِ. □ فُود: (إِنَّهُ الْأَصُوبُ الْإِنِّ) لَكَ أَنْ تَسْتَدِلَّ عَلَى أَصُوبِيَّةِ هَذَا بِسَلَامَتِهِ وَمَا  
لَزِمَ الْأَوَّلَ مِنْ مُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ فِي ضَمِيرِ وَإِنْ حِفِظَتْ عَلَى مَا قَرَّرَهُ سَم، وَقَدْ يُعَابُ بِأَنَّهُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ لَوْ  
سَلِمَ إِنَّمَا يُفِيدُ الْأَظْهَرَ لَا الْأَصُوبِيَّةَ. □ فُود: (أَوْ جَهَلَتْ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَيِ جَهَلَتْ عَادَتَهَا الْإِنِّ لِنَحْوِ  
عُقْلَةٍ أَوْ عِلَّةٍ عَارِضَةٍ، وَقَدْ تُجَرُّ وَهِيَ صَغِيرَةٌ وَتَدُومُ لَهَا عَادَةُ حَيْضٍ، ثُمَّ تُغَيَّرُ مُسْتَحَاضَةً فَلَا تُعْرَفُ شَيْئًا  
مِمَّا سَبَقَ إِذْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ أَيِ جَهَلَتْ فَسَرَّ النَّسِيَانَ بِالْجَهْلِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ سَبَقُ الْعِلْمِ كَمَا يُشِيرُ  
إِلَيْهِ قَوْلُهُ لِنَحْوِ عُقْلَةٍ أَوْ عِلَّةٍ الْإِنِّ ه. □ فُود: (وَتُسَمَّى الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُنْفِي سُمِّيَتْ بِهِ أَيِ بِالْمُخَيَّرَةِ  
لِنَحْوِهَا فِي أَمْرِهَا، وَتُسَمَّى الْمُخَيَّرَةُ بِكَسْرِ الْبَاءِ أَيْضًا لِأَنَّهَا الْإِنِّ. □ فُود: (وَبُخْطِئُ) بِالْجَزْمِ عَطْفًا عَلَى  
يَخْتَلِفُ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَيَمْتَنِعُ كِتَابَتُهُ بِالْيَاءِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَوْ تَرَكَ  
الْوَاوِ. □ فُود: (كَمَا هُنَا) أَيِ فِي أَحْكَامِ الْمُخَيَّرَةِ. □ فُود: (مِنْ أَوَّلِ الْهِلَالِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ نَعَمْ لَا  
يُمْكِنُ الْحَاقُّهَا بِالْمُبْتَدَأَةِ فِي ابْتِدَاءِ دَوْرِهَا؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ دَوْرِ الْمُبْتَدَأَةِ مَعْلُومٌ بِظُهُورِ الدَّمِ بِخِلَافِ النَّاسِيَةِ  
فَيَكُونُ ابْتِدَاؤُهُ أَوَّلَ الْهِلَالِ وَمَتَى أَطْلَقُوا الشَّهْرَ فِي مَسَائِلِ الْإِسْتِحَاضَةِ عَنَّا بِهِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا سِوَاكَ كَانَ  
ابْتِدَاؤُهُ مِنْ أَوَّلِ الْهِلَالِ أَمْ لَا إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ه. أَيِ فَمَرَّادُهُمْ بِالشَّهْرِ الْهِلَالِيِّ نَقَصَ أَوْ كَمَلَ ع ش.  
□ فُود: (لِأَنَّهُ الْإِنِّ) أَيِ ابْتِدَاءِ الْحَيْضِ فِي أَوَّلِ الْهِلَالِ. □ فُود: (عَلَى مَا فِيهِ) عِبَارَةُ ع ش قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ  
قَالَ الرَّافِعِيُّ وَهِيَ أَيِ. □ فُود: (لِأَنَّهُ الْغَالِبُ) دَعَايَ مُخَالَفَةَ لِلْجِسِّ ه، وَهَذَا هُوَ الْعُمْدَةُ فِي تَرْزِيْفِ هَذَا  
الْقَوْلِ ه.

□ فُود (سَي): (وَالْمَشْهُورُ وَجُوبُ الْإِحْتِيَاظِ) وَمَحَلُّ وَجُوبٍ مَا ذَكَرَ عَلَيْهَا كَمَا أَفَادَهُ التَّائِيْرِيُّ مَا لَمْ تَصِلْ  
سَيِّئَ الْيَاسِ فَإِنَّ وَصْلَتَهُ فَلَا وَهِيَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ شَرَحُ م ر سَم عَلَى حَجٍّ وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ شَرَحِ م ر يَوْجَدُ فِي  
بَعْضِ الشَّيْخِ وَالصَّوَابُ إِسْقَاطُهُ ع ش. □ فُود: (الْآتِي) إِلَى قَوْلِهِ: (مَا لَمْ تَعْلَمْ) فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّ  
شَكَّتْ فِي الْمُنْفِي.

□ فُود: (إِنَّهُ الْأَصُوبُ مَمْنُوعٌ) لَكَ أَنْ تَسْتَدِلَّ عَلَى أَصُوبِيَّةِ هَذَا بِسَلَامَتِهِ وَمِمَّا لَزِمَ الْأَوَّلَ مِنْ مُخَالَفَةِ  
الظَّاهِرِ، وَإِنْ حِفِظَتْ عَلَى مَا قَرَّرَهُ. □ فُود: (وَالْمَشْهُورُ وَجُوبُ الْإِحْتِيَاظِ) وَمَحَلُّ وَجُوبٍ مَا ذَكَرَ عَلَيْهَا



والانقطاع وإدامته حكم الحيض عليها باطل إجماعاً والطهر ثنافية الدم والتبويض تحكّم  
فاقتضت الضرورة الاحتياط إلا في عدة فرقة الحياة فإنها بثلاثة أشهر على التفصيل الآتي في  
العدّة نظراً للغالب أنّ كلّ شهر لا يخلو عن حيض وطهر ولأنّ انتظار سنّ اليأس فيه ضرر لا  
يطاق ما لم تعلم قدر دورها فيثلاثة أدوار فإن شككت في قدر دورها، وقالت أعلم أنّه لا يزيد  
على سنة فدورها سنة وإذا تقرر وجوب الاحتياط (فيحرم) على حليلها (الوطء) ومباشرة ما بين  
شورتها وركبتها ويحرم عليها تمكيته لاحتمال الحيض.....

• فود: (ثنافية الدم) أي على هذا الوجه سم عبارة ع ش، وهذا بمجرّده لا يصلح مايمّا من كونه طهراً  
دائماً لجواز أن يكون كلّ دم فساد إلا أن يمتنع هذا بأن ما تراه المرأة في سنّ الحيض يجب أن يكون  
حيضاً ما لم يمتنع منه مانع، والمانع هنا إنما منع من الحكم على الكلّ بأنّه حيض ولم يمتنع من أن بعضه  
حيض وبعضه غير حيض اه. • فود: (والتبويض) أي بأنّ تحكّم على بعض معين بأنّه حيض وعلى آخر  
بأنّه طهر ع ش. • فود: (فاقتضت الضرورة إلخ) ولا يجمع تقديمًا لِسَفَرٍ ونحوه ولا تؤمّ في صلاتها  
بطاهر ولا متخيرة بناء على وجوب القضاء عليها ولا يلزمها الفداء عن صومها إن أفطرت لِرِضَاعٍ  
لاحتمال كونها حائضاً معني. • فود: (إلا في هذه إلخ) راجع إلى المثني. • فود: (على التفصيل الآتي  
إلخ) أي إذا طلقها في أوّل الشهر أما إذا طلقها في أثنائه فإن كان مضى منه خمسة عشر أو أكثر لَمَّا بقي  
واغتندت بثلاثة أشهر بعد ذلك ويحرم طلاقها حيثيذ لما فيه من تطويل العدة وإن بقي من الشهر سنة  
عشر يوماً فأكثر فبشهرين بعد ذلك ع ش. • فود: (ما لم تعلم إلخ) راجع إلى قوله فإنها بثلاثة أشهر  
كردّي. • فود: (فإن شككت إلخ) عبارة شرح الرّوض فلو شككت في قدرها أي الأدوار أخذت بالأكثر  
قاله الدارمي سم. • فود: (على حليلها) أي من زوجها وسيدها نهاية، ولو اختلفا اغتاضا فالحيرة  
بعقيدة الزوج لا الزوجية ع ش. • فود: (ومباشرة) إلى قوله: ولو بعد إلخ في النهاية إلا قوله لا طلاقها

كما أفاده التائيري ما لم تصل إلى سنّ اليأس فإن وصلته فلا وهو ظاهر جلّي شرح م ر وأقول لعلّ ما  
قاله التائيري مبني على ظاهر ما سبق عن المعني وغيره. • فود: (ثنافية الدم) أي على هذا الوجوه.  
• فود: (فإن شككت إلخ) عبارة شرح الرّوض فلو شككت في قدرها أي الأدوار أخذت بالأكثر قاله  
الدارمي. • فود: (فيحرم على حليلها الوطء) قال التائيري قال أبو شكّيل في شرح الوسيط هذا إذا لم  
تبلغ سنّ اليأس فإذا بلغت ذلك فالذي يظهر لي وتقتضيه القواعد أنّه يجوز لزوجها أن يجامعها لزوال  
احتمال الحيض ويؤيد ما قاله أبو شكّيل قول المحامي في الباب وقت انقطاعه يتون سنة اه كلام  
التائيري.

(فإن قلت): يؤد ما قاله أبو شكّيل من زوال احتمال الحيض ما قالوه في باب العدّة من أنّه لو رأت  
امرأة الدم بعد سنّ اليأس بشروط الحيض كان حيضاً.

(قلت): لا يردّه لجواز أن يكون ذلك مفروضاً في دم متميّز عليم أنّه حيض لوجود شروطه بخلاف

لا طَلَّاقُهَا لَأَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِهِ مِنْ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ لَا يَتَأْتِي هُنَا لِمَا تَقَرَّرَ فِي عِدَّتِهَا وَعَلَى زَوْجِهَا مُؤَنَّتُهَا وَلَا جِيزَ لَهُ؛ لَأَنَّ وَطْأَهَا مُتَوَقِّعٌ (وَمَسُّ الْمُصْحَفِ) وَالْمَكْتُبُ بِالسَّجْدِ إِلَّا لِصَلَاةٍ أَوْ طَوَافٍ أَوْ اعْتِكَافٍ، وَلَوْ نَفَلًا (وَالْقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ)، وَإِنْ خَشِيتِ النِّسْيَانَ لِإِمْكَانٍ دَفِعَهُ

إِلَى وَعَلَى زَوْجِهَا، وَقَوْلُهُ لِصَلَاةٍ وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَتُغْتَبِلُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ لَا طَلَّاقُهَا إِلَى وَعَلَى زَوْجِهَا. □ فَوَدَّ: (لَا طَلَّاقُهَا) عَطَفَ عَلَى الْوَطْءِ فِي الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ الْخُ عَطَفَ عَلَى تَمَكِّيهِ فِي الشَّرْحِ وَفِيهِ تَوَخُّعٌ تَقْيِيدُ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُ قَوْلِهِ وَيَخْرُجُ عَلَيْهَا الْخُ عَنْ قَوْلِهِ لَا طَلَّاقُهَا الْخُ.

□ فَوَدَّ: (مُؤَنَّتُهَا) أَيِ وَسَائِرِ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ كَالْقِسْمِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (إِلَّا لِصَلَاةٍ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ عِبَارَتُهُ وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ أَيِ الْإِسْتَوْثِي فِي الْمُهْمَاتِ مِنْ جَوَازِ دُخُولِهَا لَهُ لِلصَّلَاةِ قَرْضًا أَوْ نَفْلًا زَدَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَفْهُومِ كَلَامِ الرُّوضَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا دُخُولُهُ لِذَلِكَ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ خَارِجَهُ بِخِلَافِ الطَّوَافِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ مِنْ ضَرُورَتِهِ اهْ عِبَارَةُ سَمِ الْمُغْتَمَدِ حُرْمَةُ مَكْنِهَا بِالْمَسْجِدِ لِغَيْرِ مَا يَتَوَقَّعُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّوَافِ وَالْإِعْتِكَافِ، وَلَوْ لِلصَّلَاةِ م. ر.، وَعَقَّبَ السَّيِّدُ الْبُضْرِيُّ كَلَامَ النَّهَائِيَةِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ م. ر. لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ خَارِجَهُ فِيهَا أَنَّهُمَا صَحِيحَةٌ مَعَ تَرْكِ السُّورَةِ فَمَا الْفَارِقُ، وَنَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْنَى كَلَامَ الْمُهْمَاتِ الْمَذْكُورَ وَأَقْرَأَهُ اه. □ فَوَدَّ: (إِلَّا لِصَلَاةٍ أَوْ طَوَافٍ الْخُ) أَيِ إِذَا امْتَنَتِ التَّلَوُّثُ أُسْنَى وَمُغْنِي وَنَهَائِيَّةً.

□ فَوَدَّ (السُّنِّي): (وَالْقِرَاءَةُ الْخُ) أَيِ لِلْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي، وَقَالَ الْبُضْرِيُّ هَلِ الْقِرَاءَةُ الْمُنْذُورَةُ كَالْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ أَوْ مَحَلُّهُ فِي غَيْرِهَا لَمْ أَرِ فِي ذَلِكَ شَيْئًا وَلَقُلَّ الثَّانِي أَوْجَهُ اه. وَفِي كَلَامِ ع. ش. مَا يُؤَيِّدُهُ.

□ فَوَدَّ (السُّنِّي): (فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ لِلتَّعَلُّمِ وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ؛ لَأَنَّ تَعَلُّمَ الْقِرَاءَةِ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ فَهِيَ مِنْ مُهْمَاتِ الدِّينِ بَلْ وَيَتَّبِعِي لَهَا جَوَازُ مَسِّ الْمُصْحَفِ وَحَمْلِهِ إِذَا تَوَقَّعْتَ قِرَاءَتَهُ عَلَيْهِمَا وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي دَفْعِ النِّسْيَانِ إِجْرَاؤُهُ عَلَى قَلْبِهَا وَلَمْ يَتَّبِعْ لَهَا قِرَاءَتُهُ فِي الصَّلَاةِ لِمَانِعٍ قَامَ بِهَا كَاشِفًا لَهَا بِصِنَاعَةٍ تَمْنَعُهَا مِنْ تَطْوِيلِ الصَّلَاةِ وَالتَّائِلَةِ جَازَ لَهَا الْقِرَاءَةُ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا حَيْثُ يُدْرِكُ أَنْ تَقْصِدَ بِلَاوَتِهَا الذِّكْرَ أَوْ تُطْلِقَ بَلْ يَجُوزُ لَهَا قَصْدُ الْقِرَاءَةِ لِأَنَّ حَدَثَهَا غَيْرُ مُحَقَّقٍ وَالْعُدُّ قَائِمٌ بِهَا، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهَا مَشْرُوعَةً سُنَّ لِلْمَسَامِحِ لَهَا سُجُودُ التَّلَاوَةِ وَالْأَفْلَاحِ ع. ش.

المشكوك فيه لمجاوزته أكثر الحيف كما هنا، ثم رأيت الشارح تعرض لهذا فيما مر. □ فَوَدَّ: (لَا طَلَّاقُهَا الْخُ) فِيهِ امْتِرَانُ الْأَوَّلِ صَرَّحَ الشَّارِحُ فِي بَابِ الطَّلَاقِ بِأَنَّ طَلَّاقًا لَا سُنِّيَّ وَلَا بَدْعِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَعْ فِي حَيْضٍ وَلَا طَهْرٍ مُحَقَّقٍ، وَكَلَامُهُ هُنَا لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْحُرْمَةِ تُجَاجِعُ ذَلِكَ، وَالثَّانِي أَنَّ عَدَمَ الْحُرْمَةِ هَلْ هُوَ وَإِنْ لَمْ تَعْتَدْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ بَانَ اعْتَدَتْ بِثَلَاثَةِ أَذْوَارٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ مَا لَمْ تَعْلَمْ الْخُ، وَقَدْ يَنْتَضِي مَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ فِي بَابِ الطَّلَاقِ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْحَيْضِ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا لِصَلَاةٍ) الْمُغْتَمَدُ حُرْمَةُ مَكْنِهَا بِالْمَسْجِدِ لِغَيْرِ مَا يَتَوَقَّعُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّوَافِ وَالْإِعْتِكَافِ، وَلَوْ لِلصَّلَاةِ م. ر.

بإمرارها على القلب والنظر في المصحف إما في الصلاة فجائزة مطلقاً وفازت فاقده الطهورين بأن جنابته مُحَقَّقة. (وفضلي) وجوباً (الفرائض) ولو مندورة، وكذا صلاة الجنابة كما تحققت الإسنوي (أنها) لاحتمال الطهر (وكذا النفل) الراتب وغيره (في الأصح) ندباً؛ لأنه من مهمات الدين فلا وجه لإجرامها إياه، ولو بعد خروج وقت الفرض كما صححه في الروضة، وإن صحح في كُتُب خلافه لأن إباحة النوافل المطلقة لها تدل على أنهم وشعوا لها في شأن النوافل وسكت أي هنا ولا فقد صرح به في فصل القدوة عن وجوب قضائها مع أنه المعتقد عندهما لطول تفرجه لكن انتصر كثيرون لعدم وجوبه وأنه الذي عليه النص والجمهور.

■ قوله: (بإمرارها إلخ) أي والقراءة في الصلاة كما يستفاد من قوله أما في الصلاة: إلخ سم.  
 ■ قوله: (على القلب) أي وتناوب على هذا الأمر ثواب القراءة ش. ■ قوله: (أما في الصلاة) أي، ولو نفلاً. ■ قوله: (فجائزة مطلقاً) أي فاتحة أو غيرها نهاية قال الإسنوي وقيل تخرم الزيادة على الفاتحة انتهى سم. ■ قوله: (مُحَقَّقة) أي فلذا لم يزد على الفاتحة سم. ■ قوله: (وكذا صلاة الجنابة) أي وصلاة الجنابة كصلاة الفرض في وجوب الغسل لها لا في صفتها الخاصة وهي وجوبها كالفرض، ولو شبهها بالنفل كان أولى، قال سم على حَجٍّ ويتبي أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء اه وعليه فبمَرَّق بينهما وبين المتيتم بأن طهره مُحَقَّق دون هذه ش، وأقر الرشيدي كلام سم أيضاً.  
 ■ قوله: (لأنه من مهمات الدين) أي من الأمور التي اهتم بها الشارع وحث على فعلها ش.  
 ■ قوله: (ولو بعد خروج الوقت) وإفاداً للمغني وخلافاً للنهاية عبارته وسجل إطلاقه التثنية بعد خروج وقت الفريضة وقد علم ما فيه وما مر اه أي في شرح (ويجب الوضوء لكل فرض) من أنها تفعلها بعد خروج الوقت إن كانت رتبة بخلاف النفل المطلق ش. ■ قوله: (بعد خروج الوقت) إنما تظهر هذه المبالغة إذا أريد الثقل بطهارة الفرض سم اه رشيدي. ■ قوله: (فقد صرح به) أي بوجوب القضاء عليها. ■ قوله: (لكن انتصر كثيرون لعدم وجوبه إلخ) عبارة المغني، وهو ما في البحر عن النص وقال في المجموع إنه ظاهر نص الشافعي وبذلك صرح الشيخ أبو حنيفة والقاضي أبو الطيب وابن الصبان وجمهور العراقيين وغيرهم لأنها إن كانت حائضاً فلا صلاة عليها أو طاهراً فقد صلت، قال في المهمات: وهو المفتى به اه. ■ قوله: (وأنه الذي إلخ) عطف على قوله انتصر إلخ.

■ قوله: (بإمرارها على القلب إلخ) أي والقراءة في الصلاة كما يستفاد من قوله أما في الصلاة: إلخ.  
 ■ قوله: (فجائزة مطلقاً) قال الإسنوي وقيل تخرم الزيادة على الفاتحة اه. ■ قوله: (بأن جنابته مُحَقَّقة) أي فلذا لم يزد على الفاتحة. ■ قوله: (وكذا صلاة الجنابة) يتبي أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء. ■ قوله: (ولو بعد خروج وقت الفرض) إنما تظهر هذه المبالغة إذا أريد الثقل بطهارة الفرض.

(وتقبيل لكل فرض) في وقته كما بأصله وكأنه اكتفى بقوله وتوضأ وقت الصلاة وذلك لاحتمال الانقطاع كل وقت ومن ثم لو ذكرت وقته كعند الغروب اغتسلت عنده كل يوم فقط أو كانت ذات تقطع لم تذكره مدة النقاء؛ لأنه لم يطرأ بعده دم ويلزمها إذا لم تنغيس إن ترتب بين أعضاء الوضوء على الأرجح لاحتمال أنه واجبها ولا يلزمها نيته على الأرجح أيضًا؛ لأن جهلها بالحال يضيئها كالفالط، وهو يجرئه الوضوء بنية نحو الحيض ولا تجب المبادرة بها عقبه؛ لأنه لا يمكن تكرور الانقطاع بينه وبينها بخلاف الحديث.....

• قوله (سني: لكل فرض) خرج به الثقل فلا يجب عليها الإغتسال له، وهو المعتقد بنهاية اسم قال ع ش قوله لكل فرض أي ولو نذرنا أو صلاة جنازة زيادي وظاهره أنها تصل على الجنازة ولو مع وجود الرجال، ثم قوله وصلاة جنازة هو ظاهر حيث لم تتعد الجنازة فإن تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كفاها غسل واحد كما هو ظاهر، وقوله م ر فلا يجب عليها الإغتسال إلخ أي يكفيها له الوضوء وظاهره، وإن فعلته استغلا لا كالمسح، وقضية كلام شرح البهجة أن محلّه حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدّم على الفرض أو تأخر أما لو فعل استغلا سواء كان في وقت فرض أو لا فلا بد له من الغسل ع ش. • فؤد: (في وقته) إلى المعنى في النهاية إلا قوله كما بأصله إلى لاحتمال إلخ وقوله لأنه لا يمكن إلى فإن أخرت وكذا في المعنى إلا قوله ويلزمها إلى ولا يجب. • فؤد: (وذلك) أي وجوب الإغتسال لكل فرض. • فؤد: (لم تذكره إلخ) أي لا وجوبًا ولا نذرًا بل لو قبل بحرته لم يكن بعيدًا لأنه تعاطى لبعادة فائدة ع ش. • فؤد: (بغلة) أي الغسل. • فؤد: (ولا يلزمها نيته إلخ) يشير بجواز نيته والوجه خلافه لأنه يَحْتَمَل أن الواجب الغسل وأن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء، ولو غلطا بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكبر غلطا فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعين نية رفع الأكبر سم على حجة اه رشيدتي. وأجاب ع ش بما نصه ويمكن أن المراد لا يلزمها نية الوضوء مع نية رفع حديث الحيض لا أن المراد نفى لزومها مستقلة مع ترك نية رفع الحديث الأكبر اه وعبارة البصري لا يخفى أن الأحوط الإتيان بنية الوضوء أيضًا بشرطها اه. • فؤد: (أي كلزوم الترتيب. • فؤد: (بها حقيقة) أي بالصلاة عقب الغسل مغني. • فؤد: (لأنه لا يمكن إلخ) يعني أن الغسل

• فؤد: (لكل فرض في وقته) قال في شرح الرزوي وتعبيره كآصله بالفرضية يخرج الثقل وهو احتمال ذكره في المجموع في الثقل بعدها بعد نقله عن القاضي أبي الطيب أن كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض قلنا صلاة الثقل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجر الثقل إلا بالغسل أيضًا اه وظاهر كلام الأكثرين التقييد بالفرض، وهو أيسر وكلام القاضي أحوط اه والمعتقد عدم وجوب الغسل للثقل شرح م ر. • فؤد: (ولا يلزمها نيته على الأوجه) يشير بجواز فيه والوجه خلافه؛ لأنه يَحْتَمَل أن الواجب الغسل وأن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء، ولو غلطا بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكبر غلطا فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعين الأكبر فليتأمل.

واحتمال وقوعه في الحيض والانقطاع بعده لا حيلة في دفعه لكن ينبغي ندبها؛ لأنها تقلل الاحتمال؛ لأنه في الزمن الطويل أظهر منه في اليسير فإن أخرت جددت الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة. (ونصوم رمضان) لاحتمال أنها طاهر جميعه (ثم) نصوم (شهرًا) آخر (كأبيلين) حال من رمضان وشهرًا وتنكيره غير مؤثر لاختصاصه بما قلرته وهي مؤكدة لرمضان لقلاً يؤمّم إطلاقه على بعضه.....

إنما تؤمّر به لاحتمال الانقطاع ولا يمكن إلخ مئني. **قوله:** (واحتمال وقوعه إلخ) أي مع أن المبادرة لا تمنع أثر هذا الاحتمال، قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع النسل في الطهر، وقد بقي منه ما يسع الصلاة فإذا بادرت برئت منها وإذا أخرت أوقعتها في الحيض فلم تبرا فكان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اهـ. سم عبارة البصري قوله لا يمكن تكرار الانقطاع إلخ مسلم لكن الموجب هنا احتمال ولا مانع من تكرره فالحاصل أن احتمال الانقطاع هنا كخروج الحديث في المستحاضة وفي المبادرة بالصلاة عقب طهارة كل منهما تقليل للمقتضى وإن لم يدفعه بالكيفية فالقول بوجوبها ثم لا هنا لا يخلو عن خفاء إذ الذي يظهر بيادي الزاي التوبة فيها أو في عديها اهـ. **قوله:** (جددت إلخ) أي وجوبًا مئني وبصري. **قوله:** (حيث يلزم المستحاضة إلخ) أي غير المتخيرة ليصح قياس هذه عليها ش. **قوله:** (المؤخرة) وهي ما لو أخرت لا لمصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين كما تقدم ش وسم.

**قوله (سني):** (ونصوم إلخ) أي وجوبًا مئني ونهاية. **قوله:** (لاحتمال) إلى قول المتن، وإن حفظت في النهاية. **قوله:** (وتنكيره) أي الشهر. **قوله:** (لختصاصه إلخ) هذا عجيب فإن الموسوع موجود بدونه، وهو عطفه على المعرفة فإنهم صرحوا بأن ذلك كتمكسه من مسوغات مجيء الحال من التكررة سم وع ش ورشدي. **قوله:** (بما قلرته) أي من لفظ آخر ع ش. **قوله:** (وهي) أي الحال المذكورة. **قوله:** (مؤكدة لرمضان) لقائل أن يقول إن رمضان حقيقة في الهلالي الناقص أيضًا فالتقييد بالكمال

**قوله:** (واحتمال وقوعه إلخ) أي مع أن المبادرة لا تمنع أثر هذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع النسل في الطهر، وقد بقي منه ما يسع الصلاة فإن بادرت برئت منها وإذا أخرت أوقعتها في الحيض فلم تبرا وكان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اهـ. **قوله:** (حيث يلزم المستحاضة) أي بأن لا يكون لمصلحة الصلاة. **قوله:** (لختصاصه بما قلرته) هذا عجيب فإن الموسوع موجود من غير تقدير وهو مشاركته في الحال للمعرفة فإنهم صرحوا بأن ذلك من مسوغات مجيء الحال من التكررة وبذلك عبّر في التسهيل وعبّر الشوطي في موسوع الحال بمسوغات الإتياء وصرحوا في مسوغات الإتياء بأن منها أن يعطف على مانع الإتياء، نحو رند ورجل قائمان. **قوله:** (وهي مؤكدة لرمضان إلخ) أقول لقائل أن يقول إن رمضان حقيقة في الهلالي الناقص أيضًا فالتقييد بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مئني عن التمسك الذي ازنكبه مع أن في صحته نظرًا فإن

بل مؤسَّسة كما يُعلم من قولنا الآتي فالكمال إلى آخره ومؤسَّسة لـ (شَهْرًا) لإفادتها أَنَّ المراد به ثلاثون يومًا متوالية (فيحصل) لها بفرض أَنَّ رَمَضَانَ ثلاثون يومًا (من كُلِّ) منهما (أربعة عشر) يومًا لاحتمالِ أَنَّ حَيْضَهَا الأَكْثَرُ وَأَنَّهُ طَرَأَ أَثْنَاءَ يَوْمٍ وانْقَطَعَ أَثْنَاءَ السَّادِسِ عَشَرَ فَيَبْطُلُ مِنْهُ بَيْتَةٌ عَشَرَ يَوْمًا فَإِنْ نَقَصَ رَمَضَانُ حَصَلَ لَهَا مِنْهُ ثَلَاثَةُ عَشَرَ وَبَقِيَ عَلَيْهَا بَيْتَةٌ عَشَرَ فَإِذَا صَامَتْ شَهْرًا كَامِلًا بَقِيَ عَلَيْهَا يَوْمَانِ هُنَا أَيْضًا فَالْكَمَالُ فِي رَمَضَانَ قَيَّدَ لِفَرْضِ حُضُولِ الأَرْبَعَةِ عَشَرَ لَا لِيَقَاءِ الْيَوْمَيْنِ كما هو واضح فلا اعتراض على المتن كما لا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى عَلَيْهَا شَيْءٌ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الانْقِطَاعَ كَانَ لِيَلًا لِيُضَوِّجَهُ أَيْضًا (ثُمَّ) إِذَا بَقِيَ عَلَيْهَا يَوْمَانِ (تَصُومُ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ) يَوْمًا بَيْتَةً أَوَّلَهَا وَثَلَاثَةً آخِرَهَا فَيَحْضِلُ الْيَوْمَانِ الْبَاقِيَانِ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ إِنْ طَرَأَ أَثْنَاءَ أَوَّلِ صَوْمِهَا حَصَلَ الْأَجِيرَانِ أَوْ ثَانِيهِ فَالْأَوَّلُ وَالثَّانِي عَشَرَ أَوْ ثَالِثُهُ فَالْأَوَّلَانِ، أَوْ أَثْنَاءَ السَّادِسِ عَشَرَ حَصَلَ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ أَوْ السَّابِعَ عَشَرَ فَالثَّلَاثُ وَالسَّادِسَ عَشَرَ أَوْ الثَّانِي عَشَرَ فَالسَّادِسَ عَشَرَ وَالسَّابِعَ عَشَرَ وَلَا تَنْتَعِشُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ كَمَا هُوَ مَبْشُوطٌ فِي الْمَطُولَاتِ بَلْ بَالِغٌ بَعْضُهُمْ فَقَالَ يُمَكِّنُ تَحْصِيلُهَا بِكَيْفِيَّاتٍ تَبْلُغُ أَلْفَ ضُورَةٍ وَضُورَةٍ وَلَقَدْ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ الصَّوْمِ بِأَنْوَاعِهِ لَا

مُخْرِجٌ لَهُ فَالتَّاسِيسُ بِهِ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ مُغْنٍ عَنِ التَّعْسُفِ الَّذِي اِزْتَكَبَهُ مَعَ أَنَّ فِي صِحَّتِهِ نَظَرًا، فَإِنَّ قَوْلَهُ فَالْكَمَالُ الْإِنِّحَ لَا يُقَيَّدُ التَّاسِيسَ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِهِ مَا ذَكَرْتَهُ مَعَ قُصُورِ عِبَارَتِهِ عَنْ إِفَادَتِهِ سَم. □ فَوُدَّ: (بَلْ) مُؤَسَّسَةٌ أَيْ مُحْصَلَةٌ لِمَعْنَى لَمْ يَحْضِلْ بِدُونِهَا ع. ش. □ فَوُدَّ: (فَيَبْطُلُ مِنْهُ) أَيِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا (بَيْتَةٌ عَشَرَ الْإِنِّحَ) أَيِ وَبَقِيَ عَلَيْهَا يَوْمَانِ وَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَذْكُرَ هَذَا هُنَا حَتَّى يَظْهَرَ قَوْلُهُ الْآتِي هُنَا أَيْضًا فَتَأَمَّلْ.

□ فَوُدَّ: (هُنَا أَيْضًا) أَيِ فِيمَا إِذَا نَقَصَ رَمَضَانُ كَمَا فِيمَا إِذَا كَمَلَ هَذَا مُرَادُهُ وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُقَضِّي مِنْهُ بِكُلِّ حَالٍ بَيْتَةٌ عَشَرَ يَوْمًا فَإِذَا صَامَتْ الْإِنِّحَ بَقِيَ عَلَيْهَا عَلَى كُلِّ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ يَوْمَانِ زَادَ الْمُغْنِي فَلَوْ قَالَ وَتَصُومُ رَمَضَانَ، ثُمَّ شَهْرًا كَامِلًا وَبَقِيَ يَوْمَانِ لَا غِنَى عَنْ كَامِلَيْنِ وَمَا بَعْدَهُ قَالَ ابْنُ شَهْبَةَ اه. □ فَوُدَّ: (لِفَرْضِ الْإِنِّحَ) بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ. □ فَوُدَّ: (فَلَا اخْتِرَاضَ عَلَى الْمَنْعِ) إِنْ أَرَادَ بِهِ مَا مَرَّ عَنْ ابْنِ الشُّهْبَةِ فَيُرَدُّ بِأَنَّهُ مَا ذَكَرَهُ لَا يَذْفَعُ أَوَّلِيَّةَ ذَلِكَ قَالَ ع. ش. وَبَقِيَ الْإِغْتِرَاضُ عَلَيْهِ أَيِ الْمَنْعِ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى وَهِيَ إِيهَامُهُ أَنَّ رَمَضَانَ فِي حَقِّهَا يُعْتَبَرُ ثَلَاثِينَ كَالشَّهْرِ الْآخَرِ وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ هَذَا الْإِيهَامَ ضَعِيفٌ اه. □ فَوُدَّ: (لِيُضَوِّجَهُ أَيْضًا) لَا مَوْقِعَ لِأَيْضًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَا يَنْتَرِضُ الْإِنِّحَ وَفِيهِ أَنَّ التَّشْبِيهَ مُغْنٍ عَنْهُ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ فَالْكَمَالُ فِي رَمَضَانَ قَيَّدَ الْإِنِّحَ ع. ش. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْحَيْضَ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا هُوَ فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَلَا تَنْتَعِشُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ) ذَكَرَ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةُ غَيْرَهَا رَاجِعُهُمَا. □ فَوُدَّ: (يُمَكِّنُ تَحْصِيلَهَا) أَيِ تَحْصِيلِ الْبِرَاءَةِ عَنْ قَضَاءِ يَوْمَيْنِ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَشْبِيهُ الصَّامِرِ كَمَا

قَوْلُهُ فَالْكَمَالُ الْإِنِّحَ لَا يُقَيَّدُ التَّاسِيسَ إِلَّا إِنْ أَرَادَ أَنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ رَمَضَانَ يَكُونُ كَامِلًا وَنَاقِصًا وَأَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْأَمْرَيْنِ فَالتَّحْقِيقُ الْمَذْكُورُ مُخْرِجٌ لِلنَّاقِصِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ عِبَارَتَهُ فِي غَايَةِ الْقُصُورِ وَالبُعْدِ عَنْ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

في هذه الصورة يَحْضُوصُهَا لِبِدَاهَةِ فُسَادِهِ (وَيُمْكِنُ قَضَاءُ يَوْمٍ) عَلَيْهَا بِتَنْزِيلٍ مَثَلًا (بِصَوْمِ يَوْمٍ، ثُمَّ) صَوْمٍ (الْعَالِثِ) مِنَ الْأَوَّلِ (وَالسَّابِعِ عَشَرَ) مِنْهُ لِيُوقِعَ يَوْمٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي الطَّهْرِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ وَلَا يَتَعَيَّنُ هَذَا أَيْضًا.

(وَأِنْ حِفْظَتْ) أَيِ الْمُتَخَيَّرَةِ لَا بِقَيِّدِ التَّفْسِيرِ كَمَا مَرَّ (شَيْئًا) مِنْ عَادَتِهَا وَنَسِيتْ شَيْئًا كَالْوَقْتِ فَقَطْ أَوْ الْقَدَرِ فَقَطْ (فَلِلْيَقِينِ) مِنْ طَهْرِ أَوْ حَيْضٍ (حُكْمُهُ)، وَهَذِهِ تَخْيِيرُهَا نِسْبِيًّا فَلِذَا جَعَلَهَا غَيْبَ الْمُتَخَيَّرَةِ الْمُطْلَقَةِ فَرَعَمَ أَنَّ سِيَاقَهُ يَمْتَنِضِي أَنَّهَا مُتَخَيَّرَةٌ مُطْلَقَةً لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ (وَهِيَ فِي) الزَّمَنِ (الْمُحْتَمَلِ) لِلْحَيْضِ وَالطَّهْرِ (كَحَائِضٍ فِي الْوَطَنِ) وَمَنْ الْمُصْحَفِ وَالْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ (وَطَاهِرٍ فِي الْعِبَادَةِ).....

فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (لَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَيِ صُورَةِ بَقَاءِ يَوْمَيْنِ. □ فَوَدَّ: (وَصُورَةُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَوَاحِدَةٌ أ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَوَاجِهِ) أَيِ الشَّامِلَةِ لِتَقْصِصِ يَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ فَأَكْثَرَ. □ فَوَدَّ: (لِلْوُقُوعِ يَوْمِ الْخ) أَيِ لِأَنَّ الْحَيْضَ إِنْ طَرَأَ فِي الْأَوَّلِ سَلِمَ الْأَخِيرُ أَوْ فِي الثَّالِثِ سَلِمَ الْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَ آخِرُ الْحَيْضِ الْأَوَّلِ سَلِمَ الثَّالِثُ أَوْ الثَّالِثُ سَلِمَ الْأَخِيرُ نِهَائِيًّا. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَتَعَيَّنُ هَذَا الْخ) وَفِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى بَعْدَ ذِكْرِ كَيْفِيَّاتٍ أُخَرُ مَا نَصَّهُ وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي هَذَا فِي غَيْرِ الصَّوْمِ الْمُتَّبَاعِ أَمَّا الْمُتَّبَاعُ بِتَنْزِيلٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فَمَا دُونَهَا صَامَتْهُ وَلَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، الثَّالِثَةُ مِنْهَا مِنْ سَابِعِ عَشَرَ شُرُوعُهَا فِي الصَّوْمِ بِشَرْطِ أَنْ تَفْرُقَ بَيْنَ كُلِّ مَرَّتَيْنِ مِنَ الثَّلَاثِ يَوْمٌ فَأَكْثَرَ حَيْثُ يَتَأَثَّرُ الْأَكْثَرُ وَذَلِكَ فِيمَا دُونَ السَّبْعِ فَلِقَضَاءُ يَوْمَيْنِ وَلَاءَ تَصَوْمُ يَوْمًا وَثَانِيهِ وَسَابِعِ عَشْرَةَ وَثَانِي عَشْرَةَ وَيَوْمَيْنِ بَيْنَهُمَا وَلَاءَ غَيْرِ مُتَّصِلَيْنِ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّوْمَيْنِ فَتَبَرُّأُ لِأَنَّ الْحَيْضَ إِنْ قَعَدَ فِي الْأَوَّلَيْنِ صَحَّ صَوْمُهُمَا وَإِنْ وَجَدَ فِيهِمَا صَحَّ الْأَخِيرَانِ إِذْ لَمْ يَعْذُ فِيهِمَا إِلَّا فَالْمُتَوَسَّطَانِ، وَإِنْ وَجَدَ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي صَحَّ أَيْضًا أَوْ بِالْعَكْسِ فَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ السَّابِعِ عَشَرَ صَحَّ مَعَ مَا بَعْدَهُ وَإِنْ انْقَطَعَ فِيهِ صَحَّ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي عَشَرَ وَتَحَلَّلَ الْحَيْضُ لَا يَفْطَعُ الْوَلَاءَ وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ الَّذِي تَحَلَّلَهُ قَدَرًا يَسَعُهُ وَقَتَّ الطَّهْرِ لِضْرُورَةِ تَحْيِيرِ الْمُسْتَحَاضَةِ فَإِنْ كَانَ الْمُتَّبَاعُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ فَمَا دُونَهَا صَامَتْ لَهَا سِتَّةَ عَشَرَ وَلَاءَ، ثُمَّ تَصَوْمُ قَدَرِ الْمُتَّبَاعِ أَيْضًا وَلَاءَ بَيْنَ أَفْرَادِهِ وَبَيْنَ السَّتَّةِ عَشَرَ فَلِقَضَاءِ ثَمَانِيَةِ مُتَّابِعَةٍ تَصَوْمُ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ وَلَاءَ فَتَبَرُّأُ إِذِ الْعَايَةُ بَطْلَانُ سِتَّةِ عَشَرَ فَيَنْبَغِي لَهَا ثَمَانِيَةٌ مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ الْآخِرِ أَوْ مِنْهُمَا أَوْ مِنَ الْوَسْطِ وَلِقَضَاءِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ تَصَوْمُ ثَلَاثِينَ وَإِنْ كَانَ مَا عَلَيْهَا شَهْرَيْنِ مُتَّابِعَيْنِ صَامَتْ يَانَةً وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَاءَ فَتَبَرُّأُ، إِذْ يَحْصُلُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ فَيَحْصُلُ مِنْ مِائَةِ وَعِشْرِينَ سِتَّةَ وَخَمْسُونَ وَمِنْ عِشْرِينَ الْأَرْبَعَةَ الْبَاقِيَةَ وَإِنَّمَا وَجِبَ الْوَلَاءُ لِأَنَّهَا لَوْ قَرَّتْ احْتِمَالُ الْفَطْرِ فِي الطَّهْرِ فَيَفْطَعُ الْوَلَاءَ أ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمُتَخَيَّرَةِ الْخ) الْأَقْدَمُ أَيِ الْمَرَأَةِ الَّتِي جَاوَزَ دُمُهَا أَكْثَرَ الْحَيْضِ فَتَأَمَّلْهُ سَم. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ أَوْ مُتَخَيَّرَةٍ بَانَ الْخ. □ فَوَدَّ: (مِنْ عَادَتِهَا) إِلَى قَوْلِهِ قَفِي حِفْظُ الْقَدْرِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: الْمُحْتَاجَةُ إِلَى احْتِيَاظًا.

□ فَوَدَّ: (أَيِ الْمُتَخَيَّرَةِ لَا بِقَيِّدِ التَّفْسِيرِ) إِلَّا قَدَمَ أَيِ الْمَرَأَةِ الَّتِي جَاوَزَ دُمُهَا أَكْثَرَ الْحَيْضِ فَتَأَمَّلْ.



المُحْتَاجَةُ لِلنِّتَةِ كَمَا عَلِمَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ السَّابِقَةِ احْتِطَابًا كَالْمُتَحَيِّرَةِ الْمُطْلَقَةِ (وَأَنْ احْتَمَلَ انْقِطَاعًا وَجِبَ الْفُسْلُ لِكُلِّ فَرَضٍ) احْتِطَابًا أَيْضًا وَإِلَّا فَالْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرَضٍ فَعِنِّي جَفِظَ الْقَدَرُ فَقَطْ كَأَنَّ قَالَتْ كَانَ حَيْضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ شَهْرِ الْخَامِسِ وَالسَّادِسِ حَيْضٌ يَقِينًا وَمَا بَعْدَ الْعَاشِرِ طَهْرٌ يَقِينًا وَمِنَ السَّابِعِ لِلْعَاشِرِ يُحْتَمَلُ الْانْقِطَاعُ فَتَقْتَسِلُ لِكُلِّ فَرَضٍ وَمِنَ الْأَوَّلِ لِلْخَامِسِ يُحْتَمَلُ الطُّرُوفُ فَلَا عُسْلَ قَالُوا وَلَا تَخْرُجْ هَذِهِ أَيُّ الْمُحَافِظَةِ لِلْقَدَرِ فَقَطْ عَنِ التَّخْيِيرِ الْمُطْلَقِ إِلَّا بِحِفْظِ قَدَرِ الدَّوْرِ وَابْتِدَائِهِ وَقَدَرِ الْحَيْضِ كَهَذَا الْبِثَالِ بِخِلَافِ قَوْلِهَا حَيْضِي خَمْسَةٌ وَأَصْلُتُهَا فِي دَوْرِي وَلَا أَعْرِفُ سِوَى هَذَا أَوْ دَوْرِي ثَلَاثُونَ وَلَا أَعْرِفُ ابْتِدَاءَهُ فِيهِ مُتَحَيِّرَةٌ

• فَوَدَّ: (الْمُحْتَاجَةُ لِلنِّتَةِ) خَرَجَ نَحْوُ الْقِرَاءَةِ سَم. • فَوَدَّ: (كَمَا عَلِمَ) أَيِ التَّيْقِيدِ بِمَا ذَكَرَهُ.  
 • فَوَدَّ: (السَّابِقَةِ) فِي الْمُتَحَيِّرَةِ الْمُطْلَقَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَا فَالْوُضُوءَ لِلْخ) وَيُسَمَّى مَا يُحْتَمَلُ الْانْقِطَاعُ طَهْرًا مَشْكُوكًا فِيهِ وَمَا لَا يُحْتَمَلُهُ حَيْضًا مَشْكُوكًا فِيهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا تَقَعْلُ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فِي الطَّهْرِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ وَلَا فِي الْحَيْضِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ وَلَا فِيمَا نَسَبَتْ انْتِظَامَ عَادَتِهَا فَرَدَّتْ لِأَقْلِ التَّوْبِ وَاحْتَانَطَتْ فِي الزَّائِدِ لِأَنَّ الطَّوَافَ لَا آخِرَ لَوْفَتِهِ فَيَجِبُ تَأْخِيرُهُ لَطَهْرِهَا الْمُحَقَّقِ لَا يُقَالُ انْتِظَارُهَا لَهُ مَعَ الْإِحْرَامِ فِيهِ مُشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ لِأَنَّا نَقُولُ يُمْكِنُ دَفْعُهَا بِمَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّ الْحَائِضَ حَيْضًا مُحَقَّقًا تَخَلَّصَ مِنَ الْإِحْرَامِ بِالْهَجُومِ عَلَى الطَّوَافِ مُقَلَّدَةً مَذْهَبِ الْحَقَنِيِّ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي فِي الْحَجِّ هَذَا وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِمَا لَوْ طَافَتْ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ زَمَنَ التَّخْيِيرِ هَلْ تَجِبُ إِعَادَتُهُ فِي زَمَنٍ يَتَلَبَّبُ عَلَى الظَّنِّ مَعَهُ وَقُوْعُهُ فِي الطَّهْرِ كَمَا فِي قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ أَوْ لَا، وَقِيَاسٌ مَا فِي الصَّلَاةِ وَجُوبُ ذَلِكَ أَهْ بِحَذْفٍ. • فَوَدَّ: (يُحْتَمَلُ الْانْقِطَاعُ) أَيِ وَالْحَيْضُ وَالطَّهْرُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ لَيْسَ مُرَادُهُمْ بِاحْتِمَالِ الطَّهْرِ هُنَا طَهْرًا أَصْلِيًّا لَا يَكُونُ بَعْدَ الْانْقِطَاعِ كَمَا يَتَوَقَّعُ مِنْ عَقْلِهِ عَلَيْهِ وَجَعَلَ كُلَّ مِنْهُمَا أَخَذَ الْمُحْتَمَلَاتِ فَإِنَّهُ مُسْتَحْتَمِلٌ بَعْدَ فَرَضِ تَقَدُّمِ الْحَيْضِ يَقِينًا بَلْ مُرَادُهُمُ الطَّهْرُ فِي الْجُمْلَةِ فَالْمُرَادُ بِاحْتِمَالِ التَّطَهُّرِ وَالْانْقِطَاعِ احْتِمَالُ طَهْرِ بَعْدَ الْانْقِطَاعِ أَوْ مَعَ الْانْقِطَاعِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُحْتَمَلُ حُصُولُهُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ كَمَا تَبَيَّنَ بَلِ الْمُرَادُ احْتِمَالُ طَهْرِ مَعَهُ انْقِطَاعُ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ أَه.  
 • فَوَدَّ: (يُحْتَمَلُ الطُّرُوفُ) وَبِعِبَارَةِ النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى يُحْتَمَلُ لِلْحَيْضِ وَالطَّهْرِ أَه. • فَوَدَّ: (قَالُوا) أَيِ الْأَصْحَابِ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَلَا تَخْرُجْ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ قَوْلِهَا فِي النِّهَآيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَفِي جَفِظَ الْوَقْتِ فِي الْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ قَوْلِهَا لِلْخ) وَلَوْ قَالَتْ: كُنْتُ أَخْلَطُ شَهْرًا بِشَهْرٍ حَيْضًا فَلَمْ أَحْظَ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ وَلَحْظَةً مِنْ آخِرِهِ حَيْضٌ يَقِينًا وَمَا بَيْنَ الْأَوَّلَى أَيِ الَّتِي مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَلَحْظَةً مِنْ آخِرِ الْخَامِسِ عَشَرَ يُحْتَمَلُ الثَّلَاثَةُ، وَهَذِهِ اللَّحْظَةُ أَيِ الَّتِي آخِرُ الْخَامِسِ عَشَرَ مَعَ لَحْظَةٍ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةِ السَّادِسِ عَشَرَ طَهْرٌ يَقِينًا وَمَا بَيْنَ اللَّحْظَةِ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةِ السَّادِسِ عَشَرَ وَاللَّحْظَةِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ يُحْتَمَلُ الْحَيْضُ وَالطَّهْرُ دُونَ الْانْقِطَاعِ مُعْنَى وَنِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (وَلَا أَعْرِفُ سِوَى هَذَا) أَيِ سِوَى قَدَرِ الْحَيْضِ مِنْ قَدَرِ الدَّوْرِ وَابْتِدَائِهِ.

• فَوَدَّ: (الْمُحْتَاجَةُ لِلنِّتَةِ) خَرَجَ نَحْوُ الْقِرَاءَةِ.



مُطْلَقَةً لِأَنَّهُ كُلُّ زَمَنٍ يَمُرُّ عَلَيْهَا مُحْتَمِلٌ لِلثَّلَاثَةِ الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ وَالْإِنْقِطَاعِ وَفِي حِفْظِ الْوَقْتِ فَقَطْ كَانَ قَالَتْ أَعْلَمُ أَنِّي أَحْيَضُ فِي الشَّهْرِ مَرَّةً وَأَكُونُ فِي سَادِسِهِ حَائِضًا سَادِسَ حَيْضٍ بَقِيَّتَا وَالْعَشْرُ الْأَخِيرُ طَهْرٌ بَقِيَّتَا وَمِنَ اللَّحْشَرَيْنِ يُحْتَمَلُ الْإِنْقِطَاعُ دُونَ الطُّرُوقِ وَمِنَ الْأَوَّلِ لِلْسَادِسِ يُحْتَمَلُ الطُّرُوقُ فَقَطْ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ دَمَ الْحَائِلِ) الصَّالِحَ لِكُونِهِ حَيْضًا، وَلَوْ بَيْنَ تَوَاتُفَيْنِ (حَيْضٍ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «دَمُ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرَفُ» وَلِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُهُ الرِّضَاعُ لَوْ وَجَدَ، وَإِنْ نَدَرَ فَكَذَا الْحَمْلُ، وَإِنَّمَا حَكَمَ الشَّارِعُ بِتَرَاثُيَةِ الرَّجْمِ بِهِ نَظَرًا لِلغَالِبِ، وَكَوْنُ الْحَمْلِ بِشِدَّةٍ مَخْرَجَ الْحَيْضِ إِنَّمَا هُوَ أَغْلَبِي أَيْضًا نَعَمَ الدَّمُ الْخَارِجُ مَعَ الطَّلُقِ أَوْ الْوَلَدِ لَيْسَ حَيْضًا وَلَا يَفَاسُ وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ

• فَوُدَّ: (وَالْعَشْرُ الْأَخِيرُ طَهْرٌ بَقِيَّتَا) فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِأَوَّلِهَا إِلَّا أَنْ يَفْرَضَ أَنَّهَا فِي جَمِيعِ السَّادِسِ حَائِضٌ بَصْرِيٌّ. • فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنَ السَّادِسِ. • فَوُدَّ: (يُحْتَمَلُ الْإِنْقِطَاعُ) أَيِ وَالْحَيْضُ وَ. • فَوُدَّ: (فَقَطُّ) أَيِ دُونَ الْإِنْقِطَاعِ.

• فَوُدَّ (سَيِّئُ): (أَنَّ دَمَ الْحَائِلِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَامْرَأَةُ حَائِلٌ وَحَامِلَةٌ وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ وَأَفْصَحُ، وَإِنْ حَمَلَتْ عَلَى رَأْسِهَا أَوْ ظَهَرَهَا فَحَامِلَةٌ لَا غَيْرَ انْتَهَى اهـ م. • فَوُدَّ: (الصَّالِحِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلِأَنَّهُ) إِلَى (وَرَأْسِهَا). • فَوُدَّ: (الصَّالِحِ) أَيِ وَإِنْ خَالَفَ عَادَتَهَا حَيْثُ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَلَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ، وَلَوْ بِصِفَةِ غَيْرِ صِفَةِ الدَّمِ الَّذِي كَانَتْ تَرَاهُ فِي غَيْرِ زَمَنِ الْحَمْلِ عَ ش.

• فَوُدَّ (سَيِّئُ): (حَيْضٌ) أَيِ، وَإِنْ وَلَدَتْ مُتَّصِلًا بِآخِرِهِ بَلَا تَخْلُلُ نَقَاءٌ مُغْنِيَةٌ وَنِهَائَةٌ. • فَوُدَّ: (لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ الْخُفِّ) عِبَارَةٌ النِّهَايَةِ لِعُمُومِ الْإِدْلَةِ كَخَبَرِ دَمِ الْحَيْضِ الْخُفِّ. • فَوُدَّ: (وَلِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُهُ الْخُفُّ) عِبَارَةٌ النِّهَايَةِ وَلِأَنَّهُ دَمٌ لَا يَمْتَنِعُهُ الرِّضَاعُ بَلْ إِذَا وَجَدَ مَعَهُ حَكْمٌ بِكَوْنِهِ حَيْضًا، وَإِنْ نَدَرَ فَكَذَا لَا يَمْتَنِعُهُ الْحَمْلُ اهـ. • فَوُدَّ: (وَرَأْسُهَا حَكْمُ الْخُفِّ) رُذُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. • فَوُدَّ: (لَيْسَ حَيْضًا) مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَيْضٍ

• فَوُدَّ: (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ دَمَ الْحَائِلِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَامْرَأَةُ حَائِلٌ وَحَامِلَةٌ وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ وَأَفْصَحُ، وَإِنْ حَمَلَتْ عَلَى رَأْسِهَا وَظَهَرَهَا فَحَامِلَةٌ لَا غَيْرَ اهـ.

• فَوُدَّ: (لَيْسَ حَيْضًا) مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَيْضٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَى الطَّلُقِ وَإِلَّا كَانَ كُلُّ مِّنَ الْخَارِجِ مَعَ الطَّلُقِ وَالْخَارِجِ مَعَ الْوَلَدِ حَيْضًا أَيْضًا حَتَّى لَوْ اسْتَمَرَّ الْخَارِجُ مَعَ الطَّلُقِ وَخُرُوجُ الْوَلَدِ إِلَّا أَنَّهُ اتَّصَلَ بِالْخَارِجِ بَعْدَ تَمَامِ الْوِلَادَةِ كَانَ جَمِيعُهُ حَيْضًا وَإِنْ لَزِمَ اتِّصَالُ النَّفَاسِ بِالْحَيْضِ بِدُونِ فَاصِلِ طَهْرٍ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ خِلَافُ مَا لَوْ جَاوَزَ قَدْهَا النَّفَاسُ السُّتَيْنَ فَإِنَّهُ يَكُونُ اسْتِحَاضَةً وَلَا يُجْعَلُ مَا بَعْدَ السُّتَيْنِ حَيْضًا مُتَّصِلًا بِالنَّفَاسِ وَاعْتِبَارُ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا إِذَا تَقَدَّمَ النَّفَاسُ دُونَ مَا إِذَا تَأَخَّرَ صَرَحُوا بِهِ. • فَوُدَّ: (لَيْسَ حَيْضًا) مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَيْضٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَى الطَّلُقِ وَإِلَّا كَانَ كُلُّ مِّنَ الْخَارِجِ مَعَ الطَّلُقِ أَوْ الْوَلَدِ حَيْضًا فَلَوْ رَأَتْ يَوْمًا قَطُّ دَمًا، ثُمَّ وَضَعَتْ مُتَّصِلًا بِهِ فَظَاهِرٌ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ دَمٌ قَسَاوُ، وَإِنْ تَقَدَّمَ بَعْضُهُ عَلَى الطَّلُقِ لِنَقْصِهِ عَنْ أَقَلِّ الْحَيْضِ وَلَا يُمَكِّنُ تَكْمِيلَهُ مِنَ الْخَارِجِ غَيْبَ الْوِلَادَةِ لِأَنَّهُ يَفَاسُ. • فَوُدَّ: (لَيْسَ حَيْضًا وَلَا يَفَاسُ)

حَيْضٌ جَزَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ إِلَّا حُرْمَةُ الطَّلَاقِ فِيهِ إِنْ انْقَضَتْ الْعِدَّةُ بِالحَمْلِ لِكَوْنِهِ مُشْتَبِهاً  
لِلْمُطْلَقِ وَالْأَحْزَمُ لَا يَنْقِضُ الْعِدَّةَ بِالحَيْضِ حَيْثُ (و) الْأَظْهَرُ أَنَّ (النِّقَاءَ بَيْنَ الدَّمِ) الَّذِي يُمَكِّنُ  
كَوْنَهُ حَيْضًا بَأَن لَمْ يَزِدْ النِّقَاءُ مَعَ الدَّمِ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ وَاحْتَوَشَ بِدَمَتَيْنِ فِي الْخَمْسَةِ عَشَرَ وَلَمْ  
يُنْقُصْ مَجْمُوعُ الدَّمِ عَنْ أَقَلِّ الحَيْضِ كَمَا تُفِيدُهُ «أَل» الْمَهْدِيَّةُ فِي الدَّمِ فِلَاصِلَاحِ نُسْخَةِ  
المُصَنَّفِ الَّتِي يَخْطُهَا كَذَلِكَ إِلَى أَقَلِّ الحَيْضِ.....

مُتَقَدِّمٌ عَلَى الطَّلَاقِ وَإِلَّا كَانَ كُلُّ مَنْ خَارِجٌ مَعَ الطَّلَاقِ وَالْخَارِجُ مَعَ الْوَلَدِ حَيْضًا أَيْضًا حَتَّى لَوْ اسْتَرَّ  
الْخَارِجُ مَعَ الطَّلَاقِ وَخَرُوجُ الْوَلَدِ إِلَى أَنْ اتَّصَلَ بِالْخَارِجِ بَعْدَ تَمَامِ الْوِلَادَةِ كَانَ جَمِيعُهُ حَيْضًا وَإِنْ لَزِمَ  
اتِّصَالُ النَّفَاسِ بِالحَيْضِ بِدُونِ فَاصِلٍ طَهَرُ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ خِلَافُ مَا لَوْ جَاوَزَ دَمُهَا النَّفَاسَ السَّتِينَ فَإِنَّهُ  
يَكُونُ اسْتِحَاضَةً وَلَا يُجْعَلُ مَا بَعْدَ السَّتِينَ حَيْضًا مُتَّصِلًا بِالنِّقَاسِ وَاعْتِبَارُ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا إِذَا تَقَدَّمَ النَّفَاسُ  
دُونَ مَا إِذَا تَأَخَّرَ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِمُ السَّابِقِ مَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِالْخُ أَتَى لَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِدَمٍ مُتَقَدِّمٍ قَدَرَ الحَيْضِ  
كَيَوْمٍ فَقَطْ لَا يَكُونُ حَيْضًا، وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعُهُ مَعَ مَا تَقَدَّمَهُ قَدَرَ الحَيْضِ فَلْيُرَاجَعْ سَمَّ عَلَى حَجِّجٍ وَالْأَقْرَبُ  
أَنَّهُ حَيْضٌ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ رُؤْيَيْهِ حَكَمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فَيُسْتَضْحَبُ إِلَى تَحَقُّقِ مَا يُنَافِيهِ ع ش . □ فَوَدَّ: (وَالْأَحْزَمُ)  
شَاوِلٌ لِلْمُنْسَوْبِ لِغَيْرِهِ كَحَمْلِ الشُّبْهَةِ وَغَيْرِ الْمُنْسَوْبِ كَحَمْلِ الزَّنا، وَوَجْهُ الْحُزْمَةِ فِي الْأَوَّلِ أَنَّ عِدَّةَ  
الشُّبْهَةِ مُتَقَدِّمَةٌ وَمَا قَبْلَ الْوَضْعِ لَا يُحْسَبُ مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ كَانَتْ حَائِضًا أَوْ طَاهِرًا سَم . □ فَوَدَّ: (الَّذِي)  
إِلَى قَوْلِهِ: وَدُونَ الطَّلَاقِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا تُفِيدُهُ إِلَى الْمَعْنَى . □ فَوَدَّ: (بِأَن لَمْ يَزِدْ الْخُ) فَإِذَا  
كَانَتْ تَرَى وَقْتًا دَمًا وَقْتًا نِقَاءً وَاجْتَمَعَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ حَكَمْنَا عَلَى الْكُلِّ بِأَنَّهُ حَيْضٌ أَمَّا النِّقَاءُ بَعْدَ آخِرِ  
الدَّمَاءِ فَطَهَرُ قَطْعًا، وَإِنْ نَقَصَتِ الدَّمَاءُ عَنْ أَقَلِّ الحَيْضِ فَهِيَ دَمٌ اسْتِحَاضَةٌ مُعْنَى . □ فَوَدَّ: (فِلَاصِلَاحِ  
نُسْخَةِ الْمُصَنَّفِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَالْأَظْهَرُ أَنَّ النِّقَاءَ بَيْنَ دِمَائِهِ أَقَلِّ الحَيْضِ فَأَكْثَرَ حَيْضٌ قَالَ ابْنُ  
الْفَرَكَاحِ إِنَّ نُسْخَةَ الْمُصَنَّفِ وَالنِّقَاءَ بَيْنَ الدَّمِ حَيْضٌ، ثُمَّ أَضْلَحَهُ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ بَيْنَ أَقَلِّ الحَيْضِ لِأَنَّ  
الرَّاجِحَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْسَحِبُ إِذَا بَلَغَ مَجْمُوعُ الدَّمَاءِ أَقَلَّ الحَيْضِ أَهْ قَالَ الْوَلِيُّ الْإِرَاقِيُّ وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ الَّتِي  
شَرَحَ عَلَيْهَا الشُّبْكِيُّ . وَقَالَ ابْنُ الْقَتِيبِ وَقَدْ رَأَيْتُ نُسْخَةَ الْمُصَنَّفِ الَّتِي يَخْطُهَا، وَقَدْ أَضْلَحْتُ كَمَا قَالَ  
بِغَيْرِ خَطِّهِ أَهْ وَنَحْوُهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّ مَا نَقَلَهُ فِيهِ عَنْ ابْنِ الْفَرَكَاحِ عَزَاهُ فِيهَا لِلْبُرْهَانِ الْفَرَاقِيِّ، وَهُوَ الْمُرَادُ

مَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَيْضٍ مُتَقَدِّمٍ وَإِلَّا كَانَ حَيْضًا كَذَا عَبَّرَ بِهِ غَيْرٌ وَاجِدٌ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِدَمٍ مُتَقَدِّمٍ  
قَدَرَ الحَيْضِ كَيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَا يَكُونُ حَيْضًا وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعُهُ مَعَ مَا تَقَدَّمَهُ قَدَرَ الحَيْضِ فَلْيُرَاجَعْ .

□ فَوَدَّ: (وَالْأَحْزَمُ) شَاوِلٌ لِلْمُنْسَوْبِ لِغَيْرِهِ كَحَمْلِ الشُّبْهَةِ وَغَيْرِ الْمُنْسَوْبِ كَحَمْلِ الزَّنا، وَوَجْهُ الْحُزْمَةِ  
فِي الْأَوَّلِ أَنَّ عِدَّةَ الشُّبْهَةِ مُتَقَدِّمَةٌ وَمَا قَبْلَ الْوَضْعِ لَا يُحْسَبُ مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ كَانَتْ حَائِضًا أَوْ طَاهِرًا فَإِنْ  
قُلْتُ: التَّطْوِيلُ لَمْ يَلْزَمْ مِنَ الطَّلَاقِ فِي الحَيْضِ حَيْثُ قُلْنَا صَدَقَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّهُ لَزِمَ مِنَ طَلَاقِهَا فِي هَذَا  
الحَيْضِ أَنَّ عِدَّتَهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ وَتَعْدَمَا يَلْقَاهَا مِنَ النَّفَاسِ الَّذِي لَا يُحْسَبُ مِنْ عِدَّتِهَا فَيَحْصُلُ التَّطْوِيلُ وَلَا  
يَقْصُرُ أَنَّ تَحْرِيمَ الطَّلَاقِ فِي عِدَّةِ الشُّبْهَةِ نَائِبٌ، وَإِنْ كَانَتْ طَاهِرًا لِهَذَا الْمَعْنَى .

ليس في محلّه (حيض) سحبا لحكم الحيض عليه؛ لأنه لما نقص عن أقل الطهر أشبه الفترة بين دفعات الدم، والفرق بينهما أن النقاء شرطه أن تخرج القطنة بوضاء نقيّة والفترة تخرج معها ملوثة، ومن ثم اتفقوا على أنها حيض ومحل الخلاف في نحو الصلاة والصوم والوطء دون انقضاء العدة فإنه لا يحصل به إجماعا ودون الطلاق فإنه لا يجل فيه. (وأقل النفاس) وهو الدم الخارج بعد فراغ جميع الرجم، وإن وضعت غلقة أو مضغّة فيها صورة خفيّة أخذًا مما مرّ في الفصل، إذ لا تُسمى ولادة إلا حينئذ كما صرحوا به فلا تخالف بين ما ذكروه هنا وفي العدة خلافاً لمن ظنّه، وإطلاقهم أنها لا تنقضي بقلعة محمول على

باب الفركاج لفرج كح كان في ساق أبيه، ثم ما شرّحنا عليه تبعا للشارح المحقق من خجل الأقل على الأقل اضطلاعا لا يستغنى عن تقدير فأكثر لكانه يشمل صورة غير مرادة، وهو كون الدماء وأصلة إلى حد الاكثر اضطلاعا إذ لا يتصور تخلل نقاء بينهما مخكوم عليه بانه حيض فليحمل الأقل على معناه لغة وهو ما عدا الاكثر فيستغنى عن تقدير، فأكثر الموقع في إيهام ما ليس بمراد والأصل عدم التقدير بضري. □ فود: (ليس في محلّه) فيه نظر ويكفي في الإصلاح الإيهام القوي وعدم تعيين العهديّة وعدم القرينة عليها فكأن الإصلاح في محلّه مما لا ينبغي تردّد فيه سم أقول بل في نظره نظر إذ لا يجوز كما في شرح مسلم إصلاح عبارة كساب، وإن إذن مؤلّفه في خطيّه بذلك بل يكتب في هامشه قال المصنف كذا وصوابه كذا، ولو سلمنا الجواز فهو ما لم تقبل العبارة معنى صحيحا ولا فتحمّل عليه، ولو كان بعيدا كما تبّه عليه القاضي عضد الدين. □ فود: (دون انقضاء العدة) أي فلا تنقضي بتكرّر هذا النقاء إذ لا يمدّ هذا النقاء قرأ سم. □ فود: (الدم الخارج بعد فراغ جميع الرجم) أي وقبل أقل الطهر، فلو لم تردّا إلا بعد مضي خمسة عشر يوما فأكثر فلا نفاس لها على الأصح سم عن العباب وشرح الإزباد المغيث والتهاب وعلى هذا فيجعل للزوج أن يستمتع بها قبل غسلها أو تيممها كالجنب اه. □ فود: (فيها إلخ) راجع للعلة أيضا بدليل قوله الآن وإطلاقهم إلخ سم. □ فود: (صورة إلخ) وينبغي الاحتفاء بإخبار قابلة واجدة بها لأن المدار على ما يفيد الظن، والواحدة تحصله ع ش. □ فود: (إلا حينئذ) أي

□ فود: (ليس في محلّه) فيه نظر ويكفي في الإصلاح الإيهام القوي وعدم تعيين العهديّة وعدم القرينة عليها فكأن الإصلاح في محلّه مما لا ينبغي تردّد فيه. □ فود: (دون انقضاء العدة) أي فلا تنقضي بتكرّر هذا النقاء إذ لا يمدّ هذا النقاء قرأ سم. □ فود: (الخارج بعد فراغ جميع الرجم إلخ) قال في شرح الإزباد كالعباب وغيره وقبل مضي خمسة عشر يوما من الولادة اه فلو لم تردّ ما أصلا إلا بعد خمسة عشر قال الإسنوي فلا نفاس لها بالكليّة في أصح الوجهين كما قاله في شرح المهذب اه قال في العباب والخارج مع الولد أو حال الطلق دم نساء وبين التوامن حيض كبعد خروج عضو دون الباقي اه وقوله كبعد خروج عضو لعل محلّه إذا لم يكن الحال حال طلق أخذًا مما قبله. □ فود: (فيها) راجع للعلة أيضا بدليل وإطلاقهم إلخ. □ فود: (أخذًا مما مرّ في الفصل) فيه شيء يعرف وما تقدّم في الحواشي، ثم

الأغلب أنه لا صورة فيها خفية من النفس، وهو الدم، إذ به قوام الحياة أو لخروجه عقيب نفس وإذا لم يتصل بالولادة فابتدأه من رؤية الدم على تناقض للمصنف فيه وعليه فزمن النقاء لا نفاس فيه فيلزمها فيه أحكام الطاهرات لكونه محسوب من السنين كما قاله البلقيني (لحظة) هو كقول غيره مجبة بمعنى قول الروضة لا حد لأقله أي لا يتقدر بل ما وجد منه، وإن قل نفاس لكن اللحظة أنسب بذكر الغالب والأكثر؛ لأن الكل زمن (واكثره سنون) يومًا (وغايه أربعون) يومًا بالاستقراء كما مر. (ومحرم به ما حرم بالحوض) حتى الطلاق إجماعًا؛ لأنه دم حيض يجمع قبل نفخ الروح وبعد النفخ يكون غذاء الولد ولا يؤثر في لحوقه به في ذلك تخالفهما

حين وجود الصورة. □ فؤد: (من النفس الخ) عبارة المثنى وهو بكسر التون لمة الولادة وشرعًا ما مرّ وسمي بذلك لأنه يخرج عقيب النفس أو من قولهم: تنفس الصبح إذا ظهر، ويقال لذات النفاس نفساء بضم التون وفتح الفاء وجمعها نفاس كمشراء وعشار ويقال في فعله نفست المرأة بضم التون وفتحها ويكسر الفاء فيهما والضم أفصح. وأما الحائض فيقال فيها نفست بفتح التون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع اه. □ فؤد: (قوام الحياة) الأولى قوام النفس. □ فؤد: (وإذا لم يتصل) إلى قوله لكون اللحظة في النهاية والمثنى. □ فؤد: (وإذا لم يتصل بالولادة الخ) أي وإذا تأخر خروج الدم عن الولادة فأول النفاس من خروجه لا منها نهاية ومثنى. □ فؤد: (فابتدأه الخ) أي من حيث الأخكام ع ش أي لا من حيث الحسبان من السنين أو الأربعين. □ فؤد: (من رؤية الدم) أي قبل مضي أقل الطهر كما مرّ أيضًا. □ فؤد: (فزمن النقاء) أي الذي بين الولادة ورؤية الدم ع ش. □ فؤد: (فيلزمها فيه الخ) فتجب عليها الصلاة في النقاء المذكور، وقد صرح في المجموع أنه يصح غسلها عقيب ولادتها ولا يشكّل على ما رجحناه قول المصنف بطلان صوم من ولدت ولدًا جافًا لأنه لما كانت الولادة مظنة خروج الدم أنيط البطلان بوجودها وإن لم يتحقق كما جعل التوم نافيًا وإن تحقق عدم خروج شيء منه نهاية ومثنى. □ فؤد: (لكنه محسوب الخ) مُعْتَمَد ع ش. □ فؤد: (كما قال البلقيني) عبارته كما في النهاية ابتداء السنين من الولادة وزمن النقاء لا نفاس فيه، وإن كان محسوبًا من السنين اه. □ فؤد: (بل ما وجد منه أو إن قل نفاس) أي ولا يوجد أقل من مجبة أي دفعة نهاية ومثنى بضم الدال ع ش. □ فؤد: (أنسب) أي من المجبة.

□ فؤد (سني: سنون) وقال بعض العلماء: سبنون وقال أبو حنيفة أي واحمد أربعون مثنى. □ فؤد: (لأنه دم) إلى قوله ولك منه في النهاية وإلى قوله، ثم رأيت في المثنى. □ فؤد: (ولا يؤثر الخ) عبارة المثنى والنهاية فحكمه حكم الحيض في سائر أحكامه إلا في شيتين: أحدهما أن الحيض

عن الخادم. □ فؤد: (من رؤية الدم) اعتمد م ر. □ فؤد: (لكنه محسوب من السنين الخ) قال في شرح العباب ورد بأن حسبان النقاء من السنين من غير جعله نفاسًا فيه تدافع بخلاف جعل ابتدائه من الدم اه.

في غيره، إذ النفاس لا يتعلّق به عدّة ولا استبراء ولا بلوغٌ ليحصلوها قبله بالولادة أو الإنزال النابئ عنه العلوق وأقلّه لا يمكن أن يسقط صلاة لتعذّر استغراقه لوقتها بخلاف أقلّ الحيض كذا نقله ابن الرّفعة عن البذنجي ولك منعه بأنّه يتصوّر إسقاطها لها بأن تكون مجنونة من أول الوقت إلى أن تبقى لحظة فتتفسّر حينئذٍ فقارنّة النفاس لهذه اللحظة أسقطت لإيجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاؤها، ثم رأيت بعض الشّواح أشار لذلك (وعجوزه سيّئ) يوماً (كعبوره) أي الحيض (أكثره) فيأتي هنا أقسام المستحاضة بأحكامها فإن اعتادت نفاساً وحيضاً فيفاسها

يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب إثبوت قبّله بالإنزال الذي حبّلت منه، الثاني أن الحيض يتعلّق به العدّة والاستبراء ولا يتعلّقان بالنفاس ليحصلوها قبله بمجرّد الولادة، ويخالفه أيضاً في أن أقلّ النفاس لا يسقط الصلاة إلخ فعلم من هذا أن أو في قول الشارح بالولادة أو الإنزال إلخ للتوزيع.

• فوّه: (ليحصلوها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدّة إذا كان الحمل من زنا سم أي أو من وطء شهوة.  
• فوّه: (وأقلّه لا يمكن أن يسقط إلخ) أي وخذه كما يصرّح به التعليل فلا يرّد ما أوردّه الشارح سم عبارة السيّد البصريّ قوله كذا نقله ابن الرّفعة إلخ نقل في النهاية كلام ابن الرّفعة وأقرّه من غير تعقب وتعقبه في المعنى بنحو ما هنا فقال وربما يقال قد يسقطه فيما إذا بقي من وقت الضرورة ما يسع تكبير الإحرام فتفتت أقلّ النفاس فيه فإنّه لا يجب قضاء تلك الصلاة، فعلى هذا لا يستثنى ما قاله اه وقد يجاب من قيل ابن الرّفعة بأن المراد أن أقلّ الحيض يستقل بإسقاط الصلاة بخلاف أقلّ النفاس ولا ترّد الصورة المذكورة إذ المسقط فيها للصلاة إنّما هو اجتماعه مع الجنون السابق حتى لو فرض انبثاء الجنون فلا إسقاط ويكفي هذا القدر إذ الفرض إثبات خصيصيّة للحيض ليست للنفاس اه. • فوّه: (أشار لذلك) أي للتمنع المذكور. • فوّه: (فيأتي هنا إلخ) عبارة المعنى؛ لأنّ النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرّد عليه عند الإشكال فينظر أمبتدأة تلك في النفاس أم معتادة ممّيزة أم غير ممّيزة ويقاس بما تقدّم في الحيض فتّرّد المبتدأة المميّزة إلى التمييز بشرط أن لا يزيد القوي على سبّتين ولا ضبط في الضعيف وغير المميّزة إلى لحظة على الأظهر والمعتادة المميّزة إلى التمييز لا العادة في الأصح وغير المميّزة الحافظة إلى العادة وتثبت بمرّة إن لم تختلف في الأصح والآفة التفصيل السابق في الحيض

• فوّه: (ليحصلوها قبله بالولادة إلخ) قد يقال هذا لا يأتي بالنسبة للعدّة فيما إذا ولدت ولم ترّ دماً فطلّقها، ثم رآته قبل خمسة عشر يوماً فقد يقال هذا التقاء الواقع بعد الولادة وقبل رؤية الدم طهر فيمعدّ قرءاً؛ لأنّه مخوّش بالدم السابق على الولادة وبالدم الواقع بعده فقد تعلّق به العدّة كالحيض، إذ تعلّقها به ليس لأبطل ذلك وبالنسبة للإستبراء فيما إذا ولدت أمته ولم ترّد ما فوطقتها حينئذٍ، ثم باعها، ثم رأت الدم قبل خمسة عشر يوماً فقد يقال يحصل الإستبراء بهذا الدم الذي هو يقاس فلتراجع المسألة ولتحرّز. • فوّه: (ليحصلوها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدّة إذا كان الحمل من الزنا. • فوّه: (لا يمكن أن يسقط صلاة) أي وخذه كما يصرّح به التعليل فلا يرّد ما أوردّه الشارح.

العادة وبعد قدرها إلى مُضَيِّ قدر طهرها المعتاد من الحيض طهر، ثم بعده حيضها كما عاذتها أو نفاساً فقط فهي مُبتدأة في الحيض فطهرها بعد نفاسها المعتاد تسعة وعشرون يوماً، ثم تحيض أقله ونطهر تسعة وعشرين يوماً وهكذا ومثلها فيما ذكر مُبتدأة فيها، وإن تكررث ولادتها بلا دم ونفاس المُبتدأة مجة أو حيضاً فقط رُدَّت في الحيض لعادتها فيه كالطهر وفي النفاس لمحة كما تُردُّ مُميَّزة فيه لِتمييزها ما لم تزد على سِتِّين ولا شرط للضعيف هنا ولو نسيث عادة نفاسها احتاطت أهدأ سواء المُبتدأة في الحيض والناسية لعادتها فيه. وأما قول ابن الرفعة لا يُتصور التحيز في النفاس إذ المذهب أنَّ من عاذتها أن لا تراه أصلاً إذا رأت الدم وجاوز السِتِّين تكون كالمُبتدأة وحينئذ فابتداء نفاسها معلوم وبه ينتفي التحيز فيه نظراً، إذ ما

والناسية إلى مرَد المُبتدأة في قول وتخطأ في الآخر الأظهر في التحقيق اهـ. ة فود: (طهر) أي هو طهرها سم. ة فود: (ومثلها) أي المعتادة نفاساً فقط. ة فود: (فيما ذكر مُبتدأة فيها) قال في الرّوض إلا أن هذه أي المُبتدأة فيها نفاساً لحظة اهـ، وهذا مراد الشارح بقوله الآتي ونفاس المُبتدأة مجة فهو كالإستثناء من قوله ومثلها إلخ سم. ة فود: (مميَّزة فيه) أي مُبتدأة مُميَّزة في النفاس. ة فود: (ما لم تزد) أي المُميَّزة يعني تميَّزها على حذف المضاف وكان الظاهر التذكير كما في بعض النسخ والمُغني، قال سم لم يقل ولم تنقص عن أقله كما تقدّم نظيره في الحيض لِعدم تصوّر التقصُّ هنا اهـ. ة فود: (ولا شرط) عبارة المُغني ولا ضبط اهـ. ة فود: (لا يُتصور التحيز) أي المطلق (في النفاس إلخ) اعتمدته النهاية والمُغني لكن أقرّ الرّشيدى ما قاله الشارح. ة فود: (وبه) أي بعلماها ابتداء نفاسها. ة فود: (ينتفي التحيز) أي المطلق.

(حاشية) يجب على المرأة تعلُّم ما تحتاج إليه من أحكام الحيض والإستحاضة والنفاس فإن كان زوجها عالماً لزمه تعلُّمها وإلا قلها الخروج لسؤال العلماء بل يجب ويحرم عليه منعها إلا أن يسأل هو

ة فود: (من الحيض) أي هو طهرها. ة فود: (ومثلها فيما ذكر مُبتدأة فيها) قال في الرّوض إلا أن هذه أي المُبتدأة فيها نفاساً لحظة اهـ، وهذا مراد الشارح بقوله الآتي ونفاس المُبتدأة مجة اهـ. ة فود: (ونفاس المُبتدأة مجة) هو كالإستثناء من ومثلها إلخ. ة فود: (ما لم تزد على سِتِّين) لم يقل ولم تنقص عن أقله كما تقدّم نظيره في الحيض لِعدم تصوّر التقصُّ هنا. ة فود: (ولا شرط للضعيف هنا) فيه بحث؛ لإته تفرّز آت لو انقطع الدم في السِتِّين بعد رؤيته، ثم عاد قبل خمسة عشر يوماً من حين الانقطاع كان العايد نفاساً لا حيضاً، إذ الطهر الفاصل بين النفاس والحيض في السِتِّين لا يكون أقل من خمسة عشر ومن لازم ذلك كون زمن الانقطاع المذكور نفاساً وحينئذ قلر رأت مثلاً نصف السِتِّين سواذا، ثم عشرة حرة، ثم عاد السواذ وجاوز السِتِّين فإن جعلت الحرة المذكورة طهرًا وما بعدها حيضاً خالف هذا الذي تفرّز ولا لزم أن للضعيف شرطاً في الجملة ولم يصح نقه جنبه على الإطلاق إلا أن يريد لا شرط له بالنسبة لما بعد السِتِّين وهو تكلف وإجمال وإيهام فليتاامل.

ذَكَرَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ مُطْلَقِ التَّحْيِيرِ عَنِ النَّفَاسِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي النَّاسِيَةِ، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الْجَلَالُ  
الْبُلْقِينِي النَّفْسَاءُ النَّاسِيَةُ إِنْ نَسِيَ قَدَرَ عَادَةِ نِفَاسِهَا وَعَلِمَتْ وَقْتُ وَلَا ذَاتَهَا وَجَاوَزَ الدَّمَ تَحْتَاطُ  
أَبْدًا إِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَإِنْ نَسِيَ الْقَدَرَ وَالْوَقْتَ بَأَنَّ نَقُولَ  
وَلَدَتْ مَجْنُونَةً وَاسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ وَأَنَا مُبْتَدَأَةٌ فِي الْحَيْضِ أَحْتَاطْتُ أَبْدًا أَيْضًا.

وَيُخْبِرُهَا فَتَسْتَفْنِي بِذَلِكَ وَلَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ إِلَى مَجْلِسٍ ذَكَرَ أَوْ تَعْلَمُ خَيْرَ إِلَّا بِرِضَاهُ وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُ  
النَّفَاسِ أَوْ الْحَيْضِ وَاعْتَسَلَتْ أَوْ تَيَمَّمَتْ حَيْثُ يُسْرَعُ لَهَا التَّيَمُّمُ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَطَّاهَا فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ  
كَرَاهَةٍ، فَإِنْ خَافَتْ عَوْدَ الدَّمِ اسْتَحَبَّ لَهُ التَّوَقُّفُ فِي الْوُطْءِ احتياطًا مُغْنِي وَنَهَايَةً.



# فهرس

٥	..... مقدمة الناشر
١٥	..... خطبة الكتاب
١٢٢	..... كتاب أحكام الطهارة
٢٣٨	..... باب أسباب الحدث
٢٩١	..... (فصل) في آداب قاضي الحاجة ثم الاستنجاء
٣٤٠	..... باب الوضوء
٤٤٢	..... باب مسح الخف
٤٦٨	..... باب الغسل
٥٢١	..... باب النجاسة وإزالتها
٥٨٨	..... باب التيمم
٦٣٨	..... (فصل) في أركان التيمم
٦٩٧	..... باب الحيض
٧٢٤	..... (فصل) في أحكام المستحاضة

